

المُسْتَصْفَى

مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ

لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْإِسْلَامِ
أَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ

مَقَرَّ لَهُ وَحَقَّقَ نَصَّهُ وَضَبَطَهُ
وَتَرَجَمَهُ إِلَى اللُّغَةِ الْإِنْكَلِيزِيَّةِ

الْأَسْتَاذُ الدَّكْتُورُ

أَحْمَدُ زَكِي حُمَاد

المستصفى

مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ

لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ
أَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ

قَدْ قَرَأَهُ وَحَقَّقَ نَصَّهُ وَضَبَطَهُ
وَتَرَجَمَهُ إِلَى الْلُغَةِ الْإِنْكَلِيزِيَّةِ

الْأَسْتَاذُ الذَّكَوَرُ

أَحْمَدُ زَكِي حُشَاد

بسم الله الرحمن الرحيم

|وبه نستعين|

ما قال الشيخ الإمام حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي

|خطبة الكتاب|*

* من صدر المخطوط

رقم 1256

ورقم 1258

|2/1|

1. / الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَوِيِّ الْقَادِرِ، الْوَلِيِّ النَّاصِرِ، اللَّطِيفِ الْقَاهِرِ، الْمُنتَقِمِ الْغَافِرِ، الْبَاطِنِ الظَّاهِرِ، الْأَوَّلِ الْآخِرِ. الَّذِي جَعَلَ الْعَقْلَ أَرْجَحَ الْكُنُوزِ وَالذِّخَائِرِ، وَالْعِلْمَ أَرْجَحَ الْمَكَاسِبِ وَالْمَتَاجِرِ، وَأَشْرَفَ الْمَعَالِي وَالْمَفَاخِرِ، وَأَكْرَمَ الْمَحَامِدِ وَالْمَآثِرِ، وَأَحْمَدَ الْمَوَارِدِ وَالْمَصَادِرِ، فَشَرَفَتْ بِإِثْبَاتِهِ الْأَقْلَامُ وَالْمَحَابِرُ، وَتَزَيَّنَتْ بِسَمَاعِهِ الْمَحَارِبُ وَالْمَنَابِرُ، وَتَحَلَّتْ بِرُقُومِهِ الْأَوْرَاقُ وَالْدَّفَاتِرُ، وَتَقَدَّمَ بِشَرَفِهِ الْأَصَاغِرُ عَلَى الْأَكَابِرِ، وَاسْتَضَاءَتْ بِبَهَائِهِ الْأَسْرَارُ وَالضَّمَائِرُ، وَتَنَوَّرَتْ بِأَنْوَارِهِ الْقُلُوبُ وَالْبَصَائِرُ، وَاسْتُحْقِرَ فِي ضِيَائِهِ ضِيَاءُ الشَّمْسِ الْبَاهِرِ عَلَى الْفَلَكَ الدَّائِرِ، وَاسْتُصْغِرَ فِي نُورِهِ الْبَاطِنُ مَا ظَهَرَ مِنْ نُورِ الْأَحْدَاقِ وَالنَّوَاطِرِ حَتَّى تَغْلَغَلَ بِضِيَائِهِ فِي أَعْمَاقِ الْمُغْمِضَاتِ جُنُودَ الْخَوَاطِرِ، وَإِنْ كَلَّتْ عَنْهَا النَّوَاطِرُ، وَكُثِفَتْ عَلَيْهَا الْحُجُبُ وَالسَّوَاتِرُ.

|3/1|

2. وَالصَّلَاةُ / عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ ذِي الْعُنْصُرِ الطَّاهِرِ، وَالْمَجْدِ الْمُتَظَاهِرِ، وَالشَّرَفِ الْمُتَنَاصِرِ، وَالْكَرَمِ الْمُتَقَاطِرِ؛ الْمُبْعُوثِ بَشِيرًا لِلْمُؤْمِنِ وَنَذِيرًا لِلْكَافِرِ، وَنَاسِخًا بِشَرْعِهِ كُلِّ شَرْعٍ غَابِرٍ، وَدِينٍ دَائِرٍ؛ الْمُؤَيَّدِ بِالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ الَّذِي لَا يَمْلُهُ سَامِعٌ وَلَا آثَرٌ، وَلَا يُدْرِكُ كُنْهَ جَزَالَتِهِ نَاطِمٌ وَلَا نَآثِرٌ، وَلَا يُحِيطُ بِعَجَائِبِهِ وَصَفٌ وَاصِفٌ، وَلَا ذِكْرٌ ذَاكِرٌ، وَكُلُّ بَلِيغٍ دُونَ ذَوْقِ فَهْمِ جَلِّيَّاتِ أَسْرَارِهِ قَاصِرٌ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَامٌ كَثِيرًا كَثْرَةً يَنْقُطِعُ دُونَهَا عُمْرُ الْعَادِّ الْحَاصِرِ.

3. أَمَّا بَعْدُ:

4. فَقَدْ تَنَاطَقَ عَلَى التَّوَافُقِ قَاضِي الْعَقْلِ، وَهُوَ الْحَاكِمُ الَّذِي لَا يُعْزَلُ وَلَا يُبَدَّلُ، وَشَاهِدُ الشَّرْعِ، وَهُوَ الشَّاهِدُ الْمُزَكَّى الْمُعَدَّلُ - بِأَنَّ الدُّنْيَا دَارُ غُرُورٍ، لَا دَارُ سُرُورٍ، وَمَطِيَّةُ عَمَلٍ، لَا مَطِيَّةُ كَسَلٍ، وَمَنْزِلُ عُبُورٍ، لَا مُتَنَزَّهٌ حُبُورٍ، وَمَحَلُّ تِجَارَةٍ

أنواع الطاعة

5.

لَا مَسْكَنُ عِمَارَةٍ، وَمَتَجَرَّةٌ بِضَاعَتِهَا الطَّاعَةُ، وَرَبْحُهَا الْفَوْزُ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ.
وَالطَّاعَةُ طَاعَتَانِ: عَمَلٌ وَعِلْمٌ، وَالْعِلْمُ أَنْجَحُهُمَا وَأَرْبَحُهُمَا، فَإِنَّهُ أَيْضًا مِنَ
الْعَمَلِ، وَلَكِنَّهُ عَمَلُ الْقَلْبِ الَّذِي هُوَ أَعَزُّ الْأَعْضَاءِ، وَسَعَى الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ
أَشْرَفُ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَرْكَبُ الدِّيَانَةِ، وَحَامِلُ الْأَمَانَةِ، إِذْ عُرِضَتْ عَلَى الْأَرْضِ
وَالْجِبَالِ وَالسَّمَاءِ، فَاشْفَقْنَا مِنْ حَمْلِهَا وَأَبَيْنَا أَنْ يَحْمِلْنَهَا غَايَةَ الْإِبَاءِ.

أنواع العلوم

6.

ثُمَّ الْعُلُومُ ثَلَاثَةٌ: عَقْلِيٌّ مَحْضٌ: لَا يَحُثُّ الشَّرْعُ عَلَيْهِ، وَلَا يَنْدُبُ إِلَيْهِ،
كَالْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ، وَالنُّجُومِ، وَأَمْثَالِهِ مِنَ الْعُلُومِ. فَهِيَ بَيْنَ ظُنُونٍ كَاذِبَةٍ لَا
ثِقَةَ بِهَا، وَإِنْ بَعْضُ الظَّنِّ إِنْثَمٌ، وَبَيْنَ عُلُومٍ صَادِقَةٍ لَا مَنَفْعَةَ لَهَا، وَنَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ
عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ. وَلَيْسَتْ الْمَنَفْعَةُ فِي الشَّهَوَاتِ الْحَاضِرَةِ، وَالنَّعَمِ الْفَاحِرَةِ، فَإِنَّهَا
فَانِيَةٌ دَائِرَةٌ، بَلِ النَّفْعُ ثَوَابُ دَارِ الْآخِرَةِ ١١.

111

7.

وَنَقْلِيٌّ مَحْضٌ: كَالْأَحَادِيثِ وَالتَّفَاسِيرِ. وَالْخَطْبُ فِي أَمْثَالِهَا يَسِيرٌ، إِذْ
يَسْتَوِي فِي الْاِسْتِقْلَالِ بِهَا الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، لِأَنَّ قُوَّةَ الْحِفْظِ كَافِيَةٌ فِي النَّقْلِ،
وَلَيْسَ فِيهَا مَجَالٌ لِلْعَقْلِ.

8.

أشرف العلوم ما
ازدوج فيه العقل
والسمع

وَأَشْرَفُ الْعُلُومِ مَا اَزْدَوْجَ فِيهِ الْعَقْلُ وَالسَّمْعُ؛ وَاصْطَحَبَ فِيهِ الرَّأْيُ وَالشَّرْعُ.
وَعِلْمُ الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ؛ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ صَفْوِ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ سَوَاءَ
السَّبِيلِ، فَلَا هُوَ تَصَرُّفٌ بِمَحْضِ الْعُقُولِ بَحِثٌ لَا يَتَلَقَّاهُ الشَّرْعُ بِالْقَبُولِ، وَلَا
هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَحْضِ التَّقْلِيدِ الَّذِي لَا يَشْهَدُ لَهُ الْعَقْلُ بِالتَّيْيِدِ وَالتَّسْهِيدِ.

9.

وَلَأَجَلَ شَرَفِ عِلْمِ الْفِقْهِ وَسَبَبِهِ وَفَرَّ اللَّهُ دَوَاعِيَ الْخَلْقِ عَلَى طَلَبِهِ وَكَانَ الْعُلَمَاءُ
بِهِ أَرْفَعَ الْعُلَمَاءِ مَكَانًا وَأَجْلَهُمْ شَأْنًا وَأَكْثَرَهُمْ أَتْبَاعًا وَأَعْوَانًا.

10.

فَتَقَاضَانِي - فِي غُنْفَوَانِ شَبَابِي - | الْمَا رَأَيْتُ | اخْتِصَاصَ هَذَا الْعِلْمِ بِفَوَائِدِ الدِّينِ
وَالدُّنْيَا وَثَوَابِ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى، أَنْ أَصْرِفَ إِلَيْهِ مِنْ مُهْلَةٍ / الْعُمُرِ صَدْرًا، وَأَنْ
أَخْصَّ بِهِ مِنْ مُتَنَفِّسِ الْحَيَاةِ قَدْرًا، فَصَنَّفْتُ كُتُبًا كَثِيرَةً فِي فُرُوعِ الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ.

[4/1]

11.

ثُمَّ أَقْبَلْتُ بَعْدَهُ عَلَى عِلْمِ طَرِيقِ الْآخِرَةِ وَمَعْرِفَةِ أَسْرَارِ الدِّينِ الْبَاطِنَةِ فَصَنَّفْتُ
فِيهِ كُتُبًا بَسِيطَةً كَكِتَابِ «إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» وَوَجِيزَةً كَكِتَابِ «جَوَاهِرُ
الْقُرْآنِ» وَوَسِيطَةً كَكِتَابِ «كِيمِيَاءِ السَّعَادَةِ».

12. ثُمَّ سَأَلَنِي قَدَرُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى مُعَاوَدَةِ التَّدْرِيسِ وَالْإِفَادَةِ، فَأَقْتَرَحَ عَلَيَّ طَائِفَةً مِنْ مُحَصِّلِي عِلْمِ الْفَقْهِ تَصْنِيفًا فِي أُصُولِ الْفَقْهِ، أَصْرَفُ الْعِنَايَةِ فِيهِ إِلَى التَّلْفِيْقِ بَيْنَ التَّرْتِيبِ وَالتَّحْقِيقِ، وَإِلَى التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْإِخْلَالِ وَالْإِمْلَالِ عَلَى وَجْهِ يَقَعُ فِي الْفَهْمِ دُونَ كِتَابِ «تَهْذِيبِ الْأُصُولِ» لِمَيْلِهِ إِلَى الِاسْتِقْصَاءِ وَالِاسْتِكْثَارِ، وَفَوْقَ كِتَابِ «الْمَنْحُولِ» لِمَيْلِهِ إِلَى الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ، فَأَجَبْتُهُمْ إِلَى ذَلِكَ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ.

13. وَجَمَعْتُ فِيهِ بَيْنَ التَّرْتِيبِ وَالتَّحْقِيقِ؛ التَّرْتِيبُ لِلْحِفْظِ، وَالتَّحْقِيقُ لِفَهْمِ الْمَعَانِي، فَلَا مَنْدُوحَةَ لِأَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي.

14. فَصَنَّفْتُهُ، وَأَتَيْتُ فِيهِ بِتَّرْتِيبٍ لَطِيفٍ عَجِيبٍ، يُطْلَعُ النَّاطِرُ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ عَلَى جَمِيعِ مَقَاصِدِ هَذَا الْعِلْمِ، وَيُفِيدُهُ الْاِخْتِوَاءُ عَلَى جَمِيعِ مَسَارِحِ النَّظَرِ فِيهِ.

15. فَكُلُّ عِلْمٍ لَا يَسْتَوِلِي الطَّالِبُ فِي ابْتِدَاءِ نَظَرِهِ عَلَى مَجَامِعِهِ وَلَا مَبَانِيهِ، فَلَا مَطْمَعَ لَهُ فِي الظُّفْرِ بِأَسْرَارِهِ وَمَبَاغِيهِ.

16. وَقَدْ سَمَّيْتُهُ كِتَابَ «الْمُسْتَصْفَى مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ».

17. وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمَسْئُولُ لِنِعْمَ بِالتَّوْفِيقِ، وَيَهْدِي إِلَى سَوَاءِ الطَّرِيقِ وَهُوَ بِإِجَابَةِ السَّائِلِينَ حَقِيقٌ.

صَدْرُ الْكِتَابِ

18. اَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ الْمُلَقَّبَ بِأُصُولِ الْفِقْهِ أَقْدَرُ رَتْبًا وَجَمْعًا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَبَنَيْنَاهُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ أَقْطَابٍ. الْمُقَدِّمَةُ لَهَا كَالَتَوَطُّئَةٍ وَالتَّمْهِيدُ. وَالْأَقْطَابُ هِيَ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى لُبِّ الْمَقْصُودِ.

19. وَلَنَذْكُرَ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ:

20. مَعْنَى أُصُولِ الْفِقْهِ؛ وَحَدُّهُ؛ وَحَقِيقَتُهُ أَوَّلًا.

21. ثُمَّ مَرَّتَبَتُهُ؛ وَنَسَبَتُهُ إِلَى الْعُلُومِ ثَانِيًا.

22. ثُمَّ كَيْفِيَّةَ انْشِعَابِهِ إِلَى هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ وَالْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ ثَالِثًا.

23. ثُمَّ كَيْفِيَّةَ انْدِرَاجِ جَمِيعِ أَقْسَامِهِ وَتَفَاصِيلِهِ تَحْتَ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ رَابِعًا.

24. ثُمَّ وَجْهَ تَعَلُّقِهِ بِهَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ خَامِسًا.

25. بَيَانُ حَدِّ أُصُولِ الْفِقْهِ:

26. اَعْلَمُ أَنَّكَ لَا تَفْهَمُ مَعْنَى أُصُولِ الْفِقْهِ مَا لَمْ تَعْرِفْ أَوَّلًا مَعْنَى الْفِقْهِ.

حد الفقه

27. وَالْفِقْهُ: عِبَارَةٌ عَنِ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ، يُقَالُ فُلَانٌ يَفْقَهُ الْخَيْرَ

وَالشَّرَّ أَيْ يَعْلَمُهُ وَيَفْهَمُهُ، وَلَكِنْ صَارَ يُعْرِفُ الْعُلَمَاءُ عِبَارَةً عَنِ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ

الشَّرْعِيَّةِ الثَّابِتَةِ لِأَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ خَاصَّةً، حَتَّى لَا يُطْلَقَ - بِحُكْمِ الْعَادَةِ -

|5/1|

اسْمُ الْفَقِيهِ عَلَى مُتَكَلِّمٍ وَفَلَسْفِيٍّ وَنَحْوِيٍّ وَمُحَدِّثٍ وَمُفَسِّرٍ، بَلْ / يَخْتَصُّ

بِالْعُلَمَاءِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الثَّابِتَةِ لِلْأَفْعَالِ الْإِنْسَانِيَّةِ كَالْوُجُوبِ وَالْحُظَرِ

وَالِإِبَاحَةِ وَالنَّدْبِ وَالْكَرَاهَةِ، وَكَوْنِ الْعَقْدِ صَحِيحًا وَفَاسِدًا وَبَاطِلًا، وَكَوْنِ

الْعِبَادَةِ قَضَاءً وَأَدَاءً وَأَمْثَالِهِ.

28. وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ لِلْأَفْعَالِ أَحْكَامًا عَقْلِيَّةً - أَيْ مُدْرَكَةً بِالْعَقْلِ - كَكَوْنِهَا

أَعْرَاضًا، وَقَائِمَةً بِالْمَحَلِّ، وَمُخَالَفَةً لِلْجَوْهَرِ، وَكَوْنَهَا أَكْوَانًا حَرَكَةً وَسُكُونًا وَأَمْثَالَهَا. وَالْعَارِفُ بِذَلِكَ يُسَمَّى مُتَكَلِّمًا لَا فَقِيهَا.

29. وَأَمَّا أَحْكَامُهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا وَاجِبَةٌ وَمَحْظُورَةٌ وَمُبَاحَةٌ وَمَكْرُوهَةٌ وَمَنْدُوبٌ إِلَيْهَا فَإِنَّمَا يَتَوَلَّى الْفَقِيهُ بَيَانَهَا.

حد أصول الفقه

30. فَإِذَا فَهِمْتَ هَذَا فَافْهَمْ أَنَّ أَصُولَ الْفِقْهِ عِبَارَةٌ عَنْ أدَلَّةِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَعَنْ مَعْرِفَةِ وَجْهِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْأَحْكَامِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ لَا مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ، فَإِنَّ عِلْمَ الْخِلَافِ مِنَ الْفِقْهِ أَيْضًا مُشْتَمِلٌ عَلَى أدَلَّةِ الْأَحْكَامِ، وَوُجُوهِ دَلَالَتِهَا، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ، كَدَلَالَةِ حَدِيثٍ خَاصٍّ فِي مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ عَلَى الْخُصُوصِ، وَدَلَالَةِ آيَةٍ خَاصَّةٍ فِي مَسْأَلَةِ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ عَلَى الْخُصُوصِ.

31. وَأَمَّا الْأَصُولُ فَلَا يُتَعَرَّضُ فِيهَا لِإِخْدَى الْمَسَائِلِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ ضَرْبِ الْمِثَالِ، بَلْ يُتَعَرَّضُ فِيهَا لِأَصْلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَلِشَرَائِطِ صِحَّتِهَا وَثُبُوتِهَا ثُمَّ لَوْجُوهِ دَلَالَتِهَا الْجُمْلِيَّةِ إِمَّا مِنْ حَيْثُ صِيغَتُهَا، أَوْ مَفْهُومُ لَفْظِهَا، أَوْ فَحْوَى لَفْظِهَا، أَوْ مَعْقُولُ لَفْظِهَا؛ وَهُوَ الْقِيَاسُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتَعَرَّضَ فِيهَا لِمَسْأَلَةٍ خَاصَّةٍ فَبِهَذَا يُفَارِقُ أَصُولُ الْفِقْهِ فُرُوعَهُ.

32. وَقَدْ عَرَفْتَ مِنْ هَذَا أَنَّ أدَلَّةَ الْأَحْكَامِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَالْعِلْمُ بِطَرِيقِ ثُبُوتِ هَذِهِ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ وَشُرُوطِ صِحَّتِهَا وَوُجُوهِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْأَحْكَامِ هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ بِأَصُولِ الْفِقْهِ.

33. بَيَانُ مَرْتَبَةِ هَذَا الْعِلْمِ وَنَسْبَتِهِ إِلَى الْعُلُومِ:

العلوم إما عقلية
وإما دينية

34. أَعْلَمُ أَنَّ الْعُلُومَ تَنْقَسِمُ إِلَى عَقْلِيَّةٍ كَالطَّبِّ، وَالْحِسَابِ، وَالْهَنْدَسَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ غَرَضِنَا؛ وَإِلَى دِينِيَّةٍ، كَالْكَلَامِ، وَالْفِقْهِ، وَأَصُولِهِ، وَعِلْمِ الْحَدِيثِ، وَعِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَعِلْمِ الْبَاطِنِ، أَغْنِي عِلْمَ الْقَلْبِ وَتَطْهِيرَهُ عَنِ الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَقْلِيَّةِ وَالْدِينِيَّةِ يَنْقَسِمُ إِلَى كُلِّيَّةٍ وَجُزْئِيَّةٍ.

العلم الكلي من
العلوم الدينية هو:
الكلام

35. فَالْعِلْمُ الْكُلِّيُّ مِنَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ هُوَ: الْكَلَامُ وَسَائِرُ الْعُلُومِ مِنَ الْفِقْهِ، وَأَصُولِهِ، وَالْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ، عُلُومٌ جُزْئِيَّةٌ، لِأَنَّ الْمُفَسِّرَ لَا يَنْظُرُ إِلَّا فِي مَعْنَى

الْكِتَابِ خَاصَّةً، وَالْمُحَدَّثُ لَا يَنْظُرُ إِلَّا فِي طَرِيقِ ثُبُوتِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً،
وَالْفَقِيهَ لَا يَنْظُرُ إِلَّا فِي أَحْكَامِ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ خَاصَّةً، وَالْأُصُولِي لَا يَنْظُرُ إِلَّا
فِي أدَلَّةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ خَاصَّةً.

36. وَالْمُتَكَلِّمُ هُوَ الَّذِي يَنْظُرُ فِي أَعْمِ الْأَشْيَاءِ وَهُوَ الْمَوْجُودُ، فَيَقْسِمُ الْمَوْجُودَ
أَوَّلًا إِلَى قَدِيمٍ وَمُحَدَّثٍ، ثُمَّ يَقْسِمُ الْمُحَدَّثَ إِلَى جَوْهَرٍ وَعَرَضٍ، / ثُمَّ يَقْسِمُ
الْعَرَضَ إِلَى مَا تُشْتَرِطُ فِيهِ الْحَيَاةُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ وَالسَّمْعِ
وَالْبَصَرِ وَإِلَى مَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا كَاللَّوْنِ وَالرَّيْحِ وَالطَّعْمِ، وَيَقْسِمُ الْجَوْهَرَ إِلَى
الْحَيَوَانَ وَالنَّبَاتِ وَالْجَمَادِ وَيُبَيِّنُ أَنَّ اخْتِلَافَهَا بِالْأَنْوَاعِ أَوْ بِالْأَعْرَاضِ.

مجال
نظر المتكلم
|6/1|

37. ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْقَدِيمِ: فَيُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَتَكَثَّرُ، وَلَا يَنْقَسِمُ انْقِسَامَ الْحَوَادِثِ، بَلْ لَا
بُدَّ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا، وَأَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا عَنِ الْحَوَادِثِ بِأَوْصَافٍ تَجِبُ لَهُ، وَبِأُمُورٍ
تَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، وَأَحْكَامٍ تَجُوزُ فِي حَقِّهِ وَلَا تَجِبُ وَلَا تَسْتَحِيلُ. وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْجَائِزِ
وَالْوَاجِبِ وَالْمُحَالِ فِي حَقِّهِ، ثُمَّ يُبَيِّنُ أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ جَائِزٌ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْعَالَمَ فِعْلُهُ
الْجَائِزُ، وَأَنَّهُ لِحَوَازِهِ افْتَقَرَ إِلَى مُحَدَّثٍ، وَأَنَّ بَعْثَةَ الرُّسُلِ مِنْ أَفْعَالِهِ الْجَائِزَةِ، وَأَنَّهُ
قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَعَلَى تَعْرِيفِ صِدْقِهِمْ بِالْمُعْجَزَاتِ، وَأَنَّ هَذَا الْجَائِزُ وَقَعُ.

38. عِنْدَ هَذَا يَنْقَطِعُ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَنْتَهِي تَصَرُّفُ الْعَقْلِ، بَلِ الْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى
صِدْقِ النَّبِيِّ، ثُمَّ يَغْزِلُ نَفْسَهُ وَيَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ يَتَلَقَّى مِنَ النَّبِيِّ بِالْقَبُولِ مَا يَقُولُهُ
فِي اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، مِمَّا لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِدَرْكِهِ وَلَا يَقْضِي أَيْضًا بِاسْتِحَالَتِهِ.
فَلَا يَرُدُّ الشَّرْعُ بِمَا يُخَالِفُ الْعَقْلَ لَكِنْ يَرُدُّ بِمَا يَقْصُرُ الْعَقْلُ عَنِ الْاسْتِقْلَالِ
بِإِدْرَاكِهِ، إِذِ الْعَقْلُ قَدْ لَا يَسْتَقِلُّ بِإِدْرَاكِ كَوْنِ الطَّاعَةِ سَبَبًا لِلسَّعَادَةِ فِي
الْآخِرَةِ، وَكَوْنِ الْمَعَاصِي سَبَبًا لِلشَّقَاوَةِ، لَكِنَّهُ لَا يَقْضِي بِاسْتِحَالَتِهِ أَيْضًا،
وَيَقْضِي بِوُجُوبِ صِدْقٍ مَنْ دَلَّتِ الْمُعْجَزَةُ عَلَى صِدْقِهِ. فَإِذَا أَخْبَرَ الرَّسُولُ
عَنْهُ صَدَقَ الْعَقْلُ بِهِ بِهَذَا الطَّرِيقِ، فَهَذَا مَا يَحْوِيهِ عِلْمُ الْكَلَامِ.

39. فَقَدْ عَرَفْتَ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ يَبْتَدِئُ نَظْرَهُ فِي أَعْمِ الْأَشْيَاءِ أَوَّلًا وَهُوَ الْمَوْجُودُ،
ثُمَّ يَنْزِلُ بِالتَّدرِجِ إِلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فَيُثَبِّتُ فِيهِ مَبَادِئَ سَائِرِ الْعُلُومِ
الدِّينِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَصِدْقِ الرَّسُولِ ﷺ.

مجال المفسر
والمحدث

مجال الفقيه
والأصولي

[7/1]

40. فَيَأْخُذُ الْمُفَسِّرُ مِنْ جُمْلَةِ مَا نَظَرَ فِيهِ الْمُتَكَلِّمُ وَاحِدًا خَاصًّا، وَهُوَ الْكِتَابُ، فَيَنْظُرُ فِي تَفْسِيرِهِ، وَيَأْخُذُ الْمُحَدِّثُ وَاحِدًا خَاصًّا، وَهُوَ السُّنَّةُ، فَيَنْظُرُ فِي طُرُقِ ثُبُوتِهَا. وَالْفَقِيهُ يَأْخُذُ وَاحِدًا خَاصًّا، وَهُوَ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ، فَيَنْظُرُ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى خِطَابِ الشَّرْعِ مِنْ حَيْثُ الْوُجُوبُ وَالْحُظْرُ وَالِإِبَاحَةُ. وَيَأْخُذُ الْأُصُولِيُّ وَاحِدًا خَاصًّا، وَهُوَ قَوْلُ الرَّسُولِ، الَّذِي دَلَّ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى صِدْقِهِ فَيَنْظُرُ فِي وَجْهِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْأَحْكَامِ: إِمَّا بِمَلْفُوظِهِ، أَوْ بِمَفْهُومِهِ، أَوْ بِمَعْقُولِ مَعْنَاهُ وَمُسْتَنْبَطِهِ. وَلَا يُجَاوِزُ نَظْرُ الْأُصُولِيِّ قَوْلَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِعْلَهُ، فَإِنَّ الْكِتَابَ إِنَّمَا يَسْمَعُهُ مِنْ قَوْلِهِ، وَالْإِجْمَاعُ يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ.

41. وَالْأَدِلَّةُ هِيَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ فَقَطْ. وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ إِنَّمَا يَثْبُتُ صِدْقُهُ وَكَوْنُهُ حُجَّةً فِي عِلْمِ الْكَلَامِ. فَإِذَا الْمُتَكَلِّمُ هُوَ الْمُتَكَلِّفُ بِإِثْبَاتِ مَبَادِي الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ كُلِّهَا، فَهِيَ جُزْئِيَّةٌ / بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْكَلَامِ. فَالْكَلَامُ هُوَ الْعِلْمُ الْأَعْلَى فِي الرُّتْبَةِ؛ إِذْ مِنْهُ النُّزُولُ إِلَى هَذِهِ الْجُزْئِيَّاتِ.

42. فَإِنْ قِيلَ: فَلَيْكُنْ مِنْ شَرْطِ الْأُصُولِيِّ وَالْفَقِيهِ وَالْمُفَسِّرِ وَالْمُحَدِّثِ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَصَلَ عِلْمُ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْكُلِّيِّ الْأَعْلَى: كَيْفَ يُمَكِّنُ النُّزُولُ إِلَى الْجُزْئِيِّ الْأَسْفَلِ؟

43. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا فِي كَوْنِهِ أُصُولِيًّا وَفَقِيهًا وَمُفَسِّرًا وَمُحَدِّثًا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ شَرْطًا فِي كَوْنِهِ عَالِمًا مُطْلَقًا مَلِيًّا بِالْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا مِنْ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ الْجُزْئِيَّةِ إِلَّا وَلَهُ مَبَادِي تُؤْخَذُ مُسَلِّمَةً بِالتَّقْلِيدِ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ، وَيُطْلَبُ بُرْهَانُ ثُبُوتِهَا فِي عِلْمٍ آخَرَ.

44. فَالْفَقِيهُ يَنْظُرُ فِي نِسْبَةِ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ إِلَى خِطَابِ الشَّرْعِ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْبُرْهَانِ عَلَى إِثْبَاتِ الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ لِلْمُكَلَّفِينَ؛ فَقَدْ أَنْكَرَتْ الْجَبَرِيَّةُ فِعْلَ الْإِنْسَانِ، وَأَنْكَرَتْ طَائِفَةٌ وَجُودَ الْأَعْرَاضِ، وَالْفِعْلُ عَرَضٌ.

45. وَلَا عَلَى الْفَقِيهِ إِقَامَةُ الْبُرْهَانِ عَلَى ثُبُوتِ خِطَابِ الشَّرْعِ، وَأَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى كَلَامًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ هُوَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ، وَلَكِنْ يَأْخُذُ ثُبُوتُ الْخِطَابِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَثُبُوتُ الْفِعْلِ مِنَ الْمُكَلَّفِ، ١١ عَلَى سَبِيلِ التَّقْلِيدِ؛ وَيَنْظُرُ فِي نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى

الخطاب، فيكون قد قام بمنتهاى علمه. وكذلك الأصولي يأخذ بالتقليد من المتكلم أن قول الرسول ﷺ حجة ودليل واجب الصدق. ثم ينظر في وجوه دلالته وشروط صحته.

46. فكل عالم بعلم من العلوم الجزئية فإنه مقلد لا محالة في مبادئ علمه، إلى أن يترقى إلى العلم الأعلى، فيكون حينئذ قد جاوز علمه إلى علم آخر.

47. بيان كيفية دورانه على الأقطاب الأربعة:

48. اعلم أنك إذا فهمت أن نظر الأصولي في وجه دلالة الأدلة السمعية على الأحكام الشرعية، لم يخف عليك أن المقصود معرفة كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة. فوجب النظر في الأحكام وأقسامها، ثم في الأدلة وأقسامها، ثم في كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة، ثم في صفات المقتبس الذي له أن يقتبس الأحكام. فإن الأحكام ثمرات، وكل ثمرة فلها صفة وحقيقة في نفسها، ولها ثمرة، ومثمر، وطريق في الاستثمار. والثمرة هي الأحكام، أغني الوجوب والحظر والندب والكره والإباحة، والحسن والقبح، والقضاء والأداء، والصحة والفساد، وغيرها. والمثمر هي الأدلة، وهي ثلاثة: الكتاب، والسنة، والإجماع، فقط.

49. وطرق الاستثمار هي وجوه دلالة الأدلة، وهي أربعة: إذ الأقوال إما أن تدل على الشيء بصيغتها ومنظومها، أو بفحواها ومفهومها، أو باقتضائها وضرورتها، أو بمعقولها ومعناها المستنبط منها.

50. والمثمر هو المجتهد. ولا بد من / معرفة صفاته وشروطه وأحكامه.

51. فإذا جملة الأصول تدور على أربعة أقطاب:

52. القطب الأول: في الأحكام، والبداية بها أولى؛ لأنها الثمرة المطلوبة.

53. القطب الثاني: في الأدلة - وهي الكتاب، والسنة، والإجماع - وبها التثنية؛ إذ بعد الفراغ من معرفة الثمرة لا أهم من معرفة المثمر.

54. القطب الثالث: في طريق الاستثمار، وهي وجه دلالة الأدلة، وهي أربعة:

دَلَالَةً بِالْمَنْظُومِ، وَدَلَالَةً بِالْمَفْهُومِ، وَدَلَالَةً بِالضَّرُورَةِ وَالِاقْتِضَاءِ، وَدَلَالَةً بِالْمَعْنَى الْمَعْقُولِ.

55. الْقُطْبُ الرَّابِعُ: فِي الْمُسْتَشْمِرِ، وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ الَّذِي يَحْكُمُ بِظَنِّهِ، وَيُقَابِلُهُ الْمُقْلَدُ الَّذِي يَلْزُمُهُ اتِّبَاعُهُ. فَيَجِبُ ذِكْرُ شُرُوطِ الْمُقْلَدِ وَالْمُجْتَهِدِ وَصِفَاتِهِمَا.

56. بَيَانُ كَيْفِيَّةِ انْدِرَاجِ الشُّعْبِ الْكَثِيرَةِ مِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ تَحْتَ هَذِهِ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ:

57. لَعَلَّكَ تَقُولُ: أُصُولُ الْفِقْهِ تَشْتَمِلُ عَلَى أَبْوَابٍ كَثِيرَةٍ وَفُصُولٍ مُنْتَشِرَةٍ، فَكَيْفَ يَنْدَرِجُ جُمْلَتُهَا تَحْتَ هَذِهِ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ؟

58. فَنَقُولُ: الْقُطْبُ الْأَوَّلُ هُوَ الْحُكْمُ.

59. وَلِلْحُكْمِ حَقِيقَةٌ فِي نَفْسِهِ وَانْقِسَامٌ، وَلَهُ تَعَلُّقٌ بِالْحَاكِمِ، وَهُوَ الشَّارِعُ؛ وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمُكَلَّفُ؛ وَبِالْمَحْكُومِ فِيهِ، وَهُوَ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ؛ وَبِالْمُظْهِرِ لَهُ، وَهُوَ السَّبَبُ وَالْعِلَّةُ.

60. فَبِالْبَحْثِ عَنْ حَقِيقَةِ الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ خِطَابِ الشَّرْعِ، وَلَيْسَ وَصْفًا لِلْفِعْلِ، وَلَا حُسْنَ وَلَا قُبْحَ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْعَقْلِ فِيهِ، وَلَا حُكْمَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرَائِعِ.

61. وَفِي الْبَحْثِ عَنْ أَقْسَامِ الْحُكْمِ يَتَبَيَّنُ حَدُّ الْوَاجِبِ وَالْمَحْظُورِ، وَالْمَنْدُوبِ وَالْمُبَاحِ وَالْمَكْرُوهِ، وَالْقَضَاءِ وَالْأَدَاءِ، وَالصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ، وَالْعَزِيمَةِ وَالرَّخْصَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِ الْأَحْكَامِ.

62. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ الْحَاكِمِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلرَّسُولِ، وَلَا لِلسَّيِّدِ عَلَى الْعَبْدِ، وَلَا لِمَخْلُوقٍ عَلَى مَخْلُوقٍ، بَلْ كُلُّ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَوَضَعُهُ، لَا حُكْمَ لِغَيْرِهِ.

63. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ يَتَبَيَّنُ خِطَابُ النَّاسِيِّ، وَالْمَكْرَهِ وَالصَّبِيِّ، وَخِطَابُ الْكَافِرِ بِفُرُوعِ الشَّرْعِ، وَخِطَابُ السَّكَرَانِ، وَمَنْ يَجُوزُ تَكْلِيفُهُ وَمَنْ لَا يَجُوزُ.

64. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ الْمَحْكُومِ فِيهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْخِطَابَ يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ، لَا بِالْأَعْيَانِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ وَصْفًا لِلْأَفْعَالِ فِي ذَاتِهَا.

65. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ مُظْهِرِ الْحُكْمِ يَتَبَيَّنُ حَقِيقَةُ السَّبَبِ وَالْعِلَّةِ وَالشَّرْطِ وَالْمَحَلِّ وَالْعَلَامَةِ.

66. فَيَتَنَاوَلُ هَذَا الْقُطْبُ جُمْلَةً مِنْ تَفَارِيقِ فُصُولِ الْأُصُولِ، أَوْرَدَهَا الْأُصُولِيُّونَ مُبَدَّدَةً فِي مَوَاضِعَ شَتَّى لَا تَتَنَاسَبُ وَلَا تَجْمَعُهَا رَابِطَةٌ، فَلَا يَهْتَدِي الطَّالِبُ إِلَى مَقَاصِدِهَا، وَوَجْهِ الْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهَا، وَكَيْفِيَّةِ تَعَلُّقِهَا بِأُصُولِ الْفِقْهِ.

67. الْقُطْبُ الثَّانِي: فِي الْمُثْمِرِ، وَهُوَ الْكِتَابُ / وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ.

|9/1|

68. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ أَصْلِ الْكِتَابِ يَتَبَيَّنُ حَدُّ الْكِتَابِ.

69. وَمَا هُوَ مِنْهُ، وَمَا لَيْسَ مِنْهُ، وَطَرِيقُ اثْبَاتِ الْكِتَابِ، وَأَنَّهُ التَّوَاتُرُ فَقَطْ، وَبَيَانُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، مِنْ حَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ، وَعَرَبِيَّةٍ وَعَجَمِيَّةٍ.

70. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ السُّنَّةِ.

71. يَتَبَيَّنُ حُكْمُ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ مِنَ الرُّسُولِ وَطُرُقُ ثُبُوتِهَا، مِنْ تَوَاتُرٍ وَآحَادٍ، وَطُرُقُ رَوَايَتِهَا: مِنْ مُسْنَدٍ وَمُرْسَلٍ، وَصِفَاتُ رَوَاتِهَا: مِنْ عَدَالَةٍ وَتَكْذِيبٍ، إِلَى تَمَامِ كِتَابِ الْأَخْبَارِ.

72. وَيَتَّصِلُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كِتَابُ النَّسْخِ، فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ إِلَّا عَلَيْهِمَا. وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَا يَتَطَرَّقُ النَّسْخُ إِلَيْهِ.

73. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ أَصْلِ الْإِجْمَاعِ.

74. تَتَبَيَّنُ حَقِيقَتُهُ، وَدَلِيلُهُ، وَأَقْسَامُهُ، وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَإِجْمَاعُ أُمَّةٍ بَعْدَهُمْ، إِلَى جَمِيعِ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ.

75. الْقُطْبُ الثَّالِثُ: فِي طُرُقِ الْاسْتِثْمَارِ. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

76. الْأُولَى: دَلَالَةُ اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ صِيَغَتُهُ. وَبِهِ يَتَعَلَّقُ النَّظَرُ فِي صِيَغَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَالظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ، وَالنَّصِّ. وَالنَّظَرُ فِي كِتَابِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي وَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ نَظَرٌ فِي مُقْتَضَى الصِّيغِ اللَّغَوِيَّةِ.

77. |الثَّانِيَّةُ| وَأَمَّا الدَّلَالَةُ مِنْ حَيْثُ الْفَحْوَى وَالْمَفْهُومُ فَيَشْتَمِلُ عَلَيْهِ كِتَابُ الْمَفْهُومِ وَدَلِيلُ الْخِطَابِ.

78. |الثَّالِثَةُ| وَأَمَّا الدَّلَالَةُ مِنْ حَيْثُ ضَرُورَةُ اللَّفْظِ وَاقْتِضَاؤُهُ فَيَتَضَمَّنُ جُمْلَةً مِنْ إشاراتِ الألفاظِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي، فَتَقُولُ: أَعْتَقْتُ، فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ حُصُولَ الْمَلِكِ لِلْمُلْتَمَسِ، وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ، لَكِنَّهُ مِنْ ضَرُورَةِ مَلْفُوظِهِمَا وَمُقْتَضَاهُ.

79. |الرَّابِعَةُ| وَأَمَّا الدَّلَالَةُ مِنْ حَيْثُ مَعْقُولُ اللَّفْظِ: فَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ «لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانُ» فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْجَائِعِ وَالْمَرِيضِ وَالْحَاقِنِ، بِمَعْقُولِ مَعْنَاهُ. وَمِنْهُ يَنْشَأُ الْقِيَاسُ. وَيَنْجَرُّ إِلَى بَيَانِ جَمِيعِ أَحْكَامِ الْقِيَاسِ وَأَقْسَامِهِ.

80. |الْقُطْبُ الرَّابِعُ: فِي الْمُسْتَشْمِرِ: وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ، وَفِي مُقَابَلَتِهِ الْمُقْلَدُ.

81. وَفِيهِ يَتَبَيَّنُ صِفَاتُ الْمُجْتَهِدِ، وَصِفَاتُ الْمُقْلَدِ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ الاجْتِهَادُ دُونَ الَّذِي لَا مَجَالَ لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ، وَالْقَوْلُ فِي تَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَجُمْلَةُ أَحْكَامِ الاجْتِهَادِ.

82. فَهَذِهِ جُمْلَةُ مَا ذَكَرَ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ وَقَدْ عَرَفْتَ كَيْفِيَّةَ انْشِعَابِهَا مِنْ هَذِهِ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ.

83. |بَيَانُ الْمُقَدِّمَةِ |الْمَنْطِقِيَّةِ| وَوَجْهُ تَعَلُّقِ الْأُصُولِ بِهَا:

84. اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا رَجَعَ حَدُّ أُصُولِ الْفِقْهِ إِلَى مَعْرِفَةِ أدَلَّةِ الْأَحْكَامِ اشْتَمَلَ الْحَدُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَلْفَافٍ: الْمَعْرِفَةِ، وَالدَّلِيلِ، وَالْحُكْمِ. فَقَالُوا: إِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَعْرِفَةِ «الْحُكْمِ» حَتَّى كَانَ مَعْرِفَتُهُ أَحَدَ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ؛ فَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ وَمَعْرِفَةِ الْمَعْرِفَةِ - أَعْنِي الْعِلْمَ. ثُمَّ الْعِلْمُ الْمَطْلُوبُ لَا وَصُولَ إِلَيْهِ إِلَّا بِالنَّظَرِ. فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ النَّظَرِ. فَشَرَعُوا فِي بَيَانِ حَدِّ الْعِلْمِ، وَالدَّلِيلِ، وَالنَّظَرِ. وَلَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى تَعْرِيفِ صُورِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَكِنْ انْجَرَّبَ بِهِمْ إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى إثْبَاتِ الْعِلْمِ عَلَى مُنْكَرِيهِ مِنْ / السُّوْفِسْطَائِيَّةِ، وَإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى النَّظَرِ عَلَى مُنْكَرِي النَّظَرِ، وَإِلَى جُمْلَةٍ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُومِ، وَأَقْسَامِ الأدَلَّةِ. وَذَلِكَ مُجَاوِزَةٌ لِحَدِّ هَذَا الْعِلْمِ وَخَلَطٌ لَهُ بِالْكَلَامِ. ١١

85. من أسباب مزج
الأصول بمباحث
الكلام والنحو
والفقه

وَأِنَّمَا أَكْثَرَ فِيهِ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ لِغَلَبَةِ الْكَلَامِ عَلَى طِبَائِعِهِمْ؛ فَحَمَلَهُمْ حُبُّ صِنَاعَتِهِمْ عَلَى خَلْطِهِ بِهَذِهِ الصَّنِيعَةِ، كَمَا حَمَلَ حُبُّ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ بَعْضَ الْأُصُولِيِّينَ عَلَى مَزْجِ جُمْلَةٍ مِنَ النَّحْوِ بِالْأُصُولِ، فَذَكَرُوا فِيهِ مِنْ مَعَانِي الْحُرُوفِ، وَمَعَانِي الْإِعْرَابِ، جُمْلًا هِيَ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ خَاصَّةً؛ وَكَمَا حَمَلَ حُبُّ الْفِقْهِ جَمَاعَةً مِنْ فُقَهَاءِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ، كَأَبِي زَيْدٍ | الدُّبُوسِيِّ | رَحِمَهُ اللَّهُ - وَاتَّبَاعِهِ، عَلَى مَزْجِ مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ مِنْ تَفَارِيعِ الْفِقْهِ بِالْأُصُولِ؛ فَإِنَّهُمْ وَإِنْ أوردوها فِي مَعْرِضِ الْمِثَالِ، وَكَيْفِيَّةِ إِجْرَاءِ الْأَصْلِ فِي الْفُرُوعِ، فَقَدْ أَكْثَرُوا فِيهِ.

86. وَعُذِرَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي ذِكْرِ حَدِّ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ وَالِدَّلِيلِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ، أَظْهَرَ مِنْ عُذْرِهِمْ فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى اثْبَاتِهَا مَعَ الْمُنْكَرِينَ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ يُثْبِتُ فِي النَّفْسِ صُورَ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَا أَقْلٌ مِنْ تَصَوُّرِهَا إِذْ كَانَ الْكَلَامُ يَتَعَلَّقُ بِهَا، كَمَا أَنَّهُ لَا أَقْلٌ مِنْ تَصَوُّرِ الْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ لِمَنْ يَخُوضُ فِي الْفِقْهِ.

87. وَأَمَّا مَعْرِفَةُ حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ، وَحُجِّيَّةِ الْقِيَاسِ، فَذَلِكَ مِنْ خَاصِيَّةِ أُصُولِ الْفِقْهِ.

88. فَذِكْرُ حُجِّيَّةِ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ عَلَى مُنْكَرِيهِ اسْتِجْرَارٌ لِلْكَلَامِ إِلَى الْأُصُولِ، كَمَا أَنَّ ذِكْرَ حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْفِقْهِ اسْتِجْرَارٌ لِلْأُصُولِ إِلَى الْفُرُوعِ.

89. وَبَعْدَ أَنْ عَرَفْنَاكَ إِسْرَافَهُمْ فِي هَذَا الْخَلْطِ، فَإِنَّا لَا نَرَى أَنَّ نُخْلِي هَذَا الْمَجْمُوعَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، لِأَنَّ الْفِطَامَ عَنِ الْمَأْلُوفِ شَدِيدٌ، وَالنَّفُوسُ عَنِ الْغَرِيبِ نَافِرَةٌ. لَكِنَّا نَقْتَصِرُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا تَظْهَرُ فَائِدَتُهُ عَلَى الْعُمُومِ فِي جُمْلَةِ الْعُلُومِ، مِنْ تَعْرِيفِ: مَدَارِكِ الْعُقُولِ، وَكَيْفِيَّةِ تَدَرُّجِهَا مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ إِلَى النَّظَرِيَّاتِ، عَلَى وَجْهِ يَتَبَيَّنُ فِيهِ حَقِيقَةُ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ وَالِدَّلِيلِ، وَأَقْسَامُهَا، وَحُجَجُهَا، تَبَيَّنًا بَلِيغًا تَخْلُو عَنْهُ مُصَنَّفَاتُ الْكَلَامِ.

مقدمة الكتاب المنطقيّة

90. نَذْكُرُ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ: مَدَارِكَ الْعُقُولِ، وَانْحِصَارَهَا فِي «الْحَدِّ» وَ«الْبُرْهَانِ».
91. وَنَذْكُرُ شَرْطَ الْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ، وَشَرْطَ الْبُرْهَانِ الْحَقِيقِيِّ، وَأَقْسَامَهُمَا عَلَى مِنْهَاجٍ أَوْجَزَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ «مِحْكِ النَّظَرِ»، وَكِتَابِ «مَعْيَارِ الْعِلْمِ».
92. وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ مِنْ جُمْلَةِ عِلْمِ الْأُصُولِ، وَلَا مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ الْخَاصَّةِ بِهِ، بَلْ هِيَ مُقَدِّمَةُ الْعُلُومِ كُلِّهَا، وَمَنْ لَا يُحِيطُ بِهَا فَلَا ثِقَةَ لَهُ بِعُلُومِهِ - أَصْلًا -.
93. فَمَنْ شَاءَ أَنْ لَا يَكْتُبَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ فَلْيَبْدَأْ بِالْكِتَابِ مِنَ الْقُطْبِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ أَوَّلُ أُصُولِ الْفِقْهِ. وَحَاجَةُ جَمِيعِ الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ إِلَى هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ كَحَاجَةِ أُصُولِ الْفِقْهِ ١١.

بيان حصر مدارك العلوم النظرية في لحد ولبرهان

|11/1|

94. اعْلَمْ أَنَّ إدْرَاكَ الْأُمُورِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:
95. الْأَوَّلُ: إدْرَاكَ الذَّوَاتِ الْمُفْرَدَةِ، كَعِلْمِكَ بِمَعْنَى «الجِسْم» و«الحَرَكَةِ»، و«العَالَم»، و«الحَادِثِ» و«القَدِيمِ» وَسَائِرِ مَا يُدَلُّ عَلَيْهِ بِالْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ.
96. الثَّانِي: إدْرَاكَ نِسْبَةِ هَذِهِ الْمُفْرَدَاتِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، بِالنَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ.
97. وَهُوَ أَنْ تَعْلَمَ أَوَّلًا مَعْنَى لَفْظِ «العَالَمِ»، وَهُوَ أَمْرٌ مُفْرَدٌ، وَمَعْنَى لَفْظِ «الحَادِثِ»، وَمَعْنَى لَفْظِ «القَدِيمِ». وَهُمَا أَيْضًا أَمْرَانِ مُفْرَدَانِ. ثُمَّ تَنْسُبُ مُفْرَدًا إِلَى مُفْرَدٍ، بِالنَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ، كَمَا تَنْسُبُ الْقَدَمَ إِلَى الْعَالَمِ بِالنَّفْيِ، فَتَقُولُ: لَيْسَ الْعَالَمُ قَدِيمًا. وَتَنْسُبُ الْحُدُوثَ إِلَيْهِ بِالْإِثْبَاتِ، فَتَقُولُ: الْعَالَمُ حَادِثٌ.
98. وَالضَّرْبُ الْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ.
99. وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيَسْتَحِيلُ فِيهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ إِذْ لَا يَتَطَرَّقُ التَّصْدِيقُ إِلَّا إِلَى خَبَرٍ.
100. وَأَقْلُ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُ |جُزْأَنِ| مُفْرَدَانِ: وَصْفٌ، وَمَوْصُوفٌ. فَإِذَا نُسِبَ الْوَصْفُ إِلَى الْمَوْصُوفِ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ صُدِّقَ أَوْ كُذِّبَ. فَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: حَادِثٌ أَوْ: جِسْمٌ، أَوْ: قَدِيمٌ، فَأَفْرَادٌ لَيْسَ فِيهَا صِدْقٌ وَلَا كَذِبٌ.
101. وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصْطَلَحَ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْ هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ بِعِبَارَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، فَإِنَّ حَقَّ الْأُمُورِ الْمُخْتَلِفَةِ أَنْ تَخْتَلِفَ أَلْفَاظُهَا الدَّالَّةُ عَلَيْهَا، إِذِ الْأَلْفَاظُ مِثْلُ الْمَعَانِي، فَحَقُّهَا أَنْ تُحَادِثَ بِهَا الْمَعَانِي. وَقَدْ سَمَّى الْمُنْطَقِيُّونَ مَعْرِفَةَ الْمُفْرَدَاتِ «تَصَوُّرًا» وَمَعْرِفَةَ النِّسْبَةِ الْخَبَرِيَّةِ بَيْنَهُمَا «تَصْدِيقًا» فَقَالُوا: الْعِلْمُ إِمَّا تَصَوُّرٌ، وَإِمَّا تَصْدِيقٌ.

حد التصور
والتصديق

102. وَسَمَى بَعْضُ عُلَمَائِنَا الْأَوَّلَ: مَعْرِفَةً، وَالثَّانِي: عِلْمًا تَأْسِيًا بِقَوْلِ النُّحَاةِ فِي قَوْلِهِمْ: الْمَعْرِفَةُ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، إِذْ تَقُولُ: «عَرَفْتُ زَيْدًا»، وَالظَّنُّ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، إِذْ تَقُولُ «ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا»، وَلَا تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا، وَلَا تَقُولُ: ظَنَنْتُ عَالِمًا. وَالْعِلْمُ مِنْ بَابِ الظَّنِّ، فَتَقُولُ: عَلِمْتُ زَيْدًا عَدْلًا.

103. وَالْعَادَةُ فِي هَذِهِ الْأَصْطِلَاحَاتِ مُخْتَلِفَةٌ. وَإِذَا فَهِمْتَ افْتِرَاقَ الضَّرْبَيْنِ فَلَا مُشَاحَّةَ فِي الْأَلْقَابِ.

104. فَتَقُولُ الْآنَ: إِنَّ الْإِدْرَاكَاتِ صَارَتْ مَحْصُورَةً فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ، أَوْ فِي التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ. وَكُلُّ عِلْمٍ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ تَصَدِيقٌ فَمِنْ ضَرُورَتِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعْرِفَتَانِ، أَيْ تَصَوُّرَانِ.

105. فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْمُفْرَدَ كَيْفَ يَعْلَمُ الْمُرَكَّبَ؟

106. وَمَنْ لَا يَفْهَمُ مَعْنَى «الْعَالَمِ» وَمَعْنَى «الْحَادِثِ» كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ؟

107. وَمَعْرِفَةُ الْمُفْرَدَاتِ \ اقْسِمَانِ:

108. أَوَّلِي - وَهُوَ الَّذِي لَا يُطْلَبُ بِالْبَحْثِ، وَهُوَ الَّذِي يَرْتَسِمُ مَعْنَاهُ فِي النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ وَطَلَبٍ، كَلَفِظَ «الْوُجُودِ»، وَ«الشَّيْءِ»، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَحْسُوسَاتِ؛

109. وَمَطْلُوبٌ - وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ اسْمُهُ مِنْهُ عَلَى أَمْرٍ جُمْلِيٍّ غَيْرِ مُفَصَّلٍ وَلَا مُفَسَّرٍ، فَيُطْلَبُ تَفْسِيرُهُ بِالْحَدِّ. /

110. وَكَذَلِكَ «الْعِلْمُ» يَنْقَسِمُ إِلَى أَوَّلِيٍّ كَالضَّرُورِيَّاتِ، وَإِلَى مَطْلُوبٍ كَالنَّظَرِيَّاتِ.

111. وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ لَا يُقْتَنَصُ إِلَّا بِالْحَدِّ.

112. وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّصَدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ لَا يُقْتَنَصُ إِلَّا بِالْبُرْهَانِ.

113. فَالْبُرْهَانُ وَالْحَدُّ هُوَ الْأَلَةُ الَّتِي بِهَا يُقْتَنَصُ سَائِرُ الْعُلُومِ الْمَطْلُوبَةِ.

114. فَلْتَكُنْ هَذِهِ الْمَقْدَمَةُ الْمَرْسُومَةُ لِبَيَانِ مَذَارِكِ الْعُقُولِ مُشْتَمِلَةً عَلَى دِعَامَتَيْنِ:

115. دِعَامَةٌ فِي الْحَدِّ.

116. وَدِعَامَةٌ فِي الْبُرْهَانِ.

الدَّعَاةُ الْأُولَى فِي الْحَدِّ

117. وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا، لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْمُفْرَدَاتِ تَتَقَدَّمُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمُرَكَّبَاتِ.

118. وَتَشْتَمِلُ عَلَى فَنَيْنِ:

119. فَنٌ يَجْرِي مَجْرَى الْقَوَانِينِ.

120. وَفَنٌ يَجْرِي مَجْرَى الْأَمْتِحَانَاتِ لِتِلْكَ الْقَوَانِينِ.

الفن الأول في القوانين

121. وَهِيَ سِتَّةٌ:

122. الْقَانُونُ الْأَوَّلُ:

123. أَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا يُذَكَّرُ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ فِي الْمُحَاوَرَاتِ. وَلَا يَكُونُ الْحَدُّ جَوَابًا عَنْ كُلِّ سُؤَالٍ، بَلْ عَنْ بَعْضِهِ. وَالسُّؤَالُ طَلَبٌ، وَلَهُ لَا مَحَالَةَ مَطْلُوبٌ، وَصِيغَةٌ. وَالصِّيغُ وَالْمَطْلَبُ كَثِيرَةٌ، وَلَكِنَّ أَمَّهَاتِ الْمَطَالِبِ أَرْبَعٌ:

124. الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: مَا يُطْلَبُ بِصِيغَةِ هَلْ، يُطْلَبُ بِهِذِهِ الصِّيغَةُ أَمْرَانِ:

125. إِمَّا أَصْلُ الْوُجُودِ، كَقَوْلِكَ: هَلِ اللَّهُ تَعَالَى مُوْجُودٌ؟

126. أَوْ يُطْلَبُ حَالُ الْمَوْجُودِ وَوَصْفُهُ، كَقَوْلِكَ: هَلِ اللَّهُ تَعَالَى خَالِقُ الْبَشَرِ؟ وَهَلِ اللَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ، وَأَمْرٌ، وَنَاهٍ؟

127. الْمَطْلَبُ الثَّانِي: مَا يُطْلَبُ بِصِيغَةِ مَا، وَيُطْلَقُ لِطَلَبِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

128. الْأَوَّلُ: أَنْ يُطْلَبَ بِهِ شَرْحُ اللَّفْظِ، كَمَا يَقُولُ مَنْ لَا يَدْرِي الْعُقَارَ: مَا الْعُقَارُ؟

129. فَيُقَالُ لَهُ: الْخَمْرُ- إِذَا كَانَ يَعْرِفُ لَفْظَ الْخَمْرِ.

130. الثَّانِي: أَنْ يُطْلَبَ لَفْظٌ مُحَرَّرٌ جَامِعٌ مَانِعٌ، يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَسْئُولُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِهِ

كَيْفَمَا كَانَ الْكَلَامُ، سَوَاءً كَانَ عِبَارَةً عَنْ عَوَارِضِ ذَاتِهِ وَلَوْ أَوَازِمِ الْبَعِيدَةِ عَنْ حَقِيقَةِ ذَاتِهِ، أَوْ حَقِيقَةِ ذَاتِهِ كَمَا سَيَأْتِي الْفَرْقُ بَيْنَ الذَّاتِيِّ وَالْعَرَضِيِّ، كَقَوْلِ

الْقَائِلُ: مَا الْخَمْرُ؟ فَيُقَالُ: هُوَ الْمَائِعُ الَّذِي يَقْدَفُ بِالزَّبْدِ، ثُمَّ يَسْتَحِيلُ إِلَى الْحُمُوضَةِ، وَيُحْفَظُ فِي الدَّنِّ ١١. وَالْمَقْصُودُ أَنْ لَا يُتَعَرَّضَ لِحَقِيقَةِ ذَاتِهِ، بَلْ يُجْمَعُ مِنْ عَوَارِضِهِ وَلَوَازِمِهِ مَا يُسَاوِي بِجُمْلَتِهِ الْخَمْرَ، بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ خَمْرٌ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَيْسَ بِخَمْرٍ.

131. وَالثَّالِثُ: أَنْ يُطْلَبَ بِهِ مَا هِيَ الشَّيْءُ وَحَقِيقَةُ ذَاتِهِ، كَمَنْ يَقُولُ: مَا الْخَمْرُ؟ فَيُقَالُ: هُوَ شَرَابٌ مُسَكَّرٌ مُعْتَصَرٌ مِنَ الْعِنَبِ. فَيَكُونُ ذَلِكَ كَاشِفًا عَنْ حَقِيقَتِهِ، ثُمَّ يَتَّبَعُهُ لَا مَحَالَةَ التَّمْيِيزُ.

132. وَاسْمُ «الْحَدِّ» فِي الْعَادَةِ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى هَذِهِ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ بِالِاشْتِرَاكِ، فَلَنَخْتَرِعَ لِكُلِّ وَاحِدٍ اسْمًا، وَلْنُسَمِّ:

133. الْأَوَّلَ «حَدًّا لَفْظِيًّا»، إِذِ السَّائِلُ لَا يُطْلَبُ بِهِ إِلَّا شَرْحُ اللَّفْظِ.

134. وَلْنُسَمِّ الثَّانِي «حَدًّا رَسْمِيًّا» إِذْ هُوَ طَلَبٌ مُرْتَسِمٌ بِالْعِلْمِ، غَيْرٌ مُتَشَوِّفٌ إِلَى دَرَكِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ.

135. وَلْنُسَمِّ الثَّالِثَ «حَدًّا حَقِيقِيًّا»، إِذْ مَطْلَبُ الطَّالِبِ مِنْهُ دَرَكُ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ.

[13/1]

136. وَهَذَا الثَّالِثُ شَرْطُهُ أَنْ يَشْتَمِلَ / عَلَى جَمِيعِ ذَاتِيَّاتِ الشَّيْءِ. فَإِنَّهُ لَوْ سُئِلَ عَنْ حَدٍّ «الْحَيَوَانَ». فَقِيلَ «جِسْمٌ حَسَّاسٌ»، فَقَدْ جِيَءَ بِوَصْفٍ ذَاتِيٍّ، وَهُوَ كَافٍ فِي الْجَمْعِ وَالْمَنْعِ، وَلَكِنَّهُ نَاقِصٌ، بَلْ حَقُّهُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ «الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ»، فَإِنَّ كُنْهَ حَقِيقَةِ الْحَيَوَانَ يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ بِمَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ. فَأَمَّا الْمُرْتَسِمُ الطَّالِبُ لِلتَّمْيِيزِ فَيَكْتَفِي بِ«الْحَسَّاسِ» وَإِنْ لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ جِسْمٌ أَيْضًا.

137. الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: مَا يُطْلَبُ بِصِغَةِ: لِمَ. وَهُوَ سُؤَالٌ عَنِ الْعِلَّةِ. وَجَوَابُهُ بِالْبُرْهَانِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي حَقِيقَتُهُ *.

* ص: 75

138. الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ: مَا يُطْلَبُ بِصِغَةِ: «أَيَّ»، وَهُوَ الَّذِي يُطْلَبُ بِهِ تَمْيِيزُ مَا عُرِفَ جُمْلَتُهُ عَمَّا اخْتَلَطَ بِهِ، كَمَا إِذَا قِيلَ: مَا الشَّجَرُ؟ فَقِيلَ: إِنَّهُ جِسْمٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ أَيُّ جِسْمٍ هُوَ؟ فَيَقُولُ: نَام.

139. وَأَمَّا مَطْلَبُ كَيْفَ، وَأَيْنَ، وَمَتَى، وَسَائِرِ صِيَغِ السُّؤَالِ، فَدَاخِلٌ فِي مَطْلَبِ

«هَلْ». إِذِ الْمَطْلُوبُ بِهِ صِفَةُ الْوُجُودِ.

140. الْقَانُونُ الثَّانِي:

141. أَنَّ الْحَادَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا بِالْفَرْقِ بَيْنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، وَاللَّازِمَةِ، وَالْعَرَضِيَّةِ. وَذَلِكَ غَامِضٌ. فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ. فَنَقُولُ:

142. الْمَعْنَى إِذَا نُسِبَ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي يُمَكِّنُ وَصْفُهُ بِهِ، وَجِدَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ فِي الْوُجُودِ *|:

* في المخطوط
رقم: 1256

143. إِمَّا ذَاتِيًّا لَهُ، وَيُسَمَّى صِفَةً نَفْسٍ.

144. وَإِمَّا لَازِمًا، وَيُسَمَّى تَابِعًا.

145. وَإِمَّا عَارِضًا لَا يَبْعُدُ أَنْ يَنْفَصِلَ عَنْهُ فِي الْوُجُودِ.

146. وَلَا بُدَّ مِنْ إِتْقَانِ هَذِهِ النِّسْبَةِ، فَإِنَّهَا نَافِعَةٌ فِي الْحَدِّ وَالْبُرْهَانِ جَمِيعًا.

147. أَمَّا الذَّاتِيُّ أَعْنِي بِهِ كُلُّ دَاخِلٍ فِي مَاهِيَّةِ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتِهِ دُخُولًا لَا يَتَصَوَّرُ فَهْمُ الْمَعْنَى دُونَ فَهْمِهِ، وَذَلِكَ كَاللَّوْنِيَّةِ لِلسَّوَادِ، وَالْجِسْمِيَّةِ لِلْفَرَسِ وَالشَّجَرِ؛ فَإِنَّ مَنْ فَهَمَ الشَّجَرَ، فَقَدْ فَهَمَ جِسْمًا مَخْصُوصًا، فَتَكُونُ الْجِسْمِيَّةُ دَاخِلَةً فِي ذَاتِ الشَّجَرِيَّةِ دُخُولًا بِهِ قَوَامُهَا فِي الْوُجُودِ وَالْعَقْلِ، لَوْ قُدِّرَ عَدَمُهَا لَبَطَلَ وُجُودُ الشَّجَرِيَّةِ. وَكَذَا الْفَرَسُ. وَلَوْ قُدِّرَ خُرُوجُهَا عَنِ الذَّهْنِ لَبَطَلَ فَهْمُ الشَّجَرِ وَالْفَرَسِ مِنَ الذَّهْنِ. وَمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْرَاجِهِ فِي حَدِّ الشَّيْءِ، فَمَنْ يَحُدُّ النَّبَاتَ يَلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ: جِسْمٌ نَامٌ، لَا مَحَالَةَ.

148. وَأَمَّا اللَّازِمُ فَمَا لَا يُفَارِقُ الذَّاتَ أَلْبَتَّةَ، وَلَكِنَّ فَهْمَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَاهِيَّةِ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ، كَوُقُوعِ الظِّلِّ لِشَخْصِ الْفَرَسِ وَالنَّبَاتِ وَالشَّجَرِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا زِمَ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُفَارِقَ وُجُودَهُ عِنْدَ مَنْ يُعْبَرُ عَنْ مَجَارِي الْعَادَاتِ بِاللُّزُومِ وَيَعْتَقِدُهُ، وَلَكِنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ الذَّاتِ وَلَوَازِمِهِ، وَلَيْسَ بِذَاتِيٍّ لَهُ. وَأَعْنِي بِهِ أَنَّ فَهْمَ حَقِيقَتِهِ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى فَهْمِ ذَلِكَ لَهُ؛ إِذِ الْغَافِلُ عَنْ وَقُوعِ الظِّلِّ يَفْهَمُ الْفَرَسَ وَالنَّبَاتَ، بَلْ يَفْهَمُ الْجِسْمَ الَّذِي هُوَ أَعَمُّ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ كَوْنُ الْأَرْضِ مَخْلُوقَةً وَصَفٌ لَا زِمَ لِلْأَرْضِ لَا يَتَصَوَّرُ مُفَارَقَتَهُ لَهَا.

[14/1]

وَلَكِنْ فَهْمُ «الْأَرْضِ» غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى فَهْمِ كَوْنِهَا مَخْلُوقَةً، فَقَدْ يُدْرِكُ حَقِيقَةَ
الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ مَنْ لَمْ يُدْرِكْ بَعْدُ أَنَّهُمَا مَخْلُوقَتَانِ. فَإِنَّا نَعْلَمُ أَوَّلًا حَقِيقَةَ /
الْجِسْمِ، ثُمَّ نَطْلُبُ بِالْبُرْهَانِ كَوْنَهُ مَخْلُوقًا. وَلَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَعْلَمَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاءَ
مَا لَمْ نَعْلَمِ الْجِسْمَ.

149. وَأَمَّا الْعَارِضُ: فَأَعْنِي بِهِ مَا لَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهِ أَنْ يُلَازِمَ، بَلْ يُتَصَوَّرُ مُفَارَقَتَهُ، إِمَّا
سَرِيعًا، كَحُمْرَةِ الْخَجَلِ، أَوْ بَطِيئًا كَصُفْرَةِ الذَّهَبِ، وَزُرْقَةِ الْعَيْنِ، وَسَوَادِ الزَّنْجِيِّ.
وَرُبَّمَا لَا يَزُولُ فِي الْوُجُودِ، كَزُرْقَةِ الْعَيْنِ، وَلَكِنْ يُمَكِّنُ رَفْعَهُ فِي الْوَهْمِ. وَأَمَّا
كَوْنُ الْأَرْضِ مَخْلُوقَةً، وَكَوْنُ الْجِسْمِ الْكَثِيفِ ذَا ظِلٍّ مَانِعٍ نُورَ الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ
مُلَازِمٌ لَا يُتَصَوَّرُ مُفَارَقَتَهُ، بَلْ يُفْهَمُ دُونَهُ.*

* راجع فقرة: 148

التباس اللازم
التابع بالذاتي

150. وَمِنْ مُثَارَاتِ الْأَغَالِيطِ الْكَثِيرَةِ: التَّبَاسُّ الْلازِمُ التَّابِعِ بِالذَّاتِيِّ؛ فَإِنَّهُمَا مُشْتَرِكَانِ
فِي اسْتِحَالَةِ الْمُفَارَقَةِ. وَاسْتِقْصَاءُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ - الَّتِي هِيَ كَالْعِلَاوَةِ
عَلَى هَذَا الْعِلْمِ - غَيْرُ مُمَكِّنٍ. وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَاهُ فِي كِتَابِ «مَعْيَارِ الْعِلْمِ».*

* ص: 154-161

151. فَإِذَا فَهَمْتَ الْفَرْقَ بَيْنَ الذَّاتِيِّ وَاللَّازِمِ، فَلَا تُورِدُ فِي الْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ إِلَّا
الذَّاتِيَّاتِ. وَيَنْبَغِي أَنْ تُورِدَ جَمِيعُ الذَّاتِيَّاتِ، حَتَّى يُتَصَوَّرَ بِهَا كُنْهَ حَقِيقَةِ
الشَّيْءِ وَمَاهِيَّتُهُ. وَأَعْنِي بِالْمَاهِيَّةِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟». فَإِنَّ
الْقَائِلَ: «مَا هُوَ» يَطْلُبُ حَقِيقَةَ الشَّيْءِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي جَوَابِهِ إِلَّا الذَّاتِيُّ.

أقسام الذاتي

152. وَالذَّاتِيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى عَامٍّ وَيُسَمَّى «جِنْسًا» وَإِلَى خَاصٍّ وَيُسَمَّى «نَوْعًا». فَإِنْ
كَانَ الذَّاتِيُّ الْعَامُّ لَا أَعَمَّ مِنْهُ، سُمِّيَ «جِنْسَ الْأَجْنَاسِ»، وَإِنْ كَانَ الذَّاتِيُّ
الْخَاصُّ لَا أَخَصَّ مِنْهُ، سُمِّيَ «نَوْعَ الْأَنْوَاعِ»، وَهُوَ اصْطِلَاحُ الْمُنْطَقِيِّينَ،
وَلِنَصَالِحِهِمْ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ، وَهُوَ كَالْمُسْتَعْمَلِ - أَيْضًا - فِي عُلُومِنَا.

153. وَمِثَالُهُ أَنَا إِذَا قُلْنَا: الْجَوْهَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى: جِسْمٍ وَغَيْرِ جِسْمٍ، وَالْجِسْمُ يَنْقَسِمُ

إِلَى نَامٍ وَغَيْرِ نَامٍ، وَالنَّامِيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى حَيَوَانٍ وَغَيْرِ حَيَوَانٍ، وَالْحَيَوَانُ يَنْقَسِمُ إِلَى
عَاقِلٍ وَهُوَ الْإِنْسَانُ، وَغَيْرِ عَاقِلٍ، فَالْجَوْهَرُ «جِنْسُ الْأَجْنَاسِ»، إِذْ لَا أَعَمَّ مِنْهُ.

154. وَالْإِنْسَانُ نَوْعُ الْأَنْوَاعِ، إِذْ لَا أَخَصَّ مِنْهُ.

155. وَالنَّامِيُّ نَوْعٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْجِسْمِ، لِأَنَّهُ أَخَصُّ مِنْهُ، وَجِنْسٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى

الْحَيَوَانُ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ مِنْهُ.

156. وَكَذَلِكَ الْحَيَوَانُ بَيْنَ النَّامِيِّ الْأَعَمِّ وَالْإِنْسَانِ الْأَخْصَصِ.

157. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَا يَكُونُ شَيْءٌ أَعَمُّ مِنَ الْجَوْهَرِ، وَكَوْنُهُ «مَوْجُودًا» أَعَمُّ مِنْهُ؟

وَكَيْفَ لَا يَكُونُ شَيْءٌ أَخْصَصٌ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَقَوْلُنَا شَيْخٌ وَصَبِيٌّ، وَطَوِيلٌ وَقَصِيرٌ، وَكَاتِبٌ وَخَيَّاطٌ، أَخْصَصٌ مِنْهُ؟

158. قُلْنَا: لَمْ نَعْنِ فِي هَذَا الْأَصْطِلَاحِ بِالْجِنْسِ، الْأَعَمُّ فَقَطُّ، بَلْ عَنِينَا الْأَعَمُّ الَّذِي

هُوَ ذَاتِي الشَّيْءِ، أَيْ دَاخِلٌ فِي جَوَابِ: «مَا هُوَ» بِحَيْثُ لَوْ بَطَلَ عَنِ الذَّهْنِ التَّصَدِيقُ بِثُبُوتِهِ بَطَلَ الْمَحْدُودُ وَحَقِيقَتُهُ عَنِ الذَّهْنِ، وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَفْهُومًا لِلْعَقْلِ. وَعَلَى هَذَا الْأَصْطِلَاحِ فَ«الْمَوْجُودُ» لَا يَدْخُلُ فِي الْمَاهِيَّةِ، إِذْ بَطْلَانُهُ لَا يُوجِبُ زَوَالَ الْمَاهِيَّةِ عَنِ الذَّهْنِ.

159. بَيَانُهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: مَا حَدُّ الْمُثَلَّثِ؟ فَقُلْنَا: شَكْلٌ يُحِيطُ بِهِ ثَلَاثَةُ أَضْلَاعٍ؛

أَوْ قَالَ: مَا حَدُّ الْمُسَبَّعِ؟ فَقُلْنَا: / شَكْلٌ يُحِيطُ بِهِ سَبْعَةُ أَضْلَاعٍ، فَهَمَّ السَّائِلُ حَدَّ الْمُسَبَّعِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمُسَبَّعَ مَوْجُودٌ فِي الْعَالَمِ أَضْلًا. فَبُطْلَانُ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ لَا يُبْطِلُ عَنْ ذِهْنِهِ فَهَمَّ حَقِيقَةِ الْمُسَبَّعِ، وَلَوْ بَطَلَ عَنْ ذِهْنِهِ الشَّكْلُ لَبَطَلَ الْمُسَبَّعُ، وَلَمْ يَبْقَ مَفْهُومًا عِنْدَهُ.

160. وَأَمَّا مَا هُوَ أَخْصَصٌ مِنَ «الْإِنْسَانِ» مِنْ كَوْنِهِ طَوِيلًا، أَوْ قَصِيرًا، أَوْ شَيْخًا، أَوْ صَبِيًّا،

أَوْ كَاتِبًا، أَوْ أَبْيَضَ، أَوْ مُحْتَرِفًا، فَشَيْءٌ مِنْهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَاهِيَّةِ؛ إِذْ لَا يَتَغَيَّرُ جَوَابُ الْمَاهِيَّةِ بِتَغْيِيرِهِ. ١١

161. فَإِذَا قِيلَ لَنَا: مَا هَذَا؟ فَقُلْنَا إِنْسَانًا، وَكَانَ صَغِيرًا فَكَبَرَ أَوْ قَصِيرًا فَطَالَ، فَسُئِلْنَا

مَرَّةً أُخْرَى «مَا هُوَ؟» - لَسْتُ أَقُولُ: مَنْ هُوَ - لَكَانَ الْجَوَابُ ذَلِكَ بِعَيْنِهِ.

162. وَلَوْ أُشِيرَ إِلَى مَا يَنْفَصِلُ مِنَ الْإِحْلِيلِ عِنْدَ الْوَقَاعِ، وَقِيلَ: مَا هُوَ؟ لَقُلْنَا: نُطْفَةٌ.

فَإِذَا صَارَ جَنِينًا، ثُمَّ مَوْلُودًا فَقِيلَ: مَا هُوَ؟ تَغَيَّرَ الْجَوَابُ، وَلَمْ يَحْسُنْ أَنْ يُقَالَ: نُطْفَةٌ، بَلْ يُقَالَ: إِنْسَانٌ.

163. وَكَذَلِكَ الْمَاءُ إِذَا سَخِنَ، فَقِيلَ: مَا هُوَ؟ قُلْنَا: مَاءٌ، كَمَا فِي حَالَةِ الْبُرُودَةِ. وَلَوْ

اسْتَحَالَ بِالنَّارِ بُخَارًا ثُمَّ هَوَاءً، ثُمَّ قِيلَ: مَا هُوَ؟ تَغَيَّرَ الْجَوَابُ.

164. فَإِذَا انْقَسَمَتِ الصِّفَاتُ إِلَى مَا يَتَبَدَّلُ الْجَوَابُ عَنِ الْمَاهِيَةِ بِتَبَدُّلِهَا، وَإِلَى مَا لَا يَتَبَدَّلُ. فَلَنَذْكُرْ فِي الْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ مَا يَدْخُلُ فِي الْمَاهِيَةِ.
165. وَأَمَّا الْحَدُّ اللَّفْظِيُّ وَالرَّسْمِيُّ فَمُؤْنَتُهُمَا خَفِيفَةٌ، إِذْ طَالِبُهُمَا قَانِعٌ بِتَبْدِيلِ لَفْظِ الْعُقَارِ بِالْخَمْرِ، وَبِتَبْدِيلِ لَفْظِ الْعِلْمِ بِالْمَعْرِفَةِ، أَوْ بِمَا هُوَ وَصَفٌ عَرْضِيٌّ جَامِعٌ مَانِعٌ.
166. وَإِنَّمَا الْعَوِيصُ الْمُتَعَذِّرُ هُوَ الْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ، وَهُوَ الْكَاشِفُ عَنِ مَاهِيَةِ الشَّيْءِ لَا غَيْرَ.

167. الْقَانُونُ الثَّلَاثُ:

168. أَنَّ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ مَاهِيَّتِهِ وَأَرَدْتَ أَنْ تَحْدَهُ حَدًّا حَقِيقِيًّا، فَعَلَيْكَ فِيهِ وَظَائِفُ لَا يَكُونُ الْحَدُّ حَقِيقِيًّا إِلَّا بِهَا. فَإِنْ تَرَكْتَهَا سَمِينًا رَسْمِيًّا أَوْ لَفْظِيًّا، وَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُعَرَّبًا عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ، وَمُصَوِّرًا لِكُنْهِ مَعْنَاهُ فِي النَّفْسِ.
169. |الْوِظِيفَةُ| الْأُولَى: أَنْ تَجْمَعَ أَجْزَاءَ الْحَدِّ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفُصُولِ، فَإِذَا قَالَ لَكَ - مُشِيرًا إِلَى مَا يَنْبُتُ مِنَ الْأَرْضِ - مَا هُوَ؟ فَلَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ: جِسْمٌ. لَكِنْ لَوْ اقْتَصَرْتَ عَلَيْهِ لَبَطَلَ عَلَيْكَ بِ«الْحَجَرِ»، فَتَحْتَاجُ إِلَى الزِّيَادَةِ، فَتَقُولُ: نَامٌ، فَتَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا لَا يَنْمُو. فَهَذَا الْاِحْتِرَازُ يُسَمَّى فَضْلًا - أَيْ فَصَلَتْ الْمَحْدُودَ عَنْ غَيْرِهِ.
170. |الثَّانِيَّةُ|: أَنْ تَذْكُرَ جَمِيعَ ذَاتِيَّاتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ أَلْفًا، وَلَا تُبَالِي بِالتَّطْوِيلِ. لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تَقْدِّمَ الْأَعْمَ عَلَى الْأَخْصِ، فَلَا تَقُولَ: نَامٌ جِسْمٌ، بَلْ بِالْعَكْسِ. وَهَذِهِ لَوْ تَرَكْتَهَا لَتَشَوَّشَ النَّظْمُ، وَلَمْ تَخْرُجْ الْحَقِيقَةُ عَنْ كَوْنِهَا مَذْكُورَةً مَعَ اضْطِرَابِ اللَّفْظِ، فَلَا يَنْكَارُ عَلَيْكَ فِي هَذَا أَقَلُّ مِمَّا فِي الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى «الْجِسْمِ».
171. |الثَّالِثَةُ|: أَنَّكَ إِذَا وَجَدْتَ الْجِنْسَ الْقَرِيبَ، فَلَا تَذْكُرِ الْبَعِيدَ / مَعَهُ؛ فَتَكُونُ مُكَرَّرًا، كَمَا تَقُولُ: مَائِعُ شَرَابٌ، أَوْ تَقْتَصِرَ عَلَى الْبَعِيدِ فَتَكُونُ مُبْعَدًا، كَمَا تَقُولُ فِي حَدِّ الْخَمْرِ: جِسْمٌ مُسَكِرٌ مَأْخُودٌ مِنَ الْعِنَبِ. وَإِذَا ذَكَرْتَ هَذَا فَقَدْ ذَكَرْتَ مَا هُوَ ذَاتِيٌّ وَمُطَرِّدٌ وَمُنْعَكِسٌ، لَكِنَّهُ مُخْتَلٌ قَاصِرٌ عَنْ تَصْوِيرِ كُنْهِ حَقِيقَةِ الْخَمْرِ. بَلْ لَوْ قُلْتَ: مَائِعُ مُسَكِرٌ كَانَ أَقْرَبَ مِنَ الْجِسْمِ، وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ: شَرَابٌ مُسَكِرٌ؛ فَإِنَّهُ الْأَقْرَبُ الْأَخْصُ. وَلَا تَجِدُ بَعْدَهُ جِنْسًا أَخْصَ مِنْهُ.
172. فَإِذَا ذَكَرْتَ الْجِنْسَ فَاطْلُبْ بَعْدَهُ الْفَصْلَ؛ إِذِ الشَّرَابُ يَتَنَاوَلُ سَائِرَ الْأَشْرَبَةِ،

فَاجْتَهِدْ أَنْ تَفْصِلَ بِالذَّاتِيَّاتِ، إِلَّا إِذَا عَسَرَ عَلَيْكَ ذَلِكَ. وَهُوَ كَذَلِكَ عَسِيرٌ فِي أَكْثَرِ الْحُدُودِ. فَاغْدُلْ بَعْدَ ذِكْرِ الْجِنْسِ إِلَى اللُّوْازِمِ، وَاجْتَهِدْ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ اللُّوْازِمِ الظَّاهِرَةِ الْمَعْرُوفَةِ، فَإِنَّ الْخَفِيَّ لَا يُعْرَفُ، كَمَا إِذَا قِيلَ: مَا الْأَسَدُ؟ فَقُلْتَ: سَبْعُ أَبْحُرٍ، لِيَتَمَيَّزَ بِالْبَحْرِ عَنِ الْكَلْبِ؛ فَإِنَّ الْبَحْرَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسَدِ، لَكِنَّهُ خَفِيٌّ. وَلَوْ قُلْتَ: سَبْعُ شُجَاعٍ عَرِيضُ الْأَعَالِي، لَكَانَتْ هَذِهِ اللُّوْازِمُ وَالْأَعْرَاضُ أَقْرَبَ إِلَى الْمَقْصُودِ؛ لِأَنَّهَا أَجْلَى.

173. وَأَكْثَرُ مَا تَرَى فِي الْكُتُبِ مِنَ الْحُدُودِ رَسْمِيَّةً، إِذِ الْحَقِيقَةُ عَسِيرَةٌ جِدًّا.

174. وَقَدْ يَسْهُلُ دَرَكُ بَعْضِ الذَّاتِيَّاتِ وَيَعْسُرُ بَعْضُهَا؛ فَإِنَّ دَرَكَ جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ حَتَّى لَا يَشُدَّ وَاحِدٌ مِنْهَا عَسِيرٌ، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الذَّاتِيَّ وَاللَّازِمِ عَسِيرٌ، وَرِعَايَةُ التَّرْتِيبِ حَتَّى لَا يُبْتَدَأَ بِالْأَخْصِ قَبْلَ الْأَعْمِ عَسِيرٌ، وَطَلَبُ الْجِنْسِ الْأَقْرَبِ عَسِيرٌ، فَإِنَّكَ رُبَّمَا تَقُولُ فِي الْأَسَدِ إِنَّهُ حَيَوَانٌ شُجَاعٌ، وَلَا يَحْضُرُكَ لَفْظُ السَّبْعِ، فَتَجْمَعُ أَنْوَاعًا مِنَ الْعُسْرِ.

175. وَأَحْسَنُ الرِّسْمِيَّاتِ مَا وُضِعَ فِيهِ الْجِنْسُ الْأَقْرَبُ وَتُمِّمَ بِالْخَوَاصِّ الْمَشْهُورَةِ الْمَعْرُوفَةِ.

أحسن
الرسميات

176. الرَّابِعَةُ: أَنْ تَحْتَرِزَ مِنَ الْأَلْفَاطِ الْغَرِيبَةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَالْمَجَازِيَّةِ الْبَعِيدَةِ، وَالْمُشْتَرَكَةِ الْمُتَرَدِّدَةِ. وَاجْتَهِدْ فِي الْإِيجَازِ مَا قَدَرْتَ، وَفِي طَلَبِ اللَّفْظِ النَّصِّ مَا أَمْكَنَكَ، فَإِنْ أَعْوَزَكَ النَّصُّ وَافْتَقَرْتَ إِلَى الِاسْتِعَارَةِ، فَاطْلُبْ مِنَ الِاسْتِعَارَاتِ مَا هُوَ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً لِلْغَرَضِ.

177. وَادْكُرْ مُرَادَكَ لِلْسَّائِلِ، فَمَا كُلُّ أَمْرٍ مَعْقُولٍ لَهُ عِبَارَةٌ صَرِيحَةٌ مَوْضُوعَةٌ لِلْإِنْبَاءِ عَنْهُ. وَلَوْ طَوَّلَ مُطَوَّلٌ وَاسْتَعَارَ مُسْتَعِيرٌ، وَأَتَى بِلَفْظٍ مُشْتَرَكٍ، وَعَرَفَ مُرَادَهُ بِالتَّصْرِيحِ، أَوْ عَرَفَ بِالْقَرِينَةِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعْظَمَ صَنِيعُهُ وَيُبَالِغَ فِي ذَمِّهِ إِنْ كَانَ قَدْ كَشَفَ عَنِ الْحَقِيقَةِ بِذِكْرِ جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ، فَإِنَّهُ الْمَقْصُودُ.

178. وَهَذِهِ الْمَزَايَا تَحْسِينَاتٌ وَتَزْيِينَاتٌ: كَالْأَبَازِيرِ مِنَ الطَّعَامِ الْمَقْصُودِ. وَإِنَّمَا الْمُتَحَذِّقُونَ يَسْتَعْظِمُونَ مِثْلَ ذَلِكَ وَيَسْتَنْكِرُونَهُ غَايَةَ الِاسْتِنكَارِ، لِمِيلِ طِبَاعِهِمُ الْقَاصِرَةِ عَنِ الْمَقْصُودِ الْأَصْلِيِّ، إِلَى الْوَسَائِلِ وَالرُّشُومِ وَالتَّوَابِعِ، حَتَّى رُبَّمَا

|17/1|

أَنْكَرُوا قَوْلَ الْقَائِلِ فِي الْعِلْمِ: / إِنَّهُ الثِّقَّةُ بِالْمَعْلُومِ، أَوْ: إِدْرَاكَ الْمَعْلُومِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الثِّقَّةَ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْأَمَانَةِ، وَالْفَهْمِ. وَهَذَا هَوَسٌ، لِأَنَّ الثِّقَّةَ إِذَا قُرِنَتْ بِالْمَعْلُومِ تَعَيَّنَ فِيهَا جِهَةُ الْفَهْمِ. وَمَنْ قَالَ: حَدُّ اللَّوْنِ: مَا يُدْرِكُ بِحَاسَّةِ الْعَيْنِ عَلَى وَجْهِ كَذَا وَكَذَا؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْكَرَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ لَفْظَ الْعَيْنِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمِيزَانِ وَالشَّمْسِ وَالْعُضْوِ الْبَاصِرِ، لِأَنَّ قَرِينَةَ الْحَاسَّةِ أَذْهَبَتْ عَنْهُ الْاِحْتِمَالَ، وَحَصَلَ التَّفْهِيمُ الَّذِي هُوَ مَطْلُوبُ السُّؤَالِ. وَاللَّفْظُ غَيْرُ مُرَادٍ لِعَيْنِهِ فِي الْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ، إِلَّا عِنْدَ الْمُتَرَسِّمِ الَّذِي يَحُومُ حَوْلَ الْعِبَارَاتِ، فَيَكُونُ اغْتِرَاضُهُ عَلَيْهَا وَشَغْفُهُ بِهَا.

179. الْقَانُونُ الرَّابِعُ: فِي طَرِيقِ اقْتِنَاصِ الْحَدِّ:

الحد لا يحصل
بالبرهان

180. اَعْلَمْ أَنَّ الْحَدَّ لَا يَحْصُلُ بِالْبُرْهَانِ، لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا فِي حَدِّ الْخَمْرِ: إِنَّهُ شَرَابٌ مُسْكِرٌ، فَقِيلَ لَنَا: لِمَ؟ لَكَانَ مُحَالًا أَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ بُرْهَانٌ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَا خَصْمٌ، وَكُنَّا نَطْلُبُهُ، فَكَيْفَ نَطْلُبُهُ بِالْبُرْهَانِ؟

181. وَقَوْلُنَا: الْخَمْرُ شَرَابٌ مُسْكِرٌ، دَعَاؤِي هِيَ قَضِيَّةٌ، مَحْكُومُهَا الْخَمْرُ، وَحُكْمُهَا أَنَّهُ شَرَابٌ مُسْكِرٌ. وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ إِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً بِلَا وَسْطٍ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْبُرْهَانِ، وَإِنْ لَمْ تُعْلَمْ وَافْتَقَرَتْ إِلَى وَسْطٍ، وَهُوَ مَعْنَى الْبُرْهَانِ - أَغْنِي طَلَبَ الْوَسْطِ - كَانَ صِحَّةُ ذَلِكَ الْوَسْطِ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَصِحَّةُ الْحُكْمِ لِلْوَسْطِ، كُلُّ وَاحِدٍ قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ فَبِمَاذَا تُعْرَفُ صِحَّتُهَا؟ فَإِنْ اِحْتِيجَ إِلَى وَسْطٍ تَدَاوَعَى إِلَى غَيْرِ نِهَآيَةٍ، وَإِنْ وَقَفَ فِي مَوْضِعٍ بَغَيْرِ وَسْطٍ فَبِمَاذَا تُعْرَفُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ صِحَّتُهُ؟ فَلْيَتَّخِذْ ذَلِكَ طَرِيقًا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ.

182. مِثَالُهُ: لَوْ قُلْنَا فِي حَدِّ الْعِلْمِ: إِنَّهُ الْمَعْرِفَةُ، فَقِيلَ: لِمَ؟ فَقُلْنَا: لِأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ فَهُوَ اعْتِقَادٌ، مَثَلًا، وَكُلُّ اعْتِقَادٍ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، فَكُلُّ عِلْمٍ إِذَنْ مَعْرِفَةٌ، لِأَنَّ هَذَا طَرِيقُ الْبُرْهَانِ عَلَى مَا سَيَأْتِي *، فَيُقَالُ: وَلِمَ قُلْتُمْ: كُلُّ عِلْمٍ فَهُوَ اعْتِقَادٌ؟ وَلِمَ قُلْتُمْ: كُلُّ اعْتِقَادٍ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ فَيَصِيرُ السُّؤَالُ سُؤَالَيْنِ؟ وَهَكَذَا يَتَدَاوَعَى إِلَى غَيْرِ نِهَآيَةٍ.

* ص 44، وما بعدها

183. بَلِ الطَّرِيقُ أَنَّ النِّزَاعَ إِنْ كَانَ مَعَ خَصْمٍ أَنْ يُقَالَ: عَرَفْنَا صِحَّتَهُ بِاطِّرَادِهِ وَانْعِكَاسِهِ، فَهُوَ الَّذِي يُسَلِّمُهُ الْخَصْمُ بِالضَّرُورَةِ. أَمَّا كَوْنُهُ مُعْرَبًا عَنْ تَمَامِ

الْحَقِيقَةُ رُبَّمَا يُنَازَعُ فِيهِ وَلَا يُقَرَّبُ بِهِ. فَإِنْ مَنَعَ اطِّرَادَهُ وَانْعِكَاسَهُ عَلَى أَصْلِ نَفْسِهِ طَالِبِنَاهُ بِأَنْ يَذْكُرَ حَدَّ نَفْسِهِ، وَقَابَلْنَاهُ أَحَدَ الْحَدَّيْنِ بِالْآخِرِ، وَعَرَفْنَا مَا فِيهِ التَّفَاوُتُ مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ، وَعَرَفْنَا الْوَصْفَ الَّذِي فِيهِ يَتَفَاوَتَانِ وَجَرَدْنَا النَّظَرَ إِلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ، وَأَبْطَلْنَاهُ بِطَرِيقَةٍ وَأَثْبَتْنَاهُ بِطَرِيقَةٍ.

184. مِثَالُهُ: إِذَا قُلْنَا: الْمَغْصُوبُ مَضْمُونٌ، وَوَلَدَ الْمَغْصُوبُ مَغْصُوبٌ، فَكَانَ مَضْمُونًا، فَقَالُوا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ وَلَدَ الْمَغْصُوبِ مَغْصُوبٌ. قُلْنَا: حَدُّ الْغَضَبِ إِبْتِثَاتُ الْيَدِ الْعَادِيَةِ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ، وَقَدْ وُجِدَ. فَرُبَّمَا مَنَعَ كَوْنُ الْيَدِ عَادِيَةً، وَكَوْنُهُ إِبْتِثَاتًا، بَلْ نَقُولُ: هَذَا ثُبُوتٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ غَرَضِنَا. / بَلْ رُبَّمَا قَالَ: نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مَوْجُودٌ فِي وَلَدِ الْمَغْصُوبِ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا حَدُّ الْغَضَبِ. فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ إِقَامَةَ بُرْهَانٍ عَلَيْهِ. إِلَّا أَنَّا نَقُولُ: هُوَ مُطَرِّدٌ مُنْعَكِسٌ، فَمَا الْحَدُّ عِنْدَكَ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَوْضِعِ التَّفَاوُتِ، فَيَقُولُ: بَلْ حَدُّ الْغَضَبِ: إِبْتِثَاتُ الْيَدِ الْمُبْطِلَةِ الْمُزِيلَةِ لِلْيَدِ الْمُحِقَّةِ.

[18/1]

185. فَنَقُولُ: قَدْ زِدْتَ وَصْفًا وَهُوَ الْإِزَالَةُ، فَلَنَنْظُرَ هَلْ يُمَكِّنُنَا أَنْ نَقْدِرَ عَلَى اعْتِرَافِ الْخَصْمِ بِثُبُوتِ الْغَضَبِ مَعَ عَدَمِ هَذَا الْوَصْفِ؟ فَإِنْ قَدَرْنَا عَلَيْهِ بِأَنْ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ مَحْذُوفَةٌ، وَذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: الْغَاصِبُ مِنَ الْغَاصِبِ يَضْمَنُ لِلْمَالِكِ، وَقَدْ أَثْبَتَ الْيَدَ الْمُبْطِلَةَ وَلَمْ يُزَلِ الْمُحِقَّةُ؛ فَإِنَّهَا كَانَتْ زَائِلَةً. فَهَذَا طَرِيقُ قَطْعِ النَّزَاعِ مَعَ الْمُنَظَرِ.

186. وَأَمَّا النَّازِرُ مَعَ نَفْسِهِ إِذَا تَحَرَّرَ لَهُ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ، وَتَخَلَّصَ لَهُ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى مَا تَحَرَّرَ فِي مَذْهَبِهِ، عَلِمَ أَنَّهُ وَاجِدٌ لِحَدٍّ، فَلَا يُعَانِدُ نَفْسَهُ.

مداخل الخلل في الحدود

187. الْقَانُونُ الْخَامِسُ: فِي حَصْرِ مَدَاخِلِ الْخَلَلِ فِي الْحُدُودِ. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

188. فَإِنَّهُ تَارَةٌ يَدْخُلُ مِنْ جِهَةِ الْجِنْسِ.

189. وَتَارَةٌ مِنْ جِهَةِ الْفَصْلِ.

190. وَتَارَةٌ مِنْ جِهَةِ أَمْرِ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا.

191. أَمَّا الْخَلَلُ مِنْ جِهَةِ الْجِنْسِ: فَإِنْ يُؤْخَذَ الْفَصْلُ بَدَلَهُ، كَمَا يُقَالُ فِي الْعِشْقِ:

إِنَّهُ إِفْرَاطُ الْمَحَبَّةِ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ الْمَحَبَّةُ الْمُفْرِطَةُ، فَلَا إِفْرَاطَ يَفْصِلُهَا عَنْ سَائِرِ أَنْوَاعِ الْمَحَبَّةِ.

192. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يُؤْخَذَ الْمَحَلُّ بِدَلِّ الْجِنْسِ: كَقَوْلِكَ فِي الْكُرْسِيِّ: إِنَّهُ خَشَبٌ يُجْلَسُ عَلَيْهِ، وَفِي السَّيْفِ: إِنَّهُ حَدِيدٌ يُقَطَّعُ بِهِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: السَّيْفُ آلَةٌ صِنَاعِيَّةٌ مِنْ حَدِيدٍ مُسْتَطِيلَةٍ عَرَضُهَا كَذَا وَيُقَطَّعُ بِهَا كَذَا، فَالْآلَةُ جِنْسٌ، وَالْحَدِيدُ مَحَلُّ الصُّورَةِ - لَا جِنْسٌ.

193. وَأَبْعَدُ مِنْهُ أَنْ يُؤْخَذَ بِدَلِّ الْجِنْسِ مَا كَانَ مَوْجُودًا، وَالْآنَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، كَقَوْلِكَ لِلرَّمَادِ: إِنَّهُ خَشَبٌ مُحْتَرِقٌ، وَلِلْوَلَدِ: إِنَّهُ نُطْفَةٌ مُسْتَحِيلَةٌ؛ فَإِنَّ الْحَدِيدَ مَوْجُودٌ فِي السَّيْفِ فِي الْحَالِ، وَالنُّطْفَةُ وَالْخَشَبُ غَيْرُ مَوْجُودَيْنِ فِي الْوَلَدِ وَالرَّمَادِ.

194. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يُؤْخَذَ الْجُزْءُ بِدَلِّ الْجِنْسِ، كَمَا يُقَالُ فِي حَدِّ الْعَشْرَةِ إِنَّهَا خَمْسَةٌ أَوْ خَمْسَةٌ.

195. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ تُوضَعَ الْقُدْرَةُ مَوْضِعَ الْمَقْدُورِ، كَمَا يُقَالُ: حَدُّ الْعَفِيفِ هُوَ الَّذِي يَقْوَى عَلَى اجْتِنَابِ اللَّذَاتِ الشَّهَوَانِيَّةِ. وَهُوَ فَاسِدٌ، بَلْ: هُوَ الَّذِي يَتْرُكُ، وَإِلَّا فَالْفَاسِقُ يَقْوَى عَلَى التَّرْكِ وَلَا يَتْرُكُ.

196. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَضَعَ اللَّوَاظِمُ الَّتِي لَيْسَتْ بِذَاتِيَّةٍ بِدَلِّ الْجِنْسِ، كَالْوَاحِدِ، وَالْمَوْجُودِ، إِذَا أَخَذَتْهُ فِي حَدِّ الشَّمْسِ أَوْ الْأَرْضِ مَثَلًا.

197. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَضَعَ النَّوْعَ مَكَانَ الْجِنْسِ، كَقَوْلِكَ: الشَّرُّ هُوَ ظُلْمُ النَّاسِ، وَالظُّلْمُ نَوْعٌ مِنَ الشَّرِّ.

198. وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْفَضْلِ: فَإِنْ يَأْخُذَ اللَّوَاظِمُ وَالْعَرَضِيَّاتِ فِي الْاِحْتِرَازِ بِدَلِّ الذَّاتِيَّاتِ، وَأَنْ لَا يُورَدَ جَمِيعُ الْفُصُولِ.

199. وَأَمَّا الْأُمُورُ الْمُشْتَرَكَةُ: فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَحْدَّ الشَّيْءُ بِمَا هُوَ أَخْفَى مِنْهُ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: حَدُّ الْحَادِثِ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ. /

200. وَمِنْ ذَلِكَ: حَدُّ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي الْخَفَاءِ، كَقَوْلِكَ: الْعِلْمُ مَا يُعْلَمُ بِهِ، أَوْ مَا تَكُونُ الذَّاتُ بِهِ عَالِمَةً.

201. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يُعَرَّفَ الضِّدُّ بِالضِّدِّ، فَيَقُولَ: حَدُّ الْعِلْمِ مَا لَيْسَ بِظَنٍّ وَلَا جَهْلٍ، وَهَكَذَا حَتَّى يَحْصُرَ الْأَضْدَادَ. وَحَدُّ الزَّوْجِ مَا لَيْسَ بِفَرْدٍ. ثُمَّ يُمَكِّنُكَ

أَنْ تَقُولَ فِي حَدِّ الْفَرْدِ: مَا لَيْسَ بِزَوْجٍ، فَيَدُورُ الْأَمْرُ، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ بَيَانٌ.

202. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَأْخُذَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي حَدِّ الْمُضَافِ، وَهُمَا مُتَكَافِئَانِ فِي الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: حَدُّ الْأَبِ مَنْ لَهُ ابْنٌ، ثُمَّ لَا يَعْجُزُ أَنْ يَقُولَ: حَدُّ الْابْنِ مَنْ لَهُ أَبٌ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: الْأَبُ حَيَوَانٌ تَوْلَدَ مِنْ نُطْفَتِهِ حَيَوَانٌ آخَرٌ هُوَ مِنْ نَوْعِهِ؛ فَهُوَ أَبٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ، وَلَا يُحِيلُ عَلَى الْابْنِ؛ فَإِنَّهُمَا فِي الْجَهْلِ وَالْمَعْرِفَةِ يَتَلَازِمَانِ.

203. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَأْخُذَ الْمَعْلُولُ فِي حَدِّ الْعِلَّةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَحْدُ الْمَعْلُولُ إِلَّا بِأَنْ تُؤْخَذَ الْعِلَّةُ فِي حَدِّهِ، كَمَنْ يَقُولُ فِي حَدِّ الشَّمْسِ: إِنَّهُ كَوَكَبٌ يَطْلُعُ نَهَارًا. فَيُقَالُ: وَمَا حَدُّ النَّهَارِ؟ فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ: النَّهَارُ زَمَانٌ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا، إِنْ أَرَادَ الْحَدَّ الصَّحِيحَ. وَلِذَلِكَ نَظَائِرُ لَا يُمْكِنُ إِحْصَاؤُهَا.

204. الْقَانُونُ السَّادِسُ:

205. فِي أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي لَا تَرْكِيبَ فِيهِ أَلَبَّتَةٌ لَا يُمْكِنُ حَدُّهُ إِلَّا بِطَرِيقِ شَرْحِ اللَّفْظِ، أَوْ بِطَرِيقِ الرَّسْمِ. وَأَمَّا الْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ فَلَا. وَالْمَعْنَى الْمُفْرَدُ مِثْلُ «الْمَوْجُودِ».

206. فَإِنْ قِيلَ لَكَ: مَا حَدُّ الْمَوْجُودِ؟

207. فَعَايَتَكَ أَنْ تَقُولَ: هُوَ الشَّيْءُ، أَوِ الثَّابِتُ، فَتَكُونُ قَدْ أَبْدَلْتَ اسْمًا بِاسْمٍ مُرَادِفٍ لَهُ رُبَّمَا يَتَسَاوَيَانِ فِي التَّفْهِيمِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَخْفَى فِي مَوْضِعِ اللِّسَانِ، كَمَنْ يَقُولُ: مَا الْعُقَارُ؟ فَيُقَالُ: الْخَمَرُ، وَمَا الْغَضَنَفَرُ؟ فَيُقَالُ: الْأَسَدُ. وَهَذَا أَيْضًا إِنَّمَا يَحْسُنُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ فِي الْجَوَابِ أَشْهَرَ مِنَ الْمَذْكُورِ فِي السُّؤَالِ ثُمَّ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرْحًا لِلْفَظِ، وَإِلَّا فَمَنْ يَطْلُبُ تَلْخِيصَ ذَاتِ الْأَسَدِ فَلَا يَتَلَخَّصُ * ذَلِكَ فِي عَقْلِهِ إِلَّا بِأَنْ يَقُولَ: هُوَ سَبْعُ مِنْ صِفَتِهِ ١١ كَيْتَ وَكَيْتَ. فَأَمَّا تَكَرَّارُ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ فَلَا يُغْنِيهِ.

* فِي الْأَمِيرِيَّةِ:
يَتَخَلَّصُ

208. وَلَوْ قُلْتَ: حَدُّ الْمَوْجُودِ أَنَّهُ الْمَعْلُومُ، أَوِ الْمَذْكُورُ، وَقَيَّدْتَهُ بِقَيْدِ احْتِرَازٍ بِهِ عَنِ الْمَعْدُومِ، كُنْتَ ذَكَرْتَ شَيْئًا مِنْ تَوَابِعِهِ وَلَوَازِمِهِ، وَكَانَ حَدُّكَ رَسْمِيًّا غَيْرَ مُعَرِّبٍ عَنِ الذَّاتِ فَلَا يَكُونُ حَقِيقِيًّا. فَإِذَا «الْمَوْجُودُ» لَا حَدَّ لَهُ، فَإِنَّهُ مَبْدَأُ كُلِّ شَرْحٍ، فَكَيْفَ يُشْرَحُ فِي نَفْسِهِ؟

209. إِنَّمَا قُلْنَا: الْمَعْنَى الْمَفْرَدُ لَيْسَ لَهُ الْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ: مَا حَدُّ الشَّيْءِ؟ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: مَا حَدُّ هَذِهِ الدَّارِ؟ وَلِلدَّارِ جِهَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ إِلَيْهَا يَنْتَهِي الْحَدُّ، فَيَكُونُ تَحْدِيدُ الدَّارِ بِذِكْرِ جِهَاتِهَا الْمُخْتَلِفَةِ الْمُتَعَدِّدَةِ الَّتِي الدَّارُ مَحْصُورَةٌ مُسَوَّرَةٌ بِهَا. فَإِذَا قَالَ: مَا حَدُّ السَّوَادِ؟ فَكَأَنَّهُ يَطْلُبُ بِهِ الْمَعَانِي وَالْحَقَائِقَ الَّتِي بَائِتِلَافِهَا تَتِمُّ حَقِيقَةُ السَّوَادِ، فَإِنَّ السَّوَادَ سَوَادٌ، وَلَوْنٌ، وَمَوْجُودٌ، وَعَرَضٌ، وَمَرْتَبِيٌّ، وَمَعْلُومٌ، وَمَذْكُورٌ، وَوَاحِدٌ، وَكَثِيرٌ، وَمُشْرِقٌ، وَبَرَّاقٌ، وَكَدِرٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ / مِنْ الْأَوْصَافِ، وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ بَعْضُهَا عَارِضٌ يَزُولُ، وَبَعْضُهَا لَازِمٌ لَا يَزُولُ، وَلَكِنْ لَيْسَتْ ذَاتِيَّةٌ، كَكَوْنِهِ مَعْلُومًا، وَوَاحِدًا، وَكَثِيرًا، وَبَعْضُهَا ذَاتِيٌّ لَا يُتَصَوَّرُ فَهَمُّ السَّوَادِ دُونَ فَهْمِهِ، كَكَوْنِهِ لَوْنًا. فَطَالِبُ الْحَدِّ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِلَى كَمْ مَعْنَى تَنْتَهِي حُدُودُ حَقِيقَةِ السَّوَادِ لِتُجْمَعَ لَهُ تِلْكَ الْمَعَانِي الْمُتَعَدِّدَةُ؟

[20/1]

* في الأميرية:
وَيَتَخَلَّصُ

210. وَيَتَخَلَّصُ بِأَنْ يَبْتَدِئَ بِالْأَعْمِ، وَيَخْتِمَ بِالْأَخْصِ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِلْعَوَارِضِ وَرُبَّمَا يُطْلَبُ أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِلْوَازِمِ، بَلْ لِلذَّاتِيَّاتِ خَاصَّةً. فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى مُؤْتَلِفًا مِنْ ذَاتِيَّاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كَالْمَوْجُودِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ تَحْدِيدُهُ، فَكَانَ السُّؤَالُ عَنْهُ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: مَا حَدُّ الْكُرَةِ؛ وَيُقَدَّرُ الْعَالَمُ كُلُّهُ كُرَةً - فَكَيْفَ يُذَكَّرُ حَدُّهُ عَلَى مِثَالِ حُدُودِ الدَّارِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ حُدُودٌ، فَإِنَّ حَدَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ مُنْقَطِعِهِ، وَمُنْقَطِعُهُ سَطْحُهُ الظَّاهِرُ، وَهُوَ سَطْحٌ وَاحِدٌ مُتَشَابِهٌ، وَلَيْسَ سَطْحًا مُخْتَلِفَةً، وَلَا هُوَ مُنْتَهَى إِلَى مُخْتَلِفَةٍ حَتَّى يُقَالَ: أَحَدُ حُدُودِهِ يَنْتَهِي إِلَى كَذَا وَالْآخَرُ إِلَى كَذَا.

211. فَهَذَا الْمِثَالُ الْمَحْسُوسُ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا عَنِ الْمَقْصُودِ، رُبَّمَا يُفْهَمُ مَقْصُودُ هَذَا الْكَلَامِ.

212. وَلَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِي: السَّوَادُ مُرَكَّبٌ مِنْ مَعْنَى اللَّوْنِيَّةِ وَالسَّوَادِيَّةِ، وَاللَّوْنِيَّةِ جِنْسٌ، وَالسَّوَادِيَّةِ نَوْعٌ: أَنَّ فِي السَّوَادِ ذَوَاتٍ مُتَعَدِّدَةً مُتَبَايِنَةً مُتَفَاضِلَةً، فَلَا تَقُلْ إِنَّ السَّوَادَ لَوْنٌ وَسَوَادٌ، بَلْ لَوْنٌ ذَلِكَ اللَّوْنِ بَعِيْنُهُ هُوَ سَوَادٌ، وَمَعْنَاهُ يَتَرَكَّبُ وَيَتَعَدَّدُ لِلْعَقْلِ، حَتَّى يَعْقِلَ اللَّوْنِيَّةَ مُطْلَقًا، وَلَا يَخْطُرُ لَهُ السَّوَادُ مِثْلًا، ثُمَّ يَعْقِلُ السَّوَادَ، فَيَكُونُ الْعَقْلُ قَدْ عَقَلَ أَمْرًا زَائِدًا لَا يُمْكِنُهُ جَحْدُ تَفَاضِيلِهِ فِي الذَّهْنِ، وَلَكِنْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَقِدَ تَفَاضِيلَهُ فِي الْوُجُودِ.

213. وَلَا تَظُنَّ أَنَّ مُنْكَرَ الْحَالِ يَقْدِرُ عَلَى حَدِّ شَيْءٍ أَلْبَتَّةَ - وَالْمُتَكَلِّمُونَ يُسَمُّونَ
الْلَوْنِيَّةَ «حَالًا» - لِأَنَّ مُنْكَرَ الْحَالِ إِذَا ذَكَرَ الْجِنْسَ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ بَطَلَ عَلَيْهِ
الْحَدُّ. وَإِنْ زَادَ شَيْئًا لِلاَحْتِرَازِ فَيُقَالُ لَهُ: الزِّيَادَةُ عَيْنُ الْأَوَّلِ أَوْ غَيْرُهُ؟ فَإِنْ
كَانَ عَيْنُهُ فَهُوَ تَكَرَّرَ فَاطْرَحَهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَقَدْ اعْتَرَفَ بِأَمْرَيْنِ. وَإِنْ قَالَ
فِي حَدِّ الْجَوْهَرِ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ، بَطَلَ بِالْعَرَضِ. فَإِنْ زَادَ: أَنَّهُ مُتَحَيِّزٌ، فَيُقَالُ لَهُ:
قَوْلُكَ: مُتَحَيِّزٌ، مَفْهُومُهُ غَيْرُ مَفْهُومِ الْمَوْجُودِ أَوْ عَيْنُهُ؟ فَإِنْ كَانَ عَيْنُهُ فَكَأَنَّكَ
قُلْتَ: مَوْجُودٌ مَوْجُودٌ. وَالْمُتَرَادِفَةُ كَالْمُتَكَرِّرَةِ، فَهُوَ إِذَا يَبْطُلُ بِالْعَرَضِ. وَإِنْ كَانَ
غَيْرُهُ حَتَّى انْدَفَعَ النِّقْضُ بِقَوْلِكَ: مُتَحَيِّزٌ، وَلَمْ يَنْدَفِعْ بِقَوْلِكَ: مَوْجُودٌ، فَهُوَ غَيْرٌ
بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ فَقَطْ، فَوَجَبَ الْاعْتِرَافُ بِتَغَايُرِ الْمَعْنَى فِي الْعَقْلِ.

214. وَالْمَقْصُودُ بَيَانُ أَنَّ الْمُفْرَدَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَدٌّ حَقِيقِيٌّ، وَإِنَّمَا يُحَدُّ
بِحَدٍّ لَفْظِيٍّ، كَقَوْلِكَ فِي حَدِّ الْمَوْجُودِ: إِنَّهُ الشَّيْءُ؛ أَوْ رَسْمِيٍّ، كَقَوْلِكَ فِي
حَدِّ الْمَوْجُودِ: إِنَّهُ الْمُنْقَسِمُ إِلَى الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، وَالْقَادِرِ وَالْمَقْدُورِ، أَوْ
الْوَاحِدِ وَالْكَثِيرِ، أَوْ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، أَوْ الْبَاقِيِ وَالْفَانِيِ، أَوْ مَا شِئْتَ مِنْ لَوَازِمِ
الْمَوْجُودِ وَتَوَابِعِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ يُنبِئُ عَنْ ذَاتِ الْمَوْجُودِ، بَلْ عَنْ تَابِعٍ لَزِمٍ
/ لَا يُفَارِقُهُ أَلْبَتَّةَ.

[21/1]

215. وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرَكَّبَ إِذَا حَدَدْتَهُ بِذِكْرِ أَحَادِ الذَّاتِيَّاتِ تَوَجَّهَ السُّؤَالُ عَنْ حَدِّ
الْأَحَادِ، فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا حَدُّ الشَّجَرِ؟ فَقُلْتَ: نَبَاتٌ قَائِمٌ عَلَى سَاقٍ. فَقِيلَ
لَكَ: مَا حَدُّ النَّبَاتِ؟ فَتَقُولُ جِسْمٌ نَامٍ، فَيُقَالُ: مَا حَدُّ الْجِسْمِ؟ فَتَقُولُ: جَوْهَرٌ
مُؤْتَلَفٌ أَوْ: الْجَوْهَرُ الطَّوِيلُ الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ. فَيُقَالُ وَمَا حَدُّ الْجَوْهَرِ؟ وَهَكَذَا.
فَإِنَّ كُلَّ مُؤَلَّفٍ فِيهِ مُفْرَدَاتٌ، فَلَهُ حَقِيقَةٌ، وَحَقِيقَتُهُ أَيْضًا تَأْتِلَفُ مِنْ مُفْرَدَاتٍ.

216. وَلَا تَظُنَّ أَنَّ هَذَا يَتِمَادَى إِلَى غَيْرِ نِهَآيَةٍ، بَلْ يَنْتَهِي إِلَى مُفْرَدَاتٍ يَعْرِفُهَا
الْعَقْلُ وَالْحِسُّ مَعْرِفَةً أَوْلِيَّةً لَا تَحْتَاجُ إِلَى طَلَبِ بَصِيغَةِ الْحَدِّ، كَمَا أَنَّ الْعُلُومَ
التَّصْدِيقِيَّةَ تُطَلَّبُ بِالْبُرْهَانِ عَلَيْهَا. وَكُلُّ بُرْهَانٍ يَنْتَظِمُ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ. وَلَا بُدَّ
لِكُلِّ مُقَدِّمَةٍ أَيْضًا مِنْ بُرْهَانٍ يَأْتِلَفُ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ وَهَكَذَا. فَيَتِمَادَى إِلَى أَنْ
يَنْتَهِيَ إِلَى أَوْلِيَّاتٍ. فَكَمَا أَنَّ فِي الْعُلُومِ أَوْلِيَّاتٍ، فَكَذَلِكَ فِي الْمَعَارِفِ.

فَطَالِبُ حُدُودِ الْأَوَّلِيَّاتِ إِنَّمَا يَطْلُبُ شَرْحَ اللَّفْظِ لَا الْحَقِيقَةَ، فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ تَكُونُ
ثَابِتَةً فِي عَقْلِهِ بِالْفِطْرَةِ الْأُولَى، كَثُبُوتِ حَقِيقَةِ الْوُجُودِ فِي الْعَقْلِ. فَإِنْ طَلَبَ
الْحَقِيقَةَ فَهُوَ مُعَانِدٌ. كَمَنْ يَطْلُبُ الْبُرْهَانَ عَلَى أَنَّ الْاِثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ.
فَهَذَا بَيَانُ مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الْقَوَانِينِ.

الفرق الثاني من دعامة الحد في الامتحانات للقوانين بحد ومفصلة

* ص 206-215

217. وَقَدْ أَكْثَرْنَا أَمْثَلَهَا فِي كِتَابِ «مَعْيَارِ الْعِلْمِ» * وَ«مِحْكِ النَّظَرِ».

الاقتصار
على تعريف
«الحد» و«العلم»
و«الواجب»

218. وَنَحْنُ الْآنَ مُقْتَصِرُونَ عَلَى حَدِّ «الْحَدِّ» وَحَدِّ «الْعِلْمِ» وَحَدِّ «الْوَاجِبِ»، لِأَنَّ هَذَا النَّمَطَ مِنَ الْكَلَامِ دَخِيلٌ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ، فَلَا يَلِيقُ فِيهِ الِاسْتِقْصَاءُ.

219. الْامْتِحَانُ الْأَوَّلُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي حَدِّ «الْحَدِّ»، فَمِنْ قَائِلٍ، يَقُولُ: حَدُّ الشَّيْءِ هُوَ حَقِيقَتُهُ وَذَاتُهُ. وَمِنْ قَائِلٍ يَقُولُ: حَدُّ الشَّيْءِ هُوَ اللَّفْظُ الْمُفَسَّرُ لِمَعْنَاهُ عَلَى وَجْهِ يَمْنَعُ وَيَجْمَعُ، وَمِنْ قَائِلٍ ثَالِثٍ يَقُولُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ، فَيَنْصُرُ أَحَدَ الْحَدِّينَ عَلَى الْآخَرِ.

220. فَانْظُرْ كَيْفَ تَخْبِطُ عَقْلُ هَذَا الثَّالِثِ، فَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ بَعْدَ التَّوَارِدِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهَذَانِ قَدْ تَبَاعَدَا وَتَنَافَرَا، وَمَا تَوَارَدَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ. وَإِنَّمَا مَنَشَأُ هَذَا الْغَلَطِ الذُّهُولُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْأَسْمِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ *، فَإِنَّ مَنْ يَحُدُّ الْعَيْنَ بِأَنَّهُ الْعُضْوُ الْمُدْرِكُ لِلْأَلْوَانِ بِالرُّؤْيَةِ، لَمْ يُخَالِفْ مَنْ حَدَّهُ بِأَنَّهُ الْجَوْهَرُ الْمَعْدِنِيُّ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ النُّقُودِ. بَلْ حَدُّ هَذَا أَمْرًا مُبَايِنًا لِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا اشْتَرَكَا فِي اسْمِ «الْعَيْنِ» فَافْهَمَ هَذَا، فَإِنَّهُ قَانُونٌ كَثِيرُ النَّفْعِ.

* ص 48-50

221. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا الصَّحِيحُ عِنْدَكَ فِي حَدِّ الْحَدِّ؟

222. فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ طَلَبَ الْمَعَانِي مِنَ الْأَلْفَاظِ ضَاعَ وَهَلَكَ، وَكَانَ كَمَنْ اسْتَدْبَرَ الْمَغْرِبَ وَهُوَ يَطْلُبُهُ. وَمَنْ قَرَّرَ الْمَعَانِي أَوَّلًا فِي عَقْلِهِ، ثُمَّ اتَّبَعَ الْمَعَانِي الْأَلْفَاظَ، فَقَدْ اهْتَدَى.

223. فَلْنَقَرِّرِ الْمَعَانِي. فَنَقُولُ: «الشَّيْءُ» لَهُ فِي الْوُجُودِ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ:

224. الْأُولَى: حَقِيقَتُهُ فِي نَفْسِهِ.

|22/1|

225. الثَّانِيَّةُ: ثُبُوتُ مِثَالٍ / حَقِيقَتِهِ فِي الذَّهْنِ، وَهُوَ الَّذِي يُعَبِّرُ عَنْهُ بِ: «الْعِلْمُ».
226. الثَّالِثَةُ: تَأْلِيفُ مِثَالِهِ بِصَوْتٍ وَحُرُوفٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ «الْعِبَارَةُ» الدَّالَّةُ عَلَى الْمِثَالِ الَّذِي فِي النَّفْسِ.
227. الرَّابِعَةُ: تَأْلِيفُ رُقُومٍ تُدْرِكُ بِحَاسَةِ الْبَصَرِ دَالَّةً عَلَى اللَّفْظِ، وَهُوَ «الْكِتَابَةُ».
228. فَالْكِتَابَةُ تَبَعٌ لِلْفَظِ؛ إِذْ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ تَبَعٌ لِلْعِلْمِ؛ إِذْ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَالْعِلْمُ تَبَعٌ لِلْمَعْلُومِ، إِذْ يُطَابِقُهُ وَيُوَافِقُهُ.
229. وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ الْأَرْبَعُ مُتَطَابِقَةٌ مُتَوَازِيَةٌ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَيْنِ وَجُودَانِ حَقِيقَتَيْنِ لَا يَخْتَلِفَانِ بِالْأَعْصَارِ وَالْأُمَمِ، وَالْآخَرَيْنِ - وَهُمَا: اللَّفْظُ، وَالْكِتَابَةُ - يَخْتَلِفَانِ بِالْأَعْصَارِ وَالْأُمَمِ، لِأَنَّهُمَا مَوْضُوعَانِ بِالْإِخْتِيَارِ. وَلَكِنَّ الْأَوْضَاعَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صُورُهَا، فَهِيَ مُتَّفِقَةٌ فِي أَنَّهَا قَصْدٌ بِهَا مُطَابَقَةُ الْحَقِيقَةِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَدَّ مَاخُذٌ مِنَ الْمَنْعِ، وَإِنَّمَا اسْتَعِيرَ لِهَذِهِ الْمَعَانِي لِمُشَارَكَتِهِ فِي مَعْنَى الْمَنْعِ. فَانْظُرِ الْمَنْعَ أَيْنَ تَجِدُهُ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ؟
230. فَإِذَا ابْتَدَأْتَ بِالْحَقِيقَةِ لَمْ تَشَكَّ فِي أَنَّهَا حَاصِرَةٌ لِلشَّيْءِ مَخْصُوصَةٌ بِهِ؛ إِذْ حَقِيقَةُ كُلِّ شَيْءٍ خَاصِّيَّتُهُ الَّتِي لَهُ وَلَيْسَتْ لِغَيْرِهِ. فَإِذَا الْحَقِيقَةُ جَامِعَةٌ مَانِعَةٌ.
231. وَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى مِثَالِ الْحَقِيقَةِ فِي الذَّهْنِ - وَهُوَ الْعِلْمُ - وَجَدْتَهُ أَيْضًا كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ مُطَابِقٌ لِلْحَقِيقَةِ الْمَانِعَةِ، وَالْمُطَابَقَةُ تُوجِبُ الْمُشَارَكَةَ فِي الْمَنْعِ.
232. وَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْعِبَارَةِ عَنِ الْعِلْمِ وَجَدْتَهَا أَيْضًا حَاصِرَةً؛ فَإِنَّهَا مُطَابِقَةٌ لِلْعِلْمِ الْمُطَابِقِ لِلْحَقِيقَةِ، وَالْمُطَابِقُ لِلْمُطَابِقِ مُطَابِقٌ.
233. وَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْكِتَابَةِ وَجَدْتَهَا مُطَابِقَةً لِلْفَظِ الْمُطَابِقِ لِلْعِلْمِ الْمُطَابِقِ لِلْحَقِيقَةِ؛ فَهِيَ أَيْضًا مُطَابِقَةٌ.
234. فَقَدْ وَجَدْتَ الْمَنْعَ فِي الْكُلِّ، إِلَّا أَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِإِطْلَاقِ «الْحَدِّ» عَلَى الْكِتَابَةِ الَّتِي هِيَ الرَّابِعَةُ، وَلَا عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ الثَّانِي، بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَبَيْنَ اللَّفْظِ. وَكُلُّ لَفْظٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ حَقِيقَتَيْنِ، فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لَهُ حَدَّانِ مُخْتَلِفَانِ، كَلَفْظِ «الْعَيْنِ».

235. فَإِذَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى نَفْسِ الشَّيْءِ يَكُونُ حَدُّ الْحَدِّ أَنَّهُ: «حَقِيقَةُ الشَّيْءِ وَذَاتُهُ» وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ الثَّانِي يَكُونُ حَدُّ الْحَدِّ أَنَّهُ «الْلَفْظُ الْجَامِعُ الْمَانِعُ» إِلَّا أَنَّ الَّذِينَ أَطْلَقُوهُ عَلَى الْلَفْظِ أَيْضًا اصْطِلَاحُهُمْ مُخْتَلِفٌ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَدِّ الْلَفْظِيِّ وَالرَّسْمِيِّ وَالْحَقِيقِيِّ. فَحَدُّ الْحَدِّ - عِنْدَ مَنْ يَقْنَعُ بِتَبْدِيلِ الْلَفْظِ - كَقَوْلِكَ: الْمَوْجُودُ هُوَ الشَّيْءُ، وَالْعِلْمُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ، وَالْحَرَكَةُ هِيَ النِّقْلَةُ - هُوَ: «تَبْدِيلُ الْلَفْظِ بِمَا هُوَ أَوْضَحُ عِنْدَ السَّائِلِ عَلَى شَرْطِ أَنْ يَجْمَعَ وَيَمْنَعَ».

236. وَأَمَّا حَدُّ الْحَدِّ عِنْدَ مَنْ يَقْنَعُ بِالرَّسْمِيَّاتِ، فَإِنَّهُ «الْلَفْظُ الشَّارِحُ لِلشَّيْءِ بِتَعْدِيدِ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ، أَوْ اللَّازِمَةِ، عَلَى وَجْهِ يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ تَمْيِيزًا يَطْرُدُ وَيَنْعَكِسُ».

237. وَأَمَّا حَدُّهُ عِنْدَ مَنْ لَا يُطْلِقُ اسْمَ الْحَدِّ إِلَّا عَلَى الْحَقِيقِيِّ؛ فَهُوَ أَنَّهُ «الْقَوْلُ الدَّالُّ عَلَى تَمَامِ مَاهِيَةِ الشَّيْءِ» وَلَا يُحْتَاجُ فِي هَذَا إِلَى ذِكْرِ الطَّرْدِ وَالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَبَعٌ لِلْمَاهِيَةِ بِالضَّرُورَةِ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى التَّعَرُّضِ لِلْوَازِمِ وَالْعَوَارِضِ، فَإِنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ، بَلْ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ إِلَّا الذَّاتِيَّاتُ.

238. فَقَدْ عَرَفْتَ * أَنَّ اسْمَ الْحَدِّ مُشْتَرَكٌ فِي الْإِصْطِلَاحَاتِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ، وَشَرْحِ / الْلَفْظِ، وَالْجَمْعِ بِالْعَوَارِضِ، وَالِدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاهِيَةِ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ مُخْتَلِفَةٍ، كَمَا دَلَّ لَفْظُ «الْعَيْنِ» عَلَى أُمُورٍ مُخْتَلِفَةٍ.

[23/1]

239. فَتَعَلَّمْ صِنَاعَةَ الْحَدِّ، فَإِذَا ذُكِرَ لَكَ اسْمٌ وَطُلِبَ مِنْكَ حَدُّهُ، فَانْظُرْ: فَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا فَاطْلُبْ عِدَّةَ الْمَعَانِي الَّتِي فِيهَا الْإِشْتِرَاكُ، فَإِنْ كَانَتْ ثَلَاثَةً، فَاطْلُبْ لَهَا ثَلَاثَةَ حُدُودٍ؛ فَإِنَّ الْحَقَائِقَ إِذَا اخْتَلَفَتْ فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِلَافِ الْحُدُودِ.

240. فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْإِنْسَانُ؟ فَلَا تَطْمَعُ فِي حَدِّ وَاحِدٍ، فَإِنَّ «الْإِنْسَانَ» مُشْتَرَكٌ بَيْنَ أُمُورٍ، إِذْ يُطْلَقُ عَلَى إِنْسَانِ الْعَيْنِ، وَلَهُ حَدٌّ، وَعَلَى الْإِنْسَانِ الْمَعْرُوفِ، وَلَهُ حَدٌّ آخَرُ، وَعَلَى الْإِنْسَانِ الْمَصْنُوعِ عَلَى الْحَائِطِ الْمَنْقُوشِ، وَلَهُ حَدٌّ آخَرُ، وَعَلَى الْإِنْسَانِ الْمَيِّتِ، وَلَهُ حَدٌّ آخَرُ، فَإِنَّ الْيَدَ الْمَقْطُوعَةَ وَالذِّكْرَ الْمَقْطُوعَ يُسَمَّى ذَكَرًا، وَتُسَمَّى يَدًا، وَلَكِنْ بَغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي كَانَتْ تُسَمَّى بِهِ حِينَ كَانَتْ غَيْرَ مَقْطُوعَةٍ، فَإِنَّهَا كَانَتْ تُسَمَّى بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا آلَةُ الْبَطْشِ وَآلَةُ الْوِقَاعِ، وَبَعْدَ الْقَطْعِ تُسَمَّى بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ شَكْلَهَا شَكْلُ آلَةِ الْبَطْشِ، وَآلَةُ الْوِقَاعِ حَتَّى لَوْ

بَطَلَ بِالتَّقْطِيعَاتِ الْكَثِيرَةِ شَكْلَهَا سَلَبَ هَذَا الْأِسْمُ عَنْهَا، وَلَوْ صُنِعَ شَكْلُهَا مِنْ خَشَبٍ أَوْ حَجَرٍ أُعْطِيَ الْأِسْمَ.

241. وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ: مَا حَدُّ الْعَقْلِ؟ فَلَا تَطْمَعُ فِي أَنْ تَحُدَّهُ بِحَدٍّ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ هَوَسٌ؛ لِأَنَّ اسْمَ «الْعَقْلِ» مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ: إِذْ يُطْلَقُ عَلَى بَعْضِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ؛ وَيُطْلَقُ عَلَى «الْغَرِيزَةِ» الَّتِي يَتَهَيَّأُ بِهَا الْإِنْسَانُ لِدَرْكِ الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ؛ وَيُطْلَقُ عَلَى الْعُلُومِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ التَّجَرِبَةِ، حَتَّى إِنْ مَنْ لَمْ تُحَنِّكُهُ التَّجَارِبُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ لَا يُسَمَّى عَاقِلًا؛ وَيُطْلَقُ عَلَى مَنْ لَهُ وَقَارٌ وَهَيْبَةٌ وَسَكِينَةٌ فِي جُلُوسِهِ وَكَلَامِهِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْهُدُوءِ؛ فَيُقَالُ: فُلَانٌ عَاقِلٌ، أَيْ فِيهِ هُدُوءٌ. وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ جَمَعَ الْعَمَلَ إِلَى الْعِلْمِ، حَتَّى إِنْ الْمُفْسِدَ، وَإِنْ كَانَ فِي غَايَةِ مِنَ الْكِيَاسَةِ، يُمْنَعُ عَنْ تَسْمِيَّتِهِ عَاقِلًا، فَلَا يُقَالُ لِلْحَجَّاجِ عَاقِلٌ، بَلْ دَاهٍ، وَلَا يُقَالُ لِلْكَافِرِ عَاقِلٌ، وَإِنْ كَانَ مُحِيطًا بِجُمْلَةِ الْعُلُومِ الطَّبِئَةِ وَالْهَنْدَسِيَّةِ، بَلْ إِمَّا فَاضِلٌ، وَإِمَّا دَاهٍ، وَإِمَّا كَيْسٌ.

242. فَإِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَصْطِلَاحَاتُ فَيَجِبُ بِالضَّرُورَةِ أَنْ تَخْتَلِفَ الْحُدُودُ.

243. فَيُقَالُ فِي حَدِّ الْعَقْلِ بِاِعْتِبَارِ أَحَدٍ مُسَمِّيَاتِهِ: إِنَّهُ بَعْضُ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ بِجَوَازِ الْجَائِزَاتِ، وَاسْتِحَالَةِ الْمُسْتَحِيلَاتِ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.*

244. وَبِالْاِعْتِبَارِ الثَّانِي: إِنَّهُ غَرِيزَةٌ يَتَهَيَّأُ بِهَا النَّظَرُ فِي الْمَعْقُولَاتِ، كَمَا قَالَهُ الْمُحَاسِبِيُّ. وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الْاِعْتِبَارَاتِ.

245. فَإِنْ قُلْتَ: فَزَرَى النَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي الْحُدُودِ. وَهَذَا الْكَلَامُ يَكَادُ يُحِيلُ الْاِخْتِلَافَ فِي الْحَدِّ. أَتَرَى أَنَّ الْمُتَنَازِعِينَ فِيهِ لَيْسُوا عُقْلَاءَ؟ فَأَعْلَمْ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي الْحَدِّ يَتَصَوَّرُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

246. أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، أَوْ قَوْلِ إِمَامٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ يَقْصِدُ الْاِطْلَاعَ عَلَى مُرَادِهِ بِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكًا، فَيَقَعُ النِّزَاعُ فِي مُرَادِهِ بِهِ، فَيَكُونُ قَدْ وُجِدَ التَّوَارِدُ عَلَى الْقَائِلِ، وَالتَّبَايُنُ بَعْدَ التَّوَارِدِ، فَالْخِلَافُ تَبَايُنٌ بَعْدَ التَّوَارِدِ، وَإِلَّا فَلَا نِزَاعَ بَيْنَ مَنْ يَقُولُ: / السَّمَاءُ

* التقريب والإرشاد

الصغير 95/1، وفي

التلخيص 110/1

قَدِيمَةٌ، وَبَيَّنَ مَنْ يَقُولُ: الْإِنْسَانُ مَجْبُورٌ عَلَى الْحَرَكَاتِ، إِذْ لَا تَوَارِدَ. فَلَوْ كَانَ لَفْظُ الْحَدِّ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ فِي كِتَابِ إِمَامٍ، لَجَازَ أَنْ يُتَنَازَعَ فِي مُرَادِهِ، وَيَكُونُ إِضْوَاحُ ذَلِكَ مِنْ صِنَاعَةِ التَّفْسِيرِ، لَا مِنْ صِنَاعَةِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ.

247. الثَّانِي: أَنْ يَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى عَلَى وَجْهِ مُحَقِّقٍ، وَيَكُونُ الْمَطْلُوبُ حَدُّهُ أَمْرًا ثَانِيًا لَا يَتَّحِدُ حَدُّهُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، فَيَخْتَلِفُ، كَمَا يَقُولُ الْمُعْتَزِلِيُّ: حَدُّ «الْعِلْمِ» اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ. وَنَحْنُ نُخَالِفُ فِي ذِكْرِ «الشَّيْءِ» فَإِنَّ الْمَعْدُومَ عِنْدَنَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَهُوَ مَعْلُومٌ. فَالْخِلَافُ فِي مَسْأَلَةِ أُخْرَى يَتَعَدَّى إِلَى هَذَا الْحَدِّ.

248. وَكَذَلِكَ يَقُولُ الْقَائِلُ: حَدُّ الْعَقْلِ: بَعْضُ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ عَلَى وَجْهِ كَذَا وَكَذَا، وَيُخَالِفُ مَنْ يَقُولُ فِي حَدِّهِ: إِنَّهُ غَرِيزَةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا الْإِنْسَانُ عَنِ الذُّنَابِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ - مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْقَائِلَ الْأَوَّلَ يُنْكِرُ تَمَيُّزَ الْعَيْنِ بِغَرِيزَةٍ عَنِ الْعَقْبِ، وَتَمَيُّزَ الْإِنْسَانِ بِغَرِيزَةٍ عَنِ الذُّنَابِ بِهَا يَتَهَيَّأُ لِلنَّظَرِ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ بِخَلْقِ الْعِلْمِ فِي الْقَلْبِ دُونَ الْعَقْبِ، وَفِي الْإِنْسَانِ دُونَ الذُّنَابِ، وَخَلَقَ الْبَصَرَ فِي الْعَيْنِ دُونَ الْعَقْبِ، لَا لِتَمَيُّزِهِ بِغَرِيزَةٍ اسْتَعَدَّ بِسَبَبِهَا لِقَبُولِهِ. فَيَكُونُ مَنْشَأُ الْاِخْتِلَافِ فِي الْحَدِّ الْاِخْتِلَافُ فِي إِبْتَاتِ هَذِهِ الْغَرِيزَةِ، أَوْ نَفْيِهَا. فَهَذِهِ أُمُورٌ وَإِنْ أَوْرَدْنَاهَا فِي مَعْرِضِ الْاِمْتِحَانِ فَقَدْ أَدْرَجْنَا فِيهَا مَا يَجْرِي عَلَى التَّحْقِيقِ مَجْرَى الْقَوَانِينِ.

249. اِمْتِحَانُ ثَانٍ: اخْتِلَافٌ فِي حَدِّ «الْعِلْمِ».

الاختلاف في حد العلم

250. فَقِيلَ: إِنَّهُ الْمَعْرِفَةُ، وَهُوَ حَدُّ لَفْظِيٍّ، وَهُوَ أَوْفَعُ أَنْوَاعِ الْحُدُودِ، فَإِنَّهُ تَكَرُّرُ لَفْظٍ بِذِكْرِ مَا يُرَادُ بِهِ كَمَا يُقَالُ: حَدُّ «الْأَسَدِ»: اللَّيْثُ، وَحَدُّ «الْعُقَارِ»: الْخَمْرُ، وَحَدُّ «الْمَوْجُودِ» الشَّيْءُ، وَحَدُّ «الْحَرَكَةِ»: النِّقْلَةُ. وَلَا يُخْرَجُ عَنْ كَوْنِهِ لَفْظِيًّا بَأَن يُقَالَ: مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ تَطْوِيلٍ وَتَكَرُّرٍ، إِذِ الْمَعْرِفَةُ لَا تَطْلُقُ إِلَّا عَلَى مَا هُوَ كَذَلِكَ. فَهُوَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: حَدُّ «الْمَوْجُودِ» الشَّيْءُ الَّذِي لَهُ ثُبُوتٌ وَوُجُودٌ، فَإِنَّ هَذَا تَطْوِيلٌ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ لَفْظِيًّا. وَلَسْتُ أَمْنَعُ مِنْ تَسْمِيَةِ هَذَا حَدًّا. فَإِنَّ لَفْظَ «الْحَدِّ» مُبَاحٌ فِي اللُّغَةِ لِمَنْ اسْتَعَارَهُ لِمَا

يُرِيدُهُ مِمَّا فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْمَنْعِ. هَذَا إِذَا كَانَ الْحَدُّ عِنْدَهُ عِبَارَةً عَنْ لَفْظٍ مَانِعٍ. وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ عِبَارَةً عَنْ قَوْلٍ شَارِحٍ لِمَاهِيَّةِ الشَّيْءِ مُصَوِّرٍ كُنْهَ حَقِيقَتِهِ فِي ذَهْنِ السَّائِلِ، فَقَدْ ظَلَمَ بِإِطْلَاقِ هَذَا الْأَسْمِ عَلَى قَوْلِهِ: الْعِلْمُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ.

251. وَقِيلَ أَيْضًا: «إِنَّهُ الَّذِي يُعْلَمُ بِهِ» وَ«إِنَّهُ الَّذِي تَكُونُ الذَّاتُ بِهِ عَالِمَةً» وَهَذَا أَبْعَدُ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ مُسَاوِلُهُ فِي الْخُلُوعِ عَنِ الشَّرْحِ وَالِدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاهِيَّةِ. وَلَكِنْ قَدْ يُتَوَهَّمُ فِي الْأَوَّلِ شَرْحُ اللَّفْظِ بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ عِنْدَ السَّائِلِ أَشْهَرَ مِنَ الْآخَرِ، فَيُشْرَحُ الْأَخْفَى بِالْأَشْهَرِ. أَمَّا «الْعَالِمُ» وَ«يُعْلَمُ» فَهُمَا مُشْتَقَّانِ مِنْ نَفْسِ الْعِلْمِ، وَمَنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ كَيْفَ يَتَّضِحُ لَهُ بِالْمُشْتَقِّ مِنْهُ وَالْمُشْتَقُّ أَخْفَى / مِنَ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ؟! وَهُوَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ فِي حَدِّ الْفِضَّةِ: أَنَّهَا الَّتِي تُصَاغُ مِنْهَا الْأَوَانِي الْفِضِّيَّةُ!

[25/1]

252. وَقَدْ قِيلَ فِي حَدِّ «الْعِلْمِ»: إِنَّهُ الْوَصْفُ الَّذِي يَتَأْتَى لِلْمُتَّصِفِ بِهِ إِتْقَانُ الْفِعْلِ وَإِحْكَامِهِ. وَهَذَا ذِكْرُ لَازِمٍ مِنْ لَوَازِمِ الْعِلْمِ، فَيَكُونُ رَسْمِيًّا، وَهُوَ أَبْعَدُ مِمَّا قَبْلَهُ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَخْصُ مِنَ الْعِلْمِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا بَعْضَ الْعُلُومِ، وَيَخْرُجُ مِنْهُ الْعِلْمُ بِاللَّهِ وَصِفَاتِهِ؛ إِذْ لَيْسَ يَتَأْتَى بِهِ إِتْقَانُ فِعْلٍ وَإِحْكَامِهِ. وَلَكِنَّهُ أَقْرَبُ مِمَّا قَبْلَهُ بَوَجهٍ، فَإِنَّهُ ذِكْرُ لَازِمٍ قَرِيبٍ مِنَ الذَّاتِ لِيُفِيدَ شَرْحًا وَبَيَانًا، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: «مَا يُعْلَمُ بِهِ» وَ«مَا تَكُونُ الذَّاتُ بِهِ عَالِمَةً».

253. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا حَدُّ الْعِلْمِ عِنْدَكَ؟

حد الغزالي
لـ«العلم»

254. فَأَعْلَمَ أَنَّهُ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ، قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْإِبْصَارِ، وَالْإِحْسَاسِ، وَلَهُ حَدٌّ بِحَسَبِهِ، وَيُطْلَقُ عَلَى التَّخِيلِ، وَلَهُ حَدٌّ بِحَسَبِهِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الظَّنِّ وَلَهُ حَدٌّ آخَرُ، وَيُطْلَقُ عَلَى «عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى» عَلَى وَجْهِ آخَرٍ أَعْلَى وَأَشْرَفَ. وَلَسْتُ أَغْنِي بِهِ شَرْفًا بِمَجَرَّدِ الْعُمُومِ فَقَطْ بَلْ بِالذَّاتِ وَالْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ مُحِيطٌ بِجَمِيعِ التَّفَاصِيلِ، وَلَا تَفَاصِيلَ وَلَا تَعَدُّدَ فِي ذَاتِهِ.

255. وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى إِدْرَاكِ الْعَقْلِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْبَيَانِ، وَرُبَّمَا يَعْسُرُ تَحْدِيدُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْحَقِيقِيِّ بِعِبَارَةٍ مُحَرَّرَةٍ جَامِعَةٍ لِلْجِنْسِ وَالْفَضْلِ الذَّاتِيِّ. فَإِنَّا بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ عَسِيرٌ فِي أَكْثَرِ الْأَشْيَاءِ *، بَلْ أَكْثَرُ الْمُدْرَكَاتِ الْحِسِّيَّةِ يَتَعَسَّرُ تَحْدِيدُهَا.

256. فَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَحْدَّ رَائِحَةَ الْمِسْكِ، أَوْ طَعْمَ الْعَسَلِ، لَمْ نَقْدِرْ عَلَيْهِ. وَإِذَا عَجَزْنَا عَنْ حَدِّ الْمُدْرَكَاتِ، فَنَحْنُ عَنْ تَحْدِيدِ الْإِذْرَاكَاتِ أَعْجَزُ. وَلَكِنَّا نَقْدِرُ عَلَى شَرْحِ مَعْنَى الْعِلْمِ بِتَقْسِيمٍ وَمِثَالٍ:

257. أَمَّا التَّقْسِيمُ فَهُوَ: أَنْ نُمَيِّزَهُ عَمَّا يَلْتَبِسُ بِهِ. وَلَا يَخْفَى الْوَجْهُ تَمَيُّزُهُ عَنِ الْإِرَادَةِ، وَالْقُدْرَةِ، وَسَائِرِ صِفَاتِ النَّفْسِ. وَإِنَّمَا يَلْتَبِسُ بِالْإِعْتِقَادَاتِ، وَلَا يَخْفَى أَيْضًا وَجْهُ تَمَيُّزِهِ عَنِ الشَّكِّ وَالظَّنِّ، لِأَنَّ الْجَزْمَ مُنْتَفٍ عَنْهُمَا، وَالْعِلْمُ عِبَارَةٌ عَنْ أَمْرٍ جَزْمٌ لَا تَرَدُّدَ فِيهِ وَلَا تَجْوِيزَ. وَلَا يَخْفَى أَيْضًا وَجْهُ تَمَيُّزِهِ عَنِ الْجَهْلِ؛ فَإِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَجْهُولِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، وَالْعِلْمُ مُطَابِقٌ لِلْمَعْلُومِ، وَرَبَّمَا يَبْقَى مُلْتَبِسًا بِإِعْتِقَادِ الْمُقْلِدِ الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ بِهِ عَنْ تَلَقُّفٍ، لَا عَنْ بَصِيرَةٍ، وَعَنْ جَزْمٍ، لَا عَنْ تَرَدُّدٍ. لِأَجْلِ خَفِيِّ عَلَى الْمُعْتَرِلَةِ حَتَّى قَالُوا فِي حَدِّ الْعِلْمِ: إِنَّهُ إِعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ. وَهُوَ خَطَأٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

258. أَحَدُهُمَا: تَخْصِصُ الشَّيْءِ، مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ الَّذِي لَيْسَ شَيْئًا عِنْدَنَا.

259. وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْإِعْتِقَادَ حَاصِلٌ لِلْمُقْلِدِ، وَلَيْسَ بِعَالِمٍ قَطْعًا، فَإِنَّهُ كَمَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ يَعْتَقِدَ الشَّيْءَ جَزْمًا عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ لَا عَنْ بَصِيرَةٍ، كَاعْتِقَادِ الْيَهُودِيِّ وَالْمُشْرِكِ، فَإِنَّهُ تَصْمِيمٌ جَازِمٌ لَا تَرَدُّدَ فِيهِ، يُتَصَوَّرُ أَنَّ يَعْتَقِدَ الشَّيْءَ بِمَجَرَّدِ التَّلَقُّفِ وَالتَّلَقُّفِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، مَعَ الْجَزْمِ الَّذِي لَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ جَوَازُ غَيْرِهِ.

260. فَوَجْهُ تَمَيُّزِ الْعِلْمِ عَنِ الْإِعْتِقَادِ هُوَ أَنَّ الْإِعْتِقَادَ مَعْنَاهُ: السَّبْقُ إِلَى أَحَدِ مُعْتَقَدِي الشَّكِّ مَعَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِخْطَارِ نَقِيضِهِ بِالْبَالِ، وَمِنْ غَيْرِ / تَمْكِينِ نَقِيضِهِ مِنَ الْحُلُولِ فِي النَّفْسِ.

[26/1]

261. فَإِنَّ الشَّاكَّ يَقُولُ: الْعَالَمُ حَدِثٌ أَمْ لَيْسَ بِحَادِثٍ؟

262. وَالْمُعْتَقِدُ يَقُولُ: حَدِثٌ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَّسِعُ صَدْرُهُ لِتَجْوِيزِ الْقِدَمِ.

263. وَالْجَاهِلُ يَقُولُ: قَدِيمٌ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ.

264. وَالْإِعْتِقَادُ - وَإِنْ وَافَقَ الْمُعْتَقِدَ - فَهُوَ جِنْسٌ مِنَ الْجَهْلِ فِي نَفْسِهِ وَإِنْ خَالَفَهُ بِالْإِضَافَةِ، فَإِنَّ مُعْتَقِدَ كَوْنِ زَيْدٍ فِي الدَّارِ لَوْ قُدِّرَ اسْتِمْرَارُهُ عَلَيْهِ حَتَّى خَرَجَ زَيْدٌ

مِن الدَّارِ بَقِيَ اعْتِقَادُهُ كَمَا كَانَ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي نَفْسِهِ؛ وَإِنَّمَا تَغَيَّرَتْ إِضَافَتُهُ؛ فَإِنَّهُ طَابَقَ الْمُعْتَقَدَ فِي حَالَةٍ، وَخَالَفَهُ فِي حَالَةٍ. وَأَمَّا الْعِلْمُ فَيَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ بَقَائِهِ مَعَ تَغْيِيرِ الْمَعْلُومِ؛ فَإِنَّهُ كَشَفٌ وَأَنْشِرَاحٌ، وَالْإِعْتِقَادُ عُقْدَةٌ عَلَى الْقَلْبِ، وَالْعِلْمُ عِبَارَةٌ عَنِ انْحِلَالِ الْعُقْدَةِ، فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ.

265. وَلِذَلِكَ لَوْ أَصْغَى الْمُعْتَقِدُ إِلَى الْمُشَكِّكَ لَوَجَدَ لِنَقِيضِ مُعْتَقَدِهِ مَجَالًا فِي نَفْسِهِ.

266. وَالْعَالِمُ لَا يَجِدُ ذَلِكَ أَصْلًا وَإِنْ أَصْغَى إِلَى الشُّبْهِ الْمُشَكِّكَةِ، وَلَكِنْ إِذَا سَمِعَ شُبْهَةً، فِيمَا أَنْ يَعْرِفَ حَلَّهَا - وَإِنْ لَمْ تُسَاعِدْهُ الْعِبَارَةُ فِي الْحَالِ - وَإِمَّا أَنْ تُسَاعِدْهُ الْعِبَارَةُ أَيْضًا عَلَى حَلِّهَا.

267. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَا يَشُكُّ فِي بُطْلَانِ الشُّبْهِةِ بِخِلَافِ الْمُقْلَدِ.

268. وَبَعْدَ هَذَا التَّقْسِيمِ وَالتَّمْيِيزِ: يَكَادُ يَكُونُ الْعِلْمُ مُرْتَسِمًا فِي النَّفْسِ بِمَعْنَاهُ وَحَقِيقَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ تَحْدِيدٍ.

269. وَأَمَّا الْمِثَالُ: فَهُوَ أَنْ إِدْرَاكَ الْبَصِيرَةِ الْبَاطِنَةِ تَفْهَمُهُ بِالْمُقَايَسَةِ بِالْبَصَرِ الظَّاهِرِ، وَلَا مَعْنَى لِلْبَصَرِ الظَّاهِرِ إِلَّا انْطِبَاعُ صُورَةِ الْمُبْصَرِ فِي الْقُوَّةِ الْبَاصِرَةِ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ عَيْنٍ، كَمَا يُتَوَهَّمُ انْطِبَاعُ الصُّورِ فِي الْمِرْآةِ مَثَلًا، فَكَمَا أَنَّ الْبَصَرَ يَأْخُذُ صُورَ الْمُبْصَرَاتِ، أَيْ يَنْطَبِعُ فِيهَا مِثَالُهَا الْمُطَابِقُ لَهَا، لَا عَيْنُهَا، فَإِنَّ عَيْنَ النَّارِ لَا تَنْطَبِعُ فِي الْعَيْنِ، بَلْ مِثَالُ يَطَابِقُ صُورَتِهَا. وَكَذَلِكَ يُرَى مِثَالُ النَّارِ فِي الْمِرْآةِ، لَا عَيْنُ النَّارِ. فَكَذَلِكَ الْعَقْلُ عَلَى مِثَالِ مِرْآةٍ تَنْطَبِعُ فِيهَا صُورُ الْمَعْقُولَاتِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهَا.

270. وَأَعْنِي بِصُورِ الْمَعْقُولَاتِ: حَقَائِقُهَا وَمَاهِيَّاتِهَا.

271. فَالْعِلْمُ عِبَارَةٌ عَنِ اخْتِذِ الْعَقْلِ لَصُورِ الْمَعْقُولَاتِ وَهَيْئَاتِهَا فِي نَفْسِهِ، وَانْطِبَاعِهَا فِيهِ، كَمَا يُظَنُّ - مِنْ حَيْثُ الْوَهْمُ - انْطِبَاعُ الصُّورِ فِي الْمِرْآةِ. فَفِي الْمِرْآةِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ: الْحَدِيدُ، وَصِقَالَتُهُ، وَالصُّورَةُ الْمُنْطَبِعَةُ فِيهَا. فَكَذَلِكَ جَوْهَرُ الْآدَمِيِّ كَحَدِيدِ الْمِرْآةِ، وَعَقْلُهُ هَيْئَةٌ وَغَرِيزَةٌ فِي جَوْهَرِهِ وَنَفْسِهِ بِهَا يَتَهَيَّأُ لِلانْطِبَاعِ بِالْمَعْقُولَاتِ، كَمَا أَنَّ الْمِرْآةَ - بِصِقَالَتِهَا وَاسْتِدَارَتِهَا - تَتَهَيَّأُ لِمُحَاكَاةِ الصُّورِ.

فَحُصُولُ الصُّورِ فِي مِرَاةِ الْعَقْلِ - الَّتِي هِيَ مِثَالُ الْأَشْيَاءِ - هُوَ الْعِلْمُ، وَالْغَرِيزَةُ الَّتِي بِهَا يَتَهَيَّأُ لِقَبُولِ هَذِهِ الصُّورِ هِيَ الْعَقْلُ، وَالنَّفْسُ الَّتِي هِيَ حَقِيقَةُ الْإِدْمِيِّ الْمَخْصُوصَةُ بِهَذِهِ الْغَرِيزَةِ الْمُهَيَّأَةِ لِقَبُولِ حَقَائِقِ الْمَعْقُولَاتِ، كَالْمِرَاةِ.

272. فَالتَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ: يَقْطَعُ الْعِلْمُ عَنْ مَظَانِّ الْأَشْتِبَاهِ، وَهَذَا الْمِثَالُ يُفْهِمُكَ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ. فَحَقَائِقُ الْمَعْقُولَاتِ إِذَا انْطَبَعَتْ بِهَا النَّفْسُ الْعَاقِلَةُ تُسَمَّى عِلْمًا. وَكَمَا أَنَّ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَالْأَشْجَارَ وَالْأَنْهَارَ يُتَصَوَّرُ أَنَّ / تُرَى فِي الْمِرَاةِ حَتَّى كَأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْمِرَاةِ، وَكَأَنَّ الْمِرَاةَ حَاوِيَةً لِجَمِيعِهَا، فَكَذَلِكَ الْحَضْرَةُ الْإِلَهِيَّةُ بِجُمْلَتِهَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ تَنْطَبِعَ بِهَا نَفْسُ الْإِدْمِيِّ.

[27/1]

273. وَالْحَضْرَةُ الْإِلَهِيَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ جُمْلَةِ الْمَوْجُودَاتِ، فَكُلُّهَا مِنَ الْحَضْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ إِذْ لَيْسَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَأَفْعَالُهُ. فَإِذَا انْطَبَعَتْ بِهَا صَارَتْ كَأَنَّهَا كُلُّ الْعَالَمِ لِإِحَاطَتِهَا بِهِ تَصَوُّرًا وَانْطِبَاعًا. وَعِنْدَ ذَلِكَ رَبُّمَا ظَنَّ مَنْ لَا يَدْرِي: الْحُلُولَ، فَيَكُونُ كَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الصُّورَةَ حَالَةً فِي الْمِرَاةِ. وَهُوَ غَلَطٌ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْمِرَاةِ، وَلَكِنْ «كَأَنَّهَا فِي الْمِرَاةِ».

274. فَهَذَا مَا نَرَى الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي هِيَ عِلَاوَةٌ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ.

275. امْتِحَانُ ثَالِثٌ: اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ «الْوَاجِبِ».

الاختلاف في حد الواجب

276. فَقِيلَ: الْوَاجِبُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْإِيجَابُ. وَهُوَ فَاسِدٌ، كَقَوْلِهِمْ: الْعِلْمُ مَا يُعْلَمُ بِهِ.

277. وَقِيلَ: مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ؛ وَقِيلَ: مَا يَجِبُ بِتَرْكِهِ الْعِقَابُ، وَقِيلَ: مَا لَا يَجُوزُ الْعَزْمُ عَلَى تَرْكِهِ. وَقِيلَ: مَا يَصِيرُ الْمُكَلَّفُ بِتَرْكِهِ عَاصِيًا؛ وَقِيلَ: مَا يُلَامُ تَارِكُهُ شَرْعًا.

278. وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْحُدُودِ تَعْرِضُ لِلْوَازِمِ وَالتَّوَابِعِ. وَسَبِيلُكَ إِنْ أَرَدْتَ الْوُقُوفَ عَلَى حَقِيقَتِهِ أَنْ تَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ بِالتَّقْسِيمِ، كَمَا أُرْشَدُنَاكَ إِلَيْهِ فِي حَدِّ الْعِلْمِ *.

* ص: 37-39

279. فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَلْفَافَ فِي هَذَا الْفَنِّ خَمْسَةُ الْوَاجِبِ، وَالْمَحْظُورِ، وَالْمَنْدُوبِ، وَالْمَكْرُوهِ، وَالْمُبَاحِ.

280. فَدَعَ الْأَلْفَاظَ جَانِبًا، وَرَدَّ النَّظَرَ إِلَى الْمَعْنَى أَوَّلًا، فَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْوَاجِبَ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ، إِذْ يُطْلَقُ الْمُتَكَلِّمُ فِي مُقَابَلَةِ الْمُمْتَنِعِ، وَيَقُولُ: وَجُودُ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجِبَتْ جُنُوبُهَا﴾ (الحج: 36) وَيُقَالُ: وَجِبَتْ الشَّمْسُ، وَلَهُ بِكُلِّ مَعْنَى حَدٌّ. وَالْمَطْلُوبُ الْآنَ مُرَادُ الْفُقَهَاءِ. وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَا شَكَّ أَنَّهَا لَا تُطْلَقُ عَلَى جَوْهَرٍ، بَلْ عَلَى عَرَضٍ. وَلَا عَلَى كُلِّ عَرَضٍ، بَلْ مِنْ جُمْلَتِهَا عَلَى الْأَفْعَالِ فَقَطْ، وَمِنْ الْأَفْعَالِ عَلَى أَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ، لَا عَلَى أَفْعَالِ الْبَهَائِمِ. فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى أَقْسَامِ الْفِعْلِ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَقْدُورًا وَحَادِثًا وَمَعْلُومًا، وَمُكْتَسَبًا، وَمُخْتَرَعًا، وَلَهُ بِحَسَبِ كُلِّ نِسْبَةِ انْقِسَامَاتٍ، إِذْ عَوَارِضُ الْأَفْعَالِ وَلَوْ أَرَادَ كَثِيرَةً، فَلَا نَظَرَ فِيهَا، وَلَكِنْ إِطْلَاقُ هَذَا الْاسْمِ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ نِسْبَتُهَا إِلَى خِطَابِ الشَّرْعِ فَقَطْ.

281. فَانْقَسِمُ الْأَفْعَالُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى خِطَابِ الشَّرْعِ، فَتَعْلَمُ أَنَّ الْأَفْعَالَ تَنْقَسِمُ إِلَى: مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ خِطَابُ الشَّرْعِ، كَفِعْلِ الْمَجْنُونِ، وَإِلَى: مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. وَالَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى: مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ وَبَيْنَ الْإِحْجَامِ عَنْهُ، وَيُسَمَّى مُبَاحًا، وَإِلَى مَا تَرَجَّحَ فِعْلُهُ عَلَى تَرْكِهِ، وَإِلَى مَا تَرَجَّحَ تَرْكُهُ عَلَى فِعْلِهِ. وَالَّذِي تَرَجَّحَ فِعْلُهُ عَلَى تَرْكِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا أَشْعَرَ بِأَنَّهُ لَا عِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ، وَيُسَمَّى مَنُذُوبًا، وَإِلَى مَا أَشْعَرَ بِأَنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ وَيُسَمَّى وَاجِبًا. ثُمَّ رُبَّمَا خَصَّ فَرِيقٌ / اسْمُ «الْوَاجِبِ» بِمَا أَشْعَرَ بِالْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ ظَنًّا؛ وَمَا أَشْعَرَ بِهِ قِطْعًا خُصُّهُ بِاسْمِ الْفَرَضِ. وَلَا مُشَاحَّةَ فِي الْأَلْفَاظِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَعَانِي.

[28/1]

282. وَأَمَّا الْمُرَجَّحُ تَرْكُهُ، فَيَنْقَسِمُ إِلَى: مَا أَشْعَرَ بِأَنَّهُ لَا عِقَابَ عَلَى فِعْلِهِ، وَيُسَمَّى مَكْرُوهًا. وَقَدْ يَكُونُ مِنْهُ مَا أَشْعَرَ بِعِقَابٍ عَلَى فِعْلِهِ فِي الدُّنْيَا. كَقَوْلِهِ ﷺ «مَنْ نَامَ بَعْدَ الْعَصْرِ فَاخْتَلَسَ عَقْلُهُ، فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» وَإِلَى مَا أَشْعَرَ بِعِقَابٍ فِي الْآخِرَةِ عَلَى فِعْلِهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى مَحْظُورًا، وَحَرَامًا، وَمَعْصِيَةً.

283. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِكَ «أَشْعَرَ»؟

284. فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ عُرِفَ بِدَلَالَةٍ مِنْ خِطَابٍ صَرِيحٍ، أَوْ قَرِينَةٍ، أَوْ مَعْنَى مُسْتَنْبِطَةٍ، أَوْ

فِعْلٌ، أَوْ إِشَارَةٌ. فَالْإِشْعَارُ يَعْمُ جَمِيعَ الْمَدَارِكِ.

285. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِكَ: عَلَيْهِ عِقَابٌ؟

286. قُلْنَا: مَعْنَاهُ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ سَبَبُ الْعِقَابِ فِي الْآخِرَةِ.

287. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا الْمُرَادُ بِكَوْنِهِ سَبَبًا؟

288. فَالْمُرَادُ بِهِ مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا: الْأَكْلُ سَبَبُ الشُّبُعِ، وَحَزُّ الرَّقَبَةِ سَبَبُ الْمَوْتِ، وَالضَّرْبُ سَبَبُ الْأَلَمِ، وَالِدَّوَاءُ سَبَبُ الشِّفَاءِ.

289. فَإِنْ قُلْتَ: فَلَوْ كَانَ سَبَبًا لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ لَا يُعَاقَبَ، وَكَمْ مِنْ تَارِكٍ وَاجِبٍ يُعْفَى عَنْهُ وَلَا يُعَاقَبُ؟ ١١

290. فَأَقُولُ: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا: «الضَّرْبُ سَبَبُ الْأَلَمِ، وَالِدَّوَاءُ سَبَبُ الشِّفَاءِ» أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ فِي كُلِّ شَخْصٍ، أَوْ فِي مُعَيَّنٍ مُشَارٍ إِلَيْهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَعْضُضَ فِي الْمَحَلِّ أَمْرٌ يَدْفَعُ السَّبَبَ، وَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى بُطْلَانِ السَّبَبِيَّةِ، فَرُبَّ دَوَاءٍ لَا يَنْفَعُ، وَرُبَّ ضَرْبٍ لَا يُدْرِكُ الْمَضْرُوبَ أَلَمُهُ، لِكَوْنِهِ مَشْغُولَ النَّفْسِ بِشَيْءٍ آخَرَ، كَمَنْ يُجْرَحُ فِي حَالِ الْقِتَالِ وَهُوَ لَا يُحِسُّ فِي الْحَالِ بِهِ.

291. وَكَمَا أَنَّ الْعِلَّةَ قَدْ تَسْتَحْكُمُ فَتَدْفَعُ أَثَرَ الدَّوَاءِ، فَكَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ فِي سَرِيرَةِ الشَّخْصِ وَبَاطِنِهِ أَخْلَاقُ رَضِيَّةٌ، وَخِصَالُ مَحْمُودَةٍ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مَرْضِيَّةٌ، تُوجِبُ الْعَفْوَ عَنْ جَرِيمَتِهِ، وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ خُرُوجَ الْجَرِيمَةِ عَنْ كَوْنِهَا سَبَبًا لِلْعِقَابِ.

292. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ حَدَّانِ؟

293. قُلْنَا: أَمَّا الْحَدُّ اللَّفْظِيُّ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَلْفًا، إِذْ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ الْأَسْمَاءِ الْمَوْضُوعَةِ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ. وَأَمَّا الرَّسْمِيُّ فَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكْثُرَ، لِأَنَّ عَوَارِضَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَلَوْ أَزَمَهُ قَدْ تَكَثَّرَ.

294. وَأَمَّا الْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا وَاحِدًا، لِأَنَّ الذَّاتِيَّاتِ مَحْصُورَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا لَمْ يَكُنْ حَدًّا حَقِيقِيًّا، وَإِنْ ذَكَرَ مَعَ الذَّاتِيَّاتِ زِيَادَةً فَالزِّيَادَةُ حَشْوٌ، فَإِذَا هَذَا الْحَدُّ لَا يَتَعَدَّدُ، وَإِنْ جَازَ أَنْ تَخْتَلِفَ الْعِبَارَاتُ الْمُتَرَادِفَةُ، كَمَا يُقَالُ فِي حَدِّ الْحَادِثِ:

295. إِنَّهُ: الْمَوْجُودُ بَعْدَ الْعَدَمِ.
296. أَوْ: الْكَائِنُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.
297. أَوْ: الْمَوْجُودُ الْمَسْبُوقُ بَعْدَمِ.
298. أَوْ: الْمَوْجُودُ عَنْ عَدَمِ.
299. فَهَذِهِ الْعِبَارَاتُ لَا تُؤَدِّي إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا، فَإِنَّهَا فِي حُكْمِ الْمُتَرَادِفَةِ.
300. وَلِنَقْتَصِرَ فِي الْامْتِحَانَاتِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ، فَالْتَّنْبِيْهُ حَاصِلٌ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. /

|29/1|

الدَّعَاةُ الثَّانِيَّةُ
 مِنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ فِي الْبُرْهَانِ
 الَّذِي بِهِ التَّوَصُّلُ إِلَى الْعُلُومِ التَّصْديقيةِ
 الْمَطْلُوبَةِ بِالْبَحْثِ وَالنَّظَرِ

تعريف
 البرهان

301. وَهَذِهِ الدَّعَاةُ تَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ فُنُونٍ: سَوَابِقُ، وَلَوَاحِقُ، وَمَقَاصِدُ.

302. الْفَنُّ الْأَوَّلُ: فِي السَّوَابِقِ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى تَمْهِيدٍ كُلِّيٍّ وَثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

303. التَّمْهِيدُ:

304. اَعْلَمُ أَنَّ «الْبُرْهَانَ» عِبَارَةٌ عَنْ «أَقَاوِيلَ مَخْصُوصَةٍ، أُلْفَتْ تَأْلِيفًا مَخْصُوصًا، بِشَرْطِ مَخْصُوصٍ، يَلْزَمُ مِنْهُ رَأْيٌ، هُوَ مَطْلُوبُ النَّازِرِ بِالنَّظَرِ».

305. وَهَذِهِ الْأَقَاوِيلُ إِذَا وُضِعَتْ فِي الْبُرْهَانِ لَا قَبْطَاسِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا سُمِّيَتْ «مُقَدِّمَاتٍ».

306. وَالْخَلَلُ فِي الْبُرْهَانِ تَارَةٌ يَدْخُلُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِ الْمُقَدِّمَاتِ؛ إِذْ قَدْ تَكُونُ خَالِيَةً عَنْ شُرُوطِهَا؛ وَأُخْرَى مِنْ كَيْفِيَّةِ التَّرْتِيبِ وَالنَّظْمِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُقَدِّمَاتُ صَحِيحَةً يَقِينِيَّةً؛ وَمَرَّةً مِنْهُمَا جَمِيعًا.

307. وَمِثَالُهُ مِنَ الْمَحْسُوسَاتِ: الْبَيْتُ الْمَبْنِيُّ؛ فَإِنَّهُ أَمْرٌ مُرَكَّبٌ، تَارَةٌ يَخْتَلُ بِسَبَبِ

فِي هَيْئَةِ التَّأْلِيفِ بِأَنْ تَكُونَ الْحِيطَانُ مُعْوجَّةً، وَالسَّقْفُ مُنْخَفِضًا إِلَى مَوْضِعٍ ١١ قَرِيبٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَيَكُونُ فَاسِدًا مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَحْجَارُ وَالْجُدُوعُ وَسَائِرُ الْأَلَاتِ صَحِيحَةً. وَتَارَةٌ يَكُونُ الْبَيْتُ صَحِيحَ الصُّورَةِ فِي تَرْبِيعِهَا، وَوَضْعِ حِيطَانِهَا وَسَقْفِهَا، وَلَكِنْ يَكُونُ الْخَلَلُ مِنْ رَخَاوَةٍ فِي الْجُدُوعِ، وَتَشَعُّبٍ فِي اللَّبَنَاتِ.

308. وَهَذَا حُكْمُ الْبُرْهَانِ، وَالْحَدُّ، وَكُلُّ أَمْرٍ مُرَكَّبٍ.

309. فَإِنَّ الْخَلَلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي هَيْئَةِ تَرْكِيبِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ الَّذِي يَرِدُ عَلَيْهِ التَّرْكِيبُ: كَالثُّوبِ فِي الْقَمِيصِ، وَالْخَشَبِ فِي الْكُرْسِيِّ، وَاللَّبَنِ فِي

الْحَائِطُ، وَالْجُدُوعُ فِي السَّقْفِ. وَكَمَا أَنَّ مَنْ يُرِيدُ بِنَاءَ بَيْتٍ بَعِيدٍ عَنِ الْخَلَلِ يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ يُعَدَّ الْأَلَاتِ الْمُفْرَدَةَ أَوَّلًا، كَالْجُدُوعِ، وَاللَّبَنِ، وَالطِّينِ، ثُمَّ إِنَّ أَرَادَ اللَّبَنَ افْتَقَرَ إِلَى إِعْدَادِ مُفْرَدَاتِهِ وَهُوَ: التَّبْنُ، وَالتُّرَابُ، وَالْمَاءُ، وَالْقَالِبُ الَّذِي فِيهِ يُضْرَبُ. فَيَبْتَدِئُ أَوَّلًا بِالْأَجْزَاءِ الْمُفْرَدَةِ فَيُرْكِبُهَا، ثُمَّ يُرْكِبُ الْمُرَكَّبَ، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ الْعَمَلِ.

310. وَكَذَلِكَ طَالِبُ الْبُرْهَانِ، يَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ فِي نَظْمِهِ وَصُورَتِهِ، وَفِي الْمُقَدِّمَاتِ الَّتِي فِيهَا النَّظْمُ وَالتَّرْتِيبُ.

311. وَأَقْلُ مَا يَنْتَظَمُ مِنْهُ بُرْهَانُ: مُقَدِّمَتَانِ، أَعْنِي عِلْمَيْنِ، يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِمَا التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ.

312. وَأَقْلُ مَا تَحْصُلُ مِنْهُ مُقَدِّمَةٌ: مَعْرِفَتَانِ تَوْضَعُ إِحْدَاهُمَا مُخْبِرًا عَنْهَا، وَالْأُخْرَى خَبَرًا وَوَصْفًا.

313. فَقَدْ انْقَسَمَ الْبُرْهَانُ إِلَى مُقَدِّمَتَيْنِ، وَانْقَسَمَ كُلُّ مُقَدِّمَةٍ إِلَى مَعْرِفَتَيْنِ تُنْسَبُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى. وَكُلُّ مُفْرَدٍ فَهُوَ مَعْنَى، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ بِلَفْظٍ.

314. فَيَجِبُ ضَرُورَةً أَنْ نَنْظُرَ فِي الْمَعَانِي الْمُفْرَدَةِ وَأَقْسَامِهَا، ثُمَّ فِي الْأَلْفَاظِ / الْمُفْرَدَةِ وَوُجُوهِ دَلَالَتِهَا. ثُمَّ إِذَا فَهَمْنَا اللَّفْظَ مُفْرَدًا وَالْمَعْنَى مُفْرَدًا أَلْفًا مَعْنِيَيْنِ، وَجَعَلْنَاهُمَا مُقَدِّمَةً. وَنَنْظُرُ فِي حُكْمِ الْمُقَدِّمَةِ وَشُرُوطِهَا، ثُمَّ نَجْمَعُ مُقَدِّمَتَيْنِ، وَنَصُوغُ مِنْهُمَا بُرْهَانًا، وَنَنْظُرُ فِي كَيْفِيَّةِ الصِّيَاغَةِ الصَّحِيحَةِ.

315. وَكُلُّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ الْبُرْهَانَ بِغَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ فَقَدْ طَمِعَ فِي الْمَحَالِ، وَكَانَ كَمَنْ طَمِعَ فِي أَنْ يَكُونَ كَاتِبًا يَكْتُبُ الْخُطُوطَ الْمَنْظُومَةَ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ كِتَابَةَ الْكَلِمَاتِ، أَوْ يَكْتُبُ الْكَلِمَاتِ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ كِتَابَ الْحُرُوفِ الْمُفْرَدَةِ. وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي كُلِّ مُرَكَّبٍ؛ فَإِنَّ أَجْزَاءَ الْمُرَكَّبِ تُقَدَّمُ عَلَى الْمُرَكَّبِ بِالضَّرُورَةِ، حَتَّى لَا يُوصَفَ الْقَادِرُ الْأَكْبَرُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى خَلْقِ الْعِلْمِ بِالْمُرَكَّبِ دُونَ الْآحَادِ، إِذْ لَا يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْخُطُوطِ الْمَنْظُومَةِ دُونَ تَعْلِيمِ الْكَلِمَاتِ.

316. فَلِهَذِهِ الضَّرُورَةُ اشْتَمَلَتْ دِعَامَةُ الْبُرْهَانِ عَلَى: فَنٍّ فِي السَّوَابِقِ، وَفَنٍّ فِي الْمَقَاصِدِ، وَفَنٍّ فِي اللَّوَاحِقِ.

أقل ما ينتظر
منه برهان

[30/1]

الفرق الأول في السوابق وفيه ثلاثة فصول الفصل الأول في دلالة الألفاظ على المعاني

317. وَيَتَّضِحُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِتَقْسِيمَاتٍ: تقسيمات دلالة اللفظ على المعنى
318. التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ: أَنَّ دَلَالََةَ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى تَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: وهي: الْمُطَابَقَةُ، وَالتَّضَمُّنُ، وَالْإِلْتِزَامُ.
320. فَإِنَّ لَفْظَ «الْبَيْتِ» يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْبَيْتِ بِطَرِيقِ الْمُطَابَقَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى السَّقْفِ وَحْدَهُ بِطَرِيقِ التَّضَمُّنِ، لِأَنَّ الْبَيْتَ يَتَّضَمُّنُ السَّقْفَ، لِأَنَّ الْبَيْتَ عِبَارَةٌ عَنِ السَّقْفِ وَالْحِيطَانِ. وَكَمَا يَدُلُّ لَفْظُ «الْفَرَسِ» عَلَى الْجِسْمِ، إِذْ لَا فَرَسَ إِلَّا وَهُوَ جِسْمٌ.
321. وَأَمَّا طَرِيقُ الْإِلْتِزَامِ فَهُوَ كَدَلَالَةِ لَفْظِ «السَّقْفِ» عَلَى الْحَائِطِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَوْضُوعٍ لِلْحَائِطِ وَضَعَ لَفْظُ الْحَائِطِ لِلْحَائِطِ حَتَّى يَكُونَ مُطَابِقًا، وَلَا هُوَ مُتَضَمِّنٌ؛ إِذْ لَيْسَ الْحَائِطُ جُزْءًا مِنَ السَّقْفِ، كَمَا كَانَ السَّقْفُ جُزْءًا مِنْ نَفْسِ الْبَيْتِ، وَكَمَا كَانَ الْحَائِطُ جُزْءًا مِنْ نَفْسِ الْبَيْتِ، لَكِنَّهُ كَالرَّفِيقِ الْمُلَازِمِ الْخَارِجِ عَنْ ذَاتِ السَّقْفِ الَّذِي لَا يَنْفَكُ السَّقْفُ عَنْهُ.
322. وَإِيَّاكَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ فِي نَظَرِ الْعَقْلِ مِنَ الْأَلْفَازِ مَا يَدُلُّ بِطَرِيقِ الْإِلْتِزَامِ، لَكِنْ اقْتَصِرْ عَلَى مَا يَدُلُّ بِطَرِيقِ الْمُطَابَقَةِ وَالتَّضَمُّنِ، لِأَنَّ الدَّلَالََةَ بِطَرِيقِ الْإِلْتِزَامِ لَا تَنْحَصِرُ فِي حَدٍّ، إِذِ السَّقْفُ يُلْزَمُ الْحَائِطُ، وَالْحَائِطُ الْأُسُّ، وَالْأُسُّ الْأَرْضُ، وَذَلِكَ لَا يَنْحَصِرُ.
323. التَّقْسِيمُ الثَّانِي: أَنَّ الْأَلْفَازَ بِالإِضَافَةِ إِلَى خُصُوصِ الْمَعْنَى وَشُمُولِهِ تَنْقَسِمُ إِلَى لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، وَنُسَمِيهِ: مُعَيَّنًا. كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ، وَهَذِهِ الشَّجَرَةُ، وَهَذَا الْفَرَسُ، وَهَذَا السَّوَادُ؛ وَإِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ تَتَّفَقُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، وَنُسَمِيهِ: مُطْلَقًا.
324. وَالْأَوَّلُ حَدُّهُ: اللَّفْظُ / الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَفْهُومُهُ إِلَّا ذَلِكَ الْوَاحِدَ

اللفظ المعين
والمطلق

بِعَيْنِهِ. فَلَوْ قَصَدْتَ اشْتِرَاكَ غَيْرِهِ فِيهِ مَنَعَ نَفْسُ مَفْهُومِ اللَّفْظِ مِنْهُ.
325. وَأَمَّا الْمُطْلَقُ: فَهُوَ الَّذِي لَا يُمْنَعُ نَفْسُ مَفْهُومِهِ مِنْ وَقُوعِ الْإِشْتِرَاكِ فِي مَعْنَاهُ:
كَقَوْلِكَ السَّوَادُ، وَالْحَرَكَةُ، وَالْفَرَسُ، وَالْإِنْسَانُ.

326. وَبِالْجُمْلَةِ: الْأِسْمُ الْمُفْرَدُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ إِذَا أُدْخِلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ
فَهُوَ لِلْعُمُومِ.

327. فَإِنْ قُلْتَ: وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا، وَقَوْلُكَ: الْإِلَهُ، وَالشَّمْسُ، وَالْأَرْضُ، لَا يَدُلُّ
كُلُّ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ مُفْرَدٍ مَعَ دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ؟

328. فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا غَلْطٌ، فَإِنَّ امْتِنَاعَ الشَّرَكَةِ هَهُنَا لَيْسَ لِنَفْسِ مَفْهُومِ اللَّفْظِ، بَلِ
الَّذِي وَضَعَ اللُّغَةَ لَوْ جَوَزَ فِي الْإِلَهِ عَدَدًا لَكَانَ يَرَى هَذَا اللَّفْظَ عَامًّا فِي الْإِلَهِ
كُلِّهَا، فَإِنَّ امْتِنَاعَ الشُّمُولِ لَمْ يَكُنْ لَوْضَعِ اللَّفْظِ، بَلْ لاسْتِحَالَةِ وُجُودِ إِلَهٍ ثَانٍ،
فَلَمْ يَكُنْ امْتِنَاعُ الشَّرَكَةِ لِمَفْهُومِ اللَّفْظِ. وَالْمَانِعُ فِي الشَّمْسِ أَنَّ الشَّمْسَ فِي
الْوُجُودِ وَاحِدَةً، فَلَوْ فَرَضْنَا عَوَالِمَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ شَمْسٌ وَأَرْضٌ، كَانَ قَوْلُنَا:
الشَّمْسُ، وَالْأَرْضُ، شَامِلًا لِلْكُلِّ. فَتَأَمَّلْ هَذَا فَإِنَّهُ مَزَلَةٌ قَدَمَ فِي جُمْلَةٍ مِنَ
الْأُمُورِ النَّظَرِيَّةِ. فَإِنَّ مَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: السَّوَادُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: هَذَا السَّوَادُ؛
وَبَيْنَ قَوْلِهِ: الشَّمْسُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: هَذِهِ الشَّمْسُ - عَظُمَ سَهْوُهُ فِي النَّظَرِيَّاتِ
مِنْ حَيْثُ لَا يَذَرِي.

329. التَّقْسِيمُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمُتَعَدِّدَةَ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمُسَمَّيَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ
عَلَى أَرْبَعَةِ مَنَازِلَ. وَلَنَخْتَرِعَ لَهَا أَرْبَعَةَ أَلْفَاظٍ: وَهِيَ: الْمُتَرَادِفَةُ، وَالْمُتَبَايِنَةُ،
وَالْمُتَوَاطِئَةُ، وَالْمُشْتَرَكَةُ.

الألفاظ
المترادفة

330. أَمَّا الْمُتَرَادِفَةُ: فَتَعْنِي بِهَا الْأَلْفَاظُ الْمُخْتَلِفَةُ، وَالصَّيَغُ الْمُتَوَارِدَةُ عَلَى مُسَمًى
وَاحِدٍ، كَالْخَمْرِ وَالْعُقَارِ، وَاللَّيْثِ وَالْأَسَدِ، وَالسَّهْمِ وَالنُّشَابِ.

331. وَبِالْجُمْلَةِ: كُلُّ اسْمَيْنِ لِمُسَمًى وَاحِدٍ يَتَنَاوَلُهُ أَحَدُهُمَا مِنْ حَيْثُ يَتَنَاوَلُهُ
الْآخَرُ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ.

الألفاظ
المتباينة

332. وَأَمَّا الْمُتَبَايِنَةُ: فَتَعْنِي بِهَا الْأَسَامِي الْمُخْتَلِفَةُ لِلْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ، كَالسَّوَادِ،
وَالْقُدْرَةِ، وَالْأَسَدِ، وَالْمِفْتَاحِ، وَالسَّمَاءِ، وَالْأَرْضِ، وَسَائِرِ الْأَسَامِي. وَهِيَ الْأَكْثَرُ.

الألفاظ
المتواطئة

333. وَأَمَّا الْمُتَوَاطِئَةُ: فَهِيَ الَّتِي تَنْطَلِقُ عَلَى أَشْيَاءٍ مُتَغَايِرَةٍ بِالْعَدَدِ، وَلَكِنَّهَا مُتَّفِقَةٌ بِالْمَعْنَى الَّتِي وَضِعَ الْأِسْمُ لَهُ، كَأَسْمِ «الرَّجُلِ»، فَإِنَّهُ يَنْطَلِقُ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَبَكْرٍ وَخَالِدٍ، وَأَسْمِ «الْجِسْمِ» يَنْطَلِقُ عَلَى السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْإِنْسَانِ، لِاشْتِرَاكِ هَذِهِ الْأَعْيَانِ فِي مَعْنَى الْجِسْمِيَّةِ الَّتِي وَضِعَ اسْمُ «الْجِسْمِ» بِإِزَائِهَا.

|32/1|

334. وَكُلُّ اسْمٍ مُطْلَقٍ لَيْسَ بِمُعَيَّنٍ - كَمَا سَبَقَ - فَإِنَّهُ يَنْطَلِقُ / عَلَى أَحَادٍ مُسَمِّيَاتِهِ الْكَثِيرَةِ بِطَرِيقِ التَّوَاطُؤِ، كَأَسْمِ «الْلَوْنِ» لِلْسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْحُمْرَةِ، فَإِنَّهَا مُتَّفِقَةٌ فِي الْمَعْنَى الَّتِي بِهِ سُمِّيَ اللَّوْنُ لَوْنًا، وَلَيْسَ بِطَرِيقِ الْإِشْتِرَاكِ أَلْبَتَّةَ.

الألفاظ
المشتركة

335. وَأَمَّا الْمُشْتَرَكَةُ: فَهِيَ الْأَسَامِي الَّتِي تَنْطَلِقُ عَلَى مُسَمِّيَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ لَا تَشْتَرِكُ فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ أَلْبَتَّةَ، كَأَسْمِ «الْعَيْنِ» لِلْعُضْوِ الْبَاصِرِ، وَلِلْمِيزَانِ، وَلِلْمَوْضِعِ الَّذِي يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْمَاءُ - وَهِيَ الْعَيْنُ الْفَوَّارَةُ - وَلِلذَّهَبِ، وَالشَّمْسِ؛ وَكَأَسْمِ «الْمُشْتَرِي» لِقَابِلِ عَقْدِ الْبَيْعِ، وَلِلْكَوْكَبِ الْمَعْرُوفِ.

336. وَلَقَدْ ثَارَ مِنْ ارْتِبَاكِ الْمُشْتَرَكَةِ بِالْمُتَوَاطِئَةِ غَلْطٌ كَثِيرٌ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، حَتَّى ظَنَّ جَمَاعَةٌ مِنْ ضَعْفَاءِ الْعُقُولِ أَنَّ السَّوَادَ لَا يُشَارِكُ الْبَيَاضَ فِي اللَّوْنِيَّةِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْأِسْمُ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَمُشَارَكَةِ الذَّهَبِ لِلْحَدَقَةِ الْبَاصِرَةِ فِي اسْمِ «الْعَيْنِ»، وَكَمُشَارَكَةِ قَابِلِ عَقْدِ الْبَيْعِ لِلْكَوْكَبِ فِي اسْمِ «الْمُشْتَرِي».

337. وَبِالْجُمْلَةِ: الْإِهْتِمَامُ بِتَمْيِيزِ الْمُشْتَرَكَةِ عَنِ الْمُتَوَاطِئَةِ مُهِمٌّ، فَلَنَرِدَ لَهُ شَرْحًا فَتَقُولُ:

338. الْأِسْمُ الْمُشْتَرَكُ: قَدْ يَدُلُّ عَلَى الْمُخْتَلِفَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى الْمُتَضَادَّيْنِ، «كَالْجَلَلِ» لِلْحَقِيرِ وَالْخَطِيرِ، «وَالنَّاهِلِ» لِلْعُطْشَانِ وَالرِّيَّانِ، وَ«الْجَوْنِ» لِلْسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَ«الْقُرْءِ» لِلطَّهْرِ وَالْحَيْضِ.

339. وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ قَدْ يَكُونُ مُشْكِلًا قَرِيبَ الشَّبهِ مِنَ الْمُتَوَاطِئِ، وَيَعْسُرُ عَلَى الذَّهْنِ - وَإِنْ كَانَ فِي غَايَةِ الصَّفَاءِ - الْفَرْقُ. وَلِنَسَمِّ ذَلِكَ مُتَشَابِهًا، وَذَلِكَ مِثْلُ اسْمِ «النُّورِ» الْوَاقِعِ عَلَى الضَّوِّ الْمُبْصِرِ مِنَ الشَّمْسِ، وَالنَّارِ، وَالْوَاقِعِ عَلَى الْعَقْلِ الَّذِي بِهِ يُهْتَدَى فِي الْغَوَامِضِ. فَلَا مُشَارَكَةَ بَيْنَ حَقِيقَةِ ذَاتِ الْعَقْلِ وَالضَّوِّ إِلَّا كَمُشَارَكَةِ السَّمَاءِ لِلْإِنْسَانِ فِي كَوْنِهَا جِسْمًا؛ إِذِ الْجِسْمِيَّةُ فِيهِمَا

لَا تَخْتَلِفُ الْبَتَّةُ، مَعَ أَنَّهُ ذَاتِي لَهَمَّا. وَيَقْرُبُ مِنْ لَفْظِ النُّورِ لَفْظُ «الْحَيِّ» عَلَى النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانِ، فَإِنَّهُ بِالِاشْتِرَاكِ الْمَحْضِ، إِذْ يُرَادُ بِهِ مِنَ النَّبَاتِ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ نَمَاؤُهُ، وَمِنَ الْحَيَوَانِ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ يُحْسُ وَيَتَحَرَّكُ بِالْإِرَادَةِ. وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى إِذَا تَأَمَّلْتَ عَرَفْتَ أَنَّهُ لِمَعْنَى ثَالِثٍ يُخَالِفُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا. وَمِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ يَنَابِيعُ الْأَغَالِيطِ!

340 مَغْلَطَةٌ أُخْرَى: قَدْ تَلْتَبَسُ الْمُتَرَادِفَةُ بِالْمُتَبَايِنَةِ، وَذَلِكَ إِذَا أُطْلِقَتْ أَسَامُ مُخْتَلِفَةٌ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ: رُبَّمَا ظَنَّ أَنَّهَا مُتَرَادِفَةٌ: كَالسَّيْفِ وَالْمُهَنْدِ وَالصَّارِمِ؛ فَإِنَّ «الْمُهَنْدَ» يَدُلُّ عَلَى السَّيْفِ مَعَ زِيَادَةِ نِسْبَةِ إِلَى الْهِنْدِ، فَخَالَفَ إِذَا مَفْهُومُهُ مَفْهُومُ السَّيْفِ؛ وَ«الصَّارِمُ» يَدُلُّ عَلَى السَّيْفِ مَعَ صِفَةِ الْحِدَّةِ وَالْقَطْعِ، لَا «كَالْأَسَدِ» وَ«الْلَيْثِ».

341 وَهَذَا كَمَا أَنَا فِي اصْطِلَاحَاتِنَا النَّظَرِيَّةِ نَحْتَاجُ إِلَى تَبْدِيلِ الْأَسَامِيِّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ عِنْدَ تَبَدُّلِ اعْتِبَارَاتِهِ، كَمَا أَنَا نُسَمِّي الْعِلْمَ التَّصْدِيقِيَّ الَّذِي هُوَ نِسْبَةٌ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ: «دَعْوَى»، إِذَا تَحَدَّى بِهِ الْمُتَحَدِّي، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بُرْهَانٌ، إِنْ كَانَ فِي مُقَابَلَةِ خَصْمٍ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مُقَابَلَةِ خَصْمٍ سَمَّيْنَاهُ «قَضِيَّةً» - كَأَنَّهُ قُضِيَ فِيهِ عَلَى شَيْءٍ بِشَيْءٍ؛ فَإِنْ خَاضَ فِي تَرْتِيبِ قِيَاسِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ سَمَّيْنَاهُ: «مَطْلُوبًا»، فَإِنْ دَلَّ بِقِيَاسِهِ عَلَى صِحَّتِهِ سَمَّيْنَاهُ: «نَتِيجَةً» فَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ دَلِيلًا فِي طَلَبِ أَمْرٍ آخَرَ، وَرَتَّبَهُ فِي أَجْزَاءِ الْقِيَاسِ سَمَّيْنَاهُ «مُقَدِّمَةً». وَهَذَا وَنَظَائِرُهُ مِمَّا يَكْثُرُ.

342 مِثَالُ الْغَلَطِ فِي الْمُشْتَرَكِ: قَوْلُ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي مَسْأَلَةِ الْمُكْرَهَةِ عَلَى الْقَتْلِ: يَلْزَمُهُ الْقِصَاصُ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ، وَيَقُولُ الْحَنْفِيُّ: لَا يَلْزَمُهُ الْقِصَاصُ لِأَنَّهُ مُكْرَهٌ وَلَيْسَ بِمُخْتَارٍ.

343 وَيَكَادُ الذَّهْنُ لَا يَنْبُو عَنِ التَّصْدِيقِ بِالْأَمْرَيْنِ. وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ التَّصْدِيقَ بِالتَّصَدِّيقِ مُحَالٌ. وَتَرَى الْفُقَهَاءَ يَتَعَرَّضُونَ فِيهِ، وَلَا يَهْتَدُونَ إِلَى حَلِّهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَ «الْمُخْتَارِ» مُشْتَرَكٌ، إِذْ قَدْ يُجْعَلُ لَفْظُ «الْمُخْتَارِ» مُرَادِفًا لِلْفَظِ «الْقَادِرِ» وَمُسَاوِيًا لَهُ إِذْ قُبِلَ بِالَّذِي لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْحَرَكَةِ الْمَوْجُودَةِ، كَالْمَحْمُولِ. فَيُقَالُ:

هَذَا عَاجِزٌ مَحْمُولٌ، وَهَذَا قَادِرٌ مُخْتَارٌ. وَيُرَادُ «بِالْمُخْتَارِ» الْقَادِرُ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى
 الْفِعْلِ وَتَرْكِهِ، وَهُوَ صَادِقٌ عَلَى الْمُكْرَه. وَقَدْ يُعْبَرُ «بِالْمُخْتَارِ» عَمَّنْ يُخَلِّي فِي
 اسْتِعْمَالِ قُدْرَتِهِ وَدَوَاعِي ذَاتِهِ. فَلَا تُحَرِّكُ دَوَاعِيهِ مِنْ خَارِجٍ، وَهَذَا يَكْذِبُ عَلَى
 الْمُكْرَه، وَنَقِيضُهُ - وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ - يَصْدُقُ عَلَيْهِ. فَإِذَا صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ
 مُخْتَارٌ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ، وَلَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَفْهُومُ «الْمُخْتَارِ» الْمَنْفِي غَيْرَ
 مَفْهُومِ «الْمُخْتَارِ» الْمُثَبَّتِ. ١١

18

344. وَلِهَذَا نَظَائِرُ فِي النَّظَرِيَّاتِ لَا تُحْصَى تَاهَتْ فِيهَا عُقُولُ الضُّعَفَاءِ. فَلْيُسْتَدَلَّ
 بِهَذَا الْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ.

الفضل الثاني من الفن الأول النظر في المعاني المفردة

345. وَيُظْهَرُ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ بِتَقْسِيمَاتٍ ثَلَاثَةٍ:

346. الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمَعْنَى إِذَا وُصِفَ بِالْمَعْنَى وَنُسِبَ إِلَيْهِ وَجِدَ إِمَّا ذَاتِيًّا، وَإِمَّا عَرَضِيًّا، وَإِمَّا لَازِمًا. وَقَدْ فَصَّلْنَاهُ*.

* ص: 46 وما بعدها

347. وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَيْهِ وَجِدَ إِمَّا أَعَمَّ، كَالْوُجُودِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْجِسْمِيَّةِ، وَإِمَّا أَخْصَ، كَالْجِسْمِيَّةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْوُجُودِ، وَإِمَّا مُسَاوِيًّا، كَالْمُتَحَيِّزِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْجَوْهَرِ عِنْدَ قَوْمٍ وَإِلَى الْجِسْمِ عِنْدَ قَوْمٍ.

348. الثَّالِثُ: أَنَّ الْمَعَانِيَ بِاعْتِبَارِ أَسْبَابِهَا الْمُدْرِكَةِ لَهَا ثَلَاثَةٌ: مَحْسُوسَةٌ، وَمُتَخَيَّلَةٌ، وَمَعْقُولَةٌ.

349. وَلِنُصْطَلِحَ عَلَى تَسْمِيَةِ سَبَبِ الْإِدْرَاكِ قُوَّةً.

350. فَنَقُولُ: فِي حَدَقَتِكَ مَعْنَى بِهِ تَمَيَّزَتِ الْحَدَقَةُ عَنِ الْجَبْهَةِ، حَتَّى صِرْتَ تُبْصِرُ بِهَا، وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ بِالْعَمَى بَطَلَ الْإِبْصَارُ. وَالْحَالَةُ الَّتِي تُدْرِكُهَا عِنْدَ الْإِبْصَارِ شَرْطُهَا وَجُودُ الْمُبْصِرِ، فَلَوْ انْعَدَمَ الْمُبْصِرُ انْعَدَمَ الْإِبْصَارُ، وَتَبَقِيَ صُورَتُهُ فِي دِمَاغِكَ كَأَنَّكَ تَنْظُرُ / إِلَيْهَا، وَهَذِهِ الصُّورَةُ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى وَجُودِ الْمُتَخَيَّلِ، بَلْ عَدَمُهُ وَغَيْبَتُهُ لَا تَنْفِي الْحَالَةَ الْمُسَمَّاةَ تَخَيُّلاً، وَتَنْفِي الْحَالَةَ الَّتِي تُسَمَّى إِبْصَارًا. وَلَمَّا كُنْتَ تُحَسُّ بِالْمُتَخَيَّلِ فِي دِمَاغِكَ لَا فِي فَحْدِكَ وَبَطْنِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّ فِي الدِّمَاغِ غَرِيزَةً وَصِفَةً بِهَا يَتَهَيَّأُ لِلتَّخَيُّلِ، وَبِهَا بَايَنَ الْبَطْنِ وَالْفَحْدِ، كَمَا بَايَنَ الْعَيْنِ الْجَبْهَةَ وَالْعَقِبَ فِي الْإِبْصَارِ بِمَعْنَى اخْتِصَّ بِهِ لَا مَحَالَةً.

|34/1|

351. وَالصَّبِيُّ فِي أَوَّلِ نَشْئِهِ تَقْوَى فِيهِ قُوَّةُ الْإِبْصَارِ لَا قُوَّةُ التَّخَيُّلِ. فَلِذَلِكَ إِذَا وَلَعَ بِشَيْءٍ فَعَيَّبَتْهُ عَنْهُ وَأَشْغَلَتْهُ بغيره، اشْتَغَلَ بِهِ وَلَهَا عَنْهُ.

352. وَرُبَّمَا يَحْدُثُ فِي الدِّمَاغِ مَرَضٌ يُفْسِدُ الْقُوَّةَ الْحَافِظَةَ لِلتَّخَيُّلِ وَلَا يُفْسِدُ

الْإِبْصَارَ، فَيَرَى الْأَشْيَاءَ، وَلَكِنَّهُ كَمَا تُغَيَّبُ عَنْهُ يَنْسَاهَا. وَهَذِهِ الْقُوَّةُ يُشَارِكُ الْبَهِيمَةَ فِيهَا الْإِنْسَانُ، وَلِذَلِكَ مَهْمَا رَأَى الْفَرَسُ الشَّعِيرَ تَذَكَّرَ صُورَتَهُ الَّتِي كَانَتْ لَهُ فِي دِمَاغِهِ، فَعَرَفَ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُ وَأَنَّهُ مُسْتَلَذٌّ لَدَيْهِ فَبَادَرَ إِلَيْهِ. فَلَوْ كَانَتْ الصُّورَةُ لَا تَثْبُتُ فِي خَيَالِهِ لَكَانَتْ رُؤْيَتْهُ لَهَا ثَانِيًا كَرُؤْيَيْتِهِ لَهَا أَوَّلًا، حَتَّى لَا يُبَادَرَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يُجَرِّبْهُ بِالذَّوْقِ مَرَّةً أُخْرَى.

353. ثُمَّ فِيكَ قُوَّةٌ ثَالِثَةٌ شَرِيفَةٌ يُبَايِنُ الْإِنْسَانُ بِهَا الْبَهِيمَةَ، تُسَمَّى عَقْلًا، مَحَلُّهَا إِمَّا دِمَاغُكَ، وَإِمَّا قَلْبُكَ. وَعِنْدَ مَنْ يَرَى النَّفْسَ جَوْهَرًا قَائِمًا بِذَاتِهِ غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ مَحَلُّهَا النَّفْسُ. وَقُوَّةُ الْعَقْلِ تُبَايِنُ قُوَّةَ التَّخِيلِ مُبَايِنَةً أَشَدَّ مِنْ مُبَايِنَةِ التَّخِيلِ لِلْإِبْصَارِ؛ إِذْ لَيْسَ بَيْنَ قُوَّةِ الْإِبْصَارِ وَقُوَّةِ التَّخِيلِ فَرْقٌ، إِلَّا أَنَّ وُجُودَ الْمُبْصِرِ شَرْطٌ لِبَقَاءِ الْإِبْصَارِ، وَلَيْسَ شَرْطًا لِبَقَاءِ التَّخِيلِ، وَإِلَّا فَصُورَةُ الْفَرَسِ تَدْخُلُ فِي الْإِبْصَارِ، مَعَ قَدْرِ مَخْصُوصٍ، وَلَوْ أَنَّ مَخْصُوصَ، وَبَعْدَ مِنْكَ مَخْصُوصٌ، ١٨، وَيَبْقَى فِي التَّخِيلِ ذَلِكَ الْبُعْدُ، وَذَلِكَ الْقَدْرُ وَاللُّونُ، وَذَلِكَ الْوَضْعُ وَالشَّكْلُ، حَتَّى كَأَنَّكَ تَنْظُرُ إِلَيْهِ.

354. وَلَعَمْرِي فِيكَ قُوَّةٌ رَابِعَةٌ تُسَمَّى الْمُفَكِّرَةَ، شَأْنُهَا أَنْ تَقْدِرَ عَلَى تَفْصِيلِ الصُّورِ الَّتِي فِي الْخَيَالِ وَتَقْطِيعِهَا وَتَرْكِيبِهَا، وَلَيْسَ لَهَا إِدْرَاكُ شَيْءٍ آخَرَ، وَلَكِنْ إِذَا حَضَرَ فِي الْخَيَالِ صُورَةُ إِنْسَانٍ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَجْعَلَهَا نِصْفَيْنِ، فَيُصَوِّرُ نِصْفَ إِنْسَانٍ؛ وَرُبَّمَا رَكَّبَ شَخْصًا نِصْفَهُ مِنْ إِنْسَانٍ، وَنِصْفَهُ مِنْ فَرَسٍ، وَرُبَّمَا تَصَوَّرَ إِنْسَانًا يَطِيرُ، إِذْ ثَبَتَ فِي الْخَيَالِ صُورَةُ الْإِنْسَانِ وَحْدَهُ، وَصُورَةُ الطَّيْرِ وَحْدَهُ، وَهَذِهِ الْقُوَّةُ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا كَمَا تُفَرِّقُ بَيْنَ نِصْفِي الْإِنْسَانِ. وَلَيْسَ فِي وَسْعِهَا أَلْبَتَّةَ اخْتِرَاعُ صُورَةٍ لَا مِثَالَ لَهَا فِي الْخَيَالِ، بَلْ كُلُّ تَصَرُّفَاتِهَا بِالتَّفْرِيقِ وَالتَّالِيفِ فِي الصُّورِ الْحَاصِلَةِ فِي الْخَيَالِ.

355. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مُبَايِنَةَ إِدْرَاكِ الْعَقْلِ لِإِدْرَاكِ التَّخِيلِ أَشَدُّ مِنْ مُبَايِنَةِ التَّخِيلِ لِلْإِبْصَارِ، إِذْ لَيْسَ لِلتَّخِيلِ أَنْ يُدْرِكَ الْمَعَانِي الْمُجَرَّدَةَ الْعَارِيَةَ عَنِ الْقَرَائِنِ الْغَرِيبَةِ الَّتِي لَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي ذَاتِهَا - أَغْنِي الَّتِي لَيْسَتْ ذَاتِيَّةً كَمَا سَبَقَ - فَإِنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى تَخِيلِ السَّوَادِ إِلَّا فِي مِقْدَارٍ / مَخْصُوصٍ مِنَ الْجِسْمِ، وَمَعَهُ

شَكْلٌ مَخْصُوصٌ وَوَضْعٌ مَخْصُوصٌ مِنْكَ بِقُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّكْلَ
غَيْرَ اللَّوْنِ، وَالْقَدْرَ غَيْرَ الشَّكْلِ. فَإِنَّ الْمُثَلَّثَ لَهُ شَكْلٌ وَاحِدٌ، صَغِيرًا كَانَ
أَوْ كَبِيرًا. وَإِنَّمَا إِدْرَاكَ هَذِهِ الْمُفْرَدَاتِ الْمُجَرَّدَةِ بِقُوَّةٍ أُخْرَى اصْطَلَحْنَا عَلَى
تَسْمِيَتِهَا عَقْلًا، فَيُذْرِكُ السَّوَادَ وَيَقْضِي بِقَضَايَا، وَيُذْرِكُ اللَّوْنِيَّةَ مُجَرَّدَةً، وَيُذْرِكُ
الْحَيَوَانِيَّةَ وَالْجَسْمِيَّةَ مُجَرَّدَةً. وَحَيْثُ يُذْرِكُ الْحَيَوَانِيَّةَ قَدْ لَا يَحْضُرُهُ الِاتِّفَاتُ
إِلَى الْعَاقِلِ وَغَيْرِ الْعَاقِلِ، وَإِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ لَا يَخْلُو عَنِ الْقِسْمَيْنِ.

356. وَحَيْثُ يَسْتَمِرُّ فِي نَظَرِهِ قَاضِيًا عَلَى الْأَلْوَانِ بِقَضِيَّةٍ قَدْ لَا يَحْضُرُ مَعْنَى السَّوَادِيَّةِ
وَالْبَيَاضِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا. وَهَذِهِ مِنْ عَجِيبِ خَوَاصِّهَا وَبَدِيعِ أَفْعَالِهَا: فَإِذَا رَأَى فَرَسًا
وَاحِدًا أَذْرَكَ الْفَرَسَ الْمُطْلَقَ الَّذِي يَشْتَرِكُ فِيهِ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ وَالْأَشْهَبُ
وَالْكُمَيْتُ، وَالْبَعِيدُ مِنْهُ فِي الْمَكَانِ وَالْقَرِيبُ، بَلْ يُذْرِكُ الْفَرَسِيَّةَ الْمُجَرَّدَةَ
الْمُطْلَقَةَ، مُتَنَزِّهَةً عَنْ كُلِّ قَرِينَةٍ لَيْسَتْ ذَاتِيَّةً لَهَا. فَإِنَّ الْقَدْرَ الْمَخْصُوصَ،
وَاللَّوْنَ الْمَخْصُوصَ لَيْسَ لِلْفَرَسِ ذَاتِيًّا، بَلْ عَارِضًا أَوْ لَازِمًا فِي الْوُجُودِ، إِذْ
مُخْتَلِفَاتُ اللَّوْنِ وَالْقَدْرِ تَشْتَرِكُ فِي حَقِيقَةِ الْفَرَسِيَّةِ.

357. وَهَذِهِ الْمُطْلَقَاتُ الْمُجَرَّدَةُ الشَّامِلَةُ لِأُمُورٍ مُخْتَلِفَةٍ هِيَ الَّتِي يُعْبَرُ عَنْهَا
الْمُتَكَلِّمُونَ بِ«الْأَحْوَالِ، وَالْوُجُوهِ، وَالْأَحْكَامِ»؛ وَيُعْبَرُ عَنْهَا الْمُنْطَقِيُّونَ
بِ«الْقَضَايَا الْكُلِّيَّةِ الْمُجَرَّدَةِ»، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي
الْأَعْيَانِ. وَتَارَةً يُعْبَرُونَ عَنْهَا بِأَنَّهَا غَيْرُ مَوْجُودَةٍ «مِنْ خَارِجٍ»، بَلْ «مِنْ دَاخِلٍ»،
يَعْنُونَ خَارِجَ الذَّهْنِ وَدَاخِلَهُ.

358. وَيَقُولُ أَرْبَابُ الْأَحْوَالِ إِنَّهَا أُمُورٌ ثَابِتَةٌ: تَارَةً يَقُولُونَ إِنَّهَا مَوْجُودَةٌ مَعْدُومَةٌ،
وَتَارَةً يَقُولُونَ: لَا مَوْجُودَةٌ وَلَا مَعْدُومَةٌ، وَلَا مَعْلُومَةٌ وَلَا مَجْهُولَةٌ. وَقَدْ دَارَتْ فِيهِ
رُؤُوسُهُمْ، وَحَارَتْ عُقُولُهُمْ.

359. وَالْعَجَبُ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْزِلٍ يَنْفَصِلُ فِيهِ الْمَعْقُولُ عَنِ الْمَحْسُوسِ؛ إِذْ مِنْ هَهُنَا يَأْخُذُ
الْعَقْلُ الْإِنْسَانِي فِي التَّصَرُّفِ، وَمَا كَانَ قَبْلَهُ كَانَ يُشَارِكُ التَّخِيلُ الْبَهِيمِي فِيهِ
التَّخِيلُ الْإِنْسَانِي. وَمَنْ تَحَيَّرَ فِي أَوَّلِ مَنْزِلٍ مِنْ مَنْزِلِ الْعَقْلِ كَيْفَ يُرْجَى
فَلَاحُهُ فِي تَصَرُّفَاتِهِ؟!

الفصل الثالث من السوابق في أحكام المعاني المولفة

* ص: 46-53

360. قَدْ نَظَرْنَا فِي مُجَرَّدِ اللَّفْظِ، ثُمَّ فِي مُجَرَّدِ الْمَعْنَى * . فَنَنْظُرُ الْآنَ فِي تَأْلِيفِ الْمَعْنَى عَلَى وَجْهِ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ، كَقَوْلِنَا مَثَلًا: الْعَالَمُ حَادِثٌ وَالْبَارِي تَعَالَى قَدِيمٌ. فَإِنَّ هَذَا يَرْجِعُ إِلَى تَأْلِيفِ الْقُوَّةِ الْمُفَكِّرَةِ بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ لِذَاتَيْنِ مُفْرَدَتَيْنِ، بِنِسْبَةِ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى، إِمَّا بِالْإِثْبَاتِ كَقَوْلِكَ: الْعَالَمُ حَادِثٌ، أَوْ بِالسَّلْبِ كَقَوْلِكَ: الْعَالَمُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ. وَقَدْ التَّامَّ هَذَا مِنْ جُزْأَيْنِ، يُسَمَّى النَّحْوِيُّونَ أَحَدَهُمَا مُبْتَدَأً وَالْآخَرَ خَبَرًا. وَيُسَمَّى الْمُتَكَلِّمُونَ أَحَدَهُمَا وَصْفًا وَالْآخَرَ مَوْصُوفًا، / وَيُسَمَّى الْمُنْطَقِيُّونَ أَحَدَهُمَا مَوْضُوعًا وَالْآخَرَ مَحْمُولًا، وَيُسَمَّى الْفُقَهَاءُ أَحَدَهُمَا حُكْمًا وَالْآخَرَ مُحْكُومًا عَلَيْهِ. وَيُسَمَّى الْمَجْمُوعُ قَضِيَّةً.

[36/1]

361. وَأَحْكَامُ الْقَضَايَا كَثِيرَةٌ. وَنَحْنُ نَذْكُرُ مِنْهَا مَا تَكَثَّرَ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَتَضَرُّ الْغَفْلَةُ عَنْهُ، وَهُوَ حُكْمَانِ:

362. الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: الْقَضِيَّةُ تَنْقَسِمُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ إِلَى التَّعْيِينِ، وَالْإِهْمَالِ، وَالْعُمُومِ، وَالْخُصُوصِ. فَهِيَ أَرْبَعُ:

363. الْأُولَى: قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَهَذَا السَّوَادُ عَرَضٌ.

364. الثَّانِيَّةُ: قَضِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ خَاصَّةٌ، كَقَوْلِنَا: بَعْضُ النَّاسِ عَالِمٌ، وَبَعْضُ الْأَجْسَامِ سَاكِنٌ.

365. الثَّالِثَةُ: قَضِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُتَحَيِّزٌ، وَكُلُّ سَوَادٍ لَوْنٌ.

366. الرَّابِعَةُ: قَضِيَّةٌ مُهْمَلَةٌ، كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ فِي خُسْرٍ.

367. وَعِلَّةُ هَذِهِ الْقِسْمَةِ: أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنًا مُشَارًا إِلَيْهِ أَوْ لَا يَكُونَ عَيْنًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْنًا فَإِمَّا أَنْ يُحْصَرَ بِسُورٍ يُبَيِّنُ مِقْدَارَهُ بِكُلِّيَّتِهِ، فَتَكُونُ مُطْلَقَةً عَامَّةً، أَوْ بِجُزْئِيَّتِهِ فَتَكُونُ خَاصَّةً، أَوْ لَا يُحْصَرَ بِسُورٍ، فَتَكُونُ مُهْمَلَةً. وَالسُّورُ هُوَ قَوْلُكَ: كُلٌّ وَبَعْضٌ، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا.

368. وَمِنْ طُرُقِ الْمُغَالِطِينَ فِي النَّظَرِ اسْتِعْمَالُ الْمُهِمَلَاتِ بَدَلَ الْقَضَايَا الْعَامَّةِ، فَإِنَّ الْمُهِمَلَاتِ قَدْ يُرَادُ بِهَا الْخُصُوصُ وَالْعُمُومُ. فَيَصْدُقُ طَرَفَا النَّقِيضِ. كَقَوْلِكَ: «الْإِنْسَانُ فِي خُسْرٍ» تَعْنِي الْكَافِرَ، «الْإِنْسَانُ لَيْسَ فِي خُسْرٍ»، «تَعْنِي الْأَنْبِيَاءَ.
369. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَامَحَ بِهَذَا فِي النَّظَرِيَّاتِ - مِثَالُهُ: أَنْ يَقُولَ الشَّفْعَوِيُّ مَثَلًا: مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَطْعُومَ رَبَوِيٌّ، وَالسَّفَرَجَلُ مَطْعُومٌ، فَهُوَ إِذَا رَبَوِيٌّ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُلْتَ: الْمَطْعُومُ رَبَوِيٌّ؟ فَتَقُولَ: دَلِيلُهُ الْبُرُّ وَالشَّعِيرُ وَالتَّمَرُ، فَإِنَّهَا مَطْعُومَاتٌ، وَهِيَ رَبَوِيَّةٌ. فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: فَقَوْلُكَ الْمَطْعُومُ رَبَوِيٌّ: أَرَدْتَ بِهِ كُلَّ الْمَطْعُومَاتِ أَوْ بَعْضَهَا؟
370. فَإِنْ أَرَدْتَ الْبَعْضَ لَمْ تَلْزَمْ النَّتِيجَةَ؛ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ السَّفَرَجَلُ مِنَ الْبَعْضِ الَّذِي لَيْسَ بِرَبَوِيٍّ، وَيَكُونُ هَذَا خِلَافًا فِي نَظْمِ الْقِيَاسِ كَمَا يَأْتِي وَجْهُهُ.
371. وَإِنْ أَرَدْتَ الْكُلَّ فَمِنْ أَيْنَ عَرَفْتَ هَذَا، وَمَا عَدَدْتَهُ مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ لَيْسَ كُلُّ الْمَطْعُومَاتِ؟
372. النَّظَرُ الثَّانِي: فِي شُرُوطِ النَّقِيضِ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، إِذْ رَبٌّ مَطْلُوبٌ لَا يَقُومُ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ عَلَى بُطْلَانِ نَقِيضِهِ، فَيُسْتَبَانُ مِنْ إِبْطَالِهِ صِحَّةُ نَقِيضِهِ.
373. وَالْقَضِيَّتَانِ الْمُتَنَاقِضَتَانِ يَعْنِي بِهِمَا كُلُّ قَضِيَّتَيْنِ إِذَا صَدَقَتْ إِحْدَاهُمَا كَذَبَتْ الْأُخْرَى بِالضَّرُورَةِ. كَقَوْلِنَا: الْعَالَمُ حَادِثٌ، الْعَالَمُ لَيْسَ بِحَادِثٍ. وَإِنَّمَا يَلْزَمُ صِدْقُ إِحْدَاهُمَا عِنْدَ كَذِبِ الْأُخْرَى بِسِتَّةِ شُرُوطٍ:
374. الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِي الْقَضِيَّتَيْنِ وَاحِدًا بِالذَّاتِ لَا بِمَجَرَّدِ اللَّفْظِ، فَإِنْ اتَّحَدَ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى لَمْ يَتَنَاقِضَا، كَقَوْلِكَ: النَّورُ مُدْرِكٌ بِالْبَصَرِ. النَّورُ غَيْرُ مُدْرِكٍ بِالْبَصَرِ. إِذَا أَرَدْتَ بِأَحَدِهِمَا الضَّوُّءَ وَبِالْآخَرِ الْعَقْلَ. / وَلِذَلِكَ لَا يَتَنَاقِضُ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ: الْمُضْطَرُّ مُخْتَارٌ، الْمُضْطَرُّ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ، وَقَوْلُهُمْ: الْمُضْطَرُّ أَثِمٌ، الْمُضْطَرُّ لَيْسَ بِأَثِمٍ، إِذْ قَدْ يُعْبَرُ بِالْمُضْطَرِّ عَنِ الْمُرْتَعِدِ وَالْمَحْمُولِ الْمَطْرُوحِ عَلَى غَيْرِهِ، وَقَدْ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَدْعُوِّ بِالسَّيْفِ إِلَى الْفِعْلِ. فَلَا سَمَّ مُتَّحِدٌ وَالْمَعْنَى مُخْتَلَفٌ.
375. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ وَاحِدًا، وَإِلَّا لَمْ يَخْتَلِفَا فِيهِ كَقَوْلِكَ: الْعَالَمُ قَدِيمٌ. الْعَالَمُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ. أَرَدْتَ بِأَحَدِ الْقَدِيمَيْنِ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ:

من طرق المغالطين
في النظر

من شروط
النقيض

[37/1]

﴿كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (يس: 39) وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَنَاقَضْ قَوْلُهُمْ: الْمُكْرَهُ مُخْتَارٌ، الْمُكْرَهُ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ، لِأَنَّ الْمُخْتَارَ عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

376. **الثَّالِثُ:** أَنْ تَتَّحِدَ الْإِضَافَةُ فِي الْأُمُورِ الْإِضَافِيَّةِ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ أَبٌ،

زَيْدٌ لَيْسَ بِأَبٍ، لَمْ يَتَنَاقِضَا؛ إِذْ يَكُونُ أَبًا لِبَكْرٍ، وَلَا يَكُونُ أَبًا لِخَالِدٍ. وَكَذَلِكَ تَقُولُ: زَيْدٌ أَبٌ، زَيْدٌ ابْنٌ. فَلَا يَتَعَدَّدُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى شَخْصَيْنِ. وَالْعَشْرَةُ نِصْفٌ، وَالْعَشْرَةُ لَيْسَتْ بِنِصْفٍ. أَيْ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ. وَكَمَا يُقَالُ: الْمَرْأَةُ مُوَلَّى عَلَيْهَا. الْمَرْأَةُ غَيْرُ مُوَلَّى عَلَيْهَا. وَهُمَا صَادِقَانِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى النِّكَاحِ وَالْبَيْعِ، لَا إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَإِلَى الْعَصَبَةِ وَالْأَجْنَبِيِّ، لَا إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ.

377. **الرَّابِعُ:** أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْمَاءُ فِي الْكُوزِ مُرَوٍّ. أَيْ

بِالْقُوَّةِ، وَلَيْسَ الْمَاءُ بِمُرَوٍّ، أَيْ بِالْفِعْلِ. وَالسَّيْفُ فِي الْغَمْدِ قَاطِعٌ، وَلَيْسَ بِقَاطِعٍ. وَمِنْهُ ثَارَ الْخِلَافُ فِي أَنَّ الْبَارِئَ فِي الْأَزَلِ خَالِقٌ أَوْ لَيْسَ بِخَالِقٍ.

378. **الخَامِسُ:** التَّسَاوِي فِي الْجُزْءِ وَالْكُلِّ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: الزَّنْجِيُّ أَسْوَدُ، الزَّنْجِيُّ ١١

لَيْسَ بِأَسْوَدٍ. أَيْ لَيْسَ بِأَسْوَدِ الْأَسْنَانِ - وَعَنْهُ نَشَأَ الْغَلْطُ حَيْثُ قِيلَ: إِنَّ الْعَالِمِيَّةَ حَالٌ لَزَيْدٍ بِجُمْلَتِهِ، لِأَنَّ زَيْدًا عِبَارَةٌ عَنْ جُمْلَتِهِ، وَلَمْ يُعْرَفْ أَنَا إِذَا قُلْنَا: زَيْدٌ فِي بَغْدَادَ، لَمْ نَعْنِ بِهِ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ بَغْدَادَ، بَلْ فِي جُزْءٍ مِنْهَا، وَهُوَ مَكَانٌ يُسَاوِي مِسَاحَتَهُ بَدَنَ زَيْدٍ.

379. **السَّادِسُ:** التَّسَاوِي فِي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ. فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْعَالَمُ حَادِثٌ، الْعَالَمُ

لَيْسَ بِحَادِثٍ. أَيْ هُوَ حَادِثٌ عِنْدَ أَوَّلِ وُجُودِهِ، وَلَيْسَ بِحَادِثٍ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ بَلْ قَبْلَهُ مَعْدُومٌ، وَبَعْدَهُ بَاقٍ. وَالصَّبِيُّ تَبَيَّنَ لَهُ أَسْنَانٌ، وَالصَّبِيُّ لَا تَبَيَّنَ لَهُ أَسْنَانٌ - وَنَعْنِي بِأَحَدِهِمَا: السَّنَةُ الْأُولَى وَبِالْآخِرِ الَّتِي بَعْدَهَا.

380. **وَبِالْجُمْلَةِ فَالْقَضِيَّةُ الْمُنَاقِضَةُ هِيَ الَّتِي تَسْلُبُ مَا أَثْبَتَتْهُ الْأُولَى بِعَيْنِهِ عَمَّا أَثْبَتَتْهُ**

بِعَيْنِهِ، وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتُ وَالْمَكَانُ وَالْحَالُ وَبِتِلْكَ الْإِضَافَةِ بِعَيْنِهَا وَبِالْقُوَّةِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِالْقُوَّةِ، وَبِالْفِعْلِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ فِي الْجُزْءِ وَالْكُلِّ.

381. **وَتَحْصِيلُ ذَلِكَ بِأَنَّ لَا تُخَالِفُ الْقَضِيَّةُ النَّافِيَةُ الْمُثْبِتَةَ إِلَّا فِي تَبَدُّلِ النَّفْيِ**

بِالْإِثْبَاتِ فَقَطْ.

الفن الثاني في المقاصد

382. وفيه فصلان: فصل في صورة البرهان، وفصل في مادته.

الفصل الأول في

صورة البرهان

383. والبرهان عبارة عن مُقدّمتين معلومتين تُؤلف تاليفاً مخصوصاً بشرط مخصوص، فيتولد منهما نتيجة. وليس يتحد نمطه، بل يرجع / إلى ثلاثة أنواع مختلفة المآخذ. والبقايا ترجع إليها*.

[38/1]

* ص: 44-45

384. النمط الأول: ثلاثة أضرب.

385. مثال الأول قولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، فيلزم أن كل جسم حادث.

386. ومن الفقه قولنا: كل نبيذ مسكر، وكل مسكر حرام. فلزم أن كل نبيذ حرام.

387. فهاتان مُقدّمتان، إذا سلّمتا على هذا الوجه، لزم بالضرورة تحريم النبيذ.

388. فإن كانت المُقدّمات قطعية سَمِينَاها برهاناً، وإن كانت مُسلمة سَمِينَاها قياساً جدلياً، وإن كانت مظنونة سَمِينَاها قياساً فقهيّاً.

389. وسيأتي الفرق بين اليقين والظن إذا ذكرنا أصل القياس، فإن كل مُقدّمة أصل، فإذا ازدوج أصلان حصلت النتيجة.

390. وعادة الفقهاء في مثل هذا النظم أنهم يقولون: النبيذ مسكر، فكان حراماً، قياساً

* ص: 635-638

على الخمر. وهذا لا تنقطع المطالبة عنه ما لم يرد إلى النظم الذي ذكرناه*، فإن رد إلى هذا النظم ولم يكن مُسلماً فلا تلزم النتيجة إلا بإقامة الدليل حتى يثبت كونه مسكراً إن نوزع فيه بالحس والتجربة، وكون المسكر حراماً بالخبر،

* ص: 104-111

وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ «أَسَاسِ الْقِيَاسِ» * أَنَّ تَسْمِيَةَ هَذَا قِيَاسًا تَجَوُّزٌ؛ فَإِنَّ حَاصِلَهُ رَاجِعٌ إِلَى إِدْرَاجِ خُصُوصٍ تَحْتَ عُمُومٍ.

391. وَإِذَا فَهِمْتَ صُورَةَ هَذَا النَّظْمِ فَاعْلَمْ أَنَّ فِي هَذَا الْبُرْهَانِ مُقَدِّمَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا قَوْلُنَا: «كُلُّ نَبِيدٍ مُسْكِرٌ»، وَالْأُخْرَى قَوْلُنَا: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

392. وَكُلُّ مُقَدِّمَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى جُزْأَيْنِ: مُبْتَدَأٍ، وَخَبَرٍ، الْمُبْتَدَأُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ،

وَالْخَبَرُ حُكْمٌ؛ فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ أَجْزَاءَ الْبُرْهَانِ أَرْبَعَةً أُمُورٍ. إِلَّا أَنَّ أَمْرًا وَاحِدًا يَتَكَرَّرُ فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ، فَيَعُودُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ، بِالضَّرُورَةِ، لِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ أَرْبَعَةً لَمْ تَشْتَرِكِ الْمُقَدِّمَتَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَبَطَلَ الْإِزْدِوَاجُ بَيْنَهُمَا، فَلَا تَتَوَلَّدُ النَّتِيجَةُ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: النَّبِيدُ مُسْكِرٌ، ثُمَّ لَمْ تَتَعَرَّضْ فِي الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ لِالنَّبِيدِ وَلَا لِلْمُسْكِرِ، لَكِنْ قُلْتَ: وَالْمَغْصُوبُ مَضْمُونٌ، أَوِ الْعَالَمُ حَادِثٌ، فَلَا تَرْتَبِطُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، فَبِالضَّرُورَةِ يَنْبَغِي أَنْ تُكَرَّرَ الْأَجْزَاءُ الْأَرْبَعَةُ.

393. فَلْنَصْطَلِحْ عَلَى تَسْمِيَةِ الْمُتَكَرَّرِ «عِلَّةً» وَهُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَقْتَرِنَ بِقَوْلِكَ «لَأَنَّهُ» فِي جَوَابِ الْمُطَالَبَةِ |بِلَمْ|؟

394. فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ لَكَ: لِمَ قُلْتَ إِنَّ النَّبِيدَ حَرَامٌ؟ قُلْتَ: لِأَنَّهُ مُسْكِرٌ، وَلَا تَقُولُ: لِأَنَّهُ نَبِيدٌ، وَلَا تَقُولُ: لِأَنَّهُ حَرَامٌ، فَمَا يَقْتَرِنُ بِهِ «لَأَنَّ» هُوَ الْعِلَّةُ.

395. وَلْنُسَمِّ مَا يَجْرِي مَجْرَى النَّبِيدِ: مَحْكُومًا عَلَيْهِ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَى الْحَرَامِ: حُكْمًا. فَإِنَّا فِي النَّتِيجَةِ نَقُولُ: فَالنَّبِيدُ حَرَامٌ.

396. وَلْنَشْتَقِ لِلْمُقَدِّمَتَيْنِ اسْمَيْنِ مِنْهُمَا، لَا مِنْ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ مُتَكَرِّرَةٌ فِيهِمَا. فَنُسَمِّي الْمُقَدِّمَةَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى الْمَحْكُومِ: الْمُقَدِّمَةَ الْأُولَى، وَهِيَ قَوْلُنَا: كُلُّ نَبِيدٍ مُسْكِرٌ، وَالْمُشْتَمِلَةَ عَلَى الْحُكْمِ الْمُقَدِّمَةَ الثَّانِيَةَ وَهِيَ قَوْلُنَا: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، أَخْذًا مِنْ / النَّتِيجَةِ، فَإِنَّا نَقُولُ: فَكُلُّ نَبِيدٍ حَرَامٌ، فَتَذَكُّرُ النَّبِيدِ أَوَّلًا، ثُمَّ الْحَرَامِ.

[39/1]

397. وَغَرَضُ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ: سُهُولَةُ التَّعْرِيفِ عِنْدَ التَّفْصِيلِ وَالتَّحْقِيقِ.

398. وَمَهْمَا كَانَتْ الْمُقَدِّمَاتُ مَعْلُومَةً كَانَ الْبُرْهَانُ قَطْعِيًّا، وَإِنْ كَانَتْ مَظْنُونَةً كَانَ فَقْهِيًّا. وَإِنْ كَانَتْ مَمْنُوعَةً فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِهَا. وَأَمَّا بَعْدَ تَسْلِيمِهَا فَلَا يُمَكِّنُ

الشك في النتيجة أصلاً، بل كل عاقل صدق بالمقدّمتين فهو مضطرّ إلى التصديق بالنتيجة مهما أخضرهما في الذهن، وأخطر مجموعهما بالبال.

399. وَحَاصِلُ وَجْهِ الدَّلَالَةِ فِي هَذَا النَّظْمِ: أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الصِّفَةِ حُكْمٌ عَلَى الْمَوْصُوفِ، لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: النَّبِيذُ مُسْكِرٌ، جَعَلْنَا الْمُسْكِرَ وَصْفًا، فَإِذَا حَكَمْنَا عَلَى كُلِّ مُسْكِرٍ أَنَّهُ حَرَامٌ، فَقَدْ حَكَمْنَا عَلَى الْوَصْفِ، فَبِالضَّرُورَةِ يَدْخُلُ الْمَوْصُوفُ فِيهِ، فَإِنَّهُ إِنْ بَطَلَ قَوْلُنَا النَّبِيذُ حَرَامٌ - مَعَ كَوْنِهِ مُسْكِرًا - بَطَلَ قَوْلُنَا كُلِّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ إِذَا ظَهَرَ لَنَا مُسْكِرٌ لَيْسَ بِحَرَامٍ.

400. وَهَذَا الضَّرْبُ لَهُ شَرْطَانِ فِي كَوْنِهِ مُنْتَجًا:

401. شَرْطٌ فِي الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مُثَبَّتَةً، فَإِنْ كَانَتْ نَافِيَةً لَمْ تُنْتَجِ، لِأَنَّكَ إِذَا نَفَيْتَ شَيْئًا عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ عَلَى النَّفْيِ حُكْمًا عَلَى الْمَنْفِيِّ عَنْهُ. فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لَا خَلٍّ وَاحِدٌ مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ حُكْمٌ فِي الْخَلِّ؛ إِذْ وَقَعَتِ الْمُبَايَنَةُ بَيْنَ الْمُسْكِرِ وَالْخَلِّ؛ فَحُكْمُكَ عَلَى الْمُسْكِرِ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْخَلِّ. ١١

402. الشَّرْطُ الثَّانِي فِي الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ: وَهُوَ أَنْ تَكُونَ عَامَّةً كُلِّيَّةً، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ عُمُومِهَا فِيهَا، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كُلُّ سَفَرَجَلٍ مَطْعُومٌ، وَبَعْضُ الْمَطْعُومِ رَبَوِيٌّ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ كَوْنُ السَّفَرَجَلِ رَبَوِيًّا، إِذْ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْحُكْمِ عَلَى بَعْضِ الْمَطْعُومِ أَنْ يَتَنَاوَلَ السَّفَرَجَلُ. نَعَمْ إِذَا قُلْتَ: وَكُلُّ مَطْعُومٍ رَبَوِيٌّ لَزِمَ فِي السَّفَرَجَلِ. وَيَتَّبْتُ ذَلِكَ بِعُمُومِ الْخَبَرِ.

403. فَإِنْ قُلْتَ: فَبِمَاذَا يُفَارِقُ هَذَا الضَّرْبُ الضَّرْبَيْنِ الْآخَرَيْنِ بَعْدَهُ؟ فَأَعْلَمُ أَنَّ الْعِلَّةَ إِمَّا أَنْ تُوَضَعَ مَحْكُومًا عَلَيْهَا فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ أَوْ مَحْكُومًا بِهَا فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ: أَوْ تُوَضَعَ حُكْمًا فِي إِحْدَاهُمَا، مَحْكُومَةً فِي الْآخَرَى - وَهَذَا الْآخِرُ هُوَ النَّظْمُ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ لَا يَتَّضِحَانِ غَايَةَ الْإِتِّصَاحِ إِلَّا بِالرَّدِّ إِلَيْهِ؛ فَلِذَلِكَ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ.*

* ص: 57-59

404. النَّظْمُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ حُكْمًا فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ مِثَالَهُ قَوْلُنَا: الْبَارِي تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ، لِأَنَّ الْبَارِي غَيْرُ مُؤَلَّفٍ، وَكُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ؛ فَالْبَارِي تَعَالَى إِذَنْ لَيْسَ بِجِسْمٍ. فَهَذَا ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ: الْبَارِي، وَالْمُؤَلَّفُ، وَالْجِسْمُ - وَالْمُكَرَّرُ هُوَ

[40/1]

الْمُؤَلَّفُ، فَهُوَ الْعِلَّةُ، وَتَرَاهُ خَبَرًا فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ وَحُكْمًا، بِخِلَافِ «الْمُسْكِرِ» فِي النَّظْمِ الْأَوَّلِ إِذْ كَانَ خَبَرًا فِي إِحْدَاهُمَا مُبْتَدَأً فِي الْأُخْرَى. وَوَجْهُ لُزُومِ النَّتِيجَةِ مِنْهُ: أَنَّ كُلَّ شَيْئَيْنِ ثَبَتَ لِأَحَدِهِمَا مَا انْتَفَى عَنِ الْآخَرِ، فَهُمَا / مُتَبَايِنَانِ. فَالتَّأْلِيفُ ثَابِتٌ لِلْجِسْمِ، مُنْتَفٍ عَنِ الْبَارِي تَعَالَى، فَلَا يَكُونُ بَيْنَ مَعْنَى الْجِسْمِ وَبَيْنَ الْبَارِي التَّقَاءُ - أَيَّ لَا يَكُونُ الْبَارِي جِسْمًا، وَلَا الْجِسْمُ هُوَ الْبَارِي تَعَالَى.

405. وَيُمْكِنُ بَيَانُ لُزُومِ النَّتِيجَةِ بِالرَّدِّ إِلَى النَّظْمِ الْأَوَّلِ بِطَرِيقِ الْعَكْسِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي كِتَابِ «مَعْيَارِ الْعِلْمِ» *، وَكِتَابِ «مِحْكُ النَّظَرِ» فَلَا نَطْوُلُ الْآنَ بِهِ.

* ص: 102-105

406. وَهَذَا النَّظْمُ هُوَ الَّذِي يُعَبِّرُ عَنْهُ الْفُقَهَاءُ «بِالْفَرْقِ»؛ إِذْ يَقُولُونَ: الْجِسْمُ مُؤَلَّفٌ، وَالْبَارِي غَيْرُ مُؤَلَّفٍ. وَخَاصِيَّةُ هَذَا النَّظْمِ أَنَّهُ لَا يُنتِجُ إِلَّا قَضِيَّةً نَافِيَةً سَالِبَةً، وَأَمَّا النَّظْمُ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ يُنتِجُ النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ جَمِيعًا. وَمِنْ شُرُوطِ هَذَا النَّظْمِ: أَنَّ تَخْتَلِفَ الْمُقَدِّمَتَانِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَإِنْ كَانَتَا مُشْتَبِهَتَيْنِ لَمْ يُنتِجَا، لِأَنَّ حَاصِلَ هَذَا النَّظْمِ يَرْجِعُ إِلَى الْحُكْمِ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ عَلَى شَيْئَيْنِ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ كُلُّ شَيْئَيْنِ يُحْكَمُ عَلَيْهِمَا بِشَيْءٍ وَاحِدٍ أَنْ يُخْبَرَ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ. فَإِنَّا نَحْكُمُ عَلَى السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ بِاللَّوْنِيَّةِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ السَّوَادِ بِأَنَّهُ بَيَاضٌ، وَلَا عَنِ الْبَيَاضِ بِأَنَّهُ سَوَادٌ.

407. وَنَظْمُهُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ سَوَادٍ لَوْنٌ، وَكُلُّ بَيَاضٍ لَوْنٌ، فَلَا يَلْزَمُ «كُلُّ سَوَادٍ بَيَاضٌ» وَلَا «كُلُّ بَيَاضٍ سَوَادٌ». نَعَمْ كُلُّ شَيْئَيْنِ أُخْبِرَ عَنْ أَحَدِهِمَا بِمَا يُخْبَرُ عَنِ الْآخَرِ بِنَفْيِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا انفِصَالٌ - وَهُوَ النَّفْيُ.

408. النَّظْمُ الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ مُبْتَدَأً بِهَا فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَهَذَا يُسَمِّيهِ الْفُقَهَاءُ «نَقْضًا»، وَهَذَا إِذَا اجْتَمَعَتْ شُرُوطُهُ أُنتِجَ نَتِيجَةٌ خَاصَّةٌ، لَا عَامَّةٌ. مِثَالُهُ قَوْلُنَا: كُلُّ سَوَادٍ عَرَضٌ، وَكُلُّ سَوَادٍ لَوْنٌ؛ فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَضِ لَوْنٌ - وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: كُلُّ بَرٍّ مَطْعُومٌ، ۱۱ وَكُلُّ بَرٍّ رَبَوِيٌّ؛ فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ بَعْضَ الْمَطْعُومِ رَبَوِيٌّ. وَوَجْهُ دَلَالَتِهِ أَنَّ الرَّبَوِيَّ وَالْمَطْعُومَ شَيْئَانِ حَكَمْنَا بِهِمَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْبَرُّ، فَالتَّقْيَا عَلَيْهِ، وَأَقْلُّ دَرَجَاتِ الْإِلْتِقَاءِ أَنْ يُوجِبَ حُكْمًا خَاصًّا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَامًّا؛ فَأُمْكِنَ أَنْ يُقَالَ: بَعْضُ الْمَطْعُومِ رَبَوِيٌّ، وَبَعْضُ الرَّبَوِيِّ مَطْعُومٌ.

409. النَّمَطُ الثَّانِي مِنَ الْبُرْهَانِ، وَهُوَ «نَمَطُ التَّلَازُمِ».

410. وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ. وَالْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى، تَشْتَمِلُ عَلَى قَضِيَّتَيْنِ، وَالْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ تَشْتَمِلُ عَلَى ذِكْرِ إِحْدَى تَيْنِكَ الْقَضِيَّتَيْنِ تَسْلِيمًا إِمَّا بِالنَّفْيِ أَوْ بِالِاثْبَاتِ، حَتَّى تُسْتَنْتَجَ مِنْهُ إِحْدَى تَيْنِكَ الْقَضِيَّتَيْنِ أَوْ نَقِيضُهَا. وَلِنَسَمِّىَ هَذَا «نَمَطَ التَّلَازُمِ».

411. وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا: «إِنْ كَانَ الْعَالَمُ حَادِثًا، فَلَهُ مُحَدِّثٌ»، فَهَذِهِ مُقَدِّمَةٌ: «وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ حَادِثٌ» وَهِيَ الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ، «فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ لَهُ مُحَدِّثًا». وَالْأُولَى اشْتَمَلَتْ عَلَى قَضِيَّتَيْنِ لَوْ أُسْقِطَ مِنْهُمَا حَرْفُ الشَّرْطِ لَانْفَصَلَتَا: إِحْدَاهُمَا قَوْلُنَا: «إِنْ كَانَ الْعَالَمُ حَادِثًا. وَالثَّانِيَةُ قَوْلُنَا: فَلَهُ مُحَدِّثٌ. وَلِنَسَمِّىَ الْقَضِيَّةَ الْأُولَى: «الْمُقَدِّمُ»، وَلِنَسَمِّىَ الْقَضِيَّةَ الثَّانِيَّةَ: «اللَّازِمُ» وَ«التَّابِعُ». وَالْقَضِيَّةُ الثَّانِيَّةُ اشْتَمَلَتْ عَلَى تَسْلِيمِ عَيْنِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي سَمَّيْنَاهَا مُقَدِّمًا وَهُوَ قَوْلُنَا: «وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ» - فَتَلْزَمُ مِنْهُ / النَّتِيجَةُ، وَهُوَ «أَنَّ لِلْعَالَمِ مُحَدِّثًا» وَهُوَ عَيْنُ اللَّازِمِ.

[41/1]

412. وَمِثَالُهُ فِي الْفِقْهِ قَوْلُنَا: «إِنْ كَانَ الْوِثْرُ يُؤَدِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ بِكُلِّ حَالٍ، فَهُوَ نَفْلٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يُؤَدِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَثَبَتَ أَنَّهُ نَفْلٌ». وَهَذَا النَّمَطُ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ أَرْبَعُ تَسْلِيمَاتٍ، تُنْتِجُ مِنْهَا اثْنَتَانِ، وَلَا تُنْتِجُ اثْنَتَانِ:

413. أَمَّا الْمُنْتِجُ: فَتَسْلِيمُ عَيْنِ الْمُقَدِّمِ يُنْتِجُ عَيْنَ اللَّازِمِ. مِثَالُهُ قَوْلُنَا: إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ صَحِيحَةً فَالْمُصَلِّي مُتَطَهِّرٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ صَحِيحَةٌ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّي مُتَطَهِّرًا. وَمِثَالُهُ مِنَ الْحِسِّ: إِنْ كَانَ هَذَا سَوَادًا فَهُوَ لَوْنٌ - وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ سَوَادٌ، فَإِذَا هُوَ لَوْنٌ.

414. أَمَّا الْمُنْتِجُ الْآخَرُ: فَهُوَ تَسْلِيمُ نَقِيضِ اللَّازِمِ، فَإِنَّهُ يُنْتِجُ نَقِيضَ الْمُقَدِّمِ، مِثَالُهُ قَوْلُنَا: إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ صَحِيحَةً فَالْمُصَلِّي مُتَطَهِّرٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُصَلِّي غَيْرُ مُتَطَهِّرٍ - فَيَنْتِجُ أَنَّ الصَّلَاةَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ. وَإِنْ كَانَ بَيْعُ الْغَائِبِ صَحِيحًا فَهُوَ يَلْزَمُ بِصَرِيحِ الْإِلْزَامِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ بِصَرِيحِ الْإِلْزَامِ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

415. وَوَجْهُ دَلَالَةِ هَذَا النَّمَطِ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّ مَا يُفْضِي إِلَى الْمُحَالِ فَهُوَ مُحَالٌ، وَهَذَا يُفْضِي إِلَى الْمُحَالِ فَهُوَ إِذَا مُحَالٌ، كَقَوْلِنَا: لَوْ كَانَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

مُسْتَقَرًّا عَلَى الْعَرْشِ لَكَانَ إِمَّا مُسَاوِيًّا لِلْعَرْشِ، أَوْ أَكْبَرَ، أَوْ أَصْغَرَ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ، فَمَا يُفْضِي إِلَيْهِ مُحَالٌ، وَهَذَا يُفْضِي إِلَى الْمُحَالِ، فَهُوَ إِذَا مُحَالٌ.

1122

416. وَأَمَّا الَّذِي لَا يُنتِجُ: فَهُوَ تَسْلِيمُ عَيْنِ الْإِزْمِ، فَإِنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ ١١ صَحِيحَةً، فَالْمُصَلِّي مُتَطَهِّرٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُصَلِّي مُتَطَهِّرٌ فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ لَا صِحَّةُ الصَّلَاةِ وَلَا فَسَادُهَا، إِذْ قَدْ تَفْسُدُ الصَّلَاةُ بِعِلَّةٍ أُخْرَى. وَكَذَلِكَ تَسْلِيمُ نَقِضِ الْمُقَدَّمِ لَا يُنتِجُ عَيْنَ الْإِزْمِ وَلَا نَقِضَهُ؛ فَإِنَّا لَوْ قُلْنَا: وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَتْ صَحِيحَةً، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا كَوْنُ الْمُصَلِّي مُتَطَهِّرًا وَلَا كَوْنُهُ غَيْرَ مُتَطَهِّرٍ.

417. وَتَحْقِيقُ لُزُومِ النَّتِيجَةِ مِنْ هَذَا النَّمَطِ أَنَّهُ مَهْمَا جُعِلَ شَيْءٌ لَازِمًا لِشَيْءٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ الْمَلْزُومُ أَعَمٌّ مِنَ الْإِزْمِ، بَلْ إِمَّا أَخْصَّ أَوْ مُسَاوِيًّا. وَمَهْمَا كَانَ أَخْصَّ فَثُبُوتُ الْأَخْصِ بِالضَّرُورَةِ يُوجِبُ ثُبُوتَ الْأَعَمِّ، إِذْ يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ السَّوَادِ ثُبُوتُ اللَّوْنِ. وَهُوَ الَّذِي عَيْنَاهُ بِتَسْلِيمِ عَيْنِ الْإِزْمِ. وَانْتِفَاءُ الْأَعَمِّ يُوجِبُ انْتِفَاءُ الْأَخْصِ بِالضَّرُورَةِ، إِذْ يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ اللَّوْنِ انْتِفَاءُ السَّوَادِ، وَهُوَ الَّذِي عَيْنَاهُ بِتَسْلِيمِ نَقِضِ الْإِزْمِ. وَأَمَّا ثُبُوتُ الْأَعَمِّ فَلَا يُوجِبُ ثُبُوتَ الْأَخْصِ، فَإِنَّ ثُبُوتَ اللَّوْنِ لَا يُوجِبُ ثُبُوتَ السَّوَادِ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا: تَسْلِيمُ عَيْنِ الْإِزْمِ لَا يُنتِجُ، وَأَمَّا انْتِفَاءُ / الْأَخْصِ فَلَا يُوجِبُ انْتِفَاءُ الْأَعَمِّ وَلَا ثُبُوتَهُ؛ فَإِنَّ انْتِفَاءَ السَّوَادِ لَا يُوجِبُ انْتِفَاءَ اللَّوْنِ وَلَا ثُبُوتَهُ، وَهُوَ الَّذِي عَيْنَاهُ بِقَوْلِنَا: إِنْ تَسْلِيمُ نَقِضِ الْمُقَدَّمِ لَا يُنتِجُ أَصْلًا. وَإِنْ جُعِلَ الْأَخْصُ لَازِمًا لِلْأَعَمِّ فَهُوَ خَطَأً، كَمَا يَقُولُ: إِنْ كَانَ هَذَا لَوْنًا فَهُوَ سَوَادٌ. فَإِنْ كَانَ الْإِزْمُ مُسَاوِيًّا لِلْمُقَدَّمِ أَنْتَجَ مِنْهُ أَرْبَعُ تَسْلِيمَاتٍ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ زَنَا الْمُحْصَنِ مَوْجُودًا فَالرَّجْمُ وَاجِبٌ، لَكِنَّهُ مَوْجُودٌ، فَإِذَا هُوَ وَاجِبٌ فَإِذَا هُوَ مَوْجُودٌ؛ لَكِنَّ الرَّجْمَ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَالزَّنَا غَيْرُ مَوْجُودٍ، لَكِنَّ زَنَا الْمُحْصَنِ غَيْرُ مَوْجُودٍ، فَالرَّجْمُ غَيْرُ وَاجِبٍ.

[42/1]

418. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَعْلُولٍ لَهُ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّهَا طَالِعَةٌ فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ؛ لَكِنَّ النَّهَارَ مَوْجُودٌ فَهِيَ إِذَا طَالِعَةٌ؛ لَكِنَّهَا غَيْرُ طَالِعَةٍ فَالنَّهَارُ غَيْرُ مَوْجُودٍ؛ لَكِنَّ النَّهَارَ غَيْرُ مَوْجُودٍ، فَهِيَ إِذَا غَيْرُ طَالِعَةٍ.

419. النَّمَطُ الثَّالِثُ نَمَطُ التَّعَانُدِ:

420. وَهُوَ عَلَى ضِدِّ مَا قَبْلَهُ. وَالْمُتَكَلِّمُونَ يُسَمُّونَهُ: «السَّبْرَ وَالتَّقْسِيمَ». وَالْمُنْطَقِيُّونَ

يُسَمُّونَهُ: «الشَّرْطِيَّ الْمُنْفَصِلَ» وَيُسَمُّونَ مَا قَبْلَهُ: «الشَّرْطِيَّ الْمُتَّصِلَ».

421. وَهُوَ أَيْضًا يَرْجِعُ إِلَى مُقَدِّمَتَيْنِ وَنَتِيجَةٍ:

422. وَمِثَالُهُ: الْعَالَمُ إِمَّا قَدِيمٌ وَإِمَّا حَادِثٌ، وَهَذِهِ مُقَدِّمَةٌ، وَهِيَ قَضِيَّتَانِ. الثَّانِيَةُ:

أَنْ تَسْلَمَ إِحْدَى الْقَضِيَّتَيْنِ أَوْ نَقِيضَهَا، فَيَلْزَمُ مِنْهُ - لَا مَحَالَةَ - نَتِيجَةٌ. وَيَنْتُجُ

مِنْهُ أَرْبَعُ تَسْلِيمَاتٍ، فَإِنَّا نَقُولُ: لَكِنَّهُ حَادِثٌ فَلَيْسَ بِقَدِيمٍ، لَكِنَّهُ قَدِيمٌ فَلَيْسَ

بِحَادِثٍ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ فَهُوَ قَدِيمٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ فَهُوَ حَادِثٌ.

423. وَبِالْجُمْلَةِ: كُلُّ قِسْمَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ إِذَا وُجِدَ فِيهِمَا شَرَايِطُ التَّنَاقُضِ -

كَمَا سَبَقَ فَيَنْتُجُ إِثْبَاتُ أَحَدِهِمَا نَفْيَ الْآخَرِ، وَنَفْيُ أَحَدِهِمَا إِثْبَاتُ الْآخَرِ.

424. وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَنْحَصِرَ الْقَضِيَّةُ فِي قِسْمَيْنِ، بَلْ شَرْطُهُ أَنْ تَسْتَوْفِيَ ١١ أَقْسَامَهُ -

فَإِنْ كَانَتْ ثَلَاثَةً فَإِنَّا نَقُولُ: الْعَدَدُ إِمَّا مُسَاوٍ أَوْ أَقْلُ أَوْ أَكْثَرُ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ، لَكِنَّهَا

حَاصِرَةٌ. فَإِثْبَاتُ وَاحِدٍ يُنتِجُ نَفْيَ الْآخَرَيْنِ، وَإِبْطَالُ اثْنَيْنِ يُنتِجُ إِثْبَاتَ الثَّالِثِ،

وَإِبْطَالُ وَاحِدٍ يُنتِجُ انْحِصَارًا لِحَقِّ فِي الْآخَرَيْنِ فِي أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ. وَالَّذِي

لَا يَنْتُجُ فِيهِ انْتِفَاءٌ وَاحِدٌ هُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مَحْصُورًا، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ إِمَّا بِالْعِرَاقِ

وَأَمَّا بِالْحِجَازِ. فَهَذَا مِمَّا يُوجِبُ إِثْبَاتَ وَاحِدٍ وَنَفْيَ الْآخَرِ. أَمَّا إِبْطَالُ وَاحِدٍ فَلَا

يُنتِجُ إِثْبَاتَ الْآخَرِ، إِذْ رُبَّمَا يَكُونُ فِي صُقْعٍ آخَرَ.

425. وَقَوْلُ مَنْ أَثْبَتَ رُؤْيَا الْبَارِي بَعْلَةَ الْوُجُودِ يَكَادُ لَا يَنْحَصِرُ كَلَامُهُ إِلَّا أَنْ تَتَكَلَّفَ

لَهُ وَجْهًا، فَإِنْ قَوْلُ مُصَحِّحِ الرُّؤْيَا: لَا يَخْلُو، إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَوْنُهُ جَوْهَرًا، فَيَبْطُلُ

بِالْعَرَضِ، أَوْ كَوْنُهُ عَرَضًا فَيَبْطُلُ بِالْجَوْهَرِ؛ أَوْ كَوْنُهُ سَوَادًا أَوْ لَوْنًا، فَيَبْطُلُ بِالْحَرَكَةِ.

فَلَا تَبْقَى شَرَكَةٌ لِهَذِهِ الْمُخْتَلِفَاتِ إِلَّا فِي الْوُجُودِ.

426. وَهَذَا غَيْرُ حَاصِرٍ؛ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ / يَكُونَ قَدْ بَقِيَ أَمْرٌ آخَرٌ مُشْتَرِكٌ سِوَى الْوُجُودِ

لَمْ يَعْتَزْ عَلَيْهِ الْبَاحِثُ، مِثْلُ كَوْنِهِ بِجَهَةٍ مِنَ الرَّائِي مَثَلًا. فَإِنْ أَبْطَلَ هَذَا فَلَعَلَّهُ

لِمَعْنَى آخَرَ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّفَ حَصْرَ الْمَعَانِي، وَيَنْفِي جَمِيعَهَا سِوَى الْوُجُودِ،

فَعِنْدَ ذَلِكَ يُنتِجُ.

427. فَهَذِهِ أَشْكَالُ الْبَرَاهِينِ. فَكُلُّ دَلِيلٍ لَا يُمَكِّنُ رَدُّهُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْخَمْسَةِ فَهُوَ غَيْرُ مُنْتَجِ الْبَيِّنَةِ.

428. وَلِهَذَا شَرَحُ أَطْوَلَ مِنْ هَذَا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ «مِحْكُ النَّظَرِ» وَكِتَابِ «مَعْيَارِ الْعِلْمِ» *.

* ص: 111-114

الفصل الثاني من المقاصد في بيان مادة البرهان

429. وَهِيَ الْمُقَدِّمَاتُ الْجَارِيَةُ مِنَ الْبُرْهَانِ مَجْرَى الثُّوبِ مِنَ الْقَمِيصِ، وَالْخَشَبِ

مِنَ السَّرِيرِ. فَإِنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ يَجْرِي مَجْرَى الْخِيَاطَةِ مِنَ الْقَمِيصِ، وَشَكْلِ السَّرِيرِ

مادة البرهان

مِنَ السَّرِيرِ. وَكَمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُتَّخَذَ مِنْ كُلِّ جِسْمٍ سَيْفٌ وَسَرِيرٌ، إِذْ لَا يَتَأْتِي

مِنَ الْخَشَبِ قَمِيصٌ، وَلَا مِنَ الثُّوبِ سَيْفٌ، وَلَا مِنَ السَّيْفِ سَرِيرٌ، فَكَذَلِكَ لَا

يُمَكِّنُ أَنْ يُتَّخَذَ مِنْ كُلِّ مُقَدِّمَةٍ بُرْهَانٌ مُنْتَجِجٌ، بَلِ الْبُرْهَانُ الْمُنْتَجِجُ لَا يَنْصَاغُ إِلَّا

مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ إِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ يَقِينِيًّا، أَوْ ظَنِّيَّةٍ إِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ فَقْهِيًّا.

430. فَلْنَذْكُرْ مَعْنَى الْيَقِينِ فِي نَفْسِهِ لِتَفْهَمَ ذَاتَهُ.

431. وَلْنَذْكُرْ مُدْرَكَهُ لِتَفْهَمَ الْأَلَّةَ الَّتِي بِهَا يُقْتَنَصُ الْيَقِينُ.

شرح اليقين

432. أَمَّا الْيَقِينُ: فَشَرْحُهُ أَنَّ النَّفْسَ إِذَا أَدْعَتْ لِلتَّصَدِيقِ بِقَضِيَّةٍ مِنَ الْقَضَايَا،

وَسَكَنَتْ إِلَيْهَا، فَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

433. أَحَدُهَا: أَنْ يَتَيَقَّنَ وَيَقْطَعَ بِهِ، وَيَنْصَافُ إِلَيْهِ قَطْعٌ ثَانٍ: وَهُوَ أَنْ يَقْطَعَ بِأَنْ قَطَعَهَا

* أي: اليقين

بِهِ * صَحِيحٌ، وَيَتَيَقَّنُ بِأَنْ يَقِينَهَا فِيهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بِهِ سَهْوٌ وَلَا غَلْطٌ وَلَا

التَّبَاسُ. فَلَا يَجُوزُ الْغَلْطُ فِي يَقِينِهَا الْأَوَّلِ، وَلَا فِي يَقِينِهَا الثَّانِي. وَيَكُونُ صِحَّةُ

يَقِينِهَا الثَّانِي كَصِحَّةِ يَقِينِهَا الْأَوَّلِ، بَلْ تَكُونُ مُطْمَئِنَّةً أَمَنَةً مِنَ الْخَطَا، بَلْ

حَيْثُ لَوْ حُكِيَ لَهَا عَنْ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّهُ أَقَامَ مُعْجَزَةً، وَادَّعَى مَا يُنَاقِضُهَا،

فَلَا تَتَوَقَّفُ فِي تَكْذِيبِ النَّاقِلِ. بَلْ تَقْطَعُ بِأَنَّهُ كَاذِبٌ، أَوْ تَقْطَعُ بِأَنْ الْقَائِلَ

لَيْسَ بِنَبِيٍّ وَأَنْ مَا ظَنُّ أَنَّ مُعْجَزَةً فِيهِ مَخْرَقَةٌ. وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا يُؤَثِّرُ هَذَا فِي

* أي: النفس

تَشْكِيكِهَا، بَلْ تَضْحَكُ مِنْ قَائِلِهِ وَنَاقِلِهِ، وَإِنْ خَطَرَ بِهَا * إِمْكَانُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ

قَدْ أَطْلَعَ نَبِيًّا عَلَى سِرِّهِ أَنْكَشَفَ لَهُ نَقِيضُ اعْتِقَادِهَا، فَلَيْسَ اعْتِقَادُهَا يَقِينًا.

434. مِثَالُهُ: قَوْلُنَا: الثَّلَاثَةُ أَقَلُّ مِنَ السِّتَّةِ، وَشَخْصٌ وَاحِدٌ لَا يَكُونُ فِي مَكَانَيْنِ،

وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ قَدِيمًا حَادِثًا، مَوْجُودًا مَعْدُومًا، سَاكِنًا مُتَحَرِّكًا، فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

435. **الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ:** أَنْ تُصَدِّقَ بِهَا تَصَدِيقًا جَزْمًا لَا تَتَمَارَى فِيهِ، وَلَا تَشْعُرُ بِنَقِيضِهَا أَلْبَتَّةَ، وَلَوْ أَشْعَرَتْ بِنَقِيضِهَا تَعَسَّرَ إِذْعَانُهَا لِلِإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، وَلَكِنَّهَا لَوْ ثَبَتَتْ وَأَصْغَتْ وَحُكِيَ لَهَا نَقِيضٌ مُعْتَقَدُهَا عَمَّنْ هُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ عِنْدَهَا، كَنَبِيِّ أَوْ صِدِّيقٍ، أَوْرَثَ ذَلِكَ فِيهَا تَوْقُفًا. /

[44/1]

436. **وَلْنَسَمِّ هَذَا الْجِنْسَ:** اعْتِقَادًا جَزْمًا، وَهُوَ أَكْثَرُ اعْتِقَادَاتِ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي مُعْتَقَدَاتِهِمْ وَأَدْيَانِهِمْ، بَلْ اعْتِقَادُ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي نُصْرَةِ مَذَاهِبِهِمْ بِطَرِيقِ الْأَدَلَّةِ. فَإِنَّهُمْ قَبِلُوا الْمَذْهَبَ وَالِدَّلِيلَ جَمِيعًا بِحُسْنِ الظَّنِّ فِي الصَّبَا، فَوَقَعَ عَلَيْهِ نَشْوُهُمْ، فَإِنَّ الْمُسْتَقِلَّ بِالنَّظَرِ الَّذِي يَسْتَوِي مِثْلُهُ فِي نَظَرِهِ إِلَى الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ عَزِيزٌ.

437. **الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ:** أَنْ يَكُونَ لَهَا * سُكُونٌ إِلَى الشَّيْءِ وَالتَّصَدِيقِ بِهِ، وَهِيَ تَشْعُرُ بِنَقِيضِهِ، أَوْ لَا تَشْعُرُ. لَكِنْ لَوْ أَشْعَرَتْ بِهِ لَمْ يَنْفِرْ طَبْعُهَا عَنْ قَبُولِهِ. وَهَذَا يُسَمَّى ظَنًّا. وَلَهُ دَرَجَاتٌ فِي الْمَيْلِ إِلَى الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ لَا تُحْصَى. فَمَنْ سَمِعَ مِنْ عَدْلٍ شَيْئًا سَكَنَتْ إِلَيْهِ نَفْسُهُ، فَإِنْ انْصَافَ إِلَيْهِ ثَانٍ زَادَ السُّكُونُ، وَإِنْ انْصَافَ إِلَيْهِ ثَالِثٌ زَادَ السُّكُونُ، وَالْقُوَّةُ. فَإِنْ انْصَافَتْ إِلَيْهِ تَجَرِبَةٌ لِمُصَدِّقِهِمْ عَلَى الْخُصُوصِ زَادَتْ الْقُوَّةُ، فَإِنْ انْصَافَتْ إِلَيْهِ قَرِينَةٌ، كَمَا إِذَا أَخْبَرُوا عَنْ أَمْرٍ مَخُوفٍ وَقَدْ اصْفَرَّتْ وُجُوهُهُمْ، وَاضْطَرَبَتْ أَحْوَالُهُمْ، زَادَ الظَّنُّ. وَهَكَذَا لَا يَزَالُ يَتَرَقَّى قَلِيلًا قَلِيلًا إِلَى أَنْ يَنْقَلِبَ الظَّنُّ عِلْمًا عِنْدَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ.

* أَي: لِلنَّفْسِ

438. **وَالْمُحَدِّثُونَ يُسَمُّونَ أَكْثَرَ هَذِهِ الْأَحْوَالِ عِلْمًا وَيَقِينًا، حَتَّى يُطْلِقُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَيْهَا الصَّحَاحُ تُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ.**

439. **وَكَافَّةُ الْخَلْقِ إِلَّا أَحَادَ الْمُحَقِّقِينَ يُسَمُّونَ الْحَالَةَ الثَّانِيَةَ يَقِينًا، وَلَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَالْأُولَى.**

440. **وَالْحَقُّ أَنَّ الْيَقِينَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي مَظْنَةُ الْغَلَطِ.**

441. **فَإِذَا أَلْفَتْ بُرْهَانًا مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ عَلَى الذَّوْقِ الْأَوَّلِ وَرَاعَيْتِ صُورَةَ تَأْلِيفِهِ**

عَلَى الشُّرُوطِ الْمَاضِيَةِ؛ فَالنتيجةُ ضروريةٌ، يقينيةٌ، يجوزُ الثقةُ بها. هذا بيانُ
نَفْسِ اليَقِينِ.

442. أَمَّا مَدَارِكُ اليَقِينِ: فَجَمِيعُ مَا يُتَوَهَّمُ كَوْنُهُ مُدْرَكًا لِلْيَقِينِ. وَالْاِعْتِقَادُ الْجَزْمُ
يُنْحَصِرُ فِي سَبْعَةِ أَقْسَامٍ:

443. الْأَوَّلُ: الْأَوَّلِيَّاتُ، وَأَعْنِي بِهَا الْعَقْلِيَّاتِ الْمَحْضَةِ الَّتِي أَفْضَى ذَاتُ الْعَقْلِ
بِمَجَرَّدِهِ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِعَانَةٍ بِحِسٍّ أَوْ تَخِيلٍ، وَجَبَلَ عَلَى التَّصَدِيقِ بِهَا، مِثْلُ
عِلْمِ الْإِنْسَانِ بِوُجُودِ نَفْسِهِ وَبِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ قَدِيمًا حَادِثًا، وَأَنَّ النَّقِضَيْنِ
إِذَا صَدَقَ أَحَدُهُمَا كَذَبَ الْآخَرُ، وَأَنَّ الْاِثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ، وَنَظَائِرِهِ.

444. وَبِالْجُمْلَةِ: هَذِهِ الْقَضَايَا تُصَادَفُ مُرْتَسِمَةً فِي الْعَقْلِ مُنْذُ وُجُودِهِ، حَتَّى يَظُنَّ
الْعَاقِلُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِهَا، وَلَا يَدْرِي مَتَى تَجَدَّدُ، وَلَا يَقِفُ حُصُولُهُ عَلَى أَمْرٍ
سِوَى وُجُودِ الْعَقْلِ، إِذْ يَرْتَسِمُ فِيهِ الْمَوْجُودُ مُفْرَدًا، وَالْقَدِيمُ مُفْرَدًا، وَالْحَادِثُ
مُفْرَدًا؛ وَالْقُوَّةُ الْمُفَكِّرَةُ تَجْمَعُ هَذِهِ الْمُفْرَدَاتِ وَتَنْسِبُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، مِثْلُ
أَنَّ الْقَدِيمَ حَادِثٌ، فَيَكْذِبُ الْعَقْلُ بِهِ؛ وَأَنَّ الْقَدِيمَ لَيْسَ بِحَادِثٍ، فَيُصَدِّقُ
الْعَقْلُ بِهِ؛ فَلَا / يُحْتَاجُ إِلَّا إِلَى ذِهْنٍ تَرْتَسِمُ فِيهِ الْمُفْرَدَاتُ وَإِلَى قُوَّةٍ مُفَكِّرَةٍ
تَنْسِبُ بَعْضَ هَذِهِ الْمُفْرَدَاتِ إِلَى الْبَعْضِ، فَيَنْتَهِضُ الْعَقْلُ عَلَى الْبَدِيعَةِ إِلَى
التَّصَدِيقِ أَوْ التَّكْذِيبِ.

[45/1]

445. الثَّانِي: الْمَشَاهِدَاتُ الْبَاطِنَةُ: وَذَلِكَ كَعِلْمِ الْإِنْسَانِ بِجُوعِ نَفْسِهِ وَعَطَشِهِ
وَخَوْفِهِ، وَفَرَحِهِ، وَجَمِيعِ الْأَحْوَالِ الْبَاطِنَةِ الَّتِي يُدْرِكُهَا مَنْ لَيْسَ لَهُ الْحَوَاسُّ
الْخَمْسُ. فَهَذِهِ لَيْسَتْ مِنَ الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، وَلَا هِيَ عَقْلِيَّةٌ، بَلِ الْبَهِيمَةُ
تُدْرِكُ هَذِهِ الْأَحْوَالَ مِنْ نَفْسِهَا بِغَيْرِ عَقْلِ، وَكَذَا الصَّبِيُّ. وَالْأَوَّلِيَّاتُ لَا تَكُونُ
لِلْبَهَائِمِ وَلَا لِلصَّبْيَانِ.

446. الثَّلَاثُ: الْمَحْسُوسَاتُ الظَّاهِرَةُ: كَقَوْلِكَ الثَّلْجُ أَبْيَضُ، وَالْقَمَرُ مُسْتَدِيرٌ،
وَالشَّمْسُ مُسْتَنِيرَةٌ. وَهَذَا الْفَنُّ وَاضِحٌ، لَكِنَّ الْغَلَطَ يَتَطَرَّقُ إِلَى الْأَبْصَارِ
لِعَوَارِضَ، مِثْلُ بُعْدٍ مُفْرِطٍ، وَقُرْبٍ مُفْرِطٍ، أَوْ ضَعْفٍ فِي الْعَيْنِ. وَأَسْبَابُ الْغَلَطِ
فِي الْأَبْصَارِ هُوَ عَلَى الْاسْتِقَامَةِ، ثَمَانِيَّةٌ، وَالَّذِي بِالْاِنْعِكَاسِ، كَمَا فِي الْمِرْآةِ، أَوْ

بِالْإِعْطَافِ، كَمَا يَرَى مِمَّا وَرَاءَ الْبَلُورِ وَالزُّجَاجِ، فَيَتَضَاعَفُ فِي أَسْبَابِ الْغَلَطِ.
 447. وَاسْتِقْصَاءُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْعِلَاوَةِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ. فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَفْهَمَ مِنْهُ
 أَنْمُودَجًا فَانْظُرْ إِلَى طَرَفِ الظِّلِّ فَتَرَاهُ سَاكِنًا، وَالْعَقْلُ يَقْضِي بِأَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ، وَإِلَى
 الْكَوَاكِبِ فَتَرَاهَا سَاكِنَةً وَهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ، وَإِلَى الصَّبِيِّ فِي أَوَّلِ نُشُوئِهِ، وَالنَّبَاتِ
 فِي أَوَّلِ النُّشُوءِ، وَهُوَ فِي النُّمُوِّ وَالتَّزَايُدِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ عَلَى التَّدْرِيجِ، فَتَرَاهُ
 وَاقِفًا، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ.

448. الرَّابِعُ: التَّجْرِيبيَّاتُ: وَقَدْ يُعْبَرُ عَنْهَا بِاطِّرَادِ الْعَادَاتِ. وَذَلِكَ مِثْلُ حُكْمِكَ
 بِأَنَّ النَّارَ مُحْرِقَةً، وَالْخُبْزَ مُشْبِعٌ، وَالْحَجَرَ هَاوٍ إِلَى أَسْفَلٍ، وَالنَّارَ صَاعِدَةً إِلَى
 فَوْقٍ، وَالْخَمْرَ مُسْكِرٌ، وَالسَّقْمُونِيَّ مُسَهِّلٌ. فَإِذَا الْمَعْلُومَاتُ التَّجْرِيبيَّةُ يَقِينَةٌ عِنْدَ
 مَنْ جَرَّبَهَا. وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ لِاخْتِلَافِهِمْ فِي التَّجَرُّبَةِ. فَمَعْرِفَةُ
 الطَّبِيبِ بِأَنَّ السَّقْمُونِيَّ مُسَهِّلٌ، كَمَعْرِفَتِكَ أَنَّ الْمَاءَ مُرٌّ. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ
 بِأَنَّ الْمَغْنَاطِيْسَ جَاذِبٌ لِلْحَدِيدِ عِنْدَ مَنْ عَرَفَهُ. وَهَذِهِ غَيْرُ الْمَحْسُوسَاتِ؛
 لِأَنَّ مُدْرَكَ الْحِسِّ هُوَ أَنَّ هَذَا الْحَجَرَ يَهْوِي إِلَى الْأَرْضِ، وَأَمَّا الْحُكْمُ بِأَنَّ كُلَّ
 حَجَرٍ هَاوٍ فَهُوَ قَضِيَّةٌ عَامَّةٌ، لَا قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ، وَلَيْسَ لِلْحِسِّ إِلَّا قَضِيَّةٌ فِي
 عَيْنٍ. وَكَذَلِكَ إِذَا رَأَى مَائِعًا، وَقَدْ شَرِبَهُ فَسَكِرَ، فَحَكَمَ بِأَنَّ جِنْسَ هَذَا الْمَائِعِ
 مُسْكِرٌ فَالْحِسُّ لَمْ يُدْرِكْ إِلَّا شَرْبًا وَسُكْرًا وَاحِدًا مُعَيَّنًا. فَالْحُكْمُ فِي الْكُلِّ إِذَا
 هُوَ لِلْعَقْلِ، وَلَكِنْ بِوَاسِطَةِ الْحِسِّ وَبِتَكَرُّرِ الْإِحْسَاسِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى. إِذِ الْمَرَّةُ
 الْوَاحِدَةُ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِهَا، فَمَنْ تَأَلَّمَ لَهُ مَوْضِعٌ فَصَبَّ عَلَيْهِ مَائِعًا فَزَالَ أَلْمُهُ،
 لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ الْمُزِيلُ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّ زَوَالَهُ بِالِاتِّفَاقِ، بَلْ هُوَ كَمَا لَوْ
 قَرَأَ عَلَيْهِ سُورَةُ الْإِحْلَاصِ فَزَالَ. فَرُبَّمَا يَخْطُرُ لَهُ أَنَّ إِزَالَتَهُ بِالِاتِّفَاقِ، فَإِذَا تَكَرَّرَ
 مَرَّاتٍ / كَثِيرَةً فِي أَحْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ انْغَرَسَ فِي النَّفْسِ يَقِينٌ وَعِلْمٌ بِأَنَّهُ الْمُؤَثِّرُ،
 كَمَا حَصَلَ بِأَنَّ الْأَصْطِلَاءَ بِالنَّارِ مُزِيلٌ لِلْبَرْدِ، وَالْخُبْزُ مُزِيلٌ لِأَلَمِ الْجُوعِ.

|46/1|

449. وَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْعَقْلَ قَدْ نَالَهُ بَعْدَ التَّكَرُّرِ عَلَى الْحِسِّ بِوَاسِطَةِ
 قِيَاسٍ خَفِيِّ ارْتَسَمَ فِيهِ، وَلَمْ يَشْعُرْ بِذَلِكَ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ وَلَمْ
 يَشْكُلْهُ بِلَفْظٍ، وَكَأَنَّ الْعَقْلَ يَقُولُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا السَّبَبُ يَقْتَضِيهِ لَمَا اطَّرَدَ

في الأكثر، ولو كان بالاتّفاق لاختلف.

450. وهذا الآن يحرك قطباً عظيماً في معنى تلازم الأسباب والمسببات التي يعبر عنها باطراد العادات. وقد نبهنا على غورها في كتاب «تهافت الفلاسفة» * ص: 195-205

والمقصود تمييز التجريبيات عن الحسيات.

451. ومن لم يمعن في تجربة الأمور تعوزه جملة من اليقينيّات، فيتعذر عليه ما يلزم منها من النتائج، فيستفيدّها من أهل المعرفة بها. وهذا كما أن الأعمى والأصم، تعوزهما جملة من العلوم التي تستنتج من مقدّمات محسوسة، حتى يقدر الأعمى على أن يعرف بالبرهان أن الشمس أكبر من الأرض، فإن ذلك يعرف بأدلة هندسيّة تنبني على مقدّمات حسيّة. ولما كان السمع والبصر شبكتي جملة من العلوم، قرنهما الله تعالى بالفؤاد في كتابه في مواضع.

452. الخامس: متواترات: كعلمنا بوجود مكة، ووجود الشافعي، وبعدد الصلوات الخمس، بل كعلمنا بأن من مذهب الشافعي أن المسلم لا يقتل بالذمي. فإن هذا أمر وراء المحسوس، إذ ليس للحس إلا أن يسمع صوت المخبر بوجود مكة. وأما الحكم بصدقه فهو للعقل، وآلته السمع، ولا مجرد السمع، بل تكرّر السماع. ولا ينحصر العدد الموجب للعلم في عدد. ومن تكلف حصر ذلك فهو في شطط، بل هو كتكرّر التجربة، ولكل مرة في التجربة شهادة أخرى، إلى أن ينقلب الظنّ علماً، ولا يشعر بوقته. فكذلك التواتر. ١١

453. فهذه مدارك العلوم اليقينيّة الحقيقيّة الصالحة لمقدّمات البراهين، وما بعدها ليس كذلك.

454. السادس: الوهميّات: وذلك مثل قضاء الوهم بأن كل موجود ينبغي أن يكون مشاراً إلى جهته، فإن موجوداً لا متصلاً بالعالم، ولا منفصلاً عنه، ولا داخلاً ولا خارجاً محال. وأن إثبات شيء مع القطع بأن الجهات الست خالية عنه محال.

455. وهذا عمل قوّة في التجويف الأوسط من الدماغ، وتسمى وهميّة، شأنها ملازمة المحسوسات ومتابعتها والتصرف فيها. فكل ما لا يكون على وفق

[47/1]

* ص: 67-69

الْمَحْسُوسَاتِ الَّتِي أَلْفَتْهَا، فَلَيْسَ فِي طِبَاعِهَا إِلَّا النُّبُوَّةُ عَنْهَا، وَإِنْكَارُهَا.
 456. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ نَفَرَةُ الطَّبَعِ عَنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: لَيْسَ وَرَاءَ الْعَالَمِ خَلَاءٌ وَلَا
 مَلَأٌ وَهَاتَانِ قَضِيَّتَانِ وَهَمِيَّتَانِ كَاذِبَتَانِ. / وَالْأُولَى مِنْهُمَا رُبَّمَا وَقَعَ لَكَ الْأَنْسُ
 بِتَكْذِيبِهَا، لِكَثْرَةِ مُمَارَسَتِكَ لِلْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الْمُوجِبَةِ لِإِثْبَاتِ مَوْجُودٍ لَيْسَ فِي جِهَةٍ.
 وَالثَّانِيَّةُ رُبَّمَا لَمْ تَأْنَسْ بِتَكْذِيبِهَا لِقَلَّةِ مُمَارَسَتِكَ لِأَدِلَّتِهَا. وَإِذَا تَأَمَّلْتَ عَرَفْتَ أَنَّ مَا
 أَنْكَرَهُ الْوَهْمُ مِنْ نَفْيِ الْخَلَاءِ وَالْمَلَأِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ؛ لِأَنَّ الْخَلَاءَ بَاطِلٌ بِالْبَرَاهِينِ
 الْقَاطِعَةِ، إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ، وَالْمَلَأُ مُتَنَاهٍ بِأَدِلَّةِ قَاطِعَةٍ، إِذْ يَسْتَحِيلُ وُجُودُ أَجْسَامٍ لَا
 نِهَآيَةَ لَهَا. وَإِذَا ثَبَتَ هَذَانِ الْأَصْلَانِ عَلِمَ أَنَّهُ لَا خَلَاءَ وَلَا مَلَأَ وَرَاءَ الْعَالَمِ. وَهَذِهِ
 الْقَضَايَا- مَعَ أَنَّهَا وَهْمِيَّةٌ كَاذِبَةٌ- فَهِيَ فِي النَّفْسِ لَا تَتَمَيَّزُ عَنِ الْأَوَّلِيَّاتِ الْقَطْعِيَّةِ،
 مِثْلُ قَوْلِكَ: لَا يَكُونُ شَخْصٌ فِي مَكَائِنٍ، بَلْ يَشْهَدُ بِهِ أَوَّلُ الْفِطْرَةِ، كَمَا يَشْهَدُ
 بِالْأَوَّلِيَّاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا تَشْهَدُ بِهِ الْفِطْرَةُ قَطْعًا هُوَ صَادِقٌ، بَلِ الصَّادِقُ مَا
 يَشْهَدُ بِهِ قُوَّةُ الْعَقْلِ فَقَطْ، وَمَدَارِكُهُ الْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ *.

457. وَهَذِهِ الْوَهْمِيَّاتُ لَا يَظْهَرُ كَذِبُهَا لِلنَّفْسِ إِلَّا بِدَلِيلِ الْعَقْلِ. ثُمَّ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ
 أَيْضًا لَا تَنْقَطِعُ مُنَازَعَةُ الْوَهْمِ، بَلْ تَبْقَى عَلَى نِزَاعِهَا.

458. فَإِنْ قُلْتَ: فَبِمَاذَا أُمِيزُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّادِقَةِ، وَالْفِطْرَةُ قَاطِعَةٌ بِالْكُلِّ، وَمَتَى
 يَحْصُلُ الْأَمَانُ مِنْهَا؟

459. فَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ وَرْطَةٌ تَاهَ فِيهَا جَمَاعَةٌ، فَتَسْفُسُطُوا وَأَنْكَرُوا كَوْنَ النَّظَرِ مُفِيدًا لِعِلْمِ
 الْيَقِينِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: طَلَبُ الْيَقِينِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ وَقَالُوا بِتَكَافُؤِ الْأَدِلَّةِ وَادَّعَوْا
 الْيَقِينَ بِتَكَافُؤِ الْأَدِلَّةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَيَقَّنُ أَيْضًا بِتَكَافُؤِ الْأَدِلَّةِ، بَلْ هُوَ أَيْضًا
 فِي مَحَلِّ التَّوَقُّفِ.

460. وَكَشَفُ الْغِطَاءِ عَنْ هَذِهِ الْوَرْطَةِ يَسْتَدْعِي تَطْوِيلًا، فَلَا نَشْتَغِلُ بِهِ.

461. وَنُفِيدُكَ الْآنَ طَرِيقَيْنِ نَتَّقُ بِهِمَا فِي تَكْذِيبِ الْوَهْمِ:

462. |الطَّرِيقُ| الْأَوَّلُ جُمْلِيٌّ: وَهُوَ أَنَّكَ لَا تَشْكُ فِي الْوُجُودِ الْوَهْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ
 وَالْإِرَادَةِ. وَهَذِهِ الصِّفَاتُ لَيْسَتْ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ، وَلَوْ عَرَضَتْ عَلَى الْوَهْمِ نَفْسَ
 الْوَهْمِ لَأَنْكَرَهُ، فَإِنَّهُ يَطْلُبُ لَهُ سُمْكًا وَمَقْدَارًا وَلَوْنًا. فَإِذَا لَمْ يَجِدْهُ أَبَاهُ، وَلَوْ

كَلَّفَتِ الْوَهْمَ أَنْ يَتَأَمَّلَ ذَاتَ الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، لَصَوَّرَ لِكُلِّ وَاحِدٍ قَدْرًا وَمَكَانًا مُفْرَدًا، وَلَوْ فَرَضْتَ لَهُ اجْتِمَاعَ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِي جُزْءٍ وَاحِدٍ، أَوْ جِسْمٍ وَاحِدٍ، لَقَدَّرَ بَعْضَهَا مُنْطَبِقًا عَلَى الْبَعْضِ، كَأَنَّهُ سِتْرٌ رَقِيقٌ مُرْسَلٌ عَلَى وَجْهِهِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَقْدِيرِ اتِّحَادِ الْبَعْضِ بِالْبَعْضِ بِأَسْرِهِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُشَاهِدُ الْأَجْسَامَ وَيَرَاهَا مُتَمَيِّزَةً فِي الْوَضْعِ، فَيَقْضِي فِي كُلِّ شَيْئَيْنِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُتَمَيِّزٌ فِي الْوَضْعِ عَنِ الْآخَرِ.

463. الطَّرِيقُ الثَّانِي : وَهُوَ مَعْيَارٌ فِي أَحَادِ الْمَسَائِلِ، وَهُوَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ جَمِيعَ قَضَايَا الْوَهْمِ لَيْسَتْ كَاذِبَةً، فَإِنَّهَا تُوَافِقُ الْعَقْلَ فِي اسْتِحَالَةِ وُجُودِ شَخْصٍ فِي مَكَانَيْنِ، بَلْ لَا تُتَارَعُ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ الْهَنْدَسِيَّةِ وَالْحِسَابِيَّةِ وَمَا يُدْرِكُ بِالْحِسِّ، وَإِنَّمَا تُتَارَعُ فِيمَا وَرَاءَ الْمَحْسُوسَاتِ، لِأَنَّهَا تُمَثِّلُ غَيْرَ الْمَحْسُوسَاتِ بِالْمَحْسُوسَاتِ، / إِذْ لَا تَقْبَلُهُ إِلَّا عَلَى نَحْوِ الْمَحْسُوسَاتِ. فَحِيلَةُ الْعَقْلِ مَعَ الْوَهْمِ فِي أَنْ يَثِقَ بِكَذِبِهِ مَهْمَا نَظَرَ فِي غَيْرِ مَحْسُوسٍ أَنْ يَأْخُذَ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةً لِيُسَاعِدَهُ الْوَهْمُ عَلَيْهَا، وَيَنْظِمَهَا نَظْمَ الْبُرْهَانِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ*؛ فَإِنَّ الْوَهْمَ يُسَاعِدُ عَلَى أَنَّ الْيَقِينِيَّاتِ إِذَا نُظِمَتْ كَذَلِكَ كَانَتْ النَّتِيجَةُ لَازِمَةً، كَمَا سَبَقَ فِي الْأَمْثَلَةِ، وَكَمَا فِي الْهَنْدَسِيَّاتِ. فَتَتَّخِذُ ذَلِكَ مِيزَانًا وَحَاكِمًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ. فَإِذَا رَأَى الْوَهْمُ قَدْ زَاغَ عَنْ قَبُولِ نَتِيجَةٍ دَلِيلٍ قَدْ سَاعَدَ عَلَى مُقَدِّمَاتِهِ، وَسَاعَدَ عَلَى صِحَّةِ نَظْمِهَا، وَعَلَى كَوْنِهَا مُنْتِجَةً؛ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قُصُورٍ فِي طِبَاعِهِ عَنْ إدْرَاكِ مِثْلِ هَذَا الشَّيْءِ الْخَارِجِ عَنِ الْمَحْسُوسَاتِ.

[48/1]

* ص: 64-57

464. فَاكْتَفِ بِهَذَا الْقَدْرِ فَإِنَّ تَمَامَ الْإِيضَاحِ فِيهِ تَطْوِيلٌ.

465. السَّابِعُ: الْمَشْهُورَاتُ: وَهِيَ آرَاءُ مَحْمُودَةٍ يُوجِبُ التَّصْدِيقَ بِهَا إِمَّا شَهَادَةُ الْكُلِّ أَوْ الْأَكْثَرِ، أَوْ شَهَادَةُ جَمَاهِيرِ الْأَفَاضِلِ، كَقَوْلِكَ: الْكَذِبُ قَبِيحٌ، وَإِيلَامُ الْبَرِيِّ قَبِيحٌ، وَكُفْرَانُ النِّعَمِ قَبِيحٌ، وَالْإِنْعَامُ وَشُكْرُ الْمُنْعَمِ وَإِنْقَاذُ الْهَلَكِيِّ حَسَنٌ.

466. وَهَذِهِ قَدْ تَكُونُ صَادِقَةً وَقَدْ تَكُونُ كَاذِبَةً. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهَا فِي مُقَدِّمَاتِ الْبُرْهَانِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْقَضَايَا لَيْسَتْ أَوَّلِيَّةً وَلَا وَهْمِيَّةً، فَإِنَّ الْفِطْرَةَ الْأُولَى لَا تَقْضِي بِهَا، بَلْ إِنَّمَا يَنْغَرِسُ قَبُولُهَا فِي النَّفْسِ بِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ تَعْرِضُ مِنْ أَوَّلِ

الصَّبَا، وَذَلِكَ بِأَنْ تُكَرَّرَ عَلَى الصَّبِيِّ، وَيُكَلَّفَ اعْتِقَادُهَا، وَيَحْسُنَ ذَلِكَ عِنْدَهُ. وَرُبَّمَا يَحْمِلُ عَلَيْهَا حُبُّ التَّسَالُمِ وَطِيبُ الْمُعَاشِرَةِ. وَرُبَّمَا تَنْشَأُ مِنَ الْحَيَاءِ وَرَقَّةِ الطَّبَعِ. فَتَرَى أَقْوَامًا يُصَدِّقُونَ بِأَنْ ذَبَحَ الْبَهَائِمَ قَبِيحٌ، وَيَمْتَنِعُونَ عَنْ أَكْلِ لُحُومِهَا، وَمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى. فَالْنُّفُوسُ الْمَجْبُولَةُ عَلَى الْحَنَانِ وَالرَّقَّةِ أَطْوَعُ لِقَبُولِهَا.

467. وَرُبَّمَا يَحْمِلُ عَلَى التَّصَدِيقِ بِهَا الاسْتِقْرَاءُ الْكَثِيرُ.

468. وَرُبَّمَا كَانَتْ الْقَضِيَّةُ صَادِقَةً، وَلَكِنْ بِشَرْطٍ دَقِيقٍ لَا يَفْطِنُ الذَّهْنُ لِذَلِكَ الشَّرْطِ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَى تَكْرِيرِ التَّصَدِيقِ، فَيَرْسَخُ فِي نَفْسِهِ كَمَنْ يَقُولُ مَثَلًا: التَّوَاتُرُ لَا يُورِثُ الْعِلْمَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْآحَادِ لَا يُورِثُ الْعِلْمَ، فَالْمَجْمُوعُ لَا يُورِثُ، لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْآحَادِ. وَهَذَا غَلَطٌ، لِأَنَّ قَوْلَ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِشَرْطِ الْإِنْفِرَادِ، وَعِنْدَ التَّوَاتُرِ فَاتَ هَذَا الشَّرْطُ فَيَذْهَلُ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ لِدِقَّتِهِ وَيُصَدِّقُ بِهِ مُطْلَقًا.

469. وَكَذَلِكَ يُصَدِّقُ بِقَوْلِهِ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ قَادِرًا عَلَى خَلْقِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهُوَ شَيْءٌ، لَكِنْ هُوَ قَدِيرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُمَكِّنًا فِي نَفْسِهِ، فَيَذْهَلُ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ وَيُصَدِّقُ بِهِ مُطْلَقًا، لِكَثْرَةِ تَكَرُّرِهِ عَلَى اللِّسَانِ، وَوُقُوعِ الذُّهُولِ عَنْ شَرْطِهِ الدَّقِيقِ.

470. وَلِلتَّصَدِيقِ بِالْمَشْهُورَاتِ أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ، وَهِيَ مِنْ مَثَارَاتِ الْغَلَطِ الْعَظِيمَةِ. وَأَكْثَرُ قِيَاسَاتِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفُقَهَاءِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ يُسَلِّمُونَهَا بِمَجَرَّدِ الشُّهُرَةِ / ذَهَلُوا عَنْ سَبَبِهَا. فَلِذَلِكَ تَرَى أَقْيَسَتَهُمْ تُنْتِجُ نَتَائِجَ مُتَنَاقِضَةً، فَيَتَحَيَّرُونَ فِيهَا.

[49/1]

471. فَإِنْ قُلْتَ: فِيمَ يُدْرِكُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَشْهُورِ وَالصَّادِقِ؟

472. فَأَعْرِضْ قَوْلَ الْقَائِلِ: الْعَدْلُ جَمِيلٌ، وَالْكَذِبُ قَبِيحٌ، عَلَى الْعَقْلِ الْأَوَّلِ الْفِطْرِيِّ الْمَوْجِبِ لِلْأَوَّلِيَّاتِ، وَقَدَّرْ أَنَّكَ لَمْ تُعَاشِرْ أَحَدًا، وَلَمْ تُخَالِطْ أَهْلَ مِلَّةٍ، وَلَمْ تَأْنَسْ بِمَسْمُوعٍ، وَلَمْ تَتَأَدَّبْ بِاسْتِصْلَاحٍ، وَلَمْ تُهَذَّبْ بِتَعْلِيمٍ أَسْتَاذٍ وَمُرْشِدٍ وَكَلَّفَ نَفْسَكَ أَنْ تُشَكِّكَ فِيهِ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ عَلَيْهِ وَتَرَاهُ مُتَأَتِّيًا. وَإِنَّمَا الَّذِي يُعَسِّرُ

عَلَيْكَ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ أَنَّكَ عَلَى حَالَةٍ تُضَادُّهَا. فَإِنَّ تَقْدِيرَ الْجُوعِ فِي حَالِ الشَّبَعِ عَسِيرٌ. وَكَذَا تَقْدِيرُ كُلِّ حَالَةٍ أَنْتَ مُنْفَكٌّ عَنْهَا فِي الْحَالِ، وَلَكِنْ إِذَا تَحَدَّقْتَ فِيهَا أَمَكَنَّكَ التَّشَكُّكُ، وَلَوْ كَلَّفْتَ نَفْسَكَ الشَّكَّ فِي أَنَّ الْاِثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ لَمْ يَكُنِ الشَّكُّ مُتَأْتِيًا، بَلْ لَا يَتَأْتِي الشَّكُّ فِي أَنَّ الْعَالَمَ يَنْتَهِي إِلَى خَلَاءٍ أَوْ مَلَأٍ، وَهُوَ كَاذِبٌ وَهْمِيٌّ، لَكِنَّ فِطْرَةَ الْوَهْمِ تَقْتَضِيهِ، وَالْآخِرُ يَقْتَضِيهِ فِطْرَةُ الْعَقْلِ.

473. وَأَمَّا كَوْنُ الْكَذِبِ قَبِيحًا فَلَا تَقْضِي بِهِ فِطْرَةُ الْوَهْمِ وَلَا فِطْرَةُ الْعَقْلِ، بَلْ مَا أَلْفَهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْعَادَاتِ وَالْأَخْلَاقِ وَالْاِسْتِصْلَاحَاتِ. وَهَذِهِ أَيْضًا مُعَارَضَةٌ مُظْلِمَةٌ يَجِبُ التَّحَرُّزُ عَنْهَا.

474. فَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي الْمُقَدِّمَاتِ الَّتِي مِنْهَا يَنْتَظِمُ الْبُرْهَانُ.

475. فَالْمُسْتَفَادُ مِنَ الْمَدَارِكِ الْخَمْسَةِ بَعْدَ الْاِحْتِرَازِ عَنْ مَوَاقِعِ الْغَلَطِ فِيهَا يَصْلُحُ لِصِنَاعَةِ الْبُرْهَانِ.

476. وَالْمُسْتَفَادُ مِنْ غَلَطِ الْوَهْمِ لَا يَصْلُحُ أَلْبَتَّةَ.

477. وَالْمَشْهُورَاتُ تَصْلُحُ لِلْفَقْهِيَّاتِ الظَّنِّيَّةِ وَالْأَقْيَسَةِ الْجَدَلِيَّةِ، وَلَا تَصْلُحُ لِإِفَادَةِ الْيَقِينِ أَلْبَتَّةَ.

الفن الثالث من دعامة البرهان في اللواحق

478. وفيه فصول:

الفصل الأول

479. في بيان أن ما تنطق به الألسنة في معرض الدليل والتعليل في جميع أقسام العلوم يرجع إلى الضروب التي ذكرناها. فإن لم يرجع إليها لم يكن دليلاً.

480. وحيث يذكر لا على ذلك النظم فسببه: إما قصور علم الناظر، أو: إهماله إحدى المقدمتين للوضوح، أو لكون التليس في ضمنه حتى لا ينتبه له، أو: لتركيب الضروب وجمع جملة منها في سياق كلام واحد.

481. مثال ترك إحدى المقدمتين لوضوحها، وذلك غالب في الفقهيات والمحاورات احترازاً عن التطويل: كقول القائل: «هذا يجب عليه الرجم لأنه زنى، وهو محصن» وتمام القياس أن تقول: «كل من زنى وهو محصن فعليه الرجم، وهذا زنى وهو محصن» ولكن ترك المقدمة الأولى لاشتهارها. وكذلك يقال: «العالم محدث» فيقال: لم؟ فيقول: «لأنه جائز» ويقتصر عليه، وتمامه أن يقول: «كل جائز فله فاعل، والعالم جائز، / فإذا له فاعل». ويقول في نكاح الشغار: «هو فاسد لأنه منهي عنه» وتمامه أن يقول: «كل منهي عنه فهو فاسد، والشغار منهي عنه، فهو إذا فاسد» ولكن ترك الأولى لأنها موضوع النزاع، ولو صرح بها لتنبه الخصم لها، فربما تركها للتليس مرة، كما تركها للوضوح أخرى.

[50/1]

482. وأكثر أدلة القرآن كذلك تكون، مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: 22) فينبغي أن يضم إليها «ومعلوم أنهما لم تفسدا» وقوله تعالى: ﴿إِذَا لَا تَأْتِيكُمُ الْبَرَكَاتُ إِلَّا تَكْفُرُوا﴾ (الأنبياء: 17) فينبغي أن يضم إليها «ومعلوم أنهم لم

يَبْتَغُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا».

483. وَمِثَالُ مَا يُتْرَكُ لِلتَّلْبِيسِ أَنْ يُقَالَ: «فُلَانٌ خَائِنٌ فِي حَقِّكَ» فَتَقُولُ لِمَ؟ فَيُقَالَ: «لَأَنَّهُ كَانَ يُنَاجِي عَدُوَّكَ». وَتَمَامُهُ أَنْ يُقَالَ: «كُلُّ مَنْ يُنَاجِي الْعَدُوَّ فَهُوَ عَدُوٌّ، وَهَذَا يُنَاجِي الْعَدُوَّ، فَهُوَ إِذَا عَدُوٌّ» وَلَكِنْ لَوْ صَرَّحَ بِهِ لَتَنَبَّهَ الذَّهْنُ بِأَنَّ مَنْ يُنَاجِي الْعَدُوَّ فَقَدْ يَنْصَحُهُ، وَقَدْ يَخْدَعُهُ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَدُوًّا.

484. وَرُبَّمَا يُتْرَكُ الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ مُقَدِّمَةُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ. مِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ: «لَا تُخَالِطُ فُلَانًا» فَيَقُولُ: لِمَ؟ فَيُقَالَ: «لَأَنَّ الْحَسَادَ لَا يُخَالِطُونَ» وَتَمَامُهُ أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهِ «إِنَّ هَذَا حَاسِدٌ» وَالْحَاسِدُ لَا يُخَالِطُ، فَهَذَا إِذَا لَا يُخَالِطُ».

485. وَسَبِيلُ مَنْ يُرِيدُ التَّلْبِيسَ إِهْمَالُ الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي التَّلْبِيسُ تَحْتَهَا، اسْتِغْفَالًا لِلْخَصْمِ وَاسْتِجْهَالًا لَهُ. وَهَذَا غَلَطٌ فِي النِّظْمِ الْأَوَّلِ. وَيَتَطَرَّقُ ذَلِكَ إِلَى النِّظْمِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ.

486. مِثَالُهُ: قَوْلُكَ: «كُلُّ شُجَاعٍ ظَالِمٌ». فَيُقَالَ: لِمَ؟ فَيُقَالَ: «لَأَنَّ الْحَجَّاجَ كَانَ شُجَاعًا وَظَالِمًا». وَتَمَامُهُ أَنْ يَقُولَ: «الْحَجَّاجُ شُجَاعٌ، وَالْحَجَّاجُ ظَالِمٌ، فَكُلُّ شُجَاعٍ ظَالِمٌ» وَهَذَا غَيْرُ مُنْتَجِجٍ، لِأَنَّهُ طَلَبَ نَتِيجَةً عَامَّةً مِنَ النِّظْمِ الثَّالِثِ. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يُنْتَجِجُ إِلَّا نَتِيجَةً خَاصَّةً. وَإِنَّمَا كَانَ مِنَ النِّظْمِ الثَّالِثِ لِأَنَّ الْحَجَّاجَ هُوَ الْعِلَّةُ، لِأَنَّهُ الْمُتَكَرِّرُ فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ، فَيُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ «بَعْضُ الشُّجْعَانِ ظَالِمٌ» وَمِنْ هَهُنَا غَلَطٌ مِنْ حَكَمٍ عَلَى كُلِّ الْمُتَصَوِّفَةِ أَوْ كُلِّ الْمُتَفَقِّهَةِ بِالْفَسَادِ إِذَا رَأَى ذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِمْ. وَنِظْمُ قِيَاسِهِ «أَنَّ فُلَانًا مُتَفَقِّهٌ، وَفُلَانٌ فَاسِقٌ، فَكُلُّ مُتَفَقِّهٍ فَاسِقٌ» وَذَلِكَ لَا يُلْزَمُ، بَلْ يُلْزَمُ: أَنْ بَعْضُ الْمُتَفَقِّهَةِ فَاسِقٌ.

487. وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا الْغَلَطِ فِي الْفِقْهِ: إِذَا يَرَى الْفَقِيهَ حُكْمًا فِي مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ، فَيَقْضِي بِذَلِكَ الْحُكْمِ عَلَى الْعُمُومِ، فَيَقُولُ مِثْلًا: الْبُرُّ مَطْعُومٌ، وَالْبُرُّ رَبَوِيٌّ، فَكُلُّ مَطْعُومٍ رَبَوِيٌّ.

488. وَبِالْجُمْلَةِ: مَهْمَا كَانَتِ الْعِلَّةُ أَخْصَصَ مِنَ الْحُكْمِ وَالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ جَمِيعًا فِي النَّتِيجَةِ، لَمْ يُلْزَمْ مِنْهُ إِلَّا نَتِيجَةُ جُزْئِيَّةٍ. وَهُوَ مَعْنَى النِّظْمِ الثَّالِثِ، وَمَهْمَا كَانَتِ الْعِلَّةُ أَعَمَّ مِنَ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَأَخْصَصَ مِنَ الْحُكْمِ أَوْ مُسَاوِيَةً لَهُ كَانَ مِنَ النِّظْمِ

|51/1|

الأول، وأمكن استنتاج القضايا الأربعة منه، أعني الموجبة العامة، والخاصة،
والنافية العامة، والخاصة. ومهما كانت العلة أعم / من الحكم والمحكوم عليه
جميعاً كان من النظم الثاني، ولم ينتج منه إلا النفي، فأما الإيجاب فلا.

489. ومثال المختلطات المركبة من كل نمط كقولك: «الباري تعالى إن كان
على العرش إما مساو أو أكبر أو أصغر، وكل مساو وأصغر وأكبر مقدّر، وكل
مقدّر فإما أن يكون جسماً، أو لا يكون جسماً، وباطل أن لا يكون جسماً، فثبت
أنه جسم، فيلزم أن يكون الباري تعالى جسماً، فمحال أن يكون على العرش». وهذا
السياق اشتمل على: النظم الأول، والثاني، والثالث مختلطاً كذلك،
فمن لا يقدر على تحليله وتفصيله فربما انطوى التلبس في تفاصيله وتضاعيفه،
فلا يتنبه لموضعيه. ومن عرف المفردات أمكنه رد المختلطات إليها.

490. فإذا لا يتصور النطق باستدلال إلا ويرجع إلى ما ذكرناه.

الفصل الثاني في بيان رجوع الاستقراء وتمثيل إلى ما ذكرناه

1127

الاستقراء

491. أما الاستقراء: فهو عبارة عن تصفح أمور جزئية لنحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات، كقولنا في الوتر «ليس بفرض؛ لأنه يؤدي على الراحلة، والفرض لا يؤدي على الراحلة». فيقال: لم قلتم إن الفرض لا يؤدي على الراحلة؟ فيقال: عرفناه بالاستقراء، إذ رأينا القضاء والأداء والمندور وسائر أصناف الفرائض لا تؤدي على الراحلة، فقلنا: إن كل فرض لا يؤدي على الراحلة.

492. ووجه دلالة هذا لا يتم إلا بالنظم الأول، بأن يقول: «كل فرض فإما قضاء، أو أداء، أو نذر، وكل قضاء وأداء ونذر فلا يؤدي على الراحلة؛ فكل فرض لا يؤدي على الراحلة».

493. وهذا مختل يصلح للظنيات دون القطعيّات. والخلل تحت قوله: «إما أداء» فإن حكمه بأن كل أداء لا يؤدي على الراحلة يمنع الخصم، إذ الوتر عنده أداء واجب ويؤدي على «الراحلة»، وإنما يسلم الخصم من أداء الصلوات الخمس، وهذه صلاة سادسة عنده، فيقول: وهل استقرت حكم الوتر في تصفحك؟ وكيف وجدته؟

494. فإن قلت: وجدته لا يؤدي على الراحلة، فالخصم لا يسلم، فإن لم تتصفحه فلم يبين لك إلا بعض الأداء؛ فخرجت المقدمة الثانية عن أن تكون عامّة، وصارت خاصّة، وذلك لا ينتج. لأننا بينّا أن المقدمة الثانية في النظم الأول * ينبغي أن تكون عامّة، ولهذا غلط من قال: إن صانع العالم جسم؛ لأنه قال: «كل فاعل جسم، وصانع العالم فاعل، فهو إذا جسم» فقليل: لم قلت: إن كل فاعل جسم؟ فيقول: لأنني تصفحت الفاعلين من خياط، وبنّاء، وإسكاف، وحجّام وحدّاد، وغيرهم، فوجدتهم أجساماً. /

* ص: 59

495. فَيُقَالُ: وَهَلْ تَصَفَّحْتَ صَانِعَ الْعَالَمِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ لَمْ تَتَصَفَّحْهُ فَقَدْ تَصَفَّحْتَ
الْبَعْضَ دُونَ الْكُلِّ، فَوَجَدْتَ بَعْضَ الْفَاعِلِينَ جِسْمًا. فَصَارَتِ الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ
خَاصَّةً لَا تُنْتِجُ، وَإِنْ تَصَفَّحْتَ الْبَارِي فَكَيْفَ وَجَدْتُهُ؟ فَإِنْ قُلْتَ: وَجَدْتُهُ
جِسْمًا، فَهُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ فَكَيْفَ أَدْخَلْتُهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ.

496. فَثَبَّتَ بِهَذَا أَنَّ الْأَسْتِقْرَاءَ إِنْ كَانَ تَامًّا رَجَعَ إِلَى النَّظْمِ الْأَوَّلِ وَصَلَحَ لِلْقَطْعِيَّاتِ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًّا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا لِلْفِقْهِيَّاتِ؛ لِأَنَّهُ مَهْمَا وُجِدَ الْأَكْثَرُ عَلَى نَمَطٍ،
غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْآخَرَ كَذَلِكَ.

الفضل الثالث في وجه لزوم النتيجة من المقدمات

497. وَهُوَ الَّذِي يُعَبِّرُ عَنْهُ بِوَجْهِ الدَّلِيلِ. وَيَلْتَبِسُ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى الضُّعْفَاءِ فَلَا يَتَحَقَّقُونَ أَنَّ وَجْهَ الدَّلِيلِ عَيْنُ الْمَذْلُولِ أَوْ غَيْرُهُ.

وجه الدليل

498. فنقول: كُلُّ مُفْرَدَيْنِ جَمَعَتْهُمَا الْقُوَّةُ الْمُفَكِّرَةُ، وَنَسَبَتْ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ بِنَفْيِ

27/أب

أَوْ إِبْتَاتٍ، وَعَرَضَتْهُ عَلَى الْعَقْلِ، لَمْ يَخُلْ الْعَقْلُ فِيهِ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُصَدَّقَ بِهِ، أَوْ يَمْتَنَعَ مِنَ التَّصْدِيقِ. فَإِنْ صَدَّقَ فَهُوَ الْأَوَّلِي الْمَعْلُومُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ. وَيُقَالُ: إِنَّهُ مَعْلُومٌ بِغَيْرِ نَظَرٍ وَدَلِيلٍ وَحِيلَةٍ وَتَأَمُّلٍ. وَكُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَإِنْ لَمْ يُصَدَّقْ فَلَا مَطْمَعٌ فِي التَّصْدِيقِ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ، وَتِلْكَ الْوَاسِطَةُ هِيَ الَّتِي تُنْسَبُ إِلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، فَتُجْعَلُ خَبَرًا عَنْهُ فَيُصَدَّقُ، وَتُنْسَبُ إِلَى الْحُكْمِ وَيُجْعَلُ الْحُكْمُ خَبَرًا عَنْهَا فَيُصَدَّقُ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ التَّصْدِيقُ بِنِسْبَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ.

499. بَيَانُهُ أَنَّا إِذَا قُلْنَا لِلْعَقْلِ: احْكُمْ عَلَى النَّبِيذِ بِالْحَرَامِ، فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، وَلَمْ يُصَدَّقْ بِهِ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ يَلْتَقِي فِي الذَّهْنِ طَرَفَا هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَهُوَ الْحَرَامُ وَالنَّبِيذُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبَ وَاسِطَةً رَبَّمَا صَدَّقَ الْعَقْلُ بِوُجُودِهَا فِي النَّبِيذِ، وَصَدَّقَ بِوُجُودِ وَصْفِ الْحَرَامِ لِتِلْكَ الْوَاسِطَةِ، فَيَلْزَمُهُ التَّصْدِيقُ بِالْمَطْلُوبِ. فَيُقَالُ: هَلِ النَّبِيذُ مُسْكِرٌ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ قَدْ عَلِمَ ذَلِكَ بِالتَّجَرِبَةِ. فَيُقَالُ: وَهَلِ الْمُسْكِرُ حَرَامٌ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ قَدْ حَصَلَ ذَلِكَ بِالسَّمْعِ، وَهُوَ الْمُدْرِكُ بِالسَّمْعِ. قُلْنَا فَإِنْ صَدَّقَتْ بِهِاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ لَزِمَكَ التَّصْدِيقُ بِالثَّالِثِ لَا مَحَالَةَ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيذَ حَرَامٌ بِالضَّرُورَةِ. فَيَلْزَمُهُ أَنْ يُصَدَّقَ بِذَلِكَ وَيُذْعَنَ لِلتَّصْدِيقِ بِهِ.

500. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ لَيْسَتْ خَارِجَةً عَنِ الْقَضِيَّتَيْنِ، وَلَيْسَتْ زَائِدَةً عَلَيْهِمَا. فَأَعْلَمْ أَنَّ مَا تَوَهَّمْتَ حَقٌّ مِنْ وَجْهِهِ، وَغَلَطَ مِنْ وَجْهِهِ.

501. أَمَّا الْغَلَطُ فَهُوَ أَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ ثَالِثَةٌ، لِأَنَّ قَوْلَكَ: النَّبِيذُ حَرَامٌ، غَيْرُ قَوْلِكَ: النَّبِيذُ مُسْكِرٌ، وَغَيْرُ قَوْلِكَ: الْمُسْكِرُ حَرَامٌ، بَلْ هَذِهِ ثَلَاثُ مُقَدِّمَاتٍ مُخْتَلِفَاتٍ، وَلَيْسَ فِيهَا تَكْرِيرٌ أَصْلًا، بَلِ النَّتِيجَةُ اللَّازِمَةُ غَيْرُ الْمُقَدِّمَاتِ الْمُلتَزِمَةِ.

502. |53/1| وَأَمَّا وَجْهُ كَوْنِهِ حَقًّا، فَهُوَ أَنَّ قَوْلَكَ / «الْمُسْكِرُ حَرَامٌ» يَشْمَلُ بِعُمُومِهِ النَّبِيذَ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْمُسْكِرَاتِ، فَقَوْلُكَ: «النَّبِيذُ حَرَامٌ» يَنْطَوِي فِيهِ، لَكِنْ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ. وَقَدْ يَحْضُرُ الْعَامُّ فِي الذَّهْنِ وَلَا يَحْضُرُ الْخَاصُّ. فَمَنْ قَالَ: «الْجِسْمُ مُتَحَيِّزٌ» رُبَّمَا لَا يَخْطُرُ بِيَالِهِ ذَلِكَ الْوَقْتُ أَنَّ الثَّغْلَبَ مُتَحَيِّزٌ، بَلْ رُبَّمَا لَا يَخْطُرُ بِيَالِهِ ذَلِكَ الثَّغْلَبُ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَخْطُرَ بِيَالِهِ أَنَّهُ مُتَحَيِّزٌ. فَإِذَا النَّتِيجَةُ مَوْجُودَةٌ فِي إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ، وَالْمَوْجُودُ بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ رُبَّمَا يُظَنُّ أَنَّهُ مَوْجُودٌ بِالْفِعْلِ.

503. فَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ النَّتِيجَةَ لَا تُخْرَجُ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى الْفِعْلِ بِمُجَرَّدِ الْعِلْمِ بِالْمُقَدِّمَتَيْنِ، مَا لَمْ تُحْضَرْ الْمُقَدِّمَتَيْنِ فِي الذَّهْنِ، وَتُخْطَرُ بِبَالِكَ وَجْهٌ وَجُودِ النَّتِيجَةِ فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ بِالْقُوَّةِ. فَإِذَا تَأَمَّلْتَ ذَلِكَ صَارَتْ النَّتِيجَةُ بِالْفِعْلِ، إِذْ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَنْظُرَ النَّاطِرُ إِلَى بَغْلَةٍ مُنْتَفِخَةِ الْبَطْنِ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهَا حَامِلٌ، فَيَقَالُ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ الْبَغْلَةَ عَاقِرٌ لَا تَحْمِلُ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقَالُ: وَهَلْ تَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ بَغْلَةٌ؟ ١١ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقَالُ: كَيْفَ تَوَهَّمْتَ أَنَّهَا حَامِلٌ؟ فَيَتَعَجَّبُ مِنْ تَوَهَّمِ نَفْسِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِالْمُقَدِّمَتَيْنِ، إِذْ نَظَّمَهَا: «أَنَّ كُلَّ بَغْلَةٍ عَاقِرٌ، وَهَذِهِ بَغْلَةٌ، فَهِيَ إِذَا عَاقِرٌ» وَالْإِنْتِفَاحُ لَهُ أَسْبَابٌ، فَإِذَا انْتَفَاحُهَا مِنْ سَبَبٍ آخَرَ.

504. وَلَمَّا كَانَ السَّبَبُ الْخَاصُّ لِحُصُولِ النَّتِيجَةِ فِي الذَّهْنِ التَّفْطُنُ لَوْجُودِ النَّتِيجَةِ بِالْقُوَّةِ فِي الْمُقَدِّمَةِ، أَشْكَلَ عَلَى الضُّعَفَاءِ، فَلَمْ يَعْرِفُوا أَنَّ وَجْهَ الدَّلِيلِ عَيْنُ الْمَدْلُولِ أَوْ غَيْرُهُ.

505. وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ الْمَدْلُولُ الْمُسْتَنْتَجُ، وَأَنَّهُ غَيْرُ التَّفْطُنِ لَوْجُودِهِ فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ بِالْقُوَّةِ، وَلَكِنَّ هَذَا التَّفْطُنَ هُوَ سَبَبُ حُصُولِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَلَّدِ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَعَلَى سَبِيلِ اسْتِعْدَادِ الْقَلْبِ لِحُضُورِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، مَعَ هَذَا التَّفْطُنِ لَفِيضَانِ النَّتِيجَةِ مِنْ عِنْدِ وَاهِبِ الصُّورِ الْمَعْقُولَةِ، الَّذِي هُوَ الْعَقْلُ الْفَعَّالُ عِنْدَ الْفَلَّاسِفَةِ؛ وَعَلَى سَبِيلِ تَضَمُّنِ الْمُقَدِّمَاتِ لِلنَّتِيجَةِ بِطَرِيقِ اللُّزُومِ

الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا الْمُخَالَفِينَ لِلتَّوَلَّدِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُعْتَزَلَةُ،
وَعَلَى سَبِيلِ حُصُولِهِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَقِيبَ حُضُورِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ فِي الذِّهْنِ،
وَالْتَفَتُنِ لَوَجْهِ تَضَمُّنِهِمَا لَهُ بِطَرِيقِ إِجْرَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَادَةَ عَلَى وَجْهِ يُتَصَوَّرُ
خَرَقُهَا، بَأَنَّ لَا يُخْلَقُ عَقِيبَ تَمَامِ النَّظَرِ، عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا. ثُمَّ ذَلِكَ مِنْ
غَيْرِ نِسْبَةٍ لَهُ إِلَى الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، بَلْ بِحَيْثُ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ قُدْرَةُ
الْعَبْدِ، وَإِنَّمَا قُدْرَتُهُ عَلَى إِحْضَارِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَمُطَالَعَةِ وَجْهِ تَضَمُّنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ
لِلنَّاتِجَةِ عَلَى مَعْنَى وَجُودِهَا فِيهِمَا بِالْقُوَّةِ فَقَطْ. أَمَّا صَيْرُورَةُ النَّاتِجَةِ بِالْفِعْلِ،
فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهَا الْقُدْرَةُ. وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ هُوَ كَسْبٌ مَقْدُورٌ.

506. وَالرَّأْيُ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِمَا نَحْنُ فِيهِ.

507. وَالْمَقْصُودُ كَشْفُ الْغِطَاءِ عَنِ النَّظَرِ، وَأَنْ وَجْهَ الدَّلِيلِ مَا هُوَ؟

508. وَالْمَدْلُولُ مَا هُوَ؟

509. وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ مَا هُوَ؟

510. وَالنَّظَرُ الْفَاسِدُ مَا هُوَ؟

511. وَتَرَى الْكُتُبَ مَشْحُونَةً بِتَطْوِيلَاتٍ فِي هَذِهِ / الْأَلْفَافِ مِنْ غَيْرِ شِفَاءٍ، وَإِنَّمَا
الْكَشْفُ يَحْصُلُ بِالطَّرِيقِ الَّذِي سَلَكْنَاهُ فَقَطْ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ شَغْفُكَ
بِالْكَلَامِ الْمُعْتَادِ الْمَشْهُورِ، بَلْ بِالْكَلَامِ الْمُفِيدِ الْمَوْضِحِ، وَإِنْ خَالَفَ الْمُعْتَادَ.

512. مُغَالَطَةٌ مِنْ مُنْكَرِي النَّظَرِ: وَهُوَ أَنْ يَقُولَ:

513. مَا تَطْلُبُ بِالنَّظَرِ هُوَ مَعْلُومٌ لَكَ أَمْ لَا؟

514. فَإِنْ عَلِمْتَ فَكَيْفَ تَطْلُبُ وَأَنْتَ وَاجِدٌ؟

515. وَإِنْ جَهِلْتَهُ، فَإِذَا وَجَدْتَهُ فَبِمَ تَعْرِفُ أَنَّهُ مَطْلُوبُكَ؟

516. وَكَيْفَ يَطْلُبُ الْعَبْدُ الْآبِقَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ؟ فَإِنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ مَطْلُوبُهُ؟

517. فَنَقُولُ: قَدْ أَخْطَأْتَ فِي نَظْمِ شُبْهَتِكَ، فَإِنَّ تَقْسِيمَكَ لَيْسَ بِحَاصِرٍ، إِذْ قُلْتَ:

تَعْرِفُهُ أَوْ لَا تَعْرِفُهُ؟ بَلْ هَهُنَا قِسْمٌ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنِّي أَعْرِفُهُ مِنْ وَجْهِ، وَأَعْلَمُهُ مِنْ وَجْهِ،
وَأَجْهَلُهُ مِنْ وَجْهِ - وَأَعْنِي الْآنَ بِالْمَعْرِفَةِ غَيْرَ الْعِلْمِ - فَإِنِّي أَفْهَمُ مُفْرَدَاتِ أَجْزَاءِ

الْمَطْلُوبِ بِطَرِيقِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّصَوُّرِ، وَأَعْلَمُ جُمْلَةً النَّتِيجَةُ ١١ الْمَطْلُوبَةُ بِالْقُوَّةِ لَا
 بِالْفِعْلِ، أَيْ فِي قُوَّتِي أَقْبَلُ التَّصَدِيقَ بِهَا بِالْفِعْلِ، وَأَجْهَلُهَا مِنْ وَجْهِ، أَيْ لَا
 أَعْلَمُهَا بِالْفِعْلِ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُهَا بِالْفِعْلِ لَمَا طَلَبْتُهَا، وَلَوْ لَمْ أَعْلَمُهَا بِالْقُوَّةِ لَمَا
 طَمَعْتُ فِي أَنْ أَعْلَمَهَا، إِذْ مَا لَيْسَ فِي قُوَّتِي عِلْمُهُ يَسْتَحِيلُ حُصُولُهُ، كَالْعِلْمِ
 بِاجْتِمَاعِ الضَّدِّينِ، وَلَوْلَا أَنِّي أَفْهَمُهُ بِالْمَعْرِفَةِ وَالتَّصَوُّرِ لِأَجْزَائِهِ الْمُنْفَرَدَةِ لَمَا
 كُنْتُ أَعْلَمُ الظَّفَرَ بِمَطْلُوبِي إِذَا وَجَدْتُهُ. وَهُوَ كَالْعَبْدِ الْأَبْقِ، فَإِنِّي أَعْرِفُ ذَاتَهُ
 بِالتَّصَوُّرِ، وَإِنَّمَا أَطْلُبُ مَكَانَهُ، وَأَنَّهُ فِي الْبَيْتِ أَمْ لَا. وَكَوْنُهُ فِي الْبَيْتِ أَفْهَمُهُ
 بِالْمَعْرِفَةِ وَالتَّصَوُّرِ - أَيْ أَفْهَمُ الْبَيْتَ مُفْرَدًا، وَالْكَوْنَ مُفْرَدًا. وَأَعْلَمُهُ بِالْقُوَّةِ، أَيْ
 فِي قُوَّتِي أَنْ أَصَدِّقَ بِكَوْنِهِ فِي الْبَيْتِ الْفُلَانِي أَمْ لَا. وَإِنَّمَا أَطْلُبُ حُصُولَهُ
 بِالْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ حَاسَّةِ الْبَصَرِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ فِي الْبَيْتِ صَدَّقْتُ بِكَوْنِهِ فِي الْبَيْتِ.
 فَكَذَلِكَ طَلَبِي لِكَوْنِ الْعَالَمِ حَادِثًا إِذَا وَجَدْتُهُ.

الفصل الرابع في انقسام البرهان إلى برهان عللي وبرهان دلالي

برهان
الدلالة

518. أمّا برهان الدلالة فهو أن يكون الأمر المتكرّر في المقدّمتين معلولاً ومسبّباً، فإنّ العلة والمعلول يتلازمان، وكذلك السبب والمسبّب، والموجب والموجب.

519. فإن استدللت بالعلة على المعلول فالبرهان برهان علة.

520. وإن استدللت بالمعلول على العلة، فهو برهان دلالة.

521. وكذلك لو استدللت بأحد المعلولين على الآخر.

522. ومثال قياس العلة من المحسوسات أن تستدل على المطر بالغيم. وعلى شبع زيد بأكله، فتقول: «من أكل كثيراً فهو في الحال شبعان، وزيد قد أكل كثيراً، فهو إذا شبعان». وإن قلت: «إن كل شبعان قد أكل كثيراً، وزيد شبعان، فإذا قد أكل كثيراً» فهذا برهان دلالة.

523. ومثاله / من الكلام قولك: «كل فعل مُحكم، ففاعله عالم، والعالم فعل مُحكم، فصانعه عالم».

524. ومثال الاستدلال بإحدى النتيجةين على الأخرى في الفقه قولنا: «الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة، لأن كل وطء لا يوجب المحرمية فلا يوجب الحرمة، وهذا لا يوجب المحرمية، فلا يوجب الحرمة». فإن الحرمة والمحرمة ليست إحداهما علة للأخرى، بل هما نتيجتا علة واحدة، وحصول إحدى النتيجةين يدل على حصول الأخرى بواسطة العلة، فإنّها تلازم علتها. والنتيجة الثانية أيضاً تلازم علتها وملازم الملازم ملازم لا محالة. وجميع استدلالات الفراسة من قبيل الاستدلال بإحدى النتيجةين على الأخرى، حتّى إنّه يستدل بخطوط حمر في كتف الشاة على إراقة الدماء في تلك السنة، ويستدل بالخلق على الأخلاق. ولا يمكن ذلك إلا بطريق تلازم

النَّاتِجِ الصَّادِرَةِ عَنْ سَبَبٍ وَاحِدٍ.

525. وَلَنُقْتَصِرَ مِنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ، فَإِنَّهُ كَالْعِلَاقَةِ عَلَى عِلْمِ الْأَصُولِ.

* ص: 59 وما بعدها 526. وَمَنْ أَرَادَ مَزِيدًا عَلَيْهِ فَلْيَطْلُبْهُ مِنْ كِتَابِ «مِحْكُ النَّظَرِ» وَكِتَابِ «مِغْيَارِ الْعِلْمِ» *.

527. وَلَنُشْتَغِلِ الْآنَ بِالْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا عِلْمُ الْأَصُولِ.

528. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وَعَلَى جَمِيعِ أَصْحَابِهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القطب الأول في التمثيرة وهي الحكم

وَالْكَلَامُ فِيهِ يَنْقَسِمُ إِلَى فُنُونٍ أَرْبَعَةٍ:

1| فَنٌّ فِي حَقِيقَةِ الْحُكْمِ.

2| وَفَنٌّ فِي أَقْسَامِهِ.

3| وَفَنٌّ فِي أَرْكَانِهِ.

4| وَفَنٌّ فِيَمَا يُظْهِرُهُ.

الفن الأول في حقيقته

529. وَيَشْتَمِلُ عَلَى تَمْهِيدٍ، وَثَلَاثِ مَسَائِلَ:
530. أَمَّا التَّمْهِيدُ: فَهُوَ أَنَّ الْحُكْمَ عِنْدَنَا عِبَارَةٌ عَنْ: خِطَابِ الشَّرْعِ إِذَا تَعَلَّقَ بِأَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ، فَالْحَرَامُ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ: اُتْرُكُوهُ وَلَا تَفْعَلُوهُ. وَالْوَاجِبُ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ: افْعَلُوهُ وَلَا تَتْرُكُوهُ. وَالْمُبَاحُ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ: إِنْ شِئْتُمْ فَافْعَلُوهُ وَإِنْ شِئْتُمْ فَاتْرُكُوهُ. فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ هَذَا الْخِطَابُ مِنَ الشَّارِعِ فَلَا حُكْمَ؛ فَلِهَذَا قُلْنَا: الْعَقْلُ لَا يُحَسِّنُ، وَلَا يَقْبَحُ، وَلَا يُوجِبُ شُكْرَ الْمُنْعِمِ. وَلَا حُكْمَ لِلْأَفْعَالِ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ.
531. فَلَنَرُسِّمُ كُلَّ مَسْأَلَةٍ بِرَأْسِهَا.
532. |1| مَسْأَلَةٌ: / ذَهَبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ إِلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ تَنْقَسِمُ إِلَى حَسَنَةٍ وَقَبِيحَةٍ: فَمِنْهَا مَا يُدْرِكُ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ، كَحُسْنِ إِنْقَازِ الْغَرَقَى، وَالْهَلَكَى، وَشُكْرِ الْمُنْعِمِ، وَمَعْرِفَتِهِ، وَحُسْنِ الصَّدْقِ، وَكَقْبَحِ الْكُفْرَانِ، وَإِيلَامِ الْبَرِيِّ، وَالْكَذِبِ الَّذِي لَا غَرَضَ فِيهِ.
533. وَمِنْهَا مَا يُدْرِكُ بِنَظَرِ الْعَقْلِ، كَقُبْحِ الصَّدْقِ الَّذِي فِيهِ ضَرَرٌ، وَحُسْنِ الْكَذِبِ الَّذِي فِيهِ نَفْعٌ. وَمِنْهَا مَا يُدْرِكُ بِالسَّمْعِ كَحُسْنِ الصَّلَاةِ، وَالْحَجِّ، وَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ.
534. وَزَعَمُوا أَنَّهَا مُتَمَيِّزَةٌ بِصِفَةِ ذَاتِهَا عَنْ غَيْرِهَا بِمَا فِيهَا مِنَ اللَّطْفِ الْمَانِعِ مِنَ الْفَحْشَاءِ الدَّاعِي إِلَى الطَّاعَةِ، لَكِنَّ الْعَقْلَ لَا يَسْتَقِيلُ بِدَرْكِهِ.
535. فَتَقُولُ: قَوْلُ الْقَائِلِ: هَذَا حَسَنٌ، وَهَذَا قَبِيحٌ، لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ مَا لَمْ يُفْهَمْ مَعْنَى الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، فَإِنَّ الْأَصْطِلَاحَاتِ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ مُخْتَلِفَةٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَلْخِيصِهَا.

[56/1]

المعتزلة وحسن
الأفعال وقبحها

536. وَالْإِصْطِلَاحَاتُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ:

537. |الِإِصْطِلَاحُ| الْأَوَّلُ: الْإِصْطِلَاحُ الْمَشْهُورُ الْعَامِّيُّ، وَهُوَ أَنَّ الْأَفْعَالَ تَنْقَسِمُ

إِلَى مَا يُوَافِقُ غَرَضَ الْفَاعِلِ، وَإِلَى مَا يُخَالِفُهُ، وَإِلَى مَا لَا يُوَافِقُ وَلَا يُخَالِفُ.

538. فَالْمُوَافِقُ يُسَمَّى حَسَنًا، وَالْمُخَالِفُ يُسَمَّى قَبِيحًا، وَالثَّالِثُ يُسَمَّى عَبَثًا.

539. وَعَلَى هَذَا الْإِصْطِلَاحِ: إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُوَافِقًا لِشَخْصٍ، مُخَالِفًا لِآخَرَ، فَهُوَ

حَسَنٌ فِي حَقِّ مَنْ وَافَقَهُ، قَبِيحٌ فِي حَقِّ مَنْ خَالَفَهُ، حَتَّى إِنْ قَتَلَ الْمَلِكُ الْكَبِيرَ يَكُونُ حَسَنًا فِي حَقِّ أَعْدَائِهِ، قَبِيحًا فِي حَقِّ أَوْلِيَائِهِ.

540. وَهَؤُلَاءِ لَا يَتَحَاشَوْنَ عَنْ تَقْبِيحِ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا خَالَفَ غَرَضَهُمْ، وَلِذَلِكَ يَسُبُّونَ

الدَّهْرَ وَالْفَلَكَ، وَيَقُولُونَ: خَرَبَ الْفَلَكَ، وَتَعَسَّ الدَّهْرُ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْفَلَكَ مُسَخَّرٌ لَيْسَ إِلَيْهِ شَيْءٌ. وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ».

541. فإِطْلَاقُ اسْمِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ عَلَى الْأَفْعَالِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ كإِطْلَاقِهِ عَلَى الصُّورِ،

فَمَنْ مَالَ طَبْعُهُ إِلَى صُورَةٍ أَوْ صَوْتِ شَخْصٍ قَضَى بِحُسْنِهِ، وَمَنْ نَفَرَ طَبْعُهُ عَنْ شَخْصٍ اسْتَقْبَحَهُ. وَرُبَّ شَخْصٍ يَنْفِرُ عَنْهُ طَبْعٌ وَيَمِيلُ إِلَيْهِ طَبْعٌ، فَيَكُونُ حَسَنًا فِي حَقِّ هَذَا، قَبِيحًا فِي حَقِّ ذَاكَ، حَتَّى يَسْتَحْسِنَ سُمْرَةَ اللَّوْنِ جَمَاعَةً، وَيَسْتَقْبَحَهَا جَمَاعَةً. فَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُوَافَقَةِ وَالْمُنَافَرَةِ، وَهُمَا أَمْرَانِ إِضَافِيَانِ، لَا كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ. إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ أَنَّ يَكُونُ الشَّيْءُ أَسْوَدَ فِي حَقِّ زَيْدٍ، أَبْيَضَ فِي حَقِّ عَمْرٍو.

542. |الِإِصْطِلَاحُ الثَّانِي|: التَّعْبِيرُ بِالْحُسْنِ عَمَّا حَسَنَهُ الشَّرْعُ بِالنَّاءِ عَلَى فَاعِلِهِ.

فَيَكُونُ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى حَسَنًا فِي كُلِّ حَالٍ، خَالَفَ الْغَرَضَ أَوْ وَافَقَهُ، وَيَكُونُ الْمَأْمُورُ بِهِ شَرْعًا نَدْبًا- كَانَ أَوْ إِيجَابًا- حَسَنًا. وَالْمُبَاحُ لَا يَكُونُ حَسَنًا.

543. |الِإِصْطِلَاحُ الثَّالِثُ|: التَّعْبِيرُ بِالْحُسْنِ عَنْ كُلِّ مَا لِفَاعِلِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ، فَيَكُونُ

الْمُبَاحُ حَسَنًا، مَعَ الْمَأْمُورَاتِ. وَفِعْلُ اللَّهِ يَكُونُ حَسَنًا بِكُلِّ حَالٍ.

[57/1]

544. وَهَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةُ كُلُّهَا أَوْصَافٌ إِضَافِيَّةٌ. / وَهِيَ مَعْقُولَةٌ. وَلَا حَجَرَ عَلَى مَنْ

يَجْعَلُ لَفْظَ الْحَسَنِ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا، فَلَا مُشَاحَّةَ فِي الْأَلْفَافِ. فَعَلَى هَذَا إِذَا لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ، لَا يَتَمَيَّزُ فِعْلٌ عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِالْمُوَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ، وَيَخْتَلِفُ

ذَلِكَ بِالْإِضَافَاتِ، وَلَا يَكُونُ صِفَةً لِلذَّاتِ.

545. فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ لَا نُنَازِعُكُمْ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الْإِضَافِيَّةِ، وَلَا فِي هَذِهِ الْأَصْطِلَاحَاتِ الَّتِي تَوَاضَعْتُمْ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ نَدَّعِي الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ وَصَفًا ذَاتِيًّا لِلْحَسَنِ وَالْقُبْحِ، مُدْرِكًا بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، كَالظُّلْمِ، وَالْكَذِبِ وَالْكَفْرَانِ، وَالْجَهْلِ - وَلِذَلِكَ لَا نُجَوِّزُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لِقُبْحِهِ، وَنُحَرِّمُهُ عَلَى كُلِّ عَاقِلٍ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ، لِأَنَّهُ قَبِيحٌ لِدَاتِهِ. وَكَيْفَ يُنْكِرُ ذَلِكَ، وَالْعُقَلَاءُ بِأَجْمَعِهِمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى الْقَضَاءِ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ إِلَى حَالٍ دُونَ حَالٍ؟

546. قُلْنَا: أَنْتُمْ مُنَازِعُونَ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

547. أَحَدُهَا: فِي كَوْنِ الْقُبْحِ وَصَفًا ذَاتِيًّا.

548. وَالثَّانِي: فِي قَوْلِكُمْ: إِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَعْلَمُهُ الْعُقَلَاءُ بِالضَّرُورَةِ.

549. وَالثَّلَاثُ: فِي ظَنِّكُمْ أَنَّ الْعُقَلَاءَ لَوْ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ حُجَّةً مَقْطُوعًا بِهَا وَدَلِيلًا عَلَى كَوْنِهِ ضَرُورِيًّا.

550. أَمَّا الْأَوَّلُ: وَهُوَ دَعْوَى كَوْنِهِ وَصَفًا ذَاتِيًّا، فَهُوَ تَحَكُّمٌ بِمَا لَا يُعْقَلُ، فَإِنَّ الْقَتْلَ عِنْدَهُمْ قَبِيحٌ لِدَاتِهِ بِشَرِّطِ أَنْ لَا تَسْبِقَهُ جِنَايَةٌ، وَلَا يَعْقِبَهُ عَوْضٌ، حَتَّى جَازَ إِيْلَامُ الْبَهَائِمِ وَذُبْحُهَا، وَلَمْ يَقْبَحْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يُشَبِّهُا عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ. وَالْقَتْلُ فِي ذَاتِهِ لَهُ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، لَا تَخْتَلِفُ بَأَنْ تَتَقَدَّمَ جِنَايَةٌ أَوْ تَتَعَقَّبَهُ لَذَّةٌ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْفَوَائِدِ وَالْأَغْرَاضِ، وَكَذَلِكَ الْكَذِبُ كَيْفَ يَكُونُ قُبْحُهُ ذَاتِيًّا؟ وَلَوْ كَانَ فِيهِ عِصْمَةٌ دَمِ نَبِيٍّ بِإِخْفَاءِ مَكَانِهِ عَنْ ظَالِمٍ يَقْصِدُ قَتْلَهُ لَكَانَ حَسَنًا، بَلْ وَاجِبًا يُعْصَى بِتَرْكِهِ. وَالْوَصْفُ الذَّاتِيُّ كَيْفَ يَتَبَدَّلُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْأَحْوَالِ.

551. وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ كَوْنُهُ مُدْرِكًا بِالضَّرُورَةِ. وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ وَنَحْنُ نُنَازِعُكُمْ فِيهِ، وَالضَّرُورِيُّ لَا يُنَازَعُ فِيهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعُقَلَاءِ. وَقَوْلُكُمْ: إِنَّكُمْ مُضْطَرُونَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَمُؤَافِقُونَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَظُنُّونَ أَنَّ مُسْتَنَدَ مَعْرِفَتِكُمُ السَّمْعُ، كَمَا ظَنَّ الْكَعْبِيُّ أَنَّ مُسْتَنَدَ عِلْمِهِ بِخَبَرِ التَّوَاتُرِ النَّظَرُ. وَلَا يَبْعُدُ التَّبَاسُّ مُدْرِكِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا يَبْعُدُ الْخِلَافُ فِي نَفْسِ الْمَعْرِفَةِ، وَلَا خِلَافَ فِيهَا.

552. قُلْنَا: هَذَا كَلَامٌ فَاسِدٌ. لَأَنَّا نَقُولُ: يَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِيْلَامُ الْبَهَائِمِ، وَلَا نَعْتَقِدُ لَهَا جَرِيْمَةً وَلَا ثَوَابًا، فَدَلَّ أَنَا نُنَازِعُكُمْ فِي نَفْسِ الْعِلْمِ.

553. وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَهُوَ أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا اتِّفَاقَ الْعُقَلَاءِ عَلَى هَذَا أَيْضًا لَمْ تَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ، إِذْ لَمْ يُسَلَّمْ كَوْنُهُمْ مُضْطَرِّينَ إِلَيْهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْإِتِّفَاقُ مِنْهُمْ عَلَى مَا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ. فَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى اثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَجَوَازِ بَعْثَةِ الرُّسُلِ، وَلَمْ يُخَالَفْ إِلَّا الشُّوَادُ. فَلَوْ اتَّفَقَ أَنْ سَاعَدَهُمُ الشُّوَادُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ضَرُورِيًّا، فَكَذَلِكَ اتَّفَاقُ النَّاسِ عَلَى هَذَا الْإِعْتِقَادِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ عَنْ دَلِيلِ السَّمْعِ الدَّالِّ عَلَى قُبْحِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَبَعْضُهُ عَنْ تَقْلِيدِ مَفْهُومٍ مِنَ الْأَخْذِينَ عَنْ / السَّمْعِ، وَبَعْضُهُ عَنْ الشُّبْهَةِ الَّتِي وَقَعَتْ لِأَهْلِ الضَّلَالِ.

|58/1|

554. فَالْتِمَامُ الْإِتِّفَاقِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ ضَرُورِيًّا، بَلْ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ حُجَّةً لَوْلَا مَنْعُ السَّمْعِ عَنْ تَجْوِيزِ الْخَطَا عَلَى كَافَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَاصَّةً؛ إِذْ لَا يَبْعُدُ اجْتِمَاعُ الْكَافَةِ عَلَى الْخَطَا عَنْ تَقْلِيدٍ وَعَنْ شُبْهَةٍ. وَكَيْفَ وَفِي الْمُلْحَدَةِ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ قُبْحَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَلَا حُسْنَ نَقَائِصِهَا، فَكَيْفَ يُدَّعَى اتِّفَاقُ الْعُقَلَاءِ؟

555. احْتَجُّوا بِأَنَّا نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ مَنْ اسْتَوَى عِنْدَهُ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ آثَرُ الصِّدْقِ وَمَالٌ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ عَاقِلًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِحُسْنِهِ، وَأَنَّ الْمَلِكَ الْعَظِيمَ الْمُسْتَوَلِيَّ عَلَى الْأَقَالِيمِ إِذَا رَأَى ضَعِيفًا مُشْرِفًا عَلَى الْهَلَاكِ يَمِيلُ إِلَى إِنْقَاذِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ أَصْلَ الدِّينِ لِيَنْتَظِرَ ثَوَابًا، وَلَا يَنْتَظِرُ مِنْهُ أَيْضًا مُجَازَاةً وَشُكْرًا سِيمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُسْكِينَ، وَلَمْ يَرَهُ، بَأَنَّ كَانَ أَعْمَى وَأَصَمَّ لَا يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلَا يُوَافِقُ ذَلِكَ أَيْضًا غَرَضُهُ، بَلْ رُبَّمَا يَتَعَبُّ بِهِ، بَلْ يَحْكُمُ الْعُقَلَاءُ بِحُسْنِ الصَّبْرِ عَلَى السَّيْفِ إِذَا أَكْرَهَ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْرِ، أَوْ عَلَى إِفْشَاءِ السَّرِّ وَنَقْضِ الْعَهْدِ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ غَرَضِ الْمُكْرَهِ. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: اسْتِحْسَانُ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَإِفَاضَةُ النِّعَمِ مِمَّا لَا يُنْكِرُهُ عَاقِلٌ إِلَّا عَنْ عِنَادٍ.

30 ب

556. وَالْجَوَابُ أَنَّا لَا نُنْكِرُ اشْتِهَارَ هَذِهِ الْقَضَايَا بَيْنَ الْخَلْقِ، وَكَوْنَهَا مَحْمُودَةً مَشْهُورَةً، وَلَكِنْ مُسْتَنَدَهَا إِمَّا التَّدِينُ بِالشَّرَائِعِ، وَإِمَّا الْأَغْرَاضُ. وَنَحْنُ إِنَّمَا نُنْكِرُ هَذَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى لِإِتِّفَاقِ الْأَغْرَاضِ عَنْهُ.

557. فَأَمَّا إِطْلَاقُ النَّاسِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ فِيمَا يَدُورُ بَيْنَهُمْ فَيُسْتَمَدُّ مِنَ الْأَغْرَاضِ، وَلَكِنْ قَدْ تَدَقُّ الْأَغْرَاضُ وَتَخْفَى، فَلَا يَنْتَبِهُ لَهَا إِلَّا الْمُحَقِّقُونَ.

558. وَنَحْنُ نُنَبِّهُ عَلَى مُثَارَاتِ الْغَلَطِ فِيهِ. وَهِيَ ثَلَاثَةُ مُثَارَاتٍ يَغْلَطُ الْوَهْمُ فِيهَا:

559. **الْغَلْطَةُ الْأُولَى:** أَنَّ الْإِنْسَانَ يُطْلَقُ اسْمُ الْقُبْحِ عَلَى مَا يُخَالِفُ غَرَضَهُ، وَإِنْ كَانَ يُوَافِقُ غَرَضَ غَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى الْغَيْرِ، فَإِنَّ كُلَّ طَبْعٍ مَشْغُوفٌ بِنَفْسِهِ، وَمُسْتَحَقَّرٌ لْغَيْرِهِ، فَيَقْضِي بِالْقُبْحِ مُطْلَقًا. وَرُبَّمَا يُضَيَّفُ الْقُبْحُ إِلَى ذَاتِ الشَّيْءِ، وَيَقُولُ: هُوَ فِي نَفْسِهِ قَبِيحٌ، فَيَكُونُ قَدْ قَضَى بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ، هُوَ مُصِيبٌ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا، وَهُوَ أَصْلُ الاسْتِقْبَاحِ، وَمُخْطِئٌ فِي أُخْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِضَافَةُ الْقُبْحِ إِلَى ذَاتِهِ، إِذْ غَفَلَ عَنْ كَوْنِهِ قَبِيحًا لِمُخَالَفَةِ غَرَضِهِ، وَالثَّانِي: حُكْمُهُ بِالْقُبْحِ مُطْلَقًا. وَمُنْشِؤُهُ عَدَمَ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى غَيْرِهِ، بَلْ عَدَمَ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى بَعْضِ أَحْوَالِ نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَسْتَحْسِنُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ عَيْنَ مَا يَسْتَقْبِحُهُ، إِذَا اخْتَلَفَ الْغَرَضُ.

560. **الْغَلْطَةُ الثَّانِيَّةُ:** أَنَّ مَا هُوَ مُخَالِفٌ لِلْغَرَضِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ نَادِرَةٍ، قَدْ لَا يَلْتَفِتُ الْوَهْمُ إِلَى تِلْكَ الْحَالَةِ النَّادِرَةِ، بَلْ لَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ، فَيَرَاهُ مُخَالِفًا فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ، فَيَقْضِي بِالْقُبْحِ مُطْلَقًا، لِاسْتِيلَاءِ أَحْوَالِ قُبْحِهِ عَلَى قَلْبِهِ، وَذَهَابِ الْحَالَةِ النَّادِرَةِ عَنْ ذِكْرِهِ، كَحُكْمِهِ عَلَى الْكَذِبِ بِأَنَّهُ قَبِيحٌ مُطْلَقًا، وَغَفْلَتُهُ عَنِ الْكَذِبِ الَّذِي تُسْتَفَادُ بِهِ عِصْمَةُ دَمِ نَبِيِّ أَوْ وَلِيِّ.

561. وَإِذَا قَضَى بِالْقُبْحِ مُطْلَقًا، وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ مُدَّةٌ، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ عَلَى / سَمْعِهِ وَلِسَانِهِ، انْغَرَسَ فِي نَفْسِهِ اسْتِقْبَاحٌ مُنْفَرٌّ، فَلَوْ وَقَعَتْ تِلْكَ الْحَالَةُ النَّادِرَةُ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ نَفْرَةً عَنْهَا، لِطُولِ نُشُوهِ عَلَى الاسْتِقْبَاحِ؛ فَإِنَّهُ أُلْقِيَ إِلَيْهِ مُنْذُ الصَّبَا عَلَى سَبِيلِ التَّأْدِيبِ وَالْإِرْشَادِ أَنَّ الْكَذِبَ قَبِيحٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَلَا يَنْبَغِي عَلَى حُسْنِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، خِيفَةً مِنْ أَنْ لَا تَسْتَحْكِمَ نَفْرَتُهُ عَنِ الْكَذِبِ فَيُقَدِّمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَبِيحٌ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ.

|59/1|

562. وَالسَّمَاعُ فِي الصَّغَرِ كَالنَّقْشِ فِي الْحَجَرِ، فَيَنْغَرَسُ فِي النَّفْسِ، وَيَحْنُ إِلَى التَّصْدِيقِ بِهِ مُطْلَقًا. وَهُوَ صِدْقٌ، لَكِنْ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذِكْرُهُ إِلَّا أَكْثَرُ الْأَحْوَالِ، فَهُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ كُلُّ الْأَحْوَالِ، فَلِذَلِكَ يَعْتَقِدُهُ مُطْلَقًا.

563. **الْغَلْطَةُ الثَّالِثَةُ:** سَبَبُهَا سَبَقُ الْوَهْمِ إِلَى الْعَكْسِ، فَإِنَّ مَا يُرَى مَقْرُونًا بِالشَّيْءِ يُظَنُّ أَنَّ الشَّيْءَ أَيْضًا لَا مَحَالَةَ مَقْرُونٌ بِهِ مُطْلَقًا، وَلَا يَدْرِي أَنَّ الْأَخَصَّ أَبَدًا مَقْرُونٌ بِالْأَعَمِّ، وَالْأَعَمُّ لَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بِالْأَخَصِّ.

564. وَمِثَالُهُ نَفْرَةُ نَفْسِ السَّلِيمِ، وَهُوَ الَّذِي نَهَشَتْهُ الْحَيَّةُ، عَنِ الْحَبْلِ الْمُبْرَقَشِ اللَّوْنِ، لِأَنَّهُ وَجَدَ الْأَذَى مَقْرُونًا بِهَذِهِ الصُّورَةِ، فَتَوَهَّمَ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ مَقْرُونَةٌ بِالْأَذَى.

565. وَكَذَلِكَ تَنْفِرُ النَّفْسُ عَنِ الْعَسَلِ إِذَا شَبَّهَ بِالْعَذِرَةِ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ الْأَذَى وَالِاسْتِقْذَارَ مَقْرُونًا بِالرَّطْبِ الْأَصْفَرِ، فَتَوَهَّمَ أَنَّ الرَّطْبَ الْأَصْفَرَ مَقْرُونٌ بِهِ الْإِسْتِقْذَارُ، وَيَغْلِبُ الْوَهْمُ، حَتَّى يَتَعَذَّرَ الْأَكْلُ وَإِنْ حَكَمَ الْعَقْلُ بِكَذِبِ الْوَهْمِ، لَكِنْ خُلِقَتْ قُوَى النَّفْسِ مُطِيعَةً لِلْأَوْهَامِ، وَإِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، حَتَّى إِنْ الطَّبَعُ لَيَنْفِرُ عَنْ حَسَنَاءِ سُمِّيَتْ بِاسْمِ الْهُنُودِ * إِذْ وَجَدَ الْإِسْمَ مَقْرُونًا بِالْقُبْحِ، فَظَنَّ أَنَّ الْقُبْحَ أَيْضًا مُلَازِمٌ لِلْإِسْمِ.

* في الأميرية:
اليهود

566. وَلِذَا تَوَرَّدَ عَلَى بَعْضِ الْعَوَامِ مَسْأَلَةٌ عَقْلِيَّةٌ جَلِيَّةٌ فَيَقْبُلُهَا، فَإِذَا قُلْتُ: هَذَا مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيِّ أَوْ الْحَنْبَلِيِّ أَوْ الْمُعْتَزَلِيِّ نَفَرَ عَنْهُ إِنْ كَانَ يُسِيءُ الْإِعْتِقَادَ فَيَمُنُّ نَسَبَتَهُ إِلَيْهِ. وَلَيْسَ هَذَا طَبَعُ الْعَامِّيِّ خَاصَّةً، بَلْ طَبَعُ أَكْثَرِ الْعُقَلَاءِ الْمُتَسَمِّينَ بِالْعُلُومِ، إِلَّا الْعُلَمَاءَ الرَّاسِخِينَ الَّذِينَ أَرَاهُمُ اللَّهُ الْحَقَّ حَقًّا، وَقَوَاهُمْ عَلَى اتِّبَاعِهِ.

567. وَأَكْثَرُ الْخَلْقِ قُوَى نَفْسِهِمْ مُطِيعَةً لِلْأَوْهَامِ الْكَاذِبَةِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِكَذِبِهَا، وَأَكْثَرُ إِقْدَامِ الْخَلْقِ وَإِحْجَامِهِمْ بِسَبَبِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ؛ فَإِنَّ الْوَهْمَ عَظِيمُ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى النَّفْسِ، وَلِذَلِكَ يَنْفِرُ طَبَعُ الْإِنْسَانِ عَنِ الْمَبِيتِ فِي بَيْتٍ فِيهِ مَيِّتٌ، مَعَ قَطْعِهِ بِأَنَّهُ لَا يَتَحَرَّكُ، وَلَكِنَّهُ كَأَنَّهُ يَتَوَهَّمُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ حَرَكَتَهُ وَنُطْقَهُ.

568. فَإِذَا تَنَبَّهَتْ لِهَذِهِ الْمُثَارَاتِ فَنَرْجِعُ وَنَقُولُ: إِنَّمَا يَتَرَجَّحُ الْإِنْقَادُ عَلَى الْإِهْمَالِ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ الشَّرَائِعَ لِدَفْعِ الْأَذَى الَّذِي يُلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنْ رِقَّةِ الْجِنْسِيَّةِ، وَهُوَ طَبَعٌ يَسْتَحِيلُ الْإِنْفِكَافُ عَنْهُ.

569. وَسَبَبُهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُقَدِّرُ نَفْسَهُ فِي تِلْكَ الْبَلِيَّةِ، وَيُقَدِّرُ غَيْرَهُ مُعْرِضًا عَنْهُ وَعَنْ إِنْقَادِهِ،

|60/1|

فَيَسْتَقْبِحُهُ مِنْهُ بِمُخَالَفَةِ غَرَضِهِ، فَيَعُودُ وَيُقَدِّرُ ذَلِكَ الْاِسْتِقْبَاحَ مِنَ الْمُسْرِفِ عَلَى الْهَلَاكِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، / فَيَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ الْقُبْحَ الْمُتَوَهَّمِ.

570. فَإِنْ فُرِضَ فِي بِهِيمَةٍ أَوْ فِي شَخْصٍ لَا رِقَّةَ فِيهِ، فَهُوَ بَعِيدُ تَصَوُّرُهُ.

571. وَلَوْ تَصَوَّرَ فَيَبْقَى أَمْرٌ آخَرُ، وَهُوَ طَلَبُ الثَّنَاءِ عَلَى إِحْسَانِهِ.

572. فَإِنْ فُرِضَ حَيْثُ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ الْمُنْقِذُ فَيَتَوَقَّعُ أَنْ يُعْلَمَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ التَّوَقُّعُ بَاعِثًا.

573. فَإِنْ فُرِضَ فِي مَوْضِعٍ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُعْلَمَ، فَيَبْقَى مَيْلُ النَّفْسِ، وَتَرْجُحُ يُضَاهِي

نُفْرَةً أَطْبَعَ السَّلِيمُ عَنِ الْحَبْلِ الْمُبْرَقَشِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ رَأَى هَذِهِ الصُّورَةَ مَقْرُونَةً بِالثَّنَاءِ، فَظَنَّ أَنَّ الثَّنَاءَ مَقْرُونٌ بِهَا بِكُلِّ حَالٍ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا رَأَى الْأَذَى مَقْرُونًا بِصُورَةِ الْحَبْلِ، وَطَبَعَهُ يَنْفِرُ عَنِ الْأَذَى، فَانْفَرَّ عَنِ الْمَقْرُونِ بِالْأَذَى. فَالْمَقْرُونُ بِاللَّذِيذِ لَذِيذٌ، وَالْمَقْرُونُ بِالْمَكْرُوهِ مَكْرُوهٌ.

574. بَلِ الْإِنْسَانُ إِذَا جَالَسَ مَنْ عَشِقَهُ فِي مَكَانٍ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ أَحَسَّ فِي نَفْسِهِ تَفَرُّقَةً بَيْنَ ذَلِكَ الْمَكَانِ وَغَيْرِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ:

575. أَمْرٌ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارٍ لَيْلَى أَقْبَلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارَا

576. وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

577. وَقَالَ ابْنُ الرُّومِيِّ مُنَبِّهًا عَلَى سَبَبِ حُبِّ الْأَوْطَانِ:

578. وَحَبَّبَ أَوْطَانَ الرِّجَالِ إِلَيْهِمْ مَا رَبُّ قَضَاهَا الشَّبَابُ هُنَالِكََا

579. إِذَا ذَكَرُوا أَوْطَانَهُمْ ذَكَرَتْهُمْ عُهُودَ الصَّبَا فِيهَا فَحَنُّوا لِذَلِكََا

580. وَشَوَاهِدُ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ حُكْمِ الْوَهْمِ.

581. وَأَمَّا الصَّبْرُ عَلَى السَّيْفِ فِي تَرْكِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ مَعَ طُمَأْنِينَةِ النَّفْسِ، فَلَا يَسْتَحْسِنُهُ

جَمِيعُ الْعُقَلَاءِ لَوْلَا الشَّرْعُ، بَلْ رُبَّمَا اسْتَقْبَحُوهُ، وَإِنَّمَا اسْتَحْسِنُهُ مَنْ يَنْتَظِرُ الثَّوَابَ عَلَى الصَّبْرِ، أَوْ مَنْ يَنْتَظِرُ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ بِالشَّجَاعَةِ وَالصَّلَابَةِ فِي الدِّينِ.

582. وَكَمْ مِنْ شُجَاعٍ يَرْكَبُ مَتْنِ الْخَطَرِ، وَيَتَهَجَّمُ عَلَى عَدَدٍ هُمْ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ

أَنَّهُ لَا يُطِيقُهُمْ، وَيَسْتَحْقِرُ مَا يَنَالُهُ مِنَ الْأَلَمِ لَمَّا يَعْتَاضُهُ مِنْ تَوْهَمِ الثَّنَاءِ وَالْحَمْدِ وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ!

583. وَكَذَلِكَ إِخْفَاءُ السِّرِّ وَحِفْظُ الْعَهْدِ إِنَّمَا تَوَاصَى النَّاسُ بِهِمَا لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْمَصَالِحِ، وَأَكْثَرُوا الثَّنَاءَ عَلَيْهِمَا. فَمَنْ يَحْتَمِلُ الضَّرَرَ فِيهِ فَإِنَّمَا يَحْتَمِلُهُ لِأَجْلِ الثَّنَاءِ، فَإِنْ فُرِضَ حَيْثُ لَا ثَنَاءَ فَقَدْ وَجِدَ مَقْرُونًا بِالثَّنَاءِ، فَيَبْقَى مِثْلُ الْوَهْمِ إِلَى الْمَقْرُونِ بِاللَّذِيذِ وَإِنْ كَانَ خَالِيًا عَنْهُ.

584. فَإِنْ فُرِضَ مَنْ لَا يَسْتَوِلِي عَلَيْهِ هَذَا الْوَهْمُ، وَلَا يَنْتَظِرُ الثَّوَابَ وَالثَّنَاءَ، فَهُوَ مُسْتَقْبِحٌ لِلْسَّعْيِ فِي هَلَاكِ نَفْسِهِ بِغَيْرِ فَائِدَةٍ، وَيَسْتَحِمُّ مَنْ يَفْعَلُ ذَاكَ قَطْعًا. فَمَنْ يُسَلِّمُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا يُؤْثِرُ الْهَلَاكَ عَلَى الْحَيَاةِ؟!

[61/1]

585. وَعَلَى هَذَا يَجْرِي / الْجَوَابُ عَنِ الْكَذِبِ، وَعَنْ جَمِيعِ مَا يَفْرِضُونَهُ.

586. ثُمَّ نَقُولُ: نَحْنُ لَا نُنْكِرُ أَنَّ أَهْلَ الْعَادَةِ يَسْتَقْبِحُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضِ الظُّلْمِ وَالْكَذِبِ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْقُبْحِ وَالْحُسْنِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَمَنْ قَضَى بِهِ فَمُسْتَنَدُهُ قِيَاسُ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ. وَكَيْفَ يَقِيسُ وَالسَّيِّدُ لَوْ تَرَكَ عَبِيدَهُ وَإِمَاءَهُ، وَبَعْضُهُمْ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ، وَيَرْتَكِبُونَ الْفَوَاحِشَ، وَهُوَ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِمْ وَقَادِرٌ عَلَى مَنْعِهِمْ، لَقُبِحَ مِنْهُ، وَقَدْ فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ بِعِبَادِهِ، وَلَمْ يَقْبَحْ مِنْهُ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ تَرَكَهُمْ لِيَنْزَجِرُوا بِأَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَحِقُّوا الثَّوَابَ هَوَسٌ، لِأَنَّهُ عِلْمُ أَنَّهُمْ لَا يَنْزَجِرُونَ، فَلْيَمْنَعُهُمْ أَقْهَرًا، فَكَمْ مِنْ مَمْنُوعٍ عَنِ الْفَوَاحِشِ بِعُنَّةٍ أَوْ عَجْزٍ. وَذَلِكَ أَحْسَنُ مِنْ تَمْكِينِهِمْ مَعَ الْعِلْمِ لَأَنَّهُمْ لَا يَنْزَجِرُونَ.

1132

هل يجب شكر
المنعم عقلا؟

587. |2| مَسْأَلَةٌ: لَا يَجِبُ شُكْرُ الْمُنْعِمِ عَقْلًا، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ، وَدَلِيلُهُ أَنَّ لَا مَعْنَى لِلْوَاجِبِ إِلَّا مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَرَ بِهِ وَتَوَعَّدَ بِالْعِقَابِ عَلَى تَرْكِهِ. فَإِذَا لَمْ يَرِدْ خِطَابٌ فَأَيُّ مَعْنَى لِلْوُجُوبِ؟!

588. ثُمَّ تَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِيهِ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُوجِبَ ذَلِكَ لِفَائِدَةٍ، أَوْ لَا لِفَائِدَةٍ. وَمُحَالٌ أَنْ يُوجِبَ لَا لِفَائِدَةٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَبَثٌ وَسَفَهٌ. وَإِنْ كَانَ لِفَائِدَةٍ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْمَعْبُودِ، وَهُوَ مُحَالٌ، إِذْ يَتَعَالَى وَيَتَقَدَّسُ عَنِ الْأَغْرَاضِ، أَوْ إِلَى الْعَبْدِ، وَذَلِكَ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي الدُّنْيَا، أَوْ فِي الْآخِرَةِ. وَلَا فَائِدَةٌ لَهُ فِي الدُّنْيَا، بَلْ يَتَعَبُّ بِالنَّظَرِ وَالْفِكْرِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالشُّكْرِ، وَيُحْرَمُ بِهِ عَنِ الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَاتِ، وَلَا فَائِدَةٌ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، فَإِنَّ الثَّوَابَ تَفْضُلٌ مِنَ اللَّهِ يُعْرِفُ

بوعده وخبره، فإذا لم يخبر عنه فمن أين يعلم أنه يثاب عليه؟
 589. فَإِنْ قِيلَ: يَخْطُرُ لَهُ أَنَّهُ إِنْ كَفَرَ وَأَعْرَضَ رَبِّمَا يُعَاقَبُ، وَالْعَقْلُ يَدْعُو إِلَى سُلُوكِ
 طَرِيقِ الْأَمْنِ.

590. قُلْنَا: لَا، بَلِ الْعَقْلُ يَعْرِفُ طَرِيقَ الْأَمْنِ، ثُمَّ الطَّبَعُ يَسْتَحِثُّ عَلَى سُلُوكِهِ، إِذْ كُلُّ
 إِنْسَانٍ مَجْبُولٌ عَلَى حُبِّ نَفْسِهِ، وَعَلَى كَرَاهَةِ الْأَلَمِ. فَقَدْ غَلِطْتُمْ فِي قَوْلِكُمْ:
 إِنَّ الْعَقْلَ دَاعٍ. بَلِ الْعَقْلُ هَادٍ، وَالْبَوَاعِثُ وَالِدَّوَاعِي تَنْبَعُثُ مِنَ النَّفْسِ تَابِعَةً
 لِحُكْمِ الْعَقْلِ.

591. وَغَلِطْتُمْ أَيْضًا فِي قَوْلِكُمْ: إِنَّهُ يَثَابُ عَلَى جَانِبِ الشُّكْرِ وَالْمَعْرِفَةِ خَاصَّةً، لِأَنَّ
 هَذَا الْخَاطِرَ مُسْتَنَدُهُ تَوْهُمٌ غَرَضٌ فِي جَانِبِ الشُّكْرِ يَتَمَيَّزُ بِهِ عَنِ الْكُفْرِ، وَهُمَا
 مُتَسَاوِيَانِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى جَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى.

592. بَلْ إِنْ فُتِحَ بَابُ الْأَوْهَامِ فَرَبِّمَا يَخْطُرُ لَهُ أَنَّ اللَّهَ يُعَاقِبُهُ لَوْ شَكَرَهُ وَنَظَرَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ
 أَمَدُهُ بِأَسْبَابِ النِّعَمِ، فَلَعَلَّهُ خَلَقَهُ لِيَتَرَفَّهُ وَلِيَتَمَتَّعَ، فَاتِّعَابُهُ نَفْسَهُ تَصَرُّفٌ فِي
 مَمْلَكَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

593. وَلَهُمْ شُبُهَتَانِ:

594. إِحْدَاهُمَا: قَوْلُهُمْ: اتَّفَاقُ الْعُقَلَاءِ عَلَى حُسْنِ الشُّكْرِ وَقُبْحِ الْكُفْرَانِ لَا سَبِيلَ
 إِلَى إِنْكَارِهِ. وَذَلِكَ مُسَلَّمٌ، لَكِنْ فِي حَقِّهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَهْتَزُّونَ وَيَرْتَاخُونَ لِلشُّكْرِ
 وَيَغْتَمُونَ بِالْكَفْرَانِ؛ وَالرَّبُّ تَعَالَى يَسْتَوِي فِي حَقِّهِ الْأَمْرَانِ، فَالْمَعْصِيَةُ
 وَالطَّاعَةُ فِي حَقِّهِ سَيِّانٍ. وَيَشْهَدُ لَهُ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُتَقَرَّبَ إِلَى /
 السُّلْطَانِ بِتَحْرِيكِ أَنْمَلَتِهِ فِي زَاوِيَةِ بَيْتِهِ وَحُجْرَتِهِ مُسْتَهِينٌ بِنَفْسِهِ، وَعِبَادَةُ
 الْعِبَادِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَلَالِ اللَّهِ دُونَهُ فِي الرُّتْبَةِ. وَالثَّانِي: أَنَّ مَنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ
 السُّلْطَانُ بِكِسْرَةٍ خُبْزٍ فِي مَخْمَصَةٍ، فَأَخَذَ يَدُورُ فِي الْبِلَادِ، وَيُنَادِي عَلَى رُءُوسِ
 الْأَشْهَادِ بِشُكْرِهِ، كَانَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَلِكِ قَبِيحًا وَافْتِضَاحًا. وَجُمْلَةُ نِعَمِ
 اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ ١١ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَقْدُورَاتِهِ دُونَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى خَزَائِنِ
 الْمَلِكِ؛ لِأَنَّ خِزَانَةَ الْمَلِكِ تَفْنَى بِأَمْثَالِ تِلْكَ الْكِسْرَةِ؛ لِتَنَاهِيهَا، وَمَقْدُورَاتُ
 اللَّهِ تَعَالَى لَا تَتَنَاهَى بِأَضْعَافٍ مَا أَفَاضَهُ عَلَى عِبَادِهِ.

[62/1]

595. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: حَصَرُ مَدَارِكِ الْوُجُوبِ فِي الشَّرْعِ يُفْضِي إِلَى إِفْحَامِ الرُّسُلِ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا أَظْهَرُوا الْمُعْجَزَاتِ قَالَ لَهُمُ الْمُدَّعُونَ: لَا يَجِبُ عَلَيْنَا النَّظَرُ فِي مُعْجَزَاتِكُمْ إِلَّا بِالشَّرْعِ، وَلَا يَسْتَقِرُّ الشَّرْعُ إِلَّا بِنَظَرِنَا فِي مُعْجَزَاتِكُمْ، فَثَبَّتُوا عَلَيْنَا وَجُوبَ النَّظَرِ حَتَّى نَنْظُرَ، وَلَا نَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ مَا لَمْ نَنْظُرْهُ، فَيُؤَدِّي إِلَى الدَّوْرِ.

596. وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

597. أَحَدُهُمَا: مِنْ حَيْثُ التَّحْقِيقُ، وَهُوَ أَنَّكُمْ غَلَطْتُمْ فِي ظَنِّكُمْ بِنَا أَنَا نَقُولُ: اسْتِقْرَارُ الشَّرْعِ مَوْقُوفٌ عَلَى نَظَرِ النَّاطِرِينَ، بَلْ إِذَا بُعِثَ الرَّسُولُ، وَأُيِّدَ بِمُعْجَزَتِهِ بِحَيْثُ يَحْصُلُ بِهَا إِمْكَانُ الْمَعْرِفَةِ لَوْ نَظَرَ الْعَاقِلُ فِيهَا، فَقَدْ ثَبَتَ الشَّرْعُ وَاسْتَقَرَّ وَرُودُ الْخِطَابِ بِإِيجَابِ النَّظَرِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْوَاجِبِ إِلَّا مَا تَرَجَّحَ فِعْلُهُ عَلَى تَرْكِهِ بِدَفْعِ ضَرَرٍ مَعْلُومٍ أَوْ مَوْهُومٍ. فَمَعْنَى الْوُجُوبِ رُجْحَانُ الْفِعْلِ عَلَى التَّرْكِ، وَالْمُوجِبُ هُوَ الْمُرْجِّحُ، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُرْجِّحُ، وَهُوَ الَّذِي عَرَّفَ رَسُولُهُ، وَأَمْرُهُ أَنْ يُعَرَّفَ النَّاسَ أَنَّ الْكُفْرَ سُمْ مُهْلِكٌ، وَالْمَعْصِيَةَ دَاءٌ، وَالطَّاعَةَ شِفَاءٌ. فَالْمُرْجِّحُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالرَّسُولُ هُوَ الْمُخْبِرُ، وَالْمُعْجَزَةُ سَبَبٌ يُمَكِّنُ الْعَاقِلَ مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَى مَعْرِفَةِ التَّرْجِيحِ. وَالْعَقْلُ هُوَ الْأَلَةُ الَّتِي بِهَا يُعَرَّفُ صِدْقُ الْمُخْبِرِ عَنِ التَّرْجِيحِ. وَالطَّبْعُ الْمَجْبُولُ عَلَى التَّأَلُّمِ بِالْعَذَابِ وَالتَّلَذُّذِ بِالثَّوَابِ هُوَ الْبَاعِثُ الْمُسْتَحِثُّ عَلَى الْحَذَرِ مِنَ الضَّرَرِ، وَبَعْدَ وَرُودِ الْخِطَابِ حَصَلَ الْإِيجَابُ الَّذِي هُوَ التَّرْجِيحُ. وَبِالتَّأْيِيدِ بِالْمُعْجَزَةِ حَصَلَ الْإِمْكَانُ فِي حَقِّ الْعَاقِلِ النَّاطِرِ، إِذْ قَدَرَبِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ الرُّجْحَانِ.

598. فَقَوْلُهُ: لَا أَنْظُرُ مَا لَمْ أَعْرِفْ وَلَا أَعْرِفُ مَا لَمْ أَنْظُرْ - مِثَالُهُ مَا لَوْ قَالَ الْأَبُ لَوْلَدِهِ: أَلْتَفْتُ فَإِنَّ وِرَاءَكَ سَبْعًا عَادِيًا، هُوَ ذَا يَهْجُمُ عَلَيْكَ إِنْ غَفَلْتَ عَنْهُ. فَيَقُولُ: لَا أَلْتَفْتُ مَا لَمْ أَعْرِفْ وَجُوبَ الْإِلْتِفَاتِ، وَلَا يَجِبُ الْإِلْتِفَاتُ مَا لَمْ أَعْرِفُ السَّبْعَ، وَلَا أَعْرِفُ السَّبْعَ مَا لَمْ أَلْتَفْتُ. فَيَقُولُ لَهُ: لَا جَرَمَ تَهْلِكُ بِتَرْكِ الْإِلْتِفَاتِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مَعْدُورٍ؛ لِأَنَّكَ قَادِرٌ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ وَتَرْكِ الْعِنَادِ. فَكَذَلِكَ النَّبِيُّ يَقُولُ: الْمَوْتُ وَرَاءَكَ، وَدُونَهُ الْهَوَامُّ الْمُؤَذِيَّةُ، وَالْعَذَابُ الْأَلِيمُ إِنْ تَرَكْتَ الْإِيمَانَ وَالطَّاعَةَ. وَتَعْرِفُ ذَلِكَ بِأَدْنَى نَظَرٍ فِي مُعْجَزَاتِهِ. فَإِنْ نَظَرْتَ وَأَطَعْتَ

|63/1|

نَجَوْتُ، وَإِنْ غَفَلْتَ وَأَعْرَضْتَ فَاللَّهُ تَعَالَى غَنِيٌّ عَنْكَ وَعَنْ عَمَلِكَ! وَإِنَّمَا
أَضْرَرْتَ بِنَفْسِكَ ١٨. / فَهَذَا أَمْرٌ مَعْقُولٌ لَا تَنَاقُضَ فِيهِ.

599. **الْجَوَابُ الثَّانِي:** الْمُقَابَلَةُ بِمَذْهَبِهِمْ - فَإِنَّهُمْ قَضَوْا بِأَنَّ الْعَقْلَ هُوَ الْمَوْجِبُ،
وَلَيْسَ يُوجِبُ بِجَوْهَرِهِ إِجَابًا ضَرُورِيًّا لَا يَنْفَكُ مِنْهُ أَحَدٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ
يَخُلْ عَقْلٌ عَاقِلٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْوُجُوبِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ، وَلَوْ لَمْ يَنْظُرْ لَمْ
يَعْرِفْ وَجُوبَ النَّظَرِ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ وَجُوبَ النَّظَرِ فَلَا يَنْظُرُ. فَيُؤَدِّي أَيْضًا إِلَى
الدَّوْرِ، كَمَا سَبَقَ.

600. **فَإِنْ قِيلَ:** الْعَاقِلُ لَا يَخْلُو عَنْ خَاطِرَيْنِ يَخْطِرَانِ لَهُ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِنْ نَظَرَ وَشَكَرَ
أُثِيبَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ النَّظَرَ عُوقِبَ، فَيَلُوحُ لَهُ عَلَى الْقُرْبِ وَجُوبُ سُلُوكِ
طَرِيقِ الْأَمْنِ.

601. **قُلْنَا:** كَمْ مِنْ عَاقِلٍ انْقَضَى عَلَيْهِ الدَّهْرُ وَلَمْ يَخْطُرْ لَهُ هَذَا الْخَاطِرُ، بَلْ قَدْ يَخْطُرُ
لَهُ أَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، فَكَيْفَ أَعَذَّبَ نَفْسِي
بِلَا فَائِدَةٍ تَرْجِعُ إِلَيَّ وَلَا إِلَى الْمَعْبُودِ؟

602. **ثُمَّ إِنْ كَانَ عَدَمُ الْخُلُوءِ عَنِ الْخَاطِرَيْنِ كَافِيًّا فِي التَّمَكُّينِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَإِذَا
بُعِثَ النَّبِيُّ وَدَعَا وَأَظْهَرَ الْمُعْجِزَةَ كَانَ حُضُورُ هَذِهِ الْخَوَاطِرِ أَقْرَبَ، بَلْ لَا
يَنْفَكُ عَنْ هَذَا الْخَاطِرِ بَعْدَ إِنْذَارِ النَّبِيِّ وَتَحْذِيرِهِ. وَنَحْنُ لَا تُنْكَرُ أَنَّ الْإِنْسَانَ
إِذَا اسْتَشْعَرَ الْمَخَافَةَ اسْتَحْتَهُ طَبْعُهُ عَلَى الْإِحْتِرَازِ، فَإِنَّ الْاسْتِشْعَارَ إِنَّمَا يَكُونُ
بِالتَّأَمُّلِ الصَّادِرِ عَنِ الْعَقْلِ، فَإِنْ سَمِيَ مُسَمِّ مَعْرِفِ الْوُجُوبِ مُوجِبًا فَقَدْ تَجَوَّزَ
فِي الْكَلَامِ، بَلِ الْحَقُّ الَّذِي لَا مَجَازَ فِيهِ أَنَّ اللَّهَ مُوجِبٌ، أَيْ: مُرْجِعٌ لِلْفِعْلِ
عَلَى التَّرْكِ، وَالنَّبِيُّ مُخْبِرٌ، وَالْعَقْلُ مُعْرِفٌ، وَالطَّبْعُ بَاعِثٌ، وَالْمُعْجِزَةُ مُمَكِّنَةٌ
مِنَ التَّعْرِيفِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.**

603. **|3| مَسْأَلَةٌ:** ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ
عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَى الْحَظَرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَى الْوَقْفِ. وَلَعَلَّهُمْ
أَرَادُوا بِذَلِكَ فِيمَا لَا يَقْضِي الْعَقْلُ فِيهِ بِتَحْسِينٍ وَلَا تَقْبِيحٍ ضَرُورَةً أَوْ نَظَرًا كَمَا
فَصَّلْنَاهُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ. وَهَذِهِ الْمَذَاهِبُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ.

في حكم الأفعال
قبل ورود الشرع

الرد على مذهب
القائلين بأن
الأصل الإباحة

604. أَمَّا إِبْطَالُ مَذْهَبِ الْإِبَاحَةِ فَهُوَ أَنَّا نَقُولُ: الْمُبَاحُ يَسْتَدْعِي مُبِيحًا كَمَا يَسْتَدْعِي الْعِلْمُ وَالذِّكْرُ ذَاكِرًا وَعَالِمًا. وَالْمُبِيحُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ خَيْرَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ بِخَطَابِهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ خِطَابٌ لَمْ يَكُنْ تَخْيِيرٌ، فَلَمْ تَكُنْ إِبَاحَةٌ.

605. وَإِنْ عَنَوْنَا بِكَوْنِهِ مُبَاحًا أَنَّهُ لَا حَرَجَ فِي فِعْلِهِ وَلَا تَرْكِهِ فَقَدْ أَصَابُوا فِي الْمَعْنَى، وَأَخْطَئُوا فِي اللَّفْظِ، فَإِنَّ فِعْلَ الْبَهِيمَةِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ مُبَاحًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِمْ وَتَرْكِهِمْ حَرَجٌ. وَالْأَفْعَالُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، أَعْنِي مَا يَصْدُرُ مِنَ اللَّهِ، لَا تُوصَفُ بِأَنَّهَا مُبَاحَةٌ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِهَا. لَكِنَّهُ إِذَا انْتَفَى التَّخْيِيرُ مِنَ الْمُخَيَّرِ انْتَفَتِ الْإِبَاحَةُ. فَإِنْ اسْتَجَرَّ مُسْتَجِرٌّ عَلَى إِطْلَاقِ اسْمِ الْمُبَاحِ عَلَى أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يُرَدْ بِهِ إِلَّا نَفْيُ الْحَرَجِ، فَقَدْ أَصَابَ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ مُسْتَكْرَهًا.

606. فَإِنْ قِيلَ: الْعَقْلُ هُوَ الْمُبِيحُ؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، إِذْ حَرَّمَ الْقَبِيحَ وَأَوْجَبَ الْحَسَنَ وَخَيْرَ فِيمَا / لَيْسَ بِحَسَنِ أَوَّلًا قَبِيحٌ.

[64/1]

33ب

607. قُلْنَا: تَحْسِينُ الْعَقْلِ قَدْ أَبْطَلْنَاهُ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ فَيَبْطُلُ. ثُمَّ تَسْمِيَةُ الْعَقْلِ مُبِيحًا مَجَازٌ، كَتَسْمِيَتِهِ مُوجِبًا، فَإِنَّ الْعَقْلَ يُعَرَّفُ التَّرْجِيحَ، وَيُعَرَّفُ انْتِفَاءَ التَّرْجِيحِ، وَيَكُونُ مَعْنَى وَجُوبِهِ رُجْحَانُ فِعْلِهِ عَلَى تَرْكِهِ. وَالْعَقْلُ يُعَرَّفُ ذَلِكَ. وَمَعْنَى كَوْنِهِ مُبَاحًا انْتِفَاءُ التَّرْجِيحِ، وَالْعَقْلُ مُعَرَّفٌ لَا مُبِيحٌ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمُرْجَحٍ وَلَا مُسَوٍّ، لَكِنَّهُ مُعَرَّفٌ لِلرُّجْحَانِ وَالِاسْتِوَاءِ.

608. ثُمَّ نَقُولُ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى أَصْحَابِ الْوَقْفِ إِذَا أَنْكَرُوا اسْتِوَاءَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَقَالُوا: مَا مِنْ فِعْلٍ مِمَّا لَا يُحَسِّنُهُ الْعَقْلُ وَلَا يُقَبِّحُهُ إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ يَرَدَ الشَّرْعُ بِإِيجَابِهِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُتَمَيِّزٌ بِوَصْفٍ ذَاتِيٍّ لِأَجَلِهِ يَكُونُ لُطْفًا نَاهِيًا عَنِ الْفَحْشَاءِ، دَاعِيًا إِلَى الْعِبَادَةِ، وَلِذَلِكَ أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْعَقْلُ لَا يَسْتَقِلُّ بِدَرْكِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَرَدَ الشَّرْعُ بِتَحْرِيمِهِ. فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُتَمَيِّزٌ بِوَصْفٍ ذَاتِيٍّ يَدْعُو بِسَبَبِهِ إِلَى الْفَحْشَاءِ لَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ، وَقَدْ اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بَعْلَمَهُ. هَذَا مَذْهَبُهُمْ. ثُمَّ نَقُولُ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى أَصْحَابِ الْحَظَرِ إِذْ قَالُوا: لَا نُسَلِّمُ اسْتِوَاءَ الْفِعْلِ وَتَرْكِهِ؟! فَإِنَّ التَّصَرُّفَ فِي مِلْكٍ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ قَبِيحٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمَالِكُ، وَلَمْ يَأْذَنْ.

609. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ قَبِيحًا لَنَهَى عَنْهُ وَوَرَدَ السَّمْعُ بِهِ. فَعَدَمُ وَرُودِ السَّمْعِ دَلِيلٌ عَلَى انْتِفَاءِ قُبْحِهِ.

610. قُلْنَا: لَوْ كَانَ حَسَنًا لِأُذِنَ فِيهِ، وَوَرَدَ السَّمْعُ بِهِ. فَعَدَمُ وَرُودِ السَّمْعِ بِهِ دَلِيلٌ عَلَى انْتِفَاءِ حُسْنِهِ.

611. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا أَعْلَمْنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ نَافِعٌ وَلَا ضَرَرَ فِيهِ، فَقَدْ أُذِنَ فِيهِ.

612. قُلْنَا: فَإِذَا عَلِمَ الْمَالِكُ إِيَّانَا أَنَّ طَعَامَهُ نَافِعٌ لَا ضَرَرَ فِيهِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِذْنًا.

613. فَإِنْ قِيلَ: الْمَالِكُ مِنَّا يَتَضَرَّرُ، وَاللَّهُ لَا يَتَضَرَّرُ، فَالْتَّصَرُّفُ فِي مَخْلُوقَاتِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ يَجْرِي مَجْرَى التَّصَرُّفِ فِي مِرَاةِ الْإِنْسَانِ بِالنَّظَرِ فِيهَا، وَفِي حَائِطِهِ بِالِاسْتِظْلَالِ بِهِ، وَفِي سِرَاجِهِ بِالِاسْتِضَاءَةِ بِهِ.

614. قُلْنَا: لَوْ كَانَ قُبْحُ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ لِتَضَرُّرِهِ، لَا لِعَدَمِ إِذْنِهِ، لَقُبِحَ وَإِنْ أُذِنَ إِذَا كَانَ مُتَضَرِّرًا. كَيْفَ وَمَنْعُ الْمَالِكِ مِنَ الْمِرَاةِ وَالظِّلِّ وَالِاسْتِضَاءَةِ بِالسِّرَاجِ قَبِيحٌ، وَقَدْ مَنَعَ اللَّهُ عِبَادَهُ مِنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْمَأْكُولَاتِ وَلَمْ يَقْبَحْ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِضَرَرِ الْعَبْدِ فَمَا مِنْ فِعْلٍ إِلَّا وَيَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَرَرٌ خَفِيٌّ لَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ وَيَرِدُ التَّوْقِيفُ بِالنَّهْيِ عَنْهُ.

615. ثُمَّ نَقُولُ: قَوْلُكُمْ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَتَضَرَّرُ الْبَارِي بِتَضَرُّفِنَا فَيُبَاحُ، تَحْكُمُ، فَلِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟ فَإِنْ نَقَلَ مِرَاةَ الْغَيْرِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَضَرَّرُ بِهِ صَاحِبُهَا، يَحْرُمُ. وَإِنَّمَا يُبَاحُ النَّظَرُ، لِأَنَّ النَّظَرَ لَيْسَ تَضَرُّفًا فِي الْمِرَاةِ، كَمَا أَنَّ النَّظَرَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَى السَّمَاءِ لَيْسَ تَضَرُّفًا فِي الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ، وَلَا فِي الْإِسْتِظْلَالِ تَضَرُّفٌ فِي الْحَائِطِ، وَلَا فِي الْإِسْتِضَاءَةِ تَضَرُّفٌ فِي السِّرَاجِ. فَلَوْ تَضَرَّفَ فِي نَفْسِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ رَبَّمَا يُقْضَى بِتَحْرِيمِهِ، إِلَّا إِذَا دَلَّ السَّمْعُ عَلَى جَوَازِهِ.

616. فَإِنْ قِيلَ: خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الطُّعُومَ فِيهَا، وَالذَّوْقَ فِينَا، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ انْتِفَاعَنَا بِهَا، فَقَدْ كَانَ / قَادِرًا عَلَى خَلْقِهَا عَارِيَةً عَنِ الطُّعُومِ.

|65/1|

617. قُلْنَا: الْأَشْعَرِيَّةُ، وَأَكْثَرُ الْمُعْتَزَلَةِ، مُطَبِّقُونَ عَلَى اسْتِحَالَةِ خُلُوقِهَا عَنِ الْأَعْرَاضِ الَّتِي هِيَ قَابِلَةٌ لَهَا، فَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ. وَإِنْ سُلِّمَ فَلَعَلَّهُ خَلَقَهَا لَا لِيَنْتَفِعَ بِهَا أَحَدٌ، بَلْ خَلَقَ الْعَالَمَ بِأَسْرِهِ لَا لِعِلَّةٍ، أَوْ لَعَلَّهُ خَلَقَهَا لِيُذْرَكَ ثَوَابُ اجْتِنَابِهَا مَعَ

الشهوة، كما يثاب على ترك القبائح المشتهاة.

الرد على القائلين
بأن الأصل
التحريم

618. وَأَمَّا مَذْهَبُ أَصْحَابِ الْحِظْرِ فَأَظْهَرَ بُطْلَانًا، إِذْ لَا يُعْرَفُ حَظَرُهَا بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ وَلَا بِدَلِيلِهِ. وَمَعْنَى الْحِظْرِ تَرْجِيحُ جَانِبِ التَّارِكِ عَلَى جَانِبِ الْفِعْلِ لِتَعْلُقِ ضَرَرٍ بِجَانِبِ الْفِعْلِ. فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرِدْ سَمْعٌ؟ وَالْعَقْلُ لَا يَقْضِي بِهِ، بَلْ رُبَّمَا يَتَضَرَّرُ بِتَرْكِ اللَّذَاتِ عَاجِلًا، فَكَيْفَ يَصِيرُ تَرْكُهَا أَوْلَى مِنْ فِعْلِهَا؟ وَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكٍ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَهُوَ قَبِيحٌ، فَاسِدٌ؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ قُبْحَ ذَلِكَ لَوْلَا تَحْرِيمُ الشَّرْعِ وَنَهْيُهُ. وَلَوْ حُكِمَ فِيهِ الْعَادَةُ، فَذَلِكَ يَقْبُحُ فِي حَقِّ مَنْ تَضَرَّرَ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ، بَلِ الْقَبِيحُ الْمَنْعُ مِمَّا لَا ضَرَرَ فِيهِ.

★ ص: 90

619. ثُمَّ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ حَقِيقَةَ دَرْكِ الْقُبْحِ تَرْجِعُ إِلَى مُخَالَفَةِ الْغَرَضِ *، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا حَقِيقَةَ لَهُ.

قول أصحاب
الوقف

620. وَأَمَّا مَذْهَبُ الْوَقْفِ إِنْ أَرَادُوا بِهِ أَنَّ الْحُكْمَ مَوْقُوفٌ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ وَلَا حُكْمٌ فِي الْحَالِ، فَصَحِيحٌ، إِذْ مَعْنَى الْحُكْمِ الْخِطَابُ، وَلَا خِطَابَ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ. وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّا نَتَوَقَّفُ فَلَا نَدْرِي أَنَّهَا مَحْظُورَةٌ أَوْ مُبَاحَةٌ، فَهُوَ خَطَأٌ، لِأَنَّا نَدْرِي أَنَّهُ لَا حَظَرَ؛ إِذْ مَعْنَى الْحِظْرِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: لَا تَفْعَلُوهُ، وَلَا إِبَاحَةً؛ إِذْ مَعْنَى الْإِبَاحَةِ قَوْلُهُ: إِنْ شِئْتُمْ فَافْعَلُوهُ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَاتْرُكُوهُ. وَلَمْ يَرِدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

الفن الثاني في أقسام الأحكام

621. وَيَشْتَمِلُ عَلَى تَمْهِيدٍ، وَمَسَائِلَ خَمْسَ عَشْرَةَ:

622. التَّمْهِيدُ:

623. إِعْلَمُ أَنَّ أَقْسَامَ الْأَحْكَامِ الثَّابِتَةِ لِأَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ خَمْسَةٌ: الْوَاجِبُ، وَالْمَحْظُورُ، وَالْمُبَاحُ، وَالْمَنْدُوبُ، وَالْمَكْرُوهُ.

624. وَوَجْهُ هَذِهِ الْقِسْمَةِ أَنَّ خِطَابَ الشَّرْعِ إِمَّا أَنْ يَرِدَ بِاِقْتِضَاءِ الْفِعْلِ، أَوْ اِقْتِضَاءِ التَّرْكِ، أَوْ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ. فَإِنْ وَرَدَ بِاِقْتِضَاءِ الْفِعْلِ فَهُوَ أَمْرٌ، فَإِمَّا أَنْ يَقْتَرَنَ بِهِ الْإِشْعَارُ بِعِقَابٍ عَلَى التَّرْكِ، فَيَكُونُ وَاجِبًا، أَوْ لَا يَقْتَرَنَ فَيَكُونُ نَدْبًا. وَالَّذِي وَرَدَ بِاِقْتِضَاءِ التَّرْكِ، فَإِنْ أَشْعَرَ بِالْعِقَابِ عَلَى الْفِعْلِ، فَحَظَرُ، وَإِلَّا فَكَرَاهِيَةٌ. وَإِنْ وَرَدَ بِالتَّخْيِيرِ، فَهُوَ مُبَاحٌ.

625. وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ حَدِّ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الرَّسْمِ:

626. فَأَمَّا حَدُّ الْوَاجِبِ فَقَدْ ذَكَرْنَا طَرَفًا مِنْهُ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ *، وَنَذَكُرُ الْآنَ مَا قِيلَ فِيهِ:

* ص: 41

حد الواجب

627. فَقَالَ قَوْمٌ: «إِنَّهُ الَّذِي يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ». فَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْوَاجِبَ قَدْ يُعْفَى عَنِ الْعُقُوبَةِ عَلَى تَرْكِهِ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ وَاجِبًا، وَلِأَنَّ الْوُجُوبَ نَاجِزٌ وَالْعِقَابَ مُنْتَظَرٌ.

628. وَقِيلَ: / «مَا تُوعَدُ بِالْعِقَابِ عَلَى تَرْكِهِ». فَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ تَوَعَّدَ لَوَجَبَ تَحْقِيقُ الْوَعِيدِ، فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى صِدْقٌ، وَيَتَصَوَّرُ أَنْ يُعْفَى عَنْهُ وَلَا يُعَاقَبُ.

[66/1]

629. وَقِيلَ: «مَا يُخَافُ الْعِقَابُ عَلَى تَرْكِهِ». وَذَلِكَ يَبْطُلُ بِالْمَشْكُوكِ فِي تَحْرِيمِهِ وَوُجُوبِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِالْوَاجِبِ، وَيُخَافُ الْعِقَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ.

630. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ | (رَحِمَهُ اللَّهُ): الْأَوَّلَى فِي حَدِّهِ أَنْ يُقَالَ: «هُوَ الَّذِي يُذَمُّ تَرْكُهُ وَيُلَامُ شَرْعًا بِوَجْهِ مَا»، لِأَنَّ الذَّمَّ أَمْرٌ نَاجِزٌ، وَالْعُقُوبَةُ مَشْكُوكٌ فِيهَا. وَقَوْلُهُ: «بِوَجْهِ مَا» قَصْدُ أَنْ يَشْمَلَ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ، فَإِنَّهُ يُلَامُ عَلَى تَرْكِهِ مَعَ بَدَلِهِ، وَالْوَاجِبَ الْمَوْسَعِ، فَإِنَّهُ يُلَامُ عَلَى تَرْكِهِ مَعَ تَرْكِ الْعَزْمِ عَلَى امْتِثَالِهِ.

الفرق بين
الواجب والضرر

631. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْفَرَضِ؟

632. قُلْنَا: لَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَهُمَا، بَلْ هُمَا مِنَ الْأَلْفَافِ الْمُتَرَادِفَةِ، كَالْحَتْمِ وَاللَّازِمِ. وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ اضْطَلَحُوا عَلَى تَخْصِيصِ اسْمِ «الْفَرَضِ» بِمَا يَقْطَعُ بِوُجُوبِهِ، وَتَخْصِيصِ اسْمِ «الْوَاجِبِ» بِمَا لَا يُدْرِكُ إِلَّا ظَنًّا. وَنَحْنُ لَا نُنْكَرُ انْقِسَامَ الْوَاجِبِ إِلَى مَقْطُوعٍ وَمَظْنُونٍ. وَلَا حَجْرٍ فِي الْأَصْطِلَاحَاتِ بَعْدَ فَهْمِ الْمَعَانِي.

* فارن بما في «التقريب والإرشاد الصغير» (293/1) من تعريف الواجب أنه: «ما وجب اللوم والذم بتركه من حيث أنه ترك له»، أو: «بأن لا يفعل على وجه ما».

633. وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي: لَوْ أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْنَا شَيْئًا، وَلَمْ يَتَوَعَّدْ بِعِقَابٍ عَلَى تَرْكِهِ، لَوَجِبَ الْوُجُوبُ إِنَّمَا هُوَ بِإِيجَابِهِ لَا بِالْعِقَابِ * . وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ مَا اسْتَوَى فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ فِي حَقِّنَا فَلَا مَعْنَى لَوْصِفِهِ بِالْوُجُوبِ، إِذْ لَا نَعْقِلُ وَجُوبًا إِلَّا بِأَنْ يَتَرَجَّحَ فِعْلُهُ عَلَى تَرْكِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَغْرَاضِنَا، فَإِذَا انْتَفَى التَّرْجِيحُ فَلَا مَعْنَى لِلْوُجُوبِ أَصْلًا.

حد المحذور

634. وَإِذَا عَرَفْتَ حَدَّ الْوَاجِبِ فَالْمَحْظُورُ فِي مُقَابَلَتِهِ. وَلَا يَخْفَى حَدُّهُ.

حد المباح

635. وَأَمَّا حَدُّ الْمُبَاحِ، فَقَدْ قِيلَ فِيهِ: مَا كَانَ تَرْكُهُ وَفِعْلُهُ سَيِّئَيْنِ. وَيَبْطُلُ بِفِعْلِ الطِّفْلِ وَالْمَجْنُونِ وَالْبَهِيمَةِ. وَيَبْطُلُ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى. وَكَثِيرٌ مِنْ أَفْعَالِهِ يُسَاوِي التَّرْكَ فِي حَقِّنَا، وَهُمَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَبَدًا سَيِّئَانِ. وَكَذَلِكَ الْأَفْعَالُ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ تُسَاوِي التَّرْكَ، وَلَا يُسَمَّى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُبَاحًا، بَلْ حَدُّهُ أَنَّهُ: «الَّذِي وَرَدَ الْإِذْنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِفِعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ، غَيْرَ مَقْرُونٍ بِذَمِّ فَاعِلِهِ أَوْ مَدْحِهِ، وَلَا بِذَمِّ تَارِكِهِ أَوْ مَدْحِهِ».

636. وَيُمْكِنُ أَنْ يُحَدَّ بِأَنَّهُ: «الَّذِي عَرَفَ الشَّرْعُ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِهِ وَلَا فِعْلِهِ، وَلَا نَفْعَ، مِنْ حَيْثُ فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ» احْتِرَازًا عَمَّا إِذَا تَرَكَ الْمُبَاحَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنَّهُ يَتَضَرَّرُ لَا مِنْ حَيْثُ تَرَكَ الْمُبَاحَ، بَلْ مِنْ حَيْثُ ارْتِكَابُ الْمَعْصِيَةِ.

حد النذب

637. وَأَمَّا حَدُّ النَّذْبِ، فَقِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ: «الَّذِي فِعْلُهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ، مِنْ غَيْرِ ذَمٍّ يَلْحَقُ بِتَرْكِهِ». وَيَرْدُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ، فَإِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ، لِمَا فِيهِ مِنَ اللَّذَّةِ وَبَقَاءِ الْحَيَاةِ.

638. وَقَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: هُوَ الَّذِي إِذَا فَعَلَهُ فَاَعْلَهُ اسْتَحَقَّ الْمَدْحَ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ بِتَرْكِهِ. وَيَرُدُّ عَلَيْهِ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى نَذْبًا، مَعَ أَنَّهُ يُمْدَحُ عَلَى كُلِّ فِعْلٍ وَلَا يُذَمُّ.

639. فَلَأَصَحُّ فِي حَدِّهِ أَنَّهُ «الْمَأْمُورُ بِهِ الَّذِي لَا يُلْحَقُ الذَّمُّ بِتَرْكِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَرَكَ لَهُ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى بَدَلٍ» اخْتِرَازًا عَنِ الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ وَالْمُوسَّعِ.

640. وَأَمَّا الْمَكْرُوهُ، فَهُوَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ فِي عُرْفٍ / الْفُقَهَاءِ بَيْنَ مَعَانٍ:

641. أَحَدُهَا: الْمَحْظُورُ، فَكَثِيرًا مَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَكْرَهُ كَذَا»، وَهُوَ يُرِيدُ التَّحْرِيمَ.

642. الثَّانِي: مَا نَهَى عَنْهُ نَهْيٌ تَنْزِيهِ، وَهُوَ الَّذِي أَشْعَرَ بَأْنَ تَرْكِهِ خَيْرٌ مِنْ فِعْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِقَابٌ، كَمَا أَنَّ النَّذْبَ هُوَ الَّذِي أَشْعَرَ بَأْنَ فِعْلِهِ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ.

643. الثَّلَاثُ: تَرَكَ مَا هُوَ الْأَوَّلَى وَإِنْ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، كَتَرَكَ صَلَاةَ الضُّحَى مَثَلًا، لَا لِنَهْيٍ وَرَدَ عَنْهُ، وَلَكِنْ لِكَثْرَةِ فَضْلِهِ وَثَوَابِهِ قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ تَرَكَهُ.

644. الرَّابِعُ: مَا وَقَعَتِ الرِّيبَةُ وَالشُّبْهَةُ فِي تَحْرِيمِهِ، كَلَحْمِ السَّبْعِ، وَالْخَيْلِ، وَقَلِيلِ النَّبِيدِ. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ مَنْ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى تَحْرِيمِهِ فَهُوَ عَلَيْهِ حَرَامٌ، وَمَنْ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى حِلِّهِ فَلَا مَعْنَى لِلْكَرَاهِيَةِ فِي حَقِّهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْ شُبْهَةِ الْخَصْمِ حَزَازَةً فِي نَفْسِهِ وَوَقَعَ فِي قَلْبِهِ، فَقَدْ قَالَ عليه السلام: «الْإِثْمُ حَزَازُ الْقَلْبِ» فَلَا يَقْبَحُ إِطْلَاقُ لَفْظِ الْكَرَاهَةِ، لِمَا فِيهِ مِنْ خَوْفِ التَّحْرِيمِ، وَإِنْ كَانَ غَالِبُ الظَّنِّ الْحِلَّ. وَيَتَّجِهْ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، فَأَمَّا مَنْ صَوَّبَ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فَالْحِلُّ عِنْدَهُ مَقْطُوعٌ بِهِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْحِلُّ.

645. وَإِذَا فَرَعْنَا مِنْ تَمْهِيدِ الْأَقْسَامِ، فَلَنَذْكُرَ الْمَسَائِلَ الْمُتَشَعِّبَةَ عَنْهَا.

646. |1| مَسْأَلَةٌ: الْوَاجِبُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُعَيَّنٍ، وَإِلَى مُبْهَمٍ بَيْنَ أَقْسَامٍ مَحْصُورَةٍ، وَيُسَمَّى «وَاجِبًا مُخَيَّرًا» كَخَصْلَةٍ مِنْ خِصَالِ الْكَفَّارَةِ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ مِنْ جُمْلَتِهَا وَاحِدٌ لَا بَعِيْنَهُ.

647. وَأَنْكَرَتِ الْمُعْتَزَلَةُ ذَلِكَ، وَقَالُوا: لَا مَعْنَى لِلْإِجَابِ مَعَ التَّخْيِيرِ، فَإِنَّهُمَا مُتَنَاقِضَانِ.

|67/1|
حد المكروه

الواجب المعين
والواجب المخير

648. وَنَحْنُ نَدَّعِي أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ عَقْلًا، وَوَاقِعٌ شَرْعًا.

649. أَمَّا دَلِيلُ جَوَازِهِ عَقْلًا، فَهُوَ أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: أَوْجَبْتُ عَلَيْكَ خِيَاطَةَ هَذَا الْقَمِيصِ، أَوْ بِنَاءَ هَذَا الْحَائِطِ، فِي هَذَا الْيَوْمِ، أَتِيَهُمَا فَعَلْتَ اكْتَفَيْتُ بِهِ، وَاثْبَتْتُ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَرَكْتَ الْجَمِيعَ عَاقَبْتُكَ. وَلَسْتُ أَوْجِبُ الْجَمِيعَ، وَإِنَّمَا أَوْجِبُ وَاحِدًا لَا بَعِيْنَهُ أَيْ وَاحِدًا أَرَدْتُ. فَهَذَا كَلَامٌ مَعْقُولٌ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنَّ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ شَيْئًا، لِأَنَّهُ عَرَّضَهُ لِلْعَقَابِ بِتَرْكِ الْجَمِيعِ، فَلَا يَنْفَكُ عَنِ الْوُجُوبِ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنَّ يُقَالَ: أَوْجَبَ الْجَمِيعَ، فَإِنَّهُ صَرَّحَ بِنَقِيضِهِ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنَّ يُقَالَ: أَوْجِبَ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ مِنَ الْخِيَاطَةِ أَوْ الْبِنَاءِ، فَإِنَّهُ صَرَّحَ بِالتَّخْيِيرِ. فَلَا يَبْقَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْوَاجِبُ وَاحِدٌ لَا بَعِيْنَهُ.

650. وَأَمَّا دَلِيلُ وَقُوعِهِ شَرْعًا فَخِصَالُ الْكُفَّارَةِ، بَلْ إِيْجَابُ إِعْتَاقِ الرِّقَبَةِ، فَإِنَّهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَعْيَانِ الْعَبِيدِ مُخَيَّرٌ؛ وَكَذَلِكَ تَزْوِيجُ الْبِكْرِ الطَّالِبَةِ لِلنِّكَاحِ مِنْ أَحَدِ الْكُفُوَيْنِ الْخَاطِبَيْنِ وَاجِبٌ. وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِيْجَابِ الْجَمْعِ. وَكَذَلِكَ عَقْدُ الْإِمَامَةِ لِأَحَدِ الْإِمَامَيْنِ الصَّالِحَيْنِ لِلْإِمَامَةِ وَاجِبٌ، وَالْجَمْعُ مُحَالٌ.

651. فَإِنْ قِيلَ: الْوَاجِبُ جَمِيعُ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ، فَلَوْ تَرَكَهَا عُوقِبَ عَلَى الْجَمِيعِ. وَلَوْ أَتَى بِجَمِيعِهَا وَقَعَ الْجَمِيعُ وَاجِبًا، وَلَوْ أَتَى بِوَاحِدٍ سَقَطَ عَنْهُ الْآخَرُ وَقَدْ يَسْقُطُ الْوَاجِبُ كَفَرَضِ الْكِفَايَةِ / بِأَسْبَابِ دُونَ الْأَدَاءِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُحَالٍ.

[68/1]

652. قُلْنَا: هَذَا لَا يَطْرُدُ فِي الْإِمَامَيْنِ وَالْكُفُوَيْنِ، فَإِنَّ الْجَمْعَ فِيهِ حَرَامٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْكُلُّ وَاجِبًا؟! ثُمَّ هُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ فِي خِصَالِ الْكُفَّارَةِ، إِذِ الْأُمَّةُ مُجْمَعَةٌ عَلَى أَنَّ الْجَمِيعَ غَيْرُ وَاجِبٍ.

653. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الْخِصَالَ الثَّلَاثَةَ: إِنْ كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً الصِّفَاتِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِضَافَةِ إِلَى صَلَاحِ الْعَبْدِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُوجِبَ الْجَمِيعُ، تَسْوِيَةً بَيْنَ الْمُتَسَاوِيَاتِ؛ وَإِنْ تَمَيَّزَ بَعْضُهَا بِوَصْفٍ يَقْتَضِي الْإِيْجَابَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْوَاجِبُ، وَلَا يُجْعَلُ مُبْهَمًا بَغَيْرِهِ، كَيْلَا يَلْتَبَسَ بَغَيْرِهِ.

654. قُلْنَا: وَمَنْ سَلَّمَ لَكُمْ أَنَّ لِلْأَفْعَالِ أَوْصَافًا فِي ذَوَاتِهَا لِأَجْلِهَا يُوجِبُهَا اللَّهُ تَعَالَى، بَلْ الْإِيْجَابُ إِلَيْهِ، وَلَهُ أَنْ يُعَيِّنَ وَاحِدَةً مِنَ الثَّلَاثِ الْمُتَسَاوِيَاتِ، فَيُخَصِّصَهَا

بِالْإِجَابِ دُونَ غَيْرِهَا، وَلَهُ أَنْ يُوجِبَ وَاحِدًا لَا بَعِيْنَهُ، وَيَجْعَلَ مَنَاطَ التَّعْيِيْنِ
اخْتِيَارَ الْمُكَلَّفِ لِفِعْلِهِ حَتَّى لَا يَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْإِمْتِنَالُ.

655. اخْتَجُّوا بِأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِجَابُ، وَإِذَا كَانَ الْوَاجِبُ وَاحِدًا
مِنَ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْإِجَابُ، فَيَتَمَيَّزُ ذَلِكَ فِي
عِلْمِهِ، فَكَانَ هُوَ الْوَاجِبَ.

656. قُلْنَا: إِذَا أُوجِبَ وَاحِدًا لَا بَعِيْنَهُ فَإِنَّا نَعْلَمُهُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، وَلَوْ خَاطَبَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ
بِأَنِّي أُوجِبْتُ عَلَيْكَ الْخِيَاطَةَ أَوْ الْبِنَاءَ، فَكَيْفَ يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا عَلَى
مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ نَعْتِهِ، وَنَعْتُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ، فَيَعْلَمُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ كَمَا هُوَ عَلَيْهِ.

657. وَهَذَا التَّحْقِيقُ، وَهُوَ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ لَهُ وَصْفٌ ذَاتِيٌّ مِنْ تَعَلُّقِ الْإِجَابِ
بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِضَافَةٌ إِلَى الْخِطَابِ، وَالْخِطَابُ بِحَسَبِ النُّطْقِ وَالذِّكْرِ. وَخَلَقَ
السَّوَادَ فِي أَحَدِ الْجِسْمَيْنِ لَا بَعِيْنَهُ، وَخَلَقَ الْعِلْمَ فِي أَحَدِ الشَّخْصَيْنِ لَا
بَعِيْنَهُ، غَيْرُ مُمَكِّنٍ. فَأَمَّا ذِكْرُ وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ لَا عَلَى التَّعْيِيْنِ فَمُمَكِّنٌ، كَمَنْ
يَقُولُ لِرَؤُوسَتَيْهِ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ. فَالْإِجَابُ قَوْلٌ يَتَّبِعُ النُّطْقَ.

658. فَإِنْ قِيلَ: الْمَوْجِبُ طَالِبٌ، وَمَطْلُوبُهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَمَيَّزَ عِنْدَهُ.

659. قُلْنَا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَلْبُهُ مُتَعَلِّقًا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ، كَمَا تَقُولُ الْمَرْأَةُ: زَوْجِي مِنْ
أَحَدِ الْكُفَوَيْنِ | الْخَاطِبَيْنِ، أَيُّهُمَا كَانَ، وَأَعْتَقَ رَقَبَةً مِنْ هَذِهِ الرِّقَابِ أَيُّهُمَا
كَانَتْ، وَبَايَعَ أَحَدَ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ، أَيُّهُمَا كَانَ، فَيَكُونُ الْمَطْلُوبُ أَحَدَهُمَا لَا
بَعِيْنَهُ. وَكُلُّ مَا تُصَوِّرُ طَلْبُهُ تُصَوِّرُ إِجَابَهُ.

660. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَعْلَمُ مَا سَيَأْتِي بِهِ الْمُكَلَّفُ، وَيَتَأَدَّى بِهِ الْوَاجِبُ،
فَيَكُونُ مُعَيَّنًا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى؟

661. قُلْنَا: يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى غَيْرَ مُعَيَّنٍ، ثُمَّ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ بِفِعْلِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَيَّنًا
قَبْلَ فِعْلِهِ. ثُمَّ لَوْ أَتَى بِالْجَمِيعِ، أَوْ لَمْ يَأْتِ بِالْجَمِيعِ، فَكَيْفَ يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ فِي
عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى!؟

662. فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوجِبَ عَلَى أَحَدٍ شَخْصَيْنِ لَا بَعِيْنَهُ، وَلَمْ قُلْتُمْ بِأَنَّ
فَرَضَ الْكِفَايَةِ عَلَى الْجَمِيعِ، مَعَ أَنَّ الْوُجُوبَ يَسْقُطُ بِفِعْلِ وَاحِدٍ؟

663. قُلْنَا: لَأَنَّ الْوُجُوبَ يَتَحَقَّقُ بِالْعِقَابِ، وَلَا يُمَكِّنُ عِقَابُ أَحَدِ الشَّخْصَيْنِ لَا بَعِيْنِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى أَحَدِ الْفَعْلَيْنِ لَا بَعِيْنِهِ. /

|69/1|

الواجب المضيق
والواجب الموسع

664. |2| مَسْأَلَةٌ: الْوَاجِبُ يَنْقَسِمُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْوَقْتِ: إِلَى مُضَيِّقٍ، وَمُوسِعٍ.

665. وَقَالَ قَوْمٌ: التَّوَسُّعُ يَنَاقِضُ الْوُجُوبَ. وَهُوَ بَاطِلٌ عَقْلًا وَشَرْعًا.

666. أَمَّا الْعَقْلُ فَإِنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: خَطُ هَذَا الثَّوْبِ فِي بَيَاضِ هَذَا النَّهَارِ: إِمَّا فِي أَوَّلِهِ، أَوْ فِي أَوْسَطِهِ، أَوْ فِي آخِرِهِ، كَيْفَمَا أَرَدْتَ، فَمَهْمَا فَعَلْتَ فَقَدْ امْتَثَلْتَ إِيْجَابِي، فَهَذَا مَعْقُولٌ. وَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُقَالَ: لَمْ يُوجِبْ شَيْئًا أَصْلًا، أَوْ: أَوْجِبَ شَيْئًا مُضَيِّقًا. وَهُمَا مُحَالَانِ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ أَوْجِبَ مُوسِعًا.

667. وَأَمَّا الشَّرْعُ فَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الزَّوَالِ، وَأَنَّهُ مَهْمَا صَلَّى كَانَ مُؤَدِّيًا لِلْفَرَضِ، وَمُمْتَثِلًا لِأَمْرِ الْإِجَابِ، مَعَ أَنَّهُ لَا تَضْيِيقَ.

668. فَإِنْ قِيلَ: حَقِيقَةُ الْوَاجِبِ مَا لَا يَسَعُ تَرْكُهُ، بَلْ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ، وَالصَّلَاةُ أَوْ الْخِيَاطَةُ إِنْ أُضِيفَا إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ، فَيَكُونُ وَجُوبُهُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، أَمَّا قَبْلَهُ فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَفِعْلُهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ. وَهَذَا حَدُّ النَّدْبِ.

669. قُلْنَا: كَشَفُ الْغَطَاءِ عَنْ هَذَا أَنَّ الْأَقْسَامَ فِي الْعَقْلِ ثَلَاثَةٌ: فِعْلٌ لَا عِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ مُطْلَقًا، وَهُوَ النَّدْبُ. وَفِعْلٌ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ مُطْلَقًا وَهُوَ الْوَاجِبُ. وَفِعْلٌ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَجْمُوعِ الْوَقْتِ، وَلَكِنْ لَا يُعَاقَبُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ، وَهَذَا قِسْمٌ ثَالِثٌ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى عِبَارَةٍ ثَالِثَةٍ. وَحَقِيقَتُهُ لَا تَعْدُو النَّدْبَ وَالْوُجُوبَ، فَأَوَّلَى الْأَلْقَابِ بِهِ «الْوَاجِبُ الْمُوسِعُ» أَوْ: «النَّدْبُ الَّذِي لَا يَسَعُ تَرْكُهُ» وَقَدْ وَجَدْنَا الشَّرْعَ يُسَمِّي هَذَا الْقِسْمَ وَاجِبًا، بِدَلِيلِ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى نِيَّةِ الْفَرَضِ فِي ابْتِدَاءِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَعَلَى أَنَّهُ يَثَابُ عَلَى فِعْلِهِ ثَوَابُ الْفَرَضِ، لَا ثَوَابُ النَّدْبِ.

670. فَإِذَا الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ لَا يُنْكِرُهَا الْعَقْلُ، وَالنِّزَاعُ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ، وَالَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى.

671. فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ هَذَا قِسْمًا ثَالِثًا، بَلْ هُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ نَدْبٌ، إِذْ يَجُوزُ تَرْكُهُ. وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ حَتْمٌ، إِذْ لَا يَسَعُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ. وَقَوْلُكُمْ:

إِنَّهُ يَنْوِي الْفَرَضَ فَمَسْلَمٌ، لَكِنَّهُ فَرَضٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَصِيرُ فَرَضًا، كَمُعْجَلِ الزَّكَاةِ يَنْوِي فَرَضَ الزَّكَاةِ، وَيُثَابُ ثَوَابُ مُعْجَلِ الْفَرَضِ لَا ثَوَابُ النَّدْبِ، وَلَا ثَوَابُ الْفَرَضِ الَّذِي لَيْسَ بِمُعْجَلٍ.

672. قُلْنَا: قَوْلُكُمْ: إِنَّهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ فَهُوَ نَدْبٌ، خَطَأً، إِذْ

لَيْسَ هَذَا حَدُّ النَّدْبِ، بَلِ النَّدْبُ مَا يَجُوزُ تَرْكُهُ مُطْلَقًا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ إِلَّا بِشَرْطٍ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْبَعْدُ، أَوْ الْعَزْمُ عَلَى الْفِعْلِ. وَمَا جَازَ تَرْكُهُ بِبَدَلٍ وَشَرْطٍ، فَلَيْسَ بِنَدْبٍ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ أَمَرَ بِالْإِعْتِقَاقِ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا وَيَجُوزُ لَهُ تَرْكُ إِعْتِقَاقِهِ، لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَعْتِقَ عَبْدًا آخَرَ. وَكَذَلِكَ خِصَالُ الْكُفَّارَةِ: مَا مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَّا وَيَجُوزُ تَرْكُهَا، لَكِنْ بِبَدَلٍ. وَلَا يَكُونُ نَدْبًا، بَلْ كَمَا يُسَمَّى ذَلِكَ وَاجِبًا مُخَيَّرًا يُسَمَّى هَذَا وَاجِبًا غَيْرَ مُضَيِّقٍ. وَإِذَا كَانَ حَظُّ الْمَعْنَى فِيهِ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، وَهُوَ الْإِنْقِسَامُ إِلَى الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، فَلَا مَعْنَى لِلْمُنَاقَشَةِ. وَمَا جَازَ تَرْكُهُ بِشَرْطٍ يُفَارِقُ مَا لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ مُطْلَقًا / وَمَا يَجُوزُ تَرْكُهُ مُطْلَقًا، فَهُوَ قِسْمٌ ثَالِثٌ.

[70/1]

673. وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَنَّهُ تَعْجِيلٌ لِلْفَرَضِ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ فَرَضًا، فَمُخَالَفٌ

لِلْإِجْمَاعِ، إِذْ يَجِبُ نِيَّةُ التَّعْجِيلِ فِي الزَّكَاةِ، وَمَا نَوَى أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ فِي الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ إِلَّا مَا نَوَاهُ فِي آخِرِهِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا أَصْلًا، وَهُوَ مَقْطُوعٌ بِهِ.

674. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قَالَ قَوْمٌ: يَقَعُ نَفْلًا، وَيَسْقُطُ الْفَرَضُ عِنْدَهُ. وَقَالَ قَوْمٌ: يَقَعُ مَوْقُوفًا،

فَإِنْ بَقِيَ بِنَعْتِ الْمُكَلِّفِينَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ تَبَيَّنَ وَقُوعُهُ فَرَضًا، وَإِنْ مَاتَ أَوْ جَنَّ وَقَعَ نَفْلًا.

675. قُلْنَا: لَوْ كَانَ يَقَعُ نَفْلًا لَجَازَ بِنِيَّةِ النَّفْلِ، بَلِ اسْتَحَالَ وَجُودُ نِيَّةِ الْفَرَضِ مِنَ

الْعَالَمِ بِكَوْنِهِ نَفْلًا، إِذِ النِّيَّةُ قَصْدٌ يَتَّبِعُ الْعِلْمَ، وَالْوَقْفُ بَاطِلٌ، إِذِ الْأُمَّةُ مُجْمِعَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ بَعْدَ الْفَرَاقِ مِنَ الصَّلَاةِ، مَاتَ مُؤَدِّيًا فَرَضَ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا نَوَاهُ وَأَدَّاهُ، إِذَا قَالَ: نَوَيْتُ أَدَاءَ فَرَضِ اللَّهِ تَعَالَى.

676. فَإِنْ قِيلَ: بَنَيْتُمْ كَلَامَكُمْ عَلَى أَنَّ تَرْكَهُ جَائِزٌ بِشَرْطٍ، وَهُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْإِمْتِثَالِ أَوْ

الْفِعْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ مَا خَيْرٌ فِيهِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، كَخِصَالِ الْكُفَّارَةِ؛ وَمَا خَيْرَ الشَّرْعِ بَيْنَ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَالْعَزْمِ. وَلِأَنَّ مُجَرَّدَ قَوْلِهِ: «صَلِّ

677. فِي هَذَا الْوَقْتِ «لَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلْعَزْمِ. فَإِيجَابُهُ زِيَادَةٌ عَلَى مُقْتَضَى الصَّيْغَةِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ غَفَلَ وَخَلَا عَنِ الْعَزْمِ وَمَاتَ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ، لَمْ يَكُنْ عَاصِيًا. قُلْنَا: أَمَّا قَوْلُكُمْ: لَوْ ذَهَلَ لَا يَكُونُ عَاصِيًا فَمُسَلَّمٌ، وَسَبَبُهُ أَنَّ الْغَافِلَ لَا يُكَلِّفُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَغْفُلْ عَنِ الْأَمْرِ فَلَا يَخْلُو عَنِ الْعَزْمِ إِلَّا بِضِدِّهِ، وَهُوَ الْعَزْمُ عَلَى التَّرَكِّ مُطْلَقًا، وَذَلِكَ حَرَامٌ، وَمَا لَا خَلَاصَ مِنَ الْحَرَامِ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ. فَهَذَا الدَّلِيلُ قَدْ دَلَّ عَلَى وَجُوبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ مُجَرَّدُ الصَّيْغَةِ مِنْ حَيْثُ وَضَعُ اللَّسَانِ فَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلُ الْعَقْلِ. وَدَلِيلُ الْعَقْلِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الصَّيْغَةِ.
678. فَإِذَا يَرْجِعُ حَاصِلُ الْكَلَامِ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ الْمَوْسَّعَ كَالْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى آخِرِهِ أَيْضًا، فَإِنَّهُ لَوْ أُخْلِيَ عَنْهُ آخِرُهُ لَمْ يَعْصِ إِذَا كَانَ قَدْ فَعَلَ فِي أَوَّلِهِ.

حكم من مات
في أثناء الوقت
الموسع

679. |3| مَسْأَلَةٌ: ١١ إِذَا مَاتَ فِي أَثْنَاءِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَجَاءَ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى الْإِمْتِثَالِ، لَا يَكُونُ عَاصِيًا. وَقَالَ بَعْضُ مَنْ أَرَادَ تَحْقِيقَ مَعْنَى الْوُجُوبِ: إِنَّهُ يَعْصِي. وَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ السَّلَفِ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُؤْتَمُونَ مَنْ مَاتَ فَجَاءَ بَعْدَ انْقِضَاءِ مِقْدَارِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ وَقْتِ الزَّوَالِ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَاءِ مِقْدَارِ رَكَعَتَيْنِ مِنْ أَوَّلِ الصُّبْحِ، وَكَانُوا لَا يَنْسِبُونَهُ إِلَى تَقْصِيرٍ، لَا سِيَّمَا إِذَا اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ، أَوْ نَهَضَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ، بَلْ مُحَالٌ أَنْ يَعْصِيَ وَقَدْ جُوزَ لَهُ التَّأْخِيرُ. فَمَنْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ: كَيْفَ يُمَكِّنُ تَعْصِيَتَهُ؟

680. فَإِنْ قِيلَ: جَازَ لَهُ التَّأْخِيرُ بِشَرْطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ.

681. قُلْنَا: هَذَا مُحَالٌ، فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ مَسْتُورَةٌ عَنْهُ. فَإِذَا سَأَلْنَا وَقَالَ: الْعَاقِبَةُ مَسْتُورَةٌ عَنِّي، وَعَلَيَّ صَوْمُ يَوْمٍ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُؤَخِّرَهُ إِلَى غَدٍ، فَهَلْ يَحِلُّ لِي التَّأْخِيرُ مَعَ الْجَهْلِ بِالْعَاقِبَةِ، أَمْ أَعْصِي بِالتَّأْخِيرِ؟ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ جَوَابٍ. فَإِنْ قُلْنَا: لَا يَعْصِي، فَلِمَ أَثِمَ بِالْمَوْتِ الَّذِي / لَيْسَ إِلَيْهِ؟ وَإِنْ قُلْنَا: يَعْصِي، فَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ فِي الْوَاجِبِ الْمَوْسَّعِ؛ وَإِنْ قُلْنَا: إِنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّكَ تَمُوتُ قَبْلَ الْغَدِ فَأَنْتَ عَاصٍ، وَإِنْ كَانَ فِي عِلْمِهِ أَنَّكَ تَحْيَا فَلَكَ التَّأْخِيرُ، فَيَقُولُ: وَمَا يُدْرِينِي مَاذَا فِي عِلْمِ اللَّهِ؟ فَمَا فَتَوَاكُمْ فِي حَقِّ الْجَاهِلِ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَزْمِ بِالتَّحْلِيلِ أَوِ التَّحْرِيمِ.

682. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ جَازَ تَأْخِيرُهُ أَبَدًا وَلَا يَعْصِي إِذَا مَاتَ، فَأَيُّ مَعْنَى لَوْجُوبِهِ؟

683. قُلْنَا: تَحَقُّقُ الْوُجُوبِ بِأَنَّهُ لَمْ يَجْزِ التَّأْخِيرُ إِلَّا بِشَرْطِ الْعَزْمِ، وَلَا يَجُوزُ الْعَزْمُ

عَلَى التَّأْخِيرِ إِلَّا فِي مُدَّةٍ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ الْبَقَاءُ إِلَيْهَا، كَتَأْخِيرِهِ الصَّلَاةَ مِنْ سَاعَةٍ إِلَى سَاعَةٍ، وَتَأْخِيرِهِ الصَّوْمِ مِنْ يَوْمٍ إِلَى يَوْمٍ، مَعَ الْعَزْمِ عَلَى التَّفَرُّغِ لَهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَتَأْخِيرِهِ الْحَجِّ مِنْ سَنَةٍ إِلَى سَنَةٍ. فَلَوْ عَزَمَ الْمَرِيضُ الْمَشْرِفُ عَلَى الْهَلَاكِ عَلَى التَّأْخِيرِ شَهْرًا، أَوْ الشَّيْخُ الضَّعِيفُ عَلَى التَّأْخِيرِ سِنِينَ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَى تِلْكَ الْمُدَّةِ، عَصَى بِهَذَا التَّأْخِيرِ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ وَوَفَّقَ لِلْعَمَلِ. لَكِنَّهُ مَاخُذٌ بِمُوجِبِ ظَنِّهِ، كَالْمُعْزَّرِ إِذَا ضَرَبَ ضَرْبًا يَهْلِكُ، أَوْ قَاطِعِ سِلْعَةٍ وَغَالِبِ ظَنِّهِ الْهَلَاكِ، أَثِمَ وَإِنْ سَلِمَ.

684. وَلِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْحَجِّ، لِأَنَّ الْبَقَاءَ إِلَى سَنَةٍ لَا يَغْلِبُ

عَلَى الظَّنِّ، وَأَمَّا تَأْخِيرُ الصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ إِلَى شَهْرٍ وَشَهْرَيْنِ، فَجَائِزٌ، لِأَنَّهُ لَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ الْمَوْتُ إِلَى تِلْكَ الْمُدَّةِ.

685. وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى الْبَقَاءَ إِلَى السَّنَةِ الثَّانِيَةِ غَالِبًا عَلَى الظَّنِّ فِي حَقِّ الشَّابِّ الصَّحِيحِ، دُونَ الشَّيْخِ وَالْمَرِيضِ.

686. ثُمَّ الْمُعْزَّرُ إِذَا فَعَلَ مَا غَالِبَ ظَنُّهُ السَّلَامَةُ، فَهَلَكَ، ضَمِنَ لَا لِأَنَّهُ أَثِمَ، لَكِنْ لِأَنَّهُ أَخْطَأَ فِي ظَنِّهِ، وَالْمُخْطِئُ ضَامِنٌ غَيْرُ أَثِمٍ.

687. |4| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ هَلْ يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ؟

688. وَالتَّحْقِيقُ فِي هَذَا أَنَّ هَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى مَا لَيْسَ إِلَى الْمُكَلَّفِ، كَالْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ، وَكَالْيَدِ فِي الْكِتَابَةِ، وَكَالرَّجْلِ فِي الْمَشْيِ، فَهَذَا لَا يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ، بَلْ عَدَمُهُ يَمْنَعُ الْإِجَابَ، إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجَوِّزُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ. وَكَذَلِكَ تَكْلِيفُ حُضُورِ الْإِمَامِ الْجُمُعَةِ، وَحُضُورِ تَمَامِ الْعَدَدِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهِ، فَلَا يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ، بَلْ يَسْقُطُ بِتَعَدُّهِ الْوَاجِبُ.

689. وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِاخْتِيَارِ الْعَبْدِ فَيَنْقَسِمُ إِلَى الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ وَإِلَى الْحِسِّيِّ.

690. فَالشَّرْطُ الشَّرْعِيُّ كَالطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ، يَجِبُ وَصْفُهَا بِالْوُجُوبِ عِنْدَ وُجُوبِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ إِجَابَ الصَّلَاةِ إِجَابٌ لِمَا يَصِيرُ بِهِ الْفِعْلُ صَلَاةً.

ما لا
يتم الواجب
إلا به

691. وَأَمَّا الْحِسِّي فَكَالسَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَكَالْمَشْيِ إِلَى الْحَجِّ، وَإِلَى مَوَاضِعِ الْمَنَاسِكِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُوصَفَ أَيْضًا بِالْوُجُوبِ، إِذْ أَمُرُ الْبَعِيدِ عَنِ الْبَيْتِ بِالْحَجِّ أَمْرٌ بِالْمَشْيِ إِلَيْهِ لَا مَحَالَةَ. وَكَذَلِكَ: إِذَا وَجِبَ غَسْلُ الْوَجْهِ وَلَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِغَسْلِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ؛ وَإِذَا وَجِبَ الصَّوْمُ وَلَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِالْإِمْسَاكِ جُزْءًا مِنَ اللَّيْلِ قَبْلَ الصُّبْحِ، فَيُوصَفُ ذَلِكَ بِالْوُجُوبِ.

|72/1|

692. وَنَقُولُ: مَا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ، فَهُوَ وَاجِبٌ. وَهَذَا أَوَّلَى مَنْ أَنْ نَقُولَ: يَجِبُ التَّوَصُّلُ إِلَى / الْوَاجِبِ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، إِذْ قَوْلُنَا: «يَجِبُ فِعْلُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ» مُتَنَاقِضٌ، وَقَوْلُنَا: «مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ صَارَ وَاجِبًا» غَيْرُ مُتَنَاقِضٍ، فَإِنَّهُ وَاجِبٌ، لَكِنْ الْأَصْلُ وَجِبَ بِالْإِيجَابِ قَصْدًا إِلَيْهِ، وَالْوَسِيلَةُ وَجِبَتْ بِوَاسِطَةِ وَجُوبِ الْمَقْصُودِ، وَقَدْ وَجِبَ كَيْفَمَا كَانَ، وَإِنْ كَانَ عِلَّةٌ وَجُوبِهِ غَيْرَ عِلَّةٍ وَجُوبِ الْمَقْصُودِ.

693. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَكَانَ مُقَدَّرًا، فَمَا الْمِقْدَارُ الَّذِي يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الرَّأْسِ، وَإِمْسَاكُهُ مِنَ اللَّيْلِ؟

694. قُلْنَا: قَدْرٌ يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِهِ إِلَى الْوَاجِبِ، وَهُوَ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، بَلْ يَجِبُ مَسْحُ الرَّأْسِ، وَيَكْفِي أَقْلٌ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ، وَهُوَ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، فَكَذَلِكَ الْوَاجِبُ أَقْلٌ مَا يُمْكِنُ بِهِ غَسْلُ الْوَجْهِ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ كَافٍ فِي الْوُجُوبِ.

695. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَكَانَ يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ، وَتَارِكُ الْوُضُوءِ لَا يُعَاقَبُ عَلَى مَا تَرَكَهُ مِنْ غَسْلِ الرَّأْسِ، بَلْ مِنْ غَسْلِ الْوَجْهِ، وَتَارِكُ الصَّوْمِ لَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِ الْإِمْسَاكِ لَيْلًا.

696. قُلْنَا: وَمَنْ أَنْبَأَكُمْ بِذَلِكَ؟ وَمِنْ أَيْنَ عَرَفْتُمْ أَنَّ ثَوَابَ الْبَعِيدِ عَنِ الْبَيْتِ لَا يَزِيدُ عَلَى ثَوَابِ الْقَرِيبِ فِي الْحَجِّ؟ وَأَنْ مَنْ زَادَ عَمَلُهُ لَا يَزِيدُ ثَوَابُهُ وَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِ التَّوَصُّلِ؟ وَأَمَّا الْعِقَابُ فَهُوَ عِقَابٌ عَلَى تَرْكِ الصَّوْمِ وَالْوُضُوءِ، وَلَيْسَ يَتَوَزَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الْفِعْلِ، فَلَا مَعْنَى لِإِضَافَتِهِ إِلَى التَّفَاصِيلِ.

697. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ قَدَّرَ عَلَى الْإِقْتِصَارِ عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ لَمْ يُعَاقَبْ.

698. قُلْنَا: هَذَا مُسَلَّمٌ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ، أَمَّا الْقَادِرُ فَلَا وَجُوبَ عَلَيْهِ.

ما لا يتم ترك
الحرام إلا بتركه

699 | 5 | مَسْأَلَةٌ: قَالَ قَائِلُونَ: إِذَا اخْتَلَطَتْ مَنْكُوحَةٌ بِأَجْنَبِيَّةٍ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُمَا، لَكِنْ الْحَرَامُ هِيَ الْأَجْنَبِيَّةُ، وَالْمَنْكُوحَةُ حَلَالٌ لَكِنْ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهَا.

700 وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ، بَلْ لَيْسَ الْحُرْمَةُ وَالْحِلُّ وَصْفًا ذَاتِيًّا لَهُمَا، بَلْ هُوَا مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ. فَإِذَا حُرِّمَ فِعْلُ الْوُطْءِ فِيهِمَا فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِنَا وَطْءُ الْمَنْكُوحَةِ حَلَالٌ، وَوُطْءُ الْأَجْنَبِيَّةِ حَرَامٌ؟! بَلْ هُمَا حَرَامَانِ: إِحْدَاهُمَا بَعْلَةُ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَالْأُخْرَى بَعْلَةُ الْاِخْتِلَاطِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ. فَالِاخْتِلَافُ فِي الْعِلَّةِ لَا فِي الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ هَذَا فِي الْأَوْهَامِ مِنْ حَيْثُ ضَاهَى الْوُصْفُ بِالْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ الْوُصْفُ بِالْعَجْزِ وَالْقُدْرَةِ، وَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الْحَسِّيَّةِ. وَذَلِكَ وَهُمْ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ. إِذْ لَيْسَتْ الْأَحْكَامُ صِفَاتٍ لِلْأَعْيَانِ أَصْلًا، بَلْ نَقُولُ: إِذَا اشْتَبَهَتْ رَضِيعَةٌ بِنِسَاءٍ بِلَدَةٍ فَتُكْحَمُ وَاحِدَةً حَلَّتْ، وَاحْتُمِلَ أَنْ تَكُونَ هِيَ الرَضِيعَةُ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا نَقُولُ إِنَّهَا لَيْسَتْ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى زَوْجَةً لَهُ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلزَّوْجَةِ إِلَّا مَنْ حَلَّ وَطُؤَهَا بِنِكَاحٍ، وَهَذِهِ قَدْ حَلَّ وَطُؤَهَا، فَهِيَ حَلَالٌ لَهُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا نَقُولُ هِيَ حَرَامٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَحَلَالٌ عِنْدَهُ فِي ظَنِّهِ، بَلْ إِذَا ظَنَّ الْحِلَّ فَهِيَ حَلَالٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَيْضًا. وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ هَذَا فِي مَسْأَلَةِ تَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِينَ *.

* ص: 664-666

701 أَمَّا إِذَا قَالَ لِرَزْوَجَتِيهِ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَحِلُّ وَطُؤُهُمَا، وَالطَّلَاقُ غَيْرُ وَاقِعٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ مَحَلًّا. فَصَارَ كَمَا إِذَا بَاعَ أَحَدَ عَبْدَيْهِ إِلَّا بِعَيْنِهِ. وَيُحْتَمَلُ / أَنْ يُقَالَ: حَرِّمْتَا جَمِيعًا، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ مَحَلِّ الطَّلَاقِ، ثُمَّ عَلَيْهِ التَّعْيِينُ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ. وَالْمُتَّبَعُ فِي ذَلِكَ مُوجِبُ ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ. أَمَّا الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ إِحْدَاهُمَا مُطَلَّقةٌ مُحَرَّمَةٌ وَالْأُخْرَى مَنْكُوحَةٌ، كَمَا تَوَهَّمُوهُ فِي اخْتِلَاطِ الْمَنْكُوحَةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ، فَلَا يَنْقَدِحُ هَهُنَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جَهْلٌ مِنَ الْآدَمِيِّ عَرَضَ بَعْدَ التَّعْيِينِ، وَأَمَّا هُنَا فَلَيْسَ مُتَعَيِّنًا فِي نَفْسِهِ، بَلْ يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى مُطْلَقًا لِإِحْدَاهُمَا لَا بِعَيْنِهَا.

|73/1|

702 فَإِنْ قِيلَ: إِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ التَّعْيِينُ، فَاللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ مَا سَيُعَيِّنُهُ، فَتَكُونُ هِيَ الْمُحَرَّمَةُ الْمُطْلَقَةُ بِعَيْنِهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا هُوَ مُشْكِلٌ عَلَيْنَا.

703 قُلْنَا: اللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَلَا يَعْلَمُ الطَّلَاقَ الَّذِي لَمْ يُعَيَّنْ مَحَلَّهُ مُتَعَيِّنًا، بَلْ يَعْلَمُهُ قَابِلًا لِلتَّعْيِينِ إِذَا عَيَّنَهُ الْمُطْلَقُ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ

سَيَعِينُ زَيْنَبَ مَثَلًا، فَيَتَعَيَّنُ الطَّلَاقُ بِتَعْيِينِهِ إِذَا عَيَّنَهُ لَا قَبْلَهُ. وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ: اللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ مَا سَيَفْعَلُهُ الْعَبْدُ مِنْ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ، وَلَا يَعْلَمُهُ وَاجِبًا بِعَيْنِهِ، بَلْ وَاجِبًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ فِي الْحَالِ، ثُمَّ يَعْلَمُ صَيْرُورَتَهُ مُتَعَيِّنًا بِالتَّعْيِينِ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ * يَمُوتُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ وَقَبْلَ التَّعْيِينِ فَيَعْلَمُ الْوُجُوبَ وَالطَّلَاقَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ عَدَمِ التَّعْيِينِ.

* أي: العبد

ما زاد على
القدر المجزئ
من الواجب
غير المقدر

704 | 6 | مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي الْوَاجِبِ الَّذِي لَا يَتَقَدَّرُ بِحَدٍّ مَحْدُودٍ، كَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَالطَّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَمُدَّةِ الْقِيَامِ، أَنَّهُ إِذَا زَادَ عَلَى أَقَلِّ الْوَاجِبِ هَلْ تُوصَفُ الزِّيَادَةُ بِالْوُجُوبِ؟ فَلَوْ مَسَحَ جَمِيعَ الرَّأْسِ هَلْ يَقَعُ فِعْلُهُ بِجُمْلَتِهِ وَاجِبًا، أَوْ الْوَاجِبُ الْأَقْلُّ وَالْبَاقِي نَدْبٌ؟ ١١

38ب

705 فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْكُلَّ يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ، لِأَنَّ نِسْبَةَ الْكُلِّ إِلَى الْأَمْرِ وَاحِدَةٌ، وَالْأَمْرُ فِي نَفْسِهِ أَمْرٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَمْرٌ إِيْجَابِيٌّ، وَلَا يَتَمَيَّزُ الْبَعْضُ مِنَ الْبَعْضِ، فَالْكُلُّ امْتِنَالٌ.

706 وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَقْلِّ نَدْبٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَجِبْ إِلَّا أَقْلٌ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ. وَهَذَا فِي الطَّمَأْنِينَةِ وَالْقِيَامِ وَمَا وَقَعَ مُتَعَاقِبًا أَظْهَرَ. وَكَذَلِكَ الْمَسْحُ إِذَا وَقَعَ مُتَعَاقِبًا. وَمَا وَقَعَ مِنْ جُمْلَتِهِ مَعًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ بِالْإِشَارَةِ وَالتَّعْيِينِ، فَيُعْقَلُ أَنْ يُقَالَ: الْقَدْرُ الْأَقْلُّ مِنْهُ وَاجِبٌ وَالْبَاقِي نَدْبٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ بِالْإِشَارَةِ الْمُنْدُوبُ عَنِ الْوَاجِبِ، لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْأَقْلِّ لَا عِقَابَ عَلَى تَرْكِهَا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ بَدَلٍ، فَلَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ حَدُّ الْوُجُوبِ.

النسبة بين
الوجوب وبين
الجواز والإباحة

707 | 7 | مَسْأَلَةٌ: الْوُجُوبُ يُبَايِنُ الْجَوَازَ وَالْإِبَاحَةَ بِحَدِّهِ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا: يُقْضَى بِخَطَأٍ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْوُجُوبَ إِذَا نُسِخَ بَقِيَ الْجَوَازُ، بَلِ الْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا نُسِخَ رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْوُجُوبِ، مِنْ تَحْرِيمٍ أَوْ إِبَاحَةٍ، وَصَارَ الْوُجُوبُ بِالنَّسْخِ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ.

708 فَإِنْ قِيلَ: كُلُّ وَاجِبٍ فَهُوَ جَائِزٌ وَزِيَادَةٌ، إِذَا جَائِزٌ مَا لَا عِقَابَ عَلَى فِعْلِهِ، وَالْوَاجِبُ أَيْضًا لَا عِقَابَ عَلَى فِعْلِهِ، وَهُوَ مَعْنَى الْجَوَازِ، فَإِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ فَكَأَنَّهُ أَسْقَطُ / الْعِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ، فَيَبْقَى سُقُوطُ الْعِقَابِ عَلَى فِعْلِهِ، وَهُوَ مَعْنَى الْجَوَازِ.

[74/1]

709 قُلْنَا: هَذَا كَقَوْلِ الْقَائِلِ: كُلُّ وَاجِبٍ فَهُوَ نَدْبٌ وَزِيَادَةٌ؛ فَإِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ

بَقِيَ النَّدْبُ، وَلَا قَائِلَ بِهِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ. وَكِلَاهُمَا وَهْمٌ. بَلِ الْوَاجِبُ لَا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْجَوَازِ؛ فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْجَوَازِ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَالتَّسَاوِي بَيْنَهُمَا بِتَسْوِيَةِ الشَّرْعِ، وَذَلِكَ مَنْفِيٌّ عَنِ الْوَاجِبِ.

710. وَذَكَرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هَهُنَا أُولَى مَنْ ذَكَرَهَا فِي «كِتَابِ النَّسَخِ»، فَإِنَّهُ نَظَرُ فِي حَقِيقَةِ الْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ، لَا فِي حَقِيقَةِ النَّسَخِ.

711. |8| مَسْأَلَةٌ: كَمَا فَهَمْتَ أَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتَضَمَّنُ الْجَوَازَ، فَافْهَمْ أَنَّ الْجَائِزَ لَا يَتَضَمَّنُ الْأَمْرَ، وَأَنَّ الْمُبَاحَ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، لِتَنَاقُضِ حَدِيثِهِمَا، كَمَا سَبَقَ، خِلَافًا لِلْبَلْخِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: الْمُبَاحُ مَأْمُورٌ بِهِ لِكُنْهِ دُونَ النَّدْبِ، كَمَا أَنَّ النَّدْبَ مَأْمُورٌ بِهِ لِكُنْهِ دُونَ الْوُجُوبِ. وَهَذَا مُحَالٌ، إِذَا الْأَمْرُ اقْتِضَاءٌ وَطَلَبٌ، وَالْمُبَاحُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ، بَلْ مَاذُونٌ فِيهِ وَمُطْلَقٌ لَهُ. فَإِنْ أُسْتَعْمِلَ لَفْظُ الْأَمْرِ فِي الْإِذْنِ فَهُوَ تَجَوُّزٌ.

هل المباح
مأمور به؟

712. فَإِنْ قِيلَ: تَرَكَ الْحَرَامَ وَاجِبٌ، وَالشُّكُوتُ الْمُبَاحُ يُتْرَكُ بِهِ الْحَرَامُ مِنَ الزِّنَا وَالسَّرِقَةِ، وَالشُّكُوتُ الْمُبَاحُ أَوْ الْكَلَامُ الْمُبَاحُ يُتْرَكُ بِهِ الْكُفْرُ وَالْكَذِبُ، وَتَرَكَ الْكُفْرَ وَالْكَذِبَ وَالزِّنَا مَأْمُورٌ بِهِ دَلٌّ أَنَّ الْمُبَاحَ مَأْمُورٌ بِهِ.

713. قُلْنَا: قَدْ يُتْرَكُ بِالنَّدْبِ حَرَامٌ، فَلْيَكُنْ وَاجِبًا، وَقَدْ يُتْرَكُ بِالْحَرَامِ حَرَامٌ آخَرُ، فَلْيَكُنِ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ وَاجِبًا حَرَامًا، وَهُوَ تَنَاقُضٌ. وَيَلْزَمُ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِأَحَدِ أَضْدَادِهِ، بَلْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ كَوْنُ الصَّلَاةِ حَرَامًا ۱۱ إِذَا تَحَرَّمَ بِهَا مَنْ تَرَكَ الزَّكَاةَ الْوَاجِبَةَ، لِأَنَّهُ أَحَدُ أَضْدَادِ الْوَاجِبِ. وَكُلُّ ذَلِكَ قِيَاسُ مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ لَكِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِهِ.

714. فَإِنْ قِيلَ: فَالْمُبَاحُ هَلْ يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ؟ وَهَلْ هُوَ مِنَ التَّكَالِيفِ؟

هل المباح
مكلف به؟

715. قُلْنَا: إِنْ كَانَ التَّكْلِيفُ عِبَارَةً عَنْ طَلَبِ مَا فِيهِ كُفَّةٌ، فَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْمُبَاحِ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَا عُرِفَ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ إِطْلَاقُهُ وَالْإِذْنُ فِيهِ، فَهُوَ تَكْلِيفٌ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّهُ الَّذِي كُفِّ اعْتِقَادُ كَوْنِهِ مِنَ الشَّرْعِ فَقَدْ كُفِّ ذَلِكَ، لَكِنْ لَا بِنَفْسِ الْإِبَاحَةِ، بَلْ بِأَصْلِ الْإِيمَانِ. وَقَدْ سَمَّاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَكْلِيفًا بِهَذَا التَّأْوِيلِ الْأَخِيرِ، وَهُوَ بَعِيدٌ، مَعَ أَنَّهُ نِزَاعٌ فِي اسْمِهِ.

716. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلِ الْمُبَاحُ حَسَنٌ؟

717. قُلْنَا: إِنْ كَانَ الْحَسَنُ عِبَارَةً عَمَّا لِفَاعِلِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ، فَهُوَ حَسَنٌ، وَإِنْ كَانَ عِبَارَةً عَمَّا أَمَرَ بِتَعْظِيمِ فَاعِلِهِ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، أَوْ وَجَبَ اعْتِقَادُ اسْتِحْقَاقِهِ لِلثَّنَاءِ، وَالْقَبِيحُ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُ اسْتِحْقَاقِ صَاحِبِهِ لِلذَّمِّ أَوْ الْعِقَابِ، فَلَيْسَ الْمُبَاحُ بِحَسَنٍ. وَاحْتَرَزْنَا بِاعْتِقَادِ الْاسْتِحْقَاقِ عَنْ مَعَاصِي الْأَنْبِيَاءِ، فَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَقُوعِهَا مِنْهُمْ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِإِهَانَتِهِمْ وَذَمِّهِمْ، لَكِنَّا نَعْتَقِدُ اسْتِحْقَاقَهُمْ لِذَلِكَ، مَعَ / تَفْضِيلِ اللَّهِ تَعَالَى بِإِسْقَاطِ الْمُسْتَحَقِّ مِنْ حَيْثُ أَمَرْنَا بِتَعْظِيمِهِمْ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ.

[75/1]

المباح
هل هو حكم
شرعي؟

718. [9] مَسْأَلَةٌ: الْمُبَاحُ مِنَ الشَّرْعِ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ؛ إِذْ مَعْنَى الْمُبَاحِ رَفْعُ الْحَرَجِ عَنِ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَذَلِكَ ثَابِتٌ قَبْلَ السَّمْعِ. فَمَعْنَى إِبَاحَةِ الشَّرْعِ شَيْئًا: أَنَّهُ تَرَكَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ، وَلَمْ يُغَيِّرْ حُكْمَهُ، فَكَانَ كُلُّ مَا لَمْ يَثْبُتْ تَحْرِيمُهُ وَلَا وُجُوبُهُ بَقِيَ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْمُبَاحِ.

719. وَهَذَا لَهُ غَوْرٌ. وَكَشَفَ الْغِطَاءَ عَنْهُ أَنَّ الْأَفْعَالَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ:

720. قِسْمٌ بَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ فَلَمْ يَرِدْ فِيهِ مِنَ الشَّرْعِ تَعَرُّضٌ لَا بِصَرِيحِ اللَّفْظِ، وَلَا بِدَلِيلٍ مِنْ أَدَلَّةِ السَّمْعِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: اسْتَمَرَّ فِيهِ مَا كَانَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ السَّمْعُ، فَلَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ.

721. وَقِسْمٌ صَرَّحَ الشَّرْعُ فِيهِ بِالتَّخْيِيرِ، وَقَالَ: إِنْ شِئْتُمْ فَافْعَلُوهُ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَاتْرُكُوهُ، فَهَذَا خِطَابٌ، وَالْحُكْمُ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا الْخِطَابُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إنْكَارِهِ وَقَدْ وَرَدَ.

722. وَقِسْمٌ ثَالِثٌ لَمْ يَرِدْ فِيهِ خِطَابٌ بِالتَّخْيِيرِ، لَكِنْ دَلَّ دَلِيلُ السَّمْعِ عَلَى نَفْيِ الْحَرَجِ عَنْ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، فَقَدْ عُرِفَ بِدَلِيلِ السَّمْعِ، وَلَوْ لَا هَذَا الدَّلِيلُ لَكَانَ يُعْرَفُ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ نَفْيُ الْحَرَجِ عَنْ فَاعِلِهِ، وَبَقَاؤُهُ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ. فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، إِذَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ دَلِيلُ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ.

723. وَفِي الطَّرَفَيْنِ الْآخَرَيْنِ أَيْضًا نَظَرٌ؛ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: قَوْلُ الشَّارِعِ: إِنْ شِئْتَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَاقْعُدْ، لَيْسَ بِتَجْدِيدِ حُكْمٍ، بَلْ هُوَ تَقْرِيرٌ لِلْحُكْمِ السَّابِقِ. وَمَعْنَى تَقْرِيرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ يُغَيِّرُ أَمْرَهُ، بَلْ يَتْرُكُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ أَمْرًا حَادِثًا بِالشَّرْعِ، فَلَا يَكُونُ شَرْعِيًّا. وَأَمَّا الطَّرَفُ الْآخَرُ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَرِدْ فِيهِ

خِطَابٌ وَلَا دَلِيلٌ، فَيُمْكِنُ أَيْضًا إِنْكَارُهُ، بَأَن يُقَالَ: قَدْ دَلَّ السَّمْعُ عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ طَلَبُ فِعْلٍ وَلَا طَلَبُ تَرْكِ، فَالْمُكَلَّفُ فِيهِ مُخَيَّرٌ. وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْعُمُومِ فِيمَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْأَفْعَالِ، فَلَا يَبْقَى فِعْلٌ إِلَّا مَذْلُومًا عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، فَتَكُونُ إِبَاحَتُهُ مِنَ الشَّرْعِ؛ وَإِلَّا غُورِضَ بَأَنَّ الْإِبَاحَةَ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ تَقْرِيرٌ لَا تَغْيِيرٌ، وَلَيْسَ مَعَ التَّقْرِيرِ تَجْدِيدُ أَمْرٍ، بَلْ بَيَانُ أَنَّهُ لَمْ يُجَدِّدْ فِيهِ أَمْرًا، بَلْ كَفَّ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُ. وَسَيَأْتِي لِهَذَا تَحْقِيقٌ فِي مَسْأَلَةِ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى النَّفْيِ *.

* ص: 303-308

724 | 10 | مَسْأَلَةٌ: الْمَنْدُوبُ مَأْمُورٌ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُبَاحُ مَأْمُورًا بِهِ. لِأَنَّ الْأَمْرَ اقْتِضَاءً وَطَلَبًا، وَالْمُبَاحُ غَيْرُ مُقْتَضَى. أَمَّا الْمَنْدُوبُ فَإِنَّهُ مُقْتَضَى، لَكِنْ مَعَ إِسْقَاطِ الذَّمِّ عَنْ تَارِكِهِ، وَالْوَاجِبُ مُقْتَضَى لَكِنْ مَعَ ذَمِّ تَارِكِهِ إِذَا تَرَكَهُ مُطْلَقًا، أَوْ تَرَكَهُ وَبَدَلَهُ.

هل المندوب مأمور به؟

725 وَقَالَ قَوْمٌ: الْمَنْدُوبُ غَيْرُ دَاخِلٍ تَحْتَ الْأَمْرِ. وَهُوَ فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

726 أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ شَاعَ فِي لِسَانِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْأَمْرَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَمْرٍ إِجْبَابٍ وَأَمْرٍ اسْتِحْبَابٍ، وَمَا شَاعَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى أَمْرٍ إِبَاحَةٍ وَأَمْرٍ إِجْبَابٍ، مَعَ أَنَّ صِغَةَ الْأَمْرِ قَدْ تُطْلَقُ لِإِرَادَةِ الْإِبَاحَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: 2) ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ (الجمعة: 10). /

[76/1]

727 الثَّانِي: أَنَّ فِعْلَ الْمَنْدُوبِ طَاعَةٌ بِالِاتِّفَاقِ. وَلَيْسَ طَاعَةً لِكَوْنِهِ مُرَادًا، إِذِ الْأَمْرُ عِنْدَنَا يُفَارِقُ الْإِرَادَةَ، وَلَا لِكَوْنِهِ مَوْجُودًا، أَوْ حَادِثًا، أَوْ لِدَاتِهِ، أَوْ صِفَةِ نَفْسِهِ، إِذْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي الْمُبَاحَاتِ؛ وَلَا لِكَوْنِهِ مُثَابًا عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْمَأْمُورَ وَإِنْ لَمْ يُثَبَّ وَلَمْ يُعَاقَبْ إِذَا امْتَثَلَ، كَانَ مُطِيعًا، وَإِنَّمَا الثَّوَابُ لِلتَّرْغِيبِ فِي الطَّاعَةِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يُحْبِطُ بِالْكَفْرِ ثَوَابُ طَاعَتِهِ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُطِيعًا.

728 فَإِنْ قِيلَ: الْأَمْرُ عِبَارَةٌ عَنْ اقْتِضَاءٍ جَازِمٍ لَا تَخْيِيرَ مَعَهُ، وَالنَّدْبُ مَقْرُونٌ بِتَجْوِيزِ التَّرْكِ وَالتَّخْيِيرِ فِيهِ، وَقَوْلُكُمْ: إِنَّهُ يُسَمَّى مُطِيعًا، يُقَابَلُهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ لَا يُسَمَّى عَاصِيًا.

729 قُلْنَا: النَّدْبُ اقْتِضَاءٌ جَازِمٌ لَا تَخْيِيرَ فِيهِ، لِأَنَّ التَّخْيِيرَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّسْوِيَةِ، فَإِذَا رَجَحَ جِهَةُ الْفِعْلِ بِرَبْطِ الثَّوَابِ بِهِ ارْتَفَعَتِ التَّسْوِيَةُ وَالتَّخْيِيرُ فِيهِ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْمُحَرَّمَاتِ أَيْضًا: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: 29)

فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَنَّ أَنَّ الْأَمْرَ اقْتِضَاءُ جَازِمٍ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّرْعَ يَطْلُبُ مِنْهُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ، بَلْ يَطْلُبُ مِنْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ صَلَاحِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقْتَضِي مِنْ عِبَادِهِ مَا فِيهِ صَلَاحُهُمْ، وَلَا يَرْضَى الْكُفْرَ لَهُمْ. وَكَذَلِكَ يَقْتَضِي النَّدْبَ لِنَيْلِ الثَّوَابِ، وَيَقُولُ: الْفِعْلُ وَالتَّرْكُ سَيِّانٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَيَّ، أَمَّا فِي حَقِّكَ فَلَا مُسَاوَاةَ، وَلَا خَيْرَةَ، إِذْ فِي تَرْكِهِ تَرْكُ صَلَاحِكَ وَثَوَابِكَ. فَهُوَ اقْتِضَاءُ جَازِمٍ.

730 وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا يُسَمَّى عَاصِيًا فَسَبَبُهُ أَنَّ الْعِصْيَانَ اسْمٌ ذَمٌّ، وَقَدْ أُسْقِطَ الذَّمُّ عَنْهُ. نَعَمْ يُسَمَّى مُخَالِفًا، وَغَيْرُ مُمْتَثِلٍ، كَمَا يُسَمَّى فَاعِلُهُ: مُوَافِقًا وَمُطِيعًا.

هل يكون الفعل
الواحد واجباً
حراماً؟

731 |11| مَسْأَلَةٌ: إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْحَرَامَ ضِدُّ الْوَاجِبِ، لِأَنَّهُ الْمُقْتَضَى تَرْكُهُ، وَالْوَاجِبُ هُوَ الْمُقْتَضَى فِعْلُهُ، فَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا حَرَامًا، طَاعَةً مَعْصِيَةً. لَكِنْ رَبُّمَا تَخْفَى عَلَيْكَ حَقِيقَةُ الْوَاحِدِ. فَالْوَاحِدُ يَنْقَسِمُ إِلَى وَاحِدٍ بِالنَّوْعِ وَإِلَى وَاحِدٍ بِالْعَدَدِ.

732 أَمَّا الْوَاحِدُ بِالنَّوْعِ، كَالشُّجُودِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ نَوْعٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَنْقَسِمَ إِلَى الْوَاجِبِ وَالْحَرَامِ، وَيَكُونُ انْقِسَامُهُ بِالْأَوْصَافِ وَالْإِضَافَاتِ، كَالشُّجُودِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالشُّجُودِ لِلصَّنَمِ؛ إِذْ أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ، وَالْآخَرُ حَرَامٌ، وَلَا تَنَاقُضُ.

733 وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهُ يَتَنَاقُضُ، فَإِنَّ الشُّجُودَ نَوْعٌ وَاحِدٌ مَأْمُورٌ بِهِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ، بَلِ السَّاجِدُ لِلصَّنَمِ عَاصٍ بِقَصْدِ تَعْظِيمِ الصَّنَمِ، لَا بِنَفْسِ الشُّجُودِ.

734 وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ. فَإِنَّهُ إِذَا تَغَايَرَ مُتَعَلِّقُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَمْ يَتَنَاقُضْ، وَالشُّجُودُ لِلصَّنَمِ غَيْرُ الشُّجُودِ لِلَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْإِضَافَاتِ وَالصِّفَاتِ يُوجِبُ الْمُغَايِرَةَ؛ إِذِ الشَّيْءُ لَا يُغَايِرُ نَفْسَهُ. وَالْمُغَايِرَةُ تَارَةٌ تَكُونُ بِاخْتِلَافِ النَّوْعِ، وَتَارَةٌ بِاخْتِلَافِ الْوَصْفِ، وَتَارَةٌ بِاخْتِلَافِ الْإِضَافَةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ (فصلت: 37) وَلَيْسَ الْمَأْمُورُ

[77/1]

بِهِ هُوَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ، وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ السَّاجِدَ لِلشَّمْسِ عَاصٍ / بِنَفْسِ الشُّجُودِ وَالْقَصْدُ جَمِيعًا. فَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الشُّجُودَ نَوْعٌ وَاحِدٌ، لَا يُغْنِي مَعَ انْقِسَامِ هَذَا النَّوْعِ إِلَى أَقْسَامٍ مُخْتَلِفَةِ الْمَقَاصِدِ، إِذِ الْمَقْصُودُ بِهَذَا الشُّجُودِ تَعْظِيمُ

الصَّنَم دُونَ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاخْتِلَافُ وُجُوهِ الْفِعْلِ كَاخْتِلَافِ نَفْسِ الْفِعْلِ فِي حُصُولِ الْغَيْرِيَّةِ الدَّافِعَةِ لِلتَّضَادِّ. فَإِنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى وَاحِدٍ، وَلَا وَحْدَةً مَعَ الْمُغَايَرَةِ.

الفعل الواحد
بالعين هل يكون
واجبا حراما؟

735 |12| مَسْأَلَةٌ: مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْوَاحِدِ بِالنَّوعِ ظَاهِرٌ، أَمَّا الْوَاحِدُ بِالْعَيْنِ، كَصَلَاةِ زَيْدٍ فِي دَارٍ مَغْصُوبَةٍ مِنْ عَمْرٍو، فَحَرَكَتُهُ فِي الصَّلَاةِ فِعْلٌ وَاحِدٌ بِعَيْنِهِ، هُوَ مُكْتَسَبُهُ وَمُتَعَلِّقُ قُدْرَتِهِ. فَالَّذِينَ سَلَّمُوا فِي الْوَاحِدِ بِالنَّوعِ نَازَعُوا هَهُنَا، فَقَالُوا: لَا تَصِحُّ هَذِهِ الصَّلَاةُ، إِذْ يُؤَدِّي الْقَوْلُ بِصِحَّتِهَا إِلَى أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الْأَفْعَالِ حَرَامًا وَاجِبًا، وَهُوَ مُتَنَاقِضٌ! فَقِيلَ لَهُمْ: هَذَا خِلَافُ إِجْمَاعِ السَّلَفِ، فَإِنَّهُمْ مَا أَمَرُوا الظَّلْمَةَ عِنْدَ التَّوْبَةِ بِقَضَاءِ الصَّلَوَاتِ الْمُؤَدَّاةِ فِي الدَّورِ الْمَغْصُوبَةِ، مَعَ كَثْرَةِ وَقُوعِهَا، وَلَا نَهَوْا الظَّالِمِينَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَرَاذِيِّ الْمَغْصُوبَةِ.

736

التقريب والإرشاد
الصغير: 204-203/1

فَأَشْكَلَ الْجَوَابُ عَلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ |الْبَاقِلَانِي| * رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: يَسْقُطُ الْوُجُوبُ عِنْدَهَا لَا بِهَا، بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ، وَلَا يَقَعُ وَاجِبًا، لِأَنَّ الْوَاجِبَ مَا يَثَابُ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يَثَابُ عَلَى مَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ، وَفِعْلُهُ وَاحِدٌ هُوَ كَوْنُ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ؟ وَسُجُودُهُ وَرُكُوعُهُ أَكْوَانٌ اخْتِيَارِيَّةٌ هُوَ مُعَاقَبٌ عَلَيْهَا وَمَنْهِيٌّ عَنْهَا. وَكُلُّ مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْكَلَامُ قَطَعَ بِهَذَا نَظْرًا إِلَى اتِّحَادِ أَكْوَانِهِ فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنْ أَحْوَالِهِ، وَأَنَّ الْحَادِثَ مِنْهُ الْأَكْوَانُ لَا غَيْرَهَا، وَهُوَ مُعَاقَبٌ عَلَيْهَا عَاصٍ بِهَا، فَكَيْفَ يَكُونُ مُتَقَرِّبًا بِمَا هُوَ مُعَاقَبٌ عَلَيْهِ، وَمُطِيعًا بِمَا هُوَ بِهِ عَاصٍ؟!

737

وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ عِنْدَنَا، بَلْ نَقُولُ: الْفِعْلُ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ، فَإِذَا كَانَ لَهُ وَجْهَانِ مُتَغَايِرَانِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَطْلُوبًا مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، مَكْرُوهًا مِنَ الْوَجْهِ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا الْمُحَالُ أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يُكْرَهُ بِعَيْنِهِ. وَفِعْلُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ صَلَاةٌ مَطْلُوبٌ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غَضَبٌ مَكْرُوهٌ.

738

وَالْغَضَبُ مَعْقُولٌ دُونَ الصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ مَعْقُولَةٌ دُونَ الْغَضَبِ. وَقَدْ اجْتَمَعَ الْوَجْهَانِ فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ. وَمُتَعَلِّقُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْوَجْهَانِ الْمُتَغَايِرَانِ. وَكَذَلِكَ يُعْقَلُ مِنَ السَّيِّدِ أَنْ يَقُولَ لِعَبْدِهِ: صَلِّ الْيَوْمَ أَلْفَ رَكْعَةٍ، وَخِطْ هَذَا الثَّوبَ، وَلَا تَدْخُلْ هَذِهِ الدَّارَ، فَإِنْ ارْتَكَبْتَ النَّهْيَ ضَرَبْتُكَ، وَإِنْ امْتَثَلْتَ الْأَمْرَ أَعْتَقْتُكَ.

فَخَاطَ الثُّوبَ فِي الدَّارِ، وَصَلَّى أَلْفَ رَكْعَةٍ فِي تِلْكَ الدَّارِ، فَيَحْسُنُ مِنَ السَّيِّدِ أَنْ يَضْرِبَهُ وَيُعْتَقَهُ، وَيَقُولُ: أَطَاعَ بِالْخِيَاطَةِ وَالصَّلَاةِ، وَعَصَى بِدُخُولِ الدَّارِ. فَكَذَلِكَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ. فَالْفِعْلُ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَقَدْ تَضَمَّنَ تَحْصِيلَ أَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ يُطْلَبُ أَحَدُهُمَا وَيُكْرَهُ الْآخَرُ. وَلَوْ رَمَى سَهْمًا وَاحِدًا إِلَى مُسْلِمٍ بِحَيْثُ يَمْرُقُ إِلَى كَافِرٍ، أَوْ إِلَى كَافِرٍ بِحَيْثُ يَمْرُقُ إِلَى مُسْلِمٍ، فَإِنَّهُ يُثَابُ وَيُعَاقَبُ، وَيَمْلِكُ / سَلَبَ الْكَافِرِ، وَيُقْتَلُ بِالْمُسْلِمِ قِصَاصًا لِتَضَمُّنِ فِعْلِهِ الْوَاحِدِ أَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

[78/1]

739. فَإِنْ قِيلَ: ارْتِكَابُ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ إِذَا أَخْلَ بِشَرْطِ الْعِبَادَةِ أَفْسَدَهَا بِالِاتِّفَاقِ، وَنِيَّةُ التَّقَرُّبِ بِالصَّلَاةِ شَرْطٌ، وَالتَّقَرُّبُ بِالْمَعْصِيَةِ مُحَالٌ، فَكَيْفَ يَنْوِي التَّقَرُّبُ؟
740. فَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

741. الْأَوَّلُ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ إِذَا انْعَقَدَ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ فَيُعْلَمُ بِهِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ نِيَّةَ التَّقَرُّبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، أَوْ نِيَّةُ التَّقَرُّبِ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ مُمَكِّنَةٌ. وَأَبُو هَاشِمٍ الْجَبَائِيُّ وَمَنْ خَالَفَ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ مَسْبُوقٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى تَرْكِ تَكْلِيفِ الظَّلْمَةِ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ، مَعَ كَثَرَتِهَا. وَكَيْفَ يُنْكَرُ سَقُوطُ نِيَّةِ التَّقَرُّبِ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ، وَنِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الظُّهَرَ أَوْ الْعَصْرَ، فَهُوَ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، وَالصَّبِي إِذَا صَلَّى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ثُمَّ بَلَغَ آخِرَهُ أَجْزَأَهُ، أَوْ بَلَغَ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ، مَعَ أَنَّهُ لَا تَتَحَقَّقُ الْفَرْضِيَّةُ فِي حَقِّهِ.
742. فَإِنْ قِيلَ: مَنْ نَوَى الصَّلَاةَ فَقَدْ تَضَمَّنَتْ نِيَّتَهُ الْقُرْبَةَ.

743. قُلْنَا: إِذَا صَحَّتِ الصَّلَاةُ بِالْإِجْمَاعِ، وَاسْتَحَالَ النَّيَّةُ التَّقَرُّبِ، فَتُلْغَى تِلْكَ النَّيَّةُ وَتَصِحُّ؛ أَوْ يُقَالُ: تَعَلَّقَتْ نِيَّةُ التَّقَرُّبِ بِبَعْضِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ، مِنَ الذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ، وَمَا لَا يُزَاحِمُ حَقَّ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ، فَإِنَّ الْأَكْوَانَ هِيَ الَّتِي تَتَنَاوَلُ مَنَافِعَ الدَّارِ. ثُمَّ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ هَذَا وَعِنْدَهُمْ لَا يَعْلَمُ الْمَأْمُورُ كَوْنَهُ مَأْمُورًا وَلَا كَوْنَ الْعِبَادَةِ وَاجِبَةً قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْإِمْتِثَالِ، كَمَا سَيَأْتِي *، فَكَيْفَ يَنْوِي التَّقَرُّبَ بِالْوَاجِبِ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ وَجُوبَهُ؟

744. **الجواب الثاني:** وهو الأصح: أنه ينوي التقرب بالصلاة، ويعصي بالغضب، وقد بينا * انفصال أحدهما عن الآخر، ولذلك يجد المصلي من نفسه نية التقرب بالصلاة، وإن كان في دار مغضوبة، لأنه لو سكن ولم يفعل فعلاً، لكان غاصباً في حالة النوم وعدم استعمال القدرة، وإنما يتقرب بأفعاله، وليست تلك الأفعال شرطاً لكونه غاصباً.

* ص: 116-117

745. **فإن قيل:** هو في حالة القعود والقيام غاصب بفعله، ولا فعل له إلا قيامه وقعوده، وهو متقرب بفعله، فكيف يكون متقرباً بعين ما هو عاص به؟

746. **قلنا:** هو من حيث إنه مستوفٍ منافع الدار غاصب، ومن حيث إنه أتى بصورة الصلاة متقرب، كما ذكرناه في صورة الخياطة، إذ قد يعقل كونه غاصباً من لا يعلم كونه مصلياً، ويعلم كونه مصلياً من لا يعلم كونه غاصباً. فهما وجهان مختلفان، وإن كان ذات الفعل واحداً.

747. **الجواب الثالث:** هو أنا نقول: بم تنكرون على القاضي رحمه الله حيث حكم بأن الفرض يسقط عندها لا بها، بدليل الإجماع. فسلم أنه معصية، ولكن الأمر لا يدل على الأجزاء إذا أتى بالمأمور، ولا النهي يدل على عدم الأجزاء، بل يؤخذ الأجزاء من دليل آخر، كما سيأتي *.

* ص: 407-408

748. **فإن قيل:** هذه المسألة / اجتهدية أم قطعية؟

|79/1|

749. **قلنا:** هي قطعية، والمصيب فيها واحد؛ لأن من صحح أخذ من الإجماع، وهو قاطع. ومن أبطل أخذ من التضاد الذي بين القرينة والمعصية، ويدعي كون ذلك محالاً بدليل العقل، فالمسألة قطعية.

750. **فإن قيل:** ادعيتهم الإجماع في هذه المسألة، وقد ذهب أحمد بن حنبل إلى بطلان هذه الصلاة، وبطلان كل عقد منهي عنه، حتى البيع في وقت النداء يوم الجمعة، فكيف تحتجون عليه بالإجماع؟

751. **قلنا:** الإجماع حجة عليه، إذ علمنا أن الظلمة لم يؤمروا بقضاء الصلوات مع كثرة وقوعها، مع أنهم لو أمروا به لا تنتشر. وإذا أنكر هذا فيلزمه ما هو أظهر منه، وهو أن لا تحل امرأة تزوجها من في ذمته داني ظلم به، ولا يصح بيعه

وَلَا صَلَاتُهُ وَلَا تَصَرُّفَاتُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ التَّحْلِيلُ بِوُطْءٍ مِنْ هَذِهِ حَالُهُ، لِأَنَّهُ عَصَى بِتَرْكِ ارْدِّ الْمَظْلَمَةِ، وَلَمْ يَتْرُكْهُ إِلَّا بِتَرْوِيجِهِ وَبَيْعِهِ وَصَلَاتِهِ وَتَصَرُّفَاتِهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى تَحْرِيمِ أَكْثَرِ النِّسَاءِ، وَفَوَاتِ أَكْثَرِ الْأَمْلَاكِ. وَهُوَ خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ قَطْعًا - وَذَلِكَ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.

هل المكروه
مضاد للواجب؟

752 | 13 | مَسْأَلَةٌ: كَمَا يَتَضَادُّ الْحَرَامُ وَالْوَاجِبُ، فَيَتَضَادُّ الْمَكْرُوهُ وَالْوَاجِبُ، فَلَا يَدْخُلُ مَكْرُوهٌ تَحْتَ الْأَمْرِ حَتَّى يَكُونَ شَيْءٌ وَاحِدٌ مَأْمُورًا بِهِ مَكْرُوهًا، إِلَّا أَنْ تَنْصَرِفَ الْكَرَاهِيَّةُ عَنْ ذَاتِ الْمَأْمُورِ إِلَى غَيْرِهِ، كَكَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْحَمَامِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ وَبَطْنِ الْوَادِي وَأَمْثَالِهِ، فَإِنَّ الْمَكْرُوهَ فِي بَطْنِ الْوَادِي التَّعَرُّضُ لَخَطَرِ السَّيْلِ، وَفِي الْحَمَامِ التَّعَرُّضُ لِلرَّشَاشِ، أَوْ لَتَحْبُطِ الشَّيَاطِينِ، وَفِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ التَّعَرُّضُ لِنَفَارِهَا. وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَشْغَلُ الْقَلْبَ فِي الصَّلَاةِ، وَرُبَّمَا شَوَّشَ الْخُشُوعَ.

753 فَحَيْثُ لَا يَنْقَدِحُ صَرْفُ الْكَرَاهَةِ عَنِ الْمَأْمُورِ إِلَى مَا هُوَ فِي جَوَارِهِ وَصُحْبَتِهِ لِكَوْنِهِ خَارِجًا عَنْ مَا هِيَئَتِهِ وَشُرُوطِهِ وَأَرْكَانِهِ، فَلَا يَجْتَمِعُ الْأَمْرُ وَالْكَرَاهِيَّةُ. فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: 29) لَا يَتَنَاوَلُ طَوَافَ الْمُحَدَّثِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ لَا يَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ؛ وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ انْفَصَلَ عَنِ الْمَأْمُورِ؛ إِذِ الْمَأْمُورُ بِهِ الصَّلَاةُ، وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ الْغَضَبُ، وَهُوَ فِي جَوَارِهِ.

النهى العائد إلى
وصف الفعل هل
يفسد به الأصل؟

754 | 14 | مَسْأَلَةٌ: الْمُتَّفِقُونَ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ يَنْقَسِمُ النَّهْيُ عِنْدَهُمْ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ فَيَضَادُّ وَجُوبَهُ؛ وَإِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ فَلَا يُضَادُّ وَجُوبَهُ؛ وَإِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى وَصْفِ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ لَا إِلَى أَصْلِهِ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْقِسْمِ الثَّلَاثِ.

755 وَمِثَالُ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ظَاهِرٌ، وَمِثَالُ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ أَنْ يُوجِبَ الطَّوَافُ وَيَنْهَى عَنْ إِيقَاعِهِ مَعَ الْحَدَثِ، أَوْ يَأْمُرَ بِالصَّوْمِ، وَيَنْهَى عَنْ إِيقَاعِهِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ. فَيُقَالُ: الصَّوْمُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ صَوْمٌ: مَشْرُوعٌ مَطْلُوبٌ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَاقِعٌ فِي هَذَا الْيَوْمِ: غَيْرُ مَشْرُوعٍ. وَالطَّوَافُ مَشْرُوعٌ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيَطُوفُوا

[80/1]

بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿ (الحج: 29) وَلَكِنْ وَقُوعُهُ فِي حَالَةِ الْحَدَثِ مَكْرُوهٌ. وَالْبَيْعُ / مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بَيْعٌ: مَشْرُوعٌ، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ وَقُوعُهُ مُقْتَرِنًا بِشَرْطٍ فَاسِدٍ، أَوْ زِيَادَةٍ فِي الْعَوَضِ فِي الرَّبَوِيَّاتِ: مَكْرُوهٌ. وَالطَّلَاقُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ طَلَاقٌ: مَشْرُوعٌ، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ وَقُوعُهُ فِي الْحَيْضِ: مَكْرُوهٌ. وَحِرَاثَةُ الْوَلَدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا حِرَاثَةٌ: مَشْرُوعَةٌ، وَلَكِنَّهَا مِنْ حَيْثُ وَقُوعُهَا فِي غَيْرِ الْمَنْكُوحَةِ: مَكْرُوهَةٌ. وَالسَّفَرُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَفَرٌ: مَشْرُوعٌ، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ قَصْدُ الْإِبَاقِ بِهِ عَنِ السَّيِّدِ: غَيْرُ مَشْرُوعٍ.

756. فَجَعَلَ أَبُو حَنِيفَةَ هَذَا قِسْمًا ثَالِثًا، وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ فَسَادَ الْوَصْفِ، لَا انْتِفَاءَ الْأَصْلِ، لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْوَصْفِ لَا إِلَى الْأَصْلِ. وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَقُّ هَذَا بِكَرَاهَةِ الْأَصْلِ، ۱۱ وَلَمْ يَجْعَلْهُ قِسْمًا ثَالِثًا، وَحَيْثُ نَفَذَ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ، صَرَفَ النَّهْيُ عَنِ أَصْلِهِ وَوَصْفِهِ إِلَى تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ، أَوْ لِحُوقِ النَّدَمِ عِنْدَ الشَّكِّ فِي الْوَلَدِ. وَأَبُو حَنِيفَةَ حَيْثُ أَبْطَلَ صَلَاةَ الْمُحْدِثِ دُونَ طَوَافِ الْمُحْدِثِ زَعَمَ أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ عَلَى كَوْنِ الطَّهَارَةِ شَرْطًا فِي إِصْحَةِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهْوَرٍ» فَهُوَ نَفْيٌ لِلصَّلَاةِ لَا نَهْيٌ.

757. وَفِي الْمَسْأَلَةِ نَظَرَانِ:

758. أَحَدُهُمَا: فِي مُوجِبِ مُطْلَقِ النَّهْيِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، وَذَلِكَ نَظَرٌ فِي مُقْتَضَى الصَّيْغَةِ، وَهُوَ بَحْثٌ لُغَوِيٌّ نَذَرُهُ فِي كِتَابِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي.

759. وَالنَّظَرُ الثَّانِي: نَظَرٌ فِي تَضَادِّ هَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَمَا يُعْقَلُ اجْتِمَاعُهُ وَمَا لَا يُعْقَلُ، إِذَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهِ مِنَ الْقَائِلِ، وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يُعْقَلُ أَنَّ يَقُولَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: أَنَا أَمْرُكَ بِالْخِيَاطَةِ وَأَنْهَاكَ عَنْهَا. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْقَلُ مِنْهُ، فَإِنَّ فِيهِ كَوْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَطْلُوبًا مَكْرُوهًا. وَيُعْقَلُ مِنْهُ أَنَّ يَقُولَ: أَنَا أَطْلُبُ مِنْكَ الْخِيَاطَةَ وَأَكْرَهُ دُخُولَ هَذِهِ الدَّارِ وَالْكَوْنَ فِيهَا، وَلَا يَتَعَرَّضُ فِي النَّهْيِ لِلْخِيَاطَةِ. وَذَلِكَ مَعْقُولٌ، وَإِذَا خَاطَ فِي تِلْكَ الدَّارِ أَتَى بِمَطْلُوبِهِ وَمَكْرُوهِهِ جَمِيعًا. وَهَلْ يُعْقَلُ أَنَّ يَقُولَ: أَطْلُبُ مِنْكَ الْخِيَاطَةَ وَأَنْهَاكَ عَنْ إِيقَاعِهَا فِي وَقْتِ الزَّوَالِ، فَإِذَا خَاطَ فِي وَقْتِ الزَّوَالِ، فَهَلْ جَمَعَ بَيْنَ الْمَكْرُوهِ وَالْمَطْلُوبِ؟ أَوْ مَا أَتَى بِالْمَطْلُوبِ؟ هَذَا

فِي مَحَلِّ النَّظَرِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَا أَتَى بِالْمَطْلُوبِ. وَأَنَّ الْمَكْرُوهَ، هُوَ الْخِيَاطَةُ الْوَاقِعَةُ وَقَتَ الزَّوَالِ، لَا الْوُقُوعُ فِي وَقْتِ الزَّوَالِ مَعَ بَقَاءِ الْخِيَاطَةِ مَطْلُوبَةً، إِذْ لَيْسَ الْوُقُوعُ فِي الْوَقْتِ شَيْئًا مُنْفَصِلًا عَنِ الْوَاقِعِ.

760. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِي أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ، وَلِمَ صَحَّتِ الصَّلَاةُ الْوَاقِعَةُ فِي الْأَمَاكِنِ السَّبْعَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ |وغيرهما|؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ؟

761. قُلْنَا: مَنْ صَحَّحَ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ لَزِمَهُ صَرْفُ النَّهْيِ عَنْ أَصْلِ الصَّلَاةِ وَوَصْفِهَا إِلَى غَيْرِهِ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي انْعِقَادِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ، لِتَرَدِّدِهِمْ فِي أَنَّ النَّهْيَ نَهْيٌ عَنِ إِيقَاعِ الصَّلَاةِ / مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِيقَاعُ صَلَاةٍ، أَوْ مِنْ أَمْرِ آخَرَ مُقْتَرِنٍ بِهِ.

762. وَأَمَّا صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَطَعَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِبُطْلَانِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ انْصِرَافُ النَّهْيِ عَنْ عَيْنِهِ وَوَصْفِهِ، وَلَمْ يَرْتَضِ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ نَهْيٌ عَنْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ بِالْأَكْلِ، فَإِنَّ الْأَكْلَ ضِدُّ الصَّوْمِ، فَكَيْفَ يُقَالُ لَهُ: كُلْ، أَيْ أَجِبِ الدَّعْوَةَ، وَلَا تَأْكُلْ: أَيْ صُمْ؟

763. وَالْآنَ تَفْصِيلُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَيْسَ عَلَى الْأُصُولِيِّ، بَلْ هُوَ مَوْكُولٌ إِلَى نَظَرِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْفُرُوعِ. وَلَيْسَ عَلَى الْأُصُولِيِّ إِلَّا حَصْرُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، وَبَيَانُ حُكْمِهَا فِي التَّضَادِّ وَعَدَمِ التَّضَادِّ. وَأَمَّا النَّظَرُ فِي أَحَادِ الْمَسَائِلِ أَنَّهَا مِنْ أَيْ قِسْمٍ هِيَ فَإِلَى الْمُجْتَهِدِ. وَقَدْ يُعْلَمُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ، وَقَدْ يُعْلَمُ ذَلِكَ بِظَنْ، وَلَيْسَ عَلَى الْأُصُولِيِّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. وَتَمَامُ النَّظَرِ فِي هَذَا بَيَانُ أَنَّ النَّهْيَ الْمُطْلَقَ يَقْتَضِي مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ أَيُّهَا، وَأَنَّهُ يَقْتَضِي كَوْنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ مَكْرُوهًا لِدَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ لِصِفَتِهِ. وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ.

764. |15| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ: هَلْ هُوَ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ؟

765. وَلِلْمَسْأَلَةِ طَرَفَانِ:

766. أَحَدُهُمَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّيغَةِ: وَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى لِلْأَمْرِ صِيغَةً. وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ قَوْلَهُ: قُمْ، غَيْرُ قَوْلِهِ: لَا تَقْعُدْ، فَإِنَّهُمَا صُورَتَانِ

هل الأمر بالشئ
نهى عن ضده؟

مُخْتَلِفَتَانِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الرَّدُّ إِلَى الْمَعْنَى، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: «قُمْ» لَهُ مَفْهُومَانِ: أَحَدُهُمَا طَلَبُ الْقِيَامِ، وَالْآخَرُ: تَرْكُ الْقُعُودِ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْمَعْنَيَيْنِ. فَالْمَعْنَيَانِ الْمَفْهُومَانِ مِنْهُ مُتَّحِدَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا غَيْرُ الْآخَرِ فَيَجِبُ الرَّدُّ إِلَى الْمَعْنَى؟

767. وَالطَّرْفُ الثَّانِي: الْبَحْثُ عَنِ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ، وَهُوَ أَنَّ طَلَبَ الْقِيَامِ هَلْ هُوَ بَعَيْنُهُ طَلَبُ تَرْكِ الْقُعُودِ، أَمْ لَا؟ وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ فَرَضَهُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّ كَلَامَهُ وَاحِدٌ هُوَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَوَعْدٌ وَوَعِيدٌ، فَلَا تَتَطَرَّقُ الْغَيْرِيَّةُ إِلَيْهِ، فَلْيُفْرَضْ فِي الْمَخْلُوقِ، وَهُوَ أَنَّ طَلَبَهُ لِلْحَرَكَةِ هَلْ هُوَ بَعَيْنُهُ كَرَاهَةٌ لِلشُّكُونِ وَطَلَبٌ لِتَرْكِهِ؟

768. وَقَدْ أَطْلَقَ الْمُعْتَزَلَةُ أَنَّهُ لَيْسَ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهِ. وَاسْتَدَلَّ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَيْهِمْ بِأَنَّ قَالَ * : لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَاهٍ عَنْ ضِدِّهِ، فَإِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى اقْتِرَانِ شَيْءٍ آخَرَ بِأَمْرِهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ نَاهٍ بِمَا هُوَ أَمْرٌ بِهِ. قَالَ: وَبِهَذَا عَلِمْنَا أَنَّ الشُّكُونَ عَيْنُ تَرْكِ الْحَرَكَةِ، وَطَلَبُ الشُّكُونِ عَيْنُ طَلَبِ تَرْكِ الْحَرَكَةِ، وَشَغْلُ الْجَوْهَرِ لِحَيْزٍ انْتَقَلَ إِلَيْهِ عَيْنُ تَفْرِيعِهِ لِلْحَيْزِ الْمُنتَقِلِ عَنْهُ، وَالْقُرْبُ مِنَ الْمَغْرِبِ عَيْنُ الْبُعْدِ مِنَ الْمَشْرِقِ. فَهُوَ فِعْلٌ وَاحِدٌ: بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَشْرِقِ بُعْدٌ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَغْرِبِ قُرْبٌ، وَكَوْنُ وَاحِدٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى حَيْزٍ شَغْلٌ وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى الْآخَرِ تَفْرِيعٌ. وَكَذَلِكَ هَهُنَا: طَلَبٌ وَاحِدٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الشُّكُونِ أَمْرٌ، وَإِلَى الْحَرَكَةِ نَهْيٌ.

769. قَالَ: وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ أَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ضِدًّا لَهُ، أَوْ مِثْلًا لَهُ، أَوْ خِلَافًا، وَمُحَالٌّ كَوْنُهُ ضِدًّا، لِأَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ، وَقَدْ اجْتَمَعَا. وَمُحَالٌّ كَوْنُهُ مِثْلًا، لِتَضَادِّ الْمِثْلَيْنِ. وَمُحَالٌّ / كَوْنُهُ خِلَافًا، إِذْ لَوْ كَانَ خِلَافًا لَجَازَ وُجُودُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ: إِمَّا هَذَا دُونَ ذَلِكَ، أَوْ ذَلِكَ دُونَ هَذَا، كِإِرَادَةِ الشَّيْءِ، مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، لَمَّا اخْتَلَفَا تَصَوُّرَ وَجُودِ الْعِلْمِ دُونَ الْإِرَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَصَوَّرْ وَجُودُ الْإِرَادَةِ دُونَ الْعِلْمِ، بَلْ كَانَ يَتَصَوَّرُ وَجُودُهُ مَعَ ضِدِّ الْآخَرِ، وَضِدُّ النَّهْيِ عَنِ الْحَرَكَةِ الْأَمْرُ بِهَا؛ فَلَنُجِزْ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِالشُّكُونِ وَالْحَرَكَةِ مَعًا فَيَقُولُ: تَحَرَّكْ وَاسْكُنْ، وَقُمْ وَاقْعُدْ. ١١. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ، حَيْثُ مَنَعُوا تَكْلِيفَ الْمُحَالِّ، وَإِلَّا فَمَنْ يُجَوِّزُ ذَلِكَ يُجَوِّزُ أَنْ يَقُولَ: اجْمَعْ بَيْنَ الْقِيَامِ

* التقريب والإرشاد
الصغير: 206-204/1

[82/1]

وَالْقُعُودِ. وَلَا نُسَلِّمُ أَيْضًا أَنَّ مِنْ ضَرُورَةٍ كُلُّ أَمْرٍ بِالشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ نَاهِيًا عَنْ ضِدِّهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِضِدِّهِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ لَا أَمْرًا، وَلَا نَاهِيًا.

770. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَالَّذِي يَصِحُّ عِنْدَنَا بِالْبَحْثِ النَّظَرِيُّ الْكَلَامِيُّ تَفْرِيعًا عَلَى إثْبَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ، أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ نَهِيًا عَنْ ضِدِّهِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ عَيْنُهُ، وَلَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يَتَضَمَّنُهُ، وَلَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يُلَازِمُهُ، بَلْ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَأْمُرَ بِالشَّيْءِ مَنْ هُوَ ذَاهِلٌ عَنْ أَضْدَادِهِ، فَكَيْفَ يَقُومُ بِذَاتِهِ قَوْلٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَا هُوَ ذَاهِلٌ عَنْهُ؟ وَكَذَلِكَ يَنْهَى عَنِ الشَّيْءِ وَلَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَضْدَادُهُ، حَتَّى يَكُونَ أَمْرًا بِأَحَدِ أَضْدَادِهِ لَا بِعَيْنِهِ. فَإِنْ أَمَرَ وَلَمْ يَكُنْ ذَاهِلًا عَنْ أَضْدَادِ الْمَأْمُورِ بِهِ، فَلَا يَقُومُ بِذَاتِهِ زَجْرٌ عَنْ أَضْدَادِهِ مَقْصُودٌ إِلَّا مِنْ حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ فِعْلُ الْمَأْمُورِ بِهِ إِلَّا بِتَرْكِ أَضْدَادِهِ، فَيَكُونُ تَرْكُ أَضْدَادِ الْمَأْمُورِ ذَرِيعَةً بِحُكْمِ ضَرُورَةِ الْوُجُودِ، لَا بِحُكْمِ ارْتِبَاطِ الطَّلَبِ بِهِ، حَتَّى لَوْ تَصَوَّرَ عَلَى الْإِسْتِحَالَةِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ إِذَا قِيلَ لَهُ: قُمْ، فَجَمَعَ، كَانَ مُمْتَثِلًا، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ إِلَّا بِإِجَادِ الْقِيَامِ، وَقَدْ أَوْجَدَهُ.

771. وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَزِمَهُ فَضَائِحُ الْكَعْبِيِّ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، حَيْثُ أَنْكَرَ الْمُبَاحَ، وَقَالَ: مَا مِنْ مُبَاحٍ إِلَّا وَهُوَ تَرْكُ لِحَرَامٍ، فَهُوَ وَاجِبٌ. وَيَلْزِمُهُ وَصْفُ الصَّلَاةِ بِأَنَّهَا حَرَامٌ إِذَا تَرَكَ بِهَا الزَّكَاةَ الْوَاجِبَةَ عَلَى الْفَوْرِ. وَإِنْ فَرَّقَ مُفَرَّقٌ فَقَالَ: النَّهْيُ لَيْسَ أَمْرًا بِالضِّدِّ، وَالْأَمْرُ نَهْيٌ عَنِ الضِّدِّ، لَمْ يَجِدْ إِلَيْهِ سَبِيلًا إِلَّا التَّحَكُّمَ الْمَحْضَ.

772. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ مَا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَلَا يَتَوَصَّلُ إِلَى فِعْلِ الشَّيْءِ إِلَّا بِتَرْكِ ضِدِّهِ، فَلْيَكُنْ وَاجِبًا.

773. قُلْنَا: وَنَحْنُ نَقُولُ ذَلِكَ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِجَابِهِ هَلْ هُوَ عَيْنٌ إِجَابِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَوْ غَيْرُهُ؟ فَإِذَا قِيلَ: اغْسِلِ الْوَجْهَ، فَلَيْسَ عَيْنُ هَذَا إِجَابًا لِغَسْلِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ، وَلَا قَوْلُهُ: صُمْ النَّهَارَ، إِجَابًا بِعَيْنِهِ لِإِمْسَاكِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَلِذَلِكَ لَا يَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ إِلَّا صَوْمَ النَّهَارِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ يَجِبُ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى وَجُوبِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الْمَأْمُورِ، لَا أَنَّهُ عَيْنُ ذَلِكَ الْإِجَابِ، فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ. /

الفن الثالث من القطب الأول في أركان الحكم

774. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الْحَاكِمُ، وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ، وَالْمَحْكُومُ فِيهِ، وَنَفْسُ الْحُكْمِ.
775. أَمَّا نَفْسُ الْحُكْمِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ، وَأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْخِطَابِ، وَهُوَ الرُّكْنُ الْأَوَّلُ.

الرُّكْنُ الثَّانِي: الْحَاكِمُ

الحاكم

776. وَهُوَ الْمُخَاطَبُ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ الْخِطَابُ وَكَلَامٌ، فَاعِلُهُ كُلُّ مُتَكَلِّمٍ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي وُجُودِ صُورَةِ الْحُكْمِ إِلَّا هَذَا الْقَدْرُ، أَمَّا اسْتِحْقَاقُ نَفْوذِ الْحُكْمِ فَلَيْسَ إِلَّا لِمَنْ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ؛ فَإِنَّمَا النَّافِذُ حُكْمُ الْمَالِكِ عَلَى مَمْلُوكِهِ، وَلَا مَالِكَ إِلَّا الْخَالِقُ، فَلَا حُكْمَ وَلَا أَمْرَ إِلَّا لَهُ. أَمَّا النَّبِيُّ ﷺ، وَالسُّلْطَانُ، وَالسَّيِّدُ، وَالْأَبُ، وَالزَّوْجُ، فَإِذَا أَمَرُوا وَأَوْجَبُوا لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ بِإِيجَابِهِمْ، بَلْ بِإِيجَابِ اللَّهِ تَعَالَى طَاعَتَهُمْ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَكَانَ كُلُّ مَخْلُوقٍ أَوْجَبَ عَلَى غَيْرِهِ شَيْئًا كَانَ لِلْمُوجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَقْلِبَ عَلَيْهِ الْإِيجَابَ، إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ.

777. فَإِذَا الْوَاجِبُ طَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَطَاعَةُ مَنْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى طَاعَتَهُ.

778. فَإِنْ قِيلَ: لَا بَلْ مَنْ قَدَرَ عَلَى التَّوَعُّدِ بِالْعِقَابِ وَتَحْقِيقِهِ حَسًّا فَهُوَ أَهْلٌ لِلْإِيجَابِ؛ إِذِ الْوُجُوبُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِالْعِقَابِ.

779. قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ أَوْجَبَ شَيْئًا لَوَجِبَ وَإِنْ لَمْ يَتَوَعَّدْ عَلَيْهِ بِالْعِقَابِ، لَكِنْ عِنْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَقِيقَةِ الْوُجُوبِ لَمْ يَتَحَصَّلْ عَلَى طَائِلٍ إِذْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ ضَرَرٌّ مَحْذُورٌ. إِلَّا أَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةً بِتَخْصِصِ هَذَا الْإِسْمِ بِالضَّرَرِ الَّذِي يُحْذَرُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى. فَإِنْ أُطْلِقَ عَلَى كُلِّ ضَرَرٍ مَحْذُورٍ وَإِنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا، فَقَدْ يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْإِدْمِي، فَعِنْدَ

ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا، لَا بِمَعْنَى أَنَّا نَتَحَقَّقُ قُدْرَتَهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ رَبَّمَا يَعْجَزُ عَنْهُ قَبْلَ تَحْقِيقِ الْوَعِيدِ؛ لَكِنْ نَتَوَقَّعُ قُدْرَتَهُ، وَيَحْصُلُ بِهِ نَوْعُ خَوْفٍ.

الرُّكْنُ الثَّالِثُ: الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُكَلَّفُ

780. وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا يَفْهَمُ الْخِطَابَ، فَلَا يَصِحُّ خِطَابُ الْجَمَادِ وَالْبَهِيمَةِ، بَلْ خِطَابُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ مُقْتَضَاهُ الطَّاعَةُ وَالْإِمْتِثَالُ، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَصْدِ الْإِمْتِثَالِ، وَشَرْطُ الْقَصْدِ الْعِلْمُ بِالْمَقْصُودِ، وَالْفَهْمُ لِلتَّكْلِيفِ. فَكُلُّ خِطَابٍ مُتَضَمِّنٍ لِلْأَمْرِ بِالْفَهْمِ. فَمَنْ لَا يَفْهَمُ كَيْفَ يُقَالُ لَهُ أَفْهَمَ؟ وَمَنْ لَا يَسْمَعُ الصَّوْتَ كَالْجَمَادِ، كَيْفَ يُكَلِّمُ؟ وَإِنْ سَمِعَ الصَّوْتَ، كَالْبَهِيمَةِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَفْهَمُ، فَهُوَ كَمَنْ لَا يَسْمَعُ، وَمَنْ يَسْمَعُ وَقَدْ يَفْهَمُ فَهَمًّا مَا، لَكِنَّهُ لَا يَعْقِلُ وَلَا يَتَشَبَّهُ: كَالْمَجْنُونِ وَغَيْرِ الْمُمَيِّزِ، فَمُخَاطَبَتُهُ مُمَكِّنَةٌ، لَكِنْ اقْتِضَاءُ الْإِمْتِثَالِ مِنْهُ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ قَصْدُ صَحِيحٍ، غَيْرُ مُمَكِّنٍ.

781. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ وَالْغَرَامَاتُ وَالنَّفَقَاتُ عَلَى الصَّبِيَّانِ؟

782. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ مِنَ التَّكْلِيفِ فِي شَيْءٍ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ التَّكْلِيفُ بِفِعْلِ الْغَيْرِ. وَتَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُمْ / مُكَلَّفُونَ بِفِعْلِ الْغَيْرِ، وَلَكِنْ بِمَعْنَى أَنَّ فِعْلَ الْغَيْرِ سَبَبٌ لِثُبُوتِ الْغُرْمِ فِي ذِمَّتِهِمْ. فَكَذَلِكَ الْإِتْلَافُ، وَمِلْكُ النَّصَابِ، سَبَبٌ لِثُبُوتِ هَذِهِ الْحُقُوقِ فِي ذِمَّةِ الصَّبِيَّانِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ سَبَبٌ لِخِطَابِ الْوَلِيِّ بِالْأَدَاءِ فِي الْحَالِ، وَسَبَبٌ لِخِطَابِ الصَّبِيِّ بَعْدَ الْبُلُوغِ. وَذَلِكَ غَيْرُ مُحَالٍ، إِنَّمَا الْمُحَالُ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ لَا يَفْهَمُ: أَفْهَمَ، وَأَنْ يُخَاطَبَ مَنْ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَعْقِلُ. وَأَمَّا أَهْلِيَّةُ ثُبُوتِ الْأَحْكَامِ فِي الذِّمَّةِ فَمُسْتَفَادٌ مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ الَّتِي بِهَا يُسْتَعَدُّ لِقَبُولِ قُوَّةِ الْعَقْلِ، الَّذِي بِهِ فَهْمُ التَّكْلِيفِ فِي ثَانِي الْحَالِ، حَتَّى إِنْ الْبَهِيمَةَ لَمَّا لَمْ تَكُنْ لَهَا أَهْلِيَّةٌ فَهَمُ الْخِطَابِ بِالْفِعْلِ وَلَا بِالْقُوَّةِ، لَمْ تَنْتَهَ لِإِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى ذِمَّتِهَا. وَالشَّرْطُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَاصِلًا، أَوْ مُمَكِّنًا أَنْ يَحْصُلَ عَلَى الْقُرْبِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ بِالْقُوَّةِ، كَمَا أَنَّ شَرْطَ الْمَالِكِيَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَشَرْطُ الْإِنْسَانِيَّةِ الْحَيَاةِ. وَالنُّطْقَةُ فِي الرَّحِمِ قَدْ يَثْبُتُ لَهَا الْمِلْكُ

شروط المكلف

[84/1]

بِالْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ، وَالْحَيَاةُ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ بِالْفِعْلِ، وَلَكِنَّهَا بِالْقُوَّةِ، إِذْ مَصِيرُهَا إِلَى الْحَيَاةِ. فَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ مَصِيرُهُ إِلَى الْعَقْلِ، فَصَلَحَ لِإِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى ذِمَّتِهِ، وَلَمْ يَصْلُحْ لِلتَّكْلِيفِ فِي الْحَالِ.

783. هَلِ الصَّبِيُّ الْمُمَيَّزُ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ؟

784. قُلْنَا: مَأْمُورٌ مِنْ جِهَةِ الْوَلِيِّ، وَالْوَلِيُّ مَأْمُورٌ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ»، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَفْهَمُ خِطَابَ الْوَلِيِّ، وَيَخَافُ ضَرْبَهُ، فَصَارَ أَهْلًا بِهِ، وَلَا يَفْهَمُ خِطَابَ الشَّارِعِ، إِذْ لَا يَعْرِفُ الشَّارِعَ، وَلَا يَخَافُ عِقَابَهُ، إِذْ لَا يَفْهَمُ الْآخِرَةَ.

785. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قَارَبَ الْبُلُوغَ عَقَلَ، وَلَمْ يُكَلِّفْهُ الشَّرْعُ، أَفِيدَلُ ذَلِكَ عَلَى نُقْصَانِ عَقْلِهِ؟

786. قُلْنَا: قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

787. وَلَيْسَ يَتَجَهُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ انفِصَالَ النُّطْفَةِ مِنْهُ لَا يَزِيدُهُ عَقْلًا، لَكِنْ حُطَّ الْخِطَابُ عَنْهُ تَخْفِيفًا، لِأَنَّ الْعَقْلَ خَفِيٌّ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ فِيهِ عَلَى التَّدْرِيجِ، فَلَا يُمَكِّنُ الْوُقُوفُ بَغْتَةً عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَفْهَمُ بِهِ خِطَابَ الشَّرْعِ، وَيَعْرِفُ الْمُرْسِلَ وَالرَّسُولَ وَالْآخِرَةَ، فَانْصَبَ الشَّرْعُ لَهُ عَلَامَةً ظَاهِرَةً.

788. 1| مَسْأَلَةٌ: تَكْلِيفُ النَّاسِي وَالْغَافِلِ عَمَّا يُكَلِّفُ مُحَالٌ، إِذْ مَنْ لَا يَفْهَمُ كَيْفَ يُقَالُ لَهُ: أَفْهَمَ؟! أَمَّا ثُبُوتُ الْأَحْكَامِ بِأَفْعَالِهِ فِي النَّوْمِ وَالْغَفْلَةِ فَلَا يُنْكَرُ، كَلُزُومِ الْغَرَامَاتِ وَغَيْرِهَا. وَكَذَلِكَ تَكْلِيفُ السَّكَرَانِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ مُحَالٌ، كَتَكْلِيفِ السَّاهِي وَالْمَجْنُونِ، وَالَّذِي يَسْمَعُ وَلَا يَفْهَمُ. بَلِ السَّكَرَانُ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ النَّائِمِ الَّذِي يُمَكِّنُ تَنْبِيْهَهُ، وَمِنَ الْمَجْنُونِ الَّذِي يَفْهَمُ كَثِيرًا مِنَ الْكَلَامِ. وَأَمَّا نَفُوذُ طَلَاقِهِ، وَلُزُومُ الْغُرْمِ، فَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ رِبْطِ الْأَحْكَامِ بِالْأَسْبَابِ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يُنْكَرُ.

789. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ (النساء:

43) وَهَذَا خِطَابٌ لِلْسَّكَرَانِ.

790. قُلْنَا: إِذَا ثَبَتَ بِالْبُرْهَانِ اسْتِحَالَةَ خِطَابِهِ وَجَبَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ. وَلَهَا تَأْوِيلَانِ:

791. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ خِطَابٌ مَعَ الْمُنتَشِي الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ مَبَادِي النَّشَاطِ وَالطَّرَبِ، ١١

[85/1]

وَلَمْ يَزُلْ عَقْلُهُ؛ / فَإِنَّهُ قَدْ يَسْتَحْسِنُ مِنَ اللَّعِبِ وَالْإِنْبِسَاطِ مَا لَا يَسْتَحْسِنُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ عَاقِلٌ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا نَقُولُونَ﴾ (النساء: 43)

مَعْنَاهُ: حَتَّى تَتَبَيَّنُوا وَيَتَكَامَلَ فِيكُمْ ثَبَاتُكُمْ، كَمَا يُقَالُ لِلْغَضْبَانِ: اصْبِرْ حَتَّى تَعْلَمَ مَا تَقُولُ، أَيْ حَتَّى يَسْكُنَ غَضَبُكَ، فَيَكْمُلَ عِلْمُكَ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ عَقْلِهِ بَاقِيًا. وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا يَشْتَغِلُ بِالصَّلَاةِ إِلَّا مِثْلُ هَذَا السَّكَرَانِ، وَقَدْ يَعْسُرُ عَلَيْهِ تَصْحِيحُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ، وَتَمَامُ الْخُشُوعِ.

792. الثَّانِي: أَنَّهُ وَرَدَ الْخِطَابُ بِهِ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْمَنْعُ مِنَ الصَّلَاةِ، بَلِ الْمَنْعُ مِنْ إِفْرَاطِ الشُّرْبِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ - كَمَا يُقَالُ: لَا تَقْرَبِ التَّهَجُّدَ وَأَنْتَ شَبْعَانُ، وَمَعْنَاهُ: لَا تَشْبَعْ، فَيَثْقُلَ عَلَيْكَ التَّهَجُّدُ.

تكليف المعدوم

793. |2| مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْأَمْرِ عِنْدَكُمْ كَوْنُ الْمَأْمُورِ مَوْجُودًا، إِذْ قَضَيْتُمْ بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ فِي الْأَزَلِ لِعِبَادِهِ قَبْلَ خَلْقِهِمْ، فَكَيْفَ شَرَطْتُمْ كَوْنَ الْمُكَلَّفِ سَمِيعًا عَاقِلًا، وَالسَّكَرَانَ وَالنَّاسِي وَالصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونَ أَقْرَبَ إِلَى التَّكْلِيفِ مِنَ الْمَعْدُومِ؟

794. قُلْنَا: يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ، وَأَنَّ الْمَعْدُومَ مَأْمُورٌ، فَإِنَّا نَعْنِي بِهِ أَنَّهُ مَأْمُورٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، لَا أَنَّهُ مَأْمُورٌ فِي حَالَةِ الْعَدَمِ؛ إِذْ ذَلِكَ مُحَالٌ، لَكِنْ أَثَبَتَ الذَّاهِبُونَ إِلَى اثْبَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَقُومَ بِذَاتِ الْأَبِ طَلَبُ تَعْلُمِ الْعِلْمِ مِنَ الْوَلَدِ الَّذِي سَيُوجَدُ، وَإِنَّهُ لَوْ قُدِّرَ بَقَاءُ ذَلِكَ الطَّلَبِ حَتَّى وَجَدَ الْوَلَدَ، صَارَ الْوَلَدُ مُطَالِبًا بِذَلِكَ الطَّلَبِ وَمَأْمُورًا بِهِ، فَكَذَلِكَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، الَّذِي هُوَ اقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ مِنَ الْعِبَادِ، قَدِيمٌ تَعَلَّقَ بِعِبَادِهِ عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِهِمْ، فَإِذَا وَجِدُوا صَارُوا مَأْمُورِينَ بِذَلِكَ الْاِقْتِضَاءِ. وَمِثْلُ هَذَا جَارٍ فِي حَقِّ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ؛ فَإِنَّ انْتِظَارَ الْعَقْلِ لَا يَزِيدُ عَلَى انْتِظَارِ الْوُجُودِ، وَلَا يُسَمَّى هَذَا الْمَعْنَى فِي الْأَزَلِ خِطَابًا، إِنَّمَا يَصِيرُ خِطَابًا إِذَا وَجَدَ الْمَأْمُورَ وَأُسْمِعَ.

795. وَهَلْ يُسَمَّى أَمْرًا؟ فِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُسَمَّى بِهِ، إِذْ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ

فَيَمَنْ أَوْصَى أَوْلَادَهُ بِالتَّصَدُّقِ بِمَالِهِ أَنْ يُقَالَ: فَلَانُ أَمَرَ أَوْلَادَهُ بِكَذَا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ مُجْتَنِّيًا فِي الْبَطْنِ، أَوْ مَعْدُومًا. وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: خَاطَبَ أَوْلَادَهُ، إِلَّا إِذَا حَضَرُوا وَسَمِعُوا. ثُمَّ إِذَا أَوْصَى فَنَفَّذُوا وَصِيَّتَهُ يُقَالَ: قَدْ أَطَاعُوهُ وَامْتَثَلُوا أَمْرَهُ، مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ الْآنَ مَعْدُومٌ وَالْمَأْمُورُ كَانَ وَقْتُ وُجُودِ الْأَمْرِ مَعْدُومًا. وَكَذَلِكَ نَحْنُ الْآنَ: بِطَاعَتِنَا مُمْتَثِلُونَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مَعْدُومٌ عَنْ عَالَمِنَا هَذَا، وَإِنْ كَانَ حَيًّا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ وُجُودُ الْأَمْرِ شَرْطًا لِكُونِ الْمَأْمُورِ مُطِيعًا مُمْتَثِلًا، فَلَمْ يُشْتَرَطْ وُجُودُ الْمَأْمُورِ لِكُونِ الْأَمْرِ أَمْرًا.

١١٤٥

796. فَإِنْ قِيلَ: أَفَتَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ أَمَرَ لِلْمَعْدُومِ عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ نَحْنُ نَقُولُ: هُوَ أَمْرٌ، لَكِنْ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، كَمَا يُقَالَ: الْوَالِدُ مُوجِبٌ وَمُلْزِمٌ عَلَى أَوْلَادِهِ التَّصَدُّقَ إِذَا عَقَلُوا وَبَلَّغُوا؛ فَيَكُونُ الْإِلْزَامُ / وَالْإِجَابُ حَاصِلًا، وَلَكِنْ بِشَرْطِ الْوُجُودِ وَالْقُدْرَةِ.

|86/1|

797. وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: صُمْ غَدًا، فَقَدْ أَوْجَبَ وَالْزَمَ فِي الْحَالِ صَوْمَ الْغَدِ، وَلَا يُمَكِّنُ صَوْمَ الْغَدِ فِي الْوَقْتِ، بَلْ فِي الْغَدِ، وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ مُلْزِمٌ وَمُوجِبٌ فِي الْحَالِ.

الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْمَحْكُومُ فِيهِ وَهُوَ الْفِعْلُ

798. إِذَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ إِلَّا الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ.

799. وَلِلدَّاخِلِ تَحْتَ التَّكْلِيفِ شُرُوطٌ:

شروط الداخل
تحت التكليف

800. الْأَوَّلُ: صِحَّةُ حَدُوثِهِ، لِاسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْأَمْرِ بِالْقَدِيمِ، وَالْبَاقِي، وَقَلْبُ الْأَجْنَاسِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الضَّدَيْنِ، وَسَائِرُ الْمُحَالَاتِ الَّتِي لَا يَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِهَا، عِنْدَ مَنْ يُحِيلُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ. فَلَا أَمْرَ إِلَّا بِمَعْدُومٍ يُمَكِّنُ حَدُوثَهُ. وَهَلْ يَكُونُ الْحَادِثُ فِي أَوَّلِ حَالِ حَدُوثِهِ مَأْمُورًا بِهِ، كَمَا كَانَ قَبْلَ الْحُدُوثِ، أَوْ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَأْمُورًا كَمَا فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْوُجُودِ؟ اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَفِيهِ بَحْثٌ كَلَامِيٌّ لَا يَلِيقُ بِمَقَاصِدِ أَصُولِ الْفِقْهِ ذِكْرُهُ.

801. الثَّانِي: جَوَازُ كَوْنِهِ مُكْتَسِبًا لِلْعَبْدِ، حَاصِلًا بِاخْتِيَارِهِ، إِذَا لَا يَجُوزُ تَكْلِيفُ زَيْدٍ كِتَابَةَ

عَمَرُوا وَخَيَّاطَتُهُ، وَإِنْ كَانَ حَدُوثُهُ مُمَكِّنًا، فَلْيَكُنْ مَعَ كَوْنِهِ مُمَكِّنًا مَقْدُورًا لِلْمُخَاطَبِ.
 802. **الثَّالِثُ:** كَوْنُهُ مَعْلُومًا لِلْمَأْمُورِ، مَعْلُومَ التَّمْيِيزِ عَنْ غَيْرِهِ، حَتَّى يُتَصَوَّرَ قَصْدُهُ إِلَيْهِ؛ وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا كَوْنُهُ مَأْمُورًا بِهِ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى يُتَصَوَّرَ مِنْهُ قَصْدُ الْإِمْتِثَالِ. وَهَذَا يَخْتَصُّ بِمَا يَجِبُ فِيهِ قَصْدُ الطَّاعَةِ وَالتَّقَرُّبِ.

803. **فَإِنْ قِيلَ:** فَالْكَافِرُ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ.

804. **قُلْنَا:** الشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، أَوْ فِي حُكْمِ الْمَعْلُومِ؛ بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ مُمَكِّنًا، بَأَن تَكُونَ الْأَدِلَّةُ مَنْصُوبَةً، وَالْعَقْلُ وَالتَّمَكُّنُ مِنَ النَّظَرِ حَاصِلًا، حَتَّى إِنْ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، أَوْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ، مِثْلُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، لَا يَصِحُّ فِي حَقِّهِ.

805. **الرَّابِعُ:** أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يَصِحُّ إِرَادَةُ إِيقَاعِهِ طَاعَةً، وَهُوَ أَكْثَرُ الْعِبَادَاتِ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ هَذَا شَيْئَانِ:

806. **أَحَدُهُمَا:** الْوَاجِبُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ النَّظَرُ الْمَعْرِفُ لِلْوُجُوبِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ قَصْدُ إِيقَاعِهِ طَاعَةً وَهُوَ لَا يَعْرِفُ وَجُوبَهُ إِلَّا بَعْدَ الْإِتْيَانِ بِهِ.

807. **الثَّانِي:** أَصْلُ إِرَادَةِ الطَّاعَةِ وَالْإِخْلَاصِ، فَإِنَّهُ لَوْ افْتَقَرَتْ إِلَى إِرَادَةِ لَافْتَقَرَتْ إِلَى إِرَادَةِ إِرَادَةٍ، وَلَتَسَلَّسَلَ.

808. وَيَتَشَعَّبُ عَنْ شُرُوطِ الْفِعْلِ خَمْسُ مَسَائِلَ:

809. **1| مَسْأَلَةٌ:** ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ كَوْنَ الْمُكَلَّفِ بِهِ مُمَكِّنَ الْحُدُوثِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، بَلْ يَجُوزُ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ، كَالْأَمْرِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ، وَقَلْبِ الْأَجْنَاسِ، وَإِعْدَامِ الْقَدِيمِ، وَإِيجَادِ الْمَوْجُودِ.

810. وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

811. وَهُوَ لَا زِمَ عَلَى مَذْهَبِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

812. **أَحَدُهُمَا:** أَنَّ الْقَاعِدَ عِنْدَهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ عِنْدَهُ مَعَ الْفِعْلِ لَا قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَأْمُورًا قَبْلَهُ.

813. **وَالْآخَرُ:** أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي إِيجَادِ الْمَقْدُورِ، بَلْ أَفْعَالُنَا حَادِثَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَاخْتِرَاعِهِ؛ فَكُلُّ عَبْدٍ هُوَ عِنْدَهُ مَأْمُورٌ بِفِعْلِ الْغَيْرِ.

التكليف
بالمستحيلات
(تكليف ما لا
يطاق)

[87/1]

814. وَاسْتُدِلَّ / عَلَى هَذَا بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

815. أَحَدُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُحْمِلْنَ مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ (البقرة: 286) وَالْمُحَالُّ لَا يُسْأَلُ دَفْعُهُ، فَإِنَّهُ مُنْذَفِعٌ بِذَاتِهِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَشُقُّ وَيَثْقُلُ عَلَيْنَا، إِذْ مَنْ أَتَعِبَ بِالتَّكْلِيفِ بِأَعْمَالٍ تَكَادُ تُفْضِي إِلَى هَلَاكِهِ لِشِدَّتِهَا كَقَوْلِهِ: ﴿أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ (النساء: 66) فَقَدْ يُقَالُ: حُمِّلَ مَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ. فَالظَّاهِرُ الْمُؤَوَّلُ ضَعِيفُ الدَّلَالَةِ فِي الْقَطْعِيَّاتِ.

816. الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّ أَبَا جَهْلٍ لَا يُصَدِّقُ، وَقَدْ كَلَّفَهُ الْإِيمَانَ. وَمَعْنَاهُ أَنْ يُصَدِّقَ مُحَمَّدًا فِيمَا جَاءَ بِهِ؛ وَمِمَّا جَاءَ بِهِ أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُهُ، فَكَانَتْ أَمْرُهُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي أَنْ لَا يُصَدِّقَهُ. وَهُوَ مُحَالٌ. وَهَذَا ضَعِيفٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ أَبَا جَهْلٍ أَمَرَ بِالْإِيمَانِ بِالتَّوْحِيدِ وَالرَّسَالَةِ، وَالْأَدِلَّةُ مَنْصُوبَةٌ، وَالْعَقْلُ حَاضِرٌ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مَجْنُونًا. فَكَانَ الْإِمْكَانُ حَاصِلًا، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ أَنَّهُ يَتْرُكُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، حَسَدًا وَعِنَادًا. فَالْعِلْمُ يَتَّبِعُ الْمَعْلُومَ عَلَى مَا هُوَ بِهِ وَلَا يُغَيِّرُهُ. فَإِذَا عَلِمَ كَوْنَ الشَّيْءِ مَقْدُورًا لِشَخْصٍ، وَمُمْكِنًا مِنْهُ، وَمَتَرُوكًا مِنْ جِهَتِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَلَوْ انْقَلَبَ مُحَالًا لَانْقَلَبَ الْعِلْمُ جَهْلًا، وَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُمْكِنًا مَقْدُورًا. وَكَذَلِكَ نَقُولُ: الْقِيَامَةُ مَقْدُورٌ عَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي وَقْتِنَا هَذَا، وَإِنْ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُقِيمُهَا، وَيَتْرُكُهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَخِلَافُ خَبَرِهِ مُحَالٌ، إِذْ يَصِيرُ وَعِيدُهُ كَذِبًا. وَلَكِنَّ هَذِهِ اسْتِحَالَةٌ لَا تَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الشَّيْءِ، فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ.

817. الثَّالِثُ: قَوْلُهُمْ: لَوْ اسْتَحَالَ تَكْلِيفُ الْمُحَالِ لَاسْتَحَالَ؛ إِمَّا لِصِغَتِهِ، أَوْ لِمَعْنَاهُ، أَوْ لِمَفْسَدَةِ تَتَعَلَّقُ بِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ يُنَاقِضُ الْحِكْمَةَ. وَلَا يَسْتَحِيلُ لِصِغَتِهِ، إِذْ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقُولَ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (الأعراف: 166) وَأَنْ يَقُولَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ الْأَعْمَى: أَبْصِرْ، وَلِلزَّمَنِ: امْشِ. وَأَمَّا قِيَامُ مَعْنَاهُ بِنَفْسِهِ فَلَا يَسْتَحِيلُ أَيْضًا، إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْ عَبْدِهِ كَوْنَهُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَكَائِنَ، لِيَحْفَظَ مَالَهُ فِي بِلَدَيْنِ. وَمُحَالٌ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مُمْتَنِعٌ لِلْمَفْسَدَةِ أَوْ مُنَاقِضَةِ الْحِكْمَةِ، فَإِنَّ بِنَاءَ الْأُمُورِ عَلَى ذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ. إِذْ لَا يَقْبَحُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَصْلَحُ. ثُمَّ الْخِلَافُ ۱۱ فِيهِ وَفِي الْعِبَادِ وَاحِدٌ. وَالْفَسَادُ وَالسَّفَه

مِنَ الْمَخْلُوقِ مُمَكِّنٌ، فَلَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ مُطْلَقًا.

818. وَالْمُخْتَارُ: اسْتِحَالَةُ التَّكْلِيفِ بِالْمَحَالِ لَا لِقُبْحِهِ، وَلَا لِمَفْسَدَةِ تَنْشَأُ عَنْهُ، استحالة التكليف بالمحال

وَلَا لِصِغَتِهِ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ تَرِدَ صِغَتُهُ، وَلَكِنْ لِلتَّعْجِيزِ لَا لِلطَّلَبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ (الإسراء: 50) وَلِلتَّكْوِينِ كَقَوْلِهِ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً

خَاسِيَيْنَ﴾ (البقرة: 65) أَوْ لِإِظْهَارِ الْقُدْرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (البقرة:

117) لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ طَلَبٌ مِنَ الْمَعْدُومِ أَنْ يَكُونَ بِنَفْسِهِ. وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ لِمَعْنَاهُ، إِذْ

مَعْنَى التَّكْلِيفِ طَلَبُ مَا فِيهِ كُفَّةٌ، وَالطَّلَبُ يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا، وَذَلِكَ الْمَطْلُوبُ

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَفْهُومًا لِلْمَكْلَفِ بِالِاتِّفَاقِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: «تَحَرَّكْ» إِذْ

التَّحَرُّكُ مَفْهُومٌ. فَلَوْ قَالَ لَهُ: «تَمَرَّكْ» فَلَيْسَ بِتَكْلِيفٍ، إِذْ مَعْنَاهُ لَيْسَ بِمَعْقُولٍ

وَلَا مَفْهُومٍ، وَلَا لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَفَظٌ مُهْمَلٌ.

[88/1]

819. فَلَوْ كَانَ لَهُ / مَعْنَى فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ يَعْرِفُهُ الْأَمْرُ دُونَ الْمَأْمُورِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ

تَكْلِيفًا أَيْضًا، لِأَنَّ التَّكْلِيفَ هُوَ الْخِطَابُ بِمَا فِيهِ كُفَّةٌ، وَمَا لَا يَفْهَمُهُ الْمُخَاطَبُ

لَا يَكُونُ خِطَابًا مَعَهُ. وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَفْهُومًا، لِيَتَصَوَّرَ مِنْهُ الطَّاعَةُ؛ لِأَنَّ

التَّكْلِيفَ اقْتِضَاءُ طَاعَةٍ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ طَاعَةٌ لَمْ يَكُنْ اقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ

مُتَصَوِّرًا مَعْقُولًا، إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقُومَ بِذَاتِ الْعَاقِلِ طَلَبُ الْخِيَاطَةِ مِنَ الشَّجَرِ،

لِأَنَّ الطَّلَبَ يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا مَعْقُولًا أَوَّلًا. وَهَذَا غَيْرُ مَعْقُولٍ، أَيُّ: لَا وُجُودَ لَهُ

فِي الْعَقْلِ، فَإِنَّ الشَّيْءَ قَبْلَ أَنْ يُوْجَدَ فِي نَفْسِهِ فَلَهُ وُجُودٌ فِي الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا

يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ الطَّلَبُ بَعْدَ حُصُولِهِ فِي الْعَقْلِ، وَإِحْدَاثُ الْقَدِيمِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي

الْعَقْلِ، فَكَيْفَ يَقُومُ بِذَاتِهِ طَلَبُ إِحْدَاثِ الْقَدِيمِ؟! وَكَذَلِكَ سَوَادُ الْأَبْيَضِ

لَا وُجُودَ لَهُ فِي الْعَقْلِ، وَكَذَلِكَ قِيَامُ الْقَاعِدِ، فَكَيْفَ يَقُولُ لَهُ: قُمْ وَأَنْتَ

قَاعِدٌ؟ فَهَذَا الطَّلَبُ يَمْتَنِعُ قِيَامُهُ بِالْقَلْبِ، لِعَدَمِ الْمَطْلُوبِ، فَإِنَّهُ كَمَا يُشْتَرَطُ فِي

الْمَطْلُوبِ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا فِي الْأَعْيَانِ، يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا فِي الْأَذْهَانِ

أَيُّ فِي الْعَقْلِ، حَتَّى يَكُونَ إِيجَادُهُ فِي الْأَعْيَانِ عَلَى وَفْقِهِ فِي الْأَذْهَانِ، فَيَكُونُ

طَاعَةً وَامْتِثَالًا، أَيُّ: اخْتِذَاءً لِمِثَالِ مَا فِي نَفْسِ الطَّالِبِ. فَمَا لَا مِثَالَ لَهُ فِي

النَّفْسِ لَا امْتِثَالَ لَهُ فِي الْوُجُودِ.

820. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ عَجَزَ الْمَأْمُورُ عَنِ الْقِيَامِ تُصَوَّرُ أَنْ يَقُومَ بِذَاتِهِ طَلَبُ الْقِيَامِ؟
821. قُلْنَا: ذَلِكَ طَلَبُ مَبْنِيٍّ عَلَى الْجَهْلِ، وَرُبَّمَا يَظُنُّ الْجَاهِلُ أَنَّ ذَلِكَ تَكْلِيفٌ، فَإِذَا انْكَشَفَ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ طَلَبًا، وَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.
822. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا لَمْ تُؤَثِّرِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ فِي الْإِيجَادِ، وَكَانَتْ مَعَ الْفِعْلِ، كَانَ كُلُّ تَكْلِيفٍ تَكْلِيفًا بِمَا لَا يُطَاقُ.

823. قُلْنَا: نَحْنُ نُنْذِرُكَ بِالضَّرُورَةِ تَفْرِقَةً بَيْنَ أَنْ يُقَالَ لِلْقَاعِدِ الَّذِي لَيْسَ بِزَمِنٍ: ادْخُلِ الْبَيْتَ، وَيَبَيَّنُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: اطْلُعِ السَّمَاءَ، أَوْ يُقَالَ لَهُ: قُمْ مَعَ ١١ اسْتِدَامَةِ الْقُعُودِ، أَوْ اقْلِبِ السَّوَادَ حَرَكَةً، وَالشَّجَرَةَ فَرَسًا. إِلَّا أَنَّ النَّظَرَ فِي أَنَّ هَذِهِ التَّفْرِقَةَ إِلَى مَاذَا تَرْجِعُ؟ وَنَعْلَمُ أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى تَمَكُّنٍ وَقُدْرَةٍ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الْأَوَامِرِ دُونَ الْبَقِيَّةِ. ثُمَّ النَّظَرُ فِي تَفْصِيلِ تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ، وَوَقْتُ حَدُوثِ الْقُدْرَةِ، كَيْفَ مَا اسْتَقَرَّ أَمْرُهُ لَا يُشَكُّنَا فِي هَذَا، وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ نَقُولَ: «لَا تُحْمَلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ» (البقرة: 286) فَإِنْ اسْتَوَتْ الْأُمُورُ كُلُّهَا، فَأَيُّ مَعْنَى لِهَذَا الدُّعَاءِ؟ وَأَيُّ مَعْنَى لِهَذِهِ التَّفْرِقَةِ الضَّرُورِيَّةِ؟ فَعَرَضْنَا مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى الْبَحْثِ عَنْ وَجْهِ تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ وَوَقْتِهَا.

824. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: سَبَبُ غُمُوضِ هَذَا أَنَّ التَّكْلِيفَ نَوْعٌ خَاصٌّ مِنْ كَلَامِ النَّفْسِ. وَفِي فَهْمِ أَصْلِ كَلَامِ النَّفْسِ غُمُوضٌ، فَالتَّفْرِيعُ عَلَيْهِ وَتَفْصِيلُ أَقْسَامِهِ لَا مَحَالَةَ يَكُونُ أَغْمَضَ.

825. |2| مَسْأَلَةٌ: كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: اجْمَعْ بَيْنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: لَا تَتَحَرَّكْ وَلَا تَسْكُنْ، لِأَنَّ الْإِنْتِهَاءَ عَنْهُمَا مُحَالٌ، كَالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا.

826. فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ تَوَسَّطَ مَزْرَعَةً مَغْصُوبَةً / فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمَكْتُ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ، إِذْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ إِفْسَادُ زَرْعِ الْغَيْرِ، فَهُوَ عَاصٍ بِهِمَا.

827. قُلْنَا: حَظُّ الْأُصُولِيِّ مِنْ هَذَا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يُقَالَ لَهُ: لَا تَمَكْتُ وَلَا تَخْرُجْ، وَلَا يُنْهَى عَنِ الضَّدِّينِ، فَإِنَّهُ مُحَالٌ، كَمَا لَا يُؤْمَرُ بِجَمْعِهِمَا.

828. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا يُقَالَ لَهُ؟

التكليف بترك
الضدين

|89/1|

استحالة التكليف
بالحال

829. قُلْنَا: يُؤْمَرُ بِالْخُرُوجِ، كَمَا يُؤْمَرُ الْمُوَلَجُ فِي الْفَرْجِ الْحَرَامِ بِالنَّزْعِ، وَإِنْ كَانَ بِهِ مُمَاسًا لِلْفَرْجِ الْحَرَامِ، وَلَكِنْ يُقَالُ لَهُ: انْزِعْ عَلَى قَصْدِ التَّوْبَةِ، لَا عَلَى قَصْدِ الْاِلْتِذَاذِ. فَكَذَلِكَ: فِي الْخُرُوجِ مِنَ الْغَضَبِ تَقْلِيلُ الضَّرَرِ، وَفِي الْمُكْثِ تَكْثِيرُهُ. وَأَهْوَنُ الضَّرَرَيْنِ يَصِيرُ وَاجِبًا وَطَاعَةً بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَعْظَمِهِمَا، كَمَا يَصِيرُ شُرْبُ الْخَمْرِ وَاجِبًا فِي حَقِّ مَنْ غَصَّ بِلُقْمَةٍ، وَتَنَاوُلُ طَعَامِ الْغَيْرِ وَاجِبًا عَلَى الْمُضْطَرِّ فِي الْمَخْمَصَةِ، وَإِفْسَادُ مَالِ الْغَيْرِ لَيْسَ حَرَامًا لِعَيْنِهِ، وَلِذَلِكَ لَوْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ وَجَبَ أَوْ جَازَ.

830. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ يَجِبُ الضَّمَانُ بِمَا يُفْسِدُهُ فِي الْخُرُوجِ؟

831. قُلْنَا: الضَّمَانُ لَا يَسْتَدْعِي الْعُدْوَانَ، إِذْ يَجِبُ عَلَى الْمُضْطَرِّ فِي الْمَخْمَصَةِ، مَعَ وُجُوبِ الْإِتْلَافِ، وَيَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ وَعَلَى مَنْ رَمَى إِلَى صَفِّ الْكُفَّارِ، وَهُوَ مُطِيعٌ بِهِ.

832. فَإِنْ قِيلَ: فَالْمُضْيِ فِي الْحَجِّ الْفَاسِدِ إِنْ كَانَ حَرَامًا، لِلزُّومِ الْقَضَاءِ، فَلِمَ يَجِبُ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا وَطَاعَةً فَلِمَ وَجَبَ الْقَضَاءُ؟ وَلِمَ عَصَى بِهِ؟

833. قُلْنَا: عَصَى بِالْوُطْءِ الْمُفْسِدِ، وَهُوَ مُطِيعٌ بِإِتِمَامِ الْفَاسِدِ، وَالْقَضَاءُ يَجِبُ بِأَمْرِ مُجَدَّدٍ، وَقَدْ يَجِبُ بِمَا هُوَ طَاعَةٌ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ خَلَلٌ، وَقَدْ يَسْقُطُ الْقَضَاءُ بِالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ، مَعَ أَنَّهُ عُدْوَانٌ. فَالْقَضَاءُ كَالضَّمَانِ.

834. فَإِنْ قِيلَ: فَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى أَبِي هَاشِمٍ حَيْثُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ مَكَثَ عَصَى، وَلَوْ خَرَجَ عَصَى، وَأَنَّهُ أَلْقَى بِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْوَرْطَةِ، فَحُكْمُ الْعِصْيَانِ يَنْسَحِبُ عَلَى فِعْلِهِ؟

835. قُلْنَا: وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْقِيَ بِنَفْسِهِ فِي حَالٍ لَا تَجُوزُ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا يُكَلِّفُ مَا لَا يُمَكِّنُ، فَمَنْ أَلْقَى نَفْسَهُ مِنْ سَطْحٍ، فَانْكَسَرَتْ رِجْلُهُ، لَا يَعْصِي بِالصَّلَاةِ قَاعِدًا، وَإِنَّمَا يَعْصِي بِكَسْرِ الرَّجْلِ، لَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ قَائِمًا. وَقَوْلُ الْقَائِلِ: يَنْسَحِبُ عَلَيْهِ حُكْمُ الْعُدْوَانِ: وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ أَتَى بِمَا نَهَى عَنْهُ مَعَ النَّهْيِ عَنْ ضِدِّهِ، فَهُوَ مُحَالٌ. وَالْعِصْيَانُ عِبَارَةٌ عَنْ ارْتِكَابِ مَنْهِيٍّ، قَدْ نَهَى عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَهْيٌ لَمْ يَكُنْ عِصْيَانًا، فَكَيْفَ يُفْرَضُ النَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ وَعَنْ ضِدِّهِ أَيْضًا؟

حكم التكليف
بالمحال شرعا

836. وَمَنْ جَوَزَ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ عَقْلًا فَإِنَّهُ يَمْنَعُهُ شَرْعًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: 286).

837. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ رَجَحْتُمْ جَانِبَ الْخُرُوجِ لِتَقْلِيلِ الضَّرَرِ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِيمَنْ سَقَطَ عَلَى صَدْرِ صَبِيٍّ مَخْضُوفٍ بِصَبْيَانٍ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ مَكَثَ قَتَلَ مَنْ تَحْتَهُ، أَوْ انْتَقَلَ قَتَلَ مَنْ حَوَالَيْهِ، وَلَا تَرْجِيحَ، فَكَيْفَ السَّبِيلُ؟

838. قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَمْكُثُ، فَإِنَّ الْإِنْتِقَالَ فِعْلٌ مُسْتَأْنَفٌ لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ حَيٍّ قَادِرٍ، وَأَمَّا تَرْكُ الْحَرَكَةِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِعْمَالِ / قُدْرَةٍ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَتَخَيَّرُ، إِذْ لَا تَرْجِيحَ؛ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: لَا حُكْمَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهِ، فَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ، وَلَا نَصٍّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا نَظِيرَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْمَنْصُوصَاتِ حَتَّى يُقَاسَ عَلَيْهِ، فَبَقِيَ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ، وَلَا يَبْعُدُ خُلُوقُ وَاقِعَةٍ عَنِ الْحُكْمِ. فَكُلُّ هَذَا مُحْتَمَلٌ، وَأَمَّا تَكْلِيفُ الْمُحَالِ، فَمُحَالٌ.

[90/1]

التكليف
بالترك

839. |3| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي الْمُقْتَضَى بِالتَّكْلِيفِ. وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنْ الْمُقْتَضَى بِهِ الْإِقْدَامُ أَوْ الْكَفُّ. وَكُلُّ وَاحِدٍ كَسَبُ الْعَبْدِ، فَلَا أَمْرٌ بِالصَّوْمِ أَمْرٌ بِالْكَفِّ، وَالْكَفُّ فِعْلٌ يُثَابُ عَلَيْهِ. وَالْمُقْتَضَى بِالنَّهْيِ عَنِ الزَّنا وَالشُّرْبِ التَّلَبُّسُ بِضِدٍّ مِنْ أَضْدَادِهِ، وَهُوَ التَّرُّكُ، فَيَكُونُ مُثَابًا عَلَى الْكَفِّ الَّذِي هُوَ فِعْلُهُ.

840. وَقَالَ بَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ: قَدْ يَقْتَضِي الْكَفُّ، فَيَكُونُ فِعْلًا، وَقَدْ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَفْعَلَ وَلَا يَقْصِدَ التَّلَبُّسَ بِضِدِّهِ. فَأَنْكَرَ الْأَوَّلُونَ هَذَا، وَقَالُوا: الْمُنْتَهَى بِالنَّهْيِ يُثَابُ، وَلَا يُثَابُ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ، وَأَنْ لَا يَفْعَلَ عَدَمٌ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا تَعَلُّقُ بِهِ قُدْرَةٌ؛ إِذِ الْقُدْرَةُ تَعَلُّقُ بِشَيْءٍ. فَلَا يَصِحُّ الْإِعْدَامُ بِالْقُدْرَةِ، وَإِذَا لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ شَيْءٌ فَكَيْفَ يُثَابُ عَلَى لَا شَيْءٍ؟

841. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ مُنْقَسِمٌ: أَمَّا الصَّوْمُ فَالْكَفُّ فِيهِ مَقْصُودٌ، وَلِذَلِكَ تُشْتَرَطُ فِيهِ النِّيَّةُ، وَأَمَّا الزَّنا وَالشُّرْبُ فَقَدْ نُهِيَ عَنْ فِعْلِهِمَا، فَيُعَاقَبُ فَاعِلُهُمَا، وَمَنْ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ ذَلِكَ فَلَا يُعَاقَبُ، وَلَا يُثَابُ إِلَّا إِذَا قَصَدَ كَفَّ الشَّهْوَةَ عَنْهُمَا مَعَ التَّمَكُّنِ، فَهُوَ مُثَابٌ عَلَى فِعْلِهِ. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ الْمُنْهَى عَنْ فِعْلِهِ فِي غَفْلَةٍ

فَلَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ وَلَا يُثَابُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ شَيْءٌ. وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُ الشَّرْعِ أَنْ لَا تَصْدُرَ مِنْهُ الْفَوَاحِشُ، وَأَنْ لَا يُقْصَدَ مِنْهُ التَّلَبُّسُ بِأَصْدَادِهَا.

842. |4| مَسْأَلَةٌ: فَعَلُ الْمُكْرِهِ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ التَّكْلِيفِ، بِخِلَافِ فَعَلِ الْمَجْنُونِ وَالبَّهِيمَةِ، لِأَنَّ الْخَلَلَ ثَمَّ فِي الْمُكَلَّفِ، لَا فِي الْمُكَلَّفِ بِهِ، فَإِنْ شَرَطَ تَكْلِيفُ

الْمُكَلَّفِ السَّمَاعُ وَالْفَهْمُ، وَذَلِكَ فِي الْمَجْنُونِ وَالبَّهِيمَةِ مَعْدُومٌ، وَالْمُكْرَهُ يَفْهَمُ، وَفَعْلُهُ فِي حَيْزِ الْإِمْكَانِ، إِذْ يَقْدَرُ عَلَى تَحْقِيقِهِ وَتَرْكِهِ. فَإِنْ أَكْرَهُ عَلَى أَنْ يَقْتُلَ جَازَ أَنْ يُكَلَّفَ تَرْكَ الْقَتْلِ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ خَوْفُ الْهَلَاكِ.

843. وَإِنْ كُلفَ عَلَى وَفْقِ الْإِكْرَاهِ، فَهُوَ أَيْضًا مُمَكِّنٌ، بَأَنَّهُ يُكْرَهُ بِالسَّيْفِ عَلَى قَتْلِ حَيَّةٍ هَمَّتْ بِقَتْلِ مُسْلِمٍ، إِذْ يَجِبُ قَتْلُهَا؛ أَوْ أَكْرَهُ الْكَافِرُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِذَا أَسْلَمَ نَقُولُ: قَدْ أَدَّى مَا كُلفَ.

844. وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: إِنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ إِلَّا فَعَلُ مَا أَكْرَهُ عَلَيْهِ؛ فَلَا يَبْقَى لَهُ خَيْرَةٌ.

845. وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَرْكِهِ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ تَرْكَ مَا أَكْرَهُ عَلَيْهِ إِذَا أَكْرَهُ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَكْرَهُ عَلَى قَتْلِ حَيَّةٍ، فَيَجِبُ قَتْلُ الْحَيَّةِ، وَإِذَا أَكْرَهُ عَلَى إِرَاقَةِ الْخَمْرِ فَيَجِبُ / عَلَيْهِ إِرَاقَةُ الْخَمْرِ. وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَلَكِنْ فِيهِ غَوْرٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِمْتِثَالَ إِنَّمَا يَكُونُ طَاعَةً إِذَا كَانَ الْإِنْبِعَاثُ لَهُ بِبَاعِثِ الْأَمْرِ وَالتَّكْلِيفِ دُونَ بَاعِثِ الْإِكْرَاهِ، فَإِنْ أَقْدَمَ لِلْخُلَاصِ مِنْ سَيْفِ الْمُكْرِهِ لَا يَكُونُ مُجِيبًا دَاعِي الشَّرْعِ، وَإِنْ انْبَعَثَ بِدَاعِي الشَّرْعِ بِحَيْثُ كَانَ يَفْعَلُهُ لَوْ لَا الْإِكْرَاهُ، بَلْ كَانَ يَفْعَلُهُ لَوْ أَكْرَهُ عَلَى تَرْكِهِ، فَلَا يَمْتَنِعُ وَقُوعُهُ طَاعَةً، لَكِنْ لَا يَكُونُ مُكْرَهًا وَإِنْ وُجِدَ صُورَةُ التَّخْوِيفِ. فَلْيَتَنَبَّهُ لِهَذِهِ الدَّقِيقَةِ.

[91/1]

التكليف بالفعل
هل هو تكليف
بشرطه؟
ومسألة تكليف
الكفار بفروع
الشريعة

846. |5| مَسْأَلَةٌ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَنْ يَكُونَ شَرْطُهُ حَاصِلًا حَالَةَ الْأَمْرِ، بَلْ يَتَوَجَّهُ الْأَمْرُ بِالشَّرْطِ وَالْمَشْرُوطِ، وَيَكُونُ مَأْمُورًا بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُخَاطَبَ الْكُفَّارُ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ، كَمَا يُخَاطَبُ الْمُحَدِّثُ بِالصَّلَاةِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْوُضُوءِ، وَالْمُلْحِدُ بِتَصْدِيقِ الرَّسُولِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْإِيمَانِ بِالْمُرْسِلِ. وَذَهَبَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ إِلَى إنْكَارِ ذَلِكَ. وَخِلَافُ إِمَّا فِي الْجَوَازِ، وَإِمَّا فِي الْوُقُوعِ.

847. أَمَّا الْجَوَازُ الْعَقْلِيُّ فَوَاضِحٌ، إِذْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، وَأَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بِجَمِيعِهَا، وَبِتَقْدِيمِ الْإِسْلَامِ مِنْ جُمْلَتِهَا، فَيَكُونُ الْإِيمَانُ مَأْمُورًا بِهِ لِنَفْسِهِ، وَلِكَوْنِهِ شَرْطًا لِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ، كَمَا فِي الْمُحَدِّثِ وَالْمُلْحِدِ.

848. فَإِنْ مَنَعَ مَانِعُ الْجَمِيعِ، وَقَالَ: كَيْفَ يُؤْمَرُ بِمَا لَا يُمْكِنُ امْتِثَالُهُ؟ وَالْمُحَدِّثُ ۱۱ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّلَاةِ، فَهُوَ مَأْمُورٌ بِالْوُضُوءِ، فَإِذَا تَوَضَّأَ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ.

849. قُلْنَا: فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: لَوْ تَرَكَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ جَمِيعَ عُمْرِهِ لَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ قَطُّ بِالصَّلَاةِ، وَهَذَا خِلَافُ الْأَجْمَاعِ. وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِحَّ أَمْرُهُ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِالصَّلَاةِ، بَلْ بِالتَّكْبِيرِ، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ تَقْدِيمُهُ، وَلَا بِالتَّكْبِيرِ، بَلْ بِهَمْزَةِ التَّكْبِيرِ أَوَّلًا، ثُمَّ بِالْكَافِ ثَانِيًا، وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ. وَكَذَلِكَ السَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَوَجَّهَ الْأَمْرُ بِهِ بَلْ بِالْخُطْوَةِ الْأُولَى، ثُمَّ بِالثَّانِيَةِ.

850. وَأَمَّا الْوُقُوعُ الشَّرْعِيُّ، فَتَقُولُ: كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُخَصَّصَ خِطَابُ الْفُرُوعِ بِالْمُؤْمِنِينَ، كَمَا خُصَّصَ وَجُوبُ بَعْضِ الْعِبَادَاتِ بِالْأَحْرَارِ، وَالْمُقِيمِينَ، وَالْأَصْحَاءِ، وَالطَّاهِرَاتِ دُونَ الْحَيْضِ. وَلَكِنْ وَرَدَتْ الْأَدِلَّةُ بِمُخَاطَبَتِهِمْ، وَأَدِلَّتُهُ ثَلَاثَةٌ:

851. الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالَُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ﴾ (الآية (المدثر: 43-42) فَأَخْبَرَ أَنَّهُ عَذَّبَهُمْ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَحَذَرَ الْمُسْلِمِينَ بِهِ.

852. فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ حِكَايَةُ قَوْلِ الْكُفَّارِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهَا.

853. قُلْنَا: ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَعْرِضِ التَّصْدِيقِ لَهُمْ، بِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ، وَبِهِ يَحْصُلُ التَّحْذِيرُ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذِبًا لَكَانَ كَقَوْلِهِمْ: عَذَّبْنَا لَنَا مَخْلُوقُونَ وَمَوْجُودُونَ. كَيْفَ وَقَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (المدثر: 46)، فَكَيْفَ يُعْطَفُ ذَلِكَ عَلَى مَا لَا عَذَابَ عَلَيْهِ؟

854. فَإِنْ قِيلَ: الْعِقَابُ بِالتَّكْذِيبِ، لَكِنْ غُلِّظَ بِإِضَافَةِ تَرْكِ الطَّاعَاتِ إِلَيْهِ.

855. قُلْنَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يُغْلِظَ بِتَرْكِ الطَّاعَاتِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُغْلِظَ بِتَرْكِ الْمُبَاحَاتِ الَّتِي لَمْ يُخَاطَبُوا بِهَا.

856. فَإِنْ قِيلَ: عُوقِبُوا لَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، لَكِنْ لِإِخْرَاجِهِمْ أَنْفُسَهُمْ بِتَرْكِ الْإِيمَانِ عَنِ

- الْعِلْمُ بِقُبْحِ تَرْكِ الصَّلَاةِ.
 857. قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مِنْ أَوْجِهٍ:
858. أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَرْكُ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَلَا دَلِيلٍ، فَإِنَّ تَرْكَ الْعِلْمِ بِقُبْحِ تَرْكِ الصَّلَاةِ غَيْرُ تَرْكِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ قَالُوا: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ (المدثر: 43).
859. الثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ كَافِرٍ بَاشَرَ الْقَتْلَ وَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ، وَبَيْنَ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْكُفْرِ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا اسْتَوَيَا فِي إِخْرَاجِ النَّفْسِ بِالْكَفْرِ عَنِ الْعِلْمِ بِقُبْحِ الْمَحْظُورَاتِ، وَالتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.
860. الثَّلَاثُ: أَنَّ مَنْ تَرَكَ النَّظَرَ وَالِاسْتِدْلَالَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُعَاقَبَ عَلَى تَرْكِ الْإِيمَانِ، لِأَنَّهُ أَخْرَجَ نَفْسَهُ بِتَرْكِ النَّظَرِ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْعِلْمِ بِوُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِيمَانِ.
861. فَإِنْ قِيلَ: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ (المدثر: 43) أَيُّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، لَكِنْ عَرَفُوا أَنْفُسَهُمْ بِعَلَامَةِ الْمُؤْمِنِينَ، كَمَا قَالَ ﷺ: «نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ» أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ، لَكِنْ عَرَفَهُمْ بِمَا هُوَ شِعَارُهُمْ.
862. قُلْنَا: هَذَا مُحْتَمَلٌ، لَكِنَّ الظَّاهِرَ لَا يُتْرَكُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ لِلْخَصْمِ.
863. الدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ (الفرقان: 68-69) فَالْأَيَّةُ نَصٌّ فِي مُضَاعَفَةِ عَذَابِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْقَتْلِ وَالزَّانَا، لَا كَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.
864. الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَعْذِيبِ الْكَافِرِ عَلَى تَكْذِيبِ الرُّسُولِ، كَمَا يُعَذَّبُ عَلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى. وَهَذَا يَهْدِمُ مُعْتَمَدَهُمْ، إِذْ قَالُوا: لَا تُتَصَوَّرُ الْعِبَادَةُ مَعَ الْكُفْرِ، فَكَيْفَ يُؤْمَرُ بِهَا؟
865. اخْتَجَّجُوا: بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَوُجُوبِ الزَّكَاةِ وَقَضَاءِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ فِعْلِهِ فِي الْكُفْرِ، وَمَعَ انْتِفَاءِ وُجُوبِهِ لَوْ أَسْلَمَ، فَكَيْفَ يَجِبُ مَا لَا يُمَكِّنُ امْتِثَالَهُ؟
866. قُلْنَا: وَجِبَ؛ حَتَّى لَوْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ لَعُوقِبَ عَلَى تَرْكِهِ، لَكِنْ إِذَا أَسْلَمَ عُفِيَ لَهُ عَمَّا سَلَفَ، فَ«الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ»، وَلَا يَبْعُدُ نَسْخُ الْأَمْرِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ

مِنَ الْإِمْتِثَالِ، فَكَيْفَ يَبْعُدُ سُقُوطُ الْوُجُوبِ بِالْإِسْلَامِ؟

867. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ إِلَّا بِشَرْطِ الْإِسْلَامِ، وَالْإِسْلَامُ الَّذِي هُوَ شَرْطُ الْوُجُوبِ هُوَ بَعَيْنُهُ مُسْقِطٌ، فَلَا سِتْدَالَ بِهَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ أَوْلَى مِنْ إِيْجَابِهِ ثُمَّ الْحُكْمُ بِسُقُوطِهِ.

868. قُلْنَا: لَا بُعْدَ فِي قَوْلِنَا: اسْتَقَرَّ الْوُجُوبُ بِالْإِسْلَامِ، وَسَقَطَ بِحُكْمِ الْعَفْوِ، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ نَصٍّ، وَنُصُوصُ الْقُرْآنِ دَلَّتْ عَلَى عِقَابِ الْكَافِرِ الْمُتَعَاطِي لِلْفَوَاحِشِ، وَكَذَا الْإِجْمَاعُ دَلَّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ كَافِرٍ قَتَلَ الْأَنْبِيَاءَ وَالْأَوْلِيَاءَ، وَشَوَّشَ الدِّينَ، وَبَيَّنَّ كَافِرٍ لَمْ يَرْتَكِبْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. فَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوْلَى *.

* ص: 137

869. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ أَوْجَبْتُمُ الْقَضَاءَ عَلَى الْمُرْتَدِّ دُونَ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ؟

870. قُلْنَا: / الْقَضَاءُ إِنَّمَا وَجِبَ بِأَمْرِ مُجَدِّدٍ، فَيَتَّبَعُ فِيهِ مُوجِبَ الدَّلِيلِ. وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، إِذْ قَدْ يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الْحَائِضِ وَلَمْ تُؤْمَرْ بِالْأَدَاءِ، وَقَدْ يُؤْمَرُ بِالْأَدَاءِ مِنْ لَا يُؤْمَرُ بِالْقَضَاءِ.

|93/1|

871. وَقَدْ اعْتَذَرَ الْفُقَهَاءُ بِأَنَّ الْمُرْتَدَّ قَدْ التَزَمَ بِالْإِسْلَامِ الْقَضَاءَ، وَالْكَافِرُ لَمْ يَلْتَزِمَ.

872. وَهَذَا ضَعِيفٌ، فَإِنَّ مَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ لَازِمٌ، التَزَمَهُ الْعَبْدُ أَوْ لَمْ يَلْتَزِمَهُ. فَإِنْ كَانَ يَسْقُطُ بَعْدَ التَزَامِهِ، فَالْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ لَمْ يَلْتَزِمِ الْعِبَادَاتِ وَتَرَكَ الْمَحْظُورَاتِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَلْزَمَهُ ذَلِكَ.

الفن الرابع من القُطْبِ الْأَوَّلِ فِي مَا يَظْهَرُ الْحُكْمُ بِهِ

873. وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى سَبَبًا.

874. وَكَيْفِيَّةُ نِسْبَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ.

875. وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي الْأَسْبَابِ

876. اَعْلَمَ أَنَّهُ لَمَّا عَسَرَ عَلَى الْخَلْقِ مَعْرِفَةُ خِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ حَالٍ، لَا سِيَّمَا بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ، أَظْهَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ خِطَابَهُ لِخَلْقِهِ بِأُمُورٍ مَحْسُوسَةٍ نَصَبَهَا أَسْبَابًا لِأَحْكَامِهِ، وَجَعَلَهَا مُوجِبَةً وَمُقْتَضِيَةً لِلْأَحْكَامِ عَلَى مِثَالِ اقْتِضَاءِ الْعِلَّةِ الْحِسِّيَّةِ مَعْلُولِهَا.

877. وَنَعْنِي ١١ بِالْأَسْبَابِ هَهُنَا أَنَّهَا هِيَ الَّتِي أَضَافَ الْأَحْكَامَ إِلَيْهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ (الإسراء: 78) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (البقرة: 185) وَقَوْلِهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ» وَهَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا يَتَكَرَّرُ مِنَ الْعِبَادَاتِ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ. فَإِنَّ مَا يَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ بِتَكَرُّرِهِ فَجَدِيرٌ بِأَنْ يُسَمَّى «سَبَبًا»، أَمَّا مَا لَا يَتَكَرَّرُ، كَالْإِسْلَامِ وَالْحَجِّ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (آل عمران: 97) وَكَذَا وَجُوبُ الْمَعْرِفَةِ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ يُعَلَّمُ بِالْعُمُومَاتِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِضَافَتِهَا إِلَى سَبَبٍ.

878. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: سَبَبٌ وَجُوبُ الْإِيمَانِ وَالْمَعْرِفَةِ الْأَدِلَّةُ الْمَنْصُوبَةُ، وَسَبَبٌ

وَجُوب الْحَجِّ الْبَيْتُ دُونَ الْإِسْطَاعَةِ. وَلَمَّا كَانَ الْبَيْتُ وَاحِدًا لَمْ يَجِبِ الْحَجُّ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً. وَالْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ، فَإِذَا حَصَلَتْ دَامَتْ. وَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ. هَذَا قِسْمُ الْعِبَادَاتِ.

879. وَأَمَّا قِسْمُ الْغَرَامَاتِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالْعُقُوبَاتِ فَلَا تَخْفَى أَسْبَابُهَا.

880. وَأَمَّا قِسْمُ الْمُعَامَلَاتِ فَلِحِلِّ الْأَمْوَالِ وَالْأَبْضَاعِ وَحُرْمَتِهَا أَيْضًا أَسْبَابٌ ظَاهِرَةٌ، مِنْ نِكَاحٍ، وَبَيْعٍ، وَطَلَاقٍ، وَغَيْرِهِ. وَهَذَا ظَاهِرٌ.

881. وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنَّ نَصْبَ الْأَسْبَابِ أَسْبَابًا لِلْأَحْكَامِ أَيْضًا حُكْمٌ مِنَ الشَّرْعِ، فَلِلَّهِ تَعَالَى فِي الزَّانِي حُكْمَانِ: أَحَدُهُمَا: جُوبُ الْحَدِّ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: نَصْبُ الزَّانَا سَبَبًا لِلْجُوبِ فِي حَقِّهِ، لِأَنَّ الزَّانَا لَا يُوجِبُ الرَّجْمَ لِدَاثِهِ وَعَيْنِهِ، بِخِلَافِ / الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ. وَإِنَّمَا صَارَ مُوجِبًا بِجَعْلِ الشَّرْعِ إِيَّاهُ مُوجِبًا. فَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْحُكْمِ، فَلِذَلِكَ أَوْرَدْنَاهُ فِي هَذَا الْقُطْبِ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ تَعْلِيلُهُ، وَنَقُولُ: نَصْبُ الزَّانَا عِلَّةٌ لِلرَّجْمِ، وَالسَّرِقَةُ عِلَّةٌ لِلْقَطْعِ، لِكَذَا وَكَذَا. فَاللَّوْاطُ فِي مَعْنَاهُ، فَيَنْتَصِبُ أَيْضًا سَبَبًا. وَالنَّبَّاشُ فِي مَعْنَى السَّارِقِ.

[94/1]

882. وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ «الْقِيَاسِ» *.

* ص: 616

883. وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ «السَّبَبِ» مُشْتَرَكٌ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ. وَأَصْلُ اسْتِقَاقِهِ مِنَ الطَّرِيقِ، وَمِنْ الْحَبْلِ الَّذِي بِهِ يُنَزَّحُ الْمَاءُ مِنَ الْبُئْرِ، وَحَدُّهُ: مَا يَحْصُلُ الشَّيْءُ عِنْدَهُ لَا بِهِ، فَإِنَّ الْوُضُوءَ بِالسَّيْرِ، لَا بِالطَّرِيقِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الطَّرِيقِ، وَنَزْحُ الْمَاءِ بِالْإِسْتِقَاقِ لَا بِالْحَبْلِ؛ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْحَبْلِ، فَاسْتَعَارَ الْفُقَهَاءُ لَفْظَ «السَّبَبِ» مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَطْلَقُوهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

اسم السبب
مشتراك

حد السبب

884. الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ أَقْرَبُهَا إِلَى الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ: يُطْلَقُ فِي مُقَابَلَةِ الْمُبَاشَرَةِ؛ إِذْ يُقَالُ إِنَّ حَافِرَ الْبُئْرِ مَعَ الْمُرْدِيِّ فِيهِ، صَاحِبُ سَبَبٍ، وَالْمُرْدِيُّ صَاحِبُ عِلَّةٍ، فَإِنَّ الْهَلَكَ بِالتَّرْدِيَةِ، لَكِنْ عِنْدَ وَجُودِ الْبُئْرِ، فَمَا يَحْصُلُ الْهَلَكَ عِنْدَهُ، لَا بِهِ، يُسَمَّى سَبَبًا.

885. الثَّانِي: تَسْمِيَتُهُمُ الرَّمْيَ سَبَبًا لِلْقَتْلِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَبَبٌ لِلْعِلَّةِ، وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ عِلَّةُ الْعِلَّةِ، وَلَكِنْ لَمَّا حَصَلَ الْمَوْتُ لَا بِالرَّمْيِ، بَلْ بِالْوَاسِطَةِ، أَشْبَهَ

مَا لَا يَحْصُلُ الْحُكْمُ إِلَّا بِهِ.

886. **الثالث:** تَسْمِيَتُهُمْ ذَاتَ الْعِلَّةِ، مَعَ تَخَلُّفِ وَصْفِهَا سَبَبًا، كَقَوْلِهِمْ: الْكَفَّارَةُ تَجِبُ بِالْيَمِينِ دُونَ الْحِنْثِ، فَالْيَمِينُ هُوَ السَّبَبُ؛ وَمِلْكُ النَّصَابِ هُوَ سَبَبُ الزَّكَاةِ دُونَ الْحَوْلِ، مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُمَا فِي الْوُجُوبِ. وَيُرِيدُونَ بِهَذَا السَّبَبِ: مَا تَحْسُنُ إِضَافَةُ الْحُكْمِ إِلَيْهِ، وَيُقَابِلُونَ هَذَا بِالْمَحَلِّ وَالشَّرْطِ، فَيَقُولُونَ: مِلْكُ النَّصَابِ سَبَبٌ، وَالْحَوْلُ شَرْطٌ.

887. **الرابع:** تَسْمِيَتُهُمُ الْمُوجِبَ سَبَبًا، فَيَكُونُ السَّبَبُ بِمَعْنَى الْعِلَّةِ. وَهَذَا أَبْعَدُ الْوُجُوهِ عَنْ وَضْعِ اللِّسَانِ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ فِي الْوَضْعِ عِبَارَةٌ عَمَّا يَحْصُلُ الْحُكْمُ عِنْدَهُ لَا بِهِ. وَلَكِنَّ هَذَا يَحْسُنُ فِي الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ، لِأَنَّهَا لَا تُوجِبُ الْحُكْمَ لِدَاتِهَا، بَلْ بِإِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلِنَصْبِهِ هَذِهِ الْأَسْبَابَ عَلَامَاتٍ لِإِظْهَارِ الْحُكْمِ. فَالْعِلَلُ الشَّرْعِيَّةُ فِي مَعْنَى الْعَلَامَاتِ الْمُظْهِرَةِ، فَشَابَهَتْ مَا يَحْصُلُ الْحُكْمُ عِنْدَهُ.

الفصل الثاني في:

وَصْفِ السَّبَبِ بِالصَّحَّةِ وَالْبُطْلَانِ وَالْفُسَادِ

888. اعْلَمْ أَنَّ هَذَا يُطْلَقُ فِي الْعِبَادَاتِ تَارَةً، وَفِي الْعُقُودِ أُخْرَى. وَإِطْلَاقُهُ فِي الْعِبَادَاتِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

889. **فَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ** عِبَارَةٌ عَنْ «مَا وَافَقَ الشَّرْعَ، وَجَبَ الْقَضَاءُ أَوْ لَمْ يَجِبْ» وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، عِبَارَةٌ عَنْ «مَا أَجْزَأَ وَأَسْقَطَ الْقَضَاءَ» حَتَّى إِنَّ صَلَاةَ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهَّرٌ صَحِيحَةٌ فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ، لِأَنَّهُ وَافَقَ الْأَمْرَ الْمُتَوَجَّهَ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ. وَأَمَّا / الْقَضَاءُ فَوُجُوبُهُ بِأَمْرٍ مُجَدِّدٍ، فَلَا يُشْتَقُّ مِنْهُ اسْمُ الصَّحَّةِ. وَهَذِهِ الصَّلَاةُ فَاسِدَةٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُجْزِئَةٍ. وَكَذَلِكَ مَنْ قَطَعَ صَلَاتَهُ بِإِنْقَازِ غَرِيقٍ، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ، فَاسِدَةٌ عِنْدَ الْفَقِيهِ.

890. وَهَذِهِ الْإِصْطِلَاحَاتُ - وَإِنْ اخْتَلَفَتْ - فَلَا مُشَاحَةَ فِيهَا، إِذِ الْمَعْنَى مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

891. وَأَمَّا إِذَا أُطْلِقَ فِي الْعُقُودِ، فَكُلُّ سَبَبٍ مَنْصُوبٍ لِحُكْمٍ، إِذَا أَفَادَ حُكْمَهُ الْمَقْصُودَ

مِنْهُ يُقَالُ: إِنَّهُ صَحَّ، وَإِنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ مَقْصُودُهُ يُقَالُ: إِنَّهُ بَطُلٌ، فَالْبَاطِلُ هُوَ الَّذِي لَمْ يُثْمَرْ لِأَنَّ السَّبَبَ مَطْلُوبٌ لِثَمَرَتِهِ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الَّذِي أَثْمَرَ.

892. وَالْفَاسِدُ مُرَادِفٌ لِلْبَاطِلِ فِي اصْطِلَاحِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَالْعَقْدُ إِمَّا صَحِيحٌ وَإِمَّا بَاطِلٌ، وَكُلُّ بَاطِلٍ فَاسِدٌ.

893. وَأَبُو حَنِيفَةَ أَثَبَتْ قِسْمًا آخَرَ فِي الْعُقُودِ بَيْنَ الْبُطْلَانِ وَالصَّحَّةِ، وَجَعَلَ «الْفَاسِدَ» عِبَارَةً عَنْهُ، وَزَعَمَ أَنَّ الْفَاسِدَ مُنْعَقِدٌ لِإِفَادَةِ الْحُكْمِ. لَكِنْ الْمَعْنَى بِفَسَادِهِ: أَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ بِوَصْفِهِ، وَالْمَعْنَى بِانْعِقَادِهِ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ بِأَصْلِهِ، كَعَقْدِ الرَّبَا، فَإِنَّهُ مَشْرُوعٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ابْتِيعَ، وَمَمْنُوعٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى زِيَادَةٍ فِي الْعَوَضِ، فَاقْتَضَى هَذَا دَرَجَةً بَيْنَ الْمَمْنُوعِ بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ جَمِيعًا، وَبَيْنَ الْمَشْرُوعِ بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ جَمِيعًا، وَلَوْ صَحَّ لَهُ هَذَا الْقِسْمُ لَمْ يُنَاقَشْ فِي التَّعْيِيرِ عَنْهُ بِالْفَاسِدِ، وَلَكِنَّهُ يُنَازَعُ فِيهِ، إِذْ كُلُّ مَمْنُوعٍ بِوَصْفِهِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ بِأَصْلِهِ، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

الفصل الثالث في:

وصف العبادَةِ بالأداء والقضاء والإعادة

894. اعْلَمْ أَنَّ الْوَاجِبَ إِذَا أُدِّيَ فِي وَقْتِهِ سُمِّيَ «أَدَاءً»؛ وَإِنْ أُدِيَ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهِ الْمُضَيَّقِ، أَوِ الْمَوْسَعِ الْمُقَدَّرِ، سُمِّيَ «قَضَاءً»؛ وَإِنْ فُعِلَ مَرَّةً عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْخَلَلِ، ثُمَّ فُعِلَ ثَانِيًا فِي الْوَقْتِ، سُمِّيَ «إِعَادَةً». فَالْإِعَادَةُ اسْمٌ لِمِثْلِ مَا فُعِلَ، وَالْقَضَاءُ اسْمٌ لِفِعْلٍ مِثْلِ مَا فَاتَ وَقْتُهُ الْمَحْدُودُ.

معنى الأداء
والقضاء والإعادة

895. وَيَتَصَدَّى النَّظَرُ فِي شَيْئَيْنِ:

896. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِي الْوَاجِبِ الْمَوْسَعِ أَنَّهُ يُخْتَرَمُ قَبْلَ الْفِعْلِ، فَلَوْ أَخَّرَ عَصَى بِالتَّأخِيرِ، فَلَوْ أَخَّرَ وَعَاشَ، قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا يَفْعَلُهُ هَذَا قَضَاءً، لِأَنَّهُ تَقَدَّرَ وَقْتُهُ بِسَبَبِ غَلَبَةِ الظَّنِّ» *.

* التقريب والإرشاد
الصغير: 232-231/1

897. وَهَذَا غَيْرُ مَرَضِيٍّ عِنْدَنَا، فَإِنَّهُ لَمَّا انْكَشَفَ خِلَافُ مَا ظَنَّ زَالَ حُكْمُهُ، وَصَارَ كَمَا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يَعِيشُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَوَيَّ الْأَدَاءَ، أَعْنِي الْمَرِيضَ إِذَا أَخَّرَ الْحَجَّ

إِلَى السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ مُشْرِفٌ عَلَى الْهَلَاكِ، ثُمَّ شَفِي.

898. الثَّانِي: أَنَّ الزَّكَاةَ عَلَى الْفَوْرِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَلَوْ أَخَّرْتُمْ أَدَى، فَيَلْزَمُ عَلَى مَسَاقِ كَلَامِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ قَضَاءً، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ أَدَاءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيَّنْ وَقْتُهِ بِتَقْدِيرٍ وَتَعْيِينَ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا الْبِدَارَ بِقَرِينَةِ الْحَاجَةِ، وَإِلَّا فَلَا أَدَاءٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ مُوَافِقٌ لِمُوجِبِ الْأَمْرِ وَامْتِثَالٌ لَهُ. وَكَذَلِكَ مَنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ صَلَاةٍ عَلَى الْفَوْرِ، فَأَخَّرَ، / فَلَا نَقُولُ إِنَّهُ قَضَاءُ الْقَضَاءِ.

[96/1]

899. وَلِذَلِكَ نَقُولُ: لَا يَفْتَقِرُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ إِلَى أَمْرٍ مُجَدِّدٍ، وَمُجَرَّدُ الْأَمْرِ بِالْأَدَاءِ كَافٍ فِي دَوَامِ الزُّوْمِ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ، وَأَمْرٍ مُجَدِّدٍ.

900. فَإِذَا الصَّحِيحُ أَنَّ اسْمَ الْقَضَاءِ مَخْصُوصٌ بِمَا عُيِّنَ وَقْتُهِ شَرْعًا ثُمَّ فَاتَ الْوَقْتُ قَبْلَ الْفِعْلِ.

901. دَقِيقَةٌ: اعْلَمْ أَنَّ الْقَضَاءَ قَدْ يُطْلَقُ مَجَازًا، وَقَدْ يُطْلَقُ حَقِيقَةً، فَإِنَّهُ تَلَوُ الْأَدَاءِ. وَلِلْأَدَاءِ أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ:

902. الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا، فَإِذَا تَرَكَهُ الْمُكَلَّفُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَكِنْ حُطَّ الْمَأْثَمُ عَنْهُ عِنْدَ سَهْوِهِ عَلَى سَبِيلِ الْعَفْوِ، فَلَا إِيْتَانُ بِمِثْلِهِ بَعْدَهُ يُسَمَّى قَضَاءً حَقِيقَةً.

903. الثَّانِيَّةُ: أَنْ لَا يَجِبَ الْأَدَاءُ، كَالصَّيَامِ فِي حَقِّ الْحَائِضِ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ، فَإِذَا صَامَتْ بَعْدَ الطُّهْرِ فَتُسَمِّيْتُهُ قَضَاءً مَجَازًا مُحْضٌ. وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ فَرَضٌ مُبْتَدَأٌ، لَكِنْ لَمَّا تَجَدَّدَ هَذَا الْفَرَضُ بِسَبَبِ حَالَةٍ عَرَضَتْ مَنَعَتْ مِنْ إِيْجَابِ الْأَدَاءِ، حَتَّى فَاتَ لِفَوَاتِ إِيْجَابِهِ، سُمِّيَ قَضَاءً.

904. وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا عَلَى طَائِفَةٍ فَقَالُوا: وَجَبَ الصَّوْمُ عَلَى الْحَائِضِ دُونَ الصَّلَاةِ، بِدَلِيلِ وَجُوبِ الْقَضَاءِ.

905. وَجَعَلُ هَذَا الْإِسْمَ مَجَازًا أُولَى مِنْ مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ، إِذْ لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْحَائِضُ لَمْ تَكُنْ عَاصِيَةً، فَكَيْفُ تَوْمُرُ بِمَا تَعْصِي بِهِ لَوْ فَعَلْتَهُ؟ وَلَيْسَ الْحَيْضُ كَالْحَدَثِ، فَإِنَّ إِزَالَتَهُ مُمَكِّنَةٌ.

906. فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ تَنْوِي قَضَاءَ رَمَضَانَ؟ ١١

907. قُلْنَا: إِنَّ سَبَبَ وَجُوبِهِ حَالَةُ عَرَضَتْ فِي رَمَضَانَ فَمَنْعَتْ الْوُجُوبَ، وَإِنْ عَنِتْ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَنْوِي قَضَاءَ مَا مَنَعَ الْحَيْضُ مِنْ وَجُوبِهِ فَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ عَنِتْ أَنَّهُ قَضَاءٌ لِمَا وَجِبَ عَلَيْهَا فِي حَالَةِ الْحَيْضِ فَهُوَ خَطَأٌ وَمُحَالٌ.

908. فَإِنْ قِيلَ: فَلْيَنْوِ الْبَالِغُ الْقَضَاءَ لِمَا فَاتَ إِيَّاجَهُ فِي حَالَةِ الصَّغَرِ.

909. قُلْنَا: لَوْ أُمِرَ بِذَلِكَ لَنَوَاهُ، وَلَكِنْ لَمْ يُجْعَلْ فَوَاتُ الْإِيْجَابِ بِالصَّبَا سَبَبًا لِإِيْجَابِ فَرَضٍ مُبْتَدَأٍ بَعْدَ الْبُلُوغِ. كَيْفَ وَالْمَجَازُ إِنَّمَا يَحْسُنُ بِالِاشْتِهَارِ؟ وَقَدْ اشْتَهَرَ ذَلِكَ فِي الْحَيْضِ دُونَ الصَّبَا.

910. وَلَعَلَّ سَبَبَ اخْتِصَاصِ اشْتِهَارِهِ أَنَّ الصَّبَا يَمْنَعُ أَصْلَ التَّكْلِيفِ، وَالْحَائِضُ مُكَلَّفَةٌ، فَهِيَ بِصَدَدِ الْإِيْجَابِ.

911. الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ: حَالَةُ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ، إِذْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمَا، لَكِنَّهُمَا إِنْ صَامَا وَقَعَ عَنِ الْفَرَضِ، فَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَجَازٌ أَيْضًا، إِذْ لَا وَجُوبَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ، إِذَا فَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ لَصَحَّ مِنْهُ، فَإِذَا أَخْلَ بِالْفِعْلِ، مَعَ صِحَّتِهِ لَوْ فَعَلَهُ فَهُوَ شَبِيهُ بِمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ وَتَرَكَهُ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا. أَوْ نَقُولُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: 184) فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ، فَكَانَ الْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا بَعَيْنِهِ، إِلَّا أَنْ هَذَا الْبَدَلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ فَوَاتِ الْأَوَّلِ، وَالْأَوَّلُ سَابِقٌ بِالزَّمَانِ، فَسُمِّيَ قَضَاءً لِتَعَلُّقِهِ بِفَوَاتِهِ، بِخِلَافِ الْعِتْقِ وَالصِّيَامِ فِي الْكَفَّارَةِ، إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ أَحَدُهُمَا بِفَوَاتِ الْآخَرِ. وَلَكِنْ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ تُسَمَّى الصَّلَاةُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ قَضَاءً، لِأَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، كَالْمُسَافِرِ. وَالْأَظْهَرُ / أَنْ تُسَمَّى صَوْمُ الْمُسَافِرِ قَضَاءً مَجَازًا، أَوْ الْقَضَاءُ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَا فَاتَ أَدَاؤُهُ الْوَاجِبُ، وَبَيْنَ مَا أُخِرَ عَنْ وَقْتِهِ الْمَشْهُورِ الْمَعْرُوفِ بِهِ. وَلِرَمَضَانَ خُصُوصٌ نِسْبَةٍ إِلَى الصَّوْمِ لَيْسَ ذَلِكَ لِسِوَاهُ، بِدَلِيلِ أَنَّ الصَّبِيَّ الْمُسَافِرَ لَوْ بَلَغَ بَعْدَ رَمَضَانَ لَا يَلْزَمُهُ، وَلَوْ بَلَغَ فِي آخِرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ لَزِمَتْهُ، فَإِخْرَاجُهُ عَنْ مَظْنَةِ آدَائِهِ فِي حَقِّ الْعُمُومِ يُوهِمُ كَوْنَهُ قَضَاءً.

912. وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ التَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَضَاءٍ.

913. فَإِنْ قِيلَ: فَالِنَّائِمُ وَالنَّاسِي يَقْضِيَانِ، وَلَا خِطَابَ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّهُمَا لَا يُكَلَّفَانِ.

914. قُلْنَا: هُمَا مَنْسُوبَانِ إِلَى الْغَفْلَةِ وَالتَّقْصِيرِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَفَا عَنْهُمَا، وَحَطَّ عَنْهُمَا الْمَأْثَمَ، بِخِلَافِ الْحَائِضِ وَالْمُسَافِرِ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ، تَشْبَهًُا بِالصَّائِمِينَ، دُونَ الْحَائِضِ.

915. ثُمَّ فِي الْمُسَافِرِ مَذْهَبَانِ ضَعِيفَانِ: أَحَدُهُمَا: مَذْهَبُ أَصْحَابِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمُسَافِرَ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي السَّفَرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: 184) فَلَمْ يَأْمُرْهُ إِلَّا بِأَيَّامٍ أُخَرَ.

916. وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ يُفْهَمُنَا إِضْمَارَ الْإِفْطَارِ، وَمَعْنَاهُ: مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ «فَافْطَرَ» فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ ﴿ (البقرة: 60) يَعْنِي «فَضْرَبَ» فَانْفَجَرَتْ؛ وَلِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ كَانُوا يَصُومُونَ وَيُفْطِرُونَ، وَلَا يَعْتَرِضُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

917. الثَّانِي: مَذْهَبُ الْكَرْخِيِّ: أَنَّ الْوَاجِبَ أَيَّامٌ أُخَرَ، وَلَكِنْ لَوْ صَامَ رَمَضَانَ صَحَّ، وَكَانَ مُعْجَلًا لِلْوَاجِبِ، كَمَنْ قَدَّمَ ١١ الزَّكَاةَ عَلَى الْحَوْلِ.

918. وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْآيَةَ لَا تُفْهَمُ إِلَّا الرُّخْصَةُ فِي التَّأْخِيرِ، وَتَوْسِيعِ الْوَقْتِ عَلَيْهِ، وَالْمُؤَدِّي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ الْمَوْسِعِ غَيْرُ مُعْجَلٍ، بَلْ هُوَ مُؤَدٍّ فِي وَقْتِهِ، كَمَا سَبَقَ * فِي الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ.

919. الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ: حَالُ الْمَرِيضِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَخْشَى الْمَوْتَ مِنَ الصَّوْمِ فَهُوَ كَالْمُسَافِرِ. أَمَّا الَّذِي يَخْشَى الْمَوْتَ أَوْ الضَّرَرَ الْعَظِيمَ فَيَعْصِي بِتَرْكِ الْأَكْلِ، فَيُشَبِّهُ الْحَائِضَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَلَوْ صَامَ، يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَنْعَقِدُ، لِأَنَّهُ عَاصٍ بِهِ، فَكَيْفَ يَتَقَرَّبُ بِمَا يَعْصِي بِهِ؟

920. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا عَصَى بِجَنَائِيَّتِهِ عَلَى الرُّوحِ الَّتِي هِيَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ كَالْمُصَلِّي فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ، يَعْصِي لِتَنَاوُلِهِ حَقِّ الْغَيْرِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: قَدْ قِيلَ لِلْمَرِيضِ: كُلْ، فَكَيْفَ يُقَالَ لَهُ لَا تَأْكُلْ؟ وَهُوَ مَعْنَى الصَّوْمِ - بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَالْغَضَبِ.

921. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لَا تُهْلِكْ نَفْسَكَ، وَقِيلَ لَهُ: صُمْ، فَلَمْ يَعْصِ مِنْ

حَيْثُ إِنَّهُ صَائِمٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ سَعِيهِ فِي الْهَلَاكِ. وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ، فَإِنَّهُ نَهَى عَنْهُ لِتَرْكِ إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ إِلَى أَكْلِ الْقَرَابِينِ وَالضَّحَايَا، وَهِيَ ضِيَاةُ اللَّهِ تَعَالَى. وَيَعْسُرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا جِدًّا. فَهَذِهِ أَحْتِمَالَاتٌ يَتَجَادَبُهَا الْمُجْتَهِدُونَ.

922. فَإِنْ قُلْنَا: لَا يَنْعَقِدُ صَوْمُهُ، فَتَسْمِيَةُ تَدَارِكِهِ قِضَاءً مَجَازًا مُحْضٌ، كَمَا فِي حَقِّ الْحَائِضِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْمُسَافِرِ. /

[98/1]

الفصل الرابع في:

العزيمة والرخصة

923. اعْلَمْ أَنَّ الْعَزِيمَةَ مَا خُوذُ مِنْ الْعَزْمِ. وَالْعَزْمُ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَصْدِ الْمُؤَكَّدِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ (طه: 115) أَي: قَصْدًا بَلِيغًا. وَسُمِّيَ بَعْضُ الرُّسُلِ: أُولِي الْعَزْمِ، لِتَأْكِيدِ قَصْدِهِمْ فِي طَلَبِ الْحَقِّ.

العزيمة
والرخصة لغة
وشرعا

924. وَالْعَزِيمَةُ فِي لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَمَّا لَزِمَ الْعِبَادَ بِإِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

925. وَالرُّخْصَةُ فِي اللِّسَانِ عِبَارَةٌ عَنِ الْيُسْرِ وَالشَّهْوَةِ، يُقَالُ: «رَخَّصَ السُّعْرُ» إِذَا تَرَاجَعَ وَسَهَّلَ الشُّرَاءَ.

926. وَفِي الشَّرِيعَةِ: عِبَارَةٌ عَمَّا وَسَّعَ لِلْمُكَلَّفِ فِي فِعْلِهِ لِعُذْرِ وَعَجْزٍ عَنْهُ، مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ الْمُحَرَّمِ، فَإِنْ مَا لَمْ يُوجِبْهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا مِنْ صَوْمٍ شَوَالٍ، وَصَلَاةٍ الضُّحَى، لَا يُسَمَّى رُخْصَةً. وَمَا أَبَاحَهُ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ لَا يُسَمَّى رُخْصَةً. وَيُسَمَّى تَنَاوُلُ الْمَيْتَةِ رُخْصَةً، وَسُقُوطُ صَوْمِ رَمَضَانَ عَنِ الْمُسَافِرِ يُسَمَّى رُخْصَةً.

927. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَهَذَا الْإِسْمُ يُطْلَقُ حَقِيقَةً وَمَجَازًا.

928. فَالْحَقِيقَةُ فِي الرُّتْبَةِ الْعُلْيَا، كِبَايَاةِ النُّطْقِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ بِسَبَبِ الْإِكْرَاهِ، وَكَذَلِكَ إِبَاحَةُ شُرْبِ الْخَمْرِ، وَإِتْلَافِ مَالِ الْغَيْرِ، بِسَبَبِ الْإِكْرَاهِ وَالْمَخْمَصَةِ وَالْغَصَصِ بِلُقْمَةٍ لَا يُسَيِّغُهَا إِلَّا الْخَمْرُ الَّتِي مَعَهُ.

929. وَأَمَّا الْمَجَازُ الْبَعِيدُ عَنِ الْحَقِيقَةِ، فَتَسْمِيَةُ مَا حُطَّ عَنْهُ مِنَ الْإِصْرِ وَالْأَغْلَالِ

الَّتِي وَجَبَتْ عَلَى مَنْ قَبَلْنَا فِي ١١ الْمِلَلِ الْمَنْسُوخَةِ رُخْصَةً. وَمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْنَا وَلَا عَلَى غَيْرِنَا لَا يُسَمَّى رُخْصَةً. وَهَذَا لَمَّا أُوجِبَ عَلَى غَيْرِنَا، فَإِذَا قَابَلْنَا أَنْفُسَنَا بِهِ حَسُنَ إِطْلَاقُ اسْمِ الرُّخْصَةِ تَجَوُّزًا، فَإِنَّ الْإِجَابَ عَلَى غَيْرِنَا لَيْسَ تَضْيِيقًا فِي حَقِّنَا، وَالرُّخْصَةُ فَسْحَةٌ فِي مُقَابَلَةِ التَّضْيِيقِ.

930. وَيَتَرَدَّدُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الدَّرَجَتَيْنِ صُورٌ بَعْضُهَا أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ، وَبَعْضُهَا أَقْرَبُ إِلَى الْمَجَازِ، مِنْهَا الْقَصْرُ وَالْفِطْرُ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ، وَهُوَ جَدِيرٌ بِأَنْ يُسَمَّى رُخْصَةً حَقِيقَةً، لِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَهُوَ قَائِمٌ، وَقَدْ دَخَلَ الْمُسَافِرُ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: 185) وَأُخْرِجَ عَنِ الْعُمُومِ بِعُذْرٍ وَعُسْرِ.

931. أَمَّا التَّيَمُّمُ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، فَلَا يَحْسُنُ تَسْمِيَّتُهُ رُخْصَةً، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَكْلِيفُ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مَعَ عَدَمِهِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: السَّبَبُ قَائِمٌ، مَعَ اسْتِحَالَةِ التَّكْلِيفِ، بِخِلَافِ الْمُكْرَهِ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْرِ وَالشُّرْبِ، فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى التَّرْكِ. نَعَمْ: تَجَوُّيزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَرَضِ، أَوْ الْجِرَاحَةِ، أَوْ بُعْدِ الْمَاءِ عَنْهُ، أَوْ بَيْعِهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ، رُخْصَةٌ. بَلِ التَّيَمُّمُ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ كَالْإِطْعَامِ عِنْدَ فَقْدِ الرِّقَبَةِ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِرُخْصَةٍ، بَلْ أُوجِبَتِ الرِّقَبَةُ فِي حَالَةٍ، وَالْإِطْعَامُ فِي حَالَةٍ، فَلَا نَقُولُ: السَّبَبُ قَائِمٌ عِنْدَ فَقْدِ الرِّقَبَةِ، بَلِ الظَّهَارُ سَبَبٌ لَوْجُوبِ الْعِتْقِ فِي حَالَةٍ، وَلَوْجُوبِ الْإِطْعَامِ فِي حَالَةٍ.

932. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ سَبَبٌ وَجُوبِ الْوُضُوءِ مُنْدَفِعًا عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ، فَسَبَبٌ تَحْرِيمِ الْكُفْرِ وَالشُّرْبِ وَالْمَيْتَةِ مُنْدَفِعٌ عِنْدَ خَوْفِ الْهَلَاكِ، فَكَأَنَّ الْمُحَرَّمَ مُحَرَّمٌ بِشَرْطِ انْتِفَاءِ الْخَوْفِ.

933. قُلْنَا: الْمُحَرَّمُ فِي الْمَيْتَةِ الْخُبْثُ، وَفِي الْخَمْرِ الْإِسْكَارُ، وَفِي الْكُفْرِ كَوْنُهُ جَهْلًا بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ كَذِبًا عَلَيْهِ. وَهَذِهِ الْمُحَرَّمَاتُ / قَائِمَةٌ، وَقَدْ أُنْدَفَعَ حُكْمُهَا بِالْخَوْفِ، فَكُلُّ تَحْرِيمٍ أُنْدَفَعَ بِالْعُذْرِ وَالْخَوْفِ، مَعَ إِمْكَانِ تَرْكِهِ، يُسَمَّى أُنْدِفَاعُهُ رُخْصَةً، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ تَغْيِيرُ الْعِبَارَةِ، بِأَنْ يُجْعَلَ انْتِفَاءُ الْعُذْرِ شَرْطًا مَضْمُومًا إِلَى الْمَوْجِبِ.

934. فَإِنْ قِيلَ: فَالرُّخْصُ تَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَعَصِي | الْمُكَلَّفُ | بتركه، كترك أكل الميتة، وَالْإِفْطَارِ عِنْدَ خَوْفِ الْهَلَاكِ. وَإِلَى مَا لَا يَعَصِي، كَالْإِفْطَارِ، وَالْقَصْرِ، وَتَرْكِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ، وَتَرْكِ قَتْلِ مَنْ أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ، فَكَيْفَ يُسَمَّى مَا يَجِبُ الْإِثْبَانُ بِهِ رُخْصَةً؟ وَكَيْفَ فُرِّقَ بَيْنَ الْبَعْضِ وَالْبَعْضِ؟

935. قُلْنَا: أَمَّا تَسْمِيَتُهُ رُخْصَةً، وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ فُسْحَةً، إِذْ لَمْ يُكَلَّفْ إِهْلَاكَ نَفْسِهِ بِالْعَطَشِ، وَجُوزَ لَهُ تَسْكِينُهُ بِالْخَمْرِ، وَأُسْقِطَ عَنْهُ الْعِقَابُ. فَمِنْ حَيْثُ إِسْقَاطُ الْعِقَابِ عَنْ فِعْلِهِ هُوَ فُسْحَةٌ وَرُخْصَةٌ، وَمِنْ حَيْثُ إِجَابُ الْعِقَابِ عَلَى تَرْكِه، هُوَ عَزِيمَةٌ.

936. وَأَمَّا سَبَبُ الْفَرْقِ فَأُمُورٌ مَصْلَحِيَّةٌ رَأَاهَا الْمُجْتَهِدُونَ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهَا: فَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُجُوزِ الْإِسْتِسْلَامَ لِلصَّائِلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جُوزَ وَقَالَ: قَتْلُ غَيْرِهِ مَحْظُورٌ كَقَتْلِهِ، وَإِنَّمَا جُوزَ لَهُ نَظَرًا لَهُ، وَلَهُ أَنْ يُسْقِطَ حَقَّ نَفْسِهِ إِذَا قَابَلَهُ مِثْلُهُ؛ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَهْلِكَ نَفْسُهُ لِيَمْتَنَعَ عَنْ مَيْتَةٍ وَخَمْرٍ؛ فَإِنَّ حِفْظَ الْمُهْجَةِ أَهَمُّ فِي الشَّرْعِ مِنْ تَرْكِ الْمَيْتَةِ وَالْخَمْرِ فِي حَالَةِ نَادِرَةٍ.

937. وَمِنْهَا السَّلَامُ، فَإِنَّهُ بَيْعٌ مَا لَا يُقَدَّرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فِي الْحَالِ. فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ رُخْصَةٌ، لِأَنَّ عُمُومَ نَهْيِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ عَنْ «بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ» يُوجِبُ تَحْرِيمَهُ، وَحَاجَةُ الْمُفْلِسِ اقْتَضَتْ الرُّخْصَةَ فِي السَّلَامِ. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ تَزْوِيجَ الْأَبْقَةِ يَصِحُّ، وَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ رُخْصَةً، فَإِذَا قُوبِلَ بِبَيْعِ الْأَبْقِ فَهُوَ فُسْحَةٌ، لَكِنْ قِيلَ: النِّكَاحُ عَقْدٌ آخَرُ فَارَقَ شَرْطُهُ شَرْطَ الْبَيْعِ، فَلَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: السَّلَامُ عَقْدٌ آخَرُ، فَهُوَ بَيْعٌ دَيْنٍ، وَذَلِكَ بَيْعٌ عَيْنٍ، فَافْتَرَقَا، وَافْتَرَقَهُمَا فِي الشَّرْطِ لَا يُلْحِقُ أَحَدَهُمَا بِالرُّخْصِ، فَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَجَازًا. فَقَوْلُ الرَّائِي: «نَهَى ﷺ | عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ، وَأَرْخَصَ فِي السَّلَامِ » تَجَوُّزٌ فِي الْكَلَامِ.

الرخصة عند أصحاب الرأي

938. وَاعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الرَّأْيِ قَالُوا: حَدُّ الرُّخْصَةِ أَنَّهُ: «الَّذِي أُبِيحَ مَعَ كَوْنِهِ حَرَامًا» وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ فَإِنَّ الَّذِي أُبِيحَ لَا يَكُونُ حَرَامًا.

939. وَحَدَّهُ بَعْضُهُمْ وَقَالَ: «مَا أُرْخِصَ فِيهِ مَعَ كَوْنِهِ حَرَامًا». وَهُوَ مِثْلُ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ

الترخيص إباحة أيضًا.

940. وَقَدْ بَنَوْا هَذَا عَلَى أَصْلِهِمْ إِذْ قَالُوا: الْكُفْرُ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ فَهُوَ حَرَامٌ، فَبِالْإِكْرَاهِ رُخِّصَ لَهُ فِيمَا هُوَ قَبِيحٌ فِي نَفْسِهِ. وَعَنْ هَذَا لَوْ أَصَرَّ وَلَمْ يَتَلَفَظْ بِالْكُفْرِ كَانَ مُثَابًا. وَزَعَمُوا أَنَّ الْمُكْرَهَ عَلَى الْإِفْطَارِ لَوْ لَمْ يُفْطِرْ يُثَابُ، لِأَنَّ الْإِفْطَارَ قَبِيحٌ وَالصَّوْمَ قِيَامٌ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. وَالْمُكْرَهَ عَلَى إِتْلَافِ الْمَالِ أَيْضًا لَوْ اسْتَسْلَمَ قَالُوا: يُثَابُ. وَالْمُكْرَهَ عَلَى تَنَاوُلِ الْمَيْتَةِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ زَعَمُوا أَنَّهُ يَأْتُمُّ إِنْ لَمْ يَتَنَاوَلَ.

941. وَفِي هَذِهِ التَّفَاصِيلِ نَظَرُ فَقْهِيٍّ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَحْضِ الْأُصُولِ.

942. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ قَوْلَهُمْ إِنَّهُ «رُخِّصَ فِي الْحَرَامِ» مُتَنَاقِضٌ، لَا وَجْهَ / لَهُ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

943. وَقَدْ تَمَّ النَّظَرُ فِي الْقُطْبِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ النَّظَرُ فِي حَقِيقَةِ الْحُكْمِ، وَأَقْسَامِهِ.

944. فَلْنَنْظُرِ الْآنَ فِي مُثْمَرِ الْحُكْمِ، وَهُوَ الدَّلِيلُ:

القطبُ الثاني في أدلة الأحكام

945. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

946. الْكِتَابُ.

947. وَالسُّنَّةُ.

948. وَالْإِجْمَاعُ.

949. وَدَلِيلُ الْعَقْلِ الْمُقَرَّرُ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ.

950. فَأَمَّا: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ وَشَرِيعَةُ مَنْ قَبَلْنَا فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ. ١١.

الأصل الأول من أصول الأدلة كتاب الله تعالى

951. وَاعْلَمْنَا أَنَّا إِذَا حَقَّقْنَا النَّظَرَ بَانَ أَنَّ أَصْلَ الْأَحْكَامِ، وَاحِدٌ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ لَيْسَ بِحُكْمٍ وَلَا مُلْزَمٍ، بَلْ هُوَ مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا وَكَذَا. فَالْحُكْمُ لِلَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ، وَالْإِجْمَاعُ يَدُلُّ عَلَى السُّنَّةِ، وَالسُّنَّةُ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

العقل لا يدل
على الأحكام
الشرعية

952. وَأَمَّا الْعَقْلُ فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْأَحْكَامِ عِنْدَ انْتِفَاءِ السَّمْعِ فَتَسْمِيَةُ الْعَقْلِ أَصْلًا مِنْ أَصُولِ الْأَدِلَّةِ تَجَوُّزٌ، عَلَى مَا يَأْتِي تَحْقِيقُهُ *.

* ص: 298

953. إِلَّا أَنَّا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى ظُهُورِ الْحُكْمِ فِي حَقِّنَا، فَلَا يَظْهَرُ إِلَّا بِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لَأَنَّا لَا نَسْمَعُ الْكَلَامَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ جِبْرِيلَ. فَالْكِتَابُ يَظْهَرُ لَنَا بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ.

المظهر للأحكام
هو قول الرسول
فقط

954. فَإِذْنُ إِنْ اُعْتَبَرْنَا الْمُظْهَرُ لِهَذِهِ الْأَحْكَامِ فَهُوَ قَوْلُ الرَّسُولِ فَقَطْ، إِذِ الْإِجْمَاعُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اسْتَدُّوا إِلَى قَوْلِهِ. وَإِنْ اُعْتَبَرْنَا السَّبَبَ الْمُلْزِمَ فَهُوَ وَاحِدٌ، وَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى.

955. لَكِنْ إِذَا لَمْ نُجَرِّدِ النَّظَرَ، وَجَمَعْنَا الْمَدَارِكَ صَارَتِ الْأُصُولُ الَّتِي يَجِبُ النَّظَرُ فِيهَا أَرْبَعَةً، كَمَا سَبَقَ.

956. فَلْنَبْدَأْ بِالْكِتَابِ.

957. وَالنَّظَرُ فِي حَقِيقَتِهِ.

958. ثُمَّ فِي حَدِّهِ الْمُمَيِّزِ لَهُ عَمَّا لَيْسَ بِكِتَابٍ.

959. ثُمَّ فِي أَلْفَاظِهِ.

960. ثُمَّ فِي أَحْكَامِهِ.

النَّظَرُ الْأَوَّلُ فِي: حَقِيقَتِهِ وَمَعْنَاهُ

961. وَهُوَ الْكَلَامُ الْقَائِمُ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ. وَالْكَلامُ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ، قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى مَا فِي النَّفْسِ، تَقُولُ: سَمِعْتُ كَلَامَ فُلَانٍ وَفَصَاحَتَهُ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَذْلُولِ الْعِبَارَاتِ، وَهِيَ الْمَعَانِي الَّتِي فِي النَّفْسِ، كَمَا قِيلَ:

962. إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

963. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ (المجادلة: 8) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ (الملك: 13) فَلَا سَبِيلَ إِلَى إنْكَارِ كَوْنِ هَذَا الْاسْمِ مُشْتَرَكًا.

964. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: وَضِعَ فِي الْأَصْلِ لِلْعِبَارَاتِ، وَهُوَ مَجَازٌ فِي مَذْلُولِهَا. وَقِيلَ عَكْسُهُ. وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ غَرَضٌ بَعْدَ ثُبُوتِ الْإِشْتِرَاكِ.

965. وَكَلامُ النَّفْسِ يَنْقَسِمُ إِلَى خَبَرٍ وَاسْتِخْبَارٍ، وَأَمْرٍ، وَنَهْيٍ، وَتَنْبِيهِ. وَهِيَ مَعَانٍ تُخَالِفُ بِجَنْسِهَا الْإِرَادَاتِ وَالْعُلُومَ. وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمُتَعَلِّقَاتِهَا / لِذَاتِهَا، كَمَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالْعِلْمُ. وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْعُلُومِ وَالْإِرَادَاتِ، وَلَيْسَ جِنْسًا بِرَأْسِهِ. وَإِثْبَاتُ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ لَا عَلَى الْأُصُولِيِّ.

|101/1|

فَضْلٌ

966. كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ، وَهُوَ مَعَ وَحْدَتِهِ مُتَضَمِّنٌ لِجَمِيعِ مَعَانِي الْكَلَامِ، كَمَا أَنَّ عِلْمَهُ وَاحِدٌ، وَهُوَ مَعَ وَحْدَتِهِ مُحِيطٌ بِمَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْمَعْلُومَاتِ. حَتَّى لَا يَغْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ. وَفَهُمْ ذَلِكَ غَامِضٌ. وَتَفْهِيمُهُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ لَا عَلَى الْأُصُولِيِّ.

كلام الله
واحد

967. وَأَمَّا كَلَامُ النَّفْسِ فِي حَقْنًا فَهُوَ يَتَعَدَّدُ كَمَا تَتَعَدَّدُ الْعُلُومُ.

968. وَيُفَارِقُ كَلَامَهُ كَلَامَنَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمَخْلُوقِينَ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُعْرِفَ غَيْرَهُ كَلَامَ نَفْسِهِ إِلَّا بِلَفْظٍ أَوْ رَمَزٍ أَوْ فِعْلٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِكَلَامِهِ، مِنْ غَيْرِ تَوْسِطِ حَرْفٍ وَصَوْتٍ

وَدَلَالَةٍ، وَيَخْلُقُ لَهُمُ السَّمْعَ أَيْضًا بِكَلَامِهِ مِنْ غَيْرِ تَوْشُّطِ صَوْتٍ، وَمَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَوْشُّطٍ، فَقَدْ سَمِعَ كَلَامَ اللَّهِ تَحْقِيقًا، وَهُوَ خَاصِّيَّةُ مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا وَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ. وَأَمَّا مَنْ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ مَلَكًا كَانَ أَوْ نَبِيًّا، كَانَ تَسْمِيَّتُهُ سَامِعًا كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، كَتَسْمِيَّتِنَا مَنْ سَمِعَ شِعْرَ الْمُتَنَبِّيِّ مِنْ غَيْرِهِ، بِأَنَّهُ سَمِعَ شِعْرَ الْمُتَنَبِّيِّ. وَذَلِكَ أَيْضًا جَائِزٌ، وَلَأَجْلِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ (التوبة: 6).

النَّظَرُ الثَّانِي فِي: حَدِّهِ

969. وَحَدُّ الْكِتَابِ «مَا نُقِلَ إِلَيْنَا بَيْنَ دَفْتَيْ الْمُصْحَفِ، عَلَى الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورَةِ، نَقْلًا مُتَوَاتِرًا».

970. وَنَعْنِي بِالْكِتَابِ: الْقُرْآنَ الْمُنَزَّلَ. وَقَيَّدْنَاهُ بِالْمُصْحَفِ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ بِالْغَوَا فِي الْاِحْتِيَاطِ فِي نَقْلِهِ، حَتَّى كَرِهُوا التَّعَاشِيرَ وَالنَّقْطَ، وَأَمَرُوا بِالتَّجْرِيدِ، كَيْلَا يَخْتَلِطَ بِالْقُرْآنِ غَيْرُهُ، وَنُقِلَ إِلَيْنَا مُتَوَاتِرًا. فَنَعْلَمُ أَنَّ الْمَكْتُوبَ فِي الْمُصْحَفِ، الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، هُوَ الْقُرْآنُ، وَأَنَّ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْهُ فَلَيْسَ مِنْهُ، إِذْ يَسْتَحِيلُ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ مَعَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي عَلَى حِفْظِهِ، أَنْ يُهْمَلَ بَعْضُهُ فَلَا يُنْقَلَ، أَوْ يُخْلَطَ بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ.

971. فَإِنْ قِيلَ: هَلَا حَدَّدْتُمُوهُ بِالْمُعْجَزِ؟

972. قُلْنَا: لَا؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُعْجَزًا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَا عَلَى كَوْنِهِ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى لَا مَحَالَةَ، إِذْ يُتَصَوَّرُ الْإِعْجَازُ بِمَا لَيْسَ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِأَنَّ بَعْضَ الْآيَةِ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ، وَهُوَ مِنَ الْكِتَابِ.

973. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ شَرَطْتُمُ التَّوَاتُرَ؟

974. قُلْنَا: لِيَحْصَلَ الْعِلْمُ بِهِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ بِمَا لَا يُعْلَمُ جَهْلٌ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْرٌ حَقِيقِيٌّ، لَيْسَ بِوَضْعِيٍّ، حَتَّى يَتَعَلَّقَ بِظَنِّنَا، فَيُقَالُ: إِذَا ظَنَنْتُمْ كَذَا فَقَدْ حَرَّمْنَا عَلَيْكُمْ فِعْلًا، أَوْ حَلَّلْنَاهُ لَكُمْ، فَيَكُونُ التَّحْرِيمُ مَعْلُومًا عِنْدَ ظَنِّنَا،

حد الكتاب

لا يدخل «المعجز»
في حد الكتاب

وَيَكُونُ ظَنُّنَا عَلَامَةً لَتَعْلُقِ التَّحْرِيمَ بِهِ، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ بِالْوَضْعِ، فَيُمْكِنُ الْوَضْعُ عِنْدَ الظَّنِّ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْرٌ حَقِيقِيٌّ لَيْسَ بِوَضْعِيٍّ، فَالْحُكْمُ فِيهِ بِالظَّنِّ جَهْلٌ.

975 |102/1| وَيَتَشَعَّبُ عَنْ حَدِّ الْكَلَامِ / مَسْأَلَتَانِ:

976 |1| مَسْأَلَةٌ: التَّتَابُعُ فِي صَوْمِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى قَوْلٍ، وَإِنْ قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ»؛ لِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لَمْ تَتَوَاتَرَ، فَلَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ، فَتُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي مَعْرِضِ الْبَيَانِ لِمَا اعْتَقَدَهُ مَذْهَبًا، فَلَعَلَّهُ اعْتَقَدَ التَّتَابُعَ، حَمَلًا لِهَذَا الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ بِالتَّتَابُعِ فِي الظَّهَارِ.

977 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: ١١ يَجِبُ، لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ قُرْآنًا فَلَا أَقْلَ مِنْ كَوْنِهِ خَبْرًا، وَالْعَمَلُ يَجِبُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

978 وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا دَلِيلَ عَلَى كَذِبِهِ، وَهُوَ إِنْ جَعَلَهُ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ خَطَأٌ قَطْعًا، لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَلِّغَهُ طَائِفَةً مِنَ الْأُمَّةِ تَقُومُ الْحُجَّةَ بِقَوْلِهِمْ، وَكَانَ لَا يَجُوزُ لَهُ مُنَاجَاةُ الْوَاحِدِ بِهِ. وَإِنْ لَمْ يَجْعَلَهُ مِنَ الْقُرْآنِ اخْتُمِلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَذْهَبًا لَهُ لِدَلِيلٍ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ، وَاخْتُمِلَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا، وَمَا تَرَدَّدَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا أَوْ لَا يَكُونَ فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِمَا يُصَرِّحُ الرَّاوي بِسَمَاعِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

979 |2| مَسْأَلَةٌ: الْبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ. وَهَلْ هِيَ آيَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ؟ فِيهِ خِلَافٌ. وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَيْهَا أَنَّهَا آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ: الْحَمْدِ، وَسَائِرِ السُّورِ، لَكِنَّهَا فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ آيَةٌ بِرَأْسِهَا، أَوْ هِيَ مَعَ أَوَّلِ آيَةٍ مِنْ سَائِرِ السُّورِ آيَةٌ: هَذَا مِمَّا نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ تَرَدُّدٌ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ قَوْلٍ مَنْ حَمَلَ تَرَدُّدَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ عَلَى أَنَّهَا هَلْ هِيَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ؟ بَلِ الَّذِي يَصِحُّ أَنَّهَا حَيْثُ كُتِبَتْ مَعَ الْقُرْآنِ بِخَطِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ مِنَ الْقُرْآنِ.

980 فَإِنْ قِيلَ: الْقُرْآنُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِطَرِيقِ قَاطِعٍ مُتَوَاتِرٍ، فَإِنْ كَانَ هَذَا قَاطِعًا، فَكَيْفَ اخْتَلَفُوا فِيهِ؟ وَإِنْ كَانَ مَظْنُونًا فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْقُرْآنُ بِالظَّنِّ؟ وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ إِيْجَابُ التَّتَابُعِ فِي صَوْمِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَجَازَ لِلرَّوَافِضِ

القراءات الشاذة
هل هي حجة في
الاحكام؟

البسملة هل هي
من القرآن؟

القرآن لا يثبت إلا
بطريق متواتر

أَنْ يَقُولُوا قَدْ ثَبَّتَ إِمَامَةٌ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَنَزَلَتْ فِيهِ آيَاتٌ أَخْفَاهَا الصَّحَابَةُ بِالتَّعَصُّبِ.

981. وَإِنَّمَا طَرِيقُنَا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ أَنَّا نَقُولُ: نَزَلَ الْقُرْآنُ مُعْجِزَةً لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَمَرَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِظْهَارِهِ مَعَ قَوْمٍ تَقُومُ الْحُجَّةُ بِقَوْلِهِمْ، وَهُمْ أَهْلُ التَّوَاتُرِ، فَلَا يُظَنُّ بِهِمُ التَّطَابُقُ عَلَى الْإِخْفَاءِ، وَلَا مُنَاجَاةُ الْآحَادِ بِهِ، حَتَّى لَا يَتَحَدَّثَ أَحَدٌ بِالْإِنْكَارِ. فَكَانُوا يُبَالِغُونَ فِي حِفْظِ الْقُرْآنِ حَتَّى كَانُوا يُطَابِقُونَ فِي الْحُرُوفِ، وَيَمْنَعُونَ مِنْ كِتَابَةِ أَسَامِي السُّورِ مَعَ الْقُرْآنِ، وَمِنْ التَّعْشِيرِ وَالنَّقْطِ، كَيْلًا يَخْتَلِطَ بِالْقُرْآنِ غَيْرُهُ. فَالْعَادَةُ تُحِيلُ الْإِخْفَاءَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُ ثُبُوتِ الْقُرْآنِ الْقَطْعَ.

982. وَعَنْ هَذَا الْمَعْنَى قَطَعَ الْقَاضِي، رَحِمَهُ اللَّهُ، بِخَطَأِ مَنْ جَعَلَ الْبِسْمَلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي سُورَةِ النَّملِ، فَقَالَ: لَوْ كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ لَوَجِبَ عَلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ بَيَانًا قَاطِعًا لِلشَّكِّ وَالْإِحْتِمَالِ، إِلَّا أَنَّهُ / قَالَ: «أَخْطِئُ الْقَائِلَ بِهِ وَلَا أَكْفَرُهُ، لِأَنَّ نَفْيَهَا مِنَ الْقُرْآنِ لَمْ يَثْبُتْ أَيْضًا بِنَصِّ صَرِيحٍ مُتَوَاتِرٍ، فَصَاحِبُهُ مُخْطِئٌ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ». وَاعْتَرَفَ بِأَنَّ الْبِسْمَلَةَ مُنْزَلَةٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ، وَأَنَّهَا كُتِبَتْ مَعَ الْقُرْآنِ بِخَطِّ الْقُرْآنِ، بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَعْرِفُ خَتَمَ سُورَةٍ وَابْتِدَاءَ أُخْرَى حَتَّى يَنْزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾».

983. لَكِنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ.

984. وَأَنْكَرَ قَوْلَ مَنْ نَسَبَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْبِدْعَةِ فِي كَتْبِهِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ.

985. وَقَالَ: «لَوْ أَبْدَعَ لَأَسْتَحَالَ فِي الْعَادَةِ سُكُوتُ أَهْلِ الدِّينِ عَنْهُ، مَعَ تَصَلُّبِهِمْ فِي الدِّينِ. كَيْفَ وَقَدْ أَنْكَرُوا عَلَى مَنْ أَثْبَتَ أَسَامِي السُّورِ، وَالنَّقْطَ وَالتَّعْشِيرَ؟ فَمَا بِالْهَمِّ لَمْ يُجِيبُوا بَأَنَّا أَبْدَعْنَا ذَلِكَ كَمَا أَبْدَعَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كِتَابَةَ الْبِسْمَلَةِ، لَا سِيَّمَا وَاسْمُ السُّورِ يُكْتَبُ بِخَطِّ آخَرٍ مُتَمَيِّزٍ عَنِ الْقُرْآنِ، وَالْبِسْمَلَةُ مَكْتُوبَةٌ بِخَطِّ الْقُرْآنِ، مُتَّصِلَةٌ بِهِ، بِحَيْثُ لَا تَتَمَيَّزُ عَنْهُ. فَتُحِيلُ الْعَادَةُ السُّكُوتَ

عَلَى مَنْ يُبَدِّعُهَا، لَوْلَا أَنَّهُ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

986. وَالْجَوَابُ: أَنَا نَقُولُ: لَا وَجْهَ لِقَطْعِ الْقَاضِي بِتَخْطِئَةِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِأَنَّ الْحَاقَّ مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بِالْقُرْآنِ كُفْرًا، كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْحَقِّ الْقُنُوتُ أَوْ التَّشْهَدُ أَوْ التَّعَوُّذُ بِالْقُرْآنِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ الْحَقُّ الْبَسْمَلَةُ لَمْ لَا يُكْفَرُ، وَلَا سَبَبَ لَهُ إِلَّا أَنَّهُ يُقَالُ: لَمْ يَثْبُتِ انْتِفَاؤُهُ مِنَ الْقُرْآنِ بِنَصِّ مُتَوَاتِرٍ. فَنَقُولُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقُرْآنِ لَوَجِبَ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِشَاعَةُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ يَقْطَعُ الشَّكَّ، كَمَا فِي التَّعَوُّذِ وَالتَّشْهَدِ.

987. فَإِنْ قِيلَ: مَا لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ لَا حَصْرَ لَهُ حَتَّى يُنْفَى، إِنَّمَا الَّذِي يَجِبُ التَّنْصِصُ عَلَيْهِ مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ.

988. قُلْنَا: هَذَا صَحِيحٌ، لَوْ لَمْ تُكْتَبِ الْبَسْمَلَةُ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْقُرْآنِ بِخَطِّ الْقُرْآنِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُنْزَلًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْقُرْآنِ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ، وَذَلِكَ يُوْهِمُ قَطْعًا أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَا يُظَنُّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ كَوْنَهُ مُوْهِمًا، وَلَا جَوَازَ الشُّكُوتِ عَنْ نَفْيِهِ مَعَ تَوْهْمِ الْحَاقَةِ.

989. فَإِذَا الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: لَوْ كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ لَقَطَعَ الشَّكَّ بِنَصِّ مُتَوَاتِرٍ تَقُومُ الْحُجَّةُ بِهِ.

990. وَنَحْنُ نَقُولُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقُرْآنِ لَوَجِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِشَاعَتُهُ، وَلِنَفَائِهِ بِنَصِّ مُتَوَاتِرٍ بَعْدَ أَنْ أَمَرَ بِكُتْبِهِ بِخَطِّ الْقُرْآنِ، إِذْ لَا عُذْرَ فِي الشُّكُوتِ عَنْ قَطْعِ هَذَا التَّوْهْمِ. فَأَمَّا عَدَمُ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ كَانَ اعْتِمَادًا عَلَى قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، إِذْ كَانَ يُمْلَى عَلَى الْكَاتِبِ مَعَ الْقُرْآنِ، وَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ فِي أَثْنَاءِ إِمْلَائِهِ لَا يُكْرَرُ مَعَ كُلِّ كَلِمَةٍ وَآيَةٍ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ، / بَلْ كَانَ جُلُوسُهُ لَهُ وَقَرَائِنُ أَحْوَالِهِ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَكَانَ يَعْرِفُ كُلَّ ذَلِكَ قَطْعًا. ١٨ ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ الْبَسْمَلَةُ أَمْرًا بِهَا «فِي أَوَّلِ كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ» وَوُجِدَ ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ السُّورِ ظَنُّ قَوْمٍ أَنَّهُ كُتِبَ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ. وَهَذَا الظَّنُّ خَطَأٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «سَرَقَ الشَّيْطَانُ مِنَ النَّاسِ آيَةً مِنْ الْقُرْآنِ لَمَّا تَرَكَ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ الْبَسْمَلَةِ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ» فَقَطَعَ بِأَنَّهَا آيَةٌ، وَلَمْ

يُنْكَرُ عَلَيْهِ، كَمَا يُنْكَرُ عَلَى مَنْ أَلْحَقَ التَّعَوُّذَ وَالتَّشَهُدَ بِالْقُرْآنِ. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَقْطُوعًا بِهِ، وَحَدَّثَ الْوَهْمُ بَعْدَهُ.

991. فَإِنْ قِيلَ: بَعْدَ حُدُوثِ الْوَهْمِ وَالظَّنِّ صَارَتْ الْمَسْأَلَةُ اجْتِهَادِيَّةً، وَخَرَجَتْ عَنْ مِظَنَّةِ الْقَطْعِ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْقُرْآنُ بِالاجْتِهَادِ؟

992. قُلْنَا: جَوَزَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ الْخِلَافَ فِي عَدَدِ الْآيَاتِ وَمَقَادِيرِهَا، وَأَقَرَّ بِأَنَّ ذَلِكَ مَنُوطٌ بِاجْتِهَادِ الْقُرَّاءِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ بَيَانًا شَافِيًا قَاطِعًا لِلشَّكِّ. وَالْبَسْمَلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي سُورَةِ النَّمْلِ، فَهِيَ مَقْطُوعٌ بِكُونِهَا مِنَ الْقُرْآنِ. وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَوْ مَرَّاتٍ كَمَا كُتِبَتْ، فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الشَّكُّ فِيهِ، وَيُعْلَمَ بِالاجْتِهَادِ، لِأَنَّهُ نَظَرٌ فِي تَعْيِينَ مَوْضِعِ الْآيَةِ بَعْدَ كُونِهَا مَكْتُوبَةً بِخَطِّ الْقُرْآنِ؛ فَهَذَا جَائِزٌ وَقُوعُهُ. وَالِدَّلِيلُ عَلَى إِمْكَانِ الْوُقُوعِ، وَأَنَّ الاجْتِهَادَ قَدْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ: أَنَّ النَّافِيَ لَمْ يُكْفَرْ الْمُلْحَقَ، وَالْمُلْحَقُ لَمْ يُكْفَرْ النَّافِيَ، بِخِلَافِ الْقُنُوتِ وَالتَّشَهُدِ. فَصَارَتْ الْمَسْأَلَةُ نَظَرِيَّةً، وَكُتِبَتْ بِخَطِّ الْقُرْآنِ، مَعَ صَلَابَةِ الصَّحَابَةِ وَتَشَدُّدِهِمْ فِي حِفْظِ الْقُرْآنِ عَنِ الزِّيَادَةِ، قَاطِعٌ أَوْ كَالْقَاطِعِ فِي أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ.

993. فَإِنْ قِيلَ: فَالْمَسْأَلَةُ صَارَتْ نَظَرِيَّةً، وَخَرَجَتْ عَنْ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً بِالتَّوَاتُرِ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، فَهِيَ قَطْعِيَّةٌ أَوْ ظَنِّيَّةٌ؟

994. قُلْنَا: الْإِنْصَافُ أَنَّهَا لَيْسَتْ قَطْعِيَّةً، بَلْ هِيَ اجْتِهَادِيَّةٌ. وَدَلِيلُ جَوَازِ اجْتِهَادِهَا فِيهَا وَقُوعُ الْخِلَافِ فِيهَا فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «سَرَقَ الشَّيْطَانُ مِنَ النَّاسِ آيَةً» وَلَمْ يُكْفَرْ بِالْحَاقِهَا بِالْقُرْآنِ، وَلَا أُتْكَرَ عَلَيْهِ. وَنَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ نُقِلَ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «الْبَسْمَلَةُ مِنْ سُورَةِ الْحَمْدِ وَأَوَائِلِ السُّورِ الْمَكْتُوبَةِ مَعَهَا» لَقُبِلَ ذَلِكَ، بِسَبَبِ كُونِهَا مَكْتُوبَةً بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ نُقِلَ أَنَّ الْقُنُوتَ مِنَ الْقُرْآنِ لَعُلِمَ بُطْلَانُ ذَلِكَ بِطَرِيقٍ قَاطِعٍ لَا يُشَكُّ فِيهِ.

995. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: إِذَا أَنْصَفْنَا وَجَدْنَا أَنْفُسَنَا شَاكِينَ فِي مَسْأَلَةِ الْبَسْمَلَةِ، قَاطِعِينَ فِي مَسْأَلَةِ التَّعَوُّذِ وَالْقُنُوتِ. وَإِذَا نَظَرْنَا فِي كُتُبِهَا مَعَ الْقُرْآنِ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَ سُكُوتِهِ عَنِ التَّصْرِيحِ بِنَفْيِ كُونِهَا مِنَ الْقُرْآنِ، بَعْدَ تَحَقُّقِ سَبَبِ الْوَهْمِ، كَانَ

ذَلِكَ دَلِيلًا ظَاهِرًا كَالْقَطْعِ فِي كَوْنِهَا مِنَ الْقُرْآنِ، أَفْذَلَّ أَنْ الاجْتِهَادَ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَى أَصْلِ الْقُرْآنِ، أَمَّا مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ مَكْتُوبٌ بِخَطِّهِ، فَلَا اجْتِهَادَ فِيهِ يَتَطَرَّقُ إِلَى تَعْيِينِ مَوْضِعِهِ، وَأَنَّهُ / مِنَ الْقُرْآنِ مَرَّةً أَوْ مَرَّاتٍ. وَقَدْ أوردنا أدلة ذلك في كتاب «تَحْقِيقُ الْقَوْلَيْنِ» وتأويل ما طعن به على الشافعي رحمه الله من تَرْدِيدِهِ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

[105/1]

996. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أَوْجَبْتُمْ قِرَاءَةَ الْبَسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِهَا قُرْآنًا، وَكَوْنِهَا قُرْآنًا لَا يَثْبُتُ بِالظَّنِّ، فَإِنَّ الظَّنَّ عِلَامَةٌ وَجُوبِ الْعَمَلِ فِي الْمُجْتَهِدَاتِ، وَإِلَّا فَهُوَ جَهْلٌ، أَيْ لَيْسَ بِعِلْمٍ. فَلْيَكُنْ كَالْتَّابِعِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

997. قُلْنَا: وَرَدَتْ أَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ فِي وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ. وَكَوْنِهَا قُرْآنًا مُتَوَاتِرًا مَعْلُومٌ، وَإِنَّمَا الْمَشْكُوكُ فِيهِ أَنَّهَا قُرْآنٌ مَرَّةً فِي سُورَةِ النَّملِ، أَوْ مَرَّاتٍ كَثِيرَةٍ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ، فَكَيْفَ تُسَاوِي قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَا يَثْبُتُ بِهَا الْقُرْآنُ، وَلَا هِيَ خَبَرٌ، وَهَاهُنَا صَحَّتْ أَخْبَارٌ فِي وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ، وَصَحَّ بِالتَّوَاتُرِ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ؟ وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ ظَاهِرٌ.

النَّظَرُ الثَّالِثُ فِي: الْفَازِ

998. وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

999. [1] مَسْأَلَةٌ: الْفَازُ الْعَرَبِ تَشْتَمِلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، كَمَا سَيَأْتِي الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

هل في القرآن مجاز؟

1000. وَالْقُرْآنُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْمَجَازِ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، فَنَقُولُ:

1001. الْمَجَازُ: اسْمٌ مُشْتَرَكٌ: قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْبَاطِلِ الَّذِي لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَالْقُرْآنُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ الَّذِي أَرَادَهُ مَنْ أَنْكَرَ اشْتِمَالَ الْقُرْآنِ عَلَى الْمَجَازِ. وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي تُجَوِّزُ بِهِ عَنْ مَوْضِعِهِ الْأَصْلِيِّ، وَذَلِكَ لَا يَنْكَرُ فِي الْقُرْآنِ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ ﴾ (يوسف: 82)، وَقَوْلِهِ: ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ (الكهف: 77)، وَقَوْلِهِ: ﴿ هَلَدِمْتُ صَوْمِعَ وَيَبْعَ وَصَلَوْتُ ﴾ (الحج: 40)،

فَالصَّلَوَاتُ كَيْفَ تُهْدَمُ؟ ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايِبِ﴾ (المائدة: 6)، ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (النور: 35)، ﴿يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ (الأحزاب: 57)، وَهُوَ يُرِيدُ رَسُولَهُ ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: 194)، وَالْقِصَاصُ حَقٌّ: فَكَيْفَ يَكُونُ عُذْوَانَا؟ ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ (الشورى: 40)، ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (البقرة: 15)، ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ (الأنفال: 30)، ﴿كَلَّمَآ أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَاءَهَا اللَّهُ﴾ (المائدة: 64)، ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ (الكهف: 29)، وَذَلِكَ مَا لَا يُحْصَى، وَكُلُّ ذَلِكَ مَجَازٌ كَمَا سَيَأْتِي.

هل فى القرآن
ألفاظ أعجمية؟

1002. |2| مَسْأَلَةٌ: قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ عَرَبِيًّا كُلَّهُ، لَا عَجَمِيَّةَ فِيهِ.

1003. وَقَالَ قَوْمٌ: فِيهِ لُغَةٌ غَيْرُ الْعَرَبِ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ «الْمَشْكَاةَ»: هِنْدِيَّةٌ، وَ«الِاسْتَبْرَقَ» فَارِسِيَّةٌ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَفِكَهَةٌ وَأَبَا﴾ (عبس: 31)، قَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَبُّ لَيْسَ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ.

1004. وَالْعَرَبُ قَدْ تَسْتَعْمِلُ اللَّفْظَةَ الْعَجَمِيَّةَ، فَقَدْ أُسْتُعْمِلَ فِي بَعْضِ الْقَصَائِدِ «الْعِجْجَاةُ»: يَعْنِي صَدْرَ الْمَجْلِسِ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ، كَمِشْكَاةٍ.

1005. وَقَدْ تَكَلَّفَ الْقَاضِي إِلْحَاقَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَبَيَّنَ أَوْزَانَهَا، وَقَالَ: كُلُّ كَلِمَةٍ فِي الْقُرْآنِ اسْتَعْمَلَهَا أَهْلُ لُغَةٍ أُخْرَى، فَيَكُونُ أَصْلُهَا عَرَبِيًّا، وَإِنَّمَا غَيَّرَهَا غَيْرُهُمْ تَغْيِيرًا مَا، كَمَا غَيَّرَ الْعِبْرَانِيُّونَ، فَقَالُوا لِلإِلَهِ: لَاهُوتًا، وَلِلنَّاسِ: نَاسُوتًا، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ لَفْظٌ عَجَمِيٌّ، مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَسَاتُ أَلَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (النحل: 103)، وَقَالَ: أَقْوَى الْأَدِلَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا / لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ (فصلت: 44)، وَلَوْ كَانَ فِيهِ لُغَةُ الْعَجَمِ لَمَا كَانَ عَرَبِيًّا مُحْضًا، بَلْ عَرَبِيًّا وَعَجَمِيًّا، وَلَا تَتَّخِذُ الْعَرَبُ ذَلِكَ حُجَّةً وَقَالُوا: نَحْنُ لَا نَعْجِزُ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، أَمَّا الْعَجَمِيَّةُ فَنَعْجِزُ عَنْهَا.

55ب

|106/1|

1006. وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ عِنْدَنَا، إِذْ اشْتِمَالُ جَمِيعِ الْقُرْآنِ عَلَى كَلِمَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَصْلُهَا عَجَمِيٌّ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَتْهَا الْعَرَبُ، وَوَقَعَتْ فِي أَلْسِنَتِهِمْ، لَا يُخْرِجُ الْقُرْآنُ عَنْ كَوْنِهِ عَرَبِيًّا، وَعَنْ إِطْلَاقِ هَذَا الْاسْمِ عَلَيْهِ، وَلَا يَتِمَّهَدُ لِلْعَرَبِ حُجَّةٌ، فَإِنَّ

المحكم والمتشابه
في القرآن

الشَّعْرَ الْفَارِسِيَّ يُسَمَّى فَارِسِيًّا وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ أَحَادُ كَلِمَاتٍ عَرَبِيَّةٍ، إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الْكَلِمَاتُ مُتَدَاوِلَةً فِي لِسَانِ الْفُرسِ. فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ.

1007. |3| مَسْأَلَةٌ: فِي الْقُرْآنِ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: 7).

1008. وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ، وَإِذَا لَمْ يَرِدْ تَوْقِيفٌ فِي بَيَانِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُفَسَّرَ بِمَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ وَيُنَاسِبُ اللَّفْظَ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ.

1009. وَلَا يُنَاسِبُهُ قَوْلُهُمْ: الْمُتَشَابَهُ هِيَ الْحُرُوفُ الْمُقَطَّعَةُ فِي أَوَائِلِ السُّورِ، وَالْمُحْكَمُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، وَلَا قَوْلُهُمْ: الْمُحْكَمُ: مَا يَعْرِفُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَالْمُتَشَابَهُ مَا يَنْفَرِدُ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ؛ وَلَا قَوْلُهُمْ: الْمُحْكَمُ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ وَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَالْمُتَشَابَهُ الْقِصَصُ وَالْأَمْثَالُ. وَهَذَا أَبْعَدُ. بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّ الْمُحْكَمَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَيْنِ:

1010. أَحَدُهُمَا: الْمَكْشُوفُ الْمَعْنَى الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ إِشْكَالٌ وَاحْتِمَالٌ، وَالْمُتَشَابَهُ مَا يَتَعَارَضُ فِيهِ الْإِحْتِمَالُ.

1011. الثَّانِي: أَنَّ الْمُحْكَمَ مَا انْتِظَمَ وَتَرْتَّبَ تَرْتِيبًا مُفِيدًا، إِمَّا عَلَى ظَاهِرٍ أَوْ عَلَى تَأْوِيلٍ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُتَنَاقِضٌ وَمُخْتَلِفٌ. لَكِنَّ هَذَا الْمُحْكَمَ يُقَابِلُهُ الْمُتَشَبِّعُ وَالْفَاسِدُ، دُونَ الْمُتَشَابِهِ. وَأَمَّا الْمُتَشَابَهُ، فَيَجُوزُ أَنْ يُعْبَّرَ بِهِ عَنِ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ: كَالْقُرْءِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ (البقرة: 237)، فَإِنَّهُ مُرَدَّدٌ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ، وَكَاللَّمْسِ: الْمُرَدَّدُ بَيْنَ الْمَسِّ وَالْوُطْءِ. وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا وَرَدَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ مِمَّا يُوهِمُ ظَاهِرُهُ الْجِهَةَ وَالتَّشْبِيهَ، وَيُحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِهِ.

1012. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (آل عمران: 7)، أَوَّلُ لِلْعُطْفِ، أَمْ الْأَوَّلَى الْوَقْفُ عَلَى «اللَّهِ»؟

1013. قُلْنَا: كُلُّ وَاحِدٍ مُحْتَمَلٌ، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ وَقْتُ الْقِيَامَةِ فَالْوَقْفُ أَوَّلَى، وَإِلَّا فَالْعُطْفُ، إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُخَاطَبُ الْعَرَبَ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ.

معنى الحروف في
أوائل السور

1014. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى الْحُرُوفِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ؟ إِذْ لَا يَعْرِفُ أَحَدٌ مَعْنَاهَا.

1015. قُلْنَا: أَكْثَرَ النَّاسِ فِيهَا، وَأَقْرَبُهَا أَقَاوِيلُ:

1016. أَحَدُهَا: أَنَّهَا أَسَامِي السُّورِ، حَتَّى تُعْرَفَ بِهَا فَيُقَالُ: سُورَةُ يَس، وَطه.

1017. وَقِيلَ: ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِجَمْعِ دَوَاعِي الْعَرَبِ إِلَى الْإِسْتِمَاعِ، لِأَنَّهَا تُخَالِفُ عَادَتَهُمْ، فَتَوْقِظُهُمْ عَنِ الْغَفْلَةِ حَتَّى تَصْرِفَ قُلُوبَهُمْ إِلَى الْإِصْغَاءِ، فَلَمْ يَذْكُرْهَا لِإِرَادَةِ مَعْنَى.

1018. وَقِيلَ: إِنَّمَا ذَكَرَهَا كِنَايَةً عَنْ سَائِرِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ الَّتِي لَا يَخْرُجُ عَنْهَا جَمِيعُ كَلَامِ الْعَرَبِ تَنْبِيْهَا أَنَّهُ لَيْسَ يُخَاطَبُهُمْ إِلَّا بِلُغَتِهِمْ وَحُرُوفِهِمْ، وَقَدْ يُنَبِّهُ بِبَعْضِ الشَّيْءِ عَلَى كُلِّهِ، يُقَالُ: قَرَأَ / سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَأَنْشَدَ: «أَلَا هُبِّي» يَعْنِي جَمِيعَ السُّورَةِ وَالْقَصِيدَةِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

1019. يُنَاشِدُنِي حَامِيمٌ وَالرُّمْحُ شَاجِرٌ فَهَلَا تَلَا حَامِيمٌ قَبْلَ التَّقَدُّمِ

1020. كَنَى بِحَامِيمٍ عَنِ الْقُرْآنِ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا تَفْهَمُهُ الْعَرَبُ.

1021. فَإِنْ قِيلَ: الْعَرَبُ إِنَّمَا تَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ (الأنعام:

61)، وَ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: 5)، الْجِهَةُ وَالْإِسْتِقْرَارُ، وَقَدْ أُرِيدَ بِهِ غَيْرُهُ، فَهُوَ مُتَشَابِهٌ؟ قُلْنَا: هِيَ هَاتِ! فَإِنَّ هَذِهِ كِنَايَاتٌ وَاسْتِعَارَاتٌ يَفْهَمُهَا الْمُؤْمِنُونَ مِنَ الْعَرَبِ، الْمُصَدِّقُونَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَأَنَّهَا مُؤَوَّلَةٌ تَأْوِيلَاتٍ تُنَاسِبُ تَفَاهُمَ الْعَرَبِ. وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

النَّظَرُ الرَّابِعُ فِي: أَحْكَامِهِ

1022. وَمِنْ أَحْكَامِهِ تَطَرُّقُ التَّأْوِيلِ إِلَى ظَاهِرِ الْفَاطِظِ، وَتَطَرُّقُ التَّخْصِصِ إِلَى صِيغِ عُمُومِهِ، وَتَطَرُّقُ النِّسْخِ إِلَى مُقْتَضِيَاتِهِ.

1023. أَمَّا التَّخْصِصُ * وَالتَّأْوِيلُ * فَسَيَأْتِي فِي الْقُطْبِ الثَّالِثِ إِذَا فَصَّلْنَا وَجُوهَ

الِاسْتِثْنَاءِ وَالِاسْتِدْلَالَ مِنَ الصِّيغِ وَالْمَفْهُومِ وَغَيْرِهَا.

* ص: 460

* ص: 373

1024. وَأَمَّا النَّسْخُ: فَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِذِكْرِهِ بَعْدَ «كِتَابِ الْأَخْبَارِ»، لِأَنَّ النَّسْخَ يَتَطَرَّقُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَمِيعًا، لَكِنَّا ذَكَرْنَاهُ فِي أَحْكَامِ الْكِتَابِ لِمَعْنِيَيْنِ: أَحَدِهِمَا: أَنَّ إِشْكَالَهُ وَغُمُوضَهُ مِنْ حَيْثُ تَطَرَّقَهُ إِلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ اسْتِحَالَةِ الْبَدَاءِ عَلَيْهِ؛ الثَّانِي: أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى الْأَخْبَارِ قَدْ طَالَ لِأَجْلِ تَعَلُّقِهِ بِمَعْرِفَةِ طُرُقِهَا مِنَ التَّوَاتُرِ وَالْأَحَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَرَأَيْنَا ذِكْرَهُ عَلَى أَثَرِ أَحْكَامِ الْكِتَابِ أَوْلَى وَهَذَا:

كتاب النسخ
والنظر في حده وحقيقته
ثم في اثباته على منكره
ثم في أركانه وشروطه وأحكامه

1025. فَرَسُّمٌ فِيهِ بَابَيْنِ:

الباب الأول في حدّه وحقيقته وإثباته

الفصل الأول في: حدّه وحقيقته

حدّ النسخ

1026. أما حدّه: فأعلم أنّ النسخ عبارة عن الرّفْع والإزالة في وضع اللسان، يُقال: نسخت الشمس الظل، ونسخت الريح آثار الشيء، إذا أزلتها. وقد يُطلق لإرادة نسخ الكتاب. فهو مشترك. ومقصودنا النسخ الذي هو بمعنى الرّفْع والإزالة.

1027. فنقول: حدّه أنّه: «الخطاب الدالّ على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدّم على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه».

1028. وإنّما أثرنا لفظ «الخطاب» على لفظ «النص» ليكون شاملاً للفظ والفحوى والمفهوم وكلّ دليل، إذ يجوز النسخ بجميع ذلك.

1029. وإنّما قيّدنا الحدّ بالخطاب المتقدّم، لأنّ ابتداء إيجاب العبادات في الشرع مُزيل حكم العقل من براءة الذمّة، ولا يسمّى نسخاً، لأنّه لم يزل حكم خطاب.

1030. وإنّما قيّدنا بارتفاع الحكم، ولم نقيّد بارتفاع الأمر والنهي، ليعمّ جميع أنواع الحكم: من الندب، والكراهة، والإباحة، فجميع ذلك قد ينسخ.

1031. وإنّما قلنا: «لولاه لكان الحكم ثابتاً»، لأنّ حقيقة النسخ الرّفْع، فلو لم يكن هذا ثابتاً لم يكن هذا رافعاً، لأنّه إذا / ورد أمر بعبادة مؤقتة، وأمر بعبادة أخرى بعد تصرّم ذلك الوقت، لا يكون الثاني نسخاً، فإذا قال: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة: 187)، ثمّ قال في الليل: لا تصوموا، لا يكون ذلك نسخاً، بل الرفع ما لا يرتفع الحكم لولاه.

[108/1]

1032. وإنّما قلنا: «مع تراخيه عنه» لأنّه لو اتّصل به لكان بياناً وإتماماً لمعنى الكلام، وتقديراً له بمدة أو شرط. فإذا قال: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ فقوله «إلى الليل» لا يكون ذلك نسخاً، بل هو بيان غاية العبادة. وإنّما يكون رافعاً إذا ورد بعد أن ورد الحكم واستقرّ، بحيث يدوم لولا النسخ.

حد النسخ
عند الفقهاء

1033. وَأَمَّا الْفُقَهَاءُ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَعْقِلُوا الرَّفْعَ لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالُوا فِي حَدِّ النَّسْخِ: «إِنَّهُ الْخِطَابُ الدَّالُّ الْكَاشِفُ عَنْ مُدَّةِ الْعِبَادَةِ، أَوْ: عَنْ زَمَنِ انْقِطَاعِ الْعِبَادَةِ». وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «صُمْ بِالنَّهَارِ، وَكُلْ بِاللَّيْلِ» نَسْخًا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة: 187) نَسْخًا، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الرَّفْعِ. وَلَا يُغْنِيهِمْ أَنْ يَزِيدُوا شَرْطَ التَّرَاخِي، فَإِنَّ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ إِذَا لَمْ يَتَنَاوَلَ إِلَّا النَّهَارَ، فَهُوَ مُتَقَاعِدٌ عَنِ اللَّيْلِ بِنَفْسِهِ، فَأَيُّ مَعْنَى لِنَسْخِهِ؟ وَإِنَّمَا يُرْفَعُ مَا دَخَلَ تَحْتَ الْخِطَابِ الْأَوَّلِ، وَأُرِيدَ بِاللَّفْظِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ. وَمَا ذَكَرُوهُ تَخْصِيصٌ. وَسَنُبَيِّنُ وَجْهَ مُفَارَقَةِ النَّسْخِ لِلتَّخْصِيصِ *، بَلْ سَنُبَيِّنُ أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ إِذَا أُمِرَ بِهِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ يَجُوزُ نَسْخُهُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِمْتِثَالِ، وَقَبْلَ وَقْتِهِ، فَلَا يَكُونُ بَيَانًا لَانْقِطَاعِ مُدَّةِ الْعِبَادَةِ *.

* ص: 168-169

* ص: 373، وما بعدها

1034. وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَإِنَّهُمْ حَدَّوْهُ بِأَنَّهُ: «الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ الْمُتَقَدِّمِ زَائِلٌ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا». وَرُبَّمَا أَبْدَلُوا لَفْظَ الزَّائِلِ بِالسَّاقِطِ، وَرُبَّمَا أَبْدَلُوهُ بِغَيْرِ الثَّابِتِ. كُلُّ ذَلِكَ حَدَرًا مِنَ الرَّفْعِ، وَحَقِيقَةُ النَّسْخِ الرَّفْعُ، فَكَانَتْهُمْ أَخْلَوْا الْحَدَّ عَنْ حَقِيقَةِ الْمَحْدُودِ.

1035. فَإِنْ قِيلَ: تَحْقِيقُ مَعْنَى الرَّفْعِ فِي الْحُكْمِ يَمْتَنِعُ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

1036. الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمَرْفُوعَ إِمَّا حُكْمٌ ثَابِتٌ، أَوْ مَا لَا ثَبَاتَ لَهُ؛ وَالثَّابِتُ لَا يُمَكِّنُ رَفْعَهُ، وَمَا لَا ثَبَاتَ لَهُ لَا حَاجَةَ إِلَى رَفْعِهِ، فَدَلَّ أَنَّ النَّسْخَ هُوَ رَفْعٌ مِثْلُ الْحُكْمِ الثَّابِتِ، لَا رَفْعٌ عَيْنِهِ، أَوْ هُوَ بَيَانٌ لِمُدَّةِ الْعِبَادَةِ. كَمَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ.

1037. الثَّانِي: أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ عِنْدَكُمْ، وَالْقَدِيمُ لَا يَتَصَوَّرُ رَفْعَهُ.

1038. الثَّالِثُ: أَنَّ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَثْبَتَهُ لِحُسْنِهِ، فَلَوْ نَهَى عَنْهُ لَأَدَّى إِلَى أَنْ يَنْقَلِبَ الْحَسَنُ قَبِيحًا، وَهُوَ مُحَالٌ.

1039. الرَّابِعُ: أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ أَرَادَ وَجُودَهُ، فَمَا كَانَ مُرَادًا كَيْفَ يُنْهَى عَنْهُ حَتَّى يَصِيرَ مُرَادَ الْعَدَمِ مَكْرُوهًا؟

1040. الْخَامِسُ: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْبَدَاءِ، فَإِنَّهُ نَهَى عَنْهُ بَعْدَ مَا أَمَرَ بِهِ، فَكَانَتْهُ بَدَا لَهُ فِيمَا كَانَ قَدْ حَكَمَ بِهِ وَنَدِمَ عَلَيْهِ.

1041. فَلَاسْتِحَالَةُ الْأُولَى مِنْ جِهَةِ اسْتِحَالَةِ نَفْسِ الرَّفْعِ، وَالثَّانِيَةِ مِنْ جِهَةِ قِدَمِ الْكَلَامِ، وَالثَّلَاثَةِ مِنْ جِهَةِ صِفَةِ ذَاتِ الْمَأْمُورِ فِي كَوْنِهِ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا، وَالرَّابِعَةَ مِنْ جِهَةِ الْإِرَادَةِ الْمُقْتَرِنَةِ بِالْأَمْرِ، وَالْخَامِسَةَ مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ، وَظُهُورِ الْبَدَاءِ بَعْدَهُ.

[109/1]

1042. وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الرَّفْعَ مِنَ الْمَرْفُوعِ، كَالْكَسْرِ مِنَ الْمَكْسُورِ، وَكَالْفُسْخِ مِنَ الْعَقْدِ؛ إِذْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَى كَسْرِ الْآنِيَةِ / وَإِبْطَالِ شَكْلِهَا مِنْ تَرْبِيعِ، وَتَسْدِيسِ، وَتَدْوِيرِ؟ فَإِنَّ الزَّائِلَ بِالْكَسْرِ تَدْوِيرٌ مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ؟ فَالْمَعْدُومُ لَا حَاجَةَ إِلَى إِزَالَتِهِ، وَالْمَوْجُودُ لَا سَبِيلَ إِلَى إِزَالَتِهِ. فَيُقَالُ: مَعْنَاهُ أَنَّ اسْتِحْكَامَ شَكْلِ الْآنِيَةِ يَقْتَضِي بَقَاءَ صُورَتِهَا دَائِمًا، لَوْلَا مَا وَرَدَ عَلَيْهِ مِنَ السَّبَبِ الْكَاسِرِ، فَالْكَاسِرُ قَطَعَ مَا اقْتَضَاهُ اسْتِحْكَامُ بَنِيَةِ الْآنِيَةِ دَائِمًا لَوْلَا الْكَسْرُ، فَكَذَلِكَ الْفُسْخُ يَقْطَعُ حُكْمَ الْعَقْدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الَّذِي وَرَدَ عَلَيْهِ لَوْلَاهُ لَدَامَ، فَإِنَّ الْبَيْعَ سَبَبٌ لِلْمَلِكِ مُطْلَقًا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَطْرَأَ قَاطِعٌ، وَلَيْسَ طَرِيَانُ الْقَاطِعِ مِنَ الْفُسْخِ، مُبَيِّنًا لَنَا أَنَّ الْبَيْعَ فِي وَقْتِهِ انْعَقَدَ مُوقَّتًا مَمْدُودًا إِلَى غَايَةِ الْفُسْخِ، فَإِنَّا نَعْقِلُ أَنْ نَقُولَ: بَعْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ سَنَةً، وَنَعْقِلُ أَنْ نَقُولَ: بَعْتُكَ وَمَلَكَتُكَ أَبَدًا، ثُمَّ يُفْسَخَ بَعْدَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ. وَنَدْرِكُ الْفَرْقَ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ: وَضَعُ لِمَلِكٍ قَاصِرٍ بِنَفْسِهِ، وَالثَّانِي: وَضَعُ لِمَلِكٍ مُطْلَقٍ مُؤَبَّدٍ إِلَى أَنْ يَقْطَعَ بِقَاطِعٍ، فَإِذَا فُسِخَ كَانَ الْفُسْخُ قَاطِعًا لِحُكْمِهِ الدَّائِمِ بِحُكْمِ الْعَقْدِ لَوْلَا الْقَاطِعُ، لَا بَيَانًا لِكَوْنِهِ فِي نَفْسِهِ قَاصِرًا.

1043. وَبِهَذَا يُفَارِقُ النَّسْخُ التَّخْصِصَ، فَإِنَّ التَّخْصِصَ يُبَيِّنُ لَنَا أَنَّ اللَّفْظَ مَا أُرِيدَ بِهِ الدَّلَالَةُ إِلَّا عَلَى الْبَعْضِ، وَالنَّسْخُ يُخْرِجُ عَنِ اللَّفْظِ مَا أُرِيدَ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ.

1044. وَلَأَجْلِ خَفَاءِ مَعْنَى الرَّفْعِ أَشْكَلَ عَلَى الْفُقَهَاءِ، وَوَقَعُوا فِي انْكَارِ مَعْنَى النَّسْخِ.

1045. وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي وَهُوَ اسْتِحَالَةُ رَفْعِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ: فَهُوَ فَاسِدٌ، إِذْ لَيْسَ مَعْنَى النَّسْخِ رَفْعُ الْكَلَامِ، بَلْ قَطَعَ تَعَلُّقُهُ بِالْمُكَلَّفِ، وَالْكَلَامُ الْقَدِيمُ يَتَعَلَّقُ بِالْقَادِرِ الْعَاقِلِ، فَإِذَا طَرَأَ الْعَجْزُ وَالْجُنُونُ زَالَ التَّعَلُّقُ، فَإِذَا عَادَ الْعَقْلُ وَالْقُدْرَةُ عَادَ التَّعَلُّقُ. وَالْكَلَامُ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي نَفْسِهِ، فَالْعَجْزُ وَالْمَوْتُ سَبَبٌ مِنْ جِهَةِ الْمُخَاطَبِ، يَقْطَعُ تَعَلُّقَ الْخِطَابِ عَنْهُ، وَالنَّسْخُ سَبَبٌ مِنْ جِهَةِ الْمُخَاطَبِ يَقْطَعُ تَعَلُّقَ الْخِطَابِ، كَمَا أَنَّ حُكْمَ الْبَيْعِ -

وَهُوَ مِلْكُ الْمُشْتَرِي إِيَّاهُ - تَارَةً يَنْقَطِعُ بِمَوْتِ الْمُشْتَرِي، وَتَارَةً يَنْقَطِعُ بِمَوْتِ الْعَبْدِ الْمَبِيعِ، وَتَارَةً يَفْسَخُ الْعَاقِدُ. وَلِأَجْلِ خَفَاءِ هَذِهِ الْمَعَانِي أَنْكَرَ طَائِفَةٌ قَدَمَ الْكَلَامِ.

1046. وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثِ، وَهُوَ انْقِلَابُ الْحَسَنِ قَبِيحًا، فَقَدْ أَبْطَلْنَا مَعْنَى الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، وَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُمَا. وَهَذَا أَوَّلَى مِنَ الْإِعْتِذَارِ بِأَنَّ الشَّيْءَ يَجُوزُ أَنْ يَحْسُنَ فِي وَقْتٍ، وَيَقْبَحَ فِي وَقْتٍ، لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ فِي رَمَضَانَ: لَا تَأْكُلْ بِالنَّهَارِ وَكُلْ بِاللَّيْلِ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ لَيْسَ مَقْصُورًا عِنْدَنَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ، وَيَنْهَى عَنْهُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ، فَيَكُونُ قَدْ نَهَى عَمَّا أَمَرَ بِهِ، كَمَا سَيَأْتِي.

1047. وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الرَّابِعِ، وَهُوَ صَيْرُورَةُ الْمُرَادِ مَكْرُوهًا، فَهُوَ بَاطِلٌ، لِأَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَنَا يُفَارِقُ الْإِرَادَةَ؛ فَالْمَعَاصِي مُرَادَةٌ عِنْدَنَا، وَلَيْسَتْ مَأْمُورًا بِهَا. وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي كِتَابِ «الْأَوَامِر».

1048. وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْخَامِسِ، وَهُوَ لُزُومُ الْبَدَاءِ، فَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ النَّسْخِ أَنْ يُحَرَّمَ مَا أَبَاحَ، وَيَنْهَى عَمَّا أَمَرَ، فَذَلِكَ / جَائِزٌ ﴿يَمَحُوءُ﴾ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ﴿الرعد: 39﴾ وَلَا تَنَاقُضَ فِيهِ، كَمَا أَبَاحَ الْأَكْلَ بِاللَّيْلِ وَحَرَّمَهُ بِالنَّهَارِ؛ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ انْكَشَفَ لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ، فَهُوَ مُحَالٌ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ مِنَ النَّسْخِ، بَلْ يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَأْمُرُهُمْ بِأَمْرٍ مُطْلَقٍ، وَيُذَيِّمُ عَلَيْهِمُ التَّكْلِيفَ إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ يَقْطَعُ التَّكْلِيفَ بِنَسْخِهِ عَنْهُمْ، فَيَنْسَخُهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ نَسْخَهُ فِيهِ، وَلَيْسَ فِيهِ تَبَيُّنٌ بَعْدَ جَهْلٍ.

1049. فَإِنْ قِيلَ: فَهُمْ مَأْمُورُونَ فِي عِلْمِهِ إِلَى وَقْتِ النَّسْخِ أَوْ أَبَدًا؟ فَإِنْ كَانَ إِلَى وَقْتِ النَّسْخِ، فَالنَّسْخُ قَدْ بَيَّنَّ وَقْتِ الْعِبَادَةِ كَمَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ، وَإِنْ كَانُوا مَأْمُورِينَ أَبَدًا فَقَدْ تَغَيَّرَ عِلْمُهُ وَمَعْلُومُهُ.

1050. قُلْنَا: هُمْ مَأْمُورُونَ فِي عِلْمِهِ إِلَى وَقْتِ النَّسْخِ الَّذِي هُوَ قَطْعُ الْحُكْمِ الْمُطْلَقِ عَنْهُمْ، الَّذِي لَوْلَاهُ لَدَامَ الْحُكْمُ، كَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى الْبَيْعَ الْمُطْلَقَ مُفِيدًا لِلْمِلْكِ إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ بِالنَّسْخِ، وَلَا يَعْلَمُ الْبَيْعُ فِي نَفْسِهِ قَاصِرًا عَلَى مُدَّةٍ، بَلْ يَعْلَمُهُ مُقْتَضِيًا لِمِلْكٍ مُؤَبَّدٍ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَطْرَأَ قَاطِعٌ، لَكِنْ يَعْلَمُ أَنَّ النَّسْخَ سَيَكُونُ، فَيَنْقَطِعُ الْحُكْمُ لَا نَقِطَاعَ شَرْطِهِ، لَا لِقُصُورِهِ فِي نَفْسِهِ.

1051. فَلَيْسَ إِذَا فِي النَّسْخِ لُزُومُ الْبَدَاءِ. وَلَأَجْلَ قُصُورِ فَهْمِ الْيَهُودِ عَنْ هَذَا أَنْكَرُوا النَّسْخَ. وَلَأَجْلَ قُصُورِ فَهْمِ الرُّوَافِضِ عَنْهُ ارْتَكَبُوا الْبَدَاءَ. وَنَقَلُوا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يُخْبِرُ عَنِ الْغَيْبِ، مَخَافَةَ أَنْ يَبْدُو لَهُ تَعَالَى فِيهِ فَيُغَيِّرُهُ، وَحَكُّوا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَا بَدَأَ اللَّهُ فِي شَيْءٍ كَمَا بَدَأَ لَهُ فِي إِسْمَاعِيلَ، أَيْ فِي أَمْرِهِ بِذَبْحِهِ. وَهَذَا هُوَ الْكُفْرُ الصَّرِيحُ، وَنَسْبَةُ الْإِلَهِ تَعَالَى إِلَى الْجَهْلِ وَالتَّغْيِيرِ - تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْجَا حِدُونَ عُلوًّا كَبِيرًا. وَيَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ وَالتَّغْيِيرَاتِ. وَرُبَّمَا احْتَجَّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ (الرعد: 39)، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَمْحُو الْحُكْمَ الْمَنْسُوخَ وَيُثَبِّتُ النَّاسِخَ، أَوْ يَمْحُو السَّيِّئَاتِ بِالتَّوْبَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتَ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ﴾ (هود: 114)، وَيَمْحُو الْحَسَنَاتِ بِالْكَفْرِ وَالرَّدَّةِ، أَوْ يَمْحُو مَا تَرَفَّعَ إِلَيْهِ الْحَفَظَةُ مِنَ الْمُبَاحَاتِ، وَيُثَبِّتُ الطَّاعَاتِ.

1052. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّخْصِصِ وَالنَّسْخِ؟

الفرق بين النسخ والتخصيص

1053. قُلْنَا: هُمَا مُشْتَرِكَانِ مِنْ وَجْهِ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُوجِبُ اخْتِصَاصَ الْحُكْمِ بِبَعْضِ مَا تَنَاوَلَهُ اللَّفْظُ، لَكِنْ التَّخْصِصُ بَيَانُ أَنَّ مَا أُخْرِجَ عَنْ عُمُومِ الصِّيغَةِ مَا أُريدَ بِاللَّفْظِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، وَالنَّسْخُ يُخْرِجُ عَنِ اللَّفْظِ مَا قُصِدَ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، فَإِنْ قَوْلُهُ: أَفْعَلُوا أَبَدًا، يَجُوزُ أَنْ يُنْسَخَ، وَمَا أُريدَ بِاللَّفْظِ بَعْضُ الْأَزْمِنَةِ، بَلِ الْجَمِيعُ، لَكِنْ بَقَاؤُهُ مَشْرُوطٌ بِأَنْ لَا يَرِدَ نَاسِخٌ، كَمَا إِذَا قَالَ: مَلَكَتْكَ أَبَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: فَسَخْتُ، فَالنَّسْخُ هُوَ إِبدَاءُ مَا يُنَافِي شَرْطَ اسْتِمْرَارِ الْحُكْمِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ، وَقُصِدَ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ بِاللَّفْظِ.

1054. فَلِذَلِكَ يَفْتَرِقَانِ فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ:

1055. الْأَوَّلُ: أَنَّ النَّاسِخَ يُشْتَرِطُ تَرَاحِيهِ، وَالتَّخْصِصُ يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ، لِأَنَّهُ بَيَانٌ، بَلْ يَجِبُ اقْتِرَانُهُ عِنْدَ مَنْ لَا يُجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ.

1056. الثَّانِي: أَنَّ التَّخْصِصَ لَا يَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ بِأُمُورٍ وَاحِدٍ، / وَالنَّسْخُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ.

|111/1|

1057. وَالثَّالِثُ: أَنَّ النَّسْخَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقَوْلٍ وَخِطَابٍ، وَالتَّخْصِصُ قَدْ يَكُونُ بِأَدِلَّةٍ

العقل، والقرائن، وسائر أدلة السمع.

1058. الرابع: أن التخصيص لا ينفي دلالة اللفظ على ما بقي تحته، حقيقة كان أو مجازاً، على ما فيه من الاختلاف، والنسخ يبطل دلالة المنسوخ في مستقبل الزمان بالكلية.

1059. الخامس: أن تخصيص العام المقطوع بأصله جائز بالقياس وخبر الواحد وسائر الأدلة، ونسخ القاطع لا يجوز إلا بقاطع.

1060. وليس من الفرق الصحيح قول بعضهم: إن النسخ لا يتناول إلا الأزمان، والتخصيص يتناول الأزمان والأعيان والأحوال. وهذا تجوز واتساع، لأن الأعيان والأزمان ليست من أفعال المكلفين، والنسخ يرد على الفعل في بعض الأزمان، والتخصيص أيضاً يرد على الفعل في بعض الأحوال، فإذا قال: اقتلوا المشركين إلا المعاهدين، كان معناه: لا تقتلوه في حالة العهد، واقتلوه في حالة الحرب. والمقصود أن ورود كل واحد منهما على الفعل.

1061. وهذا القدر كاف في الكشف عن حقيقة النسخ.

الفصل الثاني من هذا الباب في:

إثباته على منكره

1062. والمُنْكَرُ إمَّا جَوَازُهُ عَقْلًا أَوْ وَقُوعُهُ سَمْعًا.

1063. أَمَّا جَوَازُهُ عَقْلًا فَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ لَكَانَ إمَّا مُمْتَنِعًا لِدَاتِهِ وَصُورَتِهِ، أَوْ لِمَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ مِنْ مَفْسَدَةٍ أَوْ آدَاءٍ إِلَى مُحَالٍ.

1064. وَلَا يَمْتَنِعُ لاسْتِحَالَةِ ذَاتِهِ وَصُورَتِهِ، بِدَلِيلِ مَا حَقَّقْنَاهُ مِنْ مَعْنَى الرِّفْعِ، وَدَفَعْنَاهُ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ عَنْهُ. وَلَا يَمْتَنِعُ لِآدَائِهِ إِلَى مَفْسَدَةٍ وَقُبْحٍ، فَإِنَّا أَبْطَلْنَا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَإِنْ سَامَحْنَا بِهَا فَلَا بُدَّ فِي أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى مَصْلَحَةَ عِبَادِهِ فِي أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِأَمْرٍ مُطْلَقٍ حَتَّى يَسْتَعِدُّوا لَهُ، وَيَمْتَنِعُوا بِسَبَبِ الْعَزْمِ عَنْ مَعَاصٍ وَشَهَوَاتٍ، ثُمَّ يُخَفِّفَ عَنْهُمْ.

1065. وَأَمَّا وَقُوعُهُ سَمْعًا فَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ وَالنَّصُّ.

1066. أَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَاتِّفَاقُ الْأُمَّةِ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّ شَرِيعَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ نَسَخَتْ شَرْعَ مَنْ قَبْلَهُ، إِمَّا بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِمَّا فِيمَا يُخَالِفُهَا فِيهِ. وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَمُنْكَرُ هَذَا خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ. وَقَدْ ذَهَبَ شُدُودُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى انْكَارِ النَّسْخِ، وَهُمْ مَسْبُوقُونَ بِهَذَا الْإِجْمَاعِ. فَهَذَا الْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً عَلَى الْيَهُودِ.

1067. وَأَمَّا النَّصُّ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ (النحل: 101) الْآيَةُ. وَالتَّبْدِيلُ يَشْتَمِلُ عَلَى رَفْعٍ وَإِثْبَاتٍ. وَالْمَرْفُوعُ إِمَّا تِلَاوَةً، وَإِمَّا حُكْمًا. وَكَيْفَمَا كَانَ فَهُوَ رَفْعٌ وَنَسْخٌ.

1068. فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ الْمَعْنَى بِهِ رَفْعُ الْمُنْزَلِ، فَإِنَّ مَا أُنْزِلَ لَا يُمَكِّنُ رَفْعَهُ وَتَبْدِيلَهُ، لَكِنَّ الْمَعْنَى بِهِ تَبْدِيلُ مَكَانِ الْآيَةِ بِإِنْزَالِ آيَةٍ بَدَلَ مَا لَمْ يُنْزَلْ، فَيَكُونُ مَا لَمْ يُنْزَلْ كَالْمُبْدَلِ بِمَا أُنْزِلَ.

1069. قُلْنَا: هَذَا تَعَسُّفٌ بَارِدٌ، فَإِنَّ الَّذِي لَمْ يُنْزَلْ كَيْفَ يَكُونُ مُبْدَلًا وَالبَدَلُ يَسْتَدْعِي مُبْدَلًا؟ وَكَيْفَ يُطْلَقُ اسْمُ التَّبْدِيلِ عَلَى ابْتِدَاءِ الْإِنْزَالِ؟ فَهَذَا هَوَسٌ وَسُخْفٌ.

1070. |112/1| وَالدَّلِيلُ / الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِيُظَاهِرُ مِنْ الذِّينِ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طِبَاطِ أَحِلَّتْ لَهُمْ﴾ (النساء: 160)، وَلَا مَعْنَى لِلنَّسْخِ إِلَّا تَحْرِيمٌ مَا أُحِلَّ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ (البقرة: 106).

1071. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ التَّخْصِصَ.

1072. قُلْنَا: قَدْ فَرَّقْنَا بَيْنَ التَّخْصِصِ وَالنَّسْخِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَغْيِيرِ اللَّفْظِ، كَيْفَ وَالتَّخْصِصُ لَا يَسْتَدْعِي بَدَلًا مِثْلَهُ، أَوْ خَيْرًا مِنْهُ؟! وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ مَعْنَى الْكَلَامِ.

1073. الدَّلِيلُ الثَّالِثُ: مَا اشْتَهَرَ فِي الشَّرْعِ مِنْ نَسْخِ تَرْبُصِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا حَوْلًا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ، وَنَسْخِ فَرَضِ تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ أَمَامَ مُنَاجَاةِ الرَّسُولِ ﷺ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكَ صَدَقَةً﴾ (المجادلة: 12)،

وَمِنْهُ نَسْخُ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ عَنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَى الْكَعْبَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: 144).

1074. وَعَلَى الْجُمْلَةِ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى إِطْلَاقِ لَفْظِ النَّسخِ فِي الشَّرْعِ.
1075. فَإِنْ قِيلَ: مَعْنَاهُ نَسْخُ مَا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَى صُحُفِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ بِمَعْنَى نَسْخِ الْكِتَابِ وَنَقْلِهِ.
1076. قُلْنَا: فَإِذَا شَرَعْنَا مَنْسُوخَ كَشْرَعِ مَنْ قَبْلَنَا، لِأَنَّ شَرْعَنَا قَدْ نُقِلَ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، وَهَذَا اللَّفْظُ كُفِّرَ بِالِاتِّفَاقِ، كَيْفَ وَقَدْ نُقِلْنَا مِنْ قِبَلَةٍ إِلَى قِبَلَةٍ، وَمِنْ عِدَّةٍ إِلَى عِدَّةٍ؟ فَهُوَ تَغْيِيرٌ وَتَبْدِيلٌ وَرَفْعٌ قَطْعًا.

الفصل الثالث في:

مسائل تتشعب عن النظر في حقيقة النسخ

1077. وَهِيَ سِتُّ مَسَائِلَ:

نسخ الأمر قبل
التمكن من
الامتنال

1078. |1| مَسْأَلَةٌ: يَجُوزُ عِنْدَنَا نَسْخُ الْأَمْرِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْاِمْتِنَالِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ. وَصُورَتُهُ أَنَّ يَقُولَ الشَّارِعُ فِي رَمَضَانَ: حُجُّوا فِي هَذِهِ السَّنَةِ، ثُمَّ يَقُولَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ: لَا تَحُجُّوا، فَقَدْ نَسَخْتُ عَنْكُمُ الْأَمْرَ: أَوْ يَقُولَ: اذْبَحْ وَلَدَكَ، فَيَبَادِرَ إِلَى إِخْضَارِ أَسْبَابِهِ، فَيَقُولَ قَبْلَ ذَبْحِهِ: لَا تَذْبَحْ، فَقَدْ نَسَخْتُ عَنْكَ الْأَمْرَ، لِأَنَّ النَّسْخَ عِنْدَنَا رَفْعٌ لِلْأَمْرِ، أَيْ لِحُكْمِ الْأَمْرِ وَمَذْلُولِهِ، وَلَيْسَ بَيَانًا لَخُرُوجِ الْمَنْسُوخِ عَنْ لَفْظِ الْأَمْرِ، بِخِلَافِ التَّخْصِصِ. فَلَوْ قَالَ: صَلُّوا أَبَدًا، فَيَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ بَعْدَ سَنَةٍ وَجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ الدَّلَالََةَ عَلَى جَمِيعِ الْأَزْمَانِ، وَلَكِنْ بِمَعْنَى أَنَّهُ قَطَعَ حُكْمَ اللَّفْظِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ، إِذْ كَانَ دَوَامُهُ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ النَّسْخِ. فَكُلُّ أَمْرٍ مُضَمَّنٍ «بِشَرْطِ أَنْ لَا يُنْسَخَ»، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: صَلُّوا أَبَدًا مَا لَمْ أَنْسَخْ عَنْكُمُ أَمْرِي. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عَقْلَ نَسْخِ الْحَجِّ قَبْلَ عَرَفَةَ، وَنَسْخِ الذَّبْحِ قَبْلَ فِعْلِهِ، لِأَنَّ الْأَمْرَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ حَاصِلٌ، وَإِنْ كَانَ أَمْرًا بِشَرْطِ التَّمَكُّنِ، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّرْطِ ثَابِتٌ. وَلِذَلِكَ يَعْلَمُ الْمَأْمُورُ كَوْنَهُ مَأْمُورًا قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْاِمْتِنَالِ.

1079. وَلَمَّا لَمْ تَفْهَمْ الْمُعْتَزَلَةُ هَذَا أَنْكَرُوا ثُبُوتَ الْأَمْرِ بِالشَّرْطِ، كَمَا سَيَأْتِي فَسَادُ

مَذْهَبِهِمْ فِي كِتَابِ «الْأَوَامِرِ» *.

|113/1|

1080. وَأَقْرَبُ دَلِيلٍ عَلَى فَسَادِهِ أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَنْوِي الْفَرَضَ وَامْتِثَالَ الْأَمْرِ فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ، وَرُبَّمَا يَمُوتُ فِي أَثْنَائِهَا وَقَبْلَ تَمَامِ التَّمَكُّنِ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ لَمْ يُتَبَيَّنْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا، بَلْ نَقُولُ: كَانَ مَأْمُورًا بِأَمْرٍ مُقَيَّدٍ / بِشَرَطٍ، وَالْأَمْرُ الْمُقَيَّدُ بِالشَّرَطِ ثَابِتٌ فِي الْحَالِ، وَجَدَ الشَّرَطُ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ. وَهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا لَمْ يَوْجَدْ الشَّرَطُ عَلِمْنَا انْتِفَاءَ الْأَمْرِ مِنْ أَصْلِهِ، وَأَنَا كُنَّا نَتَوَهَّمُ وَجُوبَهُ فَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ. فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فَرْعٌ لِمِثْلِ الْمَسْأَلَةِ. وَلِذَلِكَ أَحَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ النِّسْخَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ.

1081. وَقَالُوا أَيْضًا: إِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، مَأْمُورًا مِنْهُيًّا، حَسَنًا قَبِيحًا، مَكْرُوهًا مُرَادًا، مَصْلَحَةً مَفْسَدَةً. وَجَمِيعُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَالصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ قَدْ أَبْطَلْنَاهُ. وَلَكِنْ يَبْقَى لَهُمْ مَسْئَلَةٌ:

1082. الْمَسْئَلَةُ الْأُولَى: أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ كَيْفَ يَكُونُ مِنْهُيًّا عَنْهُ وَمَأْمُورًا بِهِ، عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ؟

1083. وَفِي الْجَوَابِ عَنْهُ طَرِيقَتَانِ:

1084. الْأُولَى: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ، بَلْ عَلَى وَجْهَيْنِ، كَمَا يُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ مَعَ الْحَدَثِ، وَيُؤْمَرُ بِهَا مَعَ الطَّهَارَةِ، وَيُنْهَى عَنِ السُّجُودِ لِلصَّنَمِ، وَيُؤْمَرُ بِالسُّجُودِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لِاخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ، فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مَأْمُورٌ بِشَرَطِ بَقَاءِ الْأَمْرِ، مِنْهُيٌّ عَنْهُ عِنْدَ زَوَالِ الْأَمْرِ. فَهُمَا حَالَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَبْدَلَ لَفْظَ «بَقَاءِ الْأَمْرِ» بِانْتِفَاءِ النَّهْيِ، أَوْ بَعْدَمِ الْمَنْعِ. وَالْأَلْفَاظُ مُتَقَارِبَةٌ.

1085. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مَأْمُورٌ بِالْفِعْلِ فِي الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ، بِشَرَطِ أَنْ يَخْتَارَ الْفِعْلَ أَوْ الْعَزْمَ، وَإِنَّمَا يُنْهَى عَنْهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُهُ. وَجَعَلُوا حُصُولَ ذَلِكَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى شَرَطَ هَذَا النِّسْخِ.

1086. وَقَالَ قَوْمٌ: يَأْمُرُ بِشَرَطِ كَوْنِهِ مَصْلَحَةً. وَإِنَّمَا يَكُونُ مَصْلَحَةً مَعَ دَوَامِ الْأَمْرِ، أَمَّا بَعْدَ النَّهْيِ فَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَصْلَحَةً.

1087. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا يَأْمُرُ فِي وَقْتٍ يَكُونُ الْأَمْرُ مَصْلَحَةً، ثُمَّ يَتَغَيَّرُ الْحَالُ فَيَصِيرُ النَّهْيُ مَصْلَحَةً، وَإِنَّمَا يَأْمُرُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنْ إِجَابَهُ مَصْلَحَةٌ مَعَ دَوَامِ

الأمر. أما بعد النهي فيخرج عن كونه مصلحة.

1088. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا يَأْمُرُ اللَّهُ بِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْحَالَ سَتَتَغَيَّرُ، لِيَعَزِمَ الْمُكَلَّفُ عَلَى فِعْلِهِ إِنْ بَقِيََتِ الْمَصْلَحَةُ فِي الْفِعْلِ.

1089. وَكُلُّ هَذَا مُتَقَارِبٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الشَّرْطَ مَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُوجَدَ وَأَنْ لَا يُوجَدَ، فَأَمَّا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَلَا مَعْنَى لِشَرْطِيَّتِهِ. وَالْمَأْمُورُ بِهِ لَا يَقَعُ مَأْمُورًا إِلَّا عِنْدَ دَوَامِ الْأَمْرِ وَعَدَمِ النَّهْيِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: أَمْرُكَ بِشَرْطِ أَنْ لَا أَنْهَكَ؟ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: أَمْرُكَ بِشَرْطِ أَنْ أَمْرُكَ! وَبَشَرْطِ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْأَمْرُ بِالْمَأْمُورِ! وَبَشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ حَدِثًا أَوْ عَرَضًا! أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ. فَهَذَا لَا يَصْلُحُ لِلشَّرْطِيَّةِ، وَلَيْسَ هَذَا كَالصَّلَاةِ مَعَ الْحَدَثِ، وَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ، فَإِنَّ الْإِنْقِسَامَ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ.

1090. وَمَنْ رَغِبَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فَأَقْرَبُ الْعِبَارَاتِ أَنْ يَقُولَ: الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ قَبْلَ وَقْتِهِ يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى حُكْمُهُ عَلَى الْمَأْمُورِ إِلَى وَقْتِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُزَالَ حُكْمُهُ قَبْلَ وَقْتِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ بَقَاءُ حُكْمِهِ شَرْطًا فِي الْأَمْرِ، فَيُقَالُ: أَفْعَلْ مَا أَمَرْتُكَ بِهِ إِنْ لَمْ يَزَلْ حُكْمُ أَمْرِي عَنْكَ بِالنَّهْيِ / عَنْهُ، فَإِذَا نَهَى عَنْهُ كَانَ قَدْ زَالَ حُكْمُ الْأَمْرِ. فَلَيْسَ مِنْهِيَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ.

[114/1]

1091. الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَا لَا نَلْتَزِمُ إِظْهَارَ اخْتِلَافِ الْوَجْهِ، لَكِنْ نَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: مَا أَمَرْنَاكَ أَنْ تَفْعَلَهُ عَلَى وَجْهِ، فَقَدْ نَهَيْنَاكَ عَنْ فِعْلِهِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ. وَلَا اسْتِحَالَةَ فِيهِ، إِذْ لَيْسَ الْمَأْمُورُ حَسَنًا فِي عَيْنِهِ، أَوْ لَوْصِفَ هُوَ عَلَيْهِ، قَبْلَ الْأَمْرِ بِهِ، حَتَّى يَتَنَاقَضَ ذَلِكَ، وَلَا الْمَأْمُورُ مُرَادًا، حَتَّى يَتَنَاقَضَ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا مَكْرُوهًا، بَلْ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ أَصُولِ الْمُعْتَرِزَةِ، وَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ.

1092. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ سَيَنْهَى عَنْهُ، فَمَا مَعْنَى أَمْرِهِ بِالشَّيْءِ الَّذِي يَعْلَمُ انْتِفَاءَهُ قَطْعًا، لِعِلْمِهِ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ؟

1093. قُلْنَا: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ مَعْلُومَةً لِلْمَأْمُورِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَجْهُولًا عِنْدَ الْمَأْمُورِ مَعْلُومًا عِنْدَ الْأَمْرِ، أَمَكَّنَ الْأَمْرُ، لَامْتِحَانِهِ بِالْعَزْمِ، وَالِاسْتِغَالِ بِالِاسْتِعْدَادِ الْمَانِعِ لَهُ مِنْ أَنْوَاعِ اللُّهُوِّ وَالْفَسَادِ، حَتَّى يَتَعَرَّضَ بِالْعَزْمِ لِلثَّوَابِ

وَبَتَرَكِهِ لِلْعِقَابِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ فِيهِ لُطْفٌ وَاسْتِصْلَاحٌ، كَمَا سَيَأْتِي التَّحْقِيقُ فِي كِتَابِ «الْأَوَامِرِ» *.

* ص: 410، وما بعدها

1094. وَالْعَجَبُ مِنْ إنْكَارِ الْمُعْتَزَلَةِ ثُبُوتِ الْأَمْرِ بِالشَّرْطِ، مَعَ أَنَّهُمْ جَوَّزُوا الْوَعْدَ مِنَ الْعَالَمِ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ بِالشَّرْطِ، وَقَالُوا: وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الطَّاعَةِ ثَوَابًا بِشَرْطِ عَدَمِ مَا يُحْبِطُهَا مِنَ الْفِسْقِ وَالرَّدَّةِ، وَعَلَى الْمَعْصِيَةِ عِقَابًا بِشَرْطِ خُلُوقِهَا عَمَّا يُكْفِّرُهَا مِنَ التَّوْبَةِ. وَاللَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِعَاقِبَةِ أَمْرٍ مَنْ يَمُوتُ عَلَى الرَّدَّةِ وَالتَّوْبَةِ، ثُمَّ شَرَطَ ذَلِكَ فِي وَعْدِهِ، فَلَمْ يَسْتَحِلْ أَنْ يَشَرِّطَ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَتَكُونَ شَرْطِيَّتُهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعَبْدِ الْجَاهِلِ بِعَاقِبَةِ الْأَمْرِ، فَيَقُولُ: أَثْبِتْكَ عَلَى طَاعَتِكَ مَا لَمْ تُحْبِطْهَا بِالرَّدَّةِ. وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ يُحْبِطُ أَوْ لَا يُحْبِطُ. وَكَذَلِكَ يَقُولُ: أَمَرْتُكَ بِشَرْطِ الْبَقَاءِ وَالْقُدْرَةِ، وَبَشَرْتُ أَنْ لَا أُنْسخَ عَنْكَ.

1095. الْمَسْلُوكُ الثَّانِي فِي إِحَالَةِ النَّسخِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ: قَوْلُهُمْ: الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ عِنْدَكُمْ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْقَدِيمِ. وَكَيْفَ يَكُونُ الْكَلَامُ الْوَاحِدُ أَمْرًا بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَنَهْيًا عَنْهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، بَلْ كَيْفَ يَكُونُ الرَّافِعُ وَالْمَرْفُوعُ وَاحِدًا، وَالنَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى؟

1096. قُلْنَا: هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى إِشْكَالَيْنِ:

1097. أَحَدُهُمَا: كَيْفِيَّةُ اتِّحَادِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، بَلْ ذَلِكَ عِنْدَنَا كَقَوْلِهِمْ: الْعَالَمِيَّةُ حَالَةٌ وَاحِدَةٌ، يَنْطَوِي فِيهَا الْعِلْمُ بِمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ التَّفَاصِيلِ، وَإِنَّمَا يُحَلُّ إِشْكَالُهُ فِي الْكَلَامِ.

1098. وَأَمَّا الثَّانِي: فَهُوَ أَنَّ كَلَامَهُ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَمْرٌ بِالشَّيْءِ وَنَهْيٌ عَنْهُ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُكَلَّفُ ذَلِكَ دَفْعَةً وَاحِدَةً لَمَا تُصَوِّرُ مِنْهُ اعْتِقَادَ الْوُجُوبِ وَالْعَزْمِ عَلَى الْأَدَاءِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ بِأَوَّلَى مِنْ اعْتِقَادِ التَّحْرِيمِ وَالْعَزْمِ عَلَى التَّرْكِ.

1099. فَنَقُولُ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى فِي نَفْسِهِ وَاحِدٌ، وَهُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ أَمْرٌ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ خَبَرٌ. وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ الْاِمْتِحَانُ بِهِ إِذَا سَمِعَ الْمُكَلَّفُ كِلَيْهِمَا فِي وَقْتَيْنِ، وَلِذَلِكَ شَرَطْنَا التَّرَاخِي فِي النَّسخِ، وَلَوْ سَمِعَ كِلَيْهِمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَمْ يَجُزْ. وَأَمَّا / جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْمَعَهُ فِي وَقْتٍ

وَاحِدٍ، إِذْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مُكَلَّفًا، ثُمَّ يُبَلِّغُ الرَّسُولَ ﷺ فِي وَقْتَيْنِ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ الرَّسُولُ دَاخِلًا تَحْتَ التَّكْلِيفِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَيُبَلِّغُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ يُؤْمَرُ بِتَبْلِغِ الْأُمَّةِ فِي وَقْتَيْنِ، فَيَأْمُرُهُمْ مُطْلَقًا بِالْمُسَالَمَةِ وَتَرْكِ قِتَالِ الْكُفَّارِ، وَمُطْلَقًا بِاسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، ثُمَّ يَنْهَاهُمْ عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَقْطَعُ عَنْهُمْ حُكْمَ الْأَمْرِ الْمُطْلَقِ، كَمَا يَقْطَعُ حُكْمَ الْعَقْدِ بِالْفَسْخِ.

1100. وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: الْأَمْرُ لَا يَكُونُ أَمْرًا قَبْلَ بُلُوغِ الْمَأْمُورِ، فَلَا يَكُونُ أَمْرًا وَنَهْيًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ فِي حَالَتَيْنِ، فَهَذَا أَيْضًا يَقْطَعُ التَّنَاقُضَ وَيُدْفَعُهُ.

1101. ثُمَّ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ عَلَى جَوَازِهِ الْقِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنُسْخُ ذَبْحِ وَلَدِهِ عَنْهُ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَفَدَيْنَهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ (الصافات: 107) فَقَدْ أُمِرَ بِفِعْلِ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُقْصَرْ فِي الْبِدَارِ وَالْامْتِثَالِ، ثُمَّ نُسِخَ عَنْهُ.

1102. وَقَدْ اعْتَصَصَ هَذَا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ، حَتَّى تَعَسَّفُوا فِي تَأْوِيلِهِ، وَتَحَزَّبُوا فِرْقًا، وَطَلَبُوا الْخَلَاصَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

1103. أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَنَامًا لَا أَمْرًا.

1104. الثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ أَمْرًا، لَكِنْ قُصِدَ بِهِ تَكْلِيفُهُ الْعَزْمَ عَلَى الْفِعْلِ لَامْتِحَانِ سِرِّهِ فِي صَبْرِهِ عَلَى الْعَزْمِ. فَالذَّبْحُ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ.

1105. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَمْ يَنْسَخِ الْأَمْرَ، لَكِنْ قَلَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْقَهُ نَحَاسًا أَوْ حَدِيدًا فَلَمْ يَنْقَطِعْ، فَانْقَطَعَ التَّكْلِيفُ لِتَعَذُّرِهِ.

1106. الرَّابِعُ: الْمُنَازَعَةُ فِي الْمَأْمُورِ، وَأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ كَانَ هُوَ الْإِضْجَاعُ، وَالتَّلُّ لِلْجَبِينِ، وَإِمْرَارَ السَّكِينِ، دُونَ حَقِيقَةِ الذَّبْحِ.

1107. الْخَامِسُ: جُحُودُ النَّسْخِ، وَأَنَّهُ ذَبَحَ امْتِثَالًا، فَالْتَّامُ وَانْدَمَلُ.

1108. وَالذَّاهِبُونَ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِسْمَاعِيلَ لَيْسَ بِمَذْبُوحٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي كَوْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَابِحًا، فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ ذَابِحٌ، لِلْقَطْعِ، وَالْوَلَدُ غَيْرُ مَذْبُوحٍ، لِحُصُولِ الْإِلْتِمَامِ. وَقَالَ قَوْمٌ: ذَابِحٌ لَا مَذْبُوحَ لَهُ مُحَالٌ. وَكُلُّ ذَلِكَ تَعَسَّفٌ وَتَكْلُفٌ.

الرد على هذه
الأوجه المتقدمة

1109. **أَمَّا الْأَوَّلُ:** وَهُوَ كَوْنُهُ مَنَامًا، فَمَنَامُ الْأَنْبِيَاءِ جُزْءٌ مِنَ النَّبُوءَةِ، وَكَانُوا يَعْرِفُونَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ. وَلَقَدْ كَانَتْ نُبُوءَةُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِمُجَرَّدِ الْمَنَامِ. وَيَدُلُّ عَلَى فَهْمِهِ الْأَمْرُ قَوْلُ وَلَدِهِ: ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ (الصفات: 102) وَلَوْ لَمْ يُؤْمَرْ لَكَانَ كَاذِبًا، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَصْدُ الذَّبْحِ، وَالتَّلُّ لِلْجَبِينِ، بِمَنَامٍ لَا أَصْلَ لَهُ؛ وَلِأَنَّهُ سَمَّاهُ الْبَلَاءَ الْمُبِينَ، وَأَيُّ بَلَاءٍ فِي الْمَنَامِ؟ وَأَيُّ مَعْنَى لِلْفِدَاءِ؟

1110. **وَأَمَّا الثَّانِي:** وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِالْعَزْمِ اخْتِبَارًا، فَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّ عَلَامَ الْغُيُوبِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْاِخْتِبَارِ، وَلِأَنَّ الْاِخْتِبَارَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالِاجْتِبَابِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ اجْتِبَابٌ لَمْ يَحْصُلِ اخْتِبَارٌ. وَقَوْلُهُمْ: الْعَزْمُ هُوَ الْوَاجِبُ، مُحَالٌ، لِأَنَّ الْعَزْمَ عَلَى مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ لَا يَجِبُ، بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِلْمَعْزُومِ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ الْعَزْمُ مَا لَمْ يَعْتَقَدْ وَجُوبُ الْمَعْزُومِ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْزُومُ عَلَيْهِ وَاجِبًا لَكَانَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَقَّ بِمَعْرِفَتِهِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ. كَيْفَ وَقَدْ قَالَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ (الصفات: 102) فَقَالَ لَهُ وَلَدُهُ: ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ يَعْنِي الذَّبْحَ. وَقَوْلُهُ / تَعَالَى: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ (الصفات: 103) اسْتِسْلَامٌ لِفِعْلِ الذَّبْحِ، لَا لِلْعَزْمِ.

[116/1]

1111. **وَأَمَّا الثَّالِثُ:** وَهُوَ أَنَّ الْإِضْجَاعَ بِمُجَرَّدِهِ هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ، فَهُوَ مُحَالٌ، إِذْ لَا يُسَمَّى ذَلِكَ ذَبْحًا، وَلَا هُوَ بَلَاءٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفِدَاءِ بَعْدَ الْاِمْتِثَالِ.

1112. **وَأَمَّا الرَّابِعُ:** وَهُوَ انْكَارُ النَّسْخِ، وَأَنَّهُ امْتِثَالٌ، لَكِنْ انْقَلَبَ عَنْقُهُ حَدِيدًا، فَفَاتَ التَّمَكُّنُ، فَانْقَطَعَ التَّكْلِيفُ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ عَلَى أَصُولِهِمْ، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَشْرُوطِ لَا يَثْبُتُ عِنْدَهُمْ، بَلْ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يُقْلَبُ عَنْقُهُ حَدِيدًا، فَلَا يَكُونُ أَمْرًا بِمَا يَعْلَمُ امْتِنَاعَهُ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفِدَاءِ، فَلَا يَكُونُ بَلَاءً فِي حَقِّهِ.

1113. **وَأَمَّا الْخَامِسُ:** وَهُوَ أَنَّهُ فَعَلَ وَالتَّامُّ، فَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّ الْفِدَاءَ كَيْفَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْاِلْتِمَامِ؟ وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَاشْتَهَرَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الظَّاهِرَةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ قَطُّ، وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِرَاعٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ.

1114. **فَإِنْ قِيلَ:** أَلَيْسَ قَدْ قَالَ: ﴿قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا﴾ (الصفات: 105)؟

1115. **قُلْنَا:** مَعْنَاهُ أَنَّكَ عَمِلْتَ فِي مُقَدِّمَاتِهِ عَمَلٌ مُصَدِّقٌ بِالرُّؤْيَا. وَالتَّصَدِيقُ غَيْرُ التَّحْقِيقِ وَالْعَمَلِ.

نسخ بعض العبادة
أو شرطها، أو سنة
من سننها هل هو
نسخ لأصلها؟

1116. |2| مَسْأَلَةٌ: إِذَا نُسِخَ بَعْضُ الْعِبَادَةِ أَوْ شَرْطُهَا، أَوْ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِهَا، كَمَا لَوْ أُسْقِطَتْ رَكَعَتَانِ مِنْ أَرْبَعٍ، أَوْ أُسْقِطَ شَرْطُ الطَّهَارَةِ، فَقَدْ قَالَ قَائِلُونَ: هُوَ نَسْخٌ لِبَعْضِ الْعِبَادَةِ، لَا لِأَصْلِهَا؛ وَقَالَ قَائِلُونَ: هُوَ نَسْخٌ لِأَصْلِ الْعِبَادَةِ، وَقَالَ قَائِلُونَ: نَسْخُ الشَّرْطِ لَيْسَ نَسْخًا لِأَصْلِ، أَمَّا نَسْخُ الْبَعْضِ فَهُوَ نَسْخٌ لِلْأَصْلِ، وَلَمْ يَسْمَحُوا بِتَسْمِيَةِ الشَّرْطِ بَعْضًا. وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ.

1117. وَكَشَفَ الْغِطَاءَ عِنْدَنَا أَنْ نَقُولَ: إِذَا أُوجِبَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ: فَقَدْ نَسَخَ أَصْلَ الْعِبَادَةِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ النِّسْخِ الرَّفْعُ وَالتَّبْدِيلُ. وَقَدْ كَانَ حُكْمُ الْأَرْبَعِ الْوُجُوبَ، فَنُسِخَ وَجُوبُهَا بِالْكُلِّيَّةِ. وَالرَّكَعَتَانِ عِبَادَةٌ أُخْرَى، لَا أَنَّهَا بَعْضٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ بَعْضًا لَكَانَ مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ أَرْبَعًا فَقَدْ أَتَى بِالْوَاجِبِ وَزِيَادَةٍ، كَمَا لَوْ صَلَّى بِتَسْلِيمَتَيْنِ، وَكَمَا لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ فَتَصَدَّقَ بِدِرْهَمَيْنِ.

1118. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا رَدَّ الْأَرْبَعُ إِلَى رَكَعَةٍ، فَقَدْ كَانَتْ الرُّكْعَةُ حُكْمًا أَنَّهَا غَيْرُ مُجْزِئَةٍ، وَالْآنَ صَارَتْ مُجْزِئَةً. فَهَلْ هَذَا نَسْخٌ آخَرُ مَعَ نَسْخِ الْأَرْبَعِ؟

1119. قُلْنَا: كَوْنُ الرُّكْعَةِ غَيْرَ مُجْزِئَةٍ مَعْنَاهُ أَنَّ وُجُودَهَا كَعَدَمِهَا. وَهَذَا حُكْمٌ أَصْلِيٌّ عَقْلِيٌّ، لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ. وَالنِّسْخُ هُوَ رَفْعُ مَا ثَبَتَ بِالشَّرْعِ. فَإِذَا لَمْ يُرَدَّ بِلَفْظِ النِّسْخِ إِلَّا الرَّفْعُ كَيْفَ كَانَ - مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْمَرْفُوعِ - فَهَذَا نَسْخٌ، لَكِنَّا بَيْنَا فِي حَدِّ النِّسْخِ خِلَافَهُ*.

* ص: 164

1120. وَأَمَّا إِذَا أُسْقِطَتِ الطَّهَارَةُ، فَقَدْ نُسِخَ وَجُوبُ الطَّهَارَةِ، وَبَقِيَتِ الصَّلَاةُ وَاجِبَةً. نَعَمْ: كَانَ حُكْمُ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ أَنْ لَا تُجْزِيَ؛ وَالْآنَ صَارَتْ مُجْزِئَةً. لَكِنَّ هَذَا تَغْيِيرٌ لِحُكْمِ أَصْلِيٍّ، لَا لِحُكْمِ شَرْعِيٍّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ لَمْ تَكُنْ مُجْزِئَةً. لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مَأْمُورًا بِهَا شَرْعًا.

[117/1]

1121. فَإِنْ قِيلَ: كَانَتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ مُتَعَلِّقَةً بِالطَّهَارَةِ؛ فَنُسِخَ تَعَلُّقُ صِحَّتِهَا / بِهَا شَرْعًا، فَهُوَ نَسْخٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ الْعِبَادَةِ، فَالصَّلَاةُ مَعَ الطَّهَارَةِ غَيْرُ الصَّلَاةِ مَعَ الْحَدَثِ، كَمَا أَنَّ الثَّلَاثَ غَيْرُ الْأَرْبَعِ. فَلْيَكُنْ هَذَا نَسْخًا لِتِلْكَ الصَّلَاةِ وَإِجَابًا لِغَيْرِهَا؟

1122. قُلْنَا: لِهَذَا تَخِيلَ قَوْمٌ أَنَّ نَسْخَ شَرْطِ الْعِبَادَةِ كَنَسْخِ الْبَعْضِ. وَلَا شَكَّ أَنََّّهُ لَوْ

أَوْجِبَ الصَّلَاةَ مَعَ الْحَدَثِ لَكَانَ نَسْخًا لَا يَجَابِهَا مَعَ الطَّهَارَةِ، وَكَانَتْ هَذِهِ عِبَادَةً أُخْرَى، أَمَّا إِذَا جُوزَتْ الصَّلَاةُ كَيْفَ كَانَتْ، مَعَ الطَّهَارَةِ وَغَيْرِ الطَّهَارَةِ، فَقَدْ كَانَتْ الصَّلَاةُ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ غَيْرَ مُجْزِئَةٍ، لِبَقَائِهَا عَلَى الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ، إِذْ لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا، فَالآنَ جُعِلَتْ مُجْزِئَةً، وَارْتَفَعَ الْحُكْمُ الْأَصْلِيُّ. أَمَّا صِحَّةُ الصَّلَاةِ وَأَنَّهَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِالطَّهَارَةِ، فَنَسْخُ هَذَا التَّعْلُقِ نَسْخٌ لِأَصْلِ الْعِبَادَةِ، أَوْ نَسْخٌ لَتَعْلُقِ الصَّحَّةِ، وَلِمَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ؟ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْخَطْبُ فِيهِ يَسِيرٌ، فَلَيْسَ يَتَعْلَقُ بِهِ كَبِيرٌ فَائِدَةٌ.

1123. وَأَمَّا إِذَا نُسِخَتْ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِهَا لَا يَتَعْلَقُ بِهَا الْإِجْزَاءُ، كَالْوُقُوفِ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ، أَوْ سِتْرِ الرَّأْسِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعِبَادَةِ بِالنَّسْخِ.

1124. فَإِذَا: تَبْعِيضُ مِقْدَارِ الْعِبَادَةِ نَسْخًا لِأَصْلِ الْعِبَادَةِ؛ وَتَبْعِيضُ السُّنَّةِ لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعِبَادَةِ؛ ١١ وَتَبْعِيضُ الشَّرْطِ فِيهِ نَظَرٌ، وَإِذَا حُقِّقَ كَانَ الْإِحَاقُ بِتَنْقِصِ قَدْرِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى.

1125. |3| مَسْأَلَةٌ: الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ عِنْدَ قَوْمٍ، وَلَيْسَتْ بِنَسْخٍ عِنْدَ قَوْمٍ.

1126. وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا التَّفْصِيلُ: فنَقُولُ: يُنْظَرُ إِلَى تَعْلُقِ الزِّيَادَةِ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ. وَالْمَرَاتِبُ فِيهِ ثَلَاثٌ:

1127. الْأُولَى: أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَتَعْلَقُ بِهِ، كَمَا إِذَا أُوجِبَ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ، ثُمَّ أُوجِبَ الزَّكَاةُ وَالْحَجُّ، لَمْ يَتَغَيَّرْ حُكْمُ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ، إِذْ بَقِيَ وَجُوبُهُ وَإِجْزَاؤُهُ، وَالنَّسْخُ هُوَ رَفْعُ حُكْمٍ وَتَبْدِيلُ، وَلَمْ يَرْتَفَعْ.

1128. الرُّتْبَةُ الثَّانِيَّةُ: وَهِيَ فِي أَقْصَى الْبُعْدِ عَنِ الْأُولَى: أَنْ تَتَّصِلَ الزِّيَادَةُ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ اتِّصَالًا اتِّحَادِيًّا يَرْفَعُ التَّعَدُّدَ وَالْإِنْفِصَالَ، كَمَا لَوْ زِيدَ فِي الصُّبْحِ رَكْعَتَانِ. فَهَذَا نَسْخٌ، إِذْ كَانَ حُكْمُ الرُّكْعَتَيْنِ الْإِجْزَاءَ وَالصَّحَّةَ، وَقَدْ ارْتَفَعَ. نَعَمْ: الْأَرْبَعَةُ اسْتَوْفَتْ إِجْبَابَهَا وَلَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً، وَهَذَا لَيْسَ بِنَسْخٍ، إِذِ الْمَرْفُوعُ هُوَ الْحُكْمُ الْأَصْلِيُّ دُونَ الشَّرْعِيِّ.

1129. فَإِنْ قِيلَ: اشْتَمَلَتِ الْأَرْبَعَةُ عَلَى الثَّانَتَيْنِ وَزِيَادَةٍ، فَهُمَا قَارَتَانِ لَمْ تَرْتَفِعَا، وَضُمَّتْ إِلَيْهِمَا رَكْعَتَانِ.

الزيادة على
النص
هل هو نسخ؟

1130. قُلْنَا: النَّسْخُ رَفْعُ الْحُكْمِ، لَا رَفْعُ الْمَحْكُومِ فِيهِ؛ فَقَدْ كَانَ مِنْ حُكْمِ الرُّكْعَتَيْنِ
الْإِجْزَاءِ وَالصَّحَّةِ، وَقَدْ ارْتَفَعَ. كَيْفَ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ الْأَرْبَعُ ثَلَاثًا وَزِيَادَةً،
بَلْ هِيَ نَوْعٌ آخَرُ، إِذْ لَوْ كَانَ لَكَانَتِ الْخَمْسَةُ أَرْبَعَةً وَزِيَادَةً فَإِذَا أَتَى بِالْخَمْسَةِ
فَيَنْبَغِي أَنْ تُجْزَى، وَلَا صَائِرٌ إِلَيْهِ.*

* ص: 177

1131. الرُّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ: وَهِيَ بَيْنَ الْمَرْتَبَتَيْنِ: زِيَادَةُ عَشْرِينَ جَلْدَةً عَلَى ثَمَانِينَ جَلْدَةً
فِي الْقَذْفِ. وَلَيْسَ انْفِصَالُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ كَانْفِصَالِ الصَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَلَا
اتِّصَالُهَا كَاتِّصَالِ الرُّكْعَاتِ.

1132. وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ نَسْخٌ.

1133. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ هُوَ بِالْمُنْفَصِلِ أَشْبَهُ، لِأَنَّ الثَّمَانِينَ بَقِيَ وَجُوبُهَا وَإِجْزَاؤُهَا
عَنْ نَفْسِهَا، وَوَجِبَتْ زِيَادَةُ عَلَيْهَا مَعَ بَقَائِهَا. فَالْمِائَةُ ثَمَانُونَ وَزِيَادَةً، / وَلِذَلِكَ لَا
يَنْتَفِي الْإِجْزَاءُ عَنِ الثَّمَانِينَ بِزِيَادَةِ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ.

|118/1|

1134. وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: جَوَازُ إِثْبَاتِ التَّغْرِيبِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عِنْدَنَا، وَمَنْعُهُ
عِنْدَهُمْ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يُنْسَخُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

1135. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ كَانَتِ الثَّمَانُونَ حَدًّا كَامِلًا، فَنَسْخُ الْإِسْتِحْقَاقِ لِاسْمِ الْكَمَالِ
رَفْعٌ لِحُكْمِهِ لَا مَحَالَةَ.

1136. قُلْنَا: هُوَ رَفْعٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ حُكْمًا مَقْصُودًا شَرْعِيًّا، بَلِ الْمَقْصُودُ وَجُودُهُ
وَإِجْزَاؤُهُ، وَقَدْ بَقِيَ كَمَا كَانَ، فَلَوْ أَثْبِتَ مُثْبِتٌ كَوْنَهُ حُكْمًا مَقْصُودًا شَرْعِيًّا
لَا مَتْنَعُ نَسْخِهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، بَلْ هُوَ كَمَا لَوْ أَوْجَبَ الشَّرْعُ الصَّلَاةَ فَقَطْ، فَمَنْ
أَتَى بِهَا فَقَدْ أَدَّى كُلِّيَّةَ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِكَمَالِهِ. فَإِذَا أَوْجَبَ الصَّوْمَ
خَرَجَتْ الصَّلَاةُ عَنْ كَوْنِهَا كُلِّيَّةَ الْوَاجِبِ. لَكِنْ لَيْسَ هَذَا حُكْمًا مَقْصُودًا.

1137. فَإِنْ قِيلَ: هُوَ نَسْخٌ لَوْجُوبِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الثَّمَانِينَ، لِأَنَّ إِجَابَ الثَّمَانِينَ مَانِعٌ
مِنَ الزِّيَادَةِ.

1138. قُلْنَا: لَيْسَ مَنَعُ الزِّيَادَةِ بِطَرِيقِ الْمَنْطُوقِ، بَلْ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ، وَلَا يَقُولُونَ بِهِ،
وَلَا نَقُولُ بِهِ هَهُنَا.

1139. ثُمَّ رَفَعَ الْمَفْهُومَ كَتَخْصِصِ الْعُمُومِ، فَإِنَّهُ رَفَعَ بَعْضَ مُقْتَضَى اللَّفْظِ، فَيَجُوزُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

1140. ثُمَّ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ هَذَا لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ وَرَدَ حُكْمُ الْمَفْهُومِ وَاسْتَقَرَّ، ثُمَّ وَرَدَ التَّغْرِيبُ بَعْدَهُ. وَهَذَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، بَلْ لَعَلَّهُ وَرَدَ بَيَانًا لِإِسْقَاطِ الْمَفْهُومِ مُتَّصِلًا بِهِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ.

1141. فَإِنْ قِيلَ: التَّفْسِيقُ وَرَدُّ الشَّهَادَةِ يَتَعَلَّقُ بِالثَّمَانِينَ، فَإِذَا زِيدَ عَلَيْهَا زَالَ تَعَلُّقُهُ بِهَا.

1142. قُلْنَا: يَتَعَلَّقُ التَّفْسِيقُ وَرَدُّ الشَّهَادَةِ بِالْقَذْفِ لَا بِالْحَدِّ، وَلَوْ سَلَّمْنَا لَكَانَ ذَلِكَ حُكْمًا تَابِعًا لِلْحَدِّ لَا مَقْصُودًا. وَكَانَ كَحِلِّ النِّكَاحِ بَعْدَ انْقِضَاءِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ مِنْ عِدَّةِ الْوَفَاةِ. وَتَصَرَّفُ الشَّرْعُ فِي الْعِدَّةِ بِرَدِّهَا مِنْ حَوْلٍ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ لَيْسَ تَصَرُّفًا فِي إِبَاحَةِ النِّكَاحِ، بَلْ فِي نَفْسِ الْعِدَّةِ وَالنِّكَاحِ تَابِعٌ.

1143. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ مُطْلَقًا، ثُمَّ زِيدَ شَرْطُ الطَّهَارَةِ، فَهَلْ هُوَ نَسْخٌ؟

1144. قُلْنَا: نَعَمْ، لِأَنَّهُ كَانَ حُكْمُ الْأَوَّلِ إِجْزَاءَ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ، فَنَسَخَ إِجْزَاءُهَا، وَأَمَرَ بِصَّلَاةٍ مَعَ طَهَارَةٍ.

1145. فَإِنْ قِيلَ: فَيَلْزَمُكُمْ الْمَصِيرُ إِلَى إِجْزَاءِ طَوَافِ الْمُحْدِثِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ:

﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: 29) وَلَمْ يَشْرُطِ الطَّهَارَةَ. وَالشَّافِعِيُّ

رَحِمَهُ اللَّهُ مَنَعَ الْإِجْزَاءَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ» وَهُوَ خَبَرُ

الْوَاحِدِ. وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ - قَضَى بِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ يُؤَثِّرُ فِي إِجْبَابِ الطَّهَارَةِ،

أَمَّا فِي إِبْطَالِ الطَّوَافِ وَإِجْزَائِهِ وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالْكِتَابِ، فَلَا.

1146. قُلْنَا: لَوْ اسْتَقَرَّ قَصْدُ الْعُمُومِ فِي الْكِتَابِ، وَاقْتَضَى إِجْزَاءَ الطَّوَافِ مُحْدَثًا،

وَمَعَ الطَّهَارَةَ، فَاشْتَرَاطُ الطَّهَارَةِ رَفْعٌ وَنَسْخٌ، وَلَا يَجُوزُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَكِنْ قَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِأَصْلِ الطَّوَافِ،

وَيَكُونُ بَيَانُ شُرُوطِهِ مَوْكُولًا إِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ بَيَانًا

وَتَخْصِصًا لِلْعُمُومِ لَا نَسْخًا، فَإِنَّهُ نَقْصَانٌ مِنَ النَّصِّ، لَا زِيَادَةٌ عَلَى النَّصِّ، لِأَنَّ

عُمُومَ النَّصِّ يَقْتَضِي إِجْزَاءَ الطَّوَافِ بِطَهَارَةٍ وَغَيْرِ طَهَارَةٍ، فَأَخْرَجَ خَبَرُ الْوَاحِدِ

/ أَحَدَ الْقِسْمَيْنِ مِنْ لَفْظِ الْقُرْآنِ، فَهُوَ نَقْصَانٌ مِنَ النَّصِّ لَا زِيَادَةٌ عَلَيْهِ.

1147. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَفْعًا إِنْ اسْتَقَرَّ الْعُمُومُ قَطْعًا، وَبَيَانًا إِنْ لَمْ يَسْتَقِرَّ. وَلَا مَعْنَى لِدَعْوَى اسْتِقْرَارِهِ بِالتَّحْكُمِ. وَهَذَا نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (المجادلة: 3) فَإِنَّهُ يَعُمُّ الْمُؤْمِنَةَ وَغَيْرَ الْمُؤْمِنَةِ. فَيَجُوزُ تَخْصِيصُ الْعُمُومِ، إِذْ قَدْ يُرَادُ بِالْآيَةِ ذِكْرُ أَصْلِ الْكُفَّارَةِ، وَيَكُونُ أَمْرًا بِأَصْلِ الْكُفَّارَةِ دُونَ قِيُودِهَا وَشُرُوطِهَا. فَلَوْ اسْتَقَرَّ الْعُمُومُ، وَحَصَلَ الْقَطْعُ بِكَوْنِ الْعُمُومِ مُرَادًا، لَكَانَ نَسْخُهُ وَرَفْعُهُ بِالْقِيَاسِ وَخَبَرِ الْوَاحِدِ مُمْتَنِعًا.

1148. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي تَجْوِيزِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، هَلْ هُوَ نَسْخٌ لَغَسْلِ الرَّجُلَيْنِ؟ ١١

1149. قُلْنَا: لَيْسَ نَسْخًا لِأَجْزَائِهِ وَلَا لَوْجُوبِهِ، لَكِنَّهُ نَسْخٌ لِتَضْيِيقِ وَجُوبِهِ وَتَعْيِينِهِ، وَجَاعِلُ إِيَّاهُ أَحَدَ الْوَاجِبَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

1150. فَإِنْ قِيلَ: فَالْكِتَابُ أَوْجَبَ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ عَلَى التَّضْيِيقِ؟

1151. قُلْنَا: قَدْ بَقِيَ تَضْيِيقُهُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَلْبَسْ خُفًّا عَلَى الطَّهَّارَةِ، وَأُخْرِجَ مِنْ عُمُومِهِ مَنْ لَبَسَ الْخُفَّ عَلَى الطَّهَّارَةِ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

1152. فَإِنْ قِيلَ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (البقرة: 282) الْآيَةُ، تُوجِبُ إِيقَافَ الْحُكْمِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ، فَإِذَا حُكِمَ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَقَدْ دُفِعَ إِيقَافُ الْحُكْمِ، فَهُوَ نَسْخٌ؟

1153. قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْآيَةَ لَا تَقْتَضِي إِلَّا كَوْنَ الشَّاهِدَيْنِ حُجَّةً، وَجَوَازَ الْحُكْمِ بِقَوْلِهِمَا. أَمَّا امْتِنَاعُ الْحُكْمِ بِحُجَّةٍ أُخْرَى فَلَيْسَ مِنَ الْآيَةِ، بَلْ هُوَ كَالْحُكْمِ بِالْإِقْرَارِ. وَذِكْرُ حُجَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَمْنَعُ وَجُودَ حُجَّةٍ أُخْرَى. وَقَوْلُهُمْ: ظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّ لَا حُجَّةَ سِوَاهُ: فَلَيْسَ هَذَا ظَاهِرًا مَنْطُوقًا. وَلَا حُجَّةٌ عِنْدَهُمْ فِي الْمَفْهُومِ. وَلَوْ كَانَ بِالْمَفْهُومِ؛ فَرَفْعُ الْمَفْهُومِ رَفْعُ بَعْضِ مُقْتَضَى اللَّفْظِ. وَكُلُّ ذَلِكَ لَوْ سَلِمَ اسْتِقْرَارُ الْمَفْهُومِ وَثَبَاتُهُ، وَوَرَدَ خَبَرُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ بَعْدَهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ.

1154. |4| مَسْأَلَةٌ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ النَّسْخِ إِثْبَاتُ بَدَلٍ غَيْرِ الْمَنْسُوخِ.

1155. وَقَالَ قَوْمٌ: يَمْتَنِعُ ذَلِكَ.

1156. فنقول: يمتنع ذلك عقلاً أو سمعاً؟ ولا يمتنع عقلاً جوازُهُ، إذ لو امتنع لكان الامتناع لصورته، أو لمخالفته المصلحة والحكمة. ولا يمتنع لصورته، إذ يقول: قد أوجبت عليك القتال، ونسخته عنك، ورددتك إلى ما كان قبل من الحكم الأصلي. ولا يمتنع للمصلحة؛ فإن الشرع لا يبتنى عليها عندنا، وإن ابتنى فلا يبعد أن تكون المصلحة في رفعه من غير إثبات بدل. وإن منعوا جوازَهُ سمعاً فهو تحكُّم، بل نسخ النهي عن ادخار لحوم الأصاحي، وتقديم الصدقة أمام المناجاة، ولا بدل لهما، وإن نسخت القبلة إلى بدل، ووصية الأقربين إلى بدل. وغير ذلك. وحقيقة النسخ هو الرفع فقط.

1157. أما قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ (البقرة: 106) إن تمسكوا به فالجواب من أوجه:

1158. الأول: أن هذا لا يمتنع الجواز عقلاً، وإن منع الوقوع، عند من يقول بصيغة العموم. ومن لا يقول بها، فلا يلزمه أصلاً.

1159. ومن قال بها فلا يلزمه من هذا أنه لا يجوز في جميع المواضع إلا / ببدل، بل يتطرق التخصيص إليه، بدليل الأصاحي، والصدقة أمام المناجاة.

1160. ثم ظاهره أنه أراد أن نسخ آية بآية أخرى مثلاً، أما أنه لا يتضمن النسخ إلا رفع المنسوخ، أو يتضمن مع ذلك غيره، فكل ذلك محتمل.

1161. |5| مسألة: قال قوم: يجوز النسخ بالأخف، ولا يجوز بالاثقل.

النسخ بالأخف
وبالاثقل

1162. فنقول: امتناع النسخ بالاثقل عرفتموه عقلاً أو سمعاً؟ ولا يستحيل عقلاً، لأنه لا يمتنع لذاته، ولا للاستصلاح، فإننا ننكره. وإن قلنا به فلم يستحيل أن تكون المصلحة في التدرج والترقي من الأخف إلى الأثقل، كما كانت المصلحة في ابتداء التكليف ورفع الحكم الأصلي؟

1163. فإن قيل: إن الله تعالى رؤوف رحيم بعباده، ولا يليق به التشديد.

1164. قلنا: فينبغي أن لا يليق به ابتداء التكليف، ولا تسليط المرض والفقر وأنواع العذاب على الخلق.

1165. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ يَمْتَنِعُ سَمْعًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: 185) وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ (الأنفال: 66) ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ (النساء: 28).

1166. قُلْنَا: فَيَنْبَغِي أَنْ يَتْرُكَهُمْ وَإِبَاحَةَ الْفِعْلِ، فَفِيهِ الْيُسْرُ. ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُنْسَخَ بِالْمِثْلِ لِأَنَّهُ لَا يُسْرَفِيهِ، إِذِ الْيُسْرُ فِي رَفْعِهِ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ، أَوْ بِالْأَخْفِ. وَهَذِهِ الْآيَاتُ وَرَدَتْ فِي صُورٍ خَاصَّةٍ أُرِيدَ بِهَا التَّخْفِيفُ، وَلَيْسَ فِيهِ مَنَعُ إِرَادَةِ التَّثْقِيلِ وَالتَّشْدِيدِ.

1167. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ وَهَذَا خَيْرٌ عَامٌّ، وَالْخَيْرُ مَا هُوَ خَيْرٌ لَنَا، وَإِلَّا فَالْقُرْآنُ خَيْرٌ كُلُّهُ، وَالْخَيْرُ لَنَا مَا هُوَ الْأَخْفُ عَلَيْنَا. 1168. قُلْنَا: لَا، بَلِ الْخَيْرُ مَا هُوَ أَجْزَلُ ثَوَابًا وَأَصْلَحُ لَنَا فِي الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ أَثْقَلَ فِي الْحَالِ.

1169. فَإِنْ قِيلَ: لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ عَقْلًا، بَلْ سَمْعًا، لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ فِي الشَّرْعِ نَسْخٌ بِالْأَثْقَلِ.

1170. قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ أُمِرَ الصَّحَابَةُ أَوَّلًا بِتَرْكِ الْقِتَالِ، وَالْإِعْرَاضِ، ثُمَّ بِنَصْبِ الْقِتَالِ مَعَ التَّشْدِيدِ بِثَبَاتِ الْوَاحِدِ لِلْعَشْرَةِ. وَكَذَلِكَ نُسِخَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْفِدْيَةِ بِالْإِطْعَامِ بِتَعْيِينِ الصِّيَامِ، وَهُوَ تَضْيِيقُ. وَحُرْمَ الْخَمْرِ، وَنِكَاحِ الْمُتْعَةِ، وَلُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، بَعْدَ إِطْلَاقِهَا، وَنُسِخَ جَوَازُ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْخَوْفِ إِلَى إِجَابَتِهَا فِي أَثْنَاءِ الْقِتَالِ، وَنُسِخَ صَوْمُ عَاشُورَاءَ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، وَكَانَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ قَوْمٍ، فَنُسِخَتْ بِأَرْبَعٍ فِي الْحَضَرِ.

1171. |6| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي النَّسْخِ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الْخَبَرُ:

1172. فَقَالَ قَوْمٌ: النَّسْخُ حَصَلَ فِي حَقِّهِ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِهِ.

1173. وَقَالَ قَوْمٌ: مَا لَمْ يَبْلُغْهُ لَا يَكُونُ نَسْخًا فِي حَقِّهِ.

1174. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ لِلنَّسْخِ حَقِيقَةً وَهُوَ ارْتِفَاعُ الْحُكْمِ السَّابِقِ، وَتَتِيجَةٌ وَهِيَ وَجُوبُ الْقَضَاءِ وَانْتِفَاءُ الْإِجْزَاءِ بِالْعَمَلِ السَّابِقِ:

1175. أَمَّا حَقِيقَتُهُ فَلَا تَثْبُتُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ، وَهُوَ رَفْعُ الْحُكْمِ، لِأَنَّ مَنْ أُمِرَ بِاسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَإِذَا نَزَلَ النَّسْخُ بِمَكَّةَ لَمْ يَسْقُطِ الْأَمْرُ عَنْهُ هُوَ

النسخ في حق
من لم يبلغه
الخبر

|121/1|

بِالْيَمَنِ فِي الْحَالِ؛ بَلْ هُوَ مَأْمُورٌ بِالتَّمَسُّكِ بِالْأَمْرِ السَّابِقِ، / وَلَوْ تَرَكَ لَعَصَى،
وَأِنْ بَانَ أَنَّهُ كَانَ مَنْسُوخًا. وَلَا يَلْزَمُهُ اسْتِقْبَالُ الْكَعْبَةِ، بَلْ لَوْ اسْتَقْبَلَهَا لَعَصَى،
وَهَذَا لَا يَتَّجُهُ فِيهِ خِلَافٌ.

1176. وَأَمَّا لُزُومُ الْقَضَاءِ لِلصَّلَاةِ إِذَا عَرَفَ النَّسْخَ، فَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ نَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ،
وَرُبَّمَا يَجِبُ الْقَضَاءُ حَيْثُ لَا يَجِبُ الْأَدَاءُ، كَمَا فِي الْحَائِضِ لَوْ صَامَتْ ١١
عَصَتْ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا لَوْ اسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ
عَصَى، وَيَلْزَمُهُ اسْتِقْبَالُهَا فِي الْقَضَاءِ، وَكَمَا نَقُولُ فِي النَّائِمِ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ إِذَا
تَيَقَّظَ وَأَفَاقَ: يَلْزَمُهُمَا قَضَاءُ مَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، لِأَنَّ مَنْ لَا يَفْهَمُ لَا يُخَاطَبُ.

1177. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا عَلِمَ النَّسْخَ، تَرَكَ تِلْكَ الْقِبْلَةَ بِالنَّسْخِ أَوْ بَعِلِمِهِ بِالنَّسْخِ؟ وَالْعِلْمُ
بِالنَّسْخِ لَا تَأْثِيرَ لَهُ، فَدَلَّ أَنَّ الْحُكْمَ انْقَطَعَ بِنُزُولِ النَّاسِخِ، لَكِنَّهُ جَاهِلٌ بِهِ، وَهُوَ
مُخْطِئٌ فِيهِ، لَكِنَّهُ مَعْدُورٌ.

1178. قُلْنَا: النَّاسِخُ هُوَ الرَّافِعُ، لَكِنَّ الْعِلْمَ شَرْطٌ، وَيَحَالُ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ عَلَى
النَّاسِخِ، وَلَكِنْ لَا نَسْخَ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ، لِأَنَّ النَّاسِخَ خِطَابٌ، وَلَا يَصِيرُ
خِطَابًا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مُخْطِئٌ: مُحَالٌ، لِأَنَّ اسْمَ الْخَطَا
يُطْلَقُ عَلَى مَنْ طَلَبَ شَيْئًا فَلَمْ يُصِبْهُ، أَوْ عَلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الطَّلَبُ فَقَصَرَ،
وَلَا يَتَحَقَّقُ شَيْءٌ مِنْهُ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ.

الباب الثاني في أركان النسخ وشروطه

1179. وَيَشْتَمِلُ عَلَى تَمْهِيدٍ لِمَجَامِعِ الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ، وَعَلَى مَسَائِلَ تَتَشَعَّبُ مِنْ أَحْكَامِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ.

1180. أَمَّا التَّمْهِيدُ:

1181. فَأَعْلَمُ أَنَّ أَرْكَانَ النَّسْخِ أَرْبَعَةٌ: النَّسْخُ، وَالنَّاسِخُ، وَالْمَنْسُوخُ، وَالْمَنْسُوخُ عَنْهُ. فَإِذَا كَانَ النَّسْخُ حَقِيقَتُهُ رَفْعَ الْحُكْمِ، فَالنَّاسِخُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ الرَّافِعُ لِلْحُكْمِ. وَالْمَنْسُوخُ هُوَ الْحُكْمُ الْمَرْفُوعُ. وَالْمَنْسُوخُ عَنْهُ هُوَ الْمُتَعَبَّدُ الْمُكَلَّفُ. وَالنَّسْخُ قَوْلُهُ الدَّالُّ عَلَى رَفْعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ.

1182. وَقَدْ يُسَمَّى الدَّلِيلُ نَاسِخًا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، فَيُقَالُ: هَذِهِ الْآيَةُ نَاسِخَةٌ لِتِلْكَ.

1183. وَقَدْ يُسَمَّى الْحُكْمُ نَاسِخًا مَجَازًا، فَيُقَالُ: صَوْمُ رَمَضَانَ نَاسِخٌ لَصَوْمِ عَاشُورَاءَ.

1184. وَالْحَقِيقَةُ هُوَ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ النَّسْخَ هُوَ الرَّفْعُ، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الرَّافِعُ بِنَصْبِ الدَّلِيلِ عَلَى الِارْتِفَاعِ، وَبِقَوْلِهِ الدَّالُّ عَلَيْهِ.

1185. وَأَمَّا مَجَامِعُ شُرُوطِهِ، فَالشُّرُوطُ أَرْبَعَةٌ:

1186. الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَنْسُوخُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، لَا عَقْلِيًّا أَصْلِيًّا؛ كَالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي ارْتَفَعَتْ بِإِجَابِ الْعِبَادَاتِ.

1187. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ النَّسْخُ بِخِطَابٍ، فَارْتِفَاعُ الْحُكْمِ بِمَوْتِ الْمُكَلَّفِ لَيْسَ نَسْخًا؛ إِذْ لَيْسَ الْمُزِيلُ خِطَابًا رَافِعًا لِحُكْمٍ خِطَابٍ سَابِقٍ، وَلَكِنَّهُ قَدْ قِيلَ أَوَّلًا: الْحُكْمُ عَلَيْكَ مَا دُمْتَ حَيًّا، فَوَضَعَ الْحُكْمُ قَاصِرًا عَلَى الْحَيَاةِ، فَلَا / يَحْتَاجُ إِلَى الرَّفْعِ.

1188. الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْخِطَابُ الْمَرْفُوعُ حُكْمًا مُقَيَّدًا بِوَقْتٍ يَقْتَضِي دُخُولَهُ زَوَالِ الْحُكْمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة: 187).

1189. الرَّابِعُ: أَنَّ يَكُونَ الْخِطَابُ النَّاسِخُ مُتَرَاخِيًا، لَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ (البقرة: 222). وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: 29).

1190. وَلَيْسَ يُشْتَرَطُ فِيهِ تِسْعَةُ أُمُورٍ:

1191. الْأَوَّلُ: أَنَّ يَكُونَ رَافِعًا لِلْمِثْلِ بِالْمِثْلِ، بَلْ أَنَّ يَكُونَ رَافِعًا فَقَطْ.

1192. الثَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ وُرُودُ النَّسْخِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَقْتِ الْمَنْسُوخِ، بَلْ يَجُوزُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ.

1193. الثَّالِثُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنَّ يَكُونَ الْمَنْسُوخُ مِمَّا يَدْخُلُهُ الِاسْتِثْنَاءُ وَالتَّخْصِصُ، بَلْ يَجُوزُ وُرُودُ النَّسْخِ عَلَى الْأَمْرِ بِفَعْلٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

1194. الرَّابِعُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنَّ يَكُونَ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ، فَلَا تُشْرَطُ الْجِنْسِيَّةُ، بَلْ يَكْفِي أَنَّ يَكُونَ مِمَّا يَصِحُّ النَّسْخُ بِهِ.

1195. الْخَامِسُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنَّ يَكُونَ نَصِّينِ قَاطِعَيْنِ؛ إِذْ يَجُوزُ نَسْخُ خَبَرِ الْوَاحِدِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَبِالْمُتَوَاتِرِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

1196. السَّادِسُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنَّ يَكُونَ النَّاسِخُ مَنْقُولًا بِمِثْلِ لَفْظِ الْمَنْسُوخِ، بَلْ أَنَّ يَكُونَ ثَابِتًا بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ، فَإِنَّ التَّوَجُّهَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَمْ يُنْقَلِ إِلَيْنَا بِلَفْظِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَنَاسِخُهُ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي الْقُرْآنِ. وَكَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ نَسْخُ الْحُكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ بِاجْتِهَادِ النَّبِيِّ ﷺ وَقِيَاسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا بِلَفْظٍ ذِي صِيغَةٍ وَصُورَةٍ يَجِبُ نَقْلُهَا.

1197. السَّابِعُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنَّ يَكُونَ النَّاسِخُ مُقَابِلًا لِلْمَنْسُوخِ، حَتَّى لَا يُنْسَخَ الْأَمْرُ إِلَّا بِالنَّهْيِ، وَلَا النَّهْيُ إِلَّا بِالْأَمْرِ، بَلْ يَجُوزُ أَنَّ يُنْسَخَ كِلَاهُمَا بِالِابَّاحَةِ، وَأَنَّ يُنْسَخَ الْوَاجِبُ الْمُضَيِّقُ بِالْمُوسِّعِ. وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ أَنَّ يَكُونَ النَّاسِخُ رَافِعًا حُكْمًا مِنَ الْمَنْسُوخِ كَيْفَ كَانَ.

1198. الثَّامِنُ: لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُمَا ثَابِتَيْنِ بِالنَّصِّ، بَلْ لَوْ كَانَ بِلَاخِنِ الْقَوْلِ وَفَحْوَاهُ وَظَاهِرِهِ وَكَيْفَ كَانَ، بِدَلِيلٍ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيَّنَّ أَنَّ آيَةَ وَصِيَّةِ الْأَقَارِبِ

نُسِخَتْ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ إِلَّا لَا وَصِيَّةَ لِي وَارِثٍ»
مَعَ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ مُمَكِّنٌ، فَلَيْسَا مُتَنَافِيَيْنِ تَنَافِيًّا قَاطِعًا.
1199. التَّاسِعُ: لَا يُشْتَرَطُ نَسْخُ الْحُكْمِ بِبَدَلٍ أَوْ بِمَا هُوَ أَخَفُّ، بَلْ يَجُوزُ بِالْمِثْلِ،
وَالْأَثْقَلِ، وَبِغَيْرِ بَدَلٍ، كَمَا سَبَقَ.

1200. وَلِنَذْكُرِ الْآنَ مَسَائِلَ تَتَشَعَّبُ عَنِ النَّظَرِ فِي رُكْنِي الْمَنْسُوخِ وَالنَّاسِخِ، وَهِيَ
مَسْأَلَتَانِ فِي الْمَنْسُوخِ، وَأَرْبَعُ مَسَائِلَ فِي الْمَنْسُوخِ بِهِ.

هل من الأحكام
ما هو
غير قابل لورود
النسخ عليه؟

1201. |1| مَسْأَلَةٌ: مَا مِنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ إِلَّا وَهُوَ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ، فَإِنَّهُمْ
قَالُوا: مِنَ الْأَفْعَالِ مَا لَهَا صِفَاتٌ نَفْسِيَّةٌ تَقْتَضِي حُسْنَهَا أَوْ قُبْحَهَا، فَلَا يُمَكِّنُ
نَسْخُهَا، مِثْلُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْعَدْلِ، وَشُكْرِ الْمُنْعَمِ، فَلَا يَجُوزُ نَسْخُ وَجُوبِهِ؛
وَمِثْلُ الْكُفْرِ، وَالظُّلْمِ، وَالْكَذِبِ، فَلَا يَجُوزُ نَسْخُ تَحْرِيمِهِ. وَبَنَوْا هَذَا عَلَى
تَحْسِينِ الْعَقْلِ وَتَقْبِيحِهِ، وَعَلَى وَجُوبِ الْأَصْلَحِ / عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَحَجَرُوا
بِسَبَبِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ. وَرُبَّمَا بَنَوْا هَذَا عَلَى صِحَّةِ إِسْلَامِ
الصَّبِيِّ، وَأَنَّ وَجُوبَهُ بِالْعَقْلِ، وَأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الصَّبِيِّ عَنْهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ.

|123/1|

* ص: 93-94

1202. وَهَذِهِ أَصُولُ أَبْطَلْنَاهَا*، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَصْلُ التَّكْلِيفِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى،
كَانَ فِيهِ صَلَاحُ الْعِبَادِ أَوْ لَمْ يَكُنْ. نَعَمْ: بَعْدَ أَنْ كَلَّفَهُمْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْسَخَ
جَمِيعَ التَّكَالِيفِ إِذْ لَا يَعْرِفُ النَّسْخَ مَنْ لَا يَعْرِفُ النَّاسِخَ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.
وَيَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَةُ النَّسْخِ وَالنَّاسِخِ، وَالِدَّلِيلُ الْمَنْصُوبُ عَلَيْهِ، فَيَبْقَى
هَذَا التَّكْلِيفُ بِالضَّرُورَةِ.

64 ا ب

1203. وَنُسَلِّمُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَهُمْ أَنْ لَا يَعْرِفُوهُ، وَأَنْ يُحَرِّمَ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَتَهُ، لِأَنَّ
قَوْلَهُ: أَكَلَّفْتُكَ أَنْ لَا تَعْرِفَنِي، يَتَضَمَّنُ الْمَعْرِفَةَ، أَيْ أَعْرِفْنِي أَوْ أَنِّي كَلَّفْتُكَ أَنْ لَا
تَعْرِفَنِي، وَذَلِكَ مُحَالٌ. فَيَمْتَنِعُ التَّكْلِيفُ بِهِ عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُ تَكْلِيفَ الْمُحَالِ.

1204. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَهُ مَعْرِفَةَ شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ،
لَأَنَّهُ مُحَالٌ لَا يَصِحُّ فِعْلُهُ، وَلَا تَرْكُهُ.

1205. |2| مَسْأَلَةٌ: الْآيَةُ إِذَا تَضَمَّنَتْ حُكْمًا يَجُوزُ نَسْخُ تِلَاوَتِهَا دُونَ حُكْمِهَا، وَنَسْخُ
حُكْمِهَا دُونَ تِلَاوَتِهَا وَنَسْخُهَا جَمِيعًا.

نسخ التلاوة دون
الحكم

1206. وَظَنَّ قَوْمٌ اسْتِحَالَةَ ذَلِكَ.

1207. فَنَقُولُ: هُوَ جَائِزٌ عَقْلًا، وَوَاقِعٌ شَرْعًا.

1208. أَمَّا جَوَازُهُ عَقْلًا: فَإِنَّ التَّلَاوَةَ، وَكِتَابَتَهَا فِي الْقُرْآنِ، وَانْعِقَادَ الصَّلَاةِ بِهَا، كُلُّ ذَلِكَ حُكْمُهَا، كَمَا أَنَّ التَّحْرِيمَ وَالتَّحْلِيلَ الْمَفْهُومَ مِنْ لَفْظِهَا حُكْمُهَا، وَكُلُّ حُكْمٍ فَهُوَ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ، وَهَذَا حُكْمٌ، فَهُوَ إِذَنْ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ.

1209. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: نَسْخُ التَّلَاوَةِ أَصْلًا مُمْتَنِعٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهَا مُجَرَّدَ الْحُكْمِ لَذَكَرَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ إِلَّا لِيُتْلَى وَيُثَابَ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يُرْفَعُ؟

1210. قُلْنَا: وَأَيُّ اسْتِحَالَةٍ فِي أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ مُجَرَّدَ الْحُكْمِ دُونَ التَّلَاوَةِ؟ لَكِنْ أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِلَفْظٍ مُعَيَّنٍ؟

1211. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ جَازَ نَسْخُهَا فَلْيُنَسَخِ الْحُكْمُ مَعَهَا، لِأَنَّ الْحُكْمَ تَبَعَ لِلتَّلَاوَةِ، فَكَيْفَ يَبْقَى الْفَرْعُ مَعَ نَسْخِ الْأَصْلِ؟

1212. قُلْنَا: لَا، بَلِ التَّلَاوَةُ حُكْمٌ، وَانْعِقَادُ الصَّلَاةِ بِهَا حُكْمٌ آخَرٌ، فَلَيْسَ بِأَصْلٍ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ دَلَالَتُهَا. وَلَيْسَ فِي نَسْخِ تِلَاوَتِهَا، وَالْحُكْمِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَنْعَقِدُ بِهَا نَسْخٌ لِدَلَالَتِهَا، فَكَمْ مِنْ دَلِيلٍ لَا يُتْلَى، وَلَا تَنْعَقِدُ بِهِ صَلَاةٌ! وَهَذِهِ الْآيَةُ دَلِيلٌ، لِنُزُولِهَا وَوُرُودِهَا، لَا لِكَوْنِهَا مَتْلُوءَةً فِي الْقُرْآنِ، وَالنَّسْخُ لَا يَرْفَعُ وَرُودَهَا وَنُزُولَهَا، وَلَا يَجْعَلُهَا كَأَنَّهَا غَيْرُ وَارِدَةٍ، بَلْ يُلْحِقُهَا بِالْوَارِدِ الَّذِي لَا يُتْلَى. كَيْفَ وَيَجُوزُ أَنْ يَنْعَدِمَ الدَّلِيلُ وَيَبْقَى الْمَدْلُولُ؟! فَإِنَّ الدَّلِيلَ عَلَامَةٌ لَا عِلَّةَ، فَإِذَا دَلَّ فَلَا ضَرَرَ فِي انْعِدَامِهِ. كَيْفَ وَالْمُوجِبُ لِلْحُكْمِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْقَدِيمِ، وَلَا يَنْعَدِمُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ رَفْعُهُ وَنَسْخُهُ! فَإِذَا قُلْنَا: الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ، أَرَدْنَا بِهِ انْقِطَاعَ تَعَلُّقِهَا عَنْ الْعَبْدِ، وَارْتِفَاعَ مَدْلُولِهَا وَحُكْمِهَا، لَا ارْتِفَاعَ ذَاتِهَا.

[124/1]

1213. فَإِنْ قِيلَ: نَسْخُ الْحُكْمِ مَعَ بَقَاءِ التَّلَاوَةِ مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّهُ رَفَعُ لِلْمَدْلُولِ مَعَ بَقَاءِ الدَّلِيلِ.

1214. قُلْنَا: إِنَّمَا يَكُونُ دَلِيلًا عِنْدَ انْفِكَاكِهِ عَمَّا يَرْفَعُ حُكْمَهُ، فَإِذَا جَاءَ خِطَابُ نَاسِخِ لِحُكْمِهِ زَالَ شَرْطُ دَلَالَتِهِ.

1215. ثُمَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِهِ سَمْعًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ (البقرة: 184) الآية. وَقَدْ بَقِيَتْ تِلَاوَتُهَا، وَنُسْخَ حُكْمِهَا بِتَعْيِينِ الصَّوْمِ. وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ مَتْلُوءَةٌ فِي الْقُرْآنِ، وَحُكْمُهَا مَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» وَنُسْخَ تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ أَمَامَ الْمُنَاجَاةِ، وَالتَّلَاوَةِ بَاقِيَةً. وَنُسْخَ التَّرْبِصِ حَوْلًا عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَالْحَبْسِ وَالْأَذَى عَنِ اللَّاتِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ، بِالْجَلْدِ وَالرَّجْمِ، مَعَ بَقَاءِ التَّلَاوَةِ.

1216. وَأَمَّا نُسْخُ التَّلَاوَةِ: فَقَدْ تَظَاهَرَتْ الْأَخْبَارُ بِنُسْخِ تِلَاوَةِ آيَةِ الرَّجْمِ، مَعَ بَقَاءِ حُكْمِهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

1217. وَاشْتَهَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أُنْزِلَتْ «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مُحَرَّمَاتٍ، فَنُسِخْنَ بِخَمْسٍ». وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ.

نسخ القرآن
بالسنة، وعكسه

1218. |3| مَسْأَلَةٌ: يَجُوزُ نُسْخُ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ، وَالسُّنَّةُ بِالْقُرْآنِ، لِأَنَّ الْكُلَّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْهُ؟ وَلَمْ يُعْتَبَرِ التَّجَانُّسُ، مَعَ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُحِيلُهُ. كَيْفَ وَقَدْ دَلَّ السَّمْعُ عَلَى وَقُوعِهِ، إِذِ التَّوَجُّهُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ فِي السُّنَّةِ، وَنَاسِخُهُ فِي الْقُرْآنِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْتَنَبَّهُوا﴾ (البقرة: 187) نُسْخَ لِتَحْرِيمِ الْمُبَاشَرَةِ، وَلَيْسَ التَّحْرِيمُ فِي الْقُرْآنِ. وَنُسْخَ صَوْمِ عَاشُورَاءَ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، وَكَانَ عَاشُورَاءُ ثَابِتًا بِالسُّنَّةِ.. وَصَلَاةُ الْخَوْفِ وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ نَاسِخَةً لِمَا ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ مِنْ جَوَازِ تَأْخِيرِهَا إِلَى انْجِلَاءِ الْقِتَالِ، حَتَّى قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَقَدْ آخَرِ الصَّلَاةَ: «حَشَا لِلَّهِ قُبُورُهُمْ نَارًا» لِحَبْسِهِمْ لَهُ عَنِ الصَّلَاةِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَفَّارِ﴾ (المتحنة: 10) نُسْخَ لِمَا قَرَّرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْعَهْدِ وَالصُّلْحِ.

1219. وَأَمَّا نُسْخُ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ فَنُسْخُ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» لِأَنَّ آيَةَ الْمِيرَاثِ لَا تَمْنَعُ الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، إِذِ الْجَمْعُ مُمَكِّنٌ. وَكَذَلِكَ قَالَ ﷺ: «قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَالشَّيْبُ بِالشَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ» فَهُوَ نَاسِخٌ

لِإِمْسَاكِهِنَّ فِي الْبُيُوتِ.

1220. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّ آيَةَ الْمِيرَاثِ نَسَخَتْ آيَةَ الْوَصِيَّةِ، وَلَمْ يَنْسَخْهَا هُوَ بِنَفْسِهِ ﷺ، وَبَيَّنَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَهُنَّ سَبِيلًا، وَكَانَ قَدْ وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، فَقَالَ: ﴿أَوْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ (النساء: 15).

1221. فَإِنْ قِيلَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَجُوزُ نَسْخُ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ، كَمَا لَا يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ. وَهُوَ أَجَلُّ مِنْ أَنْ لَا يَعْرِفَ هَذِهِ الْوُجُوهَ فِي النِّسْخِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّمَا / تَلْتَعِي السُّنَّةَ بِالسُّنَّةِ، إِذْ يَرْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ سُنَّتَهُ بِسُنَّتِهِ، وَيَكُونُ هُوَ مُبَيِّنًا لِكَلَامِ نَفْسِهِ وَلِلْقُرْآنِ، وَلَا يَكُونُ الْقُرْآنُ مُبَيِّنًا لِلْسُّنَّةِ، وَحَيْثُ لَا يُصَادِفُ ذَلِكَ فَلَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ، وَإِلَّا فَلَمْ يَقَعْ النِّسْخُ إِلَّا كَذَلِكَ.

[125/1]

1222. قُلْنَا: هَذَا إِنْ كَانَ فِي جَوَازِهِ عَقْلًا فَلَا يَخْفَى أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ الْقُرْآنِ وَجُوبُ التَّحَوُّلِ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَإِنْ كَانَ التَّوَجُّهُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ اثَابِتًا بِالسُّنَّةِ، وَكَذَلِكَ عَكْسُهُ مُمَكِّنٌ. وَإِنْ كَانَ يَقُولُ: لَمْ يَقَعْ هَذَا، فَقَدْ نَقَلْنَا وَقُوعَهُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ سُنَّةٍ خَافِيَةٍ مُنْدَرِسَةٍ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ. وَالْحُكْمُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ أَصْلًا تَحْكُمُ مَحْضٌ، وَإِنْ قَالَ الْأَكْثَرُ: كَانَ ذَلِكَ، فَرُبَّمَا لَا يُنَازَعُ فِيهِ.

1223. اخْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِي لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَيْتَ بِشَرِّهِ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ (يونس: 15) فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يُنْسَخُ الْقُرْآنُ بِالسُّنَّةِ.

1224. قُلْنَا: لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يُنْسَخُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ، بَلْ يُوْحَى يُوْحَى إِلَيْهِ، لَكِنْ لَا يَكُونُ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ. وَإِنْ جَوَّزْنَا النِّسْخَ بِالْاجْتِهَادِ، فَلَا إِذْنَ فِي الْاجْتِهَادِ يَكُونُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَالْإِذْنِ فِي النِّسْخِ. وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ النَّاسِخَ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

1225. وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يُنْسَخَ حُكْمُ الْقُرْآنِ بِقُرْآنٍ، بَلْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ يُوْحَى لَيْسَ بِقُرْآنٍ. وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ، هُوَ النَّاسِخُ بِاعْتِبَارٍ، وَالْمَنْسُوخُ بِاعْتِبَارٍ، وَلَيْسَ لَهُ كَلَامَانِ أَحَدُهُمَا قُرْآنٌ وَالْآخَرُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ، وَإِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْعِبَارَاتِ: فَرُبَّمَا دَلَّ كَلَامُهُ بِلَفْظٍ مَنْظُومٍ يَأْمُرُنَا بِتِلَاوَتِهِ، فَيُسَمَّى

قُرْآنًا، وَرُبَّمَا دَلَّ بِغَيْرِ لَفْظٍ مَثْلُوٍّ فَيُسَمَّى سُنَّةً، وَالْكُلُّ مَسْمُوعٌ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالنَّاسِخُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ حَالٍ.

1226. عَلَى أَنَّهُمْ طَالَبُوهُ بِقُرْآنٍ مِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ، فَقَالَ: لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي، وَمَا طَالَبُوهُ بِحُكْمٍ غَيْرِ ذَلِكَ، فَأَيُّنَ هَذَا مِنْ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ وَامْتِنَاعِهِ؟

1227. احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ (البقرة: 106) بَيِّنَ أَنَّ الْآيَةَ لَا تُنْسَخُ إِلَّا بِمِثْلِهَا، أَوْ بِخَيْرٍ مِنْهَا. فَالسُّنَّةُ لَا تَكُونُ مِثْلَهَا. ثُمَّ تَمَدَّحَ وَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ بَيِّنَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

1228. قُلْنَا: قَدْ حَقَّقْنَا أَنَّ النَّاسِخَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَنَّهُ الْمُظْهَرُّ لَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، الْمُفْهِمُ إِيَّانَا بِوَاسِطَتِهِ نَسْخَ كِتَابِهِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

1229. ثُمَّ لَوْ نَسَخَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةً عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، ثُمَّ أَتَى بِآيَةٍ أُخْرَى مِثْلَهَا، كَانَ قَدْ حَقَّقَ وَعَدَّهُ، فَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنَّ تَكُونَ الْآيَةُ الْأُخْرَى هِيَ النَّاسِخَةُ لِلْأُولَى.

1230. ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ الْمُرَادُ الْإِثْبَانِ بِقُرْآنٍ آخَرَ خَيْرٍ مِنْهَا، لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يُوصَفُ بِكَوْنِ بَعْضِهِ خَيْرًا مِنَ الْبَعْضِ، كَيْفَمَا قُدِّرَ قَدِيمًا أَوْ مَخْلُوقًا، بَلْ مَعْنَاهُ أَنْ يَأْتِيَ بِعَمَلٍ خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ لِكَوْنِهِ أَخَفَّ مِنْهُ، أَوْ لِكَوْنِهِ أَجْزَلَ ثَوَابًا. /

|126/1|

نسخ الإجماع
والنسخ به

1231. |4| مَسْأَلَةٌ: الْإِجْمَاعُ لَا يُنْسَخُ بِهِ إِذْ لَا نَسْخَ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ، وَمَا نُسِخَ بِالْإِجْمَاعِ فَلَا إِجْمَاعُ يَدُلُّ عَلَى نَسْخٍ قَدْ سَبَقَ فِي زَمَانِ نَزُولِ الْوَحْيِ، مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ.

نسخ المتواتر
بالأحاد

1232. |5| مَسْأَلَةٌ: أَمَّا السُّنَّةُ فَيُنْسَخُ الْمُتَوَاتِرُ مِنْهَا بِالْمُتَوَاتِرِ، وَالْأَحَادُ بِالْأَحَادِ.

1233. أَمَّا نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ مِنْهَا بِالْأَحَادِ فَاخْتَلَفُوا فِي وَقُوعِهِ سَمْعًا، وَجَوَازِهِ عَقْلًا، فَقَالَ قَوْمٌ: وَقَعَ ذَلِكَ سَمْعًا، فَإِنْ أَهْلَ مَسْجِدٍ قُبَاءَ تَحَوَّلُوا إِلَى الْكَعْبَةِ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ أَخْبَرَهُمْ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ ثَابِتًا بِطَرِيقٍ قَاطِعٍ، فَقَبِلُوا نَسْخَهُ عَنِ الْوَاحِدِ.

1234. وَالْمُخْتَارُ جَوَازُ ذَلِكَ عَقْلًا لَوْ تَعَبَّدَ بِهِ، وَوُقُوعُهُ سَمْعًا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِدَلِيلٍ قِصَّةِ قُبَاءَ، وَبِدَلِيلٍ أَنَّهُ كَانَ يُنْفَذُ أَحَادُ الْوَلَاةِ إِلَى الْأَطْرَافِ، وَكَانُوا يُبَلِّغُونَ

النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ جَمِيعًا. وَلَكِنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ بَعْدَ وَفَاتِهِ، بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْمُتَوَاتِرَ الْمَعْلُومَ لَا يُرْفَعُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَلَا ذَاهِبَ إِلَى تَجْوِيزِهِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَالْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ تُلْقِي مِنَ الصَّحَابَةِ. وَذَلِكَ فِيمَا لَا يُرْفَعُ قَاطِعًا. بَلْ ذَهَبَ الْخَوَارِجُ إِلَى مَنْعِ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، حَتَّى إِنَّهُمْ قَالُوا: رَجُمُ مَا عَزِ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَاتِرًا، لَا يَصْلَحُ لِنَسْخِ الْقُرْآنِ.

1235. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ، وَإِنْ تَوَاتَرَتْ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَحَالٍ، لِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: تَعَبَّدْنَاكُمْ بِالنَّسْخِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي زَمَانِ نَزُولِ الْوَحْيِ، وَحَرَّمْنَا ذَلِكَ بَعْدَهُ.

1236. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ ذَلِكَ عَقْلًا، وَهُوَ رَفْعُ الْقَاطِعِ بِالظَّنِّ؟ وَأَمَّا حَدِيثُ قُبَاءَ فَلَعَلَّهُ انْضَمَّ إِلَيْهِ مِنَ الْقَرَائِنِ مَا أَوْرَثَ الْعِلْمَ.

1237. قُلْنَا: تَقْدِيرُ قَرَائِنِ مُعْرِفَةٍ تَوْجِبُ إِبْطَالَ أَخْبَارِ الْآحَادِ، وَحَمْلَ عَمَلِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِالْقَرَائِنِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَضْعِ مَا لَمْ يُنْقَلْ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّهُ رَفْعٌ لِلْقَاطِعِ بِالظَّنِّ، فَباطِلٌ. إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَطَعْنَا بِكَذِبِ النَّاقِلِ. وَلَسْنَا نَقْطَعُ بِهِ، بَلْ نَجُوزُ صِدْقَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَقْطُوعٌ بِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ خَبَرٌ يَنْسَخُهُ، كَمَا أَنَّ الْبَرَاءَةَ الْأَصْلِيَّةَ مَقْطُوعٌ بِهَا، وَتَرْتَفِعُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهَا تُفِيدُ الْقَطْعَ بِشَرْطِ عَدَمِ خَبَرِ الْوَاحِدِ.

1238. فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يُقْطَعُ بِكَوْنِهِ كَاذِبًا، لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشَاعَ الْحُكْمَ، فَلَوْ ثَبَتَ نَسْخُهُ لِلزِّمَّةِ الْإِشَاعَةُ؟

1239. قُلْنَا: وَلَمْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُشِيعَ الْحُكْمَ، وَيَكِلَ النَّسْخَ إِلَى الْآحَادِ، كَمَا يُشِيعُ الْعُمُومَ، وَيَكِلَ التَّخْصِصَ إِلَى الْمُخْصَصِ؟

1240. [6] مَسْأَلَةٌ: لَا يَجُوزُ نَسْخُ النَّصِّ الْقَاطِعِ الْمُتَوَاتِرِ بِالْقِيَاسِ الْمَعْلُومِ بِالظَّنِّ وَالْاجْتِهَادِ عَلَى اخْتِلَافِ مَرَاتِبِهِ جَلِيًّا كَانَ أَوْ خَفِيًّا.

1241. هَذَا مَا قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ إِلَّا شَذُودًا مِنْهُمْ، قَالُوا: مَا جَازَ التَّخْصِصُ بِهِ جَازَ النَّسْخُ بِهِ.

نسخ المتواتر
بالقياس

1242. وَهُوَ مَنْقُوضٌ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَبِالْإِجْمَاعِ، وَبِخَبَرِ الْوَاحِدِ. فَالتَّخْصِصُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ جَائِزٌ دُونَ النَّسْخِ. ثُمَّ كَيْفَ يَتَسَاوَيَانِ وَالتَّخْصِصُ بَيَانٌ، وَالنَّسْخُ رَفْعٌ؟ وَالْبَيَانُ تَقْرِيرٌ، وَالرَّفْعُ إِبْطَالٌ؟

1243. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ النَّسْخُ بِالْقِيَاسِ الْجَلِيِّ.

[127/1]

1244. وَنَحْنُ / نَقُولُ: لَفْظُ «الْجَلِيِّ» مُبْهَمٌ، فَإِنْ أَرَادُوا الْمَقْطُوعَ بِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَأَمَّا الْمَظْنُونُ فَلَا. وَمَا يُتَوَهَّمُ الْقَطْعُ بِهِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبَ:

1245. الْأُولَى: مَا يَجْرِي مَجْرَى النَّصِّ، وَأَوْضَحَ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفِي﴾ (الإسراء: 23) فَإِنَّ تَحْرِيمَ الضَّرْبِ مُدْرِكٌ مِنْهُ قَطْعًا، فَلَوْ كَانَ وَرَدَ نَصٌّ بِإِبَاحَةِ الضَّرْبِ لَكَانَ هَذَا نَاسِخًا، لِأَنَّهُ أَظْهَرَ مِنَ الْمَنْطُوقِ بِهِ. وَفِي دَرَجَتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 7) الْآيَةُ فِي أَنَّ مَا هُوَ فَوْقَ ١١ الذَّرَّةِ كَذَلِكَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ (النساء: 11) فِي أَنَّ لِلْأَبِ الثُّلُثَيْنِ.

1246. الرَّثْبَةُ الثَّانِيَّةُ: لَوْ وَرَدَ نَصٌّ بِأَنَّ الْعِتْقَ لَا يَسْرِي فِي الْأَمَةِ، ثُمَّ وَرَدَ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي» لَقَضَيْنَا بِسِرَايَةِ عِتْقِ الْأَمَةِ، قِيَاسًا عَلَى الْعَبْدِ، لِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِهِ، إِذْ عُلِمَ قَطْعًا أَنَّ قَصْدَ الشَّارِعِ إِلَى الْمَمْلُوكِ لِكُونِهِ مَمْلُوكًا.

1247. الرَّثْبَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ يَرَدَ النَّصُّ مَثَلًا بِإِبَاحَةِ النَّبِيدِ، ثُمَّ يَقُولَ الشَّارِعُ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا، فَيَنْسَخُ إِبَاحَةَ النَّبِيدِ بِقِيَاسِهِ عَلَى الْخَمْرِ إِنْ تَعَبَّدْنَا بِالْقِيَاسِ.

1248. وَقَالَ قَوْمٌ: وَإِنْ لَمْ تُتَعَبَّدْ بِالْقِيَاسِ نَسَخْنَا أَيْضًا، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ كُلَّ مُشْتَدٍّ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا. وَلِذَلِكَ أَقَرَّ النَّظَامُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ، وَإِنْ كَانَ مُنْكَرًا لِأَصْلِ الْقِيَاسِ. وَسَنُبَيِّنُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تُتَعَبَّدْ بِالْقِيَاسِ فَقَوْلُهُ: «حَرَّمْتُ الْخَمْرَ عَلَيْكُمْ لِشِدَّتِهَا» لَيْسَ قَاطِعًا فِي تَحْرِيمِ النَّبِيدِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ شِدَّةَ الْخَمْرِ خَاصَّةً، كَمَا تَكُونُ الْعِلَّةُ فِي الرَّجْمِ زِنَا الْمُحْصَنِ خَاصَّةً. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْقَاطِعَ لَا يُرْفَعُ بِالظَّنِّ، بَلْ بِالْقَاطِعِ.

1249. فَإِنْ قِيلَ: اسْتِحَالَةُ رَفْعِهِ بِالْمَظْنُونِ عَقْلِيٍّ أَوْ سَمْعِيٍّ؟

1250. قُلْنَا: الصَّحِيحُ أَنَّهُ سَمِعِي، إِذْ لَا يَسْتَحِيلُ عَقْلًا أَنْ يُقَالَ: تَعَبَّدْنَاكُمْ بِنَسْخِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ عَلَى نَصٍّ آخَرَ. نَعَمْ: يَسْتَحِيلُ أَنْ تُتَعَبَّدَ بِنَسْخِ النَّصِّ بِقِيَاسِ مُسْتَنْبَطٍ مِنْ عَيْنِ ذَلِكَ النَّصِّ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَصِيرَ هُوَ مُنَاقِضًا لِنَفْسِهِ، فَيَكُونُ وَاجِبًا الْعَمَلُ بِهِ وَسَاقِطًا الْعَمَلُ بِهِ.

1251. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى امْتِنَاعِهِ سَمْعًا؟

1252. قُلْنَا: يَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى بُطْلَانِ كُلِّ قِيَاسٍ مُخَالِفٍ لِلنَّصِّ، وَقَوْلُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَجْتَهِدُ رَأْيِي» بَعْدَ فَقْدِ النَّصِّ وَتَرْكِهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ، وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَرْكِ الْقِيَاسِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، فَكَيْفَ بِالنَّصِّ الْقَاطِعِ الْمُتَوَاتِرِ؟ وَاشْتِهَارُ قَوْلِهِمْ عِنْدَ سَمَاعِ خَيْرِ الْوَاحِدِ: لَوْلَا هَذَا لَقَضَيْنَا بَرَأَيْنَا، وَلِأَنَّ دَلَالََةَ النَّصِّ قَاطِعٌ فِي الْمَنْصُوصِ، وَدَلَالَةُ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ مَظْنُونٌ، فَكَيْفَ يُتْرَكُ الْأَقْوَى بِالْأَضْعَفِ؟ وَهَذَا مُسْتَنَدُ الصَّحَابَةِ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى تَرْكِ الْقِيَاسِ بِالنَّصِّ.

1253. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا تَنَاقَضَ قَاطِعَانِ، وَأَشْكَلَ الْمُتَأَخَّرُ، فَهَلْ يَثْبُتُ تَأَخُّرُ أَحَدِهِمَا بِقَوْلِ الْوَاحِدِ، حَتَّى يَكُونَ هُوَ النَّاسِخَ؟

[128/1]

1254. قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ الْإِحْصَانُ بِقَوْلِ اثْنَيْنِ، مَعَ أَنَّ الزَّنا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ / لَا يُحْتَاطُ لِلشَّرْطِ بِمَا يُحْتَاطُ بِهِ لِلْمَشْرُوطِ؛ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: النَّسْخُ إِذَا كَانَ بِالتَّأَخُّرِ، وَالْمَنْسُوخُ قَاطِعٌ، فَلَا يَكْفِي فِيهِ قَوْلُ الْوَاحِدِ. فَهَذَا فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ. وَالْأَظْهَرُ قَبُولُهُ، لِأَنَّ أَحَدَ النَّصِّينِ مَنْسُوخٌ قَطْعًا، وَإِنَّمَا هَذَا مَطْلُوبٌ لِلتَّعْيِينِ.

1255. [7] مَسْأَلَةٌ: لَا يُنْسَخُ حُكْمٌ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ: نُسَخَ حُكْمٌ كَذَا، مَا لَمْ يَقُلْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: نَسَخْتُ حُكْمَ كَذَا، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ نُظِرَ فِي الْحُكْمِ: إِنْ كَانَ ثَابِتًا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ صَارَ مَنْسُوخًا بِقَوْلِهِ، وَإِنْ كَانَ قَاطِعًا فَلَا. أَمَّا قَوْلُهُ: نُسَخَ حُكْمٌ كَذَا، فَلَا يُقْبَلُ قَطْعًا، فَلَعَلَّهُ ظَنُّ مَا لَيْسَ بِنَاسِخٍ نَاسِخًا، فَقَدْ ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ، وَكَذَلِكَ فِي مَسَائِلَ.

النسخ هل يثبت
بخبير الصحابي؟

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: نَسَخْتُ حُكْمَ كَذَا، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ نُظِرَ فِي الْحُكْمِ: إِنْ كَانَ ثَابِتًا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ صَارَ مَنْسُوخًا بِقَوْلِهِ، وَإِنْ كَانَ قَاطِعًا فَلَا. أَمَّا قَوْلُهُ: نُسَخَ حُكْمٌ كَذَا، فَلَا يُقْبَلُ قَطْعًا، فَلَعَلَّهُ ظَنُّ مَا لَيْسَ بِنَاسِخٍ نَاسِخًا، فَقَدْ ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ، وَكَذَلِكَ فِي مَسَائِلَ.

1256. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنْ ذَكَرَ لَنَا مَا هُوَ النَّاسِخُ عِنْدَهُ لَمْ نُقَلِّدْهُ، لَكِنْ نَظَرْنَا فِيهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ

فَنَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْ إِلَّا عَنْ مَعْرِفَةٍ قَطْعِيَّةٍ. إِنْ قَالَ الْقَاضِي: «وَهَذَا فَاسِدٌ، بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ ذَكَرَ النَّاسِخَ تَأَمَّلْنَا فِيهِ، وَقَضَيْنَا بِرَأْيِنَا، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لَمْ نُقْلِدْهُ، وَجَوَزْنَا أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ عَنِ اجْتِهَادٍ يَنْفَرِدُ بِهِ». هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ.

1257. وَالْأَصَحُّ عِنْدَنَا أَنْ نَقْبَلَ، كَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ: أَمَرَ ﷺ بِكَذَا، وَنَهَى عَنْ كَذَا،

فَإِنَّ ذَلِكَ يُقْبَلُ، كَمَا سَنَذْكُرُهُ فِي كِتَابِ «الْأَخْبَارِ». وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ *.

* ص: 198-199

1258. فَإِنْ قِيلَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَقَدْ

أَحَلَّتْ لَهُ النِّسَاءَ اللَّاتِي حُظِرْنَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَحَلَّلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾

(الأحزاب: 50) فَقَبِلَ ذَلِكَ مِنْهَا.

1259. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ مَرْضِيًّا عِنْدَنَا، وَمَنْ قَبِلَ فَإِنَّمَا قَبِلَ ذَلِكَ لِلدَّلِيلِ النَّاسِخِ، وَرَأَاهُ

صَالِحًا لِلنَّسْخِ، وَلَمْ يُقْلَدْ مَذْهَبُهَا.

خَاتِمَةُ الْكِتَابِ فِي:

«مَا يُعْرِفُ بِهِ تَارِيخُ النَّاسِخِ»

1260. اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا تَنَاقَضَ نَصَانِ فَالنَّاسِخُ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ. وَلَا يُعْرِفُ تَأَخُّرُهُ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ،

وَلَا بِقِيَاسِ الشَّرْعِ، بَلْ بِمَجَرَّدِ النُّقْلِ. ذَلِكَ بِطَرُقٍ:

1261. الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ

عَنْ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ، فَلَا أَنْ ادِّخَرُوهَا»، وَكَقَوْلِهِ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ

زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُوزُوهَا».

1262. الثَّانِي: أَنْ تُجْمَعَ الْأُمَّةُ فِي حُكْمٍ عَلَى أَنَّهُ الْمَنْسُوخُ، وَأَنْ نَاسِخَهُ الْآخَرُ.

1263. الثَّلَاثُ: أَنْ يَذْكُرَ الرَّائِي التَّارِيخَ. مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ عَامَ الْخَنْدَقِ، أَوْ عَامَ

الْفَتْحِ، وَكَانَ الْمَنْسُوخُ مَعْلُومًا قَبْلَهُ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَرَوِيَ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ

رَأَوْ وَاحِدًا، أَوْ رَأَوْيَانِ.

1264. وَلَا يَثْبُتُ التَّأَخُّرُ بِطَرُقٍ:

1265. الْأَوَّلُ: أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: كَانَ الْحُكْمُ عَلَيْنَا كَذَا، ثُمَّ نُسِخَ، لِأَنَّهُ رَبَّمَا قَالَهُ

عَنِ اجْتِهَادٍ.

1266. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُثَبَّتًا فِي الْمُصْحَفِ بَعْدَ الْآخِرِ، لِأَنَّ السُّورَ وَالْآيَاتِ لَيْسَ إِثْبَاتُهَا عَلَى تَرْتِيبِ النُّزُولِ، بَلْ رُبَّمَا قُدِّمَ الْمُتَأَخَّرُ. /

|129/1|

1267. الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مِنْ أَحْدَاثِ الصَّحَابَةِ، فَقَدْ يَنْقُلُ الصَّبِيُّ عَمَّنْ تَقَدَّمَتْ صُحْبَتُهُ، وَقَدْ يَنْقُلُ الْأَكْبَرُ عَنِ الْأَصَاغِرِ، وَعَكْسُهُ.

1268. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي أَسْلَمَ عَامَ الْفَتْحِ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنِّي سَمِعْتُ عَامَ الْفَتْحِ، إِذْ لَعَلَّهُ سَمِعَ فِي حَالَةِ كُفْرِهِ ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْإِسْلَامِ، أَوْ سَمِعَ مِمَّنْ سَبَقَ بِالْإِسْلَامِ.

1269. الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي قَدْ انْقَطَعَتْ صُحْبَتُهُ، فَرُبَّمَا يُظَنُّ أَنَّ حَدِيثَهُ مُقَدَّمٌ عَلَى حَدِيثٍ مَنْ بَقِيَتْ صُحْبَتُهُ. وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ مَنْ تَأَخَّرَتْ صُحْبَتُهُ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُهُ مُتَأَخَّرًا عَنْ وَقْتِ انْقِطَاعِ صُحْبَةِ غَيْرِهِ.

1270. السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ عَلَى وَفْقِ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ وَالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَرُبَّمَا يُظَنُّ تَقَدُّمُهُ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ» وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا عَلَى إِجَابِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَوْجَبَ ثُمَّ نَسَخَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1271. وَقَدْ فَرَعْنَا مِنَ الْأَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأُصُولِ الْأَرْبَعَةِ - وَهُوَ الْكِتَابُ - وَيَتْلُوهُ الْقَوْلُ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الأصل الثاني من أصول الأدلة سنة رسول الله ﷺ

1272. وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةٌ، لِدَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى صِدْقِهِ، وَلَأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّانَا بِاتِّبَاعِهِ، وَلَآئِنَّهُ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿۱﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿۲﴾ (النجم: 4) لَكِنَّ بَعْضَ الْوَحْيِ يُتْلَىٰ فَيُسَمَّى كِتَابًا، وَبَعْضُهُ لَا يُتْلَىٰ وَهُوَ السُّنَّةُ.

1273. وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ شِفَاهًا، فَأَمَّا نَحْنُ فَلَا يَبْلُغُنَا قَوْلُهُ إِلَّا عَلَى لِسَانِ الْمُخْبِرِينَ، إِمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّوَاتُرِ، وَإِمَّا بِطَرِيقِ الْإِحَادِ. فَلِذَلِكَ اشْتَمَلَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْأَصْلِ عَلَى مُقَدِّمَةٍ، وَقِسْمَيْنِ: قِسْمٌ فِي أَخْبَارِ التَّوَاتُرِ، وَقِسْمٌ فِي أَخْبَارِ الْإِحَادِ. وَيَشْتَمِلُ كُلُّ قِسْمٍ عَلَى أَبْوَابٍ.

1274. أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ:

1275. فَفِي بَيَانِ أَلْفَاظِ الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فِي نَقْلِ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ عَلَى خَمْسِ مَرَاتِبٍ:

1276. الْأُولَى: وَهِيَ أَقْوَاهَا، أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كَذَا، أَوْ أَخْبَرَنِي، أَوْ حَدَّثَنِي، أَوْ شَافَهَنِي. فَهَذَا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْاِحْتِمَالُ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الرِّوَايَةِ وَالتَّبْلِغِ. قَالَ ﷺ: «نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاها، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا» الْحَدِيثُ.

1277. الثَّانِيَةُ: أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، أَوْ أَخْبَرَ، أَوْ حَدَّثَ. فَهَذَا ظَاهِرُهُ النُّقْلُ إِذَا صَدَرَ مِنَ الصَّحَابِيِّ، وَلَيْسَ نَصًّا صَرِيحًا، إِذْ قَدْ يَقُولُ الْوَاحِدُ مِنَّا: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» اعْتِمَادًا عَلَى مَا نُقِلَ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ / يَسْمَعْهُ مِنْهُ. فَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ ذَلِكَ اعْتِمَادًا عَلَى مَا بَلَغَهُ تَوَاتُرًا، أَوْ بَلَغَهُ عَلَى لِسَانِ مَنْ يَثِقُ بِهِ.

1278. **وَدَلِيلُ الْاِحْتِمَالِ** مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ!»؛ فَلَمَّا اسْتُكْشِفَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ. فَأَرْسَلَ الْخَبَرَ أَوَّلًا وَلَمْ يُصَرِّحْ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ!»؛ فَلَمَّا رُوجِعَ فِيهِ أَخْبَرَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. إِلَّا أَنَّ هَذَا - وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا - فَهُوَ بَعِيدٌ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَا يَقُولُ إِلَّا وَقَدْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يُعَاصِرْ إِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ قَرِينَةَ حَالِهِ تُعَرِّفُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ، وَلَا يُوْهِمُ إِطْلَاقَهُ السَّمَاعَ، بِخِلَافِ الصَّحَابِيِّ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ هَمَّ السَّمَاعَ، فَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا عَنْ سَمَاعٍ. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. وَجَمِيعُ الْأَخْبَارِ إِنَّمَا نُقِلَتْ إِلَيْنَا كَذَلِكَ، إِذْ يُقَالُ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ قَالَ عُمَرُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَفَلَا نَفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا السَّمَاعَ.

1279. **الثَّالِثَةُ:** أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا، أَوْ نَهَى عَنْ كَذَا. فَهَذَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالَانِ: أَحَدُهُمَا فِي سَمَاعِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «قَالَ». وَالثَّانِي: فِي الْأَمْرِ، إِذْ رُبَّمَا يَرَى مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ أَمْرًا، فَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَنْ قَوْلَهُ: «أَفْعَلُ» هُوَ لِلْأَمْرِ. فَلَأَجْلِ هَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: لَا حُجَّةَ فِيهِ مَا لَمْ يَنْقُلِ اللَّفْظَ.

1280. **وَالصَّحِيحُ** أَنَّهُ لَا يُظَنُّ بِالصَّحَابِيِّ إِطْلَاقُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا عَلِمَ تَحْقِيقًا أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ، بَأَنَّهُ يَسْمَعُهُ يَقُولُ «أَمَرْتُكُمْ بِكَذَا» أَوْ يَقُولُ: «أَفْعَلُوا» وَيَنْضُمُ إِلَيْهِ مِنَ الْقَرَائِنِ مَا يُعَرِّفُهُ كَوْنَهُ أَمْرًا، وَيُذَكِّرُ ضَرُورَةَ قَصْدِهِ إِلَى الْأَمْرِ. أَمَّا اِحْتِمَالُ بِنَائِهِ الْأَمْرَ عَلَى الْغَلَطِ وَالْوَهْمِ، فَلَا نَطْرُقُهُ إِلَى الصَّحَابَةِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، بَلِ نَحْمِلُ ظَاهِرَ قَوْلِهِمْ وَفَعْلِهِمْ عَلَى السَّلَامَةِ مَا أَمَكَّنَ. وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا. وَلَكِنْ شَرَطَ شَرْطًا، وَوَقَّتَ وَقْتًا» فَيَلْزِمُنَا اتِّبَاعُهُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: لَعَلَّهُ غَلَطَ فِي فَهْمِ الشَّرْطِ وَالتَّاقِيَتِ، وَرَأَى مَا لَيْسَ بِشَرْطٍ شَرْطًا. وَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ يُقْبَلَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: نَسَخَ حُكْمَ كَذَا، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ نَسَخَ، وَقَوْلِهِ: أَمَرَ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأُطْلِقَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاكِثِينَ وَالْمَارِقِينَ وَالْقَاسِطِينَ» وَلَا يُظَنُّ بِمِثْلِهِ أَنْ يَقُولَ: أَمَرْتُ، إِلَّا عَنْ مُسْتَنَدٍ يَقْتَضِي الْأَمْرَ.

|131/1|

1281. وَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ احْتِمَالُ ثَالِثٍ فِي عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ، حَتَّى ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ مُطْلَقَ هَذَا يَقْتَضِي أَمْرَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَنْ يَقُولُ بِصِيغَةِ الْعُمُومِ أَيْضًا / يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَقَّفَ فِي هَذَا، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَا سَمِعَهُ أَمْرًا لِلْأُمَّةِ، أَوْ لِبَطَائِفَةٍ، أَوْ لِشَخْصٍ بَعِيْنِهِ. وَكُلُّ ذَلِكَ يُبَيِّحُ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «أَمْرٌ». فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَى الدَّلِيلِ. لَكِنْ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ أَمْرَهُ لِلْوَاحِدِ أَمْرٌ لِلْجَمَاعَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ لَوْصِفٍ يَخْصُهُ مِنْ سَفَرٍ أَوْ حَيْضٍ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَصَرَّحَ بِهِ الصَّحَابِيُّ، كَقَوْلِهِ: «أَمْرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ» نَعَمْ، لَوْ قَالَ: «أَمْرُنَا بِكَذَا» وَعُلِمَ مِنْ عَادَةِ الصَّحَابِيِّ أَنَّهُ لَا يُطْلَقُهُ إِلَّا فِي أَمْرِ الْأُمَّةِ، حُمِلَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا أُحْتَمِلَ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لِلْأُمَّةِ، أَوْ لَهُ، أَوْ لِبَطَائِفَةٍ.

1282. الرَّابِعَةُ: أَنْ يَقُولَ: أَمْرُنَا بِكَذَا، وَنُهَيْنَا عَنْ كَذَا. فَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ مَا سَبَقَ مِنَ الْاِحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَاحْتِمَالُ رَابِعٍ وَهُوَ الْأَمْرُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُدْرَى أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ.

1283. فَقَالَ قَوْمٌ: لَا حُجَّةَ فِيهِ، فَإِنَّهُ مُحْتَمَلٌ. وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ، لِأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ إِثْبَاتَ شَرْعٍ وَإِقَامَةَ حُجَّةٍ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ لَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ.

1284. وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلُهُ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا، وَالسُّنَّةُ جَارِيَةٌ بِكَذَا. فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ إِلَّا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ مَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، دُونَ سُنَّةِ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَا تَجِبُ طَاعَتُهُ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ ذَلِكَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ بَعْدَ وَفَاتِهِ. أَمَّا التَّابِعِيُّ إِذَا قَالَ: «أَمْرُنَا» أُحْتَمِلَ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَمْرُ الْأُمَّةِ بِأَجْمَعِهَا، وَالْحُجَّةُ حَاصِلَةٌ بِهِ. وَيَحْتَمَلُ أَمْرَ الصَّحَابَةِ. لَكِنْ لَا يَلِيقُ بِالْعَالِمِ أَنْ يُطْلَقَ ذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ يُرِيدُ مَنْ تَجِبُ طَاعَتُهُ. وَلَكِنَّ الْاِحْتِمَالَ فِي قَوْلِ التَّابِعِيِّ أَظْهَرَ مِنْهُ فِي قَوْلِ الصَّحَابِيِّ.

1285. الْخَامِسَةُ: أَنْ يَقُولَ: كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا، فَإِنْ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى زَمَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْفِعْلِ، لِأَنَّ ذِكْرَهُ فِي مَعْرِضِ الْحُجَّةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مَا عَلِمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَكَتَ عَلَيْهِ، دُونَ مَا لَمْ يَبْلُغْهُ، وَذَلِكَ

يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ. وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «كُنَّا نُفَاضِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَقُولُ: خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، فَيَبْلُغُ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَا يُنْكِرُهُ»، وَقَالَ: «كُنَّا نَخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَعْدَهُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، حَتَّى رَوَى لَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ الْحَدِيثَ» وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «كُنَّا نُخْرِجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ بُرٍّ فِي زَكَاةِ الْفِطْرَةِ». وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانُوا لَا يَقْطَعُونَ فِي الشَّيْءِ التَّافِهِ». وَأَمَّا قَوْلُ التَّابِعِيِّ «كَانُوا يَفْعَلُونَ» فَلَا يَدُلُّ عَلَى فِعْلِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، بَلْ عَلَى الْبَعْضِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يُصَرَّحَ بِنَقْلِهِ عَنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ، / فَيَكُونُ نَقْلًا لِلْإِجْمَاعِ. وَفِي ثَبُوتِهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ كَلَامٌ سَيَأْتِي.

|132/1|

1286. فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ مَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا لَيْسَ خَبَرًا عَنْهُ.

1287. وَالْآنَ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ طُرُقِ انْتِهَاءِ الْخَبَرِ إِلَيْنَا، وَذَلِكَ إِمَّا بِنَقْلِ التَّوَاتُرِ أَوْ الْإِحَادِ.

القسم الأول من هذا الأصل الكلام في التواتر

1288. وفيه أبواب:

الباب الأول في: إثبات أن التواتر يفيده العلم

1289. ولتقدم عليه حد الخبر.

1290. وحده أنه «القول الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب»، أو «هو القول الذي يدخله الصدق أو الكذب». وهو أولى من قولهم: يدخله الصدق والكذب، إذ الخبر الواحد لا يدخله كلاهما. بل كلام الله تعالى لا يدخله الكذب أصلاً، والخبر عن المحالات لا يدخله الصدق أصلاً.

1291. والخبر قسم من أقسام الكلام القائم بالنفس. وأما العبارة فهي الأصوات المقطعة التي صيغتها مثل قول القائل: زيد قائم وضارب. وهذا ليس خبراً لذاته، بل يصير خبراً بقصد القاصد إلى التعبير به عما في النفس. ولهذا إذا صدر من نائم أو مغلوب لم يكن خبراً. وأما كلام النفس، فهو خبر لذاته وجنسه، إذا وجد لا يتغير بقصد القاصد.

1292. أما إثبات كون التواتر مفيداً للعلم فهو ظاهر، خلافاً للشمسية: حيث حصرُوا العلوم في الحواس، وأنكروا هذا. وحصرهم باطل، فإننا بالضرورة نعلم كون الألف أكثر من الواحد، واستحالة كون الشيء الواحد قديماً محدثاً، وأموراً أخر ذكرناها في مدارك اليقين سوى الحواس*، بل نقول: حصرهم العلوم في الحواس معلوم لهم، وليس ذلك مدركاً بالحواس الخمس.

1293. ثم لا يستريب عاقل في أن في الدنيا بلدة تسمى بغداد، وإن لم يدخلها؛ ولا

التواتر
يفيد العلم

* ص: 67-76

يُشَكُّ فِي وُجُودِ الْأَنْبِيَاءِ، بَلْ فِي وُجُودِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، بَلْ فِي الدُّوَلِ، وَالْوَقَائِعِ الْكَبِيرَةِ.

1294. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ هَذَا مَعْلُومًا ضَرُورَةً لَمَا خَالَفْنَاكُمْ فِيهِ.

1295. قُلْنَا: مَنْ يُخَالِفُ فِي هَذَا فَإِنَّمَا يُخَالِفُ بِلِسَانِهِ، أَوْ عَنْ خَبْطٍ فِي عَقْلِهِ، أَوْ عَنْ عِنَادٍ. وَلَا يَصْدُرُ انْكَارُ هَذَا مِنْ عَدَدٍ كَثِيرٍ يَسْتَحِيلُ انْكَارُهُمْ فِي الْعَادَةِ لِمَا عَلِمُوهُ وَعِنَادُهُمْ، وَلَوْ تَرَكْنَا مَا عَلِمْنَاهُ ضَرُورَةً لِقَوْلِكُمْ، لِلزِّمَكَمِ تَرْكُ الْمَحْسُوسَاتِ بِسَبَبِ خِلَافِ السُّوفِسْطَائِيَّةِ.

1296. أَمَّا بُطْلَانُ مَذْهَبِ الْكَعْبِيِّ حَيْثُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ نَظَرِيٌّ، فَإِنَّا نَقُولُ: النَّظَرِيُّ هُوَ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَعْضَ فِيهِ الشَّكُّ، وَتَخْتَلِفُ فِيهِ الْأَحْوَالُ، فَيَعْلَمُهُ بَعْضُ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ، / وَلَا يَعْلَمُهُ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، وَمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ، وَلَا يَعْلَمُهُ مَنْ تَرَكَ النَّظَرَ قَصْدًا. وَكُلُّ عِلْمٍ نَظَرِيٌّ فَالْعَالِمُ بِهِ قَدْ يَجِدُ نَفْسَهُ فِيهِ شَاكًا، ثُمَّ طَالِبًا. وَنَحْنُ لَا نَجِدُ أَنْفُسَنَا شَاكِينَ فِي وُجُودِ مَكَّةَ وَوُجُودِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، طَالِبِينَ لِذَلِكَ. فَإِنْ عَنِيتُمْ بِكَوْنِهِ نَظَرِيًّا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَنَحْنُ نُنْكِرُهُ؛ وَإِنْ عَنِيتُمْ بِهِ أَنَّ مُجَرَّدَ قَوْلِ الْمُخْبِرِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ مَا لَمْ يَنْتَظِمِ فِي النَّفْسِ مُقَدِّمَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّ هَؤُلَاءِ مَعَ اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ، وَتَبَايُنِ أَغْرَاضِهِمْ، وَمَعَ كَثَرَتِهِمْ: عَلَى حَالٍ لَا يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ جَامِعٌ، وَلَا يَتَّفِقُونَ إِلَّا عَلَى الصِّدْقِ. وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّهُمْ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ الْوَاقِعَةِ. فَيُبْتَنَى الْعِلْمُ بِالصِّدْقِ عَلَى مَجْمُوعِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ. فَهَذَا مُسَلَّمٌ. وَلَا بُدَّ وَأَنَّ تَشَعُّرَ النَّفْسِ بِهَاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، حَتَّى يَحْصُلَ الْعِلْمُ وَالتَّصَدِيقُ. وَإِنْ لَمْ تَتَشَكَّلْ فِي النَّفْسِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتُ بِلَفْظٍ مَنْظُومٍ، فَقَدْ شَعَرَتْ بِهَا حَتَّى حَصَلَ التَّصَدِيقُ وَإِنْ لَمْ يَشْعَرْ بِشُعُورِهَا بِهَا.

1297. وَتَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِيهِ أَنَّ: الضَّرُورِيَّ إِنْ كَانَ عِبَارَةً عَمَّا يَحْصُلُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، كَقَوْلِنَا: «الْقَدِيمُ لَا يَكُونُ مُحَدَّثًا»، «وَالْمَوْجُودُ لَا يَكُونُ مَعْدُومًا» فَهَذَا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ، فَإِنَّهُ حَصَلَ بِوَاسِطَةِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. وَإِنْ كَانَ عِبَارَةً عَمَّا يَحْصُلُ بِدُونِ تَشَكُّلِ الْوَاسِطَةِ فِي الذِّهْنِ، فَهَذَا ضَرُورِيٌّ، وَرَبَّ وَاسِطَةٍ حَاضِرَةٍ

فِي الذَّهْنِ لَا يَشْعُرُ الْإِنْسَانُ بِوَجْهِ تَوَسُّطِهَا، وَحُصُولِ الْعِلْمِ بِوَاسِطَتِهَا، فَيَسْمَى
أَوَّلِيًّا، وَلَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ - أَغْنِي الْعِلْمَ - كَقَوْلِنَا: «الْإِثْنَانِ نِصْفُ الْأَرْبَعَةِ» فَإِنَّهُ إِلَّا
يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ، وَهُوَ أَنَّ النِّصْفَ أَحَدُ جُزْئِي الْجُمْلَةِ الْمُسَاوِي لِلْآخَرِ،
وَالْإِثْنَانِ أَحَدُ الْجُزْأَيْنِ الْمُسَاوِي لِلثَّانِي مِنْ جُمْلَةِ الْأَرْبَعَةِ، فَهُوَ إِذَنْ نِصْفٌ.
فَقَدْ حَصَلَ هَذَا الْعِلْمُ بِوَاسِطَةٍ، لَكِنَّهَا جَلِيَّةٌ فِي الذَّهْنِ حَاضِرَةٌ. وَلِهَذَا لَوْ قِيلَ:
سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ هَلْ هُوَ نِصْفُ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ؟ يُفْتَقَرُ فِيهِ إِلَى تَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ، حَتَّى
يُعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تَنْقَسِمُ بِجُزْأَيْنِ مُتَسَاوَيْنَيْنِ أَحَدُهُمَا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ.

1298. فَإِذَا الْعِلْمُ بِصِدْقِ خَبَرِ التَّوَاتُرِ يَحْصُلُ بِوَاسِطَةِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ، وَمَا هُوَ كَذَلِكَ
فَهُوَ لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ؛ وَمَا لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ هَلْ يُسَمَّى ضَرُورِيًّا؟ هَذَا رَبَّمَا يَخْتَلِفُ فِيهِ
الْإِصْطِلَاحُ. وَالضَّرُورِيُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَوَّلِيِّ، لَا عَمَّا نَجِدُ أَنْفُسَنَا
مُضْطَرِّينَ إِلَيْهِ. فَإِنَّ الْعُلُومَ الْحِسَابِيَّةَ كُلَّهَا ضَرُورِيَّةٌ، وَهِيَ نَظَرِيَّةٌ. وَمَعْنَى كَوْنِهَا
نَظَرِيَّةً أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَوَّلِيَّةٍ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِصِدْقِ خَبَرِ التَّوَاتُرِ. وَيَقْرُبُ مِنْهُ الْعِلْمُ
الْمُسْتَفَادُ مِنَ التَّجَرِبَةِ، الَّتِي يُعْبَرُ عَنْهَا بِإِطْرَادِ الْعَادَاتِ، كَقَوْلِنَا: الْمَاءُ مُرٌّ،
وَالْخَمْرُ مُسْكِرَةٌ، كَمَا نَبْهِنَا عَلَيْهِ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ *.

* ص: 68-69

1299. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ اسْتَدَلَّ مُسْتَدِلٌّ عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ ضَرُورِيٍّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا
لَعِلِمْنَا بِالضَّرُورَةِ كَوْنَهُ ضَرُورِيًّا، وَلَمَّا تُصَوِّرُ الْخِلَافُ فِيهِ، فَهَذَا / الْاسْتِدْلَالُ
صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

|134/1|

1300. قُلْنَا: إِنْ كَانَ الضَّرُورِيُّ عِبَارَةً عَمَّا نَجِدُ أَنْفُسَنَا مُضْطَرِّينَ إِلَيْهِ فَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ
مِنْ أَنْفُسِنَا أَنَّا مُضْطَرُّونَ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ عِبَارَةً عَمَّا يَحْصُلُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، فَيَجُوزُ
أَنْ يُحْتَاجَ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ إِلَى تَأَمُّلٍ، وَيَقَعُ الشَّكُّ فِيهِ، كَمَا يُتَصَوَّرُ أَنْ نَعْتَقِدَ
شَيْئًا عَلَى الْقَطْعِ، وَتَرَدَّدُ فِي أَنْ اعْتِقَادَنَا عِلْمٌ مُحَقَّقٌ أَمْ لَا.

البَابُ الثَّانِي فِي : شُرُوطِ التَّوَاتُرِ

1301. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

1302. الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُخْبِرُوا عَنْ عِلْمٍ، لَا عَنْ ظَنٍّ، فَإِنَّ أَهْلَ بَغْدَادَ لَوْ أَخْبَرُونَا عَنْ طَائِرٍ أَنَّهُمْ ظَنُّوهُ حَمَامًا، أَوْ عَنْ شَخْصٍ أَنَّهُمْ ظَنُّوهُ زَيْدًا، لَمْ يَحْصُلْ لَنَا الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ حَمَامًا وَبِكَوْنِهِ زَيْدًا. وَلَيْسَ هَذَا مُعْلَلًا بِأَنَّ حَالَ الْمُخْبِرِ لَا تَزِيدُ عَنْ حَالِ الْمُخْبِرِ، لِأَنَّهُ كَانَ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَخْلُقَ لَنَا الْعِلْمَ بِخَبَرِهِمْ، وَإِنْ كَانَ عَنْ ظَنٍّ، وَلَكِنَّ الْعَادَةَ غَيْرُ مُطَرَّدَةٍ بِذَلِكَ.

1303. الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُمْ ضَرُورِيًّا مُسْتَنِدًا إِلَى مَحْسُوسٍ، إِذْ لَوْ أَخْبَرَنَا أَهْلُ بَغْدَادَ عَنْ حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَعَنْ صِدْقِ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ، لَمْ يَحْصُلْ لَنَا الْعِلْمُ. وَهَذَا أَيْضًا مَعْلُومٌ بِالْعَادَةِ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ سَبَبًا لِلْعِلْمِ فِي حَقِّنَا.

1304. الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَسْتَوِيَ طَرَفَاهُ وَوَاسِطَتُهُ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَفِي كَمَالِ الْعَدَدِ، فَإِذَا نَقَلَ الْخَلْفُ عَنِ السَّلَفِ، وَتَوَالَتِ الْأَعْصَارُ، وَلَمْ تَكُنِ الشُّرُوطُ قَائِمَةً فِي كُلِّ أَعْصَرٍ، لَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِمْ، لِأَنَّ خَبَرَ أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ خَبَرٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الشُّرُوطِ. وَلَأَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يَحْصُلْ لَنَا الْعِلْمُ بِصِدْقِ الْيَهُودِ، مَعَ كَثَرَتِهِمْ، فِي نَقْلِهِمْ عَنْ مُوسَى - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - تَكْذِيبَ كُلِّ نَاسِخٍ لِشَرِيعَتِهِ، وَلَا بِصِدْقِ الشَّيْعَةِ، وَالْعَبَّاسِيَّةِ، وَالْبَكْرِيَّةِ فِي نَقْلِ النَّصِّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ، أَوْ الْعَبَّاسِ، أَوْ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُ النَّاقِلِينَ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ الْقَرِيبَةِ، لِأَنَّ بَعْضَ هَذَا وَضَعَهُ الْآحَادُ أَوَّلًا، ثُمَّ أَفْشَوْهُ، ثُمَّ كَثُرَ النَّاقِلُونَ فِي عَصْرِهِ وَبَعْدَهُ. وَالشَّرْطُ إِنَّمَا حَصَلَ فِي بَعْضِ الْأَعْصَارِ. فَلَمْ تَسْتَوْ فِيهِ الْأَعْصَارُ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَحْصُلِ التَّصَدِيقُ، بِخِلَافِ وُجُودِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَحَدِّيهِ بِالنُّبُوَّةِ، وَوُجُودِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَانْتِصَابُهُمَا لِلْإِمَامَةِ، فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَمَّا تَسَاوَتْ فِيهِ الْأَطْرَافُ وَالْوَاسِطَةُ، حَصَلَ لَنَا عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ لَا نَقْدِرُ عَلَى تَشْكِيكِ أَنْفُسِنَا فِيهِ، وَنَقْدِرُ عَلَى التَّشْكِيكِ فِيمَا نَقْلُوهُ

عَنْ مُوسَى، وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَفِي نَصِّ الْإِمَامَةِ.

1305. الشَّرْطُ الرَّابِعُ: فِي الْعَدَدِ. وَنَهَذُ الْغَرَضِ مِنْهُ بِرِسْمِ مَسَائِلَ:

عدد التواتر

|135/1|

1306. |1| مَسْأَلَةٌ: عَدَدُ الْمُخْبِرِينَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا هُوَ نَاقِصٌ، فَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، وَإِلَى مَا

هُوَ كَامِلٌ وَهُوَ الَّذِي يُفِيدُ الْعِلْمَ، وَإِلَى زَائِدٍ / وَهُوَ الَّذِي يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِبَعْضِهِ، وَتَقَعُ الزِّيَادَةُ فَضْلًا عَنِ الْكِفَايَةِ. وَالْكَامِلُ، وَهُوَ أَقَلُّ عَدَدٍ يُورِثُ الْعِلْمَ، لَيْسَ مَعْلُومًا لَنَا، لَكِنَّا بِحُصُولِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ نَتَبَيَّنُ كَمَالَ الْعَدَدِ، لَا أَنَا بِكَامِلِ الْعَدَدِ نَسْتَدِلُّ عَلَى حُصُولِ الْعِلْمِ.

1307. فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَالْعَدَدُ الْكَامِلُ الَّذِي يَحْصُلُ التَّصْدِيقُ بِهِ فِي وَاقِعَةٍ هَلْ يَتَصَوَّرُ

أَنْ لَا يُفِيدَ الْعِلْمَ فِي بَعْضِ الْوَقَائِعِ؟ قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَلِكَ مُحَالٌ، بَلْ كُلُّ مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ فِي وَاقِعَةٍ يُفِيدُ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ، وَإِذَا حَصَلَ الْعِلْمُ لِشَخْصٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْصُلَ لِكُلِّ شَخْصٍ يُشَارِكُهُ فِي السَّمَاعِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَخْتَلِفَ. وَهَذَا صَحِيحٌ إِنْ تَجَرَّدَ الْخَبَرُ عَنِ الْقَرَائِنِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَسْتَدِلُّ إِلَى مُجَرَّدِ الْعَدَدِ، وَنِسْبَةُ كَثَرَةِ الْعَدَدِ إِلَى سَائِرِ الْوَقَائِعِ وَسَائِرِ الْأَشْخَاصِ وَاحِدَةٌ، أَمَّا إِذَا اقْتَرَنْتَ بِهِ قَرَائِنٌ تَدُلُّ عَلَى التَّصْدِيقِ، فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ تَخْتَلِفَ فِيهِ الْوَقَائِعُ وَالْأَشْخَاصُ.

1308. وَأَنْكَرَ الْقَاضِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْقَرَائِنِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا أَثَرًا. وَهَذَا غَيْرُ

مَرْضِيٍّ، لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْإِخْبَارِ يَجُوزُ أَنْ يُورِثَ الْعِلْمَ عِنْدَ كَثَرَةِ الْمُخْبِرِينَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً، وَمُجَرَّدُ الْقَرَائِنِ أَيْضًا قَدْ يُورِثُ الْعِلْمَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِخْبَارٌ. فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَنْصَمَّ الْقَرَائِنُ إِلَى الْإِخْبَارِ، فَيَقُومَ بَعْضُ الْقَرَائِنِ مَقَامَ بَعْضِ الْعَدَدِ مِنَ الْمُخْبِرِينَ. وَلَا يَنْكَشِفُ هَذَا إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَعْنَى الْقَرَائِنِ، وَكَيْفِيَّةِ دَلَالَتِهَا.

دور القرائن في
حصول اليقين

1309. فَنَقُولُ: لَا شَكَّ فِي أَنَّا نَعْرِفُ أُمُورًا لَيْسَتْ مَحْسُوسَةً، إِذْ نَعْرِفُ مِنْ غَيْرِنَا

حُبَّهُ لِإِنْسَانٍ، وَبُغْضَهُ لَهُ، وَخَوْفَهُ مِنْهُ، وَأَوْغْضَبَهُ، وَخَجَلَهُ. وَهَذِهِ أَحْوَالٌ فِي نَفْسِ الْمُحِبِّ وَالْمُبْغِضِ لَا يَتَعَلَّقُ الْحِسُّ بِهَا، قَدْ تَدُلُّ عَلَيْهَا دَلَالَاتٌ أَحَادُهَا لَيْسَتْ قَطْعِيَّةً، بَلْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْاِحْتِمَالُ، وَلَكِنْ تَمِيلُ النَّفْسُ بِهَا إِلَى اعْتِقَادٍ ضَعِيفٍ. ثُمَّ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ، وَلَوْ أَفْرَدَتْ أَحَادُهَا لَتَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْاِحْتِمَالُ، وَلَكِنْ يَحْصُلُ الْقَطْعُ بِاجْتِمَاعِهَا، كَمَا أَنَّ قَوْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ عَدَدِ التَّوَاتُرِ يَتَطَرَّقُ

إِلَيْهِ الْاِحْتِمَالُ لَوْ قُدِّرَ مُفْرَدًا وَيَحْصُلُ الْقَطْعُ بِسَبَبِ الْاجْتِمَاعِ. وَمِثَالُهُ أَنَا نَعْرِفُ
عِشْقَ الْعَاشِقِ، لَا بِقَوْلِهِ، بَلْ بِأَفْعَالٍ هِيَ أَفْعَالُ الْمُحِبِّينَ: مِنَ الْقِيَامِ بِخِدْمَتِهِ،
وَبَذْلِ مَالِهِ لَهُ، وَحُضُورِ مَجَالِسِهِ لِمُشَاهَدَتِهِ، وَمُلَازِمَتِهِ فِي تَرَدُّدَاتِهِ، وَأُمُورٍ مِنْ
هَذَا الْجِنْسِ. فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَدُلُّ دَلَالَةً لَوْ انْفَرَدَ لَا حَتْمًا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِغَرَضٍ
آخَرَ يُضْمِرُهُ، لَا لِحُبِّهِ إِيَّاهُ، لَكِنْ تَنْتَهِي كَثْرَةُ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ إِلَى حَدٍّ يَحْصُلُ لَنَا
عِلْمٌ قَاطِعٌ بِحُبِّهِ، وَكَذَلِكَ بِبُغْضِهِ إِذَا رُؤِيَ مِنْهُ أَفْعَالٌ يُنتِجُهَا الْبُغْضُ. وَكَذَلِكَ
نَعْرِفُ غَضَبَهُ وَخَجَلَهُ لَا بِمُجَرَّدِ حُمْرَةِ وَجْهِهِ، لَكِنْ الْحُمْرَةُ إِحْدَى الدَّلَالَاتِ.

1310. وَكَذَلِكَ نَشْهَدُ الصَّبِيَّ يَرْتَضِعُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَيَحْصُلُ لَنَا عِلْمٌ قَاطِعٌ

بِوُضُوحِ اللَّبَنِ إِلَى جَوْفِهِ، / وَإِنْ لَمْ نَشْهَدْ اللَّبْنَ فِي الضَّرْعِ لَأَنَّهُ مَسْتُورٌ، وَلَا
عِنْدَ خُرُوجِهِ فَإِنَّهُ مَسْتُورٌ بِالْفَمِ، وَلَكِنْ حَرَكَةُ الصَّبِيِّ فِي الْاِمْتِصَاصِ، وَحَرَكَةُ
حَلْقِهِ، تَدُلُّ عَلَيْهِ دَلَالَةً مَا، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَحْصُلُ مِنْ غَيْرِ وُضُوحِ اللَّبَنِ. لَكِنْ
يَنْضُمُ إِلَيْهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ الشَّابَّةَ لَا يَخْلُو ثَدْيُهَا عَنْ لَبَنِ، وَلَا تَخْلُو حَلَمَتُهَا عَنْ ثُقْبٍ،
وَلَا يَخْلُو الصَّبِيُّ عَنْ طَبْعٍ بَاعِثٍ عَلَى الْاِمْتِصَاصِ الْمُسْتَخْرِجِ لِلَّيْنِ.

1311. وَكُلُّ ذَلِكَ يُحْتَمَلُ خِلَافُهُ نَادِرًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَالِبًا، لَكِنْ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سُكُوتُ
الصَّبِيِّ عَنْ بُكَائِهِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ طَعَامًا آخَرَ، صَارَ قَرِينَةً. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
بُكَاءُهُ عَنْ وَجَعٍ، وَسُكُوتُهُ عَنْ زَوَالِهِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَنَاوَلَ شَيْئًا آخَرَ لَمْ
نُشَاهِدْهُ، وَإِنْ كُنَّا نُلَازِمُهُ فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ.

1312. وَمَعَ هَذَا فَاقْتِرَانُ هَذِهِ الدَّلَائِلِ كَاقْتِرَانِ الْأَخْبَارِ وَتَوَاتُرِهَا. وَكُلُّ دَلَالَةٍ شَاهِدَةٌ يَتَطَرَّقُ
إِلَيْهَا الْاِحْتِمَالُ، كَقَوْلِ كُلِّ مُخْبِرٍ عَلَى حِيَالِهِ، وَيَنْشَأُ مِنَ الْاجْتِمَاعِ الْعِلْمُ.*

1313. وَكَأَنَّ هَذَا مُدْرِكٌ سَادِسٌ مِنْ مَدَارِكِ الْعِلْمِ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ مِنَ
الْأَوَّلِيَّاتِ، وَالْمَحْسُوسَاتِ، وَالْمُشَاهَدَاتِ الْبَاطِنَةِ، وَالتَّجَرِّيَّاتِ، وَالْمُتَوَاتِرَاتِ -
فَيُلْحَقُ هَذَا بِهَا.

1314. وَإِذَا كَانَ هَذَا غَيْرَ مُنْكَرٍ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَحْصُلَ التَّصْدِيقُ بِقَوْلِ عَدَدٍ نَاقِصٍ عِنْدَ
انْضِمَامِ قَرَائِنَ إِلَيْهِ لَوْ تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ لَمْ يُفِدِ الْعِلْمَ. فَإِنَّهُ إِذَا أَخْبَرَ خَمْسَةَ أَوْ
سِتَّةَ عَنْ مَوْتِ إِنْسَانٍ: لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِمْ، لَكِنْ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ خُرُوجُ

[136/1]

* ص: 67-69

المتواترات مدرك
سادس من
مدارك العلم

وَالِدِ الْمَيِّتِ مِنَ الدَّارِ حَاسِرِ الرَّأْسِ، حَافِي الرَّجْلِ، أُمَمَزَقَ الثِّيَابِ، مُضْطَرَبَ الْحَالِ، يَصْفِقُ وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ، وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ ذُو مَنْصِبٍ وَمُرُوءَةٍ، لَا يُخَالِفُ عَادَتَهُ وَمُرُوءَتَهُ إِلَّا عَنْ ضَرُورَةٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَرِينَةً تَنْضَمُّ إِلَى قَوْلِ أَوْلَيْكَ، فَتَقُومَ فِي التَّأْثِيرِ مَقَامَ بَقِيَّةِ الْعَدَدِ. وَهَذَا مِمَّا يُقْطَعُ بِجَوَازِهِ. وَالتَّجَرِبَةُ تَدُلُّ عَلَيْهِ.

1315. وَكَذَلِكَ الْعَدَدُ الْكَثِيرُ رَبَّمَا يُخْبِرُونَ عَنْ أَمْرِ تَقْتَضِيهِ إِيَالَةُ الْمَلِكِ وَسِيَاسَتُهُ إِظْهَارُهُ، وَالْمُخْبِرُونَ مِنْ رُؤَسَاءِ جُنُودِ الْمَلِكِ، فَيَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمْ تَحْتَ ضَبْطِ الْإِيَالَةِ بِالتَّفَاقِ عَلَى الْكَذِبِ، وَلَوْ كَانُوا مُتَفَرِّقِينَ خَارِجِينَ عَنْ ضَبْطِ الْمَلِكِ لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِمْ هَذَا الْوَهْمُ. فَهَذَا يُؤَثِّرُ فِي النَّفْسِ تَأْثِيرًا لَا يُنْكَرُ.

1316. وَلَا أَدْرِي لِمَ أَنْكَرَ الْقَاضِي ذَلِكَ وَمَا بُرَّهَانُهُ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ. فَقَدْ بَانَ بِهَذَا أَنَّ الْعَدَدَ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ بِالْوَقَائِعِ وَبِالْأَشْخَاصِ، فَرُبَّ شَخْصٍ انْغَرَسَ فِي نَفْسِهِ أَخْلَاقَ تَمِيلُ بِهِ إِلَى سُرْعَةِ التَّصَدِيقِ بِبَعْضِ الْأَشْيَاءِ، فَيَقُومُ ذَلِكَ مَقَامَ الْقَرَائِنِ، وَتَقُومُ تِلْكَ الْقَرَائِنُ مَقَامَ خَبَرِ بَعْضِ الْمُخْبِرِينَ. فَشَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَا بُرْهَانَ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ.

1317. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ الْعِلْمُ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ؟

هل يحصل العلم
بقول مخبر واحد

[137/1]

1318. قُلْنَا: حُكِيَ عَنِ الْكَعْبِيِّ جَوَازُهُ، وَلَا يُظَنُّ بِمَعْتُوهِ تَجْوِيزُهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْقَرَائِنِ. أَمَّا إِذَا اجْتَمَعَتْ قَرَائِنٌ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَبْلُغَ الْقَرَائِنُ / مَبْلَغًا لَا يَبْقَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِثَارَةِ الْعِلْمِ إِلَّا قَرِينَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَقُومُ إِخْبَارُ الْوَاحِدِ مَقَامَ تِلْكَ الْقَرِينَةِ. فَهَذَا مِمَّا لَا يُعْرَفُ اسْتِحَالَتُهُ، وَلَا يُقْطَعُ بِوُقُوعِهِ، فَإِنْ وَقُوعُهُ إِنَّمَا يُعْلَمُ بِالتَّجَرِبَةِ، وَنَحْنُ لَمْ نُجَرِّبُهُ، وَلَكِنْ قَدْ جَرَّبْنَا كَثِيرًا مِمَّا اعْتَقَدْنَاهُ جَزْمًا بِقَوْلِ الْوَاحِدِ مَعَ قَرَائِنِ أَحْوَالِهِ، ثُمَّ انْكَشَفَ أَنَّهُ كَانَ تَلْبِيسًا. وَعَنْ هَذَا أَحَالَ الْقَاضِي ذَلِكَ. وَهَذَا كَلَامٌ فِي الْوَقَائِعِ مَعَ بَقَاءِ الْعَادَاتِ عَلَى الْمَعْهُودِ مِنْ اسْتِمْرَارِهَا. فَأَمَّا لَوْ قَدَرْنَا خَرَقَ هَذِهِ الْعَادَةَ، فَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَحْصُلَ لَنَا الْعِلْمُ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَنْضَمَّ إِلَيْهِ الْقَرَائِنُ.

الحد الأدنى
لعدد التواتر

1319. [2] مَسْأَلَةٌ: قَطَعَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنْ قَوْلَ الْأَرْبَعَةِ قَاصِرٌ عَنِ الْعَدَدِ الْكَامِلِ، لِأَنَّهَا بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ لِلْقَاضِي الْعَرْضُ عَلَى الْمُزَكِّينَ، لِتَحْصُلِ

غَلَبَةُ الظَّنِّ، وَلَا يُطْلَبُ غَلَبَةُ الظَّنِّ فِيمَا عُلِمَ ضَرُورَةً.

1320. وَمَا ذَكَرَهُ صَحِيحٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً، فَإِنَّا لَا نُصَادِفُ أَنْفُسَنَا مُضْطَرِّينَ إِلَى خَبَرِ الْأَرْبَعَةِ، أَمَّا إِذَا فُرِضَتْ قَرَائِنُ مَعَ ذَلِكَ، فَلَا يَسْتَحِيلُ حُصُولُ التَّصَدِيقِ، لَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ حَاصِلًا عَنْ مُجَرَّدِ الْخَبَرِ، بَلِ الْقَرَائِنُ مَعَ الْخَبَرِ. وَالْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ يُحِيلُ ذَلِكَ مَعَ الْقَرَائِنِ أَيْضًا.

1321. |3| مَسْأَلَةٌ: قَالَ الْقَاضِي: عَلِمْتُ بِالْإِجْمَاعِ أَنَّ الْأَرْبَعَةَ نَاقِصٌ، أَمَّا الْخَمْسَةُ فَاتَّوَقَّفُ فِيهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ فِيهَا دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّا نَعْلَمُ بِالتَّجَرِبَةِ ذَلِكَ، فَكَمْ مِنْ أَخْبَارٍ نَسْمَعُهَا مِنْ خَمْسَةِ أَوْ سِتَّةٍ، وَلَا يَحْصُلُ لَنَا الْعِلْمُ بِهَا. فَهُوَ أَيْضًا نَاقِصٌ لَا نَشْكُ فِيهِ.

1322. |4| مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَدَّرْنَا انْتِفَاءَ الْقَرَائِنِ فَأَقْلُّ عَدَدٍ يَحْصُلُ بِهِ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ مَعْلُومٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ مَعْلُومًا لَنَا. وَلَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَتِهِ، فَإِنَّا لَا نَدْرِي مَتَى حَصَلَ عِلْمُنَا بِوُجُودِ مَكَّةَ، وَوُجُودِ الشَّافِعِيِّ، وَوُجُودِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، عِنْدَ تَوَاتُرِ الْخَبَرِ إِلَيْنَا، وَأَنَّهُ كَانَ بَعْدَ خَبَرِ الْمِائَةِ أَوْ الْمِائَتَيْنِ. وَيَعْسُرُ عَلَيْنَا تَجَرِبَةُ ذَلِكَ وَإِنْ تَكَلَّفْنَاهَا.

هل يمكن العلم
بالعدد الأدنى من
التواتر؟

1323. وَسَبِيلُ التَّكَلُّفِ أَنْ نُرَاقِبَ أَنْفُسَنَا إِذَا قُتِلَ رَجُلٌ فِي الشُّوقِ مَثَلًا، وَانْصَرَفَ جَمَاعَةٌ عَنْ مَوْضِعِ الْقَتْلِ، وَدَخَلُوا عَلَيْنَا يُخْبِرُونَنَا عَنْ قَتْلِهِ: فَإِنْ قَوْلَ الْأَوَّلِ يُحَرِّكُ الظَّنَّ، وَقَوْلَ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ يُؤَكِّدُهُ، وَلَا يَزَالُ يَتَزَايَدُ تَأْكِيدُهُ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ضَرُورِيًّا لَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَشْكَّ فِيهِ أَنْفُسَنَا. فَلَوْ تَصَوَّرَ الْوُقُوفُ عَلَى اللَّحْظَةِ الَّتِي يَحْصُلُ الْعِلْمُ فِيهَا ضَرُورَةً، وَحِفْظُ حِسَابِ الْمُخْبِرِينَ، وَعَدَدِهِمْ، لَا مُمْكِنَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ دَرَكَ تِلْكَ اللَّحْظَةِ عَسِيرٌ، فَإِنَّهُ تَتَزَايَدُ قُوَّةُ الْإِعْتِقَادِ تَزَايِدًا خَفِيًّا التَّدْرِيجِ، نَحْوَ تَزَايُدِ عَقْلِ الصَّبِيِّ الْمُمِيزِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ حَدَّ التَّكْلِيفِ، وَنَحْوَ تَزَايُدِ ضَوْءِ الصُّبْحِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى حَدِّ الْكَمَالِ، فَلِذَلِكَ بَقِيَ هَذَا فِي غَطَاءٍ مِنَ الْإِشْكَالِ، وَتَعَذَّرَ عَلَى الْقُوَّةِ الْبَشَرِيَّةِ إِدْرَاكُهُ.

1324. فَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْمٌ مِنَ التَّخْصِيسِ / بِالْأَرْبَعِينَ، أَخْذًا مِنَ الْجُمُعَةِ، وَقَوْمٌ إِلَى التَّخْصِيسِ بِالسَّبْعِينَ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ

رَجُلًا لِمَيِّقِنَا ﴿ (الأعراف: 155)، وَقَوْمٌ إِلَى التَّخْصِصِ بِعَدَدِ أَهْلِ بَدْرٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ تَحَكُّمَاتٌ فَاسِدَةٌ بَارِدَةٌ، لَا تُنَاسِبُ الْغَرَضَ، وَلَا تَدُلُّ عَلَيْهِ. وَيَكْفِي تَعَارُضُ أَقْوَالِهِمْ دَلِيلًا عَلَى فَسَادِهَا. فَإِذَا لَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى حَضَرِ عَدَدِهِ. لَكِنَّا بِالْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ نَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّ الْعَدَدَ الَّذِي هُوَ الْكَامِلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى قَدْ تَوَافَقُوا عَلَى الْإِخْبَارِ.

1325. فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ عَلِمْتُمْ حُصُولَ الْعِلْمِ بِالتَّوَاتُرِ، وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ أَقَلَّ عَدَدِهِ؟

1326. قُلْنَا: كَمَا نَعْلَمُ أَنَّ الْخُبْرَ يُشْبِعُ، وَالْمَاءُ يُرْوِي، وَالْخَمْرُ تُسَكِّرُ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْلَمُ أَقَلَّ مِقْدَارِ مِنْهُ، وَنَعْلَمُ أَنَّ الْقَرَأْنَ تُفِيدُ الْعِلْمَ، وَإِنْ لَمْ نَقْدِرْ عَلَى حَضَرِ أَجْنَاسِهَا وَضَبَطِ أَقَلِّ دَرَجَاتِهَا.

إذا تم عدد التواتر
ولم يحصل العلم
ففيهم كاذب قطعاً

1327. |5| مَسْأَلَةٌ: الْعَدَدُ الْكَامِلُ إِذَا أَخْبَرُوا، وَلَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِمْ، فَيَجِبُ الْقَطْعُ بِكَذِبِهِمْ، لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي حُصُولِ الْعِلْمِ إِلَّا شَرْطَانِ: أَحَدُهُمَا: كَمَالُ الْعَدَدِ، وَالثَّانِي: أَنْ يُخْبَرُوا عَنْ يَقِينٍ وَمُشَاهَدَةٍ. فَإِذَا كَانَ الْعَدَدُ كَامِلًا كَانَ

امْتِنَاعُ الْعِلْمِ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ الثَّانِي. فَنَعْلَمُ أَنَّهُمْ بِجُمْلَتِهِمْ كَذَبُوا، أَوْ كَذَبَ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ: إِنِّي شَاهَدْتُ ذَلِكَ، بَلْ بَنَاهُ عَلَى تَوَهُّمٍ وَظَنٍّ، أَوْ كَذِبٍ مُتَعَمِّدًا، لِأَنَّهُمْ لَوْ صَدَقُوا، وَقَدْ كَمَلَ عَدَدُهُمْ، حَصَلَ الْعِلْمُ ضَرُورَةً.

1328. وَهَذَا أَيْضًا أَحَدُ الْأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّ الْأَرْبَعَةَ لَيْسُوا أَعْدَدَ التَّوَاتُرِ، إِذِ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِمْ، جَازَ لَهُ الْقَضَاءُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ، بِالْإِجْمَاعِ؛ وَلَوْ تَمَّ عَدَدُهُمْ لَكَانَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِصِدْقِهِمْ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى كَذِبِ جَمِيعِهِمْ، أَوْ كَذِبِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَلَقَطَعْنَا بِأَنَّ فِيهِمْ كَاذِبًا أَوْ مُتَوَهُّمًا، وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ أَرْبَعَةٍ يُعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ كَاذِبًا أَوْ مُتَوَهُّمًا.

1329. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ بِقَوْلِهِمْ، وَقَدْ كَثُرُوا كَثْرَةً يَسْتَحِيلُ بِحُكْمِ الْعَادَةِ تَوَافُقُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ عَنْ اتِّفَاقٍ، وَيَسْتَحِيلُ دُخُولُهُمْ تَحْتَ ضَبْطٍ، وَتَسَاعُدُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، بِحَيْثُ يَنْكُتُمْ ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَلَا يَتَحَدَّثُ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، فَعَلَى مَاذَا يُحْمَلُ كَذِبُهُمْ؟ وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ؟

1330. قُلْنَا: إِنَّمَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونُوا مُنْقَسِمِينَ إِلَى صَادِقِينَ وَكَاذِبِينَ، أَمَّا

الصَّادِقُونَ فَعَدَدُهُمْ نَاقِصٌ عَنِ الْمَبْلَغِ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِإِفَادَةِ الْعِلْمِ. وَأَمَّا الْكَاذِبُونَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ التَّوَاطُّؤُ، لِنُقْصَانِ عَدَدِهِمْ عَنْ مَبْلَغٍ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ التَّوَاطُّؤُ مَعَ الْإِنْكَتَامِ، فَإِنْ كَانُوا مَبْلَغًا يَسْتَحِيلُ التَّوَاطُّؤُ عَلَيْهِمْ مَعَ الْإِنْكَتَامِ، فَلَا يَسْتَحِيلُ الْإِنْكَتَامُ فِي الْحَالِ إِلَى أَنْ يَتَحَدَّثَ بِهِ فِي ثَانِي الْحَالِ.

1331. وَنَقُلُ الشَّيْخَةَ نَصَّ الْإِمَامَةِ مَعَ كَثَرَتِهَا، إِنَّمَا لَمْ يُفِدِ الْعِلْمُ لَأَنَّهُمْ لَمْ يُخْبِرُوا عَنِ الْمُشَاهَدَةِ وَالسَّمَاعِ، بَلْ سَمِعُوا عَنْ سَلَفٍ، فَهُمْ صَادِقُونَ، لَكِنِ السَّلَفُ الْوَاضِعُونَ لِهَذَا الْكُذْبِ يَكُونُ عَدَدُهُمْ نَاقِصًا عَنْ مَبْلَغٍ يَسْتَحِيلُ مِنْهُمْ / التَّوَاطُّؤُ مَعَ الْإِنْكَتَامِ، وَرُبَّمَا ظَنَّ الْخَلْفُ أَنَّ عَدَدَهُمْ كَامِلٌ لَا يَحْتَمِلُ التَّوَاطُّؤُ، فَيُخْطِئُونَ فِي الظَّنِّ، فَيَقْطَعُونَ بِالْحُكْمِ، وَيَكُونُ هَذَا مَنْشَأَ غَلْطِهِمْ.

|139/1|

خَاتِمَةُ لِهَذَا الْبَابِ

1332. فِي بَيَانِ شُرُوطِ فَاسِدَةٍ ذَهَبَ إِلَيْهَا قَوْمٌ؛ وَهِيَ خَمْسَةٌ:

1333. الْأَوَّلُ: شَرْطُ قَوْمٍ فِي عَدَدِ التَّوَاتُرِ أَنْ لَا يَحْضَرَهُمْ عَدَدٌ وَلَا يَخْوِيَهُمْ بَلَدٌ.

1334. وَهَذَا فَاسِدٌ. فَإِنَّ الْحَجِيجَ بِأَجْمَعِهِمْ إِذَا أَخْبَرُوا عَنْ وَاقِعَةٍ صَدَّقَتْهُمْ عَنِ الْحَجِّ، وَمَنْعَتْهُمْ مِنْ عَرَافَاتٍ، حَصَلَ الْعِلْمُ بِقَوْلِهِمْ، وَهُمْ مَخْصُورُونَ. وَأَهْلُ الْجَامِعِ إِذَا أَخْبَرُوا عَنْ نَائِبَةٍ فِي الْجُمُعَةِ مَنْعَتِ النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةِ؛ عَلِمَ صِدْقُهُمْ، مَعَ أَنَّهُمْ يَخْوِيَهُمْ مَسْجِدٌ، فَضْلًا عَنْ بَلَدٍ. وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِذَا أَخْبَرُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ حَصَلَ الْعِلْمُ، وَقَدْ حَوَاهُمْ بَلَدٌ.

1335. الثَّانِي: شَرْطُ قَوْمٍ أَنْ تَخْتَلِفَ أَنْسَابُهُمْ فَلَا يَكُونُوا بَنِي أَبِي وَاحِدٍ، وَتَخْتَلِفَ أَوْطَانُهُمْ فَلَا يَكُونُوا فِي مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَتَخْتَلِفَ أَدْيَانُهُمْ فَلَا يَكُونُوا مِنْ مَذْهَبٍ وَاحِدٍ.

1336. وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّ كَوْنَهُمْ مِنْ مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ نَسَبٍ وَاحِدٍ، لَا يُؤَثِّرُ إِلَّا فِي إِمْكَانِ تَوَاطُّؤِهِمْ. وَالْكَثْرَةُ إِلَى كَمَالِ الْعَدَدِ تَدْفَعُ هَذَا الْإِمْكَانَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَثْرَةُ أَمْكَانِ التَّوَاطُّؤِ مِنْ بَنِي الْأَعْمَامِ كَمَا يُمَكِّنُ مِنَ الْإِخْوَةِ، وَمِنْ أَهْلِ بَلَدٍ كَمَا يُمَكِّنُ مِنْ أَهْلِ مَحَلَّةٍ. وَكَيْفَ يُعْتَبَرُ اخْتِلَافُ الدِّينِ وَالْوَحْنُ نَعْلَمُ صِدْقَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا

أَخْبَرُوا عَنْ قَتْلِ، وَفِتْنَةٍ، وَوَأَقَعَةٍ؟ بَلْ نَعْلَمُ صِدْقَ أَهْلِ قُسْطَنْطِينِيَّةَ إِذَا أَخْبَرُوا
عَنْ مَوْتٍ قَيَّصَرَ؟

1337. فَإِنْ قِيلَ: فَلْنَعْلَمُ صِدْقَ النَّصَارَى فِي نَقْلِ التَّثْلِيثِ عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ،
وَصِدْقَهُمْ فِي صَلْبِهِ.

1338. قُلْنَا: لَمْ يَنْقُلُوا التَّثْلِيثَ تَوْقِيفًا وَسَمَاعًا عَنْ عِيسَى بْنِ صَرِيحٍ لَا يَحْتَمِلُ
التَّأْوِيلَ، لَكِنْ تَوَهَّمُوا ذَلِكَ بِالْفَاطِ مُوَهِّمَةٍ لَمْ يَقِفُوا عَلَى مَغْزَاهَا، كَمَا فَهَمَ
الْمُشَبِّهُةُ التَّشْبِيهِ مِنْ آيَاتٍ وَأَخْبَارٍ لَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَاهَا. وَالتَّوَاتُرُ يَنْبَغِي أَنْ يَصْدُرَ
عَنْ مَحْسُوسٍ. فَأَمَّا قَتْلُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ صَدَّقُوا فِي أَنَّهُمْ شَاهَدُوا
شَخْصًا يُشَبِّهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَقْتُولًا ﴿وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ (النساء: 157).

1339. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يُتَصَوَّرُ التَّشْبِيهُ فِي الْمَحْسُوسِ؟ فَإِنْ تُصَوَّرَ فَلْيُشَكَّ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنَّا إِذَا رَأَى زَوْجَتَهُ وَوَلَدَهُ، فَلَعَلَّهُ شُبِّهَ لَهُ؟

1340. قُلْنَا: إِنْ كَانَ الزَّمَانُ زَمَانَ خَرَقِ الْعَادَةِ يَجُوزُ التَّشْبِيهُ فِي الْمَحْسُوسِ، وَذَلِكَ
زَمَانُ النُّبُوَّةِ لَا ثَبَاتَ صِدْقِ النَّبِيِّ ﷺ. وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ الشَّكَّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ
الزَّمَانِ، إِذْ لَا خِلَافَ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى قَلْبِ الْعَصَا تُعْبَانًا، وَخَرَقِ الْعَادَةِ
بِهِ لِتَصْدِيقِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا أَخَذْنَا الْعَصَا فِي زَمَانِنَا لَمْ نَخَفْ مِنْ
انْقِلَابِهَا تُعْبَانًا، بِالْعَادَاتِ فِي زَمَانِنَا.

1341. فَإِنْ قِيلَ: خَرَقِ الْعَادَةِ فِي زَمَانِنَا / هَذَا جَائِزٌ كَرَامَةً لِلأَوْلِيَاءِ، فَلَعَلَّ وَلِيًّا مِنْ
الأَوْلِيَاءِ دَعَا اللَّهَ تَعَالَى بِذَلِكَ فَأَجَابَهُ، فَلْنُشَكَّ، لِإِمْكَانِ ذَلِكَ.

1342. قُلْنَا: إِذَا فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ نَزَعَ عَنْ قُلُوبِنَا الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ الْحَاصِلَ
بِالْعَادَاتِ، فَإِذَا وَجَدْنَا مِنْ أَنْفُسِنَا عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِأَنَّهُ لَمْ تَنْقَلِبِ الْعَصَا تُعْبَانًا، وَلَا
الْجَبَلُ ذَهَبًا، وَلَا الْحَصَى فِي الْجِبَالِ جَوَاهِرَ وَيَوَاقِيتَ، قَطَعْنَا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ
يَخْرِقِ الْعَادَةَ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهَا.

1343. الثَّالِثُ: شَرَطَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونُوا أَوْلِيَاءَ مُؤْمِنِينَ. وَهُوَ فَاسِدٌ إِذْ يَحْصُلُ الْعِلْمُ
بِقَوْلِ الْفَسَقَةِ، وَالْمُرْجَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، بَلْ بِقَوْلِ الرُّومِ إِذَا أَخْبَرُوا بِمَوْتِ مَلِكِهِمْ
حَصَلَ الْعِلْمُ.

1344. الرَّابِعُ: شَرَطَ قَوْمٌ أَنْ لَا يَكُونُوا مَحْمُولِينَ بِالسَّيْفِ عَلَى الْإِخْبَارِ. وَهُوَ فَاسِدٌ، لَأَنَّهُمْ إِنْ حُمِلُوا عَلَى الْكَذِبِ لَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ لِفَقْدِ الشَّرْطِ، وَهُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ، وَإِنْ صَدَقُوا حَصَلَ الْعِلْمُ. فَلَوْ أَنَّ أَهْلَ بَغْدَادَ حَمَلَهُمُ الْخَلِيفَةُ بِالسَّيْفِ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنْ مَحْسُوسٍ شَاهِدُوهُ، أَوْ شَهَادَةَ كَتَمُوهَا فَأَخْبَرُوا، حَصَلَ الْعِلْمُ بِقَوْلِهِمْ.

1345. فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَتَصَوَّرُ عَدَدُ يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِقَوْلِهِمْ إِذَا أَخْبَرُوا عَنْ اخْتِيَارٍ، وَلَا يَحْصُلُ لَوْ أَخْبَرُوا عَنْ إِكْرَاهٍ؟

1346. قُلْنَا: أَحَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لِلْقَرَائِنِ مَدْخَلَ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُحَالٍ عِنْدَنَا، فَإِنَّا بَيَّنَّا * أَنَّ النَّفْسَ تَشْعُرُ بِأَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَى كَثَرَتِهِمْ لَا يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ جَامِعٌ ثُمَّ تُصَدِّقُ، فَإِذَا ظَهَرَ كَوْنُ السَّيْفِ جَامِعًا لَمْ يَبْعُدْ أَنْ لَا يَحْصُلَ الْعِلْمُ.

* ص: 205

1347. الْخَامِسُ: شَرَطَ الرُّوَافِضُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ فِي جُمْلَةِ الْمُخْبِرِينَ. وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّ إِخْبَارَهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِإِخْبَارِ الرَّسُولِ ﷺ عَنْ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ، فَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى إِخْبَارٍ غَيْرِهِ؟ وَيَجِبُ أَنْ لَا يَحْصُلَ الْعِلْمُ بِنَقْلِهِمْ عَلَى التَّوَاتُرِ النَّصِّ عَلَى عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذْ لَيْسَ فِيهِمْ مَعْصُومٌ؛ وَأَنْ لَا تَلْزَمَ حُجَّةُ الْإِمَامِ إِلَّا عَلَى مَنْ شَاهَدَهُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ وَسَمِعَ مِنْهُ، دُونَ سَائِرِ الْبِلَادِ؛ وَأَنْ لَا تَقُومَ الْحُجَّةُ بِقَوْلِ أَمْرَائِهِ وَدُعَاتِهِ وَرُسُلِهِ وَقُضَاتِهِ، إِذْ لَيْسُوا مَعْصُومِينَ، وَأَنْ لَا يُعْلَمَ مَوْتُ أَمِيرٍ، وَقَتْلُهُ، وَوُقُوعُ فِتْنَةٍ، وَقِتَالُ فِي غَيْرِ مِصْرٍ. وَكُلُّ ذَلِكَ لَا زِمَ عَلَى هَذَايَهِمْ.

البَابُ الثَّالِثُ

1348. فِي تَقْسِيمِ الْخَبَرِ إِلَى مَا يَجِبُ تَصَدِيقُهُ، وَإِلَى مَا يَجِبُ تَكْذِيبُهُ، وَإِلَى مَا يَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ

أقسام الخبر

1349. وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

ما يجب
تصديقه

|141/1|

1350. الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا يَجِبُ تَصَدِيقُهُ وَهِيَ سَبْعَةٌ:

1351. الْأَوَّلُ: مَا أَخْبَرَ عَنْهُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ. فَإِنَّهُ يَجِبُ تَصَدِيقُهُ ضَرُورَةً وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ

دَلِيلٌ آخَرُ، فَلَيْسَ فِي الْأَخْبَارِ مَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ بِمُجَرَّدِ الْإِخْبَارِ إِلَّا الْمُتَوَاتِرُ. وَمَا عَدَاهُ فَإِنَّمَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، سِوَى نَفْسِ الْخَبَرِ. /

1352. الثَّانِي: مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَهُوَ صِدْقٌ، بِدَلِيلِ اسْتِحَالَةِ الْكَذِبِ عَلَيْهِ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ دَلِيلَانِ: أَقْوَاهُمَا: إِخْبَارُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ امْتِنَاعِ الْكَذِبِ

عَلَيْهِ تَعَالَى. وَالثَّانِي: أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَيَسْتَحِيلُ التَّكْذِبُ فِي

كَلَامِ النَّفْسِ عَلَى مَنْ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ، إِذِ الْخَبَرُ يَقُومُ بِالنَّفْسِ عَلَى وَفْقِ

الْعِلْمِ، وَالْجَهْلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ.

1353. الثَّالِثُ: خَبَرُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَدَلِيلُ صِدْقِهِ دَلَالَةُ الْمُعْجَزَةِ عَلَى صِدْقِهِ،

مَعَ اسْتِحَالَةِ إِظْهَارِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى أَيْدِي الْكَاذِبِينَ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ مُمَكِنًا

لَعَجَزَ الْبَارِي عَنْ تَصَدِيقِهِ رُسُلَهُ، وَالْعَجْزُ عَلَيْهِ مُحَالٌ.

1354. الرَّابِعُ: مَا أَخْبَرَتْ عَنْهُ الْأُمَّةُ، إِذْ ثَبَتَ عِصْمَتُهَا بِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ،

الْمَعْصُومِ عَنِ الْكَذِبِ. وَفِي مَعْنَاهُ كُلُّ شَخْصٍ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ رَسُولُهُ ﷺ

عَنْهُ بِأَنَّهُ صَادِقٌ لَا يَكْذِبُ.

1355. الْخَامِسُ: كُلُّ خَبَرٍ يُوَافِقُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَوْ رَسُولُهُ ﷺ، أَوِ الْأُمَّةُ، أَوْ

مَنْ صَدَّقَهُ هَؤُلَاءِ، أَوْ دَلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالسَّمْعُ. فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذِبًا لَكَانَ الْمُوَافِقُ

لَهُ كَذِبًا.

1356. السَّادِسُ: كُلُّ خَبَرٍ صَحَّ أَنَّهُ ذَكَرَهُ الْمُخْبِرُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِمَسْمَعٍ

مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ غَافِلًا عَنْهُ، فَسَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ صِدْقٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذِبًا لَمَا

سَكَتَ عَنْهُ، وَلَا عَنْ تَكْذِيبِهِ. وَنَعْنِي بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالذِّينِ.

1357. السَّابِعُ: كُلُّ خَبَرٍ ذَكَرَ بَيْنَ يَدَيِ جَمَاعَةٍ أَمْسَكُوا عَنْ تَكْذِيبِهِ، وَالْعَادَةُ تَقْضِي

فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِالتَّكْذِيبِ وَامْتِنَاعِ الشُّكُوتِ الْوُكُوفَ كَذِبًا، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَكُونُ

لِلْخَبَرِ وَقَعٌ فِي نَفْسِهِمْ، وَهُمْ عَدَدٌ يَمْتَنِعُ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ التَّوَاطُّؤِ عَلَيْهِمْ

بِحَيْثُ يَنْكَبُ التَّوَاطُّؤُ وَلَا يَتَحَدَّثُونَ بِهِ. وَبِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ثَبَتَتْ أَكْثَرُ

أَعْلَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ كَانَ يُنْقَلُ بِمَشْهَدِ جَمَاعَاتٍ، وَكَانُوا يَسْكُتُونَ عَنْ التَّكْذِيبِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ التَّكْذِيبِ عَلَى مِثْلِهِمْ. فَمَهْمَا كَمَلَ الشَّرْطُ، وَتَرَكَ النِّكِيرُ - كَمَا سَبَقَ - نُزِلَ مَنْزِلَةٌ قَوْلِهِمْ: صَدَقْتَ.

1358. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ ادَّعَى وَاحِدٌ أَمْرًا بِمَشْهَدِ جَمَاعَةٍ، وَادَّعَى عِلْمُهُمْ بِهِ، فَسَكَتُوا عَنْ تَكْذِيبِهِ، فَهَلْ يَثْبُتُ صِدْقُهُ؟

1359. قُلْنَا: إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ وَالْاجْتِهَادِ فَلَا يَثْبُتُ صِدْقُهُ، لِاحْتِمَالِ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا عَنِ النَّظَرِ مَا ادَّعَاهُ. وَإِنْ كَانَ يُسْنَدُهُ إِلَى مُشَاهِدَةٍ، وَكَانُوا عَدَدًا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ الدُّخُولُ تَحْتَ دَاعٍ وَاحِدٍ، فَالسُّكُوتُ عَنْ تَكْذِيبِهِ تَصْدِيقٌ مِنْ جِهَتِهِمْ.

1360. فَإِنْ قِيلَ: وَهَلْ يَدُلُّ عَلَى الصَّدَقِ تَوَاتُرُ الْخَبَرِ عَنْ جَمَاعَةٍ لَا يَجُوزُ عَلَى مِثْلِهِمُ التَّوَاتُّؤُ عَلَى الْكَذِبِ قَصْدًا، وَلَا التَّوَافُقُ عَلَى اتِّفَاقٍ؟

1361. قُلْنَا: أَحَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: قَوْلُهُمْ يُورِثُ الْعِلْمَ ضَرُورَةً إِنْ بَلَغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ فِي عِلْمِ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يُورِثِ الْعِلْمَ الضَّرُورِيُّ دَلٌّ عَلَى نُقْصَانِ / الْعَدَدِ، وَلَا يَجُوزُ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى صِدْقِهِمْ بِالنَّظَرِ فِي أَحْوَالِهِمْ، بَلْ نَعْلَمُ قَطْعًا كَذِبَهُمْ، أَوْ اشْتِمَالَهُمْ عَلَى كَاذِبٍ أَوْ مُتَوَهِّمٍ.

|142/1|

1362. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِهِ، إِنْ لَمْ يُنْظَرْ إِلَى الْقَرَائِنِ، لِأَزِمٍ. أَمَّا مَنْ نَظَرَ إِلَى الْقَرَائِنِ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَعْلَمَ صِدْقَهُمْ بِنَوْعِ النَّظَرِ.

1363. فَإِنْ قِيلَ: خَبَرُ الْوَاحِدِ الَّذِي عَمِلَتْ بِهِ الْأُمَّةُ هَلْ يَجِبُ تَصْدِيقُهُ؟

1364. قُلْنَا: إِنْ عَمِلُوا عَلَى وَفْقِهِ، فَلَعَلَّهُمْ عَمِلُوا عَلَى دَلِيلٍ آخَرَ. وَإِنْ عَمِلُوا بِهِ أَيْضًا فَقَدْ أَمَرُوا بِالْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوا صِدْقَهُ، فَلَا يَلْزَمُ الْحُكْمُ بِصِدْقِهِ.

1365. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ قُدِّرَ الرَّاوي كَاذِبًا لَكَانَ عَمَلُ الْأُمَّةِ بِالْبَاطِلِ، وَهُوَ خَطَأً، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى الْأُمَّةِ.

1366. قُلْنَا: الْأُمَّةُ مَا تُعْبَدُوا إِلَّا بِالْعَمَلِ بِخَبَرٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُمْ فِيهِ، وَقَدْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمْ، كَالْقَاضِي إِذَا قَضَى بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ فَلَا يَكُونُ مُخْطِئًا، وَإِنْ

كَانَ الشَّاهِدُ كَاذِبًا، بَلْ يَكُونُ مُحِقًّا لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ إِلَّا بِهِ.

ما يعلم كذبه

1367. الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَخْبَارِ: مَا يُعْلَمُ كَذِبُهُ. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

1368. الْأَوَّلُ: مَا يُعْلَمُ خِلَافُهُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ، أَوْ نَظَرِهِ، أَوْ الْحِسِّ وَالْمُشَاهَدَةِ، أَوْ أَخْبَارِ

* ص: 67-69

التَّوَاتُرِ. وَبِالْجُمْلَةِ: مَا خَالَفَ الْمَعْلُومَ بِالْمَدَارِكِ السِّتَةِ الْمَذْكُورَةِ*، كَمَنْ أَخْبَرَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ، وَإِحْيَاءِ الْمَوْتَى فِي الْحَالِ، وَأَنَا عَلَى جَنَاحِ نَسْرِ، أَوْ فِي لُجَّةِ بَحْرٍ، وَمَا يُحَسُّ خِلَافُهُ.

1369. الثَّانِي: مَا يُخَالِفُ النَّصَّ الْقَاطِعَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، فَإِنَّهُ وَرَدَ مُكَذِّبًا لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ ﷺ وَلِلْأُمَّةِ.

1370. الثَّالِثُ: ١١ مَا صَرَّحَ بِتَكْذِيبِهِ جَمْعٌ كَثِيرٌ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ إِذْ قَالُوا: حَضَرْنَا مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَلَمْ يَجِرْ مَا حَكَاهُ مِنَ الْوَاقِعَةِ أَصْلًا.

1371. الرَّابِعُ: مَا سَكَتَ الْجَمْعُ الْكَثِيرُ عَنْ نَقْلِهِ وَالتَّحَدُّثِ بِهِ، مَعَ جَرَيَانِ الْوَاقِعَةِ بِمَشْهَدٍ مِنْهُمْ، وَمَعَ إِحَالَةِ الْعَادَةِ الشُّكُوتَ عَنْ ذِكْرِهِ لِتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، كَمَا لَوْ أَخْبَرَ مُخْبِرٌ أَنَّ أَمِيرَ الْبَلَدَةِ قُتِلَ فِي السُّوقِ عَلَى مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَمْ يَتَحَدَّثْ أَهْلُ السُّوقِ بِهِ، فَيَقْطَعُ بِكَذِبِهِ، إِذْ لَوْ صَدَقَ لَتَوَفَّرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، وَلَا خَالَتِ الْعَادَةُ اخْتِصَاصَهُ بِحِكَايَتِهِ. وَبِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَرَفْنَا كَذِبَ مَنْ ادَّعَى مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ، وَنَصَّ الرَّسُولِ عَلَى نَبِيِّ آخَرَ بَعْدَهُ، وَأَنَّهُ أَغْقَبَ جَمَاعَةً مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ، وَنَصَّهُ عَلَى إِمَامٍ بَعِيْنِهِ عَلَى مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ، وَفَرَضَهُ صَوْمَ شَوَّالٍ، وَصَلَاةَ الضُّحَى، وَأَمْثَالَ ذَلِكَ مِمَّا إِذَا كَانَ أَحَالَتِ الْعَادَةُ كِتْمَانَهُ.

1372. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ تَفَرَّدَ الْإِحَادُ بِنَقْلِ مَا تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَيْهِ، حَتَّى وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ، كَإِفْرَادِهِ ﷺ الْحَجَّ، أَوْ قِرَانِهِ، وَكَدْخُولِهِ الْكَعْبَةَ، وَصَلَاتِهِ فِيهَا، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَرَامٌ، وَأَنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ عَنُودًا، وَقَبُولِهِ شَهَادَةَ الْأَعْرَابِيِّ وَخَدَّهُ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ، وَانْفِرَادِ الْأَعْرَابِيِّ بِالرُّؤْيَةِ حَتَّى لَمْ يُشَارِكْهُ أَحَدٌ / فِيهِ، وَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ وَلَمْ يَنْقُلْهُ إِلَّا ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَدَدٌ يَسِيرٌ مَعَهُ. وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَرَاهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ، وَبَادٍ وَحَاضِرٍ. وَنَقَلَ النَّصَارَى مُعْجَزَاتِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَنْقُلُوا كَلَامَهُ فِي الْمَهْدِ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْعَلَامَاتِ.

وَنَقَلَتِ الْأُمَّةُ الْقُرْآنَ وَلَمْ يَنْقُلُوا بَقِيَّةَ مُعْجَزَاتِ الرَّسُولِ ﷺ كَنَقْلِ الْقُرْآنِ فِي الشُّيُوعِ وَالذُّيُوعِ، وَنَقَلَ النَّاسُ أَعْلَامَ الرُّسُلِ وَلَمْ يَنْقُلُوا أَعْلَامَ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَقَلَتِ الْأُمَّةُ سُورَ الْقُرْآنِ وَلَمْ تَنْقُلِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ نَقْلَ غَيْرِهِمَا، حَتَّى خَالَفَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كَوْنِهِمَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى مِنَ اللَّمَسِ وَالْمَسِّ أَيْضًا. فَكُلُّ هَذَا نَقْضٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ.

1373. **وَالْجَوَابُ:** أَنَّ إِفْرَادَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقِرَانَهُ لَيْسَ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يَنْكَشِفَ، وَأَنْ يُنَادِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْكَافَّةِ، بَلْ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ اطَّلَعَ عَلَى نِيَّتِهِ بِإِخْبَارِهِ إِيَّاهُ. نَعَمْ ظَهَرَ عَلَى الْإِسْتِفَاضَةِ تَعْلِيمُهُ النَّاسَ الْإِفْرَادَ وَالْقِرَانَ جَمِيعًا. وَأَمَّا دُخُولُ الْكَعْبَةِ وَصَلَاتُهُ فِيهَا، فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مَعَ نَفَرٍ يَسِيرُ، وَمَعَ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ، وَلَا يَقَعُ شَائِعًا. كَيْفَ وَلَوْ وَقَعَ شَائِعًا لَمْ تَتَوَفَّرِ الدَّوَاعِي عَلَى دَوَامِ نَقْلِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، وَلَا مِنْ فَرَائِضِهِ وَمُهَمَّاتِهِ. وَأَمَّا دُخُولُهُ مَكَّةَ عَنُودًا، فَقَدْ صَحَّ عَلَى الْإِسْتِفَاضَةِ دُخُولُهُ مُتَسَلِّحًا مَعَ الْأَلْوِيَةِ، وَالْأَعْلَامِ، وَتَمَامِ التَّمَكُّنِ وَالِاسْتِيْلَاءِ، وَبَذْلُهُ الْأَمَانَ لِمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ، وَلِمَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ وَاعْتَصَمَ بِالْكَعْبَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ غَيْرُ مُخْتَلَفٍ فِيهِ.

1374. وَلَكِنْ اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ وَدَى قَوْمًا قَتَلَهُمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ صُلْحًا، وَوُقُوعُ مِثْلِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ لِلْأَحَادِ مُمَكِّنٌ إِلَى أَنْ تُزَالَ بِالنَّظَرِ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِنَهْيٍ خَاصٍّ عَنْ قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ، وَلَسَبَبٍ مَخْصُوصٍ.

1375. وَأَمَّا انْفِرَادُ الْأَعْرَابِيِّ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ فَمُمَكِّنٌ. وَقَدْ يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي زَمَانِنَا فِي اللَّيْلَةِ الْأُولَى، لِخَفَاءِ الْهِلَالِ وَدِقَّتِهِ، فَيَنْفَرِدُ بِهِ مَنْ يَحْتَدُّ بَصْرُهُ، وَتَصْدُقُ فِي الطَّلَبِ رَغْبَتُهُ، وَيَقَعُ عَلَى مَوْضِعِ الْهِلَالِ بَصْرُهُ، عَنْ مَعْرِفَةٍ أَوْ اتِّفَاقٍ.

1376. وَأَمَّا انْشِقَاقُ الْقَمَرِ فَهِيَ آيَةٌ لَيْلِيَّةٌ، وَقَعَتْ وَالنَّاسُ نِيَامٌ غَافِلُونَ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي لَحْظَةٍ، فَرَأَاهُ مَنْ نَظَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ قُرَيْشٍ، وَنَبَّهَهُ عَلَى النَّظَرِ لَهُ، وَمَا انْشَقَّ مِنْهُ إِلَّا شُعْبَةٌ، ثُمَّ عَادَ صَحِيحًا فِي لَحْظَةٍ. فَكَمْ مِنْ انْقِصَاصِ كَوْكَبٍ، وَزَلْزَلَةٍ، وَأُمُورٍ هَائِلَةٍ مِنْ رِيحٍ، وَصَاعِقَةٍ بِاللَّيْلِ، لَا يَتَنَبَّهُ لَهُ إِلَّا الْآحَادُ. عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا إِنَّمَا

[144/1]

يَعْلَمُهُ مَنْ قِيلَ لَهُ: اُنْظُرْ إِلَيْهِ، فَاَنْشَقَّ عَقِيبَ الْقَوْلِ وَالتَّحْدِي. وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ وَوَقَعَ عَلَيْهِ بَصَرُهُ، رُبَّمَا تَوَهَّم أَنَّهُ خَيَالٌ انْقَشَعَ، أَوْ كَوَكَبٌ كَانَ تَحْتَ الْقَمَرِ فَانْجَلَى الْقَمَرُ عَنْهُ، أَوْ قِطْعَةٌ سَحَابٍ سَتَرَتْ قِطْعَةً مِنَ الْقَمَرِ. / فَلِهَذَا لَمْ يَتَوَاتَرَ نَقْلُهُ.

1377. وَأَمَّا نَقْلُهُمُ الْقُرْآنَ دُونَ سَائِرِ الْأَعْلَامِ، فَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الدَّوَاعِيَ لَا تَتَوَفَّرُ، بَعْدَ ثُبُوتِ النُّبُوَّةِ بِالْقُرْآنِ، وَاسْتِقْلَالِهَا بِهِ، عَلَى نَقْلِ مَا يَقَعُ بَعْدَهُ، بِحَيْثُ تَقَعُ الْمُدَاوِمَةُ عَلَيْهِ، اكْتِفَاءً بِثُبُوتِهَا بِالْقُرْآنِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الْآيَاتِ. وَلَآنَ غَيْرِ الْقُرْآنِ إِنَّمَا ظَهَرَ فِي عُمَرِ كُلِّ وَاحِدٍ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَرُبَّمَا ظَهَرَ بَيْنَ يَدَيِ نَفَرٍ يَسِيرُ، وَالْقُرْآنُ كَانَ يُرَدِّدُهُ طُولَ عُمُرِهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَيُلْقِيهِ عَلَى كَافَتِهِمْ قَصْدًا، وَيَأْمُرُهُمْ بِحِفْظِهِ وَالتَّلَاوَةِ لَهُ، وَالْعَمَلِ بِمُوجِبِهِ.

1378. وَأَمَّا الْمُعَوِّذَاتَانِ فَقَدْ ثَبَتَ نَقْلُهُمَا شَائِعًا مِنَ الْقُرْآنِ كَسَائِرِ السُّورِ. وَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يُنْكِرْ كَوْنَهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ، لَكِنْ أَنْكَرَ إِثْبَاتَهُمَا فِي الْمُصْحَفِ، وَإِثْبَاتِ الْحَمْدِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ كَانَتْ السُّنَّةُ عِنْدَهُ أَنْ لَا يُثَبَّتَ إِلَّا مَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِثْبَاتِهِ وَكِتَابَتِهِ، وَلَمَّا لَمْ يَجِدْهُ كَتَبَ ذَلِكَ، وَلَا سَمِعَ أَمْرَهُ بِهِ، أَنْكَرَهُ. وَهَذَا تَأْوِيلٌ وَلَيْسَ جَحْدًا لِكَوْنِهِ قُرْآنًا، وَلَوْ جَحَدَ ذَلِكَ لَكَانَ فِسْقًا عَظِيمًا لَا يُضَافُ إِلَى مِثْلِهِ، وَلَا إِلَى أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

1379. وَأَمَّا تَرْكُ النَّصَارَى نَقْلَ كَلَامِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَهْدِ، فَلَعَلَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا بِحَضْرَةِ نَفَرٍ يَسِيرُ، وَمَرَّةً وَاحِدَةً، لِتَبَرُّثِهِ مَرِيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ عَمَّا نَسَبُوهَا إِلَيْهِ، فَلَمْ يَنْتَشِرْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ بِقَوْلٍ مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، فَاَنْدَرَسَ فِيمَا بَيْنَهُمْ. 1380. وَأَمَّا شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ مِنَ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَرِيعَةٌ يَنْفَرِدُونَ بِهَا، بَلْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى شَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلَهُمْ، فَلَمْ تَتَوَفَّرِ الدَّوَاعِيَ عَلَى نَقْلِ مُعْجَزَاتِهِمْ، إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مُعْجَزَاتٌ ظَاهِرَةٌ، لَكِنْ ثَبَتَ صِدْقُهُمْ بِالنِّصِّ وَالتَّوْقِيفِ مِنْ نَبِيِّ ذِي مُعْجَزَةٍ.

1381. وَأَمَّا الْخَبَرُ عَنِ اللَّمَسِ وَالْمَسِّ لِلذِّكْرِ وَمَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى، فَيَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ الرُّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَدَدًا يَسِيرًا ثُمَّ يَنْقُلُونَهُ أَحَادًا، وَلَا يَسْتَفِيزُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يَعْظُمُ فِي الصُّدُورِ، وَتَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِيَ عَلَى التَّحَدُّثِ بِهِ دَائِمًا.

ما يتوقف فيه

1382. الْقِسْمُ الثَّالِثُ | مِنَ الْأَخْبَارِ: مَا لَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ وَلَا كَذِبُهُ. فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ. وَهُوَ جُمْلَةُ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ وَالْعِبَادَاتِ، مِمَّا عَدَا الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. وَهُوَ كُلُّ خَبَرٍ لَمْ يُعْرِفْ صِدْقُهُ وَلَا كَذِبُهُ.

1383. فَإِنْ قِيلَ: عَدَمُ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى صِدْقِهِ يَدُلُّ عَلَى كَذِبِهِ، إِذْ لَوْ كَانَ صِدْقًا لَمَا أَخْلَانَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْ دَلِيلٍ عَلَى صِدْقِهِ.

1384. قُلْنَا: وَلَمْ يَسْتَحِيلْ أَنْ يُخْلَيْنَا عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ عَلَى صِدْقِهِ؟ وَلَوْ قَلِبَ هَذَا، وَقِيلَ نَعْلَمُ صِدْقَهُ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذِبًا لَمَا أَخْلَانَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ عَلَى كَذِبِهِ، لَكَانَ مُقَاوِمًا لِهَذَا الْكَلَامِ. وَكَيْفَ يَجُوزُ ذَلِكَ! وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يُقْطَعَ / بِكَذِبِ كُلِّ شَاهِدٍ لَا يُقْطَعُ بِصِدْقِهِ، وَكُفِّرَ كُلُّ قَاضٍ وَمُفْتٍ وَفُجُورِهِ، إِذَا لَمْ يُعْلَمِ إِسْلَامُهُ وَوَرَعُهُ بِقَاطِعٍ، وَكَذَا كُلُّ قِيَاسٍ وَدَلِيلٍ فِي الشَّرْعِ لَا يُقْطَعُ بِصِحَّتِهِ، فَلْيُقْطَعَ بِبُطْلَانِهِ. وَهَذَا بِخِلَافِ التَّحَدِّيِّ بِالنَّبُوءَةِ إِذَا لَمْ تَظْهَرْ مُعْجَزَةٌ، فَإِنَّا نَقْطَعُ بِكَذِبِهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الَّذِي كُفِّنَا تَصَدِيقَهُ، وَتَصَدِيقَهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ مُحَالٌ، وَتَكْلِيفُ الْمُحَالِ مُحَالٌ. فِيهِ عَلِمْنَا أَنَّا لَمْ نُكَلِّفْ تَصَدِيقَهُ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولًا إِلَيْنَا قَطْعًا.

[145/1]

1385. أَمَّا خَبَرُ الْوَاحِدِ، وَشَهَادَةُ الْاِثْنَيْنِ، فَلَمْ تُتَعَبَّدْ فِيهِ بِالتَّصَدِيقِ، بَلْ بِالْعَمَلِ عِنْدَ ظَنِّ الصَّدَقِ. وَالظَّنُّ حَاصِلٌ، وَالْعَمَلُ مُمَكِّنٌ، وَنَحْنُ مُصِيبُونَ، وَإِنْ كَانَ هُوَ كَاذِبًا. وَلَوْ عَمِلْنَا بِقَوْلِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ فَنَحْنُ مُخْطِئُونَ وَإِنْ كَانَ هُوَ صَادِقًا.

1386. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا وَجِبَ إِقَامَةُ الْمُعْجَزَةِ لِنَعْرِفَ صِدْقَهُ فَتَتَّبِعَهُ فِيمَا يُشَرِّعُهُ، فَلْيَجِبْ عَلَيْهِ إِزَالَةُ الشَّكِّ فِيمَا يُبْلَغُ مِنَ الشَّرْعِ، بِالْمُشَافَهَةِ أَوِ الْإِشَاعَةِ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ، لِيَحْصُلَ الْعِلْمُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُشَافَهُ بِهِ.

1387. قُلْنَا: لَا اسْتِحَالَةَ فِي أَنْ يَقْسِمَ الشَّارِعُ شَرْعَهُ إِلَى مَا يُتَعَبَّدُ فِيهِ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، فَيَجِبُ فِيهِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَإِلَى مَا يُتَعَبَّدُ فِيهِ بِالْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ، فَيَكُونُ فَرَضٌ مَنْ يَسْمَعُ مِنَ الرَّسُولِ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا، وَفَرَضٌ مَنْ غَابَ الْعَمَلُ دُونَ الْعِلْمِ، وَيَكُونُ الْعَمَلُ مَنُوطًا بِظَنِّ الصَّدَقِ فِي الْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ كَاذِبًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. وَكَذَا الظَّنُّ الْحَاصِلُ مِنْ قِيَاسٍ، وَقَوْلِ شَاهِدٍ، وَيَمِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، أَوْ يَمِينِ الْمُدَّعِي مَعَ النُّكُولِ. فَلَا نَحِيلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

القيم الثاني من هذا الأصل في أخبار الأحاد

1388. وفيه أبواب:

الباب الأول

1389. في إثبات التعبد به مع قصوره عن إفادة العلم، وفيه أربع مسائل:

ما يفيد خبر
الأحاد

1390. |1| مسألة: اعلم أنا نريد بخبر الواحد في هذا المقام ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر المفيد للعلم، فما نقله جماعة من خمسة أو ستة مثلاً، فهو خبر الواحد. وأما قول الرسول عليه السلام مما علم صحته، فلا يسمى خبر الواحد.

75\ب

1391. وإذا عرفت هذا فنقول: خبر الواحد لا يفيد العلم، وهو معلوم بالضرورة، فإننا لا نصدق بكل ما نسمع، ولو صدقنا وقدرنا تعارض خبرين، فكيف نصدق بالضدين؟

1392. وما حكي عن المحدثين من أن ذلك يوجب العلم، فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل، إذ يسمى الظن علماً، ولهذا قال بعضهم: يورث العلم الظاهر، والعلم ليس له ظاهر وباطن، وإنما هو الظن. ولا تمسك لهم في قوله تعالى ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ (المستحنة: 10) فإنه أراد الظاهر، لأن المراد به العلم الحقيقي بكلمة الشهادة، التي هي ظاهر الإيمان، دون الباطن الذي لم يكلف به. والإيمان باللسان / يسمى إيماناً مجازاً.

|146/1|

1393. ولا تمسك لهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36) وأن الخبر لو لم يفد العلم لما جاز العمل به، لأن المراد بالآية: منع الشاهد عن جزم الشهادة إلا بما يتحقق. وأما العمل بخبر الواحد فمعلوم الوجوب، بدليل قاطع أوجب العمل عند ظن الصدق، والظن حاصل قطعاً، ووجوب

الْعَمَلِ عِنْدَهُ مَعْلُومٌ قَطْعًا، كَالْحُكْمِ بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ، أَوْ يَمِينِ الْمُدَّعِي مَعَ نُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

1394. |2| مَسْأَلَةٌ: أَنْكَرَ مُنْكَرُونَ جَوَازَ التَّعَبُّدِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَقْلًا، فَضْلًا عَنْ وَقُوعِهِ سَمْعًا.

الرد على من أنكر
وجوب العمل بخبر
الآحاد

1395. فَيُقَالُ لَهُمْ: مِنْ أَيْنَ عَرَفْتُمْ اسْتِحَالَتَهُ؟ أِبَالِضْرُورَةٍ؟ وَنَحْنُ نُخَالِفُكُمْ فِيهِ؟! وَلَا نَزَاعَ فِي الضَّرُورَةِ، أَوْ بِدَلِيلٍ، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى اثْبَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحَالًا لَكَانَ يَسْتَحِيلُ إِمَّا لِدَاتِهِ، أَوْ لِمَفْسَدَةٍ تَتَوَلَّدُ مِنْهُ. وَلَا يَسْتَحِيلُ لِدَاتِهِ، وَلَا التِّفَاتُ إِلَى الْمَفْسَدَةِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَيْضًا لَوِ التَّفَتُّنَا إِلَيْهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ وَجْهِ الْمَفْسَدَةِ.

1396. فَإِنْ قِيلَ: وَجْهُ الْمَفْسَدَةِ أَنْ يَرْوِيَ الْوَاحِدُ خَبْرًا فِي سَفَكِ دَمٍ أَوْ فِي اسْتِحْلَالِ بُضْعٍ، وَرَبَّمَا يَكْذِبُ، فَيُظَنُّ أَنَّ سَفَكَ الدَّمِ هُوَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَكُونُ بِأَمْرِهِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ الْهَجُومُ بِالْجَهْلِ؟ وَمَنْ شَكَّكْنَا فِي إِبَاحَةِ بُضْعِهِ وَسَفَكِ دَمِهِ فَلَا يَجُوزُ الْهَجُومُ عَلَيْهِ بِالشَّكِّ، فَيَقْبُحُ مِنَ الشَّارِعِ حَوَالَةَ الْخَلْقِ عَلَى الْجَهْلِ وَاقْتِحَامِ الْبَاطِلِ بِالتَّوَهُّمِ، بَلْ إِذَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَمْرٍ فَلْيُعَرِّفْنَا أَمْرَهُ لِنَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ، إِمَّا مُمْتَثِلُونَ، أَوْ مُخَالِفُونَ؟

1397. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ إِنْ صَدَرَ مِنْ يَنْكِرُ الشَّرَائِعَ فَنَقُولُ لَهُ: أَيُّ اسْتِحَالَةٍ فِي أَنْ يَقُولَ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ: إِذَا طَارَ بِكُمْ طَائِرٌ أَوْ ظَنَنْتُمُوهُ غُرَابًا، فَقَدْ أُوجِبَتْ عَلَيْكُمْ كَذًا وَكَذًا، وَجَعَلَتْ ظَنُّكُمْ عَلَامَةً وَجُوبِ الْعَمَلِ، كَمَا جَعَلَتْ زَوَالُ الشَّمْسِ عَلَامَةً وَجُوبِ الصَّلَاةِ. فَيَكُونُ نَفْسُ الظَّنِّ عَلَامَةً الْوُجُوبِ. وَالظَّنُّ مُدْرِكٌ بِالْحِسِّ وَجُودُهُ، فَيَكُونُ الْوُجُوبُ مَعْلُومًا، فَمَنْ أَتَى بِالْوَاجِبِ عِنْدَ الظَّنِّ فَقَدْ امْتَثَلَ قَطْعًا وَأَصَابَ. فَإِذَا جَازَ أَنْ يَجْعَلَ الزَّوَالَ، أَوْ ظَنُّ كَوْنِهِ غُرَابًا عَلَامَةً، فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ ظَنُّهُ عَلَامَةً وَيُقَالَ لَهُ: إِذَا ظَنَنْتَ صِدْقَ الرَّائِي وَالشَّاهِدِ وَالْحَالِفِ فَاحْكُمْ بِهِ، وَلَسْتَ مُتَعَبِّدًا بِمَعْرِفَةِ صِدْقِهِ، وَلَكِنْ بِالْعَمَلِ عِنْدَ ظَنِّ صِدْقِهِ، وَأَنْتَ مُصِيبٌ وَمُمْتَثِلٌ، صِدْقٌ أَوْ كَذِبٌ. وَلَسْتَ مُتَعَبِّدًا بِالْعِلْمِ بِصِدْقِهِ، وَلَكِنْ بِالْعَمَلِ عِنْدَ ظَنِّكَ الَّذِي تُحِسُّهُ مِنْ نَفْسِكَ.

1398. وَهَذَا مَا نَعْتَقِدُهُ فِي الْقِيَاسِ، وَخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَالْحُكْمِ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

1399. وَأَمَّا إِذَا صَدَرَ هَذَا مِنْ مُقَرَّرٍ بِالشَّرْعِ، فَلَا يُتِمَّكَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ تُعَبَّدُ بِالْعَمَلِ بِالشَّهَادَةِ، وَالْحُكْمِ، وَالْفَتْوَى، وَمُعَايِنَةِ الْكَعْبَةِ، وَخَبَرِ الرَّسُولِ ﷺ. فَهَذِهِ خَمْسَةٌ.

[147/1]

1400. ثُمَّ الشَّهَادَةُ قَدْ يُقْطَعُ بِهَا، كَشَهَادَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَشَهَادَةِ خَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ حِينَ صَدَّقَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَشَهَادَةُ مُوسَى، وَهَارُونَ، وَالْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ. وَقَدْ يُظَنُّ ذَلِكَ كَشَهَادَةِ غَيْرِهِمْ. ثُمَّ الْحَقُّ الْمَظْنُونُ بِالْمَقْطُوعِ بِهِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ. وَكَذَلِكَ فَتَوَى النَّبِيُّ ﷺ، وَحُكْمُهُ مَقْطُوعٌ بِهِ. وَفَتْوَى سَائِرِ الْأَئِمَّةِ، وَحُكْمُ سَائِرِ الْقَضَاةِ مَظْنُونٌ وَالْحَقُّ بِالْمَعْلُومِ. وَالْكَعْبَةُ تُعْلَمُ قَطْعًا بِالْعَيَانِ، وَتُظَنُّ بِالاجْتِهَادِ. وَعِنْدَ الظَّنِّ يَجِبُ الْعَمَلُ، كَمَا يَجِبُ عِنْدَ الْمُشَاهَدَةِ. فَكَذَلِكَ خَبَرُ الرَّسُولِ ﷺ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ التَّوَاتُرِ، فَلِمَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُلْحَقَ الْمَظْنُونُ بِالْمَعْلُومِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ خَاصَّةً؟ وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ هَذِهِ الْخَمْسَةِ فِي مَفْسَدَةٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْهُ أَصْلًا.

1401. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِالْعَمَلِ بِخَبَرِ الْفَاسِقِ؟

1402. قُلْنَا: قَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ بِشَرْطِ ظَنِّ الصِّدْقِ. وَهَذَا الشَّرْطُ عِنْدَنَا فَاسِدٌ، بَلْ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ حَرَكَةُ الْفَلَكَ عِلَامَةً التَّعَبُّدِ بِالصَّلَاةِ، فَحَرَكَةُ لِسَانِ الْفَاسِقِ يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ عِلَامَةً، فَتَكْلِيفُ الْعَمَلِ عِنْدَ وُجُودِ الْخَبَرِ شَيْءٌ، وَكَوْنُ الْخَبَرِ صِدْقًا أَوْ كَذِبًا شَيْءٌ آخَرٌ.

هل العقل دليل
وجوب العمل بخبر
الواحد؟

1403. |3| مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْعَقْلَ يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لَوْلَا الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ.

1404. وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِدَلِيلَيْنِ:

1405. أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُفْتِيَ إِذَا لَمْ يَجِدْ دَلِيلًا قَاطِعًا مِنْ كِتَابٍ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، وَوَجَدَ خَبَرَ الْوَاحِدِ، فَلَوْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ لَتَعَطَّلَتِ الْأَحْكَامُ. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى أَهْلِ الْعَصْرِ يَحْتَاجُ إِلَى إِنْفَازِ الرُّسُلِ، إِذَا لَا يَقْدِرُ عَلَى مُشَافَهَةِ الْجَمِيعِ، وَلَا إِشَاعَةِ جَمِيعِ أَحْكَامِهِ عَلَى التَّوَاتُرِ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ، إِذَا لَوْ أَنْفَذَ عَدَدَ التَّوَاتُرِ إِلَى كُلِّ قُطْرٍ لَمْ يَفِ بِذَلِكَ أَهْلُ مَدِينَتِهِ.

1406. وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْمُفْتِيَ إِذَا فَقَدَ الْأَدِلَّةَ الْقَاطِعَةَ يَرْجِعُ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ

وَالْأَسْتِصْحَابِ، كَمَا لَوْ فَقَدْ خَبَرَ الْوَاحِدِ أَيْضًا. وَأَمَّا الرَّسُولُ ﷺ فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى مَنْ يَقْدِرُ عَلَى تَبْلِيغِهِ، فَمِنْ النَّاسِ فِي الْجَزَائِرِ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الشَّرْعُ، فَلَا يُكَلِّفُ بِهِ، فَلَيْسَ تَكْلِيفُ الْجَمِيعِ وَاجِبًا. نَعَمْ لَوْ تَعَبَّدَ نَبِيٌّ بِأَنْ يُكَلِّفَ جَمِيعَ الْخَلْقِ، وَلَا يُخْلِي وَاقِعَةً عَنْ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا شَخْصًا عَنِ التَّكْلِيفِ، فَرُبَّمَا يَكُونُ الْاِكْتِفَاءُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ضَرُورَةً فِي حَقِّهِ.

1407. الدَّلِيلُ الثَّانِي: أَنَّهُمْ قَالُوا صَدَقَ الرَّاوي مُمَكِّنٌ، فَلَوْ لَمْ نَعْمَلْ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَكُنَّا قَدْ تَرَكْنَا أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرَ رَسُولِهِ ﷺ، فَالْاِخْتِيَاظُ وَالْحَزْمُ فِي الْعَمَلِ بِهِ.

1408. وَهُوَ بَاطِلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

1409. أَحَدُهَا: أَنَّ كَذِبَهُ مُمَكِّنٌ، فَرُبَّمَا يَكُونُ عَمَلُنَا بِخِلَافِ الْوَاجِبِ.

1410. الثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ، لِأَنَّ صِدْقَهُ مُمَكِّنٌ.

1411. الثَّالِثُ: هُوَ أَنَّ بَرَاءَةَ الذِّمَّةِ مَعْلُومَةٌ بِالْعَقْلِ وَالنَّفْيِ / الْأَصْلِيِّ، فَلَا تُرْفَعُ بِالْوَهْمِ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ قَوْمٌ فِي نَفْيِ خَبَرِ الْوَاحِدِ. وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا فَهُوَ أَقْوَمُ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّ الصَّدَقَ إِذَا كَانَ مُمَكِّنًا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ.

[148/1]

1412. [4] مَسْأَلَةٌ: الصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمَاهِيرُ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ التَّعَبُّدُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَقْلًا، وَلَا يَجِبُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا، وَأَنَّ التَّعَبُّدَ بِهِ وَاقِعٌ سَمْعًا.

الأدلة السمعية
على وجوب العمل
بخبر الأحاد

1413. وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْقَدَرِيَّةِ وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، كَالْقَاشَانِيِّ، بِتَحْرِيمِ الْعَمَلِ بِهِ سَمْعًا. وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِهِمْ مَسْلُكُ قَاطِعَانِ: أَحَدُهُمَا: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ. وَالثَّانِي: تَوَاتُرُ الْخَبَرِ بِإِنْفَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَلَاةَ وَالرُّسُلَ إِلَى الْبِلَادِ، وَتَكْلِيفِهِ إِيَّاهُمْ تَصْدِيقَهُمْ فِيمَا نَقَلُوهُ مِنَ الشَّرْعِ. وَنَحْنُ نَقَرُّ هَذَيْنِ الْمَسْلُكَيْنِ.

1414. الْمَسْلُكُ الْأَوَّلُ: مَا تَوَاتَرَ وَاشْتَهَرَ مِنْ عَمَلِ الصَّحَابَةِ [وَالْعُلَمَاءِ] * بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فِي وَقَائِعَ شَتَّى لَا تَنْحَصِرُ، وَإِنْ لَمْ تَتَوَاتَرَ أَحَادُهَا، فَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِمَجْمُوعِهَا. وَنَحْنُ نُشِيرُ إِلَى بَعْضِهَا.

* ثابت في مخطوط
جستريتي، انظر الأشقر:
276/1 هامش رقم: 2

1415. فَمِنْهَا مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَقَائِعٍ كَثِيرَةٍ: مِنْ ذَلِكَ قِصَّةُ الْجَنِينِ، وَقِيَامُهُ فِي ذَلِكَ يَقُولُ: أَذْكَرُ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا فِي الْجَنِينِ. فَقَامَ إِلَيْهِ حَمَلُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ، وَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ جَارَتَيْنِ - يَعْنِي ضَرَّتَيْنِ - فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَحٍ، فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا، فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَغْرَةً عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةً. فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ لَمْ نَسْمَعْ هَذَا لَقَضَيْنَا فِيهِ بِغَيْرِ هَذَا، أَيْ لَمْ نَقْضِ بِالْبَغْرَةِ أَصْلًا، وَقَدْ انفصل الجنين ميتًا، للشك في أصل حياته.

1416. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ لَا يَرَى التَّوْرِيثَ الْمَرْأَةِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا؛ فَلَمَّا أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُورَثَ امْرَأَةٌ أَشِيمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ دِيَّتِهِ رَجَعَ إِلَى ذَلِكَ.

1417. وَمِنْ ذَلِكَ مَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الْمَجُوسِ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَذْرِي مَا الَّذِي أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ. وَقَالَ: أَنُشِدُ اللَّهَ أَمْرًا سَمِعَ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَيْنَا، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ. فَأَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ، وَأَقْرَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ.

1418. وَمِنْهَا مَا ظَهَرَ مِنْهُ وَمِنْ عُثْمَانَ وَجَمَاهِيرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الرَّجُوعِ عَنْ سُقُوطِ فَرْضِ الْغُسْلِ مِنَ التَّقَاءِ الْخِتَائِينَ، بِخَبَرِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقَوْلِهَا: فَعَلْتُ ذَلِكَ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاغْتَسَلْنَا.

1419. وَمِنْ ذَلِكَ مَا صَحَّ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَضَى فِي الشُّكْنَى بِخَبَرِ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ بَعْدَ أَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهَا وَسَأَلَهَا.

[149/1]

1420. وَمِنْهَا مَا ظَهَرَ مِنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَبُولِهِ خَبَرَ الْوَاحِدِ / وَاسْتَظْهَارِهِ بِالْيَمِينِ، حَتَّى قَالَ فِي الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي غَيْرُهُ أَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ، صَدَّقْتُهُ. وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يُصِيبُ ذَنْبًا - الْحَدِيثُ - فَكَانَ يُحْلَفُ الْمُخْبِرُ، لَا لِتَهْمَةٍ بِالْكَذِبِ، وَلَكِنْ لِلاَحْتِيَاظِ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ، وَالتَّحَرُّزِ مِنْ تَغْيِيرِ لَفْظِهِ نَقْلًا بِالْمَعْنَى، وَلِتَلَا يُقَدِّمَ عَلَى الرَّوَايَةِ بِالظَّنِّ، بَلْ عِنْدَ السَّمَاعِ الْمُحَقَّقِ.

1421. وَمِنْهَا مَا رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الْحَائِضَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَصْدُرَ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهَا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَأَنْكَرَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ خِلَافَهُ فِي ذَلِكَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَأَلَ فُلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ: هَلْ أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَأَخْبَرَتْهُ، فَرَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَضْحَكُ، وَيَقُولُ لابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ، وَرَجَعَ إِلَى مُوَافَقَتِهِ بِخَبَرِ الْأَنْصَارِيَّةِ.

1422. وَمِنْهَا مَا رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فَضِيخِ تَمْرٍ، إِذْ أَتَانَا آتٌ. فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ. فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: قُمْ يَا أَنَسُ إِلَى هَذِهِ الْجِرَارِ فَانْكسِرْهَا. فَقُمْتُ إِلَى مَهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ.

1423. وَمِنْهَا مَا أُشْتَهَرَ مِنْ عَمَلِ أَهْلِ قُبَاءَ فِي التَّحَوُّلِ عَنِ الْقِبْلَةِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَأَنَّهُمْ أَتَاهُمْ آتٍ فَأَخْبَرَهُمْ بِنَسْخِ الْقِبْلَةِ، فَانْحَرَفُوا إِلَى الْكَعْبَةِ بِخَبَرِهِ.

1424. وَمِنْهَا مَا ظَهَرَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ فُلَانًا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كَذَبَ الْعَدُوُّ لِلَّهِ، أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ مُوسَى وَالْخَضِرَ بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ هُوَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ». فَتَجَاوَزَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَبَادَرَ إِلَى التَّكَذِيبِ لِأَجْلِهِ وَالْقَطْعِ بِذَلِكَ، لِأَجْلِ خَبَرِ أَبِي بْنِ كَعْبٍ.

1425. وَمِنْهَا أَيْضًا مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ لَمَّا بَاعَ مُعَاوِيَةَ شَيْئًا مِنْ أَنِةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: إِنِّي لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ مُعَاوِيَةَ، أَخْبِرْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُخْبِرْنِي عَنْ رَأْيِهِ، لَا أَسَاكِنُكَ بِأَرْضٍ أَبَدًا.

1426. وَمِنْهَا مَا اشتهَرَ عَنْ جَمِيعِهِمْ فِي أَخْبَارٍ لَا تُحْصَى الرُّجُوعُ إِلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَمَيْمُونَةَ وَحَفْصَةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِنَّ، وَإِلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ أَسَدٍ، وَفُلَانَةَ وَفُلَانَةَ، مِمَّنْ لَا يُحْصَى كَثَرَةٌ، وَإِلَى زَيْدٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ / وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنَ الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ، وَالْعَبِيدِ، وَالْمَوَالِي.

1427. وَعَلَى ذَلِكَ جَرَتْ سُنَّةُ التَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ، حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَجَدْنَا عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعَوِّلُ عَلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ، وَكَذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، وَنَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ. وَكَذَلِكَ كَانَ حَالُ طَاوُوسٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ. وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّرْفِ، فَيُثَبِّتُ حَدِيثَهُ سُنَّةً. وَيَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ. وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ، وَيَعْتَزُّ بِذَلِكَ عَلَى قَضِيَّةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَيَنْقُضُ عُمَرُ قَضَاءَهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ مَيْسَرَةُ بِالْيَمَنِ، وَمَكْحُولُ بِالشَّامِ.

1428. وَعَلَى ذَلِكَ كَانَ فَقَهَاءُ الْبَصْرَةِ، كَالْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ، وَفُقَهَاءُ الْكُوفَةِ وَتَابِعُوهُمْ كَعَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدَ، وَالشَّعْبِيَّ، وَمَسْرُوقٍ. وَعَلَيْهِ جَرَى مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ فِي عَصْرِ. وَلَوْ كَانَ نَكِيرٌ لَنُقِلَ، وَلَوْ جَبَّ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ اشْتِهَارُهُ وَتَوَفَّرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ كَمَا تَوَفَّرَتْ عَلَى نَقْلِ الْعَمَلِ بِهِ.

1429. فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَفِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ حَدَثَ بَعْدَهُمْ.

1430. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُمْ عَمِلُوا بِهَا مَعَ قَرَائِنَ، أَوْ بِأَخْبَارٍ أُخْرَ صَاحِبَتِهَا، أَوْ ظَوَاهِرَ وَمَقَابِيِسَ وَأَسْبَابٍ قَارَنَتَهَا، لَا بِمُجَرَّدِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ كَمَا زَعَمْتُمْ، كَمَا قُلْتُمْ: عَمَلُهُمْ بِالْعُمُومِ وَصِيغَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَيْسَ نَصًّا صَرِيحًا عَلَى أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِمُجَرَّدِهَا، بَلْ بِهَا مَعَ قَرَائِنَ قَارَنَتَهَا.

1431. قُلْنَا: لِأَنَّهُمْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ لَفْظًا إِنَّمَا عَمِلْنَا بِمُجَرَّدِ الصِّيغَةِ مِنْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ وَعُمُومٍ، وَقَدْ قَالُوا هَهُنَا: لَوْلَا هَذَا لَقَضَيْنَا بِغَيْرِ هَذَا، وَصَرَّحَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِرُجُوعِهِمْ عَنِ الْمُخَابَرَةِ بِخَبَرِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَرُجُوعِهِمْ فِي التَّقَاءِ الْخِتَائَيْنِ بِخَبَرِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

1432. كَيْفَ وَصِيغَةُ الْعُمُومِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ قَطُّ لَا تَتَفَكُّ عَنْ قَرِينَةٍ مِنْ حَالِ الْمَأْمُورِ وَالْمَأْمُورِ بِهِ وَالْأَمْرِ؟ أَمَّا مَا يَرْوِيهِ الرَّاوي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَاذَا يَقْتَرِنُ بِهِ حَتَّى يَكُونَ دَلِيلًا بِسَبَبِهِ؟ فَتَقْدِيرُ ذَلِكَ كَتَقْدِيرِ قَرَائِنَ فِي عَمَلِهِمْ بِنَصِّ

الْكِتَابِ، وَبِالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، وَبِالْإِجْمَاعِ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ جَمِيعَ الْأَدْلَةِ. وَبِالْجُمْلَةِ
فَمُنَاشَدَتُهُمْ فِي طَلَبِ الْأَخْبَارِ لَا دَاعِيَ لَهَا إِلَّا الْعَمَلُ بِهَا.

1433. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ تَرَكُوا الْعَمَلَ بِأَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ أَيْضًا.

* ص: 232، وما بعدها 1434. قُلْنَا: ذَلِكَ لِفَقْدِهِمْ شَرْطَ قَبُولِهَا، كَمَا سَيَأْتِي *، وَكَمَا تَرَكُوا الْعَمَلَ بِنَصِّ

الْقُرْآنِ، وَبِأَخْبَارٍ مُتَوَاتِرَةٍ لَا طَّلَاعِيَهُمْ عَلَى نَسْخِهَا، أَوْ فَوَاتِ شَرْطِ الْأَمْرِ أَوْ
انْقِرَاضِ مَنْ كَانَ / الْخِطَابُ مُتَعَلِّقًا بِهِ.

[151/1]

1435. الدَّلِيلُ الثَّانِي: مَا تَوَاتَرَ مِنَ الْأَخْبَارِ مِنْ إِنْفَازِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرَاءَهُ وَقَضَاتِهِ

وَرُسُلَهُ وَسُعَاتِهِ إِلَى الْأَطْرَافِ، وَهُمْ أَحَادٌ، وَلَا يُرْسِلُهُمْ إِلَّا لِقَبْضِ الصَّدَقَاتِ،
وَحَلِّ الْعُهُودِ وَتَقْرِيرِهَا، وَتَبْلِيغِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ. فَمِنْ ذَلِكَ تَأْمِيرُهُ أَبَا بَكْرٍ
الصَّدِيقَ عَلَى الْمَوْسِمِ سَنَةً تَسَعُ، وَإِنْفَازَهُ سُورَةَ بَرَاءَةٍ مَعَ عَلِيٍّ، وَتَحْمِيلَهُ فَسْخَ
الْعُهُودِ وَالْعُقُودِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ ﷺ.

1436. وَمِنْ ذَلِكَ تَوَلِيَّتُهُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، وَتَوَلِيَّتُهُ مُعَاذًا قَبْضَ
صَدَقَاتِ الْيَمَنِ، وَالْحُكْمَ عَلَى أَهْلِهَا.

1437. وَمِنْ ذَلِكَ إِنْفَازُهُ ﷺ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ مُتَحَمِّلًا وَرَسُولًا مُؤَدِّيًا
عَنْهُ، حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ قُرَيْشًا قَتَلَتْهُ، فَقَلِقَ لِذَلِكَ، وَبَايَعَ لِأَجْلِهِ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ،
وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَئِنْ كَانُوا قَتَلُوهُ لَأُضْرِمَنَّهَا عَلَيْهِمْ نَارًا».

1438. وَمِنْ ذَلِكَ تَوَلِيَّتُهُ ﷺ عَلَى الصَّدَقَاتِ وَالْجَبَايَاتِ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ، وَمَالِكَ بْنَ
نُوَيْرَةَ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ بَدْرٍ، وَزَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، وَعُمَرُ بْنَ الْعَاصِ، وَعُمَرُ بْنُ حَزْمٍ،
وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ
يَطُولُ ذِكْرُهُمْ.

1439. وَقَدْ ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السِّيَرِ أَنَّهُ كَانَ يُلْزَمُ أَهْلَ النَّوَاحِي قَبُولَ قَوْلِ رَسُولِهِ
وَسُعَاتِهِ وَحُكْمِهِ. وَلَوْ اِحْتِاجَ فِي كُلِّ رَسُولٍ إِلَى تَنْفِيذِ عَدَدِ التَّوَاتُرِ مَعَهُ لَمْ يَفِ
بِذَلِكَ جَمِيعُ أَصْحَابِهِ، وَخَلَّتْ دَارُ هِجْرَتِهِ عَنْ أَصْحَابِهِ وَأَنْصَارِهِ، وَتَمَكَّنَ مِنْهُ
أَعْدَاؤُهُ مِنَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ، وَفَسَدَ النِّظَامُ وَالتَّدْبِيرُ. وَذَلِكَ وَهُمْ بَاطِلٌ قَطْعًا.

1440. فَإِنْ قِيلَ: كَانَ قَدْ أَعْلَمَهُمْ ﷺ تَفْصِيلَ الصَّدَقَاتِ شِفَاهًا، وَبِأَخْبَارٍ مُتَوَاتِرَةٍ، وَإِنَّمَا بَعَثَهُمْ لِقَبْضِهَا.

1441. قُلْنَا: وَلِمَ وَجَبَ تَصْدِيقُهُمْ فِي دَعْوَى الْقَبْضِ وَهُمْ أَحَادٌ؟ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ بَعَثُهُ ﷺ فِي الصَّدَقَاتِ فَقَطْ، بَلْ كَانَ فِي تَعْلِيمِهِمُ الدِّينَ، وَالْحُكْمَ بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ، وَتَعْرِيفَ وَظَائِفِ الشَّرْعِ.

1442. فَإِنْ قِيلَ: ۱۱ فَلْيَجِبْ عَلَيْهِمْ قَبُولُ أَصْلِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، بَلْ أَصْلُ الدَّعْوَةِ وَالرِّسَالَةِ وَالْمُعْجِزَةِ.

1443. قُلْنَا: أَمَّا أَصْلُ الزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ، فَكَانَ يَجِبُ قَبُولُهُ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُنْفِذُونَ لَشَرْحِ وَظَائِفِ الشَّرْعِ بَعْدَ انْتِشَارِ أَصْلِ الدَّعْوَةِ. وَأَمَّا أَصْلُ الرِّسَالَةِ وَالْإِيمَانِ وَأَعْلَامُ النُّبُوَّةِ، فَلَا. إِذْ كَيْفَ يَقُولُ رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَوْجِبْتُ عَلَيْكُمْ تَصْدِيقِي، وَهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا بِرِسَالَتِهِ؟ أَمَّا بَعْدُ التَّصْدِيقِ بِهِ فَيُمْكِنُ الْإِصْغَاءُ إِلَى رُسُلِهِ بِإِجَابِهِ الْإِصْغَاءَ إِلَيْهِمْ.

1444. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّمَا يَجِبُ قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا دَلَّ قَاطِعٌ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ، كَمَا دَلَّ الْإِجْمَاعُ وَالتَّوَاتُرُ عِنْدَكُمْ، فَأُولَئِكَ بِمَاذَا صَدَّقُوا الْوَلَاةَ فِي قَوْلِهِمْ: يَجِبُ عَلَيْكُمُ الْعَمَلُ بِقَوْلِنَا؟

1445. قُلْنَا: قَدْ كَانَ تَوَاتَرَ إِلَيْهِمْ مِنْ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / أَنَّهُ يُنْفِذُ الْوَلَاةَ وَالرُّسُلَ أَحَادًا كَسَائِرِ الْأَكَابِرِ وَالرُّؤَسَاءِ، وَلَوْ لَا عِلْمُهُمْ بِذَلِكَ لَجَازَ لِلْمُتَشَكِّكِ أَنْ يُجَادِلَ فِيهِ إِذَا عَرَضَ لَهُ شَكٌّ، وَلَكِنْ قَلَّ مَا يَعْرِضُ الشَّكُّ فِيهِ مَعَ الْقَرَائِنِ، فَإِنَّ الَّذِي يَدْخُلُ بِلَادَنَا مَعَ مَنْشُورِ الْقَضَاءِ، قَدْ لَا يُخَالِجُنَا رَيْبٌ فِي صِدْقِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَاتَرَ إِلَيْنَا، وَلَكِنْ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ وَالْمَعْرِفَةِ لِخَطِّ الْكَاتِبِ، وَبِبُعْدِ جُرْأَتِهِ عَلَى الْكَذِبِ مَعَ تَعَرُّضِهِ لِلْخَطَرِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

1446. الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ الْعَامِّيَّ بِالْإِجْمَاعِ مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِ الْمُفْتِي، وَتَصْدِيقِهِ، مَعَ أَنَّهُ رَبَّمَا أَفْتَى عَنْ ظَنِّهِ. فَالَّذِي يُخْبِرُ بِالسَّمَاعِ الَّذِي لَا يُشَكُّ فِيهِ أَوْلَى بِالتَّصْدِيقِ. وَالْكَذِبُ وَالْغَلَطُ جَائِزَانِ عَلَى الْمُفْتِي كَمَا عَلَى الرَّاوي، بَلِ الْغَلَطُ عَلَى الرَّاوي أَبْعَدُ، لِأَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ وَإِنْ كَانَ مُصِيبًا، فَإِنَّمَا يَكُونُ مُصِيبًا إِذَا لَمْ يُقْصَرْ

فِي إِتْمَامِ النَّظَرِ، وَرُبَّمَا يُظَنُّ أَنَّهُ لَمْ يُقَصِّرْ وَيَكُونُ قَدْ قَصَرَ. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُجَوِّزُ تَقْلِيدَ مُقَلِّدِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ، إِذَا نَقَلَ مَذْهَبَهُ - أَوْقَعُ؛ لِأَنَّهُ يَرْوِي مَذْهَبَ غَيْرِهِ، فَكَيْفَ لَا يَرْوِي قَوْلَ غَيْرِهِ.

1447. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا قِيَاسٌ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، وَلَا يُجَوِّزُ إِثْبَاتُ الْأُصُولِ بِالظَّنِّ وَالْقِيَاسِ. وَالْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ أَصْلٌ. كَيْفَ وَلَا يَنْقَدِحُ وَجْهُ الظَّنِّ؟ فَإِنَّ الْمُجْتَهِدَ مِمَّا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ، وَلَوْ كُلَّفَ أَحَادُ الْعَوَامِ دَرَجَةَ الاجْتِهَادِ تَعَدَّرَ ذَلِكَ، فَهُوَ مُضْطَرٌّ إِلَى تَقْلِيدِ الْمُفْتِي.

1448. قُلْنَا: لَا ضَرُورَةَ فِي ذَلِكَ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، إِذْ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، كَمَا وَجَبَ عَلَى الْمُفْتِي بِزَعْمِكُمْ إِذَا بَلَغَهُ خَبَرُ الْوَاحِدِ أَنْ يَرُدَّ الْخَبَرَ، فَيَرْجَعَ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ إِذَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِ التَّوَاتُرُ.

1449. ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ هَذَا قِيَاسًا مَظْنُونًا، بَلْ هُوَ مَقْطُوعٌ، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْأَنْكِحَةِ لَقَطَعْنَا بِهِ فِي الْبَيَاعَاتِ، وَلَمْ يَخْتَلِفِ الْأَمْرُ بِاخْتِلَافِ الْمَرْوِيِّ فِيهِ. وَهَهُنَا لَمْ يَخْتَلِفْ إِلَّا الْمُخْبِرُ عَنْهُ، فَإِنَّ الْمُفْتِيَّ يُخْبِرُ عَنْ ظَنِّ نَفْسِهِ، وَالرَّائِي عَنْ قَوْلِ غَيْرِهِ، كَمَا لَمْ يُفَرِّقْ فِي حَقِّ الشَّاهِدَيْنِ بَيْنَ أَنْ يُخْبِرَا عَنْ أَنْفُسِهِمَا، أَوْ عَنْ غَيْرِهِمَا إِذَا شَهِدَا عَلَى عَدَالَةٍ غَيْرِهِمَا، إِذْ يُخْبِرَانِ عَنْ ظَنِّ أَنْفُسِهِمَا الْعَدَالَةَ فِي غَيْرِهِمَا.

1450. الدَّلِيلُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ (التوبة: 122) فَالطَّائِفَةُ نَفَرٌ يَسِيرُ، كَالثَّلَاثَةِ، وَلَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِقَوْلِهِمْ.

1451. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ قَاطِعًا فَهُوَ فِي وُجُوبِ الْإِنْذَارِ، لَا فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ عَلَى الْمُنْذَرِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُنْذَرِ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ إِقَامَةُ الشَّهَادَةِ لَا لِيُعْمَلَ بِهَا وَحْدَهَا، لَكِنْ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا غَيْرُهَا. وَهَذَا الْاِعْتِرَاضُ هُوَ الَّذِي يُضَعِّفُ أَيْضًا التَّمَسُّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾ (البقرة: 159) وَبِقَوْلِهِ ﷺ: «نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتي، فَوَعَاها، فَأَدَّأها كَمَا / سَمِعَهَا...» الْحَدِيثُ، وَأَمْثَالُهُ.

1452. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْمُخَالَفَ فِي الْمَسْأَلَةِ لَهُ شُبُهَتَانِ:
1453. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: لَا مُسْتَنَدَ فِي إِبْطَالِ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِلَّا الْإِجْمَاعُ، فَكَيْفَ يَدَّعِي ذَلِكَ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا وَقَدْ رَدَّ خَبَرِ الْوَاحِدِ.
1454. فَمِنْ ذَلِكَ تَوَقُّفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَبُولِ خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ حَيْثُ سَلَّمَ عَنْ اثْنَتَيْنِ، حَتَّى سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَشَهِدَا بِذَلِكَ وَصَدَّقَاهُ، ثُمَّ قَبِلَ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ.
1455. وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَبَرَ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مِنْ مِيرَاثِ الْجَدِّ حَتَّى أَخْبَرَهُ مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ.
1456. وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ خَبَرَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِيمَا رَوَاهُ مِنْ اسْتِئْذَانِهِ الرَّسُولَ فِي رَدِّ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، وَطَالِبَاءُ بَمَنْ يَشْهَدُ مَعَهُ بِذَلِكَ.
1457. وَمِنْ ذَلِكَ مَا أُشْتَهَرَ مِنْ رَدِّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَبَرَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي الْاسْتِئْذَانِ، حَتَّى شَهِدَ لَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
1458. وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَبَرَ أَبِي سِنَانٍ الْأَشْجَعِيِّ فِي قِصَّةِ بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ. وَقَدْ ظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُحْلَفُ عَلَى الْحَدِيثِ.
1459. وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خَبَرَ ابْنِ عُمَرَ فِي تَغْذِيبِ الْمَيْتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ.
1460. وَظَهَرَ مِنْ عُمَرَ نَهْيُهُ لِأَبِي مُوسَى وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الْحَدِيثِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ.
1461. وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَدُلُّ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَشْتَرِطُ عَدَدًا فِي الرَّأْيِ، لَا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَشْتَرِطُ التَّوَاتُرَ، فَإِنَّهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا التَّوَاتُرَ.
1462. لَكِنَّا نَقُولُ فِي الْجَوَابِ عَمَّا سَأَلُوا عَنْهُ: الَّذِي رَوَيْنَاهُ قَاطِعٌ فِي عَمَلِهِمْ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ رَدًّا لِأَسْبَابٍ عَارِضَةٍ تَقْتَضِي الرَّدَّ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْأَصْلِ، كَمَا أَنَّ رَدَّهُمْ بَعْضَ نُصُوصِ الْقُرْآنِ، وَتَرْكُهُمْ بَعْضَ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ، ۱۱ وَرَدَّ الْقَاضِي بَعْضَ أَنْوَاعِ الشَّهَادَاتِ، لَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْأَصْلِ. وَنَحْنُ نُشِيرُ إِلَى جِنْسِ

الْمَعَاذِيرِ فِي رَدِّ الْأَخْبَارِ وَالتَّوَقُّفِ فِيهَا:

1463. أَمَّا تَوَقُّفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِ ذِي الْيَدَيْنِ فَيُحْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

1464. أَحَدُهَا: أَنَّهُ جُوزَ الْوَهْمُ عَلَيْهِ، لِكَثْرَةِ الْجَمْعِ، وَبُعْدِ انْفِرَادِهِ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ مَعَ غَفْلَةِ الْجَمِيعِ، إِذِ الْغَلَطُ عَلَيْهِ أَقْرَبُ مِنَ الْغَفْلَةِ عَلَى الْجَمْعِ الْكَثِيرِ، وَحَيْثُ تَظْهَرُ أَمَارَاتُ الْوَهْمِ يَجِبُ التَّوَقُّفُ.

1465. الثَّانِي: أَنَّهُ وَإِنْ عُلِمَ صِدْقُهُ جَازَ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ تَوَقُّفِهِ أَنْ يُعْلِمَهُمْ وَجُوبَ التَّوَقُّفِ فِي مِثْلِهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَوَقَّفْ لَصَارَ التَّصَدِيقُ مَعَ سُكُوتِ الْجَمَاعَةِ سُنَّةً مَاضِيَةً، فَحَسَمَ سَبِيلَ ذَلِكَ.

1466. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ قَالَ قَوْلًا لَوْ عُلِمَ صِدْقًا لَظَهَرَ أَثَرُهُ فِي حَقِّ الْجَمَاعَةِ، وَاشْتَغَلَتْ ذِمَّتُهُمْ، فَالْحَقُّ بِقَبِيلِ الشَّهَادَةِ، فَلَمْ يُقْبَلْ فِيهِ قَوْلُ الْوَاحِدِ. وَالْأَقْوَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ.

1467. نَعَمْ: لَوْ تَعَلَّقَ بِهَذَا مَنْ يَشْتَرِطُ عَدَدَ الشَّهَادَةِ فَيَلْزِمُهُ اشْتِرَاطُ ثَلَاثَةٍ، وَيَلْزِمُهُ أَنْ تَكُونَ فِي جَمْعٍ يَسْكُتُ عَلَيْهِ / الْبَاقُونَ؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ كَانَ.

|154/1|

1468. أَمَّا تَوَقُّفُ أَبِي بَكْرٍ فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ فِي تَوْرِيثِ الْجَدَّةِ، فَلَعَلَّهُ كَانَ هُنَاكَ وَجْهٌ اقْتَضَى التَّوَقُّفَ، وَرُبَّمَا لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، أَوْ لِيَنْظُرَ أَنَّهُ حُكْمٌ مُسْتَقَرٌّ أَوْ مَنْسُوخٌ، أَوْ لِيَعْلَمَ هَلْ عِنْدَ غَيْرِهِ مِثْلُ مَا عِنْدَهُ لِيَكُونَ الْحُكْمُ أَوْكَدَ، أَوْ خِلَافَهُ فَيَنْدَفِعَ؛ أَوْ تَوَقَّفَ فِي انْتِظَارِ اسْتِظْهَارِ بَرِيَادَةِ، كَمَا يَسْتَظْهَرُ الْحَاكِمُ بَعْدَ شَهَادَةِ اثْنَيْنِ عَلَى عَزْمِ الْحُكْمِ إِنْ لَمْ يُصَادِفِ الزِّيَادَةَ، لَا عَلَى عَزْمِ الرَّدِّ، أَوْ أَظْهَرَ التَّوَقُّفَ لئَلَّا يَكْثُرَ الإِقْدَامُ عَلَى الرَّوَايَةِ عَنْ تَسَاهُلٍ. وَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِذْ ثَبَتَ مِنْهُ قَطْعًا قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَتَرَكُ الْإِنْكَارِ عَلَى الْقَائِلِينَ بِهِ.

1469. وَأَمَّا رَدُّ حَدِيثِ عُثْمَانَ فِي حَقِّ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، فَلَأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ إِثْبَاتِ حَقِّ لَشَخْصٍ، فَهُوَ كَالشَّهَادَةِ لَا تَثْبُتُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ، أَوْ تَوَقَّفًا لِأَجْلِ قَرَابَةِ عُثْمَانَ مِنَ الْحَكَمِ، وَقَدْ كَانَ مَعْرُوفًا بِأَنَّهُ كَلَفُ بِأَقَارِبِهِ، فَتَوَقَّفًا تَزْيِيهَا لِعَرْضِهِ وَمَنْصِبِهِ مِنْ أَنْ يَقُولَ مُتَعَنِّتٌ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِقَرَابَتِهِ، حَتَّى ثَبَتَ ذَلِكَ بِقَوْلِ غَيْرِهِ، أَوْ

لَعَلَّهُمَا تَوَقَّفَا لَيْسِنَا لِلنَّاسِ التَّوَقُّفَ فِي حَقِّ الْقَرِيبِ الْمُلاَظِفِ، لِيَتَعَلَّمَ مِنْهُمَا التَّثَبُّتُ فِي مِثْلِهِ.

1470. وَأَمَّا خَبَرُ أَبِي مُوسَى فِي الاسْتِثْنَانِ فَقَدْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ، لِيَدْفَعَ بِهِ سِيَاسَةَ عُمَرَ عَنْ نَفْسِهِ لَمَّا انْصَرَفَ عَنْ بَابِهِ بَعْدَ أَنْ قَرَعَ ثَلَاثًا، كَالْمُتَرَفِّعِ عَنِ الْمُثُولِ بِبَابِهِ، فَخَافَ أَنْ يَصِيرَ ذَلِكَ طَرِيقًا لِغَيْرِهِ إِلَى أَنْ يَرْوِيَ الْحَدِيثَ عَلَى حَسَبِ غَرَضِهِ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمَّا رَجَعَ مَعَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَشَهِدَ لَهُ، قَالَ عُمَرُ: «إِنِّي لَمْ أَتْهِمُكَ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ التَّوَقُّفُ مَعَ انْتِفَاءِ التُّهْمَةِ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ.

1471. كَيْفَ وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَا تُسَاوِي فِي الشُّهْرَةِ وَالصَّحَّةِ أَحَادِيثَنَا فِي نَقْلِ الْقَبُولِ عَنْهُمْ.

1472. وَأَمَّا رَدُّ عَلَيَّ خَبَرِ الْأَشْجَعِيِّ، فَقَدْ ذَكَرَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: كَيْفَ نَقْبَلُ قَوْلَ أَغْرَابِيٍّ بَوَالٍ عَلَى عَقْبِيهِ؟ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ عَدَالَتَهُ وَضَبْطَهُ. وَلِذَلِكَ وَصَفَهُ بِالْجَفَاءِ وَتَرَكَ التَّنْزِيهِ عَنِ الْبَوْلِ، كَمَا قَالَ عُمَرُ فِي فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فِي حَدِيثِ الشُّكْنَى: «لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَذَرِي أَصْدَقْتَ أَمْ كَذَبْتَ». فَهَذَا سَبِيلُ الْكَلَامِ عَلَى مَا يُنْقَلُ مِنَ التَّوَقُّفِ فِي الْأَخْبَارِ.

1473. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36) ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: 33) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾ (يوسف: 81) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ (الحجرات: 6) وَالْجَهَالَةُ فِي قَوْلِ الْعَدْلِ حَاصِلَةٌ.

1474. وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ أَوْجِهِ:

1475. الْأَوَّلُ: أَنَّ انْكَارَهُمُ الْقَوْلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ غَيْرُ مَعْلُومٍ بِبُرْهَانٍ قَاطِعٍ، بَلْ يَجُوزُ الْخَطَأُ فِيهِ، فَهُوَ إِذَا حُكِّمَ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

1476. الثَّانِي: أَنَّ وَجُوبَ / الْعَمَلِ بِهِ مَعْلُومٌ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ مِنَ الْإِجْمَاعِ، فَلَا جَهَالَةَ فِيهِ.

1477. الثَّالِثُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَاتِ مَنْعُ الشَّاهِدِ عَنْ جَزْمِ الشَّهَادَةِ بِمَا لَمْ يُبْصِرْ وَلَمْ يَسْمَعْ، وَالْفَتْوَى بِمَا لَمْ يَرَوْ وَلَمْ يَنْقُلْهُ الْعُدُولُ.

1478. الرَّابِعُ: أَنَّ هَذَا لَوْ دَلَّ عَلَى رَدِّ خَبَرِ الْوَاحِدِ، لَدَلَّ عَلَى رَدِّ شَهَادَةِ الْاِثْنَيْنِ، وَالْأَرْبَعَةِ، وَالرَّجُلِ وَالْمَرْأَتَيْنِ، وَالْحُكْمَ بِالْيَمِينِ، فَكَمَا عَلِمَ بِالنَّصِّ فِي الْقُرْآنِ وَجُوبُ الْحُكْمِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ مَعَ تَجْوِيزِ الْكُذْبِ، فَكَذَلِكَ بِالْأَخْبَارِ.
1479. الْخَامِسُ: أَنَّهُ يَجِبُ تَحْرِيمُ نَصَبِ الْخُلَفَاءِ وَالْقُضَاةِ؛ لِأَنَّا نَتَيَقَّنُ إِيْمَانَهُمْ، فَضْلًا عَنْ وَرَعِهِمْ، وَلَا نَعْلَمُ طَهَارَةَ إِمَامِ الصَّلَاةِ عَنِ الْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ، فَلَيْمَتَنَعَ الْاِقْتِدَاءُ.

البَابُ الثَّانِي فِي:

شُرُوطِ الرَّاوي وَصِفَتِهِ

1480. وَإِذَا ثَبَتَ وَجُوبُ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ خَبَرٍ فَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ.
1481. وَأَفْهَمَ أَوَّلًا أَنَّا لَسْنَا نَعْنِي بِالْقَبُولِ التَّصَدِيقَ، وَلَا بِالرَّدِّ التَّكْذِيبَ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْنَا قَبُولُ قَوْلِ الْعَدْلِ، وَرُبَّمَا كَانَ كَاذِبًا أَوْ غَالِطًا، وَلَا يَجُوزُ قَبُولُ قَوْلِ الْفَاسِقِ وَرُبَّمَا كَانَ صَادِقًا. بَلْ نَعْنِي بِالْمَقْبُولِ مَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، وَبِالْمَرْدُودِ: مَا لَا تَكْلِيفَ عَلَيْنَا فِي الْعَمَلِ بِهِ.
1482. وَالْمَقْبُولُ: رِوَايَةُ كُلِّ مُكَلَّفٍ، عَدْلٍ، مُسْلِمٍ، ضَابِطٍ، مُنْفَرِدًا كَانَ بِرِوَايَتِهِ أَوْ مَعَهُ غَيْرُهُ.

1483. فَهَذِهِ خَمْسَةُ أُمُورٍ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِيهَا.

1484. الْأَوَّلُ: أَنَّ رِوَايَةَ الْوَاحِدِ تُقْبَلُ، وَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، خِلَافًا لِلْجَبَائِيِّ وَجَمَاعَتِهِ، حَيْثُ شَرَطُوا الْعَدَدَ، وَلَمْ يَقْبَلُوا إِلَّا قَوْلَ رَجُلَيْنِ، ثُمَّ لَا تُثَبَّتُ رِوَايَةُ كُلِّ وَاحِدٍ إِلَّا مِنْ رَجُلَيْنِ آخَرَيْنِ، وَإِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى زَمَانِنَا يَكْثُرُ كَثْرَةً عَظِيمَةً لَا يُقَدَّرُ مَعَهَا عَلَى اثْبَاتِ حَدِيثٍ أَصْلًا.

رواية الواحد
تقبل، وإن لم تقبل
شهادته

1485. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ، أَخَذًا مِنْ شَهَادَةِ الزَّنا. وَدَلِيلُ بُطْلَانِ مَذْهَبِهِمْ أَنَّا نَقُولُ: إِذَا ثَبَتَ قَبُولُ قَوْلِ الْوَاحِدِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، فَاشْتِرَاطُ الْعَدَدِ تَحْكُمُ، لَا يُعْرِفُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ. وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى النَّصِّ. وَمَا نُقِلَ عَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ طَلَبِ اسْتِظْهَارِ فَهَوٍ فِي وَاقِعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ لِأَسْبَابٍ ذَكَرْنَاهَا.*

أَمَّا مَا قَضَوْا فِيهِ بِقَوْلِ عَائِشَةَ وَحَدَّثَهَا، وَقَوْلِ زَوْجَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْحَصْرِ؛ فَقَدْ عَلِمْنَا قَطْعًا مِنْ أَحْوَالِهِمْ قَبُولَ خَبَرِ الْوَاحِدِ، كَمَا عَلِمْنَا قَطْعًا رَدَّ شَهَادَةِ الْوَاحِدِ.

1486. وَإِنْ أَخَذُوا مِنْ قِيَاسِ الشَّهَادَةِ فَهُوَ قِيَاسٌ بَاطِلٌ، إِذْ عُرِفَ مِنْ فِعْلِهِمُ الْفَرْقُ، بَلْ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ فِي شَرْطِ الْحُرِّيَّةِ وَالذُّكُورَةِ. وَاشْتُرِطَ فِي أَخْبَارِ الزَّانَا أَرْبَعَةٌ. وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ وَشَهَادَةِ الْقَابِلَةِ وَاحِدٌ. وَالْمَصِيرُ إِلَى ذَلِكَ خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ. وَلَا فَرْقَ إِنْ وَجَبَ / الْقِيَاسُ.

[156/1]

اشتراط سن
التكليف

1487. الشَّرْطُ الثَّانِي: وَهُوَ الْأَوَّلُ تَحْقِيقًا، فَإِنَّ الْعَدَدَ لَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الشُّرُوطِ، وَهُوَ التَّكْلِيفُ، فَلَا تُقْبَلُ رَوَايَةُ الصَّبِيِّ لَأَنَّهُ لَا يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى، فَلَا وَازِعَ لَهُ مِنَ الْكَذِبِ، فَلَا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بِقَوْلِهِ. وَقَدْ اتَّبَعُوا فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ سُكُونَ النَّفْسِ، وَحُصُولَ الظَّنِّ، وَالْفَاسِقُ أَوْثَقُ مِنَ الصَّبِيِّ، فَإِنَّهُ يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى، وَلَهُ وَازِعٌ مِنْ دِينِهِ وَعَقْلِهِ، وَالصَّبِيُّ لَا يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى أَصْلًا، فَهُوَ مَرْدُودٌ بِطَرِيقِ الْأُولَى.

1488. وَالتَّمَسُّكُ بِهَذَا أَوْلَى مِنَ التَّمَسُّكِ بِرَدِّ إِقْرَارِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِيمَا يَحْكِيهِ عَنْ نَفْسِهِ، فَإِنَّ لَا يُقْبَلُ فِيمَا يَزُورُهُ عَنْ غَيْرِهِ أَوْلَى؛ فَإِنَّ هَذَا يَبْطُلُ بِالْعَبْدِ، فَإِنَّهُ قَدْ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ، وَتُقْبَلُ رَوَايَتُهُ. فَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ مِلْكَ السَّيِّدِ، وَمِلْكَ السَّيِّدِ مَعْصُومٌ عَنْهُ، فَمِلْكُ الصَّبِيِّ أَيْضًا مَحْفُوظٌ عَنْهُ لِمَصْلَحَتِهِ؛ فَمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَصْلَحَةٌ قَدْ يُؤَثِّرُ فِيهِ قَوْلُهُ، بَلْ حَالُهُ، حَتَّى يَجُوزَ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ، اعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهُ طَاهِرٌ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّي إِلَّا طَاهِرًا. لَكِنَّهُ كَمَا يَجُوزُ الْاِقْتِدَاءُ بِالْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، فَكَذَلِكَ بِالصَّبِيِّ وَالْبَالِغِ. وَشَهَادَةُ الْفَاسِقِ لَا تُقْبَلُ، وَالصَّبِيُّ أَجْرًا عَلَى الْكَذِبِ مِنْهُ.

1489. أَمَّا إِذَا كَانَ طِفْلًا مُمَيِّزًا عِنْدَ التَّحْمُلِ، بِالْغَا عِنْدَ الرُّوَايَةِ؛ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ، لَأَنَّهُ لَا خَلَلَ فِي تَحْمُلِهِ وَلَا فِي أَدَائِهِ. وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ سَمَاعِهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَالثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَحْدَاثِ الصَّحَابَةِ، مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ مَا تَحْمَلُوهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ أَوْ قَبْلَهُ. وَعَلَى ذَلِكَ دَرَجَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ، مِنْ إِخْضَارِ الصَّبِيَّانِ مَجَالِسَ الرُّوَايَةِ، وَمِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ

فِيمَا تَحْمَلُوهُ فِي الصَّغَرِ.

1490. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ فِي الْجَنَايَاتِ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَهُمْ.

1491. قُلْنَا: ذَلِكَ مِنْهُ اسْتِدْلَالٌ بِالْقَرَائِنِ، إِذَا كَثُرُوا وَأَخْبَرُوا قَبْلَ التَّفَرُّقِ، أَمَّا إِذَا تَفَرَّقُوا فَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِمْ تَلْقَى الْبَاطِلِ. وَلَا وَازِعَ لَهُمْ. فَمَنْ قَضَى بِهِ فَإِنَّمَا قَضَى بِهِ لِكَثْرَةِ الْجَنَايَاتِ بَيْنَهُمْ، وَلِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى مِنْهَاجِ الشَّهَادَةِ.

1492. الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ ضَابِطًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَ ١١ التَّحْمَلِ غَيْرَ مُمَيِّزٍ، أَوْ كَانَ مُغْفَلًا لَا يُحْسِنُ ضَبْطَ مَا حَفِظَهُ لِيُؤَدِّيَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَلَا ثِقَةَ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسِقًا.

1493. الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا. وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ رِوَايَةَ الْكَافِرِ لَا تُقْبَلُ، لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ يُقْبَلُ شَهَادَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا يُخَالَفُ فِي رَدِّ رِوَايَتِهِ. وَالْإِعْتِمَادُ فِي رَدِّهَا عَلَى الْإِجْمَاعِ الْمُنْعَقِدِ عَلَى سَلْبِهِ أَهْلِيَّةَ هَذَا الْمَنْصِبِ فِي الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا فِي دِينِ نَفْسِهِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِنَا: الْفَاسِقُ مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ. وَالْكَفَرُ أَكْثَرُ أَنْوَاعِ الْفُسْقِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكَ / فَاسِقٌ بِنِيبَةٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا﴾ (الحجرات: 6) لِأَنَّ الْفَاسِقَ مُتَّهَمٌ لِحُزْزَاتِهِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَالْكَافِرُ الْمُتْرَهَّبُ قَدْ لَا يُتَّهَمُ، لَكِنَّ التَّغْوِيلَ عَلَى الْإِجْمَاعِ فِي سَلْبِ الْكَافِرِ هَذَا الْمَنْصِبَ.

|157/1|

1494. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَتَّجِهُ فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَمَنْ لَا يُؤْمِنُ بِدِينِنَا، إِذْ لَا يَلِيقُ فِي السِّيَاسَةِ تَحْكِيمُهُ فِي دِينٍ لَا يَعْتَقِدُ تَعْظِيمَهُ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي الْكَافِرِ الْمُتَأَوَّلِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قَالَ بَبِدْعَةٍ يَجِبُ التَّكْفِيرُ بِهَا، فَهُوَ مُعْظَمُ الدِّينِ، وَمُمْتَنِعٌ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وَغَيْرُ عَالِمٍ بِأَنَّهُ كَافِرٌ، فَلِمَ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ؟ وَقَدْ قَبِلَ الشَّافِعِيُّ رِوَايَةَ بَعْضِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا بَبِدْعَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ فِي نَفْسِهِ.

1495. قُلْنَا: فِي رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ الْمُتَأَوَّلِ كَلَامٌ سَيَأْتِي * ص: 239-240

1496. وَأَمَّا الْكَافِرُ، وَإِنْ كَانَ مُتَأَوَّلًا، فَلَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ، لِأَنَّ كُلَّ كَافِرٍ مُتَأَوِّلٌ، فَإِنَّ الْيَهُودِيَّ أَيْضًا لَا يَعْلَمُ كَوْنُهُ كَافِرًا. أَمَّا الَّذِي لَيْسَ بِمُتَأَوِّلٍ، وَهُوَ الْمُعَانِدُ بِلِسَانِهِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ بِقَلْبِهِ، فَذَلِكَ مِمَّا يَنْذَرُ. وَتَوَرَّعُ الْمُتَأَوِّلُ عَنِ الْكَذِبِ كَتَوَرَّعِ النَّصْرَانِيِّ، فَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ، بَلْ هَذَا الْمَنْصِبُ لَا يُسْتَفَادُ إِلَّا بِالْإِسْلَامِ، وَعُرِفَ ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ لَا بِالْقِيَاسِ.

1497. الشَّرْطُ الْخَامِسُ: الْعَدَالَةُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6) وَهَذَا زَجْرٌ عَنِ اعْتِمَادِ قَوْلِ الْفَاسِقِ، وَدَلِيلٌ عَلَى شَرْطِ الْعَدَالَةِ فِي الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ.

ما تتحقق به
العدالة

1498. وَالْعَدَالَةُ عِبَارَةٌ عَنِ اسْتِقَامَةِ السَّيَرَةِ وَالذِّينِ، وَيَرْجِعُ حَاصِلُهَا إِلَى هَيْئَةِ رَاسِخَةٍ فِي النَّفْسِ، تَحْمِلُ عَلَى مُلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرُوءَةِ جَمِيعًا، حَتَّى تَحْصُلَ ثِقَةُ النَّفْسِ بِصِدْقِهِ. فَلَا ثِقَةَ بِقَوْلِ مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهُ تَعَالَى خَوْفًا وَازِعًا عَنِ الْكَذِبِ.

1499. ثُمَّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِصْمَةُ مِنْ جَمِيعِ الْمَعَاصِي. وَلَا يَكْفِي أَيْضًا اجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ. بَلْ مِنَ الصَّغَائِرِ مَا يُرَدُّ بِهِ، كَسَرِقَةِ بَصَلَةٍ وَتَطْفِيفٍ فِي حَبَّةٍ قَصْدًا.

1500. وَبِالْجُمْلَةِ: كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى رَكَائَةِ دِينِهِ إِلَى حَدٍّ يَسْتَجْرِيءُ عَلَى الْكَذِبِ بِالْأَعْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ. كَيْفَ وَقَدْ شُرِطَ فِي الْعَدَالَةِ التَّوْقِيُّ عَنْ بَعْضِ الْمُبَاحَاتِ الْقَادِحَةِ فِي الْمُرُوءَةِ، نَحْوِ الْأَكْلِ فِي الطَّرِيقِ، وَالْبَوْلِ فِي الشَّارِعِ، وَصُحْبَةِ الْأَرَادِلِ، وَإِفْرَاطِ الْمَرْحِ.

1501. وَالضَّابِطُ فِي ذَلِكَ فِيمَا جَاوَزَ مَحَلَّ الْإِجْمَاعِ: أَنْ يُرَدَّ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ، فَمَا دَلَّ عِنْدَهُ عَلَى جَرَاءَتِهِ عَلَى الْكَذِبِ رَدًّا الشَّهَادَةِ بِهِ، وَمَا لَا فَلَا. وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُجْتَهِدِينَ. وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ مِنَ الْفِقْهِ، لَا مِنَ الْأُصُولِ. وَرُبَّ شَخْصٍ يَعْتَادُ الْغِيْبَةَ، وَيَعْلَمُ الْحَاكِمُ أَنَّ ذَلِكَ لَهُ طَبْعٌ لَا يَصْبِرُ عَنْهُ، وَلَوْ حُمِلَ عَلَى شَهَادَةِ الزُّورِ لَمْ يَشْهَدْ أَصْلًا. فَقَبُولُهُ شَهَادَتِهِ بِحُكْمِ اجْتِهَادِهِ جَائِزٌ فِي حَقِّهِ. وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِعَادَاتِ الْبِلَادِ، وَاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ فِي اسْتِعْظَامِ بَعْضِ الصَّغَائِرِ دُونَ بَعْضٍ. وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ مَسْأَلَتَانِ:

خبر مجهول
الحال في العدالة

1502. |1| مَسْأَلَةٌ: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ: الْعَدَالَةُ عِبَارَةٌ عَنْ إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ فَقَطْ مَعَ سَلَامَتِهِ عَنْ فِسْقٍ ظَاهِرٍ، فَكُلُّ مُسْلِمٍ مَجْهُولٍ عِنْدَهُ عَدْلٌ. وَعِنْدَنَا لَا تُعْرَفُ عَدَالَتُهُ / إِلَّا بِخَبْرَةٍ بَاطِنَةٍ، وَالبَحْثُ عَنْ سِيرَتِهِ وَسَرِيرَتِهِ.

[158/1]

1503. وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَا قَالُوهُ أُمُورٌ:

1504. الْأَوَّلُ: أَنَّ الْفَاسِقَ مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ وَالرَّوَايَةِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ. وَلِعَلِّمْنَا بِأَنَّ دَلِيلَ قَبُولِ خَيْرِ الْوَاحِدِ قَبُولُ الصَّحَابَةِ إِيَّاهُ وَإِجْمَاعُهُمْ، وَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنْهُمْ إِلَّا فِي الْعَدْلِ. وَالْفَاسِقُ لَوْ قُبِلَتْ رِوَايَتُهُ لَقُبِلَتْ بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ، أَوْ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْعَدْلِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ؛ وَلَا إِجْمَاعَ فِي الْفَاسِقِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْعَدْلِ فِي حُصُولِ الثِّقَةِ بِقَوْلِهِ. فَصَارَ الْفِسْقُ مَانِعًا مِنَ الرَّوَايَةِ، كَالصَّبَا وَالْكُفْرِ، وَكَالرَّقِّ فِي الشَّهَادَةِ. وَمَجْهُولُ الْحَالِ فِي هَذِهِ الْخِصَالِ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، فَكَذَلِكَ مَجْهُولُ الْحَالِ فِي الْفِسْقِ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فَاسِقًا فَهُوَ مَرْدُودُ الرَّوَايَةِ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا فَغَيْرُ مَقْبُولٍ أَيْضًا لِلْجَهْلِ بِهِ، كَمَا لَوْ شَكَكْنَا فِي صِبَاهُ وَرَقِّهِ وَكُفْرِهِ، وَلَا فَرْقَ.

1505. الثَّانِي: أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَجْهُولِ، وَكَذَلِكَ رِوَايَتُهُ. وَإِنْ مَنَعُوا شَهَادَةَ الْمَالِ فَقَدْ سَلَّمُوا شَهَادَةَ الْعُقُوبَاتِ. ثُمَّ الْمَجْهُولُ مَرْدُودٌ فِي الْعُقُوبَاتِ. وَطَرِيقُ الثِّقَةِ فِي الرَّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ وَاحِدٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ.

1506. الثَّالِثُ: أَنَّ الْمُفْتِيَ الْمَجْهُولَ الَّذِي لَا يُدْرَى أَنَّهُ بَلَغَ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ أَمْ لَا، لَا يَجُوزُ لِلْعَامِّيِّ قَبُولُ قَوْلِهِ. وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَدْرَ أَنَّهُ عَالِمٌ أَمْ لَا، بَلْ سَلَّمُوا أَنَّهُ لَوْ لَمْ تُعْرَفْ عَدَالَتُهُ وَفِسْقُهُ فَلَا يُقْبَلُ. وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ حِكَايَةِ الْمُفْتِيَ عَنْ نَفْسِهِ اجْتِهَادَهُ، وَبَيْنَ حِكَايَتِهِ خَبْرًا عَنْ غَيْرِهِ.

1507. الرَّابِعُ: أَنَّ شَهَادَةَ الْفَرْعِ لَا تُسْمَعُ مَا لَمْ يُعَيَّنِ الْفَرْعُ شَاهِدَ الْأَصْلِ وَهُوَ مَجْهُولٌ عِنْدَ الْقَاضِي، فَلَمْ يَجِبْ تَعْيِينُهُ وَتَعْرِيفُهُ إِنْ كَانَ قَوْلُ الْمَجْهُولِ مَقْبُولًا؟ وَهَذَا رَدٌّ عَلَى مَنْ قَبِلَ شَهَادَةَ الْمَجْهُولِ، وَلَا جَوَابَ عَنْهُ.

1508. فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُهُ ذِكْرُ شَاهِدِ الْأَصْلِ، فَلَعَلَّ الْقَاضِيَ يَعْرِفُهُ بِفِسْقٍ، فَيَرُدُّ شَهَادَتَهُ.

1509. قُلْنَا: إِذَا كَانَ حَدُّ الْعَدَالَةِ هُوَ الْإِسْلَامُ مِنْ غَيْرِ ظُهُورِ فِسْقٍ فَقَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ، فَلَمْ يَجِبِ التَّبَعُ حَتَّى يَظْهَرَ الْفِسْقُ؟ ثُمَّ يَبْطُلُ مَا ذَكَرُوهُ بِالْخَبَرِ الْمُرْسَلِ،

فَإِنَّهُمْ لَمْ يُوجِبُوا ذِكْرَ الشَّيْخِ، وَلَعَلَّ الْمَرْوِيَّ لَهُ يَعْرِفُ فِسْقَهُ.

1510. الْخَامِسُ: أَنَّ مُسْتَدْنَا فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ عَمَلُ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ قَدْ رَدُّوا خَبَرَ الْمَجْهُولِ، فَرَدَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَبَرَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَوْ قَالَ: كَيْفَ نَقْبَلُ قَوْلَ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِي صَدَقَتْ أَمْ كَذَبَتْ؟ وَرَدَّ عَلَيَّ خَبَرَ الْأَشْجَعِيِّ فِي الْمَفْوضَةِ، وَكَانَ يُحْلِفُ الرَّاوي، وَإِنَّمَا يُحْلِفُ مَنْ عَرَفَ مِنْ ظَاهِرِهِ الْعَدَالَهَ دُونَ الْفِسْقِ. وَمَنْ رَدَّ قَوْلَ الْمَجْهُولِ مِنْهُمْ، كَانَ لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَكَانُوا بَيْنَ رَادٍّ وَسَاكِتٍ، وَبِمِثْلِهِ ظَهَرَ إِجْمَاعُهُمْ فِي قَبُولِ الْعَدْلِ، إِذْ كَانُوا بَيْنَ قَابِلٍ وَسَاكِتٍ غَيْرِ مُنْكَرٍ وَلَا مُعْتَرِضٍ.

1511. السَّادِسُ: مَا ظَهَرَ مِنْ حَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي طَلَبِ الْعَدَالَةِ وَالْعَفَافِ وَصَدَقِ التَّقْوَى فِي مَنْ كَانَ يُنْفِذُهُ لِلْأَعْمَالِ وَأَدَاءِ / الرِّسَالَةِ، وَإِنَّمَا طَلَبُ الْأَسَدِ الْأَتَقَى، لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ كَلَّفَهُمْ أَنْ لَا يَقْبَلُوا إِلَّا قَوْلَ الْعَدْلِ.

[159/1]

1512. فَهَذِهِ أَدَلَّةٌ قَوِيَّةٌ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، قَرِيبَةٌ مِنَ الْقَطْعِ. وَالْمَسْأَلَةُ اجْتِهَادِيَّةٌ لَا قَطْعِيَّةٌ.

1513. شُبِّهَ الْخُصُومُ الدَّالَّةُ عِنْدَهُمْ عَلَى قَبُولِ رِوَايَةِ مَجْهُولِ الْحَالِ؛ وَهِيَ أَرْبَعُ:

1514. الْأُولَى: أَنَّهُ ﷺ قَبَلَ شَهَادَةَ الْأَعْرَابِيِّ وَخَدَّهُ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ، وَلَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامَ.

1515. قُلْنَا: وَكَوْنُهُ أَعْرَابِيًّا لَا يَمْنَعُ كَوْنَهُ مَعْلُومَ الْعَدَالَةِ عِنْدَهُ، إِمَّا بِالْوَحْيِ، وَإِمَّا بِالْخِبْرَةِ، وَإِمَّا بِتَرْكِيبَةٍ مَنْ عَرَفَ حَالَهُ، فَمَنْ يُسَلِّمُ لَكُمْ أَنَّهُ كَانَ مَجْهُولًا عِنْدَهُ؟

1516. الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ قَبَلُوا قَوْلَ الْعَبِيدِ وَالنِّسْوَانِ وَالْأَعْرَابِ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوهُمْ بِالْفِسْقِ، وَعَرَفُوهُمْ بِالْإِسْلَامِ.

1517. قُلْنَا: إِنَّمَا قَبَلُوا قَوْلَ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجِ أَصْحَابِهِ، وَكَانَتْ عَدَالَتُهُنَّ وَعَدَالَةُ مَوَالِيَهُنَّ مَشْهُورَةً عِنْدَهُمْ. وَحَيْثُ جَهِلُوا رَدُّوا، كَرَدَّ قَوْلِ الْأَشْجَعِيِّ، وَقَوْلِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ.

1518. الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُمْ: لَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ وَشَهِدَ فِي الْحَالِ أَوْ رَوَى، فَإِنْ قُلْتُمْ: لَا نَقْبَلُ

شَهَادَتُهُ، فَهُوَ بَعِيدٌ، وَإِنْ قَبِلْتُمْ فَلَا مُسْتَنَدَ لِلْقَبُولِ إِلَّا إِسْلَامُهُ، وَعَدَمُ مَعْرِفَةِ
الْفِسْقِ مِنْهُ. فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةٌ وَلَمْ نَعْرِفْ مِنْهُ فِسْقًا، فَطُولُ مُدَّةِ إِسْلَامِهِ لَمْ
تُوجِبْ رَدَّهُ.

1519. قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ قَبُولَ رَوَايَتِهِ، فَقَدْ يُسَلِّمُ الْكَذُوبُ، وَيَبْقَى عَلَى طَبْعِهِ، فَمَا لَمْ
نَطَّلِعْ عَلَى خَوْفٍ فِي قَلْبِهِ وَازْعٍ عَنِ الْكَذِبِ، لَا نَقْبَلُ شَهَادَتَهُ. وَالتَّقْوَى فِي
الْقَلْبِ، وَأَصْلُهُ الْخَوْفُ. وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ أَفْعَالُهُ فِي مَصَادِرِهِ وَمَوَارِدِهِ. فَإِنْ سَلَّمْنَا
قَبُولَ رَوَايَتِهِ فَذَلِكَ لَطُرُؤِ إِسْلَامِهِ، وَقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْدِّينِ. وَشَتَّانَ بَيْنَ مَنْ هُوَ فِي
طَرَاوَةِ الْبِدَايَةِ، وَبَيْنَ مَنْ قَسَا قَلْبُهُ بِطُولِ الْإِلْفِ.

1520. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا رَجَعَتِ الْعَدَالَةُ إِلَى هَيْئَةِ بَاطِنَةٍ فِي النَّفْسِ وَأَصْلُهَا الْخَوْفُ،
وَذَلِكَ لَا يُشَاهَدُ، بَلْ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِمَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ، بَلْ هُوَ مُغْلَبٌ عَلَى الظَّنِّ،
وَأَصْلُ ذَلِكَ الْخَوْفُ هُوَ الْإِيمَانُ، فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْخَوْفِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً،
فَلَنَكْتَفِ بِهِ.

1521. قُلْنَا: لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْمُشَاهَدَةَ وَالتَّجَرِبَةَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ عِدَّةَ فُسَاقِ
الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ عُدُولِهِمْ، فَكَيْفَ نَشْكُكُ نَفُوسَنَا فِيَمَا عَرَفْنَاهُ يَقِينًا. ثُمَّ
هَلَّا اكْتَفَيْ بِذَلِكَ فِي شَهَادَةِ الْعُقُوبَاتِ، ١١ وَشَهَادَةِ الْأَصْلِ، وَحَالِ الْمُفْتِي فِي
الْعَدَالَةِ، وَسَائِرِ مَا سَلَّمُوهُ؟

1522. الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُمْ: يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ الْمَجْهُولِ فِي كَوْنِ اللَّحْمِ لَحْمَ ذَكِيٍّ، وَكَوْنِ
الْمَاءِ فِي الْحَمَّامِ طَاهِرًا، وَكَوْنِ الْجَارِيَةِ الْمَبِيعَةِ رَقِيقَةً غَيْرَ مُزَوَّجَةٍ وَلَا مُعْتَدَّةٍ
حَتَّى يَحِلَّ الْوُطْءُ بِقَوْلِهِ، وَقَوْلُ الْمَجْهُولِ فِي كَوْنِهِ مُتَطَهِّرًا لِلصَّلَاةِ عَنِ الْحَدَثِ
وَالْجَنَابَةِ إِذَا أَمَّ النَّاسَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ يُخْبِرُ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَاءِ وَطَهَارَتِهِ، بِنَاءً
عَلَى ظَاهِرِ الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ / يُخْبِرُ الْأَعْمَى عَنِ الْقِبْلَةِ.

|160/1|

1523. قُلْنَا: أَمَّا قَوْلُ الْعَاقِدِ، فَمَقْبُولٌ، لَا لِكَوْنِهِ مَجْهُولًا، لَكِنَّهُ مَعَ ظُهُورِ الْفِسْقِ،
وَذَلِكَ رُخْصَةٌ، لِكَثْرَةِ الْفُسَاقِ، وَلِمَسِيْسِ حَاجَتِهِمْ إِلَى الْمُعَامَلَاتِ. وَكَذَلِكَ
جَوَازُ الْاِقْتِدَاءِ بِالْبَرِّ وَالْفَاجِرِ؛ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَالَةُ = التَّمْيِيزُ|. أَمَّا الْخَبَرُ
عَنِ الْقِبْلَةِ، وَعَنْ طَهَارَةِ الْمَاءِ، فَمَا لَمْ يَحْصُلْ سُكُونُ النَّفْسِ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ

فَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ. وَالْمَجْهُولُ لَا تَسْكُنُ النَّفْسُ إِلَيْهِ، بَلْ سَكُونُ النَّفْسِ إِلَى قَوْلِ فَاسِقٍ جُرِّبَ بِاجْتِنَابِ الْكَذِبِ أَغْلَبَ مِنْهُ إِلَى قَوْلِ الْمَجْهُولِ، وَمَا يَخْصُ الْعَبْدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُرَدَّ إِلَى سَكُونِ نَفْسِهِ. فَأَمَّا الرِّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ فَأَمْرُهُمَا أَرْفَعُ، وَخَطَرُهُمَا عَامٌّ، فَلَا يُقَاسَانِ عَلَى غَيْرِهِمَا. وَهَذِهِ صُورُ ظَنِّيَّةِ اجْتِهَادِيَّةٍ. أَمَّا رَدُّ خَبَرِ الْفَاسِقِ وَالْمَجْهُولِ، فَقَرِيبٌ مِنَ الْقَطْعِ.

رواية الفاسق
المتأول

1524. |2| مَسْأَلَةٌ: الْفَاسِقُ الْمُتَأَوَّلُ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ فِسْقَ نَفْسِهِ، اخْتَلَفُوا فِي شَهَادَتِهِ.

1525. وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَقْبَلُ شَهَادَةَ الْحَنْفِيِّ، وَأَحْدُهُ إِذَا شَرِبَ النَّبِيذَ، لِأَنَّ هَذَا فِسْقٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ، إِنَّمَا الْمَقْطُوعُ بِهِ فِسْقُ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ اسْتَبَاحُوا الدِّيَارَ، وَقَتَلَ الذَّرَارِي، وَهُمْ لَا يَدْرُونَ أَنَّهُمْ فَسَقَةٌ.

1526. وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقِهِمْ فِي الْمَذْهَبِ.

1527. وَاخْتَارَ الْقَاضِي: أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ الْمُبْتَدِعِ وَشَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ فَاسِقٌ بِفِعْلِهِ، وَبِجَهْلِهِ بِتَحْرِيمِ فِعْلِهِ، فَفِسْقُهُ مُضَاعَفٌ. وَزَعَمَ أَنَّ جَهْلَهُ بِفِسْقِ نَفْسِهِ كَجَهْلِهِ بِكُفْرِ نَفْسِهِ وَرِقِّ نَفْسِهِ.

1528. وَمَثَارُ هَذَا الْخِلَافِ أَنَّ الْفِسْقَ يَرُدُّ الشَّهَادَةَ، لِأَنَّهُ نُقْصَانٌ مَنْصِبٌ يَسْلُبُ الْأَهْلِيَّةَ، كَالْكُفْرِ وَالرِّقِّ، أَوْ هُوَ مَرْدُودُ الْقَوْلِ لِلتُّهْمَةِ. فَإِنْ كَانَ لِلتُّهْمَةِ فَالْمُبْتَدِعُ مُتَوَرِّعٌ عَنِ الْكَذِبِ، فَلَا يُتِّهِمُ. وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ مُشِيرٌ إِلَى هَذَا، وَهُوَ فِي مَحَلِّ اجْتِهَادٍ.

1529. فَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْكُفْرَ وَالْفِسْقَ لَا يَسْلُبَانِ الْأَهْلِيَّةَ، بَلْ يُوجِبَانِ التُّهْمَةَ، وَلِذَلِكَ قَبِلَ شَهَادَةَ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ. وَمَذْهَبُ الْقَاضِي أَنَّ كِلَيْهِمَا نُقْصَانٌ مَنْصِبٌ يَسْلُبُ الْأَهْلِيَّةَ. وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْكُفْرَ نُقْصَانٌ وَالْفِسْقُ مُوجِبُ الْإِلْرَدِ لِلتُّهْمَةِ. وَهَذَا هُوَ الْأَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ عِنْدَنَا.

1530. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مُشْكِلٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ مِنْ وَجْهَيْنِ:

1531. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَضَى بِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْعَقِدُ بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِ، وَذَلِكَ لِسَلْبِ الْأَهْلِيَّةِ.

1532. **الثَّانِي** : أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِلتُّهْمَةِ فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْقَاضِي صِدْقُهُ، فَلْيُقْبَلْ.
1533. **قُلْنَا** : **أَمَّا الْأَوَّلُ** : فَمَأْخُذُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ» وَلِلشَّارِعِ أَنْ يَشْتَرِطَ زِيَادَةَ عَلَى أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ، كَمَا شَرَطَ الْوَلِيُّ، وَكَمَا شَرَطَ فِي الزَّانَا زِيَادَةَ عَدَدٍ.
1534. **وَأَمَّا الثَّانِي** : فَسَبَبُهُ أَنَّ الظُّنَّ تَخْتَلِفُ، وَهُوَ أَمْرٌ خَفِيٌّ نَاطَهُ الشَّرْعُ بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ، وَهُوَ عَدَدُ مَخْصُوصٍ / وَوَصَفُ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ الْعَدَالَةُ، فَيَجِبُ اتِّبَاعُ السَّبَبِ الظَّاهِرِ دُونَ الْمَعْنَى الْخَفِيَّةِ، كَمَا فِي الْعُقُوبَاتِ، وَكَمَا فِي رَدِّ شَهَادَةِ الْوَالِدِ لِأَحَدٍ وَلَدَيْهِ عَلَى الْآخَرِ، فَإِنَّهُ قَدْ لَا يُتَّهَمُ وَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّ الْأُبُوَّةَ مَظْنَّةٌ لِلتُّهْمَةِ. فَلَا يُنْظَرُ إِلَى الْحَالِ، وَإِنَّمَا مَظْنَّةُ التُّهْمَةِ ارْتِكَابُ الْفِسْقِ مَعَ الْمَعْرِفَةِ، دُونَ مَنْ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ.
1535. وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ قَبُولُ الصَّحَابَةِ قَوْلَ الْخَوَارِجِ فِي الْأَخْبَارِ وَالشَّهَادَةِ، وَكَانُوا فَسَقَةً مُتَأَوِّلِينَ. وَعَلَى قَبُولِ ذَلِكَ دَرَجَ التَّابِعُونَ، لِأَنَّهُمْ مُتَوَرِّعُونَ عَنِ الْكَذِبِ جَاهِلُونَ بِالْفِسْقِ.
1536. **فَإِنْ قِيلَ** : فَهَلْ يُمَكِّنُ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ فِي ذَلِكَ؟
1537. **قُلْنَا** : لَا، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ عَلِيًّا وَالْأَئِمَّةَ قَبِلُوا قَوْلَ قَتَلَةِ عُثْمَانَ وَالْخَوَارِجِ، لَكِنْ لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ، فَلَعَلَّ فِيهِمْ مَنْ أَضْمَرَ انْكَارًا، لَكِنْ لَمْ يَرُدَّ عَلَى الْإِمَامِ فِي مَحَلِّ الْجِتْهَادِ، فَكَيْفَ وَلَوْ قَبِلَ جَمِيعُهُمْ خَبَرَهُمْ فَلَا يَثْبُتُ أَنَّ جَمِيعَهُمْ اعْتَقَدُوا فِسْقَهُمْ. وَكَيْفَ يُفْرَضُ وَالْخَوَارِجُ مِنْ جُمْلَةِ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ، وَمَا اعْتَقَدُوا فِسْقَ أَنْفُسِهِمْ، بَلْ فِسْقَ خُصُومِهِمْ، وَفِسْقَ عُثْمَانَ وَطَلْحَةَ | وَغَيْرَهُمْ |. وَوَافَقَهُمْ عَلَيْهِ عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَعَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ، وَابْنُ الْكَوَّاءِ، وَالْأَشْثَرُ النَّخَعِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَمْراءِ. وَعَلِيٌّ فِي تَقْيَّةٍ مِنَ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ خَوْفَ الْفِتْنَةِ.
1538. **فَإِنْ قِيلَ** : لَوْ لَمْ يَعْتَقِدُوا فِسْقَ الْخَوَارِجِ لَفَسَقُوا.
1539. **قُلْنَا** : لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَلَيْسَ الْجَهْلُ بِمَا يُفْسِقُ وَيُكْفِرُ فِسْقًا وَكُفْرًا. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَقَبُولُهُمْ رَوَايَتَهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا رَدَّ خَبَرِ الْفَاسِقِ لِلتُّهْمَةِ، وَلَمْ يَتَّهَمُوا الْمُتَأَوِّلَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خاتمة جامعة للرواية والشهادة

ما يشترك منه
الرواية والشهادة

1540. اعْلَمْ أَنَّ التَّكْلِيفَ، وَالْإِسْلَامَ، وَالْعَدَالَهَ، وَالضَّبْطَ، يَشْتَرِكُ فِيهِ الرِّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ.

1541. أَمَّا الْحُرِّيَّةُ، وَالذُّكُورَةُ، وَالْبَصَرُ، وَالْقَرَابَةُ، وَالْعَدَدُ، وَالْعَدَاوَةُ: فَهَذِهِ السِّتَّةُ تُؤَثِّرُ فِي الشَّهَادَةِ دُونَ الرِّوَايَةِ، لِأَنَّ الرِّوَايَةَ حُكْمُهَا عَامٌّ لَا يَخْتَصُّ بِشَخْصٍ حَتَّى تُؤَثِّرَ فِيهِ الصَّدَاقَةُ وَالْقَرَابَةُ وَالْعَدَاوَةُ، فَيَرْوِي أَوْلَادُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ، وَيَرْوِي كُلُّ وَلَدٍ عَنْ آبَائِهِ.

183 ب

1542. وَالضَّرِيرُ الضَّابِطُ لِلصَّوْتِ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ وَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، إِذْ كَانَتْ الصَّحَابَةُ يَرْوُونَ عَنْ عَائِشَةَ اعْتِمَادًا عَلَى صَوْتِهَا، وَهُمْ كَالضَّرِيرِ فِي حَقِّهَا.

لا يشترط كون
الراوي عالماً فقيهاً

1543. وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الرَّاوي عَالِمًا فَقِيهًا، سَوَاءً خَالَفَ مَا رَوَاهُ الْقِيَاسُ أَوْ وَاظَقَ، إِذْ رُبَّ حَامِلٍ فَقْهِ غَيْرِ فَقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ فَلَا يُشْتَرَطُ إِلَّا الْحِفْظُ، وَلَا يُشْتَرَطُ مُجَالَسَةُ الْعُلَمَاءِ وَسَمَاعُ الْأَحَادِيثِ، بَلْ قَبِلَتِ الصَّحَابَةُ قَوْلَ أَغْرَابِيٍّ لَمْ يَرَوْا إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا. نَعَمْ: إِذَا عَارَضَهُ حَدِيثُ الْعَالِمِ الْمُمَارِسِ فِي التَّرْجِيحِ نَظَرُ سَيِّئَاتِي * . وَلَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ عُرِفَ بِاللَّعِبِ / وَالْهَزْلِ فِي أَمْرِ الْحَدِيثِ، أَوْ بِالتَّسَاهُلِ فِي أَمْرِ الْحَدِيثِ، أَوْ بِكَثْرَةِ السَّهْوِ فِيهِ، إِذْ تَبْطُلُ الثِّقَّةُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ. أَمَّا الْهَزْلُ وَالتَّسَاهُلُ فِي حَدِيثِ نَفْسِهِ، فَقَدْ لَا يُوجِبُ الرَّدَّ.

* ص: 716

[162/1]

1544. وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الرَّاوي مَعْرُوفَ النَّسَبِ، بَلْ إِذَا عُرِفَ عَدَالَةُ شَخْصٍ بِالْخِبْرَةِ قُبِلَ حَدِيثُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَا يُعْرَفُ نَسَبُهُ.

رواية مجهول
العين

1545. مَسْأَلَةٌ: وَلَوْ رَوَى عَنْ مَجْهُولِ الْعَيْنِ لَمْ نَقْبَلْهُ، بَلْ مَنْ يَقْبَلُ رِوَايَةَ الْمَجْهُولِ صِفَتُهُ لَا يَقْبَلُ رِوَايَةَ الْمَجْهُولِ عَيْنُهُ، إِذْ لَوْ عُرِفَ عَيْنُهُ رَبَّمَا عَرَفَهُ بِالْفِسْقِ، بِخِلَافِ مَنْ عُرِفَ عَيْنُهُ وَلَمْ يُعْرَفْ بِالْفِسْقِ. فَلَوْ رَوَى عَنْ شَخْصٍ ذَكَرَ اسْمُهُ وَاسْمُهُ مُرَدَّدٌ بَيْنَ مُجَرَّحٍ وَعَدْلٍ فَلَا يُقْبَلُ، لِأَجْلِ التَّرَدُّدِ.

البَابُ الثَّالِثُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

1546. وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ :

الفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي عَدَدِ الْمُزَكِّي

1547. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ. فَشَرَطَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ الْعَدَدَ فِي الْمُزَكِّي وَالْجَارِحِ، كَمَا فِي مُزَكِّي الشَّاهِدِ.

1548. وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِي تَزْكِيَةِ الشَّاهِدِ، وَلَا فِي تَزْكِيَةِ الرَّائِي، وَإِنْ كَانَ الْأَحْوَطُ فِي الشَّهَادَةِ الْأَسْتَظْهَارَ بِعَدَدِ الْمُزَكِّي.

1549. وَقَالَ قَوْمٌ : يُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ دُونَ الرَّوَايَةِ.

1550. وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ فِقْهِيَّةٌ. وَالْأَظْهَرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ دُونَ الرَّوَايَةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْعَدَدَ الَّذِي تَثَبَّتْ بِهِ الرَّوَايَةُ، لَا يَزِيدُ عَنْ نَفْسِ الرَّوَايَةِ.

1551. فَإِنْ قِيلَ : صَحَّ مِنَ الصَّحَابَةِ قَبُولُ رِوَايَةِ الْوَاحِدِ، وَلَمْ يَصَحَّ قَبُولُ تَزْكِيَةِ الْوَاحِدِ، فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى قِيَاسِ الشَّرْعِ.

1552. قُلْنَا : نَحْنُ نَعْلَمُ مِمَّا فَعَلُوهُ كَثِيرًا مِمَّا لَمْ يَفْعَلُوهُ، إِذْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ كَمَا قَبِلُوا حَدِيثَ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانُوا يَقْبَلُونَ تَعْدِيلَهُ لِمَنْ رَوَى الْحَدِيثَ. وَكَيْفَ يَزِيدُ شَرْطُ الشَّيْءِ عَلَى أَصْلِهِ؟ وَالْإِحْصَانُ يَثْبُتُ بِقَوْلِ اثْنَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الزَّنا إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ، وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ نَقُولُ : تُقْبَلُ تَزْكِيَةُ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ فِي الرَّوَايَةِ، كَمَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُمَا.

1553. وَهَذِهِ مَسَائِلُ فِقْهِيَّةٌ ثَبَّتَتْ بِالْمَقَائِيسِ الشَّبَهِيَّةِ، فَلَا مَعْنَى لِلْإِطْنَابِ فِيهَا فِي الْأُصُولِ.

الفَصْلُ الثَّانِي : فِي ذِكْرِ سَبَبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

1554. قَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِبُ ذِكْرُ سَبَبِ الْجَرْحِ دُونَ التَّعْدِيلِ، إِذْ قَدْ يُجْرَحُ بِمَا لَا نَرَاهُ جَارِحًا، لِاخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ فِيهِ. وَأَمَّا الْعَدَالَةُ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا سَبَبٌ وَاحِدٌ.

1555. وَقَالَ قَوْمٌ : مُطْلَقُ الْجَرْحِ يُبْطِلُ الثِّقَّةَ، وَمُطْلَقُ التَّعْدِيلِ لَا يَحْصُلُ بِهِ الثِّقَّةُ،

لِتَسَارِعِ النَّاسِ إِلَى الْبِنَاءِ عَلَى الظَّاهِرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ سَبَبِهِ.

1556. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ مِنَ السَّبَبِ فِيهِمَا جَمِيعًا، أَخْذًا بِمَجَامِعِ كَلَامِ الْفَرِيقَيْنِ.

1557. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَجِبُ ذِكْرُ السَّبَبِ فِيهِمَا جَمِيعًا؛ لَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَصِيرًا

[163/1]

بِهَذَا الشَّانِ / فَلَا يَصْلُحُ لِلتَّرْكِيبَةِ، وَإِنْ كَانَ بَصِيرًا فَأَيُّ مَعْنَى لِلسُّؤَالِ؟

1558. وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ هَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمُزَكِّي، فَمَنْ حَصَلَتِ الثِّقَةُ

بِبَصِيرَتِهِ يُكْتَفَى بِإِطْلَاقِهِ. وَمَنْ عُرِفَتْ عَدَالَتُهُ فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ تُعْرَفْ بَصِيرَتُهُ

بِشُرُوطِ الْعَدَالَةِ، فَقَدْ نُرَاجِعُهُ إِذَا فَقَدْنَا عَالِمًا بَصِيرًا بِهِ. وَعِنْدَ ذَلِكَ نَسْتَفْصِلُهُ.

تعارض الجرح
والتعديل

1559. مَسْأَلَةٌ: أَمَّا إِذَا تَعَارَضَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَدَمْنَا الْجَرْحَ، فَإِنَّ الْجَارِحَ أَطْلَعَ عَلَى

زِيَادَةِ مَا أَطْلَعَ عَلَيْهَا الْمُعَدِّلُ، وَلَا نَفَاهَا، فَإِنْ نَفَاهَا بَطَلَتْ عَدَالَةُ الْمُزَكِّي، إِذِ

النَّفْيُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا إِذَا جَرَّحَهُ بِقَتْلِ إِنْسَانٍ، فَقَالَ الْمُعَدِّلُ: رَأَيْتُهُ حَيًّا بَعْدَهُ،

تَعَارُضًا. وَعَدَدُ الْمُعَدِّلِ إِذَا زَادَ قِيلَ إِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْجَارِحِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ

سَبَبَ تَقْدِيمِ الْجَرْحِ أَطْلَاعُ الْجَارِحِ عَلَى مَزِيدٍ، وَلَا يَنْتَفِي ذَلِكَ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ.

الفصل الثالث: في نفس التَّرْكِيبَةِ

1560. وَذَلِكَ إِمَّا بِالْقَوْلِ، أَوْ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ، أَوْ بِالْعَمَلِ بِخَبَرِهِ، أَوْ بِالْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ.

فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ:

1561. أَعْلَاهَا: صَرِيحُ الْقَوْلِ، وَتَمَامُهُ أَنْ يَقُولَ: هُوَ عَدْلٌ رَضًا، لِأَنِّي عَرَفْتُ مِنْهُ كَيْتَ

وَكَيْتٍ. فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ وَكَانَ بَصِيرًا بِشُرُوطِ الْعَدَالَةِ كَفَى.

1562. الثَّانِيَةُ: أَنْ يَرُويَ عَنْهُ خَبْرًا. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ تَعْدِيلًا. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ

عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ، أَوْ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ، أَنَّهُ لَا يَسْتَجِيزُ الرَّوَايَةَ إِلَّا مِنْ عَدْلٍ، كَانَتْ

الرَّوَايَةُ تَعْدِيلًا، وَإِلَّا فَلَا، إِذْ مِنْ عَادَةِ أَكْثَرِهِمُ الرَّوَايَةُ مِنْ كُلِّ مَنْ سَمِعُوهُ، وَلَوْ

كُلُّوهُ الشَّيْءَ عَلَيْهِمْ سَكَتُوا، فَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ مَا يُصَرِّحُ بِالتَّعْدِيلِ.

1563. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ عَرَفَهُ بِالْفِسْقِ، ثُمَّ رَوَى عَنْهُ، كَانَ غَاشًا فِي الدِّينِ؟

1564. قُلْنَا: لَمْ يُوجِبْ عَلَى غَيْرِهِ الْعَمَلُ، لَكِنْ قَالَ: سَمِعْتُ فُلَانًا قَالَ كَذَا. وَصَدَقَ فِيهِ،

ثُمَّ لَعَلَّهُ لَمْ يَعْرِفْهُ بِالْفِسْقِ وَلَا بِالْعَدَالَةِ فَرَوَى وَوَكَّلَ الْبَحْثَ إِلَى مَنْ أَرَادَ الْقَبُولَ.

1565. **الثالثة:** العمل بالخبر، إن أمكن حمله على الاحتياط، أو على العمل بدليل آخر وافق الخبر، فليس بتعديل، وإن عرفنا يقيناً أنه عمل بالخبر، فهو تعديل، إذ لو عمل بخبر غير العدل لفسق، وبطلت عدالته.

1566. **فإن قيل:** لعله ظن أن مجرد الإسلام، مع عدم الفسق، عدالة.

1567. **قلنا:** هذا يتطرق إلى التعديل بالقول. ونحن نقول: العمل كالقول. وهذا الاحتمال ينقطع بذكر سبب العدالة. وما ذكرناه تفریع على الاكتفاء بالتعديل المطلق، إذ لو شرط ذكر السبب لشرط في شهادة البيع والنكاح عد جميع شرائط الصحة، وهو بعيد.

1568. **فإن قيل:** لعله عرفه عدلاً، ويعرفه غيره بالفسق.

1569. **قلنا:** من عرفه - لا جرم - لا يلزمه العمل به، كما لو عدل جريحاً.

1570. **الرابعة:** أن يحكم بشهادته، فذلك أقوى من تركيته بالقول. أما ترك الحكم بشهادته وبخبره فليس جرحاً، إذ قد يتوقف في شهادة العدل وروايته لأسباب سوى الجرح. / كيف وترك العمل لا يزيد على الجرح المطلق، وهو غير مقبول عند الأكثرين؟ وبالجمله إن لم ينقدح وجه لتركه العمل من تقديم أو دليل آخر فهو كالجرح المطلق.

|164/1|

الفصل الرابع: في عدالة الصحابة رضي الله عنهم

1571. **والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلف، أن عدالتهم معلومة بتعديل الله**

عدالة الصحابة

عز وجل إياهم، وثنائه عليهم في كتابه. فهذا معتقداً فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق، مع علمه به. وذلك مما لا يثبت. فلا حاجة لهم إلى التعديل، قال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾

(آل عمران: 110)، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ

عَلَى النَّاسِ﴾ (البقرة: 143)، وهو خطاب مع الموجودين في ذلك العصر، وقال

تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح:

18)، وقال عز وجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ

اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ الآية (التوبة: 100)، وقد ذكر

- الله تعالى المهاجرين والأنصار في عدة مواضع وأحسن الثناء عليهم.
1572. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، وَقَالَ ﷺ: «لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِلْءَ الْأَرْضِ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»، وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ لِي أَصْحَابًا وَأَصْهَارًا وَأَنْصَارًا».
1573. فَأَيُّ تَعْدِيلٍ أَصَحُّ مِنْ تَعْدِيلِ عَلَامِ الْغُيُوبِ سُبْحَانَهُ، وَتَعْدِيلِ رَسُولِهِ ﷺ؟ كَيْفَ وَلَوْ لَمْ يَرِدِ الثَّنَاءُ لَكَانَ فِيمَا اشْتَهَرَ وَتَوَاتَرَ مِنْ حَالِهِمْ فِي الْهَجْرَةِ، وَالْجِهَادِ، وَبَذْلِ الْمُهْجِ، وَالْأَمْوَالِ، وَقَتْلِ الْأَبَاءِ وَالْأَهْلِ، فِي مُوَالَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنُصْرَتِهِ، كِفَايَةٌ فِي الْقَطْعِ بَعْدَ التَّهْمِ.
1574. وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ حَالَهُمْ كَحَالِ غَيْرِهِمْ فِي لُزُومِ الْبَحْثِ.
1575. وَقَالَ قَوْمٌ: حَالُهُمُ الْعَدَالَةُ فِي بَدَايَةِ الْأَمْرِ إِلَى ظُهُورِ الْحَرْبِ وَالْخُصُومَاتِ، ثُمَّ تَغَيَّرَ الْحَالُ، وَسَفِكَتِ الدِّمَاءُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَحْثِ.
1576. وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْمُعْتَزَلَةِ: عَائِشَةُ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَجَمِيعُ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ فَسَاقُ بَقِيَّةِ الْإِمَامِ الْحَقِّ.
1577. وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ سَلَفِ الْقَدَرِيَّةِ: يَجِبُ رَدُّ شَهَادَةِ عَلِيٍّ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ مُجْتَمِعِينَ وَمُفْتَرِقِينَ، لِأَنَّ فِيهِمْ فَاسِقًا لَا نَعْرَفُهُ بِعَيْنِهِ.
1578. وَقَالَ قَوْمٌ: نَقْبَلُ شَهَادَةَ كُلِّ وَاحِدٍ إِذَا انْفَرَدَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعَيْنِ فِسْقُهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَعَ مُخَالِفِهِ فَشَهَادَا رُدًّا، إِذْ نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَهُمَا فَاسِقٌ. وَشَكَّ الْبَعْضُ فِي فِسْقِ عُثْمَانَ وَقَتْلِهِ.
1579. وَكُلُّ هَذَا جَرَاءٌ عَلَى السَّلَفِ، عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ. بَلْ قَالَ قَوْمٌ: مَا جَرَى بَيْنَهُمْ ابْتَنَى عَلَى الْجَهْدِ، وَكُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، أَوِ الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، وَالْمُخْطِئُ مَعْذُورٌ لَا نَرُدُّ شَهَادَتَهُ.
1580. وَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ ذَلِكَ مُجْتَهِدًا فِيهِ، وَلَكِنَّ قَتْلَ عُثْمَانَ وَالْخَوَارِجِ مُخْطِئُونَ قَطْعًا، لَكِنَّهُمْ جَهِلُوا خَطَأَهُمْ / وَكَانُوا مُتَأَوِّلِينَ، وَالْفَاسِقُ الْمُتَأَوِّلُ لَا تُرَدُّ رَوَايَتُهُ. وَهَذَا أَقْرَبُ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَى سُقُوطِ تَعْدِيلِ الْقُرْآنِ مُطْلَقًا.

من هو
الصحابي؟

1581. فَإِنْ قِيلَ: الْقُرْآنُ أَتَنَى عَلَى الصَّحَابَةِ، فَمَنْ الصَّحَابِيُّ؟ أَمِنْ عَاصِرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

أَوْ مَنْ لَقِيَهُ مَرَّةً، أَوْ مَنْ صَحِبَهُ سَاعَةً، أَوْ مَنْ طَالَتْ صُحْبَتُهُ؟ وَمَا حَدُّ طُولِهَا؟

1582. قُلْنَا: الْإِسْمُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَنْ صَحِبَهُ، ثُمَّ يَكْفِي لِلْإِسْمِ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ

الصُّحْبَةُ وَلَوْ سَاعَةً، وَلَكِنَّ الْعُرْفَ يُخَصِّصُ الْإِسْمَ بِمَنْ كَثُرَتْ صُحْبَتُهُ.

وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالتَّوَاتُرِ وَالنَّقْلِ الصَّحِيحِ، وَبِقَوْلِهِ إِنِّي صَحَابِي كَثُرَتْ صُحْبَتِي.

وَلَا حَدٌّ لَتِلْكَ الْكَثْرَةِ بِتَقْدِيرٍ، بَلْ بِتَقْرِيْبٍ.

الباب الرابع

في مُستند الراوي، وكيفية ضبطه

1583. وَمُسْتَنَدُهُ: إمَّا قِرَاءَةُ الشَّيْخِ عَلَيْهِ، أَوْ قِرَاءَتُهُ عَلَى الشَّيْخِ، أَوْ إِجَازَتُهُ، أَوْ مُنَاوَلَتُهُ، أَوْ رُؤْيَاهُ بِخَطِّهِ فِي كِتَابٍ.

1584. فَهِيَ خَمْسُ مَرَاتِبَ:

قراءة الشيخ في
معرض الإخبار

1585. الْأُولَى: وَهِيَ الْأَعْلَى: قِرَاءَةُ الشَّيْخِ فِي مَعْرِضِ الْإِخْبَارِ لِيُرَوَى عَنْهُ. وَذَلِكَ يُسَلِّطُ الرَّاويَ عَلَى أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَقَالَ فُلَانٌ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ.

القراءة
على الشيخ

1586. الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الشَّيْخِ وَهُوَ سَاكِتٌ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: هَذَا صَحِيحٌ. فَتَجُوزُ الرَّوَايَةُ بِهِ، خِلَافًا لِبَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا لَكَانَ سُكُوتُهُ وَتَقْرِيرُهُ عَلَيْهِ فِسْقًا قَادِحًا فِي عَدَالَتِهِ. وَلَوْ جَوَّزْنَا ذَلِكَ، لَجَوَّزْنَا أَنْ يَكْذِبَ إِذَا نَطَقَ بِكَوْنِهِ صَحِيحًا. نَعَمْ لَوْ كَانَ ثَمَّ مَخِيلَةٌ قَلِيلَةٌ اكْتِرَاثٍ وَغَفْلَةٌ فَلَا يَكْفِي السُّكُوتُ.

1587. وَهَذَا يُسَلِّطُ الرَّاويَ عَلَى أَنْ يَقُولَ: أَخْبَرَنَا أَوْ حَدَّثَنَا فُلَانٌ قِرَاءَةً عَلَيْهِ. أَمَّا قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا» مُطْلَقًا، أَوْ «سَمِعْتُ فُلَانًا» فَاخْتَلَفُوا فِيهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِالنُّطْقِ، لِأَنَّ الْخَبَرَ وَالْحَدِيثَ وَالْمَسْمُوعَ كُلُّ ذَلِكَ نُطْقٌ. وَذَلِكَ مِنْهُ كَذِبٌ. إِلَّا إِذَا عَلِمَ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ، أَوْ بِقَرِينَةٍ حَالِهِ، أَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ، دُونَ سَمَاعِ حَدِيثِهِ.

الإجازة

1588. الثَّالِثَةُ: الْإِجَازَةُ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرَوِيَ عَنِّي الْكِتَابَ الْفُلَانِيَّ، أَوْ مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي. وَعِنْدَ ذَلِكَ يَجِبُ الْإِحْتِيَاظُ فِي تَعْيِينِ الْمَسْمُوعِ. أَمَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: هَذَا مَسْمُوعِي مِنْ فُلَانٍ، فَلَا تَجُوزُ الرَّوَايَةُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِي الرَّوَايَةِ، فَلَعَلَّهُ لَا يُجُوزُ الرَّوَايَةُ، لِخَلَلِ يَعْرِفُهُ فِيهِ، وَإِنْ سَمِعَهُ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: عِنْدِي شَهَادَةٌ: لَا يَشْهَدُ، مَا لَمْ يَقُلْ: أَذِنْتُ لَكَ فِي أَنْ تَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِي، لَمْ تَقُمْ تِلْكَ الشَّهَادَةُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ، لِأَنَّ

الرَّوَايَةُ شَهَادَةٌ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَسَاهَلُ فِي الْكَلَامِ، لَكِنْ عِنْدَ جَزْمِ الشَّهَادَةِ قَدْ يَتَوَقَّفُ. ثُمَّ الْإِجَازَةُ تُسَلِّطُ الرَّاويَ عَلَى أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، إِجَازَةً. أَمَّا قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا» مُطْلَقًا فَقَدْ جَوَزَهُ الْقَوْمُ، وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِسَمَاعِ كَلَامِهِ، وَهُوَ كَذِبٌ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ.

1589. الرَّابِعَةُ: الْمُنَاوَلَةُ. وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ: خُذْ هَذَا الْكِتَابَ وَحَدِّثْ بِهِ عَنِّي، فَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ فُلَانٍ. / وَمُجَرَّدُ الْمُنَاوَلَةِ دُونَ هَذَا اللَّفْظِ لَا مَعْنَى لَهُ. وَإِذَا وُجِدَ هَذَا اللَّفْظُ فَلَا مَعْنَى لِلْمُنَاوَلَةِ، فَهُوَ زِيَادَةٌ تَكْلِفُ أَحَدَهُ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ بِلَا فَائِدَةٍ. ثُمَّ كَمَا يَجُوزُ رَوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْإِجَازَةِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، خِلَافًا لِبَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْخَبَرِ، لَا عَيْنُ الطَّرِيقِ الْمَعْرُوفِ.

المناولة

|166/1|

1590. وَقَوْلُهُ: هَذَا الْكِتَابُ مَسْمُوعِي فَارَوْهُ عَنِّي، فِي التَّعْرِيفِ، كَقِرَاءَتِهِ وَالْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ. 1591. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُحَدِّثَهُ بِهِ، فَهُوَ كَذَلِكَ، لَكِنْ أَيُّ حَاجَةٍ إِلَيْهِ؟ وَيَلْزَمُ أَنْ لَا تَصِحَّ الْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِنَفْسِهِ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَرَوِيَ فِي حَيَاةِ الشَّيْخِ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ، كَمَا فِي الشَّهَادَةِ، فَدَلَّ أَنْ هَذَا لَا يُعْتَبَرُ فِي الرِّوَايَةِ.

1592. الْخَامِسَةُ: الْأَعْتِمَادُ عَلَى الْخَطِّ، بَأَنْ يُرَى مَكْتُوبًا بِخَطِّهِ: أَنِّي سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ كَذَا. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَوِيَ عَنْهُ، لِأَنَّ رَوَايَتَهُ شَهَادَةٌ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَالَهُ، وَالْخَطُّ لَا يُعَرِّفُهُ هَذَا. نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: رَأَيْتُ مَكْتُوبًا فِي كِتَابٍ بِخَطِّ ظَنَنْتُ أَنَّهُ خَطُّ فُلَانٍ، فَإِنَّ الْخَطَّ أَيْضًا قَدْ يُشَبِّهُ الْخَطَّ.

الاعتماد على الخط

1593. أَمَّا إِذَا قَالَ: هَذَا خَطِّي، قَبْلَ قَوْلِهِ، وَلَكِنْ لَا يَرَوِي عَنْهُ مَا لَمْ يُسَلِّطْهُ عَلَى الرِّوَايَةِ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ، أَوْ بِقَرِينَةٍ حَالِهِ، كَالْجُلُوسِ لِرَوَايَةِ الْحَدِيثِ.

1594. أَمَّا إِذَا قَالَ عَدْلٌ: هَذِهِ نُسْخَةٌ صَحِيحَةٌ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مَثَلًا، فَرَأَى فِيهِ حَدِيثًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرَوِيَ عَنْهُ. لَكِنْ هَلْ يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِهِ؟

1595. إِنْ كَانَ مُقْلِدًا فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ الْمُجْتَهِدَ، وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِهِ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِذَا عَلِمَ صِحَّةَ النُّسخَةِ بِقَوْلِ عَدْلٍ جَازَ الْعَمَلُ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَحْمِلُونَ صُحُفَ الصَّدَقَاتِ إِلَى

البلاد، وَكَانَ الْخَلْقُ يَعْتَمِدُونَ تِلْكَ الصُّحُفَ بِشَهَادَةِ حَامِلِ الصَّحِيفَةِ بِصِحَّتِهَا، دُونَ أَنْ يَسْمَعَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُفِيدُ سُكُونَ النَّفْسِ وَغَلَبَةَ الظَّنِّ. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَرَوِيَ إِلَّا مَا يَعْلَمُ بِسَمَاعِهِ أَوَّلًا، وَحِفْظِهِ وَضَبْطِهِ إِلَى وَقْتِ الْأَدَاءِ، بِحَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أَدَّاهُ هُوَ الَّذِي سَمِعَهُ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْهُ حَرْفٌ. فَإِنْ شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنْهُ فَلْيَتْرَكِ الرَّوَايَةَ. وَيَتَفَرَّغْ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ:

رواية الحديث
المشكوك فيه

1596. |1| مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ فِي مَسْمُوعَاتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ مَثَلًا حَدِيثٌ وَاحِدٌ شَكَّ أَنَّ سَمِعَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ أَمْ لَا؟ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، وَلَا أَنْ يَقُولَ: قَالَ الزُّهْرِيَّ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: قَالَ الزُّهْرِيَّ، شَهَادَةٌ عَلَى الزُّهْرِيِّ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ، فَلَعَلَّهُ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَهُوَ كَمَنْ سَمِعَ إِقْرَارًا وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمُقَرَّرَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى زَيْدٍ.

1597. بَلْ نَقُولُ: لَوْ سَمِعَ مِائَةَ حَدِيثٍ مِنْ شَيْخٍ، وَفِيهَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ عِلْمٌ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ، وَلَكِنَّهُ التَّبَسُّعُ عَلَيْهِ عَيْنُهُ، فَلَيْسَ لَهُ رَوَايَتُهُ بَلْ لَيْسَ لَهُ رَوَايَةُ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ عَنْهُ إِذَا مَا مِنْ / حَدِيثٍ إِلَّا وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْهُ.

|167/1|

الرواية بغلبة
الظن

1598. وَلَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِي حَدِيثٍ أَنَّهُ مَسْمُوعٌ مِنَ الزُّهْرِيِّ، لَمْ تَجْزِ الرَّوَايَةُ بِغَلَبَةِ الظَّنِّ.

1599. وَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ، لِأَنَّ الْأَعْتِمَادَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ.

1600. وَهُوَ بَعِيدٌ، لِأَنَّ الْأَعْتِمَادَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ، وَلَكِنْ فِي حَقِّ الْحَاكِمِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ صِدْقَ الشَّاهِدِ، أَمَّا الشَّاهِدُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَقَّقَ؛ لِأَنَّ تَكْلِيفَهُ أَنْ لَا يَشْهَدَ إِلَّا عَلَى الْمَعْلُومِ - فِيمَا تُمْكِنُ فِيهِ الْمُشَاهَدَةُ - مُمَكِّنٌ، وَتَكْلِيفُ الْحَاكِمِ أَنْ لَا يَحْكُمَ إِلَّا بِصِدْقِ الشَّاهِدِ مُحَالٌ. وَكَذَلِكَ الرَّاوي لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ صِدْقِ الشَّيْخِ، وَلَكِنْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ قَوْلِهِ بِالسَّمَاعِ، فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَرَوِيَ.

1601. فَإِنْ قِيلَ: فَالْوَاحِدُ فِي عَصْرِنَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ.

1602. قُلْنَا: لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى تَحَقُّقِ ذَلِكَ. وَلَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

أَنَّهُ سَمِعَهُ، لَكِنْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ رَأَاهُ فِي كِتَابٍ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ. وَكُلُّ مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ لَا يُلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِهِ، لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ لَا يَدْرِي مِنْ أَيْنَ يَقُولُهُ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُ الْعَمَلُ إِذَا ذُكِرَ مُسْتَنَدُهُ حَتَّى يُنْظَرَ فِي حَالِهِ وَعَدَالَتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إنكار الشيخ ما
نقل عنه

1603. |2| مَسْأَلَةٌ: إِذَا أَنْكَرَ الشَّيْخُ الْحَدِيثَ إِنْكَارَ جَاحِدٍ قَاطِعٍ مُكَذِّبٍ لِلرَّائِي، وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ، وَلَمْ يَصِرِ الرَّائِي مَجْرُوحًا، لِأَنَّ الْجَرْحَ رُبَّمَا لَا يَثْبُتُ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ، وَلِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ شَيْخُهُ كَمَا أَنَّ شَيْخَهُ مُكَذِّبٌ لَهُ، وَهُمَا عَدْلَانِ، فَهُمَا كَبِيتَتَيْنِ مُتَكَذِّبَتَيْنِ، فَلَا يُوجِبُ الْجَرْحَ. أَمَّا إِذَا أَنْكَرَ إِنْكَارَ مُتَوَقِّفٍ، وَقَالَ: لَسْتُ أَذْكُرُهُ، فَيُعْمَلُ بِالْخَبَرِ، لِأَنَّ الرَّائِي جَازِمٌ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ، وَهُوَ لَيْسَ بِقَاطِعٍ بِتَكْذِيبِهِ، وَهُمَا عَدْلَانِ، فَصِدْقُهُمَا إِذَا مُمَكِّنٌ.

1604. وَذَهَبَ الْكَرْخِيُّ إِلَى أَنَّ نِسْيَانَ الشَّيْخِ الْحَدِيثَ يُبْطِلُ الْحَدِيثَ، وَبَنَى عَلَيْهِ أَطْرَاحُ خَبَرَ الزُّهْرِيِّ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا»، وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْخِ أَنْ يَعْمَلَ بِالْحَدِيثِ، وَالرَّائِي فَرَعُهُ، فَكَيْفَ يُعْمَلُ بِهِ؟

1605. قُلْنَا: لِلشَّيْخِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ إِذَا رَوَى الْعَدْلُ لَهُ عَنْهُ، فَإِنْ بَقِيَ شَكٌّ لَهُ مَعَ رَوَايَةِ الْعَدْلِ فَلَيْسَ لَهُ الْعَمَلُ بِهِ. وَعَلَى الرَّائِي الْعَمَلُ إِذَا قَطَعَ بِأَنَّهُ سَمِعَ، وَعَلَى غَيْرِهِمَا الْعَمَلُ جَمْعًا بَيْنَ تَصَدِيقِهِمَا. وَالْحَاكِمُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الشَّاهِدِ الْمُرَوَّرِ الظَّاهِرِ الْعَدَالَةِ، وَيَحْرُمُ عَلَى الشَّاهِدِ. وَيَجِبُ عَلَى الْعَامِّيِّ الْعَمَلُ بِفَتْوَى الْمُجْتَهِدِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ تَغْيِيرَ اجْتِهَادِهِ، وَالْمُجْتَهِدُ لَا يَعْمَلُ بِهِ بَعْدَ التَّغْيِيرِ، لِأَنَّهُ عَلِمَهُ. فَعَمَلُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ.

1606. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاهِيرُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهَذَا لِأَنَّ النِّسْيَانَ غَالِبٌ عَلَى الْإِنْسَانِ. وَأَيُّ مُحَدِّثٍ يَحْفَظُ فِي حِينِهِ جَمِيعَ مَا رَوَاهُ فِي عُمُرِهِ؟ فَصَارَ كَشَكِّ الشَّيْخِ فِي زِيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ، / أَوْ فِي إِعْرَابِ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُبْطِلُ الْحَدِيثَ، لِكَثْرَةِ وَقُوعِ الشَّكِّ فِيهِ، فَكَذَلِكَ أَصْلُ الْحَدِيثِ.

|168/1|

زيادة الثقة
مقبولة

1607. |3| مَسْأَلَةٌ: أَنْفَرَادُ الثَّقَةِ بِزِيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ عَنْ جَمَاعَةِ النُّقْلَةِ مَقْبُولٌ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ، سَوَاءٌ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ لَوْ

انْفَرَدَ بِنَقْلِ حَدِيثٍ عَنْ جَمِيعِ الْحُفَاطِ لِقَبْلِ، فَكَذَلِكَ إِذَا انْفَرَدَ بِزِيَادَةٍ، لَأَنَّ الْعَدْلَ لَا يُتَّهَمُ مَا أُمِكنَ.

1608. فَإِنْ قِيلَ: يَبْعُدُ انْفِرَادُهُ بِالْحِفْظِ مَعَ إِصْغَاءِ الْجَمِيعِ.

1609. قُلْنَا: تَصْدِيقُ الْجَمِيعِ أَوَّلَى إِذَا كَانَ مُمَكِنًا. وَهُوَ قَاطِعٌ بِالسَّمَاعِ، وَالْآخَرُونَ مَا قَطَعُوا بِالنَّفْيِ، فَلَعَلَّ الرَّسُولَ ﷺ ذَكَرَهُ فِي مَجْلِسَيْنِ فَحَيْثُ ذَكَرَ الزِّيَادَةَ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا الْوَاحِدُ، أَوْ كَرَّرَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَذَكَرَ الزِّيَادَةَ فِي إِحْدَى الْكَرَّتَيْنِ وَلَمْ يَحْضُرْ إِلَّا الْوَاحِدُ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَاوِي النَّاقِصِ دَخَلَ فِي أَثْنَاءِ الْمَجْلِسِ فَلَمْ يَسْمَعْ التَّمَامَ، أَوْ اشْتَرَكُوا فِي الْحُضُورِ وَنَسُوا الزِّيَادَةَ، إِلَّا وَاحِدًا، أَوْ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِيثِ سَبَبٌ شَاغِلٌ مُدْهِشٌ فَغَفَلَ بِهِ الْبَعْضُ عَنِ الْإِصْغَاءِ، فَيَخْتَصُّ بِحِفْظِ الزِّيَادَةِ الْمُقْبِلُ عَلَى الْإِصْغَاءِ، أَوْ عَرَضَ لِبَعْضِ السَّامِعِينَ خَاطِرٌ شَاغِلٌ عَنِ الزِّيَادَةِ، أَوْ عَرَضَ لَهُ مُزْجَعٌ يُوجِبُ قِيَامَهُ قَبْلَ التَّمَامِ، فَإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ فَلَا يُكَذِّبُ الْعَدْلُ مَا أُمِكنَ.

اقتصار المحدث
على رواية بعض
الحديث

1610. |4| مَسْأَلَةٌ: رَوَايَةُ بَعْضِ الْخَبَرِ مُمْتَنِعَةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ مَنْ مَنَعَ نَقْلَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى. وَمَنْ جَوَّزَ النُّقْلَ عَلَى الْمَعْنَى جَوَّزَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ قَدْ رَوَاهُ مَرَّةً بِتَمَامِهِ، وَلَمْ يَتَعَلَّقِ الْمَذْكُورُ بِالْمَتْرُوكِ تَعَلُّقًا يُغَيِّرُ مَعْنَاهُ. وَأَمَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ، كَشَرْطِ الْعِبَادَةِ أَوْ رُكْنِهَا، أَوْ مَا بِهِ التَّمَامُ، فَنَقْلُ الْبَعْضِ تَحْرِيفٌ وَتَلْبِيسٌ. أَمَّا إِذَا رَوَى الْحَدِيثَ مَرَّةً تَامًا وَمَرَّةً نَاقِصًا نَقْصَانًا لَا يُغَيِّرُ فَهُوَ جَائِزٌ، وَلَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ سُوءُ الظَّنِّ بِالتُّهْمَةِ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُتَّهَمُ بِاضْطِرَابِ النُّقْلِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْتِرَازُ عَنْ ذَلِكَ.

رواية الحديث
بالمعنى

1611. |5| مَسْأَلَةٌ: نَقْلُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ حَرَامٌ عَلَى الْجَاهِلِ بِمَوَاقِعِ الْخِطَابِ وَدَقَائِقِ الْأَلْفَافِ.

1612. أَمَّا الْعَالَمُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمُحْتَمَلِ وَغَيْرِ الْمُحْتَمَلِ، وَالظَّاهِرِ وَالْأَظْهَرِ، وَالْعَامِّ وَالْأَعَمِّ، فَقَدْ جَوَّزَ لَهُ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَجَمَاهِيرُ الْفُقَهَاءِ، أَنْ يَنْقُلَهُ عَلَى الْمَعْنَى إِذَا فَهَمَهُ.

1613. وَقَالَ فَرِيقٌ: لَا يَجُوزُ إِلَّا إِبْدَالُ اللَّفْظِ بِمَا يُرَادِفُهُ وَيُسَاوِيهِ فِي الْمَعْنَى، كَمَا

يُبَدِّلُ الْقُعُودُ بِالْجُلُوسِ، وَالْعِلْمُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَالْاِسْتِطَاعَةُ بِالْقُدْرَةِ، وَالْاِبْصَارُ بِالْاِحْسَاسِ بِالْبَصَرِ، وَالْحَظَرُ بِالتَّحْرِيمِ، وَسَائِرُ مَا لَا يُشَكُّ فِيهِ. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَمَا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ تَفَاوُتٌ بِالْاِسْتِنبَاطِ وَالْفَهْمِ. وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا فَهَمَهُ قَطْعًا لَا فِيمَا فَهَمَهُ بِنَوْعِ اسْتِدْلَالٍ يَخْتَلِفُ فِيهِ النَّاطِرُونَ.

1614. وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ لِلْعَالِمِ: الْاِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ شَرْحِ الشَّرْعِ لِلْعَجَمِ

بِلِسَانِهِمْ. فَإِذَا جَازَ / اِبْدَالُ الْعَرَبِيَّةِ بِعَجَمِيَّةٍ تُرَادِفُهَا، فَلَأَن يَجُوزَ عَرَبِيَّةً بِعَرَبِيَّةٍ تُرَادِفُهَا وَتُسَاوِيهَا أَوْلَى. وَكَذَلِكَ كَانَ سُفَرَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْبِلَادِ: يُبَلِّغُونَهُمْ أَوْامِرَهُ بِلُغَتِهِمْ. وَكَذَلِكَ مَنْ سَمِعَ شَهَادَةَ الرَّسُولِ فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ بِلُغَةٍ أُخْرَى. وَهَذَا لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا تَعَبُّدَ فِي اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ فَهْمُ الْمَعْنَى وَإِيصَالُهُ إِلَى الْخَلْقِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ كَالشَّهْدِ وَالتَّكْبِيرِ وَمَا تَعَبَّدَ فِيهِ بِاللَّفْظِ.

1615. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ ﷺ «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاها، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ».

1616. قُلْنَا: هَذَا هُوَ الْحُجَّةُ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْعِلَّةَ، وَهُوَ اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي الْفِقْهِ، فَمَا لَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْأَلْفَافِ الْمُتَرَادِفَةِ فَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ. وَهَذَا الْحَدِيثُ بَعَيْنُهُ قَدْ نُقِلَ بِالْفَافِ مُخْتَلِفَةً وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَإِنْ أَمَكْنَ أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ الْأَلْفَافِ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، لَكِنَّ الْأَغْلَبُ أَنَّهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ وَنُقِلَ بِالْفَافِ مُخْتَلِفَةً، فَإِنَّهُ رُوِيَ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً»، وَ«نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً» وَرُوِيَ «وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَا فِقْهَ لَهُ» وَرُوِيَ «حَامِلٍ فِقْهٍ غَيْرِ فِقِيهِ».

1617. وَكَذَلِكَ الْخُطْبُ الْمُتَّحِدَةُ، وَالْوَقَائِعُ الْمُتَّحِدَةُ، رَوَاهَا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالْفَافِ مُخْتَلِفَةً، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْجَوَازِ.

1618. |6| مَسْأَلَةٌ: الْمُرْسَلُ مَقْبُولٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْجَمَاهِيرِ، وَمَرْدُودٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْقَاضِي، وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

1619. وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يُعَاصِرْهُ؛ أَوْ قَالَ مَنْ لَمْ يُعَاصِرْ أَبَا هُرَيْرَةَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ. وَالِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ شَيْخَهُ وَلَمْ يُعَدِّلهُ وَبَقِيَ

|169/1|

١١٨٧

حكم
الحديث المرسل
(المنقطع)

مَجْهُولًا عِنْدَنَا لَمْ نَقْبَلْهُ، فَإِذَا لَمْ يُسَمِّهِ فَالْجَهْلُ أَتَمُّ، فَمَنْ لَا يَعْرِفُ عَيْنُهُ كَيْفَ تُعْرِفُ عَدَالَتُهُ؟

1620. فَإِنْ قِيلَ: رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَنْهُ تَعْدِيلٌ.

1621. فَالْجَوَابُ: مِنْ وَجْهَيْنِ:

1622. الْأَوَّلُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ، فَإِنَّ الْعَدْلَ قَدْ يَرَوِي عَمَّنْ لَوْ سُئِلَ عَنْهُ لَتَوَقَّفَ فِيهِ، أَوْ جَرَّحَهُ. وَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ رَوَوْا عَمَّنْ إِذَا سُئِلُوا عَنْهُ عَدَّلُوهُ مَرَّةً وَجَرَّحُوهُ أُخْرَى، أَوْ قَالُوا: لَا نَدْرِي. فَالرَّأَوِي عَنْهُ سَاكِتٌ عَنْ تَعْدِيلِهِ، وَلَوْ كَانَ الشُّكُوتُ عَنِ الْجَرِّحِ تَعْدِيلًا لَكَانَ الشُّكُوتُ عَنِ التَّعْدِيلِ جَرِّحًا، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَكُونَ الرَّأَوِي إِذَا جَرَّحَ مَنْ رَوَى عَنْهُ مُكَذِّبًا نَفْسَهُ؛ وَلَآنَ شَهَادَةُ الْفَرْعِ لَيْسَ تَعْدِيلًا لِلْأَصْلِ، مَا لَمْ يُصْرِّحْ. وَافْتِرَاقُ الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ التَّعْبِذَاتِ لَا يُوجِبُ فَرْقًا فِي هَذَا الْمَعْنَى، كَمَا لَمْ يُوجِبْ فَرْقًا فِي مَنَعِ قَبُولِ رِوَايَةِ الْمَجْرُوحِ وَالْمَجْهُولِ. وَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَشْهَدُ الْعَدْلُ إِلَّا عَلَى شَهَادَةِ عَدْلٍ، لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِي الرِّوَايَةِ، وَوَجَبَ فِيهَا مَعْرِفَةُ عَيْنِ الشَّيْخِ وَالْأَصْلِ ١١ حَتَّى يُنْظَرَ فِي حَالِهِمَا.

[170/1]

1623. فَإِنْ قِيلَ: الْعِنْعَنَةُ كَافِيَةٌ فِي الرِّوَايَةِ، مَعَ أَنْ قَوْلُهُ رَوَى فَلَانٌ / عَنْ فَلَانٍ عَنْ فَلَانٍ، يَحْتَمِلُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ فَلَانٌ عَنْ فَلَانٍ، بَلْ بَلَغَهُ بِوَاسِطَةٍ. وَمَعَ الْاِحْتِمَالِ يُقْبَلُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الشَّهَادَةِ لَا يُقْبَلُ.

1624. قُلْنَا: هَذَا إِذَا لَمْ يُوجِبْ فَرْقًا فِي رِوَايَةِ الْمَجْهُولِ، وَالْمُرْسَلِ مَرْوِيٍّ عَنْ مَجْهُولٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُقْبَلَ. ثُمَّ الْعِنْعَنَةُ جَرَّتِ الْعَادَةُ بِهَا فِي الْكِتَابَةِ، فَإِنَّهُمْ اسْتَنَقَلُوا أَنْ يَكْتُبُوا عِنْدَ كُلِّ اسْمٍ «رَوَى عَنْ فَلَانٍ سَمَاعًا مِنْهُ» وَشَحُّوا عَلَى الْقِرْطَاسِ وَالْوَقْتُ أَنْ يُضَيِّعُوهُ، فَأَوْجَزُوا. وَإِنَّمَا يُقْبَلُ فِي الرِّوَايَةِ ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ بِصَرِيحِ لَفْظِهِ أَوْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ السَّمَاعَ، فَإِنْ لَمْ يَرِدِ السَّمَاعُ فَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُرْسَلِ، فَلَا يُقْبَلُ.

1625. الْجَوَابُ الثَّانِي: إِنْ سَلَّمْنَا جَدَلًا أَنَّ الرِّوَايَةَ تَعْدِيلٌ، فَتَعْدِيلُهُ الْمُطْلَقُ لَا يُقْبَلُ مَا لَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ، فَلَوْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عَدْلٍ ثِقَةٍ، لَمْ يَلْزَمْ قَبُولُهُ، وَإِنْ سَلَّمَ قَبُولُ التَّعْدِيلِ الْمُطْلَقِ فَذَلِكَ فِي حَقِّ شَخْصٍ نَعْرِفُ عَيْنَهُ وَلَا يَعْرِفُ

بِفُسُقٍ. أَمَّا مَنْ لَمْ نَعْرِفْ عَيْنَهُ فَلَعَلَّهُ لَوْ ذَكَرَهُ لَعَرَفْنَاهُ بِفُسُقٍ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ الْمُعَدِّلُ، وَإِنَّمَا يُكْتَفَى فِي كُلِّ مُكَلَّفٍ بِتَعْرِيفِ غَيْرِهِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ مَعْرِفَةِ نَفْسِهِ، وَلَا يُعْلَمُ عَجْزُهُ مَا لَمْ يُعْرِفْهُ بَعَيْنُهُ. وَبِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ لَمْ يُقْبَلْ تَعْدِيلُ شَاهِدِ الْفَرْعِ مُطْلَقًا مَا لَمْ يُعْرِفِ الْأَصْلَ وَلَمْ يُعَيِّنْهُ، فَلَعَلَّ الْحَاكِمَ يَعْرِفُهُ بِفُسُقٍ أَوْ عَدَاوَةٍ أَوْ غَيْرِهِ.

1626. وَاحْتَجُّوا بِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى قَبُولِ مُرْسَلِ الْعَدْلِ، فَأَبْنُ عَبَّاسٍ، مَعَ كَثْرَةِ رَوَايَتِهِ، قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، لَصَغَرِ سِنِّهِ. وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ الرَّبَا فِي النَّسِيبَةِ، وَقَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ.

1627. وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَلَمَّا رُوجِعَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ أَخِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ.

1628. وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ» ثُمَّ أَسَنَدَهُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

1629. وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ «مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فِي رَمَضَانَ فَلَا صَوْمَ لَهُ» وَقَالَ: مَا أَنَا قُلْتُهَا وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، وَلَكِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ قَالَهَا، فَلَمَّا رُوجِعَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ الْفَضْلُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

1630. وَقَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: مَا كُلُّ مَا نَحَدِّثُكُمْ بِهِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَكِنْ سَمِعْنَا بَعْضَهُ، وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُهُ بِبَعْضِهِ.

1631. أَمَّا التَّابِعُونَ فَقَدْ قَالَ النَّخَعِيُّ: إِذَا قُلْتُ: حَدَّثَنِي فَلَانٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَهُوَ حَدَّثَنِي، وَإِذَا قُلْتُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ.

1632. وَكَذَلِكَ نُقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ قَبُولُ الْمُرْسَلِ.

1633. وَالْجَوَابُ مَنْ وَجْهَيْنِ:

1634. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا صَحِيحٌ، وَيَدُلُّ عَلَى قَبُولِ بَعْضِهِمُ الْمَرَاسِيلَ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، وَلَا يَثْبُتُ فِيهَا إِجْمَاعٌ أَصْلًا، وَفِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ لَمْ يَقْبَلُوا الْمَرَاسِيلَ، وَلِذَلِكَ بَايَحُوا ابْنَ عَبَّاسٍ / وَابْنَ عُمَرَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ، مَعَ جَلَالَةِ

قَدَرِهِمْ، لَا لَشَكٍّ فِي عَدَالَتِهِمْ، وَلَكِنْ لِلْكَشْفِ عَنِ الرَّاوي.

1635. فَإِنْ قِيلَ: قَبْلَ بَعْضِهِمْ، وَسَكَتَ الْآخَرُونَ، فَكَانَ إِجْمَاعًا.

1636. قُلْنَا: لَا نَسْلَمُ ثُبُوتَ الْإِجْمَاعِ بِسُكُوتِهِمْ، لَا سِيَّمَا فِي مَحَلِّ الْجِتْهَادِ، بَلْ لَعَلَّهُ سَكَتَ مُضْمِرًا لِلْإِنْكَارِ، أَوْ مُتَرَدِّدًا فِيهِ.

1637. وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ مِنَ الْمُنْكَرِينَ لِلْمُرْسَلِ مَنْ قَبْلَ مُرْسَلِ الصَّحَابِيِّ، لَأَنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَكُلُّهُمْ عُدُولٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَضَافَ إِلَيْهِ مَرَايِلَ التَّابِعِينَ، لَأَنَّهُمْ يَرَوُونَ عَنِ الصَّحَابَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّصَ كِبَارَ التَّابِعِينَ بِقَبُولِ مُرْسَلِهِ.

1638. وَالْمُخْتَارُ عَلَى قِيَاسِ رَدِّ الْمُرْسَلِ أَنَّ التَّابِعِيَّ وَالصَّحَابِيَّ إِذَا عُرِفَ بِصَرِيحِ خَبَرِهِ أَوْ بَعَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ صَحَابِيٍّ، قَبْلَ مُرْسَلِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ ذَلِكَ فَلَا يُقْبَلُ، لَأَنَّهُمْ قَدْ يَرَوُونَ عَنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ مِنَ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ لَا صُحْبَةَ لَهُمْ. وَإِنَّمَا ثَبَتَتْ لَنَا عَدَالَةُ أَهْلِ الصُّحْبَةِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ بَعْدَ الْإِرْسَالِ: حَدَّثَنِي بِهِ رَجُلٌ عَلَى بَابِ عَبْدِ الْمَلِكِ. وَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فِيمَا أَرْسَلَهُ عَنْ بُسْرَةَ: حَدَّثَنِي بِهِ بَعْضُ الْحَرَسِ.

هل يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى؟

1639. |7| مَسْأَلَةٌ: خَبَرُ الْوَاحِدِ فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلْوَى مَقْبُولٌ، خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ وَبَعْضِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، لِأَنَّ كُلَّ مَا نَقَلَهُ الْعَدْلُ وَصَدَّقَهُ فِيهِ مُمَكِّنٌ وَجَبَ تَصَدِيقُهُ. فَمَسُّ الذِّكْرِ مَثَلًا نَقْلَهُ الْعَدْلُ، وَصَدَّقَهُ فِيهِ مُمَكِّنٌ، فَإِنَّا لَا نَقْطَعُ بِكَذِبِ نَاقِلِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ انْفَرَدَ وَاحِدٌ بِنَقْلِ مَا تُحِيلُ الْعَادَةُ فِيهِ أَنْ لَا يَسْتَفِيضَ، كَقَتْلِ أَمِيرٍ فِي السُّوقِ، وَعَزْلِ وَزِيرٍ، وَهَجُومِ وَاقِعَةٍ فِي الْجَامِعِ مَنَعَ النَّاسَ مِنَ الْجُمُعَةِ، أَوْ كَخَسْفِ، أَوْ زَلْزَلَةٍ، أَوْ انْقِضَاضِ كَوْكَبٍ عَظِيمٍ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْعَجَائِبِ. فَإِنَّ الدَّوَاعِيَ تَتَوَفَّرُ عَلَى إِشَاعَةِ جَمِيعِ ذَلِكَ، وَيَسْتَحِيلُ انْكِتَامُهُ. وَكَذَلِكَ الْقُرْآنُ لَا يُقْبَلُ فِيهِ خَبَرُ الْوَاحِدِ، لَعَلِمْنَا بِأَنَّهُ ﷺ تَعَبَّدَ بِإِشَاعَتِهِ، وَاعْتَنَى بِالْقَائِهِ إِلَى كَافَّةِ الْخَلْقِ، فَإِنَّ الدَّوَاعِيَ تَتَوَفَّرُ عَلَى إِشَاعَتِهِ وَنَقْلِهِ، لِأَنَّهُ أَصْلُ الدِّينِ، وَالْمُنْفَرِدُ بِرِوَايَةِ سُورَةٍ أَوْ آيَةٍ كَاذِبٌ قَطْعًا. فَأَمَّا مَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلْوَى مِنْ عُمُومِ وَقُوعِ أَحَادِهِ، فَلَا نَقْطَعُ بِكَذِبِ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِيهِ.

1640. فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقْطَعُ بِكَذِبِهِ؟ لِأَنَّ الْخَارِجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ لَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَرَارًا، وَكَانَتِ الطَّهَارَةُ تَنْتَقِضُ

بِهِ، فَلَا يَحِلُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَشِيعَ حُكْمُهُ، وَيُنَاجِيَ بِهِ الْآحَادَ، إِذْ يُؤَدِّي إِلَى إِخْفَاءِ الشَّرْعِ، وَإِلَى أَنْ تَبْطُلَ صَلَاةُ الْعِبَادِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ. فَتَجِبُ الْإِشَاعَةُ فِي الْمِثْلِهِ، ثُمَّ تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ. وَكَذَلِكَ مَسُّ الذِّكْرِ مِمَّا يَكْثُرُ وَقُوعُهُ، فَكَيْفَ يَخْفَى حُكْمُهُ؟

1641. قُلْنَا: هَذَا يَبْطُلُ أَوَّلًا بِالْوَتْرِ، وَحُكْمِ الْفُصْدِ وَالْحِجَامَةِ، وَالْقَهْقَهَةِ، وَوُجُوبِ الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ، وَإِفْرَادِ / الْإِقَامَةِ وَتَشْنِيتِهَا. وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى، وَقَدْ اثْبَتُوهَا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

[172/1]

1642. فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ لَيْسَ عُمُومُ الْبَلَوَى فِيهَا كَعُمُومِهَا فِي الْأَحْدَاثِ، فنَقُولُ: فَلَيْسَ عُمُومُ الْبَلَوَى فِي اللَّمَسِ وَالْمَسِّ كَعُمُومِهَا فِي خُرُوجِ الْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ، فَقَدْ يَمْضِي عَلَى الْإِنْسَانِ مُدَّةٌ لَا يَلْمَسُ وَلَا يَمَسُّ الذَّكْرَ إِلَّا فِي حَالَةِ الْحَدَثِ، كَمَا لَا يَفْتَصِدُ وَلَا يَحْتَجِمُ إِلَّا أحيانًا، فَلَا فَرْقَ.

1643. وَالْجَوَابُ الثَّانِي، وَهُوَ التَّحْقِيقُ: أَنَّ الْفُصْدَ وَالْحِجَامَةَ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَكَرَّرُ كُلُّ يَوْمٍ، وَلَكِنَّهُ يَكْثُرُ، فَكَيْفَ أَخْفَى حُكْمُهُ حَتَّى يُؤَدِّي إِلَى بَطْلَانِ صَلَاةِ خَلْقٍ كَثِيرٍ؟ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْأَكْثَرُ فَكَيْفَ وَكُلَّ ذَلِكَ إِلَى الْآحَادِ، وَلَا سَبَبَ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُكَلِّفْ رَسُولَهُ ﷺ إِشَاعَةَ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، بَلْ كَلَّفَهُ إِشَاعَةَ الْبَعْضِ، وَجَوَّزَ لَهُ رَدَّ الْخَلْقِ إِلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْبَعْضِ، كَمَا جَوَّزَ لَهُ رَدُّهُمْ إِلَى الْقِيَاسِ فِي قَاعِدَةِ الرِّبَا، وَكَانَ يَسْهُلُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: لَا تَبِيعُوا الْمَطْعُومَ بِالْمَطْعُومِ، أَوِ الْمَكِيلَ بِالْمَكِيلِ، حَتَّى يُسْتَغْنَى عَنِ الاسْتِنْبَاطِ مِنَ الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ. فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى مِنْ جُمْلَةٍ مَا تَقْتَضِي مَصْلَحَةَ الْخَلْقِ أَنْ يَرُدُّوا فِيهِ إِلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ. وَلَا اسْتِحَالَةَ فِيهِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ صِدْقُ الرَّاوي مُمَكِّنًا، فَيَجِبُ تَصَدِيقُهُ.

1644. وَلَيْسَ عِلَّةُ الْإِشَاعَةِ عُمُومُ الْحَاجَةِ أَوْ نُدُورِهَا، بَلْ عِلَّتُهُ التَّعَبُّدُ وَالتَّكْلِيفُ مِنَ اللَّهِ، وَإِلَّا فَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ كَثِيرٌ، كَالْفُصْدِ وَالْحِجَامَةِ، كَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ، فِي كَوْنِهِ شَرْعًا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْفَى.

1645. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الضَّابِطُ لِمَا تُعَبِّدُ الرَّسُولُ ﷺ فِيهِ بِالْإِشَاعَةِ؟

1646. قُلْنَا: إِنْ طَلَبْتُمْ ضَابِطًا لِحَوَازِهِ عَقْلًا فَلَا ضَابِطَ، بَلْ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ فِي تَكْلِيفِ رَسُولِهِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَشَاءُ؛ وَإِنْ أَرَدْتُمْ وَقُوعَهُ، فَنَحْنُ نَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَإِذَا اسْتَقَرَّتْ السَّمْعِيَّاتِ وَجَدْنَاهَا أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ:

1647. الْأَوَّلُ: الْقُرْآنُ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ عُنِيَ بِالْمُبَالَغَةِ فِي إِشَاعَتِهِ.

1648. الثَّانِي: مَبَانِي الْإِسْلَامِ الْخَمْسُ، كَكَلِمَتِي الشَّهَادَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ، وَقَدْ أَشَاعَهُ إِشَاعَةً اشْتَرَكَ فِي مَعْرِفَتِهِ الْعَوَامُّ وَالْخَوَاصُّ.

1649. الثَّلَاثُ: أَصُولُ الْمُعَامَلَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ ضَرُورِيَّةً، مِثْلُ أَصْلِ الْبَيْعِ، وَالنِّكَاحِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا قَدْ تَوَاتَرَ، بَلْ كَالطَّلَاقِ، وَالْعَتَاقِ، وَالِاسْتِيلَادِ، وَالتَّدْبِيرِ، وَالْكِتَابَةِ، فَإِنَّ هَذَا تَوَاتَرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ: إِمَّا بِالتَّوَاتُرِ، وَإِمَّا بِنَقْلِ الْأَحَادِ فِي مَشْهَدِ الْجَمَاعَاتِ مَعَ سُكُوتِهِمْ. وَالْحُجَّةُ تَقُومُ بِهِ، وَلَكِنَّ الْعَوَامَّ لَا يُشَارِكُونَ الْعُلَمَاءَ فِي الْعِلْمِ، بَلْ فَرَضَ الْعَوَامُّ فِيهِ الْقَبُولَ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

1650. الرَّابِعُ: تَفَاصِيلُ هَذِهِ الْأُصُولِ، فَمَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَالْعِبَادَاتِ، وَيَنْقُضُ الطَّهَارَةَ، مِنَ اللَّمَسِ، وَالْمَسِّ، وَالْقِيءِ، وَتَكَرُّارِ مَسْحِ الرَّأْسِ، فَهَذَا الْجِنْسُ مِنْهُ مَا شَاعَ، / وَمِنْهُ مَا نَقَلَهُ الْآحَادُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا تَعُمُّ بِهِ الْبُلُوى.

[173/1]

1651. وَمَا تَنَقَّلَهُ الْآحَادُ فَلَا اسْتِحَالَةَ فِيهِ، وَلَا مَانِعَ. فَإِنَّ مَا أَشَاعَهُ كَانَ يَجُوزُ أَنْ لَا يُتَعَبَّدَ فِيهِ بِالْإِشَاعَةِ، وَمَا وَكَّلَهُ إِلَى الْآحَادِ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُتَعَبَّدَ فِيهِ بِالْإِشَاعَةِ. لَكِنَّ وَقُوعَ هَذِهِ الْأُمُورِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّعَبُّدَ وَقَعَ كَذَلِكَ، فَمَا كَانَ يُخَالِفُ أَمْرَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

1652. هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الْأَخْبَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الأصل الثالث من أصول الأدلة الإجماع

1653. وفيه أبواب:

الباب الأول في:

إثبات كونه حجة على منكره

1654. ومن حاول إثبات كون الإجماع حجة افتقر إلى تفهيم لفظ «الإجماع» أولاً:

1655. وبيان تصوّره ثانياً.

1656. وبيان إمكان الاطلاع عليه ثالثاً.

1657. وبيان الدليل على كونه حجة رابعاً.

1658. أمّا تفهيم لفظ «الإجماع» فإنّما نعني به «اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية».

معنى الإجماع في
الإصطلاح واللغة

1659. ومعناه في وضع اللغة: «الاتفاق، والإجماع» وهو مشترك بينهما. فمن أزمع

معنى الإجماع في
وضع اللغة

وصمم العزم على إمضاء أمر يقال: أجمع؛ والجماعة إذا اتفقوا يقال أجمعوا. وهذا يصلح لإجماع اليهود والنصارى، وللاتفاق في غير أمر الدين، لكن العرف خصص اللفظ بما ذكرناه.

1660. وذهب النظام إلى أنّ الإجماع عبارة عن «كل قول قامت حجته، وإن كان

قول واحد» وهو على خلاف اللغة والعرف. لكنه سواه على مذهبه إذ لم ير الإجماع حجة، وتواتر إليه بالتسامع تحريم مخالفة الإجماع، فقال: هو كل قول قامت حجته.

1661. أمّا الثاني: وهو تصوّره، فدليل تصوّره وجوده، فقد وجدنا الأمة مجمعة

دليل تصور
الإجماع

على أن الصلوات خمس، وأن صوم رمضان واجب. وكيف يمتنع تصوّره

وَالْأُمَّةُ كُلُّهُمْ مُتَعَبِدُونَ بِاتِّبَاعِ النُّصُوصِ وَالْأَدِلَّةِ الْقَاطِعَةِ، وَمُعَرَّضُونَ لِلْعِقَابِ بِمُخَالَفَتِهَا؟ فَكَمَا لَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ لِتَوَافُقِ الدَّوَاعِي، فَكَذَلِكَ عَلَى اتِّبَاعِ الْحَقِّ وَاتَّقَاءِ النَّارِ.

1662. فَإِنْ قِيلَ: الْأُمَّةُ مَعَ كَثَرَتِهَا، وَاخْتِلَافِ دَوَاعِيهَا فِي الْاعْتِرَافِ بِالْحَقِّ، وَالْعِنَادِ فِيهِ: كَيْفَ تَتَّفَقُ أَرَاؤُهَا؟ فَذَلِكَ مُحَالٌ مِنْهَا، كَاتِفَاقِهِمْ عَلَى أَكْلِ الزَّبِيبِ مَثَلًا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ.

1663. قُلْنَا: لَا صَارَفَ لِجَمِيعِهِمْ إِلَى تَنَاوُلِ الزَّبِيبِ خَاصَّةً، وَلِجَمِيعِهِمْ بَاعِثٌ عَلَى الْاعْتِرَافِ بِالْحَقِّ، كَيْفَ وَقَدْ تُصَوِّرُ إِطْبَاقُ الْيَهُودِ، مَعَ كَثَرَتِهِمْ، عَلَى الْبَاطِلِ؟ فَلِمَ لَا يُتَصَوَّرُ إِطْبَاقُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْحَقِّ؟ وَالْكَثْرَةُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَشْبَاهِ وَالِدَّوَاعِي وَالصَّوَارِفِ، / وَمُسْتَنَدُ الْإِجْمَاعِ فِي الْأَكْثَرِ نُصُوصٌ مُتَوَاتِرَةٌ، وَأُمُورٌ مَعْلُومَةٌ ضَرُورَةٌ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، وَالْعُقْلَاءُ كُلُّهُمْ فِيهِ عَلَى مَنْهَجٍ وَاحِدٍ. نَعَمْ هَلْ يُتَصَوَّرُ الْإِجْمَاعُ عَنِ اجْتِهَادٍ أَوْ قِيَاسٍ؟ ذَلِكَ فِيهِ كَلَامٌ سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ *.

[174/1]

* ص: 287-289

1664. أَمَّا الثَّالِثُ: وَهُوَ تَصَوُّرُ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْإِجْمَاعِ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَوْ تَصَوَّرَ إِجْمَاعُهُمْ فَمَنْ الَّذِي يَطَّلِعُ عَلَيْهِ مَعَ تَفَرُّقِهِمْ فِي الْأَقْطَارِ؟

1665. فَنَقُولُ: يُتَصَوَّرُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِمُشَافَهَتِهِمْ إِنْ كَانُوا عَدَدًا يُمَكِّنُ لِقَاؤَهُمْ. وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ عُرِفَ مَذْهَبُ قَوْمٍ بِالْمُشَافَهَةِ، وَمَذْهَبُ الْآخَرِينَ بِأَخْبَارِ التَّوَاتُرِ عَنْهُمْ، كَمَا عَرَفْنَا أَنَّ مَذْهَبَ جَمِيعِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ مَنَعُ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذَّمِّ، وَبُطْلَانُ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ، وَمَذْهَبُ جَمِيعِ النَّصَارَى الثَّلَاثُ، وَمَذْهَبُ جَمِيعِ الْمَجُوسِ الثَّانِيَّةُ.

1666. فَإِنْ قِيلَ: مَذْهَبُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، مُسْتَنَدٌ إِلَى قَائِلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَقَوْلُ الْوَاحِدِ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ، وَكَذَلِكَ مَذْهَبُ النَّصَارَى يَسْتَنَدُ إِلَى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. أَمَّا قَوْلُ جَمَاعَةٍ لَا يَنْحَصِرُونَ: كَيْفَ يُعْلَمُ؟

1667. قُلْنَا: وَقَوْلُ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي أُمُورِ الدِّينِ يَسْتَنَدُ إِلَى مَا فَهَمُوهُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ وَسَمِعُوهُ مِنْهُ، ثُمَّ إِذَا انْحَصَرَ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، فَكَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ

قَوْلٌ وَاحِدٍ أَمْكَنَ أَنْ يُعْلَمَ قَوْلُ الثَّانِي إِلَى الْعَشْرَةِ وَالْعِشْرِينَ.

1668. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّ أَحَدًا مِنْهُمْ فِي أَسْرِ الْكُفَّارِ وَبِلَادِ الرُّومِ؟

1669. قُلْنَا: تَجِبُ مُرَاجَعَتُهُ. وَمَذْهَبُ الْأَسِيرِ يُنْقَلُ كَمَذْهَبِ غَيْرِهِ، وَيُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ،

فَمَنْ شَكَّ فِي مُوَافَقَتِهِ لِلْآخَرِينَ لَمْ يَكُنْ مُتَحَقِّقًا لِلْإِجْمَاعِ.

1670. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ عُرِفَ مَذْهَبُهُ رَبَّمَا يَرْجِعُ بَعْدَهُ.

1671. قُلْنَا: لَا أَثَرَ لِرُجُوعِهِ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَحْجُوجًا بِهِ. وَلَا يُتَصَوَّرُ

رُجُوعُ جَمِيعِهِمْ، إِذْ يَصِيرُ أَحَدُ الْإِجْمَاعَيْنِ خَطَأً، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ، بِدَلِيلِ السَّمْعِ.

1672. أَمَّا الرَّابِعُ: وَهُوَ إِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَى اسْتِحَالَةِ الْخَطَأِ عَلَى الْأُمَّةِ، وَفِيهِ الشَّانُ كُلُّهُ،

وَكَوْنُهُ حُجَّةً، إِنَّمَا يُعْلَمُ بِكِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، أَوْ عَقْلِ. أَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَا

يُمْكِنُ اثْبَاتُ الْإِجْمَاعِ بِهِ.

1673. وَقَدْ طَمَعُوا فِي التَّلَقِّي مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْعَقْلِ. وَأَقْوَاهَا السُّنَّةُ. وَنَحْنُ

نَذْكُرُ الْمَسَالِكَ الثَّلَاثَةَ:

1674. الْمَسْلَكُ الْأَوَّلُ: التَّمَسُّكُ بِالْكِتَابِ.

1675. وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى

النَّاسِ﴾ (البقرة: 143)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (الآية) (آل

عمران: 110)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾

(الأعراف: 181)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل

عمران: 103) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى:

10)، وَمَفْهُومُهُ أَنَّ مَا اتَّفَقْتُمْ فِيهِ فَهُوَ حَقٌّ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ

فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: 59)، مَفْهُومُهُ: مَا اتَّفَقْتُمْ عَلَيْهِ فَهُوَ حَقٌّ. فَهَذِهِ

كُلُّهَا ظَوَاهِرٌ لَا تَنْصُ عَلَى الْغَرَضِ. بَلْ لَا تَدُلُّ أَيْضًا دَلَالَةَ الظَّوَاهِرِ.

1676. وَأَقْوَاهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ

غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: 115)،

فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ اتِّبَاعَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ. وَهَذَا مَا تَمَسَّكَ بِهِ الشَّافِعِيُّ.

* أسئلة

1677. وَقَدْ أَطْنَبْنَا فِي كِتَابِ «تَهْذِيبِ الْأُصُولِ» فِي تَوْجِيهِ الْأَسْوَلةِ * عَلَى الْآيَةِ، وَدَفَعَهَا.

1678. وَالَّذِي نَرَاهُ أَنَّ الْآيَةَ لَيْسَتْ نَصًّا فِي الْغَرَضِ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا أَنَّ مَنْ يُقَاتِلُ الرَّسُولَ وَيُشَاقِّهِ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي مُشَايَعَتِهِ، وَنُصْرَتِهِ، وَدَفْعِ الْأَعْدَاءِ عَنْهُ: «نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى» فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكْتَفِ بِتَرْكِ الْمُشَاقَّةِ حَتَّى تَنْضَمَّ إِلَيْهِ مُتَابِعَةُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي نُصْرَتِهِ وَالذَّبِّ عَنْهُ وَالْانْقِيَادِ لَهُ فِيمَا يَأْمُرُ وَيَنْهَى. وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَلَوْ فَسَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْآيَةَ بِذَلِكَ لَقِيلَ، وَلَمْ يُجْعَلْ ذَلِكَ رَفْعًا لِلنَّصِّ، كَمَا لَوْ فَسَّرَ الْمُشَاقَّةَ بِالْمُوَافَقَةِ، وَاتَّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، بِالْعُدُولِ عَنْ سَبِيلِهِمْ.

التمسك بالسنة
النبوية

1679. الْمَسْلُوكُ الثَّانِي: وَهُوَ الْأَقْوَى: التَّمَسُّكُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا» وَهَذَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ: أَقْوَى وَأَدْلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ، وَلَكِنْ لَيْسَ بِالْمُتَوَاتِرِ كَالْكِتَابِ، وَالْكِتَابُ مُتَوَاتِرٌ لَكِنْ لَيْسَ بِنَصٍّ.

1680. فَطَرِيقُ تَقْرِيرِ الدَّلِيلِ أَنْ نَقُولَ: تَظَاهَرَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِالْفَافِظِ مُخْتَلِفَةٍ مَعَ اتِّفَاقِ الْمَعْنَى فِي عِصْمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الْخَطَا، وَاشْتِهَارِ عَلَى لِسَانِ الْمَرْمُوقِينَ وَالثَّقَاتِ مِنَ الصَّحَابَةِ كَعُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَأَنْسَ بْنِ مَالِكٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَحُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَطُولُ ذِكْرُهُ، مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ»، وَ«لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ»، وَ«سَأَلْتُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ لَا يَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ فَأَعْطَانِيهَا» وَ«مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْكُنَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمْ الْجَمَاعَةَ، فَإِنْ دَعَوْتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ»، وَ«إِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ» وَقَوْلُهُ ﷺ: «يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَلَا يُبَالِي اللَّهُ بِشُدُودِ مَنْ شَذَّ»، وَ«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَظْهَرَ أَمْرُ اللَّهِ» وَ«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ» وَرَوَى «لَا يَضُرُّهُمْ خِلَافٌ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأَوَاءٍ» وَ«مَنْ خَرَجَ عَنِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»، وَ«مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ».

1681. وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ لَمْ تَزَلْ ظَاهِرَةً فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا، لَمْ يَدْفَعَهَا

|176/1|

أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهَا، بَلْ هِيَ مَقْبُولَةٌ مِنْ مُوَافِقِي الْأُمَّةِ وَمُخَالَفِيهَا، وَلَمْ تَزَلْ / الْأُمَّةُ تَحْتَجُّ بِهَا فِي أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ.

1682. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا وَجْهُ الْحُجَّةِ، وَدَعَايَ التَّوَاتُرِ فِي أَحَادِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، وَنَقْلُ الْأَحَادِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ؟

1683. قُلْنَا: فِي تَقْرِيرِ وَجْهِ الْحُجَّةِ طَرِيقَانِ:

90 اب

1684. أَحَدُهُمَا: أَنَّ نَدَّعِيَ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ عَظَّمَ الشَّانَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَخْبَرَ عَنْ عِصْمَتِهَا عَنِ الْخَطَأِ، بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَإِنْ لَمْ تَتَوَاتَرَ أَحَادُهَا. وَبِمِثْلِ ذَلِكَ نَجِدُ أَنْفُسَنَا مُضْطَرِّينَ إِلَى الْعِلْمِ بِشَجَاعَةِ عَلِيٍّ، وَسَخَاوَةِ حَاتِمٍ، وَفَقْهِ الشَّافِعِيِّ، وَخَطَابَةِ الْحَجَّاجِ، وَمِثْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَائِشَةَ مِنْ نِسَائِهِ، وَتَعْظِيمِهِ صَحَابَتَهُ، وَثَنَائِهِ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحَادُ الْأَخْبَارِ فِيهَا مُتَوَاتِرَةً، بَلْ يَجُوزُ الْكَذِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَوْ جَرَدْنَا النَّظَرَ إِلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْمَجْمُوعِ. وَذَلِكَ يُشَبِّهُ مَا يُعْلَمُ مِنْ مَجْمُوعِ قَرَائِنِ أَحَادِهَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْاِحْتِمَالِ، وَلَكِنْ يَنْتَفِي الْاِحْتِمَالُ عَنْ مَجْمُوعِهَا، حَتَّى يَخْصُلَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ.

1685. الطَّرِيقُ الثَّانِي: أَنَّ لَا نَدَّعِيَ عِلْمَ الْاضْطِرَارِ بَلْ عِلْمَ الْاِسْتِدْلَالِ، مِنْ وَجْهَيْنِ:

1686. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَمْ تَزَلْ مَشْهُورَةً بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، يَتَمَسَّكُونَ بِهَا فِي إِثْبَاتِ الْإِجْمَاعِ، وَلَا يُظْهِرُ أَحَدٌ فِيهَا خِلَافًا وَإِنْكَارًا، إِلَى زَمَانِ النَّظَامِ، وَيَسْتَحِيلُ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ تَوَافُقُ الْأَمَمِ فِي أَغْصَارِ مُتَكَرِّرَةٍ عَلَى التَّسْلِيمِ لِمَا لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ بِصِحَّتِهِ، مَعَ اخْتِلَافِ الطَّبَاعِ، وَتَفَاوُتِ الْهَمَمِ وَالْمَذَاهِبِ فِي الرَّدِّ وَالْقَبُولِ. وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْفَكْ حُكْمُ ثَبَتِ الْأَخْبَارِ الْأَحَادِ عَنْ خِلَافِ مُخَالَفٍ، وَإِبْدَاءِ تَرَدُّدٍ فِيهِ.

1687. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُحْتَجِّينَ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ أَثْبَتُوا بِهَا أَصْلًا مَقْطُوعًا بِهِ وَهُوَ الْإِجْمَاعُ الَّذِي يُحْكَمُ بِهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ. وَيَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ التَّسْلِيمُ لِخَبَرٍ يُرْفَعُ بِهِ الْكِتَابُ الْمَقْطُوعُ، إِلَّا إِذَا اسْتَدَّ إِلَى مُسْتَنَدٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، فَأَمَّا رَفْعُ الْمَقْطُوعِ بِمَا لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ فَلَيْسَ مَعْلُومًا، حَتَّى لَا يَتَعَجَّبَ مُتَعَجِّبٌ، وَلَا يَقُولَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَرْفَعُونَ الْكِتَابَ الْقَاطِعَ

بِإِجْمَاعٍ مُسْتَنَدٍ إِلَى خَبَرٍ غَيْرِ مَعْلُومِ الصَّحَّةِ؟ وَكَيْفَ تَذْهَلُ عَنْهُ جَمِيعُ الْأُمَّةِ إِلَى زَمَانِ النَّظَامِ فَيُخْتَصُّ بِالتَّنْبِهِ لَهُ؟ هَذَا وَجْهُ الاستِدْلَالِ.

مناقشة المنكرين
للدالة المثبتة
للإجماع

1688. مَسْأَلَةٌ: وَلِلْمُنْكَرِينَ فِي مُعَارَضَتِهِ ثَلَاثَةُ مَقَامَاتٍ: الرَّدُّ، وَالتَّأْوِيلُ، وَالْمُعَارَضَةُ.

1689. الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: فِي الرَّدِّ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَسْئَلَةٍ:

1690. السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ: لَعَلَّ وَاحِدًا خَالَفَ هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَرَدَّهَا، وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا؟

1691. قُلْنَا: هَذَا أَيْضًا تَحِيلُهُ الْعَادَةُ، إِذِ الْإِجْمَاعُ أَعْظَمُ أَصُولِ الدِّينِ، فَلَوْ خَالَفَ فِيهِ

مُخَالَفٌ لِعَظْمِ الْأَمْرِ فِيهِ، وَاشْتَهَرَ الْخِلَافُ، إِذْ لَمْ يَنْدَرَسْ خِلَافُ الصَّحَابَةِ فِي

دِيَةِ الْجَنِينِ، وَمَسْأَلَةِ الْحَرَامِ، وَحَدِّ الشُّرْبِ، فَكَيْفَ انْدَرَسَ الْخِلَافُ فِي أَصْلِ

[177/1]

عَظِيمٍ يَلْزَمُ فِيهِ التَّضْلِيلُ وَالتَّبْدِيعُ لِمَنْ أَخْطَأَ / فِي نَفْيِهِ أَوْ إِثْبَاتِهِ، وَكَيْفَ اشْتَهَرَ

خِلَافُ النَّظَامِ مَعَ سُقُوطِ قَدْرِهِ وَخِسَّةِ رُتْبَتِهِ، وَخَفِيِّ خِلَافِ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ

وَالتَّابِعِينَ؟ هَذَا مِمَّا لَا يَتَّسِعُ لَهُ عَقْلٌ أَصْلًا.

1692. السُّؤَالُ الثَّانِي: قَالُوا: قَدْ اسْتَدَلَّلْتُمْ بِالْخَبَرِ عَلَى الْإِجْمَاعِ، ثُمَّ اسْتَدَلَّلْتُمْ

بِالْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ، فَهَبْ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى الصَّحَّةِ، فَمَا الدَّلِيلُ

عَلَى أَنَّ مَا أَجْمَعُوا عَلَى صِحَّتِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَهَلِ النَّزَاعُ إِلَّا فِيهِ؟

1693. قُلْنَا: لَا، بَلِ اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى الْإِجْمَاعِ بِالْخَبَرِ، وَعَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ بِخُلُوعِ الْأَعْصَارِ

عَنِ الْمُدَافَعَةِ وَالْمُخَالَفَةِ لَهُ، مَعَ أَنَّ الْعَادَةَ تَقْتَضِيْ أَنْكَارَ إِثْبَاتِ أَصْلِ قَاطِعٍ

يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْقَوَاطِعِ بِخَبَرٍ غَيْرِ مَعْلُومِ الصَّحَّةِ، فَعَلِمْنَا بِالْعَادَةِ كَوْنَ الْخَبَرِ

مَقْطُوعًا بِهِ، لَا بِالْإِجْمَاعِ. وَالْعَادَةُ أَصْلٌ يُسْتَفَادُ مِنْهَا مَعَارِفٌ، فَإِنَّ بِهَا يُعْلَمُ

بُطْلَانُ دَعْوَى مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ وَانْدِرَاسُهَا، وَبِهَا يُعْلَمُ بُطْلَانُ دَعْوَى نَصِّ الْإِمَامَةِ،

وَإِجَابِ صَلَاةِ الضُّحَى، وَصَوْمِ شَوَّالٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ لَا سِتِحَالَ فِي الْعَادَةِ

السُّكُوتُ عَنْهُ.

1694. السُّؤَالُ الثَّلَاثُ: قَالُوا: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَعَلَّهُمْ أَثْبَتُوا الْإِجْمَاعَ لَا

بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ بَلْ بِدَلِيلٍ آخَرَ.

1695. قُلْنَا: قَدْ ظَهَرَ مِنْهُمْ الْاِخْتِجَاجُ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَنْعِ مِنْ مُخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ،

وَتَهْدِيدُ مَنْ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ وَيُخَالَفُهَا. وَهَذَا أَوْلَى مِنْ أَنْ يُقَالَ: لَوْ كَانَ لَهُمْ فِيهِ

مُسْتَنَدٌ لظَهَرَ وَانْتَشَرَ، فَإِنَّهُ قَدْ نُقِلَ تَمَسُّكُهُمْ أَيْضًا بِالْآيَاتِ.

1696. السُّؤَالُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: لَمَّا عَلِمَتِ الصَّحَابَةُ صِحَّةَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لِمَ لَمْ يَذْكُرُوا

طَرِيقَ صِحَّتِهَا لِلتَّابِعِينَ حَتَّى كَانَ يَنْقَطِعُ الْارْتِيَابُ، وَيُشَارُ كُونَهُمْ فِي الْعِلْمِ؟
1697. قُلْنَا: لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا تَعْرِيفَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِصْمَةَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِمَجْمُوعِ قَرَائِنَ

وَأَمَارَاتٍ وَتَكَرُّرَاتٍ أَلْفَاظِ اسْبَابٍ دَلَّتْ ضَرُورَةً عَلَى قَصْدِهِ إِلَى بَيَانِ نَفْيِ
الْخَطَأِ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ. وَتِلْكَ الْقَرَائِنُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحِكَايَةِ، وَلَا تُحِيطُ بِهَا
الْعِبَارَاتُ، وَلَوْ حَكَوْهَا لَتَطَرَّقَ إِلَى أَحَادِهَا احْتِمَالَاتٌ، فَاکْتَفَوْا بِعِلْمِ التَّابِعِينَ
بِأَنَّ الْخَبَرَ الْمَشْكُوكَ فِيهِ لَا يَثْبُتُ بِهِ أَصْلٌ مَقْطُوعٌ بِهِ وَيَقَعُ التَّسْلِيمُ فِي الْعَادَةِ
بِهِ. فَكَانَتِ الْعَادَةُ فِي حَقِّ التَّابِعِينَ أَقْوَى مِنَ الْحِكَايَةِ.

1698. الْمَقَامُ الثَّانِي: فِي التَّأْوِيلِ؛ وَلَهُمْ تَأْوِيلَاتٌ ثَلَاثَةٌ:

1699. الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ» يُنْبِئُ عَنِ الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ،
فَلَعَلَّهُ أَرَادَ عِصْمَةَ جَمِيعِهِمْ عَنِ الْكُفْرِ بِالتَّأْوِيلِ وَالشُّبْهَةِ. وَقَوْلُهُ: «عَلَى الْخَطَأِ»
لَمْ يَتَوَاتَرَ. وَإِنْ صَحَّ، فَالْخَطَأُ عَامٌ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى الْكُفْرِ.

1700. قُلْنَا: الضَّلَالُ فِي وَضْعِ اللِّسَانِ لَا يُنَاسِبُ الْكُفْرَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ

ضَالًّا فَهَدَى﴾ (الضحى: 7)، وَقَالَ تَعَالَى، إِنْخَبَارًا عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ:

﴿فَعَلَّهَا إِذَا / وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ (الشعراء: 20). وَمَا أَرَادَ: مِنَ الْكَافِرِينَ، بَلْ

أَرَادَ: «مِنَ الْمُخْطِئِينَ» يُقَالُ: ضَلَّ فُلَانٌ عَنِ الطَّرِيقِ، وَضَلَّ سَعْيُ فُلَانٍ،

كُلُّ ذَلِكَ لِلْخَطَأِ. كَيْفَ وَقَدْ فَهِمَ ضَرُورَةً مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ تَعْظِيمُ شَأْنِ هَذِهِ

الْأُمَّةِ، وَتَخْصِصُهَا بِهَذِهِ الْفَضِيلَةِ. أَمَّا الْعِصْمَةُ عَنِ الْكُفْرِ فَقَدْ أَنْعَمَ بِهَا فِي

حَقِّ عَلِيِّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَزَيْدٍ، عَلَى مَذْهَبِ النَّظَامِ، لِأَنَّهُمْ مَاتُوا

عَلَى الْحَقِّ، وَكَمَ مِنْ أَحَادٍ عُصِمُوا عَنِ الْكُفْرِ حَتَّى مَاتُوا! فَأَيُّ خَاصِّيَّةٍ لِلْأُمَّةِ؟

فَدَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ: مَا لَمْ يُعْصَمْ عَنْهُ الْآحَادُ مِنْ سَهْوٍ أَوْ خَطَأٍ وَكَذِبٍ، وَتُعْصَمُ عَنْهُ

الْأُمَّةُ، تَنْزِيلًا لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ مَنْزِلَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعِصْمَةِ عَنِ الْخَطَأِ فِي

الدِّينِ. أَمَّا فِي غَيْرِ الدِّينِ: مِنْ إِنْشَاءِ حَرْبٍ، وَصُلْحٍ، وَعِمَارَةِ بَلَدَةٍ، فَالْعُمُومُ

يَقْتَضِي الْعِصْمَةَ لِلْأُمَّةِ عَنْهُ أَيْضًا، وَلَكِنَّ ذَلِكَ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَأَمْرُ الدِّينِ مَقْطُوعٌ

[178/1]

بُوجُوبِ الْعِصْمَةِ فِيهِ، كَمَا فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُ أَخْطَأَ فِي أَمْرِ تَأْيِيرِ النَّحْلِ، ثُمَّ قَالَ: «أَنْتُمْ أَعْرَفُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ، وَأَنَا أَعْرَفُ بِأَمْرِ دِينِكُمْ».

1701. التَّأْوِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: غَايَةُ هَذَا أَنْ يَكُونَ عَامًّا يُوجِبُ الْعِصْمَةَ عَنْ كُلِّ خَطَأٍ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ بَعْضُ أَنْوَاعِ الْخَطَأِ مِنَ الشَّهَادَةِ فِي الْآخِرَةِ، أَوْ مَا يُوَافِقُ النَّصَّ الْمُتَوَاتِرَ، أَوْ يُوَافِقُ دَلِيلَ الْعَقْلِ، دُونَ مَا يَكُونُ بِالْاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ.

1702. قُلْنَا: لَا ذَاهِبَ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ، إِذْ مَا دَلَّ مِنَ الْعَقْلِ عَلَى تَجْوِيزِ الْخَطَأِ عَلَيْهِمْ فِي شَيْءٍ دَلَّ عَلَى تَجْوِيزِهِ فِي شَيْءٍ آخَرَ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَارِقٌ لَمْ يَكُنْ تَخْصِيصٌ بِالتَّحَكُّمِ دُونَ دَلِيلٍ، وَلَمْ يَكُنْ تَخْصِيصٌ أَوْلَى مِنْ تَخْصِيصٍ. وَقَدْ ذَمَّ مَنْ خَالَفَ الْجَمَاعَةَ وَأَمَرَ بِالْمُؤَافَقَةِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَا فِيهِ الْعِصْمَةُ مَعْلُومًا اسْتَحَالَ الْإِتِّبَاعُ، إِلَّا إِنْ ثَبَتَتِ الْعِصْمَةُ مُطْلَقًا، وَبِهِ ثَبَتَتْ فَضِيلَةُ الْأُمَّةِ وَشَرَفُهَا. فَأَمَّا الْعِصْمَةُ عَنِ الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ، فَهَذَا يَثْبُتُ لِكُلِّ كَافِرٍ، فَضْلًا عَنْ الْمُسْلِمِ، إِذْ مَا مِنْ شَخْصٍ يُخْطِئُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ كُلُّ إِنْسَانٍ فَإِنَّهُ يُعْصَمُ عَنِ الْخَطَأِ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ.

1703. التَّأْوِيلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ أُمَّتَهُ ﷺ كُلُّ مَنْ آمَنَ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَجُمْلَةُ هَؤُلَاءِ مِنْ أَوَّلِ الْإِسْلَامِ إِلَى آخِرِ عُمْرِ الدُّنْيَا لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى خَطَأٍ، بَلْ كُلُّ حُكْمٍ انْقَضَى عَلَى الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَعْصَارِ كُلِّهَا بَعْدَ بَعَثَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ، إِذِ الْأُمَّةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْجَمِيعِ. كَيْفَ وَالَّذِينَ مَاتُوا فِي زَمَانِنَا هُمْ مِنَ الْأُمَّةِ، وَاجْتِمَاعُ مَنْ بَعْدَهُمْ لَيْسَ إِجْمَاعُ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا قَدْ خَالَفُوا ثُمَّ مَاتُوا لَمْ يَنْعَقِدْ بَعْدَهُمْ إِجْمَاعٌ. وَقُلْنَا: مِنَ الْأُمَّةِ مَنْ خَالَفَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ، فَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يُوَافِقُوا.

1704. قُلْنَا: كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْأُمَّةِ الْمَجَانِينُ، وَالْأَطْفَالُ، وَالسَّقَطُ، وَالْمُجْتَنُّ، وَإِنْ كَانُوا مِنَ الْأُمَّةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَيِّتُ، وَالَّذِي لَمْ يُخْلَقْ بَعْدُ، بَلِ الَّذِي يُفْهَمُ: قَوْمٌ يَتَصَوَّرُ / مِنْهُمْ اخْتِلَافٌ وَاجْتِمَاعٌ، وَلَا يَتَصَوَّرُ الْاجْتِمَاعُ وَالْاخْتِلَافُ مِنَ الْمَعْدُومِ وَالْمَيِّتِ. وَالِدَلِيلِ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَمَرَ بِاتِّبَاعِ الْجَمَاعَةِ وَذَمَّ مَنْ شَذَّ عَنِ الْمُؤَافَقَةِ. فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَا ذَكَرُوهُ، فَإِنَّمَا يَتَصَوَّرُ الْإِتِّبَاعُ وَالْمُخَالَفَةُ فِي الْقِيَامَةِ

لَا فِي الدُّنْيَا. فَيُعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: إِجْمَاعُ يُمْكِنُ خَرْقُهُ وَمُخَالَفَتُهُ فِي الدُّنْيَا، وَذَلِكَ هُمْ الْمُؤْجِدُونَ فِي كُلِّ عَصْرٍ. أَمَّا إِذَا مَاتَ، فَيَبْقَى أَثَرُ خِلَافِهِ، فَإِنَّ مَذْهَبَهُ لَا يَمُوتُ بِمَوْتِهِ. وَسَيَأْتِي فِيهِ كَلَامٌ شَافٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.*

* ص: 291-292

1705. الْمَقَامُ الثَّالِثُ: الْمُعَارَضَةُ بِالْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ:

1706. أَمَّا الْآيَاتُ: فَكُلُّ مَا فِيهَا مَنَعٌ مِنَ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ وَالْفِعْلِ الْبَاطِلِ، فَهُوَ عَامٌّ مَعَ الْجَمِيعِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُمَكِّنًا فَكَيْفَ نُهَوُا عَنْهُ؟ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 169)، ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ دِمْنَكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ (البقرة: 217)، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة: 188)، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

1707. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ نَهْيًا لَهُمْ عَنِ الْاجْتِمَاعِ، بَلْ نَهْيٌ لِلْأَحَادِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حِيَالِهِ دَاخِلًا فِي النَّهْيِ. وَإِنْ سُلِّمَ، فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ النَّهْيِ وَقُوعُ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ، وَلَا جَوَازُ وَقُوعِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ أَنَّ جَمِيعَ الْمَعَاصِي لَا تَقَعُ مِنْهُمْ، وَنَهَايَهُمْ عَنِ الْجَمِيعِ. وَخِلَافُ الْمَعْلُومِ غَيْرُ وَاقِعٍ. وَقَالَ لِرَسُولِهِ ﷺ: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر: 65)، وَقَالَ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (الأنعام: 35)، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ عَصَمَهُ إِنْ يَكُونُ مِنْهُمْ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقَعُ.

1708. وَأَمَّا الْأَخْبَارُ، فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ». وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْلِفُ وَمَا يُسْتَحْلِفُ، وَيَشْهَدُ وَمَا يُسْتَشْهَدُ»، وَكَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ أُمَّتِي».

1709. قُلْنَا: هَذَا وَأَمْثَالُهُ يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ الْعُصْيَانِ وَالْكَذِبِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبْقَى مُتَمَسِّكٌ بِالْحَقِّ. وَلَا يُنَاقِضُ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، وَحَتَّى يَظْهَرَ الدَّجَالُ»، كَيْفَ وَلَا تَجْرِي هَذِهِ الْأَخْبَارُ فِي الصَّحَّةِ وَالظُّهُورِ مَجْرَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَمَسَّكْنَا بِهَا؟

1710. الْمَسْلَكُ الثَّالِثُ: التَّمَسُّكُ بِالطَّرِيقِ الْمَعْنَوِيِّ:

1711. وَبَيَانُهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا قَضَوْا بَقِيَّةَ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ قَاطِعُونَ بِهَا، فَلَا يَقْطَعُونَ بِهَا إِلَّا عَنْ مُسْتَنْدٍ قَاطِعٍ، وَإِذَا كَثُرُوا كَثْرَةً تَنْتَهِي إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ، فَالْعَادَةُ تُحِيلُ

[180/1]

عَلَيْهِمْ قَصْدُ الْكَذِبِ، وَتُحِيلُ عَلَيْهِمُ الْغَلَطَ حَتَّى لَا يَتَنَبَّهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لِلْحَقِّ فِي ذَلِكَ، وَإِلَى أَنَّ الْقَطْعَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ خَطَأً، فَقَطَعُوهُمْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَطْعِ مُحَالٌ فِي الْعَادَةِ. فَإِنْ قَضَوْا عَنْ اجْتِهَادٍ وَاتَّفَقُوا / عَلَيْهِ، فَيُعْلَمُ أَنَّ التَّابِعِينَ كَانُوا يُشَدِّدُونَ النِّكَيرَ عَلَى مُخَالَفِيهِمْ، وَيَقْطَعُونَ بِهِ. وَقَطَعُوهُمْ بِذَلِكَ قَطْعٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَطْعِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَّا عَنْ قَاطِعٍ، وَإِلَّا فَيَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَشَدَّ عَنْ جَمِيعِهِمُ الْحَقُّ مَعَ كَثَرَتِهِمْ، حَتَّى لَا يَتَنَبَّهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لِلْحَقِّ. وَكَذَلِكَ نَعْلَمُ أَنَّ التَّابِعِينَ لَوْ أَجْمَعُوا عَلَى شَيْءٍ أَنْكَرَ تَابِعُو التَّابِعِينَ عَلَى الْمُخَالَفِ، وَقَطَعُوا بِالْإِنْكَارِ، وَهُوَ قَطْعٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَطْعِ، فَالْعَادَةُ تُحِيلُ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ قَاطِعٍ.

1712. وَعَلَى مَسَاقِ هَذَا قَالُوا: لَوْ رَجَعَ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ إِلَى عَدَدٍ يَنْقُصُ عَنْ عَدَدِ التَّوَاتُرِ، فَلَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ الْخَطَأُ فِي الْعَادَةِ، وَلَا تَعَمُّدُ الْكَذِبِ لِبَاعِثٍ عَلَيْهِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ.

1713. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ ضَعِيفَةٌ عِنْدَنَا، لِأَنَّ مَنَشَأَ الْخَطَأِ إِمَّا تَعَمُّدُ الْكَذِبِ، وَإِمَّا ظَنُّهُمْ مَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ قَاطِعًا. وَالْأَوَّلُ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ. وَأَمَّا الثَّانِي فَجَائِزٌ، فَقَدْ قَطَعَ الْيَهُودُ بِبُطْلَانِ نُبُوَّةِ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ التَّوَاتُرِ. وَهُوَ قَطْعٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَطْعِ، لَكِنْ ظَنُّوا مَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ قَاطِعًا. وَالْمُنْكَرُونَ لِحُدُوثِ الْعَالَمِ وَالنَّبَوَاتِ، وَالْمُرْتَكِبُونَ لِسَائِرِ أَنْوَاعِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ، عَدَدُهُمْ بَالِغٌ مَبْلَغِ عَدَدِ التَّوَاتُرِ، وَيَحْصُلُ الصَّدْقُ بِإِخْبَارِهِمْ، وَلَكِنْ أَخْطَئُوا بِالْقَطْعِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَطْعِ. وَهَذَا الْقَائِلُ يُلْزِمُهُ أَنْ يَجْعَلَ إِجْمَاعَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى حُجَّةً، وَلَا يُخَصِّصُ هَذِهِ الْأُمَّةَ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى بُطْلَانِ دَيْنِ الْإِسْلَامِ.

1714. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا تَمَسُّكٌ بِالْعَادَةِ، وَأَنْتُمْ فِي نُصْرَةِ الْمَسْلُوكِ الثَّانِي اسْتَرْوَحْتُمْ إِلَى الْعَادَةِ، وَهَذَا عَيْنُ الْأَوَّلِ.

1715. قُلْنَا: الْعَادَةُ لَا تُحِيلُ عَلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ أَنْ يَظُنُّوا مَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ قَاطِعًا، وَعَنْ هَذَا قُلْنَا: شَرْطُ خَبَرِ التَّوَاتُرِ أَنْ يَسْتَنِدَ إِلَى مُحْسُوسٍ، وَالْعَادَةُ تُحِيلُ الْإِنْقِيَادَ وَالشُّكُوتَ عَمَّنْ يَرْفَعُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ الْمُتَوَاتِرَةَ بِإِجْمَاعٍ دَلِيلُهُ خَبَرٌ مَظْنُونٌ غَيْرُ

مَقْطُوعٍ بِهِ. وَكُلُّ مَا هُوَ ضَرُورِيٌّ يُعْلَمُ بِالْحِسِّ، أَوْ بِقَرِينَةِ الْحَالِ، أَوْ بِالْبَدِيهَةِ، فَمِنْهَا جُهِ وَاحِدٌ، وَيَتَّفِقُ النَّاسُ عَلَى دَرْكِهِ. وَالْعَادَةُ الذُّهُولُ عَنْهُ عَلَى أَهْلِ التَّوَاتُرِ. وَمَا هُوَ نَظَرِيٌّ فَطَرَقَهُ مُخْتَلَفَةٌ، فَلَا يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَجْتَمَعَ أَهْلُ التَّوَاتُرِ عَلَى الْغَلَطِ فِيهِ. فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْلُكَيْنِ.

1716. فَإِنْ قِيلَ: اعْتِمَادُكُمْ فِي هَذَا الْمَسْلُكِ الثَّانِي أَنْ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ حَقٌّ وَلَيْسَ بِخَطَأٍ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ اتِّبَاعِهِ؟ وَكُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ لِلْحَقِّ؟ وَلَا يَجِبُ عَلَى مُجْتَهِدٍ آخَرَ اتِّبَاعُهُ، وَالشَّاهِدُ الْمَزُورُّ مُبْطَلٌ، وَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي اتِّبَاعُهُ. فَوُجُوبُ الْإِتِّبَاعِ شَيْءٌ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ حَقًّا غَيْرُهُ.

1717. قُلْنَا: أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وُجُوبِ اتِّبَاعِ الْإِجْمَاعِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَيَجِبُ كَوْنُهُمْ مُحِقِّينَ فِي قَوْلِهِمْ: «يَجِبُ اتِّبَاعُ الْإِجْمَاعِ».

1718. ثُمَّ نَقُولُ: كُلُّ حَقٍّ عُلِمَ كَوْنُهُ حَقًّا فَلَا أَصْلَ فِيهِ / وَوُجُوبُ الْإِتِّبَاعِ، وَالْمُجْتَهِدُ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ إِلَّا عَلَى الْمُجْتَهِدِ الَّذِي هُوَ مُحِقٌّ أَيْضًا، فَقَدَّمَ حَقٌّ حَصَلَ بِاجْتِهَادِهِ عَلَى مَا حَصَلَ بِاجْتِهَادِ غَيْرِهِ فِي حَقِّهِ. وَالشَّاهِدُ الْمَزُورُّ لَوْ عُلِمَ كَوْنُهُ مَزُورًّا لَمْ يُتَّبَعْ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا ذِمُّهُ مَنْ خَالَفَ الْجَمَاعَةَ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا فِي مَعْرِضِ الثَّنَاءِ عَلَى الْأُمَّةِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بِوُجُوبِ الْإِتِّبَاعِ، وَإِلَّا فَلَا يَبْقَى لَهُ مَعْنَى إِلَّا أَنَّهُمْ مُحِقُّونَ إِذَا أَصَابُوا دَلِيلَ الْحَقِّ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمُؤْمِنِينَ - فَلَيْسَ فِيهِ مَدْحٌ وَتَخْصِصُ الْبَتَّةِ.

البَابُ الثَّانِي فِي: بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِجْمَاعِ

1719. وَلَهُ رُكْنَانِ: الْمُجْمِعُونَ، وَنَفْسُ الْإِجْمَاعِ.

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: الْمُجْمِعُونَ

1720. وَهُمْ أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ ﷺ. وَظَاهِرُ هَذَا يَتَنَاوَلُ كُلَّ مُسْلِمٍ. لَكِنْ لِكُلِّ ظَاهِرٍ طَرَفَانِ
وَأَصِحَّاحَانِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَأَوْسَاطُ مُتَشَابِهَةٌ:

1721. أَمَّا الْوَاضِحُ فِي الْإِثْبَاتِ فَهُوَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مَقْبُولِ الْفَتَاوَى، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ
وَالْعَقْدِ قَطْعًا. وَلَا بُدَّ مِنْ مُوَافَقَتِهِ فِي الْإِجْمَاعِ.

1722. وَأَمَّا الْوَاضِحُ فِي النَّفْيِ فَالْأَطْفَالُ وَالْمَجَانِينُ وَالْأَجِنَّةُ، فَإِنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا مِنْ
الْأُمَّةِ، فَنَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى
الْخَطَا» إِلَّا مَنْ يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْوِفَاقُ وَالْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ بَعْدَ فَهْمِهَا، فَلَا
يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَا يَفْهَمُهَا. وَبَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ الْعَوَامُّ الْمُكَلَّفُونَ، وَالْمُتَكَلِّمُونَ،
وَالْفَقِيهَةُ الَّذِي لَيْسَ بِأُصُولِيٍّ، وَالْأُصُولِيُّ الَّذِي لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَالْمُجْتَهِدُ
الْفَاسِقُ، وَالْمُبْتَدِعُ، وَالنَّاشِئُ مِنَ التَّابِعِينَ مَثَلًا إِذَا قَارَبَ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ فِي
عَصْرِ الصَّحَابَةِ. فَنَرَسُمُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مَسْأَلَةً.

1723. |1| مَسْأَلَةٌ: يَتَصَوَّرُ دُخُولُ الْعَوَامِّ فِي الْإِجْمَاعِ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى: مَا
يَشْتَرِكُ فِي دَرْكِهِ الْعَوَامُّ وَالْخَوَاصُّ، كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَوُجُوبِ الصَّوْمِ،
وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ. فَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. وَالْعَوَامُّ وَأَفْقُوا الْخَوَاصِّ فِي الْإِجْمَاعِ
عَلَيْهِ؛ وَإِلَى: مَا يَخْتَصُّ بِدَرْكِهِ الْخَوَاصُّ، كَتَفْصِيلِ أَحْكَامِ الصَّلَاةِ، وَالْبَيْعِ،
وَالْتَدْبِيرِ، وَالْإِسْتِيلَادِ.

1724. فَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْخَوَاصُّ، فَالْعَوَامُّ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِيهِ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ
أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، لَا يُضْمِرُونَ خِلَافًا أَصْلًا، فَهُمْ مُوَافِقُونَ أَيْضًا فِيهِ. وَيَحْسُنُ
تَسْمِيَةُ ذَلِكَ: إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ قَاطِبَةً، كَمَا أَنَّ الْجُنْدَ إِذَا حَكَّمُوا جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ
الرَّأْيِ وَالتَّدْبِيرِ فِي مُصَالِحَةِ أَهْلِ قَلْعَةٍ، فَصَالِحُوهُمْ عَلَى شَيْءٍ، يُقَالُ: هَذَا

المجمعون

1193

العامي هل يعتبر
قوله في الإجماع؟

[182/1]

بِاتِّفَاقِ جَمِيعِ الْجُنْدِ. فَإِذَا كُلُّ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مِنْ / الْمُجْتَهِدِينَ فَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْعَوَامِّ، وَبِهِ يَتِمُّ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ.

1725. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ خَالَفَ عَامِّي فِي وَاقِعَةٍ أَجْمَعَ عَلَيْهَا الْخَوَاصُّ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ، فَهَلْ يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ دُونَهُ؟ وَإِنْ كَانَ يَنْعَقِدُ فَكَيْفَ خَرَجَ الْعَامِّي مِنَ الْأُمَّةِ؟ وَإِنْ لَمْ يَنْعَقِدْ فَكَيْفَ يُعْتَدُّ بِقَوْلِ الْعَامِّي؟

1726. قُلْنَا: قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ، فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَنْعَقِدُ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَسْلِيمِهِ بِالْجُمْلَةِ أَوْ بِالتَّفْصِيلِ. وَقَالَ آخَرُونَ، وَهُوَ الْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَنْعَقِدُ، بِدَلِيلَيْنِ: 1727. أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعَامِّيَّ لَيْسَ أَهْلًا لَطَلَبِ الصَّوَابِ، إِذْ لَيْسَ لَهُ آلَةٌ هَذَا الشَّانِ، فَهُوَ كَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ فِي نَقْصَانِ الْآلَةِ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ عِصْمَةِ الْأُمَّةِ مِنَ الْخَطَأِ إِلَّا عِصْمَةُ مَنْ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْإِصَابَةُ، لِأَهْلِيَّتِهِ.

1728. وَالثَّانِي: وَهُوَ الْأَقْوَى: أَنَّ الْعَصْرَ الْأَوَّلَ مِنَ الصَّحَابَةِ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْعَوَامِّ فِي هَذَا الْبَابِ، أَغْنَى خَوَاصُّ الصَّحَابَةِ وَعَوَامُّهُمْ. وَلِأَنَّ الْعَامِّيَّ إِذَا قَالَ قَوْلًا عَلِمَ أَنَّهُ يَقُولُ عَنْ جَهْلٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِإِيْدَرِي مَا يَقُولُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْوَفَاقِ وَالْخِلَافِ فِيهِ. وَعَنْ هَذَا لَا يُتَصَوَّرُ صُدُورُ هَذَا مِنْ عَامِّيٍ عَاقِلٍ، لِأَنَّ الْعَاقِلَ يُفَوِّضُ مَا لَا يَدْرِي إِلَى مَنْ يَدْرِي. فَهَذِهِ صُورَةٌ فُرِضَتْ وَلَا وَقُوعٌ لَهَا أَصْلًا.

1729. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَلَى أَنَّ الْعَامِّيَّ يَعْصِي بِمُخَالَفَتِهِ الْعُلَمَاءَ، وَيَحْرُمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ. وَيَدُلُّ عَلَى عِصْيَانِهِ مَا وَرَدَ مِنْ ذَمِّ الرُّؤَسَاءِ الْجُهَّالِ إِذَا ضَلُّوا وَأَضَلُّوا بِغَيْرِ عِلْمٍ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83)، فَرَدَّهُمْ عِنْدَ النَّزَاعِ إِلَى أَهْلِ الاسْتِنْبَاطِ. وَقَدْ وَرَدَتْ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ بِإِيجَابِ الْمُرَاجَعَةِ وَالْمُوَافَقَةِ لِلْعُلَمَاءِ، وَتَحْرِيمِ فَتْوَى الْعَامَّةِ بِالْجَهْلِ وَالْهَوَى. وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ دُونَهُمْ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْصِيَ بِالْمُخَالَفَةِ كَمَا يَعْصِي مَنْ يُخَالِفُ خَبَرَ الْوَاحِدِ، وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ وَجُودُ الْإِجْمَاعِ لِمُخَالَفَتِهِ، وَالْحُجَّةُ فِي الْإِجْمَاعِ، فَإِذَا امْتَنَعَ بِمَعْصِيَةٍ أَوْ بِمَا لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا حُجَّةَ. وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ.

هل ينعقد الإجماع مع خلاف أهل العلم من غير الفقهاء؟

1730. [2] مَسْأَلَةٌ: إِذَا قُلْنَا: لَا يُعْتَبَرُ قَوْلُ الْعَوَامِّ لِقُصُورِ التَّهَمِ، فَرُبَّ مُتَكَلِّمٍ وَنَحْوِيٍّ

وَمُفَسِّرٍ وَمُحَدِّثٍ هُوَ نَاقِصُ الْآلَةِ فِي دَرْكِ الْأَحْكَامِ.

1731. فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يُعْتَدُّ إِلَّا بِقَوْلِ أَيْمَةِ الْمَذَاهِبِ الْمُسْتَقْلِينَ بِالْفَتْوَى، كَالشَّافِعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّ إِلَى الْأَيْمَةِ الْفُقَهَاءَ الْحَافِظِينَ لِأَحْكَامِ الْفُرُوعِ النَّاهِضِينَ بِهَا، لَكِنْ أَخْرَجَ الْأُصُولِيُّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ تَفَاصِيلَ الْفُرُوعِ وَلَا يَحْفَظُهَا. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأُصُولِيَّ الْعَارِفَ بِمَدَارِكِ الْأَحْكَامِ، وَكَيْفِيَّةِ تَلْقِيهَا مِنَ الْمَفْهُومِ وَالْمَنْطُوقِ وَصِيغَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْعُمُومِ، وَكَيْفِيَّةِ تَعْلِيلِ النُّصُوصِ، أَوْلَى بِالْإِعْتِدَادِ بِقَوْلِهِ مِنَ الْفَقِيهِ الْحَافِظِ لِلْفُرُوعِ. بَلْ ذُو الْآلَةِ مَنْ هُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ دَرْكِ الْأَحْكَامِ إِذَا أَرَادَ، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ / الْفُرُوعَ. وَالْأُصُولِيُّ قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَالْفَقِيهُ الْحَافِظُ لِلْفُرُوعِ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْهُ.

[183/1]

1732. وَآيَةُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ حِفْظُ الْفُرُوعِ أَنَّ الْعَبَّاسَ، وَالزُّبَيْرَ، وَطَلْحَةَ، وَسَعْدًا، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ بْنَ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ، وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، وَأَمْثَالَهُمْ مِمَّنْ لَمْ يُنْصَبْ نَفْسُهُ لِلْفَتْوَى، وَلَمْ يَتَظَاهَرْ بِهَا تَظَاهُرُ الْعِبَادِلَةِ، وَتَظَاهُرُ عَلِيٍّ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَمُعَاذٍ، كَانُوا يُعْتَدُّونَ بِخِلَافِهِمْ لَوْ خَالَفُوا. وَكَيْفَ لَا وَكَانُوا صَالِحِينَ لِلْإِمَامَةِ الْعُظْمَى، وَسُمِّيَ أَكْثَرُهُمْ فِي الشُّورَى، وَمَا كَانُوا يَحْفَظُونَ الْفُرُوعَ؟ بَلْ لَمْ تَكُنِ الْفُرُوعُ مَوْضُوعَةً بَعْدُ. لَكِنْ عَرَفُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَكَانُوا أَهْلًا لِفَهْمِهِمَا. وَالْحَافِظُ لِلْفُرُوعِ قَدْ لَا يَحْفَظُ دَقَائِقَ فُرُوعِ الْحَيْضِ وَالْوَصَايَا، فَأَصْلُ هَذِهِ الْفُرُوعِ كَهَذِهِ الدَّقَائِقِ، فَلَا يُشْتَرَطُ حِفْظُهَا. فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْتَدَّ بِخِلَافِ الْأُصُولِيِّ، وَبِخِلَافِ الْفَقِيهِ الْمُبَرِّزِ، لِأَنَّهُمَا ذَوَا آلَةٍ ١١ عَلَى الْجُمْلَةِ، يَقُولَانِ مَا يَقُولَانِ عَنْ دَلِيلٍ. أَمَّا النَّحْوِيُّ وَالْمُتَكَلِّمُ فَلَا يُعْتَدُّ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْعَوَامِّ فِي حَقِّ هَذَا الْعِلْمِ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَةٍ تَنْبَنِي عَلَى النَّحْوِ أَوْ عَلَى الْكَلَامِ.

1194

1733. فَإِنْ قِيلَ: فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةٌ أَمْ اجْتِهَادِيَّةٌ؟

1734. قُلْنَا: هِيَ اجْتِهَادِيَّةٌ، وَلَكِنْ إِذَا جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُعْتَبَرًا صَارَ الْإِجْمَاعُ مَشْكُوكًا فِيهِ عِنْدَ مُخَالَفَتِهِ، فَلَا يَصِيرُ حُجَّةً قَاطِعَةً، إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً قَاطِعَةً إِذَا لَمْ يُخَالَفْ هَؤُلَاءِ. أَمَّا خِلَافُ الْعَوَامِّ فَلَا يَقَعُ، وَلَوْ وَقَعَ فَهُوَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَهُوَ

مُعْتَرِفٌ بِكَوْنِهِ جَاهِلًا بِمَا يَقُولُ، فَبُطْلَانُ قَوْلِهِ مَقْطُوعٌ بِهِ، كَقَوْلِ الصَّبِيِّ، فَأَمَّا هَذَا فَلَيْسَ كَذَلِكَ.

1735. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قَلَّدَ الْأُصُولِيُّ الْفُقَهَاءَ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فِي الْفُرُوعِ، وَأَقَرَّ بِأَنَّهُ حَقٌّ، هَلْ يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ؟

1736. قُلْنَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ، وَقَدْ وَافَقَ الْأُصُولِيُّ جُمْلَةً، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ التَّفْصِيلَ، كَمَا أَنَّ الْفُقَهَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي بَابِ الْاسْتِطَاعَةِ وَالْعَجْزِ، وَالْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ، وَالضُّدَّ وَالْخِلَافَ، فَهُوَ صَوَابٌ. فَيَحْصُلُ الْإِجْمَاعُ بِالْمُوَافَقَةِ الْجُمْلِيَّةِ كَمَا يَحْصُلُ مِنَ الْعَوَامِّ، لِأَنَّ كُلَّ فَرِيقٍ كَالْعَامِّيِّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا لَمْ يُحْصَلِ عِلْمُهُ، وَإِنْ حَصَلَ عِلْمًا آخَرَ.

1737. |3| مَسْأَلَةٌ: الْمُبْتَدِعُ إِذَا خَالَفَ لَمْ يَنْعَقِدِ الْإِجْمَاعُ دُونَهُ إِذَا لَمْ يَكْفُرْ، بَلْ هُوَ كَمُجْتَهِدٍ فَاسِقٍ، وَخِلَافُ الْمُجْتَهِدِ الْفَاسِقِ مُعْتَبَرٌ.

خلاف المبتدع
هل يمنع انعقاد
الإجماع؟

1738. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ يَكْذِبُ فِي إِظْهَارِ الْخِلَافِ، وَهُوَ لَا يَعْتَقِدُهُ؟

1739. قُلْنَا: لَعَلَّهُ يَصْدُقُ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُوَافَقَتِهِ، وَلَمْ نَتَحَقَّقْ مُوَافَقَتَهُ، كَيْفَ وَقَدْ نَعْلَمُ اعْتِقَادَ الْفَاسِقِ بِقَرَائِنِ أَحْوَالِهِ فِي مُنَازَرَاتِهِ وَاسْتِدْلالاتِهِ؟ وَالْمُبْتَدِعُ ثِقَةٌ يُقْبَلُ قَوْلُهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَدْرِي أَنَّهُ فَاسِقٌ. أَمَّا إِذَا كَفَرَ بِبِدْعَتِهِ فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ خِلَافُهُ، وَإِنْ كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيَعْتَقِدُ نَفْسَهُ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ لَيْسَتْ / عِبَارَةً عَنِ الْمُصَلِّينَ إِلَى الْقِبْلَةِ، بَلْ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يَدْرِي أَنَّهُ كَافِرٌ. نَعَمْ: لَوْ قَالَ بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ وَكَفَرَنَاهُ، فَلَا يُسْتَدَلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِهِ بِاجْتِمَاعِ مُخَالَفَتِهِ عَلَى بُطْلَانِ التَّجْسِيمِ، مَصِيرًا إِلَى أَنَّهُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ دُونَهُ، لِأَنَّ كَوْنَهُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِخْرَاجِ هَذَا مِنَ الْأُمَّةِ، وَالْإِخْرَاجُ مِنَ الْأُمَّةِ مَوْقُوفٌ عَلَى دَلِيلِ التَّكْفِيرِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلُ تَكْفِيرِهِ مَا هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى تَكْفِيرِهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى إِثْبَاتِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ.

|184/1|

1740. نَعَمْ: بَعْدَ أَنْ كَفَرَنَاهُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيِّ، لَوْ خَالَفَ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ. فَلَوْ تَابَ وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى الْمُخَالَفَةِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي أَجْمَعُوا عَلَيْهَا فِي حَالِ كُفْرِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى خِلَافِهِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِاجْتِمَاعِ كُلِّ

الأُمَّة، وَكَانَ الْمُجْمِعُونَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كُلِّ الْأُمَّةِ دُونَهُ، فَصَارَ كَمَا لَوْ خَالَفَ كَافِرُ كَافَّةِ الْأُمَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى ذَلِكَ الْخِلَافِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. إِلَّا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَشْتَرِطُ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ فِي الْإِجْمَاعِ.

1741. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ تَرَكَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْإِجْمَاعَ بِخِلَافِ الْمُبْتَدِعِ الْمُكَفِّرِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ بَدْعَتَهُ تُوجِبُ الْكُفْرَ، وَظَنَّ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَنْعَقِدُ دُونَهُ، فَهَلْ يُعْذَرُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْفُقَهَاءَ لَا يَطْلَعُونَ عَلَى مَعْرِفَةِ مَا يُكْفِّرُ بِهِ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ؟

1742. قُلْنَا: لِلْمَسْأَلَةِ صُورَتَانِ:

1743. إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَقُولَ الْفُقَهَاءُ: نَحْنُ لَا نَدْرِي أَنَّ بَدْعَتَهُ تُوجِبُ الْكُفْرَ أَمْ لَا، فَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يُعْذَرُونَ فِيهِ، إِذَا يَلْزَمُهُمْ مُرَاجَعَةُ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ، وَيَجِبُ عَلَى الْعُلَمَاءِ تَعْرِيفُهُمْ، فَإِذَا أَفْتَوْا بِكُفْرِهِ فَعَلَيْهِمُ التَّقْلِيدُ، فَإِنْ لَمْ يُقْنِعْهُمْ التَّقْلِيدُ فَعَلَيْهِمُ السُّؤَالُ عَنِ الدَّلِيلِ، حَتَّى إِذَا ذَكَرَ لَهُمْ دَلِيلُهُ فَهَمُّوهُ لَا مَحَالَةَ، لِأَنَّ دَلِيلَهُ قَاطِعٌ. فَإِنْ لَمْ يُدْرِكُوهُ فَلَا يَكُونُونَ مَعْذُورِينَ، كَمَنْ لَا يُدْرِكُ دَلِيلَ صِدْقِ الرَّسُولِ ﷺ، فَإِنَّهُ لَا عُذْرَ مَعَ نَصْبِ اللَّهِ تَعَالَى الْأَدِلَّةَ الْقَاطِعَةَ.

1744. الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ لَا يَكُونَ قَدْ بَلَغَتْهُ بَدْعَتُهُ وَعَقِيدَتُهُ، فَتَرَكَ الْإِجْمَاعَ لِمُخَالَفَتِهِ، فَهُوَ مَعْذُورٌ فِي خَطِيئِهِ، وَغَيْرُ مُوَآخِذٍ بِهِ، وَكَأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَمْ يَنْتَهِضْ حُجَّةً فِي حَقِّهِ، كَمَا إِذَا لَمْ يَبْلُغْهُ الدَّلِيلُ النَّاسِخُ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَى تَقْصِيرٍ، بِخِلَافِ الصُّورَةِ الْأُولَى، فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْمُرَاجَعَةِ وَالْبَحْثِ، فَلَا عُذْرَ لَهُ فِي تَرْكِهِ، فَهُوَ كَمَنْ قَبَلَ شَهَادَةَ الْخَوَارِجِ وَحَكَمَ بِهَا، فَهُوَ مُخْطِئٌ، لِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى تَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ عَلَى عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْقَائِلِينَ بِكُفْرِهِمَا، الْمُعْتَقِدِينَ اسْتِبَاحَةَ دِمِهِمَا وَمَالِهِمَا، ظَاهِرٌ يُدْرِكُ عَلَى الْقُرْبِ، فَلَا يُعْذَرُ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ. بِخِلَافِ مَنْ حَكَمَ بِشَهَادَةِ الزُّورِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ، لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ صِدْقِ الشَّاهِدِ، وَلَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ كُفْرِهِ.

1745. فَإِنْ قِيلَ: وَمَا الَّذِي يُكْفِّرُ بِهِ؟

1746. قُلْنَا: الْخَطْبُ فِي ذَلِكَ طَوِيلٌ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى شَيْءٍ / مِنْهُ فِي كِتَابِ «فَيْصَلِ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالزُّنْدَقَةِ» وَالْقَدْرُ الَّذِي نَذْكُرُهُ الْآنَ أَنَّهُ يَرْجِعُ

إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

1747. **الْأَوَّلُ:** مَا يَكُونُ نَفْسُ اعْتِقَادِهِ كُفْرًا، كَانْكَارِ الصَّانِعِ، وَصِفَاتِهِ، وَجَحْدِ الثَّبُوتِ.

1748. **الثَّانِي:** مَا يَمْنَعُهُ اعْتِقَادُهُ مِنَ الاعْتِرَافِ بِالصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ وَتَصْدِيقِ رُسُلِهِ، وَيَلْزَمُهُ انْكَارُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ التَّنَاقُضُ.

1749. **الثَّالِثُ:** مَا وَرَدَ مِنَ التَّوْقِيفِ بِأَنَّهُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ كَافِرٍ، كَعِبَادَةِ النَّيرَانِ، وَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ، وَجَحْدِ سُورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَتَكْذِيبِ بَعْضِ الرُّسُلِ، وَاسْتِحْلَالِ الزَّنا وَالْخَمْرِ وَتَرْكِ الصَّلَاةِ. وَبِالْجُمْلَةِ: انْكَارُ مَا عُرِفَ بِالتَّوَاتُرِ وَالضَّرُورَةِ مِنَ الشَّرِيعَةِ.

1750. **4| مَسْأَلَةٌ:** قَالَ قَوْمٌ: لَا يُعْتَدُّ بِإِجْمَاعِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ. وَسَنُبِّطُهُ.

خلاف التابعي
في عهد الصحابة
هل يمنع انعقاد
إجماعهم؟

1751. **وَقَالَ قَوْمٌ:** يُعْتَدُّ بِإِجْمَاعِ التَّابِعِينَ بَعْدَ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنْ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِ التَّابِعِيِّ فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ، وَلَا يَنْدَفِعُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ بِخِلَافِهِ.

1752. وَهَذَا فَاسِدٌ مَهْمَا بَلَغَ التَّابِعِيُّ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ قَبْلَ تَمَامِ الإِجْمَاعِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمَّةِ، فَإِجْمَاعُ غَيْرِهِ لَا يَكُونُ إِجْمَاعُ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، بَلْ إِجْمَاعُ الْبَعْضِ، وَالْحُجَّةُ فِي إِجْمَاعِ الْكُلِّ. نَعَمْ، لَوْ أَجْمَعُوا، ثُمَّ بَلَغَ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ، فَهُوَ مَسْبُوقٌ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَيْسَ لَهُ الْآنَ أَنْ يُخَالَفَ، كَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ تَمَامِ الإِجْمَاعِ.

1753. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى):

(10)، وَهَذَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ لِلتَّابِعِيِّ، وَعَدَمُ انْكَارِهِمْ عَلَيْهِ، فَهُوَ إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى جَوَازِ الْخِلَافِ. كَيْفَ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ، كَعَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ وَغَيْرِهِمَا، كَانُوا يُفْتَوْنَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ. وَكَذَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، فَكَيْفَ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ؟!

1754. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَلَا يَفْضُلُ الصَّحَابِيُّ التَّابِعِيَّ إِلَّا بِفَضِيلَةِ الصُّحْبَةِ. وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْفَضِيلَةُ تُخَصِّصُ الْإِجْمَاعَ لَسَقَطَ قَوْلُ الْأَنْصَارِ بِقَوْلِ الْمُهَاجِرِينَ، وَقَوْلُ الْمُهَاجِرِينَ بِقَوْلِ الْعَشْرَةِ، وَقَوْلُ الْعَشْرَةِ بِقَوْلِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَقَوْلُهُمْ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

1755. فَإِنْ قِيلَ: رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَنْكَرَتْ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُجَارَاةَ الصَّحَابَةِ، وَقَالَتْ: «فَرُوجٌ يَصْقَعُ مَعَ الدِّيَكَةِ».

1756. قُلْنَا: مَا ذَكَرْنَاهُ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ عَائِشَةَ مَا ذَكَرْتُمْ إِلَّا بِقَوْلِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ ثَبَتَ فَهُوَ مَذْهَبُهَا، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ. ثُمَّ لَعَلَّهَا أَرَادَتْ مَنْعَهُ مِنْ مُخَالَفَتِهِمْ فِيمَا سَبَقَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَيْهِ، أَوْ لَعَلَّهَا أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ خِلَافَهُ فِي مَسْأَلَةٍ لَا تَحْتَمِلُ الْجَهْدَ فِي اعْتِقَادِهَا، كَمَا أَنْكَرَتْ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ وَظَنَّتْ أَنَّ وَجُوبَ حَسَمِ الذَّرِيعَةِ قَطْعِيٌّ.

1757. وَاعْلَمْ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ يُتَصَوَّرُ الْخِلَافُ فِيهَا مَعَ مَنْ يُوَافِقُ أَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ يَنْدَفِعُ بِمُخَالَفَةِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. أَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِجْمَاعُ الْأَكْثَرِ بِالْأَقْلِ كَيْفَمَا كَانَ، فَلَا يَخْتَصُّ كَلَامُهُ بِالتَّابِعِيِّ.

1758. |5| مَسْأَلَةٌ: / الإِجْمَاعُ مِنَ الْأَكْثَرِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَقْلِ.

1759. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ حُجَّةٌ.

1760. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنْ بَلَغَ عَدَدُ الْأَقْلِ عَدَدَ التَّوَاتُرِ انْدَفَعَ الْإِجْمَاعُ، وَإِنْ نَقَصَ فَلَا يَنْدَفِعُ.

1761. وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَنَا أَنَّ الْعِصْمَةَ إِنَّمَا تَثْبُتُ لِلْأُمَّةِ بِكُلِّيَّتِهَا، وَلَيْسَ هَذَا إِجْمَاعَ الْجَمِيعِ، بَلْ هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحَكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى: 10).

1762. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ تُطْلَقُ الْأُمَّةُ وَيُرَادُ بِهَا الْأَكْثَرُ، كَمَا يُقَالُ: بَنُو تَمِيمٍ يَحْمُونَ الْجَارَ، وَيُكْرِمُونَ الضَّيْفَ، وَيُرَادُ الْأَكْثَرُ.

1763. قُلْنَا: مَنْ يَقُولُ بِبَصِيغَةِ الْعُمُومِ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى الْجَمِيعِ، وَلَا يَجُوزُ التَّخْصِصُ بِالتَّحْكَمِ، بَلْ بِدَلِيلٍ وَضْرُورَةٍ، وَلَا ضَرُورَةَ هَاهُنَا. وَمَنْ لَا يَقُولُ بِهِ فَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْأَقْلَ، وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَتَمَيَّزُ الْبَعْضُ الْمُرَادُ عَمَّا لَيْسَ بِمُرَادٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِجْمَاعِ الْجَمِيعِ لِيُعْلَمَ أَنَّ الْبَعْضَ الْمُرَادَ دَاخِلٌ فِيهِ، كَيْفَ وَقَدْ وَرَدَتْ أَخْبَارٌ تَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ أَهْلِ الْحَقِّ، حَيْثُ قَالَ ﷺ: «وَهُمْ يَوْمئِذٍ الْأَقْلَوْنَ» وَقَالَ ﷺ: «سَيَعُودُ الدِّينُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا» وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (العنكبوت: 63)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ (سبا: 13)،

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَم مِّن فِتْنةٍ قَلِيلَةٍ﴾ (البقرة: 249)، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ضَابِطٌ وَلَا مَرَدٌّ، فَلَا خَلَاصَ إِلَّا بِاعْتِبَارِ قَوْلِ الْجَمِيعِ.

1764. الدَّلِيلُ الثَّانِي: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَجْوِيزِ الْخِلَافِ لِلْأَحَادِ، فَكَمْ مِنْ مَسْأَلَةٍ قَدْ انْفَرَدَ فِيهَا الْأَحَادُ بِمَذْهَبٍ، كَانْفِرَادِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْعَوْلِ، فَإِنَّهُ أَنْكَرَهُ.

1765. فَإِنْ قِيلَ: لَا، بَلْ أَنْكَرُوا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ الْقَوْلَ بِتَحْلِيلِ الْمُتْعَةِ، وَأَنَّ الرَّبَا فِي النِّسِيئَةِ، وَأَنْكَرَتْ عَائِشَةُ عَلَى ابْنِ أَرْقَمٍ مَسْأَلَةَ الْعَيْنَةِ، وَأَنْكَرُوا عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَوْلَهُ: النَّوْمُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَعَلَى أَبِي طَلْحَةَ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَكْلَ الْبَرَدِ لَا يُفْطِرُ، وَذَلِكَ لِانْفِرَادِهِمْ بِهِ.

1766. قُلْنَا: لَا، بَلْ لِمُخَالَفَتِهِمُ السُّنَّةَ الْوَارِدَةَ فِيهِ الْمَشْهُورَةَ بَيْنَهُمْ، أَوْ لِمُخَالَفَتِهِمْ أَدِلَّةً ظَاهِرَةً قَامَتْ عِنْدَهُمْ.

1767. ثُمَّ نَقُولُ هَبْ أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا انْفِرَادَ الْمُنفَرِدِ، وَالْمُنْفَرِدُ مُنْكَرٌ عَلَيْهِمْ إِنْكَارُهُمْ، وَلَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ، فَلَا حُجَّةَ فِي إِنْكَارِهِمْ مَعَ مُخَالَفَةِ الْوَاحِدِ.

1768. وَلَهُمْ شُبُهَتَانِ:

1769. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: قَوْلُ الْوَاحِدِ فِيمَا يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ لَا يُورِثُ الْعِلْمَ، فَكَيْفَ يَنْدَفِعُ بِهِ قَوْلُ عَدَدٍ حَصَلَ الْعِلْمُ بِإِخْبَارِهِمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ لِبُلُوغِهِمْ عَدَدَ التَّوَاتُرِ؟ وَعَنْ هَذَا قَالَ: قَوْمٌ: عَدَدُ الْأَقْلِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ يَدْفَعُ الْإِجْمَاعَ. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

1770. الْأَوَّلُ: أَنَّ صِدْقَ الْأَكْثَرِ، وَإِنْ عُلِمَ، فَلَيْسَ ذَلِكَ صِدْقَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ وَاتِّفَاقِهِمْ. وَالْحُجَّةُ فِي اتِّفَاقِ الْجَمِيعِ. فَسَقَطَتِ الْحُجَّةُ، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا كُلُّ الْأُمَّةِ.

1771. الثَّانِي: أَنَّ كَذِبَ الْوَاحِدِ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ، فَلَعَلَّهُ صَادِقٌ، فَلَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ اتِّفَاقًا مِنْ جَمِيعِ الصَّادِقِينَ إِنْ كَانَ صَادِقًا.

1772. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا نَظَرَ إِلَى مَا يُضْمَرُونَ، بَلِ التَّعَبُّدُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا يُظْهَرُونَ، فَهُوَ مَذْهَبُهُمْ وَسَبِيلُهُمْ، لَا مَا أُضْمِرُوهُ.

1773. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تُضْمَرَ الْأُمَّةُ خِلَافَ مَا تُظْهَرُ؟

[187/1]

1774. قُلْنَا: ذَلِكَ - إِنْ كَانَ - إِنَّمَا يَكُونُ / عَنْ تَقْيَةِ وَإِلْجَاءٍ، وَذَلِكَ يَظْهَرُ وَيَشْتَهَرُ. وَإِنْ لَمْ يَشْتَهَرْ فَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى ضَلَالَةٍ وَبَاطِلٍ، وَهُوَ مُمْتَنَعٌ، بِدَلِيلِ السَّمْعِ.

1775. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ مُخَالَفَةَ الْوَاحِدِ شُدُوزٌ عَنِ الْجَمَاعَةِ، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، فَقَدْ وَرَدَ ذِمُّ الشَّاذِّ، وَأَنَّهُ كَالشَّاذِّ مِنَ الْغَنَمِ عَنِ الْقَطِيعِ.

1776. قُلْنَا: الشَّاذُّ عِبَارَةٌ عَنِ الْخَارِجِ عَنِ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهَا، وَمَنْ دَخَلَ فِي الْإِجْمَاعِ لَا يَقْبَلُ خِلَافَهُ بَعْدَهُ، وَهُوَ الشُّدُوزُ. أَمَّا الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ أَصْلًا فَلَا يُسَمَّى شَاذًا.

1777. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ عَنِ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ».

1778. قُلْنَا: أَرَادَ بِهِ الشَّاذُّ الْخَارِجَ عَنِ الْإِمَامِ بِمُخَالَفَةِ الْأَكْثَرِ عَلَى وَجْهِ يُشِيرُ الْفِتْنَةَ. وَقَوْلُهُ: «وَهُوَ عَنِ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ» أَرَادَ بِهِ الْحَثَّ عَلَى طَلَبِ الرَّفِيقِ فِي الطَّرِيقِ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ».

1779. وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: قَوْلُ الْأَكْثَرِ حُجَّةٌ، وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ.

1780. وَهُوَ مُتَحَكِّمٌ بِقَوْلِهِ إِنَّهُ حُجَّةٌ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

1781. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مُرَادِي بِهِ أَنَّ اتِّبَاعَ الْأَكْثَرِ أَوْلَى.

1782. قُلْنَا: هَذَا يَسْتَقِيمُ فِي الْأَخْبَارِ، وَفِي حَقِّ الْمُقْلَدِ إِذَا لَمْ يَجِدْ تَرْجِيحًا بَيْنَ الْمُجْتَهِدِينَ سِوَى الْكَثَرَةِ. وَأَمَّا الْمُجْتَهِدُ فَعَلَيْهِ اتِّبَاعُ الدَّلِيلِ، دُونَ الْأَكْثَرِ، لِأَنَّهُ إِنْ خَالَفَهُ وَاحِدٌ لَمْ يَلْزَمْهُ اتِّبَاعُهُ، وَإِنْ انْضَمَّ إِلَيْهِ مُخَالَفٌ آخَرٌ لَمْ يَلْزَمْهُ الْاِتِّبَاعُ.

1783. |6| مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: الْحُجَّةُ فِي إِجْمَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَقَطْ.

1784. وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُعْتَبَرُ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ: مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، وَالْمِصْرَيْنِ: الْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ.

1785. وَمَا أَرَادَ الْمُحْصِلُونَ بِهَذَا إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْبِقَاعَ قَدْ جَمَعَتْ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ أَهْلَ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ. فَإِنْ أَرَادَ مَالِكٌ أَنَّ الْمَدِينَةَ هِيَ الْجَامِعَةُ لَهُمْ فَمُسَلَّمٌ لَهُ ذَلِكَ لَوْ

جَمَعَتْ، وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ لِلْمَكَانِ فِيهِ تَأْثِيرٌ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُسْلَمٍ، بَلْ لَمْ تَجْمَعْ الْمَدِينَةُ جَمِيعَ الْعُلَمَاءِ، لَا قَبْلَ الْهَجْرَةِ، وَلَا بَعْدَهَا. بَلْ مَا زَالُوا مُتَفَرِّقِينَ فِي الْأَسْفَارِ وَالْغَزَوَاتِ وَالْأَمْصَارِ. فَلَا وَجْهَ لِكَلَامِ مَالِكٍ. إِلَّا أَنْ يَقُولَ: عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُمُ الْأَكْثَرُونَ، وَالْعِبْرَةُ بِقَوْلِ الْأَكْثَرِينَ. وَقَدْ أَفْسَدْنَاهُ. أَوْ يَقُولَ: يَدُلُّ اتِّفَاقُهُمْ فِي قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ أَنَّهُمْ اسْتَدُّوا إِلَى سَمَاعٍ قَاطِعٍ، فَإِنَّ الْوَحْيَ النَّاسِخَ نَزَلَ فِيهِمْ، فَلَا تَشِدُّ عَنْهُمْ مَدَارِكُ الشَّرِيعَةِ.

1786. وَهَذَا تَحْكُمُ؛ إِذْ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَسْمَعَ غَيْرُهُمْ حَدِيثًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ أَوْ فِي الْمَدِينَةِ، لَكِنْ يَخْرُجُ مِنْهَا قَبْلَ نَقْلِهِ. فَالْحُجَّةُ فِي الْإِجْمَاعِ، وَلَا إِجْمَاعٌ.

1787. وَقَدْ تَكَلَّفَ لِمَالِكٍ تَأْوِيلَاتٌ وَمَعَاذِيرُ اسْتَقْصَيْنَاهَا فِي كِتَابِ «تَهْذِيبِ الْأُصُولِ» وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا هُنَا.

1788. وَرُبَّمَا اخْتَجُّوا بِثَنَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَدِينَةِ وَعَلَى أَهْلِهَا، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى فَضِيلَتِهِمْ وَكَثْرَةِ ثَوَابِهِمْ، لِسُكْنَاهُمُ الْمَدِينَةَ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى تَخْصِصِ الْإِجْمَاعِ بِهِمْ.

1789. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: الْحُجَّةُ فِي اتِّفَاقِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ.

إجماع الخلفاء
الأربعة

1790. وَهُوَ تَحْكُمُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَا تَخَيَّلَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَنْ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ، وَسَيَأْتِي / فِي مَوْضِعِهِ.

|188/1|

1791. [7] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَبْلُغَ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ عَدَدَ التَّوَاتُرِ؟

نقص عدد

المجمعين عن عدد
التواتر

1792. أَمَّا مَنْ أَخَذَهُ مِنْ دَلِيلِ الْعَقْلِ، وَاسْتَحَالَةَ الْخَطَأِ بِحُكْمِ الْعَادَةِ، فَيَلْزِمُهُ الْإِشْتِرَاطُ؛ وَالَّذِينَ أَخَذُوهُ مِنَ السَّمْعِ اخْتَلَفُوا: فَمِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ إِذَا نَقَصَ عَدْدُهُمْ فَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ إِيْمَانَهُمْ بِقَوْلِهِمْ، فَضَلًا عَنْ غَيْرِهِ.

1793. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُعْلَمُ إِيْمَانُهُمْ لَا بِقَوْلِهِمْ، لَكِنْ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، وَحَتَّى يَظْهَرَ الدَّجَالُ» فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُسْلِمٌ سِوَاهُمْ فَهُمْ عَلَى الْحَقِّ.

1794. الثَّانِي: أَنَّا لَمْ نَتَعَبَّدْ بِالْبَاطِنِ، وَإِنَّمَا أُمَّةٌ مُحَمَّدٍ مِنْ أَمَنِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ظَاهِرًا، إِذْ لَا

وَقُوفَ عَلَى الْبَاطِنِ. وَإِذَا ظَهَرَ أَنَا مُتَعَبِّدُونَ بِاتِّبَاعِهِمْ فَيَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّهُمْ صَادِقُونَ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَتَعَبَّدُنَا بِاتِّبَاعِ الْكَاذِبِ وَتَعْظِيمِهِ وَالْاِقْتِدَاءِ بِهِ. 1795

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَتَصَوَّرُ رُجُوعَ عَدَدِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَا دُونَ عَدَدِ التَّوَاتُرِ، وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى انْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ، فَإِنَّ التَّكْلِيفَ يَدُومُ بِدَوَامِ الْحُجَّةِ، وَالْحُجَّةُ تَقُومُ بِخَبَرِ التَّوَاتُرِ عَنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ، وَعَنْ وُجُودِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَتَحْدِيثِهِ بِالنُّبُوَّةِ. وَالْكَفَّارُ لَا يَقُومُونَ بِنَشْرِ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ، بَلْ يَجْتَهِدُونَ فِي طُمْسِهَا. وَالسَّلَفُ مِنَ الْأُئِمَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى دَوَامِ التَّكْلِيفِ إِلَى الْقِيَامَةِ، وَفِي ضِمْنِهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى اسْتِحَالَةِ انْدِرَاسِ الْأَعْلَامِ، وَفِي نَقْصَانِ عَدَدِ التَّوَاتُرِ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْاِنْدِرَاسِ. وَإِذَا لَمْ يَتَصَوَّرْ وُجُودَ هَذِهِ الْحَادِثَةِ، فَكَيْفَ نَخُوضُ فِي حُكْمِهَا؟

1796. قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ، لِهَذِهِ الْأَدِلَّةِ. وَإِنَّمَا مَعْنَى تَصَوُّرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رُجُوعَ عَدَدِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ إِلَى مَا دُونَ عَدَدِ التَّوَاتُرِ. وَإِنْ قَطَعْنَا بِأَنَّ قَوْلَ الْعَوَامِّ لَا يُعْتَبَرُ، فَتَدُومُ أَعْلَامُ الشَّرْعِ بِتَوَاتُرِ الْعَوَامِّ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَتَصَوَّرُ وَقُوعُهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى يُدِيمُ الْأَعْلَامَ بِالتَّوَاتُرِ الْحَاصِلِ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ، فَيَتَحَدَّثُونَ بِوُجُودِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَوُجُودِ مُعْجَزَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوا بِكَوْنِهَا مُعْجَزَةً؛ أَوْ يَخْرِقُ اللَّهُ تَعَالَى الْعَادَةَ، فَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِقَوْلِ الْقَلِيلِ حَتَّى تَدُومَ الْحُجَّةُ. بَلْ نَقُولُ: قَوْلُ الْقَلِيلِ، مَعَ الْقَرَائِنِ الْمَعْلُومَةِ فِي مُنَاطَرَتِهِ وَتَشْدِيدِهِ، قَدْ يَحْصُلُ الْعِلْمُ مِنْ غَيْرِ خَرَقِ عَادَةٍ. فَجَمِيعُ هَذِهِ الْوُجُوهِ يَبْقَى الشَّرْعُ مَحْفُوظًا.

1797. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا جَازَ أَنْ يَقِلَّ عَدَدُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، فَلَوْ رَجَعَ إِلَى وَاحِدٍ، فَهَلْ يَكُونُ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ حُجَّةً قَاطِعَةً؟

1798. قُلْنَا: إِنْ اعْتَبَرْنَا مُوَافَقَةَ الْعَوَامِّ، فَإِذَا قَالَ قَوْلًا، وَسَاعَدَهُ عَلَيْهِ الْعَوَامُّ، وَلَمْ يُخَالِفُوهُ فِيهِ، فَهُوَ إِجْمَاعُ الْأُئِمَّةِ، فَيَكُونُ حُجَّةً، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَكَانَ قَدْ اجْتَمَعَتْ الْأُئِمَّةُ عَلَى الضَّلَالَةِ وَالْخَطَا. وَإِنْ لَمْ نَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِ الْعَوَامِّ فَلَمْ يَوْجَدْ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ اسْمُ الْاجْتِمَاعِ وَالْإِجْمَاعِ، إِذْ يَسْتَدْعِي ذَلِكَ عَدَدًا بِالضَّرُورَةِ، حَتَّى يُسَمَّى إِجْمَاعًا. وَلَا أَقَلَّ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ. /

1799. وَهَذَا كُلُّهُ يُتَصَوَّرُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَعْتَبِرُ إِجْمَاعًا بَعْدَ الصَّحَابَةِ. فَأَمَّا مَنْ لَا يَقُولُ إِلَّا بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، فَلَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ قَدْ جَاوَزَ عَدْدَهُمْ عَدَدَ التَّوَاتُرِ.

1800. |8| مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ دَاوُدُ وَشِيعَتُهُ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي إِجْمَاعِ مَنْ بَعْدَ الصَّحَابَةِ. حجية الإجماع
بعد عصر
الصحابة

1801. وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْأَدْلَةَ الثَّلَاثَةَ عَلَى كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، أُعْنِيَ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَالْعَقْلَ، لَا تَفْرُقُ بَيْنَ عَصْرٍ وَعَصْرٍ. فَالتَّابِعُونَ إِذَا أَجْمَعُوا فَهُوَ إِجْمَاعٌ مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَمَنْ خَالَفَهُمْ فَهُوَ سَالِكٌ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ. وَيَسْتَحِيلُ، بِحُكْمِ الْعَادَةِ، أَنْ يَشِدَّ الْحَقُّ عَنْهُمْ مَعَ كَثَرَتِهِمْ عِنْدَ مَنْ يَأْخُذُهُ مِنَ الْعَادَةِ.

1802. وَلَهُمْ شُبُهَتَانِ:

1803. أضعفهما: قَوْلُهُمْ: الْاعْتِمَادُ عَلَى الْخَبَرِ وَالْآيَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النساء: 115) يَتَنَاوَلُ الَّذِينَ نَعَتُوا بِالْإِيمَانِ، وَهُمْ الْمَوْجُودُونَ وَقَتَ نَزُولِ الْآيَةِ، فَإِنَّ الْمَعْدُومَ لَا يُوصَفُ بِالْإِيمَانِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ «سَبِيلٌ». وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا» يَتَنَاوَلُ أُمَّتَهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ، وَيُتَصَوَّرُ إِجْتِمَاعُهُمْ وَاخْتِلَافُهُمْ. وَهُمْ الْمَوْجُودُونَ.

1804. وَهَذَا بَاطِلٌ؛ إِذْ يُلْزَمُ عَلَى مَسَاقِهِ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ إِجْمَاعٌ بَعْدَ مَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَحَمْزَةَ، وَمَنْ أُسْتُشِّهَدَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، مِمَّنْ كَانُوا مَوْجُودِينَ عِنْدَ نَزُولِ الْآيَةِ، فَإِنَّ إِجْمَاعَ مَنْ وَرَاءَهُمْ لَيْسَ إِجْمَاعَ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ وَكُلِّ الْأُمَّةِ. وَيُلْزَمُ أَنْ لَا يُعْتَدَّ بِخِلَافِ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ نَزُولِ الْآيَةِ، وَكَمَلَتْ أَلَّتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ. وَقَدْ أَجْمَعْنَا وَإِيَّاهُمْ وَالصَّحَابَةُ عَلَى أَنَّ مَوْتَ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يَحْسِمُ بَابَ الْإِجْمَاعِ، بَلْ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةٌ بِالتَّفَاقُقِ. وَكَمْ مِنْ صَحَابِيٍّ أُسْتُشِّهَدَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ نَزُولِ الْآيَةِ.

1805. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْوَاجِبَ اتِّبَاعُ سَبِيلِ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِجْمَاعِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَلَيْسَ التَّابِعُونَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَإِنْ مَاتُوا لَمْ يَخْرُجُوا بِمَوْتِهِمْ عَنِ الْأُمَّةِ، وَلِذَلِكَ لَوْ خَالَفَ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ إِجْمَاعَ التَّابِعِينَ لَا يَكُونُ

قَوْلَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَلَا يَحْرُمُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ. فَإِذَا كَانَ خِلَافُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ يَدْفَعُ إِجْمَاعَ التَّابِعِينَ، فَعَدَمُ وَفَاقِهِمْ أَيْضًا يَدْفَعُ، لِأَنَّهُمْ بِالْمَوْتِ لَمْ يُخْرِجُوا عَنْ كَوْنِهِمْ مِنَ الْأُمَّةِ.

1806. قَالُوا: وَقِيَاسُ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَثْبُتَ وَصْفُ الْكُلِّيَّةِ أَيْضًا لِلصَّحَابَةِ، بَلْ يُنْتَظَرُ لِحُوقِ التَّابِعِينَ وَمُوَافَقَتِهِمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى الْقِيَامَةِ، فَإِنَّهُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ. لَكِنْ لَوْ اعْتَبِرَ ذَلِكَ لَمْ يُنْتَفَعْ بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا فِي الْقِيَامَةِ. فَثَبَتَ أَنَّ وَصْفَ الْكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ دَخَلَ فِي الْوُجُودِ، دُونَ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ. فَلَا سَبِيلَ إِلَى إِخْرَاجِ الصَّحَابَةِ مِنَ الْجُمْلَةِ. وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَثْبُتُ وَصْفُ كُلِّيَّةِ الْأُمَّةِ لِلتَّابِعِينَ. ١١

1807. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ كَمَا بَطَلَ عَلَى الْقَطْعِ الْاِلْتِفَاتُ إِلَى الْاِلْتِفَاتِ إِلَى الْمَاضِينَ. وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمَا تُصَوِّرَ إِجْمَاعُ بَعْدَ مَوْتِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ / وَالتَّابِعِينَ، وَلَا بَعْدَ أَنْ اسْتُشْهِدَ حَمْزَةٌ. وَقَدْ اعْتَرَفُوا بِصَحَّةِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَعْدَ مَوْتِ مَنْ مَاتَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ الْمَاضِيَ لَا يُعْتَبَرُ، وَالْمُسْتَقْبَلُ لَا يُنْتَظَرُ، وَأَنَّ وَصْفَ كُلِّيَّةِ الْأُمَّةِ حَاصِلٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَوْجُودِينَ فِي كُلِّ وَقْتٍ.

هل ينعقد إجماع لاحق على خلاف قول سابق؟

1808. |9| مَسْأَلَةٌ: وَأَمَّا إِجْمَاعُ التَّابِعِينَ عَلَى خِلَافِ قَوْلِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: يَصِيرُ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مَهْجُورًا، لِأَنَّهُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ. وَإِنْ سَلَّمْنَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَنَقُولُ: إِنْ اتَّفَقُوا عَلَى وَفْقِ قَوْلِهِ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ، إِذْ مُوَافَقَتُهُ إِنْ لَمْ تُقَوِّ الْإِجْمَاعُ فَلَا تَقْدَحُ فِيهِ، وَإِنْ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فَلَا يَصِيرُ ذَلِكَ الْقَوْلُ عِنْدَنَا مَهْجُورًا حَتَّى يَحْرُمَ عَلَى تَابِعِي التَّابِعِينَ مُوَافَقَتُهُ، لِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ أَفْتَى فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَيْسَ فَتَوَى التَّابِعِينَ فِيهَا فَتَوَى جَمِيعَ الْأُمَّةِ، بَلْ فَتَوَى الْبَعْضَ.

1809. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ ثَبَتَ نَعْتُ الْكُلِّيَّةِ لِلتَّابِعِينَ، فَلْيَكُنْ خِلَافُ قَوْلِهِمْ بَعْدَهُمْ حَرَامًا، وَإِنْ قَالَ بِهِ صَحَابِيُّ قَبْلَهُمْ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا كُلُّ الْأُمَّةِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَقُومَ الْحُجَّةُ بِإِجْمَاعِهِمْ وَلَا يَحْرُمَ خِلَافُهُمْ، إِذْ خِلَافُ بَعْضِ الْأُمَّةِ لَيْسَ بِحَرَامٍ، أَمَّا أَنْ تَكُونَ كُلِّيَّةُ الْأُمَّةِ فِي شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ فَهَذَا مُتَنَاقِضٌ، وَجَمْعُ بَيْنِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

1810. قُلْنَا: لَيْسَ بِمُتَنَاقِضٍ، لِأَنَّ الْكُلِّيَّةَ إِنَّمَا ثَبُتَتْ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي

خَاضُوا فِيهَا. فَإِذَا نَزَلَتْ مَسْأَلَةٌ بَعْدَ الصَّحَابَةِ، فَالتَّابِعُونَ فِيهَا كُلُّ الْأُمَّةِ إِذَا أَجْمَعُوا فِيهَا. أَمَّا مَا أَفْتَى فِيهَا الصَّحَابِيُّ فَفَتْوَاهُ وَمَذْهَبُهُ لَا يَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ. وَهَذَا كَالصَّحَابِيِّ إِذَا مَاتَ بَعْدَ الْفَتْوَى وَأَجْمَعَ الْبَاقُونَ عَلَى خِلَافِهِ، لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مِنَ الْأُمَّةِ. وَلَوْ مَاتَ، ثُمَّ نَزَلَتْ وَاقِعَةٌ بَعْدَهُ، انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى كُلِّ مَذْهَبٍ، وَتَكُونُ الْكُلِّيَّةُ حَاصِلَةً بِالْإِضَافَةِ.

1811. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ فِي الْأُمَّةِ غَائِبٌ لَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ دُونَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الْغَائِبِ خَبَرٌ مِنَ الْوَاقِعَةِ وَلَا فَتْوَى فِيهَا، لَكِنْ نَقُولُ: لَوْ كَانَ حَاضِرًا لَكَانَ لَهُ قَوْلٌ فِيهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ مُوَافَقَتِهِ، فَلْيَكُنِ الْمَيِّتُ قَبْلَ التَّابِعِينَ كَالْغَائِبِ.

1812. قُلْنَا: يَبْطُلُ بِالْمَيِّتِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ انْعَقَدَ دُونَهُ، وَلَوْ كَانَ غَائِبًا لَمْ يَنْعَقِدْ، لِأَنَّ الْغَائِبَ فِي الْحَالِ ذُو مَذْهَبٍ وَرَأْيٍ بِالْقُوَّةِ، فَتُمْكِنُ مُوَافَقَتُهُ وَمُخَالَفَتُهُ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُوَافِقَ أَوْ يُخَالَفَ إِذَا عُرِضَتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْمَيِّتِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِي حَقِّهِ خِلَافٌ أَوْ وَفَاقٌ لَا بِالْقُوَّةِ، وَلَا بِالْفِعْلِ. بَلِ الْمَجْنُونُ وَالْمَرِيضُ الرَّائِلُ الْعَقْلِ وَالطِّفْلُ لَا يُنْتَظَرُ،^{١١} لِأَنَّهُ بَطَلَ مِنْهُ إِمْكَانُ الْوِفَاقِ وَالْخِلَافِ.

1813. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ التَّابِعُونَ يَنْدَفِعُ بِخِلَافِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِذَا نُقِلَ، فَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ فَلَعَلَّهُ خَالَفَ، وَلَكِنْ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا، فَلَا يُسْتَيْقَنُ إِجْمَاعُ كُلِّ الْأُمَّةِ.

1814. قُلْنَا: يَبْطُلُ بِالْمَيِّتِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّ إِمْكَانَ خِلَافِهِ لَا يَكُونُ كَحَقِيقَةِ خِلَافِهِ. وَهَذَا التَّحْقِيقُ: وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ فُتِحَ بَابُ الْإِحْتِمَالِ لَبَطَلَتْ / الْحُجَجُ، إِذْ مَا مِنْ حُكْمٍ إِلَّا وَيَتَصَوَّرُ تَقْدِيرُ نَسْخِهِ، وَانْفِرَادُ الْوَاحِدِ بِنَقْلِهِ وَمَوْتِهِ قَبْلَ أَنْ يُنْقَلَ إِلَيْنَا، وَلَبَطَلَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ وَاحِدًا مِنْهُمْ أَضْمَرَ الْمُخَالَفَةَ، وَإِنَّمَا أَظْهَرَ الْمُوَافَقَةَ لِسَبَبٍ؛ وَلَرَدَّ خَبَرِ الْوَاحِدِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا. وَإِذَا عُرِفَ الْإِجْمَاعُ، وَانْقَرَضَ الْعَصْرُ، أَمْكَنَ رُجُوعُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَبْلَ الْمَوْتِ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا، فَيَبْطُلُ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَشْتَرِطُ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ.

1815. فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النَّسْخِ وَعَدَمُ الرُّجُوعِ.

1816. قُلْنَا: وَالْأَصْلُ عَدَمُ خَوْضِهِ فِي الْوَاقِعَةِ، وَعَدَمُ الْخِلَافِ وَالْوِفَاقِ جَمِيعًا. ثُمَّ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ الْعَدَمُ فَلَا حِتْمَالُ لَا يَنْتَفِي. وَإِذَا ثَبَتَ الْإِحْتِمَالُ حَصَلَ الشَّكُّ، فَيَصِيرُ الْإِجْمَاعُ غَيْرَ مُسْتَيْقِنٍ مَعَ الشَّكِّ. وَلَكِنْ يُقَالُ: لَا يَنْدَفِعُ الْإِجْمَاعُ بِكُلِّ شَكٍّ.

1817. فَإِنْ قِيلَ: فِي مَسْأَلَةِ تَجْوِيزِ النَّسْخِ وَتَجْوِيزِ الرَّجُوعِ شَكٌّ بَعْدَ اسْتِيقَانِ أَصْلِ الْحُجَّةِ، وَإِنَّمَا الشَّكُّ فِي دَوَامِهَا، وَهَهُنَا: الشَّكُّ فِي أَصْلِ الْإِجْمَاعِ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مَوْقُوفٌ عَلَى حُصُولِ نَعْتِ الْكُلِّيَّةِ لَهُمْ، وَنَعْتُ الْكُلِّيَّةِ مَوْقُوفٌ عَلَى مَعْرِفَةِ انْتِفَاءِ الْخِلَافِ، فَإِذَا شَكَّكْنَا فِي انْتِفَاءِ الْخِلَافِ شَكَّكْنَا فِي الْكُلِّيَّةِ، فَشَكَّكْنَا فِي الْإِجْمَاعِ.

1818. قُلْنَا: لَا، بَلْ نَعْتُ الْكُلِّيَّةِ حَاصِلٌ لِلتَّابِعِينَ، وَإِنَّمَا يَنْتَفِي بِمَعْرِفَةِ الْخِلَافِ. فَإِذَا لَمْ يُعْرَفْ بَقِيَّةُ الْكُلِّيَّةِ. وَمَا ذَكَرُوهُ يُضَاهِي قَوْلَ الْقَائِلِ: الْحُجَّةُ فِي نَصِّ مَاتِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ نَسْخِهِ، فَإِذَا لَمْ نَعْرِفْ مَوْتَهُ قَبْلَ نَسْخِهِ شَكَّكْنَا فِي الْحُجَّةِ؛ وَالْحُجَّةُ الْإِجْمَاعُ الْمُنْقَرِضُ عَلَيْهِ الْعَصْرُ، فَإِذَا شَكَّكْنَا فِي الرَّجُوعِ فَقَدْ شَكَّكْنَا فِي الْحُجَّةِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي قَوْلِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّا لَا نَقُولُ: صَارَ كُلِّيَّةُ الْبَاقِينَ مَشْكُوكًا فِيهَا.

1819. هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الرُّكْنِ الْأَوَّلِ.

الرُّكْنُ الثَّانِي فِي: نَفْسِ الْإِجْمَاعِ

1820. وَنَعْنِي بِهِ: اتِّفَاقَ فَتَاوَى الْأُمَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ، فِي لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ، انْقِرَاضَ عَلَيْهِ الْعَصْرُ أَوْ لَمْ يَنْقَرِضْ، أَفْتَوْا عَنِ اجْتِهَادٍ أَوْ عَنْ نَصٍّ، مَهْمَا كَانَتِ الْفَتْوَى نُطْقًا صَرِيحًا.

1821. وَتَمَامُ النَّظَرِ فِي هَذَا الرُّكْنِ بَيَانُ أَنَّ السُّكُوتَ لَيْسَ كَالنُّطْقِ، وَأَنَّ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ قَدْ يَنْعَقِدُ عَنِ اجْتِهَادٍ.

1822. فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

1823. |1| مَسْأَلَةٌ: إِذَا أَفْتَى بَعْضُ الصَّحَابَةِ بِفَتْوَى، وَسَكَتَ الْآخَرُونَ، لَمْ يَنْعَقِدِ الْإِجْمَاعُ. وَلَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ.

1824. وَقَالَ قَوْمٌ: إِذَا انْتَشَرَ وَسَكَتُوا، فَسُكُوتُهُمْ كَالنُّطْقِ، حَتَّى يَتِمَّ بِهِ الْإِجْمَاعُ.

1825. وَشَرَطَ قَوْمٌ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ عَلَى السُّكُوتِ.

1826. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ حُجَّةٌ، وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ.

1827. وَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَكِنَّهُ دَلِيلٌ تَجْوِيزُهُمُ الْاجْتِهَادَ فِي الْمَسْأَلَةِ.

1828. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ، وَلَا حُجَّةٍ، وَلَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَجْوِيزِ الْاجْتِهَادِ فِي الْمَسْأَلَةِ، إِلَّا إِذَا دَلَّتْ قَرَائِنُ الْأَحْوَالِ عَلَى أَنَّهُمْ سَكَتُوا مُضْمِرِينَ الرِّضَا وَجَوَازَ * الْأَخْذِ بِهِ عِنْدَ السُّكُوتِ.

* «جاء» في
المخطوط: 1258

|192/1|

1829. وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ فَتْوَاهُ إِنَّمَا تُعْلَمُ بِقَوْلِهِ الصَّرِيحِ الَّذِي / لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ احْتِمَالٌ وَتَرَدُّدٌ. وَالسُّكُوتُ مُتَرَدِّدٌ فَقَدْ يُسَكَّتُ مِنْ غَيْرِ إِضْمَارِ الرِّضَا، لِسَبْعَةِ أَسْبَابٍ:

1830. الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِي بَاطِنِهِ مَانِعٌ مِنْ إِظْهَارِ الْقَوْلِ، وَنَحْنُ لَا نَطْلُعُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَظْهَرُ قَرَائِنُ السُّخْطِ عَلَيْهِ مَعَ سُكُوتِهِ.

1831. الثَّانِي: أَنْ يَسَكَّتَ لِأَنَّهُ يَرَاهُ قَوْلًا سَائِغًا لِمَنْ أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مُوَافِقًا عَلَيْهِ، بَلْ كَانَ يَعْتَقِدُ خَطَأَهُ.

1832. الثَّالِثُ: أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، فَلَا يَرَى الْإِنْكَارَ فِي الْمُجْتَهِدَاتِ أَصْلًا، وَلَا يَرَى الْجَوَابَ إِلَّا فَرَضَ كِفَايَةً، فَإِذَا كَفَاهُ مَنْ هُوَ مُصِيبٌ سَكَّتَ، وَإِنْ خَالَفَ اجْتِهَادَهُ.

1833. الرَّابِعُ: أَنْ يَسَكَّتَ وَهُوَ مُنْكَرٌ، لَكِنْ يَنْتَظِرُ فُرْصَةَ الْإِنْكَارِ، وَلَا يَرَى الْبِدَارَ مَصْلَحَةً، لِعَارِضٍ مِنَ الْعَوَارِضِ يَنْتَظِرُ زَوَالَهُ، ثُمَّ يَمُوتُ قَبْلَ زَوَالِ ذَلِكَ الْعَارِضِ، أَوْ يَشْتَغِلُ عَنْهُ.

1834. الْخَامِسُ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ، وَنَالَهُ ذُلٌّ وَهَوَانٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي سُكُوتِهِ عَنْ إِنْكَارِ الْعَوْلِ فِي حَيَاةِ عُمَرَ «كَانَ رَجُلًا مَهِيئًا فَهَيْئَتُهُ».

1835. السَّادِسُ: أَنْ يَسَكَّتَ لِأَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّهُ بَعْدُ فِي مُهَلَّةِ النَّظَرِ.

1836. السَّابِعُ: أَنْ يَسَكَّتَ لِظَنِّهِ أَنَّ غَيْرَهُ قَدْ كَفَاهُ الْإِنْكَارَ، وَأَغْنَاهُ عَنِ الْإِظْهَارِ، ثُمَّ يَكُونُ قَدْ غَلِطَ فِيهِ، فَتَرَكَ الْإِنْكَارَ عَنْ تَوْهُمْ، إِذْ رَأَى الْإِنْكَارَ فَرَضَ كِفَايَةً، وَظَنَّ

أَنَّهُ قَدْ كَفِيَ، وَهُوَ مُخْطِئٌ فِي وَهْمِهِ.

1837. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ لَظَهَرَ؟

1838. قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ فِيهِ وَفَاقٌ لَظَهَرَ. فَإِنْ تَصَوَّرَ عَارِضٌ يَمْنَعُ مِنْ ظُهُورِ الْوِفَاقِ، تَصَوَّرَ

مِثْلُهُ فِي ظُهُورِ الْخِلَافِ. وَبِهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ الْجُبَائِيِّ، حَيْثُ شَرَطَ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ فِي الشُّكُوتِ، إِذْ مِنْ الْعَوَارِضِ الْمَذْكُورَةِ مَا يَدُومُ إِلَى آخِرِ الْعَصْرِ.

1839. أَمَّا مَنْ قَالَ: هُوَ حُجَّةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا، فَهُوَ تَحَكُّمٌ، لِأَنَّهُ قَوْلُ بَعْضِ الْأُمَّةِ، وَالْعِصْمَةُ إِنَّمَا تَثْبُتُ لِلْكَلِّ فَقَطْ.

1840. فَإِنْ قِيلَ: نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ التَّابِعِينَ كَانُوا إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مَسْأَلَةٌ، فَنُقِلَ إِلَيْهِمْ مَذْهَبُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، مَعَ انْتِشَارِهِ وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ، كَانُوا لَا يُجَوِّزُونَ الْعُدُولَ عَنْهُ، فَهُوَ إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى كَوْنِهِ حُجَّةً.

1841. قُلْنَا: هَذَا إِجْمَاعٌ غَيْرُ مُسَلَّمٍ، بَلْ لَمْ يَزَلِ الْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَيَعْلَمُ الْمُحَصِّلُونَ أَنَّ الشُّكُوتَ مُتَرَدِّدٌ، وَأَنَّ قَوْلَ بَعْضِ الْأُمَّةِ لَا حُجَّةَ فِيهِ.

هل يتوقف انعقاد
الإجماع على
انقراض العصر
دون ظهور خلاف
من المجمعين؟

1842. |2| مَسْأَلَةٌ: إِذَا اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ الْأُمَّةِ، وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ، اِنْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ، وَوَجَبَتْ عِصْمَتُهُمْ عَنِ الْخَطَا.

1843. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ مِنْ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ، وَمَوْتِ الْجَمِيعِ.

1844. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي اتِّفَاقِهِمْ لَا فِي مَوْتِهِمْ، وَقَدْ حَصَلَ قَبْلَ الْمَوْتِ، فَلَا يَزِيدُهُ الْمَوْتُ تَأْكِيدًا. وَحُجَّةُ الْإِجْمَاعِ الْآيَةُ وَالْخَبَرُ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ اعْتِبَارَ الْعَصْرِ.

1845. فَإِنْ قِيلَ: مَا دَامُوا فِي الْأَحْيَاءِ فَرَجُوعُهُمْ مُتَوَقَّعٌ، وَفَتْوَاهُمْ غَيْرُ مُسْتَقَرَّةٍ.

1846. قُلْنَا: وَالْكَلَامُ فِي رُجُوعِهِمْ، فَإِنَّا لَا نَجُوزُ الرُّجُوعَ مِنْ جَمِيعِهِمْ، إِذْ يَكُونُ أَحَدُ الْإِجْمَاعَيْنِ خَطَاً، وَهُوَ مُحَالٌ. أَمَّا بَعْضُهُمْ فَلَا يَحِلُّ لَهُ الرُّجُوعُ، لِأَنَّهُ بِرُجُوعِهِ يُخَالَفَ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ الَّتِي وَجَبَتْ عِصْمَتُهَا / عَنِ الْخَطَا. نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ الرُّجُوعُ مِنْ بَعْضِهِمْ، وَيَكُونُ بِهِ عَاصِيًا فَاسِقًا، وَالْمَعْصِيَةُ تَجُوزُ عَلَى بَعْضِ الْأُمَّةِ وَلَا تَجُوزُ عَلَى الْجَمِيعِ.

1847. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ مُخَالَفًا لِلْإِجْمَاعِ وَبَعْدَ مَا تَمَّ الْإِجْمَاعُ، وَإِنَّمَا يَتَمُّ بِانْقِرَاضِ الْعَصْرِ؟

1848. قُلْنَا: إِنْ عَنِيتُمْ بِهِ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى إِجْمَاعًا فَهُوَ بَهْتٌ عَلَى اللُّغَةِ وَالْعُرْفِ، وَإِنْ عَنِيتُمْ أَنَّ حَقِيقَتَهُ لَمْ تَتَحَقَّقْ، فَمَا حَدُّهُ، وَمَا الْإِجْمَاعُ إِلَّا اتِّفَاقُ فَتَاوِيهِمْ؟ وَالْإِجْمَاعُ قَدْ حَصَلَ. وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ اسْتِدَامَةٌ لِلاتِّفَاقِ، لَا إِتِمَامٌ لِلاتِّفَاقِ.

1849. ثُمَّ نَقُولُ: كَيْفَ يُدَّعَى ذَلِكَ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ التَّابِعِينَ فِي زَمَانِ بَقَاءِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَأَوَاخِرِ الصَّحَابَةِ كَانُوا يَحْتَجُّونَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَكُنْ جَوَازُ الْاِحْتِجَاجِ بِالْإِجْمَاعِ مُؤَقَّتًا بِمَوْتِ آخِرِ الصَّحَابَةِ. وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْفِي مَوْتُ الْأَكْثَرِ، وَهُوَ تَحَكُّمُ آخِرٍ لَا مُسْتَنَدَ لَهُ.

1850. ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا يُؤَدِّي إِلَى تَعَذُّرِ الْإِجْمَاعِ، فَإِنَّهُ إِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ جَازَ لِلتَّابِعِيِّ أَنْ يُخَالَفَ، إِذْ لَمْ يَتَمَّ الْإِجْمَاعُ؛ وَمَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْ عَصْرِ التَّابِعِينَ أَيْضًا إِبَاقَ بِهَا * لَا يَسْتَقِرُّ الْإِجْمَاعُ مِنْهُمْ، فَيَجُوزُ لِتَابِعِي التَّابِعِينَ الْخِلَافُ. وَهَذَا خَبْطٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

* زيادة من
المخطوط: 1256

1851. وَلَهُمْ شُبُهَةٌ:

[194/1]

1852. الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ رَبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ مَا قَالَهُ عَنْ وَهْمٍ وَغَلَطٍ فَيَتَنَبَّهَ لَهُ، فَكَيْفَ يُحْجَرُ عَلَيْهِ فِي / الرُّجُوعِ عَنِ الْغَلَطِ؟ وَكَيْفَ يُؤْمَنُ ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ يَجْرِي فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ؟

1853. قُلْنَا: وَبِأَنِّ يَمُوتَ مِنْ أَيْنَ يَحْصُلُ أَمَانٌ مِنْ غَلَطِهِ؟ وَهَلْ يُؤْمَنُ مِنَ الْغَلَطِ إِلَّا دَلَالَةُ ١١ النَّصِّ عَلَى وَجُوبِ عِصْمَةِ الْأُمَّةِ؟ وَأَمَّا إِذَا رَجَعَ وَقَالَ: تَبَيَّنْتُ أَنِّي غَلِطْتُ.

1854. فَنَقُولُ: إِنَّمَا يُتَوَهَّمُ عَلَيْكَ الْغَلَطُ إِذَا انْفَرَدْتَ، وَأَمَّا مَا قُلْتَهُ فِي مُوَافَقَةِ الْأُمَّةِ فَلَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ.

1855. فَإِنْ قَالَ: تَحَقَّقْتُ أَنِّي قُلْتُ مَا قُلْتَهُ عَنْ دَلِيلٍ كَذَا، وَقَدْ انْكَشَفَ لِي خِلَافُهُ قَطْعًا.

1856. فَنَقُولُ: إِنَّمَا أَخْطَأْتُ فِي الطَّرِيقِ، لَا فِي نَفْسِ الْمَسْأَلَةِ، بَلْ مُوَافَقَةُ الْأُمَّةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ حَقٌّ وَإِنْ كُنْتُ فِي طَرِيقِ الْاسْتِدْلَالِ مُخْطِئًا.

1857. الشبهة الثانية: أَنَّهُمْ رَبَّمَا قَالُوا عَنِ اجْتِهَادٍ وَظَنٍّ، وَلَا حَجَرَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ أَنْ يَرْجِعَ، وَإِذَا جَازَ الرُّجُوعُ دَلَّ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَمْ يَتِمَّ.

1858. قُلْنَا: لَا حَجَرَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِي الرُّجُوعِ إِذَا انْفَرَدَ بِاجْتِهَادِهِ، أَمَّا مَا وَافَقَ فِيهِ اجْتِهَادُهُ اجْتِهَادَ الْأُمَّةِ فَلَا يَجُوزُ الْخَطَأُ فِيهِ، وَيَجِبُ كَوْنُهُ حَقًّا، وَالرُّجُوعُ عَنِ الْحَقِّ مَمْنُوعٌ.

1859. الشبهة الثالثة: أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْمُخَالَفُ لَمْ تَصِرِ الْمَسْأَلَةُ إِجْمَاعًا بِمَوْتِهِ، وَالْبَاقُونَ هُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ، لَكِنَّهُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ فِي بَعْضِ الْعَصْرِ، فَلِذَلِكَ لَا يَصِيرُ مَذْهَبُ الْمُخَالَفِ مَهْجُورًا. فَإِنْ كَانَ الْعَصْرُ لَا يُعْتَبَرُ فَلْيَبْطُلْ مَذْهَبُ الْمُخَالَفِ. /

[195/1]

1860. قُلْنَا: قَالَ قَوْمٌ: يَبْطُلُ مَذْهَبُهُ وَيَصِيرُ مَهْجُورًا، لِأَنَّ الْبَاقِينَ هُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ عِنْدَنَا، بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّهُمْ لَيْسُوا كُلُّ الْأُمَّةِ بِالإِضَافَةِ إِلَى تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي أَفْتَى فِيهَا الْمَيِّتُ، فَإِنْ فَتَوَاهُ لَا يَنْقَطِعُ حُكْمُهَا بِمَوْتِهِ. وَلَيْسَ هَذَا لِلْعَصْرِ، فَإِنَّهُ جَارٍ فِي الصَّحَابِيِّ الْوَاحِدِ إِذَا قَالَ قَوْلًا وَأَجْمَعَ التَّابِعُونَ فِي جَمِيعِ عَصَرِهِمْ عَلَى خِلَافِهِ، فَقَدْ بَيَّنَّا * أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ مَذْهَبُهُ، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا كُلُّ الْأُمَّةِ بِالإِضَافَةِ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

* ص: 281، وما بعدها

1861. الشبهة الرابعة: مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ عَلَى مَنْعِ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَأَنَا الْآنَ أَرَى بَيْعَهُنَّ. فَقَالَ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ: رَأْيُكَ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِكَ فِي الْفُرْقَةِ.

1862. قُلْنَا: لَوْ صَحَّ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ قَاطِبَةً لَكَانَ هَذَا يَدُلُّ مِنْ مَذْهَبِ عَلِيٍّ عَلَى اشْتِرَاطِ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ. وَلَوْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا صَرِيحًا لَمْ يَجِبْ تَقْلِيدُهُ. كَيْفَ وَلَمْ يَجْتَمِعْ إِلَّا رَأْيُهُ وَرَأْيُ عُمَرَ، كَمَا قَالَ. وَأَمَّا قَوْلُ عُبَيْدَةَ: «رَأْيُكَ فِي الْجَمَاعَةِ» مَا أَرَادَ بِهِ [فِي] مُوَافَقَةِ الْجَمَاعَةِ إِجْمَاعًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ: أَنَّ رَأْيَكَ فِي زَمَانِ الْأَلْفَةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَالِاتِّفَاقِ وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ، أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِكَ فِي الْفِتْنَةِ وَالْفُرْقَةِ، وَتَفَرُّقِ الْكَلِمَةِ، وَتَطَرُّقِ التَّهْمَةِ إِلَى عَلِيٍّ / فِي الْبَرَاءَةِ مِنَ الشَّيْخَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فَلَا حُجَّةَ فِيمَا لَيْسَ صَرِيحًا فِي نَفْسِهِ.

[196/1]

هل يكون مستند
الإجماع الاجتهاد؟

1863. [3] | مَسْأَلَةٌ: يَجُوزُ انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَنِ اجْتِهَادٍ وَقِيَاسٍ، وَيَكُونُ حُجَّةً.

1864. وَقَالَ قَوْمٌ: الْخَلْقُ الْكَثِيرُ لَا يُتَصَوَّرُ اتِّفَاقُهُمْ فِي مَظَنَّةِ الظَّنِّ، وَلَوْ تُصَوَّرَ لَكَانَ حُجَّةً. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ.

1865. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مُتَصَوَّرٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، لِأَنَّ الْقَوْلَ بِالِاجْتِهَادِ يَفْتَحُ الْبَابَ لِلِاجْتِهَادِ، وَلَا يُحَرِّمُهُ.

1866. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ مُتَصَوَّرٌ، وَأَنَّهُ حُجَّةٌ.

1867. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْخَلْقَ الْكَثِيرَ كَيْفَ يَتَّفِقُونَ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ فِي مَظَنَّةِ الظَّنِّ.

1868. قُلْنَا: هَذَا إِنَّمَا يُسْتَنْكَرُ فِيمَا يَتَسَاوَى فِيهِ الْاِحْتِمَالُ. وَأَمَّا الظَّنُّ الْأَغْلَبُ فَيَمِيلُ إِلَيْهِ كُلُّ وَاحِدٍ، فَأَيُّ بَعْدٍ فِي أَنْ يَتَّفِقُوا عَلَى أَنَّ النَّبِيذَ فِي مَعْنَى الْخَمْرِ فِي الْإِسْكَارِ فَهُوَ فِي مَعْنَاهُ فِي التَّحْرِيمِ؟ كَيْفَ وَأَكْثَرُ الْإِجْمَاعَاتِ مُسْتَنَدَةٌ إِلَى عُمُومَاتٍ وَظَوَاهِرٍ وَأَخْبَارٍ أَحَادٍ صَحَّتْ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَالِاحْتِمَالُ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا؟ كَيْفَ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى التَّوْحِيدِ وَالنُّبُوَّةِ، وَفِيهِمَا مِنَ الشُّبْهِ مَا هُوَ أَعْظَمُ جَذْبًا لِأَكْثَرِ الطَّبَاعِ مِنَ الْاِحْتِمَالِ الَّذِي فِي مُقَابَلَةِ الظَّنِّ الْأَظْهَرِ؟ وَقَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى إِبْطَالِ النُّبُوَّةِ مَذَاهِبٌ بَاطِلَةٌ، لَيْسَ لَهَا دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ وَلَا ظَنِّيٌّ، فَكَيْفَ لَا يَجُوزُ الْاِتِّفَاقُ عَلَى دَلِيلٍ ظَاهِرٍ، وَظَنٍّ غَالِبٍ؟

1869. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ جَوَازُ / الْاِتِّفَاقِ عَنِ اجْتِهَادٍ، لَا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ، كَالِاتِّفَاقِ عَلَى جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَمِقْدَارِ أَرْشِ الْجَنَايَةِ، وَتَقْدِيرِ النِّفْقَةِ، وَعَدَالَةِ الْأُيُومَةِ وَالْقَضَاةِ. وَكُلُّ ذَلِكَ مَظْنُونٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسًا.

[197/1]

1870. وَلَهُمْ شُبْهَةٌ:

1871. الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: كَيْفَ تَتَّفِقُ الْأُمَّةُ عَلَى اخْتِلَافِ طِبَاعِهَا، وَتَفَاوُتِ أَفْهَامِهَا فِي الذِّكَاةِ وَالْبَلَادَةِ، عَلَى مَظْنُونٍ؟

1872. قُلْنَا: إِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِثْلُ هَذَا الْاِتِّفَاقِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ وَسَاعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، لَأَنَّهُمْ فِي مُهَلَّةِ النَّظَرِ قَدْ يَخْتَلِفُونَ، أَمَّا فِي أَرْمَنِهِ مُتَمَادِيَةٍ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَسْبِقَ الْأَذْكِيَاءُ إِلَى الدَّلَالَةِ الظَّاهِرَةِ، وَيَقَرَّرُونَ ذَلِكَ عِنْدَ ذَوِي الْبَلَادَةِ، فَيَقْبَلُونَهُ مِنْهُمْ وَيُسَاعِدُونَ عَلَيْهِ. وَأَهْلُ هَذَا الْمَذْهَبِ قَدْ جَوَّزُوا الْإِجْمَاعَ عَلَى نَفْيِ الْقِيَاسِ وَإِبْطَالِهِ مَعَ ظُهُورِ أُدْلَةٍ صَحَّتِهِ، فَكَيْفَ يَمْتَنِعُ الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا؟

1873. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: كَيْفَ تَجْتَمِعُ الْأُمَّةُ عَلَى قِيَاسٍ، وَأَصْلُ الْقِيَاسِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؟

1874. قُلْنَا: إِنَّمَا يُفْرَضُ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَيْهِ، وَالْخِلَافُ حَدَثَ بَعْدَهُمْ. وَإِنْ فُرِضَ بَعْدَ حُدُوثِ الْخِلَافِ فَيَسْتَنْدُ الْقَائِلُونَ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْقِيَاسِ، وَالْمُنْكَرُونَ لَهُ إِلَى اجْتِهَادِ ظَنُّوْا أَنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ قِيَاسٌ، إِذْ قَدْ يَتَوَهَّمُ غَيْرُ الْعُمُومِ عُمُومًا، وَغَيْرُ الْأَمْرِ أَمْرًا، وَغَيْرُ الْقِيَاسِ قِيَاسًا. / وَكَذَا عَكْسُهُ.

[198/1]

1875. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْخَطَأَ فِي الْاجْتِهَادِ جَائِزٌ، فَكَيْفَ تَجْتَمِعُ الْأُمَّةُ عَلَى مَا يَجُوزُ فِيهِ الْخَطَأُ؟ وَرَبَّمَا قَالُوا: الْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى جَوَازِ مُخَالَفَةِ الْمُجْتَهِدِ، فَلَوْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَنْ قِيَاسٍ لَحُرِّمَتِ الْمُخَالَفَةُ الَّتِي هِيَ جَائِزَةٌ، بِالْإِجْمَاعِ، وَلَتَنَاقَضَ الْإِجْمَاعَانِ.

1876. قُلْنَا: إِنَّمَا يَجُوزُ الْخَطَأُ فِي اجْتِهَادٍ يَنْفَرِدُ بِهِ الْإِحَادُ. أَمَّا اجْتِهَادُ الْأُمَّةِ الْمَعْصُومَةِ فَلَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ، كَاجْتِهَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقِيَاسِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ ۖ لِثُبُوتِ عِصْمَتِهِ، فَكَذَا عِصْمَةُ الْأُمَّةِ، مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ.

100/ب

البَابُ الثَّالِثُ فِي: حُكْمِ الْإِجْمَاعِ

1877. وَحُكْمُهُ وَجُوبُ الْاِتِّبَاعِ، وَتَحْرِيمُ الْمُخَالَفَةِ، وَالامْتِنَاعُ عَنْ كُلِّ مَا تُنْسَبُ فِيهِ الْأُمَّةُ إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ. وَالنَّظَرُ فِيْمَا هُوَ خَرَقٌ وَمُخَالَفَةٌ، وَمَا لَيْسَ بِمُخَالَفَةٍ، يَتَهَذَّبُ بِرِسْمِ مَسَائِلَ:

1878. 1| مَسْأَلَةٌ: إِذَا اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ، كَحُكْمِهِمْ مَثَلًا فِي الْجَارِيَةِ الْمُشْتَرَاةِ إِذَا / وَطَنَهَا الْمُشْتَرِي ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا، فَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا تُرَدُّ مَعَ الْعُقْرِ؛ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى مَنَعِ الرَّدِّ. فَلَوْ اتَّفَقُوا عَلَى هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ كَانَ الْمَصِيرُ إِلَى الرَّدِّ مَجَانًا خَرَقًا لِلْإِجْمَاعِ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ، إِلَّا عِنْدَ شُدُوزٍ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ. وَالشَّافِعِيُّ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى الرَّدِّ مَجَانًا لِأَنَّ الصَّحَابَةَ بِجُمْلَتِهِمْ لَمْ يَخُوضُوا فِي الْمَسْأَلَةِ، وَإِنَّمَا نُقِلَ فِيهَا مَذْهَبُ بَعْضِهِمْ. فَلَوْ خَاضُوا فِيهَا بِجُمْلَتِهِمْ، وَاسْتَقَرَّ رَأْيُ جَمِيعِهِمْ عَلَى مَذْهَبَيْنِ: لَمْ يَجْزِ إِحْدَاثُ مَذْهَبٍ ثَالِثٍ. وَدَلِيلُهُ أَنَّهُ

إن اختلفت الأمة
في مسألة في عصر
على قولين، هل
يجوز إحداث قول
ثالث؟

[199/1]

يُوجِبُ نِسْبَةَ الْأُمَّةِ إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ، إِذْ لَا بُدَّ لِلْمَذْهَبِ الثَّالِثِ مِنْ دَلِيلٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ نِسْبَةِ الْأُمَّةِ إِلَى تَضْيِيعِهِ وَالْغَفْلَةِ عَنْهُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

1879. وَلَهُمْ شُبْهَةٌ:

1880. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُمْ خَاضُوا خَوْضَ مُجْتَهِدِينَ، وَلَمْ يُصَرِّحُوا بِتَحْرِيمِ قَوْلٍ ثَالِثٍ.

1881. قُلْنَا: وَإِذَا اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ عَنْ اجْتِهَادٍ فَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَجْزُ خِلَافُهُمْ، لِأَنَّهُ يُوجِبُ نِسْبَتَهُمْ إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ، وَالْغَفْلَةِ عَنْ دَلِيلِهِ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا.

1882. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَوْ اسْتَدَلَّ الصَّحَابَةُ بِدَلِيلٍ أَوْ عَلَّةٍ لَجَازَ الْاسْتِدْلَالَ بِعِلَّةٍ أُخْرَى، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِبُطْلَانِهَا، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ الثَّالِثُ لَمْ يُصَرِّحُوا بِبُطْلَانِهِ.

1883. قُلْنَا: فَلْيَجْزُ خِلَافُهُمْ إِذَا اتَّفَقُوا عَنْ اجْتِهَادٍ، إِذْ يَجُوزُ التَّعْلِيلُ / بِعِلَّةٍ أُخْرَى فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ؛ لَكِنِ الْجَوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرْضِ دِينِهِمُ الْإِطْلَاعُ عَلَى جَمِيعِ الْأَدِلَّةِ، بَلْ يَكْفِيهِمْ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ، فَلَيْسَ فِي إِحْدَاثِ عِلَّةٍ أُخْرَى وَاسْتِنْبَاطِهَا نِسْبَةً إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ. وَفِي مُخَالَفَتِهِمْ فِي الْحُكْمِ إِذَا اتَّفَقُوا نِسْبَةً إِلَى التَّضْيِيعِ، فَكَذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلَيْنِ.

1884. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ إِلَى أَنَّ اللَّمَسَ وَالْمَسَّ يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُمَا لَا يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ، وَلَمْ يَفَرِّقْ وَاحِدٌ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ تَابِعِيُّ: يَنْقُضُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، كَانَ هَذَا جَائِزًا، وَإِنْ كَانَ قَوْلًا ثَالِثًا.

1885. قُلْنَا: لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يُوَافِقُ مَذْهَبَ طَائِفَةٍ. وَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ حُكْمٌ وَاحِدٌ. وَلَيْسَتْ التَّسْوِيَةُ مَقْصُودَةً، وَلَوْ قَصَدُوهَا وَقَالُوا: لَا فَرْقَ، وَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ، لَمْ يَجْزِ الْفَرْقُ. وَإِذَا فَرَّقُوا بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَاتَّفَقُوا عَلَى الْفَرْقِ قَصْدًا امْتَنَعَ الْجَمْعُ.

1886. أَمَّا إِذَا لَمْ يُجْمَعُوا وَلَمْ يُفَرَّقُوا، فَلَا يَلْتِمُ حُكْمٌ وَاحِدٌ مِنْ مَسْأَلَتَيْنِ. بَلْ نَقُولُ صَرِيحًا: لَا يَخْلُو إِنْسَانٌ عَنْ مَعْصِيَةٍ وَخَطِئٍ فِي مَسْأَلَةٍ، فَالْأُمَّةُ مُجْتَمِعَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَالْخَطِئِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُحَالٍ. إِنَّمَا يَسْتَحِيلُ الْخَطُؤُ بِحَيْثُ يَضِيعُ

الْحَقُّ، حَتَّى لَا يَقُومَ بِهِ طَائِفَةٌ، مَعَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي / عَلَى الْحَقِّ».

[201/1]

1887. فَلِهَذَا نَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ تَنْقَسِمَ الْأُمَّةُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ إِلَى فِرْقَتَيْنِ، وَتُخْطِئُ فِرْقَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ، وَالْفِرْقَةُ الْأُخْرَى تَقُومُ بِالْحَقِّ فِيهَا؛ وَالْقَائِمُونَ بِالْحَقِّ يُخْطِئُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُخْرَى، وَيَقُومُ بِالْحَقِّ فِيهَا الْمُخْطِئُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، حَتَّى يَقُولَ مَثَلًا أَحَدُ شَطْرِي الْأُمَّةِ: الْقِيَاسُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَالْخَوَارِجُ مُبْطِلُونَ. وَيَقُولُ فَرِيقٌ آخَرُ: الْقِيَاسُ حُجَّةٌ، وَالْخَوَارِجُ مُحِقُّونَ، فَيَشْمَلُهُمُ الْخَطَأُ؛ وَلَكِنْ فِي مَسْأَلَتَيْنِ. فَلَا يَكُونُ الْحَقُّ فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُضَيَّعًا بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

1888. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ مَسْرُوقًا أَحَدَثَ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ قَوْلًا ثَالِثًا، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ مُنْكَرٌ.

1889. قُلْنَا: لَمْ يَثْبُتِ اسْتِقْرَارُ كَافَّةِ الصَّحَابَةِ عَلَى رَأْيَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ، بَلْ رُبَّمَا كَانَ بَعْضُهُمْ فِيهَا فِي مُهَلَّةِ النَّظَرِ، أَوْ لَمْ يَخْضُ فِيهَا. أَوْ لَعَلَّ مَسْرُوقًا خَالَفَ الصَّحَابَةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِوَفَاقِهِمْ، وَكَانَ أَهْلًا لِلِاجْتِهَادِ فِي وَقْتِ وَقُوعِ هَذِهِ / الْمَسْأَلَةِ. كَيْفَ وَلَمْ يَصِحَّ هَذَا عَنْ مَسْرُوقٍ إِلَّا بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، فَلَا يُدْفَعُ بِهَا مَا ذَكَرْنَا.

[202/1]

هل ينعقد الإجماع
بموت المخالف؟

1890. |2| مَسْأَلَةٌ: إِذَا خَالَفَ وَاحِدٌ مِنَ الْأُمَّةِ أَوْ اثْنَانِ، لَمْ يَنْعَقِدِ الْإِجْمَاعُ دُونَهُ، فَلَوْ مَاتَ لَمْ تَصِرِ الْمَسْأَلَةُ إِجْمَاعًا، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. وَدَلِيلُنَا أَنَّ الْمُحَرَّمَ مُخَالَفَةُ الْأُمَّةِ كَافَّةً، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى مَذْهَبِ الْمَيِّتِ بَعْدَ عَصْرِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: مَذْهَبُهُ خِلَافُ كَافَّةِ الْأُمَّةِ، لِأَنَّ الْمَيِّتَ مِنَ الْأُمَّةِ لَا يَنْقَطِعُ مَذْهَبُهُ بِمَوْتِهِ. وَلِذَلِكَ يُقَالُ: فَلَانٌ وَافَقَ الشَّافِعِيَّ أَوْ خَالَفَهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ الشَّافِعِيِّ. فَمَذْهَبُ الْمَيِّتِ لَا يَصِيرُ مَهْجُورًا بِمَوْتِهِ، وَلَوْ صَارَ مَهْجُورًا لَصَارَ مَذْهَبُ الْجَمِيعِ كَالْمُنْعَدِمِ عِنْدَ مَوْتِهِمْ، حَتَّى يَجُوزَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ يُخَالِفَهُمْ.

1891. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ مَاتَ فِي مُهَلَّةِ النَّظَرِ وَهُوَ بَعْدَ مُتَوَقِّفٍ، فَمَاذَا تَقُولُونَ فِيهِ؟

1892. قُلْنَا: نَقْطَعُ فِي طَرَفَيْنِ وَاضِحَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ الْخَوْضِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَقَبْلَ أَنْ تُعْرَضَ عَلَيْهِ، فَالْبَاقُونَ بَعْدَهُ كُلُّ الْأُمَّةِ؛ وَإِنْ خَاضَ / وَأَفْتَى،

[203/1]

فَالْبَاقُونَ بَعْضُ الْأُمَّةِ؛ وَالثَّانِي | إِنْ مَاتَ فِي مُهْلَةِ النَّظَرِ فَهَذَا مُحْتَمَلٌ، فَإِنَّهُ كَمَا لَمْ يُخَالِفْهُمْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ أَيْضًا، بَلِ الْمُتَوَقَّفُ مُخَالِفٌ لِلْجَازِمِ، لَكِنَّهُ بِصَدَدِ الْمُوَافَقَةِ. فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُحْتَمَلَةٌ عِنْدَنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إذا ثبت الخلاف
في عصر في مسألة
فهل ينعقد
الإجماع فيها بعد
ذلك؟

1893. |3| مَسْأَلَةٌ: إِذَا اتَّفَقَ التَّابِعُونَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ الصَّحَابَةِ لَمْ يَصِرِ الْقَوْلُ الْآخَرُ مَهْجُورًا، وَلَمْ يَكُنِ الذَّاهِبُ إِلَيْهِ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ وَجَمَاعَةِ مَنْ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، كَالْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مُخَالِفًا لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ، فَإِنَّ الَّذِينَ مَاتُوا عَلَى ذَلِكَ الْمَذْهَبِ هُمْ مِنَ الْأُمَّةِ، وَالتَّابِعُونَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بَعْضُ الْأُمَّةِ؛ وَإِنْ كَانُوا كُلُّ الْأُمَّةِ، فَمَذْهَبُهُمْ بِاخْتِيَارِ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لَا يُحَرِّمُ الْقَوْلَ الْآخَرَ. فَإِنْ صَرَّحُوا بِتَحْرِيمِ الْقَوْلِ الْآخَرَ فَتَحْنُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ نَقُولَ: هَذَا مُحَالٌ وَقُوعُهُ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَنَاقُضِ الْإِجْمَاعَيْنِ، إِذْ مَضَتْ الصَّحَابَةُ مُصَرِّحَةً بِتَجْوِيزِ الْخِلَافِ، / وَهَؤُلَاءِ اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ مَا سَوَّغُوهُ. وَإِمَّا أَنْ نَقُولَ إِنَّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ، وَلَكِنَّهُمْ بَعْضُ الْأُمَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالْمَعْصِيَةُ مِنْ بَعْضِ الْأُمَّةِ جَائِزَةٌ، وَإِنْ كَانُوا كُلُّ الْأُمَّةِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ لَمْ يَخْضِ الصَّحَابَةُ فِيهَا. لَكِنَّ هَذَا يُخَالِفُ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ» إِذْ يَكُونُ الْحَقُّ قَدْ ضَاعَ فِي هَذَا الزَّمَانِ. فَلَعَلَّ مِنْ يَمِيلُ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ يَجْعَلُ الْحَدِيثَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ.

|204/1|

1894. فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: هَذَا إِجْمَاعٌ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ. وَأَمَّا الصَّحَابَةُ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلَيْنِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَعْتَرِ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى دَلِيلٍ يُعَيِّنُ الْحَقَّ فِي أَحَدِهِمَا.

1895. قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ وَاخْتِرَاعٌ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا هَذَا الشَّرْطَ. وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، فَلَا يُمَكِّنُ الشَّرْطُ فِي الْحُجَّةِ الْقَاطِعَةِ، إِذْ يَتَطَرَّقُ الْإِحْتِمَالُ إِلَيْهِ، وَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ قَاطِعًا. وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ عَنْ / اجْتِهَادٍ فَقَدْ اتَّفَقُوا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَعْتَرِ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى دَلِيلٍ يُعَيِّنُ الْحَقَّ فِي خِلَافِهِ. وَقَدْ مَضَتْ الصَّحَابَةُ مُتَّفِقَةً عَلَى تَسْوِيعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ، فَلَا يَجُوزُ خَرَقُ إِجْمَاعِهِمْ.

|205/1|

الإجماع بعد
الخلاف هل يكون
إجماعاً؟

1896. |4| مَسْأَلَةٌ: إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ عَلَى قَوْلَيْنِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ، صَارَ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ إِجْمَاعًا قَاطِعًا عِنْدَ مَنْ شَرَطَ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ، وَيَخْلُصُ مِنَ الْإِشْكَالِ، أَمَا نَحْنُ إِذْ لَمْ نَشْطُرْ: فَالْإِجْمَاعُ الْأَوَّلُ، وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ، قَدْ تَمَّ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ. فَإِذَا رَجَعُوا إِلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فَلَا يُمَكِّنُنَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَنْ نَقُولَ: هُمْ بَعْضُ الْأُمَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ * فِي اتِّفَاقِ التَّابِعِينَ عَلَى أَحَدِ قَوْلِي الصَّحَابَةِ، فَيَعْظُمُ الْإِشْكَالُ.

* ص: 281، وما بعدها

1897. وَطَرُقُ الْخِلَاصِ عَنْهُ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ:

* سقط من
الأميرية وهو في
المخطوط: 1256
لوحة: 115 ب

1898. أَحَدُهُمَا: أَنْ نَقُولَ: هَذَا مُحَالٌ وَقُوعُهُ، وَهُوَ كَفَرَضِ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ رُجُوعِهِمْ بِأَجْمَعِهِمْ إِلَى خِلَافِهِ، أَوْ اتِّفَاقِ التَّابِعِينَ عَلَى خِلَافِهِ. [أَوْهُو مُحَالٌ وَقُوعُهُ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ قَدْ تَمَّ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ إِجْمَاعٌ بَعْدَهُ عَلَى خِلَافِهِ؟] * وَالشَّارِطُونَ لَانْقِرَاضِ الْعَصْرِ / يَتَّخِذُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عُمْدَةً لَهُمْ، وَيَقُولُونَ مَثَلًا: إِذَا اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى بُطْلَانِهِ جَازَ لَهُ أَنْ يُصِرَّ عَلَيْهِ، فَلَمْ لَا يُجُوزُ لِلآخَرِينَ أَنْ يُوَافِقُوهُ، مَهْمَا ظَهَرَ لَهُمْ دَلِيلُ الْبُطْلَانِ؟ وَكَيْفَ يُحْجَرُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ أَنْ يُوَافِقَ مُخَالَفَهُ؟

[206/1]

1899. قُلْنَا: هَذَا اسْتِبْعَادٌ مَحْضٌ. وَنَحْنُ نَحِيلُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَنَاقُضِ الْإِجْمَاعَيْنِ، فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ الْأَوَّلَ قَدْ دَلَّ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ، وَعَلَى إِيْجَابِ التَّقْلِيدِ عَلَى كُلِّ عَامِّيٍّ لِمَنْ شَاءَ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ. وَلَا يَكُونُ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَسْوِيعِ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ، أَوْ كَالْقَاطِعِ، فِي تَجْوِيزِهِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ رَفْعُهُ؟ فَإِحَالَةُ وَقُوعِ هَذَا التَّنَاقُضِ فِي الْإِجْمَاعَيْنِ أَقْرَبُ مِنَ التَّحَكُّمِ بِاشْتِرَاطِ الْعَصْرِ.

1900. ثُمَّ يَبْقَى الْإِشْكَالُ فِي اتِّفَاقِ التَّابِعِينَ بَعْدَ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ عَلَى اخْتِلَافِ قَوْلَيْنِ. ثُمَّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يُجُوزُ الرُّجُوعُ إِلَى أَحَدِهِمَا فِي الْقَطْعِيَّاتِ، / كَمَا رَجَعُوا إِلَى قِتَالِ الْمَانِعِينَ لِلزَّكَاةِ بَعْدَ الْخِلَافِ، وَإِلَى أَنَّ الْأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ، لِأَنَّ كُلَّ فَرِيقٍ يُؤْتَمُّ مُخَالَفَهُ، وَلَا يُجُوزُ مَذْهَبُهُ، بِخِلَافِ الْمُجْتَهِدَاتِ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهَا مَقْرُونٌ بِتَجْوِيزِ الْخِلَافِ، وَتَسْوِيعِ الْأَخْذِ بِكُلِّ مَذْهَبٍ أَدَّى إِلَيْهِ الْاجْتِهَادُ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ.

[207/1]

1901. وَالْمَخْلَصُ الثَّانِي: اشْتِرَاطُ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ، فَإِنَّ اشْتِرَاطَهُ تَحْكُمُ.

1902. وَالْمَخْلَصُ الثَّالِثُ: اشْتِرَاطُ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ مُسْتَنَدًا إِلَى قَاطِعٍ، لَا إِلَى قِيَاسٍ وَاجْتِهَادٍ. فَإِنَّ مَنْ شَرَطَ هَذَا يَقُولُ: لَا يَحْصُلُ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ إِجْمَاعٌ عَلَى جَوَازِ كُلِّ مَذْهَبٍ، بَلْ ذَلِكَ أَيْضًا مُسْتَنَدٌ إِلَى اجْتِهَادٍ، فَإِذَا رَجَعُوا إِلَى وَاحِدٍ فَالنَّظَرُ إِلَى مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ لِتَعْيِينِ الْحَقِّ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ فِي أَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ. وَهُوَ مُشْكِلٌ، لِأَنَّهُ لَوْ فَتِحَ هَذَا الْبَابُ لَمْ يُمْكِنِ التَّعَلُّقُ بِالْإِجْمَاعِ، إِذْ مَا مِنْ إِجْمَاعٍ، إِلَّا وَيَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ عَنْ اجْتِهَادٍ. فَإِذَا انْقَسَمَ الْإِجْمَاعُ إِلَى مَا هُوَ حُجَّةٌ وَإِلَى مَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ، / وَلَا فَاصِلَ، سَقَطَ التَّمَسُّكُ بِهِ، وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ حُجَّةً، فَإِنَّهُ إِنْ ظَهَرَ لَنَا الْقَاطِعُ الَّذِي هُوَ مُسْتَنَدُهُمْ فَيَكُونُ الْحُكْمُ ثَابِتًا بِذَلِكَ الْقَاطِعِ، وَمُسْتَنَدًا إِلَيْهِ، لَا إِلَى الْإِجْمَاعِ، وَلَآنَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا» لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ إِجْمَاعٍ وَإِجْمَاعٍ. وَلَا يَتَخَلَّصُ مِنْ هَذَا إِلَّا مَنْ أَنْكَرَ تَصَوُّرَ الْإِجْمَاعِ عَنْ اجْتِهَادٍ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يُنَاقِضُ آخِرُ كَلَامِهِ أَوَّلَهُ، حَيْثُ قَالَ: اتَّفَاقُهُمْ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ مُسْتَنَدُهُ الْاجْتِهَادُ.

|208/1|

1903. الْمَخْلَصُ الرَّابِعُ: أَنْ يُقَالَ: النَّظَرُ إِلَى الْإِتِّفَاقِ الْأَخِيرِ، فَأَمَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ فَإِنَّمَا جُوزَ الْخِلَافُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ إِجْمَاعٌ عَلَى تَعْيِينِ الْحَقِّ فِي وَاحِدٍ.

1904. وَهَذَا مُشْكِلٌ، فَإِنَّهُ زِيَادَةُ شَرْطٍ فِي الْإِجْمَاعِ، وَالْحُجَجُ الْقَاطِعَةُ لَا تَقْبَلُ الشَّرْطَ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ / وَأَنْ لَا يَكُونَ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: الْإِجْمَاعُ الثَّانِي لَيْسَ بِحُجَّةٍ، بَلْ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ اتِّفَاقًا بَعْدَ اخْتِلَافٍ. وَهَذَا أَوَّلَى، لِأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ عَنِ الْإِجْمَاعِ الشَّرْطُ الْمُحْتَمَلُ.

|209/1|

1905. الْمَخْلَصُ الْخَامِسُ: هَذَا وَهُوَ أَنَّ الْأَخِيرَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَلَا يَحْرُمُ الْقَوْلُ الْمَهْجُورُ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ اخْتِلَافٌ، فَإِذَا تَقَدَّمَ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً.

1906. وَهَذَا أَيْضًا مُشْكِلٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا» يَحْسِمُ بَابَ الشَّرْطِ، وَيُوجِبُ كَوْنَ كُلِّ إِجْمَاعٍ حُجَّةً كَيْفَمَا كَانَ، فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِجْمَاعَيْنِ حُجَّةً، وَيَتَنَاقِضُ. فَلَعَلَّ الْأَوَّلَى الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ

أَنَّ هَذَا لَا يُتَصَوَّرُ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّنَاقُضِ، وَتَصْوِيرُهُ كَتَصْوِيرِ رُجُوعِ أَهْلِ
الإِجْمَاعِ عَمَّا / أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَكَتَصْوِيرِ اتِّفَاقِ التَّابِعِينَ عَلَى خِلَافِ إِجْمَاعِ
الصَّحَابَةِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَمْتَنِعُ وَقُوعُهُ بِدَلِيلِ السَّمْعِ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

[210/1]

1907. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا ذَهَبَ جَمِيعُ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى الْعَوْلِ إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِلَى
مَنْعِ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ إِلَّا عَلِيًّا، فَإِذَا ظَهَرَ لَهُمَا الدَّلِيلُ عَلَى الْعَوْلِ، وَعَلَى مَنْعِ
الْبَيْعِ، فَلَمْ يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا الرُّجُوعُ إِلَى مُوَافَقَةِ سَائِرِ الْأُمَّةِ؟ وَكَيْفَ يَسْتَحِيلُ
أَنْ يَظْهَرَ لَهُمَا مَا ظَهَرَ لِلْأُمَّةِ؟ وَمَذْهَبُكُمْ يُؤَدِّي إِلَى هَذِهِ الْإِحَالَةِ عِنْدَ سُلُوكِ
الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ.

1908. قُلْنَا: لَا إِشْكَالَ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ إِلَّا هَذَا. وَسَبِيلُ قَطْعِهِ أَنْ يُقَالَ: لَا يَحْرُمُ
عَلَيْهِمَا الرُّجُوعُ لَوْ ظَهَرَ لَهُمَا وَجْهُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: يَسْتَحِيلُ أَنْ يَظْهَرَ لَهُمَا
وَجْهُ، أَوْ يَرْجِعَا، لَا لِمُتَنَاعِهِ فِي ذَاتِهِ، لَكِنْ لِإِفْضَائِهِ إِلَى مَا هُوَ مُمْتَنِعٌ سَمْعًا.
وَالشَّيْءُ تَارَةً / يَمْتَنِعُ لِدَاتِهِ، وَتَارَةً لِغَيْرِهِ، كَاتِّفَاقِ التَّابِعِينَ عَلَى إِبْطَالِ الْقِيَاسِ
وَخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّهُ مُحَالٌ لَا لِدَاتِهِ، لَكِنْ لِإِفْضَائِهِ إِلَى تَخْطِئَةِ الصَّحَابَةِ، أَوْ
تَخْطِئَةِ التَّابِعِينَ كَافَّةً، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ سَمْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[211/1]

هل إجماع
الصحابه صحيح
مع خلاف رواية
أحدهم؟

1909. |5| مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى حُكْمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ وَاحِدٌ
مِنْهُمْ حَدِيثًا عَلَى خِلَافِهِ وَرَوَاهُ، فَإِنْ رَجَعُوا إِلَيْهِ كَانَ الْإِجْمَاعُ الْأَوَّلُ بَاطِلًا،
وَإِنْ أَصَرُوا عَلَى خِلَافِ الْخَبَرِ فَهُوَ مُحَالٌ، لَا سِيَّمَا فِي حَقِّ مَنْ يَذْكُرُهُ تَحْقِيقًا.
وَإِذَا رَجَعَ هُوَ كَانَ مُخَالَفًا لِلْإِجْمَاعِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ كَانَ مُخَالَفًا لِلْخَبَرِ. وَهَذَا لَا
مَخْلَصَ عَنْهُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ، فَلْيُعْتَبَرْ.

1910. قُلْنَا: عَنْهُ مَخْلَصَانِ:

1911. أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا فَرَضٌ مُحَالٌ، فَإِنَّ اللَّهَ يَعِصِمُ الْأُمَّةَ عَنِ الْإِجْمَاعِ عَلَى نَقِيضِ
الْخَبَرِ، أَوْ يَعِصِمُ / الرَّاوي عَنِ النَّسْيَانِ إِلَى أَنْ يَتِمَّ الْإِجْمَاعُ.

[212/1]

1912. الثَّانِي: أَنَا نَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الْإِجْمَاعِ، فَإِنْ أَصَرُوا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقٌّ، وَأَنَّ الْخَبَرَ إِمَّا أَنْ
يَكُونَ غَلَطَ فِيهِ الرَّاوي فَسَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَظَنَّ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ
الرَّسُولِ ﷺ، أَوْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ نَسْخٌ لَمْ يَسْمَعْهُ الرَّاوي، وَعَرَفَهُ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ.

وَأِنْ لَمْ يَنْكَشِفْ لَنَا فَإِنْ رَجَعَ الرَّاوي كَانَ مُخْطِئًا، لِأَنَّهُ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ وَهُوَ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَإِنْ رَجَعَ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ إِلَى الْخَبَرِ.

1913. قُلْنَا: كَانَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ حَقًّا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، إِذْ لَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ مَا لَمْ يَبْلُغْهُمْ، كَمَا يَكُونُ الْحُكْمُ الْمَنْسُوخُ حَقًّا قَبْلَ بُلُوغِ النَّسْخِ، وَكَمَا لَوْ تَغَيَّرَ الْجِتْهَادُ، أَوْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرَّائِيَيْنِ حَقًّا عِنْدَ مَنْ صَوَّبَ قَوْلَ كُلِّ مُجْتَهِدٍ.

1914. [213/1] فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ جَازَ هَذَا فَلَمْ / لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَنِ اجْتِهَادٍ

جَازَ لِمَنْ بَعْدَهُمُ الْخِلَافُ، بَلْ جَازَ لَهُمُ الرُّجُوعُ، فَإِنْ مَا قَالُوهُ كَانَ حَقًّا مَا دَامَ ذَلِكَ الْجِتْهَادُ بَاقِيًا، فَإِذَا تَغَيَّرَ تَغَيَّرَ الْفَرْضُ، وَالْكُلُّ حَقٌّ، لَا سِيَّمَا إِذَا اخْتَلَفُوا عَنِ اجْتِهَادٍ ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ. وَهَلَا قُلْتُمْ إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُجَوِّزُونَ لِلذَّاهِبِ إِلَى انْكَارِ الْعَوْلِ، وَبَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ، الْقَوْلَ بِهِ مَا غَلَبَ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ، فَإِذَا تَغَيَّرَ ظَنُّهُ تَغَيَّرَ فَرْضُهُ، وَحَرُمَ عَلَيْهِ مَا كَانَ سَائِغًا لَهُ، وَلَا يَكُونُ هَذَا رَفْعًا لِلْإِجْمَاعِ، بَلْ تَجَوُّزًا لِلْمَصِيرِ إِلَى مَذْهَبٍ بِشَرْطِ غَلْبَةِ الظَّنِّ، فَإِذَا تَغَيَّرَ الظَّنُّ لَمْ يَكُنْ مُجَوِّزًا، وَيَكُونُ هَذَا مَخْلَصًا سَادِسًا فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ *.

* مسألة رقم: 4
ص: 293

1915. قُلْنَا: مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ عَنِ اجْتِهَادٍ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ بَعْدَهُ، لَا لِأَنَّهُ حَقٌّ فَقَطُّ، لَكِنْ لِأَنَّهُ حَقٌّ اجْتَمَعَتْ / الْأُمَّةُ عَلَيْهِ. وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ يَحْرُمُ خِلَافُهُ، لَا كَالْحَقِّ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْآحَادُ. وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفُوا عَنِ اجْتِهَادٍ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْقَوْلِ الثَّانِي. فَيَصِيرُ جَوَازُ الْمَصِيرِ إِلَيْهِ أَمْرًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَيَّدَ بِشَرْطِ بَقَاءِ الْجِتْهَادِ، كَمَا لَوْ اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ بِالْاجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الْجِتْهَادُ، بَلْ يَحْرُمُ خِلَافُهُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

1916. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ ظَهَرَ لِلتَّابِعِينَ ذَلِكَ الْخَبَرُ عَلَى خِلَافِ مَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ، وَنَقَلَهُ إِلَيْهِمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا عِنْدَ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَلَمْ يَكُنِ الرَّاوي مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ؟

1917. قُلْنَا: يَحْرُمُ عَلَى التَّابِعِينَ مُوَافَقَتُهُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُ الْإِجْمَاعِ الْقَاطِعِ. فَإِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يَحْتَمِلُ / النَّسْخَ وَالسَّهْوَ. وَالْإِجْمَاعُ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ.

[215/1]

هل يثبت الإجماع
بنقل الآحاد؟

1918. |6| مَسْأَلَةٌ: الإِجْمَاعُ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ. وَالسِّرُّ فِيهِ أَنَّ الإِجْمَاعَ دَلِيلٌ قَاطِعٌ يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ. وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يَقْطَعُ بِهِ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ بِهِ قَاطِعٌ؟ وَلَيْسَ يَسْتَحِيلُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا لَوْ وَرَدَ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي نَسْخِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ *، لَكِنْ لَمْ يَرِدْ.

* ص: 189

1919. فَإِنْ قِيلَ: فَلْيُثْبِتْ فِي حَقِّ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَمَلُ بِهِ مُخَالَفًا لِكِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، إِذِ الإِجْمَاعُ كَالنَّصِّ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ بِمَا يَنْقُلُهُ الرَّاوي مِنَ النَّصِّ وَاجِبٌ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْقَطْعُ بِصَحَّةِ النَّصِّ، فَكَذَا الإِجْمَاعُ.

1920. قُلْنَا: إِنَّمَا يَثْبُتُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ اقْتِدَاءً بِالصَّحَابَةِ وَإِجْمَاعِهِمْ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ فِيمَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. / أَمَّا مَا رَوَى عَنِ الْأُمَّةِ مِنْ اتِّفَاقٍ أَوْ إِجْمَاعٍ فَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ نَقْلٌ وَإِجْمَاعٌ، فَلَوْ أَثْبَتْنَاهُ لَكَانَ ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَنَا صَحَّةُ الْقِيَاسِ فِي اثْبَاتِ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ. هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ. وَلَسْنَا نَقْطَعُ بِبُطْلَانِ مَذْهَبٍ مَنْ يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي حَقِّ الْعَمَلِ خَاصَّةً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

103 ب

[216/1]

الأخذ بأقل ما
قيل، هل هو أخذ
بالإجماع؟

1921. |7| مَسْأَلَةٌ: الْأَخْذُ بِأَقْلٍ مَا قِيلَ: لَيْسَ تَمَسُّكًا بِالْإِجْمَاعِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ. وَمِثَالُهُ أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي دِيَةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، فَقِيلَ إِنَّهَا مِثْلُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَقِيلَ إِنَّهَا مِثْلُ نَصْفِهَا، وَقِيلَ إِنَّهَا ثُلُثُهَا. فَأَخَذَ الشَّافِعِيُّ بِالثُّلُثِ الَّذِي هُوَ الْأَقْلُ. وَظَنَّ ظَانُونَ أَنَّهُ تَمَسَّكَ بِالْإِجْمَاعِ. وَهُوَ سُوءُ ظَنٍّ بِالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ وَجُوبُ هَذَا الْقَدَرِ. فَلَا مُخَالَفَ فِيهِ. وَإِنَّمَا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ سُقُوطُ الزِّيَادَةِ، وَلَا إِجْمَاعَ فِيهِ، بَلْ لَوْ كَانَ الإِجْمَاعُ عَلَى الثُّلُثِ إِجْمَاعًا عَلَى سُقُوطِ الزِّيَادَةِ، / لَكَانَ مُوجِبُ الزِّيَادَةِ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، وَلَكَانَ مَذْهَبُهُ بَاطِلًا عَلَى الْقَطْعِ. لَكِنَّ الشَّافِعِيَّ أَوْجَبَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَبَحَثَ عَنْ مَدَارِكِ الْأَدِلَّةِ فَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ دَلِيلٌ عَلَى إِيْجَابِ الزِّيَادَةِ، فَرَجَعَ إِلَى اسْتِصْحَابِ الْحَالِ فِي الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا الْعَقْلُ. فَهُوَ تَمَسُّكٌ بِالِاسْتِصْحَابِ وَدَلِيلِ الْعَقْلِ، لَا بِدَلِيلِ الإِجْمَاعِ، كَمَا سَيَأْتِي مَعْنَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى *.

[217/1]

* ص: 298

1922. وَهَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الإِجْمَاعِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ الثَّالِثُ.

الأصل الرابع دليل العقل والاستصحاب

1923. اعْلَمْ أَنَّ الْأَحْكَامَ السَّمْعِيَّةَ لَا تُدْرَكُ بِالْعَقْلِ، لَكِنْ دَلَّ الْعَقْلُ، عَلَى بَرَاءَةِ

[218/1]

الذِّمَّةِ عَنْ / الْوَاجِبَاتِ، وَسُقُوطِ الْحَرَجِ عَنِ الْخَلْقِ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ قَبْلَ بَعْثَةِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَتَأْيِيدِهِمُ بِالْمُعْجَزَاتِ. وَانْتِفَاءُ الْأَحْكَامِ مَعْلُومٌ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ. وَنَحْنُ عَلَى اسْتِصْحَابِ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ يَرِدُ السَّمْعُ، فَإِذَا وَرَدَ نَبِيٌّ وَأَوْجَبَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ، فَتَبْقَى الصَّلَاةُ السَّادِسَةُ غَيْرَ وَاجِبَةٍ، لَا بِتَضَرُّعِ النَّبِيِّ بِنَفْيِهَا، لَكِنْ كَانَ وَجُوبُهَا مُنْتَفِيًا، إِذْ لَا مُثَبَّتَ لِلْوُجُوبِ، فَبَقِيَ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيُّ. لِأَنَّ نَظْمَهُ بِالْإِيجَابِ قَاصِرٌ عَلَى الْخَمْسِ، فَبَقِيَ عَلَى النَّفْيِ فِي حَقِّ السَّادِسَةِ، وَكَأَنَّ السَّمْعَ لَمْ يَرِدْ.

1924. وَكَذَلِكَ إِذَا أَوْجَبَ صَوْمَ رَمَضَانَ بَقِيَ صَوْمُ شَوَّالٍ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ.

1925. وَإِذَا أَوْجَبَ عِبَادَةً فِي وَقْتٍ بَقِيََتِ الذِّمَّةُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْوَقْتِ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

1926. وَإِذَا أَوْجَبَ عَلَى الْقَادِرِ بَقِيَ / الْعَاجِزُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

[219/1]

1927. فَإِذَا: النَّظَرُ فِي الْأَحْكَامِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي اثْبَاتِهَا، أَوْ فِي نَفْيِهَا.

1928. أَمَّا اثْبَاتُهَا فَالْعَقْلُ قَاصِرٌ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ. وَأَمَّا النَّفْيُ فَالْعَقْلُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ إِلَى أَنَّ يَرِدُ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ الْمُغَيِّرُ النَّاقِلُ مِنَ النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ، فَاتَّهَضَ دَلِيلًا عَلَى أَحَدِ الشَّطْرَيْنِ، وَهُوَ النَّفْيُ.

1929. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الْعَقْلُ دَلِيلًا بِشَرَطِ أَنْ لَا يَرِدَ سَمْعٌ، فَبَعْدَ بَعْثَةِ الرُّسُلِ، وَوَضْعِ الشَّرْعِ، لَا يُعْلَمُ نَفْيُ السَّمْعِ، فَلَا يَكُونُ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ مَعْلُومًا. وَمُنْتَهَاكُمْ عَدَمُ الْعِلْمِ بِوُرُودِ السَّمْعِ، وَعَدَمُ الْعِلْمِ لَا يَكُونُ حُجَّةً.

1930. قُلْنَا: انْتِفَاءُ الدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ قَدْ يُعْلَمُ، وَقَدْ يُظَنُّ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى وَجُوبِ صَوْمِ شَوَّالٍ، وَلَا عَلَى وَجُوبِ صَلَاةٍ سَادِسَةٍ، إِذْ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَنُقِلَ

|220/1|

وَأَنْتَشَرَ، وَلَمَّا خَفِيَ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ. وَهَذَا عِلْمٌ بِعَدَمِ الدَّلِيلِ، / وَلَيْسَ هُوَ عَدَمُ
 الْعِلْمِ بِالدَّلِيلِ، فَإِنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالدَّلِيلِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَالْعِلْمُ بِعَدَمِ الدَّلِيلِ حُجَّةٌ.
 1931. أَمَّا الظَّنُّ: فَالْمُجْتَهِدُ إِذَا بَحَثَ عَنْ مَدَارِكِ الْأَدِلَّةِ فِي وُجُوبِ الْوُتْرِ، وَالْأُضْحِيَّةِ،
 وَأَمْثَالِهِمَا، فَرَأَاهَا ضَعِيفَةً، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ دَلِيلٌ مَعَ شِدَّةِ بَحْثِهِ وَعِنَايَتِهِ بِالْبَحْثِ،
 غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ انْتِفَاءُ الدَّلِيلِ، فَزُلَّ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ فِي حَقِّ الْعَمَلِ، لِأَنَّهُ
 ظَنٌّ اسْتَنَّادَ إِلَى بَحْثٍ وَاجْتِهَادٍ، وَهُوَ غَايَةُ الْوَاجِبِ عَلَى الْمُجْتَهِدِ.
 1932. فَإِنْ قِيلَ: وَلَمْ يَسْتَحِيلْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا وَلَا يَكُونَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْهِ
 دَلِيلٌ لَمْ يَبْلُغْنَا؟

1933. قُلْنَا: أَمَّا إِيْجَابُ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَمُحَالٌ، لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ، وَلِذَلِكَ
 نَفَيْْنَا الْأَحْكَامَ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا، فَلَيْسَ
 دَلِيلًا فِي حَقِّنَا، إِذْ لَا تَكْلِيفَ عَلَيْنَا إِلَّا فِيمَا بَلَّغْنَا.

|221/1|

1934. فَإِنْ قِيلَ: / فَيَقْدِرُ كُلُّ عَامِّيٍّ أَنْ يَنْفِي، مُسْتَنَدًا إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ الدَّلِيلُ.
 1935. قُلْنَا: هَذَا إِنَّمَا يَجُوزُ لِلْبَاحِثِ الْمُجْتَهِدِ، الْمُطَّلِعِ عَلَى مَدَارِكِ الْأَدِلَّةِ، الْقَادِرِ
 عَلَى الاسْتِقْصَاءِ، كَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَى التَّرَدُّدِ فِي بَيْتِهِ لَطَلَبِ مَتَاعٍ إِذَا فَتَشَ وَبَالَغَ،
 أَمَكْنَهُ أَنْ يَقْطَعَ بِنَفْيِ وُجُودِ الْمَتَاعِ، أَوْ يَدَّعِي غَلْبَةَ الظَّنِّ. أَمَّا الْأَعْمَى الَّذِي لَا
 يَعْرِفُ الْبَيْتَ، وَلَا يُبْصِرُ مَا فِيهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِي نَفْيَ الْمَتَاعِ مِنَ الْبَيْتِ.

1936. فَإِنْ قِيلَ: وَهَلْ لِلْاسْتِصْحَابِ مَعْنَى سِوَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ؟

1937. قُلْنَا: يُطْلَقُ الْاسْتِصْحَابُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، يَصِحُّ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا:

1938. الْأَوَّلُ: مَا ذَكَرْنَاهُ.

1939. وَالثَّانِي: اسْتِصْحَابُ الْعُمُومِ إِلَى أَنْ يَرِدَ تَخْصِيصٌ، وَاسْتِصْحَابُ النَّصِّ إِلَى
 أَنْ يَرِدَ نَسْخٌ.

1940. أَمَّا الْعُمُومُ فَهُوَ دَلِيلٌ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَأَمَّا النَّصُّ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى دَوَامِ الْحُكْمِ
 بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ نَسْخٌ، / كَمَا دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا
 يَرِدَ سَمْعٌ مُغَيِّرٌ.

|222/1|

1941. الثَّالِثُ: اسْتِصْحَابُ حُكْمٍ دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى ثُبُوتِهِ وَدَوَامِهِ، كَالْمَلِكِ عِنْدَ جَرَيَانِ فِعْلِ الْعَقْدِ الْمُمْلَكِ، وَكَشْغَلِ الذِّمَّةِ عِنْدَ جَرَيَانِ إِتْلَافٍ أَوْ التَّزَامِ، فَإِنَّ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُكْمًا أَصْلِيًّا، فَهُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى ثُبُوتِهِ وَدَوَامِهِ جَمِيعًا. وَلَوْ لَا دَلَالَةُ الشَّرْعِ عَلَى دَوَامِهِ إِلَى حُصُولِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ لَمَا جَازَ اسْتِصْحَابُهُ، إِذَا اسْتِصْحَابُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ إِلَّا فِيمَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِهِ وَدَوَامِهِ بِشَرْطِ عَدَمِ الْمُغْيِرِ، كَمَا دَلَّ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْعَقْلُ، وَعَلَى الشَّغْلِ السَّمْعُ، وَعَلَى الْمَلِكِ الشَّرْعُ.

1942. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْحُكْمُ بِتَكَرُّرِ الزُّوْمِ وَالْوُجُوبِ، إِذَا تَكَرَّرَتْ أَسْبَابُهَا، كَتَكَرُّرِ الشُّهُودِ لِشَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ، وَنَفَقَاتِ الْأَقَارِبِ عِنْدَ تَكَرُّرِ / الْحَاجَاتِ، إِذْ فُهِمَ انْتِصَابُ هَذِهِ الْمَعَانِي أَسْبَابًا لِهَذِهِ الْأَحْكَامِ مِنْ أَدَلَّةِ الشَّرْعِ: إِمَّا بِمُجَرَّدِ الْعُمُومِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ، أَوْ بِالْعُمُومِ وَجُمْلَةٍ مِنَ الْقَرَائِنِ عِنْدَ الْجَمِيعِ. وَتِلْكَ الْقَرَائِنُ تَكَرُّرَاتٌ وَتَأْكِدَاتٌ وَأَمَارَاتٌ عَرَفَ حَمَلَةُ الشَّرِيعَةِ قَصْدَ الشَّارِعِ إِلَى نَصْبِهَا أَسْبَابًا، إِذَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ. فَلَوْ لَا دَلَالَةُ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهَا أَسْبَابًا لَمْ يَجُزِ اسْتِصْحَابُهَا.

|223/1|

1943. فَإِذَا اسْتِصْحَابُ عِبَارَةٍ عَنِ التَّمَشُّكِ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ. وَلَيْسَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْأَدْلِيلِ، بَلْ إِلَى دَلِيلٍ مَعَ الْعِلْمِ بِانْتِفَاءِ الْمُغْيِرِ، أَوْ مَعَ ظَنِّ انْتِفَاءِ الْمُغْيِرِ عِنْدَ بَذْلِ الْجَهْدِ فِي الْبَحْثِ وَالطَّلَبِ.

1944. الرَّابِعُ: اسْتِصْحَابُ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

1945. وَلَنَرَسُمَ فِيهِ وَفِي افْتِقَارِ النَّافِي إِلَى دَلِيلٍ مَسْأَلَتَيْنِ:

1946. |1| مَسْأَلَةٌ: / لَا حُجَّةَ فِي اسْتِصْحَابِ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ.

استصحاب الإجماع
في محل الخلاف

|224/1|

1947. وَمِثَالُهُ: أَنَّ الْمُتَيَمَّمَ إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ مَضَى فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى صِحَّةِ صَلَاتِهِ وَدَوَامِهَا. فَطَرَيَانُ وُجُودِ الْمَاءِ، كَطَرَيَانِ هُبُوبِ الرِّيحِ، وَطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَسَائِرِ الْحَوَادِثِ. فَنَحْنُ نَسْتَصْحِبُ دَوَامَ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ رُؤْيَا الْمَاءِ قَاطِعًا لِلصَّلَاةِ.

1948. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ هَذَا الْمُسْتَضَحَّ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُقَرَّرَ بِأَنَّهُ لَمْ يُقَمْ دَلِيلًا فِي الْمَسْأَلَةِ، لَكِنْ قَالَ: أَنَا نَافٍ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى النَّافِي؛ وَإِمَّا أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ أَقَامَ دَلِيلًا. فَإِنْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَدُلَّ فَسَنُبَيِّنُ وَجُوبَ الدَّلِيلِ عَلَى النَّافِي، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَقَامَ دَلِيلًا فَقَدْ أَخْطَأَ، فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا يُسْتَدَامُ الْحُكْمُ الَّذِي دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى دَوَامِهِ. / وَالدَّلِيلُ عَلَى دَوَامِ الصَّلَاةِ هَهُنَا لَفْظُ الشَّارِعِ، أَوْ إِجْمَاعٌ. فَإِنْ كَانَ لَفْظًا فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانٍ لِدَلَالَةِ اللَّفْظِ، فَلَعَلَّهُ يَدُلُّ عَلَى دَوَامِهَا عِنْدَ الْعَدَمِ، لَا عِنْدَ الْوُجُودِ، فَإِنْ دَلَّ بِعُمُومِهِ عَلَى دَوَامِهَا عِنْدَ الْعَدَمِ وَالْوُجُودِ جَمِيعًا كَانَ ذَلِكَ تَمَسُّكًا بِالْعُمُومِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ، فَيَجِبُ إِظْهَارُ دَلِيلِ التَّخْصِصِ. وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِجْمَاعٍ، فَلَا إِجْمَاعٌ مُنْعَقِدٌ عَلَى دَوَامِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْعَدَمِ. أَمَّا حَالُ الْوُجُودِ، فَهُوَ مُخْتَلِفٌ فِيهِ، وَلَا إِجْمَاعٌ مَعَ الْخِلَافِ. وَلَوْ كَانَ الْإِجْمَاعُ شَامِلًا حَالَ الْوُجُودِ، لَكَانَ الْمُخَالَفُ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، كَمَا أَنَّ الْمُخَالَفَ فِي انْقِطَاعِ الصَّلَاةِ عِنْدَ هُبُوبِ الرِّيَّاحِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَمْ يَنْعَقِدْ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ الْهُبُوبِ، وَانْعَقَدَ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ الْمَاءِ. فَإِذَا وَجِدَ / فَلَا إِجْمَاعَ. فَيَجِبُ أَنْ يُقَاسَ حَالُ الْوُجُودِ عَلَى حَالِ الْعَدَمِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ بِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ. فَأَمَّا أَنْ يُسْتَضَحَّ بِإِجْمَاعٍ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْإِجْمَاعِ، فَهُوَ مُحَالٌ. وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْعَقْلَ ١١ دَلَّ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَدُلَّ دَلِيلُ السَّمْعِ، فَلَا يَبْقَى لَهُ دَلَالَةٌ مَعَ وُجُودِ دَلِيلِ السَّمْعِ. وَهَهُنَا انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بِشَرْطِ الْعَدَمِ، فَانْتَفَى الْإِجْمَاعُ عِنْدَ الْوُجُودِ أَيْضًا.

1949. فَهَذِهِ الدَّقِيقَةُ، وَهِيَ أَنَّ كُلَّ دَلِيلٍ يُضَادُّ نَفْسَ الْخِلَافِ، فَلَا يُمَكِّنُ اسْتِضْحَاءَهُ مَعَ الْخِلَافِ. وَالْإِجْمَاعُ يُضَادُّ نَفْسَ الْخِلَافِ، إِذْ لَا إِجْمَاعَ مَعَ الْخِلَافِ، بِخِلَافِ الْعُمُومِ وَالنَّصِّ وَدَلِيلِ الْعَقْلِ، فَإِنَّ الْخِلَافَ لَا يُضَادُّهُ. فَإِنَّ الْمُخَالَفَ مُقَرَّبًا أَنَّ الْعُمُومَ تَنَاولَ بِصِغَتِهِ مَحَلَّ الْخِلَافِ، إِذْ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنْ / اللَّيْلِ» شَامِلٌ بِصِغَتِهِ صَوْمَ رَمَضَانَ، مَعَ خِلَافِ الْخَصْمِ فِيهِ، فَيَقُولُ: أَسَلَّمَ شُمُولَ الصَّيْغَةِ، لَكِنِّي أَخَصَّصْتُهَا بِدَلِيلٍ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ؛ وَهَهُنَا: الْمُخَالَفُ لَا يُسَلِّمُ شُمُولَ الْإِجْمَاعِ مَحَلَّ الْخِلَافِ، إِذْ يَسْتَحِيلُ

|225/1|

|226/1|

|227/1|

الْإِجْمَاعُ مَعَ الْخِلَافِ، وَلَا يَسْتَحِيلُ شُمُولُ الصَّيْغَةِ مَعَ الدَّلِيلِ الْمُخَصَّصِ.
فَهَذِهِ الدَّقِيقَةُ لَا بُدَّ مِنَ التَّنَبُّهِ لَهَا.

1950. فَإِنْ قِيلَ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ يُحَرِّمُ الْخِلَافَ، فَكَيْفَ يَرْتَفِعُ بِالْخِلَافِ الطَّارِئُ؟

1951. قُلْنَا: هَذَا الْخِلَافُ غَيْرُ مُحَرَّمٍ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنِ الْمُخَالَفُ خَارِقًا
لِلْإِجْمَاعِ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ إِنَّمَا انْعَقَدَ عَلَى حَالَةِ الْعَدَمِ، لَا عَلَى حَالَةِ الْوُجُودِ،
فَمَنْ أَلْحَقَ الْوُجُودَ بِالْعَدَمِ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

1952. فَإِنْ قِيلَ: / فَالدَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى صِحَّةِ الشَّرْعِ، دَالٌّ عَلَى دَوَامِهِ إِلَى أَنْ يَقُومَ
دَلِيلٌ عَلَى انْقِطَاعِهِ. |228/1|

1953. قُلْنَا: فَلْيَنْظُرْ فِي ذَلِكَ الدَّلِيلِ، أَهوَ عُمُومٌ أَوْ نَصٌّ يَتَنَاوَلُ حَالَةَ الْوُجُودِ، أَمْ لَا؟ فَإِنْ
كَانَ هُوَ الْإِجْمَاعُ، فَلَا إِجْمَاعَ مَشْرُوطٌ بِالْعَدَمِ، فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا عِنْدَ الْوُجُودِ.

1954. فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ دَامَ إِلَى وُجُودِ قَاطِعٍ،
فَلَا يَحْتَاجُ الدَّوَامُ إِلَى دَلِيلٍ فِي نَفْسِهِ، بَلِ الثُّبُوتُ هُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الدَّلِيلِ،
كَمَا أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ مَوْتُ زَيْدٍ، وَثَبَتَ بِنَاءُ دَارٍ أَوْ بَلَدٍ، كَانَ دَوَامُهُ بِنَفْسِهِ لَا بِسَبَبٍ.

1955. قُلْنَا: هَذَا وَهُمْ بَاطِلٌ، لِأَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ جَازَ أَنْ يَدُومَ، وَأَنَّ / لَا يَدُومَ، فَلَا بُدَّ
لِدَوَامِهِ مِنْ سَبَبٍ وَدَلِيلٍ سِوَى دَلِيلِ الثُّبُوتِ، وَلَوْلَا دَلِيلُ الْعَادَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ
مَاتَ لَا يَحْيَا، وَالِدَّارُ إِذَا بُنِيَتْ لَا تَنْهَدِمُ مَا لَمْ تُهْدَمْ، أَوْ يَطُولَ الزَّمَانُ، لَمَا عَرَفْنَا
دَوَامَهُ بِمُجَرَّدِ ثُبُوتِهِ، كَمَا إِذَا أَخْبَرَ عَنْ قُعُودِ الْأَمِيرِ، وَأَكَلِهِ، وَدُخُولِهِ الدَّارِ، وَلَمْ
تَدُلَّ الْعَادَةُ عَلَى دَوَامِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ، فَإِنَّا لَا نَقْضِي بِدَوَامِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ أَصْلًا.
فَكَذَلِكَ خَبَرُ الشَّرْعِ عَنْ دَوَامِ الصَّلَاةِ مَعَ عَدَمِ الْمَاءِ، لَيْسَ خَبَرًا عَنْ دَوَامِهَا
مَعَ الْوُجُودِ، فَيَفْتَقِرُ دَوَامُهَا إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ.

1956. فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ هُوَ مَأْمُورًا بِالشَّرْعِ فَقَطْ، بَلْ بِالشَّرْعِ مَعَ الْإِتِمَامِ.

1957. قُلْنَا: نَعَمْ: هُوَ مَأْمُورٌ بِالشَّرْعِ مَعَ / الْعَدَمِ، وَبِالْإِتِمَامِ مَعَ الْعَدَمِ. أَمَّا مَعَ الْوُجُودِ
فَهُوَ مُحَلٌّ الْخِلَافِ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَأْمُورٌ فِي حَالَةِ الْوُجُودِ بِالْإِتِمَامِ. |230/1|

1958. فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْ إِبْطَالِ الْعَمَلِ، وَفِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ إِبْطَالُ الْعَمَلِ.

1959. قُلْنَا: هَذَا الْأَمْرُ أَنْجَرَارٌ إِلَى مَا جَرَرْنَاكُمْ إِلَيْهِ، وَانْقِيَادٌ لِلْحَاجَةِ إِلَى الدَّلِيلِ، ١١، وَهَذَا الدَّلِيلُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا فَبَيَانُ ضَعْفِهِ لَيْسَ مِنْ حَظِّ الْأُصُولِيِّ. ثُمَّ هُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْبُطْلَانِ إِحْبَاطَ ثَوَابِهِ، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنَّهُ أَوْجِبَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَلَيْسَ الصَّحَّةُ عِبَارَةً عَمَّا لَا يَجِبُ فِعْلُ مِثْلِهِ، عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

1960. فَإِنْ قِيلَ: الْأَصْلُ أَنَّهُ / لَا يَجِبُ شَيْءٌ بِالشَّكِّ، وَوُجُوبُ اسْتِثْنَائِ الصَّلَاةِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَرْتَفِعُ بِهِ الْيَقِينُ.

1961. قُلْنَا: هَذَا يُعَارِضُهُ أَنَّ وَجُوبَ الْمُضِيِّ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَرْتَفِعُ بِهِ الْيَقِينُ.

1962. ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ يُوجِبُ الاسْتِثْنَاءَ يُوجِبُهُ بِدَلِيلٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ، كَمَا يَرْفَعُ الْبَرَاءَةَ الْأَصْلِيَّةَ بِدَلِيلٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ، كَيْفَ وَالْيَقِينُ قَدْ يُرْفَعُ بِالشَّكِّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ؟ فَالْمَسَائِلُ فِيهِ مُتَعَارِضَةٌ، وَذَلِكَ إِذَا اشْتَبَهَتْ مِيتَةٌ بِمَذْكَاةٍ، وَرَضِيعَةٌ بِأَجْنَبِيَّةٍ، وَمَاءٌ طَاهِرٌ بِمَاءٍ نَجِسٍ، وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ. /

1963. اِحْتَجُّوا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَوَّبَ قَوْلَ الْكُفَّارِ فِي مُطَالَبَتِهِمْ لِلرُّسُلِ بِالْبُرْهَانِ، حِينَ قَالَ تَعَالَى: ﴿تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَتْ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ (إبراهيم: 10)، فَقَدْ اشْتَغَلَ الرُّسُلُ بِالْبُرَاهِينِ الْمُغَيَّرَةِ لِلْاِسْتِصْحَابِ؟ قُلْنَا: لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَصْحِبُوا الْإِجْمَاعَ، بَلِ النَّفْيُ الْأَصْلِيُّ الَّذِي دَلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ، إِذِ الْأَصْلُ فِي فِطْرَةِ الْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَكُونَ نَبِيًّا، وَإِنَّمَا يُعْرِفُ ذَلِكَ بِآيَاتٍ وَعَلَامَاتٍ، فَهُمْ مُصِيبُونَ فِي طَلَبِ الْبُرْهَانِ، وَمُخْطِئُونَ فِي الْمَقَامِ عَلَى دِينِ آبَائِهِمْ بِمَجَرَّدِ الْجَهْلِ مِنْ غَيْرِ بُرْهَانٍ.

1965. |2| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ النَّافِي هَلْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ؟

1966. فَقَالَ قَوْمٌ: لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. /

1967. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ مِنَ الدَّلِيلِ. وَفَرَّقَ فَرِيقٌ ثَالِثٌ بَيْنَ الْعَقْلِيَّاتِ وَالشَّرْعِيَّاتِ، فَأَوْجَبُوا الدَّلِيلَ فِي الْعَقْلِيَّاتِ دُونَ الشَّرْعِيَّاتِ.

هل على النافي
دليل؟

|233/1|

1968. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ مَا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ فَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَالنَّفْيُ فِيهِ كَالِإِثْبَاتِ. وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ يُقَالُ لِلنَّافِي: مَا ادَّعَيْتَ نَفْيَهُ عَرَفْتَ انْتِفَاءَهُ، أَوْ أَنْتَ شَاكٌ فِيهِ؟ فَإِنْ أَقَرَّ بِالشَّكِّ فَلَا يُطَالَبُ الشَّاكُّ بِالِدَّلِيلِ، فَإِنَّهُ يَعْتَرِفُ بِالْجَهْلِ وَعَدَمَ الْمَعْرِفَةِ. وَإِنْ قَالَ: أَنَا مُتَيَقِّنٌ لِلنَّفْيِ، قِيلَ: يَقِينُكَ هَذَا حَصَلَ عَنْ ضَرُورَةٍ أَوْ عَنْ دَلِيلٍ؟ وَلَا يَبْعُدُ مَعْرِفَةُ النَّفْيِ ضَرُورَةً، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّا لَسْنَا فِي لُجَّةِ بَحْرٍ، أَوْ عَلَى جَنَاحٍ نَسْرٍ، وَلَيْسَ بَيْنَ أَيْدِينَا فِيلٌ. / وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ ضَرُورَةً، فَإِنَّمَا أَنَّهُ عَرَفَهُ عَنْ تَقْلِيدٍ، أَوْ عَنْ نَظَرٍ. فَالتَّقْلِيدُ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، فَإِنَّ الْخَطَأَ جَائِزٌ عَلَى الْمُقْلَدِ، وَالْمُقْلَدُ مُعْتَرِفٌ بِعَمَى نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا يَدَّعِي الْبَصِيرَةَ لغيرِهِ. وَإِنْ كَانَ عَنْ نَظَرٍ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ. فَهَذَا أَصْلُ الدَّلِيلِ. وَيَتَأَيَّدُ بِلُزُومِ إِشْكَالَيْنِ شَنِيعَيْنِ عَلَى إِسْقَاطِ الدَّلِيلِ عَنِ النَّافِي:

[234/1]

1969. أَحَدُهُمَا: أَنَّ لَا يَجِبُ ١١ الدَّلِيلُ عَلَى نَافِيِ حَدُوثِ الْعَالَمِ، وَنَافِيِ الصَّانِعِ، وَنَافِيِ النُّبُوتِ، وَنَافِيِ تَحْرِيمِ الزَّنا وَالْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَنِكَاحِ الْمَحَارِمِ، وَهُوَ مُحَالٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ الدَّلِيلَ إِذَا سَقَطَ عَنْ هَؤُلَاءِ، لَمْ يَعْجِزْ أَنْ يُعَبِّرَ الْمُثْبِتُ عَنْ مَقْصُودِ إِثْبَاتِهِ بِالنَّفْيِ، فَيَقُولُ بَدَلًا / قَوْلُهُ: «مُحَدَّثٌ» إِنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ، وَبَدَلًا قَوْلُهُ: «قَادِرٌ» إِنَّهُ لَيْسَ بِعَاجِزٍ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ. وَلَهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ شُبُهَتَانِ: 1971. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالذِّينِ، لِأَنَّهُ نَافٍ. 1972. وَالْجَوَابُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

[235/1]

1973. الْأَوَّلُ: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لِكَوْنِهِ نَافِيًا، وَلَا لِذِلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى سُقُوطِ الدَّلِيلِ عَنِ النَّافِيِ، بَلْ ذَلِكَ بِحُكْمِ الشَّرْعِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا قَضَى بِهِ لِلضَّرُورَةِ، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ هَهُنَا عَلَى النَّفْيِ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِأَنَّهُ يُلَازِمُهُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ مِنْ / أَوَّلِ وُجُودِهِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى، فَيَعْلَمُ انْتِفَاءُ سَبَبِ اللُّزُومِ قَوْلًا وَفِعْلًا بِمُرَاقَبَةِ اللَّحْظَاتِ. وَهُوَ مُحَالٌ، فَكَيْفَ يُكَلِّفُ إِقَامَةَ الْبُرْهَانِ عَلَى مَا يَسْتَحِيلُ إِقَامَةُ الْبُرْهَانِ عَلَيْهِ؟

[236/1]

1974. بَلِ الْمُدَّعِي أَيْضًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ قَوْلَ الشَّاهِدِينَ لَا يُحْصَلُ الْمَعْرِفَةُ،

بَلِ الظَّنِّ بِجَرَيَانِ سَبَبِ اللُّزُومِ مِنْ إِتْلَافٍ أَوْ دَيْنٍ، وَذَلِكَ فِي الْمَاضِي. أَمَّا فِي الْحَالِ فَلَا يَعْلَمُ الشَّاهِدُ شَغْلَ الذِّمَّةِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَرَاءَتُهَا بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ، وَلَا سَبِيلَ لِلْخَلْقِ إِلَى مَعْرِفَةِ شَغْلِ الذِّمَّةِ وَبَرَاءَتِهَا إِلَّا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ قَوْلِ الرَّسُولِ الْمَعْصُومِ. فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَنَّ أَنَّ عَلَى الْمُدَّعِي أَيْضًا دَلِيلًا، فَإِنْ قَوْلَ الشَّاهِدِ إِنَّمَا صَارَ دَلِيلًا بِحُكْمِ الشَّرْعِ، فَإِنْ جَازَ ذَلِكَ فَيَمِينُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَيْضًا لَازِمَةً، فَلْيَكُنْ ذَلِكَ دَلِيلًا.

1975. وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَدَّعِي الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ / بَبَرَاءَةِ ذِمَّةِ

نَفْسِهِ، إِذْ يَتَيَقَّنُ أَنَّهُ لَمْ يَتْلَفْ وَلَمْ يَلْتَزِم. وَيَعْجُزُ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى. وَالنَّافِي فِي الْعَقْلِيَّاتِ إِنْ ادَّعَى مَعْرِفَةَ النَّفْيِ ضَرُورَةً فَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ مُخْتَصَّ بِمَعْرِفَتِهِ اخْتِصَاصًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُشَارِكَهُ فِيهِ إِلَّا اللَّهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يُطَالَبُ بِالْدَّلِيلِ. وَكَذَلِكَ إِذَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِنَفْيِ الْجُوعِ وَنَفْيِ الْخَوْفِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ. وَعِنْدَ ذَلِكَ يَسْتَوِي الْإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ، فَإِنَّهُ لَوْ ادَّعَى وُجُودَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا لَهُ ضَرُورَةً، وَيَعْسُرُ عَلَى غَيْرِهِ مَعْرِفَتُهُ. وَالْعَقْلِيَّاتُ يُشْتَرَكُ النَّفْيُ فِيهَا وَالْإِثْبَاتُ. وَالْمَحْسُوسَاتُ أَيْضًا يَسْتَوِي فِيهَا النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ.

1976. الثَّالِثُ: أَنَّ النَّافِي فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَهِيَ الْيَمِينُ، كَمَا عَلَى

|238/1|

الْمُدَّعِي دَلِيلٌ / وَهُوَ الْبَيِّنَةُ. وَهَذَا ضَعِيفٌ، إِذِ الْيَمِينُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فَاجِرَةً، فَأَيُّ دَلَالَةٍ لَهَا مِنْ حَيْثُ الْعَقْلُ، لَوْلَا حُكْمُ الشَّرْعِ. نَعَمْ: هُوَ كَالْبَيِّنَةِ، فَإِنْ قَوْلَ الشَّاهِدَيْنِ أَيْضًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَلَطًا وَزُورًا. فَاسْتَعْمَالُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ صَحِيحٌ، كَمَا سَبَقَ. أَوْ يُقَالُ: كَمَا وَجَبَ عَلَى النَّافِي فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ أَنْ يَعْضُدَ جَانِبَهُ بِزِيَادَةٍ عَلَى دَعْوَى النَّفْيِ، فَلْيَجِبْ ذَلِكَ فِي فَنِّ نَفْيِ الْأَحْكَامِ، فَهَذَا أَيْضًا لَهُ وَجْهٌ.

1977. الرَّابِعُ: أَنَّ يَدَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِ مِلْكِ الْمُدَّعِي. وَهُوَ ضَعِيفٌ؛

لَأَنَّ الْيَدَ تُسْقِطُ دَعْوَى الْمُدَّعِي شَرْعًا؛ وَإِلَّا فَالْيَدُ قَدْ تَكُونُ عَنْ غَضَبٍ وَعَارِيَّةٍ، فَأَيُّ دَلَالَةٍ لَهَا؟

1978. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ؛ وَهِيَ: أَنَّهُ كَيْفَ يُكَلِّفُ الدَّلِيلَ عَلَى النَّفْيِ، وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ، كِبَاقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ؟

1979. فَنَقُولُ: تَعَذُّرُهُ غَيْرُ مُسَلَّمٍ، فَإِنَّ النِّزَاعَ / إِمَّا فِي الْعُقُلِيَّاتِ، وَإِمَّا فِي الشَّرْعِيَّاتِ: [239/1]

1980. أَمَّا الْعُقُلِيَّاتُ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى نَفْيِهَا بِأَنَّ إِثْبَاتَهَا يُفْضِي إِلَى الْمُحَالِ، وَمَا أَفْضَى إِلَى الْمُحَالِ فَهُوَ مُحَالٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: 22) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمَا لَمْ تَفْسُدَا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى نَفْيِ الثَّانِي.

1981. وَيُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ بِالْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ الَّذِي سَمَّيْنَاهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ*: طَرِيقَ التَّلَازُمِ، فَإِنَّ كُلَّ إِثْبَاتٍ لَهُ لَوَازِمٌ، فَانْتِفَاءُ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ، وَكَذَلِكَ الْمُتَحَدِّي: لَيْسَ نَبِيًّا، إِذْ لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَكَانَ مَعَهُ مُعْجَزَةٌ، إِذْ تَكْلِيفُ الْمُحَالِ مُحَالٌ. فَهَذَا طَرِيقٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. * ص: 61-62

1982. الطَّرِيقُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ لِلْمُثَبِّتِ: لَوْ ثَبَتَ مَا ادَّعَيْتَهُ لَعَلِمَ ذَلِكَ بِضُرُورَةٍ أَوْ دَلِيلٍ، وَلَا ضُرُورَةَ مَعَ الْخِلَافِ، وَلَا دَلِيلٍ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى الْانْتِفَاءِ.

1983. وَهَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّهُ يَنْقَلِبُ عَلَى النَّافِي، فَيُقَالُ لَهُ: لَوْ انْتَفَى الْحُكْمُ / لَعَلِمَ انْتِفَاؤُهُ بِضُرُورَةٍ أَوْ بِدَلِيلٍ، وَلَا ضُرُورَةَ وَلَا دَلِيلًا. وَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِالِاسْتِصْحَابِ، بَأَنَّهُ يَقُولُ مَثَلًا: الْأَصْلُ عَدَمُ إِلَهٍ ثَانٍ، فَمَنْ ادَّعَاهُ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ، إِذْ لَا يُسَلَّمُ لَهُ أَنَّ الْأَصْلَ الْعَدَمُ، بِخِلَافِ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ قَدْ دَلَّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ قَبْلَ السَّمْعِ مِنْ حَيْثُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ هُوَ التَّكْلِيفُ وَالْخِطَابُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَكْلِيفُ الْمُحَالِ مُحَالٌ. وَلَوْ كُلفْنَا مِنْ غَيْرِ رَسُولٍ مُصَدِّقٍ بِالْمُعْجَزَةِ يُبْلَغُ إِلَيْنَا تَكْلِيفُهُ، كَانَ ذَلِكَ تَكْلِيفَ مُحَالٍ. فَاسْتَنْدَتِ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ إِلَى دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، بِخِلَافِ عَدَمِ الْإِلَهِ الثَّانِي.

1984. وَأَمَّا قَوْلُهُ: لَوْ ثَبَتَ إِلَهٌ ثَانٍ لَكَانَ لِلَّهِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَهُوَ تَحَكُّمٌ، مِنْ وَجْهَيْنِ:

1985. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَنْصِبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دَلِيلًا، وَيَسْتَأْثِرَ / بِعِلْمِهِ. [241/1]

1986. الثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَ عَلَيْهِ دَلِيلًا وَنَحْنُ لَا نَنْبَهُ لَهُ، وَيَتَنَبَّهُ لَهُ بَعْضُ الْخَوَاصِّ، أَوْ بَعْضُ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَنْ خُصَّصَ بِحَاسَّةٍ سَادِسَةٍ، وَذَوَّقَ آخَرَ. بَلْ

الَّذِي يَقْطَعُ بِهِ: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يُدْرِكُونَ أُمُورًا نَحْنُ لَا نُدْرِكُهَا، فَإِنَّ فِي مَقْدُورَاتِ اللَّهِ أُمُورًا لَيْسَ فِي قُوَّةِ الْبَشَرِ مَعْرِفَتُهَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى صِفَاتٌ لَا تُدْرِكُ بِهَذِهِ الْحَوَاسِّ، وَلَا بِهَذَا الْعَقْلِ، بَلْ بِحَاسَّةٍ سَادِسَةٍ، أَوْ سَابِعَةٍ، بَلْ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ الْيَدُ وَالْوَجْهُ عِبَارَةً عَنْ صِفَاتٍ لَا نَفْهَمُهَا وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، وَلَوْ لَمْ يَرِدِ السَّمْعُ بِهَا لَكَانَ نَفْيُهَا خَطَأً. فَلَعَلَّ مِنْ الصِّفَاتِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا لَمْ يَرِدِ السَّمْعُ بِالتَّعْبِيرِ عَنْهُ،^{١١} وَلَا فِينَا قُوَّةُ إدْرَاكِهَا، بَلْ لَوْ لَمْ يُخْلَقْ لَنَا السَّمْعُ لِأَنَّا لَمْ نَكُنَّا الْأَصْوَاتِ وَلَمْ نَفْهَمُهَا، وَلَوْ لَمْ يُخْلَقْ لَنَا ذَوْقُ الشَّعْرِ لِأَنَّا لَمْ نَكُنَّا تَفْرِقَةَ صَاحِبِ الْعُرُوضِ بَيْنَ الْمَوْزُونِ وَغَيْرِ الْمَوْزُونِ، فَمَا يُدْرِينَا أَنَّ فِي قُدْرَةِ / اللَّهِ تَعَالَى أَنْوَاعًا مِنَ الْحَوَاسِّ لَوْ خَلَقَهَا لَنَا لِأَدْرَكْنَا بِهَا أُمُورًا آخَرَ نَحْنُ نَنْفِيهَا. وَكُلُّ هَذَا إِنْكَارٌ بِالْجَهْلِ، وَرَمْيٌ فِي الْعِمَايَةِ.

[242/1]

1987. أَمَّا الشَّرْعِيَّاتُ فَقَدْ يُصَادَفُ الدَّلِيلُ عَلَيْهَا مِنَ الْإِجْمَاعِ، كَنَفْيِ وَجُوبِ صَوْمِ شَوَّالٍ، وَصَلَاةِ الضُّحَى؛ أَوِ النَّصِّ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ» وَ«لَا زَكَاةَ فِي الْمَعْلُوفَةِ» أَوْ مِنَ الْقِيَاسِ، كَقِيَاسِ الْخَضِرَاوَاتِ عَلَى الرُّمَّانِ وَالْبَطِيخِ الْمَنْصُوصِ عَلَى نَفْيِ الزَّكَاةِ عَنْهُ، كَقَوْلِ الرَّائِي: «لَا زَكَاةَ فِي الرُّمَّانِ وَالْبَطِيخِ، بَلْ هُوَ عَفْوٌ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»؛ وَقَدْ لَا يُسَاعِدُ مِثْلُ هَذَا الدَّلِيلِ، فَتَبَحُّثُ عَنْ مَدَارِكِ الْإِثْبَاتِ، فَإِذَا لَمْ نَجِدْ رَجْعَنَا إِلَى الْاسْتِصْحَابِ لِلنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ الثَّابِتِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ السَّمْعِ. وَحَيْثُ أوردْنَا فِي تَصَانِيفِ الْخِلَافِ أَنَّ النَّافِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ أَرَدْنَا بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ، إِذْ يَكْفِيهِ اسْتِصْحَابُ / الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي كُنَّا نَحْكُمُ بِهَا لَوْلَا بَعْثَةُ الرَّسُولِ وَوُجُودُ السَّمْعِ *.

[243/1]

* ص: 304-303

1988. فَإِنْ قِيلَ: دَلِيلُ الْعَقْلِ مَشْرُوطٌ بِإِنْتِفَاءِ السَّمْعِ الْمُغَيَّرِ، وَإِنْتِفَاءِ السَّمْعِ غَيْرِ مَعْلُومٍ، وَعَدَمُ الْعِلْمِ بِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى الْعِلْمِ بِإِنْتِفَائِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ.

* ص: 298

1989. قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا * أَنَّ إِنْتِفَاءَهُ تَارَةً يُعْلَمُ، كَمَا فِي إِنْتِفَاءِ وَجُوبِ صَوْمِ شَوَّالٍ وَصَلَاةِ الضُّحَى، وَتَارَةً يُظَنُّ، بِأَنْ يَبْحَثَ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْبَحْثِ عَنْ مَدَارِكِ الشَّرْعِ.

وَالظَّنُّ فِيهِ كَالْعِلْمِ، لِأَنَّهُ صَادِرٌ عَنِ اجْتِهَادٍ، إِذْ قَدْ يَقُولُ: لَوْ كَانَ لَوَجَدْتُهُ، فَلَمَّا لَمْ أَجِدْهُ مَعَ شِدَّةِ بَحْثِي دَلَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَائِنٍ، كَطَالِبِ الْمَتَاعِ فِي الْبَيْتِ إِذَا اسْتَقْصَى.

1990. فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ لِلْاسْتِقْصَاءِ غَايَةٌ مَحْدُودَةٌ، بَلْ لِلْبَحْثِ بَدَايَةٌ وَوَسْطٌ وَنَهَايَةٌ، فَمَتَى يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْفِيَ الدَّلِيلَ السَّمْعِيَّ الْمُغَيَّرَ؟ /

|244/1|

1991. قُلْنَا: مَهْمَا رَجَعَ؛ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ، فَعَلِمَ أَنَّهُ بَذَلَ غَايَةَ وَسْعِهِ فِي الطَّلَبِ، كَطَالِبِ الْمَتَاعِ فِي الْبَيْتِ.

1992. فَإِنْ قِيلَ: الْبَيْتُ مَحْصُورٌ، وَطَلَبُ الْيَقِينِ فِيهِ مُمَكِّنٌ، وَمَدَارِكُ الشَّرْعِ غَيْرُ مَحْصُورَةٍ، فَإِنَّ الْكِتَابَ وَإِنْ كَانَ مَحْصُورًا فَلَا خَبَارَ غَيْرِ مَحْصُورَةٍ، وَرَبَّمَا كَانَ رَاوِي الْحَدِيثِ مَجْهُولًا.

1993. قُلْنَا: إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ، قَبْلَ انْتِشَارِ الْأَخْبَارِ، فَفَرَضُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ مَا هُوَ جُهْدٌ رَأْيُهُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَهُ الْخَبَرُ. وَإِنْ كَانَ بَعْدَ أَنْ رُوِيَ الْأَخْبَارُ، وَصُنِّفَتِ الصِّحَاحُ، فَمَا دَخَلَ فِيهَا مَحْصُورٌ عِنْدَ أَهْلِهَا، وَقَدْ انْتَهَى إِلَى الْمُجْتَهِدِينَ، وَأُورِدُوهَا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

1994. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فِدَالَةُ الْعَقْلِ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ مَشْرُوطَةٌ بِنَفْيِ الْمُغَيَّرِ، كَمَا أَنَّ دَلَالََةَ الْعُمُومِ مَشْرُوطَةٌ بِنَفْيِ الْمُخَصَّصِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ / مِنَ الْمُخَصَّصِ وَالْمُغَيَّرِ: تَارَةً يُعْلَمُ انْتِفَاؤُهُ، وَتَارَةً يُظَنُّ، وَكُلُّ وَاحِدٍ دَلِيلٌ فِي الشَّرْعِ. هَذَا إِتِمَامُ الْكَلَامِ فِي الْأَصْلِ ١١ الرَّابِعِ، وَهُوَ مُنْتَهَى الْكَلَامِ فِي الْقُطْبِ الثَّانِي الْمُسْتَمَلِّ عَلَى أَصُولِ الْأَدِلَّةِ الْمُثْمَرَةِ، الَّتِي هِيَ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْعَقْلُ.

|245/1|

خاتمة لهذا القطب

بيان ما ينطُن أنه من أصول الأدلة وليس منها

1995. وهو أيضًا أربعة:
1996. |1| شرع من قبلنا.
1997. |2| وقول الصحابي.
1998. |3| والاستحسان.
1999. |4| والاستصلاح.
2000. فهذه أيضًا لا بد من شرحها.

الأصل الأول من الأصول الموهومة شرع من قبلنا من الأنبياء، فيما لم يُصرح شرعاً بنسخه

[246/1]

2001. وَنَقَدَّم عَلَى هَذَا الْأَصْلِ : /

2002. مَسْأَلَةٌ: وَهِيَ أَنَّهُ ﷺ قَبْلَ مَبْعَثِهِ هَلْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِشَرْعِ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؟

2003. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كَانَ مُتَعَبِّدًا. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ نَسَبَهُ إِلَى نُوحٍ، وَقَوْمٌ نَسَبُوهُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَقَوْمٌ نَسَبُوهُ إِلَى مُوسَى، وَقَوْمٌ إِلَى عِيسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

2004. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ جَائِزٌ عَقْلًا، لَكِنَّ الْوَاقِعَ مِنْهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ بِطَرِيقٍ قَاطِعٍ، وَرَجَحُ الظَّنِّ فِيْمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْآنَ تَعَبُّدٌ عَمَلِيٌّ لَا مَعْنَى لَهُ.
2005. فَإِنْ قِيلَ: الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى مِلَّةٍ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَأَفْتَحَرَ بِهِ أَوْلَئِكَ الْقَوْمُ، وَنَسَبُوهُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ، وَلَكَانَ يَشْتَهَرُ تَلَبُّسُهُ بِشِعَارِهِمْ، وَتَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ.

[247/1]

2006. قُلْنَا: هَذَا يُعَارِضُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُنْسَلَخًا عَنِ التَّكْلِيفِ وَالتَّعَبُّدِ / بِالشَّرَائِعِ، لَظَهَرَ مُخَالَفَتُهُ أَصْنَافَ الْخَلْقِ، وَتَوَفَّرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ. وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ اخْتِفَاءُ حَالِهِ قَبْلَ الْبَعْثِ مُعْجِزَةً خَارِقَةً لِلْعَادَةِ، وَذَلِكَ مِنْ عَجَائِبِ أُمُورِهِ.
2007. وَلِلْمُخَالَفِ شُبُهَتَانِ:

2008. الْأُولَى: أَنَّ مُوسَى وَعِيسَى دَعَا إِلَى دِينِهِمَا كَافَّةً الْمُكَلَّفِينَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ هُوَ دَاخِلًا تَحْتَ الْعُمُومِ. وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

2009. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا عَلَى التَّوَاتُرِ عَنْهُمَا عُمُومٌ صِيغَةٍ حَتَّى نَنْظُرَ فِي فَحْوَاهُ، فَلَا مُسْتَنَدَ لِهَذِهِ الدَّعْوَى إِلَّا الْمُقَايَسَةُ بِدِينِ نَبِيِّنَا ﷺ، وَالْمُقَايَسَةُ فِي مِثْلِ هَذَا بَاطِلَةٌ. وَإِنْ كَانَ عُمُومٌ فَلَعَلَّهُ اسْتَشْنَى عَنْهُ مَنْ يَنْسَخُ شَرِيعَتَهُمَا.

2010. الثاني: أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ زَمَانُهُ زَمَانَ فِتْرَةِ الشَّرَائِعِ وَأَنْدِرَاسِهَا وَتَعَذُّرِ الْقِيَامِ بِهَا، وَلَا جِلَّةَ بُعْثَ ﷺ /، فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ قِيَامُ الْحُجَّةِ عَلَى تَفْصِيلِ شَرِيعَتَيْهِمَا؟ |248/1|
2011. الثَّانِيَةُ مِنْ شُبُهَتِهِمْ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، وَيَحُجُّ، وَيَعْتَمِرُ، وَيَتَصَدَّقُ، وَيَذْبَحُ الْحَيَوَانَ، وَيَجْتَنِبُ الْمَيْتَةَ، وَذَلِكَ لَا يُرْشِدُ إِلَيْهِ الْعَقْلُ.
2012. قُلْنَا: هَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:
2013. أَحَدُهُمَا: أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَتَوَاتَرَ بِنَقْلِ مَقْطُوعٍ بِهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى اثْبَاتِهِ بِالظَّنِّ.
2014. الثَّانِي: أَنَّهُ رُبَّمَا ذَبَحَ الْحَيَوَانَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا تَحْرِيمَ إِلَّا بِالسَّمْعِ، وَلَا حُكْمَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ، وَتَرَكَ الْمَيْتَةَ عِيَافَةً بِالطَّبْعِ، كَمَا تَرَكَ أَكْلَ الضَّبِّ عِيَافَةً، وَالْحُجَّ وَالصَّلَاةَ إِنْ صَحَّ فَلَعَلَّهُ فَعَلَهُ تَبَرُّكًا بِمَا نُقِلَ جُمْلَتُهُ عَنْ أَنْبِيَاءِ السَّلَفِ، وَإِنْ أَنْدَرَسَ تَفْصِيلُهُ.
2015. وَنَرْجِعُ الْآنَ إِلَى الْأَصْلِ الْمَقْصُودِ: وَهُوَ أَنَّهُ بَعْدَ بَعْثِهِ هَلْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِشَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِ؟
2016. وَالْقَوْلُ فِي الْجَوَازِ / الْعَقْلِيِّ وَالْوُقُوعِ السَّمْعِيِّ. |249/1|
2017. أَمَّا الْجَوَازُ الْعَقْلِيُّ: فَهُوَ حَاصِلٌ، إِذْ لَلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَتَعَبَّدَ عِبَادَهُ بِمَا شَاءَ مِنْ شَرِيعَةٍ سَابِقَةٍ، أَوْ مُسْتَأْنَفَةٍ، أَوْ بَعْضُهَا سَابِقَةٌ وَبَعْضُهَا مُسْتَأْنَفَةٌ. وَلَا يَسْتَحِيلُ مِنْهُ شَيْءٌ لِدَاتِهِ وَلَا لِمَفْسَدَةٍ فِيهِ.
2018. وَزَعَمَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَعْثُ نَبِيٍّ إِلَّا بِشَرْعٍ مُسْتَأْنَفٍ؛ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُجَدِّدْ أَمْرًا فَلَا فَائِدَةَ فِي بَعْثِهِ، وَلَا يُرْسِلُ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولًا بِغَيْرِ فَائِدَةٍ. وَيُلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا تَجْوِيزُ بَعْثِهِ بِمِثْلِ تِلْكَ الشَّرِيعَةِ إِذَا كَانَتْ قَدْ أَنْدَرَسَتْ، وَإِرْسَالُهُ بِمِثْلِهَا إِذَا كَانَتْ قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى زَوَائِدَ، وَأَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مَبْعُوثًا إِلَى قَوْمٍ، وَالثَّانِي مَبْعُوثًا إِلَيْهِمْ وَإِلَى غَيْرِهِمْ. وَلَعَلَّهُمْ يُخَالِفُونَ إِذَا كَانَتْ الْأُولَى غَضَّةً، وَلَمْ تَشْتَمِلِ الثَّانِيَةُ عَلَى مَزِيدٍ.
2019. فَنَقُولُ: يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ / نَصْبِ دَلِيلَيْنِ، وَبَعْثَةِ رَسُولَيْنِ |250/1|

مَعًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ (يس: 14) وَكَمَا أَرْسَلَ مُوسَى وَهَارُونَ، وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ، بَلْ كَخَلْقِ الْعَيْنَيْنِ مَعَ الْاِكْتِفَاءِ فِي الْإِبْصَارِ بِإِحْدَاهُمَا. ثُمَّ كَلَامُهُمْ بِنَاءً عَلَى طَلَبِ الْفَائِدَةِ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ تَحَكُّمٌ.

2020. أَمَّا الْوُقُوعُ السَّمْعِيُّ: فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ شَرْعَنَا لَيْسَ بِنَاسِخٍ جَمِيعِ الشَّرَائِعِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ إِذْ لَمْ يَنْسَخْ وَجُوبَ الْإِيمَانِ، وَتَحْرِيمَ الزُّنَا وَالسَّرِقَةِ وَالْقَتْلِ وَالْكَفْرِ، وَلَكِنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ ﷺ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتُ بِخِطَابٍ مُسْتَأْنَفٍ، أَوْ بِالْخِطَابِ الَّذِي نَزَلَ إِلَى غَيْرِهِ وَتُعَبَّدُ بِاسْتِدَامَتِهِ وَلَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ الْخِطَابُ إِلَّا بِمَا خَالَفَ شَرْعَهُمْ، فَإِذَا نَزَلَتْ وَاقِعَةٌ لَزِمَهُ اتِّبَاعُ دِينِهِمْ، إِلَّا إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ وَحْيٌ مُخَالِفٌ لِمَا سَبَقَ؟ / فَالْيَ هَذَا يَرْجِعُ الْخِلَافُ.

[251/1]

2021. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَعَبَّدُ بِشَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ مَسَالِكَ:

2022. الْمَسْلَكُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: بِمِ تَحْكُمُ؟ فَذَكَرَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْاجْتِهَادَ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَشَرَعَ مَنْ قَبْلَنَا. فَزَكَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَوَّبَهُ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ لَمَّا جَازَ الْعُدُولُ إِلَى الْاجْتِهَادِ إِلَّا بَعْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ.

2023. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ لِأَنَّ فِي الْكِتَابِ آيَاتٍ تَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَيْهِمَا.

2024. قُلْنَا: سَنُبَيِّنُ سُقُوطَ تَمَسُّكِهِمْ بِتِلْكَ الْآيَاتِ * بَلْ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ (المائدة: 48) وَقَالَ ﷺ: «لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَّا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي».

* ص: 314-315

2025. ثُمَّ / نَقُولُ: فِي الْكِتَابِ مَا يَدُلُّ عَلَى اتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ذِكْرِ الْكِتَابِ. فَإِنْ شَرَعَ فِي التَّفْصِيلِ كَانَتِ الشَّرِيعَةُ السَّابِقَةُ أَهَمَّ مَذْكُورٍ.

[252/1]

2026. فَإِنْ قِيلَ: انْدَرَجَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ تَحْتَ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ اسْمُ يَعْزَمُ كُلِّ كِتَابٍ.

2027. قُلْنَا: إِذَا ذُكِرَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى فَهْمِ الْمُسْلِمِينَ شَيْءٌ سِوَى الْقُرْآنِ، وَكَيْفَ يُفْهَمُ غَيْرُهُ وَلَمْ يُعْهَدْ مِنْ مُعَاذٍ قَطُّ تَعَلُّمِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ،

وَالْعِنَايَةُ بِتَمْيِيزِ الْمُحَرَّفِ عَنْ غَيْرِهِ، كَمَا عَاهَدَ مِنْهُ تَعَلُّمُ الْقُرْآنِ. وَلَوْ وَجَبَ ذَلِكَ لَتَعَلَّمَهُ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ، لِأَنَّهُ كِتَابٌ مُنْزَلٌ، لَمْ يُنْسَخْ إِلَّا بَعْضُهُ، وَهُوَ مَدْرَكُ بَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَلَمْ يُتَعَهَّدْ حِفْظُ الْقُرْآنِ إِلَّا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَكَيْفَ طَالَعَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَقَّةً مِنَ التَّوْرَةِ، فَغَضِبَ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ / عَيْنَاهُ، وَقَالَ: «لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي».

|253/1|

2028. الْمَسْلَكُ الثَّانِي: أَنَّهُ ﷺ لَوْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِهَا لِلزَّمَةِ مُرَاجَعَتُهَا وَالْبَحْثُ عَنْهَا، وَلَكَانَ لَا يَنْتَظَرُ الْوَحْيَ، وَلَا يَتَوَقَّفُ فِي الظَّهَارِ وَرَمَى الْمُحَصَّنَاتِ، وَالْمَوَارِيثِ، وَلَكَانَ يَرْجِعُ أَوَّلًا إِلَيْهَا، لَا سِيَّمَا أَحْكَامُ هِيَ ضَرُورَةٌ كُلِّ أُمَّةٍ، فَلَا تَخْلُو التَّوْرَةُ عَنْهَا، فَإِنْ لَمْ يُرَاجِعْهَا لَانْدِرَاسِهَا وَتَحْرِيفِهَا فَهَذَا يَمْنَعُ التَّعَبُّدَ، وَإِنْ كَانَ مُمَكِّنًا، فَهَذَا يُوجِبُ الْبَحْثَ وَالتَّعَلُّمَ، وَلَمْ يُرَاجَعْ قَطُّ إِلَّا فِي رَجْمِ الْيَهُودِ لِيُعْرِفَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مُخَالَفًا لِدِينِهِمْ.

2029. الْمَسْلَكُ الثَّلَاثُ: أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ مَدْرَكًا لَكَانَ تَعَلُّمُهَا وَنَقْلُهَا وَحِفْظُهَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، كَالْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ، وَلَوْ جَبَّ عَلَى الصَّحَابَةِ مُرَاجَعَتُهَا فِي تَعْرِفِ الْأَحْكَامِ، كَمَا وَجَبَ / عَلَيْهِمُ الْمُنَاشَدَةُ فِي نَقْلِ الْأَخْبَارِ، وَلَرَجَعُوا إِلَيْهَا فِي مَوَاضِعِ اخْتِلَافِهِمْ، حَيْثُ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ، كَمَسْأَلَةِ الْعَوْلِ، وَمِيرَاثِ الْجَدِّ، وَالْمُفَوَّضَةِ، وَبَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ، وَحَدِّ الشُّرْبِ، وَالرَّبَا فِي غَيْرِ النَّسِيئَةِ، وَمُتْعَةِ النِّسَاءِ، وَإِجْهَاضِ الْجَنِينِ، وَدِيَةِ الْجَنِينِ، وَحُكْمِ الْمُكَاتَبِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ النُّجُومِ، وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْوُطْءِ، وَالتَّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامٍ لَا تَنْفَكُ الْأَدْيَانُ وَالْكِتَابُ عَنْهَا. وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، مَعَ طُولِ أَعْمَارِهِمْ، وَكَثْرَةِ وَقَائِعِهِمْ، وَاخْتِلَافَاتِهِمْ: مُرَاجَعَةُ التَّوْرَةِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ أَسْلَمَ مِنْ أَحْبَارِهِمْ مَنْ تَقَوْمُ الْحُجَّةِ بِقَوْلِهِمْ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَكَعْبِ الْأَخْبَارِ، وَوَهْبٍ، وَغَيْرِهِمْ. وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ إِلَّا بَعْدَ الْيَأْسِ مِنَ الْكِتَابِ، فَكَيْفَ يَحْصُلُ الْقِيَاسُ قَبْلَ الْعِلْمِ؟!

|254/1|

2030. الْمَسْلَكُ الرَّابِعُ: إطباقُ / الأُمَّةِ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ نَاسِخَةٌ، وَأَنَّهَا شَرِيعَةُ رَسُولِنَا ﷺ بِجُمْلَتِهَا، وَلَوْ تَعَبَّدَ بِشَرْعٍ غَيْرِهَا، لَكَانَ مُخْبِرًا، لَا شَارِعًا،

|255/1|

وَلَكَانَ صَاحِبَ نَقْلِ لَا صَاحِبَ شَرْعٍ. إِلَّا أَنَّ هَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ إِضَافَةٌ تَحْتَمِلُ الْمَجَازَ، وَأَنَّ يَكُونَ مَعْلُومًا بِوَاسِطَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ شَارِعًا لِجَمِيعِهِ.

أدلة القائلين
بالأخذ بشرع من
قبلنا

2031. وَلِلْمُخَالَفِ التَّمَسُّكُ بِخَمْسِ آيَاتٍ، ١١ وَثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ:

2032. الْآيَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ الْأَنْبِيَاءَ قَالَ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَقْتَدَهُ﴾ (الأنعام: 90).

2033. قُلْنَا: أَرَادَ بِالْهُدَى التَّوْحِيدَ، وَدَلَالَةَ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَصِفَاتِهِ، بِدَلِيلَيْنِ:

2034. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: ﴿فَيُهْدِيهِمْ أَقْتَدَهُ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: «بِهِمْ» وَإِنَّمَا هُدَاهُمْ الْأَدِلَّةُ الَّتِي لَيْسَتْ مَنْسُوبَةً إِلَيْهِمْ. أَمَّا الشَّرْعُ فَمَنْسُوبٌ إِلَيْهِمْ، فَيَكُونُ اتِّبَاعُهُمْ فِيهِ اقْتِدَاءً بِهِمْ.

2035. الثَّانِي: / أَنَّهُ كَيْفَ أَمَرَ بِجَمِيعِ شَرَائِعِهِمْ وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ وَنَاسِخَةٌ وَمَنْسُوخَةٌ، وَمَتَى بَحَثَ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، وَشَرَائِعُهُمْ كَثِيرَةٌ؟ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْهُدَى الْمُشْتَرَكَ بَيْنَ جَمِيعِهِمْ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ.

|256/1|

2036. الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النحل: 123) وَهَذَا يَتِمَسَّكُ بِهِ مَنْ نَسَبَهُ إِلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

2037. وَتُعَارِضُهُ الْآيَةُ الْأُولَى. ثُمَّ لَا حُجَّةَ فِيهَا، إِذْ قَالَ: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ فَوَجَبَ بِمَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ، لَا بِمَا أَوْحِيَ إِلَى غَيْرِهِ. وَقَوْلُهُ: ﴿أَنْ اتَّبِعْ﴾ أَيِ افْعَلْ مِثْلَ فَعْلِهِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: كُنْ مُتَّبِعًا لَهُ وَوَاحِدًا مِنْ أُمَّتِهِ. كَيْفَ وَالْمِلَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ أَصْلِ الدِّينِ وَالتَّوْحِيدِ وَالتَّقْدِيسِ الَّذِي تَتَّفَقُ فِيهِ جَمِيعُ الشَّرَائِعِ. وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130) وَلَا يَجُوزُ تَسْفِيهُهُ / الْأَنْبِيَاءِ الْمُخَالَفِينَ لَهُ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْحَثْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، وَكَيْفَ كَانَ يَبْحَثُ مَعَ انْدِرَاسِ كِتَابِهِ، وَإِسْنَادِ أَخْبَارِهِ.

|257/1|

2038. الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ (الشورى: 13) وَهَذَا يَتِمَسَّكُ بِهِ مَنْ نَسَبَهُ إِلَى نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَهُوَ فَاسِدٌ، إِذْ تُعَارِضُهُ الْآيَتَانِ السَّابِقَتَانِ. ثُمَّ «الدِّينُ» عِبَارَةٌ عَنْ أَصْلِ التَّوْحِيدِ، وَإِنَّمَا خَصَّصَ نُوحًا بِالذِّكْرِ تَشْرِيفًا لَهُ وَتَخْصِيصًا. وَمَتَى رَاجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَفْصِيلَ شَرْعِ نُوحٍ، وَكَيْفَ

أَمْكَنَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ أَقْدَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَاشْرِيْعَتُهُ| أَشَدُّ الشَّرَائِعِ انْدِرَاسًا؟ كَيْفَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ ﴿فَلَوْ قَالَ: «شَرَعَ لِنُوحٍ مَا وَصَّاكُمْ بِهِ» لَكَانَ رُبَّمَا دَلٌّ هَذَا عَلَى غَرَضِهِمْ، وَأَمَّا هَذَا فَيُشْعِرُ بِضِدِّهِ.

|258/1|

2039. الْآيَةُ / الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ (المائدة: 44) الْآيَةُ - وَهُوَ أَحَدُ الْأَنْبِيَاءِ، فَلْيَحْكُمْ بِهَا. وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا مَنْ نَسَبَهُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَتَعَارَضَهُ الْآيَاتُ السَّابِقَةُ. ثُمَّ الْمُرَادُ بِالنُّورِ وَالْهُدَى أَصْلُ التَّوْحِيدِ، وَمَا يَشْتَرِكُ فِيهِ النَّبِيُّونَ، دُونَ الْأَحْكَامِ الْمُعْرَضَةِ لِلنَّسْخِ. ثُمَّ لَعَلَّهُ أَرَادَ النَّبِيِّينَ فِي زَمَانِهِ دُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ. ثُمَّ هُوَ عَلَى صِيغَةِ الْخَبَرِ، لَا عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ. ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: حُكْمُ النَّبِيِّينَ بِهَا بِأَمْرِ ابْتَدَأَهُمْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَحْيًا إِلَيْهِمْ، لَا بِوَحْيٍ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

2040. الْآيَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ ذِكْرِ التَّوْرَةِ وَأَحْكَامِهَا: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ

بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44). ١١

109 ب

|259/1|

2041. قُلْنَا: الْمُرَادُ بِهِ: وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مُكَذِّبًا بِهِ، وَجَاحِدًا لَهُ، / لَا مَنْ حَكَمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ خَاصَّةً؛ أَوْ: مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ مِمَّنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِهِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَأُمَّةٍ كُلِّ نَبِيٍّ، إِذَا خَالَفَتْ مَا أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِمْ؛ أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ: يَحْكُمُ بِمِثْلِهَا النَّبِيُّونَ، إِنْ كَانَ بِوَحْيٍ خَاصٍّ إِلَيْهِمْ، لَا بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ.

2042. وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ:

2043. فَأُولَئِهَا: أَنَّهُ ﷺ طَلَبَ مِنْهُ الْقِصَاصُ فِي سِنِّ كُسِرَتْ، فَقَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ يَقْضِي الْقِصَاصَ» وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ قِصَاصُ السِّنِّ إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ التَّوْرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسِّنُّ بِالْسِّنِّ﴾ (المائدة: 45).

2044. قُلْنَا: بَلْ فِيهِ ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: 194) فَدَخَلَ السِّنُّ تَحْتَ عُمُومِهِ.

2045. الْحَدِيثُ الثَّانِي: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» وَقَرَأَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ (طه: 14)، وَهَذَا / خِطَابٌ مَعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

|260/1|

2046. قُلْنَا: مَا ذَكَرَهُ ﷺ تَغْلِيلاً لِلْإِجَابِ، لَكِنْ أُوجِبَ بِمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ، وَنَبَّهَ عَلَى أَنَّهُمْ أَمَرُوا كَمَا أَمَرَ مُوسَى. وَقَوْلُهُ: ﴿لِذِكْرِي﴾ أَيُّ لِدِ ذِكْرِ إِيْجَابِي لِلصَّلَاةِ، وَلَوْلَا الْخَبَرُ لَكَانَ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّهُ لِدِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْقَلْبِ، أَوْ لِدِ ذِكْرِ الصَّلَاةِ بِالْإِجَابِ.

2047. الْحَدِيثُ الثَّالِثُ: مُرَاجَعَتُهُ ﷺ التَّوْرَةَ فِي رَجْمِ الْيَهُودِيِّينَ. وَكَانَ ذَلِكَ تَكْذِيبًا لَهُمْ فِي إِنْكَارِ الرَّجْمِ، إِذْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُرَاجَعَ الْإِنْجِيلُ، فَإِنَّهُ آخِرُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُرَاجَعْ فِي وَاقِعَةٍ سِوَى هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الأصل الثاني من الأصول الموهومة قول الصحابي

2048. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ مَذْهَبَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ مُطْلَقًا، وَقَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ حُجَّةٌ
إِنْ خَالَفَ / الْقِيَّاسَ، وَقَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْحُجَّةَ فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ خَاصَّةٌ،
لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اقتدوا بالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي» وَقَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْحُجَّةَ فِي قَوْلِ الْخُلَفَاءِ
الرَّاشِدِينَ إِذَا اتَّفَقُوا.

[261/1]

2049. وَالْكُلُّ بَاطِلٌ عِنْدَنَا، فَإِنَّ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ وَالسَّهْوُ، وَلَمْ تَثْبُتْ عِصْمَتُهُ
عَنْهُ، فَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ. فَكَيْفَ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِمْ مَعَ جَوَازِ الْخَطَأِ، وَكَيْفَ تُدْعَى
عِصْمَتُهُمْ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ؟ وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ عِصْمَةُ قَوْمٍ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ
الْاِخْتِلَافُ؟ وَكَيْفَ يَخْتَلِفُ الْمَعْصُومَانِ؟ كَيْفَ وَقَدْ اتَّفَقَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى
جَوَازِ مُخَالَفَةِ الصَّحَابَةِ، فَلَمْ يُنْكِرْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمَا بِالْاجْتِهَادِ،
بَلْ أَوْجَبُوا فِي مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ عَلَى كُلِّ مُجْتَهِدٍ أَنْ يَتَّبِعَ اجْتِهَادَ نَفْسِهِ.
فَانْتِفَاءُ الدَّلِيلِ عَلَى الْعِصْمَةِ، وَوُقُوعُ / الْاِخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ، وَتَضَرُّيْحُهُمْ بِجَوَازِ
مُخَالَفَتِهِمْ، فِيهِ ثَلَاثَةُ أَدِلَّةٍ قَاطِعَةٍ. وَلِلْمُخَالَفِ خَمْسُ سُبُهٍ.

[262/1]

2050. الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ عِصْمَتُهُمْ، فَإِذَا تَعَبَّدْنَا بِاتِّبَاعِهِمْ لَزِمَ
الِاتِّبَاعُ، كَمَا أَنَّ الرَّاويَ الْوَاحِدَ لَمْ تَثْبُتْ عِصْمَتُهُ، لَكِنْ لَزِمَ اتِّبَاعُهُ، لِلتَّعَبُّدِ بِهِ.
وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بَأْيِهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ».

2051. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْخِطَابَ مَعَ عَوَامِّ أَهْلِ عَصْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِتَعْرِيفِ دَرَجَةِ الْفَتْوَى
لِأَصْحَابِهِ حَتَّى يَلْزَمَ اتِّبَاعُهُمْ. وَهُوَ تَخْيِيرٌ لَهُمْ فِي الْاِقْتِدَاءِ بِمَنْ شَاؤُوا مِنْهُمْ،
بِدَلِيلِ أَنَّ الصَّحَابِيَّ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ، إِذْ لَهُ أَنْ يُخَالَفَ صَحَابِيًّا آخَرَ. فَكَمَا خَرَجَ
الصَّحَابَةُ بِدَلِيلٍ، فَكَذَلِكَ خَرَجَ الْعُلَمَاءُ بِدَلِيلٍ. وَكَيْفَ وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى
وُجُوبِ الْاِتِّبَاعِ، بَلْ عَلَى الْاِهْتِدَاءِ إِذَا اتَّبَعَ؟ فَلَعَلَّهُ / يَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ

[263/1]

يُجَوِّزُ لِلْعَالِمِ تَقْلِيدَ الْعَالِمِ، أَوْ مَنْ يُخَيِّرُ الْعَامِّيَّ فِي تَقْلِيدِ الْأُئِمَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ الْأَفْضَلِ.

2052. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ دَعْوَى وَجُوبِ الْإِتِّبَاعِ إِنْ لَمْ تَصَحَّ لِجَمِيعِ الصَّحَابَةِ، فَتَصَحُّ لِلْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي» وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «عَلَيْكُمْ» لِلإِجَابِ، وَهُوَ عَامٌّ.

2053. قُلْنَا: فَيَلْزَمُكُمْ عَلَى هَذَا تَحْرِيمُ الاجْتِهَادِ عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِذِ اتَّفَقَ الْخُلَفَاءُ، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، بَلْ كَانُوا يُخَالِفُونَ، وَكَانُوا يُصَرِّحُونَ بِجَوَازِ الاجْتِهَادِ فِيمَا ظَهَرَ لَهُمْ. وَظَاهِرُ هَذَا تَحْرِيمُ مُخَالَفَةِ كُلِّ وَاحِدٍ وَإِنْ انْفَرَدَ، فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ شَرْطُ الْإِتِّفَاقِ، وَمَا اجْتَمَعُوا فِي الْخِلَافَةِ حَتَّى يَكُونَ اتِّفَاقُهُمْ اتِّفَاقَ الْخُلَفَاءِ. وَإِجَابُ / اتِّبَاعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُحَالٌ، مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي مَسَائِلَ. لَكِنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ إِمَّا أَمْرُ الْخَلْقِ بِالْإِنْقِيَادِ وَبَذَلِ الطَّاعَةِ لَهُمْ، أَيْ: عَلَيْكُمْ بِقَبُولِ إِمَارَتِهِمْ وَسُنَّتِهِمْ، أَوْ أَمْرُ الْأُئِمَّةِ بِأَنْ يَنْهَجُوا مِنْهَجَهُمْ فِي الْعَدْلِ، وَالْإِنْصَافِ، وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الدُّنْيَا، وَمُلَازِمَةِ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفَقْرِ وَالْمَسْكِنَةِ، وَالشَّفَقَةِ عَلَى الرَّعِيَّةِ؛ أَوْ أَرَادَ مَنَعَ مَنْ بَعْدَهُمْ عَنْ نَقْضِ أَحْكَامِهِمْ. فَهَذِهِ احْتِمَالَاتٌ ثَلَاثَةٌ، تُعْضِدُهَا الْأَدِلَّةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

[264/1]

2054. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُمْ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِبْ اتِّبَاعُ الْخُلَفَاءِ فَيَجِبُ اتِّبَاعُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ».

2055. قُلْنَا: تُعَارِضُهُ الْأَخْبَارُ السَّابِقَةُ، فَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالَاتُ الثَّلَاثَةُ. ثُمَّ نَقُولُ / بِمُوجِبِهِ، فَيَجِبُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمَا فِي تَجْوِيزِهِمَا لِغَيْرِهِمَا مُخَالَفَتُهُمَا بِمُوجِبِ الاجْتِهَادِ. ثُمَّ لَيْتَ شِعْرِي لَوْ اخْتَلَفَا، كَمَا اخْتَلَفَا فِي التَّسْوِيَةِ فِي الْعَطَاءِ، فَأَيُّهُمَا يُتَّبَعُ.

[265/1]

2056. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَلَّى عَلِيًّا الْخِلَافَةَ بِشَرْطِ الْإِقْتِدَاءِ بِالشَّيْخَيْنِ قَابِي، وَوَلَّى عُثْمَانَ فَقَبِلَ، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ.

2057. قُلْنَا: لَعَلَّهُ اعْتَقَدَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مِنْ بَعْدِي» جَوَازَ تَقْلِيدِ الْعَالِمِ لِلْعَالِمِ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَعْتَقِدْ، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ

بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ» إِيْجَابٌ لِلتَّقْلِيدِ. وَلَا حُجَّةٌ فِي مُجَرَّدِ مَذْهَبِهِ. وَيُعَارِضُهُ
مَذْهَبُ عَلِيٍّ، إِذْ فَهَمَ عُثْمَانُ إِنَّمَا أَرَادَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ اتِّبَاعَهُمَا فِي السَّيْرَةِ
وَالْعَدْلِ، وَفَهَمَ عَلِيٌّ إِيْجَابَ التَّقْلِيدِ.

2058. الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ قَوْلًا يُخَالِفُ الْقِيَاسَ، فَلَا مَحْمَلَ لَهُ
/ إِلَّا سَمَاعٌ خَبَرٍ فِيهِ.

2059. قُلْنَا: فَهَذَا إِفْرَارٌ بِأَنَّ قَوْلَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ الْخَبَرُ، إِلَّا أَنَّكُمْ أَثَبْتُمْ
الْخَبَرَ بِالتَّوَهُّمِ الْمُجَرَّدِ. وَمُسْتَنْدَنَا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي قَبُولِ
خَبَرِ الْوَاحِدِ. وَهُمْ إِنَّمَا عَمِلُوا بِالْخَبَرِ الْمُصَرَّحِ بِرَوَايَتِهِ، دُونَ الْمَوْهُومِ الْمُقَدَّرِ
الَّذِي لَا يُعْرَفُ لَفْظُهُ وَمَوْرَدُهُ. فَقَوْلُهُ لَيْسَ بِنَصٍّ صَرِيحٍ فِي سَمَاعِ خَبَرٍ، بَلْ
رُبَّمَا قَالَ عَنْ دَلِيلٍ ضَعِيفٍ ظَنَّهُ دَلِيلًا وَأَخْطَأَ فِيهِ. وَالْخَطَأُ جَائِزٌ عَلَيْهِمْ، وَرُبَّمَا
يَتَمَسَّكُ الصَّحَابِيُّ بِدَلِيلٍ ضَعِيفٍ، وَظَاهِرٍ مَوْهُومٍ. وَلَوْ قَالَ عَنْ نَصٍّ قَاطِعٍ
لَصَرَّحَ بِهِ.

2060. نَعَمْ لَوْ تَعَارَضَ قِيَاسَانِ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ مَعَ أَحَدِهِمَا، فَيَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ أَنْ غَلَبَ
عَلَى ظَنِّهِ التَّرْجِيحُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ أَنْ يُرْجَحَ. مِثَالُ ذَلِكَ نَوْعٌ مِنَ الْمَعْنَى
يَقْتَضِي تَغْلِيظَ الدِّيَةِ بِسَبَبِ الْحَرَمِ، وَقِيَاسٌ أَظْهَرَ مِنْهُ / يَقْتَضِي نَفْيَ التَّغْلِيظِ،
فَرُبَّمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْأَخْفَى الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ
الصَّحَابِيُّ يَتَرَجَّحُ بِهِ. وَلَكِنْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ. أَمَّا وَجُوبُ
اتِّبَاعِهِ، فَلَمْ يُصَرَّحْ بِنَقْلِ خَبَرٍ، فَلَا وَجْهَ لَهُ.

2061. وَكَيْفَ وَجَمِيعُ مَا ذَكَرُوهُ أَخْبَارُ أَحَادٍ، وَنَحْنُ أَثَبَتْنَا الْقِيَاسَ وَالْإِجْمَاعَ وَخَبَرَ
الْوَاحِدِ بِطَرُقٍ قَاطِعَةٍ، لَا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَجَعَلُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ حُجَّةً - كَقَوْلِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَبَرِهِ - إِثْبَاتُ أَصْلِ مِنْ أَصُولِ الْأَحْكَامِ وَمَدَارِكِهِ، فَلَا يَثْبُتُ
إِلَّا بِقَاطِعِ كَسَائِرِ الْأَصُولِ.

تقليد المجتهد
للصحابة

2062. |1| مَسْأَلَةٌ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ لَمْ يَجِبْ تَقْلِيدُهُمْ، فَهَلْ يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ؟

2063. قُلْنَا: أَمَّا الْعَامِّيُّ فَيَقْلُدُهُمْ، وَأَمَّا الْعَالِمُ فَإِنَّهُ إِنْ جَازَ لَهُ تَقْلِيدُ الْعَالِمِ جَازَ لَهُ
تَقْلِيدُهُمْ، وَإِنْ حَرَّمَ نَا تَقْلِيدَ الْعَالِمِ لِلْعَالِمِ، / فَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ

الله فِي تَقْلِيدِ الصَّحَابَةِ، فَقَالَ فِي الْقَدِيمِ: يَجُوزُ تَقْلِيدُ الصَّحَابِيِّ إِذَا قَالَ قَوْلًا،
وَأَنْتَشَرَ قَوْلُهُ، وَلَمْ يُخَالَفْ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: يُقْلَدُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَشِرْ. وَرَجَعَ فِي
الْجَدِيدِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُقْلَدُ الْعَالِمُ صَحَابِيًّا؛ كَمَا لَا يُقْلَدُ عَالِمًا آخَرَ. وَنَقَلَ الْمُزْنِي
عَنْ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْعَمَلَ عَلَى الْأَدِلَّةِ الَّتِي بِهَا يَجُوزُ لِلصَّحَابَةِ الْفَتْوَى. وَهُوَ
الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا، إِذْ كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ تَقْلِيدِ الْعَالِمِ لِلْعَالِمِ - كَمَا
سَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْجِتْهَادِ * - لَا يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ الصَّحَابِيِّ وَغَيْرِهِ.

* ص: 698-702

2064. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ مَعَ ثَنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَثَنَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ،
حَيْثُ قَالَ (اللَّهُ) تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: 59)
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الفتح: 18) وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
/ «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي» وَقَالَ ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ»؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

|269/1|

2065. قُلْنَا: هَذَا كُلُّهُ ثَنَاءٌ يُوجِبُ حُسْنَ الْاِعْتِقَادِ فِي عِلْمِهِمْ وَدِينِهِمْ وَمَحَلِّهِمْ عِنْدَ اللَّهِ
تَعَالَى، وَلَا يُوجِبُ تَقْلِيدَهُمْ: لَا جَوَازًا، وَلَا وَجُوبًا، فَإِنَّهُ ﷺ أَثْنَى أَيْضًا عَلَى
أَحَادِ الصَّحَابَةِ، وَلَا يَتَمَيِّزُونَ عَنْ بَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ بِجَوَازِ التَّقْلِيدِ أَوْ وَجُوبِهِ، كَقَوْلِهِ
ﷺ: «لَوْ وَزَنَ إِيْمَانُ أَبِي بَكْرٍ بِإِيْمَانِ الْعَالَمِينَ لَرَجَحَ إِيْمَانُ أَبِي بَكْرٍ». وَقَالَ
ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ ضَرَبَ بِالْحَقِّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ، يَقُولُ الْحَقَّ وَإِنْ كَانَ
مُرًّا». وَقَالَ لِعُمَرَ: «وَاللَّهِ مَا سَلَكَتْ فَجًّا إِلَّا سَلَكَ الشَّيْطَانُ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ».

|270/1|

وَقَالَ ﷺ - فِي قِصَّةِ أُسَارَى بَدْرٍ: حَيْثُ نَزَلَتِ الْآيَةُ عَلَى وَفْقِ رَأْيِ عُمَرَ -: «لَوْ
نَزَلَ بَلَاءٌ / مِنَ السَّمَاءِ مَا نَجَا مِنْهُ إِلَّا عُمَرُ». وَقَالَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «إِنَّ مِنْكُمْ
لَمُحَدَّثِينَ، وَإِنَّ عُمَرَ لَمِنْهُمْ». وَكَانَ عَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُونَ: «مَا كُنَّا نَنْظُرُ إِلَّا أَنَّ مَلَكًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ يُسَدِّدُهُ، وَأَنَّ مَلَكًا
يَنْطِقُ عَلَى لِسَانِهِ». وَقَالَ ﷺ فِي حَقِّ عَلِيٍّ: «اللَّهُمَّ أَدِرِ الْحَقَّ مَعَ عَلِيٍّ حَيْثُ
دَارَ»، وَقَالَ ﷺ: «أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ، وَأَفْرَضُكُمْ زَيْدٌ، وَأَعْرَفُكُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ
مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ». وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رَضِيتُ لِأُمْتِي مَا رَضِيَ ابْنُ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ».
وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: «لَوْ اجْتَمَعَا عَلَى شَيْءٍ مَا خَالَفْتُهُمَا»،
وَأَرَادَ فِي مَصَالِحِ الْحَرْبِ، وَكُلُّ ذَلِكَ ثَنَاءٌ لَا يُوجِبُ الْاِقْتِدَاءَ أَصْلًا. /

|271/1|

فصل

2066. في تفریع الشافعي في القديم على تقليد الصحابة، ونُصُوصه

2067. قال في: «كتاب اختلاف الحديث» إنه روي عن علي أنه صلى في ليلة

ست ركعات، في كل ركعة ست سجّادات. قال: لو ثبت ذلك عن علي لقلت به. وهذا لأنه رأى أنه لا يقول ذلك إلا عن توقيف، إذ لا مجال للقياس فيه. وهذا غير مرضي؛ لأنه لم ينقل فيه حديثاً حتى يتأمل لفظه ومورده وقرائنه وفحواه وما يدل عليه، ولم نتعبد إلا بقبول خبر يرويه صحابي مكشوفاً يمكن النظر فيه، فما كان الصحابة يكتفون بذكر مذهب مخالف للقياس، ويُقدرون ذلك حديثاً من غير تصريح به.

2068. وقد نص في موضع أن قول الصحابي إذا انتشر ولم يخالف، فهو حجة. وهو

[272/1]

ضعيف، لأن السكوت ليس بقول، فأى / فرق بين أن ينتشر أو لا ينتشر.

2069. وقد نص على أنه إذا اختلفت الصحابة فالأئمة أولى، فإن اختلفت الأئمة فقول

أبي بكر وعمر أولى، لمزيد فضلهما. وقال في موضع آخر: يجب الترجيح بقول الأعلام والأكثر، قياساً لكثرة القائلين على كثرة الرواة، وكثرة الأشباه. وإنما يجب ترجيح الأعلام لأن زيادة عمله تقوي اجتهاده، وتبعده عن الإهمال والتقصير والخطأ. وإن اختلف الحكم والفتوى من الصحابة فقد اختلف قول الشافعي فيه، فقال مرة: الحكم أولى، لأن العناية به أشد، والمشورة فيه أبلغ. وقال مرة: الفتوى أولى، لأن سكوتهم على الحكم يحمل على الطاعة للوالي. وكل هذا مرجوع عنه.

[273/1]

2070. فإن قيل: فما قولكم في ترجيح أحد القياسين بقول الصحابي؟ /

2071. قلنا: قال القاضي: لا ترجيح إلا بقوة الدليل، ولا يقوى الدليل بمصير

مُجتهد إليه.

2072. والمختار أن هذا في محل الاجتهاد، فربما يتعارض ظنان، والصحابي في

أحد الجانبين، فتميل نفس المجتهد إلى موافقة الصحابي، ويكون ذلك أغلب على ظنه. ويختلف ذلك باختلاف المجتهدين.

2073. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا يَجُوزُ تَرْجِيحُ قِيَاسِ الصَّحَابِيِّ إِذَا كَانَ أَصْلُ الْقِيَاسِ فِي وَاقِعَةٍ شَاهَدَهَا الصَّحَابِيُّ، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ. وَهَذَا قَرِيبٌ، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَصِيرُهُ إِلَيْهِ لَا لِاخْتِصَاصِهِ بِمُشَاهَدَةِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، بَلْ بِمَجَرَّدِ الظَّنِّ. أَمَّا إِذَا حَمَلَ الصَّحَابِيُّ لَفْظَ الْخَبَرِ عَلَى أَحَدٍ مُحْتَمَلَيْنِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِذَا لَمْ يَقُلْ: عَلِمْتُ ذَلِكَ مِنْ قَصْدِ الرَّسُولِ ﷺ بِقَرِينَةٍ شَاهَدَتْهَا، / فَلَا تَرْجِيحَ بِهِ. وَهَذَا اخْتِيَارُ الْقَاضِي.

|274/1|

2074. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ تَرَكَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ الْقِيَاسَ فِي تَغْلِيظِ الدِّيَةِ فِي الْحَرَمِ بِقَوْلِ عُثْمَانَ؛ وَكَذَلِكَ فَرَّقَ بَيْنَ الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ فِي شَرْطِ الْبَرَاءَةِ، بِقَوْلِ عُثْمَانَ. 2075. قُلْنَا: لَهُ فِي مَسْأَلَةِ شَرْطِ الْبَرَاءَةِ أَقْوَالٌ، فَلَعَلَّ هَذَا مَرْجُوعٌ عَنْهُ. وَفِي مَسْأَلَةِ التَّغْلِيظِ: الظَّنُّ بِهِ أَنَّهُ قَوَّى الْقِيَاسَ بِمُوَافَقَةِ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَمَذْهَبُهُ فِي الْأُصُولِ أَنْ لَا يُقْلَدَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الأصل الثالث من الأصول الموهومة الاستحسان

2076. وَقَدْ قَالَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ.

2077. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ اسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَعَ.

2078. وَرَدَّ الشَّيْءُ قَبْلَ فَهْمِهِ مُحَالٌ. فَلَا بُدَّ أَوَّلًا مِنْ فَهْمِ الاسْتِحْسَانِ. وَلَهُ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ:

2079. الْأَوَّلُ: وَهُوَ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ: «مَا يَسْتَحْسِنُهُ الْمُجْتَهِدُ بِعَقْلِهِ».

[275/1]

2080. وَلَا شَكَّ / فِي أَنَّا نَجُوزُ وَرُودَ التَّعَبُّدِ بِاتِّبَاعِهِ عَقْلًا، بَلْ لَوْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِأَنَّ مَا سَبَقَ إِلَى أَوْهَامِكُمْ، أَوْ اسْتَحْسَنْتُمُوهُ بِعُقُولِكُمْ، أَوْ سَبَقَ إِلَى أَوْهَامِ الْعَوَامِ مَثَلًا، فَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، لَجُوزُنَاهُ. وَلَكِنَّ وَقُوعَ التَّعَبُّدِ لَا يُعْرِفُ مِنْ ضَرُورَةِ الْعَقْلِ وَنَظَرِهِ، بَلْ مِنَ السَّمْعِ. وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ سَمْعٌ مُتَوَاتِرٌ، وَلَا نَقْلٌ أَحَادٍ. وَلَوْ وَرَدَ لَكَانَ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَإِنْ جَعَلَ الاسْتِحْسَانُ مَذْرَكًا مِنْ مَذَارِكِ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى يُنْزَلُ مَنَزَلَةَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَأَصْلًا مِنَ الْأُصُولِ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَمَهْمَا انْتَفَى الدَّلِيلُ وَجَبَ النَّفْيُ.

2081. الْمَسْئَلَةُ الثَّانِي: أَنَّا نَعْلَمُ قَطْعًا إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ قَبْلَهُمْ عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ لَيْسَ لَهُ

[276/1]

أَنْ يَحْكُمَ بِهِوَاهُ وَشَهْوَتِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي دَلَالَةِ الْأَدِلَّةِ، وَالْاسْتِحْسَانُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي أَدِلَّةِ / الشَّرْعِ حُكْمٌ بِالْهَوَى الْمُجَرَّدِ، وَهُوَ كَاسْتِحْسَانِ الْعَامِّيِّ وَمَنْ لَا يُحْسِنُ النَّظَرَ. فَإِنَّهُ إِنَّمَا جُوزَ الاجْتِهَادُ لِلْعَالَمِ دُونَ الْعَامِّيِّ، لِأَنَّهُ يُفَارِقُهُ فِي مَعْرِفَةِ أَدِلَّةِ الشَّرِيعَةِ، وَتَمْيِيزِ صَحِيحِهَا مِنْ فَاسِدِهَا. وَإِلَّا فَالْعَامِّيُّ أَيْضًا يَسْتَحْسِنُ، وَلَكِنْ يُقَالُ: لَعَلَّ مُسْتَنَدَ اسْتِحْسَانِكَ وَهُمْ وَخَيَالٌ لَا أَصْلَ لَهُ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ النَّفْسَ لَا تَمِيلُ إِلَى الشَّيْءِ إِلَّا بِسَبَبٍ مُمِيلٍ إِلَيْهِ، لَكِنَّ السَّبَبَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا هُوَ وَهُمْ وَخَيَالٌ، إِذَا عُرِضَ عَلَى الْأَدِلَّةِ لَمْ يَتَحَصَّلْ مِنْهُ طَائِلٌ؛ وَإِلَى مَا هُوَ مَشْهُودٌ لَهُ مِنْ أَدِلَّةِ الشَّرْعِ. فَبِمَ يُمَيِّزُ الْمُسْتَحْسِنُ مِثْلَهُ عَنِ الْأَوْهَامِ وَسَوَابِقِ

الرَّأْيِ إِذَا لَمْ يَنْظُرْ فِي الْأَدِلَّةِ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهَا.

2082. وَلَهُمْ شُبُهَةٌ ثَلَاثٌ:

[277/1]

2083. الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (الزمر: 55).

2084. / قُلْنَا: اتَّبَاعُ أَحْسَنِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا هُوَ اتِّبَاعُ الْأَدِلَّةِ، فَبَيَّنُوا أَنَّ هَذَا مِمَّا أُنْزِلَ

إِلَيْنَا، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَحْسَنِهِ. وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ

الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: 18).

2085. ثُمَّ نَقُولُ: نَحْنُ نَسْتَحْسِنُ إِبْطَالَ اسْتِحْسَانِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ لَنَا شَارِعٌ سِوَى

الْمُصَدِّقِ بِالْمُعْجِزَةِ، فَلْيَكُنْ هَذَا حُجَّةً عَلَيْهِمْ.

2086. الْجَوَابُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ظَاهِرِ هَذَا اتِّبَاعُ اسْتِحْسَانِ الْعَامِّيِّ وَالطِّفْلِ وَالْمَعْتُوهِ،

لِعُمُومِ اللَّفْظِ. ١١. فَإِنْ قُلْتُمْ: الْمُرَادُ بِهِ بَعْضُ اسْتِحْسَانَاتِ، وَهُوَ اسْتِحْسَانُ مَنْ هُوَ

مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ: الْمُرَادُ كُلُّ اسْتِحْسَانٍ صَدَرَ عَنْ أَدِلَّةِ الشَّرْعِ، وَإِلَّا

فَأَيُّ وَجْهِ لَا عِتْبَارَ أَهْلِيَّةِ النَّظَرِ فِي الْأَدِلَّةِ مَعَ الاسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّظَرِ.

[278/1]

2087. الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا رَأَاهُ / الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ».

وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، مِنْ أَوْجِهِ:

2088. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا تَثْبُتُ بِهِ الْأُصُولُ.

2089. الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا رَأَاهُ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يُرِيدَ بِهِ جَمِيعَ

الْمُسْلِمِينَ، أَوْ أَحَادَهُمْ. فَإِنْ أَرَادَ الْجَمِيعَ فَهُوَ صَحِيحٌ، إِذِ الْأُمَّةُ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى

حُسْنِ شَيْءٍ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ. وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ، وَهُوَ مُرَادُ الْخَبَرِ. وَإِنْ أَرَادَ الْأَحَادَ

لَزِمَ اسْتِحْسَانُ الْعَوَامِ. فَإِنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمْ لَيْسُوا أَهْلًا لِلنَّظَرِ، قُلْنَا: إِذَا كَانَ لَا يَنْظُرُ

فِي الْأَدِلَّةِ فَأَيُّ فَائِدَةٍ لِأَهْلِيَّةِ النَّظَرِ؟

2090. الثَّلَاثُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ أَجْمَعُوا عَلَى اسْتِحْسَانِ مَنْعِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا

حُجَّةٍ، لِأَنَّهُمْ مَعَ كَثَرَةِ وَقَائِعِهِمْ تَمَسَّكُوا بِالظُّوَاهِرِ وَالْأَشْبَاهِ، وَمَا قَالَ وَاحِدٌ:

حَكَمْتُ بِكَذَا وَكَذَا لِأَنِّي اسْتَحْسَنْتُهُ، وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لَشَدَّدُوا الْإِنْكَارَ عَلَيْهِ،

وَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ حَتَّى / يَكُونَ اسْتِحْسَانُكَ شَرْعًا، وَتَكُونَ شَارِعًا لَنَا؟ وَمَا قَالَ

[279/1]

مُعَاذُ حِينَ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ: إِنِّي أَسْتَحْسِنُ، بَلْ ذَكَرَ الْكِتَابُ،
وَالسُّنَّةُ، وَالْاجْتِهَادُ فَقَطْ.

2091. الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ الْأُمَّةَ اسْتَحْسَنَتْ دُخُولَ الْحَمَّامِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أُجْرَةٍ
وَعَوَضٍ لِلْمَاءِ، وَلَا تَقْدِيرِ مُدَّةِ الشُّكُونِ وَاللُّبْثِ فِيهِ. وَكَذَلِكَ شُرْبُ الْمَاءِ مِنْ
يَدِ السَّقَاءِ بِغَيْرِ تَقْدِيرِ الْعَوَضِ، وَلَا مَبْلَغِ الْمَاءِ الْمَشْرُوبِ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي مِثْلِ
هَذَا قَبِيحٌ فِي الْعَادَاتِ، فَاسْتَحْسَنُوا تَرَكَ الْمُضَايَقَةِ فِيهِ، وَلَا يُحْتَمَلُ ذَلِكَ فِي
إِجَارَةٍ وَلَا بَيْعٍ.

2092. وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

2093. الْأَوَّلُ: أَنَّهُمْ مِنْ أَيْنَ عَرَفُوا أَنَّ الْأُمَّةَ فَعَلَتْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ وَدَلِيلٍ؟ وَلَعَلَّ
الدَّلِيلَ جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِهِ وَتَقْرِيرِهِ عَلَيْهِ
لَأَجْلِ الْمَشَقَّةِ فِي تَقْدِيرِ الْمَاءِ الْمَشْرُوبِ / وَالْمَصْضُوبِ فِي الْحَمَّامِ، وَتَقْدِيرِ
مُدَّةِ الْمَقَامِ، وَالْمَشَقَّةِ سَبَبُ الرُّخْصَةِ.

2094. الثَّانِي: أَنَّ نَقُولَ: شُرْبُ الْمَاءِ بِتَسْلِيمِ السَّقَاءِ مُبَاحٌ. وَإِذَا أَتَلَفَ مَاءَهُ فَعَلَيْهِ
ثَمَنُ الْمِثْلِ، إِذْ قَرِينَةُ حَالِهِ تَدُلُّ عَلَى طَلَبِ الْعَوَضِ فِيمَا بَدَلَهُ فِي الْغَالِبِ،
وَمَا يُبَدَّلُ لَهُ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ فَوْقَ ثَمَنِ الْمِثْلِ، فَيَقْبَلُهُ السَّقَاءُ، فَإِنْ مَنَعَ فَلَهُ
مُطَالَبَتُهُ. فَلَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا الْاِكْتِفَاءُ فِي مَعْرِفَةِ الْإِبَاحَةِ بِالْمُعَاطَاةِ وَالْقَرِينَةِ،
وَتَرَكَ الْمُمَاكَسَةَ فِي الْعَوَضِ. وَهَذَا مَذْلُوعٌ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْعِ. وَكَذَلِكَ دَاخِلُ
الْحَمَّامِ مُسْتَبِيحٌ بِالْقَرِينَةِ، وَمُتْلَفٌ بِشَرْطِ الْعَوَضِ، بِقَرِينَةِ حَالِ الْحَمَّامِيِّ. ثُمَّ
مَا يُبَدَّلُ: إِنْ ارْتَضَى بِهِ الْحَمَّامِيُّ وَاكْتَفَى بِهِ عَوَضًا أَخَذَهُ، وَإِلَّا طَالَبَهُ بِالْمَزِيدِ
إِنْ شَاءَ. فَلَيْسَ هَذَا أَمْرًا مُبْدَعًا، وَلَكِنَّهُ مُنْقَاسٌ. وَالْقِيَاسُ حُجَّةٌ.

2095. التَّأْوِيلُ الثَّانِي / لِلِاسْتِحْسَانِ: قَوْلُهُمْ: «الْمُرَادُ بِهِ دَلِيلٌ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ
الْمُجْتَهِدِ، لَا تُسَاعِدُهُ الْعِبَارَةُ عَنْهُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِبْرَازِهِ وَإِظْهَارِهِ».

2096. وَهَذَا هَوَسٌ، لِأَنَّ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُ لَا يُدْرَى أَنَّهُ وَهْمٌ وَخَيَالٌ، أَوْ
تَحْقِيقٌ. وَلَا أَبَدٌ مِنْ ظُهُورِهِ لِيُعْتَبَرَ بِأَدَلَّةِ الشَّرِيعَةِ، لِتَصَحِّحِهِ الْأَدِلَّةُ أَوْ تَرْيِفِهِ.
أَمَّا الْحُكْمُ بِمَا لَا يُدْرَى مَا هُوَ، فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ جَوَازُهُ: أَبْصُرُورَةُ الْعَقْلِ، أَوْ

نَظَرِهِ، أَوْ بِسَمْعٍ مُتَوَاتِرٍ، أَوْ أَحَادٍ؟ وَلَا وَجْهَ لِدَعْوَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. كَيْفَ وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى زَنَّا شَخْصٍ، لَكِنْ عَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَاوِيَةٌ مِنْ زَوَايَا الْبَيْتِ، وَقَالَ: زَنَى فِيهَا، فَالْقِيَاسُ أَنْ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، لَكِنَّا نَسْتَحْسِنُ حَدَّهُ.

2097. فَنَقُولُ لَهُ: لِمَ يُسْتَحْسَنُ سَفْكُ دَمِ مُسْلِمٍ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ، إِذْ لَمْ تَجْتَمِعْ شَهَادَةُ الْأَرْبَعَةِ عَلَى زَنَّا وَاحِدٍ؟

[282/1]

2098. وَغَايَتُهُ أَنْ / يَقُولَ: تَكْذِيبُ الْمُسْلِمِينَ قَبِيحٌ، وَتَصْدِيقُهُمْ وَهُمْ عُذُولٌ حَسَنٌ، فَنُصَدِّقُهُمْ، وَنُقَدِّرُ دَوْرَانَهُ فِي زَنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى جَمِيعِ الزَّوَايَا، بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدُوا فِي أَرْبَعِ بُيُوتٍ، فَإِنَّ تَقْدِيرَ التَّرَاحُفِ بَعِيدٌ.

2099. وَهَذَا هَوَسٌ، لَا نَأْتِي نُصَدِّقُهُمْ، وَلَا نَرْجُمُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ شَهِدَ ثَلَاثَةٌ، وَكَمَا لَوْ شَهِدُوا فِي دُورٍ. وَنَدْرَأُ الرَّجْمَ مِنْ حَيْثُ لَمْ نَعْلَمْ يَقِينًا اجْتِمَاعَ الْأَرْبَعَةِ عَلَى شَهَادَةٍ وَاحِدَةٍ. فَدَرْءُ الْحَدِّ بِالشُّبْهَةِ أَحْسَنُ. كَيْفَ وَإِنْ كَانَ هَذَا دَلِيلًا فَلَا تُنْكَرُ الْحُكْمَ بِالْأَدِلَّةِ، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى بَعْضُ الْأَدِلَّةِ اسْتِحْسَانًا.

2100. التَّأْوِيلُ الثَّلَاثُ لِلِاسْتِحْسَانِ: ذَكَرَهُ الْكَرْخِيُّ وَبَعْضُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، مِمَّنْ عَجَزَ عَنْ نُصْرَةِ الْاسْتِحْسَانِ، وَقَالَ: لَيْسَ هُوَ عِبَارَةً عَنْ قَوْلٍ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، بَلْ هُوَ بِدَلِيلٍ. وَهُوَ أَجْنَأُ:

[283/1]

2101. مِنْهَا: / الْعُذُولُ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا بِدَلِيلٍ خَاصٍّ مِنَ الْقُرْآنِ، مِثْلَ قَوْلِهِ: مَالِي صَدَقَةٌ، أَوْ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِمَالِي، فَالْقِيَاسُ لَزُومُ التَّصَدَّقِ بِكُلِّ مَا يُسَمَّى مَالًا، لَكِنْ اسْتَحْسَنَ أَبُو حَنِيفَةَ التَّخْصِصَ بِمَالِ الزَّكَاةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ (التوبة: 103) وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا مَالَ الزَّكَاةِ.

2102. وَمِنْهَا: أَنْ يَعْدَلَ بِهَا عَنْ نَظَائِرِهَا بِدَلِيلِ الشُّنَّةِ، كَالْفَرْقِ فِي سَبْقِ الْحَدَثِ وَالْبِنَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّبْقِ وَالتَّعَمُّدِ، عَلَى خِلَافِ قِيَاسِ الْأَحْدَاثِ. وَهَذَا مِمَّا لَا تُنْكَرُهُ، وَإِنَّمَا يَرْجَعُ الْاسْتِنْكَارُ إِلَى اللَّفْظِ، وَتَخْصِصِ هَذَا النَّوعِ مِنَ الدَّلِيلِ بِتَسْمِيَّتِهِ اسْتِحْسَانًا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَدِلَّةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. /

[284/1]

الأصل الرابع من الأصول الموهومة الاستصلاح

2103. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ اتِّبَاعِ الْمَصْلَحَةِ الْمُرْسَلَةِ. وَلَا بُدَّ مِنْ كَشْفِ مَعْنَى الْمَصْلَحَةِ، وَأَقْسَامِهَا.

2104. فنقول: الْمَصْلَحَةُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى شَهَادَةِ الشَّرْعِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

2105. قِسْمٌ شَهِدَ الشَّرْعُ لاعتبارها.

2106. وَقِسْمٌ شَهِدَ لِبُطْلَانِهَا.

2107. وَقِسْمٌ لَمْ يَشْهَدْ الشَّرْعُ لِبُطْلَانِهَا وَلَا لاعتبارها.

2108. |القِسْمُ الْأَوَّلُ|: أَمَّا مَا شَهِدَ الشَّرْعُ لاعتبارها فَهِيَ حُجَّةٌ، وَيَرْجِعُ حَاصِلُهَا إِلَى

الْقِيَاسِ، وَهُوَ اقْتِبَاسُ الْحُكْمِ مِنْ مَعْقُولِ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ. وَسَنَقِیمُ الدَّلِيلَ

* ص: 526، وما بعدها

عَلَيْهِ فِي الْقُطْبِ الثَّالِثِ * فَإِنَّهُ نَظَرٌ فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِثْمَارِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأُصُولِ

الْمُثْمِرَةِ. وَمِثَالُهُ حُكْمُنَا أَنَّ كُلَّ مَا أَسْكَرَ مِنْ مَشْرُوبٍ أَوْ مَأْكُولٍ فَيَحْرُمُ، قِيَاسًا

عَلَى الْخَمْرِ، لِأَنَّهَا حُرِّمَتْ لِحِفْظِ الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ / مَنَاطُ التَّكْلِيفِ. فَتَحْرِيمُ

الشَّرْعِ الْخَمْرِ دَلِيلٌ عَلَى مِلَاحَظَةِ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ.

2109. |القِسْمُ الثَّانِي|: مَا شَهِدَ الشَّرْعُ لِبُطْلَانِهَا. مِثَالُهُ قَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ لِبَعْضِ الْمُلُوكِ

لَمَّا جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ: إِنَّ عَلَيْكَ صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. فَلَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ،

حَيْثُ لَمْ يَأْمُرْ بِإِعْتَاقِ رَقَبَةٍ مَعَ اتِّسَاعِ مَالِهِ، قَالَ: لَوْ أَمَرْتُهُ بِذَلِكَ لَسَهَّلَ عَلَيْهِ،

وَأَسْتَحَقَرَ إِعْتَاقَ رَقَبَةٍ فِي جَنْبِ قَضَاءِ شَهْوَتِهِ، فَكَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي إِيْجَابِ

الصَّوْمِ لِيَنْزَجَرَ بِهِ. فَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ، وَمُخَالَفٌ لِنَصِّ الْكِتَابِ، بِالْمَصْلَحَةِ.

وَفَتْحُ هَذَا الْبَابِ يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرِ جَمِيعِ حُدُودِ الشَّرَائِعِ وَنُصُوصِهَا، بِسَبَبِ

تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ. ثُمَّ إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ مِنْ صَنِيعِ الْعُلَمَاءِ لَمْ تَحْصُلِ الثِّقَةُ لِلْمُلُوكِ

بِفَتْوَاهُمْ، وَظَنُّوا أَنَّ كُلَّ مَا يُفْتَوْنَ بِهِ فَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنْ جِهَتِهِمْ / بِالرَّأْيِ.

2110. الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَا لَمْ يَشْهَدْ لَهُ مِنَ الشَّرْعِ بِالْبُطْلَانِ وَلَا بِالْإِعْتِبَارِ نَصٌّ مُعَيَّنٌ. وَهَذَا فِي مَحَلِّ النَّظَرِ.

2111. فَلْنَقْدِّمْ فِي تَمْثِيلِهِ تَقْسِيمًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ بِإِعْتِبَارِ قُوَّتِهَا فِي ذَاتِهَا تَنْقَسِمُ: 2112. إِلَى مَا هِيَ فِي رُتْبَةِ الضَّرُورَاتِ.

تقسيم المصلحة
باعتبار قوتها في
ذاتها

2113. وَإِلَى مَا هِيَ فِي رُتْبَةِ الْحَاجَاتِ.

2114. وَإِلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّحْسِينَاتِ وَالتَّزْيِينَاتِ، وَتَتَقَاعَدُ أَيْضًا عَنْ رُتْبَةِ الْحَاجَاتِ.

2115. وَيَتَعَلَّقُ بِأَذْيَالِ كُلِّ قِسْمٍ مِنَ الْأَقْسَامِ مَا يَجْرِي مِنْهَا مَجْرَى التَّكْمِلَةِ وَالتَّيَمُّنَةِ لَهَا. وَلِنَفْهَمُ أَوَّلًا مَعْنَى الْمَصْلَحَةِ، ثُمَّ أَمْثَلَةَ مَرَاتِبِهَا:

2116. أَمَّا الْمَصْلَحَةُ فَهِيَ عِبَارَةٌ فِي الْأَصْلِ عَنْ جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ. وَلَسْنَا نَعْنِي بِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّ جَلْبَ الْمَنْفَعَةِ، وَدَفْعَ الْمَضَرَّةِ مَقَاصِدُ الْخَلْقِ وَصَلَاحُ الْخَلْقِ فِي تَحْصِيلِ مَقَاصِدِهِمْ. لَكِنَّا نَعْنِي بِالْمَصْلَحَةِ الْمُحَافَظَةَ / عَلَى مَقْصُودِ الشَّرْعِ.

معنى
المصلحة

[287/1]

2117. وَمَقْصُودُ الشَّرْعِ مِنَ الْخَلْقِ خَمْسَةٌ: وَهُوَ أَنْ يَحْفَظَ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ، وَنَفْسَهُمْ، وَعَقْلَهُمْ، وَنَسْلَهُمْ، وَمَالَهُمْ. فَكُلُّ مَا يَتَضَمَّنُ حِفْظَ هَذِهِ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ فَهُوَ مَصْلَحَةٌ، وَكُلُّ مَا يُفَوِّتُ هَذِهِ الْأُصُولَ، فَهُوَ مَفْسَدَةٌ، وَدَفْعُهَا مَصْلَحَةٌ. وَإِذَا أَطْلَقْنَا الْمَعْنَى الْمُخِيلَ وَالْمُنَاسِبَ فِي كِتَابِ «الْقِيَاسِ»، أَرَدْنَا بِهِ هَذَا الْجِنْسَ.

مقاصد
الشرع

2118. وَهَذِهِ الْأُصُولُ الْخَمْسَةُ: حِفْظُهَا وَاقِعٌ فِي رُتْبَةِ الضَّرُورَاتِ، فَهِيَ أَقْوَى الْمَرَاتِبِ فِي الْمَصَالِحِ.

2119. وَمِثَالُهُ: قَضَاءُ الشَّرْعِ بِقَتْلِ الْكَافِرِ الْمُضِلِّ، وَعُقُوبَةُ الْمُبْتَدِعِ الدَّاعِي إِلَى بَدْعَتِهِ، فَإِنَّ هَذَا يُفَوِّتُ عَلَى الْخَلْقِ دِينَهُمْ؛ وَقَضَاؤُهُ بِإِجَابِ الْقِصَاصِ، إِذْ بِهِ حِفْظُ النُّفُوسِ؛ وَإِجَابُ حَدِّ الشَّرْبِ، إِذْ بِهِ حِفْظُ الْعُقُولِ الَّتِي هِيَ مِلَاكُ التَّكْلِيفِ؛ وَإِجَابُ حَدِّ الزِّنَا، إِذْ بِهِ / حِفْظُ النَّسْلِ وَالْأَنْسَابِ؛ وَإِجَابُ زَجْرِ الْغُصَّابِ وَالسَّرَّاقِ، إِذْ بِهِ يَحْصُلُ حِفْظُ الْأَمْوَالِ الَّتِي هِيَ مَعَاشُ الْخَلْقِ، وَهُمْ مُضْطَرُّونَ إِلَيْهَا.

[288/1]

2120. وَتَحْرِيمُ تَفْوِيتِ هَذِهِ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ، وَالزَّجْرُ عَنْهَا، يَسْتَحِيلُ أَنْ لَا تَشْتَمِلَ عَلَيْهِ

مِلَّةٌ مِنَ الْمِلَلِ، وَشَرِيعَةٌ مِنَ الشَّرَائِعِ الَّتِي أُريدَ بِهَا إِصْلَاحُ الْخَلْقِ. وَلِذَلِكَ لَمْ تَخْتَلَفِ الشَّرَائِعُ فِي تَحْرِيمِ الْكُفْرِ، وَالْقَتْلِ، وَالزَّانَا، وَالسَّرِقَةِ، وَشُرْبِ الْمُسْكِرِ.

2121. أَمَّا مَا يَجْرِي مَجْرَى التَّكْمِلَةِ وَالتَّيَمُّنَةِ لِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ، فَكَقَوْلِنَا: الْمُمَاتِلَةُ مَرْعِيَّةٌ فِي اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ، لِأَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِلزَّجْرِ وَالتَّشْفِي، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْمِثْلِ. وَكَقَوْلِنَا: الْقَلِيلُ مِنَ الْخَمْرِ إِنَّمَا حَرُمَ، لِأَنَّهُ يَدْعُو إِلَى الْكَثِيرِ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ النَّبِيذُ.

2122. فَهَذَا دُونَ الْأَوَّلِ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ فِيهِ الشَّرَائِعُ. أَمَّا تَحْرِيمُ السُّكْرِ / فَلَا تَنْفَكُ عَنْهُ شَرِيعَةٌ، لِأَنَّ السُّكْرَ يَسُدُّ بَابَ التَّكْلِيفِ وَالتَّعَبُّدِ.

2123. الرُّتْبَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا يَقَعُ فِي رُتْبَةِ الْحَاجَاتِ مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْمُنَاسِبَاتِ، كَتَسْلِيطِ الْوَلِيِّ عَلَى تَزْوِيجِ الصَّغِيرَةِ وَالصَّغِيرِ. فَذَلِكَ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، لَكِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فِي اقْتِنَاءِ الْمَصَالِحِ، وَتَقْيِيدِ الْأَكْفَاءِ خِيفَةً مِنَ الْفَوَاتِ، وَاسْتِغْنَاءًا لِلصَّلَاحِ الْمُنْتَظَرِ فِي الْمَالِ. وَلَيْسَ هَذَا كَتَسْلِيطِ الْوَلِيِّ عَلَى تَرْبِيَّتِهِ وَإِرْضَاعِهِ، وَشِرَاءِ الْمَلْبُوسِ وَالْمَطْعُومِ لِأَجَلِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا اخْتِلَافُ الشَّرَائِعِ الْمَطْلُوبِ بِهَا مَصَالِحُ الْخَلْقِ. أَمَّا النِّكَاحُ فِي حَالِ الصَّغَرِ فَلَا يُرْهَقُ إِلَيْهِ تَوْقَانُ شَهْوَةٍ، / وَلَا حَاجَةٌ تَنَاسُلُ، بَلْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِصَلَاحِ الْمَعِيشَةِ، بِاشْتِبَاكِ الْعَشَائِرِ، وَالتَّظَاهُرِ بِالْأَصْهَارِ، وَأُمُورٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهَا.

|290/1|

2124. أَمَّا مَا يَجْرِي مَجْرَى التَّيَمُّنَةِ لِهَذِهِ الرُّتْبَةِ فَهُوَ كَقَوْلِنَا: لَا تُزَوِّجُ الصَّغِيرَةَ إِلَّا مِنْ كُفٍّ، وَبِمَهْرٍ مِثْلِهَا. فَإِنَّهُ أَيْضًا مُنَاسِبٌ. وَلَكِنَّهُ دُونَ أَصْلِ الْحَاجَةِ إِلَى النِّكَاحِ. وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ.

2125. الرُّتْبَةُ الثَّالِثَةُ: مَا لَا يَرْجِعُ إِلَى ضَرُورَةٍ وَلَا إِلَى حَاجَةٍ، وَلَكِنْ يَقَعُ مَوْقِعَ التَّحْسِينِ وَالتَّرْزِينِ وَالتَّيْسِيرِ لِلْمَزَايَا وَالْمَزَائِدِ، وَرِعَايَةِ أَحْسَنِ الْمَنَاهِجِ فِي الْعَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ.

|291/1|

2126. مِثَالُهُ: سَلْبُ الْعَبْدِ أَهْلِيَّةَ الشَّهَادَةِ مَعَ قُبُولِ / فَتَوَاهُ وَرِوَايَتِهِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَبْدَ نَازِلُ الْقَدْرِ وَالرُّتْبَةِ، ضَعِيفُ الْحَالِ وَالْمَنْزِلَةِ، بِاسْتِسْخَارِ الْمَالِكِ إِيَّاهُ، فَلَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ التَّصَدِّي لِلشَّهَادَةِ. أَمَّا سَلْبُ وَلَايَتِهِ فَهُوَ مِنْ مَرْتَبَةِ الْحَاجَاتِ؛ لِأَنَّ

ذَلِكَ مُنَاسِبٌ لِلْمَصْلَحَةِ، إِذْ وَلَايَةُ الْأَطْفَالِ تَسْتَدْعِي اسْتِغْرَاقًا وَفَرَاغًا، وَالْعَبْدُ مُسْتَغْرَقٌ بِالْخِدْمَةِ، فَتَفْوِضُ أَمْرَ الطِّفْلِ إِلَيْهِ إِضْرَارٌ بِالطِّفْلِ. أَمَّا الشَّهَادَةُ فَتَتَّفِقُ أحيانًا، كَالرَّوَايَةِ وَالْفَتْوَى.

2127. وَلَكِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: سُلِبَ مَنْصِبُ الشَّهَادَةِ لِحَسَّةٍ قَدَرَهُ، لَيْسَ كَقَوْلِهِ: سُلِبَ ذَلِكَ لِسُقُوطِ الْجُمُعَةِ عَنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُشَمُّ مِنْهُ رَائِحَةٌ مُنَاسِبَةٌ أَصْلًا. وَهَذَا / لَا يَنْفَكُ عَنِ الْإِنْتِظَامِ لَوْ صَرَّحَ بِهِ الشَّرْعُ، وَلَيْسَ تَنْتَفِي مُنَاسِبَتُهُ بِالرَّوَايَةِ وَالْفَتْوَى، بَلْ ذَلِكَ يُنْقِضُ عَلَى الْمُنَاسِبِ إِلَى أَنْ يَعْتَذِرَ عَنْهُ. وَالْمُنَاسِبُ قَدْ يَكُونُ مَنْقُوضًا فَيُتْرَكُ، أَوْ يُحْتَرَزُ عَنْهُ بِعُذْرٍ أَوْ تَقْيِيدٍ.

[292/1]

2128. وَكَذَلِكَ تَقْيِيدُ النِّكَاحِ بِالْوَلِيِّ، لَوْ أَمَكْنَ تَعْلِيلُهُ بِفُتُورِ رَأْيِهَا فِي انْتِقَاءِ الْأَزْوَاجِ، وَسُرْعَةِ الْاِغْتِرَارِ بِالظَّوَاهِرِ، لَكَانَ وَاقِعًا فِي الرُّتْبَةِ الثَّانِيَةِ. وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي سَلْبِ عِبَارَتِهَا وَفِي نِكَاحِ الْكُفَّاءِ، فَهُوَ فِي الرُّتْبَةِ الثَّلَاثَةِ، لِأَنَّ الْأَلِيْقَ بِمَحَاسِنِ الْعَادَاتِ اسْتِحْيَاءُ النِّسَاءِ عَنْ مُبَاشَرَةِ الْعَقْدِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُشْعِرُ بِتَوَقَّانِ نَفْسِهَا إِلَى الرِّجَالِ، وَلَا يَلِيْقُ ذَلِكَ / بِالْمُرُوءَةِ. فَفَوْضُ الشَّرْعِ ذَلِكَ إِلَى الْوَلِيِّ، حَمَلًا لِلْخَلْقِ عَلَى أَحْسَنِ الْمَنَاجِ.

[293/1]

2129. وَكَذَلِكَ تَقْيِيدُ النِّكَاحِ بِالشَّهَادَةِ: لَوْ أَمَكْنَ تَعْلِيلُهُ بِالْإِثْبَاتِ عِنْدَ النِّزَاعِ لَكَانَ مِنْ قَبِيلِ الْحَاجَاتِ، وَلَكِنْ سُقُوطُ الشَّهَادَةِ عَلَى رِضَاهَا يُضَعِّفُ هَذَا الْمَعْنَى. فَهُوَ لِتَفْخِيمِ أَمْرِ النِّكَاحِ، وَتَمْيِيزِهِ عَنِ السَّفَاحِ بِالْإِعْلَانِ وَالْإِظْهَارِ عِنْدَ مَنْ لَهُ رُتْبَةٌ وَمَنْزَلَةٌ.

2130. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَلْيَلْحَقْ بِرُتْبَةِ التَّحْسِينَاتِ. فَإِذَا عُرِفَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ فَنَقُولُ:

2131. الْوَاقِعُ فِي الرُّتْبَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِمُجَرَّدِهِ إِنْ لَمْ يَعْتَصِدْ بِشَهَادَةِ أَصْلٍ، لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى وَضْعِ الشَّرْعِ بِالرَّأْيِ، فَهُوَ كَالِاسْتِحْسَانِ. وَإِنْ اعْتَصَدَ بِأَصْلٍ فَذَاكَ قِيَاسٌ، وَسَيَأْتِي *.

* ص: 526، وما بعدها

2132. أَمَّا الْوَاقِعُ فِي رُتْبَةِ الضَّرُورَاتِ فَلَا بُعْدَ فِي أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ / اجْتِهَادُ مُجْتَهِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ. وَمِثَالُهُ أَنَّ الْكُفَّارَ إِذَا تَتَرَّسُوا بِجَمَاعَةٍ مِنْ أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ: فَلَوْ كَفَفْنَا عَنْهُمْ لَصَدَمُونَا، وَغَلَبُوا عَلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا كَافَّةً

[294/1]

المُسْلِمِينَ. وَلَوْ رَمَيْنَا الثُّرُسَ لَقَتَلْنَا مُسْلِمًا مَعْصُومًا لَمْ يُذْنِبْ ذَنْبًا، وَهَذَا لَا عَهْدَ بِهِ فِي الشَّرْعِ. وَلَوْ كَفَفْنَا لَسَلَطْنَا الْكُفَّارَ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ فَيَقْتُلُونَهُمْ، ثُمَّ يَقْتُلُونَ الْأَسَارَى أَيْضًا. فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: هَذَا / الْأَسِيرُ مَقْتُولٌ بِكُلِّ حَالٍ، فَحَفِظُ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ أَقْرَبُ إِلَى مَقْصُودِ الشَّرْعِ، لِأَنَّا نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ مَقْصُودَ الشَّرْعِ تَقْلِيلُ الْقَتْلِ، كَمَا يَقْصِدُ حَسَمُ سَبِيلِهِ عِنْدَ الْإِمْكَانِ. فَإِنْ لَمْ نَقْدِرْ عَلَى الْحَسَمِ قَدَرْنَا عَلَى التَّقْلِيلِ، وَكَانَ هَذَا التَّفَاتًا إِلَى مَصْلَحَةٍ عُلِمَ بِالضَّرُورَةِ كَوْنُهَا مَقْصُودَ الشَّرْعِ، لَا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ وَأَصْلٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ بِأَدِلَّةٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْحَضَرِ. لَكِنْ تَحْصِيلُ هَذَا الْمَقْصُودِ، بِهَذَا الطَّرِيقِ، وَهُوَ قَتْلُ مَنْ لَمْ يُذْنِبْ: غَرِيبٌ، لَمْ يَشْهَدْ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ. فَهَذَا مِثَالُ مَصْلَحَةٍ غَيْرِ مَاخُودَةٍ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ عَلَى أَصْلٍ مُعَيَّنٍ. وَانْقَدَحَ اعْتِبَارُهَا بِاعْتِبَارِ ثَلَاثَةٍ / أَوْصَافٍ: أَنَّهَا ضَرُورِيَّةٌ، قَطْعِيَّةٌ، كُلِّيَّةٌ.

[295/1]

[296/1]

2133. وَلَيْسَ فِي مَعْنَاهَا مَا لَوْ تَتَرَسَّ الْكُفَّارُ فِي قَلْعَةٍ بِمُسْلِمٍ، إِذَا لَا يَحِلُّ رَمْيُ الثُّرُسِ، إِذَا لَا ضَرُورَةَ، فَبِنَا غُنْيَةً عَنِ الْقَلْعَةِ، فَتَعْدُلُ عَنْهَا. وَلَيْسَ فِي مَعْنَاهَا إِذَا لَمْ نَقْطَعْ بِظَفَرِهِمْ بِهِمْ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَقْطَعِيَّةً، بَلْ ظَنِّيَّةً.

114ب

طرح واحد من
سفينة مشرفة
على الفرق لإنقاذ
الباقيين

* ليست في
الأميرية

[297/1]

2134. | 1 مَسْأَلَةٌ * | وَلَيْسَ فِي مَعْنَاهَا: جَمَاعَةٌ فِي سَفِينَةٍ لَوْ طَرَحُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ لَنَجَّوْا وَإِلَّا غَرِقُوا بِجُمْلَتِهِمْ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كُلِّيَّةً، إِذْ يَحْصُلُ بِهَا هَلَاكُ عَدَدٍ مَحْصُورٍ. وَلَيْسَ ذَلِكَ كَاسْتِثْنَالٍ كَافَّةٍ الْمُسْلِمِينَ. وَلَئِنَّهُ لَيْسَ يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ لِلْإِغْرَاقِ، إِلَّا أَنْ يَتَعَيَّنَ بِالْقُرْعَةِ، وَلَا أَصْلَ لَهَا. وَكَذَلِكَ جَمَاعَةٌ فِي مَخْمَصَةٍ لَوْ أَكَلُوا وَاحِدًا بِالْقُرْعَةِ لَنَجَّوْا، فَلَا رُخْصَةَ فِيهِ، / لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ لَيْسَتْ كُلِّيَّةً.

2135. وَلَيْسَ فِي مَعْنَاهَا قَطْعُ الْيَدِ لِلْأَكْلَةِ حِفْظًا لِلرُّوحِ، فَإِنَّهُ تَنْقَدِحُ الرُّخْصَةُ فِيهِ، لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِهِ لِمَصْلَحَتِهِ. وَقَدْ شَهِدَ الشَّرْعُ لِلْإِضْرَارِ بِشَخْصٍ فِي قَصْدِ صَلَاحِهِ، كَالْفَضْدِ وَالْحِجَامَةِ وَغَيْرِهِمَا. وَكَذَا قَطْعُ الْمُضْطَرِّ قِطْعَةً مِنْ فَخِذِهِ إِلَى أَنْ يَجِدَ الطَّعَامَ، فَهُوَ كَقَطْعِ الْيَدِ، لَكِنْ رُبَّمَا يَكُونُ الْقَطْعُ سَبَبًا ظَاهِرًا فِي الْهَلَاكِ، فَيُمنَعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ يَقِينُ الْخَلَاصِ، فَلَا تَكُونُ الْمَصْلَحَةُ قَطْعِيَّةً.

الضرب في التهمة
لاظهار الحق

2136. | 2 مَسْأَلَةٌ: | فَإِنْ قِيلَ: فَالضَّرْبُ بِالتَّهْمَةِ لِلِاسْتِنْطَاقِ بِالسَّرِقَةِ مَصْلَحَةٌ، فَهَلْ تَقُولُونَ بِهَا؟

2137. قُلْنَا: قَدْ قَالَ بِهَا مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَا نَقُولُ بِهِ، لَا لِإِبْطَالِ النَّظَرِ إِلَى / جِنْسِ الْمَصْلَحَةِ، لَكِنْ لِأَنَّ هَذِهِ مَصْلَحَةٌ تُعَارِضُهَا أُخْرَى، وَهِيَ مَصْلَحَةُ الْمَضْرُوبِ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ بَرِيئًا مِنَ الذَّنْبِ، وَتَرَكَ الضَّرْبَ فِي مُذْنِبٍ أَهْوَنُ مِنْ ضَرْبِ بَرِيءٍ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ فَتْحٌ بَابٍ يَعْسُرُ مَعَهُ انْتِزَاعُ الْأَمْوَالِ، فَفِي الضَّرْبِ فَتْحٌ بَابٍ إِلَى تَعْذِيبِ أَتْرِيَاءٍ.

2138. |3 مَسْأَلَةٌ:| فَإِنْ قِيلَ: فَالزَّنْدِيقُ الْمُتَسَتِّرُ إِذَا تَابَ فَالْمَصْلَحَةُ فِي قَتْلِهِ، وَأَنْ لَا تُقْبَلَ تَوْبَتُهُ. وَقَدْ قَالَ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَمَاذَا تَرَوْنَ؟

قتل الزنديق
المتستر وان أظهر
التوبة

2139. قُلْنَا: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، وَلَا يَبْعُدُ قَتْلُهُ، إِذْ وَجَبَ بِالزَّنْدَقَةِ قَتْلُهُ، وَإِنَّمَا كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ تُسْقِطُ الْقَتْلَ فِي الْيَهُودِ / وَالنَّصَارَى لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ تَرَكَ دِينِهِمْ بِالنُّطْقِ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ، وَالزَّنْدِيقُ يَرَى التَّقِيَّةَ عَيْنَ الزَّنْدَقَةِ. فَهَذَا لَوْ قَضَيْنَا بِهِ فَحَاصِلُهُ اسْتِعْمَالُ مَصْلَحَةٍ فِي تَخْصِصِ عُمُومٍ، وَذَلِكَ لَا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ.

2140. |4 مَسْأَلَةٌ:| فَإِنْ قِيلَ: رَبِّ سَاعٍ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ بِالِدَّعْوَةِ إِلَى الْبِدْعَةِ، أَوْ بِإِغْرَاءِ الظُّلْمَةِ بِأَمْوَالِ النَّاسِ وَحُرْمِهِمْ، وَسَفْكَ دِمَائِهِمْ، بِإِثَارَةِ الْفِتْنَةِ. وَالْمَصْلَحَةُ قَتْلُهُ لِكَفِّ شَرِّهِ، فَمَاذَا تَرَوْنَ فِيهِ؟

قتل الساعي في
الأرض بالفساد
سياسة

2141. قُلْنَا: إِذَا لَمْ يَقْتَحِمِ جَرِيمَةً مُوجِبَةً لِسَفْكِ الدَّمِ، فَلَا يُسْفَكُ دَمُهُ، إِذْ فِي تَخْلِيدِ الْحَبْسِ عَلَيْهِ كِفَايَةٌ شَرِّهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقَتْلِ، فَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ ضَرُورِيَّةً.

2142. |300/1| فَإِنْ قِيلَ: إِذَا / كَانَ الزَّمَانُ زَمَانَ فِتْنَةٍ، وَلَمْ يَقْدَرِ عَلَى تَخْلِيدِ الْحَبْسِ فِيهِ مَعَ تَبَدُّلِ الْوَلَايَاتِ عَلَى قُرْبٍ، فَلَيْسَ فِي إِبْقَائِهِ وَحَبْسِهِ إِلَّا إِغَارُ صَدْرِهِ، وَتَحْرِيكُ دَاعِيَّتِهِ لِيَزْدَادَ فِي الْفَسَادِ وَالْإِغْرَاءِ جِدًّا عِنْدَ الْإِفْلَاتِ.

2143. قُلْنَا: هَذَا الْآنَ رَجَمٌ بِالظَّنِّ، وَحُكْمٌ بِالْوَهْمِ، فَرُبَّمَا لَا يُفْلِتُ، وَلَا تَتَبَدَّلُ الْوَلَايَةُ، وَالْقَتْلُ بِتَوَهُمِ الْمَصْلَحَةِ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.

2144. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا تَتَرَّسَ الْكُفَّارُ بِالْمُسْلِمِينَ فَلَا نَقْطَعُ بِتَسْلُطِهِمْ عَلَى اسْتِئْصَالِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَوْ لَمْ يُقْصَدِ الثَّرْسُ، بَلْ يُدْرِكُ ذَلِكَ بَغْلَبَةِ الظَّنِّ.

2145. قُلْنَا: لَا جَرَمَ ذَكَرَ الْعِرَاقِيُّونَ فِي الْمَذْهَبِ وَجْهَيْنِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، وَعَلَّلُوا

|301/1|

بأن ذلك مظنون، ونحن / إنما نجوز ذلك عند القطع، أو ظن قريب من القطع. والظن القريب من القطع إذا صار كلياً عظم الخطر فيه، فتحتقر الأشخاص الجزئية بالإضافة إليه.

2146. فإن قيل: إن في توقفنا عن الساعي في الأرض بالفساد ضرراً كلياً بتعريض أموال المسلمين ودمائهم للهلاك، وغلب ذلك على الظن بما عرف من طبيعته وعادته المجربة طول عمره.

|302/1|

2147. قلنا: لا يبعد أن يؤدي اجتهاد مجتهد إلى قتله إذا كان كذلك، بل هو أولى من

الترس، فإنه لم يذنب ذنباً، وهذا قد ظهرت منه جرائم توجب العقوبة، وإن لم توجب القتل. وكأنه التحق / بالحيوانات الضارية، لما عرف من طبيعته وسجيته.

2148. فإن قيل: كيف يجوز المصير إلى هذا في هذه المسألة، وفي مسألة

الترس، وقد قدمتم أن المصلحة إذا خالفت النص لم تتبع، كإيجاب صوم شهرين متتابعين على الملوك إذا جامعوا في نهار رمضان، وهذا يخالف قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً﴾ (النساء: 93) وقوله تعالى:

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (الأنعام: 151) وأي ذنب لمسلم

يتترس به كافر. فإن زعمتم أننا نخصص العموم بصورة ليس فيها خطر كلي،

فلنخصص العتق بصورة يحصل بها الانزجار عن الجناية حتى يخرج عنها

الملوك. فإذا غايه الأمر في مسألة الترس: أن يقطع باستئصال أهل الإسلام،

فما بالنا نقتل من لم يذنب قصداً، ونجعله فداء للمسلمين، ونخالف النص

في قتل النفس التي حرم الله تعالى؟

2149. قلنا: لهذا نرى المسألة في محل الاجتهاد، ولا يبعد المنع من ذلك، ويتأيد

بمسألة السفينة، وأنه يلزم منه قتل ثلث الأمة لاستصلاح ثلثيها، ترجيحاً

للكثرة، إذ لا خلاف في أن كافراً لو قصد قتل عدد محصور، كعشرة مثلاً،

|303/1|

وتترس / بمسلم، فلا يجوز قتل الترس في الدفع، بل حكمهم كحكم عشرة

أكرهوا على قتل، أو اضطروا في مخمصة إلى أكل واحد.

2150. وإنما نشأ هذا من الكثرة، ومن كونه كلياً. لكن للكلي الذي لا يحصر حكم

آخَرُ أَقْوَى مِنَ التَّرْجِيحِ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ. وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَبَهَتْ أُخْتُهُ بِنِسَاءِ بَلَدَةٍ حَلَّ لَهُ النِّكَاحُ، وَلَوْ اشْتَبَهَتْ بِعَشْرَةٍ أَوْ عَشْرِينَ لَمْ يَحِلَّ. وَلَا خِلَافَ أَنَّهُمْ لَوْ تَتَرَسَّوْا بِنِسَائِهِمْ وَذَرَّارِيَهُمْ قَاتَلْنَاهُمْ، وَإِنْ كَانَ التَّحْرِيمُ عَامًّا، لَكِنَّ تَخْصُّصَهُ بِغَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا: التَّخْصِصُ مُمَكِّنٌ. وَقَوْلُ الْقَائِلِ: هَذَا سَفْكُ دَمٍ مُحَرَّمٍ مَعْصُومٍ، يُعَارِضُهُ أَنَّ فِي الْكَفِّ عَنْهُ إِهْلَاكَ دِمَاءٍ مَعْصُومَةٍ لَا حَصْرَ لَهَا. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الشَّرْعَ يُؤَثِّرُ الْكُلِّيَّ عَلَى الْجُزْئِيِّ، فَإِنْ حَفِظَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ عَنِ اضْطِلَامِ الْكُفَّارِ أَهْمٌ فِي مَقْصُودِ الشَّرْعِ مِنْ حِفْظِ دَمِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ. فَهَذَا مَقْطُوعٌ بِهِ مِنْ مَقْصُودِ الشَّرْعِ. وَالْمَقْطُوعُ بِهِ لَا يَحْتَاجُ شَهَادَةَ أَصْلٍ.

توظيف الخراج
على الأغنياء
سياسة

[304/1]

2151 | 5 | مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَتَوْطِيفُ الْخَرَاجِ مِنَ الْمَصَالِحِ، فَهَلْ إِلَيْهِ سَبِيلٌ أَمْ لَا؟

2152 قُلْنَا: لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ مَعَ كَثْرَةِ الْأَمْوَالِ فِي أَيْدِي الْجُنُودِ. أَمَّا إِذَا / خَلَّتِ الْأَيْدِي

مِنَ الْأَمْوَالِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ مَا يَفِي بِخَرَاجَاتِ الْعَسْكَرِ، وَلَوْ تَفَرَّقَ الْعَسْكَرُ وَاشْتَغَلُوا بِالْكَسْبِ لَخِيفَ دُخُولُ الْكُفَّارِ بِلَادَ الْإِسْلَامِ، أَوْ خِيفَ ثَوْرَانُ الْفِتْنَةِ مِنْ أَهْلِ الْعَرَامَةِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، فَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُوظَّفَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ مِقْدَارَ كِفَايَةِ الْجُنْدِ. ثُمَّ إِنْ رَأَى فِي طَرِيقِ التَّوْزِيعِ التَّخْصِصَ بِالْأَرَاضِيِّ، فَلَا حَرَجَ، لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ شَرَّانٍ أَوْ ضَرَّرَانِ، قَصَدَ الشَّرْعُ دَفْعَ أَشَدِّ الضَّرَرَيْنِ وَأَعْظَمَ الشَّرَّيْنِ. وَمَا يُؤَدِّيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَلِيلٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا يُخَاطِرُ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ لَوْ خَلَّتْ خُطَّةُ الْإِسْلَامِ عَنْ ذِي شَوْكَةٍ يَحْفَظُ نِظَامَ الْأُمُورِ، وَيَقْطَعُ مَادَّةَ الشُّرُورِ.

2153 وَكَانَ هَذَا لَا يَخْلُو عَنْ شَهَادَةِ أَصُولٍ مُعَيَّنَةٍ. فَإِنَّ لَوْلِيَّ الطِّفْلِ عِمَارَةَ الْقَنَوَاتِ،

[305/1]

* ص: 330

/ وَإِخْرَاجُ أَجْرَةِ الْفَصَادِ، وَثَمَنِ الْأَدْوِيَةِ. وَكُلُّ ذَلِكَ تَنْجِيزُ خُسْرَانٍ لِتَوَقُّعِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ. وَهَذَا أَيْضًا يُؤَيِّدُ مَسْئَلَةَ التَّرْجِيحِ فِي مَسْأَلَةِ التَّرْسِ *، لَكِنَّ هَذَا تَصَرُّفٌ فِي الْأَمْوَالِ، وَالْأَمْوَالُ مُبْتَدَلَةٌ يَجُوزُ ابْتِدَالُهَا فِي الْأَغْرَاضِ الَّتِي هِيَ أَهَمُّ مِنْهَا، وَإِنَّمَا الْمَحْظُورُ سَفْكُ دَمٍ مَعْصُومٍ مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ سَافِكٍ.

هل ثبت حد
الصحابه للشارب
ثمانين جلدة
بالمصلحة؟

2154 | 6 | مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَبِأَيِّ طَرِيقٍ بَلَغَ الصَّحَابَةُ حَدَّ الشُّرْبِ إِلَى ثَمَانِينَ؟ فَإِنْ كَانَ حَدُّ الشُّرْبِ مُقَدَّرًا فَكَيْفَ زَادُوا بِالْمَصْلَحَةِ؟ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا، وَكَانَ

تَعْزِيرًا، فَلَمْ افْتَقَرُوا إِلَى التَّشْبِيهِ بِحَدِّ الْقَذْفِ؟

2155. قُلْنَا: الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا، لَكِنْ ضُرِبَ الشَّارِبُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنُّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْدِيلِ وَالتَّقْوِيمِ بَارَبَعِينَ، فَرَأَوْا الْمَصْلَحَةَ فِي الزِّيَادَةِ، / فَزَادُوا، وَالتَّعْزِيرَاتُ مُفَوَّضَةٌ إِلَى رَأْيِ الْأُئِمَّةِ، فَكَأَنَّهُ ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِمُرَاعَاةِ الْمَصْلَحَةِ، وَقِيلَ لَهُمْ اعْمَلُوا بِمَا رَأَيْتُمُوهُ أَصُوبَ، بَعْدَ أَنْ صَدَرَتِ الْجِنَايَةُ الْمُوجِبَةُ لِلْعُقُوبَةِ. وَمَعَ هَذَا فَلَمْ يُرِيدُوا الزِّيَادَةَ عَلَى تَعْزِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا بِتَقْرِبٍ مِنْ مَنْصُوصَاتِ الشَّرْعِ، فَرَأَوْا الشُّرْبَ مَظَنَّةَ الْقَذْفِ، لِأَنَّ مَنْ سَكِرَ هَذَى، وَمَنْ هَذَى افْتَرَى، وَرَأَوْا الشَّرْعَ يُقِيمُ مَظَنَّةَ الشَّيْءِ مَقَامَ نَفْسِ الشَّيْءِ، كَمَا أَقَامَ النَّوْمَ مَقَامَ الْحَدَثِ، وَأَقَامَ الْوُطْءَ مَقَامَ شَغْلِ الرَّحِمِ، وَالْبُلُوغَ مَقَامَ نَفْسِ الْعَقْلِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَظَانُ هَذِهِ الْمَعَانِي. فَلَيْسَ مَا ذَكَرُوهُ مُخَالَفَةً لِلنَّصِّ بِالْمَصْلَحَةِ أَصْلًا.

فسخ النكاح لرفع
الضرر عن امرأة
المفقود ونحوه
|307/1|

2156. |7| مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي الْمَصَالِحِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَشْخَاصِ، مِثْلَ الْمَفْقُودِ زَوْجُهَا / إِذَا انْدَرَسَ خَبَرُ مَوْتِهِ وَحَيَاتِهِ، وَقَدْ انْتَضَرَتْ سِنِينَ، وَتَضَرَّرَتْ بِالْعُزُوبَةِ، أَيَفْسَخُ نِكَاحُهَا لِلْمَصْلَحَةِ أَمْ لَا؟

2157. وَكَذَلِكَ إِذَا عَقَدَ وَلِيَّانِ أَوْ وَكِيلَانِ نِكَاحَيْنِ أَحَدُهُمَا سَابِقٌ، وَاسْتَبْتَهُمُ الْأَمْرُ، وَوَقَعَ الْيَأْسُ عَنِ الْبَيَانِ، بَقِيَتْ الْمَرْأَةُ مَحْبُوسَةً طُولَ الْعُمُرِ عَنِ الْأَزْوَاجِ، وَمُحَرَّمَةً عَلَى زَوْجِهَا الْمَالِكِ لَهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

2158. وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا تَبَاعَدَ حَيْضُهَا عَشْرَ سِنِينَ، وَتَعَوَّقَتْ عِدَّتُهَا، وَبَقِيَتْ مَمْنُوعَةً مِنَ النِّكَاحِ، هَلْ يَجُوزُ لَهَا الْاِعْتِدَادُ بِالْأَشْهُرِ، أَوْ تَكْتَفِي بِتَرْبُصِ أَرْبَعِ سِنِينَ؟ وَكُلُّ ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ وَدَفْعُ ضَرَرٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ دَفْعَ الضَّرَرِ مَقْصُودٌ شَرْعًا.

2159. قُلْنَا: الْمَسْأَلَتَانِ الْأُولَيَانِ مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا، فَهُمَا فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ. فَقَدْ قَالَ عُمَرُ: تُنْكَحُ زَوْجَةُ الْمَفْقُودِ بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ انْقِطَاعِ الْخَبَرِ. / وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ. وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ: تَصْبِرُ إِلَى قِيَامِ الْبَيِّنَةِ عَلَى مَوْتِهِ، أَوْ انْقِضَاءِ مُدَّةٍ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ إِنْ حَكَمْنَا بِمَوْتِهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ فَهُوَ بَعِيدٌ، إِذْ لَا نَدْرَاسَ الْأَخْبَارِ أَسْبَابَ سِوَى الْمَوْتِ، لَا سِيَّمَا فِي الْخَامِلِ الذَّكْرِ،

|308/1|

النَّازِلِ الْقَدَرِ. وَإِنْ فَسَخْنَا فَالْفَسْخُ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِنَصٍّ، أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ،
وَالْمَنْصُوصُ أَعْدَارُ وَعُيُوبٌ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ، مِنْ إِعْسَارٍ وَجَبَّ وَعُنَّةٍ، فَإِذَا
كَانَتِ النِّفْقَةُ دَائِمَةً فَعَايَتُهُ الْامْتِنَاعُ مِنَ الْوَطْءِ، وَذَلِكَ فِي الْحَضَرَةِ لَا يُؤَثِّرُ،
فَكَذَلِكَ فِي الْغَيْبَةِ.

2160. فَإِنْ قِيلَ: سَبَبُ الْفَسْخِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْهَا، وَرِعَايَةُ جَانِبَيْهَا، فَيُعَارِضُهُ أَنْ رِعَايَةَ جَانِبِهِ
أَيْضًا مُهِمٌّ، وَدَفْعُ الضَّرَرِ عَنْهُ وَاجِبٌ، وَفِي تَسْلِيمِ زَوْجَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ - وَلَعَلَّهُ
مَحْبُوسٌ أَوْ مَرِيضٌ / مَعْدُورٌ - إِضْرَارٌ بِهِ. فَقَدْ تَقَابَلَ الضَّرَرَانِ، وَمَا مِنْ سَاعَةٍ إِلَّا
وَقُدُومُ الزَّوْجِ فِيهَا مُمَكِّنٌ، فَلَيْسَ تَصِفُو هَذِهِ الْمَصْلَحَةَ عَنْ مُعَارِضٍ.

|309/1|

2161. وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْوَلِيَّتَيْنِ، وَلَوْ قِيلَ بِالْفَسْخِ مِنْ حَيْثُ
تَعَذَّرَ إِمْضَاءُ الْعَقْدِ فَلَيْسَ ذَلِكَ حُكْمًا بِمُجَرَّدِ مَصْلَحَةٍ لَا يَعْتَصَدُ بِأَصْلِ مُعَيَّنٍ،
بَلْ تَشْهَدُ لَهُ ١١ الْأُصُولُ الْمُعَيَّنَةُ. أَمَّا تَبَاعُدُ الْحَيْضَةِ فَلَا خِلَافَ فِيهَا فِي مَذْهَبِ
الشَّافِعِيِّ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا خِلَافٌ عَنِ الْعُلَمَاءِ. وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى التَّرَبُّصَ بِالْأَقْرَاءِ
إِلَّا عَلَى اللَّائِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ مِنَ الْإِسَاتِ. وَمَا مِنْ لَحْظَةٍ
إِلَّا وَيَتَوَقَّعُ فِيهَا هُجُومُ الْحَيْضِ، وَهِيَ شَابَةٌ، فَمِثْلُ هَذَا الْعُذْرُ النَّادِرُ لَا يُسَلِّطُنَا
عَلَى تَخْصِيصِ النَّصِّ، فَإِنَّا لَمْ نَرِ الشَّرْعَ يَلْتَفِتْ إِلَى التَّوَادِرِ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ.
وَكَانَ / لَا يَبْعُدُ عِنْدِي لَوْ اكْتَفَى بِأَقْصَى مُدَّةِ الْحَمْلِ، وَهُوَ أَرْبَعُ سِنِينَ، لَكِنْ لَمَّا
أُوجِبَتِ الْعِدَّةُ مَعَ تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ عَلَى يَقِينِ الْبَرَاءَةِ غُلِبَ التَّعَبُّدُ.

|310/1|

2162. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ مِلْتُمْ فِي أَكْثَرِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَى الْقَوْلِ بِالْمَصَالِحِ، ثُمَّ أَوْرَدْتُمْ
هَذَا الْأَصْلَ فِي جُمْلَةِ الْأُصُولِ الْمُؤْهُومَةِ، فَلْيُلْحَقْ هَذَا بِالْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ
لِيَصِيرَ أَصْلًا خَامِسًا بَعْدَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْعَقْلِ.

2163. قُلْنَا: هَذَا مِنَ الْأُصُولِ الْمُؤْهُومَةِ، إِذْ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَصْلٌ خَامِسٌ فَقَدْ أَخْطَأَ،
لَأَنَّا رَدَدْنَا الْمَصْلَحَةَ إِلَى حِفْظِ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ، وَمَقَاصِدِ الشَّرْعِ تُعْرَفُ
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ. فَكُلُّ مَصْلَحَةٍ لَا تَرْجِعُ إِلَى حِفْظِ مَقْصُودٍ فَهُمْ
مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَكَانَتْ مِنَ الْمَصَالِحِ الْغَرِيبَةِ الَّتِي لَا تُلَاقِمُ
تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ، فَهِيَ / بَاطِلَةٌ مُطَرَّحَةٌ، وَمَنْ صَارَ إِلَيْهَا فَقَدْ شَرَّعَ، كَمَا أَنَّ مَنْ

|311/1|

اسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَعَ. وَكُلُّ مَصْلَحَةٍ رَجَعَتْ إِلَى حِفْظِ مَقْصُودٍ شَرْعِيٍّ عُلِمَ كَوْنُهُ مَقْصُودًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، فَلَيْسَ خَارِجًا مِنْ هَذِهِ الْأُصُولِ، لَكِنَّهُ لَا يُسَمَّى قِيَاسًا، بَلْ مَصْلَحَةٌ مُرْسَلَةٌ، إِذِ الْقِيَاسُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ. وَكَوْنُ هَذِهِ الْمَعَانِي مَقْصُودَةً عُرِفَ لَا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ، بَلْ بِأَدِلَّةٍ كَثِيرَةٍ لَا حَصَرَ لَهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَرَأَيْنِ الْأَحْوَالَ، وَتَفَارِيقِ الْأَمَارَاتِ، فَسُمِّيَ لِذَلِكَ مَصْلَحَةٌ مُرْسَلَةٌ. وَإِذَا فَسَّرْنَا الْمَصْلَحَةَ بِالْمُحَافَظَةِ عَلَى مَقْصُودِ الشَّرْعِ، فَلَا وَجْهَ لِلْخِلَافِ فِي اتِّبَاعِهَا، بَلْ يَجِبُ الْقَطْعُ بِكَوْنِهَا حُجَّةً.

2164. وَحَيْثُ ذَكَرْنَا خِلَافًا فَذَلِكَ عِنْدَ تَعَارُضِ مَصْلَحَتَيْنِ وَمَقْصُودَيْنِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَجِبُ تَرْجِيحُ الْأَقْوَى. وَلِذَلِكَ / قَطَعْنَا بِكَوْنِ الْإِكْرَاهِ مُبِيحًا لِكَلِمَةِ الرَّدَّةِ، وَشَرْبِ الْخَمْرِ، وَأَكْلِ مَالِ الْغَيْرِ، وَتَرْكِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْحَذَرَ مِنْ سَفْكِ الدَّمِ أَشَدُّ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَا يُبَاحُ بِهِ الزَّنا وَالْقَتْلُ لِأَنَّهُ مِثْلُ مُحْذُورِ الْإِكْرَاهِ. فَإِذَا مَنَشَأُ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ التَّرْجِيحِ، إِذِ الشَّرْعُ مَا رَجَعَ الْكَثِيرَ عَلَى الْقَلِيلِ فِي مَسْأَلَةِ السَّفِينَةِ، وَرَجَحَ الْكُلَّ عَلَى الْجُزْءِ فِي قَطْعِ الْيَدِ الْمُتَاكِلَةِ. وَهَلْ يُرَجَّحُ الْكُلِّيُّ عَلَى الْجُزْئِيِّ فِي مَسْأَلَةِ التَّرْجِيحِ؟ فِيهِ خِلَافٌ.

2165. وَلِذَلِكَ يُمَكِّنُ إِظْهَارُ هَذِهِ الْمَصَالِحِ فِي صِيغَةِ الْبُرْهَانِ، إِذْ نَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ التَّرْجِيحِ: مُخَالَفَةُ مَقْصُودِ الشَّرْعِ حَرَامٌ، وَفِي الْكَفِّ عَنْ قِتَالِ الْكُفَّارِ مُخَالَفَةُ لِمَقْصُودِ الشَّرْعِ، فَكَانَ حَرَامًا.

2166. فَإِنْ قِيلَ: لَا نُنْكِرُ أَنَّ مُخَالَفَةَ مَقْصُودِ الشَّرْعِ حَرَامٌ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذِهِ مُخَالَفَةٌ.

2167. قُلْنَا: قَهْرُ الْكُفَّارِ / وَاسْتِعْلَاءُ الْإِسْلَامِ مَقْصُودٌ، وَفِي هَذَا اسْتِثْنَاءُ الْإِسْلَامِ، وَاسْتِعْلَاءُ الْكُفْرِ.

2168. فَإِنْ قِيلَ: فَالْكَفُّ عَنِ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَمْ يُذْنِبْ مَقْصُودٌ، وَفِي هَذَا مُخَالَفَةُ الْمَقْصُودِ.

2169. قُلْنَا: هَذَا مَقْصُودٌ، وَقَدْ اضْطَرَرْنَا إِلَى مُخَالَفَةِ أَحَدِ الْمَقْصُودَيْنِ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْجِيحِ، وَالْجُزْئِيُّ مُحْتَقَرٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْكُلِّيِّ، وَهَذَا جُزْئِيٌّ فَلَا يُعَارِضُ الْكُلِّيَّ.

2170. فَإِنْ قِيلَ: مُسَلَّمٌ أَنَّ هَذَا جُزْئِيٌّ، وَلَكِنْ لَا يُسَلَّمُ أَنَّ الْجُزْئِيَّ مُحْتَقَرٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْكُلِّيِّ، فَاحْتِقَارُ الشَّرْعِ لَهُ يُعْرِفُ بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ؟

2171. قُلْنَا: عَرَفْنَا ذَلِكَ لَا بِنَصٍّ وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ بِتَفَارِيقِ أَحْكَامٍ، وَاقْتِرَانِ دَلَالَاتٍ، لَمْ يَبْقَ مَعَهَا شَكٌّ فِي أَنَّ حِفْظَ خُطَّةِ الْإِسْلَامِ، وَرِقَابِ الْمُسْلِمِينَ، أَهَمُّ فِي مَقَاصِدِ الشَّرْعِ مِنْ حِفْظِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ / فِي سَاعَةٍ أَوْ نَهَارٍ، وَسَيَعُودُ الْكُفَّارُ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ. فَهَذَا مِمَّا لَا يُشَكُّ فِيهِ، كَمَا أَبْحَنَّا أَكُلَ مَالِ الْغَيْرِ بِالْإِكْرَاهِ، لَعَلَّمْنَا بِأَنَّ الْمَالَ حَقِيرٌ فِي مِيزَانِ الشَّرْعِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الدَّمِ، وَعُرِفَ ذَلِكَ بِأَدْلَةٍ كَثِيرَةٍ.

|314/1|

2172. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا فَهِمْتُمْ أَنَّ حِفْظَ الْكَثِيرِ أَهَمُّ مِنْ حِفْظِ الْقَلِيلِ فِي مَسْأَلَةِ السَّفِينَةِ، وَفِي الْإِكْرَاهِ، وَفِي الْمَخْمَصَةِ؟

2173. قُلْنَا: لَمْ نَفْهَمْ ذَلِكَ، إِذْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أُكْرِهَ شَخْصَانِ عَلَى قَتْلِ شَخْصٍ، لَا يَحِلُّ لَهُمَا قَتْلُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمَيْنِ أَكُلُّ مُسْلِمٍ فِي الْمَخْمَصَةِ. فَمَنْعَ الْإِجْمَاعِ مِنْ تَرْجِيحِ الْكَثَرَةِ. أَمَّا تَرْجِيحُ الْكُلِّيِّ فَمَعْلُومٌ: إِمَّا عَلَى الْقَطْعِ، وَإِمَّا بِظَنٍّ قَرِيبٍ مِنَ الْقَطْعِ، يَجِبُ اتِّبَاعُ مِثْلِهِ فِي الشَّرْعِ. وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ عَلَى خِلَافِهِ، بِخِلَافِ الْكَثَرَةِ، إِذِ الْإِجْمَاعُ فِي الْإِكْرَاهِ وَفِي الْمَخْمَصَةِ مَنْعٌ مِنْهُ.

منع الإجماع من
ترجيح الكثرة

2174. فَبِهَذِهِ / الشَّرْطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا يَجُوزُ اتِّبَاعُ الْمَصَالِحِ. وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِسْتِصْلَاحَ لَيْسَ أَصْلًا خَامِسًا بِرَأْسِهِ، بَلْ مَنْ اسْتِصْلَحَ فَقَدْ شَرَّعَ، كَمَا أَنَّ مَنْ اسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَّعَ. وَتَبَيَّنَ بِهِ أَنَّ الْإِسْتِصْلَاحَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

|315/1|

2175. وَهَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الْقُطْبِ الثَّانِي مِنَ الْأُصُولِ.

القطبُ الثالثُ في كيفية استثمار الأحكام من مشيرات الأصول

2176. وَيَشْتَمِلُ هَذَا الْقُطْبُ عَلَى:

2177. صَدْرُ

2178. وَمُقَدِّمَةٌ

2179. وَثَلَاثَةُ فُنُونٍ.

صدر القطب الثالث

2180. اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْقُطْبَ هُوَ عُمْدَةُ عِلْمِ الْأُصُولِ، لِأَنَّ مَيْدَانَ سَعْيِ الْمُجْتَهِدِينَ

فِي اقْتِبَاسِ الْأَحْكَامِ مِنْ أُصُولِهَا وَاجْتِنَائِهَا مِنْ أَغْصَانِهَا؛ إِذْ نَفْسُ الْأَحْكَامِ لَيْسَ يَرْتَبِطُ بِاخْتِيَارِ الْمُجْتَهِدِينَ رَفْعُهَا وَوَضْعُهَا. وَالْأُصُولُ الْأَرْبَعَةُ مِنَ الْكِتَابِ،

وَالسُّنَّةِ /، وَالْإِجْمَاعِ، وَالْعَقْلِ، لَا مَدْخَلَ لِاخْتِيَارِ الْعِبَادِ فِي تَأْسِيسِهَا

[316/1]

وَتَأْصِيلِهَا، وَإِنَّمَا مَجَالُ اضْطِرَابِ الْمُجْتَهِدِ وَتَمَحُّلِهِ وَاكْتِسَابِهِ: اسْتِعْمَالُ الْفِكْرِ

فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَاقْتِبَاسِهَا مِنْ مَدَارِكِهَا. وَالْمَدَارِكُ هِيَ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ،

وَمَرَجِعُهَا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، إِذْ مِنْهُ يُسْمَعُ الْكِتَابُ أَيْضًا، وَبِهِ يُعْرَفُ الْإِجْمَاعُ.

2181. وَالصَّادِرُ مِنْهُ مِنْ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ ثَلَاثَةٌ: إِمَّا لَفْظٌ، وَإِمَّا فِعْلٌ، وَإِمَّا سُكُوتٌ وَتَقْرِيرٌ.

مدارك الأحكام

2182. وَنَرَى أَنَّ نَوْحَ الْكَلَامِ فِي الْفِعْلِ وَالسُّكُوتِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمَا أَوْجَزُ.

2183. وَاللَّفْظُ إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْحُكْمِ بِصِيغَتِهِ وَمَنْظُومِهِ، أَوْ بِفَحْوَاهُ وَمَفْهُومِهِ، أَوْ

بِمَعْنَاهُ وَمَعْقُولِهِ، وَهُوَ الْاِقْتِبَاسُ الَّذِي يُسَمَّى قِيَاسًا.

2184. فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ فُنُونٍ: الْمَنْظُومُ، وَالْمَفْهُومُ، وَالْمَعْقُولُ. /

[317/1]

الفن الأول في المنظوم وكيفية الاستدلال بالصيغة من حيث اللغة والوضع

2185. وَيَشْتَمِلُ هَذَا الْفَنُّ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

2186. الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ.

2187. الْقِسْمُ الثَّانِي: فِي الظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ.

2188. الْقِسْمُ الثَّالِثُ: فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

2189. الْقِسْمُ الرَّابِعُ: فِي الْعَامِّ وَالْخَاصِّ.

2190. فَهَذَا صَدْرُ هَذَا الْقُطْبِ.

الْمُقَدِّمَةُ

2191. أَمَّا (الْمُقَدِّمَةُ): فَتَشْتَمِلُ عَلَى سَبْعَةِ فُصُولٍ:
2192. الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي مَبْدَأِ اللُّغَاتِ أَنَّهُ اصْطِلَاحٌ أَمْ تَوْقِيفٌ؟
2193. الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي أَنَّ اللُّغَةَ هَلْ تَثْبُتُ قِيَاسًا؟
2194. الْفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ.
2195. الْفَصْلُ الرَّابِعُ: فِي الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ.
2196. الْفَصْلُ الْخَامِسُ: فِي اللَّفْظِ الْمُفِيدِ وَغَيْرِ الْمُفِيدِ.
2197. الْفَصْلُ السَّادِسُ: فِي طَرِيقِ فَهْمِ الْمُرَادِ مِنَ الْخِطَابِ عَلَى الْجُمْلَةِ.
2198. الْفَصْلُ السَّابِعُ: فِي الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ. /

|318/1|

الفصل الأول في:

مبدأ اللغات

2199. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا اصطلاحية، إذ كيف تكون توقيفاً ولا يفهم التوقيف إذا لم يكن لفظ صاحب التوقيف معروفاً للمخاطب باصطلاح سابق.

2200. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ، إذ الاصطلاح لا يتم إلا بتخاطب ومناداة ودعوة إلى الوضع، ولا يكون ذلك إلا بلفظ معروف قبل الاجتماع للاصطلاح.

2201. وَقَالَ قَوْمٌ: الْقَدْرُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّنْبِيهُ وَالْبَعْثُ عَلَى الاصطلاح، يكون بالتوقيف، وما بعده يكون بالاصطلاح.

2202. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ النَّظَرَ فِي هَذَا إِمَّا أَنْ يَقَعَ فِي الْجَوَازِ، أَوْ فِي الْوُقُوعِ.

|319/1|

2203. أَمَّا الْجَوَازُ / الْعَقْلِيُّ: فَشَامِلٌ لِلْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ، وَالْكُلُّ فِي حَيْزِ الْإِمْكَانِ:

2204. أَمَّا التَّوْقِيفُ فَبِأَنَّ يَخْلُقَ الْأَصْوَاتَ وَالْحُرُوفَ، بِحَيْثُ يَسْمَعُهَا وَاحِدٌ أَوْ جَمْعٌ، وَيُخْلَقَ لَهُمُ الْعِلْمُ بِأَنَّهَا قُصِدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُسَمَّيَاتِ. وَالْقُدْرَةُ الْأَزَلِيَّةُ لَا تَقْصُرُ عَنْ ذَلِكَ.

2205. وَأَمَّا الاصطلاح: فَبِأَنَّ يَجْمَعُ اللَّهُ دَوَاعِيَ جَمْعٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ لِلِاشْتِغَالِ بِمَا هُوَ مُهِمُّهُمْ وَحَاجَتُهُمْ، مِنْ تَعْرِيفِ الْأُمُورِ الْغَائِبَةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا، فَيَبْتَدِئُ وَاحِدٌ، وَيَتَّبَعُهُ الْآخَرُ، حَتَّى يَتِمَّ الاصطلاح. بَلِ الْعَاقِلُ الْوَاحِدُ رَبَّمَا يَنْقَدِحُ لَهُ وَجْهُ الْحَاجَةِ، وَإِمْكَانُ التَّعْرِيفِ بِتَأْلِيفِ الْحُرُوفِ، فَيَتَوَلَّى الْوَضْعَ، ثُمَّ يَعْرِفُ الْآخَرِينَ بِالْإِشَارَةِ وَالتَّكْرِيرِ مَعَهَا لِلْفَظِّ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى كَمَا يَفْعَلُ الْوَالِدَانِ بِالْوَلَدِ الصَّغِيرِ، وَكَمَا يَعْرِفُ الْآخَرُسُ مَا فِي ضَمِيرِهِ / بِالْإِشَارَةِ.

|320/1|

2206. وَإِذَا أَمَكَّنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ أَمَكَّنَ التَّرْكِيبُ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

2207. وَأَمَّا الْوَاقِعُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فَلَا مَطْمَعُ فِي مَعْرِفَتِهِ يَقِينًا، إِلَّا بِبُرْهَانٍ عَقْلِيِّ، أَوْ بِتَوَاتُرِ خَبَرٍ، أَوْ سَمْعٍ قَاطِعٍ. وَلَا مَجَالَ لِبُرْهَانِ الْعَقْلِ فِي هَذَا، وَلَمْ يُنْقَلْ تَوَاتُرٌ، وَلَا فِيهِ سَمْعٌ قَاطِعٌ، فَلَا يَبْقَى إِلَّا رَجْمُ الظَّنِّ فِي أَمْرٍ لَا يَرْتَبِطُ بِهِ تَعَبُّدٌ عَمَلِيٌّ، وَلَا تُرْهَقُ إِلَى اعْتِقَادِهِ حَاجَةٌ، فَالْخَوْضُ فِيهِ إِذَا فَضُولٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

هل من الممكن
معرفة مبدأ اللغات
يقيناً؟

2208. فَإِنْ قِيلَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: 31) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى

أَنَّهُ كَانَ بِوَحْيٍ وَتَوْقِيفٍ، فَيَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى اسْتِحَالَةٍ خِلَافِهِ.

2209. قُلْنَا: وَلَيْسَ ذَلِكَ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى الْوُقُوعِ أَيْضًا، إِذْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ أَرْبَعُ احْتِمَالَاتٍ:

2210. أَحَدُهَا: أَنَّهُ رَبُّمَا أَلْهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْحَاجَةَ إِلَى الْوَضْعِ، فَوَضَعَ بِتَدْبِيرِهِ وَفِكَرِهِ،

/ وَنُسِبَ ذَلِكَ إِلَى تَعْلِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّهُ الْهَادِي وَالْمُلْهِمُ وَمُحَرِّكُ الدَّاعِيَةِ،

|321/1|

كَمَا تُنْسَبُ جَمِيعُ أَفْعَالِنَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

2211. الثَّانِي: أَنَّ الْأَسْمَاءَ رَبُّمَا كَانَتْ مَوْضُوعَةً بِاصْطِلَاحٍ مِنْ خَلْقِ خَلْقَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَ

آدَمَ، مِنْ الْجِنِّ، أَوْ فَرِيقٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَعَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا تَوَاضَعَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

2212. الثَّالِثُ: أَنَّ «الْأَسْمَاءَ» صِيغَةٌ عُمُومٌ، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ أَسْمَاءَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَمَا

فِي الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، دُونَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي حَدَّثَتْ مُسَمِّيَاتُهَا بَعْدَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ،

مِنْ الْحَرْفِ وَالصَّنَاعَاتِ وَالْآلَاتِ. وَتَخْصِيصُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّهَا﴾

كَتَخْصِيصِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (النمل: 23) وَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف: 25) ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (المائدة: 120)

إِذْ يَخْرُجُ عَنْهُ ذَاتُهُ وَصِفَاتُهُ.

2213. الرَّابِعُ: أَنَّهُ رَبُّمَا عَلَّمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ. / أَوْ لَمْ يُعَلِّمْ غَيْرَهُ، ثُمَّ اصْطَلَحَ بَعْدَهُ أَوْلَادُهُ

|322/1|

عَلَى هَذِهِ اللُّغَاتِ الْمَعْهُودَةِ الْآنَ. وَالْغَالِبُ أَنَّ أَكْثَرَهَا حَادِثَةٌ بَعْدَهُ.

الفصل الثاني في:

أن الأسماء اللغوية هل تثبت قياساً

2214. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَمَّوْا الْخَمْرَ مِنَ الْعِنَبِ خَمْرًا لِأَنَّهَا تُخَمَّرُ الْعَقْلَ، فَيُسَمَّى النَّبِيذُ خَمْرًا لِتَحَقُّقِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِيهِ، قِيَاسًا عَلَيْهِ، حَتَّى يَدْخُلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ لِعَيْنِهَا»؛ وَسُمِّيَ الزَّانِي زَانِيًا لِأَنَّهُ مُوَلَّجٌ فَرْجُهُ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ اللَّائِطُ فِي إِثْبَاتِ اسْمِ الزَّانِي، حَتَّى يَدْخُلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (النور: 2) وَسُمِّيَ السَّارِقُ سَارِقًا لِأَنَّهُ أَخَذَ مَالَ الْغَيْرِ فِي خُفْيَةٍ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي النَّبَاشِ، فَيُثَبَّتُ لَهُ اسْمُ السَّارِقِ قِيَاسًا، حَتَّى يَدْخُلَ تَحْتَ / عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائدة: 38).

[323/1]

2215. وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ عِنْدَنَا، لِأَنَّ الْعَرَبَ إِنْ عَرَفْتَنَا بِتَوْقِيفِهَا أَنَا وَضَعْنَا الْاسْمَ لِلْمُسْكِرِ الْمُعْتَصِرِ مِنَ الْعِنَبِ خَاصَّةً، فَوَضَعَهُ لِغَيْرِهِ تَقُولُ عَلَيْهِمْ وَاخْتِرَاعٌ، فَلَا يَكُونُ لُغَتُهُمْ، بَلْ يَكُونُ وَضْعًا مِنْ جِهَتِنَا. وَإِنْ عَرَفْتَنَا أَنَّهَا وَضَعَتْهُ لِكُلِّ مَا يُخَامِرُ الْعَقْلَ، أَوْ يُخَمِّرُهُ، كَيْفَمَا كَانَ، فَاسْمُ الْخَمْرِ ثَابِتٌ لِلنَّبِيذِ بِتَوْقِيفِهِمْ، لَا بِقِيَاسِنَا، كَمَا أَنَّهُمْ عَرَفُونَا أَنَّ كُلَّ مَصْدَرٍ فَلَهُ فَاعِلٌ؛ فَإِذَا سَمَّيْنَا فَاعِلَ الضَّرْبِ ضَارِبًا كَانَ ذَلِكَ عَنْ تَوْقِيفٍ لَا عَنْ قِيَاسٍ. وَإِنْ سَكَتُوا عَنِ الْأَمْرَيْنِ اخْتِمَلِ أَنْ يَكُونَ الْخَمْرُ اسْمًا مَا يُعْتَصَرُ مِنَ الْعِنَبِ خَاصَّةً، وَاخْتِمَلِ غَيْرُهُ. فَلِمَ نَتَحَكَّمْ عَلَيْهِمْ وَنَقُولُ: لُغَتُهُمْ هَذَا؟ وَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَضَعُونَ الْاسْمَ لِمَعَانٍ، وَيُخَصِّصُونَهَا بِالْمَحَلِّ، كَمَا يُسَمُّونَ الْفَرَسَ / أَذْهَمَ لِسَوَادِهِ، وَكُمَيْتًا لِحُمْرَتِهِ، وَالثَّوْبَ الْمُتَلَوْنَ بِذَلِكَ اللَّوْنِ، بَلِ الْآدَمِيُّ الْمُتَلَوْنَ بِالسَّوَادِ، لَا يُسَمُّونَهُ بِذَلِكَ الْاسْمِ، لِأَنَّهُمْ مَا وَضَعُوا «الْأَذْهَمَ» وَ«الْكُمَيْتَ» لِلْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ، بَلْ لِفَرَسٍ أَسْوَدَ وَأَحْمَرَ؛ وَكَمَا سَمَّوْا الزُّجَاجَ الَّذِي تَقَرُّ فِيهِ الْمَائِعَاتُ قَارُورَةً، أَخَذًا مِنَ الْقَرَارِ، وَلَا يُسَمُّونَ الْكُوزَ وَالْحَوْضَ قَارُورَةً وَإِنْ قَرَّ الْمَاءُ فِيهِ.

[324/1]

2216. فَإِذَا كُلُّ مَا لَيْسَ عَلَى قِيَاسِ التَّصْرِيفِ الَّذِي عُرِفَ مِنْهُمْ بِالتَّوْقِيفِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِهِ وَوَضْعِهِ بِالْقِيَاسِ. وَقَدْ أَطَبْنَا فِي شَرْحِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي «كِتَابِ أَسَاسِ الْقِيَاسِ» * فَثَبَّتَ بِهَذَا أَنَّ اللُّغَةَ وَضَعُ كُلِّهَا وَتَوْقِيفُ، لَيْسَ فِيهَا قِيَاسٌ أَصْلًا. /

لا قياس في
لغة العرب

* ص: 101-103

[325/1]

الفصل الثالث في:

الأسماء العرفية

2217. اعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ اللَّغَوِيَّةَ تَنْقَسِمُ إِلَى وَضْعِيَّةٍ وَعُرْفِيَّةٍ.

2218. وَالِاسْمُ يُسَمَّى عُرْفِيًّا بِاعْتِبَارَيْنِ:

2219. أَحَدُهُمَا: أَنْ يُوَضَعَ الْإِسْمُ لِمَعْنَى عَامٍّ، ثُمَّ يُخَصَّصُ عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ مِنْ أَهْلِ

اللُّغَةِ ذَلِكَ الْإِسْمُ بِبَعْضِ مُسَمِّيَاتِهِ، كَاخْتِصَاصِ اسْمِ «الدَّابَّةِ» بِذَوَاتِ الْأَرْبَعِ، مَعَ أَنَّ الْوَضْعَ لِكُلِّ مَا يَدُبُّ، وَاخْتِصَاصِ اسْمِ «الْمُتَكَلِّمِ» بِالْعَالِمِ بِعِلْمِ الْكَلَامِ، مَعَ أَنَّ كُلَّ قَائِلٍ وَمُتَلَفِّظٍ مُتَكَلِّمٌ؛ وَكَاخْتِصَاصِ اسْمِ «الْفَقِيهِ» وَ«الْمُعَلِّمِ» بِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَبَعْضِ الْمُعَلِّمِينَ، مَعَ أَنَّ الْوَضْعَ عَامٌّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ

كُلَّهَا﴾ (البقرة: 31) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 3-4)

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (النساء: 78)

2220. الْإِعْتِبَارُ الثَّانِي: أَنْ يَصِيرَ الْإِسْمُ / شَائِعًا فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا، بَلْ فِيمَا

|326/1|

هُوَ مَجَازٌ فِيهِ، «كَالْغَائِطِ» وَالْعَذْرَةِ، فَالْغَائِطُ لِلْمُطْمَئِنِّ مِنَ الْأَرْضِ، وَ«الْعَذْرَةُ» لِلْفَنَاءِ الَّذِي يُسْتَتَرُ بِهِ وَتُقْضَى الْحَاجَةُ مِنْ وَرَائِهِ. فَصَارَ أَصْلُ الْوَضْعِ مَنْسِيًّا، وَالْمَجَازُ مَعْرُوفًا سَابِقًا إِلَى الْفَهْمِ بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ، فَيُسَمَّى هَذَا عُرْفِيًّا، وَهُوَ مِنَ اللَّغَةِ ١١٨ إِلَّا أَنَّهُ ثَبَتَ هَذَا بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَذَلِكَ بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ. فَالْأَسْمَاءُ اللَّغَوِيَّةُ: إِمَّا وَضْعِيَّةٌ، وَإِمَّا عُرْفِيَّةٌ.

عرف الاستعمال
يثبت المعاني

2221. أَمَّا مَا انْفَرَدَ الْمُحْتَرِفُونَ وَأَرْبَابُ الصَّنَاعَاتِ بِوَضْعِهِ لِأَدَوَاتِهِمْ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ

يُسَمَّى عُرْفِيًّا؛ لِأَنَّ مَبَادِيءَ اللُّغَاتِ، وَالْوَضْعَ الْأَصْلِيَّ، كُلُّهَا كَانَتْ كَذَلِكَ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ اللَّغَوِيَّةِ عُرْفِيَّةً.

الفصل الرابع في:

الأسماء الشرعية

2222. قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ وَالْخَوَارِجُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ: الْأَسْمَاءُ لُغَوِيَّةٌ، وَدِينِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ: أَمَّا / اللُّغَوِيَّةُ فَظَاهِرَةٌ. وَأَمَّا الدِّينِيَّةُ فَمَا نَقَلْتُهُ الشَّرِيعَةُ إِلَى أَصْلِ الدِّينِ، كَلَفَظَ الْإِيمَانَ، وَالْكُفْرَ، وَالْفِسْقَ. وَأَمَّا الشَّرْعِيَّةُ، فَكَالصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ، وَالزَّكَاةِ.

|327/1|

2223. وَاسْتَدَلَّ الْقَاضِي عَلَى إِفْسَادِ مَذْهَبِهِمْ بِمَسْلُكَيْنِ:

2224. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ، وَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، قَالَ اللَّهُ

تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ (الزخرف: 3) و﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء: 195)،

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ (إبراهيم: 4) وَلَوْ قَالَ: «أَطْعَمُوا الْعُلَمَاءَ»

وَأَرَادَ الْفُقَرَاءَ، لَمْ يَكُنْ هَذَا بِلِسَانِهِمْ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ الْمَنْقُولُ عَرَبِيًّا. فَكَذَلِكَ إِذَا

نُقِلَ اللَّفْظُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى غَيْرِ مَوْضُوعِهِ، أَوْ جُعِلَ عِبَارَةً عَنْ بَعْضِ مَوْضُوعِهِ، أَوْ

مُتَنَاولًا لِمَوْضُوعِهِ وَغَيْرِ مَوْضُوعِهِ، فَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ.

|328/1|

2225. الثَّانِي: أَنَّ الشَّارِعَ / لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لِلزَّمَةِ تَعْرِيفُ الْأُمَّةِ بِالتَّوْقِيفِ نَقْلَ تِلْكَ

الْأَسَامِي، فَإِنَّهُ إِذَا خَاطَبَهُمْ بِلُغَتِهِمْ لَمْ يَفْهَمُوا إِلَّا مَوْضُوعَهَا، وَلَوْ وَرَدَ فِيهِ تَوْقِيفٌ

لَكَانَ مُتَوَاتِرًا، فَإِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ بِالْأَحَادِ. احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا كَانَ

اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ (البقرة: 143) وَأَرَادَ بِهِ الصَّلَاةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَقَالَ

عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ» وَأَرَادَ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ خِلَافُ اللُّغَةِ.

2226. قُلْنَا: أَرَادَ بِالْإِيمَانِ التَّصَدِيقَ بِالصَّلَاةِ وَالْقِبْلَةِ، وَأَرَادَ بِالْمُصَلِّينَ الْمُصَدِّقِينَ

بِالصَّلَاةِ. وَسَمَّى التَّصَدِيقَ بِالصَّلَاةِ صَلَاةً عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ. وَعَادَةُ الْعَرَبِ

تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ نَوْعًا مِنَ التَّعَلُّقِ. وَالتَّجَوُّزُ مِنْ نَفْسِ اللُّغَةِ.

2227. احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

|329/1|

وَأَدْنَاهَا / إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»، وَتَسْمِيَةُ الْإِمَاطَةِ إِيْمَانًا خِلَافَ الْوَضْعِ.

2228. قُلْنَا: هَذَا مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، فَلَا يَثْبُتُ بِهِ مِثْلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ. وَإِنْ ثَبَتَتْ فِيهِ

دَلَالَةُ الْإِيمَانِ، فَيَتَجَوَّزُ بِتَسْمِيَتِهِ إِيْمَانًا.

2229. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الشَّرْعَ وَضَعَ عِبَادَاتٍ لَمْ تَكُنْ مَعْهُودَةً، فَافْتَقَرَتْ إِلَى أَسَامٍ، وَكَانَ اسْتِعَارَتُهَا مِنَ اللُّغَةِ أَقْرَبَ مِنْ نَقْلِهَا مِنْ لُغَةٍ أُخْرَى، أَوْ إِبْدَاعِ أَسَامٍ لَهَا.

2230. قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ حَدَّثَ فِي الشَّرِيعَةِ عِبَادَةً لَمْ يَكُنْ لَهَا اسْمٌ فِي اللُّغَةِ.

2231. فَإِنْ قِيلَ: فَالصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ لَيْسَتْ عِبَارَةً عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَلَا الْحَجِّ ۖ عِبَارَةٌ عَنِ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ.

2232. قُلْنَا عَنْهُ جَوَابَانِ:

2233. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَيْسَ الصَّلَاةُ فِي الشَّرْعِ أَيْضًا عِبَارَةً عَنْهُ، بَلِ الصَّلَاةُ عِبَارَةٌ عَنِ الدُّعَاءِ، كَمَا فِي اللُّغَةِ؛ وَالْحَجُّ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَصْدِ، وَالصَّوْمُ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِمْسَاكِ، / وَالزَّكَاةُ عِبَارَةٌ عَنِ النَّمَاءِ؛ لَكِنَّ الشَّرْعَ شَرَطَ فِي إِجْزَاءِ هَذِهِ الْأُمُورِ أُمُورًا أُخَرَ تَنْضُمُ إِلَيْهَا، فَشَرَطَ فِي الْإِعْتِدَادِ بِالِدُّعَاءِ الْوَاجِبِ انْضِمَامَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَيْهِ، وَفِي قَصْدِ الْبَيْتِ أَنْ يَنْضُمَ إِلَيْهِ الْوُقُوفُ وَالطَّوَافُ؛ وَالْإِسْمُ غَيْرُ مُتَنَاوِلٍ لَهُ، لَكِنَّهُ شَرَطُ الْإِعْتِدَادِ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ. فَالشَّرْعُ تَصَرَّفَ بِوَضْعِ الشَّرْطِ، لَا بِتَغْيِيرِ الْوَضْعِ.

[330/1]

2234. الثَّانِي: أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: سُمِّيَتْ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ صَلَاةً لِكَوْنِهَا مُتَّبَعًا بِهَا فِعْلُ الْإِمَامِ، فَإِنَّ التَّالِيَّ لِلْسَّابِقِ فِي الْخَيْلِ يُسَمَّى مُصَلِّيًا، لِكَوْنِهِ مُتَّبَعًا. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ.

2235. وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى إنْكَارِ تَصَرُّفِ الشَّرْعِ فِي هَذِهِ الْأَسَامِي، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى كَوْنِهَا مَنْقُولَةً عَنِ اللُّغَةِ بِالْكَلِّيَّةِ، كَمَا ظَنَّهُ قَوْمٌ، وَلَكِنْ عُرِفَ اللُّغَةُ تَصَرَّفَ / فِي الْأَسَامِي مِنْ وَجْهَيْنِ:

[331/1]

2236. أَحَدُهُمَا: التَّخْصِصُ بِبَعْضِ الْمُسَمِّيَّاتِ، كَمَا فِي الدَّابَّةِ، فَتَصَرَّفَ الشَّرْعُ فِي «الْحَجِّ» وَ«الصَّوْمِ» وَ«الْإِيمَانِ» مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، إِذْ لِلشَّرْعِ عُرْفٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ كَمَا لِلْعَرَبِ.

2237. وَالثَّانِي: إِطْلَاقُهُمُ الْإِسْمَ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الشَّيْءُ وَيَتَّصِلُ بِهِ، كَتَسْمِيَّتِهِمُ الْخَمْرَ مُحَرَّمَةً، وَالْمُحَرَّمُ شَرْبُهَا، وَالْأَمُّ مُحَرَّمَةٌ، وَالْمُحَرَّمُ وَطُوعُهَا. فَتَصَرَّفَ فِي الصَّلَاةِ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ شَرْطَهُ الشَّرْعُ فِي تَمَامِ الصَّلَاةِ، فَشَمَلَهُ

الاسم بعرف استعمال الشرع؛ إذ إنكار كون الركوع والسجود ركن الصلاة ومن نفسها بعيد. فتسليم هذا القدر من التصرف بتعارف الاستعمال للشرع أهون من إخراج السجود والركوع من نفس الصلاة، وهو كالمهم المحتاج إليه، إذ ما يصوره / الشرع من العبادات ينبغي أن يكون لها أسام معروفة، ولا يوجد ذلك في اللغة إلا بنوع تصرف فيه.

|332/1|

2238. وأما ما استدلل به من أن القرآن عربي، فهذا لا يخرج هذه الأسماء عن أن تكون عربية، ولا يسلب اسم العربي عن القرآن، فإنه لو اشتمل على مثل هذه الكلمات بالعجمية لكان لا يخرج عن كونه عربياً أيضاً، كما ذكرناه في الأصل الأول من الكتاب.*

* ص: 159

2239. وأما قوله إنه كان يجب عليه التوقيف على تصرفه، فهذا أيضاً إنما يجب إذا لم يفهم مقصوده من هذه الألفاظ بالتكرير والقرائن، مرة بعد أخرى. فإذا فهم هذا فقد حصل الغرض. فهذا أقرب عندنا مما ذكره القاضي رحمه الله. /

|333/1|

الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي:

الكَلَامُ الْمُفِيدُ

2240. اعْلَمْ أَنَّ الْأُمُورَ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِلَى مَا لَا يَدُلُّ. انقسامه من حيث دلالة إلى نص وظاهر ومجمل
2241. فَأَمَّا مَا يَدُلُّ فَيُنْقَسِمُ إِلَى مَا يَدُلُّ بِذَاتِهِ، وَهُوَ الْأَدَلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَجَامِعَ أَقْسَامِهَا فِي مَدَارِكِ الْعُقُولِ مِنْ مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ *؛ وَإِلَى مَا يَدُلُّ بِالْوَضْعِ. * صد: 16، وما بعدها
2242. وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى صَوْتٍ، وَغَيْرِ صَوْتٍ، كَالْإِشَارَةِ، وَالرَّمْزِ.
2243. وَالصَّوْتُ يَنْقَسِمُ فِي دَلَالَتِهِ إِلَى مُفِيدٍ وَغَيْرِ مُفِيدٍ. فَالْمُفِيدُ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ خَرَجَ رَاكِبًا. وَغَيْرُ الْمُفِيدِ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ لَا، وَعَمْرُو فِي. فَإِنَّ هَذَا لَا يَخْصُلُ مِنْهُ مَعْنَى، وَإِنْ كَانَ أَحَادُ كَلِمَاتِهِ مَوْضُوعَةً لِلدَّلَالَةِ.
2244. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَسْمِيَةِ هَذَا كَلَامًا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ كَمَقْلُوبٍ رَجُلٍ وَزَيْدٍ؛ مِثْلَ قَوْلِكَ: «لَجْر!» و«دِيز!»، فَإِنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى كَلَامًا. وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ كَلَامًا لِأَنَّ أَحَادَهُ / وَضِعَتْ لِلْإِفَادَةِ. |334/1|
2245. وَاعْلَمْ: أَنَّ الْمُفِيدَ مِنَ الْكَلَامِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ، كَمَا فِي عِلْمِ النَّحْوِ. وَهَذَا لَا يَكُونُ مُفِيدًا حَتَّى يَشْتَمِلَ عَلَى اسْمَيْنِ أَسْنَدَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ نَحْوَ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَاللَّهُ رَبُّكَ؛ أَوْ اسْمٍ أَسْنَدَ إِلَى فِعْلٍ نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَقَامَ عَمْرُو. وَأَمَّا الْإِسْمُ وَالْحَرْفُ، كَقَوْلِكَ زَيْدٌ مِنْ، وَعَمْرُو فِي، فَلَا يُفِيدُ، حَتَّى تَقُولَ: مِنْ مُضَرٍّ، أَوْ فِي الدَّارِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: ضَرَبَ قَامٌ، لَا يُفِيدُ إِذَا لَمْ يَتَخَلَّلْهُ اسْمٌ. وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: مِنْ، فِي، قَدْ، عَلَى.
2246. وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرَكَّبَ مِنَ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ تَرْكِيبًا مُفِيدًا يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَسْتَقِلُّ بِالْإِفَادَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَإِلَى مَا لَا يَسْتَقِلُّ بِالْإِفَادَةِ أَصْلًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَإِلَى مَا يَسْتَقِلُّ بِالْإِفَادَةِ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ:
2247. مِثَالُ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَ﴾ (الإسراء: 32) ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (النساء: 29) / وَذَلِكَ يُسَمَّى «نَصًّا» لِظُهُورِهِ. وَالنَّصُّ فِي السَّيْرِ هُوَ الظُّهُورُ فِيهِ. وَمِنْهُ «مِنْصَةُ الْعُرُوسِ» لِلْكَرْسِيِّ الَّذِي تَظْهَرُ عَلَيْهِ. وَالنَّصُّ ضَرْبَانِ: |335/1|

ضَرْبٌ هُوَ نَصٌّ بِلَفْظِهِ وَمَنْظُومِهِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَضَرْبٌ هُوَ نَصٌّ بِفَحْوَاهُ وَمَفْهُومِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ (الإسراء: 23) ﴿وَلَا تَظْلَمُونَ فَنِيلاً﴾ (النساء:

77) ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 7) ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ

تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: 75) فَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ فَهْمَ مَا

فَوْقَ التَّأْفِيفِ مِنَ الضَّرْبِ وَالشَّتْمِ، وَمَا وَرَاءَ الْفَتِيلِ وَالذَّرَّةِ مِنَ الْمِقْدَارِ الْكَثِيرِ،

أَسْبَقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ مِنْ نَفْسِ الذَّرَّةِ، وَالْفَتِيلِ، وَالتَّأْفِيفِ. وَمَنْ قَالَ: إِنْ هَذَا

مَعْلُومٌ بِالْقِيَاسِ، إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ عُرِفَ بِالْمَنْطُوقِ فَهُوَ حَقٌّ، وَإِنْ

أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَأَمُّلٍ، أَوْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالٌ فَهُوَ / غَلَطٌ.

|336/1|

2248. وَأَمَّا الَّذِي لَا يَسْتَقِلُّ إِلَّا بِقَرِينَةٍ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ

النِّكَاحِ﴾ (البقرة: 237) وَقَوْلِهِ: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: 228) وَكُلُّ لَفْظٍ مُشْتَرَكٍ

وَمُبْهَمٍ، وَكَقَوْلِهِ: رَأَيْتُ أَسَدًا وَحِمَارًا وَثَوْرًا، إِذَا أَرَادَ شُجَاعًا وَبَلِيدًا، فَإِنَّهُ لَا

يَسْتَقِلُّ بِالذَّلَالَةِ عَلَى مَقْصُودِهِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ.

2249. وَأَمَّا الَّذِي يَسْتَقِلُّ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاثُوا حَقَّهُ يَوْمَ

حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: 141) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ

صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: 29) فَإِنَّ الْإِيْتَاءَ وَيَوْمَ الْحَصَادِ مَعْلُومٌ، وَمِقْدَارُ مَا يُؤْتَى غَيْرُ

مَعْلُومٌ؛ وَالْقِتَالُ وَأَهْلُ الْكِتَابِ مَعْلُومٌ، وَقَدْرُ الْجِزْيَةِ مَجْهُولٌ.

120أب

2250. فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ اللَّفْظَ الْمُفِيدَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَذْلُولِهِ: إِمَّا أَنْ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ

اِحْتِمَالٌ، فَيُسَمَّى نَصًّا؛ أَوْ يَتَعَارَضُ فِيهِ اِلْتِمَالَاتٌ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، فَيُسَمَّى

مُجْمَلًا وَمُبْهَمًا؛ / أَوْ يَتَرَجَّحُ أَحَدُ اِلْتِمَالَاتِهِ عَلَى الْآخَرِ فَيُسَمَّى بِالْإِضَافَةِ

إِلَى اِلْتِمَالِ الْأَرْجَحِ ظَاهِرًا، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى اِلْتِمَالِ الْبَعِيدِ مُؤَوَّلًا.

|337/1|

2251. فَالْلَفْظُ الْمُفِيدُ إِذَا: إِمَّا نَصٌّ، أَوْ ظَاهِرٌ، أَوْ مُجْمَلٌ.

الفصل السادس في:

طريق فهم المراد من الخطاب

2252. اعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ إمَّا أَنْ يَسْمَعَهُ نَبِيٌّ أَوْ مَلَكٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ يَسْمَعَهُ نَبِيٌّ أَوْ وَلِيٌّ مِنْ مَلَكٍ، أَوْ تَسْمَعُهُ الْأُمَّةُ مِنَ النَّبِيِّ.

2253. فَإِنْ سَمِعَهُ مَلَكٌ أَوْ نَبِيٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَكُونُ حَرْفًا، وَلَا صَوْتًا، وَلَا لُغَةً مَوْضُوعَةً، حَتَّى يُعْرِفَ مَعْنَاهُ، بِسَبَبِ تَقَدُّمِ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَوْضَاعَةِ، لَكِنْ يُعْرِفُ الْمُرَادُ مِنْهُ بِأَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاعِ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ: بِالْمُتَكَلِّمِ، / وَبِأَنْ مَا سَمِعَهُ مِنْ كَلَامِهِ، وَبِمُرَادِهِ مِنْ كَلَامِهِ. فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ لَا بُدَّ وَأَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً. وَالْقُدْرَةُ الْأَزَلِيَّةُ لَيْسَتْ قَاصِرَةً عَنْ اضْطِرَارِّ الْمَلَكِ وَالنَّبِيِّ إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ. وَلَا مُتَكَلِّمٍ إِلَّا وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى نَصْبِ عِلْمَةٍ لِتَعْرِيفِ مَا فِي ضَمِيرِهِ، إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اخْتِرَاعِ عِلْمٍ ضَرُورِيِّ بِهِ، مِنْ غَيْرِ نَصْبِ عِلْمَةٍ.

|338/1|

2254. وَكَمَا أَنَّ كَلَامَهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ كَلَامِ الْبَشَرِ، فَسَمِعُهُ الَّذِي يَخْلُقُهُ لِعَبْدِهِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ سَمْعِ الْأَصْوَاتِ. وَلِذَلِكَ يَعْسُرُ عَلَيْنَا تَفْهَمُ كَيْفِيَّةِ سَمَاعِ مُوسَى كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ، كَمَا يَعْسُرُ عَلَى الْأَكْمَةِ تَفْهَمُ كَيْفِيَّةِ إِدْرَاكِ الْبَصِيرِ لِلْأَلْوَانِ وَالْأَشْكَالِ.

كلام الله ليس من
جنس كلام البشر

2255. أَمَّا سَمَاعُ النَّبِيِّ مِنَ الْمَلَكِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ، فَيَكُونُ / الْمَسْمُوعُ الْأَصْوَاتِ الْحَادِثَةِ، الَّتِي هِيَ فِعْلُ الْمَلَكِ، دُونَ نَفْسِ الْكَلَامِ. وَلَا يَكُونُ هَذَا سَمَاعًا لِكَلَامِ اللَّهِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ سَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا يُقَالُ: فَلَانٌ سَمِعَ شِعْرَ الْمُتَنَبِّيِّ وَكَلَامَهُ، وَإِنْ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَسَمِعَ صَوْتَ غَيْرِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ (التوبة: 6).

|339/1|

2256. وَكَذَلِكَ سَمَاعُ الْأُمَّةِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ كَسَمَاعِ الرَّسُولِ مِنَ الْمَلَكِ، وَيَكُونُ طَرِيقُ فَهْمِ الْمُرَادِ تَقَدُّمَ الْمَعْرِفَةِ بِوَضْعِ اللُّغَةِ الَّتِي بِهَا الْمُخَاطَبَةُ.

2257. ثُمَّ إِنْ كَانَ نَصًّا لَا يَحْتَمِلُ كَفَى مَعْرِفَةُ اللُّغَةِ. وَإِنْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ فَلَا يُعْرِفُ الْمُرَادُ مِنْهُ حَقِيقَةً إِلَّا بِانْضِمَامِ قَرِينَةٍ إِلَى اللَّفْظِ. وَالْقَرِينَةُ إمَّا لَفْظٌ

|340/1|

مَكْشُوفٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاثُوا / حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ * «وَالْحَقُّ هُوَ الْعُشْرُ»؛ وَإِمَّا إِحَالَةً عَلَى دَلِيلِ الْعَقْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ * (الزمر: 67) وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»؛ وَإِمَّا اقْرَأْنِ أَحْوَالَ مِنْ إشاراتٍ ورُموزٍ وحركاتٍ وسَوَابِقٍ وَلَوَاحِقٍ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ وَالتَّجْنِيسِ، يَخْتَصُّ بِدَرْكِهَا الْمُشَاهِدُ لَهَا، فَيَنْقُلُهَا الْمُشَاهِدُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى التَّابِعِينَ بِالْفَاطِ صَرِيحَةً، أَوْ مَعَ قَرَأْنِ مَنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ، أَوْ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ، حَتَّى تُوجِبَ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِفَهْمِ الْمُرَادِ، أَوْ تُوجِبَ ظَنًّا.

121

|341/1|

2258. وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ عِبَارَةٌ مَوْضُوعَةٌ فِي اللُّغَةِ فَتَتَعَيَّنُ فِيهِ الْقَرَأْنُ. وَعِنْدَ مُنْكَرِي صِغَةِ الْعُمُومِ وَالْأَمْرِ يَتَعَيَّنُ تَعْرِيفُ الْأَمْرِ وَالِاسْتِغْرَاقُ بِالْقَرَأْنِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ * (التوبة: 5) / وَإِنْ أَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ: كُلُّهُمْ وَجَمِيعَهُمْ، فَيَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ عِنْدَهُمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ * (الأحقاف: 25) ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ * (النمل: 23) فَإِنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْبَعْضُ. وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى *.

الفصل السابع في:

الحقيقة والمجاز

2259. اعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْحَقِيقَةِ مُشْتَرَكٌ، إِذْ قَدْ يُرَادُ بِهِ ذَاتُ الشَّيْءِ وَحْدَهُ، وَيُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الْكَلَامِ. وَلَكِنْ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي الْأَلْفَاظِ أُرِيدَ بِهِ مَا اسْتُعْمِلَ فِي مَوْضُوعِهِ.

2260. وَالْمَجَازُ: مَا اسْتُعْمِلَتْهُ الْعَرَبُ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ. وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

2261. **الْأَوَّلُ:** مَا اسْتُعِيرَ لِلشَّيْءِ بِسَبَبِ الْمُشَابَهَةِ فِي خَاصِيَّةٍ مَشْهُورَةٍ، كَقَوْلِهِمْ لِلشُّجَاعِ: أَسَدٌ، وَلِلْبَلِيدِ: حِمَارٌ. فَلَوْ سُمِّيَ الْأَبْخَرُ أَسَدًا لَمْ يَجُزْ، لِأَنَّ الْبَخَرَ / لَيْسَ مَشْهُورًا فِي حَقِّ الْأَسَدِ.

|342/1|

2262. **الثَّانِي:** الزِّيَادَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فَإِنَّ الْكَافَ وُضِعَتْ لِلْإِفَادَةِ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَتْ عَلَى وَجْهِ لَا يُفِيدُ كَانَ عَلَى خِلَافِ الْوَضْعِ.

2263. **الثَّالِثُ:** النُّقْصَانُ الَّذِي لَا يُبْطِلُ التَّفْهِيمَ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسَّأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ وَالْمَعْنَى: وَاسْأَلْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ. وَهَذَا النُّقْصَانُ اعْتَادَتْهُ الْعَرَبُ، فَهُوَ تَوْسُّعٌ وَتَجَوُّزٌ.

2264. وَقَدْ يُعْرَفُ الْمَجَازُ بِأَحَدِي عِلَامَاتٍ أَرْبَعٍ:

علامات المجاز
أربع

2265. **الْأُولَى:** أَنَّ الْحَقِيقَةَ جَارِيَةٌ عَلَى الْعُمُومِ فِي نَظَائِرِهَا: إِذْ قَوْلُنَا: «عَالِمٌ» لَمَّا صَدَقَ عَلَى «ذِي عِلْمٍ» وَاحِدٍ صَدَقَ عَلَى كُلِّ ذِي عِلْمٍ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَسَّأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ يَصِحُّ فِي بَعْضِ الْجَمَادَاتِ لِإِرَادَةِ صَاحِبِ الْقَرْيَةِ، وَلَا يُقَالُ: سَلِ الْبِسَاطَ وَالْكُوزَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُقَالُ: سَلِ الطَّلَلَ وَالرَّبْعَ، لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَجَازِ الْمُسْتَعْمَلِ.

2266. **الثَّانِيَّةُ:** أَنْ / يُعْرَفَ بِامْتِنَاعِ الْإِشْتِقَاقِ عَلَيْهِ، إِذْ «الْأَمْرُ» إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي حَقِيقَتِهِ اشْتَقَّ مِنْهُ اسْمُ الْأَمْرِ. وَإِذَا اسْتُعْمِلَ فِي الشَّأْنِ مَجَازًا لَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ أَمْرٌ. وَالشَّأْنُ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمْرٌ فَرَعَوْتُ بِرَشِيدٍ﴾ (هود: 97) وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ (هود: 40)

|343/1|

2267. **الثَّالِثَةُ:** أَنْ تَخْتَلِفَ صِيغَةُ الْجَمْعِ عَلَى الْإِسْمِ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ مَجَازٌ فِي أَحَدِهِمَا، إِذْ «الْأَمْرُ» الْحَقِيقِيُّ يُجْمَعُ عَلَى «أَوَامِرٍ» وَإِذَا أُرِيدَ بِهِ الشَّأْنُ يُجْمَعُ عَلَى «أُمُورٍ».

2268. **الرَّابِعَةُ:** أَنَّ الْحَقِيقِيَّ إِذَا كَانَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْغَيْرِ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَ فِيمَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ

لَمْ يَكُنْ لَهُ مُتَعَلِّقٌ، كَالْقُدْرَةِ: إِذَا أُريدَ بِهَا الصِّفَةُ كَانَ لَهَا مَقْدُورٌ؛ وَإِنْ أُريدَ بِهَا
الْمَقْدُورُ - كَالنَّبَاتِ الْحَسَنِ الْعَجِيبِ، إِذْ يُقَالُ: انْظُرْ إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَيْ
إِلَى عَجَائِبِ مَقْدُورَاتِهِ - لَمْ يَكُنْ لَهُ مُتَعَلِّقٌ، إِذِ النَّبَاتُ لَا مَقْدُورَ لَهُ. /

|344/1|

ما لا
يدخله المجاز

2269. وَأَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَجَازٍ فَلَهُ حَقِيقَةٌ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ كُلِّ حَقِيقَةٍ أَنْ يَكُونَ لَهَا
مَجَازٌ، بَلْ ضَرْبَانِ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَدْخُلُهُمَا الْمَجَازُ:

2270. الْأَوَّلُ: أَسْمَاءُ الْأَعْلَامِ نَحْوَ زَيْدٍ، وَعَمْرُو، لِأَنَّهَا أَسَامٌ وَضِعَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ
الذَّوَاتِ، لَا لِلْفَرْقِ فِي الصِّفَاتِ. نَعَمْ: الْمَوْضُوعُ لِلصِّفَاتِ قَدْ يُجْعَلُ عَلَمًا،
فَيَكُونُ مَجَازًا، كَالْأَسْوَدِ بْنِ الْحَارِثِ. إِذْ لَا يُرَادُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الصِّفَةِ، مَعَ أَنَّهُ
وُضِعَ لَهُ، فَهُوَ مَجَازٌ. أَمَّا إِذَا قَالَ: قَرَأْتُ الْمُزْنِيَّ وَسَيْبَوِيَّ، وَهُوَ يُرِيدُ كِتَابَيْهِمَا
فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف: 82) فَهُوَ عَلَى طَرِيقِ
حَذْفِ اسْمِ الْكِتَابِ، مَعْنَاهُ: قَرَأْتُ كِتَابَ الْمُزْنِيَّ، فَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ مَجَازٌ
بِالْمَعْنَى الثَّلَاثِ الْمَذْكُورِ لِلْمَجَازِ.

2271. الثَّانِي: الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا أَعَمَّ مِنْهَا وَلَا أَبْعَدَ، كَالْمَعْلُومِ، وَالْمَجْهُولِ، وَالْمَذْلُولِ،
وَالْمَذْكُورِ، / إِذْ لَا شَيْءَ إِلَّا وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَجَازًا عَنْ شَيْءٍ.

|345/1|

2272. هَذَا تَمَامُ الْمُقَدِّمَةِ.

2273. وَلِنَشْتَغِلَ بِالْمَقَاصِدِ، وَهِيَ كَيْفِيَّةُ اقْتِبَاسِ الْأَحْكَامِ مِنَ الصِّيغِ وَالْأَلْفَافِ
الْمَنْطُوقِ بِهَا، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

2274. الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ.

2275. الْقِسْمُ الثَّانِي: فِي الظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ.

2276. الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

2277. الْقِسْمُ الرَّابِعُ: فِي الْعَامِّ وَالْخَاصِّ.

القِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْفَرْقِ الْأَوَّلِ مِنْ مَقَاصِدِ الْقُطْبِ الثَّالِثِ فِي

الْمُجْمَلُ وَالْمُبَيَّنُ

2278. اَعْلَمَ أَنَّ اللَّفْظَ إِمَّا أَنْ يَتَعَيَّنَ مَعْنَاهُ بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، فَيُسَمَّى مُبَيَّنًا، وَنَصًّا، وَإِمَّا أَنْ يَتَرَدَّدَ بَيْنَ مَعْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ فَيُسَمَّى مُجْمَلًا؛ وَإِمَّا أَنْ يَظْهَرَ فِي أَحَدِهِمَا وَلَا يَظْهَرَ فِي الثَّانِي فَيُسَمَّى ظَاهِرًا.

اللفظ إما مبين
وإما مجمل وإما
ظاهر

2279. وَالْمُجْمَلُ: هُوَ اللَّفْظُ الصَّالِحُ لِأَحَدٍ مَعْنَيْنِ، الَّذِي لَا يَتَعَيَّنُ مَعْنَاهُ، لَا بِوَضْعٍ فِي اللُّغَةِ، وَلَا بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ. وَيُنْكَشِفُ ذَلِكَ بِمَسَائِلَ:

2280. |1| مَسْأَلَةٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ / عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (النساء: 23) وَ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ (المائدة: 3) لَيْسَ بِمُجْمَلٍ.

هل من المجمل
إضافة الأحكام إلى
الذوات
|346/1|

2281. وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ: هُوَ مُجْمَلٌ، لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تَتَّصِفُ بِالتَّحْرِيمِ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ فِعْلٌ مَا، يَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ، وَلَيْسَ يُدْرَى مَا ذَلِكَ الْفِعْلُ، فَيَحْرُمُ مِنَ الْمِيتَةِ مَشْهَاهَا، أَوْ أَكْلُهَا، أَوْ النَّظَرُ إِلَيْهَا، أَوْ بَيْعُهَا، أَوْ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا؟ فَهُوَ مُجْمَلٌ. وَالْأُمُّ يَحْرُمُ مِنْهَا النَّظَرُ، أَوْ الْمُضَاجَعَةُ، أَوْ الْوُطْءُ؟ فَلَا يُدْرَى أَيُّهُ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ فِعْلٍ، وَتِلْكَ الْأَفْعَالُ كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَ بَعْضُهَا أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ.

2282. وَهَذَا فَاسِدٌ، إِذْ عُرِفَ الْإِسْتِعْمَالُ كَالْوَضْعِ، وَلِذَلِكَ قَسَمْنَا الْأَسْمَاءَ إِلَى عُرْفِيَّةٍ وَوَضْعِيَّةٍ، وَقَدَّمْنَا بَيَانَهَا. وَمَنْ أَنْسَرَ بِتَعَارُفِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَاطَّلَعَ عَلَى عُرْفِهِمْ، عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَرِيبُونَ فِي أَنْ مَنْ قَالَ: حُرِّمْتُ عَلَيْكَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ، أَنَّهُ يُرِيدُ الْأَكْلَ، دُونَ النَّظَرِ وَالْمَسِّ، وَإِذَا قَالَ: حُرِّمْتُ / عَلَيْكَ هَذَا الثَّوبَ، أَنَّهُ يُرِيدُ اللَّبْسَ؛ وَإِذَا قَالَ: حُرِّمْتُ عَلَيْكَ النِّسَاءَ: أَنَّهُ يُرِيدُ الْوِقَاعَ. وَهَذَا صَرِيحٌ عِنْدَهُمْ، مَقْطُوعٌ بِهِ. فَكَيْفَ يَكُونُ مُجْمَلًا؟

عرف الاستعمال
كالوضع

|347/1|

2283. وَالصَّرِيحُ تَارَةً يَكُونُ بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَتَارَةً بِالْوَضْعِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْفِي الْإِجْمَالَ.

المبين يثبت بعرف
الاستعمال

2284. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مِنَ الْقَبِيلِ الْمَحْذُوفِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَّالِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82) أَيُّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ (المائدة: 1) أَيُّ أَكْلِ الْبَهِيمَةِ، وَ﴿أُحِلَّ لَكُم صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ (المائدة: 96) وَهَذَا إِنْ أَرَادَ بِهِ إِنْحَاقَهُ بِالْمُجْمَلِ، فَهُوَ خَطَأٌ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ حُصُولَ الْفَهْمِ بِهِ مَعَ كَوْنِهِ مَحْذُوفًا فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ إِنْحَاقَهُ بِالْمَجَازِ، فَيَلْزَمُهُ تَسْمِيَةُ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ مَجَازًا.

هل من الإجمال
نحو «رفع الخطأ
والنسيان»؟
|348/1|

2285. |2| مَسْأَلَةٌ: قَوْلُهُ ﷺ: «رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ» يَقْتَضِي بِالْوَضْعِ نَفْيَ / نَفْسِ الْخَطَأِ وَالنَّسْيَانِ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَكَلَامُهُ ﷺ يَجَلُّ عَنْ الْخُلْفِ. فَالْمُرَادُ بِهِ رَفْعُ حُكْمِهِ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلِ الْحُكْمُ الَّذِي عُرِفَ بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ - قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ - إِرَادَتُهُ بِهَذَا اللَّفْظِ. فَقَدْ كَانَ يُفْهَمُ قَبْلَ الشَّرْعِ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ: رَفَعْتُ عَنْكَ الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، إِذْ يُفْهَمُ مِنْهُ رَفْعُ حُكْمِهِ، وَهُوَ الْمُوَاخَذَةُ بِالذَّمِّ وَالْعُقُوبَةِ. فَكَذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصٌّ صَرِيحٌ فِيهِ، وَلَيْسَ بِعَامٍّ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ مِنَ الضَّمَانِ وَلُزُومِ الْقَضَاءِ وَغَيْرِهِ، وَلَا هُوَ مُجْمَلٌ بَيْنَ الْمُوَاخَذَةِ الَّتِي تَرْجِعُ إِلَى الذَّمِّ نَاجِزًا، أَوْ إِلَى الْعِقَابِ أَجَلًا، وَبَيْنَ الْغُرْمِ وَالْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا صِیْغَةَ لِعُمُومِهِ حَتَّى يُجْعَلَ عَامًّا فِي كُلِّ حُكْمٍ، كَمَا لَمْ يُجْعَلْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ / (النساء: 23) عَامًّا فِي كُلِّ فِعْلٍ، مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ فِعْلٍ. فَالْحُكْمُ هَهُنَا لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِهِ لِإِضَافَةِ الرَّفْعِ إِلَيْهِ، كَالْفِعْلِ «ثُمَّ» * . بَلْ يُنْزَلُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ، وَهُوَ الذَّمُّ وَالْعِقَابُ هَهُنَا، وَالْوَطْءُ: ثُمَّ.

|349/1|

* يُقَالُ: ثَمَّ، ثَمًّا بِمَعْنَى:
أَصْلَحَ، وَجَمَعَ، وَمَسَحَ،
وَوَطِئَ (تَاجُ الْعُرُوسِ)

2286. فَإِنْ قِيلَ: فَالضَّمَانُ أَيْضًا عِقَابٌ فَلْيَرْتَفِعْ.

2287. قُلْنَا: الضَّمَانُ قَدْ يَجِبُ امْتِحَانًا لِيُثَابَ عَلَيْهِ، لَا لِلِانْتِقَامِ. وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَعَلَى الْعَاقِلَةِ بِسَبَبِ الْغَيْرِ. وَيَجِبُ حَيْثُ يَجِبُ الْإِتْلَافُ، كَالْمُضْطَرِّ فِي الْمَخْمَصَةِ. وَقَدْ يَجِبُ حَيْثُ يُثَابُ عَلَى الْفِعْلِ، كَالرَّمِيِّ إِلَى صَفِّ الْكُفَّارِ فَيُقْتَلُ مُسْلِمًا * . وَقَدْ يَجِبُ عِقَابًا، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ لِقَتْلِ الصَّيْدِ * لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ * (المائدة: 95) وَإِنْ وَجَبَ عَلَى الْمُخْطِئِ بِالْقَتْلِ امْتِحَانًا. فَعَايَةُ مَا يَلْزَمُ أَنْ يُقَالَ: يَنْتَفِي بِهِنَّ كُلُّ ضَمَانٍ هُوَ بِطَرِيقِ الْعِقَابِ، لِأَنَّهُ

* أَيُّ: يَنْتَرُسُ بِهِ الْكُفَّارُ
فِي الْحَرْبِ

[350/1]

مُواخَذَةً وَانْتِقَامًا، بِخِلَافِ مَا هُوَ بِطَرِيقِ الْجُبْرَانِ وَالِامْتِحَانِ.
 2288. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مَنْ ظَنَّ / أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ خَاصٌّ أَوْ عَامٌّ لِجَمِيعِ أَحْكَامِ الْخَطَا،
 أَوْ مُجْمَلٌ مُتَرَدِّدٌ، فَقَدْ غَلَطَ فِيهِ.

2289. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ وَرَدَ فِي مَوْضِعٍ لَا عُرْفَ فِيهِ يُدْرِكُ بِهِ خُصُوصُ مَعْنَاهُ، فَهَلْ
 يُجْعَلُ نَفْيًا لِأَثَرِهِ بِالْكَلِّيَّةِ حَتَّى يَقُومَ مَقَامَ الْعُمُومِ، أَوْ يُجْعَلُ مُجْمَلًا؟

2290. قُلْنَا: هُوَ مُجْمَلٌ يَحْتَمِلُ نَفْيَ الْأَثَرِ مُطْلَقًا وَنَفْيَ أَحَادِ الْأَثَارِ، وَيَصْلُحُ أَنْ يُرَادَ بِهِ
 الْجَمِيعُ، وَلَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُ الْإِحْتِمَالَاتِ. وَهَذَا عِنْدَ مَنْ لَا يَقُولُ بِصِيغَةِ الْعُمُومِ
 ظَاهِرٌ. أَمَّا مَنْ يَقُولُ بِهَا فَيَتَّبِعُ فِيهِ الصِّيغَةَ، وَلَا صِيغَةَ لِلْمُضْمَرَاتِ، وَهَذَا أَقْدَرُ
 أَضْمَرَ فِيهِ الْأَثَرُ، فَعَلَى مَاذَا يُعَوَّلُ فِي التَّعْمِيمِ؟

2291. فَإِنْ قِيلَ: هُوَ نَفْيٌ، فَيَقْتَضِي وَضْعَهُ نَفْيَ الْأَثَرِ وَالْمُؤَثِّرِ جَمِيعًا، فَإِنْ تَعَذَّرَ نَفْيُ
 الْمُؤَثِّرِ بِقَرِينَةِ الْحِسِّ فَالتَّعَذُّرُ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ، فَيَبْقَى الْأَثَرُ مَنْفِيًّا.

2292. قُلْنَا: لَيْسَ قَوْلُهُ: لَا صِيَامَ، / وَلَا عَمَلٍ، وَلَا خَطَا، وَلَا نِسْيَانٍ، أَوْ: رُفِعَ الْخَطَا
 وَالنِّسْيَانُ، عَامًّا فِي نَفْيِ الْمُؤَثِّرِ وَالْأَثَرِ، حَتَّى إِذَا تَعَذَّرَ فِي الْمُؤَثِّرِ بَقِيَ فِي الْأَثَرِ، بَلْ
 هُوَ لِنَفْيِ الْمُؤَثِّرِ فَقَطْ. وَالْأَثَرُ يَنْتَفِي بِضُرُورَةٍ بِانْتِفَاءِ الْمُؤَثِّرِ، لَا بِحُكْمِ عُمُومِ اللَّفْظِ
 وَشُمُولِهِ لَهُ، فَإِذَا تَعَذَّرَ حَمْلُهُ عَلَى الْمُؤَثِّرِ صَارَ مَجَازًا: إِمَّا عَنْ جَمِيعِ الْأَثَارِ، أَوْ عَنْ
 بَعْضِ الْأَثَارِ. وَلَا تَتَرَجَّحُ الْجُمْلَةُ عَلَى الْبَعْضِ، وَلَا أَحَدُ الْأَبْعَاضِ عَلَى غَيْرِهِ.

2293. [3] مَسْأَلَةٌ: فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهُورٍ»، وَ«لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ
 الْكِتَابِ»، وَ«لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»، وَ«لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»،
 وَ«لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ»، وَ«لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»، وَ«لَا صَلَاةَ
 لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ» فَإِنَّ هَذَا نَفْيٌ لِمَا لَيْسَ مَنْفِيًّا بِصُورَتِهِ، فَإِنَّ
 صُورَةَ النِّكَاحِ / وَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ مَوْجُودَةٌ، كَالْخَطَا وَالنِّسْيَانِ.

2294. وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: هُوَ مُجْمَلٌ: لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ نَفْيِ الصُّورَةِ وَالْحُكْمِ.

2295. وَهُوَ أَيْضًا فَاسِدٌ، بَلْ فَسَادُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَظْهَرُ، فَإِنَّ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ
 لَيْسَ اسْمًا شَرْعِيًّا، وَالصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْوُضُوءُ وَالنِّكَاحُ أَلْفَاظُ تَصَرَّفَ الشَّرْعُ
 فِيهَا، فَهِيَ شَرْعِيَّةٌ، وَعُرِفَ الشَّرْعُ فِي تَنْزِيلِ الْأَسَامِيِّ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى مَقَاصِدِهِ،

هل من المجمل
 نحو قوله
 صلى الله عليه
 وسلم «لا صلاة إلا
 بطهور»؟

[352/1]

كَعَرَفِ اللُّغَةِ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا وَجَهَ تَصَرُّفِ الشَّرْعِ فِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ. فَلَا يُشَكُّ فِي أَنَّ الشَّرْعَ لَيْسَ يَقْصِدُ بِكَلَامِهِ نَفْيَ الصُّورَةِ، فَيَكُونُ خُلُفًا، بَلْ يُرِيدُ نَفْيَ الْوُضُوءِ وَالصَّوْمِ وَالنِّكَاحِ الشَّرْعِيِّ، فَعَرَفَ الشَّرْعَ يُزِيلُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ، فَكَأَنَّهُ صَرَّحَ بِنَفْيِ نَفْسِ الصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالنِّكَاحِ الشَّرْعِيِّ.

[353/1]

2296. فَإِنْ قِيلَ: فَيَحْتَمِلُ نَفْيُ الصَّحَّةِ وَنَفْيُ / الْكَمَالِ: أَيِ لَا صَلَاةَ كَامِلَةً، وَلَا صَوْمَ فَاضِلًا، وَلَا نِكَاحَ مُؤَكَّدًا ثَابِتًا. فَهَلْ هُوَ مُحْتَمِلٌ بَيْنَهُمَا؟

2297. قُلْنَا: ذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى أَنَّهُ مُرَدَّدٌ بَيْنَ نَفْيِ الْكَمَالِ، وَالصَّحَّةِ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ الصَّحَّةِ أَوْ الْكَمَالِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ.

2298. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي نَفْيِ الصَّحَّةِ، مُحْتَمِلٌ لِنَفْيِ الْكَمَالِ عَلَى سَبِيلِ التَّوِيلِ، لِأَنَّ الْوُضُوءَ وَالصَّوْمَ صَارَا عِبَارَةً عَنِ الشَّرْعِيِّ؛ وَقَوْلُهُ: «لَا صِيَامٌ» صَرِيحٌ فِي نَفْيِ الصَّوْمِ، وَمَهْمَا حَصَلَ الصَّوْمُ الشَّرْعِيُّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاضِلًا كَامِلًا، كَانَ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى النَّفْيِ.

2299. فَإِنْ قِيلَ: فَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا عَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ» مِنْ قِبَلِ قَوْلِهِ: «لَا صَلَاةٌ» أَوْ مِنْ قِبَلِ قَوْلِهِ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ»؟

[354/1]

2300. قُلْنَا: الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ لَيْسَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ / مِنَ الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ. وَأَمَّا الْعَمَلُ فَلَيْسَ لِلشَّرْعِ فِيهِ تَصَرُّفٌ، وَكَيْفَمَا كَانَ فَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا عَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ» وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» يَقْتَضِي عُرْفَ الْإِسْتِعْمَالِ نَفْيَ جَدْوَاهُ وَفَائِدَتَهُ، كَمَا يَقْتَضِي عُرْفُ الشَّرْعِ نَفْيَ الصَّحَّةِ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ. فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْمُجْمَلَاتِ، بَلْ مِنَ الْمَأْلُوفِ فِي عُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ قَوْلُهُمْ: لَا عِلْمَ إِلَّا مَا نَفَعَ، وَلَا كَلَامَ إِلَّا مَا أَفَادَ، وَلَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا طَاعَةَ إِلَّا لَهُ، وَلَا عَمَلَ إِلَّا مَا نَفَعَ وَأَجْدَى. وَكُلُّ ذَلِكَ نَفْيٌ لِمَا لَا يَنْتَفِي، وَهُوَ صِدْقٌ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ نَفْيُ مَقَاصِدِهِ.

2301. دَقِيقَةٌ: الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا لَزِمَهُ جَعْلُ اللَّفْظِ مُجْمَلًا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الصَّحَّةِ وَالْكَمَالِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَفَى الْأَسْمَاءَ الشَّرْعِيَّةَ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ لِلشَّرْعِ فِيهَا عُرْفٌ يُخَالِفُ / الْوَضْعَ، فَلَزِمَهُ إِضْمَارُ شَيْءٍ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صِيَامٌ» أَيِ لَا

[355/1]

صِيَامَ مُجْزَأًا صَحِيحًا، أَوْ: لَا صِيَامَ فَاضِلًا كَامِلًا، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْإِضْمَارَيْنِ بِأَوَّلَى مِنَ الْآخِرِ. وَأَمَّا نَحْنُ إِذْ اعْتَرَفْنَا بِعُرْفِ الشَّرْعِ فِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ صَارَ هَذَا النَّفْيُ رَاجِعًا إِلَى نَفْسِ الصَّوْمِ، كَقَوْلِهِ: «لَا رَجُلٌ فِي الْبَلَدِ» فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى نَفْيِ نَفْسِ الرَّجُلِ، وَلَا يَنْصَرِفُ إِلَى صِفَةِ الْكَمَالِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تُعْضِدُ الْإِحْتِمَالَ.

2302 |4| مَسْأَلَةٌ: إِذَا أُمِكنَ حَمْلُ لَفْظِ الشَّارِعِ عَلَى مَا يُفِيدُ مَعْنَيْنِ، وَحَمْلُهُ عَلَى مَا يُفِيدُ مَعْنَى وَاحِدًا، وَهُوَ مُرَدَّدٌ بَيْنَهُمَا، فَهُوَ مُجْمَلٌ.

من المجلل اللفظ
الدائر بين ما يفيد
معنى وبين ما
يفيد معنيين

2303 وَقَالَ بَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ: يَتَرَجَّحُ حَمْلُهُ عَلَى مَا يُفِيدُ مَعْنَيْنِ، كَمَا لَوْ دَارَ بَيْنَ مَا يُفِيدُ وَمَا لَا يُفِيدُ، يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْمُفِيدِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الثَّانِي مِمَّا قَصَرَ اللَّفْظُ عَنْ إِفَادَتِهِ إِذَا حُمِلَ عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ، / فَحَمْلُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُفِيدِ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ أَوَّلَى.

[356/1]

2304 وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى غَيْرِ الْمُفِيدِ يَجْعَلُ الْكَلَامَ عَبَثًا وَلَغْوًا يَجِلُّ عَنْهُ مَنْصِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمَّا الْمُفِيدُ لِمَعْنَى وَاحِدٍ فَلَيْسَ بِلَغْوٍ، وَكَلِمَاتُهُ الَّتِي أَفَادَتْ مَعْنَى وَاحِدًا لَعَلَّهَا أَغْلَبُ وَأَكْثَرُ مِمَّا يُفِيدُ مَعْنَيْنِ. فَلَا مَعْنَى لِهَذَا التَّرْجِيحِ.

2305 |5| مَسْأَلَةٌ: مَا أُمِكنَ حَمْلُهُ عَلَى حُكْمٍ مُتَجَدِّدٍ فَلَيْسَ بِأَوَّلَى مِمَّا يُحْمَلُ اللَّفْظُ فِيهِ عَلَى التَّقْرِيرِ عَلَى الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ، أَوِ الْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ، أَوِ الْإِسْمِ اللَّغْوِيِّ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مُحْتَمَلٌ، وَلَيْسَ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ رَدًّا لَهُ إِلَى الْعَبَثِ.

هل من المجلل
ما دار بين إفادة
الحكم الشرعي
المتجدد وإفادة
غيره؟

2306 وَقَالَ قَوْمٌ: حَمْلُهُ عَلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، الَّذِي هُوَ فَائِدَةٌ خَاصَّةٌ بِالشَّرْعِ، أَوَّلَى.

2307 وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَنْطِقُ بِالْحُكْمِ / الْعَقْلِيِّ، وَلَا بِالِاسْمِ اللَّغْوِيِّ، وَلَا بِالْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ. فَهَذَا تَرْجِيحٌ بِالتَّحْكُمِ.

[357/1]

2308 مِثَالُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «الْإِثْنَانُ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ» فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يُسَمَّى جَمَاعَةً، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنْعَادُ الْجَمَاعَةِ أَوْ حُصُولُ فَضِيلَتِهَا.

2309 وَمِثَالُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ ﷺ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ» إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْإِفْتِقَارُ إِلَى الطَّهَارَةِ، أَيْ هُوَ كَالصَّلَاةِ حُكْمًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ فِيهِ دُعَاءٌ كَمَا فِي الصَّلَاةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُسَمَّى صَلَاةً شَرْعًا، وَإِنْ كَانَ لَا يُسَمَّى فِي اللُّغَةِ صَلَاةً، فَهُوَ مُجْمَلٌ بَيْنَ هَذِهِ الْجِهَاتِ. وَلَا تَرْجِيحَ.

هل من المجلد
ما دار من اللفظ
النبوي بين اللغوي
والشرعي؟
|358/1|

2310. |6| مَسْأَلَةٌ: إِذَا دَارَ الْإِسْمُ بَيْنَ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ وَمَعْنَاهُ الشَّرْعِيِّ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، قَالَ الْقَاضِي: هُوَ مُجْمَلٌ، لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُنَاطِقُ الْعَرَبَ / بِلُغَتِهِمْ، كَمَا يُنَاطِقُهُمُ الْبُعْرَفِ شَرْعِهِ. وَلَعَلَّ هَذَا مِنْهُ تَفْرِيعٌ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُثَبِّتُ الْأَسْمَاءَ الشَّرْعِيَّةَ، وَإِلَّا فَهُوَ مُنْكَرٌ لِلْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ.

2311. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ غَالِبَ عَادَةِ الشَّارِعِ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى عُرْفِ الشَّرْعِ، لِبَيَانِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ أَيْضًا كَثِيرًا مَا يُطْلَقُ عَلَى الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «دَعِيَ الصَّلَاةُ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ» و«مَنْ بَاعَ حُرًّا» أَوْ «مَنْ بَاعَ خَمْرًا فَحُكْمُهُ كَذَا» وَإِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ وَ«بَيْعَ» الْخَمْرِ وَالْحُرِّ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بِمُوجِبِ الْوَضْعِ، فَأَمَّا الشَّرْعِيُّ فَلَا.

2312. وَمِثَالُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، قَوْلُهُ ﷺ: «إِنِّي إِذَا أَصُومْتُ». فَإِنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى الصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ دَلَّ عَلَى جَوَازِ النِّيَّةِ نَهَارًا، وَإِنْ حُمِلَ / عَلَى الْإِمْسَاكِ لَمْ يَدُلَّ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ النَّحْرِ» إِنْ حُمِلَ عَلَى الْإِمْسَاكِ الشَّرْعِيِّ دَلَّ عَلَى انْعِقَادِهِ، إِذْ لَوْ لَا إِمْكَانُهُ لَمَا قِيلَ لَهُ: لَا تَفْعَلْ، كَمَا لَا يُقَالُ لِلْأَعْمَى لَا تُبْصِرْ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الصَّوْمِ الْحِسِّيِّ لَمْ يَنْشَأْ مِنْهُ دَلِيلٌ عَلَى الْإِنْعِقَادِ.

2313. وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَبِيعَ الْخَمْرَ، لَا يَحْنُثُ بِبَيْعِهِ، لِأَنَّ «الْبَيْعَ» الشَّرْعِيَّ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ. وَقَالَ الْمُزْنِيُّ: يَحْنُثُ، لِأَنَّ الْقَرِينَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْبَيْعَ اللَّغَوِيَّ.

2314. وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا: أَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْإِثْبَاتِ وَالْأَمْرِ فَهُوَ لِلْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، وَمَا وَرَدَ فِي النَّهْيِ كَقَوْلِهِ ﷺ: «دَعِيَ الصَّلَاةُ» فَهُوَ مُجْمَلٌ.

هل من المجلد ما
دار بين الحقيقة
والمجاز؟
|360/1|

2315. |7| مَسْأَلَةٌ: إِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فَالْلَفْظُ لِلْحَقِيقَةِ، إِلَى أَنْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْمَجَازَ. وَلَا يَكُونُ مُجْمَلًا، كَقَوْلِهِ: «رَأَيْتُ الْيَوْمَ حِمَارًا، / وَاسْتَقْبَلَنِي فِي الطَّرِيقِ أَسَدٌ» فَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْبَلِيدِ وَالشَّجَاعِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ زَائِدَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ فَالْلَفْظُ لِلْبَهِيمَةِ وَالسَّبْعِ. وَلَوْ جَعَلْنَا كُلَّ لَفْظٍ أَمْكَنَ أَنْ يُتَجَوَّزَ بِهِ مُجْمَلًا تَعَذَّرَتِ الْإِسْتِفَادَةُ مِنْ أَكْثَرِ الْأَلْفَاظِ، فَإِنَّ الْمَجَازَ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ لِعَارِضٍ. وَهَذَا فِي مَجَازٍ لَمْ يَغْلِبْ بِالْعُرْفِ، بِحَيْثُ صَارَ الْوَضْعُ كَالْمُتْرُوكِ،

مِثْلُ الْغَائِطِ وَالْعَذْرَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: رَأَيْتُ الْيَوْمَ عَذْرَةً أَوْ غَائِطًا، لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ وَفَنَاءُ الدَّارِ، لِأَنَّهُ صَارَ كَالْمُتْرُوكِ بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ. وَالْمَعْنَى الْعُرْفِيُّ كَالْمَعْنَى الْوَضْعِيُّ فِي تَرَدُّدِ اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا. وَلَيْسَ الْمَجَازُ كَالْحَقِيقِيِّ، لَكِنَّ الْمَجَازَ إِذَا صَارَ عُرْفِيًّا كَانَ الْحُكْمُ لِلْعُرْفِ.

خَاتِمَةٌ جَامِعَةٌ: اَعْلَمْ أَنَّ الْإِجْمَالَ تَارَةً يَكُونُ فِي لَفْظٍ مُفْرَدٍ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي لَفْظٍ / مُرَكَّبٍ، وَتَارَةً فِي نَظْمِ الْكَلَامِ، وَالتَّصْرِيفِ، وَحُرُوفِ النَّسَقِ، وَمَوَاضِعِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ. 2316 في مواضع الإجمال وأسبابه |361/1|

2317. أَمَّا اللَّفْظُ الْمُفْرَدُ فَقَدْ يَصْلُحُ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، كَالْعَيْنِ: لِلشَّمْسِ، وَالذَّهَبِ، وَالْعُضْوِ الْبَاصِرِ، وَالْمِيزَانِ. وَقَدْ يَصْلُحُ لِمُتَضَادَّيْنِ، كَالْقُرْءِ، لِلطَّهْرِ وَالْحَيْضِ، وَالنَّاهِلِ: لِلْعُطْشَانِ وَالرَّيَّانِ. وَقَدْ يَصْلُحُ لِمُتَشَابِهَيْنِ بَوَجهِ مَا، كَالنُّورِ: لِلْعَقْلِ وَنُورِ الشَّمْسِ. وَقَدْ يَصْلُحُ لِمُتَمَاتِلَيْنِ، كَالْجِسْمِ: لِلسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالرَّجُلِ: ١١ لَزَيْدٍ وَعَمْرٍو. وَقَدْ يَكُونُ مَوْضُوعًا لِهَمَا مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمٍ وَتَأَخُّرٍ. وَقَدْ يَكُونُ مُسْتَعَارًا لِأَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ، كَقَوْلِكَ: الْأَرْضُ أُمُّ الْبَشَرِ، فَإِنَّ «الْأُمَّ» وَضِعَ اسْمًا لِلْوَالِدَةِ أَوَّلًا. وَكَذَلِكَ اسْمُ الْمُنَافِقِ وَالْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ وَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ نُقِلَ فِي الشَّرْعِ إِلَى مَعَانٍ، وَلَمْ يُتْرَكِ الْمَعْنَى / الْوَضْعِيُّ أَيْضًا. |362/1|

2318. أَمَّا الْإِشْتِرَاكُ مَعَ التَّرْكِيبِ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عِقْدٌ﴾ النِّكَاحِ ﴿فَإِنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَفْظَانِ مُرَدَّدَةٌ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ. 2319. وَأَمَّا الَّذِي بِحَسَبِ التَّصْرِيفِ: فَكَالْمُخْتَارِ: لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ. 2320. وَأَمَّا الَّذِي بِحَسَبِ نَسَقِ الْكَلَامِ فَكَقَوْلِكَ: كُلُّ مَا عَلِمَهُ الْحَكِيمُ فَهُوَ كَمَا عَلِمَهُ. فَإِنَّ قَوْلَكَ: «فَهُوَ» مُتَرَدَّدٌ بَيْنَ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى «كُلِّ مَا»، وَبَيْنَ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى «الْحَكِيمِ»، حَتَّى يَقُولَ: وَالْحَكِيمُ يَعْلَمُ الْحَجَرَ، فَهُوَ إِذَا كَالْحَجَرَ. 2321. وَقَدْ يَكُونُ بِحَسَبِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّ الْوَقْفَ عَلَى السَّمَوَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ (الأنعام: 3) لَهُ مَعْنَى يُخَالِفُ الْوَقْفَ عَلَى الْأَرْضِ وَالْإِبْتِدَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ / وَالرَّسَخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴿ (آل عمران: 7) |363/1|

مِنْ غَيْرِ وَقْفٍ، يُخَالِفُ الْوَقْفَ عَلَى قَوْلِهِ: «إِلَّا اللَّهُ» وَذَلِكَ لِتَرَدُّدِ الْوَاوِ بَيْنَ الْعَطْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ.

2322. وَلِذَلِكَ قَدْ يَصْدُقُ قَوْلُكَ: الْخَمْسَةُ زَوْجٌ وَفَرْدٌ، أَيْ هُوَ اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ، وَيَصْدُقُ قَوْلُكَ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ وَجِسْمٌ، لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ وَجِسْمٌ أَيْضًا، وَإِقْدًا لَا يَصْدُقُ قَوْلُكَ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ وَجِسْمٌ، وَلَا قَوْلُكَ: الْخَمْسَةُ زَوْجٌ وَفَرْدٌ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ وَجِسْمٍ، وَلَيْسَتْ الْخَمْسَةُ زَوْجًا وَفَرْدًا أَيْضًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاوَ تَحْتَمِلُ جَمْعَ الْأَجْزَاءِ وَجَمْعَ الصِّفَاتِ. وَكَذَلِكَ تَقُولُ: زَيْدٌ طَيِّبٌ بَصِيرٌ، يَصْدُقُ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا ضَعِيفَ الْمَعْرِفَةِ بِالطَّبِّ، وَلَكِنْ بَصِيرٌ بِالْخِيَاطَةِ. فَيَتَرَدَّدُ «الْبَصِيرُ» بَيْنَ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْبَصِيرُ فِي الطَّبِّ، أَوْ يُرَادَ وَصْفُ زَائِدٍ فِي نَفْسِهِ. فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ مَوَاضِعِ الْإِجْمَالِ.

|364/1|

2323. وَقَدْ تَمَّ الْقَوْلُ فِي الْمُجْمَلِ. فَلْتَتَكَلَّمْ فِي الْبَيَانِ، وَحُكْمِهِ، وَحَدِّهِ. /

2324. الْقَوْلُ فِي الْبَيَانِ وَالْمُبَيِّنِ:

2325. اَعْلَمْ أَنَّهُ جَرَتْ عَادَةُ الْأُصُولِيِّينَ بِرِسْمِ كِتَابِ فِي الْبَيَانِ. وَلَيْسَ النَّظَرُ فِيهِ مِمَّا يَسْتَوْجِبُ أَنْ يُسَمَّى كِتَابًا، فَالْخَطْبُ فِيهِ يَسِيرٌ، وَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ. وَرَأَيْتُ أَوْلَى الْمَوَاضِعِ بِهِ أَنْ يُذَكَرَ عَقِيبَ الْمُجْمَلِ، فَإِنَّهُ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْبَيَانِ. وَالنَّظَرُ فِي حَدِّ الْبَيَانِ، وَجَوَازِ تَأْخِيرِهِ، وَالتَّذْرِيجِ فِي إِظْهَارِهِ، وَفِي طَرِيقِ ثُبُوتِهِ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ، نَرْسُمُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَسْأَلَةً:

في حد البيان

2326. |1| مَسْأَلَةٌ: اَعْلَمْ أَنَّ الْبَيَانَ عِبَارَةٌ عَنْ أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِالتَّعْرِيفِ وَالْإِعْلَامِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْإِعْلَامُ بِدَلِيلٍ، وَالدَّلِيلُ مُحْصَلٌ لِلْعِلْمِ. فَهَهُنَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ: إِعْلَامٌ، وَدَلِيلٌ يَحْصُلُ بِهِ الْإِعْلَامُ، وَعِلْمٌ يَحْصُلُ مِنَ الدَّلِيلِ. فَمِنْ النَّاسِ مَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَنِ التَّعْرِيفِ، / فَقَالَ «إِنِّي حَدِّدْتُ» «إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنَ حَيْزِ الْإِشْكَالِ إِلَى حَيْزِ التَّجَلِّيِ».

|365/1|

2327. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَمَّا بِهِ تَحْصُلُ الْمَعْرِفَةُ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، أَعْنِي الْأُمُورَ الَّتِي لَيْسَتْ ضَرُورِيَّةً، وَهُوَ الدَّلِيلُ، فَقَالَ فِي حَدِّهِ: «إِنَّهُ الدَّلِيلُ الْمُوَصَّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى الْعِلْمِ بِمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ» وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي.

2328. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَنْ نَفْسِ الْعِلْمِ، وَهُوَ تَبَيُّنُ الشَّيْءِ، فَكَانَ الْبَيَانُ عِنْدَهُ وَالتَّبَيُّنُ وَاحِدٌ.

2329. وَلَا حَجَرَ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الْبَيَانِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ. إِلَّا أَنَّ الْأَقْرَبَ إِلَى اللُّغَةِ، وَإِلَى الْمُتَدَاوِلِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي، إِذْ يُقَالُ لِمَنْ دَلَّ غَيْرَهُ عَلَى الشَّيْءِ: «بَيَّنَّهُ لَهُ» وَ«هَذَا بَيَانٌ مِنْكَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَّبَيَّنْ» وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران: 138) وَأَرَادَ بِهِ الْقُرْآنُ. وَعَلَى هَذَا: فَبَيَانٌ / الشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ بَعِبَارَاتٍ وَضِعَتْ بِالِاصْطِلَاحِ، فَهِيَ بَيَانٌ فِي حَقٍّ مَنْ تَقَدَّمَتْ مَعْرِفَتُهُ بِوَجْهِ الْمَوَاضِعَةِ.

|366/1|

2330. وَقَدْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ وَالْإِشَارَةِ وَالرَّمْزِ، إِذِ الْكُلُّ دَلِيلٌ وَمُبَيِّنٌ. وَلَكِنْ صَارَ فِي عُرْفِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَخْصُوصًا بِالدَّلَالَةِ بِالْقَوْلِ، فَيُقَالُ: لَهُ بَيَانٌ حَسَنٌ، أَيْ كَلَامٌ حَسَنٌ رَشِيقٌ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَقَاصِدِ وَالْأَغْرَاضِ.

2331. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَرْطُ الْبَيَانِ أَنْ يَحْصُلَ التَّبَيُّنُ بِهِ لِكُلِّ أَحَدٍ، بَلْ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ إِذَا سُمِعَ وَتُوْمِلَ وَعُرِفَتِ الْمَوَاضِعَةُ فِيهِ صَحَّ أَنْ يُعْلَمَ بِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ النَّاسُ فِي تَبَيُّنِ ذَلِكَ وَتَعَرُّفِهِ.

2332. الْبَيَانُ الْإِبْتِدَائِيُّ:

2333. وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْبَيَانِ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِمُشْكِلٍ، لِأَنَّ النُّصُوصَ الْمُعْرَبَةَ عَنِ الْأُمُورِ ابْتِدَاءً بَيَانٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهَا إِشْكَالٌ. وَبِهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ حَدَّه بِأَنَّهُ «إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْزٍ / الْإِشْكَالِ إِلَى حَيْزِ التَّجَلِّي» فَذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ الْبَيَانِ، وَهُوَ بَيَانُ الْمُجْمَلِ فَقَطْ.

|367/1|

2334. طُرُقُ الْبَيَانِ:

2335. وَاعْلَمْ: أَنَّ كُلَّ مُفِيدٍ مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ، وَفِعْلِهِ، وَسُكُوتِهِ، وَاسْتِبْشَارِهِ، حَيْثُ يَكُونُ دَلِيلًا، وَتَبْيِيهِهِ بِفَحْوَى الْكَلَامِ عَلَى عِلَّةِ الْحُكْمِ، كُلُّ ذَلِكَ بَيَانٌ، لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ دَلِيلٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا يُفِيدُ غَلْبَةَ الظَّنِّ. فَهُوَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ قَطْعًا: دَلِيلٌ وَبَيَانٌ، وَهُوَ كَالنَّصِّ. نَعَمْ: كُلُّ مَا لَا يُفِيدُ عِلْمًا وَلَا ظَنًّا ظَاهِرًا فَهُوَ مُجْمَلٌ، وَلَيْسَ بِبَيَانٍ، بَلْ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى الْبَيَانِ.

2336. وَالْعُمُومُ يُفِيدُ ظَنَّ الْإِسْتِغْرَاقِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ، لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ لِيَصِيرَ الظَّنُّ عِلْمًا فَيَتَحَقَّقَ الْإِسْتِغْرَاقُ، أَوْ يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ فَيَتَحَقَّقَ الْخُصُوصُ. وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ يَتَقَدَّمُهُ أَنَّهُ أُريدَ بِهِ بَيَانُ الشَّرْعِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا صِيغَةَ لَهُ. /

2337. |2| مَسْأَلَةٌ: لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجُوزُ تَكْلِيفَ الْمُحَالِ. ١١

|368/1|

في تأخير
البيان

2338. أَمَّا تَأْخِيرُهُ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ فَجَائِزٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِ الظَّاهِرِ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ الصَّيْرَفِيُّ.

2339. وَفَرَّقَ جَمَاعَةٌ بَيْنَ الْعَامِّ وَالْمُجْمَلِ، فَقَالُوا: يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْمُجْمَلِ، إِذَا لَا يَحْصُلُ مِنَ الْمُجْمَلِ جَهْلٌ. وَأَمَّا الْعَامُّ فَإِنَّهُ يُوْهِمُ الْعُمُومَ، فَإِذَا أُريدَ بِهِ الْخُصُوصُ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَأَخَّرَ بَيَانُهُ، مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: 6) فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَقْتَرَنْ بِهِ الْبَيَانُ لَهُ أَوْهَمَ جَوَازَ قَتْلِ غَيْرِ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى قَتْلِ مَنْ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ. وَالْمُجْمَلُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: 141) يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِهِ؛ / لِأَنَّ «الْحَقَّ» مُجْمَلٌ لَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ: حُجَّ فِي هَذِهِ السَّنَةِ كَمَا سَأَفْضَلُهُ، أَوْ: اقْتُلْ فَلَانًا غَدًا بِأَلَةٍ سَاعِيْنَهَا مِنْ سَيْفٍ أَوْ سِكِّينٍ.

|369/1|

2340. وَفَرَّقَ طَوَائِفُ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَبَيْنَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَلَمْ يُجُوزُوا تَأْخِيرَ الْبَيَانِ فِي الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ.

2341. وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّأْخِيرِ مَسَالِكُ:

2342. |الْمَسْلَكُ| الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُمْتَنِعًا لَكَانَ لَا سِتِحَالَتَهُ فِي ذَاتِهِ، أَوْ لَا إِفْضَائِهِ إِلَى مُحَالٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُعْرِفُ بِضُرُورَةٍ أَوْ نَظَرٍ، وَإِذَا انْتَفَى الْمَسْلَكَانِ ثَبَتَ الْجَوَازُ.

2343. وَهَذَا دَلِيلٌ يَسْتَعْمَلُهُ الْقَاضِي فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ. وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ لَا يُورِثُ الْعِلْمَ بِبُطْلَانِ الْإِحَالَةِ، وَلَا بِثُبُوتِ الْجَوَازِ، إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ مَا ذَكَرَهُ وَفَصَّلَهُ دَلِيلٌ عَلَى الْإِحَالَةِ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلٌ لَا عَلَى الْإِحَالَةِ، وَلَا عَلَى الْجَوَازِ. / فَعَدَمُ الْعِلْمِ بِدَلِيلِ الْجَوَازِ لَا يُثْبِتُ الْإِحَالَةَ.

|370/1|

وَكَذَلِكَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِدَلِيلِ الْإِحَالَةِ لَا يُثْبِتُ الْجَوَازَ، بَلْ عَدَمُ الْعِلْمِ بِدَلِيلِ الْإِحَالَةِ لَا يَكُونُ عِلْمًا بِعَدَمِ الْإِحَالَةِ، فَلَعَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلًا وَلَمْ نَعْرِفْهُ، بَلْ لَوْ عَرَفْنَا انْتِفَاءَ دَلِيلِ الْإِحَالَةِ لَمْ يَثْبُتِ الْجَوَازُ، بَلْ لَعَلَّهُ مُحَالٌ وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ يَعْرِفُهُ أَدَمِيٌّ، فَمِنْ أَيْنَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جَائِزٍ وَمُحَالٍ فِي مَقْدُورِ الْأَدَمِيِّ مَعْرِفَتُهُ؟

2344. الْمَسْلُكُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ لِلْإِمْتِثَالِ وَإِمْكَانِهِ، وَلَا أَجْلَهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْقُدْرَةِ وَالْأَلَةِ، ثُمَّ جَازَ تَأْخِيرُ الْقُدْرَةِ وَخَلْقُ الْأَلَةِ، فَكَذَلِكَ الْبَيَانُ. وَهَذَا أَيْضًا ذِكْرُهُ الْقَاضِي، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْفَعُ لَوْ اعْتَرَفَ الْخَصْمُ بِأَنَّهُ يُحِيلُهُ لِتَعَذُّرِ الْإِمْتِثَالِ، وَلَعَلَّهُ يُحِيلُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَجْهِيلٍ، أَوْ لِكَوْنِهِ لَعْوًا بِلا فائدة، أَوْ لِسَبَبٍ آخَرَ، وَلَيْسَ / فِي تَسْلِيمِهِ تَعْلِيلَ الْقُدْرَةِ وَالْأَلَةِ بِتَأْتِي الْإِمْتِثَالِ مَا يُلْزِمُهُ تَعْلِيلُ غَيْرِهِ بِهِ.

|371/1|

2345. الْمَسْلُكُ الثَّلَاثُ: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى جَوَازِهِ بِوُقُوعِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

2346. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْمِعْهُ، ثُمَّ إِنَّا نَعْتَابُ بِآيَاتِهِ﴾ (القيامة: 18-19) و«ثُمَّ» لِلتَّأْخِيرِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُنْتُ أَحْكَمْتُ أَمْرَهُ، ثُمَّ فَصَلْتُ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ (هود: 1) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ (البقرة: 67) وَإِنَّمَا أَرَادَ بَقْرَةً مُعَيَّنَةً، وَلَمْ يُفَصِّلْ إِلَّا بَعْدَ السُّؤَالِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ (الأنفال: 41) الْآيَةُ - وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذِي الْقُرْبَى: بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، دُونَ بَنِي أُمَيَّةَ، وَكُلٌّ مِنْ عَدَا بَنِي هَاشِمٍ. فَلَمَّا مَنَعَ بَنِي أُمَيَّةَ وَبَنِي نَوْفَلٍ، وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: «إِنَّا وَبَنُو الْمُطَّلِبِ لَمْ نَفْتَرِقْ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَلَمْ نَزَلْ هَكَذَا. وَشَبَّكَ / بَيْنَ أَصَابِعِهِ» وَقَالَ فِي قِصَّةِ نُوحٍ ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ (هود: 46) بَيَّنَّ بَعْدَ أَنْ تَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهِ. ١١

|372/1|

2347. وَأَمَّا السُّنَنُ، فَبَيَانُ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ بِصَلَاةِ جِبْرِيلَ فِي يَوْمَيْنِ، بَيْنَ الْوَقَّتَيْنِ، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» وَقَالَ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً» وَ«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» كُلُّهُ وَرَدَ مُتَأَخِّرًا عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأَتُوا

الزَّكَاةَ ﴿٩٧﴾ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴿٩٨﴾ الْآيَةُ. (آل عمران: 97) وَقَالَ: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ (التوبة: 41) وَهُوَ عَامٌّ، ثُمَّ وَرَدَ بَعْدَهُ: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ (التوبة: 91) وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَعْذَارِ. وَكَذَلِكَ أَمْرُ النِّكَاحِ، وَالْبَيْعِ، وَالْإِرْثِ: وَرَدَ أَوَّلًا أَصْلُهَا، ثُمَّ بَيَّنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالتَّدرِجِ مَنْ يَرِثُ وَمَنْ لَا يَرِثُ، وَمَنْ يَحِلُّ نِكَاحُهُ / وَمَنْ لَا يَحِلُّ، وَمَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَمَا لَا يَصِحُّ. وَكَذَلِكَ كُلُّ عَامٍّ وَرَدَ فِي الشَّرْعِ، فَإِنَّمَا ظَهَرَ دَلِيلُ خُصُوصِهِ بَعْدَهُ.

[373/1]

2348. وَهَذَا مَسْلُكٌ لَا سَبِيلَ إِلَى إنْكَارِهِ؛ وَإِنْ تَطَرَّقَ الْإِحْتِمَالُ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الْإِسْتِشْهَادَاتِ بِتَقْدِيرِ اقْتِرَانِ الْبَيَانِ فَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَى الْجَمِيعِ.

2349. الْمَسْلُكُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ النَّسْخِ بِالِاتِّفَاقِ، بَلْ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ، فَإِنَّ النَّسْخَ عِنْدَهُمْ بَيَانٌ لَوْ قَتِ الْعِبَادَةُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرِدَ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى تَكَرُّرِ الْأَفْعَالِ عَلَى الدَّوَامِ، ثُمَّ يُنْسَخُ وَيُقْطَعُ الْحُكْمُ بَعْدَ حُصُولِ الْإِعْتِقَادِ بِلُزُومِ الْفِعْلِ عَلَى الدَّوَامِ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ نَسْخٌ، وَهَذَا أَيْضًا وَقَعَ.

2350. فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ وَاقِعَةٌ دَالَّةٌ عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ: مِنْ عَامٍّ، وَمُجْمَلٍ، وَمَجَازٍ، وَفِعْلٍ مُتَرَدِّدٍ، / وَشَرْطٍ مُطْلَقٍ غَيْرِ مُقَيَّدٍ. وَهُوَ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى مَنْ جَوَّزَ فِي الْأَمْرِ دُونَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَعَلَى مَنْ قَالَ بِعَكْسِ ذَلِكَ. وَلِلْمُخَالَفِ أَرْبَعُ شُبُهَةٍ:

[374/1]

2351. الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَالُوا: إِنْ جَوَّزْتُمْ خِطَابَ الْعَرَبِيِّ بِالْعَجَمِيَّةِ، وَالْفَارِسِيِّ بِالزَّنْجِيَّةِ، فَقَدْ رَكِبْتُمْ بَعِيدًا وَتَعَسَّفْتُمْ. وَإِنْ مَنَعْتُمْ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُخَاطَبَةِ الْعَرَبِيِّ بِلَفْظٍ مُجْمَلٍ لَا يَفْهَمُ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ يَسْمَعُ لَفْظَهُ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ خِطَابِهِ بِلُغَةٍ هُوَ وَاصِعُهَا وَحْدَهُ إِلَى أَنْ يُبَيَّنَّ. وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

2352. أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الْأُولَى: أَنَّهُمْ لَمْ يَقَالُوا: قَوْلُهُ: ﴿وَعَاءَتْوَا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: 141) كَالْكَلَامِ بِلُغَةٍ لَا تَفْهَمُ، مَعَ أَنَّهُ يَفْهَمُ أَصْلَ الْإِيجَابِ، وَيَعْزَمُ عَلَى آدَائِهِ، وَيَنْتَظِرُ بَيَانَهُ وَقْتَ الْحَصَادِ. فَالْتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا تَعَسُفٌ وَظُلْمٌ.

[375/1]

2353. الْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّا نَجُوزُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ / أَنْ يُخَاطَبَ جَمِيعُ أَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الزَّنْجِ وَالتُّرْكِ، بِالْقُرْآنِ، وَيُشْعِرُهُمْ أَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى أَوَامِرِ

يُعْرِفُهُمْ بِهَا الْمُتَرَجِّمُ. وَكَيْفَ يَبْعُدُ هَذَا وَنَحْنُ نُجُوزُ كَوْنُ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ؟ فَأَمْرُ الْعَجَمِ عَلَى تَقْدِيرِ الْبَيَانِ أَقْرَبُ. نَعَمْ لَا نَجْعَلُ ذَلِكَ خَطَابًا، بَلْ إِنَّمَا يُسَمَّى خَطَابًا إِذَا فَهَمَهُ الْمُخَاطَبُ، وَالْمُخَاطَبُ فِي مَسْأَلَتِنَا فَهَمُ أَصْلِ الْأَمْرِ بِالزَّكَاةِ، وَجَهْلُ قَدَرِ الْحَقِّ الْوَاجِبِ عِنْدَ الْحَصَادِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْيَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ (البقرة: 237) مَفْهُومٌ، وَتَرَدُّدُهُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ مَعْلُومٌ، وَالتَّعْيِينُ مُنْتَظَرٌ. ١١

2354. فَإِنْ قِيلَ: فَلْيَجْزِ خِطَابُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ.

2355. قُلْنَا: أَمَّا مَنْ لَا يَفْهَمُ فَلَا يُسَمَّى مُخَاطَبًا، وَيُسَمَّى مَأْمُورًا، كَالْمَعْدُومِ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ مَأْمُورٌ عَلَى تَقْدِيرِ / الْبُلُوغِ، أَعْنِي مَنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ سَيَبْلُغُ. أَمَّا الَّذِي يَفْهَمُ وَيَعْلَمُ اللَّهُ بَبُلُوغِهِ، فَلَا نَحِيلُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: إِذَا بَلَغْتَ فَأَنْتَ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ. وَالصَّبَا لَا يُنَافِي مِثْلَ هَذَا الْخِطَابِ، وَإِنَّمَا يُنَافِي خِطَابًا يُعَرِّضُهُ لِلْعِقَابِ فِي الصَّبَا.

[376/1]

2356. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمُ الْخِطَابُ يُرَادُ لِفَائِدَةٍ، وَمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ فَيَكُونُ وُجُودُهُ كَعَدَمِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: أَبْجَدُ هَوَزٌ، وَيُرِيدُ بِهِ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، ثُمَّ يُبَيِّنُهُ بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ لَعُوٌّ مِنَ الْكَلَامِ. وَكَذَلِكَ الْمُجْمَلُ الَّذِي لَا يُفِيدُ.

2357. قُلْنَا: إِنَّمَا يَجُوزُ الْخِطَابُ بِمُجْمَلٍ يُفِيدُ فَائِدَةً مَا، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَعَاثُوا

حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ يُعْرِفُ مِنْهُ وَجُوبَ الْإِيْتَاءِ، وَوَقْتَهُ، وَأَنَّهُ حَقٌّ فِي الْمَالِ، فَيُمْكِنُ الْعَزْمُ فِيهِ عَلَى الْإِمْتِنَالِ، وَالِاسْتِعْدَادُ لَهُ. وَلَوْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِهِ عَصَى. وَكَذَلِكَ / مُطْلَقُ الْأَمْرِ إِذَا وَرَدَ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ لِلْإِجَابِ أَوِ النَّدْبِ، أَوْ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ أَوِ التَّرَاحِي، أَوْ أَنَّهُ لِلتَّكْرَارِ أَوْ لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، أَفَادَ عِلْمَ اعْتِقَادِ الْأَصْلِ، وَمَعْرِفَةَ التَّرَدُّدِ بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ. وَكَذَلِكَ ﴿أَوْيَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ (البقرة: 237) يُعْرِفُ إِمْكَانَ سُقُوطِ الْمَهْرِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ. فَلَا يَخْلُو عَنْ أَصْلِ الْفَائِدَةِ، وَإِنَّمَا يَخْلُو عَنْ كَمَالِهَا، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَنَكِرٍ. بَلْ هُوَ وَاقِعٌ فِي الشَّرِيعَةِ وَالْعَادَةِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: أَبْجَدُ، هَوَزٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا فَائِدَةَ لَهُ أَصْلًا.

[377/1]

2358. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ» وَأَرَادَ

خَمْسًا مِنَ الْأَفْرَاسِ، لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ بِشَرِّطِ الْبَيَانِ بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ تَجْهِيلٌ فِي الْحَالِ، وَإِيْهَامٌ لِخِلَافِ الْمُرَادِ. فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ يُوْهِمُ قَتْلَ كُلِّ مُشْرِكٍ، / وَهُوَ خِلَافُ الْمُرَادِ، فَهُوَ تَجْهِيلٌ فِي الْحَالِ. وَلَوْ أَرَادَ بِالْعَشْرَةِ سَبْعَةً كَانَ ذَلِكَ تَجْهِيلًا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا إِنْ اتَّصَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ بِهِ بِأَنْ يَقُولَ: عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً. وَكَذَلِكَ الْعُمُومُ لِلِاسْتِغْرَاقِ فِي الْوَضْعِ: إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ بِشَرِّطِ قَرِينَةٍ مُتَّصِلَةٍ مُبَيِّنَةٍ، فَأَمَّا إِرَادَةُ الْخُصُوصِ دُونَ الْقَرِينَةِ، فَهُوَ تَغْيِيرٌ لِلْوَضْعِ. وَهَذَا حُجَّةٌ مِنْ فَرْقِ بَيْنِ الْعَامِّ وَالْمُجْمَلِ.

|378/1|

2359. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْعُمُومَ لَوْ كَانَ نَصًّا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ لَكَانَ كَمَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ «مُجْمَلٌ» عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ، مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْإِسْتِغْرَاقِ وَالْخُصُوصِ. وَهُوَ «ظَاهِرٌ» عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ، وَإِرَادَةُ الْخُصُوصِ بِهِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ. فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُعْبَرُ بِلَفْظِ الْعُمُومِ عَنْ كُلِّ مَا تَمَثَّلَ فِي ذَهْنِهِ وَحَضَرَ / فِي فِكْرِهِ، فَيَقُولُ ۱۱ مَثَلًا: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ» فَإِنْ قِيلَ لَهُ: فَالْجَلَادُ وَالْقَاتِلُ قِصَاصًا لَا يَرِثُ؟ فَيَقُولُ: مَا أَرَدْتُ هَذَا، وَلَمْ يَخْطُرْ لِي بِالْبَالِ. وَيَقُولُ: «لِلْبَنَتِ النِّصْفُ مِنَ الْمِيرَاثِ» فَيُقَالُ: فَالْبَنَتُ الرِّقِيقَةُ وَالْكَافِرَةُ لَا تَرِثُ شَيْئًا. فَيَقُولُ: مَا خَطَرَ بِنَالِي هَذَا، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ غَيْرَ الرِّقِيقَةِ وَالْكَافِرَةِ. وَيَقُولُ: الْأَبُ إِذَا انْفَرَدَ يَرِثُ الْمَالَ أَجْمَعُ. فَيُقَالُ: وَالْأَبُ الْكَافِرُ أَوْ الرِّقِيقُ لَا يَرِثُ. فَيَقُولُ: إِنَّمَا خَطَرَ بِنَالِي الْأَبُ غَيْرُ الرِّقِيقِ وَالْكَافِرِ. فَهَذَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ. وَإِذَا أَرَادَ السَّبْعَةَ بِالْعَشْرَةِ فَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ. فَإِذَا اعْتَقَدَ الْعُمُومَ قَطْعًا فَذَلِكَ لِجَهْلِهِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْعُمُومِ، مُحْتَمِلٌ لِلْخُصُوصِ. وَعَلَيْهِ الْحُكْمُ بِالْعُمُومِ إِنْ خُلِيَ وَالظَّاهِرُ، وَيُنْتَظَرُ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى الْخُصُوصِ أَيْضًا.

|379/1|

|380/1|

2360. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِنْ جَازَ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ إِلَى مُدَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، طَوِيلَةً كَانَتْ أَوْ قَصِيرَةً، فَهُوَ تَحَكُّمٌ؛ وَإِنْ جَازَ إِلَى غَيْرِ نِهَآيَةٍ، فَرُبَّمَا يُخْتَرَمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ الْبَيَانِ، فَيَبْقَى الْعَامِلُ بِالْعُمُومِ فِي وَرْطَةِ الْجَهْلِ، مُتَمَسِّكًا بِعُمُومِ مَا أُريدَ بِهِ الْعُمُومُ.

2361. قُلْنَا: النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُؤَخِّرُ الْبَيَانَ إِلَّا إِذَا جُوزَ لَهُ التَّأْخِيرُ أَوْ أُوجِبَ، وَعُيِّنَ لَهُ وَقْتُ الْبَيَانِ، وَعَرَفَ أَنَّهُ يَبْقَى إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ. فَإِنْ اخْتَرِمَ قَبْلَ الْبَيَانِ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ فَيَبْقَى الْعَبْدُ مُكَلَّفًا بِالْعُمُومِ عِنْدَ مَنْ يَرَى الْعُمُومَ ظَاهِرًا، وَلَا يُلْزَمُهُ حُكْمٌ مَا لَمْ يَبْلُغْهُ، كَمَا لَوْ اخْتَرِمَ قَبْلَ النَّسخِ لِمَا أَمَرَ بِنَسْخِهِ، فَإِنَّهُ يَبْقَى مُكَلَّفًا بِهِ دَائِمًا. فَإِنْ أَحَالُوا اخْتِرَامَهُ قَبْلَ تَبْلِيغِ النَّسخِ فِيمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ النَّسخُ فِيهِ، فَيَسْتَحِيلُ / أَيْضًا اخْتِرَامَهُ قَبْلَ بَيَانِ الْخُصُوصِ فِيمَا أُريدَ بِهِ الْخُصُوصُ، وَلَا فَرْقَ.

|381/1|

2362. |3| مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ بَعْضُ الْمُجَوِّزِينَ لِتَأْخِيرِ الْبَيَانِ فِي الْعُمُومِ إِلَى مَنْعِ التَّدْرِيجِ فِي الْبَيَانِ، فَقَالُوا: إِذَا ذَكَرَ إِخْرَاجَ شَيْءٍ مِنَ الْعُمُومِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ جَمِيعَ مَا يَخْرُجُ، وَإِلَّا أَوْهَمَ ذَلِكَ اسْتِعْمَالَ الْعُمُومِ فِي الْبَاقِي.

التدرج
في البيان

2363. وَهَذَا أَيْضًا غَلَطٌ، بَلْ مَنْ تَوَهَّمَ ذَلِكَ فَهُوَ الْمُخْطِئُ؛ فَإِنَّهُ كَمَا كَانَ يُجَوِّزُ الْخُصُوصَ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَبْقَى مُجَوِّزًا لَهُ فِي الْبَاقِي، وَإِنْ أَخْرَجَ الْبَعْضُ، إِذْ لَيْسَ فِي إِخْرَاجِ الْبَعْضِ تَصْرِيحٌ بِحَسْمِ سَبِيلِ الْإِخْرَاجِ لِشَيْءٍ آخَرَ، كَيْفَ وَقَدْ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: 97) فَسُئِلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْإِسْطَاعَةِ فَقَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِأَمْنِ الطَّرِيقِ، وَالسَّلَامَةِ، / وَطَلَبَ الْخِفَارَةَ. وَذَلِكَ يُجَوِّزُ أَنْ يَتَبَيَّنَ بِدَلِيلٍ آخَرَ بَعْدَهُ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائدة: 38) ثُمَّ ذَكَرَ النَّصَابَ بَعْدَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحِرْزَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ كَانَ يُخْرِجُ شَيْئًا مِنَ الْعُمُومِ عَلَى حَسَبِ وَقُوعِ الْوُقَائِعِ. وَكَذَلِكَ يُخْرِجُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَأَقْضُوا الشَّرْكَاءَ﴾ أَهْلَ الذِّمَّةِ مَرَّةً، وَالْعَسِيفَ مَرَّةً، وَالْمَرْأَةَ مَرَّةً أُخْرَى، وَكَذَلِكَ عَلَى التَّدْرِيجِ وَلَا إِحَالَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

|382/1|

2364. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَتَى يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْحُكْمُ بِالْعُمُومِ *، وَلَا يَزَالُ مُنْتَظَرًا لظُهُورِ دَلِيلٍ بَعْدَهُ؟

* صد: 482

2365. قُلْنَا: سَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ «الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ» * إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

* صد: 422

هل يجب كون
طريق ثبوت البيان
بدرجة ثبوت
المبين؟

|383/1|

2366. |4| مَسْأَلَةٌ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُ الْبَيَانِ لِلْمُجْمَلِ، وَالتَّخْصِصِ لِلْعُمُومِ، كَطَرِيقِ الْمُجْمَلِ وَالْعُمُومِ، حَتَّى يَجُوزَ بَيَانُ مُجْمَلِ الْقُرْآنِ وَعُمُومِهِ وَمَا ثَبَتَ / بِالتَّوَاتُرِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، خِلَافًا لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُجَازُوا تَخْصِصَ عُمُومِ الْقُرْآنِ، وَالتَّوَاتُرِ، بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَأَمَّا الْمُجْمَلُ فِيمَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى، كَأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَكَيْفِيَّتِهَا، وَعَدَدَ رَكَعَاتِهَا، وَمَقْدَارَ وَاجِبِ الزَّكَاةِ، وَجِنْسِهَا وَأَوْقَاتِهَا، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَيَّنَ إِلَّا بِطَرِيقِ قَاطِعٍ. وَأَمَّا مَا لَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى، كَقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ، وَمَا يَجِبُ عَلَى الْأُمَّةِ فِي الْحُدُودِ، وَذِكْرُ أَحْكَامِ الْمَكَاتِبِ وَالْمُدَبَّرِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُبَيَّنَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَهَذَا يَتَعَلَّقُ طَرَفٌ مِنْهُ بِطَرِيقِ التَّخْصِصِ، وَسَيَأْتِي فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ، وَطَرَفٌ يَتَعَلَّقُ بِمَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى. وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي «كِتَابِ الْأَخْبَارِ» * . /

* ص: 255-257

|384/1|

القسم الثاني من الفن الأول في الظاهر والمؤول

اعلم أنا بيننا * أن اللفظ الدال الذي ليس بمجمل: إما أن يكون نصًا، وإما أن يكون ظاهرًا. والنص هو الذي لا يحتمل التأويل، والظاهر هو الذي يحتمله. فهذا القدر قد عرفته على الجملة. وبقي عليك الآن أن تعرف اختلاف التعارف في إطلاق لفظ «النص» وأن تعرف حده، وحد الظاهر، وشرط التأويل المقبول.

* ص: 356

2367.

فنبول: «النص» اسم مشترك، يطلق في تعارف العلماء على ثلاثة أوجه: بيان المراد بالنص والظاهر

2368.

الأول: ما أطلقه الشافعي رحمه الله فإنه سمي الظاهر نصًا، وهو منطبق على اللغة، ولا مانع منه في الشرع. والنص في اللغة بمعنى الظهور، تقول العرب: نصبت الطيبة رأسها إذا رفعتها وأظهرته. وسمي الكرسي منصة إذ تظهروا / عليه العروس، وفي الحديث: «كان رسول الله ﷺ يسير العنق فإذا وجد فرجة نص». فعلى هذا: حده حد الظاهر: وهو اللفظ الذي يغلب على الظن فهم معنى منه من غير قطع. فهو بالإضافة إلى ذلك المعنى الغالب: ظاهر ونص.

|385/1|

الثاني: وهو الأشهر: ما لا يتطرق إليه احتمال أصلاً، لا على قرب، ولا على بعد، كالخمسة مثلاً، فإنه نص في معناه، لا يحتمل الستة ولا الأربعة وسائر الأعداد. ولفظ «الفرس» لا يحتمل الحمار والبعير وغيره. فكل ما كانت دلالة على معناه في هذه الدرجة، سمي بالإضافة إلى معناه «نصًا» في طرفي الإثبات والنفي: أعني في إثبات المسمى، ونفي ما لا ينطبق عليه الاسم. فعلى هذا: حده: «اللفظ الذي يفهم منه على القطع معنى». فهو بالإضافة إلى / معناه المقطوع به نص. ويجوز أن يكون اللفظ الواحد: نصًا، وظاهرًا، ومجملاً، لكن بالإضافة إلى ثلاثة معانٍ، لا إلى معنى واحد.

|386/1|

2371. **الثالث:** التعبير بالنص عما لا يتطرق إليه احتمال مقبول يعضده دليل. أما الاحتمال الذي لا يعضده دليل، فلا يخرج اللفظ عن كونه نصاً. فكان شرط النص بالوضع الثاني أن لا يتطرق إليه احتمال أصلاً، وبالوضع الثالث: أن لا يتطرق إليه احتمال مخصوص، وهو المعتضد بدليل. ولا حرج في إطلاق اسم النص على هذه المعاني الثلاثة، لكن الإطلاق الثاني أوجه وأشهر، وعن الاشتباه بالظاهر أبعد.

2372. هذا هو القول في النص والظاهر.

التأويل

2373. أما القول في التأويل فيستدعي تمهيد أصل، وضرب أمثلة.

|387/1|

2374. **أما التمهيد:** / فهو أن التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر. ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز. وكذلك تخصيص العموم: يرد اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز. فإنه إن ثبت أن وضعه وحقيقته للاستغراق، فهو مجاز في الاقتصار على البعض، فكأنه رد له إلى المجاز. إلا أن الاحتمال تارة يقرب، وتارة يبعد، فإن قرب كفى في إثباته دليل قريب، وإن لم يكن بالغاً في القوة؛ وإن كان بعيداً افتقر إلى دليل قوي يجبر بعده، حتى يكون ركوب ذلك الاحتمال البعيد أغلب على الظن من مخالفة ذلك الدليل. وقد يكون ذلك الدليل قرينة، وقد يكون قياساً، وقد يكون ظاهراً آخر أقوى / منه.

|388/1|

2375. **ورب تأويل لا ينقدح إلا بتقدير قرينة، وإن لم تنقل القرينة كقوله عليه السلام:** «إنما الربا في النسيئة» فإنه يحمل على مختلفي الجنس، ولا ينقدح هذا التخصيص إلا بتقدير واقعة وسؤال عن مختلفي الجنس، ولكن يجوز تقدير مثل هذه القرينة إذا اعتضد بنص. وهو قوله عليه السلام: «لا تبيعوا البر بالبر إلا سواء بسواء» فإنه نص في إثبات ربا الفضل. وقوله: «إنما الربا في النسيئة» حصر للربا في النسيئة، ونفي لربا الفضل. فالجمع بالتأويل البعيد الذي ذكرناه أولى من مخالفة النص. ولهذا المعنى كان الاحتمال البعيد كالقريب في العقلات، فإن دليل العقل لا تمكن مخالفته بوجه ما،

وَالِاحْتِمَالُ الْبَعِيدُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِاللَّفْظِ بَوَجهِ مَا.

[389/1]

2376. فَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ / فِي الْعَقْلِيَّاتِ إِلَّا بِالنَّصِّ بِالْوَضْعِ الثَّانِي، وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ احْتِمَالُ قَرِيبٌ وَلَا بَعِيدٌ. وَمَهْمَا كَانَ الْإِحْتِمَالُ قَرِيبًا، وَكَانَ الدَّلِيلُ أَيْضًا قَرِيبًا، وَجَبَ عَلَى ١١ الْمُجْتَهِدِ التَّرْجِيحُ، وَالْمَصِيرُ إِلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ. فَلَيْسَ كُلُّ تَأْوِيلٍ مَقْبُولًا بِوَسِيلَةٍ كُلِّ دَلِيلٍ، بَلْ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ، وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ ضَبْطٍ، إِلَّا أَنَا نَضْرِبُ أَمْثَلَةً فِيمَا يُرْتَضَى مِنَ التَّأْوِيلِ وَمَا لَا يُرْتَضَى. وَنَرُسِمُ فِي كُلِّ مِثَالٍ مَسْأَلَةً، وَنَذْكُرُ لِأَجْلِ الْمِثَالِ: عَشْرَ مَسَائِلَ: خَمْسَةٌ فِي تَأْوِيلِ الظَّاهِرِ، وَخَمْسَةٌ فِي تَخْصِيصِ الْعُمُومِ.

فساد التأويل الذي
تتكاثر القرائن
الدافعة له

2377. 1 | مَسْأَلَةٌ: التَّأْوِيلُ وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا فَقَدْ تَجَمَّعُ قَرَائِنُ تَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ. وَأَحَادُ تِلْكَ الْقَرَائِنِ لَا تَدْفَعُهُ، لَكِنْ يَخْرُجُ بِمَجْمُوعِهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُنْقَدِحًا غَالِبًا.

[390/1]

2378. مِثَالُهُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ / لِعِغْلَانٍ، حِينَ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ: «أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ»، وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ السَّلَامُ لِفَيْرُوزِ الدَّيْلَمِيِّ حِينَ أَسْلَمَ عَلَى أُخْتَيْنِ: «أَمْسِكْ إِحْدَاهُمَا وَفَارِقِ الْأُخْرَى» فَإِنَّ ظَاهِرَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِ النِّكَاحِ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَرَادَ بِهِ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ، أَيْ أَمْسِكْ أَرْبَعًا، فَانكِحَهُنَّ، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ، أَيْ انْقَطِعْ عَنْهُنَّ وَلَا تَنْكِحَهُنَّ. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ ظَاهِرَ لَفْظِ الْأَمْسَاكِ الْإِسْتِصْحَابُ وَالِاسْتِدَامَةُ. وَمَا ذَكَرَهُ أَيْضًا مُحْتَمَلٌ، وَيَعْتَصِدُ احْتِمَالُهُ بِالْقِيَاسِ، إِلَّا أَنَّ جُمْلَةً مِنَ الْقَرَائِنِ عَصَدَتْ الظَّاهِرَ، وَجَعَلَتْهُ أَقْوَى فِي النَّفْسِ مِنَ التَّأْوِيلِ:

2379. أَوَّلُهَا: أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْحَاضِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى أَفْهَامِهِمْ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِلَّا الْإِسْتِدَامَةُ فِي النِّكَاحِ، فَهُوَ السَّابِقُ إِلَى أَفْهَامِهِمْ وَإِلَى أَفْهَامِنَا، / فَإِنَّا لَوْ سَمِعْنَاهُ فِي زَمَانِنَا لَكَانَ هُوَ السَّابِقَ إِلَى أَفْهَامِنَا.

[391/1]

2380. الثَّانِي: أَنَّهُ قَابِلٌ لَفْظُ الْأَمْسَاكِ بِلَفْظِ الْمَفَارَقَةِ، وَفَوَّضَهُ إِلَى اخْتِيَارِهِ، فَلْيَكُنِ الْأَمْسَاكُ وَالْمَفَارَقَةُ إِلَيْهِ. وَعِنْدَهُمْ*: الْفِرَاقُ وَاقِعٌ، وَالنِّكَاحُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الْمَرْأَةِ.

* أَي: أَتْبَاعُ أَبِي حَنِيفَةَ

2381. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ لَذَكَرَ شَرَائِطَهُ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يُؤَخِّرُ الْبَيَانَ عَنْ

وَقَتِ الْحَاجَةِ. وَمَا أَحْوَجَ جَدِيدَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ إِلَى أَنْ يَعْرِفَ شُرُوطَ النِّكَاحِ.
 2382. الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَا يُتَوَقَّعُ فِي أَطْرَادِ الْعَادَةِ انْسِلَاكُهُنَّ فِي رِبْقَةِ الرِّضَا عَلَى حَسَبِ
 مُرَادِهِ، بَلْ رُبَّمَا كَانَ يَمْتَنِعُ جَمِيعُهُنَّ، فَكَيْفَ أَطْلَقَ الْأَمْرَ مَعَ هَذَا الْإِمْكَانِ؟
 2383. الْخَامِسُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «أَمْسِكْ» أَمْرٌ، وَظَاهِرُهُ الْإِيجَابُ، فَكَيْفَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ مَا لَمْ
 يَجِبْ، وَلَعَلَّهُ / أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكِحَ أَصْلًا.

|392/1|

2384. السَّادِسُ: أَنَّهُ رُبَّمَا أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكِحَهُنَّ بَعْدَ أَنْ قَضَى مِنْهُنَّ وَطَرًا، فَكَيْفَ
 حَصَرَهُ فِيهِنَّ؟ بَلْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: انْكِحْ أَرْبَعًا مِمَّنْ شِئْتَ مِنْ نِسَاءِ
 الْعَالَمِ مِنَ الْأَجْنَبِيَّاتِ، فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ * كَسَائِرِ نِسَاءِ الْعَالَمِ.

* إشارة إلى الأصناف

2385. فَهَذِهِ وَأَمْثَالُهَا مِنَ الْقَرَائِنِ يَنْبَغِي أَنْ يُلْتَفَتَ إِلَيْهَا فِي تَقْرِيرِ التَّأْوِيلِ وَرَدِّهِ. وَأَحَادُهَا
 لَا تُبْطِلُ الْإِحْتِمَالَ، لَكِنَّ الْمَجْمُوعَ يُشَكِّكُ فِي صِحَّةِ الْقِيَاسِ الْمُخَالَفِ لِلظَّاهِرِ،
 وَيَصِيرُ اتِّبَاعُ الظَّاهِرِ بِسَبَبِهَا أَقْوَى فِي النَّفْسِ مِنْ اتِّبَاعِ الْقِيَاسِ. وَالْإِنْصَافُ أَنَّ
 ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِتَنَوُّعِ أَحْوَالِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَإِلَّا فَلَسْنَا نَقْطَعُ بِبُطْلَانِ تَأْوِيلِ أَبِي
 حَنِيفَةَ مَعَ هَذِهِ الْقَرَائِنِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ تَذْلِيلُ الطَّرِيقِ لِلْمُجْتَهِدِينَ.

128 باب

|393/1|

2386. |2| مَسْأَلَةٌ: مَنْ / تَأْوِيلَاتِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْوَاقِعَةَ رُبَّمَا وَقَعَتْ فِي
 ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ، قَبْلَ الْحَصْرِ فِي عَدَدِ النِّسَاءِ، فَكَانَ عَلَى وَفْقِ الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا
 الْبَاطِلُ مِنْ أَنْكِحَةِ الْكُفَّارِ مَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ، كَمَا لَوْ جَمَعَ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ
 بَيْنَ عَشْرِ نِسْوَةٍ بَعْدَ نُزُولِ الْحَصْرِ.

2387. فَنَقُولُ: إِذَا سَلِمَ هَذَا أَمَكَّنَ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ قِيَاسَهُمْ يَقْتَضِي انْدِفَاعَ جَمِيعِ
 هَذِهِ الْأَنْكِحَةِ، كَمَا لَوْ نَكَحَ أَجْنَبِيَّتَيْنِ، ثُمَّ حَدَثَ بَيْنَهُمَا أُخُوَّةُ بَرِّضَاعٍ، انْدَفَعَ
 النِّكَاحُ وَلَمْ يَتَخَيَّرْ.

2388. وَمَعَ هَذَا فَنَقُولُ: هَذَا بِنَاءٌ تَأْوِيلٌ عَلَى إِحْتِمَالٍ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَنَا رَفْعُ
 حَجَرٍ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ. وَيَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ زِيَادَةٌ
 عَلَى أَرْبَعٍ، وَهُمْ النَّاكِحُونَ، وَلَوْ كَانَ جَائِزًا لَفَارَقُوا عِنْدَ نُزُولِ الْحَصْرِ، وَلَا وَشَكَ
 أَنْ يُنْقَلَ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ
 سَلَفَ﴾ (النساء: 23) أَرَادَ بِهِ زَمَانَ الْجَاهِلِيَّةِ. هَذَا مَا وَرَدَ فِي التَّفْسِيرِ.

|394/1|

2389. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ صَحَّ رَفْعُ حَجَرٍ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ هَلْ كَانَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ مَقْبُولًا؟
2390. قُلْنَا: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْأُصُولِيِّينَ: لَا يُقْبَلُ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ اسْتَقْلَلْ حُجَّةً، فَلَا يُدْفَعُ بِمَجَرَّدِ الْإِحْتِمَالِ، مَا لَمْ يُنْقَلْ وَقُوعُ نِكَاحِ غَيْلَانَ قَبْلَ نُزُولِ الْحَجَرِ.
2391. وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَسْتَقِلُّ حُجَّةً مَا لَمْ يُنْقَلْ تَأَخُّرُ نِكَاحِهِ عَنْ نُزُولِ الْحَصْرِ، لِأَنَّهُ إِنْ تَقَدَّمَ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَهُوَ حُجَّةٌ، فَلَيْسَ أَحَدُ الْإِحْتِمَالَيْنِ أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ، وَلَا تَقُومُ الْحُجَّةُ بِإِحْتِمَالٍ يُعَارِضُهُ غَيْرُهُ مِثْلُهُ.
2392. |3| مَسْأَلَةٌ: قَالَ بَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ: كُلُّ تَأْوِيلٍ يَرْفَعُ النَّصَّ، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ، فَهُوَ بَاطِلٌ.

هل يشترط في
التأويل الصحيح
ألا يعود الأصل
بالإبطال؟

|395/1|

2393. وَمِثَالُهُ: تَأْوِيلُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِبْدَالِ، / حَيْثُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ» فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الشَّاءُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ مِقْدَارُ قِيَمَتِهَا مِنْ أَيِّ مَالٍ كَانَ. قَالَ: فَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّ اللَّفْظَ نَصٌّ فِي وَجُوبِ شَاءَ، وَهَذَا رَفْعٌ وَجُوبِ الشَّاءِ، فَيَكُونُ رَفْعًا لِلنَّصِّ. فَإِنْ قَوْلُهُ: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ لِلْإِجَابِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ» بَيَانٌ لِلْوَاجِبِ، وَإِسْقَاطُ وَجُوبِ الشَّاءِ رَفْعٌ لِلنَّصِّ.

2394. وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ عِنْدَنَا، فَإِنَّ وَجُوبَ الشَّاءِ إِنَّمَا يَسْقُطُ بِتَجْوِيزِ التَّرَكِّ مُطْلَقًا، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَجْزُ تَرْكُهَا إِلَّا بِبَدَلٍ يَقُومُ مَقَامَهَا فَلَا تَخْرُجُ الشَّاءُ عَنْ كَوْنِهَا وَاجِبَةً، فَإِنَّ مَنْ أَدَّى خَصْلَةً مِنْ خِصَالِ الْكَفَّارَةِ الْمُخَيَّرِ فِيهَا فَقَدْ أَدَّى وَاجِبَهَا، وَإِنْ كَانَ الْوُجُوبُ يَتَأَدَّى بِخَصْلَةٍ أُخْرَى، فَهَذَا تَوْسِيعٌ لِلْوُجُوبِ لَا إِسْقَاطٌ لِلْوُجُوبِ، وَالْوَاجِبُ الْمُوسَّعُ وَالْمُخَيَّرُ وَاجِبٌ. نَعَمْ هَذَا يَرْفَعُ تَعْيِينَ الْوُجُوبِ فِي الشَّاءِ لَا أَصْلَ الْوُجُوبِ، وَاللَّفْظُ نَصٌّ / فِي أَصْلِ الْوُجُوبِ، لَا فِي تَعْيِينِهِ وَتَضْيِيقِهِ، وَلَعَلَّهُ ظَاهِرٌ فِي التَّعْيِينِ، مُحْتَمِلٌ لِلتَّوْسِيعِ وَالتَّخْيِيرِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: «وَلَيْسَتْ بِي ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ». فَإِنَّ إِقَامَةَ الْمَدَرِ مَقَامَهُ لَا يُبْطِلُ وَجُوبَ الْإِسْتِنْجَاءِ. لَكِنَّ الْحَجَرَ أَلَّا يَجُوزُ أَنْ يَتَّعَيْنَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَخَيَّرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فِي مَعْنَاهُ. نَعَمْ: إِنَّمَا يُنْكَرُ الشَّافِعِيُّ هَذَا التَّأْوِيلَ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَصٌّ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، لَكِنْ مِنْ وَجْهَيْنِ:

|396/1|

2395. أَحَدُهُمَا: أَنَّ دَلِيلَ الْخَصْمِ |هوَ|: أَنَّ الْمَقْصُودَ سَدُّ الْخَلَّةِ.

2396. وَمُسْلَمٌ أَنَّ سَدَّ الْخَلَّةِ مَقْصُودٌ، لَكِنْ غَيْرُ مُسْلَمٍ أَنَّهُ كُلُّ الْمَقْصُودِ، فَلَعَلَّهُ قَصْدٌ

مَعَ ذَلِكَ: التَّعَبُّدُ بِإِشْرَاكِ الْفَقِيرِ فِي جِنْسِ مَالِ الْغَنِيِّ. فَالْجَمْعُ بَيْنَ الظَّاهِرِ
وَبَيْنَ التَّعَبُّدِ وَمَقْصُودِ سَدِّ الْخَلَّةِ أَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ فِي الْعِبَادَاتِ، لِأَنَّ الْعِبَادَاتِ

[397/1]

مَبْنَاهَا عَلَى الْإِخْتِيَاظِ مِنْ تَجْرِيدِ النَّظَرِ إِلَى مُجَرَّدِ سَدِّ الْخَلَّةِ. /

2397. الثَّانِي: أَنَّ التَّغْلِيلَ بِسَدِّ الْخَلَّةِ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ قَوْلِهِ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ»

هُوَ اسْتِنْبَاطُ يَعُودُ عَلَى أَصْلِ النَّصِّ بِالْإِبْطَالِ، أَوْ عَلَى الظَّاهِرِ بِالرَّفْعِ. وَظَاهِرُهُ

وُجُوبُ الشَّاءِ عَلَى التَّعْيِينِ، فَإِبْرَازُ مَعْنَى لَا يُوَافِقُ الْحُكْمَ السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ

مِنَ اللَّفْظِ لَا مَعْنَى لَهُ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ مَا يُوَافِقُ الْحُكْمَ، وَالْحُكْمُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ

الْلَفْظِ، وَظَاهِرُ اللَّفْظِ يَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الشَّاءِ، وَهَذَا التَّغْلِيلُ يَدْفَعُ هَذَا الظَّاهِرَ.

2398. وَهَذَا أَيْضًا عِنْدَنَا فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، فَإِنَّ مَعْنَى «سَدِّ الْخَلَّةِ» مَا يَسْبِقُ إِلَى

الْفَهْمِ مِنْ إِيْجَابِ الزَّكَاةِ لِلْفُقَرَاءِ. وَتَعْيِينُ الشَّاءِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّعَبُّدِ، كَمَا

ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ مُتَعَيَّنًا، لَكِنَّ الْبَاعِثَ عَلَى

تَعْيِينِهِ شَيْئَانِ:

[398/1]

2399. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الْأَيْسَرُ عَلَى الْمَلَاكِ، وَالْأَسْهَلُ / فِي الْعِبَادَاتِ، كَمَا عَيَّنَ ذَكَرَ

الْحَجَرَ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ وَأَسْهَلُ؛ وَكَمَا يَقُولُ الْمُفْتِي

لِمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ: تَصَدَّقْ بِعَشْرَةِ أَمْدَادٍ مِنَ الْبُرِّ، لِأَنَّهُ يَرَى ذَلِكَ

أَسْهَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَتَقِ، وَيَعْلَمُ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَوْ خَيْرٌ بَيْنَهُمَا لَا خِتَارَ الْإِطْعَامِ عَلَى

الْإِعْتَاقِ لِيُسْرِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بَاعِثًا عَلَى تَخْصِيصِهِ بِالذِّكْرِ.

2400. وَالثَّانِي: أَنَّ الشَّاءَ مَعْيَارٌ لِمَقْدَارِ الْوَاجِبِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا، إِذِ الْقِيَمَةُ تُعْرَفُ

بِهَا. وَهِيَ تُعْرَفُ بِنَفْسِهَا، فَهِيَ الْأَصْلُ عَلَى التَّحْقِيقِ. وَلَوْ فَسَّرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَلَامَهُ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُتَنَاقِضًا، وَلَكَانَ حُكْمًا بِأَنَّ الْبَدَلَ

يُجْزَى فِي الزَّكَاةِ. فَهَذَا كُلُّهُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، وَإِنَّمَا تَشَمَّرُ عَنْهُ طِبَاعُ مَنْ لَمْ

[399/1]

يَأْنَسُ بِتَوْسِعِ الْعَرَبِ فِي الْكَلَامِ، وَظَنَّ اللَّفْظَ نَصًّا فِي كُلِّ / مَا يَسْبِقُ إِلَى

الْفَهْمِ مِنْهُ.

2401. فَلَيْسَ يُبْطَلُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا لِإِنْتِفَاءِ الْإِحْتِمَالِ، لَكِنْ لِقُصُورِ الدَّلِيلِ الَّذِي يُعْضِدُهُ، وَلِإِمْكَانِ كَوْنِ التَّعَبُّدِ مَقْصُودًا مَعَ سَدِّ الْخَلَّةِ، وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ الشَّاةَ فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَيْسَ مِنْ جَنْسِهِ، حَتَّى يَكُونَ لِلتَّسْهِيلِ. ثُمَّ فِي الْجُبْرَانِ رَدَّدَ بَيْنَ شَاتَيْنِ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا وَلَمْ يَرُدَّهُمْ إِلَى قِيَمَةِ الشَّاةِ، وَفِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ لَمْ يَرُدَّهُمْ. فَهَذِهِ قَرَأْنُ تَدُلُّ عَلَى التَّعَبُّدِ، وَالْبَابُ بَابُ الْعِبَادَاتِ وَالْإِحْتِيَاطُ فِيهِ أَوْلَى.

هل آية مصارف
الزكاة نص في
التشريك بينهم؟

2402. |4| مَسْأَلَةٌ: يَقْرُبُ مِمَّا ذَكَرْنَا تَأْوِيلُ الْآيَةِ فِي مَسْأَلَةِ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ، فَقَالَ قَوْمٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ (الآيَةُ (التوبة: 60) نَصٌّ فِي التَّشْرِيكِ، وَوُجُوبِ الْإِسْتِيعَابِ، لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَيْهِمْ بِلَامِ التَّمْلِيكِ، وَعَظَفَ بِوَائِ التَّشْرِيكِ فَالصَّرْفُ إِلَى وَاحِدٍ إِبْطَالٌ لَهُ.

2403. وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَنَا، بَلْ هُوَ عَظَفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَتِ / فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ (التوبة: 58-60) يَعْنِي أَنَّ طَمَعَهُمْ فِي الزَّكَاةِ مَعَ خُلُوقِهِمْ عَنْ شُرُوطِ الْإِسْتِحْقَاقِ بَاطِلٌ. ثُمَّ عَدَدَ شُرُوطِ الْإِسْتِحْقَاقِ لِبَيِّنِ مَصْرَفِ الزَّكَاةِ وَمَنْ يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ. فَهَذَا مُحْتَمَلٌ، فَإِنْ مَنَعَهُ الشَّافِعِيُّ فَلِلْقُصُورِ فِي دَلِيلِ التَّأْوِيلِ، لَا لِإِنْتِفَاءِ الْإِحْتِمَالِ. فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى «نَصًّا» بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّلَاثِ، أَمَّا بِالْوَضْعِ الثَّانِي فَلَا.

|400/1|

2404. |5| مَسْأَلَةٌ: قَالَ قَوْمٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ نَصٌّ فِي وَجُوبِ رِعَايَةِ الْعَدَدِ، وَمَنْعِ الصَّرْفِ إِلَى مَسْكِينٍ وَاحِدٍ فِي سِتِّينَ يَوْمًا. وَقَطَعُوا بِبُطْلَانِ تَأْوِيلِهِ.

هل آية كفارة
الظهار نص في
وجوب رعاية عدد
المساكين؟

2405. وَهُوَ عِنْدَنَا مِنْ جَنْسِ مَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّهُ إِنْ أَبْطَلَ لِقُصُورِ الْإِحْتِمَالِ، وَكَوْنِ الْآيَةِ نَصًّا / بِالْوَضْعِ الثَّانِي، فَهُوَ غَيْرُ مَرْضِيٍّ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرُ الْمَسَاكِينِ لِبَيَانِ مِقْدَارِ الْوَاجِبِ، وَمَعْنَاهُ: فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا. وَلَيْسَ هَذَا مُمْتَنِعًا فِي تَوْسِعِ لِسَانِ الْعَرَبِ. نَعَمْ. دَلِيلُهُ تَجْرِيدُ النَّظَرِ إِلَى سَدِّ الْخَلَّةِ.

|401/1|

2406. وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ الشَّرْعُ ذَلِكَ لِإِحْيَاءِ سِتِّينَ مُهْجَةً، تَبَرُّكًا

بِدُعَائِهِمْ، وَتَحَصُّنًا عَنْ حُلُولِ الْعَذَابِ بِهِمْ، وَلَا يَخْلُو جَمْعٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ وَلِيِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ يُغْتَنَمُ دُعَاؤُهُ. وَلَا دَلِيلَ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الْمَقْصُودِ، فَتَصِيرُ الْآيَةُ نَصًّا بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّالِثِ، لَا بِالْوَضْعِ الثَّانِي.

2407. هَذِهِ أَمْثَلَةُ التَّأْوِيلِ.

2408. وَلَنَذْكُرَ أَمْثَلَةَ التَّخْصِصِ، فَإِنَّ الْعُمُومَ إِنْ جَعَلْنَاهُ ظَاهِرًا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ لَمْ يَكُنْ فِي التَّخْصِصِ إِلَّا إِزَالَةُ ظَاهِرٍ، فَلِأَجْلِ ذَلِكَ عَجَّلْنَا ذِكْرَ هَذَا الْقَدْرِ، وَإِلَّا فَبَيَّانُهُ * / فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ الْمَرْسُومِ لِبَيَانِ الْعُمُومِ أَلْيَقُ.

130

* ص: 423-424

|402/1|

تخصيص العموم
بصورة نادرة

2409. |6| مَسْأَلَةٌ: اعْلَمْ أَنَّ الْعُمُومَ عِنْدَ مَنْ يَرَى التَّمَسُّكَ بِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَوِيٍّ يَبْعُدُ عَنْ قَبُولِ التَّخْصِصِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ أَوْ كَالْقَاطِعِ، وَهُوَ الَّذِي يُحَوِّجُ إِلَى تَقْدِيرِ قَرِينَةٍ حَتَّى تَنْقَدِحَ إِرَادَةُ الْخُصُوصِ بِهِ؛ وَإِلَى ضَعِيفٍ رُبَّمَا يُشَكُّ فِي ظُهُورِهِ، وَيُقْنَعُ فِي تَخْصِصِهِ بِدَلِيلٍ ضَعِيفٍ؛ وَإِلَى مُتَوَسِّطٍ.

2410. مِثَالُ الْقَوِيِّ مِنْهُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ - الْحَدِيثُ» وَقَدْ حَمَلَهُ الْخَصْمُ عَلَى الْأَمَةِ، فَنَبَأَ عَنْ قَبُولِهِ قَوْلَهُ: «فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا» فَإِنَّ مَهْرَ الْأَمَةِ لِلْسَيِّدِ، فَعَدَلُوا إِلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمُكَاتَبَةِ.

2411. وَهَذَا تَعَسُّفٌ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ الْعُمُومَ قَوِيٌّ، وَالْمُكَاتَبَةُ نَادِرَةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى النِّسَاءِ، وَلَيْسَ / مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِرَادَةُ النَّادِرِ الشَّاذِّ بِاللَّفْظِ الَّذِي ظَهَرَ مِنْهُ قَصْدُ الْعُمُومِ، إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَقْتَرِنُ بِاللَّفْظِ. وَقِيَاسُ النِّكَاحِ عَلَى الْمَالِ، وَقِيَاسُ الْإِنَاثِ عَلَى الذُّكُورِ، لَيْسَ قَرِينَةً مُقْتَرَنَةً بِاللَّفْظِ حَتَّى يَصْلَحَ لِتَنْزِيلِهِ عَلَى صُورَةٍ نَادِرَةٍ. وَدَلِيلُ ظُهُورِ قَصْدِ التَّعْمِيمِ بِهَذَا اللَّفْظِ أُمُورٌ:

2412. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ صَدَّرَ الْكَلَامَ بِ: «أَيُّ» وَهِيَ مِنْ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ. وَلَمْ يَتَوَقَّفْ فِي عُمُومِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ جَمَاعَةً مِمَّنْ تَوَقَّفَ فِي صِيَغِ الْعُمُومِ.

2413. الثَّانِي: أَنَّهُ أَكَّدَهُ بِمَا، فَقَالَ: «أَيُّمَا» وَهِيَ مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ الْمُسْتَقْلَةِ بِإِفَادَةِ الْعُمُومِ أَيْضًا.

2414. الثَّالِثُ: أَنَّهُ قَالَ: «فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ» رَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى الشَّرْطِ فِي مَعْرِضِ الْجَزَاءِ، وَذَلِكَ أَيْضًا يُؤَكِّدُ قَصْدَ الْعُمُومِ.

2415. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبِيَّ الْفَصِيحَ لَوْ اقْتَرَحَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِصِغَةِ عَامَّةٍ دَالَّةٍ عَلَى قَصْدٍ / الْعُمُومِ، مَعَ الْفَصَاحَةِ وَالْجَزَالَةِ، لَمْ تَسْمَحْ قَرِيحَتُهُ بِأَبْلَغٍ مِنْ هَذِهِ الصِّغَةِ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَفْهَمُوا مِنْ هَذِهِ الصِّغَةِ الْمُكَاتَبَةِ، وَأَنَا لَوْ سَمِعْنَا وَاحِدًا مِنَّا يَقُولُ لِغَيْرِهِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ رَأَيْتَهَا الْيَوْمَ فَأَعْطَاهَا دِرْهَمًا، لَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْمُكَاتَبَةُ. وَلَوْ قَالَ: أَرَدْتُ الْمُكَاتَبَةَ، نُسِبَ إِلَى الْإِلْغَازِ وَالْهُزْءِ، وَلَوْ قَالَ: أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ، ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ بِهِ الْكَلْبَ أَوْ الثَّعْلَبَ، عَلَى الْخُصُوصِ، لَنُسِبَ إِلَى اللَّكْنَةِ وَالْجَهْلِ بِاللُّغَةِ. ثُمَّ لَوْ أَخْرَجَ الْكَلْبَ أَوْ الثَّعْلَبَ أَوْ الْمُكَاتَبَةَ، وَقَالَ: مَا خَطَرَ ذَلِكَ بِيَالِي، لَمْ يُسْتَنْكَرْ. فَمَا لَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ إِلَّا بِالْإِخْطَارِ وَجَازَ أَنْ يَشُدَّ عَنْ ذِكْرِ اللَّافِظِ وَذِهْنِهِ، حَتَّى جَازَ إِخْرَاجُهُ عَنِ اللَّفْظِ، كَيْفَ يَجُوزُ قَصْرُ اللَّفْظِ عَلَيْهِ؟!

|404/1|

2416. بَلْ نَقُولُ: مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِنْكَارِ / صِيغِ الْعُمُومِ، وَجَعَلَهَا مُجْمَلَةً، فَلَا يُنْكِرُ مَنَعَ التَّخْصِصِ ١١ إِذَا دَلَّتِ الْقَرَائِنُ عَلَيْهِ. فَالْمَرِيضُ إِذَا قَالَ لِغُلَامِهِ: لَا تَدْخُلْ عَلَيَّ النَّاسَ، فَأَدْخَلَ عَلَيْهِ جَمَاعَةً مِنَ الثَّقَلَاءِ، وَزَعَمَ أَنِّي أَخْرَجْتُ هَذَا مِنْ عُمُومِ لَفْظِ النَّاسِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ نَصًّا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ، اسْتَوْجَبَ التَّغْزِيرَ. فَلَنَتَّخِذْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِثَالًا لِمَنَعَ التَّخْصِصِ بِالنَّوَادِرِ.

|405/1|

2417. [7] مَسْأَلَةٌ: يَقْرُبُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ مَلَكَذَا رَحِمَ مَحْرَمَ عَتَقَ عَلَيْهِ» إِذْ قَبْلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَخَصَّصَهُ بِالْأَبِ.

2418. وَهَذَا بَعِيدٌ، لِأَنَّ الْأَبَ يَخْتَصُّ بِخَاصِّيَّةٍ تَقَاضِي تِلْكَ الْخَاصِّيَّةِ التَّخْصِصَ عَلَيْهِ فِيمَا يُوجِبُ الْإِحْتِرَامَ، فَالْعُدُولُ عَنْ لَفْظِهِ الْخَاصِّ إِلَى لَفْظٍ يَعْمُ، قَرِيبٌ مِنَ الْإِلْغَازِ وَالْإِلْبَاسِ. وَلَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِ الشَّارِعِ عَلَيْهِ / السَّلَامُ، إِلَّا إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ قَرِينَةٌ مُعَرِّفَةٌ وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَضْعِ الْقَرَائِنِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ. وَلَيْسَ قِيَاسُ الشَّافِعِيِّ فِي تَخْصِصِ النِّفْقَةِ بِالْبَعْضِيَّةِ بَالِغًا فِي الْقُوَّةِ مَبْلَغًا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَرَعَ تَقْدِيرُ الْقَرَائِنِ بِسَبَبِهِ. فَلَوْ صَحَّ هَذَا اللَّفْظُ لَعَمِلَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمُوجِبِهِ، فَإِنْ مَنْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ إِكْرَامُ أَبِيهِ، فَقَالَ: مِنْ عَادَتِي إِكْرَامُ النَّاسِ، كَانَ ذَلِكَ خُلْفًا مِنَ الْكَلَامِ. وَلَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْحَدِيثُ مَوْقُوفٌ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ.

|406/1|

مثال تخصيص
العموم الضعيف

|407/1|

2419. |8| مَسْأَلَةٌ: مَا ذَكَرْنَاهُ مِثَالُ الْعُمُومِ الْقَوِيِّ. أَمَّا مِثَالُ الْعُمُومِ الضَّعِيفِ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِنَضْحٍ أَوْ دَالِيَةٍ نِصْفُ الْعُشْرِ» فَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْقَائِلِينَ بِصِيغِ الْعُمُومِ إِلَى أَنَّ هَذَا لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي إِيْجَابِ الْعُشْرِ وَنِصْفِ الْعُشْرِ فِي جَمِيعِ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ، وَلَا فِي جَمِيعِ مَا سَقَى بِنَضْحٍ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعُشْرِ وَنِصْفِ / الْعُشْرِ، لَا بَيَانُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ، حَتَّى يَتَعَلَّقَ بِعُمُومِهِ.

2420. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ عِنْدَنَا، إِذْ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مَقْصُودًا، وَهُوَ إِيْجَابُ الْعُشْرِ فِي جَمِيعِ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ، وَإِيْجَابُ نِصْفِهِ فِي جَمِيعِ مَا سَقَى بِنَضْحٍ. وَاللَّفْظُ عَامٌّ فِي صِيغَتِهِ، فَلَا يَزُولُ ظُهُورُهُ بِمَجَرَّدِ الْوَهْمِ. لَكِنْ يَكْفِي فِي التَّخْصِصِ أَدْنَى دَلِيلٍ. لَكِنَّهُ لَوْ لَمْ يَرِدْ إِلَّا بِهَذَا اللَّفْظِ، وَلَمْ يَرِدْ دَلِيلٌ مُخَصِّصٌ، لَوَجَبَ التَّعْمِيمُ فِي الطَّرْفَيْنِ، عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى صِيغَةَ الْعُمُومِ حُجَّةً.

هل يختص حق
ذوي القربى
واليتامى في خمس
الغنائم بفقرائهم؟

|408/1|

2421. |9| مَسْأَلَةٌ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تُعْتَبَرُ الْحَاجَةُ مَعَ الْقَرَابَةِ، ثُمَّ جَوَزَ / حَرَمَانَ ذَوِي الْقُرْبَى. فَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا تَخْصِصٌ بَاطِلٌ لَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ، لِأَنَّهُ أَضَافَ الْمَالَ إِلَيْهِمْ فَالْأَمُّ لِلتَّمْلِكِ، وَعَرَّفَ كُلَّ جِهَةٍ بِصِفَةٍ، وَعَرَّفَ هَذِهِ الْجِهَةَ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ بِالْقَرَابَةِ. وَأَبُو حَنِيفَةَ أَلْغَى الْقَرَابَةَ الْمَذْكُورَةَ، وَاعْتَبَرَ الْحَاجَةَ الْمَتْرُوكَةَ. وَهُوَ مُنَاقِضَةٌ لِلَّفْظِ، لَا تَأْوِيلُ.

2422. وَهَذَا عِنْدَنَا فِي مَجَالِ الْاجْتِهَادِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَخْصِصٌ عُمُومٍ لَفْظِ ذَوِي الْقُرْبَى بِالْمُحْتَاجِينَ مِنْهُمْ، كَمَا فَعَلَهُ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي اعْتِبَارِ الْحَاجَةِ مَعَ الْيَتَمِ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الْآيَةِ.

2423. فَإِنْ قِيلَ: لَفْظُ الْيَتِيمِ يُنبِئُ عَنِ الْحَاجَةِ.

2424. قِيلَ: فَلَمْ لَا يُحْمَلْ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «لَا تُنْكِحُ الْيَتِيمَةَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ»؟

2425. فَإِنْ قِيلَ: قَرِينَةُ إِعْطَاءِ الْمَالِ هِيَ الَّتِي تُبْنَى عَلَى اعْتِبَارِ الْحَاجَةِ مَعَ الْيَتَمِ. فَلَهُ هُوَ أَنْ / يَقُولَ: وَاقْتِرَانُ ذَوِي الْقُرْبَى بِالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ قَرِينَةٌ أَيْضًا، وَإِنَّمَا دَعَا إِلَى ذِكْرِ الْقَرَابَةِ كَوْنُهُمْ مَحْرُومِينَ عَنِ الزَّكَاةِ، حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا

|409/1|

مَحْرُومِينَ عَنْ هَذَا الْمَالِ. وَهَذَا تَخْصِصٌ لَوْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَلَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهِ. فَلَيْسَ يَنْبُو عَنْهُ اللَّفْظُ نَبْوَةَ حَدِيثِ النِّكَاحِ بِلاَ وَلِيٍّ عَنِ الْمُكَاتَبَةِ.

2426 |10| مَسْأَلَةٌ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ» حَمَلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ. هل يختص وجوب نية الصوم ليلاً بالقضاء والنذر؟

2427 فَقَالَ أَصْحَابُنَا: قَوْلُهُ: «لَا صِيَامَ» نَفْيٌ عَامٌّ لَا يَسْبِقُ مِنْهُ إِلَى الْفَهْمِ إِلَّا الصَّوْمُ الْأَصْلِيُّ الشَّرْعِيُّ، وَهُوَ الْفَرَضُ وَالتَّطَوُّعُ. ثُمَّ التَّطَوُّعُ غَيْرُ مُرَادٍ، فَلَا يَبْقَى إِلَّا الْفَرَضُ الَّذِي هُوَ رُكْنُ الدِّينِ، وَهُوَ صَوْمُ رَمَضَانَ. وَأَمَّا الْقَضَاءُ وَالنَّذْرُ فَيَجِبُ بِأَسْبَابٍ عَارِضَةٍ، وَلَا يُتَذَكَّرُ بِذِكْرِ الصَّوْمِ مُطْلَقًا وَلَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ، بَلْ يَجْرِي مَجْرَى النُّوَادِرِ، كَالْمُكَاتَبَةِ فِي مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ بِلاَ وَلِيٍّ.

2428 |410/1| وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَيْسَ نُدُورُ الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ / كَنُدُورِ الْمُكَاتَبَةِ، وَإِنْ كَانَ الْفَرَضُ أَسْبَقَ مِنْهُ إِلَى الْفَهْمِ، فَيَحْتَاجُ مِثْلُ هَذَا التَّخْصِصِ إِلَى دَلِيلٍ قَوِيٍّ. فَلَيْسَ يَظْهَرُ بُطْلَانُهُ كَظُهُورِ بُطْلَانِ التَّخْصِصِ بِالْمُكَاتَبَةِ. وَعِنْدَ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ إِخْرَاجَ النَّادِرِ قَرِيبٌ، وَالْقَصْرُ عَلَى النَّادِرِ مُمْتَنِعٌ. وَبَيْنَهُمَا دَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ، وَلِكُلِّ مَسْأَلَةٍ ذَوْقٌ خَاصٌّ، وَيَجِبُ أَنْ تُفْرَدَ بِنَظَرٍ خَاصٍّ. وَيَلِيقُ ذَلِكَ بِالْفُرُوعِ، وَلَمْ نَذْكُرْ هَذَا الْقَدْرَ إِلَّا لِوُقُوعِ الْأَنْسِ بِجِنْسِ التَّصَرُّفِ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2429 هَذَا تَمَامُ النَّظَرِ فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ وَالظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ. وَهُوَ نَظَرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْأَلْفَاظِ كُلِّهَا. وَالْقِسْمَانِ الْبَاقِيَانِ نَظَرٌ أَخْصَصُ، فَإِنَّهُ نَظَرٌ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ خَاصَّةً، وَفِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ خَاصَّةً. فَلِذَلِكَ قَدَّمْنَا النَّظَرَ فِي الْأَعْمِ عَلَى النَّظَرِ فِي الْأَخْصِ. / |411/1|

القيم الثلاث في الأمر والنهي

2430. فَنَبْدَأُ بِالْأَمْرِ فَنَقُولُ

2431. أَوَّلًا: النَّظْرُ فِي حَدِّهِ وَحَقِيقَتِهِ.

2432. وَثَانِيًا: فِي صِيغَتِهِ.

2433. وَثَالِثًا: فِي مُقْتَضَاهُ مِنَ الْفَوْرِ وَالتَّرَاحِي، أَوْ الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ.

2434. وَفِي التَّكْرَارِ أَوْ الْإِتِّحَادِ وَأَمْثَالِهِ.

النَّظْرُ الْأَوَّلُ فِي: حَدِّهِ وَحَقِيقَتِهِ

2435. وَهُوَ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ: إِذْ بَيْنَا * أَنَّ الْكَلَامَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَمْرٍ وَنَهْيٍ، وَخَبَرٍ وَاسْتِخْبَارٍ. فَالْأَمْرُ أَحَدُ أَقْسَامِهِ.

2436. وَحَدُّ الْأَمْرِ: أَنَّهُ «الْقَوْلُ الْمُقْتَضِي طَاعَةَ الْمَأْمُورِ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ».

حد الأمر
والنهي

2437. وَالنَّهْيُ: هُوَ «الْقَوْلُ الْمُقْتَضِي تَرْكَ الْفِعْلِ».

2438. وَقِيلَ فِي حَدِّ الْأَمْرِ إِنَّهُ «طَلَبُ الْفِعْلِ وَاقْتِضَاؤُهُ أَعْلَى غَيْرِ وَجْهِ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ

مِمَّنْ دُونَ الْأَمْرِ فِي الدَّرَجَةِ» اخْتِرَازًا عَنْ قَوْلِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَعَنْ سُؤْلِ

الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ، وَالْوَلَدِ مِنْ وَالِدِهِ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْإِخْتِرَازِ، بَلْ يَتَصَوَّرُ

مِنَ الْعَبْدِ وَالْوَلَدِ أَمْرُ السَّيِّدِ وَالْوَالِدِ، وَإِنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمَا الطَّاعَةُ. فَلَيْسَ مِنْ

ضَرُورَةٍ كُلِّ أَمْرٍ أَنْ يَكُونَ وَاجِبَ الطَّاعَةِ. بَلِ الطَّاعَةُ لَا تَجِبُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى.

وَالْعَرَبُ قَدْ تَقُولُ: فَلَانُ / أَمَرَ أَبَاهُ، وَالْعَبْدُ أَمَرَ سَيِّدَهُ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّ طَلَبَ

الطَّاعَةِ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ، فَيَرَوْنَ ذَلِكَ أَمْرًا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْسِنُوهُ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

اغْفِرْ لِي، فَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقُومَ بِذَاتِهِ اقْتِضَاءٌ لِلطَّاعَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ

غَيْرِهِ، فَيَكُونُ أَمْرًا وَيَكُونُ عَاصِيًا بِأَمْرِهِ.

* ص: 152

[412/1]

2439. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُكُمْ: الْأَمْرُ هُوَ الْقَوْلُ الْمُقْتَضِي طَاعَةَ الْمَأْمُورِ: أَرَدْتُمْ بِهِ الْقَوْلَ
بِاللِّسَانِ، أَوْ كَلَامَ النَّفْسِ؟

2440. قُلْنَا: النَّاسُ فِيهِ فَرِيقَانِ:

2441. الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ: هُمُ الْمُشَبِّتُونَ لِكَلَامِ النَّفْسِ. وَهَؤُلَاءِ يُرِيدُونَ بِالْقَوْلِ مَا يَقُومُ
بِالنَّفْسِ مِنْ اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ النُّطْقُ عِبَارَةً عَنْهُ، وَدَلِيلًا
عَلَيْهِ. وَهُوَ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ. وَهُوَ أَمْرٌ لِدَاتِهِ وَجَنْسِهِ، وَيَتَعَلَّقُ بِالْمَأْمُورِ بِهِ لِدَاتِهِ.
وَهُوَ كَالْقُدْرَةِ، فَإِنَّهَا قُدْرَةٌ لِدَاتِهَا وَتَتَعَلَّقُ بِمُتَعَلِّقِهَا، وَلَا يُخْتَلَفُ فِي الشَّاهِدِ
وَالْغَائِبِ فِي نَوْعِهِ وَحَدِّهِ. وَيَنْقَسِمُ إِلَى قَدِيمٍ وَمُحْدَثٍ، كَالْقُدْرَةِ، وَيُدَلُّ عَلَيْهِ
تَارَةً بِالْإِشَارَةِ وَالرَّمْزِ وَالْفِعْلِ، وَتَارَةً بِالْأَلْفَاظِ. فَإِنْ سُمِّيَتْ الْإِشَارَةُ الْمُعْرِفَةُ أَمْرًا
فَمَجَازٌ، لِأَنَّهَا دَلِيلٌ عَلَى الْأَمْرِ، لَا أَنَّهَا نَفْسُ الْأَمْرِ.

2442. وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ فَمِثْلُ قَوْلِهِ: أَمَرْتُكَ، وَاقْتَضَى طَاعَتَكَ.

2443. وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى إِيْجَابٍ وَنَدْبٍ.

2444. وَيُدَلُّ عَلَى مَعْنَى النَّدْبِ بِقَوْلِهِ: نَدَبْتُكَ وَرَغَبْتُكَ، وَافْعَلْ فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَكَ. وَعَلَى
مَعْنَى الْوُجُوبِ بِقَوْلِهِ: أَوْجَبْتُ عَلَيْكَ، / أَوْ فَرَضْتُ، أَوْ حَتَمْتُ فَاَفْعَلْ، فَإِنْ
تَرَكَتَ فَانْتِ مُعَاقِبٌ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ. وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى الْأَمْرِ
تُسَمَّى أَمْرًا. وَكَأَنَّ الْإِسْمَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ وَبَيْنَ اللَّفْظِ
الدَّالِّ، فَيَكُونُ حَقِيقَةً فِيهِمَا. أَوْ يَكُونُ حَقِيقَةً فِي الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ.
وَقَوْلُهُ: «افْعَلْ» يُسَمَّى أَمْرًا مَجَازًا، كَمَا تُسَمَّى الْإِشَارَةُ الْمُعْرِفَةُ أَمْرًا مَجَازًا.
وَمِثْلُ هَذَا الْخِلَافِ جَارٍ فِي اسْمِ «الْكَلَامِ» أَنَّهُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ مَا فِي النَّفْسِ وَبَيْنَ
الْلَفْظِ، أَوْ هُوَ مَجَازٌ فِي اللَّفْظِ.

[413/1]

2445. الْفَرِيقُ الثَّانِي: هُمُ الْمُنْكَرُونَ لِكَلَامِ النَّفْسِ. وَهَؤُلَاءِ انْقَسَمُوا إِلَى ثَلَاثَةِ
أَصْنَافٍ، وَتَحَرَّبُوا عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ:

2446. الْحِزْبُ الْأَوَّلُ: قَالُوا: لَا مَعْنَى لِلْأَمْرِ إِلَّا حَرْفٌ وَصَوْتُ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: «افْعَلْ»
أَوْ مَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْبَلْخِيُّ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ «افْعَلْ» أَمْرٌ
لِدَاتِهِ وَجَنْسِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ لَا يَكُونَ أَمْرًا. فَقِيلَ لَهُ: هَذِهِ الصِّيغَةُ قَدْ تَصَدَّرُ

لِلتَّهْدِيدِ، كَقَوْلِهِ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (فصلت: 40) وَقَدْ تَصَدَّرُ لِلإِبَاحَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: 2) فَقَالَ: ذَلِكَ جَنْسٌ آخَرُ، لَا مِنْ هَذَا الْجَنْسِ. وَهُوَ مُنَاكَرَةٌ لِلْحِسِّ. فَلَمَّا اسْتَشْعَرَ ضَعْفَ هَذِهِ الْمُجَاوِدَةِ اعْتَرَفَ. ١١

2447. الْحِزْبُ الثَّانِي: وَفِيهِمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، يَقُولُونَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ» لَيْسَ أَمْرًا بِمُجَرَّدٍ / صِيغَتِهِ وَلِذَاتِهِ، بَلْ لَصِيغَتِهِ، وَتَجَرُّدِهِ عَنِ الْقَرَائِنِ الصَّارِفَةِ لَهُ عَنْ جِهَةِ الْأَمْرِ إِلَى التَّهْدِيدِ وَالإِبَاحَةِ وَغَيْرِهِ. وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَوْ صَدَرَ مِنَ النَّائِمِ وَالْمَجْنُونِ أَيْضًا لَمْ يَكُنْ أَمْرًا، لِلْقَرِينَةِ.

[414/1]

2448. وَهَذَا يُعَارِضُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَغَيْرِ الْأَمْرِ إِلَّا إِذَا صَرَفَتْهُ قَرِينَةٌ إِلَى مَعْنَى الْأَمْرِ، لِأَنَّهُ إِذَا سُلِّمَ إِطْلَاقُ الْعَرَبِ هَذِهِ الصِّيغَةَ عَلَى أَوْجِهٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَحَوَالَةِ الْبَعْضِ عَلَى الصِّيغَةِ، وَحَوَالَةِ الْبَاقِي عَلَى الْقَرِينَةِ، تَحَكَّمَ مُجَرَّدٌ، لَا يُعْلَمُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ، وَلَا بِنَظَرٍ، وَلَا بِنَقْلِ مُتَوَاتِرٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ اعْتَرَفَ.

2449. الْحِزْبُ الثَّالِثُ: مِنْ مُحَقِّقِي الْمُعْتَزَلَةِ: أَنَّهُ لَيْسَ أَمْرًا لَصِيغَتِهِ وَذَاتِهِ، وَلَا لِكَوْنِهِ مُجَرَّدًا عَنِ الْقَرَائِنِ مَعَ الصِّيغَةِ، بَلْ يَصِيرُ أَمْرًا بِثَلَاثِ إِرَادَاتٍ: إِرَادَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَإِرَادَةِ إِحْدَاثِ الصِّيغَةِ، وَإِرَادَةِ الدَّلَالَةِ بِالصِّيغَةِ عَلَى الْأَمْرِ، دُونَ الإِبَاحَةِ وَالتَّهْدِيدِ.

2450. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَكْفِي إِرَادَةُ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إِرَادَةُ الْمَأْمُورِ بِهِ.

2451. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ أَوْجِهٍ:

2452. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ (الحجر: 46) وَقَوْلُهُ: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾ (الحاقة: 24) أَمْرًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ. وَلَا يُمَكِّنُ تَحْقِيقُ الْأَمْرِ إِلَّا بِوَعْدٍ وَوَعِيدٍ، فَتَكُونُ الدَّارُ الْآخِرَةُ دَارَ تَكْلِيفٍ وَمِخْنَةٍ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ. وَقَدْ / رَكِبَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ هَذَا، وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ مُرِيدُ دُخُولِهِمُ الْجَنَّةَ، وَكَارَهُ امْتِنَاعَهُمْ، إِذْ يَتَعَذَّرُ بِهِ إِيصَالُ الثَّوَابِ إِلَيْهِمْ. وَهَذَا ظُلْمٌ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَكْرَهُ الظُّلْمَ.

[415/1]

2453. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ وَجَدَتْ إِرَادَةُ الصِّيغَةِ، وَإِرَادَةُ الْمَأْمُورِ بِهِ، لَكِنْ لَمْ تَوْجَدْ إِرَادَةُ الدَّلَالَةِ بِهِ عَلَى الْأَمْرِ؟

2454. قُلْنَا: وَهَلْ لِلأَمْرِ مَعْنَى وَرَاءَ الصَّيْغَةِ حَتَّى تُرَادَ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى فَمَا هُوَ؟ وَهَلْ لَهُ حَقِيقَةٌ سِوَى مَا يَقُومُ بِالنَّفْسِ مِنْ اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ؟ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سِوَى الصَّيْغَةِ، فَلَا مَعْنَى لِإِعْتِبَارِ هَذِهِ الْإِرَادَةِ الثَّالِثَةِ.

2455. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ يُلْزَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ لِنَفْسِهِ: أَفْعَلُ، مَعَ إِرَادَةِ الْفِعْلِ مِنْ نَفْسِهِ، أَمْرًا لِنَفْسِهِ. وَهُوَ مُحَالٌ بِالِاتِّفَاقِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ هُوَ الْمُقْتَضِي، وَأَمْرُهُ لِنَفْسِهِ لَا يَكُونُ مُقْتَضِيًا لِلْفِعْلِ، بَلِ الْمُقْتَضِي دَوَاعِيهِ وَأَعْرَاضُهُ. وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لِنَفْسِهِ: «أَفْعَلُ»، أَوْ اسْكُتْ، وَجَدَ هَهُنَا إِرَادَةَ الصَّيْغَةِ وَإِرَادَةَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَلَيْسَ بِأَمْرٍ. فَدَلَّ أَنْ حَقِيقَتَهُ اقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ، وَهُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِالنَّفْسِ، مِنْ ضَرُورَتِهِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِغَيْرِهِ. وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ الْغَيْرُ فَوْقَهُ فِي الرُّتْبَةِ؟ فِيهِ كَلَامٌ سَبَقَ *.

* ص: 383

2456. فَإِنْ قِيلَ: وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى قِيَامِ مَعْنَى بِالنَّفْسِ سِوَى إِرَادَةِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ؟ فَإِنَّ السَّيِّدَ لَا يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ لِعَبْدِهِ: اسْقِنِي، أَوْ أُسْرِجْ ١١ / الدَّابَّةَ، إِلَّا إِرَادَةَ السَّقْيِ وَالْإِسْرَاجِ، أَعْنِي طَلَبَهُ وَالْمِيلَ إِلَيْهِ، لِارْتِبَاطِ غَرَضِهِ بِهِ. فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّ الْأَمْرَ يَرْجِعُ إِلَى هَذِهِ الْإِرَادَةِ لَزِمَ اقْتِرَانُ الْأَمْرِ بِالْإِرَادَةِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى لَا تَكُونَ الْمَعَاصِي الْوَاقِعَةُ إِلَّا مَأْمُورًا بِهَا لِأَنَّهَا مُرَادَةٌ، إِذِ الْكَائِنَاتُ كُلُّهَا مُرَادَةٌ؛ أَوْ يُنْكَرُ وَقُوعُهَا بِإِرَادَةِ اللَّهِ، فَيَقَالُ: إِنَّهَا عَلَى خِلَافِ إِرَادَتِهِ، وَهُوَ شَنِيعٌ، إِذْ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ مَا يَجْرِي فِي مُلْكِهِ عَلَى خِلَافِ مَا أَرَادَ أَكْثَرُ مِمَّا يَجْرِي عَلَى وَفْقِ إِرَادَتِهِ، وَهِيَ الطَّاعَاتُ. وَذَلِكَ أَيْضًا مُنْكَرٌ، فَمَا الْمُخْلَصُ مِنْ هَذِهِ الْوَرُطَةِ؟

|416/1|

2457. قُلْنَا: هَذِهِ الضَّرُورَةُ الَّتِي دَعَتِ الْأَصْحَابَ إِلَى تَمْيِيزِ الْأَمْرِ عَنِ الْإِرَادَةِ، فَقَالُوا: قَدْ يَأْمُرُ السَّيِّدُ عَبْدَهُ بِمَا لَا يُرِيدُهُ، كَالْمُعَاتَبِ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ عَلَى ضَرْبِ عَبْدِهِ، إِذَا مَهَّدَ عِنْدَهُ عُذْرَهُ لِمُخَالَفَةِ أَوَامِرِهِ، فَقَالَ لَهُ بَيْنَ يَدَيِ الْمَلِكِ: أُسْرِجِ الدَّابَّةَ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ لَا يُسْرِجَ إِذْ فِي إِسْرَاجِهِ خَطَرٌ وَإِهْلَاكٌ لِلْسَّيِّدِ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُرِيدُهُ، وَهُوَ أَمْرٌ. إِذْ لَوْلَاهُ لَمَا كَانَ الْعَبْدُ مُخَالَفًا، وَلَمَا تَمَهَّدَ عُذْرَهُ عِنْدَ السُّلْطَانِ. وَكَيْفَ لَا يَكُونُ أَمْرًا وَقَدْ فَهِمَ الْعَبْدُ وَالسُّلْطَانُ وَالْحَاضِرُونَ مِنْهُ الْأَمْرَ، فَدَلَّ أَنَّهُ قَدْ يَأْمُرُ بِمَا لَا يُرِيدُهُ.

2458. هَذَا مُنْتَهَى كَلَامِهِمْ. وَتَحْتَهُ غَوْرٌ لَوْ كَشَفْنَاهُ لَمْ يَحْتَمِلْ فَنُّ الْأُصُولِ

التَّفَصِّي عَنْ عَهْدَةٍ مَا يُلْزَمُ مِنْهُ، وَلَتَزْلَزَلَتْ بِهِ قَوَاعِدُ لَا يُمَكِّنُ تَدَارُكُهَا إِلَّا بِتَفْهِيمِهَا عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ مَا سَبَقَ إِلَى أَوْهَامِ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ. وَالْقَوْلُ فِيهِ يَطُولُ، وَيَخْرُجُ عَنْ خُصُوصِ مَقْصُودِ الْأُصُولِ. /

[417/1]

2459. وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِمَا يَشَاءُ.

النَّظَرُ الثَّانِي فِي: الصِّيغَةِ

2460. وَقَدْ حَكَى بَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ خِلَافًا فِي أَنَّ الْأَمْرَ هَلْ لَهُ صِيغَةٌ. وَهَذِهِ التَّرْجَمَةُ خَطَأً، فَإِنَّ قَوْلَ الشَّارِعِ: أَمَرْتُكُمْ بِكَذَا، أَوْ أَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بِكَذَا، أَوْ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: أَمَرْتُ بِكَذَا، كُلُّ ذَلِكَ صِيغٌ دَالَّةٌ عَلَى الْأَمْرِ. وَإِذَا قَالَ: أَوْجِبْتُ عَلَيْكُمْ، أَوْ فَرَضْتُ عَلَيْكُمْ، أَوْ أَمَرْتُكُمْ بِكَذَا، وَأَنْتُمْ مُعَاقِبُونَ عَلَى تَرْكِه، فَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ. وَلَوْ قَالَ: أَنْتُمْ مُثَابُونَ عَلَى فِعْلٍ كَذَا، وَلَسْتُمْ مُعَاقِبِينَ عَلَى تَرْكِه، فَهُوَ صِيغَةٌ دَالَّةٌ عَلَى النَّدْبِ.

دلالة
صيغة الأمر

2461. فَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ» هَلْ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِمُجَرَّدِ صِيغَتِهِ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ، فَإِنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى أَوْجِهٍ: مِنْهَا الْوُجُوبُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اقْرَأِ الصَّلَاةَ﴾، وَالنَّدْبُ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ (النور: 33)؛ وَالْإِزْشَادُ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا﴾ (البقرة: 282) وَالْإِيَاحَةُ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَأَصْطَادُوا﴾ (المائدة: 2)؛ وَالتَّأْدِيبُ، كَقَوْلِهِ ﷺ لَابْنِ عَبَّاسٍ: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ»؛ وَالِامْتِنَانُ، كَقَوْلِهِ (تَعَالَى): ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ (الأنعام: 142)؛ / وَالْإِكْرَامُ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ (الحجر: 46)؛ وَالتَّهْدِيدُ، كَقَوْلِهِ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (فصلت: 40)؛ وَالتَّسْخِيرُ، كَقَوْلِهِ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (البقرة: 65)؛ وَالتَّعْجِيزُ، كَقَوْلِهِ: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ (الاسراء: 50)؛ وَالْإِهَانَةُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان: 49)؛ وَالتَّسْوِيَةُ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ (الطور: 16)؛ وَالْإِنْدَارُ، كَقَوْلِهِ: ﴿تَمَتَّعُوا﴾ (هود: 65)؛ وَالِدُّعَاءُ، كَقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»، وَالتَّمَنِّي، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: «أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي»، وَلِكَمَالِ الْقُدْرَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾.

[418/1]

النهي

2462. وَأَمَّا صِيغَةُ النَّهْيِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَا تَفْعَلْ» فَقَدْ تَكُونُ: لِلتَّحْرِيمِ، وَلِلكَرَاهِيَةِ، وَلِلتَّحْقِيرِ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ (الحجر: 88)؛ وَلِبَيَانِ الْعَاقِبَةِ، قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ (إبراهيم: 42)؛ وَلِلدُّعَاءِ، قَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا تَكِلْنَا إِلَى أَنْفُسِنَا طَرْفَةَ عَيْنٍ»؛ وَلِلْيَأْسِ، قَوْلُهُ: ﴿لَا نَعْذِرُوا الْيَوْمَ﴾ (التحریم: 7)؛ وَلِلإِشَادِ، قَوْلُهُ: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ (المائدة: 101).

2463. فَهَذِهِ سِتَّةُ عَشَرَ وَجْهًا فِي إِطْلَاقِ صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَسَبْعَةُ أَوْجُهٍ فِي إِطْلَاقِ صِيغَةِ النَّهْيِ. / فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَحْثِ عَنِ الْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ فِي جُمْلَةِ ذَلِكَ مَا هُوَ؟ وَالْمُتَجَوِّزُ بِهِ مَا هُوَ؟

|419/1|

2464. وَهَذِهِ الْأَوْجُهَةُ عَدَّهَا الْأُصُولِيُّونَ شَغْفًا مِنْهُمْ بِالتَّكْثِيرِ، وَبَعْضُهَا كَالْمُتَدَاخِلِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «كُلُّ مِمَّا يَلِيكَ» جُعِلَ لِلتَّأْدِيبِ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي النَّدْبِ، وَالْأَدَابُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا. وَقَوْلُهُ: ﴿تَمَتَّعُوا﴾ لِلإِنذَارِ، قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ الَّذِي هُوَ لِلتَّهْدِيدِ. وَلَا نَطَوَّلُ بِتَفْصِيلِ ذَلِكَ وَتَحْصِيلِهِ، فَالْوُجُوبُ، وَالنَّدْبُ، وَالْإِشَادُ، وَالْإِبَاحَةُ: أَرْبَعَةُ وَجُوهٍ مُحْصَلَةٌ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِشَادِ وَالنَّدْبِ، إِلَّا أَنَّ النَّدْبَ لِثَوَابِ الْآخِرَةِ، وَالْإِشَادَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ. فَلَا يَنْقُصُ ثَوَابُ بَتْرِكِ الْإِشَادِ فِي الْمُدَايِنَاتِ، وَلَا يَزِيدُ بِفِعْلِهِ.

2465. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ، كَلَفَظَ الْعَيْنُ، وَالْقُرْءُ.

2466. وَقَالَ قَوْمٌ: يَدُلُّ عَلَى أَقَلِّ الدَّرَجَاتِ، وَهُوَ الْإِبَاحَةُ.

2467. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلنَّدْبِ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ بِزِيَادَةِ قَرِينَةٍ.

2468. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلْوُجُوبِ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى / مَا عَدَاهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ.

|420/1|

2469. وَسَبِيلُ كَشْفِ الْغَطَاءِ أَنْ تُرْتَّبَ النَّظَرُ عَلَى مَقَامَيْنِ:

2470. الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ أَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ هَلْ تَدُلُّ عَلَى اقْتِضَاءٍ وَطَلَبٍ أَمْ لَا؟

وَالثَّانِي: فِي بَيَانِ أَنَّهُ إِنْ اشْتَمَلَ عَلَى اقْتِضَاءٍ، فَلَا اقْتِضَاءَ مَوْجُودٍ فِي النَّدْبِ وَالْوُجُوبِ عَلَى اخْتِيَارِنَا، فِي أَنَّ النَّدْبَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْأَمْرِ، فَهَلْ يَتَعَيَّنُ لِأَحَدِهِمَا، أَوْ هُوَ مُشْتَرَكٌ؟

2471. الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: فِي دَلَالَتِهِ عَلَى اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ:

2472. فنقول: قد أبعد من قال: إن قوله: «افعل» مشترك بين الإباحة، والتهديد الذي هو المنع، وبين الاقتضاء، فإننا ندرك التفرقة في وضع اللغات كلها بين قولهم: افعل، ولا تفعل؛ وإن شئت فافعل، وإن شئت فلا تفعل؛ حتى إذا قدرنا انتفاء القرائن كلها، وقدرنا هذا منقولاً على سبيل الحكاية عن ميت أو غائب، لا في فعل معين من قيام، وقعود، وصيام، وصلاة، بل في الفعل مجملاً، سبق إلى فهمنا اختلاف معاني هذه الصيغ، وعلمنا قطعاً أنها / ليست أسامي مترادفة على معنى واحد. كما أننا ندرك التفرقة بين قولهم في الإخبار: قام زيد، ويقوم زيد، وزيد قائم، في أن الأول للماضي، والثاني للمستقبل، والثالث للحال. هذا هو الوضع، وإن كان قد يعبر بالماضي عن المستقبل، وبالمستقبل عن الماضي، بقرائن تدل عليه.

[421/1]

133 ب

2473. وكما ميزوا الماضي عن المستقبل ميزوا الأمر عن النهي، وقالوا في باب الأمر: افعل، وفي باب النهي: لا تفعل، وأنهما لا ينبئان عن معنى قوله: إن شئت فافعل، وإن شئت فلا تفعل. فهذا أمر نعلمه بالضرورة من العربية والتركية والعجمية وسائر اللغات، لا يشكنا فيه إطلاق مع قرينة التهديد، ومع قرينة الإباحة في نواذر الأحوال.

2474. فإن قيل: بم تنكرون على من يحمله على الإباحة، لأنها أقل الدرجات، فهو مستيقن؟

2475. قلنا: هذا باطل من وجهين:

[422/1]

2476. أحدهما: أنه محتمل للتهديد والمنع. فالطريق الذي / يعرف أنه لم يوضع للتهديد يعرف أنه لم يوضع للإباحة والتخيير.

2477. الثاني: أن هذا من قبيل الاستصحاب، لا من قبيل البحث عن الوضع، فإننا نقول: هل تعلم أن مقتضى قوله: «افعل» التخيير بين الفعل وتركه؟ فإن قال نعم: فقد بهت واخترع، وإن قال: لا، فنقول: فأنت شاك في معناه، فيلزمك التوقف؛ فيحصل من هذا أن قوله: «افعل» يدل على ترجيح جانب الفعل

عَلَى جَانِبِ التَّرْكِ، وَبِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُوجَدَ، وَقَوْلُهُ: «لَا تَفْعَلْ» يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ
جَانِبِ التَّرْكِ عَلَى جَانِبِ الْفِعْلِ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوجَدَ. وَقَوْلُهُ: «أَبَحْتُ لَكَ،
فَإِنْ شِئْتَ فَافْعَلْ»، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَفْعَلْ»، يَرْفَعُ التَّرْجِيحَ.

2478. الْمَقَامُ الثَّانِي: فِي تَرْجِيحِ بَعْضِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوجَدَ:

2479. فَإِنَّ الْوَاجِبَ وَالْمَنْدُوبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوجَدَ، وَيَرْجَحُ فِعْلُهُ عَلَى
تَرْكِهِ، وَكَذَا مَا أُرْشِدَ إِلَيْهِ. إِلَّا أَنَّ الْإِرْشَادَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُوجَدَ،

|423/1|

وَيَرْجَحُ فِعْلُهُ عَلَى تَرْكِهِ، لِمَصْلَحَةِ الْعَبْدِ فِي الدُّنْيَا، وَالنَّدْبَ لِمَصْلَحَتِهِ / فِي
الْآخِرَةِ، وَالْوُجُوبَ لِنَجَاتِهِ فِي الْآخِرَةِ. هَذَا إِذَا فُرِضَ مِنَ الشَّارِعِ. وَفِي حَقِّ
السَّيِّدِ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: «افْعَلْ» أَيْضًا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ أَمْرٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
لِغَرَضِ السَّيِّدِ فَقَطْ، كَقَوْلِهِ: «اسْقِنِي» عِنْدَ الْعَطَشِ. وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَوَّرٍ فِي حَقِّ
اللَّهِ تَعَالَى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران: 97) ﴿وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ
لِنَفْسِهِ﴾ (العنكبوت: 6).

2480. وَقَدْ ذَهَبَ ذَاهِبُونَ إِلَى أَنَّ وَضْعَهُ لِلْوُجُوبِ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلنَّدْبِ، وَقَالَ قَوْمٌ:
يُتَوَقَّفُ فِيهِ. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ مُشْتَرَكٌ، كَلَفِظَ الْعَيْنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا
نَدْرِي أَيْضًا أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ، أَوْ وَضِعَ لِأَحَدِهِمَا وَاسْتُعْمِلَ فِي الثَّانِي مَجَازًا.

2481. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ مُتَوَقَّفٌ فِيهِ. وَالدَّلِيلُ الْقَاطِعُ فِيهِ أَنَّ كَوْنَهُ مَوْضُوعًا لِوَاحِدٍ مِنَ
الْأَقْسَامِ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُعْرَفَ بِعَقْلِ، أَوْ نَقْلِ.

2482. وَدَلِيلُ الْعَقْلِ إِمَّا ضَرُورِيٌّ أَوْ نَظْرِيٌّ، وَلَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِي اللُّغَاتِ. وَالنَّقْلُ إِمَّا
مُتَوَاتِرٌ أَوْ أَحَادٌ، وَلَا حُجَّةَ فِي الْأَحَادِ.

2483. وَالتَّوَاتُرُ فِي النَّقْلِ لَا يَعْدُو أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ فَإِنَّهُ:

2484. إِمَّا / أَنْ يُنْقَلَ ١١ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ عِنْدَ وَضْعِهِمْ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّا وَضَعْنَاهُ لِكَذَا،
أَوْ أَقَرُّوا بِهِ بَعْدَ الْوَضْعِ.

|424/1|

2485. وَإِمَّا أَنْ يُنْقَلَ عَنِ الشَّارِعِ الْإِخْبَارُ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ بِذَلِكَ، أَوْ تَصْدِيقُ مَنْ
ادَّعَى ذَلِكَ.

2486. وَإِمَّا أَنْ يُنْقَلَ عَنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ.

2487. وَإِمَّا أَنْ يُذَكَّرَ بَيْنَ يَدَيِ جَمَاعَةٍ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمُ الشُّكُوتُ عَلَى الْبَاطِلِ.

2488. فَهَذِهِ الْوُجُوهُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ وَجُوهُ تَصْحِيحِ النَّقْلِ. وَدَعَاوَى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «افْعَلْ» أَوْ فِي قَوْلِهِ: «أَمَرْتُكَ بِكَذَا» وَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ «أَمَرْنَا بِكَذَا» لَا يُمْكِنُ، فَوَجَبَ التَّوَقُّفُ فِيهِ.

2489. كَذَلِكَ قَصُرُ دَلَالَةِ الْأَمْرِ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ التَّرَاحِي، وَعَلَى التَّكَرَّارِ أَوْ الْإِتِّحَادِ، يُعْرَفُ بِمِثْلِ هَذَا الطَّرِيقِ. وَكَذَلِكَ التَّوَقُّفُ فِي صِغَةِ الْعُمُومِ عِنْدَ مَنْ تَوَقَّفَ فِيهَا فَهَذَا مُسْتَنَدُهُ. وَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَسْئَلَةٍ بِهَا يَتِمُّ الدَّلِيلُ. وَنَذَكُرُ شَبَهَ الْمُخَالَفِينَ.

2490. السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي إِخْرَاجِ الْإِبَاحَةِ وَالتَّهْدِيدِ مِنْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا نَقْلٌ، / فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ الْعَرَبِ صَرِيحًا بَأَنَّا مَا وَضَعْنَا هَذِهِ الصِّغَةَ لِلْإِبَاحَةِ وَالتَّهْدِيدِ، لَكِنْ اسْتَعْمَلْنَاهَا فِيهِمَا عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ؟

2491. قُلْنَا: مَا يُعْرَفُ بِاسْتِقْرَاءِ اللَّغَةِ، وَتَصَفُّحِ وَجُوهِ الْإِسْتِعْمَالِ، أَقْوَى مِمَّا يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ الصَّرِيحِ. وَنَحْنُ كَمَا عَرَفْنَا أَنَّ «الْأَسَدَ» وَضِعَ لِلسَّبْعِ، وَ«الْحِمَارَ» وَضِعَ لِلْبَهِيمَةِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الشُّجَاعِ وَالْبَلِيدِ، فَيَتَمَيَّزُ عِنْدَنَا بِتَوَاتُرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْحَقِيقَةِ مِنَ الْمَجَازِ، فَكَذَلِكَ يَتَمَيَّزُ صِغَةُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالتَّخْيِيرِ، تَمَيَّزَ صِغَةِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ وَالْحَالِ، وَلَسْنَا نَشْكُ فِيهِ أَصْلًا. وَلَيْسَ كَذَلِكَ تَمَيُّزُ الْوُجُوبِ عَنِ النَّدْبِ.

2492. السُّؤَالُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي الْوَقْفِ، فَإِنَّ الْوَقْفَ فِي هَذِهِ الصِّغَةِ غَيْرُ مَنْقُولٍ عَنِ الْعَرَبِ، فَلِمَ تَوَقَّفْتُمْ بِالتَّحَكُّمِ؟

2493. قُلْنَا: لَسْنَا نَقُولُ: التَّوَقُّفُ مَذْهَبٌ، لَكِنَّهُمْ أَطْلَقُوا هَذِهِ الصِّغَةَ لِلنَّدْبِ مَرَّةً وَلِلْوُجُوبِ أُخْرَى، وَلَمْ يُوقِفُونَا عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الثَّانِي. فَسَبِيلُنَا أَنْ لَا نَنْسِبَ إِلَيْهِمْ مَا لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ، وَأَنْ نَتَوَقَّفَ عَنِ التَّقُولِ وَالِاخْتِرَاعِ عَلَيْهِمْ. وَهَذَا كَقَوْلِنَا بِالِاتِّفَاقِ: إِنَّا رَأَيْنَاهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ لَفْظَ «الْفِرْقَةِ»، وَ«الْجَمَاعَةِ»، وَ«النَّفَرِ» تَارَةً فِي الثَّلَاثَةِ، وَتَارَةً فِي الْأَرْبَعَةِ، وَتَارَةً فِي الْخَمْسَةِ، فَهِيَ لَفْظَةٌ

|426/1|

مُرَدَّدَةً، وَلَا سَبِيلَ / إِلَى تَخْصِيصِهَا بِعَدَدٍ عَلَى سَبِيلِ التَّحْكُمِ، وَجَعَلَهَا مَجَازًا فِي الْبَاقِي.

2494. السُّؤَالُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي قَوْلِكُمْ إِنَّ هَذِهِ الصَّيْغَةُ مُشْتَرَكَةٌ اشْتِرَاكَ لَفْظِ «الْجَارِيَةِ» بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالسَّفِينَةِ، وَ«الْقُرَى» بَيْنَ الطُّهْرِ وَالْحَيْضِ. فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ.

2495. قُلْنَا: لَسْنَا نَقُولُ إِنَّهُ مُشْتَرَكٌ، لَكِنَّا نَقُولُ: نَتَوَقَّفُ فِي هَذِهِ أَيْضًا، أَفَلَا نَذَرِي أَنَّهُ وَضِعَ لِأَحَدِهِمَا وَتَجَوَّزَ بِهِ عَنِ الْآخَرِ، أَوْ وَضِعَ لَهُمَا مَعًا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ مُشْتَرَكٌ، بِمَعْنَى أَنَّا إِذَا رَأَيْنَاهُمْ أَطْلَقُوا اللَّفْظَ لِمَعْنَيَيْنِ، وَلَمْ يُوقِفُونَا عَلَى أَنَّ هُمَا وَضَعُوهُ لِأَحَدِهِمَا، وَتَجَوَّزُوا بِهِ فِي الْآخَرِ، فَنَحْمِلُ إِطْلَاقَهُمَا فِيهِمَا عَلَى لَفْظِ الْوَضْعِ لَهُمَا. وَكَيْفَمَا قُلْنَا فَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ.

2496. شَبَّهُ الْمُخَالِفِينَ الصَّائِرِينَ إِلَى أَنَّهُ لِلنَّدْبِ:

2497. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَقَلَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ. وَقَدْ صَرَّحَ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» بِتَرَدُّدِ الْأَمْرِ بَيْنَ النَّدْبِ وَالْوُجُوبِ. وَقَالَ: النَّهْيُ عَلَى التَّحْرِيمِ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَوْجَبْنَا تَزْوِيجَ الْأَيِّمِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ (البقرة: 232) وَقَالَ: لَمْ يَتَبَيَّنْ لِي وَجُوبُ إِنْكَاحِ الْعَبْدِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الْعَضْلِ، بَلْ لَمْ يَرِدْ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيِّمَ﴾ (النور: 32) الْآيَةَ. فَهَذَا أَمْرٌ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِلْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ. /

|427/1|

2498. الشُّبْهَةُ الْأُولَى لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لِلنَّدْبِ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَنْزِيلِ قَوْلِهِ: «افْعَلْ»، وَقَوْلِهِ: «أَمَرْتُكُمْ» عَلَى أَقَلِّ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْوُجُوبُ وَالنَّدْبُ، وَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ وَاقْتِضَاؤُهُ، وَأَنَّ فِعْلَهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ. وَهَذَا مَعْلُومٌ. وَأَمَّا لُزُومُ الْعِقَابِ بِتَرْكِهِ فَغَيْرُ مَعْلُومٍ، فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

2499. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا اسْتِدْلَالٌ، وَالِاسْتِدْلَالُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي اللُّغَاتِ. وَلَيْسَ هَذَا نَقْلًا عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ» لِلنَّدْبِ.

2500. الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ تَنْزِيلُ الْأَلْفَافِ عَلَى الْأَقَلِّ الْمُسْتَيْقِنِ لَوَجَبَ تَنْزِيلُ

هَذَا عَلَى الْإِبَاحَةِ وَالْإِذْنِ، إِذْ قَدْ يُقَالُ: أَذِنْتُ لَكَ فِي كَذَا فافعله، فَهُوَ الْأَقْلُ الْمُشْتَرَكُ. أَمَّا حُصُولُ الثَّوَابِ بِفِعْلِهِ فَلَيْسَ بِمَعْلُومٍ، كَلُزُومِ الْعِقَابِ بِتَرْكِهِ، لَا سِيَّمَا عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ: فَالْمُبَاحُ عِنْدَهُمْ حَسَنٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ الْفَاعِلُ لِحُسْنِهِ وَيَأْمُرُ بِهِ لِذَلِكَ. وَكَذَلِكَ يَلْزَمُ تَنْزِيلُ صِغَةِ الْجَمْعِ عَلَى أَقْلِ الْجَمْعِ، وَلَمْ يَذْهَبُوا إِلَيْهِ.

2501. **الثَّالِثُ: وَهُوَ التَّحْقِيقُ:** أَنْ مَا ذَكَرُوهُ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ أَنْ لَوْ كَانَ الْوَاجِبُ نَذْبًا وَزِيَادَةً، فَتَسْقُطُ الزِّيَادَةُ الْمَشْكُوكُ فِيهَا، وَيَبْقَى الْأَصْلُ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَدْخُلُ فِي حَدِّ النَّدْبِ جَوَازُ تَرْكِهِ. فَهَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ الْمَقُولَ فِيهِ «افْعَلْ» يَجُوزُ تَرْكُهُ أَمْ لَا؟ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوهُ فَقَدْ شَكَكْتُمْ فِي كَوْنِهِ / نَذْبًا، وَإِنْ عَلِمْتُمُوهُ فَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ؟ وَاللَّفْظُ كَمَا لَا يَدُلُّ عَلَى لُزُومِ الْمَأْثَمِ بِتَرْكِهِ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى سُقُوطِ الْمَأْثَمِ بِتَرْكِهِ أَيْضًا.

2502. **فَإِنْ قِيلَ:** لَا مَعْنَى لِحَوَازِ تَرْكِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ، وَذَلِكَ كَانَ مَعْلُومًا قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ، فَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَعْرِيفِ السَّمْعِ، بِخِلَافِ لُزُومِ الْمَأْثَمِ.

2503. **قُلْنَا:** لَا يَبْقَى لِحُكْمِ الْعَقْلِ بِالنَّفْيِ الْبَعْدَ وُرُودِ صِغَةِ الْأَمْرِ حُكْمٌ، فَإِنَّهُ مُعَيَّنٌ لِلْجُوبِ عِنْدَ قَوْمٍ. فَلَا أَقْلَ مِنْ اِحْتِمَالٍ. وَإِذَا اِحْتَمَلَ حَصَلَ الشَّكُّ فِي كَوْنِهِ نَذْبًا، فَلَا وَجْهَ إِلَّا التَّوَقُّفُ. نَعَمْ يَجُوزُ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ مَنْهِي عَنْهُ مُحَرَّمٌ، لِأَنَّهُ ضِدُّ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ جَمِيعًا.

2504. **الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ:** التَّمَسُّكُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَانْتَهُوا» فَفَوْضَ الْأَمْرِ إِلَى اسْتَطَاعَتِنَا وَمَشِئَتِنَا، وَجَزَمَ فِي النَّهْيِ بِطَلَبِ الْإِنْتِهَاءِ.

2505. **قُلْنَا:** هَذَا اعْتِرَافٌ بِأَنَّهُ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ وَالْوَضْعِ لَيْسَ لِلنَّدْبِ، وَاسْتِدْلَالٌ بِالشَّرْعِ، وَلَا يَثْبُتُ مِثْلُ ذَلِكَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَوْ صَحَّتْ دَلَالَتُهُ، كَيْفَ وَلَا دَلَالَةَ لَهُ؟ إِذْ لَمْ يَقُلْ: فَافْعَلُوا مَا شِئْتُمْ، بَلْ قَالَ: مَا اسْتَطَعْتُمْ، كَمَا قَالَ: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن: 16) وَكُلُّ إِجَابٍ مَشْرُوطٌ بِالِاسْتَطَاعَةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَانْتَهُوا» كَيْفَ دَلَّ عَلَى وَجُوبِ الْإِنْتِهَاءِ، وَقَوْلُهُ: «فَانْتَهُوا» صِغَةُ أَمْرٍ، وَهُوَ / مُحْتَمِلٌ لِلنَّدْبِ؟

2506. شُبِّهَ الصَّائِرِينَ إِلَى أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ:

* ص: 384، وما بعدها 2507. وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ* فِي إِبْطَالِ مَذْهَبِ النَّدْبِ جَارِ هَاهُنَا وَزِيَادَةً، وَهُوَ أَنَّ النَّدْبَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْأَمْرِ حَقِيقَةً كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَلَوْ حُمِلَ عَلَى الْوُجُوبِ لَكَانَ مَجَازًا فِي النَّدْبِ. وَكَيْفَ يَكُونُ مَجَازًا فِيهِ مَعَ وُجُودِ حَقِيقَتِهِ، إِذْ حَقِيقَةُ الْأَمْرِ مَا يَكُونُ مُمْتَثِلُهُ مُطِيعًا، وَالْمُمْتَثِلُ مُطِيعٌ بِفِعْلِ النَّدْبِ. وَلِذَلِكَ إِذَا قِيلَ: «أَمَرْنَا بِكَذَا» حَسُنَ أَنْ يُسْتَفْهَمَ، فَيُقَالُ: أَمَرَ إِيْجَابٌ أَوْ أَمَرَ اسْتِحْبَابٌ وَنَدْبٌ؟ وَلَوْ قَالَ: رَأَيْتُ أَسَدًا، لَمْ يَحْسُنَ أَنْ يُقَالَ: أَرَدْتُ سَبْعًا أَوْ شُجَاعًا؟ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْسَّبْعِ، وَيُصْرَفُ إِلَى الشُّجَاعِ بِقَرِينَةٍ.

2508. وَشَبَّهَهُمْ سَبْعٌ:

2509. الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَأْمُورَ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ جَمِيعًا يَفْهَمُ وَجُوبَ الْمَأْمُورِ بِهِ، حَتَّى لَا يُسْتَبْعَدَ الذَّمُّ وَالْعِقَابُ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ، وَلَا الْوَصْفُ بِالْعِصْيَانِ، وَهُوَ اسْمٌ ذَمٌّ. وَلِذَلِكَ فَهَمَّتِ الْأُمَّةُ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَالْعِبَادَاتِ، وَوُجُوبَ السُّجُودِ لِأَدَمَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَسْجُدُوا﴾ (البقرة: 34) وَبِهِ يَفْهَمُ الْعَبْدُ وَالْوَلَدُ وَجُوبَ أَمْرِ السَّيِّدِ وَالْوَالِدِ.

2510. قُلْنَا: هَذَا كُلُّهُ نَفْسُ الدَّعْوَى وَحِكَايَةِ الْمَذْهَبِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُسَلَّمًا. وَكُلُّ ذَلِكَ عِلْمٌ بِالْقَرَائِنِ، فَقَدْ تَكُونُ لِلْأَمْرِ عَادَةٌ مَعَ الْمَأْمُورِ وَعَهْدٌ، وَتَقْتَرِنُ بِهِ أَحْوَالٌ وَأَسْبَابٌ بِهَا يَفْهَمُ الشَّاهِدُ الْوُجُوبَ. / وَاسْمُ الْعِصْيَانِ لَا يُسَلَّمُ إِطْلَاقُهُ عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ إِلَّا بَعْدَ قَرِينَةِ الْوُجُوبِ، لَكِنْ قَدْ يُطْلَقُ لَا عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ، كَمَا يُقَالُ: أَشْرْتُ عَلَيْكَ فَعَصَيْتَنِي وَخَالَفْتَنِي.

2511. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْإِيْجَابَ مِنَ الْمُهْمَّاتِ فِي الْمُحَاوَرَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُمْ: «أَفْعَلْ» عِبَارَةً عَنْهُ فَلَا يَبْقَى لَهُ اسْمٌ. وَمُحَالٌ إِهْمَالُ الْعَرَبِ ذَلِكَ.

2512. قُلْنَا: هَذَا يُقَابِلُهُ أَنَّ النَّدْبَ ١١ أَمْرٌ مُهِمٌّ؛ فَلْيَكُنْ «أَفْعَلْ» عِبَارَةً عَنْهُ. فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ دَلَالَتَهُ قَوْلُهُمْ: نَدَبْتُ وَأَرْشَدْتُ وَرَغَبْتُ، فَدَلَالَةُ الْوُجُوبِ قَوْلُهُمْ: أَوْجَبْتُ وَحَتَّمْتُ وَفَرَضْتُ وَالزَّمْتُ. فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ صِيغَةُ إِنْخَبَارٍ فَأَيْنَ صِيغَةُ الْإِنْشَاءِ؟ عَوْرَضُوا بِمِثْلِهِ فِي النَّدْبِ.

2513. ثُمَّ يَبْطُلُ عَلَيْهِمْ بِالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالنِّكَاحِ، إِذْ لَيْسَ لَهَا إِلَّا صِيغَةُ الْإِنْخَبَارِ،

كَقَوْلِهِمْ: «بَعْتُ»، وَ«زَوَّجْتُ». وَقَدْ جَعَلَهُ الشَّرْعُ إِنْشَاءً، إِذْ لَيْسَ لِإِنْشَاءِهِ لَفْظٌ.
2514. الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ» إِمَّا أَنْ يُفِيدَ الْمَنْعَ، أَوِ التَّخْيِيرَ، أَوِ الدُّعَاءَ، فَإِذَا
بَطَلَ التَّخْيِيرُ وَالْمَنْعُ تَعَيَّنَ الدُّعَاءُ وَالْإِيجَابُ.

2515. قُلْنَا: بَلْ يَبْقَى قِسْمٌ رَابِعٌ، وَهُوَ أَنَّ لَا يُفِيدُ وَاحِدًا مِنَ الْأَقْسَامِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ،
كَأَلْفَافِ الْمُسْتَرَكَةِ.

2516. فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَوْلُهُ: «لَا تَفْعَلْ» أَفَادَ التَّحْرِيمَ؟ فَقَوْلُهُ: «افْعَلْ» يَنْبَغِي أَنْ
يُفِيدَ الْإِيجَابَ.

2517. قُلْنَا: هَذَا قَدْ نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ قَوْلَهُ: «لَا تَفْعَلْ» / مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ
التَّنْزِيهِ وَالتَّحْرِيمِ، كَقَوْلِهِ: «افْعَلْ». وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ فِي النَّهْيِ لَمَا جَازَ قِيَاسُ
الْأَمْرِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللُّغَةَ تَثْبُتُ نَقْلًا لَا قِيَاسًا. فَهَذِهِ شُبْهَةٌ لِلُّغَوِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ.

اللغة
تثبت نقلاً
لا قياساً

2518. أَمَّا الشُّبْهَةُ الشَّرْعِيَّةُ فَهِيَ أَقْرَبُ، فَإِنَّهُ لَوْ دَلَّ دَلِيلُ الشَّرْعِ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ
لَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْوُجُوبِ. لَكِنْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

2519. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: نُسَلِّمُ أَنَّ اللُّغَةَ وَالْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِ الْأَمْرِ
بِالْوُجُوبِ، لَكِنْ يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ
وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾
(النور: 54). وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ، لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَطِيعُوا﴾ قَائِمٌ أَنَّهُ
لِلنَّدْبِ أَوِ الْوُجُوبِ، وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ أَيُّ كُلِّ
وَاحِدٍ عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ مِنَ التَّبْلِيغِ وَالْقَبُولِ. وَهَذَا إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ التَّهْدِيدُ وَالنِّسْبَةُ
إِلَى الْإِعْرَاضِ عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الطَّاعَةَ
فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ. وَهُوَ عَلَى الْوُجُوبِ بِالِاتِّفَاقِ. وَغَايَةُ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّهُ عُمُومٌ،
فَنَخْصُهُ بِالْأَوَامِرِ الَّتِي هِيَ عَلَى الْوُجُوبِ.

2520. وَكُلُّ مَا يُتَمَسَّكُ بِهِ مِنَ الْآيَاتِ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ فَهِيَ صِيغُ أَمْرٍ يَقَعُ النَّزَاعُ فِي
أَنَّهُ لِلنَّدْبِ أَمْ لَا. فَإِنْ اقْتَرَنَ بِذِكْرٍ وَعِيدٍ فَيَكُونُ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى وَجُوبِ ذَلِكَ
الْأَمْرِ خَاصَّةً. / فَإِنْ كَانَ أَمْرًا عَامًّا يُحْمَلُ عَلَى الْأَمْرِ بِأَصْلِ الدِّينِ، وَمَا عُرِفَ
بِالدَّلِيلِ أَنَّهُ عَلَى الْوُجُوبِ.

2521. وَبِهِ يُعْرَفُ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَ رَبِّكَ﴾ (الحشر: 7)

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ (المرسلات: 48) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ (النساء: 65) فَكُلُّ ذَلِكَ أَمْرٌ بِتَصْدِيقِهِ، وَنَهْيٌ عَنِ الشَّكِّ فِي قَوْلِهِ، وَأَمْرٌ بِالْإِتْيَانِ بِمَا أَوْجَبَهُ.

2522. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَلَا تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: 63)

2523. قُلْنَا: تَدْعُونَ أَنَّهُ نَصٌّ فِي كُلِّ أَمْرٍ، أَوْ عَامٌّ؟ وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى النَّصِّ. وَإِنْ ادَّعَيْتُمُ الْعُمُومَ فَقَدْ لَا نَقُولُ بِالْعُمُومِ، وَنَتَوَقَّفُ فِي صِغَتِهِ، كَمَا نَتَوَقَّفُ فِي صِغَةِ الْأَمْرِ، أَوْ نَخْصُّصُهُ بِالْأَمْرِ بِالْدُّخُولِ فِي دِينِهِ، بِدَلِيلٍ أَنَّ نَدْبَهُ أَيْضًا أَمْرُهُ، وَمَنْ خَالَفَ عَنْ أَمْرِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (النور: 33) وَقَوْلِهِ: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾ (البقرة: 282) وَأَمْثَالِهِ، لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعِقَابِ.

2524. ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا نَهْيٌ عَنِ الْمُخَالَفَةِ، وَأَمْرٌ بِالْمُوَافَقَةِ. وَالْمُوَافَقَةُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى وَجْهِهِ، إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَوَاجِبًا، وَإِنْ كَانَ نَدْبًا فَندبًا، وَالْكَلَامُ فِي صِغَةِ الْإِيجَابِ لَا فِي الْمُوَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ. ثُمَّ لَا تَدُلُّ الْآيَةُ إِلَّا عَلَى وُجُوبِ أَمْرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى؟

2525. الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: تَمَسُّكُهُمْ مِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ بِأَخْبَارِ أَحَادٍ لَوْ كَانَتْ صَرِيحَةً صَحِيحَةً لَمْ يَثْبُتْ بِهَا مِثْلُ هَذَا / الْأَصْلُ. وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا صَرِيحًا. فَمِنْهَا: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبَرِيرَةَ، وَقَدْ عُنِقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ وَكَرِهَتْهُ: «لَوْ رَاجَعْتِيهِ» فَقَالَتْ: بِأَمْرِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «لَا إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ». فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ. فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَمْرًا لَوْجَبَ. وَكَذَلِكَ عَقِلَتِ الْأُمَّةُ.

2526. قُلْنَا: هَذَا وَضِعٌ عَلَى بَرِيرَةَ وَتَوَهُّمٌ، فَلَيْسَ فِي قَوْلِهَا إِلَّا اسْتِفْهَامٌ أَنَّهُ أَمْرٌ شَرْعِيٌّ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى تُطِيعَ طَلَبًا لِلثَّوَابِ، أَوْ شَفَاعَةً لِسَبَبِ الزَّوْجِ، حَتَّى تُؤَثِّرَ غَرَضَ نَفْسِهَا عَلَيْهِ.

2527. فَإِنْ قِيلَ: شَفَاعَةُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا مَنْدُوبٌ إِلَى إِجَابَتِهَا، وَفِيهَا ثَوَابٌ.

2528. قُلْنَا: فَكَيْفَ قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ؟ وَالْمُسْلِمُ يَحْتَاجُ إِلَى الثَّوَابِ، فَلَا يَقُولُ ذَلِكَ، لَكِنَّهَا اعْتَقَدَتْ أَنَّ الثَّوَابَ فِي طَاعَتِهِ فِي الْأَمْرِ الصَّادِرِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِيمَا هُوَ لِلَّهِ، لَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَعْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ؛ أَوْ عَلِمَتْ أَنَّ ذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ دُونَ مَا نُدِبَ إِلَيْهِ، فَاسْتَفْهَمَتْ؛ أَوْ أَفْهَمَتْ بِالْقَرِينَةِ أَنَّهَا شَكَّتْ فِي الْوُجُوبِ، فَعَبَّرَتْ بِالْأَمْرِ عَنِ الْوُجُوبِ، فَأَفْهَمَتْ. وَمِنْهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنَّ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَنْدُوبٌ.

2529. قُلْنَا: لَمَّا كَانَ قَدْ حَثَّهُمْ عَلَى السَّوَاكِ نَذْبًا قَبْلَ ذَلِكَ أَفْهَمَهُمْ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَمْرِ مَا هُوَ شَاقٌّ، أَوْ كَانَ قَدْ أُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّكَ لَوْ أَمَرْتَهُمْ بِقَوْلِكَ: «اسْتَاكُوا» لَأَوْجَبْنَا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَعَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ يَجِبُ بِإِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ إِطْلَاقِهِ صِيغَةَ الْأَمْرِ. وَمِنْهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ «لَمَّا دَعَاهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يُجِبْهُ: «أَمَا سَمِعْتَ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾» (الأنفال: 24) فَكَانَ هَذَا التَّوْبِيخُ عَلَى مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ.

2530. قُلْنَا: لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ أَمْرٌ، بَلْ مُجَرَّدُ نِدَاءٍ. وَكَانَ قَدْ عَرَفَهُمْ بِالْقَرَائِنِ تَفْهِيمًا ضَرُورِيًّا وَجُوبَ التَّعْظِيمِ لَهُ، وَأَنَّ تَرْكَ جَوَابِ النِّدَاءِ تَهَاوُنٌ وَتَحْقِيرٌ بِأَمْرِهِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ كَانَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِتِمَامِ الصَّلَاةِ وَاجِبٌ، وَمُجَرَّدُ النِّدَاءِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، بَلْ يَجِبُ تَرْكُهُ بِمَا هُوَ أَوْجَبُ مِنْهُ، كَمَا يَجِبُ تَرْكُ الصَّلَاةِ لِإِنْقَازِ الْغَرَقَى، وَمُجَرَّدُ النِّدَاءِ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَمِنْهَا: قَوْلُ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ: أَحَجْنَا هَذَا لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لِلْأَبَدِ، وَلَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَ» فَذَلَّ أَنَّ جَمِيعَ أَوَامِرِهِ لِلْإِجَابِ. /

|434/1|

2531. قُلْنَا: قَدْ كَانَ عَرَفَ وَجُوبَ الْحَجِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: 97) وَبِأُمُورٍ أُخَرِ صَرِيحَةٍ، لَكِنْ شَكَّ فِي أَنَّ الْأَمْرَ لِلتَّكْرَارِ، أَوْ لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، فَإِنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَهُمَا. وَلَوْ عَيَّنَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَدَهُمَا لَتَعَيَّنَ، وَصَارَ مُتَعَيِّنًا فِي حَقِّنَا بَيَانِهِ. فَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَ» أَيُّ لَوْ عَيَّنْتُ لَتَعَيَّنَ.

2532. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: مِنْ جِهَةِ الْإِجْمَاعِ: زَعَمُوا أَنَّ الْأُمَّةَ لَمْ تَزَلْ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ تَرْجِعُ فِي إِيْجَابِ الْعِبَادَاتِ وَتَحْرِيمِ الْمَحْظُورَاتِ إِلَى الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: 43) ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ (التوبة: 36) وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ (الإسراء: 32)، وَ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ (آل عمران: 130) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: 2)، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (النساء: 29)، ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ (النساء: 22) وَأَمْثَالِهِ.

2533. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا وَضِعٌ وَقَوْلٌ عَلَى الْأُمَّةِ، وَنِسْبَةٌ لَهُمْ إِلَى الْخَطَا، وَيَجِبُ تَنْزِيهِهُمْ عَنْهُ. نَعَمْ: يَجُوزُ أَنْ يَصْدُرَ ذَلِكَ مِنْ طَائِفَةٍ ظَنُّوا أَنَّ ظَاهِرَ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ. وَإِنَّمَا فِيهِمُ الْمُحْصِلُونَ - وَهُمْ الْأَقْلُونَ - ذَلِكَ مِنَ الْقَرَائِنِ وَالْأَدِلَّةِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ قَطَعُوا بِوُجُوبِ الصَّلَاةِ، وَتَحْرِيمِ الزِّنَا، وَالْأَمْرِ مُحْتَمِلٌ لِلنَّدْبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعًا لَهُ؛ وَالنَّهْيُ يَحْتَمِلُ التَّنْزِيهَ. وَكَيْفَ قَطَعُوا مَعَ الْإِحْتِمَالِ لَوْلَا أَدِلَّةٌ قَاطِعَةٌ؟ وَمَا قَوْلُهُمْ إِلَّا كَقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: الْأَمْرُ لِلنَّدْبِ بِالْإِجْمَاعِ، لِأَنَّهُمْ حَكَمُوا بِالنَّدْبِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْإِسْتِشْهَادِ وَأَمْثَالِهِ، لِصِغَةِ الْأَمْرِ. وَالْأَوَامِرُ الَّتِي حَمَلَتْهَا الْأُمَّةُ عَلَى النَّدْبِ أَكْثَرُ، فَإِنَّ النُّوَافِلَ وَالسُّنَنَ وَالْأَدَابَ أَكْثَرَ مِنَ الْفَرَائِضِ، إِذْ مَا مِنْ فَرِيضَةٍ إِلَّا وَتَعَلَّقَ بِهَا وَبِإِتْمَامِهَا وَبِأَدَائِهَا سُنَنٌ كَثِيرَةٌ. أَوْ نَقُولُ: هِيَ لِلْإِبَاحَةِ، بِدَلِيلِ حُكْمِهِمْ بِالْإِبَاحَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: 2) وَقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (الجمعة: 10) وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِلْقَرَائِنِ، ۱۱، فَكَذَلِكَ الْوُجُوبُ.

2534. فَإِنْ قِيلَ: وَمَا تِلْكَ الْقَرَائِنُ؟

2535. قُلْنَا: أَمَّا فِي الصَّلَاةِ فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء: 103) وَمَا وَرَدَ مِنَ التَّهْدِيدَاتِ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ، وَمَا وَرَدَ مِنْ تَكْلِيفِ الصَّلَاةِ فِي حَالِ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالْمَرَضِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

2536. وَأَمَّا الزَّكَاةُ فَقَدْ اقْتَرَنَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَتُكَوِّى بِهِمَا جَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ/وَيُظْهِرُهُمْ﴾ (التوبة: 35). وَأَمَّا الصَّوْمُ فَقَوْلُهُ: ﴿كُتِبَ

عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ ﴿ وَقَوْلُهُ: ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (البقرة: 184) وَإِيجَابُ تَدَارُكِهِ عَلَى الْحَائِضِ. وَكَذَلِكَ الزَّنا وَالْقَتْلُ وَرَدَ فِيهِمَا تَهْدِيدَاتٌ وَدَلَالَاتٌ تَوَارَدَتْ عَلَى طُولِ مُدَّةِ النُّبُوَّةِ لَا تُحْصَى، فَلِذَلِكَ قَطَعُوا بِهِ، لَا بِمُجَرَّدِ الْأَمْرِ الَّذِي مُنْتَهَاهُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا فَيَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ.

معنى صيغة
«افعل»
بعد الحظر

2537. مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَوْلُهُ: «افْعَلْ» بَعْدَ الْحُظْرِ: مَا مُوجِبُهُ؟ وَهَلْ لَتَقْدُمِ الْحُظْرِ تَأْثِيرٌ؟

2538. قُلْنَا: قَالَ قَوْمٌ: لَا تَأْثِيرَ لَتَقْدُمِ الْحُظْرِ أَصْلًا.

2539. وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ قَرِينَةٌ تَصْرِفُهَا إِلَى الْإِبَاحَةِ.

2540. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ يُنْظَرُ، فَإِنْ كَانَ الْحُظْرُ السَّابِقُ عَارِضًا لِعِلَّةٍ، وَعُلِّقَتْ صِيغَةُ «افْعَلْ» بِزَوَالِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (المائدة: 2) فَعُرِفَ الْإِسْتِعْمَالُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لِرَفْعِ الدِّمِّ فَقَطْ، حَتَّى يَرْجِعَ حُكْمُهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ رَفْعُ هَذَا الْحُظْرِ بِنَدْبٍ أَوْ إِيْجَابٍ أَوْ إِبَاحَةٍ، لَكِنَّ الْأَغْلَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ فَانْتَشِرُوا ﴾ (الجمعة: 10) وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصَا حِيٍّ، فَادَّخَرُوا».

2541. أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحُظْرُ عَارِضًا لِعِلَّةٍ، وَلَا صِيغَةُ «افْعَلْ» عُلِقَ بِزَوَالِهَا، فَيَبْقَى مُوجِبُ الصِّيغَةِ عَلَى أَصْلِ التَّرَدُّدِ بَيْنَ النَّدْبِ وَالْإِيْجَابِ، وَيَزِيدُ هَاهُنَا احْتِمَالُ الْإِبَاحَةِ. وَيَكُونُ هَذَا قَرِينَةً تُرَوِّجُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ، وَإِنْ لَمْ تُعَيَّنْهُ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ دَعْوَى عُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ حَتَّى يَغْلِبَ الْعُرْفُ الْوَضْعَ.

2542. أَمَّا إِذَا لَمْ تَرُدْ صِيغَةُ «افْعَلْ»، لَكِنْ قَالَ: فَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بِالْإِصْطِيَادِ، فَهَذَا يَحْتَمِلُ الْوُجُوبَ وَالنَّدْبَ، وَلَا يَحْتَمِلُ الْإِبَاحَةَ، لِأَنَّهُ عُرِفَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. وَقَوْلُهُ: «أَمَرْتُكُمْ بِكَذَا» يُضَاهِي قَوْلَهُ: «افْعَلْ»، فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ إِلَّا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهَا.

النَّظَرُ الثَّالِثُ فِي:

[2/2]

2543. مُوجِبُ الْأَمْرِ وَمُقْتَضَاهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْفَوْرِ وَالتَّرَاحِي وَالتَّكَرَّارِ وَغَيْرِهِ

2544. وَلَا يَتَعَلَّقُ هَذَا النَّظَرُ بِصِغَةِ مَخْصُوصَةٍ، بَلْ يَجْرِي فِي قَوْلِهِ «أَفْعَلْ»، كَانَ لِلنَّدْبِ أَوْ لِلْوُجُوبِ، وَفِي قَوْلِهِ «أَمَرْتُكُمْ» وَ«أَنْتُمْ مَأْمُورُونَ»، وَفِي كُلِّ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ، إِشَارَةً كَانَتْ أَوْ لَفْظًا أَوْ قَرِينَةً أُخْرَى.

2545. لَكِنَّا نَتَكَلَّمُ فِي مُقْتَضَى قَوْلِهِ «أَفْعَلْ» لِيُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَنَرَسُمُ فِيهِ مَسَائِلَ: ١١

2546. [1] مَسْأَلَةٌ: قَوْلُهُ: «صُمْ»؛ كَمَا أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ، فَهُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الزَّمَانِ يَتَرَدَّدُ عَلَى الْفَوْرِ وَالتَّرَاحِي، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمِقْدَارِ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ وَاسْتِعْرَاقِ الْعُمُرِ.

الأمر: هل يدل
على التكرار

2547. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلْمَرَّةِ، وَيَحْتَمِلُ التَّكَرَّارَ.

2548. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلتَّكَرَّارِ.

2549. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ مَعْلُومَةٌ، وَحُصُولَ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ بِمَجَرَّدِهَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَاللَّفْظُ بَوَضْعِهِ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى نَفْيِ الزِّيَادَةِ وَلَا عَلَى اثْبَاتِهَا.

2550. وَقِيَاسُ مَذْهَبِ الْوَاقِفِيَّةِ التَّوَقُّفُ فِيهِ، لِتَرَدُّدِ اللَّفْظِ، كَتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ. لَكِنِّي أَقُولُ: لَيْسَ هَذَا تَرَدُّدًا فِي نَفْسِ اللَّفْظِ عَلَى نَحْوِ تَرَدُّدِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ، بَلِ اللَّفْظُ خَالٍ عَنِ التَّعَرُّضِ لِكَمِّيَّةِ الْمَأْمُورِ بِهِ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ الْإِتِمَامَ بَبَيَانِ الْكَمِّيَّةِ، كَمَا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُتِمَّمَهُ بِسَبْعِ مَرَّاتٍ أَوْ خَمْسٍ. وَلَيْسَ فِي نَفْسِ اللَّفْظِ تَعَرُّضٌ لِلْعَدَدِ، وَلَا هُوَ مَوْضُوعٌ لِأَحَادِ الْأَعْدَادِ وَضَعَ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ، وَكَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: «اقْتُلْ» إِذَا لَمْ يَقُلْ: «اقْتُلْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا» لَا نَقُولُ إِنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، بَلْ لَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لَهُ. فَإِنْ تَعَرَّضَ لِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو فَهُوَ زِيَادَةٌ / عَلَى كَلَامٍ نَاقِصٍ، بِإِتِمَامِهِ بِلَفْظٍ دَالٍّ عَلَى تِلْكَ الزِّيَادَةِ، لَا بِمَعْنَى الْبَيَانِ.

[3/2]

2551. فَإِنْ قِيلَ: بَيْنَ مَسْأَلَتِنَا وَبَيْنَ الْقَتْلِ فَرْقٌ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: اقْتُلْ، كَلَامٌ نَاقِصٌ لَا يُمَكِّنُ امْتِثَالَهُ، وَقَوْلُهُ: «صُمْ» كَلَامٌ تَامٌ مَفْهُومٌ يُمَكِّنُ امْتِثَالَهُ.

2552. قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَصِيرُ مُمْتَثِلًا بِقَتْلِ أَيِّ شَخْصٍ كَانَ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ «اقْتُلْ»، كَمَا يَصِيرُ مُمْتَثِلًا بِصَوْمِ أَيِّ يَوْمٍ كَانَ إِذَا قَالَ: صُمْ، بِلَا فَرْقٍ. وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «اقْتُلْ» كَقَوْلِهِ: «اقْتُلْ شَخْصًا»، لِأَنَّ الشَّخْصَ الْقَتِيلَ مِنْ ضَرُورَةِ الْقَتْلِ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ، كَمَا أَنَّ الْيَوْمَ مِنْ ضَرُورَةِ الصَّوْمِ وَإِنْ لَمْ يُصَرَّحْ بِهِ. فَيَتَحَصَّلُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ تَبْرَأُ ذِمَّتُهُ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، لِأَنَّ وَجُوبَهَا مَعْلُومٌ، وَالزِّيَادَةُ لَا دَلِيلَ عَلَى وَجُوبِهَا، إِذْ لَمْ يَتَعَرَّضِ اللَّفْظُ لَهَا، فَصَارَ كَمَا قَبْلَ قَوْلِهِ صُمْ، وَكُنَّا لَا نَشْكُ فِي نَفْيِ الْوُجُوبِ، بَلْ نَقْطَعُ بِانْتِفَائِهِ، وَقَوْلُهُ: «صُمْ» دَالٌّ عَلَى الْقَطْعِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَبَقِيَ الرَّائِدُ عَلَى مَا كَانَ. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ اللَّفْظِ الْمُجَرَّدِ عَنِ الْكَمِّيَّةِ. وَيَعْتَصِدُ هَذَا بِالْيَمِينِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا صُومَنَّ، لَبَرَّ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ، لَتَفَصَّى * عَنْ عَهْدَةِ النَّذْرِ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ الرَّائِدَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ.

* = لَتَخَلَّصَ

2553. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ فَسَّرَهُ بِالتَّكْرَارِ بِصَوْمِ الْعُمَرِ فَقَدْ فَسَّرَهُ بِمُحْتَمَلٍ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ إِحْقَاقَ زِيَادَةٍ، كَمَا لَوْ قَالَ: أَرَدْتُ بِقَوْلِي: اقْتُلْ: أَيِّ اقْتُلْ زَيْدًا، وَبِقَوْلِي: صُمْ، أَيِّ صُمْ يَوْمَ السَّبْتِ خَاصَّةً، فَإِنَّ هَذَا تَفْسِيرٌ بِمَا لَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ، بَلْ لَيْسَ تَفْسِيرًا، إِنَّمَا هُوَ كَزِيَادَةٍ لَمْ يَذْكُرْهَا، وَلَمْ يُوضَعْ اللَّفْظُ الْمَذْكُورُ لَهَا، بِالِاشْتِرَاكِ، وَلَا بِالتَّجَوُّزِ، وَلَا بِالتَّنْصِصِ.

138

|4/2|

2554. قُلْنَا: / هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَظْهَرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ إِنْ فَسَّرَهُ بِعَدَدٍ مَخْصُوصٍ، كَتِسْعَةٍ أَوْ عَشْرَةٍ، فَهُوَ إِتْمَامٌ بِزِيَادَةٍ، وَلَيْسَ بِتَفْسِيرٍ، إِذِ اللَّفْظُ لَا يَصْلُحُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَكَرُّرٍ وَعَدَدٍ، وَإِنْ أَرَادَ اسْتِغْرَاقَ الْعُمَرِ فَقَدْ أَرَادَ كُلِّيَّةَ الصَّوْمِ فِي حَقِّهِ، وَكَانَ كُلِّيَّةَ الصَّوْمِ شَيْءً فَرْدًا، إِذْ لَهُ حَدٌّ وَاحِدٌ وَحَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، فَهُوَ وَاحِدٌ بِالنَّوْعِ، كَمَا أَنَّ الْيَوْمَ الْوَاحِدَ وَاحِدٌ بِالْعَدَدِ، فَالْلَّفْظُ يَحْتَمِلُهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيَانًا لِلْمُرَادِ، لَا اسْتِثْنَاءَ زِيَادَةٍ، وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ، وَلَمْ يَخْطُرْ بِنَالِهِ عَدَدٌ، كَانَتْ الطَّلَاقُ الْوَاحِدَةُ ضَرُورَةً لَفِظِهِ، فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهَا. وَلَوْ نَوَى الثَّلَاثَةَ نَفَذَ لِأَنَّهُ كُلِّيَّةُ الطَّلَاقِ، فَهُوَ كَالْوَاحِدِ بِالْجِنْسِ أَوْ النَّوْعِ. وَلَوْ نَوَى طَلَقَتَيْنِ فَلَا غَوْصُ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُهُ. وَوَجْهُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ قَدْ تَكَلَّفْنَاهُ فِي كِتَابِ «الْمَبَادِي وَالْغَايَاتِ».

2555. فَإِنْ قِيلَ: الزِّيَادَةُ الَّتِي هِيَ كَالْتِمَّةِ لَا تَبْعُدُ إِزَادَتُهَا فِي اللَّفْظِ، فَلَوْ قَالَ: طَلَّقْتُ

زَوْجَتِي، وَلَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، وَقَالَ: أَرَدْتُ زَيْنَبَ بِنْتِي، وَقَعَ الطَّلَاقُ مِنْ وَقْتِ اللَّفْظِ، وَلَوْ لَا احْتِمَالُهُ لَوَقَعَ مِنْ وَقْتِ التَّعْيِينِ.

2556. قُلْنَا: الْفَرْقُ أَغْوَصُ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «زَوْجَتِي» مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْأَرْبَعِ، يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ، فَهُوَ كإِرَادَةِ إِحْدَى الْمُسَمَّيَاتِ بِالْمُشْتَرَكِ، أَمَّا الطَّلَاقُ فَمَوْضُوعٌ لِمَعْنَى لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعَدَدِ، وَالصَّوْمُ مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى لَا يَتَعَرَّضُ لِلسَّبْعَةِ وَالْعَشْرَةِ، وَلَيْسَتْ الْأَعْدَادُ مَوْجُودَاتٍ فَيَكُونُ اسْمُ «الصَّوْمِ» مُشْتَرَكًا بَيْنَهَا اشْتِرَاكَ اسْمِ «الزَّوْجَةِ» بَيْنَ النِّسْوَةِ الزَّوْجَاتِ.

2557. شَبَّهُ الْمُخَالِفِينَ إِيَّاهُ | ثَلَاثَةً:

2558. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: قَوْلُهُ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ، يَعُمُّ قَتْلَ كُلِّ مُشْرِكٍ، فَقَوْلُهُ: صُمْ وَصَلِّ، يَنْبَغِي أَنْ / يَعُمُّ كُلَّ زَمَانٍ، لِأَنَّ إِضَافَتَهُ إِلَى جَمِيعِ الْأَزْمَانِ وَاحِدٌ، كإِضَافَةِ لَفْظِ الْمُشْتَرَكِ إِلَى جَمِيعِ الْأَشْخَاصِ.

[5/2]

2559. قُلْنَا: إِنْ سَلَّمْنَا صِيغَةَ الْعُمُومِ فَلَيْسَ هَذَا نَظِيرًا لَهُ، بَلْ نَظِيرُهُ أَنْ يُقَالَ: صُمْ الْأَيَّامَ، وَصَلِّ فِي الْأَوْقَاتِ، أَمَّا مَجَرَّدُ قَوْلِهِ: صُمْ، فَلَا يَتَعَرَّضُ لِلزَّمَانِ لَا بِعُمُومٍ وَلَا بِخُصُوصٍ، لَكِنَّ الزَّمَانَ مِنْ ضَرُورَتِهِ كَالْمَكَانِ، وَلَا يَجِبُ تَعْمِيمُ الْأَمَاكِنِ بِالْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى كُلِّ مَكَانٍ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ الزَّمَانُ.

2560. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ قَوْلُهُ: صُمْ، كَقَوْلِهِ: لَا تَصُمْ، وَمُوجِبُ النَّهْيِ تَرْكُ الصَّوْمِ أَبَدًا، فَلْيَكُنْ مُوجِبُ الْأَمْرِ فِعْلُ الصَّوْمِ أَبَدًا، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنِ ضِدِّهِ، فَقَوْلُهُ: قُمْ، وَقَوْلُهُ: لَا تَقْعُدْ، وَاحِدٌ. وَقَوْلُهُ: تَحَرَّكْ، وَقَوْلُهُ: لَا تَسْكُنْ، وَاحِدٌ وَلَوْ قَالَ: لَا تَسْكُنْ، لَزِمَتْ الْحَرَكَةُ دَائِمًا، فَقَوْلُهُ: تَحَرَّكْ، تَضَمَّنَ قَوْلُهُ: لَا تَسْكُنْ.

2561. قُلْنَا: أَمَّا قَوْلُكُمْ إِنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنِ ضِدِّهِ، فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ فِي الْقُطْبِ الْأَوَّلِ *، وَإِنْ سَلَّمْنَا، فَعُمُومُ النَّهْيِ الَّذِي هُوَ ضَمْنٌ بِحَسَبِ الْأَمْرِ الْمُتَضَمِّنِ، لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ، فَلَوْ قَالَ: تَحَرَّكْ مَرَّةً وَاحِدَةً، كَانَ السُّكُونُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ مَقْصُورًا عَلَى الْمَرَّةِ، وَقَوْلُهُ: تَحَرَّكْ، كَقَوْلِهِ: تَحَرَّكْ مَرَّةً وَاحِدَةً، كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ. وَأَمَّا قِيَاسُهُمُ الْأَمْرَ عَلَى النَّهْيِ فَبَاطِلٌ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

* ص: 121-123

القياس باطل
في اللغات

2562. الأول: أَنَّ الْقِيَّاسَ بَاطِلٌ فِي اللُّغَاتِ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ تَوْقِيفًا.

[6/2]

2563. الثاني: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ فِي النَّهْيِ لُزُومَ الْإِنْتِهَاءِ مُطْلَقًا بِمَجَرَّدِ اللَّفْظِ، بَلْ لَوْ قِيلَ لِلصَّائِمِ: لَا تَصُمْ، يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: تَنْهَانِي عَنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ، أَوْ عَنِ الصَّوْمِ أَبَدًا...؟» فَيُسْتَفْسِرُ، بَلْ / التَّصْرِيحُ أَنْ يَقُولَ: لَا تَصُمْ أَبَدًا، أَوْ: لَا تَصُمْ يَوْمًا وَاحِدًا، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: لَا تَصُمْ، فَانْتَهَى يَوْمًا وَاحِدًا، جَازَ أَنْ يُقَالَ: قَضَى حَقَّ النَّهْيِ، وَلَا يُغْنِيهِمْ عَنْ هَذَا الْإِسْتِرْوَاخِ إِلَى الْمَنَاهِي الشَّرْعِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ، وَحَمْلُهَا عَلَى الدَّوَامِ، فَإِنَّ هَذَا الْقَائِلَ يَقُولُ: عَرَفْتُ ذَلِكَ بِأَدِلَّةٍ أَفَادَتْ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِأَنَّ الشَّرْعَ يُرِيدُ عَدَمَ الزَّنا وَالسَّرِقَةِ وَسَائِرِ الْفَوَاحِشِ مُطْلَقًا، وَفِي كُلِّ حَالٍ، لَا بِمَجَرَّدِ صِيغَةِ النَّهْيِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّا نُوْجِبُ الْإِيمَانَ دَائِمًا لَا بِمَجَرَّدِ قَوْلِهِ: آمِنُوا، لَكِنْ بِأَدِلَّةٍ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ دَوَامَ الْإِيمَانِ مَقْصُودٌ.

2564. الثالث: أَنْ نُفَرِّقَ، وَلَعَلَّهُ الْأَصَحُّ، فَنَقُولُ: إِنَّ الْأَمْرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ يَنْبَغِي أَنْ يُوجَدَ مُطْلَقًا، وَالنَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوجَدَ مُطْلَقًا، وَالنَّفْيُ الْمُطْلَقُ يَعْمُ، وَالْوُجُودُ الْمُطْلَقُ لَا يَعْمُ، فَكُلُّ مَا وَجَدَ مَرَّةً فَقَدْ وَجَدَ مُطْلَقًا، وَمَا انْتَفَى مَرَّةً فَمَا انْتَفَى مُطْلَقًا، وَلِذَلِكَ إِذَا قَالَ فِي الْيَمِينِ: لَا أَفْعَلَنَّ، بَرٍّ بِمَرَّةٍ، وَلَوْ قَالَ: لَا أَفْعَلُ، حَنْثَ بِمَرَّةٍ. وَمَنْ قَالَ: لَا صُومَنَّ، صَدَقَ وَعْدُهُ بِمَرَّةٍ، وَمَنْ قَالَ: لَا أَصُومُ، كَانَ كَاذِبًا مَهْمَا صَامَ مَرَّةً.

2565. الرابع: أَنَّهُ لَوْ حُمِلَ الْأَمْرُ عَلَى التَّكَرَّارِ لَتَعَطَّلَتِ الْأَشْغَالُ كُلُّهَا، وَحُمِلَ النَّهْيُ عَلَى التَّكَرَّارِ لَا يُفْضِي إِلَيْهِ، إِذْ يُمَكِّنُ الْإِنْتِهَاءَ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ عَنْ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مَعَ الْإِسْتِغَالِ بِشُغْلٍ لَيْسَ ضِدُّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلُّغَةِ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَشَقَّةِ وَالتَّعَذُّرِ. وَلَوْ قَالَ: أَفْعَلُ دَائِمًا، لَمْ يَتَغَيَّرْ مُوْجِبُ اللَّفْظِ بِتَعَذُّرِهِ، وَإِنْ كَانَ التَّعَذُّرُ هُوَ الْمَانِعُ فَلْيُقْتَصَرْ عَلَى مَا لَا يُطَاقُ وَيَشُقُّ دُونَ مَا يَتَيَسَّرُ.

[7/2]

2566. الخامس: أَنَّ النَّهْيَ / يَقْتَضِي قُبْحَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَيَجِبُ الْكَفُّ عَنِ الْقُبْحِ كُلِّهِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْحُسْنَ، وَلَا يَجِبُ الْإِثْبَانُ بِالْحُسْنِ كُلِّهِ.

الأمر والنهي
لا يدلان على
الحسن والقبح

2567. وَهَذَا أَيْضًا فَاسِدٌ، فَإِنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ لَا يَدُلَّانِ عَلَى الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ بِالْقُبْحِ تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ أَمْرًا، فَتَقُولُ: أَمَرَ بِالْقُبْحِ وَمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَأْمُرَ بِهِ. وَأَمَّا

* ص: 86، وما بعدها

الْأَمْرُ الشَّرْعِيُّ فَقَدْ بَيَّنَّا * أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحُسْنِ، وَلَا النَّهْيِ عَلَى الْقُبْحِ، فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْحُسْنِ وَالْقُبْحِ إِلَّا بِالإِضَافَةِ إِلَى ذَوَاتِ الْأَشْيَاءِ، بَلِ الْحُسْنُ مَا أَمْرٌ بِهِ، وَالْقُبْحُ مَا نُهِيَ عَنْهُ فَيَكُونُ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ تَابِعًا لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، لَا عِلَّةٌ وَلَا مَتَّبِعًا.

2568. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ أَوَامِرَ الشَّرْعِ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ حُمِلَتْ عَلَى التَّكْرَارِ. فَتَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ.

2569. قُلْنَا: وَقَدْ حُمِلَ فِي الْحَجِّ عَلَى الْإِتِّحَادِ فَلْيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ، فَكَذَلِكَ هَذَا بِدَلِيلٍ وَقَرَّائِنَ، بَلْ بِصَرَائِحَ سِوَى مُجَرَّدِ الْأَمْرِ. وَقَدْ أَجَابَ قَوْمٌ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْقَرِينَةَ فِيهِ إِضَافَتُهَا إِلَى أَسْبَابٍ وَشُرُوطٍ، وَكُلُّ مَا أُضِيفَ إِلَى شَرْطٍ وَتَكَرَّرَ الشَّرْطُ تَكَرَّرَ الْوُجُوبُ. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ يَتَبَيَّنُ فِي الْمَسْأَلَةِ التَّالِيَةِ.

2570. [2] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفَ الصَّائِرُونَ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلتَّكْرَارِ فِي الْأَمْرِ الْمُضَافِ إِلَى الشَّرْطِ: الأمر المعلق على شرط، هل يتكرر بتكرر الشرط؟

2571. فَقَالَ قَوْمٌ: لَا أَثَرٌ لِلإِضَافَةِ.

2572. وَقَالَ قَوْمٌ: يَتَكَرَّرُ بِتَكَرَّرِ الشَّرْطِ.

2573. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا أَثَرٌ لِلشَّرْطِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: اضْرِبْهُ، أَمْرٌ لَيْسَ يَقْتَضِي التَّكْرَارَ، فَقَوْلُهُ: اضْرِبْهُ إِنْ كَانَ قَائِمًا، أَوْ: إِذَا كَانَ قَائِمًا، لَا يَقْتَضِيهِ أَيْضًا. بَلْ لَا يُرِيدُ إِلَّا اخْتِصَاصَ الضَّرْبِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْإِطْلَاقُ / بِحَالَةِ الْقِيَامِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ لَوَكِيلِهِ: طَلِّقْ زَوْجَتِي إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ بِتَكَرَّرِ الدُّخُولِ، بَلْ لَوْ قَالَ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، لَمْ يَتَكَرَّرْ بِتَكَرَّرِ الدُّخُولِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: كُلَّمَا دَخَلْتَ الدَّارَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: 185) وَ(إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلِّ) كَقَوْلِهِ لَزَوْجَاتِهِ: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَهِيَ طَالِقٌ، وَمَنْ زَالَتْ عَلَيْهَا الشَّمْسُ فَهِيَ طَالِقٌ.

2574. وَلَهُمْ شُبْهَتَانِ:

2575. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْحُكْمَ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرَّرِ الْعِلَّةِ، وَالشَّرْطُ كَالْعِلَّةِ فَإِنَّ عِلَلَ الشَّرْعِ عِلَامَاتٌ.

2576. قُلْنَا: الْعِلَّةُ إِنْ كَانَتْ عَقْلِيَّةً فَهِيَ مُوجِبَةٌ لِدَاتِهَا، وَلَا يُعْقَلُ وُجُودُ ذَاتِهَا دُونَ الْمَعْلُولِ، وَإِنْ كَانَتْ شَرْعِيَّةً فَلَسْنَا نُسَلِّمُ تَكَرُّرَ الْحُكْمِ بِمُجَرَّدِ إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْعِلَّةِ، مَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِ قَرِينَةٌ أُخْرَى، وَهُوَ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ، وَمَعْنَى التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ الْأَمْرُ بِاتِّبَاعِ الْعِلَّةِ، وَكَأَنَّ الشَّرْعَ يَقُولُ: الْحُكْمُ يَثْبُتُ بِهَا فَاتَّبِعُوهَا.

2577. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ أَوَامِرَ الشَّرْعِ إِنَّمَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْأَسْبَابِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (المائدة: 6) وَ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ (المائدة: 6).

2578. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِمُوجِبِ اللُّغَةِ، وَمُجَرَّدِ الْإِضَافَةِ، بَلْ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ فِي كُلِّ شَرْطٍ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: 97) وَلَا يَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ بِتَكَرُّرِ الْإِسْطَاعَةِ. فَإِنْ أَحَالُوا ذَلِكَ عَلَى الدَّلِيلِ، أَحَلَّنَاهَا بِتَكَرُّرٍ أَيْضًا عَلَى الدَّلِيلِ، كَيْفَ وَمَنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ غَيْرَ مُحَدِّثٍ فَلَا يَتَكَرَّرُ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ جُنُبًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَطَهَّرَ إِذَا لَمْ يُرِدِ الصَّلَاةَ، فَلَمْ يَتَكَرَّرْ مُطْلَقًا، لَكِنْ اتَّبِعْ / فِيهِ مُوجِبُ الدَّلِيلِ.

[9/2]

الأمر هل يقتضي
الفور؟

2579. |3| مَسْأَلَةٌ: مُطْلَقُ الْأَمْرِ أَيْقَتَضِي الْفَوْرَ عِنْدَ قَوْمٍ، وَلَا يَقْتَضِيهِ عِنْدَ قَوْمٍ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ مِنَ الْوَاقِفِيَّةِ قَوْمٌ. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: التَّوَقُّفُ فِي الْمَوْخَرِ هَلْ هُوَ مُمْتَثِلٌ أَمْ لَا، أَمَّا الْمُبَادِرُ فَمُمْتَثِلٌ قَطْعًا. وَمِنْهُمْ مَنْ غَلَا وَقَالَ: يَتَوَقَّفُ فِي الْمُبَادِرِ أَيْضًا. 2580. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي إِلَّا الْإِمْتِثَالَ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْبِدَارُ وَالتَّأْخِيرُ.

2581. وَنَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْوَقْفِ أَوَّلًا، فنَقُولُ لِلْمُتَوَقَّفِ: الْمُبَادِرُ مُمْتَثِلٌ أَمْ لَا؟ فَإِنْ تَوَقَّفَتْ فَقَدْ خَالَفَتْ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ قَبْلَكَ، فَإِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْمُسَارِعَ إِلَى الْإِمْتِثَالِ مُبَالِغٌ فِي الطَّاعَةِ، مُسْتَوْجِبٌ جَمِيلُ الشَّاءِ. وَالْمَأْمُورُ إِذَا قِيلَ لَهُ: قُمْ، فَقَامَ، يَعْلَمُ نَفْسَهُ مُمْتَثِلًا وَلَا يَعُدُّ بِهِ مُخْطِئًا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ، وَقَدْ أَتَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْمُسَارِعِينَ، فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (آل عمران: 133)، وَقَالَ: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ (المؤمنون: 61).

2582. وَإِذَا بَطَلَ هَذَا التَّوَقُّفُ فنَقُولُ: لَا مَعْنَى لِلتَّوَقُّفِ فِي الْمَوْخَرِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: اغْسِلْ هَذَا الثَّوْبَ، مَثَلًا، لَا يَقْتَضِي إِلَّا طَلَبَ الْغَسْلِ، وَالزَّمَانَ مِنْ ضَرُورَةِ الْغَسْلِ،

[10/2]

كَالْمَكَانِ، وَكَالشَّخْصِ فِي الْقَتْلِ وَالضَّرْبِ وَالسَّوْطِ وَالسَّيْفِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ. ثُمَّ لَا يَقْتَضِي الْأَمْرُ بِالضَّرْبِ مَضْرُوبًا مَخْصُوصًا، وَلَا سَوْطًا، وَلَا مَكَانًا لِلْأَمْرِ، فَكَذَلِكَ الزَّمَانُ، لِأَنَّ اللَّافِظَ سَاكِتٌ عَنِ التَّعَرُّضِ لِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، فَهُمَا سَيَّانٌ. وَيَعْتَصِدُ هَذَا - بِطَرِيقِ ضَرْبِ الْمِثَالِ، لَا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ / بِصَدَقِ الْوَعْدِ إِذَا قَالَ: أَغْسِلْ وَأَقْتُلْ، فَإِنَّهُ صَادِقٌ بَادِرٌ أَوْ آخِرٌ. وَلَوْ حَلَفَ: لَا دُخْلَنَ الدَّارَ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْبَدَارُ.

2583. وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ مُدَّعِيَ الْفُورِ مُتَحَكِّمٌ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى أَنْ يَنْقُلَ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنْ قَوْلَهُمْ: أَفْعَلْ، لِلْبَدَارِ. وَلَا سَبِيلَ إِلَى نَقْلِ ذَلِكَ لَا تَوَاتُرًا وَلَا أَحَادًا.

2584. وَلَهُمْ شُبُهَتَانِ:

2585. الْأُولَى: أَنَّ الْأَمْرَ لِلْجُوبِ، وَفِي تَجْوِيزِ التَّأْخِيرِ مَا يُنَافِي الْجُوبَ، إِمَّا بِالتَّوْسِيعِ، وَإِمَّا بِالتَّخْيِيرِ فِي فِعْلٍ لَا بَعِيْنُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ الْوَاقِعَةِ فِي الْأَوْقَاتِ، وَالتَّوْسِيعُ وَالتَّخْيِيرُ كِلَاهُمَا يَنَاقِضُ الْجُوبَ.

2586. قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا فِي الْقُطْبِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ وَالْمُوسَّعَ جَائِزٌ *، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ صَرَّحَ وَقَالَ: اغْسِلِ الثَّوْبَ أَيَّ وَقْتٍ شِئْتَ، فَقَدْ أَوْجَبْتُهُ عَلَيْكَ، لَمْ يَتَنَاقِضْ. ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْجُوبِ، وَلَوْ كَانَ لِلْجُوبِ، إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِقَرِينَةٍ، فَالتَّوْسِعُ لَا يُنَافِيهِ، كَمَا سَبَقَ *.

* ص: 102، 142

* ص: 405، ويأتي في: 416

2587. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي جُوبَ الْفِعْلِ، وَاعْتِقَادَ الْجُوبِ، وَالْعَزْمَ عَلَى الْإِمْتِثَالِ، ثُمَّ جُوبَ الْإِعْتِقَادِ وَالْعَزْمَ عَلَى الْفُورِ، فَلْيَكُنْ كَذَلِكَ الْفِعْلُ. 2588. قُلْنَا: الْقِيَاسُ بَاطِلٌ فِي اللُّغَاتِ. ثُمَّ هُوَ مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِ: أَفْعَلْ أَيَّ وَقْتٍ شِئْتَ، فَإِنَّ الْإِعْتِقَادَ، وَالْعَزْمَ فِيهِ، عَلَى الْفُورِ، دُونَ الْفِعْلِ.

2589. ثُمَّ نَقُولُ: وَجُوبُ الْفُورِ فِي الْعَزْمِ وَالْإِعْتِقَادِ مَعْلُومٌ بِقَرِينَةٍ وَأَدَلَّةٍ أَدَلَّتْ عَلَى التَّصْدِيقِ لِلشَّارِعِ، وَالْعَزْمُ عَلَى الْإِنْفِيَادِ لَهُ، وَلَمْ يَحْصُلْ ذَلِكَ بِمَجَرَّدِ الصِّيْغَةِ.

2590. [4] مَسْأَلَةٌ: مَذْهَبُ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ وَجُوبَ الْقَضَاءِ لَا يَفْتَقِرُ / إِلَى أَمْرٍ مُجَدِّدٍ.

هل يفتقر وجوب القضاء إلى أمر جديد؟

2591. وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ أَنَّ الْأَمْرَ بِعِبَادَةٍ فِي وَقْتٍ لَا يَقْتَضِي الْقَضَاءَ، لِأَنَّ تَخْصِيصَ

[11/2]

الْعِبَادَةُ بِوَقْتِ الزَّوَالِ، أَوْ شَهْرِ رَمَضَانَ، كَتَخْصِيصِ الْحَجِّ بِعَرَفَاتٍ، وَتَخْصِيصِ الزَّكَاةِ بِالْمَسَاكِينِ، وَتَخْصِيصِ الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ بِشَخْصٍ، وَتَخْصِيصِ الصَّلَاةِ بِالْقِبْلَةِ. فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالشَّخْصِ، فَإِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ تَقْيِيدٌ لِلْمَأْمُورِ بِصِفَةٍ، وَالْعَارِي عَنْ تِلْكَ الصِّفَةِ لَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ، بَلْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْأَمْرِ.

2592. فَإِنْ قِيلَ: الْوَقْتُ لِلْعِبَادَةِ كَالْأَجَلِ لِلدِّينِ، فَكَمَا لَا يَسْقُطُ الدِّينُ بِانْقِضَاءِ الْأَجَلِ، لَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ الْوَاجِبَةُ فِي الذِّمَّةِ بِانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ.

2593. قُلْنَا: مِثَالُ الْأَجَلِ الْحَوْلُ فِي الزَّكَاةِ، لَا جَرَمَ لَا تَسْقُطُ الزَّكَاةُ بِانْقِضَائِهِ، لِأَنَّ الْأَجَلَ مُهْلَةٌ لِتَأْخِيرِ الْمُطَالَبَةِ، حَتَّى يُنْجَزَ بَعْدَ الْمُدَّةِ، وَأَمَّا الْوَقْتُ فَقَدْ صَارَ وَصْفًا لِلْوَاجِبِ، كَالْمَكَانِ وَالشَّخْصِ. وَمَنْ أَوْجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِصِفَةٍ، فَإِذَا أَتَى بِهِ لَا عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ، لَمْ يَكُنْ مُمْتَثِلًا.

2594. نَعَمْ يَجِبُ الْقَضَاءُ فِي الشَّرْعِ إِمَّا بِنَصٍّ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» أَوْ بِقِيَاسٍ، فَإِنَّا نَقِيسُ الصَّوْمَ إِذَا نَسِيَهُ عَلَى الصَّلَاةِ إِذَا نَسِيَهَا، وَنَرَاهُ فِي مَعْنَاهَا. وَلَا نَقِيسُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةَ وَلَا الْأَضْحِيَّةَ، فَإِنَّهُمَا لَا يُقْضِيَانِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِمَا. وَفِي رَمِيِّ الْجِمَارِ تَرَدُّدُ أَنَّهُ بَأْيِ الْأَصْلَيْنِ أَشْبَهُ. وَلَا نَقِيسُ صَلَاةَ الْحَائِضِ عَلَى صَوْمِهَا فِي الْقَضَاءِ، لِفَرْقِ النَّصِّ. وَلَا نَقِيسُ صَلَاةَ الْكَافِرِ وَزَكَاتَهُ عَلَى صَلَاةِ الْمُرْتَدِّ، وَإِنْ / تَسَاوَيَا فِي أَصْلِ الْأَمْرِ وَالْوُجُوبِ عِنْدَنَا.

[12/2]

الأمر هل يقتضي
الجزاء؟

2595. |5| مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ |بَعْضُ| الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي وَقُوعَ الْإِجْزَاءِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ إِذَا امْتَثَلَ. وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ: لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِجْزَاءِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ طَاعَةً وَقُرْبَةً وَسَبَبَ ثَوَابٍ وَامْتِثَالًا، لَكِنْ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْإِمْتِثَالَ مِنْ وَجُوبِ الْقَضَاءِ، وَلَا يُلْزَمُ حُصُولُ الْإِجْزَاءِ بِالْأَدَاءِ، بِدَلِيلٍ أَنَّ مَنْ فَسَدَ حُجَّتُهُ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِالْإِتْمَامِ، وَلَا يُجْزئُهُ، بَلْ يُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ. وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ، وَمُمْتَثِلٌ إِذَا صَلَّى، وَمُطِيعٌ وَمُتَقَرِّبٌ، وَيُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، فَلَا يُمَكِّنُ إِنْكَارُ كَوْنِهِ مَأْمُورًا وَلَا إِنْكَارُ كَوْنِهِ مُمْتَثِلًا حَتَّى يَسْقُطَ الْعِقَابُ، وَلَا إِنْكَارُ كَوْنِهِ مَأْمُورًا بِالْقَضَاءِ. فَهَذِهِ أُمُورٌ مَقْطُوعٌ بِهَا.

2596. وَالصَّوَابُ عِنْدَنَا أَنْ نُفَصِّلَ وَنَقُولَ: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْقَضَاءَ يَجِبُ بِأَمْرِ مُتَجَدِّدٍ وَأَنَّهُ

مِثْلُ الْوَاجِبِ الْأَوَّلِ، أَلَا أَمْرٌ بِالشَّيْءِ لَا يَمْنَعُ إِجَابَ مِثْلِهِ بَعْدَ الْإِمْتِثَالِ. وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ. وَلَكِنَّ ذَلِكَ الْمِثْلَ إِنَّمَا يُسَمَّى قَضَاءً إِذَا كَانَ فِيهِ تَدَارُكٌ لِفَائِتٍ مِنْ أَصْلِ الْعِبَادَةِ أَوْ وَصْفِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَوَاتٌ وَخَلَلٌ اسْتَحَالَ تَسْمِيَتُهُ قَضَاءً.

2597. فَنَقُولُ: الْأَمْرُ يَدُلُّ عَلَى إِجْزَاءِ الْمَأْمُورِ إِذَا أُدِيَ بِكَمَالٍ وَصَفِهِ وَشَرْطِهِ مِنْ غَيْرِ خَلَلٍ. وَإِنْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ خَلَلٌ، كَمَا فِي الْحَجِّ الْفَاسِدِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ الطَّهَارَةِ، فَلَا يَدُلُّ الْأَمْرُ عَلَى إِجْزَائِهِ، بِمَعْنَى مَنَعَ إِجَابِ الْقَضَاءِ.

2598. فَإِنْ قِيلَ: فَالَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهَّرٌ، مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ / عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ، أَوْ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ مَعَ الطَّهَارَةِ؟ فَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِالصَّلَاةِ مَعَ الطَّهَارَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَاصِيًا، وَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِالصَّلَاةِ عَلَى حَالَتِهِ فَقَدْ امْتَثَلَ مِنْ غَيْرِ خَلَلٍ، فَبِمَ عُقِلَ إِجَابُ الْقَضَاءِ؟ وَكَذَلِكَ الْمَأْمُورُ بِإِتِمَامِ الْحَجِّ الْفَاسِدِ أَتَمَّ كَمَا أَمَرَ.

2599. قُلْنَا: هَذَا مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ مَعَ الْخَلَلِ بِضُرُورَةٍ نَسِيَانَةٍ، فَقَدْ أَتَى بِصَلَاةٍ مُخْتَلَةٍ فَاقْدَرِ شَرْطَهَا، لِضُرُورَةِ حَالِهِ، فَعُقِلَ الْأَمْرُ بِتَدَارُكِ الْخَلَلِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلَلٌ لَا عَنْ قَصْدٍ وَلَا عَنْ نِسْيَانٍ، فَلَا تَدَارُكَ فِيهِ، فَلَا يُعْقَلُ إِجَابُ قَضَائِهِ. وَهُوَ الْمَعْنَى بِإِجْزَائِهِ. وَكَذَلِكَ مُفْسِدُ الْحَجِّ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَقْضِي الْحَجَّ الْفَاسِدَ، فَإِنَّهُ امْتَثَلَ ذَلِكَ الْأَمْرَ، لَكِنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِحَجٍّ خَالٍ عَنْ فَسَادٍ، وَقَدْ فَوَّتَ عَلَى نَفْسِهِ ذَلِكَ، فَيَقْضِيهِ.

2600. 6| مَسْأَلَةٌ: الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا بِالشَّيْءِ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ. مِثَالُهُ

قَوْلُهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ (التوبة: 103) لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْأَدَاءِ بِمُجَرَّدِهِ عَلَى الْأُمَّةِ. وَرُبَّمَا ظَنَّ ظَانٌّ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لَكِنَّ دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاجِبُ الطَّاعَةِ، وَأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا مَأْذُونِينَ فِي الْمَنَعِ لَكَانَ ذَلِكَ تَحْقِيرًا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَنْفِيرًا لِلأُمَّةِ عَنْهُ، وَذَلِكَ يَغْضُ مِنْ قَدْرِهِ، وَيُشَوِّشُ مَقْصُودَ الشَّرْعِ، وَإِلَّا فَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يُقَالَ لِلزَّوْجِ الشَّافِعِيِّ إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ بَائِنٌ، عَلَى نِيَّةِ الطَّلَاقِ: رَاجِعُهَا وَطَالِبُهَا بِالْوُطْءِ؛ وَيُقَالَ لِلْحَنْفِيَّةِ

هل الأمر بالأمر
بالشيء أمر
بالشيء؟

[14/2]

الَّتِي تَرَى أَنَّهَا بَائِنَةٌ: يَجِبُ / عَلَيْكَ الْمَنْعُ؛ وَيُقَالُ لِلْوَلِيِّ الَّذِي يَرَى أَنَّ لِطِفْلِهِ عَلَى طِفْلٍ غَيْرِهِ شَيْئًا: اِطْلُبْهُ؛ وَيُقَالُ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى طِفْلِهِ: لَا تُعْطِهِ وَمَانِعُهُ؛ وَيَقُولُ السَّيِّدُ لِأَحَدِ الْعَبْدَيْنِ: أَوْجَبْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَأْمُرَ الْعَبْدَ الْآخَرَ، وَيَقُولُ لِلْآخَرِ أَوْجَبْتُ عَلَيْكَ الْعِصْيَانَ لَهُ.

2601. وَبِهَذَا تَعْرِفُ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ» لَيْسَ خِطَابًا مِنَ الشَّرْعِ مَعَ الصَّبِيِّ؛ ١١ وَلَا إِجَابًا عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ وَاجِبٌ عَلَى الْوَلِيِّ.

2602. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ قَالَ لِلنَّبِيِّ: أَوْجَبْتُ عَلَيْكَ أَنْ تُوجِبَ عَلَى الْأُمَّةِ، وَقَالَ لِلْأُمَّةِ: أَوْجَبْتُ عَلَيْكُمْ خِلَافَهُ؟

2603. قُلْنَا: ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى النَّبِيِّ أَنْ يَقُولَ: أَوْجَبْتُ، لَا عَلَى حَقِيقَةِ الْإِجَابِ. فَإِنْ أَرَادَ حَقِيقَةَ الْإِجَابِ، فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ. بِخِلَافِ قَوْلِهِ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ (التوبة: 103) فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُنَاقِضُهُ أَمْرُهُم بِالْمَنْعِ.

2604. فَإِنْ قِيلَ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَالتَّسْلِيمُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ.

2605. قُلْنَا: لَا يَجِبُ التَّسْلِيمُ، بَلْ يَجِبُ الطَّلَبُ فَقَطْ، ثُمَّ إِنْ وَجَبَ التَّسْلِيمُ فَذَلِكَ يَتِمُّ بِالتَّسْلِيمِ الْمُحَرَّمِ، وَإِنَّمَا يُنَاقِضُ التَّسْلِيمَ انْتِفَاءُ التَّسْلِيمِ فِي نَفْسِهِ لَا انْتِفَاءُ حِلِّهِ وَحُكْمِهِ.

2606. وَبِالْجُمْلَةِ: كَمَا أَنَّ مَنْ أَمَرَ زَيْدًا بِضَرْبِ عَمْرٍو فَلَا يَطْلُبُ مِنْ عَمْرٍو شَيْئًا، فَكَذَلِكَ إِذَا أَمَرَهُ بِأَمْرٍ عَمْرًا فَلَا يَطْلُبُ مِنْ عَمْرٍو شَيْئًا.

الأمر لجماعة هل يقتضي الوجوب العيني؟

[15/2]

2607. |7| مَسْأَلَةٌ: ظَاهِرُ الْخِطَابِ مَعَ جَمَاعَةٍ بِالْأَمْرِ يَقْتَضِي وَجُوبَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى سُقُوطِ الْفَرَضِ عَنِ الْجَمِيعِ بِفِعْلٍ وَاحِدٍ، / أَوْ يَرَدَ الْخِطَابُ بِلَفْظٍ لَا يَعُمُّ الْجَمِيعَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (آل عمران: 104) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ (التوبة: 122) فَإِنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى التَّعْيِينِ.

حقيقة فرض الكفاية

2608. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا حَقِيقَةُ فَرَضِ الْكِفَايَةِ؟ أَهُوَ فَرَضٌ عَلَى الْجَمِيعِ ثُمَّ يَسْقُطُ الْفَرَضُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ، أَوْ هُوَ فَرَضٌ عَلَى وَاحِدٍ لَا بَعِيْنِهِ، أَيْ وَاحِدٍ كَانَ، كَالْوَاجِبِ

الْمُخَيَّرِ فِي خِصَالِ الْكُفَّارَةِ، أَوْ هُوَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ حَضَرَ وَتَعَيَّنَ، أَغْنَى حَضَرَ الْجِنَازَةَ أَوْ الْمُنْكَرَ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ فَهُوَ نَدْبٌ فِي حَقِّهِ؟

2609. قُلْنَا: الصَّحِيحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ عُمُومُ الْفَرْضِيَّةِ، فَإِنَّ سُقُوطَ الْفَرْضِ دُونَ الْأَدَاءِ يُمَكِّنُ: إِمَّا بِالنَّسْخِ أَوْ بِسَبَبٍ آخَرَ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنََّّهُمْ لَوْ فَعَلُوا بِأَجْمَعِهِمْ نَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَوَابَ الْفَرْضِ. وَإِنْ امْتَنَعُوا عَمَّ الْحَرَجِ الْجَمِيعِ، وَلَوْ خَلَا بَعْضُهُمْ عَنِ الْوُجُوبِ لَانْفَكَّ عَنِ الْإِثْمِ. أَمَّا الْإِجَابُ عَلَى وَاحِدٍ لَا بَعِيْنِهِ فَمَحَالٌ، لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ، وَإِذَا أَبْهَمَ الْوُجُوبُ لَمْ يَعْلَمْ، بِخِلَافِ إِجَابِ خَصْلَةٍ مِنْ خَصَلَتَيْنِ، فَإِنَّ تَخْيِيرَ الْمُكَلَّفِ بَيْنَ فِعْلَيْنِ لَا يُوجِبُ تَعَذُّرَ الْإِمْتِثَالِ. كَمَا حَقَّقْنَاهُ فِي بَيَانِ الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ.

2610. |8| مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَتِ الْمُعْتَزِلَةُ إِلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ لَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ مَأْمُورًا قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِمْتِثَالِ /.

هل يكون المأمور
مأمورًا قبل
التمكن من
الامتثال؟
|16/2|

2611. وَذَهَبَ الْقَاضِي وَجَمَاهِيرُ أَهْلِ الْحَقِّ إِلَى أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ.

2612. وَفِي تَفْهِيمِ حَقِيقَةِ الْمَسْأَلَةِ غُمُوضٌ. وَسَبِيلُ كَشْفِ الْغِطَاءِ عَنْهُ أَنْ نَقُولَ:

2613. إِنَّمَا يَعْلَمُ الْمَأْمُورُ كَوْنَهُ مَأْمُورًا مَهْمَا كَانَ مَأْمُورًا، لِأَنَّ الْعِلْمَ يَتَّبِعُ الْمَعْلُومَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَأْمُورًا إِذَا تَوَجَّهَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ. وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقُولَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ صُمْ غَدًا، وَأَنَّ هَذَا أَمْرٌ مُحَقَّقٌ نَاجِزٌ فِي الْحَالِ وَإِنْ كَانَ مَشْرُوطًا بِبَقَاءِ الْعَبْدِ إِلَى غَدٍ. وَلَكِنْ اتَّفَقَتِ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ الْمُقَيَّدَ بِالشَّرْطِ أَمْرٌ حَاصِلٌ نَاجِزٌ فِي الْحَالِ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ تَحَقُّقُ الشَّرْطِ مَجْهُولًا عِنْدَ الْأَمْرِ وَالْمَأْمُورِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَعْلُومًا فَلَا، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: صُمْ إِنْ صَعِدْتَ إِلَى السَّمَاءِ، أَوْ إِنْ عِشْتَ أَلْفَ سَنَةٍ، فَلَيْسَ هَذَا بِأَمْرٍ، أَيْ هَذِهِ الصَّيْغَةُ لَيْسَتْ عِبَارَةً عَنْ حَقِيقَةِ الْمَعْنَى الَّذِي يَقُومُ بِالنَّفْسِ وَيُسَمَّى أَمْرًا. وَلَوْ قَالَ: صُمْ إِنْ كَانَ الْعَالَمُ مَخْلُوقًا، أَوْ إِنْ كَانَ اللَّهُ مَوْجُودًا، فَهَذَا أَمْرٌ وَلَكِنْ لَيْسَ بِمُقَيَّدٍ بِشَرْطٍ. وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الشَّرْطِ فِي شَيْءٍ، فَإِنَّ الشَّرْطَ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ وَأَنْ لَا يُوجَدَ. فَلَمَّا كَانَ الْعِلْمُ بِوُجُودِ الشَّرْطِ أَوْ عَدَمِهِ مُنَافِيًا وَجُودَ الْأَمْرِ الْمُقَيَّدِ بِالشَّرْطِ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ فَالشَّرْطُ فِي أَمْرِهِ مُحَالٌ.

[17/2]

2614. وَنَحْنُ نُسَلِّمُ أَنَّ جَهْلَ الْمَأْمُورِ شَرْطٌ، / أَمَّا جَهْلُ الْأَمْرِ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ، حَتَّى لَوْ عَلِمَ السَّيِّدُ بِقَوْلِ نَبِيِّ صَادِقٍ أَنَّ عَبْدَهُ يَمُوتُ قَبْلَ رَمَضَانَ، فَيَتَصَوَّرُ أَنَّ يَأْمُرُهُ بِصَوْمِ رَمَضَانَ مَهْمَا جَهَلَ الْعَبْدُ ذَلِكَ. وَرُبَّمَا كَانَ لَهُ فِيهِ لُطْفٌ يَدْعُوهُ إِلَى الطَّاعَاتِ، وَيَزْجُرُهُ عَنِ الْمَعَاصِي. وَرُبَّمَا كَانَ لُطْفًا بغيرِ الْمَأْمُورِ، بِحَثِّ أَوْ زَجْرٍ، وَرُبَّمَا يَكُونُ امْتِحَانًا لَهُ لِيَسْتَغْلَ بِالِاسْتِعْدَادِ، فَيُثَابَ عَلَى الْعَزْمِ عَلَى الْإِمْتِثَالِ، وَيُعَاقَبَ عَلَى الْعَزْمِ عَلَى التَّرْكِ.

2615. وَالْمُعْتَزَلَةُ أَحَالُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: إِذَا شَهِدَ الْعَبْدُ هَلَالَ رَمَضَانَ، تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، بِحُكْمِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: 185) لَكِنَّ ذَلِكَ بِنَاءٌ عَلَى ظَنِّ الْبَقَاءِ وَدَوَامِ الْقُدْرَةِ، فَإِنَّ الْحَيَاةَ وَالْقُدْرَةَ شَرْطُ التَّكْلِيفِ، فَإِذَا مَاتَ فِي مُنْتَصَفِ الشَّهْرِ تَبَيَّنَا أَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِالنِّصْفِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِالنِّصْفِ الثَّانِي.

2616. وَيَذُكُّكَ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِهِمْ مَسَالِكُ:

2617. الْمَسْلَكُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً قَبْلَ ظُهُورِ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّ الصَّبِيَّ لَمَّا يَبْلُغُ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ وَيَعْتَقِدَ كَوْنَهُ مَأْمُورًا بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، مِنْهَا عَنِ الزَّنا وَالسَّرِقَةِ وَالْقَتْلِ فِي الْحَالِ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ وَقْتُ صَلَاةٍ وَلَا زَكَاةٍ، وَلَا حَضَرَ مَنْ يُمَكِّنُ قَتْلَهُ وَالزَّنا بِهِ، وَلَا حَضَرَ مَالٌ تُمَكِّنُ سَرِقَتَهُ، وَلَكِنْ يَعْلَمُ نَفْسَهُ مَأْمُورًا مِنْهَا بِشَرْطِ التَّمَكُّنِ، لِأَنَّهُ جَاهِلٌ بِعَوَاقِبِ أَمْرِهِ، وَعِلْمُهُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِهَا لَا يَدْفَعُ عَنْهُ وَجُوبَ هَذَا الْإِعْتِقَادِ.

2618. الْمَسْلَكُ الثَّانِي: أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى أَنَّ مَنْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِ مَا لَيْسَ مِنْهَا

[18/2]

عَنْهُ / فَلَيْسَ بِمُتَقَرَّبٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِ الْمَنْهِيَّاتِ، وَالْإِثْيَانِ بِالْمَأْمُورَاتِ، كَانَ مُتَقَرَّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. فَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ لَا يَكُونَ مَأْمُورًا أَوْ مَنْهِيًا، لَعَلَّمَ اللَّهُ بِأَنَّهُ لَا يُسَاعِدُهُ التَّمَكُّنُ، فَيَنْبَغِي أَنْ نَشْكَّ فِي كَوْنِهِ مُتَقَرَّبًا وَنَتَوَقَّفَ، وَنَقُولَ: إِنْ مِتَّ بَعْدَ هَذَا الْعَزْمِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا ثَوَابَ لَكَ، لِأَنَّهُ لَا تَقَرُّبَ مِنْكَ، وَإِنْ عِشْتَ وَتَمَكَّنْتَ تَبَيَّنَا عِنْدَ ذَلِكَ كَوْنَكَ مُتَقَرَّبًا. وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

2619. الْمَسْلَكُ الثَّالِثُ: إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْفَرَضِ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ

الْفَرَضِيَّةُ، وَلَا تُعْقَلُ تَثْبِيْتُ نِيَّةِ الْفَرَضِيَّةِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْفَرَضِيَّةِ، وَالْعَبْدُ يَنْوِي فِي أَوَّلِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَرَضَ الظُّهْرِ. وَرُبَّمَا يَمُوتُ فِي أَثْنَاءِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَيَتَبَيَّنُ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرَضًا، فَلْيَكُنْ شَاكًّا فِي الْفَرَضِيَّةِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَمْتَنِعُ النِّيَّةُ، فَإِنَّ النِّيَّةَ قَصْدٌ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا إِلَى مَعْلُومٍ.

2620. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ نَوَى فَرَضِيَّةَ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَلَوْ مَاتَ بَعْدَ رَكَعَتَيْنِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ تَكُنِ الْأَرْبَعُ فَرِيضَةً وَهُوَ مُجَوِّزٌ لِلْمَوْتِ، فَكَيْفَ يَنْوِي فَرَضَ مَا هُوَ شَاكٌّ فِيهِ؟

2621. قُلْنَا: لَيْسَ شَاكًّا فِيهِ، بَلْ هُوَ قَاطِعٌ بِأَنَّ الْأَرْبَعَ فَرَضٌ بِشَرْطِ الْبَقَاءِ، وَالْأَمْرُ بِالشَّرْطِ أَمْرٌ فِي الْحَالِ، وَلَيْسَ بِمُعَلَّقٍ، وَالْفَرَضُ بِالشَّرْطِ فَرَضٌ، أَيْ إِنَّهُ مَأْمُورٌ أَمْرًا إيجابًا، مَنْ عَزَمَ عَلَيْهِ يُثَابُ ثَوَابُ مَنْ عَزَمَ عَلَى وَاجِبٍ. وَإِذَا قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: صُمْ غَدًا؛ فَهُوَ أَمْرٌ فِي الْحَالِ بِصَوْمٍ فِي الْغَدِ لَا أَنَّهُ أَمْرٌ فِي الْغَدِ، وَإِذَا قَالَ لَهُ: أَوْجَبْتُ عَلَيْكَ / بِشَرْطِ بَقَائِكَ وَقُدْرَتِكَ، فَهُوَ مُوجِبٌ فِي الْحَالِ، لَكِنْ إيجابًا بِشَرْطٍ. فَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ تُفْهَمَ حَقِيقَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَوَكِيلِهِ: بَعْ دَارِي غَدًا، فَهُوَ مُوَكَّلٌ وَأَمْرٌ فِي الْحَالِ، وَالْوَكِيلُ مَأْمُورٌ وَوَكِيلٌ فِي الْحَالِ، حَتَّى يُعْقَلَ أَنَّ يُعْزَلَ قَبْلَ مَجِيءِ الْغَدِ، فَإِذَا قَالَ الْوَكِيلُ: وَكَلَنِي ثُمَّ عَزَلَنِي، وَأَمَرَنِي ثُمَّ مَنَعَنِي، كَانَ صَادِقًا. فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ مَجِيءِ الْغَدِ لَا يُتَبَيَّنُ أَنَّهُ كَانَ كَاذِبًا.

[19/2]

2622. وَقَدْ حَقَّقْنَا هَذَا * فِي مَسْأَلَةِ نَسْخِ الْأَمْرِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِمْتِنَالِ، وَفِي نَسْخِ الذَّبْحِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلِهَذَا فَرَّقَ الْفُقَهَاءُ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتَ وَكِيلِي، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: وَكَلْتُكَ بِبَيْعِ دَارِي، لَكِنْ تَبِيعُهَا عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ. فَإِنَّ الْأَوَّلَ تَعْلِيقٌ، وَمَنْ مَنَعَ تَعْلِيقَ الْوَكَالَةِ رُبَّمَا جَوَّزَ تَنْجِيزَ الْوَكَالَةِ مَعَ تَأْخِيرِ عِنْدَ التَّنْفِيزِ إِلَى رَأْسِ الشَّهْرِ.

* ص: 171-176

2623. الْمَسْئَلَةُ الرَّابِعُ: إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى لُزُومِ الشَّرُوعِ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ - أَعْنِي أَوَّلَ يَوْمٍ مَثَلًا - وَلَوْ كَانَ الْمَوْتُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ يُبَيَّنُّ عَدَمَ الْأَمْرِ، فَالْمَوْتُ مُجَوِّزٌ، فَيَصِيرُ الْأَمْرُ مَشْكُوكًا فِيهِ، وَلَا يُلْزَمُهُ الشَّرُوعُ بِالشَّكِّ.

2624. فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّهُ إِنْ بَقِيَ كَانَ وَاجِبًا وَالظَّاهِرُ بِقَاوُوهُ، وَالْحَاصِلُ فِي الْحَالِ يُسْتَصْحَبُ، وَالِاسْتِصْحَابُ أَصْلٌ تُبْنَى عَلَيْهِ الْأُمُورُ، كَمَا أَنَّ مَنْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ

[20/2]

سَبْعُ يَهْرَبُ، وَإِنْ كَانَ يُحْتَمَلُ مَوْتُ السَّبْعِ قَبْلَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَيْهِ، لَكِنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ
فَيَسْتَصْحِبُهُ، وَلَئِنَّهُ لَوْ فُتِحَ هَذَا الْبَابُ لَمْ يُتَصَوَّرْ / امْتِثَالُ الْأَمْرِ الْمُضَيِّقَةِ أَوْقَاتِهَا،
كَالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُعْلَمُ تَمَامُ التَّمَكُّنِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْيَوْمِ، وَيَكُونُ قَدْ فَاتَ.

2625. قُلْنَا: هَذَا يَلْزِمُكُمْ فِي الصَّوْمِ، وَمَذْهَبُكُمْ هُوَ الَّذِي يُفْضِي إِلَى هَذَا الْمَحَالِ،
وَمَا يُفْضِي إِلَى الْمَحَالِ فَهُوَ مُحَالٌ، وَأَمَّا الْهَرَبُ مِنَ السَّبْعِ فَحَرْمٌ، وَأَخَذُ بِأَسْوَأِ
الْأَحْوَالِ. وَيَكْفِي فِيهِ الْإِحْتِمَالُ الْبَعِيدُ، فَإِنَّ مَنْ شَكَّ فِي سَبْعٍ عَلَى الطَّرِيقِ،
أَوْ سَارِقٍ، فَيَحْسُنُ مِنْهُ الْحَزْمُ وَالْإِحْتِرَازُ، أَمَّا الْوُجُوبُ فَلَا يَثْبُتُ بِالشَّكِّ
وَالْإِحْتِمَالِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: مَنْ أَعْرَضَ عَنِ الصَّوْمِ، وَمَاتَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، لَمْ
يَكُنْ عَاصِيًا، لَأَنَّهُ أَخَذَ بِالْإِحْتِمَالِ الْآخِرِ، وَهُوَ احْتِمَالُ الْمَوْتِ، فَلْيَكُنْ مَعْذُورًا
بِهِ. فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ ظَنَّ الْبَقَاءِ بِالْإِسْتِصْحَابِ أَوْرَثَ ظَنِّ الْوُجُوبِ، وَظَنُّ الْوُجُوبِ
اِقْتَضَى تَحَقُّقَ الْوُجُوبِ مِنَ الشَّرْعِ جَزْمًا قَطْعًا، فَهَذَا تَعَسُّفٌ وَتَنَاقُضٌ.

2626. الْمَسْلُكُ الْخَامِسُ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ مَنْ حَبَسَ الْمُصَلِّيَ فِي
أَوَّلِ الْوَقْتِ وَقَيْدَهُ، وَمَنْعَهُ مِنَ الصَّلَاةِ، مُتَعَدِّ عَاصٍ بِسَبَبِ مَنْعِهِ مِنَ الصَّلَاةِ
الْوَاجِبَةِ، فَإِنْ كَانَ التَّكْلِيفُ يَنْدَفِعُ بِهِ فَقَدْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ، إِذْ مَنَعَ التَّكْلِيفَ عَنْهُ،
فَلِمَ عَصَى؟

2627. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لَأَنَّهُ عَصَى لِأَنَّ التَّصَرُّفَ فِي الْغَيْرِ بِضَبْطِهِ وَمَنْعِهِ حَرَامٌ، وَإِنْ
مَنْعَهُ عَنْ مُبَاحٍ أَيْضًا، وَلِأَنَّ مَنْعَهُ صَارَ سَبَبًا لَوْجُوبِ الْقَضَاءِ فِي ذِمَّتِهِ، وَهُوَ عَلَى
خَطَرٍ مِنْ فَوَاتِهِ، أَوْ يَحْرُمُ لَأَنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنْ أَنْ يُكَلَّفَ، وَفِي التَّكْلِيفِ مَصْلَحَةٌ،
وَقَدْ فَوَّتَهَا عَلَيْهِ، / بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ قَيْدَهُ قَبْلَ وَقْتِ الصَّلَاةِ، أَوْ قَبْلَ الْبُلُوغِ إِلَى
أَنْ بَلَغَ وَدَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، عَصَى وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الصَّبِيِّ أَمْرًا نَاجِزًا لَا بِشَرْطِ
وَلَا بِغَيْرِ شَرْطِهِ.

2628. شُبِّهَ الْمُعْتَزَلَةُ:

2629. الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِبْثَاتُ الْأَمْرِ بِشَرْطِ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ وُجُودُ الشَّيْءِ
مَشْرُوطًا بِمَا يُوجَدُ بَعْدَهُ، وَالشَّرْطُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَارَنَ أَوْ يَتَقَدَّمَ، أَمَّا تَأْخِيرُ الشَّرْطِ
عَنِ الْمَشْرُوطِ فَمُحَالٌ.

[21/2]

2630. قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا شَرْطًا لَوْجُودِ ذَاتِ الْأَمْرِ وَقِيَامِهِ بِذَاتِ الْأَمْرِ، بَلِ الْأَمْرُ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِذَاتِ الْأَمْرِ، وَجَدَ الشَّرْطُ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ. وَإِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ لِكَوْنِ الْأَمْرِ لَازِمًا وَاجِبَ التَّنْفِيدِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ شَرْطِ كَوْنِهِ مَوْجُودًا بِسَبِيلِ، وَلِهَذَا قُلْنَا: الْأَمْرُ أَمْرٌ لِلْمَعْدُومِ بِتَقْدِيرِ الْوُجُودِ، وَلِمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ بِشَرْطِ بُلُوغِهِ. فَلَيْسَ الْبُلُوغُ شَرْطًا لِقِيَامِ نَفْسِ الْأَمْرِ بِذَاتِ الْأَمْرِ، بَلِ لِلزُّومِ تَنْفِيدِهِ.

2631. فَإِنْ قَالَ الْقَائِلُ: اخْتِلَافُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، ثُمَّ مَاتَ أَوْ جُنَّ قَبْلَ الْغُرُوبِ، هَلْ يَلْزِمُهُ الْكَفَّارَةُ؟ هَلْ يَلْتَفِتُ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ؟

2632. قُلْنَا: أَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّا نَتَّبِعُ عِنْدَ زَوَالِ الْحَيَاةِ انْتِفَاءَ الْأَمْرِ مِنْ أَصْلِهِ، فَلَا يُمَكِّنُهُ إِجَابُ الْكَفَّارَةِ. وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّا لَا نَتَّبِعُ عَدَمَ الْأَمْرِ، فَيَحْتَمِلُ مِنْهُ التَّرَدُّدُ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَقُولَ: قَدْ أَفْسَدَ بِالْجَمَاعِ الصَّوْمَ الَّذِي كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ، وَقَطَعَ الصَّوْمَ الْوَاجِبَ بِحُكْمِ الْوَقْتِ، وَإِفْسَادُهُ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمٍ / لَا يَتَعَرَّضُ لِلْفَسَادِ وَالْانْقِطَاعِ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَهَذَا مُتَعَرِّضٌ لَهُ، فَيَكُونُ هَذَا مَانِعًا مِنَ الْإِلْحَاقِ بِالصَّوْمِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْجَمَاعُ لِإِفْسَادِهِ.

[22/2]

2633. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلَوْ عَلِمَتِ الْمَرْأَةُ بِالْعَادَةِ أَنَّهَا تَحِيضُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، أَوْ يَقُولُ نَبِيٌّ صَادِقٌ، حَيْضًا أَوْ جُنُونًا أَوْ مَوْتًا، فَهَلْ يَلْزِمُهَا الصَّوْمُ حَتَّى تَصُومَ بَعْضَ الْيَوْمِ؟

2634. قُلْنَا: عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَلْزَمَ لِأَنَّ بَعْضَ الْيَوْمِ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، وَهِيَ غَيْرُ مَأْمُورَةٍ بِالْكَلِّ؛ أَمَّا عِنْدَنَا فَالْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ، لِأَنَّ الْمُرَخَّصَ فِي الْإِفْطَارِ لَمْ يَوْجَدْ، وَالْأَمْرُ قَائِمٌ فِي الْحَالِ، وَالْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ.

2635. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ قَالَ: إِنْ صَلَّيْتُ، أَوْ شَرَعْتُ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ الصَّوْمِ، فَزَوَّجْتَنِي طَالِقٌ، ثُمَّ شَرَعَ، ثُمَّ أَفْسَدَ أَوْ مَاتَ أَوْ جُنَّ قَبْلَ الْإِتِمَامِ، فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ، فَهَلْ يَلْتَفِتُ هَذَا إِلَى هَذَا الْأَصْلِ؟

2636. قُلْنَا: نَعَمْ، قِيَاسُ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ أَنْ لَا يَحْنُثَ، لِأَنَّ بَعْضَ الصَّوْمِ لَيْسَ بِصَوْمٍ، وَالْفَاسِدُ لَيْسَ بِصَوْمٍ، وَقَدْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ بِالْآخِرَةِ. وَعَلَى مَذْهَبِنَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْنُثَ. وَهَذِهِ صَلَاةٌ فِي الْحَالِ، وَتَمَامُهَا مُقَيَّدٌ بِالشَّرْطِ، حَتَّى لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ

لَا عَتَكِفَنَّ صَائِمًا، أَوْ: إِنْ اَعْتَكَفْتَ صَائِمًا فَرَوْجَتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَاعْتَكَفَ سَاعَةً صَائِمًا، ثُمَّ جُنَّ أَوْ مَاتَ، لَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ فِي تَرْكِتِهِ، وَلَمْ تَرِثْهُ زَوْجَتُهُ.

2637. وَلَا تَخْلُوْهُ هَذِهِ الْمَسَائِلُ عَنِ الْاِلْتِفَاتِ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ.

2638. وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَمَرْتُ عَبْدِي فَرَوْجَتِي طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: صُمْ غَدًا، طَلَقْتَ زَوْجَتَهُ.

[23/2]

فَإِنْ مَاتَ / قَبْلَ الْغَدِ فَلَا يُتَبَيَّنُ انْتِفَاءُ الطَّلَاقِ، وَلَوْ قَالَ إِنْ وَكَلْتُ وَكِيلًا فَرَوْجَتِي طَالِقٌ، وَإِنْ عَزَلْتُ وَكِيلًا فَعَبْدِي حُرٌّ، ثُمَّ وَكَّلَ مَنْ يَبِيعُ دَارَهُ غَدًا، ثُمَّ عَزَلَ قَبْلَ الْغَدِ طَلَقْتَ زَوْجَتَهُ وَعَتَقَ عَبْدَهُ.

2639. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ إَوْهِي الْأَقْوَى | قَوْلُهُمْ: إِنْ الْأَمْرُ طَلَبٌ، فَلَا يَقُومُ بِذَاتٍ مَنْ يَعْلَمُ

امْتِنَاعَ وَجُودِ الْمَأْمُورِ، فَكَيْفَ يَقُومُ بِذَاتِ السَّيِّدِ طَلَبُ الْخِيَاطَةِ إِنْ صَعِدَ الْعَبْدُ

إِلَى السَّمَاءِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصْعَدُ؟ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ: خِطْ إِنْ صَعِدْتَ

إِلَى السَّمَاءِ. لَكِنَّهُ صِيغَةُ أَمْرٍ، وَلَا يَقُومُ الطَّلَبُ بِذَاتِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ لَهُ: اصْعَدْ

إِلَى السَّمَاءِ، لَمْ يَكُنْ أَمْرًا، لِعَجْزِهِ، وَعَلِمَ الْأَمْرُ بِامْتِنَاعِهِ، إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ

يُجَوِّزُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ. وَأَنْتُمْ قَدْ مِلْتُمْ إِلَى مَنْعِ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ. وَبِهِ يُفَارَقُ

الْأَمْرَ الْجَاهِلَ، فَإِنْ مَنْ لَا يَعْرِفُ عَجْزَ عَبْدِهِ عَنِ الْقِيَامِ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقُولَ: قُمْ،

وَيَقُومَ بِذَاتِهِ الطَّلَبُ. أَمَّا إِذَا عَلِمَ عَجْزَهُ فَلَا يَقُومُ بِذَاتِهِ طَلَبُ الْمُمْتَنَعِ.

2640. وَهَذَا التَّحْقِيقُ، وَهُوَ أَنَّ الْجَهْلَ إِذَا كَانَ شَرْطًا لِقِيَامِ هَذَا الْأَمْرِ بِذَاتِهِ، فَالْمُؤَثِّرُ فِي

صِفَةِ ذَاتِهِ جَهْلُهُ لَا جَهْلُ الْمَأْمُورِ، فَمَهْمَا عَلِمَ الْأَمْرُ عَدَمَ الشَّرْطِ فَكَيْفَ يَكُونُ

طَالِبًا؟ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ طَالِبًا فَكَيْفَ يَكُونُ أَمْرًا، وَالْأَمْرُ هُوَ الطَّلَبُ، وَهَذَا وَاقِعٌ؟

2641. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، مَعَ انْكَارِهِمْ كَلَامَ النَّفْسِ.

2642. أَمَّا عِنْدَنَا فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالطَّلَبِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْأَمْرِ إِرَادَةً وَتَشَوُّفًا، لِأَنَّ

[24/2]

الْمَعَاصِي عِنْدَنَا مُرَادَةٌ، / وَهِيَ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهَا. وَالطَّاعَاتُ مَأْمُورٌ بِهَا وَقَدْ لَا

تَكُونُ مُرَادَةً. فَإِنَّ مَا أَرَادَ اللَّهُ وَاقِعٌ، وَالتَّشَوُّفُ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ. وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ

اِقْتِضَاءُ فِعْلِهِ لِمَصْلَحَةِ الْعَبْدِ، وَلِكِي يَكُونَ تَوْطِينُهُ لِلنَّفْسِ عَلَى عَزْمِ الْإِمْتِثَالِ،

أَوْ التَّرَكُّ لِمَا يُخَالِفُهُ، لُطْفًا بِهِ فِي الاسْتِعْدَادِ وَالْإِنْحِرَافِ عَنِ الْفَسَادِ. وَهَذَا

لُطْفٌ مُتَصَوَّرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

2643. وَيُتَصَوَّرُ أَيْضًا مِنَ السَّيِّدِ أَنْ يَسْتَصْلِحَ عَبْدَهُ بِأَوْامِرٍ يُنْجِزُهَا عَلَيْهِ، مَعَ عَزْمِهِ عَلَى نَسْخِ الْأَمْرِ قَبْلَ الْإِمْتِثَالِ، امْتِحَانًا لِلْعَبْدِ وَاسْتِصْلَاحًا لَهُ، فَكُلُّ أَمْرٍ مُقَيَّدٌ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُنْسَخَ، وَكُلُّ وَكَالَةٍ مُقَيَّدَةٌ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُعْزَلَ الْوَكِيلُ. وَقَوْلُهُ: وَكَلَّتْكَ بَيْعَ الْعَبْدِ غَدًا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ سَيُعْتِقُ الْعَبْدَ قَبْلَ الْغَدِ وَكَالَةٍ فِي الْحَالِ يُقْصَدُ بِهَا اسْتِمَالَةُ الْوَكِيلِ مَثَلًا وَامْتِحَانُهُ فِي إِظْهَارِ الْاسْتِبْشَارِ بِأَمْرِهِ، أَوِ الْكَرَاهِيَةِ. فَكُلُّ ذَلِكَ مَعْقُولٌ لِهَذِهِ الْفَائِدَةِ، وَلَيْسَ تَحْتَ الْأَمْرِ إِلَّا اقْتِضَاءٌ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2644. الْقَوْلُ فِي صِيغَةِ النَّهْيِ:

* ص: 400، وما بعدها 2645. اَعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ * مِنْ مَسَائِلِ الْأَوْامِرِ تَتَّصِحُّ بِهِ أَحْكَامُ النَّوَاهِي، إِذْ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ إِمِنْ الْأُمُورِ وَزَانٌ مِنَ النَّهْيِ عَلَى الْعَكْسِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّكْرَارِ. وَلَكِنَّا نَتَعَرَّضُ لِمَسَائِلَ لَا بُدَّ مِنْ إِفْرَادِهَا بِالْكَلامِ.

2646. |1| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ النَّهْيَ عَنْ / الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَالتَّصَرُّفَاتِ الْمُفِيدَةِ لِلْأَحْكَامِ هَلْ يَقْتَضِي فَسَادَهَا؟

النهي هل يقتضي
فساد المنهي عنه؟

|25/2|

2647. فَذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهُ يَقْتَضِي فَسَادَهَا.

2648. وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ نَهْيًا عَنْهُ لِعَيْنِهِ دَلَّ عَلَى الْفَسَادِ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ فَلَا.

2649. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْفَسَادَ.

2650. وَبَيَانُهُ أَنَا نَعْنِي بِالْفَسَادِ تَخَلُّفَ الْأَحْكَامِ عَنْهَا، وَخُرُوجَهَا عَنْ كَوْنِهَا أَسْبَابًا مُفِيدَةً

لِلْأَحْكَامِ. وَلَوْ صَرَّحَ الشَّارِعُ وَقَالَ: حَرَّمْتُ عَلَيْكَ اسْتِيلَادَ جَارِيَةِ الْإِبْنِ،

وَنَهَيْتُكَ عَنْهُ لِعَيْنِهِ، لَكِنْ إِنْ فَعَلْتَ ۱۱ مَلَكَتِ الْجَارِيَةُ؛ وَنَهَيْتُكَ عَنِ الطَّلَاقِ فِي

الْحَيْضِ لِعَيْنِهِ، لَكِنْ إِنْ فَعَلْتَ بَانَتِ زَوْجَتُكَ؛ وَنَهَيْتُكَ عَنْ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ عَنِ

الثَّوبِ بِالْمَاءِ الْمَغْصُوبِ، لَكِنْ إِنْ فَعَلْتَ طَهَّرَ الثَّوبُ؛ وَنَهَيْتُكَ عَنْ ذَبْحِ شَاةِ

الْغَيْرِ بِسَكِّينِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ، لَكِنْ إِنْ فَعَلْتَ حَلَّتِ الذَّبِيحَةُ، فَشَيْءٌ مِنْ

هَذَا لَيْسَ يَمْتَنِعُ وَلَا يَتَنَاقِضُ. بِخِلَافِ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ، وَأَمَرْتُكَ

بِهِ، أَوْ أَبَحْتُهُ لَكَ، وَحَرَّمْتُ الْاسْتِيلَادَ لَجَارِيَةِ الْإِبْنِ، وَأَوْجَبْتُهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ

مُتَنَاقِضٌ لَا يُعْقَلُ، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ يُضَادُّ الْإِيجَابَ، وَلَا يُضَادُّهُ كَوْنُ الْمُحَرَّمِ

مَنْصُوبًا عَلَامَةً عَلَى حُصُولِ الْمِلْكِ وَالْحِلِّ وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ، إِذْ يَتَنَاقِضُ أَنَّ

[26/2]

يَقُولُ: حَرَّمْتُ الرَّبَا وَأَبَحَّتُهُ، وَلَا يَتَنَاقِضُ أَنْ يَقُولَ: حَرَّمْتُ الرَّبَا وَجَعَلْتُ
الْفِعْلَ الْحَرَامَ لِعَيْنِهِ سَبَبًا لِحُصُولِ الْمَلِكِ فِي الْعَوَظَيْنِ؛ فَإِنَّ شَرْطَ التَّحْرِيمِ
التَّعَرُّضُ لِعِقَابِ الْآخِرَةِ فَقَطْ، دُونَ تَخَلُّفِ الثَّمَرَاتِ وَالْأَحْكَامِ / عَنْهُ.

2651. فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَقَوْلُهُ: لَا تَبِعْ وَلَا تُطْلَقْ وَلَا تَنْكَحْ، لَوْ دَلَّ عَلَى تَخَلُّفِ الْأَحْكَامِ،
وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْفَسَادِ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَدُلَّ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ.
وَمُحَالٌ أَنْ يَدُلَّ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَنَهَى عَنِ الطَّاعَاتِ وَعَنِ
الْأَسْبَابِ الْمَشْرُوعَةِ، وَتَعْتَقِدُ ذَلِكَ نَهْيًا حَقِيقِيًّا دَالًّا عَلَى أَنَّ الْمَنْهِيَ يَنْبَغِي أَنْ
لَا يُوجَدَ. أَمَّا الْأَحْكَامُ فَإِنَّهَا شَرْعِيَّةٌ لَا يُنَاسِبُهَا اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ وَضَعَ اللِّسَانُ،
إِذْ يُعْقَلُ أَنْ يَقُولَ الْعَرَبِيُّ: هَذَا الْعَقْدُ الَّذِي يُفِيدُ الْمَلِكَ وَالْأَحْكَامَ، إِيَّاكَ أَنْ
تَفْعَلَهُ وَتُقَدِّمَ عَلَيْهِ. وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ الشَّارِعُ أَيْضًا لَكَانَ مُنْتَظَمًا مَفْهُومًا. أَمَّا مِنْ
حَيْثُ الشَّرْعُ فَلَوْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلْإِفْسَادِ، وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ صَرِيحًا، لَكَانَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ تَصَرُّفًا فِي اللُّغَةِ بِالتَّغْيِيرِ، أَوْ كَانَ
صِغَةً النَّهْيِ مِنْ جِهَتِهِ مَنْصُوبًا عَلَامَةً عَلَى الْفَسَادِ، وَيَجِبُ قَبُولُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ
الشَّأْنَ فِي اثْبَاتِ هَذِهِ الْحُجَّةِ وَنَقْلِهَا.

2652. وَشُبْهَتُهُمُ الشَّرْعِيَّةُ أَرْبَعُ:

2653. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَنْهِيَ عَنْهُ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ وَمَعْصِيَةٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ
مَشْرُوعًا.

2654. قُلْنَا: إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْمَشْرُوعِ كَوْنَهُ مَأْمُورًا بِهِ، أَوْ مُبَاحًا، أَوْ مَنُذُوبًا، فَذَلِكَ مُحَالٌ،
وَلَسْنَا نَقُولُ بِهِ؛ وَإِنْ عَنِيتُمْ بِهِ كَوْنَهُ مَنْصُوبًا عَلَامَةً لِلْمَلِكِ أَوْ الْحِلِّ، أَوْ لِحُكْمٍ
مِنَ الْأَحْكَامِ، فَفِيهِ وَقَعَ النِّزَاعُ، فَلِمَ ادَّعَيْتُمْ اسْتِحَالَتهُ، وَلِمَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُحَرَّمَ
الِاسْتِيلَادُ، وَيُنْصَبَ سَبَبًا لِمَلِكِ الْجَارِيَةِ، وَيُحَرَّمَ / الطَّلَاقُ وَيُنْصَبَ سَبَبًا
لِلْفِرَاقِ؟ بَلْ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ وَتُنْصَبَ
سَبَبًا لِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ وَسُقُوطِ الْفَرَضِ.

[27/2]

2655. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّهْيَ لَا يَرُدُّ مِنَ الشَّارِعِ فِي الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ إِلَّا
لِبَيَانِ خُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ مُمْلَكًا وَمَشْرُوعًا.

2656. قُلْنَا: فِي هَذَا وَقَعَ النِّزَاعُ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟ وَكَمْ مِنْ بَيْعٍ وَنِكَاحٍ نُهِيَ عَنْهُ وَبَقِيَ سَبَبًا لِلْإِفَادَةِ، فَمَا هَذَا التَّحَكُّمُ؟

2657. الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ، وَمَنْ أَدْخَلَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

2658. قُلْنَا: مَعْنَى قَوْلِهِ: «رَدٌّ» أَيُّ هُوَ غَيْرُ مَقْبُولٍ طَاعَةً وَقُرْبَةً، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْمُحَرَّمَ لَا يَقَعُ طَاعَةً، أَمَّا أَنْ لَا يَكُونَ سَبَبًا لِلْحُكْمِ فَلَا، فَإِنَّ الْإِسْتِيلَادَ وَالطَّلَاقَ وَذَبْحَ شَاةِ الْغَيْرِ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا. فَلَيْسَ بِرَدٍّ بِهَذَا الْمَعْنَى.

2659. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُمْ: أَجْمَعَ سَلَفُ الْأُمَّةِ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِالْمَنَاهِي عَلَى الْفَسَادِ، فَفَهِّمُوا فَسَادَ الرِّبَا مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 278) وَاحْتَجَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي فَسَادِ نِكَاحِ الْمُشْرِكَاتِ بِقَوْلِهِ ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ﴾ (البقرة: 221) وَفِي نِكَاحِ الْمَحَارِمِ بِالنَّهْيِ.

2660. قُلْنَا: هَذَا يَصِحُّ مِنْ بَعْضِ الْأُمَّةِ، أَمَّا مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ فَلَا يَصِحُّ، وَلَا حُجَّةٌ فِي قَوْلِ الْبَعْضِ. نَعَمْ يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي التَّحْرِيمِ وَالْمَنْعِ. أَمَّا فِي الْإِفْسَادِ فَلَا.

2661. [2] مَسْأَلَةٌ: الَّذِينَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّصَرُّفَاتِ لَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهَا، اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهَا؟ /

هل يدل النهي
على الصحة؟

|28/2|

2662. فَنَقَلَ أَبُو زَيْدٍ |الدَّبُوسِيُّ| عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الصَّحَّةِ، وَأَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِالنَّهْيِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ عَلَى انْعِقَادِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ اسْتَحَالَ انْعِقَادُهُ لَمَّا نُهِيَ عَنْهُ، فَإِنَّ الْمُحَالَ لَا يُنْهَى عَنْهُ، كَمَا لَا يُؤْمَرُ بِهِ، فَلَا يُقَالُ لِلْأَعْمَى: لَا تُبْصِرْ، كَمَا لَا يُقَالُ لَهُ: أَبْصِرْ. فَزَعَمُوا أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الرِّبَا يَدُلُّ عَلَى انْعِقَادِهِ.

2663. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْأَجْزَاءِ وَالصَّحَّةِ *، فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَيْهِ النَّهْيُ؟ بَلِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ وَاقْتِضَاءِ التَّرْكِ فَقَطْ، أَوْ عَلَى الْوُجُوبِ وَالتَّحْرِيمِ فَقَطْ. أَمَّا حُصُولُ الْأَجْزَاءِ وَالْفَائِدَةِ، أَوْ نَفْيُهَا، فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ. وَاللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ غَيْرُ مَوْضُوعٍ لِهَذِهِ الْقَضَايَا الشَّرْعِيَّةِ.

* ص: 407-408

2664. وَأَمَّا مَنْ حَيْثُ الشَّرْعُ: فَلَوْ قَالَ الشَّارِعُ: إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ أَمْرٍ أَرَدْتُ بِهِ صِحَّتَهُ، لَقَبَلْنَاهُ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ صَرِيحًا، لَا بِالتَّوَاتُرِ، وَلَا بِنَقْلِ الْأَحَادِ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْمَأْمُورِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا مُجْزِئًا، فَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ ضَرُورَةِ الْمَنْهِيِّ ذَلِكَ. فَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ شَرْعًا وَلُغَةً وَضَرُورَةً بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ فَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ تَحَكُّمٌ، بَلِ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى فُسَادِهِ أَقْرَبُ مِنَ ١١ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى صِحَّتِهِ.

2665. فَإِنْ قِيلَ: الْمَحَالُ لَا يُنْهَى عَنْهُ، لِأَنَّ الْأَمْرَ كَمَا يَقْتَضِي مَأْمُورًا يُمَكِّنُ امْتِثَالَهُ، فَالْنَهْيُ يَقْتَضِي مَنْهِيًّا يُمَكِّنُ ارْتِكَابَهُ، فَصَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ إِذَا نُهِيَ عَنْهُ يَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ ارْتِكَابُهُ وَيَكُونَ صَوْمًا. فَاسْمُ الصَّوْمِ لِلصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ، / لَا لِلْإِمْسَاكِ: فَإِنَّهُ صَوْمٌ لُغَةً لَا شَرْعًا. وَالْأَسَامِيُّ الشَّرْعِيَّةُ تُحْمَلُ عَلَى مَوْضُوعِ الشَّرْعِ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ. وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ * الْآيَةُ. لِأَنَّهُ حُمِلَ عَلَى النِّكَاحِ وَالصَّلَاةِ بِالْمَعْنَى اللُّغَوِيَّةِ عَلَى خِلَافِ الْوَضْعِ بِدَلِيلٍ دَلَّ عَلَيْهِ. وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهْرٍ» وَ«لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُھُودٍ» لِأَنَّ ذَلِكَ نَفْيٌ وَلَيْسَ نَهْيًا.

2666. قُلْنَا: الْأَصْلُ أَنَّ الْأِسْمَ لِمَوْضُوعِهِ اللَّغَوِيِّ، إِلَّا مَا صَرَفَهُ عَنْهُ عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الشَّرْعِ. وَقَدْ أَلْفَيْنَا عُرْفَ الشَّرْعِ فِي الْأَوَامِرِ أَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ الصَّوْمَ وَالنِّكَاحَ وَالْبَيْعَ وَالصَّلَاةَ لِمَعَانِيهَا الشَّرْعِيَّةِ. أَمَّا فِي الْمَنْهَيَّاتِ فَلَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْعُرْفُ الْمُغَيَّرُ لِلْوَضْعِ، بِدَلِيلٍ قَوْلُهُ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ * الْآيَةُ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْمَنَاهِي، مِمَّا لَا يَنْعَقِدُ أَصْلًا، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ عُرْفُ اسْتِعْمَالِ الشَّرْعِ. فَنَقُولُ: إِذَا تَعَارَضَ فِيهِ عُرْفُ الشَّرْعِ وَالْوَضْعِ، فَيَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ الْوَضْعِ، فَمَنْ صَامَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَدْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ، وَإِنْ لَمْ يَنْعَقِدْ صَوْمُهُ. وَيَكُونُ هَذَا أَوْلَى، لِأَنَّ مَذْهَبَهُمْ يُفْضِي إِلَى صَرْفِ النَّهْيِ عَنْ ذَاتِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ. فَلَا مَعْنَى لِرُكِّ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

2667. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا اخْتَرْتُمْ أَنَّ النَّهْيَ لَا يَدُلُّ عَلَى الصَّحَّةِ / وَلَا عَلَى الْفُسَادِ فِي أَسْبَابِ الْمُعَامَلَاتِ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي النَّهْيِ عَنِ الْعِبَادَاتِ؟

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا * أَنَّ النَّهْيَ يُضَادُّ كَوْنَ الْمَنْهِي عَنْهُ قُرْبَةً وَطَاعَةً، لِأَنَّ الطَّاعَةَ عِبَارَةٌ
عَمَّا يُوَافِقُ الْأَمْرَ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مُتَضَادَّانِ. فَعَلَى هَذَا: صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ لَا
يَكُونُ مُنْعَقِدًا، إِنْ أُريدَ بِانْعِقَادِهِ كَوْنُهُ طَاعَةً وَقُرْبَةً وَامْتِثَالًا، لِأَنَّ النَّهْيَ يُضَادُّهُ.
وَإِذَا لَمْ يَكُنْ قُرْبَةً لَمْ يَلْزَمْ بِالنَّذْرِ، إِذْ لَا يَلْزَمُ بِالنَّذْرِ مَا لَيْسَ بِقُرْبَةٍ. نَعَمْ، لَوْ
أَمَكْنَ صَرْفُ النَّهْيِ عَنْ عَيْنِ الصَّوْمِ إِلَى تَرْكِ إِجَابَةِ دَعْوَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَذَلِكَ لَا
يَمْنَعُ انْعِقَادَهُ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا فَاسِدٌ، كَمَا سَبَقَ فِي الْقُطْبِ الْأَوَّلِ *.

2668. ص: 418، 407 *
2669. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ حُمِلَ بَعْضُ الْمَنَاهِي فِي الشَّرْعِ عَلَى الْفَسَادِ دُونَ الْبَعْضِ،
فَمَا الْفَيْصَلُ؟

قُلْنَا: النَّهْيُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْفَسَادُ الْعَقْدُ وَالْعِبَادَةُ بِفَوَاتِ
شَرْطِهِ وَرُكْنِهِ. وَيُعْرَفُ الشَّرْطُ إِمَّا بِالْإِجْمَاعِ، كَالطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَسِتْرِ
الْعَوْرَةِ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَإِمَّا بِنَصٍّ، وَإِمَّا بِصِيغَةِ النَّفْيِ، كَقَوْلِهِ: «لَا صَلَاةَ
إِلَّا بِطُهْرٍ» وَ«لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ» فَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي النَّفْيِ عِنْدَ عَدَمِ الشَّرْطِ،
وَإِمَّا بِالْقِيَاسِ عَلَى مَنْصُوصٍ. فَكُلُّ نَهْيٍ يَتَضَمَّنُ ارْتِكَابَهُ الْإِخْلَالَ بِالشَّرْطِ
فَيَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ مِنْ حَيْثُ الْإِخْلَالُ بِالشَّرْطِ، لَا مِنْ حَيْثُ النَّهْيُ. وَشَرْطُ
الْمَبِيعِ أَنْ يَكُونَ مَالًا، مُتَقَوِّمًا، مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ، مُعَيَّنًا. أَمَّا كَوْنُهُ مَرْتَبًا
فَفِي اشْتِرَاطِهِ خِلَافٌ. وَشَرْطُ الثَّمَنِ أَنْ يَكُونَ مَالًا، مَعْلُومَ الْقَدْرِ وَالْجِنْسِ،
/ وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ النِّكَاحِ الصَّدَاقُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَفْسُدْ بِكَوْنِ النِّكَاحِ عَلَى
خَمْرِ أَوْ خِنْزِيرٍ أَوْ مَغْصُوبٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْهِيًّا عَنْهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ الشُّنِّيِّ
وَالْبِدْعِيِّ فِي شَرْطِ النُّفُوزِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّحْرِيمِ.

2671. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: كُلُّ نَهْيٍ رَجَعَ إِلَى عَيْنِ الشَّيْءِ فَهُوَ دَلِيلُ الْفَسَادِ،
دُونَ مَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ، فَهَلْ يَصِحُّ؟

قُلْنَا: لَا، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ فِي حَالِ الْحَيْضِ، وَالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ،
لِأَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ مِنْهِيًّا عَنِ الطَّلَاقِ لِعَيْنِهِ، وَلَا عَنِ الصَّلَاةِ لِعَيْنِهَا،
بَلْ لَوْقُوعِهِ فِي حَالِ الْحَيْضِ، وَلَوْقُوعِهَا فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ، أَمَكْنَ تَقْدِيرُ مِثْلِهِ
فِي الصَّلَاةِ فِي حَالِ الْحَيْضِ. فَلَا اعْتِمَادَ إِلَّا عَلَى فَوَاتِ الشَّرْطِ، وَيُعْرَفُ الشَّرْطُ

بَدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَعَلَى ارْتِبَاطِ الصَّحَّةِ بِهِ. وَلَا يُعْرَفُ بِمُجَرَّدِ النَّهْيِ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَضْعًا وَشَرْعًا كَمَا سَبَقَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

2673. وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَإِنَّ مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِحَقِيقَةِ الْوُجُوبِ وَالتَّحْرِيمِ وَتَضَادَّهُمَا وَتَوَافُقَهُمَا*، فَقَدْ مَيَّزْنَاهُ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِمُقْتَضَى الصَّيْغَةِ، وَقَرَّرْنَاهُ فِي الْقُطْبِ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَقِيقَةِ الْحُكْمِ*. فَإِنَّ ذَلِكَ نَظَرٌ عَقْلِيٌّ، وَهَذَا نَظَرٌ لُغَوِيٌّ مِنْ حَيْثُ دَلَالَةُ الْأَلْفَاظِ. فَلِذَلِكَ مَيَّزْنَاهُ، عَلَى خِلَافِ عَادَةِ الْأُصُولِيِّينَ. /

* في الأميرية:

«وَيُضَادُّهُمَا وَيُؤَافِقُهُمَا»

في المخطوط: 1256،

ل: 145

* ص: 86، وما بعدها

القسم الرابع من النظر في الصيغة القول في إحصاء والنخاص

2674. وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَخَمْسَةِ أَبْوَابٍ:

المُقَدِّمَةُ

الْقَوْلُ فِي حَدِّ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ وَمَعْنَاهُمَا

2675. اعْلَمْ أَنَّ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَافِ لَا مِنْ عَوَارِضِ الْمَعَانِي وَالْأَفْعَالِ.

2676. وَالْعَامُّ عِبَارَةٌ عَنِ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ، الدَّالِّ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، عَلَى شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا

مِثْلُ: «الرَّجَالِ» وَ«الْمُشْرِكِينَ» وَ«مَنْ دَخَلَ الدَّارَ فَأَعْطَاهُ دِرْهَمًا» وَنظَائِرِهِ، كَمَا

سَيَأْتِي تَفْصِيلُ صَيَغِ الْعُمُومِ * ١١

★ ص: 426

2677. وَاخْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا «مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ» عَنْ قَوْلِهِمْ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَعَنْ قَوْلِهِمْ:

ضَرَبَ زَيْدًا وَعَمْرًا، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ، وَلَكِنْ بِلَفْظَيْنِ لَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَمِنْ

جِهَتَيْنِ لَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ.

2678. وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ: إِمَّا خَاصٌّ فِي ذَاتِهِ مُطْلَقًا، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ، وَهَذَا الرَّجُلُ، وَإِمَّا

عَامٌّ مُطْلَقًا، كَالْمَذْكُورِ، وَالْمَعْلُومِ، إِذْ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، وَإِمَّا عَامٌّ

بِالِإِضَافَةِ، كَلَفْظِ «الْمُؤْمِنِينَ» فَإِنَّهُ عَامٌّ بِالِإِضَافَةِ إِلَى أَحَادِ الْمُؤْمِنِينَ، خَاصٌّ

بِالِإِضَافَةِ إِلَى جُمْلَتِهِمْ، إِذْ يَتَنَاوَلُهُمْ دُونَ الْمُشْرِكِينَ، فَكَأَنَّهُ يُسَمَّى عَامًّا مِنْ

حَيْثُ شُمُولُهُ لِمَا شَمِلَهُ، خَاصًّا مِنْ حَيْثُ اقْتِصَارُهُ عَلَى مَا شَمِلَهُ، وَقُصُورُهُ عَمَّا

لَمْ يَشْمَلْهُ. وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ فِي الْأَلْفَافِ عَامٌّ مُطْلَقٌ، لِأَنَّ

لَفْظَ الْمَعْلُومِ لَا يَتَنَاوَلُ / الْمَجْهُولَ، وَالْمَذْكُورَ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ.

|33/2|

2679. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعُمُومَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَافِ لَا مِنْ عَوَارِضِ الْمَعَانِي

وَالْأَفْعَالِ، وَالْعَطَاءُ فِعْلٌ، وَقَدْ تُعْطَى عَمْرًا وَزَيْدًا، وَنَقُولُ: عَمَّهُمَا بِالْعَطَاءِ؛

وَالْوُجُودُ مَعْنَى، وَهُوَ يَعْمُ الْجَوَاهِرَ وَالْأَعْرَاضَ؟

العموم من
عوارض الألفاظ
لا من عوارض
المعاني

2680. قُلْنَا: عَطَاءُ زَيْدٍ مُتَمَيِّزٌ عَنْ عَطَاءِ عَمْرٍو مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلٌ، فَلَيْسَ فِي الْوُجُودِ فِعْلٌ وَاحِدٌ هُوَ عَطَاءٌ وَتَكُونُ نِسْبَتُهُ إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَاحِدَةً. وَكَذَلِكَ: وَجُودُ السَّوَادِ يُفَارِقُ وَجُودَ الْبَيَاضِ، وَلَيْسَ الْوُجُودُ مَعْنَى وَاحِدًا حَاصِلًا مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَتُهُ وَاحِدَةً فِي الْعَقْلِ. وَعُلُومُ النَّاسِ وَقُدْرُهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَرَكَةً فِي كَوْنِهَا عِلْمًا وَقُدْرَةً، لَا تُوصَفُ بِأَنَّهَا عُمُومٌ.

2681. فَقَوْلُنَا: «الرَّجُلُ» لَهُ وَجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ وَفِي الْأَذْهَانِ وَفِي اللِّسَانِ.

2682. أَمَّا وَجُودُهُ فِي الْأَعْيَانِ فَلَا عُمُومَ لَهُ، إِذْ لَيْسَ فِي الْوُجُودِ رَجُلٌ مُطْلَقٌ، بَلْ: إِمَّا زَيْدٌ، وَإِمَّا عَمْرٍو، وَلَيْسَ يَشْمَلُهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ هُوَ الرَّجُولِيَّةُ.

2683. وَأَمَّا وَجُودُهُ فِي اللِّسَانِ: فَلَفْظُ «الرَّجُلِ» قَدْ وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ، وَنِسْبَتُهُ فِي الدَّلَالَةِ إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَاحِدَةٌ، فَيُسَمَّى عَامًّا بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ الدَّلَالَةِ إِلَى الْمَدْلُولَاتِ الْكَثِيرَةِ.

2684. وَأَمَّا مَا فِي الْأَذْهَانِ مِنْ مَعْنَى «الرَّجُلِ» فَيُسَمَّى كَلِمًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَقْلَ يَأْخُذُ مِنْ مُشَاهَدَةِ زَيْدٍ حَقِيقَةَ الْإِنْسَانِ وَحَقِيقَةَ الرَّجُلِ، فَإِذَا رَأَى عَمْرًا لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ صُورَةً أُخْرَى، وَكَانَ مَا أَخَذَهُ مِنْ قَبْلِ نِسْبَتِهِ إِلَى عَمْرٍو الَّذِي حَدَثَ الْآنَ، كَنِسْبَتِهِ إِلَى زَيْدٍ الَّذِي عَهِدَهُ أَوَّلًا، فَهَذَا مَعْنَى كَلِمَتِهِ. فَإِنْ سُمِّيَ / عَامًّا بِهَذَا الْمَعْنَى فَلَا بَأْسَ.

2685. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ هَذَا عَامٌّ مَخْصُوصٌ وَهَذَا عَامٌّ قَدْ خُصَّصَ؟

2686. قُلْنَا: لَا؛ لِأَنَّ الْمَذَاهِبَ ثَلَاثَةً: مَذْهَبُ أَرْبَابِ الْخُصُوصِ، وَمَذْهَبُ أَرْبَابِ الْعُمُومِ، وَمَذْهَبُ الْوَاقِفِيَّةِ. أَمَّا أَرْبَابُ الْخُصُوصِ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَفْظُ «الْمُشْرِكِينَ» مَثَلًا مَوْضُوعٌ لِأَقْلٍ الْجَمْعِ خَاصَّةً فَهُوَ لِلْخُصُوصِ. فَكَيْفَ يَقُولُونَ إِنَّهُ عُمُومٌ قَدْ خُصَّصَ؟

2687. وَأَمَّا أَرْبَابُ الْعُمُومِ فَيَقُولُونَ: هُوَ لِلِاسْتِغْرَاقِ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْبَعْضُ فَقَدْ تَجَوَّزَ بِهِ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَوَضَعِهِ. فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِي الْوَضْعِ، وَلَمْ يُغَيَّرْ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ خُصَّصَ الْعَامُّ، أَوْ هُوَ: عَامٌّ مَخْصُوصٌ.

2688. وَأَمَّا الْوَاقِفِيَّةُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّفْظَ مُشْتَرَكٌ، وَإِنَّمَا يُنَزَّلُ عَلَى خُصُوصٍ أَوْ عُمُومٍ بِقَرِينَةٍ وَارِدَةٍ مُعَيَّنَةٍ، كَلَفْظِ «الْعَيْنِ» فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ فَهُوَ مَوْضُوعٌ

لَهُ، لَا أَنَّهُ عَامٌّ قَدْ خُصِّصَ. وَإِنْ أُريدَ بِهِ الْعُمُومُ فَهُوَ مَوْضُوعٌ لَهُ، لَا أَنَّهُ خَاصٌّ قَدْ عُمِّمَ. فَإِذَا: هَذَا اللَّفْظُ مُؤَوَّلٌ عَلَى كُلِّ مَذْهَبٍ. فَيَكُونُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ يَصْلُحُ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الْعُمُومُ، فَقُصِدَ بِهِ الْخُصُوصُ. هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْوَقْفِ.

2689. وَعَلَى مَذْهَبِ الْإِسْتِغْرَاقِ: إِنْ وَضَعَهُ لِلْعُمُومِ، فَإِنْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ وَضْعِهِ كَانَ مَجَازًا. فَهُوَ عَامٌّ بِالْوَضْعِ، خَاصٌّ بِالْإِرَادَةِ وَالتَّجَوُّزِ، وَإِلَّا فَالْعَامُّ وَالْخَاصُّ بِالْوَضْعِ لَا يَنْقَلِبُ عَنْ وَضْعِهِ بِإِرَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ.

2690. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: خُصِّصَ فَلَانَ عُمُومَ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ، إِنْ كَانَ الْعَامُّ لَا يَقْبَلُ التَّخْصِيسَ؟

2691. قُلْنَا: تَخْصِيسُ الْعَامِّ مُحَالٌ، كَمَا سَبَقَ *، / وَتَأْوِيلُ هَذَا اللَّفْظِ أَنْ يُعْرَفَ أَنَّهُ أُريدَ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ بِالْوَضْعِ، أَوِ الصَّالِحِ لِإِرَادَةِ الْعُمُومِ: الْخُصُوصُ، فَيُقَالُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ لِمَنْ عَرَفَ ذَلِكَ: إِنَّهُ خُصِّصَ الْعُمُومَ، أَيَّ عَرَفَ أَنَّهُ أُريدَ بِهِ الْخُصُوصُ. ثُمَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ، لَكِنْ اعْتَقَدَهُ، أَوْ ظَنَّهُ، أَوْ أَخْبَرَ عَنْهُ بِلِسَانِهِ، أَوْ نَصَبَ الدَّلِيلَ عَلَيْهِ، فَيُسَمَّى مُخَصِّصًا، وَإِنَّمَا هُوَ مُعَرِّفٌ وَمُخْبِرٌ عَنْ إِرَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمُسْتَدِلٌّ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ، لَا أَنَّهُ مُخَصِّصٌ بِنَفْسِهِ.

2692. هَذِهِ هِيَ الْمُقَدِّمَةُ.

2693. أَمَّا الْأَبْوَابُ فَهِيَ خَمْسَةٌ:

2694. الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي أَنَّ الْعُمُومَ هَلْ لَهُ صِيغَةٌ أَمْ لَا؟ وَاخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ فِيهِ.

2695. الْبَابُ الثَّانِي: فِي تَمْيِيزِ مَا يُمَكِّنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِيهِ عَمَّا لَا يُمَكِّنُ.

2696. الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي تَفْصِيلِ الْأَدِلَّةِ الْمُخَصَّصَةِ.

2697. الْبَابُ الرَّابِعُ: فِي تَعَارُضِ الْعُمُومِيَيْنِ.

2698. الْبَابُ الْخَامِسُ: فِي الْإِسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطِ.

الباب الأول في أن العموم هل له صيغة في اللغة أم لا؟

2699. وَلَنَشْرَحَ أَوَّلًا صِيَغَ الْعُمُومِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهَا.
2700. ثُمَّ اخْتِلَافَ الْمَذَاهِبِ.
2701. ثُمَّ أدلة أرباب الخصوص.
2702. ثُمَّ أدلة أرباب العموم.
2703. ثُمَّ أدلة أرباب الوقف.
2704. ثُمَّ الْمُخْتَارَ فِيهِ عِنْدَنَا.
2705. ثُمَّ حُكْمَ الْعَامِّ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِصُ. ١١
2706. فَهَذِهِ سَبْعَةُ فُصُولٍ فِي صِيَغِ الْعُمُومِ.

الفصل الأول: صيغ العموم

2707. وَأَعْلَمَ أَنَّهَا عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهَا خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:
2708. |36/2| **الْأَوَّلُ:** أَلْفَاظُ الْجُمُوعِ إِمَّا الْمَعْرِفَةُ، كَالرِّجَالِ / وَالْمُشْرِكِينَ، وَإِمَّا الْمُنْكَرَةُ، كَقَوْلِهِمْ: رَجَالٌ وَمُشْرِكُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا﴾ (ص: 62) وَالْمَعْرِفَةُ لِلْعُمُومِ إِذَا لَمْ يُقْصَدْ بِهَا تَعْرِيفُ الْمَعْهُودِ، كَقَوْلِهِمْ: «أَقْبَلَ الرَّجُلُ، وَالرِّجَالُ» أَيِ الْمَعْهُودُونَ الْمُنتَظَرُونَ.
2709. **الثَّانِي:** مَنْ وَمَا إِذَا وَرَدَا لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» وَ «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ». وَفِي مَعْنَاهُ مَتَى وَأَيْنَ لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، كَقَوْلِهِ: مَتَى جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَأَيْنَمَا كُنْتَ أَتَيْتُكَ.
2710. **الثَّالِثُ:** أَلْفَاظُ النَّفْيِ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ، وَمَا فِي الدَّارِ دَيَّارٌ.
2711. **الرَّابِعُ:** الْإِسْمُ الْمُفْرَدُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، لَا لِلتَّعْرِيفِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (العصر: 2) وَقَوْلِهِ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائدة: 38) أَمَّا النِّكَرَةُ كَقَوْلِكَ: مُشْرِكٌ، وَسَارِقٌ، فَلَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا وَاحِدًا.
2712. **الْخَامِسُ:** الْأَلْفَاظُ الْمُؤَكَّدَةُ كَقَوْلِهِمْ: كُلُّ، وَجَمِيعٌ، وَأَجْمَعُونَ، وَأَكْتَعُونَ.

الفصل الثاني: تفصيل المذاهب

2713. اَعْلَمَ أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْخَمْسَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ:
2714. فَقَالَ قَوْمٌ يُلقَّبُونَ بِأَرْبَابِ الْخُصُوصِ: إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِأَقْلِ الْجَمْعِ، وَهُوَ إِمَّا اثْنَانِ وَإِمَّا ثَلَاثَةٌ، عَلَى مَا سَيَأْتِي الْخِلَافُ فِيهِ.*
2715. وَقَالَ أَرْبَابُ الْعُمُومِ: هُوَ لِلِاسْتِغْرَاقِ بِالْوَضْعِ، إِلَّا أَنْ يُتَجَوَّزَ بِهِ عَنْ وَضْعِهِ.
2716. وَقَالَتِ الْوَاقِفِيَّةُ: لَمْ يُوضَعْ لَا لِخُصُوصٍ وَلَا لِعُمُومٍ، بَلْ أَقْلُ الْجَمْعِ دَاخِلٌ فِيهِ لِضَرُورَةِ صِدْقِ اللَّفْظِ بِحُكْمِ الْوَضْعِ. وَهُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِسْتِغْرَاقِ لِلْجَمِيعِ، أَوْ الْإِقْتِصَارِ / عَلَى الْأَقْلِ، أَوْ تَنَاوُلِ صِنْفٍ، أَوْ عَدَدٍ بَيْنَ الْأَقْلِ وَالِاسْتِغْرَاقِ مُشْتَرَكٌ يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ، كَاشْتِرَاكِ لَفْظِ الْفِرْقَةِ، وَالنَّفَرِ، بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالْخَمْسَةِ وَالسَّتَةِ، إِذْ يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. فَلَيْسَ مَخْصُوصًا فِي

* ص: 433

|37/2|

الْوَضْعُ بَعْدَ، وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ لَا بُدَّ مِنْهُ لِيَجُوزَ إِطْلَاقُهُ.

2717. ثُمَّ أَرْبَابُ الْعُمُومِ اخْتَلَفُوا فِي التَّفْصِيلِ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

2718. **الْأُولَى:** الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ. فَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا:

اضْرِبُوا الرِّجَالَ، وَاضْرِبُوا رِجَالًا؛ وَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ، وَاقْتُلُوا مُشْرِكِينَ. وَإِلَيْهِ
ذَهَبَ الْجَبَائِثُ. وَقَالَ قَوْمٌ: يَدُلُّ الْمُنْكَرُ عَلَى جَمْعٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَلَا مُقَدَّرٍ، وَلَا
يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

2719. **الثَّانِيَّةُ:** اخْتَلَفُوا فِي الْجَمْعِ الْمَعْرِفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، كَالسَّارِقِينَ وَالْمُشْرِكِينَ

وَالْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا. فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلِاسْتِغْرَاقِ، وَقَالَ قَوْمٌ:
هُوَ لِأَقْلَ الْجَمْعِ وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الزِّيَادَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

2720. **وَالْأَوَّلُ أَقْوَى** وَالْيَقُ بِمَذْهَبِ أَرْبَابِ الْعُمُومِ.

2721. **الثَّالِثَةُ:** الْإِسْمُ الْمُفْرَدُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، كَقَوْلِهِمْ: الدِّينَارُ خَيْرٌ

مِنَ الدَّرْهَمِ. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ لِتَعْرِيفِ الْوَاحِدِ فَقَطْ، وَذَلِكَ فِي تَعْرِيفِ
الْمَعْهُودِ. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلِاسْتِغْرَاقِ. وَقَالَ قَوْمٌ: يَصْلُحُ لِلوَاحِدِ وَالْجِنْسِ
وَلِبَعْضِ الْجِنْسِ، فَهُوَ مُشْتَرَكٌ.

2722. **وَمَذْهَبُ الْوَاقِفِيَّةِ** أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ مُشْتَرَكَةٌ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ

[38/2]

لِلِاسْتِغْرَاقِ، حَتَّى: كُلُّ، وَكُلَّمَا، وَأَيُّ، وَالَّذِي، وَمَنْ، وَمَا. / وَاخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةِ
وَاحِدَةٍ، فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا التَّوَقُّفُ فِي الْعُمُومَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَخْبَارِ وَالْوَعْدِ
وَالْوَعِيدِ. أَمَّا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ فَلَا، فَإِنَّا مُتَعَبِّدُونَ بِفَهْمِهِ. وَلَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا لَكَانَ
مُجْمَلًا غَيْرَ مَفْهُومٍ. وَهَذَا فَاسِدٌ لَا يَلِيقُ بِمَذْهَبِ الْوَاقِفِيَّةِ، لِأَنَّ أَدِلَّتْهُمْ لَا تُفَرِّقُ
بَيْنَ جِنْسٍ وَجِنْسٍ، إِذِ الْعَرَبُ تُرِيدُ بِصَيَغِ الْجَمْعِ الْبَعْضَ فِي كُلِّ جِنْسٍ، كَمَا
تُرِيدُ الْكُلَّ. وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: فَعَلُوا وَافْعَلُوا؛ وَقَوْلُهُمْ: قَتَلَ الْمُشْرِكُونَ،
وَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ؛ وَلِأَنَّ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا تُعْبَدُ بِفَهْمِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ
شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾.

2723. **تَنْبِيْهُ:** لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ الْوَاقِفِيَّةُ: الْوَقْفُ فِي الْفَافِ الْعُمُومِ وَاجِبٌ أَوْ الْوَقْفُ

فِيمَا مَخْرَجُهُ مَخْرَجُ الْعُمُومِ وَاجِبٌ، فَقَدْ أَطْلَقَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ

الْأَشْعَرِيُّ وَجَمَاعَةٌ، لِأَنَّ الْمُتَوَقَّفَ لَا يُسَلَّمُ أَنَّهُ لَفْظُ الْعُمُومِ، كَمَا لَا يُسَلَّمُ أَنَّهُ لَفْظُ الْخُصُوصِ، إِلَّا أَنْ يُعْنِيَ بِهِ أَنَّهُ لَفْظُ الْعُمُومِ عِنْدَ مُعْتَقِدِي الْعُمُومِ. بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: التَّوَقُّفُ فِي صَيَغِ الْجُمُوعِ، وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَاجِبٌ.

الفصل الثالث

القول في أدلة أرباب العموم ونقضها

2724. وَهِيَ خَمْسَةٌ:

2725. الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ، بَلْ أَهْلَ جَمِيعِ اللُّغَاتِ، كَمَا عَقَلُوا الْأَعْدَادَ وَالْأَنْوَاعَ وَالْأَشْخَاصَ وَالْأَجْنَاسَ، وَوَضَعُوا لِكُلِّ وَاحِدٍ اسْمًا، لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ، عَقَلُوا أَيْضًا مَعْنَى الْعُمُومِ، وَاسْتَعْرَاقَ الْجِنْسِ، وَاحْتَاجُوا إِلَيْهِ. فَكَيْفَ / لَمْ يَضَعُوا لَهُ صِيغَةً وَلَفْظًا؟

[39/2]

2726. الْإِعْتِرَاضُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

2727. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا قِيَاسٌ وَاسْتِدْلَالٌ فِي اللُّغَاتِ، وَاللُّغَةُ تَثْبُتُ تَوْقِيفًا وَنَقْلًا، لَا قِيَاسًا وَاسْتِدْلَالًا، بَلْ هِيَ كَسُنَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَلَيْسَ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: الشَّارِعُ كَمَا عَرَّفَ الْأَشْيَاءَ السِّتَّةَ، وَجَرَيَانَ الرَّبَا فِيهَا، وَمَسَّتْ إِلَيْهِ حَاجَةُ الْخَلْقِ، وَنَصَّ عَلَيْهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَدْ نَصَّ عَلَى سَائِرِ الرِّبَوِيَّاتِ. وَهَذَا فَاسِدٌ.

2728. الثَّانِي: أَنَّهُ وَإِنْ سُلِّمَ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ فِي الْحِكْمَةِ، فَمَنْ يُسَلَّمُ عِصْمَةَ وَاضِعِي اللُّغَةِ، حَتَّى لَا يُخَالِفُوا الْحِكْمَةَ فِي وَضْعِهَا؟! وَكَمْ مِنْ حَكِيمٍ يَتْرُكُ مَا لَا تَقْتَضِي الْحِكْمَةُ تَرْكَهُ.

2729. الثَّالِثُ: أَنَّ هَذَا مَنْقُوضٌ، فَإِنَّ الْعَرَبَ عَقَلَتِ الْمَاضِيَّ وَالْمُسْتَقْبَلَ وَالْحَالَ، ثُمَّ لَمْ تَضَعْ لِلْحَالِ لَفْظًا مَخْصُوصًا، حَتَّى لَزِمَ اسْتِعْمَالُ الْمُسْتَقْبَلِ، أَوْ اسْمِ الْفَاعِلِ، فِيهَا، فَتَقُولُ: رَأَيْتُهُ يَضْرِبُ، أَوْ: ضَارِبًا. وَكَمَا عَقَلَتِ الْأَلْوَانَ عَقَلَتِ الرِّوَائِحَ، ثُمَّ لَمْ تَضَعْ لِلرِّوَائِحِ أَسَامِي، حَتَّى لَزِمَ تَعْرِيفُهَا بِالْإِضَافَةِ، فَيُقَالُ: رِيحُ الْمِسْكِ، وَرِيحُ الْعُودِ، وَلَا يُقَالُ: لَوْنُ الدَّمِ وَلَوْنُ الزَّعْفَرَانِ، بَلْ: أَصْفَرُ، أَوْ: أَحْمَرُ.

2730. الرَّابِعُ: أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَضَعُوا لِلْعُمُومِ لَفْظًا، كَمَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَضَعُوا لِلْعَيْنِ الْبَاصِرَةَ لَفْظًا، وَبِأَنَّ كَانَ الْعَيْنُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ أَشْيَاءٍ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ مَوْضُوعًا لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَفًا عَلَيْهِ، بَلْ صَالِحًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ. وَكَذَلِكَ صِيغُ الْجُمُوعِ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ.

[40/2]

2731. الدَّلِيلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ / إِلَّا زَيْدًا، وَمَنْ دَخَلَ الدَّارَ فَأَكْرَمَهُ إِلَّا الْفَاسِقَ، وَمَنْ عَصَانِي عَاقِبَتُهُ إِلَّا الْمُعْتَذِرَ. وَمَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ: إِخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ لَوَجَبَ دُخُولُهُ تَحْتَ اللَّفْظِ، إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَكْرَمِ النَّاسَ إِلَّا الثَّوْرَ.

2732. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ لِلْإِسْتِثْنَاءِ فَائِدَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: مَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَهُوَ إِخْرَاجُ مَا يَجِبُ دُخُولُهُ تَحْتَ اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِ: عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً. وَالثَّانِي: مَا يَصْلُحُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَهُ، وَيُتَوَهَّمُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِهِ. وَهَذَا صَالِحٌ لِأَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ لِقَطْعِ صِلَا حَيْثِيَّةِ، لَا لِقَطْعِ وُجُوبِهِ بِخِلَافِ الثَّوْرِ، فَإِنَّ لَفْظَ النَّاسِ لَا يَصْلُحُ لِإِرَادَتِهِ.

2733. الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ تَأْكِيدَ الشَّيْءِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِمَعْنَاهُ، وَمُطَابِقًا لَهُ. وَتَأْكِيدُ الْخُصُوصِ غَيْرُ تَأْكِيدِ الْعُمُومِ، إِذْ يُقَالُ: اضْرِبْ زَيْدًا نَفْسَهُ، وَاضْرِبِ الرِّجَالَ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ. وَلَا يُقَالُ: اضْرِبْ زَيْدًا كُلَّهُمْ. وَلَا اضْرِبْ زَيْدًا أَجْمَعِينَ.

2734. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ الْخَصْمَ يُسَلِّمُ أَنَّ لَفْظَ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ قَوْمًا، وَهُوَ أَقْلُ الْجَمْعِ فَمَا زَادَ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: اضْرِبِ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، لِأَنَّ لِلْقَوْمِ كِلِيَّةً وَجُزْئِيَّةً. أَمَّا زَيْدٌ وَالْوَاحِدُ الْمُعَيَّنُ فَلَيْسَ لَهُ بَعْضٌ فَلَيْسَ لَهُ كُلٌّ. وَكَمَا أَنَّ لَفْظَ الْقَوْمِ لَا يَتَعَيَّنُ مَبْلَغُ الْمُرَادِ مِنْهُ بَعْدَ مُجَاوَزَةِ أَقْلِ الْجَمْعِ، فَكَذَلِكَ لَفْظُ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ. وَالْكَلَامُ فِي أَنَّهُ لَا اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ، أَوْ لِأَقْلِ الْجَمْعِ، أَوْ لِعَدَدٍ بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ. وَكَيْفَمَا كَانَ فَلَفْظُ الْكِلِيَّةِ لَا يُقْبَلُ بِهِ.

[41/2]

2735. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قَالَ أَكْرَمِ النَّاسَ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ كُلَّهُمْ وَكَافَّتَهُمْ، يَنْبَغِي / أَنْ يَدُلَّ هَذَا عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ، ثُمَّ يَكُونُ الدَّالُّ هُوَ الْمُؤَكَّدُ دُونَ التَّأْكِيدِ، فَإِنَّ التَّأْكِيدَ تَابِعٌ، وَإِنَّمَا يُؤَكَّدُ بِالْإِسْتِغْرَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ.

2736. قُلْنَا: لَا يُشْعِرُ بِالِاسْتِغْرَاقِ، وَلَا يُسَلِّمُ الْخَصْمُ دَلَالَةَ ذَلِكَ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ، بَلْ عَلَى اسْتِغْرَاقِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ أَرَادَهُمْ بِلَفْظِ النَّاسِ، كَمَا لَوْ قَالَ أَكْرَمَ الْفِرْقَةَ وَالطَّائِفَةَ كُلَّهُمْ وَكَافَّتَهُمْ وَجُمَلَتَهُمْ، لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ مَفْهُومُ لَفْظِ الْفِرْقَةِ، وَلَمْ يَتَّعَيْنِ لِلْأَكْثَرِ، بَلْ نَقُولُ: لَوْ كَانَ لَفْظُ «النَّاسِ» يَدُلُّ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَقُولَ كَافَّتَهُمْ ۖ وَجُمَلَتَهُمْ، فَإِنَّمَا تَذَكَّرُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لِمَزِيدٍ فَائِدَةٍ. فَهُوَ مُشْعِرٌ بِنَقِيضِ غَرَضِهِمْ.

148 ب

2737. الدَّلِيلُ الرَّابِعُ: أَنَّ صِيغَ الْعُمُومِ بَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ لِأَقْلٍ الْجَمْعِ خَاصَّةً، كَمَا سَيَأْتِي *؛ وَبَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ مُشْتَرَكًا، إِذْ يَبْقَى مَجْهُولًا وَلَا يُفْهَمُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَتِلْكَ الْقَرِينَةُ لَفْظٌ أَوْ مَعْنَى: فَإِنْ كَانَ لَفْظًا فَالنِّزَاعُ فِي ذَلِكَ اللَّفْظِ قَائِمٌ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي أَنَّهُ هَلْ وَضَعَ الْعَرَبُ صِيغَةً تَدُلُّ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ أَمْ لَا؛ وَإِنْ كَانَ مَعْنَى فَالْمَعْنَى تَابِعٌ لِلْفَظِ، فَكَيْفَ تَزِيدُ دَلَالَتَهُ عَلَى اللَّفْظِ؟

* ص: 433، 456،
وما بعدها

2738. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ قَصْدَ الْاسْتِغْرَاقِ يُعْلَمُ بِعِلْمٍ ضَرُورِيِّ يَحْصُلُ عَنْ قَرَائِنِ أَحْوَالٍ وَرُمُوزٍ وَإِشَارَاتٍ وَحَرَكَاتٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَتَغْيِيرَاتٍ فِي وَجْهِهِ، وَأُمُورٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ عَادَتِهِ وَمَقَاصِدِهِ، وَقَرَائِنِ مُخْتَلِفَةٍ لَا يُمَكِّنُ حَضْرَهَا فِي جِنْسٍ، وَلَا ضَبْطُهَا بِوَصْفٍ، بَلْ هِيَ كَالْقَرَائِنِ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا خَجَلُ الْخَجَلِ، وَوَجَلُ الْوَجَلِ، وَجُبْنُ الْجَبَانِ، وَيُعْلَمُ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا قَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» أَنَّهُ يُرِيدُ التَّحِيَّةَ، أَوْ / الْاسْتِهْزَاءَ وَاللَّهُوَ. وَمِنْ جُمْلَةِ الْقَرَائِنِ فِعْلُ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ عَلَى الْمَائِدَةِ: «هَاتِ الْمَاءَ» فَهُمْ أَنَّهُ يُرِيدُ الْمَاءَ الْعَذْبَ الْبَارِدَ، دُونَ الْحَارِّ وَالْمِلْحِ، وَقَدْ تَكُونُ دَلِيلَ الْعَقْلِ، كَعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ * وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا * وَخُصُوصِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ * إِذْ لَا يَدْخُلُ فِيهِ ذَاتُهُ وَصِفَاتُهُ. وَمِنْ جُمْلَتِهِ تَكَرِيرُ الْأَلْفَافِ الْمُؤَكَّدَةِ، كَقَوْلِهِ: اضْرِبِ الْجُنَاةَ، وَأَكْرَمَ الْمُؤْمِنِينَ كَافَّتَهُمْ، صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ، شَيْخَهُمْ وَشَابَّهُمْ، ذَكَرَهُمْ وَأُنْثَاهُمْ، كَيْفَ كَانُوا، وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ وَصُورَةٍ كَانُوا، وَلَا تُغَادِرُ مِنْهُمْ أَحَدًا بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ وَوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ، وَلَا يَزَالُ يُؤَكِّدُ حَتَّى يَحْصُلَ مِنْهُ عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ بِمُرَادِهِ.

|42/2|

2739. أَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا لَيْسَ بِلَفْظٍ فَهُوَ تَابِعٌ لِلْفَظِ، فَهُوَ فَاسِدٌ، فَمَنْ سَلَّمَ أَنْ حَرَكَةَ

الْمُتَكَلِّمَ وَأَخْلَاقَهُ وَعَادَتَهُ وَأَفْعَالَهُ وَتَغْيِيرَ لَوْنِهِ وَتَقَطُّبَ وَجْهِهِ وَجَبِينِهِ وَحَرَكَهَ رَأْسِهِ وَتَقْلِبَ عَيْنَيْهِ تَابِعٌ لِلْفِظَةِ؟ بَلْ هَذِهِ أَدِلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ يُفِيدُ اقْتِرَانُ جُمْلَةٍ مِنْهَا عُلُومًا ضَرُورِيَّةً.

2740. فَإِنْ قِيلَ: فَبِمَ عَرَفَتِ الْأُمَّةُ عُمُومَ أَلْفَاظِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنْ لَمْ يَفْهَمُوهُ مِنَ اللَّفْظِ؟ وَبِمَ عَرَفَ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ جِبْرِيلَ، وَجِبْرِيلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى عَمَّمُوا الْأَحْكَامَ؟

2741. قُلْنَا: أَمَّا الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فَقَدْ عَرَفُوهُ بِقَرَائِنِ أَحْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَكَرُّرَاتِهِ وَعَادَاتِهِ الْمُتَكَرِّرَةِ، وَعَلِمَ التَّابِعُونَ بِقَرَائِنِ أَحْوَالِ الصَّحَابَةِ وَإِشَارَاتِهِمْ وَرُمُوزِهِمْ / وَتَكَرُّرَاتِهِمْ الْمُخْتَلِفَةِ. أَمَّا جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنْ سَمِعَ مِنَ اللَّهِ بَغَيْرِ وَاسِطَةٍ فَاللَّهُ تَعَالَى يَخْلُقُ لَهُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِمَا يُرِيدُهُ بِالْخِطَابِ، بِكَلَامِهِ الْمُخَالَفِ لِأَجْنَاسِ كَلَامِ الْخَلْقِ. وَإِنْ رَأَاهُ جِبْرِيلُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ فَبِأَن يَرَاهُ مَكْتُوبًا بِلُغَةٍ مَلَكَئِيَّةٍ وَدَلَالَةٍ قَطْعِيَّةٍ لَا احْتِمَالَ فِيهَا.

2742. الدَّلِيلُ الْخَامِسُ: وَهُوَ عُمْدَتُهُمُ الْكُبْرَى: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ. فَإِنَّهُمْ وَأَهْلُ اللُّغَةِ بِأَجْمَعِهِمْ أَجْرُوا أَلْفَاظَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى الْعُمُومِ، إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى تَخْصِيصِهِ؛ وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَطْلُبُونَ دَلِيلَ الْخُصُوصِ لَا دَلِيلَ الْعُمُومِ، فَعَمِلُوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (النساء: 11) وَاسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى إِرْثِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، حَتَّى نَقَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ». وَأَجْرُوا أَعْلَى صِيغَةِ الْعُمُومِ قَوْلَهُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (النور: 2) ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائدة: 38) ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ (الإسراء: 33) ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 278) ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (النساء: 30) ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (المائدة: 95) ﴿وَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ﴾ وَ«لَا تُنكِحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا» وَ«مَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ فَهُوَ آمِنٌ» وَ«لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ» وَ«لَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بَوْلَدِهِ» إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى.

2743. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الْآيَةُ (النساء: 95) قَالَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ مَا قَالَ وَكَانَ ضَرِيرًا، فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿غَيْرُ

|44/2|

أُولَى الضَّرَرِ ﴿ فَعَقَلَ الضَّرِيرُ وَغَيْرُهُ عُمُومَ لَفْظِ «الْمُؤْمِنِينَ». وَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبٌ / جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ ﴾ (الأنبياء: 98) قَالَ بَعْضُ الْيَهُودِ: أَنَا أَخَصِمُ لَكُمْ مُحَمَّدًا، فَجَاءَهُ وَقَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ عُبِدَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَعُبِدَ الْمَسِيحُ؟ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا مِنْ حَصَبِ جَهَنَّمَ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ (الأنبياء: 101) تَنْبِيْهَا عَلَى التَّخْصِيصِ، وَلَمْ يُنْكَرِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَعَلُّقَهُ بِالْعُمُومِ، وَمَا قَالُوا لَهُ: لِمَ اسْتَدَلَلْتَ بِلَفْظٍ مُشْتَرَكٍ مُجْمَلٍ؟ وَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا ءِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ (الأنعام: 82) قَالَتِ الصَّحَابَةُ: فَأَيْنَا لَمْ يَظْلَمْ؟ فَبَيَّنَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ ظُلْمَ النِّفَاقِ وَالْكُفْرِ.

2744. وَاحْتَجَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَدَفَعَهُ أَبُو بَكْرٍ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا بِحَقِّهَا» وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ التَّعَلُّقُ بِالْعُمُومِ. وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ لَا تَنْحَصِرُ حِكَايَتُهُ.

2745. الْإِعْتِرَاضُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

2746. أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا إِنْ صَحَّ مِنْ بَعْضِ الْأُمَّةِ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ جَمِيعِهِمْ، فَلَا يَبْعُدُ مِنْ بَعْضِ الْأُمَّةِ اعْتِقَادُ الْعُمُومِ، فَإِنَّهُ الْأَسْبَقُ إِلَى أَكْثَرِ الْأَفْهَامِ، وَلَا يُسَلِّمُ صِحَّةَ ذَلِكَ عَلَى كَافَةِ الصَّحَابَةِ.

2747. الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ نُقِلَ مَا ذَكَرُوهُ عَنْ جُمْلَةِ الصَّحَابَةِ، فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ قَوْلُهُمْ عَلَى التَّوَاتُرِ: إِنَّا حَكَمْنَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمَجَرَّدِ الْعُمُومِ لِأَجْلِ اللَّفْظِ، مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى قَرِينَةٍ. فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ قَضَى بِاللَّفْظِ مَعَ الْقَرِينَةِ الْمُسَوِّيةِ بَيْنَ الْمُرَادِ بِاللَّفْظِ، وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْمُسَمِّيَّاتِ، لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ فِي التَّأثيرِ لِلْفَارِقِ بَيْنَ مَحَلٍّ / الْقَطْعِ وَمَحَلِّ الشَّكِّ. وَالْخِلَافُ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ الْعُمُومَ مُتَمَسِّكٌ بِهِ بِشَرْطِ انْتِفَاءِ قَرِينَةٍ مُخَصَّصَةٍ، أَوْ بِشَرْطِ اقْتِرَانِ قَرِينَةٍ مُسَوِّيةِ بَيْنَ الْمُسَمِّيَّاتِ. وَلَمْ يُصَرِّحِ الصَّحَابَةُ بِحَقِيقَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَجْرَى الْخِلَافِ فِيهَا، وَأَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِهِ بِشَرْطِ انْتِفَاءِ الْمُخَصَّصِ، لَا بِشَرْطِ وُجُودِ الْقَرِينَةِ الْمُسَوِّيةِ.

|45/2|

الفصل الرابع: شبه أرباب الخصوص

2748. ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ لَفْظَ الْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ، وَالْمُشْرِكِينَ، يُنَزَّلُ عَلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ. وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ الْقَدْرُ الْمُسْتَيْقِنُ دُخُولُهُ تَحْتَ اللَّفْظِ، وَالْبَاقِي مَشْكُوكٌ فِيهِ. وَلَا سَبِيلَ إِلَى اثْبَاتِ حُكْمٍ بِالشَّكِّ.

2749. وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ فَاسِدٌ، لِأَنَّ كَوْنَ هَذَا الْقَدْرِ مُسْتَيْقِنًا لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مَجَازًا فِي الزِّيَادَةِ. وَالْخِلَافُ فِي أَنَّهُ لَوْ أُريدَ بِهِ الزِّيَادَةُ لَكَانَ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، فَإِنَّ الثَّلَاثَةَ مُسْتَيْقِنَةٌ مِنْ لَفْظِ الْعَشْرَةِ. وَلَا يُوجِبُ كَوْنُهُ مَجَازًا فِي الْبَاقِي. وَكَوْنُ ارْتِفَاعِ الْحَرْجِ مَعْلُومًا مِنْ صِغَةِ الْأَمْرِ لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ. وَكَوْنُ الْوَاحِدِ مُسْتَيْقِنًا مِنْ لَفْظِ النَّاسِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْبَاقِي. وَكَوْنُ النَّدْبِ مُسْتَيْقِنًا مِنَ الْأَمْرِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْوُجُوبِ. وَكَوْنُ الْفَعْلَةِ الْوَاحِدَةِ مُسْتَيْقِنَةً فِي الْأَمْرِ لَا يُوجِبُ / كَوْنَهُ مَجَازًا فِي التَّكْرَارِ، وَكَوْنُ الْبِدَارِ مَعْلُومًا فِي الْأَمْرِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي التَّرَاخِي.

[46/2]

2750. ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا مُتَنَاقِضٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ هُوَ الْمَفْهُومُ فَقَطْ، يُنَاقِضُ قَوْلَهُمْ: الْبَاقِي مَشْكُوكٌ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ هُوَ الْمَفْهُومَ فَقَطْ فَالْبَاقِي غَيْرُ دَاخِلٍ قِطْعًا، وَإِنْ كَانُوا شَاكِّينَ فِي الْبَاقِي فَقَدْ شَكُّوا فِي نَفْسِ الْمَسْأَلَةِ. فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي الْبَاقِي، وَأَخْطَأُوا فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ مَفْهُومُهُ فَقَطْ.

الفصل الخامس: شبه أرباب الوقف

2751. قَدْ ذَهَبَ الْقَاضِي وَالشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى الْوَقْفِ. وَلَهُمْ شَبَهُ ثَلَاثٌ:

2752. الْأُولَى: أَنَّ كَوْنَ هَذِهِ الصِّيَغَةِ مَوْضُوعَةً لِلْعُمُومِ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تُعْرَفَ بِعَقْلِ أَوْ نَقْلِ، وَالنَّقْلُ إِمَّا نَقْلٌ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، أَوْ نَقْلٌ عَنِ الشَّارِعِ. وَكُلُّ وَاحِدٍ إِمَّا أَحَادٌ وَإِمَّا تَوَاتُرٌ. وَالْأَحَادُ لَا حُجَّةَ فِيهِ. وَالتَّوَاتُرُ لَا يُمْكِنُ دَعْوَاهُ. فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ لِأَفَادَ عِلْمًا اضْرُورِيًّا، وَالْعَقْلُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي اللُّغَاتِ. وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى تَمَامِ الدَّلِيلِ الَّذِي سَقْنَاهُ فِي بَيَانِ أَنَّ صِغَةَ الْأَمْرِ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالنَّدْبِ *.

2753. **الْإِعْتِرَاضُ** : أَنَّ هَذَا مُطَالَبَةٌ بِالذَّلِيلِ ، وَلَيْسَ بِذَلِيلٍ ، وَمُسَلَّمٌ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَدُلَّ ذَلِيلٌ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ . وَسَنَذْكُرُ وَجْهَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

2754. **الثَّانِيَّةُ** : أَنَّا لَمَّا رَأَيْنَا الْعَرَبَ تَسْتَعْمِلُ لَفْظَ الْعَيْنِ فِي مُسَمِّيَاتِهِ ، وَلَفْظَ اللَّوْنِ فِي السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْحُمْرَةِ ، اسْتَعْمَلَا وَاحِدًا مُتَشَابِهًا ، قَضَيْنَا بِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ / فِي وَاحِدٍ وَمَجَازٌ فِي الْآخَرِ ، فَهُوَ مُتَحَكِّمٌ . وَكَذَلِكَ رَأَيْنَاهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ هَذِهِ الصِّيغَ لِلْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ جَمِيعًا ، بَلِ اسْتَعْمَلَهُمْ لَهَا فِي الْخُصُوصِ أَكْثَرَ ، فَقَلَّمَا وَجَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْكَلِمَاتِ الْمُطْلَقَةِ فِي الْمُحَاوَرَاتِ مَا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّخْصِصُ ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَجَازٌ فِي الْخُصُوصِ حَقِيقَةٌ فِي الْعُمُومِ ، كَانَ كَمَنْ قَالَ : هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْخُصُوصِ مَجَازٌ فِي الْعُمُومِ . وَالْقَوْلَانِ مُتَقَابِلَانِ . فَيَجِبُ تَدَاوُعُهُمَا وَالْإِعْتِرَافُ بِالِاشْتِرَاكِ .

|47/2|

2755. **الْإِعْتِرَاضُ** : أَنَّ هَذَا أَيْضًا يَرْجِعُ إِلَى الْمُطَالَبَةِ بِالذَّلِيلِ ، فَلَيْسَ فِيهِ ذَلِيلٌ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعْمِلُ الْمَجَازَ وَالْحَقِيقَةَ ، كَمَا تَسْتَعْمِلُ اللَّفْظَ الْمُشْتَرَكَ . وَلَمْ تَقِيمُوا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ ، بَلْ طَالَبْتُمْ بِالذَّلِيلِ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْمُشْتَرَكِ .

2756. **الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ** : قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ كَمَا يَحْسُنُ الْإِسْتِفْهَامُ فِي قَوْلِهِ : «افْعَلْ» أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ فَيَحْسُنُ الْإِسْتِفْهَامُ فِي صِيَغِ الْجَمْعِ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْبَعْضُ أَوْ الْكُلُّ . فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ : مَنْ أَخَذَ مَالِي فَأَقْتُلْهُ ، يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ : وَإِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ وَلَدًا لَكَ ؟ فَيَقُولُ : لَا ، أَوْ نَعَمْ . وَيَقُولُ : مَنْ أَطَاعَنِي فَأَكْرَمْهُ ، فَيَقُولُ : وَإِنْ كَانَ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا ؟ فَيَقُولُ : لَا ، أَوْ نَعَمْ . فَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَحْسُنُ . فَلَوْ قَالَ : اقْتُلْ كُلَّ مُشْرِكٍ . فَيَقُولُ : وَالْمُؤْمِنُ أَيْضًا أَقْتُلْهُ أَمْ لَا ؟ فَلَا يَحْسُنُ هَذَا الْإِسْتِفْهَامُ .

2757. **قُلْنَا** : لِأَنَّ الْمُشْرِكَ لَا يَصْلَحُ لِلْمُؤْمِنِ ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ لَهُ ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ الْإِسْتِفْهَامُ لظُهُورِ التَّجَوُّزِ بِهِ عَنِ الْخُصُوصِ . فَالْمَجَازُ إِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ كَانَ لِلْمُسْتَفْهِمِ الْإِحْتِيَاطُ فِي طَلَبِهِ ، أَوْ يَحْسُنُ / إِذَا عُرِفَ مِنْ عَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ أَنَّهُ يُهَيِّنُ الْفَاسِقَ وَالْكَافِرَ وَإِنْ أَطَاعَهُ ، وَيُسَامِحُ الْأَبَّ فِي بَذْلِ الْمَالِ . وَالْقَرِينَةُ تَشْهَدُ لِلْخُصُوصِ . وَاللَّفْظُ يَشْهَدُ لِلْعُمُومِ . وَيَتَعَارَضُ مَا يُورِثُ الشَّكَّ فَيَحْسُنُ الْإِسْتِفْهَامُ .

|48/2|

الْفَصْلُ السَّادِسُ

بَيَانُ الطَّرِيقِ الْمُخْتَارِ عِنْدَنَا فِي إِثْبَاتِ الْعُمُومِ

صيغ العموم
محتاج إليها في
جميع اللغات

2758. اَعْلَمْ أَنَّ هَذَا النَّظَرَ لَا يَخْتَصُّ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، بَلْ هُوَ جَارٍ فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ. لِأَنَّ صِيغَ الْعُمُومِ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، فَيَبْعُدُ أَنْ يَغْفَلَ عَنْهَا جَمِيعُ أَصْنَافِ الْخَلْقِ فَلَا يَضَعُونَهَا مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا. وَيَدُلُّ عَلَى وَضْعِهَا: تَوَجُّهُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى مَنْ عَصَى الْأَمْرَ الْعَامَّ، وَسُقُوطُ الْإِعْتِرَاضِ عَمَّنْ أَطَاعَ، وَلُزُومُ النَّقْضِ وَالْخُلْفِ عَنِ الْخَبَرِ الْعَامِّ، وَجَوَازُ بِنَاءِ الْإِسْتِحْلَالِ عَلَى الْمُحَلَّلَاتِ الْعَامَّةِ.

2759. فَهَذِهِ أُمُورٌ أَرْبَعَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْغَرَضِ. وَبَيَانُهَا أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: مَنْ دَخَلَ الْيَوْمَ دَارِي فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا أَوْ رَغِيفًا، فَأَعْطَى كُلَّ دَاخِلٍ، لَمْ يَكُنْ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَيْهِ. فَإِنْ عَاتَبَهُ فِي إِعْطَائِهِ وَاحِدًا مِنَ الدَّاخِلِينَ مَثَلًا، وَقَالَ: لِمَ أَعْطَيْتَ هَذَا مِنْ جُمْلَتِهِمْ وَهُوَ قَصِيرٌ؟ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ الطَّوَالَ، أَوْ: هُوَ أَسْوَدٌ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ الْبَيْضَ. فَلِلْعَبْدِ أَنْ يَقُولَ: مَا أَمَرْتَنِي بِإِعْطَاءِ الطَّوَالَ وَلَا الْبَيْضَ، بَلْ بِإِعْطَاءِ مَنْ دَخَلَ، وَهَذَا دَاخِلٌ. فَالْعُقْلَاءُ إِذَا سَمِعُوا هَذَا الْكَلَامَ فِي اللُّغَاتِ كُلِّهَا رَأَوْا إِعْتِرَاضَ السَّيِّدِ سَاقِطًا، وَعُذَرَ الْعَبْدُ مُتَوَجِّهًا، وَقَالُوا لِلْسَّيِّدِ: / أَنْتَ أَمَرْتَهُ بِإِعْطَاءِ مَنْ دَخَلَ، وَهَذَا قَدْ دَخَلَ. وَلَوْ أَنَّهُ أَعْطَى الْجَمِيعَ إِلَّا وَاحِدًا، فَعَاتَبَهُ السَّيِّدُ وَقَالَ: لِمَ لَمْ تُعْطِهِ؟ فَقَالَ الْعَبْدُ: لِأَنَّ هَذَا طَوِيلٌ، أَوْ أَبْيَضٌ، وَكَانَ لَفْظُكَ عَامًّا، فَقُلْتُ: لَعَلَّكَ أَرَدْتَ الْقِصَارَ، أَوْ السُّودَ، اسْتَوْجَبَ التَّأْدِيبَ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَقِيلَ لَهُ: مَا لَكَ وَلِلنَّظَرِ إِلَى الطُّوْلِ وَاللَّوْنِ وَقَدْ أَمَرْتَ بِإِعْطَاءِ الدَّاخِلِ؟! فَهَذَا مَعْنَى سُقُوطِ الْإِعْتِرَاضِ عَنِ الْمُطِيعِ وَتَوَجُّهِهِ عَلَى الْعَاصِي.

[49/2]

2760. وَأَمَّا النَّقْضُ عَلَى الْخَبَرِ: فَإِذَا قَالَ: مَا رَأَيْتُ الْيَوْمَ أَحَدًا، وَكَانَ قَدْ رَأَى جَمَاعَةً، كَانَ كَلَامُهُ خُلْفًا مَنْقُوضًا وَكَذِبًا. فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ أَحَدًا غَيْرَ تِلْكَ الْجَمَاعَةِ كَانَ مُسْتَنْكَرًا. وَهَذِهِ إِحْدَى صِيغِ الْعُمُومِ، فَإِنَّ النِّكَرَةَ فِي النَّفْيِ تَعُمُّ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْعُمُومِ. وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ (الأنعام: 91) وَإِنَّمَا

أُورِدَ هَذَا نَقْضًا عَلَى كَلَامِهِمْ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَامًّا، فَلِمَ وَرَدَ النَّقْضُ عَلَيْهِمْ؟ فَإِنْ هُمْ أَرَادُوا غَيْرَ مُوسَى فَلِمَ لَزِمَ دُخُولُ مُوسَى تَحْتَ اسْمِ الْبَشَرِ؟

2761. وَأَمَّا الْإِسْتِحْلَالُ بِالْعُمُومِ: فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ: أَعْتَقْتُ عَبِيدِي وَإِمَائِي، وَمَاتَ

عَقِيبُهُ، جَازَ لِمَنْ سَمِعَهُ أَنْ يُزَوِّجَ مِنْ أَيِّ عَبِيدِهِ شَاءَ، وَيَتَزَوَّجَ مِنْ أَيِّ جَوَارِيهِ شَاءَ، بِغَيْرِ رِضَا الْوَرَثَةِ. وَإِذَا قَالَ: الْعَبِيدُ الَّذِينَ هُمْ فِي يَدِي مِلْكُ فُلَانٍ، كَانَ ذَلِكَ إِقْرَارًا مَحْكُومًا بِهِ فِي الْجَمِيعِ. وَبِنَاءُ الْأَحْكَامِ عَلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ

فِي سَائِرِ اللُّغَاتِ / لَا يَنْحَصِرُ. وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْفَقَ عَلَى عَبْدِي غَانِمٍ، أَوْ: عَلَى زَوْجَتِي زَيْنَبَ، أَوْ قَالَ: غَانِمٌ حُرٌّ، وَزَيْنَبُ طَالِقٌ، وَلَهُ عَبْدَانِ

اسْمُهُمَا غَانِمٌ وَزَوْجَتَانِ اسْمُهُمَا زَيْنَبُ، فَتَجِبُ الْمُرَاجَعَةُ ١١ وَالْإِسْتِفْهَامُ، لِأَنَّهُ أَتَى بِاسْمٍ مُشْتَرَكٍ غَيْرِ مَفْهُومٍ، فَإِنْ كَانَ لَفْظُ الْعُمُومِ فِيمَا وَرَاءَ أَقْلِ الْجَمْعِ مُشْتَرَكًا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ التَّوَقُّفُ عَلَى الْعَبْدِ إِذَا أُعْطِيَ ثَلَاثَةً مِمَّنْ دَخَلَ الدَّارَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُرَاجَعَ فِي الْبَاقِي. وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ كُلِّهِمْ فِي اللُّغَاتِ كُلِّهَا.

|50/2|

2762. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ سَلَّمَ لَكُمْ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فَإِنَّمَا يُسَلِّمُ بِسَبَبِ الْقَرَائِنِ لَا بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ، فَإِنْ عَرِيَ عَنِ الْقَرَائِنِ فَلَا يُسَلِّمُ.

2763. قُلْنَا: كُلُّ قَرِينَةٍ قَدَّرْتُمُوهَا فَعَلَيْنَا أَنْ نُقَدِّرَ نَفْيَهَا، وَيَبْقَى حُكْمُ الْإِعْتِرَاضِ

وَالنَّقْضِ كَمَا سَبَقَ *، فَإِنَّ غَايَتَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِذَا قَالَ: أَنْفَقَ عَلَى عَبِيدِي وَجَوَارِي فِي غَيْبَتِي، كَانَ مُطِيعًا بِالْإِنْفَاقِ عَلَى الْجَمِيعِ لِأَجْلِ قَرِينَةِ الْحَاجَةِ إِلَى النِّفْقَةِ، أَوْ: أَعْطَى مَنْ دَخَلَ دَارِي، فَهُوَ بِقَرِينَةِ إِكْرَامِ الزَّائِرِ. فَهَذَا وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ إِذَا قَدَّرُوهُ، فَسَبِيلُنَا أَنْ نُقَدِّرَ أَضْدَادَهَا، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: لَا تُنْفِقْ عَلَى عَبِيدِي وَزَوْجَاتِي، كَانَ عَاصِيًا بِالْإِنْفَاقِ، مُطِيعًا بِالتَّضْيِيعِ. وَلَوْ قَالَ: اضْرِبْهُمْ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ثَلَاثَةٍ، بَلْ إِذَا ضَرَبَ جَمِيعَهُمْ عُدَّ مُطِيعًا. وَلَوْ قَالَ: مَنْ دَخَلَ دَارِي فَخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، بَقِيَ الْعُمُومُ.

* ص: 435

2764. بَلْ نُقَدِّرُ مَا لَا غَرَضَ فِي نَفْيِهِ وَإِثْبَاتِهِ. فَلَوْ قَالَ: مَنْ قَالَ مِنْ عَبِيدِي «جِيمٌ»

فَقُلْ لَهُ «صَادٌّ» وَمَنْ / قَالَ مِنْ جَوَارِي: «أَلِفٌ» فَأَعْتَقَهَا، فَاثْتَمَلْ، أَوْ عَصَى، كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ * مِنْ سُقُوطِ الْإِعْتِرَاضِ وَتَوَجُّهِهِ جَارِيًا. بَلْ نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ لَوْ

|51/2|

* ص: 435

وَرَدَ نَبِيٌّ صَادِقٌ عُرِفَ صِدْقُهُ بِالْمُعْجَزَةِ، وَلَمْ يَعِشْ إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَالَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ: مَنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوهُ، وَمَنْ زَنَى فَاضْرِبُوهُ، وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ عَاقِلٍ بَالِغٍ، وَكَذَلِكَ الزَّكَاةُ، وَمَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَعَلَيْهِ النِّفَقَةُ؛ وَمَاتَ عَقِيبَ هَذَا الْكَلَامِ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُ عَادَةً، وَلَا أَدْرَكْنَا مِنْ أَحْوَالِهِ قَرِينَةً، وَلَا صَدَرَ مِنْهُ سِوَى هَذِهِ الْأَلْفَافِ إِشَارَةً وَلَا رَمْزًا، وَلَا ظَهَرَ فِي وَجْهِهِ حَالَةٌ، لَكُنَّا نَحْكُمُ بِهِدِهِ الْأَلْفَافِ، وَتَتَبَعُهَا. وَلَا يُقَالُ: جَاءَ بِالْفَافِ مُشْتَرَكَةً مُجْمَلَةً، وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُبَيِّنَهَا، فَلَا يُمَكِّنُ الْعَمَلُ بِهَا. وَلَوْ قَدَّرُوا قَرِينَةً فِي نُطْقِهِ وَصُورَةِ حَرَكَتِهِ عِنْدَ كَلَامِهِ، فَلْيُقَدَّرْ أَنَّهُ كَتَبَ فِي كِتَابٍ وَسَلَّمَهُ إِلَيْنَا، وَقَالَ ااعْمَلُوا بِمَا فِيهِ، وَمَاتَ. وَإِنْ قَدَّرُوا قَرِينَةً مُنَاسِبَةً بَيْنَ هَذِهِ الْجَنَائِثِ وَالْعُقُوبَاتِ، فَتُقَدَّرُ أُمُورًا لَا مُنَاسِبَةَ فِيهَا، كَحُرُوفِ الْمُعْجَمِ. فَإِذَا قَالَ: مَنْ قَالَ لَكُمْ أَلِفٌ، فَقُولُوا جِيمٌ، وَأَمْثَالُهُ، فَيَكُونُ جَمِيعُ ذَلِكَ مَفْهُومًا مَعْمُولًا بِهِ، وَكُلُّ قَرِينَةٍ قَدَّرُوهَا فَتُقَدَّرُ نَفْيَهَا، وَيَبْقَى مَا ذَكَرْنَا بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ.

2765. وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِنَّمَا تَمَسَّكُوا بِالْعُمُومَاتِ بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ وَانْتِفَاءِ الْقَرَائِنِ الْمُخَصَّصَةِ، لَا أَنَّهُمْ طَلَبُوا قَرِينَةً مُعَمَّمَةً أَوْ مُسَوِّیَةً بَيْنَ أَقْلِ الْجَمْعِ وَالزِّيَادَةِ ۱۱.

2766. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا / قَالَ: مَنْ دَخَلَ دَارِي فَأَعْطَهُ، فَيَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: وَلَوْ كَانَ كَافِرًا فَاسِقًا؟ فَرُبَّمَا يَقُولُ: نَعَمْ، وَرُبَّمَا يَقُولُ: لَا. فَلَوْ عَمَّ اللَّفْظُ فَلِمَ حَسُنَ الِاسْتِفْهَامُ؟

2767. قُلْنَا: لَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: وَإِنْ كَانَ طَوِيلًا، أَوْ أَبْيَضَ، أَوْ مُحْتَرَفًا، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ، وَإِنَّمَا حَسُنَ السُّؤَالُ عَنِ الْفَاسِقِ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ الْإِعْطَاءِ الْإِكْرَامُ، وَيُعْلَمُ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يُكْرِمُ الْفَاسِقَ، أَوْ عُلِمَ مِنْ عَادَةِ النَّاسِ ذَلِكَ، فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَقْتَدِي بِالنَّاسِ فِيهِ، فَلِتَوَهَّمُ هَذِهِ الْقَرِينَةُ الْمُخَصَّصَةُ حَسَنَ مِنْهُ السُّؤَالِ. وَلِذَلِكَ لَمْ يَحْسُنْ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ. وَلِذَلِكَ لَوْ لَمْ يُرَاجَعْ، وَأُعْطِيَ الْفَاسِقُ، وَعَاتَبَهُ السَّيِّدُ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ أَمَرْتَنِي بِإِعْطَاءِ كُلِّ دَاخِلٍ، وَهَذَا قَدْ دَخَلَ. فَيَقُولُ السَّيِّدُ: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَعْرِفَ بِعَقْلِكَ أَنَّ هَذَا إِكْرَامٌ، وَالْفَاسِقُ لَا يُكْرَمُ، فَيَتَمَسَّكُ بِقَرِينَةِ مُخَصَّصَةٍ. فَرُبَّمَا يَكُونُ مَقْبُولًا. فَلَوْ لَمْ يَقُلْ هَذَا، وَلَكِنْ قَالَ: كَانَ لَفْظِي مُشْتَرَكًا غَيْرَ مَفْهُومٍ، فَلِمَ أَقْدَمْتَ قَبْلَ السُّؤَالِ؟ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْعِتَابُ مُتَوَجِّهًا قَطْعًا.

2768. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ فَرَضْتُمْ الْكَلَامَ فِي أَدَاةِ الشَّرْطِ، وَقَدْ قَالَ بَعْمُومِهِ مَنْ أَنْكَرَ سَائِرَ الْعُمُومَاتِ، فَمَا الدَّلِيلُ فِي سَائِرِ الصُّوَرِ؟

2769. قُلْنَا: هَذَا يَجْرِي فِي: مَنْ، وَمَا، وَمَتَى، وَحَيْثُ، وَأَيَّ وَقْتٍ، وَأَيَّ شَخْصٍ، وَنَظَائِرِهِ. وَيَجْرِي أَيْضًا فِي النَّكِرَةِ فِي النَّفْيِ، كَقَوْلِهِ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: 91) وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: كُلُّ وَجَمِيعُ وَأَجْمَعُونَ، بَلْ هُوَ أَظْهَرُ، وَهُوَ النَّوْعُ / الثَّالِثُ. وَكَذَلِكَ فِي النَّوْعِ الرَّابِعِ وَهِيَ صِيغَةُ الْجُمُوعِ، كَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ. وَهَذَا أَيْضًا جَارٍ فِيهِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: أَعْطِ الْفُقَرَاءَ وَأَقْتُلِ الْمُشْرِكِينَ، وَأَقْتَصِرَ عَلَى هَذَا، وَانْتَفَتِ الْقَرَائِنُ، جَرَى حُكْمُ الطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ، وَتَوَجَّهَ الْإِعْتِرَاضُ وَسُقُوطُهُ، كَمَا سَبَقَ * . وَهُوَ جَارٍ فِي كُلِّ جَمْعٍ إِلَّا فِي بَعْضِ الْجُمُوعِ الْمَبْنِيَّةِ لِلتَّقْلِيلِ، كَمَا وَرَدَ عَلَى وَزْنِ «الْأَفْعَالِ» كَالْأَثْوَابِ، وَ«الْأَفْعَلَةِ» كَالْأَرْغِفَةِ، وَ«الْأَفْعُلِ» كَالْأَكْلَبِ، وَ«الْفِعْلَةِ» كَالصَّبِيَّةِ. وَقَدْ قَالَ سَيَبَوِيهِ: جَمِيعُ هَذَا لِلتَّقْلِيلِ وَمَا عَدَاهُ لِلتَّكْثِيرِ. وَقِيلَ أَيْضًا: جَمْعُ السَّلَامَةِ لِلتَّقْلِيلِ. وَهَذَا بَعِيدٌ، لَا سِيَّمَا فِيمَا لَيْسَ فِيهِ جَمْعٌ مَبْنِيٌّ لِلتَّكْثِيرِ. وَجَمْعُ الْقِلَّةِ أَيْضًا لَا يُتَقَدَّرُ الْمُرَادُ مِنْهُ بِمِقْدَارٍ، بَلْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِالْقَرَائِنِ وَالْأَحْوَالِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مَوْضُوعًا لِلِاسْتِغْرَاقِ.

|53/2|

* ص: 435

2770. وَأَمَّا النَّوْعُ الْخَامِسُ، وَهُوَ الْإِسْمُ الْمُفْرَدُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ. وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ: وَهُوَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَتَمَيَّزُ فِيهِ لَفْظُ الْوَاحِدِ عَنِ الْجِنْسِ بِالْهَاءِ، كَالتَّمْرَةِ وَالتَّمْرِ، وَالْبُرَّةِ وَالْبُرِّ، فَإِنْ عَرِيَ عَنِ الْهَاءِ فَهُوَ لِلِاسْتِغْرَاقِ. فَقَوْلُهُ: لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ، وَلَا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ، يَعْمُ كُلُّ بُرٍّ وَتَمْرٍ. وَمَا لَا يَتَمَيَّزُ بِالْهَاءِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَتَشَخَّصُ وَيَتَعَدَّدُ، كَالدِّينَارِ وَالرَّجُلِ، حَتَّى يُقَالَ دِينَارٌ وَاحِدٌ، وَرَجُلٌ وَاحِدٌ، وَإِلَى مَا لَا يَتَشَخَّصُ وَاحِدٌ مِنْهُ، كَالذَّهَبِ، إِذْ لَا يُقَالَ: ذَهَبٌ وَاحِدٌ. فَهَذَا لِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، وَأَمَّا الدِّينَارُ / وَالرَّجُلُ فَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ لِلْوَاحِدِ. وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ فَقَطْ. وَقَوْلُهُمْ: الدِّينَارُ أَفْضَلُ مِنَ الدَّرْهِمِ يُعْرِفُ بِقَرِينَةِ التَّسْعِيرِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ، وَلَا يُقْتَلُ

|54/2|

الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ»، فَهُمْ ذَلِكَ فِي الْجَمِيعِ لَا بِمُنَاسَبَةِ قَرِينَةِ التَّسْعِيرِ وَالتَّفَاوُتِ فِي الْفَضْلِ فَإِنَّهُ لَوْ قُدِّرَ حَيْثُ لَا مُنَاسَبَةَ فَلَا يَخْلُو عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْجِنْسِ.

الفصل السابع

القول في العموم إذا خصص

2771. هَلْ يَصِيرُ مَجَازًا فِي الْبَاقِي؟ وَهَلْ يَبْقَى حُجَّةٌ؟

2772. وَهُمَا نَظَرَانِ: أَمَّا صَيُورُوتُهُ مَجَازًا فِي الْبَاقِي فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ مَذَاهِبَ:

2773. فَقَالَ قَوْمٌ: يَبْقَى حَقِيقَةً، لِأَنَّهُ كَانَ مُتَنَاوِلًا لِمَا بَقِيَ حَقِيقَةً، فَخُرُوجُ غَيْرِهِ عَنْهُ لَا يُؤَثِّرُ.

2774. وَقَالَ قَوْمٌ: يَصِيرُ مَجَازًا، لِأَنَّهُ وُضِعَ لِلْعُمُومِ، فَإِذَا أُريدَ بِهِ غَيْرُ مَا وُضِعَ لَهُ بِالْقَرِينَةِ كَانَ مَجَازًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَجَازًا فَلَا يَبْقَى لِلْمَجَازِ مَعْنَى. وَلَا يَكْفِي تَنَاوُلُهُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَوْ رُدَّ إِلَى مَا دُونَ أَقْلِ الْجَمْعِ صَارَ مَجَازًا. فَإِذَا قَالَ لَا تُكَلِّمُ النَّاسَ، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ زَيْدًا خَاصَّةً، كَانَ مَجَازًا وَإِنْ كَانَ هُوَ دَاخِلًا فِيهِ.

2775. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ حَقِيقَةٌ فِي تَنَاوُلِهِ، مَجَازٌ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ.

2776. وَهَذَا ضَعِيفٌ: فَإِنَّهُ لَوْ رُدَّ إِلَى / الْوَاحِدِ كَانَ مَجَازًا مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ عَنْ وَضْعِهِ فِي الدَّلَالَةِ. فَالْسَّارِقُ مَهْمَا صَارَ عِبَارَةً عَنْ سَارِقِ النَّصَابِ خَاصَّةً فَقَدْ تَغْيِيرَ الْوَضْعِ، وَاسْتُعْمِلَ لَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَضَعْتَهُ الْعَرَبُ.

2777. وَقَدْ اخْتَارَ الْقَاضِي فِي التَّفْرِيعِ عَلَى مَذْهَبِ أَرْبَابِ الْعُمُومِ أَنَّهُ صَارَ مَجَازًا، لَكِنْ قَالَ إِنَّمَا يَصِيرُ مَجَازًا إِذَا أَخْرَجَ مِنْهُ الْبَعْضُ بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ، مِنْ عَقْلِ أَوْ نَقْلِ. أَمَّا مَا خَرَجَ بِلَفْظٍ مُتَّصِلٍ، كَالِاسْتِثْنَاءِ، فَلَا يَجْعَلُهُ مَجَازًا، بَلْ يَصِيرُ الْكَلَامُ بِسَبَبِ الزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ كَلَامًا آخَرَ، مَوْضُوعًا لِشَيْءٍ آخَرَ. فَإِنَّا نَزِيدُ الْوَاوَ وَالنُّونَ فِي قَوْلِنَا: مُسْلِمٌ، فَنَقُولُ: مُسْلِمُونَ، فَيَدُلُّ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ، وَلَا نَجْعَلُهُ مَجَازًا. وَنَزِيدُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عَلَى قَوْلِنَا: رَجُلٌ، فَنَقُولُ: الرَّجُلُ، فَيَزِيدُ فَائِدَةً أُخْرَى، وَهِيَ التَّعْرِيفُ، لِأَنَّ هَذِهِ صَارَتْ صِيغَةً أُخْرَى بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ، فَجَازَ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَعْنَى آخَرَ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ نَزِيدَ حَرْفًا أَوْ كَلِمَةً، فَإِذَا قَالَ:

السَّارِقُ لِلنَّصَابِ يَقْطَعُ، فَلَا مَجَازَ هَاهُنَا، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: يُقْطَعُ السَّارِقُ إِلَّا
مَنْ سَرَقَ دُونَ النَّصَابِ، كَانَ مَجْمُوعُ هَذَا الْكَلَامِ مَوْضُوعًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَا
دَلَّ عَلَيْهِ. فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (العنكبوت:
14) دَلَّ عَلَى تِسْعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، بَلِ الْوَضْعُ، كَذَلِكَ
وُضِعَ. وَكَأَنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتْ عَنْ تِسْعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ عِبَارَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: أَلْفُ
سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ. وَالْأُخْرَى: تِسْعِمِائَةٍ وَخَمْسُونَ.

2778. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: مَا صَارَ عِبَارَةً بِالْوَضْعِ عَنْ هَذَا الْقَدْرِ، بَلْ بَقِيَ الْأَلْفُ لِلْأَلْفِ
وَالْخَمْسُونَ لِلْخَمْسِينَ، / وَ«إِلَّا» لِلرَّفْعِ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ. وَنَحْنُ بِعِلْمِ الْحِسَابِ
عَرَفْنَا أَنَّ هَذَا تِسْعِمِائَةٍ وَخَمْسُونَ. فَإِنَّا إِذَا وَضَعْنَا أَلْفًا، وَرَفَعْنَا خَمْسِينَ، عَلِمْنَا
مِقْدَارَ الْبَاقِي بِعِلْمِ الْحِسَابِ، فَلَا نَقُولُ: الْمَجْمُوعُ صَارَ عِبَارَةً مَوْضُوعَةً عَنْ
هَذَا الْعَدَدِ. وَهَذَا أَدَقُّ وَأَحَقُّ، لَا كَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْيَاءِ وَالنُّونِ فِي
«الْمُسْلِمِينَ»، فَإِنَّ تِلْكَ الزِّيَادَةَ لَا مَعْنَى لَهَا فِي نَفْسِهَا فَغَيَّرَتِ الْوَضْعَ الْأَوَّلَ.

[56/2]

2779. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَقْزِبُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ فَقَالَ الرَّسُولُ مُتَّصِلًا بِهِ: «إِلَّا
زَيْدًا» فَهَلْ يَكُونُ هَذَا كَالْمُتَّصِلِ الَّذِي لَا يَجْعَلُ لَفْظَ الْمُشْرِكِينَ مَجَازًا فِي الْبَاقِي؟
2780. قُلْنَا: اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنْ غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ يَجْرِي مَجْرَى الدَّلِيلِ
الْمُنْفَصِلِ، مِنْ قِيَاسِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: «زَيْدٌ» وَقَالَ غَيْرُهُ «قَامَ» لَا
يَصِيرُ خَبْرًا، حَتَّى يَصْدُرَ مِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ: «قَامَ» لِأَنَّ نَظْمَ الْكَلَامِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ
مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ يَجْعَلُهُ خَبْرًا.

2781. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ أَخْرَجَ بِالِاسْتِثْنَاءِ عَنْ لَفْظِ الْمُشْرِكِينَ الْجَمِيعُ إِلَّا زَيْدًا فَهَلْ
يَصِيرُ لَفْظُ الْمُشْرِكِينَ مَجَازًا؟

2782. قُلْنَا: نَعَمْ، لِأَنَّهُ لِلْجَمْعِ بِالِاتِّفَاقِ، وَالْخِلَافُ فِي أَنَّهُ مُسْتَغْرِقٌ أَوْ غَيْرُ مُسْتَغْرِقٍ،
فَهُوَ عِنْدَ أَرْبَابِ الْعُمُومِ عِنْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ: لِمَجْمَعٍ غَيْرِ مُسْتَغْرِقٍ، وَدُونَ الْإِسْتِثْنَاءِ:
لِمَجْمَعٍ مُسْتَغْرِقٍ.

2783. وَأَمَّا النَّظَرُ الثَّانِي فِي كَوْنِهِ حُجَّةً فِي الْبَاقِي، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْقَائِلِينَ
بِالْعُمُومِ: إِنَّهُ لَا يَبْقَى حُجَّةً، بَلْ صَارَ مُجْمَلًا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ الْقَدَرِيَّةُ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ

هل يبقى العموم
حجة في الباقي
بعد التخصيص؟

[57/2]

يُتْرَكُ عَلَى الْوَضْعِ فَلَا يَبْقَى لِفَهْمٍ مُعْتَمِدٍ سِوَى الْقَرِينَةِ، وَتِلْكَ الْقَرِينَةُ / غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ، فَلَا يُهْتَدَى إِلَيْهَا.

2784. ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: أَقْلُ الْجَمْعِ يَبْقَى حُجَّةً، لِأَنَّهُ مُسْتَيَقِّنٌ.

2785. وَاحْتِجَّ الْقَائِلُونَ بِكَوْنِهِ مُجْمَلًا بِأَنَّ السَّارِقَ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ سَارِقٌ مَا دُونَ النَّصَابِ، وَالسَّارِقُ مِنْ غَيْرِ الْحِرْزِ، وَمَنْ يَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، فَبِمِ يَفْهَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ وَقَدْ خَرَجَ الْوَضْعُ مِنْ أَيْدِينَا؟ وَلَا قَرِينَةٌ تُفَصِّلُ وَتَحْصُرُ فَيَبْقَى مُجْمَلًا.

2786. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَبْقَى حُجَّةً، إِلَّا إِذَا اسْتَشْنَى مِنْهُ مَجْهُولًا، كَمَا لَوْ قَالَ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا رَجُلًا. أَمَّا إِذَا اسْتُخْرِجَ مِنْهُ مَعْلُومٌ فَإِنَّهُ يَبْقَى دَلِيلًا فِي الْبَاقِي. وَلَا أَجْلَهُ تَمَسُّكَ الصَّحَابَةُ بِالْعُمُومَاتِ، وَمَا مِنْ عُمُومٍ إِلَّا وَقَدْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ التَّخْصِصُ، وَهَذَا لِأَنَّ لَفْظَ السَّارِقِ يَتَنَاوَلُ كُلَّ سَارِقٍ بِالْوَضْعِ لَوْلَا دَلِيلُ مُخَصَّصٍ، وَالِدَّلِيلُ الْمُخَصَّصُ صَرَفَ دَلَالَتُهُ عَنِ الْبَعْضِ، وَلَا مُسْقِطٌ لِدَلَالَتِهِ فِي الْبَاقِي. نَعَمْ: لَا يَدُلُّ اللَّفْظُ عَلَى إِخْرَاجِ مَا خَرَجَ، فَافْتَقَرَ إِلَى دَلِيلٍ مُنْخَرَجٍ، وَقُصُورُهُ عَنْهُ لَا يَدُلُّ عَلَى قُصُورِهِ عَنْ تَنَاوُلِ الْبَاقِي. فَمَنْ قَالَ: أَعْتَقَ رَقَبَةً، ثُمَّ قَالَ: لَا تُعْتَقَ مَعِيْبَةٌ وَلَا كَافِرَةٌ، لَمْ يَخْرُجْ بِهِ كَلَامُهُ الْأَوَّلُ عَنْ كَوْنِهِ مَفْهُومًا. وَالرَّجُوعُ فِي هَذَا إِلَى عَادَةِ اللِّسَانِ، وَأَهْلِ اللُّغَةِ، وَعَادَاتِ الصَّحَابَةِ، إِذْ لَمْ يَطْرَحُوا جَمِيعَ عُمُومَاتِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لِتَطَرُّقِ التَّخْصِصِ إِلَيْهَا.

2787. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: كَلَامُ الْوَاقِفِيَّةِ فِي الْعُمُومِ الْمُخَصَّصِ أَظْهَرَ لَا مَحَالَةَ.

ترجيح مذهب
الواقفية

2788. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ سَلَّمْتُمْ أَنَّهُ صَارَ مَجَازًا، فَيَفْتَقِرُ الْعَمَلُ بِهِ إِلَى دَلِيلٍ، إِذِ الْمَجَازُ لَا يُعْمَلُ بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

2789. قُلْنَا: هُوَ حَقِيقَةٌ فِي وَضْعِهِ، وَالِدَّلِيلُ الْمُخَصَّصُ هُوَ الَّذِي جَعَلَهُ مَجَازًا. أَمَّا سُقُوطُ دَلَالَةِ الْمَجَازِ فَلَا وَجْهَ لَهُ، لَا سِيَّمَا الْمَجَازُ الْمَعْرُوفُ، فَإِنَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ زَائِدٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايِبِ﴾ (النساء: 43) فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَجَازًا فَهُوَ مَعْرُوفٌ، وَكَذَلِكَ التَّفْهِيمُ بِالْعُمُومَاتِ الْمُخَصَّصَةِ مَعْرُوفٌ فِي اللِّسَانِ، وَلَا يُمَكِّنُ اطِّرَاحَهُ. /

[58/2]

الباب الثاني في تميز ما يمكن دعوى العموم فيه عما لا يمكن

2790. وفيه مسائل:

1| مسألة: إِنَّمَا يُمَكِّنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِيمَا ذَكَرَهُ الشَّارِعُ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ، 2791. حَكَمَ الْعُمُومُ الْوَارِدُ فِي الْإِجَابَةِ عَنِ السُّؤَالِ
أَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي جَوَابِ السَّائِلِ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ: فَإِنْ أَتَى بِلَفْظٍ مُسْتَقِلٍّ لَوْ ابْتَدَأَ بِهِ كَانَ عَامًّا، كَمَا سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَثْرِ بُضَاعَةٍ، فَقَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ» وَكَمَا سُئِلَ عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ، فَقَالَ «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ».

2792. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِلًّا نُظِرَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَفْظُ السَّائِلِ عَامًّا فَلَا يَثْبُتُ الْعُمُومُ لِلْجَوَابِ، كَمَا لَوْ قَالَ السَّائِلُ: تَوَضَّأْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ، فَقَالَ يُجْزِيكَ، أَوْ قَالَ: وَطِئْتُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فَقَالَ «أَعْتَقُ رَقَبَةً» فَهَذَا لَا عُمُومَ لَهُ، لِأَنَّهُ خِطَابٌ مَعَ شَخْصٍ وَاحِدٍ. وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ بِدَلِيلٍ مُسْتَأْنَفٍ مِنْ قِيَاسٍ إِذَا وَرَدَ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ، أَوْ تَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ» وَذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ حَالُ غَيْرِهِ مِثْلَ حَالِهِ فِي كُلِّ وَصْفٍ مُؤَثِّرٍ فِي الْحُكْمِ حَتَّى لَا يَفْتَرِقَا إِلَّا فِي الشَّخْصِ وَالْأَحْوَالِ الَّتِي لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي التَّفْرِقَةِ، مِنْ الطُّوْلِ وَاللَّوْنِ وَأَمْثَالِهِ. وَالذُّكُورَةُ وَالْأُنُوثَةُ كَالطُّوْلِ وَاللَّوْنِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، كَالْعِتْقِ، وَلِذَلِكَ قُلْنَا: حُكْمُهُ فِي الْعَبْدِ بِالسَّرَايَةِ حُكْمٌ فِي الْأَمَةِ، وَفِي بَابِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ عُرِفَ مِنْ / عَادَةِ الشَّرْعِ تَرْكُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى الذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ فِي الْعِتْقِ وَالرَّقِّ، وَلَمْ يُعْرَفْ ذَلِكَ فِي النِّكَاحِ.

[59/2]

2793. وَلِذَلِكَ نَقُولُ: رُويَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَّ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَهَمَّ بِأَنْ يَتَخَلَّفَ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ، وَوَقَفَ بِجَانِبِهِ، وَاقْتَدَى أَبُو بَكْرٍ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَمَرَّ النَّاسُ

عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِيهِ اقْتِدَاءُ الْإِمَامِ بغيره، وَاقْتِدَاءُ النَّاسِ بِالْمُقْتَدِي بغيره. وَلَيْسَ يَظْهَرُ لَنَا أَنَّ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَعْنَى رَسُولِ اللَّهِ، فَإِنَّ التَّقَدُّمَ عَلَيْهِ مَعَ حُضُورِهِ مُسْتَبَعْدٌ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِمَامَةِ. وَلِلنُّبُوَّةِ فِيهَا تَأْثِيرٌ. وَهَذَا فِعْلٌ خَاصٌّ لَا عُمُومَ لَهُ، وَدَعَا إِلَى الْإِلْحَاقِ تَحَكُّمًا مَعَ ظُهُورِ الْفَرْقِ. وَلَا عُمُومَ يَتَعَلَّقُ بِهِ. بَلْ قَوْلُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: «الْبَسِ الْحَرِيرَ»، وَلِأَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ فِي الْأُضْحِيَّةِ بِجَذَعَةٍ مِنَ الضَّأْنِ: «تُجْزِيكَ»، وَإِذْنُهُ لِلْعُرَيْنَيْنِ بِشُرْبِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ، وَقَوْلُهُ لِعُمَرَ «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» لَا عُمُومَ لشيءٍ مِنْهُ، فَيَفْتَقِرُ تَعْمِيمُهُ إِلَى دَلِيلٍ مُسْتَأْنَفٍ، مِنْ قِيَاسٍ أَوْ غَيْرِهِ. أَمَّا مَا نُقِلَ مِنْ اقْتِدَاءِ النَّاسِ بِأَبِي بَكْرٍ مَعَ اقْتِدَائِهِ بِالنَّبِيِّ ﷺ فَيُحْتَمَلُ أَنَّ مُقْتَدِيَ الْكُلِّ كَانَ بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ سَفِيرًا يَرْفَعُ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرَاتِ.

[60/2]

2794. أَمَّا إِذَا كَانَ لَفْظُ السَّائِلِ عَامًّا نَزَلَ مَنْزِلَةَ عُمُومٍ لَفْظِ الشَّارِعِ، كَمَا لَوْ سَأَلَهُ سَائِلٌ عَمَّنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ: فَقَالَ «يَعْتَقُ رَقَبَةً»، كَانَ كَمَا لَوْ قَالَ / «مَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَعْتَقَ رَقَبَةً» لِأَنَّهُ يُجِيبُ عَنِ السُّؤَالِ، فَلَا يَكُونُ الْجَوَابُ إِلَّا مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ، أَوْ أَعَمُّ مِنْهُ، فَأَمَّا أَخَصُّ مِنْهُ فَلَا، أَمَّا لَوْ قَالَ السَّائِلُ: أَفْطَرَ زَيْدٌ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فَقَالَ «عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ». أَوْ قَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ زَوْجَتَهُ، فَقَالَ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» فَهَذَا لَا عُمُومَ لَهُ، فَلَعَلَّهُ عَرَفَ مِنْ حَالِهِ مَا يُوجِبُ الْعِتْقَ وَالْمُرَاجَعَةَ عَلَيْهِ خَاصَّةً، وَلَا نَعْرِفُ مَا تِلْكَ الْحَالُ، وَمَنْ الَّذِي يُسَاوِيهِ فِيهَا. وَلَا يُدْرَى أَنَّهُ أَفْطَرَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، أَوْ بِأَكْلٍ أَوْ جِمَاعٍ.

2795. فَإِنْ قِيلَ: «تَرَكَ الْاِسْتِفْصَالَ مَعَ تَعَارُضِ الْأَحْوَالِ يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْحُكْمِ»، وَهَذَا مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ. قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ اتَّحَقَّقَ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَفَ خُصُوصَ الْحَالِ فَأَجَابَ بِنَاءً عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ. فَهَذَا تَقْرِيرُ عُمُومٍ بِالْوَهْمِ الْمُجَرَّدِ.

154

2796. [2] مَسْأَلَةٌ: وَرُودُ الْعَامِّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ لَا يُسْقِطُ دَعَايَ الْعُمُومِ، كَقَوْلِهِ ﷺ، حَيْثُ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْمُونَةٍ «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ».

هل العبرة
بعموم اللفظ أم
بخصوص السبب؟

2797. وَقَالَ قَوْمٌ: يُسْقِطُ عُمُومَهُ.

2798. وَهُوَ خَطَأٌ. نَعَمْ يَصِيرُ اخْتِمَالُ التَّخْصِصِ أَقْرَبَ، وَيُقْنَعُ فِيهِ بِدَلِيلٍ أَخَفَّ وَأَضْعَفَ. وَقَدْ يُعْرَفُ بِقَرِينَةٍ اخْتِصَاصُهُ بِالْوَاقِعَةِ، كَمَا إِذَا قِيلَ: «كَلَّمَ فُلَانًا فِي وَاقِعَتِي» فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكَلِّمُهُ أَبَدًا. فَإِنَّهُ يُفْهَمُ بِالْقَرِينَةِ أَنَّهُ يُرِيدُ تَرْكَ الْكَلَامِ فِي تِلْكَ الْوَاقِعَةِ، لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ.

2799. وَالِدَلِيلُ عَلَى بَقَاءِ الْعُمُومِ أَنَّ الْحُجَّةَ فِي لَفْظِ الشَّارِعِ، لَا فِي السُّؤَالِ وَالسَّبَبِ. وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ مَعْدُولًا عَنْ سَنَنِ السُّؤَالِ، حَتَّى لَوْ قَالَ السَّائِلُ: أَيَحِلُّ شُرْبُ الْمَاءِ وَأَكْلُ الطَّعَامِ وَالِاصْطِيَادُ؟ فَيَقُولُ: الْأَكْلُ وَاجِبٌ وَالشُّرْبُ مَنْدُوبٌ وَالصَّيْدُ حَرَامٌ. فَيَجِبُ اتِّبَاعُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا حَظَرٌ وَوُجُوبٌ وَنَدْبٌ. وَالسُّؤَالُ وَقَعَ عَنِ الْإِبَاحَةِ فَقَطْ.

2800. وَكَيْفَ يُنْكَرُ هَذَا وَأَكْثَرُ أَصُولِ الشَّرْعِ خَرَجَتْ عَلَى أَسْبَابٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ فِي سَرِقَةِ الْمَجْنُونِ، أَوْ رَدَائِ صَفْوَانَ. وَنَزَلَتْ آيَةُ الظَّهَارِ فِي سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ، وَآيَةُ اللَّعَانِ فِي هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِلْعُمُومِ.

2801. وَشَبَّهُ الْمُخَالَفِينَ ثَلَاثُ:

2802. الْأُولَى: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّبَبِ تَأْثِيرٌ، وَالنَّظَرُ إِلَى اللَّفْظِ خَاصَّةً، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ إِخْرَاجُ السَّبَبِ بِحُكْمِ التَّخْصِصِ عَنْ / عُمُومِ الْمُسَمِّيَّاتِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَرُدْ عَلَى سَبَبٍ.

[61/2]

2803. قُلْنَا: لَا خِلَافَ فِي أَنَّ كَلَامَهُ بَيَانٌ لِلْوَاقِعَةِ، لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي أَنَّهُ بَيَانٌ لَهَا خَاصَّةً، أَوْ لَهَا وَلِغَيْرِهَا. وَاللَّفْظُ يَعُمُّ وَيَعْمُ غَيْرُهُ. وَتَنَاوُلُهُ لَهَا مَقْطُوعٌ بِهِ. وَتَنَاوُلُهُ لِغَيْرِهَا |غَيْرًا| ظَاهِرٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَيُجِيبَ عَنْ غَيْرِهِ. نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ يُجِيبَ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُجِيبَ عَنْ غَيْرِهِ بِمَا يُنْبَهُ عَلَى مَحَلِّ السُّؤَالِ، كَمَا قَالَ لِعُمَرَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضْمَضْتَ؟» وَقَدْ سَأَلَهُ عَنِ الْقُبْلَةِ. وَقَالَ لِلخُثْعَمِيَّةِ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ».

2804. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّبَبِ مَدْخَلٌ لِمَا نَقَلَهُ الرَّاوي، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

2805. قُلْنَا: فَائِدَتُهُ مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ التَّنْزِيلِ وَالسِّيَرِ وَالْقَصَصِ وَاتِّسَاعِ عِلْمِ الشَّرِيعَةِ.

وَأَيْضًا: امْتِنَاعُ إِخْرَاجِ السَّبَبِ بِحُكْمِ التَّخْصِصِ بِالِاجْتِهَادِ. وَلِذَلِكَ غَلَطَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي إِخْرَاجِ الْأَمَةِ الْمُسْتَفْرَشَةِ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» وَالْخَبَرُ إِنَّمَا وَرَدَ فِي وَلَدٍ وَلِيدَةٍ زَمْعَةٍ، إِذْ قَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هُوَ أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي، وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» فَاتَّبَتَ لِلْأَمَةِ فِرَاشًا، وَأَبُو حَنِيفَةَ لَمْ يَبْلُغْهُ السَّبَبُ فَأَخْرَجَ الْأَمَةَ مِنَ الْعُمُومِ.

2806. الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّهُ لَوْ لَا أَنَّ الْمُرَادَ بَيَانُ السَّبَبِ لَمَّا أَخَّرَ الْبَيَانَ إِلَى وَقُوعِ الْوَاقِعَةِ، فَإِنَّ الْغَرَضَ إِذَا كَانَ تَمْهِيدَ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ، فَلِمَ أَخَّرَهَا إِلَى وَقُوعِ وَاقِعَةٍ؟
2807. قُلْنَا: وَلِمَ قُلْتُمْ لَا فَائِدَةٌ فِي تَأْخِيرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِفَائِدَتِهِ. وَلِمَ طَلَبْتُمْ لِأَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى سَبَبًا وَفَائِدَةً؟ بَلْ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُنْشِئَ التَّكْلِيفَ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.

2808. ثُمَّ نَقُولُ: لَعَلَّهُ عَلِمَ أَنَّ تَأْخِيرَهُ إِلَى الْوَاقِعَةِ لُطْفٌ وَمَصْلَحَةٌ لِلْعِبَادِ دَاعِيَةٌ إِلَى الْإِنْقِيَادِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ وَيَحْصُلُ بِالتَّأْخِيرِ.

2809. ثُمَّ نَقُولُ: يَلْزَمُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ اخْتِصَاصُ الرَّجْمِ بِمَا عَزَّ، وَالظَّهَارِ وَاللَّعَانِ وَقَطْعِ السَّرِقَةِ بِالْأَشْخَاصِ الَّذِينَ وَرَدَ فِيهِمْ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخَّرَ الْبَيَانَ إِلَى وَقُوعِ وَقَائِعِهِمْ. وَذَلِكَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

2810. |3| مَسْأَلَةٌ: الْمُقْتَضَى لَا عُمُومَ لَهُ. وَإِنَّمَا الْعُمُومُ لِلْأَلْفَافِ لَا لِلْمَعَانِي، فَتَضَمُّنُهَا مِنْ ضَرُورَةِ الْأَلْفَافِ.

2811. بَيَانُهُ: أَنَّ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ» ظَاهِرُهُ يَنْفِي صُورَةَ الصَّوْمِ حِسًّا، لَكِنْ وَجَبَ رَدُّهُ إِلَى الْحُكْمِ، وَهُوَ نَفْيُ الْأَجْزَاءِ أَوْ الْكَمَالِ.

2812. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَهُمَا، فَهُوَ / مُجْمَلٌ.

2813. وَقِيلَ: إِنَّهُ عَامٌّ لِنَفْيِ الْأَجْزَاءِ وَالْكَمَالِ. وَهُوَ غَلَطٌ.

2814. نَعَمْ لَوْ قَالَ: لَا حُكْمَ لَصَوْمٍ بِغَيْرِ تَبْيِيتٍ، لَكَانَ الْحُكْمُ لَفْظًا عَامًّا فِي الْأَجْزَاءِ وَالْكَمَالِ. أَمَّا إِذَا قَالَ: لَا صِيَامَ، فَالْحُكْمُ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهِ، وَإِنَّمَا أُثْبِتَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الضَّرُورَةِ.

2815. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ» مَعْنَاهُ: حُكْمُ الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ، وَلَا عُمُومَ لَهُ. وَلَوْ قَالَ: لَا حُكْمَ لِلْخَطَأِ، لَأَمَكَّنَ حَمْلَهُ عَلَى نَفْيِ الْإِثْمِ وَالْغُرْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى الْعُمُومِ. وَفِي قَوْلِهِ لَا حُكْمَ لِلصِّيَامِ، لَا يُمَكِّنُ أَيْضًا حَمْلَهُ عَلَى الْعُمُومِ فِي الْأَجْزَاءِ وَالْكَمَالِ، لِأَنَّ الْأَجْزَاءَ وَالصَّحَّةَ إِذَا انْتَفَيَا كَانَ انْتِفَاءُ الْكَمَالِ ضَرُورَةً، وَإِنَّمَا الْعُمُومُ مَا يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَيْنِ يُمَكِّنُ انْتِفَاءَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْآخَرِ.

2816. |4| مَسْأَلَةٌ: الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ، اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَفْعُولَاتِهِ هَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْعُمُومِ؟

هل الفعل الذي يتعدى إلى مفعولات يجري مجرى العموم فيها؟

2817. فَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا عُمُومَ لَهُ، حَتَّى لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُ، وَنَوَى طَعَامًا بِعَيْنِهِ، أَوْ قَالَ: إِنْ أَكَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَنَوَى طَعَامًا بِعَيْنِهِ، لَمْ يُقْبَلْ. وَلَوْ قَالَ: إِنْ خَرَجْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ مَكَانًا بِعَيْنِهِ، يُقْبَلُ وَكَذَلِكَ إِذَا نَوَى بِالضَّرْبِ آلَةً بِعَيْنِهَا.

2818. وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَنَّ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْمُقْتَضَى فَلَا عُمُومَ لَهُ، لِأَنَّ الْأَكْلَ يَسْتَدْعِي مَأْكُولًا، بِالضَّرُورَةِ، لَا أَنَّ اللَّفْظَ تَعَرَّضَ لَهُ. فَمَا لَيْسَ مَنْطُوقًا لَا عُمُومَ لَهُ، فَالْمَكَانُ لِلْخُرُوجِ، وَالطَّعَامُ لِلْأَكْلِ، وَالْآلَةُ لِلضَّرْبِ، كَالْوَقْتِ لِلْفِعْلِ وَالْحَالِ لِلْفَاعِلِ. وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ بِهِ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، أَوْ: أَرَدْتُ بِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لَمْ يُقْبَلْ وَكَذَلِكَ قَالُوا: لَوْ نَوَى بِقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ عَدَدًا، لَمْ يَجُزْ.

2819. وَجَوَّزَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ ذَلِكَ.

2820. وَالْإِنْصَافُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمُقْتَضَى، وَلَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْوَقْتِ وَالْحَالِ، فَإِنَّ اللَّفْظَ الْمُتَعَدِّي إِلَى الْمَفْعُولِ يَدُلُّ عَلَى الْمَفْعُولِ بِصِيَغَتِهِ وَوَضْعِهِ، فَأَمَّا الْحَالُ وَالْوَقْتُ فَمِنْ ضَرُورَةِ وُجُودِ الْأَشْيَاءِ، لَكِنْ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالْأَلْفَافِ، وَالْمُقْتَضَى هُوَ ضَرُورَةُ صِدْقِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ «لَا صِيَامَ» أَوْ ضَرُورَةُ وُجُودِ الْمَذْكُورِ، كَقَوْلِهِ: أَعْتَقَ عَنِّي، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حُصُولِ الْمِلْكِ قَبْلَهُ، لَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، لَكِنْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْمِلْكِ شَرْطًا لِتَصَوُّرِ الْعِتْقِ شَرْعًا. أَمَّا

الْأَكْلُ فَيَدُلُّ عَلَى الْمَأْكُولِ، وَالضَّرْبُ عَلَى الْآلَةِ، وَالْخُرُوجُ عَلَى الْمَكَانِ، وَتَشَابَهُ نِسْبَتُهُ إِلَى الْجَمِيعِ، فَهُوَ بِالْعُمُومِ أَشْبَهُ.

2821. فَإِنْ قِيلَ: لَا خِلَافَ / فِي أَنَّهُ لَوْ أُمِرَ بِالْأَكْلِ وَالضَّرْبِ وَالْخُرُوجِ، كَانَ مُمْتَثِلًا بِكُلِّ طَعَامٍ، وَبِكُلِّ آلَةٍ، وَكُلِّ مَكَانٍ، وَلَوْ عُلِّقَ الْعِتْقُ حَصَلَ بِالْجَمِيعِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ.

2822. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْعُمُومِ، وَلَكِنْ لِأَجْلِ أَنَّ مَا عُلِّقَ عَلَيْهِ وَجَدَ. وَالْآلَةَ وَالْمَكَانَ وَالْمَأْكُولَ غَيْرُ مُتَعَرِّضٍ لَهُ أَصْلًا، حَتَّى لَوْ تَصَوَّرَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ دُونَ الطَّعَامِ وَالْآلَةِ وَالْمَكَانِ يَحْصُلُ الْإِمْتِثَالُ، وَهُوَ كَالْوَقْتِ وَالْحَالِ. فَإِنَّهُ إِنْ أَكَلَ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي الدَّارِ، أَوْ خَارِجٌ، أَوْ رَاكِبٌ أَوْ رَاجِلٌ، حِنْثٌ، وَكَانَ مُمْتَثِلًا، لَا لِعُمُومِ اللَّفْظِ، لَكِنْ لِحُصُولِ الْمَلْفُوظِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا. وَإِنَّمَا تَظْهَرُ فَائِدَةُ الْعُمُومِ فِي إِرَادَةِ بَعْضِ هَذِهِ الْأُمُورِ.

2823. وَالْأَظْهَرُ عِنْدَنَا جَوَازُ نِيَّةِ الْبَعْضِ، وَأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْعُمُومِ، وَمُفَارِقٌ لِلْمُقْتَضَى كَمَا ذَكَرْنَا.

لا عموم في أفعال
النبي صلى الله
عليه وسلم

2824. |5| مَسْأَلَةٌ: لَا يُمَكِّنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي الْفِعْلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ مُعَيَّنٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى كُلِّ وَجْهِ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ. لِأَنَّ سَائِرَ / الْوُجُوهِ مُتَسَاوِيَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُحْتَمَلَاتِهِ، وَالْعُمُومُ مَا يَتَسَاوَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ، بَلِ الْفِعْلُ كَاللَّفْظِ الْمُجْمَلِ، الْمُتَرَدِّدِ بَيْنَ مَعَانٍ مُتَسَاوِيَةٍ فِي صَلَاحِ اللَّفْظِ لَهُ.

|64/2|

2825. وَمِثَالُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ غَيْبُوبَةِ الشَّفَقِ» فَقَالَ قَائِلٌ: الشَّفَقُ شَفَقَانِ: الْحُمْرَةُ، وَالْبَيَاضُ: وَأَنَا أَحْمِلُهُ عَلَى وَقُوعِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَهُمَا جَمِيعًا. وَكَذَلِكَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ، فَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْفَرَضِ فِي الْبَيْتِ، مَصِيرًا إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ تَعُمُّ النَّفْلَ وَالْفَرَضَ جَمِيعًا، لِأَنَّهُ ۱۱ إِنَّمَا يَعُمُّ لَفْظُ «الصَّلَاةِ» لَا فِعْلُ الصَّلَاةِ، أَمَّا الْفِعْلُ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرَضًا فَلَا يَكُونُ نَفْلًا، أَوْ يَكُونُ نَفْلًا فَلَا يَكُونُ فَرَضًا.

فعل النبي صلى
الله عليه وسلم، هل
يشمل غيره؟

2826. |6| مَسْأَلَةٌ: فِعْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا لَا عُمُومَ لَهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَحْوَالِ

الفعل، فلا عموم له بالإضافة إلى غيره، بل يكون خاصاً في حقه، إلا أن يقول: أريد بالفعل بيان حكم الشرع في حقكم، كما قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» بل نريد ونقول: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتِّقَ اللَّهُ﴾ (الأحزاب: 1) وقوله: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر: 65) / مختص به بحكم اللفظ، وإنما يشاركه غيره بدليل، لا بموجب هذا اللفظ، كقوله: ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (المائدة: 67) وقوله تعالى: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (الحجر: 94).

|65/2|

2827. وقال قوم: ما ثبت في حقه فهو ثابت في حق غيره، إلا ما دل الدليل على أنه خاص به.

2828. وهذا فاسد، لأن الأحكام إذ قُسمت إلى خاص وعام فالأصل اتباع موجب الخطاب، فما ثبت بمثل قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ و﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ و﴿يَعْبَادِي﴾ و﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (النور: 31) فيتناول النبي، إلا ما استثنى بدليل؛ وما ثبت للنبي، كقوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾ فيختص به إلا ما دل الدليل على الإلحاق. وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (الطلاق: 1) عام، لأن ذكر النبي جرى في صدر الكلام تشريفاً، وإلا فقوله ﴿طَلَقْتُمُ﴾ عام في صيغته، وكذلك قول النبي ﷺ لأبي هريرة «افعل» ولابن عمر «فليراجعها» خاص، إنما يشمل الحكم غيره بدليل آخر، مثل قوله «حكمي على الواحد حكمي على الجماعة» / أو ما جرى مجراه.

|66/2|

2829. [7] مسألة: قول الصحابي «نهى النبي عليه السلام عن كذا» كبيع الغر، ونكاح الشغار، وغيره، لا عموم له، لأن الحجة في المحكي لا في قول الحاك وليفظه، وما رواه الصحابي حين حكى النهي يحتمل أن يكون فعلاً لا عموم له نهى عنه النبي عليه السلام، ويحتمل أن يكون لفظاً خاصاً، ويحتمل أن يكون لفظاً عاماً، فإذا تعارضت الاحتمالات لم يمكن إثبات العموم بالتوهم. فإذا قال الصحابي: «نهى عن بيع الرطب بالتمر» فيحتمل أن يكون قد رأى شخصاً باع رطباً بتمر فنهاه، فقال الراوي ما قال، ويحتمل أن يكون قد سمع الرسول عليه السلام ينهى عنه ويقول: «أنهاكم عن بيع

قول الصحابي
«نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن
كذا»، هل يحمل
على العموم؟

الرُّطْبُ بِالتَّمْرِ» وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سُئِلَ عَنْ وَاقِعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَنَهَى عَنْهَا. فَالْتَّمَسْتُكَ بِعُمُومِ هَذَا تَمَسُّكَ بِتَوْهَمِ الْعُمُومِ، لَا بِلَفْظِ عُرْفِ عُمُومِهِ بِالْقَطْعِ. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبٍ / مَنْ يَرَى هَذَا حُجَّةً فِي أَصْلِ النَّهْيِ.

[67/2]

2830. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ أَنْ يَحْكِيَ الصَّحَابِيُّ الْقَوْلَ الرَّسُولِ وَلَفْظَهُ، وَإِلَّا فَرُبَّمَا سَمِعَ مَا يَعْتَقِدُهُ نَهْيًا بِاجْتِهَادِهِ وَلَا يَكُونُ نَهْيًا، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «لَا تَفْعَلْ» فِيهِ خِلَافٌ أَنَّهُ لِلنَّهْيِ أَمْ لَا، وَكَذَلِكَ فِي الْأَفَاطِ أُخَر.

2831. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ «نَسَخَ» فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ مَا لَمْ يَقُلْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ «نُسَخَتْ آيَةٌ كَذَا» لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَرَى مَا لَيْسَ بِنَسْخٍ نَسْخًا. وَهَذَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْأَخْبَارِ * - وَهُوَ أَصْلُ السُّنَّةِ - فِي الْقُطْبِ الثَّانِي.

* هو في كتاب النسخ:

195-194

2832. |8| مَسْأَلَةٌ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ، وَبِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ، كَقَوْلِهِ نَهَى، فِي أَنَّهُ لَا عُمُومَ لَهُ، لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ، وَالْحُجَّةُ فِي الْمَحْكِيِّ. وَلَعَلَّهُ حَكَمَ فِي عَيْنٍ، أَوْ بِخِطَابٍ خَاصٍّ مَعَ شَخْصٍ، فَكَيْفَ يُتَمَسَّكُ بِعُمُومِهِ، فَيُقَالُ مَثَلًا: يُقْضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فِي الْبُضْعِ أَوْ فِي الدَّمِ، لِأَنَّ الرَّائِيَّ أَطْلَقَ، مَعَ أَنَّ لِلرَّائِيَّ أَنْ يُطْلَقَ هَذَا إِذَا رَأَاهُ قَدْ قَضَى فِي مَالٍ أَوْ فِي / بُضْعٍ؛ بَلْ لَوْ قَالَ الصَّحَابِيُّ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَضَيْتُ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ، فَهَذَا يَحْتَمِلُ الْحِكَايَةَ عَنْ قَضَاءِ لَجَارٍ مَعْرُوفٍ، وَيَكُونُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ. وَقَوْلُهُ: قَضَيْتُ حِكَايَةً فِعْلٌ مَاضٍ. فَأَمَّا لَوْ قَالَ: قَضَيْتُ بِأَنَّ الشُّفْعَةَ لِلْجَارِ، فَهَذَا أَظْهَرُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْرِيفِ لِلْحُكْمِ، دُونَ الْحِكَايَةِ. وَلَوْ قَالَ الرَّائِي: قَضَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّ الشُّفْعَةَ لِلْجَارِ، اخْتَلَفُوا فِيهِ: فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عَامًّا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَضَى فِي وَاقِعَةٍ بِأَنَّ الشُّفْعَةَ لِلْجَارِ، فَدَعَا الْعُمُومَ فِيهِ حُكْمٌ بِالتَّوَهُمِ. وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

[68/2]

دعوى العموم في
الألفاظ الواردة في
الوقائع

2833. |9| مَسْأَلَةٌ: لَا يُمَكِّنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي وَاقِعَةٍ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، قَضَى فِيهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحُكْمٍ، وَذَكَرَ عِلَّةَ حُكْمِهِ أَيْضًا، إِذَا أُمِّكِنَ اخْتِصَاصُ الْعِلَّةِ بِصَاحِبِ الْوَاقِعَةِ.

2834. مِثَالُهُ: حُكْمُهُ فِي أَغْرَابِيٍّ مُحْرَمٍ وَقَصَّتْ بِهِ نَاقَتَهُ بِأَنَّ «لَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ، وَلَا

[69/2]

تَقَرَّبُوهُ طَيْبًا، فَإِنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا» فَإِنَّ لَفْظَهُ خَاصٌّ وَعِلَّتُهُ خَاصَّةٌ أَيْضًا، فَلَعَلَّهُ عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنََّّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا لِأَنَّهُ وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتُهُ مُحْرَمًا، / لَا بِمُجَرَّدِ إِحْرَامِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِنْ نِيَّتِهِ أَنَّهُ كَانَ مُخْلِصًا فِي عِبَادَتِهِ، وَأَنَّهُ مَاتَ مُسْلِمًا، وَغَيْرُهُ لَا يُعْلَمُ مَوْتُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَضْلًا عَنِ الْإِخْلَاصِ. وَكَذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَتْلَى أَحَدٍ: «زَمَلُوهُمْ بِكُلُومِهِمْ وَدِمَائِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يُحْشَرُونَ وَأَوْدَاجُهُمْ تَشْخُبُ دَمًا» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِقَتْلَى أَحَدٍ خَاصَّةٌ، لِعُلُوِّ دَرَجَتِهِمْ، أَوْ لِعِلْمِهِ أَنَّهُمْ أَخْلَصُوا لِلَّهِ، فَهُمْ شُهَدَاءُ حَقًّا. وَلَوْ صَرَّحَ بِأَنَّ ذَلِكَ خَاصِّيَّتُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَالَلَفْظُ خَاصٌّ، وَالتَّعْمِيمُ وَهُمْ.

2835. وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّمَ هَذَا الْحُكْمَ نَظْرًا إِلَى الْعِلَّةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ

بِسَبَبِ الْجِهَادِ وَالْإِحْرَامِ، وَأَنَّ الْعِلَّةَ حَشْرُهُمْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَعِلَّةُ حَشْرِهِمُ الْجِهَادُ أَوْ الْإِحْرَامُ، وَقَدْ وَقَعَتِ الشَّرَكَةُ فِي الْعِلَّةِ. وَهَذَا أَسْبَقُ إِلَى الْفَهْمِ، لَكِنَّ خِلَافَهُ ١١- وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي - مُمَكِّنٌ، وَالْإِحْتِمَالُ مُتَعَارِضٌ. وَالْحُكْمُ بِأَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ لِأَنَّهُ أَسْبَقُ إِلَى الْفَهْمِ فِيهِ نَظْرًا، فَإِنَّ الْحُكْمَ بِالْعُمُومِ إِنَّمَا / أَخَذَ مِنَ الْعَادَةِ وَمِنْ وَضْعِ اللِّسَانِ، وَلَمْ يَثْبُتْ هَهُنَا، وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ لَا وَضْعٌ وَلَا عَادَةٌ، فَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَى الْعُمُومِ.

[70/2]

2836. |10| مَسْأَلَةٌ: مَنْ يَقُولُ بِالْمَفْهُومِ قَدْ يَظُنُّ لِلْمَفْهُومِ عُمُومًا، وَيَتَمَسَّكُ بِهِ. وَفِيهِ

نَظْرٌ، لِأَنَّ الْعُمُومَ لَفْظٌ تَتَشَابَهُ دَلَالَتُهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُسَمِّيَّاتِ، وَالْمُتَمَسَّكُ بِالْمَفْهُومِ وَالْفَحْوَى لَيْسَ مُتَمَسَّكًا بِلَفْظٍ، بَلْ بِسُكُوتٍ، فَإِذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ» فَنفِي الزَّكَاةِ فِي الْمَعْلُوفَةِ لَيْسَ بِلَفْظٍ حَتَّى يَعْمَ اللَّفْظُ أَوْ يَخْصَّ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ (الإسراء: 23) دَلٌّ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ لَا بِلَفْظِهِ الْمَنْطُوقِ بِهِ حَتَّى يُتَمَسَّكَ بِعُمُومِهِ: وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْعُمُومَ لِلْأَلْفَافِ، لَا لِلْمَعَانِي وَلَا لِلْأَفْعَالِ *.

العموم للألفاظ
لا للمعاني ولا
للأفعال

* ص: 443-447

2837. |11| مَسْأَلَةٌ: ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ الْعُمُومِ الْإِقْتِرَانُ بِالْعَامِّ وَالْعُطْفَ عَلَيْهِ.

وَهُوَ غَلَطٌ، إِذِ الْمُخْتَلِفَانِ قَدْ تَجَمَّعَ الْعَرَبُ بَيْنَهُمَا، فَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ الْوَاجِبُ عَلَى النَّدْبِ، وَالْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ

هل الاقتران بالعام
من مقتضيات
العموم؟

[71/2]

بِأَنْفُسِهِنَّ ﴿ (البقرة: 228) عَامٌّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَهُ: ﴿وَبُعُولَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾
 خَاصٌّ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ إِبَاحَةٌ، وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ ﴿وَعَاتُوا
 حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: 141) إِيْجَابٌ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾
 اسْتِحْبَابٌ، وَقَوْلُهُ ﴿وَعَاتُوهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (النور: 33) إِيْجَابٌ.

الاسم المشترك،
 هل تصح دعوى
 العموم فيه؟

2838 |12| مَسْأَلَةٌ: الْإِسْمُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ مُسَمِّيَيْنِ لَا يُمَكِّنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِيهِ
 عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلْقَاضِي وَالشَّافِعِيِّ، لِأَنَّ الْمُشْتَرَكَ لَمْ يُوضَعْ لِلْجَمْعِ. مِثَالُهُ «الْقُرَى»
 لِلطَّهْرِ وَالْحَيْضِ، وَ«الْجَارِيَّةُ» لِلسَّفِينَةِ وَالْأَمَةِ؛ وَ«الْمُشْتَرِي» لِلْكَوْكِبِ وَقَابِلِ
 الْبَيْعِ. فَالْعَرَبُ لَمْ تَضَعْ هَذِهِ الْأَلْفَافَ وَضْعًا يُسْتَعْمَلُ فِي مُسَمِّيَاتِهَا إِلَّا عَلَى
 سَبِيلِ الْبَدَلِ، أَمَّا عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ فَلَا. نَعَمْ، نِسْبَةُ الْمُشْتَرَكِ إِلَى مُسَمِّيَاتِهِ
 مُتَشَابِهَةٌ، وَنِسْبَةُ الْعُمُومِ إِلَى أَحَادِ الْمُسَمِّيَّاتِ مُتَشَابِهَةٌ، وَلَكِنَّ تَشَابُهَ نِسْبَةِ
 الْعُمُومِ فِي الدَّلَالَةِ وَتَشَابُهَ نِسْبَةِ الْمُشْتَرَكِ وَالْمُجْمَلِ فِي الصُّلُوحِ لِأَنَّهُ يُرَادُ
 بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، وَتَشَابُهَ نِسْبَةِ الْمَفْهُومِ فِي الشُّكُوتِ / عَنْ
 الْجَمِيعِ لَا فِي الدَّلَالَةِ، وَتَشَابُهَ نِسْبَةِ الْفِعْلِ فِي إِمْكَانِ وَقُوعِهِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، إِذِ
 الصَّلَاةُ الْمُعَيَّنَةُ إِذَا نُقِلَتْ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمُكِّنَ أَنْ تَكُونَ فَرَضًا
 وَنَفْلًا، وَأَدَاءً وَقَضَاءً، وَظَهْرًا وَعَصْرًا، وَالْإِمْكَانُ شَامِلٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى عِلْمِنَا. أَمَّا
 الْوَاقِعُ فِي نَفْسِهِ، وَفِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاحِدٌ مُتَعَيَّنٌ لَا يُحْتَمَلُ غَيْرُهُ.

[72/2]

2839. فَهَذِهِ أَنْوَاعُ التَّشَابُهِ، وَالْوَهْمُ سَابِقٌ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمُتَشَابِهَاتِ، ١١ وَأَنْوَاعُ
 هَذَا التَّشَابُهِ مُتَشَابِهَةٌ مِنْ وَجْهِ. فَرُبَّمَا يَسْبِقُ إِلَى بَعْضِ الْأَوْهَامِ أَنَّ الْعُمُومَ
 كَانَ دَلِيلًا لِتَشَابُهِ نِسْبَةِ اللَّفْظِ إِلَى الْمُسَمِّيَّاتِ، وَالتَّشَابُهُ هَهُنَا مَوْجُودٌ، فَيَثْبُتُ
 حُكْمُ الْعُمُومِ. وَهُوَ غَفْلَةٌ عَنْ تَفْصِيلِ هَذَا التَّشَابُهِ، وَإِنْ تَشَابَهَ نِسْبَةُ الْعُمُومِ إِلَى
 مُسَمِّيَاتِهِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْجَمْعِ، بِخِلَافِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ.

157

2840. احْتِجَّ الْقَاضِي بِأَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ اللَّفْظَ مَرَّتَيْنِ، وَأَرَادَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَعْنَى آخَرَ، فَأَيُّ
 بُعْدٍ فِي أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَيُرِيدَ بِهِ كِلَا الْمَعْنَيَيْنِ مَعَ صَلَاحِ اللَّفْظِ /
 لِلْكُلِّ؟ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُصِدَ بِلَفْظِ الْمُؤْمِنِينَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُشْرِكِينَ
 جَمِيعًا، فَإِنَّ لَفْظَ «الْمُؤْمِنِينَ» لَا يَصْلُحُ لِلْمُشْرِكِينَ، بِخِلَافِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ.

[73/2]

2841. فنقول: إن قصد باللفظ الدلالة على المعنيين جميعاً بالمرّة الواحدة فهذا ممكن، لكن يكون قد خالف الوضع، كما في لفظ المؤمنين. فإن العرب وضعت اسم «العَيْن» للذهب والعضو الباصِر على سبيل البدل، لا على سبيل الجمع.

هل يمكن أن يعم
اللفظ حقيقته
ومجازه؟

|74/2|

2842. |13| مسألة: فإن قيل: اللفظ الذي هو حقيقة في شيء / ومجاز في غيره هل يطلق لإرادة معنييه جميعاً، مثل «النكاح» للوطء والعقد، و«اللمس» للجنس وللوطء، حتى يحمل قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: 22) على وطء الأب وعقده جميعاً، وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءِ﴾ (النساء: 43) على الوطء واللمس جميعاً؟

|75/2|

2843. قلنا: هذا عندنا كاللفظ المشترك، وإن كان التعميم فيه أقرب قليلاً، وقد نقل عن الشافعي رحمه الله أنه قال: «أحمل آية اللمس على المس والوطء جميعاً» وإنما قلنا: إن هذا / أقرب، لأن المس مقدمة الوطء، والنكاح أيضاً يراد للوطء، فهو مقدمة. ولأجله استعير للعقد اسم «النكاح» الذي وضع للوطء، واستعير للوطء اسم المس. فلتعلق أحدهما بالآخر ربما لا يبعد أن يقصدا جميعاً باللفظ المذكور مرة واحدة. لكن الأظهر عندنا أن ذلك أيضاً على خلاف عادة العرب.

|76/2|

2844. فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: 56) والصلاة من الله مغفرة، ومن / الملائكة استغفار، وهما معنيان مختلفان، فالاسم مشترك. وقد ذكر مرة واحدة، وأريد به المعنيان جميعاً. وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾ (الحج: 18) وسجود الناس غير سجود الشجر والدواب، بل هو في الشجر مجاز.

2845. قلنا: هذا يعضد ما ذكره الشافعي والقاضي رحمهما الله.

|77/2|

2846. ويفتح هذا الباب في معنيين يتعلق / أحدهما بالآخر، فإن طلب المغفرة يتعلق بالمغفرة، لكن الأظهر عندنا أن هذا إنما أطلق على المعنيين بإزاء

مَعْنَى وَاحِدٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ، وَهُوَ الْعِنَايَةُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ، لِشَرَفِهِ وَحُرْمَتِهِ: وَالْعِنَايَةُ مِنَ اللَّهِ مَغْفِرَةً، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ اسْتِغْفَارًا وَدُعَاءً، وَمِنَ الْأُمَّةِ دُعَاءً وَصَلَاةً عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْعُذْرُ عَنِ السَّجُودِ.

دخول العبد تحت
الخطاب الموجه إلى
الناس والمؤمنين
ونحوهما
[78/2]

2847. |14| مَسْأَلَةٌ: مَا وَرَدَ مِنَ الْخِطَابِ مُضَافًا إِلَى النَّاسِ وَالْمُؤْمِنِينَ، يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْعَبْدُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: 97) وَأَمْثَالِهِ.

2848. وَقَالَ قَوْمٌ لَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ، لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لِلْأَدَمِيِّ بِتَمْلِكِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَتَنَاوَلُهُ إِلَّا خِطَابٌ خَاصٌّ بِهِ. وَهَذَا هَوَسٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مُعْظَمِ التَّكْلِيفِ، وَخُرُوجُهُ عَنْ بَعْضِهَا كَخُرُوجِ الْمَرِيضِ وَالْحَائِضِ وَالْمُسَافِرِ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ رَفْعَ الْعُمُومِ. فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ خَاصٍّ.

دخول الكافر تحت
الخطاب الموجه إلى
الناس ونحوه
[79/2]

2849. |15| مَسْأَلَةٌ: يَدْخُلُ الْكَافِرُ تَحْتَ خِطَابِ النَّاسِ وَكُلِّ لَفْظٍ عَامٍّ، لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ خِطَابَهُ بِفُرُوعِ الْعِبَادَاتِ مُمَكِّنٌ، / وَإِنَّمَا خَرَجَ عَنْ بَعْضِهَا بِدَلِيلٍ خَاصٍّ. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ. وَهُوَ بَاطِلٌ، لِمَا قَرَّرْنَاهُ فِي أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ *.

* ص: 135-138

دخول النساء
تحت خطاب
المؤمنين والمسلمين
ونحوهما

2850. |16| مَسْأَلَةٌ: يَدْخُلُ النِّسَاءُ تَحْتَ الْحُكْمِ الْمُضَافِ إِلَى النَّاسِ. فَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُسْلِمُونَ وَصِيغُ جَمْعِ الذُّكُورِ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ: فَقَالَ قَوْمٌ: تَدْخُلُ النِّسَاءُ تَحْتَهُ، لِأَنَّ الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ إِذَا اجْتَمَعُوا غَلَبَتِ الْعَرَبُ التَّذْكِيرَ.

2851. وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُنَّ لَا يَدْخُلْنَ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْمُسْلِمِينَ

/ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ. فَجَمَعَ الذُّكُورَ مُتَمَيِّزًا. نَعَمْ، إِذَا اجْتَمَعُوا فِي الْحُكْمِ وَأُرِيدَ الْإِخْبَارُ، تُجُوزُ الْعَرَبُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى لَفْظِ التَّذْكِيرِ. أَمَّا مَا يُنْشَأُ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ، وَيَخْصُهُ بِلَفْظِ الْمُؤْمِنِينَ، فَالْحَاقُ الْمُؤْمِنَاتِ إِنَّمَا يَكُونُ بِدَلِيلٍ آخَرَ مِنْ قِيَاسٍ، أَوْ كَوْنِهِ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ.

هل يدخل النبي
صلى الله عليه
وسلم تحت عموم
خطاب الأمة؟

[81/2]

2852. |17| مَسْأَلَةٌ: كَمَا لَا تَدْخُلُ الْأُمَّةُ تَحْتَ خِطَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا

النَّبِيُّ﴾ لَا يَدْخُلُ النَّبِيُّ / تَحْتَ الْخِطَابِ الْخَاصِّ بِالْأُمَّةِ. أَمَّا الْخِطَابُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْبَادِي﴾ وَ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وَ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فَيَدْخُلُ النَّبِيُّ تَحْتَهُ، لِعُمُومِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ.

2853. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَدْخُلُ، لِأَنَّهُ قَدْ خُصَّ بِالْخِطَابِ فِي أَحْكَامٍ، فَلَا يُلْزَمُهُ إِلَّا

الخطاب الذي يخصه.

2854. وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ قَدْ خَصَّ الْمُسَافِرَ وَالْعَبْدَ وَالْحَائِضَ وَالْمَرِيضَ بِأَحْكَامٍ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ دُخُولَهُمْ تَحْتَ الْعُمُومِ حَيْثُ يَعُمُّ الْخِطَابُ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

2855. |82/2| 18| مَسْأَلَةٌ: الْمُخَاطَبَةُ شِفَاهًا لَا يُمَكِّنُ دَعْوَى / الْعُمُومِ فِيهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى

جَمِيعِ الْحَاضِرِينَ. فَإِذَا قَالَ لِجَمِيعِ نِسَائِهِ الْحَاضِرَاتِ: «أَطْلَقْتُكُمْ»، وَلِجَمِيعِ عِبِيدِهِ: «أَعْتَقْتُكُمْ»، فَإِنَّمَا يَكُونُ مُخَاطَبًا مِنْ جُمْلَتِهِمْ مَنْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ، وَقَصَدَ خِطَابَهُ، وَذَلِكَ يُعْرَفُ بِصُورَتِهِ وَشَمَائِلِهِ وَالتِّفَاتِهِ وَنَظَرِهِ، فَقَدْ يَحْضُرُهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْبَالِغِينَ وَالصَّبِيَّانِ، فَيَقُولُ: ارْكَبُوا مَعِيَ، وَيُرِيدُ بِهِ أَهْلَ الرُّكُوبِ مِنْهُمْ دُونَ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ، فَلَا يَتَنَاوَلُ خِطَابُهُ إِلَّا مَنْ / قَصَدَهُ. وَلَا يُعْرَفُ قَصْدُهُ إِلَّا بِلَفْظِهِ أَوْ شَمَائِلِهِ الظَّاهِرَةِ. فَلَا يُمَكِّنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِيهَا.

2856. فَنَقُولُ عَلَى هَذَا: كُلُّ حُكْمٍ يَدُلُّ بِصِيغَةِ الْمُخَاطَبَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وَ﴿آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وَ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فَهُوَ خِطَابٌ مَعَ الْمَوْجُودِينَ فِي عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِثْبَاتُهُ فِي حَقِّ مَنْ يَحْدُثُ بَعْدَهُمْ بِدَلِيلٍ زَائِدٍ عَلَى أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ ثَبَتَ فِي زَمَانِهِ، فَهُوَ ثَابِتٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ. وَلَوْلَا هُ لَمْ يَقْتَضِ / مُجَرَّدُ اللَّفْظِ ذَلِكَ. وَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ أَفَادَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ فَائِدَةَ الْعُمُومِ لِاقْتِرَانِ الدَّلِيلِ الْآخِرِ بِهَا، لَا بِمُجَرَّدِ الْخِطَابِ.

2857. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ الْخِطَابُ خَاصًّا مَعَ شَخْصٍ مُشَافَهَةً، أَوْ مَعَ جَمْعٍ، فَهَلْ يَدُلُّ

عَلَى الْعُمُومِ؟ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ (سبا: 28) وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً»، وَ«بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ»، وَقَوْلِهِ «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ» وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُونَ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة: 197) وَ﴿يَتَأُولَى الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: 2) وَ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ وَأَمْثَالِهِ.

2858. قُلْنَا: لَا، بَلْ عَرَفَ الصَّحَابَةُ عُمُومَ الْحُكْمِ الثَّابِتِ فِي عَصْرِهِ لِلْأَعْصَارِ كُلِّهَا /

بِقَرَائِنَ كَثِيرَةٍ، وَعَرَفْنَا ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ ضَرُورَةً، وَمُجَرَّدُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ لَيْسَتْ قَاطِعَةً، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى الْكَافَّةِ، فَلَا يَلْزَمُ تَسَاوِيهِمْ فِي الْأَحْكَامِ: فَهُوَ

هل يدخل في خطاب النبي صلى الله عليه وسلم للأمة من يوجد بعده منهم؟

|84/2|

|85/2|

مَبْعُوثٌ إِلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَالْحَائِضِ وَالطَّاهِرِ، وَالْمَرِيضِ وَالصَّحِيحِ، لِيُعَرَّفَهُمْ أَحْكَامَهُمُ الْمُخْتَلِفَةَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُنْذِرُكُمْ بِهِ، وَمَنْ بَلَغَ﴾ (الأنعام: 19) إِذْ يُنْذِرُ كُلَّ قَوْمٍ، بَلْ كُلِّ شَخْصٍ، بِحُكْمِهِ، فَيَكُونُ شَرْعُهُ عَامًّا. وَقَوْلُهُ: «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ» لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا عَصْرَهُ، فَإِنَّ «الْجَمَاعَةَ» عِبَارَةٌ عَنِ الْمَوْجُودِينَ، فَلَا يَتَنَاوَلُ مَنْ بَعْدَهُ.

[86/2]

2859. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْحُكْمِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ التَّخْصِصَ / خَصَّصَ وَقَالَ «تُجْزَى عَنْكَ وَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»، وَحَلَّلَ الْحَرِيرَ لِعَبْدٍ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ خَاصَّةً؟

2860. قُلْنَا: لَا، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ حَيْثُ قَدَّمَ عُمُومًا، أَوْ حَيْثُ تَوَهَّمَ بِأَنَّهُمْ يُلْحِقُونَ غَيْرَهُ بِهِ، لِلتَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَالِصَةٌ لَكَ مِنَ الْأَدُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: 50) لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخِطَابَ مَعَهُ خِطَابٌ مَعَ الْأُمَّةِ، لِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ.*

ص: 435

دوران اللفظ بين العموم والإجمال

[87/2]

2861. |19| مَسْأَلَةٌ: مِنَ الصَّيَغِ مَا يُظَنُّ عُمُومُهَا: وَهِيَ إِلَى الْإِجْمَالِ أَقْرَبُ، مِثْلُ مَنْ يَتَمَسَّكُ فِي إِيْجَابِ الْوَتْرِ بِقَوْلِهِ ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ (الحج: 77) مَصِيرًا إِلَى أَنَّ ظَاهِرَ الْأَمْرِ الْوُجُوبُ. وَالْخَيْرُ اسْمٌ عَامٌّ. وَإِخْرَاجُ مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى نَفْيِ وَجُوبِهِ لَا يَمْنَعُ التَّمَسُّكُ بِهِ. وَكَمَنْ يَسْتَدِلُّ / عَلَى مَنْعِ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذَّمِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء: 141) وَأَنَّ ذَلِكَ يُفِيدُ مَنْعَ السَّلْطَنَةِ، إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ مِنَ الدِّيَةِ، وَالضَّمَانِ، وَالشَّرَكَةِ، وَطَلَبِ الثَّمَنِ، وَغَيْرِهِ. وَيَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ (الحشر: 20) وَأَنَّ إِيْجَابَ الْقِصَاصِ تَسْوِيَةٌ.

2862. وَهَذَا كُلُّهُ مُجْمَلٌ. وَلَفْظُ «الْخَيْرِ»، وَلَفْظُ «السَّبِيلِ»، وَلَفْظُ «الِاسْتِوَاءِ» إِلَى الْإِجْمَالِ أَقْرَبُ. وَيَنْضَمُّ إِلَيْهِ أَنَّ الْمُسْتَشْنَى مِنْ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ لَيْسَ دَاخِلًا تَحْتَ الْحَصْرِ، وَلَيْسَ مَضْبُوطًا بِضَابِطٍ وَاحِدٍ، وَلَا بِضَوَابِطٍ مَحْصُورَةٍ. وَإِذَا لَمْ يَنْحَصِرِ الْمُسْتَشْنَى كَانَ الْمُسْتَبْقَى / مَجْهُولًا.

[88/2]

2863. وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُ ﷺ «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ».

2864. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَا يَتَمَسَّكُ بِعُمُومِهِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ذِكْرَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْعُشْرِ

وَنِصْفِ الْعُشْرِ. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ صِيغَةَ «مَا» صِيغَةُ شَرْطٍ وَضِعَتْ لِلْعُمُومِ،
بِخِلَافِ لَفْظِ السَّبِيلِ وَالْخَيْرِ وَالِاسْتِوَاءِ. نَعَمْ تَرَدَّدَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ فِي أَنَّهُ عَامٌّ أَوْ مُجْمَلٌ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ احْتِمَلِ
أَنْ يَكُونَ فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ، وَمَعْنَاهُ: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ الَّذِي عَرَّفَهُ الشَّرْعُ بِشَرْطِهِ.

هل يدخل المخاطب
تحت عموم
خطابه؟

2865 |20| مَسْأَلَةٌ: الْمُخَاطَبُ يَنْدَرِجُ تَحْتَ الْخِطَابِ الْعَامِّ.

2866 وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ خِطَابِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾
(الأنعام: 164) وَلَا يَدْخُلُ هُوَ تَحْتَهُ وَبِدَلِيلِ قَوْلِ الْقَائِلِ لِعَلَامِهِ، «مَنْ دَخَلَ الدَّارَ
فَأَعْطَاهُ دِرْهَمًا» فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُعْطِيَ السَّيِّدَ.

2867 وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْخِطَابَ عَامٌّ، وَالْقَرِينَةُ الَّتِي أَخْرَجَتْ الْمُخَاطَبَ مِمَّا
ذَكَرُوهُ. وَيَعَارِضُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فَإِنَّهُ عَالِمٌ بِذَاتِهِ، وَيَتَنَاوَلُهُ
الْلَفْظُ. وَمُجَرَّدُ كَوْنِهِ مُخَاطَبًا لَيْسَ قَرِينَةً قَاضِيَةً بِالْخُرُوجِ عَنِ الْعُمُومِ فِي كُلِّ
خِطَابٍ، بَلِ الْقَرَائِنُ فِيهِ تَتَعَارَضُ. وَالْأَصْلُ اتِّبَاعُ عُمُومِ اللَّفْظِ.

متى يدل الاسم
الفرد على العموم؟

2868 |21| مَسْأَلَةٌ: اسْمُ الْفَرْدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ، يُفِيدُ فَائِدَةَ الْعُمُومِ
فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

2869 أَحَدُهَا: أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الْبِرَّ / بِالْبُرِّ».

|90/2|

2870 وَالثَّانِي: النَّفْيُ فِي النِّكَرَةِ، لِأَنَّ النِّكَرَةَ فِي النَّفْيِ تَعْمٌ، كَقَوْلِكَ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا»
لِأَنَّ النَّفْيَ لَا خُصُوصَ فِيهِ، بَلْ هُوَ مُطْلَقٌ، فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مُنْكَرٍ مُبْهَمٍ لَمْ
يَتَخَصَّصْ فِي الْوُجُودِ. بِخِلَافِ قَوْلِهِ: رَأَيْتُ رَجُلًا، فَإِنَّهُ إِثْبَاتٌ، وَالْإِثْبَاتُ يَتَخَصَّصُ
فِي الْوُجُودِ. فَإِذَا أَخْبَرَ عَنْهُ لَمْ يَتَصَوَّرْ عُمُومُهُ. وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مُفْرَدٍ اخْتَصَّ بِهِ.

2871 الثَّالِثُ: أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ أَمْرٌ أَوْ مَصْدَرٌ، وَالْفِعْلُ بَعْدَ غَيْرِ وَاقِعٍ، بَلْ مُنْتَظَرٌ، كَقَوْلِهِ
«أَعْتَقَ رَقَبَةً» وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ فَإِنَّهُ مَا مِنْ رَقَبَةٍ إِلَّا وَهُوَ مُمْتَلِئٌ
بِإِعْتَاقِهَا، وَالِاسْمُ مُتَنَاوِلٌ لَهَا، فَزُلَّ مَنْزِلَةُ الْعُمُومِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ «أَعْتَقْتُ رَقَبَةً»
فَإِنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ مَاضٍ قَدْ تَمَّ وَجُودُهُ / وَلَا يَدْخُلُ فِي الْوُجُودِ إِلَّا فِعْلٌ خَاصٌّ.

|91/2|

2872 |22| مَسْأَلَةٌ: صَرَفُ الْعُمُومِ إِلَى غَيْرِ الْإِسْتِغْرَاقِ جَائِزٌ، وَهُوَ مُعْتَادٌ، أَمَا رَدُّهُ
إِلَى مَا دُونَ أَقْلِ الْجَمْعِ فَغَيْرُ جَائِزٍ.

الخلافا في أقل
الجمع

2873. وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أَقَلِّ الْجَمْعِ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ:

2874. فَقَالَ عُمَرُ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: إِنَّهُ اثْنَانِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَجَمَاعَةٌ.

2875. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: ثَلَاثَةٌ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعُثْمَانَ حِينَ رَدَّ الْأُمِّ مِنَ الثُّلُثِ إِلَى السُّدُسِ بِأَخَوَيْنِ: لَيْسَ الْأَخَوَانِ إِخْوَةً فِي لُغَةِ قَوْمِكَ فَقَالَ: حَبَبَهَا قَوْمُكَ يَا غَلَامُ.

2876. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا اقْتَدَى بِالْإِمَامِ ثَلَاثَةٌ اصْطَفَوْا خَلْفَهُ، وَإِذَا اقْتَدَى اثْنَانِ وَقَفَ كُلُّ وَاحِدٍ عَنْ جَانِبٍ. وَهَذَا / يُشْعِرُ مِنْ مَذْهَبِهِ بِأَنَّهُ يَرَى أَقَلَّ الْجَمْعِ ثَلَاثَةً.

[92/2]

2877. وَلَيْسَ مِنْ حَقِيقَةِ هَذَا الْخِلَافِ مَنْعُ جَمْعِ الْاِثْنَيْنِ بِلَفْظٍ يَعْمُهُمَا، فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَمُعْتَادٌ. لَكِنَّ الْخِلَافَ فِي أَنَّ لَفْظَ «النَّاسِ» وَ«الرِّجَالِ» وَ«الْفُقَرَاءِ» وَأَمْثَالِهِ يُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةٍ فَمَا زَادَ حَقِيقَةً، وَهَلْ يُطْلَقُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ حَقِيقَةً أَمْ لَا.

2878. وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّ أَقَلَّ الْجَمْعِ: اثْنَانِ، وَاسْتَدَلَّ بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى جَوَازِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجَمْعِ عَلَى اِثْنَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ: فَعَلْتُمْ، وَفَعَلْنَا، وَتَفَعَّلُونَ. وَقَدْ وَرَدَ بِهِ الْقُرْآنُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ مُوسَى وَهَارُونَ ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ (الشعراء: 15) وَقَالَ ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمَا جَمِيعًا﴾ (يوسف: 83) وَهُمَا يُوسُفُ وَأَخُوهُ؛ / وَقَالَ ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحریم: 4) وَلَهُمَا قَلْبَانِ؛ وَقَالَ ﴿وَدَاوُدَ وَسَلِيمَانَ إِذِ يَمْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (الأنبياء: 78) وَهُمَا اِثْنَانِ؛ وَقَالَ ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات: 9) وَهُمَا طَائِفَتَانِ؛ وَقَالَ ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبْوُ الْخَصَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ (ص: 21) وَهُمَا مَلَكَانِ.

[93/2]

2879. فَإِنْ قِيلَ: عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَا جَوَابٌ:

2880. فَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ يَعْنِي هَارُونَ وَمُوسَى وَفِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ؛ وَقَوْلُهُ: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ لِضَرُورَةِ اسْتِثْقَالِ الْجَمْعِ بَيْنَ تَشْنِيتَيْنِ، مَعَ أَنَّ الْقُلُوبَ عَلَى وَزْنِ الْوَحْدَانِ، فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ؛ وَقَوْلُهُ: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمَا جَمِيعًا﴾ أَرَادَ بِهِ / يُوسُفَ وَأَخَاهُ وَالْأَخَ الْأَكْبَرَ الَّذِي تَخَلَّفَ عَنِ الْإِخْوَةِ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ أَيُّ حُكْمُهُمَا مَعَ

* كذا في النسخ، ولم يظهر لي وجه الاستدراك في قول الغزالي: «مع أن القلوب على وزن الوجدان»

[94/2]

الْجَمْعِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِمْ؛ وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ﴾ كُلُّ طَائِفَةٍ جَمْعٌ. 2881
 قُلْنَا: هَذِهِ تَعْسُفَاتٌ وَتَكَلُّفَاتٌ إِنَّمَا يُخْرَجُ إِلَيْهَا ضَرُورَةٌ نَقْلٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي
 اسْتِحَالَةِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجَمْعِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ نَقْلٌ صَرِيحٌ فَيُحْمَلُ
 كَلَامُهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا وَرَدَ*.

* ص: 456-457

فَإِنْ قِيلَ: هَهُنَا أدِلَّةٌ أَرْبَعَةٌ: 2882
 2883 الْأَوَّلُ: أَنَّ الْاِثْنَيْنِ لَوْ كَانَا جَمْعًا لَكَانَ قَوْلُنَا «فَعَلَا» اسْمَ جَمْعٍ، فَلْيَجُزْ إِطْلَاقُهُ
 عَلَى الثَّلَاثَةِ فَصَاعِدًا كَقَوْلِهِ «فَعَلُوا» فَإِنَّهُ لَمَّا / كَانَ اسْمَ جَمْعٍ جَازَ عَلَى الثَّلَاثَةِ
 فَمَا فَوْقَهَا.

|95/2|

2884 قُلْنَا: «فَعَلُوا» اسْمُ جَمْعٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ سَائِرِ أَعْدَادِ الْجَمْعِ، وَ«فَعَلَا» اسْمُ جَمْعٍ
 خَاصٍّ، لِأَنَّ الْجَمْعَ لَا يَسْتَدْعِي إِلَّا الْاِنْضِمَامَ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ فِي الْاِثْنَيْنِ،
 وَهُوَ كَالْعَشْرَةِ، فَإِنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ خَاصٍّ، فَلَا يَصْلُحُ لِغَيْرِهِ، وَكَيْفَ يُنْكَرُ كَوْنُ
 الْاِثْنَيْنِ جَمْعًا وَيَقُولُ الرَّجُلَانِ: نَحْنُ فَعَلْنَا؟ !.

2885 فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَقُولُ الْوَاحِدُ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
 الْقَدْرِ﴾ (القدر: 1).

2886 قُلْنَا: ذَلِكَ مَجَازٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَهَذَا لَيْسَ بِمَجَازٍ.

2887 الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: أَجْمَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ: تَوْحِيدٌ
 وَتَثْنِيَّةٌ وَجَمْعٌ، وَهُوَ رَجُلٌ / وَرَجُلَانِ وَرِجَالٌ. فَلْتَكُنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مُتَبَايِنَةً.

|96/2|

2888 قُلْنَا: مَا قَالُوا: الرَّجُلَانِ لَيْسَ اسْمُ جَمْعٍ، لَكِنْ وَضَعُوا لِبَعْضِ أَعْدَادِ الْجَمْعِ
 اسْمًا خَاصًّا، كَالْعَشْرَةِ، وَجَعَلُوا اسْمَ الرَّجَالِ مُشْتَرَكًا.

2889 الثَّلَاثُ: قَوْلُهُمْ: فَرَّقَ فِي اللِّسَانِ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالرَّجُلَيْنِ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ رَفَعَ لِلْفَرْقِ.

2890 قُلْنَا: الْفَرْقُ أَنَّ الرَّجُلَيْنِ اسْمُ جَمْعٍ خَاصٍّ، وَهُوَ الْاِثْنَتَانِ*. وَالرَّجَالُ جَمْعٌ
 مُشْتَرَكٌ لِكُلِّ جَمْعٍ مِنَ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فَمَا زَادَ.

* في الأصل: الاثنين،
والصواب ما أثبتنا

2891 الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: لَوْ صَحَّ هَذَا لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: رَأَيْتُ اِثْنَيْنِ رِجَالٍ، كَمَا يُقَالُ رَأَيْتُ
 ثَلَاثَةَ رِجَالٍ.

2892. قُلْنَا: هَذَا مُمْتَنِعٌ، لِأَنَّ الْعَرَبَ / لَمْ تَسْتَعْمِلْهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَلَا يُمَكِّنُ
تَعْدِي عُرْفِهِمْ.

2893. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَمَنْ يَرُدُّ لَفْظَ الْجَمْعِ إِلَى الْاِثْنَيْنِ رَبِّمَا يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ
أُظْهَرَ مِمَّنْ يَرُدُّهُ إِلَى الثَّلَاثَةِ وَإِذَا رَدَّهُ إِلَى الْوَاحِدِ فَقَدْ غَيَّرَ اللَّفْظَ النَّصَّ
بِأُغْيَرٍ * قَرِينَةٍ.

* انظر تعليق
الاشقر ١٥٢/٢، وبه
يستقيم النص

2894. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ يَقُولُ لِمَرْأَتِهِ: أَتَخْرُجِينَ وَتُكَلِّمِينَ الرِّجَالَ؟ وَرَبِّمَا يُرِيدُ
رَجُلًا وَاحِدًا.

2895. قُلْنَا: ذَلِكَ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْجَمْعِ بَدَلًا عَنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ، لِتَعَلُّقِ غَرَضِ الزَّوْجِ
لِجَنْسِ الرِّجَالِ، لَا أَنَّهُ عَنَى بِلَفْظِ الرِّجَالِ رَجُلًا وَاحِدًا. أَمَّا إِذَا أَرَادَ رَجُلَيْنِ أَوْ
ثَلَاثَةً فَقَدْ تَرَكَ اللَّفْظَ عَلَى حَقِيقَتِهِ. /

|98/2|

الباب الثالث في الأدلة التي تخص بها العموم

2896. لَا نَعْرِفُ خِلَافًا بَيْنَ الْقَائِلِينَ بِالْعُمُومِ فِي جَوَازِ تَخْصِيصِهِ بِالذَّلِيلِ : إِمَّا بِدَلِيلِ الْعَقْلِ ، أَوْ السَّمْعِ ، أَوْ غَيْرِهِمَا . وَكَيْفَ يُنْكَرُ ذَلِكَ مَعَ الْإِتْفَاقِ عَلَى تَخْصِيصِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام: 102) وَ﴿ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ۱۱ وَ﴿ يُجِبِّي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (القصص: 57) وَ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (الأحقاف: 25) وَ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (النمل: 23) وَقَوْلِهِ : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: 5) وَ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ (المائدة: 38) وَ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ (النور: 2) وَ﴿ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ ﴾ (النساء: 11) وَ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (النساء: 11) وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَ«فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» فَإِنَّ / جَمِيعَ عُمُومَاتِ الشَّرْعِ مُخَصَّصَةٌ بِشُرُوطٍ فِي الْأَهْلِ وَالْمَحَلِّ وَالسَّبَبِ . وَقَلَمًا يُوجَدُ عَامٌّ لَمْ يُخَصَّصْ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ فَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَى الْعُمُومِ .

[99/2]

2897. وَالْأَدِلَّةُ الَّتِي يُخَصُّ بِهَا الْعُمُومُ أَنْوَاعُ عَشْرَةٌ :

2898. الْأَوَّلُ : دَلِيلُ الْحِسِّ ، وَبِهِ خُصَّصَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ فَإِنَّ مَا كَانَ فِي يَدِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهَا ، وَهُوَ شَيْءٌ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ (الأحقاف: 25) خَرَجَ مِنْهُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَأُمُورٌ كَثِيرَةٌ ، بِالْحِسِّ .

2899. الثَّانِي : دَلِيلُ الْعَقْلِ ، وَبِهِ خُصَّصَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ إِذْ خَرَجَ عَنْهُ ذَاتُهُ وَصِفَاتُهُ ، إِذِ الْقَدِيمُ / يَسْتَحِيلُ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِهِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (آل عمران: 97) خَرَجَ مِنْهُ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ ، لِأَنَّ الْعَقْلَ قَدْ دَلَّ عَلَى اسْتِحَالَةِ تَكْلِيفِ مَنْ لَا يَفْهَمُ .

[100/2]

2900. فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ الْعَقْلُ مُخَصَّصًا ، وَهُوَ سَابِقٌ عَلَى أَدِلَّةِ السَّمْعِ ، وَالْمُخَصَّصُ

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُتَأَخِّرًا، وَلِأَنَّ التَّخْصِصَ إِخْرَاجُ مَا يُمَكِّنُ دُخُولَهُ تَحْتَ اللَّفْظِ، وَخِلَافُ الْمَعْقُولِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَنَاوَلَ اللَّفْظُ.

* ص: 423-424

[101/2]

2901. قُلْنَا: قَالَ قَائِلُونَ: لَا يُسَمَّى دَلِيلُ الْعَقْلِ مُخَصَّصًا لِهَذَا الْخِيَالِ. وَهُوَ نِزَاعٌ فِي عِبَارَةٍ، فَإِنَّ تَسْمِيَةَ الْأَدْلَةِ مُخَصَّصَةً تَجُوزُ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ تَخْصِصَ الْعَامِّ مُحَالٌ *، لَكِنَّ الدَّلِيلَ يُعْرَفُ / إِرَادَةَ الْمُتَكَلِّمِ، وَأَنَّهُ أَرَادَ بِاللَّفْظِ الْمَوْضُوعَ لِلْعُمُومِ مَعْنَى خَاصًّا. وَدَلِيلُ الْعَقْلِ يَجُوزُ أَنْ يُبَيَّنَ لَنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ نَفْسَهُ وَذَاتَهُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ تَقَدَّمَ دَلِيلُ الْعَقْلِ، فَهُوَ مَوْجُودٌ أَيْضًا عِنْدَ نُزُولِ اللَّفْظِ. وَإِنَّمَا يُسَمَّى مُخَصَّصًا بَعْدَ نُزُولِ الْآيَةِ لَا قَبْلَهُ.

2902. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا يَجُوزُ دُخُولُهُ تَحْتَ اللَّفْظِ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَدْخُلُ تَحْتَ اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ اللِّسَانُ، وَلَكِنْ يَكُونُ قَائِلُهُ كَاذِبًا، وَلَمَّا وَجَبَ الصِّدْقُ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ دُخُولُهُ تَحْتَ الْإِرَادَةِ مَعَ شُمُولِ اللَّفْظِ لَهُ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ.

[102/2]

2903. الثَّالِثُ: دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ. / وَيُخَصَّصُ بِهِ الْعَامُّ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ قَاطِعٌ لَا يُمَكِّنُ الْخَطَأَ فِيهِ، وَالْعَامُّ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ، وَلَا تَقْضِي الْأُمَّةُ فِي بَعْضِ مُسَمِّيَّاتِ الْعُمُومِ بِخِلَافٍ مُوجِبِ الْعُمُومِ إِلَّا عَنْ قَاطِعٍ بَلَغَهُمْ فِي نَسْخِ اللَّفْظِ الَّذِي كَانَ قَدْ أُرِيدَ بِهِ الْعُمُومُ، أَوْ فِي عَدَمِ دُخُولِهِ تَحْتَ الْإِرَادَةِ عِنْدَ ذِكْرِ الْعُمُومِ، وَالْإِجْمَاعُ أَقْوَى مِنَ النَّصِّ الْخَاصِّ، لِأَنَّ النَّصَّ الْخَاصَّ مُحْتَمَلٌ نَسْخُهُ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يُنْسَخُ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَنْعَقِدُ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ.

160 ب

[103/2]

2904. الرَّابِعُ: النَّصُّ الْخَاصُّ يُخَصَّصُ اللَّفْظَ الْعَامَّ، فَقَوْلُهُ ﷺ «فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» يَعْنِي مَا دُونَ النَّصَابِ، وَقَدْ خَصَّصَهُ / قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا زَكَاةَ فِي مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ»؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ (المائدة: 38) يَعْنِي كُلَّ مَالٍ، وَخَرَجَ مَا دُونَ النَّصَابِ بِقَوْلِهِ ﷺ «لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» وَقَوْلُهُ ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ (المجادلة: 3) يَعْنِي الْكَافِرَةَ، فَلَوْ وَرَدَ مَرَّةً أُخْرَى ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ (النساء: 92) فِي الظَّهَارِ بَعَيْنِهِ، لَتَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّقَبَةِ الْمُطْلَقَةِ الْعَامَّةِ هِيَ الْمُؤْمِنَةُ عَلَى الْخُصُوصِ.

2905. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْخَاصَّ وَالْعَامَّ يَتَعَارِضَانِ وَيَتَدَافَعَانِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَاصُّ سَابِقًا وَقَدْ وَرَدَ الْعَامُّ بَعْدَهُ لِإِرَادَةِ الْعُمُومِ، فَنَسَخَ الْخَاصُّ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامُّ سَابِقًا، وَقَدْ أُريدَ / بِهِ الْعُمُومُ، ثُمَّ نَسَخَ بِاللَّفْظِ الْخَاصُّ بَعْدَهُ. فَعُمُومُ الرِّقَبَةِ مَثَلًا يَقْتَضِي إِجْزَاءَ الْكَافِرَةِ مَهْمَا أُريدَ بِهِ الْعُمُومُ، وَالتَّقْيِيدُ بِالْمُؤَمَّنَةِ يَقْتَضِي مَنَعَ إِجْزَاءِ الْكَافِرَةِ. فَهَمَا مُتَعَارِضَانِ، وَإِذَا أَمَكَّنَ النَّسْخُ وَالْبَيَانُ جَمِيعًا فَلَمْ يَتَحَكَّمْ بِحَمْلِهِ عَلَى الْبَيَانِ دُونَ النَّسْخِ، وَلَمْ يَقْطَعْ بِالْحُكْمِ عَلَى الْعَامِّ بِالْخَاصِّ، وَلَعَلَّ الْعَامُّ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ الَّذِي أُريدَ بِهِ الْعُمُومُ وَيُنْسَخُ بِهِ الْخَاصُّ؟ وَهَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي.

[104/2]

2906. وَالْأَصَحُّ عِنْدَنَا تَقْدِيمُ الْخَاصِّ، وَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي مُمَكِّنًا. وَلَكِنْ تَقْدِيرُ النَّسْخِ مُحْتَاجٌ إِلَى الْحُكْمِ بِدُخُولِ الْكَافِرَةِ تَحْتَ اللَّفْظِ ثُمَّ خُرُوجِهِ / عَنْهُ، فَهُوَ إِثْبَاتٌ وَضْعٌ وَرَفْعٌ بِالتَّوَهُّمِ؛ وَإِرَادَةُ الْخَاصِّ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ غَالِبٌ مُعْتَادٌ، بَلْ هُوَ الْأَكْثَرُ وَالنَّسْخُ كَالنَّادِرِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَقْدِيرِهِ بِالتَّوَهُّمِ. وَيَكَادُ يَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ * مِنْ سِيرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كَثِيرٌ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَتَسَارَعُونَ إِلَى الْحُكْمِ بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَمَا اشْتَغَلُوا بِطَلَبِ التَّارِيخِ وَالتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ.

[105/2]

2907. الْخَامِسُ: الْمَفْهُومُ بِالْفَحْوَى: كَتَحْرِيمِ ضَرْبِ الْأَبِ حَيْثُ فَهِمَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ التَّأْفِيفِ، فَهُوَ قَاطِعٌ كَالنَّصِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَنِدًّا إِلَى لَفْظٍ. وَلَسْنَا نُرِيدُ اللَّفْظَ لِعَيْنِهِ، بَلْ لِدَلَالَتِهِ، فَكُلُّ دَلِيلٍ سَمْعِيٍّ قَاطِعٌ فَهُوَ كَالنَّصِّ. وَالْمَفْهُومُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ أَيْضًا كَالْمَنْطُوقِ، حَتَّى إِذَا وَرَدَ عَامٌّ فِي إِيْجَابِ الزَّكَاةِ فِي الْغَنَمِ، ثُمَّ قَالَ الشَّارِعُ «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ» أَخْرَجَتْ / الْمَعْلُوفَةَ بِمَفْهُومِ هَذَا اللَّفْظِ عَنْ عُمُومِ اسْمِ الْغَنَمِ وَالنَّعَمِ.

[106/2]

2908. السَّادِسُ: فِعْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَا سَيَأْتِي بِشَرْطِهِ عِنْدَ ذِكْرِ دَلَالَةِ الْأَفْعَالِ *. وَإِنَّمَا يَكُونُ دَلِيلًا إِذَا عُرِفَ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ قَصَدَ بِهِ بَيَانَ الْأَحْكَامِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» وَ«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ». فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ أَرَادَ الْبَيَانَ، فَإِذَا نَاقَضَ فِعْلُهُ حُكْمَهُ الَّذِي حَكَمَ بِهِ، فَلَا يُرْفَعُ أَصْلُ الْحُكْمِ بِفِعْلِهِ الْمُخَالَفِ لَهُ، لَكِنْ قَدْ يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِصِ.

* ص: 514

2909. وَنَذَرُ لَهُ ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ:

2910. الْمِثَالُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ ﷺ «نَهَى عَنِ الْوَصَالِ، ثُمَّ وَاصَلَ، فَقِيلَ لَهُ نَهَيْتَ عَنِ الْوَصَالِ، وَنَرَاكَ تَوَاصَلُ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ. إِنِّي أَظَلُّ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي» فَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ يُرِيدُ بِفِعْلِهِ بَيَانَ الْحُكْمِ. ثُمَّ تَحْرِيمُ / الْوَصَالِ إِنْ كَانَ بِقَوْلِهِ «لَا تَوَاصِلُوا» أَوْ «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْوَصَالِ» فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ غَيْرُهُ. وَالْمُخَاطَبُ إِنَّمَا يَدْخُلُ تَحْتَ خَطَابِ نَفْسِهِ إِذَا أَثَبَتَ الْحُكْمَ بِلَفْظٍ عَامٍّ، كَقَوْلِهِ: حُرِّمَ الْوَصَالُ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ، أَوْ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ، أَوْ كُلِّ مُؤْمِنٍ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ. وَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ عَامٍّ فَيَكُونُ فِعْلُهُ تَخْصِيصًا.

[107/2]

2911. الْمِثَالُ الثَّانِي: أَنَّهُ نَهَى عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ، ثُمَّ رَأَاهُ ابْنُ عُمَرَ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ عَلَى سَطْحٍ. فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَخْصِيصٌ، لِأَنَّهُ كَانَ وَرَاءَ سُتْرَةٍ، وَالنَّهْيُ كَانَ مُطْلَقًا، وَأُرِيدَ بِهِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ سَاتِرًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ مُسْتَشْنَى وَمَخْصُوصًا، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى خُرُوجِهِ عَنِ الْعُمُومِ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ الْمُحَرَّمُ عَامًّا لَهُ. وَلَا يَصْلُحُ هَذَا لِأَنَّهُ / يُنْسَخُ بِهِ تَحْرِيمُ الاسْتِقْبَالِ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ يَكُونُ فِي خَلْوَةٍ وَخُفْيَةٍ، فَلَا يَصْلُحُ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْبَيَانُ، فَإِنَّ مَا أُرِيدَ بِهِ الْبَيَانُ يَلْزَمُهُ إِظْهَارُهُ عِنْدَ أَهْلِ التَّوَاتُرِ، إِنْ تَعَبَّدَ فِيهِ الْخَلْقُ بِالْعِلْمِ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَبَّدُوا إِلَّا بِالظَّنِّ وَالْعَمَلِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِهِ لِعَدَلٍ أَوْ لِعَدْلَيْنِ.

[108/2]

2912. الْمِثَالُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ، ثُمَّ كَشَفَ فَخَذَهُ بِحَضْرَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَسْتَرَهُ، فَعَجَبُوا مِنْهُ، فَقَالَ: «أَلَا أَسْتَحْيِي مِمَّنْ تَسْتَحْيِي مِنْهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ» فَهَذَا لَا يَرْفَعُ النَّهْيَ، لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِيهِ، أَوْ لَعَلَّهُ كَشَفَهُ لِعَارِضٍ وَعُذْرٍ، فَإِنَّهُ حِكَايَةُ / حَالٍ، أَوْ أُرِيدَ بِالْفَخَذِ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ، وَلَيْسَ دَاخِلًا فِي حَدِّهِ، أَوْ إِبَاحَتُهُ خَاصِّيَّةٌ لَهُ، أَوْ نُسَخَ تَحْرِيمُ كَشْفِ الْعَوْرَةِ. وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْإِحْتِمَالَاتُ فَلَا يَرْتَفِعُ التَّحْرِيمُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ بِالْوَهْمِ.

[109/2]

2913. السَّابِعُ: تَقْرِيرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحِدًا مِنْ أُمَّتِهِ عَلَى خِلَافٍ مُوجِبِ الْعُمُومِ، وَسُكُوتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ، يَحْتَمِلُ نَسْخَ أَصْلِ الْحُكْمِ، أَوْ تَخْصِيصَ ذَلِكَ

الشَّخْصَ بِالنَّسْخِ فِي حَقِّهِ خَاصَّةً لَهُ، أَوْ تَخْصِيصَ وَصْفٍ أَوْ حَالٍ أَوْ وَقْتٍ
كَانَ ذَلِكَ الشَّخْصُ مُلَابِسٌ لَهُ، فَيُشَارِكُهُ فِي الْخُصُوصِ مَنْ شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ
الْمَعْنَى. فَإِنْ كَانَ قَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ الْحُكْمُ / فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَفِي كُلِّ حَالٍ
تَعَيَّنَ تَقْرِيرُهُ لِكَوْنِهِ نَسْخًا، إِمَّا عَلَى الْجُمْلَةِ، وَإِمَّا فِي حَقِّهِ خَاصَّةً، وَالْمُسْتَيَقِّنُ
حَقُّهُ خَاصَّةً. لَكِنْ لَوْ كَانَ مِنْ خَاصِّيَّتِهِ لَوَجِبَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ
يُبَيِّنَ اخْتِصَاصَهُ بَعْدَ أَنْ عَرَّفَ أُمَّتَهُ أَنَّ حُكْمَهُ فِي الْوَاحِدِ كَحُكْمِهِ فِي
الْجَمَاعَةِ. فَيَدُلُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَلَى النَّسْخِ الْمُطْلَقِ. وَلَمَّا أَقَرَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَصْحَابَهُ عَلَى تَرْكِ زَكَاةِ الْخَيْلِ مَعَ كَثَرَتِهَا فِي أَيْدِيهِمْ، دَلَّ عَلَى سُقُوطِ زَكَاةِ
الْخَيْلِ، إِذْ تَرَكَ ١١ الْفَرَضَ مُنْكَرٌ يَجِبُ إِنْكَارُهُ.

[110/2]

2914. فَإِنْ قِيلَ: فَلَعَلَّهُمْ أَخْرَجُوا وَلَمْ يُنْقَلِ إِلَيْنَا، أَوْ لَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي خَيْلِهِمْ سَائِمَةٌ؟

2915. قُلْنَا: الْعَادَةُ تُحِيلُ / انْدِرَاسَ إِخْرَاجِهِمُ الزَّكَاةَ طُولَ أَعْمَارِهِمْ، وَالسَّوْمُ قَرِيبٌ مِنَ
الْإِمْكَانِ، وَيَجِبُ شَرْحُ مَا يَقْرُبُ وَقُوعُهُ، فَلَوْ وَجِبَ لَذَكَرَهُ. فَهَذِهِ سَبْعُ مُخَصَّصَاتٍ.
وَوَرَاءَهَا ثَلَاثَةٌ تُظَنُّ مُخَصَّصَاتٍ وَلَيْسَتْ مِنْهَا، فَتَنْظُمُهَا فِي سِلْكِ الْمُخَصَّصَاتِ:

[111/2]

2916. الثَّامِنُ: عَادَةُ الْمُخَاطَبِينَ. فَإِذَا قَالَ لَجَمَاعَةٍ مِنْ أُمَّتِهِ: حَرَّمْتُ عَلَيْكُمُ الطَّعَامَ
وَالشَّرَابَ مَثَلًا، وَكَانَتْ عَادَتُهُمْ تَنَاوُلُهُمْ جِنْسًا مِنَ الطَّعَامِ، فَلَا يَقْتَصِرُ النَّهْيُ
عَلَى مُعْتَادِهِمْ، بَلْ يَدْخُلُ فِيهِ لَحْمُ السَّمَكِ وَالْخَيْلِ وَالطَّيْرِ، وَمَا لَا يُعْتَادُ فِي
أَرْضِهِمْ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي لَفْظِهِ. وَهُوَ عَامٌّ. وَالْفَاطَةُ غَيْرُ مَبْنِيَّةٍ عَلَى عَادَةِ النَّاسِ
فِي مُعَامَلَاتِهِمْ، حَتَّى / يَدْخُلَ فِيهِ شَرْبُ الْبَوْلِ وَأَكْلُ التُّرَابِ وَابْتِلَاعُ الْحَصَاةِ
وَالنَّوَاةِ. وَهَذَا بِخِلَافِ لَفْظِ الدَّابَّةِ، فَإِنَّهَا تُحْمَلُ عَلَى ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ خَاصَّةً،
لِعُرْفِ أَهْلِ اللِّسَانِ فِي تَخْصِيصِ اللَّفْظِ. وَأَكْلُ النَّوَاةِ وَالْحَصَاةِ يُسَمَّى أَكْلًا
فِي الْعَادَةِ. وَإِنْ كَانَ لَا يُعْتَادُ فِعْلُهُ. فَفَرَقُ بَيْنَ أَنْ لَا يُعْتَادَ الْفِعْلُ وَبَيْنَ أَنْ يُعْتَادَ
إِطْلَاقُ الْإِسْمِ عَلَى الشَّيْءِ.

[112/2]

2917. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَعَادَةُ النَّاسِ تُؤَثِّرُ فِي تَعْرِيفِ مُرَادِهِمْ مِنَ الْأَفَاطِهِمْ، حَتَّى إِنْ
الْجَالِسَ عَلَى الْمَائِدَةِ يَطْلُبُ الْمَاءَ يُفْهَمُ مِنْهُ الْعَذْبُ الْبَارِدُ، لَكِنْ لَا تُؤَثِّرُ فِي
تَغْيِيرِ خِطَابِ الشَّارِعِ إِيَّاهُمْ.

2918. التَّاسِعُ: مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ إِذَا كَانَ بِخِلَافِ / الْعُمُومِ، فَيُجْعَلُ مُخَصَّصًا عِنْدَ

مَنْ يَرَى قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةً يَجِبُ تَقْلِيدُهُ. وَقَدْ أَفْسَدْنَاهُ*.

* ص: 317-319

2919. وَكَذَلِكَ تَخْصِيصُ الرَّائِي يَرْفَعُ الْعُمُومَ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ مَذْهَبَ الرَّائِي إِذَا

خَالَفَ رِوَايَتَهُ، يُقَدَّمُ مَذْهَبُهُ عَلَى رِوَايَتِهِ، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا أَفْسَدْنَاهُ، بَلِ الْحُجَّةُ

فِي الْحَدِيثِ. وَمُخَالَفَتُهُ وَتَأْوِيلُهُ وَتَخْصِيصُهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَنْ اجْتِهَادٍ وَنَظَرٍ

لَا نَرْتَضِيهِ، فَلَا نَتْرُكُ الْحُجَّةَ بِمَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ، بَلْ لَوْ كَانَ اللَّفْظُ مُحْتَمَلًا، وَأَخَذَ

الرَّائِي بِأَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَنْ رَأْيٍ وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ

عَنْ تَوْقِيفٍ، فَلَا تَجِبُ مُتَابَعَتُهُ مَا لَمْ يَقُلْ إِنِّي عَرَفْتُهُ مِنَ التَّوْقِيفِ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ

|114/2|

رَوَاهُ رَاوِيَانِ، وَأَخَذَ كُلُّ / وَاحِدٍ بِاحْتِمَالٍ آخَرَ، فَلَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَتَّبِعَهُمَا أَصْلًا.

2920. الْعَاشِرُ: خُرُوجُ الْعَامِّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ. جُعِلَ دَلِيلًا عَلَى تَخْصِيصِهِ عِنْدَ

* ص: 443-445

قَوْمٍ. وَهُوَ غَيْرُ مَرْضِيٍّ عِنْدَنَا، كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ*.

2921. وَاخْتِتَامُ هَذَا الْكِتَابِ بِذِكْرِ مَسْأَلَتَيْنِ فِي تَخْصِيصِ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ

الْوَاحِدِ وَبِالْقِيَاسِ.

خبر الواحد إذا
ورد مخصصا
لعموم القرآن

2922. |1| مَسْأَلَةٌ: اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ التَّعَبُّدِ بِهِ لِتَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، لَكِنْ

اِخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِ الْمُقَدَّمِ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَلَى أَرْبَعَةِ مَذَاهِبٍ:

2923. فَقَالَ بِتَقْدِيمِ الْعُمُومِ قَوْمٌ.

2924. وَبِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ قَوْمٌ.

2925. وَبِتَقَابُلِهِمَا وَالتَّوَقُّفِ ۝ إِلَى ظُهُورِ دَلِيلٍ آخَرَ قَوْمٌ.

|115/2|

2926. وَقَالَ / قَوْمٌ: إِنْ كَانَ الْعُمُومُ مِمَّا دَخَلَهُ التَّخْصِيصُ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ فَقَدْ ضَعُفَ وَصَارَ

مَجَازًا، فَالْخَبَرُ أَوْلَى مِنْهُ، وَإِلَّا فَالْعُمُومُ أَوْلَى. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَيْسَى بْنُ أَبَانَ.

2927. احْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِتَرْجِيحِ الْعُمُومِ بِمَسْلُكَيْنِ:

حجج القائلين
بترجيح عموم
القرآن على خبر
الواحد

2928. الْمَسْلُكُ الْأَوَّلُ: أَنَّ عُمُومَ الْكِتَابِ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ مَظْنُونٌ، فَكَيْفَ

يُقَدَّمُ عَلَيْهِ؟

2929. وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ مِنْ أَوْجِهِ:

2930. **الْأَوَّلُ:** أَنَّ دُخُولَ أَصْلِ مَحَلِّ الْخُصُوصِ فِي الْعُمُومِ، وَكَوْنُهُ مُرَادًا بِهِ، مَظْنُونٌ

ظَنًّا ضَعِيفًا، يَسْتَنَدُ إِلَى صِيغَةِ الْعُمُومِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ الْوَاقِفِيُّ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مُجْمَلٌ.

فَكَيْفَ يَنْفَعُ كَوْنُ أَصْلِ الْكِتَابِ مَقْطُوعًا بِهِ فِيمَا لَا يُقْطَعُ بِكَوْنِهِ مُرَادًا بِلَفْظِهِ؟

2931. **الثَّانِي:** / أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَقْطُوعًا بِهِ لَلَزِمَ تَكْذِيبُ الرَّائِي قِطْعًا، وَلَا شَكَّ فِي
إِمْكَانِ صِدْقِهِ. |116/2|

2932. **فَإِنْ قِيلَ:** فَلَوْ نَقَلَ النِّسْخَ فَصِدْقُهُ أَيْضًا مُمَكِّنٌ، وَلَا يُقْبَلُ.

2933. **قُلْنَا:** لَا جَرَمَ لَا يُعَلَّلُ رَدُّهُ بِكَوْنِ الْآيَةِ مَقْطُوعًا بِهَا، لِأَنَّ دَوَامَ حُكْمِهَا إِنَّمَا يُقْطَعُ

بِهِ بِشَرْطِ أَلَّا يَرِدَ نَاسِخٌ، فَلَا يَبْقَى الْقِطْعُ مَعَ وُرُودِهِ. لَكِنَّ الْإِجْمَاعَ مَنَعَ مِنْ

نَسْخِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَا مَانِعَ مِنَ التَّخْصِيسِ.

2934. **الثَّلَاثُ:** أَنَّ بَرَاءَةَ الذِّمَّةِ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ مَقْطُوعٌ بِهَا، ثُمَّ تُرْفَعُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ،

لِأَنَّهَا مَقْطُوعٌ بِهَا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ سَمْعٌ؛ وَمَاءُ الْبَحْرِ مَقْطُوعٌ بِطَهَارَتِهِ إِذَا جُعِلَ

فِي كُوزٍ، لَكِنَّ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ / سَمْعٌ بِأَنْ يُخْبِرَ عَدْلٌ بِوُقُوعِ النَّجَاسَةِ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ الْعُمُومُ ظَاهِرٌ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ خَبَرٌ خَاصٌّ.

2935. **الرَّابِعُ:** أَنَّ وَجُوبَ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَقْطُوعٌ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا الْإِحْتِمَالُ

فِي صِدْقِ الرَّائِي. وَلَا تَكْلِيفَ عَلَيْنَا فِي اعْتِقَادِ صِدْقِهِ، فَإِنَّ سَفْكَ الدَّمِّ

وَتَحْلِيلَ الْبُضْعِ وَاجِبٌ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ قِطْعًا، مَعَ أَنَّا لَا نَقْطَعُ بِصِدْقِهِمَا، فَوُجُوبُ

الْعَمَلِ بِالْخَبَرِ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَكَوْنُ الْعُمُومِ مُسْتِغْرَقًا غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ.

2936. **فَإِنْ قِيلَ:** إِنَّمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِخَبَرٍ لَا يُقَابِلُ عُمُومَ الْقُرْآنِ.

2937. **قُلْنَا:** يُقَابِلُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِعُمُومٍ لَا يُخَصِّصُهُ حَدِيثٌ نَصٌّ يَنْقُلُهُ /

عَدْلٌ. وَلَا فَضْلَ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ. |118/2|

2938. **الْمَسْلُوكُ الثَّانِي:** قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْحَدِيثَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَسْخًا أَوْ بَيَانًا. وَالنَّسْخُ لَا

يُثْبِتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ اتِّفَاقًا. وَإِنْ كَانَ بَيَانًا فَمَحَالٌ، إِذِ الْبَيَانُ مَا يَقْتَرِنُ بِالْمُبَيِّنِ،

وَمَا يُعَرِّفُهُ الشَّارِعُ أَهْلَ التَّوَاتُرِ حَتَّى تَقُومَ الْحُجَّةُ بِهِ.

2939. **قُلْنَا:** هُوَ بَيَانٌ، وَلَا يَجِبُ اقْتِرَانُ الْبَيَانِ بَلْ يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عِنْدَنَا. وَمَا يُذَرِّهِمْ أَنَّهُ

وَقَعَ مُتَرَاخِيًا؟ فَلَعَلَّهُ كَانَ مُقْتَرِنًا وَالرَّائِي لَمْ يَرَوْا اقْتِرَانَهُ. كَيْفَ وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ
بَعْدَ وَرُودِ آيَةِ السَّرِقَةِ: لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ مِنَ الْحِرْزِ؟!

2940. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَنْبَغِي أَنْ يُلْقِيَهُ إِلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ، فَتَحَكُّمٌ، بَلْ إِذَا لَمْ يُكَلِّفْهُمْ
الْعِلْمَ، / بَلِ الْعَمَلُ، جَازَ تَكْلِيفُهُمْ بِقَوْلِ عَدْلٍ وَاحِدٍ. ثُمَّ مَا يُدْرِيهِمْ: فَلَعَلَّهُ
[119/2] أَلْقَاهُ إِلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ فَمَاتُوا قَبْلَ النَّقْلِ، أَوْ نَسُوا، أَوْ هُمْ فِي الْأَحْيَاءِ لَكِنَّا مَا
لَقِينَا مِنْهُمْ إِلَّا وَاحِدًا؟

2941. حُجَّةُ الْقَائِلِينَ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، إِذْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ
الْمَرْأَةَ لَا تَنْكِحُ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا فَخَصَّصُوا بِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا
وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (النساء: 24)؛ وَخَصَّصُوا عُمُومَ آيَةِ الْمَوَارِيثِ بِرِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ
أَنَّهُ لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ وَلَا الْعَبْدُ وَلَا أَهْلُ مِلَّتَيْنِ؛ وَرَفَعُوا عُمُومَ آيَةِ الْوَصِيَّةِ بِقَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»؛ وَرَفَعُوا عُمُومَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾
[120/2] (البقرة: 230) / بِرِوَايَةِ مَنْ رَوَى «حَتَّى تَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا» إِلَى نَظَائِرٍ لِدَلِيلِكَ كَثِيرَةٍ
لَا تُخَصِّي.

2942. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ قَاطِعًا بِأَنَّهُمْ رَفَعُوا الْعُمُومَ بِمُجَرَّدِ قَوْلِ الرَّائِي، بَلْ
رُبَّمَا قَامَتِ الْحُجَّةُ عِنْدَهُمْ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ بِأُمُورٍ وَقَرَّائِنٍ وَأَدَلَّةٍ سِوَى مُجَرَّدِ قَوْلِهِ،
كَمَا نُقِلَ أَنَّ أَهْلَ قُبَاءَ تَحَوَّلُوا عَنِ الْقِبْلَةِ بِنِدَاءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ نَسْخٌ، لَكِنَّهُمْ لَعَلَّهُمْ
عَرَفُوا صِدْقَهُ بِرَفْعِهِ صَوْتَهُ فِي جَوَارِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَصْحَابِهِ، وَأَنَّ
ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ الْكَذِبَ فِيهِ.

2943. حُجَّةُ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَقُّفِ:

2944. وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي: أَنَّ الْعُمُومَ وَحْدَهُ دَلِيلُ مَقْطُوعِ الْأَصْلِ مَظْنُونِ الشُّمُولِ.
وَالْخَبَرُ وَحْدَهُ / مَظْنُونِ الْأَصْلِ مَقْطُوعٌ بِهِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَهُمَا مُتَقَابِلَانِ،
وَلَا دَلِيلَ عَلَى التَّرْجِيحِ، فَيَتَعَارَضَانِ، وَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ.

2945. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ خَبَرَ الْعَدْلِ أَوْلَى، لِأَنَّ سُكُونَ النَّفْسِ إِلَى عَدْلٍ وَاحِدٍ فِي الرِّوَايَةِ
لَمَّا هُوَ نَصٌّ، كَسُكُونِهَا إِلَى عَدْلَيْنِ فِي الشَّهَادَةِ.

2946. أَمَّا اقْتِضَاءُ آيَةِ الْمَوَارِيثِ الْحُكْمَ فِي حَقِّ الْقَاتِلِ وَالْكَافِرِ فَضَعِيفٌ، وَكَلَامٌ مَنْ

يَدْعِي إِجْمَالَ الْعُمُومِ قَوِيٌّ. وَكَلَامٌ مَنْ يُنْكِرُ خَبَرَ الْوَاحِدِ وَلَا يَجْعَلُهُ حُجَّةً، فِي غَايَةِ الضَّعْفِ. وَلِذَلِكَ تُرِكَ تَوْرِيثُ فَاطِمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِرَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ» الْحَدِيثُ. فَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ تَقْدِيرَ / كَذِبَ أَبِي بَكْرٍ وَكَذِبَ كُلِّ عَدْلٍ أَبْعَدُ فِي النَّفْسِ مِنْ تَقْدِيرِ كَوْنِ آيَةِ الْمَوَارِيثِ مَسْوُوقَةً لِتَقْدِيرِ الْمَوَارِيثِ، لَا لِلْقَصْدِ إِلَى بَيَانِ حُكْمِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَالْقَاتِلِ وَالْعَبْدِ وَالْكَافِرِ، وَهَذِهِ النُّوَادِرُ.

|122/2|

2947. |2| مَسْأَلَةٌ: قِيَاسُ نَصٍّ خَاصٍّ إِذَا قَابَلَ عُمُومَ نَصٍّ آخَرَ فَالذَّاهِبُونَ إِلَى أَنَّ الْعُمُومَ حُجَّةٌ لَوْ انْفَرَدَ، وَالْقِيَاسُ حُجَّةٌ لَوْ انْفَرَدَ: اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى خَمْسَةِ مَذَاهِبٍ: 2948. فَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ إِلَى تَقْدِيمِ الْقِيَاسِ عَلَى الْعُمُومِ.

تخصيص العموم
بالقياس

2949. وَذَهَبَ الْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفُقَهَاءِ إِلَى تَقْدِيمِ الْعُمُومِ.

2950. وَذَهَبَ / الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ إِلَى التَّوَقُّفِ لِحُصُولِ التَّعَارُضِ.

|123/2|

2951. وَقَالَ قَوْمٌ: يُقَدَّمُ عَلَى الْعُمُومِ جَلِيُّ الْقِيَاسِ دُونَ خَفِيِّهِ.

2952. وَقَالَ عِيسَى بْنُ أَبَانَ: يُقَدَّمُ الْقِيَاسُ عَلَى عُمُومٍ دَخَلَهُ التَّخْصِصُ، دُونَ 11 مَا لَمْ يَدْخُلْهُ.

163

2953. حُجَجٌ مَنْ قَدَّمَ الْعُمُومَ ثَلَاثٌ:

2954. الْأُولَى: أَنَّ الْقِيَاسَ فَرْعٌ وَالْعُمُومَ أَصْلٌ، فَكَيْفَ يُقَدَّمُ فَرْعٌ عَلَى أَصْلٍ؟

2955. الْإِغْتِرَاضُ مِنْ وَجْهِهِ:

2956. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ هُوَ فَرْعٌ نَصٌّ آخَرٌ لَا فَرْعُ النَّصِّ الْمَخْصُوصِ بِهِ،

وَالنَّصُّ تَارَةً يُخَصِّصُ بِنَصٍّ آخَرَ، وَتَارَةً بِمَعْقُولٍ نَصٌّ آخَرٌ. وَلَا مَعْنَى لِلْقِيَاسِ

إِلَّا مَعْقُولُ النَّصِّ. وَهُوَ الَّذِي يُفْهَمُ الْمُرَادُ مِنَ النَّصِّ. وَاللَّهُ هُوَ الْوَاضِعُ لِإِضَافَةِ

الْحُكْمِ / إِلَى مَعْنَى النَّصِّ، إِلَّا أَنَّهُ مَظْنُونٌ نَصٌّ، كَمَا أَنَّ الْعُمُومَ وَتَنَاوُلَهُ

|124/2|

لِلْمُسَمَّى الْخَاصِّ مَظْنُونٌ نَصٌّ آخَرٌ، فَهَمَّا ظَنَّا فِي نَصِّينِ مُخْتَلِفَيْنِ. وَإِذَا

خَصَّصْنَا بِقِيَاسِ الْأَرَزِ عَلَى الْبُرِّ عُمُومَ قَوْلِهِ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾

(البقرة: 275) لَمْ نُخَصِّصِ الْأَصْلَ بِفَرْعِهِ، فَإِنَّ الْأُرْزَ فَرْعُ حَدِيثِ الْبُرِّ، لَا فَرْعُ آيَةٍ إِحْلَالِ الْبَيْعِ.

2957. الثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ لَا يُخَصِّصَ الْقُرْآنُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُ فَرْعٌ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِأَصْلٍ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ، فَيَكُونُ فَرْعًا لَهُ. فَقَدْ سَلَّمَ التَّخْصِصَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَنْ لَا يُسَلِّمُ التَّخْصِصَ بِالْقِيَاسِ. فَهَذَا لَا زِمَ لَهُمْ.

2958. فَإِنْ قِيلَ: خَبَرُ الْوَاحِدِ ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ، لَا بِالظُّوَاهِرِ / وَالنُّصُوصِ. |125/2|

2959. قُلْنَا: وَكَوْنُ الْقِيَاسِ حُجَّةً ثَبَتَ أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ. ثُمَّ لَا مُسْتَنَدَ لِلْإِجْمَاعِ سِوَى النَّصِّ. فَهُوَ فَرْعُ الْإِجْمَاعِ، وَالْإِجْمَاعُ فَرْعُ النَّصِّ.

2960. الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ يُطْلَبُ بِالْقِيَاسِ حُكْمٌ مَا لَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ، فَمَا هُوَ مَنْطُوقٌ بِهِ كَيْفَ يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ؟

2961. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّهُ لَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ، كَالنُّطْقِ بِالْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ، لِأَنَّ زَيْدًا فِي قَوْلِهِ ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: 5) لَيْسَ كَقَوْلِهِ: اقْتُلُوا زَيْدًا، وَالْأُرْزَ فِي قَوْلِهِ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ لَيْسَ كَقَوْلِهِ «يَحِلُّ بَيْعُ الْأُرْزِ بِالْأُرْزِ مُتَفَاضِلًا وَمُتَمَائِلًا» فَإِذَا كَانَ كَوْنُهُ مُرَادًا بِآيَةِ إِحْلَالِ الْبَيْعِ مَشْكُوكًا فِيهِ، / كَانَ كَوْنُهُ مَنْطُوقًا بِهِ مَشْكُوكًا فِيهِ، لِأَنَّ الْعَامَّ إِذَا أُريدَ بِهِ الْخَاصُّ كَانَ ذَلِكَ نُطْقًا بِذَلِكَ الْقَدْرِ، وَلَمْ يَكُنْ نُطْقًا بِمَا لَيْسَ بِمُرَادٍ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ جَوَازُ تَخْصِصِهِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ الْقَاطِعِ. وَدَلِيلُ الْعَقْلِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَابَلَ النُّطْقُ الصَّرِيحُ مِنَ الشَّارِعِ، لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ لَا تَتَعَارَضُ. فَإِنْ قِيلَ: مَا أَخْرَجَهُ الْعَقْلُ عَرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْعُمُومِ؟

2962. قُلْنَا: تَحْتَ لَفْظِهِ أَوْ تَحْتَ الْإِرَادَةِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: تَحْتَ اللَّفْظِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَيْءٌ، وَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ اللَّفْظِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: 102) وَإِنْ قُلْتُمْ: لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِرَادَةِ، فَكَذَلِكَ دَلِيلُ الْقِيَاسِ يُعَرِّفُنَا ذَلِكَ، / وَلَا فَرْقَ. |126/2|

2963. الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِمُعَاذٍ: «بِمَ تَحْكُمُ؟» فَقَالَ: بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ: بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي». فَجَعَلَ الْاجْتِهَادَ مُؤَخَّرًا، فَكَيْفَ يُقَدَّمُ عَلَى الْكِتَابِ؟ |127/2|

2964. قُلْنَا: كَوْنُهُ مَذْكُورًا فِي الْكِتَابِ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِهِ مُرَادًا بِالْعُمُومِ، وَهُوَ مَشْكُوكٌ فِيهِ. فَكَوْنُهُ مَذْكُورًا فِي الْكِتَابِ مَشْكُوكٌ فِيهِ. وَلِذَلِكَ جَازَ لِمُعَاذِ تَرْكِ الْعُمُومِ بِالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، وَخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَنَصُّ الْكِتَابِ لَا يُتْرَكُ بِالسُّنَّةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ السُّنَّةُ بَيَانًا لِمَعْنَى الْكِتَابِ، وَالْكِتَابُ يُبَيِّنُ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةُ تُبَيِّنُ السُّنَّةَ، تَارَةً بِلَفْظٍ / وَتَارَةً بِمَعْقُولٍ لَفْظٍ.

|128/2|

2965. ثُمَّ نَقُولُ: حُكْمُ الْعَقْلِ الْأَصْلِيِّ فِي بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ يُتْرَكُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَبِقِيَاسِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ يَحْكُمُ بِهِ الْعَقْلُ مَعَ وُرُودِ الْخَبَرِ، فَيَصِيرُ مَشْكُوكًا فِيهِ مَعَهُ، فَكَذَلِكَ الْعُمُومُ.

2966. حُجَجُ الْقَائِلِينَ بِتَقْدِيمِ الْقِيَاسِ اثْنَتَانِ:

2967. الْأُولَى: أَنَّ الْعُمُومَ يَحْتَمِلُ الْمَجَازَ، وَالْخُصُوصَ، وَالِاسْتِعْمَالَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ. وَالْقِيَاسُ لَا يَحْتَمِلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. وَلِأَنَّهُ يُخَصِّصُ الْعُمُومَ بِالنَّصِّ الْخَاصِّ مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مَجَازًا وَمُؤَوَّلًا، فَالْقِيَاسُ أَوْلَى.

2968. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ احْتِمَالَ الْغَلَطِ فِي الْقِيَاسِ لَيْسَ بِأَقْلَ مِنْ احْتِمَالِ مَا ذُكِرَ فِي الْعُمُومِ|*، مِنْ احْتِمَالِ الْخُصُوصِ وَالْمَجَازِ، بَلْ ذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي أَصْلِ الْقِيَاسِ، وَزِيَادَةٌ ضَعْفٍ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنْ احْتِمَالِ الْخُصُوصِ وَالْمَجَازِ؛ إِذَا الْقِيَاسُ / رُبَّمَا يَكُونُ مُنْتَزَعًا مِنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ، فَيَتَطَرَّقُ الْإِحْتِمَالُ إِلَى أَصْلِهِ؛ وَرُبَّمَا اسْتَنْبَطَهُ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْاجْتِهَادِ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَلَا حُكْمَ لِاجْتِهَادِ غَيْرِ الْأَهْلِ، وَالْعُمُومُ لَا يَسْتَنْدُ إِلَى اجْتِهَادٍ، وَرُبَّمَا يَسْتَدِلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ بِمَا يَظُنُّه دَلِيلًا وَلَيْسَ بِدَلِيلٍ؛ وَرُبَّمَا لَا يَسْتَوْفِي جَمِيعَ أَوْصَافِ الْأَصْلِ، فَيَشُدُّ عَنْهُ وَصْفٌ دَاخِلٌ فِي الْإِعْتِبَارِ؛ وَرُبَّمَا يَغْلُطُ فِي الْحَاقِ الْفَرْعَ بِهِ لِفَرْقٍ دَقِيقٍ بَيْنَهُمَا لَمْ يَتَبَّهْ لَهُ.

*الأميرية

|129/2|

2969. فَمَظَنَّةُ الْإِحْتِمَالِ وَالْغَلَطِ فِي الْقِيَاسِ أَكْثَرُ.

2970. الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: تَخْصِصُ الْعُمُومِ بِالْقِيَاسِ جَمْعٌ بَيْنَ الْقِيَاسِ وَبَيْنَ الْكِتَابِ، فَهُوَ أَوْلَى / مِنْ تَعْطِيلِ أَحَدِهِمَا، أَوْ تَعْطِيلِهِمَا.

|130/2|

2971. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّقَابُلُ لَيْسَ فِيهِ جَمْعٌ، بَلْ هُوَ رَفْعٌ لِلْعُمُومِ، وَتَجْرِيدٌ لِلْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ.

2972. حُجَّةُ الْوَاقِفِيَّةِ:

2973. قَالُوا: إِذَا بَطَلَ كَلَامُ الْمُرْجِحِينَ كَمَا سَبَقَ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِيَاسِ وَالْعُمُومِ دَلِيلٌ لَوْ أَنْفَرَدَ، وَقَدْ تَقَابَلَا، وَلَا تَرْجِيحَ، فَهَلْ يَبْقَى إِلَّا التَّوَقُّفُ؟ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ إِمَّا أَنْ يُدْرَكَ بِعَقْلِ، أَوْ نَقْلِ. وَالْعَقْلُ إِمَّا نَظَرِيٌّ أَوْ ضَرْوَرِيٌّ، وَالنَّقْلُ إِمَّا تَوَاتُرٌ أَوْ أَحَادٌ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَيَجِبُ طَلَبُ دَلِيلٍ آخَرَ.

2974. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ، لِأَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي التَّعْيِينِ. / وَلَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ قَبْلَ الْقَاضِي إِلَى التَّوَقُّفِ.

[131/2]

2975. أَجَابَ الْقَاضِي: بَأَنَّهُمْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِبُطْلَانِ التَّوَقُّفِ قَطْعًا، وَلَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ، لَكِنْ كُلُّ وَاحِدٍ رَأَى تَرْجِيحًا، وَالْإِجْمَاعُ لَا يَثْبُتُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، كَيْفَ وَمَنْ لَا يَقْطَعُ بِبُطْلَانِ مَذْهَبٍ مُخَالَفِهِ فِي تَرْجِيحِ الْقِيَاسِ، كَيْفَ يَقْطَعُ بِخَطئه إِنْ تَوَقَّفَ؟!.

2976. حُجَّةٌ مِنْ فَرْقِ بَيْنِ جَلِيِّ الْقِيَاسِ وَخَفِيِّهِ:

2977. وَهِيَ أَنَّ جَلِيَّ الْقِيَاسِ قَوِيٌّ، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْعُمُومِ، وَالْخَفِيُّ ضَعِيفٌ. ثُمَّ حُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ فَسَّرُوا الْجَلِيَّ بِقِيَاسِ الْعِلَّةِ، وَالْخَفِيُّ بِقِيَاسِ الشَّبَهِ.

2978. وَعَنْ أِبَعْضِهِمْ أَنَّ الْجَلِيَّ مِثْلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ»، / وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ بِمَا يُدْهَشُ الْعَقْلَ عَنْ تَمَامِ الْفِكْرِ، حَتَّى يَجْرِيَ فِي الْجَائِعِ وَالْحَاقِنِ.

[132/2]

2979. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ غَيْرُ بَعِيدٍ، فَإِنَّ الْعُمُومَ يُفِيدُ ظَنًّا، وَالْقِيَاسَ يُفِيدُ ظَنًّا، وَقَدْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَقْوَى فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ، فَيَلْزِمُهُ اتِّبَاعُ الْأَقْوَى. وَالْعُمُومُ تَارَةً يَضْعُفُ بِأَنْ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ قَصْدُ التَّعْمِيمِ، وَيَظْهَرُ ذَلِكَ بِأَنْ يَكْثُرَ الْمُخْرَجُ مِنْهُ، وَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ تَخْصِصَاتٌ كَثِيرَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (البقرة: 275).

275. فَإِنَّ دَلَالََةَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ» عَلَى تَحْرِيمِ الرِّبَا فِي الْأَرْزِ وَالتَّمْرِ أَظْهَرُ مِنْ دَلَالََةِ هَذَا الْعُمُومِ عَلَى تَحْلِيلِهِ. وَقَدْ دَلَّ الْكِتَابُ عَلَى تَحْرِيمِ / الْخَمْرِ، وَخُصِّصَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ

[133/2]

مُحَرَّمًا عَلَى طَائِعٍ يَطْعَمُهُ﴾ (الأنعام: 145) وَإِذَا ظَهَرَ مِنْهُ التَّعْلِيلُ بِالْإِسْكَارِ، فَلَوْ لَمْ يَرِدْ خَبَرٌ فِي تَحْرِيمِ كُلِّ مُسْكِرٍ، لَكَانَ الْحَاقُّ النَّبِيذُ بِالْخَمْرِ بِقِيَاسِ

الْإِسْكَارِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مَنْ بَقَائِهِ تَحْتَ عُمُومِ قَوْلِهِ ﴿لَا أَجْدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَآيَةِ إِحْلَالِ الْبَيْعِ، لِكَثْرَةِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُمَا، وَلِضَعْفِ قَصْدِ الْعُمُومِ فِيهِمَا. وَلِذَلِكَ جَوَّزَهُ عَيْسَى بْنُ أَبَانَ فِي أَمْثَالِهِ دُونَ مَا بَقِيَ عَلَى الْعُمُومِ.

2980. وَكَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ ذَلِكَ عِنْدَنَا أَيْضًا فِيمَا بَقِيَ عَامًّا، لَأَنَّا لَا نَشْكُ فِي أَنَّ الْعُمُومَاتِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى بَعْضِ الْمُسَمِّيَّاتِ تَخْتَلِفُ فِي / الْقُوَّةِ لِاخْتِلَافِهَا فِي ظُهُورِ إِرَادَةِ قَصْدِ ذَلِكَ الْمُسَمَّى بِهَا. فَإِنْ تَقَابَلَا وَجَبَ تَقْدِيمُ أَقْوَى الْعُمُومَيْنِ.

|134/2|

2981. وَكَذَلِكَ الْقِيَاسَانِ إِذَا تَقَابَلَا قَدَّمْنَا أَجْلَاهُمَا وَأَقْوَاهُمَا. فَكَذَلِكَ الْعُمُومُ وَالْقِيَاسُ إِذَا تَقَابَلَا. فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قِيَاسُ قَوِيٍّ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنْ عُمُومٍ ضَعِيفٍ؛ أَوْ عُمُومٌ قَوِيٌّ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنْ قِيَاسٍ ضَعِيفٍ، فَتَقَدَّمَ الْأَقْوَى. 2982. وَإِنْ تَعَادَلَا فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي، إِذْ لَيْسَ كَوْنُ هَذَا عُمُومًا أَوْ كَوْنُ ذَلِكَ قِيَاسًا مِمَّا يُوجِبُ تَرْجِيحًا لِعَيْنِهِمَا، بَلْ لِقُوَّةِ دَلَالَتِهِمَا.

تخصيص عموم
الكتاب بقياس
مستنبط من
حديث نبوي

2983. فَمَذْهَبُ الْقَاضِي صَحِيحٌ بِهَذَا الشَّرْطِ. 2984. فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا الْخِلَافُ / الَّذِي يَخْتَصُّ بِقِيَاسٍ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ الْكِتَابِ، إِذَا خُصَّصَ بِهِ عُمُومُ الْكِتَابِ، فَهَلْ يَجْرِي فِي قِيَاسٍ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ الْأَخْبَارِ؟

|135/2|

2985. قُلْنَا: نِسْبَةُ قِيَاسِ الْكِتَابِ إِلَى عُمُومِ الْكِتَابِ، كَنِسْبَةِ قِيَاسِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ إِلَى عُمُومِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، وَكَنِسْبَةِ قِيَاسِ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِلَى عُمُومِ خَبَرِ الْوَاحِدِ. وَالْخِلَافُ جَارٍ فِي الْكُلِّ. وَكَذَا قِيَاسُ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عُمُومِ الْكِتَابِ، وَقِيَاسُ نَصِّ الْكِتَابِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى عُمُومِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ.

2986. أَمَّا قِيَاسُ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا عَارَضَ عُمُومَ الْقُرْآنِ فَلَا يَخْفَى تَرْجِيحُ الْكِتَابِ عِنْدَ مَنْ لَا يُقَدِّمُ خَبَرَ الْوَاحِدِ عَلَى عُمُومِ الْقُرْآنِ. أَمَّا مَنْ يُقَدِّمُ / الْخَبَرَ، فَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَقَّفَ فِي قِيَاسِ الْخَبَرِ، فَإِنَّهُ إِزْدَادَ ضَعْفًا وَبُعْدًا. وَمَا فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، وَالْمَعْلُومُ بِالنَّظَرِ الْجَلِيِّ، قَرِيبٌ ۱۱ مِنَ الْأَصْلِ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى فِي النَّفْسِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مِنْ ظَنِّ الْعُمُومِ، فَالنَّظَرُ فِيهِ إِلَى الْمُجْتَهِدِ.

|136/2|

2987. فَإِنْ قِيلَ: الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ جِنْسِ الْخِلَافِ فِي الْقَطْعِيَّاتِ، أَوْ فِي الْمُجْتَهِدَاتِ؟ قُلْنَا: يَدُلُّ سِيَاقُ كَلَامِ الْقَاضِي عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِي تَقْدِيمِ خَبَرِ الْوَاحِدِ عَلَى عُمُومِ الْكِتَابِ، وَفِي تَقْدِيمِ الْقِيَاسِ عَلَى الْعُمُومِ، مِمَّا يَجِبُ الْقَطْعُ بِخَطِ الْمُخَالَفِ فِيهِ، لِأَنَّهُ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ.

2988. وَعِنْدِي أَنَّ إِلْحَاقَ هَذَا بِالْمُجْتَهِدَاتِ أَوْلَى، فَإِنَّ الْأَدِلَّةَ مِنَ الْجَوَانِبِ فِيهِ مُتَقَارِبَةٌ، غَيْرُ بَالِغَةٍ مَبْلَغِ الْقَطْعِ. / وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

الباب الرابع في تعارض العسوسين وقت جواز الحكم بالعموم

2989. وفيه فصول:

الفصل الأول في: التعارض

2990. اعلم أن المهم الأول معرفة محل التعارض.

2991. فنقول: كل ما دل العقل فيه على أحد الجانبين فليس للتعارض فيه مجال، إذ الأدلة العقلية يستحيل نسخها وتكاذبها. فإن ورد دليل سمعي على خلاف العقل، فإما أن لا يكون متواتراً، فيعلم أنه غير صحيح، وإما أن يكون متواتراً فيكون مؤوَّلاً، ولا يكون متعارضاً. وأما نص متواتر لا يحتمل الخطأ والتأويل، وهو على خلاف دليل / العقل، فذلك محال، لأن دليل العقل لا يقبل النسخ والبطلان.

[138/2]

المؤول
في العقلیات

2992. مثال ذلك المؤول في العقلیات: قوله تعالى ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام:

102) إذ خرج بدليل العقل ذات القديم وصفاته. وقوله ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة: 29) دل العقل على عموميه، ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾ (يونس: 18) إذ معناه: ما لا يعلم له أصلاً، أي: يعلم أنه لا أصل له. ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبِّئُوا أَنْبَارَكُمْ ﴾ (محمد: 31) إذ معناه أنه يعلم المجاهدة كائنة وحاصلة. وفي الأزل لا يوصف علمه بتعلقه بحصول المجاهدة قبل حصولها. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَتَخْلُقُونَ / إفكاً ﴾ لا يعارض قوله ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ لأن المعنى به الكذب، دون الإيجاد. وكذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ (المائدة: 110) لأن معناه: تقدّر، والخلق هو التقدير. وكذلك قوله ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ (المؤمنون: 14) أي المقدّرين. وهكذا أبداً تأويل ما خالف

[139/2]

دَلِيلَ الْعَقْلِ أَوْ خَالَفَ دَلِيلًا شَرْعِيًّا دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى عُمُومِهِ.

دفع التعارض في
الشرعيات بالجمع
إن أمكن ثم النسخ،
ثم الترجيح، ثم
التخيير

2993. أَمَّا الشَّرْعِيَّاتُ فَإِذَا تَعَارَضَ فِيهَا دَلِيلَانِ، فَمَا أَنْ يَسْتَحِيلَ الْجَمْعُ، أَوْ يُمَكِّنَ. فَإِنْ امْتَنَعَ الْجَمْعُ لِكَوْنِهِمَا مُتَنَاقِضَيْنِ، كَقَوْلِهِ مَثَلًا «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»، «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَلَا تَقْتُلُوهُ»؛ «لَا يَصِحُّ نِكَاحُ بَغِيرِ وَلِيِّ» «يَصِحُّ نِكَاحُ بَغِيرِ وَلِيِّ» فَمِثْلُ / هَذَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا وَالْآخَرُ مَنْسُوخًا.

[140/2]

2994. فَإِنْ أَشْكَلَ التَّارِيخُ فَيُطْلَبُ الْحُكْمُ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، وَيُقَدَّرُ تَدَافُعُ النَّصِّينِ.

2995. فَإِنْ عَجَزْنَا عَنْ دَلِيلٍ آخَرَ فَنَتَخَيَّرُ الْعَمَلَ بَأَيِّهِمَا شِئْنَا، لِأَنَّ الْمُمَكِّنَاتِ أَرْبَعَةٌ: الْعَمَلُ بِهِمَا، وَهُوَ مُتَنَاقِضٌ؛ أَوْ اطَّرَاحُهُمَا، وَهُوَ إِخْلَاءُ الْوَاقِعَةِ عَنِ الْحُكْمِ وَهُوَ مُتَنَاقِضٌ؛ أَوْ اسْتِعْمَالُ وَاحِدٍ بَغَيْرِ مُرَجِّحٍ، وَهُوَ تَحَكُّمٌ؛ \\\ فَلَا يَبْقَى إِلَّا التَّخْيِيرُ الَّذِي يَجُوزُ وَرُودُ التَّعْبُدِ بِهِ ابْتِدَاءً. فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ كَلَّفَنَا وَاحِدًا بَعَيْنِهِ لَنَصَبَ عَلَيْهِ دَلِيلًا، وَلَجَعَلَ لَنَا إِلَيْهِ سَبِيلًا. إِذْ لَا يَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ. وَفِي التَّخْيِيرِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ مَزِيدٌ غَوْرٍ سَنَذْكُرُهُ* / فِي كِتَابِ الاجْتِهَادِ، عِنْدَ تَحْيِيرِ الْمُجْتَهِدِ وَتَخْيِيرِهِ.

* ص: 711، وما بعدها

[141/2]

2996. أَمَّا إِذَا أُمَكِّنَ الْجَمْعُ بَوَجْهِ مَا فَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ:

مراتب الجمع
بين الدليلين
المتعارضين
* ص: 462

2997. الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: عَامٌّ وَخَاصٌّ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» مَعَ قَوْلِهِ «لَا صَدَقَةَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ» فَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْقَاضِي* أَنَّ التَّعَارُضَ وَاقِعٌ، لِإِمْكَانِ كَوْنِ أَحَدِهِمَا نَسْخًا، بِتَقْدِيرِ إِرَادَةِ الْعُمُومِ بِالْعَامِّ.

2998. وَالْمُخْتَارُ أَنْ يُجْعَلَ بَيَانًا، وَلَا يُقَدَّرُ النَّسْخُ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ، فَإِنَّ فِيهِ تَقْدِيرَ دُخُولِ مَا دُونَ النَّصَابِ تَحْتَ وَجُوبِ الْعُشْرِ، ثُمَّ خُرُوجِهِ مِنْهُ. وَذَلِكَ لَا سَبِيلَ إِلَى اثْبَاتِهِ بِالتَّوَهُمِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

[142/2]

2999. الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: وَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنْ / الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الْمُؤَوَّلُ قَوِيًّا فِي الظُّهُورِ، بَعِيدًا عَنِ التَّأْوِيلِ، لَا يَنْقَدِحُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ قَرِينَةٍ، فَكَلَامُ الْقَاضِي فِيهِ أَوْجَهُ.

3000. وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ» كَمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. فَإِنَّهُ

كَالصَّرِيحِ فِي نَفْيِ رَبِّهِ الْفَضْلِ. وَرَوَايَةُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «الْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ» صَرِيحٌ فِي إِثْبَاتِ رَبِّهِ الْفَضْلِ. فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا لِلْآخَرِ؛ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ «إِنَّمَا الرَّبُّ فِي النَّسِيئَةِ» أَيْ فِي مُخْتَلَفِي الْجِنْسِ، وَيَكُونُ قَدْ خَرَجَ عَلَى سُؤَالٍ خَاصٍّ عَنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ، أَوْ حَاجَةٍ خَاصَّةٍ، حَتَّى يَنْقَدِحَ الْإِحْتِمَالُ. وَالْجَمْعُ بِهَذَا التَّقْدِيرِ مُمَكِّنٌ. /

|143/2|

3001. وَالْمُخْتَارُ: إِنَّهُ وَإِنْ بَعْدَ أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ النَّسْخِ.

3002. وَلِلْقَاضِي أَنْ يَقُولَ: قَطْعُكُمْ بَأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْجِنْسَيْنِ تَحَكُّمٌ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَاطِعٌ، وَيُخَالِفُ ظَاهِرَ اللَّفْظِ الْمُفِيدَ لِلظَّنِّ. وَالتَّحَكُّمُ بِتَقْدِيرٍ لَيْسَ يُعْضِدُهُ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ وَلَا ظَنِّيٌّ لَا وَجْهَ لَهُ.

3003. قُلْنَا: يَحْمِلُنَا عَلَيْهِ ضَرُورَةُ الْإِحْتِرَازِ عَنِ النَّسْخِ.

3004. فَيَقُولُ: فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَقْدِيرِ النَّسْخِ، وَلَيْسَ فِي إِثْبَاتِهِ ارْتِكَابُ مُحَالٍ وَلَا مُخَالَفَةُ دَلِيلٍ قَطْعِيٍّ وَلَا ظَنِّيٍّ. وَفِيمَا ذَكَرْتُمْ مُخَالَفَةُ صِغَةِ الْعُمُومِ وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ، وَهُوَ دَلِيلٌ ظَنِّيٌّ، فَمَا هَذَا الْخَوْفُ وَالْحَذَرُ مِنَ النَّسْخِ، وَإِمْكَانُهُ كَأَمْكَانِ الْبَيَانِ. فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ؟

3005. فَإِنْ قُلْنَا: الْبَيَانُ أَغْلَبُ عَلَى / عَادَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ النَّسْخِ، وَهُوَ أَكْثَرُ وَقُوعًا.

|144/2|

3006. فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ الْأَخْذِ بِالْإِحْتِمَالِ الْأَكْثَرِ؟ وَإِذَا اشْتَبَهَتْ رَضِيعَةُ بَعْشَرِ نِسْوَةٍ فَالْأَكْثَرُ حَلَالٌ، وَإِذَا اشْتَبَهَ إِنَاءٌ نَجَسَ بَعْشَرُ أَوَانٍ طَاهِرَةٍ فَلَا تَرْجِيحَ لِلْأَكْثَرِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْاجْتِهَادِ وَالِدَّلِيلِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ وَاحِدًا وَيُقَدِّرَ حِلَّهُ أَوْ طَهَارَتَهُ لِأَنَّ جِنْسَهُ أَكْثَرُ.

3007. لَكِنَّا نَقُولُ: الظَّنُّ عِبَارَةٌ عَنْ ١١ أَغْلَبِ الْإِحْتِمَالَيْنِ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ إِلَّا

بِدَلِيلٍ. فَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُورِثُ إِلَّا غَلَبَةَ الظَّنِّ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ صِدْقَ الْعَدْلِ أَكْثَرُ وَأَغْلَبُ مِنْ كَذِبِهِ. وَصِغَةُ الْعُمُومِ تُتَّبَعُ، لِأَنَّ إِرَادَةَ مَا يَدُلُّ / عَلَيْهِ الظَّاهِرُ أَغْلَبُ وَأَكْثَرُ مِنْ وَقُوعِ غَيْرِهِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ مُمَكِّنٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِبُطْلَانِهِ فِي الْأَقْيَسَةِ الظَّنِّيَّةِ، لَكِنَّ الْجَمْعَ أَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ، وَاتِّبَاعُ الظَّنِّ فِي

|145/2|

هَذِهِ الْأُصُولُ لَا لِكَوْنِهِ ظَنًّا، لَكِنْ لِعَمَلِ الصَّحَابَةِ بِهِ وَاتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهِ.

3008. فَكَذَا نَعْلَمُ مِنْ سِيرَةِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ مَا اعْتَقَدُوا كَوْنَ الْقُرْآنِ مَنْسُوخًا مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ عَامٌّ لَمْ يُخَصَّصْ، إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 29) وَالْفَاطُ نَادِرَةٌ، بَلْ قَدَّرُوا جُمْلَةً ذَلِكَ بَيَانًا.

3009. وَوَرَدَ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ فِي الْأَخْبَارِ، وَلَا يَتَطَرَّقُ النَّسْخُ إِلَى الْخَبَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ / يَتَسَاءَلُونَ﴾ (الصفافات: 50) تَخْصِيصًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ (المرسلات: 5) وَتَخْصِيصِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُوتِيتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (النمل: 23) وَ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف: 25) وَ﴿يُجِبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (القصص: 57) وَكَانُوا لَا يَنْسَخُونَ إِلَّا بِنَصِّ وَضَرُورَةٍ، أَمَّا بِالتَّوَهُّمِ فَلَا.

3010. وَلَعَلَّ السَّبَبَ أَنَّ فِي جَعْلِهِمَا مُتَضَادَّيْنِ إِسْقَاطَهُمَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ التَّارِيخُ. وَفِي جَعْلِهِ بَيَانًا اسْتِعْمَالَهُمَا. وَإِذَا تَخَيَّرْنَا بَيْنَ الْإِسْتِعْمَالِ وَالْإِسْقَاطِ فَلَا اسْتِعْمَالُ هُوَ الْأَصْلُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِسْقَاطُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ.

3011. تَنْبِيْهُ: اعْلَمْ أَنَّ الْقَاضِي أَيْضًا إِنَّمَا يُقَدَّرُ النَّسْخُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَظْهَرَ دَلَالَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْبَيَانِ. مِثَالُهُ: قَوْلُهُ ﷺ «لَا تَنْتَفِعُوا / مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ» عَامٌّ يُعَارِضُهُ خُصُوصُ قَوْلِهِ ﷺ «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ» لَكِنَّ الْقَاضِي يُقَدِّرُهُ نَسْخًا بِشَرْطَيْنِ:

3012. أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَثْبُتَ فِي اللِّسَانِ اخْتِصَاصُ اسْمِ الْإِهَابِ بِغَيْرِ الْمَدْبُوغِ، فَقَدْ قِيلَ: مَا لَمْ يُدْبَغِ الْجِلْدُ يُسَمَّى إِهَابًا، فَإِذَا دُبِغَ فَأَدِيمٌ وَصَرْمٌ وَغَيْرُهُ. فَإِنْ صَحَّ هَذَا فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ.

3013. الثَّانِي: أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَّ بِشَاةٍ لِمَيْمُونَةَ مَيْتَةٍ فَقَالَ «أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَّغُوهُ وَانْتَفَعُوا بِهِ» وَكَانُوا قَدْ تَرَكَوْهَا لِكَوْنِهَا مَيْتَةً، ثُمَّ كَتَبَ «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ» فَسَاقَ / الْحَدِيثَ سِيَاقًا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ جَرَى مُتَّصِلًا، فَيَكُونُ بَيَانًا، لَا نَاسِخًا، لِأَنَّ شَرْطَ النَّسْخِ التَّرَاخِي.

[146/2]

[147/2]

[148/2]

3014. الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ مِنَ التَّعَارُضِ: أَنْ يَتَعَارَضَ عُمُومَانِ، فَيَزِيدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ مِنْ وَجْهِ، وَيَنْقُصَ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ.

3015. مِثَالُهُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» فَإِنَّهُ يَغُمُّ النِّسَاءَ، مَعَ قَوْلِهِ «نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ» فَإِنَّهُ يَغُمُّ الْمُرْتَدَّاتِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ «نُهِيتُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ» فَإِنَّهُ يَغُمُّ الْفَائِتَةَ أَيْضًا مَعَ قَوْلِهِ «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» فَإِنَّهُ يَغُمُّ الْمُسْتَيْقِظَ بَعْدَ الْعَصْرِ.

3016. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (النساء: 23) فَإِنَّهُ يَشْمَلُ جَمْعَ الْأُخْتَيْنِ / فِي مِلْكِ الْيَمِينِ أَيْضًا، مَعَ قَوْلِهِ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: 3) فَإِنَّهُ يُحِلُّ الْجَمْعَ الْبَيْنَ الْأُخْتَيْنِ بِعُمُومِهِ. فَيُمْكِنُ أَنْ يُخَصَّصَ قَوْلُهُ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ بِجَمْعِ الْأُخْتَيْنِ فِي النِّكَاحِ دُونَ مِلْكِ الْيَمِينِ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وَيُمْكِنُ أَنْ يُخَصَّصَ قَوْلُهُ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ بِمَا سِوَى الْأُخْتَيْنِ بِعُمُومٍ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا﴾.

|149/2|

3017. فَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ الْقَاضِي تَعَارُضٌ وَتَدَافُعٌ بِتَقْدِيرِ النَّسْخِ، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ عَلِيِّ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لَمَّا سُئِلَا عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَعْنِي جَمْعَ أُخْتَيْنِ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ، فَقَالَا «حَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ وَأَحَلَّتْهُمَا آيَةٌ».

3018. أَمَّا عَلَى مَذْهَبِنَا فِي حَمْلِهِ عَلَى الْبَيَانِ مَا أَمْكَنَ، لَيْسَ أَيْضًا أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ، مَا لَمْ يَظْهَرْ تَرْجِيحٌ. وَقَدْ ظَهَرَ / تَرْجِيحُ فَنَقُولُ: حِفْظُ عُمُومِ قَوْلِهِ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ أَوَّلَى لِمَعْنِيَيْنِ:

|150/2|

3019. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عُمُومٌ لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِ تَخْصِيصٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَهُوَ أَقْوَى مِنْ عُمُومِ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ التَّخْصِيصُ بِالِاتِّفَاقِ، إِذْ قَدْ اسْتَشْنِي عَنْ تَحْلِيلِ مِلْكِ الْيَمِينِ: الْمُشْتَرَكَةُ، وَالْمُسْتَبْرَأَةُ، وَالْمَجُوسِيَّةُ، وَالْأُخْتُ مِنَ الرِّضَاعِ وَالنَّسَبِ، وَسَائِرُ الْمُحَرَّمَاتِ. أَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ فَحَرَامٌ عَلَى الْعُمُومِ.

3020. الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ سَبَقَ بَعْدَ ذِكْرِ الْمُحَرَّمَاتِ وَعَدَّهَا عَلَى الْإِسْتِقْصَاءِ إلْحَاقًا بِمُحَرَّمَاتِ تَعُمُّ الْحَرَائِرَ وَالْإِمَاءَ، وَقَوْلُهُ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: 3) مَا سَبَقَ لِبَيَانِ الْمُحَلَّلَاتِ قَصْدًا بَلْ فِي / مَعْرُضٍ

|151/2|

الشَّاءِ عَلَى أَهْلِ التَّقْوَى، الْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ عَنْ غَيْرِ الزَّوْجَاتِ وَالسَّرَارِي. فَلَا يَظْهَرُ مِنْهُ قَصْدُ الْبَيَانِ.

هل يجوز تعارض
عمومين بلا دليل
ترجيح؟

3021. فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَاضَّ عُمُومَانِ، وَيَخْلُوعَا عَنْ دَلِيلِ التَّرْجِيحِ؟

3022. قُلْنَا: قَالَ قَوْمٌ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التُّهْمَةِ وَوُقُوعِ الشُّبْهَةِ، لِتَنَاقُضِ الْكَلَامَيْنِ، وَهُوَ مُنْفَرِّعٌ عَنِ الطَّاعَةِ وَالِاتِّبَاعِ وَالتَّصَدِيقِ.

3023. وَهَذَا فَاسِدٌ. بَلْ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُبَيِّنًا لِأَهْلِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا خَفِيَ عَلَيْنَا لِطُولِ الْمُدَّةِ، وَانْدِرَاسِ الْقَرَائِنِ وَالْأَدِلَّةِ. وَيَكُونُ ذَلِكَ مُحْنَةً وَتَكْلِيفًا عَلَيْنَا لِنَطْلُبَ الدَّلِيلَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، أَوْ نَرْجِّحَ، أَوْ نَتَخَيَّرَ / وَلَا تَكْلِيفَ فِي حَقِّنَا إِلَّا بِمَا بَلَّغْنَا، فَلَيْسَ فِيهِ مُحَالٌ. وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّنْفِيرِ وَالتُّهْمَةِ فَبَاطِلٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ نَفَرَ طَائِفَةٌ مِنَ الْكُفَّارِ فِي وُرُودِ النَّسْخِ، حَتَّى قَالَ تَعَالَى ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ (النحل: 101)، الْآيَةُ ثُمَّ ذَلِكَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى اسْتِحَالَةِ النَّسْخِ.

|152/2|

الفصل الثاني في:

جواز إسماع العموم من لم يسمع الخصوص

3024. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ. فَقِيلَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ فِيهِ إِبَاسًا وَتَجْهِيلًا.

* ص: 365-371

3025. وَنَحْنُ نَقُولُ: يَجِبُ عَلَى الشَّارِعِ أَنْ يَذْكُرَ دَلِيلَ الْخُصُوصِ، إِمَّا مُقْتَرِنًا، وَإِمَّا مُتَرَاخِيًا، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ*. وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ / كُلُّ مُجْتَهِدٍ بَلَغَهُ الْعُمُومُ أَنْ يَبْلُغَهُ دَلِيلَ الْخُصُوصِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَغْفَلَ عَنْهُ. ١١. أَوْ يَكُونُ حُكْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالْعُمُومِ، وَهُوَ الْقَدْرُ الَّذِي بَلَغَهُ، وَلَا يُكَلِّفُ مَا لَمْ يَبْلُغَهُ.

|153/2|

3026. وَدَلِيلُ جَوَازِهِ: وَقُوعُهُ بِالْإِجْمَاعِ. فَإِنَّ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْمُخَصَّصَةِ مَا هِيَ عَقْلِيَّةٌ غَامِضَةٌ عَجَزَ عَنْهَا الْأَكْثَرُونَ - إِلَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ - وَغَلِطُوا فِيهَا. فَالْأَلْفَاظُ الْمُتَشَابِهَةُ فِي الْقُرْآنِ، الْمُؤَهِّمَةُ لِلتَّشْبِيهِ، بَلَغَتْ الْجَمِيعَ، وَالْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ الْغَامِضَةُ لَمْ يَنْتَبِهْ لَهَا الْجَمِيعُ. وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ صَرِيحًا بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَقَطَعَ الْوَهْمُ. وَذَلِكَ سَبَبٌ لِلْجَهْلِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ وَقُوعُ الْجَهْلِ لِلْمُشَبَّهَةِ.

3027. |154/2| فَإِنْ قِيلَ: الْعَقْلُ / الَّذِي يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِصِ عَتِيدٌ لِكُلِّ عَاقِلٍ، فَالْحَوَالَةُ عَلَيْهِ لَيْسَ بِتَجْهِيلٍ.

3028. قُلْنَا: وَأَيُّ شَيْءٍ يَنْفَعُ كَوْنُهُ عَتِيدًا، وَلَمْ يَزُلْ بِهِ جَهْلُ الْأَكْثَرِينَ، وَكَانَ يَزُولُ بِالتَّصْرِيحِ وَالنَّصِّ الَّذِي لَا يُوهِمُ التَّشْبِيهَ أَصْلًا؟

3029. اِخْتَجُّوا بِشُبُهَتَيْنِ:

3030. الْأُولَى: أَنَّهُ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُسْمِعَهُمُ الْمَنْسُوخَ دُونَ النَّاسِخِ، وَالْمُسْتَضْنَى مِنْهُ دُونَ الْإِسْتِثْنَاءِ.

3031. قُلْنَا: ذَلِكَ جَائِزٌ فِي النَّسْخِ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالْمَنْسُوخِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَهُ النَّاسِخُ. وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا تَجْوِيزُ النَّسْخِ وَالتَّصْفُحُ عَنْ دَلِيلِهِ. فَإِذَا لَمْ يَبْلُغْهُ فَلَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ بِمَا لَمْ يَبْلُغْهُ، كَمَا إِذَا عَجَزَ عَنْ مَعْرِفَةِ التَّخْصِصِ بَعْدَ الْبَحْثِ، عَمِلَ بِالْعُمُومِ. وَأَمَّا / الْإِسْتِثْنَاءُ، فَيُشْتَرَطُ اتِّصَالُهُ، فَكَيْفَ لَا يَبْلُغْهُ؟ نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ يَسْمَعَ الْأَوَّلَ فَيَنْزَعِجَ عَنِ الْمَكَانِ لِعَارِضٍ قَبْلَ سَمَاعِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَلَا يَسْمَعُهُ، فَلَا يَكُونُ مُكَلَّفًا بِمَا لَمْ يَبْلُغْهُ.

|155/2|

3032. الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: تَبْلِيغُ الْعَامِّ دُونَ دَلِيلِ الْخُصُوصِ تَجْهِيلٌ، فَإِنَّهُ يَعْتَقَدُ الْعُمُومَ، وَهُوَ جَهْلٌ.

3033. قُلْنَا: الْجَهْلُ مِنْ جِهَتِهِ إِنْ اِعْتَقَدَ جَزْمًا عُمُومَهُ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقَدَ أَنَّ ظَاهِرَهُ الْعُمُومَ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلْخُصُوصِ. وَهُوَ مُكَلَّفٌ بِطَلَبِ دَلِيلِ الْخُصُوصِ إِلَى أَنْ يَبْلُغْهُ، أَوْ يَظْهَرَ لَهُ اِنْتِفَاؤُهُ، لِأَنَّهُ إِنْ اِعْتَقَدَ أَنَّهُ عَامٌّ قَطْعًا، أَوْ خَاصٌّ قَطْعًا أَوْ لَا عَامٌّ وَلَا خَاصٌّ، أَوْ هُوَ عَامٌّ وَخَاصٌّ مَعًا، / فَكُلُّ ذَلِكَ جَهْلٌ. فَإِذَا بَطَلَ الْكُلُّ لَمْ يَبْقَ إِلَّا اِعْتِقَادُ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْعُمُومِ مُحْتَمِلٌ لِلْخُصُوصِ. وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ بُطْلَانُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ حَيْثُ قَالَ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ * يَجِبُ أَنْ يُعْتَقَدَ عُمُومُهُ قَطْعًا حَتَّى يَكُونَ إِخْرَاجُ الْكَافِرَةِ نَسْخًا. وَقَوْلُهُ ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ * (الحج: 29) يَجِبُ اِعْتِقَادُ إِجْزَائِهِ قَطْعًا، حَتَّى يَكُونَ اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ بِدَلِيلٍ آخَرَ نَسْخًا. وَهُوَ خَطَأٌ. بَلْ يَعْتَقَدُهُ ظَاهِرًا مُحْتَمِلًا، وَيَتَوَقَّفُ عَنِ الْقَطْعِ وَالْجَزْمِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقَاطِعٍ. /

|156/2|

|157/2|

الفصل الثالث

الوقت الذي يجوز للمجتهد الحكم بالعموم فيه

3034. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا لَمْ يَجْزِ الْحُكْمُ بِالْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ انْتِفَاءُ دَلِيلِ الْخُصُوصِ، فَمَتَى يَتَبَيَّنُ لَهُ ذَلِكَ؟ وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْلَمَ انْتِفَاءُ الْمُخَصَّصِ قَطْعًا، أَوْ يَظُنُّهُ ظَنًّا؟

3035. قُلْنَا: لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى الْحُكْمِ بِالْعُمُومِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْأَدِلَّةِ الْعَشْرَةِ الَّتِي أوردناها في الْمُخَصَّصَاتِ، لِأَنَّ الْعُمُومَ دَلِيلٌ بِشَرْطِ انْتِفَاءِ الْمُخَصَّصِ وَالشَّرْطِ. وَكَذَلِكَ كُلُّ دَلِيلٍ يُمكنُ أَنْ يُعَارِضَهُ دَلِيلٌ فَهُوَ دَلِيلٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ عَنِ الْمُعَارِضَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الشَّرْطِ. وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ بِعِلَّةٍ / مُخِيلَةٍ بَيْنَ الْفُرْعِ وَالْأَصْلِ دَلِيلٌ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْقَدِحَ فَرْقٌ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْحَثَ عَنِ الْفَوَارِقِ جُهْدَهُ، وَيَنْفِيهَا، ثُمَّ يَحْكُمَ بِالْقِيَاسِ. وَهَذَا الشَّرْطُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْبَحْثِ.

[158/2]

إلى أي درجة
يجب البحث عن
المخصصات؟

3036. وَلَكِنَّ الْمُسْكَلَ أَنَّهُ إِلَى مَتَى يَجِبُ الْبَحْثُ؟ فَإِنَّ الْمُجْتَهِدَ وَإِنْ اسْتَقْصَى أَمْكَنَ أَنْ يَشُدَّ عَنْهُ دَلِيلٌ لَمْ يَعُثِرْ عَلَيْهِ. فَكَيْفَ يَحْكُمُ مَعَ إِمْكَانِهِ؟ وَكَيْفَ يَنْحَسِمُ سَبِيلُ إِمْكَانِهِ؟

3037. وَقَدْ انْقَسَمَ النَّاسُ فِي هَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ:

3038. فَقَالَ قَوْمٌ: يَكْفِيهِ أَنْ يَحْصَلَ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِالْانْتِفَاءِ عِنْدَ الاسْتِقْصَاءِ فِي الْبَحْثِ، كَالَّذِي يَبْحَثُ عَنْ مَتَاعٍ فِي بَيْتٍ فِيهِ أَمْتَعَةٌ كَثِيرَةٌ، فَلَا يَجِدُهُ، فَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُهُ.

[159/2]

3039. وَقَالَ قَائِلُونَ: لَا بُدَّ مِنْ اعْتِقَادِ جَازِمٍ وَسُكُونِ نَفْسٍ بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ سِوَى مَا ظَفَرَ بِهِ. أَمَّا إِذَا كَانَ يَشْعُرُ بِجَوَازِ دَلِيلٍ يَشُدُّ عَنْهُ، وَيَحِيكُ فِي صَدْرِهِ إِمْكَانُهُ، فَكَيْفَ يَحْكُمُ بِدَلِيلٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ بِهِ حَرَامًا؟

3040. نَعَمْ: إِذَا اعْتَقَدَ جَزْمًا، وَسَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَى الدَّلِيلِ، جَازَ لَهُ الْحُكْمُ، كَانَ مُخْطِئًا عِنْدَ اللَّهِ أَوْ مُصِيبًا، كَمَا لَوْ سَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ فَصَلَّى إِلَيْهَا.

3041. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ أَنْ يَقْطَعَ بِانْتِفَاءِ الْأَدِلَّةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْقَاضِي، لِأَنَّ الْإِعْتِقَادَ

|160/2|

الْجَزْمُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ سَلَامَةٌ قَلْبٍ وَجَهْلٌ، بَلِ الْعَالَمُ الْكَامِلُ يُشْعِرُ نَفْسَهُ
بِالْإِحْتِمَالِ حَيْثُ لَا قَاطِعٌ، وَلَا تَسْكُنُ / نَفْسُهُ.

3042. وَالْمُشْكِلُ عَلَى هَذَا طَرِيقُ تَحْصِيلِ الْقَطْعِ بِالنَّفْيِ. وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ الْقَاضِي مَسْلَكَيْنِ:

3043. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِذَا بَحَثَ فِي مَسْأَلَةِ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذَّمِّ عَنْ مُخَصَّصَاتِ قَوْلِهِ: «لَا
يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ» مَثَلًا، فَقَالَ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ طَالَتْ فِيهَا خَوْضُ الْعُلَمَاءِ، وَكَثُرَ بَحْثُهُمْ،
فَيَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَشِدَّ عَنْ جَمِيعِهِمْ مَذْرُوكٌ، وَهَذِهِ الْمَذَارِكُ الْمَنْقُولَةُ عَنْهُمْ
عَلِمْتُ بُطْلَانَهَا، فَأَقْطَعُ بِأَنْ لَا مُخَصَّصَ لَهَا. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

3044. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَجَرٌ عَلَى الصَّحَابَةِ أَنْ يَتَمَسَّكُوا بِالْعُمُومِ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ لَمْ يَكْثُرِ
الْخَوْضُ فِيهَا، وَلَمْ يَطُلِ الْبَحْثُ عَنْهَا. وَلَا نَشْكُ فِي عَمَلِهِمْ بِالْعُمُومِ مَعَ جَوَازِ
التَّخْصِصِ، / بَلْ مَعَ جَوَازِ نَسْخِ لَمْ يَبْلُغْهُمْ، كَمَا حَكَمُوا بِصِحَّةِ الْمُخَابَرَةِ
بِدَلِيلِ عُمُومِ إِحْلَالِ الْبَيْعِ، حَتَّى رَوَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ النَّهْيَ عَنْهَا.

|161/2|

3045. الثَّانِي: هُوَ أَنَّهُ بَعْدَ طُولِ الْخَوْضِ لَا يَحْصُلُ الْيَقِينُ، ۱۱ بَلْ إِنْ سَلَّمَ أَنَّهُ لَا يَشِدُّ
الْمُخَصَّصُ عَنْ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ فَمِنْ أَيْنَ لَقِيَ جَمِيعَ الْعُلَمَاءِ؟ وَمِنْ أَيْنَ عَرَفَ
أَنَّهُ بَلَغَهُ كَلَامُ جَمِيعِهِمْ؟ فَلَعَلَّ مِنْهُمْ مَنْ تَنَبَّهَ لِذَلِكَ، وَمَا كَتَبَهُ فِي تَصْنِيفِهِ،
وَلَا نُقِلَ عَنْهُ. وَإِنْ أُوْرِدَهُ فِي تَصْنِيفِهِ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: لَا يُظَنُّ
بِالصَّحَابَةِ فِعْلُ الْمُخَابَرَةِ مَعَ الْيَقِينِ بِإِنْتِفَاءِ النَّهْيِ، وَكَانَ النَّهْيُ حَاصِلًا، وَلَمْ
يَبْلُغْهُمْ. بَلْ كَانَ الْحَاصِلُ إِمَّا ظَنٌّ وَإِمَّا سُكُونُ نَفْسٍ.

3046. الْمَسْلَكُ الثَّانِي: قَالَ الْقَاضِي: لَا يَبْعُدُ أَنْ يَدَّعِيَ الْمُجْتَهِدُ الْيَقِينَ، وَإِنْ لَمْ
يَدَّعِ الْإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ الْمَذَارِكِ، إِذْ يَقُولُ: لَوْ كَانَ الْحُكْمُ خَاصًّا لَنَصَبَ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ دَلِيلًا لِلْمُكَلِّفِينَ، وَلَبْلَغَهُمْ ذَلِكَ وَمَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ. وَهَذَا أَيْضًا مِنْ
الطَّرَازِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى شَيْءٍ أَمَكْنَ الْقَطْعُ بِأَنْ / لَا دَلِيلَ
يُخَالِفُهُ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى الْخَطَا. أَمَّا فِي مَسْأَلَةِ الْخِلَافِ: كَيْفَ
يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ؟

|162/2|

3047. وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا: أَنْ تَيَقَّنَ الْإِنْتِفَاءُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ لَا يُشْتَرَطُ، وَأَنَّ الْمُبَادَرَةَ
قَبْلَ الْبَحْثِ لَا تَجُوزُ، بَلْ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ بِاسْتِقْصَاءِ الْبَحْثِ. أَمَّا

الظن فبانتفاء الدليل في نفسه. وأما القطع فبانتفائه في حقه بتحقيق عجز نفسه عن الوصول إليه بعد بذل غاية وسعه، فيأتي بالبحث الممكن إلى حد يعلم أن بحثه بعد ذلك سعي ضائع، ويحس من نفسه بالعجز يقيناً، فيكون العجز عن العثور على الدليل في حقه يقيناً، وانتفاء الدليل في نفسه مظنون. وهو الظن بالصحة في المخبرة ونظائرها. وكذلك الواجب في القياس والاستصحاب، وكل ما هو مشروط بنفي دليل آخر. /

الباب الخامس في الاستثناء والشرط والنفي بعد الإطلاق

3048. الكلام في الاستثناء:

3049. والنظر في حقيقته وحده.

3050. ثم في شرطه.

3051. ثم في تعقب الجمل المترادفة.

3052. فهذه ثلاثة فصول:

الفصل الأول في: حقيقة الاستثناء

3053. وصيغته معروفة، وهي: إلا وعداء، وحاشا، وسوى، وما جرى مجراها.

3054. وأم الباب: «إلا».

3055. وحده أنه: «قول ذو صيغ مخصوصة محصورة دال على أن المذكور فيه لم يرد بالقول الأول».

حد الاستثناء

3056. ففيه احتراز عن أدلة التخصيص، لأنها قد لا تكون قولاً، وتكون فعلاً وقرينةً ودليل عقل. فإن كان قولاً فلا تنحصر صيغته. واحترازنا بقولنا: «ذو صيغ مخصوصة». عن قوله: رأيت المؤمنين ولم أر / زيداً، فإن العرب لا تسميه استثناءً وإن أفاد ما يفيدُه قوله «إلا زيداً».

|164/2|

3057. ويفارق الاستثناء التخصيص في أنه يشترط اتصاله، وأنه يتطرق إلى الظاهر والنص جميعاً، إذ يجوز أن يقول «عشرة إلا ثلاثة» كما يقول «اقتلوا المشركين إلا زيداً» والتخصيص لا يتطرق إلى النص أصلاً.

3058. وفيه احتراز عن النسخ، إذ هو رفع وقطع.

الفرق بين النسخ
والاستثناء
والتخصيص

3059. وَفَرَّقَ بَيْنَ النَّسخِ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَالتَّخْصِصِ: أَنَّ النَّسخَ رَفْعٌ لِمَا دَخَلَ تَحْتَ اللَّفْظِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ يَدْخُلُ عَلَى الْكَلَامِ، فَيَمْنَعُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ مَا كَانَ يَدْخُلُ لَوْلَاهُ، وَالتَّخْصِصُ يُبَيِّنُ كَوْنَ اللَّفْظِ قَاصِرًا عَنِ الْبَعْضِ. فَالنَّسخُ قَطْعٌ وَرَفْعٌ، وَالِاسْتِثْنَاءُ رَفْعٌ، وَالتَّخْصِصُ بَيَانٌ.

3060. وَسَيَأْتِي لِهَذَا مَزِيدٌ تَحْقِيقِي فِي فَصْلِ الشَّرْطِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[165/2]

الفصل الثاني / في:

شروط الاستثناء

3061. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

يشترط في
الاستثناء الاتصال

3062. الْأَوَّلُ: الْإِتِّصَالُ، فَمَنْ قَالَ: اضْرِبِ الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَاعَةٍ: إِلَّا زَيْدًا، لَمْ يُعَدَّ هَذَا كَلَامًا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: أَرَدْتُ بِالْمُشْرِكِينَ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ.

3063. وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ جَوَّزَ تَأْخِيرَ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَعَلَّهُ لَا يَصِحُّ عَنْهُ النَّقْلُ، إِذْ لَا يَلِيقُ ذَلِكَ بِمَنْصِبِهِ. وَإِنْ صَحَّ فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ: إِذَا نَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ أَوَّلًا، ثُمَّ أَظْهَرَ نِيَّتَهُ بَعْدَهُ، فَيُذَيِّنُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ فِيمَا نَوَاهُ. وَمَذْهَبُهُ أَنَّ مَا يُذَيِّنُ فِيهِ الْعَبْدُ فَيُقْبَلُ ظَاهِرًا أَيْضًا. فَهَذَا لَهُ وَجْهٌ. أَمَّا تَجْوِيزُ التَّأْخِيرِ لَوْ أُجِيزَ عَلَيْهِ دُونَ هَذَا التَّأْوِيلِ، فَيَرُدُّ عَلَيْهِ اتِّفَاقُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى خِلَافِهِ، لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْكَلَامِ يَحْصُلُ بِهِ الْإِتِّمَامُ، فَإِذَا انْفَصَلَ لَمْ يَكُنْ إِتِّمَامًا، كَالشَّرْطِ وَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ. فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: اضْرِبْ زَيْدًا إِذَا قَامَ، فَهَذَا شَرْطٌ، فَلَوْ / أَخَّرْتُمْ قَالَ بَعْدَ شَهْرٍ: «إِذَا قَامَ» لَمْ يُفْهَمْ هَذَا الْكَلَامُ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَصِيرَ شَرْطًا. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ «إِلَّا زَيْدًا» بَعْدَ شَهْرٍ، لَا يُفْهَمْ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ «زَيْدٌ» ثُمَّ قَالَ بَعْدَ شَهْرٍ «قَامَ» لَمْ يُعَدَّ هَذَا خَبَرًا أَصْلًا.

[166/2]

3064. وَمِنْ هَهُنَا قَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ التَّأْخِيرُ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَذْكُرَ عِنْدَ قَوْلِهِ «إِلَّا زَيْدًا» أَنِّي أُرِيدُ الْإِسْتِثْنَاءَ، حَتَّى يُفْهَمْ. وَهَذَا أَيْضًا لَا يُغْنِي، فَإِنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى اسْتِثْنَاءً.

3065. احْتَجُّوا: بِجَوَازِ تَأْخِيرِ النَّسخِ، وَأَدِلَّةِ التَّخْصِصِ، وَتَأْخِيرِ الْبَيَانِ.

3066. فَنَقُولُ: إِنْ جَازَ الْقِيَاسُ فِي اللُّغَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ الشَّرْطُ وَالْخَبَرُ، وَلَا

ذَاهِبَ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ فِي اللُّغَاتِ، وَكَيْفَ يُشَبَّهُ بِأَدِلَّةِ التَّخْصِصِ، وَقَوْلُهُ «إِلَّا زَيْدًا» يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَفْهُومًا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ إِتِمَامًا لِلْكَلَامِ الْأَوَّلِ.

3067. وَالشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ / الْمُسْتَشْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، كَقَوْلِهِ: |167/2|

رَأَيْتُ النَّاسَ إِلَّا زَيْدًا، وَلَا تَقُولُ: رَأَيْتُ النَّاسَ إِلَّا حِمَارًا، وَلَا تَسْتَشْنِي جُزْءًا مِمَّا دَخَلَ تَحْتَ اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِ: رَأَيْتُ الدَّارَ إِلَّا بَابَهَا، وَرَأَيْتُ زَيْدًا إِلَّا وَجْهَهُ. وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، لِأَنَّ اسْمَ الدَّارِ لَا يَنْطَلِقُ عَلَى الْبَابِ، وَلَا اسْمَ زَيْدٍ عَلَى وَجْهِهِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ: مِائَةُ ثَوْبٍ إِلَّا ثَوْبًا.

3068. وَعَنْ هَذَا قَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجِنْسِ. قَالَ

الشَّافِعِيُّ: لَوْ قَالَ: عَلَيَّ مِائَةُ دِرْهَمٍ إِلَّا ثَوْبًا، صَحَّ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ: إِلَّا قِيَمَةَ ثَوْبٍ. وَلَكِنْ إِذَا رُدَّ إِلَى الْقِيَمَةِ فَكَأَنَّهُ تَكَلَّفَ رَدَّهُ إِلَى الْجِنْسِ. وَقَدْ وَرَدَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا

إِبْلِيسَ ﴾ (الحجر: 30) وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿ إِلَّا / إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ |168/2|

الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ (الكهف: 50) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ

الْعَالَمِينَ ﴾ (الشعراء: 77) وَقَالَ: ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ

تَكُونَ تِجَارَةً ﴾ (النساء: 29) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا

أَبْغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾ (الليل: 19-20) وَهَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى التَّخْصِصِ

وَالْإِخْرَاجِ، إِذِ الْمُسْتَشْنَى مَا كَانَ لِيَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ أَصْلًا.

3069. وَمِنْ مُعْتَادِ كَلَامِ الْعَرَبِ: مَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ إِلَّا امْرَأَةٌ؛ وَمَا لَهُ ابْنٌ إِلَّا ابْنَةٌ. وَمَا

رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا ثَوْرًا. وَقَالَ شَاعِرُهُمْ:

3070. وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْيَسُ / |169/2|

3071. وَقَالَ آخَرُ:

3072. وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

3073. وَقَدْ تَكَلَّفَ قَوْمٌ عَنْ هَذَا كُلِّهِ جَوَابًا، فَقَالُوا: لَيْسَ هَذَا اسْتِثْنَاءَ حَقِيقَةٍ، بَلْ هُوَ

مَجَازٌ. وَهَذَا خِلَافُ اللَّغَةِ، فَإِنَّ «إِلَّا» فِي اللَّغَةِ لِلْإِسْتِثْنَاءِ، وَالْعَرَبُ تَسْمِي هَذَا

اسْتِثْنَاءً. وَلَكِنْ نَقُولُ: هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ.

3074. وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ جَوَّزَ اسْتِثْنَاءَ الْمَكِيلِ مِنَ الْمَوْزُونِ، وَعَكْسَهُ، وَلَمْ يُجَوِّزْ اسْتِثْنَاءَ غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ مِنْهُمَا فِي الْأَقَارِيرِ.

3075. وَجَوَّزَهُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

3076. وَالْأَوَّلَى التَّجْوِيزُ فِي الْأَقَارِيرِ، لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ مُعْتَادًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَجَبَ قَبُولُهُ لانتظامه.

3077. نَعَمْ: اسْمُ الْاسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ مَجَازٌ أَوْ حَقِيقَةٌ؟ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

[170/2]

3078. وَاخْتَارَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ. /

3079. وَالْأَظْهَرُ عِنْدِي أَنَّهُ مَجَازٌ. لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مِنَ الشَّيْءِ، تَقُولُ: تَنَيْتُ زَيْدًا عَنْ رَأْيِهِ، وَتَنَيْتُ الْعِنَانَ، فَيُشْعِرُ الْاسْتِثْنَاءَ بِصَرْفِ الْكَلَامِ عَنْ صَوْبِهِ الَّذِي كَانَ يَقْتَضِيهِ سِيَاقُهُ، فَإِذَا ذَكَرَ مَا لَا دُخُولَ لَهُ فِي الْكَلَامِ الْأَوَّلِ لَوْلَا الْاسْتِثْنَاءُ أَيْضًا، فَمَا صَرَفَ الْكَلَامَ وَلَا ثَنَاهُ عَنْ وَجْهِ اسْتِثْنَائِهِ. فَتَسْمِيَّتُهُ اسْتِثْنَاءً تَجَوُّزٌ بِاللَّفْظِ عَنْ مَوْضِعِهِ، فَتَكُونُ «إِلَّا» فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى لَكِنْ.

¹السياق يرشح بأن الإمام هو «الباقلائي»، والعبرة على هذا تنمة لقول الغزالي: «واختار القاضي» ويجوز أن يكون: «الجويني» (ف3078)

3080. ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ¹: إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَلِكَ | أَنْ لَوْ كَانَ بَيْنَ الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نَوْعٌ مُنَاسِبَةٌ، كَمَا إِذَا قَالَ: لَيْسَ لِفُلَانٍ ابْنٌ إِلَّا بِنْتُ. فَلَوْ قَالَ: لَيْسَ لِفُلَانٍ ابْنٌ إِلَّا أَنَّهُ بَاعَ دَارَهُ، فَلَا يُسْمَعُ مِنْهُ هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ، لِعَدَمِ الْمُنَاسِبَةِ، وَلِعَدَمِ انْتِظَامِهِ فِي نَفْسِهِ².

²الفقرة 3080 ساقطة من الأميرية، وأثبتناها من المخطوطة 1258، وأثبتها الشيخان: حافظ والأشقر

3081. الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَعْرِقًا، فَلَوْ قَالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ، لَزِمَتْهُ الْعَشْرَةُ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْإِقْرَارَ، وَالْإِقْرَارُ لَا يَجُوزُ رَفْعُهُ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْطُوقٍ بِهِ لَا يُرْفَعُ، وَلَكِنْ يُتَمَّمُ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى الْجُزْءِ مِنَ الْكَلَامِ. وَكَمَا أَنَّ الشَّرْطَ جُزْءٌ مِنَ الْكَلَامِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ جُزْءٍ، وَإِنَّمَا لَا يَكُونُ رَفْعًا بِشَرْطٍ / أَنْ يَبْقَى لِلْكَلَامِ مَعْنَى.

[171/2]

استثناء الأكثر

3082. أَمَّا اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى جَوَازِهِ.

3083. قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ نَصَرْنَا فِي مَوَاضِعَ جَوَازِهِ، وَالْأَشْبَهُ أَنْ لَا يَجُوزَ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَقْبِحُ اسْتِثْنَاءَ الْأَكْثَرِ، وَتَسْتَحِمُّ قَوْلَ الْقَائِلِ: رَأَيْتُ أَلْفًا إِلَّا تِسْعِمِائَةً وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، بَلْ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: لَا يُسْتَحْسَنُ اسْتِثْنَاءُ

عَقْدٌ صَحِيحٌ، بَأَنَّ يَقُولَ عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا عَشْرَةً، أَوْ عَشْرَةٌ إِلَّا دِرْهَمًا، بَلْ مِائَةٌ إِلَّا خَمْسَةً، وَعَشْرَةٌ إِلَّا دَانِقًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (العنكبوت: 14) فَلَوْ بَلَغَ الْمِائَةُ لَقَالَ فَلَيْتَ فِيهِمْ تِسْعِمِائَةَ سَنَةٍ، وَلَكِنْ مَا كَانَ كَسْرًا اسْتِثْنَاءً.

3084. قَالَ: وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: لَا نَذْرِي اسْتِثْنَاءَهُمْ اطَّرَاحُ لِهَذَا الْكَلَامِ عَنْ لُغَتِهِمْ أَوْ هُوَ كَرَاهَةٌ وَاسْتِثْقَالٌ، لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ كَرَاهَتُهُمْ / وَإِنْكَارُهُمْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لُغَتِهِمْ، وَلَوْ جَازَ فِي هَذَا لَجَازَ فِي كُلِّ مَا أَنْكَرُوهُ وَقَبَّحُوهُ مِنْ كَلَامِهِمْ.

|172/2|

3085. احْتَجُّوا: بِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ اسْتِثْنَاءُ الْأَقْلِّ جَازَ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ.

3086. وَهَذَا قِيَاسٌ فَاسِدٌ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: إِذَا جَازَ اسْتِثْنَاءُ الْبَعْضِ جَازَ اسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ. وَلَا قِيَاسَ فِي اللُّغَةِ، ثُمَّ كَيْفَ يُقَاسُ مَا كَرِهُوهُ وَأَنْكَرُوهُ عَلَى مَا اسْتَحْسَنُوهُ؟

3087. وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُرِئَ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدَ عَلَيْهِ﴾ (المزمل: 2-5). وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اسْتِثْنَاءِ النِّصْفِ وَالْأَكْثَرِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِأَقْلٍ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

3088. أَذْوَا التِّي نَقَصْتَ تِسْعِينَ مِنْ مِائَةٍ ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْحَقِّ قَوَالًا /

|173/2|

3089. وَالْجَوَابُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُرِئَ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدَ عَلَيْهِ﴾ أَيُّ: قُمْ نِصْفَهُ، وَلَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ. وَقَوْلُ الشَّاعِرِ لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَسْقَطْتُ تِسْعِينَ مِنْ جُمْلَةِ الْمِائَةِ. هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

3090. وَالْأَوَّلَى عِنْدَنَا: أَنَّ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَكْرَهًا. فَإِذَا قَالَ: عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ، فَلَا يُلْزَمُهُ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ إِلَّا دِرْهَمٌ، وَلَا سَبَبَ لَهُ إِلَّا أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا، كَقَوْلِهِ: عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَ سُدُسِ رُبْعِ دِرْهَمٍ، فَإِنَّ هَذَا قَبِيحٌ، لَكِنْ يَصِحُّ. وَإِنَّمَا الْمُسْتَحْسَنُ اسْتِثْنَاءُ الْكُسْرِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ، فَلَيْسَ بِمُسْتَحْسَنٍ، بَلْ رُبَّمَا يُسْتَنْكَرُ أَيْضًا، لَكِنَّ الْإِسْتِنْكَارَ عَلَى الْأَكْثَرِ أَشَدُّ، وَكُلَّمَا أَرْدَادَ قَلَّةً أَرْدَادَ حُسْنًا. /

|174/2|

الفصل الثالث في:

تعقب الجمل بالاستثناء

3091. فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: مَنْ قَذَفَ زَيْدًا فَاضْرِبْهُ، وَارْدُدْ شَهَادَتَهُ، وَاحْكُمْ بِفِسْقِهِ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ. أَوْ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ (النور: 4) وَمَنْ دَخَلَ الدَّارَ، وَأَفْحَشَ الْكَلَامَ، وَأَكَلَ الطَّعَامَ، عَاقِبْهُ إِلَّا مَنْ تَابَ.

3092. فَقَالَ قَوْمٌ: يَرْجِعُ إِلَى الْجَمِيعِ.

3093. وَقَالَ قَوْمٌ: يَقْتَصِرُ عَلَى الْآخِرِ.

3094. وَقَالَ قَوْمٌ: يَحْتَمِلُ كِلَيْهِمَا. فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ إِلَى قِيَامِ دَلِيلٍ.

3095. وَحُجِّجَ الْقَائِلِينَ بِالشُّمُولِ ثَلَاثُ:

3096. الْأُولَى: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: اضْرِبِ الْجَمَاعَةَ الَّتِي مِنْهَا قَتَلَةٌ وَسُرَاقٌ وَزَنَاءَةٌ إِلَّا مَنْ تَابَ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ۱۱عَاقِبْ مَنْ قَتَلَ وَزَنَى وَسَرَقَ، إِلَّا مَنْ تَابَ، فِي رُجُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْجَمِيعِ.

3097. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ هَذَا قِيَاسٌ، وَلَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِي اللُّغَةِ. فَلِمَ قُلْتُمْ إِنَّ اللَّفْظَ الْمُتَفَاضِلَ الْمُتَعَدِّدَ كَاللَّفْظِ الْمُتَّحِدِ؟

3098. |الحجة الثانية: / قَوْلُهُمْ: أَهْلُ اللُّغَةِ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنَّ تَكَرَّرَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَقِيبَ كُلِّ جُمْلَةٍ نَوْعٌ مِنَ الْعِيِّ وَاللُّكْنَةِ، كَقَوْلِهِ: إِنْ دَخَلَ الدَّارَ فَاضْرِبْهُ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ؛ وَإِنْ أَكَلَ فَاضْرِبْهُ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ؛ وَإِنْ تَكَلَّمَ فَاضْرِبْهُ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ. وَهَذَا مَا يُنْكَرُ الْخَصْمُ اسْتِقْبَاحَهُ، بَلْ يَقُولُ: ذَلِكَ وَاجِبٌ، لِتَعَرُّفِ شُمُولِ الْإِسْتِثْنَاءِ.

3099. |الحجة الثالثة: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ الطَّعَامَ، وَلَا دَخَلْتُ الدَّارَ، وَلَا كَلَّمْتُ زَيْدًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: يَرْجِعُ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَى الْجَمِيعِ، وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ عَقِيبَ الْجَمَلِ يَرْجِعُ إِلَيْهَا، كَقَوْلِهِ: أَعْطِ الْعُلُوِّيَّةَ وَالْعُلَمَاءَ إِنْ كَانُوا فَقَرَاءَ. وَهَذَا مِمَّا لَا تُسَلِّمُهُ الْوَاقِفِيَّةُ، بَلْ يَقُولُونَ: هُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الشُّمُولِ وَالْإِقْتِصَارِ، وَالشَّكُّ كَافٍ فِي اسْتِصْحَابِ الْأَصْلِ مِنْ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ فِي الْيَمِينِ، وَمَنْعِ الْإِعْطَاءِ إِلَّا عِنْدَ الْإِذْنِ / الْمُسْتَيْقِنَ.

|175/2|

|176/2|

3100. وَمَنْ سَلَّمَ مِنَ الْمُخَصَّصَةِ ذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُجِيبَ بِإِظْهَارِ دَلِيلٍ فِقْهِيٍّ يَقْتَضِي ذَلِكَ فِي الشَّرْطِ خَاصَّةً دُونَ الْإِسْتِثْنَاءِ.

3101. وَحُجَّةُ الْمُخَصَّصَةِ اثْنَتَانِ:

3102. الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمُعَمَّمِينَ عَمَّمُوا لِأَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ غَيْرُ مُسْتَقِلَّةٍ، فَصَارَتْ جُمْلَةً وَاحِدَةً بِالْوَاوِ الْعَاطِفَةِ، وَنَحْنُ إِذَا خَصَّصْنَا بِالْأَخِيرِ جَعَلْنَاهَا مُسْتَقِلَّةً. وَهَذَا تَقْرِيرُ عِلَّةٍ لِلْخَصْمِ وَاعْتِرَاضٌ عَلَيْهَا، وَلَعَلَّهُمْ لَا يُعْلَلُونَ بِذَلِكَ. ثُمَّ عِلَّةٌ عَدَمِ الْإِسْتِقْلَالِ أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لَمْ يُفَدَ. وَهَذَا لَا يَنْدَفِعُ بِتَخْصِيصِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِهِ.

3103. الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُمْ: إِطْلَاقُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ مَعْلُومٌ، وَدُخُولُهُ تَحْتَ الْإِسْتِثْنَاءِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ مَا دَخَلَ فِيهِ إِلَّا بَيِّقِينَ.

3104. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ أَوْجِهِ:

3105. الْأَوَّلُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ تَيَقُّنَ إِطْلَاقِ الْأَوَّلِ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ، / وَمَا تَمَّ الْكَلَامُ حَتَّى أُرْدِفَ بِإِسْتِثْنَاءٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْمُعَمَّمِ، وَيَحْتَمِلُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْمُتَوَقِّفِ.

3106. الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ رُجُوعُهُ إِلَى الْأَخِيرِ، بَلْ يَجُوزُ رُجُوعُهُ إِلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ، فَكَيْفَ نُسَلِّمُ التَّيَقُّنَ؟!

3107. الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ مَا ذَكَرُوهُ فِي الشَّرْطِ وَالصِّفَةِ، وَيُسَلِّمُ أَكْثَرُهُمْ عُمُومَ ذَلِكَ، وَيَلْزَمُهُمْ قَصْرُ لَفْظِ الْجَمْعِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ، لِأَنَّهُ الْمُسْتَيَقَّنُ.

3108. حُجَّةُ الْوَاقِفِيَّةِ:

3109. أَنَّهُ إِذَا بَطَلَ التَّعْمِيمُ وَالتَّخْصِيصُ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ تَحَكُّمٌ، وَرَأَيْنَا الْعَرَبَ تَسْتَعْمِلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا يُمْكِنُ الْحُكْمُ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا حَقِيقَةٌ وَالْآخَرُ مَجَازٌ، فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ لَا مَحَالَةَ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ نَقْلٌ مُتَوَاتِرٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي أَحَدِهِمَا مَجَازٌ فِي الْآخَرِ.

3110. وَهَذَا هُوَ الْأَحَقُّ.

3111. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ رَفْعِ التَّوَقُّفِ، / فَمَذْهَبُ الْمُعَمَّمِينَ أُولَى، لِأَنَّ الْوَاوَ ظَاهِرَةٌ فِي الْعَطْفِ. وَذَلِكَ يُوجِبُ نَوْعًا مِنَ الْإِتِّحَادِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

|177/2|

|178/2|

لَكِنَّ الْوَاوَ مُحْتَمِلٌ أَيْضًا لِلِابْتِدَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (الحج: 5) وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ (الشورى: 24).

3112 وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّوَقُّفَ أَوَّلَى: أَنَّهُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْأَقْسَامُ كُلُّهَا: مِنَ الشُّمُولِ، وَالِاقْتِصَارِ عَلَى الْآخِيرِ، وَالرُّجُوعِ إِلَى بَعْضِ الْجُمَلِ السَّابِقَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ (النور: 4-5) فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ لَا يَرْجِعُ إِلَى الْجَلْدِ، وَيَرْجِعُ إِلَى الْفِسْقِ، وَهَلْ يَرْجِعُ إِلَى الشَّهَادَةِ / فِيهِ خِلَافٌ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهَا إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ (النساء: 92) يَرْجِعُ إِلَى الْآخِيرِ وَهُوَ الدِّيَةُ، لِأَنَّ التَّصَدَّقَ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْإِعْتِقَادِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتِهِمْ أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (المائدة: 89) فَقَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ يَرْجِعُ إِلَى الْخِصَالِ الثَّلَاثَةِ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء: 83) فَهَذَا يَبْعُدُ حَمْلَهُ عَلَى الَّذِي يَلِيهِ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ لَا يَتَّبِعَ الشَّيْطَانُ بَعْضُ مَنْ لَمْ يَشْمَلْهُ فَضْلُ اللَّهِ وَرَحْمَتُهُ، فَقِيلَ إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِ ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ لِتَقْصِيرِ وَإِهْمَالِ وَغَلْطٍ. وَقِيلَ / إِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْآخِيرِ، وَمَعْنَاهُ: وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ بَبْعَثِهِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَبْعَثُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا قَلِيلًا قَدْ كَانَ تَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ بِالْعِصْمَةِ مِنَ الْكُفْرِ قَبْلَ الْبَعْثَةِ، كَأُوَيْسَ الْقُرْنِيِّ، وَزَيْدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، وَقُسَّ ابْنِ سَاعِدَةَ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ تَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ بِتَوْحِيدِهِ وَاتِّبَاعِ رَسُولِهِ قَبْلَهُ.

3113 الْقَوْلُ فِي دُخُولِ الشَّرْطِ عَلَى الْكَلَامِ:

3114 اَعْلَمْ أَنَّ الشَّرْطَ عِبَارَةٌ عَمَّا لَا يُوْجَدُ الْمَشْرُوطُ مَعَ عَدَمِهِ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُوجَدَ

[179/2]

[180/2]

|181/2|

عِنْدَ / وَجُودِهِ. وَبِهِ يُفَارِقُ الْعِلَّةَ، إِذِ الْعِلَّةُ يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهَا وَجُودُ الْمَعْلُولِ،
وَالشَّرْطُ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ الْمَشْرُوطِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودُهُ.

3115. وَالشَّرْطُ عَقْلِيٌّ وَشَرْعِيٌّ وَلَغَوِيٌّ:

3116. فَالْعَقْلِيُّ كَالْحَيَاةِ لِلْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ لِلْإِرَادَةِ، وَالْمَحَلُّ لِلْحَيَاةِ، إِذِ الْحَيَاةُ تَنْتَفِي
بِانْتِفَاءِ الْمَحَلِّ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَحَلٍّ. وَلَا يَلْزَمُ وَجُودُهَا وَجُودُ الْمَحَلِّ.

3117. وَالشَّرْعِيُّ كَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ. وَالْإِحْصَانُ لِلرَّجْمِ.

3118. وَاللَّغَوِيُّ كَقَوْلِهِ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ؛ وَإِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ. فَإِنْ
مُقْتَضَاهُ فِي اللِّسَانِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ: اخْتِصَاصُ الْإِكْرَامِ بِالْمَجِيءِ، فَإِنَّهُ
إِنْ كَانَ يُكْرَمُهُ دُونَ الْمَجِيءِ / لَمْ يَكُنْ كَلَامُهُ اشْتِرَاطًا، فَتَزَلَّ الشَّرْطُ مَنْزِلَةَ
تَخْصِيصِ الْعُمُومِ، وَمَنْزِلَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا
أَنْ يَكُونُوا أَهْلَ عَهْدٍ، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِنْ كَانُوا حَرْبِيِّينَ.

|182/2|

3119. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ يَدْخُلُ عَلَى الْكَلَامِ فَيَغَيِّرُهُ عَمَّا كَانَ يَقْتَضِيهِ
لَوْ لَا الشَّرْطُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ، حَتَّى يَجْعَلَهُ مُتَكَلِّمًا بِالْبَاقِي، لَا أَنَّهُ مُخْرِجٌ مِنْ كَلَامِهِ
مَا دَخَلَ فِيهِ. فَإِنَّهُ لَوْ دَخَلَ فِيهِ لَمَا خَرَجَ. نَعَمْ كَانَ يُقْبَلُ الْقَطْعُ فِي الدَّوَامِ
بِطَرِيقِ النَّسْخِ، فَأَمَّا رَفْعُ مَا سَبَقَ دُخُولُهُ فِي الْكَلَامِ، فَمَحَالٌّ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتَ
طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، فَمَعْنَاهُ أَنَّكَ عِنْدَ / الدُّخُولِ طَالِقٌ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ
بِالطَّلَاقِ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى حَالِ الدُّخُولِ. أَمَّا أَنْ تَقُولَ: تَكَلَّمَ بِالطَّلَاقِ عَامًّا
مُطْلَقًا دَخَلَ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، ثُمَّ أَخْرَجَ مَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ.

|183/2|

3120. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا أَهْلَ الذِّمَّةِ، أَوْ: إِنْ لَمْ يَكُونُوا ذِمِّيِّينَ،
فَلَفْظُ «الْمُشْرِكِينَ» مُتَنَاوِلٌ لِلْجَمِيعِ وَلِأَهْلِ الذِّمَّةِ، لَكِنْ خَرَجَ أَهْلُ الذِّمَّةِ
بِإِخْرَاجِهِ بِالشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ.

|184/2|

3121. قُلْنَا: هُوَ كَذَلِكَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ. وَلِذَلِكَ يَمْتَنِعُ الْإِخْرَاجُ / بِالشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ
مُنْفَصِلًا. وَلَوْ قَدَرَ عَلَى الْإِخْرَاجِ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمُنْفَصِلِ وَالْمُتَّصِلِ. وَلَكِنْ
إِذَا لَمْ يَقْتَصِرْ، وَالْحَقُّ بِهِ مَا هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ وَإِتْمَامٌ لَهُ، غَيْرَ مَوْضُوعٍ الْكَلَامِ،
فَجَعَلَهُ كَالنَّاطِقِ بِالْبَاقِي، وَدَفَعَ دُخُولَ الْبَعْضِ. وَمَعْنَى الدَّافِعِ أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ

لَوْلَا الشَّرْطُ وَالِاسْتِثْنَاءُ، فَإِذَا لَحَقَا قَبْلَ الْوُقُوفِ دَفَعَا. فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَوَيْلٌ
لِّلْمُصَلِّينَ﴾ (الماعون: 4) لَا حُكْمَ لَهُ قَبْلَ إِتْمَامِ الْكَلَامِ، فَإِذَا تَمَّ الْكَلَامُ كَانَ
الْوَيْلُ مَقْصُورًا عَلَى مَنْ وُجِدَ فِيهِ شَرْطُ السَّهْوِ وَالرِّيَاءِ، لَا أَنَّهُ دَخَلَ فِيهِ كُلُّ
مُصَلٍّ ثُمَّ خَرَجَ الْبَعْضُ.

3122. فَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ حَقِيقَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطِ، فَأَعْلَمُوهُ تَرَشُّدُوا. / |185/2|

3123. الْقَوْلُ فِي الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ:

3124. اَعْلَمْ أَنَّ التَّقْيِيدَ اشْتِرَاطٌ. وَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِنْ اتَّحَدَ الْمَوْجِبُ
وَالْمُوجِبُ، كَمَا لَوْ قَالَ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشُهُودٍ، وَقَالَ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ
وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ» فَيَحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ. فَلَوْ قَالَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ ﴿فَتَحْرِيرُ
رَقَبَةٍ﴾ (المجادلة: 3) ثُمَّ قَالَ فِيهَا مَرَّةً أُخْرَى: فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ؛ فَيَكُونُ هَذَا
اشْتِرَاطًا يُنْزَلُ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ.

3125. وَهَذَا صَحِيحٌ، وَلَكِنْ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ لَا يَرَى بَيْنَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ تَقَابُلَ النَّاسِخِ
وَالْمَنْسُوخِ، كَمَا نَقَلْنَاهُ عَنِ الْقَاضِي. وَالْقَاضِي مَعَ مَصِيرِهِ إِلَى التَّعَارُضِ نَقَلَ
الِاتِّفَاقَ عَنِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَنْزِيلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ.
3126. أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ الْحُكْمُ، كَالظَّهَارِ وَالْقَتْلِ، فَقَالَ قَوْمٌ: يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى
الْمُقَيَّدِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى دَلِيلٍ، كَمَا لَوْ اتَّحَدَتِ الْوَاقِعَةُ.

3127. وَهَذَا تَحْكُمُ مَحْضٌ يُخَالِفُ وَضْعَ اللَّغَةِ، إِذْ لَا يَتَعَرَّضُ الْقَتْلُ لِلظَّهَارِ، فَكَيْفَ
يُرْفَعُ الْإِطْلَاقُ الَّذِي فِيهِ. وَالْأَسْبَابُ الْمُخْتَلِفَةُ تَخْتَلِفُ فِي الْأَكْثَرِ شُرُوطُ
وَاجِبَاتِهَا. كَيْفَ وَيُلْزَمُ مِنْ هَذَا تَنَاقُضٌ: فَإِنَّ الصَّوْمَ مُقَيَّدٌ بِالتَّابِعِ فِي الظَّهَارِ،
وَبِالتَّفْرِيقِ فِي الْحَجِّ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾
(البقرة: 196) وَمُطْلَقٌ فِي الْيَمِينِ، فَلَيْتَ شِعْرِي عَلَى أَيِّ الْمُقَيَّدَيْنِ يُحْمَلُ؟

3128. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ أَصْلًا وَإِنْ قَامَ دَلِيلُ الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ نَسْخٌ،
وَلَا سَبِيلَ إِلَى نَسْخِ الْكِتَابِ بِالْقِيَاسِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ. إِذْ جَعَلَ /
الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخًا.

3129. * ص: 192، وما بعدها * وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَ هَذَا فِي كِتَابِ النَّسْخِ *، وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾

لَيْسَ هُوَ نَصًّا فِي إِجْزَاءِ الْكَافِرَةِ، بَلْ هُوَ عَامٌّ يُعْتَقَدُ ظُهُورُهُ، مَعَ تَجْوِيزِ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى خُصُوصِهِ. أَمَّا أَنْ يُعْتَقَدَ عُمُومُهُ قَطْعًا فَهَذَا خَطَأٌ فِي اللُّغَةِ.

3130. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ قَامَ دَلِيلٌ حُمِلَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا تَخْصِصُ الْعُمُومِ. وَهَذَا هُوَ الطَّرِيقُ الصَّحِيحُ.

3131. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا يُطْلَبُ بِالْقِيَاسِ حُكْمٌ مَا لَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ، وَالرَّقَبَةُ مَنْطُوقٌ بِهَا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وَمُقْتَضَاهَا إِجْزَاءُ الْكَافِرَةِ.

3132. قُلْنَا: بَيَّنَّا أَنَّ كَوْنَ الْكَفَّارَةِ مَنْطُوقًا بِهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ، إِذْ لَيْسَ تَنَاوُلُ عُمُومِ الرَّقَبَةِ لَهُ كَالْتَنْصِصِ عَلَى الْكَافِرَةِ. وَقَدْ كَشَفْنَا الْغِطَاءَ فِي مَسْأَلَةِ تَخْصِصِ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِالْقِيَاسِ *.

* ص: 465

3133. هَذَا تَمَامُ الْقَوْلِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَلَوْ أَحِقَّهِ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطِ وَالتَّقْيِيدِ. وَبِهِ تَمَّ الْكَلَامُ فِي الْفَنِّ الْأَوَّلِ، وَهُوَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ الصِّيغَةُ وَالْوَضْعُ.

الفن الثاني في
ما يقتبس من الألفاظ
لَا مِنْ حَيْثُ صِيغَتْهَا وَوَضَعُهَا
بَلْ مِنْ حَيْثُ فَخَوَاهَا وَإِشَارَتُهَا

3134. وَهِيَ خَمْسَةٌ أَضْرِبُ:

3135. الضَرْبُ الْأَوَّلُ: مَا يُسَمَّى اقْتِضَاءً: وَهُوَ الَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، وَلَا يَكُونُ مَنْطُوقًا بِهِ، وَلَكِنْ يَكُونُ مِنْ ضَرُورَةِ اللَّفْظِ، إِمَّا مِنْ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ صَادِقًا إِلَّا بِهِ، أَوْ مِنْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ وُجُودُ الْمَلْفُوظِ شَرْعًا إِلَّا بِهِ، أَوْ مِنْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ ثُبُوتُهُ إِعْقَالًا إِلَّا بِهِ.

3136. أَمَّا / الْمُقْتَضَى الَّذِي هُوَ ضَرُورَةُ صِدْقِ الْمُتَكَلِّمِ، فَكَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ» لِأَنَّهُ نَفَى الصَّوْمَ، وَالصَّوْمُ لَا يَنْتَفِي بِصُورَتِهِ. فَمَعْنَاهُ: لَا صِيَامَ صَحِيحٌ، أَوْ كَامِلٌ. فَيَكُونُ حُكْمُ الصَّوْمِ هُوَ الْمَنْفِي، لَا الصَّوْمُ | نَفْسُهُ. وَالْحُكْمُ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْهُ لِتَحَقُّقِ صِدْقِ الْكَلَامِ.

3137. فَعَنْ هَذَا قُلْنَا: لَا عُمُومَ لَهُ، لِأَنَّهُ ثَبَتَ اقْتِضَاءً، لَا لَفْظًا. وَهَذَا يَصِحُّ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُنْكِرُ الْأَسْمَاءَ الشَّرْعِيَّةَ، وَيَقُولُ: لَفْظُ الصَّوْمِ بَاقٍ عَلَى مُقْتَضَى اللَّغَةِ، فَيُفْتَقَرُّ فِيهِ إِلَى إِضْمَارِ الْحُكْمِ. أَمَّا مَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَنِ الصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ، فَيَكُونُ انْتِفَاؤُهُ بِطَرِيقِ النُّطْقِ لَا بِطَرِيقِ اقْتِضَاءٍ. بَلْ مِثَالُهُ «لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ» وَ«رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ» وَمَا سَبَقَتْ أَمْثَلُهُ فِي بَابِ الْمُجْمَلِ *.

* ص: 357-360

3138. وَأَمَّا مِثَالُ مَا ثَبَتَ اقْتِضَاءً لِتَصَوُّرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ شَرْعًا، فَقَوْلُ الْقَائِلِ: أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنِّي، فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْمِلْكَ وَيَقْتَضِيهِ، وَلَمْ يَنْطُقْ بِهِ. لَكِنْ الْعِتْقُ الْمَنْطُوقُ بِهِ شَرْطُ نَفُودِهِ شَرْعًا تَقَدُّمُ الْمِلْكِ، فَكَانَ ذَلِكَ مُقْتَضَى اللَّفْظِ.

الاقتضاء لتصور
المنطوق به شرعاً

3139. وَكَذَلِكَ لَوْ أَشَارَ إِلَى عَبْدٍ غَيْرٍ، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَأُعْتِقَنَّ هَذَا الْعَبْدَ، يَلْزَمُهُ تَحْصِيلُ الْمِلْكِ فِيهِ إِنْ أَرَادَ الْبَرَّ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ لِضَرُورَةِ الْمُلتَزِمِ.

3140. وَأَمَّا مِثَالُ مَا ثَبَتَ اقْتِضَاءُ لِتَصَوُّرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ عَقْلًا، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ

عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (النساء: 23) فَإِنَّهُ يَقْتَضِي إِضْمَارَ الْوَطْءِ، أَيْ حُرْمَ
عَلَيْكُمْ وَطْءِ أُمَّهَاتِكُمْ، لِأَنَّ الْأُمَّهَاتِ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَعْيَانِ، وَالْأَحْكَامُ لَا تَتَعَلَّقُ
/ بِالْأَعْيَانِ، بَلْ لَا يُعْقَلُ تَعَلُّقُهَا إِلَّا بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ، فَاقْتَضَى اللَّفْظُ فِعْلًا،

|188/2|

وَصَارَ ذَلِكَ هُوَ الْوَطْءُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ﴾ (المائدة: 3) وَ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾

(المائدة: 1) أَيْ الْأَكْلُ. وَيَقْرُبُ مِنْهُ ﴿وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82) أَيْ أَهْلَ

الْقَرْيَةِ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْأَهْلِ حَتَّى يُعْقَلَ السُّؤَالُ. فَلَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِهِ. وَيَجُوزُ

أَنْ يُلْقَبَ هَذَا بِالْإِضْمَارِ، دُونَ الْإِقْتِضَاءِ. وَالْقَوْلُ فِي هَذَا قَرِيبٌ.

3141. الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا يُؤْخَذُ مِنْ إِشَارَةِ اللَّفْظِ لَا مِنَ اللَّفْظِ. وَنَعْنِي بِهِ مَا يَتَّبِعُ

الْلَفْظَ مِنْ غَيْرِ تَجْرِيدِ قَصْدٍ إِلَيْهِ، فَكَمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ يُفْهَمُ بِإِشَارَتِهِ وَحَرَكَتِهِ

فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ نَفْسُ اللَّفْظِ، فَيُسَمَّى إِشَارَةً، فَكَذَلِكَ قَدْ يَتَّبِعُ

الْلَفْظَ مَا لَمْ يُقْصَدَ بِهِ وَيَتَّبِعُهُ لَهُ.

المفهوم من
إشارة اللفظ

3142. وَمِثَالُ ذَلِكَ: تَمَسُّكُ الْعُلَمَاءِ فِي تَقْدِيرِ أَقَلِّ الطَّهْرِ وَأَكْثَرِ الْحَيْضِ بِخَمْسَةِ

عَشْرِ يَوْمًا، بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ» فَقِيلَ: «مَا نَقْصَانُ

دِينِهِنَّ؟ فَقَالَ: تَقْعُدُ إِحْدَاهُنَّ فِي قَعْرِ بَيْتِهَا شَطْرَ دَهْرِهَا لَا تُصَلِّي وَلَا تَصُومُ».

فَهَذَا إِنَّمَا سِيقَ لِبَيَانِ نَقْصَانِ الدِّينِ، وَمَا وَقَعَ النُّطْقُ قَصْدًا إِلَّا بِهِ، لَكِنْ حَصَلَ

بِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ وَأَقَلِّ الطَّهْرِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فَوْقَ شَطْرِ الدَّهْرِ، وَهُوَ

خَمْسَةُ عَشْرِ يَوْمًا مِنَ الشَّهْرِ، إِذْ لَوْ تَصَوَّرَ الزِّيَادَةُ لَتَعَرَّضَ لَهَا عِنْدَ قَصْدِ الْمُبَالِغَةِ

فِي نَقْصَانِ دِينِهَا.

3143. وَمِثَالُهُ اسْتِدْلَالُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَنْجِيسِ الْمَاءِ / الْقَلِيلِ بِنَجَاسَةٍ لَا

تُغَيِّرُهُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي

الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» إِذْ قَالَ: لَوْلَا أَنَّ يَقِينَ

النَّجَاسَةِ يُنَجِّسُ، لَكَانَ تَوَهُّمُهَا لَا يُوجِبُ الْإِسْتِحْبَابَ.

|189/2|

3144. وَمِثَالُهُ تَقْدِيرُ أَقَلِّ مُدَّةِ الْحَمْلِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ

شَهْرًا ﴿ (الأحقاف: 15) وَقَدْ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ﴿ وَفَصَّلُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ (لقمان: 14).

3145. وَمِثَالُهُ الْمَصِيرُ إِلَى أَنْ مَنْ وَطِئَ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ، فَأَصْبَحَ جُنُبًا، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ، لِأَنَّهُ قَالَ ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ ﴾ (البقرة: 187) وَقَالَ ﴿ فَالْكَنَ بَشَرُوهُنَّ ﴾ (البقرة: 187) ثُمَّ مَدَّ الرُّخْصَةَ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ، فَتَشَعَّرَ الْآيَةُ بِجَوَازِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجِمَاعِ فِي جَمِيعِ اللَّيْلِ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ اسْتَأْخَرَ غُسْلَهُ إِلَى النَّهَارِ، وَإِلَّا وَجَبَ أَنْ يُحَرَّمَ الْوُطْءُ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ بِمِقْدَارٍ مَا يَتَّسِعُ لِلْغُسْلِ.

3146. فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يَكْثُرُ وَيُسَمَّى «إِشَارَةَ اللَّفْظِ».

فهم العلة
من الإضافة
إلى الحكم

3147. الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: فَهْمُ التَّغْلِيلِ مِنْ إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ.

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (المائدة: 38) وَ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ (النور: 2) فَإِنَّهُ كَمَا فَهِمَ وَجُوبُ الْقَطْعِ وَالْجَلْدِ عَلَى السَّارِقِ وَالزَّانِي، وَهُوَ الْمَنْطُوقُ بِهِ، فَهِمَ كَوْنُ السَّرِقَةِ وَالزَّانَا عِلَّةً لِلْحُكْمِ. وَكَوْنُهُ عِلَّةً غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهِ، لَكِنْ يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ فَحْوَى الْكَلَامِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ (الأنفطار: 13-14) أَيْ لِبَرِّهِمْ وَفُجُورِهِمْ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا خَرَجَ مَخْرَجَ الذَّمِّ وَالْمَدْحِ وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: ذَمُّ الْفَاجِرِ، وَامْدَحُ الْمُطِيعِ، وَعَظَّمُ الْعَالِمِ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّغْلِيلُ مِنْ غَيْرِ نُطْقٍ بِهِ. وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى: إِيْمَاءً وَإِشَارَةً، كَمَا يُسَمَّى: فَحْوَى الْكَلَامِ وَلَحْنَهُ. وَإِلَيْكَ الْخَيْرَةُ فِي تَسْمِيَّتِهِ بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى جَنْسِهِ وَحَقِيقَتِهِ.

[190/2]

فهم غير المنطوق
به من المنطوق

3148. الضَّرْبُ الرَّابِعُ: فَهْمُ غَيْرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ مِنَ الْمَنْطُوقِ بِدَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ

وَمَقْصُودِهِ، كَفَهْمِ تَحْرِيمِ الشَّتْمِ وَالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَاتَقُلْ لِّهَؤُلَاءِ وَلَا لِنَہْرُهُمَا ﴾ (الإسراء: 23) وَفَهْمِ تَحْرِيمِ إِحْرَاقِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَإِهْلَاكِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ (النساء: 10)، وَفَهْمُ مَا وَرَاءَ الذَّرَّةِ وَالْدِّينَارِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (الزلزلة: 7) وَقَوْلِهِ: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِدِينَارٍ لَا يُوَدِّعْهُ إِلَيْكَ ﴾ (آل عمران: 75)، وَكَذَلِكَ قَوْلُ

الْقَائِلُ: مَا أَكَلْتُ لَهُ بُرَّةً، وَلَا شَرِبْتُ لَهُ جَرْعَةً، وَلَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ حَبَّةً، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَا وَرَاءَهُ.

3149. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مِنْ قَبِيلِ التَّنْبِيهِ بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى.

3150. قُلْنَا: لَا حَجَرَ فِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يُفْهَمَ أَنَّ مُجَرَّدَ ذِكْرِ الْأَدْنَى لَا يُحْصِلُ هَذَا التَّنْبِيهِ مَا لَمْ يُفْهَمَ الْكَلَامُ وَمَا سِيقَ لَهُ، فَلَوْلَا مَعْرِفَتُنَا بِأَنَّ الْآيَةَ سِيقَتْ لِتَعْظِيمِ الْوَالِدَيْنِ وَاحْتِرَامِهِمَا، لَمَا فَهِمْنَا مَنَعَ الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ مِنْ مَنَعَ التَّأْفِيفِ، إِذْ قَدْ يَقُولُ السُّلْطَانُ إِذَا أَمَرَ بِقَتْلِ مَلِكٍ: لَا تَقُلْ لَهُ أَفٌّ، لَكِنْ اقْتُلْهُ، وَقَدْ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا أَكَلْتُ / مَالِ فُلَانٍ، وَيَكُونُ قَدْ أَحْرَقَ مَالَهُ، فَلَا يَحْنُثُ.

[191/2]

3151. فَإِنْ قِيلَ: الضَّرْبُ حَرَامٌ قِيَاسًا عَلَى التَّأْفِيفِ، لِأَنَّ التَّأْفِيفَ إِنَّمَا حُرِّمَ لِلْإِيذَاءِ، وَهَذَا الْإِيذَاءُ فَوْقَهُ.

3152. قُلْنَا: إِنْ أَرَدْتَ بِكَوْنِهِ قِيَاسًا أَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى تَأَمُّلٍ وَاسْتِنْبَاطٍ عِلَّةٍ فَهُوَ خَطَأٌ، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مَسْكُوتٌ فَهُمْ مِنْ مَنْطُوقٍ، فَهُوَ صَحِيحٌ، بِشَرِّطِ أَنْ يُفْهَمَ أَنَّهُ أَسْبَقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنَ الْمَنْطُوقِ، أَوْ هُوَ مَعَهُ وَلَيْسَ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ. وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى «مَفْهُومَ الْمُوَافَقَةِ» وَقَدْ يُسَمَّى «فَحْوَى اللَّفْظِ» وَلِكُلِّ فَرِيقٍ اصْطِلَاحٌ آخَرٌ. فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى الْأَلْفَاظِ، وَاجْتَهِدْ فِي إِدْرَاكِ حَقِيقَةِ هَذَا الْجِنْسِ.

3153. الضَّرْبُ الْخَامِسُ: هُوَ الْمَفْهُومُ. وَمَعْنَاهُ: الْإِسْتِدْلَالُ بِتَخْصِصِ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ.

حد المفهوم

3154. وَيُسَمَّى «مَفْهُومًا» لِأَنَّهُ مَفْهُومٌ مُجَرَّدٌ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى مَنْطُوقٍ، وَإِلَّا فَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَنْطُوقُ أَيْضًا مَفْهُومٌ. وَرُبَّمَا سُمِّيَ هَذَا دَلِيلَ الْخِطَابِ. وَلَا التَّفَاتِ إِلَى الْأَسَامِيِّ.

3155. وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِأَحَدٍ وَصَفِيِّ الشَّيْءِ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ عَمَّا يُخَالِفُهُ فِي الصِّفَةِ؟ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ (المائدة: 95) وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ» وَ«الشَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» وَ«مَنْ بَاعَ نَخْلَةً مُؤَبَّرَةً فَثَمَرُهَا لِلْبَّاعِ»، فَتَخْصِصُ الْعَمْدِ وَالسَّوْمِ وَالثُّيُوبَةِ وَالتَّابِيرِ بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ هَلْ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهَا؟

|192/2|

3156. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَالْأَكْثَرُونَ مِنْ أَصْحَابِهِمَا: إِنَّهُ يَدُلُّ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ
الْأَشْعَرِيُّ إِذِ احْتَجَّ / فِي إِبْطَاتِ خَبَرِ الْوَاحِدِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ
فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6) ١١ قَالَ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَدْلَ بِخِلَافِهِ. وَاحْتَجَّ فِي
مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (المطففين: 15)
قَالَ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ بِخِلَافِهِمْ.

3157. وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمِنْهُمْ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ مِنْ حُذَّاقِ الْفُقَهَاءِ،
وَمِنْهُمْ ابْنُ سُرَيْجٍ: إِنَّ ذَلِكَ لَا دَلَالَهَ لَهُ. وَهُوَ الْأَوْجَهُ عِنْدَنَا.
3158. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَسَالِكُ:

3159. الْأَوَّلُ: أَنَّ إِبْطَاتِ زَكَاةِ السَّائِمَةِ مَفْهُومٌ، أَمَّا نَفْيُهَا عَنِ الْمَعْلُوفَةِ اقْتِبَاسًا مِنْ
مُجَرَّدِ الْإِبْطَاتِ فَلَا يُعْلَمُ إِلَّا بِنَقْلِ مَنْ أَهْلُ اللُّغَةِ مُتَوَاتِرٍ أَوْ جَارِ مَجْرَى الْمُتَوَاتِرِ.
وَالْجَارِي مَجْرَى الْمُتَوَاتِرِ كَعِلْمِنَا بَأَنَّ قَوْلَهُمْ: ضَرْوبٌ وَقَتُولٌ وَأَمْثَالُهُ لِلتَّكْثِيرِ،
وَأَنَّ قَوْلَهُمْ: عَلِيمٌ وَأَعْلَمُ، وَقَدِيرٌ وَأَقْدَرُ، لِلْمُبَالَغَةِ، أَعْنِي: الْأَفْعَلُ، أَمَّا نَقْلُ الْآحَادِ
فَلَا يَكْفِي، إِذِ الْحُكْمُ عَلَى لُغَةٍ يُنْزَلُ عَلَيْهَا كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِ الْآحَادِ، مَعَ
جَوَازِ الْغَلْطِ، لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.

3160. فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ نَفَى الْمَفْهُومَ افْتَقَرَ إِلَى نَقْلِ مُتَوَاتِرٍ أَيْضًا؟

3161. قُلْنَا: لَا حَاجَةَ إِلَى حُجَّةٍ فِيمَا لَمْ يَضَعُوهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَتَنَاهَى، إِنَّمَا الْحُجَّةُ
عَلَى مَنْ يَدَّعِي الْوَضْعَ.

3162. الثَّانِي: حُسْنُ الْإِسْتِفْهَامِ، فَإِنْ مَنْ قَالَ: إِنْ ضَرَبَكَ زَيْدٌ عَامِدًا فَاضْرِبْهُ: حَسَنٌ
أَنْ يَقُولَ: فَإِنْ ضَرَبَنِي خَاطِئًا هَلْ أَضْرِبُهُ؟ وَإِذَا قَالَ: أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ مَاشِيَتِكَ
السَّائِمَةِ، حَسَنٌ أَنْ يَقُولَ: هَلْ أَخْرَجُهَا مِنَ الْمَعْلُوفَةِ؟ وَحُسْنُ الْإِسْتِفْهَامِ
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَفْهُومٍ، فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ / فِي الْمَنْطُوقِ، وَحَسَنٌ فِي
الْمَسْكُوتِ عَنْهُ.

|193/2|

3163. فَإِنْ قِيلَ: حَسَنٌ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُرَادُّ بِهِ النَّفْيُ مَجَازًا.

3164. قُلْنَا: الْأَصْلُ أَنَّهُ إِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ كَانَ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا يُرَدُّ إِلَى الْمَجَازِ بِضُرُورَةٍ
دَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ.

3165 الْمَسْلُوكُ الثَّالِثُ: أَنَا نَجِدُهُمْ يُعَلِّقُونَ الْحُكْمَ عَلَى الصِّفَةِ، تَارَةً مَعَ مُسَاوَاةِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ لِلْمَنْطُوقِ، وَتَارَةً مَعَ الْمُخَالَفَةِ. فَالْتَّبُوتُ لِلْمَوْصُوفِ مَعْلُومٌ مَنْطُوقٌ، وَالنَّفْيُ عَنِ الْمَسْكُوتِ مُحْتَمَلٌ، فَلْيَكُنْ عَلَى الْوَقْفِ إِلَى الْبَيَانِ بِقَرِينَةٍ زَائِدَةٍ وَدَلِيلٍ آخَرَ. أَمَّا دَعْوَى كَوْنِهِ مَجَازًا عِنْدَ الْمُوَافَقَةِ، حَقِيقَةً عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ، فَتَحْكُمُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، يُعَارِضُهُ عَكْسُهُ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ.

3166 الْمَسْلُوكُ الرَّابِعُ: أَنَّ الْمُخْبَرَ عَنْ ذِي الصِّفَةِ لَا يَنْفِي عَنْ غَيْرِ الْمَوْصُوفِ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْمَوْصُوفِ. فَإِذَا قَالَ: قَامَ الْأَسْوَدُ، أَوْ خَرَجَ، أَوْ قَعَدَ، لَمْ يَدُلَّ عَلَى نَفْيِهِ عَنِ الْأَبْيَضِ. بَلْ هُوَ سَكُوتٌ عَنِ الْأَبْيَضِ. وَإِنْ مَنَعَ ذَلِكَ مَانِعٌ، وَقَدْ قِيلَ بِهِ، لَزِمَهُ تَخْصِيصُ اللَّقَبِ وَالِاسْمِ الْعَلَمِ، حَتَّى يَكُونَ قَوْلُكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، نَفْيًا لِلرُّؤْيَةِ عَنْ غَيْرِهِ. وَإِذَا قَالَ: رَكِبَ زَيْدٌ دَلَّ عَلَى نَفْيِ الرُّكُوبِ عَنْ غَيْرِهِ. وَقَدْ تَبَعَ هَذَا بَعْضُهُمْ. وَهُوَ بُهْتٌ وَاخْتِرَاعٌ عَلَى اللُّغَاتِ كُلِّهَا. فَإِنْ قَوْلُنَا «رَأَيْتُ زَيْدًا» لَا يُوجِبُ نَفْيَ رُؤْيَيْهِ عَنْ ثَوْبِ زَيْدٍ وَدَابَّتِهِ وَخَادِمِهِ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِ، إِذْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: زَيْدٌ عَالِمٌ، كُفْرًا، لِأَنَّهُ نَفَى لِلْعَلَمِ عَنِ اللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ، وَقَوْلُهُ: عَيْسَى نَبِيُّ اللَّهِ، كُفْرًا، لِأَنَّهُ نَفَى النُّبُوَّةَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ. فَإِنْ قِيلَ: / هَذَا قِيَاسُ الْوَصْفِ عَلَى اللَّقَبِ، وَلَا قِيَاسَ فِي اللُّغَةِ.

المخبر عن ذي
الصفة لا ينفي
هذه الصفة عن
غيره

[194/2]

3168 قُلْنَا: مَا قَصَدْنَا بِهِ إِلَّا ضَرْبَ مِثَالٍ، لِيُنْتَبَهَ بِهِ، حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّ الصِّفَةَ لِتَعْرِيفِ الْمَوْصُوفِ فَقَطْ، كَمَا أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْلَامِ لِتَعْرِيفِ الْأَشْخَاصِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: فِي الْغَنَمِ زَكَاةٌ، فِي نَفْيِ الزَّكَاةِ عَنِ الْبَقَرِ وَالْإِبِلِ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ، فِي نَفْيِ الزَّكَاةِ عَنِ الْمَعْلُوفِ.

3169 الْمَسْلُوكُ الْخَامِسُ: أَنَا كَمَا أَنَا لَا نَشْكُ فِي أَنَّ لِلْعَرَبِ طَرِيقًا إِلَى الْخَبَرِ عَنْ مُخْبَرٍ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ، اقْتِصَارًا عَلَيْهِ، مَعَ السَّكُوتِ عَنِ الْبَاقِي، فَلَهَا طَرِيقٌ أَيْضًا فِي الْخَبَرِ عَنِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةٍ، فَنَقُولُ: رَأَيْتُ الظَّرِيفَ وَقَامَ الطَّوِيلُ، وَنَكَحْتُ الثَّيِّبَ، وَاشْتَرَيْتُ السَّائِمَةَ، وَبَعْتُ النَّخْلَةَ الْمُؤَبَّرَةَ. فَلَوْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: نَكَحْتُ الْبَكْرَ أَيْضًا، وَاشْتَرَيْتُ الْمَعْلُوفَةَ أَيْضًا، لَمْ يَكُنْ هَذَا مُنَاقِضًا لِلأَوَّلِ وَرَفْعًا لَهُ وَتَكْذِيبًا لِنَفْسِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: مَا نَكَحْتُ الثَّيِّبَ، وَمَا اشْتَرَيْتُ السَّائِمَةَ. وَلَوْ

أدلة القائلين
بمفهوم المخالفة

[195/2]

فَهُمُ النَّفِيُّ كَمَا فَهِمَ الْإِثْبَاتُ لَكَانَ الْإِثْبَاتُ بَعْدَهُ تَكْذِيبًا وَمُضَادًّا لِمَا سَبَقَ.

3170. وَقَدْ اِحتَجَّ الْقَائِلُونَ بِالْمَفْهُومِ بِمَسَالِكَ:

3171. الْأَوَّلُ: أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْعَرَبِ، وَمِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، وَقَدْ قَالَ

بِدَلِيلِ الْخِطَابِ. وَكَذَلِكَ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ، وَقَدْ قَالَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ

السَّلَامُ: «لِيَ الْوَاحِدِ ظُلْمٌ، يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» فَقَالَ: دَلِيلُهُ أَنَّ مَنْ لَيْسَ

بِوَاحِدٍ لَا يُحِلُّ ذَلِكَ مِنْهُ. وَفِي قَوْلِهِ عليه السلام: «لَأَنْ يَمْتَلِي جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا

حَتَّى يَرِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ / يَمْتَلِي شِعْرًا» فَقِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ الْهَجَاءَ وَالسَّبَّ، أَوْ هَجَوَ

الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَقَالَ: ذَلِكَ حَرَامٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، امْتِلَاءٌ بِهِ الْجَوْفُ أَوْ

قَصْرٌ. فَتَخْصِيصُهُ بِالْإِمْتِلَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا دُونَهُ بِخِلَافِهِ. وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَتَجَرَّدْ

لِلشَّعْرِ لَيْسَ مُرَادًا بِهَذَا الْوَعِيدِ.

3172. وَالْجَوَابُ: أَنَّهُمَا إِنْ قَالَاهُ عَنْ اجْتِهَادٍ فَلَا يَجِبُ تَقْلِيدُهُمَا. وَقَدْ صَرَّحَا

بِالْاجْتِهَادِ، إِذْ قَالَا: «لَوْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى النَّفْيِ لَمَا كَانَ لِلتَّخْصِيصِ بِالذِّكْرِ فَائِدَةٌ»

* ص: 710-708

وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ مُعَرِّضٌ لِلِاعْتِرَاضِ، كَمَا سَيَأْتِي *، فَلَيْسَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ قَبُولُ

قَوْلِ مَنْ لَمْ تَثْبُتْ عِصْمَتُهُ عَنِ الْخَطَا فِيَمَا يَظُنُّه بِأَهْلِ اللُّغَةِ، أَوْ بِالرَّسُولِ عليه السلام،

وَإِنْ كَانَ مَا قَالَاهُ عَنْ نَقْلِ فَلَا يَثْبُتُ هَذَا بِقَوْلِ الْوَاحِدِ، وَيُعَارِضُهُ أَقْوَالُ جَمَاعَةٍ

أَنْكَرُوهُ. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَا تَثْبُتُ اللُّغَةُ بِنَقْلِ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ وَالْأَرَءَاءِ، فَإِنَّهُمْ

يَمِيلُونَ إِلَى نُصْرَةِ مَذَاهِبِهِمْ، فَلَا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بِقَوْلِهِمْ.

3173. الْمَسْلُوكُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ

اللَّهُ لَهُمْ﴾ (التوبة: 80) فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا زَيْدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ» فَهَذَا يَدُلُّ

عَلَى أَنَّ حُكْمَ مَا عَدَا السَّبْعِينَ بِخِلَافِهِ.

3174. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

3175. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ فِي إِثْبَاتِ اللُّغَةِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ

غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْرَفَ الْخَلْقِ بِمَعَانِي الْكَلَامِ، وَذَكَرَ السَّبْعِينَ

جَرَى مُبَالَغَةً فِي الْيَأْسِ وَقَطَعَ الطَّمَعَ عَنِ الْغُفْرَانِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: اشْفَعْ أَوْ لَا

تَشْفَعْ، وَإِنْ شَفَعْتَ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً لَمْ أَقْبَلْ مِنْكَ شَفَاعَتَكَ.

[196/2]

3176. **الثَّانِي:** / أَنَّهُ قَالَ: «لَا زَيْدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ» وَلَمْ يَقُلْ «لِيُغْفَرَ لَهُمْ» فَمَا كَانَ ذَلِكَ لانتظار الغفران، بَلْ لَعَلَّهُ كَانَ لَا سِتْمَالَةَ قُلُوبِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ، لِمَا رَأَى مِنَ الْمَصْلَحَةِ فِيهِمْ، وَلِتَرْغِيْبِهِمْ فِي الدِّينِ، لَا لِانتظارِ غُفْرَانِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمَوْتَى، مَعَ الْمُبَالِغَةِ فِي الْيَأْسِ وَقَطْعِ الطَّمَعِ.

3177. **الثَّالِثُ:** أَنَّ تَخْصِيصَ نَفْيِ الْمَغْفِرَةِ بِالسَّبْعِينَ دَلٌّ عَلَى جَوَازِ الْمَغْفِرَةِ بَعْدَ السَّبْعِينَ أَوْ عَلَى وَقُوعِهَا؟

3178. **فَإِنْ قُلْتُمْ:** عَلَى وَقُوعِهَا، فَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ وَإِنْ قُلْتُمْ: عَلَى جَوَازِهِ: فَقَدْ كَانَ الْجَوَازُ ثَابِتًا بِالْعَقْلِ قَبْلَ الْآيَةِ، فَانْتَفَى الْجَوَازُ الْمُقَدَّرُ بِالسَّبْعِينَ، وَالزِّيَادَةُ ثَبَتَ جَوَازُهَا بِدَلِيلِ الْعَقْلِ لَا بِالْمَفْهُومِ.

3179. **الْمَسْلُوكُ الثَّالِثُ لَهُمْ:** أَنَّ الصَّحَابَةَ قَالُوا: قَوْلُهُ ﷺ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» مَنْسُوخٌ بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ» فَلَوْ لَمْ يَتَضَمَّنْ نَفْيُ الْمَاءِ عَنْ غَيْرِ الْمَاءِ كَانَ وَجُوبُهُ بِسَبَبِ آخَرٍ نَسَخًا لَهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْسَخْ وَجُوبُهُ بِالْمَاءِ، بَلْ انْحِصَارُهُ عَلَيْهِ وَاخْتِصَاصُهُ بِهِ.

3180. **وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:**

3181. **الْأَوَّلُ:** أَنَّ هَذَا نَقْلٌ أَحَادٍ، وَلَا تَثْبُتُ بِهِ اللَّغَةُ.

3182. **الثَّانِي:** أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ عَنْ قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ، لَا عَنْ كَافَّةِ الصَّحَابَةِ. فَيَكُونُ ذَلِكَ مَذْهَبًا لَهُمْ بِطَرِيقِ الاجْتِهَادِ وَلَا يَجِبُ تَقْلِيدُهُمْ.

3183. **الثَّالِثُ:** أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ فَهَمُّوا مِنْهُ أَنَّ كُلَّ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ، فَفَهَمُوا مِنْ لَفْظِ الْمَاءِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا الْعُمُومَ وَالِاسْتِغْرَاقَ لِجِنْسِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، وَفَهَمُوا آخِرًا كَوْنَ خَبَرِ التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ نَسَخًا لِعُمُومِ الْأَوَّلِ / لَا لِمَفْهُومِهِ وَدَلِيلُ خِطَابِهِ ١١. وَكُلُّ عَامٍّ أُرِيدَ بِهِ الْإِسْتِغْرَاقُ فَالْخَاصُّ بَعْدَهُ يَكُونُ نَاسِخًا لِبَعْضِهِ. وَيَتَقَابَلَانِ إِنْ اتَّحَدَتِ الْوَاقِعَةُ.

[197/2]

3184. **الرَّابِعُ:** أَنَّهُ نُقِلَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا مَاءَ إِلَّا مِنَ الْمَاءِ» وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِطَرَفِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي» وَ«لَا صَلَاةَ

إِلَّا بَطْهُورٍ» وَرَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَتَى بَابَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَصَاحَ بِهِ، فَلَمْ يَخْرُجْ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَجِلْتَ عَجِلْتَ، وَلَمْ تُنْزِلْ، فَلَا تَغْتَسِلْ، فَالْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِالنَّفْيِ، فَرَأَوْا خَبَرَ التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ نَاسِخًا لِمَا فَهِمَ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ.

3185. الْخَامِسُ: أَنَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةٍ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مُنْكَرِي الْمَفْهُومِ: إِنَّ هَذَا لِلْحَصْرِ وَالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا مَفْهُومَ لِلْقَبِ، وَالْمَاءُ اسْمُ لَقَبٍ. فَدَلَّ أَنَّهُ مَاخُودٌ مِنَ الْحَصْرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، أَوْ قَوْلُهُ: «إِنَّمَا»، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ إِنَّ الْمَنْسُوخَ مَفْهُومٌ هَذَا اللَّفْظُ، فَلَعَلَّ الْمَنْسُوخَ عُمُومُهُ، أَوْ حَصْرُهُ الْمَعْلُومُ، لَا بِمَجَرَّدِ التَّخْصِصِ، وَالْكَلَامُ فِي مَجَرَّدِ التَّخْصِصِ.

3186. الْمَسْلُوكُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ يَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا بَالُنَا نَقْصُرُ وَقَدْ أَمِنَّا؟ فَقَالَ: تَعَجَّبْتُ مِمَّا تَعَجَّبْتَ مِنْهُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ: «هِيَ صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، أَوْ: عَلَى عِبَادِهِ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» وَتَعَجَّبُوهَا مِنْ بُطْلَانِ مَفْهُومِ تَخْصِصِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (النساء: 101).

3187. قُلْنَا: لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِتْمَامُ، وَاسْتِثْنَى حَالَةَ الْخَوْفِ، فَكَانَ الْإِتْمَامُ وَاجِبًا عِنْدَ عَدَمِ الْخَوْفِ بِحُكْمِ الْأَصْلِ، لَا بِالتَّخْصِصِ.

3188. الْمَسْلُوكُ الْخَامِسُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسَبِ» نَفْيَ تَحْرِيمِ رَبَا الْفَضْلِ، وَكَذَا عَقَلَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ (النساء: 11) أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ أَخَوَانِ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ. وَكَذَلِكَ قَالَ: الْأَخَوَاتُ لَا يَرِثْنَ مَعَ الْأَوْلَادِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ (النساء: 176) فَإِنَّهُ لَمَّا جَعَلَ لَهَا النِّصْفَ بِشَرْطِ عَدَمِ الْوَلَدِ، دَلَّ عَلَى انْتِفَائِهِ عِنْدَ وُجُودِ الْوَلَدِ.

3189. وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ أَوْجِهِ:

3190. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ.

3191. **الثَّانِي:** أَنَّ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ خَالَفُوهُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ دَلَّ مَذْهَبُهُ عَلَيْهِ دَلٌّ مَذْهَبُهُمْ عَلَى نَقِيضِهِ.

3192. **الثَّالِثُ:** أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ دَفَعَ رَبًّا الْفَضْلَ بِمُجَرَّدِ هَذَا اللَّفْظِ، بَلْ رُبَّمَا دَفَعَهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ وَقَرِينَةٍ أُخْرَى.

3193. **الرَّابِعُ:** أَنَّهُ لَعَلَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ الْبَيْعَ أَصْلُهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، أَوْ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275) فَإِذَا كَانَ النَّهْيُ قَاصِرًا عَلَى النَّسِيئَةِ كَانَ الْبَاقِي حَلَالًا بِالْعُمُومِ وَدَلِيلِ الْعَقْلِ، لَا بِالْمَفْهُومِ.

3194. **الخَامِسُ:** أَنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا رَبًّا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ» وَهَذَا نَصٌّ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. وَقَوْلُهُ «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ» أَيْضًا قَدْ أَقْرَبَهُ بَعْضُ مُنْكَرِي الْمَفْهُومِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَصْرِ.

3195. **الْمَسْئَلَةُ السَّادِسُ:** / أَنَّهُ إِذَا قَالَ: اشْتَرَيْتُ لِي عَبْدًا أَسْوَدَ، يُفْهَمُ نَفْيُ الْأَبْيَضِ، وَإِذَا قَالَ: اضْرِبْهُ إِذَا قَامَ، يُفْهَمُ الْمَنْعُ إِذَا لَمْ يَقُمْ. |199/2|

3196. **قُلْنَا:** هَذَا بَاطِلٌ، بَلِ الْأَصْلُ مَنْعُ الشِّرَاءِ وَالضَّرْبِ، إِلَّا فِيمَا أُذِنَ. وَالْإِذْنُ قَاصِرٌ، فَبَقِيَ الْبَاقِي عَلَى النَّفْيِ، وَتَوَلَّدَ مِنْهُ دَرْكُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ. وَعِمَادُ الْفَرْقِ إِثْبَاتٌ وَنَفْيٌ، وَمُسْتَنْدُ النَّفْيِ الْأَصْلُ، وَمُسْتَنْدُ الْإِثْبَاتِ الْإِذْنُ الْقَاصِرُ. وَالذَّهْنُ إِنَّمَا يَتَنَبَّهُ لِلْفَرْقِ عِنْدَ الْإِذْنِ الْقَاصِرِ عَلَى الْأَسْوَدِ، فَإِنَّهُ بِذِكْرِ الْأَسْوَدِ يَسْبِقُ إِلَى الْأَوْهَامِ الْعَامِّيَّةِ أَنْ إِدْرَاكَ الذَّهْنِ هَذَا الْإِخْتِصَاصَ وَالْفَرْقَ مِنَ الذَّكْرِ الْقَاصِرِ. لَا بَلْ هُوَ عِنْدَ الذَّكْرِ الْقَاصِرِ. لَكِنْ أَحَدُ طَرَفَيْ الْفَرْقِ حَصَلَ مِنَ الذَّكْرِ وَالْآخَرُ كَانَ حَاصِلًا فِي الْأَصْلِ، فَيَذْكُرُهُ عِنْدَ التَّخْصِيصِ. فَكَانَ حُصُولُ الْفَرْقِ عِنْدَهُ لَا بِهِ. فَهَذَا مَزَلَّةُ الْقَدَمِ. وَهُوَ دَقِيقٌ. وَلَا أَجْلَهُ غَلَطَ الْأَكْثَرُونَ.

3197. **وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ عَرَضَ عَلَى الْبَيْعِ شَاةٌ وَبَقَرَةٌ وَغَانِمًا وَسَالِمًا، وَقَالَ:** اشْتَرَيْتُ غَانِمًا وَالشَّاةَ، لَسَبَقَ إِلَى الْفَهْمِ الْفَرْقُ بَيْنَ غَانِمٍ وَسَالِمٍ، وَبَيْنَ الْبَقَرَةِ وَالشَّاةِ. وَاللَّقْبُ لَا مَفْهُومَ لَهُ بِالِاتِّفَاقِ عِنْدَ كُلِّ مُحَصِّلٍ، إِذْ قَوْلُهُ: لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ، لَمْ يَدُلَّ عَلَى نَفْيِ الرَّبَا مِنْ غَيْرِ الْأَشْيَاءِ السَّيِّئَةِ بِالِاتِّفَاقِ، وَلَوْ دَلَّ لَأَنْحَسَمَ بَابُ الْقِيَاسِ. وَإِنَّ الْقِيَاسَ فَائِدَتُهُ إِبْطَالُ التَّخْصِيصِ، وَتَعْدِيَةُ الْحُكْمِ

مِنَ الْمَنْصُوصِ إِلَى غَيْرِهِ. لَكِنْ مَزَلَّةُ الْقَدَمِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

[200/2]

3198. وَهُوَ جَارٍ فِي كُلِّ مَا يَتَضَمَّنُ الْاِقْتِطَاعَ مِنْ أَصْلٍ ثَابِتٍ، كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ / إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ. فَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ لَمْ تَطْلُقْ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الطَّلَاقِ، لَا لِتَخْصِصِ الدُّخُولِ. بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنْ دَخَلْتَ فَلَسْتَ بِطَالِقٍ، فَلَا يَقَعُ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الْأَصْلُ وَقُوعُ الطَّلَاقِ حَتَّى يَكُونَ تَخْصِصُ النَّفْيِ بِالْدُّخُولِ مُوجِبًا لِلرُّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ عِنْدَ عَدَمِ الدُّخُولِ. وَهَذَا وَاضِحٌ.

3199. الْمَسْلُوكُ السَّابِعُ: وَعَلَيْهِ تَعْوِيلُ الْأَكْثَرِينَ، وَهُوَ السَّبَبُ الْأَعْظَمُ فِي وَقُوعِ هَذَا الْوَهْمِ: أَنَّ تَخْصِصَ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ لَهُ فَائِدَةٌ، فَإِنْ اسْتَوَتْ السَّائِمَةُ وَالْمَعْلُوفَةُ، وَالْثَيِّبُ وَالْبَكْرُ، وَالْعَمْدُ وَالْخَطَأُ، فَلَمْ خَصَّصَ الْبَعْضُ بِالذِّكْرِ، وَالْحُكْمُ شَامِلٌ، وَالْحَاجَةُ إِلَى الْبَيَانِ تَعْمُ الْقِسْمَيْنِ؟

3200. فَلَا دَاعِيَ لَهُ إِلَّا اخْتِصَاصُ الْحُكْمِ، وَإِلَّا صَارَ الْكَلَامُ لَغْوًا.

3201. وَالْجَوَابُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

3202. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا عَكْسُ الْوَاجِبِ، فَإِنَّكُمْ جَعَلْتُمْ طَلَبَ الْفَائِدَةِ طَرِيقًا إِلَى مَعْرِفَةِ وَضْعِ اللَّفْظِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ أَوَّلًا الْوَضْعُ، ثُمَّ تُرْتَّبُ الْفَائِدَةُ عَلَيْهِ. فَالْعِلْمُ بِالْفَائِدَةِ ثَمَرَةٌ مَعْرِفَةِ الْوَضْعِ. أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْوَضْعُ تَبَعَ مَعْرِفَةِ الْفَائِدَةِ فَلَا.

[201/2]

3203. الثَّانِي: هُوَ أَنَّ عِمَادَ هَذَا الْكَلَامِ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَائِدَةِ التَّخْصِصِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ إِلَّا اخْتِصَاصُ الْحُكْمِ. وَالنَّتِيجَةُ أَنَّهُ الْفَائِدَةُ إِذَا. وَمُسَلَّمٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَائِدَةٍ، / لَكِنَّ الْأَصْلَ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ إِلَّا هَذَا، فَغَيْرُ مُسَلَّمٍ، فَلَعَلَّ فِيهِ فَائِدَةٌ. فَلَيْسَتْ الْفَائِدَةُ مَحْصُورَةً فِي هَذَا، بَلِ الْبَوَاعِثُ عَلَى التَّخْصِصِ كَثِيرَةٌ، وَاخْتِصَاصُ الْحُكْمِ أَحَدُ الْبَوَاعِثِ.

3204. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ كَانَ لَهُ فَائِدَةٌ، أَوْ عَلَيْهِ بَاعِثٌ سِوَى اخْتِصَاصِ الْحُكْمِ لَعَرَفْنَاهُ.

3205. قُلْنَا: وَلَمْ قُلْتُمْ إِنَّ كُلَّ فَائِدَةٍ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لَكُمْ؟ فَلَعَلَّهَا حَاصِلَةٌ وَلَمْ تَعْتَرُوا عَلَيْهَا. فَكَأَنَّكُمْ جَعَلْتُمْ عَدَمَ عِلْمِ الْفَائِدَةِ عِلْمًا بِعَدَمِ الْفَائِدَةِ. وَهَذَا خَطَأٌ. فَعِمَادُ هَذَا الدَّلِيلِ هُوَ الْجَهْلُ بِفَائِدَةِ أُخْرَى.

3206. **الثالث:** وهو قاصمة الظهر على هذا المسلك: أن تخصيص اللقب لا يقول به محصل، فلم لم تطلبوا الفائدة فيه. فإذا خصص الأشياء الستة في الربا، وعمم الحكم في المكيلات والمطعومات كلها، وخصص الغنم بالزكاة مع وجوبها في الإبل والبقر، فما سببه مع استواء الحكم؟ فيقال: لعل إليه داعياً من سؤال أو حاجة أو سبب لا نعرفه. فليكن كذلك في تخصيص الوصف.

3207. **الرابع:** أن في تخصيص الحكم بالصفة الخاصة فوائد:

3208. **الأولى:** أنه لو استوعب جميع محال الحكم لم يبق للاجتهاد مجال، فأراد بتخصيص بعض الألقاب والأوصاف بالذكر أن يعرض المجتهدين لثواب جزيل في الاجتهاد، إذ بذلك تتوفر دواعيهم على العلم، ويدوم العلم محفوظاً بإقبالهم ونشاطهم في الفكر والاستنباط. ولولا هذا لذكر لكل حكم رابطة عامة جامعة لجميع مجال الحكم / حتى لا يبقى للقياس مجال.

[202/2]

3209. **الثانية:** أنه لو قال: في الغنم زكاة، ولم يخص السائمة، لجاز للمجتهد إخراج السائمة عن العموم بالاجتهاد الذي ينقذ له. فخص السائمة بالذكر لتقاس المعلوفة عليها إن رأى أنها في معناها، أو لا تلحق بها. فتبقى السائمة بمنزلة عن محل الاجتهاد وكذلك لو قال: لا تبيعوا الطعام بالطعام، ربما أدى اجتهاد مجتهد إلى إخراج البر والتمر. فنص على ما لا وجه لإخراجه، وترك ما هو موكول إلى الاجتهاد لا سيما لو ذكر الطعام أو الغنم، وهو لفظ عام، لصار عند الواقفية محتملاً للعموم وللبئر خاصة أو التمر خاصة وللمعلوفة خاصة وللسائمة خاصة، فأخرج المخصوص عن محل الوقف والشك ورد الباقي إلى الاجتهاد، لما رأى فيه من اللطف والصلاح.

3210. **الثالثة:** أن يكون الباعث على التخصيص للأشياء الستة عموم وقوع أو خصوص سؤال، أو واقعة، أو اتفاق معاملة فيها خاصة، أو غير ذلك من أسباب لا يطلع عليها، فعدم علمنا بذلك لا ينزل بمنزلة علمنا بعدم ذلك، بل نقول: لعل إليه داعياً لم نعرفه. فكذلك في الأوصاف.

3211. **المسلك الثامن:** قولهم: إن التعليق بالصفة كالتعليق بالعلة، وذلك يوجب

الثبوت بثبوت العلة، والانتفاء بانتفائها.

3212. والجواب: أن الخلاف في العلة والصفة واحد، فتعلق الحكم بالعلة يوجب ثبوته بثبوتها، أما انتفاؤه بانتفائها فلا، بل يبقى بعد / انتفاء العلة على ما يقتضيه الأصل. وكيف ونحن نجوز تعليل الحكم بعلةتين، فلو كان إيجاب القتل بالردة نافيًا للقتل عند انتفائها لكان إيجاب القصاص نسخًا لذلك النفي. بل فائدة ذكر العلة معرفة الرابطة فقط، وليس من فائدته أيضًا تعدية العلة من محلها إلى غير محلها، فإن ذلك عرف بورود التعبد بالقياس. ولولاه لكان قوله: حرمت عليكم الخمر لشدتها، لا يوجب تحريم النبيذ المشتد، بل يجوز أن تكون العلة شدة الخمر خاصة لأن العلة القاصرة عندنا صحيحة إلى أن يرد دليل وتعبد باتباع العلة وترك الالتفات إلى المحل.

3213. المسلك التاسع: استدلالهم بتخصيصات في الكتاب والسنة خالف الموصوف فيها غير الموصوف بتلك الصفات.

3214. وسبيل الجواب عن جميعها: أن ذلك إما لبقائها على الأصل، أو معرفتها بدليل آخر، أو بقرينة. ولو دل ما ذكره على ما قالوه لدلت تخصيصات في الكتاب والسنة لا أثر لها على نقيضه كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا﴾ (المائدة: 95) في جزاء الصيد، إذ يجب على الخاطيء. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (النساء: 92) إذ تجب على العايد عند الشافعي رحمه الله. وقوله ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ - الْآيَةَ﴾ (النساء: 101) وقوله في الخلع ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ (النساء: 35) وقوله عليه السلام «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا» إلى أمثال له لا تحصى. /

3215. القول في درجات دليل الخطاب:

3216. اعلم أن توهم النفي من الإثبات على مراتب ودرجات، وهي ثمانية:

3217. الرتبة الأولى: وهي أبعدُها، وقد أقر بطلانها كلُّ محصلٍ من القائلين بالمفهوم. وهو مفهوم اللقب، كتخصيص الأشياء الستة في الربا.

مفهوم الاسم
المشتق الدال على
جنس

3218. |الرُّبَّةُ| الثَّانِيَّةُ: الْإِسْمُ الْمُسْتَقُّ الدَّالُّ عَلَى جِنْسٍ، كَقَوْلِهِ «لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ» وَهَذَا أَيْضًا يَظْهَرُ إِحَاقُهُ بِاللَّقَبِ، لِأَنَّ الطَّعَامَ لَقَبٌ لِجِنْسِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَقًّا مِمَّا يُطْعَمُ، إِذْ لَا تُدْرِكُ تَفْرِقَةُ بَيْنَ قَوْلِهِ: فِي الْغَنَمِ زَكَاةٌ، أَوْ فِي النَّعَمِ زَكَاةٌ، وَفِي الْمَاشِيَةِ زَكَاةٌ. وَإِنْ كَانَتْ الْمَاشِيَةُ مُسْتَقَّةً مَثَلًا.

مفهوم الصفة
المنتقلة

3219. |الرُّبَّةُ| الثَّالِثَةُ: تَخْصِيصُ الْأَوْصَافِ الَّتِي تَطْرَأُ وَتَزُولُ، كَقَوْلِهِ: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا». وَالسَّائِمَةُ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ. فَلِأَجْلِ أَنَّ السَّوْمَ يَطْرَأُ وَيَزُولُ رُبَّمَا يَتَقَاضَى الذَّهْنُ طَلَبَ سَبَبِ التَّخْصِيصِ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ حَمَلَهُ عَلَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ. وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ، وَمَنْشُؤُهُ الْجَهْلُ بِمَعْرِفَةِ الْبَاعِثِ عَلَى التَّخْصِيصِ.

مفهوم
الصفة

3220. |الرُّبَّةُ| الرَّابِعَةُ: أَنَّ يَذْكُرَ الْإِسْمَ الْعَامَّ، ثُمَّ يَذْكُرُ الصِّفَةَ الْخَاصَّةَ فِي مَعْرَضِ الْإِسْتِدْرَاكِ وَالْبَيَانِ، كَمَا لَوْ قَالَ: «فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ». وَكَقَوْلِهِ: «مَنْ بَاعَ نَخْلَةً مُؤَبَّرَةً فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ»، وَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ الْحَرْبِيِّينَ. فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْغَنَمَ وَالنَّخْلَةَ وَالْمُشْرِكِينَ، وَهِيَ عَامَّةٌ. فَلَوْ كَانَ الْحُكْمُ يَعْمُهَا لَمَا أَنْشَأَ بَعْدَهُ اسْتِدْرَاكًا. لَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ مُجَرَّدَ هَذَا التَّخْصِيصِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ / لَا مَفْهُومَ لَهُ. فَيَرْجِعُ حَاصِلُ الْكَلَامِ إِلَى طَلَبِ سَبَبِ الْإِسْتِدْرَاكِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ سَبَبٌ سِوَى اخْتِصَاصِ الْحُكْمِ لَمْ نَعْرِفْهُ.

[205/2]

3221. وَوَجْهُ التَّفَاوُتِ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورِ: أَنَّ تَخْصِيصَ اللَّقَبِ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَخْضُرْهُ ذِكْرُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ الْأَشْيَاءَ السَّتَّةَ. فَهَذَا احْتِمَالٌ. وَهُوَ الْغَفْلَةُ عَنْ غَيْرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ، وَالْغَفْلَةُ عَنِ الْبِكْرِ عِنْدَ التَّعَرُّضِ لِلثَّيْبِ أَبْعَدُ، لِأَنَّ ذِكْرَ الصِّفَةِ بِذِكْرِ ضِدِّهَا يُضْعِفُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ. فَصَارَ احْتِمَالُ الْمَفْهُومِ أَظْهَرَ. وَعِنْدَ الْإِسْتِدْرَاكِ بَعْدَ التَّعْمِيمِ انْقَطَعَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ بِالْكُلِّيَّةِ، فَظَهَرَ احْتِمَالُ الْمَفْهُومِ، لِإِنْحِسَامِ أَحَدِ الْإِحْتِمَالَاتِ الْبَاعِثَةِ عَلَى التَّخْصِيصِ. لَكِنْ ۱۱ وَرَاءَ هَذِهِ احْتِمَالَاتٌ دَاعِيَةٌ إِلَى التَّخْصِيصِ وَإِنْ لَمْ نَعْرِفْهَا، فَلَا يَحْتَجُّ بِمَا لَا يُعْلَمُ فَيَنْظَرُ إِلَى لَفْظِهِ. وَمَنْ تَعَرَّضَ لِلْغَنَمِ السَّائِمَةِ، وَالنَّخْلَةِ الْمُؤَبَّرَةِ، فَهُوَ سَاكِتٌ عَنِ الْمَعْلُوفَةِ وَغَيْرِ الْمُؤَبَّرَةِ، كَمَا لَوْ قَالَ: فِي السَّائِمَةِ، وَفِي الْمُؤَبَّرَةِ، وَكَمَا لَوْ قَالَ: فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ.

3222. الرتبة الخامسة: المفهوم الشرط: وذلك أن يقول: إن كان كذا فافعل كذا. و «إن جاءكم كريم قوم فأكرموه» ﴿وإن كن أولت حمل فأنفقوا عليهن﴾ (الطلاق: 6) وقد ذهب ابن سريج وجماعة من المنكرين للمفهوم إلى أن هذا يدل على النفي.

3223. والذي ذهب إليه القاضي إنكاره. وهو الصحيح عندنا، على قياس ما سبق. لأن الشرط يدل على ثبوت الحكم عند وجود الشرط فقط، فيقصر عن الدلالة على / الحكم عند عدم الشرط أي لا يدل على وجوده عند عدم الشرط. أما أن يدل على عدمه عند العدم فلا. وفرق بين أن لا يدل على الوجود فيبقى على ما كان قبل الذكر، وبين أن يدل على النفي فيتغير عما كان.

3224. والدليل عليه أنه يجوز تعليق الحكم بشرطين، كما يجوز بعليتين، فإذا قال: احكم بالمال للمدعي إن كانت له بيته، واحكم له بالمال إن شهد له شاهدان، لا يدل على نفي الحكم بالإقرار، واليمين والشاهد، ولا يكون الأمر بالحكم بالإقرار، والشاهد واليمين، نسخاً له ورفعاً للنص أصلاً. ولهذا المعنى جوزناه بخبر الواحد.

3225. وقوله تعالى: ﴿وإن كن أولت حمل فأنفقوا عليهن﴾ (الطلاق: 6) أنكر أبو حنيفة مفهومه لما ذكرناه.

3226. ويجوز أن نوافق الشافعي في هذه المسألة، وإن خالفناه في المفهوم، من حيث إن انقطاع ملك النكاح يوجب سقوط النفقة إلا ما استثنى. والحامل هي المستثنى. فيبقى الحائل على أصل النفي. وانتفت نفقتها لا بالشرط لكن بانتفاء النكاح الذي كان علة النفقة.

3227. الرتبة السادسة: قوله عليه السلام: «إنما الماء من الماء» و«إنما الشفعة فيما لم يقسم» و«إنما الولاء لمن أعتق» و«إنما الربا في النسيئة» و«إنما الأعمال بالنيات» وهذا قد أصر أصحاب أبي حنيفة وبعض المنكرين للمفهوم على إنكاره. وقالوا إنه إثبات فقط، ولا يدل على الحصر.

3228. وأقر القاضي بأنه ظاهر في الحصر، محتمل للتأكيد. إذ قوله تعالى: ﴿إنما

مفهوم الحصر
يانما، والحصر
بتعريف الجزأين

[207/2]

اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴿ (النساء: 171) وَإِنَّمَا / يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴿ (فاطر: 28) يُشْعِرُ بِالْحَصْرِ. وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ: إِنَّمَا النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ، وَإِنَّمَا الْعَالَمُ فِي الْبَلَدِ زَيْدٌ، يُرِيدُ بِهِ الْكَمَالَ وَالتَّأْكِيدَ. وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا أَيْضًا.

177ب

3229. وَلَكِنْ خَصَّصَ الْقَاضِي هَذَا بِقَوْلِهِ «إِنَّمَا» وَلَمْ يَطْرُدْهُ فِي قَوْلِهِ «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَ«الشَّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ» وَ«تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» وَالْعَالَمُ فِي الْبَلَدِ زَيْدٌ.

3230. وَعِنْدَنَا أَنَّ هَذَا يُلْحَقُ بِقَوْلِهِ «إِنَّمَا» وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْقُوَّةِ. لَكِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْحَصْرِ أَيْضًا. فَإِنَّا نُدْرِكُ التَّفَرُّقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَاتِلِ: زَيْدٌ صَدِيقِي، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: صَدِيقِي زَيْدٌ؛ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: زَيْدٌ عَالِمٌ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: الْعَالَمُ زَيْدٌ. وَهَذَا التَّحْقِيقُ: وَهُوَ أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَخَصَّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَعَمَّ مِنْهُ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ. فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ؛ وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ. فَإِذَا جَعَلَ زَيْدًا مُبْتَدَأً، وَقَالَ زَيْدٌ صَدِيقِي، جَازَ أَنْ تَكُونَ الصَّدَاقَةُ أَعَمَّ مِنْ زَيْدٍ، وَزَيْدٌ أَخَصَّ مِنَ الصَّدِيقِ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَخَصَّ مِنَ الْخَبَرِ، أَمَّا إِذَا جَعَلَ الصَّدِيقَ مُبْتَدَأً فَقَالَ: صَدِيقِي زَيْدٌ، فَلَوْ كَانَ لَهُ صَدِيقٌ آخَرُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ أَعَمَّ مِنَ الْخَبَرِ وَالْخَبَرُ أَخَصَّ، وَكَانَ كَقَوْلِهِ: اللَّوْنُ سَوَادٌ، وَالْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ. وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ. وَإِنْ كَانَ عَكْسُهُ جَائِزًا.

3231. فَإِنْ قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: صَدِيقِي زَيْدٌ وَعَمَرُو أَيْضًا، وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَلِمَنْ كَاتَبَ، وَلِمَنْ بَاعَ بِشَرِّطِ الْعَتَقِ. وَلَوْ كَانَ لِلْحَصْرِ لَكَانَ هَذَا نَقْضًا لَهُ.

3232. قُلْنَا: هُوَ لِلْحَصْرِ / بِشَرِّطِ أَنْ لَا يَقْتَرَنَ بِهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْكَلَامِ مَا يُغَيِّرُهُ، كَمَا أَنَّ الْعَشْرَةَ لِمَعْنَاهَا بِشَرِّطِ أَنْ لَا يَتَّصِلَ بِهَا الْإِسْتِثْنَاءُ. وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَقْضُوا الشَّرْكَاءَ﴾ ظَاهِرٌ فِي الْجَمِيعِ بِشَرِّطِ أَنْ لَا يَقُولَ: إِلَّا زَيْدًا.

3233. |الرُّتْبَةُ| السَّابِعَةُ: مَدُّ الْحُكْمِ إِلَى غَايَةِ بَصِغَةِ «إِلَى» وَ«حَتَّى» كَقَوْلِهِ تَعَالَى

﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ (البقرة: 222) ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُنَّ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: 230) وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾ (التوبة: 29) وَقَدْ أَصَرَ عَلَى إِنْكَارِ هَذَا أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَبَعْضُ الْمُنْكَرِينَ لِلْمَفْهُومِ. وَقَالُوا:

مفهوم
الغاية

هَذَا نُطِقَ بِمَا قَبْلَ الْغَايَةِ، وَسُكُوتٌ عَمَّا بَعْدَ الْغَايَةِ، فَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ
النُّطْقِ. وَأَقَرَّ الْقَاضِي بِهَذَا، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ وَ﴿حَتَّى
يَطْهَرَنَ﴾ لَيْسَ كَلَامًا مُسْتَقِلًّا. فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِقَوْلِهِ ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾ وَقَوْلِهِ
﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ﴾ فَيَكُونُ لَعْوًا مِنَ الْكَلَامِ. وَإِنَّمَا صَحَّ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضْمَارٍ، وَهُوَ
قَوْلُهُ: حَتَّى يَطْهَرَنَ فَاقْرَبُوهُنَّ، وَحَتَّى تَنْكِحَ فَتَحِلَّ. وَلِهَذَا يَقْبَحُ الْإِسْتِفْهَامُ
إِذَا قَالَ: لَا تُعْطَى زَيْدًا حَتَّى يَقُومَ. فَلَوْ قَالَ: أَوْ أُعْطِيَهِ إِذَا قَامَ؟ فَلَا يَحْسُنُ،
إِذَا مَعْنَاهُ: أَعْطَاهُ إِذَا قَامَ، وَلِأَنَّ الْغَايَةَ نِهَائِيَّةً، وَنِهَائِيَّةَ الشَّيْءِ مَقْطَعَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
مَقْطَعًا فَلَا يَكُونُ نِهَائِيَّةً. فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: أَضْرِبْهُ حَتَّى يَتُوبَ، فَلَا يَحْسُنُ مَعَهُ أَنْ
يَقُولَ: وَهَلْ أَضْرِبْهُ إِنْ تَابَ؟

3234. وَهَذَا - وَإِنْ كَانَ لَهُ ظُهُورٌ مَا - وَلَكِنْ لَا يَنْفَكُ عَنْ نَظَرٍ، إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ:
كُلُّ مَا لَهُ ابْتِدَاءٌ فَغَايَتُهُ مَقْطَعٌ لِبِدَائِيَّتِهِ، فَيَرْجِعُ الْحُكْمُ بَعْدَ الْغَايَةِ / إِلَى مَا كَانَ
قَبْلَ الْبِدَايَةِ. فَيَكُونُ الْإِثْبَاتُ مَقْصُورًا وَمَمْدُودًا إِلَى الْغَايَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَيَكُونُ
مَا بَعْدَ الْغَايَةِ كَمَا قَبْلَ الْبِدَايَةِ.

3235. فَإِذَا هَذِهِ الرُّتْبَةُ أَوْضَعُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النَّفْيِ مِمَّا قَبْلَهَا.

مفهوم الحصر
بالنفي والإثبات

3236. الرُّتْبَةُ الثَّامِنَةُ: | كَقَوْلِكَ | : لَا عَالَمَ فِي الْبَلَدِ إِلَّا زَيْدٌ. وَهَذَا قَدْ أَنْكَرَهُ غُلَاةُ
مُنْكَرِي الْمَفْهُومِ، وَقَالُوا: هَذَا نُطِقَ بِالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ وَسُكُوتٌ عَنِ الْمُسْتَشْنَى.
فَمَا خَرَجَ بِقَوْلِهِ «إِلَّا» فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْكَلَامِ، فَصَارَ الْكَلَامُ مَقْصُورًا
عَلَى الْبَاقِي. وَهَذَا ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ، لِأَنَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. فَمَنْ
قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى النَّفْيِ، بَلْ أَثْبَتَ لِلَّهِ تَعَالَى الْأُلُوهِيَّةَ، وَنَفَاهَا
عَنْ غَيْرِهِ. وَمَنْ قَالَ: لَا عَالَمَ إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ، وَلَا سَيْفَ إِلَّا ذُو
الْفِقَارِ، فَقَدْ نَفَى وَأَثْبَتَ قَطْعًا.

3237. وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهُورٍ» وَ«لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» وَ«لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ
بِالْبُرِّ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ» فَهَذِهِ صِيغَةُ الشَّرْطِ، وَمُقْتَضَاهَا نَفْيُ الْمَنْفِيِّ عِنْدَ انْتِفَاءِ
الشَّرْطِ، أَمَّا وُجُودُهُ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ فَلَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ، بَلْ تَفْسُدُ الصَّلَاةُ مَعَ
الطَّهَارَةِ لِسَبَبٍ آخَرَ، وَكَذَلِكَ النِّكَاحُ مَعَ الْوَلِيِّ، وَالتَّبِيعُ مَعَ الْمُسَاوَاةِ، وَهَذَا

عَلَى وَفْقِ قَاعِدَةِ الْمَفْهُومِ، فَإِنَّ إِثْبَاتَ الْحُكْمِ عِنْدَ وَصْفٍ لَا يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِهِ عِنْدَ انْتِفَائِهِ، بَلْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ النُّطْقِ.

3238. وَكَذَلِكَ نَفْيُهُ عِنْدَ انْتِفَاءِ شَيْءٍ لَا يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِهِ عِنْدَ ثُبُوتِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، بَلْ

يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ النُّطْقِ، وَيَكُونُ الْمَنْطُوقُ بِهِ النَّفْيُ عِنْدَ الانْتِفَاءِ فَقَطُّ،

بِخِلَافِ قَوْلِهِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَ«لَا / عَالَمَ إِلَّا زَيْدٌ» لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ وَرَدَّ عَلَى النَّفْيِ،

وَالِاسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ، وَمِنْ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ. وَقَوْلُهُ «لَا صَلَاةَ» لَيْسَ فِيهِ

تَعَرُّضٌ لِلطَّهَارَةِ، بَلْ لِلصَّلَاةِ فَقَطُّ. وَقَوْلُهُ «إِلَّا بِطُهُورٍ» لَيْسَ إِثْبَاتًا لِلصَّلَاةِ، بَلْ

لِلطَّهْرِ الَّذِي لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ فِي الْكَلَامِ، فَلَا يَفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الشَّرْطُ. ١١

[210/2]

3239. مَسْأَلَةٌ: الْقَائِلُونَ بِالْمَفْهُومِ أَقْرَأُوا بِأَنَّهُ لَا مَفْهُومَ لِقَوْلِهِ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ

بَيْنَهُمَا﴾ (النساء: 35) وَلَا لِقَوْلِهِ «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُمْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا» لِأَنَّ الْبَاعِثَ

عَلَى التَّخْصِصِ الْعَادَةِ، لِأَنَّ الْخُلْعَ لَا يَجْرِي إِلَّا عِنْدَ الشَّقَاقِ، وَالْمَرْأَةُ لَا

تُنْكَحُ نَفْسَهَا إِلَّا إِذَا أَبَى الْوَلِيُّ.

لا مفهوم لما خرج
مخرج العادة
الغالبية

3240. وَكَذَلِكَ الْقَائِلُونَ بِمَفْهُومِ اللَّقَبِ قَالُوا: لَا مَفْهُومَ لِقَوْلِهِ: «صُوبُوا عَلَيْهِ ذُنُوبًا مِنْ

مَاءٍ» وَ«لَيْسَتْ نَجَسٌ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ» لِأَنَّهُ ذَكَرَهُمَا لِكُونِهِمَا غَالِبَيْنِ. وَإِذَا كَانَ يَسْقُطُ

الْمَفْهُومُ بِمِثْلِ هَذَا الْبَاعِثِ، فَحَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا الْبَاعِثُ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ

بَاعِثٌ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا، فَكَيْفَ يُبْنَى الْحُكْمُ عَلَى عَدَمِ ظُهُورِ الْبَاعِثِ لَنَا؟

3241. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ انْتَفَى الْبَاعِثُ الْمُخَصَّصُ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاسْتَوَتْ الْحَاجَةُ

فِي الْمَذْكُورِ وَالْمُسْكُوتِ؛ وَاسْتَوَيَا فِي الذِّكْرِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مَنْسِيًّا، فَهَلْ

يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَخْصَّ أَحَدَهُمَا بِالذِّكْرِ؟ فَإِنْ جَوَزْتُمْ فَهُوَ نِسْبَةٌ إِلَى

اللَّغْوِ وَالْعَبَثِ. وَكَانَ كَقَوْلِهِ: يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الطَّوِيلِ وَالْأَبْيَضِ. فَقُلْنَا: وَهَلْ

يَجِبُ عَلَى الْقَصِيرِ وَالْأَسْوَدِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: فَلِمَ خَصَّصْتَ هَذَا بِالذِّكْرِ؟

/ فَقَالَ: بِالتَّشْهِي وَالْتَّحْكُمِ. فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى خِلَافِ الْجِدِّ. وَيَصْلُحُ

ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُلْعَبُ بِهِ وَيُضْحَكُ مِنْهُ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: الْيَهُودِيُّ إِذَا مَاتَ لَا

يُبْصِرُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ هُزُؤًا. فَثَبَّتَ بِهَذَا أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَاعِثٌ، فَإِذَا لَمْ

يَظْهَرْ فَلَا أَصْلَ عَدَمِهِ. أَمَّا إِسْقَاطُ دَلَالَتِهِ لِتَوْهْمِ بَاعِثٍ عَلَى التَّخْصِصِ سِوَى

عود إلى مناقشة
فائدة تخصيص
الوصف بالذكر

[211/2]

اختصاص الحكم به، فهو رفع للدلالة بالتوهم.

3242. قلنا: ما ذكرتموه مسلم، وهو أيضا جار في تخصيص اللقب. واليهودي اسم لقب ويستقبح تخصيصه. ولا مفهوم للقب، لأن ذلك يحسم سبيل القياس. وإنما أسقط مفهوم اللقب لأنه ليس فيه دلالة من حيث اللفظ، بل هو نطق بشيء وسكوت عن شيء. فينبغي أن يقال: فلم سكت عن البعض ونطق بالبعض؟ فنقول: لا ندري، فإن ذلك يحتمل أن يكون بسبب اختصاص الحكم ويحتمل أن يكون بسبب آخر، فلا يثبت الاختصاص بمجرد احتمال ووهم. وكذلك تخصيص الوصف، ولا فرق.

3243. فإذا لسنا ندرأ الدليل بالوهم، بل الخصم يبني الدليل على الوهم. فإنه ما لم ينتف سائر البواعث لا يتعين باعث اختصاص الحكم. وتقدير انتفاء البواعث وهم مجرد. وأما قول القائل: اليهودي إذا مات لا يبصر، فليس استقبحه للتخصيص، بل لأنه ذكر ما هو جلي. فإنه لو قال: الإنسان إذا مات لم يبصر؛ أو الحيوان إذا مات لا يبصر، استقبح ذلك، لأنه تعرض لما هو واضح / في نفسه. فإن تعرض لمشكل فلا يستقبح التخصيص في كل مقام، كقوله: العبد إذا وقع في الحج لزمته الكفارة. فهذا لا يستقبح، وإن شاركه الحر. وكقوله: الإنسان لا يتحرك إلا بالإرادة، ولا يريد إلا بعد الإدراك، فلا يستقبح وإن كان سائر الحيوان يشاركه في ذلك.

3244. هذا تمام التحقيق في المفهوم. وبه تمام النظر في الفن الثاني، وهو اقتباس الحكم من اللفظ لا من حيث صيغته ووضع بل من حيث فحواه وإشارته.

3245. ولم يبق إلا الفن الثالث وهو اقتباس الحكم من حيث معناه ومعقوله. وهو القياس. والقول فيه طويل. ونرى أن نلحق بآخر الفن الثاني القول في فعل رسول الله ﷺ وسكوته، ووجه دلالته على الأحكام. فإنه قد يظن أنه نازل منزلة القول في الدلالة.

3246. ثم بعد الفراغ منه نخوض في الفن الثالث وهو شرح القياس.

القول في دلائل أفعال الرسول ﷺ وسكوته وإستبشاره

3247. وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول في: دلائل الفعل

3248. ونقدم عليه مقدمة في عصمة الأنبياء. فنقول:

عصمة
الأنبياء

3249. لما ثبت ببرهان العقل صدق الأنبياء، وتصديق الله تعالى إياهم بالمعجزات، فكل ما يناقض مدلول المعجزة فهو محال عليهم بدليل العقل. ويناقض مدلول المعجزة جواز الكفر / والجهل بالله تعالى، وكتمان رسالة الله، والكذب والخطأ والغلط فيما يبلغ، والتقصير في التبليغ، والجهل بتفاصيل الشرع الذي أمر بالدعوة إليه.

[213/2]

3250. أما ما يرجع إلى مقارفة الذنب فيما يخصه، ولا يتعلق بالرسالة، فلا يدل على عصمتهم عنه عندنا دليل العقل، بل دليل التوقيف. والإجماع قد دل على عصمتهم عن الكبائر، وعصمتهم أيضاً عما يصغر أقدارهم من القاذورات، كالزنا والسرقه واللواط.

3251. أما الصغائر فقد أنكرها جماعة، وقالوا: الذنوب كلها كبائر. فأوجبوا عصمتهم عنها. والصحيح أن من الذنوب صغائر، وهي التي تكفرها الصلوات الخمس، واجتناب الكبائر، كما ورد في الخبر، وكما قررنا حقيقته في كتاب التوبة من كتاب «إحياء علوم الدين».*

* الإحياء: 4/33-24

3252. فإن قيل: لم لم تثبت عصمتهم بدليل العقل، لأنهم لو لم يعصموا لفترت قلوب الخلق عنهم؟

3253. قلنا: لا يجب عندنا عصمتهم من جميع ما يُنفّر، فقد كانت الحرب سجّالاً بينه ﷺ وبين الكفار، وكان ذلك يُنفّر قلوب قوم عن الإيمان، ولم يعصم

عَنْهُ وَإِنْ ارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ؛ مَعَ أَنَّهُ حَفِظَ عَنِ الْخَطِّ وَالْكِتَابَةِ كَيْ لَا يَرْتَابَ الْمُبْطِلُونَ. وَقَدْ ارْتَابَ جَمَاعَةٌ بِسَبَبِ النَّسْخِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَاتٍ آيَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ (النحل: 101) وَجَمَاعَةٌ بِسَبَبِ الْمُتَشَابِهَاتِ، فَقَالُوا: كَانَ يَقْدِرُ عَلَى كَشْفِ الْغَطَاءِ لَوْ كَانَ نَبِيًّا لِيُخَلِّصَ الْخَلْقَ مِنْ ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ وَالْخِلَافِ، / كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ (آل عمران: 7).

[214/2]

3254. وَهَذَا لِأَنَّ نَفْيَ الْمُنْفِرَاتِ لَيْسَ بِشَرْطِ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ.

3255. هَذَا حُكْمُ الذُّنُوبِ.

جواز النسيان
والسهو على
الأنبياء

3256. أَمَّا النُّسْيَانُ وَالسَّهْوُ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَخْصُهُمْ مِنَ الْعِبَادَاتِ. وَلَا خِلَافَ فِي عِصْمَتِهِمْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَبْلِيغِ الشَّرْعِ وَالرِّسَالَةِ، فَإِنَّهُمْ كَلَّفُوا تَصَدِيقَهُ جَزْمًا، وَلَا يُمَكِّنُ التَّصَدِيقُ مَعَ تَجْوِيزِ الْغَلَطِ.

3257. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ فِيمَا شَرَعَهُ بِالْاجْتِهَادِ، لَكِنْ لَا يُقَرَّرُ عَلَيْهِ.

3258. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: الْمُصِيبُ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ وَاحِدٌ. أَمَّا مَنْ قَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، فَلَا يَتَصَوَّرُ الْخَطَأَ عِنْدَهُ فِي اجْتِهَادِ غَيْرِهِ، فَكَيْفَ فِي اجْتِهَادِهِ؟! رَجَعْنَا إِلَى الْمَقْصُودِ وَهُوَ أَفْعَالُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

أقسام أفعال النبي
صلى الله عليه
وسلم وحكم كل
منها

3259. رَجَعْنَا إِلَى الْمَقْصُودِ وَهُوَ أَفْعَالُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

3260. فَمَا عُرِفَ بِقَوْلِهِ إِنَّهُ تَعَاطَاهُ بَيَانًا لِلْوَاجِبِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» وَ«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» أَوْ عِلْمَ بَقَرِينَةِ الْحَالِ أَنَّهُ إِمْضَاءٌ لِحُكْمٍ نَازِلٍ، كَقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ مِنَ الْكُوعِ، فَهَذَا دَلِيلٌ وَبَيَانٌ.

3261. وَمَا عُرِفَ أَنَّهُ خَاصِّيَّتُهُ، فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا فِي حَقِّ غَيْرِهِ.

3262. وَأَمَّا مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ بَيَانٌ فِي نَفْيٍ وَلَا إِبْثَاتٍ، فَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ لَهُ، بَلْ هُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ وَالنَّدْبِ وَالْوُجُوبِ، وَبَيِّنَ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِهِ، وَبَيِّنَ أَنْ يُشَارِكَهُ غَيْرُهُ فِيهِ.

3263. وَلَا يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ إِلَّا بِدَلِيلٍ زَائِدٍ، بَلْ يُحْتَمَلُ الْحَظَرُ أَيْضًا عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ عَلَيْهِمُ الصَّغَائِرَ.

[215/2]

3264. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ عَلَى الْحَظْرِ. وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَى الْإِبَاحَةِ. / وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَى النَّدْبِ.

3265. وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَى الْوُجُوبِ إِنْ كَانَ فِي الْعِبَادَاتِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْعَادَاتِ فَعَلَى النَّدْبِ، وَيُسْتَحَبُّ التَّأْسِي بِهِ. وَهَذِهِ تَحَكُّمَاتٌ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا صِغَةَ لَهُ، وَهَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ مُتَعَارِضَةٌ. وَنَحْنُ نُفَرِّدُ كُلَّ وَاحِدٍ بِالْإِبْطَالِ:

3266. أَمَّا إِبْطَالُ الْحَمْلِ عَلَى الْحَظْرِ فَهُوَ أَنَّ هَذَا خِيَالٌ مَنْ رَأَى الْأَفْعَالَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ عَلَى الْحَظْرِ. قَالَ: وَهَذَا الْفِعْلُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ شَرْعٌ، وَلَا يَتَعَيَّنُ بِنَفْسِهِ لِبَاحَةِ وَلَا لَوْجُوبٍ، فَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الشَّرْعِ. فَلَقَدْ صَدَقَ فِي إِبْقَاءِ الْحُكْمِ عَلَى مَا كَانَ، وَأَخْطَأَ فِي قَوْلِهِ بَأَنَّ الْأَفْعَالَ قَبْلَ الشَّرْعِ عَلَى الْحَظْرِ. وَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ *.

الرد على القائلين
بالتحريم

* ص: 298

3267. وَيُعَارِضُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ. وَهُوَ أَقْرَبُ مِنَ الْحَظْرِ. ثُمَّ يُلْزَمُ مِنْهُ تَنَاقُضٌ، وَهُوَ أَنَّ يَأْتِي بِفَعْلَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فِي وَقَتَيْنِ، فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَحْرُمَ الشَّيْءُ وَضِدُّهُ، وَهُوَ تَكْلِيفُ الْمُحَالِ.

الرد على القائلين
بالإباحة

180

3268. أَمَّا إِبْطَالُ الْإِبَاحَةِ: فَهُوَ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ أَطْلَقَ لَنَا مِثْلَ ذَلِكَ، فَهُوَ تَحَكُّمٌ، لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا سَمْعٌ. وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَفْعَالِ نَفْيُ الْحَرَجِ، فَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الشَّرْعِ، فَهُوَ حَقٌّ. وَقَدْ كَانَ كَذَلِكَ قَبْلَ فِعْلِهِ، فَلَا دَلَالَةَ إِذَا لِفِعْلِهِ.

الرد على قول
الندب

3269. أَمَّا إِبْطَالُ الْحَمْلِ عَلَى النَّدْبِ: فَإِنَّهُ تَحَكُّمٌ: إِذْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْوُجُوبِ لِإِحْتِمَالِ كَوْنِهِ نَدْبًا، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى النَّدْبِ / لِإِحْتِمَالِ كَوْنِهِ وَاجِبًا، بَلْ لِإِحْتِمَالِ كَوْنِهِ مُبَاحًا.

[216/2]

3270. وَقَدْ تَمَسَّكُوا بِشُبْهَتَيْنِ:

3271. الْأُولَى: أَنَّ فِعْلَهُ يَحْتَمِلُ الْوُجُوبَ وَالنَّدْبَ، وَالنَّدْبُ أَقْلُ دَرَجَاتِهِ. فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ.

3272. قُلْنَا: لَا، بَلِ الْإِبَاحَةُ أَقْلُ دَرَجَاتِهِ. ثُمَّ إِنَّمَا يَصِحُّ مَا ذَكَرُوهُ لَوْ كَانَ النَّدْبُ دَاخِلًا فِي الْوُجُوبِ. وَيَكُونُ الْوُجُوبُ نَدْبًا وَزِيَادَةً. وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ يَدْخُلُ جَوَازُ التَّرْكِ فِي حَدِّ النَّدْبِ، دُونَ حَدِّ الْوُجُوبِ.

3273. وَأَقْرَبُ مَا قِيلَ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى النَّدْبِ لَا سِيَّمَا فِي الْعِبَادَاتِ.

3274. أَمَّا فِي الْعَادَاتِ فَلَا أَقْلَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْإِبَاحَةِ، لَا بِمَجَرَّدِ الْفِعْلِ، وَلَكِنْ

نَعْلَمُ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ فِي كُلِّ فِعْلٍ لَهُ أَنَّهُ جَائِزٌ، وَيَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى الْجَوَازِ. وَيَدُلُّ هَذَا عَلَى نَفْيِ الصَّغَائِرِ عَنْهُ. وَكَانُوا يَتَبَرَّكُونَ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِ فِي الْعَادَاتِ. لَكِنَّ هَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِقَاطِعٍ، إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِدْلَالُهُمْ بِذَلِكَ مَعَ قَرَائِنَ حَسَمَتْ بَقِيَّةَ الْإِحْتِمَالَاتِ. وَكَلَامُنَا فِي مُجَرَّدِ الْأَفْعَالِ دُونَ قَرِينَةٍ، وَلَا شَكٍّ فِي أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فِي قَضَاءِ حَاجَتِهِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ مُبَاحًا إِذَا كَانَ فِي بِنَاءٍ، لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْبِنَاءِ؛ وَلَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَدَى بِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ خَلَا بِنَفْسِهِ، فَلَمْ يَكُنْ يَقْصِدُ إِظْهَارَهُ لِيُعْلَمَ بِالْقَرِينَةِ أَنَّ قَصْدَهُ الدُّعَاءُ إِلَى الْإِقْتِدَاءِ. فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ مَا فَعَلَهُ مُبَاحٌ. وَهَذَا يَدُلُّ / عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُجَوِّزُوا عَلَيْهِ الصَّغَائِرَ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَقِدُوا الْإِقْتِدَاءَ فِي كُلِّ فِعْلٍ، بَلْ مَا تَقَرَّرَ بِهِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ الْبَيَانَ بِالْفِعْلِ.

[217/2]

3275. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّمَسُّكُ بِقَوْلِهِ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: 21) فَأَخْبَرَ أَنَّ لَنَا التَّأْسِيَّ بِهِ. وَلَمْ يَقُلْ: عَلَيْكُمُ التَّأْسِيَّ، فَيَحْمِلُ عَلَى النَّدْبِ لَا عَلَى الْوُجُوبِ.

3276. قُلْنَا: الْآيَةُ حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ. لِأَنَّ التَّأْسِيَّ بِهِ فِي إِيقَاعِ الْفِعْلِ الَّذِي أَوْقَعَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَوْقَعَهُ، فَمَا أَوْقَعَهُ وَاجِبًا أَوْ مُبَاحًا إِذَا أَوْقَعْنَاهُ عَلَى وَجْهِ النَّدْبِ لَمْ نَكُنْ مُقْتَدِينَ بِهِ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ النَّدْبَ فَأَوْقَعْنَاهُ وَاجِبًا خَالَفْنَا التَّأْسِيَّ. فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّأْسِيَّ بِهِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ قَصْدِهِ. وَلَا يُعْرِفُ قَصْدَهُ إِلَّا بِقَوْلِهِ أَوْ بِقَرِينَةٍ. 3277. ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا انْقَسَمَتْ أَفْعَالُهُ إِلَى الْوَاجِبِ وَالنَّدْبِ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَحْمِلُ الْكُلَّ عَلَى الْوُجُوبِ مُتَأَسِّيًّا، وَمَنْ يَجْعَلُ الْكُلَّ أَيْضًا نَدْبًا لَا يَكُونُ مُتَأَسِّيًّا، بَلْ كَانَ ١١ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَفْعَلُ مَا لَا يَدْرِي، فَمَنْ فَعَلَ مَا لَا يَدْرِي عَلَى أَيِّ وَجْهِ فَعَلَهُ لَمْ يَكُنْ مُتَأَسِّيًّا.

180

3278. أَمَّا إِبْطَالُ الْحَمْلِ عَلَى الْوُجُوبِ: فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُعْرِفُ بِضُرُورَةِ عَقْلِ وَلَا نَظَرٍ، وَلَا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ. فَهُوَ تَحَكُّمٌ، لِأَنَّ فِعْلَهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ. وَعِنْدَ مَنْ لَمْ يُوجِبْ عِصْمَتَهُ مِنَ الصَّغَائِرِ يَحْتَمِلُ الْحَظَرَ أَيْضًا. فَلَمْ يُتَحَكَّمْ بِالْحَمْلِ عَلَى الْوُجُوبِ؟

الرد على من قال
بالوجوب

3279. وَلَهُمْ شُبُهَةٌ:

3280. |الشُّبُهَةُ| الأولى: قَوْلُهُمْ: لَا بُدَّ مِنْ وَصْفِ فِعْلِهِ بِأَنَّهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ وَمَصْلَحَةٌ، وَلَوْلَاهُ لَمَا أَقْدَمَ عَلَيْهِ وَلَا تَعَبَّدَ بِهِ.

[218/2]

3281. قُلْنَا: جُمْلَةُ ذَلِكَ مُسَلَّمٌ فِي حَقِّهِ خَاصَّةً، لِيُخْرَجَ بِهِ عَنْ كَوْنِهِ / مَحْظُورًا. وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي حَقِّنَا. وَلَيْسَ يَلْزَمُ الْحُكْمُ بِأَنَّ مَا كَانَ فِي حَقِّهِ حَقًّا وَصَوَابًا وَمَصْلَحَةً كَانَ فِي حَقِّنَا كَذَلِكَ. بَلْ لَعَلَّهُ مَصْلَحَةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى صِفَةِ النُّبُوَّةِ، أَوْ صِفَةٍ هُوَ مُخْتَصٌّ بِهَا. وَلِذَلِكَ خَالَفْنَا فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْجَائِزَاتِ وَالْوَاجِبَاتِ وَالْمَحْظُورَاتِ، بَلْ اخْتَلَفَ الْمُقِيمُ وَالْمُسَافِرُ، وَالْحَائِضُ وَالطَّاهِرُ، فِي الصَّلَوَاتِ. فَلِمَ يَمْتَنَعُ اخْتِلَافُ النَّبِيِّ وَالْأُمَّةِ؟

3282. |الشُّبُهَةُ| الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَتَعْظِيمُ النَّبِيِّ وَاجِبٌ، وَالتَّأْسِي بِهِ تَعْظِيمٌ.

3283. قُلْنَا: تَعْظِيمُ الْمَلِكِ فِي الْإِنْقِيَادِ لَهُ فِيمَا يَأْمُرُ وَيَنْهَى، لَا فِي التَّرَبُّعِ إِذَا تَرَبَّعَ، وَلَا فِي الْجُلُوسِ عَلَى السَّرِيرِ إِذَا جَلَسَ عَلَيْهِ. فَلَوْ نَذَرَ الرَّسُولُ أَشْيَاءَ لَمْ يَكُنْ تَعْظِيمُهُ فِي أَنْ نَنْذَرَهَا مِثْلَ مَا نَذَرَهَا. وَلَوْ طَلَّقَ أَوْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى لَمْ يَكُنْ تَعْظِيمُهُ فِي التَّشَبُّهِ بِهِ.

3284. |الشُّبُهَةُ| الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُتَابَعَ فِي أَفْعَالِهِ لَجَازَ أَنْ لَا يُتَابَعَ فِي أَقْوَالِهِ. وَذَلِكَ تَصْغِيرُ لِقَدْرِهِ وَتَنْفِيرُ لِلْقُلُوبِ عَنْهُ.

3285. قُلْنَا: هَذَا هَذِيَانُ، فَإِنَّ الْمُخَالَفَةَ فِي الْقَوْلِ عِصْيَانٌ لَهُ، وَهُوَ مَبْعُوثٌ لِلتَّبْلِيغِ حَتَّى يُطَاعَ فِي أَقْوَالِهِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ مُتَعَدٍّ إِلَى غَيْرِهِ وَفِعْلُهُ قَاصِرٌ عَلَيْهِ. وَأَمَّا التَّنْفِيرُ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا التِّفَاتِ إِلَيْهِ. وَلَوْ كَانَ تَرَكُّ التَّشَبُّهِ بِهِ تَصْغِيرًا لَكَانَ تَرَكُّنَا لِلْوَصَالِ وَتَرَكُّنَا نِكَاحَ تِسْعٍ بَلْ تَرَكُّنَا دَعْوَةَ النُّبُوَّةِ تَصْغِيرًا.

3286. فَاسْتَبَانَ أَنَّ هَذِهِ خَيَالَاتٌ. وَأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ الْفِعْلَ مُتَرَدِّدٌ، كَمَا أَنَّ اللَّفْظَ الْمُشْتَرَكَ كَالْقُرْءِ، وَالْجَوْنِ، مُتَرَدِّدٌ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى أَحَدِ الْوُجُوهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ زَائِدٍ.

[219/2]

3287. |الشُّبُهَةُ| الرَّابِعَةُ: تَمَسُّكُهُمْ / بِأَيِّ مِنَ الْكِتَابِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾ (الأعراف: 158) وَأَنَّهُ يَعُمُّ الْأَقْوَالَ وَالْأَفْعَالَ. وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (النور: 63) وَقَوْلِهِ ﴿وَمَاءَ أُنْثَى كَمَا أُنْثَى فَخُذُوهُ﴾ (الحشر: 7)

وَأَمْثَالِهِ. وَجَمِيعُ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى قَبُولِ أَقْوَالِهِ، وَغَايَتُهُ أَنْ يَعْمَ الْأَقْوَالُ وَالْأَفْعَالُ. وَتَخْصِيصُ الْعُمُومِ مُمَكِّنٌ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ عَلَى الْحَائِضِ وَالْمَرِيضِ مُوَافَقَتُهُ ۱۱ مَعَ أَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالِاتِّبَاعِ وَالطَّاعَةِ.

3288 | الشُّبْهَةُ | الْخَامِسَةُ وَهِيَ أَظْهَرُهَا: تَمَسُّكُهُمْ بِفِعْلِ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ وَاصَلُوا الصِّيَامَ لَمَّا وَاصَلَ، وَخَلَعُوا نِعَالَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لَمَّا خَلَعَ، وَأَمَرَهُمْ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ بِالتَّحَلُّلِ بِالْحَلْقِ فَتَوَقَّفُوا، فَشَكَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: «اخْرُجْ إِلَيْهِمْ فَادْبَحْ وَاحْلِقْ» فَفَعَلَ، فَذَبَحُوا وَحَلَقُوا مُسَارِعِينَ. وَأَنَّهُ خَلَعَ خَاتَمَهُ فَخَلَعُوا، وَبِأَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ، وَيَقُولُ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ، وَبِأَنَّهُ قَالَ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ عَنْ قُبْلَةِ الصَّائِمِ: فَقَالَ: «أَلَا أَخْبَرْتَنِي أَنِّي أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟» وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِاجْتِمَاعِهِمْ اخْتَلَفُوا فِي الْغُسْلِ مِنَ التِّقَاءِ الْخَتَانَيْنِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ فَاغْتَسَلْنَا» فَارْجِعُوا إِلَى ذَلِكَ.

3289 | الْجَوَابُ: مِنْ وَجْهِ:

3290 | الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ أَخْبَارُ أَحَادٍ، وَكَمَا لَا يَثْبُتُ الْقِيَاسُ وَخَبَرُ الْوَاحِدِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ فَكَذَلِكَ هَذَا لِأَنَّهُ أَصْلٌ مِنَ الْأُصُولِ.

3291 | الثَّانِي: أَنَّهُمْ لَمْ يَتَّبِعُوهُ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ وَعِبَادَاتِهِ، فَكَيْفَ صَارَ / اتِّبَاعُهُمْ لِلْبَعْضِ دَلِيلًا، وَلَمْ تَصِرْ مُخَالَفَتُهُمْ فِي الْبَعْضِ دَلِيلَ جَوَازِ الْمُخَالَفَةِ.

3292 | الثَّالِثُ: وَهُوَ التَّحْقِيقُ: أَنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالْوُضُوءِ، وَقَدْ كَانَ بَيِّنَ لَهُمْ أَنَّ شَرْعَهُ وَشَرْعَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ، فَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» وَ «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» وَعَلَّمَهُمْ الْوُضُوءَ، وَقَالَ «هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي».

3293 | وَأَمَّا الْوَصَالُ فَإِنَّهُمْ ظَنُّوا لَمَّا أَمَرَهُمْ بِالصَّوْمِ وَاشْتَغَلَ مَعَهُمْ بِهِ أَنَّهُ قَصَدَ بِفِعْلِهِ امْتِثَالَ الْوَاجِبِ، وَبَيَّانَهُ، فَرَدَّ عَلَيْهِمْ ظَنَّهُمْ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْمُوَافَقَةَ.

3294 | وَكَذَلِكَ فِي قُبْلَةِ الصَّائِمِ رُبَّمَا كَانَ قَدْ بَيَّنَ لَهُمْ مُسَاوَاةَ الْحُكْمِ فِي الْمُفْطَرَاتِ، وَأَنَّ شَرْعَهُ شَرْعُهُمْ.

3295. وَكَذَلِكَ فِي الْأَحْدَاثِ قَدْ عَرَفَهُمْ مُسَاوَاةَ الْحُكْمِ فِيهَا، فَفَهَمُوا لَا بِمُجَرَّدِ حِكَايَةِ الْفِعْلِ، كَيْفَ وَقَدْ نُقِلَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ».

3296. وَأَمَّا خَلْعُ الْخَاتَمِ فَهُوَ مُبَاحٌ، فَلَمَّا خَلَعَ أَحَبُّوا مُوَافَقَتَهُ، لَا لِاعْتِقَادِهِمْ وَجُوبَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، أَوْ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ لَمَّا سَاوَاهُمْ فِي سُنَّةِ التَّخْتِمِ فَيَسَاوِيهِمْ فِي سُنَّةِ الْخَلْعِ.

3297. فَإِنْ قِيلَ: الْأَصْلُ أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ عَامٌّ إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ.

3298. قُلْنَا: لَا، بَلِ الْأَصْلُ أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ فَهُوَ خَاصٌّ إِلَّا مَا عَمَّمَهُ.

الأصل في أفعال
النبي صلى الله
عليه وسلم أنها
خاصة إلا ما عممه

3299. فَإِنْ قِيلَ: التَّعْمِيمُ أَكْثَرُ فَلْيُنَزِّلْ عَلَيْهِ.

3300. قُلْنَا: وَلَمْ يَجِبِ التَّنْزِيلُ عَلَى الْأَكْثَرِ؟ وَإِذَا اسْتُبْهِتَتْ أُخْتُ بَعْشَرَ أَجْنَبِيَّاتٍ فَلَا أَكْثَرَ حَلَالٍ، وَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ بِهِ. كَيْفَ وَالْمُبَاحَاتُ أَكْثَرُ مِنَ الْمَنْدُوبَاتِ،

فَلْتَلْحَقْ بِهَا؟ وَالْمَنْدُوبَاتُ أَكْثَرُ / مِنَ الْوَاجِبَاتِ، فَلْتَلْحَقْ بِهَا. بَلْ رُبَّمَا قَالَ الْقَائِلُ: الْمَحْظُورَاتُ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، فَلْتُنَزِّلْ عَلَيْهَا.

[221/2]

الفصل الثاني في:

تنبيهات متفرقة في أحكام الأفعال

3301. الْأَوَّلُ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا نُقِلَ إِلَيْنَا فِعْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَمَا الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْهُ؟ وَمَا الَّذِي يُسْتَحَبُّ؟

الخطوات التي
يتبعها المجتهد
لاستفادة الأحكام
من الأفعال

3302. قُلْنَا: لَا يَجِبُ إِلَّا أَمْرٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْبَحْثُ عَنْهُ: هَلْ وَرَدَ بَيَانًا لِخِطَابِ عَامٍّ، أَوْ تَنْفِيدًا لِحُكْمٍ لَازِمٍ عَامٍّ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا اتِّبَاعُهُ. أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ فَيَكُونُ قَاصِرًا عَلَيْهِ؟ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهِ بَيَانًا لِحُكْمٍ عَامٍّ فَالْبَحْثُ عَنْ كَوْنِهِ نَذْبًا فِي حَقِّهِ أَوْ وَاجِبًا أَوْ مُبَاحًا أَوْ مَحْظُورًا أَوْ قِضَاءً أَوْ آدَاءً مُوسَعًا أَوْ مُضَيِّقًا لَا يَجِبُ، بَلْ هُوَ زِيَادَةُ دَرَجَةٍ، وَفَضْلٌ فِي الْعِلْمِ، يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ أَنْ يَعْرِفَهُ.

3303. فَإِنْ قِيلَ: كَمْ أَصْنَافٌ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ سِوَى الْفِعْلِ؟

أصناف ما يحتاج
إلى البيان

3304. قُلْنَا: كُلُّ مَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ، كَالْمُجْمَلِ، وَالْمَجَازِ، وَالْمَنْقُولِ عَنْ وَضْعِهِ، وَالْمَنْقُولِ بِتَصَرُّفِ الشَّرْعِ، وَالْعَامِّ الْمُحْتَمِلِ لِلْخُصُوصِ، وَالظَّاهِرِ الْمُحْتَمِلِ

لِلتَّأْوِيلِ، وَنَسَخَ الْحُكْمَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ، وَمَعْنَى قَوْلِ «أَفْعَلْ» أَنَّهُ لِلنَّدْبِ أَوْ
الْوُجُوبِ، أَوْ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ التَّرَاحِي، أَوْ أَنَّهُ لِلتَّكْرَارِ أَوْ الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ،
وَالْجُمْلِ الْمَعْطُوفَةِ إِذَا أُعْقِبَتْ بِاسْتِثْنَاءٍ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ مِمَّا يَتَعَارَضُ فِيهِ
الِاخْتِمَالُ. وَالْفِعْلُ مِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ.

حكم الفعل البياني
في حق النبي صلى
الله عليه وسلم

|222/2|

3305. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ / بَيَّنَ لَنَا بِفِعْلِهِ نَدْبًا فَهَلْ يَكُونُ فِعْلُهُ وَاجِبًا؟

3306. قُلْنَا: هُوَ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بَيَانٌ وَاجِبٌ، لِأَنَّهُ تَبْلِيغٌ لِلشَّرْعِ. وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
فِعْلٌ: نَدْبٌ.

3307. وَذَهَبَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ إِلَى أَنَّ بَيَانَ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ، وَبَيَانَ النَّدْبِ نَدْبٌ، وَبَيَانَ
الْمُبَاحِ مُبَاحٌ. وَيَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ بَيَانُ الْمَحْظُورِ مَحْظُورًا، فَإِذَا كَانَ بَيَانُ
الْمَحْظُورِ وَاجِبًا، فَلَمْ لَا يَكُونَ بَيَانُ النَّدْبِ وَاجِبًا. وَكَذَلِكَ بَيَانُ الْمُبَاحِ، وَهِيَ
أَحْكَامُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ. وَالرَّسُولُ مَأْمُورٌ بِالتَّبْلِيغِ. وَبَيَانُهُ بِالْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ،
وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا أَتَى بِالْفِعْلِ فَقَدْ أَتَى بِإِحْدَى خَصْلَتَي الْوَاجِبِ. فَيَكُونُ
فِعْلُهُ وَاقِعًا عَنِ الْوَاجِبِ.

ما يعرف به أن
الفعل بيان

3308. فَإِنْ قِيلَ: وَبِمَ يَعْرِفُ كَوْنُ فِعْلِهِ ﷺ بَيَانًا؟

3309. قُلْنَا: إِمَّا بِصَرِيحِ قَوْلِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ بِقَرَائِنَ. وَهِيَ كَثِيرَةٌ:

3310. إِحْدَاهَا: أَنَّ يَرِدَ خِطَابُ مُجْمَلٍ، وَلَمْ يُبَيِّنْهُ بِقَوْلِهِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ، ثُمَّ فَعَلَ
عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالتَّنْفِيذِ لِلْحُكْمِ فِعْلًا صَالِحًا لِلْبَيَانِ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ بَيَانٌ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ
لَكَانَ مُؤَخَّرًا لِلْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ عَقْلًا عِنْدَ قَوْمٍ، وَسَمْعًا
عِنْدَ آخَرِينَ، وَكَوْنُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. لَكِنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ مُتَعَيِّنًا لِلْبَيَانِ يَظْهَرُ
لِلصَّحَابَةِ، إِذْ قَدْ عَلِمُوا عَدَمَ الْبَيَانِ بِالْقَوْلِ. أَمَّا نَحْنُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ بَيَّنَّ
بِالْقَوْلِ وَلَمْ يَبْلُغْنَا، فَيَكُونُ الظَّاهِرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْفِعْلَ بَيَانٌ. فَقَطَعَ يَدِ السَّارِقِ مِنَ
الْكُوعِ، وَتَيَمَّمَهُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
(المائدة: 38) وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ / وَأَيْدِيَكُمْ ﴿ (المائدة: 6).

|223/2|

3311. الثَّانِيَّةُ: أَنَّ يُنْقَلَ إِلَيْنَا فِعْلٌ غَيْرُ مُفَصَّلٍ، كَمَسْحِهِ رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ
لِكَوْنِهِمَا مُسْحًا بِمَاءٍ وَاحِدٍ أَوْ بِمَاءٍ جَدِيدٍ، ثُمَّ يُنْقَلَ أَنَّهُ أَخَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا.

فَهَذَا فِي الظَّاهِرِ يُزِيلُ الإِجْمَالَ عَنِ الْأَوَّلِ، وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْوَاجِبَ مَاءٌ وَاحِدٌ، وَأَنَّ الْمُسْتَحَبَّ مَاءٌ جَدِيدٌ، فَيَكُونُ أَحَدُ الْفَعْلَيْنِ مَحْمُولًا عَلَى الْأَقْلَى. وَالثَّانِي عَلَى الْأَكْمَلِ.

3312. **الثَّالِثَةُ:** أَنْ يَتْرَكَ مَا لَزِمَهُ، فَيَكُونُ بَيَانًا لِكَوْنِهِ مَنْسُوحًا فِي حَقِّهِ، أَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا يَثْبُتُ النَّسْخُ إِلَّا بِبَيَانِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْحُكْمِ. نَعَمْ. لَوْ تَرَكَ غَيْرَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يُنْكِرْ، مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِهِ فَيَدُلُّ عَلَى النَّسْخِ فِي حَقِّ الْغَيْرِ.

3313. **الرَّابِعَةُ:** أَنَّهُ إِذَا أُتِيَ بِسَارِقٍ ثَمَرٍ، أَوْ مَا دُونَ النَّصَابِ، فَلَمْ يَقْطَعْ، فَيَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِ الْآيَةِ. لَكِنَّ هَذَا بِشَرْطٍ أَنْ يُعْلَمَ انْتِفَاءُ شُبْهَةِ أُخْرَى تَدْرَأُ الْقَطْعَ، لِأَنَّهُ لَوْ أُتِيَ بِسَارِقٍ سَيْفٍ فَلَمْ يَقْطَعْهُ، فَلَا يَتَبَيَّنُ لَنَا سُقُوطُ الْقَطْعِ فِي السَّيْفِ، وَلَا فِي الْحَدِيدِ، لَكِنْ يُبْحَثُ عَنْ سَبَبِهِ. فَكَذَلِكَ الثَّمَرُ، وَمَا دُونَ النَّصَابِ. وَكَذَلِكَ تَرْكُهُ الْقُنُوتَ، وَالتَّسْمِيَةَ، وَالتَّشْهَدَ الْأَوَّلَ مَرَّةً وَاحِدَةً، لَا يَدُلُّ عَلَى النَّسْخِ، إِذْ يُحْمَلُ عَلَى نِسْيَانٍ، أَوْ عَلَى بَيَانِ جَوَازِ تَرْكِ الشُّنَّةِ. وَإِنْ تَرَكَ مَرَاتٍ دَلَّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ. وَكَذَلِكَ لَوْ تَرَكَ الْفَخِذَ مَكْشُوفَةً دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَوْرَةِ.

3314. **الْخَامِسَةُ:** إِذَا فَعَلَ فِي الصَّلَاةِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَأَفْسَدَ الصَّلَاةَ، دَلَّ عَلَى الْوُجُوبِ، كَزِيَادَةِ رُكُوعٍ فِي الْخُسُوفِ. وَكَحْمَلِ أَمَامَةٍ فِي الصَّلَاةِ، يَدُلُّ عَلَى / أَنَّ الْفِعْلَ الْقَلِيلَ لَا يُبْطَلُ، وَأَنَّهُ فِعْلٌ قَلِيلٌ، وَهَذَا - مَعَ قَوْلِهِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» - يَكُونُ بَيَانًا فِي حَقِّنَا.

|224/2|

3315. **السَّادِسَةُ:** إِذَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ وَأَخَذَ الْجِزْيَةَ وَالزَّكَاةَ مُجْمَلًا، ثُمَّ أَنْشَأَ الصَّلَاةَ وَابْتَدَأَ بِأَخْذِ (الزَّكَاةِ) وَالْجِزْيَةِ، فَيُظْهِرُ كَوْنَهُ بَيَانًا وَتَنْفِيدًا. لَكِنْ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْحَاجَةُ مُتَنَجِّزَةً بِحَيْثُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ، فَلَا يَتَعَيَّنُ لِكَوْنِهِ بَيَانًا، بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا أَمَرَ بِهِ خَاصَّةً فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. فَإِذَا لَا يَصِيرُ بَيَانًا لِلْحُكْمِ الْعَامِّ إِلَّا بِقَرِينَةٍ أُخْرَى.

3316. **السَّابِعَةُ:** أَخَذَهُ مَا لَا مِمَّنْ فَعَلَ فِعْلًا، أَوْ إِيقَاعُهُ بِهِ ضَرْبًا، أَوْ نَوْعَ عُقُوبَةٍ. فَإِنَّهُ لَهُ خَاصَّةٌ، مَا لَمْ يُنَبَّهْ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ فَعَلِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَالِ، لِأَنَّهُ وَإِنْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ الْفِعْلُ فَلَا يَتَعَيَّنُ لِكَوْنِهِ مُوجِبَ أَخْذِ الْمَالِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ

وَجُودٌ سَبَبٌ آخَرُ هُوَ الْمُقْتَضِي لِلْمَالِ وَلِلْعُقُوبَةِ. أَمَّا قَضَاؤُهُ عَلَى مَنْ فَعَلَ فِعْلاً
بِعُقُوبَةٍ أَوْ مَالٍ، كَقَضَائِهِ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ بِاعْتِقَاقِ رَقَبَةٍ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُوجِبُ
الْفِعْلِ، لِأَنَّ الرَّاويَ لَا يَقُولُ: قَضَى عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا لَمَّا فَعَلَ كَذَا، إِلَّا بَعْدَ
مَعْرِفَةِ السَّبَبِيَّةِ بِالْقَرِينَةِ.

3317. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا فَعَلَ فِعْلاً وَكَانَ بَيَانًا، وَوَقَعَ فِي زَمَانٍ، وَمَكَانٍ، وَعَلَى هَيْئَةٍ، فَهَلْ
يَتَّبَعُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالْهَيْئَةُ؟

هل يقتدى بزمان
الفعل أو مكانه

3318. فَيُقَالُ: أَمَّا الْهَيْئَةُ وَالْكِيفِيَّةُ فَنَعَمْ، وَأَمَّا الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ، فَهُوَ كَتَغْيِمِ السَّمَاءِ
وَصَحْوِهَا، وَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْأَحْكَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ لَا تَقَابَهُ،
بَدَلِيلٌ دَلَّ عَلَيْهِ، كَاخْتِصَاصِ الْحَجِّ بِعَرَفَاتٍ / وَالْبَيْتِ، وَاخْتِصَاصِ الصَّلَوَاتِ
بِأَوْقَاتٍ، لِأَنَّهُ لَوْ اتَّبَعَ الْمَكَانُ لِلزَّمَنِ مُرَاعَاةً تِلْكَ الرِّوَايَةَ بِعَيْنِهَا، وَوَجِبَ مُرَاعَاةُ
ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَقَدْ انْقَضَى وَلَا يُمَكِّنُ إِعَادَتَهُ، وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْقَاتِ لَيْسَ مِثْلًا،
فَيَجِبُ إِعَادَةُ الْفِعْلِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، وَهُوَ مُحَالٌ.

[225/2]

3319. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: إِنْ تَكَرَّرَ فِعْلُهُ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ وَزَمَانٍ وَاحِدٍ دَلَّ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ،
وَالْإِلَّا فَلَا. وَهُوَ فَاسِدٌ لِمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

حكم التقرير

3320. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ فِعْلُهُ بَيَانًا فَتَقْرِيرُهُ عَلَى الْفِعْلِ، وَسُكُوتُهُ عَلَيْهِ، وَتَرْكُهُ الْإِنْكَارَ،
وَاسْتِبْشَارُهُ بِالْفِعْلِ، أَوْ مَدْحُهُ لَهُ، هَلْ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ. وَهَلْ يَكُونُ بَيَانًا؟

3321. قُلْنَا: نَعَمْ، سُكُوتُهُ مَعَ الْمَعْرِفَةِ، وَتَرْكُهُ الْإِنْكَارَ، دَلِيلٌ عَلَى الْجَوَازِ، إِذْ لَا يَجُوزُ
لَهُ تَرْكُ الْإِنْكَارِ لَوْ كَانَ حَرَامًا. وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِبْشَارُ بِالْبَاطِلِ. فَيَكُونُ دَلِيلًا
عَلَى الْجَوَازِ، كَمَا نُقِلَ فِي قَاعِدَةِ الْقِيَافَةِ. وَإِنَّمَا تَسْقُطُ دَلَالَتُهُ عِنْدَ مَنْ يَحْمِلُ
ذَلِكَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَيَجُوزُ عَلَيْهِ الصَّغِيرَةُ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ اتِّفَاقَ الصَّحَابَةِ عَلَى
إِنْكَارِ ذَلِكَ، وَإِحَالَتِهِ.

3322. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ مَنَعَ مِنَ الْإِنْكَارِ مَانِعٌ، كَعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ التَّحْرِيمُ، فَلِذَلِكَ
فَعَلَهُ، أَوْ بَلَّغَهُ الْإِنْكَارَ مَرَّةً فَلَمْ يَنْجَعْ فِيهِ فَلَمْ يُعَاوِدْهُ؟

3323. قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا مَانِعًا، لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ التَّحْرِيمُ فَيَلْزِمُهُ تَبْلِيغُهُ وَنَهْيُهُ حَتَّى لَا يَعُودَ،
وَمَنْ بَلَّغَهُ وَلَمْ يَنْجَعْ فِيهِ فَيَلْزِمُهُ إِعَادَتُهُ عَلَيْهِ وَتَكَرُّرُهُ كَيْلًا يُتَوَهَّمُ نَسْخُ التَّحْرِيمِ.

3324. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ صَبِيحَةَ كُلِّ سَبْتٍ وَأَحَدٍ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى إِذَا اجْتَمَعُوا فِي كَنَائِسِهِمْ وَبَيْعِهِمْ؟

3325. قُلْنَا: لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُمْ مُصِرُّونَ مَعَ تَبْلِيغِهِ، وَعَلِمَ الْخَلْقُ أَنَّهُ مُصِرٌّ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ دَائِمًا، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا يُوهِمُ النَّسْخَ. بِخِلَافِ فِعْلٍ يَجْرِي بَيْنَ يَدَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَوْ مَرَاتٍ، فَإِنَّ السُّكُوتَ عَنْهُ يُوهِمُ النَّسْخَ. /

[226/2]

الفصل الثالث في:

تعارض الفعلين

3326. فنقول: معنى التعارض التناقض: فَإِنْ وَقَعَ فِي الْخَبَرِ أَوْجَبَ كَوْنُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَذِبًا، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ التَّعَارُضُ فِي الْأَخْبَارِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ.

معنى التعارض:
التناقض

3327. وَإِنْ وَقَعَ فِي الْأَمْرِ أَوِ النَّهْيِ وَالْأَحْكَامِ، فَيَتَنَاقَضُ، فَيَرْفَعُ الْأَخِيرُ الْأَوَّلَ، وَيَكُونُ نَسْخًا. وَهَذَا مُتَصَوِّرٌ.

3328. وَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ التَّعَارُضَ هُوَ التَّنَاقُضُ، فَلَا يُتَصَوَّرُ التَّعَارُضُ فِي الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَرَضِ الْفِعْلَيْنِ فِي زَمَانَيْنِ، أَوْ فِي شَخْصَيْنِ، فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ وَجُوبِ أَحَدِهِمَا وَتَحْرِيمِ الْآخَرِ، فَلَا تَعَارُضَ.

التعارض بين فعل
وفعل

3329. فَإِنْ قِيلَ: فَالْقَوْلُ أَيْضًا لَا يَتَنَاقَضُ، إِذْ يُوجَدُ الْقَوْلَانِ فِي حَالَتَيْنِ، وَإِنَّمَا يَتَنَاقَضُ حُكْمُهُمَا. فَكَذَلِكَ يَتَنَاقَضُ حُكْمُ الْفِعْلَيْنِ.

3330. قُلْنَا: إِنَّمَا يَتَنَاقَضُ حُكْمُ الْقَوْلَيْنِ لِأَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ اقْتَضَى حُكْمًا دَائِمًا، فَيَقْطَعُ الْقَوْلُ الثَّانِي دَوَامَهُ وَالْفِعْلُ لَا يَدُلُّ أَصْلًا عَلَى حُكْمٍ، وَلَا عَلَى دَوَامٍ، نَعَمْ لَوْ أَشْعَرْنَا الشَّارِعَ بِأَنَّهُ يُرِيدُ بِمُبَاشَرَةِ فِعْلٍ بَيَانِ دَوَامِ وَجُوبِهِ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ الْفِعْلَ بَعْدَهُ، كَانَ ذَلِكَ نَسْخًا وَقَطْعًا لِدَوَامِ حُكْمِ ظَهَرَ بِالْفِعْلِ، مَعَ تَقَدُّمِ الْإِشْعَارِ، فَهَذَا الْقَدْرُ مُمَكِّنٌ.

3331. وَأَمَّا التَّعَارُضُ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فَمُمَكِّنٌ، بَأَنِّ يَقُولَ قَوْلًا يُوجِبُ عَلَى أُمَّتِهِ فِعْلًا دَائِمًا، وَأَشْعَرَهُمْ بِأَنِّ حُكْمَهُ فِيهِ حُكْمُهُمْ، ابْتِدَاءً وَنَسْخًا، ثُمَّ فَعَلَ خِلَافَهُ، أَوْ سَكَتَ عَلَى / خِلَافِهِ، كَانَ الْأَخِيرُ نَسْخًا.

التعارض بين
الآقوال والأفعال

[227/2]

3332. وَإِنْ أَشْكَلَ التَّارِيخُ وَجَبَ طَلَبُهُ، وَإِلَّا فَهُوَ مُتَعَارِضٌ. كَمَا رُويَ أَنَّهُ قَالَ فِي السَّارِقِ «وَإِنْ سَرَقَ خَامِسَةً فَاقْتُلُوهُ» ثُمَّ أَتَى بِمَنْ سَرَقَ خَامِسَةً فَلَمْ يَقْتُلْهُ. فَهَذَا إِنْ تَأَخَّرَ فَهُوَ نَسْخُ الْقَوْلِ بِالْفِعْلِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْقَوْلُ فَهُوَ نَسْخُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ.

3333. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: إِذَا تَعَارَضَا وَأَشْكَلَ التَّارِيخُ يُقَدِّمُ الْقَوْلُ، لِأَنَّ الْقَوْلَ بَيَانٌ بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ الْفِعْلِ، وَلِأَنَّ الْفِعْلَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَخْصُهُ، وَالْقَوْلُ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ؛ وَلِأَنَّ الْقَوْلَ يَتَأَكَّدُ بِالتَّكْرَارِ، بِخِلَافِ الْفِعْلِ.

3334. فَنَقُولُ: أَمَّا قَوْلُكُمْ إِنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ بَيَانًا بِنَفْسِهِ، فَمُسَلَّمٌ، وَلَكِنَّ كَلَامَنَا فِي فِعْلِ صَارَ بَيَانًا لِغَيْرِهِ، وَبَعْدَ أَنْ صَارَ بَيَانًا لِغَيْرِهِ، فَلَا يَتَأَخَّرُ عَمَّا كَانَ بَيَانًا بِنَفْسِهِ.

3335. وَأَمَّا خُصُوصُ الْفِعْلِ فَمُسَلَّمٌ أَيْضًا، وَلَكِنَّ كَلَامَنَا فِي فِعْلِ لَا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى خَاصِّيَّتِهِ.

3336. وَأَمَّا تَأْكِيدُ الْقَوْلِ بِالتَّكْرَارِ: إِنَّ عُنْيِي بِهِ أَنَّهُ إِذَا تَوَاتَرَ أَفَادَ الْعِلْمَ، فَهَذَا مُسَلَّمٌ إِذَا تَوَاتَرَ مِنْ أَشْخَاصٍ، فَلَيْسَ هَذَا تَكَرُّرًا، وَتَكَرُّرُهُ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ لَا أَثَرَ لَهُ، كَتَكَرُّارِ الْفِعْلِ.

3337. هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الْأَفْعَالِ الْمُلْحَقَةِ بِالْأَقْوَالِ، وَبَيَانُ مَا فِيهَا مِنَ الْبَيَانِ وَالْإِجْمَالِ.

3338. وَلَنَشْتَغِلْ بَعْدَ هَذَا بِالْفَرْقِ الثَّالِثِ مِنَ الْقَطْبِ الثَّالِثِ وَهُوَ الْمَرْسُومُ لِبَيَانِ كَيْفِيَّةِ دَلَالَةِ الْأَلْفَافِ عَلَى الْمَدْلُولَاتِ بِمَعْقُولِهَا وَمَعْنَاهَا، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى قِيَاسًا. فَلَنَخُصُّ فِي شَرْحِ كِتَابِ الْقِيَاسِ مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ / وَهُوَ خَيْرُ مُعِينٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الفن الثالث في كيفية استثمار الأحكام من ألفاظ والاقتباس من معقول الألفاظ بطريق القياس

3339. وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ وَأَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ:
3340. **الْبَابُ الْأَوَّلُ:** فِي إِثْبَاتِ أَصْلِ الْقِيَاسِ عَلَى مُنْكَرِيهِ.
3341. **الْبَابُ الثَّانِي:** فِي طَرِيقِ إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ.
3342. **الْبَابُ الثَّلَاثُ:** فِي قِيَاسِ الشَّبَهِ.
3343. **الْبَابُ الرَّابِعُ:** فِي أَرْكَانِ الْقِيَاسِ. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ وَالْعِلَّةُ وَالْحُكْمُ، وَبَيَانُ شُرُوطِ كُلِّ رُكْنٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ.

مُقَدِّمَةٌ فِي: حَدِّ الْقِيَاسِ

3344. وَحَدُّهُ أَنَّهُ «حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ فِي إِثْبَاتِ حُكْمٍ لَهُمَا، أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُمَا، بِأَمْرِ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا، مِنْ إِثْبَاتِ حُكْمٍ أَوْ صِفَةٍ أَوْ نَفْيِهِمَا عَنْهُمَا».
3345. ثُمَّ إِنْ كَانَ الْجَامِعُ مُوجِبًا لِلِاجْتِمَاعِ عَلَى الْحُكْمِ، كَانَ قِيَاسًا صَحِيحًا. وَإِلَّا كَانَ فَاسِدًا.

حد
القياس

3346. وَاسْمُ «الْقِيَاسِ» يَشْتَمِلُ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ فِي اللُّغَةِ.

3347. وَلَا بُدَّ فِي كُلِّ قِيَاسٍ مِنْ فَرْعٍ وَأَصْلٍ وَعِلَّةٍ وَحُكْمٍ.

3348. وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ كَوْنُهُمَا مَوْجُودَيْنِ، بَلْ رُبَّمَا يُسْتَدَلُّ بِالنَّفْيِ عَلَى النَّفْيِ. فَلِذَلِكَ لَمْ نَقُلْ حَمْلُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَنَا، وَأَبْدَلْنَا لَفْظَ الشَّيْءِ بِالْمَعْلُومِ؛ وَلَمْ نَقُلْ: حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَنْبُو هَذَا اللَّفْظُ عَنِ الْمَعْدُومِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَبْعُدُ إِطْلَاقُ هَذَا الْإِسْمِ عَلَيْهِ بِتَأْوِيلٍ مَا.

شروط القياس

3349. وَالْحُكْمُ / يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَفْيًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِثْبَاتًا. وَالنَّفْيُ كَانْتِفَاءِ الضَّمَانِ، وَالتَّكْلِيفِ. وَالْإِنْتِفَاءُ أَيْضًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً. فَلِذَلِكَ أَدْرَجْنَا الْجَمِيعَ فِي الْحَدِّ. وَدَلِيلُ صِحَّةِ هَذَا الْحَدِّ اطِّرَادُهُ وَانْعِكَاسُهُ.

3350. أَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي حَدِّ الْقِيَاسِ: إِنَّهُ الدَّلِيلُ الْمُوَصِّلُ إِلَى الْحَقِّ؛ أَوْ: الْعِلْمُ الْوَاقِعُ بِالْمَعْلُومِ عَنْ نَظَرٍ، أَوْ رَدُّ غَائِبٍ إِلَى شَاهِدٍ، فَبَعْضُ هَذَا أَعَمُّ مِنَ الْقِيَاسِ، وَبَعْضُهُ أَخْصَرُّ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِطْنَابِ فِي إِبْطَالِهِ.

نقد بعض الحدود
الأخرى للقياس

3351. وَأَبْعَدُ مِنْهُ إِطْلَاقُ الْفَلَاسِفَةِ اسْمَهُ عَلَى تَرْكِيبِ مُقَدِّمَتَيْنِ يَحْصُلُ مِنْهُمَا نَتِيجَةٌ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُلُّ نَبِيذٍ مُسْكِرٌ، فَيُلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ نَبِيذٍ حَرَامٌ. فَإِنَّ لُزُومَ هَذِهِ النَّتِيجَةِ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ لَا تُنْكِرُهُ، لَكِنَّ الْقِيَاسَ يَسْتَدْعِي أَمْرَيْنِ يُضَافُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ بِنَوْعٍ مِنَ الْمُسَاوَاةِ، إِذْ تَقُولُ الْعَرَبُ: لَا يُقَاسُ فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ فِي عَقْلِهِ وَنَسَبِهِ، وَفُلَانٌ يُقَاسُ إِلَى فُلَانٍ. فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنَى إِضَافِيٍّ بَيْنَ شَيْئَيْنِ.

3352. وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: الْقِيَاسُ هُوَ الْاجْتِهَادُ. وَهُوَ خَطَأٌ، لِأَنَّ الْاجْتِهَادَ أَعَمُّ مِنَ الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِالنَّظَرِ فِي الْعُمُومَاتِ، وَدَقَائِقِ الْأَلْفَافِ، وَسَائِرِ طُرُقِ الْأَدِلَّةِ سِوَى الْقِيَاسِ. ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُنْبِئُ فِي عُرْفِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا عَنِ بَذْلِ الْمُجْتَهِدِ وَسَعَةِ فِي طَلَبِ الْحُكْمِ. وَلَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَنْ يُجْهِدُ نَفْسَهُ، وَيَسْتَفْرِغُ الْوُسْعَ. فَمَنْ حَمَلَ خَرْدَلَةً لَا يُقَالُ: اجْتَهِدَ. وَلَا يُنْبِئُ هَذَا عَنْ خُصُوصِ مَعْنَى الْقِيَاسِ، بَلْ عَنِ الْجَهْدِ الَّذِي هُوَ حَالُ الْقَائِسِ فَقَطْ.

[230/2]

مُقَدِّمَةٌ أُخْرَى فِي:

حَصْرُ مَجَارِي الْاجْتِهَادِ فِي الْعِلَلِ

3353. اعْلَمْ أَنَّا نَعْنِي بِالْعِلَّةِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ مَنَاطَ الْحُكْمِ، أَيَّ مَا أَضَافَ الشَّرْعُ الْحُكْمَ إِلَيْهِ وَنَاطَهُ بِهِ وَنَصَبَهُ عَلَامَةً عَلَى الْحُكْمِ. وَالْاجْتِهَادُ فِي الْعِلَّةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، أَوْ فِي تَنْقِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، أَوْ فِي تَخْرِيجِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَاسْتِنْبَاطِهِ.

الاجتهاد الأول:
في تحقيق مناط
الحكم

3354. أَمَّا الْاجْتِهَادُ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، فَلَا نَعْرِفُ خِلَافًا بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي جَوَازِهِ. مِثَالُهُ الْاجْتِهَادُ فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ بِالْاجْتِهَادِ مَعَ قُدْرَةِ الشَّارِعِ فِي الْإِمَامِ الْأَوَّلِ

عَلَى النَّصِّ. وَكَذَا تَعْيِينُ الْوَلَاةِ وَالْقُضَاةِ، وَكَذَلِكَ فِي تَقْدِيرِ التَّعْزِيرَاتِ، وَتَقْدِيرِ الْكِفَايَاتِ فِي نَفَقَةِ الْقَرَابَاتِ، وَإِجَابِ الْمِثْلِ فِي قِيمِ الْمُتْلَفَاتِ، وَإِجَابِ مَهْرِ الْمِثْلِ وَأَرْوَشِ الْجَنَايَاتِ، وَطَلَبِ الْمِثْلِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ. فَإِنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ فِي نَفَقَةِ الْقَرِيبِ الْكِفَايَةُ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالنَّصِّ، أَمَّا أَنَّ الرُّطْلَ كِفَايَةٌ لِهَذَا الشَّخْصِ أَمْ لَا، فَيُذْرَكُ بِالِاجْتِهَادِ وَالتَّخْمِينِ. وَيَنْتَظَمُ هَذَا الْاجْتِهَادُ بِأَصْلَيْنِ:

3355. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْكِفَايَةِ.

3356. وَالثَّانِي: أَنَّ الرُّطْلَ قَدْرُ الْكِفَايَةِ. فَيَلْزَمُ مِنْهُ: أَنَّهُ الْوَاجِبُ عَلَى الْقَرِيبِ.

3357. أَمَّا الْأَصْلُ الْأَوَّلُ فَمَعْلُومٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَمَعْلُومٌ بِالظَّنِّ.

3358. وَكَذَلِكَ نَقُولُ: يَجِبُ فِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ (المائدة: 95) فنقول: الْمِثْلُ وَاجِبٌ، وَالْبَقَرَةُ مِثْلٌ فَإِذَا هِيَ الْوَاجِبُ، وَالْأَوَّلُ مَعْلُومٌ بِالنَّصِّ. وَهِيَ الْمِثْلِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْحُكْمِ، أَمَّا تَحَقُّقُ الْمِثْلِيَّةِ / فِي الْبَقَرَةِ فَمَعْلُومٌ بِنَوْعٍ مِنَ الْمُقَايَسَةِ وَالِاجْتِهَادِ. وَكَذَلِكَ مَنْ أَتْلَفَ فَرَسًا عَلَى إِنْسَانٍ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ، وَالضَّمَانُ هُوَ الْمِثْلُ فِي الْقِيَمَةِ. أَمَّا كَوْنُ مِائَةِ دِرْهَمٍ مِثْلًا فِي الْقِيَمَةِ فَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِالِاجْتِهَادِ.

[231/2]

3359. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: الْاجْتِهَادُ فِي الْقِبْلَةِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْقِيَاسِ فِي شَيْءٍ، بَلِ الْوَاجِبُ اسْتِقْبَالُ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالنَّصِّ. أَمَّا أَنَّ هَذِهِ جِهَةُ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ بِالِاجْتِهَادِ وَالْأَمَارَاتِ الْمُوجِبَةِ لِلظَّنِّ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْيَقِينِ. وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْقَاضِي بِقَوْلِ الشُّهُودِ ظَنِّيٌّ، لَكِنَّ الْحُكْمَ بِالصَّدَقِ وَاجِبٌ، وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالنَّصِّ. وَقَوْلُ الْعَدْلِ صَدَقَ مَعْلُومٌ بِالظَّنِّ، وَأَمَارَاتُ الْعَدَالَةِ. وَالْعَدَالَةُ لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالظَّنِّ.

3360. فَلْنَعْبُرَ عَنْ هَذَا الْجَنْسِ بِـ «تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ»، لِأَنَّ الْمَنَاطَ مَعْلُومٌ بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ لَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِنْبَاطِهِ. لَكِنْ تَعَذَّرَتْ مَعْرِفَتُهُ بِالْيَقِينِ. فَاسْتُدِلَّ عَلَيْهِ بِأَمَارَاتٍ ظَنِّيَّةٍ. وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ. وَهُوَ نَوْعُ اجْتِهَادٍ ١١ وَالْقِيَاسُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا قِيَاسًا؟ وَكَيْفَ يَكُونُ مُخْتَلَفًا فِيهِ؟ وَهُوَ ضَرُورَةٌ كُلِّ شَرِيعَةٍ، لِأَنَّ التَّنْصِيفَ عَلَى عَدَالَةِ الْأَشْخَاصِ، وَقَدْرَ كِفَايَةِ كُلِّ شَخْصٍ، مُحَالٌ. فَمَنْ يُنْكِرُ الْقِيَاسَ يُنْكِرُهُ حَيْثُ يُمَكِّنُ التَّعْرِيفَ لِلْحُكْمِ بِالنَّصِّ

تحقيق مناط
الحكم

المُحِيط بِمَجَارِي الْحُكْمِ.

تنقيح مناط
الحكم

3361. الاجْتِهَادُ الثَّانِي: فِي تَنْقِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ. وَهَذَا أَيْضًا يُقَرَّبُ بِهِ أَكْثَرُ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ.

[232/2]

3362. مِثَالُهُ: أَنَّ يُضَيَّفَ الشَّارِعُ الْحُكْمَ إِلَى سَبَبٍ، وَيَنْوِطُهُ بِهِ، وَتَقْتَرِنَ بِهِ / أَوْصَافٌ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي التَّأْثِيرِ بِالْإِضَافَةِ فَيَجِبُ حَذْفُهَا عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ حَتَّى يَتَّسِعَ الْحُكْمُ.

3363. مِثَالُهُ: إِيْجَابُ الْعِتْقِ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ حَيْثُ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بِالْوَقَاعِ مَعَ أَهْلِهِ. فَإِنَّا نُلْحِقُ بِهِ أَعْرَابِيًّا آخَرَ، بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ» أَوْ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ التَّكْلِيفَ يَعُمُّ الْأَشْخَاصَ. وَلَكِنَّا نُلْحِقُ التُّرْكِيَّ وَالْعَجَمِيَّ بِهِ، لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ: وَقَاعُ مُكَلَّفٍ لَا وَقَاعُ أَعْرَابِيٍّ، وَنُلْحِقُ بِهِ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ آخَرَ. لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمَنَاطَ هَتَكَ حُرْمَةَ رَمَضَانَ، لَا حُرْمَةَ ذَلِكَ الرَّمَضَانِ، بَلْ نُلْحِقُ بِهِ يَوْمًا آخَرَ مِنْ ذَلِكَ الرَّمَضَانِ، وَلَوْ وَطِئَ أَمَتُهُ أَوْ جَبَنَّا عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ كَوْنَ الْمَوْطُوءَةِ مَنْكُوحَةً لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ. بَلْ نُلْحِقُ بِهِ الزَّنَا، لِأَنَّهُ أَشَدُّ فِي هَتَكَ الْحُرْمَةِ.

3364. إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْحَالَاتِ مَعْلُومَةٌ، تَنْبِيْهِ عَلَى تَنْقِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، بِحَذْفِ مَا عُلِمَ بِعَادَةِ الشَّرْعِ فِي مَوَارِدِهِ وَمَصَادِرِهِ فِي أَحْكَامِهِ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ. وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُ بَعْضِ الْأَوْصَافِ مَظْنُونًا، فَيَنْقَدِحُ الْخِلَافُ فِيهِ. كَاِجْبَابِ الْكَفَّارَةِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ. إِذْ يُمَكِّنُ أَنَّ يُقَالَ: مَنَاطُ الْكَفَّارَةِ كَوْنُهُ مُفْسِدًا لِلصَّوْمِ الْمُحْتَرَمِ، وَالْجَمَاعُ آلَةُ الْإِفْسَادِ، كَمَا أَنَّ مَنَاطَ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِالسَّيْفِ كَوْنُهُ مُزْهِقًا رُوحًا مُحْتَرَمَةً. وَالسَّيْفُ آلَةٌ. فَيُلْحَقُ بِهِ السَّكِّينُ وَالرُّمْحُ وَالْمُثْقَلُ. فَكَذَلِكَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ آلَةٌ.

[233/2]

3365. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: الْجَمَاعُ مِمَّا لَا تَنْزَجِرُ النَّفْسُ / عَنْهُ عِنْدَ هَيْجَانِ شَهْوَتِهِ لِمَجَرَّدِ وَازِعِ الدِّينِ، فَيُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى كَفَّارَةٍ وَازِعَةٍ، بِخِلَافِ الْأَكْلِ، وَهَذَا مُحْتَمَلٌ.

3366. وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ هَذَا تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ بَعْدَ أَنْ عُرِفَ الْمَنَاطُ بِالنَّصِّ لَا بِالِاسْتِنْبَاطِ. وَلِذَلِكَ أَقْرَبُ بِهِ أَكْثَرُ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ. بَلْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا قِيَاسَ فِي

الْكُفَّارَاتِ، وَأُثِّبَتْ هَذَا النَّمْطَ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَسَمَّاهُ «اسْتِدْلَالًا». فَمَنْ جَحَدَ هَذَا الْجِنْسَ مِنْ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ وَأَصْحَابِ الظَّاهِرِ لَمْ يَخَفْ فَسَادُ كَلَامِهِ ١١. وَلَا مَعْنَى لِلْإِطْنَابِ فِي إِفْسَادِهِ.

3367. الاجتهاد الثالث: في تخريج مناط الحكم واستنباطه:

تخريج مناط
الحكم

3368. مثاله: أَنْ يَحْكُمَ بِتَحْرِيمِ فِي مَحَلٍّ، وَلَا يَذْكُرْ إِلَّا الْحُكْمَ وَالْمَحَلَّ، وَلَا يَتَعَرَّضَ لِمَنَاطِ الْحُكْمِ وَعِلَّتِهِ، كَتَحْرِيمِ شُرْبِ الْخَمْرِ، وَالرِّبَا فِي الْبُرِّ، فَحُنْ نَسْتَنْبِطُ الْمَنَاطَ بِالرَّأْيِ وَالنَّظَرِ، فنقول: حَرَمَهُ لِكَوْنِهِ مُسْكِرًا، وَهُوَ الْعِلَّةُ، وَنَقِيسُ عَلَيْهِ النَّبِيذُ. وَحَرَّمَ الرِّبَا فِي الْبُرِّ لِكَوْنِهِ مَطْعُومًا، وَنَقِيسُ عَلَيْهِ الْأَرْزَ وَالزَّبِيبَ. وَيُوجِبُ الْعُشْرَ فِي الْبُرِّ، فنقول: أَوْجَبَهُ لِكَوْنِهِ قُوتًا، فنلحق به الأقوات، أَوْ لِكَوْنِهِ نَبَاتَ الْأَرْضِ وَفَائِدَتَهَا، فنلحق به الخضراوات وأنواع النبات.

3369. فهذا هو الاجتهاد القياسي الذي عظم الخلاف فيه، أنكره أهل الظاهر،

الاجتهاد
القياسي

وطائفة من معتزلة بغداد، وجميع الشيعة. والعلة المستنبطة أيضًا عندنا لا يجوز التحكم بها، بل قد تعلم بالإيماء، وإشارة النص، فتلحق بالمنصوص، وقد تعلم بالسبر، حيث يقوم دليل على وجوب التعليل وتنحصر الأقسام / في ثلاثة مثلاً، ويبطل قسمان، فيتعين الثالث. فتكون العلة ثابتة بنوع من الاستدلال. فلا يفارق تحقيق المناط وتنقيح المناط، وقد يقوم الدليل على كون الوصف المستنبط مؤثراً بالإجماع فيلحق به ما لا يفارقه إلا فيما لا مدخل له في التأثير، كقولنا: الصغير يولى عليه في ماله لصغره، فيلحق بالمال البضع، إذ ثبت بالإجماع تأثير الصغر في جلب الحكم. ولا يفارق البضع المال في معنى مؤثر في الحكم. فكل ذلك استدلال قريب من القسمين الأولين.

[234/2]

3370. والقسم الأول متفق عليه، والثاني مسلم من الأكثرين.

3371. هذا شرح المقدماتين. ولنشرع الآن في الأبواب.

الباب الأول في إثبات القياس على منكره

3372. وَقَدْ قَالَتِ الشَّيْعَةُ وَبَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ: يَسْتَحِيلُ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ عَقْلًا.

3373. وَقَالَ قَوْمٌ فِي مُقَابَلَتِهِمْ: يَجِبُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا.

3374. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا حُكْمَ لِلْعَقْلِ فِيهِ بِإِحَالَةٍ وَلَا إِجَابٍ، وَلَكِنَّهُ فِي مَظَنَّةِ الْجَوَازِ.

3375. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي وَقُوعِهِ، فَأَنكَرَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَقُوعَهُ، بَلِ ادَّعَوْا حَظَرَ الشَّرْعِ لَهُ.

3376. وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ، وَجَمَاهِيرُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ بَعْدَهُمْ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَقُوعُ التَّعَبُّدِ بِهِ شَرْعًا.

3377. فَفَرَّقَ الْمُبْطِلَةَ لَهُ / ثَلَاثٌ: الْمُحِيلُ لَهُ عَقْلًا، وَالْمُوجِبُ لَهُ عَقْلًا، وَالْحَاضِرُ لَهُ شَرْعًا. فَفَرَضَ عَلَى كُلِّ فَرِيقٍ مَسْأَلَةً، وَتُبْطِلُ عَلَيْهِمْ خَيَالَهُمْ.

الرد على من قضى
باستحالة التعبد
بالقياس عقلا

3378. وَنَقُولُ لِلْمُحِيلِ لِلتَّعَبُّدِ بِهِ عَقْلًا: بِمَ عَرَفْتَ إِحَالَتهُ، أَبْصُرُورَةً أَوْ نَظْرًا؟ وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَلَهُمْ مَسْأَلَتُكَ:

3379. | الْمَسْأَلَةُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ: كُلُّ مَا نَصَبَ اللَّهُ تَعَالَى دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى مَعْرِفَتِهِ فَلَا نُحِيلُ التَّعَبُّدَ بِهِ، إِنَّمَا نُحِيلُ التَّعَبُّدَ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، لِأَنَّ رَجْمَ الظَّنِّ جَهْلٌ، وَلَا صَلَاحَ لِلخَلْقِ فِي إِقْحَامِهِمْ وَرُطَةِ الْجَهْلِ حَتَّى يَتَخَبَّطُوا فِيهِ وَيَحْكُمُوا بِمَا لَا يَتَحَقَّقُونَ أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ، بَلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَقِيضُ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

3380. فَهَذَا أَنْ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الصَّلَاحَ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا صَلَاحَ فِي التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ، فَفِي أَيِّهِمَا النَّزَاعُ؟

3381. وَالْجَوَابُ: إِنَّا نُنَازِعُكُمْ فِي الْأَصْلَيْنِ جَمِيعًا.

3382. أَمَّا إِجَابُ صَلَاحِ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ، فَلَا نُسَلِّمُ. وَإِنْ سَلَّمْنَا فَقَدْ جَوَّزَ التَّعَبُّدَ بِالْقِيَاسِ بَعْضُ مَنْ أَوْجَبَ الصَّلَاحَ، وَقَالَ: لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى

عَلِمَ لُطْفًا بِعِبَادِهِ فِي الرَّدِّ إِلَى الْقِيَّاسِ، لِتَحْمُلِ كُلِّفَةِ الاجْتِهَادِ، وَكَدَّ الْقَلْبِ وَالْعَقْلِ فِي الاسْتِنْبَاطِ لِنَيْلِ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة: 11) وَتَجَشَّمُ الْقَلْبِ بِالْفِكْرِ لَا يَتَقَاعَدُ عَنْ تَجَشُّمِ الْبَدَنِ بِالْعِبَادَاتِ.

3383. فَإِنْ قِيلَ: كَانَ الشَّارِعُ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَكْفِيَهُمْ بِالتَّنْصِيسِ ظُلُمَاتِ الظَّنِّ، وَذَلِكَ أَصْلَحُ.

3384. قُلْنَا: مَنْ أَوْجَبَ الصَّلَاحَ لَا يُوجِبُ / الْأَصْلَحُ. ثُمَّ لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ مِنْ عِبَادِهِ أَنَّهُ لَوْ نَصَّ عَلَى جَمِيعِ التَّكَالِيفِ لَبَغَوْا وَعَصَوْا، وَإِذَا فَوَّضَ إِلَى رَأْيِهِمْ انْبَعَثَ حِرْصُهُمْ لَا تَبَاعَ اجْتِهَادِهِمْ وَظُنُونِهِمْ. |236/2|

3385. ثُمَّ نَقُولُ: أَلَيْسَ قَدْ أَقْحَمَهُمْ وَرَطَّةَ الْجَهْلِ فِي الْحُكْمِ بِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ، وَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى الْقِبْلَةِ، وَتَقْدِيرِ الْمِثْلِ وَالْكِفَايَاتِ فِي النِّفَقَاتِ وَالْجِنَايَاتِ. وَكُلُّ ذَلِكَ ظَنٌّْ وَتَحْمِينٌ؟!

3386. فَإِنْ قِيلَ: مَا تَعَبَّدَ الْقَاضِي بِصَدَقِ الشَّاهِدَيْنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، بَلْ أَوْجَبَ الْحُكْمَ عَلَيْهِ عِنْدَ ظَنِّْ الصَّدَقِ، وَأَوْجَبَ اسْتِقْبَالَ جِهَةٍ يَظُنُّ أَنَّ الْقِبْلَةَ فِيهَا، لَا اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ.

3387. قُلْنَا: وَكَذَلِكَ تُعَبَّدُ الْمُجْتَهِدُ بِأَنْ يَحْكُمَ بِشَهَادَةِ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ وَشَهَادَتُهُ لَهُ. وَلَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ فِي تَحْقِيقِ تِلْكَ الشَّهَادَةِ، بَلْ هُوَ مُكَلَّفٌ بِظَنِّهِ وَإِنْ فَسَدَتِ الشَّهَادَةُ، كَمَا كُلِّفَ الْحَاكِمُ الْحُكْمَ بِظَنِّهِ، وَإِنْ كَانَ كَذِبُ الشُّهُودِ مُمَكِّنًا، وَلَا فَرْقَ. وَلِذَلِكَ نَقُولُ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَالْخَطَأُ مُحَالٌ. إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُكَلَّفَ إِصَابَةً مَا لَمْ يُنْصَبْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ. وَمَا ذَكَرُوهُ إِنَّمَا يُشْكِلُ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ.

3388. وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ الشَّارِعُ: حَرَّمْتُ كُلَّ مُسْكِرٍ، أَوْ حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِكَوْنِهِ مُسْكِرًا، فَقَيِّسُوا عَلَيْهِ كُلَّ مُسْكِرٍ، لَمْ يَكُنِ التَّعَبُّدُ بِهِ مُمْتَنِعًا. فَلَوْ قَالَ: مَتَى حَرَّمْتُ الرِّبَا فِي الْبُرِّ فَاسْبِرُوا حَالَهُ، وَقَسِّمُوا صِفَاتِهِ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكُمْ بِأَمَارَةٍ أَنِّي حَرَّمْتُهُ لِكَوْنِهِ قُوتًا، وَحَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِكَوْنِهِ مُسْكِرًا، فَقَدْ حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ / كُلَّ

قُوتٍ وَكُلِّ مُسْكِرٍ. وَمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنِّي حَرَّمْتُهُ لِكَوْنِهِ مَكِيلًا فَقَدْ حَرَّمْتُ عَلَيْهِ كُلَّ مَكِيلٍ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: إِذَا اشْتَبَهَتْ عَلَيْكُمُ الْقِبْلَةُ، فَكُلُّ جِهَةٍ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكُمْ أَنَّ الْقِبْلَةَ فِيهَا فَاسْتَقْبِلُوهَا، فَرَّقُ، حَتَّى لَوْ غَلَبَ جِهَتَانِ عَلَى ظَنِّ رَجُلَيْنِ فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مُصِيبًا. وَكَمَا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يُلْحَقَ ظَنُّ الْقِبْلَةِ بِمُشَاهَدَتِهَا، وَظَنُّ صِدْقِ الْعَدْلِ بِتَحَقُّقِ صِدْقِ الرَّسُولِ الْمُؤَيَّدِ بِالْمُعْجَزَةِ، وَظَنُّ صِدْقِ الرَّاويِ الْوَاحِدِ بِتَحْقِيقِ صِدْقِ التَّوَاتُرِ، فَكَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُلْحَقَ ظَنُّ ارْتِبَاطِ الْحُكْمِ بِمَنَاطٍ مَظْنُونٍ بِتَحَقُّقِ ارْتِبَاطِهِ بِهِ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ.

3389. فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ مَصْلَحَةٍ فِي تَحْرِيمِ الرِّبَا فِي الْبُرِّ لِكَوْنِهِ مَكِيلًا أَوْ قُوتًا أَوْ مَطْعُومًا؟

3390. قُلْنَا: وَمَنْ أَوْجَبَ الْأَصْلَحَ لَمْ يَشْتَرِطْ كَوْنَ الْمَصْلَحَةِ مَكْشُوفَةً لِلْعِبَادِ. وَأَيُّ

مَصْلَحَةٍ فِي تَقْدِيرِ الْمَغْرِبِ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، وَالصُّبْحِ بِرَكْعَتَيْنِ؟ وَفِي تَقْدِيرِ الْحُدُودِ، وَالْكَفَّارَاتِ، وَنُصْبِ الزَّكَّوَاتِ، بِمَقَادِيرٍ مُخْتَلِفَةٍ؟ لَكِنْ يُقَالُ: عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي التَّعَبُّدِ لُطْفًا اسْتَأْثَرَ بِعِلْمِهِ، يَقْرُبُ الْعِبَادُ بِسَبَبِهِ مِنَ الطَّاعَةِ، وَيَبْعُدُونَ بِهِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَأَسْبَابِ الشَّقَاوَةِ، حَتَّى لَوْ أَضَافَ الْحُكْمَ إِلَى اسْمٍ مُجَرَّدٍ ثَبَتَ، وَاعْتَقَدْنَا فِيهِ لُطْفًا لَا نُدْرِكُهُ. فَكَيْفَ لَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الْأَوْصَافِ؟!

3391. الْمَسْلَكُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: لَا يَسْتَقِيمُ قِيَاسُ إِلَّا بِعِلَّةٍ، وَالْعِلَّةُ مَا تَوْجِبُ الْحُكْمَ

لذَاتِهَا. وَعِلَلُ الشَّرْعِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ التَّعْلِيلُ مَعَ أَنَّ مَا نُصِبَ

عِلَّةً لِلتَّحْرِيمِ يَجُوزُ / أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلتَّحْلِيلِ؟

3392. قُلْنَا: لَا مَعْنَى لِعِلَّةِ الْحُكْمِ إِلَّا عِلَامَةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحُكْمِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَ

الشَّرْعُ السُّكْرَ عِلَامَةً لِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَيَقُولُ: اتَّبِعُوا هَذِهِ الْعِلَامَةَ، وَاجْتَنِبُوا

كُلَّ مُسْكِرٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَهُ عِلَامَةً لِلتَّحْلِيلِ أَيْضًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: مَنْ ظَنَّ

أَنَّهُ عِلَامَةٌ لِلتَّحْلِيلِ فَقَدْ حَلَّلْتُ لَهُ كُلَّ مُسْكِرٍ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ عِلَامَةٌ لِلتَّحْرِيمِ فَقَدْ

حَرَّمْتُ عَلَيْهِ كُلَّ مُسْكِرٍ، حَتَّى يَخْتَلِفَ الْمُجْتَهِدُونَ فِي هَذِهِ الظُّنُونِ. وَكُلُّهُمْ

مُصِيبُونَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

3393. الْمَسْلَكُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى خَبْرُهُ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِتَوْقِيفٍ، فَإِذَا

لَمْ يُخْبِرِ اللَّهُ عَنْ حُكْمِ الزَّبِيبِ فَكَيْفَ يُقَالُ: حُكْمُ اللَّهِ فِي الزَّبِيبِ التَّحْرِيمُ،

|238/2|

معنى
علة الحكم

وَالنَّصُّ لَمْ يَنْطِقْ إِلَّا بِالشَّيْءِ السَّتَةِ؟

3394. قُلْنَا: إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَدْ تَعَبَّدْتُكُمْ بِالْقِيَاسِ، فَإِذَا ظَنَنْتُمْ أَنِّي حَرَّمْتُ الرِّبَا فِي

الْبُرِّ لِكَوْنِهِ مَطْعُومًا فَقِيسُوا عَلَيْهِ كُلَّ مَطْعُومٍ. فَيَكُونُ هَذَا خَبْرًا عَنْ حُكْمِ الرِّبَابِ.

وَمَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عِنْدَنَا. فَالْقِيَاسُ عِنْدَنَا

حُكْمٌ بِالتَّوْقِيفِ ١١ الْمَحْضِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي كِتَابِ «أَسَاسِ الْقِيَاسِ» * لَكِنْ هَذَا

النَّصُّ بِعَيْنِهِ، إِنْ لَمْ يَرِدْ فَقَدْ دَلَّ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقِيَاسِ. عَلَى أَنَّهُمْ مَا فَعَلُوا

ذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ فَهِمُوا مِنَ الشَّارِعِ هَذَا الْمَعْنَى بِالْفَافِ وَقَرَّائِنَ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلُوهَا إِلَيْنَا.

3395. الْمَسْلُوكُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: إِذَا اشْتَبَهَتْ رَضِيعَةٌ بِعَشْرِ أَجْنَبِيَّاتٍ، أَوْ مِئْتَةٍ بِعَشْرِ

مُذَكِّيَّاتٍ، لَمْ يَجْزُ مَدُّ الْيَدِ إِلَى وَاحِدَةٍ - وَإِنْ وُجِدَتْ عَلَامَاتٌ - لِإِمْكَانِ الْخَطَأِ،

/ وَالْخَطَأُ مُمَكِّنٌ فِي كُلِّ اجْتِهَادٍ وَقِيَاسٍ، فَكَيْفَ يَجُوزُ الْهَجُومُ مَعَ إِمْكَانِ

الْخَطَأِ؟ وَلَا يَلْزَمُ هَذَا عَلَى الْاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ، وَعَدَالَةِ الشَّاهِدِ وَالْقَاضِي

وَالْإِمَامِ وَمُتَوَلِّي الْأَوْقَافِ، لِمَعْنِيَيْنِ:

3396. أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ فِي الْأَشْخَاصِ وَالْأَعْيَانِ، وَلَا نِهَايَةَ لَهَا. وَلَا يُمَكِّنُ

تَعْرِيفُهَا بِالنَّصِّ.

3397. وَالثَّانِي: أَنَّ الْخَطَأَ فِيهِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، لِأَنَّهُمْ مُتَعَبِّدُونَ بِظُنُونِهِمْ لَا بِصِدْقِ الشُّهُودِ.

3398. قُلْنَا: وَكَذَلِكَ نَحْنُ نَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ لَا خَلَاصَ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ إِلَّا بِتَصْوِيبِ

كُلِّ مُجْتَهِدٍ، وَأَنَّ الْمُجْتَهِدَ وَإِنْ خَالَفَ النَّصَّ فَهُوَ مُصِيبٌ، إِذْ لَمْ يُكَلَّفْ إِلَّا

بِمَا بَلَغَهُ. فَالْخَطَأُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِي حَقِّهِ. أَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ

فَيَلْزِمُهُ هَذَا الْإِشْكَالُ. وَأَمَّا اخْتِلَاطُ الرِّضِيعَةِ بِأَجْنَبِيَّاتٍ فَلَسْنَا نُسَلِّمُ أَنَّ

الْمَنَاعَ مُجَرَّدُ إِمْكَانِ الْخَطَأِ، فَإِنَّهُ لَوْ شَكَّ فِي رِضَاعِ امْرَأَةٍ حَلَّ لَهُ نِكَاحُهَا،

وَالْخَطَأُ مُمَكِّنٌ. لَكِنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا أَبَاحَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ يَعْلَمُ أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ بَيِّقِينَ،

وَحَكَمَ أَنَّ الْيَقِينَ لَا يُرْفَعُ بِالشَّكِّ الطَّارِئِ. أَمَّا إِذَا تَعَارَضَ يَقِينَانِ، وَهُوَ يَقِينٌ

التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْيَقِينِ الصَّافِي عَنِ الْمُعَارَضَةِ،

وَلَا فِي مَعْنَى الْيَقِينِ الَّذِي لَمْ يُعَارِضْهُ الشَّكُّ الْمُجَرَّدُ. فَلَمْ يُلْحَقْ بِهِ اتِّبَاعًا

لِمُوجِبِ الدَّلِيلِ. وَلَوْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِالرَّخْصَةِ فِيهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا.

* ص: 44، وما بعدها

[239/2]

أدلة القائلين بأن
القياس واجب
عقلا

3399. |1| مَسْأَلَةٌ: الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ التَّعَبُّدَ بِالْقِيَاسِ وَاجِبٌ عَقْلًا مُتَحَكِّمُونَ، فَمُطَابَرُونَ بِالذَّلِيلِ.

3400. وَلَهُمْ شُبُهَتَانِ:

[240/2]

3401. |الشُّبُهَةُ| الْأُولَى: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ / مَأْمُورُونَ بِتَعْمِيمِ الْحُكْمِ فِي كُلِّ صُورَةٍ، وَالصُّورُ لَا نِهَايَةَ لَهَا، فَكَيْفَ تُحِيطُ النُّصُوصُ بِهَا؟ فَيَجِبُ رَدُّهُمْ إِلَى الْاجْتِهَادِ ضَرُورَةً؟

3402. فَنَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَشْخَاصِ الَّتِي لَيْسَتْ مُتَنَاهِيَةً إِنَّمَا يَتِمُّ بِمُقَدِّمَتَيْنِ: كَلِّيَّةٍ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ مَطْعُومٍ رِبَوِيٌّ، وَجُزْئِيَّةٍ، كَقَوْلِنَا: هَذَا النَّبَاتُ مَطْعُومٌ، أَوْ الزَّعْفَرَانُ مَطْعُومٌ؛ وَكَقَوْلِنَا: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَهَذَا الشَّرَابُ بِعَيْنِهِ مُسْكِرٌ؛ وَكُلُّ عَدْلٍ مُصَدِّقٌ، وَزَيْدٌ عَدْلٌ؛ وَكُلُّ زَانٍ مَرْجُومٌ، وَمَاعِزٌ قَدْ زَنَى فَهُوَ إِذَا مَرْجُومٌ.

3403. وَالْمُقَدِّمَةُ الْجُزْئِيَّةُ 11 هِيَ الَّتِي لَا تَتَنَاهَى مَجَارِيهَا، فَيُضْطَرُّ فِيهَا إِلَى الْاجْتِهَادِ لَا مَحَالَةَ، وَهُوَ اجْتِهَادٌ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقِيَاسٍ. أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ الْكَلِّيَّةُ فَتَشْتَمِلُ عَلَى مَنَاطِ الْحُكْمِ وَرَوَابِطِهِ، وَذَلِكَ يُمَكِّنُ التَّنْصِصَ عَلَيْهِ بِالرَّوَابِطِ الْكَلِّيَّةِ، كَقَوْلِهِ: كُلُّ مَطْعُومٍ رِبَوِيٌّ، بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ: لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ؛ وَكَقَوْلِهِ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ؛ بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ. وَإِذَا أَتَى بِهِذِهِ الْأَلْفَافِ الْعَامَّةِ وَقَعَ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْ اسْتِنْبَاطِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَاسْتُغْنِيَ عَنِ الْقِيَاسِ.

3404. هَذَا مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ مُنَازَعَةَ هَذَا الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ اسْتِيعَابُ جَمِيعِ الصُّورِ بِالْحُكْمِ؟ وَلَمْ يَسْتَحِيلْ خُلُوعُ بَعْضِهَا عَنِ الْحُكْمِ؟ فَإِنَّهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ الْجُزْئِيَّةِ أَيْضًا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَدَّ فِيهِ إِلَى الْيَقِينِ، فَيُقَالُ: مَنْ تَيَقَّنْتُ صِدْقَهُ، وَمَا تَيَقَّنْتُ كَوْنَهُ مَطْعُومًا، أَوْ مُسْكِرًا، فَاحْكُمُوا بِهِ. وَمَا لَمْ تَتَيَقَّنُوا بِهِ فَاتْرُكُوهُ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ.

[241/2]

3405. إِلَّا أَنَّ هَذَا / لَا يَجْرِي فِي جَمِيعِ الْجُزْئِيَّاتِ، لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَيَقُّنِ صِدْقِ الشُّهُودِ، وَعَدَالَةِ الْقَضَاةِ وَالْوُلَاةِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَعْطِيلِ الْأَحْكَامِ. وَكَذَلِكَ لَا سَبِيلَ إِلَى تَقْدِيرِ مُتَيَقِّنٍ فِي كِفَايَةِ الْأَقَارِبِ، وَأَرْوَشِ الْمُثْلَفَاتِ. فَإِنَّ التَّكْثِيرَ فِيهِ إِلَى حُصُولِ الْيَقِينِ رَبَّمَا يَضُرُّ بِجَانِبِ الْمُوجِبِ عَلَيْهِ، كَمَا يَضُرُّ التَّقْلِيلُ بِجَانِبِ الْمُوجِبِ لَهُ. فَالْاجْتِهَادُ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ ضَرُورَةٌ. أَمَّا فِي

تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ فَلَا.

3406 | الشُّبْهَةُ | الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْعَقْلَ كَمَا دَلَّ عَلَى الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ دَلَّ عَلَى الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنَّهَا تُدْرِكُ بِالْعَقْلِ، وَمُنَاسَبَةُ الْحُكْمِ مُنَاسَبَةُ عَقْلِيَّةٍ مُصْلِحِيَّةٍ يَتَقَاضَى الْعَقْلُ وَرُودُ الشَّرْعِ بِهَا. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ لِحُصُوصِ النَّصِّ بِبَعْضِ مَجَارِي الْحُكْمِ. وَكُلُّ حُكْمٍ قُدِّرَ خُصُوصُهُ فَتَعَمِيمُهُ مُمَكِّنٌ. فَلَوْ عَمَّ لَمْ يَبْقَ لِلْقِيَاسِ مَجَالٌ. وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ قِيَاسِ الْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ بِالْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ خَطَأً، لِأَنَّ مِنَ الْعِلَلِ مَا لَا يُنَاسِبُ؛ وَمَا تُنَاسِبُ لَا تُوجِبُ الْحُكْمَ لِذَاتِهَا، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَخَلَّفَ الْحُكْمُ عَنْهَا. فَيَجُوزُ أَنْ لَا يُحَرَّمَ الْمُسْكِرُ، وَأَنْ لَا يُوجِبَ الْحَدَّ بِالزَّنا وَالسَّرِقَةِ. وَكَذَا سَائِرُ الْعِلَلِ وَالْأَسْبَابِ.

3407 | 2 | مَسْأَلَةٌ: فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ حَسَمَ سَبِيلَ الاجْتِهَادِ بِالظَّنِّ، وَلَمْ يُجَوِّزِ الْحُكْمَ فِي الشَّرْعِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ، كَالنَّصِّ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ:

3408. فَأَمَّا الْحُكْمُ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ فَمَنْعُوهُ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الرَّدُّ عَلَيْهِمْ بِإِظْهَارِ الدَّلِيلِ.

3409. وَمَا عِنْدِي أَنَّ أَحَدًا يُنَازِعُ فِي الاجْتِهَادِ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ. فَلَا تُصَرَّفُ الزَّكَاةُ إِلَّا إِلَى فَقِيرٍ، وَيُعْلَمُ فَقْرُهُ بِأَمَارَةٍ ظَنِّيَّةٍ؛ وَلَا يُحْكَمُ إِلَّا بِقَوْلِ عَدْلٍ، وَتُعْرَفُ عَدَالَتُهُ ۱۱ بِالظَّنِّ؛ وَكَذَلِكَ الاجْتِهَادُ فِي الْوَقْتِ وَالْقِبْلَةِ وَأُرُوشِ الْجَنَائِيَّاتِ وَكِفَايَةِ الْقَرِيبِ.

3410. وَإِنْ اعْتَذَرُوا عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ بِأَنَّ كُلَّ عَبْدٍ مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِ ظَنِّهِ فِي ذَلِكَ. وَظَنُّهُ مَوْجُودٌ قَطْعًا، وَالْحُكْمُ عِنْدَ الظَّنِّ وَاجِبٌ قَطْعًا، فَنَحْنُ كَذَلِكَ نَقُولُ فِي سَائِرِ الاجْتِهَادَاتِ.

3411. وَإِنْ اعْتَذَرُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ، فَإِنَّمَا نَزَاعُنَا فِي مَعْرِفَةِ مَنَاطِ الْأَحْكَامِ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ، فَتُسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ / بِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْحُكْمِ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ وَقَعَتْ لَهُمْ وَلَمْ يَجِدُوا فِيهَا نَصًّا. وَهَذَا مِمَّا تَوَاتَرَ إِلَيْنَا عَنْهُمْ تَوَاتُرًا لَا شَكَّ فِيهِ. فَتَنْقُلُ مِنْ ذَلِكَ بَعْضَهُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ نَقْلُ الْجَمِيعِ:

3412. فَمِنْ ذَلِكَ: حُكْمُ الصَّحَابَةِ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالِاجْتِهَادِ، مَعَ انْتِفَاءِ النَّصِّ. وَنَعْلَمُ قَطْعًا بِطُلَانِ دَعْوَى النَّصِّ عَلَيْهِ وَعَلَى عَلِيٍّ وَعَلَى الْعَبَّاسِ، إِذْ

[242/2]

النقول عن
الصحابة من
عملهم بالقياس
والاجتهاد المظنون

لَوْ كَانَ لَنُقِلَ، وَلَتَمَسَّكَ بِهِ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَبْقَ لِلْمَشُورَةِ مَجَالٌ، حَتَّى أَلْقَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الشُّورَى بَيْنَ سِتَّةٍ، وَفِيهِمْ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَوْ كَانَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ، وَقَدْ اسْتَصْلَحَهُ لَهُ، فَلَمْ تَرُدَّدْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ؟!

3413. وَمِنْ ذَلِكَ: قِيَاسُهُمُ الْعَهْدَ عَلَى الْعَقْدِ، إِذْ وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ عَقْدُ الْإِمَامَةِ بِالْبَيْعَةِ، وَلَمْ يَنْصَ عَلَى وَاحِدٍ. وَأَبُو بَكْرٍ عَهْدَ إِلَى عُمَرَ خَاصَّةً، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ. وَلَكِنْ قَاسُوا تَعْيِينَ الْإِمَامِ عَلَى تَعْيِينَ الْأُمَّةِ لِعَقْدِ الْبَيْعَةِ. فَكَتَبَ أَبُو بَكْرٍ: «هَذَا مَا عَهْدَ أَبِي بَكْرٍ» وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

3414. وَمِنْ ذَلِكَ: رُجُوعُهُمْ إِلَى اجْتِهَادِ أَبِي بَكْرٍ وَرَأْيِهِ فِي قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ، حَتَّى قَالَ عُمَرُ: فَكَيْفَ تُقَاتِلُهُمْ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَلَمْ يَقُلْ «إِلَّا بِحَقِّهَا» فَمِنْ حَقِّهَا إِيْتَاءُ الزَّكَاةِ، كَمَا أَنَّ مِنْ حَقِّهَا إِقَامَ الصَّلَاةِ، فَلَا أَفْرُقَ بَيْنَ مَا جَمَعَ اللَّهُ. وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا مِمَّا أَعْطَا النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ.

3415. وَبَنُو حَنِيفَةَ الْمُمْتَنِعُونَ مِنَ الزَّكَاةِ جَاءُوا إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مُتَمَسِّكِينَ بِدَلِيلِ أَصْحَابِ الظَّاهِرِ فِي اتِّبَاعِ النَّصِّ، وَقَالُوا: إِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَخْذِ الصَّدَقَاتِ لِأَنَّ صَلَاتَهُ كَانَتْ سَكَنًا لَنَا، وَصَلَاتُكَ لَيْسَتْ بِسَكَنٍ لَنَا، إِذْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (التوبة: 103) فَأَوْجَبُوا تَخْصِيصَ الْحُكْمِ بِمَحَلِّ النَّصِّ، وَقَاسَ أَبُو بَكْرٍ وَالصَّحَابَةُ خَلِيفَةَ الرَّسُولِ عَلَى الرَّسُولِ، إِذِ الرَّسُولُ إِنَّمَا كَانَ يَأْخُذُ لِلْفُقَرَاءِ، لَا لِحَقِّ نَفْسِهِ، وَالْخَلِيفَةُ نَائِبٌ فِي اسْتِيفَاءِ الْحُقُوقِ.

|243/2|

3416. وَمِنْ ذَلِكَ: مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ / مِنْ طَرِيقِ الْاجْتِهَادِ بَعْدَ طَوْلِ التَّوَقُّفِ فِيهِ، كَكُتْبِ الْمُصْحَفِ، وَجَمْعِ الْقُرْآنِ بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ. فَأَقْتَرَحَ عُمَرُ ذَلِكَ أَوَّلًا عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: كَيْفَ أَفْعَلُ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ. وَكَذَلِكَ جَمَعَهُ عُثْمَانُ عَلَى تَرْتِيبٍ وَاحِدٍ بَعْدَ أَنْ كَثُرَتْ الْمَصَاحِفُ وَكَانَتْ مُخْتَلِفَةً التَّرْتِيبِ.

3417. وَمِنْ ذَلِكَ: إِجْمَاعُهُمْ عَلَى الاجْتِهَادِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ عَلَى وُجُوهِ مُخْتَلِفَةٍ، مَعَ قَطْعِهِمْ بِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى الاجْتِهَادِ فِيهَا.

3418. وَنَنْقُلُ الْآنَ مِنْ أَخْبَارِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِمْ بِالرَّأْيِ:

3419. فَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْكَلَالَةِ: «أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنْ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ بَرِيئَانِ: الْكَلَالَةُ مَا عَدَا الْوَالِدَ وَالْوَلَدَ» وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ وَرَثَ أُمُّ الْأُمِّ دُونَ أُمِّ الْأَبِ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْأَنْصَارِ: «لَقَدْ وَرَثْتَ امْرَأَةً مِنْ مَيِّتٍ لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَيِّتَةُ لَمْ يَرِثْهَا، وَتَرَكْتَ امْرَأَةً لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَيِّتَةُ وَرَثَ جَمِيعَ مَا تَرَكَتْ. فَرَجَعَ إِلَى الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَهُمَا فِي السُّدُسِ».

3420. وَمِنْ ذَلِكَ: حُكْمُهُ بِالرَّأْيِ فِي التَّسْوِيَةِ فِي الْعَطَاءِ، فَقَالَ عُمَرُ: «لَا تَجْعَلْ مَنْ تَرَكَ دِيَارَهُ وَأَمْوَالَهُ مُهَاجِرًا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَنْ دَخَلَ الْإِسْلَامَ كُرْهًا». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «إِنَّمَا أَسْلَمُوا لِلَّهِ، وَأَجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ، وَإِنَّمَا الدُّنْيَا بِلَاغٌ». وَلَمَّا انْتَهَتْ الْخِلَافَةُ إِلَى عُمَرَ فَرَّقَ بَيْنَهُمْ، وَوَزَعَ عَلَى تَفَاوُتِ دَرَجَاتِهِمْ. وَاجْتِهَادُ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ الْعَطَاءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَزَاءً عَلَى طَاعَتِهِمْ لَمْ يَخْتَلَفْ بِاخْتِلَافِهَا، وَاجْتِهَادُ عُمَرَ: أَنَّهُ لَوْ لَا الْإِسْلَامُ لَمَا اسْتَحَقُّوْهَا، فَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفُوا، وَأَنْ يَجْعَلَ مَعِيشَةَ الْعَالَمِ أَوْسَعَ مِنْ مَعِيشَةِ الْجَاهِلِ.

3421. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَقْضِي فِي الْجَدِّ بِرَأْيِي، وَأَقُولُ فِيهِ بِرَأْيِي» وَقَضَى بَارَاءً مُخْتَلَفَةً. وَقَوْلُهُ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَحِمَ جَرَائِمَ جَهَنَّمَ فَلْيَقْضِ فِي الْجَدِّ بِرَأْيِهِ». أَيْ الرَّأْيِ الْعَارِي عَنِ الْحُجَّةِ. وَقَالَ لَمَّا سَمِعَ الْحَدِيثَ فِي الْجَنِينِ: «لَوْ لَا هَذَا لَقَضَيْنَا فِيهِ بِرَأْيِنَا». وَلَمَّا قِيلَ لَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُشْتَرَكَةِ: هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا، أَلَسْنَا مِنْ أُمَّ وَاحِدَةٍ؟ أَشْرَكَ بَيْنَهُمْ بِهَذَا الرَّأْيِ. /

|244/2|

3422. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ: إِنَّ سَمُرَةَ أَخَذَ مِنْ تُجَّارِ الْيَهُودِ الْخَمْرَ فِي الْعُشُورِ وَخَلَّلَهَا وَبَاعَهَا، فَقَالَ: قَاتِلَ اللَّهُ سَمُرَةَ، أَمَا عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا أَثْمَانَهَا، فَقَاسَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخَمْرَ عَلَى الشَّحْمِ، وَإِنْ تَحْرِيمُهَا تَحْرِيمٌ لِثَمَنِهَا. وَكَذَلِكَ جَلَدَ أَبَا بَكْرَةَ

لَمَّا لَمْ يَكْمُلْ نَصَابُ الشَّهَادَةِ، مَعَ أَنَّهُ جَاءَ شَاهِدًا فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ، لَا قَازِفًا، لَكِنَّهُ قَاسَهُ عَلَى الْقَازِفِ. وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ أَنْ لَا تُبَاعَ، وَرَأَيْتُ الْآنَ بَيَعَهُنَّ» فَهُوَ تَصْرِيحٌ بِالْقَوْلِ بِالرَّأْيِ. وَكَذَلِكَ عَهْدَ عُمَرَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «اعْرِفِ الْأَشْبَاهَ وَالْأَمْثَالَ ثُمَّ قِسِ الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ».

3423. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ عُثْمَانَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ: «إِنْ اتَّبَعْتَ رَأْيَكَ فَرَأَيْكَ رَاشِدٌ، وَإِنْ تَتَّبِعْ رَأْيِي مِنْ قَبْلِكَ فَنِعَمَ الرَّأْيُ كَانَ» فَلَوْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ لَمَّا صَوَّبَهُمَا جَمِيعًا. وَقَالَ عُثْمَانُ وَعَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ: «أَحْلَتُهُمَا آيَةٌ، وَحَرَّمَتُهُمَا آيَةٌ». وَقَضَى عُثْمَانُ بِتَوْرِيثِ الْمَبْتُوتَةِ بِالرَّأْيِ.

3424. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِّ الشَّرْبِ: «مَنْ شَرِبَ هَذِي، وَمَنْ هَذِي افْتَرَى، فَأَرَى عَلَيْهِ حَدَّ الْمُفْتَرِي». وَهُوَ قِيَاسٌ لِلشَّرْبِ عَلَى الْقَذْفِ، لِأَنَّهُ مِثْلُ الْقَذْفِ، الْفِتَاةَا إِلَى أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ يُنْزَلُ مِثْلُ الشَّيْءِ مَنْزِلَتُهُ، كَمَا أَنْزَلَ النَّوْمَ مَنْزِلَةَ الْحَدِّثِ، وَالْوُطْءَ فِي إِيْجَابِ الْعِدَّةِ مَنْزِلَةَ حَقِيقَةِ شُغْلِ الرَّحِمِ، وَنَظَائِرِهِ.

3425. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الْمَفْهُومَةِ بِرَأْيِهِ، بَعْدَ أَنْ اسْتَمَهَلَ السَّائِلَ شَهْرًا. وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُوصِي مَنْ يَلِي الْقَضَاءَ بِالرَّأْيِ. وَيَقُولُ: «الْأَمْرُ فِي الْقَضَاءِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَضَايَا الصَّالِحِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَاجْتَهِدْ رَأْيَكَ».

3426. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ «أَجْتَهِدْ رَأْيِي عِنْدَ فَقْدِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، فَزَكَاهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

3427. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَنْ قَضَى بِتَفَاوُتِ الدِّيَةِ فِي الْأَسْنَانِ لِاخْتِلَافِ مَنَافِعِهَا: «كَيْفَ لَمْ يَعْتَبَرُوا الْأَصَابِعَ؟» وَقَالَ فِي الْعَوْلِ: «مَنْ شَاءَ / بَاهَلَّتْهُ» الْحَدِيثَ. وَلَمَّا سَمِعَ نَهْيَهُ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، قَالَ: «لَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ». وَقَالَ فِي الْمُتَطَوُّعِ إِذَا بَدَأَ لَهُ الْإِفْطَارُ: «إِنَّهُ كَالْمُتَبَرِّعِ أَرَادَ التَّصَدَّقَ بِمَالٍ فَتَصَدَّقَ بِبَعْضِهِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ».

3428. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ زَيْدٍ فِي الْفَرَائِضِ وَالْحَجَبِ وَمِيرَاثِ الْجَدِّ. وَلَمَّا وَرَثَ زَيْدٌ ثُلُثَ مَا بَقِيَ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَيْنَ وَجَدْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ثُلُثَ مَا بَقِيَ؟» فَقَالَ زَيْدٌ: «أَقُولُ بِرَأْيِي وَتَقُولُ بِرَأْيِكَ».

3429. فَهَذَا، وَأَمْثَالُهُ مِمَّا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ، مَشْهُورٌ، وَمَا مِنْ مُفْتٍ إِلَّا وَقَدْ قَالَ بِالرَّأْيِ، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ فَلَانَّهُ أَغْنَاهُ غَيْرُهُ عَنِ الاجْتِهَادِ، وَلَمْ يُعْتَرَضْ عَلَيْهِمْ فِي الرَّأْيِ. فَانْعَقَدَ إِجْمَاعٌ قَاطِعٌ عَلَى جَوَازِ الْقَوْلِ بِالرَّأْيِ وَالظَّنِّ.

3430. وَجْهُ الاستِدْلَالِ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي اخْتَلَفُوا وَاجْتَهَدُوا فِيهَا، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ لِلَّهِ عَلَى حُكْمٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، وَقَدْ حَكَمُوا بِمَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ، فَقَدْ ثَبَتَ الاجْتِهَادُ. وَإِنْ كَانَ فَمُحَالٌ، إِذْ كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ عَرَفَ الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ أَنْ لَا يَكْتُمَهُ، وَلَوْ أَظْهَرَهُ وَكَانَ قَاطِعًا لَمَّا خَالَفَهُ أَحَدٌ. وَلَوْ خَالَفَهُ لَوَجِبَ تَفْسِيْقُهُ وَتَأْثِيْمُهُ، وَنِسْبَتُهُ إِلَى الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالِ، وَلَوَجِبَ مَنْعُهُ مِنَ الْفَتَوَى، وَمَنْعُ الْعَامَّةِ مِنْ تَقْلِيدِهِ، هَذَا أَقْلُ مَا يَجِبُ فِيهِ، إِنْ لَمْ يَجِبْ قَتْلُهُ وَقَدْ قَالَ بِهِ قَوْمٌ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَرَاهُ.

3431. وَعَلَى الْجُمْلَةِ، فَلَوْ كَانَ فِيهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ لَكَانَ الْمُخَالَفُ فَاسِقًا، وَكَانَ الْمُحِقُّ - بِالسُّكُوتِ عَنِ الْمُخَالَفِ وَتَرْكِ دَعْوَتِهِ إِلَى الْحَقِّ فَاسِقًا - فَيَعُمُّ الْفِسْقُ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ، بَلْ يَعُمُّ الْعِبَادَ جَمِيعَهُمْ. وَلَيْسَ هَذَا كَالْعَقْلِيَّاتِ، فَإِنَّ أَدْلَتَهَا غَامِضَةٌ، قَدْ لَا يُذَرِّكُهَا بَعْضُ الْخَلْقِ فَلَا يَكُونُ مُعَانِدًا، أَمَّا الْقَاطِعُ الشَّرْعِيُّ فَهُوَ نَصٌّ ظَاهِرٌ.

3432. وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: إِنَّمَا يُحْكَمُ بِنَصٍّ مَنْطُوقٍ بِهِ، أَوْ بِدَلِيلٍ ظَاهِرٍ فِيمَا لَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ (النساء: 11) فَمَعْقُولٌ هَذَا أَنَّ لِأَبِيهِ الثُّلُثَيْنِ؛ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: 9) فَمَعْقُولُهُ تَحْرِيمُ التَّجَارَةِ وَالْجُلُوسِ فِي الْبَيْتِ؛ وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَظْلَمُونَ فَنِيلاً﴾ (النساء: 77) ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 7) ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَ أَفٌّ﴾ (الإسراء: 23) فَلَمْ يُرَخَّصُوا / فِي الْحُكْمِ فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ إِلَّا فِي هَذَا الْجِنْسِ. وَلَا يَخْفَى هَذَا عَلَى عَامِّيٍّ، فَكَيْفَ خَفِيَ عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِمْ، حَتَّى نَشَأَ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي الْمَسَائِلِ؟

قول
أهل الظاهر

أدلة القائلين بمنع
القياس والاجتهاد
بالرأي

3433. هَذَا تَمْهِيدُ الدَّلِيلِ . وَتَمَامُهُ بِدَفْعِ الْإِعْتِرَاضَاتِ .

3434. وَقَدْ يَعْتَرِضُ الْخَصْمُ عَلَيْهِ تَارَةً بِإِنْكَارِ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، وَهُوَ قَوْلُ النَّظَامِ، وَقَدْ فَرَعْنَا مِنْ إِبْطَالِهِ؛ وَتَارَةً بِإِنْكَارِ تَمَامِ الْإِجْمَاعِ فِي الْقِيَاسِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مَنْقُولٌ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَلَيْسَ عَنِ الْبَاقِينَ إِلَّا الشُّكُوتُ. وَقَدْ نَقَلُوا عَنْ بَعْضِهِمْ إِنْكَارَ الرَّأْيِ؛ وَتَارَةً يُسَلِّمُونَ الشُّكُوتَ، لَكِنْ حَمَلُوهُ عَلَى الْمُجَامَلَةِ فِي تَرْكِ الْإِعْتِرَاضِ، لَا عَلَى الْمُوَافَقَةِ فِي الرَّأْيِ؛ وَتَارَةً يُقَرُّونَ بِالْإِجْمَاعِ وَلَا يَكْتَرِثُونَ بِتَفْسِيْقِ الصَّحَابَةِ؛ وَتَارَةً يَرُدُّونَ رَأْيَهُمْ إِلَى الْعُمُومَاتِ، وَمُقْتَضَى الْأَلْفَافِ، وَتَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، دُونَ الْقِيَاسِ. فَهَذِهِ مَدَارِكُ اعْتِرَاضَاتِهِمْ. وَهِيَ خَمْسَةٌ:

3435. الْإِعْتِرَاضُ الْأَوَّلُ: قَالَ ۱۱ الْجَاحِظُ حِكَايَةً عَنِ النَّظَامِ: إِنَّ الصَّحَابَةَ لَوْ لَزِمُوا الْعَمَلَ بِمَا أُمِرُوا بِهِ، وَلَمْ يَتَكَلَّفُوا مَا كُفُوا الْقَوْلَ فِيهِ مِنْ إِعْمَالِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ، لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمُ التَّهَارُجُ وَالْخِلَافُ، وَلَمْ يَسْفِكُوا الدِّمَاءَ. لَكِنْ لَمَّا عَدَلُوا عَمَّا كُفُّوا، وَتَجَبَّرُوا، وَتَأَمَّرُوا، وَتَكَلَّفُوا الْقَوْلَ بِالرَّأْيِ، جَعَلُوا الْخِلَافَ طَرِيقًا، وَتَوَرَّطُوا فِيْمَا كَانَ بَيْنَهُمْ مِنَ الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ.

3436. وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ بِأَسْرِهِمْ: زَعَمُوا أَنَّ السَّلَفَ بِأَسْرِهِمْ تَأَمَّرُوا، وَغَضَبُوا الْحَقَّ أَهْلَهُ، وَعَدَلُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ الْمُحِيطِ عِلْمُهُ بِجَمِيعِ النُّصُوصِ الْمُحِيطَةِ بِالْأَحْكَامِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَتَوَرَّطُوا فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ مِنَ الْخِلَافِ. وَهَذَا اعْتِرَاضٌ مِنْ عَجَزَ عَنْ إِنْكَارِ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى الرَّأْيِ، فَفَسَقَ وَضَلَّ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى الضَّلَالِ. وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى الْخَطَا، وَمَا دَلَّ عَلَى غُلُوِّ مَنْصِبِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ ثَنَاءِ الْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ عَلَيْهِمْ، كَمَا يُذَكِّرُ فِي كِتَابِ الْإِمَامَةِ. وَكَيْفَ يَعْتَقِدُ الْعَاقِلُ الْقَدَحَ فِيْمَنْ أَثْنَى اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلٍ مُبْتَدِعٍ مِثْلِ النَّظَامِ.

3437. الْإِعْتِرَاضُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: لَا يَصِحُّ الرَّأْيُ وَالْقِيَاسُ إِلَّا / مِنْ بَعْضِهِمْ، وَكَذَلِكَ الشُّكُوتُ لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ بَعْضِهِمْ، فَإِنَّ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يَخْضُ فِي الْقِيَاسِ، وَفِيهِمْ مَنْ لَمْ يَسْكُتْ عَنِ الْإِعْتِرَاضِ. قَالَ النَّظَامُ فِيْمَا حَكَاهُ الْجَاحِظُ عَنْهُ: إِنَّهُ لَمْ

يَخُضُّ فِي الْقِيَاسِ إِلَّا نَفَرُ يَسِيرٍ مِنْ قُدَمَائِهِمْ، كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَنَفَرُ يَسِيرٍ مِنْ أَحْدَانِهِمْ، كَأَبْنِ مَسْعُودٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَأَبْنِ الزُّبَيْرِ. ثُمَّ شَرَعَ فِي ثَلَبِ الْعِبَادِلَةِ، وَقَالَ: كَانَتْهُمْ كَانُوا أَعْرَفَ بِأَحْوَالِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ آبَائِهِمْ. وَأَثْنَى عَلَى الْعَبَّاسِ وَالزُّبَيْرِ إِذْ تَرَكََا الْقَوْلَ بِالرَّأْيِ، وَلَمْ يُشَرِّعَا.

3438. وَقَالَ الدَّأُودِيَّةُ: لَا نُسَلِّمُ سُكُوتَ جَمِيعِهِمْ عَنْ إنْكَارِ الرَّأْيِ وَالتَّخَطُّةِ فِيهِ، إِذْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «أَيُّ سَمَاءٍ تُظَلِّنِي، وَأَيُّ أَرْضٍ تُقَلِّنِي، إِذَا قُلْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِي!». وَقَالَ: «أَقُولُ فِي الْكَلَالَةِ بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ».

3439. وَقَالَ عَلِيُّ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قِصَّةِ الْجَنِينِ: «إِنْ اجْتَهِدُوا فَقَدْ أَخْطَأُوا، وَإِنْ لَمْ يَجْتَهِدُوا فَقَدْ غَشَوْكَ».

3440. وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَخْبِرُوا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ لَمْ يَتَّبَعْ» لِفَتْوَاهُ بِالرَّأْيِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ.

3441. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ: أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ فِي الْمَالِ النُّصْفَ، وَالثُّلُثَيْنِ». وَقَالَ: «أَلَا يَتَّقِي اللَّهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا، وَلَا يَجْعَلُ أَبَا الْأَبِ أَبًا؟!».

3442. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي مَسْأَلَةِ الْمُفَوَّضَةِ: «إِنْ يَكُ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ».

3443. وَقَالَ عُمَرُ: «إِيَّاكُمْ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ، فَإِنَّهُمْ أَعْدَاءُ الشَّنَنِ: أَعْيَتْهُمْ الْأَحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا، أَفَقَالُوا بِالرَّأْيِ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

3444. وَقَالَ عُثْمَانُ وَعَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ الْمَسْحُ عَلَى بَاطِنِ الْخُفِّ أَوْلَى مِنْ ظَاهِرِهِ».

3445. وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اتَّهَمُوا الرَّأْيَ عَلَى الدِّينِ، فَإِنَّ الرَّأْيَ مِنَّا تَكَلَّفُ وَظَنٌّ. وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا» وَقَالَ أَيْضًا: «إِنَّ قَوْمًا يُفْتُونَ بِأَرَائِهِمْ، وَلَوْ نَزَلَ الْقُرْآنُ لَنَزَلَ بِخِلَافِ مَا يُفْتُونَ».

3446. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «قَرَأُوكُمْ وَصَلَحَاؤُكُمْ يَذْهَبُونَ، وَيَتَّخِذُ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جُهَالًا،

[248/2]

يَقِيسُونَ مَا لَمْ يَكُنْ بِمَا كَانَ». وَقَالَ أَيْضًا: «إِنْ حَكَمْتُمْ فِي دِينِكُمْ / بِالرَّأْيِ أَحَلَلْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ، وَحَرَّمْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ».

3447. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُمَ فِي دِينِهِ بِرَأْيِهِ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (النساء: 105) وَلَمْ يَقُلْ: «بِمَا رَأَيْتَ»، وَقَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْمَقَائِيسَ، فَمَا عُبِدَتِ الشَّمْسُ إِلَّا بِالْمَقَائِيسِ». وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «ذَرُونِي مِنْ أَرَأَيْتَ وَأَرَأَيْتَ».

3448. وَكَذَلِكَ أَنْكَرَ التَّابِعُونَ الْقِيَّاسَ. قَالَ الشَّعْبِيُّ: «مَا أَخْبَرُوكَ عَنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ فَاقْبَلْهُ، وَمَا أَخْبَرُوكَ عَنْ رَأْيِهِمْ فَالْقِهِ فِي الْحُشِّ. إِنَّ السُّنَّةَ لَمْ تُوضَعْ بِالْمَقَائِيسِ». 3449. وَقَالَ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ: «لَا أَقِيسُ شَيْئًا بِشَيْءٍ، أَخَافُ أَنْ تَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا».

3450. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

* ص: 540-536

3451. الْأَوَّلُ: أَنَا بَيْنَا * بِالْقَوَاطِعِ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ الاجْتِهَادَ وَالْقَوْلَ بِالرَّأْيِ، وَالشُّكُوتَ عَنِ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَثَبَّتَ ذَلِكَ بِالتَّوَاتُرِ فِي وَقَائِعِ مَشْهُورَةٍ، كَمِيرَاتِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَتَعْيِينَ الْإِمَامِ بِالْبَيْعَةِ، وَجَمْعِ الْمُصْحَفِ، وَالْعَهْدِ إِلَى عُمَرَ بِالْخِلَافَةِ. وَمَا لَمْ يَتَوَاتَرَ كَذَلِكَ فَقَدْ صَحَّ مِنْ أَحَادِ الْوَقَائِعِ بِرَوَايَاتٍ صَحِيحَةٍ، لَا يُنْكِرُهَا أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ مِمَّا أَوْرَثَ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِقَوْلِهِمْ بِالرَّأْيِ، وَعُرفَ ذَلِكَ ضَرُورَةً، كَمَا عُرِفَ سَخَاءُ حَاتِمٍ، وَشَجَاعَةُ عَلِيٍّ، فَجَاوَزَ الْأَمْرَ حَدًّا يُمَكِّنُ التَّشَكُّكَ فِي حُكْمِهِمْ بِالْاجْتِهَادِ.

3452. وَمَا نَقَلُوهُ بِخِلَافِهِ فَأَكْثَرُهَا مَقَاطِيعُ، وَمَرْوِيَّةٌ عَنْ غَيْرِ ثَبَّتٍ، وَهِيَ بَعَيْنُهَا مُعَارَضَةٌ بِرَوَايَةٍ صَحِيحَةٍ عَنْ صَاحِبِهَا بِنَقِيضِهِ. فَكَيْفَ يُتْرَكُ الْمَعْلُومُ ضَرُورَةً بِمَا دُونَهُ؟! وَلَوْ تَسَاوَتْ فِي الصَّحَّةِ لَوَجَبَ اطِّرَاحُ جَمِيعِهَا، وَالرُّجُوعُ إِلَى مَا تَوَاتَرَ مِنْ مُشَاوَرَاتِ الصَّحَابَةِ وَاجْتِهَادَاتِهِمْ.

3453. الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ صَحَّتْ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ وَتَوَاتَرَتْ أَيْضًا، لَوَجَبَ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَشْهُورِ مِنْ اجْتِهَادَاتِهِمْ. فَيُحْمَلُ مَا أَنْكَرُوهُ عَلَى الرَّأْيِ الْمُخَالَفِ لِلنَّصِّ، أَوْ الرَّأْيِ الصَّادِرِ عَنِ الْجَهْلِ الَّذِي يَصْدُرُ مِمَّنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْاجْتِهَادِ، أَوْ وَضَعَ

[249/2]

الرَّأْيِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، أَوْ الرَّأْيِ الْفَاسِدِ الَّذِي لَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَحْضِ الْإِسْتِحْسَانِ وَوَضْعِ الشَّرْعِ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ نَسْجٍ عَلَى مِنْوَالٍ سَابِقٍ. وَفِي الْفَازِ رَوَايَتُهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِذْ قَالَ: «اتَّخَذَ / النَّاسُ رُؤُسَاءً أَجْهَالًا» وَقَالَ: «لَوْ قَالُوا بِالرَّأْيِ لَحَرَّمُوا الْحَلَالَ وَأَحَلُّوا الْحَرَامَ».

3454. فَإِذَا الْقَائِلُونَ بِالْقِيَاسِ مُقَرُّونَ بِإِبْطَالِ أَنْوَاعٍ مِنَ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ، وَالْمُنْكَرُونَ لِلْقِيَاسِ لَا يَقْرُونَ بِصِحَّةِ شَيْءٍ مِنْهُ أَصْلًا.

3455. وَنَحْنُ نَقْرُ بِفَسَادِ أَنْوَاعٍ مِنَ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ، كَقِيَاسِ أَصْحَابِ الظَّاهِرِ، إِذْ قَالُوا: الْأُصُولُ لَا تُثَبَّتُ قِيَاسًا، فَلَتَكُنِ الْفُرُوعُ كَذَلِكَ؛ وَلَا تُثَبَّتُ الْأُصُولُ بِالظَّنِّ فَكَذَلِكَ الْفُرُوعُ؛ وَقَالُوا: لَوْ كَانَ فِي الشَّرِيعَةِ عِلَّةٌ لَكَانَتْ كَالْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، فَقَاسُوا الشَّيْءَ بِمَا لَا يُشَبِّهُهُ. فَإِذَا إِنْ بَطَلَ كُلُّ قِيَاسٍ فَلْيَبْطُلْ قِيَاسُهُمْ وَرَأْيُهُمْ فِي إِبْطَالِ الْقِيَاسِ أَيْضًا. وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ الْمَذْهَبَيْنِ.

3456. الْإِعْتِرَاضُ الثَّلَاثُ: أَنَّ دَلِيلَ الْإِجْمَاعِ إِنَّمَا تَمَّ بِسُكُوتِ الْبَاقِينَ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ بَاطِلًا لَأَنْكَرُوهُ. فَنَقُولُ: لَعَلَّهُمْ سَكَتُوا عَلَى سَبِيلِ الْمُجَامَلَةِ وَالْمُصَالَحَةِ، خِيفَةً مِنْ ثَوْرَانِ فِتْنَةِ النَّزَاعِ، أَوْ سَكَتُوا عَنْ إِظْهَارِ الدَّلِيلِ لِحِفَائِهِ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ مَسَائِلَ الْأُصُولِ فِيهَا قَوَاطِعُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَصِيغَةِ الْعُمُومِ، وَالْمَفْهُومِ، وَاسْتِصْحَابِ الْحَالِ، وَأَفْعَالِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَلْ فِي أَصْلِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَأَصْلِ الْقِيَاسِ، وَأَصْلِ الْإِجْمَاعِ، وَفِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَدَلَّةٌ قَاطِعَةٌ عِنْدَكُمْ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ التَّائِيْمُ وَالتَّفْسِيقُ فِيهَا.

3457. وَالْجَوَابُ: أَنَّ حَمْلَ سُكُوتِهِمْ عَلَى الْمُجَامَلَةِ وَالْمُصَالَحَةِ وَاتِّقَاءِ الْفِتْنَةِ، مُحَالٌ، لِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْمَسَائِلِ وَتَنَازَعُوا، وَتَحَاجُّوا وَلَمْ يُجَامِلُوا. ثُمَّ افْتَرَقَتْ بِهِمُ الْمَجَالِسُ عَنْ اجْتِهَادَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَمْ يُنْكَرْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ بَالِغًا مَبْلَغًا قَطْعِيًّا لَبَادَرُوا إِلَى التَّائِيْمِ وَالتَّفْسِيقِ، كَمَا فَعَلُوا بِالْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالْقَدَرِيَّةِ، وَكُلٌّ مِنْ عُرِفَ بِقَاطِعِ فَسَادٍ مَذْهَبِهِمْ.

3458. وَأَمَّا سُكُوتُهُمْ لِحِفَاءِ الدَّلِيلِ فَمُحَالٌ، فَإِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ: لَسْتُ شَارِعًا

وَلَا مَأْذُونًا مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ، فَلِمَ تَضَعُ أَحْكَامَ اللَّهِ بِرَأْيِكَ؟ لَيْسَ كَلَامًا خَفِيًّا تَعْجِزُ عَلَى دَرْكِهِ الْأَفْهَامُ. وَكُلُّ مَنْ قَاسَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَقَدْ شَرَعَ. فَلَوْلَا عِلْمُهُمْ حَقِيقَةُ بِالْإِذْنِ لَكَانُوا يُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يُسَامِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي وَضْعِ / الشَّرْعِ وَاخْتِرَاعِ الْأَحْكَامِ.

[250/2]

3459. وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ، فَلَيْسَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ خِلَافٍ فِي صِحَّةِ الْقِيَاسِ، وَلَا فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَا فِي الْإِجْمَاعِ، بَلْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَبِاجْمَاعِهِمْ تَمَسَّكْنَا فِي هَذِهِ الْقَوَاعِدِ، وَأَمَّا الْعُمُومُ وَالْمَفْهُومُ وَصِيغَةُ الْأَمْرِ فَقَلَّمَا خَاضُوا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِتَجْرِيدِ النَّظَرِ فِيهَا خَوْضَ الْأُصُولِيِّينَ. وَلَكِنْ كَانُوا ۱۱ يَتَمَسَّكُونَ فِي مُنَاطَرَاتِهِمْ بِالْعُمُومِ وَالصِّيغَةِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَنَّا نَتَمَسَّكُ بِمُجَرَّدِ الصِّيغَةِ، مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، بَلْ كَانَتْ الْقَرَائِنُ الْمُعَرِّفَةُ لِلْأَحْكَامِ الْمُقْتَرَنَةُ بِالصِّيغِ فِي زَمَانِهِمْ غُضَّةً طَرِيقَةً، مُتَوَافِرَةً مُتَظَاهِرَةً، فَمَا جَرَّدُوا النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ. كَيْفَ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: لَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ سِوَى خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَأَصْلِ الْقِيَاسِ، وَالْإِجْمَاعِ أَدَلَّةً قَاطِعَةً بَلْ هِيَ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ. فَمَنْ سَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ انْدَفَعَ عَنْهُ الْأَشْكَالُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَرْضِيًّا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ. فَإِنَّ هَذِهِ أُصُولُ الْأَحْكَامِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَثْبُتَ إِلَّا بِقَاطِعٍ. لَكِنْ الصَّحَابَةُ لَمْ يُجَرِّدُوا النَّظَرَ فِيهَا.

3460. وَبِالْجُمْلَةِ: مَنْ اعْتَقَدَ فِي مَسْأَلَةٍ دَلِيلًا قَاطِعًا فَلَا يَسْكُتُ عَنْ تَعْصِيَةِ مُخَالَفِهِ وَتَأْثِيمِهِ، كَمَا سَبَقَ فِي حَقِّ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالْقَدَرِيَّةِ.

3461. الْإِعْتِرَاضُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ نَقْلٌ لِلْحُكْمِ بِالظَّنِّ وَالْاجْتِهَادِ، فَلَعَلَّهُمْ عَوَّلُوا فِيهِ عَلَى صِيغَةِ عُمُومٍ، وَصِيغَةِ أَمْرٍ، وَاسْتِصْحَابِ حَالٍ، وَمَفْهُومٍ لَفْظٍ، وَاسْتِنْبَاطٍ مَعْنَى صِيغَةٍ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ وَاللُّغَةُ، فِي جَمْعٍ بَيْنَ آيَتَيْنِ، وَخَبَرَيْنِ، وَصِحَّةٍ رَدٍّ مُقَيَّدٍ إِلَى مُطْلَقٍ، وَبِنَاءٍ عَامٍّ عَلَى خَاصٍّ، وَتَرْجِيحِ خَبَرٍ عَلَى خَبَرٍ، وَتَقْرِيرٍ عَلَى حُكْمِ الْعَقْلِ الْأَصْلِيِّ. وَمَا جَاوَزَ هَذَا كَانَ اجْتِهَادُهُمْ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، لَا فِي تَنْقِيحِهِ وَاسْتِنْبَاطِهِ. وَالْحُكْمُ إِذَا صَارَ مَعْلُومًا بِضَابِطٍ، فَتَحْقِيقُ الضَّابِطِ فِي كُلِّ مَحَلٍّ يَحْتَاجُ إِلَى اجْتِهَادٍ لَا نُنْكِرُهُ.

[251/2]

3462. فَقَدْ عَلِمُوا قَطْعًا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ، وَعَلِمُوا أَنَّ الْأَصْلَحَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ. وَعَرَفُوا بِالْاجْتِهَادِ الْأَصْلَحَ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْهُ: إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ. وَعَرَفُوا أَنَّ حِفْظَ الْقُرْآنِ عَنِ الْاِخْتِلَاطِ وَالنِّسْيَانِ وَاجِبٌ قَطْعًا، وَعَلِمُوا أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى حِفْظِهِ كَالْكِتَبَةِ / فِي الْمُصْحَفِ. فَهَذِهِ أُمُورٌ عُلِّقَتْ عَلَى الْمَصْلَحَةِ نَصًّا وَاجْمَاعًا. وَلَا يُمَكِّنُ تَعْيِينَ الْمَصْلَحَةِ فِي الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ لِلْحُكْمِ، وَمَا جَاوَزَ هَذَا مِنْ تَشْبِيهِ مَسْأَلَةٍ بِمَسْأَلَةٍ، وَاعْتِبَارِهَا بِهَا، كَانَ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ النَّقْضِ لِخِيَالٍ فَاسِدٍ، لَا فِي مَعْرِضِ اقْتِبَاسِ الْحُكْمِ، كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي دِيَةِ الْأَسْنَانِ: كَيْفَ لَمْ يَعْتَبَرُوا بِالْأَصَابِعِ؟ إِذْ عَلَّلُوا اخْتِلَافَ دِيَةِ الْأَسْنَانِ بِاخْتِلَافِ مَنَافِعِهَا، وَذَلِكَ مَنْقُوضٌ بِالْأَصَابِعِ.

3463. وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ أَنَّ النَّقْضَ مِنْ طُرُقِ إِفْسَادِ الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ فَاسِدًا بِنَفْسِهِ أَيْضًا.

3464. وَكَذَلِكَ قَوْلُ عَلِيٍّ أَيْضًا: أَرَأَيْتَ لَوْ اشْتَرَكُوا فِي السَّرِقَةِ؟ حَيْثُ تَوَقَّفَ عُمَرُ عَنْ قَتْلِ سَبْعَةٍ بِوَاحِدٍ. فَإِنَّهُ لَمَّا تَخَيَّلَ كَوْنَ الشَّرِكَةِ مَانِعًا بِنَوْعٍ مِنَ الْقِيَاسِ، نَقَضَهُ عَلِيٌّ بِالسَّرِقَةِ.

3465. فَإِذَا لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ مَا يُصَحِّحُ الْقِيَاسَ أَصْلًا.

3466. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا اعْتِرَافٌ بِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْحُكْمِ إِلَى دَلِيلٍ قَاطِعٍ، وَأَنَّ الْحُكْمَ بِالظَّنِّ جَائِزٌ. وَالْإِنْصَافُ الْإِعْتِرَافُ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَّبَتْ إِلَّا هَذَا النَّوْعَ مِنَ الظَّنِّ لَكُنَّا لَا نَقِيسُ ظَنَّ الْقِيَاسِ عَلَى الْاجْتِهَادِ فِي مَفْهُومِ الْأَلْفَافِ وَتَحْقِيقِ مَنَاطِ الْأَحْكَامِ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ يُتَعَبَّدَ بِنَوْعٍ مِنَ الظَّنِّ دُونَ نَوْعٍ. وَلَكِنْ بَانَ لَنَا عَلَى الْقَطْعِ أَنَّ اجْتِهَادَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَكُنْ مَقْصُورًا عَلَى مَا ذَكَرُوهُ، بَلْ جَاوَزُوا ذَلِكَ إِلَى الْقِيَاسِ وَالتَّشْبِيهِ، وَحَكَمُوا بِأَحْكَامٍ لَا يُمَكِّنُ تَصْحِيحُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْقِيَاسِ، وَتَعْلِيلِ النَّصِّ، وَتَنْقِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ كَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَإِنَّهُ قَاسَ الْعَهْدَ عَلَى الْعَقْدِ بِالْبَيْعَةِ، وَقِيَاسِ أَبِي بَكْرٍ الزَّكَاةَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي قِتَالٍ مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ، وَرَجُوعِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى تَوْرِيثِ أُمِّ الْأَبِ قِيَاسًا

عَلَى أُمِّ الْأُمِّ، وَقِيَاسُ عُمَرُ الْخَمَرِ عَلَى الشَّحْمِ فِي تَحْرِيمِ ثَمَنِهِ، وَقِيَاسُهُ الشَّاهِدَ عَلَى الْقَاذِفِ فِي حَدِّ أَبِي بَكْرَةَ، وَتَضْرِيحُ عَلِيٍّ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْإِفْتِرَاءِ فِي حَدِّ الشُّرْبِ. وَلَسْنَا نَعْنِي بِالْقِيَاسِ إِلَّا هَذَا الْجِنْسَ. وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنْهُمْ ضَرُورَةٌ فِي وَقَائِعَ لَا تُحْصَى وَلَا تَنْحَصِرُ.

3467. وَلْنَعْنِيَنَّ مَسْأَلَتَيْنِ مَشْهُورَتَيْنِ نُقَلَّتَا عَلَى / التَّوَاتُرِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ: «الْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ»، وَمَسْأَلَةٌ: «الْحَرَامُ».

3468. أَمَّا فِي قَوْلِهِ: «أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ» أَلْحَقَهُ بَعْضُهُمْ بِالظَّهَارِ، وَبَعْضُهُمْ بِالطَّلَاقِ، وَبَعْضُهُمْ بِالْيَمِينِ. وَكُلُّ ذَلِكَ قِيَاسٌ وَتَشْبِيهُ فِي مَسْأَلَةٍ لَا نَصَّ فِيهَا، إِذِ النَّصُّ وَرَدَ فِي الْمَمْلُوكَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (التحریم: I) وَالنِّزَاعُ وَقَعَ فِي الْمَنْكُوحَةِ، فَكَانَ مِنْ حَقِّهِمْ أَنْ يَقُولُوا: هَذِهِ لَفْظَةٌ لَا نَصَّ فِيهَا فِي النِّكَاحِ، فَلَا حُكْمَ لَهَا. وَيَبْقَى الْحِلُّ وَالْمِلْكُ مُسْتَمِرًّا كَمَا كَانَ، لِأَنَّ قَطْعَ الْحِلِّ وَالْمِلْكِ، أَوْ إِيْجَابَ الْكُفَّارَةِ يُعَرَّفُ بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ. وَلَا نَصٌّ، وَالْقِيَاسُ بَاطِلٌ، فَلَا حُكْمَ.

3469. فَلِمَ قَاسُوا الْمَنْكُوحَةَ عَلَى الْأَمَةِ؟ وَلِمَ قَاسُوا هَذَا اللَّفْظَ عَلَى لَفْظِ الطَّلَاقِ وَعَلَى لَفْظِ الظَّهَارِ وَعَلَى لَفْظِ الْيَمِينِ؟ وَلِمَ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: قَدْ أَغْنَاكُمُ اللَّهُ عَنْ إِثْبَاتِ حُكْمٍ فِي مَسْأَلَةٍ لَا نَصَّ فِيهَا. وَكَذَلِكَ الْجَدُّ وَحْدَهُ عَصَبَةٌ بِالنَّصِّ، وَالْأَخُ وَحْدَهُ عَصَبَةٌ بِالنَّصِّ، وَلَا نَصٌّ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ، فَقَضَوْا حَيْثُ لَا نَصٌّ بِقَضَايَا مُخْتَلِفَةٍ. وَصَرَّحُوا بِالتَّشْبِيهِ بِالْحَوْضَيْنِ، وَالْخَلِيجَيْنِ. وَصَرَّحَ مَنْ قَدَّمَ الْجَدَّ وَقَالَ: ابْنُ الْإِبْنِ ابْنٌ، فَلْيَكُنْ أَبُو الْأَبِ أَبًا. وَصَرَّحَ مَنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْأَخَ يُدْلَى بِالْأَبِ، وَالْجَدُّ أَيْضًا يُدْلَى بِهِ. فَالْمُدْلَى بِهِ وَاحِدٌ وَالْإِدْلَاءُ مُخْتَلَفٌ. فَقَاسُوا الْإِدْلَاءَ بِجِهَةِ الْأُبُوَّةِ عَلَى الْإِدْلَاءِ بِجِهَةِ الْبُنُوَّةِ، مَعَ أَنَّ الْبُنُوَّةَ قَدْ تَفَارَقَ الْأُبُوَّةُ فِي أَحْكَامِ.

3470. وَكَذَلِكَ قَالَ زَيْدٌ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ: «لِلْأُمِّ ثُلُثٌ مِمَّا بَقِيَ». فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَيْنَ رَأَيْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ثُلُثًا مِمَّا بَقِيَ؟» فَقَالَ: «أَقُولُ بِرَأْيِي، وَتَقُولُ بِرَأْيِكَ» فزَيْدٌ قَاسَ حَالَ وُجُودِ الزَّوْجِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ، إِذْ

يَكُونُ لِلْأَبِ ضِعْفُ مَا لِلْأُمِّ. فَقَالَ: نُقَدِّرُ كَأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ كُلِّ الْمَالِ. وَنُقَدِّرُ كَأَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَكُنْ.

3471. وَكَذَلِكَ مَنْ فَتَشَ عَنْ اخْتِلَافَاتِهِمْ فِي مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا عِلْمَ ضَرُورَةٍ سُلُوكُهُمْ طُرُقَ الْمُقَايَسَةِ وَالتَّشْبِيهِ، وَأَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا فَارِقًا بَيْنَ مَحَلِّ النَّصِّ وَغَيْرِهِ، وَرَأَوْا جَامِعًا، وَكَانَ الْجَامِعُ فِي اقْتِضَاءِ الْاجْتِمَاعِ أَقْوَى فِي الْقَلْبِ مِنَ الْفَارِقِ فِي اقْتِضَاءِ الْإِفْتِرَاقِ، مَالُوا إِلَى الْأَقْوَى الْأَغْلَبِ. فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ مَا طَلَبُوا / الْمُشَابَهَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، إِذْ لَوْ تَشَابَهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَا تَحَدَّتِ الْمَسْأَلَةُ وَلَمْ تَتَعَدَّدْ، فَيَبْطُلُ التَّشْبِيهُ وَالْمُقَايَسَةُ. وَكَانُوا لَا يَكْتَفُونَ بِالِاشْتِرَاكِ فِي أَيِّ وَصْفٍ كَانَ، بَلْ فِي وَصْفٍ هُوَ مَنَاطُ الْحُكْمِ. وَكَوْنُ ذَلِكَ الْوَصْفِ مَنَاطًا لَوْ عَرَفُوهُ بِالنَّصِّ لَمَا بَقِيَ لِلِاجْتِهَادِ وَالْخِلَافِ مَجَالٌ، فَكَانُوا يُدْرِكُونَ ذَلِكَ بظُنُونٍ وَأَمَارَاتٍ. وَنَحْنُ أَيْضًا نَشْتَرِطُ ذَلِكَ فِي كُلِّ قِيَاسٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ إِبْتِهَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ *.

|253/2|

* ص: 568

3472. **الاعتراض الخامس:** أَنَّ الصَّحَابَةَ إِنْ قَالُوا بِالْقِيَاسِ اخْتِرَاعًا مِنْ تَلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ فَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ قَالُوا بِهِ عَنْ سَمَاعٍ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَجِبُ إِظْهَارُ مُسْتَنَدِهِمْ وَالتَّمَسُّكُ بِهِ. فَإِنَّكُمْ تُسَلِّمُونَ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيْمَا أَبْدَعُوهُ وَوَضَعُوهُ. وَنَحْنُ نُسَلِّمُ وَجُوبَ الْإِتِّبَاعِ فِيْمَا سَمِعُوهُ. فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّكُمْ أَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ بَعْضُ الْأَوْصَافِ فَاتَّبِعُوهُ، فَإِنَّ الْأَمْرَ كَمَا ظَنَنْتُمُوهُ؛ أَوْ: حُكْمُ الظَّانِّ عَلَى مَا ظَنَّهُ، فَهِيَ عَلَامَةٌ فِي حَقِّهِ، وَغَيْرُ عَلَامَةٍ فِي حَقِّ مَنْ ظَنَّهُ بِخِلَافِهِ، فَلَا يُنْكَرُ وَجُوبُ قَبُولِ هَذَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: إِذَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ فَاعْلَمُوا أَنَّ عَمْرًا فِي الدَّارِ، وَاعْلَمُوا أَنِّي حَرَّمْتُ الرِّبَا فِي الْبُرِّ، لَكُنَّا نَقْطَعُ بِتَحْرِيمِ الْبُرِّ وَكَوْنِ عَمْرٍو فِي الدَّارِ مَهْمَا ظَنَّنَا أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ. فَالَى هَذَا يَرْجِعُ الْقَوْلُ بِالْقِيَاسِ. وَلَكِنْ مِنْ أَيْنَ فَهَمُ الصَّحَابَةِ هَذَا وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ؟

3473. **والجواب:** مِنْ وَجْهَيْنِ:

3474. **أحدهما:** أَنَّ هَذِهِ مُؤَنَّةٌ كُفِينَاهَا، فَإِنَّهُمْ مَهْمَا أَجْمَعُوا عَلَى الْقِيَاسِ فَقَدْ ثَبَتَ بِالْقَوَاطِعِ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى الْخَطَا، بَلْ لَوْ وَضَعُوا الْقِيَاسَ وَاخْتَرَعُوا اسْتِصْوَابًا

بِرَأْيِهِمْ، وَمِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، لَكَانَ ذَلِكَ حَقًّا وَاجِبَ الْإِتِّبَاعِ. فَلَا يَجْمَعُ اللَّهُ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْخَطَأِ. فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى الْبَحْثِ عَنْ مُسْتَنَدِهِمْ.

الثَّانِي: 3475 هُوَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ عَنْ مُسْتَنَدَاتٍ كَثِيرَةٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْحَضَرِ،

وَعَنْ دَلَالَاتٍ وَقَرَائِنٍ أَحْوَالٍ وَتَكَرُّرَاتٍ وَتَنْبِيهَاتٍ، تُفِيدُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِالتَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ، وَرَبِطَ الْحُكْمِ بِمَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ كَوْنُهُ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ. 11. لَكِنْ

[254/2]

انْقَسَمَتْ تِلْكَ / الْمُسْتَنَدَاتُ إِلَى مَا اُنْدَرَسَ فَلَمْ يُنْقَلْ، اِكْتِفَاءً بِمَا عَلِمَتْهُ الْأُمَّةُ ضَرُورَةً، وَإِلَى مَا نُقِلَ وَلَكِنْ لَمْ يَبْقَ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ إِلَّا نُقْلُ الْآحَادِ،

وَلَمْ يَبْقَ عَلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ وَلَا يُورِثُ الْعِلْمَ، وَإِلَى مَا تَوَاتَرَ، وَلَكِنْ أَحَادُ لَفْظِهَا يَتَطَرَّقُ الْإِحْتِمَالُ وَالتَّأْوِيلُ إِلَيْهِ، فَلَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِأَحَادِهَا؛ وَإِلَى مَا هِيَ قَرَائِنُ أَحْوَالٍ يَعْسُرُ وَصْفُهَا وَنَقْلُهَا، فَلَمْ تُنْقَلْ إِلَيْنَا، فَكُفِينَا مُؤَنَةَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُسْتَنَدِ

لَمَّا عَلِمْنَاهُ عَلَى التَّوَاتُرِ مِنْ إِجْمَاعِهِمْ.

3476 وَنَحْنُ مَعَ هَذَا نُسَبِّحُ الْقَوْلَ فِي شَرْحِ مُسْتَنَدَاتِ الصَّحَابَةِ، وَالْأَلْفَاظِ الَّتِي هِيَ مَدَارِكُ تَنْبِيهَاتِهِمْ لِلتَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ.

مستندات
الصحابة في العمل
بالقياس

3477 وَذَلِكَ: مِنَ الْقُرْآنِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأْأُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: 2) إِذْ

مَعْنَى الْإِعْتِبَارِ الْعُبُورُ مِنَ الشَّيْءِ إِلَى نَظِيرِهِ إِذَا شَارَكَهُ فِي الْمَعْنَى، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هَلَّا اعْتَبَرُوا بِالْأَصَابِعِ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83) وَقَوْلُهُ: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: 38) وَلَيْسَ

فِي الْكِتَابِ مَسْأَلَةُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَمَسْأَلَةُ الْحَرَامِ؛ وَلَمْ يُمَكِّنِ الْإِقْتِبَاسُ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي فِي الْكِتَابِ.

3478 وَقَدْ تَمَسَّكَ الْقَائِلُونَ بِالْقِيَاسِ بِهَذِهِ الْآيَاتِ، وَلَيْسَتْ مَرْضِيَّةً، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمُجَرَّدِهَا نُصُوصًا صَرِيحَةً إِنْ لَمْ تَنْضَمَّ إِلَيْهَا قَرَائِنُ.

3479 وَمِنْ ذَلِكَ | مِنَ السُّنَّةِ | قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمُعَاذٍ: «بِمَ تَحْكُمُ؟» قَالَ: بِكِتَابِ

اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي. فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ تَلَقَّاهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، وَلَمْ يُظْهَرْ أَحَدٌ فِيهِ طَعْنًا وَإِنْكَارًا. وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَقْدَحُ فِيهِ كَوْنُهُ

مُرْسَلًا، بَلْ لَا يَجِبُ الْبَحْثُ عَنْ إِسْنَادِهِ. وَهَذَا كَقَوْلِهِ «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» وَ«لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا» وَ«لَا يَتَوَارِثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ» وَغَيْرُ ذَلِكَ، مِمَّا عَمِلَتْ بِهِ الْأُمَّةُ كَافَّةً. إِلَّا أَنَّهُ نَصٌّ فِي أَصْلِ الْجِتْهَادِ، وَلَعَلَّهُ فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ، وَتَعْيِينِ الْمَصْلَحَةِ فِيمَا عُلِّقَ أَصْلُهُ بِالْمَصْلَحَةِ، فَلَا يَتَنَاوَلُ الْقِيَاسُ إِلَّا بَعْمُومِهِ.

3480. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ لِعُمَرَ حِينَ تَرَدَّدَ فِي قُبْلَةِ الصَّائِمِ «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتَ وَأَنْتَ صَائِمٌ أَكَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ؟» فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: «فَلِمَ إِذَا» فَشَبَّهَ مُقَدِّمَةَ الْوِقَاعِ بِمُقَدِّمَةِ الشَّرْبِ. لَكِنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، إِذْ يُمَكِّنُ / أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ نَقْضًا لِقِيَاسِهِ حَيْثُ الْحَقُّ مُقَدِّمَةُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ تَقِيسُ غَيْرَ الْمَنْصُوصِ عَلَى الْمَنْصُوصِ لِأَنَّهُ مُقَدِّمَتُهُ فَالْحَقُّ الْمَضْمُومَةُ بِالشَّرْبِ.

[255/2]

3481. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْخُثْعَمِيَّةِ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ أَكَانَ يَنْفَعُهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ» فَهُوَ تَنْبِيهُ عَلَى قِيَاسِ دَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى دَيْنِ الْخَلْقِ. وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَرِينَةٍ تُعَرِّفُ الْقَصْدَ أَيْضًا، إِذْ لَوْ كَانَ لِتَعْلِيمِ الْقِيَاسِ لَقِيسَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ.

3482. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَاحِيِّ لِأَجْلِ الدَّافَةِ» أَيْ الْقَافِلَةُ «فَادْخِرُوا» فَبَيَّنَ أَنَّهُ وَإِنْ سَكَتَ عَنِ الْعِلَّةِ فَقَدْ كَانَ النَّهْيُ لِعِلَّةٍ، وَقَدْ زَالَتِ الْعِلَّةُ، فَزَالَ الْحُكْمُ.

3483. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟» فَقِيلَ: نَعَمْ، فَقَالَ: «فَلَا إِذَا». وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كَئِنْ لَا يَكُونُ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر: 7).

3484. وَقَالَ ﷺ لِأُمِّ سَلَمَةَ وَقَدْ سُئِلَتْ عَنْ قُبْلَةِ الصَّائِمِ: «أَلَا أَخْبَرْتِيهِ أَنِّي أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ» تَنْبِيْهَا عَلَى قِيَاسِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ.

3485. وَرَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ قَالَ «إِنِّي أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِالرَّأْيِ فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ وَحْيٌ». وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾ (النساء: 105).

3486. وَلَيْسَ الرَّأْيُ تَشْبِيْهُ وَتَمَثِيلٌ وَحُكْمٌ بِمَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الشَّيْءِ وَأَشْبَهُ بِهِ. وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ مُجْتَهِدًا بِالْأَمْرِ، وَثَبَتَ اجْتِهَادُ الصَّحَابَةِ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُمْ اجْتَهَدُوا بِالْأَمْرِ. وَقَالَ عُمَرُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الرَّأْيَ كَانَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُصِيبًا، فَإِنَّ اللَّهَ

تَعَالَى كَانَ يُسَدِّدُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَّا الظَّنُّ وَالتَّكَلُّفُ» فَلَمْ يُفَرِّقْ إِلَّا فِي الْعِصْمَةِ.
 3487. وَمِنْ ذَلِكَ: أَمْرُهُ ﷺ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ أَنْ يَحْكُمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بِرَأْيِهِ، فَأَمَرَهُمْ
 بِالنُّزُولِ عَلَى حُكْمِهِ. فَأَمَرَ بِقَتْلِهِمْ وَسَبْيِ نِسَائِهِمْ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَقَدْ
 وَافَقَ حُكْمُهُ حُكْمَ اللَّهِ».

3488. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ، وَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ».
 3489. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَاوَرَ الصَّحَابَةَ فِي عُقُوبَةِ الزَّانَا وَالسَّرِقَةِ قَبْلَ
 نَزُولِ الْحَدِّ.

3490. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا
 وَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا» عَلَّلَ تَحْرِيمَ / ثَمَنِهَا بِتَحْرِيمِ أَكْلِهَا. وَاسْتَدَلَّ عُمَرُ بِهَذَا
 فِي الرَّدِّ عَلَى سَمُرَةَ حَيْثُ أَخَذَ الْخَمْرَ فِي عُشُورِ الْكُفَّارِ وَخَلَّلَهَا وَبَاعَهَا.

[256/2]

3491. وَمِنْ ذَلِكَ: تَعْلِيلَاتُهُ بَعْضَ الْأَحْكَامِ، كَقَوْلِهِ «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا تُقَرِّبُوهُ طَيْبًا،
 فَإِنَّهُ يُحْشَرُ مُلَبِّيًا»، وَقَوْلِهِ فِي الشُّهَدَاءِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَوْلِهِ «إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ
 وَالطَّوَوَّافَاتِ» وَقَوْلِهِ فِي الَّذِي ابْتَاعَ غُلَامًا وَاسْتَغَلَّهُ ثُمَّ رَدَّهُ «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ».
 3492. فَهَذِهِ أَجْنَاسٌ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ، وَأَحَادُهَا لَا تَدُلُّ دَلَالَةً قَاطِعَةً. وَلَكِنْ لَا
 يَبْعُدُ تَأْثِيرُ اقْتِرَانِهَا مَعَ نِظَائِرِهَا فِي إِشْعَارِ الصَّحَابَةِ بِكُونِهِمْ مُتَعَبِّدِينَ بِالْقِيَاسِ.
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقَوْلُ فِي شَبهِ الْمُنْكَرِينَ لِلْقِيَاسِ وَالصَّائِرِينَ إِلَى حَظَرِهِ مِنْ جِهَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

3493. وَهِيَ سَبْعُ:

3494. |الشُّبْهَةُ| الْأُولَى: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾
 (الأنعام: 38) وَقَوْلِهِ: ﴿بَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ قَالُوا: مَعْنَاهُ: بَيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ مِمَّا
 شُرِعَ لَكُمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَيَانُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، فَلْيَكُنْ: كُلُّ مَشْرُوعٍ فِي الْكِتَابِ،
 وَمَا لَيْسَ مَشْرُوعًا فَيَبْقَى عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

3495. |الْأَوَّلُ|: أَنَّهُ أَيْنَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَسْأَلَةُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَالْعَوْلِ، وَالْمَبْتُوتَةِ، ١١

وَالْمُفَوَّضَةِ، وَأَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ؟ وَفِيهَا حُكْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى شَرْعِيٌّ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ عَلَى طَلَبِهِ. وَالكِتَابُ بَيَانٌ لَهُ إِمَّا بِتَمْهِيدِ طَرِيقِ الْإِعْتِبَارِ، أَوْ بِالِدَّلَالَةِ عَلَى الْإِجْمَاعِ وَالسُّنَّةِ. وَقَدْ ثَبَتَ الْقِيَاسُ بِالْإِجْمَاعِ وَالسُّنَّةِ. فَيَكُونُ الْكِتَابُ قَدْ بَيَّنَّهُ.

3496. **الثَّانِي:** أَنْكُمْ حَرَّمْتُمْ الْقِيَاسَ، وَلَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بَيَانٌ تَحْرِيمِهِ، فَيَلْزَمُكُمْ تَخْصِصُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: 89) كَمَا خُصِّصَ قَوْلُهُ: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الرعد: 16) ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (النمل: 23) وَ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأحقاف: 25).

3497. **الشُّبْهَةُ | الثَّانِيَّةُ:** قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: 49) وَهَذَا حُكْمٌ بِغَيْرِ الْمُنْزَلِ.

3498. **قُلْنَا:** الْقِيَاسُ ثَابِتٌ بِالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ الْمُنْزَلُ، كَيْفَ وَمَنْ حَكَمَ بِمَعْنَى اسْتَنْبَاطٍ مِنَ الْمُنْزَلِ فَقَدْ حَكَمَ بِالْمُنْزَلِ. ثُمَّ هَذَا خِطَابٌ مَعَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ قَاسُوا عَلَيْهِ غَيْرَهُ، فَأَقْرَأُوا بِالْقِيَاسِ فِي مَعْرِضِ إِبْطَالِ الْقِيَاسِ، مَعَ انْقِدَاحِ / الْفَرْقِ: إِذْ قَالَ قَوْمٌ: لَمْ يَجْزِ الْاجْتِهَادُ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْ لَا يَتَوَهَّم. وَلِأَنَّهُ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى التَّعَرُّفِ بِالْوَحْيِ، بِخِلَافِ الْأُمَّةِ. وَهَذَا الْجَوَابُ أَيْضًا عَنْ قَوْلِهِ: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (الأعراف: 3) ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: 44).

3499. **الشُّبْهَةُ | الثَّالِثَةُ:** تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: 33) ﴿وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36) ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (النجم: 28) ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (الحجرات: 12).

3500. **قُلْنَا:** إِذَا عَلِمْنَا أَنَّا إِذَا ظَنَّنَا كَوْنَ زَيْدٍ فِي الدَّارِ حَرْمٌ عَلَيْنَا الرَّبَا فِي الْبُرِّ، ثُمَّ ظَنَّنَا، كَانَ الْحُكْمُ مَقْطُوعًا بِهِ لَا مَظْنُونًا، كَمَا إِذَا ظَنَّ الْقَاضِي صِدْقَ الشُّهُودِ، وَكَمَا فِي الْقِبْلَةِ، وَجَزَاءِ الصَّيْدِ، وَأَبْوَابِ تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ.

3501. **ثُمَّ نَقُولُ:** هَذَا عَامٌّ أَرَادَ بِهِ ظُنُونُ الْكُفَّارِ الْمُخَالَفَةِ لِلْأَدِلَّةِ الْقَاطِعَةِ.

3502. **ثُمَّ نَقُولُ:** أَلَسْتُمْ قَاطِعِينَ بِإِبْطَالِ الْقِيَاسِ، مَعَ أَنَّا نَقْطَعُ بِخَطِئِكُمْ، فَلَا تَحْكُمُوا بِالظَّنِّ.

العلم ليس له
ظاهر وباطن

3503. وَلَيْسَ مِنَ الْجَوَابِ الْمَرْضِيَّ قَوْلُ الْقَائِلِ: الظَّنُّ عِلْمٌ فِي الظَّاهِرِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ لَهُ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ.

3504. |الشُّبْهَةُ| الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ (الأنعام: 121) قَالُوا: وَأَنْتُمْ تُجَادِلُونَ فِي الْقِيَاسِ.

3505. قُلْنَا: وَأَنْتُمْ تُجَادِلُونَ فِي نَفْيِهِ وَإِبْطَالِهِ. فَإِنْ قُلْتُمْ: أَرَادَ بِهِ الْجِدَالَ الْبَاطِلَ، فَهُوَ عَذْرُنَا، فَإِنَّهُ رَدٌّ عَلَيْهِمْ فِي جِدَالِهِمْ بِخِلَافِ النَّصِّ، حَيْثُ قَالُوا: كَيْفَ نَأْكُلُ مِمَّا قَتَلْنَاهُ وَلَا نَأْكُلُ مِمَّا قَتَلَهُ اللَّهُ؟! وَكَمَا قَاسُوا الرَّبَا عَلَى الْبَيْعِ، فَردَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِمْ ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275).

3506. |الشُّبْهَةُ| الْخَامِسَةُ: تَعَلُّقُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: 59) / قَالُوا: وَأَنْتُمْ تَرُدُّونَ إِلَى الرَّأْيِ.

3507. قُلْنَا: لَا بَلْ نَرُدُّهُ إِلَى الْعِلَلِ الْمُسْتَنْبِطَةِ مِنْ نُصُوصِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْقِيَاسِ عِبَارَةً عَنْ تَفْهَمِ مَعَانِي النُّصُوصِ بِتَجْرِيدِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَحَذْفِ الْحَشْوِ الَّذِي لَا أَثَرُ لَهُ فِي الْحُكْمِ. وَأَنْتُمْ فَقَدْ رَدَدْتُمْ الْقِيَاسَ مِنْ غَيْرِ رَدٍّ إِلَى نَصِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا إِلَى مَعْنَى مُسْتَنْبِطٍ مِنَ النَّصِّ.

3508. |الشُّبْهَةُ| السَّادِسَةُ: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بَرْهَةً بِالْكِتَابِ، وَبَرْهَةً بِالسُّنَّةِ، وَبَرْهَةً بِالْقِيَاسِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ ضَلُّوا».

3509. قُلْنَا: أَرَادَ بِهِ الرَّأْيَ الْمُخَالَفَ لِلنَّصِّ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي نَيْفًا وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَعْظَمُهَا فِتْنَةً عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُحِلُّونَ الْحَرَامَ، وَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ» وَمَا نَقَلُوا مِنْ آثَارِ الصَّحَابَةِ فِي ذِمِّ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ.*

3510. |الشُّبْهَةُ| السَّابِعَةُ: قَوْلُ الشَّيْعَةِ وَأَهْلِ التَّعْلِيمِ: إِنَّكُمْ اعْتَرَفْتُمْ بِإِبْطَالِ الْقِيَاسِ بِخِلَافِ النَّصِّ، وَالنُّصُوصِ مُحِيطَةً بِجَمِيعِ الْمَسَائِلِ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُهَا الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ، وَهُوَ نَائِبُ الرَّسُولِ، فَيَجِبُ مُرَاجَعَتُهُ.

3511. قَالُوا: وَلَا يَمْنَعُ مِنْ هَذَا كَوْنُ الْوَقَائِعِ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ، وَكَوْنُ النُّصُوصِ مُتَنَاهِيَةً، لِأَنَّ التِّي لَا تَتَنَاهَى هِيَ أَحْكَامُ الْأَشْخَاصِ، كَحُكْمِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو فِي أَنَّهُ عَدْلٌ

[259/2]

تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا، وَفَقِيرٌ تُصَرَّفُ إِلَيْهِ الزَّكَاةُ أَمْ لَا، وَمُسْلِمٌ أَنْ هَذَا يُعْرَفُ
بِالْاجْتِهَادِ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، أَمَّا الرُّوَاطُ الْكُلِّيَّةُ لِلْأَحْكَامِ
فَيُمْكِنُ ضَبْطُهَا بِالنَّصِّ، بَأَن يَقُولَ مَثَلًا: مَنْ / سَرَقَ نَصَابًا كَامِلًا مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ
لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ فَيَلْزِمُهُ الْقَطْعُ، وَمَنْ أَطْرَفَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ تَامَ أَثْمٌ بِهِ لِأَجْلِ
الصَّوْمِ وَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ. فَمَا تَنَاوَلَتْهُ الرَّابِطَةُ الْجَامِعَةُ يَجْرِي فِيهِ الْحُكْمُ، وَمَا خَرَجَ
عَنْهُ مِمَّا لَا يَتَنَاهَى يَبْقَى عَلَى الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ، فَتَكُونُ مُحِيطَةً بِهَذِهِ الطَّرِيقِ.

3512. وَالْجَوَابُ: أَنَا نُسَلِّمُ بَطْلَانَ الْقِيَّاسِ مَعَ النَّصِّ، وَنُسَلِّمُ إِمْكَانَ الرِّبْطِ بِالصُّوَابِ
وَالرُّوَاطِ الْكُلِّيَّةِ. لَكِنِّكُمْ اخْتَرَعْتُمْ هَذِهِ الدَّعْوَى، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةِ الْجَدِّ، وَالْحَرَامِ، وَالْمُفَوَّضَةِ، وَمَسَائِلَ
كَثِيرَةٍ. وَكَانُوا يَطْلُبُونَ مَنْ سَمِعَ فِيهَا حَدِيثًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِمْ «الْمَعْصُومُ»
بِرْغَمِكُمْ، وَكَانُوا يُشَاوِرُونَهُ وَيُرَاجِعُونَهُ، فَتَارَةً وَافَقُوهُ، وَتَارَةً خَالَفُوهُ. وَلَمْ يَنْقُلْ قَطُّ
حَدِيثًا وَلَا نَصًّا إِلَّا سَاعَدُوهُ. بَلْ قَبِلُوا النُّقْلَ مِنْ كُلِّ عَدْلٍ فَضْلًا عَنِ الْخُلَفَاءِ
الرَّاشِدِينَ. فَلَمْ كَتَمِ النَّصَّ عَنْهُمْ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، وَتَرَكَهُمْ مُخْتَلِفِينَ،
إِنْ كَانَتْ النُّصُوصُ مُحِيطَةً؟ فَبِالضَّرُورَةِ يُعْلَمُ مِنْ اجْتِهَادِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ أَنَّ
النُّصُوصَ لَمْ تَكُنْ مُحِيطَةً. فَدَلَّ هَذَا أَنَّهُمْ كَانُوا مُتَعَبِّدِينَ بِالْاجْتِهَادِ. /

[260/2]

3513. الْقَوْلُ فِي شُبْهِهِمُ الْمَعْنَوِيَّةِ: وَهِيَ سِتٌّ:

3514. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُ الشَّيْعَةِ وَالتَّغْلِيمِيَّةِ: إِنَّ الْإِخْتِلَافَ لَيْسَ مِنْ دِينِ اللَّهِ،
وَدِينُ اللَّهِ وَاحِدٌ لَيْسَ بِمُخْتَلَفٍ، وَفِي رَدِّ الْخَلْقِ إِلَى الظُّنُونِ ١١ أَمَا يُوجِبُ الْإِخْتِلَافَ
ضَرُورَةً. فَالرَّأْيُ مَنَبِعُ الْإِخْتِلَافِ. فَإِنْ كَانَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا فَكَيْفَ يَكُونُ
الشَّيْءُ وَنَقِيضُهُ دِينًا؟ وَإِنْ كَانَ الْمُصِيبُ وَاحِدًا فَهُوَ مُحَالٌ، إِذْ ظَنُّ هَذَا كَظَنِّ
ذَاكَ. وَالظَّنِّيَّاتُ لَا دَلِيلَ فِيهَا، بَلْ تَرْجِعُ إِلَى مِثْلِ النُّفُوسِ. وَرُبَّ كَلَامٍ تَمِيلُ
إِلَيْهِ نَفْسُ زَيْدٍ، وَهُوَ بَعِيْنُهُ يَنْفِرُ عَنْهُ قَلْبُ عَمْرٍو. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذِمِّ الْإِخْتِلَافِ قَوْلُهُ
تَعَالَى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: 82) وَقَالَ:
﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (الشورى: 13) وَقَالَ: ﴿وَلَا تَتَزَعَّرُوا فَتَفْشَلُوا
وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الأَنْفَالُ: 46) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا

لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴿ (الأنعام: 159) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا
وَأَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ (آل عمران: 105).

3515. وَكَذَلِكَ ذَمَّ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْاِخْتِلَافَ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
«لَا تَخْتَلَفُوا، فَإِنَّكُمْ إِنْ اخْتَلَفْتُمْ كَانَ مِنْ بَعْدِكُمْ أَشَدُّ اخْتِلَافًا». وَسَمِعَ ابْنُ
مَسْعُودٍ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٌ يَخْتَلِفَانِ فِي صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ وَالثَّوْبَيْنِ،
فَصَعِدَ عُمَرُ الْمِنْبَرَ، وَقَالَ: «اخْتَلَفَ رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَعَنْ
أَيِّ فُتْيَاكُمْ يَصْدُرُ الْمُسْلِمُونَ؟ / لَا أَسْمَعُ اثْنَيْنِ يَخْتَلِفَانِ بَعْدَ مَقَامِي هَذَا إِلَّا
فَعَلْتُ وَصَنَعْتُ».

[261/2]

3516. وَقَالَ جَرِي بْنُ كَلَيْبٍ: «رَأَيْتُ عُمَرَ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ، وَعَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا. فَقُلْتُ:
«إِنَّ بَيْنَكُمَا لَشَرًّا». فَقَالَ عَلِيٌّ: «مَا بَيْنَنَا إِلَّا خَيْرٌ، وَلَكِنْ خَيْرُنَا أَتْبَعُنَا لِهَذَا
الدِّينِ» وَكَتَبَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى قُضَاتِهِ أَيَّامَ الْخِلَافَةِ أَنْ: «اقْضُوا كَمَا
كُنْتُمْ تَقْضُونَ، فَإِنِّي أَكْرَهُ الْخِلَافَ، وَأَرْجُو أَنْ أَمُوتَ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِي».

3517. وَالْجَوَابُ: أَنَّ الَّذِي نَرَاهُ تَصْوِيبُ الْمُجْتَهِدِينَ. وَقَوْلُكُمْ: إِنَّ الشَّيْءَ، وَنَقِيضَهُ
كَيْفَ يَكُونُ دِينًا؟ قُلْنَا: يَجُوزُ ذَلِكَ فِي حَقِّ شَخْصَيْنِ، كَالصَّلَاةِ وَتَرْكِهَا فِي حَقِّ
الْحَائِضِ وَالطَّاهِرِ، وَالْقِبْلَةِ فِي حَقِّ مَنْ يَظُنُّهَا إِذَا اخْتَلَفَ الْاجْتِهَادُ فِي الْقِبْلَةِ؛
وَكَجَوَازِ رُكُوبِ الْبَحْرِ، وَتَحْرِيمِهِ، فِي حَقِّ رَجُلَيْنِ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ أَحَدِهِمَا
السَّلَامَةُ وَعَلَى ظَنِّ الْآخَرِ الْهَلَاكُ؛ وَكَتَصْدِيقِ الرَّائِي وَالشَّاهِدِ وَتَكْذِيبِهِمَا
فِي حَقِّ قَاضِيَيْنِ وَمُفْتِيَيْنِ، يَظُنُّ أَحَدُهُمَا الصَّدَقَ وَالْآخَرُ الْكَذِبَ.

3518. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: كَيْفَ يَكُونُ الْاِخْتِلَافُ مَأْمُورًا بِهِ؟

3519. قُلْنَا: بَلْ يُؤْمَرُ الْمُجْتَهِدُ بِظَنِّهِ، وَإِنْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ، فَلَيْسَ رَفْعُهُ دَاخِلًا تَحْتَ
اخْتِيَارِهِ. فَلَا اخْتِلَافَ وَقَعَ ضَرُورَةً، لَا أَنَّهُ أُمِرَ بِهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ
عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (النساء: 82) مَعْنَاهُ التَّنَاقُضُ وَالْكَذِبُ
الَّذِي يَدَّعِيهِ الْمُلْحَدَةُ؛ أَوْ الْاِخْتِلَافُ فِي الْبَلَاغَةِ وَاضْطِرَابِ اللَّفْظِ الَّذِي
يَتَطَرَّقُ إِلَى كَلَامِ الْبَشَرِ، بِسَبَبِ اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِ، فِي نَظْمِهِ وَنَثَرِهِ. وَلَيْسَ /
الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَحْكَامِ، لِأَنَّ جَمِيعَ الشَّرَائِعِ وَالْمِلَلِ، مِنْ ١١

[262/2]

عِنْدَ اللَّهِ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ. وَالْقُرْآنُ فِيهِ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَإِبَاحَةٌ، وَوَعْدٌ وَوَعِيدٌ، وَأَمْثَالٌ وَمَوَاعِظٌ. وَهَذِهِ اخْتِلَافَاتٌ.

3520. أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: 103) ﴿وَلَا تَنَزَعُوا﴾ فِكُلُّ ذَلِكَ نَهْيٌ عَنِ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّوْحِيدِ، وَالْإِيمَانِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَالْقِيَامِ بِنُصْرَتِهِ. وَكَذَلِكَ أَصُولُ جَمِيعِ الدِّيَانَاتِ الَّتِي الْحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ. وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ (آل عمران: 105) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُكُمُ الْوَارِثَةُ﴾ وَمَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ (الأنفال: 46) أَرَادَ بِهِ التَّخَاذُلَ عَنْ نُصْرَةِ الدِّينِ.

3521. وَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي ذِمِّ الْاِخْتِلَافِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ، وَهُمْ أَوَّلُ الْمُخْتَلِفِينَ وَالْمُجْتَهِدِينَ؟ وَاخْتِلَافُهُمْ وَاجْتِهَادُهُمْ مَعْلُومٌ تَوَاتُرًا. كَيْفَ تَدْفَعُهُ رَوَايَاتٌ يَتَطَرَّقُ إِلَى سَنَدِهَا ضَعْفٌ، وَإِلَى مَتْنِهَا تَأْوِيلٌ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْاِخْتِلَافِ فِي أَصْلِ الدِّينِ، أَوْ نُصْرَةِ الدِّينِ، أَوْ فِي أَمْرِ الْخِلَافَةِ وَالْإِمَامَةِ، وَالْخِلَافِ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْاِخْتِلَافِ عَلَى الْأُئِمَّةِ وَالْوَلَاةِ وَالْقُضَاةِ. أَوْ نَهْيِ الْعَوَامِّ عَنِ الْاِخْتِلَافِ بِالرَّأْيِ، وَلَيْسُوا أَهْلُ الْاجْتِهَادِ.

3522. وَأَمَّا إِنْكَارُ عُمَرَ اخْتِلَافَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ فَلَعَلَّهُ قَدْ كَانَ سَبَقَ إِجْمَاعٌ عَلَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَمَنْ خَالَفَ ظَنَّ أَنَّ انْقِضَاءَ الْعَصْرِ شَرْطٌ فِي الْإِجْمَاعِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ: عَنْ أَيِّ فُتْيَاكُمْ يَصْدُرُ الْمُسْلِمُونَ وَأَنْتُمْ جَمِيعًا تَرَوُونَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ أَوْ لَعَلَّ كُلَّ وَاحِدٍ أَثَمَ صَاحِبُهُ / وَبَالِغٌ فِيهِ، فَنَهَى عَنِ وَجْهِ الْاِخْتِلَافِ، لَا عَنْ أَصْلِهِ؛ أَوْ لَعَلَّهُمَا اخْتَلَفَا عَلَى مُسْتَفْتٍ وَاحِدٍ، فَتَحَيَّرَ السَّائِلُ، فَقَالَ: عَنْ أَيِّ فُتْيَاكُمْ يَصْدُرُ النَّاسُ، أَيُّ الْعَامَّةِ. بَلْ إِذَا ذَكَرَ الْمُفْتِي فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ شَيْئًا لِلْعَامِّيِّ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي الْآخِرِ أَنْ يُخَالَفَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيَتَحَيَّرَ السَّائِلُ.

|263/2|

3523. وَأَمَّا اخْتِلَافُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَحْرِيمِ الْمُتْعَةِ، فَلَا يَصِحُّ. بَلْ صَحَّ عَنْ عَلِيٍّ نَقْلُهُ تَحْرِيمَ مُتْعَةِ النِّسَاءِ وَلُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ. كَيْفَ وَقَدْ عَلِمَ قَطْعًا أَنََّّهُمَا جَوَّزُوا الْاجْتِهَادَ.

3524. أَمَّا كِتَابُ عَلِيٍّ إِلَى قُضَاتِهِ، وَكَرَاهِيَةُ الْاِخْتِلَافِ، فَيَحْتَمِلُ وُجُوهًا، أَحَدُهَا أَنََّّهُمُ

رَبَّمَا كَتَبُوا إِلَيْهِ يَطْلُبُونَ رَأْيَهُ فِي بَعْضِ الْوَقَائِعِ، فَقَالَ: اقْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ، فَإِنِّي الْآنَ مَشْغُولٌ عَنْكُمْ بِأَصْلِ الْإِمَامَةِ وَقِتَالِ الْمُخَالِفِ، إِلَى أَنْ أَتَفَرَّغَ لِلاَّجْتِهَادِ. وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ خَالَفُوا رَأْيَهُ وَوَافَقُوا أَهْلَ الْبَصْرَةِ وَالشَّامِ، فَقَالَ: اقْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ إِذْ لَوْ خَالَفْتُمُوهُمْ الْآنَ لَانْفَقَتْ بِهِ فَتَقٌ آخَرٌ، وَحُمِلَ ذَلِكَ عَلَى تَعْصِبِ مَنِّي وَمُخَالَفَةِ. وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ اسْتَأْذَنُوهُ فِي مُخَالَفَةِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى ظَنٍّ أَنَّ الْعَصْرَ لَمْ يَنْقَرِضْ بَعْدَ فَيَجُوزُ الْخِلَافُ، فَكَرِهَ لَهُمْ مُخَالَفَةَ السَّابِقِينَ، أَوْ اسْتَأْذَنُوهُ فِي الْقَضَاءِ بِشَهَادَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ، أَوْ رَدَّهَا، فَأَمَرَهُمْ بِقَبُولِهَا كَمَا كَانَ قَبْلَ الْحَرْبِ، لِأَنَّهُمْ حَارَبُوا عَلَى تَأْوِيلٍ. وَفِي رَدِّ شَهَادَتِهِمْ تَعْصِبٌ وَتَجْدِيدٌ خِلَافٍ.

3525. |الشُّبْهَةُ| الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: النَّفْيُ الْأَصْلِيُّ ١١ مَعْلُومٌ، وَالِاسْتِثْنَاءُ عَنْهُ بِالنَّصِّ مَعْلُومٌ، فَيَبْقَى الْمَسْكُوتُ عَنْهُ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ الْمَعْلُومِ. فَكَيْفَ يُرْفَعُ الْمَعْلُومُ عَلَى الْقَطْعِ بِالْقِيَاسِ الْمَظْنُونِ؟

3526. قُلْنَا: الْعُمُومُ، وَالظُّوَاهِرُ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ، وَقَوْلُ الْمُقَوِّمِ فِي أُرُوشِ الْجَنَائَاتِ وَالنَّفَقَاتِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ، وَصِدْقُ الشُّهُودِ، وَصِدْقُ الْحَالِفِ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ، كُلُّ ذَلِكَ مَظْنُونٌ. وَيُرْفَعُ بِهِ النَّفْيُ الْأَصْلِيُّ.

3527. ثُمَّ نَقُولُ: نَحْنُ لَا نَرْفَعُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَاطِعٍ، فَإِنَّا إِذَا تَعَبَّدْنَا بِاتِّبَاعِ الْعِلَّةِ / الْمَظْنُونَةِ، وَظَنَّنَا، فَانْقَطَعَ بوجُودِ الظَّنِّ، وَنَقَطَعَ بوجُودِ الْحُكْمِ عِنْدَ الظَّنِّ. فَلَا يُرْفَعُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَاطِعٍ.

3528. |الشُّبْهَةُ| الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُمْ: كَيْفَ يُتَصَرَّفُ بِالْقِيَاسِ فِي شَرْعٍ مَبْنَاهُ عَلَى التَّحَكُّمِ وَالتَّعَبُّدِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ الْمُتِمَّاتِلَاتِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَفَرِّقَاتِ؟ إِذْ قَالَ ﷺ: «يُغْسَلُ الثَّوْبُ مِنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ، وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ». وَيَجِبُ الْغُسْلُ مِنَ الْمَنِيِّ وَالْحَيْضِ، وَلَا يَجِبُ مِنَ الْبَوْلِ وَالْمَذْيِ. وَفَرَّقَ فِي حَقِّ الْحَائِضِ بَيْنَ قَضَاءِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَأَبَاحَ النَّظَرَ إِلَى الرَّقِيقَةِ دُونَ الْحُرَّةِ. وَجَمَعَ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ: فَأَوْجَبَ جَزَاءَ الصَّيْدِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، وَفَرَّقَ فِي حَلْقِ الشَّعْرِ وَالتَّطْيِيبِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ، وَأَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ بِالظَّهَارِ وَالْقَتْلِ

وَالْيَمِينِ وَالْإِفْطَارِ، وَأَوْجَبَ الْقَتْلَ عَلَى الزَّانِي وَالْكَافِرِ وَالْقَاتِلِ وَتَارَكَ الصَّلَاةَ.
وَقَالَ لِأَبِي بُرْدَةَ: «تُجْزِي عَنْكَ وَلَا تُجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» فِي الْأُصْحِيَّةِ. وَقِيلَ
لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿خَالِصَةٌ لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: 50).

3529. قَالُوا: فَكَيْفَ يُتَجَاسَرُ فِي شَرْعِ هَذَا مِنْهَا جُهِ عَلَى إِلْحَاقِ الْمَسْكُوتِ بِالْمَنْطُوقِ،
وَمَا مِنْ نَصٍّ عَلَى مَحَلٍّ إِلَّا وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَحَكُّمًا وَتَعَبُّدًا؟

3530. قُلْنَا: لَا تُنْكَرُ اشْتِمَالُ الشَّرْعِ عَلَى تَحَكُّمَاتٍ وَتَعَبُّدَاتٍ، فَلَا جَرَمَ نَقُولُ:
الْأَحْكَامُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: قِسْمٌ لَا يُعْلَلُ أَصْلًا، وَقِسْمٌ يُعْلَمُ كَوْنُهُ مُعْلَلًا، كَالْحَجْرِ
عَلَى الصَّبِيِّ، فَإِنَّهُ لِيُضْعَفَ عَقْلُهُ، وَقِسْمٌ يُتَرَدَّدُ فِيهِ، فَنَحْنُ لَا نَقِيسُ مَا لَمْ يَقُمْ
لَنَا دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ الْحُكْمِ مُعْلَلًا، وَدَلِيلٌ عَلَى عَيْنِ الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ، وَدَلِيلٌ
عَلَى وُجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْفُرْعِ. وَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ الْمَذْكُورُ.

3531. وَلَمَّا كَثُرَتِ التَّعَبُّدَاتُ فِي الْعِبَادَاتِ / لَمْ يُرْتَضَ قِيَاسُ غَيْرِ التَّكْبِيرِ وَالتَّسْلِيمِ
وَالْفَاتِحَةِ عَلَيْهَا، وَلَا قِيَاسُ غَيْرِ الْمَنْصُوصِ فِي الزَّكَاةِ عَلَى الْمَنْصُوصِ. وَإِنَّمَا
نَقِيسُ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَغَرَامَاتِ الْجَنَايَاتِ وَمَا عَلِمَ بِقَرَائِنَ كَثِيرَةٍ بِنَاؤُهَا عَلَى
مَعَانٍ مَعْقُولَةٍ، وَمَصَالِحَ دُنْيَوِيَّةٍ.

|265/2|

3532. |الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ،
فَكَيْفَ يَلِيقُ بِهِ أَنْ يَتْرَكَ الْوَجِيزَ الْمُفْهَمَ، وَيَعْدِلَ إِلَى الطَّوِيلِ الْمُوْهِمِ؟! فَيَعْدِلُ
عَنْ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ الرِّبَا فِي كُلِّ مَطْعُومٍ، أَوْ كُلِّ مَكِيلٍ، إِلَى عَدِّ الْأَشْيَاءِ السُّتَةِ،
لِيَرْتَبِكَ الْخَلْقُ فِي ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ؟

3533. قُلْنَا: وَلَوْ ذَكَرَ الْأَشْيَاءَ السُّتَةَ، وَذَكَرَ أَمْعَهَا أَنْ مَا عَدَاهَا لَا رَبَا فِيهِ، وَأَنَّ الْقِيَاسَ
حَرَامٌ فِيهِ، لَكَانَ ذَلِكَ أَصْرَحَ، وَلِلْجَهْلِ وَالِاخْتِلَافِ أَذْفَعُ. فَلِمَ لَمْ يُصْرِّحْ وَقَدْ
كَانَ قَادِرًا بِبَلَاغَتِهِ عَلَى قَطْعِ الْإِحْتِمَالِ لِلْأَلْفَاظِ الْعَامَّةِ وَالظُّوَاهِرِ، وَعَلَى أَنْ يُبَيِّنَ
الْجَمِيعَ فِي الْقُرْآنِ وَالْمُتَوَاتِرِ لِيَحْسِمَ الْإِحْتِمَالَ عَنِ الْمَثْنِ وَالسَّنَدِ جَمِيعًا؟
وَكَانَ قَادِرًا عَلَى رَفْعِ احْتِمَالِ التَّشْبِيهِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّصْرِيحِ بِالْحَقِّ فِي
جَمِيعِ مَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ فِي الْعُقُلِيَّاتِ. وَإِذْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّحَكُّمِ
عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِيمَا صَرَّحَ وَنَبَّهَ، وَطَوَّلَ وَأَوْجَزَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَسْرَارِ ذَلِكَ كُلِّهِ.

3534. ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى لَطَفًا وَسِرًّا فِي تَعَبُدِ الْعُلَمَاءِ بِالْاجْتِهَادِ، وَأَمْرِهِمْ بِالتَّشْمِيرِ عَنْ سَاقِ الْجَدِّ فِي اسْتِنْبَاطِ أَسْرَارِ الشَّرْعِ، فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ الْبَعْضَ وَيَسْكُتَ عَنِ الْبَعْضِ، وَيُنَبِّهَ عَلَيْهِ تَنْبِيهًا / وَيَحْرِكُ الدَّوَاعِيَ لِلْاجْتِهَادِ ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة: 11) هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُوجِبُ الصَّلَاحَ، وَعِنْدَنَا: فَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ بِعِبَادِهِ مَا يَشَاءُ.

[266/2]

3535. |الشُّبْهَةُ| الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْحُكْمَ إِنْ ثَبَتَ فِي الْأَصْلِ بِالنَّصِّ لَا بِالْعِلَّةِ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ فِي الْفَرْعِ بِالْعِلَّةِ وَهُوَ تَابِعٌ لِلْأَصْلِ؟ فَكَيْفَ يَكُونُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِيهِ بِطَرِيقِ سِوَى طَرِيقِ الْأَصْلِ؟ وَإِنْ ثَبَتَ فِي الْأَصْلِ بِالْعِلَّةِ فَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّ النَّصَّ قَاطِعٌ وَالْعِلَّةَ مَظْنُونَةٌ، وَالْحُكْمَ مَقْطُوعٌ بِهِ. فَكَيْفَ يُحَالُ الْمَقْطُوعُ بِهِ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَظْنُونَةِ؟

الحكم في الأصل
يثبت بالنص

3536. قُلْنَا: الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ يَثْبُتُ بِالنَّصِّ. وَفَائِدَةُ اسْتِنْبَاطِ الْعِلَّةِ الْمَظْنُونَةِ إِمَّا تَعْدِيَةُ الْعِلَّةِ، وَإِمَّا الْوُقُوفُ عَلَى مَنَاطِ الْحُكْمِ الْمَظْنُونِ لِلْمَصْلَحَةِ، وَإِمَّا زَوَالُ الْحُكْمِ عِنْدَ زَوَالِ الْمَنَاطِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ*. وَأَمَّا الْحُكْمُ فَيَثْبُتُ فِي الْفَرْعِ بِالْعِلَّةِ وَإِنْ ثَبَتَ فِي الْأَصْلِ بِالنَّصِّ: فَالْفَرْعُ، وَإِنْ كَانَ تَابِعًا لِلْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِي الطَّرِيقِ، فَإِنَّ الضَّرُورِيَّاتِ وَالْمَحْسُوسَاتِ أَصْلٌ لِلنَّظَرِيَّاتِ، وَلَا يَلْزَمُ مُسَاوَاةُ الْفَرْعِ لَهَا فِي الطَّرِيقِ، وَإِنْ لَزِمَتْ الْمُسَاوَاةُ فِي الْحُكْمِ.

* ص: 631، وما بعدها

3537. |الشُّبْهَةُ| السَّادِسَةُ: وَهِيَ عُمْدَتُهُمُ الْكُبْرَى: أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ، وَالْعِلَّةُ غَايَتُهَا أَنْ تَكُونَ مَنْصُوصًا عَلَيْهَا، فَلَوْ قَالَ الشَّارِعُ: اتَّقُوا الرَّبَّ فِي كُلِّ مَطْعُومٍ، فَهُوَ تَوْقِيفٌ عَامٌّ؛ وَلَوْ قَالَ: اتَّقُوا الرَّبَّ فِي الْبُرِّ لِأَنَّهُ مَطْعُومٌ، فَهَذَا لَا يُسَاوِيهِ، وَلَا يَقْتَضِي الرَّبَّ فِي غَيْرِ الْبُرِّ. كَمَا لَوْ قَالَ الْمَالِكُ: أَعْتَقْتُ مِنْ عِبِيدِي كُلَّ أَسْوَدَ. عَتَقَ كُلَّ أَسْوَدَ، / فَلَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِسَوَادِهِ، أَوْ: لِأَنَّهُ أَسْوَدُ، لَمْ يَعْتَقْ جَمِيعَ عِبِيدِهِ السُّودِ. وَكَذَلِكَ لَوْ عَلَّلَ بِمُخَيَّلٍ، وَقَالَ: أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِأَنَّهُ سَيِّئُ الْخُلُقِ حَتَّى أَتَخَلَّصَ مِنْهُ، لَمْ يَلْزَمَ عَتَقُ سَائِمٍ وَإِنْ كَانَ أَسْوَأَ خُلُقًا مِنْهُ. فَإِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ الْمَنْصُوصَةُ لَا يُمَكِّنُ تَعْدِيَتَهَا لِقُصُورِ لَفْظِهَا، فَالْمُسْتَنْبَطَةُ

[267/2]

كَيْفَ تُعَدَّى، أَوْ كَيْفَ يُفَرَّقُ بَيْنَ كَلَامِ الشَّارِعِ وَبَيْنَ كَلَامِ غَيْرِهِ فِي الْفَهْمِ، وَإِنَّمَا مِنْهَا جُ الْفَهْمُ \ أَوْضَعَ اللِّسَانِ. وَذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ.

3538. وَالْجَوَابُ: أَنَّ نِفَاةَ الْقِيَاسِ ثَلَاثُ فِرَقٍ. وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ مِنْ فَرِيقَيْنِ، وَإِنَّمَا

الفريق الأول

يَسْتَقِيمُ مِنَ الْفَرِيقِ الثَّلَاثِ: إِذْ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: التَّنْصِيصُ عَلَى الْعِلَّةِ كَذِكْرِ اللَّفْظِ الْعَامِّ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ كُلَّ مُشْتَدٍّ، فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُوجِبُ تَحْرِيمَ النَّبِيذِ، لَكِنْ بِطَرِيقِ اللَّفْظِ لَا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ. بَلْ فَائِدَةُ قَوْلِهِ: لِشِدَّتِهَا، إِقَامَةُ الشَّدَّةِ مُقَامَ الْإِسْمِ الْعَامِّ. فَقَدْ أَقَرَّ هَذَا الْقَائِلُ بِالْإِلْحَاقِ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ تَسْمِيَتَهُ قِيَاسًا.

3539. الْفَرِيقُ الثَّانِي: مِنَ الْقَاشَانِيَّةِ وَالنَّهْرَوَانِيَّةِ: فَإِنَّهُمْ أَجَازُوا الْقِيَاسَ بِالْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ دُونَ الْمُسْتَنْبَطَةِ، فَقَالُوا: إِذَا كَشَفَ النَّصُّ، أَوْ دَلِيلٌ آخَرٌ، عِلَّةَ الْأَصْلِ، كَانَتِ الْعِلَّةُ جَامِعَةً لِلْحُكْمِ فِي جَمِيعِ مَجَارِيهَا. وَمَا فَارَقَهُمُ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ إِلَّا فِي التَّسْمِيَةِ، حَيْثُ لَمْ يُسَمُّوا هَذَا الْفَنَّ قِيَاسًا.

3540. وَالْفَرِيقَانِ مُقَرَّانِ بِأَنَّ هَذَا فِي الْعِتْقِ وَالْوَكَالَةِ لَا يَجْرِي، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُمَا الْإِسْتِشْهَادُ، مَعَ الْإِقْرَارِ بِالْفَرْقِ.

3541. أَمَّا الْفَرِيقُ / الثَّلَاثُ: وَهُوَ مَنْ أَنْكَرَ الْإِلْحَاقَ مَعَ التَّنْصِيصِ عَلَى الْعِلَّةِ، فَتَسْتَقِيمُ لَهُمْ هَذِهِ الْحُجَّةُ.

[268/2]

3542. وَجَوَابُهُمْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

3543. الْأَوَّلُ: أَنَّ الصَّيْرَفِيَّ، مِنْ أَصْحَابِنَا، يَتَشَوَّفُ إِلَى التَّسْوِيَةِ، فَقَالَ: لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ هَذَا الْعَبْدَ لِسَوَادِهِ، فَاعْتَبَرُوا وَقَاسُوا عَلَيْهِ كُلَّ أَسْوَدٍ، لَعَتَقَ كُلُّ عَبْدٍ لَهُ أَسْوَدٌ. وَهُوَ وَزَانٌ مَسْأَلَتِنَا، إِذْ أَمَرْنَا بِالْقِيَاسِ وَالْإِعْتِبَارِ، وَلَوْ لَمْ يَثْبُتِ التَّعَبُّدُ بِهِ لَكَانَ مُجَرَّدُ التَّنْصِيصِ عَلَى الْعِلَّةِ لَا يُرَخَّصُ فِي الْإِلْحَاقِ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ شِدَّةَ الْخَمْرِ خَاصَّةً.

3544. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ عَلِمَ قَطْعًا قَصْدُهُ إِلَى عِتْقِهِ لِسَوَادِهِ، عَتَقَ كُلَّ عَبْدٍ أَسْوَدَ بِقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِسَوَادِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَكْفِي أَنْ يُعْلَمَ قَصْدُهُ عِتْقَهُ بِمُجَرَّدِ السَّوَادِ مَا لَمْ يَنْوِ بِهَذَا اللَّفْظِ عِتْقَ جَمِيعِ السُّودَانِ، فَإِنْ نَوَى كَفَاهُ هَذَا

اللفظ لإعتاق جميع السودان مع النية، ولم يكن فيه إلا إرادته معنى عاماً بلفظ خاص. وذلك غير منكّر، كما لو قال: والله لا أكلت لفلان خبزاً، ولا شربت من مائه جرعة، ونوى به دفع المنة، حيث يأخذ الدراهم والثياب والأمتعة، وصلاح اللفظ الخاص مع هذه النية للمعنى العام، كما صلح قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَى ظُلْمًا﴾ (النساء: 10) للنهي عن الإتلاف العام، وقوله: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍ﴾ (الإسراء: 23) للنهي عن الإيذاء العام.

[269/2]

3545. فإذا: يستتب لهؤلاء الفرق التسوية بين الخطابين، فإنهم إنما يعممون الحكم إذا دل الدليل على إرادة الشرع تعليق الحكم بالشدة المجردة. /
3546. ولكنه غير مرضي عندنا، بل الصحيح أنه لا يعتق إلا غانم بقوله: أعتقت غانماً لسواده، وإن نوى عتق السودان، لأنه يبقى في حق غير غانم مجرد النية والإرادة، فلا تؤثر. ١١

197

3547. الوجه الثاني في الجواب: أن الأمة مجمعة على الفرق، إذ تجب التسوية في الحكم مهما قال: حرمت الخمر لشدتها فقيسوا عليها كل مشتد. ولو قال: أعتقت غانماً لسواده فقيسوا عليه كل أسود، اقتصر العتق على غانم عند الأكثرين. فكيف يقاس أحدهما على الآخر، مع الاعتراف بالفرق؟

3548. وإنما اعترفوا بالفرق لأن الحكم لله في أملاك العباد، وفي أحكام الشرع. وقد علق أحكام الأملاك حصولاً وزوالاً بالألفاظ دون الإرادات المجردة. وأما أحكام الشرع فتثبت بكل ما دل على رضا الشرع وإرادته من قرينة ودلالة، وإن لم يكن لفظاً، بدليل أنه لو بيع مال لتاجر بمشهد منه بأضعاف ثمنه، فاستبشر وظهر أثر الفرح عليه، لم ينفذ البيع إلا بتلفظه بإذن سابق، أو إجازة لاحقة عند أبي حنيفة. ولو جرى بين رسل الله ﷺ فعل، فسكت عليه، دل سكوته على رضاه، وثبت الحكم به، فكيف يتساويان؟

3549. بل ضيق الشرع تصرفات العباد حتى لم تحصل أحكامها بكل لفظ، بل ببعض الألفاظ، فإنه لو قال الزوج: فسخت النكاح، وقطعت الزوجية، ورفعت علاقة الحل بيني وبين زوجتي، لم يقع الطلاق / ما لم ينو الطلاق.

[270/2]

فَإِذَا تَلَفَّظَ بِالطَّلَاقِ وَقَعَ وَإِنْ نَوَى غَيْرَ الطَّلَاقِ . فَإِذَا لَمْ تَحْصُلِ الْأَحْكَامُ بِجَمِيعِ الْأَلْفَافِ بَلْ بِبَعْضِهَا، فَكَيْفَ تَحْصُلُ بِمَا دُونَ اللَّفْظِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا .

3550. **الْوَجْهُ الثَّالِثُ :** أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ : لَا تَأْكُلْ هَذِهِ الْحَشِيشَةَ لِأَنَّهَا سُمٌّ، وَلَا تَأْكُلِ الْهَلِيلَجَ فَإِنَّهُ مُسَهِّلٌ، وَلَا تَأْكُلِ الْعَسَلَ فَإِنَّهُ حَارٌّ، وَلَا تَأْكُلْ أَيُّهَا الْمَفْلُوجُ الْقَثَاءَ فَإِنَّهُ بَارِدٌ، وَلَا تَشْرَبِ الْخَمْرَ فَإِنَّهُ يُزِيلُ الْعَقْلَ، وَلَا تُجَالِسْ فُلَانًا فَإِنَّهُ أَسْوَدٌ، فَأَهْلُ اللُّغَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَعْقُولَ هَذَا التَّعْلِيلِ تَعَدِّي النَّهْيِ إِلَى كُلِّ مَا فِيهِ الْعِلَّةُ . هَذَا مُقْتَضَى اللُّغَةِ . وَهَذَا أَيْضًا مُقْتَضَاهُ فِي الْعِتْقِ، لَكِنَّ التَّعَبُّدَ مَنَعَ مِنَ الْحُكْمِ بِالْعِتْقِ بِالتَّعْلِيلِ، بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ الْمُنَاطِقِ لِلْمَحَلِّ . وَلَا مَانِعَ مِنْهُ فِي الشَّرْعِ، إِذْ كُلُّ مَا عُرِفَ بِإِشَارَةٍ وَأَمَارَةٍ وَقَرِينَةٍ فَهُوَ كَمَا عُرِفَ بِاللَّفْظِ، فَكَيْفَ يَسْتَوِيَانِ مَعَ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْفَرْقِ؟ لِأَنَّ الْمُفْرَقَ بَيْنَ الْمُتَمَثِّلَاتِ كَالْجَامِعِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ، فَمَنْ أَثَبَّتَ الْحُكْمَ لِلْخِلَافَيْنِ يُتَعَجَّبُ مِنْهُ وَيُطْلَبُ مِنْهُ الْجَامِعُ، وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمِثْلَيْنِ يُتَعَجَّبُ مِنْهُ لِمَاذَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا؟

3551. **فَإِنْ قِيلَ :** إِنْ قَالَ مَنْ تَجَبُّ طَاعَتُهُ: بَعْ هَذِهِ الدَّابَّةَ لِجَمَاحِهَا، وَبِعْ هَذَا الْعَبْدَ لِسُوءِ خُلُقِهِ، فَهَلْ يَجُوزُ لِلْمَأْمُورِ بَيْعُ مَا شَارَكَهُ فِي الْعِلَّةِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: يَجُوزُ، فَقَدْ خَالَفْتُمُ الْفُقَهَاءَ، وَإِنْ مَنَعْتُمْ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ كَلَامِهِ وَبَيْنَ كَلَامِ الشَّارِعِ، مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ؟ وَإِنْ ثَبَتَ تَعَبُّدٌ فِي لَفْظِ الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ / بِحَصْرِ صَرِيحِهِ، فَلَمْ يَثْبُتْ فِي لَفْظِ الْوَكَالَةِ.

|271/2|

3552. **قُلْنَا:** إِنْ كَانَ قَدْ قَالَ لَهُ: إِنْ مَا ظَهَرَ لَكَ إِرَادَتِي إِيَّاهُ، أَوْ رِضَايَ بِهِ، بِطُرُقِ الْإِسْتِدْلَالِ، دُونَ صَرِيحِ اللَّفْظِ، فَاذْعَلْهُ، فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ . وَهُوَ وَزَانُ حُكْمِ الشَّرْعِ . الْكِنْ يُشْتَرَطُ أَمْرٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنْ يَقْطَعَ بِأَنَّهُ أَمَرَ بِبَيْعِهِ لِمَجَرَّدِ سُوءِ الْخُلُقِ، لَا لِسُوءِ الْخُلُقِ مَعَ الْقُبْحِ، أَوْ مَعَ الْخُرْقِ فِي الْخِدْمَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَذْكُرُ بَعْضُ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قَطْعًا، وَلَكِنْ ظَنَّهُ ظَنًّا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَدْ قَالَ لَهُ: ظَنُّكَ نَازِلٌ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ فِي تَسْلِيْطِكَ عَلَى التَّصَرُّفِ . فَإِنْ اجْتَمَعَ هَذِهِ الشُّرُوطُ جَازَ التَّصَرُّفُ . وَهُوَ وَزَانُ مَسْأَلَتِنَا .

3553. **فَإِنْ قِيلَ :** وَإِنْ كَانَ الشَّارِعُ قَدْ قَالَ: مَا عَرَفْتُمُوهُ بِالْقَرَائِنِ وَالِدَّلَائِلِ مِنْ

رَضَايَ وَإِرَادَتِي، فَهُوَ كَمَا عَرَفْتُمُوهُ بِالصَّرِيحِ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنِّي إِذَا ذَكَرْتُ عِلَّةَ شَيْءٍ ذَكَرْتُ تَمَامَ أَوْصَافِهِ، فَلَعَلَّهُ عَلَّلَ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ بِشِدَّةِ الْخَمْرِ، لَا لِلشِّدَّةِ الْمُجَرَّدَةِ، وَتَحْرِيمَ الرِّبَا بِطُعْمِ الْبُرِّ خَاصَّةً، وَلِلَّهِ أَسْرَارٌ فِي الْأَعْيَانِ، فَقَدْ حَرَّمَ الْخِنْزِيرَ وَالْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَالْمَوْقُودَةَ وَالْخَمْرَ الْأَهْلِيَّةَ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلَّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، لِخَوَاصِّ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا، فَلِمَ يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ لِشِدَّةِ الْخَمْرِ مِنَ الْخَاصِّيَّةِ مَا لَيْسَ لِشِدَّةِ النَّبِيدِ. فَبِمَاذَا يَقَعُ الْأَمْنُ عَنْ هَذَا؟

3554. وَهَذَا أَوْقَعَ كَلَامٍ فِي مُدَافَعَةِ الْقِيَاسِ.

3555. وَالْجَوَابُ: أَنَّ خَاصِّيَّةَ الْمَحَلِّ قَدْ يُعْلَمُ ضَرُورَةً سُقُوطُ اعْتِبَارِهَا، كَقَوْلِهِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَوْلَى بِمَتَاعِهِ» إِذْ يُعْلَمُ أَنَّ / الْمَرْأَةَ فِي مَعْنَاهُ؛ وَقَوْلِهِ «مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي» فَالْأَمَةُ فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّا عَرَفْنَا بِتَصْفَحِ أَحْكَامِ الْعَتَقِ وَالْبَيْعِ، وَبِمَجْمُوعَةِ أَمَارَاتٍ وَتَكَرُّرَاتٍ وَقَرَائِنٍ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلْأَنْوَةِ فِي الْبَيْعِ وَالْعَتَقِ. وَقَدْ يُعْلَمُ ذَلِكَ ظَنًّا بِسُكُونِ النَّفْسِ إِلَيْهِ. وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَوَّلُوا عَلَى الظَّنِّ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُمْ فَهِمُوا مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطْعًا إِلْحَاقَ الظَّنِّ بِالْقَطْعِ. وَلَوْ لَا سِيرَةُ الصَّحَابَةِ لَمَا تَجَاسَرْنَا عَلَيْهِ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي مَسَائِلَ، وَلَوْ كَانَتْ قَطْعِيَّةً لَمَا اخْتَلَفُوا فِيهَا، فَعَلِمْنَا أَنَّ الظَّنَّ كَالْعِلْمِ. أَمَّا حَيْثُ انْتَفَى الظَّنُّ وَالْعِلْمُ وَحَصَلَ الشَّكُّ فَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الْقِيَاسِ أَصْلًا.

3556. 11| مَسْأَلَةٌ: قَالَ النَّظَّامُ: الْعِلَّةُ الْمَنْصُوصَةُ تُوجِبُ الْإِلْحَاقَ، لَكِنْ لَا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ، بَلْ بِطَرِيقِ اللَّفْظِ وَالْعُمُومِ، إِذْ لَا فَرْقَ فِي اللُّغَةِ بَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ كُلَّ مُشْتَدٍّ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا، فِي أَنَّهُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ النَّبِيدِ الْمُشْتَدِّ فَفَقَهُمُ.

3557. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا، لَا يَقْتَضِي مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ وَالْوَضْعُ إِلَّا تَحْرِيمَ الْخَمْرِ خَاصَّةً. وَلَا يَجُوزُ إِلْحَاقُ النَّبِيدِ بِهِ مَا لَمْ يَرِدِ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ. فَإِنْ لَمْ يَرِدْ فَهُوَ كَقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِسَوَادِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي إِعْتَاقَ جَمِيعِ السُّودَانِ. فَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا وَلِلَّهِ أَنْ يُنْصَبَ شِدَّةُ الْخَمْرِ خَاصَّةً عِلَّةً، وَيَكُونَ فَائِدَةُ ذِكْرِ الْعِلَّةِ زَوَالُ التَّحْرِيمِ عِنْدَ زَوَالِ الشِّدَّةِ؟ وَيَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ خَاصِّيَّةً فِي شِدَّةِ الْخَمْرِ تَدْعُو إِلَى رُكُوبِ الْفَوَاحِشِ وَالْقَبَائِحِ، وَيَعْلَمَ فِي شِدَّةِ

الفرق بين
الإلحاق بالعلة
وبين العموم

[272/2]

[273/2]

النَّبِيذِ لُطْفًا / دَاعِيًا إِلَى الْعِبَادَاتِ ۝ فَإِذَا قَدْ ظَنَّ النَّظَامُ أَنَّهُ مُنْكَرٌ لِلْقِيَاسِ، وَقَدْ زَادَ عَلَيْنَا، إِذْ قَاسَ حَيْثُ لَا نَقِيسُ. لَكِنَّهُ أَنْكَرَ اسْمَ الْقِيَاسِ.

3558. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ وَالْوَالِدِ لَوْلَدِهِ: لَا تَأْكُلْ هَذَا لِأَنَّهُ سُمٌّ، وَكُلْ هَذَا فَإِنَّهُ غِذَاءٌ، يُفْهَمُ مِنْهُ الْمَنْعُ عَنْ أَكْلِ سُمٍّ آخَرَ، وَالْأَمْرُ بِتَنَاوُلِ مَا هُوَ مِثْلُهُ فِي الْإِغْتِذَاءِ.

3559. قُلْنَا: لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِقَرِينَةِ اطِّرَادِ الْعَادَاتِ، وَمَعْرِفَةِ أَخْلَاقِ الْأَبَاءِ وَالسَّادَاتِ فِي مَقَاصِدِهِمْ مِنَ الْعَبِيدِ وَالْأَبْنَاءِ، وَأَنَّهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ سُمٍّ وَسُمٍّ، وَإِنَّمَا يَتَّقُونَ الْهَلَكَ. وَأَمَّا اللَّهُ تَعَالَى إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا بِمَجَرَّدِ إِرَادَتِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُبَيِّحَ مِثْلَهُ، وَأَنْ يُحَرِّمَ، لِأَنَّ فِيهِ لُطْفًا وَمَصْلَحَةً. فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّ مِثْلَهُ مَفْسَدَةٌ، لِأَنَّ تَضَمُّنَهُ الصَّلَاحَ وَالْفَسَادَ لَيْسَ لِطَبْعِهِ وَلِذَاتِهِ، وَلَوْ صَفَّ هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي فِعْلٍ شَيْءٍ وَقَتْ الزَّوَالِ مَصْلَحَةً، وَفِيهِ وَقَتْ الْعَصْرِ مَفْسَدَةً. وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ بَيُّومُ السَّبْتِ وَالْجُمُعَةِ، وَالْمَكَانِ وَالْحَالِ. فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُفَارِقَ شِدَّةُ الْخَمْرِ شِدَّةَ النَّبِيذِ.

3560. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يُفْهَمَ تَحْرِيمُ النَّبِيذِ مِنَ الْخَمْرِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُفْهَمَ تَحْرِيمُ الضَّرْبِ وَالْأَذَى مِنَ التَّأْفِيفِ.

3561. قُلْنَا: الْحَقُّ عِنْدَنَا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَفْهُومٍ مِنْ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ الْعَارِي عَنِ الْقَرِينَةِ، لَكِنْ إِذَا دَلَّتْ قَرِينَةُ الْحَالِ عَلَى قَصْدِ الْإِكْرَامِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَدُلُّ لَفْظُ التَّأْفِيفِ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ، بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ أَسْبَقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنَ التَّأْفِيفِ الْمَذْكُورِ، / إِذِ التَّأْفِيفُ لَا يَكُونُ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ، بَلْ يُقْصَدُ بِهِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَنَعِ الْإِيذَاءِ بِذِكْرِ أَقْلٍ دَرَجَاتِهِ، وَكَذَلِكَ النَّقِيرُ وَالْقَطْمِيرُ وَالذَّرَّةُ وَالْدِّينَارُ لَا يَدُلُّ بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ عَلَى مَا فَوْقَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 7) وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: 75) وَفِي قَوْلِهِ: وَاللَّهُ مَا شَرِبْتُ لِفُلَانٍ جَرْعَةً، وَلَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ حَبَّةً، بَلْ بِقَرِينَةِ دَفْعِ الْمِنَّةِ وَإِظْهَارِ جَزَاءِ الْعَمَلِ.

[274/2]

3562. وَلَيْسَ الْحَاقُّ الضَّرْبُ بِالتَّأْفِيفِ أَيْضًا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ، لِأَنَّ الْفَرْعَ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ الْمُلْحَقَ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ هُوَ الَّذِي يُتَصَوَّرُ أَنْ يَغْفَلَ عَنْهُ الْمُتَكَلِّمُ وَلَا يَقْصِدُهُ

بِكَلَامِهِ. وَهَذَا هُنَا الْمَسْكُوتُ عَنْهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْقَصْدِ، الْبَاعِثُ عَلَى النُّطْقِ
بِالتَّأْفِيفِ، وَهُوَ الْأَسْبَقُ إِلَى فَهْمِ السَّامِعِ. فَهَذَا مَفْهُومٌ مِنْ لَحْنِ الْقَوْلِ وَفَحْوَاهُ
عِنْدَ ظُهُورِ الْقَرِينَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَرُبَّمَا تَظْهَرُ قَرِينَةٌ أُخْرَى تَمْنَعُ هَذَا الْفَهْمَ، إِذَا الْمَلِكُ
قَدْ يَقْتُلُ أَخَاهُ الْمُنَازِعَ لَهُ، فَيَقُولُ لِلْجَلَادِ: اقْتُلْهُ وَلَا تُهِنْهُ، وَلَا تَقُلْ لَهُ أَفَّ.

3563. أَمَّا تَحْرِيمُ النَّبِيدِ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا
الْقِيَاسُ، فَإِذَا لَمْ يَرِدِ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ فَقَوْلُهُ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا، لَا يُفْهَمُ
تَحْرِيمُ النَّبِيدِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ كُلَّ مُشْتَدٍّ.

لا يختص القياس
بالعلة المنصوصة

3564. |2| مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ ١١ الْقَاشَانِيُّ وَالنَّهْرَوَانِيُّ إِلَى الْإِقْرَارِ بِالْقِيَاسِ لِأَجْلِ إِجْمَاعِ
الصَّحَابَةِ، لَكِنْ خَصَّصَا ذَلِكَ بِمَوْضِعَيْنِ:

3565. أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَكُونَ الْعِلَّةَ مَنْصُوصَةً، كَقَوْلِهِ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا، / وَ«فَإِنَّهَا
مِنَ الطَّوَائِفِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ».

3566. الثَّانِي: الْأَحْكَامُ الْمُعَلَّقَةُ بِالْأَسْبَابِ، كَرَجْمِ مَاعِزٍ لَزِنَاهُ، وَقَطْعِ سَارِقٍ رِدَاءِ
صَفْوَانَ. وَكَأَنَّهُمْ يَعْنُونَ بِهَذَا الْجِنْسِ تَنْقِيحَ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَيَعْتَرِفُونَ بِهِ.

3567. قُلْنَا: هَذَا الْمَذْهَبُ يُمَكِّنُ تَنْزِيلَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

3568. أَحَدُهَا: أَنَّ يَشْتَرِطُوا مَعَ هَذَا أَنْ يَقُولَ: وَحَرَّمْتُ كُلَّ مُشَارِكٍ لِلْخَمْرِ فِي الشَّدَةِ.
وَيَقُولَ فِي رَجْمِ مَاعِزٍ: «وَحُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ». فَهَذَا
لَيْسَ قَوْلًا بِالْقِيَاسِ، بَلْ بِالْعُمُومِ. فَلَا يَحْصُلُ التَّفْصِي بِه عَنْ عَهْدَةِ الْإِجْمَاعِ
الْمُنْعَقِدِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقِيَاسِ.

3569. الثَّانِي: أَنَّ لَا يَشْتَرِطَ هَذَا، وَلَا يَشْتَرِطَ أَيْضًا وُرُودُ التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ. فَهَذِهِ زِيَادَةٌ
عَلَيْنَا، وَقَوْلٌ بِالْقِيَاسِ حَيْثُ لَا نَقُولُ بِهِ، كَمَا رَدَدْنَاهُ عَلَى النَّظَامِ.

3570. الثَّالِثُ: أَنَّ يَقُولَ: مَهْمَا وَرَدَ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ جَازَ الْإِلْحَاقُ بِالْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ.
فَهَذَا قَوْلٌ حَقٌّ فِي الْأَصْلِ، خَطَأً فِي الْحَصْرِ، فَإِنَّهُ قَصَرَ طَرِيقَ إِثْبَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ
عَلَى النَّصِّ، وَلَيْسَ مَقْصُورًا عَلَيْهِ. بَلْ رُبَّمَا دَلَّ عَلَيْهِ السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ، أَوْ دَلِيلٌ
آخَرُ. وَمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَنَحْنُ لَا نَجُوزُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ. وَلَا
فَرْقَ بَيْنَ دَلِيلٍ وَدَلِيلٍ.

3571. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ مَنْصُوصَةً صَارَ الْحُكْمُ فِي الْفَرْعِ مَعْلُومًا. وَلَمْ يَكُنْ مَظْنُونًا، وَحَصَلَ الْأَمْنُ مِنَ الْخَطَأِ. وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَنْبَطَةً لَمْ يُؤْمِنْ بِالْخَطَأِ.

3572. قُلْنَا: أَخْطَأْتُمْ فِي طَرَفِي الْكَلَامِ حَيْثُ ظَنَنْتُمْ حُصُولَ الْعِلْمِ بِالنَّصِّ، وَإِمَّا كَانَ الْخَطَأُ

[276/2]

عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ. فَإِنَّهُ وَإِنْ / نَصَّ عَلَى شِدَّةِ الْخَمْرِ، فَلَا نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ شِدَّةَ النَّبِيذِ فِي مَعْنَاهَا، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُعْلَلًا بِشِدَّةِ الْخَمْرِ خَاصَّةً إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ وَيَقُولَ: يَتَّبِعُ الْحُكْمُ مُجَرَّدَ الشَّدَّةِ فِي كُلِّ مَحَلٍّ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَفْظًا عَامًّا، وَلَا يَكُونُ حُكْمًا بِالْقِيَاسِ. فَلَا يَحْصُلُ التَّفْصِيلُ عَنْ عَهْدَةِ الْإِجْمَاعِ. وَإِذَا لَمْ يُصَرِّحْ فَنَحْنُ نَظُنُّ أَنَّ النَّبِيذَ فِي مَعْنَاهُ، وَلَا نَقْطَعُ. فَلِلظَّنِّ مَثَارَانِ فِي الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ: أَحَدُهُمَا: أَصْلُ الْعِلَّةِ، وَالْآخَرُ: التَّحَاقُّ الْفَرْعِ بِالْأَصْلِ، فَإِنَّهُ مَشْرُوطٌ بِانْتِفَاءِ الْفَوَارِقِ. وَفِي الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ مَثَارُ الظَّنِّ وَاحِدٌ. وَهُوَ إِحْثَاقُ الْفَرْعِ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوُقُوفِ عَلَى جَمِيعِ أَوْصَافِ عِلَّةِ الْأَصْلِ، وَأَنَّهُ الشَّدَّةُ بِمُجَرَّدِهَا، دُونَ شِدَّةِ الْخَمْرِ. وَذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِنَصٍّ يُوجِبُ عُمُومَ الْحُكْمِ، وَيَرْفَعُ الْحَاجَةَ إِلَى الْقِيَاسِ.

3573. أَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ: إِنَّهُ لَا يُؤْمِنُ فِيهَا بِالْخَطَأِ، فَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ

عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُصَوِّبُ كُلَّ مُجْتَهِدٍ، إِذْ شَهَادَةُ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ كَشَهَادَةِ الْعَدْلِ عِنْدَ الْقَاضِي. وَالْقَاضِي فِي أَمْنٍ مِنَ الْخَطَأِ، وَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مُزَوَّرًا، لِأَنَّهُ لَمْ يُتَعَبَّدْ بِاتِّبَاعِ الصِّدْقِ، بَلْ بِاتِّبَاعِ ظَنِّ الصِّدْقِ. ١١. وَكَذَلِكَ هَاهُنَا لَمْ يُتَعَبَّدْ بِاتِّبَاعِ الْعِلَّةِ، بَلْ ظَنُّ الْعِلَّةِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ الظَّنُّ.

3574. نَعَمْ هَذَا الْإِشْكَالُ مُتَوَجِّهٌ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ بِالْخَطَأِ، وَلَا دَلِيلٌ يُمَيِّزُ الصَّوَابَ عَنِ الْخَطَأِ، إِذْ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ لَكَانَ أَثِمًا إِذَا أَخْطَأَ، كَمَا فِي الْعَقْلِيَّاتِ.

3575. ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى الْإِقْرَارِ / بِهَذَا الْقِيَاسِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ. وَلَمْ

[277/2]

يَقْتَصِرُ قِيَاسُهُمْ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ، إِذْ قَاسُوا فِي قَوْلِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَفِي مَسْأَلَةِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَفِي تَشْبِيهِ حَدِّ الشَّرْبِ بِحَدِّ الْقَذْفِ، لِمَا فِيهِ مِنْ خَوْفِ الْإِفْتِرَاءِ. وَالْقَذْفُ أَوْجَبَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، لِأَنَّهُ نَفْسُ الْإِفْتِرَاءِ، لَا الْخَوْفُ مِنَ الْإِفْتِرَاءِ، وَلَكِنَّهُمْ رَأَوْا الشَّارِعَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَقَامَ مَظْنَةَ الشَّيْءِ مَقَامَ

نَفْسِهِ، فَشَبَّهُوا هَذَا بِهِ بِنَوْعِ الظَّنِّ، هُوَ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، فَدَلَّ أَنََّّهُمْ لَمْ يَطْلُبُوا النَّصَّ، وَلَا الْقَطْعَ، بَلْ اكْتَفَوْا بِالظَّنِّ.

3576. ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا جَازَ الْقِيَاسُ بِالْعِلَّةِ الْمَعْلُومَةِ، فَلَنُلْحِقَ بِهَا الْمَظْنُونَةَ فِي حَقِّ الْعَمَلِ، كَمَا التَّحَقَّقَ رَوَايَةُ الْعَدْلِ بِالتَّوَاتُرِ، وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَعْصُومِ، وَالْقَبْلَةُ الْمَظْنُونَةُ بِالْقَبْلَةِ الْمُعَايِنَةِ. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ: لِأَنَّا وَإِنْ أَثَبَتْنَا خَبَرَ الْوَاحِدِ وَقَبُولَ الشَّهَادَةِ بِأَدِلَّةٍ قَاطِعَةٍ، فَقَبُولُ الشَّرْعِ الظَّنِّ فِي مَوْضِعٍ لَا يُرَخِّصُ لَنَا فِي قِيَاسِ ظَنٍّ آخَرَ عَلَيْهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَظْنُونِ، كَمَا فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ وَغَيْرِهِ.

هل يفترق الفعل
عن الترك في
القياس؟

3577. |3| مَسْأَلَةٌ: فَرَّقَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، فَقَالَ: إِذَا عَلَّلَ الشَّارِعُ وَجُوبَ فِعْلٍ بِعِلَّةٍ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ إِلَّا بِتَعَبُّدٍ بِالْقِيَاسِ، وَلَوْ عَلَّلَ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ بِعِلَّةٍ وَجَبَ قِيَاسُ النَّبِيدِ عَلَيْهِ دُونَ التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ، لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ الْعَسَلَ لِحَلَاوَتِهِ لَزِمَهُ أَنْ يَتْرَكَ كُلَّ حُلُوٍّ، وَمَنْ تَرَكَ الْخَمْرَ لِاسْكَارِهِ لَزِمَهُ أَنْ يَتْرَكَ كُلَّ مُسْكِرٍ، أَمَّا مَنْ شَرِبَ / الْعَسَلَ لِحَلَاوَتِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْرَبَ كُلَّ حُلُوٍّ، وَمَنْ صَلَّى لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ، لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ عِبَادَةٍ. وَبَنَوْا عَلَى هَذَا أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تَصِحُّ مِنْ بَعْضِ الذُّنُوبِ، بَلْ مَنْ تَرَكَ ذَنْبًا لِكَوْنِهِ مَعْصِيَةً لَزِمَهُ تَرْكُ كُلِّ ذَنْبٍ. أَمَّا مَنْ أَتَى بِعِبَادَةٍ لِكَوْنِهَا طَاعَةً فَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ طَاعَةٍ.

[278/2]

3578. وَهَذَا مُحَالٌ فِي الطَّرْفَيْنِ: لِأَنَّهُ لَا يَبْعُدُ فِي جَانِبِ التَّحْرِيمِ أَنْ يُحَرَّمَ الْخَمْرُ لِشِدَّةِ الْخَمْرِ خَاصَّةً، وَيُفَرَّقَ بَيْنَ شِدَّةِ الْخَمْرِ وَشِدَّةِ النَّبِيدِ؛ وَأَمَّا فِي جَانِبِ الْفِعْلِ فَمَنْ تَنَاوَلَ الْعَسَلَ لِحَلَاوَتِهِ وَلِفَرَاغِ مَعِدَتِهِ وَصَدَقَ شَهْوَتِهِ، لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ عَسَلٍ وَعَسَلٍ. نَعَمْ، لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْكُلَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، لِزَوَالِ الشَّهْوَةِ، وَامْتِلَاءِ الْمَعِدَةِ، وَاخْتِلَافِ الْحَالِ. فَمَا ثَبَتَ لِلشَّيْءِ ثَبَتٌ لِمِثْلِهِ، كَانَ ذَلِكَ فِي تَرْكِ أَوْ فِعْلٍ، لَكِنْ الْمِثْلُ الْمَطْلُوقُ لَا يُتَصَوَّرُ، إِذِ الْإِثْنَيْنِيَّةُ شَرْطُ الْمِثْلِيَّةِ. وَمِنْ شَرْطِ الْإِثْنَيْنِيَّةِ مُغَايِرَةٌ وَمُخَالَفَةٌ. وَإِذَا جَاءَتْ ١١ الْمُخَالَفَةُ بَطَلَتِ الْمُمَاثَلَةُ. وَهَذَا لَهُ غَوْرٌ. وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَيَانِهِ.

3579. هَذَا تَمَامُ النَّظَرِ فِي إِثْبَاتِ أَصْلِ الْقِيَاسِ عَلَى مُنْكَرِيهِ.

الباب الثاني في طريق اثبات علة الأصل وكيفية إقامة الدلالة على صحة أحاد الأقيسة

3580. وَنُبِّهَ فِي صَدْرِ الْبَابِ عَلَى:

3581. مَثَارَاتِ الْإِحْتِمَالِ فِي كُلِّ قِيَاسٍ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى الدَّلِيلِ إِلَّا فِي مَحَلِّ

الْإِحْتِمَالِ؛ ثُمَّ انْحِصَارِ الدَّلِيلِ فِي الْأَدِلَّةِ / السَّمْعِيَّةِ؛ ثُمَّ عَلَى انْقِسَامِ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ إِلَى ظَنِّيَّةٍ وَقَطْعِيَّةٍ. فَهَذِهِ ثَلَاثُ مُقَدِّمَاتٍ:

[279/2]

3582. الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: فِي مَوَاضِعِ الْإِحْتِمَالِ مِنْ كُلِّ قِيَاسٍ، وَهِيَ سِتَّةٌ:

3583. الْأَوَّلُ: يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَصْلُ مَعْلُومًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ الْقَائِسُ قَدْ عَلَّلَ مَا لَيْسَ بِمُعَلَّلٍ.

3584. الثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُعَلَّلًا، فَلَعَلَّهُ لَمْ يُصَبَّ مَا هُوَ الْعِلَّةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ عَلَّلَهُ بِعِلَّةٍ أُخْرَى.

3585. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ إِنْ أَصَابَ فِي أَصْلِ التَّعْلِيلِ، وَفِي عَيْنِ الْعِلَّةِ، فَلَعَلَّهُ قَصَرَ عَلَى وَصْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، وَهُوَ مُعَلَّلٌ بِهِ مَعَ قَرِينَةٍ أُخْرَى زَائِدَةٍ عَلَى مَا قَصَرَ اعْتِبَارُهُ عَلَيْهِ.

3586. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ قَدْ جَمَعَ إِلَى الْعِلَّةِ وَصْفًا لَيْسَ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ فزَادَ عَلَى الْوَاحِدِ.

3587. الْخَامِسُ: أَنْ يُصِيبَ فِي أَصْلِ الْعِلَّةِ، وَتَعْيِينِهَا، وَضَبْطِهَا، لَكِنْ يُخْطِئُ فِي وُجُودِهَا فِي الْفَرْعِ، فَيُظَنُّهَا مَوْجُودَةً بِجَمِيعِ قِيُودِهَا وَقَرَائِنِهَا، وَلَا تَكُونُ كَذَلِكَ.

3588. السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى تَصْحِيحِ الْعِلَّةِ بِمَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ. وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَهُ الْقِيَاسُ وَإِنْ أَصَابَ الْعِلَّةَ، كَمَا لَوْ أَصَابَ بِمُجَرَّدِ الْوَهْمِ وَالْحَدْسِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَكَمَا لَوْ ظَنَّ الْقِبْلَةَ فِي جِهَةٍ مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ، فَصَلَّى، فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ.

3589. وَزَادَ آخَرُونَ اخْتِمَالًا سَابِعًا: وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الْقِيَاسِ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

أَصْلُ الْقِيَاسِ فِي الشَّرْعِ بَاطِلًا. وَهَذَا خَطَأٌ، لِأَنَّ صِحَّةَ أَصْلِ الْقِيَاسِ لَيْسَ مَظْنُونًا، بَلْ هُوَ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَلَوْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ اِحْتِمَالٌ لَتَطَرَّقَ إِلَى جَمِيعِ الْقَطْعِيَّاتِ، مِنْ التَّوْحِيدِ، وَالنَّبُوَّةِ، وَغَيْرِهِمَا. /

|280/2|

3590. وَالْمُثَارَاتُ السِّتَّةُ لِاحْتِمَالِ الْخَطَأِ إِنَّمَا تَسْتَقِيمُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: لَا خَطَأَ فِي الْقِيَاسِ عَلَى مَذْهَبِ الْمَصِيبِ وَاحِدٍ، وَفِي مَوْضِعٍ يُقَدَّرُ نَصْبُ اللَّهِ تَعَالَى أَدَلَّةً قَاطِعَةً يُتَصَوَّرُ أَنَّ يُحِيطُ بِهَا النَّاطِرُ. أَمَّا مَنْ قَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، فَلَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَصْفٌ مُعَيَّنٌ هُوَ الْعِلَّةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يُخْطِئَ أَصْلَهَا أَوْ وَصَفَهَا، بَلِ الْعِلَّةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي حَقِّ كُلِّ مُجْتَهِدٍ مَا ظَنَّهُ عِلَّةً. فَلَا يُتَصَوَّرُ الْخَطَأُ. وَلَكِنَّهُ عَلَى الْجُمْلَةِ يَحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ فِي هَذِهِ الْمُثَارَاتِ وَإِنْ كَانَتْ أَدَلَّةً ظَنِّيَّةً.

3591. الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ:

3592. أَنَّ هَذِهِ الْأَدَلَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَمْعِيَّةً، بَلْ لَا مَجَالَ لِلنَّظَرِ الْعَقْلِيِّ فِي هَذِهِ الْمُثَارَاتِ إِلَّا فِي تَحْقِيقِ وُجُودِ عِلَّةِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ إِذَا كَانَتْ مَحْسُوسَةً، كَالسُّكْرِ، وَالطَّعْمِ، وَالطَّوْفِ فِي السَّنُورِ، فَوُجُودُ ذَلِكَ فِي النَّبِيذِ وَالْأَرْزِ وَالْفَأْرَةِ قَدْ يُعْلَمُ بِالْحِسِّ، وَبِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ ١١. أَمَّا أَصْلُ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ، وَإِثْبَاتُ عَيْنِ الْعِلَّةِ وَوَصْفِهَا، فَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِالْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ عَلَامَةٌ وَأَمَارَةٌ لَا تُوجِبُ الْحُكْمَ بِذَاتِهَا، إِنَّمَا مَعْنَى كَوْنِهَا عِلَّةً نَصْبُ الشَّرْعِ إِيَّاهَا عَلَامَةً. وَذَلِكَ وَضْعٌ مِنَ الشَّارِعِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ وَضْعِ الْحُكْمِ، وَبَيْنَ وَضْعِ الْعَلَامَةِ وَنَصْبِهَا أَمَارَةً عَلَى الْحُكْمِ. فَالشَّدَّةُ الَّتِي جُعِلَتْ أَمَارَةً لِلتَّحْرِيمِ يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَهَا الشَّرْعُ أَمَارَةً لِلْحِلِّ، فَلَيْسَ إِجَابُهَا لِذَاتِهَا. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الشَّارِعِ: ارْجُمُوا مَا عِزًّا، وَبَيْنَ قَوْلِهِ جَعَلْتُ الزَّنا عَلَامَةً لِإِجَابِ الرَّجْمِ.

200

هل تثبت العلة
بغير النص

|281/2|

3593. فَإِنْ قِيلَ: فَالْحُكْمُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا تَوْقِيفًا / وَنَصًّا، فَلَتَكُنِ الْعِلَّةُ كَذَلِكَ.

3594. قُلْنَا: لَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ إِلَّا تَوْقِيفًا، لَكِنْ لَيْسَ طَرِيقُ مَعْرِفَةِ التَّوْقِيفِ فِي الْأَحْكَامِ مُجَرَّدَ النَّصِّ، بَلِ النَّصُّ وَالْعُمُومُ وَالْفَحْوَى وَمَفْهُومُ الْقَوْلِ وَقَرَأْنُ الْأَحْوَالِ وَشَوَاهِدُ الْأُصُولِ، وَأَنْوَاعُ الْأَدَلَّةِ، فَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ الْعِلَّةِ تَتَّبِعُ طَرِيقَهُ، وَلَا يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى النَّصِّ.

درجات إلحاق
المسكوت بالمنطوق

3595. الْمُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ: إِنَّ إِلْحَاقَ الْمَسْكُوتِ بِالْمَنْطُوقِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَقْطُوعٍ بِهِ وَمَظْنُونٍ، وَالْمَقْطُوعُ بِهِ عَلَى مَرَّتَيْنِ:

3596. إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ أَوَّلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمَنْطُوقِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ فَإِنَّهُ أَفْهَمَ تَحْرِيمَ الضَّرْبِ وَالشَّتْمِ، وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَدُّوا الْخَيْطَ وَالْمَخِيطَ» فَإِنَّهُ أَفْهَمَ تَحْرِيمَ الْغُلُولِ فِي الْغَنِيمَةِ بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، وَكَنْهِيهِ عَنِ التَّضْحِيَةِ بِالْعَوْرَاءِ وَالْعَرْجَاءِ، فَإِنَّهُ أَفْهَمَ الْمَنْعَ مِنَ الْعَمِيَاءِ وَمَقْطُوعَةِ الرَّجُلَيْنِ. وَكَقَوْلِهِ «الْعَيْنَانِ وَكَاءُ السَّهْ» فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ فَإِنَّ الْجُنُونَ وَالْإِغْمَاءَ وَالشُّكْرَ وَكُلَّ مَا أَزَالَ الْعَقْلَ أَوَّلَى بِهِ مِنَ النَّوْمِ.

3597. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَسْمِيَةِ هَذَا قِيَاسًا، وَتَبَعُدُ تَسْمِيَّتُهُ قِيَاسًا، لِأَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى فِكْرٍ وَاسْتِنْبَاطٍ عِلَّةٍ. وَلِأَنَّ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ هَاهُنَا كَأَنَّهُ أَوَّلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمَنْطُوقِ بِهِ. وَمَنْ سَمَّاهُ قِيَاسًا اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِهِ. وَلَا مُشَاحَّةَ فِي الْأَسَامِيِّ. فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِبَارَةٌ عَنْ نَوْعٍ مِنَ الْإِلْحَاقِ يَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ، فَإِنَّمَا مُخَالَفَتُهُ فِي عِبَارَةٍ.

3598. وَهَذَا الْجِنْسُ / قَدْ يَلْتَحِقُ بِأُذْيَالِهِ مَا يُشَبِّهُهُ مِنْ وَجْهِهِ، وَلَكِنَّهُ يُفِيدُ الظَّنَّ دُونَ الْعِلْمِ، كَقَوْلِهِمْ: إِذَا وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا، فَبِأَن تَجِبَ فِي الْعَمْدِ أَوَّلَى، لِأَنَّهُ فِيهِ مَا فِي الْخَطَا وَزِيَادَةُ عُذْوَانٍ؛ وَإِذَا رُدَّتْ شَهَادَةُ الْفَاسِقِ فَالْكَافِرُ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْكَفْرَ فُسْقٌ وَزِيَادَةٌ؛ وَإِذَا أُخِذَتِ الْجَزِيَّةُ مِنَ الْكِتَابِيِّ فَمِنَ الْوَثَنِيِّ أَوَّلَى، لِأَنَّهُ كَافِرٌ مَعَ زِيَادَةِ جَهْلٍ. وَهَذَا يُفِيدُ الظَّنَّ فِي حَقِّ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَلَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ، بَلْ جِنْسُ الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ: إِذَا قُبِلَتْ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ فَشَهَادَةُ الثَّلَاثَةِ أَوَّلَى. وَهُوَ مَقْطُوعٌ بِهِ، لِأَنَّهُ وُجِدَ فِيهِ الْأَوَّلُ وَزِيَادَةٌ. وَالْعَمِيَاءُ عَوْرَاءُ مَرَّتَيْنِ. وَمَقْطُوعَةُ الرَّجُلَيْنِ عَرْجَاءُ مَرَّتَيْنِ.

3599. فَأَمَّا الْعَمْدُ فَهُوَ نَوْعٌ فَيُخَالَفُ ١١ الْخَطَا. فَيَجُوزُ أَنْ لَا تَقْوَى الْكَفَّارَةُ عَلَى مَحْوِهِ، بِخِلَافِ الْخَطَا. بَلْ جِنْسُ الْأَوَّلِ قَوْلُنَا: مَنْ وَقَعَ أَهْلُهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ. فَالزَّانِي أَوَّلَى، إِذْ وُجِدَ فِي الزَّانِ إِفْسَادُ الصَّوْمِ بِالْوُطْءِ وَزِيَادَةٌ، وَلَمْ يُوْجَدْ فِي الْعَمْدِ الْخَطَا وَزِيَادَةٌ. وَكَذَلِكَ الْفَاسِقُ مُتَّهَمٌ فِي دِينِهِ فَيَكْذِبُ،

وَالْكَافِرُ يَحْتَزُّ مِنَ الْكَذِبِ لِدِينِهِ؛ وَقَبُولُ الْجِزْيَةِ نَوْعُ احْتِرَامٍ وَتَخْفِيفٍ رُبَّمَا لَا يَسْتَوْجِبُهُ الْوَثْنِيُّ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَمْ تَنْفِرِ النَّفْسُ عَنْ قَبُولِهِ. وَلَوْ قِيلَ: تُجْزَى الْعَمِيَاءُ دُونَ الْعَوْرَاءِ، أَوْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ ثَلَاثَةٍ، كَانَ ذَلِكَ مِمَّا تَنْفِرُ النَّفْسُ عَنْ قَبُولِهِ. وَإِنَّمَا نَفَرَتِ النَّفْسُ عَنْ قَبُولِهِ لِمَا عَلِمَ / قَطْعًا مِنْ أَنَّ مَنَعَ الْعَوْرَاءِ لِأَجْلِ نَقْصَانِهَا، وَقَبُولُ شَهَادَةِ اثْنَيْنِ لظهور صدق الدعوى، وَتَحْرِيمُ التَّأْفِيفِ لِإِكْرَامِ الْأَبَاءِ. فَمَعَ فَهَمُ هَذِهِ الْمَعَانِي يَتَنَاقَضُ الْفَرْقُ، وَلَمْ يُفْهَمْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي قَتْلِ الْخَطَا وَشَهَادَةِ الْكَافِرِ وَجِزْيَةِ الْوَثْنِيِّ.

[283/2]

3600. الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا يَكُونُ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مِثْلَ الْمَنْطُوقِ بِهِ، وَلَا يَكُونُ أَوَّلَى مِنْهُ، وَلَا هُوَ دُونَهُ: فَيُقَالُ: إِنَّهُ «فِي مَعْنَى الْأَصْلِ» وَرُبَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَسْمِيَّتِهِ قِيَاسًا. وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شَرَكَا لَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي» فَإِنَّ الْأَمَةَ فِي مَعْنَاهُ؛ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرطَهُ الْمُبْتَاعُ» فَإِنَّ الْجَارِيَةَ فِي مَعْنَاهُ؛ وَقَوْلُهُ فِي مَوْتِ الْحَيَوَانِ فِي السَّمَنِ إِنَّهُ: «يُرَاقُ الْمَائِعُ، وَيَقُورُ مَا حَوَالِيَ الْجَامِدِ» فَإِنَّ الْعَسَلَ - لَوْ كَانَ جَامِدًا - وَكُلَّ جَامِدٍ فِي مَعْنَاهُ.

3601. وَهَذَا جِنْسٌ يَرْجِعُ حَاصِلُهُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْفَارِقَ بَيْنَ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ وَالْمَنْطُوقِ بِهِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ؛ وَإِنَّمَا يُعْرَفُ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ بِاسْتِقْرَاءِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ وَمَوَارِدِهِ وَمَصَادِرِهِ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ، حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّ حُكْمَ الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ لَيْسَ يَخْتَلِفُ بِذُكُورَةٍ وَأُنُوثَةٍ، كَمَا لَا يَخْتَلِفُ بِالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ، وَالطُّوْلِ وَالْقَصْرِ، وَالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ / فَلَا يَجْرِي هَذَا فِي جِنْسِ مِنَ الْحُكْمِ تُؤَثِّرُ فِيهِ الذُّكُورَةُ وَالْأُنُوثَةُ، كَوَلَايَةِ النِّكَاحِ وَالْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ وَأَمْثَالِهَا. وَضَابِطُ هَذَا الْجِنْسِ أَنْ لَا يُحْتَاجَ إِلَى التَّعَرُّضِ لِلْعِلَّةِ الْجَامِعَةِ، بَلْ يُتَعَرَّضُ لِلْفَارِقِ، وَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَارِقَ إِلَّا كَذَا، وَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ قَطْعًا. فَإِنْ تَطَرَّقَ الْإِحْتِمَالُ إِلَى قَوْلِنَا: لَا فَارِقَ إِلَّا كَذَا، بِأَنْ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ فَارِقَ آخَرَ، أَوْ تَطَرَّقَ الْإِحْتِمَالُ إِلَى قَوْلِنَا: لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ، بِأَنْ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَدْخَلٌ، لَمْ يَكُنْ هَذَا الْإِلْحَاقُ مَقْطُوعًا بِهِ، بَلْ رُبَّمَا كَانَ مَظْنُونًا.

[284/2]

3602. وَيَتَعَلَّقُ بِأَذْيَالِ هَذَا الْجِنْسِ مَا هُوَ مَظْنُونٌ، كَقَوْلِنَا: إِنَّهُ لَوْ أَضَافَ الْعِتَقَ إِلَى عُضْوٍ مُعَيَّنٍ سَرَى، فَإِنَّهُ إِذَا أَضَافَ إِلَى النِّصْفِ سَرَى، لِأَنَّهُ بَعْضٌ، وَالْيَدُ بَعْضٌ، وَهَذَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ. وَمُسَاوَاةُ الْبَعْضِ الْمُعَيَّنِ لِلْبَعْضِ الشَّائِعِ فِي هَذَا الْحُكْمِ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ، لِأَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْمَفَارِقَةِ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي التَّأْثِيرِ.

3603. وَمِنْ هَذَا الْجِنْسِ مَا يَتَعَلَّقُ بِتَنْقِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، كَقَوْلِهِ لِلْأَعْرَابِيِّ الَّذِي جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي رَمَضَانَ: أَعْتَقَ رَقَبَةً. فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ التُّرْكِيَّ وَالْهِنْدِيَّ فِي مَعْنَى الْعَرَبِيِّ إِذْ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْحُكْمِ. وَنَعْلَمُ أَنَّ الْعَبْدَ فِي مَعْنَى الْحُرِّ، فَيَلْزَمُهُ الصَّوْمُ، لِأَنَّهُ شَارِكُهُ فِي وُجُوبِ الصَّوْمِ. وَلَا نَرَى الصَّبِيَّ فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّهُ لَا يُشَارِكُهُ فِي اللُّزُومِ، وَلِلُّزُومِ مَدْخَلٌ فِي التَّأْثِيرِ.

3604. وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الْمَحَلِّ فَقَدْ وَاقَعَ أَهْلُهُ، فَيَعْلَمُ / أَنَّهُ لَوْ وَاقَعَ مَمْلُوكَتَهُ فَهُوَ فِي مَعْنَاهُ، بَلْ لَوْ زَنَى بِامْرَأَةٍ فَهُوَ بِالْكَفَّارَةِ أَوْلَى. أَمَّا اللِّوَاطُ، وَإِتْيَانُ الْبَهِيمَةِ، وَالْمَرْأَةُ الْمَيْتَةُ هَلْ هُوَ فِي مَعْنَاهُ؟ رَبَّمَا يَتَرَدَّدُ فِيهِ، وَالْأُظْهَرُ أَنَّ اللِّوَاطَ فِي مَعْنَاهُ.

|285/2|

3605. وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الصَّوْمِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فَقَدْ جَرَى وَقَاعُ الْأَعْرَابِيِّ فِي يَوْمٍ مُعَيَّنٍ، وَشَهْرٍ مُعَيَّنٍ، فَيَعْلَمُ أَنَّ سَائِرَ الْأَيَّامِ فِي ذَلِكَ الشَّهْرِ، وَسَائِرَ شُهُورِ رَمَضَانَ فِي مَعْنَاهُ. وَالْقَضَاءُ وَالنَّذْرُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّ حُرْمَتَهُ أَخْفُ وَحُرْمَةُ رَمَضَانَ أَعْظَمُ، فَهَتَكُهَا أَفْحَشُ. وَلِلْحُرْمَةِ مَدْخَلٌ فِي جِنْسِ هَذَا الْحُكْمِ.

3606. وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى نَفْسِ هَذَا الْفِعْلِ: فَهَلْ يَلْتَحِقُ بِهِ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَسَائِرُ الْمُفْطَرَاتِ؟ هَذَا فِي مَحَلِّ النَّظَرِ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ لِتَفْوِيتِ الصَّوْمِ، وَالْوُطْءُ أَلْتَهُ، كَمَا يَجِبُ الْقِصَاصُ لِتَفْوِيتِ الدَّمِ، ثُمَّ السَّيْفُ وَالسَّكِّينُ وَسَائِرُ الْأَلَاتِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: الْكَفَّارَةُ زَجْرٌ، وَدَوَاعِي الْوِقَاعِ لَا تَنْحَبِسُ بِمَجَرَّدِ وَازِعِ الدِّينِ، فَافْتَقَرَ إِلَى كَفَّارَةٍ زَاجِرَةٍ، بِخِلَافِ دَاعِيَةِ الْأَكْلِ. وَهَذِهِ ظُنُونٌ تَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُجْتَهِدِينَ.

3607. وَهَلْ يُسَمَّى الْخَاقُ الْأَكْلُ هَهُنَا بِالْجَمَاعِ قِيَاسًا؟ اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا قِيَاسَ فِي الْكَفَّارَاتِ، وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ، بَلْ هُوَ

استدلال على تجريد مناط الحكم، وحذف الحشو منه. وَلَفْظَةُ «الْقِيَاسِ» اصطلاح للفقهاء، فيختلف إطلاقها بحسب اختلافهم في الاصطلاح، فَلَسْتُ أرى / الإطناب في تصحيح ذلك أو إفساده، لأن أكثر تدوار النظر فيه على اللفظ.

[286/2]

3608. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَلَا يُظَنُّ بِالظَاهِرِيِّ الْمُنْكَرِ لِلْقِيَاسِ انْكَارُ الْمَعْلُومِ وَالْمَقْطُوعِ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْأِلْحَاقَاتِ. لَكِنْ لَعَلَّهُ يُنْكَرُ الْمَظْنُونُ مِنْهُ، وَيَقُولُ: مَا عَلِمَ قَطْعًا أَنَّهُ لَا مَدْخَلُ لَهُ فِي التَّأثير فَهُوَ كَاخْتِلَافِ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَالطُّولِ وَالْقَصْرِ، فَيَجِبُ حَذْفُهُ عَنْ دَرَجَةِ الْاعتِبَارِ. أَمَّا مَا يُحْتَمَلُ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ بِالظَّنِّ. وَإِذَا بَانَ لَنَا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِالظَّنِّ، كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى نُزُولِ الظَّنِّ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ، لِأَنَّ الْمَسَائِلَ الَّتِي اخْتَلَفُوا فِيهَا اجْتَهَدُوا، كَمَسْأَلَةِ الْحَرَامِ، وَمَسْأَلَةِ الْجَدِّ، وَحَدِّ الْخَمْرِ، وَالْمَفُوضَةِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ: ظَنِّيَّةٌ وَلَيْسَتْ قَطْعِيَّةً.

3609. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَلِلْإِلْحَاقِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ بِالْمَنْطُوقِ طَرِيقَانِ مُتَبَايِنَانِ:

الإلحاق بنفي
الفارق

3610. أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ إِلَّا لِلْفَارِقِ، وَسُقُوطِ أَثَرِهِ: فَيَقُولُ: «لَا فَارِقَ إِلَّا كَذَا» وَهَذِهِ مُقَدِّمَةٌ. ثُمَّ يَقُولُ «وَلَا مَدْخَلُ لِهَذَا الْفَارِقِ فِي التَّأثير» وَهَذِهِ مُقَدِّمَةٌ أُخْرَى. فَيَلْزِمُ مِنْهُ نَتِيجَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ «لَا فَرْقَ فِي الْحُكْمِ». وَهَذَا إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا ظَهَرَ التَّقَارُبُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ، كَقُرْبِ الْأَمَةِ مِنَ الْعَبْدِ، لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّعَرُّضِ لِلْجَامِعِ، لِكَثْرَةِ مَا فِيهِ مِنَ الْاجْتِمَاعِ.

الإلحاق للاستواء
في العلة

[287/2]

3611. الطَّرِيقُ الثَّانِي: أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْجَامِعِ، وَيَقْصِدَ نَحْوَهُ، وَلَا يَلْتَفِتَ إِلَى الْفَوَارِقِ وَإِنْ كَثُرَتْ، وَيُظْهِرُ تَأثير الْجَامِعِ فِي الْحُكْمِ، فَيَقُولُ: «الْعِلَّةُ فِي الْأَصْلِ / كَذَا، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْفَرْعِ، فَيَجِبُ الْاجْتِمَاعُ فِي الْحُكْمِ». وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُسَمَّى قِيَاسًا بِالِاتِّفَاقِ.

3612. أَمَّا الْأَوَّلُ فَفِي تَسْمِيَّتِهِ قِيَاسًا خِلَافًا، لِأَنَّ الْقِيَاسَ مَا قُصِدَ بِهِ الْجَمْعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ. وَذَلِكَ قُصِدَ فِيهِ نَفْيُ الْفَرْقِ، فَحَصَلَ الْاجْتِمَاعُ بِالْقُصْدِ الثَّانِي، لَا بِالْقُصْدِ الْأَوَّلِ، فَلَمْ يَكُنْ عَلَى صُورَةِ الْمُقَايَسَةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْقُصْدِ الْأَوَّلِ.

3613. وَالطَّرِيقُ الْأَوَّلُ، الَّذِي هُوَ التَّعَرُّضُ لِلْفَارِقِ وَنَفْيِهِ، يَنْتَظِمُ حَيْثُ لَمْ تُعَرَفْ عِلَّةُ الْحُكْمِ، بَلْ يَنْتَظِمُ فِي حُكْمٍ لَا يُعَلَّلُ، وَيَنْتَظِمُ حَيْثُ عُرِفَ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ لَكِنْ لَمْ تَتَّعَيْنِ الْعِلَّةُ. فَإِنَّا نَقُولُ: الزَّبِيبُ فِي مَعْنَى التَّمْرِ فِي الرَّبَا، قَبْلَ أَنْ يَتَّعَيْنَ عِنْدَنَا عِلَّةُ الرَّبَا أَنَّهُ الطَّعْمُ أَوْ الْكَيْلُ أَوْ الْقُوَّةُ. وَيَنْتَظِمُ حَيْثُ ظَهَرَ أَصْلُ الْعِلَّةِ وَتَتَّعَيْنَ أَيْضًا، وَلَكِنْ لَمْ تَتَلَخَّصْ بَعْدُ أَوْصَافُهَا وَلَمْ تَتَحَرَّرْ بَعْدُ قُيُودُهَا وَحُدُودُهَا.

3614. أَمَّا الطَّرِيقُ الثَّانِي، وَهُوَ الْجَمْعُ، فَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا بَعْدَ تَعَيُّنِ الْعِلَّةِ، وَتَلْخِصِهَا بِحَدِّهَا وَقُيُودِهَا، وَبَيَانِ تَحْقِيقِ وُجُودِهَا بِكَمَالِهَا فِي الْفَرْعِ.

3615. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَقْطُوعٍ بِهِ وَإِلَى مَظْنُونٍ.

3616. فَإِذَا تَمَهَّدَتْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتُ فَنَرْجِعُ إِلَى الْمَقْصُودِ، وَهُوَ بَيَانُ إِبْتَاتِ الْعِلَّةِ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِي، الَّذِي هُوَ الْقِيَاسُ بِالِاتِّفَاقِ، وَهُوَ «رَدُّ فَرْعٍ إِلَى أَصْلِ بَعِلَّةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا».

3617. وَهَذَا الْقِيَاسُ يَحْتَاجُ إِلَى إِبْتَاتٍ مُقَدِّمَتَيْنِ:

3618. إِحْدَاهُمَا مَثَلًا: أَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ الْإِسْكَارُ.

3619. وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْإِسْكَارَ مَوْجُودٌ فِي النَّبِيذِ.

3620. أَمَّا الثَّانِيَّةُ: فَيَجُوزُ أَنْ تَتَّبَتْ / بِالْحِسِّ، وَدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَالْعُرْفِ، وَبِدَلِيلِ الشَّرْعِ، وَسَائِرِ أَنْوَاعِ الْأَدِلَّةِ.

|288/2|

3621. أَمَّا الْأُولَى فَلَا تَتَّبَتْ إِلَّا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، أَوْ نَوْعِ اسْتِدْلَالٍ مُسْتَنْبَطٍ، فَإِنْ كَوَّنَ الشَّدَّةَ عَلَامَةَ التَّحْرِيمِ، وَضَعَ شَرْعِيًّا، كَمَا أَنَّ نَفْسَ التَّحْرِيمِ كَذَلِكَ، وَطَرِيقُهُ طَرِيقُهُ.

3622. وَجُمْلَةُ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ تَرْجِعُ إِلَى أَلْفَاظِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَالِاسْتِنْبَاطِ. فَنَحْصُرُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

القسم الأول

إثبات العلة بأدلة نقلية

3623. وَذَلِكَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ صَرِيحِ النُّطْقِ أَوْ مِنَ الْإِيْمَاءِ، أَوْ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَسْبَابِ. فَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ:

إثبات العلة بأدلة
نقلية

3624. الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: الصَّرِيحُ، وَذَلِكَ أَنْ يَرَدَ فِيهِ لَفْظُ التَّعْلِيلِ، كَقَوْلِهِ: «لِكَذَا» أَوْ «لِلْعَلَّةِ كَذَا»، أَوْ «لِأَجْلِ كَذَا»، أَوْ «لِكَيْلَا يَكُونَ كَذَا» وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ مِنْ صِيغِ التَّعْلِيلِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر: 7) وَ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ (المائدة: 32) وَ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (الحشر: 4) وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِئْذَانُ لِأَجْلِ الْبَصَرِ» وَ«إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِأَجْلِ الدَّافَةِ» فَهَذِهِ صِيغُ التَّعْلِيلِ، إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَا قَصَدَ بِهَا التَّعْلِيلَ، فَيَكُونُ مَجَازًا، كَمَا يُقَالُ: لِمَ فَعَلْتُ؟ فَيَقُولُ: لِأَنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَفْعَلَ. فَهَذَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً، فَهُوَ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ.

3625. قَالَ الْقَاضِي: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ (الإسراء: 78) مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، لِأَنَّ هَذَا لَا مَ التَّعْلِيلِ، وَالذُّلُوكُ / لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً. فَمَعْنَاهُ: صَلَّ عِنْدَهُ فَهُوَ لِلتَّوْقِيتِ.

3626. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، إِذِ الزَّوَالُ وَالْغُرُوبُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَنْصِبَهُ الشَّرْعُ عَلَامَةً لِلْوُجُوبِ، وَلَا مَعْنَى لِعِلَّةِ الشَّرْعِ إِلَّا الْعَلَامَةُ الْمَنْصُوبَةُ. وَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ: الْأَوْقَاتُ أَسْبَابٌ، وَلِذَلِكَ يَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ بِتَكَرُّرِهَا. وَلَا يَبْعُدُ تَسْمِيَةُ السَّبَبِ عِلَّةً.

التنبيه والإيماء
على العلة

3627. الضَّرْبُ الثَّانِي: التَّنْبِيهِ وَالْإِيْمَاءُ عَلَى الْعِلَّةِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْهَرَّةِ: «إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَافَاتِ» فَإِنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: لِأَنَّهَا، أَوْ لِأَجْلِ أَنَّهَا، مِنَ الطَّوَافِينَ، لَكِنْ أَوْمَأَ إِلَى التَّعْلِيلِ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عِلَّةً لَمْ يَكُنْ ذِكْرُ وَصْفِ الطَّوَافِ مُفِيدًا، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنَّهَا سَوْدَاءُ، أَوْ بَيْضَاءُ، لَمْ يَكُنْ مَنْظُومًا، إِذَا لَمْ يَرِدِ التَّعْلِيلُ.

3628. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا» وَأَنَّهُمْ «يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوْدَاجُهُمْ تَشَخَّبُ دَمًا» وَقَوْلُهُ جَلَّ جَلَالُهُ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ

يُوقَعُ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ ﴿ (المائدة: 91) فَإِنَّهُ بَيَانٌ لِتَعْلِيلِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، حَتَّى يَطْرُدَ فِي كُلِّ مُسْكِرٍ.

3629. وَكَذَلِكَ ذَكَرُ الصِّفَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ، كَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ فَهُوَ تَعْلِيلٌ، حَتَّى يُفْهَمَ مِنْهُ تَحْرِيمُ الْإِثْيَانِ فِي غَيْرِ الْمَأْتَى، لِأَنَّ الْأَذَى فِيهِ دَائِمٌ، وَلَا يَجْرِي فِي الْمُسْتَحَاضَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ عَارِضٌ وَلَيْسَ بِطَبِيعِيٍّ.

3630. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ»، فَإِنَّ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ تَعْلِيلًا لاسْتِعْمَالِهِ لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ وَاقِعًا فِي مَحَلِّهِ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَاءً نَبَذَ فِيهِ تُمَيْرَاتٍ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ / الزَّبِيبُ وَغَيْرُهُ. وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ الْمَرْقَةُ وَالْعَصِيدَةُ وَمَا انْقَلَبَ شَيْئًا آخَرَ بِالطَّبَخِ.

[290/2]

3631. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟» فَقِيلَ: نَعَمْ، فَقَالَ: «فَلَا إِذَا» فَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى ١١ الْعِلَّةِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

3632. أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِدُكْرِ هَذَا الْوَصْفِ لَوْلَا التَّعْلِيلُ بِهِ.

3633. الثَّانِي: قَوْلُهُ: «إِذَا» فَإِنَّهُ لِلتَّعْلِيلِ.

3634. الثَّالِثُ: الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ «فَلَا إِذَا» فَإِنَّهُ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْبِيبِ.

3635. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ يُجِيبَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ بِذِكْرِ نَظِيرِهَا، كَقَوْلِهِ «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضْمَضْتَ» «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ» فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّعْلِيلِ لَمَّا كَانَ التَّعَرُّضُ لِغَيْرِ مَحَلِّ السُّؤَالِ مُنْتَظَمًا.

3636. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ يَفْصَلَ الشَّارِعُ بَيْنَ قِسْمَيْنِ بِوَصْفٍ، وَيَخُصَّهُ بِالْحُكْمِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ» فَإِنَّهُ يَدُلُّ فِي الظَّاهِرِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِثُ لِكَوْنِهِ قَاتِلًا، وَلَيْسَ هَذَا لِلْمُنَاسَبَةِ، بَلْ لَوْ قَالَ: الطَّوِيلُ لَا يَرِثُ، أَوْ: الْأَسْوَدُ لَا يَرِثُ، لَكُنَّا نَفْهَمُ مِنْهُ جَعْلَهُ الطُّوْلَ وَالسَّوَادَ عَلَامَةً عَلَى انْفِصَالِهِ عَنِ الْوَرِثَةِ. فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يَكْثُرُ وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحَضَرِ. فَوُجُوهُ التَّنْبِيهِ لَا تَنْضَبُطُ. وَقَدْ أَطْنَبْنَا فِي تَفْصِيلِهَا فِي كِتَابِ «شِفَاءِ الْغَلِيلِ» * وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ هَهُنَا.

3637. الضَّرْبُ الثَّالِثُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْأَسْبَابِ بِتَرْتِيبِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا بِصِغَةِ الْجَزَاءِ

* ص: 46-50

التنبيه على
الأسباب بترتيب
الأحكام عليها

[291/2]

وَالشَّرْطُ، وَبِالْفَاءِ الَّتِي هِيَ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْبِيبِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» وَ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ / فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: 38) وَ «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا» (النور: 2) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ (المائدة: 6).

3638. وَيَلْتَحِقُ بِهَذَا الْقِسْمِ مَا يُرْتَبُ الرَّاوِي بِفَاءِ التَّرْتِيبِ، كَقَوْلِهِ: «زَنَى مَا عَزُ فَرْجَمَ» وَ «سَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَسَجَدَ» وَ «رَضَخَ يَهُودِيٌّ رَأْسَ جَارِيَةٍ فَرَضَخَ النَّبِيُّ رَأْسَهُ» فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّسْبِيبِ، وَلَيْسَ لِلْمُنَاسَبَةِ. فَإِنَّ قَوْلَهُ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» يُفْهَمُ مِنْهُ السَّبَبُ، وَإِنْ لَمْ يُنَاسِبْ.

3639. بَلْ يَلْتَحِقُ بِهَذَا الْجِنْسِ كُلُّ حُكْمٍ حَدَثَ عَقِيبَ وَصْفٍ حَدِثَ، سَوَاءً كَانَ مِنَ الْأَقْوَالِ، كَحُدُوثِ الْمَلِكِ وَالْحِلِّ عِنْدَ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَالتَّصَرُّفَاتِ؛ أَوْ مِنَ الْأَفْعَالِ، كَاشْتِغَالِ الذِّمَّةِ عِنْدَ الْقَتْلِ وَالْإِتْلَافِ؛ أَوْ مِنَ الصِّفَاتِ، كَتَحْرِيمِ الشُّرْبِ عِنْدَ طَرِيَانِ الشُّدَّةِ عَلَى الْعَصِيرِ، وَتَحْرِيمِ الْوُطْءِ عِنْدَ طَرِيَانِ الْحَيْضِ، فَإِنَّهُ يَنْقَدِحُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَتَجَدَّدُ إِلَّا بِتَجَدُّدِ سَبَبٍ، وَلَمْ يَتَجَدَّدْ إِلَّا هَذَا، فَإِذَا هُوَ السَّبَبُ، وَإِنْ لَمْ يُنَاسِبْ.

3640. فَإِنْ قِيلَ: فَهَذِهِ الْوُجُوهُ الْمَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَى السَّبَبِ وَالْعِلَّةِ دَلَالَةً قَاطِعَةً أَوْ دَلَالَةً ظَنِّيَّةً؟

[292/2]

3641. قُلْنَا: أَمَّا مَا رُتِبَ عَلَى غَيْرِهِ بِفَاءِ التَّرْتِيبِ، وَصِيغَةِ الْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرْتَبَ عَلَيْهِ مُعْتَبَرٌ فِي الْحُكْمِ لَا مَحَالَةَ، فَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَصْلِ الْإِعْتِبَارِ. أَمَّا اعْتِبَارُهُ بِطَرِيقِ كَوْنِهِ عِلَّةً، أَوْ سَبَبًا مُتَضَمِّنًا لِلْعِلَّةِ بِطَرِيقِ الْمُلَازِمَةِ أَوْ الْمُجَاوَرَةِ، أَوْ شَرْطًا يَظْهَرُ الْحُكْمُ عِنْدَهُ بِسَبَبٍ آخَرَ، أَوْ يُعْتَبَرُ الْوَصْفُ عَلَى تَجَرُّدِهِ / حَتَّى يَعُمَّ الْحُكْمُ الْمَحَالَّ، أَوْ يُضَمُّ إِلَيْهِ وَصْفٌ آخَرُ حَتَّى يَخْتَصَّ بِبَعْضِ الْمَحَالِّ، فَمُطْلَقُ الْإِضَافَةِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ صَرِيحًا فِيهَا. وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا مِنْ وَجْهِ، وَمُحْتَمَلًا غَيْرُهُ، وَقَدْ يَكُونُ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ وَجْهَيْنِ، فَيُتَّبَعُ فِيهِ مُوجِبُ الْأَدَلَّةِ. وَإِنَّمَا الثَّابِتُ بِالْإِيْمَاءِ وَالتَّنْبِيهِ كَوْنُ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ مُعْتَبَرًا بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ الْغَاوَةُ.

3642. مَثَالُ هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانُ» وَهُوَ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْغَضَبَ عِلَّةٌ فِي مَنْعِ الْقَضَاءِ. لَكِنْ قَدْ يَتَبَيَّنُ بِالنَّظَرِ أَنَّهُ لَيْسَ عِلَّةً لِدَاتِهِ، بَلْ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الدَّهْشَةِ الْمَانِعَةِ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْفِكْرِ، حَتَّى يُلْحَقَ بِهِ الْجَائِعُ وَالْحَاقِنُ وَالْمُتَأَلِّمُ، فَيَكُونُ الْغَضَبُ مَنَاطًا لَا لِعَيْنِهِ، بَلْ لِمَعْنَى يَتَضَمَّنُهُ.

3643. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «سَهَا فَسَجَدَ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ هُوَ السَّهْوُ لِعَيْنِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ تَرْكِ أَبْعَاضِ الصَّلَاةِ، حَتَّى لَوْ تَرَكَهُ عَمْدًا رُبَّمَا قِيلَ: يَسْجُدُ أَيْضًا.

3644. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «زَنَى مَا عَزَّ فَرَجِمَ» اِحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ: لِأَنَّهُ زَنَى، وَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ: لِمَا يَتَضَمَّنُهُ الزُّنَا مِنْ إِيْلَاجٍ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ قَطْعًا، مُشْتَهَى طَبْعًا حَتَّى يَتَعَدَّى إِلَى اللُّوَاطِ.

3645. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِنَفْسِ الْجَمَاعِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ هَتِكِ حُرْمَةِ الشَّهْرِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ إِفْسَادِ الصَّوْمِ، حَتَّى يَتَعَدَّى إِلَى الْأَكْلِ. وَالظَّاهِرُ / الْإِضَافَةُ إِلَى الْأَصْلِ. وَمَنْ صَرَفَهُ عَنِ الْأَصْلِ إِلَى مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ إِفْسَادِ الصَّوْمِ حَتَّى يَتَعَدَّى إِلَى الْأَكْلِ، افْتَقَرَ إِلَى دَلِيلٍ.

|293/2|

3646. وَهَذَا النَّوعُ مِنَ التَّصَرُّفِ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ عَنْ هَذِهِ الْإِضَافَاتِ. فَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْإِضَافَاتِ اللَّفْظِيَّةِ: إِيْمَاءً كَانَ أَوْ تَصْرِيحًا، أَمَّا مَا يَخْدُثُ بِخُدُوثٍ وَصَفٍ، كَخُدُوثِ الشَّدَّةِ، فَفِي إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ نَظَرٌ سَيَأْتِي فِي الطَّرْدِ وَالْعَكْسِ.

القسم الثاني في:

إثبات العلة بالإجماع على كونها مؤثرة في الحكم

إثبات العلة
بالإجماع

3647. مثاله قولهم: إذا قُدم الأخ من الأب والأم على الأخ للأب، في الميراث، فينبغي أن يُقدم في ولاية النكاح، فإن العلة في الميراث التقديم بسبب امتزاج الأخوة، وهو المؤثر بالاتفاق.

3648. وكذلك قول بعضهم: الجهل بالمهر يفسد النكاح، لأنه جهل بعوض في معاوضة، فصار كالبيع، إذ الجهل مؤثر في الإفساد في البيع بالاتفاق.

3649. وكذلك نقول: يجب الضمان على السارق وإن قطع، لأنه مال تلف تحت اليد العادية، فيضمن، كما في الغصب. وهذا الوصف هو المؤثر في الغصب اتفاقاً.

3650. وكذلك يقول الحنفي: صغيرة فيولي عليها، قياساً للثيب الصغيرة على البكر الصغيرة. فالمطالبة منقطعة عن إثبات علة الأصل، لأنها بالاتفاق مؤثرة.

3651. ويبقى سؤال، وهو أن يقال: لم قلتم: إذا أثر امتزاج الأخوة في التقديم في الإرث فينبغي أن يؤثر في / النكاح؟ وإذا أثر الصغر في البكر فهو يؤثر في الثيب؟

[294/2]

3652. وهذا السؤال إما أن يوجهه المجتهد على نفسه، أو يوجهه المناظر في المناظرة: أما المجتهد فيدفعه بوجهين:

3653. أحدهما: أن يعرف مناسبة المؤثر، كالصغر، فإنه يسلط الولي على التزويج للعجز، فنقول: الثيب كالبكر في هذه المناسبة.

3654. الثاني: أن يتبين أنه لا فارق بين الفرع والأصل إلا كذا وكذا، ولا مدخل له في التأثير، كما ذكرناه في إلحاق الأمة بالعبد في سراية العتق، ونظائره، فيكون هذا القياس تمامه بالتعرض للجامع ونفي الفارق جميعاً. وإن ظهرت المناسبة استغني عن التعرض للفارق.

3655. وإن كان السؤال من مناظر فيكفي أن يقال: القياس لتعدي حُكم العلة من موضع إلى موضع. وما من تعدي إلا ويتوجه عليها هذا السؤال. فلا ينبغي أن يفتح هذا الباب، بل يكلف المعترض الفرق، أو التنبيه على مثار

خَيَالِ الْفَرْقِ، بَأَن يَقُولَ مَثَلًا: أُخُوَّةُ الْأُمِّ أَثَرَتْ فِي الْمِيرَاثِ فِي التَّرْجِيحِ، لَأَنَّ مُجَرَّدَهَا يُؤَثِّرُ فِي التَّوْرِيثِ، فَلِمَ قُلْتَ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي التَّرْجِيحِ مَا يَسْتَقِلُّ بِالتَّأْثِيرِ فَيُسْتَعْمَلُ حَيْثُ لَا يَسْتَقِلُّ؟ فَتَقْبَلُ الْمُطَالَبَةُ عَلَى هَذِهِ الصَّيْغَةِ. وَهِيَ أَوْلَى مِنْ إِبْدَائِهِ فِي مَعْرِضِ الْفَرْقِ ابْتِدَاءً.

3656. أَمَّا إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ عَلَى مَثَارِ خَيَالِ الْفَرْقِ، وَأَصَرَ عَلَى صِرْفِ الْمُطَالَبَةِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْطَلِحَ الْمُنَاطِرُونَ عَلَى قَبُولِهِ، لِأَنَّهُ يَفْتَحُ بَابًا مِنَ اللَّجَاجِ لَا يَنْسَدُ، وَلَا يَجُوزُ إِرْهَاقُهُ / إِلَى طَلَبِ الْمُنَاسَبَةِ، فَإِنَّ مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ بِإِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ فَهُوَ عِلَّةٌ، نَاسِبٌ أَوْ لَمْ يُنَاسِبْ. فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» فَخُنْ نَقِيسُ عَلَيْهِ مَنْ مَسَّ ذَكَرَ غَيْرِهِ، وَلَا مُنَاسَبَةَ. وَلَكِنْ نَقُولُ: ظَهَرَ تَأْثِيرُ الْمَسِّ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْفَارِقِ فِي التَّأْثِيرِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ أَظْهَرَ مُنَاسَبَتَهُ أَيْضًا فَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ اعْتِبَارُ الْمُنَاسِبِ بِبَعْضِ الْمَوَاضِعِ، إِذِ السَّرِقَةُ تُنَاسِبُ الْقَطْعَ، ثُمَّ تَخْتَصُّ بِالنِّصَابِ؛ وَالزَّنا يُنَاسِبُ الرَّجْمَ، ثُمَّ يَخْتَصُّ بِالْمُحْصَنِ، فَيَتَوَجَّهُ عَلَى الْمُنَاسِبِ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ: لِمَ قُلْتَ: إِذَا أَثَرُ هَذَا الْمُنَاسِبِ، وَهُوَ الصَّغَرُ، فِي وِلَايَةِ الْمَالِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَثِّرَ فِي وِلَايَةِ الْبُضْعِ؟ وَإِذَا أَثَرُ فِي الْبَكْرِ يُؤَثِّرُ فِي الثَّيِّبِ؟ وَإِذَا أَثَرُ فِي التَّزْوِيجِ مِنَ الْإِبْنِ يُؤَثِّرُ فِي التَّزْوِيجِ مِنَ الْبِنْتِ؟ وَمِنْ الْمُنَاسِبَاتِ مَا يَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمَوَاضِعِ. وَهَذَا السُّؤَالُ يَسْتَمِدُّ مِنْ خَيَالِ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ.

|295/2|

القسم الثالث في:

إثبات العلة بالاستنباط وطرق الاستدلال

3657. وَهِيَ أَنْوَاعٌ:

السبب
والتقسيم

3658. النَّوعُ الْأَوَّلُ: السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ: وَهُوَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ: هَذَا

الْحُكْمُ مُعَلَّلٌ، وَلَا عِلَّةَ لَهُ إِلَّا كَذَا أَوْ كَذَا، وَقَدْ بَطَلَ أَحَدُهُمَا، فَتَعَيَّنَ الْآخَرُ.

وَإِذَا اسْتَقَامَ السَّبَرُ كَذَلِكَ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مُنَاسَبَةٍ، بَلْ لَهُ أَنْ يَقُولَ: حُرِّمَ الرَّبَا

فِي الْبُرِّ، وَلَا بُدَّ مِنْ عِلَّةٍ تَضْبُطُ مَجْرَى الْحُكْمِ عَنْ مَوْقِعِهِ، وَلَا عِلَّةٌ إِلَّا

[296/2]

الطَّعْمُ أَوْ الْقُوَّةُ / أَوْ الْكَيْلُ، ۱۱ وَقَدْ بَطَلَ الْقُوَّةُ وَالْكَيْلُ، بِدَلِيلٍ كَذَا وَكَذَا،

فَثَبَّتِ الطَّعْمُ. لَكِنْ يَحْتَاجُ هَهُنَا إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

3659. أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عِلَّةٍ، إِذْ قَدْ يُقَالُ: هُوَ مَعْلُومٌ بِاسْمِ الْبُرِّ، فَلَا يَحْتَاجُ

إِلَى عِلَّةٍ وَعِلَّةٍ. فَنَقُولُ: لَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ دَقِيقًا وَخُبْرًا وَسَوِيقًا نُفِي

حُكْمُ الرَّبَا، وَزَالَ اسْمُ الْبُرِّ، فَدَلَّ أَنْ مَنَاطَ الرَّبَا أَمْرٌ أَعَمُّ مِنْ اسْمِ الْبُرِّ.

3660. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ سَبَرُهُ حَاصِرًا، فَيَحْصُرَ جَمِيعَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً، إِمَّا بِأَنْ

يُؤَافِقَهُ الْخَصْمُ عَلَى أَنَّ الْمُمَكِّنَاتِ مَا ذَكَرَهُ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ، أَوْ لَا يُسَلَّمُ.

3661. فَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فَعَلَيْهِ سَبَرٌ بِقَدْرِ إِمْكَانِهِ حَتَّى يَعْجِزَ عَنْ إِيرَادِ غَيْرِهِ. وَإِنْ كَانَ

مُنَازِعًا فَيَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ: هَذَا مُنْتَهَى قُدْرَتِي فِي السَّبَرِ، فَإِنْ شَارَكْتَنِي فِي

الْجَهْلِ بِغَيْرِهِ لَزِمَكَ مَا لَزِمَنِي، وَإِنْ أَطْلَعْتَ عَلَى عِلَّةٍ أُخْرَى فَيَلْزِمُكَ التَّنْبِيهُ

عَلَيْهَا حَتَّى أَنْظَرَ فِي صِحَّتِهَا أَوْ فَسَادِهَا. فَإِنْ قَالَ: لَا يَلْزِمُنِي، وَلَا أُظْهِرُ الْعِلَّةَ

وَإِنْ كُنْتُ أَعْرِفُهَا. فَهَذَا عِنَادٌ مُحَرَّمٌ. وَصَاحِبُهُ إِمَّا كَاذِبٌ، وَإِمَّا فَاسِقٌ بِكِتْمَانِ

عِلْمِ مَسْتِ الْحَاجَةِ إِلَى إِظْهَارِهِ. وَمِثْلُ هَذَا الْجَدَلِ حَرَامٌ وَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ.

3662. ثُمَّ إِفْسَادُ سَائِرِ الْعِلَلِ تَارَةً يَكُونُ بَيَانُ سُقُوطِ أَثَرِهَا فِي الْحُكْمِ، بِأَنْ يُظْهِرَ بَقَاءَ

الْحُكْمِ مَعَ انْتِفَائِهَا، أَوْ بَانْتِقَاضِهَا بِأَنْ يُظْهِرَ انْتِفَاءَ الْحُكْمِ مَعَ وُجُودِهَا.

إثبات العلة بإبداء
مناسبتها للحكم

3663. النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْإِسْتِنْبَاطِ: إِثْبَاتُ الْعِلَّةِ بِإِبْدَاءِ مُنَاسَبَتِهَا لِلْحُكْمِ:

وَالْإِكْتِفَاءُ بِمَجَرَّدِ الْمُنَاسَبَةِ فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. /

[297/2]

3664. وَبَيَانُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنَاسِبِ مَا هُوَ عَلَى مِنْهَاجِ الْمَصَالِحِ، بِحَيْثُ إِذَا أُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَيْهِ انْتَضَمَ. مِثَالُهُ قَوْلُنَا: حُرِّمَتِ الْخَمْرُ لِأَنَّهَا تُزِيلُ الْعَقْلَ الَّذِي هُوَ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ. وَهُوَ مُنَاسِبٌ، لَا كَقَوْلِنَا: حُرِّمَتْ لِأَنَّهَا تَقْذِفُ بِالزَّبَدِ، أَوْ لِأَنَّهَا تُحْفَظُ فِي الدَّنِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُنَاسِبُ. وَقَدْ ذَكَرْنَا حَقِيقَةَ الْمُنَاسِبِ وَأَقْسَامَهُ وَمَرَاتِبَهُ، فِي آخِرِ الْقُطْبِ الثَّانِي مِنْ بَابِ الْإِسْتِحْسَانِ وَالِاسْتِصْلَاحِ فَلَا نُعِيدُهُ.

3665. لَكِنَّا نَقُولُ: الْمُنَاسِبُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُؤَثِّرٍ وَمُلَائِمٍ وَغَرِيبٍ.

مثال المؤثر

3666. وَمِثَالُ الْمُؤَثِّرِ: التَّغْلِيلُ لِلْوَلَايَةِ بِالصَّغَرِ. وَمَعْنَى كَوْنِهِ مُؤَثِّرًا أَنَّهُ ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْحُكْمِ بِالْإِجْمَاعِ أَوْ النَّصِّ. وَإِذَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمُنَاسِبَةِ. بَلْ قَوْلُهُ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» لَمَّا دَلَّ عَلَى تَأْثِيرِ الْمَسِّ قِسْنًا عَلَيْهِ مَسَّ ذَكَرٍ غَيْرِهِ.

أمثلة الملائم

3667. أَمَّا الْمُلَائِمُ: فَعِبَارَةٌ عَمَّا لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ كَمَا فِي الصَّغَرِ، لَكِنْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ جَنْسِهِ فِي جَنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ.

3668. مِثَالُهُ: قَوْلُهُ: لَا يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ قَضَاءُ الصَّلَاةِ دُونَ الصَّوْمِ، لِمَا فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ مِنَ الْحَرَجِ بِسَبَبِ كَثْرَةِ الصَّلَاةِ. وَهَذَا قَدْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ جَنْسِهِ، لِأَنَّ لِحُجْسِ الْمَشَقَّةِ تَأْثِيرًا فِي ١١ التَّخْفِيفِ. أَمَّا هَذِهِ الْمَشَقَّةُ نَفْسُهَا، وَهِيَ مَشَقَّةُ التَّكْرُرِ، فَلَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. نَعَمْ لَوْ كَانَ قَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِسُقُوطِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ عَنِ الْحَرَائِرِ الْحَيْضِ، وَقِسْنَا عَلَيْهِنَ الْإِمَاءَ، لَكَانَ ذَلِكَ تَغْلِيلًا بِمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ، / لَكِنْ فِي مَحَلٍّ مَخْصُوصٍ، فَعَدَّيْنَاهُ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ.

[298/2]

3669. وَمِثَالُهُ أَيْضًا: قَوْلُنَا: إِنْ قَلِيلَ النَّبِيدِ وَإِنْ لَمْ يُسْكِرْ حَرَامٌ، قِيَاسًا عَلَى قَلِيلِ الْخَمْرِ، وَتَغْلِيلُنَا قَلِيلَ الْخَمْرِ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهِ، فَهَذَا مُنَاسِبٌ، لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ، لَكِنْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ جَنْسِهِ، إِذِ الْخُلُوءُ لَمَّا كَانَتْ دَاعِيَةً إِلَى الزَّنا حَرَمَهَا الشَّرْعُ كَتَحْرِيمِ الزَّنا. فَكَانَ هَذَا مُلَائِمًا لِجَنْسِ تَصَرُّفِ الشَّرْعِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي الْحُكْمِ. وَأَمَّا الْغَرِيبُ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُهُ، وَلَا مُلَائِمَتُهُ لِجَنْسِ تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ. فَمِثَالُهُ قَوْلُنَا: إِنْ الْخَمْرُ إِنَّمَا حُرِّمَتْ لِكَوْنِهَا مُسْكِرَةً، فَفِي مَعْنَاهَا كُلُّ مُسْكِرٍ. وَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُ الشُّكْرِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لَكِنَّهُ مُنَاسِبٌ. وَهَذَا مِثَالُ الْغَرِيبِ لَوْ لَمْ يُقَدَّرِ التَّنْبِيهُ بِقَوْلِهِ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ

أمثلة الغريب

يُوقَع بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ فِي الْخَيْرِ ﴿ (المائدة: 91).

3670. وَمِثَالُهُ أَيْضًا، قَوْلُنَا: الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ تَرِثُ، لِأَنَّ الزَّوْجَ قَصَدَ الْفِرَارَ مِنْ مِيرَاثِهَا، فَيَعَارِضُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ، قِيَاسًا عَلَى الْقَاتِلِ، فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ لِأَنَّهُ يَسْتَعَجِلُ الْمِيرَاثَ، فَعُورِضَ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ. فَإِنَّ تَعْلِيلَ حَرْمَانِ الْقَاتِلِ بِهَذَا تَعْلِيلٌ بِمُنَاسِبٍ لَا يُلَائِمُ جِنْسَ تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ، لِأَنَّا لَا نَرَى الشَّرْعَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَدْ التَّفَتَ إِلَى جِنْسِهِ، فَتَبَقِيَ مُنَاسَبَةٌ مُجَرَّدَةٌ غَرِيبَةٌ. وَلَوْ عَلَّلَ الْحَرْمَانُ بِكَوْنِهِ مُتَعَدِّيًا بِالْقَتْلِ، وَجَعَلَ هَذَا جَزَاءً عَلَى الْعُدْوَانِ، كَانَ تَعْلِيلًا بِمُنَاسِبٍ مُلَائِمٍ لَيْسَ بِمُؤَثِّرٍ، لِأَنَّ الْجِنَايَةَ بَعَيْنِهَا وَإِنْ ظَهَرَ تَأْثِيرُهَا / فِي الْعُقُوبَاتِ فَلَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُهَا فِي الْحَرْمَانِ عَنِ الْمِيرَاثِ. فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا أَثَّرَ فِي جِنْسٍ آخَرَ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَهُوَ مِنْ جِنْسِ الْمُلَائِمِ لَا مِنْ جِنْسِ الْمُؤَثِّرِ وَلَا مِنْ جِنْسِ الْغَرِيبِ.

[299/2]

التعليل بمجرد
المناسبة

3671. فَإِذَا عَرَفْتَ مِثَالَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فَاعْلَمْ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ مَقْبُولٌ بِاتِّفَاقِ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ. وَقَصَرَ أَبُو زَيْدٍ الدَّبُوسِيُّ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَا يُقْبَلُ إِلَّا مُؤَثِّرٌ، وَلَكِنْ أوردَ لِلْمُؤَثِّرِ أَمْثَلَةً عَرَفَ بِهَا أَنَّهُ قَبْلَ الْمُلَائِمِ، لَكِنَّهُ سَمَاهُ أَيْضًا مُؤَثِّرًا.

* ص: 142، وما بعدها

3672. وَذَكَرْنَا تَفْصِيلَ أَمْثَلَتِهِ وَالْإِعْتِرَاضَ عَلَيْهَا فِي كِتَابِ «شِفَاءِ الْغَلِيلِ» *.

3673. وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ، لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ غَلَبَةُ الظَّنِّ. وَمَنْ اسْتَقْرَى أَقْيَسَةَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَاجْتِهَادَاتِهِمْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا فِي كُلِّ قِيَاسٍ كَوْنَ الْعِلَّةِ مَعْلُومَةً بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ.

3674. وَأَمَّا الْمُنَاسِبُ الْغَرِيبُ فَهَذَا فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، وَلَا يَبْعُدُ عِنْدِي أَنْ يَغْلِبَ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَلَا يَدُلُّ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى بُطْلَانِ اجْتِهَادِهِ.

3675. فَإِنْ قِيلَ: ١١ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِهِ أَنَّهُ مُتَحَكِّمٌ بِالتَّعْلِيلِ، مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَشْهَدُ لِإِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى عِلَّتِهِ.

3676. قُلْنَا: إِبْتِاثُ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ يَشْهَدُ لِمُلَاحَظَةِ الشَّرْعِ لَهُ، وَيَغْلِبُ ذَلِكَ عَلَى الظَّنِّ.

3677. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُكُمْ: إِبْتَاتِ الْحُكْمَ عَلَى وَفْقِهِ، تَلْبِيسٌ، إِذْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ تَقَاضَى الْحُكْمَ بِمُنَاسَبَتِهِ، وَبَعَثَ الشَّارِعَ عَلَى الْحُكْمِ، فَأَجَابَ بِاعْتِنَاءِهِ وَأَنْبَعَثَ عَلَى وَفْقِ بَعْتِهِ. وَهَذَا تَحَكُّمٌ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حُكْمٌ / الشَّرْعُ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ تَعَبُّدًا وَتَحَكُّمًا، كَتَحْرِيمِ الْخِنْزِيرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَالْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، مَعَ تَحْلِيلِهِ الضَّبْعِ وَالضَّبِّ وَالثَّعْلَبِ عَلَى بَعْضِ الْمَذَاهِبِ. وَهِيَ تَحَكُّمَاتٌ.

|300/2|

3678. لَكِنْ اتَّفَقَ مَعْنَى الْإِسْكَارِ فِي الْخَمْرِ، فَظَنَّ أَنَّهُ لِأَجْلِ الْإِسْكَارِ، وَلَمْ يَتَّفَقْ مِثْلُهُ فِي الْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ تَحَكُّمٌ. وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ التَّنْبِيهِ فِي الْقُرْآنِ بِذِكْرِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَعْنَى آخَرَ مُنَاسِبٍ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِسْكَارِ.

3679. فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ احْتِمَالَاتٍ؛ فَالْحُكْمُ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ تَحَكُّمٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ. وَإِلَّا فَبِمَ يَتَرَجَّحُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ؟ وَهَذَا لَا يَنْقَلِبُ فِي الْمُؤَثِّرِ، فَإِنَّهُ عُرِفَ كَوْنُهُ عِلَّةً بِإِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا، كَالصَّغَرِ، وَتَقْدِيمِ الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ.

3680. وَالْجَوَابُ: أَنَّا نُرْجِّحُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ عَلَى احْتِمَالِ التَّحَكُّمِ، بِمَا رَدَدْنَا بِهِ مَذْهَبَ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ، كَمَا فِي الْمُؤَثِّرِ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ إِذَا أُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَيْهَا فِي مَحَلٍّ احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِذَلِكَ الْمَحَلِّ، كَمَا اخْتَصَّ تَأْثِيرُ الزَّنا بِالْمُحْصَنِ، وَتَأْثِيرُ السَّرْقَةِ بِالنِّصَابِ. فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُؤَثِّرَ الصَّغَرُ فِي وِلَايَةِ الْمَالِ دُونَ وِلَايَةِ الْبُضْعِ، وَامْتِزَاجُ الْأُخُوَّةِ فِي التَّقْدِيمِ فِي الْمِيرَاثِ دُونَ الْوِلَايَةِ. وَبِهِ اعْتَصَمَ نَفَاةُ الْقِيَاسِ. لَكِنْ قِيلَ لَهُمْ: عُلِمَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اتِّبَاعَ الْعِلَلِ، وَاطِّرَاحُ تَنْزِيلِ الشَّرْعِ عَلَى التَّحَكُّمِ مَا أَمَكْنَ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا، وَلَا فَرْقَ.

3681. وَأَمَّا / قَوْلُهُمْ: لَعَلَّ فِيهِ مَعْنَى آخَرَ مُنَاسِبًا هُوَ الْبَاعِثُ لِلشَّارِعِ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا، وَإِنَّمَا مَالَتْ أَنْفُسُنَا إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي ظَهَرَ لِعَدَمِ ظُهُورِ الْآخَرِ، لَا لِذَلِيلٍ دَلَّ عَلَيْهِ، فَهُوَ وَهُمْ مَحْضٌ.

|301/2|

3682. فَنَقُولُ: غَلَبَةُ الظَّنِّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْتَنْدُ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْوَهْمِ، وَتَعْتَمِدُ انْتِفَاءَ الظُّهُورِ فِي مَعْنَى آخَرَ لَوْ ظَهَرَ لَبَطَلَتْ غَلَبَةُ الظَّنِّ. وَلَوْ فُتِحَ هَذَا الْبَابُ لَمْ يَسْتَقِمَّ

قياس. فإن العلة الجامعة بين الفرع والأصل، وإن كانت مؤثرة، فإنما تغلب على الظن الاجتماع، لعدم ظهور الفرق، ولعل فيه معنى لو ظهر لزالت غلبة الظن، ولعدم ظهور علة معارضة لتلك العلة. فلو ظهر أصل آخر يشهد للفرع بعلة أخرى تناقض العلة الأولى لاندفع غلبة الظن. بل يحصل الظن من صيغ العموم والظواهر بشرط انتفاء قرينة مخصصة، لو ظهرت لزال الظن. لكن إذا لم تظهر جاز التحويل عليه، وذلك لأنه لم يظهر لنا من إجماع الصحابة رضي الله عنهم على الاجتهاد إلا اتباع الرأي الأغلب، وإلا فلم يضبطوا أجناس غلبة الظن، ولم يميزوا جنسا عن جنس. فإن سلمتم حصول الظن بمجرد المناسبة وجب اتباعه.

3683. **فإن قيل:** لا نسلم أن هذا ظن، بل هو وهم مجرد. فإن التحكم محتمل، ومناسب آخر لم يظهر لنا محتمل، وهذا الذي ظهر محتمل، وهم الإنسان مائل إلى طلب علة وسبب لكل حكم. ثم إنه سباق إلى ما ظهر له، وقاض بأنه ليس في الوجود إلا ما ظهر له. / فتقضي نفسه بأنه لا بد من سبب، ولا سبب إلا هذا، فإذا هو السبب. فقولُه: لا بد من سبب، إن سلمناه، ولم ينزل على التحكم بلا علة ولا سبب فقولُه: لا سبب إلا هذا، تحكم مستنده أنه لم يعلم إلا هذا، فجعل عدم علمه بسبب آخر علما بعدم سبب آخر. وهو غلط. وبمثل هذا الطريق أبطلتم القول بالمفهوم، إذ مستند القائل به أنه لا بد من باعث على التخصيص، ولم يظهر لنا باعث سوى اختصاص الحكم، فإذا هو الباعث، إذ قلتم: بم عرفتم أنه لا باعث سواه؟ فلعلة بعته على التخصيص باعث لم يظهر لكم.

3684. وهذا كلام واقع في إمكان التعليل بمناسب لا يؤثر ولا يلائم.

3685. **والجواب:** أن هذا استمداد من مأخذ نفاة القياس، وهو منقلب في المؤثر والملائم، فإن الظن الحاصل به أيضا يقابله احتمال التحكم، واحتمال فرق ينقذ، واحتمال علة تعارض هذه العلة في الفرع، ولا فرق بين هذه الاحتمالات. ولولاها لم يكن الإلحاق مظنونا بل مقطوعا، كإلحاق الأمة بالعبد، وفهم الضرب من التأفيف.

3686. وَقَوْلُ الْقَائِلِ : «إِنَّ هَذَا وَهُمْ وَلَيْسَ بظنٍّ» لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَهْمَ عِبَارَةٌ عَنْ

مَيْلِ النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مُرَجَّحٍ، وَالظَّنُّ عِبَارَةٌ عَنْ الْمَيْلِ بِسَبَبٍ. وَمَنْ بَنَى أَمْرَهُ فِي الْمُعَامَلَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ عَلَى الْوَهْمِ سَفِهَ فِي عَقْلِهِ، وَمَنْ بَنَاهُ عَلَى الظَّنِّ كَانَ مَعْدُورًا، حَتَّى لَوْ تَصَرَّفَ فِي مَالِ الطِّفْلِ بِالْوَهْمِ ضَمِنَ، وَلَوْ تَصَرَّفَ بِالظَّنِّ / لَمْ يَضْمَنْ، فَمَنْ رَأَى مَرْكَبَ الرَّئِيسِ عَلَى بَابِ دَارِ السُّلْطَانِ، فَاعْتَقَدَ أَنَّ

[303/2]

الرَّئِيسَ لَيْسَ فِي دَارِهِ بَلْ فِي دَارِ السُّلْطَانِ، وَبَنَى عَلَيْهِ مَصْلَحَتَهُ، لَمْ يُعَدَّ مُتَوَهِّمًا، وَإِنْ أُمِكنَ أَنْ يَكُونَ الرَّئِيسُ قَدْ أَعَارَ مَرْكَبَهُ أَوْ رَكِبَهُ الرُّكَّابِيُّ فِي شُغْلٍ.

وَمَنْ رَأَى الرَّئِيسَ أَمَرَ غُلَامَهُ بِضَرْبِ رَجُلٍ، وَكَانَ قَدْ عَرَفَ أَنَّهُ يَشْتُمُ الرَّئِيسَ، فَحَمَلَ ضَرْبَهُ عَلَى أَنَّهُ شَتَمَهُ، كَانَ مَعْدُورًا. وَمَنْ رَأَى مَاعِزًا أَقْرَبَ بِالزَّنا، ثُمَّ رَأَى

النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ۱۱ قَدْ أَمَرَ بِرَجْمِهِ، فَاعْتَقَدَ أَنَّهُ أَمَرَ بِرَجْمِهِ لَزِنَاهُ وَرَوَى ذَلِكَ كَانَ مَعْدُورًا ظَانًّا، وَلَمْ يَكُنْ مُتَوَهِّمًا. وَمَنْ عَرَفَ شَخْصًا بِأَنَّهُ جَاسُوسٌ، ثُمَّ رَأَى

السُّلْطَانَ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ، فَحَمَلَهُ عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ مُتَوَهِّمًا.

3687. فَإِنْ قِيلَ : لَا، بَلْ يَكُونُ مُتَوَهِّمًا، فَإِنَّهُ لَوْ عَرَفَ مِنْ عَادَةِ الرَّئِيسِ أَنَّهُ يُقَابِلُ

الْإِسَاءَةَ بِالْإِحْسَانِ، وَلَا يَضْرِبُ مَنْ يَشْتُمُهُ، وَعَرَفَ مِنْ عَادَةِ الْأَمِيرِ الْأَغْضَاءَ عَنِ الْجَاسُوسِ، إِمَّا اسْتِهَانَةً بِالْخَصْمِ، أَوْ اسْتِمَالَةً، ثُمَّ رَأَاهُ قَتَلَ جَاسُوسًا، فَحَكَمَ

بِأَنَّهُ قَتَلَهُ لِتَجَسُّسِهِ، فَهُوَ مُتَوَهِّمٌ مُتَحَكِّمٌ. أَمَّا إِذَا عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ ذَلِكَ، فَتَكُونُ عَادَتُهُ الْمُطَرِّدَةُ عَلَامَةً شَاهِدَةً لِحُكْمِهِ وَظَنِّهِ. وَوَزَانُهُ مِنْ مَسْأَلَتِنَا: الْمَلَائِمُ الَّذِي

الْتَفَتَ الشَّرْعُ إِلَى مِثْلِهِ، وَعَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ مُلَاحَظَةً عَيْنَهُ أَوْ مُلَاحَظَةً جَنْسِهِ. وَكَلَامُنَا فِي الْغَرِيبِ الَّذِي لَيْسَ بِمَلَائِمٍ وَلَا مُؤَثِّرٍ.

3688. وَالْجَوَابُ : أَنَّ هَهُنَا ثَلَاثَ مَرَاتِبَ :

3689. إِحْدَاهَا: أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ مِنْ عَادَةِ الرَّئِيسِ الْإِحْسَانَ إِلَى الْمُسِيءِ، وَمِنْ عَادَةِ

الْأَمِيرِ / الْأَغْضَاءَ عَنِ الْجَاسُوسِ، فَهَذَا يَمْنَعُ تَعْلِيلَ الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ بِالشَّتْمِ وَالتَّجَسُّسِ. وَزَانُهُ أَنْ يُعْلَلَ الْحُكْمَ بِمُنَاسِبِ أَعْرَاضِ الشَّرْعِ عَنْهُ، وَحَكَمَ

[304/2]

بِنَقِيضِ مُوجِبِهِ. فَهَذَا لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ. لِأَنَّ الشَّرْعَ كَمَا الْتَفَتَ إِلَى مَصَالِحِ فَقَدْ أَعْرَضَ عَنْ مَصَالِحِ، فَمَا أَعْرَضَ عَنْهُ لَا يُعْلَلُ بِهِ.

3690. وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَعْرِفَ مِنْ عَادَةِ الرَّئِيسِ وَالْأَمِيرِ ضَرْبَ الشَّاتِمِ وَقَتْلَ الْجَاسُوسِ، فَوْزَانَهُ الْمَلَائِمُ، وَهَذَا مَقْبُولٌ وَفَاقًا مِنَ الْقِيَاسِينَ.

3691. وَإِنَّمَا النَّظَرُ فِي رُتْبَةِ ثَالِثَةٍ، وَهُوَ: مَنْ لَمْ تُعْرِفْ لَهُ عَادَةٌ أَصْلًا فِي الشَّاتِمِ وَالْجَاسُوسِ. فَتَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ ضَرَبَ وَقَتَلَ غَلَبَ عَلَى ظُنُونِ الْعُقَلَاءِ الْحَوَالَةَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ سَلَكَ مَسْلَكَ الْمَكَافَاةِ، لِأَنَّ الْجَرِيْمَةَ تُنَاسِبُ الْعُقُوبَةَ.

3692. فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّ أَغْلَبَ عَادَةِ الْمُلُوكِ ذَلِكَ، وَالْأَغْلَبُ أَنَّ طَبَائِعَهُمْ تَتَقَارَبُ.

3693. قُلْنَا: فَلَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا الْأَخْذُ بِالْأَغْلَبِ، وَكَذَلِكَ أَغْلَبُ عَادَاتِ الشَّرْعِ فِي غَيْرِ الْعِبَادَاتِ اتِّبَاعُ الْمُنَاسَبَاتِ وَالْمَصَالِحِ دُونَ التَّحْكُمَاتِ الْجَامِدَةِ، فَتَنْزِيلُ حُكْمِهِ عَلَيْهِ أَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ. وَيَبْقَى أَنْ يُقَالَ: لَعَلَّهُ حَكَمَ بِمُنَاسِبٍ آخَرَ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا؟ فَنَقُولُ: مَا بَحَثْنَا عَنْهُ بِحَسَبِ جَهْدِنَا فَلَمْ نَعُثِرْ عَلَيْهِ، فَهُوَ مَعْدُومٌ فِي حَقِّهَا. وَلَمْ يُكَلَّفِ الْمُجْتَهِدُ غَيْرَهُ. وَعَلَيْهِ ذَلِكَ أَقْيَسَةُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّمَسُّكُ بِالْمَوْثُرِ وَالْمَلَائِمِ فَلِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعُمَرَ «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ مَعْنَاهُ: لِمَ لَمْ تَفْهَمْ أَنَّ الْقُبْلَةَ مُقَدِّمَةُ الْوَقَاعِ، وَالْمَضَّمَّةُ مُقَدِّمَةُ الشَّرْبِ؟ فَلَوْ قَالَ عُمَرُ: لَعَلَّكَ عَفَوْتَ / عَنْ الْمَضَّمَّةِ لِخَاصِّيَّةِ فِي الْمَضَّمَّةِ، أَوْ لِمَعْنَى مُنَاسِبٍ لَمْ يَظْهَرْ لِي، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ فِي الْقُبْلَةِ. لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكَ، وَعُدَّ ذَلِكَ مُجَادَلَةً. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى ١١ أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ؟» وَكَذَلِكَ كُلُّ قِيَاسٍ نُقِلَ عَنِ الصَّحَابَةِ.

[305/2]

3694. وَبِالْجُمْلَةِ: إِذَا فُتِحَ بَابُ الْقِيَاسِ فَالضَّبْطُ بَعْدَهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، لَكِنْ يُتَّبَعُ الظَّنُّ. وَالظَّنُّ عَلَى مَرَاتِبَ:

3695. وَأَقْوَاهُ: الْمَوْثُرُ، فَإِنَّهُ لَا يُعَارِضُهُ إِلَّا احْتِمَالُ التَّعْلِيلِ بِتَخْصِيصِ الْمَحَلِّ.

3696. وَدُونَهُ الْمَلَائِمُ.

3697. وَدُونَهُ الْمُنَاسِبُ الَّذِي لَا يُلَائِمُ. وَهُوَ أَيْضًا دَرَجَاتٌ. وَإِنْ كَانَ عَلَى ضَعْفٍ، وَلَكِنْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ قُوَّةِ الْمُنَاسَبَةِ. وَرُبَّمَا يُورِثُ الظَّنُّ لِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَلَا يَقْطَعُ بِبُطْلَانِهِ.

مراتب الظن

3698. وَلَا يُمَكِّنُ ضَبْطُ دَرَجَاتِ الْمُنَاسَبَةِ أَصْلًا. بَلْ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ ذَوْقٌ آخَرٌ يَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ الْمُجْتَهِدُ.

3699. وَأَمَّا الْمَفْهُومُ فَلَا يَبْعُدُ أَيْضًا أَنْ يَغْلِبَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى ظَنِّ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَعْسُرُ الْوُقُوفُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الظَّنَّ حَصَلَ بِمُجَرَّدِ التَّخْصِصِ وَحْدَهُ، أَوْ بِهِ مَعَ قَرِينَةٍ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ مُجْتَهِدٌ فِيهِ وَلَيْسَ مَقْطُوعًا، فَإِنَّهُ ظَهَرَ لَنَا أَنَّ صِيغَةَ الْعُمُومِ بِمُجَرَّدِهَا إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنِ الْقَرَائِنِ أَفَادَتْ الْعُمُومَ. وَلَيْسَ يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ مُجَرَّدِ لَفْظِ التَّخْصِصِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُنْكَرُ انْقِدَاحُهُ فِي النَّفْسِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَلْيَكُنْ ذَلِكَ أَيْضًا فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ.

3700. وَقَدْ خَرَجَ عَلَى هَذَا أَنَّ الْمَعْنَى بِاعْتِبَارِ الْمَلَاءَمَةِ وَشَهَادَةِ الْأَصْلِ الْمُعَيَّنِ أَرْبَعَةٌ / أَقْسَام:

|306/2|

3701. مُلَائِمٌ يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ يَقْبَلُ قَطْعًا عِنْدَ الْقَائِسِينَ.

3702. وَمُنَاسِبٌ لَا يُلَائِمُ، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ، فَلَا يَقْبَلُ قَطْعًا عِنْدَ الْقَائِسِينَ، فَإِنَّهُ اسْتِحْسَانٌ وَوَضْعٌ لِلشَّرْعِ بِالرَّأْيِ، وَمِثَالُهُ حُرْمَانُ الْقَاتِلِ لَوْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ، لِمُعَارَضَتِهِ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ. فَهَذَا وَضْعٌ لِلشَّرْعِ بِالرَّأْيِ.

3703. وَمُنَاسِبٌ يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ لَكِنْ لَا يُلَائِمُ، فَهُوَ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ.

3704. وَمُنَاسِبٌ لَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ وَهُوَ الْاسْتِدْلَالُ الْمُرْسَلُ، وَهُوَ أَيْضًا فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْإِسْتِصْلَاحِ فِي آخِرِ الْقُطْبِ الثَّانِي، وَبَيَّنَّا مَرَاتِبَهُ *.

* ص: 327

الْقَوْلُ فِي الْمَسَائِلِ الْفَاسِدَةِ

فِي اثْبَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ

3705. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

3706. |الْمَسْلُوكُ| الْأَوَّلُ: أَنْ نَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ عِلَّةِ الْأَصْلِ سَلَامَتُهَا عَنْ عِلَّةٍ تُعَارِضُهَا تَقْتَضِي نَقِيضِ حُكْمِهَا، وَسَلَامَتُهَا عَنْ الْمُعَارِضَةِ دَلِيلُ صِحَّتِهَا. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ إِنْ سَلِمَ عَنْهُ فَإِنَّمَا سَلِمَ عَنْ مُفْسِدٍ وَاحِدٍ، فَرُبَّمَا لَا يَسْلَمُ

عَنْ مُفْسِدٍ آخَرَ. وَإِنْ سَلِمَ عَنْ كُلِّ مُفْسِدٍ أَيْضًا لَمْ يَدُلَّ عَلَى صِحَّتِهِ، كَمَا لَوْ سَلِمَتْ شَهَادَةُ الْمَجْهُولِ عَنْ عِلَّةٍ قَادِحَةٍ: لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ حُجَّةً، مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ مُعَدَّلَةٌ مُزَكِّيَّةٌ. فَكَذَلِكَ لَا يَكْفِي لِلصَّحَّةِ انْتِفَاءُ الْمُفْسِدِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى الصَّحَّةِ.

3707. فَإِنْ قِيلَ: دَلِيلُ صِحَّتِهَا انْتِفَاءُ الْمُفْسِدِ.

3708. قُلْنَا: لَا، بَلْ دَلِيلُ فَسَادِهِ انْتِفَاءُ الْمُصَحِّحِ. فَهَذَا مُنْقَلَبٌ / وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ. [307/2]

3709. الْمَسْلُوكُ الثَّانِي: الْاِسْتِدْلَالُ عَلَى صِحَّتِهَا بِاطْرَادِهَا وَجَرَيَانِهَا فِي حُكْمِهَا.

3710. وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا اِسْلَامَتُهَا عَنْ مُفْسِدٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ النِّقْضُ. فَهُوَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: زَيْدٌ عَالِمٌ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ يُفْسِدُ دَعْوَى الْعِلْمِ. وَيُعَارِضُهُ: أَنَّهُ جَاهِلٌ، لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ يُفْسِدُ دَعْوَى الْجَهْلِ. وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ عَالِمًا بِانْتِفَاءِ دَلِيلِ الْجَهْلِ، وَلَا كَوْنُهُ جَاهِلًا بِانْتِفَاءِ دَلِيلِ الْعِلْمِ، بَلْ يُتَوَقَّفُ فِيهِ إِلَى ظُهُورِ الدَّلِيلِ، فَكَذَلِكَ الصَّحَّةُ وَالْفَسَادُ.

3711. فَإِنْ قِيلَ: ثُبُوتُ حُكْمِهَا مَعَهَا، وَاقْتِرَانُهُ بِهَا، دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهَا عِلَّةً.

3712. قُلْنَا: غَلِطْتُمْ فِي قَوْلِكُمْ «ثُبُوتُ حُكْمِهَا» لِأَنَّ هَذِهِ إِضَافَةٌ لِلْحُكْمِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهَا عِلَّةً، فَإِذَا لَمْ تَثْبُتْ لَمْ يَكُنْ حُكْمُهَا، بَلْ كَانَ حُكْمٌ عَلَيْهِ، وَاقْتَرَنَ بِهَا. وَالْاِقْتِرَانُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِضَافَةِ. فَقَدْ يُلْزَمُ الْخَمْرُ لَوْنٌ وَطَعْمٌ يَقْتَرِنُ بِهِ التَّحْرِيمُ، وَيَطْرُدُ وَيَنْعَكِسُ، وَالْعِلَّةُ الشَّدَّةُ. وَاقْتِرَانُهُ بِمَا لَيْسَ بِعِلَّةٍ كَاقْتِرَانِ الْأَحْكَامِ بِطُلُوعِ كَوْكَبٍ وَهُبُوبِ رِيحٍ.

3713. وَبِالْجُمْلَةِ فَنَصَبُ الْعِلَّةِ مَذْهَبٌ، يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ كَوَضْعِ الْحُكْمِ. وَلَا يَكْفِي فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ أَنَّهُ لَا نَقْضَ عَلَيْهِ، وَلَا مُفْسِدَ لَهُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ، فَكَذَلِكَ الْعِلَّةُ.

3714. الْمَسْلُوكُ الثَّلَاثُ: الطَّرْدُ وَالْعَكْسُ: وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: الْوَصْفُ إِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ مَعَهُ، وَزَالَ مَعَ زَوَالِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ.

3715. وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّ الرَّائِحَةَ الْمَخْصُوصَةَ مَقْرُونَةٌ بِالشَّدَّةِ فِي الْخَمْرِ، وَيَزُولُ / التَّحْرِيمُ عِنْدَ زَوَالِهَا، وَيَتَجَدَّدُ عِنْدَ تَجَدُّدِهَا، وَلَيْسَ بِعِلَّةٍ، بَلْ هُوَ مُقْتَرِنٌ بِالْعِلَّةِ. [308/2]

وَهَذَا لِأَنَّ الْوُجُودَ عِنْدَ الْوُجُودِ طَرْدُ مَحْضٍ، فَرِيَادَةُ الْعَكْسِ لَا تُؤَثِّرُ، لِأَنَّ
الْعَكْسَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَا أَثَرَ لَوُجُودِهِ وَعَدَمِهِ. وَلِأَنَّ زَوَالَه
عِنْدَ زَوَالِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمُلَا زَمَتِهِ لِلْعِلَّةِ، كَالرَّائِحَةِ، أَوْ لِكَوْنِهِ جُزْءًا مِنْ
أَجْزَاءِ الْعِلَّةِ، وَشَرْطًا مِنْ شُرُوطِهَا. وَالْحُكْمُ يَنْتَفِي بِإِنْتِفَاءِ بَعْضِ شُرُوطِ الْعِلَّةِ،
وَبَعْضِ أَجْزَائِهَا. فَإِذَا تَعَارَضَتِ الْإِحْتِمَالَاتُ فَلَا مَعْنَى لِلتَّحَكُّمِ.

3716. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَنَسَلَمُ أَنَّ مَا ثَبَتَ الْحُكْمُ «بِثْبُوتِهِ» فَهُوَ عِلَّةٌ، فَكَيْفَ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ
أَنَّهُ زَالَ بِزَوَالِهِ. أَمَّا مَا ثَبَتَ «مَعَ ثُبُوتِهِ» وَزَالَ «مَعَ زَوَالِهِ» فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ عِلَّةً، كَالرَّائِحَةِ
الْمَخْصُوصَةِ مَعَ الشَّدَّةِ. أَمَّا إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سَبَرٌ وَتَقْسِيمٌ، كَانَ ذَلِكَ حُجَّةً، كَمَا
لَوْ قَالَ: هَذَا الْحُكْمُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ، لِأَنَّهُ حَدَثَ بِحُدُوثِ حَدَثٍ، وَلَا حَدَثَ
يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَلَ بِهِ إِلَّا كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَطَلَ الْكُلُّ إِلَّا هَذَا، فَهُوَ الْعِلَّةُ.

3717. وَمِثْلُ هَذَا السَّبَرِ حُجَّةٌ فِي الطَّرْدِ الْمَحْضِ، وَإِنْ لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ الْعَكْسُ.
وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا إِلَّا أَنَّهُ رَبَّمَا شَدَّ عَنْهُ وَصَفَ آخِرُ هُوَ الْعِلَّةُ. وَلَا يَجِبُ عَلَى
الْمُجْتَهِدِ إِلَّا سَبَرٌ بِحَسَبِ وَسْعِهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُنَاطِرِ غَيْرُ ذَلِكَ. وَعَلَى مَنْ
يَدَّعِي وَصْفًا آخَرَ إِبْرَازَهُ حَتَّى يَنْظُرَ فِيهِ.

3718. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى إِبْطَالِكُمُ التَّمَسُّكَ بِالطَّرْدِ وَالْعَكْسِ، وَقَدْ رَأَيْتُمْ تَصْوِيبَ
الْمُجْتَهِدِينَ؟ ١١ وَقَدْ غَلَبَ هَذَا عَلَى ظَنِّ قَوْمٍ، فَإِنْ قُلْتُمْ: لَا يَجُوزُ / لَهُمُ الْحُكْمُ
بِهِ، فَمُحَالٌ، إِذْ لَيْسَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ إِلَّا الْحُكْمُ بِالظَّنِّ، وَإِنْ قُلْتُمْ: لَمْ يَغْلِبْ
عَلَى ظَنِّهِمْ فَمُحَالٌ، لِأَنَّ هَذَا قَدْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ قَوْمٍ، وَلَوْلَاهُ لَمَا حَكَمُوا بِهِ.

3719. قُلْنَا: أَجَابَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا بِأَنْ قَالَ: نَعْنِي بِإِبْطَالِهِ أَنَّهُ بَاطِلٌ فِي
حَقِّنَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ عِنْدَنَا، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّنَا. أَمَّا مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فَهُوَ
صَحِيحٌ فِي حَقِّهِ.

3720. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ عِنْدِي، لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ مُصِيبٌ إِذَا اسْتَوْفَى النَّظَرَ وَآتَمَّهُ، وَأَمَّا إِذَا
قَضَى بِسَابِقِ الرَّأْيِ وَبَادَى الْوَهْمِ، فَهُوَ مُخْطِئٌ. فَإِنْ سَبَرَ وَقَسَمَ فَقَدْ أَتَمَّ النَّظَرَ
وَأَصَابَ. أَمَّا حُكْمُهُ قَبْلَ السَّبَرِ وَالتَّقْسِيمِ بِأَنْ مَا اقْتَرَنَ بِشَيْءٍ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
عِلَّةً فِيهِ فَهُوَ تَحَكُّمٌ وَوَهْمٌ، إِذْ تَمَامُ دَلِيلِهِ أَنَّ مَا اقْتَرَنَ بِشَيْءٍ فَهُوَ عِلَّتُهُ، وَهَذَا قَدْ

اَقْتَرَنَ بِهِ، فَهُوَ إِذَا عَلَتْهُ، وَالْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى مَنقُوضَةٌ بِالطَّمِّ وَالرَّمِّ * . فَإِذَنْ كَانَ هُ
لَمْ يَنْظُرْ وَلَمْ يُتِمِّمِ النَّظَرَ، وَلَمْ يَعُثُرْ عَلَى مُنَاسَبَةِ الْعِلَّةِ، وَلَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَيْهِ بِالسَّبْرِ
وَالْتَقْسِيمِ. وَمَنْ كَشَفَ لَهُ هَذَا لَمْ يَبْقَ لَهُ غَلْبَةُ ظَنٍّ بِالطَّرْدِ الْمُجَرَّدِ، إِلَّا أَنْ
يَكُونَ جَاهِلًا نَاقِصَ الرُّتْبَةِ عَنْ دَرَجَةِ الْمُجْتَهِدِينَ. وَمَنْ اجْتَهِدَ وَلَيْسَ أَهْلًا لَهُ
فَهُوَ مُخْطِئٌ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدِي الْمُنَاسِبُ الْغَرِيبُ، وَالِاسْتِدْلَالُ الْمُرْسَلُ،
فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُوجِبُ الظَّنَّ لِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَلَيْسَ يَقُومُ فِيهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ مَنْ
عَرَفَهُ فَهُوَ مُحِقٌّ بَظَنِّهِ، بِخِلَافِ الطَّرْدِ الْمُجَرَّدِ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ سَبْرٌ وَتَقْسِيمٌ.

* الطَّمة: الضلال والخيرة.
الرَّمة: العظام البالية.

|310/2|

3721. هَذَا تَمَامُ الْقَوْلِ فِي قِيَاسِ الْعِلَّةِ وَلِنَشْرَعُ فِي قِيَاسِ الشَّبْهِ. /

الباب الثالث في قياس الشبه

3722. وَيَتَعَلَّقُ النَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ بِثَلَاثَةِ أَطْرَافٍ:

الطَّرْفُ الْأَوَّلُ فِي:

حَقِيقَةِ الشَّبهِ وَأَمْثَلَتِهِ

وَتَفْصِيلِ الْمَذَاهِبِ فِيهِ، وَإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهِ

3723. أَمَّا حَقِيقَتُهُ فَأَعْلَمُ أَنَّ اسْمَ الشَّبهِ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قِيَاسٍ، فَإِنَّ الْفَرْعَ يُلْحَقُ بِالْأَصْلِ بِجَامِعٍ يُشَبِّهُهُ فِيهِ. فَهُوَ إِذَا تَشَبَّاهُ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الطَّرْدِ، لِأَنَّ الْإِطْرَادَ شَرْطُ كُلِّ عِلَّةٍ جُمِعَ بِهَا بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ.

3724. وَمَعْنَى الطَّرْدِ السَّلَامَةُ عَنِ النَّقْضِ. لَكِنَّ الْعِلَّةَ الْجَامِعَةَ إِنْ كَانَتْ مُؤَثِّرَةً أَوْ مُنَاسِبَةً عُرِفَتْ بِأَشْرَفِ صِفَاتِهَا وَأَقْوَاهَا، وَهُوَ التَّأْثِيرُ وَالْمُنَاسِبَةُ، دُونَ الْأَخْسَرِ الْأَعْمِ الَّذِي هُوَ الْإِطْرَادُ وَالْمُشَابَهَةُ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعِلَّةِ خَاصِّيَّةٌ إِلَّا الْإِطْرَادُ الَّذِي هُوَ أَعْمُ أَوْصَافِ الْعِلَلِ، وَأَضْعَفُهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّحَّةِ، خُصَّ بِاسْمِ الطَّرْدِ، لَا لِاخْتِصَاصِ الْإِطْرَادِ بِهَا، لَكِنَّ لِأَنَّهُ لَا خَاصِّيَّةَ لَهَا سِوَاهُ. فَإِنْ انْصَافَ إِلَى الْإِطْرَادِ زِيَادَةً، وَلَمْ يَنْتَهَ إِلَى دَرَجَةِ الْمُنَاسِبِ وَالْمُؤَثِّرِ، سُمِّيَ شَبْهًا. وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ هِيَ مُنَاسِبَةُ الْوَصْفِ الْجَامِعِ لِعِلَّةِ الْحُكْمِ، وَإِنْ لَمْ يَنْاسِبْ نَفْسَ الْحُكْمِ. بَيَانُهُ: أَنَا نَقْدَرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ حُكْمٍ سِرًّا، وَهُوَ مَصْلَحَةٌ مُنَاسِبَةٌ لِلْحُكْمِ. وَرُبَّمَا لَا نَطَّلِعُ عَلَى عَيْنِ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ، لَكِنَّ نَطَّلِعُ عَلَى وَصْفٍ يُوهِمُ الْإِشْتِمَالَ عَلَى تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ، وَنَظُنُّ أَنَّهُ مَظْتَتُهَا وَقَالِبُهَا الَّذِي يَتَضَمَّنُهَا. وَإِنْ كُنَّا لَا نَطَّلِعُ / عَلَى عَيْنِ ذَلِكَ السَّرِّ.

[311/2]

3726. فَالْاجْتِمَاعُ فِي ذَلِكَ الْوَصْفِ الَّذِي يُوهِمُ الْاجْتِمَاعَ فِي الْمَصْلَحَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْحُكْمِ، يُوجِبُ الْاجْتِمَاعَ فِي الْحُكْمِ.

3727. وَيَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُنَاسِبِ بِأَنَّ الْمُنَاسِبَ هُوَ الَّذِي يُنَاسِبُ الْحُكْمَ، وَيَتَقَاضَاهُ بِنَفْسِهِ، كَمُنَاسَبَةِ الشَّدَةِ لِلتَّحْرِيمِ.

3728. وَيَتَمَيَّزُ عَنِ الطَّرْدِ بِأَنَّ الطَّرْدَ لَا يُنَاسِبُ الْحُكْمَ، وَلَا الْمَصْلَحَةَ الْمُتَوَهَّمَةَ لِلْحُكْمِ. بَلْ نَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْجِنْسَ لَا يَكُونُ مَظْنَةً الْمَصَالِحِ وَقَالَ بِهَا، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: «الْخَلُّ مَائِعٌ لَا تُبْنَى الْقَنْطَرَةُ عَلَى جَنْبِهِ، فَلَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ، كَالدُّهْنِ». وَكَأَنَّهُ عَلَّلَ إِزَالََةَ النَّجَاسَةِ بِالْمَاءِ بِأَنَّهُ تُبْنَى الْقَنْطَرَةُ عَلَى جَنْبِهِ. وَاحْتَرَزَ عَنِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَا تُبْنَى الْقَنْطَرَةُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ تُبْنَى عَلَى جَنْبِهِ. فَهَذِهِ عِلَّةٌ مُطَّرَدَةٌ لَا نَقْضَ عَلَيْهَا، لَيْسَ فِيهَا خَصْلَةٌ سِوَى الْإِطْرَادِ. وَنَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُنَاسِبُ الْحُكْمَ، وَلَا يُنَاسِبُ الْعِلَّةَ الَّتِي تَقْتَضِي الْحُكْمَ بِالتَّضَمُّنِ لَهَا وَالِاسْتِمَالِ عَلَيْهَا. فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمَاءَ جُعِلَ مُزِيلًا لِلنَّجَاسَةِ لِخَاصِّيَّةِ وَعِلَّةِ وَسَبَبِ يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْهَا. وَنَعْلَمُ أَنَّ بِنَاءَ الْقَنْطَرَةِ مِمَّا لَا يُوْهِمُ الْإِسْتِمَالَ عَلَيْهَا وَلَا يُنَاسِبُهَا.

3729. فَإِذَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ: الْجَمْعُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ بِوَصْفٍ مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِأَنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ لَيْسَ عِلَّةً لِلْحُكْمِ، بِخِلَافِ قِيَاسِ الْعِلَّةِ، فَإِنَّهُ جَمْعٌ بِمَا هُوَ عِلَّةُ الْحُكْمِ.

3730. فَإِنْ لَمْ يُرِدِ الْأُصُولِيُّونَ بِقِيَاسِ الشَّبهِ هَذَا الْجِنْسَ فَلَسْتُ أَذْرِي مَا الَّذِي أَرَادُوا، وَبِمَ فَصَلُوهُ عَنِ الطَّرْدِ الْمُخْصِ، وَعَنِ الْمُنَاسِبِ. /

3731. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَنَحْنُ نُرِيدُ هَذَا الشَّبهِ. فَعَلَيْنَا الْآنَ تَفْهِيمُهُ بِالْأَمْثَلَةِ، وَإِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهِ.

3732. أَمَّا أَمْثَلَةُ قِيَاسِ الشَّبهِ فَهِيَ كَثِيرَةٌ. وَلَعَلَّ جُلَّ أَقْيَسَةِ الْفُقَهَاءِ تَرْجِعُ إِلَيْهَا؛ إِذْ يَعْسُرُ إِظْهَارُ تَأْثِيرِ الْعِلَلِ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ وَالْمُنَاسَبَةِ الْمَصْلَحِيَّةِ.

3733. الْمِثَالُ الْأَوَّلُ: قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْحُ الرَّأْسِ لَا يَتَكَرَّرُ، تَشْبِيْهُهَا لَهُ بِمَسْحِ الْخُفِّ، وَالتَّيْمُمِ، وَالْجَامِعُ أَنَّهُ مَسْحٌ، فَلَا يُسْتَحَبُّ فِيهِ التَّكَرُّارُ، قِيَاسًا عَلَى التَّيْمُمِ وَمَسْحِ الْخُفِّ. وَلَا مَطْمَعٌ فِيْمَا ذَكَرَهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ تَأْثِيرِ الْمَسْحِ، فَإِنَّهُ أُوْرِدَ هَذَا مِثَالًا لِلْقِيَاسِ الْمُؤَثِّرِ، وَقَالَ: ظَهَرَ تَأْثِيرُ الْمَسْحِ فِي التَّخْفِيفِ فِي الْخُفِّ

حد قياس الشبه

[312/2]

أمثلة
قياس الشبه

وَالْتِيَمُّ، فَهُوَ تَعْلِيلٌ بِمُؤَثِّرٍ. وَقَدْ غَلَطَ فِيهِ، إِذْ لَيْسَ يُسَلَّمُ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ مُعَلَّلٌ بِكَوْنِهِ مَسْحًا، بَلْ لَعَلَّهُ تَعَبُّدٌ وَلَا عِلَّةَ لَهُ؛ أَوْ مُعَلَّلٌ بِمَعْنَى آخَرَ مُنَاسِبٍ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا.

3734. وَالنِّزَاعُ وَقَعَ فِي عِلَّةِ الْأَصْلِ، وَهُوَ أَنَّ مَسْحَ الْخُفِّ لَمْ لَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهُ؟ أَيْقَالُ إِنَّهُ تَعَبُّدٌ لَا يُعَلَّلُ، أَوْ لِأَنَّ تَكَرُّرَهُ يُؤَدِّي إِلَى تَمْزِيقِ الْخُفِّ، أَوْ لِأَنَّهُ وَظِيفَةٌ تَعَبُّدِيَّةٌ تَمْرِينِيَّةٌ لَا تُفِيدُ فَائِدَةَ الْأَصْلِ، إِذْ لَا نَظَافَةَ فِيهِ، لَكِنْ وَضِعَ لِكَيْ لَا تَرَكَنَ النَّفْسُ إِلَى الْكَسَلِ، أَوْ لِأَنَّهُ وَظِيفَةٌ عَلَى بَدَلِ مَحَلِّ الْوُضُوءِ، لَا عَلَى الْأَصْلِ.

3735. فَمَنْ سَلَّمَ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمُؤَثِّرَةَ فِي الْأَصْلِ هِيَ الْمَسْحُ، يَلْزِمُهُ. فَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: أَصْلٌ يُؤَدِّي بِالْمَاءِ فَيَتَكَرَّرُ، كَالْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ. فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: هِيَ إِحْدَى الْوُضَائِفِ الْأَرْبَعِ فِي الْوُضُوءِ. فَالْأَشْبَهُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ. وَلَا يُمَكِّنُ / ادِّعَاءُ التَّأثيرِ وَالْمُنَاسِبَةِ فِي الْعِلَّتَيْنِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ. وَلَا يُنْكَرُ تَأثيرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّبَهَيْنِ فِي تَحْرِيكِ الظَّنِّ إِلَى أَنْ يَتَرَجَّحَ.

[313/2]

3736. الْمِثَالُ الثَّانِي: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَسْأَلَةِ النِّيَّةِ: طَهَارَتَانِ فَكَيْفَ يَفْتَرِقَانِ؟ وَقَدْ يُقَالُ: طَهَارَةٌ مُوجِبُهَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مُوجِبُهَا، فَتَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ، كَالْتِيَمِّ، وَهَذَا يُوهِمُ الْاجْتِمَاعَ فِي مُنَاسِبٍ هُوَ مَا خَذُ النِّيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ الْمُنَاسِبِ.

3737. الْمِثَالُ الثَّلَاثُ: تَشْبِيهُ الْأُرْزِ وَالزَّيْبِ بِالتَّمْرِ وَالْبُرِّ، لِكَوْنِهِمَا مَطْعُومَيْنِ، أَوْ قُوتَيْنِ. فَإِنَّ ذَلِكَ إِذَا قُوِيَ بِالتَّشْبِيهِ بِكَوْنِهِمَا مُقَدَّرَيْنِ، أَوْ مَكِيلَيْنِ، ظَهَرَ الْفَرْقُ. إِذْ يُعْلَمُ أَنَّ الرَّبَّ ثَبَتَ لِسِرٍّ وَمَصْلَحَةٍ، وَالطَّعْمُ وَالْقُوْتُ وَصِفٌ يُنبِئُ عَنْ مَعْنَى بِهِ قِوَامُ النَّفْسِ. وَالْأَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ تِلْكَ الْمَصْلَحَةَ فِي ضِمْنِهِمَا، لَا فِي ضِمْنِ الْكِيلِ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَقْدِيرِ الْأَجْسَامِ.

3738. وَالْمِثَالُ الرَّابِعُ: تَعْلِيلُنَا وَجُوبَ الضَّمَانِ فِي يَدِ السَّوْمِ بِأَنَّهُ أَخَذَ لِعَرَضِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، وَنُعْدِّيهِ إِلَى يَدِ الْعَارِيَةِ. وَتَعْلِيلُ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَنَّهُ أَخَذَ عَلَى جِهَةِ الشَّرَاءِ، وَالْمَأْخُودُ عَلَى جِهَةِ الشَّرَاءِ كَالْمَأْخُودِ بِحَقِيقَتِهِ وَيُعْدِّيهِ إِلَى الرَّهْنِ. فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْعِلَّتَيْنِ لَيْسَتْ مُنَاسِبَةً وَلَا مُؤَثِّرَةً، إِذْ لَمْ يَظْهَرْ بِالنَّصِّ

أَوْ الْإِجْمَاعُ إِضَافَةُ الْحُكْمِ إِلَى هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ فِي غَيْرِ يَدِ السَّوْمِ، وَهُوَ فِي يَدِ السَّوْمِ مُتَنَازَعٌ فِيهِ.

[314/2]

3739. الْمِثَالُ الْخَامِسُ: قَوْلُنَا: إِنَّ قَلِيلَ أَرْضِ الْجَنَاحَةِ يُضْرَبُ عَلَى / الْعَاقِلَةِ، لِأَنَّهُ بَدَلُ الْجَنَاحَةِ عَلَى الْأَدَمِيِّ، كَالْكَثِيرِ. فَإِنَّا نَقُولُ: ثَبَتَ ضَرْبُ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَضَرْبُ أَرْضِ الْيَدِ وَالْأَطْرَافِ، وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ مَعْنَى مُنَاسِبًا يُوجِبُ الضَّرْبَ عَلَى الْعَاقِلَةِ. فَإِنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْمُنَاسِبِ. لَكِنْ نَظُنُّ أَنَّ ضَابِطَ الْحُكْمِ الَّذِي تَمَيَّزَ بِهِ عَنِ الْأَمْوَالِ هُوَ أَنَّهُ بَدَلُ الْجَنَاحَةِ عَلَى الْأَدَمِيِّ، فَهُوَ مَظَنَّةُ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي غَابَتْ عَنَّا.

11209

3740. الْمِثَالُ السَّادِسُ: قَوْلُنَا فِي مَسْأَلَةِ التَّبْيِيتِ: إِنَّهُ صَوْمٌ مَفْرُوضٌ، فَافْتَقَرَ إِلَى التَّبْيِيتِ، قِيَاسًا عَلَى الْقَضَاءِ. وَهُمْ يَقُولُونَ: صَوْمٌ عَيْنٍ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى التَّبْيِيتِ، كَالْتَطَوُّعِ. وَكَأَنَّ الشَّرْعَ رَخَّصَ فِي التَّطَوُّعِ، وَمَنَعَ مِنَ الْقَضَاءِ، فَظَهَرَ لَنَا أَنَّ فَاصِلَ الْحُكْمِ هُوَ الْفَرْضِيَّةُ.

3741. فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يَكْثُرُ.

3742. تَنْبِيْهُ: رُبَّمَا يَنْقَدِحُ لِبَعْضِ الْمُنْكَرِينَ لِلشَّبْهِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ إِبْتِاثُ الْعِلَّةِ بِتَأْثِيرٍ أَوْ مُنَاسِبَةٍ، أَوْ بِالتَّعَرُّضِ لِلْفَارِقِ وَإِسْقَاطِ أَثَرِهِ. فَيَقُولُ: هِيَ مَا أَخَذَ هَذِهِ الْعِلَلُ، لَا مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْإِيْهَامِ.

3743. فَنَقُولُ: لَا يَطْرُدُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَمْثَلَةِ. وَحَيْثُ يَطْرُدُ فَلْيُقَدَّرِ انْتِفَاءُ ذَلِكَ الْمَأْخُذِ الَّذِي ظَهَرَ لِهَذَا النَّازِرِ. وَعِنْدَ انْتِفَائِهِ يَبْقَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِيْهَامِ. وَهُوَ كَتَقْدِيرِنَا فِي تَمْثِيلِ الْمُنَاسِبِ بِإِسْكَارِ الْخَمْرِ عَدَمَ وَرُودِ الْإِيْمَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ (المائدة: 91) وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْمِثَالَ لَيْسَ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ، فَإِنْ انْقَدَحَ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الْإِيْهَامِ الْمَذْكُورِ فَلْيُقَدَّرِ انْتِفَاؤُهُ.

[315/2]

إقامة الدليل على
الوصف الشبهي في
آحاد الأقيسة

3744. هَذَا حَقِيقَةٌ / الشَّبْهِ وَأَمْثَلَتُهُ. وَأَمَّا إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهِ، فَهُوَ أَنَّ الدَّلِيلَ إِذَا أُنْ يُطْلَبُ مِنَ الْمُنَازِرِ، أَوْ يُطْلَبُهُ الْمُجْتَهِدُ مِنْ نَفْسِهِ.

3745. وَالْأَصْلُ هُوَ الْمُجْتَهِدُ. وَهَذَا الْجِنْسُ مِمَّا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ.

وَمَا مِنْ مُجْتَهِدٍ يُمَارِسُ النَّظَرَ فِي مَا خَذِ الْأَحْكَامُ إِلَّا وَيَجِدُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ. فَمَنْ أَثَرُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ حَتَّى غَلَبَ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ، فَهُوَ كَالْمُنَاسِبِ، وَلَمْ يُكَلِّفْ إِلَّا غَلَبَةَ الظَّنِّ، فَهُوَ صَحِيحٌ فِي حَقِّهِ. وَمَنْ لَمْ يَغْلِبْ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ فَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ بِهِ. وَلَيْسَ مَعَنَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ يُبْطِلُ الْإِعْتِمَادَ عَلَى هَذَا الظَّنِّ بَعْدَ حُصُولِهِ، بِخِلَافِ الطَّرْدِ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

3746. أَمَّا الْمُنَاطِرُ فَلَا يُمَكِّنُهُ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ عَلَى الْخَصْمِ الْمُنْكَرِ، فَإِنَّهُ إِنْ خَرَجَ إِلَى طَرِيقِ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ كَانَ ذَلِكَ طَرِيقًا مُسْتَقِلًّا لَوْ سَاعَدَ مِثْلُهُ فِي الطَّرْدِ لَكَانَ دَلِيلًا. وَإِذَا لَمْ يَسْبِرْ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا يُوْهِمُ الْاجْتِمَاعَ فِي مَا خَذِ الْحُكْمَ، وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ. وَالْخَصْمُ يُجَاحِدُ، إِمَّا مُعَانِدًا جَاحِدًا، وَإِمَّا صَادِقًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُوْهِمُ عِنْدَهُ وَلَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ خَصْمِهِ.

3747. وَالْمُجْتَهِدُونَ الَّذِينَ أَفْضَى بِهِمُ النَّظَرُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْجِنْسَ مِمَّا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْطَلِحُوا فِي الْمُنَاطَرَةِ عَلَى فَتْحِ بَابِ الْمُطَالَبَةِ أَصْلًا، كَمَا فَعَلَهُ الْقَدَمَاءُ مِنَ الْأَصْحَابِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَفْتَحُوا هَذَا الْبَابَ، وَاکْتَفَوْا مِنَ الْعِلَلِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ بِوَصْفِ جَامِعٍ كَيْفَ كَانَ، وَأَحْجُوا الْمُعْتَرِضَ / إِلَى إِفْسَادِهِ بِالنَّقْضِ، أَوْ الْفَرْقِ، أَوْ الْمُعَارَضَةِ، لِأَنَّ إِضَافَةَ الْوَصْفِ آخَرُ مِنَ الْأَصْلِ إِلَى مَا جَعَلَهُ عِلَّةَ الْأَصْلِ، وَإِبْدَاءُ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ قَطْعِ الْجَمْعِ، أَهْوَنُ مِنْ تَكْلِيفِ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ مُغْلَبًا عَلَى الظَّنِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَفْتَحُ طَرِيقَ النَّظَرِ فِي أَوْصَافِ الْأَصْلِ. وَالْمُطَالَبَةُ تَحْسِمُ سَبِيلَ النَّظَرِ، وَتُرْهَقُ إِلَى مَا لَا سَبِيلَ فِيهِ إِلَّا إِلَى إِرْهَاقِ الْخَصْمِ وَإِفْحَامِهِ. وَالْجَدَلُ شَرِيعَةٌ وَضَعَهَا الْجَدَلِيُّونَ، فَلْيَضَعُوهَا عَلَى وَجْهِ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْتِفَاعِ.

[316/2]

3748. فَإِنْ قِيلَ: وَضَعَهَا كَذَلِكَ يَفْتَحُ بَابَ الطَّرْدِيَّاتِ الْمُسْتَقْبَحَةِ، وَذَلِكَ أَيْضًا شَنِيعٌ.

3749. قُلْنَا: الطَّرْدُ الشَّيْعُ يُمَكِّنُ إِفْسَادَهُ عَلَى الْفَوْرِ بِطَرِيقِ أَقْرَبَ مِنَ الْمُطَالَبَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا عَلَّلَ الْأَصْلَ بِوَصْفِ مُطَرَّدٍ يَشْمَلُ الْأَصْلَ وَالْفَرْعَ، فَيُعَارِضُ بِوَصْفِ مُطَرَّدٍ يَخْصُّ الْأَصْلَ وَلَا يَشْمَلُ الْفَرْعَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مُعَارَضَةً الْفَاسِدِ بِالْفَاسِدِ، وَهُوَ مُسَكَّتٌ مُغْلَصِمٌ * عَلَى الْفَوْرِ.

* مُفْحَم

3750. وَالِاصْطِلَاحُ - كَمَا فَعَلَهُ قُدَمَاءُ الْأَصْحَابِ - أَوْلَى، بَلْ لَا سَبِيلَ إِلَى
الِاصْطِلَاحِ عَلَى غَيْرِهِ لِمَنْ يَقُولُ بِالشَّبَه. فَإِنْ لَمْ يُسْتَحْسَنْ هَذَا الْإِصْطِلَاحُ
فَلْيَقَعْ الْإِصْطِلَاحُ عَلَى أَنْ يَسْبُرَ الْمُعْلَلُ أَوْصَافَ الْأَصْلِ، وَيَقُولَ: لَا بُدَّ لِلْحُكْمِ
مِنْ مَنَاطٍ وَعَلَامَةٍ ضَابِطَةٍ، وَلَا عِلَّةَ وَلَا مَنَاطَ إِلَّا كَذَا وَكَذَا. وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوْلَى مِنْ
غَيْرِهِ، أَوْ: مَا عَدَا مَا ذَكَرْتُهُ فَهُوَ مَنْقُوضٌ وَبَاطِلٌ. فَلَا يَبْقَى عَلَيْهِ سُؤَالٌ إِلَّا أَنْ
يَقُولَ: مَنَاطُ الْحُكْمِ فِي مَحَلِّ النَّصِّ: الْأِسْمُ، أَوِ الْمَعْنَى الَّذِي يَخُصُّ الْمَحَلَّ،
كَقَوْلِهِ: الْحُكْمُ فِي الْبُرِّ مَعْلُومٌ / بِاسْمِ الْبُرِّ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى عَلَامَةٍ أُخْرَى، وَفِي
الدَّرَاهِمِ وَالِدَّنَانِيرِ مَعْلُومٌ بِالنَّقْدِيَّةِ الَّتِي تَخْصُهَا. أَوْ يَقُولَ: مَنَاطُ الْحُكْمِ وَصْفٌ
آخَرٌ لَا أَذْكُرُهُ، وَلَا يَلْزَمُنِي أَنْ أَذْكُرَهُ، وَعَلَيْكَ تَصْحِيحُ عِلَّةِ نَفْسِكَ.

[317/2]

3751. وَهَذَا الثَّانِي مُجَادَلَةٌ مُحَرَّمَةٌ مُحْظُورَةٌ، إِذْ يُقَالُ لَهُ: إِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَكَ إِلَّا مَا ظَهَرَ
لِي لَزِمَكَ مَا لَزَمَنِي بِحُكْمِ اسْتِفْرَاحِ الْوُسْعِ فِي السَّبْرِ، وَإِنْ ظَهَرَ لَكَ شَيْءٌ آخَرُ
يَلْزَمُكَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ بِذِكْرِهِ حَتَّى أَنْظُرَ فِيهِ فَأَفْسِدَهُ، أَوْ أَرْجَحَ عَلَيَّ عَلَى عِلَّتِكَ.
3752. فَإِنْ قَالَ: هُوَ اسْمُ الْبُرِّ، أَوِ النَّقْدِيَّةِ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ مَقْبُولٌ. وَعَلَى الْمُعْلَلِ أَنْ
يُفْسِدَ مَا ذَكَرَهُ، بِأَنْ يَقُولَ: لَيْسَ الْمَنَاطُ اسْمُ الْبُرِّ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ إِذَا صَارَ دَقِيقًا
أَوْ عَجِينًا أَوْ خُبْزًا دَامَ حُكْمُ الرِّبَا مَعَ زَوَالِ اسْمِ الْبُرِّ، فَدَلَّ أَنَّ عَلَامَةَ الْحُكْمِ
أَمْرٌ يُشْتَرَطُ فِيهِ هَذِهِ الْأَحْوَالُ، مِنْ طَعْمٍ أَوْ قُوتٍ أَوْ كَيْلٍ. وَالْقُوتُ لَا يَشْهَدُ لَهُ
الْمِلْحُ، فَالطَّعْمُ الَّذِي يَشْهَدُ لَهُ الْمِلْحُ أَوْلَى. وَالْكَيْلُ لَا يُنْبِئُ عَنْ مَعْنَى يُشْعِرُ
بِتَضَمُّنِ الْمَصَالِحِ، بِخِلَافِ الطَّعْمِ.

3753. فَهَكَذَا نَأْخُذُ مِنَ التَّرْجِيحِ، وَنَتَجَادَبُ أَطْرَافَ الْكَلَامِ.

3754. فَإِذَا الطَّرِيقُ إِمَّا اصْطِلَاحُ الْقُدَمَاءِ، وَإِمَّا الْاِكْتِفَاءُ بِالسَّبْرِ، وَإِمَّا إِبْطَالُ الْقَوْلِ
بِالشَّبَهِ رَأْسًا، وَالْاِكْتِفَاءُ بِالْمُؤَثِّرِ الَّذِي دَلَّ النَّصُّ أَوْ الْإِجْمَاعُ أَوْ السَّبْرُ الْقَاطِعُ
عَلَى كَوْنِهِ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ. وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَيْضًا تَرْكُ الْمُنَاسِبِ وَإِنْ كَانَ مُلَائِمًا، فَكَيْفَ
إِذَا كَانَ غَرِيبًا، فَإِنَّ لِلْخَصْمِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ مُنَاسَبَتُهُ مِنْ حَيْثُ
لَمْ تَطَّلِعْ عَلَى مُنَاسِبٍ أَظْهَرَ وَأَشَدَّ إِخَالَةً مِمَّا / أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِ، وَمَا أَنْتَ إِلَّا كَمَنْ
رَأَى إِنْسَانًا أَعْطَى فَقِيرًا شَيْئًا، فَظَنَّ أَنَّهُ أَعْطَاهُ لِفَقْرِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى أَنَّهُ ابْنُهُ،

[318/2]

وَلَوْ اُطْلِعَ لَمْ يَظُنَّ مَا ظَنَّهُ؛ وَكَمَنْ رَأَى مَلَكًا قَتَلَ جَاسُوسًا، فَظَنَّ أَنَّهُ قَتَلَهُ لِذَلِكَ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى حَرِيمِهِ وَفَجَرَ بِأَهْلِهِ. وَلَوْ عَلِمَ لَمَّا ظَنَّ ذَلِكَ الظَّنَّ.

3755. فَإِنْ قُبِلَ مِنَ الْمُتَمَسِّكِ بِالْمُنَاسِبِ أَنْ يَقُولَ: هَذَا ظَنِّي بِحَسَبِ سَبْرِي وَجَهْدِي وَاسْتِفْرَاحِ وَسْعِي، فَلْيُقْبَلْ ذَلِكَ مِنَ الْمُشَبِّهِ، بَلْ مِنَ الطَّارِدِ. وَلْيُلْزَمَ ابْدَاءَ مَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْهُ حَتَّى يُمَحَقَ ظَنُّهُ.

3756. وَهَذَا تَحْقِيقُ قِيَاسِ الشَّبهِ وَتَمْثِيلُهُ وَدَلِيلُهُ. أَمَّا تَفْصِيلُ الْمَذَاهِبِ فِيهِ وَنَقْلُ الْأَقَاوِيلِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي تَفْهِيمِهِ، فَقَدْ آثَرْتُ الْإِعْرَاضَ عَنْهُ لِقَلَّةِ فَائِدَتِهِ، فَمَنْ عَرَفَ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ عَوَارُ مَا سِوَاهُ. وَمَنْ طَلَبَ الْحَقَّ مِنْ أَقَاوِيلِ النَّاسِ دَارَ رَأْسِهِ وَحَارَ عَقْلُهُ. وَقَدْ اسْتَقْصَيْتُ ذَلِكَ فِي «تَهْذِيبِ الْأُصُولِ».

الطَّرْفُ الثَّانِي فِي:

بَيَانِ التَّدْرِيجِ فِي مَنَازِلِ هَذِهِ الْأَقْيَسَةِ

مِنْ أَعْلَاهَا إِلَى أَدْنَاهَا

3757. وَأَدْنَاهَا: الطَّرْدُ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُنْكَرَهُ كُلُّ قَائِلٍ بِالْقِيَاسِ.

3758. وَأَعْلَاهَا: مَا فِي مَعْنَى الْأَصْلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَرَّ بِهِ كُلُّ مُنْكَرٍ لِلْقِيَاسِ.

أنواع القياس

3759. وَبَيَانُهُ أَنَّ الْقِيَاسَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُؤَثِّرُ، ثُمَّ الْمُنَاسِبُ، ثُمَّ الشَّبَهُ، ثُمَّ الطَّرْدُ. وَالْمُؤَثِّرُ يُعْرَفُ كَوْنُهُ مُؤَثِّرًا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ سَبَرٍ حَاصِرٍ.

3760. وَأَعْلَاهَا الْمُؤَثِّرُ، وَهُوَ مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْحُكْمِ، أَيْ الَّذِي عُرِفَ إِضَافَةُ الْحُكْمِ إِلَيْهِ وَجَعَلُهُ مَنَاطًا. وَهُوَ بِاعْتِبَارِ النَّظَرِ إِلَى عَيْنِ الْعِلَّةِ وَجِنْسِهَا، وَعَيْنِ / الْحُكْمِ وَجِنْسِهِ، أَرْبَعَةٌ: لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَظْهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، أَوْ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، أَوْ تَأْثِيرُ جِنْسِهِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، أَوْ تَأْثِيرُ جِنْسِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ.

[319/2]

3761. |الْأَوَّلُ فِي الْمَرْتَبَةِ|: فَإِنْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، فَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ إِنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، وَهُوَ الْمَقْطُوعُ بِهِ الَّذِي رُبَّمَا يَعْتَرَفُ بِهِ مُنْكَرُ الْقِيَاسِ، إِذْ لَا يَبْقَى بَيْنَ الْفُرْعِ وَالْأَصْلِ مُبَايَنَةٌ إِلَّا تَعَدُّدُ الْمَحَلِّ، فَإِنَّهُ إِذَا ظَهَرَ أَنَّ عَيْنَ

السُّكْرُ أَثَرٌ فِي تَحْرِيمِ عَيْنِ الشُّرْبِ فِي الْخَمْرِ، فَالْنَّبِيدُ مُلْحَقٌ بِهِ قَطْعًا. وَإِذَا ظَهَرَ أَنَّ عِلَّةَ الرِّبَا فِي التَّمْرِ الطَّعْمُ، فَالزَّبِيبُ مُلْحَقٌ بِهِ قَطْعًا، إِذْ لَا يَبْقَى إِلَّا اخْتِلَافُ عَدَدِ الْأَشْخَاصِ الَّتِي هِيَ مَجَارِي الْمَعْنَى، وَيَكُونُ ذَلِكَ كَظُهُورِ أَثَرِ الْوَقَاعِ فِي إِيْجَابِ ١١ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ، إِذْ يَكُونُ الْهِنْدِيُّ وَالتُّرْكِيُّ فِي مَعْنَاهُ.

3762. **الثَّانِي فِي الْمَرْتَبَةِ:** أَنْ يَظْهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ لَا فِي عَيْنِهِ، كَتَأْثِيرِ أُخُوَّةِ الْأَبِ وَالْأُمِّ فِي التَّقْدِيمِ فِي الْمِيرَاثِ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ وَلَايَةُ النِّكَاحِ، فَإِنَّ الْوَلَايَةَ لَيْسَتْ هِيَ عَيْنُ الْمِيرَاثِ. لَكِنْ بَيْنَهُمَا مُجَانَسَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّ هَذَا حَقٌّ، وَذَلِكَ حَقٌّ. فَهَذَا دُونَ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْمُفَارَقَةَ بَيْنَ جِنْسٍ وَجِنْسٍ غَيْرُ بَعِيدٍ، بِخِلَافِ الْمُفَارَقَةِ بَيْنَ مَحَلٍّ وَمَحَلٍّ، لَا يَفْتَرِقَانِ أَصْلًا فِيمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ لَهُ مَدْخَلَ فِي التَّأْثِيرِ.

3763. **الثَّالِثُ فِي الْمَرْتَبَةِ:** أَنْ يُؤَثِّرَ جِنْسُهُ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، كِاسْقَاطِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ عَنِ الْحَائِضِ تَعْلِيلًا بِالْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ، فَإِنَّهُ ظَهَرَ تَأْثِيرُ / جِنْسِ الْحَرَجِ فِي إِسْقَاطِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ كَتَأْثِيرِ مَشَقَّةِ السَّفَرِ فِي إِسْقَاطِ قَضَاءِ الرُّكْعَتَيْنِ السَّاقِطَتَيْنِ بِالْقَصْرِ. وَهَذَا هُوَ الَّذِي خَصَّصْنَاهُ بِاسْمِ «الْمُلَائِمِ» وَخَصَّصْنَا اسْمَ «الْمُؤَثِّرِ» بِمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ.

3764. **الرَّابِعُ فِي الْمَرْتَبَةِ:** مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُ جِنْسِهِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، وَهُوَ الَّذِي سَمَّيْنَاهُ «الْمُنَاسِبَ الْغَرِيبَ» لِأَنَّ الْجِنْسَ الْأَعْمَ لِلْمَعَانِي كَوْنُهَا مَصْلَحَةٌ، وَالْمُنَاسِبُ مَصْلَحَةٌ. وَقَدْ ظَهَرَ أَثَرُ الْمَصَالِحِ فِي الْأَحْكَامِ، إِذْ عُهِدَ مِنَ الشَّرْعِ الْإِلْتِفَاتُ إِلَى الْمَصَالِحِ.

3765. **فَلِأَجْلِ هَذَا** الْإِسْتِمْدَادِ الْعَامِّ مِنْ مُلَاحَظَةِ الشَّرْعِ جِنْسَ الْمَصَالِحِ اقْتَضَى ظُهُورُ الْمُنَاسَبَةِ تَحْرِيكَ الظَّنِّ. وَلِأَجْلِ شَمِّهِ مِنَ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى عَادَةِ الشَّرْعِ أَيْضًا أَفَادَ الشَّبَهُ الظَّنِّ، لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ أَنْوَاعٍ مِنَ الصِّفَاتِ عُهِدَ مِنَ الشَّرْعِ ضَبْطُ الْأَحْكَامِ بِجِنْسِهَا، كَكَوْنِ الصِّيَامِ فَرَضًا، فِي مَسْأَلَةِ التَّبْيِيتِ، وَكَكَوْنِ الطَّهَارَةِ تَعَبُّدًا مُوجِبَهَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مُوجِبَهَا، وَكَكَوْنِ الْوَاجِبِ بَدَلِ الْجِنَايَةِ عَلَى الْآدَمِيِّ فِي مَسْأَلَةِ ضَرْبِ الْقَلِيلِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، بِخِلَافِ بِنَاءِ الْقَنْطَرَةِ عَلَى

الْمَاءِ، وَأَمْثَالِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى جِنْسِهِ. وَالْمَأْلُوفُ مِنْ عَادَةِ الشَّرْعِ هُوَ الَّذِي يُعَرَّفُ مَقَاصِدَ الشَّرْعِ. وَالْعَادَةُ تَارَةً تَثْبُتُ فِي جِنْسٍ، وَتَارَةً تَثْبُتُ فِي عَيْنٍ.

ثُمَّ لِلْجِنْسِيَّةِ أَيْضًا مَرَاتِبٌ بَعْضُهَا أَعَمُّ مِنْ بَعْضٍ، وَبَعْضُهَا أَخْصُ وَإِلَى الْعَيْنِ 3766

أَقْرَبُ: فَإِنَّ أَعَمَّ أَوْصَافِ الْأَحْكَامِ كَوْنُهُ حُكْمًا، ثُمَّ يَنْقَسِمُ إِلَى تَحْرِيمٍ وَإِجَابٍ / وَنَدْبٍ وَكَرَاهَةٍ. وَالْوَاجِبُ مَثَلًا يَنْقَسِمُ إِلَى عِبَادَةٍ وَغَيْرِ عِبَادَةٍ. وَالْعِبَادَةُ تَنْقَسِمُ

[321/2]

إِلَى صَلَاةٍ وَغَيْرِ صَلَاةٍ. وَالصَّلَاةُ تَنْقَسِمُ إِلَى فَرَضٍ وَنَفْلِ. وَمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْفَرَضِ أَخْصُ مِمَّا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الصَّلَاةِ. وَمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الصَّلَاةِ أَخْصُ

مِمَّا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْعِبَادَةِ. وَمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْعِبَادَةِ أَخْصُ مِمَّا ظَهَرَ فِي جِنْسِ الْوَاجِبَاتِ. وَمَا ظَهَرَ فِي جِنْسِ الْوَاجِبَاتِ أَخْصُ مِمَّا ظَهَرَ فِي جِنْسِ الْأَحْكَامِ.

وكَذَلِكَ فِي جَانِبِ الْمَعْنَى: أَعَمُّ أَوْصَافِهِ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا تَنَاطُ الْأَحْكَامُ 3767

بِجِنْسِهِ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ فِيهِ الْأَشْبَاهُ. وَأَخْصُ مِنْهُ كَوْنُهُ مَصْلَحَةً حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ الْمُنَاسِبُ، دُونَ الشَّبَهِ. وَأَخْصُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةً خَاصَّةً، كَالرَّدْعِ وَالزَّجْرِ،

أَوْ مَعْنَى سَدِّ الْحَاجَاتِ، أَوْ مَعْنَى حِفْظِ الْعَقْلِ بِالِاخْتِرَازِ عَنِ الْمُسْكِرَاتِ. فَلَيْسَ كُلُّ جِنْسٍ عَلَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ.

فَالْأَشْبَاهُ أَوْصَافُهَا، لِأَنَّهَا لَا تَعْتَصِدُ بِالْعَادَةِ الْمَأْلُوفَةِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مِنْ 3768

جِنْسِ الْأَوْصَافِ الَّتِي قَدْ يَضْبُطُ الشَّرْعُ الْأَحْكَامَ بِهَا.

وَأَقْوَاهَا الْمُؤَثِّرُ الَّذِي ظَهَرَ أَثَرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ، فَإِنَّ قِيَاسَ الشَّيْبِ الصَّغِيرَةِ 3769

عَلَى الْبِكْرِ الصَّغِيرَةِ فِي وَلَايَةِ التَّزْوِيجِ رُبَّمَا كَانَ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى وَلَايَةِ الْمَالِ، فَإِنَّ الصَّغَرَ إِنْ أَثَرُ فِي وَلَايَةِ الْمَالِ فَوَلَايَةُ الْبُضْعِ

جِنْسٌ آخَرُ، فَإِذَا ظَهَرَ أَثَرُهُ فِي حَقِّ الْإِبْنِ الصَّغِيرِ فِي نَفْسِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ رُبَّمَا كَانَ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى وَلَايَةِ الْمَالِ. فَقَدْ عَرَفْتَ بِهَذَا

أَنَّ النَّظَرَ لَيْسَ يَتَحَرَّكُ، وَالنَّفْسُ لَيْسَتْ تَمِيلُ، إِلَّا بِالِالْتِفَاتِ إِلَى عَادَةِ الشَّرْعِ فِي الْتِفَاتِ الشَّرْعِ إِلَى عَيْنِ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَوْ جِنْسِهِ، فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ أَوْ

جِنْسِهِ؛ وَأَنَّ لِلْجِنْسِيَّةِ دَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةً فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ لَا تَنْحَصِرُ. فَلَا جُلْ

ذَلِكَ تَتَفَاوَتْ دَرَجَاتُ الظَّنِّ.

3770. وَالْأَعْلَى مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَسْفَلِ. وَالْأَقْرَبُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَبْعَدِ فِي الْجَنَسِيَّةِ. وَلِكُلِّ مَسْأَلَةٍ ذَوْقٌ مُفْرَدٌ يَنْظُرُ فِيهِ الْمُجْتَهِدُ. وَمَنْ حَاوَلَ حَصْرَ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ فِي عَدَدٍ وَضَبَطَ فَقَدْ كَلَّفَ نَفْسَهُ شَطَطًا لَا تَتَّسِعُ لَهُ قُوَّةُ الْبَشَرِ. وَمَا ذَكَرْنَاهُ هُوَ النِّهَايَةُ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى الْأَجْنَاسِ وَمَرَاتِبِهَا. وَفِيهِ مَقْنَعٌ وَكَفَايَةٌ.

التعليل بوصفين
مؤثرين، أو
مناسبين، أو
شبهين
|322/2|

3771. تَنْبِيهُ آخَرٌ عَلَى خَوَاصِّ الْأَقْيَسَةِ: اعْلَمْ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ مِنْ خَاصِّيَّتِهِ أَنْ يَسْتَغْنِي عَنْ السَّبْرِ وَالْحَصْرِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ مَا عَدَاهُ، لِأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ فِي الْأَصْلِ مُؤَثِّرٌ آخَرٌ لَمْ يَضُرَّ، بَلْ / يَجِبُ التَّعْلِيلُ بِهِمَا. فَإِنَّ الْحَيْضَ وَالرُّدَّةَ وَالْعِدَّةَ قَدْ تَجْتَمِعُ عَلَى امْرَأَةٍ، وَيُعَلَّلُ تَحْرِيمُ الْوَطْءِ بِالْجَمِيعِ، لِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ بِإِضَافَةِ الشَّرْعِ التَّحْرِيمِ إِلَيْهِ.

3772. أَمَّا الْمُنَاسِبُ فَلَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِشَهَادَةِ الْمُنَاسَبَةِ، وَإِثْبَاتِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهَا. فَإِذَا ظَهَرَتْ مُنَاسَبَةٌ أُخْرَى انْمَحَقَتِ الشَّهَادَةُ الْأُولَى، كَمَا فِي إِعْطَاءِ الْفَقِيرِ الْقَرِيبِ، فَإِنَّا لَا نَذَرِي أَنَّهُ أُعْطِيَ لِلْفَقْرِ أَوْ لِلْقَرَابَةِ، أَوْ لِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ. فَلَا يَتِمُّ نَظَرُ الْمُجْتَهِدِ فِي التَّعْلِيلِ بِالْمُنَاسِبِ مَا لَمْ يَعْتَقِدْ نَفْيَ مُنَاسِبٍ آخَرَ أَقْوَى مِنْهُ، وَلَمْ يَتَوَصَّلْ بِالسَّبْرِ إِلَيْهِ. أَمَّا الْمُنَاطَرُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُكْتَفَى مِنْهُ بِإِظْهَارِ الْمُنَاسَبَةِ، وَلَا يُطَالَبُ بِالسَّبْرِ، لِأَنَّ الْمُنَاسَبَةَ تُحَرِّكُ الظَّنَّ إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ أَطْلَعَ عَلَى مُنَاسِبٍ آخَرَ فَيَلْزَمُ الْمُعْتَزِّضُ إِظْهَارَهُ إِنْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ. وَإِلَّا فَلْيُعْتَزِّضْ بِطَرِيقٍ آخَرَ.

3773. فَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْمُنَاسِبِ وَالْمُؤَثِّرِ.

3774. وَأَمَّا الشَّيْبَةُ أَلْفَمِنْ خَاصِّيَّتِهِ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نَوْعِ ضَرُورَةٍ فِي اسْتِنْبَاطِ مَنَاطِ الْحُكْمِ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةٌ فَقَدْ ذَهَبَ ذَاهِبُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اعْتِبَارُهُ. وَلَيْسَ هَذَا بَعِيدًا عِنْدِي فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ، فَإِنَّهُ إِذَا أَمَكَّنَ قَصْرُ الْحُكْمِ عَلَى الْمَحَلِّ، وَكَانَ الْمَحَلُّ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ مُعَرَّفًا بِوَصْفٍ مَضْبُوطٍ، فَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى طَلَبِ ضَابِطٍ آخَرَ لَيْسَ بِمُنَاسِبٍ؟!

3775. فَكَانَ تَمَامُ النَّظَرِ فِي الشَّيْبَةِ بِأَن يُقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ عَلَامَةٍ، وَلَا عَلَامَةٍ أُولَى مِنْ هَذَا، فَإِذَا هُوَ الْعَلَامَةُ، كَمَا تَقُولُ: الرَّبَّاءُ جَارٍ فِي الدَّقِيقِ وَالْعَجِينِ، فَلَمْ يَنْضَبِطْ

بِاسْمِ الْبُرِّ، فَلَا بُدَّ مِنْ ضَابِطٍ، وَلَا ضَابِطٍ أَوْلَى مِنَ الطَّعْمِ. وَالضَّرْبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَرَدَ فِي النَّفْسِ وَالطَّرْفِ، وَفَارَقَ الْمَالَ، فَلَا بُدَّ مِنْ ضَابِطٍ، وَلَا ضَابِطٍ إِلَّا أَنَّهُ بَدَلُ الْجَنَائَةِ عَلَى الْآدَمِيِّ، وَهَذَا يَجْرِي فِي الْقَلِيلِ. وَالتَّطَوُّعُ يَسْتَعْنِي عَنِ التَّبَيُّتِ، وَالْقَضَاءُ لَا يَسْتَعْنِي، وَالْأَدَاءُ دَائِرٌ بَيْنَهُمَا، وَلَا بُدَّ مِنْ فَاصِلٍ لِلْقَسَمَيْنِ، وَالْفَرْضِيَّةُ أَوْلَى الْفَوَاصِلِ. وَهَذَا بِخِلَافِ الْمُنَاسِبِ، فَإِنَّهُ يَجْذِبُ الظَّنَّ وَيُحَرِّكُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَى طَلَبِ الْعِلَّةِ ضَرُورَةً.

3776. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا تَحَقَّقَتِ الضَّرُورَةُ حَتَّى جَازَ أَنْ يُقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ عِلَامَةٍ، وَتَمَّ السَّبْرُ حَتَّى لَمْ تَظْهَرْ عِلَامَةٌ إِلَّا الطَّرْدُ الْمَحْضُ الَّذِي لَا يُوْهِمُ، جَازَ الْقِيَاسُ بِهِ أَيْضًا، فَأَيَّةُ خَاصِيَّةٍ تَبْقَى لِلشَّبهِ وَإِيْهَامِ الْإِشْتِمَالِ عَلَى مُخِيلٍ؟!

3777. قُلْنَا: لِهَذَا السُّؤَالِ قَالَ قَائِلُونَ: لَا تُشْتَرِطُ هَذِهِ الضَّرُورَةُ فِي الشَّبهِ، كَمَا فِي الْمُنَاسِبِ. فَإِنْ شَرَطْنَاهُ فَيَكَادُ لَا يَبْقَى بَيْنَ الشَّبهِ وَالطَّرْدِ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ فَرْقٌ، لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ. فَإِنْ جَعَلْنَا الطَّرْدَ عِبَارَةً عَمَّا بَعْدَ عَنْ ذَاتِ الشَّيْءِ، كِبْنَاءِ الْقَنْطَرَةِ، فَيَقْضَى بِأَدْيِ الرَّأْيِ بِبُطْلَانِهِ لِأَنَّهُ يُظْهَرُ سِوَاهُ عَلَى الْبَدِيْهِةِ صِفَاتٍ هِيَ / أُخْرَى بِتَضَمُّنِ الْمَصْلَحَةِ مِنْهُ، فَيَكُونُ فَسَادُهُ لظُهُورِ مَا هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ، لَا لِذَاتِهِ.

[323/2]

3778. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَمَهْمَا ظَهَرَ الْأَقْرَبُ وَالْأَخْصُ انْمَحَقَ الظَّنُّ الْحَاصِلُ بِالْأَبْعَدِ. وَقَدْ يَكُونُ ظُهُورُ الْأَقْرَبِ بَدِيْهِيًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ، فَيَصِيرُ بُطْلَانُ الْأَبْعَدِ بَدِيْهِيًا. فَيُظَنُّ أَنَّهُ لِذَاتِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ لَا نِمْحَاقِ الظَّنِّ بِهِ مِنْ حَيْثُ وَجَدَ مَا هُوَ أَقْرَبُ.

3779. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ضَبْطَ هَذَا الْجِنْسِ بِالضَّوَابِطِ الْكُلِّيَّةِ عَسِيرٌ. بَلْ لِلْمُجْتَهِدِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ ذَوْقٌ يَخْتَصُّ بِهَا، فَلْيُفَوِّضْ ذَلِكَ إِلَى رَأْيِ الْمُجْتَهِدِ. وَإِنَّمَا الْقَدْرُ الَّذِي قَطَعْنَا بِهِ فِي إِبْطَالِ الطَّرْدِ أَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِ الْحُكْمِ مَعَ الْوَصْفِ لَا يُحَرِّكُ الظَّنَّ لِلتَّعْلِيلِ بِهِ مَا لَمْ يُسْتَمَدَّ مِنْ شَمَّةٍ إِخَالَةٍ أَوْ مُنَاسَبَةٍ أَوْ إِيْهَامِ مُنَاسَبَةٍ أَوْ سَبْرِ وَحْضَرٍ، مَعَ ضَرُورَةِ طَلَبِ مَنَاطٍ. وَقَدْ يَنْطَوِي الذَّهْنُ عَلَى مَعْنَى تِلْكَ الضَّرُورَةِ وَالسَّبْرِ، وَإِنْ لَمْ يَشْعُرْ صَاحِبُهُ بِشُعُورِ نَفْسِهِ بِهِ. فَإِنَّ الشُّعُورَ بِالشَّيْءِ غَيْرُ الشُّعُورِ بِالشُّعُورِ، فَلَوْ قُدِّرَ تَجَرُّدُهُ عَنْ هَذَا الشُّعُورِ لَمْ يُحَرِّكْ ظَنُّ الْعَاقِلِ أَصْلًا.

الطَّرْفُ الثَّالِثُ فِي:

بَيَانُ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ مِنَ الشَّبَهِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَلَيْسَ مِنْهُ

3780. وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

3781. |الْقِسْمُ| الْأَوَّلُ: مَا عُرِفَ مِنْهُ مَنَاطُ الْحُكْمِ قَطْعًا، وَافْتَقَرَ إِلَى تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ.

3782. مِثَالُهُ طَلَبُ الشَّبَهِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ. وَبِهِ فَسَّرَ بَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ الشَّبَهَ. وَهَذَا خَطَأٌ، لِأَنَّ صِحَّةَ ذَلِكَ مَقْطُوعٌ بِهِ، لِأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾، فَعَلِمَ أَنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ الْمِثْلُ، وَلَيْسَ فِي النَّعَمِ مَا يُمَاتِلُ الصَّيْدَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْأَشْبَهُ الْأَمْثَلُ، فَوَجَبَ طَلَبُهُ، كَمَا أَوْجَبَ الشَّرْعُ مَهْرَ الْمِثْلِ، وَقِيَمَةَ الْمِثْلِ، وَكَفَايَةَ الْمِثْلِ فِي الْأَقَارِبِ. وَلَا سَبِيلَ إِلَّا الْمُقَايَسَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ نِسَاءِ الْعَشِيرَةِ، وَبَيْنَ شَخْصِ الْقَرِيبِ الْمَكْفِيِّ فِي السَّنِّ وَالْحَالِ وَالشَّخْصِ وَبَيْنَ سَائِرِ الْأَشْخَاصِ، لِتُعَرَفَ بِهِ الْكَفَايَةُ. فَذَلِكَ مَقْطُوعٌ بِهِ، فَكَيْفَ يُمَاتِلُ بِهِ الشَّبَهَ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ الَّذِي يَصْعَبُ الدَّلِيلُ عَلَى إِثْبَاتِهِ؟!

3783. |الْقِسْمُ الثَّانِي|: مَا عُرِفَ مِنْهُ مَنَاطُ الْحُكْمِ، ثُمَّ اجْتَمَعَ مَنَاطَانِ مُتَعَارِضَانِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ. فَيَجِبُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمَنَاطَيْنِ ضَرُورَةً. فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الشَّبَهِ.

3784. مِثَالُهُ: أَنَّ بَدَلَ الْمَالِ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، وَبَدَلَ النَّفْسِ مُقَدَّرٌ. وَالْعَبْدُ نَفْسٌ كَالْحُرِّ، وَمَالٌ كَالْفَرَسِ. فَإِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ بَدَلُهُ، أَوْ لَا يُقَدَّرَ. فَتَارَةً يُشَبَّهُ بِالْفَرَسِ، وَتَارَةً بِالْحُرِّ. وَذَلِكَ يَظْهَرُ فِي تَرْجِيحِ أَحَدِ الْمَعْنِيَيْنِ عَلَى الْآخَرِ. وَقَدْ ظَهَرَ كَوْنُ الْمَعْنِيَيْنِ مِنْ مَنَاطِ الْحُكْمِ. وَإِنَّمَا الْمُسْكَلُ / مِنَ الشَّبَهِ جَعَلَ الْوَصْفِ الَّذِي لَا يُنَاسِبُ مَنَاطًا، مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يُصَفْ إِلَيْهِ. وَهَهُنَا بِالِاتِّفَاقِ: الْحُكْمُ يَنْصَافُ إِلَى هَذَيْنِ الْمَنَاطَيْنِ.

3785. |الْقِسْمُ الثَّالِثُ|: مَا لَمْ يُوَجَدْ فِيهِ كُلُّ مَنَاطٍ عَلَى الْكَمَالِ، لَكِنْ تَرَكَّبَتِ الْوَاقِعَةُ مِنْ مَنَاطَيْنِ، وَلَيْسَ يَتِمَّحْضُ أَحَدُهُمَا، فَيُحْكَمُ فِيهِ بِالْأَغْلَبِ.

3786. مِثَالُهُ: أَنَّ اللَّعَانَ مُرَكَّبٌ مِنَ الشَّهَادَةِ وَالْيَمِينِ. وَلَيْسَ بِيَمِينٍ مَحْضٍ، لِأَنَّ يَمِينَ الْمُدَّعِي لَا تُقْبَلُ، وَالْمُلَاعِنُ مُدَّعٍ. وَلَيْسَ بِشَّهَادَةٍ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ يَشْهَدُ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَشْهَدُ لِنَفْسِهِ. وَفِي اللَّعَانِ لَفْظُ الْيَمِينِ وَالشَّهَادَةِ. فَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ مِنْ أَهْلِ الْيَمِينِ لَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ، وَتُرَدَّدَ فِي أَنَّهُ هَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ

اللَّعَانِ، وَبَانَ لَنَا غَلَبَةُ إِحْدَى الشَّائِبَتَيْنِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِي أَنَّ الْحُكْمَ بِهَا وَاجِبٌ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّبهِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ. وَكَذَلِكَ الظَّهَارُ: لَفْظٌ مُحَرَّمٌ وَهُوَ كَلِمَةُ زُورٍ، فَيَدُورُ بَيْنَ الْقَذْفِ وَالطَّلَاقِ. وَزَكَاةُ الْفِطْرِ، تَتَرَدَّدُ بَيْنَ الْمُؤَنَةِ وَالْقُرْبَةِ. وَالْكَفَّارَةُ، تَتَرَدَّدُ بَيْنَ الْعِبَادَةِ وَالْعُقُوبَةِ، وَفِيهَا شَائِبَةٌ مِنْهُمَا. فَإِذَا تَنَاقَضَ حُكْمُ الشَّائِبَتَيْنِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِخْلَاءُ الْوَاقِعَةِ عَنْ أَحَدِ الْحُكْمَيْنِ، وَظَهَرَ دَلِيلٌ عَلَى غَلَبَةِ إِحْدَى الشَّائِبَتَيْنِ، وَلَمْ يَظْهَرْ مَعْنَى مُنَاسِبٌ فِي الطَّرَفَيْنِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ بِالْأَغْلَبِ الْأَشْبَهُ.

3787. وَهَذَا أَشْبَهُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ بِمَا خَذِ الشَّبَهُ. فَإِنَّا نُنْظُرُ أَنَّ الْعَبْدَ مَمْنُوعٌ مِنَ الشَّهَادَةِ لِسِرِّهِ فِيهِ وَمَصْلَحَةٍ، وَمُمْكِنٌ مِنَ الْيَمِينِ لِمَصْلَحَةٍ، وَأَشْكَلُ الْأَمْرِ فِي اللَّعَانِ، وَبَانَ أَنَّ إِحْدَى الشَّائِبَتَيْنِ أَغْلَبُ، فَيَكُونُ الْأَغْلَبُ عَلَى ظَنِّنَا بَقَاءَ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ الْمُودَعَةِ تَحْتَ الْمَعْنَى الْأَغْلَبِ.

3788. فَإِنْ قِيلَ: وَبِمَ يُعْلَمُ غَلَبَةُ أَحَدِ الْمَعْنِيَيْنِ؟

3789. قُلْنَا: تَارَةً بِالْبَحْثِ عَنْ حَقِيقَةِ الذَّاتِ، وَتَارَةً بِالْأَحْكَامِ وَكَثَرَتِهَا، وَتَارَةً بِقُوَّةِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَخَاصِّيَّتِهِ فِي الدَّلَالَةِ. وَهُوَ مَجَالُ نَظَرِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَإِنَّمَا يَتَوَلَّى بَيَانَهُ الْفَقِيهُ دُونَ الْأُصُولِيِّ.

3790. وَالْغَرَضُ أَنَّهُ إِذَا سُلِّمَ أَنَّ أَحَدَ الْمَنَاطَيْنِ أَغْلَبُ وَجَبَ الْإِعْتِرَافُ بِالْحُكْمِ بِمُوجِبِهِ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُخْلَى عَنْ أَحَدِ الْحُكْمَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ، وَهُوَ مُحَالٌ، أَوْ يُحْكَمَ بِالْمَغْلُوبِ، أَوْ بِالْغَالِبِ. فَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ بِالْغَالِبِ. فَكَيْفَ يُلْحَقُ هَذَا بِالشَّبهِ الْمُشْكِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ؟

3791. نَعَمْ: لَوْ دَارَ الْفَرْعُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ، وَأَشْبَهُ أَحَدَهُمَا فِي وَصْفٍ لَيْسَ مَنَاطًا، وَأَشْبَهُ الْآخَرَ فِي وَصْفَيْنِ لَيْسَا مَنَاطَيْنِ، فَهَذَا مِنْ قَبِيلِ الْحُكْمِ بِالشَّبهِ، وَالْإِلْحَاقِ بِالشَّبهِ. وَالْأَمْرُ فِيهِ إِلَى الْمُجْتَهِدِ: فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْمُشَارَكَةَ فِي الْوَصْفَيْنِ تُوْهِمُ الْمُشَارَكَةَ فِي الْمَصْلَحَةِ الْمَجْهُولَةِ عِنْدَهُ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْحُكْمِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَانَ ذَلِكَ أَغْلَبَ فِي نَفْسِهِ مِنْ مُشَارَكَةِ الْأَصْلِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ يُشَبَّهِهُ / إِلَّا فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، فَحُكِمَ هُنَا بِظَنِّهِ، فَهَذَا مِنْ قَبِيلِ

الْحُكْمُ بِالشَّبَهِ. أَمَّا كُلُّ وَصْفٍ ظَهَرَ كَوْنُهُ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ، فَاتَّبَاعُهُ مِنْ قَبِيلِ قِيَاسِ
الْعِلَّةِ، لَا مِنْ قَبِيلِ قِيَاسِ الشَّبَهِ.

3792. هَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِي قِيَاسِ الشَّبَهِ. وَكَانَ الْقَوْلُ فِيهِ مِنْ تَتِمَّةِ الْبَابِ الثَّانِي،
لِأَنَّهُ نَظَرُ فِي طَرِيقِ إِثْبَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ. لَكِنَّا أَفْرَدْنَاهُ بِبَابٍ لِكَيْلَا يَطُولَ الْكَلَامُ
فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ.

3793. وَإِذْ فَرَعْنَا مِنْ طَرِيقِ إِثْبَاتِ الْعِلَلِ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أَرْكَانِ الْقِيَاسِ وَشُرُوطِهِ
بَعْدَ ذَلِكَ.

الباب الرابع في أركان القياس وشروط كل ركن

3794. وَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ: الْأَصْلُ، وَالْفَرْعُ، وَالْعِلَّةُ وَالْحُكْمُ. فَلْنُمَيِّزِ الْقَوْلَ فِي شَرْطِ كُلِّ رُكْنٍ لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الضَّبْطِ:

3795. **الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ الْأَصْلُ.**

أركان القياس
أربعة

3796. وَلَهُ شُرُوطٌ ثَمَانِيَةٌ:

3797. **الشَّرْطُ الْأَوَّلُ:** أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْأَصْلِ ثَابِتًا فَإِنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ تَوْجِيهُ الْمَنْعِ عَلَيْهِ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ النَّاطِرُ وَلَا الْمُنَاطِرُ قَبْلَ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِهِ.

شروط الأصل
ثمانية

3798. **الثَّانِي:** أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ ثَابِتًا بِطَرِيقِ سَمْعِيٍّ شَرْعِيٍّ، إِذْ مَا ثَبَتَ بِطَرِيقِ عَقْلِيٍّ أَوْ لُغَوِيٍّ لَمْ يَكُنْ حُكْمًا شَرْعِيًّا. وَالْحُكْمُ اللَّغَوِيُّ وَالْعَقْلِيُّ لَا يَثْبُتُ قِيَاسًا عِنْدَنَا، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ «أَسَاسِ الْقِيَاسِ» *.

* ص: 32، وما بعدها

3799. **الثَّالِثُ:** أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ الَّذِي بِهِ عُرِفَ كَوْنُ الْمُسْتَنْبِطِ مِنَ الْأَصْلِ عِلَّةً سَمْعِيًّا، لِأَنَّ كَوْنَ الْوَصْفِ عِلَّةً: حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَضَعُ شَرْعِيٍّ.

3800. **الرَّابِعُ:** أَنْ لَا يَكُونَ الْأَصْلُ فَرْعًا لِأَصْلٍ آخَرَ، بَلْ يَكُونَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِيهِ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، أَفَلَا مَعْنَى لِقِيَاسِ الذَّرَّةِ عَلَى الْأُرْزِ، ثُمَّ قِيَاسِ الْأُرْزِ عَلَى الْبُرِّ، لِأَنَّ الْوَصْفَ الْجَامِعَ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فِي الْأَصْلِ الْأَوَّلِ، كَالطُّعْمِ مَثَلًا، فَتَطْوِيلُ الطَّرِيقِ عَبَثٌ، إِذْ لَيْسَتْ الذَّرَّةُ بِأَنْ تُجْعَلَ فَرْعًا لِلأُرْزِ أَوْ لِي مِنْ عَكْسِهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا فِي الْأَصْلِ فَبِمَ يُعْرَفُ كَوْنُ الْجَامِعِ عِلَّةً؟ وَإِنَّمَا يُعْرَفُ كَوْنُ الشَّيْءِ وَالْمُنَاسِبِ عِلَّةً بِشَهَادَةِ الْحُكْمِ وَإِثْبَاتِهِ عَلَى وَفْقِ الْمَعْنَى، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ، أَوْ مُجْمَعًا عَلَيْهِ، لَمْ يَصْلُحْ لِأَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى مُلَاحَظَةِ الْمَعْنَى الْمَقْرُونِ بِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي فِي قِيَاسِ الشَّيْءِ إِلَى أَنْ يُشَبَّهَ بِالْفَرْعِ الثَّالِثِ رَابِعٌ، وَبِالرَّابِعِ خَامِسٌ، فَيَنْتَهِي الْأَخِيرُ إِلَى حَدٍّ لَا يُشَبَّهُ الْأَوَّلُ،

|326/2|

كَمَا لَوْ التَّقَطَّ حَصَاةٌ وَطَلَبَ مَا يُشَبِّهُهَا، ثُمَّ طَلَبَ مَا يُشَبِّهُ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ طَلَبَ مَا يُشَبِّهُ الثَّلَاثَةَ ثُمَّ يَنْتَهِي بِالْآخِرَةِ إِلَى أَنْ لَا يُشَبِّهُ الْعَاشِرُ الْأَوَّلَ، لِأَنَّ / الْفُرُوقَ الدَّقِيقَةَ تَجْتَمِعُ، فَتُظْهِرُ الْمُفَارَقَةَ.

3801. فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ فَائِدَةٍ لِفَرَضِ الْمُنَاطِرِ الْكَلَامِ فِي بَعْضِ الصُّورِ؟

3802. قُلْنَا: لِلْفَرَضِ مَحَلَّانِ:

3803. أَحَدُهُمَا: أَنْ يَعْمَ السَّائِلُ بِسُؤَالِهِ جُمْلَةً مِنَ الصُّورِ، فَيُخَصِّصَ الْمُنَاطِرُ بَعْضَ الصُّورِ، إِذْ يُسَاعِدُهُ فِيهِ خَبْرٌ أَوْ دَلِيلٌ خَاصٌّ، أَوْ يَنْدَفِعُ فِيهِ بَعْضُ شُبِّهِ الْخَصْمِ.

3804. |الْمَحَلُّ الثَّانِي|: أَنْ تَبْنِيَ فَرْعًا عَلَى فَرْعٍ آخَرَ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ عَلَى النَّاضِرِ الْمُجْتَهِدِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ. أَمَّا قَبُولُهُ مِنَ الْمُنَاطِرِ فَإِنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى اصْطِلَاحِ الْجَدَلِيِّينَ، فَالْجَدَلُ شَرِيعَةٌ وَضَعَهَا الْمُتَنَاطِرُونَ، وَنَظَرْنَا فِي الْمُجْتَهِدِ، وَهُوَ لَا يَنْتَفِعُ بِذَلِكَ. وَمُوَافَقَةُ الْخَصْمِ عَلَى الْفَرْعِ لَا تَنْفَعُ، وَلَا تَجْعَلُهُ أَصْلًا، إِذِ الْخَطَأُ مُمَكِّنٌ عَلَى الْخَصْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مُطْلَقًا فَيَصِيرُ أَصْلًا مُسْتَقْلًا.

3805. |الْخَامِسُ|: أَنْ يَكُونَ دَلِيلُ إِبْثَاتِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ مَخْصُوصًا بِالْأَصْلِ، لَا يَعْمُ الْفَرْعُ. مِثَالُهُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: السَّفَرَجَلُ مَطْعُومٌ، فَيَجْرِي فِيهِ الرِّبَا، قِيَاسًا عَلَى الْبُرِّ. ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى إِبْثَاتِ كَوْنِ الطَّعْمِ عِلَّةً بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ»؛ أَوْ قَالَ: فَضَّلَ الْقَاتِلُ الْقَتِيلَ بِفَضِيلَةِ الْإِسْلَامِ، فَلَا يُقْتَلُ بِهِ، كَمَا لَوْ قَتَلَ الْمُسْلِمُ الْمُعَاهِدَ، ثُمَّ اسْتَدَّ فِي إِبْثَاتِ عِلَّتِهِ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ» فَهَذَا قِيَاسٌ مَنْصُوصٌ عَلَى مَنْصُوصٍ، وَهُوَ كَقِيَاسِ الْبُرِّ عَلَى الشَّعِيرِ، وَالْذَّرَاهِمِ عَلَى الدَّنَانِيرِ.

3806. |السَّادِسُ|: قَالَ عُثْمَانُ الْبُتِّيُّ: شَرَطُ الْأَصْلِ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ بِجَوَازِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ. وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ تَعْلِيلِهِ.

3807. وَهَذَا كَلَامٌ مُخْتَلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ حَيْثُ قَاسُوا لَفْظَ الْحَرَامِ عَلَى الظَّهَارِ أَوْ الطَّلَاقِ أَوْ الْيَمِينِ، لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عِنْدَهُمْ عَلَى وُجُوبِ تَعْلِيلِ أَوْ جَوَازِهِ. لَكِنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ إِنْ انْقَدَحَ فِيهِ مَعْنَى مُخِيلٌ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اتِّبَاعُهُ وَتَرْكُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى الْمَحَلِّ الْخَاصِّ؛ وَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ مِنْ قَبِيلِ الشُّبِّهِ، كَالطَّعْمِ

213

الَّذِي لَا يُنَاسِبُ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: لَوْلَا ضَرُورَةُ جَرَيَانِ الرَّبَا فِي الدَّقِيقِ ١١
وَالْعَجِينِ، وَامْتِنَاعُ ضَبْطِ الْحُكْمِ بِاسْمِ الْبُرِّ، لَمَّا وَجَبَ اسْتِنْبَاطُ الطُّعْمِ. فَهَذَا
لَهُ وَجْهٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ. وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ هَذَا فَلَا وَجْهَ لَهُ.

3808. السَّابِعُ: أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ حُكْمُ الْأَصْلِ بِالتَّعْلِيلِ. وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا
عَكَرَتْ عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّخْصِصِ فَلَا تُقْبَلُ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ التَّأْوِيلِ فِي
مَسْأَلَةِ الْإِبْدَالِ * . وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ سَابِقًا إِلَى الْفَهْمِ جَازَ أَنْ يَكُونَ
قَرِينَةً مُخَصَّصَةً لِلْعُمُومِ. أَمَّا الْمُسْتَنْبَطُ بِالتَّأْمُلِ فَفِيهِ نَظَرٌ.

* ص: 376، وما بعدها

3809. الثَّامِنُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْأَصْلُ مَعْدُولًا بِهِ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ، فَإِنَّ الْخَارِجَ عَنِ
الْقِيَاسِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَهَذَا مِمَّا أُطْلِقَ / وَيَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ فَنَقُولُ:

|327/2|

3810. قَدْ اشْتَهَرَ فِي أَلْسِنَةِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ «الْخَارِجَ عَنِ الْقِيَاسِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ». قاعدة: الخارج عن
القياس لا يقاس
عليه غيره
وَيُطْلَقُ اسْمُ الْخَارِجِ عَنِ الْقِيَاسِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ مُخْتَلِفَةٍ:

3811. فَإِنَّ ذَلِكَ يُطْلَقُ تَارَةً عَلَى مَا اسْتُثْنِيَ مِنْ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ.

3812. وَتَارَةً عَلَى مَا اسْتُفْتِحَ ابْتِدَاءً مِنْ قَاعِدَةٍ مُقَرَّرَةٍ بِنَفْسِهَا لَمْ تُقَطَّعْ مِنْ أَصْلِ سَابِقٍ.

3813. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَفْتَحِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، وَإِلَى مَا لَا
يُعْقَلُ مَعْنَاهُ. فَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

3814. |الْقِسْمُ| الْأَوَّلُ: |الْخَاصِّيَّةُ|:

3815. مَا اسْتُثْنِيَ عَنْ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ وَخُصَّصَ بِالْحُكْمِ، وَلَا يُعْقَلُ مَعْنَى التَّخْصِصِ؛ فَلَا
يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، لِأَنَّهُ فُهِمَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي مَحَلِّهِ عَلَى الْخُصُوصِ، وَفِي الْقِيَاسِ
إِبْطَالُ الْخُصُوصِ الْمَعْلُومِ بِالنَّصِّ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِبْطَالِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ.

ما استثنى عن
قاعدة عامة
وخصص بالحكم

3816. بَيَانُهُ: مَا فُهِمَ مِنْ تَخْصِصِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاسْتِثْنَائِهِ فِي تِسْعِ نِسْوَةٍ، وَفِي
نِكَاحِ امْرَأَةٍ عَلَى سَبِيلِ الْهَبَةِ مِنْ غَيْرِ مَهْرٍ، وَفِي تَخْصِصِهِ بِصَفِيِّ الْمَغْنَمِ، وَمَا
ثَبَّتَ مِنْ تَخْصِصِهِ خُرِيمَةَ بَقْبُولِ شَهَادَتِهِ وَخَذِهِ، وَتَخْصِصِهِ أَبَا بَرْدَةَ فِي الْعِنَاقِ
أَنَّهَا تُجْزَى عَنْهُ فِي الضَّحِيَّةِ. فَهَذَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ وَرُودَ النَّسْخِ
لِلْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ، بَلْ وَرُودَ الْإِسْتِثْنَاءِ مَعَ إِبْقَاءِ الْقَاعِدَةِ، فَكَيْفَ يُقَاسُ عَلَيْهِ؟!

3817. وَكَوْنُهُ خَاصِيَّةً لِمَنْ وَرَدَ فِي حَقِّهِ: تَارَةً يُعْلَمُ، وَتَارَةً يُظَنُّ: فَالْمُظَنُّونَ كَاخْتِصَاصٍ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ، وَلَا تُقَرَّبُوهُ طَيْبًا، فَإِنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا»، وَقَوْلُهُ فِي شُهَدَاءِ أَحَدٍ: «زَمَلُوهُمْ بِكُلُومِهِمْ وَدِمَائِهِمْ» فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَرْفَعُ بِهِ قَاعِدَةُ الْغُسْلِ فِي حَقِّ الْمُحْرَمِينَ وَالشُّهَدَاءِ، لِأَنَّ اللَّفْظَ خَاصٌّ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ خَاصًّا، لَا طَّلَاعِهِ عَلَى إِخْلَاصِهِمْ فِي الْعِبَادَةِ، وَنَحْنُ لَا نَطْلُعُ عَلَى مَوْتِ غَيْرِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَضْلًا عَنْ مَوْتِهِمْ عَلَى الْإِحْرَامِ وَالشَّهَادَةِ. وَلَمَّا قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ الَّذِي وَقَعَ أَهْلُهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ» وَلَمْ يُقَرِّ الْكَفَّارَةَ فِي ذِمَّتِهِ عِنْدَ عَجْزِهِ، وَجَعَلَ الشَّبَقَ عَجْزًا عَنِ الصَّوْمِ، قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: هُوَ خَاصِيَّةٌ؛ وَقَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»*: يَلْتَحِقُ بِهِ مَنْ يُسَاوِيهِ فِي الشَّبَقِ وَالْعَجْزِ.

* القاضي الباقلاني

3818. وَمَنْ جَعَلَهُ خَاصِيَّةً اسْتَدَّ فِيهِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ فُتِحَ هَذَا الْبَابُ فَيَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي كَفَّارَةِ الْمُظَاهِرِ وَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ. وَنَصُّ الْقُرْآنِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَنْفَكُونَ عَنْ وَاجِبٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَحْوَالُهُمْ فِي الْعَجْزِ. فَحَمَلُهُ عَلَى الْخَاصِيَّةِ أَهْوَنُ مِنْ هَذِمِ الْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ.

3819. الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا اسْتُثْنِيَ عَنْ قَاعِدَةٍ سَابِقَةٍ، وَيَتَطَرَّقُ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ مَعْنَى. فَهَذَا يُقَاسُ عَلَيْهِ كُلُّ مَسْأَلَةٍ دَارَتْ بَيْنَ الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَبْقَى، وَشَارَكَتِ الْمُسْتَثْنَى فِي عِلَّةٍ / الْإِسْتِثْنَاءِ.

[328/2]

3820. مِثَالُهُ: اسْتِثْنَاءُ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَرُدْ نَاسِخًا لِقَاعِدَةِ الرِّبَا وَلَا هَادِمًا لَهَا، لَكِنْ اسْتُثْنِيَ لِلْحَاجَةِ. فَنَقِيسُ الْعِنَبَ عَلَى الرُّطْبِ، لِأَنَّا نَرَاهُ فِي مَعْنَاهُ.

3821. وَكَذَلِكَ: إِجَابُ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ فِي لَبَنِ الْمَصْرَاةِ لَمْ يَرُدْ هَادِمًا لِضَمَانِ الْمِثْلِيَّاتِ بِالْمِثْلِ، لَكِنْ لَمَّا اخْتَلَطَ اللَّبَنُ الْحَادِثُ بِالْكَائِنِ فِي الضَّرْعِ عِنْدَ الْبَيْعِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّمْيِيزِ وَلَا إِلَى مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ، وَكَانَ مُتَعَلِّقًا بِمَطْعُومٍ يَقْرُبُ الْأَمْرِ فِيهِ، خَلَصَ الشَّارِعُ الْمُتَبَايِعِينَ مِنْ وَرْطَةِ الْجَهْلِ بِالتَّقْدِيرِ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ. فَلَا جَرَمَ نَقُولُ: لَوْ رَدَّ الْمَصْرَاةَ بَعِيْبٍ آخَرَ، لَا بَعِيْبٍ التَّصْرِيَةِ، فَيُضْمَنُ اللَّبَنُ أَيْضًا بِصَاعٍ. وَهُوَ نَوْعٌ إِلْحَاقٍ، لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ. وَلَوْلَا أَنَا نَشْمُ مِنْهُ

رَائِحَةَ الْمَعْنَى لَمْ نَتَجَاسَرَ عَلَى الْإِلْحَاقِ. فَإِنَّهُ لَمَّا فَرَّقَ فِي بَوْلِ الصَّبِيَّانِ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، وَقَالَ: «يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الصَّبِيَّةِ، وَيُرْشُ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ» وَلَمْ يَنْقَدْخْ فِيهِ مَعْنَى، لَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ الْفَرْقُ فِي حَقِّ الْبَهَائِمِ بَيْنَ ذُكُورِهَا وَإِنَاثِهَا.

3822. وَكَذَلِكَ: حَكَمَ الشَّرْعُ بِبَقَاءِ صَوْمِ النَّاسِي، عَلَى خِلَافِ قِيَاسِ الْمَأْمُورَاتِ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا نَقِيسُ عَلَيْهِ كَلَامَ النَّاسِي فِي الصَّلَاةِ، وَلَا أَكَلَ الْمُكْرَهِ، وَالْمُخْطِئِ فِي الْمَضْمُضَةِ؛ وَلَكِنْ قَالَ: جَمَاعُ النَّاسِي فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّ الْإِفْطَارَ بَابٌ وَاحِدٌ. وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: الصَّوْمُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَأْمُورَاتِ بِمَعْنَاهُ إِذِ افْتَقَرَ إِلَى النِّيَّةِ، وَالتَّحَقُّ بِأَرْكَانِ الْعِبَادَاتِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْهِيَّاتِ فِي نَفْسِهِ وَحَقِيقَتِهِ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَرْكُ يُتَصَوَّرُ مِنَ النَّائِمِ جَمِيعَ النَّهَارِ، فَيَسْقُطُ الشَّرْعُ عَنْهُ النَّاسِي تَرْجِيحًا لِنُزُوعِهِ إِلَى الْمَنْهِيَّاتِ، فَنَقِيسُ عَلَيْهِ كَلَامَ النَّاسِي، وَنَقِيسُ عَلَيْهِ الْمُكْرَهَ وَالْمُخْطِئَ عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ.

3823. الْقِسْمُ الثَّالِثُ: الْقَاعِدَةُ الْمُسْتَقْلِلَةُ الْمُسْتَفْتَحَةُ الَّتِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا، لِتَعَذُّرِ الْعِلَّةِ. فَيُسَمَّى خَارِجًا عَنِ الْقِيَاسِ تَجَوُّزًا، إِذْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ مُنْقَاسًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ عُمُومُ قِيَاسٍ وَلَا اسْتِثْنَاءٌ، حَتَّى يُسَمَّى الْمُسْتَشْنَى خَارِجًا عَنِ الْقِيَاسِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِيهِ. وَمِثَالُهُ: الْمُقَدَّرَاتُ فِي أَعْدَادِ الرِّكَعَاتِ، وَنُصُبِ الزَّكَاةِ، وَمَقَادِيرِ الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ، وَالْجَمِيعُ التَّحْكُمَاتِ الْمُبْتَدَأَةُ الَّتِي لَا يَنْقَدْخُ فِيهَا مَعْنَى، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا، لِأَنَّهَا لَا تُعْقَلُ عَلَيْهَا.

3824. الْقِسْمُ الرَّابِعُ: فِي الْقَوَاعِدِ الْمُبْتَدَأَةِ الْعَدِيمَةِ النَّظِيرِ: لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، مَعَ أَنَّهُ يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، لِأَنَّهُ لَا يُوْجَدُ لَهَا نَظِيرٌ خَارِجٌ مِمَّا تَنَاوَلَهُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ. وَالْمَانِعُ مِنَ الْقِيَاسِ فَقَدْ الْعِلَّةُ فِي غَيْرِ الْمَنْصُوصِ، فَكَأَنَّهُ مُعَلَّلٌ بِعِلَّةٍ قَاصِرَةٍ.

3825. وَمِثَالُهُ: رُخْصُ السَّفَرِ فِي الْقَصْرِ، وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَّيْنِ، وَرُخْصَةُ الْمُضْطَرِّ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَضَرْبُ الدِّيَةِ عَلَى / الْعَاقِلَةِ، وَتَعَلُّقُ الْأَرْضِ بِرِقَبَةِ الْعَبْدِ، وَإِجَابُ غُرَّةِ الْجَنِينِ، وَالشُّفْعَةُ فِي الْعَقَارِ، وَخَاصِيَّةُ الْإِجَارَةِ، وَالنِّكَاحُ، وَحُكْمُ اللَّعَانِ، وَالْقَسَامَةُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ نَظَائِرِهَا. فَإِنَّ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ مُتَبَايِنَةٌ الْمَأْخَذِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: بَعْضُهَا خَارِجٌ عَنْ قِيَاسِ الْبَعْضِ. بَلْ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ

القَوَاعِدُ مَعْنَى مُنْفَرِدٍ بِهِ، لَا يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ فِيهِ. فَلَيْسَ الْبَعْضُ بِأَنْ يُوضَعَ أَصْلًا وَيُجْعَلَ الْآخَرُ خَارِجًا عَنْ قِيَاسِهِ بِأَوَّلَى مِنْ عَكْسِهِ. وَلَا يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى كَثَرَةِ الْعَدَدِ وَقِلَّتِهِ.

3826. وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا جُوزَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفِّ لِعُسْرِ النَّزْعِ، وَمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى اسْتِصْحَابِهِ، فَلَا نَقِيسُ عَلَيْهِ الْعِمَامَةَ وَالْقَفَازِينَ وَمَا لَا يَسْتُرُ جَمِيعَ الْقَدَمِ، لَا لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ، لَكِنْ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ مَا يُسَاوِيهِ فِي الْحَاجَةِ، وَعُسْرِ النَّزْعِ، وَعُمُومِ الْوُقُوعِ.

3827. وَكَذَلِكَ رُخْصَةُ السَّفَرِ: لَا شَكَّ فِي ثُبُوتِهَا بِالْمَشَقَّةِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا مَشَقَّةٌ أُخْرَى، لِأَنَّهَا لَا يُشَارِكُهَا غَيْرُهَا فِي جُمْلَةِ مَعَانِيهَا وَمَصَالِحِهَا، لِأَنَّ الْمَرَضَ يُخَوِّجُ إِلَى الْجَمْعِ لَا إِلَى الْقَصْرِ، وَقَدْ يُقْضَى فِي حَقِّهِ بِالرَّدِّ مِنَ الْقِيَامِ إِلَى الْقُعُودِ. وَلَمَّا سَاوَاهُ فِي حَاجَةِ الْفِطْرِ سَوَى الشَّرْعُ بَيْنَهُمَا.

3828. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: تَنَاوُلُ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ رُخْصَةٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ، غَلَطٌ، لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُ الْمُضْطَرِّ فَلَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ. وَإِلَّا فَلَنَقِيسَ الْخَمْرَ عَلَى الْمَيْتَةِ، وَالْمُكْرَةَ عَلَى الْمُضْطَرِّ، فَهُوَ مُنْقَاسٌ.

3829. وَكَذَلِكَ بَدَاءَةُ الشَّرْعِ بِأَيْمَانِ الْمُدَّعِي فِي الْقَسَامَةِ لِشَرَفِ أَمْرِ الدَّمِّ، وَلِخَاصِيَّةِ لَا يُوجَدُ مِثْلُهَا فِي غَيْرِهِ، وَلِأَنَّهُ عَدِيمُ النَّظِيرِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَأَقْرَبُ شَيْءٍ إِلَيْهِ الْبُضْعُ، وَقَدْ وَرَدَ تَصَدِيقُ الْمُدَّعِي بِاللَّعَانِ، عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ.

3830. وَكَذَلِكَ ضَرْبُ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ: كَانَ ذَلِكَ رَسْمَ الْجَاهِلِيَّةِ، قَرَرَهُ الشَّرْعُ لِكَثَرَةِ وَقُوعِ الْخَطَأِ، وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى مُمَارَسَةِ السَّلَاحِ. وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي غَيْرِ الدِّيَةِ. وَهَذَا مِمَّا يَكْثُرُ.

3831. فَبِهَذَا يُعْرَفُ أَنَّ قَوْلَ الْفُقَهَاءِ: تَأَقَّتْ الْإِجَارَةُ خَارِجٌ عَنْ قِيَاسِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ، خَطَأٌ، كَقَوْلِهِمْ: تَأَبَّدُ الْبَيْعُ وَالنِّكَاحُ خَارِجٌ عَنْ قِيَاسِ الْإِجَارَةِ، وَتَأَقَّتْ الْمُسَاقَاةُ خَارِجٌ عَنْ قِيَاسِ تَأَبَّدِ الْقِرَاضِ، بَلْ تَأَبَّدُ الْقِرَاضُ ۱۱ خَارِجٌ عَنْ قِيَاسِ تَأَقَّتِ الْمُسَاقَاةِ.

3832. فَإِذَا هَذِهِ الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ لَا بُدَّ مِنْ فَهْمِهَا. وَبِفَهْمِ تَبَايُنِهَا يَحْصُلُ الْوُقُوفُ عَلَى

سِرِّ هَذَا الْأَصْلِ. /

شروط الفرع
خمسة

3833. الرُّكْنُ الثَّانِي لِلْقِيَاسِ: الْفَرْعُ.

3834. وَلَهُ خَمْسَةُ شُرُوطٍ:

3835. الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ عِلَّةً الْأَصْلِ مَوْجُودَةً فِي الْفَرْعِ. فَإِنَّ تَعَدِّيَ الْحُكْمِ فَرْعٌ تَعَدَّى الْعِلَّةَ. فَإِنْ كَانَ وَجُودُهَا فِي الْفَرْعِ غَيْرَ مَقْطُوعٍ بِهِ لَكِنَّهُ مَظْنُونٌ، صَحَّ الْحُكْمُ.

3836. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، لِأَنَّ مُشَارَكَتَهُ لِلأَصْلِ فِي الْعِلَّةِ لَمْ تُعْلَمْ، وَإِنَّمَا الْمَعْلُومُ بِالْقِيَاسِ أَنَّ الْحُكْمَ يَتَّبِعُ الْعِلَّةَ، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَحَلِّ. أَمَّا إِذَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي الْعِلَّةِ فَلَا يُلْحَقُ. وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ النَّجَاسَةَ هِيَ عِلَّةُ بُطْلَانِ الْبَيْعِ فِي وَدَكِ * الْمَيْتَةِ، قَسْنَا عَلَيْهِ الْكَلْبَ، إِذْ ثَبَتَ عِنْدَنَا نَجَاسَةُ الْكَلْبِ بِدَلِيلٍ مَظْنُونٍ. وَكَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ عِلَّةُ الْكَفَّارَةِ الْعِصْيَانُ. وَيُذْرَكُ تَحْقِيقُهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ. فَإِذَا ثَبَتَ التَّحَقُّقُ بِالْأَصْلِ. وَكَذَلِكَ الْمَاءُ الْكَثِيرُ إِذَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ، فَطُرِحَ فِيهِ التُّرَابُ، فَإِنْ كَانَ التُّرَابُ سَائِرًا كَالزَّعْفَرَانِ لَمْ تَزَلِ النَّجَاسَةُ، وَإِنْ كَانَ مُبْطَلًا كَهُبُوبِ الرِّيحِ وَطُولِ الْمُدَّةِ، زَالَتِ النَّجَاسَةُ. وَرَبَّمَا يُعْرِفُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ. فَالظَّنُّ كَالْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ.

* وَدَكٌ: دَسَمُ الْمَيْتَةِ، أَوْ مَا يَسِيلُ مِنْهَا.

3837. |الشَّرْطُ| الثَّانِي: أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ الْفَرْعُ فِي الثُّبُوتِ عَلَى الْأَصْلِ. وَمِثَالُهُ قِيَاسُ الْوُضُوءِ عَلَى التَّيَمُّمِ فِي النِّيَّةِ، وَالتَّيَمُّمُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْوُضُوءِ. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ، فَالدَّلِيلُ يَجُوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْمَدْلُولِ. فَإِنَّ حَدُوثَ الْعَالَمِ دَلٌّ عَلَى الصَّانِعِ الْقَدِيمِ. وَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِ التَّعْلِيلِ فَلَا يَسْتَقِيمُ، لِأَنَّ الْحُكْمَ يَحْدُثُ بِحُدُوثِ الْعِلَّةِ، فَكَيْفَ يَتَأَخَّرُ عَنِ الْمَعْلُولِ؟ لَكِنْ يُمَكِّنُ الْعُدُولُ إِلَى طَرِيقِ الْإِسْتِدْلَالِ، فَإِنَّ إِثْبَاتَ الشَّرْعِ الْحُكْمِ فِي التَّيَمُّمِ عَلَى وَفْقِ الْعِلَّةِ، يَشْهَدُ لِكَوْنِهِ مَلْحُوظًا بَعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ. وَإِنْ كَانَ لِلْعِلَّةِ دَلِيلٌ آخَرُ سِوَى التَّيَمُّمِ فَلَا يَكُونُ التَّيَمُّمُ وَحْدَهُ دَلِيلًا لِعِلَّةِ الْوُضُوءِ السَّابِقِ.

3838. |الشَّرْطُ| الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يُفَارِقَ حُكْمُ الْفَرْعِ حُكْمَ الْأَصْلِ لَا فِي جِنْسِيَّةٍ، وَلَا فِي زِيَادَةٍ، وَلَا نَقْصَانٍ. فَإِنَّ الْقِيَاسَ عِبَارَةً عَنْ تَعْدِيَةِ حُكْمٍ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى مَحَلٍّ، فَكَيْفَ يَخْتَلِفُ بِالتَّعْدِيَةِ؟ وَلَيْسَ مِنْ شَكْلِ الْقِيَاسِ قَوْلُ الْقَائِلِ: بَلَغَ رَأْسُ الْمَالِ

أَقْصَى مَرَاتِبِ الْأَعْيَانِ، فَلْيَبْلُغِ الْمُسْلِمُ فِيهِ أَقْصَى مَرَاتِبِ الدُّيُونِ، قِيَاسًا لِأَحَدِ الْعَوَاضِينَ عَلَى الْآخَرِ، لِأَنَّ هَذَا الْحَقُّ فَرْعٌ بِأَصْلٍ فِي إِثْبَاتِ خِلَافِ حُكْمِهِ.

3839 | الشَّرْطُ | الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِي الْفَرْعِ مِمَّا ثَبَتَتْ جُمْلَتُهُ بِالنَّصِّ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ تَفْصِيلُهُ، وَهَذَا ذَكَرَهُ أَبُو هَاشِمٍ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِمِيرَاثِ الْجَدِّ جُمْلَةً لَمَا نَظَرَتِ الصَّحَابَةُ فِي تَوْرِيثِ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ.

[331/2]

3840 | وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّهُمْ قَاسُوا قَوْلَهُ / «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ» عَلَى الظَّهَارِ وَالطَّلَاقِ وَالْيَمِينِ، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ وَرَدَ فِيهِ حُكْمٌ، لَا عَلَى الْعُمُومِ وَلَا عَلَى الْخُصُوصِ، بَلِ الْحُكْمُ إِذَا ثَبَتَ فِي الْأَصْلِ بِعِلَّةٍ تَعْدِي بِتَعْدِي الْعِلَّةِ كَيْفَمَا كَانَ.

3841 | الشَّرْطُ | الْخَامِسُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْفَرْعُ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُطْلَبُ الْحُكْمُ بِقِيَاسٍ أَصْلٍ آخَرَ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ.

215 باب

3842 | فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ قَسَّمْتَ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ عَلَى كَفَّارَةِ الْقَتْلِ فِي الرِّقَةِ الْمُؤْمِنَةِ، وَالظَّهَارُ أَيْضًا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَاسْمُ الرِّقَةِ يَشْمَلُ الْكَافِرَةَ؟

3843 | قُلْنَا: اسْمُ الرِّقَةِ لَيْسَ نَصًّا فِي إِجْزَاءِ الْكَافِرَةِ، لَكِنَّهُ ظَاهِرٌ فِيهِ، كَمَا فِي الْمَعْبِيَةِ. وَعِلَّةُ اشْتِرَاطِ الْإِيمَانِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ عَرَفْنَا تَخْصِيصَ عُمُومِ آيَةِ الظَّهَارِ، فَخَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ إِجْزَاءُ الْكَافِرَةِ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ، فَطَلَبْنَا حُكْمَهُ بِالْقِيَاسِ لِذَلِكَ.

3844 | الرُّكْنُ الثَّالِثُ: الْحُكْمُ.

3845 | وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ حُكْمًا شَرْعِيًّا لَمْ يُتَعَبَّدْ فِيهِ بِالْعِلْمِ، وَبَيَانُهُ بِمَسَائِلَ:

الحكم العقلي
والاسم اللغوي لا
يثبت بالقياس

3846 | 1 | مَسْأَلَةٌ: الْحُكْمُ الْعَقْلِيُّ وَالْإِسْمُ اللَّغَوِيُّ لَا يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ: فَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ اسْمِ الْخَمْرِ لِلنَّبِيدِ، وَالزُّنَا لِللَّوَاطِ، وَالسَّرْقَةِ لِلنَّبْشِ، وَالْخَلِيطِ لِلجَّارِ، بِالْقِيَاسِ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي الْخَمْرَ إِذَا حَمُضَتْ خَلًّا، لِحُمُوضَتِهِ. وَلَا تُجْرِيهِ فِي كُلِّ حَامِضٍ. وَتُسَمِّي الْفَرَسَ أَذْهَمَ لِسَوَادِهِ، وَلَا تُجْرِيهِ فِي كُلِّ أَسْوَدٍ. وَتُسَمِّي الْقُطْعَ فِي الْأَنْفِ جَدْعًا وَلَا تَطْرُدُهُ فِي غَيْرِهِ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ قَدَّمْنَاهَا فَلَا نَعِيدُهَا.

3847 | وَكَذَلِكَ لَا يُعْرَفُ كَوْنُ الْمُكْرِهِ قَاتِلًا، وَالشَّاهِدِ قَاتِلًا، وَالشَّرِيكَ قَاتِلًا، بِالْقِيَاسِ. بَلْ يُتَعْرَفُ حَدُّ الْقَتْلِ بِالْبَحْثِ الْعَقْلِيِّ. وَكَذَلِكَ غَاصِبُ الْمَاشِيَةِ هَلْ هُوَ غَاصِبٌ

لِلنَّجَاحِ؟ وَالْمُسْتَوَلِي عَلَى الْعَقَارِ هَلْ هُوَ غَاصِبٌ لِلْغَلَّةِ؟ فَهَذِهِ مَبَاحِثُ عَقْلِيَّةٍ تُعَرَفُ بِصِنَاعَةِ الْحَدِّ. نَعَمْ، يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: أَلْحَقَ الشَّرْعُ الشَّرِيكَ بِالْمُنْفَرِدِ بِالْقَتْلِ حُكْمًا، فَنَقِيسُ عَلَيْهِ الشَّرِيكَ فِي الْقَطْعِ. وَأَلْحَقَ الْمُكْرَهَ بِالْقَاتِلِ، فَنَقِيسُ عَلَيْهِ الشَّاهِدَ، إِذَا رَجَعَ، وَذَلِكَ إِلْحَاقُ مَنْ لَيْسَ قَاتِلًا بِالْقَاتِلِ فِي الْحُكْمِ.

ما تعبد فيه بالعلم
لا يجوز إثباته
بالقياس

3848 |2| مَسْأَلَةٌ: مَا تُعَبَّدُ فِيهِ بِالْعِلْمِ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ بِالْقِيَاسِ كَمَنْ يُرِيدُ إِثْبَاتَ خَبَرِ الْوَاحِدِ بِالْقِيَاسِ عَلَى قَبُولِ الشَّهَادَةِ. وَلِذَلِكَ أوردُ فِي مِثَالِ هَذَا الْبَابِ إِثْبَاتُ صَلَاةِ سَادِسَةٍ، أَوْ صَوْمِ شَوَّالٍ، أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأُصُولِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً.

3849 وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْوَتَرَ صَلَاةُ سَادِسَةٍ، وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي وُجُوبِهَا، فَلَمْ يُشْتَرَطْ أَنْ تَكُونَ السَّادِسَةُ مَعْلُومَةً الْوُجُوبِ عَلَى الْقَطْعِ؛ بَلْ سَبَبُ بُطْلَانِ هَذَا الْقِيَاسِ عِلْمُنَا بِبُطْلَانِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ صَوْمُ شَوَّالٍ وَصَلَاةُ سَادِسَةٍ لَكَانَتْ الْعَادَةُ / تُحِيلُ أَنْ لَا يَتَوَاتَرَ، أَوْ لِأَنَّا لَا نَجِدُ أَصْلًا نَقِيسُهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ قِيَاسُ شَوَّالٍ عَلَى رَمَضَانَ، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ لَنَا أَنَّ وَجُوبَ صَوْمِ رَمَضَانَ كَانَ لِأَنَّهُ شَهْرٌ مِنَ الشُّهُورِ، أَوْ وَقْتُ مِنَ الْأَوْقَاتِ، أَوْ لَوْصِفٍ يُشَارِكُهُ فِيهِ شَوَّالٌ، حَتَّى يُقَاسَ عَلَيْهِ.

|332/2|

3850 |3| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي النَّفْيِ ۱۱ الْأَصْلِيِّ هَلْ يُعَرَفُ بِالْقِيَاسِ. وَأَعْنِي بِالنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ الْبَقَاءَ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ.

النفي الأصلي هل
يعرف بالقياس؟

3851 وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ قِيَاسُ الدَّلَالَةِ لَا قِيَاسُ الْعِلَّةِ.

3852 وَقِيَاسُ الدَّلَالَةِ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِانْتِفَاءِ الْحُكْمِ عَنِ الشَّيْءِ عَلَى انْتِفَائِهِ عَنْ مِثْلِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ ضَمًّا دَلِيلٍ إِلَى دَلِيلٍ. وَإِلَّا فَهُوَ بِاسْتِصْحَابِ مُوجِبِ الْعَقْلِ النَّافِي لِلْأَحْكَامِ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالنَّظَرِ.

3853 أَمَّا قِيَاسُ الْعِلَّةِ فَلَا يَجْرِي، لِأَنَّ الصَّلَاةَ السَّادِسَةَ وَصَوْمَ شَوَّالٍ انْتَفَى وَجُوبُهُمَا لِأَنَّهُ لَا مُوجِبَ لَهُمَا، كَمَا كَانَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ حُكْمًا حَادِثًا سَمْعِيًّا حَتَّى تُطْلَبَ لَهُ عِلَّةٌ شَرْعِيَّةٌ، بَلْ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ، بَلْ هُوَ نَفْيٌ لِحُكْمِ الشَّرْعِ. وَلَا عِلَّةَ لَهُ، إِنَّمَا الْعِلَّةُ لِمَا يَتَجَدَّدُ. فَحُدُوثُ الْعَالَمِ لَهُ سَبَبٌ

وَهُوَ إِرَادَةُ الصَّانِعِ، أَمَّا عَدَمُهُ فِي الْأَزَلِ فَلَمْ تَكُنْ لَهُ عِلَّةٌ، إِذْ لَوْ أُحِيلَ عَلَى إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَوَجَبَ أَنْ يَنْقَلِبَ مَوْجُودًا لَوْ قَدَرْنَا عَدَمَ الْمُرِيدِ وَالْإِرَادَةَ، كَمَا أَنَّ الْإِرَادَةَ لَوْ قَدَّرَ انْتِفَاؤُهَا لَانْتَفَى وُجُودُ الْعَالَمِ فِي وَقْتِ حَدُوثِهِ. فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِنْتِفَاءُ الْأَصْلِيُّ حُكْمًا شَرْعِيًّا عَلَى التَّحْقِيقِ لَمْ يَثْبُتْ بِعِلَّةٍ سَمْعِيَّةٍ.

3854. أَمَّا النَّفْيُ الطَّارِئُ، كِبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ عَنِ الدِّينِ، فَهُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَفْتَقِرُ إِلَى عِلَّةٍ، فَيَجْرِي فِيهِ قِيَاسُ الْعِلَّةِ.

إثبات أسباب
الأحكام قياساً

3855. |4| مَسْأَلَةٌ: كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ أَمَكَّنَ تَعْلِيلُهُ فَالْقِيَاسُ جَارٍ فِيهِ. وَحُكْمُ الشَّرْعِ نَوْعَانِ:

3856. أَحَدُهُمَا: نَفْسُ الْحُكْمِ، وَالثَّانِي: نَصْبُ أَسْبَابِ الْحُكْمِ. فَلِلَّهِ تَعَالَى فِي إِيْجَابِ الرَّجْمِ وَالْقَطْعِ عَلَى الزَّانِي وَالسَّارِقِ حُكْمَانِ: أَحَدُهُمَا: إِيْجَابُ الرَّجْمِ، وَالْآخَرُ: نَصْبُ الزَّنَا سَبَبًا لَوْجُوبِ الرَّجْمِ. فَيُقَالُ: وَجَبَ الرَّجْمُ فِي الزَّنَا لِعِلَّةٍ كَذَا، وَتِلْكَ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي اللُّوَاطِ، فَجَعَلَهُ سَبَبًا وَإِنْ كَانَ لَا يُسَمَّى زَنًا.

3857. وَأَنْكَرَ أَبُو زَيْدٍ الدَّبُوسِيُّ هَذَا النَّوعَ مِنَ التَّعْلِيلِ، وَقَالَ: الْحُكْمُ يَتَّبِعُ السَّبَبَ، دُونَ حِكْمَةِ السَّبَبِ. وَإِنَّمَا الْحِكْمَةُ ثَمَرَةٌ وَلَيْسَتْ بِعِلَّةٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: جُعِلَ الْقَتْلُ سَبَبًا لِلْقِصَاصِ لِلزَّجْرِ وَالرَّدْعِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ الْقِصَاصُ عَلَى شُهُودِ الْقِصَاصِ، لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى الزَّجْرِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْقَتْلُ. وَهَذَا فَاسِدٌ.

3858. وَالْبُرْهَانُ الْقَاطِعُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ شَرْعِيٌّ، أَعْنِي نَصْبُ الْأَسْبَابِ لِإِيْجَابِ الْأَحْكَامِ. فَيُمْكِنُ أَنْ تُعْقَلَ عِلَّتُهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى سَبَبٍ آخَرَ. فَإِنْ اعْتَرَفُوا بِإِمْكَانِ / مَعْرِفَةِ الْعِلَّةِ، وَإِمْكَانِ تَعَدِّيَتِهِ، ثُمَّ تَوَقَّفُوا عَنِ التَّعَدِّيَةِ، كَانُوا مُتَحَكِّمِينَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ حُكْمٍ وَحُكْمٍ، كَمَا يَقُولُ: يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي حُكْمِ الضَّمَانِ لَا فِي الْقِصَاصِ، وَفِي الْبَيْعِ لَا فِي النِّكَاحِ، وَإِنْ ادَّعَوْا الْإِحَالَةَ فَمِنْ أَيْنَ عَرَفُوا اسْتِحَالَتَهُ: أَبْصُرُورَةً أَوْ نَظَرًا؟ وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ. كَيْفَ وَنَحْنُ نُبَيِّنُ إِمْكَانَهُ بِالْأَمْثَلَةِ؟

3859. فَإِنْ قِيلَ: الْإِمْكَانُ مُسَلَّمٌ فِي الْعَقْلِ، لَكِنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ، لِأَنَّهُ لَا يُلْفَى لِلْأَسْبَابِ عِلَّةٌ مُسْتَقِيمَةٌ تَتَعَدَّى.

3860. فنقول: الآن قد ارتفع النزاع الأصولي، إذ لا ذهاب إلى تجويز القياس حيث لا تعقل العلة، أو لا تتعدى. وهم قد ساعدوا على جواز القياس حيث أمكن معرفة العلة وتعديتها، فارتفع الخلاف.

3861. الجواب الثاني: هو أننا نذكر إمكان القياس في الأسباب على منهجين:

3862. المنهج الأول: ما لقيناه بتنقيح مناط الحكم. فنقول: قياسنا اللائط والنباش على الزاني والسارق، مع الاعتراف بخروج النباش واللائط عن اسم الزاني والسارق، كقياسكم الأكل على الجماع في كفارة الفطر، مع أن الأكل لا يسمى وقاعاً. وقد قال الأعرابي: واقعت في نهار رمضان.

3863. فإن قيل: ليس هذا قياساً، فإننا نعرف بالبحث أن الكفارة ليست كفارة الجماع، بل كفارة الإفطار.

3864. قلنا: وكذلك نقول: ليس الحد حد الزنا، بل حد إيلاج الفرج في الفرج المحرم قطعاً، المشتبه طبعاً. والقطع قطع أخذ مال محرر لا شبهة للأخذ فيه.

3865. فإن قيل: إنما القياس أن يقال: علق الحكم بالزنا لعل كذا، وهي موجودة في غير الزنا. وعلقت الكفارة بالوقاع لعل كذا، وهي موجودة في الأكل، كما يقال: أثبت التحريم في الخمر لعل الشدة، وهي موجودة في النبيذ. ونحن في الكفارة نبين أنه لم يثبت الحكم للجماع، ولم يتعلّق به، فتعرّف محل الحكم الوارد شرعاً أنه أين ورد، وكيف ورد. وليس هذا قياساً، فإن استمر لكم مثل هذا في اللائط والنباش فنحن لا ننازع فيه.

3866. قلنا: فهذا الطريق جار لنا في اللائط والنباش بلا فرق، وهو نوع إلحاق لغير المنصوص بالمنصوص بفهم العلة التي هي مناط الحكم. فيرجع النزاع إلى الاسم.

3867. المنهج الثاني: هو أننا نقول: إذا انفتح باب المنهج الأول تعدّينا إلى اتباع الحكم والتعليل بها، فإننا لسنا نعني بالحكمة إلا المصلحة المخيلة المناسبة، كقولنا في قوله عليه السلام: «لا يقض القاضي وهو غضبان» إنه إنما جعل الغضب سبب المنع، لأنه يدهش العقل، ويمنع من استيفاء الفكر، وذلك

[334/2] مَوْجُودٌ فِي الْجُوعِ الْمُفْرِطِ، وَالْعَطَشِ الْمُفْرِطِ، وَالْأَلَمِ الْمُبْرَحِ. فَتَقْيِسُهُ عَلَيْهِ. / وَكَقَوْلِنَا: إِنَّ الصَّبِيَّ يُؤَلَّى عَلَيْهِ لِحِكْمَةٍ، وَهِيَ عَجْزُهُ عَنِ النَّظَرِ لِنَفْسِهِ. فَلَيْسَ الصَّبَا سَبَبَ الْوَلَايَةِ لِدَاتِهِ، بَلْ لِهَذِهِ الْحِكْمَةِ، فَتَنْصِبُ الْجُنُونَ سَبَبًا قِيَاسًا عَلَى الصَّغَرِ.

3868. وَالِدَلِيلِ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ ذَلِكَ: اتَّفَاقُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ. وَالشَّرْعُ إِنَّمَا أَوْجَبَ الْقَتْلَ عَلَى الْقَاتِلِ، وَالشَّرِيكَ لَيْسَ بِقَاتِلٍ عَلَى الْكَمَالِ. لَكِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا اقْتَصَّ مِنَ الْقَاتِلِ لِأَجْلِ الزَّجْرِ وَعِصْمَةِ الدِّمَاءِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَقْتَضِي إلْحَاقَ الْمُشَارِكِ بِالْمُنْفَرِدِ.

3869. وَنَزِيدُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ وَنَقُولُ: هَذِهِ الْحِكْمَةُ جَرَيَانُهَا فِي الْأَطْرَافِ كَجَرَيَانِهَا فِي النُّفُوسِ، فَيُصَانُ الطَّرْفُ فِي الْقِصَاصِ عَنِ الْمُشَارِكِ، كَمَا يُصَانُ عَنِ الْمُنْفَرِدِ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ: يَجِبُ الْقِصَاصُ بِالْجَارِحِ لِحِكْمَةِ الزَّجْرِ وَعِصْمَةِ الدِّمَاءِ، فَالْمُثَقِّلُ فِي مَعْنَى الْجَارِحِ بِالإِضَافَةِ إِلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ. فَهَذِهِ تَعْلِيلَاتٌ مَعْقُولَةٌ فِي هَذِهِ الْأَسْبَابِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ تَعْلِيلِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ بِالشَّدَةِ، وَتَعْلِيلِ وَلَايَةِ الصَّغَرِ بِالْعَجْزِ، وَمَنْعِ الْحُكْمِ بِالْغَضَبِ.

3870. فَإِنْ قِيلَ: الْمَانِعُ مِنْهُ أَنَّ الزَّجْرَ حِكْمَةٌ، وَهِيَ ثَمَرَةٌ، وَإِنَّمَا تَحْصُلُ بَعْدَ الْقِصَاصِ وَتَتَأَخَّرُ عَنْهُ، فَكَيْفَ تَكُونُ عِلَّةً وَجُوبَ الْقِصَاصِ؟ بَلْ عِلَّةٌ وَجُوبَ الْقِصَاصِ الْقَتْلُ.

3871. قُلْنَا: مُسَلَّمٌ أَنَّ عِلَّةَ وَجُوبِ الْقِصَاصِ الْقَتْلُ، لَكِنْ عِلَّةُ كَوْنِ الْقَتْلِ عِلَّةً لِلْقِصَاصِ الْحَاجَةُ إِلَى الزَّجْرِ، وَالْحَاجَةُ إِلَى الزَّجْرِ هِيَ الْعِلَّةُ دُونَ نَفْسِ الزَّجْرِ. وَالْحَاجَةُ سَابِقَةٌ، وَحُصُولُ الزَّجْرِ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ. إِذْ يُقَالُ: خَرَجَ الْأَمِيرُ عَنِ الْبَلَدِ لِلِقَاءِ زَيْدٍ، وَلِقَاءُ زَيْدٍ يَقَعُ بَعْدَ خُرُوجِهِ، لَكِنْ تَكُونُ الْحَاجَةُ إِلَى اللَّقَاءِ عِلَّةً بَاعِثَةً عَلَى الْخُرُوجِ سَابِقَةً عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا الْمُتَأَخِّرُ نَفْسُ اللَّقَاءِ. فَكَذَلِكَ الْحَاجَةُ إِلَى عِصْمَةِ الدِّمَاءِ هِيَ الْبَاعِثَةُ لِلشَّرْعِ عَلَى جَعْلِ الْقَتْلِ سَبَبًا لِلْقِصَاصِ، وَالشَّرِيكَ فِي هَذَا الْمَعْنَى يُسَاوِي الْمُنْفَرِدَ، وَالْمُثَقِّلُ يُسَاوِي الْجَارِحَ، فَالْحَقُّ بِهِ قِيَاسًا.

هل يجري القياس
في الكفارات
والحدود؟

3872. |5| مَسْأَلَةٌ: نُقِلَ عَنْ قَوْمٍ أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَجْرِي فِي الْكَفَّارَاتِ وَالْحُدُودِ. وَمَا

قَدْ مَنَاهُ يُبَيِّنُ فَسَادَ هَذَا الْكَلَامِ. فَإِنَّ إِنْحَاقَ الْأَكْلِ بِالْجَمَاعِ قِيَاسٌ، وَإِنْحَاقُ النَّبَاشِ بِالسَّارِقِ قِيَاسٌ.

3873. فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ تَنْقِيحٌ لِمَنَاطِ الْحُكْمِ، لَا اسْتِنْبَاطٌ لِلْمَنَاطِ، فَمَا ذَكَرُوهُ حَقًّا. وَالْإِنْصَافُ يَقْتَضِي مُسَاعَدَتَهُمْ إِذَا فَسَّرُوا كَلَامَهُمْ بِهَذَا. فَيَجِبُ الْاعْتِرَافُ بِأَنَّ الْجَارِيَّ فِي الْكُفَّارَاتِ وَالْحُدُودِ، بَلْ وَفِي سَائِرِ أَسْبَابِ الْأَحْكَامِ، الْمَنْهَجُ الْأَوَّلُ فِي الْإِنْحَاقِ دُونَ الْمَنْهَجِ الثَّانِي، وَأَنَّ الْمَنْهَجَ الثَّانِي يَرْجِعُ إِلَى تَنْقِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَهُوَ الْمَنْهَجُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا إِذَا أَحَقْنَا الْمَجْنُونَ بِالصَّبِيِّ، بَانَ لَنَا أَنَّ الصَّبَا لَمْ يَكُنْ / مَنَاطُ الْوَلَايَةِ، بَلْ أَمْرٌ أَعَمُّ مِنْهُ، وَهُوَ فَقَدْ عَقِلَ التَّدْبِيرَ؛ وَإِذَا أَحَقْنَا الْجُوعَ بِالْغَضَبِ بَانَ لَنَا أَنَّ الْغَضَبَ لَمْ يَكُنْ مَنَاطًا، بَلْ أَمْرٌ أَعَمُّ مِنْهُ، ١١ وَهُوَ مَا يُدْهَشُ الْعَقْلَ عَنِ النَّظَرِ.

|335/2|

3874. وَعِنْدَ هَذَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ لِلْمُنْصِفِ بَيْنَ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ، وَتَعْلِيلِ السَّبَبِ. فَإِنَّ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ تَعْدِيَّةُ الْحُكْمِ عَنْ مَحَلِّهِ؛ وَتَقْرِيرُهُ فِي مَحَلِّهِ. فَإِنَّا نَقُولُ: حَرَّمَ الشَّرْعُ شُرْبَ الْخَمْرِ، وَالْخَمْرُ مَحَلُّ الْحُكْمِ، وَنَحْنُ نَطْلُبُ مَنَاطَ الْحُكْمِ وَعِلَّتَهُ. فَإِذَا تَبَيَّنَتْ لَنَا الشَّدَّةُ، عَدَّيْنَاهَا إِلَى النَّبِيذِ. فَضَمَمْنَا النَّبِيذَ إِلَى الْخَمْرِ فِي التَّحْرِيمِ. وَلَمْ نُغَيِّرْ مِنْ أَمْرِ الْخَمْرِ شَيْئًا. أَمَّا هَهُنَا إِذَا قُلْنَا: عَلَّقَ الشَّرْعُ الرَّجْمَ بِالزَّانَا لِعِلَّةِ كَذَا، فَيُلْحَقُ بِهِ غَيْرُ الزَّانَا، يُنَاقِضُ آخِرَ الْكَلَامِ أَوَّلُهُ لِأَنَّ الزَّانَا إِنْ كَانَ مَنَاطًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ زَانًا، فَإِذَا أَحَقَّنَا بِهِ مَا لَيْسَ بِزَانًا، فَقَدْ أَخْرَجْنَا الزَّانَا عَنْ كَوْنِهِ مَنَاطًا، فَكَيْفَ يُعَلَّلُ كَوْنُهُ مَنَاطًا بِمَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَنَاطًا؟ وَالتَّعْلِيلُ تَقْرِيرٌ لَا تَغْيِيرٌ.

3875. وَمِنْ ضَرُورَةِ تَعْلِيلِ الْأَسْبَابِ تَغْيِيرُهَا. فَإِنَّكَ إِذَا اعْتَرَفْتَ بِكَوْنِهِ سَبَبًا، ثُمَّ أَثَبْتَ ذَلِكَ الْحُكْمَ بَعَيْنِهِ عِنْدَ فَقْدِ ذَلِكَ السَّبَبِ، فَقَدْ نَقَضْتَ قَوْلَكَ الْأَوَّلَ إِنَّهُ سَبَبٌ. فَإِنَّا إِذَا أَحَقَّنَا الْأَكْلَ بِالْجَمَاعِ، بَانَ لَنَا بِالْأَخِرَةِ: أَنَّ الْجَمَاعَ لَمْ يَكُنْ هُوَ السَّبَبُ، بَلْ مَعْنَى أَعَمُّ مِنْهُ، وَهُوَ الْإِفْطَارُ.

3876. وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ هَذَا تَعْلِيلًا لَوْ بَقِيَ الْجَمَاعُ مَنَاطًا، وَانْضَمَّ إِلَيْهِ مَنَاطُ آخَرٍ يُشَارِكُهُ فِي الْعِلَّةِ، كَمَا بَقِيَ الْخَمْرُ مَحَلًّا لِلتَّحْرِيمِ، وَانْضَمَّ إِلَيْهِ مَحَلُّ آخَرٍ وَهُوَ النَّبِيذُ. فَلَمْ يَخْرُجِ الْمَحَلُّ الَّذِي طَلَبْنَا عِلَّةَ حُكْمِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَحَلًّا، لَكِنْ انْضَمَّ إِلَيْهِ مَحَلُّ

آخِرُ وَهُوَ النَّبِيذُ. وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْرُجَ الْجَمَاعُ عَنْ كَوْنِهِ مَنَاطًا، وَيَنْضَمُّ إِلَيْهِ مَنَاطٌ آخَرُ وَهُوَ الْأَكْلُ. وَذَلِكَ مُحَالٌ، بَلْ إِنْ حَقَّ الْأَكْلُ يُخْرِجُ وَصْفَ الْجَمَاعِ عَنْ كَوْنِهِ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ وَيُوجِبُ حَذْفَهُ عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ، وَيُوجِبُ إِضَافَةَ الْحُكْمِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ حَتَّى يَصِيرَ وَصْفُ الْجَمَاعِ حَشْوًا زَائِدًا. وَكَذَلِكَ يَصِيرُ وَصْفُ الزَّنا حَشْوًا زَائِدًا، وَيَعُودُ الْأَمْرُ إِلَى وَصْفٍ زَائِدٍ لِأَنَّ مَنَاطَ الرَّجْمِ أَمْرٌ أَعَمُّ مِنَ الزَّنا، وَهُوَ إِيْلَاجُ فَرْجٍ فِي فَرْجٍ حَرَامٍ. فَإِذَا مَهَمَّا فُسِّرَ مَذْهَبُهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ اقْتَضَى الْإِنْصَافُ الْمُسَاعَدَةَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

3877. الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْعِلَّةُ.

3878. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ حُكْمًا، كَقَوْلِنَا: بَطَلَ بَيْعُ الْخَمْرِ لِأَنَّهُ حَرَّمَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَلِأَنَّهُ نَجِسٌ. وَغَلِطَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحُكْمَ أَيْضًا يَحْتَاجُ إِلَى عِلَّةٍ، / فَلَا يُعَلَّلُ بِهِ.

3879. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا مَحْسُوسًا عَارِضًا كَالشُّدَّةِ، أَوْ لَازِمًا كَالطَّعْمِ، وَالنَّقْدِيَّةِ، وَالصُّغَرِ، أَوْ مِنْ أَعْمَالِ الْمُكَلَّفِينَ، كَالْقَتْلِ وَالسَّرِقَةِ، أَوْ وَصْفًا مُجَرَّدًا، أَوْ مُرَكَّبًا مِنْ أَوْصَافٍ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا.

3880. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنَاسِبًا وَغَيْرَ مُنَاسِبٍ، أَوْ مُتَضَمِّنًا لِمَصْلَحَةٍ مُنَاسِبَةٍ. وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَكُونَ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةً فِي مَحَلِّ الْحُكْمِ، كَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْأُمَةِ بِعِلَّةِ رِقِّ الْوَلَدِ.

3881. وَتُفَارِقُ الْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَانِي الْعِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ. وَقَدْ أَطْنَبَ الْأُصُولِيُّونَ فِي تَفْصِيلِ ذَلِكَ وَبَيَّانِ أَوْجِهِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي كِتَابِ «التَّهْدِيدِ». وَلَمْ نَرَفِهِ فَائِدَةً، لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ مِمَّا لَا نَرَاهَا أَصْلًا، فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِمْ: الْعِلْمُ عِلَّةٌ كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا، لَا كَوْنِ الذَّاتِ عَالِمَةً، وَلَا أَنَّ الْعَالِمِيَّةَ حَالٌ وَرَاءَ قِيَامِ الْعِلْمِ بِالذَّاتِ. فَلَا وَجْهَ لِهَذَا عِنْدَنَا فِي الْمَعْقُولَاتِ، بَلْ لَا مَعْنَى لِكَوْنِهِ عَالِمًا إِلَّا قِيَامُ الْعِلْمِ بِذَاتِهِ.

3882. وَأَمَّا الْفِقْهِيَّاتُ فَمَعْنَى الْعِلَّةِ فِيهَا الْعَلَامَةُ، وَسَائِرُ الْأَقْسَامِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَهَا الشَّارِعُ عِلَامَةً.

3883. فَالَّذِي تَتَعَرَّضُ لَهُ فِي هَذَا الرُّكْنِ كَيْفِيَّةُ إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْعِلَّةِ. وَيَتَهَدَّبُ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ:

3884. إِحْدَاهَا: تَخَلَّفَ الْحُكْمُ عَنِ الْعِلَّةِ مَعَ وُجُودِهَا، وَهُوَ الْمُلَقَّبُ بِالنَّقْضِ وَالتَّخْصِصِ.

3885. وَالثَّانِيَّةُ: وُجُودُ الْحُكْمِ دُونَ الْعِلَّةِ، وَهُوَ الْمُلَقَّبُ بِالْعَكْسِ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ.

3886. وَالثَّلَاثَةُ: أَنَّ الْحُكْمَ فِي مَحَلِّ النَّصِّ يُضَافُ إِلَى النَّصِّ أَوْ إِلَى الْعِلَّةِ.

3887. وَعَنْهُ تَتَشَعَّبُ الرَّابِعَةُ: وَهِيَ الْعِلَّةُ الْقَاصِرَةُ.

3888. |1| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي تَخْصِصِ الْعِلَّةِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ فَقْدَ الْحُكْمِ مَعَ وُجُودِ الْعِلَّةِ

تخلف الحكم
عن العلة وأثره
في إفسادها أو
تخصيصها

يُبَيِّنُ فَسَادَ الْعِلَّةِ وَانْتِقَاضَهَا، أَوْ يُبْقِيهَا عِلَّةً، وَلَكِنْ يُخَصِّصُهَا بِمَا وَرَاءَ مَوْقِعِهَا.

3889. فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ يَنْقُضُ الْعِلَّةَ وَيُفْسِدُهَا وَيُبَيِّنُ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عِلَّةً، إِذْ لَوْ كَانَتْ

لَا طَرَدَتْ وَوُجِدَ الْحُكْمُ حَيْثُ وَجِدَتْ.

3890. وَقَالَ قَوْمٌ: تَبْقَى عِلَّةٌ فِيمَا وَرَاءَ النَّقْضِ، وَتَخَلَّفَ الْحُكْمُ عَنْهَا يُخَصِّصُهَا،

كَتَخَلَّفَ حُكْمُ الْعُمُومِ، فَإِنَّهُ يُخَصِّصُ الْعُمُومَ بِمَا وَرَاءَهُ.

3891. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ مُسْتَنْبَطَةً مَظْنُونَةً انْتَقَضَتْ وَفَسَدَتْ، وَإِنْ كَانَتْ

مَنْصُوصًا عَلَيْهَا تَخَصَّصَتْ وَلَمْ تَنْتَقِضْ.

3892. وَسَبِيلُ كَشْفِ الْغَطَاءِ عَنِ الْحَقِّ أَنْ نَقُولَ: تَخَلَّفَ الْحُكْمُ عَنِ الْعِلَّةِ يَعْرِضُ

عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهِ:

3893. |الْوَجْهُ| الْأَوَّلُ: أَنْ يَعْرِضَ فِي صَوْبِ جَرَيَانِ الْعِلَّةِ مَا يَمْنَعُ اطِّرَادَهَا، وَهُوَ

الَّذِي يُسَمَّى «نَقْضًا». وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ وَرَدَ مُسْتَشْنَى عَنِ الْقِيَاسِ،

وَالْيَ مَا لَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْهُ:

3894. فَمَا ظَهَرَ أَنَّهُ وَرَدَ مُسْتَشْنَى عَنِ الْقِيَاسِ، مَعَ اسْتِثْنَاءِ الْقِيَاسِ، فَلَا يَرُدُّ نَقْضًا عَلَى

الْقِيَاسِ، وَلَا يُفْسِدُ الْعِلَّةَ. بَلْ يُخَصِّصُهَا بِمَا وَرَاءَ الْمُسْتَشْنَى. فَتَكُونُ عِلَّةً فِي غَيْرِ

مَحَلِّ الْإِسْتِثْنَاءِ / وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَرِدَ ذَلِكَ عَلَى عِلَّةٍ مَقْطُوعَةٍ أَوْ مَظْنُونَةٍ.

[337/2]

3895. مِثَالُ الْوَارِدِ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَقْطُوعَةِ: إِجْبَابُ صَاعٍ مِنَ التَّمْرِ فِي لَبَنِ الْمُصْرَاةِ.

فَإِنَّ عِلَّةَ إِجْبَابِ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيَّاتِ الْمُتْلَفَةِ تَمَاطُلُ الْأَجْزَاءِ. وَالشَّرْعُ لَمْ يَنْقُضْ

هَذِهِ الْعِلَّةَ، إِذْ عَلَيْهَا تَعْوِيلُنَا فِي الضَّمَانَاتِ. ١١. لَكِنْ اسْتَشْنَى هَذِهِ الصُّورَةَ. فَهَذَا

الْإِسْتِثْنَاءُ لَا يُبَيِّنُ لِلْمُجْتَهِدِ فَسَادَ هَذِهِ الْعِلَّةِ. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكَلِّفَ الْمُنَاطِرُ

الاحتراز عنه، حتى يقول في عِلته: تماثل أجزاء في غير المُصرّاة، فيقتضي إيجاب المثل؛ لأنّ هذا تكليف قبيح. وكذلك صدور الجنائية من الشخص علة وجوب الغرامة عليه فورود الضرب على العاقلة لم ينقض هذه العلة، ولم يفسد هذا القياس، لكن استثنى هذه الصورة، فتخصّصت العلة بما وراءها. ومثال ما يرد على العلة المظنونة: مسألة العرايا، فإنها لا تنقض التعليل 3896 بالطعم، إذ فهم أنّ ذلك استثناء لِرخصة الحاجة، ولم يرد ورود النسخ للربا. ودليل كونه مُستثنى أنّه يرد على علة الكيل وعلى كل علة.

3897 وكذلك إذا قلنا: عبادة مفروضة، فتفتقر إلى تعيين النية، لم تنتقض بالحج، فإنه ورد على خلاف قياس العبادات، لأنه لو أهل بإهلال زيد صح، ولا يعهد مثله في العبادات.

3898 أمّا إذا لم يرد مورد الاستثناء فلا يخلو: إمّا أن يرد على العلة المنصوصة، أو على المظنونة:

3899 فإن ورد على المنصوصة فلا يتصور هذا إلا بأن ينعطف منه قيد على العلة، ويتبين أنّ ما ذكرناه لم يكن تمام العلة.

3900 ومثاله قولنا: خارج فينقض الطهارة، أخذًا من قوله «الوضوء مما خرج» ثمّ بان أنّه لم يتوضأ من الحجامّة، فعلمنا أنّ العلة بتمامها لم يذكرها، وأنّ العلة: «خارج من المخرج المعتاد» فكان ما ذكرناه بعض العلة.

متى يجب تأويل
التعليل؟

3901 فالعلة إن كانت منصوصة، ولم يرد النقض مورد الاستثناء، لم يتصور إلا كذلك. فإن لم تكن كذلك فيجب تأويل التعليل، إذ قد يرد بصيغة التعليل ما لا يراد به التعليل لذلك الحكم، فقوله تعالى ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الحشر: 2) ثمّ قال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (الحشر: 4) وليس كل من يشاق الله يخرب بيته، فتكون العلة منقوضة. ولا يمكن أن يقال: إنه علة في حقهم خاصة، لأنّ هذا يعدّ تهافتًا في الكلام، بل نقول: تبين باخر الكلام أنّ الحكم المعلّل ليس هو نفس الخراب، بل استحقاق الخراب، خرب أو لم يخرب؛ أو نقول: ليس الخراب معلولًا بهذه العلة

لِكَوْنِهِ خَرَابًا، بَلْ لِكَوْنِهِ عَذَابًا. وَكُلُّ مَنْ شَاقَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَهُوَ مُعَذَّبٌ إِمَّا بِخَرَابِ الْبَيْتِ أَوْ غَيْرِهِ. فَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّفْ مِثْلُ هَذَا كَانَ الْكَلَامُ مُنْتَقِضًا.

3902 |338/2| أَمَّا إِذَا وَرَدَ عَلَى / الْعِلَّةِ الْمَظْنُونَةِ لَا فِي مَعْرِضِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَانْقَدَحَ جَوَابُ

عَنْ مَحَلِّ النَّقْضِ مِنْ طَرِيقِ الْإِخَالَةِ إِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ مُخِيلَةً، أَوْ مِنْ طَرِيقِ الشَّبهِ إِنْ كَانَتْ شَبَهَا، فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا لَمْ يَكُنْ تَمَامَ الْعِلَّةِ، وَانْعَظْ عَلَى الْعِلَّةِ قَيْدًا مِنْ مَسْأَلَةِ النَّقْضِ، بِهِ يَنْدَفِعُ النَّقْضُ.

3903 أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ مُخِيلَةً وَلَمْ يَنْقَدِحْ جَوَابٌ مُنَاسِبٌ، وَأَمَكْنَ أَنْ يَكُونَ

النَّقْضُ دَلِيلًا عَلَى فُسَادِ الْعِلَّةِ، وَأَمَكْنَ أَنْ يَكُونَ مُعَرِّفًا اخْتِصَاصَ الْعِلَّةِ بِمَجْرَاهَا بِوَصْفٍ مِنْ قَبِيلِ الْأَوْصَافِ الشَّبَهِيَّةِ يَفْصِلُهَا عَنْ غَيْرِ مَجْرَاهَا، فَهَذَا الْاِحْتِرَازُ عَنْهُ مُهِمٌّ فِي الْجَدَلِ لِلْمُتَنَازِلِينَ. لَكِنْ الْمُجْتَهِدُ النَّازِرُ مَاذَا عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَقِدَ فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ: الْإِنْتِقَاضَ وَالْفُسَادَ، أَوِ التَّخْصِصَ؟ هَذَا عِنْدِي فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ. وَيَتَّبِعُ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ.

3904 وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا: صَوْمُ رَمَضَانَ يَفْتَقِرُ إِلَى تَبَيُّتِ النِّيَّةِ، لِأَنَّ النِّيَّةَ لَا تَنْعَظُ عَلَى

مَا مَضَى. وَصَوْمُ جَمِيعِ النَّهَارِ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأ. فَيَنْتَقِضُ هَذَا بِالتَّطَوُّعِ: فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَلَا يَتَجَزَّأ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ. وَلَا مُبَالَاةٌ بِمَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ صَائِمٌ بَعْضَ النَّهَارِ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَنْقَدِحَ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ فُسَادُ هَذِهِ الْعِلَّةِ بِسَبَبِ التَّطَوُّعِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَنْقَدِحَ لَهُ أَنَّ التَّطَوُّعَ وَرَدَ مُسْتَثْنَى رُخْصَةً لِتَكْثِيرِ النَّوَافِلِ. فَإِنَّ الشَّرْعَ قَدْ سَامَحَ فِي النَّفْلِ بِمَا لَمْ يُسَامَحْ بِهِ الْفَرَضُ.

3905 فَالْمُخِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْفَرَضِ، وَيَكُونُ وَصْفُ الْفَرَضِيَّةِ

فَاصِلًا بَيْنَ مَجْرَى الْعِلَّةِ وَمَوْقِعِهَا. وَيَكُونُ ذَلِكَ وَصْفًا شَبَهِيًّا اعْتَبِرَ فِي اسْتِعْمَالِ الْمُخِيلِ، وَتَمَيَّزَ مَجْرَاهُ عَنْ مَوْقِعِهِ. وَمَنْ أَنْكَرَ قِيَاسَ الشَّبهِ جَوَزَ الْاِحْتِرَازَ عَنِ النَّقْضِ بِمِثْلِ هَذَا الْوَصْفِ الشَّبَهِيِّ. فَأَكْثَرُ الْعِلَلِ الْمُخِيلَةِ خَصَّصَ الشَّرْعُ اعْتِبَارَهَا بِمَوَاضِعَ لَا يَنْقَدِحُ فِي تَعْيِينِ الْمَحَلِّ مَعْنَى مُنَاسِبٍ عَلَى مَذَاقِ أَصْلِ الْعِلَّةِ. وَهَذَا التَّرَدُّدُ إِنَّمَا يَنْقَدِحُ فِي مَعْنَى مُؤَثِّرٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَهَادَةِ الْأَصْلِ. فَإِنَّ مُقَدِّمَاتِ هَذَا الْقِيَاسِ مُؤَثِّرَةٌ بِالِاتِّفَاقِ، مِنْ قَوْلِنَا إِنْ صَوْمَ كُلِّ الْيَوْمِ وَاجِبٌ،

وَأَنَّ النِّيَّةَ عَزْمٌ لَا يَنْعَطِفُ عَلَى الْمَاضِي، وَإِنَّ الصَّوْمَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ.

3906. فَإِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ مُنَاسِبَةً بِحَيْثُ تَفْتَقَرُ إِلَى أَصْلٍ يُسْتَشْهَدُ بِهِ، فَإِنَّمَا يَشْهَدُ لَصِحَّتِهَا ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى وَفْقِهَا، فَتَنْقُضُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ بِتَخَلُّفِ الْحُكْمِ عَنْهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. فَإِنَّ إِثْبَاتَ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِ الْمَعْنَى إِنْ دَلَّ عَلَى التَّفَاتِ الشَّرْعِ إِلَيْهِ فَقَطَّعَ الْحُكْمَ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى إِعْرَاضِ الشَّرْعِ عَنْهُ. وَقَوْلُ الْقَائِلِ: أَنَا أَتَّبِعُهُ إِلَّا فِي مَحَلِّ إِعْرَاضِ الشَّرْعِ عَنْهُ بِالنَّصِّ لَيْسَ هُوَ أَوْلَى مِمَّنْ قَالَ: أَعْرَضُ عَنْهُ إِلَّا فِي مَحَلِّ اعْتِبَارِ الشَّرْعِ إِيَّاهُ بِالتَّنْصِصِ عَلَى الْحُكْمِ.

3907. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: يَجُوزُ / أَنْ يُصَرِّحَ الشَّرْعُ بِتَخْصِصِ الْعِلَّةِ، وَاسْتِثْنَاءِ صُورَةٍ حُكْمٍ عَنْهَا. وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يُصَرِّحْ، وَاحْتَمَلَ نَفْيُ الْحُكْمِ مَعَ وُجُودِ الْعِلَّةِ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لِفَسَادِ الْعِلَّةِ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ التَّخْصِصُ بِالْعِلَّةِ.

3908. فَإِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ قَطْعِيَّةً كَانَ تَنْزِيلُهَا عَلَى التَّخْصِصِ أَوْلَى مِنَ التَّنْزِيلِ عَلَى نَسْخِ الْعِلَّةِ؛ وَإِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ مَظْنُونَةً، وَلَا مُسْتَنَدَ لِلظَّنِّ إِلَّا إِثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي مَوْضِعٍ عَلَى وَفْقِهَا، فَيَنْقَطِعُ هَذَا الظَّنُّ بِإِعْرَاضِ الشَّرْعِ عَنْ اتِّبَاعِهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَقْلَةً مُؤَثَّرَةً كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي مَسْأَلَةِ تَبْيِيتِ النِّيَّةِ، كَانَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ.

3909. الْوَجْهُ الثَّانِي لِانْتِفَاءِ حُكْمِ الْعِلَّةِ: أَنْ يَنْتَفِيَ لَا لِخَلَلٍ فِي نَفْسِ الْعِلَّةِ، لَكِنْ يَنْدَفِعُ الْحُكْمُ عَنْهُ بِمُعَارَضَةِ عِلَّةٍ أُخْرَى دَافِعَةٍ.

3910. مِثَالُهُ قَوْلُنَا: إِنَّ عِلَّةَ رِقِّ الْوَلَدِ مِلْكُ الْأُمِّ، ثُمَّ الْمَغْرُورُ بِجَرِيَّةٍ جَارِيَةٍ يَنْعَقِدُ وَلَدُهُ حُرًّا وَقَدْ وَجَدَ رِقَّ الْأُمِّ، وَانْتَفَى رِقُّ الْوَلَدِ. لَكِنَّ هَذَا انْعِدَامٌ بِطَرِيقِ الْإِنْدِفَاعِ بِعِلَّةٍ دَافِعَةٍ مَعَ كَمَالِ الْعِلَّةِ الْمُرْقَّةِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْغُرْمَ يَجِبُ عَلَى الْمَغْرُورِ، وَلَوْ لَا أَنَّ الرِّقَّ فِي حُكْمِ الْحَاصِلِ الْمُنْدَفِعِ لَمَا وَجَبَتْ قِيمَةُ الْوَلَدِ. فَهَذَا النَّمْطُ لَا يَرُدُّ نَقْضًا عَلَى الْمُنَظَرِ، وَلَا يُبَيِّنُ لِنَظَرِ الْمُجْتَهِدِ فَسَادًا فِي الْعِلَّةِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ هَهُنَا كَانَهُ حَاصِلٌ تَقْدِيرًا.

3911. الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ النَّقْضُ مَائِلًا عَنْ صَوِّبِ جَرَيَانِ الْعِلَّةِ، وَيَكُونُ تَخَلُّفُ الْحُكْمِ لَا لِخَلَلٍ فِي رُكْنِ الْعِلَّةِ، لَكِنْ لِعَدَمِ مُصَادَفَتِهَا مَحَلَّهَا، أَوْ شَرْطِهَا، أَوْ

أَهْلَهَا، كَقَوْلِنَا: السَّرِقَةُ عِلَّةُ الْقَطْعِ وَقَدْ وَجِدَتْ فِي النَّبَاشِ، فَلْيَجِبُ الْقَطْعُ. فَقِيلَ: يَبْطُلُ بِسَرِقَةِ مَا دُونَ النَّصَابِ، وَسَرِقَةِ الصَّبِيِّ، وَالسَّرِقَةُ مِنْ غَيْرِ الْحِرْزِ. وَنَقُولُ: الْبَيْعُ عِلَّةُ الْمِلْكِ. وَقَدْ جَرَى، فَلْيَثْبُتَ الْمِلْكُ فِي زَمَانِ الْخِيَارِ. فَقِيلَ: هَذَا بَاطِلٌ بِبَيْعِ الْمُسْتَوْلَدَةِ، وَالْمَوْقُوفِ، وَالْمَرْهُونِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

3912. فَهَذَا جِنْسٌ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ الْمُجْتَهِدُ، لِأَنَّ نَظْرَهُ فِي تَحْقِيقِ الْعِلَّةِ، دُونَ شَرْطِهَا وَمَحَلِّهَا. فَهُوَ مَائِلٌ عَنْ صَوْبِ نَظَرِهِ. أَمَّا الْمُنَاطِرُ فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ، أَوْ يُقْبَلُ مِنْهُ الْعُذْرُ بَأَنَّ هَذَا مُنْحَرَفٌ عَنْ مَقْصِدِ النَّظَرِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَحْثُ عَنِ الْمَحَلِّ وَالشَّرْطِ؟ هَذَا مِمَّا اخْتَلَفَ الْجَدَلِيُّونَ فِيهِ. وَالْخَطْبُ فِيهِ يَسِيرٌ. فَالْجَدَلُ شَرِيعَةٌ وَضَعَهَا الْجَدَلِيُّونَ، وَإِلَيْهِمْ وَضَعَهَا كَيْفَ شَاءُوا. وَتَكَلَّفُ الْإِحْتِرَازُ أَجْمَعَ لِنَشْرِ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ: بَيْعٌ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ وَصَادَفَ مَحَلَّهُ، وَجَمَعَ شَرْطَهُ، فَيُفِيدُ الْمِلْكَ، وَيَقُولَ: سَرَقَ نَصَابًا كَامِلًا مِنْ حِرْزٍ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ، فَيُفِيدُ الْقَطْعَ.

3913. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ ذَكَرْتُمْ أَنَّ النَّقْضَ إِذَا وَرَدَ عَلَى صَوْبِ جَرَيَانِ الْعِلَّةِ، وَكَانَ مُسْتَشْنَى عَنِ الْقِيَاسِ، لَمْ يُقْبَلْ. فَبِمَ يُعْرَفُ الْإِسْتِثْنَاءُ، / وَمَا مِنْ مُعَلِّلٍ يَرِدُ عَلَيْهِ نَقْضٌ إِلَّا وَهُوَ يَدْعِي ذَلِكَ؟

ما يعرف به أن
المسألة مستثناة
ليست ناقضة
للعلة

|340/2|

3914. قُلْنَا: أَمَّا الْمُجْتَهِدُ فَلَا يُعَانِدُ نَفْسَهُ، فَيَتَّبِعُ فِيهِ مُوجِبَ ظَنِّهِ. وَأَمَّا الْمُنَاطِرُ فَلَا يُقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ اضْطِرَّارَ الْخَصْمِ إِلَى الْإِعْتِرَافِ بِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ قِيَاسِهِ أَيْضًا. فَإِنَّ قِيَاسَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْحَاجَةِ إِلَى تَعْيِينِ النِّيَّةِ يُوجِبُ افْتِقَارَ الْحَجِّ إِلَى التَّعْيِينِ. فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ قِيَاسِهِ أَيْضًا: فَإِنْ أَمَكْنَهُ إِبْرَازُ قِيَاسِ سِوَى مَسْأَلَةِ النَّقْضِ عَلَى قِيَاسِ نَفْسِهِ، كَانَتْ عِلَّتُهُ الْمُطْرَدَةُ أَوْلَى مِنْ عِلَّتِهِ الْمَنْقُوضَةِ، وَلَمْ تُقْبَلْ دَعْوَى الْمُعَلِّلِ أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ.

3915. فَإِنْ قِيلَ: فَحَيْثُ أوردْتُمْ مَسْأَلَةَ الْمُصْرَاةِ مِثَالًا، فَهَلْ تَقُولُونَ إِنَّ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةً فِي مَسْأَلَةِ الْمُصْرَاةِ، وَهِيَ تَمَاطِلُ الْأَجْزَاءِ، لَكِنْ ائْتَدَفَعَ الْحُكْمُ بِمَنْعِ النَّصِّ. كَمَا تَقُولُونَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَغْرُورِ بِحُرِّيَةِ الْوَلَدِ؟

هل تماثل الأجزاء
علة لذاته؟

3916. قُلْنَا: لَا، لِأَنَّ التَّمَاثُلَ لَيْسَ عِلَّةً لِدَاثِهِ، بَلْ بِجَعْلِ الشَّرْعِ إِيَّاهُ عَلَامَةً عَلَى الْحُكْمِ.

فَحَيْثُ لَمْ يُثَبِّتِ الْحُكْمَ، لَمْ يَجْعَلْهُ عَلَامَةً، فَلَمْ يَكُنْ عِلَّةً؛ كَمَا أَنَّا لَا نَقُولُ: الشَّدَّةُ الْمَوْجُودَةُ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ كَانَتْ عِلَّةً، لَكِنْ لَمْ يَرْتَبِ الشَّرْعُ عَلَيْهَا الْحُكْمَ؛ بَلْ مَا صَارَتْ عِلَّةً إِلَّا حَيْثُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ عِلَّةً. وَمَا جَعَلَهَا عِلَّةً إِلَّا بَعْدَ نَسْخِ إِبَاحَةِ الشَّرْبِ. فَكَذَلِكَ التَّمَاثُلُ: لَيْسَ عِلَّةً فِي مَسْأَلَةِ الْمُصْرَاةِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْمَغْرُورِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ ثَابِتٌ تَقْدِيرًا. وَكَأَنَّهُ ثَبَتَ ثُمَّ أُنْذِفَ. فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُنْقَطِعِ، لَا فِي حُكْمِ الْمُمْتَنِعِ. وَلَوْ نَصَبَ شَبَكَةً ثُمَّ مَاتَ، فَتَعَقَّلَ بِهَا صَيْدٌ، لَقُضِيَ مِنْهُ دِيُونُهُ، وَيَسْتَحِقُّهُ وَرَثَتُهُ، لِأَنَّ نَصْبَ الشَّبَكَةِ سَبَبٌ مِلْكِ النَّاصِبِ لِلصَّيْدِ، وَلَكِنَّ الْمَوْتَ حَالَةٌ تَعَقَّلَ الصَّيْدِ دَفَعَ الْمَلِكَ، فَتَلَقَّاهُ الْوَارِثُ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ لِلْمَيِّتِ، الْمُنتَقِلِ إِلَى الْوَارِثِ، فَلْيُفْهَمْ دَقِيقَةُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

يجب على المعلن
الإحتراز عند
إثبات الحكم
أو نفيه

3917. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّمَاثُلُ عِلَّةً فِي الْمُصْرَاةِ فَقَدْ انْعَطَفَ مِنْهُ قَيْدٌ عَلَى التَّمَاثُلِ، أَفَتَقُولُونَ: الْعِلَّةُ فِي غَيْرِ الْمُصْرَاةِ التَّمَاثُلُ الْمُطْلَقُ، أَوْ تَمَاثُلٌ مُضَافٌ إِلَى غَيْرِ الْمُصْرَاةِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: هُوَ مُطْلَقُ التَّمَاثُلِ وَمَجْرَدُهُ، فَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْمُصْرَاةِ وَلَا حُكْمَ. وَإِنْ قُلْتُمْ: هُوَ تَمَاثُلٌ مُضَافٌ، فَلْيَجِبْ عَلَى الْمُعَلِّلِ الْإِحْتِرَازَ، فَإِنَّهُ إِذَا ذَكَرَ التَّمَاثُلَ الْمُطْلَقَ فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضَ الْعِلَّةِ إِذْ لَيْسَتْ الْعِلَّةُ مُجَرَّدَ التَّمَاثُلِ، بَلِ التَّمَاثُلُ مَعَ قَيْدِ الْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِ الْمُصْرَاةِ. وَعِنْدَ هَذَا يَكُونُ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُصْرَاةِ لِعَدَمِ الْعِلَّةِ، فَلَا يَكُونُ نَقْضًا لِلْعِلَّةِ، وَلَا تَخْصِيصًا. فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: اقْتُلُوا زَيْدًا لِسَوَادِهِ، اقْتَضَى ظَاهِرُهُ قَتْلَ كُلِّ أَسْوَدَ فَلَوْ ظَهَرَ بَنَصٌ قَاطِعٌ أَنَّهُ لَيْسَ يُقْتَلُ إِلَّا زَيْدٌ، فَقَدْ بَانَ أَنَّ الْعِلَّةَ لَمْ تَكُنِ السَّوَادَ الْمُطْلَقَ، بَلْ سَوَادُ زَيْدٍ، وَسَوَادُ زَيْدٍ لَا يُوْجَدُ / إِلَّا فِي زَيْدٍ. فَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ غَيْرُهُ فَلِعَدَمِ الْعِلَّةِ، لَا لِخُصُوصِ الْعِلَّةِ، وَلَا لِانْتِقَاضِهَا، وَلَا لِاسْتِثْنَائِهَا عَنِ الْعِلَّةِ.

[341/2]

3918. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مَنْشَأٌ تَخْبِطِ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَسَبَبُ غُمُوضِهَا أَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا فِي تَسْمِيَةِ مُطْلَقِ التَّمَاثُلِ عِلَّةً قَبْلَ مَعْرِفَةِ حَدِّ الْعِلَّةِ، وَأَنَّ الْعِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ تُسَمَّى عِلَّةً بِأَيِّ اعْتِبَارٍ. وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاسُ اسْمَ الْعِلَّةِ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَمْ يَشْعُرُوا بِهَا، ثُمَّ تَنَازَعُوا فِي تَسْمِيَةِ مِثْلِ هَذَا عِلَّةً، وَفِي تَسْمِيَةِ مُجَرَّدِ السَّبَبِ عِلَّةً دُونَ الْمَحَلِّ وَالشَّرْطِ.

من أين استعير
اسم «العلة» وأثر
ذلك على المناظرة
في القياس

3919. فنقول: اسم العلة مُستعار في العلامات الشرعية. وقد استعاروها من ثلاثة مواضع، على أوجه مختلفة:

3920. الأول: الاستعارة من العلة العقلية، وهو عبارة عما يوجب الحكم لذاته. فعلى هذا لا يسمى التماثل علة، لأنه بمجرد لا يوجب الحكم. ولا يسمى السواد علة، بل سواد زيد. ولا تسمى الشدة المجردة علة، لأنه بمجرد لا يوجب الحكم، بل شدة في زمان.

3921. الثاني: الاستعارة من البواعث. فإن الباعث على الفعل يسمى علة الفعل. فمن أعطى فقيراً، فيقال: أعطاه لفقره. فلو علل به، ثم منع فقيراً آخر، ف قيل له: لم لم تعطه وهو فقير؟ فيقول: لأنه عدوي. ومنع فقيراً ثالثاً، وقال: لأنه معتزلي، فلذلك لم أعطه. فمن تغلب على طبعه عجرة الكلام وجدله فقد يقول: أخطأت في تعليلك الأول، فكان من حَقِّك أن تقول: أعطيته لأنه فقير وليس عدواً، ولا هو معتزلي. ومن بقي على الاستقامة التي يقتضيها أصل الفطرة، وطبع المحاورة، لم يستبعد ذلك، ولم يعده متناقضاً، وجوز أن يقول: أعطيته لأنه فقير، لأن باعته هو الفقر، وقد لا يحضره عند الإعطاء العداوة والاعتزال، ولا انتفاؤهما، ولو كانا جزأين من الباعث لم ينبعث إلا عند حضورهما في ذهنه، وقد انبعث ولم يخطر بباله إلا مجرد الفقر.

3922. فمن جوز تسمية الباعث علة فيجوز أن يسمى مجرد التماثل علة، لأنه الذي يبعثنا على إيجاب المثل في ضمانه، وإن لم يخطر ببالنا إضافته إلى غير المصرة، فإنه قد لا تحضرنا مسألة المصرة أصلاً في تلك الحالة.

3923. المأخذ الثالث لاسم العلة: علة المريض، وما يظهر المرض عنده، كالبرودة، فإنها علة المرض مثلاً والمرض يظهر عقيب غلبة البرودة، وإن كان لا يحصل بمجرد البرودة، بل ربما ينضاف إليها من المزاج الأصلي أمور مثلاً، كالبياض. لكن يضاف المرض إلى البرودة الحادثة. وكما يضاف الهلاك إلى اللطم الذي تحصل التردية به في البشر، وإن كان مجرد اللطم لا يهلك دون البشر. لكن يحال بالحكم / على اللطم، لا على التردية التي ظهر بها الهلاك، دون ما تقدم.

3924. وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ سَمِيَ الْفُقَهَاءُ الْأَسْبَابَ عِلَلًا، فَقَالُوا: عِلَّةُ الْقِصَاصِ الْقَتْلُ، وَعِلَّةُ الْقَطْعِ السَّرِقَةُ، وَلَمْ يُلْتَفِتُوا إِلَى الْمَحَلِّ وَالشَّرْطِ. فَعَلَى هَذَا الْمَأْخَذِ أَيْضًا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى التَّمَاثُلُ الْمُطْلَقُ عِلَّةً.

مجرد التماثل
ليس بعلة

3925. وَإِذَا عُرِفَتْ هَذِهِ الْمَأْخِذُ فَمَنْ قَالَ: مُجَرَّدُ التَّمَاثُلِ هَلْ هُوَ عِلَّةٌ؟ فَيُقَالُ لَهُ: مَا الَّذِي تَفْهَمُ مِنَ الْعِلَّةِ؟ وَمَا الَّذِي تَعْنِي بِهَا؟

3926. فَإِنْ عَنَيْتَ بِهَا الْمَوْجِبَ لِلْحُكْمِ، فَهَذَا بِمُجَرَّدِهِ لَا يُوجِبُ، فَلَا يَكُونُ عِلَّةً.

3927. وَهَذَا هُوَ اللَّائِقُ بِمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ طَبْعُ الْكَلَامِ. وَلِهَذَا أَنْكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ تَخْصِصَ الْعِلَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ مَنْصُوصَةً وَقَالَ: يَصِيرُ التَّخْصِصُ قَيْدًا مَضْمُومًا إِلَى الْعِلَّةِ. وَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ هُوَ الْعِلَّةُ. وَانْتِفَاءُ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْمَجْمُوعِ وَفَاءً بِالْعِلَّةِ، وَلَيْسَ بِنَقْضٍ لَهَا.

3928. وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْبَاعِثَ، أَوْ مَا يَظْهَرُ الْحُكْمُ بِهِ عِنْدَ النَّازِرِ وَإِنْ غَفَلَ عَنْ غَيْرِهِ، فَيَجُوزُ تَسْمِيَتُهُ عِلَّةً. هَذَا حُكْمُ النَّظَرِ فِي التَّسْمِيَةِ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ.

3929. أَمَّا الْإِخْتِرَازُ فِي الْجَدَلِ فَهُوَ تَابِعٌ لِلِلِاصْطِلَاحِ، وَيَقْبَحُ أَنْ يُكَلَّفَ الْإِخْتِرَازَ فِيهِ، فَيَقُولُ: تَمَاثُلٌ فِي غَيْرِ الْمُصَرَّاةِ، وَشِدَّةٌ فِي غَيْرِ ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ.

إن أخذت العلة
الشرعية من
العقلية فهل بين
ركنها ومحلها
وشرطها فرق؟

3930. وَأَعْلَمُ أَنَّ «الْعِلَّةَ» إِنْ أَخَذْتَ مِنَ الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَحَلِّ وَالْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالشَّرْطِ مَعْنًى، بَلِ الْعِلَّةُ الْمَجْمُوعُ، وَالْمَحَلُّ وَالْأَهْلُ وَصْفٌ مِنْ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَمِيعِ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْعَلَامَةُ، وَإِنَّمَا الْعَلَامَةُ جُمْلَةٌ الْأَوْصَافِ وَالْإِضَافَاتِ.

3931. نَعَمْ لَا يُنْكَرُونَ تَرْجِيحَ الْبَعْضِ عَلَى الْبَعْضِ فِي أَحْكَامِ الضَّمَانِ وَغَيْرِهَا، إِذْ يُحَالُ الضَّمَانُ عَلَى الْمُرَدِّي دُونَ الْحَافِرِ - وَإِنْ كَانَ الْهَلَاكُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِمَا - لِنَوْعِ مِنَ التَّرْجِيحِ. وَكَذَلِكَ لَا يُنْكَرُونَ أَنْ تُعْجِلَ الزَّكَاةَ قَبْلَ الْحَوْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ تَمَامِ النَّصَابِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ لَا بُدَّ مِنْهُ، لَكِنْ رُبَّمَا لَا يَنْقَدِحُ لِلْمُجْتَهِدِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْعِلَّةِ، وَيَرَاهَا مُتَفَاوِتَةً فِي مَنَاسِبَةِ الْحُكْمِ.

3932. وَلَا يَمْتَنِعُ أَيْضًا الْإِصْطِلَاحُ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْبَعْضِ بِالْمَحَلِّ، وَعَنِ الْبَعْضِ بِرُكْنِ الْعِلَّةِ. وَهَذَا فِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ «شِفَاءِ الْغَلِيلِ» وَلَمْ نُورِدْهُ هَهُنَا، لِأَنَّهَا مَبَاحِثُ فِقْهِيَّةٌ قَدْ اسْتَوْفَيْنَاهَا فِي الْفِقْهِ، فَلَا نَطُولُ الْأُصُولَ بِهَا.

3933. |2| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ. وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا جَوَازُهُ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ عِلَامَةً، وَلَا يَمْتَنِعُ نَصْبُ عَلَامَتَيْنِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ. وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ هَذَا فِي الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ.

جواز تعليل الحكم بعِلَّتَيْنِ

3934. وَدَلِيلُ جَوَازِهِ وَقُوعُهُ، فَإِنَّ مَنْ لَمَسَ وَمَسَّ وَبَالَ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ، وَلَا يُحَالُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ. وَمَنْ / أَرْضَعَتْهَا زَوْجَةً أَخِيكَ وَأَخْتُكَ أَيْضًا، أَوْ جُمِعَ لَبْنُهُمَا وَانْتَهَى إِلَى حَلْقِ الْمُرْتَضِعَةِ فِي لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ، حُرِّمَتْ عَلَيْكَ، لِأَنَّكَ خَالُهَا وَعَمُّهَا. وَالنِّكَاحُ فِعْلٌ وَاحِدٌ، وَتَحْرِيمُهُ حُكْمٌ وَاحِدٌ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحِلَّ عَلَى الْخُؤُولَةِ دُونَ الْعُمُومَةِ أَوْ بَعْكُسِهِ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: هُمَا تَحْرِيمَانِ ۥ وَحُكْمَانِ، بَلِ التَّحْرِيمُ لَهُ حَدٌّ وَاحِدٌ وَحَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ. وَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ مِثْلَيْنِ.

|343/2|

3935. نَعَمْ لَوْ فَرَضَ رِضَاعٌ وَنَسَبٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يُرْجَحَ النَّسَبُ لِقُوَّتِهِ. أَوْ اجْتَمَعَ رِدَّةٌ وَعِدَّةٌ وَحَيْضٌ فَيَحْرُمُ الْوَطْءُ، فَيَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ تَعْدِيدُ التَّحْرِيمَاتِ. وَلَوْ قَتَلَ وَارْتَدَّ فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: الْمُسْتَحَقُّ قَتْلَانِ. وَلَوْ قَتَلَ شَخْصَيْنِ فَكَذَلِكَ. وَلَوْ بَاعَ حُرًّا بِشَرْطِ خِيَارٍ مَجْهُولٍ، رَبَّمَا قِيلَ: عِلَّةُ الْبُطْلَانِ الْحُرِّيَّةُ دُونَ الْخِيَارِ. فَهَذِهِ أَوْهَامٌ رَبَّمَا تَنْقَدِحُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. وَإِنَّمَا فَرَضْنَاهُ فِي اللَّمَسِ وَالْمَسِّ، وَالْخُؤُولَةِ وَالْعُمُومَةِ، لِدَفْعِ هَذِهِ الْخِيََالَاتِ. فَذَلِكَ هَذَا عَلَى إِمْكَانِ نَصْبِ عَلَامَتَيْنِ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَعَلَى وَقُوعِهِ أَيْضًا.

3936. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قَاسَ الْمُعَلَّلُ عَلَى أَصْلٍ بِعِلَّةٍ، فَذَكَرَ الْمُعْتَرِضُ عِلَّةً أُخْرَى فِي الْأَصْلِ، بَطَلَ قِيَاسُ الْمُعَلَّلِ. فَإِنْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ بَيْنَ عِلَّتَيْنِ، فَلَمْ يُقْبَلْ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ؟

3937. فَنَقُولُ: إِنَّمَا يَبْطُلُ بِهِ اسْتِشْهَادُهُ بِالْأَصْلِ إِنْ كَانَتْ عِلَّتُهُ ثَابِتَةً بِطَرِيقِ الْمُنَاسَبَةِ الْمَجْرَدَةِ، دُونَ التَّأْثِيرِ، أَوْ بِطَرِيقِ الْعِلَامَةِ الشَّبَهِيَّةِ. أَمَّا إِنْ كَانَ بِطَرِيقِ التَّأْثِيرِ،

أَعْنِي مَا دَلَّ النَّصُّ أَوْ الْإِجْمَاعُ عَلَى كَوْنِهِ عِلَّةً، فَاقْتِرَانُ عِلَّةٍ أُخْرَى بِهَا لَا يُفْسِدُهَا، كَالْبَوْلِ وَالْمَسِّ، وَالْخُؤُولَةِ وَالْعُمُومَةِ فِي الرِّضَاعِ، إِذْ دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْنَيْنِ عِلَّةٌ عَلَى حَيَالِهَا. أَمَّا إِذَا كَانَ إِثْبَاتُهُ بِشَهَادَةِ الْحُكْمِ وَالْمُنَاسَبَةِ، انْقَطَعَ الظَّنُّ بِظُهُورِ عِلَّةٍ أُخْرَى.

3938. مِثَالُهُ: أَنَّ مَنْ أَعْطَى إِنْسَانًا شَيْئًا، فَوَجَدَنَاهُ فَقِيرًا، ظَنْنَا أَنَّهُ أَعْطَاهُ لِفَقْرِهِ، وَعَلَّلْنَا بِهِ. وَإِنْ وَجَدَنَاهُ قَرِيبًا عَلَّلْنَا بِالْقَرَابَةِ. فَإِنْ ظَهَرَ لَنَا الْفَقْرُ بَعْدَ الْقَرَابَةِ أُمُكِّنَ أَنْ يَكُونَ الْأَعْطَاءُ لِلْفَقْرِ لَا لِلْقَرَابَةِ، أَوْ يَكُونَ لِاجْتِمَاعِ الْأَمْرَيْنِ. فَيَزُولُ ذَلِكَ الظَّنُّ، لِأَنَّ تَمَامَ ذَلِكَ الظَّنِّ بِالسَّبَرِ: وَهُوَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَاعِثٍ عَلَى الْعَطَاءِ، وَلَا بَاعِثَ إِلَّا الْفَقْرُ، فَإِذَا هُوَ الْبَاعِثُ؛ أَوْ لَا بَاعِثَ إِلَّا الْقَرَابَةُ، فَإِذَا هُوَ الْبَاعِثُ. فَإِذَا ظَهَرَتْ عِلَّةٌ أُخْرَى بَطَلَتْ إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْ السَّبَرِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا بَاعِثَ إِلَّا كَذَا.

3939. وَكَذَلِكَ عَتَقَتْ بَرِيرَةُ تَحْتَ عَبْدٍ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: خَيْرَهَا لِمِلْكِهَا نَفْسَهَا، وَلِزَوَالِ قَهْرِ الرِّقِّ عَنْهَا، فَإِنَّهَا كَانَتْ مَقْهُورَةً فِي النِّكَاحِ. وَهَذَا مُنَاسِبٌ، فَيُبْنَى عَلَيْهِ تَخْيِيرُهَا وَإِنْ عَتَقَتْ تَحْتَ حُرٍّ.

[344/2]

3940. فَقُلْنَا: لَعَلَّهُ خَيْرَهَا لِتَضَرُّرِهَا بِالْمُقَامِ تَحْتَ عَبْدٍ، وَلَا يَجْرِي / ذَلِكَ فِي الْحُرِّ، فَكَيْفَ يُلْحَقُ بِهِ؟ وَإِمَّا كَانَ هَذَا يَقْدَحُ فِي الظَّنِّ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهُ عَلَى عِلَّتِهِ إِلَّا الْمُنَاسَبَةُ، وَدَفَعَ الضَّرَرَ أَيْضًا مُنَاسِبٌ، وَلَيْسَتْ الْحَوَالَةُ عَلَى ذَلِكَ أَوْلَى مِنْ هَذَا، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ تَرْجِيحُ لِأَحَدِ الْمَعْنَيْنِ.

3941. وَأَمَّا مِثَالُ الْعَلَامَةِ الشَّبَهِيَّةِ فَعِلَّةُ الرَّبَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْقُوتِ وَالطَّعْمِ وَالْكَيْلِ، عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ عِلَّةٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ مِنْ جِهَةِ النَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ عَلَى كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مُؤَثِّرًا عَلَى حَيَالِهِ، كَمَا فِي الْعُمُومَةِ وَالْخُؤُولَةِ؛ وَاللَّمْسِ وَالْمَسِّ، بَلْ طَرِيقُهُ إِظْهَارُ الضَّرُورَةِ فِي طَلَبِ عِلَامَةِ ضَابِطَةٍ مُمَيَّزَةٍ مَجْرَى الْحُكْمِ عَنْ مَوْقِعِهِ، إِذْ جَرَى الرَّبَا فِي الْخُبْزِ وَالْعَجِينِ مَعَ زَوَالِ اسْمِ الْبُرِّ، فَلَا يَتِمُّ النَّظَرُ إِلَّا بِقَوْلِنَا: وَلَا بُدَّ مِنْ عِلَامَةٍ، وَلَا عِلَامَةَ أَوْلَى مِنَ الطَّعْمِ، فَإِذَا هُوَ الْعِلَامَةُ، فَإِذَا ظَهَرَتْ عِلَامَةٌ أُخْرَى مُسَاوِيَةٌ بَطَلَتْ الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ النَّظَرِ، فَانْقَطَعَ الظَّنُّ.

3942. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ كُلَّ تَغْلِيلٍ يَفْتَقِرُ إِلَى السَّبْرِ فَمِنْ ضَرُورَتِهِ اتِّحَادُ الْعِلَّةِ. وَإِلَّا انْقَطَعَ شَهَادَةُ الْحُكْمِ لِلْعِلَّةِ؛ وَمَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى السَّبْرِ، كَالْمُؤَثَّرِ، فَوْجُودُ عِلَّةٍ أُخْرَى لَا يَضُرُّ. وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِي خَوَاصِّ هَذِهِ الْأَقْسِيسَةِ.

3943. |3| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ الْعَكْسِ فِي الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ. وَهَذَا الْخِلَافُ لَا مَعْنَى لَهُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَفْصِيلٍ.

اشتراط العكس في
العلل الشرعية

3944. وَقَبْلَ التَّفْصِيلِ فَاعْلَمْ أَنَّ الْعَلَامَاتِ الشَّرْعِيَّةَ دَلَالَاتٌ، فَإِذَا جَازَ اجْتِمَاعُ دَلَالَاتٍ: لَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَةٍ انْتِفَاءُ بَعْضِهَا انْتِفَاءَ الْحُكْمِ.

3945. لَكِنَّا نَقُولُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحُكْمِ إِلَّا عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، فَالْعَكْسُ لَازِمٌ، لَا لِأَنَّ انْتِفَاءَ الْعِلَّةِ يُوجِبُ انْتِفَاءَ الْحُكْمِ، بَلْ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ، فَإِذَا اتَّحَدَتِ الْعِلَّةُ وَانْتَفَتْ، فَلَوْ بَقِيَ الْحُكْمُ لَكَانَ ثَابِتًا بِغَيْرِ سَبَبٍ. أَمَّا حَيْثُ تَعَدَّدَتِ الْعِلَّةُ فَلَا يَلْزَمُ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَاءِ بَعْضِ الْعِلَلِ، بَلْ عِنْدَ انْتِفَاءِ جَمِيعِهَا. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى لُزُومِ الْعَكْسِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْعِلَّةِ أَنَّا إِذَا قُلْنَا: لَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ لِلْجَارِ، لِأَنَّ ثُبُوتَهَا لِلشَّرِيكِ مُعَلَّلٌ بِعِلَّةِ الضَّرَرِ اللاحِقِ مِنَ التَّزَاحُمِ عَلَى الْمَرَافِقِ الْمُتَّحِدَةِ مِنَ الْمَطْبَخِ وَالْخَلَاءِ وَالْمَطْرَحِ لِلتَّرَابِ وَمِصْعَدِ السَّطْحِ وَغَيْرِهِ.

3946. فَلَأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ يَقُولَ: هَذَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ، فَإِنَّ الشُّفْعَةَ ثَابِتَةٌ فِي الْعَرِصَةِ الْبَيْضَاءِ، وَمَا لَا مَرَافِقَ لَهُ. فَهَذَا الْإِزْمُ عَكْسٌ، وَهُوَ لَازِمٌ، لِأَنَّهُ يَقُولُ: لَوْ كَانَ هَذَا مَنَاطًا لِلْحُكْمِ لَانْتَفَى الْحُكْمُ عِنْدَ انْتِفَائِهِ.

3947. فَنَقُولُ: السَّبَبُ فِيهِ ضَرَرٌ مُزَاحِمَةٌ الشَّرِكَةِ.

3948. فَيَقُولُ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَثَبَتَ فِي شَرِكَةِ الْعَبِيدِ وَالْحَيَوَانَاتِ وَالْمَنْقُولَاتِ.

3949. فَإِنْ قُلْنَا: ضَرَرُ الشَّرِكَةِ فِيمَا يَبْقَى وَيَتَأَبَّدُ.

3950. فَيَقُولُ: فَلْتَجَرِ فِي الْحَمَّامِ الصَّغِيرِ وَمَا لَا يَنْقَسِمُ.

3951. فَلَا يَزَالُ يُؤَاخِذُنَا بِالطَّرْدِ وَالْعَكْسِ. وَهِيَ مُوَاخِذَةٌ صَحِيحَةٌ، إِلَى أَنْ نُعَلِّلَ

|345/2|

بِضَرَرٍ مُؤَنَةِ الْقِسْمَةِ، وَنَأْتِي بِتَمَامِ قِيُودِ الْعِلَّةِ بِحَيْثُ / يُوجَدُ الْحُكْمُ بِوُجُودِهَا وَيُعَدُّ بِعَدَمِهَا.

3952. وَهَذَا لِمَكَانٍ أَنَّا اثْبَتْنَا هَذِهِ الْعِلَّةَ بِالْمُنَاسَبَةِ، وَشَهَادَةِ الْحُكْمِ لَهَا، لِوُرُودِهِ عَلَى وَفْقِهَا. وَشَرَطُ مِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ الْإِتِّحَادُ. وَشَرَطُ الْإِتِّحَادِ الْعَكْسُ.

معنى آخر
للعكس

3953. فَإِنْ قِيلَ: وَلَفْظُ «الْعَكْسِ» هَلْ يُرَادُ بِهِ مَعْنَى سِوَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْعِلَّةِ؟

3954. قُلْنَا: هَذَا هُوَ الْمَعْنَى الْأَشْهَرُ. وَرَبَّمَا أُطْلِقَ عَلَى غَيْرِهِ بِطَرِيقِ التَّوَهُّمِ، كَمَا يَقُولُ الْحَنْفِيُّ: لَمَّا لَمْ يَجِبِ الْقَتْلُ بِصَغِيرِ الْمُثْقَلِ لَمْ يَجِبْ بِكَبِيرِهِ، بِدَلِيلِ عَكْسِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا وَجِبَ بِكَبِيرِ الْجَارِحِ وَجِبَ بِصَغِيرِهِ.

3955. وَقَالُوا: لَمَّا سَقَطَ بِزَوَالِ الْعَقْلِ جَمِيعُ الْعِبَادَاتِ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ بِرُجُوعِ الْعَقْلِ جَمِيعُ الْعِبَادَاتِ. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَرِدَ الشَّرْعُ بِوُجُوبِ الْقِصَاصِ بِكُلِّ جَارِحٍ وَإِنْ صَغُرَ، ثُمَّ يُخَصَّصُ فِي الْمُثْقَلِ بِالْكَبِيرِ. وَلَا بُعْدَ فِي أَنْ يَكُونَ الْعَقْلُ شَرْطًا فِي الْعِبَادَاتِ، ثُمَّ لَا يَكْفِي مُجَرَّدُهُ لِلْوُجُوبِ، بَلْ يَسْتَدْعِي شَرْطًا آخَرَ.

في العلة
القاصرة

3956. |4| مَسْأَلَةٌ: الْعِلَّةُ الْقَاصِرَةُ صَحِيحَةٌ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى إِبْطَالِهَا.

3957. وَنَحْنُ نَقُولُ: أَوَّلًا يَنْظُرُ النَّازِرُ فِي اسْتِنْبَاطِ الْعِلَّةِ، وَإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهَا بِالْإِيمَاءِ أَوْ بِالْمُنَاسَبَةِ، أَوْ تَضَمُّنِ الْمَصْلَحَةِ الْمُبْهَمَةِ. ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْظُرُ: فَإِنْ كَانَ أَعَمَّ مِنَ النَّصِّ عَدَى حُكْمِهَا، وَإِلَّا اقْتَصَرَ. فَالْتَّعْدِيَةُ فَرْعُ الصَّحَّةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَا يَتَّبِعُ الشَّيْءَ مُصَحِّحًا لَهُ؟

3958. فَإِنْ قِيلَ: كَمَا أَنَّ الْبَيْعَ يُرَادُ لِلْمَلِكِ، وَالنِّكَاحَ لِلْحِلِّ، فَإِذَا تَخَلَّفَتْ فَائِدَتُهُمَا قِيلَ: إِنَّهُمَا بَاطِلَانِ، فَكَذَلِكَ الْعِلَّةُ: تُرَادُ لِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ بِهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّ النَّصِّ، فَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ حُكْمٌ بِهَا كَانَتْ بَاطِلَةً، لِخُلُوقِهَا عَنِ الْفَائِدَةِ.

3959. وَلِلْجَوَابِ مِنْهَا جَانِ:

3960. أَحَدُهُمَا: أَنَّ نُسْلَمَ عَدَمَ الْفَائِدَةِ، وَنَقُولُ: إِنْ عَنِيتُمْ بِالْبُطْلَانِ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهَا حُكْمٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النَّصِّ، فَهُوَ مُسَلَّمٌ. وَنَحْنُ لَا نَعْنِي بِالصَّحَّةِ إِلَّا أَنَّ النَّازِرَ يَنْظُرُ وَيَطْلُبُ الْعِلَّةَ، وَلَا نَذْرِي أَنَّ مَا سَيَفْضِي إِلَيْهِ نَظَرُهُ قَاصِرٌ أَوْ مُتَعَدٍّ. وَيُصَحِّحُ الْعِلَّةَ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ مِنْ مُنَاسَبَةٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ، أَوْ تَضَمُّنِ مَصْلَحَةٍ، ثُمَّ يَعْرِفُ

بَعْدَ ذَلِكَ تَعَدِّيَهُ أَوْ قُصُورَهُ. فَمَا ظَهَرَ مِنْ قُصُورِهِ لَا يَنْعَطِفُ فَسَادًا عَلَى مَا خَذَ ظَنَّهُ وَنَظَرَهُ، وَلَا يَنْزِعُ مِنْ قَلْبِهِ مَا قَوِيَ فِي نَفْسِهِ مِنَ التَّعْلِيلِ. فَإِذَا فَسَّرْنَا الصَّحَّةَ بِهَذَا الْقَدْرِ، لَمْ يُمْكِنْ جَحْدُهُ، وَإِذَا فَسَّرُوا الْبُطْلَانَ بِمَا ذَكَرُوهُ. لَمْ نَجْحَدْهُ، وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ.

3961. الثَّانِي: أَنَا لَا نُسَلِّمُ عَدَمَ الْفَائِدَةِ، بَلْ لَهُ فَائِدَتَانِ:

3962. الْأُولَى: مَعْرِفَةُ بَاعِثِ الشَّرْعِ وَمَصْلَحَةِ الْحُكْمِ، اسْتِمَالَةً لِلْقُلُوبِ إِلَى الطَّمَأِينَةِ وَالْقَبُولِ بِالطَّبْعِ، وَالْمُسَارَعَةِ إِلَى التَّصْدِيقِ. فَإِنَّ النُّفُوسَ إِلَى قَبُولِ الْأَحْكَامِ الْمَعْقُولَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى ذَوْقِ الْمَصَالِحِ، أَمِيلٌ مِنْهَا إِلَى قَهْرِ التَّحَكُّمِ وَمَرَارَةِ التَّعَبُّدِ. وَلِمِثْلِ هَذَا الْغَرَضِ اسْتَحَبَّ الْوَعْظُ وَذَكَرُ مَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ وَلَطَائِفِ مَعَانِيهَا. وَكَوْنُ الْمَصْلَحَةِ مُطَابِقَةً لِلنَّصِّ، وَعَلَى قَدْرِ حَدِّهِ، يَزِيدُهَا حُسْنًا وَتَأْكِيدًا.

3963. فَإِنْ قِيلَ: / هَذَا إِنَّمَا يَجْرِي فِي الْمُنَاسِبِ دُونَ الْأَوْصَافِ الشَّبَهِيَّةِ، مِثْلَ النَّقْدِيَّةِ فِي الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ. وَقَدْ جَوَّزْتُمُ التَّعْلِيلَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ. |346/2|

3964. قُلْنَا: تَعْرِيفُ الْأَحْكَامِ بِمَعَانٍ تُوهِمُ الْإِسْتِمَالَ عَلَى مَصْلَحَةٍ وَمُنَاسَبَةٍ أَقْرَبُ إِلَى الْعُقُولِ مِنْ تَعْرِيفِهَا بِمُجَرَّدِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْأَسَامِي. فَلَا تَخْلُو مِنْ فَائِدَةٍ. ثُمَّ إِنْ لَمْ تَجْرِ هَذِهِ الْفَائِدَةُ فِي الْعِلَّةِ الشَّبَهِيَّةِ فَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ جَارِيَةٌ فِي الْعِلَّةِ الشَّبَهِيَّةِ.

3965. الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: الْمَنْعُ مِنْ تَعَدِّيَةِ الْحُكْمِ عِنْدَ ظُهُورِ عِلَّةٍ أُخْرَى مُتَعَدِّيَةٍ إِلَّا بِشَرْطِ التَّرْجِيحِ.

3966. فَإِنْ قِيلَ: تَمْتَنِعُ تَعَدِّيَةُ الْحُكْمِ لَا بِظُهُورِ عِلَّةٍ قَاصِرَةٍ، بَلْ بِأَنْ لَا تَظْهَرَ عِلَّةٌ مُتَعَدِّيَّةٌ، فَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى الْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ؟ وَإِنْ ظَهَرَتْ عِلَّةٌ مُتَعَدِّيَّةٌ فَلَا يَمْتَنِعُ التَّعْلِيلُ بِالْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ، بَلْ يُعَلَّلُ الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ بِعِلَّتَيْنِ، وَفِي الْفَرْعِ بِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ.

3967. قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ كُلَّ عِلَّةٍ مُخِيلَةٍ أَوْ شَبَهِيَّةٍ فَإِنَّمَا تَثْبُتُ بِشَهَادَةِ الْحُكْمِ، وَتَتِمُّ بِالسَّبْرِ، وَشَرْطُهُ الْإِتِّحَادُ كَمَا سَبَقَ. فَإِذَا ظَهَرَتْ عِلَّةٌ أُخْرَى انْقَطَعَ الظَّنُّ. فَإِذَا ظَهَرَتْ عِلَّةٌ مُتَعَدِّيَّةٌ يَجِبُ تَعَدِّيَةُ الْحُكْمِ. فَإِنْ أُمِكنَ التَّعْلِيلُ بِعِلَّةٍ قَاصِرَةٍ: عَارِضَتِ الْمُتَعَدِّيَّةُ وَدَفَعَتْهَا، إِلَّا إِذَا اخْتَصَّتِ الْمُتَعَدِّيَّةُ بِنَوْعِ تَرْجِيحٍ. فَإِذَا أَفَادَتِ الْقَاصِرَةُ دَفَعَ الْمُتَعَدِّيَّةَ الَّتِي تُسَاوِيهَا، وَالْمُتَعَدِّيَّةُ دَفَعَ الْقَاصِرَةَ، وَتَقَاوَمَتَا. بَقِيَ

الْحُكْمُ مَقْصُورًا عَلَى النَّصِّ. وَلَوْلَا الْقَاصِرَةُ لَتَعَدَّى الْحُكْمُ.

3968. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا تَصِحُّ الْعِلَّةُ بِفَائِدَتِهَا الْخَاصَّةِ بِهَا، وَفَائِدَةُ الْعِلَّةِ الْحُكْمُ فِي الْفَرْعِ دُونَ حُكْمِ الْأَصْلِ. فَإِنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ لَا بِالْعِلَّةِ. إِنَّمَا الَّذِي يَثْبُتُ بِالْعِلَّةِ حُكْمُ الْفَرْعِ. إِذْ فَائِدَتُهَا تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ. فَإِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَعَدِّيَةً فَلَا حُكْمَ لِلْعِلَّةِ.

3969. قُلْنَا: قَوْلُكُمْ: فَائِدَةُ الْعِلَّةِ حُكْمُ الْفَرْعِ، مُحَالٌ لِأَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِ الرِّبَا فِي الْبُرِّ طَعْمُ الْبُرِّ، وَلَا يُحَرِّمُ الْأَرْزُ بِطَعْمِ الْبُرِّ، بَلْ بِطَعْمِ الْأَرْزِ. فَحُكْمُ الْفَرْعِ فَائِدَةُ عِلَّةٍ فِي الْفَرْعِ، لَا فَائِدَةُ عِلَّةٍ فِي الْأَصْلِ. وَقَوْلُكُمْ: حُكْمُهَا التَّعْدِيَةُ، مُحَالٌ، فَإِنَّ لَفْظَ التَّعْدِيَةِ تَجَوُّزٌ وَاسْتِعَارَةٌ، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ لَا يَتَعَدَّى مِنَ الْأَصْلِ إِلَى الْفَرْعِ، بَلْ يَثْبُتُ فِي الْفَرْعِ مِثْلُ حُكْمِ الْأَصْلِ عِنْدَ وُجُودِ مِثْلِ تِلْكَ الْعِلَّةِ. فَلَا حَقِيقَةَ لِلتَّعْدِي.

3970. وَيَتَوَلَّدُ مِنْ هَذَا النَّظَرِ:

3971. |5| مَسْأَلَةٌ: وَهِيَ أَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا كَانَتْ مُتَعَدِّيَةً فَالْحُكْمُ فِي مَحَلِّ النَّصِّ إهْلًا يُضَافُ إِلَى الْعِلَّةِ، أَوْ إِلَى النَّصِّ؟

حكم الأصل أهو
مضاف إلى النص
أم إلى العلة؟

3972. فَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: يُضَافُ إِلَى النَّصِّ، لِأَنَّ الْحُكْمَ مَقْطُوعٌ بِهِ فِي الْمَنْصُوصِ، وَالْعِلَّةُ مَظْنُونَةٌ، فَكَيْفَ يُضَافُ مَقْطُوعٌ إِلَى مَظْنُونٍ.

3973. وَقَالَ أَصْحَابُنَا: يُضَافُ إِلَى الْعِلَّةِ.

3974. وَهُوَ نِزَاعٌ لَا تَحْقِيقَ تَحْتَهُ. فَإِنَّا لَا نَعْنِي بِالْعِلَّةِ إِلَّا بِاعِثِ الشَّرْعِ عَلَى الْحُكْمِ. فَإِنَّهُ لَوْ ذَكَرَ جَمِيعَ الْمُسْكِرَاتِ بِأَسْمَائِهَا، فَقَالَ: ۱۱ لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ وَالنَّبِيذَ وَكَذَا وَكَذَا، وَنَصَّ عَلَى جَمِيعِ مَجَارِي الْحُكْمِ، لَكَانَ اسْتِيعَابُهُ مَجَارِيَ الْحُكْمِ لَا يَمْنَعُنَا مِنْ أَنْ نَظُنَّ أَنَّ الْبَاعِثَ لَهُ عَلَى التَّحْرِيمِ / الْإِسْكَارُ. فنقول: الْحُكْمُ مُضَافٌ إِلَى الْخَمْرِ وَالنَّبِيذِ بِالنَّصِّ، وَلَكِنَّ الْإِضَافَةَ إِلَيْهِ مُعَلَّلَةٌ بِالشَّدَّةِ، بِمَعْنَى أَنَّ بَاعِثَ الشَّرْعِ عَلَى التَّحْرِيمِ هُوَ الشَّدَّةُ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مَظْنُونٌ، فنقول: وَنَحْنُ لَا نَزِيدُ عَلَى أَنْ نَقُولَ: نَظُنُّ أَنَّ بَاعِثَ الشَّرْعِ الشَّدَّةُ. فَلَا يَسْقُطُ هَذَا الظَّنُّ بِاسْتِيعَابِ مَجَارِيَ الْحُكْمِ، وَلَا حَجَرٌ عَلَيْنَا فِي أَنْ نُصَدِّقَ فنقول: إِنَّمَا نَظُنُّ كَذَا مَهْمَا ظَنَّنَا ذَلِكَ.

|347/2|

3975. فَإِنْ قِيلَ: الظَّنُّ جَهْلٌ، إِنَّمَا يَجُوزُ لِمُضَرَّةِ الْعَمَلِ، وَالْعِلَّةُ الْقَاصِرَةُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا عَمَلٌ، فَلَا يَجُوزُ الْهُجُومُ عَلَيْهَا بِرَجْمِ الظُّنُونِ. وَعِنْدَ هَذَا كَأَنَّ بَعْضَ الْأَصْحَابِ، وَقَالَ: إِنْ كَانَتْ مَنْصُوصَةً جَازَ إِضَافَةُ الْحُكْمِ إِلَيْهَا فِي مَحَلِّ النَّصِّ، كَالسَّرِقَةِ مَثَلًا، وَإِلَّا فَلَا.

3976. وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا مَانِعَ مِنْ هَذَا الظَّنِّ، لِلْفَائِدَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ:

3977. إِحْدَاهُمَا: اسْتِمَالَةُ الْقُلُوبِ إِلَى حُسْنِ التَّصَدِيقِ وَالْإِنْقِيَادِ، وَأَكْثَرُ الْمَوَاعِظِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ظَنِّيَّةٌ. وَخُلِقَتْ طِبَاعُ الْأَدَمِيِّينَ مُطِيعَةً لِلظُّنُونِ، بَلْ لِلْأَوْهَامِ. وَأَكْثَرُ بَوَاعِثِ النَّاسِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَعَقَائِدِهِمْ فِي مَصَادِرِهِمْ وَمَوَارِدِهِمْ ظُنُونٌ.

3978. الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: مُدَافَعَةُ الْعِلَّةِ الْمُعَارِضَةِ لَهَا كَمَا سَبَقَ.

خاتمة لهذا الباب في:

تمييز ما يفسد العلة قطعاً، وما يفسدها ظناً واجتهاداً

القسم الأول | مثارات فساد العلل القطعية

3979. وهي أربعة:

3980. المثار الأول: الأصل. وشروطه أربعة:

3981. الأول: أن يكون حكماً شرعياً، فإن كان عقلياً فلا يمكن أن يُعلل بعلة تُثبت حكماً شرعياً.

3982. الثاني: أن يكون حكم الأصل معلوماً بنص أو إجماع، فإن كان مقيساً على أصل آخر فهو فرع، فالقياس عليه باطل قطعاً إن لم يكن الجامع هو علة الأصل الأول، وإن كان هو تلك العلة فتعيين الفرع مع إمكان القياس على الأصل عبث بلا فائدة.

3983. والثالث: أن يكون الأصل قابلاً للتعليل، لا كوجوب شهر رمضان، وتقدير صلاة المغرب بثلاث ركعات، وأمثاله. وكان هذا فاسد من جهة عدم الدليل على صحة العلة.

3984. الرابع: أن يكون الأصل المستنبط منه غير منسوخ، فإن المنسوخ كان أصلاً وليس هو الآن أصلاً. وليس من هذا القبيل قياس رمضان على صوم عاشوراء في التبييت، فإن من سلم وجوبه في ابتداء الإسلام، وسلم افتقاره إلى التبييت، لم يبعد أن يستشهد به على رمضان الذي أبدل وجوب عاشوراء به، فإن المنسوخ نفس الوجوب. وليس نقيس في الوجوب. لكن في مأخذ دلالة / الوجوب ١١ على الحاجة إلى التبييت. وهذا أيضاً وإن كان قريباً فلا يخلو عن نظر.

3985. المثار الثاني: أن يكون من جهة الفرع. وله وجوه ثلاثة:

3986. الأول: أن يثبت في الفرع خلاف حكم الأصل. مثاله قوله: «بلغ برأس المال في السلم أقصى مراتب الأعيان، فليبلغ بعوضه أقصى مراتب الديون، قياساً لأحد العوضين على الآخر». فهذا باطل قطعاً، لأنه خلاف صور القياس، إذ

الْقِيَاسُ لِتَعْدِيَةِ الْحُكْمِ، وَلَيْسَ هَذَا تَعْدِيَةً.

3987. **الثاني:** أَنْ يَثْبُتَ لِلْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ حُكْمٌ مُطْلَقٌ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَثْبُتَ فِي الْفَرْعِ إِلَّا بزيادةٍ أَوْ نُقْصَانٍ، فَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صُورَةِ تَعْدِيَةِ الْحُكْمِ، فَلَا يَكُونُ قِيَاسًا.

3988. **مثاله قولهم:** شُرِعَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ رُكُوعٌ زَائِدٌ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ تُشْرَعُ فِيهَا الْجَمَاعَةُ، فَتَخْتَصُّ بِزيادةٍ، كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْخُطْبَةِ؛ وَصَلَاةِ الْعِيدِ، فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ بِالتَّكْبِيرَاتِ. وَهَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يُتِمَكَّنُ مِنْ تَعْدِيَةِ الْحُكْمِ عَلَى وَجْهِهِ وَتَفْصِيلِهِ.

3989. **الثالث:** أَنْ لَا يَكُونَ الْحُكْمُ اسْمًا لُغَوِيًّا، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ اللُّغَةَ لَا تَثْبُتُ قِيَاسًا. وَتِلْكَ الْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةٌ عِنْدَنَا. وَرُبَّمَا جَعَلَهَا قَوْمٌ مَسْأَلَةً اجْتِهَادِيَّةً. وَاثْبَاتُ اسْمِ الزَّنا وَالسَّرِقَةِ وَالْخَمْرِ لِلْلاِطِ وَالنَّبَاشِ وَالنَّبِيدِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ. فَكَانَ هَذَا بِالْمُثَارِ الْأَوَّلِ أَلْيَقَ.

3990. **المُثَارُ الثَّالِثُ:** أَنْ يَرْجِعَ الْفَسَادُ إِلَى طَرِيقِ الْعِلَّةِ. وَهُوَ عَلَى أَوْجِهِ:

3991. **الأول:** انْتِفَاءُ دَلِيلٍ عَلَى صِحَّةِ الْعِلَّةِ، فَإِنَّهُ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى فَسَادِهَا، فَمَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ عِلَّتِهِ بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى فَسَادِهَا فَقِيَاسُهُ بَاطِلٌ قَطْعًا. وَكَذَلِكَ إِنْ اسْتَدَلَّ بِمُجَرَّدِ الْإِطْرَادِ إِنْ لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ سَبَرٌ. وَرُبَّمَا رَأَى بَعْضُهُمْ إِبْطَالَ الطَّرْدِ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ.

3992. **الثاني:** أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ الْعِلَّةِ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، فَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا، فَإِنْ كَوَّنَ الشَّيْءُ عِلَّةً لِلْحُكْمِ أَمْرٌ شَرْعِيٌّ.

3993. **الثالث:** أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ رَافِعَةً لِلنَّصِّ، وَمُنَاقِضَةً لِحُكْمٍ مَنْصُوصٍ. فَالْقِيَاسُ عَلَى خِلَافِ النَّصِّ بَاطِلٌ قَطْعًا. وَكَذَا عَلَى خِلَافِ الْإِجْمَاعِ. وَكَذَلِكَ مَا يُخَالِفُ الْعِلَّةَ الْمَنْصُوصَةَ، كَتَعْلِيلِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ بِغَيْرِ الْإِسْكَارِ الْمُثِيرِ لِلْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ.

3994. وَلَيْسَ التَّعْلِيلُ بِالْكَيْلِ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ، وَإِنْ رَفَعَ قَوْلُهُ «لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ»، لِأَنَّهُ إِيْمَاءٌ إِلَى التَّعْلِيلِ بِالطَّعْمِ، وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ. وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ التَّعْلِيلُ بِعِلَّةٍ غَيْرِ عِلَّةِ صَاحِبِ الشَّرْعِ، مَعَ تَقْرِيرِ الْعِلَّةِ

الْمَنْصُوصَةِ، فَإِنَّ النَّصَّ عَلَى عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَمْنَعُ وُجُودَ عِلَّةٍ أُخْرَى. وَلِذَلِكَ يَجُوزُ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا عَلَّلَ بِهِ الصَّحَابَةُ إِذَا لَمْ تَرْفَعْ عَلَيْهِمْ، إِذْ لَمْ يَكُنْ فَرَضُ الصَّحَابَةِ اسْتِنْبَاطَ جَمِيعِ الْعِلَلِ.

3995. الْمَثَارُ الرَّابِعُ: وَضْعُ الْقِيَاسِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ:

3996. كَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُثَبِّتَ أَصْلَ الْقِيَاسِ، أَوْ أَصْلَ خَبَرِ الْوَاحِدِ، بِالْقِيَاسِ، فَقَاسَ الرِّوَايَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ. وَكَذَلِكَ / الْمَسَائِلُ الْأُصُولِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ، لَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِهَا بِالْأَقْيَسَةِ الظَّنِّيَّةِ. فَاسْتَعْمَالَ الْقِيَاسِ فِيهَا وَضْعٌ لَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

3997. هَذِهِ هِيَ الْمُفْسِدَاتُ الْقَطْعِيَّةُ.

[349/2]

القسم الثاني في:

الْمُفْسِدَاتُ الظَّنِّيَّةُ الاجْتِهَادِيَّةُ

3998. الَّتِي نَعْنِي بِفَسَادِهَا أَنَّهَا فَاسِدَةٌ عِنْدَنَا وَفِي حَقِّهَا إِذْ لَمْ تَغْلِبْ عَلَى ظَنِّنَا. وَهِيَ صَحِيحَةٌ فِي حَقِّ مَنْ غَلَبَتْ عَلَى ظَنِّهِ. وَمَنْ قَالَ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، فَيَقُولُ هِيَ فَاسِدَةٌ فِي نَفْسِهَا، لَا بِالْإِضَافَةِ. إِلَّا أَنِّي أَجُوزُ أَنْ أَكُونَ أَنَا الْمُخْطِئُ.

3999. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: لَا تَأْتِيهِ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ. وَمَنْ خَالَفَ الدَّلِيلَ الْقَطْعِيَّ فَهُوَ أَثِمٌّ. وَهَذِهِ الْمُفْسِدَاتُ تَسْعُ:

4000. الْأَوَّلُ: الْعِلَّةُ الْمَخْصُوصَةُ بَاطِلَةٌ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى تَخْصِصَ الْعِلَّةِ، صَحِيحَةٌ عِنْدَ مَنْ يَبْقَى ظَنُّهُ مَعَ التَّخْصِصِ.

4001. الثَّانِي: عِلَّةٌ مُخَصَّصَةٌ لِعُمُومِ الْقُرْآنِ: هِيَ صَحِيحَةٌ عِنْدَنَا، فَاسِدَةٌ عِنْدَ مَنْ رَأَى تَقْدِيمَ الْعُمُومِ عَلَى الْقِيَاسِ.

4002. الثَّالِثُ: عِلَّةٌ عَارِضَتْهَا عِلَّةٌ تَقْتَضِي نَقِيضَ حُكْمِهَا: فَاسِدَةٌ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، صَحِيحَةٌ عِنْدَ مَنْ صَوَّبَ كُلَّ مُجْتَهِدٍ. وَهُمَا عَلَامَتَانِ لِحُكْمَيْنِ فِي حَقِّ مُجْتَهِدَيْنِ، وَفِي حَقِّ مُجْتَهِدٍ وَاحِدٍ فِي حَالَتَيْنِ، فَإِنْ اجْتَمَعَتَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَدْ نَقُولُ إِنَّهُ يُوجِبُ التَّخْيِيرَ كَمَا سَيَأْتِي.

4003. الرَّابِعُ: أَنْ لَا يَدُلَّ عَلَى صِحَّتِهَا إِلَّا الْإِطْرَادُ وَالْإِنْعَكَاسُ. وَقَدْ يُقَالُ: مَا يَدُلُّ

عَلَيْهِ مُجَرَّدُ الْإِطْرَادِ فَهُوَ أَيْضًا فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ.

4004. الْخَامِسُ: أَنْ يَتَضَمَّنَ زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الرَّقَبَةِ الْكَافِرَةِ.

4005. السَّادِسُ: الْقِيَاسُ فِي الْكَفَارَاتِ وَالْحُدُودِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي هَذَا مَا يُظَنُّ أَنَّهُ يَرْفَعُ الْخِلَافَ.

4006. السَّابِعُ: ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ انْتِرَاعُ الْعِلَّةِ مِنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تُؤْخَذَ مِنْ أَصْلِ مَقْطُوعٍ بِهِ. وَهَذَا فَاسِدٌ. وَلَا يَبْعُدُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَسَادُهُ مَقْطُوعًا بِهِ.

4007. الثَّامِنُ: عِلَّةٌ تُخَالِفُ مَذْهَبَ الصَّحَابَةِ. وَهِيَ فَاسِدَةٌ عِنْدَ مَنْ يُوجِبُ اتِّبَاعَ الصَّحَابَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُ مِنْ تَقْلِيدِ الصَّحَابِيِّ مَسْأَلَةً اجْتِهَادِيَّةً. فَهَذَا مُجْتَهِدٌ فِيهِ. وَلَا يَبْعُدُ أَنْ نَقُولَ: بُطْلَانُ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ مَقْطُوعٌ بِهِ.

4008. التَّاسِعُ: أَنْ يَكُونَ وُجُودُ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ مَظْنُونًا لَا مَقْطُوعًا بِهِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهِ خِلَافًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

4009. هَذِهِ هِيَ الْمُفْسِدَاتُ. وَوَرَاءَ هَذَا اعْتِرَاضَاتٌ مِثْلُ الْمَنْعِ، وَفَسَادِ الْوَضْعِ، وَعَدَمِ التَّأثيرِ، وَالْكَسْرِ، وَالْفَرْقِ، وَالْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ، وَالتَّعْدِيَةِ، وَالتَّرْكِيبِ.

4010. وَمَا يَتَعَلَّقُ فِيهِ تَصْوِيبُ نَظَرِ الْمُجْتَهِدِينَ قَدْ انْطَوَى تَحْتَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَمَا لَمْ يَنْدَرْجْ تَحْتَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَهُوَ نَظَرُ جَدَلِيٍّ يُتَّبَعُ فِيهِ شَرِيعَةُ الْجَدَلِ الَّتِي وَضَعَهَا الْجَدَلِيُّونَ بِاصْطِلَاحِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا فَائِدَةٌ دِينِيَّةٌ فَيَنْبَغِي أَنْ نَشِيعَ عَلَى الْأَوْقَاتِ أَنْ نُضَيِّعَهَا بِهَا وَبِتَفْصِيلِهَا؛ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِهَا فَائِدَةٌ مِنْ ضَمِّ نَشْرِ الْكَلَامِ، وَرَدَّ كَلَامِ الْمُتَنَازِلِينَ إِلَى مَجْرَى الْخِصَامِ. كَيْ لَا يَذْهَبَ كُلُّ وَاحِدٍ عَرْضًا وَطَوَّلًا فِي كَلَامِهِ، مُنْخَرِفًا / عَنْ مَقْصِدِ نَظَرِهِ. فَهِيَ لَيْسَتْ فَائِدَةً مِنْ جِنْسِ أَصُولِ الْفِقْهِ، بَلْ هِيَ مِنْ عِلْمِ الْجَدَلِ. فَيَنْبَغِي أَنْ تُفْرَدَ بِالنَّظَرِ، وَلَا تُمَزَجَ بِالْأَصُولِ الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا تَذْلِيلُ طُرُقِ الْاجْتِهَادِ لِلْمُجْتَهِدِينَ.

[350/2]

4011. وَهَذَا آخِرُ الْقُطْبِ الثَّالِثِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى طُرُقِ اسْتِثْمَارِ الْأَحْكَامِ إِمَّا مِنْ صِيغَةِ اللَّفْظِ وَمَوْضُوعِهِ، أَوْ إِشَارَتِهِ وَمُقْتَضَاهُ، أَوْ مَعْقُولِهِ وَمَعْنَاهُ، فَقَدْ اسْتَوْفَيْنَاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقُطْبُ السَّابِعُ فِي حُكْمِ الْمُتَشَبِّهِ وَهُوَ الْمَجْتَهِدُ

4012. وَيَشْتَمِلُ هَذَا الْقُطْبُ عَلَى ثَلَاثَةِ فُنُونٍ:

4013. فَنٌّ فِي الْاجْتِهَادِ.

4014. وَفَنٌّ فِي التَّقْلِيدِ.

4015. وَفَنٌّ فِي تَرْجِيحِ الْمُجْتَهِدِ دَلِيلًا عَلَى دَلِيلٍ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

الفن الأول في الاجتهاد والنظر في أركانه وأحكامه

النظر الأول في: أركان الاجتهاد

4016. أمّا أركانه فثلاثة: المجتهد، والمجتهد فيه، ونفس الاجتهاد.

الركن الأول في: نفس الاجتهاد

تعريف الاجتهاد 4017. وهو عبارة عن بذل المجهود، واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال. ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة وجهد، فيقال: اجتهد في حمل حجر الرخا، ولا يقال: اجتهد في حمل خردلة.

حد الاجتهاد التام 4018. لكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصاً ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة. والاجتهاد التام: أن يبذل الوسع في الطلب بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد طلب.

الركن الثاني: المجتهد

شروط المجتهد 4019. وله شرطان:

4020. أحدهما: أن يكون محيطاً بمدارك الشرع، متمكناً من استثارة الظن بالنظر فيها، وتقديم ما يجب تقديمه، وتأخير ما يجب تأخيره.

هل العدالة شرط في صحة الاجتهاد؟ 4021. الثاني: أن يكون عدلاً، مجتنباً للمعاصي القادحة في العدالة. وهذا يشترط لجواز الاعتماد على فتواه، فمن ليس عدلاً فلا تقبل فتواه. أمّا هو في نفسه إذا كان عالماً فله أن يجتهد لنفسه ويأخذ باجتهاد نفسه، فكان العدالة شرط القبول للفتوى، لا شرط صحة الاجتهاد.

4022. فإن قيل: متى يكون محيطاً بمدارك الشرع؟ وما تفصيل العلوم التي لا بد منها لتحصيل منصب الاجتهاد؟

4023. قُلْنَا: إِنَّمَا يَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْفُتُوى بَعْدَ أَنْ يَعْرِفَ الْمَدَارِكَ الْمُثْمِرَةَ ۱۱
لِلْأَحْكَامِ، وَأَنْ يَعْرِفَ كَيْفِيَّةَ الاسْتِثْمَارِ.

4024. وَالْمَدَارِكُ الْمُثْمِرَةُ لِلْأَحْكَامِ كَمَا فَصَّلْنَاهَا أَرْبَعَةً: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ
وَالْإِجْمَاعُ وَالْعَقْلُ.

4025. وَطَرِيقُ الاسْتِثْمَارِ يَتِمُّ بِأَرْبَعَةِ عُلُومٍ: اثْنَانِ مُقَدِّمَانِ، وَاثْنَانِ مُتَمِّمَانِ، وَأَرْبَعَةٌ فِي
الْوَسْطِ. فَهَذِهِ ثَمَانِيَّةٌ، فَلْنَفْصِّلْهَا وَلْنُنَبِّهْ فِيهَا عَلَى دَقَائِقِ أَهْمَلَهَا الْأَصُولِيُّونَ.

4026. أَمَّا كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: فَهُوَ الْأَصْلُ، وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ. وَلْنُخَفِّفْ عَنْهُ بِأَمْرَيْنِ:

4027. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ جَمِيعِ الْكِتَابِ، بَلْ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنْهُ.
وَهُوَ مَقْدَارُ خَمْسِمِائَةِ آيَةٍ.

4028. الثَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ / حِفْظُهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ، بَلْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَوَاضِعِهَا،
بِحَيْثُ يَطْلُبُ فِيهَا الْآيَةَ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهَا فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ.

4029. وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ. وَهِيَ وَإِنْ
كَانَتْ زَائِدَةً عَلَى أُلُوفٍ فَهِيَ مَحْصُورَةٌ. وَفِيهَا التَّخْفِيفَانِ الْمَذْكُورَانِ:

4030. | أَحَدُهُمَا: | لَا يَلْزَمُهُ مَعْرِفَةُ مَا يَتَعَلَّقُ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِالْمَوَاعِظِ وَأَحْكَامِ الْآخِرَةِ
وَعَیْرَهَا. الثَّانِي: لَا يَلْزَمُهُ حِفْظُهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ، بَلْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أَصْلُ
مُصَحِّحٍ لِجَمِيعِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَحْكَامِ، كـ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، وَ«مَعْرِفَةِ
السُّنَنِ» لِأَحْمَدَ الْبَيْهَقِيِّ، أَوْ أَصْلُ وَقَعَتِ الْعِنَايَةُ فِيهِ بِجَمْعِ الْأَحَادِيثِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَحْكَامِ. وَيَكْفِيهِ أَنْ يَعْرِفَ مَوَاقِعَ كُلِّ بَابٍ فَيُرَاجِعَهُ وَقْتِ الْحَاجَةِ
إِلَى الْفُتُوى. وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِهِ فَهُوَ أَحْسَنُ وَأَكْمَلُ.

4031. وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَمَيَّزَ عِنْدَهُ مَوَاقِعُ الْإِجْمَاعِ. حَتَّى لَا يُفْتِيَ بِخِلَافِ
الْإِجْمَاعِ. كَمَا يَلْزَمُهُ مَعْرِفَةُ النُّصُوصِ حَتَّى لَا يُفْتِيَ بِخِلَافِهَا. وَالتَّخْفِيفُ فِي
هَذَا الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَحْفَظَ جَمِيعَ مَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ، بَلْ كُلُّ
مَسْأَلَةٍ يُفْتَى فِيهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ فَتْوَاهُ لَيْسَتْ مُخَالَفَةً لِلْإِجْمَاعِ؛ إِمَّا بِأَنْ
يَعْلَمَ أَنَّهُ مُوَافِقٌ مَذْهَبًا مِنْ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ أَيُّهُمْ كَانَ، أَوْ يَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ وَاقِعَةٌ
مُتَوَلِّدَةٌ فِي الْعَصْرِ، لَمْ يَكُنْ لِأَهْلِ الْإِجْمَاعِ فِيهَا خَوْصٌ. فَهَذَا الْقَدْرُ فِيهِ كِفَايَةٌ.

4032. وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَتَنْبَغِي بِهِ مُسْتَنْدَ النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ لِلْأَحْكَامِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ قَدْ دَلَّ عَلَى نَفْيِ الْحَرْجِ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، وَعَلَى نَفْيِ الْأَحْكَامِ عَنْهَا فِي صُورِ لَا نِهَايَةَ لَهَا، إِلَّا مَا اسْتَشْنَتْهُ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَالْمُسْتَشْنَاءُ مَحْصُورَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً.

4033. فَيَنْبَغِي أَنْ يَرْجَعَ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ إِلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ وَالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَيَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُغَيِّرُ إِلَّا بِنَصٍّ، أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ. فَيَأْخُذُ فِي طَلَبِ النُّصُوصِ. وَفِي مَعْنَى النُّصُوصِ: الْإِجْمَاعُ، وَأَفْعَالُ الرَّسُولِ ﷺ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، عَلَى الشَّرْطِ الَّذِي فَصَّلْنَاهُ.

4034. وَهَذِهِ هِيَ الْمَدَارِكُ الْأَرْبَعَةُ.

4035. فَأَمَّا الْعُلُومُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي بِهَا يَعْرِفُ الْمُجْتَهِدُ طُرُقَ الْإِسْتِثْمَارِ فَعِلْمَانِ مُقَدَّمَانِ:

4036. أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ نَصَبِ الْأَدِلَّةِ وَشُرُوطِهَا الَّتِي بِهَا تَصِيرُ الْبَرَاهِينُ وَالْأَدِلَّةُ مُنْتِجَةً. وَالْحَاجَةُ إِلَى هَذَا تَعُمُّ الْمَدَارِكُ الْأَرْبَعَةَ.

4037. وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، عَلَى وَجْهِ يَتَيَسَّرُ لَهُ بِهِ فَهْمُ خِطَابِ الْعَرَبِ. وَهَذَا تَخَصُّصٌ فَائِدَتُهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

4038. وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْعِلْمَيْنِ تَفْصِيلٌ، وَفِيهِ تَخْفِيفٌ وَتَثْقِيلٌ.

4039. أَمَّا تَفْصِيلُ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ: فَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ أَقْسَامَ الْأَدِلَّةِ، وَأَشْكَالَهَا، وَشُرُوطَهَا. فَيَعْلَمُ أَنَّ الْأَدِلَّةَ ثَلَاثَةٌ: عَقْلِيَّةٌ تَدُلُّ لِدَاتِهَا، وَشَرْعِيَّةٌ صَارَتْ أَدِلَّةً بِوَضْعِ الشَّرْعِ، وَوَضْعِيَّةٌ وَهِيَ الْعِبَارَاتُ اللَّغَوِيَّةُ. وَيَحْصُلُ تَمَامُ الْمَعْرِفَةِ فِيهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ / إِيَّاهَا فِي مُقَدِّمَةِ الْأَصُولِ، مِنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ، لَا بِأَقْلٍ مِنْهُ. فَإِنْ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ شُرُوطَ الْأَدِلَّةِ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَةَ الْحُكْمِ، وَلَا حَقِيقَةَ الشَّرْعِ، وَلَمْ يَعْرِفِ الشَّارِعَ ﷺ، وَلَا عَرَفَ مَنْ أَرْسَلَ الشَّارِعَ.

الأدلة: عقلية،
وشرعية،
ووضعية

[352/2]

4040. ثُمَّ قَالُوا: لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ حُدُوثَ الْعَالَمِ، وَافْتِقَارَهُ إِلَى مُحَدِّثٍ مَوْصُوفٍ بِمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ، مُنَزَّهٍ عَمَّا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ. وَأَنَّهُ مُتَعَبِّدٌ عِبَادَهُ بِبَعْثَةِ الرُّسُلِ وَمُصَدِّقٌ لَهُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ. وَلْيَكُنْ عَارِفًا بِصِدْقِ الرَّسُولِ، بِالنَّظَرِ فِي مُعْجَزَتِهِ.

4041. وَالتَّخْفِيفُ فِي هَذَا عِنْدِي أَنَّ الْقَدْرَ الْوَاجِبَ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: اعْتِقَادُ جَازِمٍ إِذْ بِهِ يَصِيرُ مُسْلِمًا. وَالْإِسْلَامُ شَرْطٌ فِي الْمُفْتِي لَا مَحَالَةَ.

4042. فَأَمَّا مَعْرِفَتُهُ بِطُرُقِ الْكَلَامِ، وَالْأَدْلَةُ الْمُحَرَّرَةُ عَلَى عَادَتِهِمْ، فَلَيْسَ بِشَرْطٍ، إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَنْ يُحْسِنُ صَنْعَةَ الْكَلَامِ.

4043. فَأَمَّا مُجَاوِزَةُ حَدِّ التَّقْلِيدِ فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ أَيْضًا لِذَاتِهِ، لَكِنَّهُ يَقَعُ مِنْ ضَرُورَةِ مَنْصِبِ الاجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ لَا يَبْلُغُ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ فِي الْعِلْمِ إِلَّا وَقَدْ قَرَعَ سَمْعَهُ أَدْلَةُ خَلْقِ الْعَالَمِ، وَأَوْصَافُ الْخَالِقِ، وَبَعْنَةُ الرُّسُلِ، وَإِعْجَازُ الْقُرْآنِ. فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ، وَذَلِكَ مُحَصَّلُ لِلْمَعْرِفَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، مُجَاوِزُ بِصَاحِبِهِ حَدِّ التَّقْلِيدِ، وَإِنْ لَمْ يَمَارِسْ صَاحِبُهُ صَنْعَةَ الْكَلَامِ. فَهَذَا مِنْ لَوَازِمِ مَنْصِبِ الاجْتِهَادِ، حَتَّى لَوْ تَصَوَّرَ مُقَلِّدٌ مُحَضَّرٌ فِي تَصْدِيقِ الرَّسُولِ وَأَصُولِ الْإِيمَانِ لَجَازَ لَهُ الاجْتِهَادُ فِي الْفُرُوعِ.

4044. أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: فَعِلْمُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ؛ أَعْنِي الْقَدْرَ الَّذِي يُفْهَمُ بِهِ خِطَابُ الْعَرَبِ، وَعَادَتُهُمْ فِي الاسْتِعْمَالِ إِلَى حَدِّ يُمَيِّزُ بَيْنَ صَرِيحِ الْكَلَامِ، وَظَاهِرِهِ، وَمُجْمَلِهِ، وَحَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، وَعَامِّهِ وَخَاصِّهِ، وَمُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَمُطْلَقِهِ وَمُقَيَّدِهِ، وَنَصِّهِ وَفَحْوَاهُ، وَلَحْنِهِ وَمَفْهُومِهِ.

4045. وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَبْلُغَ دَرَجَةَ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ وَالْمُبَرِّدِ، ۱۱ وَلَا أَنْ يَعْرِفَ جَمِيعَ اللُّغَةِ، وَيَتَعَمَّقَ فِي النَّحْوِ، بَلِ الْقَدْرَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَسْتَوِلِي بِهِ عَلَى مَوَاقِعِ الْخِطَابِ، وَدَرْكِ حَقَائِقِ الْمَقَاصِدِ مِنْهُ.

4046. وَأَمَّا الْعِلْمَانِ الْمُتَمَّمَانِ:

4047. فَأَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَذَلِكَ فِي آيَاتِ وَأَحَادِيثَ مَحْصُورَةٍ.

4048. وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُهُ عَلَى حِفْظِهِ، بَلْ كُلُّ وَاقِعَةٍ يُفْتَى فِيهَا بِآيَةٍ أَوْ حَدِيثٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَتِلْكَ الْآيَةَ لَيْسَتْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْسُوخِ، وَهَذَا يَعْنِي الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ.

4049. **الثاني:** وهو يخصُّ السُّنَّةَ: مَعْرِفَةُ الرُّوَايَةِ، وَتَمْيِيزُ الصَّحِيحِ مِنْهَا عَنِ الْفَاسِدِ، وَالْمَقْبُولِ عَنِ الْمَرْدُودِ. فَإِنَّ مَا لَا يَنْقُلُهُ الْعَدْلُ عَنِ الْعَدْلِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ.

4050. **والتَّخْفِيفُ فِيهِ:** أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ يُفْتِي بِهِ مِمَّا قَبْلَتْهُ الْأُمَّةُ فَلَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى النَّظَرِ فِي إِسْنَادِهِ. وَإِنْ خَالَفَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَعْرِفَ رَوَاتَهُ، وَعَدَا تَتَّهَمُ. فَإِنْ كَانُوا مَشْهُورِينَ عِنْدَهُ، كَمَا يَرَوِيهِ الشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكٍ / عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَثَلًا، اعْتَمَدَ عَلَيْهِ. فَهَؤُلَاءِ قَدْ تَوَاتَرَ عِنْدَ النَّاسِ عَدَا تَتَّهَمُ وَأَحْوَالُهُمْ، وَالْعَدَالَةُ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالْخِبْرَةِ وَالْمُشَاهَدَةِ، أَوْ بِتَوَاتُرِ الْخَبَرِ. فَمَا نَزَلَ عَنْهُ فَهُوَ تَقْلِيدٌ، وَذَلِكَ بَأَنَّ يُقْلَدَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمًا فِي أَخْبَارِ الصَّحِيحَيْنِ، وَأَنْهُمَا مَا رَوَوْهَا إِلَّا عَمَّنْ عَرَفُوا عَدَا تَتَّهَمُ. فَهَذَا مُجَرَّدُ تَقْلِيدٍ. وَإِنَّمَا يَزُولُ التَّقْلِيدُ بَأَنَّ يَعْرِفَ أَحْوَالَ الرُّوَاةِ بِتَسَامُعِ أَحْوَالِهِمْ وَسِيرِهِمْ، ثُمَّ يَنْظُرُ فِي سِيرِهِمْ أَنَّهَا تَقْتَضِي الْعَدَالَةَ أَمْ لَا. وَذَلِكَ طَوِيلٌ، وَهُوَ فِي زَمَانِنَا مَعَ كَثْرَةِ الْوَسَائِطِ عَسِيرٌ.

4051. **والتَّخْفِيفُ فِيهِ:** أَنْ يُكْتَفَى بِتَعْدِيلِ الْإِمَامِ الْعَدْلِ بَعْدَ أَنْ عَرَفْنَا أَنَّ مَذْهَبَهُ فِي التَّعْدِيلِ مَذْهَبٌ صَحِيحٌ. فَإِنَّ الْمَذَاهِبَ مُخْتَلِفَةً فِيمَا يُعَدَّلُ بِهِ وَيُجْرَحُ. فَإِنْ مَنْ مَاتَ قَبْلَنَا بِزَمَانٍ امْتَنَعَتِ الْخِبْرَةُ وَالْمُشَاهَدَةُ فِي حَقِّهِ. وَلَوْ شَرَطْنَا أَنْ تَتَوَاتَرَ سِيرَتُهُ فَذَلِكَ لَا يُصَادَفُ إِلَّا فِي الْأَئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ. فَيُقْلَدُ فِي مَعْرِفَةِ سِيرَتِهِ عَدْلًا فِيمَا يُخْبِرُ |عَنْهَا|، فَيُقْلَدُ فِي تَعْدِيلِهِ بَعْدَ أَنْ عَرَفْنَا صِحَّةَ مَذْهَبِهِ فِي التَّعْدِيلِ.

4052. فَإِنْ جَوَّزْنَا لِلْمُفْتِيِ الْإِعْتِمَادَ عَلَى الْكُتُبِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي ارْتَضَى الْأَئِمَّةُ رَوَاتَهَا قَصَرَ الطَّرِيقُ عَلَى الْمُفْتِيِ. وَإِلَّا طَالَ الْأَمْرُ، وَعَسَرَ الْخَطْبُ فِي هَذَا الزَّمَانِ، مَعَ كَثْرَةِ الْوَسَائِطِ. وَلَا يَزَالُ الْأَمْرُ يَزْدَادُ شِدَّةً بِتَعَاقُبِ الْأَعْصَارِ.

4053. **فَهَذِهِ هِيَ الْعُلُومُ الثَّمَانِيَّةُ الَّتِي يُسْتَفَادُ بِهَا مَنْصِبُ الْاجْتِهَادِ.**

4054. وَمُعْظَمُ ذَلِكَ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ فُنُونٍ: عِلْمُ الْحَدِيثِ، وَعِلْمُ اللُّغَةِ، وَعِلْمُ ١١
أَصُولِ الْفِقْهِ.

4055. فَأَمَّا الْكَلَامُ وَتَفَارِيعُ الْفِقْهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِمَا، وَكَيْفَ يَحْتَاجُ إِلَى تَفَارِيعِ الْفِقْهِ، وَهَذِهِ التَّفَارِيعُ يُوَلِّدُهَا الْمُجْتَهِدُونَ وَيَحْكُمُونَ فِيهَا بَعْدَ حَيَاةِ مَنْصِبِ الْاجْتِهَادِ، فَكَيْفَ تَكُونُ شَرْطًا فِي مَنْصِبِ الْاجْتِهَادِ وَتَقْدُمُ الْاجْتِهَادِ عَلَيْهَا شَرْطًا؟ نَعَمْ

إِنَّمَا يَحْصُلُ مَنْصِبُ الاجْتِهَادِ فِي زَمَانِنَا بِمُمَارَسَتِهِ، فَهُوَ طَرِيقُ تَحْصِيلِ الدَّرَجَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَلَمْ يَكُنِ الطَّرِيقُ فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ ذَلِكَ. وَيُمْكِنُ الْآنَ سُلُوكُ طَرِيقِ الصَّحَابَةِ أَيْضًا.

4056. دَقِيقَةٌ فِي التَّخْفِيفِ يَغْفُلُ عَنْهَا الْأَكْثَرُونَ:

4057. اجْتِمَاعُ هَذِهِ الْعُلُومِ الثَّمَانِيَةِ إِنَّمَا يُشْتَرَطُ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ الَّذِي يُفْتِي فِي جَمِيعِ الشَّرْعِ.

4058. وَلَيْسَ الْاجْتِهَادُ عِنْدِي مَنْصِبًا لَا يَتَجَزَّأُ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَنَالَ الْعَالِمُ مَنْصِبَ

الاجتهاد في بعض الأحكام دون بعض، فَمَنْ عَرَفَ طُرُقَ النَّظَرِ الْقِيَاسِيِّ فَلَهُ أَنْ يُفْتِيَ فِي مَسْأَلَةٍ قِيَاسِيَّةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاهِرًا فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ. فَمَنْ يَنْظُرُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُشْتَرَكَةِ يَكْفِيهِ أَنْ يَكُونَ فَقِيهَ النَّفْسِ، عَارِفًا بِأَصُولِ الْفَرَائِضِ وَمَعَانِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ حَصَلَ الْأَخْبَارُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي مَسْأَلَةِ تَحْرِيمِ الْمُسْكِرَاتِ، أَوْ فِي مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ. فَلَا اسْتِمْدَادَ لِنَظَرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْهَا، وَلَا تَعَلُّقَ لِتِلْكَ الْأَحَادِيثِ بِهَا، فَمِنْ أَيْنَ تَصِيرُ الْغَفْلَةُ عَنْهَا أَوْ الْقُصُورُ عَنْ / مَعْرِفَتِهَا نَقْصًا؟ وَمَنْ عَرَفَ أَحَادِيثَ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذَّمِّيِّ وَطُرُقَ التَّصَرُّفِ فِيهِ فَمَا يَضُرُّهُ قُصُورُهُ عَنْ عِلْمِ النَّحْوِ الَّذِي يُعَرِّفُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: 6) وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا فِي مَعْنَاهُ.

[354/2]

4059. وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمُفْتِي أَنْ يُجِيبَ عَنْ كُلِّ مَسْأَلَةٍ، فَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً، فَقَالَ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ مِنْهَا: لَا أَدْرِي. وَكَمْ تَوَقَّفَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، بَلِ الصَّحَابَةُ، فِي الْمَسَائِلِ. فَإِذَا لَا يُشْتَرَطُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِيمَا يُفْتِي، فَيُفْتِي فِيمَا يَدْرِي وَيَدْرِي أَنَّهُ يَدْرِي، وَيُمَيِّزُ بَيْنَ مَا لَا يَدْرِي وَبَيْنَ مَا يَدْرِي، فَيَتَوَقَّفُ فِيمَا لَا يَدْرِي، وَيُفْتِي فِيمَا يَدْرِي.

الرُّكْنُ الثَّالِثُ: الْمُجْتَهِدُ فِيهِ

4060. وَالْمُجْتَهِدُ فِيهِ: كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ.

4061. وَاحْتَرَزْنَا بِالشَّرْعِيِّ عَنِ الْعَقْلِيَّاتِ وَمَسَائِلِ الْكَلَامِ، فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهَا وَاحِدٌ، وَالْمُصِيبَ وَاحِدٌ، وَالْمُخْطِئَ آثِمٌ. وَإِنَّمَا نَعْنِي بِالْمُجْتَهِدِ فِيهِ مَا لَا يَكُونُ الْمُخْطِئُ فِيهِ آثِمًا. وَوُجُوبُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالزَّكَوَاتِ وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ مِنْ جَلِيَّاتِ الشَّرْعِ فِيهَا أدَلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ يَأْتُمُّ فِيهَا الْمُخَالَفُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مَحَلَّ الاجْتِهَادِ ١١.

4062. فَهَذِهِ هِيَ الْأَرْكَانُ.

4063. فَإِذَا صَدَرَ الاجْتِهَادُ التَّامُّ مِنْ أَهْلِهِ، وَصَادَفَ مَحَلَّهُ، كَانَ مَا أَدَّى إِلَيْهِ الاجْتِهَادُ حَقًّا وَصَوَابًا كَمَا سَيَأْتِي.

4064. وَقَدْ ظَنَّ ظَانُونَ أَنَّ شَرْطَ الْمُجْتَهِدِ أَنْ لَا يَكُونَ نَبِيًّا، فَلَمْ يُجَوِّزُوا الاجْتِهَادَ لِلنَّبِيِّ، وَأَنَّ شَرْطَ الاجْتِهَادِ أَنْ لَا يَقَعَ فِي زَمَنِ النُّبُوَّةِ. فَنَرَسُمُ فِيهِ مَسْأَلَتَيْنِ.

4065. |1| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ فِي زَمَانِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَمَنَعَهُ قَوْمٌ وَأَجَازَهُ قَوْمٌ، وَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ لِلْقَضَاةِ وَالْوُلَاةِ فِي غَيْبَتِهِ، لَا فِي حُضُورِ النَّبِيِّ ﷺ.

الاجتهاد في زمن
النبي صلى الله
عليه وسلم

4066. وَالَّذِينَ جَوَّزُوا: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ بِالْإِذْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَكْفِي سُكُوتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ اخْتَلَفَ الْمُجَوِّزُونَ فِي وَقُوعِهِ.

4067. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي حَضْرَتِهِ وَغَيْبَتِهِ، وَأَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ بِالْإِذْنِ أَوْ السُّكُوتِ. لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّعَبُّدِ بِهِ اسْتِحَالَةٌ فِي ذَاتِهِ، وَلَا يُفْضَى إِلَى مُحَالٍ وَلَا إِلَى مَفْسَدَةٍ، وَإِنْ أَوْجَبْنَا الصَّلَاحَ فَيَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ لُطْفًا يَقْتَضِي ارْتِبَاطَ صَلَاحِ الْعِبَادِ بِتَعَبُّدِهِمْ بِالِاجْتِهَادِ، لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَوْ نَصَّ لَهُمْ عَلَى قَاطِعٍ لَبَغَوْا وَعَصَوْا.

4068. فَإِنْ قِيلَ: الاجْتِهَادُ مَعَ النَّصِّ مُحَالٌ، وَتَعَرَّفَ الْحُكْمُ بِالنَّصِّ بِالْوَحْيِ الصَّرِيحِ مُمَكِّنٌ، فَكَيْفَ يَرُدُّهُمْ إِلَى وَرَاطَةِ الظَّنِّ؟

4069. قُلْنَا: فَإِذَا قَالَ لَهُمْ: أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْكُمْ مَا أَدَّى إِلَيْهِ

[355/2]

اجْتِهَادُكُمْ، وَقَدْ تَعَبَّدْتُمْ بِالِاجْتِهَادِ وَالْقِيَّاسِ، فَهَذَا نَصٌّ. وَقَوْلُكُمْ: الْاجْتِهَادُ
مَعَ النَّصِّ مُحَالٌ، مُسَلَّمٌ، وَلَكِنْ لَمْ يَنْزِلْ نَصٌّ فِي الْوَاقِعَةِ. وَإِمْكَانُ النَّصِّ لَا
يُضَادُّ / الْاجْتِهَادَ، وَإِنَّمَا يُضَادُّهُ نَفْسُ النَّصِّ. كَيْفَ وَقَدْ تَعَبَّدَ النَّبِيُّ ﷺ
بِالْقَضَاءِ بِقَوْلِ الشُّهُودِ حَتَّى قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ
يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ» وَكَانَ يُمَكِّنُ نَزُولَ الْوَحْيِ بِالْحَقِّ الصَّرِيحِ فِي
كُلِّ وَاقِعَةٍ، حَتَّى لَا يَحْتَاجَ إِلَى الرَّجْمِ بِالظَّنِّ وَخَوْفِ الْخَطَا.

4070. فَأَمَّا وَقُوعُهُ: فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى وَقُوعِهِ فِي غَيْبَتِهِ، بِدَلِيلِ قِصَّةِ
مُعَاذٍ، فَأَمَّا فِي حَضَرَتِهِ فَلَمْ يَقُمْ فِيهِ دَلِيلٌ.

4071. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ لِعَمْرُو بْنِ الْعَاصِ: «أَحْكَمْ» فِي بَعْضِ الْقَضَايَا. فَقَالَ:
«أَجْتِهَدُ وَأَنْتَ حَاضِرٌ؟» فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنْ أَصَبْتَ فَلَكَ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ
فَلَكَ أَجْرٌ». وَقَالَ لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَلِرَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: «اجْتِهَدَا فَإِنْ أَصَبْتُمَا
فَلَكُمَا عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَإِنْ أَخْطَأْتُمَا فَلَكُمَا حَسَنَةٌ».

4072. قُلْنَا: حَدِيثُ مُعَاذٍ مَشْهُورٌ قَبْلَتَهُ الْأُمَّةُ. وَهَذِهِ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا تَثْبُتُ. وَإِنْ ثَبَّتَ
اِحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِهِمَا، أَوْ فِي وَاقِعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي جَوَازِ
الِاجْتِهَادِ مُطْلَقًا فِي زَمَانِهِ.

4073. |2| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَلْ يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِالِاجْتِهَادِ
اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم
فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ؟

4074. وَالنَّظَرُ فِي الْجَوَازِ وَالْوُقُوعِ. وَالْمُخْتَارُ جَوَازُ تَعَبُّدِهِ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُحَالٍ
فِي ذَاتِهِ وَلَا يُفْضِي إِلَى الْإِمْحَالِ وَمُفْسَدَةٍ.

4075. فَإِنْ قِيلَ: الْمَانِعُ مِنْهُ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اسْتِكْشَافِ الْحُكْمِ بِالْوَحْيِ الصَّرِيحِ فَكَيْفَ
يَرْجُمُ بِالظَّنِّ؟

4076. قُلْنَا: فَإِذَا اسْتَكْشَفَ، فَقِيلَ لَهُ حَكَمْنَا عَلَيْكَ أَنْ تَجْتِهَدَ، وَأَنْتَ مُتَعَبِّدٌ بِهِ، فَهَلْ
لَهُ أَنْ يُنَازَعَ اللَّهُ فِيهِ، أَوْ يُلْزَمُهُ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ صَلَاحَهُ فِيمَا تَعَبَّدَ بِهِ؟!

4077. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ ﷺ نَصٌّ قَاطِعٌ يُضَادُّ الظَّنَّ، وَالظَّنُّ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالُ الْخَطَا،
فَهُمَا مُتَضَادَّانِ؟

4078. قُلْنَا: إِذَا قِيلَ لَهُ ظَنُّكَ عَلَامَةُ الْحُكْمِ، فَهُوَ يَسْتَيْقِنُ الظَّنَّ وَالْحُكْمَ جَمِيعًا، فَلَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ. وَكَذَلِكَ اجْتِهَادُ غَيْرِهِ عِنْدَنَا. وَيَكُونُ كَظَنِّهِ صِدْقَ الشُّهُودِ. فَإِنَّهُ يَكُونُ مُصِيبًا، وَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مُزَوَّرًا فِي الْبَاطِنِ.

4079. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ سَاوَاهُ غَيْرُهُ فِي كَوْنِهِ مُصِيبًا بِكُلِّ حَالٍ فَلْيَجْزُ لَغَيْرِهِ أَنْ يُخَالَفَ قِيَاسَهُ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ.

4080. قُلْنَا: لَوْ تَعَبَّدَ بِذَلِكَ لَجَازَ، وَلَكِنْ دَلَّ الدَّلِيلُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِ مُخَالَفَةِ اجْتِهَادِهِ عليه السلام، كَمَا دَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ مُخَالَفَةِ اجْتِهَادِ الْأُمَّةِ كَافَّةً، كَمَا دَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ مُخَالَفَةِ اجْتِهَادِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَالْحَاكِمِ، لِأَنَّ صَلَاحَ الْخَلْقِ فِي اتِّبَاعِ رَأْيِ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ وَكَافَّةِ الْأُمَّةِ. فَكَذَلِكَ النَّبِيُّ. وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ يُرَجَّحُ اجْتِهَادُهُ لِكَوْنِهِ مَعْصُومًا عَنِ الْخَطَأِ دُونَ غَيْرِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ عَلَيْهِ الْخَطَأَ وَلَكِنْ لَا يُقَرَّرُ عَلَيْهِ.

4081. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ وُرُودُ التَّعَبُّدِ بِمُخَالَفَةِ اجْتِهَادِهِ، وَذَلِكَ يُنَاقِضُ الْإِتِّبَاعَ، وَيُنْفِرُ عَنِ الْإِنْقِيَادِ؟

4082. قُلْنَا: إِذَا عَرَفْتَهُمْ عَلَى لِسَانِهِ بِأَنَّ حُكْمَهُمْ اتِّبَاعُ ظَنِّهِمْ وَإِنْ خَالَفَ ظَنُّ النَّبِيِّ عليه السلام، كَانَ / اتِّبَاعُهُ فِي امْتِثَالِ مَا رَسَمَهُ لَهُمْ، كَمَا فِي الْقَضَاءِ بِالشُّهُودِ. فَإِنَّهُ لَوْ قَضَى النَّبِيُّ بِشَهَادَةِ شَخْصَيْنِ لَمْ يَعْرِفْ فِسْقَهُمَا، فَشَهِدَا عِنْدَ حَاكِمٍ عَرَفَ فِسْقَهُمَا لَمْ يَقْبَلْهَا.

4083. وَأَمَّا التَّنْفِيرُ فَلَا يَحْصُلُ، بَلْ تَكُونُ مُخَالَفَتُهُ فِيهِ كَمُخَالَفَتِهِ فِي الشَّفَاعَةِ، وَفِي تَأْيِيرِ النَّخْلِ، وَمَصَالِحِ الدُّنْيَا.

4084. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ قَاسَ فَرْعًا عَلَى أَصْلٍ أَفَيَجُوزُ إِيرَادُ الْقِيَاسِ عَلَى فَرْعِهِ أَمْ لَا؟ إِنْ قُلْتُمْ: لَا، فَمُحَالٌ، لِأَنَّهُ صَارَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِ. وَإِنْ قُلْتُمْ: نَعَمْ، فَكَيْفَ يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَى الْفَرْعِ؟

4085. قُلْنَا: يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ، وَعَلَى كُلِّ فَرْعٍ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى إِلْحَاقِهِ بِأَصْلِ، لِأَنَّهُ صَارَ أَصْلًا بِالْإِجْمَاعِ وَالنَّصِّ. فَلَا يُنْظَرُ إِلَى مَا أَخَذَهُمْ. كَيْفَ وَمَا أَلْحَقَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فَقَدْ جَوَّزَ بَعْضُهُمُ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ عِلَّةَ الْأَصْلِ؟!

هل وقع من النبي
صلي الله عليه
وسلم الحكم
بالاجتهاد

4086. أَمَّا الْوُقُوعُ فَقَدْ قَالَ بِهِ قَوْمٌ، وَأَنْكَرَهُ آخَرُونَ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ فَرِيقٌ ثَالِثٌ. وَهُوَ الْأَصَحُّ، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ قَاطِعٌ.

4087. اخْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِهِ: بَأَنَّهُ عُوتِبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَسَارَى الْبَدْرِ، وَقِيلَ لَهُ: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْخَبَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال: 67) وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ نَزَلَ عَذَابٌ مَا نَجَا مِنْهُ إِلَّا عُمَرُ» لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ أَشَارَ بِالْقَتْلِ، وَلَوْ كَانَ قَدْ حَكَمَ بِالنَّصِّ لَمَا عُوتِبَ.

4088. قُلْنَا: لَعَلَّهُ كَانَ مُخَيَّرًا بِالنَّصِّ بَيْنَ إِطْلَاقِ الْكُلِّ أَوْ قَتْلِ الْكُلِّ أَوْ فِدَاءِ الْكُلِّ، فَأَشَارَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِتَعْيِينِ الْإِطْلَاقِ عَلَى سَبِيلِ الْمَنْعِ عَنْ غَيْرِهِ. فَنَزَلَ الْعِتَابُ مَعَ الَّذِينَ عَيَّنُوا لَهُ، لَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَكِنْ وَرَدَ بِصِغَةِ الْجَمْعِ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَوْلَيْكَ خَاصَّةً.

4089. وَاخْتَجَّجُوا: بَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: «لَا يُخْتَلَى خِلَافُهَا وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا» قَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْحَرَ. فَقَالَ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْحَرَ».

4090. وَقَالَ فِي الْحَجِّ: «هُوَ لِلْأَبَدِ، وَلَوْ قُلْتُ لِعَامِنَا لَوَجَبَ». وَنَزَلَ مَنْزِلًا لِلْحَرْبِ فَقِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ بَوْحِي فَسَمْعًا وَطَاعَةً، وَإِنْ كَانَ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ فَهُوَ لَيْسَ مَنْزِلُ مَكِيدَةٍ. فَقَالَ: بَلْ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ، فَرَحَلَ.

4091. قُلْنَا: أَمَّا الْإِذْحَرُ فَلَعَلَّهُ كَانَ نَزَلَ الْوَحْيُ بِأَنْ لَا يَسْتَشْنِي الْإِذْحَرَ إِلَّا عِنْدَ قَوْلِ الْعَبَّاسِ، أَوْ كَانَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَاضِرًا فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِإِجَابَةِ الْعَبَّاسِ.

4092. وَأَمَّا الْحَجُّ فَمَعْنَاهُ: لَوْ قُلْتُ لِعَامِنَا لَمَّا قُلْتُهُ إِلَّا عَنْ وَحْيٍ وَلَوْ جَبَّ لَا مَحَالَةَ. وَأَمَّا الْمَنْزِلُ فَذَلِكَ اجْتِهَادٌ فِي مَصَالِحِ الدُّنْيَا. وَذَلِكَ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ، إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أُمُورِ الدِّينِ.

4093. اخْتَجَّ الْمُنْكَرُونَ لِذَلِكَ بِأُمُورٍ:

4094. أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ لِأَجَابَ عَنْ كُلِّ سُؤَالٍ، وَلَمَّا انْتَظَرَ الْوَحْيَ.

4095. الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُجْتَهِدًا لَنَقِلَ ذَلِكَ عَنْهُ وَاسْتَفَاضَ.

4096. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُ وَيَتَغَيَّرَ، فَيَتَّهَمَ بِسَبَبِ

تَغْيِيرِ الرَّأْيِ.

4097. قُلْنَا: أَمَّا أَنْتَظَرُ الْوَحْيَ فَلَعَلَّهُ كَانَ حَيْثُ لَمْ يَنْقَدِحْ لَهُ اجْتِهَادُ، أَوْ فِي حُكْمٍ لَا يَدْخُلُهُ الاجْتِهَادُ، أَوْ نُهِيَ عَنِ الاجْتِهَادِ فِيهِ. وَأَمَّا الْإِسْتِفَاضَةُ بِالنَّقْلِ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَطَّلِعِ النَّاسُ عَلَيْهِ / وَإِنْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِهِ. أَوْ لَعَلَّهُ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِالاجْتِهَادِ إِذَا لَمْ يَنْزِلْ نَصٌّ، وَكَانَ يَنْزِلُ النَّصُّ، فَيَكُونُ كَمَنْ تُعَبَّدُ بِالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ إِنْ مَلَكَ النَّصَابَ وَالزَّادَ فَلَمْ يَمْلِكْ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا.

[357/2]

4098. وَأَمَّا التُّهْمَةُ بِتَغْيِيرِ الرَّأْيِ فَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهَا، فَقَدْ اتُّهِمَ بِسَبَبِ النَّسخِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ (النحل: 101) وَلَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى اسْتِحَالَةِ النَّسخِ.

4099. كَيْفَ وَقَدْ عَوِضَ هَذَا الْكَلَامُ بِجَنَسِهِ، فَقِيلَ: لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا بِالاجْتِهَادِ لَفَاتَهُ ثَوَابُ الْمُجْتَهِدِينَ، وَلَكَانَ ثَوَابُ الْمُجْتَهِدِينَ أَجْزَلَ مِنْ ثَوَابِهِ؟

4100. وَهَذَا أَيْضًا فَاسِدٌ: لِأَنَّ ثَوَابَ تَحْمِيلِ الرِّسَالَةِ وَالْأَدَاءِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ ثَوَابٍ. ١١

4101. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِوَضْعِ الْعِبَادَاتِ، وَنُصْبِ الزَّكَوَاتِ وَتَقْدِيرَاتِهَا بِالاجْتِهَادِ؟

4102. قُلْنَا: لَا مُحِيلَ لِذَلِكَ، وَلَا يُفْضِي إِلَى مُحَالٍ وَمَفْسَدَةٍ. وَلَا بُعْدَ فِي أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى صَلَاحَ عِبَادِهِ فِيمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُ رَسُولِهِ، لَوْ كَانَ الْأَمْرُ مَبْنِيًّا عَلَى الصَّلَاحِ.

4103. وَمَنْعَ الْقَدَرِيَّةِ هَذَا، وَقَالُوا: إِنْ وَافَقَ ظَنُّهُ الصَّلَاحُ فِي الْبَعْضِ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يُوَافِقَ فِي الْجَمِيعِ. وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُلْقِيَ اللَّهُ فِي اجْتِهَادِ رَسُولِهِ مَا فِيهِ صَلَاحُ عِبَادِهِ. هَذَا هُوَ الْجَوَازُ الْعَقْلِيُّ.

4104. أَمَّا وَقُوعُهُ فَبَعِيدٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَالًا، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ كَانَ عَنْ وَحْيٍ صَرِيحٍ نَاصٍّ عَلَى التَّفْصِيلِ.

النَّظَرُ الثَّانِي فِي: أَحْكَامِ الاجْتِهَادِ

4105. وَالنَّظَرُ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ:

4106. فِي تَأْثِيمِهِ،

4107. وَتَخْطِئَتِهِ وَإِصَابَتِهِ،

4108. وَتَحْرِيمِ التَّقْلِيدِ عَلَيْهِ،

4109. وَتَحْرِيمِ نَقْضِ حُكْمِهِ الصَّادِرِ عَنِ الاجْتِهَادِ.

4110. فَهَذِهِ اخْمَاسَةٌ | أَحْكَامٍ.

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ

النَّظَرُ فِي تَأْثِيمِ الْمُخْطِئِ فِي الاجْتِهَادِ

4111. وَالْإِثْمُ يَنْتَفِي عَنْ كُلِّ مَنْ جَمَعَ صِفَاتِ الْمُجْتَهِدِينَ إِذَا تَمَّ الاجْتِهَادُ فِي مَحَلِّهِ. فَكُلُّ اجْتِهَادٍ تَامٍ إِذَا صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ، وَصَادَفَ مَحَلَّهُ، فَثَمَرَتُهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ. وَالْإِثْمُ عَنِ الْمُجْتَهِدِ مَنْفِيٌّ.

4112. وَالَّذِي نَخْتَارُهُ: أَنَّ الْإِثْمَ وَالْخَطَأَ مُتَلَازِمَانِ، فَكُلُّ مُخْطِئٍ آثِمٌ. وَكُلُّ آثِمٍ مُخْطِئٌ. وَمَنْ انْتَفَى عَنْهُ الْإِثْمُ انْتَفَى عَنْهُ الْخَطَأُ.

4113. فَلْنَقْدِّمَ حُكْمَ الْإِثْمِ أَوَّلًا: فَتَقُولُ:

4114. النَّظَرِيَّاتُ تَنْقَسِمُ إِلَى ظَنِّيَّةٍ وَقَطْعِيَّةٍ.

4115. فَلَا إِثْمَ فِي الظَّنِّيَّاتِ، إِذَا لَا خَطَأَ فِيهَا.

4116. وَالْمُخْطِئُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ آثِمٌ.

أقسام القطعيات

4117. وَالْقَطْعِيَّاتُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ: كَلَامِيَّةٌ، وَأُصُولِيَّةٌ، وَفِقْهِيَّةٌ:

4118. أَمَّا الْكَلَامِيَّةُ: فَتَعْنِي بِهَا الْعَقْلِيَّاتُ الْمَحْضَةُ. وَالْحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ. وَمَنْ أَخْطَأَ الْحَقَّ فِيهَا فَهُوَ آثِمٌ. وَيَدْخُلُ فِيهِ حَدُوثُ الْعَالَمِ، وَإِثْبَاتُ الْمُحْدَثِ، وَصِفَاتِهِ الْوَاجِبَةِ وَالْجَائِزَةِ وَالْمُسْتَحِيلَةِ، وَبَعْثَةُ الرُّسُلِ، وَتَصْدِيقُهُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ، وَجَوَازُ

الرُّؤْيَى، وَخَلَقُ الْأَعْمَالِ، وَإِرَادَةُ الْكَائِنَاتِ، وَجَمِيعُ مَا الْكَلَامُ فِيهِ مَعَ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالْمُبْتَدِعَةِ.

4119. وَحَدُّ الْمَسَائِلِ الْكَلَامِيَّةِ الْمَحْضَةِ مَا يَصِحُّ لِلنَّاظِرِ دَرْكُ حَقِيقَتِهِ بِنَظَرِ الْعَقْلِ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ. فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ: الْحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ، وَمَنْ أَخْطَأَهُ فَهُوَ آثِمٌ. فَإِنْ أَخْطَأَ / فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ. وَإِنْ أَخْطَأَ فِيمَا لَا يَمْنَعُهُ مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَعْرِفَةِ رَسُولِهِ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَى، وَخَلَقِ الْأَعْمَالِ، وَإِرَادَةِ الْكَائِنَاتِ، وَأَمْثَالِهَا، فَهُوَ آثِمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْحَقِّ، وَضَالَ، وَمُخْطِئٌ مِنْ حَيْثُ أَخْطَأَ الْحَقَّ الْمُتَيَقَّنَ،^{١١} وَمُبْتَدِعٌ مِنْ حَيْثُ قَالَ قَوْلًا مُخَالَفًا لِلْمَشْهُورِ بَيْنَ السَّلَفِ. وَلَا يَلْزَمُ الْكُفْرُ.

|358/2|

4120. وَأَمَّا الْأُصُولِيَّةُ: فَتُعْنِي بِهَا كَوْنُ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، وَكَوْنُ الْقِيَاسِ حُجَّةً، وَكَوْنُ خَبَرِ الْوَاحِدِ حُجَّةً. وَمِنْ جُمْلَتِهِ خِلَافُ مَنْ جَوَّزَ خِلَافَ الْإِجْمَاعِ الْمُنْبَرِمِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعَصْرِ، وَخِلَافَ الْإِجْمَاعِ الْحَاصِلِ عَنِ اجْتِهَادٍ، وَمَنْعَ الْمَصِيرِ إِلَى أَحَدِ قَوْلِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عِنْدَ اتِّفَاقِ الْأُمَّةِ بَعْدَهُمْ عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ. وَمِنْ جُمْلَتِهِ اعْتِقَادُ كَوْنِ الْمُصِيبِ وَاحِدًا فِي الظَّنِّيَّاتِ. فَإِنَّ هَذِهِ مَسَائِلُ أَدَلَّتْهَا قَطْعِيَّةٌ وَالْمُخَالَفُ فِيهَا آثِمٌ مُخْطِئٌ.

القطعيات
الأصولية

4121. وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى الْقَطْعِيَّاتِ وَالظَّنِّيَّاتِ فِي أَدْرَاجِ الْكَلَامِ فِي جُمْلَةِ الْأُصُولِ.

4122. وَأَمَّا الْفِقْهِيَّةُ: فَالْقَطْعِيَّةُ مِنْهَا وَجُوبُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَتَحْرِيمُ الزَّنا وَالْقَتْلِ وَالسَّرِقَةِ وَالشُّرْبِ، وَكُلُّ مَا عَلِمَ قَطْعًا مِنْ دِينِ اللَّهِ. فَالْحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ وَهُوَ الْمَعْلُومُ. وَالْمُخَالَفُ فِيهَا آثِمٌ.

القطعيات
الفقهية

4123. ثُمَّ يُنْظَرُ: فَإِنْ أَنْكَرَ مَا عَلِمَ ضَرُورَةً مِنْ مَقْصُودِ الشَّارِعِ، كَانْكَارِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَالسَّرِقَةِ وَوُجُوبِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِنْكَارَ لَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ مُكَذِّبٍ بِالشَّرْعِ. وَإِنْ عَلِمَ قَطْعًا بِطَرِيقِ النَّظَرِ لَا بِالضَّرُورَةِ، كَكَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، وَكَوْنِ الْقِيَاسِ وَخَبَرِ الْوَاحِدِ حُجَّةً، وَكَذَلِكَ الْفِقْهِيَّاتُ الْمَعْلُومَةُ بِالْإِجْمَاعِ، فَهِيَ قَطْعِيَّةٌ، فَمُنْكَرُهَا لَيْسَ بِكَافِرٍ لِكِنَّهُ آثِمٌ وَمُخْطِئٌ.

4124. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ حَكَمْتُمْ بِأَنَّ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ضَرُورِيٌّ، وَلَا يُعْرَفُ

ذَلِكَ إِلَّا بِصِدْقِ الرَّسُولِ، وَصِدْقِ الرَّسُولِ نَظَرِيٌّ؟

4125. قُلْنَا: نَعْنِي بِهِ أَنَّ إِيْجَابَ الشَّارِعِ لَهُ مَعْلُومٌ تَوَاتُرًا أَوْ ضَرُورَةً، أَمَّا أَنْ مَا أَوْجَبَهُ فَهُوَ وَاجِبٌ، فَذَلِكَ نَظَرِيٌّ يُعْرَفُ بِالنَّظَرِ فِي الْمُعْجَزَةِ الْمُصَدِّقَةِ. وَمَنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ صِدْقَهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْتَرِفَ بِهِ. فَإِنْ أَنْكَرَهُ فَذَلِكَ لِتَكْذِيبِهِ الشَّارِعَ [عَلَيْهِ السَّلَامُ]، وَمُكْذِبُهُ كَافِرٌ، فَلِذَلِكَ كَفَرْنَا بِهِ. أَمَّا مَا عَدَاهُ مِنَ الْفَقِهِيَّاتِ الظَّنِّيَّةِ الَّتِي لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ فَهُوَ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، فَلَيْسَ فِيهَا عِنْدَنَا حَقٌّ مُعَيَّنٌ، وَلَا إِثْمٌ عَلَى الْمُجْتَهِدِ إِذَا تَمَّمَ اجْتِهَادَهُ وَكَانَ مِنْ أَهْلِهِ.

4126. فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ النَّظَرِيَّاتِ قِسْمَانِ: قَطْعِيَّةٌ وَظَنِّيَّةٌ. فَالْمُخْطِئُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ إِثْمٌ.

4127. وَلَا إِثْمٌ فِي الظَّنِّيَّاتِ أَصْلًا، لَا عِنْدَ مَنْ قَالَ: الْمُصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ، وَلَا عِنْدَ مَنْ قَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ. هَذَا هُوَ / مَذْهَبُ الْجَمَاهِيرِ.

[359/2]

4128. وَقَدْ ذَهَبَ بِشَرِّ الْمَرِيسِيِّ إِلَى إِلْحَاقِ الْفُرُوعِ بِالْأُصُولِ، وَقَالَ: فِيهَا حَقٌّ وَاحِدٌ مُتَعَيَّنٌ، وَالْمُخْطِئُ إِثْمٌ. وَذَهَبَ الْجَاحِظُ وَالْعَنْبَرِيُّ إِلَى إِلْحَاقِ الْأُصُولِ بِالْفُرُوعِ. وَقَالَ الْعَنْبَرِيُّ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْأُصُولِ أَيْضًا مُصِيبٌ. وَلَيْسَ فِيهَا حَقٌّ وَاحِدٌ مُتَعَيَّنٌ. وَقَالَ الْجَاحِظُ: 11 فِيهَا حَقٌّ وَاحِدٌ مُتَعَيَّنٌ، لَكِنَّ الْمُخْطِئَ فِيهَا مَعْذُورٌ غَيْرُ إِثْمٍ كَمَا فِي الْفُرُوعِ.

4129. فَلَنَرُسِّمَ فِي الرَّدِّ عَلَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَ مَسَائِلَ:

مذهب الجاحظ
والرد عليه

4130. 1 | مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ الْجَاحِظُ إِلَى أَنَّ مُخَالَفَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالذَّهْرِيَّةِ، إِنْ كَانَ مُعَانِدًا عَلَى خِلَافِ اعْتِقَادِهِ فَهُوَ إِثْمٌ. وَإِنْ نَظَرَ فَعَجَزَ عَنْ دَرْكِ الْحَقِّ فَهُوَ مَعْذُورٌ غَيْرُ إِثْمٍ. وَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَعْرِفْ وَجُوبَ النَّظَرِ، فَهُوَ أَيْضًا مَعْذُورٌ، وَإِنَّمَا الْإِثْمُ الْمُعَذَّبُ هُوَ الْمُعَانِدُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَهَؤُلَاءِ قَدْ عَجَزُوا عَنْ دَرْكِ الْحَقِّ، وَلَزِمُوا عَقَائِدَهُمْ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا اسْتَدَّ * عَلَيْهِمْ طَرِيقُ الْمَعْرِفَةِ.

* = انْسَدَّ

4131. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ لَيْسَ بِمَحَالٍ عَقْلًا، لَوْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ. فَهُوَ جَائِزٌ، وَلَوْ وَرَدَ التَّعَبُّدُ كَذَلِكَ لَوَقَعَ. وَلَكِنَّ الْوَاقِعَ خِلَافُ هَذَا. فَهُوَ بَاطِلٌ بِأَدْلَةٍ سَمْعِيَّةٍ ضَرُورِيَّةٍ. فَإِنَّا

كَمَا نَعْرِفُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ضَرُورَةً، فَيُعْلَمُ أَيْضًا ضَرُورَةُ أَنَّهُ أَمَرَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالْإِيمَانِ بِهِ وَاتِّبَاعِهِ، وَذَمَّهُمْ عَلَى إِصْرَارِهِمْ عَلَى عَقَائِدِهِمْ. وَلِذَلِكَ قَاتَلَ جَمِيعَهُمْ. وَكَانَ يَكْشِفُ عَنْ مُؤْتَزَّرٍ مَنْ بَلَغَ مِنْهُمْ وَيَقْتُلُهُ. وَيُعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الْمُعَانِدَ الْعَارِفَ مِمَّا يَقِلُّ، وَإِنَّمَا الْأَكْثَرُ الْمُقْلِدَةُ الَّذِينَ اعْتَقَدُوا دِينَ آبَائِهِمْ تَقْلِيدًا، وَلَمْ يَعْرِفُوا مُعْجَزَةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصِدْقَهُ. وَالْآيَاتُ الدَّالَّةُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى هَذَا لَا تُحْصَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ (ص: 27) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَذَلِكَ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَأْتِيَكُمْ بِبَيِّنَاتٍ﴾ (فصلت: 23) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (البجائية: 24) وَقَوْلِهِ ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ (المجادلة: 18) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ (البقرة: 10) أَي: شَكٌّ.

4132. وَعَلَى الْجُمْلَةِ ذَمُّ اللَّهِ تَعَالَى وَالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُكَذِّبِينَ مِنَ الْكُفَّارِ مِمَّا لَا يَنْحَصِرُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

4133. وَأَمَّا قَوْلُهُ: كَيْفَ يُكَلِّفُهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ؟ قُلْنَا: نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّهُ كَلَّفَهُمْ، أَمَّا أَنَّهُمْ يُطِيقُونَ أَوْ لَا يُطِيقُونَ فَلْيَنْظُرْ فِيهِ؛ بَلْ نَبَّهَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ أَقْدَرُهُمْ عَلَيْهِ بِمَا رَزَقَهُمْ مِنَ الْعَقْلِ، وَنَصَبَ مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَبَعَثَ مِنَ الرُّسُلِ الْمُؤَيَّدِينَ بِالْمُعْجَزَاتِ الَّذِينَ نَبَّهُوا الْعُقُولَ، وَحَرَّكُوا دَوَاعِيَ النَّظَرِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ عَلَى اللَّهِ لِأَحَدٍ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ.

4134. |2| مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيُّ إِلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، كَمَا / فِي الْفُرُوعِ.

مذهب العنبري
والرد عليه
|360/2|

4135. فَنَقُولُ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِمَا هُمْ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُنْتَهَى مَقْدُورِهِمْ فِي الطَّلَبِ، فَهَذَا غَيْرُ مُحَالٍ عَقْلًا. وَلَكِنَّهُ بَاطِلٌ إِجْمَاعًا وَشَرْعًا، كَمَا سَبَقَ رَدُّهُ عَلَى الْجَا حِظِّ. وَإِنْ عَنِيتَ بِهِ أَنَّ مَا اعْتَقَدَهُ فَهُوَ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ، فَنَقُولُ: كَيْفَ يَكُونُ قَدَمُ الْعَالَمِ وَخُدُوثُهُ حَقًّا، وَإِثْبَاتُ الصَّانِعِ وَنَفْيُهُ حَقًّا، وَتَصَدِيقُ الرَّسُولِ وَتَكْذِيبُهُ حَقًّا؟ وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ وَضْعِيَّةً كَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَرَامًا عَلَى زَيْدٍ، وَحَلَالًا لِعَمْرٍو، إِذَا وُضِعَ كَذَلِكَ.

أَمَّا الْأُمُورُ الذَّاتِيَّةُ فَلَا تَتَّبِعُ الْإِعْتِقَادَ، بَلِ الْإِعْتِقَادُ يَتَّبِعُهَا.

4136. فَهَذَا الْمَذْهَبُ شَرٌّ مِنْ مَذْهَبِ الْجَاحِظِ. فَإِنَّهُ أَقْرَبُ بِأَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ، وَلَكِنْ جَعَلَ الْمُخْطِئَ مَعْدُورًا. بَلْ هُوَ شَرٌّ مِنْ مَذْهَبِ الشُّوفِسْطَائِيَّةِ، لِأَنَّهُمْ نَفَوْا حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ. وَهَذَا قَدْ أَثْبَتَ الْحَقَائِقُ ثُمَّ جَعَلَهَا تَابِعَةً لِلْإِعْتِقَادَاتِ. فَهَذَا أَيْضًا لَوْ وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ لَكَانَ مُحَالًا، بِخِلَافِ مَذْهَبِ الْجَاحِظِ. وَقَدْ اسْتَبْشَعَ إِخْوَانُهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ هَذَا الْمَذْهَبَ، فَأَنْكَرُوهُ وَأَوَّلُوهُ. وَقَالُوا: أَرَادَ بِهِ اخْتِلَافَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَسَائِلِ الْكَلَامِيَّةِ الَّتِي لَا يَلْزَمُ فِيهَا تَكْفِيرٌ، كَمَسْأَلَةِ الرُّوْيَةِ، وَخَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَخَلْقِ الْقُرْآنِ وَإِرَادَةِ الْكَائِنَاتِ؛ لِأَنَّ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارَ فِيهَا مُتَشَابِهَةٌ، وَأَدِلَّةُ الشَّرْعِ فِيهَا مُتَعَارِضَةٌ. وَكُلُّ فَرِيقٍ ذَهَبَ إِلَى مَا رَأَاهُ أَوْفَقَ لِكَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَلِيقَ بِعَظَمَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَثَبَاتِ دِينِهِ. فَكَانُوا فِيهِ مُصِيبِينَ وَمَعْدُورِينَ.

4137. فَنَقُولُ: إِنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ فِيهِ مُصِيبُونَ فَهَذَا مُحَالٌ عَقْلًا، لِأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ ذَاتِيَّةٌ لَا تَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ، بِخِلَافِ التَّكْلِيفِ. فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ قَدِيمًا وَمَخْلُوقًا أَيْضًا، بَلْ أَحَدُهُمَا، وَالرُّوْيَةُ مُحَالًا وَمُمْكِنًا أَيْضًا، وَالْمَعَاصِي بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَخَارِجَةٌ عَنْ إِرَادَتِهِ، أَوْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مَخْلُوقًا فِي حَقِّ زَيْدٍ، قَدِيمًا فِي حَقِّ عَمْرٍو. بِخِلَافِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَرْجِعُ إِلَى أَوْصَافِ الذَّوَاتِ.

4138. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ، لَكِنَّ الْمُخْطِئَ مَعْدُورٌ غَيْرُ أَثِمٍ، فَهَذَا لَيْسَ بِمُحَالٍ عَقْلًا، لَكِنَّهُ بَاطِلٌ بِدَلِيلِ الشَّرْعِ، وَاتَّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ عَلَى ذَمِّ الْمُبْتَدِعَةِ وَمُهَاجَرَتِهِمْ، وَقَطْعِ الصُّحْبَةِ مَعَهُمْ، وَتَشْدِيدِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، مَعَ تَرْكِ التَّشْدِيدِ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِي مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ وَفُرُوعِ الْفِقْهِ. فَهَذَا مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ دَلِيلٌ قَاطِعٌ. وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ إِعْتِقَادَ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ جَهْلٌ، وَالْجَهْلُ بِاللَّهِ حَرَامٌ مَذْمُومٌ. وَالْجَهْلُ بِجَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدَمِ كَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ، وَشُمُولِ إِرَادَتِهِ الْمَعَاصِي، وَشُمُولِ قُدْرَتِهِ فِي التَّعَلُّقِ بِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ، كُلُّ ذَلِكَ جَهْلٌ بِاللَّهِ، وَجَهْلٌ بِدِينِ / اللَّهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَرَامًا. وَمَهْمَا كَانَ الْحَقُّ فِي نَفْسِهِ وَاحِدًا مُتَعَيَّنًا كَانَ أَحَدُهُمَا مُعْتَقِدًا لِلشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ

عَلَيْهِ، فَيَكُونُ جَاهِلًا.

4139. فَإِنْ قِيلَ: يَبْطُلُ هَذَا بِالْجَهْلِ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ، وَبِالْجَهْلِ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ، كَجَهْلِهِ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ الْأَمِيرَ فِي الدَّارِ، وَلَيْسَ فِيهَا، وَأَنَّ الْمَسَافَةَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ أَمَّا هِيَ عَلَيْهَا.

4140. قُلْنَا: أَمَّا الْفَقْهِيَّاتُ فَلَا يَتَصَوَّرُ الْجَهْلُ فِيهَا، إِذْ لَيْسَ فِيهَا حَقٌّ مُعَيَّنٌ. وَأَمَّا الدُّنْيَوِيَّاتُ فَلَا ثَوَابَ فِي مَعْرِفَتِهَا، وَلَا عِقَابَ عَلَى الْجَهْلِ فِيهَا. وَأَمَّا مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى فَفِيهَا ثَوَابٌ، وَفِي الْجَهْلِ بِهَا عِقَابٌ. وَالْمُسْتَنْدُ فِيهِ الْإِجْمَاعُ دُونَ دَلِيلِ الْعَقْلِ. وَإِلَّا فَدَلِيلُ الْعَقْلِ لَا يُحِيلُ حَطَّ الْمَأْثَمِ عَنِ الْجَاهِلِ بِاللَّهِ، فَضْلًا عَنِ الْجَاهِلِ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَفْعَالِهِ.

4141. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا يَأْتُمُّ بِالْجَهْلِ فِيمَا يَقْدَرُ فِيهِ عَلَى الْعِلْمِ، وَيُظْهَرُ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ. وَالْأَدْلَةُ غَامِضَةٌ، وَالشُّبُهَاتُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مُتَعَارِضَةٌ.

4142. قُلْنَا: وَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَإِثْبَاتِ النُّبُوتِ، وَتَمْيِيزِ الْمُعْجَزَةِ عَنِ السِّحْرِ، فَفِيهَا أَدْلَةُ غَامِضَةٌ. وَلَكِنَّهُ لَمْ يَنْتَهِ الْغُمُوضُ إِلَى حَدٍّ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ تَمْيِيزَ الشُّبْهَةِ عَنِ الدَّلِيلِ. فَكَذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ: عِنْدَنَا أَدْلَةُ قَاطِعَةٌ عَلَى الْحَقِّ. وَلَوْ تَصَوَّرَتْ مَسْأَلَةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا لَكُنَّا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا تَكْلِيفَ عَلَى الْخَلْقِ فِيهَا.

4143. [3] مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ بَشَرُ الْمَرِيسِيِّ إِلَى أَنَّ الْإِثْمَ غَيْرُ مَحْطُوطٍ عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْفُرُوعِ، بَلْ فِيهَا حَقٌّ مُعَيَّنٌ، وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ. فَمَنْ أَخْطَأَ فَهُوَ آثِمٌ كَمَا فِي الْعَقْلِيَّاتِ. لَكِنَّ الْمُخْطِئَ قَدْ يُكْفَرُ كَمَا فِي أَصْلِ الْإِلَهِيَّةِ وَالنُّبُوتِ، وَقَدْ يُفْسَقُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَةِ وَخَلْقِ الْقُرْآنِ وَنَظَائِرِهَا. وَقَدْ يُقْتَصَرُّ عَلَى مُجَرَّدِ التَّائِبِ كَمَا فِي الْفَقْهِيَّاتِ. وَتَابَعَهُ عَلَى هَذَا مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ ابْنُ عُلْيَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ الْأَصَمُّ. وَوَافَقَهُ جَمِيعُ نَفَاةِ الْقِيَاسِ، وَمِنْهُمْ الْإِمَامِيَّةُ. وَقَالُوا: لَا مَجَالَ لِلظَّنِّ فِي الْأَحْكَامِ. لَكِنَّ الْعَقْلَ قَاضٍ بِالنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُ دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ قَاطِعٌ. فَمَا أَثْبَتَهُ قَاطِعٌ سَمْعِيٌّ فَهُوَ ثَابِتٌ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ. وَمَا لَمْ يُثْبِتْهُ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ قَطْعًا وَلَا مَجَالَ لِلظَّنِّ فِيهِ. وَإِنَّمَا اسْتَقَامَ هَذَا لَهُمْ

الْإِثْمُ فِي حَقِّ
الْمُجْتَهِدِ فِي الْفُرُوعِ

4144. لَا تَنكَارِهِمُ الْقِيَاسَ وَخَبَرَ الْوَاحِدِ. وَرَبَّمَا أَنْكَرُوا أَيْضًا الْقَوْلَ بِالْعُمُومِ وَالظَّاهِرِ الْمُحْتَمَلِ، حَتَّى يَسْتَقِيمَ لَهُمْ هَذَا الْمَذْهَبُ. وَمَا ذَكَرُوهُ هُوَ اللَّازِمُ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، وَيَلْزَمُهُمْ عَلَيْهِ مَنَعُ الْمُقْلَدِ مِنْ اسْتِفْتَاءِ الْمُخَالِفِينَ. وَقَدْ رَكِبَ بَعْضُ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ رَأْسَهُ فِي الْوَفَاءِ بِهَذَا الْمَذْهَبِ، وَقَالَ: يَجِبُ عَلَى الْعَامِّيِّ النَّظَرُ وَطَلَبُ الدَّلِيلِ.

4145. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُقْلَدُ الْعَالِمَ أَصَابَ الْعَالِمُ * أَمْ أَخْطَأَ. وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِ هَذَا الْمَذْهَبِ دَلِيلَانِ:

* من المخطوط: 1256، وفي غيرها تحريف

4146. الْأَوَّلُ: مَا سَنَذْكُرُهُ فِي تَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَنُبَيِّنُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ لَيْسَ / فِيهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ، وَلَا فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. وَالْأَدِلَّةُ الظَّنِّيَّةُ لَا تَدُلُّ لِدَاتِهَا، وَتَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ. فَتَكْلِيفُ الْإِصَابَةِ لِمَا لَمْ يُنْصَبْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ. وَإِذَا بَطَلَ الْإِجَابُ بَطَلَ التَّائِيْمُ. فَانْتِفَاءُ الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ يُنتِجُ نَفْيَ التَّكْلِيفِ، وَنَفْيُ التَّكْلِيفِ يُنتِجُ نَفْيَ الْإِثْمِ. وَلِذَلِكَ يُسْتَدَلُّ تَارَةً بِنَفْيِ الْإِثْمِ عَلَى نَفْيِ التَّكْلِيفِ، كَمَا يُسْتَدَلُّ فِي مَسْأَلَةِ التَّصْوِيبِ. وَيُسْتَدَلُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِانْتِفَاءِ التَّكْلِيفِ عَلَى انْتِفَاءِ الْإِثْمِ. فَإِنَّ النَّتِيْجَةَ تَدُلُّ عَلَى الْمُنْتَجِ كَمَا يَدُلُّ الْمُنْتَجُ عَلَى النَّتِيْجَةِ.

[362/2]

231 ب

4147. الدَّلِيلُ الثَّانِي: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَرْكِ النِّكَيرِ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَمَسْأَلَةِ الْعَوْلِ، وَمَسْأَلَةِ الْحَرَامِ، وَسَائِرِ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا. فَكَانُوا يَتَشَاوَرُونَ وَيَتَفَرَّقُونَ مُخْتَلِفِينَ، وَلَا يَعْتَرِضُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ فَتْوَى الْعَامَّةِ، وَلَا يَمْنَعُ الْعَامَّةَ مِنْ تَقْلِيدِهِ، وَلَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْحُكْمِ بِاجْتِهَادِهِ. وَهَذَا مُتَوَاتِرٌ تَوَاتُرًا لَا شَكَّ فِيهِ. وَقَدْ بَالِغُوا فِي تَخْطِئَةِ الْخَوَارِجِ وَمَانِعِي الزَّكَاةِ. وَمَنْ نَصَبَ إِمَامًا مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ، أَوْ رَأَى نَصَبَ إِمَامَيْنِ. بَلْ لَوْ أَنْكَرَ مُنْكَرٌ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَتَحْرِيمَ السَّرْقَةِ وَالزَّانَا لِبَالِغُوا فِي التَّائِيْمِ وَالتَّشْدِيدِ، لِأَنَّ فِيهَا أَدِلَّةً قَاطِعَةً. فَلَوْ كَانَ سَائِرُ الْمُجْتَهِدَاتِ كَذَلِكَ لَأَثْمُوا وَأَنْكَرُوا.

4148. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُمْ أَثْمُوا وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا، أَوْ أَضْمَرُوا التَّائِيْمَ وَلَمْ يُظْهِرُوا خَوْفَ الْفِتْنَةِ وَالْهَرَجِ.

4149. قُلْنَا: الْعَادَةُ تُحِيلُ اِنْدِرَاسَ التَّائِبِ وَالْإِنْكَارَ، مَعَ كَثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ وَالْوَقَائِعِ، بَلْ لَوْ وَقَعَ لَتَوَفَّرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى النُّقْلِ، كَمَا نَقَلُوا الْإِنْكَارَ عَلَى مَانِعِي الزَّكَاةِ، وَمَنْ اسْتَبَاحَ الدَّارَ، وَعَلَى الْخَوَارِجِ فِي تَكْفِيرِ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ، وَعَلَى قَاتِلِي عُثْمَانَ. وَلَوْ جَازَ أَنْ يُتَوَهَّمُ اِنْدِرَاسُ مِثْلِ هَذَا لَجَازَ أَنْ يُدَّعَى أَنَّ بَعْضَهُمْ نَقَضَ حُكْمَ بَعْضٍ، وَأَنَّهُمْ اقْتَتَلُوا فِي الْمُجْتَهِدَاتِ، وَمَنَعُوا الْعَوَامَّ مِنَ التَّقْلِيدِ لِلْمُخَالَفِينَ، أَوْ لِلْعُلَمَاءِ، أَوْ أَوْجَبُوا عَلَى الْعَوَامِّ النَّظَرَ، أَوْ اتَّبَعَ إِمَامٌ مُعَيَّنٌ مَعْصُومٌ.

4150. ثُمَّ نَقُولُ: تَوَاتَرَ إِلَيْنَا تَعْظِيمُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، مَعَ كَثْرَةِ الْاِخْتِلَافَاتِ، إِذْ كَانَ تَوْقِيرُهُمْ وَتَسْلِيمُهُمْ لِلْمُجْتَهِدِ الْعَمَلِ بِاجْتِهَادِهِ وَتَقْرِيرُهُ عَلَيْهِ أَعْظَمَ مِنَ التَّوْقِيرِ وَالْمُجَامَلَةِ وَالتَّسْلِيمِ فِي زَمَانِنَا، وَبَيْنَ عُلَمَائِنَا. وَلَوْ اعْتَقَدَ بَعْضُهُمْ فِي الْبَعْضِ التَّعَصُّبَ وَالتَّائِبَ بِالْاِخْتِلَافِ لَتَهَاجَرُوا وَلَتَقَاطَعُوا وَارْتَفَعَتِ الْمُجَامَلَةُ وَامْتَنَعَ التَّوْقِيرُ وَالتَّعْظِيمُ. فَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ مِنَ التَّائِبِ لِلْفِتْنَةِ فَمُحَالٌ، فَإِنَّهُمْ حَيْثُ اعْتَقَدُوا ذَلِكَ لَمْ تَأْخُذْهُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ، وَلَا مَنَعَهُمْ ثَوْرَانُ الْفِتْنَةِ، وَهَيَجَانُ الْقِتَالِ، حَتَّى جَرَى فِي قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ، وَفِي وَاقِعَةِ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ ۱۱ وَالْخَوَارِجِ مَا جَرَى. فَهَذَا تَوَهُّمٌ مُحَالٌ.

4151. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ نُقِلَ الْإِنْكَارُ وَالتَّشْدِيدُ وَالتَّائِبُ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَلَا يَتَّقِي اللَّهُ زَيْدُ بْنُ / ثَابِتٍ يَجْعَلُ ابْنَ ابْنِ ابْنًا، وَلَا يَجْعَلُ أَبَا الْأَبِ أَبًا؟» وَقَالَ أَيْضًا: «مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ فِي الْمَالِ النِّصْفَ وَالثُّلُثَيْنِ». وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَخْبِرُوا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ أَنَّهُ أَحْبَطَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ لَمْ يَتُبْ».

[363/2]

4152. قُلْنَا: مَا تَوَاتَرَ إِلَيْنَا مِنْ تَعْظِيمِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَتَسْلِيمِهِمْ لِكُلِّ مُجْتَهِدٍ أَنْ يَحْكُمَ وَيُفْتِيَ، وَلِكُلِّ عَامِيٍّ أَنْ يُقْلَدَ مَنْ شَاءَ، جَاوَزَ حَدًّا لَا يُشَكُّ فِيهِ. فَلَا يُعَارِضُهُ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا يُوثَقُ بِهَا.

4153. ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ ظَنَّ بِمُخَالَفِهِ أَنَّهُ خَالَفَ دَلِيلًا قَاطِعًا فَعَلَيْهِ التَّائِبُ وَالْإِنْكَارُ. وَإِنَّمَا نُقِلَ إِلَيْنَا فِي مَسَائِلَ مَعْدُودَةٍ ظَنَّ أَصْحَابُهَا أَنَّ أَدِلَّتْهَا قَاطِعَةٌ، فَظَنَّ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ الْحِسَابَ مَقْطُوعٌ بِهِ، فَلَا يَكُونُ فِي الْمَالِ نِصْفٌ وَثُلُثَانٍ. وَظَنَّتْ

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ حَسَمَ الذَّرَائِعِ مَقْطُوعٌ بِهِ، فَمَنَعَتْ مَسْأَلَةَ الْعَيْنَةِ. وَقَدْ أَخْطَأَ فِي هَذَا الظَّنِّ. فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ أَيْضًا ظَنِّيَّةٌ، وَلَا يَجِبُ عِصْمَتُهَا عَنْ مِثْلِ هَذَا الْغَلَطِ. أَمَّا عِصْمَةُ جُمْلَةِ الصَّحَابَةِ عَنِ الْعِصْيَانِ بِتَعْظِيمِ الْمُخَالَفِينَ وَتَرْكِ تَأْثِيمِهِمْ لَوْ أَثْمُوا فَوَاجِبٌ.

الْحُكْمُ الثَّانِي لِلْاجْتِهَادِ:

التَّصْوِيبُ وَالتَّخْطِئَةُ

4154. وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا، وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

4155. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: قَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي الظَّنِّاتِ مُصِيبٌ.

4156. وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ.

4157. وَاخْتَلَفَ الْفَرِيقَانِ جَمِيعًا فِي أَنَّهُ هَلْ فِي الْوَاقِعَةِ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ لِلَّهِ تَعَالَى هُوَ مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ؟

4158. فَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مُحَقِّقُو الْمَصُوبَةِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْوَاقِعَةِ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ يُطْلَبُ بِالظَّنِّ، بَلِ الْحُكْمُ يَتَّبِعُ الظَّنَّ. وَحُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مُجْتَهِدٍ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ. وَهُوَ الْمُخْتَارُ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْقَاضِي.

4159. وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمَصُوبَةِ إِلَى أَنَّ فِيهِ حُكْمًا مُعَيَّنًا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ الطَّلَبُ، إِذْ لَا بُدَّ لِلطَّلَبِ مِنْ مَطْلُوبٍ. لَكِنْ لَمْ يُكَلَّفِ الْمُجْتَهِدُ إِصَابَتَهُ، فَلِذَلِكَ كَانَ مُصِيبًا وَإِنْ أَخْطَأَ ذَلِكَ الْحُكْمَ الْمُعَيَّنَ الَّذِي لَمْ يُؤْمَرْ بِإِصَابَتِهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ أَدَّى مَا كُفِّ، فَأَصَابَ مَا عَلَيْهِ.

4160. وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِيهِ حُكْمًا مُعَيَّنًا لِلَّهِ تَعَالَى، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ أَمْ لَا:

4161. فَقَالَ قَوْمٌ: لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ دَفِينٍ يَعْتُرُ الطَّالِبُ عَلَيْهِ بِالِاتِّفَاقِ، فَلِمَنْ عَثَرَ عَلَيْهِ أَجْرَانِ، وَلِمَنْ حَادَ عَنْهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ لِأَجْلِ سَعْيِهِ وَطَلَبِهِ. ١١

4162. وَالَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ عَلَيْهِ دَلِيلًا اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ عَلَيْهِ دَلِيلًا قَاطِعًا، أَوْ ظَنِّيًّا. فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ قَاطِعٌ، وَلَكِنَّ الْإِثْمَ مَحْطُوطٌ عَنِ الْمُخْطِئِ لِعُمُوضِ الدَّلِيلِ

|364/2|

وَخَفَائِهِ. وَمِنْ هَذَا تَمَادَى بِشَرِّ الْمَرِيسِيِّ فِي إِتْمَامِ هَذَا الْقِيَاسِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ قَطْعِيًّا أَثِمَ الْمُخْطِئُ كَمَا / فِي سَائِرِ الْقَطْعِيَّاتِ. وَهُوَ تَمَامُ الْوَفَاءِ بِقِيَاسِ مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ.

4163. ثُمَّ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ عَلَيْهِ دَلِيلًا ظَنِّيًّا اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْمُجْتَهِدَ هَلْ أُمِرَ بِإِصَابَةِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ:

4164. فَقَالَ قَوْمٌ: لَمْ يُكَلَّفِ الْمُجْتَهِدُ إِصَابَتَهُ، لِخَفَائِهِ وَغُمُوضِهِ. فَلِذَلِكَ كَانَ مَعْدُورًا وَمَأْجُورًا.

4165. وَقَالَ قَوْمٌ: أُمِرَ بِطَلْبِهِ، وَإِذَا أَخْطَأَ لَمْ يَكُنْ مَأْجُورًا، لَكِنْ حُطَّ الْإِثْمُ عَنْهُ تَخْفِيفًا.

4166. هَذَا تَفْصِيلُ الْمَذَاهِبِ.

4167. وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا، وَهُوَ الَّذِي نَقَطَعَ بِهِ وَنَخْطِئُ الْمُخَالَفَ فِيهِ: أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي الظَّنِّيَّاتِ مُصِيبٌ، وَأَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

4168. وَسَنَكْشِفُ الْغِطَاءَ عَنْ ذَلِكَ بِفَرْضِ الْكَلَامِ فِي طَرَفَيْنِ:

4169. الطَّرَفُ الْأَوَّلُ: مَسْأَلَةٌ فِيهَا نَصٌّ لِلشَّارِعِ، وَقَدْ أَخْطَأَ مُجْتَهِدُ النَّصِّ. فَنَقُولُ: يُنْظَرُ، فَإِنْ كَانَ النَّصُّ مِمَّا هُوَ مَقْدُورٌ عَلَى بُلُوغِهِ لَوْ طَلَبَهُ الْمُجْتَهِدُ بِطَرِيقِهِ، فَقَصَّرَ وَلَمْ يَطْلُبْ، فَهُوَ مُخْطِئٌ، وَأَثِمٌ بِسَبَبِ تَقْصِيرِهِ، لِأَنَّهُ كَلَّفَ الطَّلَبَ الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ، فَتَرَكَهُ فَعَصَى، وَأَثِمٌ وَأَخْطَأَ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ.

4170. أَمَّا إِذَا لَمْ يَبْلُغْهُ النَّصُّ لَا لِتَقْصِيرٍ مِنْ جِهَتِهِ، لَكِنْ لِعَائِقٍ مِنْ جِهَةِ بَعْدِ الْمَسَافَةِ، وَتَأْخِيرِ الْمُبْلَغِ، فَالنَّصُّ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ. فَقَدْ يُسَمَّى مُخْطِئًا مَجَازًا، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ أَخْطَأَ مَا لَوْ بَلَغَهُ لَصَارَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ. وَلَكِنَّهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ. فَلَيْسَ مُخْطِئًا حَقِيقَةً. وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ بَعْدَ أَنْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى جِبْرِيلَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيُخْبِرَهُ بِتَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ، فَلَا يَكُونُ النَّبِيُّ مُخْطِئًا، لِأَنَّ خِطَابَ اسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ بَعْدَ لَمْ يَبْلُغْهُ، فَلَا يَكُونُ تَحْوِيلُ الْقِبْلَةِ حُكْمًا فِي حَقِّهِ قَبْلَ نُزُولِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا يَكُونُ مُخْطِئًا فِي صَلَاتِهِ. فَلَوْ نَزَلَ فَأَخْبِرَهُ وَأَهْلُ مَسْجِدِ قُبَاءَ يُصَلُّونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَلَمْ يَخْرُجْ بَعْدَ

إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا مُنَادٍ مِنْ جِهَتِهِ، فَلْيَسُوا مُخْطِئِينَ، إِذْ ذَلِكَ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِمْ قَبْلَ بُلُوغِهِ.

4171. فَلَوْ بَلَغَ ذَلِكَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَاسْتَمَرَ سُكَّانُ مَكَّةَ عَلَى اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ قَبْلَ بُلُوغِ الْخَبَرِ إِلَيْهِمْ، فَلْيَسُوا مُخْطِئِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مُقْصِرِينَ.

4172. وَكَذَلِكَ نُقِلَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «إِنَّا كُنَّا نُخَابِرُ أَرْبَعِينَ سَنَةً حَتَّى رَوَى لَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ ۝ النَّهْيَ عَنِ الْمُخَابَرَةِ» فَلَيْسَ ذَلِكَ خَطَأً مِنْهُمْ قَبْلَ الْبُلُوغِ، لِأَنَّ الرَّاويَ غَابَ عَنْهُمْ، أَوْ قَصَرَ فِي الرَّوَايَةِ.

4173. فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا نَصٌّ، فَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا كَيْفَ يُتَصَوَّرُ الْخَطَأُ فِيهَا؟

4174. فَإِنْ قِيلَ: فَارْضُتُمُ الْمَسْأَلَةَ حَيْثُ لَا دَلِيلٌ عَلَى الْحُكْمِ الْمَنْصُوصِ، وَنَحْنُ نُخْطِئُهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَوَجَبَ عَلَيْهِ طَلَبُهُ، فَلَمْ يَعْثُرْ عَلَيْهِ.

4175. قُلْنَا: عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، أَوْ دَلِيلٌ ظَنِّيٌّ؟ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، فَلَمْ يَعْثُرْ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ، فَهُوَ أَثَمٌ عَاصٍ. وَيَجِبُ تَأْثِيمُهُ، وَحَيْثُ وَجَبَ تَأْثِيمُهُ وَجَبَتْ تَخْطِئَتُهُ، كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ فِقْهِيَّةً أَوْ أَصُولِيَّةً أَوْ كَلَامِيَّةً.

4176. وَإِنَّمَا / كَلَامُنَا فِي مَسَائِلَ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ. فَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْأَحْكَامَ | 365/2

الْفَقْهِيَّةَ كُلَّهَا قَطْعِيَّةٌ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَشَرٌ، فَنَحْنُ نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَسْأَلَةِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَمَسْأَلَةِ الْحَرَامِ، دَلِيلٌ قَاطِعٌ*. وَلَوْ كَانَ لَنَبَّهَ عَلَيْهِ مَنْ عَثَرَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرِهِ، وَلَشَدَّدَ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِمْ. فَإِنَّ الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَصٌّ صَرِيحٌ، أَوْ مَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ، عَلَى وَجْهِ يَقْطَعُ بِهِ، وَلَا يَتَطَرَّقُ الشَّكُّ إِلَيْهِ. وَالتَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ سَهْلٌ. أَفَيَقُولُونَ: لَمْ يَعْثُرْ عَلَيْهِ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَأَخْطَأَ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ الْحَقُّ؟ أَوْ عَرَفَهُ بَعْضُهُمْ وَكَتَمَهُ، أَوْ أَظْهَرَهُ فَلَمْ يَفْهَمْهُ الْآخَرُونَ، أَوْ فَهَمُوهُ فَعَانَدُوا الْحَقَّ، وَخَالَفُوا النَّصَّ الصَّرِيحَ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ؟! وَجَمِيعُ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ مَقْطُوعٌ بِبُطْلَانِهَا.

4177. وَمَنْ نَظَرَ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا عِلْمَ ضَرُورَةٍ انْتِفَاءً دَلِيلٍ قَاطِعٍ فِيهَا. وَإِذَا انْتَفَى الدَّلِيلُ فَتَكْلِيفُ الْإِصَابَةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ تَكْلِيفٌ مُحَالٌ.

* من أول

ف: 4176 إلى

قوله: «دليل

قاطع» ساقط من

الأميرية وهو في

المخطوط، وأثبتته

الشيخان: حافظ

52/4، والأشقر

411/2

فَإِذَا انْتَفَى التَّكْلِيفُ انْتَفَى الْخَطَأُ.

4178. فَإِنْ قِيلَ: عَلَيْهِ دَلِيلُ ظَنِّي بِالاتِّفَاقِ، فَمَنْ أَخْطَأَ الدَّلِيلَ الظَّنِّي فَقَدْ أَخْطَأَ.

4179. قُلْنَا: الْأَمَارَاتُ الظَّنِّيَّةُ لَيْسَتْ أَدَلَّةً بِأَعْيَانِهَا، بَلْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِالْإِضَافَاتِ،

فَرُبَّ دَلِيلٍ يُفِيدُ الظَّنَّ لَزِيدٍ، وَهُوَ بَعِيْنُهُ لَا يُفِيدُ الظَّنَّ لِعُمُرٍ، مَعَ إِحَاطَتِهِ بِهِ.

وَرُبَّمَا يُفِيدُ الظَّنَّ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ. بَلْ قَدْ يَقُومُ فِي حَقِّ

شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ دَلِيلَانِ مُتَعَارِضَانِ، كَانَ كُلُّ

وَاحِدٍ لَوْ انْفَرَدَ لِأَفَادَ الظَّنَّ.

4180. وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْأَدَلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ تَعَارُضٌ.

4181. وَبَيَانُهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَأَى التَّسْوِيَةَ فِي الْعَطَاءِ، إِذْ قَالَ: الدُّنْيَا بَلَغُ، كَيْفَ وَإِنَّمَا

عَمِلُوا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأُجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ. حَيْثُ قَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تُسَاوِي بَيْنَ

الْفَاضِلِ وَالْمَفْضُولِ؟ وَرَأَى عُمَرُ التَّفَاوُتَ، لِيَكُونَ ذَلِكَ تَرْغِيْبًا فِي طَلَبِ

الْفَضَائِلِ. وَلَآنَ أَصْلَ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ لِلَّهِ، وَيُوجِبُ الْإِسْتِحْقَاقَ. فَيَجُوزُ

أَنْ تُوجِبَ زِيَادَةُ قَدَمٍ وَمَقَامٍ فِي الْإِسْلَامِ؛ زِيَادَةُ فِي قَدْرِ الْإِسْتِحْقَاقِ.

4182. وَالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فَهَمَهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَلَمْ يُفِدْ إِيَّاهُ حَقُّهُ |

غَلَبَةُ الظَّنِّ، وَمَا رَأَاهُ عُمَرُ فَهَمَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يُفِدْ إِيَّاهُ حَقُّهُ | * غَلَبَةُ الظَّنِّ، وَلَا

مَا لَ قَلْبُهُ إِلَيْهِ. وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمَا.

4183. فَمَنْ خُلِقَ خَلْقَةً أَبِي بَكْرٍ فِي غَلَبَةِ التَّأَلُّهِ وَتَجْرِيدِ النَّظَرِ فِي الْآخِرَةِ، غَلَبَ عَلَى

ظَنِّهِ لَا مَحَالَةَ مَا ظَنَّهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَنْقَدْخْ فِي نَفْسِهِ إِلَّا ذَلِكَ. وَمَنْ خَلَقَهُ اللَّهُ

خَلْقَةً عُمَرُ، وَعَلَى حَالَتِهِ وَسَجِيَّتِهِ فِي الْإِلْتِفَاتِ إِلَى السِّيَاسَةِ، وَرِعَايَةِ مَصَالِحِ

الْخَلْقِ، وَضَبْطِهِمْ، وَتَحْرِيكِ دَوَاعِيهِمْ لِلْخَيْرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَمِيلَ نَفْسُهُ إِلَى مَا مَالَ

إِلَيْهِ عُمَرُ. مَعَ إِحَاطَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِدَلِيلِ صَاحِبِهِ.

4184. وَلَكِنَّ اخْتِلَافَ الْأَخْلَاقِ وَالْأَحْوَالِ وَالْمُمَارَسَاتِ يُوجِبُ اخْتِلَافَ الظُّنُونِ.

فَمَنْ مَارَسَ عِلْمَ الْكَلَامِ نَاسَبَ طَبْعَهُ أَنْوَاعَ مِنَ الْأَدَلَّةِ يَتَحَرَّكُ بِهَا ظَنُّهُ، لَا

يُنَاسِبُ ذَلِكَ طَبْعَ مَنْ مَارَسَ الْفِقْهَ. وَكَذَلِكَ مَنْ مَارَسَ الْوَعْظَ صَارَ مَائِلًا

إِلَى جِنْسِ ذَلِكَ الْكَلَامِ. بَلْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَخْلَاقِ: فَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ

* الزيادة من
المخطوط 1256،
1258

|366/2|

الْغَضَبُ مَالَتْ نَفْسُهُ / إِلَى كُلِّ مَا فِيهِ شَهَامَةٌ وَانْتِقَامٌ. وَمَنْ لَانَ طَبْعُهُ وَرَقَّ قَلْبُهُ
نَفَرَ عَنْ ذَلِكَ، وَمَالَ إِلَى مَا فِيهِ الرَّفْقُ وَالْمُسَاهَلَةُ.

4185. وَالْأَمَارَاتُ كَحَجَرِ الْمِغْنَاتِيسِ، تُحَرِّكُ طَبْعًا يُنَاسِبُهَا، كَمَا يُحَرِّكُ الْمِغْنَاتِيسُ
الْحَدِيدَ دُونَ النُّحَاسِ. بِخِلَافِ دَلِيلِ الْعَقْلِ: فَإِنَّهُ مُوجِبٌ لِدَاتِهِ. فَإِنْ تَسْلِمَ
الْمُقَدِّمَتَيْنِ عَلَى الشَّكْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي مَدَارِكِ الْعُقُولِ يُوجِبُ التَّصَدِيقَ
ضُرُورَةً بِالنَّاتِجَةِ.

4186. فَإِذَا لَا دَلِيلَ فِي الظَّنِّيَّاتِ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَمَا يُسَمَّى دَلِيلًا فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ
التَّجَوُّزِ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا مَالَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ.

4187. فَإِذَا أَصْلُ الْخَطَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِقَامَةُ الْفُقَهَاءِ لِلْأَدَلَّةِ الظَّنِّيَّةِ وَرَنًا، حَتَّى
ظَنُّوا أَنَّهَا أَدَلَّةٌ فِي أَنْفُسِهَا، لَا بِالْإِضَافَةِ. وَهُوَ خَطَأٌ مَحْضٌ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِهِ
الْبَرَاهِينُ الْقَاطِعَةُ.

4188. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: فِيهِ أَدَلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يُؤْتَمِ الْمُخْطِئُ
لِغُمُوضِ الدَّلِيلِ؟

4189. قُلْنَا: الشَّيْءُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَعْجُوزٍ عَنْهُ مُمْتَنِعٌ، وَإِلَى مَقْدُورٍ عَلَيْهِ عَلَى يُسْرِ،
وَإِلَى مَقْدُورٍ عَلَيْهِ عَلَى عُسْرِ. فَإِنْ كَانَ دَرْكُ الْحَقِّ الْمُعَيَّنِ مَعْجُوزًا عَنْهُ مُمْتَنِعًا،
فَالْتَّكْلِيفُ بِهِ مُحَالٌ. وَإِنْ كَانَ مَقْدُورًا عَلَى يُسْرِ فَالْتَّارِكُ لَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِمَّ قَطْعًا،
لَأَنَّهُ تَرَكَ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَقَدْ أُمِرَ بِهِ. وَإِنْ كَانَ مَقْدُورًا عَلَى عُسْرِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ
يَكُونَ الْعُسْرُ صَارَ سَبَبًا لِلرُّخْصَةِ وَحَطَّ التَّكْلِيفُ، كَاتِمَامِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ،
أَوْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ مَعَ الْعُسْرِ. فَإِنْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ مَعَ الْعُسْرِ فَتَرْكُهُ مَعَ الْقُدْرَةِ إِثْمٌ،
كَالصَّبْرِ عَلَى قِتَالِ الْكُفَّارِ مَعَ تَضَاعُفِ عَدَدِهِمْ، فَإِنَّهُ شَدِيدٌ جِدًّا وَعَسِيرٌ. وَلَكِنْ
يَعْصِي إِذَا تَرَكَهُ، لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَمْ يَزَلْ بِهِذَا الْعُسْرِ. وَكَذَلِكَ صَبْرُ الْمَرْأَةِ عَلَى
الضَّرَّاتِ، وَحُسْنِ التَّبَعْلِ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ جِهَادٌ شَدِيدٌ عَلَى النَّفْسِ، وَلَكِنَّهَا تَأْتِمُّ
بِتَرْكِهِ مَعَ ضَعْفِهَا وَعَجْزِهَا. وَكَذَلِكَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الدَّلِيلِ وَالشُّبْهَةِ فِي مَسْأَلَةِ
حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَدَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ، وَتَمْيِيزِهَا عَنِ السَّحْرِ، فِي غَايَةِ الْغُمُوضِ.
وَمَنْ أَخْطَأَ فِيهِ إِثْمٌ، بَلْ كَفَرَ وَاسْتَحَقَّ التَّخْلِيدَ فِي النَّارِ.

4190. وَكَذَلِكَ الْحَقُّ فِي الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ مَعَ الْعُسْرِ، إِنَّ أَمْرَ بِهِ فَالْمُخْطِئُ أَثَمٌ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِإِصَابَةِ الْحَقِّ، بَلْ بِحَسَبِ غَلَبَةِ الظَّنِّ، فَقَدْ أَدَّى مَا كُلَّفَ، وَأَصَابَ مَا هُوَ حُكْمٌ فِي حَقِّهِ، وَأَخْطَأَ مَا لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ، بَلْ هُوَ بِصَدَدٍ أَنْ يَصِيرَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ لَوْ خُوطِبَ بِهِ، أَوْ نُصِبَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ.

4191. فَإِذَا: الْحَاصِلُ أَنَّ الْإِصَابَةَ مُحَالٌ أَوْ مُمَكِّنٌ: وَلَا تَكْلِيفَ بِالْمُحَالِ، وَمَنْ أَمَرَ بِمُمَكِّنٍ فَتَرَكَهُ عَصَى وَأَثَمٌ. وَمُحَالٌ أَنْ يُقَالَ: هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ، لَكِنْ إِنْ خَالَفَ لَمْ يَعْصِ وَلَمْ يَأْثَمْ، وَكَانَ مَعْذُورًا. لِأَنَّ هَذَا يُنَاقِضُ حَدَّ الْأَمْرِ وَالْإِجَابِ، إِذْ حَدُّ الْإِجَابِ مَا يَتَعَرَّضُ تَارِكُهُ لِلْعِقَابِ وَالذَّمِّ.

4192. وَهَذَا تَقْسِيمُ قَاطِعٍ يَرْفَعُ الْخِلَافَ مَعَ كُلِّ مُنْصِفٍ، وَيَرُدُّ النَّزَاعَ إِلَى عِبَارَةٍ: وَهُوَ أَنَّ مَا لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ قَدْ أَخْطَأَهُ، وَذَلِكَ مُسَلَّمٌ. وَلَكِنَّهُ نَوْعٌ مَجَازٍ، كَتَخْطِئَةِ الْمُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ قَبْلَ بُلُوغِ الْخَبَرِ. ثُمَّ هَذَا الْمَجَازُ أَيْضًا إِنَّمَا / يَنْقَدِحُ فِي حُكْمِ نَزَلٍ مِنَ السَّمَاءِ، وَنُطْقَ بِهِ الرَّسُولُ، كَمَا فِي تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ وَمَسْأَلَةِ الْمُخَابَرَةِ. أَمَّا سَائِرُ الْمُجْتَهِدَاتِ الَّتِي يُلْحَقُ فِيهَا الْمُسْكُوتُ بِالْمَنْطُوقِ قِيَاسًا وَاجْتِهَادًا فَلَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ أَصْلًا، إِذِ الْحُكْمُ خِطَابٌ مَسْمُوعٌ أَوْ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ. وَمَالَيْسَ فِيهِ خِطَابٌ وَنُطْقٌ، فَلَا حُكْمَ فِيهِ أَصْلًا إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ.

[367/2]

4193. وَسَنَفَرِدُ لِهَذَا مَسْأَلَةً وَنُبَيِّنُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَشْبَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

4194. وَنَذْكُرُ الْآنَ شُبَهَ الْمُخَالَفِينَ، وَهِيَ أَرْبَعُ:

الأدلة العقلية
للقائلين
بالتخطئة

4195. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: هَذَا الْمَذْهَبُ فِي نَفْسِهِ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ قَلِيلُ النَّبِیْذِ مَثَلًا حَلَالًا حَرَامًا، وَالنِّكَاحُ بِلَا وَلِيٍّ صَحِيحًا بَاطِلًا، وَالْمُسْلِمُ إِذَا قَتَلَ كَافِرًا مُهْدَرًا وَمُقَادًّا، إِذْ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ مُصِيبٌ، فَإِذَا الشَّيْءُ وَنَقِیْضُهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ. وَتَبَجَّحَ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الدَّلِيلِ حَتَّى قَالَ: هَذَا مَذْهَبٌ أَوَّلُهُ سَفْسَطَةٌ، وَآخِرُهُ زَنْدَقَةٌ، لِأَنَّهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ يَجْعَلُ الشَّيْءَ وَنَقِیْضُهُ حَقًّا، وَبِالْآخِرِ يَرْفَعُ الْحَجَرَ وَيُخَيِّرُ الْمُجْتَهِدَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَقِیْضِهِ عِنْدَ تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ، وَيُخَيِّرُ

الْمُسْتَفْتَى لِتَقْلِيدِ مَنْ شَاءَ، وَيَنْتَقِي مِنَ الْمَذَاهِبِ أَطْيَبَهَا عِنْدَهُ.

4196. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا كَلَامُ فقيهٍ سَلِيمِ الْقَلْبِ، جَاهِلٍ بِالْأُصُولِ، وَبِحَدِّ النَّقِیْضَيْنِ، وَبِحَقِيقَةِ الْحُكْمِ، ظَانَ أَنَّ الْحِلَّ وَالْحُرْمَةَ وَصَفَ لِلْأَعْيَانِ. فَيَقُولُ: يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيذُ حَلَالًا حَرَامًا، كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيمًا حَدِيثًا. وَلَيْسَ يَدْرِي أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ خِطَابٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَعْيَانِ، بَلْ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ، وَلَا يَتَنَاقَضُ أَنْ يَحِلَّ لِزَيْدٍ مَا يَحْرُمُ عَلَى عَمْرٍو، كَالْمَنْكُوحَةِ: تَحِلُّ لِلزَّوْجِ وَتَحْرُمُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ، وَكَالْمَيْتَةِ: تَحِلُّ لِلْمُضْطَرِّ دُونَ الْمُخْتَارِ، وَكَالصَّلَاةِ: تَجِبُ عَلَى الطَّاهِرِ وَتَحْرُمُ عَلَى الْحَائِضِ. وَإِنَّمَا الْمُتَنَاقِضُ أَنْ يَجْتَمَعَ التَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ، فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ. فَإِذَا تَطَرَّقَ التَّعَدُّدُ وَالْإِنْفِصَالُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ انْتَفَى التَّنَاقُضُ، حَتَّى نَقُولَ: الصَّلَاةُ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ حَرَامٌ قُرْبَةً فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ.

4197. فَإِذَا اخْتَلَفَ الْأَحْوَالُ يَنْفِي التَّنَاقُضَ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اخْتِلَافُ الْأَحْوَالِ بِالْحَيْضِ وَالطَّهْرِ وَالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ، أَوْ بِالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، أَوْ غَلْبَةِ الظَّنِّ. فَالصَّلَاةُ حَرَامٌ عَلَى الْمُحْدِثِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مُحْدِثٌ، وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ إِذَا جَهِلَ كَوْنُهُ مُحْدِثًا. وَلَوْ قَالَ الشَّارِعُ: يَحِلُّ رُكُوبُ الْبَحْرِ لِمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ السَّلَامَةُ، وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْهَلَاكُ، فَغَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْجَبَانِ الْهَلَاكُ، وَعَلَى ظَنِّ الْجَسُورِ السَّلَامَةُ، حَرَّمَ عَلَى الْجَبَانِ، وَحَلَّ لِلْجَسُورِ، لِاخْتِلَافِ حَالِهِمَا.

4198. وَكَذَلِكَ لَوْ صَرَّحَ الشَّارِعُ وَقَالَ: مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ النَّبِيذَ بِالْخَمْرِ أَشْبَهُ فَقَدْ حَرَّمْتُهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ بِالْمُبَاحَاتِ أَشْبَهُ فَقَدْ حَلَّلْتُهُ لَهُ، لَمْ يَتَنَاقَضْ.

[368/2]

4199. فَصَرِيحُ مَذْهَبِنَا / لَوْ نَطَقَ بِهِ الشَّرْعُ لَمْ يَكُنْ مُتَنَاقِضًا وَلَا مُحَالًا، وَمَذْهَبُ الْخَصْمِ لَوْ صَرَّحَ بِهِ الشَّرْعُ كَانَ مُحَالًا، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: كَلَّفْتُكَ الْعُثُورَ عَلَى مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، أَوْ يَقُولَ: كَلَّفْتُكَ الْعُثُورَ عَلَى مَا عَلَيْهِ دَلِيلٌ، لَكِنْ لَوْ تَرَكْتَهُ مَعَ الْقُدْرَةِ لَمْ تَأْتُمْ، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ مُحَالًا مِنْ جِهَةِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ، وَيَكُونُ

الثَّانِي مُحَالًا مِنْ جِهَةٍ تَنَاقُضُ حَدَّ الْأَمْرِ، إِذْ حَدُّ الْأَمْرِ مَا يَعْصِي تَارِكُهُ.

4200. الْجَوَابُ الثَّانِي: أَنْ نَقُولَ: لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْحِلَّ وَالْحُرْمَةَ وَصَفُ لِلْأَعْيَانِ أَيْضًا،

لَمْ يَتَنَاقُضْ، إِذْ يَكُونُ مِنَ الْأَوْصَافِ الْإِضَافِيَّةِ ١١. وَلَا يَتَنَاقُضُ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ الْوَاحِدُ أَبًا ابْنًا، لَكِنْ لِشَخْصَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَجْهُولًا وَمَعْلُومًا، لَكِنْ لِاثْنَيْنِ، وَتَكُونُ الْمَرْأَةُ حَلَالًا حَرَامًا، لِرَجُلَيْنِ، كَالْمَنْكُوحَةِ: حَرَامٌ لِلْأَجْنَبِيِّ حَلَالٌ لِلزَّوْجِ، وَالْمَيْتَةِ: حَرَامٌ لِلْمُخْتَارِ حَلَالٌ لِلْمُضْطَرِّ.

4201. الْجَوَابُ الثَّلَاثُ: هُوَ أَنَّ التَّنَاقُضَ مَا رَكِبَهُ الْخَصْمُ، فَإِنَّهُ اتَّفَقَ كُلُّ مُحَصِّلٍ

لَمْ يَهْذِهِ هَذَيَانَ الْمَرِيسِيِّ أَنْ كُلَّ مُجْتَهِدٍ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَيَعْصِي بِتَرْكِهِ. فَالْمُجْتَهِدَانِ فِي الْقِبْلَةِ يَجِبُ عَلَى أَحَدِهِمَا اسْتِقْبَالُ جِهَةٍ يَحْرُمُ عَلَى الْآخَرِ اسْتِقْبَالُهَا، فَإِنَّ الْمُصِيبَ لَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُخْطِئِ. فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْعَمَلُ بِنَقِيضِ مَا يَعْمَلُ بِهِ الْآخَرُ.

4202. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ لَيْسَ بِمُحَالٍ فِي

نَفْسِهِ لَوْ صَرَّحَ الشَّرْعُ بِهِ، فَهُوَ مُؤَدٍّ إِلَى الْمُحَالِ فِي بَعْضِ الصُّورِ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَى الْمُحَالِ فَهُوَ مُحَالٌ. فَأَدَاؤُهُ إِلَى الْمُحَالِ هُوَ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ، بَأَنْ يَتَقَاوَمَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ، فَيَتَخَيَّرُ عِنْدَكُمْ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ. وَأَمَّا فِي حَقِّ صَاحِبِ الْوَاقِعَةِ فَإِذَا نَكَحَ مُجْتَهِدٌ مُجْتَهِدَةً، ثُمَّ قَالَ لَهَا: أَنْتِ بَائِنٌ، وَرَاجِعَهَا، وَالزَّوْجُ شَفْعَوِيٌّ يَرَى الرَّجْعَةَ، وَالزَّوْجَةُ حَنْفِيَّةٌ تَرَى الْكِنَايَاتِ قَاطِعَةً لِلْعِصْمَةِ وَالرَّجْعَةِ، فَيَسْلُطُ الزَّوْجُ عَلَى مُطَالَبَتِهَا بِالْوُطْءِ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا مَنَعُ * سُلْطَ الزَّوْجِ عَلَيْهِ بَعِيْنِهِ.

* سيحيل

الغزالي على هذا
المثال في الفقرة

4210

4203. وَكَذَلِكَ إِذَا نَكَحَتْ بَغِيرَ وَلِيِّيٍّ أَوَّلًا، ثُمَّ نَكَحَهَا آخَرَ بُولِيٍّ، فَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ

الْمَذْهَبَيْنِ حَقًّا فَالْمَرْأَةُ حَلَالٌ لِلزَّوْجَيْنِ. وَهَذَا مُحَالٌ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ هَذَا فِي نُصْرَةِ الشُّبْهَةِ الْأُولَى.

4204. وَالْإِعْتِرَاضُ: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ دَفْعِ التَّنَاقُضِ بَرَدَهُ إِلَى شَخْصَيْنِ، فَقَدْ تَكَلَّفُوا

تَقْرِيرَهُ فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ.

4205. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ: وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَلَا اسْتِحَالَةٍ.

وَمَا فِيهِ مِنَ الْإِشْكَالِ فَيَنْقَلِبُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ إِشْكَالُهُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ:

4206. أَمَّا الْمُجْتَهِدُ إِذَا تَعَارَضَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ فَلَنَا فِيهِ رَأْيَانِ:

4207. أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الَّذِي نَنْصُرُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ، وَيَطْلُبُ الدَّلِيلَ مِنْ

مَوْضِعٍ آخَرَ، لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِ غَالِبِ الظَّنِّ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ شَيْءٌ. فَقَوْلُنَا

فِيهِ قَوْلُكُمْ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَقًّا عِنْدَكُمْ، فَقَدْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْوُصُولُ إِلَيْهِ.

وَهَذَا يَقْطَعُ مَادَّةَ الْإِشْكَالِ.

|369/2|

4208. وَعَلَى رَأْيٍ نَقُولُ: يَتَخَيَّرُ، فَيَعْمَلُ بِأَيِّ دَلِيلٍ / شَاءَهُ.

4209. وَسَنُفَرِّدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِالذِّكْرِ وَنُنَبِّهُ عَلَى غَوْرِهَا.

4210. أَمَّا الثَّانِيَةُ: فَقَوْلُنَا فِيهَا أَيْضًا قَوْلُهُمْ، فَإِنَّ الْمُصِيبَ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا عِنْدَهُمْ

فَلَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُخْطِئِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُخْطِئِ فِي الْحَالِ الْعَمَلُ بِمُوجِبِ

اجْتِهَادِهِ، لِجَهْلِهِ بِكَوْنِهِ مُخْطِئًا، إِذْ لَا يَتَمَيَّزُ عَنْ صَاحِبِهِ ١١ فَقَدْ أَوْجَبُوا عَلَيْهَا *

الْمَنْعَ، وَأَبَاحُوا لِلزَّوْجِ الطَّلَبَ. فَقَدْ رَكِبُوا الْمُحَالَ إِنْ كَانَ هَذَا مُحَالًا فَسَيَقُولُونَ

إِنَّهُ لَيْسَ بِمُحَالٍ.

4211. مِثْلُ: وَهُوَ جَوَابُنَا الثَّانِي وَوَجْهُهُ: أَنَّ إِجَابَ الْمَنْعِ عَلَيْهَا لَا يُنَاقِضُ إِبَاحَةَ

الطَّلَبِ لِلزَّوْجِ، وَلَا إِجَابَهُ، بَلْ لِلسَّيِّدِ أَنْ يَقُولَ لِأَحَدِ عِبْدَيْهِ: أَوْجَبْتُ عَلَيْكَ

سَلْبَ فَرَسٍ آخَرَ، وَيَقُولَ لِلآخَرَ: أَوْجَبْتُ عَلَيْكَ مَنْعَهُ وَدَفَعَهُ. وَيَقُولُ لِهَذَا: إِنْ

لَمْ تَسْلُبْ عَاقِبَتَكَ، وَيَقُولَ لِلآخَرَ: إِنْ لَمْ تَحْفَظْ عَاقِبَتَكَ. وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى

وَلِيِّ الطِّفْلِ أَنْ يَطْلُبَ غَرَامَةَ مَالِ الطِّفْلِ إِذَا أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ بِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ طِفْلٌ آخَرٌ.

وَيَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الطِّفْلِ الْمَنْسُوبِ إِلَى الْإِتْلَافِ، إِذَا عَايَنَ صُدُورَ الْإِتْلَافِ

مِنْ غَيْرِ الطِّفْلِ، أَوْ عَلِمَ كَذِبَ الشَّاهِدَيْنِ: أَنْ يَمْنَعَ وَيُدْفَعَ. فَيَجِبُ الطَّلَبُ عَلَى

أَحَدِهِمَا، وَالِدْفَعُ عَلَى الْآخَرَ، مُوَاحِذَةً لِكُلِّ وَاحِدٍ بِمُوجِبِ اعْتِقَادِهِ.

4212. نَعَمْ، هَذَا السُّؤَالُ يَحْسُنُ مِنْ مُنْكَرِي الاجْتِهَادِ مِنَ التَّعْلِيمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، إِذْ

يَقُولُونَ: أَصْلُ الاجْتِهَادِ بَاطِلٌ، لِأَدَائِهِ إِلَى هَذَا النُّوعِ مِنَ التَّنَاقُضِ. وَجَوَابُهُ

مَا ذَكَرْنَاهُ.

4213. وَنُقَابِلُهُ عَلَى مَذْهَبِهِ أَيْضًا بِمَا لَا يَجِدُ عَنْهُ مَحِيصًا: فنقول: إِنْ أَنْكَرْتَ الظُّنُونَ

* انظر فقرة رقم:

4202

235\ب

لَمْ تُنْكِرِ الْقَوَاطِعَ. وَسَعَى الْإِنْسَانُ فِي هَلَكَ نَفْسِهِ، أَوْ إِهْلَاكَ غَيْرِهِ، حَرَامٌ بِالْقَوَاطِعِ. فَلَوْ اضْطُرَّ شَخْصَانِ إِلَى قَدَرٍ مِنَ الْمَيْتَةِ لَا يَفِي إِلَّا بِسَدِّ رَمَقٍ أَحَدَهُمَا، وَلَوْ قَسَمَاهُ أَوْ تَرَكَاهُ مَاتَا، وَلَوْ أَخَذَهُ أَحَدُهُمَا هَلَكَ الْآخَرُ، وَلَوْ وَكَلَهُ إِلَيْهِ أَهْلَكَ نَفْسَهُ، فَمَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟ وَكَيْفَمَا قَالَ فَهُوَ مُنَاقِضٌ، وَلَا مُخْلَصٌ. فَإِنْ أَوْجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَأْخُذَ: فَقَدْ أَوْجَبَ الْأَخْذَ عَلَى هَذَا، وَأَوْجَبَ الدَّفْعَ عَلَى ذَاكَ. فَإِنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِمَا التَّرْكَ فَقَدْ أَوْجَبَ إِهْلَاكَهُمَا جَمِيعًا. وَإِنْ خَصَّ أَحَدَهُمَا بِالْأَخْذِ فَهُوَ تَحَكُّمٌ. وَإِنْ قَالَ: يَتَخَيَّرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْنَ الْأَخْذِ وَالتَّرْكِ، فَقَدْ سَلَّطَ هَذَا عَلَى الْأَخْذِ، وَذَاكَ عَلَى الدَّفْعِ. فَإِنْ أَحَدُهُمَا لَوْ اخْتَارَ الْأَخْذَ وَاخْتَارَ الْآخَرُ الدَّفْعَ جَازَ، وَهُوَ أَيْضًا مُتَنَاقِضٌ بِزَعْمِهِمْ، فَمَاذَا يَقُولُونَ؟! وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ التَّخْيِيرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ الْأَخْذُ إِذَا لَمْ يُهْلِكْ غَيْرُهُ. وَإِنَّمَا يَجِبُ التَّرْكَ وَالْإِثَارُ إِذَا لَمْ يُهْلِكْ نَفْسَهُ. فَإِذَا تَعَارَضَا تَخَيَّرَا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَرَعَ بَيْنَهُمَا، كَبَيْنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ.

4215. وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا نَشِبَ الْخِصَامُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ:

4216. أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَ: يَلْزَمُهُمَا الرِّفْعُ إِلَى حَاكِمِ الْبَلَدِ: فَإِنْ قَضَى بِثُبُوتِ الرَّجْعَةِ لَزِمَ تَقْدِيمُ اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ عَلَى اجْتِهَادِ أَنْفُسِهِمَا، / وَحَلَّ لَهُمَا مُخَالَفَةُ اجْتِهَادِ أَنْفُسِهِمَا، إِذَا اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ أَوْلَى مِنْ اجْتِهَادِهِمَا، لِضُرُورَةِ الرِّفْعِ الْخُصُومَاتِ. فَإِنْ عَجَزَا عَنْ حَاكِمٍ فَعَلَيْهِمَا تَحْكِيمُ عَالِمٍ فَيَقْضِي بَيْنَهُمَا. فَإِنْ لَمْ يَفْعَلَا أَثَمًا وَعَصِيَا. وَكُلُّ ذَلِكَ أَحْتِمَالَاتٌ فِقْهِيَّةٌ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُتْرَكََا مُتَنَازِعَيْنِ وَلَا يُبَالَى بَتَمَانُعِهِمَا. فَإِنَّهُ تَكْلِيفٌ بِنَقِيضَيْنِ فِي حَقِّ شَخْصَيْنِ، فَلَا يَتَنَاقِضُ.

4217. وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: وَهِيَ أَنْ تُنْكَحَ بَوَلِيٌّ مِنْ نَكَحَتْ بِغَيْرِ وَلِيٍّ، فَنَقُولُ: إِنْ كَانَ النِّكَاحُ بِلَا وَلِيٍّ صَدَرَ مِنْ حَنْفِيٍّ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، فَقَدْ صَحَّ النِّكَاحُ فِي حَقِّهِ. وَالنِّكَاحُ الثَّانِي بَعْدَهُ بَاطِلٌ قَطْعًا، لِأَنَّهَا صَارَتْ زَوْجَةً لِلأَوَّلِ. وَإِنْ كَانَ الْحَنْفِيُّ عَقَدَهُ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ، وَاتَّصَلَ بِهِ قِضَاءُ حَنْفِيٍّ. فَذَلِكَ أَوْكَدٌ. فَإِنْ كَانَ مُقْلِدًا فَقَدْ صَحَّ أَيْضًا فِي حَقِّهِ. وَإِنْ صَدَرَ الْعَقْدُ مِنْ شَفْعَوِيٍّ عَلَى خِلَافِ مُعْتَقَدِهِ: اخْتَمَلَ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ نَقْطَعَ بِبُطْلَانِهِ، فَإِنَّا إِنَّمَا نَجْعَلُهُ حَقًّا إِذَا صَدَرَ مِنْ

[370/2]

مُعْتَقِدِهِ عَنْ تَقْلِيدٍ أَوْ اجْتِهَادٍ، حَيْثُ لَا يَأْتُمُّ وَلَا يَعْصِي، وَهَذَا قَدْ عَصَى فَهُوَ مُخْطِئٌ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: مَا لَمْ يُطْلَقْ، أَوْلَمَ يَقْضِ حَاكِمٌ بِبُطْلَانِهِ، فَلَا تَحِلُّ لغيره، لِأَنَّهُ نِكَاحٌ بَصَدَدٍ أَنْ يَقْضِيَ بِهِ حَنْفِيٌّ فَيَنْحَسِمَ سَبِيلُ نَقْضِهِ، فَلَا يُعْقَدُ نِكَاحٌ آخَرُ قَبْلَ نَقْضِهِ.

4218. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْحَنْفِيَّ لَوْ قَضَى لِشَفْعَوِيٍّ بِشَفْعَةِ الْجَارِ، أَوْ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ، فَهَلْ يُؤْثِّرُ قَضَاؤُهُ فِي الْإِحْلَالِ بَاطِنًا؟

4219. فَعَلَا أَبُو حَنِيفَةَ، وَجَعَلَ الْقَضَاءَ بِشَهَادَةِ الزُّورِ يُغَيِّرُ الْحُكْمَ بَاطِنًا فِيمَا لِلْقَاضِي فِيهِ وَلَا يَأْتِي الْفَسْخَ وَالْعَقْدَ.

4220. وَغَلَا قَوْمٌ فَقَالُوا: لَا يُحِلُّ الْقَضَاءُ شَيْئًا، بَلْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ قَضَاؤُهُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ.

4221. وَقَالَ قَوْمٌ: يُؤْثِّرُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، وَيُغَيِّرُ الْحُكْمَ بَاطِنًا، وَلَا يُؤْثِّرُ حَيْثُ قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ.

4222. وَهَذِهِ احْتِمَالَاتٌ فِقْهِيَّةٌ لَا يَسْتَحِيلُ شَيْءٌ مِنْهَا، فَتَخْتَارُ مِنْهَا مَا نَشَاءُ، فَلَا يَتَنَاقَضُ. وَلَا يَلْزَمُنَا فِي الْأُصُولِ تَصْحِيحُ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْاِخْتِيَارَاتِ الْفِقْهِيَّةِ، فَإِنَّهَا ظَنِّيَّاتٌ مُحْتَمَلَةٌ، كُلُّ مُجْتَهِدٍ أَيْضًا فِيهَا مُصِيبٌ.

4223. الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: تَمَسُّكُهُمْ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ، بِقَوْلِهِمْ: لَوْ صَحَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ لَجَازَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْقِبْلَةِ وَالْإِنَاءَيْنِ، إِذَا اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُمَا، أَنْ يَقْتَدِيَ بِالْآخِرِ، لِأَنَّ صَلَاةَ كُلِّ وَاحِدٍ صَحِيحَةٌ، فَلَمْ لَا يَقْتَدِيَ بِمَنْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ؟ وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَصَحَّ اقْتِدَاءُ الشَّافِعِيِّ بِحَنْفِيٍّ إِذَا تَرَكَ الْفَاتِحَةَ، وَصَلَاةَ الْحَنْفِيِّ أَيْضًا صَحِيحَةٌ لِأَنَّهُ بَنَاهَا عَلَى الْاجْتِهَادِ. فَلَمَّا اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى فَسَادِ هَذَا الْاِقْتِدَاءِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ.

4224. وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْاِتِّفَاقَ فِي هَذَا غَيْرُ مُسَلِّمٍ، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَوَّزَ الْاِقْتِدَاءَ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ. وَهُوَ مُتَقَدِّحٌ، لِأَنَّ كُلَّ مُصَلٍّ ائْتَمَّ بِصَلَاتِهِ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَجِبُ الْاِقْتِدَاءُ

مسألة الاقتداء مع اختلاف المذاهب

إِلَّا بِمَنْ هُوَ فِي صَلَاةٍ غَيْرِ مَقْطُوعٍ بِبُطْلَانِهَا، وَصَلَاةُ الْإِمَامِ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِبُطْلَانِهَا، / فَكَيْفَ يَمْتَنِعُ الْاِقْتِدَاءُ؟ وَلَوْ بَانَ كَوْنُ الْإِمَامِ جُنُبًا رَبَّمَا لَمْ يَجِبْ قَضَاءُ الصَّلَاةِ.

4225. وَلَوْ سَلَّمْنَا فَنَقُولُ: إِنَّمَا يَجُوزُ الْاِقْتِدَاءُ بِمَنْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ فِي حَقِّ الْمُقْتَدِي، وَلِلْمُقْتَدِي أَنْ يَقُولَ: صَلَاةُ الْإِمَامِ صَحِيحَةٌ فِي حَقِّهِ، لِأَنَّهَا عَلَى وَفْقِ اعْتِقَادِهِ، فَاسِدَةٌ فِي حَقِّي لِأَنَّهَا عَلَى خِلَافِ اعْتِقَادِي. فَظَهَرَ أَثَرُ صِحَّتِهَا فِي كُلِّ مَا يَخُصُّ الْمُجْتَهِدَ. أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِمُخَالَفِهِ فَيُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الْبَاطِلِ. وَالْاِقْتِدَاءُ يَتَعَلَّقُ بِالْمُقْتَدِي، فَصَلَاتُهُ لَا تَصْلُحُ لِقُدُورَةِ مَنْ يَعْتَقِدُ فَسَادَهَا فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ صِحَّتَهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ.

4226. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِمَامَ وَإِنْ صَلَّى بِغَيْرِ فَاتِحَةٍ، فَتَحْتَمِلُ صَلَاتُهُ الصُّحَّةَ بِالِاتِّفَاقِ، إِذِ الشَّافِعِيُّ لَا يَقْطَعُ بِخَطِئِهِ، فَلَمْ فَسَدِ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ تَجُوزُ صِحَّةُ صَلَاتِهِ وَيَجُوزُ بَطْلَانُهَا. وَكُلُّ إِمَامٍ فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ بَاطِلَةً، بِحَدَثٍ أَوْ نَجَاسَةٍ لَا يَعْرِفُهَا الْمُقْتَدِي، وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِالِاحْتِمَالِ. فَلَا سَبَبَ لَهَا إِلَّا أَنَّهَا بَاطِلَةٌ فِي اعْتِقَادِهِ، وَبِمُوجِبِ اجْتِهَادِهِ.

4227. وَنَحْنُ نَقُولُ: هِيَ بَاطِلَةٌ بِمُوجِبِ اعْتِقَادِهِ فِي حَقِّهِ، لَا فِي حَقِّ إِمَامِهِ. وَبَطْلَانُهَا فِي حَقِّهِ كَافٍ لِبَطْلَانِ اقْتِدَائِهِ.

4228. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ صَحَّ تَصْوِيبُ الْمُجْتَهِدِينَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُطَوَّى بِسَاطِ الْمُنَظَرَاتِ فِي الْفُرُوعِ، لِأَنَّ مَقْصُودَ الْمُنَظَرَةِ دَعْوَةُ الْخَصْمِ إِلَى الْإِنْتِقَالِ عَنْ مَذْهَبِهِ فَلَمْ يُدْعَى إِلَى الْإِنْتِقَالِ؟ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: مَا اعْتَقَدْتَهُ فَهُوَ حَقٌّ فَلَا زِمَةَ، فَإِنَّهُ لَا فَضْلَ لِمَذْهَبِي عَلَى مَذْهَبِكَ. فَالْمُنَظَرَةُ إِمَّا وَاجِبَةٌ، وَإِمَّا نَدْبٌ، وَإِمَّا مُفِيدَةٌ. وَلَا يَبْقَى لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَجْهٌ مَعَ التَّصْوِيبِ.

4229. وَالْجَوَابُ: أَنَّا لَا نُنْكِرُ أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ ضَعْفَةِ الْفُقَهَاءِ يَتَنَظَّرُونَ لِدَعْوَةِ الْخَصْمِ إِلَى الْإِنْتِقَالِ، لِظَنِّهِمْ أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ، بَلْ لِاعْتِقَادِهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ أَنََّّهُمُ الْمُصِيبُونَ، وَأَنَّ خَصْمَهُمْ مُخْطِئٌ عَلَى التَّعْيِينِ، أَمَّا الْمُحَصِّلُونَ فَلَا يَتَنَظَّرُونَ فِي الْفُرُوعِ لِذَلِكَ، لَكِنْ يَعْتَقِدُونَ وَجُوبَ الْمُنَظَرَةِ لِعَرَضَيْنِ، وَاسْتِحْبَابِهَا لِسِتَّةِ أَغْرَاضٍ:

4230. أَمَّا الْوُجُوبُ فَفِي مَوْضِعَيْنِ:

4231. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ مِنْ نَصٍّ أَوْ مَا فِي مَعْنَى

النَّصِّ، أَوْ دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ قَاطِعٍ فِيمَا يُتَنَازَعُ فِيهِ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَلَوْ عُثِرَ عَلَيْهِ لَامْتَنَعَ الظَّنُّ وَالْاجْتِهَادُ. فَعَلَيْهِ الْمُبَاحَثَةُ وَالْمُنَازَرَةُ حَتَّى يَنْكَشِفَ انْتِفَاءُ الْقَاطِعِ الَّذِي يَأْتُمُّ وَيَعْصِي بِالْغَفْلَةِ عَنْهُ.

4232. **الثَّانِي:** أَنْ يَتَعَاضَّ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ، وَيَعْسُرُ عَلَيْهِ التَّرْجِيحُ، فَيَسْتَعِينُ بِالْمُبَاحَثَةِ ۱۱ عَلَى طَلَبِ التَّرْجِيحِ. فَإِنَّا وَإِنْ قُلْنَا عَلَى رَأْيٍ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ، فَإِنَّمَا يَتَخَيَّرُ إِذَا حَصَلَ الْيَأْسُ عَنْ طَلَبِ التَّرْجِيحِ. وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْيَأْسُ بِكَثْرَةِ الْمُبَاحَثَةِ.

4233. **وَأَمَّا النَّدْبُ فِي مَوَاضِعَ:**

4234. **الْأَوَّلُ:** أَنْ يُعْتَقَدَ فِيهِ أَنَّهُ مُعَانِدٌ فِيمَا يَقُولُهُ، غَيْرُ مُعْتَقِدٍ لَهُ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يُخَالِفُ حَسَدًا أَوْ عِنَادًا أَوْ نُكْرًا، فَيُنَازِرُ لِيزِيلَ عَنْ نَفْسِهِ مَعْصِيَةَ سُوءِ الظَّنِّ، / وَيُبَيِّنُ أَنَّهُ يَقُولُهُ عَنْ اعْتِقَادٍ وَاجْتِهَادٍ.

4235. **الثَّانِي:** أَنْ يُنسَبَ إِلَى الْخَطَا، وَأَنَّهُ قَدْ خَالَفَ دَلِيلًا قَاطِعًا، فَيَعْلَمُ جَهْلُهُمْ، فَيُنَازِرُ لِيزِيلَ عَنْهُمْ الْجَهْلَ، كَمَا أزالَ فِي الْأَوَّلِ مَعْصِيَةَ التُّهْمَةِ.

4236. **الثَّالِثُ:** أَنْ يُنَبِّهَ الْخَصْمَ عَلَى طَرِيقِهِ فِي الْاجْتِهَادِ، حَتَّى إِذَا فَسَدَ مَا عِنْدَهُ لَمْ يَتَوَقَّفْ وَلَمْ يَتَخَيَّرْ، وَكَانَ طَرِيقُهُ عِنْدَهُ عَتِيدًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِذَا فَسَدَ مَا عِنْدَهُ وَتَغَيَّرَ فِيهِ ظَنُّهُ.

4237. **الرَّابِعُ:** أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ مَذْهَبَهُ أَثْقَلُ وَأَشَدُّ، وَهُوَ لِذَلِكَ أَفْضَلُ وَأَجْزَلُ ثَوَابًا. فَيَسْعَى فِي اسْتِجْرَارِ الْخَصْمِ مِنَ الْفَاضِلِ إِلَى الْأَفْضَلِ، وَمِنَ الْحَقِّ إِلَى الْأَحَقِّ.

4238. **الْخَامِسُ:** أَنَّهُ يُفِيدُ الْمُسْتَمْعِينَ مَعْرِفَةَ طُرُقِ الْاجْتِهَادِ، وَيُذِلُّ لَهُمْ مَسْلَكَهُ، وَيُحَرِّكُ دَوَاعِيَهُمْ إِلَى نَيْلِ رُتْبَةِ الْاجْتِهَادِ، وَيَهْدِيهِمْ إِلَى طَرِيقِهِ. فَيَكُونُ كَالْمُعَاوَنَةِ عَلَى الطَّاعَاتِ وَالتَّرْغِيبِ فِي الْقُرْبَاتِ.

4239. **الْسَّادِسُ:** وَهُوَ الْأَهَمُّ: وَهُوَ أَنْ يَسْتَفِيدَ هُوَ وَخَصْمُهُ تَذْلِيلَ طُرُقِ النَّظَرِ فِي

الدَّلِيلِ، حَتَّى يَتَرَقَّى مِنَ الظَّنِّيَّاتِ إِلَى مَا الْحَقُّ فِيهِ وَاحِدٌ مِنَ الْأَصُولِ وَالْكَلَامِ. فَيَحْصُلُ بِالْمُنَازَرَةِ نَوْعٌ مِنَ الْإِرْتِيَاضِ، وَتَشْحِيدِ الْخَاطِرِ، وَتَقْوِيَةِ الْمُنَّةِ * فِي طَلَبِ الْحَقَائِقِ، لِيَتَرَقَّى بِهِ إِلَى نَظَرٍ هُوَ فَرَضٌ عَيْنُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ مَنْ يَقُومُ بِهِ، أَوْ كَانَ قَدْ وَقَعَ لَهُ الشَّكُّ فِي أَصْلِ مِنَ الْأَصُولِ، أَوْ فِي مَا

هُوَ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ. إِذْ لَا بُدَّ فِي كُلِّ بَلَدٍ مِنْ عَالَمٍ مَلِيٍّ يَكْشِفُ مُعْضَلَاتِ
أُصُولِ الدِّينِ. وَمَا لَا يُتَوَصَّلُ إِلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ مُتَعَيَّنٌ إِنْ لَمْ
يَكُنْ إِلَيْهِ طَرِيقٌ سِوَاهُ، وَإِنْ كَانَ إِلَيْهِ طَرِيقٌ سِوَاهُ فَيَكُونُ هُوَ إِحْدَى خِصَالِ
الْوَاجِبِ. فَهَذَا فِي بَعْضِ الصُّورِ يَلْتَحِقُ بِالْمُنَاطَرَةِ الْوَاجِبَةِ.

4240. فَهَذِهِ فَوَائِدُ مُنَاطَرَاتِ الْمُحْصِلِينَ، دُونَ الضُّعَفَاءِ الْمُغْتَرِّينَ حِينَ يَطْلُبُونَ مِنَ
الْخَصْمِ الْإِنْتِقَالَ، وَيُفْتُونَ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى خَصْمِهِمُ الْعَمَلُ بِمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ،
وَأَنَّهُ لَوْ وَافَقَهُ عَلَى خِلَافِ اجْتِهَادِ نَفْسِهِ عَصَى وَآتَمَّ. وَهَلْ فِي عَالَمِ اللَّهِ تَنَاقُضٌ
أَظْهَرَ مِنْهُ.

4241. فَهَذِهِ شَبَهُهُمُ الْعَقْلِيَّةُ.

الأدلة النقلية
للقائلين
بالتخاطة

4242. أَمَّا الشُّبُهَةُ النَّقْلِيَّةُ فَخَمْسٌ:

4243. الْأُولَى: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ
نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا
ءَايَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (الأنبياء: 78-79) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ سُلَيْمَانَ
بِمُدْرِكِ الْحَقِّ، وَأَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ.

4244. الْجَوَابُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

4245. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مِنْ أَيْنَ صَحَّ أَنَّهُمَا بِالِاجْتِهَادِ حَكَمَا؟ وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ مَنَعَ اجْتِهَادَ
الْأَنْبِيَاءِ عَقْلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ سَمْعًا. وَمَنْ أَجَازَ أَحَالَ الْخَطَأَ عَلَيْهِمْ، فَكَيْفَ يُنْسَبُ
الْخَطَأُ إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ وَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَالَ مَا قَالَ عَنِ اجْتِهَادِهِ؟

4246. الثَّانِي: أَنَّ الْآيَةَ أَدَلُّ عَلَى نَقِيضِ مَذْهَبِهِمْ، إِذْ قَالَ: ﴿وَكُلًّا ءَايَيْنَا حُكْمًا
وَعِلْمًا﴾ وَالْبَاطِلُ وَالْخَطَأُ يَكُونُ ظُلْمًا وَجَهْلًا، لَا حُكْمًا وَعِلْمًا. وَمَنْ قَضَى
بِخِلَافِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ حُكَمُ اللَّهِ وَأَنَّهُ الْحُكْمُ / وَالْعِلْمُ الَّذِي
آتَاهُ اللَّهُ، لَا سِيَّمَا فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ وَالشَّانِ.

|373/2|

4247. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾.

4248. قُلْنَا: لَا يَلْزَمُنَا ذِكْرُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَبْطَلْنَا نِسْبَةَ الْخَطَأِ إِلَى دَاوُدَ.

4249. **الجواب الثالث:** التأويل. وهو أنه يُحتمل أنهما كانا مأذونين في الحكم باجتهادهما، فحكمًا وهما مُحققان، ثم نزل الوحي على وفق اجتهاد سليمان، فصار ذلك حقًا متعينًا بنزول الوحي، فنُسب إلى سليمان لنزول الوحي عليه، وعلى وفق اجتهاده. أو يجوز أن يكون نزل الوحي على سليمان بخلافهما، لكن لنزوله على سليمان أضيف إليه. ويتعين تنزيل ذلك على الوحي، إذ نقل المفسرون أن سليمان حكم بأنه يُسلم الماشية إلى صاحب الزرع، حتى ينتفع بذرهما ونسلها وصوفها حَوْلًا كاملاً. وهذا إنما يكون حقًا وعدلاً إذا علم أن الحاصل منه في جميع السنة يساوي ما فات على صاحب الزرع. وذلك يُدركه علام الغيوب، ولا يُعرف بالاجتهاد.

4250. **الشبهة الثانية:** قوله تعالى: ﴿لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83) وقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (آل عمران: 7) فدل على أن في محل النظر حقًا متعينًا يُدركه المستنبط.

4251. وهذا فاسدٌ من وجهين:

4252. **أحدهما:** أنه ربما أراد به الحق فيما الحق فيه واحد من العقليات والسمعيات القطعيات، إذ منها ما يُعلم بطريق قاطع نظري مُستنبط.

4253. **والثاني:** أنه ليس فيه تخصيص بعض العلماء، فكل ما أفضى إليه نظر عالم فهو استنباطه وتأويله. وهو حق مُستنبط. وتأويل أذن للعلماء فيه دون العوام. وجعل الحق في حق العوام الحق الذي استنبطه العلماء بنظرهم وتأويلهم. فهذا لا يدل على تخطئة البعض.

4254. **الشبهة الثالثة:** قوله عليه السلام: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر» فدل أن فيه خطأ وصوابًا، وقد ادعيتُم استحالة الخطأ في الاجتهاد. ١١

4255. **والجواب من وجهين:**

4256. **الأول:** أن هذا هو القاطع على أن كل واحد مُصيب إذ له أجر، وإلا فالمُخطئ الحاكم بغير حكم الله تعالى كيف يستحق الأجر؟

4257. الثَّانِي: هُوَ أَنَّا لَا نُنْكِرُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْخَطَا عَلَى سَبِيلِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَطْلُوبِهِ، لَا إِلَى مَا وَجَبَ عَلَيْهِ. فَإِنَّ الْحَاكِمَ يَطْلُبُ رَدَّ الْمَالِ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ، وَقَدْ يُخْطِئُ ذَلِكَ، فَيَكُونُ مُخْطِئًا فِيمَا طَلَبَهُ، مُصِيبًا فِيمَا هُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ. وَهُوَ اتِّبَاعُ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ مِنْ صِدْقِ الشُّهُودِ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ اجْتَهَدَ فِي الْقِبْلَةِ يُقَالُ: أَخْطَأَ، أَيْ: أَخْطَأَ مَا طَلَبَهُ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْوُصُولُ إِلَى مَطْلُوبِهِ، بَلِ الْوَاجِبُ اسْتِقْبَالُ جِهَةٍ يَظُنُّ أَنَّ مَطْلُوبَهُ فِيهَا.

4258. فَإِنْ قِيلَ: وَلَمْ كَانَ لِلْمُصِيبِ أَجْرَانِ، وَهُمَا فِي التَّكْلِيفِ وَأَدَاءِ مَا كُفِّمَا سَوَاءٌ؟

4259. قُلْنَا: لِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ، وَإِرَادَتِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ جَعَلَ لِلْمُخْطِئِ أَجْرَيْنِ لَكَانَ لَهُ ذَلِكَ. وَلَهُ أَنْ يُضَاعَفَ الْأَجْرُ عَلَى أَخْفِ الْعَمَلَيْنِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ تَفَضُّلٌ.

4260. ثُمَّ السَّبَبُ فِيهِ / أَنَّهُ أَدَّى مَا كُفِّ، وَحَكَمَ بِالنَّصِّ إِذْ بَلَغَهُ، وَالْآخِرُ حُرْمَ الْحُكْمِ بِالنَّصِّ إِذْ لَمْ يَبْلُغْهُ. وَلَمْ يُكَلَّفْ إِصَابَتَهُ، لِعَجْزِهِ، فَفَاتَهُ فَضْلُ التَّكْلِيفِ وَالِامْتِثَالِ. وَهَذَا يَنْقَدِحُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا نَصٌّ، وَفِي كُلِّ اجْتِهَادٍ يَتَعَلَّقُ بِتَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، كَأَرْوَشِ الْجَنَائِاتِ، وَقَدَرِ كِفَايَةِ الْأَقَارِبِ، فَإِنَّ فِيهَا حَقِيقَةً مُتَعَيَّنَةً عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ يُكَلَّفِ الْمُجْتَهِدُ طَلَبَهَا. وَهُوَ جَارٍ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا عِنْدَ مَنْ قَالَ: فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ حُكْمٌ مُتَعَيَّنٌ وَأَشْبَهُهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. وَسَيَأْتِي وَجْهُ فَسَادِهِ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[374/2]

4261. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ

عَلَيْكُمْ﴾ (آل عمران: 103) ﴿وَلَا تَتَزَعَوْا فَنَفْسَلُوا﴾ (الأنفال: 46) ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ (آل عمران: 105) ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ (هود: 118-119) وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى الْحَثِّ عَلَى الْأُلْفَةِ وَالْمُوَافَقَةِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْفُرْقَةِ. فَدَلَّ أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ. وَمَذْهَبُكُمْ أَنَّ دِينَ اللَّهِ مُخْتَلِفٌ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: 82).

4262. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

4263. الْأَوَّلُ: أَنَّ اخْتِلَافَ الْحُكْمِ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ فِي الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَالظَّنِّ، كَاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ السَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ، وَالْحَيْضِ وَالطَّهْرِ، وَالْحُرِّيَةِ وَالرَّقِّ،

وَالِاضْطِرَارِ وَالِاخْتِيَارِ.

4264. **الثاني:** أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمَعَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْاجْتِهَادِ أَنْ يَحْكُمَ كُلُّ وَاحِدٍ بِمُوجِبِ اجْتِهَادِهِ. وَهُوَ مُخَالَفٌ لِغَيْرِهِ، وَالْأَمْرُ بِاتِّبَاعِ الْمُخْتَلِفِ أَمْرٌ بِالِاخْتِلَافِ. فَهَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ إِشْكَالُهُ. وَإِنَّمَا يَصِحُّ هَذَا السُّؤَالُ مِنْ مُنْكَرِي أَصْلِ الْاجْتِهَادِ.

4265. **الثالث:** وَهُوَ جَوَابُ مُنْكَرِي أَصْلِ الْاجْتِهَادِ أَيْضًا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مَا ذَكَرُوهُ لَمَا جَازَ لِلْمُجْتَهِدِينَ فِي الْقِبْلَةِ أَنْ يُصَلُّوا إِلَى جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، مَعَ أَنَّ الْقِبْلَةَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدَةٌ، وَلَمَا جَازَ فِي الْكُفَّارَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ أَنْ يُعْتَقَ وَاحِدٌ وَيَصُومَ آخَرُ، وَلَمَا جَازَ لِلْمُضْطَرِّينَ إِلَى مَيَّةٍ لَا تَفِي بِرَمَقِ جَمِيعِهِمْ أَنْ يَتَنَازَعُوا، وَلَمَا جَازَ الْاجْتِهَادُ فِي أُرُوشِ الْجَنَائِيَّاتِ، وَتَقْدِيرِ النِّفَقَاتِ، وَفِي مَصَالِحِ الْحَرْبِ، وَكُلِّ مَا سَمَّيْنَاهُ بِتَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ. وَذَلِكَ كُلُّهُ ضَرُورِيٌّ فِي الدِّينِ.

4266. وَلَيْسَ مُرَادُنَا الْإِخْتِلَافَ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ، بَلِ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ الْإِخْتِلَافُ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَعَلَى الْوَلَاةِ وَالْأَيْمَةِ.

4267. **الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ:** قَوْلُهُمْ: حَسَمْتُمْ إِمْكَانَ الْخَطَا فِي الْاجْتِهَادِ، وَالصَّحَابَةُ مُجْمِعُونَ عَلَى الْحَذَرِ مِنَ الْخَطَا. حَتَّى قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَقُولُ فِي الْكَلَالَةِ بِرَأْيِي، فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّْي وَمِنْ الشَّيْطَانِ». وَقَالَ عَلِيُّ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنْ لَمْ يَجْتَهِدُوا فَقَدْ غَشُّوكَ، وَإِنْ اجْتَهِدُوا فَقَدْ أَخْطَئُوا. أَمَّا الْإِثْمُ فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ عَنْكَ زَائِلًا، وَأَمَّا الدِّيَّةُ فَعَلَيْكَ». وَلَمَّا كَتَبَ أَبُو مُوسَى كِتَابًا عَنْ عُمَرَ كَتَبَ فِيهِ: «هَذَا مَا أَرَى اللَّهُ عُمَرَ». فَقَالَ: امْحُهِ وَاكْتُبْ: «هَذَا مَا رَأَى عُمَرُ، فَإِنْ يَكُ / خَطَأً فَمِنْ عُمَرَ». وَقَالَ فِي جَوَابِ الْمَرْأَةِ الَّتِي رَدَّتْ عَلَيْهِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُبَالِغَةِ فِي الْمَهْرِ، حَيْثُ ذَكَرَتْ الْقِنْطَارَ فِي الْكِتَابِ: «أَصَابَتْ امْرَأَةً وَأَخْطَأَ عُمَرُ» وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي الْمَفْوضَةِ: «إِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّْي وَمِنْ الشَّيْطَانِ» بَعْدَ أَنْ اجْتَهِدَ شَهْرًا.

4268. **الجواب:** أَنَّا نُنَبِّتُ الْخَطَا فِي أَرْبَعَةِ أَجْنَاسٍ: أَنْ يَصْدُرَ الْاجْتِهَادُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ، أَوْ لَا يَسْتَتِمُّ الْمُجْتَهِدُ نَظَرَهُ، أَوْ يَضَعُهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، بَلْ فِي مَوْضِعٍ فِيهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ،

أَوْ يُخَالَفَ فِي اجْتِهَادِهِ دَلِيلًا قَاطِعًا، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ مُثَارَاتِ إِفْسَادِ الْقِيَاسِ .
فَإِنَّا ذَكَرْنَا عَشْرَةَ أَوْجُهٍ تُبْطِلُ الْقِيَاسَ قَطْعًا لَا ظَنًّا . فَجَمِيعُ هَذَا مَجَالُ الْخَطَأِ .

4269 . وَإِنَّمَا نَنْفِي الْخَطَأَ مَتَى صَدَرَ الْاجْتِهَادُ مِنْ أَهْلِهِ، وَتَمَّ فِي نَفْسِهِ، وَوُضِعَ فِي مَحَلِّهِ، وَلَمْ يَقَعْ مُخَالَفًا لِدَلِيلٍ قَاطِعٍ . ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ يَثْبُتُ اسْمُ الْخَطَأِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا طَلَبَ، لَا إِلَى مَا وَجَبَ، كَمَا فِي الْقِبْلَةِ، وَتَحْقِيقِ مَنَاطِ الْأَحْكَامِ .

4270 . فَمَنْ ذَكَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ الْخَطَأَ، فَإِنَّمَا أَنَّهُ كَانَ اعْتَقَدَ أَنَّ الْخَطَأَ مُمَكِّنٌ، وَذَهَبَ مَذْهَبَ مَنْ قَالَ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ؛ أَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ خَالَفَ دَلِيلًا قَاطِعًا غَفَلَ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْتَتِمَّ نَظْرَهُ ۱۱ وَلَمْ يَسْتَفْرِغْ تَمَامَ وَسْعِهِ، أَوْ يَخَافُ أَنْ لَا يَكُونَ أَهْلًا لِلنَّظَرِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ أَمِنَ ذَلِكَ كُلَّهُ لَكِنْ قَالَ مَا قَالَ إِظْهَارًا لِلتَّوَاضُعِ وَالْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا يَقُولُونَ: إِنَّا مُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَشْكُوا فِي إِيْمَانِهِمْ .

4271 . ثُمَّ جَمِيعُ مَا ذَكَرُوا أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا يَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ، وَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالَاتُ الْمَذْكُورَةُ، فَلَا يَنْدَفِعُ بِهَا الْبَرَاهِينُ الْقَاطِعَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا .

4272 . مَسْأَلَةٌ: أَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ فَقَدْ وَضَعَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ حُكْمًا مُعَيَّنًا، هُوَ قِبْلَةُ الطَّالِبِ، وَمَقْصِدُ طَلَبِهِ، فَيُصِيبُ أَوْ يُخْطِئُ .

القول في نفي
حكم معين
في المجتهدين

4273 . أَمَّا الْمُصَوِّبَةُ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى اثْبَاتِهِ، وَإِلَيْهِ تُشِيرُ نُصُوصُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلطَّالِبِ مِنْ مَطْلُوبٍ . وَرُبَّمَا عَبَّرُوا عَنْهُ بِأَنَّ مَطْلُوبَ الْمُجْتَهِدِ الْأَشْبَهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَشْبَهُ مُعَيَّنٌ عِنْدَ اللَّهِ .

4274 . وَالْبُرْهَانُ الْكَاشِفُ لِلْغَطَاءِ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ الْمُبْهَمِ، هُوَ أَنَّا نَقُولُ: الْمَسَائِلُ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مَا وَرَدَ فِيهَا نَصٌّ وَإِلَى مَا لَمْ يَرَدْ . أَمَّا مَا وَرَدَ فِيهِ نَصٌّ فَالنَّصُّ كَأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِهِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، لَكِنْ لَا يَصِيرُ حُكْمًا فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ إِلَّا إِذَا بَلَغَهُ وَعَثَرَ عَلَيْهِ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ يَتَيَسَّرُ مَعَهُ الْعُثُورُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُقْصَرْ فِي طَلَبِهِ . فَهَذَا مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ، وَطَلَبُهُ وَاجِبٌ . وَإِذَا لَمْ يُصِبْ فَهُوَ مُقْصَرٌ أَثَمٌ . أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ طَرِيقٌ مُتَيَسِّرٌ قَاطِعٌ، كَمَا فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُخَابَرَةِ، وَتَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ قَبْلَ بُلُوغِ الْخَبَرِ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ فِي حَقِّ مَنْ بَلَغَهُ لَا فِي حَقِّ

|376/2|

مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ. لَكِنَّهُ عُرْضَةٌ أَنْ يَصِيرَ حُكْمًا. فَهُوَ حُكْمٌ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ / وَإِنَّمَا يَصِيرُ حُكْمًا بِالْبُلُوغِ أَوْ تَيَسَّرَ طَرِيقُهُ عَلَى وَجْهِ يَأْتُمُّ مَنْ لَا يُصِيبُهُ.

4275. فَمَنْ قَالَ: فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَرَادَ بِهِ أَنَّهُ حُكْمٌ مَوْضُوعٌ لِيَصِيرَ حُكْمًا فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِ إِذَا بَلَغَهُ؛ وَقَبْلَ الْبُلُوغِ وَتَيَسَّرَ الطَّرِيقُ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ بِالْفِعْلِ بَلْ بِالْقُوَّةِ، فَهُوَ صَادِقٌ. وَإِنْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ.

4276. أَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا حُكْمَ فِيهَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى خِطَابُهُ، وَخِطَابُهُ يُعْرَفُ بِأَنْ يُسْمَعَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ سُكُوتِهِ. فَإِنَّهُ قَدْ يُعْرَفُنَا خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ إِسْمَاعٍ صِغَةٍ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ خِطَابٌ، لَا مَسْمُوعٌ، وَلَا مَدْلُولٌ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ فِيهِ حُكْمٌ؟ فَقَلِيلُ النَّبِيِّ إِنْ اعْتَقَدَ فِيهِ كَوْنُهُ عِنْدَ اللَّهِ حَرَامًا، فَمَعْنَى تَحْرِيمِهِ أَنَّهُ قِيلَ فِيهِ «لَا تَشْرَبُوهُ». وَهَذَا خِطَابٌ. وَالْخِطَابُ يَسْتَدْعِي مُخَاطَبًا. وَالْمُخَاطَبُ بِهِ هُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْجِنُّ أَوْ الْآدَمِيُّونَ. وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ بِهِ هُمُ الْمُكَلَّفُونَ مِنَ الْآدَمِيِّينَ. وَمَتَى خُوطِبُوا، وَلَمْ يَنْزَلْ فِيهِ نَصٌّ؟ بَلْ هُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهِ، وَلَا مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ سِوَى النُّطْقِ. فَإِذَا لَا يُعْقَلُ خِطَابٌ لَا مُخَاطَبَ بِهِ، كَمَا لَا يُعْقَلُ عِلْمٌ لَا مَعْلُومَ لَهُ، وَقَتْلٌ لَا مَقْتُولَ لَهُ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُخَاطَبَ مَنْ لَا يَسْمَعُ الْخِطَابَ، وَلَا يَعْرِفُهُ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ.

4277. فَإِنْ قِيلَ: عَلَيْهِ أدلة ظنية.

4278. قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَمَارَاتِ أدلةً مَجَازًا، فَإِنَّ الْأَمَارَاتِ لَا تُوجِبُ الظَّنَّ لِذَاتِهَا، بَلْ تَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ. فَمَا لَا يُفِيدُ الظَّنَّ لَزِيدٌ فَقَدْ يُفِيدُهُ لِعَمْرٍو، وَمَا يُفِيدُ لَزِيدٌ حُكْمًا فَقَدْ يُفِيدُ لِعَمْرٍو نَقِيضَهُ. وَقَدْ يَخْتَلِفُ تَأْثِيرُهُ فِي حَقِّ زَيْدٍ فِي حَالَتَيْنِ، فَلَا يَكُونُ طَرِيقًا إِلَى الْمَعْرِفَةِ. وَلَوْ كَانَ طَرِيقًا لِعَصَى إِذَا لَمْ يُصِبه. فَسَبَبُ هَذَا الْغَلَطِ إِطْلَاقُ اسْمِ الدَّلِيلِ عَلَى الْأَمَارَاتِ مَجَازًا. فَظَنُّ أَنَّهُ دَلِيلٌ مُحَقَّقٌ. وَإِنَّمَا الظَّنُّ عِبَارَةٌ عَنْ مَيْلِ النَّفْسِ إِلَى شَيْءٍ.

4279. وَاسْتِحْسَانُ الْمَصَالِحِ كَاسْتِحْسَانِ الصُّورِ، فَمَنْ وَافَقَ طَبْعُهُ صُورَةً مَالٍ إِلَيْهَا وَعَبَّرَ عَنْهَا بِالْحُسْنِ. وَذَلِكَ بِعَيْنِهِ قَدْ يُخَالِفُ طَبْعَ غَيْرِهِ، فَيَعْبَرُ عَنْهُ بِالْقُبْحِ حَيْثُ

يَنْفِرُ عَنْهُ. فَلَا أَسْمَرَ حَسَنٌ عِنْدَ قَوْمٍ، قَبِيحٌ عِنْدَ قَوْمٍ. فَهِيَ أُمُورٌ إِضَافِيَّةٌ لَيْسَ لَهَا حَقِيقَةٌ فِي نَفْسِهَا. فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: الْأَسْمَرُ حَسَنٌ عِنْدَ اللَّهِ أَوْ قَبِيحٌ، قُلْنَا: لَا حَقِيقَةَ لِحُسْنِهِ وَقُبْحِهِ عِنْدَ النَّاسِ إِلَّا مُوَافَقَتُهُ لِبَعْضِ الطَّبَاعِ وَمُخَالَفَتُهُ لِبَعْضِهَا. وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ كَمَا هُوَ عِنْدَ النَّاسِ. فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ عِنْدَ زَيْدٍ قَبِيحٌ عِنْدَ عَمْرٍو، إِذْ لَا مَعْنَى لِحُسْنِهِ إِلَّا مُوَافَقَتُهُ طَبْعَ زَيْدٍ، وَلَا مَعْنَى لِقُبْحِهِ إِلَّا مُخَالَفَتُهُ لَطَبْعِ عَمْرٍو. وَكَذَلِكَ تَحْرِيكُ الرَّغْبَةِ لِلْفَضَائِلِ بِالتَّفَاوُتِ فِي الْعَطَاءِ، هُوَ حَسَنٌ عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُوَافِقٌ لِرَأْيِهِ، وَهُوَ بَعِيْنُهُ لَيْسَ مُوَافِقًا لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. بَلِ الْحَسَنُ عِنْدَهُ أَنْ يَجْعَلَ الدُّنْيَا بَلَاغًا / وَلَا يَلْتَفِتَ إِلَيْهَا.

[377/2]

4280. فَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ فِي الظُّنُونِ يَنْبَغِي أَنْ تُفْهَمَ حَتَّى يَنْكَشِفَ الْغَطَاءُ. وَإِنَّمَا غَلَطَ فِيهِ الْفُقَهَاءُ مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ الْحَالَ وَالْحَرَامَ وَصَفٌ لِلْأَعْيَانِ، كَمَا ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ وَصَفٌ لِلذَّوَاتِ.

4281. فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ لَا نُنْكِرُ أَنَّ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نُطْقٌ وَلَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ فَلَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ نَازِلٌ مَوْضُوعٌ. لَكِنْ نَعْنِي بِالْأَشْبَهِ فِيمَا هُوَ قَبْلَهُ لِلطَّالِبِ الْحُكْمَ الَّذِي كَانَ اللَّهُ يُنْزِلُهُ لَوْ أَنْزَلَهُ. وَرُبَّمَا كَانَ الشَّارِعُ يَقُولُهُ لَوْ رُوجِعَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ.

4282. قُلْنَا: هَذَا هُوَ الْحُكْمُ بِالْقُوَّةِ، وَمَا كَانَ يَنْزِلُ لَوْ نَزَلَ إِنَّمَا يَكُونُ حُكْمًا لَوْ نَزَلَ. فَقَبْلَ نَزُولِهِ لَيْسَ حُكْمًا. فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا حُكْمَ. وَمَنْ أَخْطَأَهُ لَمْ يُخْطِئِ الْحُكْمَ، بَلِ أَخْطَأَ مَا كَانَ سَيَصِيرُ حُكْمًا لَوْ جَرَى فِي تَقْدِيرِ اللَّهِ إِنْزَالَهُ. وَلَمْ يَجْرِ فِي تَقْدِيرِهِ، فَلَا مَعْنَى لَهُ.

4283. وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَجُوزَ خَطَأُ الْمُجْتَهِدِينَ جَمِيعًا فِي تَقْدِيرِهِ، وَإِصَابَةُ الْمُجْتَهِدِينَ جَمِيعًا. فَإِنَّهُ رُبَّمَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى يُنْزِلُ، لَوْ أَنْزَلَ، التَّخْيِيرَ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ، وَتَضْوِيبَ كُلِّ مَنْ قَالَ فِيهِ قَوْلًا كَيْفَمَا قَالَ، أَوْ يُنْزِلُ تَخْطِئَةَ كُلِّ مَنْ قَطَعَ الْقَوْلَ بِإِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ حَيْثُ لَمْ يَتَخَيَّرْ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ. فَإِنَّ هَذِهِ التَّجْوِيزَاتِ لَا تَنْحَصِرُ. فَرُبَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ صَلَاحَ الْعِبَادِ فِي أَنْ لَا يَضَعَ فِي الْوَقَائِعِ حُكْمًا، بَلْ يَجْعَلُ حُكْمَهَا تَابِعًا لظَنِّ الْمُجْتَهِدِينَ. فَتَعَبَّدَهُمْ بِمَا يَظُنُّونَ، وَيَبْطُلُ مَذْهَبُ مَنْ يَقُولُ فِيهَا بِحُكْمٍ مُعَيَّنٍ. فَيَكُونُ فِي هَذَا تَخْطِئَةُ كُلِّ مَنْ أَثْبَتَ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ

حُكْمًا مُعَيَّنًا نَفِيًّا أَوْ إِبْثَاتًا.

4284. اَحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا: إِنَّمَا اضْطَرَّنا إِلَى هَذَا ضَرُورَةُ الطَّلَبِ، فَإِنَّهُ يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا. فَمَنْ عَلِمَ أَنَّ الْجَمَادَ لَيْسَ بِعَالِمٍ وَلَا جَاهِلٍ، لَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ يَطْلُبَ الظَّنَّ أَوْ الْعِلْمَ بِجَهْلِهِ وَعِلْمِهِ. وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْعَالَمَ خَالٍ عَنْ وَصْفِ الْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ، هَلْ يُتَصَوَّرُ أَنَّ يَطْلُبَ مَا يَعْتَقِدُ انْتِفَاءَهُ؟ فَإِذَا اعْتَقَدَ الطَّالِبُ أَنَّ قَلِيلَ النَّبِيذِ لَيْسَ عِنْدَ اللَّهِ حَرَامًا وَلَا حَلَالًا، فَكَيْفَ يَجْتَهِدُ فِي طَلَبِ أَحَدِهِمَا؟

4285. قُلْنَا: فَقَدْ أَخْطَأْتُمْ إِذْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يَطْلُبُ حُكْمَ اللَّهِ، مَعَ عِلْمِهِ بِأَن حُكْمَ اللَّهِ خِطَابُهُ. فَإِنَّ الْوَاقِعَةَ لَا نَصَّ فِيهَا وَلَا خِطَابَ، بَلْ إِنَّمَا يَطْلُبُ غَلَبَةَ الظَّنِّ، وَهُوَ كَمَنْ كَانَ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ وَقِيلَ لَهُ: إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ السَّلَامَةُ أُبَيِّحَ لَكَ الرُّكُوبُ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ الْهَلَاكُ حَرَّمَ عَلَيْكَ الرُّكُوبَ. وَقَبْلَ حُصُولِ الظَّنِّ لَا حُكْمَ لِلَّهِ عَلَيْكَ، وَإِنَّمَا حُكْمُهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى ظَنِّكَ وَيَتَّبِعُ ظَنِّكَ بَعْدَ حُصُولِهِ. فَهُوَ يَطْلُبُ الظَّنَّ دُونَ الْإِبَاحَةِ وَالتَّحْرِيمِ.

4286. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا فِي الْبَحْرِ مَعْقُولٌ، لِأَنَّهُ يَنْظُرُ فِي أَمَارَاتِ الْهَلَاكِ وَالسَّلَامَةِ، فَذَلِكَ مَطْلُوبُهُ. وَالْإِبَاحَةُ وَالتَّحْرِيمُ أَمْرٌ وَرَاءَهُ. وَفِي مَسْأَلَتِنَا: لَا مَطْلُوبَ سِوَى الْحُكْمِ.

4287. قُلْنَا: مَنْ هَهُنَا غَلِطْتُمْ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ. وَنَحْنُ نَكْشِفُ ذَلِكَ بِالْأَمْثَلَةِ، فَنَقُولُ: لَوْ قُلْنَا لِلشَّارِعِ: مَا حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْعَطَاءِ الْوَاجِبِ: التَّسْوِيَةُ أَوْ التَّفْضِيلُ؟ فَقَالَ: حُكْمُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ إِمَامٍ ظَنٌّ أَنَّ الصَّلَاحَ فِي التَّسْوِيَةِ هُوَ التَّسْوِيَةُ، وَحُكْمُهُ عَلَى كُلِّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي التَّفْضِيلِ / التَّفْضِيلُ. وَلَا حُكْمَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ تَحْصِيلِ الظَّنِّ. فَإِنْ قُلْنَا: هَذَا حُكْمُهُ إِذَا ظَنَّ، فَمَا حُكْمُهُ قَبْلَ الظَّنِّ؟ فَقَالَ: لَا حُكْمَ لَهُ قَبْلَ الظَّنِّ، إِنَّمَا يَتَجَدَّدُ حُكْمُهُ بِالظَّنِّ وَبَعْدَهُ، كَمَا يَتَجَدَّدُ الْحُكْمُ عَلَى رَاكِبِ الْبَحْرِ بَعْدَ الظَّنِّ، وَيَتَجَدَّدُ عَلَى قَاضِيَيْنِ شَهِدَ عِنْدَهُمَا فِي وَاقِعَتَيْنِ شَخْصَانِ: وَجُوبُ الْقَبُولِ وَوُجُوبُ الرَّدِّ عِنْدَ ظَنِّ الصِّدْقِ وَظَنِّ الْكَذِبِ. فَيَجِبُ عَلَى أَحَدِهِمَا التَّصَدِيقُ، وَعَلَى الْآخَرِ التَّكْذِيبُ.

4288. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: مَا حُكْمُهُ فِي قَلِيلِ النَّبِيذِ؟ فَقَالَ: حُكْمُهُ تَحْرِيمُ الشَّرْبِ عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنِّي حَرَّمْتُ قَلِيلَ الْخَمْرِ لِأَنَّهُ يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهَا وَالتَّحْلِيلُ لِمَنْ ۱۱

ظَنَّ أَنِّي حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِعَيْنِهَا لَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَلَا حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَ هَذَا الظَّنِّ. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: مَا حُكْمُ اللَّهِ فِي قِيَمَةِ الْعَبْدِ، أَتُضْرَبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، أَمْ عَلَى الْجَانِي؟ فَقَالَ: حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ بِالْحَرِّ أَشْبَهُ الضَّرْبِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَعَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ بِالْبَهِيمَةِ أَشْبَهُ الضَّرْبِ عَلَى الْجَانِي.

4289. وَكَذَلِكَ نَقُولُ: مَا حُكْمُ اللَّهِ فِي الْمَفَاضِلَةِ فِي بَيْعِ الْجَصِّ وَالْبَطِيخِ؟ فَقَالَ: حُكْمُ اللَّهِ عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنِّي حَرَّمْتُ رَبَا الْفَضْلِ فِي الْبُرِّ لِأَنَّهُ مَطْعُومٌ، تَحْرِيمُ الْبَطِيخِ دُونَ الْجَصِّ. وَعَلَى مَنْ ظَنَّ أَنِّي حَرَّمْتُهُ لِلْكَيْلِ تَحْرِيمُ الْجَصِّ دُونَ الْبَطِيخِ.

4290. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا عِلَّةُ تَحْرِيمِ رَبَا الْبُرِّ عِنْدَ اللَّهِ أَهِيَ الطَّعْمُ أَمْ الْكَيْلُ أَمْ الْقُوَّةُ؟

4291. فنقول: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّعْمِ وَالْكَيْلِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِدَاتِهِ بَلْ مَعْنَى كَوْنِهِمَا عِلَّةً كَوْنِهِمَا عِلَّةً. فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْكَيْلَ عِلَّةٌ لِلتَّحْرِيمِ فَهُوَ عِلَّةٌ فِي حَقِّهِ، دُونَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ عِلَامَتَهُ الطَّعْمُ. وَلَيْسَتْ الْعِلَّةُ وَصْفًا ذَاتِيًّا كَالْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ لِلْعَالَمِ، حَتَّى يَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي عِلْمِ اللَّهِ عَلَى أَحَدِ الْوَصْفَيْنِ لَا مَحَالَةَ. بَلْ هُوَ أَمْرٌ وَضْعِيٌّ. وَالْوَضْعُ يَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ. وَقَدْ وَضَعْتُهُ كَذَلِكَ.

4292. فَهَذَا كُلُّهُ لَوْ صَرَّحَ الشَّارِعُ بِهِ فَهُوَ مَعْقُولٌ. وَجَانِبُ الْخَصْمِ لَوْ صَرَّحَ بِهِ كَانَ مُحَالًا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ حُكْمٌ لَيْسَ بِخَطَابٍ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِمُخَاطَبٍ وَمُكَلَّفٍ، فَإِنَّ هَذَا يُضَادُّ حَدَّ الْحُكْمِ وَحَقِيقَتَهُ. أَوْ يَقُولُ: تَعَلَّقَ بِهِ، لَكِنْ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، فَهُوَ مُحَالٌ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ، أَوْ يَقُولُ: لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَقَدْ أُمِرَ بِهِ لَكِنَّهُ لَا يَعْصِي بِتَرْكِهِ، فَهُوَ أَيْضًا يُضَادُّ حَدَّ الْوَاجِبِ، وَيُضَادُّ حَدَّ الْإِجْمَاعِ الْمُنْعَقِدِ عَلَى أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمُوجِبِ اجْتِهَادِهِ. فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ ضِدُّهُ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ مَأْمُورًا بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْقِبْلَةَ فِي جِهَةٍ أُخْرَى؟ بَلْ بِالْإِجْمَاعِ لَوْ خَالَفَ اجْتِهَادَ نَفْسِهِ، وَاسْتَقْبَلَ جِهَةً أُخْرَى، فَاتَّفَقَ أَنْ كَانَ جِهَةَ الْقِبْلَةِ، عَصَى وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ.

4293. فَاسْتَبَانَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَذْهَبَ مُحَالٌ لَوْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهِ. وَمَذْهَبُنَا مَعْقُولٌ يُمَكِّنُ

التَّصْرِيحُ بِهِ. فَيَجِبُ تَنْزِيلُ الْاجْتِهَادِ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْمُمَكِّنِ دُونَ الْمُحَالِ.

4294. هَذَا حُكْمُ التَّائِيهِمِ وَالتَّصْوِيبِ، [وَنَذْكُرُ بَقِيَّةَ أَحْكَامِ الْاجْتِهَادِ فِي صُورِ مَسَائِلَ] *.

* زيادة من
المخطوط رقم:

فصل

4295. به تمام كَشَفِ الْقِنَاعِ عَنْ غُمُوضِ الْمَسْأَلَةِ، أَلْحَقْنَاهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ تَصْنِيفِ الْكِتَابِ وَانْتِشَارِ النُّسخِ.

4296. وَيَتَبَيَّنُ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ بِأَسْئَلَةٍ:

4297. الْأَوَّلُ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا اسْتَقَرَّ رَأْيُكُمْ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْمُجْتَهِدَاتِ لَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. صَارَ الطَّلَبُ مُحَالًا، لِأَنَّ الْمُتَيَّمَّ إِذَا عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ لَيْسَ حَوَالِيهِ مَاءٌ: كَانَ الطَّلَبُ مُحَالًا وَالْحُكْمُ هُوَ مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ، كَمَا أَنَّ الْمَاءَ مَطْلُوبُ الْمُتَيَّمِّ.

4298. قُلْنَا: الْمُتَيَّمُّ إِنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ حَوَالِيهِ مَاءٌ، وَأَنْ لَا يَكُونَ، يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الطَّلَبُ، كَمَا يُتَصَوَّرُ إِذَا عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ حَوَالِيهِ مَاءٌ لَكِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ، فَكَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ يُجَوِّزُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ بَاقِيًا عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ، أَوْ مُتَغَيِّرًا عَنْهُ بِنَصِّ قَاطِعٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَى النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ قَطْعًا، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا ظَنًّا. وَلَوْ لَا تَجْوِيزُهُ حُكْمًا مُعَيَّنًا لَمَا تُصَوَّرُ مِنْهُ الطَّلَبُ. فَمَا مِنْ مَسْأَلَةٍ يَبْتَدِئُ الْاجْتِهَادُ فِيهَا إِلَّا وَنُجُوزُ فِيهَا حُكْمًا مُعَيَّنًا.

4299. فَالْأَحْوَالُ ثَلَاثَةٌ: أَنْ يَعْلَمَ وَجُودَ الْحُكْمِ، وَأَنْ يَعْلَمَ انْتِفَاءَهُ، وَأَنْ يُجَوِّزَ وَجُودَهُ وَانْتِفَاءَهُ. وَهَذِهِ الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ فِي مَعْنَى الْحَالَةِ الْأُولَى فِي تَصْحِيحِ الطَّلَبِ، لَا فِي مَعْنَى الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ، كَمَا فِي طَلَبِ الْمَاءِ. ثُمَّ بِالْآخِرَةِ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ لَا مَاءَ حَوَالِيهِ، فَكَذَلِكَ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، فَلَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ.

4300. فَإِنْ قِيلَ: فَالطَّلَبُ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا فَلِمَ يَشْتَغِلُ بِهِ؟ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا فَلِمَ لَا يَعْصَى إِذَا لَمْ يُصِبِ الْحُكْمُ؟

4301. قُلْنَا: لِأَنَّ الطَّلَبَ وَاجِبٌ. وَالْوُصُولُ الْمُحَقَّقُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّ الطَّلَبَ مَقْدُورٌ، وَالْوُصُولُ الْمُحَقَّقُ الْمُوَافِقُ لِعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَقْدُورٍ، وَالْوُصُولُ الْمَظْنُونُ مَقْدُورٌ، كَمَا فِي طَلَبِ الْقِبْلَةِ.

4302. فَإِنْ قِيلَ: سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّ مَنْ أَخْطَأَ النَّصَّ حَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ فَهُوَ خَطَأً بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا طَلَبَ، لَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا وَجَبَ. وَلَسْنَا نَعْنِي بِتَخْطِئَةٍ

أَحَدِ الْمُجْتَهِدَيْنِ إِلَّا هَذَا، إِذْ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ مَوْضُوعٌ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ قَصْدُ الطَّالِبِ، وَلَا يُصِيبُهُ إِلَّا أَحَدُهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، فَيَلْزَمُ تَخْطِئَةُ الْمُجْتَهِدَيْنِ جَمِيعًا.

4303. وَبَيَانُ هَذَا بِحَضَرِ مَجَالِ نَظَرِ الْمُجْتَهِدَيْنِ، وَهِيَ عَشْرَةٌ:

4304. **الْأَوَّلُ: الْعُمُومُ**، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ» فَالشَّارِعُ إِنْ أَرَادَ إِدْرَاجَ (جِلْدِ) الْكَلْبِ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ، وَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ (جِلْدِ) الْكَلْبِ فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ، وَإِنْ لَمْ يَرُدْ لَا هَذَا وَلَا هَذَا، بَلْ لَمْ يَخْطُرِ الْكَلْبُ بِبَالِهِ، فَهُمَا مُخْطِئَانِ، فَإِنْ أَحَدُهُمَا يَقُولُ: أَرَادَ إِدْرَاجَهُ وَقَصَدَ الْعُمُومَ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: أَرَادَ إِخْرَاجَهُ.

4305. **الثَّانِي: الظَّاهِرُ**: مِثَالُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِفَيْرُوزِ الدِّيلَمِيِّ، وَقَدْ أَسْلَمَ عَلَى أُخْتَيْنِ «أَمْسِكْ إِحْدَاهُمَا وَفَارِقِ الْآخَرَى» فَإِنْ أَرَادَ بِهِ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الاسْتِصْحَابَ فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ، وَإِنْ لَمْ يَرُدْ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ فَهُوَ مُحَالٌ مُتَنَاقِضٌ، إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ تَخْطِئَةُ الْفَرِيقَيْنِ، فَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ: مَا أَرَادَ الْابْتِدَاءَ، وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: أَرَادَ الْابْتِدَاءَ لِلنِّكَاحِ.

4306. **الثَّالِثُ: الْمَفْهُومُ**: مِثَالُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا». فَإِنْ أَرَادَ نَفْيَ الْحَقِّ عَنِ الْبَكْرِ فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ، وَإِنْ لَمْ يَرُدْ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ. وَلَا بُدَّ أَنْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا، أَمَّا احْتِمَالُ ثَالِثٍ فَمُحَالٌ.

4307. **الرَّابِعُ: الاسْتِدْلَالُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ إِذَا خَالَفَ الْقِيَاسَ**: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَدُلُّ عَلَى تَوْقِيفِ سَمِعَهُ وَخَبَرَ بَلَّغَهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَدُلُّ. فِيمَا أَنْ يَكُونَ الصَّحَابِيُّ قَدْ سَمِعَ تَوْقِيفًا، فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ. أَوْ لَمْ يَسْمَعْ فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ.

4308. **الخَامِسُ: طَلَبُ الْأَصْلَحِ**: كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُسَوِّيُ الْإِمَامُ فِي الْعَطَاءِ، لِأَنَّهُ أَصْلَحُ، إِذِ الدُّنْيَا بِلَاغٍ. وَقَالَ عُمَرُ: بَلْ يُفَاوَتْ، تَحْرِيكًا لِلرَّغْبَةِ فِي الْفَضَائِلِ. لِأَنَّهُ أَصْلَحُ: فَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى التَّسْوِيَةَ، فَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُخْطِئٌ. وَإِنْ كَانَ التَّفَاوْتُ أَصْلَحَ فَأَبُو بَكْرٍ مُخْطِئٌ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الصَّلَاحِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَهُمَا مُخْطِئَانِ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: هَذَا أَصْلَحُ.

4309. السَّادِسُ: طَلَبُ الْأَشْبِهِ: كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ: الْعَبْدُ بِالْفَرَسِ أَشْبَهُ، فَيُضْمَنُ بِكَمَالِ قِيَمَتِهِ، وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ بِالْحَرِّ أَشْبَهُ. فَإِنْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَرِّ أَشْبَهُ، فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ، وَإِنْ كَانَ بِالْفَرَسِ أَشْبَهُ، فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَحَدِهِمَا أَشْبَهُ، بَلْ يُشْبَهُ هَذَا كَمَا يُشْبَهُ هَذَا، فَهُمَا مُخْطِئَانِ.

4310. السَّابِعُ: النَّظَرُ فِي تَخْرِيجِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَاسْتِنْبَاطِهِ: كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: الْمَاءُ جُعِلَ مُزِيلًا لِلنَّجَاسَةِ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الْعَيْنَ وَالْأَثَرَ، فَهُوَ الْعِلَّةُ وَالْمَنَاطُ، وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: بَلْ هُوَ خَاصِيَّةُ الْمَاءِ، فَلَا عِلَّةَ وَلَا مَنَاطَ. فَإِنْ قَصَدَ الشَّارِعُ تَخْصِيصَ الْمَاءِ بِخَاصِيَّةِ فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ وَإِنْ قَصَدَ تَعْلِيْقَهُ بِمَعْنَى الْإِزَالَةِ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ. وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ فَهُمَا مُخْطِئَانِ.

4311. الثَّامِنُ: تَنْقِيحُ مَنَاطِ الْحُكْمِ: كَقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ جَامَعَ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ» فَإِنَّ الْكُفَّارَةَ وَجَبَتْ عَلَى الْمُجَامِعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِطَرَيَانِ الْجَمَاعِ، لَكِنْ لِكَوْنِهِ جَمَاعًا، أَوْ لِكَوْنِهِ إِفْسَادًا لِلصَّوْمِ؟ فَإِنْ عَلَّقَهُ الشَّارِعُ بِالْجَمَاعِ فَمَالِكٌ مُخْطِئٌ، إِذْ يُعَلِّقُهُ بِكُلِّ إِفْطَارٍ. وَإِنْ عَلَّقَهُ بِالْإِفْسَادِ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ إِذْ عَلَّقَهُ بِكَوْنِهِ جَمَاعًا.

4312. وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَخْرِيجِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَبَيْنَ تَنْقِيحِهِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ * فِي أَوَّلِ كِتَابِ «الْقِيَاسِ»، فَإِنَّ الْحُكْمَ إِذَا رُتِبَ عَلَى الْجَمَاعِ وَهُوَ فِعْلٌ حَادِثٌ، صَارَ مَنْوُطًا بِالْوَصْفِ الطَّارِئِ، وَمُضَافًا إِلَيْهِ قِطْعًا. وَيَقَعُ النَّظَرُ فِي تَنْقِيحِ الْمَنَاطِ وَتَجْرِيدِهِ عَنْ بَعْضِ الْأَوْصَافِ.

4313. أَمَّا ذِكْرُ حُكْمِ الْمَاءِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، وَحُكْمِ الْخَمْرِ فِي الْإِسْكَارِ، وَحُكْمِ الْبُرِّ فِي الرِّبَا: فَالْحَاقُ الْخَلَّ بِالْمَاءِ، وَالنَّبِيدُ بِالْخَمْرِ وَالْبَطِيخُ بِالْبُرِّ مَبْنِيٌّ عَلَى اسْتِنْبَاطِ الْمَنَاطِ وَتَخْرِيجِهِ. وَالْمَنَاعُ مِنَ الْإِلْحَاقِ يُنْكَرُ أَصْلُ الْعِلَّةِ وَالْمَنَاطِ وَيَقُولُ: الشَّارِعُ ﷺ ذَكَرَ حُكْمًا، وَمَحَلَّهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ عِلَّتَهُ.

4314. التَّاسِعُ: تَعْيِينُ الْمَنَاطِ: كَعِتْقِ بَرِيرَةَ. إِذْ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ: خَيْرْتُ لِمَا عَلَيْهَا مِنَ الضَّرَرِ فِي الْمَقَامِ تَحْتَ عَبْدٍ، وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: بَلْ لِرِزْوَالِ الرِّقِّ الْقَاهِرِ، إِذْ زُوِّجَتْ بِغَيْرِ رِضَاهَا وَالْآنَ قَدْ صَارَتْ مِنْ أَهْلِ الرِّضَا. وَالْعِلَّتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فِي

الْأَمَةُ إِذَا أُعْتِقَتْ تَحْتَ حُرٍّ. فَإِنْ كَانَ بَاعِثُ الشَّرْعِ فِي بَرِيرَةٍ دَفَعَ ضَرَرَ الْعَبْدِ فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ، وَإِنْ كَانَ الْبَاعِثُ زَوَالَ قَهْرِ الرِّقِّ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ بَاعِثًا فَهُمَا مُخْطِئَانِ.

4315. وَفَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ تَنْقِيحِ الْمَنَاطِ، فَإِنَّ تَعْيِينَ الْمَنَاطِ كَالْخِلَافِ فِي أَنْ عِلَّةَ الرَّبَا الطَّعْمُ أَوْ الْكَيْلُ، وَلَا يَدْخُلُ شَيْءٌ مِنَ الطَّعْمِ فِي الْكَيْلِ. وَالنَّظَرُ فِي التَّنْقِيحِ يُبْقِي شَيْئًا مُشْتَرَكًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَيَرُدُّ الْخِلَافَ إِلَى تَفْصِيلِهِ، كَالنَّظَرِ فِي نَفَقَةِ الْمَبْتُوتَةِ، فَإِنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى أَنَّ الْمَنْكُوحَةَ: «لَمْ تَسْتَحِقْ النِّفَقَةَ؟» وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ النِّكَاحَ عِلَّةٌ اسْتِحْقَاقِ النِّفَقَةِ، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مُفِيدًا لِلْحِلِّ، أَوْ الْمِلْكِ، أَوْ سُلْطَنَةِ مَا أَوْ لَيْسَ لِلْحِلِّ، بِدَلِيلِ اسْتِحْقَاقِ الرَّجْعِيَّةِ، وَلَيْسَ لِلْمِلْكِ، بِدَلِيلِ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ، فَإِنَّهُ يُنْفِقُ عَلَى جَمِيعِهِنَّ قَبْلَ الْاِخْتِيَارِ. وَلَا مِلْكٌ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى أَرْبَعٍ، لَكِنْ لَهُ سُلْطَانُ تَقْرِيرِ النِّكَاحِ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَهِيَ مَحْبُوسَةٌ تَحْتَ سُلْطَنَتِهِ.

4316. فَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: الْمُعْتَدَّةُ الْبَائِنَةُ أَيْضًا تَحْتَ سُلْطَنَةِ النِّكَاحِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْعِدَّةَ مِنْ أَثَرِ النِّكَاحِ. وَكَوْنُهُ عَاجِزًا عَنْ إِسْقَاطِ هَذِهِ السُّلْطَنَةِ أَبْلَغُ فِي تَأْكِيدِ الْحَقِّ. بَلِ الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ أَيْضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى إِسْقَاطِ سُلْطَنَةِ الْاِخْتِيَارِ. فَيَرْجِعُ الْخِلَافُ إِلَى أَنَّ النِّكَاحَ مُعْتَبَرٌ بِاعْتِبَارِ أَيِّ عِلَاقَةٍ وَأَيِّ أَثَرٍ، مَعَ الْاِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ النِّكَاحِ، فَإِنَّ الْمُعْتَدَّةَ بِالشُّبْهَةِ لَا تَسْتَحِقُّ، لِأَنَّ عِدَّتَهَا لَيْسَتْ أَثَرُ نِكَاحٍ.

4317. وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: هُوَ بِاعْتِبَارِ سُلْطَنَةِ تَقْرِيرِ النِّكَاحِ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الَّذِي أَسْلَمَ، وَفِي الرَّجْعِيَّةِ.

4318. وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَ ذَلِكَ مُعْتَبَرًا، بِدَلِيلِ مَا لَوْ كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَزَيْنَبُ طَالِقٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا فَعَمْرَةُ طَالِقٌ، وَغَابَ الطَّائِرُ وَلَمْ يُعْرَفْ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُمَا، وَالْمَنْكُوحَةُ إِحْدَاهُمَا. وَلَكِنْ وَاحِدَةٌ مَحْبُوسَةٌ بِسَبَبِهِ.

4319. فَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ: لَا تَجِبُ لِلْحَبْسِ، بَلِ لِلنِّكَاحِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ كَانَتْ مَنْكُوحَةً يَقِينًا. وَالشَّكُّ فِي الطَّلَاقِ شَكٌّ فِي النِّفَقَةِ، فَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِالشَّكِّ.

4320. وَالْمَقْصُودُ: أَنَّهُمَا مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى اعْتِبَارِ أَصْلِ مُشْتَرَكٍ وَهُوَ النِّكَاحُ، اخْتَلَفَا فِي تَعْيِينِ آثَارِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، لَا كَالْمُخْتَلِفِينَ فِي الطَّعْمِ وَالْكَيْلِ، فَإِنَّهُمَا مَعْنِيَانِ مُتَبَايِنَانِ لَا يَدْخُلُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ.

4321. وَكَأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ خَارِجٌ عَنْ غَرَضِنَا. وَقَدْ سَنَحَ عَرَضًا، فَذَكَرْنَاهُ.

4322. الْعَاشِرُ: النَّظَرُ فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ فِي الْفَرْعِ: كَمَا لَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مُلَخَّصَةً مَعْلُومَةً فِي الْأَصْلِ، لَكِنْ وَقَعَ الشَّكُّ فِي تَحَقُّقِهَا فِي الْفَرْعِ، كَالْتَرَدُّ فِي أَنَّ رَائِحَةَ النَّجَاسَةِ إِذَا أُزِيلَتْ عَنِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ بَطَرَحِ التُّرَابِ فِيهِ، أَنَّهُ هَلْ يَعُودُ طَاهِرًا: لِأَنَّهُ لَوْ زَالَ بِهُبُوبِ الرِّيحِ ۱۱ وَطُولِ الْمُكْتِ طَهْرًا، وَلَوْ زَالَ بِالْقَاءِ الْمِسْكِ وَالزَّعْفَرَانِ لَمْ يَطْهَرْ، لِأَنَّ ذَلِكَ سَتْرٌ لَا إِزَالَةَ، وَإِذَا زَالَ بِالتُّرَابِ فَفِيهِ خِلَافٌ مَنَشُؤُهُ أَنَّ التُّرَابَ مُزِيلٌ، أَوْ سَاتِرٌ؟ فَإِنْ كَانَ مُزِيلًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ قَالَ لَا يَطْهَرُ، وَإِنْ كَانَ سَاتِرًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ أَخْطَأَ الْآخَرُ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

4323. وَمِنْ أَمْثِلَةِ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ الْخِلَافُ فِي أَنَّ رَمَادَ الزَّبَلِ طَاهِرٌ أَمْ لَا. وَالْعَيْنُ النَّجِيسَةُ إِذَا اسْتَحَالَتْ طَهُرَتْ، كَالْبَيْضَةِ الْمَذْرُوعَةِ * إِذَا اسْتَحَالَتْ فَرْخًا، وَكَالزَّبَلِ إِذَا تَوَلَّدَ مِنْهُ حَيَوَانٌ أَوْ نَبَاتٌ، وَإِنْ تَغَيَّرَ لَمْ يَعُدْ طَاهِرًا. وَالرَّمَادُ زَبَلٌ مُتَغَيِّرٌ، أَوْ هُوَ عَيْنٌ أُخْرَى اسْتَحَالَ إِلَيْهَا الزَّبَلُ كَمَا يَسْتَحِيلُ الْكَلْبُ فِي الْمَمْلَحَةِ مِلْحًا؟ فَعِلَّةُ الْأَصْلِ هَاهُنَا مَعْلُومَةٌ، وَالْخِلَافُ فِي تَحَقُّقِهَا فِي الْفَرْعِ.

* = الفاسدة

4324. فَهَذِهِ مَثَارَاتُ جَوْلَانِ نَظَرِ الْمُجْتَهِدِينَ اسْتَوْفَيْنَاهَا لِلْإِحَاطَةِ بِمَجَامِعِهَا، وَلِبَيَانِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ حَقِّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي جَمِيعِهَا، فَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنْ فَيُلْزَمُ تَخْطِئَةُ الْمُجْتَهِدِينَ جَمِيعًا.

4325. وَهَذِهِ الْعَشْرَةُ هِيَ: الْعُمُومُ، وَالظَّاهِرُ، وَالْمَفْهُومُ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ، وَطَلَبُ الْأَصْلَحِ، وَطَلَبُ الْأَشْبِهِ، وَالنَّظَرُ فِي تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ أَوْ تَنْقِيحِهِ أَوْ تَعْيِينِهِ أَوْ تَحْقِيقِهِ. وَلَا يَعْدُو نَظَرُ الْمُجْتَهِدِينَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ أَوْ مَا يُنَاسِبُهَا.

4326. وَالْجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ: إِنَّكُمْ إِذَا قَنَعْتُمْ بِحَقِّ مَوْضُوعٍ لَمْ يَبْلُغِ الْمُكَلَّفَ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِطَلَبِهِ حَتَّى يُلْزَمَ مِنْهُ خَطَأٌ مَجَازِيٌّ، فَهُوَ مُسَلَّمٌ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَدُورُ الْأَمْرُ

فِيهَا بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، كَالنَّظَرِ فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ فِي الْفَرْعِ، وَكَالنَّظَرِ فِي الْمَفْهُومِ، وَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ، فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ قِسْمَيْنِ، وَهُوَ حَقٌّ مَوْضُوعٌ مُتَعَيَّنٌ، كَالْقِبْلَةِ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِينَ فِيهَا.

4327. لَكِنْ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا لَا يَتَعَيَّنُ فِيهَا حُكْمٌ بِحَيْثُ يَتَمَيَّزُ أَحَدُ الْمُجْتَهِدِينَ عَنِ الْآخَرِ فِي الْخَطَأِ الْمَجَازِيِّ أَيْضًا، كَالْعُمُومِ، وَتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ، وَطَلَبِ الْأَشْبِهِ وَالْأَصْلَحِ.

4328. بَيَانُهُ: أَنَا لَوْ سَأَلْنَا الشَّارِعَ عَنْ قَوْلِهِ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ» إِنَّكَ أَرَدْتَ إِدْرَاجَ الْكَلْبِ أَوْ إِخْرَاجَهُ جَازَ أَنْ يَقُولَ: أَرَدْتُ الْإِدْخَالَ، أَوْ: أَرَدْتُ الْإِخْرَاجَ، أَوْ: لَمْ يَخْطُرْ بِنَالِي الْكَلْبُ، وَلَا أَرَدْتُ الْإِدْرَاجَ وَلَا الْإِخْرَاجَ، لَكِنْ يَقُولُ: «حُكْمُ اللَّهِ عَلَى مَنْ سَبَقَ إِلَى فَهْمِهِ الْإِدْرَاجُ الْعُمُومُ، وَعَلَى مَنْ سَبَقَ إِلَى فَهْمِهِ الْإِخْرَاجُ الْخُصُوصُ»، فَإِنَّ الْحُكْمَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ مَا يَقَعُ فِي فَهْمِهِ مِنَ اللَّفْظِ. وَاللَّفْظُ لَا يَدُلُّ بَعَيْنِهِ، بَلْ بِالْمَوَاضِعِ.

4329. وَاللَّفْظُ بِاعْتِبَارِ الْمَوَاضِعِ ثَلَاثَةٌ:

أقسام اللفظ
باعتبار المواضع

4330. نَصٌّ صَرِيحٌ: لَا اِحْتِمَالَ فِيهِ، كَالْخَمْسَةِ، لَا تَحْتَمِلُ السِّتَّةُ وَالْأَرْبَعَةُ. فَمَنْ فَهَمَ مِنْهُ غَيْرَ الْخَمْسَةِ فَهُوَ مُخْطِئٌ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ قَاطِعَةٌ.

4331. وَلَفْظٌ مُجْمَلٌ: كَالْقُرْءِ، وَالْعَيْنِ، فَلَا يُفْهَمُ إِلَّا مَعَ قَرِينَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ قِيَاسٍ. وَتِلْكَ الْمَعَانِي تَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الطَّبَاعِ وَالْأَحْوَالِ.

4332. وَلَفْظٌ مُحْتَمِلٌ: أَحَدُ اِحْتِمَالَيْهِ أَظْهَرُ، وَيُسَمَّى ظَاهِرًا، وَلَيْسَتْ دَلَالَتُهُ نَصًّا قَاطِعًا بَلْ رُبَّمَا أَفْهَمَ فِي حَقِّ زَيْدٍ مَا لَا يُفْهَمُ فِي حَقِّ عَمْرٍو، لِأَنَّ الْمَقَايِسَ وَالْمَعَانِي قَرَائِنُ تَنْتَهِضُ فِي تَفْهَمِ أَحَدٍ مَعْنِيَّتِهِ، وَتِلْكَ الْقَرَائِنُ تَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ، فَيَخْتَلِفُ الْفَهْمُ. فَالظَّاهِرُ مِنْ هَذَا كَالْمُجْمَلِ لَا كَالنَّصِّ، لَكِنْ مُوَافَقَةُ اللَّفْظِ لِأَصْلِ الْوَضْعِ قَرِينَةٌ مُرْجِّحَةٌ، بِشَرْطِ انْتِفَاءِ قَرِينَةٍ أُخْرَى تُرْجِّحُ جَانِبَ التَّجَوُّزِ عَنِ الْوَضْعِ. فَاللَّفْظُ صَالِحٌ لِلْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ جَمِيعًا، لَا كَلَفُظِ «السِّتَّةِ» فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلْخَمْسَةِ لَا مَجَازًا وَلَا حَقِيقَةً.

4333. فَيَقُولُ الشَّارِعُ: الْحُكْمُ هَاهُنَا تَابِعٌ لَهُمْ، وَالْفَهْمُ فِي لَفْظِ «السِّتَّةِ» تَابِعٌ لِلْحُكْمِ،

لأن دلالة على الحكم قاطعة. ونقول: كما أن الحكم ما دام عند جبريل عليه السلام لم يصير حكماً في الأرض حتى ينزل إلى الأرض، فإذا نزل إلى الأرض، وكان في قلب الرسول ﷺ، لم يصير حكماً ما لم يتلفظ به، فإذا تلفظ به لم يصير حكماً حتى يبلغ إلى السمع، ثم ينزل إلى القلب نزولاً مفهماً، فبعد الفهم يصير حكماً بالفعل، وقبل ذلك كان حكماً بالقوة. فيقول الشارع: لا حكم لله تعالى في مسألة الدباغ قبل الوقوع في الفهم: فمن طبعه كطبع الشافعي، يفهم أن الدباغ لا يزيد على حالة الحياة، فيكون ذلك هو الحكم في حقه. ومن طبعه طبع أبي حنيفة: يفهم العموم، فهو الحكم في حقه.

4334. فلو صرح الشارع به كان معقولاً، ولم يتميز أحدهما عن الآخر في صواب ولا خطأ، إذ ليس فيه حكم موضوع قبل نظريهما.

4335. وكذلك يقول في قوله عليه السلام «أمسك أربعا»: إني أردت الإمساك أو الابتداء، لا محالة. ولكن ما لكم ولا رادتي ولا سبيل لكم إلى معرفتها، إنما تعبدتم بما يصل إلى فهمكم.

4336. وهذا اللفظ أفهم الحاضرين مع قرينة شاهدها، أما أنتم معاشر التابعين ومن بعدهم فقد اندرست في حقكم القرينة، وبقي مجرد اللفظ، وليس مفهماً أحد المعنيين تفهماً قاطعاً، بل من طبعه طبع الشافعي في استحقال القياس يفهم منه ما يوافق الوضع، وهو الإمساك؛ ومن طبعه طبع أبي حنيفة في التفاته إلى قياس الرضاع الطارئ على النكاح، يفهم من هذا اللفظ ابتداء النكاح. وحكم الله تعالى على كل واحد ما ألقاه في فهمه من هذا اللفظ، لا ما في ضمير الشارع، ولا سبيل لهم إلى معرفة حقيقته.

4337. وكذلك في مسألة الأصلح: يجوز أن يكون كل واحد منهما مثل الآخر في الصلاح ولا يتميز أحدهما عن الآخر في خطأ وإصابة.

4338. وكذلك إذا يقول الشارع: الماء يزيل النجاسة، ولا يخطر له قصد الخصوص، ولا قصد التعليق بعلة تعم الخل، لكن يقول: من ظن أن التعليق بالعلة، كان الحكم في حقه أن الخل يطهر، ومن لا فلا. فيكون الحكم تابعاً.

4339. وَقَدْ يَنْظُرُ الْمُجْتَهِدَانِ فِي طَلَبِ الْأَحْسَنِ، وَيَخْتَلِفَانِ فِيهِ، فَلَا يَكُونُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَحْسَنَ، لِأَنَّهُ أَمْرٌ إِضَافِيٌّ. بَلْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ هَذَا أَحْسَنُ فِي حَقِّ زَيْدٍ، وَذَلِكَ أَحْسَنُ فِي حَقِّ عَمْرٍو، فَيَلْزِمُنَا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمُجْتَهِدَيْنِ فِي الْإِصَابَةِ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ إِضَافِيٌّ. أَمَّا الْأَصْلَحُ فَإِنَّهُ أَمْرٌ ذَاتِيٌّ، وَلَا بُدَّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَصْلَحَ، أَوْ يَتَسَاوَيَانِ فِي الصَّلَاحِ.

4340. وَمَسْأَلَةُ الْأَشْبَةِ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْأَحْسَنِ، فَلَيْسَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ شَيْءٌ، لِأَنَّ الْأَشْبَةَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي حَقِّ الْجَاهِلِ بِبَوَاطِنِ الْأُمُورِ، فَلَا يَكُونُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَشْبَهُ. فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَتَمَيَّزُ أَحَدُ الْمُجْتَهِدَيْنِ عَنِ الْآخَرِ لَا بِالْخَطَأِ الْمَجَازِيِّ وَلَا بِالْخَطَأِ الْحَقِيقِيِّ.

فصل

4341. (فَإِنْ قِيلَ): فَإِذَا اعْتَرَفْتُمْ بِالْخَطَا الْمَجَازِيِّ، وَقَنَّعَ الْخَصْمُ بِهِ، فَإِلَى مَاذَا يَرْجِعُ الْخِلَافُ؟ وَمَاذَا كَانَ سَعْيُكُمْ فِي تَدْقِيقِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَتَحْقِيقِهَا؟

4342. قُلْنَا: أَمَّا مَنْ قَنَّعَ بِالْخَطَا الْمَجَازِيِّ فَسَعَيْنَا مَعَهُ فِي أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ مِنَ الْأَقْسَامِ مَا لَيْسَ فِيهِ خَطَأٌ مَجَازِيٌّ أَيْضًا، كَمَسْأَلَةِ الْأَحْسَنِ وَالْأَشْبِهِ.

4343. وَالثَّانِي: أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ الْخَطَا الْمَجَازِيَّ لَيْسَ بِخَطَأٍ، بَلْ هُوَ كَذِبٌ وَخُلْفٌ، إِذْ لَوْ كَانَ خَطَأً لَوَجَبَ نِسْبَةُ الرَّسُولِ إِلَى الْخَطَا، إِذَا قَضَى لِأَحَدِهِمْ شَيْءٌ مِنْ مَالِ أَخِيهِ. وَلَوْ جَبَ تَخْطِئَةُ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ، وَتَخْطِئَةُ الْمُجْتَهِدِينَ جَمِيعًا، كَمَا قَالُوهُ ١١. وَلَا خِلَافَ فِي عِصْمَةِ الرَّسُولِ وَالْأُمَّةِ عَنِ الْخَطَا. فَغَايَتُنَا أَنْ نُلْحِقَ الْمُجْتَهِدَ بِالرَّسُولِ وَالْأُمَّةِ. وَقَدْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْخَطَا الْمَجَازِيَّ لَيْسَ بِخَطَأٍ.

4344. وَأَمَّا مَنْ أَثْبَتَ خَطَأً حَقِيقِيًّا فَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ عَلَيْهِ بِمَا مَهَّدْنَاهُ مِنَ الْأُصُولِ.

4345. وَتَرْجِعُ تِلْكَ الْأُصُولُ إِلَى عَشْرَةِ:

4346. الْأَوَّلُ: بَيَانُ أَنَّ الْأَدْلَةَ الظَّنِّيَّةَ إِضَافِيَّةً لَا حَقِيقِيَّةً، بِخِلَافِ الْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ.

4347. الثَّانِي: أَنَّ الْعِلَلَ الشَّرْعِيَّةَ عِلَامَاتٌ إِضَافِيَّةٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكَيْلُ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى عِلَامَةً مَنْصُوبَةً فِي حَقِّ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالطَّعْمُ عِلَامَةً فِي حَقِّ الشَّافِعِيِّ.

4348. الثَّلَاثُ: التَّمْيِيزُ بَيْنَ مَا هُوَ حُكْمٌ بِالْقُوَّةِ، وَبَيْنَ مَا هُوَ حُكْمٌ بِالْفِعْلِ.

4349. الرَّابِعُ: أَنَّ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ لَيْسَا مِنْ أَوْصَافِ الْأَعْيَانِ حَتَّى يَسْتَحِيلَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ حَلَالًا حَرَامًا فِي حَقِّ شَخْصَيْنِ.

4350. الْخَامِسُ: أَنَّ الْحُكْمَ أَمْرٌ وَضَعِيٌّ إِضَافِيٌّ لَيْسَ بِذَاتِيٍّ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلظَّنِّ، وَمَبْنِيًّا عَلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا عَلَى الظَّنِّ، حَتَّى يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ الْمَظْنُونُ مَشْكُوكًا فِيهِ، وَالْحُكْمُ الْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ مَقْطُوعًا بِهِ، كَحُكْمِ الرَّسُولِ ﷺ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ عِنْدَ غَلَبَةِ ظَنِّ الصَّدَقِ، فَإِنَّهُ يَشْكُ فِي صِدْقِهِمَا وَيَقْطَعُ بِالْحُكْمِ، وَيَقْطَعُ بِكَوْنِهِ مُصِيبًا فِي الْحُكْمِ، فَكَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ عِنْدَ شَهَادَةِ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ.

4351. السَّادِسُ: أَنَّ الْحُكْمَ هُوَ التَّكْلِيفُ، وَشَرُطُ التَّكْلِيفِ بُلُوغُ الْمُكْلَفِ، وَلَيْسَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى تَكْلِيفٌ قَبْلَ بُلُوغِ الْمُكْلَفِ، فَلَا حُكْمَ عِنْدَهُ قَبْلَهُ.

4352. السَّابِعُ: أَنَّ الطَّلَبَ مَعَ انْتِفَاءِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى مُمَكِّنٌ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْوَاقِعَةِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، وَإِنْ جُوزَ أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا حُكْمٌ.

4353. الثَّامِنُ: أَنَّ الْخَطَأَ اسْمٌ، قَدْ يُقَالُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا وَجَبَ، وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ، وَقَدْ يُقَالُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا طُلِبَ، وَهَذَا مَجَازٌ.

4354. التَّاسِعُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِالْإِصَابَةِ ثُمَّ يَكُونَ غَيْرَ مَأْتُومٍ إِذَا تَرَكَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ.

4355. الْعَاشِرُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِإِصَابَةِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، فَإِنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ.

4356. فَهَذِهِ عَشْرَةُ أَصُولٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مَتَاهَةٌ لِجَمَاعَةٍ. وَقَدْ بَيَّنَّاهَا.

4357. هَذَا حُكْمُ التَّصْوِيبِ. وَنَذَكُرُ بَقِيَّةَ أَحْكَامِ الْاجْتِهَادِ فِي صُورِ مَسَائِلَ:

4358. [1] مَسْأَلَةٌ: إِذَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ، وَعَجَزَ عَنِ التَّرْجِيحِ، وَلَمْ يَجِدْ دَلِيلًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ، وَتَخَيَّرَ: فَالَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ يَقُولُونَ: هَذَا لِعَجْزِ الْمُجْتَهِدِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ فِي أدَلَّةِ الشَّرْعِ تَعَارُضٌ / مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، فَيَلْزَمُ التَّوَقُّفُ، أَوِ الْأَخْذُ بِالْإِحْتِيَاظِ، أَوْ تَقْلِيدُ مُجْتَهِدٍ آخَرَ عَثَرَ عَلَى التَّرْجِيحِ.

العمل عند تعارض الأدلة، وعدم إمكان الجمع بينها أو الترجيح

[379/2]

4359. وَأَمَّا الْمُصَوَّبَةُ فَاخْتَلَفُوا: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَتَوَقَّفُ، لِأَنَّهُ مُتَعَبَّدٌ بِاتِّبَاعِ غَالِبِ الظَّنِّ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ ظَنُّ شَيْءٍ. وَهَذَا هُوَ الْأَسْلَمُ الْأَسْهَلُ.

4360. وَقَالَ الْقَاضِي: يَتَخَيَّرُ، لِأَنَّهُ تَعَارُضٌ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ، فَيَعْمَلُ بِأَيِّهِمَا شَاءَ. وَهَذَا رُبَّمَا يُسْتَنْكَرُ وَيُسْتَبْعَدُ، وَيُقَالُ: كَيْفَ يَتَخَيَّرُ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ابْتَيْنَ الشَّيْءُ وَضِدُّهُ؟

4361. وَلَيْسَ هَذَا مُحَالًا، لِأَنَّ التَّخْيِيرَ بَيْنَ حُكْمَيْنِ مِمَّا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ، كَالْتَّخْيِيرِ بَيْنَ خِصَالِ الْكَفَّارَةِ. وَلَوْ صَرَّحَ الشَّرْعُ بِالتَّخْيِيرِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ. فَقَدْ اضْطَرَرْنَا إِلَى التَّخْيِيرِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ تَارَةً يُؤْخَذُ مِنَ النَّصِّ، وَتَارَةً مِنَ الْمَصْلَحَةِ، وَتَارَةً

مِنَ الشَّيْءِ، وَتَارَةً مِنَ الاسْتِصْحَابِ. فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى النَّصِّ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَاضَّ فِي حَقِّهَا نَصَّانِ، وَلَا يَتَبَيَّنُ تَارِيخُ؛ أَوْ يَتَعَاضَّ عُمُومَانِ وَلَا يَتَبَيَّنُ تَرْجِيحُ، أَوْ يَتَعَاضَّ اسْتِصْحَابَانِ، كَمَا فِي مَسَائِلِ تَقَابُلِ الْأَصْلَيْنِ، أَوْ يَتَعَاضَّ شَبَهَانِ، بَأَنَّ تَدَوَّرَ الْمَسْأَلَةُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ، وَيَكُونُ شَبَهُهَا بِهَذَا كَشَبَهُهَا بِذَاكَ، أَوْ يَتَعَاضَّ مَصْلَحَتَانِ بِحَيْثُ لَا تَرْجِيحَ عِنْدَهُ.

4362. فَلَوْ قُلْنَا: يَتَوَقَّفُ، فَإِلَى مَتَى يَتَوَقَّفُ؟ وَرُبَّمَا لَا يَقْبَلُ الْحُكْمُ التَّأْخِيرَ، وَلَا يَجِدُ مَأْخِذًا آخَرَ لِلْحُكْمِ، وَلَا يَجِدُ مُفْتًى آخَرَ يَرْجَحُ عِنْدَهُ، أَوْ وَجَدَ مَنْ تَرْجَحَ عِنْدَهُ بِخَيَالٍ هُوَ فَاسِدٌ عِنْدَهُ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ، فَكَيْفَ يُرْجَحُ بِمَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ؟ بَلْ لَا سَبِيلَ إِلَّا التَّخْيِيرُ، كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ عَلَى الْعَامِّيِّ مُفْتَيَانِ اسْتَوَى حَالُهُمَا عِنْدَهُ فِي الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ، وَلَمْ يَجِدْ ثَالِثًا. فَلَا طَرِيقَ إِلَّا التَّخْيِيرُ.

4363. وَلِلْفُقَهَاءِ فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ مَذَاهِبُ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُقْسَمُ الْمَالُ بَيْنَهُمَا. وَمَعْنَاهُ تَصْدِيقُ الْبَيِّنَتَيْنِ، وَتَقْدِيرُ أَنَّهُ قَامَ بِكُلِّ وَاحِدٍ سَبَبُ كَمَالِ الْمَلِكِ، لَكِنْ ضَاقَ الْمَحَلُّ عَنِ الْوَفَاءِ بِهِمَا، وَلَا تَرْجِيحَ، فَصَارَ كَمَا لَوْ اسْتَحَقَّاهُ بِالشُّفْعَةِ، إِذْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّفْعَيْنِ سَبَبٌ كَامِلٌ فِي اسْتِحْقَاقِ جَمِيعِ الشَّقْصِ الْمُبِيعِ، لَكِنْ ضَاقَ الْمَحَلُّ، فَيُوزَعُ عَلَيْهِمَا.

4364. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: الْإِحْتِمَالَاتُ أَرْبَعَةٌ: إِمَّا الْعَمَلُ بِالذَّلِيلَيْنِ جَمِيعًا، أَوْ إِسْقَاطُهُمَا جَمِيعًا، أَوْ تَعْيِينُ أَحَدِهِمَا بِالتَّحْكُمِ، أَوْ بِالتَّخْيِيرِ:

4365. وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْجَمْعِ عَمَلًا وَإِسْقَاطًا، لِأَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ؛ وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّوَقُّفِ إِلَى غَيْرِ نِهَآيَةٍ، فَإِنَّ فِيهِ تَعْطِيلًا؛ وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّحْكُمِ بِتَعْيِينِ أَحَدِهِمَا. فَلَا يَبْقَى إِلَّا الرَّابِعُ، وَهُوَ التَّخْيِيرُ، كَمَا فِي اجْتِمَاعِ الْمُفْتَيَيْنِ عَلَى الْعَامِّيِّ.

4366. فَإِنْ قِيلَ: كَمَا اسْتَحَالَتِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ، فَالتَّخْيِيرُ أَيْضًا جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِضَيْنِ، فَهُوَ مُحَالٌ.

4367. قُلْنَا: الْمَحَالُّ مَا لَوْ صَرَّحَ الشَّرْعُ بِهِ لَمْ يُعْقَلْ. وَلَوْ قَالَ الشَّارِعُ: مَنْ دَخَلَ الْكَعْبَةَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ أَيَّ جِدَارٍ أَرَادَ، فَيَتَخَيَّرَ بَيْنَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ جِدَارًا أَوْ يَسْتَدْبِرَهُ، كَانَ مَعْقُولًا، لِأَنَّهُ كَيْفَمَا فَعَلَ فَهُوَ مُسْتَقْبَلُ شَيْءٍ مِنَ الْكَعْبَةِ، وَكَيْفَمَا تَقَلَّبَ

|380/2|

فَالِيهَا يَنْقَلِبُ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: تَعَبَّدْتُكُمْ بِاتِّبَاعِ الْإِسْتِصْحَابِ، ثُمَّ تَعَارَضَ
 اسْتِصْحَابَانِ، فَكَيْفَمَا تَقَلَّبَ فَهُوَ مُسْتِصْحَبٌ، / كَمَا إِذَا أَعْتَقَ عَنْ كَفَّارَتِهِ عَبْدًا
 غَائِبًا انْقَطَعَ خَبَرُهُ، فَلَأَصْلُ بَقَاءِ الْحَيَاةِ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ اشْتِغَالِ الذِّمَّةِ، فَقَدْ
 تَعَارَضَا. وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ الْمُجْتَهِدُ أَنَّ فِي التَّسْوِيَةِ فِي الْعَطَاءِ مَصْلَحَةٌ وَهِيَ
 الْإِحْتِرَازُ عَنْ وَحْشَةِ الصُّدُورِ بِمِقْدَارِ التَّفَاوُتِ الَّذِي لَا يَتَقَدَّرُ إِلَّا بِنَوْعِ
 الْاجْتِهَادِ، وَفِي التَّفَاوُتِ مَصْلَحَةٌ تَحْرِيكِ رَغَبَاتِ الْفَضَائِلِ، وَهُمَا مَصْلَحَتَانِ
 رُبَّمَا تَسَاوَتَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَيْضًا، فَكَيْفَمَا فَعَلَ ١١ فَقَدْ مَالَ إِلَى مَصْلَحَةٍ.

244

4368. وَكَذَلِكَ قَدْ تُشَبَّهُ الْمَسْأَلَةُ أَصْلَيْنِ شَبَّهَا مُتَسَاوِيًا، وَقَدْ أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِ الشَّبَّهِ،
 فَكَيْفَمَا فَعَلَ فَهُوَ مُمْتَثِلٌ. وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
 بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ» فَمَنْ لَهُ مِنَ الْإِبِلِ مَائَتَانِ، فَقَدْ مَلَكَ أَرْبَعَ
 خَمْسِينَاتٍ، وَخَمْسَ أَرْبَعِينَاتٍ. فنقول: إِنْ أَخْرَجَ الْحَقَاقُ فَقَدْ عَمِلَ بِقَوْلِهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً». وَإِنْ أَخْرَجَ بَنَاتِ لَبُونٍ فَقَدْ عَمِلَ
 بِقَوْلِهِ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ» وَلَيْسَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ،
 فَيَتَخَيَّرُ. فَكَذَلِكَ عِنْدَ تَعَارُضِ الْإِسْتِصْحَابِ وَالْمَصْلَحَةِ وَالشَّبَّهِ.

4369. فَإِنْ قِيلَ: التَّخْيِيرُ بَيْنَ التَّحْرِيمِ وَنَقِيضِهِ يَرْفَعُ التَّحْرِيمَ، وَالتَّخْيِيرُ بَيْنَ الْوَاجِبِ
 وَتَرْكِهِ يَرْفَعُ الْوُجُوبَ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ أُخْتَيْنِ مَمْلُوكَتَيْنِ إِمَّا أَنْ يَحْرُمَ أَوْ لَا يَحْرُمَ،
 فَإِنْ قُلْنَا بِهِمَا جَمِيعًا فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ.

4370. قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرْجَعَ عِنْدَ تَعَارُضِ الدَّلِيلِ الْمُوجِبِ وَالْمُسْقِطِ إِلَى الْوَجْهِ
 الْآخَرِ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِالتَّسَاقُطِ، وَيُطْلَبُ الدَّلِيلُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ. وَيُخَصُّ وَجْهُ
 التَّخْيِيرِ بِمَا لَوْ وَرَدَ الشَّرْعُ فِيهِ بِالتَّخْيِيرِ لَمْ يَتَنَاقِضْ، مِمَّا يُضَاهِي مَسْأَلَةَ بَنَاتِ
 اللَّبُونِ وَالْحَقَاقِ، وَكَالِاخْتِلَافِ فِي الْمُحْرَمِ إِذَا جَامَعَ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ: الْوَاجِبُ
 عَلَيْهِ بَدَنَةٌ أَوْ شَاةٌ، إِذِ التَّخْيِيرُ بَيْنَهُمَا مَعْقُولٌ.

4371. فَيَحْصُلُ فِي تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: وَجْهُ فِي التَّسَاقُطِ، وَوَجْهُ فِي
 التَّخْيِيرِ، وَوَجْهُ فِي التَّفْصِيلِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ مَا يُمَكِّنُ التَّخْيِيرَ فِيهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ،
 إِذْ يُمَكِّنُ التَّخْيِيرَ فِيهَا، وَيَبَيِّنُ مَا يَتَعَارَضُ فِيهِ الْمُوجِبُ وَالْمُبِيحُ، أَوِ الْمُحْرَمُ

وَالْمُبِيحُ، فَلَا يُمَكِّنُ التَّخْيِيرُ فِيهِ، فَيَرْجِعُ إِلَى التَّسَاقُطِ.

4372. وَإِنْ أَرَدْنَا الْإِصْرَارَ عَلَى نُصْرَةِ وَجْهِ التَّخْيِيرِ مُطْلَقًا فَلَهُ وَجْهُ أَيْضًا. وَهُوَ أَنَا نَقُولُ:

إِنَّمَا يُنَاقِضُ الْوُجُوبَ جَوَازُ التَّرْكِ مُطْلَقًا، أَمَّا جَوَازُهُ بِشَرْطٍ فَلَا، بِدَلِيلٍ أَنَّ الْحَجَّ وَاجِبٌ عَلَى التَّرَاحِي، وَإِذَا أُخِّرْتُمْ مَاتَ قَبْلَ الْأَدَاءِ لَمْ يَلْقَ اللَّهُ عَاصِيًا عِنْدَنَا، إِذَا أُخِّرَ مَعَ الْعَزْمِ عَلَى الْإِمْتِنَالِ. فَجَوَازُ تَرْكِهِ بِشَرْطِ الْعَزْمِ لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ.

4373. بَلِ الْمُسَافِرُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعًا فَرَضًا، وَبَيْنَ أَنْ يَتْرُكَ رَكْعَتَيْنِ.

فَالرَّكْعَتَانِ وَاجِبَتَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتْرُكَهُمَا، وَلَكِنْ جَازَ تَرْكُهُمَا بِشَرْطٍ أَنْ يَقْصِدَ التَّرْخِصَ وَيَقْبَلَ صَدَقَةً قَدْ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ. فَهُوَ كَمَنْ يَسْتَحِقُّ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ عَلَى غَيْرِهِ، فَقَالَ لَهُ: تَصَدَّقْتُ عَلَيْكَ بِدَرَاهِمَيْنِ إِنْ قَبِلْتَ، وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ وَأَتَيْتَ بِالْأَرْبَعَةِ قَبِلْتُ الْأَرْبَعَةَ عَنِ الدَّيْنِ الْوَاجِبِ. فَإِنْ شَاءَ قَبِلَ الصَّدَقَةَ وَأَتَى بِدَرَاهِمَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ أَتَى بِالْأَرْبَعَةِ عَنِ الْوَاجِبِ. وَلَا يَتَنَاقِضُ.

[381/2]

4374. فَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا: إِذَا اقْتَضَى / اسْتِصْحَابُ شَغْلِ الذِّمَّةِ إِجَابَ عِثْقٍ آخَرَ،

بَعْدَ أَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا غَائِبًا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَرْكُهُ إِلَّا بِشَرْطٍ أَنْ يَقْصِدَ اسْتِصْحَابَ الْحَيَاةِ وَيَعْمَلَ بِمُوجِبِهِ. فَمَنْ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ الدَّلِيلُ الْمُعَارِضُ، أَوْ خَطَرَ لَهُ وَلَمْ يَقْصِدِ الْعَمَلَ، وَتَرَكَ الْوَاجِبَ، لَمْ يَجْزُ. وَكَذَلِكَ إِذَا سَمِعَ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (النساء: 23) حَرُمَ عَلَيْهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَمْلُوكَتَيْنِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ إِذَا قَصَدَ الْعَمَلَ بِمُوجِبِ الدَّلِيلِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: 24) كَمَا قَالَ عُثْمَانُ: أَحَلَّتُهُمَا آيَةٌ وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ.

245

4375. وَسُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَمَّنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ مِنْ كُلِّ أُسْبُوعٍ، فَوَافَقَ يَوْمَ الْعِيدِ، فَقَالَ:

أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ. وَلَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا. مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ تَرْجِيحٌ فَيَحْرُمُ صَوْمُ الْعِيدِ بِالنَّهْيِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَصُومَ، بِشَرْطٍ أَنْ يَقْصِدَ الْعَمَلَ بِمُوجِبِ الدَّلِيلِ الثَّانِي، وَهُوَ الْأَمْرُ بِالْوَفَاءِ. وَكَانَ ذَلِكَ جَوَازًا بِشَرْطٍ فَلَا يُنَاقِضُ الْوُجُوبَ.

4376. وَأَمَّا إِذَا تَعَارَضَ الْمَوْجِبُ وَالْمَحْرَمُ فَيَتَوَلَّدُ مِنْهُ التَّخْيِيرُ الْمُطْلَقُ، كَالْوَلِيِّ إِذَا

لَمْ يَجِدْ مِنَ اللَّبَنِ إِلَّا مَا يَسُدُّ رَمَقَ أَحَدٍ رَضِيعَتَيْهِ، وَلَوْ قَسَمَ عَلَيْهِمَا أَوْ مَنَعَهُمَا

لَمَاتَا، وَلَوْ أَطْعَمَ أَحَدُهُمَا مَاتَ الْآخَرُ. فَإِذَا أَشْرْنَا إِلَى رَضِيعٍ مُعَيَّنٍ كَانَ إِطْعَامُهُ وَاجِبًا لِأَنَّ فِيهِ إِحْيَاءَهُ، وَحَرَامًا لِأَنَّ فِيهِ هَلَكَ غَيْرِهِ. فَنَقُولُ: هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُطْعَمَ هَذَا فِيهِلِكَ ذَاكَ، أَوْ ذَاكَ فِيهِلِكَ هَذَا، فَلَا سَبِيلَ إِلَّا التَّخْيِيرُ.

4377 فَإِذَا مَهَّمَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ فِي وَاجِبَيْنِ، كَالشَّاةِ وَالْبَدَنَةِ فِي الْجَمَاعِ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ، تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا. وَإِنْ تَعَارَضَ دَلِيلُ الْوُجُوبِ وَدَلِيلُ الْإِبَاحَةِ تَخَيَّرَ بِشَرْطِ قَصْدِ الْعَمَلِ بِمُوجِبِ الدَّلِيلِ الْمُبِيحِ، كَمَا يَتَخَيَّرُ بَيْنَ تَرْكِ الرُّكْعَتَيْنِ قَصْرًا وَبَيْنَ إِتْمَامِهِمَا، لَكِنْ بِشَرْطِ قَصْدِ التَّرْخُصِ. وَإِنْ تَعَارَضَ الْمُوجِبُ وَالْمُحَرَّمُ حَصَلَ التَّخْيِيرُ الْمُطْلَقُ أَيْضًا. هَذَا طَرِيقُ نُصْرَةِ اخْتِيَارِ الْقَاضِي فِي التَّخْيِيرِ.

4378 فَإِنْ قِيلَ: تَعَارَضَ دَلِيلَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ مُحَالٍ، وَإِنَّمَا يَخْفَى التَّرْجِيحُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ.

4379 قُلْنَا: وَبِمَ عَرَفْتُمْ اسْتِحَالَةَ ذَلِكَ، فَكَمَا تَعَارَضَ مُوجِبُ بَنَاتِ اللَّبُونِ وَالْحِقَاقِ، فَلَمْ يَسْتَحِيلْ أَنْ يَتَعَارَضَ اسْتِصْحَابَانِ، وَشَبَهَانِ، وَمَصْلَحَتَانِ، وَيَنْتَفِي التَّرْجِيحُ، فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

4380 فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: الْمَسْأَلَةُ فِي قَوْلَيْنِ؟

4381 قُلْنَا: هُوَ التَّخْيِيرُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَالتَّرَدُّدُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، كَتَرَدُّدِهِ فِي أَنَّ الْبَسْمَلَةَ هَلْ هِيَ آيَةٌ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَحْتَمِلُ التَّخْيِيرَ، لِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ أَمْرٌ حَقِيقِيٌّ لَيْسَ بِإِضَافِيٍّ، فَيَكُونُ الْحَقُّ فِيهِ وَاحِدًا.

4382 فَإِنْ قِيلَ: فَمَذْهَبُ التَّخْيِيرِ يُفْضِي إِلَى مُحَالٍ، وَهُوَ أَنْ يُخَيَّرَ الْحَاكِمُ الْمُتَخَاصِمَيْنِ فِي شَفْعَةِ الْجَوَارِ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الْجَدِّ لِلْمِيرَاثِ أَوْ الْمُقَاسَمَةِ، لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ الْخَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ يُخَيَّرُ الْمُفْتِي الْعَامِّيُّ، وَكَذَلِكَ يَحْكُمُ لِزَيْدٍ بِشَفْعَةِ الْجَوَارِ، وَلِعَمْرٍو بِنَقِيضِهِ، وَيَوْمَ السَّبْتِ بِاسْتِغْرَاقِ الْجَدِّ لِلْمِيرَاثِ، وَيَوْمَ الْآحَدِ بِالْمُقَاسَمَةِ. بَلْ تَثَبَّتْ الشَّفْعَةُ يَوْمَ الْآحَدِ وَتُسْتَرَدُّ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ بِالرَّأْيِ الْآخَرِ.

4383 قُلْنَا: لَا تَخْيِيرَ لِلْمُتَخَاصِمَيْنِ / بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ مَنْصُوبٌ لِفَضْلِ الْخُصُومَةِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَفْضَلَ الْخُصُومَةَ بِأَيِّ رَأْيٍ أَرَادَ، كَمَا لَوْ تَنَازَعَ السَّاعِي وَالْمَالِكُ فِي بَنَاتِ اللَّبُونِ وَالْحِقَاقِ، وَفِي الشَّاةِ وَالْدَّرَاهِمِ فِي الْجُبْرَانِ.

فَالْحَاكِمُ يَحْكُمُ بِمَا أَرَادَ. أَمَّا الرُّجُوعُ فَغَيْرُ جَائِزٍ لِمَصْلَحَةِ الْحُكْمِ أَيْضًا. فَإِنَّهُ لَوْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ عِنْدَكُمْ تَغَيَّرَ فَتْوَاهُ، وَلَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ السَّابِقُ لِلْمَصْلَحَةِ.

4384. أَمَّا قَضَاؤُهُ يَوْمَ الْأَحَدِ بِخِلَافِ قَضَائِهِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَفِي حَقِّ زَيْدٍ بِخِلَافِ مَا فِي حَقِّ عَمْرٍو، فَمَا قَوْلُكُمْ فِيهِ لَوْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، أَلَيْسَ ذَلِكَ جَائِزًا؟ فَكَذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَ دَلِيلَانِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، كَمَا فِي الْحِقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ يَجُوزُ أَنْ يُشِيرَ بِإِشَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَيَأْمُرُ زَيْدًا بِبَنَاتِ اللَّبُونِ وَعَمْرًا بِالْحِقَاقِ.

4385. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: يَجُوزُ أَنْ يُغَايِرَ أَمْرُ الْحُكْمِ أَمْرَ الْفَتْوَى لِمَصْلَحَةِ الْحُكْمِ، كَمَا لَوْ تَغَيَّرَ الاجْتِهَادُ، فَإِنَّهُ لَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ الْمَاضِي، وَيَحْكُمُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِالِاجْتِهَادِ الثَّانِي.

4386. وَكَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ فِي الْقِبْلَةِ: إِذَا تَعَارَضَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ فِي جِهَتَيْنِ، وَالصَّلَاةُ لَا تَقْبَلُ التَّأَخِيرَ، وَلَا مُجْتَهِدٌ يُقْلَدُ. فَهَلْ لَهُ سَبِيلٌ إِلَّا أَنْ يَتَخَيَّرَ إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ، فَيُصَلِّيَ إِلَى أَيِّ الْجِهَتَيْنِ شَاءَ؟ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْدِلَ إِلَى الْجِهَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ دَلَّ اجْتِهَادُهُ عَلَى أَنَّ الْقِبْلَةَ لَيْسَتْ فِيهِمَا.

4387. فَهَذِهِ أُمُورٌ لَوْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهَا مِنَ الشَّارِعِ كَانَ مَقْبُولًا وَمَعْقُولًا، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَمْلُوكَتَيْنِ: أَحَلَّتُهُمَا آيَةٌ، وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ.

في نقض
الاجتهاد

4388. |2| مَسْأَلَةٌ: الْمُجْتَهِدُ إِذَا آدَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى أَنَّ الْخُلْعَ فَسَخٌ، فَنَكَحَ امْرَأَةً خَالَعَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، لَزِمَهُ تَسْرِيحُهَا، وَلَمْ يَجْزْ لَهُ إِمْسَاكُهَا عَلَى خِلَافِ اجْتِهَادِهِ. وَلَوْ حَكَمَ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ حَاكِمٌ بَعْدَ أَنْ خَالَعَ الزَّوْجَ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَلَمْ يُنْقَضِ اجْتِهَادُهُ السَّابِقُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ، لِمَصْلَحَةِ الْحُكْمِ، فَإِنَّهُ لَوْ نُقِضَ الْاجْتِهَادُ بِالِاجْتِهَادِ لَنُقِضَ النُّقْضُ أَيْضًا، وَلَتَسَلَّسَلَ، فَاضْطَرَبَتِ الْأَحْكَامُ وَلَمْ يُوثَقْ بِهَا.

4389. أَمَّا إِذَا نَكَحَ الْمُقْلَدُ بِفَتْوَى مُفْتٍ، وَأَمْسَكَ زَوْجَتَهُ بَعْدَ دَوْرِ الطَّلَاقِ، وَقَدْ نَجَزَ الطَّلَاقَ بَعْدَ الدَّوْرِ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُ الْمُفْتِي، فَهَلْ عَلَى الْمُقْلَدِ تَسْرِيحُ زَوْجَتِهِ؟

4390. هَذَا رَبَّمَا يَتَرَدَّدُ فِيهِ.

4391. وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَجِبُ تَسْرِيحُهَا، كَمَا لَوْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُ مُقْلِدِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْجِهَةِ الْأُخْرَى، كَمَا لَوْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فِي نَفْسِهِ. وَإِنَّمَا حُكْمُ الْحَاكِمِ هُوَ الَّذِي لَا يُنْقَضُ. وَلَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يُخَالَفَ نَصًّا وَلَا دَلِيلًا قَاطِعًا. فَإِنْ أَخْطَأَ النَّصُّ نَقْضًا حُكْمَهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا تَبَهَّنَا لِأَمْرٍ مَعْقُولٍ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ أَوْ تَنْقِيحِهِ بِحَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ تَبَّهَ لَهُ لَعَلِمَ قَطْعًا بَطْلَانِ حُكْمِهِ، فَيُنْقَضُ الْحُكْمُ.

4392. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ذَكَرْتُمْ أَنَّ مُخَالَفَ النَّصِّ مُصِيبٌ إِذَا لَمْ يُقْصَرْ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ بِحَسَبِ حَالِهِ. فَلِمَ يُنْقَضُ حُكْمُهُ؟

4393. قُلْنَا: نَعَمْ، هُوَ مُصِيبٌ بِشَرَطِ دَوَامِ الْجَهْلِ، كَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهَّرٌ فَحُكْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَجُوبُ / الصَّلَاةِ. وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ فَحُكْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ تَحْرِيمُ الصَّلَاةِ مَعَ الْحَدَثِ. لَكِنْ عِنْدَ الْجَهْلِ الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ وَجُوبًا حَاصِلًا نَاجِزًا، وَهِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِ بِالْقُوَّةِ، أَيْ هِيَ بِصَدَدٍ أَنْ تَصِيرَ حَرَامًا، لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ. فَمَهْمَا عَلِمَ لَزِمَهُ تَدَارُكُ مَا مَضَى. وَكَانَ ذَلِكَ صَلَاةً بِشَرَطِ دَوَامِ الْجَهْلِ. ١١

4394. وَكَذَلِكَ مَهْمَا بَلَغَ الْمُجْتَهِدُ النَّصُّ نَقْضَ حُكْمِهِ الْوَاقِعُ عَلَى خِلَافِهِ، فَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ الْآخِرُ الْعَالِمُ بِالنَّصِّ يَنْقُضُ حُكْمَهُ.

4395. وَعِنْدَ هَذَا نُبَيِّنُهُ عَلَى دَقِيقَةٍ: وَهِيَ أَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ اخْتِلَافَ حَالِ الْمُكَلَّفِ فِي الظَّنِّ وَالْعِلْمِ كَاخْتِلَافِ حَالِهِ فِي السَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ، وَالطَّهَرِ وَالْحَيْضِ. فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ سَبَبًا لِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ. لَكِنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ سَقَطَ عَنْهُ وَجُوبُ لِسَفَرِهِ أَوْ عَجْزِهِ، فَلَا يَجِبُ إِزَالَةُ سَفَرِهِ وَعَجْزِهِ لِيَتَحَقَّقَ الْوُجُوبُ. وَمَنْ سَقَطَ عَنْهُ لِجَهْلِهِ وَجِبَ إِزَالَةُ جَهْلِهِ. فَإِنَّ التَّعْلِيمَ وَتَبْلِيغَ حُكْمِ الشَّرْعِ وَتَعْرِيفَ أَسْبَابِهِ وَاجِبٌ.

4396. وَكَذَلِكَ نَقُولُ: مَنْ صَلَّى وَعَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ لَا يَعْرِفُهَا، تَصِحَّ صَلَاتُهُ وَلَا يَقْضِيهَا عَلَى قَوْلٍ. فَمَنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ تِلْكَ النِّجَاسَةَ يَلْزِمُهُ تَعْرِيفُهَا. وَلَوْ تَيَمَّمَ لِيُصَلِّيَ وَقَدَرُ غَيْرُهُ عَلَى أَنْ يُزِيلَ عَجْزُهُ بِحَمْلِ مَاءٍ إِلَيْهِ، لَمْ يَلْزِمُهُ. فَفِي هَذِهِ الدَّقِيقَةِ يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَحُكْمُ سَائِرِ الْأَوْصَافِ.

4397. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ خَالَفَ الْحَاكِمُ قِيَاسًا جَلِيًّا هَلْ يُنْقَضُ حُكْمُهُ؟

4398. قُلْنَا: قَالَ الْفُقَهَاءُ: يُنْقَضُ. فَإِنْ أَرَادُوا بِهِ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ مِمَّا يُقْطَعُ

|383/2|

إزالة سبب
التخفيف هل هي
واجبة؟

نقض حكم الحاكم
بمخالفة الأدلة
الظنية

بِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ أَرَادُوا بِهِ قِيَاسًا مَظْنُونًا، مَعَ كَوْنِهِ جَلِيًّا، فَلَا وَجْهَ لَهُ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ ظَنٍّ وَظَنٍّ. فَإِذَا انْتَفَى الْقَاطِعُ فَالظَّنُّ يَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ. وَمَا يَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَتَبُعِهِ.

4399. فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ حَكَمَ عَلَى خِلَافِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، أَوْ بِمُجَرَّدِ صِيغَةِ الْأَمْرِ، أَوْ حَكَمَ بِالْفَسَادِ بِمُجَرَّدِ النَّهْيِ، فَهَلْ يُنْقَضُ حُكْمُهُ؟ وَقَدْ قَطَعْتُمْ بِصِحَّةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَأَنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ لَا تَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَالنَّهْيُ لَا يَدُلُّ بِمُجَرَّدِهِ عَلَى الْفَسَادِ.

4400. قُلْنَا: مَهْمَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ ظَنِّيَّةً فَلَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ، لِأَنَّا لَا نَدْرِي أَنَّهُ حَكَمَ لِرَدِّهِ خَبَرَ الْوَاحِدِ، أَوْ أَنَّهُ حَكَمَ بِمُجَرَّدِ صِيغَةِ الْأَمْرِ، بَلْ لَعَلَّهُ كَانَ حَكَمَ لِذَلِكَ آخَرَ ظَهَرَ لَهُ. فَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ حَكَمَ لِذَلِكَ لَا لِغَيْرِهِ، وَكَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مَعَ ذَلِكَ ظَنِّيَّةً اجْتِهَادِيَّةً، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْقَضَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الظَّنِّيَّةِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. وَقَدْ حَكَمَ بِمَا هُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، فَإِنْ أَخْطَأَ فِي الطَّرِيقِ فَلَيْسَ مُخْطِئًا فِي نَفْسِ الْحُكْمِ، بَلْ حُكْمُهُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ.

4401. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: الْحُكْمُ فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا خَبَرٌ وَاحِدٌ عَلَى خِلَافِ الْخَبَرِ، لَيْسَ حُكْمًا بَرَدَ الْخَبَرَ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا الْمَقْطُوعُ بِهِ كَوْنُ الْخَبَرِ حُجَّةً عَلَى الْجُمْلَةِ. أَمَّا أَحَادُ الْمَسَائِلِ فَلَا يُقْطَعُ فِيهَا بِحُكْمٍ.

4402. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ حَكَمَ بِخِلَافِ اجْتِهَادِهِ، لَكِنْ وَافَقَ مُجْتَهِدًا آخَرَ وَقَلَّدَهُ، فَهَلْ يُنْقَضُ حُكْمُهُ؟ وَلَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ مُقَلَّدٌ بِخِلَافِ مَذْهَبِ إِمَامِهِ فَهَلْ يُنْقَضُ؟

4403. قُلْنَا: هَذَا فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ لَا يُعْرَفُ يَقِينًا، بَلْ يُحْتَمَلُ تَغْيِيرُ اجْتِهَادِهِ.

[384/2]

4404. وَأَمَّا الْمُقَلَّدُ فَلَا يَصِحُّ حُكْمُهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَنَحْنُ وَإِنْ / حَكَمْنَا بِتَنْفِيدِ حُكْمِ الْمُقَلَّدِينَ فِي زَمَانِنَا لِمُضْرُورَةِ الْوَقْتِ، فَإِنْ قَضَيْنَا بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُقَلَّدِ أَنْ يَتَّبَعَ أَيَّ مُفْتٍ شَاءَ، بَلْ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ إِمَامِهِ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ بِالصَّوَابِ فِي ظَنِّهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُنْقَضَ حُكْمُهُ. وَلَوْ جَوَّزْنَا ذَلِكَ، فَإِذَا وَافَقَ مَذْهَبَ ذِي مَذْهَبٍ فَقَدْ وَقَعَ الْحُكْمُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، فَلَا يُنْقَضُ.

4405. وَهَذِهِ مَسَائِلُ فِقْهِيَّةٌ، أَعْنِي نَقْضَ الْحُكْمِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. وَلَيْسَتْ مِنَ الْأُصُولِ فِي شَيْءٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

| حُكْمُ الاجْتِهَادِ |

في وجوب الاجتهاد
على المجتهد
وتحريم التقليد
عليه

- 4406 | 3 | مَسْأَلَةٌ: فِي وُجُوبِ الاجْتِهَادِ عَلَى الْمُجْتَهِدِ وَتَحْرِيمِ التَّقْلِيدِ عَلَيْهِ:
- 4407 وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الاجْتِهَادِ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حُكْمٌ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْلَدَ مُخَالَفَهُ، وَيَعْمَلُ بِظَنِّ غَيْرِهِ، وَيَتْرَكَ نَظْرَ نَفْسِهِ. أَمَّا إِذَا لَمْ يَجْتَهِدْ بَعْدُ وَلَمْ يَنْظُرْ، فَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الاجْتِهَادِ، كَالْعَامِيِّ، فَلَهُ التَّقْلِيدُ. وَهَذَا لَيْسَ مُجْتَهِدًا.
- 4408 لَكِنْ رُبَّمَا يَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الاجْتِهَادِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، وَعَاجِزًا عَنِ الْبَعْضِ إِلَّا بِتَحْصِيلِ عِلْمٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ، كَعِلْمِ النَّحْوِ مَثَلًا فِي مَسْأَلَةِ نَحْوِيَّةٍ، وَعِلْمِ صِفَاتِ الرِّجَالِ وَأَحْوَالِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ خَبَرِيَّةٍ وَقَعَ النَّظَرُ فِيهَا فِي صِحَّةِ الْإِسْنَادِ، فَهَذَا مِنْ حَيْثُ حَصَلَ بَعْضُ الْعُلُومِ وَاسْتَقَلَّ بِهَا لَا يُشَبِّهُ الْعَامِيَّ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يُحْصَلْ هَذَا الْعِلْمُ فَهُوَ كَالْعَامِيِّ، أَفْهَلْ | يَلْحَقُ بِالْعَامِيِّ أَوْ بِالْعَالِمِ؟
- 4409 فِيهِ نَظَرٌ. وَالْأَشْهُرُ وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ كَالْعَامِيِّ. وَإِنَّمَا الْمُجْتَهِدُ هُوَ الَّذِي صَارَتْ الْعُلُومُ عِنْدَهُ حَاصِلَةً بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ مِنَ الْفِعْلِ. أَمَّا إِذَا احتَاجَ إِلَى تَعَبٍ كَثِيرٍ فِي التَّعَلُّمِ بَعْدَ فَهُوَ فِي ذَلِكَ الْفَنِّ عَاجِزٌ، وَكَمَا يُمْكِنُهُ تَحْصِيلُهُ فَالْعَامِيُّ أَيْضًا يُمْكِنُهُ التَّعَلُّمُ وَلَا يُلْزَمُهُ، بَلْ يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ الاجْتِهَادِ.
- 4410 وَعَلَى الْجُمْلَةِ: بَيْنَ دَرَجَةِ الْمُبْتَدِئِ فِي الْعِلْمِ، وَبَيْنَ رُتْبَةِ الْكَمَالِ، مَنَازِلٌ وَاقِعَةٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ، وَلِلنَّظَرِ فِيهَا مَجَالٌ، وَإِنَّمَا كَلَامُنَا الْآنَ فِي الْمُجْتَهِدِ الَّذِي لَوْ نَظَرَ فِي مَسْأَلَةٍ وَبَحَثَ عَنِ الْأَدِلَّةِ لَاسْتَقَلَّ بِهَا، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى تَعَلُّمِ عِلْمٍ مِنْ غَيْرِهِ، فَهَذَا هُوَ الْمُجْتَهِدُ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الاجْتِهَادُ أَمْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْلَدَ غَيْرُهُ؟ هَذَا مِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ:
- 4411 فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ قَدْ حَصَلَ عَلَى أَنَّ مَنْ وَرَاءَ الصَّحَابَةِ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ.
- 4412 وَقَالَ قَوْمٌ: مَنْ وَرَاءَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.
- 4413 وَكَيْفَ يَصِحُّ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ، وَمِمَّنْ قَالَ بِتَقْلِيدِ الْعَالِمِ الْعَالِمِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.

4414. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: يُقْلَدُ الْعَالِمُ الْأَعْلَمَ، وَلَا يُقْلَدُ مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ مِثْلُهُ. وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى جَوَازِ تَقْلِيدِ الْعَالِمِ الْعَالِمِ فِيمَا يُفْتَى، وَفِيمَا يَخْصُهُ.

4415. وَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ فِيمَا يَخْصُهُ دُونَ مَا يُفْتَى بِهِ.

4416. وَخَصَّصَ قَوْمٌ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَخْصُهُ مَا يَفُوتُ وَقْتَهُ لَوْ اشْتَغَلَ بِالْاجْتِهَادِ.

منع تقليد العالم
للصحابه ومن
بعدهم

4417. وَاخْتَارَ الْقَاضِي مَنَعَ تَقْلِيدِ الْعَالِمِ لِلصَّحَابَةِ وَلِمَنْ بَعْدَهُمْ. وَهُوَ الْأَظْهَرُ عِنْدَنَا. وَالْمَسْأَلَةُ ظَنِّيَّةٌ اجْتِهَادِيَّةٌ.

4418. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ تَقْلِيدَ مَنْ لَا تَثْبُتُ عِصْمَتُهُ، وَلَا يُعْلَمُ بِالْحَقِيقَةِ إِصَابَتُهُ، بَلْ يَجُوزُ خَطْوُهُ وَتَلْبِيسُهُ: حُكْمٌ شَرْعِيٌّ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ. وَلَا نَصٌّ وَلَا مَنْصُوصٌ / إِلَّا الْعَامِّيُّ وَالْمُجْتَهِدُ، إِذْ لِلْمُجْتَهِدِ أَنْ يَأْخُذَ بِنَظَرِ نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ، وَلِلْعَامِّيِّ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِ.

[385/2]

247

4419. أَمَّا الْمُجْتَهِدُ: فَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِظَنِّهِ لِعَجْزِهِ عَنِ الْعِلْمِ، فَالضَّرُورَةُ دَعَتْ إِلَيْهِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ.

4420. أَمَّا الْعَامِّيُّ فَإِنَّمَا جُوزَ لَهُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ لِلْعَجْزِ عَنْ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ بِنَفْسِهِ. وَالْمُجْتَهِدُ غَيْرُ عَاجِزٍ، فَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَى الْعَاجِزِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَطْلُبَ الْحَقَّ بِنَفْسِهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْخَطَأُ عَلَى الْعَالِمِ بِوَضْعِ الْاجْتِهَادِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَالْمُبَادَرَةُ قَبْلَ اسْتِثْمَامِ الْاجْتِهَادِ، وَالْغَفْلَةُ عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ. وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى مَعْرِفَةِ جَمِيعِ ذَلِكَ، لِيَتَوَصَّلَ فِي بَعْضِهَا إِلَى الْيَقِينِ، وَفِي بَعْضِهَا إِلَى الظَّنِّ. فَكَيْفَ يَنْبِي الْأَمْرَ عَلَى عَمَايَةِ كَالْعُمَيَّانِ وَهُوَ بِصِيرٍ بِنَفْسِهِ؟

4421. فَإِنْ قِيلَ: هُوَ لَيْسَ يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى تَحْصِيلِ ظَنٍّ، وَظَنُّ غَيْرِهِ كَظَنِّهِ، لَا سِيَّمَا عِنْدَكُمْ وَقَدْ صَوَّبْتُمْ كُلَّ مُجْتَهِدٍ؟

4422. قُلْنَا: مَعَ هَذَا إِذَا حَصَلَ ظَنُّهُ لَمْ يَجْزُ لَهُ اتِّبَاعُ ظَنِّ غَيْرِهِ. بَلْ يُقَدَّمُ ظَنُّهُ عَلَى ظَنِّ غَيْرِهِ. فَكَانَ ظَنُّهُ أَصْلًا وَظَنُّ غَيْرِهِ بَدَلًا. يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَجْزِ الْعُدُولُ إِلَيْهِ مَعَ وُجُودِ الْمُبْدَلِ، فَلَا يَجُوزُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُبْدَلِ، كَمَا فِي سَائِرِ الْأَبْدَالِ

وَالْمُبْدَلَاتِ، إِلَّا أَنْ يَرِدَ نَصٌّ بِالتَّخْيِيرِ، فَتَرْتَفَعِ الْبَدَلِيَّةُ، أَوْ يَرِدَ نَصٌّ بِأَنَّهُ بَدَلٌ عِنْدَ الْوُجُودِ لَا عِنْدَ الْعَدَمِ كَبِنْتِ مَخَاضٍ وَابْنِ لَبُونٍ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْأَيْلِ، فَإِنَّ وَجُوبَ بِنْتِ مَخَاضٍ يَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ ابْنِ لَبُونٍ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى شِرَائِهِ لَا تَمْنَعُ مِنْهُ.

4423. فَإِنْ قِيلَ: حَصَرْتُمْ طَرِيقَ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ فِي الْإِلْحَاقِ، ثُمَّ قَطَعْتُمْ طَرِيقَ الْإِلْحَاقِ. وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا أَخَذَهُ الْإِلْحَاقُ، بَلْ عُمُومَاتُ تَشْمَلُ الْعَامِّيَّ وَالْعَالِمَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأنبياء: 7) وَمَا أَرَادَ مَنْ لَا يَعْلَمُ شَيْئًا أَصْلًا، فَإِنَّ ذَلِكَ مَجْنُونٌ أَوْ صَبِيٌّ، بَلْ مَنْ لَا يَعْلَمُ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: 59) وَهُمْ الْعُلَمَاءُ.

4424. قُلْنَا: أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ فَإِنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ، مِنْ وَجْهَيْنِ: 4425. أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَمْرُ الْعَوَامِّ بِسُؤَالِ الْعُلَمَاءِ، إِذْ يَنْبَغِي أَنْ يَتَمَيَّزَ السَّائِلُ عَنِ الْمَسْئُولِ. فَمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَسْئُولٌ وَلَيْسَ بِسَائِلٍ. وَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بَأَنَّ لَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ حَاضِرَةً فِي ذَهْنِهِ، إِذْ كَانَ مُتِمَكِّنًا مِنْ مَعْرِفَتِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ غَيْرِهِ.

4426. الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَاهُ: سَلُوا لِتَعْلَمُوا، أَيْ سَلُوا عَنِ الدَّلِيلِ لِتَحْصِيلِ الْعِلْمِ، كَمَا يُقَالُ: كُلُّ لِتَشْبَعْ، وَاشْرَبْ لِتُرَوَّى. وَأَمَّا أَوْلُو الْأَمْرِ فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِمُ الْوَلَاةَ، إِذْ أَوْجَبَ طَاعَتَهُمْ كَطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ اتِّبَاعُ الْمُجْتَهِدِ. فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِأُولِيَ الْأَمْرِ الْوَلَاةَ، فَالطَّاعَةُ عَلَى الرَّعِيَّةِ. وَإِنْ كَانُوا هُمْ / الْعُلَمَاءُ فَالطَّاعَةُ عَلَى الْعَوَامِّ. وَلَا نَفْهَمُ غَيْرَ ذَلِكَ.

[386/2]

4427. ثُمَّ نَقُولُ: يُعَارِضُ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ عُمُومَاتٌ أَقْوَى مِنْهَا يُمَكِّنُ التَّمَشُّكُ بِهَا ابْتِدَاءً فِي الْمَسْأَلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: 2) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83) وَقَوْلِهِ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَاتِ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد: 24) وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحَكَّمَهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى: 10) وَقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ

إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴿ (النساء: 59) فَهَذَا كُلُّهُ أَمْرٌ بِالتَّدَبُّرِ وَالِاسْتِنْبَاطِ وَالِاعْتِبَارِ. وَلَيْسَ خِطَابًا مَعَ الْعَوَامِّ. فَلَمْ يَبْقَ مُخَاطَبًا إِلَّا الْعُلَمَاءُ، وَالْمُقَلَّدُ تَارِكٌ لِلتَّدَبُّرِ وَالِاعْتِبَارِ وَالِاسْتِنْبَاطِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ (الأعراف: 3) وَهَذَا بظَاهِرِهِ يُوجِبُ الرُّجُوعَ إِلَى الْكِتَابِ فَقَطُّ، لَكِن دَلَّ الْكِتَابُ عَلَى اتِّبَاعِ السُّنَّةِ، وَالسُّنَّةُ عَلَى الْإِجْمَاعِ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى الْقِيَاسِ، فَصَارَ جَمِيعُ ذَلِكَ مُنَزَّلًا، فَهُوَ الْمُتَّبَعُ دُونَ أَقْوَالِ الْعِبَادِ.

4428. فَهَذِهِ ظَوَاهِرُ قَوِيَّةٍ. وَالْمَسْأَلَةُ ظَنِّيَّةٌ يَقْوَى فِيهَا التَّمَسُّكُ بِأَمْثَالِهَا. وَيَعْتَصِدُ ذَلِكَ بِفِعْلِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُمْ تَشَاوَرُوا فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ، وَالْعَوْلِ، وَالْمُفَوَّضَةِ، وَمَسَائِلَ كَثِيرَةٍ. وَحَكَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِظَنِّ نَفْسِهِ، وَلَمْ يُقَلَّدْ غَيْرُهُ.

4429. فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يُنْقَلْ عَنْ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَهُمْ أَهْلُ الشُّوَرَى، نَظَرٌ فِي الْأَحْكَامِ، مَعَ ظُهُورِ الْخِلَافِ. فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُمْ أَخَذُوا بِقَوْلِ غَيْرِهِمْ.

4430. قُلْنَا: كَانُوا لَا يُفْتَوْنَ اكْتِفَاءً بِمَنْ عَدَاهُمْ فِي الْفَتَوَى. أَمَّا عَمَلُهُمْ فِي حَقِّ أَنْفُسِهِمْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِمَا سَمِعُوهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْكِتَابِ وَعَرَفُوهُ، فَإِنْ وَقَعَتْ وَاقِعَةٌ لَمْ يَعْرِفُوا دَلِيلَهَا شَاوَرُوا غَيْرَهُمْ لَتَعْرِفِ الدَّلِيلَ لَا لِلتَّقْلِيدِ.

4431. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ فِي تَقْلِيدِ الْأَعْلَمِ؟

4432. قُلْنَا: الْوَاجِبُ أَنْ يَنْظُرَ أَوَّلًا، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ مَا وَافَقَ الْأَعْلَمَ فَذَاكَ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ خِلَافُهُ فَمَا يَنْفَعُ كَوْنُهُ أَعْلَمَ وَقَدْ صَارَ رَأْيُهُ مُزَيَّفًا عِنْدَهُ؟ وَالْخَطَأُ جَائِزٌ عَلَى الْأَعْلَمِ. وَظَنُّهُ أَقْوَى فِي نَفْسِهِ مِنْ ظَنِّ غَيْرِهِ. وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِظَنِّ نَفْسِهِ وَفَاقًا، وَلَمْ يَلْزَمْهُ تَقْلِيدُهُ لِكَوْنِهِ أَعْلَمَ، فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَجُوزَ تَقْلِيدُهُ.

4433. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَحْدَاثِ الصَّحَابَةِ لِأَكْبَارِ الصَّحَابَةِ كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ جَمِيعِهِمْ.

4434. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا يَخُصُّهُ وَبَيْنَ مَا يُفْتَى بِهِ؟

4435. قُلْنَا: يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْقُلَ لِلْمُسْتَفْتَى مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ، لَكِنْ لَا يُفْتَى مَنْ نَفْسِهِ إِذْ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ الْفُتُوى / لِلْعَوَامِّ. وَأَمَّا مَا يَخُصُّهُ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ، وَكَانَ فِي الْبَحْثِ تَفْوِيتٌ، فَهَذَا هَلْ يُلْحَقُهُ بِالْعَاجِزِ فِي جَوَازِ التَّقْلِيدِ؟ فِيهِ نَظَرٌ فَقْهِيٌّ ذَكَرْنَاهُ فِي مَسْأَلَةِ الْعُدُولِ إِلَى التَّيَمُّمِ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَتَنَاقُضِ جَمَاعَةٍ عَلَى بَرِّ مَاءٍ. فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُحْتَمَلَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

|387/2|

الفرق الثاني من هذا القطب في التقليد والاستفتاء، وحكم العوام فيه

4436. وفيه أربع مسائل:

هل يُعرف الحق
بالتقليد؟

4437. |1| مسألة: التقليد هو قبول قول بلا حجة. وليس ذلك طريقاً إلى العلم

248

لا في الأصول ولا في الفروع.

4438. وذهب الحشوية والتعليمية إلى أن طريق معرفة الحق التقليد، وأن ذلك هو الواجب، وأن النظر والبحث حرام.

4439. ويدل على بطلان مذهبهم مسالك:

4440. الأول: هو أن صدق المقلد لا يعلم ضرورة فلا بد من دليل. ودليل الصدق المعجزة. فيعلم صدق الرسول عليه السلام بمعجزته، وصدق كلام الله بإخبار الرسول عن صدقه، وصدق أهل الإجماع بإخبار الرسول عن عصمتهم. ويجب على القاضي الحكم بقول العدول، لا بمعنى اعتقاد صدقهم، لكن من حيث دل السمع على تعبد القضاة باتباع غلبة الظن، صدق الشاهد أم كذب. ويجب على العامي اتباع المفتي، إذ دل الإجماع على أن فرض العوام اتباع ذلك، كذب المفتي أم صدق، خطأ أم أصاب.

4441. فنقول: قول المفتي والشاهد لزوم بحجة الإجماع، فهو قبول قول بحجة، فلم يكن تقليداً. فإننا نعني بالتقليد قبول قول بلا حجة. فحيث لم تقم حجة، ولم يعلم الصدق بضرورة ولا بدليل، فلا اتباع فيه اعتماد على الجهل.

4442. المسلك الثاني: أن نقول: اتحيلون الخطأ على مقلدكم أم تجوزونه؟

فإن جوزتموه فإنكم شاكون في صحة مذهبكم، وإن أحلتُموه فبم عرفتم استحالتة: بضرورة أم بنظر أو تقليد؟ ولا ضرورة ولا دليل. فإن قلدتموه في قوله إن مذهبه حق، فبم عرفتم صدقه في تصديق نفسه؟ وإن قلدتم فيه

غَيْرُهُ فَبِمَ عَرَفْتُمْ صِدْقَ الْمُقْلَدِ الْآخَرِ؟ وَإِنْ عَوَّلْتُمْ عَلَى سُكُونِ النَّفْسِ إِلَى قَوْلِهِ، فَبِمَ تَفَرِّقُونَ بَيْنَ سُكُونِ نَفْسِكُمْ وَسُكُونِ نَفْسِ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ؟ وَبِمَ تَفَرِّقُونَ بَيْنَ قَوْلِ مُقْلَدِكُمْ إِنِّي صَادِقٌ مُحَقٌّ، وَبَيْنَ قَوْلِ مُخَالِفِكُمْ؟

4443. وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا فِي إِجَابِ التَّقْلِيدِ: هَلْ تَعْلَمُونَ وَجُوبَ التَّقْلِيدِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوهُ فَلِمَ قَلَّدْتُمْ؟ وَإِنْ عَلِمْتُمْ فَبِضَرُورَةٍ أَمْ بِنَظَرٍ أَوْ تَقْلِيدٍ؟ وَيَعُودُ عَلَيْهِمُ السُّؤَالُ فِي التَّقْلِيدِ. وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى النَّظَرِ وَالِدَّلِيلِ. فَلَا يَبْقَى إِلَّا إِجَابُ التَّقْلِيدِ بِالتَّحَكُّمِ. /

|388/2|

4444. فَإِنْ قِيلَ: عَرَفْنَا صِحَّتَهُ بِأَنَّهُ مَذْهَبٌ لِلْأَكْثَرِينَ، فَهُوَ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ.

4445. قُلْنَا: وَبِمَ أَنْكَرْتُمْ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْحَقُّ دَقِيقٌ غَامِضٌ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْأَقْلُونَ، وَيَعْجِزُ عَنْهُ الْأَكْثَرُونَ، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى شُرُوطٍ كَثِيرَةٍ، مِنَ الْمُمَارَسَةِ وَالتَّفَرُّغِ لِلنَّظَرِ، وَنَفَازِ الْقَرِيحَةِ، وَالْخُلُوعِ عَنِ الشَّوَاغِلِ.

4446. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مُحَقِّقًا فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ، وَهُوَ فِي شِرْذِمَةٍ يَسِيرَةٍ، عَلَى خِلَافِ الْأَكْثَرِينَ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَطْعَمَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (الأنعام: 116) كَيْفَ وَعَدَدُ الْكُفَّارِ فِي زَمَانِنَا أَكْثَرُ؟!

4447. ثُمَّ يُلْزَمُكُمْ أَنْ تَتَوَقَّفُوا حَتَّى تَدُورُوا فِي جَمِيعِ الْعَالَمِ، وَتَعُدُّوا جَمِيعَ الْمُخَالِفِينَ، فَإِنْ سَاوَوْهُمْ تَوَقَّفُوا، وَإِنْ غَلَبُوا رَجَحُوا. كَيْفَ ۝ وَهُوَ عَلَى خِلَافِ نَصِّ الْقُرْآنِ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ (سبأ: 13) ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: 131) ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ (المؤمنون: 70).

4448. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ» وَ«مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْكُنَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ» وَ«الشَّيْطَانُ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ».

4449. قُلْنَا: أَوَّلًا: بِمَ عَرَفْتُمْ صِحَّةَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَلَيْسَتْ مُتَوَاتِرَةً؟ فَإِنْ كَانَ عَنْ تَقْلِيدٍ فَبِمَ تَتَمَيِّزُونَ عَنْ مُقْلَدٍ اعْتَقَدَ فَسَادَهَا؟

4450. ثُمَّ لَوْ صَحَّ فَمَتَّبِعِ السَّوَادِ الْأَعْظَمَ لَيْسَ بِمُقْلَدٍ، بَلْ عَلِمَ بِقَوْلِ الرَّسُولِ وَجُوبَ اتِّبَاعِهِ، وَذَلِكَ قَبُولُ قَوْلٍ بِحُجَّةٍ وَلَيْسَ بِتَقْلِيدٍ.

4451. ثُمَّ الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ ذِكْرُنَاهُ فِي كِتَابِ الْإِجْمَاعِ، وَأَنَّهُ الْخُرُوجُ عَنْ مُوَافَقَةِ
الْإِمَامِ، أَوْ مُوَافَقَةِ الْإِجْمَاعِ.

4452. وَلَهُمْ شُبُهَةٌ:

4453. الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّاطِرَ مُتَوَرِّطٌ فِي شُبُهَاتٍ، وَقَدْ كَثَرَ ضَلَالُ
النَّاطِرِينَ، فَتَرَكُ الْخَطَرَ وَطَلَبَ السَّلَامَةَ أُولَى.

4454. قُلْنَا: وَقَدْ كَثَرَ ضَلَالُ الْمُقَلِّدِينَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَبِمَ تَفَرَّقُونَ بَيْنَ تَقْلِيدِكُمْ
وَتَقْلِيدِ سَائِرِ الْكُفَّارِ حَيْثُ قَالُوا ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾ (الزخرف: 22) ثُمَّ
نَقُولُ: إِذَا وَجَبَتِ الْمَعْرِفَةُ، كَانَ التَّقْلِيدُ جَهْلًا وَضَلَالًا. فَكَأَنَّكُمْ حَمَلْتُمْ هَذَا
خَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشُّبُهَةِ. كَمَنْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ عَطَشًا وَجُوعًا خِيفَةً مِنْ أَنْ
يَغْصَّ بِلُقْمَةٍ، أَوْ يَشْرِقَ بِشَرِبَةٍ لَوْ أَكَلَ وَشَرَبَ، وَكَالْمَرِيضِ يَتْرُكُ الْعِلَاجَ رَأْسًا
خَوْفًا مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعِلَاجِ، وَكَمَنْ يَتْرُكُ التَّجَارَةَ وَالْحِرَاثَةَ خَوْفًا مِنْ نُزُولِ
صَاعِقَةٍ، فَيَخْتَارُ الْفَقْرَ خَوْفًا مِنَ الْفَقْرِ.

4455. الشُّبُهَةُ الثَّانِيَةُ: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا يَجْدُلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ
كَفَرُوا﴾ (غافر: 4) وَبِأَنَّهُ نَهَى عَنِ الْجِدَالِ فِي الْقَدَرِ، وَالنَّظَرُ يَفْتَحُ بَابَ الْجِدَالِ.

4456. قُلْنَا: نَهَى عَنِ الْجِدَالِ بِالْبَاطِلِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا
بِهِ الْحَقَّ﴾ (غافر: 5) بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَجَدَلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل:

125) وَقَوْلِهِ ﴿قَالُوا يَنْصُوحُ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا﴾ (هود: 32) وَقَوْلِهِ
﴿وَلَا تَجْدُلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت: 46) فَأَمَّا الْقَدَرُ

فَنَهَاهُمْ عَنِ الْجِدَالِ فِيهِ إِمَّا / لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ وَقَفَهُمْ عَلَى الْحَقِّ بِالنَّصِّ، فَمَنْعَهُمْ
عَنِ الْمُمَارَاةِ فِي النَّصِّ، أَوْ كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ فَاحْتَرَزَ عَنْ أَنْ يَسْمَعَهُ
الْمُخَالَفُ فَيَقُولَ: هَؤُلَاءِ بَعْدُ لَمْ تَسْتَقِرَّ قَدَمُهُمْ فِي الدِّينِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا
مَدْفُوعِينَ إِلَى الْجِهَادِ الَّذِي هُوَ أَهَمُّ عِنْدَهُمْ مِنَ الْجِدَالِ. ثُمَّ إِنَّا نَعَارِضُهُمْ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36) ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ
مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: 33) ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾ (يوسف: 81) ﴿قُلْ
هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ (البقرة: 111) هَذَا كُلُّهُ نَهَى عَنِ التَّقْلِيدِ وَأَمْرٌ بِالْعِلْمِ، وَلِذَلِكَ

أدلة القائلين
بوجوب التقليد

عَظَمَ شَأْنَ الْعُلَمَاءِ. فَقَالَ تَعَالَى ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة: 11) وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولَهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ» وَلَا يَحْصُلُ هَذَا إِلَّا بِالتَّقْلِيدِ، بَلْ بِالْعِلْمِ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَا تَكُونَنَّ إِمْعَةً. قِيلَ: وَمَا إِمْعَةٌ؟ قَالَ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: أَنَا مَعَ النَّاسِ؛ إِنْ ضَلُّوا ضَلَلْتُ، وَإِنْ اهْتَدَوْا اهْتَدَيْتُ. أَلَا لَا يُوطِّنُ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ أَنْ يَكْفُرَ إِنْ كَفَرَ النَّاسُ».

249

4457. |2| مَسْأَلَةٌ: وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ: يُلْزِمُهُمُ النَّظَرُ فِي الدَّلِيلِ، أَوْ اتِّبَاعُ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ. العامي يجب عليه الاستفتاء، واتباع العلماء

4458. وَهَذَا بَاطِلٌ بِمَسْلَكَيْنِ:

4459. أَحَدُهُمَا: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُفْتُونَ الْعَوَامَّ، وَلَا يَأْمُرُونَهُمْ بِنَيْلِ دَرَجَةِ الْاجْتِهَادِ. وَذَلِكَ مَعْلُومٌ عَلَى الضَّرُورَةِ وَالتَّوَاتُرِ، مِنْ عُلَمَائِهِمْ وَعَوَامِّهِمْ.

4460. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ: كَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُ عَلِيٍّ لِعِصْمَتِهِ، وَكَانَ عَلِيٌّ لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِمْ تَقِيَّةً وَخَوْفًا مِنَ الْفِتْنَةِ.

4461. قُلْنَا: هَذَا كَلَامٌ جَاهِلٌ سَدَّ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ الْإِعْتِمَادِ عَلَى قَوْلِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَثَمَةِ، فِي حَالٍ وَلَا يَتَّهِ إِلَى آخِرِ عُمُرِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ فِي اضْطِرَابٍ مِنْ أَمْرِهِ، فَلَعَلَّ جَمِيعَ مَا قَالَهُ خَالَفَ فِيهِ الْحَقُّ خَوْفًا وَتَقِيَّةً.

4462. الْمَسْلَكُ الثَّانِي: أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ الْعَامِّيَّ مُكَلَّفٌ بِالْأَحْكَامِ، وَتَكْلِيفُهُ طَلَبُ رُتْبَةِ الْاجْتِهَادِ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَنْقَطَعَ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ، وَتَتَعَطَّلَ الْحِرَفُ وَالصَّنَائِعُ، وَيُؤَدِّي إِلَى خَرَابِ الدُّنْيَا لَوْ اشْتَغَلَ النَّاسُ بِجُمْلَتِهِمْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ. وَذَلِكَ يَرُدُّ الْعُلَمَاءَ إِلَى طَلَبِ الْمَعَاشِ، وَيُؤَدِّي إِلَى انْدِرَاسِ الْعِلْمِ، بَلْ إِلَى إِهْلَاكِ الْعُلَمَاءِ وَخَرَابِ الْعَالَمِ. وَإِذَا اسْتَحَالَ هَذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا سُؤَالُ الْعُلَمَاءِ.

4463. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ أَبْطَلْتُمُ التَّقْلِيدَ، وَهَذَا عَيْنُ التَّقْلِيدِ.

4464. قُلْنَا: التَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلٍ بِلَا حُجَّةٍ، وَهَؤُلَاءِ وَجِبَ عَلَيْهِمْ مَا أَفْتَى بِهِ الْمُفْتَى،

|390/2|

بَدِيلِ الْإِجْمَاعِ، كَمَا وَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ قَبُولُ قَوْلِ الشُّهُودِ، وَوَجَبَ عَلَيْنَا قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ عِنْدَ ظَنِّ الصَّدَقِ، وَالظَّنُّ مَعْلُومٌ، وَوُجُوبُ الْحُكْمِ عِنْدَ الظَّنِّ مَعْلُومٌ / بِدِيلِ سَمْعِي قَاطِعٍ. فَهَذَا الْحُكْمُ قَاطِعٌ، وَالتَّقْلِيدُ جَهْلٌ. 4465

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَفَعْتُمُ التَّقْلِيدَ مِنَ الدِّينِ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَحِلُّ تَقْلِيدُ أَحَدٍ سِوَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ». فَقَدْ أَثَبَتَ تَقْلِيدًا.

4466 قُلْنَا: قَدْ صَرَّحَ بِإِبْطَالِ التَّقْلِيدِ رَأْسًا، إِلَّا مَا اسْتَشْنَى. فَظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْإِسْتِفْتَاءَ، وَقَبُولَ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَشَهَادَةَ الْعُدُولِ، تَقْلِيدًا. نَعَمْ يَجُوزُ تَسْمِيَةُ قَبُولِ قَوْلِ الرَّسُولِ تَقْلِيدًا تَوْسَعًا، إِذِ اسْتَشْنَاهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ. وَوَجْهُ التَّجَوُّزِ أَنَّ قَبُولَ قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ لِحُجَّةٍ دَلَّتْ عَلَى صِدْقِهِ جُمْلَةً، فَلَا تُطْلَبُ مِنْهُ حُجَّةٌ عَلَى غَيْرِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ. فَكَأَنَّهُ تَصْدِيقٌ بِغَيْرِ حُجَّةٍ خَاصَّةٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى ذَلِكَ تَقْلِيدًا مَجَازًا.

4467 |3| مَسْأَلَةٌ: لَا يَسْتَفْتِي الْعَامِّي إِلَّا مَنْ عَرَفَهُ بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ، أَمَّا مَنْ عَرَفَهُ بِالْجَهْلِ فَلَا يَسْأَلُهُ، وَفَاقًا.

4468 وَإِنْ سَأَلَ مَنْ لَا يَعْرِفُ جَهْلُهُ وَعِلْمُهُ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَحْثُ.

4469 وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ قَبُولُ قَوْلِ غَيْرِهِ فَيَلْزَمُهُ مَعْرِفَةُ حَالِهِ. فَيَجِبُ عَلَى الْأُمَّةِ مَعْرِفَةُ حَالِ الرَّسُولِ بِالنَّظَرِ فِي مُعْجَزَتِهِ، فَلَا يُؤْمِنُ بِكُلِّ مَجْهُولٍ ١١ يَدَّعِي أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ. وَوَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ مَعْرِفَةُ حَالِ الشَّاهِدِ فِي الْعَدَالَةِ. وَعَلَى الْمُفْتِي مَعْرِفَةُ حَالِ الرَّاوي. وَعَلَى الرَّعِيَّةِ مَعْرِفَةُ حَالِ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ.

4470 وَعَلَى الْجُمْلَةِ: كَيْفَ يُسْأَلُ مَنْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ أَجْهَلَ مِنَ السَّائِلِ؟

4471 فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ يَعْرِفْ عَدَالَةَ الْمُفْتِي هَلْ يَلْزَمُهُ الْبَحْثُ؟ إِنْ قُلْتُمْ يَلْزَمُهُ الْبَحْثُ فَقَدْ خَالَفْتُمُ الْعَادَةَ، لِأَنَّ مَنْ دَخَلَ بَلَدَةً فَيَسْأَلُ عَالِمَ الْبَلَدَةِ، وَلَا يُطْلَبُ حُجَّةٌ عَلَى عَدَالَتِهِ؛ وَإِنْ جَوَّزْتُمْ مَعَ الْجَهْلِ؛ فَكَذَلِكَ فِي الْعِلْمِ.

4472 قُلْنَا: مَنْ عَرَفَهُ بِالْفِسْقِ فَلَا يَسْأَلُهُ. وَمَنْ عَرَفَهُ بِالْعَدَالَةِ فَيَسْأَلُهُ. وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَالَهُ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَهْجُمُ، بَلْ يُسْأَلُ عَنْ عَدَالَتِهِ أَوَّلًا، فَإِنَّهُ لَا يَأْمَنُ كَذِبَهُ

وَتَلْبِيسُهُ. فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: ظَاهِرُ حَالِ الْعَالَمِ الْعَدَالَةُ، لَا سِيَّما إِذَا اشْتَهَرَ
بِالْفَتْوَى. وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: ظَاهِرُ حَالِ الْخَلْقِ الْعِلْمُ وَنَيْلُ دَرَجَةِ الْفَتْوَى،
فَالْجَهْلُ أَغْلَبُ عَلَى الْخَلْقِ. فَالنَّاسُ كُلُّهُمْ عَوَامٌ إِلَّا الْأَفْرَادَ فِي الْبِلَادِ. وَلَا
يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: الْمُجْتَهِدُونَ | وَالْعُلَمَاءُ | كُلُّهُمْ فَسَقَةٌ إِلَّا الْأَفْرَادَ، بَلِ الْعُلَمَاءُ
كُلُّهُمْ عُدُولٌ إِلَّا الْآحَادَ.

4473. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ وَجَبَ السُّؤَالُ لِمَعْرِفَةِ عَدَالَتِهِ أَوْ عِلْمِهِ، فَيُفْتَقَرُّ إِلَى التَّوَاتُرِ أَمْ
يَكْفِي إِخْبَارُ عَدْلٍ أَوْ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ؟

4474. قُلْنَا: لَا بُدَّ مِنْ تَحْصِيلِ الْمَعْرِفَةِ الْحَقِيقِيَّةِ بِالتَّوَاتُرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ. وَيُحْتَمَلُ
أَنْ يُقَالَ: يَكْفِي غَالِبُ الظَّنِّ الْحَاصِلُ بِقَوْلِ عَدْلٍ أَوْ عَدْلَيْنِ. وَقَدْ جَوَّزَ قَوْمٌ
الْعَمَلَ بِإِجْمَاعِ نَقْلِهِ الْعَدْلُ الْوَاحِدُ. وَهَذَا يَقْرُبُ مِنْهُ مِنْ وَجْهِ.

4475. |4| مَسْأَلَةٌ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدَةِ إِلَّا مُفْتٍ وَاحِدٌ وَجَبَ عَلَى الْعَامِيِّ مُرَاجَعَتُهُ.

ما يجب على
العامي إذا كان
مفتي البلدة واحداً؟

4476. وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً فَلَهُ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ شَاءَ، وَلَا يَلْزِمُهُ مُرَاجَعَةُ الْأَعْلَمِ، كَمَا فُعِلَ
فِي زَمَانٍ / الصَّحَابَةِ إِذْ سَأَلَ الْعَوَامُّ الْفَاضِلَ وَالْمَفْضُولَ، وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَى
الْخَلْقِ فِي سُؤَالِ غَيْرِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَغَيْرِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ.

|391/2|

4477. وَقَالَ قَوْمٌ: تَجِبُ مُرَاجَعَةُ الْأَفْضَلِ، فَإِنْ اسْتَوَوْا تَخَيَّرَ بَيْنَهُمْ. وَهَذَا يُخَالِفُ
إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ، إِذْ لَمْ يُحْجَرْ الْفَاضِلُ عَلَى الْمَفْضُولِ الْفَتْوَى. بَلْ لَا تَجِبُ
إِلَّا مُرَاجَعَةُ مَنْ عَرَفَهُ بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ، وَقَدْ عُرِفَ كُلُّهُمْ بِذَلِكَ.

4478. نَعَمْ إِذَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مُفْتَيَانِ فِي الْحُكْمِ، فَإِنْ تَسَاوَيَا رَاجَعَهُمَا مَرَّةً أُخْرَى،
وَقَالَ: تَنَاقَضَتْ فَتَوَاكُمَا وَتَسَاوَيْتُمَا عِنْدِي، فَمَا الَّذِي يَلْزِمُنِي؟ فَإِنْ خَيَّرَاهُ
تَخَيَّرَ. وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْأَمْرِ بِالْإِخْتِيَاظِ، أَوِ الْمَيْلِ إِلَى جَانِبٍ مُعَيَّنٍ، فَعَلَ. وَإِنْ
أَصْرًا عَلَى الْخِلَافِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّخْيِيرُ. فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَعْطِيلِ الْحُكْمِ،
وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوْلَى مِنَ الْآخَرِ. وَالْأَيْمَةُ كَالنُّجُومِ، فَبِأَيِّهِمْ اقْتَدَى اهْتَدَى.

ما يصنع المستفتي
إن اختلف عليه
المفتون؟

4479. أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَفْضَلَ وَأَعْلَمَ فِي اعْتِقَادِهِ: اخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ
أَيْضًا، لِأَنَّ الْمَفْضُولَ أَيْضًا مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ لَوْ انْفَرَدَ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَعَهُ
غَيْرُهُ، فَرِيَادَةُ الْفَضْلِ لَا تُؤَثِّرُ.

4480. وَالْأُولَى عِنْدِي أَنَّهُ يُلْزَمُهُ اتِّبَاعُ الْأَفْضَلِ، فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَعْلَمَ، وَالصَّوَابُ عَلَى مَذْهَبِهِ أَغْلَبُ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِمَذْهَبٍ مُخَالَفٍ لَهُ بِالتَّشْهِي.

اتباع المقلدين
أيسر الأقوال في
المذاهب

4481. وَلَيْسَ لِلْعَامِّيِّ أَنْ يَنْتَقِيَ مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَطْيَبَهَا عِنْدَهُ، فَيَتَوَسَّعَ. بَلْ هَذَا: التَّرْجِيحُ عِنْدَهُ كَتَرْجِيحِ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ عِنْدَ الْمُفْتِي، فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ ظَنَّهُ فِي التَّرْجِيحِ. فَكَذَلِكَ هَهُنَا، وَإِنْ صَوَّبْنَا كُلَّ مُجْتَهِدٍ. وَلَكِنَّ الْخَطَأَ مُمَكِّنٌ، بِالْغَفْلَةِ عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ، وَبِالْحُكْمِ قَبْلَ تَمَامِ الْجُتْهَادِ وَاسْتِفْرَاحِ الْوُسْعِ. وَالْغَلَطُ عَلَى الْأَعْلَمِ أَبْعَدُ لَا مَحَالَةَ.

4482. وَهَذَا التَّحْقِيقُ وَهُوَ أَنَا نَعْتَقِدُ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى سِرًّا فِي رَدِّ الْعِبَادِ إِلَى ظُنُونِهِمْ حَتَّى لَا يَكُونُوا مُهْمَلِينَ مُتَّبِعِينَ لِلْهَوَى مُسْتَرْسِلِينَ اسْتِرْسَالِ الْبَهَائِمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزُمَّهُمْ لِجَامِ التَّكْلِيفِ، فَيُرَدُّهُمْ مِنْ جَانِبٍ إِلَى جَانِبٍ، فَيَتَذَكَّرُوا الْعُبُودِيَّةَ، وَنَفَازَ حُكْمِ اللَّهِ فِيهِمْ فِي كُلِّ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ، يَمْنَعُهُمْ مِنْ جَانِبٍ إِلَى جَانِبٍ، فَمَا دُمْنَا نَقْدِرُ عَلَى ضَبْطِهِمْ بِضَابِطٍ فَذَلِكَ أُولَى مِنْ تَخْيِيرِهِمْ وَإِهْمَالِهِمْ كَالْبَهَائِمِ وَالصَّبْيَانِ.

4483. أَمَّا إِذَا عَجَزْنَا عِنْدَ تَعَارُضِ مُفْتَيْنِ وَتَسَاوَيْهِمَا، أَوْ عِنْدَ تَعَارُضِ دَلِيلَيْنِ فَذَلِكَ ضَرُورَةٌ.

4484. وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، أَوْ يُصَوَّبُ فِيهَا كُلُّ مُجْتَهِدٍ، فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِيهَا النَّظَرُ، بَلْ يَتَخَيَّرُ فَيَفْعَلُ مَا شَاءَ، إِذَا مَا مِنْ جَانِبٍ إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ مُجْتَهِدٍ. وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَوَّلًا تَحْصِيلُ الظَّنِّ، ثُمَّ يَتَّبِعُ مَا ظَنَّهُ، فَكَذَلِكَ / ظَنُّ الْعَامِّيِّ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَثَّرَ.

|392/2|

4485. فَإِنْ قِيلَ: الْمُجْتَهِدُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَّبِعَ ظَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَتَعَلَّمَ طُرُقَ الاسْتِدْلَالِ، وَالْعَامِّيُّ يَحْكُمُ بِالْوَهْمِ وَيَعْتَرِّ بِالظُّوَاهِرِ، وَرُبَّمَا يُقَدِّمُ الْمَفْضُولَ عَلَى الْفَاضِلِ. فَإِنْ جَازَ أَنْ يَحْكُمَ بِغَيْرِ بَصِيرَةٍ فَلْيَنْظُرْ فِي نَفْسِ الْمَسْأَلَةِ، وَلْيَحْكُمْ بِمَا يَظُنُّهُ، فَلِمَعْرِفَةِ مَرَاتِبِ الْفَضْلِ أَدَلَّةً غَامِضَةً لَيْسَ دَرْكُهَا مِنْ شَأْنِ الْعَوَامِّ. وَهَذَا سُؤَالٌ وَقَعَ.

4486. وَلَكِنَّا نَقُولُ: مَنْ مَرَضَ لَهُ طِفْلٌ، وَهُوَ لَيْسَ بِطَبِيبٍ، فَسَقَاهُ دَوَاءً بِرَأْيِهِ، كَانَ مُتَعَدِّيًا مُقْصِرًا ضَامِنًا. وَلَوْ رَاجَعَ طَبِيبًا لَمْ يَكُنْ مُقْصِرًا. فَإِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ طَبِيبَانِ فَاخْتَلَفَا فِي الدَّوَاءِ، فَخَالَفَ الْأَفْضَلُ، عُدَّ مُقْصِرًا. وَيُعْلَمُ أَفْضَلُ الطَّبِيبَيْنِ بِتَوَاتُرِ الْأَخْبَارِ، وَبِإِذْعَانِ الْمَفْضُولِ لَهُ، وَبِتَقْدِيمِهِ، وَبِأَمَارَاتِ تَفِيدُ غَلَبَةَ الظَّنِّ. فَكَذَلِكَ فِي حَقِّ الْعُلَمَاءِ: يُعْلَمُ الْأَفْضَلُ بِالتَّسَامُعِ، وَبِالْقَرَائِنِ، دُونَ الْبَحْثِ عَنْ نَفْسِ الْعِلْمِ. وَالْعَامِّيُّ أَهْلٌ لَهُ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَالَفَ الظَّنَّ بِالتَّشْهِي. فَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَنَا وَالْأَلْيَقُ بِالْمَعْنَى الْكُلِّيِّ فِي ضَبْطِ الْخَلْقِ بِلِجَامِ التَّقْوَى وَالتَّكْلِيفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الفن الثالث من القطب الرابع في الترجيح وكيفية تصرف المجتهد عند تعارض الأدلة

4487. وَيَشْتَمِلُ هَذَا الْفَنُّ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ ثَلَاثٍ وَبَابَيْنِ:

المُقَدِّمَةُ الْأُولَى فِي:

بَيَانِ تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ ۝

250/ب

4488. فَنَقُولُ: يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَنْ يَرُدَّ نَظْرَهُ إِلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ
يُجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ
تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ
قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ، ثُمَّ يَبْحَثُ عَنِ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ الْمُغْيِرَةِ.

4489. فَيَنْظُرُ أَوَّلَ شَيْءٍ فِي الْإِجْمَاعِ، فَإِنْ وَجَدَ فِي الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعًا تَرَكَ النَّظَرَ فِي
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّهُمَا يَقْبَلَانِ النَّسْخَ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يَقْبَلُهُ. فَالْإِجْمَاعُ عَلَى
خِلَافِ مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى النَّسْخِ، إِذْ لَا تَجْتَمِعُ الْأُمَّةُ
عَلَى الْخَطَا.

4490. ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، عَلَى رُبَّةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُفِيدُ
الْعِلْمَ الْقَاطِعَ، وَلَا يُتَصَوَّرُ التَّعَارُضُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ السَّمْعِيَّةِ، إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ
أَحَدُهُمَا نَاسِخًا. فَمَا وَجَدَ فِيهِ نَصَّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ أَخَذَ بِهِ.

4491. وَيَنْظُرُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى عُمُومَاتِ الْكِتَابِ وَظَوَاهِرِهِ.

4492. ثُمَّ يَنْظُرُ فِي مُخَصِّصَاتِ الْعُمُومِ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَمِنْ الْأَقْيَسَةِ، فَإِنْ عَارَضَ
قِيَاسٌ عُمُومًا، أَوْ خَبَرٌ وَاحِدٌ عُمُومًا، فَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ مِنْهَا *.

* ص: 465-473

4493. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَفْظًا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا نَظَرَ إِلَى قِيَاسِ النُّصُوصِ.

4494. فَإِنْ تَعَارَضَ قِيَاسَانِ أَوْ خَبَرَانِ أَوْ عُمُومَانِ / طَلَبَ التَّرْجِيحَ كَمَا سَنَذْكُرُهُ *.

* ص: 715-723

4495. فَإِنْ تَسَاوَيَا عِنْدَهُ تَوَقَّفَ، عَلَى رَأْيٍ، وَتَخَيَّرَ، عَلَى رَأْيٍ آخَرَ كَمَا سَبَقَ *.

* ص: 690-697

المقدمة الثانية في:

حقيقة التعارض ومحله

4496. اعْلَمْ أَنَّ التَّرْجِيحَ إِنَّمَا يَجْرِي بَيْنَ ظَنَيْنِ، لِأَنَّ الظُّنَّ تَتَفَاوَتْ فِي الْقُوَّةِ. وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي مَعْلُومَيْنِ، إِذْ لَيْسَ بَعْضُ الْعُلُومِ أَقْوَى وَأَغْلَبَ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَجْلَى وَأَقْرَبَ حُصُولًا وَأَشَدَّ اسْتِغْنَاءً عَنِ التَّأَمُّلِ. بَلْ بَعْضُهَا يَسْتَعْنِي عَنِ أَصْلِ التَّأَمُّلِ، وَهُوَ الْبَدِيهِيُّ؛ وَبَعْضُهَا غَيْرُ بَدِيهِيٍّ يَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ. لَكِنَّهُ بَعْدَ الْحُصُولِ مُحَقَّقٌ يَقِينِي لَا يَتَفَاوَتْ فِي كَوْنِهِ مُحَقَّقًا. فَلَا تَرْجِيحَ لِعِلْمٍ عَلَى عِلْمٍ.

الترجيح إنما يجري بين ظنين

4497. وَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِذَا تَعَارَضَ نَصَانِ قَاطِعَانِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّرْجِيحِ، بَلْ إِنْ كَانَ مُتَوَاتِرَيْنِ حُكِمَ بِأَنَّ الْمُتَأَخَّرَ نَاسِخٌ. وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا.

4498. وَإِنْ كَانَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَعَرَفْنَا التَّارِيخَ أَيْضًا حَكَمْنَا بِالْمُتَأَخَّرِ. وَإِنْ لَمْ نَعْرِفْ فَصِدْقُ الرَّائِي مَظْنُونٌ، فَتَقَدَّمَ الْأَقْوَى فِي نَفْسِنَا.

4499. وَكَمَا لَا يَجُوزُ التَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ بَيْنَ نَصَيْنِ قَاطِعَيْنِ، فَكَذَلِكَ فِي عِلَّتَيْنِ قَاطِعَتَيْنِ. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَ اللَّهُ عِلَّةً قَاطِعَةً لِلتَّحْرِيمِ فِي مَوْضِعٍ، وَعِلَّةً قَاطِعَةً لِلتَّحْلِيلِ فِي مَوْضِعٍ، وَتَدَوَّرَ بَيْنَهُمَا مَسْأَلَةٌ تُوجَدُ فِيهَا الْعِلَّتَانِ، وَنُتَعَبَّدُ بِالْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَجْتَمَعَ قَاطِعٌ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَقَاطِعٌ عَلَى التَّحْلِيلِ، فِي فَرْعٍ وَاحِدٍ، فِي حَقِّ مُجْتَهِدٍ وَاحِدٍ. وَهُوَ مُحَالٌ. لَا كَالْعِلَلِ الْمَظْنُونَةِ، لِأَنَّ الظُّنَّ تَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَاتِ. فَلَا تَجْتَمِعُ فِي حَقِّ مُجْتَهِدٍ وَاحِدٍ.

4500. فَإِنْ تَقَاوَمَ ظَنَانِ أَوْجَبْنَا التَّوَقُّفَ، عَلَى رَأْيٍ، كَمَا لَوْ تَعَارَضَ قَاطِعَانِ.

4501. وَمَنْ أَمَرَ بِالتَّخْيِيرِ أَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ نَصَانِ قَاطِعَانِ بِالتَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمٍ وَتَأَخُّرٍ وَيَكُونُ مَعْنَاهُ التَّخْيِيرُ، لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ التَّخْيِيرَ. فَكَذَلِكَ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالتَّعْلِيلِ صَرِيحٌ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، لَا يَحْتَمِلُ التَّخْيِيرَ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، فَيَكُونُ مُتَنَاقِضًا.

4502. أَمَّا الدَّلِيلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى التَّعَبُّدِ الْمُجْتَهِدِ بِاتِّبَاعِ الظَّنِّ فَيَصْلُحُ لِأَنْ يُنْزَلَ عَلَى اتِّبَاعِ أَغْلَبِ الظَّنَّيْنِ، وَعِنْدَ التَّعَارُضِ: عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّهُ أَمَرَ

|394/2|

بِاتِّبَاعِ الْمَصْلَحَةِ، وَبِالتَّشْبِيهِ، وَبِالِاسْتِصْحَابِ. فَإِذَا تَعَارَضَا فَكَيْفَمَا فَعَلَ فَهُوَ مُسْتَضْحَبٌ وَمُشَبَّهٌ وَمُتَّبِعٌ لِلْمَصْلَحَةِ. أَمَّا الْقَوَاطِعُ فَمُتَضَادَّةٌ وَمُتَنَاقِضَةٌ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ نَاسِخًا وَمَنْسُوخًا. فَلَا تَقْبَلُ الْجَمْعَ. نَعَمْ لَوْ أَشْكَلَ التَّارِيخُ، وَعَجَزْنَا عَنْ طَلَبِ دَلِيلٍ آخَرَ، فَلَا بُعْدَ أَنْ نَتَخَيَّرَ، إِذْ / لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوْلَى مِنَ الْآخَرِ مَعَ تَضَادِّهِمَا.

4503. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمَعَ عِلْمٌ وَظَنٌّ؟

4504. قُلْنَا: لَا، فَإِنَّ الظَّنَّ لَوْ خَالَفَ الْعِلْمَ فَهُوَ مُحَالٌ. لِأَنَّ مَا عُلِمَ كَيْفَ يُظَنُّ خِلَافَهُ؟ وَظَنُّ خِلَافِهِ شَكٌّ فَكَيْفَ يُشَكُّ فِيمَا يُعْلَمُ؟ وَإِنْ وَافَقَهُ فَإِنَّ أَثَرَ الظَّنِّ يَنْمَحِي بِالْكُلِّيَّةِ بِالْعِلْمِ، فَلَا يُؤَثِّرُ مَعَهُ.

المقدمة الثالثة في:

دليل وجوب الترجيح

4505. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ رَجَّحْتُمْ أَحَدَ الظَّنَّيْنِ، وَكُلُّ ظَنٍّ لَوْ انْفَرَدَ بِنَفْسِهِ لَوَجِبَ اتِّبَاعُهُ؟ وَهَلَّا قَضَيْتُمْ بِالتَّخْيِيرِ أَوْ التَّوَقُّفِ؟

4506. قُلْنَا: كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ التَّعَبُّدُ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الظَّنَّيْنِ وَإِنْ تَفَاوَتَا، لَكِنَّ الإِجْمَاعَ قَدْ دَلَّ عَلَى خِلَافِهِ، عَلَى مَا عُلِمَ مِنَ السَّلَفِ فِي تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأَخْبَارِ عَلَى بَعْضٍ لِقُوَّةِ الظَّنِّ، بِسَبَبِ عِلْمِ الرِّوَاةِ وَكَثَرَتِهِمْ وَعَدَالَتِهِمْ وَعُلُوِّ مَنْصِبِهِمْ. فَلِذَلِكَ قَدَّمُوا خَبَرَ أَزْوَاجِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى غَيْرِهِنَّ مِنَ النِّسَاءِ. وَقَدَّمُوا خَبَرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي التَّقَاءِ الْخَتَانَيْنِ عَلَى خَبَرِ مَنْ رَوَى: «لَا مَاءَ إِلَّا مِنْ الْمَاءِ» وَخَبَرَ مَنْ رَوَى مِنْ أَزْوَاجِهِ أَنَّهُ «كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا» عَلَى مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ «مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ» وَكَمَا قَوَّى عَلَيَّ خَبَرَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يُحْلَفْهُ وَحَلَفَ غَيْرُهُ. وَقَوَّى أَبُو بَكْرٍ خَبَرَ الْمُغِيرَةِ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ لَمَّا رَوَى مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَقَوَّى عُمَرُ خَبَرَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي الْإِسْتِئْذَانِ بِمُوَافَقَةِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي الرِّوَايَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ تَتَبُّعُهُ.

4507. وَكَذَلِكَ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ كَوْنُ الْفَرْعِ أَشْبَهَ بِأَحَدِ الْأَصْلَيْنِ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ بِالْإِجْمَاعِ. فَقَدْ فَهِمَ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ أَنَّهُمْ تَعَبَّدُوا بِمَا هُوَ عَادَةٌ لِلنَّاسِ فِي حِرَآئِهِمْ وَتِجَارَتِهِمْ وَسُلُوكِهِمِ الطُّرُقَ الْمَخُوفَةَ، فَإِنَّهُمْ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَسْبَابِ الْمَخُوفَةِ يُرْجَحُونَ وَيَمِيلُونَ إِلَى الْأَقْوَى.

4508. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَمْ تُرْجَحُوا فِي الشَّهَادَةِ بِالْكَثَرَةِ وَقُوَّةِ غَلْبَةِ الظَّنِّ، بَلْ يُقْضَى بِالتَّعَارُضِ عِنْدَ تَنَاقُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ؟

4509. قُلْنَا: لِأَنَّ أَهْلَ الْإِجْمَاعِ لَمْ يُرْجَحُوا فِي الشَّهَادَةِ، وَقَدْ رَجَّحُوا فِي الرِّوَايَةِ، وَسَبَبُهُ أَنَّ بَابَ الشَّهَادَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّعَبُّدِ، حَتَّى لَوْ أَتَى عَشْرَةٌ بِلَفْظِ «الْإِخْبَارِ» دُونَ «الشَّهَادَةِ» لَمْ تُقْبَلْ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مِائَةِ امْرَأَةٍ وَلَا مِائَةِ عَبْدٍ عَلَى بَاقَةِ بَقْلِ.

4510. هَذِهِ هِيَ الْمُقَدِّمَاتُ. / |395/2|

الباب الأول فيما ترجح به الأخبار

4511. اعلم أن التعارض هو التناقض.

4512. فإن كان في خبرين: فأحدهما كذب، والكذب محال على الله تعالى وعلى رسوله.

4513. وإن كان في حكمين من أمر ونهي، وحظر وإباحة: فالجمع تكليف محال. فإما أن يكون أحدهما كذباً، أو يكون متأخراً ناسخاً، أو أمكن الجمع بينهما بالتزويل على حالتين، كما إذا قال النبي ﷺ: الصلاة واجبة على أمتي، الصلاة غير واجبة على أمتي. فنقول: أراد بالأول المكلفين، وأراد بالثاني الصبيان والمجانين، أو في حالتَي العجز والقدرة، أو في زمن دون زمن.

4514. وإن عجزنا عن الجمع، وعن معرفة المتقدم والمتأخر، رجحنا وأخذنا بالأقوى.

4515. ويقوى الخبر في نفوسنا بصدق الراوي وصحته. ويضعف الخبر في نفوسنا إما باضطراب في مثله، أو بضعف في سنده، أو بأمر خارج من السند والمتمن.

4516. أما ما يتعلق بالسند والمتمن فسبعة عشر وجهاً:

أسباب الترجيح
بين الخبرين
المتعارضين لأمر في
السند أو المتن

4517. الأول: سلامة متن أحد الخبرين عن الاختلاف والاضطراب دون الآخر. فسلامته مرجحة، فإن ما لا يضطرب فهو بقول الرسول أشبه. فإن انضاف إلى اضطراب اللفظ اضطراب المعنى كان أبعد عن أن يكون قول الرسول ﷺ، فيدل على الضعف وتساهل الراوي في الرواية.

4518. فإن قيل: فيجب أن تكون رواية الزيادة في متن الحديث اضطراباً يوجب اطراحه.

4519. قلنا: لا يجب، لأنه في معنى خبرين منفصلين، إلا أن يعرف محدث بكثرة الانفراد بالرواية عن الحفاظ، فيجوز أن يقدم خبر غيره على خبره.

4520. الثاني: اضطراب السند، بأن يكون في أحدهما ذكر رجال تلبس أسمائهم ونعوتهم وصفاتهم بأسماء قوم ضعفاء وصفاتهم، بحيث يعسر التمييز.

4521. **الثَّالِثُ:** أَنْ يُرَوَّى أَحَدُهُمَا فِي تَضَاعِيفِ قِصَّةٍ مَشْهُورَةٍ مُتَدَاوِلَةٍ بَيْنَ أَهْلِ النَّقْلِ، وَمُعَارَضُهُ قَدْ انْفَرَدَ بِهِ الرَّاوي لَا فِي جُمْلَةِ الْقِصَّةِ، فَمَا رَوَى فِي الْجَمَاعَةِ أَقْوَى فِي النُّفُوسِ، وَأَقْرَبُ إِلَى السَّلَامَةِ مِنَ الْغَلَطِ، مِمَّا يَرَوِيهِ الْوَاحِدُ عَارِيًا عَنْ قِصَّتِهِ الْمَشْهُورَةِ.

4522. **الرَّابِعُ:** أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مَعْرُوفًا بِزِيَادَةِ التَّيَقُّظِ وَقِلَّةِ الْغَلَطِ. فَالثَّقَّةُ بِرِوَايَتِهِ عِنْدَ النَّاسِ أَشَدُّ.

4523. **الخَامِسُ:** أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: كَتَبَ إِلَيَّ بِكَذَا، فَإِنَّ التَّحْرِيفَ / وَالتَّضْحِيفَ فِي الْمَكْتُوبِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْمَسْمُوعِ.

|396/2|

4524. **الْسَّادِسُ:** أَنْ يَتَطَرَّقَ الْخِلَافُ إِلَى أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الرَّاوي، أَوْ مَرْفُوعٌ. فَالْمُتَّفَقُ عَلَى كَوْنِهِ مَرْفُوعًا أَوْلَى.

4525. **السَّابِعُ:** أَنْ يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ نَصًّا وَقَوْلًا، وَالْآخَرُ يُنسَبُ إِلَيْهِ اجْتِهَادًا، بَأَنْ يُرَوَّى أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَانِهِ، أَوْ فِي مَجْلِسِهِ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ، فَمَا نُسِبَ إِلَيْهِ قَوْلًا وَنَصًّا أَقْوَى، لِأَنَّ النَّصَّ غَيْرُ مُحْتَمَلٍ، وَمَا فِي زَمَانِهِ رَبَّمَا لَمْ يَبْلُغْهُ، وَمَا فِي مَجْلِسِهِ رَبَّمَا غَفَلَ عَنْهُ.

4526. **الثَّامِنُ:** أَنْ يُرَوَّى أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ عَمَّنْ تَعَارَضَتِ الرِّوَايَةُ عَنْهُ، فَنُقِلَ عَنْهُ أَيْضًا ضِدُّهُ. فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَعَارَضْ، لِأَنَّ الْمُتَعَارِضَ مُتَسَاقِطٌ، فَيَبْقَى الْآخَرُ سَلِيمًا عَنِ الْمُعَارَضَةِ.

4527. **التَّاسِعُ:** أَنْ يَكُونَ الرَّاوي صَاحِبَ الْوَاقِعَةِ، فَهُوَ أَوْلَى بِالْمَعْرِفَةِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ. فَرِوَايَةُ مَيْمُونَةَ «تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَحْنُ حَلَالَانِ * بَعْدَ مَا رَجَعَ» مُقَدَّمَةٌ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَرَامٌ.

* من الإحرام

4528. **الْعَاشِرُ:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الرَّاويَيْنِ أَعْدَلُ وَأَوْثَقُ وَأَضْبَطُ، وَأَشَدَّ تَيَقُّظًا وَأَكْثَرَ تَحَرُّيًا.

4529. **الْحَادِي عَشَرَ:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا عَلَى وَفْقِ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَهُوَ أَقْوَى، لِأَنَّ مَا رَأَاهُ الْمَالِكُ رَحِمَهُ اللَّهُ حُجَّةً وَإِجْمَاعًا، إِنْ لَمْ يَصْلُحْ حُجَّةً، فَيَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ، لِأَنَّ الْمَدِينَةَ دَارُ الْهَجْرَةِ، وَمَهْبطُ الْوَحْيِ النَّاسِخِ، فَيَبْعُدُ أَنْ يَنْطَوِيَ عَلَيْهِمْ.

4530. **الثاني عشر:** أَنْ يُوَافِقَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ مُرْسَلٌ غَيْرُهُ، فَيَرْجَحُ بِهِ مَنْ يَرْجَحُ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ، لِأَنَّ الْمُرْسَلَ حُجَّةٌ عِنْدَ قَوْمٍ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُرْجَحًا.

4531. **الثالث عشر:** أَنْ تَعْمَلَ الْأُمَّةُ بِمُوجِبِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ. فَإِنَّهُ إِذَا اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ عَمَلُهُمْ بِدَلِيلٍ آخَرَ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخَبَرُ، فَيَكُونُ صِدْقُهُ أَقْوَى فِي النَّفْسِ.

4532. **الرابع عشر:** أَنْ يَشْهَدَ الْقُرْآنُ، أَوِ الْإِجْمَاعُ، أَوِ النَّصُّ الْمُتَوَاتِرُ، أَوْ دَلِيلُ الْعَقْلِ، لَوْجُوبِ الْعَمَلِ عَلَى وَفْقِ الْخَبَرِ، فَيَرْجَحُ بِهِ.

4533. **فَإِنْ قِيلَ:** ذَلِكَ قَاطِعٌ فِي تَصْدِيقِهِ.

4534. **قُلْنَا:** لَا بَلْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا يُوَافِقُ الْقُرْآنَ وَالْإِجْمَاعَ، فَيَقُولُ: سَمِعْتُ! لِمَا لَمْ يَسْمَعْهُ. وَإِنَّمَا يَجِبُ صِدْقُهُ إِذَا اجْتَمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى صِدْقِهِ، لَا إِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَى عَمَلٍ يُوَافِقُ خَبْرَهُ، وَلَعَلَّهُ عَنْ دَلِيلٍ آخَرَ.

4535. **الخامس عشر:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَخْصَ، وَالْآخَرُ أَعَمُّ، فَيَقْدَمَ مَا هُوَ أَخْصَ بِالْمَقْصُودِ، كَتَقْدِيمِ قَوْلِهِ: «فِي الرِّقَّةِ * رُبْعُ الْعَشْرِ» فِي إِجَابِهِ عَلَى الطُّفْلِ وَالْبَالِغِ، عَلَى قَوْلِهِ «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ» لِأَنَّ هَذَا تَعَرُّضٌ لِنَفْيِ الْخِطَابِ الْعَامِّ، وَلَيْسَ / يَتَعَرَّضُ لِلزَّكَاةِ، وَلَا لِسُقُوطِ الزَّكَاةِ عَنِ الْوَلِيِّ بِإِخْرَاجِ زَكَاتِهِ. وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مُتَعَرِّضٌ لْخُصُوصِ الزَّكَاةِ، وَمُتَنَاوِلٌ بِعُمُومِهِ مَالِ الصَّبِيِّ، فَهُوَ أَخْصَ وَأَمْسُ بِالْمَقْصُودِ.

4536. **السادس عشر:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُسْتَقِلًّا بِالْإِفَادَةِ، وَمُعَارِضُهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ إِضْمَارٍ أَوْ حَذْفٍ. وَذَلِكَ مِمَّا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ زِيَادَةُ التَّبَاسِ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَى الْمُسْتَقِلِّ.

4537. **السابع عشر:** أَنْ يَكُونَ رُوَاةُ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ أَكْثَرَ، فَالْكَثْرَةُ تُقْوِي الظَّنَّ. وَلَكِنْ رُبَّ عَدْلٍ أَقْوَى فِي النَّفْسِ مِنْ عَدْلَيْنِ، لِشِدَّةِ تَيَقُّظِهِ وَضَبْطِهِ. وَالْإِعْتِمَادُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ.

4538. **هَذَا مَا يُوجِبُ التَّرْجِيحَ لِأَمْرِ فِي سَنَدِ الْخَبَرِ أَوْ فِي مَتْنِهِ.**

* كل أرض
ينبسط عليها
الماء أيام المد
ثم ينحسر

|397/2|

الترجيح بأمر
خارج عن السند
والمتن

4539. وَقَدْ يُرَجَّحُ لِأُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنْهَا وَهِيَ خَمْسَةٌ:

4540. الْأَوَّلُ: كَيْفِيَّةُ اسْتِعْمَالِ الْخَبَرِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوَلِيٍّ» مَعَ قَوْلِهِ «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» لِأَنَّا نَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا أَحَقُّ بِنَفْسِهَا فِي الْإِذْنِ، لَا فِي الْعَقْدِ. وَاللَّفْظُ يَعُمُّ الْإِذْنَ وَالْعَقْدَ. وَهُمْ يَحْمِلُونَ خَبَرَنَا عَلَى الصَّغِيرَةِ أَوْ الْأَمَةِ أَوْ النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ كُفٍّ. وَالْخِلَافُ وَاقِعٌ فِي الْكَبِيرَةِ. وَهُمْ صَرَفُوا خَبَرَنَا عَنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ، وَنَحْنُ اسْتَعْمَلْنَا الْخَبَرَيْنِ فِي الْكَبِيرَةِ، فَتَأْوِيلُنَا أَقْرَبُ. فَإِنَّهُ لَا يَنْبُو عَنْهُ اللَّفْظُ، بَلْ كَانَ اللَّفْظُ مُحْتَمِلًا لَهُمَا. أَمَّا تَنْزِيلُ خَبَرَنَا عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْأَمَةِ فَبَعِيدٌ.

4541. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ يُوجِبُ غَضًا مِنْ مَنْصِبِ الصَّحَابَةِ، فَيَكُونُ أَوْضَعًا، كَمَا رَوَوْا مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّحَابَةَ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ عِنْدَ الْقَهْقَهَةِ. فَخَبَرْنَا وَهُوَ قَوْلُهُ: «كَانَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ نَوْمٍ» وَلَيْسَ فِيهِ الْقَهْقَهَةُ. فَهُوَ أَوْلَى مِنْ خَبَرِهِمْ.

4542. الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ مُتَنَازِعًا فِي خُصُوصِهِ، وَالْآخَرُ مُتَّفَقٌ عَلَى تَطَرُّقِ الْخُصُوصِ إِلَيْهِ. فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ يَسْقُطُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَصَحَّ ذَلِكَ فَيَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ لَا مَحَالَةَ.

4543. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ قَدْ قُصِدَ بِهِ بَيَانُ الْحُكْمِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ دُونَ الْآخَرِ، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طُهِرَ» لَمْ يُفَرَّقْ فِيهِ بَيْنَ مَا يُؤْكَلُ وَبَيْنَ مَا لَا يُؤْكَلُ، فَدَلَالَةُ عُمُومِهِ عَلَى جِلْدِ مَا لَا يُؤْكَلُ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ نَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ افْتِرَاشِ جُلُودِ السَّبَاعِ، لِأَنَّهُ مَا سِيقَ لِبَيَانِ النَّجَاسَةِ وَالطَّهَارَةِ، بَلْ رُبَّمَا نَهَى عَنِ الْإِفْتِرَاشِ لِلْخِيَلَاءِ، أَوْ لِخَاصِّيَّةِ لَا نَعْقِلُهَا.

4544. الْخَامِسُ: أَنْ يَتَضَمَّنَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ إِثْبَاتَ مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْحُكْمِ / دُونَ الْآخَرِ، حَتَّى تُقَدَّمَ رَوَايَةُ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ بَرِيرَةَ أُعْتِقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ» عَلَى مَا رُوِيَ أَنَّهَا «أُعْتِقَتْ تَحْتَ حُرٍّ» لِأَنَّ ضَرُورَةَ الرِّقِّ فِي الْخِيَارِ قَدْ ظَهَرَ أَثَرُهُ، وَلَا يَجْرِي ذَلِكَ فِي الْحُرِّ.

الْقَوْلُ فِيْمَا يُظَنُّ أَنَّهُ تَرْجِيحٌ وَلَيْسَ بِتَرْجِيحٍ

4545. وَلَهُ أَمْثَلَةٌ سِتَّةٌ:

4546. الْأَوَّلُ: أَنْ يَعْمَلَ أَحَدُ الرَّائِيَيْنِ بِالْخَبَرِ دُونَ الْآخَرِ، أَوْ يَعْمَلَ بَعْضُ الْأُمَّةِ، أَوْ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ بِمُوجِبِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ. فَلَا يُرَجَّحُ بِهِ، إِذْ لَا يَجِبُ تَقْلِيدُهُمْ. فَالْمَعْمُولُ بِهِ وَغَيْرُ الْمَعْمُولِ بِهِ وَاحِدٌ.

4547. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا غَرِيبًا لَا يُشَبِّهُ الْأُصُولَ، كَحَدِيثِ الْقَهْقَهَةِ، وَغُرَّةِ الْجَنِينِ، وَضَرْبِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَخَبَرِ نَبِيذِ التَّمْرِ، وَرُبْعِ الْقِيَمَةِ فِي إِحْدَى عَيْنِي الْفَرَسِ. فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ لَوْ صَحَّتْ لَا تُؤَخَّرُ عَنْ مُعَارِضِهَا الْمُوَافِقِ لِلْأُصُولِ، لِأَنَّ لِلشَّارِعِ أَنْ يَتَعَبَّدَ بِالْغَرِيبِ وَالْمَأْلُوفِ.

4548. نَعَمْ لَوْ ثَبَتَ التَّقَاوُمُ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ تَسَاقُطًا وَرَجَعْنَا إِلَى الْقِيَاسِ. وَذَلِكَ لَيْسَ مِنَ التَّرْجِيحِ فِي شَيْءٍ.

4549. الثَّلَاثُ: الْخَبَرُ الَّذِي يَدْرَأُ الْحَدَّ لَا يُقَدَّمُ عَلَى الْمُوجِبِ، وَإِنْ كَانَ الْحَدُّ يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ.

4550. وَقَالَ قَوْمٌ: الرَّافِعُ أَوْلَى. وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ هَذَا لَا يُوجِبُ تَفَاوُتًا فِي صِدْقِ الرَّائِي فِيْمَا يَنْقُلُهُ مِنْ لَفْظِ الْإِجَابِ أَوْ الْإِسْقَاطِ.

4551. الرَّابِعُ: إِذَا رُويَ خَبَرَانِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدُهُمَا مُثَبَّتٌ وَالْآخَرُ نَافٍ، فَلَا يُرَجَّحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، لِاحْتِمَالِ وَقُوعِهِمَا فِي حَالَيْنِ. فَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ.

4552. وَقَدْ بَيَّنَّا فِي بَابِ أَفْعَالِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَحَلَّ امْتِنَاعِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ.

4553. الْخَامِسُ: خَبَرٌ يَتَضَمَّنُ الْعِتْقَ، وَالْآخَرُ يَتَضَمَّنُ نَفْيَهُ، قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: الْمُثَبَّتُ لِلْعِتْقِ أَوْلَى لِعَلْبَةِ الْعِتْقِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْفُسْخَ. وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ هَذَا لَا يُوجِبُ تَفَاوُتًا فِي صِدْقِ الرَّائِي وَثُبُوتِ نَقْلِهِ.

4554. السَّادِسُ: الْخَبَرُ الْحَاضِرُ لَا يُرَجَّحُ عَلَى الْخَبَرِ الْمُبِيحِ عَلَى مَا ظَنَّهُ قَوْمٌ، لِأَنَّهُمَا حُكْمَانِ شَرْعِيَّانِ؛ صِدْقُ الرَّائِي فِيهِمَا عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ.

الباب الثاني في:

ترجيح العلل

4555. وَمَجَامِعُ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ تَرْجِيحُ الْعِلَلِ خَمْسَةٌ:

4556. الْأَوَّلُ: مَا يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ الْأَصْلِ الَّذِي مِنْهُ الْإِنْتِزَاعُ، فَإِنَّ قُوَّةَ الْأَصْلِ تُؤَكِّدُ الْعِلَّةَ.

4557. الثَّانِي: مَا يَرْجِعُ إِلَى تَقْوِيَةِ نَفْسِ الْعِلَّةِ فِي ذَاتِهَا.

[399/2]

4558. الثَّالِثُ: / مَا يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ طَرِيقِ إِبْطَاتِ الْعِلَّةِ مِنْ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ أَمَارَةٍ.

4559. الرَّابِعُ: مَا يُقْوِي حُكْمَ الْعِلَّةِ الثَّابِتَ بِهَا.

4560. الْخَامِسُ: أَنْ تَتَقَوَّى بِشَهَادَةِ الْأَصُولِ وَمُوَافَقَتِهَا لَهَا.

4561. الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ الْأَصْلِ، وَهِيَ عَشْرَةٌ:

4562. الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْعِلَّتَيْنِ مُنْتَزَعَةً مِنْ أَصْلٍ مَعْلُومٍ اسْتِقْرَارُهُ فِي الشَّرْعِ ضَرُورَةً، وَالْأُخْرَى مِنْ أَصْلٍ مَعْلُومٍ لَكِنْ بِنَظَرٍ وَدَلِيلٍ، فَإِنَّهُمَا وَإِنْ كَانَا مَعْلُومَيْنِ فَجَاحِدُ الضَّرُورِيِّ يَكْفُرُ، وَجَاحِدُ النَّظَرِيِّ لَا يَكْفُرُ. فَذَلِكَ أَقْوَى.

4563. فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ قَدَّمْتُمْ أَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ مَعْلُومٌ عَلَى مَعْلُومٍ؟

4564. قُلْنَا: الْعِلَّتَانِ مَظْنُونَتَانِ، وَإِنَّمَا الْمَعْلُومُ أَصْلَاهُمَا. وَالتَّرْجِيحُ لِلْعِلَّةِ الْمَظْنُونَةِ.

4565. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ مُحْتَمِلًا لِلنَّسْخِ، أَوْ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى نَسْخِهِ، فَمَا سَلِمَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَالِاحْتِمَالِ أَوْلَى وَأَقْوَى.

4566. الثَّالِثُ: أَنْ يَثْبُتَ أَصْلُ إِحْدَى الْعِلَّتَيْنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَالْأُخْرَى بِخَبَرِ مُتَوَاتِرٍ وَأَمْرٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، فَإِنَّ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا قَطْعًا، فَهُوَ حَقٌّ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَنْ ظَنَّ صِدْقَ الرَّائِي، وَالْآخَرُ حَقٌّ فِي نَفْسِهِ مُطْلَقًا لَا بِالإِضَافَةِ.

4567. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بِرَوَايَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَالْآخَرُ بِرَوَايَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّهُ يُرْجَحُ الْأَوَّلُ عِنْدَ مَنْ يُرْجَحُ بِكَثْرَةِ الرِّوَاةِ، وَلَا يُرْجَحُ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى ذَلِكَ.

4568. **الخامس:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بَعْمُومٍ لَمْ يَدْخُلْهُ التَّخْصِصُ، فَيُقَدَّمُ عَلَى عُمُومٍ دَخَلْهُ التَّخْصِصُ، لِيُضَعِّفَهُ.

4569. **السادس:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بِصَرِيحِ النَّصِّ، وَالْآخَرُ ثَبَتَ بِتَقْدِيرٍ إِضْمَارٍ أَوْ حَذْفٍ دَقِيقٍ، فَالنَّصُّ الصَّرِيحُ أَوْلَى.

4570. **السابع:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ أَصْلًا بِنَفْسِهِ، وَالْآخَرُ فَرْعًا لِأَصْلٍ آخَرَ. فَالْفَرْعُ ضَعِيفٌ عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ. وَالْأَظْهَرُ مَنَعُ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ أَصْلٌ ثَبَتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ أَقْوَى مِنْ أَصْلٍ ثَبَتَ بِالْقِيَاسِ عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ.

4571. **الثامن:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ مِمَّا اتَّفَقَ الْقَائِسُونَ عَلَى تَعْلِيلِهِ، وَالْآخَرُ اخْتَلَفُوا فِيهِ. فَالْمُتَّفَقُ عَلَى تَعْلِيلِهِ مِنَ الْقَائِسِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا كُلُّ الْأُمَّةِ، أَقْرَبُ إِلَى كَوْنِهِ مَعْلُومًا مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ.

4572. **التاسع:** أَنْ يَكُونَ دَلِيلُ أَحَدِ الْأَصْلَيْنِ مَكْشُوفًا مُعَيَّنًا، وَالْآخَرُ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ ثَابِتٌ بِدَلِيلٍ وَلَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا، فَيُقَدَّمُ الْمَكْشُوفُ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ رُبُوبَتِهِ وَتَقْدِيمِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَالْمَجْهُولُ لَا يُدْرَى مَا رُبُوبَتُهُ، وَمَا وَجْهٌ مُعَارَضَتِهِ / لِغَيْرِهِ، وَمُسَاوَاتِهِ لَهُ.

4573. **العاشر:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ مُغَيَّرًا لِلنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ وَالْآخَرُ مُقَرَّرًا، فَالْمُغَيَّرُ أَوْلَى، لِأَنَّهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ وَأَصْلٌ سَمْعِيٌّ، وَالْآخَرُ نَفْيٌ لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

4574. **القسم الثاني:** مَا لَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ.

4575. وَيَرْجِعُ إِلَى بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ، نُورِدُهَا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ لِتَعَلُّقِ بَعْضِهَا بِالْبَعْضِ. وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ عِشْرِينَ وَجْهًا:

4576. **الأول:** أَنْ تَثْبُتَ إِحْدَى الْعِلَتَيْنِ بِنَصِّ قَاطِعٍ. وَهَذَا قَدْ أُورِدَ فِي التَّرْجِيحِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الظَّنَّ يَنْمَحِي فِي مُقَابَلَةِ الْقَاطِعِ، فَلَا يَبْقَى مَعَهُ حَتَّى يُحْتَاجَ إِلَى تَرْجِيحٍ، إِذْ لَوْ بَقِيَ مَعَهُ لَتَطَرَّقَ شَكْنَا إِلَيْهِ، وَلَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا تَرْجِيحَ لِمَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ، وَلَا لِمَظْنُونٍ عَلَى مَظْنُونٍ.

4577. **الثاني:** أَنْ تَعْتَصِدَ إِحْدَى الْعِلَتَيْنِ بِمُوَافَقَةِ قَوْلِ صَحَابِيٍّ انْتَشَرَ وَسَكَتَ عَنْهُ

الآخرون. وهذا يصح على مذهب من لا يرى ذلك إجماعاً. أما من اعتقده إجماعاً صار عنده قاطعاً ويسقط الظن في مقابلته.

4578. **الثالث:** أن تعتضد بقول صحابيٍّ وحده ولم ينتشر. فقد قال قوم: قوله حجة، فإن لم يكن حجة، فلا يبعد أن يقوى القياس به في ظن مجتهد، إذ يقول: إن كان قاله عن توقيف فهو أولى، وإن كان قاله عن ظن وقياس فهو أولى بفهم مقاصد الشرع منّا، ويجوز أن لا يترجح عند مجتهد.

4579. **الرابع:** أن يترجح بموافقة لخبر مرسل، أو بخبر مردود عنده، لكن قال به بعض العلماء. فهذا مرجح بشرط أن لا يكون قاطعاً بطلان مذهب القائلين به، بل يرى ذلك في محل الاجتهاد.

4580. **الخامس:** أن تشهد الأصول لمثل حكم إحدى العلتين - أعني لجنسها لا لعينها - فإنه إن شهدت لعينها كان قاطعاً رافعاً للظنون. مثاله ترجيح علة من أوجب النية في الطهارة بشهادة الأصول من افتقار القربات إلى النيات، وشهادة الكفارات لاستواء البدل والمبدل في النية. فهذا يصلح للترجيح عند من غلب على ظنه ذلك.

4581. **السادس:** أن يكون نفس وجود العلة ضرورياً في أحدهما، نظرياً في الآخر. فإن كانا معلومين، أو كان أحدهما متيقناً والآخر مظنوناً، فإن من أوصاف العلة ما يتيقن، ككون البر قوتاً، وكون الخمر مسكراً، ومنه ما يظن، ككون الكلب نجساً إذا عللنا منع بيعه بنجاسته، وككون التراب مبطلاً رائحة النجاسة إذا ألقى في الماء الكثير المتغير لا سائراً.

4582. كذلك علة مركبة من وصفين: أحدهما ضروري، والآخر نظري، أو أحدهما معلوم والآخر مظنون، إذا / عارضها ما هو ضروري الوصفين، أو معلوم الوصفين، لأن ما علم مجموع وصفيه أولى مما تطرق الشك أو الظن إلى أحد وصفيه، لأن الحكم لا محالة يتبع وجود نفس العلة، فما قوي فيه العلم أو الظن بوجود العلة، قوي الظن فيه بالحكم العلة.

4583. **السابع:** الترجيح بما يعود إلى تعلق الحكم بالعلة، فإذا كانت إحدى العلتين

حُكْمًا، كَكُونِهِ حَرَامًا أَوْ نَجِسًا، وَالْأُخْرَى حِسِّيَّةً، كَكُونِهِ قُوْتًا أَوْ مُسْكِرًا، زَعَمُوا أَنَّ رَدَّ الْحُكْمِ إِلَى الْحُكْمِ أَوْلَى، حَتَّى إِنَّ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِالْحُرِّيَّةِ وَالرَّقِّ أَوْلَى مِنْ تَعْلِيلِهِ بِالتَّمْيِيزِ وَالْعَقْلِ، وَتَعْلِيلُهُ بِالتَّكْلِيفِ أَوْلَى مِنْ تَعْلِيلِهِ بِالْإِنْسَانِيَّةِ. وَهَذَا مِنَ التَّرْجِيحاتِ الضَّعِيفَةِ.

4584. الثَّامِنُ: أَنَّ تَكُونَ إِحْدَى الْعِلَتَيْنِ سَبَبًا، أَوْ سَبَبًا لِلْسَّبَبِ، كَمَا لَوْ جَعَلَ الزَّنَا وَالسَّرْقَةَ عِلَّةً لِلْحَدِّ وَالْقَطْعِ، كَانَ أَوْلَى مِنْ جَعْلِ أَخْذِ مَالِ الْغَيْرِ عَلَى سَبِيلِ الْخُفْيَةِ عِلَّةً، وَمِنْ جَعْلِ إِيْلَاجِ الْفَرْجِ بِالْفَرْجِ عِلَّةً، حَتَّى يَتَعَدَّى إِلَى النَّبَاشِ وَاللَّائِطِ، لِأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ اسْتَنْدَتْ إِلَى الْإِسْمِ الَّذِي ظَهَرَ الْحُكْمُ بِهِ. هَذَا إِذَا تَسَاوَتِ الْعِلَتَانِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. أَمَّا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ غَيْرُ مَنْوُطٍ بِالسَّبَبِ الظَّاهِرِ، بَلْ بِمَعْنَى يَتَضَمَّنُهُ، فَالدَّلِيلُ مُتَّبِعٌ فِيهِ، كَمَا أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يَقْضِي فِي حَالَةِ الْغَضَبِ، لَا لِلْغَضَبِ وَلَكِنْ لِكُونِهِ مَمْنُوعًا مِنْ اسْتِيفَاءِ الْفِكْرِ، فَيَجْرِي فِي الْحَاقِنِ وَالْجَائِعِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ التَّعْلِيلِ بِالْغَضَبِ الَّذِي يُنْسَبُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ.

4585. التَّاسِعُ: التَّرْجِيحُ بِشِدَّةِ التَّأثيرِ. وَلَا نَعْنِي بِشِدَّةِ التَّأثيرِ قِيَامَ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ عِلَّةً، لِأَنَّ الدَّلِيلَ يَقُومُ عَلَى الْمَعْنَى الْكَائِنِ فِي نَفْسِهِ دُونَ الدَّلِيلِ، فَلْيَكُنْ لِكُونِ الْعِلَّةِ مُؤَثِّرَةً فِي نَفْسِهِ مَعْنَى، ثُمَّ إِذَا / تَحَقَّقَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ وَفِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، رُبَّمَا نَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ دَلِيلًا مُعَرِّفًا، أَوْ أَمَارَةً مُغْلِبَةً عَلَى الظَّنِّ، وَرُبَّمَا لَمْ يَنْصِبْ دَلِيلًا.

[402/2]

4586. فَإِذَا قُوَّةُ الدَّلِيلِ الْمَعْرِفِ بِكَوْنِهَا عِلَّةً لَيْسَ مِنْ شِدَّةِ التَّأثيرِ فِي شَيْءٍ. بَلْ فَسَّرُوا شِدَّةَ التَّأثيرِ بِوُجُوهٍ:

4587. أَوَّلُهَا: انْعِكَاسُ الْعِلَّةِ مَعَ اطِّرَادِهَا. فَهِيَ أَوْلَى مِنَ الَّتِي لَا تَنْعَكِسُ عِنْدَ قَوْمٍ. إِذَا دَوَّرَانِ الْحُكْمَ مَعَ عَدَمِهَا وَوُجُودِهَا نَفْيًا وَإِثْبَاتًا يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ تَأثيرِهَا، كَشِدَّةِ الْخَمْرِ، إِذَا يَزُولُ بِزَوَالِهَا.

4588. ثَانِيهَا: أَنَّ تَكُونَ الْعِلَّةُ مَعَ كَوْنِهَا عِلَّةً دَاعِيَةً إِلَى فِعْلِ مَا هِيَ عِلَّةُ تَحْرِيمِهِ، كَالشَّدَّةِ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ، وَهِيَ دَاعِيَةٌ إِلَى الشُّرْبِ الْمُحَرَّمِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِطْرَابِ وَالشَّرُورِ، فَهِيَ مَعَ تَأثيرِهَا فِي الْحُكْمِ أَثَرَتْ فِي تَحْصِيلِ مَحَلِّ الْحُكْمِ وَهُوَ الشُّرْبُ.

4589. **ثَالِثُهَا:** أَنْ تَكُونَ عِلَّةً ذَاتَ وَصْفٍ وَاحِدٍ، وَعَارِضَهَا عِلَّةٌ ذَاتُ أَوْصَافٍ. فَقَالَ قَوْمٌ: الْوَصْفُ الْوَاحِدُ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْحُكْمَ الثَّابِتَ بِهِ الْمُخَالَفَ لِلنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ، أَكْثَرُ، فَكَانَ تَأْثِيرُهُ أَكْثَرَ فُرُوعًا فَهِيَ أَكْثَرُ تَأْثِيرًا. وَقَالَ قَوْمٌ: ذَاتُ الْأَوْصَافِ أَوَّلَى لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ حَنِيفِيَّةٌ سَهْلَةٌ فَالْبَاقِي عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ أَكْثَرُ. وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

4590. **رَابِعُهَا:** أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا أَكْثَرَ وَقُوعًا، فَهِيَ أَكْثَرُ تَأْثِيرًا، فَتَكُونُ أَوَّلَى. وَهَذَا بَعِيدٌ. لِأَنَّ تَأْثِيرَ الْعِلَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَحَلٍّ وَجُودِهَا، أَمَا حَيْثُ لَا وَجُودَ لَهَا كَيْفَ يُطْلَبُ تَأْثِيرُهَا!

4591. **خَامِسُهَا:** عِلَّةٌ يَشْهَدُ لَهَا أَصْلَانِ أَوَّلَى مِمَّا يَشْهَدُ لَهَا أَصْلٌ وَاحِدٌ، عِنْدَ قَوْمٍ. وَهَذَا يَظْهَرُ إِنْ كَانَ طَرِيقُ الْإِسْتِنْبَاطِ مُخْتَلِفًا. وَإِنْ كَانَ مُتَسَاوِيًا فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَقْوَى ظَنُّ مُجْتَهِدٍ بِهِ. وَتَكُونُ كَثْرَةُ / الْأُصُولِ كَثْرَةُ الرِّوَاةِ لِلْخَبَرِ. مِثَالُهُ: أَنَا إِذَا تَنَازَعْنَا فِي أَنَّ يَدَ السَّوْمِ لَمْ تُوجِبِ الضَّمَانَ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَلَيْهِ أَنَّهُ «أَخَذَ لِعَرَضِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ» وَعَدَّاهُ إِلَى الْمُسْتَعِيرِ. وَقَالَ الْخَصْمُ: بَلْ عَلَيْهِ أَنَّهُ «أَخَذَ لِيَتَمَلَّكَ» فَيَشْهَدُ لِلشَّافِعِيِّ فِي عَلَيْهِ يَدُ الْغَاصِبِ وَيَدُ الْمُسْتَعِيرِ مِنَ الْغَاصِبِ. ١١. وَلَا يَشْهَدُ لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَّا يَدُ الرَّهْنِ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَغْلِبَ رُجْحَانُ عِلَّةِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ مُجْتَهِدٍ، وَيَكُونُ كُلُّ أَصْلٍ كَأَنَّهُ شَاهِدٌ آخَرٌ. وَكَذَلِكَ الرَّبَا إِذَا عُلِّلَ بِالطَّعْمِ يَشْهَدُ لَهُ الْمِلْحُ أَيْضًا، وَإِنْ عُلِّلَ بِالْقُوتِ لَمْ يَشْهَدْ لَهُ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ التَّرْجِيحَاتِ.

4592. **الْعَاشِرُ:** مِنَ التَّرْجِيحَاتِ: الْعِلَّةُ الْمُشَبَّهَةُ لِلْعُمُومِ الَّذِي مِنْهُ الْإِسْتِنْبَاطُ، فَهِيَ أَوَّلَى مِنَ الْمُخَصَّصَةِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿أَوَلَمْ نَسْئَمْ النِّسَاءَ فَلَمْ يَتَّخِذُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (النساء: 43) فَبَرَزَتْ عِلَّةٌ تَقْتَضِي إِخْرَاجَ الْمَحْرَمِ وَالصَّغِيرَةِ مِنَ الْعُمُومِ، وَبَرَزَتْ عِلَّةٌ أُخْرَى تُوَافِقُ الْعُمُومَ، فَالَّذِي يُبْقِي الْعُمُومَ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْعُمُومَ لِمَجَرَّدِهِ حُجَّةٌ، فَلَا أَقْلَ مِنَ التَّرْجِيحِ بِهِ. وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُخَصَّصَةُ أَوَّلَى، لِأَنَّهَا عَرَفَتْ مَا لَمْ يَعْرِفِ الْعُمُومُ، فَأَفَادَتْ، وَالْعِلَّةُ الْمُقَرَّرَةُ لِلْعُمُومِ لَمْ تُفِدْ مَزِيدًا، فَكَانَتْ أَوَّلَى، كَالْمُتَعَدِّيَةِ، فَإِنَّهَا أَوَّلَى مِنَ الْقَاصِرَةِ عِنْدَ قَوْمٍ.

4593. وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْمُتَعَدِّيَةَ قَرَّرَتِ الْمَلْفُوظُ وَالْحَقُّ بِهِ الْمَسْكُوتُ، وَأَفَادَتْ؛ وَالْقَاصِرَةُ لَمْ تُفِدْ شَيْئًا، حَتَّى قَالَ قَائِلُونَ: هِيَ فَاسِدَةٌ. فَتَحِيلَ قَوْمٌ لِدَلِيلِكَ تَرْجِيحَ الْمُتَعَدِّيَةِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ أَيْضًا. وَأَمَّا الْمُخَصَّصَةُ فَخَالَفَتْ مُوجِبَ الْعُمُومِ، فَكَانَتْ أَوْفَقَ مِنَ الَّتِي لَمْ تُخَالَفْ.

[404/2]

4594. الْحَادِي عَشَرَ: تَرْجِيحُ الْعِلَّةِ بِكَثْرَةِ شَبَهِهَا بِأَصْلِهَا، عَلَى الَّتِي / هِيَ أَقْلُ شَبَهًا بِأَصْلِهَا. وَهَذَا ضَعِيفٌ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى مُجَرَّدَ الشَّبَهِ فِي الْوَصْفِ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِهِ مُوجِبًا لِلْحُكْمِ. وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ مُوجِبًا فَغَايَتُهُ أَنْ تَكُونَ كَعِلَّةٍ أُخْرَى. وَلَا يَجِبُ تَرْجِيحُ عِلَّتَيْنِ عَلَى عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّ الشَّيْءَ يَتَرَجَّحُ بِقُوَّتِهِ، لَا بِانْضِمَامِ مِثْلِهِ إِلَيْهِ، كَمَا لَا يَتَرَجَّحُ الْحُكْمُ الثَّابِتُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى الثَّابِتِ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأُصُولِ. وَيَقْرُبُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ «رَدُّ الشَّيْءِ إِلَى جِنْسِهِ أَوْلَى مِنْ رَدِّهِ إِلَى غَيْرِ جِنْسِهِ» حَتَّى يَكُونَ قِيَاسُ الصَّلَاةِ عَلَى الصَّلَاةِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهَا عَلَى الصَّوْمِ وَالْحَجِّ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ شَبَهًا بِهِ. وَهَذَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ، لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأُصُولِ يُنَاسِبُ اخْتِلَافَ الْأَحْكَامِ، فَإِذَا كَانَ جِنْسُ الْمَنْظُورِ فِيهِ وَاحِدًا، كَانَ التَّفَاوُتُ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ، وَعَنْ هَذَا جُعِلَ مُجَرَّدُ الشَّبَهِ حُجَّةً عِنْدَ قَوْمٍ.

رد الشيء لجنسه
أولى من رده
لغير جنسه

4595. الثَّانِي عَشَرَ: عِلَّةٌ أَوْجَبَتْ حُكْمًا وَزِيَادَةً، مُرَجَّحَةٌ عَلَى مَا لَا يُوجِبُ الزِّيَادَةَ عِنْدَ قَوْمٍ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ تُرَادُ لِحُكْمِهَا، فَمَا كَانَتْ فَائِدَتُهَا أَكْثَرَ فَهِيَ أَوْلَى، حَتَّى قَالُوا: مَا أَوْجَبَ الْجَلْدَ وَالتَّغْرِيبَ أَوْلَى مِمَّا لَا يُوجِبُ إِلَّا الْجَلْدَ. وَعَلَى مَسَاقِهِ قَالُوا: عِلَّةٌ تَقْتَضِي الْوُجُوبَ أَوْلَى مِنْ عِلَّةٍ تَقْتَضِي النَّدْبَ، وَمَا تَقْتَضِي النَّدْبَ أَوْلَى مِمَّا تَقْتَضِي الْإِيَابَةَ، لِأَنَّ فِي الْوَاجِبِ مَعْنَى النَّدْبِ وَزِيَادَةً.

4596. الثَّلَاثَ عَشَرَ: تَرْجِيحُ الْمُتَعَدِّيَةِ عَلَى الْقَاصِرَةِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ مَنْ لَا يُفْسِدُ الْقَاصِرَةَ، لِأَنَّ كَثْرَةَ الْفُرُوعِ، بَلْ وَجُودَ أَصْلِ الْفُرُوعِ، لَا تُبَيِّنُ قُوَّةَ فِي ذَاتِ الْعِلَّةِ. بَلْ يَنْقَدِحُ أَنْ يُقَالَ: الْقَاصِرَةُ أَوْفَقُ لِلنَّصِّ فَهِيَ أَوْلَى.

11255

[405/2]

4597. الرَّابِعَ عَشَرَ: تَرْجِيحُ النَّاقِلَةِ عَنْ حُكْمِ الْعَقْلِ عَلَى الْمُقَرَّرَةِ، لِأَنَّ / النَّاقِلَةَ اثْبَتَتْ حُكْمًا شَرْعِيًّا، وَالْمُقَرَّرَةَ مَا اثْبَتَتْ شَيْئًا. وَقَالَ قَوْمٌ: بَلِ الْمُقَرَّرَةُ أَوْلَى لِأَنَّهَا مُعْتَصِدَةٌ بِحُكْمِ الْعَقْلِ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِالنَّفْيِ، لَوْلَا هَذِهِ الْعِلَّةُ. وَمِثَالُهُ:

عِلَّةٌ تَقْتَضِي الزَّكَاةَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ وَأُخْرَى تَنْفِي الْوُجُوبَ، وَعِلَّةٌ تُوجِبُ الرِّبَا فِي الْأُرْزِ وَأُخْرَى تَنْفِي.

4598. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ صَحَّتِ الْعِلَّةُ الْمُبْقِيَةُ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ وَلَمْ تُفَدْ شَيْئًا، لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ عِلَّةً لَكُنَّا نُبْقِي الْحُكْمَ أَيْضًا؟

4599. قُلْنَا: إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ، كَمَنْ عَلَّلَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ هُبُوبَ الرِّيحِ لَا يُوجِبُ الصَّوْمَ وَالْوُضُوءَ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَضِيَ تَفْصِيلًا لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ، أَوْ يَقْتَضِي زِيَادَةَ شَرْطٍ أَوْ إِطْلَاقًا لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ، كَمَا لَوْ نَصَبَ عِلَّةً لِحَوَازِ بَيْعٍ غَيْرِ الْقُوتِ مُتَفَاضِلًا، فَإِنَّ تَخْصِيصَ غَيْرِ الْقُوتِ عَنِ الْقُوتِ مِمَّا لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ.

4600. الْخَامِسَ عَشَرَ: تَقْدِيمُ الْعِلَّةِ الْمُثَبَّتَةِ عَلَى النَّافِيَةِ، قَالَ بِهِ قَوْمٌ. وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ النَّفْيَ الَّذِي لَا يَثْبُتُ إِلَّا شَرْعًا كَالْإِثْبَاتِ وَإِنْ كَانَ نَفْيًا أَصْلِيًّا يَرْجِعُ إِلَى مَا قَدَّمَ مِنْ النَّاقلَةِ وَالْمُقَرَّرَةِ. وَقَدْ قَالَ الْكَرْخِيُّ: الْعِلَّةُ الدَّارِثَةُ لِلْحَدِّ أَوْلَى مِنَ الْمُوجِبَةِ. وَهَذَا يَصِحُّ بَعْدَ ثُبُوتِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ». وَلَا يَجْرِي فِي الْعِبَادَاتِ وَالْكَفَّارَاتِ وَمَا لَا يَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ. بَلْ إِذَا كَانَ لِلْوُجُوبِ وَجْهٌ وَلِلْسُقُوطِ وَجْهٌ، وَتَعَارَضَ الْوُجْهَانِ، كَانَ الْمَحَلُّ مَحَلَّ شُبْهَةٍ، فَيَسْقُطُ، لِعُمُومِ الْخَبَرِ، لَا لِتَرْجِيحِ الدَّارِثَةِ عَلَى الْمُوجِبَةِ.

4601. السَّادِسَ عَشَرَ: تَرْجِيحُ عِلَّةٍ هِيَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى عَلَى مَا هِيَ مِثْلُ، كَتَعْلِيلِ قَبُولِ شَهَادَةِ التَّائِبِ، وَقِيَاسِهِ عَلَى مَا قَبْلَ إِقَامَةِ حَدِّ الْقَذْفِ؛ وَتَعْلِيلِ وَجُوبِ كَفَّارَةِ الْعَمْدِ، / وَقِيَاسِهِ عَلَى الْخَطَا؛ وَتَعْلِيلِ صِحَّةِ النِّكَاحِ عِنْدَ فَسَادِ التَّسْمِيَةِ قِيَاسًا عَلَى تَرْكِ التَّسْمِيَةِ؛ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، فَهُوَ أَقْوَى.

4602. السَّابِعَ عَشَرَ: رَجَحَ قَوْمٌ الْعِلَّةَ الْمُلَازِمَةَ عَلَى الَّتِي تُفَارِقُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِذْ رُبَّ لَا يَزِمُ لَا يَكُونُ عِلَّةً، كَحُمَرَةِ الْخَمْرِ، بَلْ كَوُجُودِ الْخَمْرِ وَالْبُرِّ.

4603. الثَّامِنَ عَشَرَ: رَجَحَ قَوْمٌ عِلَّةً انْتَزَعَتْ مِنْ أَصْلِ سَلَمٍ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، عَلَى عِلَّةٍ انْتَزَعَتْ مِنْ أَصْلِ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الْمُعَارَضَةِ بِمِثْلِهِ.

4604. التَّاسِعَ عَشَرَ: رَجَحَ قَوْمٌ عِلَّةً تُوجِبُ حُكْمًا أَخَفَّ، لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ حَنِيفِيَّةٌ سَمَحَةٌ. وَرَجَحَ آخَرُونَ بِالضَّدِّ، لِأَنَّ التَّكْلِيفَ شَاقٌّ ثَقِيلٌ. فَهَذِهِ تَرْجِيحَاتٌ ضَعِيفَةٌ.

|407/2|

4605. الْعِشْرُونَ: تَرْجِيحُ عِلَّةٍ تُوجِبُ فِي الْفَرْعِ مِثْلَ حُكْمِهَا، عَلَى عِلَّةٍ تُوجِبُ فِي الْفَرْعِ خِلَافَ حُكْمِهَا، كَتَعْلِيلِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَسْأَلَةِ جَنِينِ الْأُمَّةِ: يُوجِبُ حُكْمًا مُسَاوِيًا لِلْأَصْلِ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَتَعْلِيلُ أَبِي حَنِيفَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُوجِبُ الْفَرْقَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فِي الْفَرْعِ، إِذَا أُوجِبَ فِي الْأُنْثَى مِنَ الْأُمَّةِ عَشْرَ قِيَمَتِهَا، وَفِي الذَّكَرِ نِصْفَ / عَشْرِ قِيَمَتِهَا. وَالْأَصْلُ هُوَ جَنِينُ الْحُرَّةِ، وَفِي الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِنْهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَالْعِلَّةُ الَّتِي تَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الْأُنُوثةِ وَالذُّكُورَةِ أُولَى لِأَنَّهَا أَوْفَقُ لِلْأَصْلِ.

4606. فَهَذِهِ وَجُوهُ التَّرْجِيحاتِ، وَبَعْضُهَا ضَعِيفٌ يُفِيدُ الظَّنَّ لِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ دُونَ بَعْضٍ.

4607. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ تَرْجِيحاتٌ مِنْ جَنْسِهَا. وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ تَنْبِيهُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

4608. هَذَا تَمَامُ الْقَوْلِ فِي الْقُطْبِ الرَّابِعِ. وَبِهِ وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنَ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ أَصُولِ الْفِقْهِ.

4609. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا. /

فهارس المستصفى

1. الفهرس المفصل لموضوعات المستصفى ومسائله 731
2. فهرس الآيات القرآنية 817
3. فهرس الأحاديث 837
4. فهرس الآثار 872
5. فهرس الأعلام 884
6. فهرس التراجم 887
7. فهرس الكتب 890
8. فهرس المذاهب والفرق 891
9. فهرس الأبيات الشعرية 892
10. فهرس الآراء التي نقلها الغزالي عن الباقلاني 893
11. الفهرس العام 897
12. فهرس القواعد الأصولية والفقهية التي أوردها أو ناقشها 925
13. مراجع لترجمة الإمام الغزالي 930
14. فهرس المصادر والمراجع 935

الفهرس المفصل لموضوعات المستصفى ومساائله

- 5-3 المَقْدَمَةُ: حَمْدُ اللَّهِ وَالثَّنَاءُ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ وَرَسُولِهِ ذِي الْعُنْصُرِ الطَّاهِرِ. وَبَيَانُ أَنَّ الطَّاعَةَ: عَمَلٌ، وَعِلْمٌ. وَتَقْسِيمُ الْعُلُومِ إِلَى: عَقْلِيٍّ مَحْضٍ، وَنَقْلِيٍّ مَحْضٍ، وَمَا أزدَوَجَ فِيهِ الْعَقْلُ وَالسَّمْعُ، وَبَيَانُ أَنَّ الْأَخِيرَ هُوَ أَشْرَفُ الْعُلُومِ. وَبَيَانُ أَنَّ عِلْمَ الْفِقْهِ هُوَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَلِذَلِكَ صَرَفَ الْغَزَالِي إِلَيْهِ مُهَلَّةً مِنْ عُمْرِهِ وَصَنَّفَ فِيهِ. وَإِقْبَالَ الْغَزَالِي عَلَى عِلْمِ طَرِيقِ الْآخِرَةِ وَتَصْنِيفِهِ فِيهِ. وَالْإِشَارَةُ إِلَى بَعْضِ تَأْلِيفِ الْغَزَالِي فِي الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ وَسَبَبِ تَأْلِيفِهِ لِلْمُسْتَصْفَى وَمَنْهَجِهِ فِيهِ.
- 6 صَدْرُ الْكِتَابِ: الْمُسْتَصْفَى مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ أَقْطَابٍ، وَالْمَقْصُودُ: أَوَّلًا: ذِكْرُ مَعْنَى أَصُولِ الْفِقْهِ وَحَدِّهِ وَحَقِيقَتِهِ، ثَانِيًا: مَرْتَبَتُهُ؛ وَنَسْبَتُهُ إِلَى الْعُلُومِ، ثَالِثًا: كَيْفِيَّةُ انْشِعَابِهِ إِلَى الْمُقَدِّمَةِ الْمُنْطَقِيَّةِ وَالْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ، رَابِعًا: كَيْفِيَّةُ انْدِرَاجِ جَمِيعِ أَقْسَامِهِ وَتَفَاصِيلِهِ تَحْتَ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ، خَامِسًا: وَجْهُ تَعَلُّقِهِ بِهَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ.
- 6 حَدُّ أَصُولِ الْفِقْهِ وَبَيَانُ مَعْنَى الْفِقْهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا. وَالتَّنْبِيْهُ إِلَى أَنَّ لِلْأَفْعَالِ أَحْكَامًا عَقْلِيَّةً وَأَنَّ الْعَارِفَ بِهَا يُسَمَّى مُتَكَلِّمًا لَا فَقِيهًا.
- 7 تَعْرِيفُ عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَبَيَانُ أَنَّ الْأَصُولَ لَا يَتَعَرَّضُ فِيهَا لِأَحَادِ الْمَسَائِلِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ ضَرْبِ الْمَثَالِ.
- 7 بَيَانُ مَرْتَبَةِ عِلْمِ الْأَصُولِ وَنَسْبَتِهِ إِلَى الْعُلُومِ، وَتَقْسِيمُ الْعُلُومِ إِلَى عَقْلِيَّةٍ، وَدِينِيَّةٍ وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَقْلِيَّةِ وَالْدِينِيَّةِ إِلَى كُلِّيٍّ وَجُزْئِيٍّ. وَبَيَانُ أَنَّ الْعِلْمَ الْكُلِّيَّ مِنَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ هُوَ عِلْمُ الْكَلَامِ.
- 8 نَظَرُ الْمُفَسِّرِ وَالْمُحَدِّثِ وَالْفَقِيهِ وَالْأَصُولِيِّ فِي الْجُزْئِيَّاتِ. بَيْنَمَا الْمُتَكَلِّمُ يَنْظُرُ فِي أَعَمِّ الْأَشْيَاءِ وَهُوَ الْمَوْجُودُ. وَالْمُتَكَلِّمُ يُقَسِّمُ الْمَوْجُودَ أَوَّلًا: إِلَى قَدِيمٍ وَحَادِثٍ، ثُمَّ يُقَسِّمُ الْمُحَدَّثَ إِلَى جَوْهَرٍ وَعَرَضٍ. ثُمَّ يُقَسِّمُ الْعَرَضَ إِلَى مَا تُشْتَرَطُ فِيهِ الْحَيَاةُ، وَإِلَى مَا يَسْتَعْنِي عَنْهَا. وَيُقَسِّمُ الْجَوْهَرَ إِلَى الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ وَالْجَمَادِ. فَمَجَالُ نَظَرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي الْقَدِيمِ وَيَتَدَرَّجُ نَظَرُهُ لِيَصِلَ إِلَى أَنَّ بَعْثَةَ الرُّسُلِ جَائِزَةٌ، وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَعَلَى تَعْرِيفِ صِدْقِهِمْ بِالْمُعْجَزَاتِ، وَأَنَّ هَذَا الْجَائِزَ وَاقِعٌ. وَبَيَانُ أَنَّ الْعَقْلَ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ، ثُمَّ يَغْزِلُ نَفْسَهُ وَيَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ يَتَلَقَّى مِنَ النَّبِيِّ بِالْقَبُولِ. وَتَقْرِيرُ أَنَّ عِلْمَ الْكَلَامِ هُوَ الْمُتَكَفِّلُ بِإثْبَاتِ مَبَادِي الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ كُلِّهَا، وَأَنَّهَا جُزْئِيَّةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ.
- 9 لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْأَصُولِيِّ وَالْفَقِيهِ وَالْمُفَسِّرِ وَالْمُحَدِّثِ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَصَلَ عِلْمُ الْكَلَامِ. وَبَيَانُ أَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ فَقَطْ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا مُطْلَقًا مَلِيًّا بِالْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ.
- 13-10 بَيَانُ كَيْفِيَّةِ دَوْرَانِ عِلْمِ الْأَصُولِ عَلَى الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ. وَبَيَانُ كَيْفِيَّةِ انْدِرَاجِ الشَّعْبِ الْكَثِيرَةِ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ تَحْتَ هَذِهِ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ.

13

وَجْهٌ تَعْلُقُ الْأُصُولُ بِالْمُقَدِّمَةِ الْمُنْطَقِيَّةِ.

13

اشْتِمَالُ حَدِّ عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ: الْمَعْرِفَةُ، وَالْدَّلِيلُ، وَالْحُكْمُ.
بَيَانُ كَيْفِ انْحِجَارِ الْأُصُولِيِّينَ إِلَى خَلْطِ الْأُصُولِ بِعِلْمِ الْكَلَامِ وَسَبَبِ مَزْجِ الْمُبَاحِثِ اللُّغَوِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ وَالْفِقْهِيَّةِ بِالْأُصُولِ.

14-13

رِعَايَةُ الْعَرَالِي لِمَا أَلْفَهُ طُلَّابُ هَذَا الْعِلْمِ مِنْ خَلْطِهِ بِمُبَاحِثِ الْكَلَامِ، وَاقْتِصَارِهِ عَلَى مَا تَظْهَرُ فَائِدَتُهُ عَلَى الْعُمُومِ فِي جُمْلَةِ الْعُلُومِ، مِنْ تَعْرِيفِ مَدَارِكِ الْعُقُولِ، وَكَيْفِيَّةِ تَدَرُّجِهَا مِنْ الضَّرُورِيَّاتِ إِلَى النَّظَرِيَّاتِ.
مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ فِي الْمُنْطِقِ، ذِكْرُ مَا تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ. وَبَيَانُ أَنَّ الْمُقَدِّمَةَ الْمُنْطَقِيَّةَ لَيْسَتْ مِنْ جُمْلَةِ عِلْمِ الْأُصُولِ، بَلْ هِيَ مُقَدِّمَةُ الْعُلُومِ كُلِّهَا. بَيَانُ حَصْرِ مَدَارِكِ الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ فِي: الْحَدِّ وَالْبُرْهَانِ، وَأَنْ إِدْرَاكَ الْأُمُورِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: الْأَوَّلُ: إِدْرَاكَ الذَّوَاتِ الْمُفْرَدَةِ، الثَّانِي: إِدْرَاكَ نِسْبَةِ هَذِهِ الْمُفْرَدَاتِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، بِالنَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ. وَالضَّرْبُ الثَّانِي هُوَ الَّذِي يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ، أَقْلُ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُ هَذَا الضَّرْبُ جُزْآنِ. وَالْمُنْطَقِيُّونَ يُسَمُّونَ مَعْرِفَةَ الْمُفْرَدَاتِ تَصَوُّرًا، وَمَعْرِفَةَ النِّسْبَةِ الْخَبَرِيَّةَ بَيْنَهُمَا تَصْدِيقًا. وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يُسَمُّونَ الْأَوَّلَ مَعْرِفَةً، وَالثَّانِي عِلْمًا.

17-15

كُلُّ عِلْمٍ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ تَصْدِيقٌ فَمِنْ ضَرُورَتِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعْرِفَتَانِ، أَيْ تَصَوُّرَانِ. وَمَعْرِفَةُ الْمُفْرَدَاتِ قِسْمَانِ: أَوَّلِي وَهُوَ الَّذِي لَا يُطْلَبُ بِالْبَحْثِ، وَمَطْلُوبٌ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ اسْمُهُ مِنْهُ عَلَى أَمْرٍ غَيْرِ مُفَصَّلٍ وَلَا مُقَسَّرٍ، فَيُطْلَبُ تَفْسِيرُهُ بِالْحَدِّ. الْعِلْمُ أَيْضًا يَنْقَسِمُ إِلَى أَوَّلِي، وَمَطْلُوبٌ، وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ لَا يُقْتَنَصُ إِلَّا بِالْحَدِّ، وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ لَا يُقْتَنَصُ إِلَّا بِالْبُرْهَانِ. فَالْبُرْهَانُ وَالْحَدُّ هُوَ الْأَلَةُ الَّتِي بِهَا يُقْتَنَصُ سَائِرُ الْعُلُومِ الْمَطْلُوبَةِ.

17

17

اشْتِمَالُ الْمُقَدِّمَةِ عَلَى دَعَامَتَيْنِ: دِعَامَةٍ فِي الْحَدِّ، وَدِعَامَةٍ فِي الْبُرْهَانِ.

18

الدَّعَامَةُ الْأُولَى فِي الْحَدِّ وَتَشْتَمِلُ عَلَى فَنَيْنِ:

18

الْفَنُّ الْأَوَّلُ فِي الْقَوَانِينِ وَهِيَ سِتَّةٌ.

الْقَانُونُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا يُذَكَّرُ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ فِي الْمَحَاوِرَاتِ، وَالسُّؤَالُ طَلَبٌ. وَأُمَهَاتُ الْمَطَالِبِ أَرْبَعٌ: الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: مَا يُطْلَبُ بِصِيغَةِ هَلْ. الْمَطْلَبُ الثَّانِي: مَا يُطْلَبُ بِصِيغَةِ مَا، وَيُطْلَقُ لِمَطْلَبِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: الْأَوَّلُ: أَنْ يُطْلَبَ بِهِ شَرْحُ اللَّفْظِ وَالثَّانِي: أَنْ يُطْلَبَ لَفْظٌ مُحَرَّرٌ جَامِعٌ مَانِعٌ وَالثَّالِثُ: أَنْ يُطْلَبَ بِهِ مَاهِيَةُ الشَّيْءِ وَحَقِيقَةُ ذَاتِهِ، إِطْلَاقُ اسْمِ «الْحَدِّ» عَلَى هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ بِالِاشْتِرَاكِ، تَسْمِيَةُ الْأَوَّلِ «حَدًّا لَفْظِيًّا»، وَالثَّانِي «حَدًّا رَسْمِيًّا»، وَالثَّالِثُ «حَدًّا حَقِيقِيًّا» وَشَرْطُهُ. الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: مَا يُطْلَبُ بِصِيغَةِ: لِمَ. الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ: مَا يُطْلَبُ بِصِيغَةِ: أَيْ. دُخُولُ مَطْلَبٍ كَيْفٍ، وَأَيْنَ، وَمَتَى، وَسَائِرِ صِيَغِ السُّؤَالِ، فِي مَطْلَبٍ «هَلْ».

20-18

الْقَانُونُ الثَّانِي: أَنَّ الْحَادَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا بِالْفَرْقِ بَيْنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ وَاللَّازِمَةِ وَالْعَرَضِيَّةِ. وَالْمَقْصُودُ بِالذَّاتِي وَاللَّازِمِ وَالْعَارِضِ. وَالْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ لَا يُوْرَدُ فِيهِ إِلَّا الذَّاتِيَّاتُ وَيَنْبَغِي أَنْ تُورَدَ جَمِيعُ الذَّاتِيَّاتِ. وَانْقِسَامُ الذَّاتِي إِلَى عَامٍّ وَيُسَمَّى «جِنْسًا» وَإِلَى خَاصٍّ وَيُسَمَّى «نَوْعًا». الذَّاتِي الْعَامُّ الَّذِي لَا أَعَمَّ مِنْهُ يَسْمَى «جِنْسُ الْأَجْنَاسِ»، وَالذَّاتِي الْخَاصُّ الَّذِي لَا أَحْصَى مِنْهُ يَسْمَى «نَوْعُ الْأَنْوَاعِ». وَالْمَقْصُودُ بِالْأَعَمِّ مَا هُوَ ذَاتِيٌّ لِلشَّيْءِ، أَيْ دَاخِلٌ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ» بِحَيْثُ لَوْ بَطَلَ عَنْ الذَّهْنِ التَّصْدِيقُ بِثُبُوتِهِ بَطَلَ الْمَحْدُودُ وَحَقِيقَتُهُ عَنْ الذَّهْنِ وَعَلَى هَذَا فَكَوْنُ الشَّيْءِ مُوجُودًا لَا يَدْخُلُ فِي الْمَاهِيَّةِ.

22-20

23-22

وما هو أخص من «الإنسان» من كونه طويلاً، أو قصيراً، أو شيناً، أو صبيّاً، أو كاتباً، أو أبيض، أو مُحترفاً، لا يدخل في الماهية. والحد اللفظي والرسمي مؤنتهما خفيفة وإنما العويص المتعذر هو الحد الحقيقي.

25-23

القانون الثالث: في شرائط الحد الحقيقي لما وقع السؤال عن ماهيته بغرض التمييز بينه وبين الحد الرسمي واللفظي. الوظيفة الأولى: أن تجمع أجزاء الحد من الجنس والفصول. الوظيفة الثانية: أن تذكر جميع ذاتياته لكن ينبغي أن تقدم الأعم على الأخص. الوظيفة الثالثة: أنك إذا وجدت الجنس القريب، فلا تذكر البعيد معه. إذا ذكرت الجنس فاطلب بعده الفصل، واجتهد أن تفصل بالذاتيات. وأكثر ما ترى في الكتب من الحدود رسمية، إذ درك جميع الذاتيات عسر، والتمييز بين الذاتي واللازم عسر، ورعاية الترتيب عسر، وطلب الجنس الأقرب عسر. وأحسن الرسميات ما وضع فيه الجنس الأقرب وتمم بالخواص المشهورة المعروفة. الوظيفة الرابعة: أن تحترز من الألفاظ الغريبة الوحشية، والمجازية البعيدة، والمشاركة المترددة. واجتهد في الإيجاز، وفي طلب اللفظ النص ما أمكنك.

26-25

القانون الرابع: في طريق اقتناص الحد، وهو لا يحصل بالبرهان. الطريق إن كان النزاع مع خصم: إن منع أطرادته وانعكاسه على أصل نفسه طالبناه بأن يذكر حد نفسه، وقابلنا أحد الحدين بالآخر. والنظر مع نفسه إذا تحررت له حقيقة الشيء، وتخلص له اللفظ الدال على ما تحرر في مذهبه، علم أنه واجد لحد، فلا يعاند نفسه.

28-26

القانون الخامس: في حصر مداخل الخلل في الحدود، وهي ثلاثة: فإنه تارة يدخل من جهة الجنس، وتارة من جهة الفصل، وتارة من جهة أمر مشترك بينهما. أما الخلل من جهة الجنس: فأن يؤخذ الفصل بدله ومن ذلك أن يؤخذ المحل بدل الجنس وأبعد منه أن يؤخذ بدل الجنس ما كان موجوداً، والآن ليس بموجود، ومن ذلك أن يؤخذ الجزء بدل الجنس وأن توضع القدرة موضع المقدور وأن يضع اللوازم التي ليست بذاتية بدل الجنس وأن يضع النوع مكان الجنس، وأما من جهة الفصل: فأن يأخذ اللوازم والعرضيات في الاختراز بدل الذاتيات، وأن لا يورد جميع الفصول، وأما الأمور المشتركة: فمن ذلك أن يحد الشيء بما هو أخفى منه، وأن تحد الشيء بما هو مساو له في الخفاء، وأن يعرف الضد بال ضد، وأن يأخذ المضاف إليه في حد المضاف، وهما متكافئان في الإضافة وأن يأخذ المغلول في حد العلة، مع أنه لا يحد المغلول إلا بأن تؤخذ العلة في حده.

31-28

القانون السادس: في أن المعنى الذي لا تركيب فيه البتة لا يمكن حده إلا بطريق شرح اللفظ، أو بطريق الرسم بشرط أن يكون المذكور في الجواب أشهر من المذكور في السؤال. والسبب في أن المعنى المفرد ليس له الحد الحقيقي. المركب إذا حددته بذكر أحاد الذاتيات توجه السؤال عن حد الأحاد، ولا يظن أن هذا يتمادي إلى غير نهاية بل ينتهي إلى مفردات يعرفها العقل والحس معرفة أولية لا تحتاج إلى طلب بصيغة الحد.

32

الفن الثاني من دعامة الحد: في الامتحانات للقوانين بحدود مفصلة. الامتحان الأول: اختلف الناس في حد «الحد». منشأ الغلط فيه الذهول عن معرفة الاسم المشترك، وبيان الصحيح في حد الحد. «الشيء» له في الوجود أربع مراتب: الأولى: حقيقته في نفسه، الثانية: ثبوت مثال حقيقته في الذهن، الثالثة: تأليف صوت بحروف تدل عليه، الرابعة: تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر

دَالَةٌ عَلَى اللَّفْظِ. وَيَبَيِّنُ كَيْفَ أَنَّ هَذِهِ الْمَرَاتِبَ الْأَرْبَعَ مُتَطَابِقَةٌ. وَالْعَادَةُ لَمْ تَحْرَجْ بِإِطْلَاقِ «الْحَدِّ» عَلَى الْكِتَابَةِ، وَلَا عَلَى الْعِلْمِ، بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَبَيْنَ اللَّفْظِ وَالَّذِينَ أَطْلَقُوهُ عَلَى اللَّفْظِ أَيْضًا اصْطِلَاحُهُمْ مُخْتَلِفٌ. وَحَدُّ الْحَدِّ عِنْدَ مَنْ يَقْنَعُ بِتَبْدِيلِ اللَّفْظِ، وَحَدُّهُ عِنْدَ مَنْ يَقْنَعُ بِالرَّسْمِيَّاتِ، وَحَدُّهُ عِنْدَ مَنْ لَا يُطْلَقُ اسْمُ الْحَدِّ إِلَّا عَلَى الْحَقِيقِيِّ. تَوْجِيهَاتُ الْغَزَالِيِّ إِلَى تَعَلُّمِ صِنَاعَةِ الْحَدِّ، وَضَرْبُ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ: إِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَصْطِلَاحَاتُ فَيَجِبُ بِالضَّرُورَةِ أَنْ تَخْتَلِفَ الْحُدُودُ. وَالْاِخْتِلَافُ فِي الْحَدِّ يُتَصَوَّرُ فِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونَ اللَّفْظُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ سُنةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ قَوْلِ إِمَامٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ يَقْصِدُ الْإِطْلَاقَ عَلَى مُرَادِهِ بِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكًا، فَيَقَعُ النِّزَاعُ فِي مُرَادِهِ بِهِ، الثَّانِي: أَنَّ يَقَعِ الْاِخْتِلَافُ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى عَلَى وَجْهِ مُحَقِّقٍ، وَيَكُونُ الْمَطْلُوبُ حَدُّهُ أَمْرًا ثَانِيًا لَا يَتَّحِدُ حَدُّهُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ.

36-32

امْتِحَانُ ثَانٍ: اخْتِلَافُ فِي حَدِّ «الْعِلْمِ»: وَقِيلَ: إِنَّهُ الْمَعْرِفَةُ، وَهُوَ حَدُّ لَفْظِيٍّ، وَهُوَ أَوْفَعُ أَنْوَاعِ الْحُدُودِ وَقِيلَ: «إِنَّهُ الَّذِي يُعْلَمُ بِهِ» وَ«إِنَّهُ الَّذِي تَكُونُ الذَّاتُ بِهِ عَالِمَةً» وَهَذَا أَبْعَدُ مِنَ الْأَوَّلِ وَقِيلَ: إِنَّهُ الْوَصْفُ الَّذِي يَتَأْتَى لِلْمُتَصِفِ بِهِ إِتْقَانُ الْفِعْلِ وَأَحْكَامِهِ. وَهَذَا ذِكْرُ لَازِمٍ مِنْ لَوَازِمِ الْعِلْمِ، فَيَكُونُ رَسْمِيًّا، وَهُوَ أَبْعَدُ مِمَّا قَبْلَهُ. الْعِلْمُ عِنْدَ الْغَزَالِيِّ: اسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ وَيُمْكِنُ شَرْحُ مَعْنَى الْعِلْمِ بِتَقْسِيمٍ وَمِثَالٍ: أَمَّا التَّقْسِيمُ فَهُوَ أَنَّ نُمِيزَهُ عَمَّا يَلْتَبَسُ بِهِ. يَبَيِّنُ خَطَأَ الْمُعْتَرِضَةِ حِينَ قَالُوا فِي حَدِّ الْعِلْمِ: إِنَّهُ اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَخْصِيصُ «الشَّيْءِ»، وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْاِعْتِقَادَ حَاصِلٌ لِلْمُقَلِّدِ، وَلَيْسَ بِعَالِمٍ قَطْعًا. وَجْهُ تَمْيِزِ الْعِلْمِ عَنِ الْاِعْتِقَادِ. وَأَمَّا الْمِثَالُ: فَهُوَ قِيَاسُ إِدْرَاكِ الْبَصِيرَةِ الْبَاطِنَةِ عَلَى الْبَصَرِ الظَّاهِرِ. الْعِلْمُ عِبَارَةٌ عَنْ أَخْذِ الْعَقْلِ صُورَ الْمُعْقُولَاتِ وَهَيْئَتَهَا فِي نَفْسِهِ، وَأَنْطِبَاعِهَا فِيهِ. وَالتَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ يَقْطَعُ الْعِلْمَ عَنْ مَظَانِ الْاِشْتِبَاهِ، وَالْمِثَالُ يُفْهِمُكَ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ.

40-36

امْتِحَانُ ثَالِثٍ: اخْتِلَافُوا فِي حَدِّ «الْوَاجِبِ»: الْأَلْفَاظُ فِي هَذَا الْفَرْقِ خَمْسَةٌ: الْوَاجِبُ، وَالْمَحْظُورُ، وَالْمَنْدُوبُ، وَالْمَكْرُوهُ، وَالْمُبَاحُ. وَالْوَاجِبُ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ. تَقْسِيمُ الْأَفْعَالِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى خِطَابِ الشَّرْعِ. تَقْسِيمُ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا خِطَابُ الشَّرْعِ. الْإِشْعَارُ يَعُمُّ جَمِيعَ الْمَدَارِكِ، الْمُرَادُ بِكَوْنِ الشَّيْءِ سَبَبًا لِلْعِقَابِ وَالْجَوَابُ عَنْ أَنَّ تَارَكَ الْوَاجِبِ قَدْ يُعْفَى عَنْهُ. وَهَلْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ حَدَّانِ؟

43-40

44

الدَّعَاةُ الثَّانِيَّةُ: مِنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ فِي الْبُرْهَانِ، وَتَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ فُنُونٍ:

44

الْفَنُّ الْأَوَّلُ: فِي السَّوَابِقِ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى تَمْهِيدٍ كُلِّيٍّ، وَثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

الْتَمْهِيدُ، وَتَعْرِيفُ «الْبُرْهَانِ»، وَيَبَيِّنُ مَدَاخِلَ الْخَلَلِ فِي الْبُرْهَانِ: أَقْلٌ مَا يَنْتَظِمُ مِنْهُ بُرْهَانٌ: مُقَدِّمَتَانِ، وَأَقْلٌ مَا تَحْصُلُ مِنْهُ مُقَدِّمَةٌ مَعْرِفَتَانِ، وَتَدْرُجُ النَّظَرُ فِي الْبُرْهَانِ.

45-44

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي دَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْمَعْنَى. وَيَتَضَحَّى الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِتَقْسِيمَاتٍ: التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ: دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى تَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: وَهِيَ الْمُطَابَقَةُ، وَالتَّضَمُّنُ، وَالْاِلْتِزَامُ. لَا يُسْتَعْمَلُ فِي نَظَرِ الْعَقْلِ مِنَ الْأَلْفَاظِ مَا يَدُلُّ بِطَرِيقِ الْاِلْتِزَامِ.

46

التَّقْسِيمُ الثَّانِي: الْأَلْفَاظُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى خُصُوصِ الْمَعْنَى وَشُمُولِهِ تَنْقَسِمُ إِلَى: مُعَيَّنٍ، وَمُطْلَقٍ. حَدُّ الْمَعْيَنِ وَحَدُّ الْمُطْلَقِ. الْاسْمُ الْمُفْرَدُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ إِذَا أُدْخِلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ صَارَ لِلْعُمُومِ. سَوَقُ اعْتِرَاضٍ وَجَوَابِهِ. التَّقْسِيمُ الثَّالِثُ: الْأَلْفَاظُ الْمُتَعَدِّدَةُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُسَمِّيَّاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ مَنَازِلَ: الْمَقْصُودُ بِالْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ وَالْأَلْفَاظِ الْمُتَبَايِنَةِ وَالْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ وَالْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ. وَارْتِبَاكُ الْمُشْتَرَكَةِ بِالْمُتَوَاطِئَةِ عَلَى

50-46

إلى الغلط في كثير في العقلیات، وقد يعسر الفرق بينهما جدا. مغلطة أخرى من التباس المترادفة بالمتباينة ومثال الغلط في المشترك.

53-51

الفصل الثاني من الفن الأول: النظر في المعاني المفردة ويظهر الغرض من ذلك بتقسيمات ثلاثة: تسمية سبب الإدراك قوة وشرح التباين بين قوة الإحساس، وقوة التخيل، وقوة العقل وفي الإنسان قوة رابعة تسمى المفكرة. المطلقات المجردة الشاملة لأمو مختلفة يعبر عنها المتكلمون بالأحوال، والوجوه، والأحكام؛ ويعبر عنها المنطقيون بالقضايا الكلية المجردة.

54

الفصل الثالث من السوابق في أحكام المعاني المؤلفة. اختلاف تسمية جزئي القضية. أحكام القضايا كثيرة، لكن تكثر الحاجة إلى حكمين:

54

الحكم الأول: القضية تنقسم بالإضافة إلى المقضي عليه إلى التعيين، والإهمال، والعموم، والخصوص. القضية الأولى: قضية في عين والثانية: قضية مطلقة خاصة والثالثة: قضية مطلقة عامة والرابعة: قضية موهمة. علة هذا التقسيم. ومن طرق المغالطين في النظر استعمال المهملات بدل القضايا العامة، ولا ينبغي أن يسامح بهذا في النظريات.

56-55

الحكم الثاني: في شروط النقيض والمقصود بالقضيتين المتناقضتين وبيان الشروط: الشرط الأول: أن يكون المحكوم عليه في القضيتين واحدا بالذات لا بمجرد اللفظ. الشرط الثاني: أن يكون الحكم واحدا. الشرط الثالث: أن تتحد بالإضافة في الأمور الإضافية. الشرط الرابع: أن يتساويا في القوة والفعل. الشرط الخامس: التساوي في الجزء والكل. الشرط السادس: التساوي في المكان والزمان.

57

الفن الثاني: في المقاصد، وفيه فصلان.

57

الفصل الأول: في صورة البرهان.

تعريف البرهان: ونط البرهان لا يتحد، بل يرجع إلى ثلاثة أنواع مختلفة المأخذ.

60-57

النمط الأول: ثلاثة أضرب. مثال الأول إن كانت المقدمات قطعية سمينها برهانا، وإن كانت مسلمة سمينها قياسا جدليا، وإن كانت مظنونة سمينها قياسا فقهيا. وبيان عادة الفقهاء في مثل هذا النظم. واشتمال هذا البرهان على مقدمتين، كل مقدمة تشتمل على جزأين إلا أن أمرا واحدا يتكرر في المقدمتين، وتسمية التكرار «علة» وتسمية المقدمة المشتملة على المحكوم: المقدمة الأولى، والمشتملة على الحكم: المقدمة الثانية. حاصل وجه الدلالة في هذا النظم أن الحكم على الصفة حكم على الموصوف. وهذا الضرب له شرطان في كونه منتجا: شرط في المقدمة الأولى، وهو أن تكون مثبتة، الشرط الثاني في المقدمة الثانية: وهو أن تكون عامة كلية وبماذا يفارق هذا الضرب الضربين الآخرين بعده؟ النظم الثاني: أن تكون العلة حكما في المقدمتين. وجه لزوم النتيجة منه، وهذا النظم هو الذي يعبر عنه الفقهاء «بالفرق» ومن شروط هذا النظم أن تختلف المقدمتان في النفي والإثبات. النظم الثالث: أن تكون العلة مبدءا في المقدمتين، وهذا يسميه الفقهاء «نقضا».

النمط الثاني: من البرهان وهو «نط التلازم» وما يشتمل عليه هذا النمط ومثال هذا النمط. هذا النمط يتطرق إليه أربع تسليمات، تنتج منها اثنتان، ولا تنتج اثنتان. المنتج الأول: تسليم عين المقدم، فإنه ينتج عين اللازم. المنتج الآخر: تسليم نقيض اللازم، فإنه ينتج نقيض المقدم. وجه دلالة هذا النمط على

الْجُمْلَةُ. أَمَّا الَّذِي لَا يُنتُجُ: فَهُوَ تَسْلِيمُ عَيْنِ اللَّازِمِ وَكَذَلِكَ تَسْلِيمُ نَقِيضِ الْمَقْدَمِ لَا يُنتُجُ عَيْنَ اللَّازِمِ وَلَا نَقِيضُهُ. تَحْقِيقُ لُزُومِ النَّتِيجَةِ مِنْ هَذَا النَّمَطِ أَنَّهُ مَهْمَا جُعِلَ شَيْءٌ لَازِمًا لِشَيْءٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ الْمَلْزُومُ أَعَمَّ مِنَ اللَّازِمِ، بَلْ إِمَّا أَحْصَى أَوْ مُسَاوِيًا.

62-61

النَّمَطُ الثَّالِثُ: نَمَطُ التَّعَانُدِ، وَالتَّكَلُّمُونَ يُسَمُّونَهُ: «السَّبْرَ وَالتَّقْسِيمَ». وَالْمُنْطَقِيُّونَ يُسَمُّونَهُ: «الشَّرْطِيَّ الْمُنْفَصِلَ» وَيُسَمُّونَ مَا قَبْلَهُ: «الشَّرْطِيَّ الْمُتَّصِلَ». مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ هَذَا النَّمَطُ وَيَنْتُجُ مِنْهُ أَرْبَعُ تَسْلِيمَاتٍ. لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَنْحَصِرَ الْقَضِيَّةُ فِي قِسْمَيْنِ، بَلْ شَرْطُهُ أَنْ تَسْتَوْفِيَ أَقْسَامَهُ.

64-63

الفصل الثاني من المقاصد، في بيان مادة البرهان: والبرهان المنتج لا ينصاغ إلا من مقدمات يقينية إن كان المطلوب يقينيًا، أو ظنيًا إن كان المطلوب فقهيًا. معنى اليقين: النفس إذا أدعت للتصديق بقضية من القضايا، وسكنت إليها، فلها ثلاثة أحوال: الحالة الأولى: اليقين. والحالة الثانية: الاعتقاد الجازم والحالة الثالثة: الظن.

66-65

66

مذهب المحدثين في هذه الأحوال.

الحق أن اليقين هو الأول وأما مدارك اليقين: فجميع ما يتوهم كونه مدركًا لليقين والاعتقاد الجزم ينحصر في سبعة أقسام: الأول: الأوليات. الثاني: المشاهدات الباطنة. الثالث: المحسوسات الظاهرة. الرابع: التجريبات، والفارق بينها وبين المحسوسات. الخامس: المتواترات. السادس: الوهميات ولا يظهر كذبها للنفس إلا بدليل العقل لكن يمكن التمييز بينها وبين الصادقة، والفطرة قاطعة بالكل؟ وهذه ورطة تاه فيها جماعة وكشف الغطاء عن هذه الورطة بتقديم طريقين لتكذيب الوهم: الطريق الأول جملي، والطريق الثاني: وهو معيار في أحاد المسائل. السابع: المشهورات: ولا يجوز أن يعول على المشهورات في مقدمات البرهان وبيان الباعث على التصديق بالمشهورات. أكثر قياسات المتكلمين والفقهائ مبنيّة على مقدمات مشهورة.

72-66

بم يدرك الفرق بين المشهور والصادق؟ والمستفاد من المدارك الخمسة بعد الاحتراز عن مواقع الغلط فيها يصلح لصناعة البرهان. والمستفاد من غلط الوهم لا يصلح للثبوت. والمشهورات تصلح للفقهيات الظنية والأقيسة الجدلية، ولا تصلح لإفادة اليقين البتة.

73-72

74

الفن الثالث من دعامه البرهان في اللواحق: وفيه فصول:

الفصل الأول: في بيان مستند البرهان وصوره كي ينتج دليلاً صحيحاً وذكر بعض أمثال القصور في الاستدلال. أسباب ذكر الدليل على غير ذلك النظم. مثال ترك إحدى المقدمتين لوضوحها. وأكثر أدلة القرآن تكون كذلك. وربما يترك المقدمة الثانية، وهي مقدمة المحكوم عليه. سبيل من يريد التلبس إهمال المقدمة التي التلبس تحتها، استغفالاً للخصم. وبالجمله: علاقة العلة بالحكم والمحكوم عليه من حيث كونها أعم أو أحصى تحدّد النتيجة. مثال المختلطات المركبة من كل نمط.

76-74

77

الفصل الثاني: في بيان الاستقراء التام والناقص ودلالة كل منهما.

تعريف الاستقراء: الاستقراء إن كان تاماً رجع إلى النظم الأول وصلح للقطعيّات، وإن لم يكن تاماً لم يصلح إلا للفقهيات.

78-77

الفصل الثالث: في وجه لزوم النتيجة من المقدمات. كل مفردين جمعتهما القوة المفكرة، ونسبت أحدهما إلى الآخر بنفي أو إثبات، وعرضته على العقل، لم يخل العقل فيه من أحد أمرين: إما أن يصدق به، أو يمتنع من التصديق. فإن صدق فهو الأولي المعلوم بغير واسطة. وإن لم يصدق فلا مطمع في التصديق إلا بواسطة. والنتيجة تكون موجودة في إحدى المقدمتين بالقوة القريبة من الفعل، لكن هذه النتيجة لا تخرج من القوة إلى الفعل بمجرد العلم بالمقدمتين. وجه كون التفتن لوجود المدلول المستنتج في المقدمتين بالقوة سبب حصوله. مغالطة من منكري النظر، والجواب عنها.

82-79

الفصل الرابع: في انقسام البرهان إلى برهان علة، وبرهان دلالة والفرق بينهما. والمقصود برهان الدلالة. ومثال الفارق بين برهان العلة وبرهان الدلالة. ومثال قياس العلة من المحسوسات ومثاله من الكلام. ومثال الاستدلال بإحدى النتيجة على الأخرى في الفقه. وجميع استدالات الفراسة من قبيل الاستدلال بإحدى النتيجة على الأخرى.

84-83

القُطْبُ الْأَوَّلُ.

في الثمرة وهي الحكم والكلام فيه ينقسم إلى فئتين أربعة:

85

الفن الأول: في حقيقة الحكم: ويشتمل على تمهيد وثلاث مسائل:

86

86

التمهيد: في تعريف الحكم والحرام والواجب والمباح.

مسألة: حسن الأفعال وقبحها: ذهب المعتزلة إلى أن الأفعال تنقسم إلى حسنة وقبيحة: فمنها ما

86

يذكر بضرورة العقل، ومنها ما يذكر بنظر العقل، ومنها ما يذكر بالسمع.

8

الاصطلاحات في إطلاق لفظ الحسن والقبح ثلاثة: الاصطلاح الأول: الاصطلاح المشهور العامي، وهو أن الأفعال تنقسم إلى ما يوافق غرض الفاعل، وإلى ما يخالفه، وإلى ما لا يوافق ولا يخالف. فالموافق يسمى حسناً، والمخالف يسمى قبيحاً، والثالث يسمى عبثاً. فالحسن والقبح عند هؤلاء عبارة عن الموافقة والمنافرة، وهما أمران إضافيان. الاصطلاح الثاني: التعبير بالحسن عما حسنه الشرع بالثناء على فاعله. الاصطلاح الثالث: التعبير بالحسن عن كل ما لفاعله أن يفعله.

88-87

الاعتراض بأن الحسن والقبح أوصاف ذاتية مدركة بضرورة العقل في بعض الأشياء، وأن العقلاء بأجمعهم متفقون على القضاء به من غير إضافة إلى حال دون حال. والجواب بمنازعتهم في ثلاثة أمور: الأول: دعوى كونه وصفاً ذاتياً فهو تحكم بما لا يعقل الثاني: كونه مدركاً بالضرورة مع المنازعة فيه. الثالث: أننا لو سلمنا اتفاق العقلاء على هذا أيضاً لم تكن فيه حجة واحتجاجهم باستحسان مكارم الأخلاق، والجواب بأن مستنداتها إما التدين بالشرائع، وإما الأغراض. ونحن إنما ننكر هذا في حق الله تعالى لا انتفاء الأغراض عنه.

90-88

مثارب الغلط في إطلاق هذه الألفاظ: الغلطة الأولى: أن الإنسان يطلق اسم القبح على ما يخالف غرضه، وإن كان يوافق غرض غيره. الغلطة الثانية: أن ما هو مخالف للغرض في جميع الأحوال إلا في حالة واحدة نادرة لا يلتفت الوهم إلى تلك الحالة النادرة فيراه مخالفاً في كل الأحوال. الغلطة الثالثة: سببها سبق الوهم إلى العكس وأكثر الخلق قوى نفوسهم مطيعة للأوهام الكاذبة مع علمهم بكذبها.

91-90

الرد التفصيلي على ما أورده الخصم من أمثلة استحسان مكارم الأخلاق. ونحن لا ننكر أن أهل

93-91 العادة يستقبح بعضهم من بعض الظلم والكذب، وإنما الكلام في القبح والحسن بالإضافة إلى الله تعالى. مسألة: لا يجب شكر المنعم عقلاً، خلافاً للمعتزلة: وتحقيق القول فيه أن العقل لا يخلو: إما أن يوجب ذلك لفائدة، أو لا لفائدة. ومحال أن يوجب لا لفائدة. وإن كان لفائدة فلا يخلو إما أن ترجع إلى المعبود، وهو محال، أو إلى العبد، وذلك لا يخلو: إما أن تكون في الدنيا، أو في الآخرة. ولا فائدة له في الدنيا، ولا فائدة له في الآخرة، فإن الثواب تفضل من الله يعرف بوعدِهِ وخبرِهِ، فإذا لم يخبر عنه فمن أين يعلم أنه يناب عليه؟

94-93

اعتراض وجوابه: وللخصم شبهتان: إحداهما: قولهم: اتفاق العقلاء على حسن الشكر وقبح الكفران لا سبيل إلى إنكاره. وذلك مسلم، لكن في حقهم. الشبهة الثانية: قولهم: حصر مدارك الوجوب في الشرع يفضي إلى إفحام الرسل.

96-94

الجواب: من وجهين: أحدهما: من حيث التحقيق. الثاني: المقاتلة بمذهبهم.

96

اعتراض وجوابه.

96

مسألة: في حكم الأفعال قبل ورود الشرع: ذهب بعض المعتزلة إلى أن الأفعال قبل ورود الشرع على الإباحة، وبعضهم: على الحظر، وبعضهم: على الوقف. وهذه المذاهب كلها باطلة.

97

الرد على مذهب القائلين بأن الأصل الإباحة: المباح يستدعي مبيحاً. دعوى الخصم أن العقل هو المبيح والرد بأن تحسين العقل قد أبطلناه وبأن تسمية العقل مبيحاً مجاز، وبأنه بم تنكرون على أصحاب الوقف إذا أنكروا استواء الفعل وترك، وبأنه بم تنكرون على أصحاب الحظر إذا قالوا: لا نسلم استواء الفعل وتركه؟! فإن التصرف في ملك الغير بغير إذنه قبيح، والله تعالى هو المالك، ولم يَأْذَنْ.

98

جوابهم بأنه لو كان قبيحاً لنهي عنه وورد السمع به، والرد بأنه لو كان حسناً لأذن فيه، وورد السمع به. جوابهم بأنه إذا أعلمنا الله تعالى أنه نافع ولا ضرر فيه، فقد أذن فيه، والرد بأن إعلام المالك إيانا أن طعامه نافع لا ضرر فيه ينبغي أن يكون إذناً. جوابهم بأنه المالك منا يتضرر، والله لا يتضرر، والرد بأنه لو كان قبيح التصرف في ملك الغير لتضرره، لا لعدم إذنه، لقبح وإن أذن إذا كان متضرراً، وقد منع الله عباده من جملة من المأكولات ولم يقبح.

99

الرد على القائلين بأن الأصل التحريم: مذهب أصحاب الحظر أظهر بطلاناً، إذ لا يعرف حظرها بضرورة العقل ولا بدليله، فمن أين يعلم ذلك ولم يرد سمع؟ وقول أصحاب الوقف إن أرادوا به أن الحكم موقوف قبل ورود السمع ولا حكم في الحال، فصحيح، وإن أريد به أنا نتوقف فلا ندري أنها محظورة أو مباحة، فهو خطأ.

100

الفن الثاني: في أقسام الأحكام الثابتة لأفعال المكلفين.

100

ويشتمل على تمهيد، ومسائل خمس عشرة:

100

التمهيد: أقسام الأحكام الثابتة لأفعال المكلفين خمسة: الواجب، والمحظور، والمباح، والمندوب، والمكروه. وجه هذه القسمة.

حد الواجب: القول بأنه: «الذي يعاقب على تركه». والاعتراض عليه والقول بأنه: «ما تؤعد بالعقاب على تركه». والاعتراض عليه. والقول بأنه: «ما يخاف العقاب على تركه». والاعتراض عليه.

- 101-100
101
101
102-101
102
105-102
107-105
108-107
- وَقَوْلُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ فِي حَدِّهِ. وَالْوَاجِبُ وَالْفَرْضُ، مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ، إِلَّا عِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ.
هَلْ يُمْكِنُ تَصَوُّرُ الْإِجَابِ مِنْ غَيْرِ تَهْدِيدٍ بِالْعُقُوبَةِ عَلَى التَّرْكِ؟
حَدُّ الْمَحْظُورِ: الْمَحْظُورُ فِي مُقَابَلَةِ الْوَاجِبِ. وَلَا يَخْفَى حَدُّهُ.
حَدُّ الْمُبَاحِ: الْقَوْلُ بَأَنَّهُ: مَا كَانَ تَرْكُهُ وَفِعْلُهُ سَيِّئًا. وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ. حَدُّهُ أَنَّهُ «الَّذِي وَرَدَ الْإِذْنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، غَيْرَ مَقْرُونٍ بِذَمٍّ فَاعِلِهِ وَمَدْحِهِ، وَلَا بِذَمٍّ تَارِكِهِ وَمَدْحِهِ». وَحَدُّ آخَرٍ لِلْمُبَاحِ.
حَدُّ الْمُنْدُوبِ: الْقَوْلُ بَأَنَّهُ: «الَّذِي فِعْلُهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ، مِنْ غَيْرِ ذَمٍّ يَلْحَقُ بِتَرْكِهِ». الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ، تَعْرِيفُ الْقَدَرِيَّةِ وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ. الْأَصَحُّ فِي حَدِّهِ أَنَّهُ «الْمَأْمُورُ بِهِ الَّذِي لَا يَلْحَقُ الذَّمُّ بِتَرْكِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَرْكٌ لَهُ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى بَدَلٍ».
- حَدُّ الْمَكْرُوهِ: الْمَكْرُوهُ، لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ: أَحَدُهَا: الْمَحْظُورُ، الثَّانِي: نَهْيُ التَّنْزِيهِ، الثَّلَاثُ: تَرْكُ الْأَوَّلَى، الرَّابِعُ: مَا وَقَعَتِ الرِّيْبَةُ وَالشُّبْهَةُ فِي تَحْرِيمِهِ.
1. مَسْأَلَةٌ: انْقِسَامُ الْوَاجِبِ إِلَى مُعَيَّنٍ، وَإِلَى مُبْهَمٍ بَيْنَ أَقْسَامٍ مَحْصُورَةٍ، وَهُوَ الْوَاجِبُ الْمَخِيرُ. إِنكَارُ الْمُعْتَزَلَةِ ذَلِكَ، وَالرَّدُّ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ عَقْلًا، وَوَاقِعٌ شَرْعًا. دَلِيلُ جَوَازِهِ عَقْلًا، وَوُقُوعِهِ شَرْعًا. اعْتِرَاضٌ عَلَى الدَّلِيلِ وَجَوَابِهِ. التَّحْقِيقُ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ لَهُ وَصْفٌ ذَاتِيٌّ مِنْ تَعَلُّقِ الْإِجَابِ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِضَافَةٌ إِلَى الْخِطَابِ. الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الْمَوْجِبَ طَالِبٌ، وَمَطْلُوبُهُ لَا يَدَّ أَنْ يَتَمَيَّزَ عِنْدَهُ، وَالرَّدُّ بَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَلِبُهُ مُتَعَلِّقًا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ، وَكُلُّ مَا تُصَوِّرُ طَلِبُهُ تُصَوِّرُ إِجَابَهُ. الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا سَيَأْتِي بِهِ الْمَكْلَفُ، وَالرَّدُّ بَأَنَّهُ يَعْلَمُهُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، ثُمَّ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ بِفِعْلِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَيَّنًا قَبْلَ فِعْلِهِ. الْإِعْتِرَاضُ بَأَنَّهُ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوجِبَ عَلَى أَحَدٍ شَخْصَيْنِ لَا بَعِيْنَهُ وَالرَّدُّ بِأَنَّ الْوُجُوبَ يَتَحَقَّقُ بِالْعِقَابِ.
2. مَسْأَلَةٌ: الْوَاجِبُ يَنْقَسِمُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْوَقْتِ: إِلَى مُضَيِّقٍ، وَمُتَوَسِّعٍ. الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ التَّوَسُّعَ يُنَاقِضُ الْوُجُوبَ، وَالرَّدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ عَقْلًا وَشَرْعًا. الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الْوَاجِبَ مَا لَا يَسَعُ تَرْكُهُ، بَلْ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ، وَالتَّخْيِيرُ يَجْعَلُهُ نَدْبًا. كَشَفُ الْغِطَاءِ عَنْ هَذَا أَنَّ الْأَقْسَامَ فِي الْعَقْلِ ثَلَاثَةٌ: فِعْلٌ لَا عِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ مُطْلَقًا، وَهُوَ النَّدْبُ. وَفِعْلٌ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ مُطْلَقًا وَهُوَ الْوَاجِبُ. وَفِعْلٌ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَجْمُوعِ الْوَقْتِ، وَلَكِنْ لَا يُعَاقَبُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ وَأَوَّلَى الْأَلْقَابِ بِهِ «الْوَاجِبُ الْمُتَوَسِّعُ». الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ قِسْمًا ثَالِثًا، بَلْ هُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ نَدْبٌ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ حَتْمٌ، وَالرَّدُّ بِأَنَّ النَّدْبَ مَا يَجُوزُ تَرْكُهُ مُطْلَقًا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ إِلَّا بِشَرْطِ الْفِعْلِ بَعْدَهُ، أَوْ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ. الْقَوْلُ بَأَنَّهُ: يَقَعُ نَفْلًا، وَيَسْقُطُ الْفَرْضُ عِنْدَهُ. وَالْقَوْلُ بَأَنَّهُ: يَقَعُ مَوْقُوفًا، وَالرَّدُّ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَقَعُ نَفْلًا لَجَازَ بِنِيَّةِ النَّفْلِ، وَالْوَقْفُ بَاطِلٌ. وَالْوَاجِبُ الْمُتَوَسِّعُ كَالْوَاجِبِ الْمَخِيرِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى آخِرِهِ أَيْضًا.
3. مَسْأَلَةٌ: حُكْمُ مَنْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْوَقْتِ الْمُتَوَسِّعِ: إِذَا مَاتَ فِي أَثْنَاءِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَجَاءَ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى الْإِمْتِثَالِ، لَا يَكُونُ عَاصِيًا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَعْصِي. وَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ السَّلَفِ. إِنْ قِيلَ: جَازَ لَهُ التَّأْخِيرُ بِشَرْطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ. فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا مُحَالٌ، لِأَنَّ الْعَاقِبَةَ مَسْتُورَةٌ عَنْهُ. وَلَا يَجُوزُ الْعَزْمُ عَلَى التَّأْخِيرِ إِلَّا فِي مُدَّةٍ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ الْبَقَاءُ إِلَيْهَا.
4. مَسْأَلَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ: التَّحْقِيقُ أَنَّ مَا لَيْسَ إِلَى الْمَكْلَفِ فَلَا يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ، وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِاخْتِيَارِ الْعَبْدِ فَيَنْقَسِمُ إِلَى الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ وَإِلَى الْحِسِّيِّ. فَالشَّرْعِيُّ يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ، وَأَمَّا الْحِسِّيُّ

109-108

فَيَنْبَغِي أَنْ يُوصَفَ أَيْضًا بِالْوُجُوبِ.

5. مَسْأَلَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ تَرْكُ الْحَرَامِ إِلَّا بِتَرْكِهِ: قَالَ قَائِلُونَ: إِذَا اخْتَلَطَتْ مَنْكُوحَةٌ بِأَجْنَبِيَّةٍ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُمَا، لَكِنَّ الْحَرَامَ هِيَ الْأَجْنَبِيَّةُ، وَالْمَنْكُوحَةُ حَلَالٌ. الرَّدُّ بَأَنَّ هَذَا مُتَنَاقِضٌ، بَلْ هُمَا حَرَامَانِ: إِحْدَاهُمَا بَعْلَةُ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَالْأُخْرَى بَعْلَةُ الْاِخْتِلَاطِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ. لَيْسَتْ الْأَحْكَامُ صِفَاتٍ لِلْأَعْيَانِ. وَإِذَا قَالَ لِرُزُوجَتَيْهِ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ حَرَمَتَا جَمِيعًا عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ.

111-110

6. مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي مَا زَادَ عَلَى الْقَدْرِ الْمُجْزِئِ مِنَ الْوَاجِبِ غَيْرِ الْمُقَدَّرِ هَلْ تُوصَفُ الزِّيَادَةُ بِالْوُجُوبِ؟ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَقْلِ نَدْبٌ.

111

7. مَسْأَلَةٌ: النُّسْبَةُ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَبَيْنَ الْجَوَازِ وَالْإِبَاحَةِ: خَطَأٌ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْوُجُوبَ إِذَا نُسِخَ بَقِيَ الْجَوَازُ، بَلْ الْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا نُسِخَ رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْوُجُوبِ. الْاِعْتِرَاضُ بِأَنَّ: كُلَّ وَاجِبٍ فَهُوَ جَائِزٌ وَزِيَادَةٌ، وَالرَّدُّ بِأَنَّ هَذَا كَقَوْلِ الْقَائِلِ: كُلُّ وَاجِبٍ فَهُوَ نَدْبٌ وَزِيَادَةٌ.

112-111

8. مَسْأَلَةٌ: الْمُبَاحُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ إِذَا الْأَمْرُ اقْتِضَاءً وَطَلَبٌ، وَالْمُبَاحُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ. الْاِعْتِرَاضُ بِأَنَّ تَرْكَ الْحَرَامِ وَاجِبٌ، وَالْمُبَاحُ قَدْ يُتْرَكُ بِهِ الْحَرَامُ، وَالرَّدُّ بِأَنَّهُ قَدْ يُتْرَكُ بِالنَّدْبِ حَرَامٌ، فَلْيَكُنْ وَاجِبًا، وَقَدْ يُتْرَكُ بِالْحَرَامِ حَرَامٌ آخَرُ، فَلْيَكُنْ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ وَاجِبًا حَرَامًا. وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ: هَلِ الْمُبَاحُ مُكَلَّفٌ بِهِ؟ وَهَلِ الْمُبَاحُ حَسَنٌ؟

113-112

9. مَسْأَلَةٌ: الْمُبَاحُ مِنَ الشَّرْعِ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ. التَّحْقِيقُ أَنَّ الْأَفْعَالَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: قِسْمٌ بَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ السَّمْعُ، وَقِسْمٌ صَرَّحَ الشَّرْعُ فِيهِ بِالتَّخْيِيرِ، وَقِسْمٌ ثَالِثٌ لَمْ يَرِدْ فِيهِ خِطَابٌ بِالتَّخْيِيرِ، لَكِنْ دَلَّ دَلِيلُ السَّمْعِ عَلَى نَفْيِ الْحَرَجِ عَنْ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ.

114-113

10. مَسْأَلَةٌ: الْمُنْدُوبُ مَأْمُورٌ بِهِ. الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُنْدُوبَ غَيْرُ دَاخِلٍ تَحْتَ الْأَمْرِ فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: شُيُوعُ انْقِسَامِ الْأَمْرِ إِلَى إِيْجَابٍ وَاسْتِحْبَابٍ، الثَّانِي: أَنَّ فِعْلَ الْمُنْدُوبِ طَاعَةٌ بِالْإِتِّفَاقِ.

115-114

11. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَكُونُ الْفِعْلُ الْوَاحِدُ وَاجِبًا حَرَامًا طَاعَةً مَعْصِيَةً؟ بَيَانُ أَنَّ الْوَاحِدَ يَنْقَسِمُ إِلَى وَاحِدٍ بِالنُّوعِ وَإِلَى وَاحِدٍ بِالْعَدَدِ: الْوَاحِدُ بِالنُّوعِ يَجُوزُ أَنْ يَنْقَسِمَ إِلَى الْوَاجِبِ وَالْحَرَامِ، وَيَكُونُ انْقِسَامُهُ بِالْأَوْصَافِ وَالْإِضَافَاتِ، وَلَا تَنَاقُضُ. وَأَخْطَأَ الْمُعْتَزِلَةُ إِذْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ يَتَنَاقُضُ.

116-115

12. مَسْأَلَةٌ: الْفِعْلُ الْوَاحِدُ بِالْعَيْنِ؛ هَلْ يَكُونُ وَاجِبًا حَرَامًا؟ كَالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ حَصَلَ فِيهِ نِزَاعٌ. إِشْكَالُ الْجَوَابِ عَلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَالْغَزَالِيُّ لَا يَرْتَضِي جَوَابَ الْقَاضِي وَيَقَرُّ أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ إِذَا كَانَ لَهُ وَجْهَانِ مُتَغَايِرَانِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَطْلُوبًا مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، مَكْرُوهًا مِنَ الْوَجْهِ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا الْمَحَالُ أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يُكْرَهُ بَعِيْنُهُ. الْاِعْتِرَاضُ بِأَنَّ ارْتِكَابَ الْمُنْهِي عَنْهُ إِذَا أَخْلَ بِشَرْطِ الْعِبَادَةِ أَفْسَدَهَا بِالْإِتِّفَاقِ، وَنِيَّةُ التَّقَرُّبِ شَرْطٌ، فَكَيْفَ يُتَقَرَّبُ بِالْمَعْصِيَةِ؟ وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ انْعَقَدَ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ فَيَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ نِيَّةَ التَّقَرُّبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، أَوْ هِيَ مُمَكِّنَةٌ وَالثَّانِي: وَهُوَ الْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَنْبُوِي التَّقَرُّبُ بِالصَّلَاةِ، وَيَعْصِي بِالْمَعْصِيَةِ وَالثَّالِثُ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ حَكَمَ بِأَنَّ الْفَرْضَ يَسْقُطُ عِنْدَهَا لَا بِهَا، بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ؟ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةٌ وَالْمَصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ، وَالْاِعْتِرَاضُ بِامْتِنَاعِ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعَ مُخَالَفَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالرَّدُّ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

119-116

13. مَسْأَلَةٌ: الْمَكْرُوهُ وَالْوَاجِبُ مُتَضَادَّانِ، فَلَا يَكُونُ شَيْءٌ وَاحِدًا مَأْمُورًا بِهِ مَكْرُوهًا، إِلَّا أَنْ تَنْصَرِفَ

119

الكرَاهة عَنْ ذَاتِ الْمَأْمُورِ إِلَى غَيْرِهِ.

14. مَسْأَلَةٌ: النَّهْيُ الْعَائِدُ إِلَى وَصْفِ الْفِعْلِ هَلْ يَفْسُدُ بِهِ الْأَصْلُ؟ الْمُتَفَقُّونَ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمُغْصُوبَةِ يَنْقَسِمُ النَّهْيُ عِنْدَهُمْ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِ الْمُنْهَى عَنْهُ فَيُضَادُّ وَجُوبَهُ؛ وَإِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ فَلَا يُضَادُّ وَجُوبَهُ؛ وَإِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى وَصْفِ الْمُنْهَى عَنْهُ لَا إِلَى أَصْلِهِ. اخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْقِسْمِ الثَّلَاثِ فَجَعَلَ أَبُو حَنِيفَةَ ذَلِكَ يُوجِبُ فُسَادَ الْوَصْفِ، لَا انْتِفَاءَ الْأَصْلِ، وَالشَّافِعِيُّ أَحَقَّ هَذَا بِكَرَاهَةِ الْأَصْلِ. وَفِي الْمَسْأَلَةِ نِظْرَانِ: أَحَدُهُمَا فِي مُوَجِّبِ مُطْلَقِ النَّهْيِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، وَالثَّانِي: نَظَرٌ فِي تَضَادِّ هَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَمَا يُعْقَلُ اجْتِمَاعُهُ وَمَا لَا يُعْقَلُ.

121-119

15. مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ هَلْ هُوَ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ؟ لِلْمَسْأَلَةِ طَرَفَانِ: أَحَدُهُمَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّيْغَةِ، وَالثَّانِي: الْبَحْثُ عَنْ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ. إِطْلَاقُ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ لَيْسَ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهِ، وَاسْتِدْلَالُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ عَلَيْهِمُ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْغَزَالِيِّ تَفْرِيعًا عَلَى إِبْتِاثِ كَلَامِ النَّفْسِ، أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ عَيْنُهُ، وَلَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يَتَضَمَّنُهُ، وَلَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يُلَازِمُهُ. اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى فِعْلِ الشَّيْءِ إِلَّا بِتَرْكِ ضِدِّهِ، فَلْيَكُنْ وَاجِبًا، وَالْغَزَالِيُّ يَقَرُّ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِيْجَابِهِ هَلْ هُوَ عَيْنُ إِيْجَابِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَوْ غَيْرُهُ؟

123-121

الْفَرْقُ الثَّلَاثُ مِنَ الْقُطْبِ الْأَوَّلِ فِي أَرْكَانِ الْحُكْمِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الْحَاكِمُ، وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ، وَالْمَحْكُومُ فِيهِ، وَنَفْسُ الْحُكْمِ.

124

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: نَفْسُ الْحُكْمِ وَقَدْ سَبَقَ.

الرُّكْنُ الثَّانِي: الْحَاكِمُ وَهُوَ الْمُخَاطَبُ وَالْوَاجِبُ طَاعَةَ اللَّهِ تَعَالَى، وَطَاعَةَ مَنْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى طَاعَتَهُ.

125-124

هَلْ كُلُّ مَنْ قَدَرَ عَلَى التَّوَعُّدِ بِالْعِقَابِ وَتَحْقِيقِهِ حَسًا فَهُوَ أَهْلٌ لِلْإِيْجَابِ؟

125

الرُّكْنُ الثَّلَاثُ: الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَكْلَفُ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا يَفْهَمُ الْخُطَابَ.

إِيْرَادُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ وَالْغَرَامَاتِ وَالنَّفَقَاتِ عَلَى الصَّبِيَّانِ، وَالرَّدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ التَّكْلِيفِ فِي شَيْءٍ. وَالصَّبِيُّ الْمُمَيَّزُ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ مِنْ جِهَةِ الْوَلِيِّ، وَالْوَلِيُّ مَأْمُورٌ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالصَّبِيِّ إِذَا قَارَبَ الْبُلُوْغَ عَقْلًا، وَلَمْ يُكَلِّفْهُ الشَّرْعُ. أَفِيدَلُ ذَلِكَ عَلَى نَقْصَانِ عَقْلِهِ؟

126

1. مَسْأَلَةٌ: تَكْلِيفُ النَّاسِي وَالْعَافِلِ عَمَّا يُكَلِّفُ مُحَالٌ، أَمَّا ثُبُوتُ الْأَحْكَامِ بِأَفْعَالِهِ فِي النَّوْمِ وَالْغَفْلَةِ فَلَا يُنْكَرُ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ هَلْ هُوَ خِطَابٌ لِلْسُّكَرَانِ؟ لِلْآيَةِ تَأْوِيلَانِ.

127-126

2. مَسْأَلَةٌ: تَكْلِيفُ الْمَعْدُومِ: مَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ، وَأَنَّ الْمَعْدُومَ مَأْمُورٌ، أَنَّهُ مَأْمُورٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، لَا أَنَّهُ مَأْمُورٌ فِي حَالَةِ الْعَدَمِ، هَلْ يُسَمَّى ذَلِكَ أَمْرًا؟ فِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُسَمَّى بِهِ.

128-127

الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْمَحْكُومُ فِيهِ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْإِخْتِيَارِيُّ، وَلَهُ شُرُوطٌ: الْأَوَّلُ: صِحَّةُ حَدُوثِهِ. الثَّانِي:

جَوَازُ كَوْنِهِ مُكْتَسِبًا لِلْعَبْدِ، حَاصِلًا بِإِخْتِيَارِهِ. الثَّلَاثُ: كَوْنُهُ مَعْلُومًا لِلْمَأْمُورِ، مَعْلُومٌ التَّمْيِيزِ عَنْ غَيْرِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا كَوْنُهُ مَأْمُورًا بِهِ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يَصِحُّ إِيرَادُهُ إِيقَاعَهُ طَاعَةً، وَهُوَ أَكْثَرُ الْعِبَادَاتِ. وَيُسْتَنْتَى مِنْ هَذَا شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا: الْوَاجِبُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ النَّظَرُ الْمَعْرُوفُ لِلْوُجُوبِ. الثَّانِي: أَصْلُ إِيرَادَةِ الطَّاعَةِ وَالْإِخْلَاصِ.

129-128

وَيَتَشَعَّبُ عَنْ شُرُوطِ الْفِعْلِ خَمْسُ مَسَائِلَ:

1. مسألة: التَّكْلِيفُ بِالمُسْتَحِيلَاتِ (تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ)، ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى جَوَازِ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ وَيُنْسَبُ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ وَأَدِلَّةُ هَذَا الْقَوْلِ وَبَيَانُ ضَعْفِهَا وَالْمُخْتَارُ: اسْتِحَالَةُ التَّكْلِيفِ بِالمَحَالِّ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ وَالنَّظَرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى الْبَحْثِ عَنْ وَجْهِ تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ وَوَقْتِهَا.
- 132-129
2. مسألة: التَّكْلِيفُ بِتَرْكِ الضَّدَيْنِ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: لَا تَتَحَرَّكْ وَلَا تَسْكُنْ، لِأَنَّ الْإِنْتِهَاءَ عَنْهُمَا مُحَالٌ، كَالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: وَمَنْ تَوَسَّطَ مَرْزَعَةً مَغْصُوبَةً يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْكُثُ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ فِيمَ يُؤْمَرُ؟ وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الضَّمَانُ بِمَا يُفْسِدُهُ فِي الْخُرُوجِ؟ لَمْ يَجِبْ الْمَضِي فِي الْحَجِّ الْفَاسِدِ إِنْ كَانَ حَرَامًا، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا وَطَاعَةً فَلَمْ وَجِبِ الْقَضَاءُ؟ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْقِيَ بِنَفْسِهِ فِي حَالٍ لَا تَجُوزُ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا يُكَلِّفُ مَا لَا يُمْكِنُ. مَنْ جَوَزَ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ عَقْلًا فَإِنَّهُ يَمْنَعُهُ شَرْعًا فَمَثَلًا. كَيْفَ يَفْعَلُ مَنْ سَقَطَ عَلَى صَدْرِ صَبِيٍّ مَخْضُوفٍ بِصَبْيَانٍ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ مَكَثَ قَتَلَ مَنْ تَحْتَهُ، أَوْ انْتَقَلَ قَتَلَ مَنْ حَوَالِيهِ، وَلَا تَرْجِيحُ؟
- 134-132
3. مسألة: التَّكْلِيفُ بِالتَّرْكِ: أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى أَنَّ الْمُقْتَضَى بِهِ الْإِقْدَامُ أَوْ الْكَفُّ. وَكُلُّ وَاحِدٍ كَسَبُ الْعَبْدِ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ: قَدْ يَقْتَضِي الْكَفُّ، فَيَكُونُ فِعْلًا، وَقَدْ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَفْعَلَ وَلَا يَقْصِدَ التَّلَبُّسَ بِضِدِّهِ. فَاتَّكَرَ الْأَوَّلُونَ هَذَا وَبَيَانُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ مُنْقَسِمٌ.
- 135-134
4. مسألة: تَكْلِيفُ الْمَكْرِهِ: فِعْلُ الْمَكْرِهِ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ التَّكْلِيفِ، قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ: إِنْ ذَلِكَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ لَا اخْتِيَارَ لَهُ. وَبَيَانُ أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ. وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى طَاعَةٍ فَلَا امْتِثَالَ إِنَّمَا يَكُونُ طَاعَةً إِذَا كَانَ الْإِطَاعَةُ لَهُ بِبَاعِثِ التَّكْلِيفِ دُونَ الْإِكْرَاهِ.
- 135
5. مسألة: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَنْ يَكُونَ شَرْطُهُ حَاصِلًا حَالَةَ الْأَمْرِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُخَاطَبَ الْكُفَّارُ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ، ذَهَبَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ إِلَى إِنْكَارِ ذَلِكَ. وَالْخِلَافُ إِمَّا فِي الْجَوَازِ، وَإِمَّا فِي الْوُقُوعِ، أَمَّا الْجَوَازُ الْعَقْلِيُّ فَوَاضِحٌ.
- وَأَمَّا الْوُقُوعُ الشَّرْعِيُّ فَقَدْ وَرَدَتْ الْأَدِلَّةُ بِمُخَاطَبَتِهِمْ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِيِّينَ﴾، اعْتِرَاضَاتٌ عَلَى الدَّلِيلِ وَالْجَوَابُ عَنْهَا. الدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾. الدَّلِيلُ الثَّالِثُ: ائْتِجَادُ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَعْذِيبِ الْكَافِرِ عَلَى تَكْذِيبِ الرُّسُولِ، كَمَا يُعَذَّبُ عَلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى. الْاِحْتِجَاجُ بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ وَقَضَاءِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ فِعْلِهِ فِي الْكُفْرِ، وَمَعَ انْتِفَاءِ وَجُوبِهِ لَوْ أَسْلَمَ، فَكَيْفَ يَجِبُ مَا لَا يُمْكِنُ امْتِثَالُهُ؟ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ وَالْفَارِقُ بَيْنَ الْمُرْتَدِّ وَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ فِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ.
- 138-135
- الفَنْ الرَّابِعُ مِنَ الْقُطْبِ الْأَوَّلِ فِيمَا يَظْهَرُ الْحُكْمُ بِهِ وَيُسَمَّى: سَبَبًا، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ:
- 139
- الفصل الأول: فِي الْأَسْبَابِ: لَمَّا عُسِرَ عَلَى الْخَلْقِ مَعْرِفَةُ خِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ حَالٍ، لَا سِيَّمَا بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ، أَظْهَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ خِطَابَهُ لِخَلْقِهِ بِأُمُورٍ مَحْسُوسَةٍ نَصَبَهَا أَسْبَابًا لِأَحْكَامِهِ وَالْمَقْصُودُ بِالْأَسْبَابِ تِلْكَ الَّتِي أُضِيفَتْ الْأَحْكَامُ إِلَيْهَا، وَنَصَبَهَا أَسْبَابًا أَيْضًا حُكْمٌ مِنَ الشَّرْعِ وَأَصْلٌ اشْتِقَاقُ السَّبَبِ مِنَ الطَّرِيقِ، وَمِنْ الْحَبْلِ الَّذِي بِهِ يُنْزَحُ الْمَاءُ مِنَ الْبَيْتِ، وَحَدُّهُ مَا يَحْصُلُ الشَّيْءُ عِنْدَهُ لَا بِهِ. أَطْلَقَ الْفُقَهَاءُ لَفْظَ «السَّبَبِ» عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: فِي مُقَابَلَةِ الْمُبَاشَرَةِ، الثَّانِي: تَسْمِيَتُهُمُ الرَّمْيَ سَبَبًا لِلْقَتْلِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَبَبٌ لِلْعِلَّةِ، وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ عِلَّةُ الْعِلَّةِ، الثَّالِثُ: تَسْمِيَتُهُمُ ذَاتَ الْعِلَّةِ، مَعَ تَخَلُّفِ وَصْفِهَا سَبَبًا،

141-139

الرَّابِعُ: تَسْمِيَتُهُمُ الْمَوْجِبَ سَبَبًا، فَيَكُونُ السَّبَبُ بِمَعْنَى الْعِلَّةِ.

الفصل الثاني: في وصف السبب بالصحة والبطلان والفساد وإطلاق هذه الألفاظ في العبادات يختلف عنه في المعاملات؛ أما العبادات فالصحيح عند المتكلمين عبارة عن «ما وافق الشرع، وجب القضاء أو لم يجب» وعند أكثر الفقهاء، عبارة عن «ما أجزأ وأسقط القضاء»؛ وأما في العقود فالباطل هو الذي لم يُثْمَر لآن السبب مطلوب لثمرته، والصحيح هو الذي أثمر، الفاسد مُرَادِفٌ لِلْبَاطِلِ في اصطلاح أصحاب الشافعي، وأبو حنيفة أثبت قسمًا آخر في العقود بين البطلان والصحة، وجعل «الفاسد» عبارة عنه.

142-141

الفصل الثالث: في وصف العبادة بالأداء والقضاء والإعادة: الواجب إذا أدى في وقته سُمِّيَ «أداء»؛ وإن أدى بعد خروج وقته المضيق، أو الموسع المقدّر، سُمِّيَ «قضاء»؛ وإن فعل مرة على نوع من الخلل، ثم فعل ثانيًا في الوقت، سُمِّيَ «إعادة». يتصدى النظر في شيئين: أحدهما: أنه لو غلب على ظنه في الواجب الموسع أنه يُخْتَرَمُ قَبْلَ الْفِعْلِ، فَلَوْ أَخَّرَ عَصَى بِالتَّأخير، الثاني: أن الرّكّة على الفور عند الشافعي، فَلَوْ أَخَّرَ ثُمَّ أَدَّى فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ آدَاءٌ، لَا يَفْتَقِرُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ إِلَى أَمْرٍ مُجَدَّدٍ.

143-142

دقيقة: القضاء قد يطلق مجازًا، وقد يطلق حقيقة، فإنه تلو الأداء. وللأداء أربعة أحوال: الأولى: أن يكون واجبًا، فإذا تركه المكلف عمدًا أو سهواً وجب عليه القضاء، الثانية: أن لا يجب الأداء، كالصيام في حق الحائض، فإنه حرام، فإذا صامت بعد الطهر فتسميته قضاء مجاز محض، الثالثة: حالة المريض والمسافر، إذ لا يجب عليهما الصوم، لكنهما إن صامًا وقع عن الفرض، فهذا يحتمل أن يقال: إنه مجاز أيضًا، ويحتمل أن يقال: إنه حقيقة، في المسافر مذهبان ضعيفان: أحدهما: مذهب أصحاب الظاهر، والثاني: مذهب الكرخي، الحالة الرابعة: المريض إن كان لا يخشى الموت من الصوم فهو كالمسافر. أما الذي يخشى الموت أو الضرر العظيم فيعصى بترك الأكل، فيشبه الحائض من هذا الوجه.

146-143

الفصل الرابع: في العزيمة والرخصة.

العزيمة والرخصة: لغة، وشرعًا؛ واسم الرخصة يطلق حقيقة ومجازًا، ويتردد بين الحقيقة والمجاز البعيد صور بعضها أقرب إلى الحقيقة، وبعضها أقرب إلى المجاز، الرخص تنقسم إلى ما يعصى بتركه، وإلى ما لا يعصى. كيف يسمى ما يجب الإتيان به رخصة؟ وكيف فرق بين البعض والبعض؟ أما تسميته رخصة فمن حيث إن فيه فسحة، إذ لم يكلف إهلاك نفسه بالعطش، وجوز له تسكينه بالخمر. قال بعض أصحاب الرأي: حدّ الرخصة أنه: «الذي أبيح مع كونه حرامًا» وهذا متناقض.

149-146

151

الْقُطْبُ الثَّانِي: فِي أدلة الأحكام وهي أربعة أصول:

الأصل الأول من أصول الأدلة: كتاب الله تعالى.

151

تمهيد: أصل الأحكام، واحد، وهو قول الله تعالى، والعقل لا يدل على الأحكام الشرعية، والحكم لا يظهر إلا بقول الرسول عليه السلام.

النظر الأول: في حقيقة الكتاب وهو كلام الله تعالى، الكلام اسم مشترك، قد يطلق على الألفاظ الدالة على ما في النفس، وقد يطلق على مدلول العبارات، كلام النفس ينقسم إلى خبر واستخبار، وأمر، ونهي، وتنبية، كلام الله تعالى واحد، وهو مع وحدته متضمن لجميع معاني الكلام، وجه الفرق بين كلام الله تعالى وكلامنا.

153-152

النَّظَرُ الثَّانِي: فِي حَدِّهِ وَهُوَ: «مَا نُقِلَ إِلَيْنَا بَيْنَ دَفْتَيْ الْمُصْحَفِ، عَلَى الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورَةِ، نَقْلًا مُتَوَاتِرًا». بَيَانُ السَّبَبِ فِي عَدَمِ حَدِّهِ بِكَوْنِهِ مُعْجَزًا وَفِي اشْتِرَاطِ التَّوَاتُرِ فِي حُصُولِ الْعِلْمِ بِهِ. يَتَشَعَّبُ عَنْ حَدِّ الْكَلَامِ فِي قَوْلِنَا «كَلَامُ اللَّهِ» مَسْأَلَتَانِ:

1. مَسْأَلَةٌ: هَلِ الْقِرَاءَاتُ الشَّاذَّةُ حُجَّةٌ فِي الْأَحْكَامِ؟ وَالرَّدُّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي إِيْجَابِ التَّتَابُعِ فِي صَوْمِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَعَ شَذْوَذِهَا.

154

2. مَسْأَلَةٌ: الْبَسْمَلَةُ هَلْ هِيَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ؟ وَهَلْ هِيَ آيَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ؟ فِيهِ خِلَافٌ وَقَدْ قَطَعَ الْقَاضِي بِخَطَأِ مَنْ جَعَلَ الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي سُورَةِ التَّمْلِ وَلَا وَجْهَ لِقَطْعِ الْقَاضِي بِتَخْطِئَةِ الشَّافِعِيِّ. الْبَسْمَلَةُ كُتِبَتْ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْقُرْآنِ بِخَطِّ الْقُرْآنِ، وَالْمَسْأَلَةُ اجْتِهَادِيَّةٌ وَدَلِيلُ جَوَازِ الاجْتِهَادِ فِيهَا وَقُوعُ الْخِلَافِ فِيهَا فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، الْاجْتِهَادُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَى أَصْلِ الْقُرْآنِ، أَمَّا مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ وَمَكْتُوبٌ بِخَطِّهِ، فَلَا اجْتِهَادَ فِيهِ يَتَطَرَّقُ إِلَى تَعْيِينِ مَوْضِعِهِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ مَرَّةً أَوْ مَرَّاتٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْبَسْمَلَةِ وَمَسْأَلَةِ قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

158-154

النَّظَرُ الثَّالِثُ: فِي أَلْفَاظِهِ، وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

1. مَسْأَلَةٌ: الْقُرْآنُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْمَجَازِ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ وَالْمَجَازُ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ: قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْبَاطِلِ الَّذِي لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي تَجَوَّزَ بِهِ عَنْ مَوْضُوعِهِ الْأَصْلِيِّ.

159-158

2. مَسْأَلَةٌ: هَلْ فِي الْقُرْآنِ أَلْفَاظٌ أَعْجَمِيَّةٌ؟ قَالَ الْقَاضِي الْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ كُلُّهُ. وَقَالَ قَوْمٌ: فِيهِ لُغَةٌ غَيْرُ الْعَرَبِ وَأُورِدُوا عَلَى ذَلِكَ أَمْثَلَةٌ وَتَكَلَّفَ الْقَاضِي فِي إِحْقَاقِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ يَرْتَضِ الْغَزَالِيُّ ذَلِكَ.

160-159

3. مَسْأَلَةٌ: فِي الْقُرْآنِ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ وَالْخِلَافُ فِي مَعْنَاهُمَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُحْكَمَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْمَكْشُوفُ الْمَعْنَى الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ إِشْكَالٌ وَاحْتِمَالٌ، وَالْمُتَشَابِهُ مَا يَتَعَارَضُ فِيهِ الْإِحْتِمَالُ، وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُحْكَمَ مَا انْتَضَمَ وَتَرْتَّبَ تَرْتِيبًا مُفِيدًا، إِمَّا عَلَى ظَاهِرٍ أَوْ عَلَى تَأْوِيلٍ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُتَنَاقِضٌ وَمُخْتَلِفٌ. لَكِنَّ هَذَا الْمُحْكَمَ يُقَابَلُهُ الْمُتَشَبِّهُ وَالْفَاسِدُ، دُونَ الْمُتَشَابِهِ. وَأَمَّا الْمُتَشَابِهُ، فَيَجُوزُ أَنْ يُعْبَرَّ بِهِ عَنْ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا وَرَدَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ مِمَّا يُوهِمُ ظَاهِرُهُ الْجِهَةَ وَالشَّيْبَةَ، وَيُحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِهِ. فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ هَلِ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ، أَمْ الْأَوَّلَى الْوَقْفُ عَلَى «اللَّهِ»؟ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ فِي الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهَا أَسَامِي السُّورِ، وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهَا لَجَمْعِ دَوَاعِي الْعَرَبِ إِلَى الْاسْتِمَاعِ، وَالثَّالِثُ: أَنَّهَا ذُكِرَتْ كِنَايَةً عَنْ سَائِرِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ الَّتِي لَا يَخْرُجُ عَنْهَا جَمِيعُ كَلَامِ الْعَرَبِ تَنْبِيْهَا أَنَّهُ لَيْسَ يُخَاطَبُهُمْ إِلَّا بِلُغَتِهِمْ وَحُرُوفِهِمْ.

161-160

161

النَّظَرُ الرَّابِعُ: فِي أَحْكَامِهِ.

وَمِنْ أَحْكَامِهِ تَطَرُّقُ التَّأْوِيلِ إِلَى ظَاهِرِ أَلْفَاظِهِ، وَتَطَرُّقُ التَّخْصِيصِ إِلَى صَيْغِ عُمُومِهِ، وَتَطَرُّقُ النَّسْخِ إِلَى مُقْتَضِيَاتِهِ. وَسَيَأْتِي التَّخْصِيصُ وَالتَّأْوِيلُ فِي الْقُطْبِ الثَّالِثِ. وَسَبَبُ ذِكْرِ الْغَزَالِيِّ لِلنَّسْخِ فِي أَحْكَامِ الْكِتَابِ.

162-161

163

كِتَابُ النَّسْخِ: الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي حَدِّهِ وَحَقِيقَتِهِ وَإِثْبَاتِهِ وَفِيهِ فُصُولٌ:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي حَدِّهِ وَحَقِيقَتِهِ. حَدُّهُ فِي اللُّغَةِ وَحَدُّهُ الْأَصُولِي: «الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى ارْتِفَاعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْخِطَابِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا بِهِ مَعَ تَرَاخِيهِ عَنْهُ». الْكَلَامُ عَلَى مُحْتَازَاتِ التَّعْرِيفِ. حَدُّ النَّسْخِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: «أَنَّهُ الْخِطَابُ الدَّالُّ الْكَاشِفُ عَنْ مَدَّةِ الْعِبَادَةِ، أَوْ عَنْ زَمَنِ انْقِطَاعِ الْعِبَادَةِ»، وَمَا

يَلْزَمُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ . وَحَدُّ النَّسْخِ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ : «الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ الْمُتَقَدِّمِ زَائِلٌ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا» . الْاِعْتِرَاضُ بِامْتِنَاعِ تَحْقِيقِ مَعْنَى الرَّفْعِ فِي الْحُكْمِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ : الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ الْمَرْفُوعَ إِمَّا حُكْمٌ ثَابِتٌ ، أَوْ مَا لَا ثَبَاتَ لَهُ ؟ وَالثَّابِتُ لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُ ، وَمَا لَا ثَبَاتَ لَهُ لَا حَاجَةَ إِلَى رَفْعِهِ ، الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ عِنْدَكُمْ ، وَالْقَدِيمُ لَا يَتَصَوَّرُ رَفْعُهُ ، الْوَجْهُ الثَّلَاثُ : أَنَّ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَثْبَتَهُ لِحُسْنِهِ ، فَلَوْ نَهَى عَنْهُ لَأَدَّى إِلَى أَنْ يَنْقَلِبَ الْحَسَنُ قَبِيحًا ، وَهُوَ مُحَالٌ ، الْوَجْهُ الرَّابِعُ : أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ أَرَادَ وُجُودَهُ ، فَمَا كَانَ مُرَادًا كَيْفَ يُنْهَى عَنْهُ حَتَّى يَصِيرَ مُرَادَ الْعَدَمِ مَكْرُوهًا ؟ ، الْوَجْهُ الْخَامِسُ : أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْبَدَاءِ .

166-164

الْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ . وَالسَّبَبُ فِي انْكَارِ الْيَهُودِ لِلنَّسْخِ وَارْتِكَابِ الرِّوَاغِصِ لِلْبَدَاءِ . وَوَجْهُ اشْتِرَاكِ النَّسْخِ وَالتَّخْصِصِ وَبَيَانُ أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ : الْأَمْرُ الْأَوَّلُ : أَنَّ النَّاسِخَ يُشْتَرَطُ تَرَاحِيهِ ، وَالتَّخْصِصُ يَجُوزُ اقْتِرَائُهُ ، لِأَنَّهُ بَيَانٌ ، الْأَمْرُ الثَّانِي : أَنَّ التَّخْصِصَ لَا يَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ بِأُمُورٍ وَاحِدٍ ، وَالنَّسْخُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ ، الْأَمْرُ الثَّلَاثُ : أَنَّ النَّسْخَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقَوْلٍ وَخِطَابٍ ، وَالتَّخْصِصُ قَدْ يَكُونُ بِأَدْلَةِ الْعَقْلِ ، وَالْفَرَائِنِ ، وَسَائِرِ أَدْلَةِ السَّمْعِ ، الْأَمْرُ الرَّابِعُ : أَنَّ التَّخْصِصَ لَا يَنْفِي دَلَالََةَ اللَّفْظِ عَلَى مَا بَقِيَ تَحْتَهُ ، حَقِيقَةً كَانَ أَوْ مَجَازًا ، عَلَى مَا فِيهِ مِنْ الْاِخْتِلَافِ ، وَالنَّسْخُ يُبْطِلُ دَلَالََةَ الْمُنْسُوخِ فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ بِالْكُلِّيَّةِ ، الْأَمْرُ الْخَامِسُ : أَنَّ تَخْصِصَ الْعَامِّ الْمُقْطُوعِ بِأَصْلِهِ جَائِزٌ بِالْقِيَاسِ وَخَبَرِ الْوَاحِدِ وَسَائِرِ الْأَدْلَةِ ، وَنَسْخُ الْقَاطِعِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِقَاطِعٍ .

169-168

الفصل الثاني في إثباته على منكره والدليل على جوازه عقلاً : الدليل على وقوعه من الإجماع ، الأدلة على وقوعه من النص . الأول قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴾ ، اِعْتِرَاضٌ عَلَى الدَّلِيلِ وَجَوَابُهُ . الدَّلِيلُ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ ، اِعْتِرَاضٌ عَلَى الدَّلِيلِ وَجَوَابُهُ . الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ : مَا اِشْتَهَرَ فِي الشَّرْعِ مِنْ نَسْخِ تَرْبُصِ الْوَفَاةِ حَوْلًا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ ، وَنَسْخِ فَرَضِ تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ أَمَامَ مُنَاجَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ﴾ وَمِنْهُ نَسْخُ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ عَنْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ إِلَى الْكَعْبَةِ بِقَوْلِهِ : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ .

171-169

الفصل الثالث : في مسائل تتشعب عن النظر في حقيقة النسخ وهي ست :

1. مسألة : يَجُوزُ نَسْخُ الْأَمْرِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْاِمْتِنَالِ ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ . بَيَانُ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ مُضْمَنٌ «بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُنْسَخَ» . انْكَارُ الْمُعْتَزَلَةِ ثُبُوتِ الْأَمْرِ بِالشَّرْطِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِ مَذْهَبِهِمْ ، وَيَتَقَيُّ لِلْمُعْتَزَلَةِ مَسْلُكَانِ : الْمَسْلُكُ الْأَوَّلُ : أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، كَيْفَ يَكُونُ مِنْهُيًا عَنْهُ وَمَأْمُورًا بِهِ ، عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ ؟ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ لَهُ طَرِيقَتَانِ : الْأُولَى : أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مِنْهُيًا عَنْهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ ، بَلْ عَلَى وَجْهِينِ . ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ اِخْتِلَافِ الْوَجْهِينِ . الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنَّا لَا نَلْتَزِمُ إِظْهَارَ اِخْتِلَافِ الْوَجْهِ . مَا مَعْنَى أَمْرِ اللَّهِ بِالشَّيْءِ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَنْهَى عَنْهُ ؟ الْمُعْتَزَلَةُ يُنْكِرُونَ ثُبُوتَ الْأَمْرِ بِالشَّرْطِ ، مَعَ أَنَّهُمْ جَوَّزُوا الْوَعْدَ مِنَ الْعَالَمِ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ بِالشَّرْطِ . الْمَسْلُكُ الثَّانِي : قَوْلُهُمْ : الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ عِنْدَكُمْ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْقَدِيمُ . وَكَيْفَ يَكُونُ الْكَلَامُ الْوَاحِدُ أَمْرًا بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَنَهْيًا عَنْهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، بَلْ كَيْفَ يَكُونُ الرَّافِعُ وَالْمَرْفُوعُ وَاحِدًا ، وَالنَّاسِخُ وَالْمُنْسُوخُ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى ؟ بَيَانُ مَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ مِنْ إِشْكَالٍ

وَجَوَابِهِ. وَالدَّلِيلُ الْقَاطِعُ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ عَلَى جَوَازِهِ قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَتَعَشُّفُ الْقَدَرِيَّةِ فِي تَأْوِيلِ الْقِصَّةِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَنَامًا لَا أَمْرًا. الثَّانِي: أَنَّهُ قُصِدَ بِهِ تَكْلِيفُهُ الْعَزْمَ عَلَى الْفِعْلِ لِامْتِحَانِ صَبْرِهِ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَمْ يَنْسَخْ الْأَمْرُ، لَكِنْ قَلَبَ اللَّهُ تَعَالَى عُنْقَهُ نَحَاسًا أَوْ حَدِيدًا فَلَمْ يَنْقَطِعْ. الرَّابِعُ: أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ كَانَ هُوَ الْإِضْجَاعُ، وَالتَّلُّ لِلْجَبِينِ، وَإِمْرَارُ السَّكِينِ دُونَ حَقِيقَةِ الذَّبْحِ. الْخَامِسُ: جُحُودُ النَّسْخِ، وَأَنَّهُ ذَبَحَ امْتِثَالًا، فَالْتِمَامُ وَانْدَمَل. الرَّدُّ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثِ وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ.

176-171

2. مَسْأَلَةٌ: نَسَخُ بَعْضِ الْعِبَادَةِ أَوْ شَرْطِهَا أَوْ سُنَّةٍ مِنْ سُنَنِهَا هَلْ هُوَ نَسَخٌ لِأَصْلِهَا؟ ذَكَرُ الْخِلَافَ. بَيَانُ أَنَّهُ إِذَا أُوجِبَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ: فَقَدْ نَسَخَ أَصْلَ الْعِبَادَةِ. وَأَنَّهُ إِذَا أُسْقِطَتِ الطَّهَارَةُ، فَقَدْ نَسَخَ وَجُوبُ الطَّهَارَةِ، وَبَقِيَتِ الصَّلَاةُ وَاجِبَةً. تَخِيلَ بَعْضُهُمْ أَنَّ نَسَخَ شَرْطِ الْعِبَادَةِ كَنَسَخِ الْبَعْضِ وَبَيَانُ أَنَّهُ إِذَا نُسِخَتْ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْإِجْرَاءُ فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعِبَادَةِ بِالنَّسْخِ. وَتَبْعِيضُ مِقْدَارِ الْعِبَادَةِ نَسَخٌ لِأَصْلِ الْعِبَادَةِ، وَتَبْعِيضُ السُّنَّةِ لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعِبَادَةِ؛ وَتَبْعِيضُ الشَّرْطِ فِيهِ نَظَرٌ، وَإِذَا حَقَّقَ كَانَ الْخَافَةُ بِتَنْقِيصِ قَدْرِ الْعِبَادَةِ أَوَّلَى.

178-177

3. مَسْأَلَةٌ: الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ نَسَخٌ عِنْدَ قَوْمٍ، وَلَيْسَتْ بِنَسْخٍ عِنْدَ قَوْمٍ، وَالْمُخْتَارُ التَّفْصِيلُ: تَعَلَّقَ الزِّيَادَةُ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ: الْأَوَّلَى: أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَلَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ، الثَّانِيَّةُ: أَنْ تَتَّصِلَ الزِّيَادَةُ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ اتِّصَالُ اتِّحَادٍ يَرْفَعُ التَّعَدُّدَ وَالْإِنْفِصَالَ، فَهَذَا نَسَخٌ، الرُّتْبَةُ الثَّالِثَةُ: وَهِيَ بَيْنَ الْمُرْتَبَتَيْنِ: زِيَادَةُ عِشْرِينَ جُلْدَةً عَلَى ثَمَانِينَ جُلْدَةً فِي الْقَذْفِ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ نَسَخٌ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. اعْتِرَاضَاتٌ وَأَجَوِبَتُهَا. لَوْ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ مُطْلَقًا، ثُمَّ زِيدَ شَرْطُ الطَّهَارَةِ، فَهُوَ نَسَخٌ، وَهَلِ اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ فِي الطَّوَافِ نَسَخٌ؟ وَهَلِ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ، نَسَخٌ لِعِغْلِ الرَّجُلَيْنِ؟ وَهَلِ الْحُكْمُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ نَسَخٌ لِإِقْفَافِ الْحُكْمِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ؟

181-178

182-181

4. مَسْأَلَةٌ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ النَّسْخِ إِثْبَاتُ بَدَلٍ غَيْرِ الْمُنْسُوخِ، وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ.

5. مَسْأَلَةٌ: النَّسَخُ بِالْأَخْفِ وَبِالْأَثْقَلِ: مَنَعَ قَوْمٌ النَّسْخَ بِالْأَثْقَلِ، وَالرَّدُّ بِعَدَمِ امْتِنَاعِ ذَلِكَ عَقْلًا وَلَا سَمْعًا، وَأَمِثْلُهُ عَلَى وَقُوعِ النَّسْخِ بِالْأَثْقَلِ.

183-182

6. مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي حُصُولِ النَّسْخِ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الْحَبَرُ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّ لِلنَّسْخِ حَقِيقَةً وَهِيَ رَفْعُ الْحُكْمِ وَلَا تَثْبُتُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ، وَتَتَبَجَّهُ وَهِيَ وَجُوبُ الْقَضَاءِ وَانْتِفَاءُ الْإِجْرَاءِ بِالْعَمَلِ السَّابِقِ وَهَذَا يُعْرِفُ بِدَلِيلِ نَصِّ أَوْ قِيَاسٍ، وَالنَّاسِخُ هُوَ الرَّافِعُ، لَكِنْ الْعِلْمُ شَرْطٌ.

184-183

185

185

البَابُ الثَّانِي: فِي أَرْكَانِ النَّسْخِ وَشُرُوطِهِ.

الْتِمَهِيدُ.

أَرْكَانُ النَّسْخِ أَرْبَعَةٌ: النَّاسِخُ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمُنْسُوخُ وَهُوَ الْحُكْمُ الْمَرْفُوعُ، وَالْمُنْسُوخُ عَنْهُ وَهُوَ الْمُتَعَبَّدُ الْمُكَلَّفُ، وَالنَّسَخُ أَوْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى الدَّالُّ عَلَى رَفْعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ، وَيُطْلَقُ النَّاسِخُ مَجَازًا عَلَى كُلِّ مَنْ الدَّلِيلُ وَالْحُكْمُ.

185

شُرُوطُ النَّسْخِ أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمُنْسُوخُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، لَا عَقْلِيًّا أَصْلِيًّا، الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ النَّسَخُ بِخَطَابٍ، الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْخِطَابُ الْمَرْفُوعُ حُكْمُهُ مُقَيَّدًا بِوَقْتٍ يَقْتَضِي دُخُولَهُ زَوَالَ الْحُكْمِ، الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ النَّاسِخُ مُتَرَاخِيًّا. وَلَيْسَ يُشْتَرَطُ فِيهِ تِسْعَةُ أُمُورٍ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ رَافِعًا لِلْمِثْلِ

بالمثل، الثاني: لا يُشترط ورود النسخ بعد دخول وقت المنسوخ، الثالث: لا يُشترط أن يكون المنسوخ مما يدخله الاستثناء والتخصيص، الرابع: لا يُشترط أن يكون نسخ القرآن بالقرآن، والسنة بالسنة، فلا تُشترط الجنسية، الخامس: لا يُشترط أن يكونا نصين قاطعين، السادس: لا يُشترط أن يكون النسخ منقولاً بمثل لفظ المنسوخ، السابع: لا يُشترط أن يكون النسخ مقابلاً للمنسوخ، الثامن: لا يُشترط كونهما ثابتين بالنص، التاسع: لا يُشترط نسخ الحكم ببديل أو بما هو أخف.

187-185

مسائل تتشعب عن النظر في ركني المنسوخ والناسخ:

1. مسألة: ما من حكم شرعي إلا وهو قابل للنسخ، خلافاً للمعتزلة: الأصول التي بنوا عليها قولهم، والرد عليهم.

187

2. مسألة: يجوز نسخ التلاوة دون الحكم، ونسخ الحكم دون التلاوة ونسخهما جميعاً، والرد على من منع نسخ التلاوة دون الحكم بأنه جائز عقلاً وواقع سماعاً. ولا يلزم من نسخ التلاوة نسخ الحكم. اعترض بأن نسخ الحكم مع بقاء التلاوة متناقض. والرد عليه. أمثلة على وقوع نسخ الحكم دون التلاوة، وأخرى على نسخ التلاوة دون الحكم.

189-187

3. مسألة: يجوز نسخ القرآن بالسنة، والسنة بالقرآن: العقل لا يحيل ذلك وقد دل السمع على وقوعه: أمثلة على نسخ السنة بالقرآن، وأمثلة على نسخ القرآن بالسنة. الرد على الشافعي أنه لا يجوز نسخ السنة بالقرآن، كما لا يجوز نسخ القرآن بالسنة. الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدَلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ على أنه لا ينسخ القرآن بالسنة، والرد عليه. والاحتجاج بقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ والرد عليه.

191-189

4. مسألة: الإجماع لا ينسخ به إذ لا نسخ بعد انقطاع الوحي. والسنة ينسخ المتواتر منها بالمتواتر، والآحاد بالآحاد، أما نسخ المتواتر منها بالآحاد فاختلّفوا في وقوعه سماعاً، وجوازه عقلاً، والمختار جواز ذلك عقلاً لو تعبد به، ووقوعه سماعاً في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولكن ذلك ممتنع بعد وفاته. منع الشافعي نسخ القرآن بالسنة، وإن تواترت، وليس ذلك بمحال، وبيان بطلان القول بأن نسخ المتواتر بالآحاد رفع للقاطع بالظن. الاعتراض بأنه لو ثبت النسخ للزم الرسول صلى الله عليه وسلم الإشاعة، والرد بأنه لا يستحيل أن يشيع الحكم، ويكّل النسخ إلى الآحاد.

192-191

5. مسألة: لا يجوز نسخ القاطع المتواتر بالقياس المعلوم بالظن جلياً كان أو خفياً. شدّ قوم فقالوا: ما جاز التخصيص به جاز النسخ به، وهو منقوض بدليل العقل، وبالإجماع، وبخبر الواحد فالتخصيص بجميع ذلك جائز دون النسخ. قال بعض أصحاب الشافعي: يجوز النسخ بالقياس الجلي. التنبيه على أن لفظ «الجلي» مبهم، وما يتوهم القطع به على ثلاث مراتب: الأولى: ما يجري مجرى النص، وأوضح منه. الثانية: لو ورد نص بأن العتق لا يسري في الأمة، ثم ورد حديث «من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه الباقي» لقضينا بسريّة عتق الأمة، قياساً على العبد، لأنه مقطوع به. الثالثة: أن يرد النص مثلاً بإباحة النبيذ، ثم يقول الشارع: حرمت الخمر لشدتها، فينسخ إباحة النبيذ بقياسه على الخمر. والصحيح أن استحالة رفع القاطع بالظن سمعية لا عقلية، الدليل على امتناعه سماعاً الإجماع على بطلان كل قياس مخالف للنص. وإذا تناقض قاطعان، وأشكل المتأخر، فهل يثبت تأخر أحدهما بقول الواحد، حتى يكون هو الناسخ؟

194-192

195-194

6. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَثْبُتُ النَّسْخُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ: نُسَخَ حُكْمُ كَذَا؟

خَاتِمَةُ كِتَابِ النَّسْخِ: فِيمَا يُعْرَفُ بِهِ تَارِيخُ النَّاسِخِ وَبَيَانُ أَنَّهُ إِذَا تَنَاقَضَ نَصَانِ فَالنَّاسِخُ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ. وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِمَجَرَّدِ النُّقْلِ. ذَلِكَ بِطَرَقٍ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. الثَّانِي: أَنْ تُجْمَعَ الْأُمَّةُ فِي حُكْمٍ عَلَى أَنَّهُ الْمُنْسُوخُ، وَأَنْ نَاسِخُهُ الْآخَرُ. الثَّالِثُ: أَنْ يَذْكَرَ الرَّاوي التَّارِيخَ. وَلَا يَثْبُتُ التَّأَخُّرُ بِطَرَقٍ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: كَانَ الْحُكْمُ عَلَيْنَا كَذَا، ثُمَّ نُسَخَ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُثَبَّتًا فِي الْمُصْحَفِ بَعْدَ الْآخَرِ. الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مِنْ أَحْدَاثِ الصَّحَابَةِ. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي أَسْلَمَ عَامَ الْفَتْحِ. الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي قَدْ انْقَطَعَتْ صُحْبَتُهُ. السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ عَلَى وَفْقِ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ وَالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

196-195

197

الْأَصْلُ الثَّانِي مِنْ أَصُولِ الْأَدِلَّةِ: سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيَانُ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُجَّةٌ. مُقَدِّمَةٌ: فِي بَيَانِ الْفَاطِ الصَّحَابَةِ فِي نَقْلِ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى خَمْسِ مَرَاتِبٍ: الْأُولَى: وَهِيَ أَقْوَاهَا، أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ كَذَا، أَوْ أَخْبَرَنِي، أَوْ حَدَّثَنِي، أَوْ شَافَهَنِي. الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا، أَوْ أَخْبَرَ، أَوْ حَدَّثَ، فَهَذَا ظَاهِرُهُ النُّقْلُ، وَلَيْسَ نَصًّا صَرِيحًا. الثَّالِثَةُ: أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَذَا، أَوْ نَهَى عَنْ كَذَا فَهَذَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالَانِ: أَحَدُهُمَا فِي سَمَاعِهِ وَالثَّانِي: فِي الْأَمْرِ، وَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالُ ثَلَاثٍ فِي عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ. الرَّابِعَةُ: أَنْ يَقُولَ: أَمَرْنَا بِكَذَا، وَنُهَيْنَا عَنْ كَذَا، فَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ مَا سَبَقَ مِنَ الْاِحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَاحْتِمَالُ رَابِعٍ وَهُوَ الْأَمْرُ، ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلُهُ: مِنْ السُّنَّةِ كَذَا، وَالسُّنَّةُ جَارِيَةٌ بِكَذَا. وَعَلَامٌ يُحْمَلُ قَوْلُ التَّابِعِيِّ: «أَمَرْنَا؟» الْخَامِسَةُ: أَنْ يَقُولَ: كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا، فَإِنْ أَصَافَ ذَلِكَ إِلَى زَمَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْفِعْلِ، دَلَالَةٌ قَوْلِ التَّابِعِيِّ «كَانُوا يَفْعَلُونَ».

200-197

بَيَانُ طَرُقِ انْتِهَاءِ الْخَبَرِ إِلَيْنَا، وَذَلِكَ إِمَّا بِنَقْلِ التَّوَاتُرِ أَوْ الْإِحَادِ.

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ: الْكَلَامُ فِي التَّوَاتُرِ.

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي إِثْبَاتِ أَنَّ التَّوَاتُرَ يُفِيدُ الْعِلْمَ. حَدَّ الْخَبَرِ أَنَّهُ «الْقَوْلُ الَّذِي يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّصَدِيقُ أَوْ التَّكْذِيبُ»، أَوْ «هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يَدْخُلُهُ الصَّدَقُ أَوْ الْكَذِبُ». وَالْخَبَرُ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ. وَالتَّوَاتُرُ يُفِيدُ الْعِلْمَ خِلَافًا لِلِسُمْنِيَّةِ، وَبَيَانُ بُطْلَانِ حَصْرِهِمُ الْعُلُومَ فِي الْحَوَاسِّ، وَكَذَلِكَ بُطْلَانُ مَذْهَبِ الْكُعْبِيِّ حَيْثُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ نَظَرِيٌّ. وَتَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِي الضَّرُورِيِّ. الْعِلْمُ بِصَدَقِ خَبَرِ التَّوَاتُرِ لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ. وَهَلْ يُسَمَّى ضَرْوَرِيًّا؟

203-201

الْبَابُ الثَّانِي: فِي شُرُوطِ التَّوَاتُرِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُخْبَرُوا عَنْ عِلْمٍ، لَا عَنْ ظَنٍّ، الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُمْ ضَرْوَرِيًّا مُسْتَنَدًا إِلَى مَحْسُوسٍ، الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ يَسْتَوِيَ طَرَفَاهُ وَوَاسِطَتُهُ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَفِي كَمَالِ الْعَدَدِ، الشَّرْطُ الرَّابِعُ: فِي الْعَدَدِ وَفِيهِ مَسَائِلُ:

205-204

1. مَسْأَلَةٌ: عَدَدُ النَّاقِلِينَ لِحَبَرٍ، وَدَوْرُ الْقَرَّائِينَ فِي حُصُولِ الْيَقِينِ، وَهَلْ يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِقَوْلِ مُخْبِرٍ وَاحِدٍ؟ عَدَدُ

207-205

الْمُخْبِرِينَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا هُوَ نَاقِصٌ، وَإِلَى مَا هُوَ كَامِلٌ، وَإِلَى زَائِدٍ، وَبَيَانُ أَنَّ أَقْلَ عَدَدٍ يُورِثُ الْعِلْمَ لَيْسَ مَعْلُومًا لَنَا.

2. مَسْأَلَةٌ: الْحَدُّ الْأَدْنَى لِعَدَدِ التَّوَاتُرِ وَقَوْلُ أَرْبَعَةِ أَشْخَاصٍ قَاصِرٌ عَنِ الْعَدَدِ الْكَامِلِ. مَذْهَبُ الْقَاضِي أَنَّ

الْعَدَدُ الَّذِي يُفِيدُ الْعِلْمَ فِي وَاقِعَةٍ يُفِيدُ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ، وَهَذَا صَحِيحٌ إِنْ تَجَرَّدَ الْخَبَرُ عَنِ الْقَرَائِنِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى مُجَرَّدِ الْعَدَدِ. وَلَمْ يَلْتَفِتِ الْقَاضِي إِلَى الْقَرَائِنِ، وَهَذَا غَيْرُ مَرْصِيٍّ، وَبَيَانُ دَوْرِ الْقَرَائِنِ فِي حُصُولِ الْيَقِينِ بِضَرْبِ الْأُمْتَلَةِ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَحْصُلَ التَّصْدِيقُ بِقَوْلِ عَدَدٍ نَاقِصٍ عِنْدَ انْضِمَامِ قَرَائِنٍ إِلَيْهِ. حُكْمِي عَنْ الْكُعْبِيِّ جَوَازُ أَنْ يَحْصُلَ الْعِلْمُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ، وَلَا يُظَنُّ بِمَعْتَوِهِ تَجْوِيزُهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْقَرَائِنِ. أَمَّا إِذَا اجْتَمَعَتْ قَرَائِنٌ فَلَا يَبْعُدُ، وَقَطَعَ الْقَاضِي بِأَنَّ قَوْلَ الْأَرْبَعَةِ قَاصِرٌ عَنِ الْعَدَدِ الْكَامِلِ، وَمَا ذَكَرَهُ صَحِيحٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً.

208-207

208

3. مَسْأَلَةٌ: مُنَاقَشَةُ الْبَاقِلَاتِي فِي التَّوَقُّفِ عَنْ اكْتِمَالِ التَّوَاتُرِ بِخَمْسَةِ أَشْخَاصٍ، وَهَذَا ضَعِيفٌ.

4. مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَدَرْنَا انْتِفَاءَ الْقَرَائِنِ فَأَقْلُ عَدَدٍ يَحْصُلُ بِهِ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ مَعْلُومٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ مَعْلُومًا لَنَا. وَلَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَذَكَرُ تَحْكُمَاتٍ فَاسِدَةٍ فِي أَقْلٍ عَدَدِ التَّوَاتُرِ، وَبَيَانُ: كَيْفَ يُعْلَمُ حُصُولُ الْعِلْمِ بِالتَّوَاتُرِ دُونَ مَعْرِفَةِ أَقْلٍ عَدَدِهِ؟

209-208

5. مَسْأَلَةٌ: يُشْتَرَطُ لِحُصُولِ الْعِلْمِ مِنَ الْعَدَدِ الْكَامِلِ أَنْ يُخْبِرُوا عَنْ يَقِينٍ وَمُشَاهَدَةٍ وَإِذَا تَمَّ عَدَدُ التَّوَاتُرِ وَلَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ فِيهِمْ كَاذِبٌ قَطْعًا، وَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ وَقَدْ كَثُرُوا كَثْرَةً يَسْتَحِيلُ مَعَهَا تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ؟ خَاتِمَةُ لِهَذَا الْبَابِ فِي بَيَانِ شُرُوطِ فَاسِدَةٍ لِلتَّوَاتُرِ ذَهَبَ إِلَيْهَا جَمَاعَةٌ وَهِيَ خَمْسَةٌ: الْأَوَّلُ: شَرَطَ قَوْمٌ فِي عَدَدِ التَّوَاتُرِ أَنْ لَا يَحْضُرَهُمْ عَدَدٌ وَلَا يَحْوِيَهُمْ بَلَدٌ. وَهَذَا فَاسِدٌ. الثَّانِي: شَرَطَ قَوْمٌ أَنْ تَخْتَلِفَ أَنْسَابُهُمْ، وَتَخْتَلِفَ أَوْطَانُهُمْ، وَتَخْتَلِفَ أَدْيَانُهُمْ. وَهَذَا فَاسِدٌ. وَبَيَانُ أَنَّ النَّصَارَى لَمْ يَنْقُلُوا التَّثْلِيثَ تَوْقِيفًا وَسَمَاعًا عَنْ عِيسَى، لَكِنْ تَوَهَّمُوا ذَلِكَ بِالْفَاطِ مَوْهَمَةٍ، وَأَمَّا صَلْبُهُ فَقَدْ شَبَّهَ لَهُمْ. هَلْ يُتَصَوَّرُ التَّشْبِيهُ فِي الْمُحْسُوسِ؟ الثَّلَاثُ: شَرَطَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونُوا أَوْلِيَاءَ مُؤْمِنِينَ. وَهُوَ فَاسِدٌ. الرَّابِعُ: شَرَطَ قَوْمٌ أَنْ لَا يَكُونُوا مَحْمُولِينَ بِالسَّيْفِ عَلَى الْإِخْبَارِ. وَهُوَ فَاسِدٌ. الْخَامِسُ: شَرَطَ الرُّوَافِضُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ الْمُعْصُومُ فِي جُمْلَةِ الْمُخْبِرِينَ. وَهَذَا فَاسِدٌ.

212-210

الْبَابُ الثَّلَاثُ: فِي تَقْسِيمِ الْخَبَرِ إِلَى 1- مَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ، وَإِلَى 2- مَا يَجِبُ تَكْذِيبُهُ، وَإِلَى 3- مَا يَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ:

212

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَهِيَ سَبْعَةٌ: الْأَوَّلُ: مَا أَخْبَرَ عَنْهُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ. الثَّانِي: مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. الثَّلَاثُ: خَبَرُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. الرَّابِعُ: مَا أَخْبَرَتْ عَنْهُ الْأُمَّةُ. الْخَامِسُ: كُلُّ خَبَرٍ يُوَافِقُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَوْ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ الْأُمَّةُ، أَوْ مَنْ صَدَقَهُ هَؤُلَاءِ، أَوْ دَلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالسَّمْعُ. السَّادِسُ: كُلُّ خَبَرٍ صَحَّ أَنَّهُ ذَكَرَهُ الْمُخْبِرُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِمَسْمَعٍ مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ غَافِلًا عَنْهُ، فَسَكَتَ عَلَيْهِ. السَّابِعُ: كُلُّ خَبَرٍ ذَكَرَ بَيْنَ يَدَيِ جَمَاعَةٍ أَمْسَكُوا عَنْ تَكْذِيبِهِ، وَالْعَادَةُ تَقْضِي فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِالتَّكْذِيبِ وَامْتِنَاعِ الشُّكُوتِ لَوْ كَانَ كَذِبًا. هَلْ يَدُلُّ عَلَى الصِّدْقِ تَوَاتُرُ الْخَبَرِ عَنْ جَمَاعَةٍ لَا يَجُوزُ عَلَى مِثْلِهِمُ التَّوَاطُّؤُ عَلَى الْكَذِبِ قَصْدًا وَلَا التَّوَافُقُ عَلَى اتِّفَاقٍ؟ خَبَرُ الْوَاحِدِ الَّذِي عَمِلَتْ بِهِ الْأُمَّةُ هَلْ يَجِبُ تَصْدِيقُهُ؟

214-213

الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَخْبَارِ: مَا يُعْلَمُ كَذِبُهُ. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ: مَا خَالَفَ الْمَعْلُومَ بِالْمَدَارِكِ السَّتَّةِ الْمَذْكُورَةِ. الثَّانِي: مَا يُخَالِفُ النَّصَّ الْقَاطِعَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ. الثَّلَاثُ: مَا صَرَّحَ بِتَكْذِيبِهِ جَمْعٌ كَثِيرٌ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ. الرَّابِعُ: مَا سَكَتَ الْجَمْعُ الْكَثِيرُ عَنْ نَقْلِهِ وَالتَّحَدُّثِ بِهِ، مَعَ جَرَيَانِ الْوَاقِعَةِ بِمَشْهَدٍ مِنْهُمْ، وَمَعَ إِحَالَةِ الْعَادَةِ الشُّكُوتِ عَنْ ذِكْرِهِ لِتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، نَقْضُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ بِإِيرَادِ أُمْتَلَةٍ لَوْ قَاتَعَ تَفَرَّدَ الْأَحَادُ بِنَقْلِهَا مَعَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهَا حَتَّى وَقَعَ فِيهَا

217-215

الخلاف، والرّد على هذه الأمثلة تفصيلاً.

القِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْأَخْبَارِ: مَا لَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ وَلَا كَذِبُهُ، فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ وَهُوَ جُمْلَةُ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ وَالْعِبَادَاتِ، مِمَّا عَدَا الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَضَرُورَةُ التَّنْبِيهِ عَلَى الْآتِي: عَدَمُ قِيَامِ الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى صِدْقِ الْخَبَرِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَذِبِهِ. خَبَرُ الْوَاحِدِ، وَشَهَادَةُ الْاِثْنَيْنِ، لَمْ تُتَعَبَّدْ فِيهِ بِالتَّصَدِيقِ، بَلْ بِالْعَمَلِ عِنْدَ ظَنِّ الصَّدَقِ، لَا اسْتِحَالَةٍ فِي أَنْ يَقْسِمَ الشَّارِعُ شَرْعَهُ إِلَى مَا يُتَعَبَّدُ فِيهِ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَإِلَى مَا يُتَعَبَّدُ فِيهِ بِالْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ.

218

219

القِسْمُ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْأَصْلِ: أَخْبَارُ الْأَحَادِ: وَفِيهِ أَبْوَابُ:

219

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي إِثْبَاتِ التَّعَبُّدِ بِهِ مَعَ قُصُورِهِ عَنْ إِفَادَةِ الْعِلْمِ، وَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

1. مَسْأَلَةٌ: مَا يُفِيدُهُ خَبَرُ الْوَاحِدِ وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ، وَتَحْدِيدُ الْمُرَادِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ أَنَّهُ مَا لَا يَنْتَهِي مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ الْمُفِيدِ لِلْعِلْمِ وَيَبَيَّنُ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ وَتَأْوِيلُ مَا حُكِيَ عَنِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ.

219

2. مَسْأَلَةٌ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وَجُوبَ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ أَنْكَرَ مُنْكَرُونَ جَوَازَ التَّعَبُّدِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَقْلًا، فَضْلًا عَنْ وَقُوعِهِ سَمْعًا. وَالرَّدُّ بِأَنَّ هَذِهِ الاسْتِحَالَةَ لَا تُعْرِفُ ضَرُورَةً، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِهَا بِدَلِيلٍ. وَالْجَوَابُ عَنِ الْإِعْتِرَاضِ.

220

221

الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ يُؤَدِّي إِلَى مَفْسَدَةٍ، وَمُنَاقَشَتِهِ. هَلْ يَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِالْعَمَلِ بِخَبَرِ الْفَاسِقِ؟

3. مَسْأَلَةٌ: هَلْ الْعَقْلُ يَدُلُّ اسْتِقْلَالًا عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ؟ وَذَكَرَ قَوْلُ قَوْمٍ أَنَّ الْعَقْلَ يَدُلُّ

222-221

عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لَوْلَا الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ وَسَوَقُ أَدْلَتِهِمْ وَيَبَيَّنُ بُطْلَانَهَا.

222-221

4. مَسْأَلَةٌ: الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ:

الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ التَّعَبُّدُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَقْلًا، وَلَا يَجِبُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا، وَأَنَّ التَّعَبُّدَ بِهِ وَاقِعٌ سَمْعًا. وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْقَدَرِيَّةِ وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، كَالْقَاشَانِيِّ، بِتَحْرِيمِ الْعَمَلِ بِهِ سَمْعًا. أَمَّا الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِهِمْ فَلَهُ مَسْلُكَانِ:

222

المَسْلُكُ الْأَوَّلُ: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، فِي وَقَائِعَ شَتَّى وَذَكَرُ طَائِفَةٍ مِنْهَا. وَالْمَسْلُكُ الثَّانِي أَنَّ سُنَّةَ التَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءِ الْمُتَعَبِّرِينَ كَانَتْ كَذَلِكَ وَبِذَا انْعَقَدَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَإِنَّمَا حَدَثَ الْخِلَافُ بَعْدَهُمْ. إِيرَادُ اخْتِمَالِ أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ لِأَسْبَابٍ انْضَمَّتْ إِلَيْهَا لَا بِمَجَرَّدِهَا، وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِحْتِمَالِ.

226-222

الدَّلِيلُ الثَّانِي: مَا تَوَاتَرَ مِنْ إِنْفَازِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَاءَهُ وَقُضَاتِهِ وَرُسُلَهُ وَسُعَاتِهِ إِلَى الْأَطْرَافِ، وَهُمْ أَحَادٌ لِقَبْضِ الصَّدَقَاتِ، وَتَبْلِيغِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ. وَذَكَرُ طَائِفَةٍ مِنْ تِلْكَ الْأَخْبَارِ وَهَلْ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ قَبُولُ أَصْلِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، بَلْ أَصْلُ الدَّعْوَةِ وَالرَّسَالَةِ وَالْمُعْجِزَةِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ؟ وَبِمَاذَا صَدَّقَ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمُ الْوَلَاةُ فِي قَوْلِهِمْ: يَجِبُ عَلَيْكُمْ الْعَمَلُ بِقَوْلِنَا؟

227-226

الدَّلِيلُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْعَامِّيَّ بِالْإِجْمَاعِ مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِ الْمُفْتِي، مَعَ أَنَّهُ رُبَّمَا يُخْبِرُ عَنْ ظَنِّهِ. فَالَّذِي يُخْبِرُ بِالسَّمَاعِ الَّذِي لَا يُشَكُّ فِيهِ أَوَّلَى بِالتَّصَدِيقِ وَالْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ هَذَا قِيَاسٌ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، وَالرَّدُّ بِأَنَّهُ يُفِيدُ الْقَطْعَ.

228-227

الدَّلِيلُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾. وَفِيهِ نَظَرٌ.

228

للمخالف في المسألة شُبّهَتان: الشُبّهة الأولى: نَقَضُ دَعْوَى الإِجْمَاعِ بِذِكْرِ وَقَائِعٍ رَدَّ فِيهَا الصَّحَابَةُ خَبَرَ الْوَاحِدِ. وَالْجَوَابُ إجمالاً: أَنْ أَكْثَرَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَدُلُّ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَشْتَرِطُ عَدَدًا فِي الرَّاوي، لَا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَشْتَرِطُ التَّوَاتُرَ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَا تُسَاوِي فِي الشُّهُرَةِ وَالصَّحَّةِ أَحَادِيثَنَا فِي نَقْلِ الْقَبُولِ عَنْهُمْ، وَمَا ذَكَرُوهُ رَدٌّ لَأَسْبَابٍ عَارِضَةٍ تَقْتَضِي الرَّدَّ وَالْجَوَابُ تَفْصِيلاً عَنْ هَذِهِ الْوَقَائِعِ. الشُّبّهة الثانية: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ وَالْجَهَالَةُ فِي قَوْلِ الْعَدْلِ حَاصِلَةٌ. بَيَانُ أَوْجِهٍ بَطْلَانِ هَذِهِ الشُّبّهةِ.

232-229

البَابُ الثَّانِي: فِي شُرُوطِ الرَّاوي وَصِفَتِهِ وَبَيَانُ أَنَّ الْقَبُولَ لَا يَعْنِي التَّصَدِيقَ، وَالرَّدَّ، وَالْمَقْبُولُ: رَوَايَةُ كُلِّ مُكَلَّفٍ، عَدْلٍ، مُسْلِمٍ، ضَابِطٍ، مُنْفَرِدًا كَانَ بِرَوَايَتِهِ أَوْ مَعَهُ غَيْرُهُ. فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ رَوَايَةَ الْوَاحِدِ تُقْبَلُ، وَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، خِلَافًا لِلْجُبَّائِيِّ وَجَمَاعَتِهِ، حَيْثُ شَرَطُوا الْعَدَدَ. الثَّانِي: وَهُوَ التَّكْلِيفُ، فَلَا تُقْبَلُ رَوَايَةُ الصَّبِيِّ، وَإِذَا كَانَ طِفْلاً مُبَيَّنّاً عِنْدَ التَّحْمُلِ، بِالْعَا عِنْدَ الرُّوَايَةِ؛ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ، وَشَهَادَةُ الصَّبِيِّانِ فِي الْجَنَائِاتِ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَهُمْ. الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ ضَابِطًا. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، وَلَا تُقْبَلُ رَوَايَةُ الْكَافِرِ وَإِنْ كَانَ مُتَأَوِّلاً. الْخَامِسُ: الْعَدَالَةُ: وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْتِقَامَةِ السَّيَرَةِ وَالْدِّينِ، وَيَرْجِعُ حَاصِلُهَا إِلَى هَيْئَةِ رَاسِخَةٍ فِي النَّفْسِ، تَحْمِلُ عَلَى مِلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرُوءَةِ جَمِيعًا، حَتَّى تَحْصُلَ ثِقَةُ النَّفُوسِ بِصِدْقِهِ. وَلَا تُشْتَرِطُ الْعِصْمَةُ، الضَّابِطُ فِيمَا جَاوَزَ مَحَلَّ الإِجْمَاعِ أَنْ يُرَدَّ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ. يَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ مَسْأَلَتَانِ:

235-232

1. مَسْأَلَةٌ: خَبَرُ مَجْهُولِ الْحَالِ فِي الْعَدَالَةِ: بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ عَلَى أَنَّ الْعَدَالَةَ عِبَارَةٌ عَنْ إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ مَعَ السَّلَامَةِ عَنْ فِسْقٍ ظَاهِرٍ، فَكُلُّ مُسْلِمٍ مَجْهُولٍ عِنْدَهُ عَدْلٌ. وَيَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِهِ أُمُورٌ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْفِسْقَ مَانِعٌ مِنَ الرُّوَايَةِ، كَالصَّبَا وَالْكُفْرِ، وَكَالزُّوْقِ فِي الشَّهَادَةِ. وَمَجْهُولُ الْحَالِ فِي هَذِهِ الْخِصَالِ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، فَكَذَلِكَ مَجْهُولُ الْحَالِ فِي الْفِسْقِ. الثَّانِي: أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَجْهُولِ، وَكَذَلِكَ رَوَايَتُهُ. وَطَرِيقُ الثَّقَةِ فِي الرُّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ وَاحِدٌ. الثَّالِثُ: أَنَّ الْمُفْتِيَّ الْمَجْهُولَ الْحَالِ، لَا يَجُوزُ لِلْعَامِّيِّ قَبُولُ قَوْلِهِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ حِكَايَةِ الْمُفْتِيِّ عَنْ نَفْسِهِ اجْتِهَادَهُ، وَبَيْنَ حِكَايَتِهِ خَبَرًا عَنْ غَيْرِهِ. الرَّابِعُ: أَنَّ شَهَادَةَ الْفَرْعِ لَا تُسْمَعُ مَا لَمْ يُعَيِّنِ الْفَرْعُ شَاهِدَ الْأَصْلِ وَهُوَ مَجْهُولٌ عِنْدَ الْقَاضِي. الْخَامِسُ: أَنَّ مُسْتَنْدَنَا فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ عَمَلُ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ قَدْ رَدُّوا خَبَرَ الْمَجْهُولِ. السَّادِسُ: مَا ظَهَرَ مِنْ حَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَلَبِ الْعَدَالَةِ فِيمَنْ كَانَ يُنْفِذُهُ لِلْأَعْمَالِ وَأَدَاءِ الرِّسَالَةِ. شَبَّهَ الْخُصُومَ وَهِيَ أَرْبَعٌ مَعَ الْجَوَابِ عَنْهَا: الْأَوَّلَى: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبِلَ شَهَادَةَ الْأَعْرَابِيِّ وَحْدَهُ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ، وَلَمْ يُعْرِفْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامَ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ أَنَّهُ كَانَ مَجْهُولًا عِنْدَهُ. الثَّانِيَةُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ قَبِلُوا قَوْلَ الْعَبِيدِ وَالنِّسْوَانِ وَالْأَعْرَابِ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوهُمْ بِالْفِسْقِ، وَعَرَفُوهُمْ بِالْإِسْلَامِ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُمْ حَيْثُ جَهِلُوا رَدُّوا، كَرَدَّ قَوْلِ الْأَشْجَعِيِّ، وَقَوْلِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ وَشَهِدَ فِي الْحَالِ أَوْ رَوَى، فَإِنْ قُلْتُمْ: لَا نَقْبَلُ شَهَادَتَهُ، فَهُوَ بَعِيدٌ، وَإِنْ قَبَلْتُمْ فَلَا مُسْتَنْدَ لِلْقَبُولِ إِلَّا بِمَجْرَدِ إِسْلَامِهِ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ قَبُولُ رَوَايَتِهِ. الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ الْمَجْهُولِ فِي كَوْنِ اللَّحْمِ لَحْمَ ذَكِّيٍّ، وَكَوْنِ الْمَاءِ فِي الْحَمَّامِ طَاهِرًا، بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ الْإِسْلَامِ. وَالْجَوَابُ بِتَفْصِيلِ الرَّدِّ عَلَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

239-236

2. مَسْأَلَةٌ: الْفَاسِقُ الْمُتَأَوَّلُ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ فِسْقَ نَفْسِهِ، اخْتَلَفُوا فِي شَهَادَتِهِ، وَمَثَارُ الْخِلَافِ أَنَّ الْفِسْقَ يَرُدُّ الشَّهَادَةَ، لِأَنَّهُ نَقْصَانُ مَنْصِبٍ يَسْلُبُ الْأَهْلِيَّةَ، أَوْ لِلتَّهْمَةِ. إِيْرَادُ إِشْكَالٍ عَلَى الشَّافِعِيِّ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ. وَلَا يُمْكِنُ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ فِي قَبُولِ الصَّحَابَةِ قَوْلَ الْخَوَارِجِ فِي الْأَخْبَارِ وَالشَّهَادَةِ، وَلَيْسَ الْجَهْلُ بِمَا يُفْسَقُ وَيُكْفَرُ فِسْقًا وَكُفْرًا.

240-239

خَاتَمَةُ جَامِعَةِ لِلرَّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ وَحُكْمُ رِوَايَةِ الْمَجْهُولِ الْعَيْنِ: التَّكْلِيفُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْعَدَالَةُ، وَالضَّبْطُ، يَشْتَرِكُ فِيهِ الرِّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ. وَالْحُرِّيَّةُ، وَالذِّكُورَةُ، وَالْبَصَرُ، وَالْقِرَاءَةُ، وَالْعَدَدُ، وَالْعِدَاوَةُ تَوْثُرُ فِي الشَّهَادَةِ دُونَ الرِّوَايَةِ. وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الرَّائِي عَالِمًا فَقِيهًا، سَوَاءً خَالَفَ مَا رَوَاهُ الْقِيَاسُ أَوْ وَاظَقَ. وَلَا تُقْبَلُ رِوَايَةٌ مَنْ عَرَفَ بِاللَّعِبِ وَالْهَزْلِ أَوْ بِالتَّسَاهُلِ فِي أَمْرِ الْحَدِيثِ، أَوْ بِكَثْرَةِ السَّهْوِ فِيهِ. لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الرَّائِي مَعْرُوفٍ النَّسَبِ. وَمَجْهُولُ الْعَيْنِ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ.

241

242

الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي عَدَدِ الْمَرْكَبِ، وَذِكْرُ الْخِلَافِ فِي اشْتِرَاطِهِ، وَبَيَانُ أَنَّ الْأَظْهَرَ اشْتِرَاطُهُ فِي الشَّهَادَةِ

242

دُونَ الرِّوَايَةِ.

الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي ذِكْرِ سَبَبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَذِكْرُ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِ ذِكْرِ سَبَبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَبَيَانُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ هَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَرْكَبِ وَإِذَا تَعَارَضَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَدَّمْنَا الْجَرْحَ.

243-242

الْفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي نَفْسِ التَّرْكِيَةِ، وَتَحْصُلُ بِأَحَدِ أُمُورٍ أَرْبَعَةٍ: بِالْقَوْلِ، أَوْ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ، أَوْ بِالْعَمَلِ بِخَبَرِهِ، أَوْ بِالْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ. تَفْصِيلُ وَجْهِ اعْتِبَارِ كُلِّ مِنْهَا.

244-243

الْفَصْلُ الرَّابِعُ: فِي عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَذِكْرُ الْأَدِلَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَالَتِهِمْ وَذِكْرُ أَقْوَالٍ مَنْ طَعَنَ فِي عَدَالَتِهِمْ. مَا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ بَيْنِي عَلَى الْاجْتِهَادِ، وَكُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، أَوْ الْمَصِيبُ وَاحِدٌ، وَالْمُخْطِئُ مَعْدُورٌ. وَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ ذَلِكَ مُجْتَهِدًا فِيهِ، وَلَكِنْ قَتَلَهُ عُثْمَانُ وَالْخَوَارِجُ مُخْطِئُونَ قَطْعًا، لَكِنَّهُمْ مُتَأَوَّلُونَ، وَبَيَانُ اسْمِ الصَّحَابِيِّ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَنْ صَحِبَ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ يَكْفِي لِلْإِسْمِ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ الصُّحْبَةُ وَلَوْ سَاعَةً، وَلَكِنْ الْعُرْفُ يُخَصِّصُ الْإِسْمَ بِمَنْ كَثُرَتْ صُحْبَتُهُ.

246-244

247

الْبَابُ الرَّابِعُ: فِي مُسْتَنَدِ الرَّائِي، وَكَيْفِيَّةِ ضَبْطِهِ.

مَرَاتِبُ الرِّوَايَةِ خَمْسٌ: الْأُولَى: قِرَاءَةُ الشَّيْخِ عَلَيْهِ لِيُرَوِيَ عَنْهُ. ذِكْرُ مَا يُسَلِّطُ الرَّائِي عَلَيْهِ مِنَ الْأَفَاطِ. الثَّانِيَّةُ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ وَهُوَ سَاكِتٌ. خِلَافًا لِبَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ. ذِكْرُ مَا يُسَلِّطُ الرَّائِي عَلَيْهِ مِنَ الْأَفَاطِ. الثَّالِثَةُ: الْإِجَازَةُ. وَيَجِبُ الْإِحْتِيَاطُ فِي تَعْيِينِ الْمُسْمُوعِ. ذِكْرُ مَا يُسَلِّطُ الرَّائِي عَلَيْهِ مِنَ الْأَفَاطِ. الرَّابِعَةُ: الْمُنَاوَلَةُ. وَمُجَرَّدُ الْمُنَاوَلَةِ دُونَ التَّصْرِيحِ بِالتَّحْدِيثِ لَا مَعْنَى لَهُ. وَإِذَا وَجِدَ هَذَا اللَّفْظَ فَلَا مَعْنَى لِلْمُنَاوَلَةِ. كَمَا يَجُوزُ رِوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْإِجَازَةِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، خِلَافًا لِبَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ. الْخَامِسَةُ: (الْوَجَادَةُ) أَيْ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْخَطِّ. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَوِيَ عَنْهُ. إِذَا قَالَ عَدَلْتُ: هَذِهِ نُسْخَةٌ صَحِيحَةٌ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مَثَلًا، فَرَأَى فِيهِ حَدِيثًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرَوِيَ عَنْهُ. لَكِنْ هَلْ يَلْزِمُهُ الْعَمَلُ بِهِ؟ وَيَتَفَرَّغُ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ:

249-247

250-249

1. مَسْأَلَةٌ: رِوَايَةُ الْحَدِيثِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ، وَهَلْ تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ؟

2. مَسْأَلَةٌ: إِنْكَارُ الشَّيْخِ مَا نُقِلَ عَنْهُ لَا يَجْرَحُ فِي الرَّائِي لِأَنَّهُ إِنْكَارُ الشَّيْخِ مَا نُقِلَ عَنْهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى

سَبِيلِ الْقَطْعِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّوَقُّفِ، وَذَكَرُ مَذْهَبِ الْكَرْخِيِّ أَنَّ نِسْيَانَ الشَّيْخِ الْحَدِيثِ يُبْطِلُ الْحَدِيثَ.
وَالرَّدُّ عَلَيْهِ.

250

251-250

3. مَسْأَلَةٌ: انْفِرَادُ الثَّقَةِ بِزِيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ عَنْ جَمَاعَةِ النَّقْلَةِ مَقْبُولٌ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ.

4. مَسْأَلَةٌ: اقْتِصَارُ الْمُحَدِّثِ عَلَى رِوَايَةِ بَعْضِ الْحَدِيثِ وَبَيَانُ أَنَّ رِوَايَةَ بَعْضِ الْخَبَرِ مُتَمَتِّعَةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ مَنْ مَنَعَ نَقْلَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى. وَمَنْ جَوَّزَ النَّقْلَ عَلَى الْمَعْنَى جَوَّزَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ قَدْ رَوَاهُ مَرَّةً بِتَمَامِهِ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ الْمَذْكُورُ بِالْمَتْرُوكِ تَعَلُّقًا يَغَيِّرُ مَعْنَاهُ.

251

5. مَسْأَلَةٌ: نَقْلُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ حَرَامٌ عَلَى الْجَاهِلِ بِمَوَاقِعِ الْخِطَابِ وَدَقَائِقِ الْأَلْفَافِ. بِخِلَافِ الْعَالَمِ بِذَلِكَ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ لِلْعَالَمِ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ شَرْحِ الشَّرْعِ لِلْعَجَمِ بِلِسَانِهِمْ. حَدِيثُ «نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاها، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقْهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ» نَفْسُهُ قَدْ نُقِلَ بِالْفَافِ مُخْتَلِفَةً وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

252-251

6. مَسْأَلَةٌ: الْمُرْسَلُ مَقْبُولٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْجَمَاهِيرِ، وَمَرْدُودٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْقَاضِي، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَبَيَانُ صُورَةِ الْمُرْسَلِ، الدَّلِيلُ عَلَى رَدِّهِ، وَالْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ رِوَايَةَ الْعَدْلِ عَمَّنْ لَمْ يُسَمَّ تَعْدِيلٌ. الْجَوَابُ: مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعَدْلَ قَدْ يَزُوي عَمَّنْ لَوْ سُئِلَ عَنْهُ لَتَوَقَّفَ فِيهِ، أَوْ جَرَّحَهُ. وَلَوْ كَانَ السُّكُوتُ عَنْ الْجَرَحِ تَعْدِيلًا لَكَانَ السُّكُوتُ عَنْ التَّعْدِيلِ جَرَحًا، وَالثَّانِي: إِنْ سَلَّمْنَا جَدَلًا أَنَّ الرِّوَايَةَ تَعْدِيلٌ، فَتَعْدِيلُهُ الْمَطْلُوقُ لَا يَقْبَلُ مَا لَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ. الْإِحْتِجَاجُ بِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى قَبُولِ مُرْسَلِ الْعَدْلِ. وَذَكَرَ نَمَاجٍ مِنْ ذَلِكَ وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهَا. الْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى قَبُولِ بَعْضِهِمُ الْمُرَاسِيلَ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، وَفِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ لَمْ يَقْبَلُوا الْمُرَاسِيلَ. الثَّانِي: أَنَّ مِنَ الْمُنْكَرِينَ لِلْمُرْسَلِ مَنْ قَبِلَ مُرْسَلِ الصَّحَابِيِّ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَضَافَ إِلَيْهِ مَرَاسِيلَ التَّابِعِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّصَ كِبَارَ التَّابِعِينَ بِقَبُولِ مُرْسَلِهِ. وَالْمُخْتَارُ قَبُولُ مُرْسَلٍ مِنْ عَرَفَ بِصَرِيحِ خَبَرِهِ أَوْ بِعَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يَزُوي إِلَّا عَنْ صَحَابِيٍّ.

255-252

7. مَسْأَلَةٌ: خَبَرُ الْوَاحِدِ فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلْوَى مَقْبُولٌ، خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ وَبَعْضِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، الْإِحْتِجَاجُ بِأَنَّ مَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلْوَى لَا يَحِلُّ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا يَشِيعُ حُكْمُهُ وَيُنَاجِي بِهِ الْآحَادَ. الرَّدُّ بِأَنَّهُمْ أَوَّلًا: قَدْ أَثْبَتُوا مَسَائِلَ فِي الْعِبَادَاتِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَثَانِيًا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُكَلِّفْ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِشَاعَةَ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، بَلْ كَلَّفَهُ إِشَاعَةَ الْبَعْضِ، وَجَوَّزَ لَهُ رَدَّ الْخَلْقِ إِلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْبَعْضِ، وَلَيْسَ عِلَّةُ الْإِشَاعَةِ عُمُومُ الْحَاجَةِ، مَا تَعَبَّدَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ بِالْإِشَاعَةِ لَا ضَابِطَ لِحُجُوزِهِ عَقْلًا، وَأَمَا وَقُوعُهُ، فَإِنَّمَا يُعْلَمُ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَإِذَا اسْتَفَرَيْنَا السَّمْعِيَّاتِ وَجَدْنَاهَا أَرْبَعَةً أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: الْقُرْآنُ. وَقَدْ عُنِيَ بِالْمُبَالَغَةِ فِي إِشَاعَتِهِ. الثَّانِي: مَبَانِي الْإِسْلَامِ الْخَمْسُ، وَقَدْ أَشَاعَهُ إِشَاعَةً اشْتَرَكَ فِي مَعْرِفَتِهِ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ. الثَّالِثُ: أَصُولُ الْمَعَامَلَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ ضَرُورِيَّةً، فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا قَدْ تَوَاتَرَ. الرَّابِعُ: تَفَاصِيلُ هَذِهِ الْأُصُولِ، فَهَذَا الْجِنْسُ مِنْهُ مَا شَاعَ، وَمِنْهُ مَا نَقَلَهُ الْآحَادُ.

257-255

258

الأصل الثالث من أصول الأدلة: الإجماع وفيه أبواب:

الباب الأول: في إثبات كونه حجة على منكريه، ومعنى الإجماع في الاصطلاح واللغة. ذهب النظم إلى أن الإجماع عبارة عن «كل قول قامت حجته، وإن كان قول واحد». دليل تصوّر الإجماع: وجوده، و الأئمة مع كثرتها، واختلاف دواعيها لديها باعث على الاعتراف بالحق. كيف يتصور الإطلاع

260-258

260

عَلَى الْإِجْمَاعِ مَعَ تَفَرُّقِهِمْ فِي الْأَقْطَارِ؟

لَا أَثَرُ لِرُجُوعِ الْعَالَمِ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ.

حُجَّتُ الْإِجْمَاعِ: كَوْنُ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، إِنَّمَا يُعْلَمُ بِكِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، أَوْ عَقْلٍ، وَقَدْ خَصَّصَ الْغَزَالِيُّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَسْلَكًا: الْمَسْلَكُ الْأَوَّلُ: ذِكْرُ آيَاتٍ مِنَ الْكِتَابِ تَدُلُّ عَلَى حُجَّتِهِ. وَكُلُّهَا ظَوَاهِرٌ لَا تَنْصُ عَلَى الْغَرَضِ. الْمَسْلَكُ الثَّانِي وَهُوَ الْأَقْوَى: التَّمَسُّكُ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ. تَظَاهَرَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعِصْمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الْخَطَا.

263-260

مُنَاقَشَةُ شُبِّهِ الْمُنْكَرِينَ لِلْأَدَلَّةِ الْمُثْبِتَةِ لِلْإِجْمَاعِ: الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ لَيْسَتْ مُتَوَاتِرَةً، وَالْجَوَابُ بِأَنَّ فِي تَقْرِيرِ وَجْهِ الْحُجَّةِ طَرِيقَيْنِ: أَحَدُهُمَا: ادِّعَاءُ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ عَنْ عِصْمَةِ الْأُمَّةِ عَنِ الْخَطَا، بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَإِنْ لَمْ تَتَوَاتَرَ أَحَادُهَا. الطَّرِيقُ الثَّانِي: الْاسْتِدْلَالُ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَمْ تَزَلْ مَشْهُورَةً بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، يَتَمَسَّكُونَ بِهَا فِي إِثْبَاتِ الْإِجْمَاعِ. الثَّانِي: أَنَّ الْمُحْتَاجِينَ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ أَثْبَتُوا بِهَا أَصْلًا مَقْطُوعًا بِهِ وَهُوَ الْإِجْمَاعُ الَّذِي يُحْكَمُ بِهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ. وَيَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ التَّسْلِيمُ لِخَبَرٍ يُرْفَعُ بِهِ الْكِتَابُ الْمَقْطُوعُ، إِلَّا إِذَا اسْتَنَدَ إِلَى مُسْتَنَدٍ مَقْطُوعٍ بِهِ.

263-262

لِلْمُنْكَرِينَ فِي مُعَارَضَتِهِ ثَلَاثَةُ مَقَامَاتٍ:

الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: فِي الرَّدِّ: وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَسْئَلَةٍ: السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ: لَعَلَّ وَاحِدًا خَالَفَ هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَرَدَّهَا، وَلَمْ يُنْقَلِ إِلَيْنَا؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا أَيْضًا يُحِيلُهُ الْعَادَةُ. السُّؤَالُ الثَّانِي: قَالُوا: قَدْ اسْتَدَلَلْتُمْ بِالْخَبَرِ عَلَى الْإِجْمَاعِ، ثُمَّ اسْتَدَلَلْتُمْ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ، فَهَبْ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى الصَّحَّةِ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَا أَجْمَعُوا عَلَى صِحَّتِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَهَلِ النَّزَاعُ إِلَّا فِيهِ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْاسْتِدْلَالَ كَانَ عَلَى الْإِجْمَاعِ بِالْخَبَرِ، وَعَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ بِخُلُوعِ الْأَعْصَارِ عَنِ الْمُدَافَعَةِ وَالْمُخَالَفَةِ لَهُ. السُّؤَالُ الثَّالِثُ: قَالُوا: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَعَلَّهُمْ أَثْبَتُوا الْإِجْمَاعَ لَا بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ بَلْ بِدَلِيلٍ آخَرَ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ مِنْهُمْ الْاِحْتِجَاجُ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَنْعِ مِنْ مُخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ. السُّؤَالُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: لَمَّا عَلِمْتَ الصَّحَابَةَ صِحَّةَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَمْ لَمْ يَذْكُرُوا طَرِيقَ صِحَّتِهَا لِلتَّابِعِينَ حَتَّى كَانَ يَنْقَطِعُ الْارْتِيَابُ، وَيُشَارِكُونَهُمْ فِي الْعِلْمِ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِعِلْمِ التَّابِعِينَ بِأَنَّ الْخَبَرَ الْمَشْكُوكَ فِيهِ لَا يَثْبُتُ بِهِ أَصْلٌ مَقْطُوعٌ بِهِ وَلَا يَقَعُ التَّسْلِيمُ فِي الْعَادَةِ بِهِ.

264-263

الْمَقَامُ الثَّانِي: فِي التَّأْوِيلِ: وَلَهُمْ تَأْوِيلَاتٌ ثَلَاثَةٌ: التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ» لَعَلَّهُ أَرَادَ عِصْمَةَ جَمِيعِهِمْ عَنِ الْكُفْرِ بِالتَّأْوِيلِ وَالشُّبْهِةِ. وَالرَّدُّ بِأَنَّ الضَّلَالَاتِ فِي وَضْعِ اللِّسَانِ لَا يُنَاسِبُ الْكُفْرَ. التَّأْوِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: غَايَةُ هَذَا أَنْ يَكُونَ عَامًّا يُوجِبُ الْعِصْمَةَ عَنْ كُلِّ خَطَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ بَعْضُ أَنْوَاعِ الْخَطَا مِنَ الشَّهَادَةِ فِي الْآخِرَةِ، أَوْ مَا يُوَافِقُ النَّصَّ الْمُتَوَاتِرَ، أَوْ يُوَافِقُ دَلِيلَ الْعَقْلِ، دُونَ مَا يَكُونُ بِالْاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا ذَاهِبَ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ. التَّأْوِيلُ الثَّالِثُ: أَنَّ أُمَّتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّ مَنْ آمَنَ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْأُمَّةِ الْمَجَانِينَ، وَالْأَطْفَالَ، وَالسَّقَطُ، وَالْمُجْتَنِّ، وَإِنْ كَانُوا مِنَ الْأُمَّةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَيِّتُ، وَالَّذِي لَمْ يُخْلَقْ بَعْدُ.

266-264

الْمَقَامُ الثَّالِثُ: الْمُعَارَضَةُ بِالْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ: الْآيَاتُ: كُلُّ مَا فِيهِ نَهْيٌ عَنِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ وَالْفِعْلِ الْبَاطِلِ، إِذْ

يَدُلُّ عَلَى إِمْكَانِ وَقُوعِهِ، وَهُوَ عَامٌّ مَعَ الْجَمِيعِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ نَهْيٌ لِلْأَحَادِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حِيَالِهِ دَاخِلًا فِي النَّهْيِ. وَإِنْ سُلِّمَ، فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ النَّهْيِ وَقُوعُ الْمُنْهْيِ عَنْهُ، وَلَا جَوَازُ وَقُوعِهِ. الْأَخْبَارُ: مَا يَدُلُّ عَلَى فَشْوِ الْمَعَاصِي وَالْكَذِبِ وَغُرْبَةِ الدِّينِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبْقَى مُتَمَسِّكٌ بِالْحَقِّ.

266

الْمُسْلِكُ الثَّلَاثُ: التَّمَسُّكُ بِالطَّرِيقِ الْمَعْنَوِيِّ: وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا قَضَوْا بِقَضِيَّةٍ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ قَاطِعُونَ بِهَا، فَلَا يَقْطَعُونَ بِهَا إِلَّا عَنْ مُسْتَنَدٍ قَاطِعٍ، وَإِذَا كَثُرُوا كَثْرَةً تَنْتَهِي إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ، فَالْعَادَةُ تُحِيلُ عَلَيْهِمْ قَصْدَ الْكَذِبِ، وَتُحِيلُ عَلَيْهِمْ الْغَلَطَ حَتَّى لَا يَتَنَبَّهَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لِلْحَقِّ فِي ذَلِكَ.

267-266

تَقْرِيرُ ضَعْفِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَالْفَارِقُ بَيْنَ التَّمَسُّكِ بِالْعَادَةِ فِي هَذَا الْمُسْلِكِ وَالتَّمَسُّكِ بِهَا فِي الْمُسْلِكِ الثَّانِي أَنَّ الْعَادَةَ لَا تُحِيلُ عَلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ أَنْ يَطْنُوا مَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ قَاطِعًا، لَكِنْ الْعَادَةُ تُحِيلُ الْاِتِّقَادَ وَالسُّكُوتَ عَمَّنْ يَرْفَعُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ الْمُتَوَاتِرَةَ بِاجْتِمَاعِ دَلِيلِهِ خَيْرٌ مَظْنُونٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ. الْاِغْتِرَاضُ: بِأَنَّ وَجُوبَ الْاِتِّبَاعِ شَيْءٌ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ حَقًّا غَيْرُهُ وَالْجَوَابُ: بِأَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى وَجُوبِ اِتِّبَاعِ الْاجْتِمَاعِ، وَيَجِبُ كَوْنُهُمْ مُحِقِّينَ فِي قَوْلِهِمْ «يَجِبُ اِتِّبَاعُ الْاجْتِمَاعِ».

268-267

الْبَابُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ أَرْكَانِ الْاجْتِمَاعِ.

269

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: الْمَجْمُوعُونَ: وَهُمْ أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

1. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يُعْتَبَرُ قَوْلُ الْعَامِّيِّ فِي الْاجْتِمَاعِ؟ يَتَصَوَّرُ دُخُولُ الْعَوَامِّ فِي الْاجْتِمَاعِ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَشْتَرِكُ فِي دَرْكِهِ الْعَوَامُّ وَالْخَوَاصُّ، فَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنْ كِلَيْهِمَا؛ وَإِلَى مَا يَخْتَصُّ بِدَرْكِهِ الْخَوَاصُّ، فَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْخَوَاصُّ، فَالْعَوَامُّ مُوَافِقُونَ أَيْضًا فِيهِ بِالتَّبَعِيَّةِ. الْعَامِّيُّ إِذَا خَالَفَ فِي وَاقِعَةٍ أَجْمَعَ عَلَيْهَا الْخَوَاصُّ فَلَا صَحَّحَ ائْتِقَادُ الْاجْتِمَاعِ دُونَهُ بِدَلِيلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعَامِّيَّ لَيْسَ أَهْلًا لِطَلَبِ الصَّوَابِ. وَالثَّانِي: أَنَّ الصَّحَابَةَ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْعَوَامِّ فِي هَذَا الْبَابِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ ائْتِقَادُ الْاجْتِمَاعِ عَلَى أَنَّ الْعَامِّيَّ يَعْصِي بِمُخَالَفَتِهِ الْعُلَمَاءَ.

270-269

2. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَنْعَقِدُ الْاجْتِمَاعُ مَعَ خِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ الْفُقَهَاءِ؟ إِذَا قَلَّدَ الْأُصُولِيُّ الْفُقَهَاءَ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فِي الْفُرُوعِ، وَأَقْرَبُ بَأَنَّهُ حَقٌّ ائْتِقَادُ الْاجْتِمَاعِ.

272-270

3. مَسْأَلَةٌ: خِلَافُ الْمُجْتَهِدِ الْمُتَّبِعِ هَلْ يَمْنَعُ ائْتِقَادَ الْاجْتِمَاعِ؟ الْمُتَّبِعُ إِذَا خَالَفَ لَمْ يَنْعَقِدِ الْاجْتِمَاعُ دُونَهُ إِذَا لَمْ يَكْفُرْ. أَمَّا إِذَا كَفَرَ بِبِدْعَتِهِ فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ خِلَافُهُ. لَوْ تَرَكَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْاجْتِمَاعَ بِخِلَافِ الْمُتَّبِعِ الْمَكْفُرِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ بِدْعَتَهُ تُوجِبُ الْكُفْرَ، وَظَنَّ أَنَّ الْاجْتِمَاعَ لَا يَنْعَقِدُ دُونَهُ، فَلِلْمَسْأَلَةِ صُورَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّ يَقُولُ الْفُقَهَاءُ: نَحْنُ لَا نَدْرِي أَنَّ بِدْعَتَهُ تُوجِبُ الْكُفْرَ أَمْ لَا، فَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يُعْذَرُونَ فِيهِ. الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ لَا يَكُونُ قَدْ بَلَغَتْهُ بِدْعَتُهُ وَعَقِيدَتُهُ، فَتَرَكَ الْاجْتِمَاعَ لِمُخَالَفَتِهِ، فَهُوَ مَعْذُورٌ فِي خَطِيئِهِ، مَا يُكْفَرُ بِهِ يَرْجَعُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: مَا يَكُونُ نَفْسُ ائْتِقَادِهِ كُفْرًا. الثَّانِي: مَا يَمْنَعُهُ ائْتِقَادُهُ مِنَ الْاِعْتِرَافِ بِالصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ وَتَصَدِيقِ رُسُلِهِ. الثَّلَاثُ: مَا وَرَدَ مِنَ التَّوْقِيفِ بِأَنَّهُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ كَافِرٍ.

274-272

4. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَمْنَعُ خِلَافُ التَّابِعِيِّ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ ائْتِقَادَ إجماعِهِمْ؟ التَّابِعِيُّ إِذَا بَلَغَ رُتْبَةَ الْاجْتِهَادِ لَوْ خَالَفَ الصَّحَابَةَ قَبْلَ تَمَامِ الْاجْتِمَاعِ اعْتَبِرَ خِلَافُهُ. وَذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ. وَالْجَوَابُ عَنْ مَا رُوِيَ مِنْ إِنْكَارِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُجَارَاةَ الصَّحَابَةِ.

275-274

5. مَسْأَلَةٌ: الْاجْتِمَاعُ مِنَ الْأَكْثَرِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَقْلِ، لِأَنَّ الْعِصْمَةَ إِنَّمَا تُثَبِّتُ لِلْأُمَّةِ بِكُلِّيَّتِهَا.

276-275

والاعتراض بأن الأمة قد تطلق ويراد بها الأكثر. والجواب عن ذلك.

الدليل الثاني: إجماع الصحابة على تجويز الخلاف للأحاد، والاعتراض بما ورد من الإنكار على بعض الصحابة لمخالفاتهم، والجواب بأن الإنكار إنما كان لمخالفتهم السنة المشهورة أو الأدلة الظاهرة عند المنكر. للمخالف شبهتان: الشبهة الأولى: قولهم: قول الواحد فيما يخبر عن نفسه لا يورث العلم، فكيف يندفع به قول عدد حصل العلم بإخبارهم عن أنفسهم لبلوغهم عدد التواتر؟ وعن هذا قال: قوم: عدد الأقل إلى أن يبلغ مبلغ التواتر يدفع الإجماع. وهذا فاسد من ثلاثة أوجه: الأول: أن صدق الأكثر ليس ذلك صدق جميع الأمة واتفاقهم والحجة في اتفاق الجميع. الثاني: أن كذب الواحد ليس بمعلوم، فلعله صادق، فلا تكون المسألة اتفاقاً من جميع الصادقين إن كان صادقاً. الثالث: أنه لا نظر إلى ما يضمنون، بل التبعيد متعلق بما يظهر. الشبهة الثانية: أن مخالفة الواحد شذوذ عن الجماعة، وهو منهى عنه. والجواب من دخل في الإجماع لا يقبل خلافه بعده، وهو الشذوذ. أما الذي لم يدخل أصلاً فلا يسمى شاذاً، ودعوى أن قول الأكثر حجة تحكم لا دليل عليه.

277-276

6. مسألة: قال مالك: الحجة في إجماع أهل المدينة فقط. وقال قوم: المعتبر إجماع أهل الحرمين والمصريين: الكوفة والبصرة، وبيان مرادهم من تخصيص هذه الأماكن والرد عليهم. وبيان أن قول القائل: الحجة في اتفاق الخلفاء الأربعة. هو تحكم لا دليل عليه.

278-277

7. مسألة: هل يشترط أن يبلغ أهل الإجماع عدد التواتر؟ هل يتصور رجوع عدد المسلمين إلى ما دون عدد التواتر؟ ولو رجع عدد أهل الحل والعقد إلى واحد، فهل يكون مجرد قوله حجة قاطعة؟

280-278

8. مسألة: ذهب داود وشيعته من أهل الظاهر إلى أنه لا حجة في إجماع من بعد الصحابة. وهو فاسد. للمخالف شبهتان: الأولى: الاعتماد على قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فالذين نعتوا بالإيمان هم الموجودون وقت نزول الآية. وقوله عليه السلام: «لا تجتمع أمتي على الخطأ» يتناول أئمة وهم الموجودون. وهذا باطل، الشبهة الثانية: أن الواجب اتباع سبيل جميع المؤمنين فيدخل فيهم من مات من الصحابة ومن لم يأت بعد إلى يوم القيامة، لكن لو اعتبر من لم يأت لم ينتفع بالإجماع أبداً، فثبت أن وصف الكلية إنما هو لمن دخل في الوجود، دون من لم يدخل، والجواب أنه كما بطل على القطع الالتفات إلى اللاحقين بطل الالتفات إلى الماضين.

281-280

9. مسألة: هل ينعقد إجماع لاحق على خلاف قول سابق؟ المختار أنه ينعقد. بيان أن إجماع التابعين على خلاف قول واحد من الصحابة لا يجعل ذلك القول مهجوراً وتقرير أن فتوى الصحابي ومذهبه لا ينقطع بموته. إيراد أنه إن كان في الأمة غائب لا ينعقد الإجماع دونه، فليكن الميت قبل التابعين كالعائب. والجواب أن هذا يبطل بالميت الأول من الصحابة، فإن الإجماع انعقد دونه وتقرير أن نعت الكلية حاصل للتابعين، وإنما ينتفي بمعرفة الخلاف. فإذا لم يعرف بقيت الكلية.

283-281

283

الركن الثاني: في نفس الإجماع.

1. مسألة: الإجماع الشكوتي: ذكر مذاهب العلماء فيه والمختار أنه ليس بإجماع، ولا حجة، ولا هو دليل على تجويز الاجتهاد في المسألة، إلا إذا دلت قرائن الأحوال على أنهم سكتوا مضميرين الرضا. ذكر سبعة أسباب للسكوت من غير إضمار الرضا: الأول: أن يكون في باطنه مانع من إظهار القول لا نطلع

عَلَيْهِ، الثَّانِي: أَنْ يَسْكُتَ لِأَنَّهُ يَرَاهُ قَوْلًا سَائِعًا لِمَنْ أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مُوَافِقًا عَلَيْهِ، الثَّالِثُ: أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، الرَّابِعُ: أَنْ يَسْكُتَ وَهُوَ مُنْكَرٌ، لَكِنْ يَنْتَظِرُ فُرْصَةَ الْإِنْكَارِ، وَلَا يَرَى الْبِدَارَ مَصْلَحَةً، الْخَامِسُ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ، وَنَالَهُ ذَلِكَ وَهَوَانُ السَّادِسُ: أَنْ يَسْكُتَ لِأَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، السَّابِعُ: أَنْ يَسْكُتَ لِظَنِّهِ أَنَّ غَيْرَهُ قَدْ كَفَّاهُ الْإِنْكَارَ. مَنْ قَالَ: هُوَ حُجَّةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا، فَهُوَ تَحَكُّمٌ.

285-283

2. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَتَوَقَّفُ انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَلَى انْقِرَاضِ الْعَصْرِ دُونَ ظُهُورِ خِلَافٍ مِنَ الْمُجْمَعِينَ: إِذَا اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ الْأُمَّةِ، وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ، انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ، وَوَجِبَتْ عِصْمَتُهُمْ عَنِ الْخَطَا. بَيَانُ فِسَادِ شَرْطِ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ، التَّابِعُونَ فِي أَوَاخِرِ عَهْدِ الصَّحَابَةِ كَانُوا يَحْتَجُّونَ بِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُؤَقَّتًا بِمَوْتِ آخِرِ الصَّحَابَةِ. لِلْمُخَالَفِ شُبُهَةٌ: الشُّبُهَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ رَبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ مَا قَالَهُ عَنْ وَهْمٍ وَغَلَطٍ فَيَنْبَغِي لَهُ، فَكَيْفَ يُحْجَرُ عَلَيْهِ فِي الرَّجُوعِ عَنْهُ؟ وَالرَّدُّ بَأَنَّ مَنْ يَمُوتُ مِنْ أَيْنٍ يَحْصُلُ أَمَانٌ مِنْ غَلْطِهِ؟ بَيَانُ أَنَّ مُوَافَقَةَ الْأُمَّةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ حَقٌّ. الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُمْ رَبَّمَا قَالُوا عَنْ اجْتِهَادِ وَظَنٍّ، وَلَا حَجَرَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ أَنْ يَرْجِعَ. وَالرَّدُّ بَأَنَّ مُوَافَقَةَ اجْتِهَادِهِ اجْتِهَادُ الْأُمَّةِ لَا يَجُوزُ الْخَطَأُ فِيهِ، وَيَجِبُ كَوْنُهُ حَقًّا. الشُّبُهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْمُخَالَفُ لَمْ تَصِرْ الْمَسْأَلَةُ إِجْمَاعًا بِمَوْتِهِ، مَعَ أَنَّ الْبَاقِينَ هُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ. فَإِنْ كَانَ الْعَصْرُ لَا يُعْتَبَرُ فَلْيَبْطُلْ مَذْهَبُ الْمُخَالَفِ. وَالرَّدُّ بَأَنَّ الْبَاقِينَ لَيْسُوا كُلُّ الْأُمَّةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي أَفْتَى فِيهَا الْمَيِّتُ. الشُّبُهَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: رَأَيْكَ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِكَ فِي الْفُرْقَةِ. وَالرَّدُّ بَأَنَّ عُبَيْدَةَ مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ مُوَافَقَةَ الْجَمَاعَةِ إِجْمَاعًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ: رَأْيُهُ فِي زَمَانِ الْأَلْفَةِ وَالْجَمَاعَةِ.

287-285

3. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَكُونُ مُسْتَنَّدُ الْإِجْمَاعِ الْقِيَاسُ وَالْاجْتِهَادُ؟ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ مُتَصَوِّرٌ، وَأَنَّهُ حُجَّةٌ.

287

بَيَانُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي أَنْ يَتَّفِقَ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ فِي الْمِيلِ إِلَى الظَّنِّ الْأَغْلَبِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ جَوَازُ الْإِتِّفَاقِ عَنْ اجْتِهَادٍ، لَا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ. شُبُهَةُ الْمُخَالَفِ: الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: كَيْفَ تَتَّفِقُ الْأُمَّةُ عَلَى اخْتِلَافِ طِبَاعِهَا، وَتَقَاوُتِ أَفْهَامِهَا فِي الذِّكَاةِ وَالْبَلَادَةِ، عَلَى مَظَنُّونٍ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ فِي أَرْمَنِةٍ مُتَمَادِيَةٍ أَنْ يَسْبِقَ الْأَذْكِيَاءُ إِلَى الدَّلَالَةِ الظَّاهِرَةِ، وَيَقَرَّرُونَ ذَلِكَ عِنْدَ ذَوِي الْبَلَادَةِ. الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: كَيْفَ تَجْتَمِعُ الْأُمَّةُ عَلَى قِيَاسٍ، وَأَصْلُ الْقِيَاسِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ الصَّحَابَةَ مُتَّفِقُونَ عَلَى الْقِيَاسِ وَالْخِلَافِ حَدَثَ بَعْدَهُمْ. وَإِنْ فُرِضَ بَعْدَ حُدُوثِ الْخِلَافِ فَيَسْتَنَدُ الْقَائِلُونَ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْقِيَاسِ، وَالْمُنْكَرُونَ لَهُ إِلَى اجْتِهَادِ ظَنُّوهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ قِيَاسٌ. الشُّبُهَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْخَطَأَ فِي الْاجْتِهَادِ جَائِزٌ، فَكَيْفَ تَجْتَمِعُ الْأُمَّةُ عَلَى مَا يَجُوزُ فِيهِ الْخَطَأُ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ اجْتِهَادَ الْأُمَّةِ الْمُعْصُومَةِ لَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ.

289-288

289

الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي حُكْمِ الْإِجْمَاعِ وَهُوَ وَجُوبُ الْإِتِّبَاعِ، وَتَحْرِيمُ الْمُخَالَفَةِ وَفِيهِ سَبْعُ مَسَائِلَ:

1. مَسْأَلَةٌ: إِنْ اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ فِي مَسْأَلَةٍ فِي عَصْرِ عَلَى قَوْلَيْنِ، لَمْ يَجْزِ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ. إِذَا لَا بُدَّ لِلْمَذْهَبِ الثَّالِثِ مِنْ دَلِيلٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ نِسْبَةِ الْأُمَّةِ إِلَى تَضْيِيعِهِ وَالْغَفْلَةِ عَنْهُ. شُبُهَةُ الْمُخَالَفِ: الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُمْ اجْتَهَدُوا، وَلَمْ يُصَرِّحُوا بِتَحْرِيمِ قَوْلٍ ثَالِثٍ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُمْ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ عَنْ اجْتِهَادٍ فَهُوَ كَذَلِكَ وَلَمْ يَجْزِ خِلَافُهُمْ. الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَوْ اسْتَدَلَّ الصَّحَابَةُ بِدَلِيلٍ أَوْ عَلَةٍ لَجَازَ الِاسْتِدْلَالُ بِعَلَّةٍ أُخْرَى، لَا أَنَّهُمْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِبُطْلَانِهَا، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ الثَّالِثُ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ

فَرَضَ دِينَهُمُ الْإِطْلَاعَ عَلَى جَمِيعِ الْأَدِلَّةِ، بَلْ يَكْفِيهِمْ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ، فَلَيْسَ فِي إِحْدَاثِ عِلَّةٍ أُخْرَى نِسْبَةٌ إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ إِلَى أَنَّ اللَّمَسَ وَالْمَسَّ يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُمَا لَا يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ، وَلَمْ يُفَرِّقْ وَاحِدٌ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ تَابِعِيُّ: يَنْقُضُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، كَانَ هَذَا جَائِزًا، وَإِنْ كَانَ قَوْلًا ثَالِثًا. وَالْجَوَابُ لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يُوَافِقُ مَذْهَبَ طَائِفَةٍ. وَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ حُكْمٌ وَاحِدٌ. بَيَانُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَنْقَسِمَ الْأُمَّةُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ إِلَى فِرْقَتَيْنِ، وَتُخْطِئُ فِرْقَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ، وَالْفِرْقَةُ الْأُخْرَى تَقُومُ بِالْحَقِّ فِيهَا؛ وَالْقَائِمُونَ بِالْحَقِّ يُخْطِئُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُخْرَى، وَيَقُومُ بِالْحَقِّ فِيهَا الْمُخْطِئُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ مَسْرُوقًا أَحْدَثَ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ قَوْلًا ثَالِثًا، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ مُنْكَرٌ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ اسْتِقْرَارُ كَافَّةِ الصَّحَابَةِ عَلَى رَأْيَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ.

291-289

2. مَسْأَلَةٌ: لَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ بِمَوْتِ الْمُخَالِفِ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. تَقْرِيرُ أَنَّ مَذْهَبَ الْمَيِّتِ لَا يَصِيرُ مَهْجُورًا بِمَوْتِهِ. وَبَيَانُ حُكْمِ مَنْ مَاتَ فِي مَهْلَةِ النَّظَرِ وَهُوَ بَعْدَ مُتَوَقِّفٍ.

292-291

3. مَسْأَلَةٌ: إِذَا اتَّفَقَ التَّابِعُونَ عَلَى أَحَدِ قَوْلِي الصَّحَابَةِ لَمْ يَصِرِ الْقَوْلُ الْآخَرُ مَهْجُورًا، وَلَمْ يَكُنِ الذَّاهِبُ إِلَيْهِ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، خِلَافًا لِلْمَكْرُحِيِّ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، كَالْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ.

292

4. مَسْأَلَةٌ: إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ عَلَى قَوْلَيْنِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ، صَارَ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ إِجْمَاعًا قَاطِعًا عِنْدَ مَنْ شَرَطَ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ، وَيَخْلُصُ مِنَ الْإِشْكَالِ، أَمَّا مَنْ لَمْ نَشْتَرِطْ فَيَعْظُمُ عَلَيْهِ الْإِشْكَالُ. وَطُرُقُ الْخُلَاصِ عَنْهُ خَمْسَةٌ أَوْجُهٌ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: إِحَالَةُ وَقُوعِهِ. بَيَانُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ الرُّجُوعُ إِلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي الْقَطْعِيَّاتِ. الْوَجْهُ الثَّانِي: اشْتِرَاطُ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ، فَإِنَّ اشْتِرَاطَهُ تَحْكُمُ. الْوَجْهُ الثَّالِثُ: اشْتِرَاطُ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ مُسْتَنِدًا إِلَى قَاطِعٍ، وَهُوَ مُشْكِلٌ. الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنْ يُقَالَ: النَّظَرُ إِلَى الْإِتِّفَاقِ الْأَخِيرِ، وَهَذَا مُشْكِلٌ. الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ الْأَخِيرَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَلَا يَحْرُمُ الْقَوْلُ الْمَهْجُورُ. وَهَذَا أَيْضًا مُشْكِلٌ. تَرْجِيحُ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَهُوَ إِحَالَةُ الْوُقُوعِ، إِبْرَادُ إِشْكَالٍ عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ. وَالرَّدُّ عَلَيْهِ.

295-293

5. مَسْأَلَةٌ: قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِذَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى حُكْمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ حَدِيثًا عَلَى خِلَافِهِ وَرَوَاهُ، فَإِنْ رَجَعُوا إِلَيْهِ كَانَ الْإِجْمَاعُ الْأَوَّلُ بَاطِلًا، وَإِنْ أَصْرُوا عَلَى خِلَافِ الْخَبَرِ فَهُوَ مُحَالٌ، وَلَا مَخْلَصَ إِلَّا بِاعْتِبَارِ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ. ذِكْرُ مَخْلَصَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا فَرَضُ مُحَالٍ، الثَّانِي: أَنَّ أَهْلَ الْإِجْمَاعِ إِنْ أَصْرُوا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقٌّ، وَأَنَّ الْخَبَرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَلَطَ فِيهِ الرَّاوي، أَوْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ نَسْخٌ لَمْ يَسْمَعْهُ. وَإِنْ رَجَعَ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ إِلَى الْخَبَرِ كَانَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ حَقًّا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ. إِبْرَادُ أَنَّهُ إِنْ جَازَ هَذَا فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَنْ اجْتِهَادٍ جَازَ لِمَنْ بَعْدَهُمُ الْخِلَافُ، بَلْ جَازَ لَهُمُ الرُّجُوعُ، فَإِنْ مَا قَالُوهُ كَانَ حَقًّا مَا دَامَ ذَلِكَ الْاجْتِهَادُ بَاقِيًا، فَإِذَا تَغَيَّرَ تَغَيَّرَ الْفَرَضُ، وَالْكُلُّ حَقٌّ. الْجَوَابُ بِأَنَّ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ عَنْ اجْتِهَادٍ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ بَعْدَهُ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ يَحْرُمُ خِلَافُهُ، وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفُوا عَنْ اجْتِهَادٍ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْقَوْلِ الثَّانِي. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَيَّدَ بِشَرْطِ بَقَاءِ الْاجْتِهَادِ، كَمَا لَوْ اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ بِالْاجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الْاجْتِهَادُ، فَكَذَلِكَ هَذَا وَبَيَانُ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ لِلتَّابِعِينَ خَبَرٌ عَلَى خِلَافِ مَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ، وَنَقَلَهُ إِلَيْهِمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا عِنْدَ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَلَمْ يَكُنِ الرَّاوي مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ حَرُمَ عَلَى التَّابِعِينَ مُوَافَقَتُهُ.

296-295

6. مسألة: الإجماع لا يثبت بخبر الواحد، خلافاً لبعض الفقهاء. لا يقطع ببطلان مذهب من يتمسك به في حق العمل خاصة.

297

7. مسألة: بيان أن الأخذ بأقل ما قيل ليس تمسكاً بالإجماع، خلافاً لبعض الفقهاء.

297

الأصل الرابع: دليل العقل والاستصحاب، وبيان أن الأحكام السمعية لا تدرك بالعقل، لكن دل العقل على براءة الذمة.

298

العقل قاصر عن إثبات الأحكام. وأما النفي فالعقل قد دل عليه إلى أن يرد الدليل السمعي الناقل من النفي الأصلي. إيراد أنه بعد بعثة الرسل، ووضع الشرع، لا يكون انتفاء الحكم معلوماً. وعدم العلم به لا يكون حجة. الجواب أن انتفاء الدليل السمعي قد يعلم، فيكون علماً بعدم الدليل وهو حجة. وقد يظن بأن يجتهد في البحث ولا يظهر له الدليل فيغلب على ظنه انتفاء الدليل. إيجاب ما لا دليل عليه محال، لأنه تكليف بما لا يطاق. وما كان عليه دليل، ولم يبلغنا، فليس دليلاً في حقنا، وليس للعامة أن ينفي، مستنداً إلى أنه لم يبلغه الدليل. بل إنما يجوز ذلك للباحث المجتهد. يطلق الاستصحاب على أربعة أوجه، يصح ثلاثة منها: الأول: ما ذكرناه. الثاني: استصحاب العموم إلى أن يرد تخصيص، واستصحاب النص إلى أن يرد نسخ. الثالث: استصحاب حكم دل الشرع على ثبوته ودوامه. تقرير أن الاستصحاب عبارة عن التمسك بدليل عقلي أو شرعي. وليس ذلك راجعاً إلى عدم العلم بالدليل، بل إلى دليل مع العلم بانتفاء المغير، أو مع ظن انتفاء المغير عند بذل الجهد في البحث والطلب. الرابع: استصحاب الإجماع في محل الخلاف، وهو غير صحيح.

300-298

1. مسألة: لا حجة في استصحاب الإجماع في محل الخلاف، خلافاً لبعض الفقهاء. ومثاله: الحكم بمضي التيمم في الصلاة إذا رأى الماء أثناء الصلاة استصحاباً للإجماع المنعقد على صحة صلاته ودوامها. وبيان فساد هذا الاستصحاب للخلاف في صحة الصلاة مع رؤية الماء، وكل دليل يضاد نفس الخلاف، فلا يمكن استصحابه مع الخلاف. والإجماع يضاد نفس الخلاف. المخالف لم يكن خارقاً للإجماع، لأن الإجماع إنما انعقد على حالة العدم، لا على حالة الوجود، فمن ألحق الوجود بالعدم فعليه الدليل. بيان وهم من يقول: الأصل أن كل ما ثبت دام إلى وجود قاطع، فلا يحتاج الدوام إلى دليل في نفسه. التيمم مأمور بالشروع مع العدم، وبالإتمام مع العدم. أما مع الوجود فهو محل الخلاف. ضعف الاستدلال بالنهي عن إبطال العمل. والاعتراض بأن وجوب استئناف الصلاة مشكوك فيه، فلا يرتفع به اليقين. والجواب بأن وجوب المضي في هذه الصلاة، وبراءة الذمة بها مع وجود الماء مشكوك فيه، فلا يرتفع به اليقين. احتجاج المخالف بأن الله تعالى صوب الكفار في مطالبتهم للرسل بالبرهان. والجواب أنهم لم يستصحبوا الإجماع، بل النفي الأصلي الذي دل العقل عليه.

303-300

2. مسألة: ذكر الخلاف في أن النافي هل عليه دليل؟ والمختار: أن ما ليس بضروري فلا يعرف إلا بدليل، والنفي فيه كالأثبات. المسقط للدليل عن النافي يلزمه إشكالان شنيعان: أحدهما: أن لا يجب الدليل على نافي حدوث العالم، ونافي الصانع، ونافي المعلوم من الدين ضرورة. والثاني: أن الدليل إذا سقط عن هؤلاء، لم يعجز أن يعبر المثبت عن مقصود إثباته بالنفي.

304-303

لِلْمُخَالَفِ شُبُهَتَانِ: الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالذِّنِّ، لِأَنَّهُ نَافٍ. الْجَوَابُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

304

الْأَوَّلُ: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لِكَوْنِهِ نَافِيًا، بَلْ ذَلِكَ بِحُكْمِ الشَّرْعِ، لِحَدِيثِ «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». الثَّانِي: أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَدَّعِي الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِبَرَاءَةِ ذِمَّةِ نَفْسِهِ، وَيَعْجَزُ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَنْ مَعْرِفَتِهِ. الثَّلَاثُ: أَنَّ النَّافِيَّ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَهِيَ الْيَمِينُ، كَمَا عَلَى الْمُدَّعِي دَلِيلٌ وَهُوَ الْبَيِّنَةُ. وَهَذَا ضَعِيفٌ. الرَّابِعُ: أَنَّ يَدَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِ مِلْكِ الْمُدَّعِي. وَهُوَ ضَعِيفٌ. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ كَيْفَ يُكَلِّفُ الدَّلِيلَ عَلَى النَّفْيِ، وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ وَالْجَوَابُ أَنَّ تَعَذُّرَهُ غَيْرُ مُسْلَمٍ، فَالْعَقْلِيَّاتُ، يُمْكِنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى نَفْيِهَا بِأَنَّ إِبْتِهَاثَهَا يُفْضِي إِلَى الْمَحَالِ، وَيُمْكِنُ إِبْتِهَاثُهَا بِالْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ فَهَذَا طَرِيقٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. ذَكَرْتُ طَرِيقَ أُخْرَى وَبَيَّانُ فَسَادِهَا. الْأَسْتِدْلَالُ بِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ إِلَهُ ثَانٍ لَكَانَ لِلَّهِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، تَحْكُمُ، مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَنْصِبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دَلِيلًا. الثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَ عَلَيْهِ دَلِيلًا وَنَحْنُ لَا تَنْتَبَهُ لَهُ.

307-304

أَمَّا الشَّرْعِيَّاتُ فَقَدْ يُصَادَفُ الدَّلِيلُ عَلَيْهَا مِنَ الْإِجْمَاعِ، أَوْ النَّصِّ، أَوْ مِنَ الْقِيَاسِ، فَإِذَا لَمْ نَجِدْ رَجْعًا إِلَى الْأَسْتِصْحَابِ لِلنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ. تَقْرِيرُ: أَنَّ انْتِفَاءَ دَلِيلِ السَّمْعِ تَارَةً يُعْلَمُ وَتَارَةً يُظَنُّ، وَبَيَّانُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحِلُّ لِلْبَاحِثِ أَنْ يَنْفِي الدَّلِيلَ السَّمْعِيَّ الْمُغَيَّرَ مَتَى عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ بَدَلَ غَايَةٍ وَسُعِيَ فِي الطَّلَبِ. خَاتِمَةُ لِهَذَا الْقُطْبِ: بَيَّانُ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ مِنْ أَصُولِ الْأَدِلَّةِ، وَلَيْسَ مِنْهَا وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: شَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ وَالِاسْتِحْسَانُ وَالِاسْتِصْلَاحُ.

308-307

309

الْأَصْلُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَصُولِ الْمُوهُومَةِ: شَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فِيمَا لَمْ يُصَرِّحْ شَرْعُنَا بِنَسْخِهِ. 1. مَسْأَلَةٌ: ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَبْعَثِهِ هَلْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِشَرْعِ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَمُنَاقَشَةُ أَدِلَّةِ الْقَائِلِينَ بِالْأَخْذِ بِشَرْعِ مَنْ قَبْلِنَا.

311-310

311-310

الْمُخْتَارُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ جَائِزَةٌ عَقْلًا، لَكِنَّ الْوَاقِعَ غَيْرُ مَعْلُومٍ بِطَرِيقِ قَاطِعٍ. لِلْمُخَالَفِ شُبُهَتَانِ: الْأُولَى: أَنَّ مُوسَى وَعِيسَى دَعَا إِلَى دِينِهِمَا كَافَّةَ الْمُكَلِّفِينَ، فَكَانَ هُوَ دَاخِلًا تَحْتَ الْعُمُومِ. وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا عَلَى التَّوَاتُرِ عَنْهُمَا عُمُومٌ صِيغَةً حَتَّى نَنْظُرَ فِي فَحْوَاهُ. وَإِنْ كَانَ عُمُومٌ فَلَعَلَّهُ اسْتَشْنِي عَنْهُ مَنْ يَنْسَخُ شَرِيعَتَيْهِمَا. الثَّانِي: أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ زَمَانُهُ زَمَانُ فَتْرَةٍ لِلشَّرَائِعِ. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي، وَيُحُجُّ، وَيَتَصَدَّقُ، وَيَذْبَحُ الْحَيَوَانَ وَيَجْتَنِبُ الْمَيْتَةَ، وَذَلِكَ لَا يُرْسِدُ إِلَيْهِ الْعَقْلُ. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَتَوَاتَرَ نَقْلُهُ. الثَّانِي: أَنَّهُ رُبَّمَا ذَبَحَ الْحَيَوَانَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا تَحْرِيمَ إِلَّا بِالسَّمْعِ، وَتَرَكَ الْمَيْتَةَ عِيَافَةً بِالطَّبْعِ، وَالْحُجَّ وَالصَّلَاةَ إِنْ صَحَّ فَلَعَلَّهُ فَعَلَهُ تَبَرُّكًا.

311-310

تَعَبُّدُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِ بَعْدَ الْبَعْثَةِ جَائِزٌ عَقْلًا، وَالرُّدُّ عَلَى زَعْمِ بَعْضِ الْقَدَرِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَعْثُهُ نَبِيٍّ إِلَّا بِشَرْعٍ مُسْتَأْنَفٍ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْوُقُوعُ السَّمْعِيُّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ شَرْعَنَا لَيْسَ بِنَاسِخٍ جَمِيعِ الشَّرَائِعِ بِالْكُلِّيَّةِ. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتَعَبَّدْ بِشَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ مَسَالِكَ: الْمَسْلَكُ الْأَوَّلُ: تَرْكِهُ الرُّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذٍ حِينَ ذَكَرَ لَهُ مَصَادِرَ حُكْمِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا شَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا. الْمَسْلَكُ الثَّانِي: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِهَا لِلزِّمَّةِ مُرَاجَعْتُهَا، وَلَكَانَ لَا

312-311

يَنْتَظِرُ الْوَحْيَ. الْمَسْلُكُ الثَّلَاثُ: أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ مُدْرَكًا لَكَانَ تَعْلُمُهَا وَنَقْلُهَا وَحِفْظُهَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ. الْمَسْلُكُ الرَّابِعُ: إِطْبَاقُ الْأُمَّةِ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ نَاسِخَةٌ، وَلَوْ تَعَبَّدَ بِشَرْعٍ غَيْرِهَا، لَكَانَ صَاحِبَ نَقْلِ لَا صَاحِبَ شَرْعٍ. وَهَذَا ضَعِيفٌ.

314-312

314

وَلِلْمُخَالِفِ التَّمَسُّكُ بِخَمْسِ آيَاتٍ، وَثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ:
الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ افْتَدِهِ﴾ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْهُدَى التَّوْحِيدَ. الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى تُعَارِضُهُ. ثُمَّ لَا حُجَّةَ فِيهَا. الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا فَاسِدٌ، إِذْ تُعَارِضُهُ الْآيَتَانِ السَّابِقَتَانِ. الْآيَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ تُعَارِضُهُ الْآيَاتُ السَّابِقَةُ، ثُمَّ الْمُرَادُ بِالنُّورِ وَالْهُدَى أَصْلُ التَّوْحِيدِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ أَرَادَ النَّبِيِّينَ فِي زَمَانِهِ، ثُمَّ هُوَ عَلَى صِيغَةِ الْخَبَرِ، ثُمَّ يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ: حُكْمُ النَّبِيِّينَ بِهَا بِأَمْرِ ابْتَدَأَهُمْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَحَيًّا إِلَيْهِمْ. الْآيَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ: وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مُكَذِّبًا بِهِ. أَوْ: مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ يَمُنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِهِ مِنْ أُمَّتِهِ، أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ: يَحْكُمُ بِمَنْلِهَا النَّبِيُّونَ، إِنْ كَانَ بِوَحْيٍ خَاصٍّ إِلَيْهِمْ.

315-314

315

ذَكَرَ الْأَحَادِيثَ:
أَوَّلُهَا: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي سِنٍّ كُسِرَتْ: «كِتَابُ اللَّهِ يَقْضِي الْقِصَاصَ» وَمَا فِيهِ حِكَايَةُ عَنِ التَّوْرَةِ. وَالْجَوَابُ: بَلْ فِيهِ ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ فَدَخَلَ السَّنُّ تَحْتَ عُمُومِهِ. الْحَدِيثُ الثَّانِي: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» وَقَرَأَ ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ وَهَذَا خِطَابٌ مَعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَالْجَوَابُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعْلِيلًا لِلِإِجَابِ، لَكِنْ أَوْجَبَ بِمَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ. الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ: مُرَاجَعَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّوْرَةَ فِي رَجْمِ الْيَهُودِيِّينَ. وَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ تَكْذِيبًا لَهُمْ فِي إِنْكَارِ الرَّجْمِ.

316-315

317

الْأَصْلُ الثَّانِي: مِنَ الْأَصُولِ الْمُؤَهِّمَةِ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ، وَذَكَرُ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي حُجِّيَّةِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ. بَيَانٌ أَنَّ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْعَلْطُ وَالسَّهْوُ، وَلَمْ تَثْبُتْ عِصْمَتُهُ، فَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ. انْتِفَاءُ الدَّلِيلِ عَلَى الْعِصْمَةِ، وَوُقُوعُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ، وَتَضَرُّعُهُمْ بِجَوَازِ مُخَالَفَتِهِمْ، فِيهِ ثَلَاثَةُ أَدْلَةٍ قَاطِعَةٍ عَلَى ذَلِكَ. وَلِلْمُخَالِفِ خَمْسُ شُبُهَةٍ:

الشُّبُهَةُ الْأُولَى: أَنَا إِذَا تُعْبِدُنَا بِاتِّبَاعِهِمْ لَزِمَ الْإِتِّبَاعُ، وَإِنْ لَمْ تَثْبُتِ الْعِصْمَةُ، وَفِي الْحَدِيثِ «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بَأَيُّهُمْ افْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»، وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْخِطَابَ مَعَ عَوَامِّ أَهْلِ عَصْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ تَخْيِيرٌ لَهُمْ فِي الْاِقْتِدَاءِ بِمَنْ شَاءُوا.

317

الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ دَعْوَى وَجُوبِ الْإِتِّبَاعِ إِنْ لَمْ تَصِحَّ لِجَمِيعِ الصَّحَابَةِ، فَتَصِحُّ لِلْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، لِحَدِيثِ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي»، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا تَحْرِيمُ الْاجْتِهَادِ عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ إِذَا اتَّفَقَ الْخُلَفَاءُ.

318

الشُّبُهَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِبْ اتِّبَاعُ الْخُلَفَاءِ فَيَجِبُ اتِّبَاعُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ لِحَدِيثِ: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ تُعَارِضُهُ الْأَخْبَارُ السَّابِقَةُ، وَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالَاتٌ. ثُمَّ يَجِبُ

- 318 الاقتداء بهما في تجويزهما لغيرهما مخالفتهما بموجب الاجتهاد. ثم لو اختلفا، فأيهما يتبع؟
 الشبهة الرابعة: أن عبد الرحمن بن عوف ولي عليا خلافة بشرط الاقتداء بالشيخين فأبى، وولى عثمان فقبل، ولم ينكر عليه، والجواب أنه لعله اعتقد جواز تقليد العالم للعالم، أو وجوب تقليد الشيخين.
 319-318 ولا حجة في مجرد مذهبه.
- 319 الشبهة الخامسة: أنه إذا قال الصحابي قولاً يخالف القياس، فلا محمل له إلا سماع خبر فيه، والجواب أن هذا إقرار بأن قوله ليس بحجة، وإنما الحجة الخبر، على أن هذا إثبات للخبر بالتوهم، وربما قال ما قاله عن دليل ضعيف ظنه دليلاً.
- 319 لو تعارض قياسان، وقول الصحابي مع أحدهما، يجوز للمجتهد إن غلب على ظنه الترجيح بقول الصحابي أن يرجح.
- 319 1. مسألة: العامي له أن يقلد الصحابة، وأما العالم فإنه إن جاز له تقليد العالم جاز له تقليدهم. هل يجوز تقليد المجتهد للصحابة وذكر الخلاف في جواز تقليدهم. وأن الصحيح أنه لا يقلد العالم صحابياً؛ كما لا يقلد عالماً آخر، والاحتجاج بالآيات الواردة في الثناء عليهم. والرد بأن هذا ثناء يوجب حُسن الاعتقاد في علمهم ودينهم، ولا يدل على تقليدهم: لا جوازاً، ولا وجوباً.
- 320-319 فصل: في تفرع الشافعي في القديم على تقليد الصحابة، ونصووصه، والمختار أن ترجيح أحد القياسين بقول الصحابي موضع الاجتهاد.
- 322-321 الأصل الثالث من الأصول الموهومة: الاستحسان:
- قال به أبو حنيفة. وقال الشافعي: من استحسن فقد شرع والاستحسان له ثلاثة معان: الأول: ما يستحسنه المجتهد بعقله. ولا شك في جواز ورود التعبد باتباعه عقلاً، بل لو ورد الشرع به لجوزناه. ولكن وقوع التعبد إنما يعرف من السمع.
- 323 المسلك الثاني: إجماع الأمة على أن العالم ليس له أن يحكم بهواه من غير نظر في الأدلة، والاستحسان من غير نظر في أدلة الشرع حكم بالهوى.
- 324-323 للمخالف شبه ثلاث:
- الشبهة الأولى: قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾. والجواب أن المقصود هو اتباع الأدلة، ثم إنه يلزم من ظاهر هذا اتباع استحسان العامي والطفل والمعتوه، لعموم اللفظ.
- 324 الشبهة الثانية: قوله صلى الله عليه وسلم: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن». والجواب أنه لا حجة فيه، من أوجه:
- 324 الأول: أنه خبر واحد لا تثبت به الأصول. الثاني: أن المراد به ما رآه جميع المسلمين. الثالث: أن الصحابة أجمعوا على استحسان منع الحكم بغير دليل ولا حجة.
- 325-324 الشبهة الثالثة: أن الأمة استحسنَت دخول الحمام من غير تقدير أجره وعوض للماء، ولا تقدير مدة. وكذلك شرب الماء من يد السقاء، فاستحسنوا ترك المضايقة فيه.
- 325 الجواب من وجهين:
- الأول: أنهم من أين عرفوا أن الأمة فعلت ذلك من غير حجة ودليل؟ الثاني: أنه ليس في شرب

الماء إلا الاكتفاء في معرفة الإباحة بالمعاطاة والقريضة، وترك الماكسة في العوض. وهذا مدلول عليه من الشرع. وكذلك داخل الحمام مستباح بالقريضة، ومثلف بشرط العوض، وللمحامي أن يطالبه بالمزيد إن شاء. وهذا منقاس.

325

التأويل الثاني للاستحسان: أن المراد به دليل ينقدح في نفس المجتهد، لا تساعده العبارة عنه، ولا يقدر على إبرازه وإظهاره. وهذا هوس، لأن ما لا يقدر على التعبير عنه لا يدري أنه وهم وخيال، أو تحقيق. ولا بد من ظهوره ليُعتبر بأدلة الشريعة. واستحسان أبي حنيفة حد من شهد أربعة عليه بالزنا، لكن عين كل واحد منهم زاوية من زوايا البيت والرد عليه.

326-325

التأويل الثالث للاستحسان: ذكره الكرخي وبعض أصحاب أبي حنيفة، قال: ليس هو عبارة عن قول غير دليل، بل هو دليل. وهو أجناس: منها: العدول بحكم المسألة عن نظائرها بدليل خاص من القرآن، ومنها: أن يعدل بها عن نظائرها بدليل السنة. وهذا بما لا ينكر، وإنما يرجع الاستنكار إلى اللفظ، وتسميته استحساناً.

326

327

الأصل الرابع من الأصول الموهومة: الاستصلاح.

المصلحة بالإضافة إلى شهادة الشرع ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما شهد الشرع لا اعتباراً فهي حجة، ويرجع حاصلها إلى القياس.

القسم الثاني: ما شهد الشرع لبطلانها.

328

القسم الثالث: ما لم يشهد له من الشرع بالبطلان ولا بالاعتبار نص معين. وهذا هو محل النظر.

المصلحة باعتبار قوتها في ذاتها تنقسم إلى ما هي في رتبة الضرورات، وإلى ما هي في رتبة الحاجات، وإلى ما يتعلق بالتحسينات والترينات.

تعريف المصلحة: أنها عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة. لكن المقصود هنا بالمصلحة

المحافظة على مقصود الشرع.

ومقاصد الشريعة خمسة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

حفظ هذه الأصول الخمسة واقع في رتبة الضرورات، فهي أقوى المراتب في المصالح. ذكر أمثلة على ذلك.

329

أمثلة لما يجري مجرى التكملة والتتمة لهذه المرتبة.

المرتبة الثانية: ما يقع في رتبة الحاجات من المصالح والمناسبات. ذكر أمثلة على ذلك.

أمثلة لما يجري مجرى التتمة لهذه المرتبة.

المرتبة الثالثة: ما يقع موقع التحسين، والتيسير، ورعاية الأحسن في العادات والمعاملات. ذكر أمثلة

330-329

على ذلك.

الواقع في المرتبتين الأخيرتين لا يجوز الحكم بمجرده إن لم يعتضد بشهادة أصل، لأنه يجري مجرى

وضع الشرع بالرأي. وإن اعتضد بأصل فذاك قياس. أما الواقع في رتبة الضرورات فلا بعد في أن يؤدي إليه

اجتهاد مجتهد، وإن لم يشهد له أصل معين. مسألة التترس بأسرى المسلمين مثال لمصلحة غير مأخوذة

بطريق القياس على أصل معين. وأنقدح اعتبارها على أنها ضرورية، قطعية، كلية؛ وليس في معناها طرح

واحد من سفينة مشرفة على الغرق لإنقاذ الباقين، ولا قطع اليد للأكلة حفظاً للروح، وكذا قطع المضطر

- 331-330 قِطْعَةً مِنْ فَحِذِهِ إِلَى أَنْ يَجِدَ الطَّعَامَ.
- 332-331 هَلْ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الضَّرْبُ فِي التَّهْمَةِ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ؟ وَهَلْ مِنَ الْمَصْلَحَةِ قَتْلُ الزَّانِدِ الْمُتَسَتِّرِ وَإِنْ أَظْهَرَ التَّوْبَةَ؟ وَهَلْ مِنَ الْمَصْلَحَةِ قَتْلُ السَّاعِي فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ سِيَّاسَةً؟
- 333-332 بَيَانُ أَنَّ اعْتِبَارَ الْمَصْلَحَةِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ السَّابِقَةِ مَحَلُّ اجْتِهَادٍ.
- 334 هَلْ مِنَ الْمَصْلَحَةِ تَوْظِيفُ الْخَرَاجِ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ سِيَّاسَةً؟ وَهَلْ ثَبَّتَ حَدُّ الصَّحَابَةِ لِلشَّارِبِ ثَمَانِينَ جُلْدَةً بِالْمَصْلَحَةِ؟ وَهَلْ مِنَ الْمَصْلَحَةِ فُسْخُ النِّكَاحِ لِرَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ وَنَحْوِهِ؟
- 336-335 ذِكْرُ مَسَائِلَ تَشْتَمِلُ عَلَى مَصَالِحَ جُزْئِيَّةٍ، وَبَيَانُ أَنَّهَا مَحَلُّ اجْتِهَادٍ.
- 336 الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْغَزَالِيِّ بِأَنَّهُ مَعَ مِثْلِهِ فِي أَكْثَرِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَى الْقَوْلِ بِالْمَصَالِحِ، أَوْرَدَ هَذَا الْأَصْلَ فِي جُمْلَةِ الْأُصُولِ الْمُؤَهِّمَةِ، وَأَجَابَ الْغَزَالِيُّ أَنَّ تَفْسِيرَ الْمَصْلَحَةِ بِالْمَحَافِظَةِ عَلَى مَقْصُودِ الشَّرْعِ، وَالَّذِي لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، يَجْعَلُهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ هَذِهِ الْأُصُولِ. فَلَا وَجْهَ لِلْخِلَافِ فِي اتِّبَاعِهَا، بَلْ يَجِبُ الْقَطْعُ بِكَوْنِهَا حُجَّةً. لَكِنَّهَا لَيْسَتْ أَصْلًا مُسْتَقِلًّا.
- 337 حَيْثُ ذَكَرَ الْخِلَافُ فِي اعْتِبَارِ الْمَصْلَحَةِ فَذَلِكَ عِنْدَ تَعَارُضِ مَصْلَحَتَيْنِ وَمَقْصُودَيْنِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَجِبُ تَرْجِيحُ الْأَقْوَى.
- 338 ذِكْرُ مُعَارَضَاتٍ لِتَرْجِيحَاتِ الْغَزَالِيِّ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ السَّابِقَةِ وَرَدُّهُ عَلَيْهَا.
- 339 الْقُطْبُ الثَّلَاثُ: فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِثْمَارِ الْأَحْكَامِ مِنْ مُثْمِرَاتِ الْأُصُولِ وَيَشْتَمِلُ عَلَى صَدْرِ وَمُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثَةِ فُنُونٍ.
- 340 صَدْرُ الْقُطْبِ الثَّلَاثِ وَبَيَانُ أَنَّ هَذَا الْقُطْبَ هُوَ عُمْدَةُ عِلْمِ الْأُصُولِ.
- 341 الصَّادِرُ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ ثَلَاثَةٌ: إِمَّا لَفْظٌ، وَإِمَّا فِعْلٌ، وَإِمَّا سُكُوتٌ وَتَقْرِيرٌ. وَاللَّفْظُ إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْحُكْمِ بِصِيغَتِهِ وَمَنْظُومِهِ، أَوْ بِفَحْوَاهُ وَمَفْهُومِهِ، أَوْ بِمَعْنَاهُ وَمَعْقُولِهِ. فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ فُنُونٍ: الْفَنُّ الْأَوَّلُ: فِي الْمَنْظُومِ وَكَيْفِيَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالصِّيغَةِ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ وَالْوَضْعُ. وَيَشْتَمِلُ هَذَا الْفَنُّ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: الْمُقَدِّمَةُ: تَشْتَمِلُ عَلَى سَبْعَةِ فُصُولٍ: الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي مَبْدَأِ اللُّغَاتِ وَهَلْ هِيَ اضْطِلَاحٌ أَمْ تَوْقِيفٌ؟ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي أَنَّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ أَوْ اضْطِلَاحِيَّةٌ. الْمُخْتَارُ: أَنَّ النَّظَرَ فِي هَذَا إِمَّا أَنْ يَقَعَ فِي الْجَوَازِ، أَوْ فِي الْوُقُوعِ. بَيَانُ كَيْفٍ يَشْتَمِلُ الْجَوَازُ الْعَقْلِيُّ الْمَذَاهِبِ فِي الْمَسْأَلَةِ. بَيَانُ أَنَّ الْوَاقِعَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ لَا مَطْمَعٌ فِي مَعْرِفَتِهِ يَقِينًا، وَأَنَّ الْخَوْصَ فِيهِ فُضُولٌ لَا أَصْلَ لَهُ. الْإِسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بِتَوْقِيفٍ، وَالرَّدُّ بِأَنَّهُ لَيْسَ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى الْوُقُوعِ أَيْضًا، إِذْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ أَرْبَعُ أَحْتِمَالَاتٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ رُبَّمَا أَلْهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْحَاجَةَ إِلَى الْوَضْعِ، فَوَضَعَ بِتَدْبِيرِهِ وَفِكَرِهِ، وَنُسِبَ ذَلِكَ إِلَى تَعْلِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّهُ الْهَادِي. الثَّانِي: أَنَّ الْأَسْمَاءَ رُبَّمَا كَانَتْ مَوْضُوعَةً بِاضْطِلَاحٍ مِنْ خَلْقِ خَلْقِهِ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَ آدَمَ. الثَّلَاثُ: أَنَّ «الْأَسْمَاءَ» صِيغَةٌ عُمُومٌ، رُبَّمَا دَخَلَهَا التَّخْصِصُ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ رُبَّمَا عَلَّمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ. أَوْ لَمْ يَعْلَمْ غَيْرَهُ، ثُمَّ اضْطَلَحَ بَعْدَهُ أَوْلَادُهُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَاتِ الْمُعْهُودَةِ.
- الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي أَنَّ الْأَسْمَاءَ اللَّغَوِيَّةَ هَلْ تَثْبُتُ قِيَاسًا؟ وَذِكْرُ مَقَالَةٍ مَنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ، وَبَيَانُ أَنَّ كُلَّ

345 مَا لَيْسَ عَلَى قِيَاسِ التَّصْرِيفِ الَّذِي عُرِفَ مِنَ الْعَرَبِ بِالتَّوْقِيفِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى اثْبَاتِهِ وَوَضْعِهِ بِالْقِيَاسِ .
 346 **الفصل الثالث:** فِي الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ: الْأَسْمَاءُ اللَّغَوِيَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى وَضْعِيَّةٍ وَعُرْفِيَّةٍ: وَالْإِسْمُ يُسَمَّى

عُرْفِيًّا بِاعْتِبَارَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُوَضَعَ الْإِسْمُ لِمَعْنَى عَامٍّ، ثُمَّ يُخَصِّصُهُ عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ. الثَّانِي: أَنْ يَصِيرَ الْإِسْمُ شَائِعًا فِي
 346 غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ أَوَّلًا، بَلْ فِيمَا هُوَ مَجَازٌ فِيهِ. وَمَا وَضَعَهُ الْمُحْتَرِفُونَ وَأَرْبَابُ الصَّنَاعَاتِ لِأَدَوَاتِهِمْ لَا يُسَمَّى عُرْفِيًّا.

347 **الفصل الرابع:** فِي الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ.

مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِجِ وَطَائِفَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ الْأَسْمَاءَ إِمَّا لُغَوِيَّةٌ، أَوْ دِينِيَّةٌ، أَوْ شَرْعِيَّةٌ.
 اسْتِدْلَالُ الْقَاضِي عَلَى إِفْسَادِ مَذْهَبِهِمْ بِمَسْلُكَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافِ يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ، وَالْقُرْآنُ
 346 نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ. الثَّانِي: أَنَّ الشَّارِعَ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لِلزِّمَّةِ تَعْرِيفُ الْأُمَّةِ بِالتَّوْقِيفِ نَقَلَ تِلْكَ الْأَسْمَاءَ.

اِحْتِجَاجُهُمْ بِحَدِيثٍ: «الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَدَى
 348 عَنْ الطَّرِيقِ» وَالرَّدُّ بِأَنَّ هَذَا مِنْ أَحْبَارِ الْأَحَادِ. وَاحْتِجَاجُهُمْ بِأَنَّ الشَّرْعَ وَضَعَ عِبَادَاتٍ لَمْ تَكُنْ مَعْهُدَةً،
 فَافْتَقَرَتْ إِلَى أَسْمَاءٍ. وَالرَّدُّ بَعْدَ التَّسْلِيمِ أَنَّهُ حَدَّثَ فِي الشَّرِيعَةِ عِبَادَةٌ لَمْ يَكُنْ لَهَا اسْمٌ فِي اللُّغَةِ.

جَوَابُ الْقَاضِي عَنِ الْأَلْفَافِ الَّتِي تَصَرَّفَ فِيهَا الشَّرْعُ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَنَحْوَهُمَا. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ عُرْفَ
 اللُّغَةِ تَصَرَّفَ فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: التَّخْصِصُ بِنَعْصِ الْمُسَمَّيَاتِ. وَالثَّانِي: إِطْلَاقُ الْإِسْمِ
 عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الشَّيْءُ وَيَتَّصِلُ بِهِ.

350 **الفصل الخامس:** فِي الْكَلَامِ الْمُفِيدِ وَانْقِسَامِهِ إِلَى نَصٍّ وَظَاهِرٍ وَمُجْمَلٍ.

الْأُمُورُ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِلَى مَا لَا يَدُلُّ. وَمَا يَدُلُّ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَدُلُّ بِذَاتِهِ، وَهُوَ الْأَدَلَّةُ
 الْعَقْلِيَّةُ، وَإِلَى مَا يَدُلُّ بِالْوَضْعِ. وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى صَوْتٍ، وَغَيْرِ صَوْتٍ. وَالصَّوْتُ يَنْقَسِمُ فِي دَلَالَتِهِ إِلَى مُفِيدٍ
 وَغَيْرِ مُفِيدٍ، وَالْمُفِيدُ مِنَ الْكَلَامِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ.

الْمُرْكَبُ مِنَ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ تَرْكِيبًا مُفِيدًا يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَسْتَقِلُّ بِالْإِفَادَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَإِلَى
 مَا لَا يَسْتَقِلُّ بِالْإِفَادَةِ أَصْلًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَإِلَى مَا يَسْتَقِلُّ بِالْإِفَادَةِ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهِهِ. وَالْأَوَّلُ يُسَمَّى «نَصًّا».
 وَالنَّصُّ ضَرْبَانِ: ضَرْبٌ هُوَ نَصٌّ بِلَفْظِهِ وَمَنْظُومِهِ؛ وَضَرْبٌ هُوَ نَصٌّ بِفَحْوَاهُ وَمَفْهُومِهِ، مِثَالُ الَّذِي لَا يَسْتَقِلُّ
 إِلَّا بِقَرِينَةٍ، مِثَالُ الَّذِي يَسْتَقِلُّ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ.

الْلَفْظُ الْمُفِيدُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَدْلُولِهِ: إِمَّا أَنْ لَا يَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ اِحْتِمَالٌ، فَيُسَمَّى نَصًّا؛ أَوْ يَتَعَاضُّ فِيهِ
 351 الْإِحْتِمَالَاتُ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، فَيُسَمَّى مُجْمَلًا وَمُبْهَمًا؛ أَوْ يَتَرَجَّحُ أَحَدُ اِحْتِمَالَاتِهِ عَلَى الْآخَرِ فَيُسَمَّى
 بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَرْجَحِ ظَاهِرًا، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الْبَعِيدِ مُؤَوَّلًا.

352 **الفصل السادس:** فِي طَرِيقِ فَهْمِ الْمُرَادِ مِنَ الْخِطَابِ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْجُمْلَةِ.

الْكَلَامُ إِمَّا أَنْ يَسْمَعَهُ نَبِيٌّ أَوْ مَلَكٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ يَسْمَعَهُ نَبِيٌّ أَوْ وَلِيٌّ مِنْ مَلِكٍ، أَوْ تَسْمَعَهُ الْأُمَّةُ
 مِنَ النَّبِيِّ.

تَقْرِيرُ الْغَزَالِيِّ لِمَذْهَبِهِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ.
 سَمَاعُ النَّبِيِّ مِنَ الْمَلِكِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ. سَمَاعُ الْأُمَّةِ مِنَ
 الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكُونُ طَرِيقُ فَهْمِ الْمُرَادِ مِنْهُ تَقَدُّمُ الْمَعْرِفَةِ بِالْوَضْعِ.

إِنْ كَانَ الْمُرَادُ نَصًّا لَا يَحْتَمِلُ كَفَى مَعْرِفَةُ اللَّغَةِ، وَإِنْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ فَلَا يُعْرَفُ الْمُرَادُ مِنْهُ حَقِيقَةً إِلَّا بِانْضِمَامِ قَرِينَةٍ إِلَى اللَّفْظِ. وَالْقَرِينَةُ إمَّا لَفْظٌ مَكْشُوفٌ، وَإِمَّا إِحَالَةٌ عَلَى دَلِيلِ الْعَقْلِ، وَإِمَّا قَرَائِنُ أَحْوَالٍ مِنْ إِشَارَاتٍ وَرُمُوزٍ وَسَوَابِقَ وَلَوَاحِقَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ، كُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ عِبَارَةٌ مَوْضُوعَةٌ فِي اللَّغَةِ فَتَتَعَيَّنُ فِيهِ الْقَرَائِنُ.

353-352

354

الفصل السابع: في الحقيقة والمجاز:

354

بيان أن اسم الحقيقة مشترك.

المجاز: ما استعملته العرب في غير موضوعه. وهو ثلاثة أنواع: الأول: ما استعير للشيء بسبب المشابهة. الثاني: الزيادة. الثالث: النقصان الذي لا يبطل التفهيم.

يعرف المجاز بإحدى علاماته أربع: الأولى: أن الحقيقة جارية على العموم في نظائرها. الثانية: أن يعرف بامتناع الاشتقاق عليه. الثالثة: أن تختلف صيغة الجمع على الاسم، فيعلم أنه مجاز في أحدهما. الرابعة: أن الحقيقي إذا كان له تعلق بالغير، فإذا استعمل فيما لا تعلق له به لم يكن له متعلق.

355

كل مجاز له حقيقة، وليس من ضرورة كل حقيقة أن يكون لها مجاز. ضربان من الأسماء لا يدخلهما المجاز: الأول: أسماء الأعلام. الثاني: الأسماء التي لا أعم منها ولا أبعد.

الصيغ والألفاظ المنطوق بها أربعة أقسام:

356

القسم الأول من الفن الأول: من مقاصد القطب الثالث: في المجمل والمبين.

اللفظ إما أن يتعين معناه بحيث لا يحتمل غيره، فيسمى مبيّنًا، ونصًا، وإما أن يتردد بين معنيين فصاعدًا من غير ترجيح فيسمى مجملًا؛ وإما أن يظهر في أحدهما ولا يظهر في الثاني فيسمى ظاهرًا. المجمل: هو اللفظ الصالح لأحد معنيين، الذي لا يتعين معناه، لا بوضع في اللغة، ولا بعرف الاستعمال. 1. مسألة: هل من المجمل إضافة الأحكام إلى الذوات ومثاله قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾.

بيان فساد قول من قال من القدرة: إنه مجمل وذكر قول من قال: هو من قبيل المحذوف.

357

2. مسألة: هل من المجمل قوله صلى الله عليه وسلم: «رُفِعَ الْخَطَا وَالنِّسْيَانُ».

358

3. مسألة: هل من المجمل قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهْرٍ».

بيان فساد قول المعتزلة: هو مجمل. ومذهب القاضي أنه مردد بين نفي الكمال، والصحة، والمختار أنه ظاهر في نفي الصحة، محتمل لنفي الكمال.

359

قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ» وقوله: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» يقتضي عرف الاستعمال نفي جدواه وفائدته.

دقيقة: القاضي إنما لزمه جعل اللفظ مجملًا بالإضافة إلى الصحة والكمال من حيث إنه نفي الأسماء الشرعية.

4. مسألة: إذا تردد اللفظ بين معنيين وبين معنى واحد، فهل هو مجمل أم يحتمل على المعنيين؟ بيان

360

فساد قول بعض الأصوليين: يترجح حملة على ما يفيد معنيين.

5. مَسْأَلَةٌ: اللَّفْظُ الْمُتَرَدَّدُ بَيْنَ الْحُكْمِ الْمُتَجَدِّدِ وَالْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ وَالْعَقْلِيِّ وَالْإِسْمِ اللَّغَوِيِّ هَلْ حَمَلُهُ عَلَى الْحُكْمِ الْمُتَجَدِّدِ أَوَّلَى؟

6. مَسْأَلَةٌ: إِذَا دَارَ الْإِسْمُ بَيْنَ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ وَمَعْنَاهُ الشَّرْعِيِّ كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فَهَلْ هُوَ مُجْمَلٌ؟ قَالَ الْقَاضِي: هُوَ مُجْمَلٌ. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُخْتَارُ أَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْإِثْبَاتِ وَالْأَمْرِ فَهُوَ لِلْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ، وَمَا وَرَدَ فِي النَّهْيِ فَهُوَ مُجْمَلٌ.

361

7. مَسْأَلَةٌ: إِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فَالْلَفْظُ لِلْحَقِيقَةِ، إِلَى أَنْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْمَجَازَ. وَلَا يَكُونُ مُجْمَلًا، لَيْسَ الْمَجَازُ كَالْحَقِيقَةِ لَكِنَّ الْمَجَازَ إِذَا صَارَ عُرفيًا كَانَ الْحُكْمُ لِلْعُرفِ.

خَاتِمَةٌ جَامِعَةٌ: فِي مَوَاضِعِ الْأَجْمَالِ وَأَسْبَابِهِ: الْأَجْمَالُ تَارَةٌ يَكُونُ فِي لَفْظٍ مُفْرَدٍ، وَتَارَةٌ يَكُونُ فِي لَفْظٍ مُرَكَّبٍ، وَتَارَةٌ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ، وَالتَّصْرِيفُ، وَحُرُوفِ النَّسَقِ، وَمَوَاضِعُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ. وَالْلَفْظُ الْمُفْرَدُ قَدْ يَصْلُحُ لِمَعَانٍ مُخْتَلَفَةٍ، وَقَدْ يَصْلُحُ لِمُتَضَادَّيْنِ، وَقَدْ يَصْلُحُ لِمُتَشَابِهَيْنِ بَوَجهِ مَا، وَقَدْ يَصْلُحُ لِمُتَمَاثِلَيْنِ، وَقَدْ يَكُونُ مَوْضُوعًا لَهُمَا مِنْ غَيْرِ تَقْدُّمٍ وَتَأَخُّرٍ. وَقَدْ يَكُونُ مُسْتَعَارًا لِأَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ.

362

أَمْثِلَةٌ: (1) الْإِشْتِرَاكُ مَعَ التَّرْكِيبِ. (2) الْإِشْتِرَاكُ بِحَسَبِ التَّصْرِيفِ. (3) الْإِشْتِرَاكُ بِحَسَبِ نَسَقِ الْكَلَامِ. (4) الْإِشْتِرَاكُ بِحَسَبِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ، وَحُرُوفِ النَّسَقِ.

363

الْقَوْلُ فِي الْبَيَانِ وَالْمُبَيِّنِ.

1. مَسْأَلَةٌ: فِي حَدِّ الْبَيَانِ وَذِكْرِ الْخِلَافِ فِيهِ: بَيَانُ الشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ بِعِبَارَاتٍ وَضِعَتْ بِالِاصْطِلَاحِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ وَالْإِشَارَةِ وَالرَّمْزِ. وَلَكِنْ صَارَ فِي عُرفِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَخْصُوصًا بِالِدَّلَالَةِ بِالْقَوْلِ؛ لَيْسَ شَرْطُ الْبَيَانِ أَنْ يَحْصُلَ التَّبَيُّنُ بِهِ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَلَا أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِمُشْكِلٍ.

كُلُّ مُفِيدٍ مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ، وَفِعْلِهِ، وَسُكُوتِهِ، وَاسْتِبْشَارِهِ، حَيْثُ يَكُونُ دَلِيلًا، وَتَنْبِيهِهِ بِفَحْوَى الْكَلَامِ عَلَى عِلَّةِ الْحُكْمِ، كُلُّ ذَلِكَ بَيَانٌ، لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ دَلِيلٌ. وَالْعُمُومُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ. وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ.

365-364

2. مَسْأَلَةٌ: فِي تَأْخِيرِ الْبَيَانِ: لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَجُوزُ تَكْلِيفُ الْمَحَالِ.

365

ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ. يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّأْخِيرِ مَسَالِكُ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَمَتِّعًا لَكَانَ لَا سِتِحَالَتِهِ فِي ذَاتِهِ، أَوْ لَا فِضَائَتِهِ إِلَى مُحَالٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُعْرِفُ بِضُرُورَةٍ أَوْ نَظَرٍ، وَإِذَا انْتَفَى الْمُسْلَكَانِ ثَبَتَ الْجَوَازُ. وَالْقَاضِي يَسْتَعْمِلُ هَذَا الدَّلِيلَ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ. وَفِيهِ نَظَرٌ.

366

الْمُسْلَكُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ لِلِامْتِنَالِ وَإِمْكَانِهِ، وَلَا أَجْلَهُ يُحْتَاجُ إِلَى الْقُدْرَةِ وَالْأَلَةِ، ثُمَّ جَازَ تَأْخِيرُ الْقُدْرَةِ وَخَلْقُ الْأَلَةِ، فَكَذَلِكَ الْبَيَانُ. هَذَا أَيْضًا ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَفِيهِ نَظَرٌ.

366

الْمُسْلَكُ الثَّالِثُ: الْإِسْتِدْلَالُ بِوُقُوعِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، وَذَكَرَ أَمْثِلَةً عَلَى ذَلِكَ.

الْمُسْلَكُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ النَّسَخِ بِالِاتِّفَاقِ، بَلْ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ الْمُعْتَرِلَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرَدَ لَفْظُ يَدُلُّ عَلَى تَكَرُّرِ الْأَفْعَالِ عَلَى الدَّوَامِ، ثُمَّ يُنْسَخُ، وَهَذَا أَيْضًا وَقَعَ. فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ دَالَّةٌ عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ.

367

لِلْمُخَالَفِ أَرْبَعُ شُبُهَةٍ: الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَالُوا: مُحَاطَبَةُ الْعَرَبِيِّ بِلَفْظٍ مُجْمَلٍ كَمُخَاطَبَتِهِ بِالْأَعْجَمِيَّةِ،

وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ تَعَسَّفٌ وَظُلْمٌ. الْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُخَاطَبَ جَمِيعَ أَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الزُّنَجِ وَالتُّرُكِ، بِالْقُرْآنِ، وَيُشْعِرُهُمْ أَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى أَوَامِرٍ يَعْرِفُهُمْ بِهَا الْمُرْجَمُ.

368-367

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمُ الْخِطَابُ يُرَادُ لِفَائِدَةٍ، وَمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ الْخِطَابُ بِمُجْمَلٍ يُفِيدُ فَائِدَةً مَا.

368

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ يُؤْهِمُ الْعُمُومَ، وَهُوَ خِلَافُ الْمُرَادِ، فَهُوَ تَجْهِيلٌ فِي الْحَالِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْعُمُومَ لَوْ كَانَ نَصًّا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ لَكَانَ كَمَا ذَكَرُوهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ «مُجْمَلٌ» عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ، مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْإِسْتِغْرَاقِ وَالْخُصُوصِ. وَهُوَ «ظَاهِرٌ» عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ، وَإِرَادَةُ الْخُصُوصِ بِهِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

369

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِنْ جَازَ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ إِلَى مُدَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، طَوِيلَةً كَانَتْ أَوْ قَصِيرَةً، فَهُوَ تَحَكُّمٌ؛ وَإِنْ جَازَ إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ، فَرُبَّمَا يُخْتَرَمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ الْبَيَانِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ لَا يُؤَخَّرُ الْبَيَانُ إِلَّا إِذَا جُوزَ لَهُ التَّأْخِيرُ أَوْ أُوجِبَ، وَعَيْنٌ لَهُ وَقْتُ الْبَيَانِ، وَعَرَفَ أَنَّهُ يَبْقَى إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ.

370-369

3. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَمْنَعُ التَّدْرِيجُ فِي الْبَيَانِ: ذَهَبَ بَعْضُ الْمُجَوِّزِينَ لِتَأْخِيرِ الْبَيَانِ فِي الْعُمُومِ إِلَى مَنَعِ التَّدْرِيجِ فِي الْبَيَانِ. وَهَذَا غَلَطٌ.

370

4. مَسْأَلَةٌ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُ الْبَيَانِ لِلْمُجْمَلِ وَالتَّخْصِصِ لِلْعُمُومِ كَطَرِيقِ الْمُجْمَلِ وَالْعُمُومِ وَخِلَافُ أَهْلِ الْعِرَاقِ فِي ذَلِكَ.

371

الْقِسْمُ الثَّانِي: مِنَ الْفَنِّ الْأَوَّلِ: فِي الظَّاهِرِ وَالْمَوْوَلِ وَتَعْرِيفِهِمَا.

النَّصُّ يُطْلَقُ فِي تَعَارُفِ الْعُلَمَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوجُهٍ: الْأَوَّلُ: سَمَّى الشَّافِعِيُّ الظَّاهِرَ نَصًّا، فَعَلَى هَذَا: حَدُّهُ حَدُّ الظَّاهِرِ: وَهُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ فَهُمْ مَعْنَى مِنْهُ، مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ. الثَّانِي: مَا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالٌ أَصْلًا. الثَّالِثُ: التَّعْبِيرُ بِالنَّصِّ عَمَّا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالٌ مَقْبُولٌ يُعْضِدُهُ دَلِيلٌ.

373-372

التَّأْوِيلُ عِبَارَةٌ عَنْ اِحْتِمَالٍ يُعْضِدُهُ دَلِيلٌ يَصِيرُ بِهِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، وَرُبَّ تَأْوِيلٍ لَا يَنْقَدِحُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ قَرِينَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَنْقَلِ الْقَرِينَةُ. وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ إِلَّا بِالنَّصِّ بِالْوَضْعِ الثَّانِي، وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالٌ قَرِيبٌ وَلَا بَعِيدٌ.

374

أَمَثَلَةٌ فِي صُورَةِ مَسَائِلَ فِيمَا يُرْتَضَى مِنَ التَّأْوِيلِ وَمَا لَا يُرْتَضَى.

1. مَسْأَلَةٌ: التَّأْوِيلُ وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا فَقَدْ تَجَمَّعَ قَرَأَتُنْ تَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ. مِثَالُهُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعِثْلَانَ، حِينَ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ: «أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ»، وَقَوْلُهُ لِفَيْرُوزِ الدِّيلَمِيِّ حِينَ أَسْلَمَ عَلَى أُخْتَيْنِ: «أَمْسِكْ إِحْدَاهُمَا وَفَارِقِ الْأُخْرَى» ظَاهِرَةٌ اسْتِدَامَةُ النِّكَاحِ، وَيَحْتَمِلُ ابْتِدَاءُهُ، وَيَدُلُّ عَلَى الظَّاهِرِ قَرَأَتُنْ:

374

أَوَّلُهَا: أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى أَفْهَامِ الصَّحَابَةِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِلَّا الْإِسْتِدَامَةُ فِي النِّكَاحِ. الثَّانِي: أَنَّهُ قَابِلٌ لَفْظِ الْإِمْسَاكِ بِلَفْظِ الْمَفَارِقَةِ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ لَذَكَرَ شَرَائِطَهُ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَا يُتَوَقَّعُ فِي أَطْرَادِ الْعَادَةِ انْسِلَاكُهُنَّ فِي رِبْقَةِ الرِّضَا عَلَى حَسَبِ مُرَادِهِ. الْخَامِسُ: أَنَّ ظَاهِرَ الْأَمْرِ الْإِجَابُ، فَكَيْفَ أُوجِبَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَجِبْ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكَحَ أَصْلًا. السَّادِسُ: أَنَّهُ رُبَّمَا أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكَحَهُنَّ بَعْدَ أَنْ قَضَى مِنْهُنَّ وَطْرًا.

375

2. مَسْأَلَةٌ: تَأْوِيلُ آخَرُ وَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ. وَرَدَّ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ بِأَنَّهَا رُبَّمَا وَقَعَتْ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ.

375

- 376 3. مَسْأَلَةٌ: هل كُلُّ تَأْوِيلٍ يَرْفَعُ النَّصَّ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ فَهُوَ بَاطِلٌ؟ وَمِثَالُهُ: تَأْوِيلُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِبْدَالِ فِي زَكَاةِ الشَّاةِ؛ فَهُوَ تَأْوِيلٌ بَاطِلٌ. وَالرَّدُّ بِأَنَّ هَذَا تَوْسِيعٌ لِلْوُجُوبِ لَا إِسْقَاطٌ لِلْوُجُوبِ.
- 377 الشَّافِعِيُّ يُنَكِّرُ هَذَا التَّأْوِيلَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ دَلِيلَ الْخُصْمِ أَنَّ الْمَقْصُودَ سَدُّ الْخَلَّةِ وَهُوَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ. الثَّانِي: أَنَّ التَّعْلِيلَ بِسَدِّ الْخَلَّةِ يَعُودُ عَلَى أَصْلِ النَّصِّ بِالْإِبْطَالِ، أَوْ عَلَى الظَّاهِرِ بِالرَّفْعِ. رَدُّ الْغَزَالِيِّ بِأَنَّ هَذَا فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ.
- 378 الْبَاعِثُ عَلَى تَعْيِينِ الشَّاةِ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الْأَيْسَرُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، وَالْأَسْهَلُ فِي الْعِبَادَاتِ. وَالثَّانِي: أَنَّ الشَّاةَ مَعْيَارٌ لِمَقْدَارِ الْوَاجِبِ.
4. مَسْأَلَةٌ: هَلْ آيَةُ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ نَصٌّ فِي التَّشْرِيكِ وَالِاسْتِيعَابِ بَيْنَهُمْ؟
5. مَسْأَلَةٌ: هَلْ آيَةُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ نَصٌّ فِي وَجُوبِ رِعَايَةِ عَدَدِ الْمَسَاكِينِ وَمَنْعِ الصَّرْفِ إِلَى مِسْكِينٍ وَاحِدٍ فِي سِتِّينَ يَوْمًا؟
- 379 6. مَسْأَلَةٌ: الْعُمُومُ يَنْقَسِمُ إِلَى قَوِيٍّ يَبْعُدُ عَنْ قَبُولِ التَّخْصِصِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ أَوْ كَالْقَاطِعِ؛ وَإِلَى ضَعِيفٍ يُقْنَعُ فِي تَخْصِصِهِ بِدَلِيلٍ ضَعِيفٍ؛ وَإِلَى مُتَوَسِّطٍ، وَمِثَالُ الْقَوِيِّ حَدِيثُ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ - الْحَدِيثُ» حَمَلَهُ الْخُصْمُ عَلَى الْأَمَةِ، وَهُوَ تَعَسُّفٌ.
- 380 دَلِيلُ ظُهُورِ قَصْدِ التَّعْمِيمِ بِهَذَا اللَّفْظِ أُمُورٌ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ صَدَرَ الْكَلَامُ بِـ «أَيٍّ» وَهِيَ مِنْ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ. الثَّانِي: أَنَّهُ أَكَّدَهُ بِمَا. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ قَالَ: «فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ» رَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى الشَّرْطِ فِي مَعْرِضِ الْجَزَاءِ.
7. مَسْأَلَةٌ: الْخِلَافُ فِي تَخْصِصِ حَدِيثِ «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ عَتَقَ عَلَيْهِ».
- 381 8. مَسْأَلَةٌ: مِثَالُ الْعُمُومِ الضَّعِيفِ حَدِيثُ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بَنَصْحٍ أَوْ دَالِيَةٍ نِصْفُ الْعُشْرِ» فَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْقَائِلِينَ بِالْعُمُومِ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعُشْرِ وَنِصْفِ الْعُشْرِ، لَا بَيَانُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ، حَتَّى يُتَعَلَّقَ بِعُمُومِهِ. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.
9. مَسْأَلَةٌ: الْكَلَامُ فِي تَخْصِصِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾.
- 382 10. مَسْأَلَةٌ: الْكَلَامُ فِي تَخْصِصِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ﴾.
- 383 إِخْرَاجُ النَّادِرِ قَرِيبٌ، وَالْقَصْرُ عَلَى النَّادِرِ مُتَمَتِّعٌ. وَبَيْنَهُمَا دَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ.
- النَّقِصَمُ الثَّلَاثُ: فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.
- النَّظَرُ الْأَوَّلُ: فِي حَدِّ الْأَمْرِ وَحَقِيقَتِهِ.
- الْأَمْرُ أَحَدُ أَقْسَامِ الْكَلَامِ. وَحَدُّهُ: أَنَّهُ «الْقَوْلُ الْمُقْتَضِي طَاعَةَ الْمَأْمُورِ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ». حَدُّ النَّهْيِ: أَنَّهُ «الْقَوْلُ الْمُقْتَضِي تَرْكَ الْفِعْلِ». حَدُّ آخَرٍ لِلْأَمْرِ يَشْتَمِلُ عَلَى اخْتِرَازٍ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.
- 384 هَلِ الْمُرَادُ بِالْقَوْلِ الْقَوْلُ بِاللِّسَانِ، أَوْ كَلَامُ النَّفْسِ؟ النَّاسُ فِيهِ فَرِيقَانِ: الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ: هُمْ الْمُثْبِتُونَ لِكَلَامِ النَّفْسِ. وَهَؤُلَاءِ يُرِيدُونَ مَا يَقُومُ بِالنَّفْسِ مِنْ اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ، وَيَكُونُ النُّطْقُ دَلِيلًا عَلَيْهِ.
- الْفَرِيقُ الثَّانِي: هُمْ الْمُنْكَرُونَ لِكَلَامِ النَّفْسِ. وَهَؤُلَاءِ تَحَزَّبُوا عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ:
- الْحِزْبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْأَمْرِ إِلَّا حَرْفٌ وَصَوْتُ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْبَلْخِيُّ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ «افْعَلْ» أَمْرٌ لِذَاتِهِ وَجَنْسِهِ. وَقَدْ أورد عليه التهديد والإباحة. وَالْحِزْبُ الثَّانِي: وَفِيهِمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ،

أَنْ قَوْلَهُ: «أَفْعَلُ» أَمْرٌ لَصِيغَتِهِ، وَتَجَرَّدَ عَنْ الْقَرَائِنِ الصَّارِفَةِ لَهُ عَنْ جِهَةِ الْأَمْرِ. وَهَذَا يُعَارِضُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لِيُغَيِّرُ الْأَمْرَ إِلَّا إِذَا صَرَفْتَهُ قَرِينَةً إِلَى مَعْنَى الْأَمْرِ. وَالْحِزْبُ الثَّالِثُ: مَنْ مُحَقِّقِي الْمُعْتَرِزَةِ: أَنَّهُ يَصِيرُ أَمْرًا بِثَلَاثِ إِرَادَاتٍ: إِرَادَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَإِرَادَةِ إِحْدَاثِ الصَّيْغَةِ، وَإِرَادَةِ الدَّلَالَةِ بِالصَّيْغَةِ عَلَى الْأَمْرِ، دُونَ غَيْرِهِ. وَقِيلَ: تَكْفِي إِرَادَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

385

هَذَا فَاسِدٌ مِنْ أَوْجِهِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾ وَنَحْوَهُ أَمْرًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ لِنَفْسِهِ: أَفْعَلُ، مَعَ إِرَادَةِ الْفِعْلِ مِنْ نَفْسِهِ، أَمْرًا لِنَفْسِهِ. وَهُوَ مُحَالٌ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى قِيَامِ مَعْنَى بِالنَّفْسِ سِوَى إِرَادَةِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

387

النَّظَرُ الثَّانِي: فِي الصَّيْغَةِ.

حَكَى بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ خِلَافًا فِي أَنَّ الْأَمْرَ هَلْ لَهُ صَيْغَةٌ. وَهَذِهِ التَّرْجَمَةُ خَطَأٌ! وَقَدْ يُطْلَقُ الْأَمْرُ عَلَى أَوْجِهِ: مِنْهَا الْوُجُوبُ، وَالنَّدْبُ، وَالْإِرْشَادُ، وَالْإِبَاحَةُ، وَالتَّأْدِيبُ، وَالْإِمْتِنَانُ، وَالْإِكْرَامُ، وَالتَّهْدِيدُ، وَالتَّسْخِيرُ، وَالتَّعْجِيزُ، وَالْإِهَانَةُ، وَالتَّسْوِيَةُ، وَالْإِنْدَارُ، وَالِدُّعَاءُ، وَالتَّمْنَى، وَلِكَمَالِ الْقُدْرَةِ.

388

صَيْغَةُ النَّهْيِ قَدْ تَكُونُ لِلتَّحْرِيمِ، وَلِلْكَرَاهِيَةِ، وَلِلتَّحْقِيرِ، وَلِإِبْيَانِ الْعَاقِبَةِ، وَلِلدُّعَاءِ، وَلِلْيَأْسِ، وَلِلْإِرْشَادِ، وَذِكْرُ الْخِلَافِ فِي الْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ مِنْ جُمْلَةٍ ذَلِكَ مَا هُوَ؟ وَالتَّجَوُّزُ بِهِ مَا هُوَ؟ سَبِيلُ كَشْفِ الْغِطَاءِ أَنْ نَرْتَّبَ النَّظَرَ عَلَى مَقَامَيْنِ:

388

الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: فِي دَلَالَتِهِ عَلَى اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ: قَدْ أَبْعَدَ مَنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «أَفْعَلُ» مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ، وَالتَّهْدِيدِ، وَبَيْنَ الْإِقْتِضَاءِ. وَبَطْلَانُ قَوْلِ مَنْ يَحْمِلُهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، لِأَنَّهَا أَقَلُّ الدَّرَجَاتِ، مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِلتَّهْدِيدِ وَالْمَنْعِ. الثَّانِي: أَنَّ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْإِسْتِصْحَابِ، لَا مِنْ قَبِيلِ الْبَحْثِ عَنْ الْوَضْعِ. الْمَقَامُ الثَّانِي: فِي تَرْجِيحِ بَعْضِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوجَدَ. الْمُخْتَارُ أَنَّهُ مُتَوَقَّفٌ فِيهِ. وَالدَّلِيلُ أَنَّ كَوْنَهُ مَوْضُوعًا لِوَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُعْرَفَ عَنْ عَقْلِ، أَوْ نَقْلِ. وَلَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِي اللُّغَاتِ. وَالنَّقْلُ إِمَّا مُتَوَاتِرٌ أَوْ أَحَادٌ، وَلَا حُجَّةَ فِي الْأَحَادِ. وَذِكْرُ وَجْهِ تَصْحِيحِ النَّقْلِ وَأَنَّ دَعْوَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ، فَوَجَبَ التَّوَقُّفُ فِيهِ.

391

ذِكْرُ شَبِّهِ الْمُخَالِفِينَ فِي صُورَةِ أَسْئَلَةٍ:

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي إِخْرَاجِ الْإِبَاحَةِ وَالتَّهْدِيدِ مِنْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا نَقْلٌ. وَالْجَوَابُ أَنَّ مَا يُعْرَفُ بِاسْتِقْرَاءِ اللُّغَةِ، وَتَصَفُّحِ وَجْهِهِ الْإِسْتِعْمَالِ، أَقْوَى بِمَا يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ الصَّرِيحِ.

391

السُّؤَالُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي الْوَقْفِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ التَّوَقُّفَ لَيْسَ مَذْهَبًا. السُّؤَالُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي قَوْلِكُمْ إِنَّ هَذِهِ الصَّيْغَةُ مُشْتَرَكَةٌ. وَالْجَوَابُ أَنَّا لَسْنَا نَقُولُ إِنَّهُ مُشْتَرَكٌ.

392-391

ذِكْرُ مَنْ صَارَ إِلَى أَنَّهُ لِلنَّدْبِ وَمَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنْ شَبِّهِ:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَنْزِيلِهِ عَلَى أَقَلِّ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْوُجُوبُ وَالنَّدْبُ، وَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ. بَيَانُ فَسَادِ ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا اسْتِدْلَالٌ، وَالْإِسْتِدْلَالُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي اللُّغَاتِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ تَنْزِيلُ الْأَلْفَافِ عَلَى الْأَقْلِ الْمُسْتَقْتَنِينَ لَوَجَبَ تَنْزِيلُهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَالثَّالِثُ: أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ أَنْ لَوْ كَانَ الْوَاجِبُ نَدْبًا وَزِيَادَةً. وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

392

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّمَسُّكُ بِحَدِيثٍ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَانْتَهُوا» والجواب أن هذا اعتراف بأنه من جهة اللغة والوضع ليس للندب، واستدلال بالشرع، ولا يثبت مثل ذلك بخبر الواحد، ولا دلالة له. جميع ما ذكر في إبطال مذهب الندب جارٍ في إبطال مذهب الوجوب وزيادة.

393

394

شُبْهَةُ الصَّائِرِينَ إِلَى أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَأْمُورَ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ جَمِيعًا يَفْهَمُ وَجُوبَ الْمَأْمُورِ بِهِ. والجواب أن هذا كله نفس الدعوى وحكاية المذهب، وليس شيء من ذلك مسلمًا.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْإِيجَابَ مِنَ الْمَهْمَاتِ فِي الْمَحَاوِرَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُمْ: «افْعَلْ» عبارة عنه فلا يبقى له اسم. والجواب أن هذا يُقَابَلُهُ أَنَّ النَّدْبَ أَمْرٌ مُهِمٌّ؛ فَلْيَكُنْ «افْعَلْ» عبارة عنه.

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ» إِمَّا أَنْ يُفِيدَ الْمَنْعَ، أَوْ التَّخْيِيرَ، أَوْ الدَّعَاءَ، فَإِذَا بَطَلَ التَّخْيِيرُ وَالْمَنْعُ تَعَيَّنَ الدَّعَاءُ وَالْإِيجَابُ. والجواب أنه يبقى قسم رابع، وهو أن لا يفيد واحدًا من الأقسام إلا بقرينة، والمختار أن قوله: «لَا تَفْعَلْ» مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّحْرِيمِ.

395

الشُّبْهَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِلْمُخَالَفِينَ:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ مِنْ جِهَةِ الْكِتَابِ. والجواب أن كل ما يتمسك به من الآيات من هذا الجنس فهي صيغ أمر يقع النزاع في أنه للندب أم لا. إلا أن دلت قرينة.

396-395

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» والجواب أنه لا سبيل إلى دعوى أن هذا نص. وإن ادَّعَيْتُمُ الْعُمُومَ فَقَدْ لَا نَقُولُ بِالْعُمُومِ. ثُمَّ هَذَا نَهْيٌ عَنِ الْمُخَالَفَةِ.

396

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: تَمَسُّكُهُمْ مِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ بِأَخْبَارِ أَحَادٍ لَوْ كَانَتْ صَرِيحَةً صَحِيحَةً لَمْ يَثْبُتْ بِهَا مِثْلُ هَذَا الْأَصْلِ. وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا صَرِيحًا.

397-396

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: مِنْ جِهَةِ الْأَجْمَاعِ: زَعَمُوا أَنَّ الْأُمَّةَ لَمْ تَزَلْ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ تَرْجِعُ فِي إِيجَابِ الْعِبَادَاتِ وَتَحْرِيمِ الْمُحْظُورَاتِ إِلَى الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي. والجواب أن هذا وضع وتقول على الأمة. وإنما فهم المحصلون ذلك من القرائن والأدلة؛ وذكر أمثلة على تلك القرائن.

399-398

1. مَسْأَلَةٌ: آراء العلماء في موجب صيغة «افْعَلْ» بعد الحظر. المختار: أنه يُنْظَرُ هَلْ كَانَ الْحَظَرُ السَّابِقُ لِعِلَّةٍ أَوْ لَا.

399

النَّظَرُ الثَّالِثُ: فِي مُوجِبِ الْأَمْرِ وَمُقْتَضَاهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْفَوْرِ وَالتَّرَاحِي وَالتَّكْرَارِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ هَذَا النَّظَرُ بِصِيغَةٍ مَخْصُوصَةٍ.

400

1. مَسْأَلَةٌ: بَيَانُ دَلَالَةِ الْأَمْرِ عَلَى التَّكْرَارِ وَاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي تَرَدُّدِ صِيغَتِهِ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ وَبَيْنَ الْفَوْرِ وَالتَّرَاحِي.

400

قِيَاسُ مَذْهَبِ الْوَاقِفِيَّةِ التَّوَقُّفُ فِيهِ، لِتَرَدُّدِ اللَّفْظِ كَتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ. تَبَرُّأُ الذِّمَّةُ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، لِأَنَّ وَجُوبَهَا مَعْلُومٌ، وَالزِّيَادَةُ لَا دَلِيلَ عَلَى وَجُوبِهَا. وَيَعْتَصِدُ هَذَا بِالْيَمِينِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا صُومَنَ، لَبَرَّ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ.

401

لَوْ فَسَّرَهُ بِالتَّكْرَارِ بِصَوْمِ الْعُمْرِ هَلْ يَكُونُ فَسْرُهُ مُحْتَمَلٌ أَوْ ذَلِكَ إِنْ حَاقَ زِيَادَةٌ فِيهِ نَظَرٌ.
الصَّوْمُ مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى لَا يَتَعَرَّضُ لِعَدَدٍ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: طَلَّقْتُ زَوْجَتِي، وَلَهُ أَرْبَعُ نِسَوَةٍ، وَقَالَ:
أَرَدْتُ زَيْنَبَ بِنْتِي.

402

شُبْهَةُ الْمُخَالَفِينَ ثَلَاثَةٌ:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: قَوْلُهُ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ، يَعْمُ قَتْلُ كُلِّ مُشْرِكٍ، فَقَوْلُهُ: صُمْ وَصَلْ، يَنْبَغِي أَنْ
يَعْمَ كُلَّ زَمَانٍ. وَالْجَوَابُ: إِنْ سَلَّمْنَا صِيغَةَ الْعُمُومِ فَلَيْسَ هَذَا نَظِيرًا لَهُ.

402

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ قَوْلُهُ: صُمْ، كَقَوْلِهِ: لَا تَصُمْ وَمُوجِبُ النَّهْيِ تَرْكُ الصَّوْمِ أَبَدًا، فَلْيَكُنْ
مُوجِبُ الْأَمْرِ فِعْلُ الصَّوْمِ أَبَدًا. وَالْجَوَابُ أَنَّ قِيَاسَهُمُ الْأَمْرَ عَلَى النَّهْيِ بَاطِلٌ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

402

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْقِيَاسَ بَاطِلٌ فِي اللُّغَاتِ. الثَّانِي: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ فِي النَّهْيِ لُزُومَ الْإِنْتِهَاءِ مُطْلَقًا بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ.
الثَّالِثُ: التَّفْرِيقُ، إِذِ الْأَمْرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ يَنْبَغِي أَنْ يُوْجَدَ مُطْلَقًا، وَالنَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا
يُوْجَدَ مُطْلَقًا. الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَوْ حُمِلَ الْأَمْرُ عَلَى التَّكْرَارِ لَتَعَطَّلَتِ الْأَشْغَالُ كُلُّهَا، وَحُمِلَ النَّهْيُ عَلَى التَّكْرَارِ
لَا يُفْضِي إِلَيْهِ. وَهَذَا فَاسِدٌ. الْخَامِسُ: أَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي قُبْحَ الْمُنْهَى عَنْهُ، وَيَجِبُ الْكَفُّ عَنِ الْقَبِيحِ كُلِّهِ،
وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْحُسْنَ، وَلَا يَجِبُ الْإِتْيَانُ بِالْحُسْنِ كُلِّهِ. وَهَذَا أَيْضًا فَاسِدٌ.

404-403

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ أَوَامِرَ الشَّرْعِ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ حُمِلَتْ عَلَى التَّكْرَارِ. فَتَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
مَوْضُوعٌ لَهُ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ حُمِلَ فِي الْحَجِّ عَلَى الْإِتِّحَادِ فَلْيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ.

404

2. مَسْأَلَةٌ: ذِكْرُ اخْتِلَافِ الصَّائِرِينَ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلتَّكْرَارِ فِي الْأَمْرِ الْمُضَافِ إِلَى الشَّرْطِ. وَالْمُخْتَارُ
أَنَّهُ لَا أَثَرُ لِلشَّرْطِ.

لِلْمُخَالَفِ شُبْهَتَانِ:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْحُكْمَ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْعِلَّةِ، وَالشَّرْطُ كَالْعِلَّةِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْعِلَّةَ إِنْ كَانَتْ عَقْلِيَّةً
فَهِیَ مُوجِبَةٌ لِذَاتِهَا، وَلَا يُعْقَلُ وُجُودُ ذَاتِهَا دُونَ الْمَعْلُولِ، وَإِنْ كَانَتْ شَرْعِيَّةً فَلَسْنَا نُسَلِّمُ تَكَرُّرَ الْحُكْمِ بِمُجَرَّدِ
إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْعِلَّةِ، مَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِ قَرِينَةُ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْعِلَّةِ.

405-404

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ أَوَامِرَ الشَّرْعِ إِنَّمَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْأَسْبَابِ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ بِمُوجِبِ اللُّغَةِ،
وَمُجَرَّدِ الْإِضَافَةِ، بَلْ بِدَلِيلٍ شَرْعِيِّ فِي كُلِّ شَرْطٍ.

405

3. مَسْأَلَةٌ: هَلْ مُطْلَقُ الْأَمْرِ يَقْتَضِي الْفَوْرَ؟ وَالْمَذَاهِبُ فِي ذَلِكَ. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي إِلَّا الْإِمْتِنَالَ،
وَيَسْتَوِي فِيهِ الْبَدَارُ وَالتَّأخِيرُ.

406-405

الْكَلَامُ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِ الْوَقْفِ. لَا مَعْنَى لِلتَّوَقُّفِ فِي الْمَوْخِرِ، وَمُدَّعِي الْفَوْرِ مُتَحَكِّمٌ، وَلِلْمُخَالَفِ
شُبْهَتَانِ:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ، وَفِي تَجْوِيزِ التَّأخِيرِ مَا يُنَافِي الْوُجُوبَ. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ
وَالْمَوْسَعَجَ جَائِزٌ. ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ.

406

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْفِعْلِ، وَاعْتِقَادَ الْوُجُوبِ، وَالْعَزْمَ عَلَى الْإِمْتِنَالِ، ثُمَّ وَجُوبُ
الْإِعْتِقَادِ وَالْعَزْمَ عَلَى الْفَوْرِ، فَلْيَكُنْ كَذَلِكَ الْفِعْلُ. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْقِيَاسَ بَاطِلٌ فِي اللُّغَاتِ.

406

4. مَسْأَلَةٌ: مَذْهَبُ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ وَجُوبَ الْقَضَاءِ لَا يَقْتَرِفُ إِلَى أَمْرِ مُجَدَّدٍ. وَمَذْهَبُ الْمُحْصِلِينَ أَنَّ

- 407 الأمر بعبادة في وقت لا يقتضي القضاء، ويجب القضاء في الشرع إما بنص، أو بقياس.
5. مسألة: الخلاف في أن الأمر يقتضي وقوع الأجزاء بالمأمور به إذا أمثل.
- الصواب التفصيل: فإذا ثبت أن القضاء يجب بأمر متجدد وأنه مثل الواجب الأول، فالأمر بالشئ لا يمنع إيجاب مثله بعد الامتثال. ولكن ذلك المثل إنما يسمى قضاء إذا كان فيه تدارك لفائت من أصل العبادة أو وصفها. فالأمر يدل على أجزاء المأمور إذا أدى بكمال وصفه وشرطه من غير خلل. وإن تطرق إليه خلل، فلا يدل الأمر على إجزائه، بمعنى منع إيجاب القضاء.
- 408 6. مسألة: هل الأمر بالأمر بالشئ أمر بالشئ؟ والجواب: الأمر بالأمر بالشئ ليس أمراً بالشئ ما لم يدل عليه دليل.
- 409 7. مسألة: فرض الكفاية: هل الأمر لجماعة يقتضي الوجوب العيني؟
- ظاهر الخطاب مع جماعة بالأمر يقتضي وجوبه على كل واحد، إلا أن يدل دليل على سقوط الفرض عن الجميع بفعل واحد، أو يرد الخطاب بلفظ لا يعم الجميع. والصحيح في فرض الكفاية أنه فرض على الجميع يسقط بفعل البعض.
- 410-409 8. مسألة: ذهبت المعتزلة إلى أن المأمور لا يعلم كونه مأموراً قبل التمكن من الامتثال. وذهب القاضي وجماهير أهل الحق إلى أنه يعلم ذلك.
- 410 كشف الغطاء عن المسألة أنه إنما يعلم المأمور كونه مأموراً مهما كان مأموراً، لأن العلم يتبع المعلوم، وإنما يكون مأموراً إذا توجه الأمر عليه.
- المعتزلة على أن الأمر المقيّد بالشرط أمر حاصل ناجز في الحال، لكن يشترط أن يكون تحقق الشرط مجهولاً عند الأمر والمأمور، أما إذا كان معلوماً فلا. والتسليم بأن جهل المأمور شرط، أما جهل الأمر فليس بشرط.
- المعتزلة: إذا شهد العبد هلال رمضان، توجه عليه الأمر بحكم ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ لكن ذلك بناء على ظن البقاء ودوام القدرة، فإذا مات في منتصف الشهر تبيناً أنه كان مأموراً بالنصف الأول، ولم يكن مأموراً بالنصف الثاني، والدليل على بطلان مذهبهم مسالك:
- 411 المسلك الأول: أن الأمة مجمعة أن الصبي حين يبلغ، يجب عليه أن يعلم ويعتقد كونه مأموراً بشرائع الإسلام.
- المسلك الثاني: أن الأمة مجمعة على أن من عزم على ترك ما ليس منهياً عنه فليس بمقترب إلى الله تعالى، ومن عزم على ترك المنهيات، والإتيان بالمأمورات، كان مقترباً إلى الله تعالى.
- المسلك الثالث: إجماع الأمة على أن صلاة الفرض لا تصح إلا بنية الفرضية، ولا يعقل نية الفرضية إلا بعد معرفة الفرضية.
- 412-411 المسلك الرابع: إجماع الأمة على لزوم الشروع في صوم رمضان.
- 413-412 المسلك الخامس: أن الإجماع منعقد على أن من حبس المصلي في أول الوقت وقيدته، ومنعه من الصلاة، متعدي عاص. وهذا فيه نظر.
- 413

شُبّه المعتزلة:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إثبات الأمر بشرط يؤدي إلى أن يكون وجود الشيء مشروطاً بما يوجد بعده، والشرط ينبغي أن يقارن أو يتقدم. والجواب: أن هذا ليس شرطاً لوجود ذات الأمر وقيامه بذات الأمر، بل الأمر موجود قائم بذات الأمر، وجد الشرط أو لم يوجد. وإنما هو شرط لكون الأمر لازماً واجب التنفيذ. هل اختلاف قول الشافعي في أن من جامع في نهار رمضان، ثم مات أو جن قبل الغروب، يلزمه الكفارة أم لا يلتفت إلى هذا الأصل؟

لَوْ عَلِمَتْ الْمَرْأَةُ بِالْعَادَةِ أَنَّهَا تَحِيضُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، أَوْ بِقَوْلِ نَبِيِّ صَادِقٍ، حَيْضًا أَوْ جُنُونًا أَوْ مَوْتًا، فَهَلْ يَلْزَمُهَا الصَّوْمُ حَتَّى تَصُومَ بَعْضَ الْيَوْمِ؟

لَوْ قَالَ إِنْسَانٌ: إِنْ صَلَّيْتُ، أَوْ شَرَعْتُ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ الصَّوْمِ، فَرَوْجَتِي طَالِقٌ، ثُمَّ شَرَعَ، ثُمَّ أَفْسَدَ أَوْ مَاتَ أَوْ جُنَّ قَبْلَ الْإِتِمَامِ، فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ، فَهَلْ يَلْتَفَتُ هَذَا إِلَى هَذَا الْأَصْلِ؟

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ الْأَمْرُ طَلَبٌ، فَلَا يَقُومُ بِذَاتِ مَنْ يَعْلَمُ امْتِنَاعَ وَجُودِ الْمَأْمُورِ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، مَعَ إِنكَارِهِمْ كَلَامَ النَّفْسِ.

الْقَوْلُ فِي صِيغَةِ النَّهْيِ: مَا ذَكَرَ مِنْ مَسَائِلِ الْأَوَامِرِ تَتَضَحُّ بِهِ أَحْكَامُ النَّوَاهِي، إِذْ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْأَمْرِ وَرَازٍ مِنَ النَّهْيِ عَلَى الْعَكْسِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّكَرُّارِ.

1. مَسْأَلَةٌ: ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي أَنَّ النَّهْيَ هَلْ يَقْتَضِي فُسَادَ الْمُنْهَى عَنْهُ؟ وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْمُخْتَارَ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْفُسَادَ.

الشُّبْهَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِمَنْ قَالَ بِاقْتِضَائِهِ الْفُسَادَ:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنْ الْمُنْهَى عَنْهُ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ وَمَعْصِيَةٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَشْرُوعًا. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنْ أَرَدْتُمْ بِالشَّرْعِ كَوْنَهُ مَأْمُورًا بِهِ، أَوْ مَبَاحًا، أَوْ مَنُذُوبًا، فَذَلِكَ مُحَالٌ، وَلَسْنَا نَقُولُ بِهِ؛ وَإِنْ عَنِيتُمْ بِهِ كَوْنَهُ مَنْصُوبًا عَلَامَةً لِلْمَلِكِ أَوْ الْحِلِّ، أَوْ لِحُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَفِيهِ وَقَعَ النَّزَاعُ.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ النَّهْيُ لَا يَرُدُّ مِنَ الشَّارِعِ فِي الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ إِلَّا لِبَيَانِ خُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ مُلْكًا وَمَشْرُوعًا. وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ فِي هَذَا وَقَعَ النَّزَاعُ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟

الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ، وَمَنْ أَدْخَلَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». وَالْجَوَابُ مَعْنَى قَوْلِهِ «رَدٌّ» أَيُّ هُوَ غَيْرُ مَقْبُولٍ طَاعَةً وَقُرْبَةً.

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُمْ: أَجْمَعَ سَلَفُ الْأُمَّةِ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِالْمُنَاهِي عَلَى الْفُسَادِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا يَصِحُّ مِنْ بَعْضِ الْأُمَّةِ، أَمَّا مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ فَلَا يَصِحُّ.

2. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَدُلُّ النَّهْيُ عَلَى صِحَّةِ التَّصَرُّفَاتِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى فُسَادِهَا؟ وَيَبَيِّنُ فُسَادَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الصِّحَّةِ.

بَيَانُ أَنَّ النَّهْيَ يُضَادُّ كَوْنَ الْمُنْهَى عَنْهُ قُرْبَةً وَطَاعَةً، وَالنَّهْيُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْفُسَادِ، وَإِنَّمَا يُعْرِفُ فُسَادُ الْعَقْدِ وَالْعِبَادَةِ بِفَوَاتِ شَرْطِهِ وَرُكْنِهِ. فَكُلُّ نَهْيٍ يَتَضَمَّنُ ارْتِكَابَهُ الْإِخْلَالَ بِالشَّرْطِ فَيَدُلُّ عَلَى الْفُسَادِ مِنْ حَيْثُ الْإِخْلَالَ بِالشَّرْطِ، لَا مِنْ حَيْثُ النَّهْيِ.

الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ النَّظَرِ فِي الصِّيغَةِ: الْقَوْلُ فِي الْعَامِّ وَالْخَاصِّ وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ، وَخَمْسَةِ أَبْوَابٍ.

المقدمة: القول في حد العام والخاص ومعناهما.

العام عبارة عن: اللفظ الواحد، الدال من جهة واحدة، على شيئين فصاعداً. واللفظ: إما خاص في ذاته مطلقاً، وإما عام مطلقاً، وإما عام بالإضافة. ويبان أن العموم من عوارض الألفاظ لا من عوارض المعاني. ولا يجوز أن يقال هذا عام مخصوص وهذا عام قد خصص. لأن المذاهب ثلاثة: مذهب أرباب الخصوص، ومذهب أرباب العموم، ومذهب الواقفية.

423

424

425

بيان معنى قولهم: خصص فلان عموم الآية والخبر.

الباب الأول: في أن العموم هل له صيغة في اللغة أم لا؟ وفيه سبعة فصول:
الفصل الأول: صيغ العموم وهي عند القائلين بها خمسة: الأول: أَلْفَاظُ الْجُمُوعِ. إمّا المَعْرِفَةُ، وإمّا الْمُنْكَرَةُ. الثاني: مَنْ وَمَا إِذَا وَرَدَا لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ. وفي معناه مَتَى وَأَيْنَ لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ. الثالث: أَلْفَاظُ النَّفْيِ. الرابع: الْإِسْمُ الْمَفْرَدُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، لَا لِلتَّعْرِيفِ. الخامس: الْأَلْفَاظُ الْمُؤَكَّدَةُ.

426

الفصل الثاني: اختلاف المذاهب في أنواع صيغ العموم الخمسة: أرباب الخصوص يرون أنه موضوع لأقل الجمع. أرباب العموم يرون أنه للاستغراق بالوضع، إلا أن يتجاوز به عن وضعه. الواقفية يرون أنه لم يوضع لا لخصوص ولا لعموم، بل أقل الجمع داخل فيه لضرورة صدق اللفظ بحكم الوضع، وهو بالإضافة إلى الاستغراق للجميع، أو الإقتصار على الأقل، أو تناول صنف، أو عدد بين الأقل والاستغراق مشترك.

426

أرباب العموم اختلفوا في ثلاث مسائل: الأولى: الفرق بين المَعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ. الثانية: اختلفوا في الجمع المَعْرِفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ. الثالثة: الْإِسْمُ الْمَفْرَدُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ.

427

مذهب الواقفية أن جميع هذه الألفاظ مشتركة، واختلفوا في مسألة واحدة.

تنبية: لا ينبغي أن يقول الواقفية: الوقف في ألفاظ العموم واجب.

428

الفصل الثالث: القول في أدلة أرباب العموم والاعتراض عليها من أربعة أوجه:

الدليل الأول: أن أهل اللغة، بل أهل جميع اللغات عقلوا معنى العموم، واحتاجوا إليه. فكيف لم يضعوا له صيغة؟ الاعتراض من أربعة أوجه: الأول: أن هذا قياس واستدلال، واللغة لا تثبت قياساً واستدلالاً. الثاني: أنه إن سلم أن ذلك واجب في الحكمة، فمن يسلم عظمة واضعي اللغة. الثالث: أن هذا منقوض. الرابع: أننا لا نسلم أنهم لم يضعوا للعموم لفظاً.

429-428

الدليل الثاني: صحة الاستثناء من هذه الصيغ، ومعنى الاستثناء إخراج ما لولاه لوجب دخوله تحت اللفظ، والاعتراض عليه: أن للاستثناء فائدتين: إحداهما: إخراج ما يجب دخوله تحت اللفظ. والثاني: ما يصلح أن يدخل تحته، ويتوهم أن يكون مراداً به.

429

الدليل الثالث: أن تأكيد الشيء ينبغي أن يكون موافقاً لمعناه، ومطابقاً له. وتأكيد الخصوص غير تأكيد العموم، والاعتراض عليه: أن الخصم يسلم أن لفظ الجمع يتناول قوماً، وهو أقل الجمع فما زاد. وكما أن لفظ القوم لا يتعين مبلغ المراد منه بعد مجاوزة أقل الجمع، فكذلك لفظ المشركين والمؤمنين.

الدليل الرابع: أن صيغ العموم باطل أن تكون لأقل الجمع خاصة، وباطل أن تكون مشتركة، إذ يبقى مجهولاً ولا يفهم إلا بقرينة، وتلك القرينة لفظ أو معنى والاعتراض عليه: أن قصد الاستغراق يعلم

431-430

بِعِلْمِ ضَرُورِيٍّ يَحْصُلُ عَنْ قَرَائِنٍ مُخْتَلِفَةٍ لَا يُمْكِنُ حَصْرُهَا. بِمَعْرِفَةِ الْأُمَّةِ عُمُومِ الْفَاطِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنْ لَمْ يَفْهَمُوهُ مِنَ اللَّفْظِ؟ وَبِمَعْرِفَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جِبْرِيلَ، وَجِبْرِيلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى عَمَّمُوا الْأَحْكَامَ؟

432-431

الدَّلِيلُ الْخَامِسُ: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ. فَإِنَّهُمْ وَأَهْلُ اللَّغَةِ بِأَجْمَعِهِمْ أَجَرُوا الْفَاطِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى الْعُمُومِ، إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى تَخْصِيصِهِ. ذَكَرَ أَمثلةً عَلَى ذَلِكَ. وَالْإِعْتِرَاضُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا إِنْ صَحَّ مِنْ بَعْضِ الْأُمَّةِ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ جَمِيعِهِمْ. الثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ عَلَى التَّوَاتُرِ قَوْلُهُمْ: إِنَّا حَكَمْنَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمَجَرَّدِ الْعُمُومِ لِأَجْلِ اللَّفْظِ، مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى قَرِينَةٍ.

433

الفصل الرابع: شَبَّهَ أَرْبَابَ الْخُصُوصِ وَالرَّدُّ عَلَيْهَا: ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ لَفْظَ الْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ، وَالْمُشْرِكِينَ، يُنْزَلُ عَلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ. وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ الْقُدْرُ الْمُسْتَقْتَنُ دُخُولُهُ تَحْتَ اللَّفْظِ. وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ فَاسِدٌ.

الفصل الخامس: شَبَّهَ أَرْبَابَ الْوَقْفِ وَالرَّدُّ عَلَيْهَا:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّ كَوْنَ هَذِهِ الصَّيَغِ مَوْضُوعَةً لِلْعُمُومِ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تُعَرَفَ بِعَقْلِ أَوْ نَقْلِ، وَالنَّقْلُ إِمَّا نَقْلٌ عَنْ أَهْلِ اللَّغَةِ، أَوْ نَقْلٌ عَنِ الشَّارِعِ. وَكُلُّ وَاحِدٍ إِمَّا أَحَادٌ وَإِمَّا تَوَاتُرٌ. وَالْأَحَادُ لَا حُجَّةَ فِيهِ. وَالتَّوَاتُرُ لَا يُمْكِنُ دَعْوَاهُ. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ هَذَا مُطَالَبَةٌ بِالْدَّلِيلِ، وَلَيْسَ بِدَلِيلٍ.

434-433

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّا رَأَيْنَا الْعَرَبَ يَسْتَعْمِلُونَ هَذِهِ الصَّيَغَ لِلْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ جَمِيعًا، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَجَازٌ فِي الْخُصُوصِ حَقِيقَةٌ فِي الْعُمُومِ، كَانَ كَمَنْ قَالَ: هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْخُصُوصِ مَجَازٌ فِي الْعُمُومِ. وَالْقَوْلَانِ مُتَقَابِلَانِ، وَالْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ هَذَا أَيْضًا يَرْجِعُ إِلَى الْمُطَالَبَةِ بِالْدَّلِيلِ، وَلَيْسَ بِدَلِيلٍ.

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ كَمَا يَحْسُنُ الْإِسْتِفْهَامُ فِي قَوْلِهِ: «أَفْعَلُ» أَنَّهُ لِلْجُوبِ أَوْ النَّدْبِ فَيَحْسُنُ الْإِسْتِفْهَامُ فِي صَيَغِ الْجَمْعِ أَنَّهُ أُريدَ بِهِ الْبَعْضُ أَوْ الْكُلُّ. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَجَازَ إِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ كَانَ لِلْمُسْتَفْهِمِ الْإِحْتِيَاطُ فِي طَلْبِهِ.

435

الفصل السادس: بَيَانُ الطَّرِيقِ الْمُخْتَارِ فِي إِنْتَابِ الْعُمُومِ: صَيَغُ الْعُمُومِ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، فَيَتَعَدَّدُ أَنْ يَغْفَلَ عَنْهَا جَمِيعُ أَصْنَافِ الْخَلْقِ. وَالْدَّلِيلُ عَلَى وَضْعِهَا تَوَجُّهُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى مَنْ عَصَى الْأَمْرَ الْعَامَّ، وَسُقُوطُ الْإِعْتِرَاضِ عَمَّنْ أَطَاعَ، وَلِزُومِ النَّقْضِ وَالْخُلْفِ عَنِ الْخَبَرِ الْعَامِّ، وَجَوَازُ بِنَاءِ الْإِسْتِحْلَالِ عَلَى الْمُحَلَّلَاتِ الْعَامَّةِ وَبَيَانُ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِنَّمَا تَمَسَّكُوا بِالْعُمُومَاتِ بِمَجَرَّدِ اللَّفْظِ وَانْتِفَاءِ الْقَرَائِنِ الْمُخَصَّصَةِ، لَا أَنَّهُمْ طَلَبُوا قَرِينَةً مُعَمَّمَةً أَوْ مُسَوِيَّةً بَيْنَ أَقَلِّ الْجَمْعِ وَالزِّيَادَةِ وَتَقْرِيرِ ذَلِكَ بِالْأَمثلةِ عَلَى أَنْوَاعِ صَيَغِ الْعُمُومِ.

437-435

النَّوْعُ الْخَامِسُ، وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَفْرَدُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، اخْتَلَفُوا فِيهِ. وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ: وَهُوَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَتَمَيَّزُ فِيهِ لَفْظُ الْوَاحِدِ عَنِ الْجِنْسِ بِالْهَاءِ، فَإِنْ عَرِيَ عَنِ الْهَاءِ فَهُوَ لِلْإِسْتِغْرَاقِ. وَمَا لَا يَتَمَيَّزُ بِالْهَاءِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَتَشَخَّصُ وَيَتَعَدَّدُ، فَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ لِلْوَاحِدِ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ فَقَطْ، وَإِلَى مَا لَا يَتَشَخَّصُ وَاحِدٌ مِنْهُ، فَهُوَ لِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ.

438

الفصل السابع: الْقَوْلُ فِي الْعُمُومِ إِذَا خُصَّصَ هَلْ يَصِيرُ مَجَازًا فِي الْبَاقِي؟ وَهَلْ يَبْقَى حُجَّةٌ؟ وَذَكَرُ الْخِلَافَ فِي صَيَرُورَتِهِ مَجَازًا فِي الْبَاقِي.

439

- 441-440 هل يَبْقَى الْعُمُومُ حُجَّةً فِي الْبَاقِي بَعْدَ التَّخْصِصِ؟ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً فِي الْبَاقِي. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَبْقَى حُجَّةً، إِلَّا إِذَا اسْتَشْنَى مِنْهُ مَجْهُولًا.
- 442 الباب الثاني: فِي تَمْيِيزِ مَا يُمْكِنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِيهِ عَمَّا لَا يُمْكِنُ وَفِيهِ وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ مَسْأَلَةً:
1. مَسْأَلَةٌ: مُحْكَمٌ صِيغَةُ الْعُمُومِ الْوَارِدَةِ فِي الْإِجَابَةِ عَنْ سُؤَالٍ؟ الْعُمُومُ الْوَارِدُ فِي الْإِجَابَةِ عَنْ سُؤَالٍ يُنْظَرُ: فَإِنْ أَتَى بِلَفْظٍ مُسْتَقِلٍّ لَوْ ابْتَدَأَ بِهِ كَانَ عَامًّا، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِلًّا نُظِرَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَفْظُ السَّائِلِ عَامًّا فَلَا يَثْبُتُ الْعُمُومُ لِلْجَوَابِ. أَمَّا إِذَا كَانَ لَفْظُ السَّائِلِ عَامًّا نَزَلَ مَنْزِلَةَ عُمُومِ لَفْظِ الشَّارِعِ.
- 443-442 2. مَسْأَلَةٌ: هَلِ الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ أَمْ بِخُصُوصِ السَّبَبِ؟ وَرُودُ الْعَامِّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ لَا يُسْقِطُ دَعْوَى الْعُمُومِ. الدَّلِيلُ عَلَى بَقَاءِ الْعُمُومِ أَنَّ الْحُجَّةَ فِي لَفْظِ الشَّارِعِ، لَا فِي السُّؤَالِ وَالسَّبَبِ.
- 444-443 شُبْهَةُ الْمُخَالَفِينَ ثَلَاثٌ:
- الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّبَبِ تَأْثِيرٌ، وَالنَّظَرُ إِلَى اللَّفْظِ خَاصَّةً، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ إِخْرَاجُ السَّبَبِ بِحُكْمِ التَّخْصِصِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ دُخُولَ الْوَاقِعَةِ مَقْطُوعٌ بِهِ، لَكِنْ اللَّفْظُ يَعْمُهَا وَيَعْمُ غَيْرَهَا. وَتَنَاقُلُهُ لَغَيْرِهَا ظَاهِرٌ.
- الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّبَبِ مَدْخَلٌ لِمَا نَقَلَهُ الرَّائِي، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ فَائِدَتَهُ مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ التَّنْزِيلِ، وَامْتِنَاعُ إِخْرَاجِ السَّبَبِ بِحُكْمِ التَّخْصِصِ بِالْإِجْتِهَادِ.
- الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَوْلَا أَنَّ الْمُرَادَ بَيَانُ السَّبَبِ لِمَا أَخَّرَ الْبَيَانَ إِلَى وَقْعِ الْوَاقِعَةِ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمْ قُلْتُمْ لَا فَائِدَةَ فِي تَأْخِيرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِفَائِدَتِهِ. وَلَعَلَّهُ عَلِمَ أَنَّ تَأْخِيرَهُ إِلَى الْوَاقِعَةِ لُطْفٌ وَمَصْلَحَةٌ لِلْعِبَادِ.
- 445 3. مَسْأَلَةٌ: حُكْمُ عُمُومِ الْمُقْتَضَى وَبَيَانُ أَنَّ الْعُمُومَ لِلْأَلْفَاظِ لَا لِلْمَعَانِي.
4. مَسْأَلَةٌ: الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَاتٍ هَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْعُمُومِ فِيهَا: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَفْعُولَاتِهِ هَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْعُمُومِ؟
- 446 5. مَسْأَلَةٌ: لَا يُمْكِنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي الْفِعْلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ مُعَيَّنٍ. وَعَلَيْهِ لَا عُمُومَ فِي أَفْعَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- 447 6. مَسْأَلَةٌ: فِعْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا لَا عُمُومَ لَهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَحْوَالِ الْفِعْلِ، فَلَا عُمُومَ لَهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: أُرِيدُ بِالْفِعْلِ بَيَانُ حُكْمِ الشَّرْعِ فِي حَقِّكُمْ. وَبَيَانُ فَسَادِ الْقَوْلِ بِأَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ.
- 448 7. مَسْأَلَةٌ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ «نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ كَذَا» لَا عُمُومَ لَهُ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي الْمُحْكِيِّ لَا فِي قَوْلِ الْحَاكِي وَلَفْظِهِ.
8. مَسْأَلَةٌ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ، وَبِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ، كَقَوْلِهِ نَهَى، فِي أَنَّهُ لَا عُمُومَ لَهُ، لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ، وَالْحُجَّةُ فِي الْمُحْكِيِّ. وَلَوْ قَالَ الرَّائِي: قَضَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّ الشُّفْعَةَ لِلْجَارِ، اخْتَلَفُوا فِيهِ.
- 449 9. مَسْأَلَةٌ: لَا يُمْكِنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي وَاقِعَةٍ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، قَضَى فِيهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحُكْمٍ، وَذَكَرَ عَلَيْهِ حُكْمَهُ أَيْضًا، إِذَا أُمِكَنَ اخْتِصَاصُ الْعِلَّةِ بِصَاحِبِ الْوَاقِعَةِ.
- 450-449 10. مَسْأَلَةٌ: مُنَاقَشَةُ الْقَائِلِينَ بِعُمُومِ الْمَفْهُومِ، وَبَيَانُ أَنَّ فِيهِ نَظَرٌ.

11. مَسْأَلَةٌ: هل الإقتران بالعام من مقتضيات العموم؟، وقد ظن قوم أن من مقتضيات العموم الإقتران بالعام والعطف عليه. وهو غلط.

12. مَسْأَلَةٌ: هل تصح دعوى العموم في الاسم المشترك بين مسميين؟ ويبان أن الاسم المشترك بين مسميين لا يمكن دعوى العموم فيه، خلافا للقاضي والشافعي، لأن المشترك لم يوضع للجمع.

452 13. مَسْأَلَةٌ: مناقشة هل يمكن أن يعم اللفظ حقيقة ومجازة؟

453 14. مَسْأَلَةٌ: هل يدخل العبد تحت عموم الخطاب الموجه إلى الناس والمؤمنين؟

15. مَسْأَلَةٌ: هل يدخل الكافر تحت عموم الخطاب الموجه إلى الناس والمؤمنين ونحوهما؟

16. مَسْأَلَةٌ: هل تدخل النساء تحت عموم الخطاب الموجه إلى الناس والمؤمنين ونحوهما؟

17. مَسْأَلَةٌ: هل يدخل النبي صلى الله عليه وسلم تحت عموم الخطاب الموجه إلى الأمة؟

18. مَسْأَلَةٌ: هل خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لمن عاصره خطاب لكل العصور من بعده؟ ومناقشة أن كل حكم يدل بصيغة المخاطبة، فهو خطاب مع الموجودين في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإثباته في حق من يحدث بعده بدليل زائد دل على أن كل حكم ثبت في زمانه، فهو دائم إلى يوم القيامة على كل مكلف. ولولاه لم يقتض مجرد اللفظ ذلك، وقد عرف الصحابة عموم الحكم الثابت في عصره للأعصار كلها بقرائن كثيرة.

454 19. مَسْأَلَةٌ: تردد دلالة صيغة اللفظ بين العموم والإجمال.

455 20. مَسْأَلَةٌ: هل يدخل المخاطب تحت عموم خطابه؟

456 21. مَسْأَلَةٌ: مواضع دلالة الاسم الفردي على العموم:

أحدها: أن يدخل عليه الألف واللام. الثاني: النفي في النكرة. الثالث: أن يضاف إليه أمر أو مصدر، والفعل بعد غير واقع، بل منتظر.

22. مَسْأَلَةٌ: صرف العموم إلى غير الاستغراق جائز، وهو معتاد، أما رده إلى ما دون أقل الجمع فغير جائز. وذكر الخلاف في أقل الجمع والإشارة إلى أدلة القاضي على أن أقل الجمع اثنان، والتعسف في تأويلها، وسوق أدلة المخالفين لمذهب القاضي وهي أربعة:

457-456

الأول: أن الاثنين لو كانا جمعا لكان قولنا «فعلا» اسم جمع، فليجز إطلاقه على الثلاثة فصاعدا كقوله «فعلوا»، والجواب أن «فعلوا» اسم جمع مشترك بين سائر أعداد الجمع، و«فعلا» اسم جمع خاص. الثاني: قولهم: أجمع أهل اللغة على أن الأسماء ثلاثة أضرب: توحيد وتثنية وجمع. فلتكن متبينة، والجواب أنهم ما قالوا: الرجال ليس اسم جمع، لكن وضعوا لبعض أعداد الجمع اسما خاصا، وجعلوا اسم الرجال مشتركا.

458

الثالث: قولهم: فرق في اللسان بين الرجال والرجلين، وما ذكرتموه رفع للفرق، والجواب أن الفرق أن الرجلين اسم جمع خاص. والرجال جمع مشترك.

الرابع: قولهم: لو صح هذا لجاز أن يقال: رأيت اثنين رجال، كما يقال رأيت ثلاثة رجال، والجواب أن هذا ممنوع، لأن العرب لم تستعمله على هذا الوجه.

459-458

460

البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْأَدْلَةِ الَّتِي يُخَصُّ بِهَا الْعُمُومُ.

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْقَائِلِينَ بِالْعُمُومِ فِي جَوَازِ تَخْصِيصِهِ بِالذَّلِيلِ.
الْأَدْلَةُ الَّتِي يُخَصُّ بِهَا الْعُمُومُ أَنْوَاعُ عَشْرَةٌ:

الْأَوَّلُ: دَلِيلُ الْحِسِّ، الثَّانِي: دَلِيلُ الْعَقْلِ، وَسَوَقُ اعْتِرَاضٍ وَجَوَابُهُ، الثَّالِثُ: دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ، الرَّابِعُ: النَّصُّ الْخَاصُّ يُخَصِّصُ اللَّفْظَ الْعَامَّ، وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْخَاصَّ وَالْعَامَّ يَتَعَارَضَانِ وَيَتَدَافَعَانِ. وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُ الْخَاصِّ، الْخَامِسُ: الْمَقْهُومُ بِالْفَحْوَى، السَّادِسُ: فِعْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنْ لَمْ يَتَيَّنْ أَنَّهُ أَرَادَ بِفِعْلِهِ الْبَيَانَ، فَإِذَا نَاقَضَ فِعْلُهُ حُكْمَهُ الَّذِي حَكَمَ بِهِ، فَلَا يُرْفَعُ أَصْلُ الْحُكْمِ بِفِعْلِهِ الْمُخَالِفِ لَهُ، لَكِنْ قَدْ يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِيصِ. ذَكَرَ أَمَثَلُهُ عَلَى ذَلِكَ، السَّابِعُ: تَقْرِيرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاحِدًا مِنْ أُمَّتِهِ عَلَى خِلَافِ مُوجِبِ الْعُمُومِ، وَسُكُوتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ، يَحْتَمِلُ نَسْخَ أَصْلِ الْحُكْمِ، أَوْ تَخْصِيصَ ذَلِكَ الشَّخْصِ بِالنَّسْخِ فِي حَقِّهِ خَاصَّةً لَهُ، أَوْ تَخْصِيصَ وَصْفٍ أَوْ حَالٍ أَوْ وَقْتٍ ذَلِكَ الشَّخْصِ مَلَابِسَ لَهُ، فَيُشَارِكُهُ فِي الْخُصُوصِ مَنْ شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى، الثَّامِنُ: عَادَةُ الْمُخَاطَبِينَ وَبَيَانُ أَنَّ عَادَةَ النَّاسِ تَوَثَّرُ فِي تَعْرِيفِ مُرَادِهِمْ مِنَ الْفَاطِمَةِ، لَكِنْ لَا تَوَثَّرُ فِي تَغْيِيرِ خِطَابِ الشَّارِعِ إِيَّاهُمْ، التَّاسِعُ: مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ إِذَا كَانَ بِخِلَافِ الْعُمُومِ، عِنْدَ مَنْ يَرَى قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةً، تَخْصِيصُ الرَّائِي يَرْفَعُ الْعُمُومَ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ مَذْهَبَ الرَّائِي إِذَا خَالَفَ رِوَايَتَهُ، يُقَدِّمُ مَذْهَبَهُ عَلَى رِوَايَتِهِ، الْعَاشِرُ: خُرُوجُ الْعَامِّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ جُعِلَ دَلِيلًا عَلَى تَخْصِيصِهِ عِنْدَ قَوْمٍ وَمُنَاقَشَةُ ذَلِكَ.

465-460

465

تَخْصِيصُ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَبِالْقِيَاسِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

1. مَسْأَلَةٌ: خَبَرُ الْوَاحِدِ إِذَا وَرَدَ مُخَصِّصًا لِعُمُومِ الْقُرْآنِ: ذَكَرُ الْخِلَافِ فِي أَيِّهِمَا يُقَدَّمُ عَلَى الْآخَرِ، وَقَدْ احْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِتَرْجِيحِ الْعُمُومِ بِمَسْلُكَيْنِ:

الْمَسْلُكُ الْأَوَّلُ: أَنَّ عُمُومَ الْكِتَابِ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ مَظْنُونٌ. الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ مِنْ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ دُخُولَ أَصْلِ مَحَلِّ الْخُصُوصِ فِي الْعُمُومِ، مَظْنُونٌ ظَنًّا ضَعِيفًا، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَقْطُوعًا لِلزَّمِّ بِهِ تَكْذِيبُ الرَّائِي قَطْعًا، وَالثَّالِثُ: أَنَّ بَرَاءَةَ الذِّمَّةِ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ مَقْطُوعٌ بِهَا، ثُمَّ تُرْفَعُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهَا مَقْطُوعٌ بِهَا بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَرِدَ سَمْعٌ. كَذَلِكَ الْعُمُومُ ظَاهِرٌ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَرِدَ خَاصٌّ، وَالرَّابِعُ: أَنَّ وَجُوبَ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَقْطُوعٌ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ. وَكَوْنُ الْعُمُومِ مُسْتَعْرِقًا غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ.

الْمَسْلُكُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْحَدِيثَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَسْخًا أَوْ بَيَانًا. وَالنَّسْخُ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ اتِّفَاقًا. وَإِنْ كَانَ بَيَانًا فَمُحَالٌ، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ بَيَانٌ، وَلَا يَجِبُ اقْتِرَانُ الْبَيَانِ، بَلْ يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ. وَحُجَّةُ الْقَائِلِينَ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ ذَهَبَتْ إِلَيْهِ. وَالْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ قَاطِعًا بِأَنَّهُمْ رَفَعُوا الْعُمُومَ بِمَجَرَّدِ قَوْلِ الرَّائِي. وَحُجَّةُ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَقُّفِ: أَنَّ الْعُمُومَ وَحْدَهُ دَلِيلٌ مَقْطُوعٌ الْأَصْلُ مَظْنُونُ الشُّمُولِ. وَالْخَبَرُ وَحْدَهُ مَظْنُونُ الْأَصْلُ مَقْطُوعٌ بِهِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَهُمَا مُتَقَابِلَانِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى التَّرْجِيحِ، فَيَتَعَارَضَانِ، وَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ خَبَرَ الْعَدْلِ أَوْلَى.

467-466

468

2. مَسْأَلَةٌ: تَخْصِيصُ صِنْعَةِ الْعُمُومِ بِالْقِيَاسِ وَمَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ وَحُجَجُ كُلِّ فَرِيقٍ.

حُجَجُ مَنْ قَدَّمَ الْعُمُومَ ثَلَاثٌ:

الْحُجَّةُ الْأُولَى: أَنَّ الْقِيَاسَ فَرَعٌ وَالْعُمُومَ أَصْلٌ، فَكَيْفَ يُقَدَّمُ فَرَعٌ عَلَى أَصْلٍ؟ الْإِعْتِرَاضُ مِنْ وَجْهِ:

الأول: أَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ هُوَ فَرْعُ نَصٍّ آخَرَ، لَا فَرْعُ النِّصِّ الْمُخْصُوصِ بِهِ، وَالنِّصُّ تَارَةً يُخَصَّصُ بِنَصٍّ آخَرَ، وَتَارَةً بِمَعْقُولٍ نَصٍّ آخَرَ، إِلَّا أَنَّهُ مَظْنُونُ نَصٍّ، كَمَا أَنَّ الْعُمُومَ وَتَنَاولَهُ لِلْمُسَمَّى الْخَاصِّ مَظْنُونُ نَصٍّ آخَرَ، فَهُمَا ظَنَانِ فِي نَصِّينِ مُخْتَلِفَيْنِ، الثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ لَا يُخَصَّصَ الْقُرْآنُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُ فَرْعٌ.

469

الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ يُطْلَبُ بِالْقِيَاسِ حُكْمٌ مَا لَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ، فَمَا هُوَ مَنْطُوقٌ بِهِ كَيْفَ يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ؟
الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّهُ لَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ.

الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ جَعَلَ الْاجْتِهَادَ مُؤَخَّرًا، فَكَيْفَ يُقَدَّمُ عَلَى الْكِتَابِ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ كَوْنَهُ مَذْكُورًا فِي الْكِتَابِ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِهِ مُرَادًا بِالْعُمُومِ.

470

حُجَجُ الْقَائِلِينَ بِتَقْدِيمِ الْقِيَاسِ اثْنَتَانِ:

الْحُجَّةُ الْأُولَى: أَنَّ الْعُمُومَ يَحْتَمِلُ الْمَجَازَ، وَالْخُصُوصَ، وَالِاسْتِعْمَالَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ. وَالْقِيَاسُ لَا يَحْتَمِلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَالْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ احْتِمَالَ الْغَلَطِ فِي الْقِيَاسِ لَيْسَ بِأَقْلَ مِنْ احْتِمَالَ الْخُصُوصِ وَالْمَجَازِ فِي الْعُمُومِ، بَلْ ذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي أَصْلِ الْقِيَاسِ.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: تَخْصِيصُ الْعُمُومِ بِالْقِيَاسِ جَمْعُ بَيْنِ الْقِيَاسِ وَبَيْنَ الْكِتَابِ، فَهُوَ أَوْلَى مِنْ تَعْطِيلِ أَحَدِهِمَا، أَوْ تَعْطِيلِهِمَا. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّقَابُلُ لَيْسَ فِيهِ جَمْعٌ، بَلْ هُوَ رَفْعٌ لِلْعُمُومِ، وَتَجْرِيدٌ لِلْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ.

471

حُجَّةُ الْوَاقِفَةِ:

قَالُوا: إِذَا بَطَلَ كَلَامُ الْمُرْجِحِينَ كَمَا سَبَقَ فَهَلْ يَبْقَى إِلَّا التَّوَقُّفُ؟ وَالْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ هَذَا يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ، لِأَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي التَّعْيِينِ، وَجَوَابُ الْقَاضِي: بِأَنَّهُمْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِبُطْلَانِ التَّوَقُّفِ قَطْعًا، وَلَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ.

حُجَّةٌ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ جَلِيِّ الْقِيَاسِ وَخَفِيِّهِ أَنَّ جَلِيَّ الْقِيَاسِ قَوِيٌّ، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْعُمُومِ، وَالْخَفِيُّ ضَعِيفٌ. الْمُخْتَارُ أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ غَيْرُ بَعِيدٍ. فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قِيَاسٌ قَوِيٌّ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنَ عُمُومٍ ضَعِيفٍ؛ أَوْ عُمُومٌ قَوِيٌّ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنْ قِيَاسٍ ضَعِيفٍ، فَتَقَدَّمَ الْأَقْوَى. وَإِنْ تَعَادَلَا فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ، كَمَا قَالَه الْقَاضِي، فَمَذْهَبُ الْقَاضِي صَحِيحٌ بِهَذَا الشَّرْطِ.

473-472

هَلْ يُمَكِّنُ تَخْصِيصُ عُمُومِ الْكِتَابِ بِقِيَاسٍ مُسْتَنْبَطٍ مِنْ حَدِيثِ نَبَوِيٍّ؟

474

الْبَابُ الرَّابِعُ: فِي تَعَارُضِ الْعُمُومَيْنِ وَوَقْتِ جَوَازِ الْحُكْمِ بِالْعُمُومِ وَفِيهِ فُصُولٌ:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي التَّعَارُضِ: بَيَانُ أَنَّ كُلَّ مَا دَلَّ الْعَقْلُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَلَيْسَ لِلتَّعَارُضِ فِيهِ مَجَالٌ. وَدَفْعُ التَّعَارُضِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ بِالْجَمْعِ إِنْ أَمَكَّنَ، ثُمَّ النِّسْخُ، ثُمَّ التَّرْجِيحُ، ثُمَّ التَّخْيِيرُ؛ أَمَا مَرَاتِبُ الْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ: الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: عَامٌّ وَخَاصٌّ، الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الْمُؤَوَّلُ قَوِيًّا فِي الظُّهُورِ، بَعِيدًا عَنِ التَّأْوِيلِ، لَا يَنْقَدِحُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ قَرِينَةٍ، تَنْبِيهِ: الْقَاضِي إِنَّمَا يُقَدِّرُ النِّسْخَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَظْهَرُ دَلَالَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْبَيَانِ، الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ مِنَ التَّعَارُضِ: أَنْ يَتَعَارَضَ عُمُومَانِ، فَيَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ مِنْ وَجْهِ، وَيَنْقُصُ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ. هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَارَضَ عُمُومَانِ، وَيَخْلُوَا عَنْ دَلِيلِ التَّرْجِيحِ؟

479-474

الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي جَوَازِ إِسْمَاعِ الْعُمُومِ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُصُوصَ وَمَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ. يَجِبُ عَلَى الشَّارِعِ أَنْ يَذْكُرَ دَلِيلَ الْخُصُوصِ، إِمَّا مُقْتَرِنًا، وَإِمَّا مُتَرَاخِيًا. وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ كُلُّ مُجْتَهِدٍ بَلَّغَهُ الْعُمُومُ

480-479

أَنْ يَبْلُغَهُ دَلِيلُ الْخُصُوصِ، وَدَلِيلُ جَوَازِهِ وَقُوعُهُ بِالْإِجْمَاعِ. وَلِلْمُخَالَفِ شُبُهَتَانِ:
الشُّبُهَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُسْمِعَهُمُ الْمُنْسُوخُ دُونَ النَّاسِخِ، وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ دُونَ
الِاسْتِثْنَاءِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي النَّسْخِ. وَأَمَّا الْإِسْتِثْنَاءُ، فَيُشْتَرَطُ اتِّصَالُهُ، فَكَيْفَ لَا يَبْلُغُهُ؟
الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: تَبْلِيغُ الْعَامِّ دُونَ دَلِيلِ الْخُصُوصِ تَجْهِيلٌ. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْجَهْلَ مِنْ جِهَتِهِ إِنْ
اعْتَقَدَ جُزْأً عُمُومَهُ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ ظَاهِرَهُ الْعُمُومُ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلْخُصُوصِ.

480

الفصل الثالث: الوقت الذي يجوز للمجتهد الحكم بالعموم فيه، والتنبيه إلى أنه لا خلاف في أنه
لا يجوز المبادرة إلى الحكم بالعموم قبل البحث عن الأدلة المخصصة، لأن العموم دليل بشرط انتفاء
المخصص والشرط، ومناقشة إلى أي درجة يجب البحث عن المخصصات؟ ذكر المذاهب فيه. وبيان فساد
مسلكي القاضي في طريق تحصيل القطع بالنفي. والتأكيد على أن المختار أن يتقن الانتفاء إلى هذا الحد لا
يُشْتَرَطُ، وَأَنَّ الْمَبَادِرَةَ قَبْلَ الْبَحْثِ لَا تَجُوزُ، بَلْ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ بِاسْتِقْصَاءِ الْبَحْثِ. أَمَّا الظَّنُّ فَبِإِنتِفَاءِ
الدَّلِيلِ فِي نَفْسِهِ. وَأَمَّا الْقَطْعُ فَبِإِنتِفَائِهِ فِي حَقِّهِ بِتَحْقِيقِ عَجْزِ نَفْسِهِ عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ بَعْدَ بَذْلِ غَايَةِ وَسْعِهِ.

483-481

484

الباب الخامس: في الاستثناء، والشرط، والتقييد بعد الإطلاق.
الكلام في الاستثناء.

الفصل الأول: في حقيقة الاستثناء وصيغته وهي: إِلَّا، وَعَدَا، وَحَاشَا، وَسِوَى، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا.
وَحَدُّهُ أَنَّهُ «قَوْلُ ذُو صِيغٍ مَخْصُوصَةٍ مَخْصُورَةٍ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ لَمْ يَرُدَّ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ».

إخراج محتررات التعريف، وبيان الفارق بين النسخ والاستثناء والتخصيص.

الفصل الثاني: في شروط الاستثناء: الشرط الأول: الاتصال وتأويل ما نقل عن ابن عباس أنه جَوَزَ
تَأْخِيرَ الْإِسْتِثْنَاءِ، الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَشْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، أَمْثَلُهُ لَمَّا وَرَدَ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ
مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، وَمُنَاقَشَةُ هَلْ إِطْلَاقُ اسْمِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ مَجَازٌ أَوْ حَقِيقَةٌ؟، الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَكُونَ
مُسْتَعْرِفًا، وَقَدْ ذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى جَوَازِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ. وَذَكَرُ كَلَامِ الْقَاضِي فِي عَدَمِ جَوَازِ اسْتِثْنَاءِ
الْأَكْثَرِ. وَالْأَوَّلَى أَنَّ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَكْرَهًا.

488-485

489

الفصل الثالث: في تعقب الحمل بالاستثناء: وذكر المذاهب فيه.

حجج القائلين بالشمول ثلاث:

الحجة الأولى: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: اضْرِبِ الْجَمَاعَةَ الَّتِي مِنْهَا قَتَلَةٌ وَسَرَّاقٌ وَزَنَاءَةٌ إِلَّا مَنْ تَابَ،
وَبَيْنَ قَوْلِهِ: عَاقِبْ مَنْ قَتَلَ وَزَنَى وَسَرَقَ، إِلَّا مَنْ تَابَ، فِي رُجُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْجَمِيعِ. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ هَذَا
قِيَاسٌ، وَلَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِي اللَّغَةِ.

الحجة الثانية: قَوْلُهُمْ: أَهْلُ اللَّغَةِ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنَّ تَكَرَّرَ الْإِسْتِثْنَاءَ عَقِيبَ كُلِّ جُمْلَةٍ نَوْعٌ مِنَ الْعِيِ
وَاللُّكْنَةِ. وَهَذَا مَا لَا يُنْكَرُ الْخَصْمُ اسْتِقْبَاحَهُ، بَلْ يَقُولُ: ذَلِكَ وَاجِبٌ، لِتَعَرُّفِ شُمُولِ الْإِسْتِثْنَاءِ.

الحجة الثالثة: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ الطَّعَامَ، وَلَا دَخَلْتُ الدَّارَ، وَلَا كَلَّمْتُ زَيْدًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:
يَرْجِعُ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَى الْجَمِيعِ، وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ عَقِيبَ الْجُمْلِ يَرْجِعُ إِلَيْهَا. وَهَذَا بِمَا لَا تُسَلِّمُهُ الْوَاقِفِيَّةُ، بَلْ
يَقُولُونَ: هُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الشُّمُولِ وَالْإِقْتِصَارِ. وَمَنْ سَلَّمَ مِنَ الْمُخَصَّصَةِ ذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَيْهِ.

490

حُجَّةُ الْمُخَصَّصَةِ اثْنَتَانِ:

الْحُجَّةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمُعَمِّينَ عَمَّمُوا لِأَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ غَيْرُ مُسْتَقْلَةٍ، وَصَارَتْ جُمْلَةً وَاحِدَةً بِالْوَاوِ الْعَاطِفَةِ، وَنَحْنُ إِذَا خَصَّصْنَا بِالْأَخِيرِ جَعَلْنَاهَا مُسْتَقْلَةً. وَهَذَا تَقْرِيرُ عِلَّةٍ لِلْخَصْمِ وَاعْتِرَاضٌ عَلَيْهَا، وَلَعَلَّهُمْ لَا يُعَلِّلُونَ بِذَلِكَ.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُمْ: إِطْلَاقُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ مَعْلُومٌ، وَدُخُولُهُ تَحْتَ الْإِسْتِثْنَاءِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ مَا دَخَلَ فِيهِ إِلَّا بَيِّقِينَ.

وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ أَوْجِهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّا لَا نَسْلَمُ تَيَقُّنَ إِطْلَاقِ الْأَوَّلِ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ رُجُوعُهُ إِلَى الْأَخِيرِ، بَلْ يَجُوزُ رُجُوعُهُ إِلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ، فَكَيْفَ نَسْلَمُ التَّيَقُّنَ؟!.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ مَا ذَكَرُوهُ فِي الشَّرْطِ وَالصِّفَةِ، وَيَسْلَمُ أَكْثَرُهُمْ عُمُومَ ذَلِكَ.

حُجَّةُ الْوَاقِفِيَّةِ: أَنَّهُ إِذَا بَطَلَ التَّعْمِيمُ وَالتَّخْصِصُ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ تَحَكُّمٌ، فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ. وَهَذَا هُوَ الْأَحَقُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ رَفْعِ التَّوَقُّفِ، فَمَذْهَبُ الْمُعَمِّينَ أَوْلَى وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّوَقُّفَ أَوْلَى أَنَّهُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْأَقْسَامُ كُلُّهَا.

491

الْقَوْلُ فِي دُخُولِ الشَّرْطِ عَلَى الْكَلَامِ.

الشَّرْطُ عِبَارَةٌ عَمَّا لَا يُوْجَدُ الْمَشْرُوطُ مَعَ عَدَمِهِ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُوْجَدَ عِنْدَ وُجُودِهِ وَبَيَانُ الْفَارِقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِلَّةِ. الشَّرْطُ أَنْوَاعٌ: عَقْلِيٌّ، وَشَرْعِيٌّ، وَلُغَوِيٌّ. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ يَدْخُلُ عَلَى الْكَلَامِ فَيُغَيِّرُهُ عَمَّا كَانَ يَقْتَضِيهِ لَوْلَا الشَّرْطُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ، حَتَّى يَجْعَلَهُ مُتَكَلِّمًا بِالْبَاقِي، لَا أَنَّهُ مُخْرَجٌ مِنْ كَلَامِهِ مَا دَخَلَ فِيهِ.

493-491

الْقَوْلُ فِي الْمَطْلُوقِ وَالْمَقْيَدِ. وَالْمَطْلُوقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَقْيَدِ إِنْ اتَّحَدَ الْمَوْجِبُ وَالْمَوْجِبُ. وَذَكَرُ خِلَافٍ فِي حَمْلِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمَقْيَدِ إِذَا اخْتَلَفَ الْحُكْمُ. وَتَصَحِيحُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِيهِ.

494-493

الْفَرْقُ الثَّانِي: فِيمَا يُقْتَبَسُ مِنَ الْأَلْفَافِ لَا مِنْ حَيْثُ: صِيغَتُهَا، وَوَضْعُهَا، بَلْ مِنْ حَيْثُ فَحْوَاهَا، وَإِشَارَتُهَا. وَهِيَ خَمْسَةٌ أَضْرِبُ:

495

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: مَا يُسَمَّى اقْتِضَاءً: وَهُوَ الَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، وَلَا يَكُونُ مَنْطُوقًا بِهِ، وَلَكِنْ يَكُونُ مِنْ ضَرُورَةِ اللَّفْظِ، إِمَّا مِنْ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ صَادِقًا إِلَّا بِهِ، أَوْ مِنْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ وُجُودُ الْمَلْفُوظِ شَرْعًا إِلَّا بِهِ، أَوْ مِنْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ ثُبُوتُهُ عَقْلًا إِلَّا بِهِ. وَمِثَالُ الْمَقْتَضَى الَّذِي هُوَ ضَرُورَةُ صِدْقِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمِثَالُ مَا ثَبَتَ اقْتِضَاءً لِتَصَوُّرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ شَرْعًا، وَمِثَالُ مَا ثَبَتَ اقْتِضَاءً لِتَصَوُّرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ عَقْلًا، وَيَجُوزُ أَنْ يُلْقَبَ هَذَا بِالْإِضْمَارِ، دُونَ الْإِقْتِضَاءِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا يُؤْخَذُ مِنْ إِشَارَةِ اللَّفْظِ لَا مِنَ اللَّفْظِ. وَالْمَقْصُودُ بِهِ مَا يَتَّبِعُ اللَّفْظَ مِنْ غَيْرِ تَجْرِيدٍ قَصْدٍ إِلَيْهِ وَذَكَرُ أَمَثَلَهُ لِدَلِيلِهِ.

496

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: فَهْمُ التَّعْلِيلِ مِنْ إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ. وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى: إِيمَاءً وَإِشَارَةً، أَوْ فَحْوَى الْكَلَامِ وَلَحْنَهُ.

497

الضَّرْبُ الرَّابِعُ: فَهْمُ غَيْرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ مِنَ الْمَنْطُوقِ بِدَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ وَمَقْصُودِهِ. وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى

498-497

«مَفْهُومُ الْمَوَافَقَةِ» أَوْ «فَحْوَى اللَّفْظِ».

498

الضَرْبُ الْخَامِسُ: هُوَ «الْمَفْهُومُ». وَمَعْنَاهُ الْإِسْتِدْلَالُ بِتَخْصِصِ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ. وَرَبَّمَا سُمِّيَ هَذَا دَلِيلَ الْخِطَابِ وَذِكْرُ خِلَافٍ فِي دَلَالَتِهِ، وَتَرْجِيحُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَسَالِكُ: الْمَسْلَكُ الْأَوَّلُ: أَنَّ إِبْتِهَاتِ زَكَاةِ السَّائِمَةِ مَفْهُومٌ، أَمَّا نَفْيُهَا عَنِ الْمَعْلُوفَةِ اقْتِبَاسًا مِنْ مُجَرَّدِ الْإِبْتِهَاتِ فَلَا يُعْلَمُ إِلَّا بِنَقْلِ مَنْ أَهْلُ اللُّغَةِ مُتَوَاتِرٍ أَوْ جَارٍ مَجْرَى الْمُتَوَاتِرِ.

499

الْمَسْلَكُ الثَّانِي: حُسْنُ الْإِسْتِفْهَامِ.

500

الْمَسْلَكُ الثَّالِثُ: أَنَّا نَجِدُهُمْ يُعْلَقُونَ الْحُكْمَ عَلَى الصِّفَةِ، تَارَةً مَعَ مُسَاوَاةِ الْمُسْكُوتِ عَنْهُ لِلْمَنْطُوقِ، وَتَارَةً مَعَ الْمُخَالَفَةِ. فَالْتَّبُوتُ لِلْمَوْصُوفِ مَعْلُومٌ مَنْطُوقٌ، وَالنَّفْيُ عَنِ الْمُسْكُوتِ مُحْتَمَلٌ.

الْمَسْلَكُ الرَّابِعُ: أَنَّ الْمُخْبِرَ عَنْ ذِي الصِّفَةِ لَا يَنْفِي عَنْ غَيْرِ الْمَوْصُوفِ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْمَوْصُوفِ. الْمَسْلَكُ الْخَامِسُ: أَنَّا كَمَا أَنَّا لَا نَشْكُ فِي أَنَّ لِلْعَرَبِ طَرِيقًا إِلَى الْخَبَرِ عَنْ مُخْبِرٍ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ، اقْتِصَارًا عَلَيْهِ، مَعَ السُّكُوتِ عَنِ الْبَاقِي، فَلَهَا طَرِيقٌ أَيْضًا فِي الْخَبَرِ عَنِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةٍ.

501

اِحْتِجَّ الْقَائِلُونَ بِالْمَفْهُومِ بِمَسَالِكِ:

الْمَسْلَكُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْعَرَبِ، وَمِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، وَقَدْ قَالَ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ. وَكَذَلِكَ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنْ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ. وَالْجَوَابُ: أَنَّهُمَا إِنْ قَالَاهُ عَنْ اجْتِهَادٍ فَلَا يَجِبُ تَقْلِيدُهُمَا.

الْمَسْلَكُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا زَيْدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ» فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ مَا عَدَا السَّبْعِينَ بِخِلَافِهِ. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ فِي إِبْتِهَاتِ اللُّغَةِ، الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ: «لَا زَيْدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ» وَلَمْ يَقُلْ «لِيُغْفَرَ لَهُمْ» فَمَا كَانَ ذَلِكَ لِإِنْتِظَارِ الْغُفْرَانِ، الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ تَخْصِصَ نَفْيِ الْمَغْفِرَةِ بِالسَّبْعِينَ دَلٌّ عَلَى جَوَازِ الْمَغْفِرَةِ بَعْدَ السَّبْعِينَ أَوْ عَلَى وَقُوعِهَا؟

502-501

الْمَسْلَكُ الثَّالِثُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ قَالُوا: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» مَنْسُوخٌ بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ». وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا نَقْلٌ أَحَادٍ، وَلَا تَثْبُتُ بِهِ اللُّغَةُ، الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ عَنْ قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ، لَا عَنْ كَافَّةِ الصَّحَابَةِ، الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ فَهَمُّوا مِنْهُ أَنَّ كُلَّ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ، فَفَهَمُوا مِنْ لَفْظِ الْمَاءِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا الْعُمُومَ، الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ نُقِلَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ «لَا مَاءَ إِلَّا مِنَ الْمَاءِ» وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِطَرَفِي النَّفْيِ وَالْإِبْتِهَاتِ، الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةٍ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مُنْكَرِي الْمَفْهُومِ: إِنَّ هَذَا لِلْحَصْرِ وَالنَّفْيِ وَالْإِبْتِهَاتِ.

503-502

الْمَسْلَكُ الرَّابِعُ: الْإِسْتِدْلَالُ بِتَعَجُّبِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ وَعُمَرَ بْنِ بَطْلَانَ مَفْهُومِ تَخْصِصِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْأَصْلَ الْإِتْمَامُ، وَاسْتِثْنَانِي حَالَةِ الْخَوْفِ، فَكَانَ الْإِتْمَامُ وَاجِبًا عِنْدَ عَدَمِ الْخَوْفِ بِحُكْمِ الْأَصْلِ، لَا بِالتَّخْصِصِ.

503

الْمَسْلَكُ الْخَامِسُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ» نَفْيَ رَبَا الْفَضْلِ. وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ أَوْجِهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ. الثَّانِي: أَنَّ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ خَالَفُوهُ فِي ذَلِكَ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ دَفَعَ رَبَا الْفَضْلِ بِمَجَرَّدِ هَذَا اللَّفْظِ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَعَلَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ الْبَيْعَ أَصْلُهُ عَلَى

الإباحة بدليل العقل، أو عموم قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ فَإِذَا كَانَ النَّهْيُ قَاصِرًا عَلَى النَّسِيئَةِ كَانَ الْبَاقِي حَلَالًا. الْخَامِسُ: أَنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا رَبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ» وَهَذَا نَصٌّ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. الْمُسْلَكُ السَّادِسُ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: اشْتَرَيْ لِي عَبْدًا أَسْوَدَ، يُفْهَمُ نَفْيُ الْأَبْيَضِ، وَإِذَا قَالَ: أَضْرِبْهُ إِذَا قَامَ، يُفْهَمُ الْمَنْعُ إِذَا لَمْ يَقُمْ. وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ، بَلِ الْأَصْلُ الْمَنْعُ إِلَّا فِيمَا أَذِنَ. وَالْإِذْنُ قَاصِرٌ، فَبَقِيَ الْبَاقِي عَلَى النَّفْيِ.

504

505

الْمُسْلَكُ السَّابِعُ: أَنَّ تَخْصِيصَ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ لَهُ فَائِدَةٌ. وَالْجَوَابُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا عَكْسُ الْوَاجِبِ، فَإِنَّكُمْ جَعَلْتُمْ طَلَبَ الْفَائِدَةِ طَرِيقًا إِلَى مَعْرِفَةِ وَضْعِ اللَّفْظِ. الثَّانِي: هُوَ أَنَّ عِمَادَ هَذَا الْكَلَامِ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَائِدَةِ التَّخْصِيصِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ إِلَّا اخْتِصَاصُ الْحُكْمِ. وَالنَّتِيجَةُ أَنَّهُ الْفَائِدَةُ إِذَا، وَمُسَلَّمٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَائِدَةٍ، لَكِنَّ الْأَصْلَ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ إِلَّا هَذَا، فَغَيْرُ مُسَلَّمٍ. الثَّلَاثُ: أَنَّ تَخْصِيصَ اللَّقَبِ لَا يَقُولُ بِهِ مُحْصِلٌ، فَلَمْ لَمْ تَطْلُبُوا الْفَائِدَةَ فِيهِ. الرَّابِعُ: أَنَّ فِي تَخْصِيصِ الْحُكْمِ بِالصِّفَةِ الْخَاصَّةِ فَوَائِدَ:

506-505

الْأَوَّلَى: أَنَّهُ لَوْ اسْتَوْعَبَ جَمِيعَ مَحَالِّ الْحُكْمِ لَمْ يَتَّقَ لِلْاجْتِهَادِ مَجَالَ، الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: فِي الْغَنَمِ زَكَاةٌ، وَلَمْ يَخْصِ السَّائِمَةَ، لَجَازَ لِلْمُجْتَهِدِ إِخْرَاجَ السَّائِمَةِ عَنْ الْعُمُومِ بِالْاجْتِهَادِ الَّذِي يَنْقَدِحُ لَهُ فَتَنَصَّ عَلَى مَا لَا وَجْهَ لِإِخْرَاجِهِ، الثَّلَاثَةُ: أَنَّ يَكُونَ الْبَاعِثُ عَلَى التَّخْصِيصِ لِلْأَشْيَاءِ السَّائِمَةِ عُمُومٌ وَقُوعٌ أَوْ خُصُوصٌ سَوَالٍ أَوْ وَاقِعَةٍ، أَوْ اتِّفَاقٌ مُعَامَلَةٍ فِيهَا خَاصَّةٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابٍ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا، فَكَذَلِكَ فِي الْأَوْصَافِ. الْمُسْلَكُ الثَّامِنُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ التَّغْلِيْقَ بِالصِّفَةِ كَالْتَّغْلِيْقِ بِالْعِلَّةِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ الثُّبُوتَ بِثُبُوتِ الْعِلَّةِ، وَالِاتِّفَاقَ بِانْتِفَائِهَا. وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْعِلَّةِ وَالصِّفَةِ وَاحِدٌ، فَتَغْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالْعِلَّةِ يُوجِبُ ثُبُوتَهُ بِثُبُوتِهَا، أَمَّا انْتِفَاؤُهُ بِانْتِفَائِهَا فَلَا.

507-506

الْمُسْلَكُ التَّاسِعُ: اسْتِدْلَالُهُمْ بِتَخْصِيصَاتٍ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ خَالَفَ الْمَوْصُوفُ فِيهَا غَيْرَ الْمَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ. وَالْجَوَابُ عَنْ جَمِيعِهَا: أَنَّ ذَلِكَ إِمَّا لِبَقَائِهَا عَلَى الْأَصْلِ، أَوْ مَعْرِفَتِهَا بِدَلِيلٍ آخَرَ، أَوْ بِقَرِينَةٍ. الْقَوْلُ فِي دَرَجَاتِ دَلِيلِ الْخِطَابِ وَتَوَهُمِ النَّفْيِ مِنَ الْإِثْبَاتِ وَهُوَ عَلَى ثَمَانِ مَرَاتِبٍ:

508

الرُّتْبَةُ الْأُولَى: مَفْهُومُ اللَّقَبِ. وَقَدْ أَقَرَّ بِبُطْلَانِهَا كُلُّ مُحْصِلٍ. الرُّتْبَةُ الثَّانِيَةُ: مَفْهُومُ الْأِسْمِ الْمُشْتَقِّ الدَّالِّ عَلَى جِنْسٍ. وَهَذَا أَيْضًا يَظْهَرُ إِحْقَاقُهُ بِاللَّقَبِ. الرُّتْبَةُ الثَّلَاثَةُ: مَفْهُومُ الصِّفَةِ الْمُتَقَلَّةِ. وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ.

509

الرُّتْبَةُ الرَّابِعَةُ: مَفْهُومُ الصِّفَةِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ مُجَرَّدَ التَّخْصِيصِ بِالْوَصْفِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ لَا مَفْهُومَ لَهُ. الرُّتْبَةُ الْخَامِسَةُ: مَفْهُومُ الشَّرْطِ. ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي دَلَالَتِهِ وَتَصَحُّحِ نَفْيِهَا. الرُّتْبَةُ السَّادِسَةُ: مَفْهُومُ الْحَصْرِ بِإِتْمَا، وَالْحَصْرُ بِتَعْرِيفِ الْجُزْأَيْنِ. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْحَصْرِ مُحْتَمِلٌ لِلتَّأَكِيدِ.

510

الرُّتْبَةُ السَّابِعَةُ: مَفْهُومُ الْغَايَةِ. ذَكَرَ الْأَقْوَالِ، وَتَقْرِيرُ أَنَّ هَذِهِ الرُّتْبَةُ أَوْضَعُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النَّفْيِ بِمَا قَبْلُهَا.

511

الرُّتْبَةُ الثَّامِنَةُ: مَفْهُومُ الْحَصْرِ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. وَقَدْ أَنْكَرَهُ غَلَاةُ مُنْكَرِي الْمَفْهُومِ. وَهَذَا ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ.

512

مَسْأَلَةٌ: الْقَائِلُونَ لَا مَفْهُومَ لِمَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْعَادَةِ الْغَالِبَةِ.

513-512

عَوْدٌ إِلَى مُنَاقَشَةِ فَائِدَةِ تَخْصِيصِ الْوَصْفِ بِالذِّكْرِ.

الْقَوْلُ فِي دَلَالَةِ أَعْمَالِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُكُوتِهِ وَاسْتِبْشَارِهِ وَفِيهِ مَقْدَمَةٌ وَثَلَاثَةٌ فُصُولٌ.
مُقَدِّمَةٌ فِي عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ.

514

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي دَلَالَةِ الْفِعْلِ.

كُلُّ مَا يَنَاقِضُ مَذْلُولَ الْمُعْجِزَةِ فَهُوَ مُحَالٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ.
مَا يَرْجِعُ إِلَى مُقَارَفَةِ الذَّنْبِ فِيمَا يَخْصُهُ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّسَالَةِ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى عِصْمَتِهِمْ عَنْهُ دَلِيلُ الْعَقْلِ،
بَلْ دَلِيلُ التَّوْقِيفِ. وَالْإِجْمَاعُ قَدْ دَلَّ عَلَى عِصْمَتِهِمْ عَنِ الْكِبَائِرِ، وَعِصْمَتِهِمْ أَيْضًا عَمَّا يُصَغِّرُ أَقْدَارَهُمْ
مِنَ الْقَاذُورَاتِ. أَمَّا الصَّغَائِرُ فَقَدْ أَنْكَرَهَا جَمَاعَةٌ، وَقَالُوا: الذُّنُوبُ كُلُّهَا كِبَائِرٌ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ مِنَ الذُّنُوبِ
صَغَائِرَ.

514

نَفْيُ الْمُنْفَرَاتِ لَيْسَ بِشَرْطِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ.

لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ النَّسْيَانِ وَالسَّهْوِ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَخْصُهُمْ مِنَ الْعِبَادَاتِ. وَلَا خِلَافَ فِي عِصْمَتِهِمْ فِيمَا
يَتَعَلَّقُ بِتَبْلِيغِ الشَّرْعِ وَالرَّسَالَةِ.

أَقْسَامُ أَعْمَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

مَا عُرِفَ بِقَوْلِهِ إِنَّهُ تَعَاطَاهُ بَيَانًا لِلْوَاجِبِ، أَوْ عَلِمَ بِقَرِينَةٍ الْحَالِ أَنَّهُ إِمْضَاءٌ لِحُكْمٍ نَازِلٍ، فَهَذَا دَلِيلٌ وَبَيَانٌ.
وَمَا عُرِفَ أَنَّهُ خَاصِيَّتُهُ، فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا فِي حَقِّ غَيْرِهِ.

ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ بَيَانٌ فِي نَفْيِ وَلَا إِثْبَاتٍ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ لَهُ، بَلْ هُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ
الْإِبَاحَةِ وَالذَّنْبِ وَالْوُجُوبِ، وَبَيِّنَ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِهِ، وَبَيِّنَ أَنْ يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِيهِ. وَلَا يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ مِنْ
هَذِهِ الْأَقْسَامِ إِلَّا بِدَلِيلٍ زَائِدٍ، بَلْ يُحْتَمَلُ الْخَطَرُ أَيْضًا عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ عَلَيْهِمُ الصَّغَائِرَ.

515

الرَّدُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالتَّحْرِيمِ: أَنَّ هَذَا خَيَالٌ مَنْ رَأَى الْأَفْعَالَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ عَلَى الْخَطَرِ.

الرَّدُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالْإِبَاحَةِ: أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ أَطْلَقَ لَنَا مِثْلَ ذَلِكَ، فَهُوَ تَحَكُّمٌ، لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا
سَمْعٌ. وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَفْعَالِ نَفْيُ الْحَرَجِ، فَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الشَّرْعِ، فَهُوَ حَقٌّ. وَقَدْ كَانَ
كَذَلِكَ قَبْلَ فِعْلِهِ.

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِ الذَّنْبِ: أَنَّهُ تَحَكُّمٌ: إِذْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْوُجُوبِ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ نَذْبًا، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى
الذَّنْبِ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ وَاجِبًا، بَلْ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ مُبَاحًا.

لَهُمْ شُبُهَتَانِ: الْأُولَى: أَنَّ فِعْلَهُ يَحْتَمِلُ الْوُجُوبَ وَالذَّنْبَ، وَالذَّنْبُ أَقْلُ دَرَجَاتِهِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْإِبَاحَةَ
هِيَ أَقْلُ دَرَجَاتِهِ.

أَقْرَبُ مَا قِيلَ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الذَّنْبِ لَا سِيَّمَا فِي الْعِبَادَاتِ. أَمَّا فِي الْعَادَاتِ فَلَا أَقْلَ مِنْ حَمْلِهِ
عَلَى الْإِبَاحَةِ.

الشُّبُهَةُ الثَّانِيَةُ: التَّمَسُّكُ بِقَوْلِهِ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْآيَةَ
حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ. لِأَنَّ التَّائِسِيَّ بِهِ فِي إِيقَاعِ الْفِعْلِ الَّذِي أَوْقَعَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَوْقَعَهُ. فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّائِسِيِّ
بِهِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ قَصْدِهِ. وَلَا يُعْرَفُ قَصْدُهُ إِلَّا بِقَوْلِهِ، أَوْ بِقَرِينَةٍ.

517

الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ: أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْرَفُ بِضَرُورَةٍ عَقْلٍ وَلَا نَظَرٍ، وَلَا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ. فَهُوَ تَحَكُّمٌ.
وَلَهُمْ شُبُهَةٌ: الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: لَا بُدَّ مِنْ وَصْفِ فِعْلِهِ بِأَنَّهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ وَمَصْلَحَةٌ وَلَوْلَاهُ لَمَا أَقْدَمَ عَلَيْهِ.

518

وَالْجَوَابُ أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ مُسَلَّمٌ فِي حَقِّهِ خَاصَّةً، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي حَقِّنَا.
 الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَتَعْظِيمُ النَّبِيِّ وَاجِبٌ، وَالتَّأْسِي بِهِ تَعْظِيمٌ. وَالْجَوَابُ أَنَّ تَعْظِيمَ الْمَلِكِ فِي
 الْإِقْبَادِ لَهُ فِيمَا يَأْمُرُ وَيَنْهَى، لَا فِي التَّرَبُّعِ إِذَا تَرَبَّعَ، وَلَا فِي الْجُلُوسِ عَلَى السَّرِيرِ إِذَا جَلَسَ عَلَيْهِ.
 الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَابَعَ فِي أَعْمَالِهِ لَجَازَ أَنْ لَا يَتَابَعَ فِي أَقْوَالِهِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا هَذَيَانِ، فَإِنَّ
 الْمُخَالَفَةَ فِي الْقَوْلِ عَصِيَانٌ لَهُ. التَّحْقِيقُ أَنَّ الْفِعْلَ مُتَرَدِّدٌ.

519

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: تَمَسُّكُهُمْ بِأَيِّ مِنَ الْكِتَابِ. وَجَمِيعُهَا يَرْجِعُ إِلَى قَبُولِ أَقْوَالِهِ.
 الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ وَهِيَ أَظْهَرُهَا: تَمَسُّكُهُمْ بِفِعْلِ الصَّحَابَةِ، وَذَكَرُوا فِي ذَلِكَ أَخْبَارًا.
 الْجَوَابُ: مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ أَخْبَارُ أَحَادٍ.

الثَّانِي: أَنَّهُمْ لَمْ يَتَّبِعُوهُ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِ وَعِبَادَاتِهِ، فَكَيْفَ صَارَ اتِّبَاعُهُمْ لِلْبَعْضِ دَلِيلًا.
 الثَّلَاثُ: أَنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالْوُضُوءِ، وَقَدْ كَانَ بَيْنَ لَهُمْ أَنَّ شَرْعَهُ
 وَشَرْعَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ.

520

الْأَصْلُ أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ فَهُوَ خَاصٌّ إِلَّا مَا عَمَّمَهُ.
 الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي شُبُهَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي أَحْكَامِ الْأَفْعَالِ وَبَيَانِهَا.
 الْوَاجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْبَحْثُ عَنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ وَرَدَ بَيَانًا لِحِطَابِ عَامٍّ، أَوْ
 تَنْفِيذًا لِحُكْمٍ لَزِمَ عَامٌّ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا اتِّبَاعُهُ. أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ فَيَكُونُ قَاصِرًا عَلَيْهِ؟
 بَيَانُ أَصْنَافٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ.

521

الْفِعْلُ الْبَيَانِيُّ فِي حَقِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجِبٌ، لِأَنَّهُ تَبْلِيغٌ لِلشَّرْعِ.
 يُعْرَفُ كَوْنُ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيَانًا إِمَّا بِصَرِيحِ قَوْلِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ بِقَرَأَتِهِ. وَهِيَ كَثِيرَةٌ:
 إِحْدَاهَا: أَنْ يَرِدَ خِطَابٌ مُجْمَلٌ، وَلَمْ يُبَيِّنْهُ بِقَوْلِهِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ، ثُمَّ فَعَلَ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالتَّنْفِيذِ
 لِلْحُكْمِ فِعْلًا صَالِحًا لِلْبَيَانِ.

522

الثَّانِيَةُ: أَنْ يُنْقَلَ فِعْلٌ غَيْرُ مُفَصَّلٍ، كَمَسْحِهِ رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِكَوْنِهِمَا مُسْحًا بِمَاءٍ وَاحِدٍ أَوْ
 بِمَاءٍ جَدِيدٍ، ثُمَّ يُنْقَلَ أَنَّهُ أَخَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا.
 الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَتْرَكَ مَا لَزِمَهُ، فَيَكُونُ بَيَانًا لِكَوْنِهِ مَنْسُوخًا فِي حَقِّهِ، أَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا يَثْبُتُ النُّسْخُ إِلَّا
 بِبَيَانِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْحُكْمِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِذَا أُتِيَ بِسَارِقٍ ثَمَرٍ، أَوْ مَا دُونَ النَّصَابِ، فَلَمْ يَقْطَعْ، فَيَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِ الْآيَةِ. لَكِنْ هَذَا
 بِشَرْطِ أَنْ يُعْلَمَ انْتِفَاءُ شُبْهَةٍ أُخْرَى تَدْرَأُ الْقَطْعَ.

الْخَامِسَةُ: إِذَا فَعَلَ فِي الصَّلَاةِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لِأَفْسَادِ الصَّلَاةِ، دَلَّ عَلَى الْوُجُوبِ.
 السَّادِسَةُ: إِذَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ وَأَخَذَ الْجِزْيَةَ وَالزَّكَاةَ مُجْمَلًا، ثُمَّ أَنْشَأَ الصَّلَاةَ وَابْتَدَأَ بِأَخْذِ الزَّكَاةِ
 وَالْجِزْيَةِ، فَيُظْهِرُ كَوْنَهُ بَيَانًا وَتَنْفِيذًا.

السَّابِعَةُ: أَخْذُهُ مَا لَا مَنَّ فَعَلَ فِعْلًا، أَوْ إِيقَاعُهُ بِهِ ضَرْبًا، أَوْ تَوْعِ عُقُوبَةٍ. فَإِنَّهُ لَهُ خَاصَّةٌ، مَا لَمْ يُنَبَّهْ عَلَى أَنَّ
 مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ فَعَلِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَالِ.

522

- 523 إذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً وكان بياناً، ووقع في زمان، ومكان، وعلى هيئة، فیتبع فيه الهيئة والكيفية، وأما الزمان والمكان، فلا مدخل له في الأحكام، إلا أن يكون الزمان والمكان لايقا به، بدليل دل عليه.
- 524 تقرير النبي صلى الله عليه وسلم دليل على الجواز.
- الفصل الثالث: في تعارض الفعلين.
- التعارض هو التناقض، فلا يتصور في الفعل، لأنه لا بد من فرض الفعلين في زمانين، أو في شخصين، فيمكن الجمع.
- يتناقض حكم القولين لأن القول الأول اقتضى حكماً دائماً، فيقطع القول الثاني دوامه.
- 525 التعارض بين القول والفعل ممكن، ويكون الأخير نسخاً.
- إن أشكل التاريخ وجب طلبه، وإلا فهو متعارض.
- الرد على من قال إذا تعارضا وأشكل التاريخ يقدم القول.
- 526 الفن الثالث: في كيفية استثمار الأحكام من الألفاظ.
- الاعتباس من معقول الألفاظ بطريق القياس وفيه مقدمتان، وأربعة أبواب.
- المقدمة الأولى: في حد القياس.
- حدّه أنه «حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما، بأمر جامع بينهما، من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما».
- لا بد في كل قياس من فرع وأصل وعلة وحكم. وليس من شرط الفرع والأصل كونهما موجودين.
- نقد بعض الحدود الأخرى للقياس.
- 527 المقدمة الثانية: في حصر مجاري الاجتهاد في العلل.
- العلة في الشرعيات هي مناط الحكم، أي ما أضاف الشرع الحكم إليه وناطه به ونصبه علامة على الحكم.
- الاجتهاد في العلة إما أن يكون في تحقيق مناط الحكم، أو في تنقيح مناط الحكم، أو في تخريج مناط الحكم واستنباطه.
- 528-527 الاجتهاد الأول في تحقيق مناط الحكم لا خلاف بين الأمة في جوازه. ذكر أمثلة عليه.
- 529 الاجتهاد الثاني: في تنقيح مناط الحكم. وهذا أيضاً يقر به أكثر منكري القياس.
- مثاله أن يضيف الشارع الحكم إلى سبب، وينوطه به، وتقترب به أو يضاف لا مدخل لها في التأثير بالإضافة فيجب حذفها عن درجة الاعتبار حتى يتسع الحكم.
- ذكر مثال عليه.
- 530 الاجتهاد الثالث: في تخريج مناط الحكم واستنباطه.
- مثاله أن يحكم بتحريم في محل، ولا يذكر إلا الحكم والمحل، ولا يتعرض لمناط الحكم وعلمته، فنحن نستنبط المناط بالرأي والنظر. فهذا هو الاجتهاد القياسي الذي عظم الخلاف فيه، أنكره أهل الظاهر، وطائفة من معتزلة بغداد، وجميع الشيعة.

الْعِلَّةُ الْمُسْتَنْبَطَةُ لَا يَجُوزُ التَّحَكُّمُ بِهَا، بَلْ قَدْ تُعْلَمُ بِالْإِيمَاءِ، وَإِشَارَةِ النَّصِّ، فَتُلْحَقُ بِالْمَنْصُوصِ، وَقَدْ تُعْلَمُ بِالسَّبْرِ، حَيْثُ يَقُومُ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ التَّعْلِيلِ وَتَنْحَصِرُ الْأَقْسَامُ فِي ثَلَاثَةٍ مَثَلًا، وَيَبْطُلُ قِسْمَانِ، فَيَتَعَيَّنُ الثَّلَاثُ. فَتَكُونُ الْعِلَّةُ ثَابِتَةً بِنَوْعٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ. فَلَا يُفَارِقُ تَحْقِيقَ الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحَ الْمَنَاطِ، وَقَدْ يَقُومُ الدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِ الْوَصْفِ مُؤَثِّرًا بِالْإِجْمَاعِ فَيُلْحَقُ بِهِ مَا لَا يُفَارِقُهُ إِلَّا فِيمَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأثيرِ.

531

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي اثْبَاتِ أَصْلِ الْقِيَاسِ عَلَى مُنْكَرِيهِ.

ذَكَرَ الْمَذَاهِبُ فِي جَوَازِ التَّعَبُّدِ بِهِ.

الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ، وَجَمَاهِيرُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ بَعْدَهُمْ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَقَوَّعَ التَّعَبُّدُ بِهِ شَرْعًا.

الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَضَى بِاسْتِحَالَةِ التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ عَقْلًا: أَنْ يُقَالَ: بِمِ عَرَفَتْ إِحَالَتَهُ، أَبْصُرُورَةً أَوْ نَظْرًا؟ وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَلَهُمْ مَسَالِكُ:

المَسْلَكُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّمَا نُحِيلُ التَّعَبُّدَ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، لِأَنَّ رَجَمَ الظَّنِّ جَهْلٌ، وَلَا صَلَاحَ لِلْخَلْقِ فِي إِقْحَامِهِمْ وَرُطَةَ الْجَهْلِ. فَهَذَا أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الصَّلَاحَ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا صَلَاحَ فِي التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ؟ وَالْجَوَابُ: بِمَنَازِعَتِهِمْ فِي الْأَصْلَيْنِ جَمِيعًا.

531

المَسْلَكُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: لَا يَسْتَقِيمُ قِيَاسٌ إِلَّا بِعِلَّةٍ، وَالْعِلَّةُ مَا تَوْجِبُ الْحُكْمَ لِذَاتِهَا. وَعِلَلُ الشَّرْعِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِعِلَّةِ الْحُكْمِ إِلَّا عَلَامَةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحُكْمِ.

533

المَسْلَكُ الثَّلَاثُ: قَوْلُهُمْ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى خَبْرُهُ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِتَوْقِيفٍ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ. فَالْقِيَاسُ حُكْمٌ بِالتَّوْقِيفِ الْمَحْضِ، لَكِنْ هَذَا النَّصُّ بِعَيْنِهِ، إِنْ لَمْ يَرِدْ فَقَدْ دَلَّ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقِيَاسِ.

534

المَسْلَكُ الرَّابِعُ: أَنْ الْخَطَأَ تُمْكِنُ فِي كُلِّ اجْتِهَادٍ وَقِيَاسٍ، فَكَيْفَ يَجُوزُ الْهُجُومُ مَعَ إِمْكَانِ الْخَطَأِ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا خَلَاصَ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ إِلَّا بِتَصْوِيبِ كُلِّ مُجْتَهِدٍ، وَأَنَّ الْمُجْتَهِدَ وَإِنْ خَالَفَ النَّصَّ فَهُوَ مُصِيبٌ، إِذْ لَمْ يُكَلَّفْ إِلَّا بِمَا بَلَغَهُ. فَالْخَطَأُ غَيْرُ تُمْكِنٍ فِي حَقِّهِ. أَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَصِيبَ وَاحِدٌ فَيَلْزِمُهُ هَذَا الْإِشْكَالُ.

535

1. مَسْأَلَةٌ: مُطَالَبَةٌ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّعَبُّدَ بِالْقِيَاسِ وَاجِبٌ عَقْلًا بِالدَّلِيلِ وَبَيَانُ شُبْهَتِهِمْ.

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَأْمُورُونَ بِتَعْمِيمِ الْحُكْمِ فِي كُلِّ صُورَةٍ، وَالصُّورُ لَا نِهَايَةَ لَهَا، فَكَيْفَ تُحِيطُ النَّصُوصُ بِهَا؟ فَيَجِبُ رَدُّهُمْ إِلَى الْاجْتِهَادِ ضَرُورَةً؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا فَاسِدٌ.

535

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْعَقْلَ كَمَا دَلَّ عَلَى الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ دَلَّ عَلَى الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنَّهَا تُدْرِكُ بِالْعَقْلِ، وَمُنَاسَبَةُ الْحُكْمِ مُنَاسَبَةُ عَقْلِيَّةٍ مُصْلِحِيَّةٍ يَتَقَاضَى الْعَقْلُ وَرُودُ الشَّرْعِ بِهَا. وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا فَاسِدٌ.

536

2. مَسْأَلَةٌ: فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ حَسَمَ سَبِيلَ الْاجْتِهَادِ بِالظَّنِّ، وَلَمْ يُجْزِزِ الْحُكْمَ فِي الشَّرْعِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الرَّدُّ عَلَيْهِمْ بِإِظْهَارِ الدَّلِيلِ.

الْإِسْتِدْلَالُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْحُكْمِ بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ وَقَعَتْ لَهُمْ وَلَمْ يَجِدُوا فِيهَا نَصًّا. وَذَكَرُوا قَوْلَ وَوَقَائِعَ عَنْهُمْ تُؤَيِّدُ ذَلِكَ.

540-537

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي اخْتَلَفُوا وَاجْتَهَدُوا فِيهَا، لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا دَلِيلٌ

قَاطِعٌ لِلَّهِ عَلَى حُكْمٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، وَقَدْ حَكَمُوا بِمَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ، فَقَدْ ثَبَتَ الاجْتِهَادُ. وَإِنْ كَانَ فَمُحَالٌ، إِذْ كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ عَرَفَ الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ أَنْ لَا يَكْتُمَهُ، وَلَوْ أَظْهَرَهُ وَكَانَ قَاطِعًا لَمَّا خَالَفَهُ أَحَدٌ. وَلَوْ خَالَفَهُ لَوَجِبَ تَفْسِيْقُهُ وَتَأْثِيْمُهُ.

540

قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: إِنَّمَا يُحْكَمُ بِنَصٍّ مَنْطُوقٍ بِهِ، أَوْ بِدَلِيلٍ ظَاهِرٍ فِيمَا لَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ. اعْتِرَاضَاتُ الْقَائِلِينَ بِمَنْعِ الْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ بِالرَّأْيِ.

الِاعْتِرَاضُ الْأَوَّلُ: مَا حَكَاهُ الْجَاحِظُ عَنِ النَّظَامِ: مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَوْ لَزِمُوا الْعَمَلَ بِمَا أَمَرُوا بِهِ، وَلَمْ يَتَكَلَّفُوا مَا كَفُوا الْقَوْلَ فِيهِ مِنْ إِعْمَالِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ، لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمُ التَّهَارُجُ وَالْخِلَافُ. وَهَذَا اعْتِرَاضٌ مِنْ عَجَزَ عَنْ إِنْكَارِ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى الرَّأْيِ، فَفَسَقَ وَضَلَّ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى الضَّلَالِ.

541

الِاعْتِرَاضُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: لَا يَصِحُّ الرَّأْيُ وَالْقِيَاسُ إِلَّا مِنْ بَعْضِهِمْ، وَكَذَلِكَ الشُّكُوتُ لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ بَعْضِهِمْ.

543-542

ذَكَرْنَا نَقُولَ عَنِ الصَّحَابَةِ بِإِنْكَارِ الرَّأْيِ وَالتَّخْطِئَةِ فِيهِ.

543

الْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّا بَيَّنَّا بِالْقَوَاطِعِ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ الْاجْتِهَادَ وَالْقَوْلَ بِالرَّأْيِ، وَالشُّكُوتَ عَنِ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَثَبَتَ ذَلِكَ بِالتَّوَاتُرِ. وَمَا نَقَلُوهُ بِخِلَافِهِ فَأَكْثَرُهَا مَقَاطِيعُ، وَلَوْ تَسَاوَتْ فِي الصَّحَّةِ لَوَجِبَ اطِّرَاحُ جَمِيعِهَا، وَالرُّجُوعُ إِلَى مَا تَوَاتَرَ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ صَحَّتْ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ وَتَوَاتَرَتْ أَيْضًا، لَوَجِبَ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَشْهُورِ مِنْ اجْتِهَادَاتِهِمْ. فَيَحْتَمِلُ مَا أَنْكَرُوهُ عَلَى الرَّأْيِ الْمُخَالِفِ لِلنَّصِّ، أَوْ الرَّأْيِ الصَّادِرِ عَنِ الْجَهْلِ الَّذِي يَصْدُرُ مِمَّنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلِاجْتِهَادِ، أَوْ وَضَعَ الرَّأْيِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَالرَّأْيِ الْفَاسِدِ الَّذِي لَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ، وَفِي الْفَاطِ رَوَايَتِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

الِاعْتِرَاضُ الثَّلَاثُ: أَنَّ دَلِيلَ الْإِجْمَاعِ إِنَّمَا تَمَّ بِشُكُوتِ الْبَاقِينَ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ بَاطِلًا لَأَنْكَرُوهُ. فَنَقُولُ: لَعَلَّهُمْ سَكَتُوا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَامَلَةِ وَالْمَصَالِحَةِ، خِيفَةً مِنْ ثَوْرَانِ فِتْنَةِ النَّزَاعِ، أَوْ سَكَتُوا عَنْ إِظْهَارِ الدَّلِيلِ لِحَفَائِهِ.

544

وَالْجَوَابُ: أَنَّ حَمْلَ شُكُوتِهِمْ عَلَى الْمَجَامَلَةِ وَالْمَصَالِحَةِ وَاتِّقَاءِ الْفِتْنَةِ، مُحَالٌ، وَكَذَا سُكُوتُهُمْ لِحَفَاءِ الدَّلِيلِ.

545-544

الِاعْتِرَاضُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ نَقْلٌ لِلْحُكْمِ بِالظَّنِّ وَالِاجْتِهَادِ، فَلَعَلَّهُمْ عَوَّلُوا فِيهِ عَلَى صِغَةِ عُمُومٍ، وَصِغَةِ أَمْرِ، وَاسْتِصْحَابِ حَالٍ، وَمَفْهُومٍ لَفْظِيٍّ، وَاسْتِنْبَاطٍ مَعْنَى صِغَةٍ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ وَاللُّغَةُ، فِي جَمْعٍ بَيْنَ آيَتَيْنِ، وَخَبَرَيْنِ، وَصَحَّةٍ رَدِّ مُقَيَّدٍ إِلَى مُطْلَقٍ، وَبِنَاءٍ عَامٍّ عَلَى خَاصٍّ، وَتَرْجِيحِ خَبَرٍ عَلَى خَبَرٍ، وَتَقْرِيرٍ عَلَى حُكْمِ الْعَقْلِ الْأَصْلِيِّ. وَمَا جَاوَزَ هَذَا كَانَ اجْتِهَادُهُمْ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، لَا فِي تَنْقِيحِهِ وَاسْتِنْبَاطِهِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا اعْتِرَافٌ بِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ فِي الْحُكْمِ إِلَى دَلِيلٍ قَاطِعٍ، وَأَنَّ الْحُكْمَ بِالظَّنِّ جَائِزٌ. وَلَكِنْ بَانَ لَنَا عَلَى الْقَطْعِ أَنَّ اجْتِهَادَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَكُنْ مَقْصُورًا عَلَى مَا ذَكَرُوهُ، بَلْ جَاوَزُوا ذَلِكَ إِلَى الْقِيَاسِ وَالتَّشْبِيهِ، وَحَكَمُوا بِأَحْكَامٍ لَا يُمْكِنُ تَصْحِيْحُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْقِيَاسِ، وَتَعْلِيلِ النَّصِّ، وَتَنْقِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ.

547-546

ذَكَرْنَا أَمَثِلَةً عَلَى ذَلِكَ.

548-547

ذَكَرُ مَسْأَلَتَيْنِ مَشْهُورَتَيْنِ نُقِلَتَا عَلَى التَّوَاتُرِ، هُمَا مَسْأَلَةُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَمَسْأَلَةُ الْحَرَامِ.
الْإِعْتِرَاضُ الْخَامِسُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ إِنْ قَالُوا بِالْقِيَاسِ اخْتِرَاعًا مِنْ تَلَقَّاءِ أَنْفُسِهِمْ فَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ قَالُوا بِهِ

548

عَنْ سَمَاعٍ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَجِبُ إِظْهَارُ مُسْتَنَدِهِمْ وَالتَّمَسُّكُ بِهِ.
وَالْجَوَابُ: مِنْ وَجْهَيْنِ:

549

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ مَهْمَا أَجْمَعُوا عَلَى الْقِيَاسِ فَقَدْ ثَبَتَ بِالْقَوَاعِصِ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى الْخَطَا.

الثَّانِي: هُوَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ عَنْ مُسْتَنَدَاتٍ كَثِيرَةٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْحَصْرِ.

مُسْتَنَدَاتُ الصَّحَابَةِ فِي الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ.

مِنْ الْقُرْآنِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: 2).

مِنْ السُّنَّةِ. وَمِنْهُ حَدِيثُ مُعَاذٍ، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

551-550

«إِنِّي أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِالرَّأْيِ فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ وَحْيٌ».

551

الْقَوْلُ فِي شُبْهِ الْمُنْكَرِينَ لِلْقِيَاسِ وَالصَّائِرِينَ إِلَى حَظَرِهِ مِنْ جِهَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

الْجَوَابُ مِنْ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ أَيْنَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَسْأَلَةُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَالْعَوْلِ، وَالْمَبْتُوتَةِ، وَالْمَفُوضَةِ، وَأَنْتِ عَلَيَّ

حَرَامٌ؟ وَالْكِتَابُ بَيَانٌ إِمَّا بِتَمْهِيدِ طَرِيقِ الْإِعْتِبَارِ، أَوْ بِالِدَّلَالَةِ عَلَى الْإِجْمَاعِ وَالسُّنَّةِ. وَقَدْ ثَبَتَ الْقِيَاسُ
بِالْإِجْمَاعِ وَالسُّنَّةِ. فَيَكُونُ الْكِتَابُ قَدْ بَيَّنَّهُ.

الثَّانِي: أَنَّكُمْ حَرَمْتُمُ الْقِيَاسَ، وَلَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بَيَانٌ تَحْرِيمِهِ.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ وَهَذَا حُكْمٌ بغيرِ الْمَنْزَلِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ

552

الْقِيَاسُ ثَابِتٌ بِالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ الْمَنْزُولُ.

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ

عِلْمٌ، ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، ﴿إِنْ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾.

وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّا إِذَا ظَنَّنَا كَوْنَ زَيْدٍ فِي الدَّارِ حَرَّمَ عَلَيْنَا الرِّبَا فِي الْبُرِّ، ثُمَّ ظَنَّنَا، كَانَ الْحُكْمُ

مَقْطُوعًا بِهِ لَا مَظْنُونًا، كَمَا إِذَا ظَنَّ الْقَاضِي صِدْقَ الشُّهُودِ، وَكَمَا فِي الْقِبْلَةِ، وَجَزَاءِ الصَّيْدِ، وَأَبْوَابِ تَحْقِيقِ
مَنَاطِ الْحُكْمِ.

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ قَالُوا: وَأَنْتُمْ

553

تُجَادِلُونَ فِي الْقِيَاسِ.

وَالْجَوَابُ أَنَّهُمْ يُجَادِلُونَ فِي نَفْيِهِ وَإِبْطَالِهِ.

الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ: تَعَلُّقُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ قَالُوا: وَأَنْتُمْ تَرُدُّونَ إِلَى الرَّأْيِ.

وَالْجَوَابُ: بَلْ الرَّدُّ إِلَى الْعِلَلِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ نُصُوصِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الشُّبْهَةُ السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بَرْهَةً بِالْكِتَابِ، وَبَرْهَةً بِالسُّنَّةِ، وَبَرْهَةً

بِالْقِيَاسِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ ضَلُّوا».

وَالْجَوَابُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الرَّأْيَ الْمُخَالَفَ لِلنَّصِّ.

الشبهة السابعة: قول الشيعة وأهل التعليم: إنكم اعترفتم بطلان القياس بخلاف النص، والنصوص مُحيطَةٌ بجميع المسائل، وإنما يعلمها الإمام المعصوم، وهو نائب الرسول، فيجب مراجعته. والجواب: أنا نسلّم بطلان القياس مع النص، ونسلّم إمكان الربط بالضوابط والروابط الكلية. لكنكم اخترعتم هذه الدعوى، فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين اختلفوا.

554

القول في شبههم المعنوية: وهي ست:

الشبهة الأولى: قول الشيعة والتعليمية: إن الاختلاف ليس من دين الله، وفي رد الخلق إلى الظنون ما يوجب الاختلاف ضرورة. والرأي منبغ الخلاف. ذكر آيات وآثار في ذم الاختلاف.

555

والجواب: أن الذي نراه تصويب المجتهدين، والمجتهد مأمور باتباع ظنه، وإن خالفه غيره.

557-555

الجواب عن الآيات والآثار.

557

الشبهة الثانية: قولهم: النفي الأصلي معلوم، والاستثناء عنه بالنص معلوم، فيبقى المسكوت عنه على النفي الأصلي المعلوم. فكيف يُرفع المعلوم على القطع بالقياس المظنون؟ والجواب أن العموم، والظواهر، وخبر الواحد، وقول المقوم في أروش الجنايات والنفقات وجزاء الصيد، وصديق الشهود، وصديق الخالف في مجلس الحكم، كل ذلك مظنون. ويُرفع به النفي الأصلي. الشبهة الثالثة: قولهم: كيف يتصرف بالقياس في شرع مبناه على التحكم والتعبد، والفرق بين التمثيلات، والجمع بين المتفرقات؟ ذكر أمثلة على ذلك.

558

والجواب أن الأحكام ثلاثة أقسام: قسم لا يعلل أصلاً، وقسم يعلم كونه معللاً، وقسم يتردد فيه، فنحن لا نقيس ما لم يقم لنا دليل على كون الحكم معللاً، ودليل على عين العلة المستنبطة، ودليل على وجود العلة في الفرع.

الشبهة الرابعة: قولهم: إن النبي عليه السلام قد أوتي جوامع الكلم، فكيف يليق به أن يترك الوجيز المفهم، ويعدل إلى الطويل الموهم؟ فيعدل عن قوله: حرمت الربا في كل مطعوم، أو كل مكيل، إلى عد الأشياء الستة؟

والجواب أنه لو ذكر الأشياء الستة، وذكر معها أن ما عداها لا ربا فيه، وأن القياس حرام فيه، لكان ذلك أصرح، فلم لم يفعل؟

559

الشبهة الخامسة: قولهم: إن الحكم إن ثبت في الأصل بالنص لا بالعلّة، فكيف يثبت في الفرع بالعلّة وهو تابع للأصل؟

والجواب أن الحكم في الأصل يثبت بالنص. وفائدة استنباط العلة المظنونة إما تعدية العلة، وإما الوقوف على مناط الحكم المظنون للمصلحة، وإما زوال الحكم عند زوال المنط.

الشبهة السادسة: وهي عمدهم الكبرى: أن الحكم لا يثبت إلا بتوقيف، والعلّة غايته أن تكون منصوفاً عليها. فإذا كانت العلة المنصوصة لا يمكن تعديتها لقصور لفظها، فالمستنبطة كيف تعدى.

الجواب: أن نفاة القياس ثلاث فرق: إذ منهم من قال: التخصيص على العلة كذكر اللفظ العام. فقد أقر هذا القائل بالإلحاق، وإنما أنكر تسميته قياساً.

560

الْفَرِيقُ الثَّانِي: أَجَازُوا الْقِيَاسَ بِالْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ دُونَ الْمُسْتَنْبَطَةِ.
الْفَرِيقُ الثَّالِثُ: وَهُوَ مَنْ أَنْكَرَ الْإِلْحَاقَ مَعَ التَّنْصِصِ عَلَى الْعِلَّةِ، فَتَسْتَقِيمُ لَهُمْ هَذِهِ الْحُجَّةُ.
وَجَوَابُهُمْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

561

الْأَوَّلُ: أَنَّ الصَّيْرَفِيَّ، مِنْ أَصْحَابِنَا، يَتَشَوَّفُ إِلَى التَّسْوِيَةِ.

562

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى الْفَرْقِ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: لَا تَأْكُلْ هَذِهِ الْحَشِيشَةَ لِأَنَّهَا سُمٌّ، فَأَهْلُ اللُّغَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَعْقُولَ

هَذَا التَّعْلِيلِ تَعْدِي النَّهْيِ إِلَى كُلِّ مَا فِيهِ الْعِلَّةُ.

خَاصِيَّةُ الْمَحَلِّ قَدْ يُعْلَمُ ضَرُورَةُ سُقُوطِ اعْتِبَارِهَا. وَقَدْ يُعْلَمُ ذَلِكَ ظَنًّا بِسُكُونِ النَّفْسِ إِلَيْهِ. وَ الصَّحَابَةُ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ عَوَّلُوا عَلَى الظَّنِّ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُمْ فَهِمُوا مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطْعًا إِلْحَاقَ الظَّنِّ بِالْقَطْعِ.

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي مَسَائِلَ، وَلَوْ كَانَتْ قَطْعِيَّةً لَمَا اخْتَلَفُوا فِيهَا، فَعَلِمْنَا أَنَّ الظَّنَّ كَالْعِلْمِ. أَمَّا حَيْثُ انْتَفَى الظَّنُّ

وَالْعِلْمُ وَحَصَلَ الشَّكُّ فَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الْقِيَاسِ أَصْلًا.

563

1. مَسْأَلَةٌ: مَذْهَبُ النَّظَامِ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمَنْصُوصَةَ تُوجِبُ الْإِلْحَاقَ، لَكِنْ لَا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ، بَلْ بِطَرِيقِ

الْلَفْظِ وَالْعُمُومِ. وَهَذَا فَاسِدٌ.

2. مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ الْقَاشَانِيُّ وَالتَّهْرَوَانِيُّ إِلَى الْإِقْرَارِ بِالْقِيَاسِ لِأَجْلِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، لَكِنْ خَصَّصَا

565

ذَلِكَ بِمَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَكُونَ الْعِلَّةَ مَنْصُوصَةً.

الثَّانِي: الْأَحْكَامُ الْمُعْلَقَةُ بِالْأَسْبَابِ.

هَذَا الْمَذْهَبُ يُمْكِنُ تَنْزِيلُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ يَشْتَرِطُوا مَعَ هَذَا أَنَّ يَقُولَ: وَحَرَّمْتُ كُلَّ مُشَارِكٍ لِلْخَمْرِ فِي الشَّدَّةِ. وَيَقُولَ فِي رَجْمِ مَاعِزٍ:

«وَحُكِّمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ». فَهَذَا لَيْسَ قَوْلًا بِالْقِيَاسِ، بَلْ بِالْعُمُومِ.

الثَّانِي: أَنَّ لَا يَشْتَرِطُ هَذَا، وَلَا يَشْتَرِطُ أَيْضًا وَرُودُ التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ. فَهَذِهِ زِيَادَةٌ عَلَيْنَا.

الثَّالِثُ: أَنَّ يَقُولَ: مَهْمَا وَرَدَ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ جَازَ الْإِلْحَاقَ بِالْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ. فَهَذَا قَوْلٌ حَقٌّ فِي الْأَصْلِ،

خَطَأً فِي الْحَصْرِ.

بَيَانُ أَنَّ لِلظَّنِّ مَثَارَيْنِ فِي الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ: أَحَدُهُمَا: أَصْلُ الْعِلَّةِ، وَالْآخَرُ: التَّحَاقُّ الْفَرْعِ بِالْأَصْلِ، فَإِنَّهُ

مَشْرُوطٌ بِإِتِّفَاقِ الْفَوَارِقِ. وَفِي الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ مَثَارُ الظَّنِّ وَاحِدٌ. وَهُوَ إِلْحَاقُ الْفَرْعِ.

567-566

الرَّدُّ عَلَى احتِجَاجِهِمْ بِأَنَّ الْعِلَّةَ الْمُسْتَنْبَطَةَ لَا يُؤْمَنُ فِيهَا الْخَطَأُ.

567

3. مَسْأَلَةٌ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ فِي الْقِيَاسِ.

568

الْبَابُ الثَّانِي: فِي طَرِيقِ إِثْبَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ وَكَيْفِيَّةِ إِقَامَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّةِ أَحَادِ الْأَقْسِيَةِ.

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: فِي مَوَاضِعِ الْإِحْتِمَالِ مِنْ كُلِّ قِيَاسٍ: وَهِيَ سِتَّةٌ:

الْأَوَّلُ: يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَصْلُ مَعْلُومًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

الثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُعْلَلًا، فَلَعَلَّهُ لَمْ يُصَبَّ مَا هُوَ الْعِلَّةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

الثالث: أنه إن أصاب في أصل التعليل، وفي عين العلة، فلعله قصر على وصفين أو ثلاثة، وهو معلل به مع قرينة أخرى زائدة على ما قصر اعتباره عليه.

الرابع: أن يكون قد جمع إلى العلة وصفا ليس مناطا للحكم فزاد على الواجب.

الخامس: أن يصيب في أصل العلة، وتعيينها، وضبطها، لكن يخطئ في وجودها في الفرع.

السادس: أن يكون قد استدلل على تصحيح العلة بما ليس بدليل.

وزاد آخرون احتمالا سابعاً: وهو الخطأ في القياس. وهذا خطأ.

المثارات الستة لاحتمال الخطأ إنما تستقيم على مذهب من يقول: المصيب واحد.

المقدمة الثانية: أن هذه الأدلة لا تكون إلا سمعية.

بيان أنه لا يثبت الحكم إلا توقيفاً، لكن ليس طريق معرفة التوقيف في الأحكام مجرد النص، بل النص والعموم والفحوى ومفهوم القول وقرائن الأحوال وشواهد الأصول، وأنواع الأدلة، فذلك إثبات العلة تتبع طرقه، ولا يقتصر فيه على النص.

المقدمة الثالثة: أن إلحاق المسكوت بالمنطوق ينقسم إلى مقطوع ومظنون، والمقطوع به على مرتبتين:

إحداهما: أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به. وقد اختلفوا في تسمية هذا قياساً، وتبعاً تسميته قياساً.

هذا الجنس قد يلتحق بأذياله ما يشبهه من وجه، ولكنه يفيد الظن دون العلم.

المرتبة الثانية: ما يكون المسكوت عنه مثل المنطوق به. وربما اختلفوا في تسميته قياساً.

هذا جنس يرجع حاصله إلى العلم بأن الفارق بين المسكوت عنه والمنطوق به لا مدخل له في التأثير في جنس ذلك الحكم.

ضابط هذا الجنس أن لا يحتاج إلى التعرض للعلة الجامعة، بل يتعرض للفارق.

يتعلق بأذيال هذا الجنس ما هو مظنون.

من هذا الجنس ما يتعلق بتنقيح مناط الحكم.

لإلحاق المسكوت عنه بالمنطوق طريقان متباينان:

أحدهما: الإلحاق بنفي الفارق.

الطريق الثاني: الإلحاق للاستواء في العلة. وهذا هو الذي يسمى قياساً بالاتفاق.

الطريق الأول ينتظم حيث لم تعرف علة الحكم، بل ينتظم في حكم لا يعلل، وينتظم حيث عرف أنه

معلل لكن لم تتعين العلة. وينتظم حيث ظهر أصل العلة وتعين أيضاً، ولكن لم تتلخص بعد أوصافها.

أما الطريق الثاني فلا يمكن إلا بعد تعين العلة، وتلخيصها بحدها وقبودها، وبيان تحقيق وجودها بكمالها في

الفرع. وكل واحد من الطريقين ينقسم إلى مقطوع به وإلى مظنون.

القياس المتفق عليه هو «رد فرع إلى أصل بعلة جامعة بينهما».

وهذا القياس يحتاج إلى إثبات مقدمتين: إحداهما مثلاً أن علة تحريم الخمر الإسكار. والثانية: أن

الإسكار موجود في النبيذ.

575

القِسْمُ الْأَوَّلُ: إثباتُ العِلَّةِ بِأَدَلَّةٍ نَقْلِيَّةٍ.
وَذَلِكَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ صَرِيحِ النُّطْقِ أَوْ مِنَ الْإِيْمَاءِ، أَوْ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَسْبَابِ.
الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: الصَّرِيحُ، وَذَلِكَ أَنْ يَرَدَ فِيهِ لَفْظُ التَّعْلِيلِ.
الضَّرْبُ الثَّانِي: التَّنْبِيهِ وَالْإِيْمَاءُ عَلَى الْعِلَّةِ.

577-576

الضَّرْبُ الثَّالِثُ: التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَسْبَابِ بِتَرْتِيبِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا بِصِيغَةِ الْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ، وَبِالْفَاءِ الَّتِي هِيَ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْبِيبِ. وَيَلْتَحِقُ بِهَذَا الْقِسْمِ مَا يُرْتَبُّهُ الرَّائِي بِفَاءِ التَّرْتِيبِ، وَكَذَا كُلُّ حُكْمٍ حَدَثَ عَقِيبَ وَصْفٍ حَدِثٍ.

578-577

مَا رُتِبَ عَلَى غَيْرِهِ بِفَاءِ التَّرْتِيبِ، وَصِيغَةِ الْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرْتَبَّ عَلَيْهِ مُعْتَبَرٌ فِي الْحُكْمِ لَا مَحَالَةَ.

579

القِسْمُ الثَّانِي: فِي إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى كَوْنِهَا مُؤَثِّرَةً فِي الْحُكْمِ.

579

ذَكَرُ أَمَثَلَةٍ عَلَيْهِ.

581

القِسْمُ الثَّالِثُ: فِي إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ بِالْإِسْتِنْبَاطِ وَطُرُقِ الْإِسْتِدْلَالِ.
وَهِيَ أَنْوَاعٌ: النَّوعُ الْأَوَّلُ: السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ: وَهُوَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ: هَذَا الْحُكْمُ مُعَلَّلٌ، وَلَا عِلَّةَ لَهُ إِلَّا كَذَا أَوْ كَذَا، وَقَدْ بَطَلَ أَحَدُهُمَا، فَتَعَيَّنَ الْآخَرُ.
يُحْتَاجُ هَهُنَا إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:
أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عِلَّةٍ تَضْبِطُ مَجْرَى الْحُكْمِ عَنْ مَوْقِعِهِ.
الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ سَبَرُهُ حَاصِرًا لِكُلِّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُسَمَّى عِلَّةً.
إِفْسَادُ سَائِرِ الْعِلَلِ تَارَةً يَكُونُ بَيَانُ سُقُوطِ أَثَرِهَا فِي الْحُكْمِ، بِأَنْ يُظْهَرَ بَقَاءُ الْحُكْمِ مَعَ انْتِفَائِهَا، أَوْ بِانْتِقَاضِهَا بِأَنْ يُظْهَرَ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ مَعَ وُجُودِهَا.

582

النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْإِسْتِنْبَاطِ: إِثْبَاتُ الْعِلَّةِ بِإِنْدَاءِ مُنَاسَبَتِهَا لِلْحُكْمِ.
الْإِكْتِفَاءُ بِمَجَرَّدِ الْمُنَاسَبَةِ فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وَالْمُرَادُ بِالْمُنَاسَبِ مَا هُوَ عَلَى مِنْهَاجِ الْمَصَالِحِ، بِحَيْثُ إِذَا أَضِيفَ الْحُكْمُ إِلَيْهِ انْتَضَمَ.
الْمُنَاسِبُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُؤَثِّرٍ وَمُلَاطَمٍ وَغَرِيبٍ.
الْمُؤَثِّرُ: هُوَ مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْحُكْمِ بِالْإِجْمَاعِ أَوْ النَّصِّ. وَإِذَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمُنَاسَبَةِ.
الْمُلَاطَمُ: عِبَارَةٌ عَمَّا لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، لَكِنْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ جَنْسِهِ فِي جَنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ. ذَكَرُ أَمَثَلَةٍ عَلَيْهِ.

583-582

الْغَرِيبُ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُهُ، وَلَا مِلَاءَمَتُهُ لِحُكْمِ تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ. ذَكَرُ أَمَثَلَةٍ عَلَيْهِ.
الْمُؤَثِّرُ مَقْبُولٌ بِاتِّفَاقِ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ.

583

وَأَمَّا الْمُنَاسِبُ الْغَرِيبُ فَهَذَا فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ.
الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّهُ تَحَكُّمٌ بِالتَّعْلِيلِ، مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَشْهَدُ لِإِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى عِلَّتِهِ. وَالْجَوَابُ بِأَنْ إِثْبَاتِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ يَشْهَدُ لِمُلَاحَظَةِ الشَّرْعِ لَهُ، وَيَعْلَبُ ذَلِكَ عَلَى الظَّنِّ.
الْإِعْتِرَاضُ بِأَنْ هَذَا تَلْبِيسٌ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الشَّرْعِ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ مِثْلًا تَعَبُّدًا وَتَحَكُّمًا،

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَعْنَى آخَرَ مُنَاسِبٍ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِسْكَارِ فَالْحُكْمُ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ
الاحتمالات تحكّم بغير دليل.

وَالْجَوَابُ: بِأَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ يَتَرَجَّحُ عَلَى إِحْتِمَالِ التَّحْكَمِ، بِمَا رُدَّ بِهِ مَذْهَبُ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ، فَقَدْ عَلِمَ
مِنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اتِّبَاعَ الْعِلَلِ، وَأَطْرَاحَ تَنْزِيلِ الشَّرْعِ عَلَى التَّحْكَمِ مَا أَمَكَّنَ. وَأَمَّا إِحْتِمَالُ أَنْ
584 فِيهِ مَعْنَى آخَرَ مُنَاسِبًا هُوَ الْبَاعِثُ لِلشَّارِعِ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا، فَهُوَ وَهُمْ مَحْضٌ.

تَقْرِيرُ أَنَّ غَلَبَةَ الظَّنِّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْتَنِدُ إِلَى مِثْلِ هَذَا، وَتَعْتَمِدُ انْتِفَاءَ الظُّهُورِ فِي مَعْنَى آخَرَ لَوْ ظَهَرَ
لَبَطَلَتْ غَلَبَةُ الظَّنِّ. وَلَوْ فُتِحَ هَذَا الْبَابُ لَمْ يَسْتَقِمَّ قِيَاسٌ.

بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَهْمِ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مِثْلِ النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مُرْجِحٍ، وَالظَّنِّ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ
586 عَنْ الْمِثْلِ بِسَبَبٍ.

إِذَا فُتِحَ بَابُ الْقِيَاسِ فَالضَّبْطُ بَعْدَهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، لَكِنْ يُتَّبَعُ الظَّنُّ. وَالظَّنُّ عَلَى مَرَاتِبٍ: وَأَقْوَاهُ: الْمُؤَثِّرُ،
وَدُونُهُ الْمَلَائِمُ، وَدُونُهُ الْمُنَاسِبُ الَّذِي لَا يَلَائِمُ. وَهُوَ أَيْضًا دَرَجَاتٍ. وَلَا يُمَكِّنُ ضَبْطُ دَرَجَاتِ الْمُنَاسِبَةِ أَصْلًا.
588-587 بَلْ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ ذَوْقٌ.

الْمَعْنَى بِإِعْتِبَارِ الْمَلَاءِمَةِ وَشَهَادَةِ الْأَصْلِ الْمُعَيَّنِ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ:
588 مُلَائِمٌ يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ يُقْبَلُ قَطْعًا عِنْدَ الْقَائِسِينَ، وَمُنَاسِبٌ لَا يَلَائِمُ، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ،
فَلَا يُقْبَلُ قَطْعًا عِنْدَ الْقَائِسِينَ.

وَمُنَاسِبٌ يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ لَكِنْ لَا يَلَائِمُ، فَهُوَ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، وَمُنَاسِبٌ لَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ
وَهُوَ الْإِسْتِدْلَالُ الْمُرْسَلُ، وَهُوَ أَيْضًا فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ.

588 الْقَوْلُ فِي الْمَسَالِكِ الْفَاسِدَةِ فِي إِثْبَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ.

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: الْمَسْلُكُ الْأَوَّلُ: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى صِحَّتِهَا بِإِنْتِفَاءِ الْمَعَارِضِ. وَهَذَا فَاسِدٌ.

589 الْمَسْلُكُ الثَّانِي: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى صِحَّتِهَا بِإِطْرَادِهَا وَجَرَيَانِهَا فِي حُكْمِهَا. وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا
سَلَامَتُهَا عَنْ مُفْسِدٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ النِّقْضُ.

الْمَسْلُكُ الثَّلَاثُ: الطَّرْدُ وَالْعَكْسُ. وَهُوَ فَاسِدٌ.

مَا ثَبَّتَ الْحُكْمَ «بُثُوتِهِ» فَهُوَ عِلَّةٌ، فَكَيْفَ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ أَنَّهُ زَالٌ بِزَوَالِهِ. أَمَّا مَا ثَبَّتَ «مَعَ ثُبُوتِهِ» وَزَالَ «مَعَ
590 زَوَالِهِ» فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ عِلَّةً، أَمَّا إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سَبَرٌ وَتَقْسِيمٌ، كَانَ ذَلِكَ حُجَّةً.

الْإِعْتِرَاضُ عَلَى إِبْطَالِ هَذَا الْمَسْلُكِ مَعَ الْقَوْلِ بِتَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِينَ.

ذِكْرُ جَوَابِ الْقَاضِي، وَأَنَّ فِيهِ نَظْرًا، وَبَيَانُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ مُصِيبٌ إِذَا اسْتَوْفَى النَّظَرَ وَأَتَمَّهُ، وَأَمَّا إِذَا قَضَى
591-590 بِسَابِقِ الرَّأْيِ وَبَادِئِ الْوَهْمِ، فَهُوَ مُخْطِئٌ. فَإِنْ سَبَرَ وَقَسَمَ فَقَدْ أَتَمَّ النَّظَرَ وَأَصَابَ.

592 الْبَابُ الثَّلَاثُ: فِي قِيَاسِ الشَّبْهِ وَالنَّظَرِ فِيهِ فِي ثَلَاثَةِ أَطْرَافٍ.

592 الطَّرْفُ الْأَوَّلُ: فِي حَقِيقَةِ الشَّبْهِ وَأَمَثَلَتِهِ وَتَفْصِيلِ الْمَذَاهِبِ فِيهِ، وَإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهِ.

اسْمُ الشَّبْهِ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قِيَاسٍ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الطَّرْدِ. لَكِنَّ الْعِلَّةَ الْجَامِعَةَ إِنْ كَانَتْ مُؤَثِّرَةً أَوْ مُنَاسِبَةً
عُرِفَتْ بِأَشْرَفِ صِفَاتِهَا وَأَقْوَاهَا، وَهُوَ التَّأْيِيرُ وَالْمُنَاسِبَةُ، دُونَ الْأَخْسِ الْأَعْمِ الَّذِي هُوَ الْإِطْرَادُ وَالْمُشَابَهَةُ. فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لِلْعِلَّةِ خَاصِّيَّةٌ إِلَّا الْإِطْرَادُ الَّذِي هُوَ أَعْمُ أَوْصَافِ الْعِلَلِ، وَأَضْعَفُهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّحَّةِ، خُصَّ

بِاسْمِ الطَّرْدِ، لَا لِاخْتِصَاصِ الْإِطْرَادِ بِهَا، لَكِنْ لِأَنَّهُ لَا خَاصِّيَّةَ لَهَا سِوَاهُ. فَإِنْ انْضَافَ إِلَى الْإِطْرَادِ زِيَادَةٌ، وَلَمْ يَنْتَهَ إِلَى دَرَجَةِ الْمُنَاسِبِ وَالْمَوْثُرِ، سُمِّيَ شَبَّهًا. وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ هِيَ مُنَاسِبَةُ الْوَصْفِ الْجَامِعِ لِعِلَّةِ الْحُكْمِ، وَإِنْ لَمْ يُنَاسِبْ نَفْسَ الْحُكْمِ.

592

595-593

ذِكْرُ سِتَّةِ أَمْثَلَةٍ لِقِيَاسِ الشُّبْهِ وَتَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيهَا.

595

إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهِ: الدَّلِيلُ إِمَّا أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْمُنَاطِرِ، أَوْ يُطْلَبُهُ الْمُجْتَهِدُ مِنْ نَفْسِهِ. أَمَّا الْمُجْتَهِدُ فَهَذَا الْجِنْسُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ. فَمَنْ أَثَرُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ حَتَّى غَلَبَ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ، فَهُوَ كَالْمُنَاسِبِ، فَهُوَ صَحِيحٌ فِي حَقِّهِ. وَمَنْ لَمْ يَغْلِبْ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ فَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ بِهِ، وَأَمَّا الْمُنَاطِرُ فَلَا يُمْكِنُهُ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ عَلَى الْخَصْمِ الْمُنْكَرِ. الْمُجْتَهِدُونَ الْمُقَرَّرُونَ بِالشُّبْهِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْطَلِحُوا فِي الْمُنَاطَرَةِ عَلَى فَتْحِ بَابِ الْمَطَالَبَةِ أَصْلًا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْقُدَمَاءِ.

596

الطَّرْدُ الشَّيْعُ يُمْكِنُ إِفْسَادُهُ عَلَى الْفَوْرِ بِطَرِيقِ أَقْرَبِ مِنَ الْمَطَالَبَةِ. إِنْ لَمْ يُسْتَحْسَنْ هَذَا الْإِصْطِلَاحُ فَلْيَقَعْ الْإِصْطِلَاحُ عَلَى أَنْ يَسْبِرَ الْمَعْلُلُ أَوْصَافَ الْأَصْلِ.

597

الطَّرِيقُ إِمَّا اصْطِلَاحُ الْقُدَمَاءِ، وَإِمَّا الْإِكْتِفَاءُ بِالسَّبْرِ، وَإِمَّا إِبْطَالُ الْقَوْلِ بِالشُّبْهِ رَأْسًا.

598

الطَّرْفُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ التَّدْرِيجِ فِي مَنَازِلِ هَذِهِ الْأَقْيَسَةِ مِنْ أَعْلَاهَا إِلَى أَدْنَاهَا.

598

الْقِيَاسُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْمَوْثُرُ، ثُمَّ الْمُنَاسِبُ، ثُمَّ الشُّبْهُ، ثُمَّ الطَّرْدُ.

أَعْلَاهَا: الْمَوْثُرُ: وَهُوَ بِاعْتِبَارِ النَّظَرِ إِلَى عَيْنِ الْعِلَّةِ وَجِنْسِهَا، وَعَيْنِ الْحُكْمِ وَجِنْسِهِ، أَرْبَعَةٌ: لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَظْهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، أَوْ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، أَوْ تَأْثِيرُ جِنْسِهِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، أَوْ تَأْثِيرُ جِنْسِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ. الْأَوَّلُ فِي الْمَرْتَبَةِ: أَنْ يَظْهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، فَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ إِنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، الثَّانِي فِي الْمَرْتَبَةِ: أَنْ يَظْهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ لَا فِي عَيْنِهِ، وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ، الثَّالِثُ فِي الْمَرْتَبَةِ: أَنْ يُؤَثِّرَ جِنْسُهُ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، وَهُوَ الَّذِي خُصَّ بِاسْمِ «الْمَلَائِمِ» وَخُصَّ اسْمُ «الْمَوْثُرِ» بِمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ، الرَّابِعُ فِي الْمَرْتَبَةِ: مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُ جِنْسِهِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، وَهُوَ الَّذِي سُمِّيَ «الْمُنَاسِبَ الْغَرِيبَ». الْمَالُوفُ مِنْ عَادَةِ الشَّرْعِ هُوَ الَّذِي يُعَرَّفُ مَقَاصِدَ الشَّرْعِ. وَالْعَادَةُ تَارَةً تَثْبُتُ فِي جِنْسٍ، وَتَارَةً تَثْبُتُ فِي عَيْنٍ. ثُمَّ لِلْجِنْسِيَّةِ أَيْضًا مَرَاتِبٌ.

600-598

الْأَشْبَاهُ أَوْصَفُ الْأَوْصَافِ، لِأَنَّهَا لَا تَعْتَصِدُ بِالْعَادَةِ الْمَالُوفَةِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْأَوْصَافِ الَّتِي قَدْ يَضْبُطُ الشَّرْعُ الْأَحْكَامَ بِهَا. وَأَقْوَاهَا الْمَوْثُرُ الَّذِي ظَهَرَ أَثَرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ.

601

تَنْبِيهُ آخَرَ عَلَى خَوَاصِّ الْأَقْيَسَةِ.

الْمَوْثُرُ مِنْ خَاصِّيَّتِهِ أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنِ السَّبْرِ وَالْخَصْرِ، أَمَّا الْمُنَاسِبُ فَلَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِشَهَادَةِ الْمُنَاسِبَةِ، وَإِثْبَاتِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهَا. فَإِذَا ظَهَرَتْ مُنَاسِبَةُ أُخْرَى انْتَحَقَتِ الشَّهَادَةُ الْأُولَى. فَلَا يَتِمُّ نَظَرُ الْمُجْتَهِدِ فِي التَّعْلِيلِ بِالْمُنَاسِبِ مَا لَمْ يَعْتَقِدْ نَفْيَ مُنَاسِبٍ آخَرَ أَقْوَى مِنْهُ، وَلَمْ يَتَوَصَّلْ بِالسَّبْرِ إِلَيْهِ. وَالشُّبْهُ مِنْ خَاصِّيَّتِهِ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نَوْعِ ضَرُورَةٍ فِي اسْتِنْبَاطِ مَنَاطِ الْحُكْمِ. وَتَمَامُ النَّظَرِ فِي الشُّبْهِ أَنْ يُقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ عَلَامَةٍ، وَلَا عَلَامَةٍ أُولَى مِنْ هَذَا، فَإِذَا هُوَ الْعَلَامَةُ.

601

الطَّرْفُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ مِنَ الشُّبْهِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَلَيْسَ مِنْهُ. وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: الْقِسْمُ

الأول: ما عرف منه مناط الحكم قطعاً، واقتصر إلى تحقيق المناط. وهذا خطأ. القسم الثاني: ما عرف منه مناط الحكم، ثم اجتمع مناطان متعارضان في موضع واحد. فيجب ترجيح أحد المناطين ضرورة. فلا يكون ذلك من الشبه. القسم الثالث: لم يوجد فيه كل مناط على الكمال، لكن تركبت الواقعة من مناطين، وليس يتمحض أحدهما، فيحكم فيه بالأغلب. وهذا أشبه هذه الأقسام الثلاثة بماخذ الشبه. يعلم غلبة أحد المعنيين تارة بالبحث عن حقيقة الذات، وتارة بالأحكام وكثرتها، وتارة بقوة بعض الأحكام، وخاصيته في الدلالة. وهو مجال نظر المجتهدين.

604-602

606

الباب الرابع: في أركان القياس وشروط كل ركن:
الركن الأول: وهو الأصل. وله شروط ثمانية:

الشرط الأول: أن يكون حكم الأصل ثابتاً. الشرط الثاني: أن يكون الحكم ثابتاً بطريق سمعي شرعي. الشرط الثالث: أن يكون الطريق الذي به عرف كونه المستنبط من الأصل علة سمعاً. الشرط الرابع: أن لا يكون الأصل فرعاً لأصل آخر. الشرط الخامس: أن يكون دليل إثبات العلة في الأصل مخصوصاً بالأصل، لا يعم الفرع. الشرط السادس: قال عثمان البتي: شرط الأصل أن يقوم دليل بجواز القياس عليه. وقال قوم: بل أن يقوم دليل على وجوب تعليله. وهذا كلام مختل لا أصل له. الشرط السابع: أن لا يتغير حكم الأصل بالتعليل. الشرط الثامن: أن لا يكون الأصل معدولاً به عن سنن القياس.

608-606

608

قاعدة: الخارج عن القياس لا يقاس عليه غيره.

يطلق اسم الخارج عن القياس على أربعة أقسام مختلفة: القسم الأول: ما استثنى عن قاعدة عامة وحُصص بالحكم، ولا يعقل معنى التخصيص؛ فلا يقاس عليه غيره. القسم الثاني: ما استثنى عن قاعدة سابقة، ويتطرق إلى استثنائه معنى. فهذا يقاس عليه كل مسألة دارت بين المستثنى والمستبقى، وشاركت المستثنى في علة الاستثناء. القسم الثالث: القاعدة المستقلة المستفتحة التي لا يعقل معناها، فلا يقاس عليها غيرها، لتعذر العلة. القسم الرابع: في القواعد المبتدأة العديدة النظير: لا يقاس عليها، مع أنه يعقل معناها.

612

الركن الثاني للقياس: الفرع وله خمسة شروط:

الشرط الأول: أن تكون علة الأصل موجودة في الفرع. الشرط الثاني: أن لا يتقدم الفرع في الثبوت على الأصل. الشرط الثالث: أن لا يفارق حكم الأصل في جنسيته، ولا في زيادته، ولا نقصان. الشرط الرابع: أن يكون الحكم في الفرع مما ثبتت جملته بالنص، وإن لم يثبت تفصيله. وهذا فاسد. الشرط الخامس: أن لا يكون الفرع منصوصاً عليه.

613-612

613

الركن الثالث: الحكم: شرطه أن يكون حكماً شرعياً لم يتعبد فيه بالعلم.

613

1. مسألة: الحكم العقلي والاسم اللغوي لا يثبت بالقياس.

2. مسألة: ما تعبد فيه بالعلم لا يجوز إثباته بالقياس.

3. مسألة: الخلاف حول إثبات النفي الأصلي بالقياس. والمختار أنه يجري فيه قياس الدلالة لا قياس العلة. والنفي الطارئ حكم شرعي يقتصر إلى علة، فيجري فيه قياس العلة.

615

4. مسألة: كل حكم شرعي أمكن تعليله فالقياس جار فيه.

حُكْمُ الشَّرْعِ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: نَفْسُ الْحُكْمِ، وَالثَّانِي: نَصَبُ أَسْبَابِ الْحُكْمِ.

الرَّدُّ عَلَى أَبِي زَيْدٍ الدُّبُوسِيِّ حَيْثُ أَنْكَرَ هَذَا النَّوعَ مِنَ التَّعْلِيلِ.

إِمْكَانُ الْقِيَاسِ فِي الْأَسْبَابِ عَلَى مَنَهَجَيْنِ: الْمَنَهَجُ الْأَوَّلُ: مَا لُقِّبَ بِتَنْقِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ. الْمَنَهَجُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا انْفَتَحَ بَابُ الْمَنَهَجِ الْأَوَّلِ تَعَدَّيْنَا إِلَى اتِّبَاعِ الْحُكْمِ وَالتَّعْلِيلِ بِهَا، فَإِنَّا لَسْنَا نَعْنِي بِالْحِكْمَةِ إِلَّا الْمَصْلَحَةَ الْمُخِيلَةَ الْمُنَاسِبَةَ.

616

5. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي الْكَفَّارَاتِ وَالْحُدُودِ؟ وَبَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ، وَتَعْلِيلِ السَّبَبِ.

619

الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْعِلَّةُ.

يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ حُكْمًا. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ وَصْفًا مَحْسُوسًا عَارِضًا، أَوْ لَازِمًا، أَوْ مِنْ أَعْمَالِ الْمُكَلَّفِينَ، أَوْ وَصْفًا مُجَرَّدًا، أَوْ مُرَكَّبًا مِنْ أَوْصَافٍ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنَاسِبًا وَغَيْرَ مُنَاسِبٍ، أَوْ مُتَضَمِّنًا لِمَصْلَحَةٍ مُنَاسِبَةٍ. وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَكُونَ الْعِلَّةُ مُوجُودَةً فِي الْحُكْمِ. الْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ تَفَارِقُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَانِي الْعِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ.

كَيْفِيَّةُ إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْعِلَّةِ وَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

1. مَسْأَلَةٌ: تَخَلُّفُ الْحُكْمِ عَنِ الْعِلَّةِ مَعَ وُجُودِهَا وَهُوَ الْمُلَقَّبُ بِالنَّقْضِ وَالتَّخْصِصِ. وَسَبِيلُ كَشْفِ

620

الْإِطْعَاءِ عَنِ الْحَقِّ أَنْ تَخَلُّفَ الْحُكْمُ عَنِ الْعِلَّةِ يَعْرِضُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَعْرِضَ فِي صَوْبِ جَرَيَانِ الْعِلَّةِ مَا يَمْنَعُ اطِّرَادَهَا، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى «نَقْضًا». وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ وَرَدَ مُسْتَشْنَى عَنِ الْقِيَاسِ، وَإِلَى مَا لَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْهُ:

مَا ظَهَرَ أَنَّهُ وَرَدَ مُسْتَشْنَى عَنِ الْقِيَاسِ، مَعَ اسْتِبْقَاءِ الْقِيَاسِ، فَلَا يَرُدُّ نَقْضًا عَلَى الْقِيَاسِ، وَلَا يُفْسِدُ الْعِلَّةَ. بَلْ يُخَصِّصُهَا بِمَا وَرَاءَ الْمُسْتَشْنَى. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ عَلَى عِلَّةٍ مَقْطُوعَةٍ أَوْ مَظْنُونَةٍ. مَا لَمْ يَرُدَّ مَوْرِدَ الْإِسْتِثْنَاءِ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَرُدَّ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ، أَوْ عَلَى الْمَظْنُونَةِ:

إِنْ وَرَدَ عَلَى الْمَنْصُوصَةِ فَلَا يَتَصَوَّرُ هَذَا إِلَّا بِأَنْ يَنْعَطِفَ مِنْهُ قَيْدٌ عَلَى الْعِلَّةِ، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ تَامَ الْعِلَّةَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَيَجِبُ تَأْوِيلُ التَّعْلِيلِ.

621

إِذَا وَرَدَ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَظْنُونَةِ لَا فِي مَعْرِضِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَانْقَدَحَ جَوَابٌ عَنْ مَحَلِّ النَّقْضِ مِنْ طَرِيقِ الْإِحَالَةِ إِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مُخِيلَةً، أَوْ مِنْ طَرِيقِ الشَّبَهِ إِنْ كَانَتْ شَبَهًا، فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا لَمْ يَكُنْ تَامَ الْعِلَّةَ، وَانْعَطَفَ عَلَى الْعِلَّةِ قَيْدٌ مِنْ مَسْأَلَةِ النَّقْضِ، بِهِ يَنْدَفِعُ النَّقْضُ؛ أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ مُخِيلَةً وَلَمْ يَنْقَدَحْ جَوَابٌ مُنَاسِبٌ، وَأَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ النَّقْضُ دَلِيلًا عَلَى فَسَادِ الْعِلَّةِ، وَأَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ مُعَرِّفًا لِاخْتِصَاصِ الْعِلَّةِ بِمَجْرَاهَا بِوَصْفٍ مِنْ قِبَلِ الْأَوْصَافِ الشَّبَهِيَّةِ يَفْصِلُهَا عَنْ غَيْرِ مَجْرَاهَا، فَهَذَا الْإِحْتِرَازُ عَنْهُمْ فِي الْجَدَلِ لِلْمُتَنَازِلِينَ. أَمَّا الْمُجْتَهِدُونَ فَيَتَّبِعُ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ.

622

يَجُوزُ أَنْ يُصَرِّحَ الشَّرْعُ بِتَخْصِصِ الْعِلَّةِ، وَاسْتِثْنَاءِ صُورَةٍ حُكْمٍ عَنْهَا. وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يُصَرِّحْ، وَاحْتَمَلَ نَفْيَ الْحُكْمِ مَعَ وُجُودِ الْعِلَّةِ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لِفَسَادِ الْعِلَّةِ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لِتَخْصِصِ الْعِلَّةِ. فَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ قَطْعِيَّةً كَانَ تَنْزِيلُهَا عَلَى التَّخْصِصِ أَوْلَى مِنَ التَّنْزِيلِ عَلَى نَسْخِ الْعِلَّةِ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مَظْنُونَةً، وَلَا مُسْتَدَّ لِلظَّنِّ إِلَّا إِثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي مَوْضِعٍ عَلَى وَفْقِهَا، فَيَنْقَطِعُ هَذَا الظَّنُّ بِإِعْرَاضِ الشَّرْعِ عَنْ اتِّبَاعِهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَقِلَّةً مُؤَثَّرَةً كَانَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ.

623

الوجه الثاني لانتفاء حكم العلة: أن ينتفي لا لخلل في نفس العلة، لكن يندفع الحكم عنه بمعارضة علة أخرى دافعة. فهذا النمط لا يرد نقضاً على المناظر، ولا يبين لنظر المجتهد فساداً في العلة.

الوجه الثالث: أن يكون النقض مائلاً عن صوب جريان العلة، ويكون تخلف الحكم لا لخلل في ركن العلة، لكن لعدم مصادفتها محلها، أو شرطها، أو أهلها. فهذا جنس لا يلتفت إليه المجتهد، لأن نظره في تحقيق العلة، دون شرطها ومحلها. فهو مائل عن صوب نظره. أما المناظر فهذا بما اختلف الجدليون فيه.

624-623

625

ما يعرف به أن المسألة مستثناة ليست ناقضة للعلة. والكلام على العلة في مسألة المصرة.

اسم العلة مستعار في العلامات الشرعية. وقد استعاروها من ثلاثة مواضع: الموضع الأول: الاستعارة من العلة العقلية، وهو عبارة عما يوجب الحكم لذاته. الموضع الثاني: الاستعارة من البواعث. فإن الباعث على الفعل يسمى علة الفعل. الموضع الثالث: علة المريض، وما يظهر المرض عنده. وبهذا الاعتبار سمي الفقهاء الأسباب عللاً. وأنكر الأستاذ أبو إسحاق تخصيص العلة، وإن كانت منصوبة. والعلة إن أخذت من العلة العقلية لم يكن للفرق بين المحل والعلة الشرعية والشرط معنى، بل العلة المجموع.

627-626

2. مسألة: اختلفوا في تعليل الحكم بعلةتين. والصحيح جوازُهُ، ودليل جوازِهِ وقوعُهُ. وبيان أنه إذا قاس المعلل على أصل بعلة، فذكر المعترض علة أخرى في الأصل، بطل استشهاده بالأصل إن كانت علة ثابتة بطريق المناسبة المجردة، دون التأثير، أو بطريق العلامة الشبهية. أما إن كان بطريق التأثير، فاقتران علة أخرى بها لا يفسدها.

629-628

3. مسألة: أن الحكم في محل النص يضاف إلى النص أو إلى العلة: فإن لم يكن للحكم إلا علة واحدة، فالعكس لازم، أما حيث تعددت العلة فلا يلزم انتفاء الحكم عند انتفاء بعض العلل، بل عند انتفاء جميعها. وذكر معنى آخر للعكس.

630

4. مسألة: العلة القاصرة صحيحة. وذهب أبو حنيفة إلى إبطالها. والاعتراض بأن العلة: تُراد لإثبات الحكم بها في غير محل النص، فإذا لم يثبت بها كانت باطلة. وللجواب منها جان:

631

631

632

المنهاج الأول: أن نسلم عدم الفائدة.

المنهاج الثاني: أننا لا نسلم عدم الفائدة، بل له فائدتان: الفائدة الأولى: معرفة باعث الشرع ومصلحة الحكم، استمالة للقلوب إلى الطمأنينة والقبول بالطبع، والمسارة إلى التصديق، الفائدة الثانية: المنع من تعدية الحكم عند ظهور علة أخرى متعدية إلا بشرط الترجيح.

بيان أن كل علة مخيلة أو شبيهة فإنما تثبت بشهادة الحكم، وتتم بالسبر، وشرطه الاتحاد. فإذا ظهرت علة أخرى انقطع الظن. فإذا ظهرت علة متعدية يجب تعدية الحكم. فإن أمكن التعليل بعلة قاصرة: عارضت المتعدية ودفعتها، إلا إذا اختصت المتعدية بنوع ترجيح. فإذا أفادت القاصرة دفع المتعدية التي تساويها، والمتعدية دفع القاصرة، وتقاومتا. بقي الحكم مقصوداً على النص. ولولا القاصرة لتعدى الحكم. وبيان أن حكم الفرع فائدة علة في الفرع، لا فائدة علة في الأصل، وإن لفظ التعدية تجوز واستعارة، وإلا فالحكم لا يتعدى من الأصل إلى الفرع، بل يثبت في الفرع مثل حكم الأصل عند وجود مثل تلك العلة. فلا حقيقة للتعدى.

633-632

5. مَسْأَلَةٌ: الْعِلَّةُ إِذَا كَانَتْ مُتَعَدِّيَةً فَالْحُكْمُ فِي مَحَلِّ النَّصِّ يُصَافُ إِلَى الْعِلَّةِ، أَوْ إِلَى النَّصِّ؟ وَبَيَانُ أَنَّ النَّزَاعَ فِي الْمَسْأَلَةِ لَا تَحْقِيقَ تَحْتَهُ.

634-633

635

خَاتَمَةُ هَذَا الْبَابِ: فِي تَمْيِيزِ مَا يُفْسِدُ الْعِلَّةَ قَطْعًا، وَمَا يُفْسِدُهَا ظَنًّا وَاجْتِهَادًا.
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَثَارَاتُ فَسَادِ الْعِلَلِ الْقَطْعِيَّةِ.

635

الْمَثَارُ الْأَوَّلُ: مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ. وَشُرُوطُهُ أَرْبَعَةٌ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ حُكْمًا شَرْعِيًّا، فَإِنْ كَانَ عَقْلِيًّا فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَلَ بِعِلَّةٍ تُثَبِّتُ حُكْمًا شَرْعِيًّا.
الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْأَصْلِ مَعْلُومًا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، فَإِنْ كَانَ مَقْيَسًا عَلَى أَصْلٍ آخَرَ فَهُوَ فَرْعٌ، فَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ بَاطِلٌ قَطْعًا. الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ قَابِلًا لِلتَّعْلِيلِ. الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ الْمُسْتَنْبَطُ مِنْهُ غَيْرَ مَنْسُوخٍ، فَإِنَّ الْمَنْسُوخَ كَانَ أَصْلًا وَلَيْسَ هُوَ الْآنَ أَصْلًا.

الْمَثَارُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ الْفَرْعِ. وَلَهُ وَجُوهٌ ثَلَاثَةٌ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَثْبُتَ فِي الْفَرْعِ خِلَافُ حُكْمِ الْأَصْلِ. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَثْبُتَ لِلْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ حُكْمٌ مُطْلَقٌ، وَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَثْبُتَ فِي الْفَرْعِ إِلَّا بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ، فَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا. الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْحُكْمُ اسْمًا لُغَوِيًّا.

الْمَثَارُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَرْجِعَ الْفَسَادُ إِلَى طَرِيقِ الْعِلَّةِ. وَهُوَ عَلَى أَوْجُهٍ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: انْتِفَاءُ دَلِيلٍ عَلَى صِحَّةِ الْعِلَّةِ، فَإِنَّهُ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى فَسَادِهَا. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ الْعِلَّةِ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، فَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا. الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ رَافِعَةً لِلنَّصِّ، وَمُنَاقِضَةً لِحُكْمٍ مَنْصُوصٍ.

636

الْمَثَارُ الرَّابِعُ: وَضْعُ الْقِيَاسِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ كَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَثْبُتَ أَصْلَ الْقِيَاسِ، أَوْ أَصْلَ خَبَرِ الْوَاحِدِ، بِالْقِيَاسِ. وَكَذَلِكَ الْمَسَائِلُ الْأُصُولِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ، لَا سَبِيلَ إِلَى اثْبَاتِهَا بِالْأُفْسِسَةِ الظَّنِّيَّةِ.

637

الْقِسْمُ الثَّانِي: فِي الْمَفْسِدَاتِ الظَّنِّيَّةِ الْاجْتِهَادِيَّةِ وَبَيَانِ الْمَقْصُودِ بِهَا.

الْمَفْسِدَاتُ الظَّنِّيَّةُ تَسَعُ: الْأَوَّلُ: الْعِلَّةُ الْمُخْصُوصَةُ بِأُطْلَةٍ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى تَخْصِيصَ الْعِلَّةِ. الثَّانِي: عِلَّةٌ مُخْصَّصَةٌ لِعُمُومِ الْقُرْآنِ فَاسِدَةٌ عِنْدَ مَنْ رَأَى تَقْدِيمَ الْعُمُومِ عَلَى الْقِيَاسِ. الثَّلَاثُ: عِلَّةٌ عَارِضَتْهَا عِلَّةٌ تَقْتَضِي نَقِيضَ حُكْمِهَا فَاسِدَةٌ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ الْمَصِيبُ وَاحِدٌ. الرَّابِعُ: أَنْ لَا يَدُلَّ عَلَى صِحَّتِهَا إِلَّا الْإِطْرَادُ وَالْإِنْكَاسُ. الْخَامِسُ: أَنْ يَتَضَمَّنَ زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ. السَّادِسُ: الْقِيَاسُ فِي الْكُفَّارَاتِ وَالْحُدُودِ. السَّابِعُ: ذَهَبُ قَوْمٍ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ انْتِزَاعُ الْعِلَّةِ مِنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ. الثَّامِنُ: عِلَّةٌ تُخَالِفُ مَذْهَبَ الصَّحَابَةِ. وَهِيَ فَاسِدَةٌ عِنْدَ مَنْ يُوجِبُ اتِّبَاعَ الصَّحَابَةِ. التَّاسِعُ: أَنْ يَكُونَ وَجُودُ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ مَظْنُونًا لَا مَقْطُوعًا بِهِ.

638-637

639

الْقُطْبُ الرَّابِعُ: فِي حُكْمِ الْمُسْتَشْمِرِ وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ وَيَشْتَمِلُ هَذَا الْقُطْبُ عَلَى ثَلَاثَةِ فُنُونٍ.

640

الْفَنُّ الْأَوَّلُ: فِي الْاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ فِي أَرْكَانِهِ، وَأَحْكَامِهِ.

النَّظَرُ الْأَوَّلُ: فِي أَرْكَانِ الْاجْتِهَادِ.

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: فِي نَفْسِ الْاجْتِهَادِ.

تَعْرِيفُهُ فِي اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ.

الرُّكْنُ الثَّانِي: الْمُجْتَهِدُ.

وَلَهُ شَرْطَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مُحِيطًا بِمَدَارِكِ الشَّرْعِ: أَيِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَالْعَقْلِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَدْلًا مُجْتَنِبًا لِلْمَعَاصِي الْقَادِحَةِ فِي الْعَدَالَةِ.

- 641 المَدَارِكُ الْمُثْمَرَةُ لِلْأَحْكَامِ أَرْبَعَةٌ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْعَقْلُ.
- 641 طَرِيقُ الْإِسْتِثْمَارِ يَتِمُّ بِأَرْبَعَةِ عُلُومٍ: اثْنَانِ مُقَدِّمَانِ، وَاثْنَانِ مُتَمِّمَانِ، وَأَرْبَعَةٌ فِي الْوَسْطِ. فَهَذِهِ ثَمَانِيَّةٌ. كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ بِأَمْرَيْنِ: الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ جَمِيعِ الْكِتَابِ، بَلْ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنْهُ. وَهُوَ مِقْدَارُ خَمْسِمِائَةِ آيَةٍ، الْأَمْرُ الثَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ حِفْظُهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ، بَلْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَوَاضِعِهَا.
- السُّنَّةُ: فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ. وَفِيهَا التَّخْفِيفَانِ الْمَذْكُورَانِ.
- الْإِجْمَاعُ: يَنْبَغِي أَنْ تَتَمَيَّزَ عِنْدَهُ مَوَاقِعُ الْإِجْمَاعِ. حَتَّى لَا يُفْتِيَ بِخِلَافِ الْإِجْمَاعِ. وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَحْفَظَ جَمِيعَ مَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ، بَلْ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ فَتْوَاهُ لَيْسَتْ مُخَالَفَةً لِلْإِجْمَاعِ.
- الْعَقْلُ: أَيُ مُسْتَنَدُ النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ لِلْأَحْكَامِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَرْجَعَ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ إِلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ وَالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَيَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُغَيِّرُ إِلَّا بِنَصٍّ، أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ.
- 642 الْعُلُومُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي بِهَا يَعْرِفُ الْمُجْتَهِدُ طُرُقَ الْإِسْتِثْمَارِ:
- عِلْمَانِ مُقَدِّمَانِ: الْأَوَّلُ: مَعْرِفَةُ نَصِّبِ الْأَدِلَّةِ وَشُرُوطِهَا الَّتِي بِهَا تَصِيرُ الْبَرَاهِينُ وَالْأَدِلَّةُ مُنْتِجَةً وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ اللُّغَةِ وَالتَّحْوِ، عَلَى وَجْهِ يَتَيَسَّرُ لَهُ بِهِ فَهْمُ خَطَابِ الْعَرَبِ.
- تَفْصِيلُ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ: أَنْ يَعْلَمَ أَقْسَامَ الْأَدِلَّةِ، وَأَشْكَالَهَا، وَشُرُوطَهَا. فَيَعْلَمَ أَنَّ الْأَدِلَّةَ ثَلَاثَةٌ: عَقْلِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ، وَوَضْعِيَّةٌ. وَيَحْصُلُ تَمَامُ الْمَعْرِفَةِ فِيهِ بِمَا ذُكِرَ فِي مُقَدِّمَةِ الْأُصُولِ، مِنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ. لَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ عِلْمِ الْكَلَامِ. وَالتَّخْفِيفُ أَنَّ الْقَدْرَ الْوَاجِبَ: اعْتِقَادُ جَازِمٍ إِذْ بِهِ يَصِيرُ مُسْلِمًا. وَالْإِسْلَامُ شَرْطٌ فِي الْمُفْتِي لَا مَحَالَةٍ. وَالتَّخْفِيفُ فِي الْمَقْدِمَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَبْلُغَ دَرَجَةَ أَثِمَّةِ اللُّغَةِ، وَلَا أَنْ يَعْرِفَ جَمِيعَ اللُّغَةِ.
- الْعِلْمَانِ الْمُتَمِّمَانِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُهُ عَلَى حِفْظِهِ، بَلْ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ.
- 643 الثَّانِي: وَهُوَ يَخُصُّ السُّنَّةَ: مَعْرِفَةُ الرِّوَايَةِ، وَتَمَيُّزُ الْمُقْبُولِ عَنِ الْمَرْدُودِ. وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ: أَنْ كُلَّ حَدِيثٍ يُفْتَى بِهِ بِمَا قَبِلَتْهُ الْأُمَّةُ فَلَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى النَّظَرِ فِي إِسْنَادِهِ. وَإِنْ خَالَفَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَ رِوَايَتَهُ، وَعَدَالَتَهُمْ. وَيَكْفِيهِ تَعْدِيلُ الْإِمَامِ الْعَدْلِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ صِحَّةِ مَذْهَبِهِ. وَمُعْظَمُ تِلْكَ الْعُلُومِ يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ فُنُونٍ: عِلْمُ الْحَدِيثِ، وَعِلْمُ اللُّغَةِ، وَعِلْمُ أُصُولِ الْفِقْهِ.
- 644 لَا حَاجَةَ إِلَى مَعْرِفَةِ تَفَارِيعِ الْفِقْهِ.
- 645 دَقِيقَةُ فِي التَّخْفِيفِ يَعْقُلُ عَنْهَا الْأَكْثَرُونَ: الْقَوْلُ فِي تَجَرُّؤِ الاجْتِهَادِ.
- 646 الرُّكْنُ الثَّلَاثُ: الْمُجْتَهِدُ فِيهِ وَهُوَ كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ.
1. مَسْأَلَةٌ: ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي جَوَازِ التَّعْبُدِ بِالْقِيَاسِ وَالْاجْتِهَادِ فِي زَمَانِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي حَضَرَتِهِ وَغَيْبَتِهِ، وَأَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ بِالْإِذْنِ أَوْ السُّكُوتِ. وَإِمَّا كَانَ النَّصُّ لَا يُضَادُّ الْاجْتِهَادَ، وَإِنَّمَا يُضَادُّهُ نَفْسُ النَّصِّ مِنْ حَيْثُ وَقُوعُهُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى وَقُوعِهِ فِي غَيْبَتِهِ، فَأَمَّا فِي حَضَرَتِهِ فَلَمْ يَقُمْ فِيهِ دَلِيلٌ.
2. مَسْأَلَةٌ: اجْتِهَادُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ، وَالْمُخْتَارُ جَوَازُ تَعْبُدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ.
- 647

648

اعْتَرَا ضَاتٌ وَجَوَابُهَا.

649

لَوْ قَاسَ فَرْعًا عَلَى أَصْلٍ يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَى فَرْعِهِ، وَعَلَى كُلِّ فَرْعٍ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى إِحْقَاقِهِ بِأَصْلِ،
وَذِكْرُ الْخِلَافِ فِي وَقُوعِ الاجْتِهَادِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْأَصَحُّ التَّوَقُّفُ.
الْحُجَجُ النَّقْلِيَّةُ لِلْقَائِلِينَ بِالْوُقُوعِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا.
حُجَجُ الْمُنْكَرِينَ:

650

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ لِأَجَابَ عَنْ كُلِّ سُؤَالٍ، وَلَمَّا انْتَهَرَ الْوَحْيُ. الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُجْتَهِدًا لِنَقْلِ
ذَلِكَ عَنْهُ وَاسْتِفَاضَ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَلِفَ اجْتِهَادُهُ وَيَتَغَيَّرَ، فَيَتَّهَمُ بِسَبَبِ تَغْيِيرِ الرَّأْيِ.
وَالْجَوَابُ: أَمَّا انْتِظَارُ الْوَحْيِ فَلَعَلَّهُ كَانَ حَيْثُ لَمْ يَنْقَدْخْ لَهُ اجْتِهَادٌ، أَوْ فِي حُكْمٍ لَا يَدْخُلُهُ الاجْتِهَادُ،
أَوْ نُهْيٍ عَنِ الاجْتِهَادِ فِيهِ. وَأَمَّا الاسْتِفَاضَةُ بِالنَّقْلِ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَطَّلِعِ النَّاسُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِهِ. أَوْ لَعَلَّهُ
كَانَ مُتَعَبِّدًا بِالاجْتِهَادِ إِذَا لَمْ يَنْزِلْ نَصٌّ، وَكَانَ يَنْزِلُ النَّصُّ. وَأَمَّا التَّهْمَةُ بِتَغْيِيرِ الرَّأْيِ فَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهَا، فَقَدْ
اتَّهَمُوا بِسَبَبِ النَّسْخِ.

651

هَلْ يَجُوزُ تَعَبُّدُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَضْعِ الْعِبَادَاتِ، وَنَصْبِ الزَّكَاةِ وَتَقْدِيرِهَا بِالاجْتِهَادِ؟
النَّظَرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِ الاجْتِهَادِ:

653-651

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: النَّظَرُ فِي تَأْنِيهِ الْمَخْطِئِ فِي الاجْتِهَادِ. وَكُلُّ اجْتِهَادٍ تَامٌّ إِذَا صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ، وَصَادَفَ
مَحَلَّهُ، فَتَمَرَّتْهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ. وَالْإِثْمُ عَنِ الْمُجْتَهِدِ مَنْفِيٌّ وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْإِثْمَ وَالْخَطَأَ مُتَلَازِمَانِ.
النَّظَرِيَّاتُ تَنْقَسِمُ إِلَى ظَنِّيَّةٍ وَقَطْعِيَّةٍ: فَلَا إِثْمَ فِي الظَّنِّيَّاتِ، إِذَا لَا خَطَأَ فِيهَا، وَالْمَخْطِئُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ أَثْمٌ.
الْقَطْعِيَّاتُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ: الْقَطْعِيَّاتُ الْكَلَامِيَّةُ: الْمَقْصُودُ بِهَا الْعَقْلِيَّاتُ الْمُحْضَةُ. وَالْحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ.
وَمَنْ أَخْطَأَ الْحَقَّ فِيهَا فَهُوَ أَثْمٌ. حُدُّ الْمَسَائِلِ الْكَلَامِيَّةِ الْمُحْضَةِ مَا يَصِحُّ لِلنَّاظِرِ دَرْكُ حَقِيقَتِهِ بِنَظَرِ الْعَقْلِ قَبْلَ وُرُودِ
الشَّرْعِ. الْقَطْعِيَّاتُ الْأُصُولِيَّةُ: ذَكَرُ أَمْثَلَةٍ تُبَيِّنُ الْمَقْصُودَ بِهَا. الْقَطْعِيَّاتُ الْفِقْهِيَّةُ: ذَكَرُ أَمْثَلَةٍ تُبَيِّنُ الْمَقْصُودَ
بِهَا. وَمَنْ أَنْكَرَ مَا عَلِمَ ضَرُورَةً مِنْ مَقْصُودِ الشَّارِعِ، فَهُوَ كَافِرٌ. وَإِنْ عَلِمَ قِطْعًا بِطَرِيقِ النَّظَرِ، لَا بِالضَّرُورَةِ، فَمُنْكَرُهُ
لَيْسَ بِكَافِرٍ لَكِنَّهُ أَثْمٌ وَمَخْطِئٌ. أَمَّا سَائِرُ الْفِقْهِيَّاتِ الظَّنِّيَّةِ الَّتِي لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ فَهُوَ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ.
1. مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ الْجَاحِظُ إِلَى أَنَّ مُخَالَفَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالذَّهْرِيَّةِ، إِنْ كَانَ مُعَانِدًا
عَلَى خِلَافِ اعْتِقَادِهِ فَهُوَ أَثْمٌ. وَإِنْ نَظَرَ فَعَجَزَ عَنْ دَرْكِ الْحَقِّ فَهُوَ مَعْدُورٌ غَيْرُ أَثْمٍ. وَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ مِنْ حَيْثُ لَمْ
يَعْرِفْ وَجُوبَ النَّظَرِ، فَهُوَ أَيْضًا مَعْدُورٌ. وَمَا ذَكَرَهُ لَيْسَ بِمَحَالٍ عَقْلًا، لَوْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ. وَلَكِنَّ الْوَاقِعَ خِلَافُ
هَذَا. فَهُوَ بَاطِلٌ بِأَدِلَّةٍ سَمْعِيَّةٍ ضَرُورِيَّةٍ.

653

2. مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيُّ إِلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، كَمَا فِي
الْفُرُوعِ، وَالرَّدُّ: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِمَا هُمْ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُنْتَهَى مَقْدُورِهِمْ فِي الطَّلَبِ، فَهَذَا غَيْرُ مُحَالٍ
عَقْلًا. وَلَكِنَّهُ بَاطِلٌ إِجْمَاعًا وَشَرْعًا. وَإِنْ عَنِيتُ بِهِ أَنَّ مَا اعْتَقَدَهُ فَهُوَ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ، فنَقُولُ: كَيْفَ يَكُونُ
قِدْمُ الْعَالَمِ وَحُدُوثُهُ حَقًّا، وَإِثْبَاتُ الصَّانِعِ وَنَفْيُهُ حَقًّا، وَتَصْدِيقُ الرَّسُولِ وَتَكْذِيبُهُ حَقًّا؟ فَهَذَا الْمَذْهَبُ شَرٌّ مِنْ
مَذْهَبِ الْجَاحِظِ. إِنْكَارُ إِخْوَانِهِ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ هَذَا الْمَذْهَبَ وَتَأْوِيلُهُمْ لَهُ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ.

656-654

3. مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ بِشَرِّ الْمُرِيسِيِّ إِلَى أَنَّ الْإِثْمَ غَيْرُ مَخْطُوطٍ عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْفُرُوعِ، بَلْ فِيهَا حَقٌّ مُعَيَّنٌ،
وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ وَذَكَرُ مَنْ تَابَعَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ. هَذَا الْمَذْهَبُ اسْتِقَامَ لَهُمْ لِإِنْكَارِهِمُ الْقِيَاسَ وَخَبَرَ الْوَاحِدِ.

657-656

657

يَدُلُّ عَلَى فسادِ هَذَا الْمَذْهَبِ دَلِيلَانِ:

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ، وَلَا فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. وَالْأَدَلَّةُ الظَّنِّيَّةُ لَا تَدُلُّ لِذَاتِهَا، وَتَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ. فَتَكْلِيفُ الْإِصَابَةِ لِمَا لَمْ يُنْصَبْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ.

657

الدَّلِيلُ الثَّانِي: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَرْكِ النَّكِيرِ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَمَسْأَلَةُ الْعَوْلِ، وَمَسْأَلَةُ الْحَرَامِ، وَسَائِرُ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا.

اعْتَرَاضُ بَأْنِهِمْ لَعَلَّهُمْ أَثْمُوا وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا، أَوْ أَضْمَرُوا التَّائِيْمَ وَلَمْ يُظْهِرُوا خَوْفَ الْفِتْنَةِ وَالنَّهْجِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْعَادَةَ تُحِيلُ انْدِرَاسَ التَّائِيْمِ وَالْإِنْكَارِ، مَعَ كَثْرَةِ الْإِخْتِلَافِ وَالْوَقَائِعِ. أَمَّا امْتِنَاعُهُمْ مِنَ التَّائِيْمِ لِلْفِتْنَةِ فَمُحَالٌ.

658

اعْتَرَاضٌ آخَرُ بِأَنَّهُ قَدْ نُقِلَ الْإِنْكَارُ وَالتَّشْدِيدُ وَالتَّائِيْمُ. وَالْجَوَابُ أَنَّ مَا تَوَاتَرَ مِنْ تَعْظِيمِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَتَسْلِيمِهِمْ لِكُلِّ مُجْتَهِدٍ أَنْ يَحْكُمَ وَيُقَيِّمَ، وَلِكُلِّ عَامِيٍّ أَنْ يُقْلَدَ مِنْ شَاءَ، جَاوَزَ حَدًّا لَا يُشَكُّ فِيهِ. فَلَا يُعَارِضُهُ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا يُوَثَّقُ بِهَا. ثُمَّ مَنْ ظَنَّ بِمُخَالَفَةِ أَنَّهُ خَالَفَ دَلِيلًا قَاطِعًا فَعَلَيْهِ التَّائِيْمُ وَالْإِنْكَارُ.

659

الحُكْمُ الثَّانِي لِلْإِجْتِهَادِ: التَّصْوِيبُ وَالتَّخْطِئَةُ.

تَفْصِيلُ الْمَذَاهِبِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي الظَّنِّيَّاتِ مُصِيبٌ، وَأَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

660

كَشَفَ الْعِطَاءُ عَنْ ذَلِكَ بِفَرْضِ الْكَلَامِ فِي طَرَفَيْنِ:

الطَّرَفُ الْأَوَّلُ: مَسْأَلَةُ فِيهَا نَصٌّ لِلشَّارِعِ، وَقَدْ أَخْطَأَ مُجْتَهِدُ النَّصِّ: يُنْظَرُ، فَإِنْ كَانَ النَّصُّ بِمَا هُوَ مَقْدُورٌ عَلَى بُلُوغِهِ لَوْ طَلَبَهُ الْمُجْتَهِدُ بِطَرِيقِهِ، فَقَصَرَ وَلَمْ يَطْلُبْ، فَهُوَ مُخْطِئٌ، وَأَنْتُمْ بِسَبَبِ تَقْصِيرِهِ. أَمَّا إِذَا لَمْ يَبْلُغْهُ النَّصُّ لَا لِتَقْصِيرٍ مِنْ جِهَتِهِ، فَالنَّصُّ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ. فَقَدْ يُسَمَّى مُخْطِئًا مَجَازًا. وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا نَصٌّ، فَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا كَيْفَ يُتَصَوَّرُ الْخَطَأُ فِيهَا؟ مَنْ نَظَرَ فِي الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا عَلِمَ ضَرُورَةَ انْتِفَاءِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ فِيهَا. وَإِذَا انْتَفَى الدَّلِيلُ فَتَكْلِيفُ الْإِصَابَةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ تَكْلِيفٌ مُحَالٌ.

661-660

الاعْتَرَاضُ بِأَنَّ مَنْ أَخْطَأَ الدَّلِيلَ الظَّنِّيَّ فَقَدْ أَخْطَأَ. وَالْجَوَابُ بَيَانُ أَنَّ الْأَمَارَاتِ الظَّنِّيَّةَ لَيْسَتْ أَدَلَّةً بِأَعْيَانِهَا، بَلْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِالْإِضَافَاتِ. التَّمْثِيلُ بِاخْتِلَافِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي التَّسْوِيَةِ فِي الْعِطَاءِ. اخْتِلَافُ الْأَخْلَاقِ وَالْأَحْوَالِ وَالْمُمَارَسَاتِ يُوجِبُ اخْتِلَافَ الظُّنُونِ.

662

الْأَمَارَاتُ كَحَجَرِ الْمَغْنَاطِيْسِ، تُحَرِّكُ طَبْعًا يُنَاسِبُهَا، بِخِلَافِ دَلِيلِ الْعَقْلِ. فَإِذَا لَا دَلِيلَ فِي

663

الظَّنِّيَّاتِ عَلَى التَّحْقِيقِ.

أَصْلُ الْخَطَأِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِقَامَةُ الْفَقْهَاءِ لِلْأَدَلَّةِ الظَّنِّيَّةِ وَزَنَا، حَتَّى ظَنُّوا أَنَّهَا أَدَلَّةٌ فِي أَنْفُسِهَا، لَا بِالْإِضَافَةِ. إِنْ كَانَ دَرْكُ الْحَقِّ الْمَعْيَّنِ مَعْجُوزًا عَنْهُ مُمْتَنِعًا، فَالتَّكْلِيفُ بِهِ مُحَالٌ. وَإِنْ كَانَ مَقْدُورًا عَلَى يُسْرِ فَالتَّارِكُ لَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِمَّ قَطْعًا. وَإِنْ كَانَ مَقْدُورًا عَلَى عُسْرٍ فَلَا يَحِلُّ إِذَا أَنْ يَكُونَ الْعُسْرُ صَارَ سَبَبًا لِلرُّخْصَةِ وَحَطَّ التَّكْلِيفُ، أَوْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ مَعَ الْعُسْرِ. فَإِنْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ مَعَ الْعُسْرِ فَتَرْكُهُ مَعَ الْقُدْرَةِ إِنَّمَ.

الْحَقُّ فِي الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ مَعَ الْعُسْرِ، إِنْ أَمَرَ بِهِ فَالْمُخْطِئُ أَثَمٌ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِإِصَابَةِ الْحَقِّ، بَلْ بِحَسَبِ غَلْبَةِ الظَّنِّ، فَقَدْ أَدَّى مَا كَلَّفَ، وَأَصَابَ مَا هُوَ حُكْمٌ فِي حَقِّهِ، وَأَخْطَأَ مَا لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ، فَالْخَطَأُ هُنَا

664

نَوْعٌ مَجَازٌ.

ثُمَّ هَذَا الْمَجَازُ أَيْضًا إِنَّمَا يَنْقَدِحُ فِي حُكْمِ نَزَلٍ مِنَ السَّمَاءِ. أَمَّا سَائِرُ الْمُجْتَهِدَاتِ الَّتِي يُلْحَقُ فِيهَا الْمُسْكُوتُ بِالْمَنْطُوقِ اجْتِهَادًا فَلَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ أَصْلًا.

الشُّبْهَةُ الْعَقْلِيَّةُ لِلْمُخَالَفِينَ، وَهِيَ أَرْبَعُ:

664

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: هَذَا الْمَذْهَبُ فِي نَفْسِهِ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ النَّقِضَيْنِ. حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا مَذْهَبٌ أَوَّلُهُ سَفْسَطَةٌ، وَآخِرُهُ زَنْدَقَةٌ.

665

وَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا كَلَامٌ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ الْحِلَّ وَالْحُرْمَةَ وَصَفَ لِلْأَعْيَانِ. وَلَيْسَ يَدْرِي أَنَّ الْحُكْمَ خِطَابٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَعْيَانِ، بَلْ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ. وَالتَّنَاقُضُ أَنْ يَجْتَمَعَ التَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ مِثْلًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ، فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ. فَإِذَا تَطَرَّقَ التَّعَدُّدُ وَالْإِنْفِصَالُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ انْتَفَى التَّنَاقُضُ.

666

بَيَّانٌ أَنَّ مَذْهَبَ الْخُصْمِ لَوْ صَرَّحَ بِهِ الشَّرْعُ كَانَ مُحَالًا.

الْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْحِلَّ وَالْحُرْمَةَ وَصَفَ لِلْأَعْيَانِ أَيْضًا، لَمْ يَتَنَاقَضْ، إِذْ يَكُونُ مِنَ الْأَوْصَافِ الْإِضَافِيَّةِ.

الْجَوَابُ الثَّلَاثُ: هُوَ أَنَّ التَّنَاقُضَ مَا رَكِبَهُ الْخُصْمُ.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ لَيْسَ بِمُحَالٍ فِي نَفْسِهِ لَوْ صَرَّحَ الشَّرْعُ بِهِ، فَهُوَ مُؤَدٍّ إِلَى الْمُحَالِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ. فَبَيْنَا حَقَّ الْمُجْتَهِدِ، إِذَا تَقَاوَمَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ، فَيُخَيَّرُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ. وَأَمَّا فِي حَقِّ صَاحِبِ الْوَاقِعَةِ فَإِذَا نَكَحَ مُجْتَهِدٌ مُجْتَهِدَةً، ثُمَّ قَالَ لَهَا: أَنْتِ بَائِنٌ، وَرَاجِعُهَا، وَالزَّوْجُ شَفْعَوِيٌّ، وَالزَّوْجَةُ حَنْفِيَّةٌ، فَيَسْلُطُ الزَّوْجُ عَلَى مُطَالَبَتِهَا بِالْوُطْءِ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا مِنْهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا نَكَحَتْ بَغِيرَ وَلِيٍّ أَوَّلًا، ثُمَّ نَكَحَهَا آخَرَ بُولِيٍّ فَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ حَقًّا فَالْمَرْأَةُ حَالَالٌ لِلزَّوْجَيْنِ. وَهَذَا مُحَالٌ.

667

وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ: وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْإِشْكَالِ فَيَنْقَلِبُ عَلَيْهِمْ.

أَمَّا الْمُجْتَهِدُ إِذَا تَعَارَضَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ فِيهِ رَأْيَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الَّذِي نَضَرُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ، وَيَطْلُبُ الدَّلِيلَ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ. وَعَلَى رَأْيِ نَقُولٍ: يَتَخَيَّرُ، بِأَيِّ دَلِيلٍ شَاءَ.

أَمَّا الثَّانِيَّةُ: فَقَوْلُنَا فِيهَا أَيْضًا قَوْلُهُمْ، فَإِنَّ الْمُصِيبَ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا عَلَى قَوْلِهِمْ فَلَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُخْطِئِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُخْطِئِ فِي الْحَالِ الْعَمَلُ بِمُوجِبِ اجْتِهَادِهِ، لِجَهْلِهِ بِكَوْنِهِ مُخْطِئًا. فَقَدْ أَوْجَبُوا عَلَيْهَا الْمَنْعَ، وَأَبَاحُوا لِلزَّوْجِ الطَّلَبَ. فَقَدْ رَكِبُوا الْمُحَالَ.

وَجْهُ الْجَوَابِ: أَنَّ إِجْبَابَ الْمَنْعِ عَلَيْهَا لَا يُنَاقِضُ إِبَاحَةَ الطَّلَبِ لِلزَّوْجِ، وَلَا إِجْبَابَهُ.

لَوْ اضْطُرَّ شَخْصَانِ إِلَى قَدَرٍ مِنَ الْمَيْتَةِ لَا يَبْقَى إِلَّا بَسْدٌ رَمَقٍ أَحَدُهُمَا، وَلَوْ قَسَمَاهُ أَوْ تَرَكَاهُ مَاتَا، وَلَوْ أَخَذَهُ أَحَدُهُمَا هَلَكَ الْآخَرُ، وَلَوْ وَكَّلَهُ إِلَيْهِ أَهْلَكَ نَفْسَهُ، فَمَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟

668

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا نَشِبَ الْخِصَامُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَ: يَلْزَمُهُمَا الرُّفْعُ إِلَى حَاكِمِ الْبَلَدِ، فَمَا حَكَمَ بِهِ لِرَمَاهُمْ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُتْرَكََا مُتَنَازِعَيْنِ

وَلَا يُبَالَى بِتَمَانُعِهِمَا.

المسألة الثالثة: وهي أن تُنكح بولي من نكحت بغير ولي، فنقول: إن كان النكاح بلا ولي صدر من حنفي، فقد صح النكاح في حقه. والنكاح الثاني بعده باطل قطعا. وإن كان الحنفي عقده باجتهاد نفسه، واتصل به قضاء حنفي. فذلك أوكد. فإن كان مقلدا فقد صح أيضا في حقه. وإن صدر العقد من شفيعي على خلاف معتقده: احتمل أمرين: أحدهما: أن نقطع ببطلانه. ويحتمل أن يقال: ما لم يطلق، أو لم يقض حاكم ببطلانه، فلا تحل لغيره، لأنه نكاح يصدد أن يقضي به حنفي.

الشبهة الثالثة: تمسكهم بطريق الدلالة، بقولهم: لو صح ما ذكرتموه لجاز لكل واحد من المجتهدين في القبلة والإباءين، إذا اختلف اجتهدهما، أن يقتدي بالآخر، وكذلك ينبغي أن يصح اقتداء الشافعي بحنفي إذا ترك الفاتحة، وقد اتفقت الأمة على فساد هذا الاقتداء.

والجواب: أن الاتفاق في هذا غير مسلم، فمن العلماء من جوز الاقتداء مع اختلاف المذاهب.

وهو منقذ.

الشبهة الرابعة: قولهم: إن صح تصويب المجتهدين فينبغي أن يطوى بساط المناظرات في الفروع. والجواب: أن جماعة من ضعفة الفقهاء يتناظرون لدعوة الخصم إلى الانتقال، لظنهم أن المصيب واحد، أما المحصلون فيعتقدون وجوب المناظرة لغرضين، واستحبابها لستة أغراض:

أما الوجوب ففي موضعين:

أحدهما: أنه يجوز أن يكون في المسألة دليل قاطع من نص أو ما في معنى النص، أو دليل عقلي قاطع فيما يتنازع فيه في تحقيق مناط الحكم، ولو عثر عليه لامتنع الظن والاجتهاد. فعليه المباحثة حتى ينكشف انتفاء القاطع.

الثاني: أن يتعارض عنده دليلان، ويعسر عليه الترجيح، فيستعين بالمباحثة على طلب الترجيح.

وأما الندب ففي مواضع:

الأول: أن يعتقد فيه أنه معاند فيما يقوله، فيناظر ليزيل عن نفسه معصية سوء الظن.

الثاني: أن ينسب إلى الخطأ، فيعلم جهلهم، فيناظر ليزيل عنهم الجهل.

الثالث: أن ينبه الخصم على طريقه في الاجتهاد.

الرابع: أن يعتقد أن مذهبه أثقل وأشد، وهو لذلك أفضل وأجزل ثوابا. فيسعى في استجزار الخصم من الفاضل إلى الأفضل.

الخامس: أنه يفيد المستمعين معرفة طرق الاجتهاد، ويدلل لهم مسلكه.

السادس: أن يستفيد هو وخصمه تدليل طرق النظر في الدليل، حتى يترقى من الطنّيات إلى ما

الحق فيه واحد من الأصول والكلام.

الشبه النقلي للمخالفين خمس:

الشبهة الأولى: تمسكهم بقوله تعالى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ وهذا يدل على اختصاص سليمان بمذكر الحق.

الشبهة الثانية: تمسكهم بقوله تعالى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ وهذا يدل على اختصاص سليمان بمذكر الحق.

الشبهة الثالثة: تمسكهم بقوله تعالى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ وهذا يدل على اختصاص سليمان بمذكر الحق.

الشبهة الرابعة: تمسكهم بقوله تعالى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ وهذا يدل على اختصاص سليمان بمذكر الحق.

الشبهة الخامسة: تمسكهم بقوله تعالى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ وهذا يدل على اختصاص سليمان بمذكر الحق.

669

670

671

672

الجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه من أين صحَّ أنَّهما بالاجتهاد حكما؟

الثاني: أن الآية أدلَّ على نقيض مذهبهم، إذ قال: ﴿وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ والباطل والخطأ يكون ظلمًا وجهلاً.

الثالث: التأويل. وهو أنه يُحتمل أنَّهما كانا مأذونين في الحكم باجتهادهما، فحكمًا وهما مُحققان، ثم نزل الوحي على وفق اجتهاد سليمان، فصار ذلك حقًا متعينًا بنزول الوحي، فُسبب إلى سليمان لنزول الوحي عليه، وعلى وفق اجتهاده. أو يجوز أن يكون نزول الوحي على سليمان بخلافهما، لكن لنزوله على سليمان أضيف إليه.

673

الشبهة الثانية: قوله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ وقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فدلَّ على أن في محل النظر حقًا متعينًا يدرُّكه المستنبط. وهذا فاسدٌ من وجهين: أحدهما: أنه ربما أراد به الحق فيما الحق فيه واحد من العقليات والسمعيات والقطعيات.

والثاني: أنه ليس فيه تخصيصُ بعض العلماء، فكلُّ ما أفضى إليه نظر عالم فهو استنباطه وتأويله. وهو حقٌ مستنبط.

الشبهة الثالثة: قوله عليه السلام: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر» فدلَّ أن فيه خطأ وصوابًا.

والجواب من وجهين: الأول: أن هذا هو القاطع على أن كل واحدٍ مُصيبٌ إذ له أجر.

674

الثاني: هو أننا لا ننكر إطلاق اسم الخطأ على سبيل الإضافة إلى مطلوبه، لا إلى ما وجب عليه. وهذا يتقدح في كل مسألة فيها نص، وفي كل اجتهاد يتعلَّق بتحقيق مناط الحكم، فإن فيها حقيقة متعيَّنة عند الله تعالى، وإن لم يكلف المجتهد طلبها. وهو جارٍ في المسائل التي لا نص فيها عند من قال: في كل مسألة حكمٌ متعين.

الشبهة الرابعة: تمسكهم بالآيات الدالة على ذم الفرقة والاختلاف. والإجماع مُنعقدٌ على الحث على الألفة والموافقة. فدلَّ أن الحق واحد.

والجواب من أوجه:

الأول: أن اختلاف الحكم باختلاف الأحوال في العلم والجهل والظن، كاختلافه باختلاف السفر والإقامة، والخيص والطهر، ونحو ذلك.

الثاني: أن الأمة مُجمعة على أنه يجب على المختلفين في الاجتهاد أن يحكم كل واحدٍ بموجب اجتهاده.

الثالث: وهو جوابٌ مُنكري أصل الاجتهاد أيضًا: أنه لو كان المراد ما ذكروه لما جاز للمجتهدين في القبلة أن يصلوا إلى جهاتٍ مختلفة، مع أن القبلة عند الله تعالى واحدة.

الاختلاف المنهي عنه هو الاختلاف في أصول الدين وعلى الولاء والأئمة.

675

الشبهة الخامسة: أن الصحابة مُجمعون على الحذر من الخطأ. ذكر أخبار في ذلك.

الجواب: بإثبات الخطأ في أربعة أجناس: أن يصدر الاجتهاد من غير أهله، أو لا يستتم المجتهد نظره،

أَوْ يَضَعُهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، بَلْ فِي مَوْضِعٍ فِيهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، أَوْ يُخَالِفُ فِي اجْتِهَادِهِ دَلِيلًا قَاطِعًا.
مَا ذَكَرُوا أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا يَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ، وَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ وَالتَّأْوِيلُ.

الْقَوْلُ فِي نَفْيِ حُكْمٍ مُعَيَّنٍ فِي الْمُجْتَهِدَاتِ:

676

مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَصِيبَ وَاحِدٌ فَقَدْ وَضَعَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ حُكْمًا مُعَيَّنًا، هُوَ قِبْلَةُ الطَّالِبِ.
أَمَّا الْمَصُوبَةُ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى إِبْتِنَاتِهِ، وَرُبَّمَا عَبَّرُوا عَنْهُ بِأَنَّ مَطْلُوبَ الْمُجْتَهِدِ الْأَشْبَهُ عِنْدَ
اللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَشْبَهُ مُعَيَّنٌ عِنْدَ اللَّهِ.

الْبُرْهَانُ الْكَاشِفُ لِلْغَطَاءِ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ الْمُبْهَمِ، هُوَ أَنَّ الْمَسَائِلَ مُنْقَسِمَةً إِلَى مَا وَرَدَ فِيهَا نَصٌّ وَإِلَى مَا
لَمْ يَرَدْ. أَمَّا مَا وَرَدَ فِيهِ نَصٌّ فَالنَّصُّ كَأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِهِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، لَكِنْ لَا يَصِيرُ حُكْمًا فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ إِلَّا
إِذَا بَلَغَهُ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ يَتَيَسَّرُ مَعَهُ الْعُثُورُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُقْصَرْ فِي طَلْبِهِ. فَهَذَا مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ. وَإِذَا
لَمْ يُصَبِّ فَهُوَ مُقْصَرٌ آثِمٌ. أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ طَرِيقٌ مُتَيَسِّرٌ قَاطِعٌ، فَذَلِكَ حُكْمٌ فِي حَقِّ مَنْ بَلَغَهُ لَا فِي حَقِّ
مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ. لَكِنَّهُ عُرْضَةٌ أَنْ يَصِيرَ حُكْمًا. فَهُوَ حُكْمٌ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ.

فَمَنْ قَالَ: فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَرَادَ بِهِ أَنَّهُ حُكْمٌ مَوْضُوعٌ لِيَصِيرَ حُكْمًا فِي حَقِّ
الْمُكَلَّفِ إِذَا بَلَغَهُ؛ وَقَبْلَ الْبُلُوغِ وَتَيَسَّرِ الطَّرِيقِ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ بِالْفِعْلِ، بَلْ بِالْقُوَّةِ، فَهُوَ صَادِقٌ. وَإِنْ أَرَادَ
بِهِ غَيْرَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ.

أَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَا حُكْمَ فِيهَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى خِطَابُهُ، وَخِطَابُهُ يُعْرَفُ بِأَنَّ
يُسْمَعُ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ خِطَابٌ، لَا مَسْمُوعٌ، وَلَا
مَدْلُولٌ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ فِيهِ حُكْمٌ؟

677

الاعْتِرَاضُ بِأَنَّ عَلَيْهِ أَدْلَةً ظَنِّيَّةً.

وَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ أَنْ تَسْمِيَةَ الْأَمَارَاتِ أَدْلَةً مَجَازًا، فَإِنَّ الْأَمَارَاتِ لَا تُوجِبُ الظَّنَّ لِذَاتِهَا، بَلْ
تَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ.

اسْتِحْسَانُ الْمَصَالِحِ كَاسْتِحْسَانِ الصُّورِ.

الاعْتِرَاضُ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْأَشْبِهِ مَا هُوَ قِبْلَةُ لَطَائِبِ الْحُكْمِ الَّذِي كَانَ اللَّهُ يُنْزِلُهُ لَوْ أَنْزَلَهُ. وَرُبَّمَا كَانَ
الشَّارِعُ يَقُولُهُ لَوْ رُوجِعَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ.

وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْحُكْمُ بِالْقُوَّةِ، وَمَا كَانَ يَنْزِلُ لَوْ نَزَلَ إِنَّمَا يَكُونُ حُكْمًا لَوْ نَزَلَ. فَقَبْلَ نَزُولِهِ
لَيْسَ حُكْمًا.

678

الاحتجاج بأن الطلب يستدعي مطلوبًا. فإذا اعتقد الطالب أن قليل النيبذ ليس عند الله حرامًا ولا

679

حلالًا، فكيف يجتهد في طلب أحدهما؟

والجواب أنهم أخطأوا إذ ظنوا أن المجتهد يطلب حكم الله، مع علمه بأن حكم الله خطابي. فإن الواقعة
لا نص فيها ولا خطاب، بل إنما يطلب غلبة الظن.

تقرير أنه من المعقول أن يصرح الشرع بهذا المذهب، فلو قلنا للشارع: ما حكم الله تعالى في العطاء
الواجب مثلاً: التسوية أو التفضيل؟ يقول: حكم الله على كل إمام ظن أن الصلاح في التسوية هو
التسوية، وحكمه على كل من ظن أن المصلحة في التفضيل التفضيل. ولا حكم عليهم قبل تحصيل

680-679

الظن. فَإِنْ قُلْنَا: هَذَا حُكْمُهُ إِذَا ظَنَّ، فَمَا حُكْمُهُ قَبْلَ الظَّنِّ؟ قَالَ: لَا حُكْمَ لَهُ قَبْلَ الظَّنِّ، إِنَّمَا يَتَجَدَّدُ حُكْمُهُ بِالظَّنِّ وَبَعْدَهُ. بِخِلَافِ مَذْهَبِ الْخَصْمِ فَإِنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِهِ كَانَ مُحَالًا.

681

فَصُلِّ بِهِ تَمَامُ كَشْفِ الْقِنَاعِ عَنْ غُمُوضِ الْمَسْأَلَةِ، أَلْحَقَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ تَصْنِيفِ الْكِتَابِ وَانْتِشَارِ النُّسخ.

وَيَتَبَيَّنُ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ بِأَسْئَلَةٍ:

الْأَوَّلُ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا اسْتَقَرَّ رَأْيُكُمْ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْمُجْتَهِدَاتِ لَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. صَارَ الطَّلَبُ مُحَالًا، لِأَنَّ الْمُتَيَمِّمَ إِذَا عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ لَيْسَ حَوَالِيهِ مَاءٌ: كَانَ الطَّلَبُ مُحَالًا وَالْحُكْمُ هُوَ مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ.

الْجَوَابُ: الْمُتَيَمِّمُ إِنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ حَوَالِيهِ مَاءٌ، وَأَنْ لَا يَكُونَ، يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الطَّلَبُ، كَمَا يُتَصَوَّرُ إِذَا عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ حَوَالِيهِ مَاءٌ لَكِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ، فَكَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ يُجَوِّزُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَنْ يَكُونَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ.

الطَّلَبُ وَاجِبٌ، وَالْوُصُولُ الْمُحَقَّقُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّ الطَّلَبَ مَقْدُورٌ، وَالْوُصُولُ الْمُحَقَّقُ الْمُوَافِقُ لِعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَقْدُورٍ.

اعْتَرَاضُ الْخَصْمِ: سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّ مَنْ أَخْطَأَ النَّصَّ حَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ فَهُوَ خَطَأٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا طَلَبَ، لَا بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا وَجَبَ. وَلَسْنَا نَعْنِي بِتَخْطِئَةِ أَحَدِ الْمُجْتَهِدِينَ إِلَّا هَذَا، إِذْ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ مَوْضُوعٌ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ قَصْدُ الطَّالِبِ، وَلَا يُصِيبُهُ إِلَّا أَحَدُهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، فَيَلْزَمُ تَخْطِئَةُ الْمُجْتَهِدَيْنِ جَمِيعًا.

682

وَبَيَّانٌ هَذَا فِي حَضَرِ مَجَالِ نَظَرِ الْمُجْتَهِدَيْنِ، وَهِيَ عَشْرَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْعُمُومُ.

الثَّانِي: الظَّاهِرُ.

الثَّالِثُ: الْمَفْهُومُ.

الرَّابِعُ: الْاسْتِدْلَالُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ إِذَا خَالَفَ الْقِيَاسَ.

الخَامِسُ: طَلَبُ الْأَصْلَحِ.

683

السَّادِسُ: طَلَبُ الْأَشْبَهِ.

السَّابِعُ: النَّظَرُ فِي تَخْرِيجِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَاسْتِنْبَاطِهِ.

الثَّامِنُ: تَنْقِيحُ مَنَاطِ الْحُكْمِ.

بَيَّانُ الْفَرْقِ بَيْنَ تَخْرِيجِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَبَيْنَ تَنْقِيحِهِ.

683

التَّاسِعُ: تَعْيِينُ الْمَنَاطِ.

بَيَّانُ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ تَنْقِيحِ الْمَنَاطِ.

685

الْعَاشِرُ: النَّظَرُ فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ فِي الْفُرُوعِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّكُمْ إِذَا قَنَعْتُمْ بِحَقِّ مَوْضُوعٍ لَمْ يَبْلُغِ الْمَكْلَفَ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِطَلَبِهِ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ خَطَأٌ مَجَازِيٌّ،

فَهُوَ مُسَلَّمٌ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَدُورُ الْأَمْرُ فِيهَا بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. لَكِنْ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا لَا يَتَعَيَّنُ فِيهَا حُكْمٌ بِحَيْثُ يَتَمَيَّزُ أَحَدُ الْمُجْتَهِدِينَ عَنِ الْآخَرِ فِي الْخَطَأِ الْمَجَازِيِّ.

686

الْلَفْظُ بِاعْتِبَارِ الْمَوَاضِعِ ثَلَاثَةٌ:

لفظ صريح: لا احتمال فيه.
لفظ مجمل: فلا يفهم إلا مع قرينة معينة أو قياس. وتلك المعاني تختلف بالإضافة إلى الطباع والأحوال.

687-686

689

ولفظ محتمل: أحد احتماليه أظهر، ويسمى ظاهراً، وليسست دلالتة نصاً قاطعاً.
قد يقول الشارع: الحكم في اللفظ المجمل والمحتمل تابع للفهم، والفهم في اللفظ الصريح تابع للحكم، لأن دلالتة على الحكم قاطعة.

فصل: اعتراض: إذا اعترفتم بالخطأ المجازي، وقنع الخصم به، فإلى ماذا يرجع الخلاف؟
الجواب: أما من قنع بالخطأ المجازي فسعينا معه في أمرين: أحدهما: بيان أن من الأقسام ما ليس فيه خطأ مجازي أيضاً. والثاني: بيان أن الخطأ المجازي ليس بخطأ، بل هو كذب وخلف.

أصول معتبرة في تصويب المجتهدين.
الأول: بيان أن الأدلة الظنية إضافية لا حقيقتية، بخلاف الأدلة العقلية.
الثاني: أن العلل الشرعية علامات إضافية.
الثالث: التمييز بين ما هو حكم بالقوة، وبين ما هو حكم بالفعل.
الرابع: أن الحلال والحرام ليسا من أوصاف الأعيان حتى يستحيل أن يكون الشيء الواحد حلالاً حراماً في حق شخصين.

690

الخامس: أن الحكم أمر وضعي إضافي ليس بذاتي، فيجوز أن يكون تابعا للظن، ومبنيًا عليه، ولا يجب أن يكون سابقاً على الظن.

السادس: أن الحكم هو التكليف، وشرط التكليف بلوغ المكلف.
السابع: أن الطلب مع انتفاء حكم عند الله تعالى ممكن.
الثامن: أن الخطأ اسم، قد يقال بالإضافة إلى ما وجب، وهو الحقيقي، وقد يقال بالإضافة إلى ما طلب، وهذا مجاز.

التاسع: أنه لا يجوز أن يكون مأموراً بالإصابة ثم يكون غير مأثور إذا تركها مع القدرة.
العاشر: أنه لا يجوز أن يكون مأموراً بإصابة ما ليس عليه دليل قاطع، فإنه تكليف بما لا يطاق.
1. مسألة: ذكر المذاهب فيما إذا تعارض دليلان عند المجتهد، وعجز عن الترجيح، ولم يجد دليلاً من موضع آخر.

691

الرد على مذهب القاضي في التخيير وأنه ليس محالاً.
التخيير ورد به الشرع.
لوقلنا: يتوقف، فإلى متى يتوقف؟
مذاهب الفقهاء في تعارض البيّنات.

الاحتمالات أربعة: إما العمل بالدليلين جميعاً، أو إسقاطهما جميعاً، أو تعيين أحدهما بالتحكم، أو بالتخيير: ولا سبيل إلى الجمع عملاً وإسقاطاً، لأنه متناقض؛ ولا سبيل إلى التوقف إلى غير نهاية، فإن فيه تعطيلًا؛ ولا سبيل إلى التحكم بتعيين أحدهما. فلا يبقى إلا الرابع، وهو التخيير.

الاعتراض بأن التخيير جمع بين النقيضين، فهو محال. والرد عليه بأن المحال ما لو صرح الشرع به لم يعقل.

الاعتراض بأن التخيير بين التحريم ونقيضه يرفع التحريم. والجواب أنه يحتمل أن يرجع عند تعارض الدليل الموجب والمسقط إلى الوجه الآخر، وهو القول بالتساقط.

الخلوص إلى أنه في تعارض الدليلين ثلاثة أوجه: وجه في التساقط، ووجه في التخيير، ووجه في التفصيل والفرق بين ما يمكن التخيير فيه من الواجبات، إذ يمكن التخيير فيها، وبين ما يتعارض فيه الموجب والمبيح، أو المحرم والمبيح، فلا يمكن التخيير فيه، فيرجع إلى التساقط.

693-692

توجيه نصرة القول بالتخيير مطلقاً بأنه مهما تعارض دليلان في واجبين، تخير بينهما. وإن تعارض دليل الوجوب ودليل الإباحة تخير بشرط قصد العمل بموجب الدليل المبيح. وإن تعارض الموجب والمحرم حصل التخيير المطلق أيضاً.

الاعتراض بأن تعارض دليلين من غير ترجيح محال، وإنما يخفى الترجيح على المجتهد. الجواب: وبم عرفتم استحالة ذلك؟

694

معنى قول الشافعي: المسألة في قولين. هو التخيير في بعض المواضع، والتردد في بعض المواضع. الاعتراض بأن مذهب التخيير يفضي إلى محال، وهو أن يختار الحاكم المتخاصمين، لأن حكم الله الخيرة، وكذلك يختار المفتي العامي، وكذلك يحكم لزيد بشيء، ولعمرو بنقيضه، ويوم السبت بشيء، ويوم الأحد بغيره.

694

والجواب أنه لا تخيير للمتخاصمين بين النقيضين، لأن الحاكم منصوب لفصل الخصومة عند التنازع، فيلزمه أن يفصل الخصومة بأي رأي أراد. أما الرجوع فغير جائز لمصلحة الحكم أيضاً. فإنه لو تغير اجتهاده عندكم تغير فتواه، ولا ينقض الحكم السابق للمصلحة. أما قضاؤه يوم الأحد بخلاف قضائه يوم السبت، وفي حق زيد بخلاف ما في حق عمرو، فما قولكم لو تغير اجتهاده، أليس ذلك جائزاً؟

695

2. مسألة: في نقض الاجتهاد: المجتهد إذا أداه اجتهاده إلى أن الخلع فسخ، فنكح امرأة خالعه ثلاثاً، ثم تغير اجتهاده، لزمه تسريحها، ولم يجر له إمساكها على خلاف اجتهاده.

لو حكم بصحة النكاح حاكم بعد أن خالع الزوج ثلاثاً، ثم تغير اجتهاده، لم يفرق بين الزوجين، ولم ينقض اجتهاده السابق بصحة النكاح، لمصلحة الحكم.

إذا نكح المقلد بفتوى مفت، وأمسك زوجته بعد دور الطلاق، وقد تجز الطلاق بعد الدور، ثم تغير اجتهاد المفتي، فهل على المقلد تسريح زوجته؟ والصحيح أنه يجب تسريحها.

حكم الحاكم هو الذي لا ينقض. ولكن بشرط أن لا يخالف نصاً ولا دليلاً قاطعاً.

اعتراض بأن مخالف النص مصيب على مذهب المصنف إذا لم يقصر لأن ذلك حكم الله تعالى عليه بحسب حاله. فلم ينقض حكمه؟ الجواب أنه مصيب بشرط دوام الجهل.

696

دقيقة في إزالة سبب التخفيف.

697

الكلام في نقض حكم الحاكم بمخالفة الأدلة الظنية.

698

3. مَسْأَلَةٌ: فِي وُجُوبِ الاجْتِهَادِ عَلَى الْمُجْتَهِدِ وَتَحْرِيمِ التَّقْلِيدِ عَلَيْهِ:
اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الاجْتِهَادِ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حُكْمٌ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْلَدَ مُخَالَفَهُ.
مَنْ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الاجْتِهَادِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، وَعَاجِزًا عَنِ الْبَعْضِ إِلَّا بِتَحْصِيلِ عِلْمٍ عَلَى سَبِيلِ
الِابْتِدَاءِ، فَهَلْ يَلْحَقُ بِالْعَامِّيِّ أَوْ بِالْعَالِمِ؟ الْأَشْهُرُ وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ كَالْعَامِّيِّ.

699-698

ذَكَرَ الْأَقْوَالُ فِي جَوَازِ أَنْ يُقْلَدَ الْمُجْتَهِدُ غَيْرُهُ؟
اسْتَظْهَرَ الْمُصَنِّفُ مَنَعَ تَقْلِيدِ الْعَالِمِ لِلصَّحَابَةِ وَلِمَنْ بَعْدَهُمْ. يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ تَقْلِيدَ مَنْ لَا تَثْبُتُ عِصْمَتُهُ،
وَلَا يُعْلَمُ بِالْحَقِيقَةِ إِصَابَتُهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ. وَلَا نَصٌّ وَلَا مَنْصُوصٌ.
أَمَّا الْمُجْتَهِدُ فَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِظَنِّهِ لِعَجْزِهِ عَنِ الْعِلْمِ، فَالضَّرُورَةُ دَعَتْ إِلَيْهِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ
قَاطِعٌ. وَأَمَّا الْعَامِّيُّ فَإِنَّمَا جُوزَ لَهُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ لِلْعَجْزِ عَنِ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ بِنَفْسِهِ. وَالْمُجْتَهِدُ غَيْرٌ عَاجِزٌ.
اعْتَرَاضٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ يَقْدَرُ إِلَّا عَلَى تَحْصِيلِ ظَنٍّ، وَظَنُّ غَيْرِهِ كَظَنِّهِ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ صَوَّبَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ؟
وَالْجَوَابُ أَنَّهُ مَعَ هَذَا إِذَا حَصَلَ ظَنُّهُ لَمْ يَجْزُ لَهُ اتِّبَاعُ ظَنِّ غَيْرِهِ. فَكَانَ ظَنُّهُ أَصْلًا وَظَنُّ غَيْرِهِ بَدَلًا.
اسْتِدْلَالُ الْمُخَالَفِ بِعُمُومَاتٍ تَشْمَلُ الْعَامِّيَّ وَالْعَالِمِ. تَأْوِيلُ الْمُصَنِّفِ لَهَا، وَالرَّدُّ عَلَيْهَا بِعُمُومَاتٍ
أَقْوَى مِنْهَا.

702-700

إِمْسَاكُ بَعْضِ كِبَارِ الصَّحَابَةِ عَنِ الْفَتَوَى لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ أَخَذُوا بِقَوْلِ غَيْرِهِمْ. فَلَعَلَّهُمْ كَانُوا لَا يُفْتَوْنَ
اِكْتِفَاءً بِمَنْ عَدَاهُمْ فِي الْفَتَوَى. أَمَّا عَمَلُهُمْ فِي حَقِّ أَنْفُسِهِمْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِمَا سَمِعُوهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَالْكِتَابِ وَعَرَفُوهُ، فَإِنْ وَقَعَتْ وَاقِعَةٌ لَمْ يَعْرِفُوا دَلِيلَهَا شَاوَرُوا غَيْرَهُمْ لِعَرَفِ الدَّلِيلِ لَا لِلتَّقْلِيدِ.
الْقَوْلُ فِي تَقْلِيدِ الْأَعْلَمِ.

701

702-701

703

هَلْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا يَخْصُصُ الْمُجْتَهِدَ وَبَيْنَ مَا يُقْتَنَى بِهِ؟
الْفَرْقُ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْقُطْبِ: فِي التَّقْلِيدِ وَالِاسْتِفْتَاءِ وَحُكْمِ الْعَوَامِّ فِيهِ، وَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ:
1. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يُعْرَفُ الْحَقُّ بِالتَّقْلِيدِ وَإِبْطَالُ قَوْلِ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ التَّقْلِيدِ.
ذَكَرَ مَذْهَبُ الْحَشَوِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ فِي وُجُوبِ التَّقْلِيدِ.
الدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِهِمْ مَسَائِلُ:

المُسْلِكُ الْأَوَّلُ: هُوَ أَنَّ صِدْقَ الْمُقْلَدِ لَا يُعْلَمُ ضَرُورَةً فَلَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ.
قَوْلُ الْمُفْتِيِّ وَالشَّاهِدِ لَزِمَ بِحُجَّةِ الْإِجْمَاعِ، فَهُوَ قَبُولُ قَوْلِ بِحُجَّةٍ، فَلَمْ يَكُنْ تَقْلِيدًا.
المُسْلِكُ الثَّانِي: أَنْ نَقُولَ: أَتَحِيلُونَ الْخَطَأَ عَلَى مُقْلَدِكُمْ أَمْ تُجَوِّزُونَهُ؟ فَإِنْ جَوَّزْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ شَاكُونَ فِي صِحَّةِ
مَذْهَبِكُمْ، وَإِنْ أَحَلَّيْتُمُوهُ فَبِمَ عَرَفْتُمْ اسْتِحَالَتهُ؟ وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا فِي إِجَابِ التَّقْلِيدِ: هَلْ تَعْلَمُونَ وَجُوبَ التَّقْلِيدِ
أَمْ لَا؟ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوهُ فَلِمَ قَلَّدْتُمْ؟ وَإِنْ عَلِمْتُمْ فَبِمَ ضَرُورَةٍ أَمْ بِنَظَرٍ أَوْ تَقْلِيدٍ؟ وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى النَّظَرِ وَالدَّلِيلِ.

704

هَلْ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ أَوَّلَى بِالِاتِّبَاعِ؟

شُبْهِ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ التَّقْلِيدِ:

الشُّبْهَةُ الْأَوَّلَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ النََّاظِرَ مُتَوَرِّطًا فِي شُبْهَاتٍ، وَقَدْ كَثُرَ ضَلَالُ النََّاظِرِينَ، فَتَرَكَ الْخَطَرَ وَطَلَبَ
السَّلَامَةَ أَوَّلَى.

705

وَالْجَوَابُ: وَقَدْ كَثُرَ ضَلَالُ الْمُقْلِدِينَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَبِمَ تَفَرَّقُونَ بَيْنَ تَقْلِيدِكُمْ وَتَقْلِيدِ سَائِرِ الْكُفَّارِ.

الشبهة الثانية: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وَبِأَنَّهُ نَهَى عَنِ الْجِدَالِ فِي الْقَدَرِ، وَالنَّظَرُ يَفْتَحُ بَابَ الْجِدَالِ.

الجواب: نَهَى عَنِ الْجِدَالِ بِالْبَاطِلِ.

2. مَسْأَلَةٌ: الْعَامِّيُّ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِفْتَاءُ، وَاتِّبَاعُ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ: يَلْزِمُهُمُ النَّظَرُ فِي الدَّلِيلِ، أَوْ اتِّبَاعُ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ.

هَذَا بَاطِلٌ بِمَسْلُكَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُفْتُونَ الْعَوَامَّ، وَلَا يَأْمُرُونَهُمْ بِنَيْلِ دَرَجَةِ الْاجْتِهَادِ.

المسلك الثاني: أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ الْعَامِّيَّ مُكَلَّفٌ بِالْأَحْكَامِ، وَتَكْلِيفُهُ طَلَبُ رُتْبَةِ الْاجْتِهَادِ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى خَرَابِ الدُّنْيَا لَوْ اشْتَغَلَ النَّاسُ بِجُمْلَتِهِمْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ. الْفَارِقُ بَيْنَ الْإِسْتِفْتَاءِ وَالتَّقْلِيدِ.

يَجُوزُ تَسْمِيَةُ قَبُولِ قَوْلِ الرَّسُولِ تَقْلِيدًا تَوْسَعًا.

3. مَسْأَلَةٌ: لَا يَسْتَفْتِي الْعَامِّيُّ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُ بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ، أَمَّا مَنْ عَرَفَهُ بِالْجَهْلِ فَلَا يَسْأَلُهُ، وَفَاقًا. إِذَا لَمْ يَعْرِفْ عَدَالَةَ الْمُفْتِيِّ هَلْ يَلْزِمُهُ الْبَحْثُ؟

4. مَسْأَلَةٌ: مَا يَجِبُ عَلَى الْعَامِّيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدَةِ إِلَّا مُفْتٍ وَاحِدٌ؟ مَا يَلْزَمُ الْمُسْتَفْتِيَّ إِنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ الْمُفْتُونَ.

لَيْسَ لِلْعَامِّيِّ أَنْ يَنْتَقِيَ مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَطْيَبُهَا عِنْدَهُ، فَيَتَوَسَّعَ.

الفن الثالث من القطب الرابع: فِي التَّرْجِيحِ وَكَيْفِيَّةِ تَصَرُّفِ الْمُجْتَهِدِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ ثَلَاثٍ وَبَابَيْنِ:

المقدمة الأولى: فِي بَيَانِ تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ.

يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَنْ يَرُدَّ نَظْرَهُ إِلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْعِ، ثُمَّ يَبْحَثَ عَنِ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ الْمُغْيِرَةِ.

فَيَنْظُرُ أَوَّلَ شَيْءٍ فِي الْإِجْمَاعِ، فَإِنْ وَجَدَ فِي الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعًا تَرَكَ النَّظَرَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّهُمَا يَقْبَلَانِ النَّسْخَ وَالْإِجْمَاعَ لَا يَقْبَلُهُ. ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، عَلَى رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ، فَمَا وَجَدَ فِيهِ نَصَّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ أَخَذَ بِهِ. وَيَنْظُرُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى عُمُومَاتِ الْكِتَابِ وَظَوَاهِرِهِ. ثُمَّ يَنْظُرُ فِي مُخَصَّصَاتِ الْعُمُومِ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَمِنْ الْأَقْيَسَةِ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَفْظًا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا نَظَرَ إِلَى قِيَاسِ الثُّبُوتِ. فَإِنْ تَعَارَضَ قِيَاسَانِ أَوْ خَبَرَانِ أَوْ عُمُومَانِ طَلَبَ التَّرْجِيحَ. فَإِنْ تَسَاوَيَا عِنْدَهُ تَوَقَّفَ، عَلَى رَأْيٍ، وَتَخَيَّرَ، عَلَى رَأْيٍ آخَرَ.

المقدمة الثانية: فِي حَقِيقَةِ التَّعَارُضِ وَمَحَلِّهِ.

التَّرْجِيحُ إِنَّمَا يَجْرِي بَيْنَ ظَنَيْنِ، لِأَنَّ الظُّنَّونَ تَتَفَاوَتُ فِي الْقُوَّةِ. وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي مَعْلُومَيْنِ.

إِذَا تَعَارَضَ نَصَانِ قَاطِعَانِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّرْجِيحِ، بَلْ إِنْ كَانَا مُتَوَاتِرَيْنِ حُكِمَ بِأَنَّ الْمُتَأَخَّرَ نَاسِخٌ. وَإِنْ كَانَا مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَعَرَفْنَا التَّارِيخَ أَيْضًا حَكَمْنَا بِالْمُتَأَخَّرِ. وَإِنْ لَمْ نَعْرِفْ فَصَدَّقُ الرَّائِي مَظْنُونًا، فَتَقَدَّمَ الْأَقْوَى فِي نَفْسِنَا.

كَمَا لَا يَجُوزُ التَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ بَيْنَ نَصَّيْنِ قَاطِعَيْنِ، فَكَذَلِكَ فِي عِلَّتَيْنِ قَاطِعَتَيْنِ.

- إِنْ تَقَاوَمَ ظَنَانِ أَوْجَبْنَا التَّوَقُّفَ، عَلَى رَأْيِي، كَمَا لَوْ تَعَارَضَ قَاطِعَانِ.
لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمَعَ عِلْمٌ وَظَنٌّ.
- 713 المَقْدَمَةُ الثَّالِثَةُ: فِي دَلِيلِ وَجُوبِ التَّرْجِيحِ.
- كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ التَّعَبُّدُ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الظَّنِّ وَإِنْ تَفَاوَتَا، لَكِنَّ الإِجْمَاعَ قَدْ دَلَّ عَلَى خِلَافِهِ، عَلَى مَا
عَلِمَ مِنَ السَّلَفِ فِي تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأَخْبَارِ عَلَى بَعْضِ لِقْوَةِ الظَّنِّ.
- 714 إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ كَوْنُ الْفَرْعِ أَشْبَهَ بِأَحَدِ الْأَصْلَيْنِ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ بِالْإِجْمَاعِ.
- أَهْلُ الإِجْمَاعِ لَمْ يُرْجَحُوا فِي الشَّهَادَةِ بِالْكَثَرَةِ وَقُوَّةِ غَلْبَةِ الظَّنِّ.
- 715 الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِيمَا تُرْجَحُ بِهِ الْأَخْبَارُ.
- التَّعَارُضُ هُوَ التَّنَاقُضُ.
- إِنْ عَجَزْنَا عَنْ الْجَمْعِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ الْمُتَقَدِّمِ وَالْمُتَأَخِّرِ، رَجَّحْنَا وَأَخَذْنَا بِالْأَقْوَى.
- أَسْبَابُ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ لِأَمْرِ فِي السَّنَدِ أَوْ الْمَتْنِ سَبْعَةٌ عَشْرُ:
- الْأَوَّلُ: سَلَامَةُ مَتْنِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ عَنِ الْإِخْتِلَافِ وَالْاضْطِرَابِ دُونَ الْآخَرِ.
- الثَّانِي: اضْطِرَابُ السَّنَدِ، بَأَن يَكُونَ فِي أَحَدِهِمَا ذِكْرُ رِجَالٍ تَلْتَبَسُ أَسْمَاؤُهُمْ وَنُعُوتُهُمْ وَصِفَاتُهُمْ
بِأَسْمَاءِ قَوْمٍ ضُعَفَاءُ وَصِفَاتِهِمْ، بِحَيْثُ يَعْسُرُ التَّمْيِيزُ.
- 716 الثَّالِثُ: أَنْ يُرَوَّى أَحَدُهُمَا فِي تَضَاعِيفٍ قِصَّةٍ مَشْهُورَةٍ مُتَدَاوِلَةٍ بَيْنَ أَهْلِ النُّقْلِ، وَمُعَارِضُهُ قَدْ انْفَرَدَ
بِهِ الرَّاوي لَا فِي جُمْلَةِ الْقِصَّةِ.
- الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مَعْرُوفًا بِزِيَادَةِ التَّيَقُّظِ وَقِلَّةِ الْغَلَطِ.
- الخَامِسُ: أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: كَتَبَ إِلَيَّ بِكَذَا.
- السَّادِسُ: أَنْ يَتَطَرَّقَ الْخِلَافُ إِلَى أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ، أَوْ مَرْفُوعٌ.
- السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَنْشُوبًا إِلَيْهِ نَصًّا وَقَوْلًا، وَالْآخَرُ يُنسَبُ إِلَيْهِ اجْتِهَادًا.
- الثَّامِنُ: أَنْ يُرَوَّى أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ عَمَّنْ تَعَارَضَتِ الرِّوَايَةُ عَنْهُ، فَنَقَلَ عَنْهُ أَيْضًا ضِدَّهُ.
- التَّاسِعُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي صَاحِبَ الْوَاقِعَةِ.
- الْعَاشِرُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الرَّاويَيْنِ أَعْدَلُ وَأَوْثَقُ وَأَضْبَطُ، وَأَشَدَّ تَيَقُّظًا وَأَكْثَرَ تَحَرُّيًا.
- 717 الْحَادِي عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا عَلَى وَفْقِ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَهُوَ أَقْوَى.
- الثَّانِي عَشَرَ: أَنْ يُوَافِقَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ مُرْسَلَ غَيْرِهِ.
- الثَّالِثَ عَشَرَ: أَنْ تَعْمَلَ الْأُمَّةُ بِمُوجِبِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ.
- الرَّابِعَ عَشَرَ: أَنْ يَشْهَدَ الْقُرْآنُ، أَوْ الإِجْمَاعُ، أَوْ النَّصُّ الْمُتَوَاتِرُ، أَوْ دَلِيلُ الْعَقْلِ، لِمُوجِبِ الْعَمَلِ عَلَى
وَفْقِ الْخَبَرِ، فَيُرْجَحُ بِهِ.
- الخَامِسَ عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَحْصَى، وَالْآخَرُ أَعَمَّ، فَيَقْدَمُ مَا هُوَ أَحْصَى بِالْمَقْصُودِ.
- السَّادِسَ عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُسْتَقْلِلًا بِالْإِفَادَةِ، وَمُعَارِضُهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ إِضْمَارٍ أَوْ حَذْفٍ.
- السَّابِعَ عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ رِوَاةُ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ أَكْثَرَ، فَالْكَثَرَةُ تُقْوِي الظَّنَّ.
- 718 التَّرْجِيحُ لِأُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنِ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ وَهِيَ خَمْسَةٌ:

الأول: كَيْفِيَّةُ اسْتِعْمَالِ الْخَبَرِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ.
 الثاني: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ يُوجِبُ غَضًا مِنْ مَنْصِبِ الصَّحَابَةِ، فَيَكُونُ أَوْعَفَ.
 الثالث: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ مُتَنَازِعًا فِي خُصُوصِيهِ، وَالْآخَرُ مُتَّفَقٌ عَلَى تَطَرُّقِ الْخُصُوصِ إِلَيْهِ.
 الرابع: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ قَدْ قُصِدَ بِهِ بَيَانُ الْحُكْمِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ دُونَ الْآخَرِ.
 الخامس: أَنْ يَتَضَمَّنَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ إِبْثَاتَ مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْحُكْمِ دُونَ الْآخَرِ.
 القولُ فِيمَا يُظَنُّ أَنَّهُ تَرْجِيحٌ وَلَيْسَ بِتَرْجِيحٍ، وَلَهُ أَمْثَلَةُ سِتَّةٍ:
 الأول: أَنْ يَعْمَلَ أَحَدُ الرَّائِيَيْنِ بِالْخَبَرِ دُونَ الْآخَرِ، أَوْ يَعْمَلَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ، أَوْ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ بِمُوجِبِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ.

719

الثاني: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا غَرِيبًا لَا يُشَبِّهُ الْأُصُولَ.
 الثالث: الْخَبَرُ الَّذِي يَدْرَأُ الْحَدَّ لَا يُقَدَّمُ عَلَى الْمَوْجِبِ.
 الرابع: إِذَا رُويَ خَبَرَانِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدُهُمَا مُثَبِّتٌ وَالْآخَرُ نَافٍ، فَلَا يُرْجَحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، لِاحْتِمَالِ وَقُوعِهِمَا فِي حَالَتَيْنِ.
 الخامس: خَبَرٌ يَتَضَمَّنُ الْعِنَقَ وَالْآخَرُ يَتَضَمَّنُ نَفْيَهُ.
 السادس: الْخَبَرُ الْحَاطِرُ لَا يُرْجَحُ عَلَى الْخَبَرِ الْمُبِيحِ.
 الباب الثاني: تَرْجِيحُ الْعِلَلِ.
 مَجَامِعُ مَا يَرْجَعُ إِلَيْهِ تَرْجِيحُ الْعِلَلِ خَمْسَةٌ:
 الأول: مَا يَرْجَعُ إِلَى قُوَّةِ الْأَصْلِ الَّذِي مِنْهُ الْإِنْتِزَاعُ، فَإِنَّ قُوَّةَ الْأَصْلِ تُؤَكِّدُ الْعِلَّةَ.
 الثاني: مَا يَرْجَعُ إِلَى تَقْوِيَةِ نَفْسِ الْعِلَّةِ فِي ذَاتِهَا.
 الثالث: مَا يَرْجَعُ إِلَى قُوَّةِ طَرِيقِ إِبْثَاتِ الْعِلَّةِ مِنْ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ أَمَارَةٍ.
 الرابع: مَا يُقَوِّي حُكْمَ الْعِلَّةِ الثَّابِتِ بِهَا.
 الخامس: أَنْ تَتَقَوَّى بِشَهَادَةِ الْأُصُولِ وَمُوَافَقَتِهَا لَهَا.
 الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا يَرْجَعُ إِلَى قُوَّةِ الْأَصْلِ: وَهِيَ عَشْرَةٌ:
 الأول: أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْعِلَّتَيْنِ مُنْتَزَعَةً مِنْ أَصْلِ مَعْلُومٍ اسْتِقْرَارُهُ فِي الشَّرْعِ ضَرُورَةً، وَالْآخَرَى مِنْ أَصْلِ مَعْلُومٍ لَكِنْ بِنَظَرٍ وَدَلِيلٍ.

720

الثاني: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ مُحْتَمِلًا لِلنَّسْخِ.
 الثالث: أَنْ يَثْبُتَ أَصْلُ إِحْدَى الْعِلَّتَيْنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَالْآخَرَى بِخَبَرِ مُتَوَاتِرٍ وَأَمْرٍ مُقْطُوعٍ بِهِ.
 الرابع: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بِرَوَايَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَالْآخَرُ بِرَوَايَةٍ وَاحِدَةٍ.
 الخامس: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بِعُمُومٍ لَمْ يَدْخُلْهُ التَّخْصِصُ، فَيُقَدَّمُ عَلَى عُمُومِ دَخَلِ التَّخْصِصِ.
 السادس: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بِصَرِيحِ النَّصِّ، وَالْآخَرُ ثَبَتَ بِتَقْدِيرِ إِضْمَارٍ أَوْ حَذْفٍ دَقِيقٍ.
 السابع: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ أَصْلًا بِنَفْسِهِ، وَالْآخَرُ فَرْعًا لِأَصْلٍ آخَرَ.
 الثامن: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ مِمَّا اتَّفَقَ الْقَائِسُونَ عَلَى تَعْلِيلِهِ، وَالْآخَرُ اخْتَلَفُوا فِيهِ.

التاسع: أن يكون دليل أحد الأصلين مكشوفاً معيناً، والآخر أجمعوا على أنه ثابت بدليل ولم يكن معيناً.

العاشر: أن يكون أحد الأصلين مغيراً للنفي الأصلي، والآخر مقررًا، فالمغير أولى بأنه حكم شرعي وأصل سمعي.

القسم الثاني: ما لا يرجع إلى الأصل، ويرجع إلى بقية الأقسام الأربعة، نوردها من غير تفصيل لتعلق بعضها ببعض. ويرجع ذلك إلى قريب من عشرين وجهًا:

721

الأول: أن تثبت إحدى العلتين بنص قاطع.

الثاني: أن تعتضد إحدى العلتين بموافقة قول صحابي انتشر وسكت عنه الآخرون.

722

الثالث: أن تعتضد بقول صحابي وحده ولم ينتشر.

الرابع: أن يرجح بموافقة خبر مرسل، أو بخبر مردود عنده، لكن قال به بعض العلماء.

الخامس: أن تشهد الأصول لمثل حكم إحدى العلتين، أغني لجنسها لا لعينها.

السادس: أن يكون نفس وجود العلة ضروريًا في أحدهما، نظريًا في الآخر.

السابع: الترجيح بما يعود إلى تعلق الحكم بالعلة.

723

الثامن: أن تكون إحدى العلتين سببًا، أو سببًا للسبب.

التاسع: الترجيح بشدة التأثير. وقد فسروا شدة التأثير بوجوه:

أولها: انعكاس العلة مع أطرافها.

ثانيها: أن تكون العلة مع كونها علة داعية إلى فعل ما هي علة تحريمه.

724

ثالثها: أن تكون علة ذات وصف واحد، وعارضها علة ذات أوصاف.

رابعها: أن تكون إحداهما أكثر وقوعًا، فهي أكثر تأثيرًا.

خامسها: علة يشهد لها أصلان أولى بما يشهد لها أصل واحد عند قوم.

العاشر: من الترجيحات: العلة المثبتة للعموم الذي منه الاستنباط، فهي أولى من المختصة.

725

الحادي عشر: ترجيح العلة بكثرة شبهها بأصلها، على التي هي أقل شبهها بأصلها.

الثاني عشر: علة أوجب حكمًا وزيادة، مرجحة على ما لا يوجب الزيادة عند قوم.

الثالث عشر: ترجيح المتعدية على القاصرة.

الرابع عشر: ترجيح الناقلة عن حكم العقل على المقررة.

726

الخامس عشر: تقديم العلة المثبتة على النافية، قال به قوم.

السادس عشر: ترجيح علة هي بطريق الأولى على ما هي مثل.

السابع عشر: رجح قوم العلة الملازمة على التي تفارق في بعض الأحوال.

الثامن عشر: رجح قوم علة انتزعت من أصل سليم من المعارضة، على علة انتزعت من أصل لم

يسلم من المعارضة بمثله.

التاسع عشر: رجح قوم علة توجب حكمًا أخف. ورجح آخرون بالضد.

727

العشرون: ترجيح علة توجب في الفرع مثل حكمها، على علة توجب في الفرع خلاف حكمها.

فهرس الآيات القرآنية

الفاتحة:

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (الفاتحة:1) 155

البقرة:

﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ (البقرة:10) 654

﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ (البقرة:15) 159

﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة:29) 477، 474، 460، 456، 430، 427

﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ (البقرة:31) 346، 344

﴿ أَسْجُدُوا ﴾ (البقرة:34) 394

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (البقرة:43) 398، 376، 367، 366

﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ ﴾ (البقرة:60) 145

﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ (البقرة:65) 387، 131

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ (البقرة:67) 366

﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ (البقرة:106)

..... 191، 183، 182، 170

﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ (البقرة:111) 705

﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (البقرة:117) 387، 131

﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (البقرة:130) 314

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ (البقرة:143) 347

﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيْمَانَكُمْ ﴾ (البقرة:143) 260، 244

﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (البقرة:144) 170

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾ (البقرة: 159) 228
- ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 169) 266
- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (البقرة: 183) 399
- ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: 184) 399، 145، 144
- ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ (البقرة: 185) 189، 147
- ﴿فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: 185) 411، 404، 147، 139
- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: 185) 183
- ﴿فَالَّذِينَ بَشِرُوا هُنَّ﴾ (البقرة: 187) 497، 189
- ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الثَّلَاثِ﴾ (البقرة: 187) 185، 165، 164
- ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة: 188) 266
- ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: 194) 315، 159
- ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ (البقرة: 196) 493
- ﴿وَأَتَّقُوا يَتَاوُلِي الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة: 197) 454
- ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنْكُم عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ (البقرة: 217) 266
- ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾ (البقرة: 221) 418
- ﴿وَلَا تَقْرُبُوهنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ (البقرة: 222) 576، 511، 510، 186
- ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: 228) 451، 450، 351
- ﴿فَلَا مَحَلَّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: 230) 511، 510، 467
- ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ (البقرة: 232) 392
- ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ (البقرة: 237) 368، 362، 351، 160
- ﴿كَم مِّن فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ﴾ (البقرة: 249) 276
- ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275) 553، 504، 471، 468، 456
- ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 278) 431، 418
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِّجَالِكُمْ﴾ (البقرة: 282) 396، 387، 181
- ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: 286) 134
- ﴿وَلَا تُحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ (البقرة: 286) 130

آل عمران:

- ﴿ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (آل عمران: 7) 362
- ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ (آل عمران: 7) 515، 160
- ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ (آل عمران: 7) 673، 362
- ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ (آل عمران: 75) 564، 497، 351
- ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾ (آل عمران: 97) 460، 453، 405، 397، 390، 370، 367، 139
- ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (آل عمران: 103) 674، 556، 260
- ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (آل عمران: 104) 409
- ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ (آل عمران: 105) 674، 556، 555
- ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران: 110) 260، 244
- ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالُ الرِّبَا ﴾ (آل عمران: 130) 398
- ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (آل عمران: 133) 405
- ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران: 138) 364

النساء:

- ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (النساء: 2) 398
- ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (النساء: 3) 478
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ (النساء: 10) 561، 497
- ﴿ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ (النساء: 11) 540، 503، 460، 431، 193
- ﴿ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (النساء: 15) 190
- ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (النساء: 22) 452، 419، 398
- ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (النساء: 23) 496، 357، 356

- ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (النساء: 23) .. 375، 478، 693
- ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: 24) 693
- ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (النساء: 24) 467
- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ (النساء: 28) 183
- ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (النساء: 29) 350، 398، 431، 486
- ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ (النساء: 35) 507، 511
- ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ (النساء: 43)
- 724، 452، 441، 127، 126
- ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: 59) 320، 700
- ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَزِدْوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: 59) 260، 553، 701
- ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ (النساء: 65) 396
- ﴿أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ (النساء: 66) 130
- ﴿وَلَا تَظْلِمُونَ فَنِيلاً﴾ (النساء: 77) 351، 540
- ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (النساء: 78) 346
- ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: 82) 554، 555، 674
- ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83) 270، 491، 549، 673، 700
- ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ (النساء: 92) 461، 491، 507
- ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ (النساء: 93) 333
- ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ (النساء: 95) 431، 432
- ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (النساء: 101) 507، 503
- ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ (النساء: 103) 398
- ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾ (النساء: 105) 543، 550
- ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ

- ﴿نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: 115) 280, 260
- ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء: 141) 455
- ﴿وَلَكِنْ شِبْهَ لَهُمْ﴾ (النساء: 157) 211
- ﴿فَظَلَمَ مَنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ (النساء: 160) 170
- ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (النساء: 171) 510, 509
- ﴿إِنْ أَمْرُوا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ (النساء: 176) 503

المائدة:

- ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ (المائدة: 1) 496, 357
- ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: 2) 399, 398, 387, 385, 114
- ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة: 3) 496, 356
- ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمُ مِنَ الْغَائِطِ﴾ (المائدة: 6) 645, 577, 521, 405, 159
- ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ (المائدة: 32) 575
- ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائدة: 38) 577, 521, 497, 461, 460, 444, 431, 426, 370, 345
- ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ (المائدة: 44) 552, 315
- ﴿وَاللِّسَنَ بِاللِّسَنِ﴾ (المائدة: 45) 315
- ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ (المائدة: 48) 312
- ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: 49) 552
- ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ (المائدة: 64) 159
- ﴿يَتَأْتِيَهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (المائدة: 67) 448
- ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتِهِمْ أَوْ
- تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (المائدة: 89) 491
- ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَيْرِ﴾ (المائدة: 91)
- 595, 583, 582, 576, 575
- ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ (المائدة: 95) 603, 528, 507, 498, 431, 357
- ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ (المائدة: 96) 357

- ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ (المائدة: 101) 388
- ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ (المائدة: 110) 474
- ﴿ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (المائدة: 120) 460, 344

الأنعام:

- ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ (الأنعام: 3) 362
- ﴿ لِأَنْذَرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ (الأنعام: 19) 455
- ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ (الأنعام: 35) 266
- ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام: 38) 551, 549
- ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ (الأنعام: 61) 161
- ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ (الأنعام: 82) 432
- ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَةٌ ﴾ (الأنعام: 90) 314
- ﴿ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ قُلْ مَن أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا
وَهْدًى لِلنَّاسِ ﴾ (الأنعام: 91) 438, 435
- ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام: 102) 474, 469, 461, 460
- ﴿ وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (الأنعام: 116) 704
- ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَدِّدُواكُمْ ﴾ (الأنعام: 121) 553
- ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (الأنعام: 141) 451, 368, 367, 365, 353, 351
- ﴿ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ (الأنعام: 142) 387
- ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ (الأنعام: 145) 472, 471
- ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (الأنعام: 151) 333
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَّسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ (الأنعام: 159) 555, 554
- ﴿ وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام: 164) 456

الأعراف:

- ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ (الأعراف: 3)

- ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ (الأعراف: 33) 705, 552, 231
- ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: 131) 704
- ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ (الأعراف: 155) 209, 208
- ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾ (الأعراف: 158) 518
- ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (الأعراف: 166) 130
- ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ (الأعراف: 181) 260

الأنفال:

- ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (الأنفال: 24) 397
- ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ (الأنفال: 30) 159
- ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ (الأنفال: 41) 381, 366
- ﴿وَلَا تَنَزِعُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ﴾ (الأنفال: 46) 674, 556, 554
- ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ (الأنفال: 66) 183
- ﴿مَا كَانَتْ لِيَنْبَغَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَشْخَبَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال: 67) 649

التوبة:

- ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: 5) 460, 353
- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ (التوبة: 6) 510, 469, 440, 370, 369, 365, 352, 153
- ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: 29) 510, 351, 186
- ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ... فَتُكْوَى﴾ (التوبة: 34-35) 398
- ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ (التوبة: 36) 398
- ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ (التوبة: 41) 367

- ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَاهُمْ يَسْخَطُونَ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا... ﴾ (التوبة: 58-59) 378
- ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ (التوبة: 60) 378
- ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ (التوبة: 80) 501
- ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى ﴾ (التوبة: 91) 367
- ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (التوبة: 100) 244
- ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ (التوبة: 103) 537, 409, 408, 326
- ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَفْقَهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ (التوبة: 122) 409, 228

يونس:

- ﴿ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَيْتَ بِشُرٍّ أَنِ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّايَ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾
- (يونس: 15) 190
- ﴿ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾ (يونس: 18) 474

هود:

- ﴿ كَتَبَ أَحْكَمَتَايْنَهُ ثُمَّ فَضَّلَتْ مِنْ لَّدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ﴾ (هود: 1) 366
- ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ (هود: 6) 430, 427
- ﴿ قَالُوا يَنْوُحُ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا ﴾ (هود: 32) 705
- ﴿ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ (هود: 40) 354
- ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ (هود: 46) 366
- ﴿ تَمَتَّعُوا ﴾ (هود: 65) 388, 387
- ﴿ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾ (هود: 97) 354
- ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ (هود: 114) 168
- ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ ﴾ (هود: 118-119) 674

يوسف:

- ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ (يوسف: 81) 705, 231
- ﴿وَسُئِلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ﴾ (يوسف: 82) 496, 357, 355, 354, 158
- ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ (يوسف: 83) 457

الرعد:

- ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الرعد: 16) 552
- ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ (الرعد: 39) 168, 167

إبراهيم:

- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ (إبراهيم: 4) 347
- ﴿تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَتْ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾
- (إبراهيم: 10) 303
- ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ (إبراهيم: 42) 388

الحجر:

- ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ (الحجر: 30-31) 486
- ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ (الحجر: 46) 387, 385
- ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ (الحجر: 88) 388
- ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (الحجر: 94) 448

النحل:

- ﴿تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: 89) 552, 551
- ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ (النحل: 101) 650, 515, 479, 170

﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾

159 (النحل: 103)

﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النحل: 123) 314

﴿وَجَدِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: 125) 705

الإسراء:

﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ﴾ (الإسراء: 23) 570, 561, 540, 497, 450, 351, 193

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ (الإسراء: 32) 398, 350

﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ (الإسراء: 33) 431

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36) 705, 552, 231, 219

﴿إِذَا لَا تَبْغُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: 42) 74

﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ (الإسراء: 50) 387, 131

﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ (الإسراء: 78) 575, 387, 139

الكهف:

﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: 29) 114

﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ (الكهف: 29) 159

﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ (الكهف: 50) 486

﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ (الكهف: 77) 158

طه:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: 5) 161

﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ (طه: 14) 316, 315

﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ (طه: 115) 146

الأنبياء:

- ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الأنبياء: 7) 700
- ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء: 22) 306، 74
- ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ... وَكُنَّا لِلْحَكِيمِمْ شَهِيدِينَ ﴾
- (الأنبياء: 78) 457
- ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا
- وَرِدُونَ ﴾ (الأنبياء: 98) 432
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ (الأنبياء: 101) ... 432

الحج:

- ﴿ لَنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ (الحج: 5) 491
- ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ
- وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ﴾ (الحج: 18) 452
- ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (الحج: 29) 480، 180، 120، 119
- ﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ (الحج: 36) 41
- ﴿ هَلَدِمْتَ صَوَامِعَ وَبِيعَ وَصَلَوَاتٌ ﴾ (الحج: 40) 158
- ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ (الحج: 77) 455

المؤمنون:

- ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ (المؤمنون: 14) 474
- ﴿ أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ ﴾ (المؤمنون: 61) 405
- ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ ﴾ (المؤمنون: 70) 704

النور:

- ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ (النور: 2) 577، 497، 460، 431، 345

- ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ (النور: 4-5) 491
- ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ (النور: 5) 489
- ﴿ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (النور: 31) 454، 448
- ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى ﴾ (النور: 32) 392
- ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾ (النور: 33) 451، 396، 387
- ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (النور: 35) 159
- ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ ﴾ (النور: 54) 395
- ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النور: 63) 518، 396

الفرقان:

- ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ (الفرقان: 68-69) 137

الشعراء:

- ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾ (الشعراء: 15) 457
- ﴿ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ (الشعراء: 20) 264
- ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الشعراء: 77) 486
- ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (الشعراء: 195) 347

النمل:

- ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (النمل: 23) 552، 477، 460، 353، 344

القصص:

﴿يُجَبِّئُ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (القصص: 57) 460، 477

العنكبوت:

﴿وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ﴾ (العنكبوت: 6) 390

﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (العنكبوت: 14) 440، 488

﴿وَتَخْلُقُونَ أَفْكَاءَ﴾ (العنكبوت: 17) 474

﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت: 46) 705

﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (العنكبوت: 63) 275

لقمان:

﴿وَفَصَّلْهُ فِي عَامَيْنِ﴾ (لقمان: 14) 497

الأحزاب:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ (الأحزاب: 1) 448

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: 21) 517

﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ (الأحزاب: 50) 195، 455، 558

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: 56) 452

﴿يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ (الأحزاب: 57) 159

سبأ:

﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ (سبأ: 13) 275، 704

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ (سبأ: 28) 454

فاطر:

510 ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: 28)

يس:

312 ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ (يس: 14)

56 ﴿كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (يس: 39)

الصفات:

477 ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (الصفات: 50)

176 ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ ... أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ (الصفات: 102)

176 ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ (الصفات: 103)

176 ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا﴾ (الصفات: 105)

175 ﴿وَفَدَيْنَهُ بِذَبِيحٍ عَظِيمٍ﴾ (الصفات: 107)

ص:

457 ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبْوًا الْخَصِمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ (ص: 21)

654 ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ (ص: 27)

426 ﴿مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا﴾ (ص: 62)

الزمر:

324 ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: 18)

324 ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (الزمر: 55)

430 ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (الزمر: 62)

448, 266 ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر: 65)

353 ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ (الزمر: 67)

غافر:

- ﴿ مَا يُجَدِّلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (غافر: 4) 705
- ﴿ وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ﴾ (غافر: 5) 705

فصلت:

- ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ ﴾ (فصلت: 23) 654
- ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ (فصلت: 37) 115
- ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ (فصلت: 40) 388, 387, 385
- ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾
- (فصلت: 44) 159

الشورى:

- ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ (الشورى: 10) 700, 275, 274, 260
- ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (الشورى: 11) 354
- ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ﴾ (الشورى: 13) 554, 315, 314
- ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ (الشورى: 24) 491
- ﴿ وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِثْلَهَا ﴾ (الشورى: 40) 159

الزخرف:

- ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ (الزخرف: 3) 347
- ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ ﴾ (الزخرف: 22) 705

الدخان:

- ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ (الدخان: 49) 387

الجاثية:

﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (الجاثية: 24) 654

الأحقاف:

﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: 15) 497, 496

﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف: 25) 552, 477, 460, 353, 344

محمد:

﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد: 24) 700

﴿حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ (محمد: 31) 474

الفتح:

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح: 18)

..... 320, 244

الحجرات:

﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ﴾ (الحجرات: 6)

..... 499, 235, 234, 231

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات: 9) 457

﴿إِنَّكَ بَعْضُ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (الحجرات: 12) 552

الطور:

﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ (الطور: 16) 387

النجم:

- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (النجم: 4) 197
- ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (النجم: 28) 552

الرحمن:

- ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 3-4) 346

المجادلة:

- ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (المجادلة: 3) 494, 493, 461, 456, 181
- ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ (المجادلة: 4) 378
- ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ (المجادلة: 8) 152
- ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة: 11) 706, 559, 532
- ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَانِكُمْ صَدَقَةً﴾ (المجادلة: 12) 170
- ﴿وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ (المجادلة: 18) 654

الحشر:

- ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: 2) 700, 621, 549, 454
- ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (الحشر: 4) 621, 575
- ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا ءَانَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ (الحشر: 7) 575, 550, 518, 396
- ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ (الحشر: 20) 455

الملتحنة:

﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ (الملتحنة: 10) 219، 189

الجمعة:

﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة: 9) 540

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا ﴾ (الجمعة: 10) 399، 398، 114

التغابن:

﴿ فَانْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (التغابن: 16) 393

الطلاق:

﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (الطلاق: 1) 448

﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ (الطلاق: 6) 509

التحريم:

﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ (التحريم: 1) 547

﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (التحريم: 4) 457

﴿ لَا تَعْنِذُوا الْيَوْمَ ﴾ (التحريم: 7) 388

الملك:

﴿ وَأَسِرُوا قَوْلَكُمْ أَوْ أَجْهَرُوا بِهِ ﴾ (الملك: 13) 152

الحاقة:

﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴾ (الحاقة: 24) 385

المزمل:

﴿قُرْآنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا نَّصَفَهُ ۖ أَوْ أَنْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدَ عَلَيْهِ﴾ (المزمل: 2-4) 488

المدثر:

﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ قَالَُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ﴾ (المدثر: 42-43) 136

﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ﴾ (المدثر: 43) 137

﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (المدثر: 46) 136

القيامة:

﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْتَمِعْ ۚ إِنَّهُ قُرْآنٌ فَخْرٌ ۚ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: 18-19) 366

المرسلات:

﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ (المرسلات: 35) 477

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَزْكِعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ (المرسلات: 48) 396

عبس:

﴿وَفَكَهَهَا أَبَاً﴾ (عبس: 31) 159

الانفطار:

﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۚ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (الانفطار: 13-14) 497

المطففين:

﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (المطففين: 15) 499

الليل:

﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ (الليل: 19-20) 486

الضحى:

﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ (الضحى: 7) 264

القدر:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: 1) 458

الزلزلة:

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 7) 564، 540، 497، 351، 193

العصر:

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (العصر: 2) 426

الماعون:

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ (الماعون: 4) 493

تفضل الدكتور سليمان الميمان، والدكتور رفعت الحفني بتيسير تخريج الأحاديث والآثار الواردة في المستصفي، من خلال الشركة العربية لتقنية المعلومات، الصرح الشامخ الذي تلتقي فيه معاني الأصالة والمعاصرة والتفاني في خدمة التراث، فلهم خالص الدعاء وجزيل الشكر.

فهرس الأحاديث

1. أَحْكُمَ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا. فَقَالَ: أَجْتَهْدُ وَأَنْتَ حَاضِرٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِنْ أَصَبْتَ فَلَكَ أَجْرَانِ وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَلَكَ أَجْرٌ رواه أحمد في المسند (367 / 11)، (358 / 29)، وعبد بن حميد في المسند (242 / 1)، والحاكم في المستدرک (99 / 4)، والدارقطني في السنن (361 / 5)، التلخيص الحبير (180 / 4).
2. ثُمَّ يُنْقَلُ أَنَّهُ أَخَذَ لَذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا رواه الطبراني في الأوسط (347 / 3)، والحاكم في المستدرک (252 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (65 / 1)، وروى موقوفاً على ابن عمر في الموطأ (74 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (65 / 1).
3. ادْرَعُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (359 / 9)، (362)، والترمذي في الجامع (94 / 3)، وابن ماجه في السنن (161 / 4)، والدارقطني في السنن (63، 62 / 4)، وأبو يعلى في المسند (494 / 11)، والحاكم في المستدرک (426 / 4)، والبيهقي في السنن (238 / 8).
4. أَدَّوْا الْخَيْطَ وَالْمُخِيطَ رواه أحمد في المسند (385 / 28)، (371 / 37)، (387، 435، 455)، وابن ماجه في السنن (369 / 4)، والبزار في المسند (153، 155)، وابن الجارود في المنتقى (334 / 3)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (241 / 3)، وابن حبان في الصحيح (193 / 11)، والطبراني في الأوسط (45 / 3)، والحاكم في المستدرک (51 / 3)، والبيهقي في الكبرى (17 / 7).
5. إِذَا أَجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ رواه الشافعي في المسند (7 / 4)، وأحمد في المسند (367 / 11)، (308 / 29)، والبخاري في الصحيح (108 / 9)، ومسلم في الصحيح (131 / 5)، وأبو داود (8 / 4)، والترمذي في الجامع (8 / 3)، وابن ماجه في السنن (9 / 4)، والبزار في المسند (192 / 5)، والنسائي (8 / 223)، وفي الكبرى (396 / 5)، ومعمّر بن راشد في الجامع (238 / 11)، وأبو يعلى في المسند (309 / 10)، وابن الجارود في المنتقى (252 / 3)، وأبو عوانة في مستخرجه (168 / 4)، والطحاوي في مشكل الآثار (42 / 1)، (2 / 223)، وابن حبان في الصحيح (445 / 11)، والطبراني في الأوسط (292 / 3 - 15 / 9)، والدارقطني في السنن (362، 364، 375، 376)، والبيهقي في الكبرى (118 / 10).
6. إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ رواه مالك في الموطأ (54 / 1)، والشافعي في المسند (167 / 1)، والحميدي في المسند (186 / 2)، وأحمد في المسند (227 / 12 - 487 - 536 / 15)، (107، 346)، والبخاري في الصحيح (43 / 1)، ومسلم في الصحيح (160 / 1)، وابن ماجه في السنن (333 / 1)، وأبو داود في السنن (61 / 1)، والترمذي في الجامع (1 / 75)، والنسائي في السنن (6 / 1)، وأبو يعلى في المسند (372 / 10)، وابن خزيمة في الصحيح (219، 220)، وأبو عوانة في المستخرج (220 / 1)، وابن حبان في الصحيح (346، 347)، والدارقطني في السنن (73 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (45 / 1).

7. إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ رواه مالك في الموطأ (1/ 90، 91)، والشافعي في المسند (1/ 196، 197)، وعبد الرزاق في المصنف (1/ 245، 246، 247، 248)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 158، 159، 161)، وأحمد في المسند (35/ 21)، (40/ 250)، (41/ 197، 319، 487)، (42/ 167)، (43/ 151)، ومسلم في الصحيح (1/ 186)، والبخاري في الصحيح (1/ 66)، وابن ماجه في السنن (1/ 482)، والترمذي في الجامع (1/ 151)، والبخاري في المسند (7/ 120)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 110، 111)، والكبرى (1/ 151)، (8/ 237)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 56)، وابن حبان في الصحيح (3/ 452، 453، 456، 457)، والطبراني في مسند الشاميين (2/ 350)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 163، 165، 166)، وله شاهد من حديث أبي هريرة في صحيح البخاري (1/ 66).
8. إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَانْتَهُوا رواه الشافعي في المسند (4/ 65)، وأحمد في المسند (13/ 490)، (15/ 484، 320)، (16/ 76)، والبخاري في الصحيح (9/ 94)، ومسلم في الصحيح (4/ 102)، (7/ 91)، والنسائي في السنن الصغرى (5/ 110)، والكبرى (4/ 5)، وأبو يعلى في المسند (11/ 195)، وابن حبان في الصحيح (1/ 199)، والدارقطني في السنن (3/ 339)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 215، 388) (4/ 253، 325) (7/ 103).
9. وَإِذْنُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْعَرَبِيِّينَ بِشُرْبِ آبِوَالِ الْإِبِلِ رواه عبد الرزاق في المصنف (10/ 106)، وابن أبي شيبة في المصنف (13/ 123)، وأبو داود الطيالسي في المسند (3/ 495)، وأحمد في المسند (19/ 97)، والبخاري في الصحيح (1/ 56)، ومسلم في الصحيح (5/ 101)، وابن ماجه في السنن (4/ 185)، وأبو داود في السنن (4/ 346)، والترمذي في الجامع (1/ 114)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 160)، والكبرى (1/ 187)، وابن الجارود في المنتقى (3/ 141)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 234)، وأبو عوانة في المستخرج (4/ 79)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 107)، وابن حبان في الصحيح (4/ 229)، والطبراني في الأوسط (2/ 203)، والدارقطني في السنن (1/ 238)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 62).
10. بَلْ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: الْبَسْ الْحَرِيرَ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (8/ 259)، وأبو داود الطيالسي في المسند (3/ 475)، وأحمد في المسند (20/ 302)، والبخاري في الصحيح (4/ 42)، ومسلم في الصحيح (6/ 143)، وأبو داود في السنن (4/ 213)، والترمذي في الجامع (3/ 337)، والنسائي في السنن الصغرى (2/ 202)، والكبرى (8/ 415)، وأبو عوانة في المستخرج (5/ 243)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 109)، وابن حبان في الصحيح (12/ 248).
11. قَالَ لِعُمَرَ: أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْ الْقُبْلَةِ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (4/ 97)، وأحمد في المسند (1/ 285، 439)، وعبد بن حميد في المسند (1/ 73)، والنسائي في الكبرى (3/ 293)، وابن خزيمة في الصحيح (3/ 444)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 89)، والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 218).
12. وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْخَثْعَمِيَّةِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ أَكَانَ يَنْفَعُهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (4/ 48)، وأحمد في المسند (3/ 434)، والبخاري في الصحيح (3/ 35)، ومسلم في الصحيح (3/ 155)، وأبو داود في السنن (3/ 392)، والترمذي في الجامع (2/ 101)، والنسائي في السنن الصغرى (5/ 117)، والكبرى (3/ 255)، وابن خزيمة في الصحيح (3/ 410)، وأبو عوانة في المستخرج (2/ 215)، والطبراني في المعجم الأوسط (12/ 57)، والدارقطني في السنن (3/ 177) والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 179)، والطبراني في المعجم الكبير (18/ 286).

13. أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بَأْيَهُمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ رواه عبد بن حميد في المسند (2/30)، والآجري في الشريعة، والقضاعي في مسند الشهاب، وابن حزم في الإحكام، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله.
14. قَوَى أَبُو بَكْرٍ خَبَرَ الْمُغِيرَةِ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ لَمَّا رَوَى مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ رواه مالك في الموطأ (2/14)، وعبد الرزاق في المصنف (10/274)، وابن أبي شيبة في المصنف (10/521)، وأحمد في المسند (29/499)، والدارمي في السنن (4/1928)، وابن ماجه في السنن (4/286)، وأبو داود في السنن (3/213)، والترمذي في الجامع (3/604، 605)، وابن الجارود في المنتقى (3/223)، وأبو يعلى في المسند (1/111)، وابن حبان في الصحيح (13/390)، والطبراني في المعجم الكبير (19/228، 229)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/234).
15. وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ أَفْعَلْ إِنَّمَا أورد الإمام الغزالي هذا لا على أنه حديث، ولكن على سبيل التمثيل لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لأحد الصحابة.
16. اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (11/104)، وأحمد في المسند (38/280)، وابن ماجه في السنن (1/117)، والترمذي في الجامع (6/43، 137)، والبخاري في المسند (7/248)، وابن حبان في الصحيح (15/327)، والطبراني في المعجم الكبير (9/72)، وفي الأوسط (4/140)، (6/250) - 76 (7/168)، والحاكم في المستدرک (3/79)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/212)، (8/153).
17. وَلَمَّا أَقْرَأَ أَصْحَابُهُ عَلَى تَرْكِ زَكَاةِ الْخَيْلِ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ صَرِيحٌ بِهَذَا وَإِنَّمَا هُوَ بِمِثَابَةِ السَّنَةِ التَّقْرِيرِيَّةِ، وَأَقْرَبُ مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ: مَا فَعَلَهُ صَاحِبَايَ مِنْ قَبْلِي ط الْفَحْلُ.
18. أَقْضَاكُمْ عَلَيَّ، وَأَفْرَضُكُمْ زَيْدٌ، وَأَعْرَفُكُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وابن ماجه في السنن (1/161) وأبو يعلى في المسند (10/141)، رواه سعيد بن منصور في المسند (1/44)، وأبو داود الطيالسي في المسند (3/567)، والترمذي في الجامع (6/127)، والنسائي في الكبرى (7/345)، وابن حبان في الصحيح (16/74)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/210).
19. قَالَ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ عَنْ قُبْلَةِ الصَّائِمِ فَقَالَ: أَلَا أَخْبَرْتِي أَنِّي أَقْبَلُ، وَأَنَا صَائِمٌ التَّقْبِيلُ ثابت في أحاديث كثيرة جدا عن أم سلمة وعائشة وحفصة وغيرهن، ولكن بهذا السياق لم نجده إلا عند مسلم (3/136)، وأبي عوانة في المسند (2/211)، وابن حبان (8/309)، والطبراني في الأوسط (2/260)، (5/220)، والكبير (9/25)، والبيهقي في الكبرى (4/234) بلفظ مقارب.
20. رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَّ بِشَاةٍ لَيْمُونَةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَّغُوهَا، وَأَنْتَفَعُوا بِهِ رواه الشافعي في المسند (1/154)، وعبد الرزاق في المصنف (1/62)، والحميدي في المسند (1/318)، وابن أبي شيبة في المصنف (8/277)، وأحمد في المسند (4/177)، ومسلم في الصحيح (1/190) والبخاري في الصحيح (2/128)، وابن ماجه في السنن (5/221)، وأبو داود في السنن (4/235)، والنسائي في السنن الصغرى (7/172)، والكبرى (4/380)، وابن الجارود في المنتقى (3/163)، وأبو يعلى في المسند (12/507 - 13/16)، وأبو عوانة في المستخرج (1/178)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/469)، وابن حبان في الصحيح (4/101، 104)، والطبراني في المعجم الكبير (24/16)، والدارقطني في السنن (1/58)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/15).
21. قَالَ الْعَبَّاسُ إِلَّا الْإِذْخَرَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِلَّا الْإِذْخَرَ رواه عبد الرزاق في المصنف (5/140)، (141، 142)، وابن أبي شيبة في المصنف (5/373)، (13/393، 398، 399)، وأحمد في المسند (4/133،

184 - 73 / 5، (115 / 5، 303 - 183 / 12)، والبخاري في الصحيح (1 / 33 - 2 / 92)، (3 / 14، 60، 125)، ومسلم في الصحيح (4 / 109، 110، 111)، (4 / 104)، (5 / 153)، وأبو داود في السنن (2 / 355)، والنسائي في السنن الصغرى (5 / 203، 211)، والكبرى (4 / 99، 107 - 5 / 367)، وابن الجارود في المنتقى (2 / 117)، وأبو يعلى في المسند (10 / 362)، وأبو عوانة في المستخرج (2 / 434)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2 / 260 - 3 / 326)، وابن حبان في الصحيح (9 / 28، 35 - 13 / 340)، والطبراني في المعجم الكبير (11 / 197، 198، 265، 272)، (12 / 101) وفي الأوسط (1 / 159)، (8 / 140)، والدارقطني في السنن (4 / 87، 89 - 5 / 420)، والبيهقي في السنن الكبرى (3 / 409)، (5 / 195)، (6 / 199 - 8 / 52).

22. أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ ثُمَّ كَشَفَ فَخَذَهُ بِحَضْرَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَسْتَرَهُ فَعَجِبُوا مِنْهُ فَقَالَ: أَلَا أَسْتَحْيِي مَنْ تَسْتَحْيِي مِنْهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (11 / 232)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (44 / 66، 67)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي الْمَسْنَدِ (2 / 392)، وَالْبَخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ (2 / 346)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (7 / 116)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمَسْنَدِ (15 / 336)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (1 / 473)، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (15 / 336)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (12 / 252)، (23 / 205، 217) وَفِي الْأَوْسَطِ (8 / 379)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (2 / 230، 231).

23. لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (3 / 151)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (4 / 148)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (10 / 399)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (29 / 210)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (4 / 278)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (3 / 196)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3 / 620)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغْرَى (6 / 247)، وَالْكَبْرَى (6 / 158)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (3 / 216)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (8 / 135)، وَفِي الْأَوْسَطِ (8 / 8)، وَالْدَّارَقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (3 / 454)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (6 / 244).

24. قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَمَّا دَعَاهُ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يُجِبْهُ: أَمَا سَمِعْتَ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (2 / 595)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (2 / 935)، وَالْبَخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (6 / 17)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2 / 101)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغْرَى (2 / 139)، وَالْكَبْرَى (1 / 472)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ (3 / 241)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (22 / 303)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (2 / 368) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمَعْلَى وَلَيْسَ هُوَ الْخُدْرِيُّ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنِي كَعْبٍ فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ (15 / 200)، وَجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ (5 / 5)، وَصَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ (2 / 167).

25. أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (2 / 133)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (4 / 43 - 6 / 66، 67 - 10 / 172)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (9 / 455، 456 - 11 / 371، 373، 376)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (1 / 228، 270، 358، 416 - 14 / 221، 481 - 15 / 286 - 16 / 138، 308، 481، 489 - 20 / 349 - 21 / 59 - 22 / 119، 423 - 23 / 18، 398 - 26 / 81، 86 - 36 / 433)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (3 / 1588)، وَالْبَخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (3 / 71 - 2 / 105 - 4 / 48 - 9 / 9 - 93)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (1 / 38، 39)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (1 / 95، 97 - 5 / 425، 426)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2 / 135 - 3 / 71، 72)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (4 / 351، 352، 353 - 5 / 365)، وَابْنُ الْبَزَّازِ فِي الْمَسْنَدِ (1 / 98، 334 - 7 / 111، 199 - 8 / 192 - 13 / 190 - 14 / 152، 171، 313، 384 - 15 / 7، 72، 94)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغْرَى (5 / 14 - 6 / 4، 5، 6 - 7 / 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81 - 8 / 109)، وَالْكَبْرَى (3 / 10، 409، 410، 411، 412 - 413، 414، 415 - 4 / 266، 267، 268، 269 - 10 / 334)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (3 / 280)، وَأَبُو يَعْلَى فِي

المسند (1/ 69-189)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 213، 215)، وابن حبان في الصحيح (1/ 399، 401، 449، 450، 451، 453-13/ 215)، والطبراني في المعجم الكبير (1/ 217، 218-2/ 183، 307-6/ 132-8/ 318-11/ 160-20/ 63-21/ 123) وفي الأوسط (1/ 288-2/ 67-3/ 157، 300-4/ 66، 309-6/ 215، 299، 332-7/ 84-8/ 119، 238)، والدارقطني في السنن (1/ 432، 433، 434-2/ 465، 466)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 3-3/ 92، 367-4/ 104، 114-6/ 336-7/ 3، 4-8/ 19، 136، 176، 177، 196-9/ 49، 182).

26. صُبُّوا عَلَيْهِ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ - وَلَيْسَتْ بِلَاثَةِ أَحْجَارٍ - صُبُّوا عَلَيْهِ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ. رواه مالك في الموطأ (1/ 110)، والشافعي في المسند (1/ 157)، وعبد الرزاق في المصنف (1/ 423، 424، 425)، والحميدي في المسند (2/ 178، 307)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 351)، وأحمد في المسند (12/ 197-13/ 209)، وعبد بن حميد في المسند (2/ 313)، والدارمي في السنن (1/ 574)، والبخاري في الصحيح (1/ 54-8/ 30)، ومسلم في الصحيح (1/ 163)، وابن ماجه في السنن (1/ 425)، وأبو داود في السنن (1/ 188)، والترمذي في الجامع (1/ 192)، والبزار في المسند (14/ 150، 354، 355)، والنسائي في السنن الصغرى (1، 48، 175)، والكبرى (1/ 92)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 141)، وأبو يعلى في المسند (6/ 181)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 183)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 14)، وابن حبان في الصحيح (4/ 244، 245)، والطبراني في المعجم الكبير (11/ 176)، وفي الأوسط (6/ 66)، والدارقطني في السنن (5/ 162)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 427، 428). - وَلَيْسَتْ بِلَاثَةِ أَحْجَارٍ. رواه الشافعي في المسند (1/ 163)، والحميدي في المسند (1/ 400)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 282، 283-13/ 145، 146)، وأبو داود الطيالسي في المسند (2/ 54)، وأحمد في المسند (6/ 210-7/ 434-36/ 179، 201-39/ 107، 109، 112، 118، 124)، ومسلم في الصحيح (1/ 154)، وأبو داود في السنن (1/ 19)، والترمذي في الجامع (1/ 66، 67)، والبزار في المسند (4/ 311-6/ 470)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 38، 44)، والكبرى (1/ 87)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 37)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 195، 200، 201)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 182)، وابن حبان في الصحيح (4/ 245)، والطبراني في المعجم الكبير (4/ 86-6/ 121، 234-8/ 209-10/ 61)، والدارقطني في السنن (1/ 83، 84، 88، 90)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 91، 102، 112، 114).

27. فَأَوَّلُهَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَبَ مِنْهُ الْقِصَاصُ فِي سِنِّ كُسْرَتِ، فَقَالَ: كِتَابُ اللَّهِ يَقْضِي الْقِصَاصَ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (9/ 83)، وأحمد في المسند (19/ 314-20/ 129)، وعبد بن حميد في المسند (2/ 302)، والبخاري في الصحيح (3/ 186-6/ 24، 52)، ومسلم في الصحيح (5/ 105)، وابن ماجه في السنن (4/ 235)، وأبو داود في السنن (4/ 465)، والنسائي في السنن الصغرى (8/ 26، 27)، والكبرى (6/ 337، 338-7/ 364-10/ 82)، وابن الجارود في المنتقى (3/ 138)، وأبو يعلى في المسند (6/ 124)، وأبو عوانة في المستخرج، والطحاوي في شرح معاني الآثار، والطبراني في المعجم الكبير، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 25).

28. كَمَا رَوَوْا مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّحَابَةَ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ عِنْدَ الْقَهْقَهَةِ رواه الشافعي في المسند (1/ 184)، وعبد الرزاق في المصنف (2/ 376)، وابن أبي شيبة في المصنف (2/ 330)، وأبو داود في المراسيل، والدارقطني في السنن (1/ 295)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 146).

29. وَأَمَرَهُمْ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ بِالتَّحَلُّلِ بِالْحَلْقِ فَتَوَقَّفُوا فَشَكَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ أَخْرُجْ إِلَيْهِمْ، وَادْبَعْ، وَاحْلِقْ فَفَعَلَ، فَذَبَحُوا، وَحَلَقُوا مُسَارِعِينَ رواه عبد الرزاق في المصنف (5/ 330)، وابن أبي شيبة في المصنف (13/ 333، 342)، وأحمد في المسند (31/ 212، 243)، والبخاري في الصحيح (3/ 193)، وابن حبان

- في الصحيح (216 / 11)، والطبراني في المعجم الكبير (9 / 20)، والبيهقي في السنن الكبرى (215 / 5).
30. وَهُوَ قَوْلُهُ: كَانَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ لَكِنْ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ نَوْمٍ رُوي بالفاظ مختلفة، وانظر تعليق الألباني في إرواء الغليل: 140/1-141، وانظره في المظان الآتية: رواه الشافعي في المسند (190 / 1)، وعبد الرزاق في المصنف (204 / 1)، والحميدي في المسند (130 / 2)، وابن أبي شيبه في المصنف (323 / 1)، وأبو داود الطيالسي في المسند (485 / 2)، وأحمد في المسند (11 / 30)، والترمذي في الجامع (140 / 1-505 / 5)، والنسائي في السنن الصغرى (83 / 1)، والكبرى (124 / 1)، وابن الجارود في المنتقى (17 / 1)، وابن خزيمة في الصحيح (139 / 1، 305)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (82 / 1)، وابن حبان في الصحيح (381 / 3-149 / 4)، والطبراني في المعجم الكبير (54 / 8)، والبيهقي في السنن الكبرى (118 / 1، 276).
31. وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ السَّلَامُ لِفَيْرُوزَ الدِّيْلَمِيِّ حِينَ أَسْلَمَ عَلَى أُخْتَيْنِ: أَمْسِكْ إِحْدَاهُمَا وَفَارِقِ الْأُخْرَى رواه ابن ماجه في السنن (377 / 3)، والترمذي في الجامع (423 / 2)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (255 / 3)، والطبراني في المعجم الكبير (328 / 18)، والدارقطني في السنن (410 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (7 / 184).
32. قَوْلُهُ: عَلَيْهِ السَّلَامُ لَغَيْلَانَ حِينَ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ: أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقِ سَائِرَهُنَّ رواه مالك في الموطأ (99 / 2)، والشافعي في المسند (70 / 3، 71)، وأحمد في المسند (220 / 8، 251)، (9 / 69، 392)، وابن ماجه في السنن (378 / 3)، وأبو داود في المراسيل (315 / 1)، والترمذي في الجامع (421 / 2)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (253 / 3)، وابن حبان في الصحيح (463 / 9، 465، 466)، والدارقطني في السنن (403 / 4، 404).
33. رُويَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُمَّ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَرَجَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ فَهَمَّ بِأَنْ يَتَخَلَّفَ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ، وَوَقَفَ بِجَانِبِهِ وَاقْتَدَى أَبُو بَكْرٍ بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ رواه عبد الرزاق في المصنف (428 / 5)، وابن أبي شيبه في المصنف (294 / 3)، وأحمد في المسند (396 / 20)، وعبد بن حميد في المسند (294 / 1)، والبخاري في الصحيح (133 / 1)، ومسلم في الصحيح (22 / 2)، وابن ماجه في السنن (394 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (99 / 2)، والكبرى (1 / 438)، وأبو يعلى في المسند (264 / 6)، وابن خزيمة في الصحيح (135 / 3)، وأبو عوانة في المستخرج (1 / 443)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (406 / 1)، وابن حبان في الصحيح (485 / 5)، والطبراني في المعجم الكبير (7 / 56)، والدارقطني في السنن (252 / 2)، والبيهقي في السنن الكبرى (304 / 2).
34. فَمِنْ ذَلِكَ تَأْمِيرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ عَلَى الْمَوْسِمِ سَنَةً تَسَعُ رواه الدارمي في السنن (1218 / 2)، والبخاري في الصحيح (153 / 2)، ومسلم في الصحيح (106 / 4)، وأبو داود في المراسيل (242 / 1)، والترمذي في الجامع (169 / 5)، والنسائي في السنن الصغرى (247 / 5)، والكبرى (147 / 4)، وابن خزيمة في الصحيح (538 / 4)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (218 / 19)، وابن حبان في الصحيح (15 / 19)، والطبراني في المعجم الكبير (316 / 11)، والبيهقي في السنن الكبرى (87 / 5).
35. وَإِنْفَاذُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُورَةَ بَرَاءَةٍ مَعَ عَلِيٍّ رواه أحمد في المسند (423 / 2)، والدارمي في السنن (1218 / 2)، والبخاري في الصحيح (64 / 6)، والترمذي في الجامع (169 / 5)، والنسائي في السنن الصغرى (234 / 5)، والكبرى (134 / 4)، وابن خزيمة في الصحيح (538 / 4)، وأبو عوانة في المستخرج (4 / 364)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (222 / 9)، وابن حبان في الصحيح (16 / 15)، والطبراني في المعجم الكبير

(316 / 11)، والبيهقي في السنن الكبرى (111 / 5).

36. كَمَا رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ فِي السَّارِقِ: وَإِنْ سَرَقَ خَامِسَةً فَأَقْتُلُوهُ رواه أبو داود في السنن (367 / 4)، والنسائي في السنن الصغرى (89 / 8)، والكبرى (40 / 7)، والطبراني في المعجم الكبير (278 / 3)، وفي الأوسط (198 / 2)، والبيهقي في السنن الكبرى (272 / 8). ونص كلام الحافظ في التلخيص الحبير: وقال ابن عبد البر: حديث القتل منكر لا أصل له. وقد قال الشافعي: هذا الحديث منسوخ لا خلاف فيه عند أهل العلم.

37. وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ وَلَمْ يَنْقُلْهُ إِلَّا ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَدَدُ يَسِيرٍ مَعَهُ رواه أحمد في المسند (6 / 60)، والبخاري في الصحيح (206 / 4)، ومسلم في الصحيح (132 / 8)، والترمذي في الجامع (320 / 5)، وأبو يعلى في المسند (378 / 8)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (177 / 2)، وابن حبان في الصحيح (420 / 14).

38. وَأَمَّا انْشِقَاقُ الْقَمَرِ فَهِيَ آيَةٌ لَيْلِيَّةٌ، وَقَعَتْ وَالنَّاسُ نِيَامٌ غَافِلُونَ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي لَحْظَةٍ، فَرَأَهُ مَنْ نَظَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قُرَيْشٍ رواه أحمد في المسند (60 / 6)، والبخاري في الصحيح (206 / 4)، ومسلم في الصحيح (132 / 8)، والترمذي في الجامع (320 / 5)، وأبو يعلى في المسند (378 / 8)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (177 / 2)، وابن حبان في الصحيح (420 / 14).

39. نَقَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ رواه مالك في الموطأ (592 / 2)، وأحمد في المسند (188 / 1)، والبخاري في الصحيح (79 / 4)، ومسلم في الصحيح (151 / 5)، وأبو داود في السنن (245 / 3)، والترمذي في الجامع (255 / 3)، والشمائل (219 / 1)، والنسائي في السنن الصغرى (135 / 7)، والكبرى (329 / 4)، وابن الجارود في المنتقى (348 / 3)، وابن خزيمة في الصحيح (105 / 4)، وأبو عوانة في المستخرج (245 / 4)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4 / 2)، وابن حبان في الصحيح (152 / 11).

40. إِنَّا وَبَنُوا الْمَطْلَبَ لَمْ نَفْتَرِقْ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فِي إِسْلَامٍ وَلَمْ نَزَلْ هَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. رواه أحمد في المسند (304 / 27)، والبخاري في الصحيح (91 / 4)، وابن ماجه في السنن (389 / 4)، وأبو داود في السنن (255 / 3)، والنسائي في السنن الصغرى (130 / 7)، والكبرى (326 / 4)، وابن حبان في الصحيح (91 / 8).

41. أَنْتُمْ أَعْرَفُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ، وَأَنَا أَعْرَفُ بِأَمْرِ دِينِكُمْ رواه أحمد في المسند (19 / 20)، ومسلم في الصحيح (95 / 7)، وابن ماجه في السنن (107 / 4)، وابن خزيمة في الصحيح (494 / 1)، وابن حبان في الصحيح (1 / 201)، والدارقطني في السنن (230 / 2).

42. وَقَطَعَ سَارِقٌ رِدَاءَ صَفْوَانَ رواه مالك في الموطأ (397 / 2)، والشافعي في المسند (280 / 3)، وابن أبي شيبة في المصنف (301 / 9)، وأحمد في المسند (15 / 24)، وابن ماجه في السنن (196 / 4)، وأبو داود في السنن (360 / 4)، والنسائي في السنن الصغرى (68 / 8)، والكبرى (9 / 7)، والطبراني في المعجم الكبير (47 / 8)، والدارقطني في السنن (281 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (265 / 8).

43. وَقَوْلُهُ فِي مَوْتِ الْحَيَوَانِ فِي السَّمَنِ إِنَّهُ يُرَاقُ الْمَائِعُ، وَيَقْوَرُ مَا حَوْلَ الْجَامِدِ رواه مالك في الموطأ (565 / 2)، وأحمد في المسند (100 / 12)، والبخاري في الصحيح (97 / 7)، وأبو داود في السنن (116 / 4)، والترمذي في الجامع (392 / 3)، والنسائي في السنن الصغرى (178 / 7)، والكبرى (388 / 4)، وابن الجارود في المنتقى (160 / 3)، وابن حبان في الصحيح (237 / 4)، والدارقطني في السنن (525 / 5).

44. فَلَمَّا أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُورِثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ دَيْتِهِ رَجَعَ إِلَى ذَلِكَ رواه مالك في الموطأ (437 / 2)، والشافعي في المسند (149 / 3)، وعبد الرزاق في

المصنف (397 / 9)، وابن أبي شيبة في المصنف (159 / 9)، وأحمد في المسند (22 / 25)، وابن ماجه في السنن (231 / 4)، وأبو داود في السنن (227 / 3)، والترمذي في الجامع (83 / 3)، والنسائي في الكبرى (119 / 6)، وابن الجارود في المنتقى (229 / 3)، والطبراني في المعجم الكبير (299 / 8)، والدارقطني في السنن (133 / 5)، والبيهقي في السنن الكبرى (57 / 8).

45. وَمَنْ ذَلِكَ إِنْفَاذُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ مُتَحَمِّلًا وَرَسُولًا مُؤَدِّيًّا عَنْهُ، حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ قُرَيْشًا قَتَلَتْهُ، فَقَلِقَ لِذَلِكَ، وَبَايَعَ لِأَجَلِهِ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَوْ كَانُوا قَتَلُوهُ لَأَضْرَمْتَنَاهَا عَلَيْهِمْ نَارًا رَوَاهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي السَّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ (283 / 4)، والعقيلي في الضعفاء (200 / 1)، وابن عساكر في تاريخه (76 / 39).

46. قَالَ: إِنَّكُمْ لَتَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ؟ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2 / 259)، والشافعي في المسند (9 / 4)، وأحمد في المسند (122 / 14)، والبخاري في الصحيح (25 / 9)، ومسلم في الصحيح (128 / 5)، وابن ماجه في السنن (11 / 4)، وأبو داود في السنن (12 / 4)، والترمذي في الجامع (3 / 17)، والنسائي في السنن الصغرى (233 / 8)، والكبرى (405 / 5)، وابن الجارود في المنتقى (254 / 3)، وأبو عوانة في المستخرج (162 / 4)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (154 / 4)، وابن حبان في الصحيح (459 / 11)، والدارقطني في السنن (429 / 5).

47. قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ لِي أَصْحَابًا وَأَصْهَارًا وَأَنْصَارًا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ (684 / 2)، والطبراني في المعجم الكبير (140 / 17)، وفي الأوسط (144 / 1).

48. إِنَّ اللَّهَ قَدْ ضَرَبَ بِالْحَقِّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ، يَقُولُ الْحَقَّ، وَإِنْ كَانَ مُرًّا - إِنَّ اللَّهَ قَدْ ضَرَبَ بِالْحَقِّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُفِ (114 / 11)، وأحمد في المسند (144 / 9)، وعبد بن حميد في المسند (19 / 2)، وأبو داود في السنن (245 / 3)، والترمذي في الجامع (57 / 6)، وابن حبان في الصحيح (15 / 312)، والطبراني في المعجم الكبير (354 / 1)، وفي الأوسط (85 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (295 / 6) - يَقُولُ الْحَقَّ، وَإِنْ كَانَ مُرًّا: رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (79 / 6)، والبخاري في المسند (51 / 3)، وأبو يعلى في المسند (1 / 418)، والطبراني في الأوسط (95 / 6)، وابن أبي عاصم في السنة (837 / 2).

49. رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ (409 / 6)، وابن أبي شيبة في المصنف (6 / 415)، وابن ماجه في السنن (444 / 3)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (95 / 3)، وابن حبان في الصحيح (202 / 16)، والطبراني في المعجم الكبير (97 / 2)، والحاكم في المستدرک (216 / 2)، والدارقطني في السنن (5 / 300)، والبيهقي في السنن الكبرى (84 / 6).

50. إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (303 / 1)، والبخاري في الصحيح (6 / 1)، ومسلم في الصحيح (48 / 6)، وابن ماجه في السنن (625 / 5)، وأبو داود في السنن (452 / 2)، والترمذي في الجامع (282 / 3)، والنسائي في السنن الصغرى (58 / 1)، والكبرى (101 / 1)، وابن الجارود في المنتقى (65 / 1)، وابن خزيمة في الصحيح (263 / 1)، وأبو عوانة في المستخرج (487 / 4)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (96 / 3)، وابن حبان في الصحيح (113 / 2)، والدارقطني في السنن (76 / 1).

51. إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِثْنَانُ لِأَجْلِ الْبَصَرِ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (321 / 3)، وأحمد في المسند (461 / 37)، والبخاري في الصحيح (54 / 8)، وأبو داود في السنن (231 / 5)، والترمذي في الجامع (434 / 4)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (597 / 3)، وابن الجارود في المنتقى (98 / 3)، وأبو يعلى في المسند (499 / 13)، والبيهقي في السنن الكبرى (338 / 8).

52. **إِنَّمَا الرَّبَّاءُ فِي النَّسِيبَةِ** رواه الشافعي في المسند (3/ 175)، وأحمد في المسند (36/ 95)، والبخاري في الصحيح (3/ 74)، ومسلم في الصحيح (5/ 49)، وابن ماجه في السنن (3/ 585)، والنسائي في السنن الصغرى (7/ 281)، والكبرى (6/ 49)، وأبو عوانة في المستخرج (3/ 387)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 64)، والحاكم في المستدرک (2/ 49).
53. **إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمَ** رواه الشافعي في المسند (3/ 222)، وأحمد في المسند (22/ 62)، والدارمي في السنن (3/ 1715)، والبخاري في الصحيح (3/ 79)، وابن ماجه في السنن (4/ 125)، وأبو داود في السنن (3/ 504)، والنسائي في السنن الصغرى (7/ 320)، والكبرى (6/ 95)، وابن الجارود في المنتقى (2/ 210)، وأبو عوانة في المستخرج (3/ 414)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 121)، وابن حبان في الصحيح (11/ 588)، والدارقطني في السنن (5/ 415).
54. **إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ** رواه الشافعي في المسند (1/ 199)، وأحمد في المسند (17/ 343)، والدارمي في السنن (1/ 229)، ومسلم في الصحيح (1/ 185)، وابن ماجه في السنن (1/ 481)، وأبو داود في السنن (1/ 109)، والترمذي في الجامع (1/ 152)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 115)، والكبرى (1/ 154)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 90)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 332)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 240)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 54)، وابن حبان في الصحيح (3/ 443)، والدارقطني في السنن (1/ 229).
55. **إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ** رواه مالك في الموطأ (2/ 71)، والشافعي في المسند (3/ 11)، وأحمد في المسند (5/ 386)، والدارمي في السنن (3/ 1471)، والبخاري في الصحيح (1/ 98)، ومسلم في الصحيح (4/ 213)، وابن ماجه في السنن (3/ 466)، وأبو داود في السنن (3/ 222)، والترمذي في الجامع (3/ 624)، والنسائي في السنن الصغرى (5/ 107)، والكبرى (3/ 86)، وابن الجارود في المنتقى (3/ 240)، وأبو عوانة في المستخرج (3/ 229)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 42)، وابن حبان في الصحيح (10/ 90)، والدارقطني في السنن (3/ 416).
56. **إِنَّ مِنْكُمْ لَمُحَدِّثِينَ وَإِنْ عُمَرَ لَمِنْهُمْ** رواه أحمد في المسند (40/ 329)، والحميدي في المسند (1/ 285)، والبخاري في الصحيح (4/ 174)، ومسلم في الصحيح (7/ 115)، والترمذي في الجامع (6/ 64)، والنسائي في الكبرى (7/ 300)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (4/ 336)، وابن حبان في الصحيح (15/ 317)، والحاكم في المستدرک (3/ 92)، والبيهقي في دلائل النبوة (7/ 183).
57. **وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خَبَرَ ابْنِ عُمَرَ فِي تَعْذِيبِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ** رواه مالك في الموطأ (1/ 321)، والشافعي في المسند (2/ 77)، وأحمد في المسند (1/ 386)، والبخاري في الصحيح (2/ 79)، ومسلم في الصحيح (3/ 42)، وأبو داود في السنن (3/ 323)، والترمذي في الجامع (2/ 317)، والنسائي في السنن الصغرى (4/ 17)، والكبرى (2/ 392)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 292)، وابن حبان في الصحيح (7/ 405).
58. **كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ حُلُومِ الْأَصَاحِيِّ لِأَجْلِ الدَّافَةِ أَيُّ: الْقَافِلَةُ فَادْخَرُوا** رواه مالك في الموطأ (1/ 622)، والشافعي في المسند (2/ 57)، وأحمد في المسند (18/ 34)، والدارمي في السنن (2/ 1245)، والبخاري في الصحيح (7/ 103)، ومسلم في الصحيح (6/ 80)، وابن ماجه في السنن (4/ 576)، وأبو داود في السنن (3/ 165)، والترمذي في الجامع (3/ 172)، والنسائي في السنن الصغرى (4/ 89)، والكبرى (2/ 464)، وابن الجارود في المنتقى (3/ 155)، وأبو عوانة في المستخرج (5/ 79)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 188)، وابن حبان في الصحيح (13/ 250)، والدارقطني في السنن (5/ 467).

59. **الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ** رواه الشافعي في المسند (4/ 11)، والبخاري في الصحيح (3/ 143)، وابن ماجه في السنن (4/ 14)، والترمذي في الجامع (3/ 19)، والنسائي في السنن الصغرى (8/ 248)، والكبرى (5/ 427)، وأبو عوانة في المستخرج (4/ 54)، والدارقطني في السنن (4/ 114)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 123).
60. **وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَبَرُ أَبِي سِنَانٍ الْأَشْجَعِيِّ فِي قِصَّةِ بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ** رواه سعيد بن منصور (1/ 267)، وابن أبي شيبة (6/ 229)، وابن حبان (9/ 410) في الصحيح، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 247).
61. **أَنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: بِمَ تَحْكُمُ؟** فذكر الكتاب والسنة والاجتهاد رواه أحمد في المسند (4/ 15)، وعبد بن حميد (1/ 151)، والدارمي في السنن (1/ 267)، وأبو داود في السنن (4/ 15)، والترمذي في الجامع (3/ 9).
62. **فَرَوَايَةُ مَيْمُونَةَ تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَحْنُ حَلَالَانِ بَعْدَ مَا رَجَعَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَرَامٌ** رَوَايَةُ مَيْمُونَةَ تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَحْنُ حَلَالَانِ بَعْدَ مَا رَجَعَ. رواها أحمد في المسند (44/ 419)، والدارمي في السنن (2/ 1151)، وابن الجارود في المنتقى (2/ 76)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 270)، وابن حبان في الصحيح (9/ 443)، والدارقطني في السنن (4/ 389) - رَوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَرَامٌ. رواها أحمد في المسند، والبخاري في الصحيح (3/ 15)، ومسلم في الصحيح (4/ 137)، وأبو داود في السنن (2/ 291)، والترمذي في الجامع (2/ 191)، والنسائي في الكبرى (3/ 336)، وابن الجارود في المنتقى (2/ 76)، وأبو عوانة في المستخرج (2/ 267)، وابن حبان في الصحيح (9/ 437).
63. **رُويَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ وَدَى قَوْمًا قَتَلَهُمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** رواه ابن سعد في الطبقات (2/ 148).
64. **قَوْلُهُ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ لَمْ يُقَدَّمْ إِلَيْهِ غَدَاءٌ: إِنِّي إِذَا أَصُومُ** رواه عبد الرزاق في المصنف (4/ 277)، وأحمد في المسند (42/ 478)، وابن ماجه في السنن (3/ 190)، وأبو داود في السنن (2/ 572)، والترمذي في الجامع (2/ 103)، والنسائي في السنن الصغرى (4/ 195)، والكبرى (3/ 168)، وابن خزيمة في الصحيح (3/ 555)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 56)، وابن حبان في الصحيح (8/ 391)، والطبراني في الأوسط (7/ 233)، والدارقطني في السنن (3/ 135).
65. **وَرَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِالرَّأْيِ فِيمَا لَمْ يَنْزَلْ فِيهِ وَحْيٌ** رواه ابن أبي شيبة (7/ 715)، وأبو داود في السنن (4/ 12)، وأبو يعلى في المسند (12/ 324)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (2/ 231)، والدارقطني في السنن (5/ 428)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 66).
66. **فَقَالَ إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ إِنِّي أَظِلُّ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي، وَيَسْقِينِي** رواه مالك في الموطأ (1/ 404)، وأحمد في المسند (8/ 373)، والدارمي في السنن (2/ 1062)، والبخاري في الصحيح (9/ 97)، ومسلم في الصحيح (3/ 133)، وأبو داود في السنن (2/ 537)، والترمذي في الجامع (2/ 139)، والنسائي في الكبرى (3/ 353)، وابن خزيمة في الصحيح (3/ 500)، وأبو عوانة في المستخرج (2/ 187)، وابن حبان في الصحيح (8/ 341).
67. **إِنَّهَا مِنْ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ، وَالطَّوَافَاتِ** رواه مالك في الموطأ (1/ 56)، والشافعي في المسند (1/ 149)، وأحمد في المسند (37/ 211)، والدارمي في السنن (1/ 571)، وابن ماجه في السنن (1/ 317)، وأبو داود في

السنن (49 / 1)، والترمذي في الجامع (136 / 1)، والنسائي في السنن الصغرى (55 / 1)، والكبرى (95 / 1)، وابن الجارود في المنتقى (62 / 1)، وابن خزيمة في الصحيح (224 / 1)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (73 / 7)، وابن حبان في الصحيح (114 / 4)، والحاكم في المستدرک (263 / 1)، والدارقطني في السنن (117 / 1).

68. **إِنَّهُمْ نَاقَصَاتُ عَقْلٍ، وَدِينٌ فَقِيلَ: مَا نُقْصَانُ دِينَهُنَّ؟ فَقَالَ: تَقَعُدُ إِحْدَاهُنَّ فِي قَعْرِ بَيْتِهَا شَطْرَ دَهْرِهَا لَا تُصَلِّي، وَلَا تَصُومُ** رواه أحمد في المسند (245 / 9)، والبخاري في الصحيح (68 / 1)، ومسلم في الصحيح (61 / 1)، وابن ماجه في السنن (479 / 5)، والترمذي في الجامع (359 / 4)، وابن خزيمة في الصحيح (274 / 2)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (151 / 7)، وابن حبان في الصحيح (54 / 13)، والحاكم في المستدرک (645 / 4).

69. **أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ** رواه الشافعي في المسند (43 / 3)، وأحمد في المسند (243 / 40)، والدارمي في السنن (1397 / 3)، وابن ماجه في السنن (326 / 3)، وأبو داود في السنن (391 / 2)، والترمذي في الجامع (392 / 2)، وابن الجارود في المنتقى (38 / 3)، وأبو عوانة في المستخرج (18 / 3)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (7 / 3)، وابن حبان في الصحيح (384 / 9)، والحاكم في المستدرک (182 / 2)، والدارقطني في السنن (313 / 4).

70. **الْأَيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا** رواه مالك في الموطأ (28 / 2)، والشافعي في المسند (47 / 3)، وأحمد في المسند (377 / 3)، والدارمي في السنن (1398 / 3)، ومسلم في الصحيح (141 / 4)، وابن ماجه في السنن (318 / 3)، وأبو داود في السنن (399 / 2)، والترمذي في الجامع (401 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (84 / 6)، والكبرى (171 / 5)، وابن الجارود في المنتقى (43 / 3)، وأبو عوانة في المستخرج (75 / 3)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (11 / 3)، وابن حبان في الصحيح (395 / 9)، والدارقطني في السنن (347 / 4).

71. **أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَوَّلَى بِمَتَاعِهِ** رواه مالك في الموطأ (211 / 2)، والشافعي في المسند (218 / 3)، وابن أبي شيبة (495 / 9)، وابن ماجه في السنن (36 / 4)، وأبو داود في السنن (507 / 3)، وابن الجارود في المنتقى (204 / 2)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (15 / 12)، والحاكم في المستدرک (58 / 2)، والدارقطني في السنن (430 / 3).

72. **الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ** رواه أحمد في المسند (212 / 15)، والبخاري في الصحيح (11 / 1)، ومسلم في الصحيح (46 / 1)، وابن ماجه في السنن (82 / 1)، وأبو داود في السنن (39 / 5)، والترمذي في الجامع (360 / 4)، والنسائي في السنن (110 / 8)، وابن حبان في الصحيح (384 / 1).

73. **أَيُّنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟ فَقِيلَ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَلَا إِذَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي الْمَوْطَأِ** (147 / 2)، والشافعي في المسند (180 / 3)، وابن ماجه في السنن (590 / 3)، وأبو داود في السنن (424 / 3)، والترمذي في الجامع (509 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (268 / 7)، والكبرى (446 / 5)، وابن الجارود في المنتقى (230 / 2)، وابن حبان في الصحيح (378 / 11)، والحاكم في المستدرک (44 / 2)، والدارقطني في السنن (473 / 3).

74. **بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ** رواه أحمد في المسند (237 / 27)، والدارمي في السنن (1813 / 1)، ومسلم في الصحيح (90 / 1)، وابن ماجه في السنن (468 / 5)، والترمذي في الجامع (371 / 4)، وأبو عوانة في المستخرج (95 / 1).

75. لَا تَبِيعُوا الْبِرَّ بِالْبُرِّ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 174)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 300)،
وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (3/ 1680)، وَابْنُ خَالٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 68)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 43)، وَابْنُ مَاجَهَ
فِي السَّنَنِ (3/ 582)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (3/ 582)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (2/ 520)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ
الصَّغَرَى (7/ 276)، وَالكُبْرَى (6/ 42)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (2/ 226)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ (3/ 381)،
وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (4/ 4)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (11/ 386)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (3/ 408).
76. لَا تَبِيعُوا الْبِرَّ بِالْبُرِّ، وَلَا التَّمَرَّ بِالتَّمَرِّ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 174)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 300)،
وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (3/ 1680)، وَابْنُ خَالٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 68)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 43)، وَابْنُ مَاجَهَ
فِي السَّنَنِ (3/ 582)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (3/ 582)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (2/ 520)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ
الصَّغَرَى (7/ 276)، وَالكُبْرَى (6/ 42)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (2/ 226)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ (3/ 381)،
وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (4/ 4)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (11/ 386)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (3/ 408).
77. بُعِثَتْ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَبُعِثَتْ إِلَى الْأَحْمَرِ، وَالْأَسْوَدِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (4/ 471)، وَابْنُ خَالٍ فِي
الصَّحِيحِ (1/ 95)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (2/ 64)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ (1/ 209)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ (6/ 87)،
وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (14/ 375)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (2/ 460).
78. تُجْزَى عَنْكَ، وَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (27/ 15)، وَابْنُ خَالٍ فِي الصَّحِيحِ (7/ 101)،
وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (6/ 74)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (4/ 573)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (3/ 160)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي
الْجَامِعِ (3/ 170)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغَرَى (7/ 222)، وَالكُبْرَى (4/ 348)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (3/ 190)،
وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ (5/ 66)، وَابْنُ خَالٍ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (4/ 172)، وَابْنُ خَالٍ فِي بَيَانِ مُشْكَلِ
الْأَثَارِ (12/ 377)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (13/ 227).
79. تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 252)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (2/ 292)،
وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (1/ 539)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (1/ 250)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (1/ 42)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي
الْجَامِعِ (1/ 54)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1/ 223)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (2/ 178).
80. كَمَا تَرَكَ أَكَلَ الضَّبِّ عِيَافَةً رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 235)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (28/ 14)، وَابْنُ خَالٍ فِي
السَّنَنِ (2/ 1282)، وَابْنُ خَالٍ فِي الصَّحِيحِ (7/ 71)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (6/ 68)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (4/ 625)،
وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغَرَى (7/ 197)، وَالكُبْرَى (4/ 477)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ، وَابْنُ خَالٍ فِي
بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (8/ 334)، وَابْنُ خَالٍ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (4/ 197).
81. وَلَمَّا قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ الَّذِي وَقَعَ أَهْلُهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ
(11/ 532)، وَابْنُ خَالٍ فِي السَّنَنِ (2/ 1072)، وَابْنُ خَالٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 32)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (3/ 138)،
وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2/ 543)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (2/ 94)، وَابْنُ خَالٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 402)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي
الْمُسْتَخْرَجِ (2/ 202)، وَابْنُ خَالٍ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (2/ 60)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (8/ 293)، وَابْنُ خَالٍ فِي
السَّنَنِ الْكُبْرَى (4/ 221).
82. تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بُرْهَةً بِالْكِتَابِ، وَبُرْهَةً بِالسُّنَّةِ، وَبُرْهَةً بِالْقِيَاسِ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ ضَلُّوا رَوَاهُ أَبُو
يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (10/ 240)، وَابْنُ خَالٍ فِي الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ (1/ 255).

83. وَتَيَمُّمُهُ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) رواه الترمذي في الجامع (190 / 1).
84. وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ رواه مالك في الموطأ، وأحمد في المسند، وأبو داود في السنن، والترمذي في الجامع، والنسائي في الكبرى، وابن خزيمة في الصحيح، والحاكم في المستدرک، والبيهقي في السنن الكبرى.
85. تَمَرَّةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ رواه عبد الرزاق في المصنف (179 / 1)، وابن أبي شيبة في المصنف (48 / 1)، وأحمد في المسند (359 / 6)، وابن ماجه في السنن (327 / 1)، وأبو داود في السنن (54 / 1)، والترمذي في الجامع (1 / 131)، وأبو يعلى في المسند (203 / 9)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (95 / 1)، والطبراني في المعجم الكبير (63 / 10)، والدارقطني في السنن (131 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (9 / 1).
86. حَتَّى تَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا رواه مالك في الموطأ (37 / 2)، والشافعي في المسند (101 / 3)، وأحمد في المسند (210 / 9)، والبخاري في الصحيح (42 / 7)، ومسلم في الصحيح (155 / 4)، وأبو داود في السنن (506 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (146 / 6)، والكبرى (254 / 5)، وابن الجارود في المنتقى (23 / 3)، وأبو عوانة في المستخرج (94 / 3)، وابن حبان في الصحيح (428 / 9)، والدارقطني في السنن (59 / 5).
87. حُرِّمَتْ الْخُمُرُ لِعَيْنِهَا رواه ابن أبي شيبة في المصنف (141 / 8)، وأحمد في الأشربة، والنسائي في السنن الصغرى (321 / 8)، والكبرى (108 / 5)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (214 / 4)، والطبراني في المعجم الكبير (338 / 10)، والدارقطني في السنن (461 / 5)، والبيهقي في السنن الكبرى (297 / 8) موقوفاً من حديث ابن عباس.
88. حَتَّى قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَقَدْ أَخَّرَ الصَّلَاةَ: حَشَا لِلَّهِ قُبُورُهُمْ نَارًا رواه أحمد في المسند (29 / 2)، والبخاري في الصحيح (43 / 4)، ومسلم في الصحيح (112 / 2)، وابن ماجه في السنن (16 / 2)، وأبو داود في السنن (207 / 1)، والترمذي في الجامع (1)، والنسائي في الكبرى (219 / 1)، وابن الجارود في المنتقى (1)، وابن خزيمة في الصحيح (556 / 2)، وأبو عوانة في المستخرج (296 / 1)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1 / 321)، وابن حبان في الصحيح (39 / 5).
89. حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ لَيْسَ لَهُ أَصْلُ كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ وَسُئِلَ عَنْهُ الْمَزِي وَالذَّهَبِيُّ فَأَنْكَرَاهُ، وَلِلتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ أُمِّمَةَ بِنْتِ رَقِيقَةَ: مَا قَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا كَقَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ. هَذَا لَفْظُ النَّسَائِيِّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (182 / 7)، وَلَفْظُ التِّرْمِذِيِّ فِي الْجَامِعِ (247 / 3): إِنَّمَا قَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ.
90. وَكَحَمَلِ أَمَامَةٍ فِي الصَّلَاةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْقَلِيلَ لَا يَبْطُلُ، وَأَنَّهُ فِعْلٌ قَلِيلٌ، هَذَا مَعَ قَوْلِهِ: صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي - حَدِيثُ حَمَلِ أَمَامَةٍ فِي الصَّلَاةِ: رواه مالك في الموطأ (240 / 1)، وأحمد في المسند (196 / 37)، والدارمي في السنن (858 / 2)، والبخاري في الصحيح (109 / 1)، ومسلم في الصحيح (2 / 73)، وأبو داود في السنن (395 / 1)، والنسائي في السنن الصغرى (45 / 2)، وفي الكبرى (393 / 1)، وأبو عوانة في المستخرج (468 / 1)، وابن حبان في الصحيح (394 / 3). حَدِيثُ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي: رواه الشافعي في المسند (303 / 1)، وأحمد في المسند (157 / 34)، والدارمي في المسند (796 / 2)، والبخاري في الصحيح (1 / 128)، وابن خزيمة في الصحيح (484 / 1)، وابن حبان في الصحيح (541 / 4) والدارقطني في السنن (9 / 2).
91. وَمَنْ ذَلِكَ رَدُّ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَبَرَ أَبِي سِنَانٍ الْأَشْجَعِيِّ فِي قِصَّةِ بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ. وَقَدْ ظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُحْلِفُ عَلَى الْحَدِيثِ رواه سعيد بن منصور (267 / 1)، وابن أبي شيبة (229 / 6)، وابن حبان

(9/ 410) في الصحيح، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 247).

92. وَأَمَّا خَبَرُ أَبِي مُوسَى فِي الْأَسْتِثْذَانِ فَقَدْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ، لِيُدْفَعَ بِهِ سِيَاسَةُ عُمَرَ عَنْ نَفْسِهِ لَمَّا انْصَرَفَ عَنْ بَابِهِ بَعْدَ أَنْ قَرَعَ ثَلَاثًا وَقَوَّى عُمَرُ خَبَرَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي الْأَسْتِثْذَانِ بِمُوَافَقَةِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي الرَّوَايَةِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/ 553)، والحميدي في المسند (2/ 6)، والبخاري في الصحيح (3/ 55)، وفي الأدب المفرد (3/ 273)، ومسلم في الصحيح (6/ 178)، وابن ماجه في السنن (9/ 108)، وأبو داود في السنن (5/ 233)، والترمذي في الجامع (4/ 421)، والبزار في المسند (8/ 41)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (4/ 244)، وابن حبان في الصحيح (13/ 123).

93. فَمَنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَبُولِ خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ حَيْثُ سَلَّمَ عَنْ اثْنَتَيْنِ، حَتَّى سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَشَهِدَا بِذَلِكَ وَصَدَّقَاهُ، ثُمَّ قَبِلَ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (1/ 148)، والشافعي في المسند (1/ 320)، وأحمد في المسند (12/ 130)، والبخاري في الصحيح (1/ 103)، ومسلم في الصحيح (2/ 86)، وابن ماجه في السنن (2/ 382)، وأبو داود في السنن (1/ 427)، والترمذي في الجامع (1/ 425)، والنسائي في السنن الصغرى (3/ 20)، والكبرى (1/ 300)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 444)، وابن حبان في الصحيح (6/ 25)، والدارقطني في السنن (2/ 191).

94. خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (22/ 312)، ومسلم في الصحيح (4/ 79)، وأبو داود في السنن (2/ 340)، والنسائي في السنن الصغرى (5/ 270)، والكبرى (4/ 161)، وابن خزيمة في الصحيح (4/ 471)، وأبو عوانة في المستخرج (2/ 393)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 125).

95. حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 576)، وأحمد في المسند (40/ 272)، وابن ماجه في السنن (3/ 576)، وأبو داود في السنن (3/ 500)، والترمذي في الجامع (2/ 561)، والنسائي في السنن الصغرى (7/ 254)، والكبرى (6/ 18)، وابن الجارود في المنتقى (2/ 199)، وأبو عوانة في المستخرج (3/ 404)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 21)، وابن حبان في الصحيح (11/ 298)، والحاكم في المستدرک (2/ 18)، والدارقطني في السنن (4/ 5).

96. وَخَلَعُوا نِعَالَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لَمَّا خَلَعَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (17/ 243)، والدارمي في السنن (2/ 867)، وأبو داود في السنن (1/ 302)، وابن خزيمة في الصحيح (2/ 101)، وابن حبان في الصحيح (5/ 560)، والدارقطني في السنن (2/ 253).

97. خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ - رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 80)، وابن ماجه في السنن (1/ 421)، والطبراني في المعجم الكبير (8/ 104)، والدارقطني في السنن (1/ 31)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 259)، بتمامه - ورواه الشافعي في المسند (1/ 144)، وأحمد في المسند (17/ 190)، وابن ماجه في السنن (1/ 421)، وأبو داود في السنن (1/ 45)، والترمذي في الجامع (1/ 108)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 174)، والكبرى (1/ 91)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 54)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 211)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 11)، وابن حبان في الصحيح (4/ 47)، والدارقطني في السنن (1/ 132) بدون لفظة إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ.

98. خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ رَوَاهُ الطَّيَالِسي (1/ 239)، أحمد في المسند (6/ 76)، (7/ 199)، 235، 263، والبخاري في الصحيح (3/ 171)، (5/ 3)، (8/ 91، 134)، ومسلم في الصحيح (7/ 184، 185)، وابن ماجه في السنن (4/ 39)، والترمذي في الجامع (6/ 167)، وابن أبي عاصم في السنة (2/ 975، 976)،

والبزار في المسند (5/ 180، 185)، والنسائي في السنن الكبرى (5/ 443، 444)، وأبو عوانة في المستخرج (9/ 73)، والطحاوي في مشكل الآثار (6/ 258)، شرح معاني الآثار (4/ 151، 152)، وابن حبان في الصحيح (10/ 171)، (16/ 205، 212)، والطبراني في الكبير (10/ 92، 165)، والأوسط (3/ 93، 339)، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 45، 122، 159).

99. وَأَمَّا دُخُولُ الْكَعْبَةِ وَصَلَاتُهُ فِيهَا رواه أحمد في المسند (39/ 319)، والبخاري في الصحيح (1/ 88)، (2/ 56)، ومسلم في الصحيح (4/ 96)، والترمذي في الجامع (2/ 213) والنسائي في السنن الصغرى (5/ 217)، والكبرى (4/ 113)، وابن خزيمة في الصحيح (4/ 257265)، والطبراني في الكبير (1/ 343).

100. وَإِنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ عَنَوَةً، رواه ابن أبي شيبة في المصنف (13/ 371)، والطيالسي في المسند (4/ 188)، وأحمد في المسند (16/ 553)، ومسلم في الصحيح (5/ 170)، والنسائي في الكبير (10/ 154)، وأبو عوانة في المستخرج (4/ 289)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 324)، وابن حبان في الصحيح (11/ 73)، والطبراني في المعجم الكبير (8/ 13)، والدارقطني في السنن (4/ 17)، والبيهقي في السنن الكبرى (9/ 117).

101. وَلِلدَّعَاءِ كَقَوْلِهِ: وَلَا تَكِلْنَا إِلَى أَنْفُسِنَا طَرْفَةَ عَيْنٍ عن أبي بكرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: دعوات المكروب اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين. رواه ابن أبي شيبة في المصنف (10/ 12)، والطيالسي في المسند (2/ 200)، وأحمد في المسند (5/ 204)، (34/ 74)، والبخاري في الأدب المفرد (2/ 478)، والنسائي في الكبير (9/ 241)، وابن حبان في الصحيح (3/ 250)، والطبراني في الدعاء (2/ 1278)، والحاكم في المستدرک (1/ 730).

102. دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ حديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها شكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم، فقال: إذا أتاك قرؤك فلا تصلي، وإذا مر قرؤك فطهري، ثم صلي ما بين القرء إلى القرء. رواه أحمد في المسند (45/ 350، 602)، وابن ماجه في السنن (1/ 490)، أبو داود في السنن (1/ 139)، والنسائي في السنن (1/ 121)، (6/ 211)، وفي الكبير (1/ 158)، (5/ 318)، والطحاوي في مشكل الآثار (7/ 160)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 331).

103. رُوِيَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ لَمَّا بَاعَ مُعَاوِيَةُ شَيْئًا مِنْ أُنْيَةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: إِنِّي لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ مُعَاوِيَةَ، أَخْبِرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ، لَا أَسَاكِنُكَ بَارِضًا أَبَدًا حديث أبي الدرداء أخرجه مالك في الموطأ (2/ 159)، والشافعي في المسند (3/ 172)، وأحمد في المسند (45/ 520)، والنسائي في السنن (7/ 279)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 280).

104. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ فِي قَضَاءِ حَاجَتِهِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ مُبَاحًا، وَالثَّلَاثَةَ رَكْبٌ رواه مالك في الموطأ (1/ 269)، والشافعي في المسند (1/ 165)، وأحمد في المسند (8/ 212، 234)، والدارمي في السنن (1/ 529)، والبخاري في الصحيح (1/ 41، 42)، (4/ 82)، ومسلم في الصحيح (1/ 155)، وابن ماجه في السنن (1/ 285)، وأبو داود في السنن (1/ 22)، والترمذي في الجامع (1/ 60)، والنسائي في السنن (1/ 23)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 171)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 233)، وابن حبان في الصحيح (4/ 269)، والدارقطني في السنن (1/ 98) — رواه مالك في الموطأ (3/ 301)، وأحمد في المسند (11/ 360، 584)، وأبو داود في السنن (3/ 58)، والترمذي في الجامع (3/ 301)، والنسائي في السنن الكبرى (8/ 129)، وابن خزيمة في الصحيح (4/ 257)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 257)، وفي

الآداب (1/ 265).

105. نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاها، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ رواه جمع من الصحابة أما رواية زيد بن ثابت فأخرجها الطيالسي في المسند (1/ 505)، وأحمد في المسند (35/ 467)، والدارمي في السنن (1/ 203)، وابن ماجه في السنن (1/ 219)، وأبو داود في السنن (4/ 46)، والترمذي في الجامع (4/ 393)، وابن حبان في الصحيح (2/ 454). وأما رواية عبد الله بن مسعود فأخرجها الحميدي في المسند (1/ 200)، وأحمد في المسند (7/ 221)، وابن ماجه في السنن (1/ 220)، والترمذي في الجامع (4/ 394، 395)، وأبو يعلى في المسند (9/ 62، 198) وابن حبان في الصحيح (1/ 268، 271). وأما رواية جبير بن مطعم فأخرجها أحمد في المسند (27/ 300، 318)، والدارمي في السنن (1/ 302)، وابن ماجه في السنن (1/ 220، 501)، وأبو يعلى في المسند (13/ 408)، والحاكم في المستدرک (1/ 162). وأما رواية أنس بن مالك فأخرجها أحمد في المسند (21/ 60)، وابن ماجه في السنن (1/ 223)، والطبراني في الأوسط (9/ 170) وأما رواية معاذ بن جبل فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (20/ 82) والأوسط (7/ 37)، (8/ 56) وأما رواية أبي الدرداء فأخرجها الدارمي في السنن (1/ 303) وأما رواية سعد بن أبي وقاص فأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (7/ 116) وأما رواية جابر بن عبد الله فأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (5/ 272) وأما رواية النعمان بن بشير فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (21/ 91) وأما رواية عمير بن قتادة فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (17/ 49)، وفي المعجم الأوسط (7/ 110) وأما رواية أبي قرصافة فأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (3/ 256)، وفي المعجم الصغير (1/ 189).

106. إِنَّ اللَّهَ قَدْ ضَرَبَ بِالْحَقِّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ، يَقُولُ الْحَقَّ، وَإِنْ كَانَ مُرًّا - إِنَّ اللَّهَ قَدْ ضَرَبَ بِالْحَقِّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ. هَذَا الْحَدِيثُ رواه جمع من الصحابة أما رواية ابن عمر فأخرجها أحمد في المسند (9/ 144)، (15/ 117)، وعبد بن حميد في المسند (2/ 19) وابن حبان في الصحيح (15/ 318)، والطبراني في المعجم الأوسط (1/ 85، 95)، (3/ 338) و أما رواية أبي ذر فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف (11/ 111)، وأحمد في المسند (35/ 221، 361، 429) وابن ماجه في السنن (1/ 126) وأبو داود في السنن (3/ 245)، والبخاري في مسنده (9/ 446). وأما رواية أبي هريرة فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف (11/ 114)، وابن حبان في الصحيح (15/ 312)، والبخاري في مسنده (14/ 122). وأما رواية معاوية بن أبي سفيان فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (19/ 312). وأما رواية عمر فأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (7/ 7). وأما رواية عائشة فأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (9/ 66). وأما رواية بلال فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (1/ 354). وأما رواية عمر بن عبد العزيز فأخرجها أبو داود في السنن (3/ 245)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 295)، والحاكم في المستدرک (3/ 93). - يَقُولُ الْحَقَّ، وَإِنْ كَانَ مُرًّا. رواه الترمذي في الجامع (6/ 79)، وابن أبي عاصم في السنة (2/ 837)، والبخاري في مسنده (3/ 51)، وأبو يعلى في المسند (1/ 418)، والطبراني في المعجم الأوسط (6/ 95).

107. وَرَضَخَ يَهُودِيٌّ رَأْسَ جَارِيَةٍ فَرَضَخَ النَّبِيُّ رَأْسَهُ. رواه أحمد في المسند (20/ 158، 247، 310، 376)، (21/ 289، 335)، والدارمي في السنن (3/ 1521)، والبخاري في الصحيح (3/ 121)، (4/ 4)، (9/ 4، 6)، ومسلم في الصحيح (5/ 103، 104)، وابن ماجه في السنن (4/ 246)، وأبو داود في السنن (4/ 431، 433، 437)، والترمذي في الجامع (3/ 68)، والنسائي في السنن الصغرى (8/ 22، 35)، والكبرى (6/ 333، 347)، وابن الجارود في المنتقى (3/ 136)، وأبو عوانة في المسند (4/ 90، 92)، (5/ 51)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 179، 190)، والدارقطني في السنن (4/ 216).

108. رَضِيتُ لِأُمَّتِي مَا رَضِيَ ابْنُ أُمِّ عَبْدِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (11/ 176)، وَأَحْمَدُ فِي فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ (2/ 838)، وَالْبَزَارُ فِي مُسْنَدِهِ (5/ 354)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (9/ 80)، وَفِي الْأَوْسَطِ (7/ 96)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (3/ 359)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَدْخَلِ إِلَى السَّنَنِ الْكَبِيرِ (1/ 98).
109. رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (2/ 254، 266، 372، 443، 461)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (3/ 443)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/ 363، 364)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3/ 93)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ (6/ 487، 488)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (1/ 149)، (3/ 109)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي الصَّحِيحِ (2/ 277)، (4/ 585)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (2/ 74)، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (1/ 356)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 430)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (4/ 163).
110. فَسَّيْلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الْإِسْطِطَاعَةِ، فَقَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (4/ 401)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (2/ 166)، (5/ 102)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (3/ 217، 218).
111. زَنَى مَا عَزَّ فَرَجَمَ حَدِيثَ مَا عَزَّ أَصْلَهُ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدِهِ. وَالحديث رواه أحمد في المسند (1/ 214)، (4/ 81، 253)، (13/ 241، 142)، (15/ 502)، (17/ 12)، (24/ 322)، (34/ 442، 475، 496، 525)، (36/ 214، 217، 218، 219)، (38/ 26)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (1/ 206)، (3/ 1494)، وَالبخاري في الصحيح (8/ 167)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 117، 118، 120)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (4/ 168)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/ 373، 374، 375، 376)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3/ 98)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ (6/ 414)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (3/ 119)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ (4/ 126، 127)، (128، 129، 130، 131، 133، 134، 135، 136)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (3/ 139، 143)، وَفِي شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (1/ 377، 379، 380، 381، 383، 384)، (12/ 240، 241، 463) وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (10/ 246، 286، 287)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 402، 404).
112. وَالسَّائِمَةُ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 232)، وَالبخاري في الصحيح (2/ 118)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2/ 146)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (5/ 18، 27)، وَالكَبِيرِ (3/ 12، 18)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (2/ 10)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (1/ 115) وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي الصَّحِيحِ (4/ 23)، (8/ 57)، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (8/ 57)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْأَحَادِيثِ الطَّوَالِ (1/ 138)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (3/ 11، 14).
113. لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا لَا يُوْجَدُ حَدِيثٌ بِهَذَا اللَّفْظِ وَالصَّوَابُ مَا بَعْدَهُ
114. لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ حَدِيثُ أَنَسٍ إِنْ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ... رَوَاهُ عَبْدُ بَنِ حَمِيدٍ فِي الْمُسْنَدِ (2/ 243)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (5/ 440)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ (1/ 88)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1/ 203). وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ عَمْرٍو وَأَخْرَجَ رَوَايَتَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/ 39)، وَرَوَاهُ أَبُو بَصْرَةَ الْغَفَارِيُّ وَأَخْرَجَ رَوَايَتَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (45/ 200)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (2/ 280)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1/ 200). وَفِي الْبَابِ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ.
115. سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي نَيْفًا وَسَبْعِينَ فِرْقَةً أَعْظَمُهَا فِتْنَةً عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقْيِسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ فَيُحِلُّونَ الْحَرَامَ، وَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ وَأَخْرَجَ رَوَايَتَهُ الْبَزَارُ فِي الْمُسْنَدِ (7/ 186)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (18/ 90)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1/ 217).
116. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ. فَأَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ، وَأَقْرَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ حَدِيثُ ذُو الْيَدَيْنِ قَدْ جَمَعَ طَرُقَ

هذا الحديث الحافظ صلاح الدين العلائي وتكلم عليه كلاماً شافياً في جزء مفرد. ورواية عبد الرحمن بن عوف أخرجها مالك في الموطأ (1/ 375)، والشافعي في المسند (4/ 50)، وعبد الرزاق في المصنف (6/ 68)، (10/ 325)، وابن أبي شيبة في المصنف (4/ 362)، (11/ 268) والبزار في المسند (3/ 264)، والبيهقي في السنن الكبرى (9/ 189).

117. سَهَا النَّبِيُّ فَسَجَدَ حديث سهو النبي وقصة ذو اليمين رواية أبي هريرة أخرجها مالك في الموطأ (1/ 147)، (148)، والشافعي في المسند (1/ 320، 321)، وعبد الرزاق في المصنف (2/ 296، 299)، وابن أبي شيبة في المصنف (2/ 434)، وأحمد في المسند (13/ 97، 136، 223)، (14/ 288، 356)، (15/ 230، 263)، (16/ 19)، والدارمي في السنن (2/ 939) والبخاري في الصحيح (1/ 144)، (2/ 68)، (9/ 87)، ومسلم في الصحيح (2/ 86، 87)، وابن ماجه في السنن (2/ 382)، وأبو داود في السنن (1/ 431)، والترمذي في الجامع (1/ 425)، والنسائي في السنن الصغرى (3/ 20، 22، 23، 24)، والكبرى (1/ 299، 300، 301، 303)، (2/ 47، 48)، وأبو يعلى في المسند (10/ 244)، وابن خزيمة في الصحيح (2/ 313، 314، 315، 317)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 443، 444، 445)، وابن حبان في الصحيح (6/ 25، 31، 396، 401، 402، 403، 404، 405)، والدارقطني في السنن (2/ 191، 192).

118. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَاوَرَ الصَّحَابَةَ فِي عُقُوبَةِ الزَّنَا، وَالسَّرِقَةِ قَبْلَ نَزُولِ الْحَدِّ انظر الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر (406)

119. وَالشَّيْطَانُ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْإِثْنَيْنِ أَبَعْدُ هذا الحديث جزء من خطبة النبي رواه عمر وغيره ورواية عمر أخرجها الطيالسي في مسنده (1/ 34) أحمد في المسند (1/ 268، 310)، والترمذي في الجامع (4/ 38)، والنسائي في الكبرى (8/ 283، 284، 285، 286)، وأبو يعلى في المسند (1/ 131، 132، 133)، والطحاوي في مشكل الآثار (9/ 329)، وابن حبان في الصحيح (12/ 399)، (15/ 122)، (16/ 239)، والطبراني في المعجم الأوسط (2/ 184)، (3/ 204)، (6/ 306) والحاكم في المستدرک (1/ 197، 199).

120. صُبُّوا عَلَيْهِ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ، وَلَيْسَتْ بِلَاثَةِ أَحْجَارٍ - صُبُّوا عَلَيْهِ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ. رواه أنس وأبو هريرة أما رواية أنس فقد أخرجها الشافعي في المسند (1/ 157)، والحميدي في المسند (2/ 307)، وأحمد في المسند (13/ 209)، (20/ 279)، (21/ 74) وعبد بن حميد في المسند (2/ 313)، والدارمي في السنن، والبخاري في الصحيح (8/ 12)، ومسلم في الصحيح (1/ 163)، وابن ماجه في السنن (1/ 425)، والبزار في المسند (13/ 78) والنسائي في السنن الصغرى (1/ 47، 175)، والكبرى (1/ 91)، وأبو يعلى في المسند (6/ 181)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 399) (3/ 397)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 182، 183)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 13)، وابن حبان في الصحيح (4/ 246)، والطبراني في الأوسط (5/ 162)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 412، 413، 427، 428). وأما رواية أبي هريرة فقد أخرجها الشافعي في المسند (1/ 157)، والحميدي في المسند (2/ 178) وأحمد في المسند (12/ 197)، (13/ 209)، والبخاري في الصحيح (1/ 54)، (8/ 30) وأبو داود في السنن (1/ 188)، والترمذي في الجامع (1/ 192)، والبزار في المسند (14/ 150، 354)، (355)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 48، 175)، والكبرى (1/ 92)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 141)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 399)، وابن حبان في الصحيح (4/ 244، 245)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 428) — حديث أبي هريرة إنما أنا لكم مثل الوالد، فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط، فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها، بغائط ولا بول، وليستنح بثلاثة أحجار رواه الشافعي في المسند (1/ 163)، والحميدي في المسند (1/ 402)، وأحمد في المسند (12/ 372) والدارمي (1/ 533)، وابن ماجه في السنن (1/ 279)، وأبو داود في السنن (1/ 20)، والبزار في المسند (15/ 356)، والنسائي في السنن (1/ 38)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 200)،

وأبو عوانة في المستخرج (1/ 171)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 121)، وابن حبان في الصحيح (4/ 279، 288) والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 91، 102، 112).

121. **إِنَّ يَعْلى بْنَ أُمَيَّةَ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا بَالُنَا نَقْصُرُ، وَقَدْ أَمَنَّا؟ فَقَالَ: تَعَجَّبْتُ مِمَّا تَعَجَّبْتَ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هِيَ صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ - أَوْ عَلَى عِبَادِهِ - فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ** رواه الشافعي في المسند (1/ 329)، وعبد الرزاق في المصنف (2/ 517)، وابن أبي شيبة في المصنف (3/ 486)، وأحمد في المسند (1/ 303، 360)، والدارمي في السنن (2/ 945)، ومسلم في الصحيح (2/ 143)، وابن ماجه في السنن (2/ 276)، وأبو داود في السنن (2/ 6)، والترمذي في الجامع (5/ 127)، والنسائي في السنن الصغرى (3/ 116)، والكبرى (2/ 177، 357)، (10/ 71)، وأبو يعلى في المسند (1/ 163)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 146)، وابن خزيمة في الصحيح (2/ 228)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 368)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (4/ 334)، (9/ 356)، وفي شرح معاني الآثار (1/ 415)، وابن حبان في الصحيح (6/ 448، 449، 450)، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 134).

122. **وَالصَّحِيحُ أَنَّ مِنَ الذُّنُوبِ صَغَائِرَ، وَهِيَ الَّتِي تُكْفَرُهَا الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَاجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ** حديث أبي هريرة الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم تغش الكبائر رواه أبو داود الطيالسي في المسند (4/ 216)، وأحمد في المسند (14/ 333)، (15/ 106، 208)، ومسلم في الصحيح (1/ 144)، والترمذي في الجامع (1/ 254)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 418)، (3/ 303)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 363)، والطحاوي في مشكل الآثار (4/ 428)، وابن حبان في الصحيح (5/ 24)، (6/ 176).

123. **صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي** حديث مالك بن الحويرث أخرجه الشافعي في المسند (1/ 303)، والدارمي في السنن (2/ 796)، والبخاري في الصحيح (1/ 128)، (8/ 9)، (9/ 86)، وفي الأدب المفرد (1/ 441) وابن خزيمة في الصحيح (1/ 484، 623)، وابن حبان في الصحيح (4/ 541)، (5/ 190، 503)، والدارقطني في السنن (2/ 152)، (2/ 9).

124. **صُومُوا لِرُؤُوسِهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤُوسِهِ** رواية أبي هريرة أخرجه الشافعي في المسند (2/ 99)، والطيالسي في مسنده (4/ 69، 225)، وأحمد في المسند (15/ 283، 342، 409، 530، 546)، (16/ 91) والدارمي في السنن (2/ 1049)، والبخاري في الصحيح (3/ 27)، ومسلم في الصحيح (3/ 124)، وابن ماجه في السنن، والترمذي في الجامع (2/ 63)، والبخاري في المسند (15/ 328)، والنسائي في السنن الصغرى (4/ 133)، والكبرى (3/ 99)، وابن الجارود في المنتقى (2/ 30)، وابن خزيمة في الصحيح، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (1/ 438)، وابن حبان في الصحيح (8/ 226، 238، 239)، والطبراني في الأوسط (2/ 52، 382)، (3/ 19)، وفي الصغير (1/ 112)، والدارقطني في السنن (3/ 104، 109، 113).

125. **رُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ غَيْبَةِ الشَّقِيقِ** رواية بريده أخرجه أحمد في المسند (38/ 50)، والبخاري في الصحيح، ومسلم في الصحيح (2/ 105)، وابن ماجه في السنن (2/ 5)، والترمذي في الجامع (1/ 199)، والبخاري في المسند (10/ 268)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 258)، والكبرى (2/ 202)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 151)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 423)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 312)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 148)، وابن حبان في الصحيح (4/ 359، 391)، والطبراني في الأوسط (2/ 216)، والدارقطني في السنن (1/ 493).

126. **صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكَعْبَةِ** رواية بلال أخرجه أحمد في المسند (39/ 319)، والبخاري في الصحيح (1/ 88)، (2/ 56)، ومسلم في الصحيح (4/ 96)، والترمذي في الجامع (2/ 213).

- والنسائي في السنن الصغرى (5/ 217)، والكبرى (4/ 113)، وابن خزيمة في الصحيح (4/ 257265)، والطبراني في الكبير (1/ 343).
127. لَكِنْ ضَرَبَ الشَّارِبُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ رواية عبد الرحمن بن أذهر أخرجه الشافعي في المسند (3/ 264)، وأبو داود في السنن (4/ 406)، والدارقطني في السنن، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 319).
128. لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ رواه مالك في الموطأ (2/ 170، 173)، وأحمد في المسند (45/ 223)، والبخاري في الصحيح (9/ 107)، ومسلم في الصحيح (5/ 47)، وابن حبان في الصحيح (11/ 385)، والدارقطني في السنن (3/ 420).
129. الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ رواية ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (5/ 136، 137)، والدارمي في السنن (2/ 1165)، والنسائي في السنن الكبرى (4/ 132)، وابن الجارود في المنتقى (2/ 82)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (14/ 200)، (15/ 225)، وفي شرح معاني الآثار (5/ 87)، وابن حبان في الصحيح (9/ 143)، والطبراني في الكبير (11/ 29). ورواه النسائي في السنن الصغرى عن رجل أدرك النبي (5/ 222).
130. وَرَوِيَ أَنَّهُ أَتَى بَابَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَصَبَّحَ بِهِ فَلَمْ يَخْرُجْ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجَ، وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَجَلْتُ عَجَلْتُ، وَلَمْ تَنْزِلْ فَلَا تَغْتَسِلْ فَاَلْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَعَلْنَا أَعْجَلْنَاكَ). فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ قَحَطْتَ فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (1/ 165)، والطيالسي في المسند (3/ 639)، وأحمد في المسند (17/ 253، 304)، والبخاري في الصحيح (1/ 47)، ومسلم في الصحيح (1/ 185)، وابن ماجه في السنن (1/ 480)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 240)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 54)، وابن حبان في الصحيح (3/ 445)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 165). — حديث أبي سعيد الخدري إنما الماء من الماء. أخرجه أحمد في المسند (17/ 343، 410)، (18/ 25)، ومسلم (1/ 185، 186)، وأبو داود في السنن (1/ 110)، وأبو يعلى في المسند (2/ 432)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 90)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 338، 339)، وابن حبان في الصحيح (3/ 443).
131. الْعَيْنَانِ وَكَأَنَّ السَّهَ فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوُكَاءُ حديث معاوية بن أبي سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنما العينان وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء. رواه أحمد في المسند (28/ 92)، والدارمي في السنن (1/ 562)، وأبو يعلى في المسند (13/ 362)، والطحاوي في مشكل الآثار (9/ 57)، والطبراني في المعجم الكبير (19/ 372)، وفي مسند الشاميين (28/ 92)، والدارقطني في السنن (1/ 293)، حديث علي بن أبي طالب أخرجه ابن ماجه في السنن (1/ 387)، وأبو داود في السنن (1/ 104)، والطحاوي في مشكل الآثار (9/ 55) بلفظ إن العين وكاء الست... والدارقطني في السنن (1/ 295)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 118) بلفظ إنما العين وكاء... وفي الباب عن غيرهما من الصحابة
132. عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي حديث العرياض بن سارية رواه أحمد في المسند (28/ 367، 373، 375)، والدارمي في السنن (1/ 228)، وابن ماجه في السنن (1/ 72)، وأبو داود في السنن (5/ 12)، والترمذي في الجامع (4/ 408)، والبخاري في السنن (10/ 137)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 81)، وفي شرح مشكل الآثار (3/ 223)، وابن حبان في الصحيح (1/ 178)، والطبراني في المعجم الكبير (18/ 245).

133. عَلَيَكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ رواه أحمد في المسند (392 / 30)، (96 / 32)، وعبد بن حميد في المسند (243 / 2)، وابن ماجه في السنن (440 / 5)، وابن أبي عاصم في السنة (88 / 1).
134. وَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَطْلَقَ أَمْرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاكِثِينَ وَالْمَارِقِينَ وَالْقَاسِطِينَ رواه البزار في المسند (215 / 2)، (26 / 3) وأبو يعلى في المسند (397 / 1)، (194 / 3)، والطبراني في الأوسط (213 / 8)، والحاكم في المستدرک (150 / 3).
135. خَبَرُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقَوْلُهَا: فَعَلْتُ ذَلِكَ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَغْتَسَلْنَا رواه الشافعي في المسند (197 / 1)، وأحمد في المسند (455 / 40)، (302 / 41)، (320 / 43)، وابن ماجه في السنن (482 / 1)، وأبو داود في السنن، والترمذي في الجامع (151 / 1)، والنسائي في الكبرى (151 / 1)، (8 / 237)، وأبو يعلى في مسنده (8 / 150، 321)، وابن الجارود في المنتقى (93 / 1)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (55 / 1)، وابن حبان في الصحيح (451 / 3، 452، 456، 458، 459)، والطبراني في الأوسط (144 / 4)، والدارقطني في السنن (199 / 1).
136. فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له رواه الشافعي في المسند (43 / 44)، والحميدي في المسند (272 / 1)، وسعيد بن منصور في السنن (175 / 1)، وعبد الرزاق في المصنف (6 / 195)، وابن أبي شيبة في المصنف (6 / 8)، (97 / 13) والطيالسي في المسند (72 / 3)، وأحمد في المسند (40 / 243، 435)، (42 / 199)، والدارمي في السنن (3 / 1397)، وابن ماجه (3 / 326)، وأبو داود في السنن (2 / 391)، والترمذي في الجامع (2 / 392)، وأبو يعلى في مسنده (8 / 139، 191، 251)، وابن الجارود في المنتقى (3 / 38)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3 / 7)، وابن حبان في الصحيح (9 / 384)، والطبراني في الأوسط (6 / 260)، والدارقطني في السنن (4 / 313).
137. فِي أَرْبَعِينَ شَأَةً حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1 / 232)، والبخاري في الصحيح (2 / 118)، وأبو داود في السنن (2 / 146)، والنسائي في السنن الصغرى (5 / 18، 27)، والكبرى (3 / 12، 18)، وابن الجارود في المنتقى (2 / 10)، وابن خزيمة في الصحيح (4 / 23)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، وابن حبان في الصحيح (8 / 57)، والطبراني في الأحاديث الطوال (1 / 138)، والدارقطني في السنن (3 / 11، 14).
138. فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَأَةً حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1 / 232)، والبخاري في الصحيح (2 / 118)، وأبو داود في السنن (2 / 146)، والنسائي في السنن الصغرى (5 / 18، 27)، والكبرى (3 / 12، 18)، وابن الجارود في المنتقى (2 / 10)، وابن خزيمة في الصحيح (4 / 23)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، وابن حبان في الصحيح (8 / 57)، والطبراني في الأحاديث الطوال (1 / 138)، والدارقطني في السنن (3 / 11، 14).
139. فِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1 / 232)، والبخاري في الصحيح (2 / 118)، وأبو داود في السنن (2 / 146)، والنسائي في السنن الصغرى (5 / 18، 27)، والكبرى (3 / 12، 18)، وابن الجارود في المنتقى (2 / 10)، وابن خزيمة في الصحيح (4 / 23)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، وابن حبان في الصحيح (8 / 57)، والطبراني في الأحاديث الطوال (1 / 138)، والدارقطني في السنن (3 / 11، 14).
140. فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1 / 232)، والبخاري في الصحيح (2 / 118)، وأبو داود في السنن (2 / 146)، والنسائي في السنن الصغرى (5 / 18، 27)، والكبرى (3 / 12، 18)، وابن الجارود في المنتقى (2 / 10)، وابن خزيمة في الصحيح (4 / 23)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، وابن حبان في الصحيح (8 / 57)، والطبراني في الأحاديث الطوال (1 / 138)، والدارقطني في السنن (3 / 11، 14).

141. فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (232 / 1)، وَالبخاري في الصحيح (118 / 2)، وأبو داود في السنن (146 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (18 / 5، 27)، والكبرى (12 / 3، 18)، وابن الجارود في المنتقى (10 / 2)، وابن خزيمة في الصحيح (23 / 4)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، وابن حبان في الصحيح (57 / 8)، والطبراني في الأحاديث الطوال (138 / 1)، والدارقطني في السنن (14، 11 / 3).

142. فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بَنَضَحُ أَوْ دَالِيَةَ نَصْفُ الْعُشْرِ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (232 / 1)، والبخاري في الصحيح (118 / 2)، وأبو داود في السنن (146 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (18 / 5، 27)، والكبرى (12 / 3، 18)، وابن الجارود في المنتقى (10 / 2)، وابن خزيمة في الصحيح (4 / 23)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، وابن حبان في الصحيح (57 / 8)، والطبراني في الأحاديث الطوال (1 / 138)، والدارقطني في السنن (14، 11 / 3).

143. رِوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ 1- لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ 2- وَالْعَبْدُ 3- وَلَا أَهْلُ مِلَّتَيْنِ 1- (لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ): رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (543 / 10)، وأحمد في المسند (423 / 1)، والدارمي في المسند (1988 / 4)، وابن ماجه في السنن (233 / 4)، والترمذي في الجامع (612 / 3)، والنسائي في السنن الكبرى (121 / 6). 2- (وَالْعَبْدُ) وَهَذَا حَكَمٌ قَدْ اسْتَدَلَّ لَهُ الْفُقَهَاءُ بَعْدَ أَحَادِيثَ مِنْهَا مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (556 / 3)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (3 / 461)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغْرَى (297 / 7)، وَالْكَبْرَى (38 / 5) عَنْ جَابِرٍ مِنْ بَاعَ عَبْدًا، وَلَهُ مَالٌ، فَلَهُ مَالُهُ، وَعَلَيْهِ دِينُهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ. 3- (وَلَا أَهْلُ مِلَّتَيْنِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (245 / 11)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (4 / 291)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (221 / 3)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (611 / 3)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكَبْرَى (6 / 124).

144. وَقَبُولُهُ شَهَادَةَ الْأَعْرَابِيِّ وَحَدَّهُ عَلَى رُؤْيَةِ الْهِلَالِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهِلَالَ، فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَذِّنْ فِي النَّاسِ يَا بِلَالُ أَنْ يَصُومُوا غَدًا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (109 / 4)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (1053 / 2)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (523 / 2)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (2 / 69)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغْرَى (4 / 131)، وَالْكَبْرَى (3 / 98)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (2 / 32، 33)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي الصَّحِيحِ (3 / 387)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ (1 / 424)، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (8 / 229)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (3 / 102، 103)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكَبْرَى (4 / 211، 212).

145. قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ حَدِيثُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَذُوا عَنِّي خَذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفَى سَنَةِ وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3 / 267)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (7 / 329)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (9 / 420)، (13 / 100)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي السَّنَنِ (1 / 478)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (37 / 338، 376، 388، 400، 402، 442)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (3 / 1500)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5 / 115)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (4 / 165)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4 / 370)، وَابْنُ الْبَزَّازِ فِي الْمُسْنَدِ (7 / 134)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبْرَى (6 / 405، 406)، (10 / 60)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (3 / 111)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مَشْكَلِ الْأَثَارِ (1 / 221)، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (10 / 271، 272، 291)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (2 / 32، 286)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكَبْرَى (8 / 210، 221).

146. فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِغُرَّةِ عَبْدِ أَوْ وَلِيدَةَ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (423 / 2)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (597 / 11)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (1539 / 3)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (135 / 7)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (110 / 5)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي السَّنَنِ (229 / 4)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (452 / 4)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (79 / 3)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغَرَى (48 / 8)، وَالكُبْرَى (360 / 6)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (373 / 13).
147. قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ، وَبِالشَّاهِدِ، وَالْيَمِينِ - (قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ). رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُسْنَدِ (81 / 8)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (663 / 7)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (257 / 3)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (155 / 22)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي السَّنَنِ (122 / 4)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (506 / 3)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (45 / 3)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغَرَى (321 / 7)، وَالكُبْرَى (95 / 6)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (120 / 4)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (330 / 5). - (قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشَّاهِدِ، وَالْيَمِينِ): رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (263 / 2)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (18 / 4)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (120 / 5)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (128 / 5)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي السَّنَنِ (45 / 4)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (25 / 4)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (20 / 3)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكُبْرَى (435 / 5)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُتَّقَى (261 / 3)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (55 / 4)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (144 / 4)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (462 / 11)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (593 / 3)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (378 / 5).
148. أَوْ عَلِمَ بِقَرِينَةِ الْحَالِ أَنَّهُ إِمْضَاءٌ لِحُكْمٍ نَازِلٍ كَقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ مِنَ الْكُوعِ انْظُرِ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ (1 / 190).
149. قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (130 / 11)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (8 / 51)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي السَّنَنِ (196 / 1)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكُبْرَى (155 / 7)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (184 / 3)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (706 / 1).
150. وَلَآنَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّفَرِ كَانُوا يَصُومُونَ وَيُفْطِرُونَ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (397 / 1)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (230 / 40)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (1064 / 2)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (3 / 33)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (144 / 3)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (55 / 2)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي السَّنَنِ (161 / 3)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغَرَى (186 / 4)، وَالكُبْرَى (158 / 3).
151. وَفِي الْحَدِيثِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا وَجَدَ فُرْجَةً نَصَّ رَوَاهُ مَالِكٌ (525 / 1)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (92 / 36)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (163 / 2)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (74 / 4)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي السَّنَنِ (478 / 4)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (324 / 2)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغَرَى (258 / 5)، وَالكُبْرَى (4 / 162)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي الصَّحِيحِ (453 / 4).
152. وَنُسِخَ صَوْمُ عَاشُورَاءَ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، وَكَانَ عَاشُورَاءَ ثَابِتًا بِالسَّنَةِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (224 / 24)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (146 / 3)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغَرَى (49 / 5)، وَالكُبْرَى (38 / 3)، وَالبَزَارِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (198 / 9)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي الصَّحِيحِ (513 / 3).
153. وَخَبَرَ مَنْ رَوَتْ مِنْ أَزْوَاجِهِ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا رَوَاهُ مَالِكٌ (390 / 1)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (70 / 40)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (137 / 3)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي السَّنَنِ (193 / 3)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (542 / 2)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغَرَى (108 / 1)، وَالكُبْرَى (147 / 1)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي الصَّحِيحِ (451 / 3)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (352 / 4).

154. أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَبَ مِنْهُ الْقِصَاصُ فِي سِنِّ كُسْرَتَ، فَقَالَ: كِتَابُ اللَّهِ يَقْضِي الْقِصَاصَ رواه أحمد في المسند (314/19)، والبخاري في الصحيح (186/3)، وابن ماجه في السنن (235/4)، وأبو داود في السنن (465/4)، والنسائي في السنن الصغرى (26/8)، والكبرى (337/6).
155. كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ، وَمَنْ أَدْخَلَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ رواه أحمد في المسند (157/43)، والبخاري في الصحيح (184/3)، ومسلم في الصحيح (132/5)، وابن ماجه (50/1)، وأبو داود في السنن (12/5)، وابن حبان في الصحيح (207/1)، والدارقطني في السنن (402/5).
156. كَقَوْلِهِ لِابْنِ عَبَّاسٍ كُلُّ مَأْيَلِيكَ رواه مالك في الموطأ (523/2)، وأحمد في المسند (250/26)، والدارمي في السنن (1285/2)، والبخاري في الصحيح (68/7)، ومسلم في الصحيح (109/6)، وابن ماجه في السنن (15/5)، وأبو داود في السنن (94/4)، والترمذي في الجامع (433/3)، والنسائي في الكبرى (261/6)، وابن حبان في الصحيح (9/12)، من حديث عمر بن أبي سلمة وليس من حديث ابن عباس، إنما نص حديث ابن عباس كلوا من حافاتها ولا تأكلوا من وسطها فإن البركة تنزل في وسطها.
157. قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا نَفَاضِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَقُولُ: خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، فَيَبْلُغُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يُنْكِرُهُ رواه أحمد في المسند (243/8)، والبخاري في الصحيح (14/5)، وأبو داود في السنن (20/5)، والترمذي في الجامع (75/6)، وابن حبان في الصحيح (237/16).
158. أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: إِنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا رَيْدَنَ عَلَى السَّبْعِينَ رواه عبد الرزاق في التفسير (284/2)، وأحمد في المسند (254/1)، والبخاري في الصحيح (68/6)، ومسلم في الصحيح (116/7)، والترمذي في الجامع (174/5)، والبخاري في المسند (298/1)، والطحاوي في مشكل الآثار (72/1)، وابن حبان في الصحيح (449/7).
159. لِأَنَّهُ يَتَلَوَّى جَوْفَ أَحَدِكُمْ فَيَحَا حَتَّى يَرِيَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَلَوَّى شِعْرًا رواه أحمد في المسند (95/3)، والبخاري في الصحيح (36/8)، ومسلم في الصحيح (50/7)، وأبو داود في السنن (173/5)، وابن ماجه في السنن (313/5)، والترمذي في الجامع (532/4)، وابن حبان في الصحيح (93/13).
160. وَخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ رواه أحمد في المسند (312/22)، ومسلم في الصحيح (79/4)، وأبو داود في السنن (340/2)، والنسائي في السنن الصغرى (270/5)، والكبرى (161/4)، وابن خزيمة في الصحيح (471/4)، وأبو عوانة في المستخرج (393/2)، والبيهقي في السنن الكبرى (125/5).
161. وَمَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ: إِنَّ سَمُرَةَ أَخَذَ مِنْ تِجَارِ الْيَهُودِ الْخَمْرَ فِي الْعُشُورِ، وَخَلَّلَهَا، وَبَاعَهَا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ سَمُرَةَ أَمَا عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعُوهَا، وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا رواه الحميدي في المسند (154/1)، وأحمد في المسند (305/1)، والدارمي في السنن (1336/2)، والبخاري في الصحيح (82/3)، ومسلم في الصحيح (41/5)، وابن ماجه في السنن (84/5)، والنسائي في السنن الصغرى (177/7)، والكبرى (387/4)، وابن حبان في الصحيح (312/11)، والطبراني في الأوسط (235/1).
162. وَمَنْ ذَلِكَ أَمْرُهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ أَنْ يَحْكُمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بِرَأْيِهِ فَأَمَرَهُمْ بِالنُّزُولِ عَلَى حُكْمِهِ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِمْ، وَسَبَّي نِسَائِهِمْ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَقَدْ وَافَقَ حُكْمُهُ حُكْمَ اللَّهِ رواه أحمد في المسند (260/17)، وعبد بن حميد في المسند (124/2)، والبخاري في الصحيح (67/4)، ومسلم في الصحيح (160/5)،

- والنسائي في الكبرى (402 / 5)، وابن حبان في الصحيح (496 / 15).
163. وَمِنْهَا قَوْلُ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ أَحَجُّنَا هَذَا لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِلْأَبَدِ، وَلَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (355 / 16)، وعبد بن حميد في المسند (506 / 1)، ومسلم في الصحيح (102 / 4)، وأبو داود في السنن (237 / 2)، وابن ماجه في السنن (394 / 4)، والنسائي في السنن (110 / 5)، وابن حبان في الصحيح (18 / 9).
164. ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنَ الْحِجَامَةِ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (276 / 1).
165. وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَلَمَّا رُوجِعَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ أَخِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (312 / 3)، والدارمي في السنن (2 / 1210)، والبخاري في الصحيح (166 / 2)، ومسلم في الصحيح (71 / 4)، والنسائي في السنن الصغرى (5 / 276)، والكبرى (187 / 4) وابن حبان في الصحيح (113 / 9).
166. وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَقِّ عَلِيِّ اللَّهِ أَدْرُ الْحَقَّ مَعَ عَلِيٍّ حَيْثُ دَارَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (79 / 6)، والبخاري في المسند (51 / 3)، والطبراني في المعجم الأوسط (95 / 6)، والحاكم في المستدرک (3 / 134).
167. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ لَوْ اجْتَمَعَا عَلَى شَيْءٍ مَا خَالَفْتُهُمَا، وَأَرَادَ فِي مَصَالِحِ الْحَرْبِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (517 / 29)، والطبراني في الأوسط (212 / 7).
168. لَوْ أَنَفَقَ أَحَدُكُمْ مِلَّةَ الْأَرْضِ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مَدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (137 / 17)، وعبد بن حميد في المسند (92 / 2)، والبخاري في الصحيح (8 / 5)، ومسلم في الصحيح (188 / 7)، وابن ماجه في السنن (167 / 1)، وأبو داود في السنن (32 / 5)، والتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (168 / 6)، والنسائي في الكبرى (7 / 372)، وابن حبان في الصحيح (238 / 16).
169. وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قِصَّةِ أُسَارَى بَدْرٍ - حَيْثُ نَزَلَتِ الْآيَةُ عَلَى وَفْقِ رَأْيِ عُمَرَ - لَوْ نَزَلَ بَلَاءٌ مِنَ السَّمَاءِ مَا نَجَّاهُ مِنْهُ إِلَّا عُمَرُ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (359 / 2)، بلفظ مقارب.
170. لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَّا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (575 / 8)، وأحمد في المسند (22 / 468)، وابن أبي عاصم في السنة (67 / 1)، وأبو يعلى في المسند (102 / 4)، والبيهقي في شعب الإيمان (1 / 348).
171. لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (111 / 1)، وأحمد في المسند (43 / 2)، والبخاري في الصحيح (4 / 2)، ومسلم في الصحيح (151 / 1)، وابن ماجه في السنن (1 / 259)، وأبو داود في السنن (35 / 1)، والتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (73 / 1)، والنسائي في السنن الصغرى (12 / 1)، والكبرى (75 / 1)، وابن حبان في الصحيح (350 / 3).
271. لَوْ وَزَنَ إِيْمَانُ أَبِي بَكْرٍ بِإِيْمَانِ الْعَالَمِينَ لَرَجَحَ إِيْمَانُ أَبِي بَكْرٍ رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي الْمُسْنَدِ (385 / 1)، وأحمد في فضائل الصحابة (418 / 1)، وعبد الله بن أحمد في السنة (378 / 1)، والبيهقي في شعب الإيمان (1 / 143)، موقوفًا على عمر بن الخطاب ولا يصح مرفوعًا.
173. لَيْسَ فِي الْخَضِرَاءِ صِدْقَةٌ رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (120 / 4)، وابن أبي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (4 / 227)، والتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (23 / 2)، والبخاري في المسند (156 / 3)، والطبراني في الأوسط (100 / 6)، والدارقطني في

السنن (476 / 2)، والبيهقي في السنن الكبرى (129 / 4).

174. وَقَدْ خَصَّصَهُ قَوْلُهُ: عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (333 / 1)،
والشافعي في المسند (165 / 2)، والحميدي في المسند (7 / 2)، وأحمد في المسند (121 / 15)، والدارمي في
السنن، والبخاري في الصحيح (116 / 2)، ومسلم في الصحيح (66 / 3)، وأبو داود في السنن (142 / 2)،
والترمذي في الجامع (14 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (17 / 5)، والكبرى (12 / 3)، وابن خزيمة في
الصحيح (28 / 4)، وابن حبان في الصحيح (62 / 8).

175. لِي الْوَاجِدِ ظَلَمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ، وَعُقُوبَتُهُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (601 / 7)، وأحمد في المسند (29 / 465)،
والبخاري في الصحيح معلقاً (3 / 118)، وابن ماجه في السنن (4 / 80)، وأبو داود في السنن (4 / 31)،
والنسائي في السنن (7 / 316)، والكبرى (6 / 89)، وابن حبان في الصحيح (11 / 486)، والطبراني في الكبير
(7 / 318)، وفي الأوسط (3 / 46)، والحاكم في المستدرک (114)، والبيهقي في السنن الكبرى (6 / 51).

176. وَقَالَ لِعُمَرَ وَاللَّهِ مَا سَلَكَتَ فَجًّا إِلَّا سَلَكَ الشَّيْطَانُ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (3 / 71)،
والبخاري في الصحيح (4 / 126)، ومسلم في الصحيح (7 / 114)، وابن أبي عاصم في السنة (2 / 841)،
والنسائي في الكبرى (9 / 87)، وأبو يعلى في المسند (2 / 132)، وابن حبان في الصحيح (15 / 316).

177. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا وَقَدْ أُحِلَّتْ لَهُ النِّسَاءُ
الَّتِي حُظِرْنَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (40 / 165)، والترمذي
في الجامع (5 / 269)، والنسائي في السنن الصغرى (6 / 56)، والكبرى (5 / 148)، والطحاوي في بيان مشكل
الآثار (1 / 452)، وابن حبان في الصحيح (14 / 281).

178. مَا مِنْ عَبْدٍ يُصِيبُ ذَنْبًا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (3 / 385)، وأحمد في المسند (1 / 179)، وابن ماجه
(2 / 512)، وأبو داود في السنن (2 / 122)، والترمذي في الجامع (1 / 431)، والنسائي في الكبرى (9 / 158)،
والطحاوي في بيان مشكل الآثار (15 / 302)، وابن حبان في الصحيح (2 / 389).

179. وَقَوْلُهُ لِعُمَرَ مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2 / 89)، والشافعي في المسند (3 / 94)، وأحمد في المسند
(1 / 395)، والدارمي في السنن (3 / 1453)، والبخاري في الصحيح (7 / 41)، ومسلم في الصحيح (4 / 179)،
وابن ماجه في السنن (3 / 427)، وأبو داود في السنن (2 / 438)، والترمذي في الجامع (2 / 465)، والنسائي في
السنن الصغرى (6 / 138)، والكبرى (5 / 247)، وابن الجارود في المنتقى (3 / 58)، وأبو عوانة في المستخرج (3 / 144)،
والطحاوي في شرح معاني الآثار (3 / 51)، والدارقطني في السنن (5 / 10).

180. مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (11 / 284)،
والدارمي في السنن (2 / 897)، وأبو داود في السنن (1 / 239)، والترمذي في الجامع (1 / 432)، وابن الجارود في
المنتقى (1 / 147)، وابن خزيمة في الصحيح (2 / 276)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (6 / 397)، والحاكم في
المستدرک (1 / 311)، والدارقطني في السنن (1 / 430).

181. كَمَسَحَهُ رَأْسَهُ، وَأَذْنَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِكَوْنِهِمَا مُسَحًّا بِمَاءٍ وَاحِدٍ أَوْ بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثُمَّ يُنْقَلُ أَنَّهُ أَخَذَ
لِأَذْنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (3 / 347)، والبيهقي في السنن الكبرى (1 / 65)، وروي موقوفاً
عن ابن عمر في الموطأ (1 / 74).

182. مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2 / 287)، والشافعي في المسند (3 / 227)، وأحمد في
المسند (22 / 170)، والدارمي في السنن (3 / 1700)، والبخاري في الصحيح (3 / 106)، وأبو داود في السنن

- (279 / 3)، والترمذي في الجامع (55 / 3)، والنسائي في الكبرى (323 / 5)، وابن حبان في الصحيح (11 / 613)، والدارقطني في السنن (3 / 444).
183. كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ، وَمَنْ أَدْخَلَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ رواه أحمد في المسند (43 / 157)، والبخاري في الصحيح (3 / 184)، ومسلم في الصحيح (5 / 132)، وابن ماجه (1 / 50)، وأبو داود في السنن (5 / 12)، وابن حبان في الصحيح (1 / 207)، والدارقطني في السنن (5 / 402).
184. رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ رواه عبد الرزاق في المصنف (4 / 179)، وأحمد في المسند (44 / 243)، وابن حبان في الصحيح (8 / 270)، والطبراني في المعجم الكبير (18 / 292).
185. مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي رواه مالك في الموطأ (2 / 323)، والبخاري في الصحيح (3 / 144)، ومسلم في الصحيح (5 / 96)، وابن ماجه في السنن (4 / 149)، وأبو داود في السنن (4 / 165)، والترمذي في الجامع (3 / 23)، والنسائي في السنن الصغرى (7 / 319)، والكبرى (5 / 31)، وأبو يعلى في المسند (10 / 176)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3 / 105)، وابن حبان في الصحيح (10 / 156).
186. مَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ فَهُوَ آمِنٌ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (11 / 409)، والطيالسي في السنن (4 / 188)، ومسلم في الصحيح (5 / 172)، وأبو داود في السنن (3 / 276)، والنسائي في الكبرى (10 / 154)، وأبو عوانة في المستخرج (4 / 283)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3 / 312)، والطبراني في المعجم الكبير (7 / 76)، والدارقطني في السنن (4 / 17)، والبيهقي في السنن الكبرى (6 / 34).
187. مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ رواه الشافعي في المسند (3 / 295)، وأحمد في المسند (3 / 364)، والبخاري في الصحيح (4 / 61)، وابن ماجه في السنن (4 / 154)، وأبو داود في السنن (4 / 339)، والترمذي في الجامع (3 / 126)، والنسائي في السنن الصغرى (7 / 104)، والكبرى (3 / 441)، وابن الجارود في المنتقى (3 / 139)، وابن حبان في الصحيح (10 / 327)، والحاكم في المستدرک (3 / 620)، والدارقطني في السنن (4 / 108).
188. مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ رواه مالك في الموطأ (2 / 131)، والشافعي في المسند (3 / 160)، وأحمد في المسند (9 / 378)، والبخاري في الصحيح (3 / 115)، وابن ماجه في السنن (3 / 556)، وأبو داود في السنن (3 / 461)، والترمذي في الجامع (2 / 525)، والنسائي في السنن الصغرى (7 / 297)، والكبرى (5 / 38)، وابن الجارود في المنتقى (2 / 201)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4 / 26)، وابن حبان في الصحيح (11 / 291).
189. مَنْ بَاعَ نَحْلَةً مُؤَبَّرَةً فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ رواه مالك في الموطأ (2 / 139)، وأحمد في المسند (8 / 92)، والبخاري في الصحيح (3 / 78)، وابن ماجه في السنن (3 / 555)، وأبو داود في السنن (3 / 461)، والترمذي في الجامع (2 / 525)، والنسائي في السنن الصغرى (7 / 296)، والكبرى (5 / 38)، وابن الجارود في المنتقى (2 / 200)، وابن حبان في الصحيح (11 / 289).
190. مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمَظَاهِرِ رواه مالك في الموطأ (1 / 399)، والشافعي في المسند (2 / 121)، وأحمد في المسند (26 / 347)، والدارمي في السنن (3 / 1459)، والبخاري في الصحيح (3 / 32)، ومسلم في الصحيح (3 / 138)، وأبو داود في السنن (2 / 543)، والترمذي في الجامع (5 / 328)، والنسائي في السنن، وابن الجارود في المنتقى (3 / 63)، وابن خزيمة في الصحيح (4 / 124)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2 / 60)، وأبو عوانة في المستخرج (2 / 202)، وابن حبان في الصحيح (8 / 298)، والدارقطني في السنن (3 / 298).

165)، والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 221).

191. وَبَذَلَهُ الْأَمَانُ لِمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (11/ 409)، والطحاوي في السنن (4/ 188)، ومسلم في الصحيح (5/ 172)، وأبو داود في السنن (3/ 276)، والنسائي في الكبرى (10/ 154)، وأبو عوانة في المستخرج (4/ 283)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 312)، والطبراني في المعجم الكبير (7/ 76)، والدارقطني في السنن (4/ 17)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 34).

192. مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْكُنَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمْ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مَنْ وَرَائِهِمْ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ - مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْكُنَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمْ الْجَمَاعَةَ - وَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ. رَوَاهُ مُعَمَّرُ بْنُ رَاشِدٍ فِي الْجَامِعِ (11/ 341)، والشافعي في المسند (4/ 59)، وأحمد في المسند (1/ 310)، وعبد بن حميد في المسند (1/ 75)، والترمذي في الجامع (4/ 38)، والبزار في المسند (1/ 269)، والنسائي في السنن الكبرى (8/ 268)، وأبو يعلى في المسند (1/ 131)، والطحاوي في مشكل الآثار (9/ 329)، وابن حبان في الصحيح (10/ 436)، والطبراني في الأوسط (2/ 184)، والصغير (1/ 158)، والحاكم في المستدرک (1/ 197) - فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مَنْ وَرَائِهِمْ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (4/ 68)، والطحاوي في المسند (1/ 503)، وأحمد في المسند (21/ 60)، والدارمي في السنن (1/ 301)، وابن ماجه في السنن (4/ 501)، والترمذي في الجامع (4/ 395)، والطبراني في الكبير (5/ 143)، والأوسط (5/ 233)، وابن حبان في الصحيح (1/ 270)، والبيهقي في شعب الإيمان (10/ 16).

193. مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ رَوَاهُ الطَّيَالِسِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (3/ 231)، وعبد الرزاق في المصنف (1/ 116)، والحميدي في المسند (1/ 346)، وابن أبي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (1/ 298)، وأحمد في المسند (11/ 647)، وأبو داود في السنن (1/ 94)، والنسائي في السنن (1/ 216)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 26)، وابن حبان في الصحيح (3/ 400)، والطبراني في الكبير (4/ 140)، والدارقطني في السنن (1/ 267)، والحاكم في المستدرک (1/ 231)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 129).

194. مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ عَتَقَ عَلَيْهِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (9/ 183)، وأحمد في المسند (23/ 338)، وابن ماجه في السنن (4/ 146)، وأبو داود في السنن (4/ 168)، والنسائي في السنن الكبرى (5/ 13)، وابن الجارود في المنتقى (3/ 237)، والطحاوي في مشكل الآثار (13/ 441).

195. مَنْ نَامَ بَعْدَ الْعَصْرِ فَاخْتَلَسَ عَقْلُهُ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي الْمَسْنَدِ (8/ 316)، والطحاوي في مشكل الآثار (3/ 99)، وابن حبان في المجروحين (1/ 238)، وابن عدي في الكامل (4/ 145)، وهو ضعيف جداً.

196. مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَقَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (20/ 255)، والدارمي في السنن (2/ 783)، والبخاري في الصحيح (1/ 122)، ومسلم في الصحيح (2/ 138)، وابن ماجه في السنن (2/ 25)، وأبو داود في السنن (1/ 217)، والترمذي في الجامع (1/ 218)، والنسائي في السنن (1/ 295)، وأبو يعلى في المسند (5/ 465)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 321)، وابن حبان في الصحيح (4/ 422)، والطبراني في الأوسط (6/ 182).

197. نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاَهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا - الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (27/ 300)، والبزار في المسند (8/ 340)، وابن ماجه في السنن (1/ 220)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (4/ 282) من حديث جبير بن مطعم، وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك، وأبي الدرداء، وزيد بن ثابت.

198. أَنَّهُ نَهَى عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (268 / 1)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (274 / 1)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (326 / 12)، وَالبخاري في الصحيح (41 / 1)، ومسلم في الصحيح (154 / 1)، وابن ماجه في السنن (281 / 1)، وأبو داود في السنن (19 / 1)، والترمذي في الجامع (59 / 1)، والنسائي في السنن (38 / 1)، وابن حبان في الصحيح (268 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (91 / 1).
199. نَهَى عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (147 / 2)، والشافعي في المسند (180 / 3)، وابن ماجه في السنن (590 / 3)، وأبو داود في السنن (424 / 3)، والترمذي في الجامع (509 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (268 / 7)، والكبرى (446 / 5)، وابن الجارود في المنتقى (230 / 2)، وابن حبان في الصحيح (378 / 11)، والحاكم في المستدرک (45 / 2)، والدارقطني في السنن (473 / 3).
200. نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ كَذَا كَبَيْعِ الْغَرَرِ، وَنِكَاحِ الشَّغَارِ - بَيْعِ الْغَرَرِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2 / 194)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (252 / 2)، والدارمي في السنن (1663 / 3)، ومسلم في الصحيح (3 / 5)، وابن ماجه في السنن (544 / 3)، وأبو داود في السنن (435 / 3)، والترمذي في الجامع (512 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (262 / 7)، والكبرى (27 / 6)، وابن الجارود في المنتقى (175 / 2)، وأبو عوانة في المستخرج (3 / 258)، وابن حبان في الصحيح (346، 327 / 11)، والدارقطني في السنن (403 / 3) - نِكَاحِ الشَّغَارِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (41 / 2)، والشافعي في المسند (54 / 3)، وأحمد في المسند (122 / 8)، والدارمي في السنن (1395 / 3)، والبخاري في الصحيح (12 / 7) (24 / 9)، ومسلم في الصحيح (139 / 4)، وابن ماجه في السنن (329 / 3)، وأبو داود في السنن (386 / 2)، والترمذي في الجامع (417 / 2)، والنسائي في السنن (112، 100 / 6)، وابن الجارود في المنتقى (47 / 3)، وأبو عوانة في المستخرج (20 / 3)، وابن حبان في الصحيح (459 / 9).
201. وَمِنْهَا السَّلَامُ، فَإِنَّهُ بَيْعٌ مَا لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فِي الْحَالِ. فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ رُخْصَةٌ، لِأَنَّ عُمُومَ نَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ يُوْجِبُ تَحْرِيمَهُ، وَحَاجَةً الْمُفْلِسِ اقْتَضَتْ الرُّخْصَةَ فِي السَّلَامِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (231 / 7)، وأحمد في المسند (25 / 24)، وأبو داود في السنن (495 / 3)، والترمذي في السنن (514 / 2)، والطبراني في الكبير (194 / 3)، والبيهقي في السنن الكبرى (267 / 5).
202. كَرَاهِيَةُ الصَّلَاةِ فِي الْحَمَامِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ وَبَطْنِ الْوَادِي وَأَمْثَالِهِ رَوَاهُ عَبْدُ بَنِ حَمِيدٍ فِي الْمُسْنَدِ (2 / 22)، وابن ماجه في السنن (64 / 2)، والترمذي في الجامع (375 / 1).
203. أَنَّهُ نَهَى عَنْ الْوَصَالِ ثُمَّ وَاصَلَ فَقِيلَ لَهُ: نَهَيْتَ عَنْ الْوَصَالِ، وَنَرَاكَ تَوَاصَلُ فَقَالَ إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ إِنِّي أَظَلُّ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي، وَيَسْقِينِي رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (404 / 1)، وأحمد في المسند (373 / 8)، والدارمي في السنن (1062 / 2)، والبخاري في الصحيح (97 / 9)، ومسلم في الصحيح (133 / 3)، وأبو داود في السنن (537 / 2)، والترمذي في الجامع (139 / 2)، والنسائي في الكبرى (353 / 3)، وابن خزيمة في الصحيح (500 / 3)، وأبو عوانة في المستخرج (187 / 2)، وابن حبان في الصحيح (341 / 8).
204. نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (576 / 1)، وأحمد في المسند (472 / 9)، والدارمي في السنن (3 / 1600)، والبخاري في الصحيح (61 / 4)، ومسلم في الصحيح (144 / 5)، وابن ماجه في السنن (363 / 4)، وأبو داود في السنن (85 / 3)، والترمذي في الجامع (228 / 3)، والنسائي في الكبرى (24 / 8)، وابن الجارود في المنتقى (297 / 3)، وابن حبان في الصحيح (344 / 1).
205. نَهَيْتُ عَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (322 / 3)، والبخاري في الصحيح (120 / 1)، ومسلم في الصحيح (206 / 2)، وابن ماجه في السنن (408 / 2)، وأبو داود في السنن (39 / 2)، والترمذي في

- الجامع (224 / 1)، والنسائي في السنن الصغرى (276 / 1)، والكبرى (223 / 1)، وابن حبان في الصحيح (4 / 411).
206. نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (142 / 5)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (90 / 1)، والدارقطني في السنن (399 / 2)، والبيهقي السنن الكبرى (224 / 8)، في شعب الإيمان (292 / 4).
207. هَذَا وَضُوءِي، وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي رواه الطيالسي في المسند (433 / 3)، وأحمد في المسند (10 / 27)، والدارقطني في السنن (137 / 1)، والطبراني في الكبير (78 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (80 / 1).
208. هُوَ الظُّهُورُ مَاؤُهُ الْحُلُّ مَيَّتُهُ رواه مالك في الموطأ (55 / 1)، وابن أبي شيبة في المصنف (237 / 1)، وأحمد في المسند (171 / 12)، والدارمي في السنن (567 / 1)، وأبو داود في السنن (52 / 1)، وابن ماجه في السنن (329 / 1)، والترمذي في الجامع (111 / 1)، والنسائي في السنن (50 / 1)، والكبرى (93 / 1)، وابن خزيمة في الصحيح (230 / 1)، وابن حبان في الصحيح (49 / 4).
209. الْوُضُوءُ مِمَّا خَرَجَ رواه عبد الرزاق في المصنف (32 / 1)، وابن أبي شيبة في المصنف (92 / 1)، وأبو نعيم في الحلية (320 / 8)، والطبراني في الكبير (251 / 9)، والبيهقي في السنن الكبرى (116 / 1).
210. الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ رواه مالك في الموطأ (283 / 2)، وعبد الرزاق في المصنف (321 / 3)، والحميدي في المسند (277 / 1)، وسعيد بن منصور في السنن (149 / 1)، وابن أبي شيبة في المصنف (348 / 6)، والطيالسي في المسند (84 / 1)، وأحمد في المسند (307 / 1)، والدارمي في السنن (1436 / 3)، والبخاري في الصحيح (54 / 3)، ومسلم في الصحيح (171 / 4)، وابن ماجه في السنن (416 / 3)، وأبو داود في السنن (2 / 487)، والترمذي في الجامع (451 / 2)، والنسائي في السنن (180 / 6)، والكبرى (286 / 5)، وابن حبان في الصحيح (413 / 9)، والبيهقي في السنن الكبرى (86 / 6).
211. وَمَنْ ذَلِكَ إِنْفَاذُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ مُتَحَمِّلًا وَرَسُولًا مُؤَدِّيًا عَنْهُ، حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ قَرِيشًا قَتَلَتْهُ، فَقَلِقَ لِذَلِكَ، وَبَايَعَ لِأَجَلِهِ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَئِنْ كَانُوا قَتَلُوهُ لِأَضْرَمَتِهَا عَلَيْهِمْ نَارًا. - بلفظ إن قتلوه لأنابذتهم سبق تخريجه.
212. وَمِنْ ذَلِكَ تَوَلَّيْتُهُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ رواه أحمد في المسند (128 / 2) (38 / 14) (29 / 57)، ومسلم في الصحيح (68 / 3)، وأبو داود في السنن (186 / 2)، والترمذي في الجامع (108 / 6)، (109 / 110)، والنسائي في السنن الصغرى (33 / 5)، وفي الكبرى (23 / 3)، وابن خزيمة في الصحيح (82 / 4)، وأبو عوانة في المستخرج (146 / 2)، وابن حبان في الصحيح (67 / 8)، والدارقطني في السنن (30 / 3).
213. وَمِنْ ذَلِكَ تَوَلَّيْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الصَّدَقَاتِ وَالْجَبَايَاتِ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ، وَمَالِكَ بْنَ نُوَيْرَةَ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ بَدْرٍ، وَزَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، وَعَمْرُو بْنَ الْعَاصِ، وَعَمْرُو بْنَ حَزْمٍ، وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، وَغَيْرَهُمْ مِمَّنْ يَطُولُ ذِكْرُهُمْ رواه أبو عوانة في المستخرج (264 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (10 / 7)، ببعضه.
214. وَتَوَلَّيْتُهُ مُعَاذًا قَبْضَ صَدَقَاتِ الْيَمَنِ، وَالْحُكْمَ عَلَى أَهْلِهَا. - أما حديث قبض صدقات أهل اليمن فرواه أحمد في المسند (365 / 36)، والدارمي في السنن (1010 / 2)، والبخاري في الصحيح (116 / 2)، وابن ماجه في السنن (267 / 3)، وأبو داود في السنن (160 / 2)، والترمذي في الجامع (12 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (25 / 5)، وفي الكبرى (15 / 3)، وابن خزيمة في الصحيح (32 / 4) - وأما حديث الحكم على أهلها فرواه أحمد في المسند (333 / 36)، وعبد بن حميد في المسند (151 / 1)، والدارمي في السنن، وأبو داود في السنن (15 / 4)،

والترمذي في الجامع (9/3).

215. مثاله: حُكْمُهُ فِي أَغْرَابِيٍّ مُحْرَمٍ وَقَصَّتْ بِهِ نَاقَتَهُ: لَا تَحْمَرُّوا رَأْسَهُ، وَلَا تَقْرَبُوهُ طَيْبًا فَإِنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا رواه ابن أبي شَيْبَةَ في المصنف (434/5)، والبخاري في الصحيح (75/2)، ومسلم في الصحيح (23/4)، وابن ماجه في السنن (525/4)، والنسائي (145/5)، وابن حبان في الصحيح (272/9)، والطبراني في الكبير (20/2)، وفي الصغير (142/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (390/3).

216. يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَلَا يُبَالِي اللَّهُ بِشُدُودٍ مَنْ شَذَّ - وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَظْهَرَ أَمْرُ اللَّهِ - وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مِنْ خَالَفَهُمْ - وَرُوي لَا يَضُرُّهُمْ خِلَافٌ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأَوَاءَ - وَمَنْ خَرَجَ عَنِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ - وَمَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ. - رواه الطبراني في المعجم الأوسط (121/5) - رواه أحمد في المسند (94/28)، وأبو داود في السنن (290/4)، والطبراني في الكبير (145/8) (317/20) (403/20)، والحاكم في المستدرک (496/4) - رواه أحمد في المسند (4/290)، والبخاري في الصحيح (25/1)، ومسلم في الصحيح (54/6) - رواه أحمد في المسند (36/656) - رواه أحمد في المسند (444/35)، وأبو داود في السنن (78/5)، والترمذي في الجامع (544/4)، والنسائي في الكبرى، وابن خزيمة في الصحيح (365/3) - رواه أحمد في المسند (290/4)، والدارمي في السنن (3/1637)، والبخاري في الصحيح (47/9)، ومسلم في الصحيح (20/6)، والنسائي في الصغير (123/7)، والكبرى (3/462)، وأبو عوانة في المستخرج (423/4).

217. لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَحَتَّى يَظْهَرَ الدَّجَالُ رواه أحمد في المسند (23/125)، وأبو داود في السنن (10/3)، والطبراني في الكبير (111/18)، والحاكم في المستدرک (4/497).

218. لَا تَسْبُوا الدَّهْرَ رواه الحميدي في المسند (259/2)، وأحمد في المسند (70/15)، والبخاري في الصحيح (6/133) (143/9)، ومسلم في الصحيح (45/7)، وأبو داود في السنن (265/5)، والنسائي في السنن الكبرى (254/10)، وابن حبان في الصحيح (23/13).

219. لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ أُمَّتِي. رواه الطيالسي في المسند (246/1)، وأحمد في المسند (6/280)، ومسلم في الصحيح (208/8)، والبخاري في المسند (422/5)، وأبو يعلى في المسند (161/9)، وابن حبان في الصحيح (264/15)، والطبراني في الكبير (113/9)، والحاكم في المستدرک (4/486).

220. لَا تَصُومُوا يَوْمَ النَّحْرِ رواه ابن أبي شَيْبَةَ في المصنف (267/2)، والدارمي في المسند (1100/2)، وأحمد في المسند (73/18)، ومسلم في الصحيح (153/3)، والنسائي في السنن الكبرى (243/3)، وابن خزيمة في الصحيح (559/3)، والطبراني في الكبير (157/3)، والدارقطني في السنن (158/3).

221. لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ، وَلَا عَصَبٍ عَامٌّ يَعَارِضُهُ خُصُوصٌ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ - رواه أحمد في المسند (464/5)، وعبد بن حميد في المسند (389/1)، وأبو داود في السنن (283/4)، وابن ماجه في السنن (223/5)، والترمذي في الجامع (343/3)، والنسائي في السنن الكبرى (385/4) والصغرى (175/5)، وابن حبان في الصحيح (93/4) - رواه مالك في الموطأ (643/1)، والدارمي في السنن (1263/2)، ومسلم في الصحيح (191/1)، وأبو داود في السنن (236/4)، وابن ماجه في السنن (220/5)، والترمذي في الجامع (342/3)، والنسائي في السنن الصغرى (173/7)، والكبرى (382/4)، وابن حبان في الصحيح (103/4)، والدارقطني في السنن (66/1).

222. لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا رواه عبد الرزاق في المصنف (260 / 6)، وأحمد في المسند (18 / 2)، والبخاري في الصحيح (12 / 7)، ومسلم في الصحيح (136 / 4)، وابن ماجه في السنن (362 / 3)، والترمذي في الجامع (2 / 418)، والنسائي في السنن (97 / 6)، وابن حبان في الصحيح (376 / 9).
223. لَا تُنْكَحُ الْيَتِيمَةُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (21 / 6)، والدارمي في السنن (1397 / 3)، وأبو داود في السنن (396 / 2)، والترمذي في الجامع (402 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (87 / 6)، والكبرى (174 / 5)، والبيهقي في السنن الكبرى (120 / 7).
224. لَا رَبًّا إِلَّا فِي النَّسَبِ رواه الشافعي في المسند (175 / 3)، وأحمد في المسند (95 / 36)، والبخاري في الصحيح (74 / 3)، ومسلم في الصحيح (49 / 5)، وابن ماجه في السنن (585 / 3)، والنسائي في السنن الصغرى (7 / 281)، والكبرى (49 / 6)، وأبو عوانة في المستخرج (387 / 3)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (64 / 4).
225. لَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ رواه عبد الرزاق في المصنف (83 / 4)، والدارقطني في السنن (504 / 2) موقوفاً عن ابن عمر وليس في المرفوع منه شيء.
226. كَقَوْلِ الرَّائِي: لَا زَكَاةَ فِي الرُّمَانِ وَالْبَطِيخِ، بَلْ هُوَ عَفْوٌ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رواه الطبراني في الكبير (151 / 20)، والدارقطني في السنن (480 / 2)، والحاكم في المستدرک (1 / 558)، والبيهقي في السنن الكبرى (129 / 4).
227. لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهُورٍ رواه أحمد في المسند (323 / 8)، ومسلم في الصحيح (140 / 1)، وابن ماجه في السنن (247 / 1)، والترمذي في الجامع (51 / 1)، وابن خزيمة في الصحيح (128 / 1)، وابن حبان في الصحيح (4 / 605).
228. لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ رواه الحميدي في المسند (375 / 1)، وأحمد في المسند (351 / 37)، والدارمي في السنن (790 / 2)، والبخاري في الصحيح (151 / 1)، ومسلم في الصحيح (8 / 2)، وأبو داود في السنن (1 / 361)، وابن ماجه في السنن (124 / 2)، والترمذي في الجامع (287 / 1)، والنسائي في السنن الصغرى (2 / 137)، والكبرى (254 / 7)، وابن خزيمة في الصحيح (545 / 1)، وابن حبان في الصحيح (81 / 5).
229. لَا صَلَاةَ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ رواه عبد الرزاق في المصنف (497 / 1)، وابن أبي شيبة في المصنف (255 / 2)، والبيهقي في السنن الكبرى (57 / 3) من حديث علي، ورواه الحاكم في المستدرک (1 / 373) من حديث أبي هريرة.
230. لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ رواه عبد الرزاق في المصنف (275 / 4)، وأحمد في المسند (44 / 53)، والدارمي في السنن (1057 / 2)، وابن ماجه في السنن (189 / 3)، وأبو داود في السنن (571 / 2)، والترمذي في الجامع (100 / 2)، والنسائي في السنن الصغرى (195 / 4)، الكبرى (169 / 3)، والبيهقي في السنن الكبرى (202 / 4).
231. لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (10 / 6)، والبيهقي في السنن الكبرى (111 / 7).
232. لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (121 / 4)، والدارمي في السنن (1396 / 3)، وأبو داود في السنن (2 / 392)، وابن ماجه في السنن (327 / 3)، والترمذي في الجامع (392 / 2) من حديث أبي موسى، ورواه ابن حبان في الصحيح (386 / 9) من حديث عائشة رضي الله عنها.
233. لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ رواه البيهقي في السنن الكبرى (41 / 1).

234. لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ رواه أحمد في المسند (243 / 15)، وعبد بن حميد في المسند (2 / 87)، والدارمي في السنن (542 / 1)، وأبو داود في السنن (60 / 1)، والترمذي في الجامع (76 / 1)، وابن ماجه في السنن (337 / 1).
235. لَا وَضُوءَ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ رواه عبد الرزاق في المصنف (168 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (158 / 1) موقوفاً على ابن عباس.
236. لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ رواه أحمد في المسند (245 / 11)، وابن ماجه في السنن (291 / 4)، وأبو داود في السنن (221 / 3)، والترمذي في الجامع (611 / 3)، والنسائي في السنن الكبرى (124 / 6).
237. لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ رواه أحمد في المسند (285 / 2)، وأبو داود في السنن (125 / 3)، وابن ماجه في السنن (242 / 4)، والترمذي في الجامع (80 / 3)، والنسائي في السنن الصغرى (20 / 8)، والكبرى (330 / 6).
238. لَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بَوْلَدِهِ رواه أحمد في المسند (423 / 1)، وعبد بن حميد في المسند (95 / 1)، وابن ماجه في السنن (243 / 4)، والترمذي في الجامع (72 / 3).
239. قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَقْضِي الْقَاضِي، وَهُوَ غَضَبَانُ رواه الشافعي في المسند (5 / 4)، وأحمد في المسند (14 / 34)، والبخاري في الصحيح (65 / 9)، ومسلم في الصحيح (132 / 5)، وابن ماجه في السنن (10 / 4)، والترمذي في الجامع (13 / 3)، والنسائي في السنن الكبرى (411 / 5)، وابن حبان في الصحيح (449 / 11).
240. يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُوْلُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ رواه الطحاوي في مشكل الآثار (17 / 10)، والطبراني في مسند الشاميين (344 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (209 / 10).
241. يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الصَّبِيَّةِ وَيُرَشُّ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ رواه أبو داود في السنن (188 / 1)، وابن ماجه في السنن (424 / 1)، والنسائي في السنن الصغرى (188 / 1)، والكبرى (186 / 1)، وابن خزيمة في الصحيح (1 / 387).
242. الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (628 / 3)، وابن ماجه (214 / 2)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (308 / 1)، والحاكم في المستدرک (371 / 4)، والدارقطني في السنن (24 / 2).
243. كَذَلِكَ حُكْمُ الشَّرْعِ بِبَقَاءِ صَوْمِ النَّاسِي رواه عبد الرزاق في المصنف (173 / 4)، وأحمد في المسند (15 / 69)، والبخاري في الصحيح (31 / 3)، وابن ماجه في السنن (170 / 3)، والترمذي في الجامع، والنسائي في السنن الكبرى (356 / 3)، وابن خزيمة في الصحيح (432 / 3)، وابن حبان في الصحيح (286 / 8).
244. وَأَمَّا السَّنَنُ فَيَبَيِّنُ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ بِصَلَاةِ جِبْرِيلَ فِي يَوْمَيْنِ بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ رواه أحمد في المسند (202 / 5)، وعبد بن حميد في المسند (523 / 1)، وأبو داود في السنن (198 / 1)، والترمذي في الجامع (195 / 1)، وابن خزيمة في الصحيح (426 / 1).
245. وَمِثَالُهُ فِي الْفَقْهِ قَوْلُنَا: إِنْ كَانَ الْوُتْرُ يُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ بِكُلِّ حَالٍ، فَهُوَ نَقْلٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ نَقْلٌ. رواه النسائي في السنن (61 / 2)، وأبو عوانة في المستخرج (71 / 2)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (428 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (6 / 2).
246. إِذِ التَّوَجُّهُ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ فِي السُّنَّةِ، وَنَاسِخُهُ فِي الْقُرْآنِ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (237 / 13)، وأحمد في المسند (429 / 21)، والبخاري في الصحيح (87 / 9)، والترمذي في الجامع

(371 / 1)، وابن حبان في الصحيح (617 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (2 / 2)، وانظر سيرة ابن هشام ص 602.

247. وَنَزَلَ مَنْزِلًا لِلْحَرْبِ فَقِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ بِوَحْيٍ فَسَمْعًا وَطَاعَةً وَإِنْ كَانَ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ فَهُوَ لَيْسَ مَنْزِلٌ مَكِيدَةٌ، فَقَالَ: بَلْ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ فَرَحَلَّ رواه أبو داود في المراسيل (383 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (84 / 9).

248. وَلَمْ يُرَاجَعْ قَطُّ إِلَّا فِي رَجْمِ الْيَهُودِ لِيُعَرِّفَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مُخَالَفًا لِدِينِهِمْ. رواه أحمد في المسند (489 / 30)، ومسلم في الصحيح (122 / 5)، وأبو داود في السنن (386 / 4)، وابن ماجه في السنن (171 / 4)، والنسائي في الكبرى (443 / 6).

249. قوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (الممتحنة: 10) نَسَخَ لِمَا قَرَّرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْعَهْدِ وَالصَّلَاحِ. رواه عبد الرزاق في المصنف (330 / 5)، والبخاري في الصحيح (193 / 3)، والنسائي في الكبرى (372 / 10)، وابن حبان في الصحيح (216 / 11)، والطبراني في الكبير (9 / 20)، والبيهقي في السنن الكبرى (170 / 7).

250. وَكَانَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ قَوْمٍ، فَنُسِخَتْ بِأَرْبَعٍ فِي الْحَضَرِ. رواه مالك في الموطأ (209 / 1)، وأحمد في المسند (167 / 43)، وعبد بن حميد في المسند (360 / 2)، والبخاري في الصحيح (79 / 1)، ومسلم في الصحيح (142 / 2)، وأبو داود في السنن (5 / 2)، والنسائي في السنن (225 / 1)، وابن حبان في الصحيح (6 / 446).

251. فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِنَضْحٍ أَوْ دَالِيَةٍ نِصْفُ الْعُشْرِ رواه مالك في الموطأ (363 / 1)، وأحمد في المسند (365 / 36)، والبخاري في الصحيح (126 / 2)، وابن ماجه في السنن (275 / 3)، وأبو داود في السنن (156 / 2)، والترمذي في الجامع (24 / 2)، والنسائي في السنن (42 / 5)، وأبو عوانة في المستخرج (2 / 161).

252. وَلَمَّا أَقَرَّ أَصْحَابُهُ عَلَى تَرْكِ زَكَاةِ الْخَيْلِ مَعَ كَثَرَتِهَا فِي أَيْدِيهِمْ دَلَّ عَلَى سُقُوطِ زَكَاةِ الْخَيْلِ، إِذْ تَرَكَ الْفَرَضَ مُنْكَرٌ يَجِبُ إِنْكَارُهُ. رواه مالك في الموطأ (372 / 1)، وأحمد في المسند (244 / 12)، والبخاري في الصحيح (120 / 2)، وابن ماجه في السنن (273 / 3)، وأبو داود في السنن (172 / 2)، والترمذي في الجامع (2 / 16)، والنسائي في السنن الصغرى (35 / 5)، والكبرى (24 / 3)، والدارقطني في السنن.

253. كَافَرَادِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَجَّ، أَوْ قَرَانَهُ. - أما أفراد الحج فحديثه: رواه مسلم في الصحيح (31 / 4)، وأبو داود في السنن (260 / 2)، وابن ماجه في السنن (446 / 4)، والترمذي في الجامع (172 / 2)، والنسائي في الصغرى (145 / 5)، وفي الكبرى (39 / 4) من حديث عائشة. وفي الباب عن ابن عمر وجابر - وأما حديث الإقران فرواه أحمد في المسند (22 / 19)، والبخاري في الصحيح (142 / 2)، ومسلم في الصحيح (52 / 4)، وابن ماجه في السنن (448 / 4)، وأبو داود في السنن (269)، والترمذي في الجامع (174 / 2)، والنسائي في الصغرى (150 / 5)، وفي الكبرى (44 / 4) من حديث أنس بن مالك.

254. فَقَدْ وَرَدَ ذَمُّ الشَّاذِّ، وَأَنَّهُ كَالشَّاذِّ مِنَ الْغَنَمِ عَنِ الْقَطِيعِ. رواه أحمد في المسند (358 / 36)، والطبراني في الكبير (164 / 20)، والبيهقي في الشعب (338 / 4).

255. تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ رواه الشافعي في المسند (1/ 252)، وأحمد في المسند (2/ 292)، والدارمي في السنن (1/ 539)، وابن ماجه في السنن (1/ 250)، وأبو داود في السنن (1/ 42)، والترمذي في الجامع (1/ 54)، والحاكم في المستدرک (1/ 223)، والدارقطني في السنن (2/ 178).
256. لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا رواه مالك في الموطأ (2/ 395)، والبخاري في الصحيح (8/ 160)، ومسلم في الصحيح (5/ 112)، وأبو داود في السنن (4/ 354)، والترمذي في الجامع (3/ 115)، والنسائي في الصغرى (8/ 78)، وفي الكبرى (7/ 21)، وابن حبان في الصحيح (10/ 309)، والطبراني في الأوسط (1/ 106)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 254).

فهرس الآثار

1. قَالَ النَّخَعِيُّ: إِذَا قُلْتُ: حَدَّثَنِي فَلَانٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَهُوَ حَدَّثَنِي، وَإِذَا قُلْتُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ. رواه الترمذي في العلل الصغير (248 / 6)، تدريب الراوي (205 / 2).
2. قَالَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ مَا قَالَ وَكَانَ ضَرِيرًا، فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾ فَشَمَلَ الضَّرِيرَ، وَغَيْرَهُ عُمُومَ لَفْظِ الْمُؤْمِنِينَ. رواه أبو داود الطيالسي في المسند (81 / 2)، وسعيد بن منصور في السنن (2 / 153)، وأحمد في المسند (438 / 30)، وعبد بن حميد في المسند (214 / 1)، والدارمي في المسند (3 / 1569)، والبخاري في الصحيح (24 / 4)، ومسلم في الصحيح (43 / 6)، وأبو داود في السنن (3 / 19)، والترمذي في الجامع (3 / 299)، والبخاري في المسند (9 / 143)، والنسائي في السنن (6 / 9)، وأبو يعلى في المسند (3 / 156)، وابن الجارود في المنتقى (3 / 247)، وأبو عوانة في المستخرج (4 / 484)، والطحاوي في مشكل الآثار (4 / 141)، وابن حبان في الصحيح (1 / 228)، والطبراني في المعجم الكبير (5 / 122)، والأوسط (3 / 85)، والحاكم في المستدرک (2 / 91)، والبيهقي في السنن الكبرى (9 / 23).
3. رَوَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فُضِيخٍ تَمْرٍ، إِذْ أَتَانَا آتٌ. فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ. فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: قُمْ يَا أَنَسُ إِلَى هَذِهِ الْجِرَارِ فَاكْسِرْهَا. فَقُمْتُ إِلَى مَهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2 / 415)، والشافعي في المسند (3 / 250)، وأحمد في المسند (20 / 244)، والبخاري في الصحيح (7 / 105)، ومسلم في الصحيح (5 / 87)، والنسائي في السنن (8 / 287)، وأبو عوانة في المستخرج (5 / 91)، وابن حبان في الصحيح (12 / 174)، والطبراني في الأوسط (7 / 206)، والبيهقي في السنن الكبرى (6 / 101).
4. وَسَمِعَ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ يَخْتَلِفَانِ فِي صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، وَالثَّوْبَيْنِ، فَصَعِدَ عُمَرُ الْمُنْبَرِ، وَقَالَ: اخْتَلَفَ رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَنْ أَيِّ فُتْيَاكُمْ يَصْدُرُ الْمُسْلِمُونَ؟ لَا أَسْمَعُ اثْنَيْنِ يَخْتَلِفَانِ بَعْدَ مَقَامِي هَذَا إِلَّا فَعَلْتُ وَصَنَعْتُ. رواه عبد الرزاق في المصنف (1 / 356)، وابن أبي شيبه في المصنف (2 / 199).
5. وَقَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: مَا كُلُّ مَا نَحَدِّثُكُمْ بِهِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، لَكِنْ سَمِعْنَا بَعْضَهُ، وَحَدَّثْنَا أَصْحَابَهُ بِبَعْضِهِ. رواه أحمد في المسند (30 / 450، 458)، والحاكم في المستدرک (1 / 174).
6. قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لَمَّا سُئِلَ، عَنْهُ الْكَلَالَةُ: أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّْي، وَمِنْ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ بَرِيئَانِ: الْكَلَالَةُ مَا عَدَا الْوَالِدَ، وَالْوَلَدَ. رواه عبد الرزاق في المصنف (10 / 304)، وابن أبي شيبه في المصنف (10 / 579)، والدارمي في السنن (4 / 1944)، والطحاوي في مشكل الآثار (13 / 226)، والبيهقي في السنن الكبرى (6 / 223).
7. وَمَنْ ذَلِكَ رَجُوعُهُمْ إِلَى اجْتِهَادِ أَبِي بَكْرٍ وَرَأْيِهِ فِي قِتَالِ مَا نَعِيَ الزَّكَاةَ حَتَّى قَالَ عُمَرُ: فَكَيْفَ تَقَاتِلُهُمْ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا

- عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَلَمْ يَقُلْ إِلَّا بِحَقِّهَا؟ فَمَنْ حَقَّقَهَا إِيْتَاءَ الزَّكَاةِ كَمَا أَنَّ مَنْ حَقَّقَهَا إِقَامَ الصَّلَاةِ، فَلَا أَفْرَقَ بَيْنَ مَا جَمَعَ اللَّهُ. وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا مَّا أَعْطَوَا النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (362/1)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (134/2)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (43/4)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (270/1)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (105/2)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (38/1)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (135/2)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (352/4)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ (5/14)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (69/1)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ (82/15)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (499/1)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (332/6)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (465/2)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (104/4).
8. وَمِنْ ذَلِكَ حُكْمُهُ بِالرَّأْيِ فِي التَّسْوِيَةِ فِي الْعَطَاءِ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا نَجْعَلُ مَنْ تَرَكَ دِيَارَهُ، وَأَمْوَالَهُ مُهَاجِرًا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامَ كَمَنْ دَخَلَ الْإِسْلَامَ كُرْهًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَسْلَمُوا لِلَّهِ، وَأَجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ، وَإِنَّمَا الدُّنْيَا بِلَاغٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الزَّهْدِ (110/1)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ (281/9).
9. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَيُّ سَمَاءٍ تُظَلِّنِي، وَأَيُّ أَرْضٍ تُقَلِّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (244/10)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (540/3).
10. وَمِنْ ذَلِكَ قِيَّاسُهُمُ الْعَهْدَ عَلَى الْعَقْدِ، إِذْ وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ عَقْدُ الْإِمَامَةِ بِالْبَيْعَةِ، وَلَمْ يَنْصُصْ عَلَى وَاحِدٍ، وَأَبُو بَكْرٍ عَهْدَ إِلَى عُمَرَ خَاصَّةً، وَلَمْ يَرُدِّ فِيهِ نَصٌّ، وَلَكِنْ قَاسُوا تَعْيِينَ الْإِمَامِ عَلَى تَعْيِينَ الْأُمَّةِ لِعَقْدِ الْبَيْعَةِ فَكَتَبَ أَبُو بَكْرٍ: هَذَا مَا عَهْدَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَيْهِ أَحَدٌ رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى (200/3)، وَاللَّالِكَايْنِيُّ فِي شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ (1403/4).
11. فَقَالَ: كَيْفَ أَفْعَلُ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (238/1)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (71/6)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (180/5)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكُبْرَى (248/7)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (1/66)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (359/10)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (146/5)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (5/148).
12. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ وَرَثَ أُمُّ الْأُمِّ دُونَ أُمِّ الْأَبِ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْأَنْصَارِ: لَقَدْ وَرَثْتَ امْرَأَةً مِنْ مَيِّتٍ لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَيِّتَةَ لَمْ يَرِثَهَا، وَتَرَكْتَ امْرَأَةً لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَيِّتَةَ وَرَثَ جَمِيعَ مَا تَرَكْتَ فَرَجَعَ إِلَى الْأَشْتِرَاكِ بَيْنَهُمَا فِي السُّدُسِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (15/2)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (322/6)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي السَّنَنِ (73/1)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (159/5)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (235/6).
13. وَقَالَ جَرِيرُ بْنُ كَلَيْبٍ: رَأَيْتُ عُمَرَ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ، وَعَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا فَقُلْتُ: إِنَّ بَيْنَكُمَا لَشَرًّا، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا بَيْنَنَا إِلَّا خَيْرٌ، وَلَكِنْ خَيْرُنَا أَتْبَعُنَا لِهَذَا الدِّينِ رَوَاهُ الْبَزَارِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (96/3) بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَرِي بْنِ كَلَيْبٍ، وَلَيْسَ جَرِيرُ بْنُ كَلَيْبٍ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ (338/2) بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ.
14. وَنَزَلَ مَنْزِلًا لِلْحَرْبِ فَقِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ بَوْحِي فَسَمْعًا وَطَاعَةً وَإِنْ كَانَ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ فَهُوَ مَنْزِلٌ مَكِيدَةٌ، فَقَالَ: بَلْ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ فَرَحَلُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَّاسِيلِ (383/1)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (84/9). وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: حَدِيثٌ مَنْكُرٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقٍ يَعْتَدُ بِهَا. وَرَوَاهُ ابْنُ هِشَامٍ بِلَفْظٍ قَرِيبٍ (302/2).
15. فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: إِنِّي لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ مُعَاوِيَةَ، أَخْبِرْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ، لَا أَسَاكُنُكَ بِأَرْضٍ أَبَدًا. رواه مالك في الموطأ (2/ 159)، والشافعي في المسند (3/ 172)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 280)، وابن ماجه في السنن (1/ 55) عن عبادة، وليس عن أبي الدرداء.

16. قَالَ الزُّهْرِيُّ بَعْدَ الْإِرْسَالِ: حَدَّثَنِي بِهِ رَجُلٌ عَلَى بَابِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبُو يَوْسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ الْفُسَوِي فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ (2/ 741)، وابن أبي حاتم في علل الحديث (1/ 226).

17. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ فِي الْمَالِ النُّصْفَ، وَالثُّلُثَيْنِ، وَقَالَ: أَلَا يَتَّقِي اللَّهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا، وَلَا يَجْعَلُ أَبَ الْأَبِ أَبًا رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (2/ 216).

18. رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الْحَائِضَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَصْدُرَ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهَا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَأَنْكَرَ عَلَيَّ ابْنُ عَبَّاسٍ خِلَافَهُ فِي ذَلِكَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَأَلَ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ: هَلْ أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ بِذَلِكَ، فَأَخْبَرَتْهُ، فَرَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَضْحَكُ وَيَقُولُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ، وَرَجَعَ إِلَى مُوَافَقَتِهِ بِخَبَرِ الْأَنْصَارِيَّةِ رواه الشافعي في المسند (2/ 289)، وابن أبي شيبة في المصنف (5/ 207)، والطيالسي في السنن (3/ 224)، وأحمد في المسند (5/ 305)، ومسلم في الصحيح (4/ 93)، والنسائي في السنن الكبرى (4/ 228)، وأبو عوانة في المستخرج (2/ 326)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 233)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 163).

19. قَالَ زَيْدٌ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ، وَأَبَوَيْنِ: لِلْأُمِّ ثُلُثٌ مِمَّا بَقِيَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيْنَ رَأَيْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ثُلُثٌ مِمَّا بَقِيَ؟ فَقَالَ: أَقُولُ بِرَأْيِي، وَتَقُولُ بِرَأْيِكَ رواه عبد الرزاق في المصنف (10/ 254)، وابن أبي شيبة في المصنف (10/ 466)، والدارمي في السنن (4/ 1896)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 228).

20. 1- وَلَمَّا قِيلَ لَهُ (عمر) فِي مَسْأَلَةِ الْمُشْتَرَكَةِ: هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا أَلَسْنَا مِنْ أُمٍّ وَاحِدَةٍ؟ أَشْرَكَ بَيْنَهُمْ بِهَذَا الرَّأْيِ 2- وَأَمَرَهُمْ عَامَ الْحَدِيثِ بِالْتَحَلُّلِ بِالْحُلُقِ فَتَوَقَّفُوا فَشَكَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ أَخْرِجْ إِلَيْهِمْ، وَأَذْبَحْ، وَاحْلِقْ فَفَعَلَ، فَذَبَحُوا، وَحَلَقُوا مُسَارِعِينَ، وَأَنَّهُ خَلَعَ خَاتَمَهُ فَحَلَعُوا 1- رواه الحاكم في المستدرک (4/ 374). 2- رواه عبد الرزاق في المصنف (5/ 230)، وأحمد في المسند (31/ 243)، والبخاري في الصحيح (3/ 193)، وابن حبان في الصحيح (11/ 216)، والطبراني في الكبير (20/ 9)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 215).

21. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُمَ فِي دِينِهِ بِرَأْيِهِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾، وَلَمْ يَقُلْ بِمَا رَأَيْتَ. 2- وَقَالَ: إِيَّاكُمْ، وَالْمَقَائِيسَ فَمَا عُبِدَتِ الشَّمْسُ إِلَّا بِالْمَقَائِيسِ 1- رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (1/ 277) مع تغير في لفظ الآية وهي قوله: (وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) بدلًا من قوله: (لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ). 2- رواه ابن أبي شيبة في المصنف (13/ 21)، والدارمي في السنن (1/ 280)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (1/ 206)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (2/ 154)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (1/ 266) عن ابن سيرين وليس عن ابن عباس.

22. قَالَ الشَّعْبِيُّ: مَا أَخْبَرُوكَ عَنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ فَأَقْبَلُهُ، وَمَا أَخْبَرُوكَ عَنْ رَأْيِهِمْ فَأَلْقَهُ فِي الْحُشِّ إِنَّ السَّنَةَ لَمْ تَوْضَعْ بِالْمَقَائِيسِ رواه معمر بن راشد في الجامع (11/ 256)، وأحمد في العلل ومعرفة الرجال (1/ 283)، والدارمي في المصنف (1/ 284)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (1/ 206)، وابن حزم في الأحكام في أصول الأحكام (6/ 222)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 190).

23. وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَخْبَرُوا زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ أَنَّهُ أَحْبَطَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ لَمْ يَتَّبِ رَوَاهُ أَبُو يَوْسَفَ فِي الْأَثَارِ (186 / 1)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمَصْنَفِ (184 / 8)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي التَّفْسِيرِ (546 / 2)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السَّنَنِ (477 / 3)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (330 / 5).
24. رَوَايَةُ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ بَرِيرَةَ أُعْتِقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ عَلَى مَا رُوِيَ أَنَّهَا أُعْتِقَتْ تَحْتَ حُرٍّ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (107 / 3)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمَصْنَفِ (250 / 7)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي السَّنَنِ (340 / 1)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (326 / 6)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (342 / 3)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (1472 / 3)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (48 / 7)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (215 / 4)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (465 / 3)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2 / 465)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (449 / 2)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ (245 / 8)، وَفِي الْكُبْرَى (419 / 5)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (61 / 3)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ (82 / 3)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (194 / 11)، وَفِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (82 / 3)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (96 / 10)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (244 / 11)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السَّنَنِ (448 / 4)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (221 / 7).
25. قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبَرِيرَةَ، وَقَدْ عَتَقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ، وَكَرِهَتْهُ لَوْ رَاجَعْتِيهِ فَقَالَتْ: بِأَمْرِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: لَا إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمَصْنَفِ (250 / 7)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (342 / 3)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (1472 / 3)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (48 / 7)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (3 / 465)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2 / 465)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ (245 / 8)، وَالْكُبْرَى (419 / 5)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (82 / 3)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (96 / 10)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (273 / 11)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السَّنَنِ (448 / 4)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (222 / 7).
26. وَاشْتَهَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أُنْزِلَتْ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مُحَرَّمَاتٍ فَنُسِخْنَ بِخَمْسٍ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمَصْنَفِ (466 / 7)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (1444 / 3)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (167 / 4)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (372 / 3)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (380 / 2)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (443 / 2)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ (100 / 6)، وَفِي الْكُبْرَى (195 / 5)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (32 / 3)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ (118 / 3)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (311 / 5)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (36 / 10)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السَّنَنِ (5 / 320)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (453 / 7).
27. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانُوا لَا يَقْطَعُونَ فِي الشَّيْءِ التَّافِهِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمَصْنَفِ (10 / 234)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (288 / 9)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ (114 / 4)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (255 / 8).
28. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْأَخَوَاتُ لَا يَرْتَنُّ مَعَ الْأَوْلَادِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمَصْنَفِ (254 / 10)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (4 / 390)، وَالحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (339 / 2)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (233 / 6).
29. وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ جَوَّزَ تَأْخِيرَ الْإِسْتِثْنَاءِ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (57 / 11)، وَفِي الْأَوْسَطِ (44 / 1)، وَفِي الصَّغِيرِ (115 / 2).
30. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الْمُتَطَوِّعِ إِذَا بَدَأَ لَهُ الْإِفْطَارُ أَنَّهُ كَالْمُتَبَرِّعِ أَرَادَ التَّصَدَّقَ بِمَا لَمْ يَتَصَدَّقْ بِبَعْضِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمَصْنَفِ (271 / 4)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (113 / 2)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (4 / 277).

31. وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَلَمَّا رُوِّجَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ أَخِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 258)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 331)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (4/ 71)، وَابْنُ بَرَكٍ فِي الْمُسْنَدِ (6/ 89)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (12/ 79)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ (5/ 275)، وَفِي الْكِبَرِ (4/ 187)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (2/ 99)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي الصَّحِيحِ (4/ 474)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (9/ 113)، وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي الْكَبِيرِ (18/ 268)، وَالْأَوْسَطُ (3/ 79)، وَفِي الصَّغِيرِ (1/ 381)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِ (3/ 312).
32. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَرَقَ الشَّيْطَانُ مِنَ النَّاسِ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ لَمَّا تَرَكَ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ الْبِسْمَلَةِ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْأَثَارِ (2/ 377).
33. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا، وَبَاعُوهَا، وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا» عَلَّلَ تَحْرِيمَ ثَمَنِهَا بِتَحْرِيمِ أَكْلِهَا، وَاسْتَدَلَّ عُمَرُ بِهَذَا فِي الرَّدِّ عَلَى سَمُرَةَ حَيْثُ أَخَذَ الْخَمْرَ فِي عُشْرِ الْكُفَّارِ، وَبَاعَهَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 205)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 305)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السُّنَنِ (2/ 1336)، وَابْنُ خُبَّازٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 82)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 41)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (5/ 84)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ (7/ 177)، وَفِي الْكِبَرِ (4/ 387)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (11/ 312).
34. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي سُكُوتِهِ عَنْ إِنْكَارِ الْعَوْلِ فِي حَيَاةِ عُمَرَ كَانَ رَجُلًا مَهِيئًا فَهَبَّتُهُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِ (6/ 253)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 378) وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ سُكُوتِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ إِنْكَارِ الْعَوْلِ فِي حَيَاةِ عُمَرَ.
35. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هَلَّا اعْتَبَرُوا بِالْأَصَابِعِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/ 862)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُسْنَدِ (9/ 345)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 343)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِ (8/ 90).
36. كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي دِيَةِ الْأَسْنَانِ كَيْفَ لَمْ يَعْتَبَرُوا بِالْأَصَابِعِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/ 432)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 316)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُسْنَدِ (9/ 345)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِ (8/ 90).
37. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعُثْمَانَ حِينَ رَدَّ الْأُمِّ مِنَ الثَّلْثِ إِلَى السُّدُسِ بِأَخَوَيْنِ: لَيْسَ الْأَخَوَانِ إِخْوَةً فِي لُغَةِ قَوْمِكَ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 372)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِ (6/ 227).
38. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ فِي الْمَالِ النَّصْفَ، وَالثَّلْثَيْنِ رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ (2/ 216). وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَلْخِصِ الْخَبِيرِ بِلَفْظٍ قَرِيبٍ، جُزْءٌ 3، صَد 90/87.
39. قَالَ (ابْنُ عَبَّاسٍ): لَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 177)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 447)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 404)، وَابْنُ خُبَّازٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 68)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (3/ 1159)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (2/ 184)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ (3/ 281)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِ (5/ 312).
40. فَقَالَ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ: رَأَيْتُكَ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِكَ فِي الْفُرْقَةِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُسْنَدِ (7/ 291)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ فِي السُّنَنِ (2/ 590)، وَالْخَلَالُ فِي السُّنَنِ (1/ 329)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِ (10/ 343).

41. قَوْلُ عُثْمَانَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ: إِنَّ اتَّبَعْتَ رَأْيَكَ فَرَأَيْكَ أَسَدٌ، وَإِنْ تَتَّبَعَ رَأْيِي مَنْ قَبْلَكَ فَنِعَمَ الرَّأْيُ كَانَ رواه عبد الرزاق في المصنف (263 / 10)، والدارمي في السنن (159 / 1)، والحاكم في المستدرک (377 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (246 / 6).
42. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعُثْمَانَ حِينَ رَدَّ الْأُمُّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الشُّدُسِ بِأَخَوَيْنِ: لَيْسَ الْأَخَوَانِ إِخْوَةً فِي لُغَةٍ قَوْمِكَ فَقَالَ عُثْمَانُ: حَجَبَهَا قَوْمُكَ يَا غُلَامُ رواه الحاكم في المستدرک (372 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (227 / 6). وذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير: 85/3 برقم 1360.
43. وَقَالَ عُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ: أَحَلَّتَهُمَا آيَةٌ، وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ رواه مالك في الموطأ (45 / 2)، والشافعي في المسند (56 / 3)، وعبد الرزاق في المصنف (189 / 7)، وابن أبي شيبه في المصنف (64 / 6)، والدارقطني في السنن (426 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (163 / 7)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (75 / 2).
44. صَحَّ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَضَى فِي السُّكْنَى بِخَبَرِ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ بَعْدَ أَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهَا وَسَأَلَهَا رواه مالك في الموطأ (106 / 2)، والشافعي في المسند (135 / 3)، وعبد الرزاق في المصنف (35 / 7)، وأحمد في المسند (28 / 45)، والدارمي في السنن (1469 / 3)، وأبو داود في السنن (501 / 2)، والترمذي في الجامع (492 / 2)، والنسائي في السنن (200 / 6)، والكبرى (308 / 5)، وابن الجارود في المنتقى (77 / 3)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (77 / 3)، وابن حبان في الصحيح (128 / 10)، والطبراني في المعجم الكبير (440 / 24)، والحاكم في المستدرک (226 / 2)، والبيهقي في السنن الكبرى (434 / 7).
45. وَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فِيمَا أُرْسِلَهُ عَنْ بُسْرَةَ: حَدَّثَنِي بِهِ بَعْضُ الْحَرَسِ رواه عبد الرزاق في المصنف (113 / 1)، والحميدي في المسند (346 / 1)، وأحمد في المسند (274 / 45)، والنسائي في السنن (100 / 1)، وابن حبان في الصحيح (396 / 3)، والطبراني في المعجم الكبير (193 / 24)، والحاكم في المستدرک (229 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (129 / 1).
46. وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اتَّهَمُوا الرَّأْيَ عَلَى الدِّينِ رواه البزار في المسند (253 / 1)، والطحاوي في مشكل الآثار (26 / 13)، والطبراني في المعجم الكبير (72 / 1)، والبيهقي في المدخل (198 / 1).
47. رَوَى عَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَقَائِعٍ كَثِيرَةٍ: مِنْ ذَلِكَ قِصَّةُ الْجَنِينِ، وَقِيَامُهُ فِي ذَلِكَ يَقُولُ: أَذْكَرُ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا فِي الْجَنِينِ. فَقَامَ إِلَيْهِ حَمَلُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّبَغَةِ، وَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ جَارَتَيْنِ -يَعْنِي ضَرَّتَيْنِ- فَضَرَبْتُ أَحَدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِطْحٍ، فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا، فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ يَغْرَةَ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ. فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ لَمْ نَسْمَعْ هَذَا لَقَضَيْنَا فِيهِ بَغَيْرِ هَذَا، أَيْ لَمْ نَقْضِ بِالْغَرَةِ أَصْلًا رواه الشافعي في المسند (311 / 3)، وعبد الرزاق في المصنف (10 / 57)، وأحمد في المسند (287 / 27)، وابن ماجه في السنن (230 / 4)، وأبو داود في السنن (453 / 4)، والترمذي في الجامع (79 / 3)، والنسائي في السنن (21 / 8)، وابن حبان في الصحيح (378 / 13)، والطبراني في المعجم الكبير (8 / 4)، والحاكم في المستدرک (666 / 3)، والدارقطني في السنن (125 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (114 / 8).
48. أَصَابَتْ أَمْرَأَةً وَأَخْطَأَ عُمَرُ رواه سعيد بن منصور في السنن (195 / 1)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (57 / 13)، والبيهقي في السنن الكبرى (233 / 7)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (207 / 1)، كلهم عن الشَّعْبِيِّ بهذا اللفظ قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: أَلَا لَا تُغَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَبْلُغُنِي عَنْ أَحَدٍ سَاقَ أَكْثَرِ مِنْ شَيْءٍ سَاقَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَوْ

سَبَقَ إِلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتُ فَضْلَ ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ. ثُمَّ نَزَلَ فَعَرَضَتْ لَهُ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَكُتَابُ اللَّهِ تَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَوْ قَوْلُكَ قَالَ: بَلْ كُتَابُ اللَّهِ تَعَالَى فَمَا ذَاكَ؟ فَقَالَتْ: نَهَيْتُ النَّاسَ أَنْ يُغَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ (وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ فَنَطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا)، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُلُّ أَحَدٍ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمُنْبَرِ فَقَالَ لِلنَّاسِ: إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ أَنْ تُغَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ أَلَا فَلْيَفْعَلْ رَجُلٌ فِي مَالِهِ مَا بَدَأَ لَهُ.

49. وَكَذَلِكَ عَهْدَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: اعْرِفِ الْأَشْبَاهَ، وَالْأَمْثَالَ ثُمَّ قَسِ الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ

رواه الدارقطني في السنن (367 / 5)، والبيهقي في السنن الكبرى (115 / 10)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (284 / 1)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (139 / 2).

50. قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَقْضِي فِي الْجَدِّ بِرَأْيِي، وَأَقُولُ فِيهِ بِرَأْيِي رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (5 / 146)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (6 / 247).

51. وَلَمَّا كَتَبَ أَبُو مُوسَى كِتَابًا عَنْ عُمَرَ كَتَبَ فِيهِ هَذَا مَا أَرَى اللَّهُ عُمَرَ فَقَالَ امْحُهِ وَاكْتُبْ هَذَا مَا رَأَى عُمَرَ فَإِنَّ يَكَ خَطَأً فَمِنْ عُمَرَ رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (9 / 212)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (10 / 116).

52. وَقَالَ (عُمَرُ) أَيْضًا: إِنَّ قَوْمًا يُفْتُونَ بِأَرَائِهِمْ، وَلَوْ نَزَلَ الْقُرْآنُ لَنَزَلَ بِخِلَافِ مَا يُفْتُونَ هَذَا الْأَثَرُ مَرْوِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ الْأَمْدِيِّ فِي الْإِحْكَامِ (4 / 47)، وَمَرْوِي أَيْضًا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عِنْدَ الْفَسَوِيِّ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ (2 / 63).

53. وَيَقُولُ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ، وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي الْمَصْنَفِ (5 / 71)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1 / 153)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (5 / 499)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1 / 377)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (2 / 149)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (4 / 66)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (4 / 431)، وَالبِزَارِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1 / 249)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ (5 / 227)، وَالكُبْرَى (4 / 124)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (1 / 169)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ (2 / 360)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (2 / 201)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1 / 628)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (5 / 74).

54. وَمِنْ ذَلِكَ مَا أُشْتُهِرَ مِنْ رَدِّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَبَرَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي الْاسْتِئْذَانِ حَتَّى شَهِدَ لَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2 / 553)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (2 / 6)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (3 / 55)، وَفِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ (3 / 273)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (6 / 178)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (9 / 108)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (5 / 233)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (4 / 421)، وَالبِزَارِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (8 / 41)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (4 / 244)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (13 / 123).

55. قَالَ عُمَرُ: تُنْكَحُ زَوْجَةُ الْمَفْقُودِ بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ انْقِطَاعِ الْخَبَرِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2 / 88)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمَصْنَفِ (7 / 86)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (6 / 151)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (7 / 443).

56. يَعْلِي بْنُ أُمَيَّةَ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا بَالُنَا نَقْصُرُ، وَقَدْ أَمْنَا؟ فَقَالَ: تَعَجَّبْتُ مِمَّا تَعَجَّبْتَ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هِيَ صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ - أَوْ عَلَى عِبَادِهِ - فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1 / 329)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمَصْنَفِ (2 / 517)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (3 / 486)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1 / 303)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (2 / 143)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ (2 / 276)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2 / 6)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (5 / 127)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ (3 / 116)، وَفِي الْكُبْرَى

(177 / 2)، وابن الجارود في المنتقى (146 / 1)، وأبو يعلى في المسند (163 / 1)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (415 / 1)، وابن حبان في الصحيح (448 / 6)، والبيهقي في السنن الكبرى (134 / 3).

57. وَمَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ (عمر) رضي الله عنه كَانَ لَا يَرَى تَوْرِيثَ الْمَرْأَةِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا؛ فَلَمَّا أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُورِثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ دِيَتِهِ رَجَعَ إِلَى ذَلِكَ رواه مالك في الموطأ (437 / 2)، والشافعي في المسند (149 / 3)، وعبد الرزاق في المصنف (397 / 9)، وابن أبي شيبة في المصنف (159 / 9)، وأحمد في المسند (22 / 25)، وأبو داود في السنن (227 / 3)، والترمذي في الجامع (83 / 3)، والنسائي في الكبرى (119 / 6)، وابن الجارود في المنتقى (229 / 3)، والطبراني في المعجم الكبير (229 / 8)، والدارقطني في السنن (135 / 5)، والبيهقي في السنن الكبرى (57 / 8).

58. قَالَ عُمَرُ كَيْفَ تُسَاوِي بَيْنَ الْفَاضِلِ وَالْمَقْضُولِ؟ رواه أحمد في الزهد (110 / 1)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (281 / 9).

59. فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ لَمْ نَسْمَعْ هَذَا لَقَضَيْنَا فِيهِ بِغَيْرِ هَذَا، أَيْ لَمْ نَقْضِ بِالْغُرَّةِ أَصْلًا، وَقَدْ انفَصَلَ الْجَنِينُ مَيِّتًا، لِلشَّكِّ فِي أَصْلِ حَيَاتِهِ رواه الشافعي في المسند (311 / 3)، وعبد الرزاق في المصنف (57 / 10)، وأحمد في المسند (287 / 27)، وابن ماجه في السنن (230 / 4)، وأبو داود في السنن (453 / 4)، والترمذي في الجامع (79 / 3)، والنسائي في السنن (21 / 8)، وابن حبان في الصحيح (378 / 13)، والطبراني في المعجم الكبير (8 / 4)، والحاكم في المستدرک (666 / 3)، والدارقطني في السنن (125 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (8 / 114).

60. وَظَهَرَ مِنْ عُمَرَ نَهْيُهُ لِأَبِي مُوسَى وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الْحَدِيثِ عَنِ الرَّسُولِ رواه أبو زرعة في التاريخ (1 / 544)، والذهبي في التذكرة (12 / 1) وفيه أن عمر نهى أبا هريرة، ولم يرد نص عن عمر أنه نهى أبا موسى عن الحديث، إنما ورد أنه نهى ابن مسعود وأبا الدرداء وغيرهم من الصحابة عن كثرة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم كما عند الرامهرمزي في المحدث الفاصل (282 / 2)، والذهبي في التذكرة (12 / 1).

61. قَالَ: (عمر) مَا أَدْرِي مَا الَّذِي أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ. وَقَالَ: أَنَشُدُ اللَّهَ أَمْرًا سَمِعَ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَيْنَا، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ. فَأَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْهُمْ، وَأَقْرَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ. رواه مالك في الموطأ بلفظ قريب (1 / 375)، والشافعي في المسند (50 / 4)، وعبد الرزاق في المصنف (68 / 6)، وابن أبي شيبة في المصنف (362 / 4)، والبخاري في المسند (264 / 3)، وأبو يعلى في المسند (168 / 2)، والبيهقي في السنن الكبرى (189 / 9).

62. قَوْلُهُ (عمر) مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَحِمَ جَرَائِمَ جَهَنَّمَ فَلْيَقْضِ فِي الْجَدِّ بِرَأْيِهِ رواه عبد الرزاق في المصنف (10 / 262)، وسعيد بن منصور في السنن (66 / 1)، وابن أبي شيبة في المصنف (520 / 10)، والدارمي في المسند (4 / 1910)، والبيهقي في السنن الكبرى (245 / 6).

63. فَقَالَ عُمَرُ: لَا نَجْعَلُ مَنْ تَرَكَ دِيَارَهُ، وَأَمْوَالَهُ مُهَاجِرًا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَنْ دَخَلَ الْإِسْلَامَ كُرْهًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَسْلَمُوا لِلَّهِ، وَأَجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ، وَإِنَّمَا الدُّنْيَا بَلَاغٌ، وَلَمَّا انْتَهَتْ الْخِلَافَةُ إِلَى عُمَرَ فَرَّقَ بَيْنَهُمْ، وَوَزَعَ عَلَى تَفَاوُتِ دَرَجَاتِهِمْ رواه أحمد في الزهد (110 / 1)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (281 / 9).

64. فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: لَا تَخْتَلِفُوا فَإِنَّكُمْ إِنْ اخْتَلَفْتُمْ كَانَ مِنْ بَعْدِكُمْ أَشَدُّ اخْتِلَافًا رواه ابن أبي شيبة في المصنف (161 / 1).

65. قَالَ عُمَرُ فِي فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فِي حَدِيثِ الشُّكْنَى: لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَذَرِي أَصَدَقْتُ أَمْ كَذَبْتُ قَوْلَ عُمَرَ هَذَا رواه عبد الرزاق في المصنف (24 / 7)، وابن أبي شيبة في المصنف (533 / 6)، وسعيد بن منصور في السنن (363 / 1)، وأحمد في المسند (311 / 45)، والدارمي في السنن (3 / 1463، 1464)، ومسلم في الصحيح (198 / 4)، وأبو داود في السنن (497 / 2)، والترمذي في الجامع (471 / 2)، والنسائي في السنن (209 / 6)، وفي الكبرى (316 / 5)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (67 / 3)، وابن حبان في الصحيح (63 / 10)، والدارقطني في السنن (42 / 5، 45، 47، 48، 49)، والبيهقي في السنن الكبرى (7 / 475).
66. وَقَالَ عُمَرُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الرَّأْيَ كَانَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُصِيبًا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ يُسَدِّدُهُ رواه أبو داود في السنن (13 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (117 / 10)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (263 / 2).
67. وَسُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَمَّنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ مِنْ كُلِّ أُسْبُوعٍ فَوَافَقَ يَوْمَ الْعِيدِ فَقَالَ: أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ وَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا رواه أحمد في المسند (8 / 12)، (9 / 193)، (10 / 357)، والبخاري في الصحيح (3 / 43)، (8 / 143)، ومسلم في الصحيح (3 / 153)، والنسائي في الكبرى (3 / 230)، والدارقطني في السنن (3 / 181)، والطبراني في الكبير (... / 302)، والأوسط (8 / 22).
68. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: ذَرُونِي مِنْ أَرَأَيْتَ وَأَرَأَيْتَ رواه الطبراني في الكبير (9 / 105) عن ابن مسعود، ولم أجده عن ابن عمر.
69. نُقِلَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: إِنَّا كُنَّا نَخَابِرُ أَرْبَعِينَ سَنَةً حَتَّى رَوَى لَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ النَّهْيَ عَنْ الْمُخَابَرَةِ رواه الشافعي في المسند (3 / 187)، والحميدي في المسند (1 / 386)، وابن أبي شيبة في المصنف (1 / 72)، وأحمد في المسند (3 / 506)، (8 / 191)، (25 / 102)، (28 / 515)، ومسلم في الصحيح (5 / 21)، وابن ماجه في السنن (4 / 96، 98)، والنسائي في السنن (7 / 48)، وفي الكبرى (4 / 412)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4 / 105، 111)، والطبراني في الكبير (4 / 241)، والبيهقي في السنن الكبرى (6 / 128).
70. مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ عَلَى مَنَعَ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَأَنَا الْآنَ أَرَى بَيْعَهُنَّ. فَقَالَ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ: رَأَيْكَ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِكَ فِي الْفُرْقَةِ رواه عبد الرزاق في المصنف (7 / 291)، وسعيد بن منصور في السنن (2 / 86)، وابن أبي شيبة في المصنف (7 / 437)، وعبد الله بن أحمد في السنة (2 / 590)، والخلال في السنة (1 / 329)، والبيهقي في السنن الكبرى (10 / 343)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (1 / 411).
71. وَكَذَلِكَ قَوْلُ عَلِيٍّ أَيْضًا: أَرَأَيْتَ لَوْ اشْتَرَكُوا فِي السَّرِقَةِ رواه عبد الرزاق في المصنف (9 / 476).
72. قَالَ عَلِيٌّ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنْ لَمْ يَجْتَهِدُوا فَقَدْ غَشُّوكَ وَإِنْ اجْتَهِدُوا فَقَدْ أَخْطَئُوا، أَمَّا الْإِثْمُ فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ عَنْكَ زَائِلًا وَأَمَّا الدِّيَّةُ فَعَلَيْكَ رواه البيهقي في السنن الكبرى (6 / 123)، وفي معرفة السنن والآثار (8 / 342).
73. كَتَبَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى قُضَاتِهِ أَيَّامَ الْخِلَافَةِ: أَنْ أَقْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ فَإِنِّي أَكْرَهُ الْخِلَافَ، وَأَرْجُو أَنْ أَمُوتَ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِي رواه معمر بن راشد (11 / 329)، وابن الجعد في المسند (1 / 181)، والبخاري في الصحيح (5 / 19).

74. رَدُّ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَبَرَ أَبِي سِنَانٍ الْأَشْجَعِيِّ فِي قِصَّةِ بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ. وَقَدْ ظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُحْلِفُ عَلَى الْحَدِيثِ. ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3/ 450) أَنَّ عَلِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِيمَنْ لَمْ يَأْخُذْ بِهَذَا الْخَبَرِ.
75. وَأَمَّا رَدُّ عَلِيِّ خَبَرَ الْأَشْجَعِيِّ فَقَدْ ذَكَرَ عِلَّتُهُ، وَقَالَ: كَيْفَ نَقَبْلُ قَوْلَ أَغْرَابِيِّ بَوَالِ عَلَى عَقِبِيهِ؟ وَأَمَّا رَدُّ عَلِيٍّ لِهَذَا الْخَبَرِ، ففِيمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (6/ 293) عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَيِّنَةَ، أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَجْعَلُ لَهَا الْمِيرَاثَ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَا يَجْعَلُ لَهَا صَدَاقًا. قَالَ الْحَكَمُ: وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا نَصَدِّقُ الْأَغْرَابَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
76. وَكَمَا قَوَّى عَلِيُّ خَبَرَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يُحْلِفْهُ وَحَلَفَ غَيْرُهُ رَوَاهُ الْحَمِيدِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 4، 5، 148، 149)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (3/ 385)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 4)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 179، 218، 223)، وَفِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ (1/ 159)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (2/ 512)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2/ 122)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (1/ 431)، (5/ 107)، وَابْنُ الْبَزَّازِ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 61، 187)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (9/ 158، 159، 160)، (10/ 51)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (1/ 9، 23، 24، 25)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (15/ 302، 304، 305، 306)، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (2/ 389)، وَالتُّطْبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (1/ 185)، وَفِي الدَّعَاءِ (3/ 1623، 1624، 1625)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (5/ 401).
77. وَقَالَ عَلِيُّ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ الْمَسْحُ عَلَى بَاطِنِ الْخُفِّ أَوَّلَى مِنْ ظَاهِرِهِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (1/ 36، 329)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (1/ 87)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (1/ 378)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (1/ 292)، وَالْخَطِيبُ فِي الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ (1/ 258).
78. وَكَانَ عَلِيُّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُونَ: مَا كُنَّا نَنْظُرُ إِلَّا أَنَّ مَلَكًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ يُسَدِّدُهُ، وَأَنَّ مَلَكًا يَنْطِقُ عَلَى لِسَانِهِ رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (11/ 113، 114)، وَأَحْمَدُ فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ (1/ 247)، وَالتُّطْبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (9/ 164، 168)، وَرَوَاهُ التُّطْبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (9/ 168) مِنْ قَوْلِ أَبِي وَائِلٍ.
79. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِّ الشَّرْبِ مَنْ شَرِبَ هَذِي، وَمَنْ هَذِي أَفْتَرَى رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/ 409)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 264)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (7/ 378)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبْرِ (5/ 137، 138)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (3/ 153)، وَفِي بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (11/ 274)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 417)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (4/ 196، 211)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (8/ 320).
80. وَقَالَ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ: لَا أَقِيسُ شَيْئًا بِشَيْءٍ أَخَافُ أَنْ تَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ (2/ 155)، وَالتُّطْبَرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (9/ 223) مِنْ طَرِيقِ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.
81. قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا اقْتَدَى بِالْإِمَامِ ثَلَاثَةٌ اصْطَفَوْا خَلْفَهُ، وَإِذَا اقْتَدَى اثْنَانِ وَقَفَ كُلُّ وَاحِدٍ عَنْ جَانِبِ حَدِيثِ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ: أَنَّهُمَا كَانَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ فِي بَيْتِهِ فَقَالَ أَصْلَى هَؤُلَاءِ قَالَا نَعَمْ فَأَمَّهُمَا ثُمَّ قَامَ بَيْنَهُمَا بَغِيرُ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ وَقَالَ إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةٌ فَاصْنَعُوا هَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (7/ 304)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ (2/ 183)، وَفِي الْكَبْرِ (1/ 319) وَأَخْرَجَهُ مِنْ فَعْلِهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (2/ 35) بِيَعْضِهِ، (2/ 80)، (2/ 512)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (7/ 128)، (7/ 336، 363، 394)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (2/ 68، 69)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (1/ 289)، وَابْنُ الْبَزَّازِ فِي الْمُسْنَدِ (4/ 301، 355)، (5/ 58، 61)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ (2/ 49، 84)، وَالتُّطْبَرَانِيُّ فِي الْكَبْرِ (1/ 396، 426)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (9/ 121، 190)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي الصَّحِيحِ (3/ 151)، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (5/ 192).

82. وَيَقُولُ (ابْنُ مَسْعُودٍ): الْأَمْرُ فِي الْقَضَاءِ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَقَضَايَا الصَّالِحِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَاجْتَهِدْ رَأْيَكَ رواه الدارمي في السنن (1/ 269) بلفظ قريب. والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه بلفظ قريب (538).
83. وَقَالَ أَيُّضًا (ابْنُ مَسْعُودٍ): إِنْ حَكَمْتُمْ فِي دِينِكُمْ بِالرَّأْيِ أَخْلَلْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ، وَحَرَمْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ رواه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (1/ 260).
84. قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: قَرَأُوكُمْ وَصَلَحَاؤُكُمْ يَذْهَبُونَ، وَيَتَّخِذُ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جُهَالًا يَقِيسُونَ مَا لَمْ يَكُنْ بِمَا كَانَ رواه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (1/ 259) بلفظ قريب.
85. قَوْلُهُ مَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ. رواه الطيالسي في المسند (1/ 199)، وأحمد في المسند (6/ 84)، وفي فضائل الصحابة (1/ 367)، والبخاري في المسند (5/ 212)، والطبراني في الكبير (9/ 112)، والأوسط (4/ 58)، والحاكم في المستدرک (3/ 83).
86. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَا تَكُونَنَّ إِمْعَةً قِيلَ: وَمَا إِمْعَةٌ؟ قَالَ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ أَنَا مَعَ النَّاسِ إِنْ ضَلُّوا ضَلَلْتُ وَإِنْ اهْتَدَوْا اهْتَدَيْتُ، أَلَا لَا يُوطِنَنَّ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ أَنْ يَكْفُرَ إِنْ كَفَرَ النَّاسُ رواه الطبراني في الكبير (9/ 152)، وأبو نعيم في الحلية (1/ 137)، وبمعناه رواه الطحاوي في مشكل الآثار (15/ 406)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (2/ 225).
87. وَقَوْلُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجْتَهِدُ رَأْيِي رواه ابن أبي شيبة في المصنف (7/ 717)، (9/ 500)، والطيالسي في المسند (1/ 454)، وأحمد في المسند (36/ 333، 382، 416)، وعبد بن حميد في المسند (1/ 151)، والدارمي في السنن (1/ 267)، وأبو داود في السنن (4/ 15)، والترمذي في الجامع (3/ 9)، والطحاوي في مشكل الآثار (9/ 212)، والطبراني في الكبير (20/ 170)، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 114)، والخطيب البغدادي في الفقه والمتفقه (1/ 225).
88. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: إِنِّي لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. أخرجه مالك في الموطأ (2/ 159)، والشافعي في المسند (3/ 172)، وأحمد في المسند (45/ 520)، والنسائي في السنن (7/ 279)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 280)، وفي معرفة السنن والآثار (8/ 38، 39).
89. فَرَوَايَةُ مَيْمُونَةَ «تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَحْنُ حَلَالَانِ بَعْدَ مَا رَجَعَ» رواه ابن أبي شيبة في المصنف (5/ 167)، وأحمد في المسند (44/ 397)، والدارمي في السنن (2/ 1151)، ومسلم في الصحيح (4/ 137)، وأبو داود في السنن (2/ 290)، وابن ماجه في السنن (3/ 387)، والترمذي في الجامع (2/ 193)، والنسائي في الكبرى (5/ 183)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 270)، ومشكل الآثار (14/ 515)، وابن حبان في الصحيح (9/ 443)، والطبراني في المعجم الكبير (23/ 437)، (24/ 21)، وفي الأوسط (8/ 372).
90. مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ فَلَمَّا أُسْتُكْشِفَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رواه مالك في الموطأ (1/ 391)، والشافعي في المسند (2/ 118)، وعبد الرزاق في المصنف (4/ 179، 180)، والحميدي في المسند (2/ 220)، وأحمد في المسند (12/ 347)، (42/ 447)، (43/ 326)، (44/ 267، 268)، والبخاري في الصحيح (3/ 29، 31)، ومسلم في الصحيح (3/ 138)، والبخاري في المسند (6/ 107)، والنسائي في الكبرى (3/ 265، 266، 274)، وابن خزيمة في الصحيح (3/ 451)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 102)، وفي مشكل الآثار (2/ 13، 16)، وابن حبان في الصحيح (8/ 261)، والطبراني في المعجم الكبير (18/ 292، 293)، والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 214).

91. وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فِي رَمَضَانَ فَلَا صَوْمَ لَهُ وَقَالَ: مَا أَنَا قُلْتُهَا وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، وَلَكِنْ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهَا، فَلَمَّا رُوجِعَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ. - مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فِي رَمَضَانَ فَلَا صَوْمَ لَهُ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (1/ 391)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (2/ 118)، وَعَبْدُ الرِّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (4/ 179، 180)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (2/ 220)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (12/ 347)، (42/ 447)، (43/ 326)، (44/ 267، 268)، وَالْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (3/ 29، 31)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (3/ 138)، وَالْبِزَارِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (6/ 107)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ (3/ 265، 266، 274)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي الصَّحِيحِ (3/ 451)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (2/ 102)، وَفِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ (2/ 13، 16)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (8/ 261)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (18/ 292، 293)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ (4/ 214). مَكْرَرٌ مَا سَبَقَ.

فهرس الأعلام

727, 724, 702, 689, 687, 684	453, 452, 451, 450, 439	إبراهيم النخعي: 254
أبو زيد الدبوسي (أو الدبوسي)، وهي	471, 468, 467, 462, 457	ابن الكواء: 240
بتخفيف الباء أرجح: 24, 418,	477, 476, 475, 473, 472	ابن أم مكتوم: 431
615, 593, 583	488, 487, 482, 481, 478	ابن جرير الطبري: 288
أبو سعيد الخدري: 229, 225, 200,	511, 510, 509, 499, 493	ابن شريح: 509, 499
713, 397, 261, 231	690, 659, 609, 590, 575	ابن سيرين: 225
أبو سفيان بن حرب: 216	708, 699, 694	ابن عباس: 198, 157, 156, 155,
أبو سلمة بن عبد الرحمن: 275, 225,	أبو بكر الصديق: 200, 198, 157,	284, 276, 254, 233, 224
701	230, 229, 226, 223, 204	477, 475, 457, 387, 295
أبو سنان الأشجعي: 237, 231, 229.	320, 318, 317, 274, 242	542, 540, 539, 503, 485
أبو طلحة: 276, 224,	443, 442, 432, 431, 321	658, 549, 547, 546, 543
أبو عبيدة بن الجراح: 271, 226, 224,	538, 537, 536, 468, 463	718, 716, 701
أبو عبيدة معمر بن المثنى: 501	675, 662, 661, 546, 542	أبو إسحاق الإسفرائيني: 627, 112,
أبو موسى الأشعري: 276, 231, 229,	713, 708, 701, 684, 678	أبو إسحاق المروزي: 365
713, 675, 539	أبو بكر الصيرفي: 560, 365,	أبو الحسن الأشعري: 427, 129, 91,
أبو هاشم الجبائي: 232, 133, 117,	أبو بكر: 547, 538,	499, 468, 433, 428
468, 427, 385, 292, 285	أبو جهل: 130	أبو الدرداء: 224
613	أبو حنيفة: 154, 142, 120, 108,	أبو بردة بن نيار: 608, 558, 443,
ابن الجبائي: هو ابن أبو هاشم الجبائي	239, 234, 202, 180, 179	أبو بكر الباقلاني (القاضي): 35,
468	292, 271, 259, 252, 251	124, 122, 118, 116, 101
أبو هريرة: 233, 229, 225, 198,	376, 375, 374, 326, 323	156, 155, 143, 142, 126
467, 448, 261, 254, 252	445, 418, 401, 382, 381	207, 205, 195, 159, 157
713	493, 487, 480, 468, 457	242, 239, 214, 212, 208
أبي بن كعب: 555, 542, 264, 224,	594, 593, 561, 529, 509	347, 322, 321, 252, 243
556	630, 629, 624, 610, 609	363, 361, 359, 349, 348
أحمد بن حنبل: 698, 118,	683, 682, 669, 659, 631	433, 410, 366, 365, 364

- أسماء بن زيد: 198، 224، 226، 254
 أشيم الضبابي: 223
 الأسود العنسي: 274، 225
 الأشتر النخعي: 240
 الأقرع بن حابس: 397
 أم سلمة-زوج الرسول (صلى الله عليه وسلم): 224، 519، 550
 أمامة بنت العاص: 522
 أنس بن مالك: 224، 261، 286
 أويس القرني: 491
 البخاري: 248، 644
 البراء بن عازب: 254
 بروع بنت واشق: 229
 بريرة: 396، 629، 683، 684، 718
 بسرة بنت صفوان: 255
 بشر المريسي: 653، 656، 660، 661، 666
 الكرخي: 145، 250، 255، 292، 326، 726
 الجاحظ: 541، 653، 654، 655
 جبير بن مطعم: 225
 جرير بن كليب: 555
 جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين: 168
 الحسن البصري: 225، 274
 الحسن بن عمار: 380
 حفصة بنت عمر بن الخطاب: 224
 الحكم بن أبي العاص: 229، 230
 حكيم بن حزام: 148
 حمزة بن عبد المطلب: 280، 281
 حمل بن النابغة: 223
 خارجه بن زيد: 225
- الخثعمية: أسماء بنت عميس 444، 550
 خزيم بن ثابت: 221، 608
 الخضر: 224
 الخليل بن أحمد: 643
 داود الظاهري: 280
 ذو اليدين: 229، 230
 رافع بن خديج: 200، 225، 482، 661
 الزبير بن العوام: 245، 271، 542، 701
 الزهري: 249، 250، 255
 زيد بن أرقم: 275، 276، 542، 658
 زيد بن ثابت: 224، 264، 271، 320، 457، 540، 542، 547، 658، 701
 زيد بن عمرو بن نفيل: 491
 سعد بن أبي وقاص: 271، 701
 سعد بن معاذ: 280، 551
 سعيد بن المسيب: 225، 274
 سعيد بن زيد بن عمرو: 271
 سفيان الثوري: 698
 سليمان بن يسار: 225
 سمرة بن جندب: 538، 551
 سيبويه: 355، 438
 الشافعي: 49، 69، 102، 108، 120، 121، 143، 154، 156، 158، 180، 190، 192، 202، 208، 225، 228، 234، 239، 240، 242، 250، 251، 252، 259، 260، 262، 271، 289، 291، 292، 297، 319، 321، 322، 323، 335، 336، 361، 372، 376، 377، 380، 381، 392، 395، 398
- 414، 443، 450، 451، 452، 456، 457، 468، 486، 487، 494، 496، 499، 501، 507، 509، 594، 610، 644، 645، 659، 670، 676، 682، 683، 684، 687، 689، 694، 697، 702، 707، 709، 724، 727
 الشعبي: 225، 543
 صفوان بن أمية: 444، 565
 الضحاك بن سفيان: 223
 طاووس: 225
 طلحة: 240، 245، 271، 701
 عائشة - أم المؤمنين: 189، 195، 200، 223، 224، 225، 229، 233، 241، 245، 262، 275، 276، 502، 519، 542، 658، 659، 713، 718
 عبادة بن الصامت: 476
 العباس بن عبد المطلب: 204، 271، 536، 542، 649
 عبد الرحمن بن عوف: 223، 226، 233، 271، 318، 319، 443، 455، 701
 عبدالله بن سلام: 313
 عبدالله بن عمر: 200، 225، 229، 254، 261، 443، 448، 463، 517، 543، 544، 661، 693، 701، 718
 عبد الله بن مسعود: 154، 158، 215، 216، 217، 261، 264، 274، 320، 457، 539، 542، 555، 556، 675، 706
 عبيدة السلماني: 287

مجاهد: 225	649, 661, 662, 675, 678,	عبيد الله العنبري: 653, 654
محمد بن الحسن: 418, 699	682, 701, 708, 713	عثمان: 155, 200, 223, 226, 229,
محمد بن علي: 225	عمر بن عبد العزيز: 225	230, 240, 245, 273, 318,
محمد بن مسلمة: 229, 713	عمرو بن العاص: 226, 647	319, 322, 457, 463, 478,
مريم بنت عمران: 217	عمرو بن حزم: 226	537, 539, 542, 658, 693,
المزني: 320, 355, 361	عيسى بن أبان: 465, 468, 472	695
مسروق بن الأجدع: 225, 291, 543	عيسى بن عبد الله:	عثمان البتي: 607
مسلم بن الحجاج: 644	عيسى عليه السلام: 204, 205, 211,	عدي بن حاتم: 240
معاذ بن جبل: 194, 226, 271, 312,	215, 259, 267, 310,	عروة بن الزبير: 225, 233, 255,
320, 325, 469, 470, 539,	501	542, 701
542, 549, 647	غيلان بن سلمة: 374, 376	عطاء بن يسار: 225
الغيرة بن شعبة: 229, 230, 713	فاطمة بنت أسد: 224	عقبة بن عامر: 647
مكحول بن أبي أسلم شهرباب: 225	فاطمة بنت قيس: 231, 237	علقمة: 225, 274
موسى عليه السلام: 153, 204, 205,	فاطمة بنت محمد (صلى الله عليه	علي بن أبي طالب: 155, 168, 198,
221, 224, 264, 310, 312,	وسلم): 431, 468	204, 212, 223, 226, 229,
315, 316, 352, 436, 457	فريعة بنت مالك: 223	231, 237, 240, 245, 262,
ميسرة - أحد علماء اليمن: 225	الفضل بن عباس: 198, 254, 713	264, 271, 273, 287, 295,
ميمونة أم المؤمنين: 215, 224, 443,	فيروز الديلمي: 374, 682	318, 319, 320, 321, 478,
477, 716	القاشاني: 222, 565	536, 537, 539, 542, 543,
نافع المدني: 644	قس بن ساعدة: 491	546, 547, 555, 556, 617,
نافع بن جبير: 225	قيس بن عاصم: 226	658, 675, 695, 706
النظام: 193, 258, 262, 263, 264,	كعب الأحبار: 313	علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب:
541, 563, 564, 565,	الكعبي: 88, 112, 123, 202, 207,	225
النعمان بن بشير: 233	384	عمار بن ياسر: 240
النهرواني: 565	ماعرز: 192, 445, 535, 565, 569,	عمر بن الخطاب: 198, 200, 223,
هارون عليه السلام: 221, 312, 457	577, 578, 586	226, 229, 231, 237, 261,
هلال بن أمية: 444	مالك بن أنس: 250, 251, 252,	274, 284, 287, 313, 317,
وهب بن منبه: 313	271, 277, 278, 332, 457,	318, 320, 321, 335, 418,
يعلى بن أمية: 503	468, 499, 644, 645, 683,	432, 443, 444, 457, 463,
	716	503, 519, 537, 538, 539,
	مالك بن نويرة: 226	542, 543, 546, 547, 550,
	المبرد: 643	551, 555, 556, 587, 617,

فهرس التراجم المختارة

1. أبو اسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائيني (- - ، 418هـ، 1027م)، فقيه شافعي وأصولي. كان يلقب بركن الدين. له في علم الكلام: «الجامع في أصول الدين»، و«الرد على الملحدين»، وله «رسالة في أصول الفقه». الفتح المبين (1/240) - الأعلام (1/59) - طبقات السبكي (3/111).
2. أبو اسحاق، إبراهيم بن أحمد المروزي (- - ، 340هـ، 951م). فقيه شافعي. ولد بمرو وتوفي بمصر. له في الأصول «الفصول في معرفة الأصول»، وله في الفقه «شرح مختصر المزني»، «كتاب الوصايا»، «كتاب الشروط»، وغيرها. الفتح المبين (1/199) الأعلام (1/22) - شذرات الذهب (2/355).
3. أبو الحسن، علي بن أسماعيل بن اسحاق الأشعري (260هـ - 874م، 324هـ - 936م)، من الأئمة المتكلمين المجتهدين، مؤسس المذهب الأشعري. كان في الفروع على مذهب الشافعي، له في الأصول: «إثبات القياس» - كتاب «اختلاف الناس في الأسماء والأحكام والخاص والعام». الفتح المبين (1/185) - الأعلام (5/69) - طبقات السبكي (2/245) - تبين كذب المفترى (128/140).
4. القاضي، أبو بكر، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلائي (338هـ - 950م، 403هـ - 1013)، الفقيه المالكي، المتكلم الأصولي، له في الأصول: «المقنع في أصول الفقه»، «الإرشاد والتقريب الكبير والصغير». الفتح المبين (1/233)، وفيات الأعيان (4/269)، شذرات الذهب (3/168).
5. الإمام أبو حنيفة، النعمان بن ثابت، التميمي بالولاء، الكوفي (80هـ - 699م، 150هـ - 767). الفقيه المجتهد المحقق، صاحب المذهب، وأحد الأئمة الأربعة، له مسند في الحديث جمعه تلاميذه، و«المخارج في الفقه»، وتنسب إليه رسالة «الفقه الأكبر». الفتح المبين (1/110) - الأعلام (9/4) - الجواهر المضيئة (1/26).
6. أبوزيد، عبد الله بن عمر بن عيسى، الدبوسي، نسبة إلى دبوسيه، بين بخاري وسمرقند. (- - ، 430هـ - 1039م) الفقيه الحنفي، أول من وضع علم الخلاف له في الأصول: كتاب «تأسيس النظر»، «تقويم الأدلة»، «كتاب الأسرار»، وغيرها. الفتح المبين (1/401) - الأعلام (4/248) - الجواهر المضيئة (1/339).
7. أبو هاشم، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي (247هـ - 861م، 321هـ - 933م). من كبار المعتزلة، له آراء انفرد بها، وتبعته فرقة سميت «البهشمية»، وله في الأصول «كتاب الاجتهاد». الفتح المبين (1/183) - الأعلام (4/130) - وفيات الأعيان (1/292).
8. أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني الوائلي (164هـ - 780م، 241هـ - 855م). الفقيه المجتهد المحدث، إمام المذهب الحنبلي، له مؤلفات عديدة منها: «المسند»، «كتاب السنة»، كتاب «الرد على الزنادقة»، وغيرها. الفتح المبين (1/136)، الأعلام (1/192)، وفيات الأعيان (1/17).
9. المزيبي؛ أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة

- (138هـ - 755م / 218هـ - 833م) فقيه معتزلي عارف بالفلسفة، يرمى بالزندقة، وهو رأس الطائفة المريسية القائلة بالإرجاء، له مجادلات أصولية رد الغزالي على بعضها. الفتح المبين (1/142)، الأعلام للزركلي (2/27)، الجواهر المضيئة (1/164).
10. أبو القاسم؛ عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي الخراساني (-، 319هـ - 931م) أحد أئمة المعتزلة، ورأس طائفة منهم تسمى الكعبية، وله آراء كلامية وأصولية انفرد بها. الفتح المبين (1/181)، الأعلام (4/189)، وفيات الأعيان (1/252).
11. أبو الحسن؛ عبيد الله بن الحسين الكرخي (260هـ - 874م، 340هـ - 952م) فقيه حنفي انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق، ولد في الكرخ وتوفي في بغداد. له في الفقه «المختصر في الفقه»، و«شرح الجامعين الكبير والصغير» لمحمد بن الحسن، وله في الأصول رسالة مطبوعة. الفتح المبين (1/197)، الأعلام (4/343).
12. أبو سليمان؛ داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري (201هـ - 816م، 270هـ - 884م) أحد الأئمة المجتهدين زعيم أهل الظاهر، وإليه ينسب المذهب الظاهري، وله في الأصول: كتاب «إبطال القياس»، كتاب «خبر الواحد»، كتاب «الخصوص والعموم»، وغيرها. الفتح المبين (1/167)، الأعلام (3/8)، طبقات السبكي (2/42).
13. الإمام أبو عبد الله؛ محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، الشافعي (150هـ - 767م، 204هـ - 820م) واضع علم الأصول صاحب المذهب، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ولد في فلسطين وتوفي بالقاهرة. له في الأصول «الرسالة» و«إبطال الاستحسان»، وكتاب «القياس»، وغيرها.
14. أبو موسى؛ عيسى بن أبان بن صدقة (- 221هـ - 836م) قاض من كبار فقهاء الأحناف ولي قضاء
- البصرة عشر سنين وتوفي بها. له في الأصول «إثبات القياس»، «خبر الواحد»، «اجتهاد الرأي»، وغيرها. الفتح المبين (1/146)، الأعلام (5/283)، الجواهر المضيئة (1/401).
15. أبو بكر، محمد بن إسحاق القاشاني الأصفهاني (-، بعد 300هـ، بعد 913م) كان عالماً بالفقه والأصول نظاراً بارعاً، كان على مذهب داود الظاهري ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، له في الأصول كتاب «الرد على داود في إبطال القياس»، كتاب «أصول الفتيا». طبقات الفقهاء للشيرازي (176) الباب لابن الأثير (3/7).
16. الإمام أبو عبد الله؛ مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري (93هـ - 712م، 179هـ - 795م) إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه ينسب المالكية، ولد وتوفي بالمدينة له مؤلفات عدة منها: «الموطأ»، «رسالة إلى الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة»، وغيرها. الفتح المبين (1/117) الإيعلام (6، 128).
17. أبو عبد الله؛ محمد بن الحسن بن الفرقد، الشيباني (131هـ - 748م، 189هـ - 804م) إمام بالفقه والأصول، وهو ناشر فقه أبي حنيفة، ولد بواسط وتوفي بالري. له مؤلفات عديدة منها: «المبسوط» في فروع الفقه، «الأثار»، «السير». الفتح المبين (1/115) الأعلام (6/309) الجواهر المضيئة (2/42).
18. أبو إبراهيم؛ إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، المزني (175هـ - 791م، 264هـ - 878م) صاحب الشافعي وناصر مذهبه كان زاهدا عالما مجاهدا قوي الحجة. له مؤلفات جليلة منها «المختصر»، «المنثور»، «المسائل المعتبرة»، وغيرها. الفتح المبين (1/164) الأعلام (1/327) وفيات الأعيان (1/71).
19. أبو إسحاق، إبراهيم بن يسار بن هانئ البصريين النظامي (-، 231هـ، 845م) من أئمة المعتزلة، انفرد بآراء خاصة تابعه فيها فرقة من المعتزلة سميت النظامية له

الإجماع ليس بحجة. الفتح المبين (198/1)، الأعلام (36/1).

22. أبو عثمان، عمرو بن بحر الجاحظ (159هـ-775م)،
254هـ-868م)، العلامة المتبحر، ذو الفنون، من أئمة
المعتزلة، رأس الفرقة الجاحظية، أخذ عن النّظام، له آراء
كلامية وأصولية عديدة، من مؤلفاته: الحيوان - البيان
والتبيين - كتاب التاج، وغيرهما. (ميزان الاعتدال
(247/3).

23. عبيد الله بن الحسن بن الحصين، العنبري (155هـ-
706م، 168هـ-774م)، قاضي البصرة، كان ثقة
عاقلاً، توفي في ولاية هارون، له آراء أصولية وفقهية لجلده
صحبه. الأعلام (4/346)، طبقات الفقهاء للشيرازي
(91).

كتب منها: «كتاب النكت» الذي تكلم فيه على أن
الإجماع ليس بحجة. الفتح المبين (148/1)، الأعلام
(36/1)

20. أبو الفرج، المعافي بن زكريا بن يحيى بن حميد بن
حماد النهرواني، الجريري (303هـ-916م، 390،
1000م) من أعلم الناس في وقته، كان مشاركاً في
كثير من العلوم، وكان في الفقه على مذهب ابن جرير
الطبري، له في الأصول: الحدود والعقود في أصول
الفقه - كتاب الرد على الكرخي - كتاب الرد على
داود بن علي الظاهري - كتاب الرد على أبي يحيى
البلخي (الفتح 1/222)، شذرات الذهب (2/134).

21. أبو إسحاق، إبراهيم بن يسار بن هانئ البصري، النّظام
(-، 231هـ-845م) من أئمة المعتزلة، انفرد بآراء
خاصة، تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت «النّظامية»،
له كتب منها: «كتاب النكت» الذي تكلم فيه على أن

فهرس الكتب

التقريب والإرشاد (الباقلائي): 609	اختلاف الحديث (الشافعي): 321.	محك النظر (الغزالي): 15، 32، 60،
سنن أبي داوود (أبي داوود): 641	أساس القياس (الغزالي): 58، 345،	64، 84
معرفة السنن (أحمد البيهقي): 641	606، 534	معيار العلم (الغزالي): 15، 21، 32،
جواهر القرآن (الغزالي): 4	كتاب المزني (المزني): 355	64، 84، 60
كيمياء السعادة (الغزالي): 4	كتاب سيبويه (سيبويه): 355	تحقيق القولين (الغزالي): 158
المنحول (الغزالي): 5	كتاب أحكام القرآن (الشافعي): 392	فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة
تهافت الفلاسفة (الغزالي): 69	إحياء علوم الدين (الغزالي): 4، 514	(الغزالي): 273
	شفاء الغليل (الغزالي): 576، 583،	تهذيب الأصول (الغزالي): 5، 261،
	628	619، 598، 278

فهرس المذاهب والفرق

المرحبة: 211	440, 544, 545, 567, 650	المعتزلة : 38, 80, 81, 86, 91, 93
أهل العراق : 236, 332, 371, 699,	706	96, 98, 102, 113, 115, 117,
719	المتكلمين: 134, 141	122, 123, 134, 135, 165,
فقهاء البصرة: 225, 557	أصحاب الرأي: 135, 148, 255,	171, 172, 173, 174, 187,
فقهاء الكوفة: 225	633, 542	245, 347, 358, 365, 367,
الخطابية: 239	أصحاب الظاهر: 145, 198, 222,	384, 385, 392, 393, 410,
الإمامية: 656, 706	247, 248, 280, 289, 365,	411, 412, 413, 414, 415,
الحشوية: 703	530, 531, 537, 540, 544	530, 531, 652, 655, 657
أهل الحل والعقد: 259, 267, 269,	الروافض (الرافضة): 154, 168, 212,	السمنية: 201
277, 279, 296	239, 541, 544, 545, 652	الفلاسفة: 80, 527
أصحاب عبد الله بن مسعود: 274	الشافعية (أصحاب الشافعي، أصحابنا-	منكري النظر : 13, 81
العراقيون: 332	الأصحاب): 81, 142, 175,	الملحدة : 89, 555
أرباب الأحوال: 53	193, 259, 376, 380, 381,	الأشاعرة: 91, 98
أرباب الخصوص: 423, 426, 433	382, 446, 560, 596, 597,	الحنابلة: 91
أرباب العموم: 423, 426, 427, 428,	633	أصحاب الوقف (الواقفية): 97, 400,
439, 440	الخوارج: 192, 239, 240, 245,	405, 423, 426, 427, 433,
أرباب الوقف: 425, 433	273, 291, 347, 544, 545	441, 466, 471, 489, 490,
القاشانية: 560	557, 652, 657, 658	506
أهل التعليم (التعليمية): 553, 554,	السوفسطائية: 13, 202, 655	الأحناف (أصحاب أبو حنيفة): 101,
667, 703	الشيعة: 204, 210, 530, 531, 553,	292, 326, 365, 446, 509,
الداودية: 542	554	510, 572
النهروانية: 560	العباسية: 204	القدرية: 102, 175, 176, 211, 222,
	البكرية: 204	245, 292, 311, 356, 521,

فهرس الأبيات الشعرية

أمر على الديار ديار ليلي وما حب الديار شغفن قلبي أمرؤ القيس: 92	أقبل ذا الجدار وذا الجدار ولكن حب من سكن الديار أمرؤ القيس: 387	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل
وحب أوطان الرجال إليهم إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم ابن الرومي: 92	مأرب قضاها الشباب هناكا عهود الصبا فيها فحنوا لذلكا أمرؤ القيس: 486	وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير والعييس
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ابن الرومي: 152	جعل اللسان على الفؤاد دليلا	ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب النابعة الذبياني: 486
يناشدني حاميم والرمح شاجر شريح بن أوفى العبسي أو لمالك بن الأشتر النخعي: 161	فهلأ تلا حاميم قبل التقدم	أدوا البتي نقصت تسعين من مائة ثم ابعثوا حكما بالحق قوالا النابعة الذبياني: 488

فهرس الآراء التي نقلها الغزالي عن الباقلاني

- أ. الآراء المتفق عليها
 1. قال القاضي: حد العقل - باعتبار أحد مسمياته - أنه بعض العلوم الضرورية، كجواز الجائزات، واستحالة المستحيلات. وافقه الغزالي (ص35/ فقرة 242-245).
 2. حد الواجب. قال القاضي: الأولى في حده أن يقال: هو الذي يذم تاركه ويلام شرعاً بوجه ما، وقد وافقه الغزالي على هذا الحد. (ص101/ فقرة 630).
 3. جوز القاضي الخلاف في عدد الآيات ومقاديرها، وأقر بأن ذلك منوط باجتهاد القراء. وافقه الغزالي (ص157/ فقرة 992).
 4. قال القاضي: علمت بالإجماع أن الأربعة ناقص، أما الخمسة فأتوقف فيها، لأنه لم يقم فيها دليل إجماع. وافقه الغزالي (ص208/ فقرة 1322).
 5. نقل الغزالي أن القاضي يردّ الحديث المرسل. ووافقه الغزالي (ص252/ فقرة 1618).
 6. إختار القاضي في تعريف البيان: أنه الدليل الموصل بصحيح النظر إلى العلم بما هو دليل عليه. وافقه الغزالي (ص363-364/ فقرة 2326-2329).
 7. إختار القاضي أنه يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، واستدل ب: أنه - أي البيان - لو كان ممتنعاً لكان لاستحالته في ذاته، أو لإفضائه إلى محال، وكل ذلك يعرف بضرورة أو نظر، وإذا انتفى المسلكان ثبت الجواز. وافقه الغزالي في جواز تأخير البيان. ولكنه لم يرض الدليل الذي استدل به. (ص365/ فقرة 2342-2343).
 8. ذهب القاضي أن المأمور يعلم كونه مأموراً قبل التمكن من الامتثال. وافقه الغزالي (ص410/ فقرة 2610-2613).
9. مسألة: العموم إذا خصص، هل يصير مجازاً في الباقي؟ وإختار القاضي أنه صار مجازاً، ولكن. قال: إنما يصير مجازاً إذا أخرج منه البعض بدليل منفصل من عقل أو نقل. أما ما خرج بلفظ متصل كالاستثناء فلا يجعله مجازاً. وافقه الغزالي (ص439/ فقرة 2775-2777).
10. مسألة: هل يعمم حكم النبي صلى الله عليه وسلم في واقعة، وذكر علة حكمه، إذا أمكن إختصاص العلة بصاحب الواقعة؟ قال القاضي: لا يعمم. وافقه الغزالي (ص450/ فقرة 2834-2835).
11. هل يمكن أن يعم اللفظ حقيقته ومجازه. قال القاضي: يصح أن يعم اللفظ حقيقته ومجازه. وافقه الغزالي (ص452/ فقرة 2842-2843).
12. هل تدخل النساء تحت الحكم المضاف إلى صيغ جمع الذكور؟ قال القاضي: لا يدخلن. وافقه الغزالي (ص453/ فقرة 2850-2851).
13. مسألة: تخصيص العموم بالقياس. قال القاضي: بالتوقف. ووافقه الغزالي إذا كان دليل القياس والعموم متعادلان، وإلا يقدم الأقوى (ص468-472/ فقرة 2947-2983).
14. هل المفهوم يفيد الاستدلال على تخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه. قال القاضي: لا دلالة له. وافقه الغزالي (ص499/ فقرة 3153-3157).
15. أنكر القاضي مفهوم الشرط. وافقه الغزالي (ص509/ فقرة 3222-3223).
16. أقر القاضي أن مفهوم الشرط بـ«إنما» وقال أنه ظاهر في الحصر محتمل للتأكيد. وافقه الغزالي (ص509/ فقرة 3227-3228).
17. في مسألة تصويب المجتهد وتخطئته. إختار القاضي أنه ليس في الواقعة التي لا نص فيها حكم معين يطلب

لم يتوعد عليه بالعقاب. خالفه الغزالي (ص124/ فقرة 779).

5. قال الباقلاني: يدل عدم التكليف مع مقاربة البلوغ على نقصان عقل الصبي. خالفه الغزالي (ص126/ فقرة 784-787).

6. لو غلب على ظن المكلف في الواجب الموسع أن يُحترم قبل الفعل، فلو أخر عصى بالتأخير. فلو أخر وعاش، قال الباقلاني: ما يفعله هذا قضاء، لأنه تقدر وقته بسبب غلبة الظن. خالفه الغزالي (ص142/ فقرة 896-897).

7. الزكاة على الفور عند الشافعي، فلو أخر ثم أدى فيلزم على كلام القاضي أن يكون قضاء. خالفه الغزالي وقال أنه أداء (ص143/ فقرة 898).

8. قطع القاضي بخطأ من جعل البسملة - جزءاً من القرآن في سورة النمل، وقال صاحبه مخطئ وليس بكافر. خالفه الغزالي (ص155/ فقرة 982-984).

9. قال القاضي: لو كان من القرآن - أي البسملة - لقطع الشك بنص متواتر تقوم الحجة به. خالفه الغزالي (ص156/ فقرة 989-990).

10. قال القاضي: القرآن عربي كله لا عجمية فيه. خالفه الغزالي (ص159/ فقرة 1002-1006).

11. قال القاضي: إن الصحابي إذا ذكر الناسخ تأملنا فيه، وقضينا برأينا، وإن لم يذكر لم نقلده، وجوزنا أن يقول ذلك عن اجتهاد وينفرد به. خالفه الغزالي (ص195/ فقرة 1256-1257).

12. قال القاضي: كل ما - عدد الرواة - يفيد العلم في واقعه، يفيد في كل واقعة ولم يلتفت إلى القرائن. خالفه الغزالي (ص205/ فقرة 1307-1308).

13. قطع القاضي بأن قول الأربعة ناقص عن العدد الكامل ولا يحصل به التصديق مع وجود القرائن. خالفه الغزالي (ص207/ فقرة 1319-1320).

14. أحال القاضي قصور عدد يحصل العلم بقولهم إذا أخبروا عن إختيار، ولا يحصل لو أخبروا عن إكراه. خالفه الغزالي (ص212/ فقرة 1345-1346).

15. أحال القاضي أن يدل على الصدق تواتر الخبر عن جماعة لا يجوز على مثلهم التواطؤ على الكذب قصدًا، ولا التوافق على اتفاق. خالفه الغزالي (ص214/ فقرة

الظن، بل الحكم يتبع الظن، وحكم الله تعالى على كل مجتهد ما غلب على ظنه. وافقه الغزالي (ص659/ فقرة 4158).

18. إذا تعارض دليلان عند المجتهد وعجز عن الترجيح وتخير، قال القاضي: يتخير، لأنه تعارض عنده دليلان وليس أحدهما أولى من الآخر، فيعمل بأيهما شاء. وافقه الغزالي (ص690-694/ فقرة 4358-4377).

19. إختار القاضي منع تقليد العالم للصحابة ومن بعدهم. وافقه الغزالي (ص699/ فقرة 4417).

20. إذا كان في البلدة جماعة من المفتين. إختار القاضي أن العامي له أن يختار أفضلهم وأعلمهم في إعتقاده، لأن المفضول أيضًا من أهل الاجتهاد لو انفرد. فكذلك إذا كان معه غيره. فزيادة الفضل لا تؤثر. وافقه الغزالي (ص708/ فقرة 4478-4479).

ب. الآراء المختلف فيها

1. هل يتصور الإيجاب من غير تهديد بالعقوبة علي الترك. قال القاضي: لو أوجب الله علينا شيئاً، ولم يتوعد بعقاب على تركه، لوجب. فالوجوب إنما هو بإيجابه لا بالعقاب. وخالفه الغزالي (ص101/ فقرة 633).

2. هل يكون الفعل الواحد واجباً حراماً؟ كصلاة زيد في دار مغصوبة. قال القاضي: يسقط الوجوب عندها، لا بها بدليل الإجماع، ولا يقع واجباً لأن الواجب ما يثاب عليه، وكيف يثاب على ما يعاقب عليه، وفعله واحد هو كون في الدار المغصوبة؟ وسجوده وركوعه أكوان إختيارية هو معاقب عليها ومنهي عنها. وكل من غلب عليه الكلام قطع بهذا نظراً إلى اتحاد أكوانه في كل حالة من أحواله، وأن الحادث منه الأكوان لا غيرها. وهو معاقب عليها عاص بها، فكيف يكون متقرباً بما هو معاقب عليه، ومطيعاً بما هو عاص به؟ خالفه الغزالي (ص116/ فقرة 736).

3. هل الأمر بالشيء نهي عن ضده؟ قال الباقلاني: أن الأمر بالشيء ناه عن ضده. خالفه الغزالي (ص122/ فقرة 768-770).

4. قال الباقلاني: أن الله تعالى لو أوجب شيئاً لوجب، وإن

(1361-1362).

16. قال القاضي: لا يشترط العدد في تزكية الشاهد، ولا في تزكية الراوي، وإن كان الأحوط في الشهادة الاستظهار بعدد المزكي. خالفه الغزالي (ص242/ فقرة 1548-1550).

17. قال القاضي: لا يجب ذكر سبب الجرح والتعديل. خالفه الغزالي (ص243/ فقرة 1557-1558).

18. قال القاضي: لا ترجيح إلا بقوة الدليل، ولا يقوى الدليل بمصير مجتهد إليه. خالفه الغزالي (ص321/ فقرة 2071).

19. قال القاضي: إذا لم يقل الصحابي: علمت ذلك من قصد الرسول صلى الله عليه وسلم بقرينة شاهدها فلا ترجيح به. خالفه الغزالي (ص322/ فقرة 2037).

20. رد القاضي على المعتزلة في تقسيمهم للأسماء؛ إلى لغوية، ودينية، وشرعية، وساق حججاً كثيرة. خالفه الغزالي (ص347/ فقرة 2222-2239).

21. ذهب القاضي أن الألفاظ المجملة مردودة بين نفي الكمال، ونفي الصحة. خالفه الغزالي (ص359/ فقرة 2293-2298).

22. مسألة: إذا دار الاسم بين معناه اللغوي، ومعناه الشرعي؛ كالصوم والصلاة. قال القاضي: هو مجمل. خالفه الغزالي (ص361/ فقرة 2310-2311).

23. استدل القاضي على جواز تأخير البيان ب: أنه إنما يحتاج إلى البيان للامتنال وإمكانه، ولأجله يحتاج إلى القدرة والآلة، ثم جاز تأخير القدرة، وخلق الآلة. فكذاك البيان. خالفه الغزالي (ص366/ فقرة 2344).

24. توقف القاضي في ألفاظ وصيغ العموم، وقال أنها لم توضع لا لخصوص ولا لعموم. خالفه الغزالي (ص2752/ فقرة 2757).

25. قال القاضي: الاسم المشترك بين مسميين تصح فيه دعوى العموم. خالفه الغزالي (ص451/ فقرة 2838-2841).

26. قال القاضي: أقل الجمع اثنان. خالفه الغزالي (ص457/ فقرة 2878-2880).

27. إختار القاضي أن الخاص والعام يتدافعان. خالفه الغزالي (ص462/ فقرة 2905-2906).

28. توقف القاضي في تعيين المقدم من عموم القرآن إذا خصص بخبر الواحد وبالقياس فقال: إن العموم وحده دليل مقطوع الأصل مظنون الشمول، والخبر وحده مظنون الأصل مقطوع به في اللفظ والمعنى، وهما متقابلان ولا دليل على الترجيح. فيتعارضان، ويجب الرجوع إلى دليل آخر. خالفه الغزالي (ص467/ فقرة 2944-2945).

29. هل الخلاف في مسألة تخصيص عموم الكتاب بقياس مستنبط من الحديث الشريف من جنس الخلاف في القطعيات أو في المجتهديات. خالفه الغزالي (ص473/ فقرة 2987-2988).

30. مذهب القاضي في الدليلين المتعارضين أن أحدهما عام والآخر خاص، والتعارض واقع لا مكان كون أحدهما نسخاً، بتقدير إرادة العموم بالعام. خالفه الغزالي (ص475/ فقرة 2997-3002).

31. القاضي يقدر النسخ بين الدليلين المتعارضين بشرطين: (1) شرط اللغة. (2) شرط اتصال الروايتين بما يشعر أنه بيان، لأن شرط النسخ التراخي. خالفه الغزالي (ص477-478/ فقرة 3011-3018).

32. ذهب القاضي أن المجتهد لا بد أن يقطع بانتفاء الأدلة المخصصة قبل الحكم بالعموم. خالفه الغزالي (ص481/ فقرة 3041-3047).

33. هل الأقاير يطلق عليها اسم الاستثناء حقيقة أم مجازاً؟ إختار القاضي أنه استثناء حقيقية. خالفه الغزالي (ص487/ فقرة 3076-3079).

34. هل يجوز استثناء الأكثر؟ إختار القاضي أنه لا يجوز، لأن العرب تستقبحه. خالفه الغزالي وقال أنه استثناء صحيح، وإن كانت العرب تستقبحه (ص487-488/ فقرة 3082-3090).

35. نقل القاضي اتفاق العلماء على تنزيل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم. خالفه الغزالي (ص493/ فقرة 3124-3127).

36. خصص القاضي مفهوم الشرط بـ«إنما»، ولم يطرده في غيره. خالفه الغزالي (ص510/ فقرة 3228-3229).

37. هل تفيد «إلى» و«حتى» مد الحكم إلى غاية؟ أنكر القاضي أن هذه الألفاظ تفيد مد الحكم إلى غاية. خالفه

- الغزالي (ص510/ فقرة 3233-3234).
 38. قال القاضي: قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ من هذا الجنس - أي المجاز - لأن هذا لام التعليل، والدلوك لا يصلح أن يكون علة، فمعناه: صل عنده فهو للتوقيت. خالفه الغزالي (ص575/ فقرة 3625-3626).
39. أبطل القاضي التمسك بالطرد والعكس في إثبات صحة العلة. خالفه الغزالي (ص590/ فقرة 3718-3719).
 40. قال صاحب التقريب «الباقلاني» يلتحق به من يساويه في الشبق والعجز، ولم يجعل الشبق عجزاً عن الصوم خاصة للأعرابي الذي واقع أهله في نهار رمضان (ص609/ فقرة 3817).

الفهرس العام

588, 585, 583, 568, 559, 557
638, 637, 636, 635, 623, 622
645, 644, 643, 641, 640, 639
651, 650, 649, 648, 647, 646
664, 659, 658, 657, 653, 652
671, 670, 669, 668, 667, 666
680, 676, 675, 674, 673, 672
697, 696, 695, 692, 690, 681
716, 709, 708, 706, 699, 698
722
الاجتهاد في العلة 527
إجزاء 118, 178, 179, 180, 183, 348
462, 446, 445, 418, 408, 407
613, 494
إجماع 7, 9, 10, 12, 14, 105
118, 117, 116, 115, 107, 106
150, 143, 138, 137, 136, 119
194, 192, 191, 191, 170, 151
221, 215, 209, 208, 207, 200
234, 233, 231, 229, 227, 222
255, 254, 252, 240, 236, 235
265, 263, 262, 260, 259, 258
271, 270, 269, 268, 267, 266
277, 276, 275, 274, 273, 272
283, 282, 281, 280, 279, 278
289, 288, 287, 286, 285, 284
296, 295, 294, 293, 292, 291
307, 303, 302, 301, 300, 297
335, 327, 324, 323, 319, 308
391, 385, 340, 338, 337, 336
420, 413, 412, 411, 405, 398

515, 512, 511, 509, 507, 504
548, 547, 544, 541, 527, 526
579, 575, 574, 569, 567, 565
595, 589, 588, 584, 583, 581
612, 607, 606, 605, 603, 601
625, 623, 619, 615, 614, 613
654, 651, 637, 636, 631, 629
712, 686, 679, 678, 676, 656
726, 723, 720, 718
إثبات العلة 470, 526, 569, 574, 575
720, 607, 595, 581, 579
إثبات العلة بالإجماع 579
إثبات علة الأصل 565, 579, 588, 605
إثم 4, 102, 410, 446, 651, 653, 656
675, 663, 660, 659, 657
إجازة 247, 248, 561
اجتهاد 13, 102, 117, 118, 157, 158
196, 195, 194, 192, 190, 186
237, 236, 235, 228, 221, 214
255, 254, 250, 245, 240, 239
271, 269, 268, 267, 265, 259
288, 287, 284, 283, 275, 274
294, 293, 292, 291, 290, 289
318, 317, 312, 308, 299, 296
333, 332, 330, 325, 323, 321
465, 449, 445, 381, 377, 335
502, 501, 476, 475, 470, 469
530, 529, 528, 527, 515, 506
538, 537, 536, 535, 534, 532
546, 545, 544, 543, 541, 540
556, 555, 554, 552, 550, 548

إباحة 6, 9, 10, 96, 97, 99, 111, 112
180, 164, 149, 146, 114, 113
385, 325, 220, 193, 186, 183
398, 393, 391, 389, 388, 387
516, 515, 504, 451, 444, 399
715, 694, 679, 667, 625, 556
725
اتباع النصوص 259
الاتفاق 68, 69, 89, 114, 117, 131
286, 280, 265, 258, 207, 171
367, 318, 294, 293, 288, 287
460, 458, 440, 395, 391, 386
574, 573, 562, 504, 493, 478
669, 662, 659, 622, 603, 579
685, 684, 670
الإتيان بالمأمورات 411
إثبات 3, 9, 12, 13, 14, 16, 26, 36, 54
56, 58, 59, 60, 61, 63, 69, 70
164, 163, 152, 127, 123, 89, 79
196, 182, 181, 179, 170, 169
228, 220, 219, 217, 201, 199
262, 260, 258, 232, 230, 229
298, 297, 281, 272, 269, 263
319, 311, 307, 306, 305, 304
400, 373, 372, 361, 345, 330
440, 436, 435, 433, 417, 413
475, 470, 462, 456, 454, 448
503, 502, 501, 499, 480, 476

- 548, 546, 546, 539, 538, 518
556, 556, 555, 555, 554, 554
587, 573, 573, 567, 558, 556
662, 662, 658, 658, 655, 599
675, 674, 674, 669, 665, 665
725, 720, 715, 696, 696
اختلاف أحوال الناس 235
الأخذ بأقل ما قيل 297
الأداء والقضاء والإعادة 142
إدراك 8, 16, 17, 25, 37, 38, 39, 51, 52, 53, 71, 208, 307, 352, 498
513, 504
إدراك البصيرة 39
إدراك الذات المفردة 16
أدلة 7, 8, 9, 10, 13, 66, 69, 70, 74, 113, 119, 136, 139, 151, 158, 159, 168, 169, 209, 221, 222, 226, 237, 259, 263, 273, 276, 279, 280, 288, 290, 297, 299, 300, 308, 309, 314, 317, 318, 320, 323, 324, 325, 326, 331, 333, 337, 338, 340, 350, 367, 398, 399, 403, 406, 424, 425, 428, 431, 439, 458, 460, 461, 467, 469, 473, 474, 479, 481, 484, 485, 486, 501, 503, 527, 535, 541, 544, 545, 552, 567, 568, 569, 574, 575, 577, 642, 643, 646, 653, 654, 655, 656, 657, 662, 663, 664, 672, 677, 689, 690, 696, 698, 705, 709, 711
أدلة الأحكام 7, 8, 13
أدلة التخصيص 484, 485, 486
أدلة الشرع 300, 323, 324, 655, 690
الأدلة الشرعية 574
الأدلة القاطعة 221, 229, 273, 552
الأدلة المخصصة 424, 479
إرادة 8, 19, 38, 49, 70, 71, 114, 122, 361, 358, 357, 356, 355, 340, 371, 392, 416, 417, 431, 436, 442, 444, 448, 453, 454, 455, 462, 496, 498, 513, 520, 521, 523, 524, 529, 535, 536, 539, 541, 545, 546, 547, 551, 553, 554, 555, 558, 561, 562, 563, 565, 569, 571, 576, 583, 589, 596, 599, 600, 604, 614, 615, 618, 627, 632, 638, 640, 641, 642, 645, 651, 654, 656, 661, 676, 680, 690, 695, 701, 706, 715, 725
الأحكام الشرعية 6, 8, 10, 151, 361, 654
أحوال 53, 65, 66, 66, 67, 68, 88, 90, 91, 116, 143, 156, 169, 202, 205, 207, 214, 227, 233, 234, 235, 259, 272, 284, 302, 327, 336, 337, 353, 375, 389, 394, 413, 430, 431, 437, 438, 442, 443, 447, 472, 476, 486, 492, 504, 505, 508, 513, 555, 556, 569, 597, 609, 644, 662, 665, 674, 681, 686, 698, 726
اختصار 5
اختصاص 4, 144, 168, 215, 305, 322, 346, 404, 444, 445, 449, 464, 477, 492, 504, 505, 508, 513, 523, 585, 585, 592, 599, 609, 622, 672, 681, 686, 698, 726
اختصاص الحكم 168, 505, 508, 513, 585
اختلاف 8, 32, 34, 35, 36, 68, 110, 115, 116, 169, 172, 173, 190, 192, 202, 210, 228, 235, 242, 243, 252, 259, 262, 265, 280, 288, 293, 294, 313, 313, 317, 318, 319, 321, 321, 329, 372, 389, 414, 424, 425, 472, 469, 466, 461, 457, 445, 431, 471, 479, 502, 514, 528, 529, 530, 534, 536, 540, 541, 544, 545, 545, 552, 545, 552, 556, 557, 562, 565, 566, 573, 574, 579, 582, 583, 585, 593, 595, 597, 598, 606, 610, 629, 635, 636, 641, 642, 648, 652, 656, 657, 661, 674, 680, 681, 689, 698, 701, 703, 705, 706, 707, 708, 709, 711, 713, 714, 717, 720, 725
إجماع الصحابة 12, 194, 222, 233, 274, 275, 276, 280, 281, 282, 286, 287, 295, 319, 431, 534, 536, 557, 565, 566, 573, 585, 657, 701, 706, 708
إجماع أهل المدينة 277
إجمال 356, 357, 362, 363, 455, 468, 522, 525
أحاد 12, 30, 45, 48, 66, 71, 72, 121, 155, 160, 162, 191, 192, 194, 197, 200, 204, 205, 215, 216, 217, 219, 220, 222, 225, 226, 227, 228, 232, 255, 256, 257, 262, 264, 266, 275, 276, 288, 289, 291, 292, 296, 297, 319, 320, 323, 324, 326, 347, 350, 358, 374, 375, 396, 400, 406, 419, 422, 433, 451, 471, 499, 501, 502, 519, 543, 549, 551, 595, 647, 658, 676, 697, 708, 711, 712
أحكام 6, 7, 8, 9, 10, 11, 13, 53, 54, 100, 110, 125, 126, 139, 140, 151, 161, 162, 163, 185, 187, 218, 221, 226, 256, 269, 271, 298, 299, 300, 305, 312, 313, 315, 318, 319, 323, 327, 338

- إسلام 3، 66، 127، 135، 136، 137، 138، 139، 187، 196، 218، 235، 236، 237، 238، 241، 244، 257، 261، 265، 266، 267، 272، 273، 308، 309، 330، 332، 333، 334، 337، 338، 366، 375، 376، 411، 450، 538، 607، 609، 627، 635، 643، 653، 662، 684، 705
- أسلم 135، 137، 196، 237، 273، 274، 280، 301، 313، 374، 538، 682، 684، 690
- اسم 6، 17، 19، 28، 32، 34، 35، 37، 41، 47، 48، 55، 58، 87، 90، 91، 97، 101، 109، 111، 112، 115، 124، 140، 141، 142، 143، 144، 146، 147، 152، 155، 158، 159، 170، 184، 241، 246، 253، 279، 312، 345، 346، 348، 349، 350، 352، 354، 355، 358، 360، 361، 362، 364، 372، 373، 384، 394، 402، 419، 426، 427، 428، 436، 438، 451، 452، 455، 456، 457، 458، 462، 464، 477، 486، 487، 503، 508، 513، 526، 527، 533، 560، 564، 581، 592، 597، 599، 602، 608، 613، 616، 625، 626، 629، 636، 674، 676، 677، 690، 723
- الأسماء الشرعية 342، 347، 359، 495
- الأسماء العرفية 342، 346، 357
- الأسماء اللغوية 345، 346
- إسناد 314، 550، 644، 698
- إشارات 13، 353، 430، 431، 495
- إشارة 42، 111، 174، 343، 350، 364، 375، 384، 400، 437، 496، 497
- 695، 530، 562، 601
- إشارة اللفظ 496، 497
- أشبه 140، 179، 407، 447، 487، 550، 594، 603، 604، 664، 665، 674
- استدلال 76، 83، 137، 138، 161، 203، 214، 262، 263، 272، 286، 290، 366، 392، 393، 418، 419، 428، 498، 501، 530، 532، 540، 562، 581، 588، 589، 591، 612، 614، 682، 709
- الاستدلال المرسل 588، 591
- استصحاب 222، 297، 298، 299، 300، 301، 303، 306، 307، 374، 389، 412، 413، 483، 489، 544، 545، 611، 614، 682، 691، 692، 693، 694، 713
- استصلاح 72، 73، 174، 182، 309، 333، 338، 416، 588
- استعارة 24، 626، 633
- استغراق 330، 353، 365، 369، 373، 379، 380، 400، 401، 423، 424، 426، 427، 428، 429، 430، 438، 456، 466، 502، 694
- استفتاء 657، 706، 707
- استفراغ الوسع 597
- استقامة 67، 235، 626
- استقبال الكعبة 184، 660
- استقراء 72، 77، 78، 391، 571
- استقصاء 5، 21، 32، 68، 299، 308، 478، 481، 482
- الاستكثار 5
- استنباط 252، 256، 270، 290، 340، 377، 498، 506، 527، 529، 530، 532، 535، 545، 559، 570، 574، 581، 601، 608، 618، 631، 637، 683، 701، 724
- استنباط الأحكام 340، 528، 673
- استيلاء 257، 269، 416، 417، 418
- أسرار الدين 4
- الأسفار 278
- إسكار 147، 288، 471، 472، 567، 574، 584، 595، 633، 636، 683
- 129، 152، 161، 164، 166، 167، 183، 354، 369، 379، 385، 386، 402، 415، 424، 447، 452، 461، 462، 469، 472، 475، 476، 477، 492، 513، 561، 615، 652، 655
- أرباب الأحوال 53
- أرباب الخصوص 423، 425، 426، 433
- أرباب الصناعات 346
- أرباب العموم 423، 425، 426، 427، 428، 439، 440
- أرباب المذاهب والآراء 501
- أرباب الوقف 425، 433
- ارتفاع الحكم 164، 183، 185
- أرجح 3، 351، 597
- إرشاد 35، 90، 101، 116، 122، 142، 387، 388، 390
- أركان الاجتهاد 640
- أركان الإجماع 269
- أركان العبادات 610
- أركان القياس 526، 605، 606
- أركان النسخ 185
- استثناء 186، 187، 369، 424، 429، 439، 440، 480، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 492، 493، 494، 510، 512، 521، 557، 608، 609، 610، 620، 621، 622، 623، 624، 671، 71، 98، 123، 127، 128، 130، 131، 133، 137، 147، 162، 166، 169، 173، 188، 193، 213، 214، 218، 220، 256، 257، 260، 279، 344، 458، 460، 479، 646، 650، 666، 673، 694
- استحالة الخطأ 278
- استحالة الخطأ على الأمة 260
- استحالة المستحيلات 35
- استحالة المفارقة 21
- استحسان 89، 309، 323، 324، 325، 326، 330، 544، 582، 588، 677

656, 653, 648, 644, 642, 641
 672, 671, 667, 664, 663, 662
 689, 686, 685, 683, 681, 675
 712, 711, 700, 699, 696, 690
 727, 726, 725, 724, 721, 720
 أصل القياس 470, 322, 289, 193, 57
 637, 569, 567, 545, 544, 526
 أصول 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 12, 13, 14, 15
 151, 149, 132, 121, 84, 32, 15
 257, 242, 235, 228, 196, 152
 278, 273, 272, 271, 269, 261
 324, 323, 322, 319, 309, 303
 340, 338, 337, 336, 328, 327
 388, 387, 386, 376, 363, 360
 545, 544, 519, 477, 473, 421
 604, 603, 598, 593, 569, 545
 638, 637, 628, 619, 616, 614
 652, 651, 645, 643, 642, 641
 697, 689, 671, 669, 665, 653
 725, 724, 722, 720, 719, 703
 أصول الأدلة 309, 308, 151
 أصول الدين 675, 672, 263, 262, 216
 أصول الفقه 5, 6, 7, 11, 12, 13, 14, 15
 727, 644, 638, 128
 الأصول الموهومة 336, 309
 اضطراب 675, 624, 352, 262
 الإعادة 718, 523, 142
 اعتبار 295, 285, 276, 190, 51, 49, 35
 381, 346, 331, 328, 327, 324
 549, 546, 529, 470, 423, 386
 577, 573, 568, 563, 560, 552
 619, 612, 601, 598, 588, 580
 685, 684, 627, 625, 623, 622
 701, 686
 اعتراض 432, 430, 429, 428, 228, 25
 467, 465, 438, 436, 435, 434
 501, 490, 489, 470, 469, 468
 628, 583, 548, 545, 544, 541

101, 99, 97, 90, 89, 80, 70, 62
 113, 112, 110, 109, 106, 105
 129, 128, 127, 121, 120, 119
 146, 144, 142, 140, 138, 132
 159, 158, 152, 151, 150, 149
 178, 177, 176, 173, 172, 169
 190, 188, 187, 182, 181, 180
 215, 201, 197, 196, 194, 193
 228, 227, 223, 222, 221, 216
 238, 236, 235, 233, 232, 229
 254, 253, 250, 249, 248, 242
 269, 264, 263, 262, 257, 255
 286, 284, 283, 282, 277, 270
 304, 303, 302, 298, 297, 289
 311, 310, 309, 308, 307, 306
 323, 322, 320, 319, 315, 314
 335, 334, 331, 330, 329, 328
 345, 343, 340, 338, 337, 336
 367, 360, 350, 349, 347, 346
 377, 376, 375, 373, 372, 368
 396, 395, 393, 391, 388, 382
 414, 413, 412, 408, 407, 399
 449, 448, 447, 444, 419, 415
 467, 466, 465, 463, 462, 458
 477, 474, 472, 470, 469, 468
 493, 489, 486, 485, 484, 480
 509, 507, 505, 504, 503, 499
 524, 522, 520, 519, 516, 515
 544, 535, 532, 531, 528, 526
 556, 554, 551, 550, 546, 545
 565, 563, 560, 559, 558, 557
 573, 571, 569, 568, 567, 566
 587, 585, 579, 578, 577, 574
 599, 598, 597, 596, 594, 588
 607, 606, 605, 604, 602, 601
 614, 613, 612, 611, 609, 608
 628, 626, 623, 622, 619, 615
 638, 637, 636, 635, 633, 632

686, 685, 683, 680, 678, 676
 715, 714, 698, 689, 688
 اشتباه 373, 40
 اشتراط 278, 233, 232, 230, 180, 117
 492, 480, 420, 294, 293, 287
 630, 613, 493
 اشتراك 362, 152, 49, 48, 47, 34, 19
 522, 434, 426, 402, 401, 392
 548, 538
 أشرف العلوم 4
 الأشعري 428, 276, 229, 129, 98, 91
 713, 539, 499, 468, 433
 أصحاب 3, 81, 84, 99, 101, 135
 226, 193, 175, 148, 145, 142
 259, 255, 254, 248, 245, 237
 365, 326, 320, 317, 292, 274
 446, 386, 382, 381, 380, 376
 530, 510, 509, 499, 467, 464
 560, 555, 544, 543, 542, 537
 649, 634, 633, 597, 596, 572
 658
 أصحاب أبي حنيفة 365, 326, 292, 101
 572, 510, 509, 446
 أصحاب الرأي 633, 542, 255, 148, 135
 أصحاب الشافعي 380, 259, 193, 142
 446, 381
 أصحاب الظاهر 530, 365, 537, 145
 544
 أصحاب الوقف 99, 97
 أصحاب عبد الله 274
 الإصر والأغلال 146
 اصطلاح 86, 49, 35, 34, 22, 21, 17
 203, 142, 141, 140, 101, 88, 87
 573, 498, 364, 344, 343, 342
 638, 628, 627, 607, 597
 اصطلاح المنطقيين 21
 أصل 15, 14, 13, 12, 11, 8, 7, 6, 5
 59, 57, 44, 39, 26, 24, 22, 18

707, 706, 705, 697, 682, 679	اقتران 122, 168, 206, 338, 367, 381	666, 638
الإمام المعصوم 212, 541, 553, 706	386, 431, 432, 450, 454, 466	اعتراف 26, 30, 259, 274, 393, 434
أمة 89, 103, 106, 117, 136, 154	467, 551, 589, 629	546, 561, 593, 604, 616, 618
170, 171, 175, 193, 195, 199	اقتران الأمر 386	624
200, 213, 214, 215, 216, 222	الاقتران بالعام 450	اعتقاد 25, 36, 38, 39, 65, 66, 67, 72
244, 258, 259, 260, 261, 262	اقتضاء 11, 100, 112, 114, 115, 125	89, 91, 112, 113, 174, 203, 205
263, 264, 265, 267, 268, 269	127, 131, 139, 383, 384, 386	208, 272, 274, 275, 320, 343
270, 272, 273, 274, 275, 276	388, 389, 415, 416, 418, 467	367, 368, 406, 411, 432, 466
277, 279, 280, 281, 282, 283	495, 496, 548	480, 481, 520, 643, 652, 653
285, 286, 287, 288, 289, 290	إقرار 181, 233, 249, 319, 436, 487	655, 667, 670, 671, 703, 708
291, 292, 293, 295, 296, 297	509, 509, 556, 565	اعتماد 156, 197, 233, 234, 235, 241
299, 313, 318, 323, 324, 325	إكراه 135, 146, 149, 212, 337, 338	248, 249, 268, 280, 420, 596
333, 338, 347, 352, 379, 394	الالتزام 46	640, 644, 703, 706, 717
396, 398, 405, 408, 409, 411	إلحاق الأصول بالفروع 653	إعجاز 153, 643
412, 418, 431, 432, 442, 445	ألفاظ 13, 16, 24, 28, 32, 40, 41, 45	أعرابي 215, 216, 231, 237, 241, 449
451, 453, 454, 455, 461, 471	46, 47, 48, 81, 87, 90, 101, 151	523, 529, 572, 599, 609, 616
482, 487, 518, 527, 528, 537, 541	152, 158, 159, 161, 172, 197	أعراض 7, 8, 9, 24, 98, 235, 272, 422
543, 547, 548, 549, 550, 552	211, 251, 252, 261, 264, 347	الأعراض الدنيوية 235
553, 556, 561, 571, 573, 579, 585	349, 353, 354, 355, 358, 359	إفادة 5, 73, 142, 210, 219, 354
619, 644, 646, 647, 648, 652	360, 361, 362, 382, 384, 392	360, 379, 418, 717
655, 669, 675, 684, 689, 707	395, 421, 422, 426, 427, 430	إفادة العموم 379
711, 717, 718, 719, 721, 727	431, 437, 445, 446, 449, 450	أفعال 6, 8, 9, 12, 40, 41, 53, 86, 87
امتنال 101, 104, 106, 107, 111, 117	451, 453, 454, 464, 477, 479	96, 97, 100, 101, 103, 113, 114
125, 129, 131, 135, 136, 137	498, 498, 525, 527, 534, 535, 541	115, 116, 118, 128, 129, 169
138, 143, 165, 171, 172, 175	544, 546, 549, 558, 561, 562	187, 206, 238, 312, 344, 348
176, 176, 366, 368, 400, 405, 406	574, 577	356, 367, 406, 422, 431, 438
407, 408, 410, 411, 412, 413	ألفاظ الجموع 426	445, 447, 450, 496, 515, 516
415, 416, 419, 420, 447, 519	ألفاظ الصحابة 197	517, 518, 519, 520, 524, 525
648, 674, 693	الألفاظ المؤكدة 426, 430	577, 619, 640, 642, 656, 719
أمر 9, 12, 16, 17, 18, 19, 20, 24, 25	الألفاظ المترادفة 28, 101, 252	أفعال الرسول 642
26, 28, 29, 30, 32, 36, 38, 42	الألفاظ المشتركة 395	أفعال المكلفين 6, 8, 41, 86, 100, 169
44, 49, 58, 63, 66, 67, 69, 77	إمام 3, 35, 36, 103, 104, 108, 155	496, 619, 665
79, 79, 83, 87, 90, 92, 93, 94, 95	178, 204, 205, 210, 212, 215	الأفعال قبل ورود الشرع 86, 96, 101, 516
96, 100, 101, 104, 105, 106	231, 232, 240, 245, 263, 271	إقامة البرهان 9, 14, 304
107, 109, 111, 112, 113, 114	277, 287, 334, 348, 443, 457	إقامة الحجة 260
115, 116, 117, 118, 119, 121	487, 527, 534, 536, 537, 541	اقتباس 10, 44, 327, 340, 355, 499
122, 123, 124, 125, 127, 128	543, 546, 553, 556, 557, 644	513, 546, 549
130, 132, 133, 134, 135, 136	648, 656, 657, 658, 669, 670	اقتباس الأحكام 10, 340, 355

193، 178، 172، 166، 160، 143
 247، 237، 233، 229، 216، 197
 291، 290، 288، 286، 276، 273
 317، 314، 311، 310، 304، 294
 395، 394، 392، 367، 354، 324
 427، 417، 413، 406، 404، 402
 480، 475، 470، 468، 444، 433
 518، 516، 507، 506، 490، 489
 585، 574، 568، 554، 551، 535
 672، 666، 664، 632، 601، 591
 726، 711، 705، 681

أولي 17، 146

الأوليات 31، 67، 70، 206

الإيجاب 40، 76، 95، 103، 104، 105

367، 147، 144، 124، 123، 108

410، 409، 396، 395، 394، 375

719، 664، 657، 433، 416

الإيجاز 5، 24

الإيماء 575، 595

ب

باطل 158، 220، 234، 259، 266، 375
 670، 553، 391

باعث 95، 377، 506، 508، 512، 565

633، 629، 627، 626، 585، 584

684

بالقوة لا بالفعل 80، 82، 677

البداء 162، 165، 166، 167، 168

البدعة 155، 332، 540

البراءة الأصلية 192، 221، 228، 297

307، 306، 303، 301، 299، 298

براءة الذمة 164، 222، 298، 300، 306

489، 470، 466، 400

برهان 9، 14، 15، 17، 25، 26، 30، 31

71، 65، 61، 58، 57، 49، 45، 44

337، 304، 303، 207، 83، 73

برهان الدلالة 83

البسمة 154، 155، 156، 157، 158، 694

257، 232، 174، 173، 132، 130

350، 348، 343، 337، 334، 258

539، 447، 412، 410، 364، 363

698، 688، 656، 655، 553

أنبياء 55، 65، 74، 113، 138، 153، 176

310، 307، 306، 208، 204، 202

457، 432، 431، 315، 314، 311

535، 519، 515، 514، 500، 468

700، 672

انتفاء الأحكام 298

انتفاء الحكم 298، 508، 581، 625، 630

631

انتفاء السمع 151، 307

انتفاء المخصص 481، 432

الإنجيل 312، 316

إنذار 96

انعقاد الإجماع 105، 137، 260، 270

287، 285، 272

انفراد 72، 216، 250، 276، 601، 715

انقراض العصر 273، 282، 283، 284

295، 294، 293، 287، 285

أنواع التشابه 451

أهل الأهواء 239

أهل الحق 275، 365، 410

أهل الحل والعقد 259، 267، 269، 277

296، 279

أهل الرأي 269

أهل السير 226

أهل الظاهر 198، 222، 247، 248، 280

540، 531، 530، 289

أهل العراق 236، 245، 699، 719

أهل العلم 257، 270، 364، 700

أهل الكتاب 223

الأهلية 183، 239، 556، 563، 584

أوصاف الأعيان 689

أولاد 241

الأولى 12، 23، 31، 32، 54، 56، 58، 59

136، 102، 101، 90، 74، 71، 61

144، 143، 141، 140، 138، 137

157، 156، 155، 154، 153، 152

169، 168، 167، 166، 165، 164

176، 175، 174، 173، 172، 171

187، 186، 184، 183، 181، 180

217، 214، 207، 199، 198، 195

239، 228، 226، 225، 222، 220

261، 258، 257، 245، 241، 240

278، 271، 266، 265، 264، 263

314، 311، 303، 296، 292، 289

333، 330، 325، 318، 316، 315

354، 353، 345، 343، 341، 335

367، 365، 363، 361، 357، 355

384، 383، 382، 375، 370، 368

390، 389، 388، 387، 386، 385

396، 395، 394، 393، 392، 391

403، 402، 400، 399، 398، 397

409، 408، 407، 406، 405، 404

415، 414، 413، 412، 411، 410

427، 421، 420، 419، 418، 416

455، 453، 447، 439، 435، 433

520، 519، 514، 509، 498، 456

539، 537، 527، 526، 524، 522

551، 550، 548، 545، 544، 543

564، 562، 559، 557، 556، 555

609، 604، 601، 597، 586، 581

641، 636، 629، 619، 618، 611

664، 663، 660، 654، 650، 644

685، 680، 679، 675، 668، 666

696، 695، 694، 693، 689، 688

705، 704، 701، 700، 699، 697

718، 717، 715، 712، 708، 706

726، 720

الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا 408

أمر مطلق 169، 167

أمر مقيد 416، 172

الأمصار 278

أمر 13، 14، 16، 27، 47، 56، 69، 88

475, 469, 443, 419, 385, 369
549, 517, 516, 493, 490, 476
668, 590, 585, 584
التحول إلى الكعبة 190
تخريج 685, 683, 536, 530, 527
تخريج المناط 685, 536
تخصيص 38, 101, 161, 165, 166, 182, 181, 171, 170, 169, 168, 278, 275, 265, 209, 208, 192, 336, 334, 332, 326, 301, 299, 380, 379, 374, 373, 371, 348, 425, 424, 406, 395, 382, 381, 445, 444, 441, 440, 434, 432, 464, 463, 462, 461, 460, 455, 472, 470, 469, 468, 466, 465, 486, 485, 484, 482, 480, 478, 504, 503, 502, 500, 494, 492, 522, 513, 512, 508, 506, 505, 613, 608, 588, 585, 552, 537, 673, 637, 627, 623, 622, 620, 726, 721, 683
ترجيح 95, 97, 99, 101, 134, 241, 338, 337, 334, 322, 321, 319, 390, 389, 374, 360, 356, 351, 476, 475, 472, 471, 467, 441, 603, 597, 580, 500, 479, 478, 671, 639, 632, 629, 627, 610, 711, 709, 694, 693, 691, 690, 719, 718, 717, 715, 713, 712, 725, 724, 723, 722, 721, 720, 727, 726
التزام 300, 138
التعارض 493, 478, 475, 474, 468
719, 715, 712, 711, 639, 524
تقبيح 87, 96
التقليد 4, 9, 273, 293, 319, 320, 639, 702, 698, 658, 651, 644, 643, 707, 706, 705, 704, 703

ت

التابعون 240, 254, 280, 282, 287, 543, 431, 292
التابعي 199, 200, 255, 274
التأثير 207, 432, 529, 530, 571, 572, 573, 579, 580, 592, 594, 599, 723, 638, 630, 628
تأثيم المخطئ 651
التأخير 107, 108, 145, 370, 406, 695, 691, 485
تأخير البيان 168, 365, 367, 369, 522
تأخير الشرط عن المشروط 413
تأويل 112, 127, 160, 161, 175, 211, 359, 326, 325, 265, 264, 217, 378, 376, 375, 374, 373, 372, 540, 485, 475, 474, 381, 379, 673, 636, 621, 608, 557, 556
تجديد 114
التجريبيات 68, 69
تجريد النظر 377, 378
تحریم 57, 99, 111, 119, 127, 147, 170, 311, 304, 292, 258, 232, 193, 471, 463, 450, 329, 320, 318, 540, 538, 533, 507, 503, 497, 564, 563, 560, 556, 551, 547, 599, 576, 574, 570, 567, 565, 636, 633, 625, 617, 601, 600, 696, 680, 679, 652, 648, 645
تحسين 97, 187, 329, 330
تحصيل 117, 328, 331, 482, 495, 645, 723, 709, 708, 699, 679
تحقق 108, 157, 236, 249, 410, 413, 723, 566, 528, 443
تحقيق المناط 530, 546, 550, 603, 685, 686
تحكم 88, 98, 182, 190, 232, 278, 312, 306, 294, 292, 286, 285

بطلان 39, 42, 55, 118, 142, 157, 236, 232, 229, 222, 202, 194, 379, 293, 272, 267, 263, 256, 503, 480, 411, 405, 393, 382, 612, 602, 583, 554, 536, 511, 703, 696, 638, 632, 628, 614
بوجهه 217, 318, 380, 604, 693
بنظر 86, 382, 385, 652, 699, 703, 720, 704
بيان 6, 7, 10, 11, 13, 28, 30, 31, 60, 168, 165, 164, 154, 114, 74, 67, 210, 200, 197, 193, 180, 170, 335, 309, 301, 269, 264, 220, 368, 367, 366, 365, 364, 363, 376, 374, 372, 371, 370, 369, 435, 433, 410, 400, 388, 381, 463, 462, 457, 448, 445, 444, 479, 478, 477, 476, 468, 466, 520, 517, 515, 505, 500, 485, 552, 551, 525, 524, 522, 521, 689, 605, 603, 598, 576, 574, 718, 711
البيان الابتدائي 364
البيان والمبين 363
بيت المقدس 170, 175, 183, 186, 189, 661, 660, 517, 463, 347, 190, 664
بيع 48, 61, 118, 120, 142, 148, 166, 325, 295, 287, 257, 244, 167, 451, 448, 418, 417, 416, 361, 539, 504, 482, 472, 469, 456, 579, 577, 563, 562, 561, 553, 624, 619, 615, 612, 611, 609, 726, 680, 631

329, 328, 257, 229, 206, 68, 66
 377, 373, 353, 352, 348, 332
 428, 427, 416, 395, 385, 378
 476, 473, 439, 438, 430, 429
 540, 530, 528, 508, 498, 486
 575, 572, 571, 570, 565, 547
 595, 593, 585, 583, 582, 577
 624, 602, 600, 599, 598, 596
 725, 662, 638, 636

جنس الأجناس 21

الجنون 570, 617

جهاد 450, 663, 705

الجهل 28, 38, 107, 132, 168, 213

479, 415, 369, 303, 240, 220

532, 531, 515, 508, 505, 480

609, 589, 581, 579, 558, 543

707, 703, 696, 671, 656

جهل الأمر 411

الجواز العقلي 136, 311, 650

جوامع الكلم 558

جوهر 8, 21, 22, 30, 32, 39, 41, 51

122

ح

حاجات 300, 328, 329, 330, 600

حادث 16, 17, 27, 38, 42, 54, 55, 56

128, 116, 67, 63, 61, 58, 57

683, 609, 590, 577

الحافظة 51

حاكم 3, 11, 124, 230, 235, 249, 254

673, 669, 668, 648, 551, 532

707, 697, 696, 695, 694, 674

حال 18, 27, 30, 39, 42, 56, 61, 73

125, 111, 99, 92, 88, 87, 83

145, 141, 139, 133, 128, 126

191, 184, 183, 173, 172, 148

225, 215, 210, 207, 204, 202

268, 245, 243, 240, 237, 236

التوراة والإنجيل 312

التوسط بين الإحلال والإملا 5

توقف 229, 230, 379, 391, 471, 546

711, 645

توقيف 160, 321, 342, 343, 345, 347

722, 682, 559, 465

تولد 28, 685

تيمم 696

ج

جامع مانع 18, 23

جاهلية 261, 366

الجدليون 596, 624, 638

الجرح والتعديل 242, 243

جزئي 203, 337, 338

الجزم 38, 67, 107, 482

جسم 16, 19, 20, 21, 23, 30, 46, 54

77, 76, 71, 65, 59, 57

جسم حساس 19

جماعة 14, 48, 70, 87, 96, 176, 208

254, 250, 219, 215, 214, 213

365, 360, 331, 278, 269, 259

435, 409, 391, 385, 380, 379

515, 514, 501, 499, 457, 454

708, 702, 670

الجمع 19, 103, 123, 187, 189, 215

426, 423, 393, 354, 290, 230

436, 434, 433, 430, 429, 427

456, 452, 451, 441, 439, 437

478, 476, 475, 459, 458, 457

565, 543, 539, 524, 490, 481

628, 611, 596, 593, 574, 573

693, 691, 690, 664, 649, 629

715, 713, 695

جمع السلامة 438

الجمهور 192, 427

جنابة 718

جنس 21, 23, 24, 26, 27, 29, 30, 38

تكليف 108, 112, 117, 122, 125, 126

132, 131, 130, 129, 128, 127

167, 147, 144, 135, 134, 133

222, 208, 187, 182, 176, 175

279, 257, 241, 233, 232, 222

329, 328, 327, 310, 306, 299

415, 413, 411, 398, 385, 365

480, 479, 475, 466, 460, 445

621, 596, 582, 532, 529, 516

663, 662, 661, 657, 656, 655

690, 680, 674, 668, 665, 664

726, 715, 709

تكليف الناسي 126

تمثيل 595

التمسك بالطريق المعنوي 266

تمكن 172, 171, 165, 137, 134, 132

410, 373, 249, 216, 176, 174

413, 412, 411

تمهيد لمجامع الأركان 185

تمييز 19, 69, 129, 238, 386, 424, 609

715, 689, 663, 656, 635

التنبية والإيماء 575

التنصيص 560, 535, 528, 380, 156

التنفير 648, 518, 479

تنقيح المناط 684, 683, 529

تواتر 12, 66, 69, 72, 88, 153, 155

204, 203, 201, 200, 197, 162

212, 210, 209, 208, 207, 205

221, 219, 218, 215, 214, 213

257, 229, 228, 227, 226, 222

275, 268, 267, 266, 262, 259

310, 304, 280, 279, 278, 276

467, 466, 463, 433, 432, 343

547, 543, 536, 533, 525, 471

708, 658, 644, 549

التواطؤ 214, 213, 210, 48

توحيد 458

التوراة 316, 315, 313, 312

404, 403, 380, 355, 274, 167	625, 616, 614, 613, 606, 593	325, 305, 301, 297, 282, 272
678, 654, 468, 433, 427, 418	666, 664, 656, 643, 640, 628	410, 403, 398, 369, 331, 329
699	726, 719, 680	442, 420, 416, 414, 412, 411
الحشوية 703	حد الأمر 666, 664, 383	515, 492, 464, 463, 446, 443
الخطر 96, 97, 99, 399, 515, 516, 517	الحد الحقيقي 15, 21, 23, 25, 28, 29, 42	567, 564, 547, 545, 544, 527
حقيقة 11, 12, 14, 18, 19, 20, 21, 22	الحد اللفظي 23, 34, 42	696, 690, 667, 662, 648, 619
34, 33, 31, 30, 29, 26, 24, 23	حد المباح 101	708, 707, 706
112, 105, 99, 88, 85, 53, 48, 40	حد الواجب 11, 40, 100, 101, 680	الحجب 3
147, 146, 144, 143, 124, 115	حدّه وحقيقته 163, 164, 383	حجة 3, 9, 10, 88, 89, 118, 136, 138
171, 169, 165, 164, 158, 149	حديث 7, 8, 148, 192, 196, 197, 200	181, 170, 159, 156, 155, 154
355, 354, 352, 183, 177, 175	232, 231, 230, 229, 228, 223	252, 212, 200, 199, 198, 197
394, 391, 386, 384, 373, 361	251, 250, 249, 248, 242, 241	270, 267, 262, 260, 258, 257
433, 423, 421, 412, 410, 409	315, 308, 292, 254, 252, 252	278, 277, 276, 275, 273, 271
458, 457, 452, 441, 439, 434	379, 376, 372, 321, 318, 316	285, 284, 283, 281, 280, 279
498, 493, 490, 487, 486, 484	469, 468, 466, 465, 382, 380	296, 294, 292, 291, 288, 287
592, 582, 545, 539, 500, 499	643, 549, 539, 538, 477, 472	314, 313, 311, 300, 299, 298
674, 660, 642, 633, 604, 595	715, 647, 645, 644, 643	325, 324, 321, 319, 317, 315
721, 712, 686, 678	حديث تلقته الأمة بالقبول 549	376, 369, 347, 337, 327, 326
حقيقة الحكم 11, 85, 149, 642	حرام 57, 58, 59, 79, 80, 102, 103	433, 418, 417, 395, 390, 381
حقيقة الشيء 19, 21, 23, 26, 34	123, 119, 115, 112, 110, 107	449, 448, 444, 441, 440, 439
حقيقة النسخ 112, 164, 169, 171, 177	263, 251, 215, 149, 143, 133	469, 468, 467, 466, 465, 464
الحقيقة والمجاز 158, 354, 361	498, 444, 417, 413, 337, 291	501, 499, 490, 489, 471, 470
حكم 11, 12, 13, 25, 36, 43, 44, 45	549, 547, 544, 535, 527, 501	560, 548, 541, 538, 517, 503
75, 69, 68, 60, 59, 58, 55, 54	581, 573, 566, 558, 553, 552	676, 654, 652, 644, 590, 589
96, 92, 91, 86, 85, 79, 77, 76	657, 655, 619, 613, 607, 582	716, 707, 706, 703, 700, 697
124, 118, 113, 110, 107, 99	703, 696, 668, 666, 665, 661	725, 724, 722, 717
138, 134, 133, 129, 126, 125	716	حد 6, 7, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17
151, 149, 142, 141, 140, 139	حرج 97, 113, 298, 334, 393, 410	26, 25, 23, 22, 21, 20, 19, 18
168, 167, 166, 165, 164, 153	642, 599, 582, 516, 433	35, 34, 33, 32, 30, 29, 28, 27
178, 177, 175, 173, 171, 170	حرمة 83, 110, 529, 578	48, 46, 42, 41, 40, 38, 37, 36
184, 183, 182, 181, 180, 179	حروف 14, 45, 127, 155, 160, 161	106, 105, 102, 101, 100, 66
192, 190, 188, 187, 186, 185	343	154, 153, 148, 140, 126, 111
229, 222, 214, 198, 195, 194	الحروف المقطعة 160	207, 206, 201, 177, 165, 164
252, 247, 244, 232, 231, 230	الحسن 61, 68, 205, 215, 358, 460	246, 236, 235, 219, 218, 208
288, 286, 282, 273, 265, 262	حسن 11, 71, 86, 87, 89, 94, 112	372, 363, 334, 328, 326, 266
298, 296, 295, 294, 290, 289	364, 326, 324, 320, 147, 113	483, 482, 422, 401, 393, 383
311, 306, 305, 301, 300, 299	678, 634, 499, 437, 394, 393	527, 526, 516, 498, 495, 484
326, 325, 324, 323, 321, 315	الحسن 86, 87, 88, 97, 113, 129, 165	566, 551, 549, 547, 539, 536

499, 500, 501, 502, 503, 510,
514, 524, 544, 545, 567, 607,
614, 637, 638, 644, 652, 661,
664, 676, 697, 707, 711, 713,
715, 717, 718, 719, 721, 726

خبير المجهول 237

الخراج 225, 334, 551

خرق العادة 211

خصوص 7, 46, 55, 58, 66, 144, 353

358, 365, 369, 370, 379, 380

387, 423, 424, 425, 426, 428

429, 431, 433, 434, 443, 456

461, 464, 466, 470, 477, 479

480, 481, 506, 525, 527, 608

613, 686, 687, 718

خطأ , 38, 62, 65, 89, 99, 106, 115

144, 154, 156, 184, 214, 231

260, 261, 262, 264, 265, 267

269, 270, 278, 280, 285, 286

287, 289, 290, 291, 294, 304

307, 317, 357, 358, 359, 387

398, 399, 444, 446, 461, 474, 480

482, 494, 495, 498, 501, 505

515, 527, 534, 536, 538, 541

542, 548, 549, 557, 565, 566

568, 569, 570, 571, 603, 607

611, 617, 647, 648, 651, 661, 662

663, 671, 672, 673, 674, 675

676, 678, 681, 685, 686, 687

689, 690, 699, 703, 709, 711

726

الخطأ المجازي 686, 689

خطاب 9, 10, 11, 12, 13, 41, 86, 93

95, 97, 99, 100, 104, 113, 114

124, 125, 126, 127, 131, 136

139, 145, 164, 165, 166, 184

185, 186, 188, 226, 244, 251

312, 315, 317, 342, 352, 367

الحكمة 130, 428, 615, 617

حكمة 428, 615, 617

حل 102, 110, 259, 267, 269, 277

279, 296, 334, 417, 442, 534

547, 561, 569, 665, 666

حلال 110, 476, 520, 544, 553, 655

666, 678, 689

الحلال والحرام 655, 678, 689

حلف 223, 361, 406

حنفية 666

حيض 120, 136, 143, 144, 199, 271

336, 361, 416, 420, 496, 577

582, 601

حيوان 8, 19, 21, 22, 24, 28, 49, 53

311, 322, 363, 510, 513, 571

685

خ

خاص 7, 21, 80, 132, 216, 326, 315

358, 380, 382, 422, 424, 443

448, 449, 450, 451, 453, 456

458, 461, 462, 465, 466, 468

469, 470, 476, 480, 493, 520

545, 561, 607, 609

الخاص والعام 462, 493

خبير 16, 59, 152, 154, 158, 174, 180

181, 183, 186, 192, 194, 198

200, 201, 203, 204, 205, 207

208, 212, 213, 214, 217, 218

218, 219, 221, 222, 223, 224

227, 228, 229, 230, 231, 232

233, 236, 237, 238, 239, 240

244, 247, 248, 250, 251, 255

256, 263, 264, 267, 270, 280

282, 295, 296, 302, 308, 315

316, 319, 321, 322, 324, 335

343, 435, 465, 466, 467, 468

469, 470, 471, 472, 473, 477

327, 330, 333, 340, 357, 359

360, 362, 364, 367, 369, 370

377, 379, 393, 404, 405, 425

433, 436, 438, 442, 443, 445

446, 448, 449, 450, 451, 453

454, 455, 462, 463, 464, 467

468, 469, 470, 475, 479, 481

482, 490, 493, 494, 495, 497

498, 499, 500, 501, 504, 505

506, 507, 508, 509, 510, 511

512, 513, 515, 516, 518, 519

520, 521, 522, 523, 524, 526

527, 528, 529, 530, 531, 532

533, 534, 535, 536, 537, 539

540, 541, 545, 546, 547, 548

549, 550, 551, 552, 553, 554

557, 558, 559, 561, 562, 565

566, 569, 571, 572, 573, 574

576, 577, 578, 579, 580, 581

582, 583, 584, 585, 586, 587

589, 590, 592, 593, 594, 595

596, 597, 598, 599, 600, 601

602, 603, 604, 605, 606, 608

609, 610, 612, 613, 614, 615

616, 617, 618, 619, 620, 621

623, 624, 625, 626, 627, 628

629, 630, 631, 632, 633, 634

635, 636, 637, 642, 646, 646

647, 648, 649, 650, 651, 657

658, 659, 660, 661, 664, 665

669, 671, 672, 673, 674, 675

676, 677, 678, 679, 680, 681

682, 683, 686, 687, 689, 690

691, 694, 695, 696, 697, 698

699, 703, 707, 708, 709, 712

715, 718, 720, 721, 722, 723

724, 725, 726

حكم الإجماع 289

,277, 276, 273, 272, 271, 270
 ,292, 290, 288, 286, 284, 278
 ,300, 299, 298, 297, 295, 293
 ,306, 305, 304, 303, 302, 301
 ,321, 319, 317, 310, 308, 307
 ,353, 327, 326, 325, 324, 323
 ,367, 366, 365, 364, 363, 361
 ,379, 378, 377, 374, 373, 370
 ,395, 391, 386, 384, 382, 381
 ,409, 408, 405, 401, 400, 396
 ,428, 424, 420, 419, 418, 417
 ,438, 434, 433, 431, 430, 429
 ,455, 454, 448, 443, 441, 440
 ,465, 463, 462, 461, 460, 459
 ,476, 475, 474, 471, 469, 467
 ,489, 483, 482, 481, 480, 479
 ,500, 499, 498, 494, 493, 490
 ,515, 514, 513, 512, 507, 505
 ,532, 530, 527, 523, 520, 519
 ,544, 541, 540, 539, 536, 534
 ,565, 561, 560, 558, 554, 546
 ,578, 575, 569, 568, 567, 566
 ,591, 589, 588, 584, 583, 581
 ,604, 603, 596, 595, 593, 592
 ,629, 614, 612, 609, 607, 606
 ,643, 639, 637, 636, 635, 631
 ,656, 655, 653, 648, 647, 646
 ,663, 662, 661, 660, 659, 657
 ,675, 671, 670, 667, 665, 664
 ,692, 690, 681, 678, 677, 676
 ,703, 701, 700, 699, 694, 693
 ,717, 713, 712, 711, 709, 706
 723, 721

دليل الخطاب 507, 498
 دليل العقل 307, 278, 265, 113, 107, 107
 ,474, 461, 460, 430, 373, 353
 717, 663, 656, 514, 475
 ,217, 216, 215, 161, 153, 4 دواعي

الخوارج 557, 545, 273, 240, 239, 192
 658, 657

خواص 630, 601, 306, 270, 269, 24

د

درجات الظن 601
 دعامة 45, 44, 17
 دعوى 263, 240, 232, 227, 88, 49, 25
 ,348, 318, 310, 307, 305, 304
 ,443, 442, 424, 399, 396, 394
 ,531, 500, 454, 451, 449, 447
 698, 624, 589, 571, 554, 536
 دعوى العموم 449, 447, 443, 442, 424
 454, 451
 دقيقة 607, 359, 302, 301, 143, 135
 696, 645, 625
 دلالات 630, 549, 338, 206, 205
 دلالة 77, 61, 59, 46, 13, 12, 11, 10
 ,168, 166, 165, 130, 107, 83
 ,238, 213, 206, 194, 171, 169
 ,301, 300, 298, 288, 286, 260
 ,364, 355, 347, 323, 308, 305
 ,400, 393, 391, 387, 386, 385
 ,447, 441, 439, 430, 423, 421
 ,477, 471, 462, 452, 451, 449
 ,514, 513, 511, 509, 499, 494
 ,592, 577, 551, 525, 516, 515
 718, 669, 635, 614, 612, 604
 دلالة الألفاظ 525, 421
 دلالة النص 286, 194
 دليل 74, 71, 70, 64, 57, 55, 49, 13
 ,107, 103, 98, 89, 81, 80, 79
 ,129, 122, 120, 118, 114, 113
 ,164, 154, 149, 143, 138, 137
 ,194, 188, 185, 175, 172, 170
 ,221, 218, 214, 213, 208, 199
 ,244, 236, 228, 227, 226, 222
 ,268, 267, 265, 263, 261, 258

,454, 453, 448, 442, 409, 368
 ,501, 498, 464, 463, 456, 455
 ,660, 643, 642, 552, 521, 507
 717, 679, 677, 665, 664
 خطاب الشرع 126, 100, 86, 41, 11, 9
 الخطابية 239
 خفي 240, 208, 126, 98, 68, 38, 24
 540, 482, 479, 299
 خل 687, 683, 593, 59
 خلاء 73, 70
 خلاف 107, 103, 89, 88, 56, 38, 7
 ,136, 130, 127, 123, 122, 116
 ,184, 157, 154, 143, 142, 137
 ,215, 211, 203, 202, 190, 187
 ,258, 245, 239, 235, 234, 225
 ,272, 271, 270, 263, 262, 261
 ,282, 281, 276, 275, 274, 273
 ,292, 291, 289, 286, 285, 283
 ,301, 300, 296, 295, 294, 293
 ,326, 312, 308, 307, 306, 302
 ,354, 347, 337, 336, 334, 333
 ,385, 384, 369, 368, 365, 359
 ,419, 411, 410, 395, 387, 386
 ,433, 432, 430, 426, 421, 420
 ,449, 447, 445, 444, 439, 436
 ,473, 472, 463, 457, 456, 452
 ,502, 491, 486, 482, 481, 474
 ,530, 529, 528, 515, 512, 507
 ,558, 557, 555, 545, 541, 540
 ,616, 614, 613, 610, 595, 573
 ,636, 635, 632, 630, 624, 621
 ,664, 655, 653, 652, 649, 638
 ,689, 685, 684, 672, 670, 668
 ,711, 708, 704, 701, 697, 695
 727, 718, 716
 خلع 695, 520, 519, 512, 507, 261
 خلف 706, 357, 244, 210, 204
 الخلفاء الأربعة 278, 274

رواية المجهول 253، 241
الرواية بغلبة الظن 249

ز

زكاة 106، 112، 123، 125، 137، 138،
141، 143، 145، 178، 200، 227،
307، 326، 371، 377، 378، 381،
398، 407، 411، 437، 450، 461،
462، 464، 498، 499، 500، 506،
508، 522، 536، 537، 546، 554،
558، 627، 657، 658، 692، 717،
726

زنا 62، 83، 112، 134، 140، 193، 194،
232، 233، 240، 242، 274، 304،
312، 326، 328، 337، 398، 399،
403، 411، 529، 551، 569، 570،
578، 582، 584، 615، 616، 618،
619، 636، 652، 723

زندقة 332، 664

الزنديق 332

زوجات رسول الله 233

زيادة 23، 26، 30، 42، 49، 66، 107،

111، 120، 142، 154، 157، 178،

179، 180، 194، 205، 230، 240،

243، 248، 250، 251، 286، 294،

297، 321، 335، 354، 375، 390،

393، 400، 401، 427، 430، 433،

439، 440، 493، 496، 520، 565،

570، 592، 612، 638، 662، 680،

715، 717، 725، 726

الزيادة على النص 178، 194، 493

س

الساعي في الأرض بالفساد 332، 333

سبب 11، 12، 42، 51، 68، 80، 83، 84،

92، 95، 125، 132، 139، 140، 141،

142، 144، 146، 147، 148، 151،

رخصة 145، 146، 147، 148، 238، 331،

325، 331، 497، 611، 622

الرسميات 24

رسول 8، 9، 10، 12، 95، 128، 135، 137،

145، 151، 153، 154، 155، 156،

157، 170، 175، 180، 188، 191،

192، 194، 195، 196، 197، 198،

199، 200، 210، 212، 213، 214،

215، 216، 217، 218، 219، 221،

222، 223، 224، 225، 226، 227،

229، 230، 231، 233، 237، 241،

245، 246، 248، 249، 251، 252،

254، 256، 257، 261، 262، 273،

278، 280، 281، 283، 289، 295،

297، 305، 306، 307، 312، 314،

318، 319، 320، 322، 325، 335،

340، 352، 357، 360، 361، 372،

395، 396، 397، 428، 431، 440،

443، 447، 448، 449، 454، 462،

463، 469، 476، 501، 513، 518،

533، 537، 542، 545، 549، 552،

553، 561، 562، 643، 646، 649،

653، 654، 658، 664، 677، 687،

689، 703، 704، 707، 715

رفع الحرج 113

ركن 124، 125، 128، 269، 283، 349،

382، 526، 606، 612، 613، 619،

623، 640، 646

الروابط الكلية للأحكام 554

رواية 197، 223، 230، 232، 233، 234،

235، 236، 237، 239، 241، 242،

243، 247، 248، 249، 250، 251،

253، 261، 295، 467، 503، 523،

567، 637، 644، 659، 661، 713،

714، 715، 716، 718

رواية الحديث 248، 249، 251

رواية الكافر 234

رواية المبتدع 234، 239

225، 255، 256، 259، 310، 343،

559، 654، 658

دوران 455، 723

ذ

ذاتي 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 29،

37، 49، 88، 97، 104، 688

الذاتي الخاص 21

الذوات المفردة 16

ذي اليدين 229، 230

ر

الراسخون في العلم 160، 479

الرافضة 239، 541

راوي 148، 154، 195، 196، 214، 220،

222، 225، 227، 229، 232، 237،

241، 242، 247، 248، 249، 250،

251، 253، 255، 256، 295، 296،

297، 307، 308، 317، 444، 448،

449، 465، 466، 467، 523، 533،

555، 577، 661، 707، 712، 715،

716، 719، 720

رأي 4، 44، 135، 148، 255، 269، 289،

320، 324، 335، 465، 538، 539،

540، 541، 542، 543، 544، 550،

553، 585، 590، 602، 633، 648،

650، 667، 671، 694، 711، 712،

142، 198، 254، 256، 276، 373،

417، 418، 428، 471، 475، 476،

503، 504، 506، 507، 509، 530،

532، 533، 534، 548، 552، 553،

558، 559، 563، 574، 581، 594،

597، 599، 601، 607، 608، 609،

629، 633، 680، 683، 684، 724،

726

رتبة الاجتهاد 236، 269، 274، 643، 671،

706

شرط 9، 15، 34، 52، 59، 61، 72، 108، 111، 117، 125، 127، 129، 135، 138، 141، 148، 164، 165، 168، 172، 173، 174، 177، 178، 180، 181، 184، 188، 198، 204، 205، 209، 210، 211، 212، 214، 221، 226، 233، 234، 235، 240، 242، 244، 266، 267، 278، 285، 292، 293، 294، 296، 318، 322، 348، 364، 373، 379، 404، 405، 410، 411، 413، 414، 415، 417، 420، 428، 438، 456، 472، 477، 481، 485، 486، 487، 489، 490، 491، 492، 493، 495، 509، 511، 512، 526، 556، 567، 592، 606، 607، 612، 613، 640، 642، 643، 644، 645، 646، 726	532، 534، 545، 559، 560، 562، 566، 567، 569، 576، 584، 609، 619، 642، 652، 653، 665، 678، 680، 683، 686، 687، 691، 695، الشافعي 49، 69، 102، 121، 142، 143، 154، 156، 158، 190، 192، 193، 202، 208، 225، 228، 234، 239، 240، 242، 251، 252، 259، 260، 262، 291، 297، 319، 321، 322، 323، 335، 336، 361، 372، 376، 377، 378، 380، 381، 392، 395، 401، 408، 414، 443، 446، 452، 456، 486، 487، 494، 496، 499، 501، 507، 509، 594، 644، 645، 659، 669، 670، 676، 682، 683، 684، 687، 689، 694، 697، 702، 707، 709، 724، 727	156، 157، 166، 230، 240، 242، 243، 244، 251، 253، 256، 302، 304، 305، 323، 325، 336، 443، 444، 445، 465، 477، 479، 488، 505، 506، 508، 523، 529، 575، 577، 578، 585، 586، 614، 615، 616، 617، 618، 625، 630، 670، 674، 691، 696 سبب الاستدراك 508 السبر والتقسيم 63، 565، 581، 590، 596 سكر 329، 335، 533، 582، 599 سلامة العاقبة 107 سلب 35، 117، 234، 329، 330، 667 سلف 106، 107، 116، 137، 192، 204، 210، 22، 225، 233، 244، 245، 262، 311، 418، 541، 652، 655، 713 سنة 9، 12، 35، 56، 83، 108، 143، 151، 166، 171، 177، 178، 189، 190، 191، 196، 197، 199، 200، 217، 221، 223، 225، 226، 230، 245، 260، 262، 276، 297، 312، 326، 365، 396، 410، 440، 449، 470، 488، 520، 522، 543، 549، 641، 644، 661، 673، 701، 711 السنة المتواترة 262 سوابق 44، 45 سور 54، 154، 155، 156، 157، 160، 161، 196، 216، 217 سياسة 231، 234، 332، 334، 662
الشرطي المتصل 63 الشرطي المنفصل 63 شرع 3، 4، 8، 9، 11، 41، 86، 87، 88، 92، 95، 96، 97، 99، 100، 101، 105، 106، 112، 113، 114، 115، 126، 134، 135، 140، 141، 146، 148، 164، 170، 171، 177، 179، 180، 182، 183، 195، 199، 218، 222، 226، 227، 240، 242، 252، 256، 279، 298، 300، 302، 304، 305، 307، 308، 309، 311، 312، 314، 315، 323، 324، 325، 327، 328، 330، 331، 334، 335، 336، 337، 338، 348، 349، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 365، 367، 372، 375، 378، 395، 403، 404، 405، 407، 408، 409، 413، 414، 417، 419، 420، 442، 444، 448، 456، 460، 479، 514، 515، 516، 520، 527، 529، 531، 533، 534، 536، 539، 542، 544، 545، 551، 557،	شبه 39، 48، 91، 211، 237، 288، 290، 317، 324، 367، 391، 392، 394، 395، 402، 413، 433، 471، 518، 526، 551، 591، 592، 593، 595، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 622، 664، 672، 691، 692، 705، 725، شبه المخالفين 391، 392، 402، 664 شبهة 39، 89، 95، 102، 216، 229، 231، 276، 277، 280، 286، 287، 289، 290، 291، 304، 306، 317، 318، 319، 324، 325، 367، 368، 369، 392، 393، 394، 395، 396، 398، 402، 404، 405، 406، 415، 417، 418، 434، 444، 445، 479، 480، 517، 518، 519، 522، 535، 536، 551، 552، 553، 554، 557، 558، 559، 616، 624، 656، 664، 666، 669، 670، 673، 674، 675، 705، 726 شدوذ 170، 277، 289	ش الشارع 11، 86، 113، 126، 136، 171، 193، 218، 220، 235، 300، 301، 324، 347، 360، 361، 364، 380، 387، 390، 416، 417، 419، 428، 433، 442، 443، 444، 462، 464، 466، 469، 479، 524، 527، 529،

,638,637,613,607,587,585
,659,657,652,647,645,643
,708,706,701,698,676,661
718
صحة 25,55,62,65,71,117,119,
,187,178,177,141,128,120
,266,264,263,248,244,240
,375,359,303,302,300,297
,527,467,432,421,419,418
,592,589,588,569,545,543
,640,636,635,632,631,603
726,704,703,698,670,644
صحيح 28,32,44,65,81,108,125,
,193,169,160,156,143,142
,222,208,205,203,195,194
,281,263,254,248,247,246
,320,306,305,300,295,287
,442,410,376,357,335,324
,495,494,493,488,474,472
,561,526,509,508,501,498
,644,622,597,596,590,581
726,697
صحيح البخاري 248
صدقة 170,182,189,326,366,475,
693,503
صرف العموم 456
صريح 41,155,186,211,243,319,
,511,476,458,359,357,356
,661,650,643,577,575,562
712,686
صفات النفس 38
صفة 10,20,49,51,59,88,114,
,415,407,360,355,166,152
,518,508,507,500,498,490
634,604,576,526
صلاة 3,61,62,77,84,86,102,105,
,117,116,112,108,107,106
,127,123,121,120,119,118

,257,249,242,230,221,201
,273,272,269,268,267,265
,312,311,303,293,281,280
,335,326,324,323,320,313
,363,359,355,354,348,347
,393,391,370,369,365,364
,410,409,407,401,396,394
,442,429,427,423,420,413
,471,469,464,460,452,444
,512,511,505,498,482,480
,539,531,528,526,516,513
,554,551,550,549,546,544
,602,597,566,564,563,555
,654,636,631,628,614,611
,667,666,665,664,663,655
,697,690,689,688,677,669
725,724,723,719,711
الشيعة 204,210,530,531,553,554

ص

الصحابة 12,153,155,157,183,192,
,217,199,198,197,196,194
,233,232,229,224,223,222
,244,242,241,240,237,236
,262,261,255,254,252,246
,271,270,269,266,264,263
,281,280,277,276,275,274
,289,287,286,285,283,282
,296,295,293,292,291,290
,321,320,319,318,317,313
,375,374,353,334,324,322
,454,441,437,432,431,380
,503,502,482,477,467,462
,534,531,523,519,517,504
,545,544,543,541,540,536
,551,550,549,548,547,546
,557,556,555,554,553,552
,584,583,573,566,565,563

,569,567,562,561,559,558
,584,583,582,575,574,571
,601,600,599,595,587,586
,614,613,612,611,610,603
,625,624,623,622,618,615
,640,636,633,632,631,629
,655,653,652,646,645,642
,691,690,684,676,666,665
722,720,711,696,692
شرع من قبلنا 309
شرعي 108,113,136,177,178,187,
,382,361,360,359,337,300
,540,495,419,405,404,396
,646,636,615,606,574,552
721,699,680
شروط التواتر 204
شروط الراوي وصفته 232
شريعة 135,146,170,217,269,274,
,313,312,311,300,297,278
,368,348,347,329,325,323
,632,624,596,544,528,444
726,724,640,638
شفعة الجوار 694
شكر المنعم 71,86,93,187
شمول 47,301,302,461,467,489,
655,491
شهادة الأعرابي 215,237
الشورى 159,260,271,274,275,
701,700,554,537,491,314
شيء 10,14,17,19,20,21,22,23,
,34,33,32,30,29,28,27,26
,56,52,49,47,42,38,37,36
,72,71,69,66,62,60,59,58
,115,112,101,99,91,90,87
,124,123,122,121,120,119
,135,134,133,131,130,125
,167,164,161,154,153,140
,200,187,184,174,172,168

ض

ضبط 207, 209, 234, 241, 374, 588
710, 608, 606, 602, 601, 599
ضرب 7, 16, 42, 59, 108, 193, 320
331, 332, 335, 345, 350, 351
364, 373, 386, 404, 406, 407
422, 436, 447, 450, 462, 495
496, 497, 498, 500, 504, 564
570, 575, 576, 585, 586, 587
595, 599, 602, 610, 611, 621
680, 719
ضروري 202, 203, 204, 205, 208
209, 211, 212, 214, 262, 268
305, 352, 390, 430, 431, 471
652, 675, 720, 722
الضروريات 14, 559
ضعيف 23, 108, 130, 138, 154, 173
205, 208, 221, 243, 303, 305
314, 319, 321, 329, 360, 363
376, 379, 381, 439, 471, 472
508, 612, 719, 721, 724, 725
726, 727
ضلال 89, 261, 264, 279, 541, 591
705

ط

ظاهر 3, 29, 39, 116, 119, 135, 137
139, 140, 145, 158, 160, 161
181, 198, 201, 219, 222, 236
238, 240, 243, 247, 248, 250
261, 269, 273, 280, 288, 289
324, 341, 351, 355, 356, 358
359, 365, 369, 372, 373, 374
375, 376, 377, 379, 398, 401
409, 419, 420, 444, 455, 466
472, 476, 480, 484, 509, 510
511, 521, 522, 530, 531, 537
طاهر 3, 233, 303, 665, 685
الطرد والعكس 34, 578, 589
طرق البيان 364
طريق 4, 5, 7, 8, 10, 25, 26, 45, 46
70, 71, 94, 96, 107, 140, 155
186, 228, 235, 248, 249, 262
264, 273, 277, 286, 294, 295
306, 331, 334, 342, 347, 352
355, 361, 363, 370, 371, 375
391, 413, 435, 445, 482, 494

129, 133, 136, 137, 141, 143
144, 145, 146, 158, 171, 172
175, 177, 178, 179, 180, 183
188, 189, 210, 215, 220, 227
232, 256, 257, 263, 269, 274
298, 300, 301, 302, 303, 307
311, 315, 316, 326, 337, 347
348, 349, 358, 359, 360, 361
362, 368, 371, 376, 377, 380
389, 394, 397, 398, 404, 405
407, 408, 411, 412, 413, 414
417, 419, 420, 437, 442, 447
451, 452, 453, 467, 468, 469
478, 502, 503, 511, 512, 515
519, 522, 537, 546, 550, 555
557, 558, 568, 578, 582, 599
600, 610, 614, 635, 636, 649
652, 657, 663, 665, 669, 670
695, 696, 715, 725
الصلاة في الدار المغصوبة 119, 417, 420
665
صناعة الحد 34
صوارف 259
صور 13, 14, 39, 40, 52, 80, 87, 147
183, 239, 438, 508, 535, 595
607, 612, 635, 642, 666, 672
677, 680, 690
صيام 144, 183, 301, 358, 359, 360
382, 389, 445, 446, 495, 519
599
صنع العموم 379, 380, 381, 425, 426
430, 435, 585
صيغة الأمر 12, 114, 315, 387, 388
391, 393, 396, 397, 421, 433
544, 697
صيغة الأمر والنهي 12, 391, 421
صيغة الجمع 354, 393, 456
صيغة النهي 388, 403, 416, 417

ظ

500, 526, 537, 545, 546, 552
559, 565, 569, 573, 574, 585
596, 597, 605, 606, 612, 616
622, 636, 644, 645, 653, 672
676, 677, 680, 691, 694, 697
700, 703, 720, 724
طلب 18, 19, 24, 25, 30, 31, 32, 49
70, 75, 92, 112, 114, 122, 123
127, 131, 132, 146, 184, 216
226, 232, 237, 277, 303, 308
312, 315, 325, 332, 383, 392, 405
409, 415, 452, 471, 505, 508
527, 580, 585, 598, 601, 602
603, 607, 629, 640, 642, 654
659, 660, 662, 667, 671, 676
679, 681, 682, 683, 688, 690
706, 711, 713
طلب الأصلح 682
طلب العلم 640
طهارة 120, 172, 177, 178, 180, 181
232, 238, 255, 257, 360, 408
480, 511, 594, 599, 621, 718
722
ظهر 143, 380, 392, 416, 443, 477
496, 682, 685, 686, 718

ظاهر 3, 29, 39, 116, 119, 135, 137
139, 140, 145, 158, 160, 161
181, 198, 201, 219, 222, 236
238, 240, 243, 247, 248, 250
261, 269, 273, 280, 288, 289
324, 341, 351, 355, 356, 358
359, 365, 369, 372, 373, 374
375, 376, 377, 379, 398, 401
409, 419, 420, 444, 455, 466
472, 476, 480, 484, 509, 510
511, 521, 522, 530, 531, 537

174, 167, 138, 134, 129, 111
 239, 233, 225, 223, 193, 188
 318, 275, 274, 255, 254, 242
 386, 383, 370, 329, 320, 319
 410, 409, 396, 394, 392, 390
 442, 436, 435, 416, 415, 411
 495, 485, 467, 463, 453, 445
 571, 563, 562, 560, 536, 513
 573, 572
 العبرانيون 159
 عجز المأمور 132
 العجمية 159
 عدالة 12, 238, 237, 236, 235, 228, 240, 241, 242, 243, 244, 245
 707, 644, 640, 528, 255, 250
 708
 عدالة الصحابة 244
 عدة 34, 35, 171, 120, 180, 336, 238
 684, 539, 245
 عدل 66, 72, 231, 232, 236, 237
 251, 250, 248, 244, 243, 240
 467, 466, 318, 255, 254, 253
 533, 528, 499, 493, 476, 468
 567, 566, 554, 553, 536, 535
 717, 708, 652, 644
 عدول 231, 255, 285, 312, 326, 612
 708, 707, 703, 702, 699
 العدول إلى الاجتهاد 312
 عرض 8, 9, 41, 54, 60, 110, 207, 227
 504, 323, 251
 عرف 19, 24, 41, 76, 95, 101, 102
 237, 233, 184, 153, 113, 112
 259, 258, 255, 246, 243, 241
 333, 327, 300, 282, 274, 260
 356, 351, 348, 346, 345, 337
 395, 364, 361, 359, 358, 357
 428, 424, 419, 409, 399, 397
 449, 443, 442, 437, 434, 431

659, 657, 653, 651, 637, 634
 697, 696, 689, 677, 663, 662
 701, 699
 الظهار 147, 154, 313, 378, 444, 461
 613, 607, 604, 547, 494, 493
 ع
 عادة 6, 17, 19, 33, 36, 57, 81, 93, 99
 124, 153, 155, 162, 199, 202
 204, 207, 209, 211, 213, 215
 225, 243, 253, 255, 262, 263
 264, 267, 268, 278, 279, 280
 302, 347, 361, 363, 368, 375
 394, 421, 434, 437, 441, 442
 450, 452, 464, 476, 482
 512, 586, 587, 599, 600, 614
 658, 707, 714
 عارض 21, 29, 284, 285, 472, 576
 711
 عام 21, 80, 169, 183, 189, 195, 196
 239, 241, 264, 266, 318, 341
 346, 355, 358, 365, 367, 369
 381, 382, 396, 422, 423, 424
 425, 435, 443, 445, 448, 451
 453, 455, 456, 460, 461, 462
 463, 464, 465, 469, 475, 477
 480, 494, 502, 506, 508, 519
 520, 522, 545
 العام والخاص 341, 355, 422, 477
 عامي 87, 91, 227, 250, 269, 270
 293, 299, 318, 319, 323, 324
 504, 540, 557, 658, 691, 694
 698, 699, 700, 703, 706, 707
 708, 709
 العبادلة 271, 542
 العبارات المترادفة 42
 عبث 87, 93, 360, 606, 635
 عيد 11, 81, 93, 98, 103, 106, 108

540, 544, 553, 576, 578, 581
 613, 650, 682, 708, 723
 ظاهر الخطاب 409
 الظاهر والمؤول 341, 355
 ظلم 27, 37, 93, 118, 187, 385, 432
 501
 ظن 4, 17, 37, 38, 40, 48, 49, 57, 65
 66, 69, 78, 88, 102, 108, 110
 111, 141, 142, 154, 156, 157
 158, 188, 192, 193, 194, 199
 204, 208, 209, 210, 214, 218
 219, 220, 221, 223, 228, 233
 238, 239, 240, 244, 249, 251
 273, 284, 287, 288, 295, 296
 297, 299, 300, 301, 303, 305
 308, 310, 311, 319, 322, 332
 333, 336, 343, 358, 364, 365
 372, 373, 377, 407, 408, 411
 413, 450, 463, 472, 476, 481
 482, 483, 528, 531, 532, 533
 536, 540, 542, 544, 545, 546
 549, 551, 552, 553, 554, 555
 556, 557, 563, 564, 566, 567
 568, 570, 572, 573, 583, 584
 585, 586, 587, 588, 590, 591
 594, 595, 596, 598, 599, 601
 602, 607, 623, 629, 632, 633
 634, 640, 646, 647, 648, 658
 659, 662, 664, 665, 667, 671
 674, 677, 678, 679, 680, 687
 689, 690, 696, 697, 699, 701
 703, 707, 708, 709, 710, 712
 713, 714, 717, 720, 721, 722
 723, 724, 725, 727
 ظني 288, 476, 528, 598, 612, 661
 662
 ظنية 65, 73, 157, 239, 331, 476
 528, 536, 568, 569, 573, 577

العلة المستنبطة 566, 558	726, 725, 723, 717, 663	454, 462, 464, 469, 482, 507
العلة المظنونة 622, 621, 559, 557	العقل الفعال 80	515, 527, 529, 540, 543, 544
العلة المنصوصة 566, 563, 559, 193	عقلي 4, 177, 193, 272, 300, 306	562, 574, 583, 584, 586, 598
636, 621	671, 636, 606, 492, 421, 343	603, 606, 640, 642, 645, 648
العلل الشرعية 689, 630, 590, 536, 141	عقلي محض 4	708
علم 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 13, 14, 15	العقليات 36, 48, 67, 303, 305, 306	عرف الاستعمال 346, 356, 357, 359
16, 17, 21, 22, 23, 25, 26, 27	646, 566, 558, 474, 374, 373	399, 419
32, 33, 35, 36, 37, 38, 39, 40	673, 656, 654, 651	العزم على الأداء 174
45, 49, 60, 64, 66, 67, 68, 70	عقلية 6, 7, 67, 70, 91, 140, 314, 350	العزم على الفعل 106, 175
71, 72, 74, 79, 80, 81, 84, 88	544, 536, 479, 474, 405, 395	عزيمة 11, 146, 148
89, 93, 97, 104, 106, 107, 110	628, 627, 626, 619, 614, 569	العزيمة والرخصة 11, 146
111, 112, 122, 125, 127, 129, 130	689, 672, 664, 642, 637	عصمة 88, 90, 235, 261, 264, 265
134, 137, 142, 153, 160, 166	عكس 60, 91, 416, 505, 590, 630	270, 275, 286, 289, 317, 428
167, 172, 173, 174, 176, 184	631	514, 551, 617, 659, 689
192, 193, 198, 201, 202, 203	علة 19, 28, 42, 58, 59, 60, 62, 75	عصمة الأمة 270, 286, 289
204, 205, 206, 207, 208, 209	141, 140, 139, 110, 109, 83, 76	عصمة الأنبياء 514
210, 211, 212, 213, 214, 217	188, 193, 252, 254, 256, 290	عقائدهم 634, 653, 654
218, 219, 222, 228, 230, 231	313, 345, 364, 377, 404, 405	عقل 3, 4, 8, 19, 20, 29, 30, 31, 32
232, 247, 248, 249, 251, 253	445, 449, 450, 470, 471, 490	35, 36, 37, 39, 40, 46, 48, 52
257, 262, 264, 266, 268, 270	492, 497, 498, 507, 509, 526	53, 55, 67, 68, 70, 71, 72, 73
271, 274, 276, 279, 298, 299	527, 530, 533, 536, 544, 548	79, 80, 86, 88, 91, 93, 94, 95
300, 304, 305, 307, 313, 331	550, 557, 558, 559, 560, 562	96, 97, 98, 99, 105, 107, 113
335, 337, 340, 343, 350, 352	563, 565, 566, 568, 569, 570	118, 123, 125, 126, 127, 129
354, 356, 359, 363, 364, 365	573, 574, 575, 576, 577, 578	130, 131, 150, 151, 164, 166
366, 368, 394, 410, 411, 415	579, 580, 581, 583, 584, 585	169, 171, 187, 189, 193, 195
416, 430, 431, 437, 444, 445	588, 589, 590, 591, 592, 593	196, 208, 213, 215, 221, 260
450, 451, 467, 479, 482, 500	594, 595, 596, 597, 598, 599	263, 265, 278, 280, 282, 297
505, 506, 512, 515, 520, 524	602, 605, 606, 607, 608, 609	298, 299, 300, 301, 303, 304
525, 527, 529, 532, 533, 538	610, 612, 613, 614, 615, 616	305, 306, 307, 308, 311, 323
548, 549, 553, 556, 558, 559	617, 618, 619, 620, 621, 622	325, 327, 335, 336, 340, 343
560, 562, 566, 570, 571, 573	623, 624, 625, 626, 627, 628	345, 353, 373, 385, 390, 391
581, 583, 584, 589, 598, 619	629, 630, 631, 632, 633, 634	393, 395, 408, 423, 430, 433
638, 640, 642, 643, 644, 645	635, 636, 637, 638, 648, 680	439, 440, 460, 461, 469, 470
652, 656, 661, 662, 665, 667	683, 684, 685, 712, 720, 722	471, 474, 475, 480, 484, 496
673, 674, 677, 679, 680, 681	727, 726, 725, 724, 723	502, 503, 504, 514, 516, 517
691, 692, 694, 696, 698, 699	العلة العقلية 619, 626, 627	532, 536, 545, 562, 570, 574
700, 703, 704, 706, 707, 708	العلة القاصرة 507, 620, 631, 632	582, 600, 614, 615, 616, 618
710, 711, 712, 713, 722, 723	العلة المؤثرة 594	631, 641, 642, 652, 654, 656

167, 166, 145, 142, 133, 120
 248, 221, 212, 211, 210, 195
 301, 285, 280, 278, 276, 274
 360, 358, 356, 314, 311, 306
 420, 418, 408, 403, 392, 385
 454, 448, 433, 430, 428, 427
 490, 488, 482, 479, 470, 456
 563, 546, 544, 536, 535, 523
 631, 615, 613, 596, 589, 588
 673, 650, 644, 638, 636, 635
 707, 691
 فاسق 235, 234, 233, 232, 221, 75
 272, 269, 245, 240, 239, 236
 581, 570, 437, 434, 429
 فتنة 334, 332, 287, 277, 240, 212
 706, 658, 657, 553, 544
 فتوى 282, 281, 271, 270, 269, 221
 640, 540, 321, 320, 317, 283
 708, 702, 701, 695, 657, 641
 فحوى 497, 450, 364, 164, 13, 7
 569, 498
 فحوى الكلام 497
 الفرائض 655, 645, 548, 540, 398, 77
 657
 الفراسة 83
 فرد 553, 519, 456, 401, 237, 28
 فرض 105, 104, 101, 93, 92, 77, 41
 172, 170, 144, 143, 118, 106
 290, 289, 284, 257, 223, 218
 410, 409, 390, 382, 296, 295
 524, 464, 447, 417, 412, 411
 672, 671, 637, 628, 622, 600
 703
 فرض الكفاية 409, 104
 فرقة 553, 430, 426, 391, 291, 287
 674
 فساد 415, 408, 374, 332, 171, 120
 494, 420, 419, 418, 417, 416

613, 610, 588, 585, 566, 563
 687, 686, 685, 682, 637, 620
 725, 724, 721, 711
 عموم البلوى 256
 عموم الصيغة 168
 العموم الضعيف 381
 العموم القوي 381
 عموم اللفظ 456, 358
 العموم والخصوص 494, 429, 422, 382
 عوارض 422, 285, 284, 42, 41, 18
 عوارض الألفاظ 422
 عوارض المعاني 422
 عوام 270, 269, 257, 228, 91, 66
 324, 323, 317, 279, 272, 271
 703, 701, 700, 673, 658, 556
 709, 708, 706

غ

غالب الظن 708, 690, 667, 102
 غاية 265, 166, 164, 59, 48, 35, 24, 4
 510, 483, 468, 333, 308, 299
 663, 567, 511
 غرامات الجنايات 558
 غريزة 51, 40, 36, 35
 الغزوات 278
 غصب 305, 145, 116
 غفلة 230, 161, 145, 134, 126, 54
 699, 645, 508, 451, 290
 غلبة الظن 299, 296, 249, 208, 142
 585, 584, 583, 481, 476, 364
 703, 679, 665, 664, 662, 596
 714, 710
 الغلول في الغنيمة 570
 غير منسوب إلى تقصير 273

ف

فاسد 114, 99, 89, 81, 74, 40, 27

علم الحديث 645, 644
 علم الخلاف 7
 العلم الضروري 212, 211, 208, 205
 431, 305, 262, 214
 علم الكلام 8, 9, 662
 العلم الكلي 7
 علم النحو 645, 350, 14
 العلم بالله وصفاته 37
 علماء 257, 241, 234, 114, 91, 6, 4
 327, 317, 285, 278, 273, 270
 482, 372, 347, 346, 336, 329
 609, 559, 527, 501, 496, 493
 672, 669, 648, 644, 641, 640
 710, 708, 706, 701, 700, 673
 722, 720
 العلوم الجزئية 10, 9
 العلوم الدينية 9, 8, 7
 العلوم النظرية 35, 15
 العلوية 489
 العمل على وفق الخبر 717
 عموم 147, 144, 114, 75, 58, 37, 14
 192, 182, 181, 180, 168, 148
 289, 275, 256, 255, 225, 199
 310, 308, 302, 301, 300, 299
 354, 353, 345, 344, 333, 332
 373, 371, 370, 369, 365, 358
 391, 382, 381, 380, 379, 374
 423, 422, 410, 402, 396, 395
 429, 428, 427, 426, 425, 424
 436, 435, 434, 432, 431, 430
 444, 443, 442, 441, 440, 439
 450, 449, 448, 447, 446, 445
 460, 456, 455, 454, 453, 451
 467, 466, 465, 463, 462, 461
 473, 472, 471, 470, 469, 468
 481, 480, 479, 478, 476, 475
 502, 495, 494, 492, 490, 482
 557, 545, 544, 519, 506, 504

352, 351, 350, 325, 322, 268	قبح 11, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 98	622, 620, 618, 544, 541, 530
379, 373, 369, 361, 360, 358	562, 404, 403, 99	726, 697, 669, 657, 636, 635
394, 389, 388, 385, 381, 380	قبلة 170, 171, 182, 184, 224, 238	فصل 23, 26, 27, 57, 74, 139, 141
423, 406, 405, 400, 399, 395	481, 467, 463, 444, 420, 272	171, 169, 164, 152, 146, 142
439, 438, 437, 436, 432, 430	550, 534, 533, 532, 528, 519	343, 342, 321, 244, 243, 242
500, 475, 459, 456, 444, 441	664, 660, 587, 568, 555, 552	354, 352, 350, 347, 346, 345
545, 522, 517, 515, 508, 507	678, 676, 675, 674, 669, 666	439, 435, 433, 428, 426, 404
585, 568, 565, 564, 561, 550	696, 695, 681, 680	484, 481, 479, 474, 466, 455
687, 686, 608, 588	قدر 5, 20, 38, 43, 52, 53, 71, 73, 84	681, 524, 520, 514, 489, 485
القسامة 610, 611	169, 127, 124, 111, 109, 95	689
قصاص 49, 315, 328, 329, 437, 455	329, 297, 214, 206, 191, 178	الفصل الذاتي 37
627, 617, 615, 572, 529, 507	379, 372, 368, 349, 343, 336	الفعل على الترك 95
631	440, 439, 433, 421, 420, 382	فقه 4, 5, 6, 7, 11, 12, 13, 14, 15, 57
قضاء الصلاة 557, 582, 599, 669	524, 492, 479, 470, 469, 458	252, 241, 235, 128, 83, 75, 61
قضاء الصلوات 117	615, 609, 602, 576, 536, 528	727, 662, 655, 644, 638, 628
القضاء والأداء 77	668, 663, 662, 643, 641, 632	فقهاء 14, 41, 49, 54, 55, 57, 60, 102
القضايا الكلية المجردة 53	705	166, 165, 141, 140, 138, 110
قضية 25, 49, 54, 56, 60, 61, 63, 68	القدرة الأزلية 343, 352	271, 270, 251, 225, 216, 167
225, 196, 80, 79, 72	القدرية 102, 175, 176, 222, 245	369, 347, 300, 297, 273, 272
قطعي 206, 275, 288, 476, 646	567, 521, 440, 356, 311, 292	488, 412, 407, 406, 392, 385
قطعية 57, 70, 118, 157, 195, 205	706, 650	575, 562, 545, 531, 527, 499
573, 563, 431, 331, 271, 237	قذف 489	670, 663, 627, 611, 608, 593
652, 646, 637, 636, 635, 623	قرء 48, 160, 362, 392, 451, 518, 686	696, 678
663, 662, 661, 653	قرائن الأحوال 156, 227, 234, 259, 284	فقهاء البصرة 225
قوة 4, 39, 51, 52, 54, 56, 66, 67, 69	قرآن 4, 74, 138, 153, 154, 155, 156	الفقهيات 74, 619, 652, 653, 656
373, 307, 208, 125, 80, 79, 70	179, 161, 160, 159, 158, 157	فكراهية 100
671, 601, 587, 510, 472, 380	191, 190, 189, 188, 186, 180	فن 18, 40, 44, 45, 67, 85, 305, 341
725, 723, 720, 712	229, 226, 217, 216, 215, 192	698, 639, 560, 513, 494, 386
القوة الحافظة 51	257, 255, 246, 245, 236, 232	711
قوة الحفظ 4	315, 313, 312, 297, 274, 263	الفور 123, 143, 368, 383, 391, 400
القوة المفكرة 54, 79	371, 366, 364, 349, 347, 326	596, 521, 406, 405
قول 9, 10, 16, 25, 29, 34, 35, 37, 45	472, 469, 466, 465, 457, 392	فيما تعم به البلوى 255, 371
93, 86, 72, 70, 66, 63, 55, 49	541, 537, 494, 491, 479, 477	
136, 123, 116, 113, 104, 99	609, 584, 558, 549, 546, 542	ق
169, 158, 155, 154, 151, 150	704, 656, 655, 654, 643, 637	
199, 198, 196, 194, 186, 176	717	القاشانية 560
208, 207, 205, 202, 201, 200	قرينة 25, 41, 53, 66, 143, 198, 205	قاعدة 169, 216, 256, 347, 445, 512
231, 230, 228, 226, 219, 217	248, 247, 225, 208, 207, 206	610, 609, 608, 523
		قانون 18, 20, 23, 25, 26, 28, 32

715, 703, 689, 679, 667, 571
 كراهة 6, 10, 94, 102, 119, 121, 122,
 488, 164
 الكراهية 119, 416
 كشف الغطاء 70, 81, 105, 113, 177,
 620, 515, 410, 388
 الكعبة 170, 184, 190, 191, 215, 216,
 691, 660, 447, 254, 224, 221
 الكفار 133, 135, 136, 175, 260, 303,
 338, 337, 334, 332, 331, 330
 357, 375, 479, 514, 551, 552,
 654, 663, 704, 705
 كفارة 102, 103, 106, 111, 141, 144,
 154, 181, 376, 377, 378, 410
 414, 415, 493, 494, 513, 529
 547, 554, 557, 570, 572, 599
 609, 612, 613, 616, 683, 690
 726
 كفر 66, 89, 92, 94, 95, 112, 115,
 137, 146, 147, 148, 149, 156
 168, 171, 187, 239, 264, 266
 272, 273, 329, 337, 491, 514
 570, 652, 663, 706
 كفران النعم 71
 كلام 7, 8, 9, 13, 14, 18, 29, 32, 35,
 74, 81, 83, 89, 93, 96, 100, 103,
 107, 112, 116, 123, 126, 127
 132, 143, 145, 148, 151, 152
 153, 154, 161, 162, 164, 165
 166, 167, 170, 174, 188, 197
 200, 201, 207, 213, 217, 218
 231, 234, 243, 248, 257, 259
 266, 271, 283, 297, 308, 338
 340, 346, 348, 350, 352, 354
 355, 359, 360, 362, 364, 368
 369, 377, 379, 380, 383, 384
 386, 400, 415, 416, 431, 435
 437, 438, 439, 440, 441, 443

489, 493, 494, 500, 504, 507
 509, 513, 519, 525, 526, 527
 528, 529, 530, 531, 532, 533
 534, 535, 536, 539, 541, 542
 543, 544, 545, 546, 547, 548
 549, 550, 551, 552, 553, 554
 557, 558, 560, 563, 564, 565
 566, 567, 568, 569, 572, 573
 574, 579, 580, 583, 584, 585
 587, 591, 592, 593, 598, 600
 602, 605, 606, 607, 608, 610
 611, 612, 613, 614, 615, 616
 617, 618, 620, 621, 622, 624
 626, 628, 635, 636, 637, 638
 642, 646, 648, 652, 656, 657
 660, 676, 682, 683, 686, 687
 699, 701, 711, 712, 719, 721
 722, 725
 القياس الجلي 193
 قياس الدلالة 614
 قياس الشبه 526, 591, 593, 598, 605
 606, 622
 القياس الشرطي 306
 القياس بالعلة 560, 565, 567
 قياس خفي 68

ك

كافر 11, 55, 117, 135, 137, 138, 222,
 234, 235, 237, 265, 272, 273
 274, 328, 333, 369, 407, 453
 570, 571, 652, 653, 684
 كذب 16, 55, 67, 71, 73, 86, 88, 90,
 93, 130, 136, 147, 201, 202
 207, 209, 210, 212, 213, 214
 215, 218, 220, 221, 224, 227
 232, 233, 235, 238, 239, 240
 247, 248, 262, 266, 267, 276
 467, 468, 474, 524, 532, 555

232, 235, 236, 237, 238, 239
 240, 241, 243, 252, 258, 259
 260, 270, 271, 273, 274, 276
 277, 278, 279, 281, 282, 283
 284, 285, 287, 288, 289, 290
 292, 293, 294, 296, 303, 304
 305, 317, 319, 321, 326, 327
 330, 336, 357, 363, 364, 373
 383, 384, 385, 387, 393, 397
 414, 416, 418, 422, 428, 434
 439, 448, 449, 456, 457, 465
 467, 473, 478, 484, 487, 491
 493, 494, 497, 501, 507, 510
 513, 516, 518, 521, 524, 525
 527, 538, 539, 540, 541, 542
 544, 546, 548, 549, 551, 553
 554, 562, 564, 565, 569, 579
 585, 588, 591, 593, 597, 605
 606, 610, 611, 612, 649, 652
 657, 676, 678, 682, 692, 694
 696, 703, 704, 706, 707, 715
 719, 721, 727
 قول الصحابي 150, 198, 199, 278
 281, 319, 321, 387, 448, 449
 465
 قياس 7, 13, 14, 49, 55, 57, 58, 68
 74, 83, 93, 112, 134, 140, 169
 181, 184, 192, 193, 194, 218
 220, 228, 229, 232, 233, 235
 236, 241, 242, 255, 256, 259
 288, 289, 291, 294, 295, 297
 306, 307, 313, 317, 319, 322
 326, 327, 328, 330, 331, 336
 337, 338, 345, 351, 374, 375
 380, 395, 403, 405, 406, 414
 420, 428, 442, 443, 453
 455, 468, 469, 470, 471, 472
 473, 481, 483, 485, 486, 488

م

مؤثر 68، 358، 442، 530، 579، 582،
 583، 584، 585، 586، 587، 592،
 593، 598، 599، 600، 601، 622،
 مؤول 12، 130، 341، 355، 382، 424،
 474، 475
 ما تعم به البلوى 255، 256
 ما لا يتم الواجب إلا به 108، 409
 الملكية 125
 مانع 18، 21، 23، 34، 37، 86، 136، 173،
 179، 189، 257، 284، 300، 372،
 403، 466، 476، 500، 523، 534،
 562، 617، 631، 634، 647
 ماهية 19، 20، 22، 23، 34، 37
 مباح 11، 36، 40، 86، 87، 97، 100،
 101، 112، 113، 114، 123، 325،
 413، 517، 520، 521
 مبادئ العلوم الدينية 9
 مبتدأ 54، 58، 60، 143، 144، 510
 مبتدع 234، 239، 272، 273، 328، 541
 مبهم 102، 193، 456، 631، 676
 مبين 166، 176، 190، 356، 371، 479
 متشابه 29، 160، 161
 التشابهات 451، 515
 متشابهة 269، 451، 479، 655
 متعة 183، 276، 555، 556
 متكلمون 14، 30، 53، 54، 63، 269، 272،
 متماثلات 557، 562
 متواتر 69، 154، 155، 156، 186، 191،
 192، 194، 206، 213، 215، 226،
 261، 262، 265، 267، 297، 323،
 326، 385، 390، 470، 472، 474،
 490، 499، 657، 711، 717، 720
 متواطئة 47، 48
 مجاري الاجتهاد في العلل 527
 مجاري العادات 20
 مجاز 24، 96، 97، 143، 144، 146، 147،

642، 643، 644، 563، 562
 لفظ 12، 13، 16، 18، 19، 23، 24، 25،
 26، 28، 31، 32، 33، 34، 35، 36،
 37، 45، 46، 47، 49، 54، 55، 86،
 87، 97، 102، 105، 112، 113، 120،
 131، 140، 158، 159، 160، 164،
 165، 166، 168، 169، 170، 171،
 172، 180، 180، 181، 186، 191،
 193، 195، 198، 248، 250، 251،
 252، 258، 261، 301، 322، 324،
 326، 340، 342، 343، 347، 351،
 352، 356، 357، 358، 359، 360،
 361، 362، 367، 372، 373، 374،
 376، 377، 379، 380، 381، 382،
 384، 391، 392، 395، 400، 401،
 402، 403، 407، 417، 419، 422،
 423، 424، 426، 428، 429، 430،
 431، 432، 433، 434، 436، 437،
 438، 440، 441، 442، 443، 444،
 446، 447، 448، 450، 451، 452،
 453، 454، 455، 456، 457، 459،
 461، 462، 463، 464، 465، 467،
 469، 470، 475، 476، 485، 486،
 489، 490، 494، 495، 496، 497،
 498، 499، 502، 503، 504، 505، 506،
 513، 518، 526، 545، 547، 555،
 560، 561، 562، 563، 564، 573،
 575، 588، 603، 604، 607، 609،
 633، 638، 640، 686، 687، 712،
 715، 718، 719
 لفظ العموم 369، 428، 436
 اللفظ المشترك 400، 434، 451، 518
 لفظ عام 453، 506
 لفظي 23، 30، 34، 36، 42، 437
 لفظية 578
 لقب 500، 503، 506، 507، 508، 512،
 513
 لواحق 44، 353

444، 446، 448، 461، 471، 473،
 482، 484، 485، 486، 487، 488،
 489، 490، 491، 492، 493، 494،
 495، 497، 498، 499، 501، 505،
 508، 510، 511، 512، 518، 525،
 554، 555، 560، 562، 563، 566،
 576، 585، 597، 605، 607، 610،
 618، 621، 622، 624، 626، 627،
 628، 638، 643، 644، 646، 647،
 650، 652، 660، 662، 665، 676،
 685، 703، 706
 كلام الله تعالى 100، 152، 153، 154،
 162، 165، 174، 188، 201، 352،
 461، 499
 الكلام المفيد 350
 كلي 7، 9، 44، 333، 334، 337، 338،
 710
 الكلية 53، 281، 282، 283، 429، 535،
 554، 602
 كناية 161

ل

لازم 20، 21، 29، 30، 37، 61، 62، 129،
 138، 212، 214، 306، 469، 520،
 630، 657، 726
 لعن 538، 551
 لغات 131، 342، 343، 344، 346، 389،
 390، 392، 403، 406، 428، 433،
 435، 436، 486، 500
 لغة 14، 36، 47، 146، 159، 160، 258،
 286، 342، 345، 346، 347، 348،
 349، 351، 352، 353، 356، 359،
 360، 364، 372، 385، 390، 391،
 392، 393، 394، 395، 405، 406،
 417، 418، 419، 428، 431، 433،
 441، 457، 458، 485، 486، 487،
 488، 489، 490، 492، 493، 494،
 495، 499، 500، 501، 502، 526،

المحيض 336	686	342, 314, 185, 159, 158, 152
مخاطب 124, 129, 131, 166, 343,	المجمل والمبين 341, 355, 382,	373, 362, 361, 355, 354, 346
677, 463, 456, 368	المجوس 223, 259	441, 440, 439, 434, 391, 384
مخرج العموم 427	المجوسية 478	490, 487, 486, 470, 458, 452
منخصص 192, 302, 308, 381, 424,	المحدثون 66	690, 686, 677, 664, 520, 499
512, 482, 481, 441, 432	محرم 146, 147, 291, 302, 334, 345,	المجاز والحقيقة 342, 434
منخصصة 432, 437, 460, 461, 585,	418, 416, 409, 393, 380, 348	مجتهد 10, 11, 13, 102, 110, 121,
637, 608	616, 604, 581, 578, 463, 449	268, 250, 248, 245, 228, 227
مخصوص 44, 52, 53, 57, 143, 216,	724, 723, 694, 693, 692	289, 287, 284, 277, 272, 269
506, 468, 423, 401, 373, 240	المحرمية 83	319, 317, 308, 299, 296, 293
582	المحسوسات 17, 44, 67, 68, 69, 70, 71,	340, 333, 330, 325, 323, 321
المخصوص به 468	559, 305, 206, 202, 83	479, 475, 472, 471, 374, 370
مخطئ 108, 155, 184, 214, 245, 273,	المحسوسات الظاهرة 67	520, 515, 506, 501, 482, 481
405, 370, 357, 296, 286, 285	محضلي علم الفقه 5	566, 555, 554, 534, 532, 527
646, 637, 610, 591, 590, 481	المحذور 7, 11, 40, 99, 100, 101, 102,	595, 590, 588, 587, 579, 569
659, 656, 655, 653, 652, 651	597, 521, 334, 148	622, 607, 604, 602, 601, 596
670, 669, 667, 666, 663, 660	محك النظر 15, 32, 60, 64, 84	639, 638, 637, 627, 624, 623
697, 686, 684, 683, 682, 674	محكم 83, 160	653, 651, 646, 645, 642, 640
منخصصة 94, 133, 331, 333, 338, 357,	المحكوم عليه 11, 54, 55, 59, 75, 79,	664, 660, 659, 658, 656, 654
المخيل والمناسب 328	125	675, 674, 670, 669, 667, 666
مدارك الأدلة 297, 299	المحكوم فيه 12, 128, 179	690, 689, 681, 680, 679, 676
مدارك العقول 14, 15, 17, 84, 350,	محل 12, 27, 42, 70, 78, 110, 117,	698, 697, 696, 695, 694, 692
663, 642	237, 235, 214, 194, 184, 121	717, 712, 711, 709, 700, 699
مدارك العلم 206	300, 267, 255, 254, 240, 239	724, 722
المدارك المثمرة للأحكام 641	333, 332, 328, 321, 302, 301	المجتهد المطلق 645
مدارك اليقين 67, 201, 641	466, 460, 444, 432, 377, 335	المجتهدين 13, 121, 235, 270, 277,
مذاهب 96, 242, 262, 271, 288, 423,	545, 530, 507, 506, 492, 474	375, 340, 321, 319, 308, 293
468, 465, 439, 426, 425, 424	568, 566, 563, 558, 556, 548	572, 570, 556, 555, 515, 506
641, 598, 592, 584, 501, 481	584, 584, 583, 582, 576, 572	595, 591, 590, 588, 587, 583
709, 691, 669, 665, 660, 644	599, 598, 597, 594, 588, 587	657, 656, 651, 650, 638, 604
مذهب 66, 69, 91, 97, 99, 102, 108,	619, 618, 616, 612, 607, 601	685, 682, 678, 670, 669, 664
210, 202, 145, 124, 123, 112	627, 625, 624, 623, 622, 620	727, 697, 689, 688, 686
264, 259, 240, 239, 229, 228	638, 637, 636, 634, 633, 631	المجمع عليه 236, 297, 301
289, 288, 287, 285, 282, 280	697, 691, 673, 669, 653, 646	المجمعون 269, 273
296, 294, 293, 292, 291, 290	726, 724, 723, 722, 719, 718	مجمل 341, 351, 355, 356, 357, 358,
336, 332, 321, 319, 317, 297	432	367, 365, 364, 363, 361, 360
394, 393, 391, 381, 365, 361	محل القطع 267, 432	445, 432, 382, 371, 369, 368
423, 415, 414, 406, 401, 400	محمول 49, 50, 55, 491, 493,	521, 466, 456, 455, 451, 447

423, 422, 405, 403, 382, 376	441, 440, 438, 434, 429, 427	471, 465, 449, 441, 439, 424
464, 463, 461, 456, 439, 434	508, 492, 485, 484	503, 495, 493, 480, 478, 475
607, 583, 567, 545, 493, 492	مشروط 393, 307, 302, 301, 171, 168	584, 569, 566, 565, 559, 515
693, 647, 645, 636, 627, 625	566, 483, 413, 410	654, 653, 644, 638, 622, 589
720, 697, 694	مشقة 611, 599, 582, 403, 325	667, 666, 664, 660, 657, 655
المطلقة العامة 461	المشكاة 159	704, 702, 697, 680, 678, 676
مطلوب 44, 41, 36, 25, 20, 18, 17, 13	مشكل 490, 481, 294, 239, 110	722
116, 112, 104, 82, 80, 65, 55	604, 603	مذهب الصحابي 465, 317
329, 194, 142, 131, 120, 119	مشهورات 72, 71	المرتد 407, 138
681, 679, 676, 659, 603, 583	مصالح 335, 334, 329, 328, 320, 93	المرتدات 478
معارضة 534, 481, 266, 263, 215, 73	593, 586, 582, 338, 337, 336	مرسل الصحابي 255
716, 634, 596, 588, 585, 543	675, 662, 649, 632, 599, 597	مريض 282, 145, 144, 142, 108, 13
726	677	519, 455, 454, 453, 380, 336
معاصي 415, 411, 386, 266, 235, 8	مصالح الخلق 662, 329	626
655	المصحف 543, 537, 217, 196, 153	مسارح النظر 5
معاملات 419, 329, 257, 238, 140	546	مسافر 454, 453, 147, 146, 145, 144
586, 558	المصلحة الدنيوية 388	693, 518
المعاني المفردة 45	المصلحة المرسلة 327	مسألة العينة 659, 542, 276, 275
المعتزلة 102, 98, 96, 86, 81, 80, 38	المصوبة 690, 676, 659, 569	المسببات 69
134, 123, 122, 117, 115, 113	المصيب 534, 532, 515, 245, 102	المستحب 522
174, 173, 172, 171, 165, 135	652, 648, 637, 569, 566, 554	المستحيلات 35
385, 384, 367, 358, 347, 245	666, 660, 659, 657, 655, 653	المستفتي 708, 665
413, 412, 411, 410, 393, 392	690, 676, 670, 667	مستند الإجماع 287, 259
655, 652, 531, 415, 414	مضاف 683, 633, 625, 453, 404, 28	مستند قاطع 266
معجزة 213, 197, 155, 96, 95, 65, 8	المضاف إليه 28	المسكرات 645, 633, 600, 80
324, 310, 306, 279, 218, 217	مضمرا 255	المسكوت عنه 500, 499, 422, 351
654, 653, 533, 515, 514, 437	مطابق 443, 46, 38, 33	570, 565, 564, 557, 540, 508
703, 663, 656	مطالبة 434	573, 571
معدوم 131, 128, 127, 56, 36, 28	المطالبة 596, 580, 434, 407, 58, 57	المشاهدات الباطنة 67
422, 368, 280, 265, 166, 135	مطرود ومنعكس 23	المشبهة 211
587, 526	مطعوم 534, 329, 256, 75, 60, 59, 55	مشترك 37, 35, 34, 33, 32, 26, 25, 24
معذور 653, 336, 273, 245, 184, 95	680, 607, 559, 558, 535	144, 140, 102, 63, 49, 48, 41
655	مطلق 90, 72, 53, 48, 47, 46, 29, 9	351, 314, 258, 164, 158, 152
معرفة 25, 18, 17, 16, 14, 13, 10, 7	111, 110, 107, 106, 105, 91	390, 389, 388, 384, 372, 354
69, 41, 37, 36, 34, 32, 30, 28	166, 154, 131, 121, 120, 114	426, 423, 402, 400, 393, 392
137, 96, 95, 94, 93, 88, 82, 70	242, 199, 180, 175, 169, 167	452, 451, 436, 434, 432, 427
203, 195, 192, 187, 140, 139	254, 253, 248, 247, 245, 244	685, 518, 458, 453
240, 238, 235, 228, 227, 216	368, 367, 358, 317, 296, 265	مشرك 426, 423, 422, 402, 369, 169

المفسدات القطعية 637	127, 131, 132, 137, 139, 140,	248, 249, 253, 254, 259, 273,
مفسر 7, 9, 17, 32	141, 142, 145, 155, 160, 161,	283, 290, 304, 305, 323, 325,
مفسرون 673	165, 166, 167, 169, 170, 173,	343, 352, 363, 380, 384, 412,
المفكرة 52, 54, 67, 79	176, 181, 205, 236, 240, 242,	426, 444, 474, 480, 481, 505,
مفهوم 7, 13, 30, 47, 49, 50, 89, 131,	243, 248, 250, 251, 252, 253,	507, 517, 523, 536, 545, 569,
161, 164, 179, 180, 181, 188,	258, 261, 268, 279, 288, 299,	609, 615, 616, 625, 632, 641,
260, 271, 340, 351, 368, 400,	310, 319, 327, 328, 330, 345,	642, 643, 644, 652, 653, 656,
427, 430, 433, 436, 437, 451,	350, 352, 360, 362, 372, 373,	671, 677, 687, 699, 700, 703,
462, 496, 498, 499, 503, 504,	377, 384, 385, 386, 389, 393,	705, 707, 708, 715, 721
507, 508, 509, 510, 511, 512,	399, 404, 405, 410, 415, 418,	معرفة المركبات 18
513, 544, 545, 546, 564,	419, 422, 423, 424, 428, 430,	معصوم 212, 213, 233, 305, 334, 541,
565, 569, 588, 643, 682, 685,	435, 439, 440, 443, 450, 451,	553, 554, 567, 658, 706
686	453, 461, 464, 468, 472, 486,	معصية 95, 101, 115, 118, 174, 234,
مفهوم اللقب 513, 507	487, 509, 524, 527, 530, 533,	285, 290, 292, 523, 533, 567,
مفهوم الموافقة 498	534, 545, 549, 553, 561, 569,	671
المفوضة 237, 539, 542, 675	571, 572, 574, 575, 584, 585,	معقول 7, 11, 13, 24, 53, 96, 103,
مقاصد 5, 45, 115, 328, 336, 338,	589, 590, 593, 594, 595, 597,	105, 116, 120, 131, 327, 340,
364, 564, 600, 643, 722	598, 599, 600, 602, 604, 606,	416, 461, 468, 562, 679, 680,
مقاصد الشرع 336, 338, 600, 722	607, 608, 609, 610, 611, 617,	692, 696
مقبول 236, 244, 250, 252, 255, 269,	618, 619, 622, 623, 627, 630,	معقول النص 327, 468
372, 373, 418, 583, 587, 597	631, 642, 660, 661, 670, 672,	معلوم 25, 28, 36, 39, 55, 74, 79, 81,
مقترن 121, 166, 379, 545, 589	678, 680, 681, 685, 694, 696,	95, 129, 130, 139, 158, 167,
مقتضى 12, 107, 114, 115, 120, 134,	699, 715, 723, 725	180, 192, 201, 204, 208, 215,
180, 181, 359, 389, 391, 400,	معيار العلم 15, 21, 32, 60, 64, 84,	219, 220, 221, 231, 237, 249, 263,
445, 446, 495, 562	معين 42, 46, 75, 102, 104, 111, 172,	266, 298, 307, 310, 351, 368,
مقتضيات العموم 450	188, 328, 330, 331, 336, 337,	392, 399, 401, 406, 410, 412, 420,
مقدم 196, 601	338, 389, 393, 427, 429, 447,	422, 441, 472, 490, 500, 503,
مقدمات 44, 65, 66, 71, 72, 80,	449, 525, 540, 569, 572, 588,	526, 528, 543, 547, 556, 557,
568, 622, 711	653, 656, 657, 658, 659, 660,	564, 573, 581, 597, 608, 612,
مقدمات يقينية 65, 66, 71	663, 664, 676, 677, 678, 681,	652, 653, 677, 706, 707, 720,
مقدمة 6, 15, 30, 45, 49, 57, 58, 61,	682, 690, 694, 697, 708, 709,	721, 722
63, 65, 75, 100, 197, 203, 341,	مفتي 221, 227, 228, 236, 238, 377,	المعنوية 554
350, 422, 452, 514, 526, 527,	556, 566, 643, 644, 645, 694, 695,	معنى 6, 7, 16, 17, 20, 25, 28, 29, 30,
550, 573, 587, 642, 716	703, 706, 707, 708, 709	33, 37, 38, 39, 41, 42, 43, 45,
المقصود الأصلي 24	المفرد 17, 28, 29, 30, 47, 362, 426,	46, 48, 49, 51, 53, 54, 55, 60,
مقصود الشرع 135, 328, 331, 334,	427, 438	65, 69, 70, 75, 81, 86, 93, 95,
337, 408	المفسدات 637, 638	97, 99, 101, 102, 106, 107, 108,
مقلد 10, 11, 13, 38, 39, 228, 277,	المفسدات الظنية الاجتهادية 637	109, 110, 111, 112, 113, 122,

528, 523, 522, 493, 463, 461	629, 628, 616, 601, 599, 594	701, 697, 695, 657, 643, 304
624, 614, 592, 577, 535, 531	مناطق 104, 327, 527, 528, 529, 530	704, 703
719, 694, 693, 692, 663, 627	548, 546, 545, 541, 536, 535	مقيد 154, 172, 367, 410, 414, 416
726, 725	565, 559, 554, 553, 552, 550	545, 493
موصوف 16, 20, 59, 128, 500, 507	601, 597, 582, 581, 573, 572	مقيس 635
642	619, 618, 616, 604, 603, 602	مكاتب 313, 371
موضوع 24, 42, 46, 74, 271, 344, 350	684, 683, 676, 675, 674, 671	مكاتبة 382, 380, 379
400, 394, 391, 355, 353, 352	696, 686, 685	مكة 69, 202, 208, 215, 216, 226
424, 423, 419, 418, 404, 402	مناطق الأحكام 536, 546, 676	661, 656, 277
677, 492, 461, 440, 433, 426	مناظرة 579, 596, 626, 670, 671	مكروه 11, 40, 92, 100, 102, 116
687, 686, 685, 682, 678	مناقضة الحكمة 130	121, 120, 119
ميراث الجد 229, 313, 540, 543, 701	المنافسة 248	مكلف 6, 8, 9, 11, 40, 41, 86, 100
ن	مندوب 11, 40, 100, 111, 114, 388	125, 112, 109, 108, 106, 104
	520, 444, 397, 396, 390	148, 143, 139, 135, 129, 127
	منذور 77	232, 187, 185, 174, 173, 169
نادر 90, 148, 336, 379, 382, 477	منسوخ 147, 168, 169, 171, 174, 181	480, 463, 454, 410, 310, 254
ناسخ 164, 168, 182, 184, 185, 186	190, 189, 187, 186, 185, 182	677, 665, 619, 532, 529, 496
192, 191, 190, 189, 188, 187	480, 296, 230, 195, 194, 192	715, 706, 696, 690, 685
466, 278, 273, 204, 195, 194	643, 635, 503, 502, 493	مكيل 256, 487, 533, 558
716, 712, 643, 493, 480	منطقية 13	ملائم 582, 583, 588
ناسي 11, 126, 127, 145, 610	منطقيون 16, 53, 54, 63	ملك 13, 87, 89, 94, 125, 141, 152
نافي 157, 300, 301, 303, 304, 305	منطوق 179, 186, 193, 271, 355, 445	386, 352, 300, 255, 233, 207
614, 307, 306	496, 495, 494, 487, 469, 450	547, 518, 495, 446, 417, 416
نبي 8, 65, 88, 90, 95, 96, 124, 186	512, 508, 500, 499, 498, 497	691, 684, 625, 624, 577, 565
218, 217, 216, 215, 211, 190	677, 571, 570, 540	ملك 97, 98, 99, 141, 153, 167, 233
264, 254, 245, 225, 222, 221	منظوم 190, 202, 340	478, 436, 380, 352, 320, 305
325, 315, 311, 298, 280, 265	منهاج 15, 234, 560, 558, 582, 631	650, 625, 623, 598, 509, 498
408, 377, 370, 369, 367, 352	مهر 368, 379, 528, 603, 608, 675	692, 684
432, 431, 417, 414, 411, 409	مواضعة 352, 364, 686	الملل المنسوخة 147
449, 448, 447, 443, 442, 437	موت 42, 95, 108, 140, 145, 166	متنع للمفسدة 130
467, 464, 460, 454, 453, 451	215, 212, 211, 206, 185, 167	مميز 125, 126, 151, 208, 234
515, 510, 503, 500, 469, 468	291, 286, 285, 282, 281, 280	مناسب 328, 329, 330, 497, 580, 582
537, 521, 520, 519, 518, 517	583, 571, 413, 412, 335, 302	593, 592, 591, 587, 584, 583
550, 548, 544, 542, 539, 538	625, 609	600, 599, 598, 597, 595, 594
563, 558, 556, 555, 554, 553	موجب 69, 70, 72, 76, 83, 95, 96	622, 619, 606, 604, 602, 601
629, 608, 587, 586, 577, 567	141, 138, 128, 120, 110, 104	632, 629
660, 654, 649, 648, 647, 646	399, 335, 297, 239, 188, 147	مناسبة 329, 487, 579, 580, 581, 582
701, 693, 683, 682, 677, 661	448, 412, 405, 403, 402, 400	593, 592, 588, 587, 585, 583
719, 718, 717, 716, 715, 707		

654, 653, 524, 332, 267, 259	نسخ التلاوة 189, 188, 187	نبيذ 193, 102, 80, 79, 59, 58, 57
705, 704	نسخ القرآن 192, 191, 190, 189, 186	507, 471, 345, 329, 288, 239
نصوص متواترة 259	466, 297	565, 564, 563, 560, 530, 527
نطفة 27, 22	نسخ القرآن بالسنة 192, 191, 190, 189	616, 582, 574, 569, 567, 566
نظر 5, 8, 9, 10, 12, 13, 14, 15, 26	النسخ بالأخف 182	679, 677, 665, 664, 619, 618
32, 35, 36, 41, 44, 46, 55, 60	النسخ بالقياس 193	719
64, 66, 70, 71, 79, 81, 84, 88	نسخ بعض العبادة 177	نتيجة 55, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 71
93, 95, 96, 98, 101, 102, 112	النسخ في حق من لم يبلغه الخبر 183	75, 80, 81, 82, 83, 505, 527
113, 112, 120, 121, 129, 132, 137	النسخ قبل التمكن 174, 172	657
142, 149, 151, 152, 153, 157	نسيان 408, 359, 358, 357, 295, 250	نجاسة 612, 593, 496, 466, 416, 238
158, 161, 163, 177, 178, 187	546, 522, 515, 495, 446	718, 696, 687, 685, 683, 670
190, 194, 202, 214, 216, 228	نص 12, 24, 134, 137, 138, 164, 165	722
232, 241, 262, 276, 283, 284	170, 178, 180, 184, 186, 192	نحوي 54, 271, 698
288, 289, 291, 292, 294, 298	193, 194, 204, 205, 210, 212	ندب 6, 10, 87, 100, 101, 102, 105
304, 301, 323, 324, 327, 328	215, 217, 232, 263, 265, 283	106, 111, 112, 114, 115, 164
332, 333, 343, 356, 361, 363, 365	286, 297, 299, 301, 302, 307	368, 383, 384, 387, 388, 390
366, 367, 378, 381, 382, 383	319, 321, 327, 328, 333, 336	391, 392, 393, 394, 396, 397
387, 388, 400, 401, 404, 413	338, 350, 351, 357, 372, 372	398, 399, 400, 410, 433, 434
421, 435, 438, 440, 442, 444	373, 374, 376, 377, 378, 396	450, 451, 515, 516, 517, 520, 521
450, 472, 484, 487, 511, 513	407, 428, 459, 461, 466, 467	521, 520, 517, 516, 515, 450
517, 512, 573, 575, 578, 587	468, 469, 470, 472, 474, 480	725, 671, 670, 521
567, 572, 573, 575, 578, 587	484, 493, 504, 528, 529, 530	نذر 77, 382, 401, 518, 572, 693
590, 591, 592, 596, 598, 600	532, 533, 534, 536, 537, 538	نسب 241, 478, 628
601, 604, 605, 608, 612, 614	540, 546, 547, 548, 550, 553	نسبة 16, 20, 111, 395
615, 617, 618, 619, 624, 627	554, 557, 558, 559, 560, 565	نسخ 12, 111, 112, 137, 161, 162
629, 633, 635, 638, 640, 642	566, 567, 569, 582, 583, 588	163, 164, 165, 166, 167, 168
644, 645, 647, 651, 652, 653	593, 594, 597, 608, 609, 610	169, 170, 171, 172, 174, 175
654, 657, 658, 661, 662, 671	613, 620, 623, 624, 629, 631	176, 177, 178, 179, 180, 181
673, 682, 683, 684, 685, 698	633, 634, 636, 637, 638, 646	182, 183, 184, 184, 185, 186
701, 702, 703, 704, 705, 706	647, 648, 649, 650, 659, 660	187, 188, 189, 190, 191, 192
707, 709, 711, 727	661, 670, 671, 674, 676, 677	193, 194, 195, 196, 198, 282
نظر الأصولي 9, 10	679, 681, 686, 690, 691, 696	283, 295, 296, 297, 299, 315
النظر الصحيح 81	699, 700, 704, 705, 711, 716	367, 370, 410, 412, 416, 449
النظر الفاسد 81	717, 720, 721	457, 461, 462, 463, 464, 466
نظر عقلي 421	نصاب 125, 141, 370, 439, 441, 440	467, 474, 475, 476, 477, 478
نظريات 14, 47, 50, 55, 70, 559, 651	461, 475, 522, 539, 624, 627	479, 480, 482, 484, 485, 492
653	650	493, 515, 521, 522, 523, 524
نظم 23, 44, 45, 55, 57, 58, 59, 60	نصاري 66, 211, 215, 217, 234, 258	525, 608, 621, 623, 625, 650
		681, 711, 720

,111, 109, 108, 107, 106, 105
 ,119, 117, 116, 115, 114, 112
 ,145, 144, 142, 129, 124, 123
 ,222, 220, 186, 179, 177, 176
 ,348, 336, 299, 297, 280, 258
 ,383, 378, 377, 376, 371, 368
 ,409, 408, 406, 397, 393, 390
 ,444, 428, 427, 414, 412, 410
 ,517, 505, 489, 483, 466, 450
 ,531, 528, 522, 521, 519, 518
 ,600, 599, 549, 546, 536, 535
 ,672, 653, 643, 622, 609, 604
 ,692, 681, 680, 679, 676, 674
 725, 706, 703, 701, 696, 693
 الواجب الأول 408, 129
 الواجب المخير 111, 106, 102, 101
 410, 406
 الواجب المضيق 186, 105
 الواجب الموسع 142, 107, 105, 101
 376
 الواحد بالعين 116
 الواحد بالنوع 116, 115
 واضح 513, 505, 269, 67
 الواقفية 441, 427, 426, 423, 405, 400
 506, 490, 489, 471, 466
 وجه الدليل 434, 81, 80, 79
 وجوب , 9, 10, 93, 95, 96, 100, 101, 103
 ,109, 108, 107, 105, 104, 103
 ,133, 129, 124, 116, 112, 111
 ,143, 141, 140, 139, 138, 136
 ,176, 174, 171, 158, 147, 144
 ,220, 219, 190, 187, 183, 177
 ,231, 230, 228, 227, 222, 221
 ,297, 289, 286, 275, 268, 232
 ,307, 303, 301, 300, 299, 298
 ,376, 368, 319, 318, 317, 312
 ,387, 384, 383, 382, 378, 377
 ,394, 393, 392, 391, 390, 388

,561, 547, 534, 518, 511, 509
 ,615, 608, 600, 599, 579, 571
 ,669, 669, 668, 645, 629, 619
 ,718, 695, 687, 685, 684, 682
 726
 النكرة 456, 438, 435, 426
 النمط الأول 57
 نمط التعاند 63
 نمط التلازم 61
 النهروانية 560
 نهى 118, 116, 115, 112, 102, 12
 ,133, 123, 122, 121, 120, 119
 ,174, 173, 172, 164, 146, 134
 ,271, 266, 225, 187, 186, 182
 ,383, 382, 365, 361, 355, 341
 ,395, 393, 392, 391, 389, 388
 ,404, 404, 403, 402, 398, 396
 ,421, 420, 419, 418, 417, 416
 ,464, 463, 462, 449, 448, 427
 ,562, 556, 550, 524, 504, 482
 ,697, 676, 675, 674, 661, 650
 705
 النهي على التحريم 392
 نوع 125, 116, 115, 37, 29, 27, 21
 ,326, 319, 179, 142, 140, 132
 ,528, 522, 489, 487, 438, 401
 ,578, 574, 572, 571, 570, 546
 ,664, 616, 615, 609, 601, 581
 671, 667
 نوع الأنواع 21
 نوم 570, 539, 335, 276, 126, 118
 نية 561, 412, 361, 134, 117, 106
 ,623, 622, 621, 612, 610, 594
 722, 624
 واجب 8, 10, 11, 32, 40, 41, 42, 62
 ,104, 103, 102, 101, 100, 86, 77

,362, 81, 78, 77, 76, 75, 74, 71
 440
 النظم الأول 78, 76, 75, 60, 59
 نفل 622, 447, 106, 61
 نفى 113, 97, 76, 70, 63, 60, 59, 56
 ,264, 243, 222, 151, 150, 120
 ,303, 299, 298, 288, 281, 269
 ,319, 308, 307, 306, 305, 304
 ,372, 360, 359, 358, 357, 323
 ,420, 419, 403, 401, 400, 382
 ,455, 446, 445, 438, 435, 426
 ,501, 500, 499, 498, 476, 456
 ,509, 507, 505, 504, 503, 502
 ,526, 517, 516, 515, 512, 511
 ,573, 557, 555, 551, 544, 527
 ,642, 623, 615, 614, 601, 581
 ,682, 681, 678, 676, 657, 656
 726, 724, 721, 712, 711, 686
 النفى الأصلي 303, 298, 150, 113
 ,656, 642, 614, 557, 551, 308
 724, 711, 681
 نفى الصحة 359
 نفى الكمال 359
 النفى والإثبات 502, 305, 281, 269, 60
 712, 686, 544, 511, 504
 نقض 435, 318, 223, 216, 89, 60, 30
 ,592, 589, 550, 546, 510, 436
 ,624, 623, 622, 621, 620, 593
 697, 696, 695, 658, 651, 625
 نقض الاجتهاد 695
 النقل 390, 262, 251, 197, 195, 4
 716, 658, 554, 485, 467, 391
 النقيض 55
 نكاح 239, 180, 148, 140, 74, 56, 7
 ,334, 330, 329, 293, 259, 240
 ,375, 374, 367, 359, 358, 335
 ,420, 419, 418, 382, 379, 376
 ,502, 493, 478, 475, 452, 442

وهم 21، 39، 69، 70، 71، 73، 87، 90،
91، 92، 93، 110، 112، 126، 155،
157، 170، 172، 198، 207، 210،
213، 222، 226، 227، 230، 237،
239، 241، 256، 267، 269، 275،
280، 286، 289، 302، 319، 323،
325، 326، 328، 332، 375، 381،
392، 398، 443، 450، 451، 457،
463، 479، 505، 513، 556، 568،
584، 585، 586، 590، 595،
616، 700، 701، 709، 718

ي

يأثم 149، 646، 656، 663، 664، 669،
671، 677،
اليتيم 381، 497،
يقين 57، 65، 66، 67، 68، 70، 73، 201،
205، 209، 303، 308، 331، 336،
482، 496، 528، 534، 535، 699

595، 596، 597، 602، 603، 604،
605، 606، 607، 619، 622، 627،
665، 666، 678، 679، 683، 724،
725
الوصف الذاتي 88
وصف السبب بالصحة 141
وصف السبب بالصحة والبطلان والفساد
141
وصف العبادة بالأداء والقضاء والإعادة 142
الوصف المناسب 497
وضوء 109، 135، 136، 147، 196، 276،
290، 358، 359، 519، 594، 612،
621، 718، 726
الوعد والوعيد 160، 365، 367، 427
وقائع 202، 205، 207، 222، 223، 252،
313، 324، 370، 445، 449، 543،
547، 553، 557، 658، 678
وقف 25، 96، 97، 99، 106، 160، 362،
363، 391، 405، 424، 425، 427،
433، 457، 500، 506

395، 396، 397، 398، 399،
400، 401، 404، 405، 406، 407،
408، 409، 410، 411، 413، 418،
421، 433، 434، 455، 466، 475،
497، 515، 516، 517، 520، 521،
522، 524، 530، 548، 567، 572،
573، 575، 594، 607، 614، 617،
621، 631، 635، 652، 653، 657،
670، 679، 692، 693، 694، 696،
697، 698، 700، 704، 713، 725،
726
الوجود المطلق لا يعم 403
وجوه 141، 190، 279، 388، 391، 430،
447، 518، 577، 600
وصف 3، 16، 18، 20، 23، 26، 37، 51،
59، 79، 88، 104، 110، 115، 119،
120، 121، 123، 141، 142، 281،
363، 394، 442، 464، 470، 497،
500، 506، 512، 513، 518، 530،
548، 569، 575، 576، 577، 578،
579، 589، 590، 592، 593، 594

**فهرس يشتمل على قواعد أصولية وفقهية
أوردها الغزالي أو ناقشها في المستصفى
«مشار إليها بأرقام الفقرات»**

رقم الفقرة	
60	لَا حُكْمَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرَائِعِ.
184	الْمَغْضُوبُ مَضْمُونٌ.
242	إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَصْطِلَاحَاتُ فَيَجِبُ بِالضَّرُورَةِ أَنْ تَخْتَلَفَ الْحُدُودُ.
406	لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ كُلُّ شَيْئَيْنِ يُحْكَمُ عَلَيْهِمَا بِشَيْءٍ وَاحِدٍ أَنْ يُخْبَرَ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ.
417	اِنْتِفَاءُ الْأَخْصِ لَا يُوجِبُ اِنْتِفَاءَ الْأَعْمِ وَلَا ثُبُوتَهُ.
417	اِنْتِفَاءُ الْأَعْمِ يُوجِبُ اِنْتِفَاءَ الْأَخْصِ بِالضَّرُورَةِ.
417	ثُبُوتُ الْأَخْصِ بِالضَّرُورَةِ يُوجِبُ ثُبُوتَ الْأَعْمِ.
417	ثُبُوتُ الْأَعْمِ لَا يُوجِبُ ثُبُوتَ الْأَخْصِ.
417	يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ الْمَلْزُومُ أَعْمَ مِنَ الْإِلَازِمِ، بَلْ إِمَّا أَخْصَ أَوْ مُسَاوِيًا.
452	لَا يَنْحَصِرُ الْعَدَدُ الْمَوْجِبُ لِلْعِلْمِ فِي عَدَدٍ.
603	الْأَفْعَالُ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ عَلَى الْإِبَاحَةِ.
718	مَعْنَى الْمُبَاحِ رَفْعُ الْحَرَجِ عَنِ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَذَلِكَ ثَابِتٌ قَبْلَ السَّمْعِ. فَمَعْنَى إِبَاحَةِ الشَّرْعِ شَيْئًا: أَنَّهُ تَرَكَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ، وَلَمْ يَغَيِّرْ حُكْمَهُ، فَكَانَ كُلُّ مَا لَمْ يَثْبُتْ تَحْرِيمُهُ وَلَا وُجُوبُهُ بَقِيَ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْمُبَاحِ.
788	تَكْلِيفُ النَّاسِي وَالْعَافِلِ عَمَّا يَكْلِفُ مُحَالٌ.
829	أَهْوَنُ الضَّرَرَيْنِ يَصِيرُ وَاجِبًا وَطَاعَةً بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَعْظَمِهِمَا.
831	الضَّمَانُ لَا يَسْتَدْعِي الْعُدْوَانَ.
881	أَنَّ نَصَبَ الْأَسْبَابِ أَسْبَابًا لِلْأَحْكَامِ أَيْضًا حُكْمٌ مِنَ الشَّرْعِ.
892	وَالْفَاسِدُ مُرَادِفٌ لِلْبَاطِلِ فِي اصْطِلَاحِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَالْعَقْدُ إِمَّا صَحِيحٌ وَإِمَّا بَاطِلٌ، وَكُلُّ بَاطِلٍ فَاسِدٌ.
952	الْعَقْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْأَحْكَامِ عِنْدَ اِنْتِفَاءِ السَّمْعِ.
995	الاجْتِهَادُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَى أَصْلِ الْقُرْآنِ، أَمَّا مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ مَكْتُوبٌ بِخَطِّهِ، فَلَا اجْتِهَادَ فِيهِ يَتَطَرَّقُ إِلَى تَعْيِينِ مَوْضِعِهِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ مَرَّةً أَوْ مَرَّاتٍ.
999	الْفَاسِطُ الْعَرَبُ تَشْتَمِلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ.
1134	الْقُرْآنُ لَا يُنْسَخُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

- 1154 لَيْسَ مِنْ شَرْطِ النَّسْخِ إِثْبَاتُ بَدَلٍ غَيْرِ الْمُنْسُوخِ.
- 1195 لَا يَجُوزُ نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.
- 1218 يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ، وَالسُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ، لِأَنَّ الْكُلَّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.
- 1231 الْإِجْمَاعُ لَا يَنْسَخُ بِهِ إِذَا لَا نَسْخَ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ.
- 1240 لَا يَجُوزُ نَسْخُ النَّصِّ الْقَاطِعِ الْمُتَوَاتِرِ بِالْقِيَاسِ الْمَعْلُومِ بِالظَّنِّ وَالْاجْتِهَادِ عَلَى اخْتِلَافِ مَرَاتِبِهِ جَلِيًّا كَانَ أَوْ خَفِيًّا.
- 1252 الْإِجْمَاعُ عَلَى بُطْلَانِ كُلِّ قِيَاسٍ مُخَالَفٍ لِلنَّصِّ.
- 1252 دَلَالَةُ النَّصِّ قَاطِعٌ فِي الْمَنْصُوصِ، وَدَلَالَةُ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ مَظْنُونٌ.
- 1351 مَا أَخْبَرَ عَنْهُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ. فَإِنَّهُ يَجِبُ تَصْدِيقُهُ ضَرُورَةً.
- 1391 خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ.
- 1393 الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَمَعْلُومُ الْوُجُوبِ، بِذَلِيلِ قَاطِعٍ.
- 1412 لَا يَسْتَحِيلُ التَّعَبُّدُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَقْلًا، وَلَا يَجِبُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا، وَأَنَّ التَّعَبُّدَ بِهِ وَقَعَ سَمْعًا.
- 1506 الْمُفْتِي الْمَجْهُولُ الَّذِي لَا يُدْرَى أَنَّهُ بَلَغَ رُتْبَةَ الْاجْتِهَادِ أَمْ لَا، لَا يَجُوزُ لِلْعَامِيِّ قَبُولُ قَوْلِهِ.
- 1559 إِذَا تَعَارَضَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَدَّمْنَا الْجَرْحَ.
- 1579 كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ.
- 1607 انْفِرَادُ الثَّقَةِ بِزِيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ عَنْ جَمَاعَةِ النُّقْلَةِ مَقْبُولٌ.
- 1618 الْمُرْسَلُ مَقْبُولٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْجَمَاهِيرِ، وَمَرْدُودٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْقَاضِي.
- 1639 خَبَرُ الْوَاحِدِ فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى مَقْبُولٌ.
- 1644 لَيْسَ عَلَّةُ الْإِشَاعَةِ عُمُومُ الْحَاجَةِ أَوْ نُدُورُهَا، بَلْ عَلَّتُهُ التَّعَبُّدُ وَالتَّكْلِيفُ مِنَ اللَّهِ.
- 1663 الْكَثْرَةُ إِنَّمَا تَوَثَّرُ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَشْبَاهِ وَالِدَوَاعِي وَالصَّوَارِفِ.
- 1693 الْعَادَةُ تَقْتَضِيْهِ انْكَارَ إِثْبَاتِ أَصْلِ قَاطِعٍ يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْقَوَاطِعِ بِخَبَرٍ غَيْرِ مَعْلُومِ الصِّحَّةِ، فَعَلَمْنَا بِالْعَادَةِ كَوْنَ الْخَبَرِ مَقْطُوعًا بِهِ، لَا بِالْإِجْمَاعِ. وَالْعَادَةُ أَصْلٌ يُسْتَفَادُ مِنْهَا مَعَارِفٌ، فَإِنَّ بِهَا يَعْلَمُ بُطْلَانُ دَعْوَى مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ وَانْدِرَاسُهَا، وَبِهَا يَعْلَمُ بُطْلَانُ دَعْوَى نَصِّ الْإِمَامَةِ.
- 1721 كُلُّ مُجْتَهِدٍ مَقْبُولُ الْفَتْوَى، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ قَطْعًا. وَلَا بُدَّ مِنْ مُوَافَقَتِهِ فِي الْإِجْمَاعِ.
- 1737 | الْمُجْتَهِدُ | الْمُبْتَدِعُ إِذَا خَالَفَ لَمْ يَنْعَقِدِ الْإِجْمَاعُ دُونَهُ إِذَا لَمْ يَكْفُرْ.
- 1737 خِلَافُ الْمُجْتَهِدِ الْفَاسِقِ مُعْتَبَرٌ.
- 1758 الْإِجْمَاعُ مِنَ الْأَكْثَرِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَقْلِ.
- 1820 الْإِجْمَاعُ: اتِّفَاقُ فَتَاوَى الْأُمَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ، فِي لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ، انْقِرَاضَ عَلَيْهِ الْعَصْرُ أَوْ لَمْ يَنْقَرِضْ، أَفْتَوْا عَنْ اجْتِهَادٍ أَوْ عَنْ نَصٍّ، مَهْمَا كَانَتِ الْفَتْوَى نُطْقًا صَرِيحًا.
- 1823 إِذَا أَفْتَى بَعْضُ الصَّحَابَةِ بِفَتْوَى، وَسَكَتَ الْآخَرُونَ، لَمْ يَنْعَقِدِ الْإِجْمَاعُ.
- 1842 إِذَا اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ الْأُمَّةِ، وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ، انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ، وَوَجِبَتْ عِصْمَتُهُمْ عَنِ الْخَطَا.
- 1863 يَجُوزُ انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَنْ اجْتِهَادٍ وَقِيَاسٍ، وَيَكُونُ حُجَّةً.

- 1875 الإجماعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى جَوَازِ مُخَالَفَةِ الْمُجْتَهِدِ؟.
- 1875 الخطأُ في الاجتهاد جائزٌ؟.
- 1893 إِذَا اتَّفَقَ التَّابِعُونَ عَلَى أَحَدِ قَوْلِي الصَّحَابَةِ لَمْ يَصِرِ الْقَوْلُ الْآخَرُ مَهْجُورًا، وَلَمْ يَكُنِ الذَّاهِبُ إِلَيْهِ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ.
- 1914 إِذَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَنْ اجْتِهَادٍ جَازَ لِمَنْ بَعْدَهُمُ الْخِلَافُ، بَلْ جَازَ لَهُمُ الرُّجُوعُ، فَإِنَّ مَا قَالُوهُ كَانَ حَقًّا مَا دَامَ ذَلِكَ الْاجْتِهَادُ بَاقِيًّا، فَإِذَا تَغَيَّرَ تَغَيَّرَ الْفَرَضُ، وَالْكُلُّ حَقٌّ!.
- 1915 إِذَا اخْتَلَفُوا عَنْ اجْتِهَادٍ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْقَوْلِ الثَّانِي. فَيَصِيرُ جَوَازُ الْمَصِيرِ إِلَيْهِ أَمْرًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَيَّدَ بِشَرْطِ بَقَاءِ الْاجْتِهَادِ.
- 1918 الإجماعُ لَا يَتَّبِتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.
- 1946 لَا حُجَّةَ فِي اسْتِصْحَابِ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ.
- 1954 الْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ دَامَ إِلَى وُجُودِ قَاطِعٍ، فَلَا يَحْتَاجُ الدَّوَامُ إِلَى دَلِيلٍ فِي نَفْسِهِ، بَلِ الثُّبُوتُ هُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الدَّلِيلِ.
- 1964 الْأَصْلُ فِي فِطْرَةِ الْآدَمِيِّ أَنْ لَا يَكُونَ نَبِيًّا.
- 1968 التَّقْلِيدُ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ.
- 2060 لَوْ تَعَارَضَ قِيَاسَانِ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ مَعَ أَحَدِهِمَا، فَيَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ أَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ التَّرْجِيحُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ.
- 2071 لَا تَرْجِيحَ إِلَّا بِقُوَّةِ الدَّلِيلِ.
- 2152 إِذَا تَعَارَضَ شَرَّانِ أَوْ ضَرَرَانِ، قَصَدَ الشَّرُّ دَفْعَ أَشَدِّ الضَّرَرَيْنِ وَأَعْظَمَ الشَّرَّيْنِ.
- 2164 عِنْدَ تَعَارُضِ مَصْلَحَتَيْنِ وَمَقْصُودَيْنِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَجِبُ تَرْجِيحُ الْأَقْوَى.
- 2315 إِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فَالْلَفْظُ لِلْحَقِيقَةِ، إِلَى أَنْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْمَجَازَ.
- 2337 لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.
- 2357 يَجُوزُ الْخُطَابُ بِمُجْمَلٍ يُفِيدُ فَائِدَةً مَا.
- 2491 مَا يُعْرَفُ بِاسْتِقْرَاءِ اللُّغَةِ، وَتَصَفُّحِ وَجْهِهِ الِاسْتِعْمَالِ، أَقْوَى مِمَّا يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ الصَّرِيحِ.
- 2562 الْقِيَاسُ بَاطِلٌ فِي اللُّغَاتِ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ تَوْقِيفًا.
- 2634 الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ.
- 2664 لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْمَأْمُورِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا مُجْزَأً.
- 2666 إِذَا تَعَارَضَ فِيهِ عُرْفُ الشَّرْعِ وَالْوَضْعُ، فَيَرْجَعُ إِلَى أَصْلِ الْوَضْعِ.
- 2666 الْأَصْلُ أَنَّ الْأِسْمَ لِمَوْضُوعِهِ اللَّغَوِيِّ، إِلَّا مَا صَرَفَهُ عَنْهُ عُرْفُ الِاسْتِعْمَالِ فِي الشَّرْعِ.
- 2666 الْأَصْلُ أَنَّ الْأِسْمَ لِمَوْضُوعِهِ اللَّغَوِيِّ.
- 2668 النَّهْيُ يُضَادُّ كَوْنَ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ قُرْبَةً وَطَاعَةً، لِأَنَّ الطَّاعَةَ عِبَارَةٌ عَمَّا يُوَافِقُ الْأَمْرَ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مُتَضَادَّانِ.

- 2749 كَوْنُ ارْتِفَاعِ الْحَرْجِ مَعْلُومًا مِنْ صِيغَةِ الْأَمْرِ لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ. وَكَوْنُ الْوَاحِدِ مُسْتَيَقِّنًا مِنْ لَفْظِ النَّاسِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْبَاقِي. وَكَوْنُ النَّدْبِ مُسْتَيَقِّنًا مِنَ الْأَمْرِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْوُجُوبِ. وَكَوْنُ الْفَعْلَةِ الْوَاحِدَةِ مُسْتَيَقِّنَةً فِي الْأَمْرِ لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي التَّكْرَارِ، وَكَوْنُ الْبِدَارِ مَعْلُومًا فِي الْأَمْرِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي التَّرَاخِي.
- 2795 تَرْكُ الْأَسْتَفْصَالِ مَعَ تَعَارُضِ الْأَحْوَالِ يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْحُكْمِ.
- 2796 وَرُودُ الْعَامِّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ لَا يُسْقِطُ دَعْوَى الْعُمُومِ.
- 2810 الْمُقْتَضَى لَا عُمُومَ لَهُ. وَإِنَّمَا الْعُمُومُ لِلْأَلْفَاظِ لَا لِلْمَعَانِي.
- 2829 إِذَا تَعَارَضَتِ الْاِحْتِمَالَاتُ لَمْ يُمْكِنْ إِثْبَاتُ الْعُمُومِ بِالتَّوَهُّمِ.
- 2833 لَا يُمْكِنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي وَاقِعَةٍ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، فَقَضَى فِيهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحُكْمٍ، وَذَكَرَ عِلَّةَ حُكْمِهِ أَيْضًا، إِذَا أُمِكنَ اخْتِصَاصُ الْعِلَّةِ بِصَاحِبِ الْوَاقِعَةِ.
- 2866 الْأَصْلُ اتِّبَاعُ عُمُومِ اللَّفْظِ.
- 2961 وَدَلِيلُ الْعَقْلِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَابَلَ النُّطْقُ الصَّرِيحُ مِنَ الشَّارِعِ، لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ لَا تَتَعَارَضُ.
- 2991 كُلُّ مَا دَلَّ الْعَقْلُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَلَيْسَ لِلتَّعَارُضِ فِيهِ مَجَالٌ، إِذِ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ يَسْتَحِيلُ نَسْخُهَا وَتَكَادُيْهَا. فَإِنْ وَرَدَ دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ عَلَى خِلَافِ الْعَقْلِ، فِيمَا أَنْ لَا يَكُونُ مُتَوَاتِرًا، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونُ مُتَوَاتِرًا فَيَكُونُ مُؤَوَّلًا، وَلَا يَكُونُ مُتَعَارِضًا. وَأَمَّا نَصُّ مُتَوَاتِرٍ لَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ وَالتَّأْوِيلَ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ دَلِيلِ الْعَقْلِ، فَذَلِكَ مُحَالٌ.
- 2991 كُلُّ مَا دَلَّ الْعَقْلُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَلَيْسَ لِلتَّعَارُضِ فِيهِ مَجَالٌ.
- 3268 الْأَصْلُ فِي الْأَفْعَالِ نَفْيُ الْحَرْجِ، فَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الشَّرْعِ.
- 3326 لَا يَجُوزُ التَّعَارُضُ فِي الْأَخْبَارِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ.
- 3384 مَنْ أَوْجَبَ الصَّلَاحَ لَا يُوجِبُ الْأَصْلَحَ.
- 3398 الْيَقِينُ لَا يُرْفَعُ بِالشَّكِّ الطَّارِئِ.
- 3405 الْاجْتِهَادُ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ ضَرُورَةٌ. أَمَّا فِي تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ فَلَا.
- 3592 أَصْلُ تَغْلِيلِ الْحُكْمِ، وَإِثْبَاتُ عَيْنِ الْعِلَّةِ وَوَصْفِهَا، فَلَا يُمْكِنُ إِلَّا بِالْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ.
- 3671 الْمُؤَثَّرُ مَقْبُولٌ بِاتِّفَاقِ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ.
- 3686 مَنْ بَنَى أَمْرَهُ فِي الْمَعَامَلَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ عَلَى الْوَهْمِ سَفَهَ فِي عَقْلِهِ، وَمَنْ بَنَاهُ عَلَى الظَّنِّ كَانَ مَعْذُورًا.
- 3706 الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ عِلَّةِ الْأَصْلِ سَلَامَتُهَا عَنْ عِلَّةٍ تَعَارِضُهَا تَقْتَضِي نَقِيضَ حُكْمِهَا.
- 3715 إِذَا تَعَارَضَتِ الْاِحْتِمَالَاتُ فَلَا مَعْنَى لِلتَّحَكُّمِ.
- 3724 الْإِطْرَادُ الَّذِي هُوَ أَوْصَافُ الْعِلَلِ، وَأَضْعَفُهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّحَّةِ.
- 3815 مَا اسْتَشْنِي عَنْ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ وَخُصِّصَ بِالْحُكْمِ، وَلَا يُعْقَلُ مَعْنَى التَّخْصِيصِ؛ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.
- 3823 الْقَاعِدَةُ الْمُسْتَقْلِلَةُ الْمُسْتَفْتَحَةُ الَّتِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا.
- 3824 الْقَوَاعِدُ الْمُبْتَدَأَةُ الْعَدِيمَةُ النَّظِيرِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.
- 3846 الْحُكْمُ الْعَقْلِيُّ وَالْإِسْمُ اللَّغَوِيُّ لَا يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ.

- 3848 مَا تُعْبَدُ فِيهِ بِالْعِلْمِ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ بِالْقِيَاسِ .
- 3846 الْحُكْمُ الْعَقْلِيُّ وَالْأَسْمُ اللَّغَوِيُّ لَا يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ .
- 3855 كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ أَمَكْنُ تَعْلِيلُهُ فَالْقِيَاسُ جَارٍ فِيهِ .
- 4021 الْعَدَالَةُ شَرْطُ الْقَبُولِ لِلْفَتْوَى ، لَا شَرْطُ صِحَّةِ الاجْتِهَادِ .
- 4032 الْعَقْلُ : نَعْنِي بِهِ مُسْتَنَدَ النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ لِلْأَحْكَامِ ، فَإِنَّ الْعَقْلَ قَدْ دَلَّ عَلَى نَفْيِ الْحَرْجِ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ ، وَعَلَى نَفْيِ الْأَحْكَامِ عَنْهَا فِي صُورٍ لَا نَهَايَةَ لَهَا ، إِلَّا مَا اسْتَثْنَتْهُ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، فَالْمُسْتَثْنَاةُ مَحْصُورَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً .
- 4068 الاجْتِهَادُ مَعَ النَّصِّ مُحَالٌ .
- 4153 حَسْمُ الذَّرَائِعِ مَقْطُوعٌ بِهِ .
- 4167 كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الظَّنِّيَّاتِ مُصِيبٌ .
- 4180 لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْأَدِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ تَعَارُضٌ .
- 4239 مَا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ مُتَعَيِّنٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ طَرِيقٌ سِوَاهُ ، وَإِنْ كَانَ إِلَيْهِ طَرِيقٌ سِوَاهُ فَيَكُونُ هُوَ إِحْدَى خِصَالِ الْوَاجِبِ .
- 4349 الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ لَيْسَا مِنْ أَوْصَافِ الْأَعْيَانِ .
- 4350 الْحُكْمُ أَمْرٌ وَضَعِيٌّ إِضَافِيٌّ لَيْسَ بِذَاتِيٍّ .
- 4351 الْحُكْمُ هُوَ التَّكْلِيفُ ، وَشَرْطُ التَّكْلِيفِ بُلُوغُ الْمُكَلَّفِ .
- 4358 لَيْسَ فِي أَدِلَّةِ الشَّرْعِ تَعَارُضٌ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ ، فَيَلْزَمُ التَّوَقُّفُ ، أَوْ الْأَخْذُ بِالِاخْتِيَاظِ ، أَوْ تَقْلِيدُ مُجْتَهِدٍ آخَرَ عَثَرَ عَلَى التَّرْجِيحِ .
- 4369 التَّخْيِيرُ بَيْنَ التَّحْرِيمِ وَنَقِيضِهِ يَرْفَعُ التَّحْرِيمَ .
- 4369 التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَتَرْكِهِ يَرْفَعُ الْوُجُوبَ .
- 4370 يُحْتَمَلُ أَنْ يُرْجَعَ عِنْدَ تَعَارُضِ الدَّلِيلِ الْمَوْجِبِ وَالْمُسْقِطِ إِلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِالتَّسَاقُطِ ، وَيُطْلَبُ الدَّلِيلُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ .
- 4376 إِذَا تَعَارَضَ الْمَوْجِبُ وَالْمَحْرَمُ فَيَتَوَلَّدُ مِنْهُ التَّخْيِيرُ الْمَطْلُوقُ .
- 4377 مَهْمَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ فِي وَاجِبَيْنِ ، كَالشَّاةِ وَالْبَدَنَةِ فِي الْجِمَاعِ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ ، تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ تَعَارَضَ دَلِيلُ الْوُجُوبِ وَدَلِيلُ الْإِبَاحَةِ تَخَيَّرَ بِشَرْطِ قَصْدِ الْعَمَلِ بِمُوجِبِ الدَّلِيلِ الْمُبِيحِ .
- 4378 تَعَارُضُ دَلِيلَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ مُحَالٌ .
- 4385 يَجُوزُ أَنْ يُغَايِرَ أَمْرُ الْحُكْمِ أَمْرَ الْفَتْوَى لِمَصْلَحَةِ الْحُكْمِ .
- 4490 لَا يُتَصَوَّرُ التَّعَارُضُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ السَّمْعِيَّةِ ، إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا . فَمَا وَجَدَ فِيهِ نَصٌّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ أَخَذَ بِهِ .
- 4497 إِذَا تَعَارَضَ نَصَّانِ قَاطِعَانِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّرْجِيحِ ، بَلْ إِنْ كَانَا مُتَوَاتِرَيْنِ حُكِمَ بِأَنَّ الْمَتَأَخَّرَ نَاسِخٌ . وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا .
- 4507 عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَسْبَابِ الْمَخُوفَةِ يُرْجَّحُونَ وَيَمِيلُونَ إِلَى الْأَقْوَى .

مراجع لترجمة الإمام الغزالي وبعض ما كتبه المعاصرون عنه في المصادر الأصلية «والترتيب على حروف المعجم»

- أبو حامد الغزالي - حياته ومصنفاته: محمد رضا 99.
- أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده: وهو يتضمن مجموعة الكلمات والبحوث التي ألقى في المهرجان الذي أقامه المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمدينة دمشق عام 1961 م.
- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين: محمد بن الحسين الزبيدي الشهير بمرتضى (ت. 1205 هـ) 1/6-53 48 في المقدمة.
- الأخلاق عند الغزالي: زكي مبارك 426.
- أسماء الرجال لابن هداية الله: 64.
- اعترافات الغزالي: عبد الدايم البقري.
- الأعلام للزركلي: 247/7-248.
- الإمام الغزالي حجة الإسلام ومجدد المائة الخامسة: صالح أحمد الشامي.
- الإمام الغزالي وعلاقة اليقين بالعقل: محمد إبراهيم الفيومي.
- الأنس الجليل: 1/265.
- إيضاح المكنون: 11/2-171.
- البداية والنهاية: لابن كثير (ت. 774 هـ/1373 م) 12/173-174.
- تاريخ ابن الوردي: 2/21.
- تاريخ الآداب العربية: جورج زيدان 3/97.
- تاريخ الإسلام لشمس الدين أبي عبد الله أحمد بن عثمان الذهبي (ت. 748 هـ): 2/173-2/176.
- تاريخ الشعوب الإسلامية بروكلمان النص الألماني: 1408-1416 / 535-542 النص العربي: 275.
- تاريخ الفلسفة العربية: نعمة الله العنداري.
- تاريخ الفلسفة في الإسلام: ج دي بور.
- تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر (ت. 571 هـ/1176 م): 31/340-348.
- تاريخ فلاسفة الإسلام: محمد لطفي جمعة 67-88.
- تبیین کذب المفتری لابن عساكر: 291.
- تتمة المختصر: 2/35.
- تعريف الأحياء بفضائل الإحياء: عبد القادر بن شيخ بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله العيدروسي باعلوي (ت. 1038 هـ).

- التكملة 756-744/1
- حجة الإسلام إمام غزالي: محمد علي عيني.
- الحقيقة في نظر الغزالي: سليمان دنيا.
- الدراسات النفسية عند المسلمين والغزالي بوجه خاص: عبد الكريم العثمان.
- دول الإسلام: 34/2.
- رجوع الغزالي إلى اليقين: عمر فروخ.
- الرحلة: عبدالله العياشي 357-356/1.
- روضات الجنات: الخوانساري 185-180.
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبي عبدالله أحمد بن عثمان الذهبي (ت. 748 هـ): 81-74/12، 346-322/19.
- سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه: عبد الكريم العثمان.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: 13-10/4.
- صفوة إحياء علوم الدين: محمود علي قراءة 370.
- طبقات ابن الصلاح (ت 643 هـ): 2/23-2/21.
- طبقات ابن هداية الله (خ) 71-69.
- طبقات الإسنوي: 245-242/2.
- طبقات الزيدية: 414.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت. 771 هـ/1370 م): 182-101/4، 192-191/6.
- طبقات الشافعية لقاضي القضاة تقي الدين ابن شهبة (ت. 851 هـ).
- الطبقات العلية في مناقب الشافعية لمحمد بن الحسن بن عبد الله الحسيني الواسطي (ت. 776 هـ/1374 م).
- الطبقات الوسطى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت. 771 هـ/1370 م): 182-101/4، 192-191/6.
- الطبقات: محيي الدين النووي (ت. 676 هـ).
- طوقان الخالون العرب: جميل العظم 157-149.
- العبر في خبر من غبر لشمس الدين أبي عبدالله أحمد بن عثمان الذهبي (ت. 748 هـ): 10/4.
- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان لبدر الدين محمد العيني (ت. 855 هـ/1451 م).
- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لسراج الدين أبي حفص عمر ابن العلامة أبي الحسن علي النحوي بن أحمد بن محمد الأنصاري الأندلسي المرسى المعروف بابن الملقن (ت. 804 هـ/1401 م).
- العقل في الإسلام: كريم عزقول 182.
- عقود الجواهر: جميل العظم 12-3.
- العواصم من القواصم لمحمد بن عبدالله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي، أبو بكر ابن العربي.

- عيون التواريخ / محمد بن شاكر الكتبي: 13/لوحه: 262-267.
- الغزالي فقيهاً وفيلسوفاً ومتصوفاً: حسين أمين.
- الغزالي والمغرب: محمد المنتصر الكتاني.
- الغزالي: أحمد الشرباصي.
- الغزالي: أحمد فريد الرفاعي مطبوعات دار المأمون.
- الغزالي: تيسير شيخ الأرض.
- الغزالي: طه عبد الباقي سرور 141.
- الغزالي: كاردوفو، ترجمة عادل زعيتر.
- الغزالي: محمد البهي.
- الغزالي: ميثم الجنابي.
- الغزالي: هيام نويلاني.
- الغزالي: يوحنا قمير.
- الغواص واللالئ أو ترجمة الإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي: صموئيل زويمر.
- الفلسفة الشرقية: محمد غلاب.
- فهرس المخطوطات العربية: الطعمة.
- في صحبة الغزالي: أبوبكر عبد الرزاق.
- الفيلسوف الغزالي إعادة تقويم لمنحنى تطوره الروحي: عبد الأمير الأعسم.
- الكامل لابن الأثير 10/491-173
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / كاتب جلبي أو حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله: 12، 23، 24، 36.
- كنوز الأجداد: محمد كرد علي 272-281.
- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية لعبد الرؤف المناوي (ت. 1031 هـ).
- اللباب: 2/379 170.
- مؤلفات الغزالي: عبد الرحمن بدوي.
- ما للغزالي وما عليه: حسن عبد اللطيف عزام.
- المجددون في الإسلام: الصعيدي 181-185.
- المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء: 2/237.
- المذهب التربوي عند الغزالي: فتحة حسن سليمان.
- مرآة الجنان: لليافعي (ت. 768 هـ) 3/177-191.
- مرآة الزمان: سبط ابن الجوزي (ت. 654 هـ/1257م) 8/25-26، 39-41.
- المستدرك على الكشاف: الجبوري.
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد: 37-38.
- مصادر الدراسات الأدبية: يوسف أسعد داغر 149-152.
- مع الغزالي في منقذه: أبوبكر عبد الرزاق.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي (ت. 626 هـ).
- معجم المؤلفين عمر رضا كحالة: 11/266-269.

- معجم المخطوطات المطبوعة: المنجد 2/102-103.
- معجم المطبوعات: يوسف إيلان سيركيس.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: طاش كبرى زاده (ت. 962 هـ) 2/332-336، 341-343، 347-562.
- مقدمة الدكتور رفيق العجم لموسوعة مصطلحات الإمام الغزالي (6-42).
- مقدمة كتاب أساس القياس للدكتور فهد السدحان (7-24).
- مقدمة كتاب المنحول للدكتور محمد حسن هيتو (24-56).
- مقدمة كتاب شفاء الغليل للدكتور حمد الكبيسي (9-23).
- منتخب السياق/الورقة: 20.
- المنتظم: لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ابن الجوزي (ت. 597 هـ/1200 م) 9/168-170.
- المنقذ من الضلال وهو المرجع الرئيس لحياته الروحية.
- النجوم الزاهرة: 5/203 9/168.
- نفحات الأنس لعبد الرحمن الجامي (ت. 898 هـ/1492 م).
- هدية العارفين اسماء المؤلفين واثار المصنفين مؤلفه اسماعيل باشا البغدادي 2/79-81.
- هذا مذهبي: مصطفى حلمي 131-136.
- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت. 964 هـ/1363 م) 1/274-277.
- وفيات ابن قنفذ - عادل نويهض - بيروت - دار الآفاق الجديدة - ط- 3/1980 م.: 266-267.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان: شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم الإريلي الشافعي، (ت. 681 هـ) 4/216-219 3/353.
- مقالات في الدوريات والمجلات العربية.
- أبو حامد الغزالي: حياته فلسفته تأثيره ومركزه مولفاته، عبد الرحمن خليل البربر، الكشاف: 3 283-296.
- الأخلاق عند الغزالي زكي مبارك الرسالة 9/1359 نظرة في كتابه المعنون بهذا الاسم.
- أثر الغزالي في المدارس المتأخرة، زهير فتح الله، الأديب 2، عدد 4/43.
- الأخلاق عند الغزالي، خليل العيتاني، العروة 8 عدد 3/21 الأخلاق والتصوف عند الغزالي مجلة الازهر م 10/749.
- الأسباب بين الغزالي وابن رشد، عباس محمود العقاد مجلة الكتاب 2، عدد 8/198 (تعليق على مقال فواد الاهواني في مجلة الكاتب المصر مايو 1946) - السببية عند الغزالي، مجلة الكتاب، مايو 1948 ص: 693.
- تفكير الغزالي الفلسفي إبراهيم مذكور الثقافة 2/1648 (نقد لكتاب الاستاذ عبد الدايم أبو العطا البقري بهذا العنوان - رد المؤلف على هذا النقد، ص: 1729).
- حجة الاسلام الغزالي، شى من فلسفته، محمد ثابت الفندى، صحيفة الجامعة 1 عدد 2/17-5، وعدد 3/85. | الغزالي وفلسفة الغرب، تاريخ عقلية الغزالي | كته وتنسيقها | الغزالي فيلسوف على رغبة، بين الغزالي وديكارت | راجع تعليقا على هذا المقال لمحمود الخضيرى فى العدد 3/67، ورد الفندى على هذا التعليق فى العدد 4/24.

- حياة الغزالي حجة الاسلام وزين الدين أنطون موصلى المكشوف عدد 181، و182، و 186، و187، 189، و 190.
- رأي في الغزالي، حسن أنيس، المقتطف 51/98.
- الشك واليقين في فلسفة الغزالي، كريم عزقول، مجلة الايمان 1، عدد 3/32 بيروت.
- العشرة المقدمون في تاريخ الفكر العربى انيس المقدسى: ابو حامد الغزالي إمام المتكلمين وحجة الاسلام،، الأمالى.
- الغزالي، ترجمته و تعاليمه، محمد الخضرى، المقتطف 529، 34/478.
- الغزالي ام الغزالي، محمد ابن أبي شنب، مجلة المجمع 224/7.
- الغزالي وابن العربى المقتطف 101/4998.
- قبر الغزالي ولفظ اسمه، صموئيل زويمر، المقتطف 58/125.
- الكلام والمتكلمون الامام الغزالي الدكتور محمد غلاب مجلة الازهر 11/398 و 376 و 538.
- مجلة الأزهر 13/395.
- مجلة المشرق، 19/951.
- هجرة الغزالي فى سبيل المعرفة واليقين، محمد خلف الله، الثقافة 2/315.
- حجة الاسلام: الامام الغزالي، عالما فى الأخلاق وفيلسوف، شكرى مهتدى، المقتطف 73/17.
- × حجة الاسلام: الاسلام الغزالي، أثره فى الاسلام، المقتطف، 72/677، و 73/198.
- رباعيات الغزالي للشاعر الفرنسى جان لاهور، الحب الصوفى، الشك خليل هنداوى المقتطف 91/329 و 541، و 92/73، و 205.
- الغزالي والإنجيل كتابان من مصر يرجع تاريخهما الى القرون الوسطى - مخطوطتان ثمينتان إحداهما فى استنبول والأخرى فى رومة، بنت الحارث، المقتطف 93/210.
- الغزالي والفلاسفة، مجلة المعرفة، 1/817.
- الغزالي وفلسفته، حامد عبد القادر، مجلة المعرفة، 1932، 1/305 و 433.
- الغزالي، القس سليمان صائغ، مجلة النجم 1/95، الموصلى.
- الغزالي المتصوف العلمى، جورج شيرر، الكلية 71/533 و 914.
- قضية العلم بين الغزالي وابن رشد، أحمد فواد الأهوانى، الكاتب المصرى عدد مايو 1946 ص: 646.
- أبو حامد الغزالي حجة الاسلام، جرجى زيدان، الهلال 15/323.

فهرس المصادر والمراجع

1. الإيهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي وابنه عبد الوهاب، تحقيق وتعليق د. شعبان محمد إسماعيل، 1401 هـ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط: 1.
2. الإيتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 3، 1405 هـ / 1985 م، مكتبة دار التراث، القاهرة.
3. أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في إختلاف الفقهاء، د. مصطفى الحن، ط: 4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406 هـ / 1985 م.
4. أثر الأدلة المختلف فيها (مصادر التشريع التبعية) فى الفقه الإسلامى، د. مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق.
5. أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم، للأستاذ محمد عوامة، ط: 2، دار السلام، القاهرة، 1407 هـ / 1987 م.
6. الإجابة فيما استدرسته عائشة على الصحابة، لبدر الدين الزركشي (ت 794 هـ)، تحقيق / سعيد الأفغاني، ط: 4، المكتب الإسلامي، بيروت عام 1405 هـ / 1985 م.
7. الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه، تأليف د / شعبان محمد إسماعيل، ط: 1، دار البشائر الإسلامية، بيروت عام 1418 هـ / 1998 م.
8. الاجتهاد في الإسلام، للدكتورة / نادية شريف العمري، ط: 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام 1405 هـ / 1985 م.
9. الاجتهاد في التشريع الإسلامي، د. محمد سلام مذكور، ط: 1، دار النهضة العربية، 1404 هـ / 1984 م.
10. الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، حسن مرعي، ضمن بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، راجع رقم 72.
11. الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، زكريا البري، منشور ضمن بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، راجع رقم 72.
12. الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، علي الخفيف، منشور ضمن بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، راجع رقم 72.
13. الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، لمحمد صالح موسى حسين، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط: 1، عام 1989 م.
14. الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، محمد فوزي فيض الله، الكويت، دار التراث، 1404 هـ.
15. الاجتهاد فيما لا نص فيه، الطيب خضري السيد، ط: 1، الرياض، مكتبة الحرمين، 1403 هـ / 1983 م.

16. الاجتهاد من كتاب التلخيص، للجويني، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت 478 هـ)، تحقيق د. عبد الحميد أبو زنيد، ط: 1، دار القلم، دمشق عام 1408هـ / 1987م.
17. الاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، لمحمد حسن هيتو، ط: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام 1409هـ / 1988م.
18. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق د. عبد الفتاح أبو غدة، ط: 2، 1404 هـ / 1984 م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
19. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفاسي، تحقيق / شعيب الأرناؤوط، ط: 1، مؤسسة الرسالة، د. ت، بيروت.
20. الأحكام السلطانية، أبو الحسن الماوردي، تحقيق / خالد عبد اللطيف العلي، بيروت، دار الكتاب العربي، 1408هـ.
21. إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبي الوليد الباجي، تحقيق / عبد المجيد زكي، ط: 1، عام 1407 هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
22. أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي، طبعة عيسى الحلبي، القاهرة، 1394 هـ / 1974 م.
23. أحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ)، قدم له وعلق عليه الشيخ / قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم، بيروت.
24. أحكام القرآن، للجصاص، أبي بكر، أحمد بن علي الرازي (ت 370هـ)، 5 مج، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1412هـ / 1992م.
25. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، مكتبة الخانجي 1345 هـ.
26. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، تعليق الشيخ / عبد الرزاق عفيفي 1387 هـ.
27. الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتمييز القاضي والإمام، لشهاب الدين القرافي المالكي (684هـ)، اعتناء د. عبد الفتاح أبو غدة، بيروت دار البشائر الإسلامية. ط: 2.
28. إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، القاهرة، دار الشعب، كتاب الشعب، د. ت، بيروت.
29. اختصار علوم الحديث (مع شرح الباعث الحثيث)، للحافظ ابن كثير، ت: سنة 774 هـ، مكتبة دار التراث بالقاهرة سنة 1399 هـ.
30. اختلاف الصحابة، أسبابه وآثاره في الفقه الإسلامي، د. أبو سريع محمد عبد الهادي، القاهرة، مكتبة مدبولي، د. ت.
31. اختلاف الفقهاء، لابن جرير الطبري، أبي جعفر، محمد بن جعفر (ت 310هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
32. آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، للنووي أبي زكريا، يحيى بن شرف الدمشقي (ت 676هـ)، بعناية بسام عبد الوهاب الجابي، ط: 2، دار البشائر الإسلامية، بيروت، عام 1411هـ / 1990م.
33. أدب الاختلاف في الإسلام، د. طه جابر فياض العلواني، ط: 1، كتاب الأمة، قطر، عام 1405هـ / 1984م.

34. أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، بقلم محمد عوّامة، ط: 1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، عام 1412هـ / 1991م.
35. أدب الخلاف، لعوض بن محمد القرني، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، عام 1415هـ.
36. أدب القاضي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، تحقيق / علي محمد البجاوي، ومحبي هلال السرحان، بغداد، 1391هـ / 1971م.
37. أدلة التشريع المتعارضة، د. بدران أبو العينين بدران، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1974م.
38. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للعلامة محمد بن علي الشوكاني، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط: 1، 1356 هـ / 1937 م.
39. إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد. تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت 1182هـ)، اعتنى به محمد صبحي حسن حلاق، مؤسسة الريان، بيروت، ط: 1، عام 1413هـ / 1992م.
40. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 1399هـ.
41. أساس البلاغة، للزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق / عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، 1402هـ 1982م.
42. أساس القياس، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق / فهد بن محمد السرحان، مكتبة العبيكان، الرياض، 1413/1993.
43. أسباب اختلاف الفقهاء، د. عبد الله عبد المحسن التركي، مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية، ط: 2، عام 1397هـ / 1977م.
44. أسباب اختلاف الفقهاء، للشيخ علي الخفيف، مطبعة الرسالة، القاهرة، نشر معهد الدراسات العربية العالية، 1956 م.
45. الاستخراج لأحكام الخراج، ابن رجب الحنبلي، بيروت، دار المعرفة، 1979م.
46. الاستصلاح والمصالح المرسلة في الشريعة الإسلامية وأصول فقهاها، تأليف مصطفى أحمد الزرقا، ط: 1، دار العلم، دمشق، عام 1408هـ / 1988م.
47. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير، تحقيق / محمد إبراهيم البناء، ومحمد أحمد عاشور، القاهرة، دار الشعب.
48. أصول الأحكام الشرعية، الدكتور/يوسف قاسم، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، دار النهضة العربية، 1985 م.
49. أصول السرخسي، لأبي بكر محمد السرخسي، تحقيق / أبو الوفاء المراغي، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر أباد الدكن.
50. أصول الفقه (تاريخه ورجاله)، د. شعبان محمد إسماعيل، ط: 1، 1401 هـ / 1981 م، دار المريخ بالرياض.

51. أصول الفقه الإسلامي، د. بدران أبو العينين بدران، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984م.
52. أصول الفقه الإسلامي، الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر، القاهرة، 1979 م.
53. أصول الفقه الإسلامي، د. زكي الدين شعبان، دار نافع للطباعة والنشر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، د. ت.
54. أصول الفقه الإسلامي، د. محمد زكريا البرديسي، طبعة الثقافة، القاهرة، 1383 هـ.
55. أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، 2مج، ط: 1، دار الفكر، دمشق، عام 1406هـ/ 1986م.
56. أصول الفقه الإسلامي، للشيخ محمد أبو النور زهير، 4مج.
57. أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، القاهرة، د. ت.
58. أصول الفقه، لفخر الإسلام، علي بن محمد بن الحسين البزدوي مع شرحه كشف الأسرار للبخاري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1394 هـ.
59. أصول الفقه، محمد أبو زهرة، القاهرة، دار الفكر العربي، د. ت.
60. أصول مذهب الإمام أحمد، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 4، عام 1416هـ/ 1996م.
61. الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر محمد ابن موسى الحازمي الهمداني، تحقيق/ عبد المعطي أمين قلعجي، ط: 1، 1982 م، دار الوعي بحلب.
62. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لخير الدين الزركلي ط: 3، بيروت، 1389 هـ / 1969 م.
63. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ت، نسخة أخرى تحقيق / مشهور حسن آل سلمان
64. أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلالاتها على الأحكام، عبد القادر محمد العروسي، دار المجتمع، جده، 1984م.
65. أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم، لمحمد سليمان الأشقر، 2مج، مؤسسة الرسالة، 1416هـ، 1996م.
66. الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، ت: سنة 204 هـ، تحقيق / محمد زهري النجار، طبع الفنية المتحدة بالقاهرة سنة 1381 هـ.
67. الإمام الشافعي حياته وعصره، آراءه وفقهه، الشيخ محمد أبو زهرة، ط: 2، 1367 هـ / 1948 م، دار الفكر العربي، القاهرة.
68. الأنساب، لعبد الكريم السمعاني، ت: سنة 562 هـ، مكتبة المثنى، 1970 هـ.
69. الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، لابن السيد البطليوسي، أبي محمد، عبد الله بن محمد الأندلسي (ت 521هـ)، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، عام 1407هـ/ 1987م.

70. البحر المحيط، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق / مجموعة من المحققين، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط: 1، 1409/1988.
71. بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، المنعقد بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، نشرها المجلس العلمي بجامعة الإمام بالرياض، 1404هـ.
72. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد بن رشد الحفيد، بيروت، عالم الكتب، ط: 1، 1407/1987.
73. البداية والنهاية، لابن كثير، ت: سنة 774 هـ، مطبعة السعادة بمصر سنة 1351 هـ.
74. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق د. عبد العظيم الديب، مطابع الدوحة، قطر، 1399 هـ.
75. البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 3، 1405 هـ / 1985 م، دار التراث، القاهرة.
76. البلب في أصول الفقه لسليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط: 2، 1410.
77. بلوغ المرام، ابن حجر العسقلاني، ت: سنة 852 هـ، المكتبة التجارية بالقاهرة سنة 1928 م، تحقيق / محمد حامد الفقي.
78. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق / محمد مظهر بقا، جدة، دار المدني، ط: 1، 1406/1986 من منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
79. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ط: 1، 40 مج، مطبعة حكومة الكويت، 1385 هـ / 1965 م.
80. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمة: محمود فهمي حجازي وآخرين، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1983 م.
81. تاريخ التشريع الإسلامي، للشيخ محمد الحصري، ط: 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1414 هـ / 1994 م.
82. تاريخ التشريع الإسلامي، لمناع القطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 24، 1417 هـ / 1996 م.
83. تاريخ الفقه الإسلامي ونظرياته العامة، د. عبد الودود محمد السريتي، دار النهضة العربية، بيروت، عام 1993 م.
84. تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود، لبدران أبو العينين بدران، دار النهضة، بيروت، د. ت.
85. تاريخ الفقه الإسلامي، د. محمد عبد اللطيف صالح الفرفور، دار ابن كثير، دمشق ودار القادري، ط: 1، عام 1416 هـ / 1995 م.
86. تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد علي السائيس، الأستاذ بالأزهر الشريف، ط: 1، دار الكتب العلمية، عام 1990 م.
87. تاريخ المذاهب الإسلامية، لمحمد أبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة سنة 1391 هـ.

88. تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، ط: 1، 1405 هـ / 1985 م.
89. تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، بشرح السيد أحمد صقر، ط: 2، 1401 هـ / 1981 م، دار الكتب العلمية، بيروت.
90. التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دمشق دار الفكر ط: 1، 1400/1980.
91. تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والتلفيق والإفتاء، بقلم د/ محمد إبراهيم الحفناوي، ط: 1، دار الحديث، القاهرة، عام 1415 هـ / 1995 م.
92. التحرير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، مع شرحه تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير بادشه، طبعة مصطفى الحلبي، بمصر، 1351 هـ.
93. التحصيل من المحصول، لسراج الدين الأرموي، تحقيق / عبد الحميد علي بن أبي زنيد، بيروت، الرسالة، ط: 1، 1408.
94. تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه، لعبد الله بن محمد الغماري الحسني، عالم الكتب، بيروت ط: 1، 1405.
95. تخريج أحاديث مختصر المنهاج، للحافظ العراقي، تحقيق / صبحي السامرائي، القاهرة، دار الكتب السلفية.
96. تخريج الفروع على الأصول، لشهاب الدين محمود الزنجاني، تحقيق / محمد أديب صالح، بيروت مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1399/1979.
97. التذكرة في الأحاديث المشتهرة، للزركشي، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله (ت794هـ) تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا، ط: 1، دار الكتب العلمية، عام 1406 هـ / 1986 م.
98. التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، الأستاذ عبد اللطيف البرزنجي، ط: 1، مطبعة العاني بالعراق، وزارة الأوقاف العراقية.
99. التعريفات، للسيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد الزين أبي الحسن الحسيني الجرجاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، ط: 1، عالم الكتب، 1407 هـ / 1987 م.
100. تحليل الأحكام، لمحمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت، ط: 2، 1400.
101. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ / علي محمد معوض، د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية (1422 هـ 2001 م).
102. تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، تونس، الدار التونسية للنشر والتوزيع، 10 مج، 1984 م.
103. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، أبي الفداء، عماد الدين، إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت744هـ)، دار ابن حزم ط: 1، 1420 هـ، 2000 م.
104. تفسير المنار، (=تفسير القرآن الحكيم) لمحمد رشيد رضا، 12 مج، دار المعرفة بيروت، د. ت.
105. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، د. محمد أديب صالح، ط: 3، المكتب الإسلامي، 1404 هـ / 1984 م.

106. تفسير آيات الأحكام، لمحمد علي السائس، طبعة محمد علي صبيح، القاهرة، د. ت.
107. التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي (ت 1976م)، 3مج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
108. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، تحقيق / عبد الله هاشم اليماني، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة ط: 1، 1384/1964.
109. التلخيص في أصول الفقه، لأبي المعالي الجويني، تحقيق / عبد الله النيبالي، وشبير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: 1، 1417/1996.
110. التلويح على التوضيح، للإمام سعد الدين التفتازاني، ت: سنة 792 هـ، المطبعة الأميرية، مصر، 1322 هـ.
111. التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكلواذي، تحقيق / مفيد أبوعمشة، ومحمد إبراهيم، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ط: 1، 1406/1985.
112. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن القرشي الأسنوي الشافعي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت، ط: 3، 1404 هـ.
113. تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، للشيباني، عبد الرحمن بن الديع القاهرة.
114. تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا النووي، بيروت، دار الكتب العلمية.
115. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند سنة 1326 هـ.
116. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج المزي، تحقيق / بشار عواد، ط: 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1403/1982.
117. التوضيح على التنقيح، لعبيد الله بن مسعود الملقب بصدر الشريعة مطبوع مع التلويح على التوضيح، المطبعة الخيرية بمصر، 1322 هـ.
118. تيسير التحرير لمحمد أمين الحنفي، شرح كتاب التحرير، لابن الهمام، طبع مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1351 هـ.
119. تيسير علم أصول الفقه، عبد الله بن يوسف الجديع، ط: 1، مؤسسة الريان، بيروت، 1418 هـ/1997م.
120. جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، محمد بن محمد الكاكي، تحقيق / فضل الرحمن الأفغاني، ط: 1، 1418/1998، مكة، مكتبة الباز.
121. جامع البيان في تفسير القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، أبي جعفر (ت 310 هـ)، 26مج، تحقيق عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1، 2001م.
122. الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر، القاهرة، 1978م.
123. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، (ت 671 هـ)، 20مج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

124. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق / محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403.
125. جمع الجوامع، ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي الشافعي (ت 771هـ)، بحاشية العطار، المطبعة العلمية، 1316هـ.
126. الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد القرشي، ت: سنة 775هـ، تحقيق / عبد الفتاح الحلو، طبع عيسى البابي الحلبي، سنة 1398هـ.
127. حاشية الجرجاني على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، تصحيح شعبان محمد إسماعيل القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1393هـ.
128. حاشية العطار على جمع الجوامع على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لابن السبكي، وبهامشه تقرير الشيخ عبد الرحمن الشربيني على جمع الجوامع، للإمام ابن السبكي، وبأسفل الصلب والهامش تقارير الشيخ / محمد علي بن حسين المالكي، 2مجم، القاهرة.
129. الحاصل من المحصول في أصول الفقه، لتاج الدين الأرموي، تحقيق / عبد السلام أبونا جني، ط: 1، 1994، بنغازي، جامعة قاريونس، ليبيا.
130. حجة الله البالغة، شاه ولي الله الدهلوي، دار الجيل بالقاهرة، الناشر دار التراث - القاهرة.
131. حجية السنة: د. عبد الغني عبد الخالق، ط: 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بواشنطن، 1407هـ / 1986م.
132. الخلاف بين العلماء، أسبابه وموقفنا منه، بقلم الشيخ محمد الصالح العثيمين، عضو هيئة كبار العلماء، بالملكة العربية السعودية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 1405هـ / 1985م.
133. الخلافات، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق الشيخ / مشهور حسن آل سلمان، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ط: 1، عام 1414-1417هـ.
134. دراسات تاريخية للفقه وأصوله والاتجاهات التي ظهرت فيهما، د. مصطفى سعيد الخن، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط: 1، عام 1404هـ / 1984م.
135. دراسات في الاختلافات الفقهية، حقيقتها، نشأتها، أسبابها، المواقف المختلفة منها، د. محمد أبو الفتح البيانوني، دار السلام، حلب، ط: 1، عام 1395هـ / 1975م.
136. دراسات في التعارض والترجيح عن الأصوليين، د. سيد صالح عوض النجار، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 1400هـ.
137. ديوان مجنون ليلي، قدم له وشرحه / مجيد طراد، عالم الكتب (1416هـ 1996م).
138. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد ابن جعفر الكتاني، ط: 1، 1332هـ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
139. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي، تحقيق / علي معوض، وعادل عبد الموجود، ط: 1، 1419/1999، بيروت عالم الكتب للطباعة والنشر.
140. رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لابن تيمية، شيخ الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت 728هـ)، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، د. ت.

141. روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن، للصابوني، محمد علي، 2 مج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
142. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي (ت 1270 هـ)، قرأه وصححه / محمد حسين العرب، بإشراف هيئة البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر، بيروت، (1414 هـ 1994 م).
143. روضة الناظر لموفق الدين ابن قدامة، تحقيق / عبد الكريم النملة، 3 مج، ط: 5، 1417/1997، الرياض، مكتبة الرشد.
144. زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (ت 597 هـ) المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1407 هـ، 1987 م.
145. زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر، ابن القيم الجوزية، تحقيق / شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، ط: 2، 1405 هـ / 1985 م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
146. سد الذرائع في الشريعة الإسلامية، محمد هشام البرهاني، مطبعة الريحاني، بيروت 1985 م.
147. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، ط: 2، المكتب الإسلامي، 1978 م، 1398 هـ.
148. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث، 1395 هـ.
149. سنن أبي داود السجستاني، تحقيق / أحمد سعد علي، طبع مصطفى البابي الحلبي سنة 1371 هـ.
150. سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، مع شرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، ط: 1، 1348 هـ / 1930 م، دار الفكر، بيروت.
151. السيرة النبوية، لابن هشام (ت 213 هـ)، تحقيق / مصطفى السقا، وإبراهيم الإيباري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المغني بالرياض (1420 هـ 1999 م).
152. شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، للفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار، ت: سنة 972 هـ، تحقيق / محمد الزحيلي، ونزيه حماد، دار الفكر بدمشق سنة 1400 هـ.
153. شرح اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق / عبد المجيد التركي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 1408/1988.
154. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين القرافي، تحقيق / طه عبد الرؤوف، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر ط: 1، 1393/1973.
155. شرح جمع الجوامع (جمع الجوامع لتاج الدين السبكي ت 771 هـ)، لجلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي، وعليه حاشية البناني: عبد الرحمن بن جاد الله البناني، طبعة الحلبي.
156. صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لابن حمدان الحراني، أحمد بن حمدان (ت 695 هـ)، خرّج أحاديثه وعلق عليه ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: 1، عام 1380 هـ / 1960 م.

157. ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، د. محمد سعيد رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 5، عام 1410هـ / 1990م.
158. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حسن حبنكة، ط: 2، 1401/1981، دمشق، دار القلم.
159. طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى، تحقيق / محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة 1371هـ.
160. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق / محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، القاهرة، عيسى الحلبي، 1383/1964.
161. طبقات الشافعية، لابن هداية الحسيني، ت: سنة 1014هـ، تحقيق / عادل نويهض، طبع دار الآفاق الجديدة بيروت، ط: 1، 1972م.
162. طبقات الشافعية، للأسنوي، ت: سنة 772هـ، تحقيق / عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط: 1، 1392هـ.
163. طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق / إحسان عباس، بيروت، دار الرائد العربي، ط: 2، 1401/1981.
164. طبقات القراء، لشمس الدين الذهبي، ت: سنة 748هـ، تحقيق / محمد سيد جاد الحق، ط: 1، دار التأليف سنة 1969م.
165. طبقات المعتزلة، تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، ت: سنة 415هـ، تحقيق / علي سامي النشار، دار المطبوعات الجامعية سنة 1972م.
166. طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين الداوودي، ت: سنة 945هـ، تحقيق / علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة سنة 1392هـ، نشر مكتبة وهبة.
167. العرف والعادة في رأي الفقهاء، عرض نظرية في التشريع الإسلامي، أ. د. أحمد فهمي أبو سنة، رسالة لنيل شهادة العالمية من الجامع الأزهر لنيل درجة أستاذ، مطبعة الأزهر، القاهرة.
168. عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، للدهلوي شاه ولي (ت 1176هـ)، القاهرة، المطبعة السلفية.
169. علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف (ت 1956م) دار القلم، الكويت، ط: 12، عام 1398هـ / 1978م.
170. علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، ط: 17، دار العلم للملايين، بيروت، 1988م.
171. علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق د. نور الدين العنز، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة 1386هـ.
172. عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق، لمحمد سعيد الباني، مطبعة حكومة دمشق، عام 1341هـ / 1923م.
173. فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، ط: 1، 1355هـ / 1936م، مصطفى الحلبي، بمصر.
174. الفتيا ومناهج الإفتاء، لمحمد سليمان عبد الله الأشقر، نشر الدار السلفية، الكويت، ط: 2، عام 1408هـ / 1988م.

175. الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، ت: سنة 429 هـ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة.
176. الفروق، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط: 1، 1344 هـ.
177. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الأندلسي الظاهري، ت 456 هـ، ط: 1، بالقاهرة سنة 1320 هـ، وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني.
178. الفصول في الأصول، أحمد بن علي الجصاص، تحقيق / عجيل جاسم النشمي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط: 1، 1405 هـ.
179. فضائل القرآن، للحافظ ابن كثير، عماد الدين، إسماعيل، أبي الفداء (ت 744 هـ)، ط: 1، دار المعرفة، بيروت، عام 1406 هـ / 1986 م.
180. الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، تحقيق / عادل العزازي، ط: 1، 1417 / 1996، الدمام، دار ابن الجوزي.
181. الفكر الأصولي، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دراسة تحليلية ونقدية، ط: 1، 1403 هـ / 1983 م، دار الشروق، جدة.
182. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، للحجوي، طبع الرباط سنة 1340 هـ.
183. الفهرست، ابن النديم، اعتنى بها الشيخ / إبراهيم رمضان، دار الفتوى، دار المعرفة، بيروت، ط: 1، 1415 هـ / 1994 م.
184. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، تأليف محمد بن عبد الحي اللكنوي، دار المعرفة، بيروت.
185. فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، محب الله بن عبد الشكور، ت: 1119 هـ، عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد اللكنوي الأنصاري، المطبعة الأميرية ببولاق 1322 هـ، مطبوع بهامش المستقصى.
186. قاعدة سد الذرائع وأثرها في الفقه الإسلامي، د. محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، ط: 1، عام 1417 هـ / 1996 م.
187. القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1406 / 1986.
188. القطعيات والظنيات ومواطن الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، للشيخ محمد المدني، القاهرة.
189. قواطع الأدلة في أصول الفقه، تأليف أبي المظفر السمعاني، تحقيق / عبد الله بن حافظ الحكمي، وعلي بن عباس الحكمي، ط: 1، 1419 / 1998.
190. القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، للشوكانى محمد بن علي (ت 1250 هـ)، تحقيق / محمد سعيد البدرى، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط: 1، عام 1411 هـ / 1991 م.
191. القياس في التشريع الإسلامي، نادية العمري، القاهرة، دار هاجر، 1407 هـ.
192. الكاشف عن المحصول في علم الأصول، لأبي عبد الله محمد بن محمود العجلي الأصفهاني، تحقيق / عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1419 / 1998.
193. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ط: 1، 1987 م دار الريان للتراث، القاهرة.

194. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1394 هـ.
195. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعلجوني، (ت 1162 هـ)، طبع مكتبة القدسي سنة 1351 هـ بالقاهرة.
196. كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت 1413/1992، وأيضاً معه : إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت 1339 هـ) دار إحياء التراث العربي .
197. لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، ت: سنة 711 هـ، دار صادر، بيروت، 1369 هـ.
198. اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: 3، 1377 م.
199. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت 542 هـ) دار ابن حزم، بيروت (1423 هـ / 2002 م)
200. المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين الرازي، تحقيق / طه جابر العلواني، الرياض، جامعة الإمام ابن سعود الإسلامية، ط: 1، 1399/1979.
201. المحلي، لأبي أحمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، تحقيق / أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، (د. ت).
202. المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام، تحقيق / محمد مظهر البقا، إصدار معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى.
203. المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقا، 3 مج، دار الفكر، دمشق، ط: 9، 1967، 1968 م.
204. مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2، 1417 هـ / 1997 م.
205. المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي، دار إحياء التراث، بيروت، تصوير الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، 1324 هـ، دار الفكر.
206. المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية مجد الدين وشهاب الدين وتقي الدين، مطبعة المدني بالقاهرة سنة 1384 هـ.
207. مصادر التشريع فيما لا نص فيه، عبد الوهاب خلاف، ط: 3، الكويت، 1992 م.
208. المصنف في أصول الفقه، تأليف أحمد بن محمد بن علي الوزير اليماني ت. 1372 هـ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: 1، 1417 هـ / 1996 م.
209. المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، تحقيق / محمد حميد الله، محمد بكر، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ط: 1، 1384/1403.
210. معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت 626 هـ) دار صادر ط 2 (1995 م) .
211. معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، طبع دار إحياء التراث العربي بيروت سنة 1376 هـ.
212. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1973 م.

213. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الهجرة، بيروت، ودار الإيمان، دمشق، 1405 هـ / 1985 م.
214. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق / عبد السلام هارون، ط: 2، مصطفى الحلبي، القاهرة، 1369 هـ.
215. المعونة في الجدل، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق / عبد المجيد التركي، ط: 1، 1408/1988، بيروت دار الغرب الإسلامي.
216. معيار العلم في المنطق، لأبي حامد الغزالي، دار الأندلس للطباعة والنشر.
217. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة / سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط 5 (1979م).
218. المغني في أصول الفقه، لجلال الدين الخبازي، تحقيق / محمد مظهر بقا، ط: 1، 1403، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
219. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبري زادة، ت: سنة 968 هـ، مطبعة الاستقلال الكبرى.
220. مفتاح الوصول إلى علم الأصول، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني المالكي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (د. ت).
221. مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (ت 502 هـ) تحقيق / صفوان عدنان داوودي، دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، ط: 2 (1418 هـ / 1997 م).
222. مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، ت: سنة 330 هـ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، ط: 1، 1369 هـ، بالنهضة المصرية.
223. مقدمة ابن خلدون، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي، 3 مج، نهضة مصر، القاهرة، 1981 م.
224. المناهج الأصولية في الاجتهاد في الرأي في التشريع الإسلامي، د. محمد فتحي الدريني، ط: 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418 هـ / 1997 م.
225. مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، د. خليفة بابكر الحسن، ط: 1، 1409 هـ / 1989 م، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة.
226. المنحول من تعليقات الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، ط: 2، 1390 هـ / 1970 م، دار الفكر بدمشق.
227. منهاج العقول في شرح منهاج الأصول، لمحمد بن الحسن البدخشي مطبوع مع نهاية السؤل للأسنوي، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت.
228. موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين، د. رفيق العجم، ط: 1، 1998، بيروت مكتبة لبنان ناشرون، وموسوعة مصطلحات الإمام الغزالي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط: 1، 2000 م.
229. الميسر في أصول الفقه الإسلامي، د. إبراهيم محمد سلقيني، دار الفكر، دمشق، ط: 1، عام 1991 م.
230. الناسخ والمنسوخ من الحديث، لأبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق / سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، 1408 هـ / 1988 م.

231. الناسخ والمنسوخ، لهبة الله بن سلامة، القاهرة، دار المعرفة، بيروت د. ت، بهامش كتاب أسباب النزول، للواحدى.
232. النبذ في أصول الفقه، لابن حزم الإندلسي الظاهري، ت: سنة 456 هـ، تحقيق وتعليق د. أحمد حجازي السقا، طبع مكتبة الكليات الأزهرية سنة 1401 هـ.
233. النسخ بين الإثبات والنفي، د. محمد محمود فرغلي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة - 1396 هـ / 1976 م.
234. النسخ في القرآن الكريم، د. مصطفى زيد، دار الوفاء، المنصورة، ج. م. ع، 1408 هـ.
235. نصب الراية إلى تخريج أحاديث الهداية، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزليعي الحنفي، ط: 1، 1393 هـ / الناشر المكتبة الإسلامية، بيروت.
236. نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة، وانتشارها عند جمهور المسلمين، أحمد تيمور باشا، دار القادري، ط: 1، عام 1411 هـ / 1990 م.
237. نظرية الضرورة الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي، د. وهبة الزحيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 4، 1405 هـ / 1985 م.
238. نفائس الأصول في شرح المحصول، لشهاب الدين القرافي، تحقيق / عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط: 1، 1416 / 1995، مكة، مكتبة نزار الباز.
239. نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1405 هـ.
240. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، محمد بن أحمد الرملي، القاهرة، مكتبة الحلبي، 1386 هـ.
241. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت 911 هـ) تحقيق / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (1418 هـ 1998 م).
242. الوافي بالوفيات، للصفدي، ت: سنة 764 هـ، طبع دار صادر، بيروت سنة 1393 هـ.
243. الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987 م.
244. الوسيط في المذهب، لأبي حامد الغزالي، تحقيق / أحمد إبراهيم، ومحمد تامر، ط: 1، 1417 / 1997، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر.
245. الوصول إلى الأصول، لأبي الفتوح ابن برهان، تحقيق / عبد الحميد أبي زيد، ط: 1، 1403، 1406، الرياض، مكتبة المعارف.
246. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، ت: سنة 681 هـ، تحقيق د. إحسان عباس، طبع دار صادر، بيروت سنة 1971 م.

فهرس المحتويات

فهرس الاستهلال

7a استهلال : تحديات أمام الحضارة الإسلامية
11a حجة الإسلام الغزالي والاهتمام العالمي بترائه
12a نشأته
13a شيوخه
14a الغزالي في المدرسة النظامية في نيسابور
14a الغزالي في معسكر نظام الملك
15a انتقال الغزالي إلى التدريس في نظامية بغداد
16a أضواء على أزمة الغزالي الفكرية والروحية
19a تلاميذه
20a أسلوب الغزالي وشاعريته
22a وفاته
23a من مؤلفات الغزالي الأصولية
24a لمحة عن مباحث المستصفى ونظامه
27a مصادر الغزالي في المستصفى
28a طريقة الغزالي في المستصفى
29a اهتمام العلماء بالمستصفى
29a شروح المستصفى
30a حواشي المستصفى
30a مختصرات المستصفى
30a أهم مختصرات المستصفى :
30a - الضروري في أصول الفقه لابن رشد
31a - روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة
31a طباعة المستصفى

- 32a هذه النشرة
- 33a المخطوطات والمطبوعات التي تم الاعتماد عليها في التحقيق
- 35a عملنا في خدمة المستصفي
- 37a هوامش تقديم التحقيق
- 41a لوحات منتقاة من مخطوطة أحمد الثالث رقم 1256
- 43a لوحات منتقاة من مخطوطة أحمد الثالث رقم 1258
- 45a لوحات منتقاة من الطبعة الأميرية للمستصفي

فهرس المحتويات

مقدمات التحقيق

7a	استهلال
11a	حجة الإسلام أبو حامد الغزالي
	خطبة الكتاب الاستفتاح بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسوله صلى
3	الله عليه وسلم.
4	الطاعة علم وعمل.
4	أقسام العلوم: نقلي وعقلي وما اجتمع فيه العقل والنقل.
4	تأليف الغزالي في الفقه وأصوله وسبب تأليفه للمستصفي ومنهجه فيه.

صدر الكتاب

7	تعريف علم أصول الفقه.
7	بيان مرتبة هذا العلم ونسبته إلى العلوم.
10	بيان كيفية دورانه على الأقطاب الأربعة.
11	بيان كيفية اندراج الشعب الكثيرة من أصول الفقه تحت الأقطاب الأربعة.
13	بيان المقدمة ووجه تعلق الأصول بها.
13	سبب تعريف العلم والدليل والنظر في أصول الفقه.
14	سبب مزج المباحث اللغوية والنحوية والفقهية بالأصول.
14	سبب ذكر الغزالي موضوعات علم الكلام في أول كتابه.

مقدمة في علم المنطق

- 15 وتشتمل على مدارك العقول، وانحصارها في «الحدّ» و«البرهان».
- 16 بيان حصر مدارك العلوم النظرية في الحدّ والبرهان وفيه دعامتان.
- 16 إدراك الذوات المفردة.
- 16 إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض بالنفي أو الإثبات.
- 16 حدّ التّصوّر والتصديق.
- 17 أقسام المعرفة: أولي، ومطلوب.
- 17 أقسام العلم: أولي كالضروريّات، ومطلوب كالنّظريّات.
- 18 الدّعامة الأولى: في الحدّ وتشتمل على فئتين:
- 18 الفنّ الأول: في القوانين، وهي ستّة:
- 18 القانون الأول: أنّ الحدّ إنّما يذكر جواباً عن سؤال في بعض المحاورات.
- 18 بيان أمهات المطالب.
- القانون الثاني: أنّ الحدّ ينبغي أن يفرق بين الصّفات الذاتيّة، واللازمة
- 20 والعرضيّة وتعريف كل منها وبيان مثارات الأغاليط في الصفات.
- القانون الثالث: في شرائط الحدّ الحقيقي لما وقع السؤال عن ماهيته
- 23 بغرض التمييز بينه وبين الحدّ الرسمي واللفظي.
- القانون الرابع: في طريق اقتناص الحدّ وبيان أنه لا يحصل بالبرهان
- 25 وتوضيحه بالمثال.
- 26 القانون الخامس: في حصر مداخل الخلل في الحدود.
- القانون السادس: في أنّ المعنى الذي لا تركيب فيه لا يمكن حدّه إلا
- 28 بشرح اللفظ ومثاله.
- الفنّ الثاني: من دعامة الحدّ في الامتحانات للقوانين بحدود
- 32 مفصّلة.
- 32 الامتحان الأول: في حدّ «الحدّ».
- 36 الامتحان الثاني: في حدّ «العلم».
- 40 الامتحان الثالث: في حدّ «الواجب».

	الدّعاة الثّانية من مدارك العقول: في البرهان، وتشتمل على
44	ثلاثة فنون: سوابق، ولواحق، ومقاصد.
44	الفنّ الأوّل: في السّوابق ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول:
44	التمهيد: مباحث تتعلق بالبرهان.
46	الفصل الأوّل: في دلالة الألفاظ على المعاني.
51	الفصل الثّاني: في النّظر في المعاني المفردة.
54	الفصل الثّالث: في أحكام المعاني المؤلّفة.
57	الفنّ الثّاني: في المقاصد وفيه فصلان:
57	الفصل الأوّل: في صورة البرهان.
65	الفصل الثّاني: في بيان مادّة البرهان.
74	الفنّ الثّالث من دعامة البرهان: في اللّواحق وفيه فصول:
	الفصل الأوّل: في بيان أن ما تنطق به الألسنة في معرض الدليل والتعليل
74	في جميع أقسام العلوم يرجع إلى الضروب التي ذكرها الغزالي.
77	الفصل الثّاني: في بيان الاستقراء التام والناقص ودلالة كل منهما.
	الفصل الثّالث: في وجه لزوم النّتيجة من المقدّمات ومغالطات منكري
79	النظر.
	الفصل الرّابع: في انقسام البرهان إلى برهان علّة، وبرهان دلالة والفرق
83	بينهما.

القطب الأوّل في التمثّل وهي الحكم

85	وينقسم إلى فنون أربعة:
86	الفنّ الأوّل: في حقيقته ويشتمل على تمهيد، وثلاث مسائل.
86	التمهيد: في تعريف الحكم والحرام والواجب والمباح.
86	1. مسألة: حسن الأفعال وقبحها.
93	2. مسألة: هل يجب شكر المنعم عقلاً؟
96	3. مسألة: في حكم الأفعال قبل ورود الشّرع.

الفن الثاني: في أقسام الأحكام الثابتة لأفعال المكلفين ويشتمل

- 100 على تمهيد، وخمس عشرة مسألة:
- 100 التمهيد: في أقسام الأحكام الخمسة.
- 100 حد الواجب.
- 101 حد المحظور.
- 101 حد المباح.
- 101 حد الندب.
- 102 حد المكروه.
- 102 1. مسألة: الواجب المعين والواجب المنخير.
- 105 2. مسألة: الواجب المضيّق، والواجب الموسع.
- 107 3. مسألة: حكم من مات في أثناء الوقت الموسع.
- 108 4. مسألة: حكم ما لا يتم الواجب إلا به.
- 110 5. مسألة: حكم ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه.
- 111 6. مسألة: حكم ما زاد على القدر المجزئ من الواجب غير المقدّر.
- 111 7. مسألة: النسبة بين الوجوب وبين الجواز والإباحة.
- 112 8. مسألة: هل المباح مكلف به أو مأمور به؟
- 113 9. مسألة: هل المباح حكم شرعي؟
- 114 10. مسألة: هل المندوب مأمور به؟
- 115 11. مسألة: يستحيل أن يكون الشيء الواحد واجبا حراما، طاعة معصية.
- 116 12. مسألة: حكم الفعل الواحد بالعين. مثال: الصلاة في الدار المغصوبة.
- 119 13. مسألة: هل المكروه مضاد للواجب؟
- 119 14. مسألة: النهي العائد إلى وصف الفعل هل يفسد به الأصل؟
- 121 15. مسألة: هل الأمر بالشيء نهى عن ضده؟
- 124 الفن الثالث من القطب الأول: في أركان الحكم:
- 124 - الحاكم، وهو المخاطب.
- 125 - المحكوم عليه، وهو المكلف.
- 126 1. مسألة: تكليف الناسي والغافل والسكران.
- 127 2. مسألة: تكليف المعدوم.
- 128 - المحكوم فيه وهو الفعل:

- 129 1. مسألة: التكليف بالمستحيلات أو تكليف ما لا يطاق.
- 132 2. مسألة: لا ينهى عن الضدين لأنه محال ولا يؤمر بجمعهما.
- 134 3. مسألة: التكليف بالترك والاختلاف في المقتضى بالتكليف.
- 135 4. مسألة: تكليف المكروه.
5. مسألة: هل التكليف بالفعل تكليف بشرطه؟ وهل يكلف الكفار بفروع الشريعة؟
- 135 الفن الرابع من القطب الأول: فيما يظهر الحكم به وفيه أربعة فصول:
- 139 الفصل الأول: في الأسباب.
- 141 الفصل الثاني: في وصف السبب بالصحة، والبطلان، والفساد.
- 142 الفصل الثالث: في وصف العبادة بالأداء، والقضاء، والإعادة.
- 143 دقيقة: أحوال الأداء الأربعة.
- 146 الفصل الرابع: في العزيمة، والرخصة.

القطب الثاني في أدلة الأحكام

- 150 وهي أربعة أصول:
- 151 الأصل الأول من أصول الأدلة: كتاب الله تعالى.
- 151 تمهيد: أصل الأحكام هو قول الله تعالى.
- 152 النظر الأول: في حقيقة القرآن.
- 153 النظر الثاني: في حدّ القرآن.
- 154 1. مسألة: هل القراءات الشاذة حجة في الأحكام؟
- 154 2. مسألة: البسملة آية من القرآن.
- 158 النظر الثالث: في ألفاظ القرآن.
- 158 1. مسألة: هل في القرآن مجاز؟
- 159 2. مسألة: هل في القرآن ألفاظ أعجمية؟
- 160 3. مسألة: معنى المحكم والمتشابه في القرآن.
- 161 النظر الرابع: في أحكام القرآن.

- 163 كتاب النسخ.
- 164 الباب الأول: في حده، وحقيقته، وإثباته.
- 164 الفصل الأول: في حده وحقيقته والخلاف في ذلك.
- 168 - الفرق بين النسخ وبين التخصيص.
- 169 الفصل الثاني: في إثبات النسخ على منكره.
- الفصل الثالث: في مسائل تتشعب عن النظر في حقيقة النسخ وهي ست مسائل:
- 171 1. مسألة: نسخ الأمر قبل التمكن من الامتثال.
- 171 2. مسألة: نسخ بعض العبادة، أو شرطها، أو سنة من سننها، هل هو نسخ لبعض العبادة أو لأصلها؟
- 177 3. مسألة: الزيادة على النص نسخ أم لا؟
- 178 4. مسألة: ليس من شرط النسخ إثبات بدل غير المنسوخ.
- 181 5. مسألة: النسخ بالأخف وبالأثقل.
- 182 6. مسألة: النسخ في حق من لم يبلغه الخبر.
- 183 الباب الثاني: في أركان النسخ وشروطه.
- 185 ويشتمل على تمهيد، وعلى مسائل تتشعب من أحكام النسخ والمنسوخ.
- 185 1. مسألة: هل من الأحكام ما هو غير قابل لورود النسخ عليه؟
- 187 2. مسألة: نسخ التلاوة دون الحكم.
- 187 3. مسألة: نسخ القرآن بالسنة، ونسخ السنة بالقرآن.
- 189 4. مسألة: الإجماع لا ينسخ به.
- 191 5. مسألة: نسخ المتواتر بالآحاد.
- 191 6. مسألة: نسخ المتواتر بالقياس.
- 192 7. مسألة: هل يثبت النسخ بقول الصحابي «نسخ حكم كذا».
- 194 خاتمة الكتاب: فيما يعرف به تاريخ النسخ.
- 195 الأصل الثاني من أصول الأدلة: سنة رسول الله وفيه مقدمة، وقسمان:
- 197 مقدمة في بيان ألفاظ الصحابة في نقل السنن.
- 197 القسم الأول من مباحث السنة في التواتر وفيه أبواب:
- 201 الباب الأول: في إثبات أن التواتر يفيد العلم.
- 201

- 204 الباب الثاني: في شروط التواتر وهي أربعة:
- 204 الشرط الأول: أن يخبروا عن علم، لا عن ظن.
- 204 الشرط الثاني: أن يكون علمهم ضروريًا مستندًا إلى محسوس.
- الشرط الثالث: أن يستوي طرفاه وواسطته في هذه الصفات، وفي كمال العدد.
- 204 الشرط الرابع: في العدد وفيه مسائل:
- 205 1. مسألة: الناقلين لخبر ودور القرائن في حصول اليقين وهل يحصل العلم بقول مخبر واحد؟
- 205 2. مسألة: الحد الأدنى لعدد التواتر والقول بأنه: «أربعة أشخاص» قاصر عن العدد الكامل.
- 207 3. مسألة: مناقشة الباقلاني في التوقف عن اكتمال التواتر بخمسة أشخاص.
- 208 4. مسألة: أقل عدد يحصل به العلم الضروريّ معلوم لله تعالى، وليس معلوما لنا. ولا سبيل لنا إلى معرفته.
- 208 5. مسألة: يشترط لحصول العلم من العدد الكامل أن يخبروا عن يقين ومشاهدة.
- 209 خاتمة الباب: في بيان خمسة شروط فاسدة للتواتر ذهب إليها جماعة.
- 210 الباب الثالث: في تقسيم الخبر إلى ما يجب تصديقه، وإلى ما يجب تكذيبه، وإلى ما يجب التوقف فيه.
- 212 القسم الأول: ما يجب تصديقه وهي سبعة:
- 213 الأول: ما أخبر عنه عدد التواتر.
- 213 الثاني: ما أخبر الله تعالى عنه.
- 213 الثالث: خبر الرسول عليه السلام.
- 213 الرابع: ما أخبرت عنه الأمة.
- الخامس: كلّ خبر يوافق ما أخبر الله تعالى عنه، أو رسوله صلى الله عليه وسلم، أو الأمة.
- 213 السادس: كلّ خبر صحّ أنّه ذكره المخبر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبمسمع منه ولم يكن غافلاً عنه، فسكت عليه.
- 213

- السَّابِع: كلَّ خبر ذكر بين يدي جماعة لم يكذبوه والعادة امتناع السكوت
 213 لو كان كذباً.
- القسم الثاني من الأخبار: ما يعلم كذبه، وهي أربعة:
 215 الأول: ما يعلم خلافه بضرورة العقل، أو نظره، أو الحسّ والمشاهدة، أو
 215 أخبار التواتر.
- الثاني: ما يخالف النصّ القاطع من الكتاب والسنة المتواترة وإجماع
 215 الأمة.
- الثالث: ما صرح بتكذيبه جمع كثير يستحيل تواطؤهم على الكذب.
 215 الرابع: ما سكت الجمع الكثير عن نقله مع إحالة العادة السكوت عن
 215 ذكره.
- القسم الثالث من الأخبار: ما لا يعلم صدقه ولا كذبه. فيجب التوقف فيه
 وهو جملة الأخبار الواردة في أحكام الشرع والعبادات، ممّا عدا القسمين
 المذكورين.
 218
- القسم الثاني من مباحث السنة في أخبار الأحاد، وفيه أبواب:
 219 الباب الأول: في إثبات التعبد به مع قصوره عن إفادة العلم وفيه أربع
 219 مسائل:
1. مسألة: ما يفيد خبر الأحاد والخلاف في ذلك.
 219
 2. مسألة: في الرد على من أنكر وجوب العمل بخبر الأحاد.
 220
 3. مسألة: هل العقل يدلّ استقلالاً على وجوب العمل بخبر الواحد؟
 221
 4. مسألة: الأدلة السمعية على وجوب العمل بخبر الأحاد.
 222
- الباب الثاني: في شروط الراوي وصفته.
 232
- رواية الواحد مقبولة وإن لم تقبل شهادته.
 232
- اشتراط بلوغ سن التكليف.
 233
- اشتراط الضبط.
 234
- اشتراط الإسلام.
 234
- اشتراط العدالة.
 235
1. مسألة: خبر مجهول الحال في العدالة.
 236
 2. مسألة: الاختلاف في قبول رواية الفاسق المتأول وشهادته.
 239
- خاتمة جامعة: للرواية والشهادة وحكم رواية المجهول العين.
 241

242	الباب الثالث: في الجرح والتعديل وفيه أربعة فصول:
242	الفصل الأول: في عدد المزكي.
242	الفصل الثاني: في ذكر سبب الجرح والتعديل.
243	الفصل الثالث: في نفس التزكية.
244	الفصل الرابع: في عدالة الصحابة رضي الله عنهم وتعريف الصحابي؟
247	الباب الرابع: في مستند الراوي، وكيفية ضبطه وفيه خمس مراتب:
247	1. قراءة الشيخ عليه.
247	2. قراءته على الشيخ.
247	3. الإجازة.
248	4. المناولة.
248	5. الوجدادة: أي الاعتماد على الخط.
249	1. مسألة: رواية الحديث المشكوك فيه والرواية بغلبة الظن.
250	2. مسألة: إنكار الشيخ ما نقل عنه لا يجرح في الراوي.
250	3. مسألة: زيادة الثقة مقبولة.
251	4. مسألة: اقتصار المحدث على رواية بعض الحديث.
251	5. مسألة: رواية الحديث بالمعنى.
252	6. مسألة: حكم الحديث المرسل والمنقطع.
255	7. مسألة: هل يقبل خبر الأحاد فيما تعم به البلوى؟
258	الأصل الثالث من أصول الأدلة: الإجماع، وفيه أبواب:
258	الباب الأول: في إثبات كونه حجة على منكره.
258	معنى الإجماع في الاصطلاح واللغة.
258	دليل تصوّر الإجماع.
259	تصوّر الاطلاع على الإجماع.
260	حجية الإجماع.
260	1. المسلك الأول - الأدلة القرآنية.
261	2. المسلك الثاني - الأدلة من السنة النبوية.
263	مناقشة شبه المنكرين للأدلة المثبتة للإجماع.
266	3. المسلك الثالث - التمسك بالطريق المعنوي.
269	الباب الثاني: في بيان أركان الإجماع وله ركنان:

269 الرّكن الأوّل: المجمعون.

269 1. مسألة: هل يعتبر قول العامي في الإجماع؟

270 2. مسألة: هل ينعقد الإجماع مع خلاف أهل العلم من غير الفقهاء؟

272 3. مسألة: خلاف المجتهد المبتدع هل يمنع انعقاد الإجماع؟

274 4. مسألة: هل يمنع خلاف التابعي في عهد الصحابة انعقاد إجماعهم؟

275 5. مسألة: حجية إجماع الأكثرين مع مخالفة الأقل.

277 6. مسألة: قول الإمام مالك الحجة في إجماع أهل المدينة.

278 7. مسألة: نقص عدد المجمعين عن عدد التواتر.

280 8. مسألة: حجية الإجماع بعد عصر الصحابة.

281 9. مسألة: هل ينعقد إجماع لاحق على خلاف قول سابق؟

283 الرّكن الثاني: في نفس الإجماع وفيه ثلاث مسائل:

283 1. مسألة: الإجماع السكوتي.

2. مسألة: هل يتوقف انعقاد الإجماع على انقراض العصر دون ظهور

285 خلاف من المجمعين.

287 3. مسألة: هل يكون مستند الإجماع القياس والاجتهاد؟

289 الباب الثالث: في حكم الإجماع وفيه سبع مسائل:

1. مسألة: لا يجوز إحداث قول ثالث مخالف للقولين السابقين في

289 المسألة الواحدة.

291 2. مسألة: هل ينعقد الإجماع بموت المخالف؟

3. مسألة: إذا اتفق التابعون على أحد قولي الصحابة لم يصر القول الآخر

292 مهجورا، ولم يكن الذهاب إليه خارقا للإجماع.

4. مسألة: إذا اختلفت الأمة على قولين ثم رجعوا إلى قول واحد، صار

ما اتفقوا عليه إجماعا قاطعا عند من شرط انقراض العصر، ويخلص من

293 الإشكال.

295 5. مسألة: الإجماع على خلاف خبر الأحاد الصحيح.

297 6. مسألة: الإجماع لا يثبت بخبر الواحد، خلافا لبعض الفقهاء.

7. مسألة: الأخذ بأقل ما قيل: ليس تمسكا بالإجماع، خلافا لبعض

297 الفقهاء.

298	الأصل الرابع: دليل العقل والاستصحاب.
298	معاني الاستصحاب:
298	الأول: دلالة العقل على براءة الذمة من التكليف.
299	الثاني: استصحاب العموم إلى أن يرد تخصيص.
300	الثالث: استصحاب حكم دلّ الشرع على ثبوته ودوامه.
300	1. مسألة: استصحاب الإجماع في محل الخلاف.
303	2. مسألة: هل على النافي دليل؟
	خاتمة: لهذا القطب بيان ما يظن أنه من أصول الأدلة وليس منها وهو أربعة:
309	شرع من قبلنا وقول الصحابي والاستحسان والاستصلاح.
	الأصل الأول من الأصول الموهومة: شرع من قبلنا من الأنبياء
310	فيما لم يصرح شرعنا بنسخه.
	1. مسألة: هل كان الرسول صلى الله عليه وسلم متعبدا بشرع أحد من
310	الأنبياء قبل مبعثه؟ ومناقشة أدلة القائلين بالأخذ بشرع من قبلنا.
317	الأصل الثاني من الأصول الموهومة: قول الصحابي.
319	1. مسألة: هل يجوز تقليد المجتهد للصحابة؟
321	فصل في تفریع الشافعي في القديم على تقليد الصحابة، ونصوصه.
	الأصل الثالث من الأصول الموهومة:
323	الاستحسان ومعانيه الثلاثة.
	الأصل الرابع من الأصول الموهومة:
327	الاستصلاح.
	المصلحة بالإضافة إلى شهادة الشرع
327	ثلاثة أقسام:
	القسم الأول: ما شهد الشرع لاعتبارها فهي حجة، ويرجع حاصلها إلى
327	القياس.
327	القسم الثاني: ما شهد الشرع لبطلانها.
	القسم الثالث: ما لم يشهد له من الشرع بالبطلان ولا بالاعتبار نصّ معيّن.
328	وهذا في محل النظر.

- 328 تقسيم المصلحة باعتبار قوتها في ذاتها:
- رتبة الضروريات ومقاصد الشريعة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل،
328 والمال.
- 329 رتبة الحاجات من المصالح والمناسبات.
- ما يقع موقع التحسين والتيسير ورعاية أحسن المناهج في العادات
329 والمعاملات.
1. مسألة: هل من المصلحة طرح واحد من سفينة مشرفة على الغرق لإنقاذ
331 الباقيين؟
2. مسألة: هل من المصلحة الضرب في التهمة لإظهار الحق؟
331
3. مسألة: هل من المصلحة قتل الزنديق المتستر وإن أظهر التوبة؟
332
4. مسألة: هل من المصلحة قتل الساعي في الأرض بالفساد سياسة؟
332
5. مسألة: هل من المصلحة توظيف الخراج على الأغنياء سياسة؟
334
6. مسألة: هل ثبت حد الصحابة للشارب ثمانين جلدة بالمصلحة؟
334
7. مسألة: هل من المصلحة فسخ النكاح لرفع الضرر عن امرأة المفقود
ونحوه؟
335

القطب الثالث في كيفية استثمار الأحكام من مثمرات الأصول

- 339 ويشتمل على صدر ومقدمة وثلاثة فنون:
- صدر القطب الثالث في أهمية هذا القطب وذكر دلالة الألفاظ بالمنظوم
والمفهوم والمعقول.
340
- الفن الأول: في المنظوم وكيفية الاستدلال بالصيغة وفيه مقدمة
وأربعة أقسام:
341
- المقدمة وتشتمل على سبعة فصول:
342
- الفصل الأول: في مبدأ اللغات وهل هي اصطلاح أم توقيف؟
343
- الفصل الثاني: في الأسماء اللغوية، وهل تثبت قياساً.
345
- الفصل الثالث: في الأسماء العرفية.
346

- 347 الفصل الرابع: في الأسماء الشرعية.
- 350 الفصل الخامس: في مجامع أقسام الكلام المفيد من حيث اللفظ والدلالة والإشارة.
- 352 الفصل السادس: في طريق فهم المراد من الخطاب الشرعي على الجملة.
- 354 الفصل السابع: في الحقيقة والمجاز.
- القسم الأول من الفن الأول من مقاصد القطب الثالث في المجمل والمبين.
- 356 1. مسألة: هل من المجمل إضافة الأحكام إلى الذوات ومثاله قوله تعالى: ﴿حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ و﴿حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ﴾.
- 356 2. مسألة: هل من المجمل قوله صلى الله عليه وسلم: «رفع الخطأ والنسيان».
- 357 3. مسألة: هل من المجمل قوله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاة إلا بطهور».
- 358 4. مسألة: إذا تردد اللفظ بين معنيين وبين معنى واحد فهل هو مجمل أم يحمل على المعنيين؟
- 360 5. مسألة: اللفظ المتردد بين الحكم المتجدد والحكم الأصلي والعقلي والاسم اللغوي هل حمله على الحكم المتجدد أولى؟
- 360 6. مسألة: إذا دار الاسم بين معناه اللغوي ومعناه الشرعي كالصوم والصلاة فهل هو مجمل؟
- 361 7. مسألة: إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز فيحمل اللفظ على الحقيقة.
- 362 خاتمة جامعة: في مواضع الإجمال وأسبابه.
- 363 القول في البيان والمبين وفيه مسائل:
- 363 1. مسألة: في حدّ البيان.
- 365 2. مسألة: في تأخير البيان عن وقت الحاجة والخلاف فيه.
- 370 3. مسألة: هل يمنع التدريج في البيان؟
4. مسألة: لا يشترط أن يكون طريق البيان للمجمل والتخصيص للعموم كطريق المجمل والعموم وخلاف أهل العراق في ذلك.
- 371 القسم الثاني من الفن الأول: في الظاهر والمؤول وتعريفهما.
- 372 القول في المراد بالنص والظاهر.
- 372 القول في التأويل وفيه مسائل.
- 373

- 374 1. مسألة: التأويل الفاسد والقرائن التي تدل على ذلك ومثاله.
- 375 2. مسألة: تأويل آخر وهو أيضا غير صحيح.
- 376 3. مسألة: هل كل تأويل يرفع النص أو شيئا منه فهو باطل؟ ومثال ذلك.
- 378 4. مسألة: هل آية مصارف الزكاة نص في التشريك ووجوب الاستيعاب بينهم؟
- 378 5. مسألة: هل آية كفارة الظهار نص في وجوب رعاية عدد المساكين ومنع الصرف إلى مسكين واحد في ستين يوما؟
- 379 6. مسألة: العموم قوي وضعيف ومتوسط، وأمثله وفيه منع التخصيص بالنوادر.
- 380 7. مسألة: الخلاف في تخصيص حديث «من ملك ذا رحم محرم عتق عليه».
- 381 8. مسألة: مثال للعموم الضعيف.
- 381 9. مسألة: الكلام في تخصيص قال الله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى﴾.
- 382 10. مسألة: الكلام في تخصيص قوله عليه السلام: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل».
- 383 **القسم الثالث: في الأمر ، والنهي.**
- 383 **النظر الأول: في حد الأمر، وحقيقته.**
- 387 **النظر الثاني: في الصيغة.**
- 399 1. مسألة: آراء العلماء في موجب صيغة «افعل» بعد الحظر.
- 400 **النظر الثالث: في موجب الأمر ومقتضاه.**
- 400 1. مسألة: بيان دلالة الأمر على التكرار واختلاف العلماء في تردد صيغته بين الوجوب والندب وبين الفور والتراخي .
- 404 2. مسألة: اختلف الصائرون إلى أن الأمر ليس للتكرار في الأمر المضاف إلى شرط.
- 405 3. مسألة: هل مطلق الأمر يقتضي الفور؟ والمذاهب في ذلك.
- 406 4. مسألة: هل يفتقر وجوب القضاء إلى أمر جديد؟
- 407 5. مسألة: الخلاف في أن الأمر يقتضي وقوع الأجزاء بالمأمور به إذا امتثل.
- 408 6. مسألة: هل الأمر بالأمر بالشيء أمر بالشيء؟

- 409 7. مسألة: فرض الكفاية: هل الأمر لجماعة يقتضي الوجوب العيني؟
8. مسألة: هل يكون المأمور مأمورا قبل التمكن من الامتثال؟ وإبطال مذاهب
- 410 المعتزلة.
- 416 القول في صيغة النهي.
- 416 1. مسألة: ذكر الخلاف في أن النهي هل يقتضي فساد المنهي عنه؟
2. مسألة: هل يدل النهي على صحة التصرفات عند القائلين أنه لا يدل على
- 418 فسادها؟
- القسم الرابع من النظر في الصيغة القول في العام ، والخاص ،
- ويشتمل على مقدمة ، وخمسة أبواب:
- 422 المقدمة: القول في حد العام ، والخاص. ومعناهما.
- 422 العموم من عوارض الألفاظ وليس من عوارض المعاني.
- 422 الباب الأول: في أن العموم هل له صيغة في اللغة أم لا؟ وفيه سبعة
- 425 فصول:
- 426 الفصل الأول: صيغ العموم وهي خمسة عند القائلين به.
- 426 الفصل الثاني: اختلاف المذاهب في أنواع صيغ العموم الخمسة.
- 428 الفصل الثالث: القول في أدلة أرباب العموم والاعتراض عليها.
- 433 الفصل الرابع: شبه أدلة أرباب الخصوص والرد عليها.
- 433 الفصل الخامس: شبه أرباب الوقف والرد عليها.
- 435 الفصل السادس: بيان الطريق المختار عندنا في إثبات العموم.
- الفصل السابع: القول في العموم إذا خص هل يصير مجازا في الباقي؟ ،
- 439 وهل يبقى حجة؟
- الباب الثاني: في تمييز ما يمكن دعوى العموم فيه عما لا يمكن وفيه
- 442 مسائل:
- 442 1. مسألة: حكم صيغة العموم الواردة في الإجابة عن سؤال؟
- 443 2. مسألة: هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟
- 445 3. مسألة: حكم عموم المقتضى وبيان أن العموم للألفاظ لا للمعاني.
- 446 4. مسألة: الفعل المتعدي إلى مفعولات هل يجري مجرى العموم فيها؟
5. مسألة: لا يمكن دعوى العموم في الفعل لأن الفعل لا يقع إلا على
- 447 وجه معين .

- 447 6. مسألة: هل يشمل فعل النبي صلى الله عليه وسلم غيره؟ .
7. مسألة: هل يحمل قول الصحابي: «نهى النبي عليه السلام عن كذا»
448 على العموم؟
8. مسألة: قول الصحابي: «قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة
449 للجار، وبالشاهد، واليمين» لا عموم له.
9. مسألة: لا يمكن دعوى العموم في واقعة لشخص معين قضى فيها
449 النبي عليه السلام بحكم.
10. مسألة: مناقشة القائلين بعموم المفهوم.
450
11. مسألة: هل الاقتران بالعام من مقتضيات العموم؟
450
12. مسألة: هل تصح دعوى العموم في الاسم المشترك بين مسميين؟
451
13. مسألة: هل يمكن أن يعم اللفظ حقيقته و مجازه؟
452
14. مسألة: هل يدخل العبد تحت عموم الخطاب الموجه إلى الناس
453 والمؤمنين؟
15. مسألة: هل يدخل الكافر تحت عموم الخطاب الموجه إلى
453 الناس والمؤمنين ونحوهما؟
16. مسألة: هل تدخل النساء تحت عموم الخطاب الموجه إلى
453 الناس والمؤمنين ونحوهما؟
17. مسألة: هل يدخل النبي صلى الله عليه وسلم تحت عموم
453 الخطاب الموجه إلى الأمة؟
18. مسألة: هل خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لمن عاصره خطاب
454 لكل العصور من بعده؟
19. مسألة: تردد دلالة صيغة اللفظ بين العموم والإجمال.
455
20. مسألة: هل يدخل المخاطب تحت عموم خطابه؟
456
21. مسألة: مواضع دلالة الاسم الفرد على العموم.
456
22. مسألة: صرف العموم إلى غير الاستغراق جائز والخلاف في أقل
456 الجمع.
- الباب الثالث: في الأدلة التي يخص بها العموم وهي عشرة:
460 الأول: دليل الحسن.
460 الثاني: دليل العقل.
460

461	الثالث: دليل الإجماع.
461	الرابع: النص الخاص يخصص اللفظ العام.
462	الخامس: المفهوم بالفحوى.
462	السادس: فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم.
	السابع: بيان ما يحتمله تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من أمته على
463	خلاف موجب العموم.
464	الثامن: عادة المخاطبين.
465	التاسع: مذهب الصحابي إذا كان بخلاف العموم.
	العاشر: خروج العام على سبب خاص جعل دليلا على تخصيصه ومناقشة
465	ذلك.
465	تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، وبالقياص وفيه مسألتان:
	1. مسألة: حكم خبر الواحد إذا ورد مخصصا لعموم القرآن ومذاهب
465	العلماء فيه.
	2. مسألة: تخصيص صيغة العموم بالقياص ومذاهب العلماء وحجج كل
468	فريق.
	الباب الرابع: في تعارض العمومين ووقت جواز الحكم بالعموم وفيه
474	فصول:
474	الفصل الأول: في التعارض.
474	معرفة محل التعارض.
	دفع التعارض في الشرعيات بالجمع، إن أمكن، ثم النسخ، ثم الترجيح،
475	ثم التخيير.
475	مراتب الجمع بين الدليلين المتعارضين.
	الفصل الثاني: في جواز إسماع العموم من لم يسمع الخصوص ومذاهب
479	العلماء في ذلك.
	الفصل الثالث: الوقت الذي يجوز للمجتهد الحكم بالعموم فيه، وإلى أي
481	درجة يجب البحث عن المخصصات؟
	الباب الخامس: في الاستثناء، والشرط والتقييد بعد الإطلاق وفيه
484	فصول:
484	الفصل الأول: في حقيقة الاستثناء وحده.

- 485 الفصل الثاني: في شروط الاستثناء وهي ثلاثة:
- 485 الأول: الاتصال.
- 486 الثاني: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.
- 487 الثالث: أن لا يكون مستغرقاً.
- الفصل الثالث في تعقب الجمل بالاستثناء وبيان حجج القائلين بالشمول
- 489 والمخصصة والواقفية.
- 491 القول في دخول الشرط على الكلام.
- 493 القول في المطلق، والمقيّد.
- الفنّ الثاني: فيما يقتبس من الألفاظ من حيث الفحوى، والإشارة
- 495 وهي خمسة أضرب:
- 495 الضرب الأول: ما يسمّى اقتضاء.
- 496 الضرب الثاني: ما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ.
- 497 الضرب الثالث: فهم التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب.
- 497 الضرب الرابع: فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام، ومقصوده.
- 498 الضرب الخامس: هو المفهوم.
- 501 أدلة القائلين بمفهوم المخالفة.
- 507 القول في درجات دليل الخطاب وهي ثمانية:
- 507 الأولى: مفهوم اللقب.
- 508 الثانية: مفهوم الاسم المشتق الدال على جنس.
- 508 الثالثة: مفهوم الصفة المنتقلة.
- 508 الرابعة: مفهوم الصفة الخاصة.
- 509 الخامسة: مفهوم الشرط.
- 509 السادسة: مفهوم الحصر بإنما والحصر بتعريف الجزأين.
- 510 السابعة: مفهوم الغاية بصيغة إلى وحتى.
- 511 الثامنة: مفهوم الحصر بالنفي والإثبات.
- 512 مسألة: القائلون لا مفهوم لما خرج مخرج العادة الغالبة.
- القول في دلالة أفعال النبي عليه السلام، وسكوته، واستبشاره،
- 514 وفيه مقدمة وثلاثة فصول:
- 514 الفصل الأول: في دلالة الفعل.

- 514 مقدمة في عصمة الأنبياء.
- 515 أقسام أفعال النبي وحكم كل منها.
- 516 رد الغزالي على القول بالتحريم والإباحة والندب والوجوب.
- 520 الفصل الثاني: في تنبيهات متفرقة في أحكام الأفعال وبيانها.
- 524 الفصل الثالث: في تعارض الفعلين.
- 524 حكم التعارض بين الأقوال والأفعال.
- الفن الثالث: في كيفية استثمار الأحكام من الألفاظ والاقتباس
- 526 من معقول الألفاظ بطريق القياس وفيه مقدمتان ، وأربعة أبواب:
- 526 المقدمة الأولى: في حدّ القياس.
- 527 المقدمة الثانية: في حصر مجاري الاجتهاد في العلل.
- 527 الاجتهاد الأول: في تحقيق مناط الحكم.
- 529 الاجتهاد الثاني: في تنقيح مناط الحكم.
- 530 الاجتهاد الثالث: في تخريج مناط الحكم واستنباطه.
- 531 الباب الأول: في إثبات أصل القياس على منكره.
- 531 الرد على من قال باستحالة التّعبد بالقياس عقلا، وإبطال مسالكهم في ذلك.
1. مسألة: مطالبة من ذهب إلى أنّ التّعبد بالقياس واجب عقلا بالدليل وبيان
- 535 شبههم.
2. مسألة: الردّ على من حسم سبيل الاجتهاد بالظنّ ولم يجوز الحكم في
- 536 الشرع إلا بدليل قاطع.
- 541 أدلة المانعين للقياس والاجتهاد بالرأي (وهو قول النّظام وكذلك الرافضة).
- القول في شبه المنكرين للقياس والصّائرين إلى حظره من جهة الكتاب والسنة
- 551 والجواب على شبهاتهم السبع:
- الأولى: تمسّكهم بقوله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾، وقوله:
- 551 ﴿تبياناً لكل شيء﴾ وجوابه.
- 552 الثانية: تمسّكهم بقوله تعالى: ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله﴾ وجوابه.
- 552 الثالثة: تمسّكهم بقوله تعالى: ﴿وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾ وجوابه.
- الرابعة: تمسّكهم بقوله تعالى: ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم
- 553 ليجادلوكم﴾ وجوابه.
- 553 الخامسة: تمسّكهم بقوله تعالى: ﴿فردّوه إلى الله والرّسول﴾ وجوابه.

- السّادسة: تمسّكهم بقوله عليه السلام: «تعمل هذه الأمّة برهة بالكتاب، وبرهة بالسّنة، وبرهة بالقياس فإذا فعلوا ذلك فقد ضلّوا» وجوابه. 553
- السّابعة: قول الشيعة، وأهل التّعليم: النّصوص محيطة بالمسائل، ويعلمها الإمام المعصوم، وهو نائب الرّسول، فيجب مراجعة الإمام، وجواب الغزالي على ذلك. 553
- القول في شبههم المعنويّة وهي ست: 554
- الأولى: قول الشيعة والتّعليميّة: إنّ الاختلاف ليس من دين الله، وليس كل مجتهد مصيباً. 554
- الثّانية: قولهم: كيف يرفع المعلوم على القطع بالقياس المظنون؟ 557
- الثّالثة: قولهم: كيف يتصرف بالقياس في الشرع المبني على التّعبّد؟ 557
- الرّابعة: قولهم: إنّ النّبّي عليه السلام قد أوتي جوامع الكلم، فكيف يليق به أن يترك الوجيز المفهم، ويعدل إلى الطّويل الموهّم؟! 558
- الخامسة: قولهم: كيف يثبت الحكم في الفرع بالعلة وقد ثبت في الأصل بالنص؟ 559
- السّادسة: وهي عمدتهم الكبرى -: أن الحكم لا يثبت إلا بتوقيف، وجواب الغزالي على ذلك. 559
- القاشانيّة والنّهروانيّة أجازوا القياس بالعلة المنصوصة دون المستنبطة وجوابهم. 560
1. مسألة: الرد على قول النّظام «العلة المنصوصة توجب الإلحاق لكن لا بطريق القياس». 563
2. مسألة: الرد على القاشانيّ والنّهروانيّ في تخصيص القياس. 565
3. مسألة: هل يفترق الفعل عن التّرك في القياس؟ 567
- الباب الثّاني: في طريق إثبات علة الأصل وكيفيّة إقامة الدّلالة على صحّة أحاد الأقيسة. 568
- المقدّمة الأولى: في مواضع الاحتمال من كلّ قياس. 568
- المقدّمة الثّانية: أنّ هذه الأدلّة لا تكون إلا سمعيّة. 569
- المقدّمة الثّالثة: أنّ إلحاق المسكوت بالمنطوق ينقسم إلى مقطوع ومظنون ومراتب المقطوع. 570
- القسم الأوّل: إثبات العلة بأدلة نقليّة. 575

- 579 القسم الثاني: في إثبات العلة بالإجماع على كونها مؤثرة في الحكم.
- 581 القسم الثالث: في إثبات العلة بالاستنباط وطرق الاستدلال وهي أنواع.
- 588 القول في المسالك الفاسدة في إثبات علة الأصل.
- 588 المسلك الأول: الدليل على صحة علة الأصل سلامتها عن علة تعارضها.
- 589 المسلك الثاني: الاستدلال على صحتها باطرادها وجريانها في حكمها.
- 589 المسلك الثالث: الطرد والعكس أو الدوران.
- 592 الباب الثالث: في قياس الشبه والنظر فيه في ثلاثة أطراف:
- الطرف الأول: في حقيقة الشبه وأمثله وتفصيل المذاهب فيه وإقامة الدليل على صحته.
- 592 الطرف الثاني: في بيان التدرج في منازل هذه الأقيسة من أعلاها إلى أدناها.
- 598 الطرف الثالث: في بيان ما يظن أنه من الشبه المختلف فيه، وليس منه.
- 603 الباب الرابع: في أركان القياس وشروط كل ركن.
- 606 الركن الأول: الأصل.
- 606 قاعدة: الخارج عن القياس لا يقاس عليه غيره.
- 608 القسم الأول: ما استثنى عن قاعدة عامة وخصص بالحكم، ولا يعقل معنى التخصيص فلا يقاس عليه.
- 608 القسم الثاني: ما استثنى عن قاعدة سابقة.
- 609 القسم الثالث: القاعدة المستقلة التي لا يعقل معناها لا يقاس عليها.
- 610 القسم الرابع: في القواعد المبتدأة العديمة النّظر، لا يقاس عليها.
- 610 الركن الثاني: الفرع، وله خمسة شروط:
- 612 الأول: أن تكون علة الأصل موجودة في الفرع.
- 612 الثاني: أن لا يتقدم الفرع في الثبوت على الأصل.
- 612 الثالث: أن لا يفارق حكم الفرع حكم الأصل في جنسيّة ولا في زيادة ولا نقصان.
- 612 الرابع: أن يكون الحكم في الفرع ممّا ثبتت جملته بالنّص.
- 613 الخامس: أن لا يكون الفرع منصوفا عليه.
- 613 الركن الثالث: الحكم.
- 613 1. مسألة: الحكم العقلي والاسم اللغوي لا يثبت بالقياس.

- 614 2. مسألة: ما تعبد فيه بالعلم لا يجوز إثباته بالقياس.
- 614 3. مسألة: الخلاف حول إثبات النفي الأصلي بالقياس.
- 615 4. مسألة: كل حكم شرعي أمكن تعليله فالقياس جار فيه.
- 617 5. مسألة: القياس في الكفارات والحدود.
- 619 **الرّكن الرابع: العلة وتقسيماتها.**
- 619 كيفية إضافة الحكم إلى العلة وفيه أربع مسائل:
1. مسألة: تخلف الحكم عن العلة مع وجودها وهو الملقب بالنقض والتخصيص.
- 620 2. مسألة: اختلفوا في تعليل الحكم بعلمتين. والصحيح جوازه، ودليل جوازه وقوعه.
- 628 3. مسألة: الاختلاف في اشتراط العكس في العلل الشرعية.
- 630 4. مسألة: العلة القاصرة.
- 631 5. مسألة: إذا كانت العلة متعدية فالحكم في محل النص هل يضاف إلى العلة أو إلى النص؟
- 633 **خاتمة الباب فيما يفسد العلة قطعاً وما يفسدها ظناً واجتهاداً.**
- 635 القسم الأول: ماثرات فساد العلل القطعية.
- 635 المثار الأول: الأصل، وشروطه أربعة.
- 635 المثار الثاني: أن يكون من جهة الفرع.
- 636 المثار الثالث: أن يرجع الفساد إلى طريق العلة.
- 637 المثار الرابع: وضع القياس في غير موضعه.
- 637 القسم الثاني: في المفسدات الظنّية الاجتهادية وهي تسع.

الْقُطْبُ الرَّابِعُ فِي حُكْمِ الْمُتَشَبِّهِ وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ

- 639 ويشتمل هذا القطب على ثلاثة فنون:
- 640 الفن الأول: في الاجتهاد والنظر في أركانه وأحكامه.
- 640 النظر الأول: في أركان الاجتهاد الثلاثة.
- 640 الرّكن الأول: في نفس الاجتهاد.

640	الرّكن الثّاني: المجتهد.
640	شروط المجتهد:
	أحدهما: أن يكون محيطاً بمدارك الشّرع: أي الكتاب والسّنة، والإجماع،
640	والعقل.
640	الثّاني: أن يكون عدلاً مجتنباً للمعاصي القاذحة في العدالة.
646	الرّكن الثّالث: المجتهد فيه وهو كلّ حكم شرعيّ ليس فيه دليل قطعيّ.
646	1. مسألة: التّعبّد بالقياس والاجتهاد في زمان الرّسول عليه السّلام.
647	2. مسألة: اجتهاد النّبي عليه السّلام فيما لا نصّ فيه.
651	النّظر الثّاني: في أحكام الاجتهاد.
651	الحكم الأوّل: في تأثيم المخطئ في الاجتهاد.
651	القطعيّات الكلامية والأصولية والفقهية.
653	1. مسألة: مذهب الجاحظ والرد عليه.
654	2. مسألة: مذهب عبيد الله بن الحسن العنبريّ والرد عليه.
656	3. مسألة: مذهب بشر المريسيّ والرد عليه.
659	الحكم الثّاني للاجتهاد: التّصويب والتّخطئة.
664	الأدلة العقلية للمخطئة.
672	الأدلة النقليّة للمخطئة.
676	1. مسألة: القول في نفي حكم معيّن في المجتهدات.
	فصل: في كشف القناع عن غموض مسألة التّصويب والتّخطئة،
	أحقّه الغزالي بعد فراغه من تأليف الكتاب وانتشار النسخ وفيه
681	بيان لحصر مجال نظر المجتهدين وهي عشرة:
682	الأوّل: العموم.
682	الثّاني: الظاهر.
682	الثّالث: المفهوم.
682	الرّابع: الاستدلال بقول الصّحابيّ إذا خالف القياس.
682	الخامس: طلب الأصلح.
683	السّادس: طلب الأشبه.
683	السّابع: النّظر في تخريج مناط الحكم واستنباطه.
683	الثّامن: تنقيح مناط الحكم.

- 683 التاسع: تعيين المناط.
- 685 العاشر: النظر في تحقيق المناط في الفرع.
- 686 الألفاظ باعتبار المواضعة ثلاثة:
- 686 نص صريح، ولفظ مجمل، ولفظ محتمل.
- 689 أصول معتبرة في تصويب المجتهدين.
- 689 الأول: بيان أن الأدلة الظنية إضافية.
- 689 الثاني: أن العلل الشرعية علامات إضافية.
- 689 الثالث: التمييز بين ما هو حكم بالقوة، وبين ما هو حكم بالفعل.
- 689 الرابع: أن الحلال والحرام ليسا من أوصاف الأعيان.
- 689 الخامس: أن الحكم أمر وضعي إضافي ليس بذاتي.
- 690 السادس: أن الحكم هو التكليف وشرط التكليف بلوغ المكلف.
- 690 السابع: أن الطلب مع انتفاء حكم عند الله تعالى ممكن.
- 690 الثامن: الخطأ يطلق بالإضافة إلى ما وجب، وما طلب.
- 690 التاسع: المجتهد لا يجوز أن يكون مأمورا بالإصابة ثم يكون غير مأثوم إذا تركها.
- 690 العاشر: المجتهد ليس مأمورا بإصابة ما ليس عليه دليل قاطع.
1. مسألة: ذكر المذاهب فيما إذا تعارض دليلان عند المجتهد، وعجز عن الترجيح، ولم يجد دليلا من موضع آخر.
- 690 2. مسألة: في نقض الاجتهاد.
- 695 3. مسألة: في وجوب الاجتهاد على المجتهد وتحريم التقليد عليه.
- 698 الفن الثاني: في التقليد والاستفتاء وحكم العوام فيه وفيه أربع مسائل:
- 703 1. مسألة: هل يعرف الحق بالتقليد؟ وإبطال قول القائلين بوجوب التقليد.
- 703 2. مسألة: العامي يجب عليه الاستفتاء واتباع العلماء.
- 706 3. مسألة: لا يستفتي العامي إلا من عُرف بالعلم والعدالة.
- 707 4. مسألة: ما يجب على العامي إذا لم يكن في البلدة إلا مفت واحد؟
- 708 ما يلزم المستفتي إذا اختلف المفتون في الحكم.
- 708 ليس للعامي أن ينتقي من المذاهب في كل مسألة أطيبها عنده.
- 709

- الفن الثالث من القطب الرابع: في الترجيح وكيفية تصرف
 711 المجتهد عند تعارض الأدلة وفيه ثلاث مقدمات وبابين:
 711 المقدمة الأولى: في بيان ترتيب الأدلة.
 712 المقدمة الثانية: في حقيقة التعارض ومحلّه.
 713 المقدمة الثالثة: في دليل وجوب الترجيح.
 715 الباب الأول: فيما ترجّح به الأخبار.
 715 أسباب الترجيح فيما يتعلق بالسند أو المتن، وهي سبعة عشر:
 715 السبب الأول: سلامة متن أحد الخبرين عن الاختلاف والاضطراب.
 715 السبب الثاني: اضطراب السند.
 السبب الثالث: أن يروى أحدهما في تضاعيف قصة ومعارضه انفرد به
 716 الراوي.
 716 السبب الرابع: أن يكون راويه معروفا بزيادة التيقظ وقلة الغلط .
 السبب الخامس: أن يقول أحدهما: سمعت النبي عليه السلام، والآخر أن
 716 يقول: كتب إلي بكذا.
 السبب السادس: أن يتطرق الخلاف إلى أحد الخبرين أنه موقوف، أو
 716 مرفوع.
 السبب السابع: أن يكون منسوباً إليه نصاً وقولاً، والآخر ينسب إليه اجتهاداً.
 716 السبب الثامن: أن يروى أحد الخبرين عن تعارضت الرواية عنه، فنقل عنه
 716 أيضاً ضده.
 السبب التاسع: أن يكون الراوي صاحب الواقعة.
 716 السبب العاشر: أن يكون أحد الراويين أعدل وأوثق وأضبط، وأشد تيقظاً
 716 وأكثر تحرياً.
 السبب الحادي عشر: أن يكون أحدهما على وفق عمل أهل المدينة، فهو
 716 أقوى.
 السبب الثاني عشر: أن يوافق أحد الخبرين مرسل غيره.
 717 السبب الثالث عشر: أن تعمل الأمة بموجب أحد الخبرين.
 717 السبب الرابع عشر: أن يشهد القرآن، أو الإجماع، أو النص المتواتر، أو دليل
 717 العقل، لوجوب العمل وفق الخبر.
 717 السبب الخامس عشر: أن يكون أحدهما أخص، والآخر أعم، فيقدم الأخص.

السبب السادس عشر: أن يكون أحدهما مستقلا بالإفادة، ومعارضه لا يفيد إلا

717 بتقدير إضمار أو حذف.

717 السبب السابع عشر: أن يكون رواية أحد الخبرين أكثر.

718 أسباب الترجيح بأمر خارج عن السند أو المتن وهي خمسة.

719 القول فيما يظن أنه ترجيح وليس بترجيح، وله أمثلة ستة.

720 الباب الثاني: في ترجيح العلل.

720 القسم الأول: المرجحات الراجعة إلى قوة الأصل.

721 القسم الثاني: المرجحات التي لا ترجع إلى الأصل.

723 الترجيح بشدة تأثير العلة.

727 خاتمة.

729 الفهارس

731 الفهرس المفصل لموضوعات المستصفى ومسائله

817 فهرس الآيات القرآنية

837 فهرس الأحاديث

872 فهرس الآثار

884 فهرس الأعلام

887 فهرس التراجم

890 فهرس الكتب

891 فهرس المذاهب والفرق

892 فهرس الأبيات الشعرية

893 فهرس الآراء التي نقلها الغزالي عن الباقلاني

897 الفهرس العام

فهرس القواعد الأصولية والفقهية التي أوردها أو ناقشها الغزالي

925 في المستصفى

930 مراجع لترجمة الإمام الغزالي

935 فهرس المصادر والمراجع

949 فهرس المحتويات

of *qism*) to (1) texts categorized as *al-mujmal wa'l-mubayyan* (the obscure and the elucidated), which is comprised of six discussions (*Mustasfâ*, 355–371); (2) those classified as *al-zâhir wa'l-mu'awwal* (the evident and the interpreted), which includes ten discussions (*Mustasfâ*, 371–382); (3) *al-'amr wa'l-nahî* (the imperative and prohibitive moods), which he discusses in two separate ways (*Mustasfâ*, 382–421); and (4) *al-'âmm wa'l-khâss* (the general and the particular) statements, which is divided into five chapters (*Mustasfâ*, 421–493). **Part Two** (*Mustasfâ*, 493–525) scrutinizes the explicit and implicit indications of the *Sharî'a* texts, which he divides into five *darbs* (types) (*Mustasfâ*, 493–507). He follows with an elaborate statement on *dalîl al-khiṭâb* (the indications of the *Sharî'a* address) and the legal status of the Prophetic acts, which he discusses in three chapters (513–525). **Part Three** (*Mustasfâ*, 525–638) takes up *qiyâs*. It begins with two preliminary discourses that define analogical reasoning followed by four chapters. The first chapter establishes the validity of *qiyâs* as an instrument that aids in arriving at the *Sharî'a* rules. Ghazâlî commits seven arguments against those citing certain *Sharî'a* texts as proof for the invalidity of *qiyâs*, and six in refuting 'the Assassins' (*al-bâtineyyah*), who deny analogical reasoning on rational grounds (*Mustasfâ*, 530–567). Chapter Two details the manner in which the cause of the principle is founded, based on *Sharî'a* text, *Ijmâ'*, or Reason (*Mustasfâ*, 567–591), while Chapter Three takes up *qiyâs al-shabah* (the analogy of resemblance) (*Mustasfâ*, 591–604). Finally, Chapter Four analyzes the four components of *qiyâs* and their stipulations. Ghazâlî then concludes with an inquiry into determining the *'illa* (underlying cause) (*Mustasfâ*, 604–638).

THE FOURTH QUTB: This has three parts, in which the status of the *mujtahid* (lit. 'toiler,' technically 'master-jurist') is considered. **Part One** examines the constituents of *ijtihâd* (optimal effort in seeking a rule of divine law) and the latter's requirements, as well as the requirements of the *mujtahid* and the liability of his judgments to error. Ghazâlî goes on to address the question of the permissibility of the personal *ijtihâd* of the Prophet ﷺ or the Companions during the Prophet's lifetime (*Mustasfâ*, 638–702). **Part Two** regards the condition of *taqlîd* (blind imitation) and *istiftâ'* (the seeking of *Sharî'a* opinion) (*Mustasfâ*, 702–709). He continues his argument against the Assassins for their claim of following their Imams. He further assails blind imitation, but requires the masses to follow the opinions of the scholars. **Part Three** Ghazâlî devotes to the apparent conflicts between the *Sharî'a* sources and the manners of reconciling these discrepancies (*Mustasfâ*, 709–718). He divides this into three preliminary discourses and two chapters. The First Chapter addresses the method of recognizing the preponderance of some reports over others (*Mustasfâ*, 714–718). The Second *Bâb* examines the *Sharî'a* means of ascribing precedent to certain legal causes over and against others (*Mustasfâ*, 718). With this, Ghazâlî concludes the fourth and final *Qutb* of his great legal work, *al-Mustasfâ min 'Ilm al-Uṣûl*.

text from its abrogated counterpart (*Mustasfâ*, 194–196).

Sunna, the Second Principle: Ghazâlî's opening discourse (*Mustasfâ*, 196–200) introduces the various terminologies used by the Companions in transmitting *ḥadīth*. He then divides the inquiry proper into two main parts, **the first** (*Mustasfâ*, 200–218) consisting of three chapters, and **the second** consisting of four (*Mustasfâ*, 218–257). **Chapter One** of **Part One** is devoted to the concept of *tawâtur* (*Mustasfâ*, 200–203), while **Chapter Two** focuses on the requirements of *tawâtur* and is composed of five discussions covering the number of transmitters, circumstantial evidence, the nature of knowledge imparted by a *mutawâtir* (overwhelmingly successive chain of) report, etc. Ghazâlî closes with a segment summarizing invalidating conditions for *tawâtur* (*Mustasfâ*, 210–211). Finally, **Chapter Three** (*Mustasfâ*, 211–218) divides reports into three categories with reference to their acceptance and rejection. **Part Two** treats solitary (*âḥād*) reports in four chapters. **The first chapter** establishes the validity of laying a *Sharī'a* obligation on the basis of a solitary report, and includes four discussions (*Mustasfâ*, 218–231). **Chapter Two** analyzes the conditions and characteristics of transmitters in two discussions, regarding integrity and the testimony of a *fâsiq* (heretic) (*Mustasfâ*, 231–240). A summary conclusion is followed by **Chapter Three**, which inquires into *al-jarḥ wa ta'dīl* (impugnment and attestation) in four *faṣls* (*Mustasfâ*, 241–245). The first of them studies the required number of persons for the endorsing of a witness; the second examines the cause for their endorsement or discrediting; the third scrutinizes the cause for endorsement itself; and the fourth concerns the trustworthiness of the Companions. **Chapter Four** considers the valid channels of reporting, including seven discussions that inspect the different ways of obtaining and conveying a report (*Mustasfâ*, 245–258).

Ijmā', the Third Principle: This discourse is composed of three chapters (*Mustasfâ*, 258–297). **The First Chapter** seeks to establish *ijmā'* as a valid *Sharī'a* source (*Mustasfâ*, 258–268). Here Ghazâlî introduces a new structural device, *maslak* (approach). Thus, **Chapter One** contains three such explanatory approaches where his defense of *ijmā'* is argued in detail. **Chapter Two** introduces the constituents of *ijmā'*. The First Constituent examines, in eight discussions, those who compose and effect consensus (*Mustasfâ*, 267–282). The Second Constituent treats *ijmā'* itself in three discussions (*Mustasfâ*, 282–289). **Chapter Three** details the status of *ijmā'* in seven discussions (*Mustasfâ*, 289–297).

Istiṣḥāb, the Fourth Principle: Ghazâlî treats this principle in one unit, explaining first the position of Reason in the *Sharī'a* and then four kinds of *istiṣḥāb*. With this he concludes what are, in his view, the valid *Sharī'a* sources. Finally, he closes with a statement on the four invalid *Sharī'a* sources, which brings the Second *Qutb* to completion (*Mustasfâ*, 297–308).

THE THIRD QUTB: Ghazâlî divides this into an opening and three parts, discussing how the *Sharī'a* rules are extracted from the principal sources (*Mustasfâ*, 308–340). **Part One** surveys the textual indications or proofs in an introduction and seven *faṣls* that delve into language and the validity of applying *qiyās* (analogy) (*Mustasfâ*, 340–355). Next, he devotes four sections (*aqsām*, pl.

namely the Ruler, the rule itself, the locus of obligation, which he divides into two discussions (*Mustasfā*, 125–128), and human acts, to which he allots five discussions (*Mustasfā*, 128–138). **Aspect Four** is composed of four *faṣls* (sections), the first of which discusses *asbāb* (causes) for the performance of an act (*Mustasfā*, 138–140). The validity of acts versus their invalidity is the subject of the second *faṣl* (*Mustasfā*, 140–141), while their timely (*adāʾ*), restituted (*qadāʾ*), and repeated (*iʿāda*) performance is investigated in the third (*Mustasfā*, 141–146). Here, however, Ghazālī introduces a new division in *al-Mustasfā*'s structural organization, *daqīqah* (A Subtle Point). It does not constitute a chapter, nor is it a discussion by itself; rather, it is simply a relatively lengthy point that he wishes to stress (*Mustasfā*, 143–144). The fourth and final *faṣl* addresses the concepts of resolution (*ʿazīma*) and concession (*rukḥṣah*), (*Mustasfā*, 146–150). This ends Ghazālī's First *Qutb*, which is, incidentally, nearly equivalent in length to the fourth one, both of which are shorter than the middle two.

THE SECOND QUTB: Ghazālī divides this according to four Principles (*uṣūl*). The Quran, including *naskh* (abrogation); the Sunna (Prophetic tradition); *Ijmāʿ* (consensus); and *Istiṣhāb* (presumption of continuity).

Quran, the First Principle: His treatment of the Quran contains four parts, which he calls 'Considerations' (*al-anzār*, pl. of *nazar*). **The First Consideration** elucidates the meaning of *kalāmu Allah* (the Word of God). This has a brief *faṣl* on the unicity of divine speech (*Mustasfā*, 150–152). **The Second Consideration** delves into the definition of the Quran, followed by two discussions. The first examines the recitations (*qirāʾāt*) that have not been transmitted through *tawātur* (reports yielding certainty of knowledge). The second, which is considerably longer, looks at the status of *basmala* (the formula *Bismillāh al-Raḥmān al-Raḥīm*) (*Mustasfā*, 152–158). **The Third Consideration** comments on the vocabulary of the Quran, inquiring into its Arabicity and the clarity or ambiguity of its words and expressions, which entails three discussions (*Mustasfā*, 158–161). **The Fourth Consideration** is a concise summary of the various methods of the Book's interpretation. But he refers the reader here to the Third *Qutb*'s elaborate treatment of the various approaches to the Quran's interpretation. **Finally**, he justifies his departure from classical *uṣūlī* scholarship in placing the discourse on *naskh* before the second principle, the Sunna, instead of directly after. For, in his view, it is closely associated with the topic of divine speech and, therefore, more appropriately attached to examination of the Quran (*Mustasfā*, 161). He employs the term *kitāb* (book) as a major partition to introduce *naskh*, dividing it into two *bābs* (chapters) and a conclusion. **Chapter One** has three *faṣls*: (i) the definition and the essence of abrogation (*Mustasfā*, 161–168); (ii) the establishment of abrogation and refutation of its deniers (*Mustasfā*, 168–170); and (iii) six discussions on the nature and conditions of abrogation (*Mustasfā*, 170–184). In **Chapter Two**, he analyzes the constituents of abrogation in an introduction and six discussions on its stipulations and requirements (*Mustasfā*, 184–194). Ghazālī's conclusion to the Book of Abrogation is a summary treatment of the 'time of revelation' as a means of distinguishing the abrogating

OVERVIEW

Abû Hâmid al-Ghazâlî's
AL-MUSTAŞFÂ
 MIN 'ILM AL-UŞÛL

THE QUINTESSENCE OF THE SCIENCE OF
THE PRINCIPLES OF ISLAMIC LAW

In studying the great contributors to Islamic civilization, one observes that most are distinguished by their mastery of one or two disciplines that earn them fame or credibility within their specialties. Mâlik, Abû Ḥanîfa, al-Shâfi'î, and Ibn Ḥanbal are not mentioned but their impact on jurisprudence comes to mind. Al-Kindî and al-Farâbî are remembered for their engagement with and contributions to philosophy and its issues. The mention of Sîbawayh and al-Jâḥiẓ evoke thoughts of grammar and literature. The names Bukhârî and Muslim are synonymous with the science of *ḥadîth*. And while al-Ash'arî and Mâturîdî are associated with *kalâm* (theology), the name Nizâm al-Mulk brings to mind a memorable political career.

But it is a different case with the mention of *Hujjat al-Islam* (The Proof of Islam), Abû Hâmid al-Ghazâlî (d. 505/1111). He is a composite of great personalities, a master of various disciplines. Regarding philosophy, he ranks among the most influential Muslim thinkers, changing the course of history in that field in the Muslim world and possibly beyond. Concerning Sufism, he is one of its most prominent inspirers, though no formal order ever carried his name. Nevertheless, his efforts brought about the great conciliation of Sufism and orthodox Islam. His studies in *kalâm* are important and original. In the field of Law, he has been described by some as the "consummate Imam of the jurists." His writings on the origins and the details of Islamic jurisprudence have shaped works in these fields until today. Indeed, one finds hardly a book on *uṣûl* (principles) written after Ghazâlî that does not rely upon him, quote him extensively, or engage him in debate—especially with reference to his book *al-Mustaṣfâ*.

A Descriptive Outline of al-Mustaṣfâ

THE FIRST QUTB (Pole): Ghazâlî divides this into four aspects. In **Aspect One**, he examines the essence of 'rule,' which includes an opening definition and three discussions: (i) *Taḥsîn* and *taqbiḥ*, the declaring of 'good' and 'bad' based on reason (*Mustaṣfâ*, 86-93); (ii) the necessity of gratitude toward God (*Mustaṣfâ*, 93-96); and (iii) the status of rules before the coming of revelation (*Mustaṣfâ*, 96-98). **Aspect Two** contains the division and characterization of the *Shari'a* rules into five categories (*Mustaṣfâ*, 98-102). Ghazâlî then devotes fifteen discussions to their more detailed description with reference to human acts and one another (*Mustaṣfâ*, 102-122). In **Aspect Three** he analyzes the concept of 'rule,' which he holds to be composed of four constituents,

ABU ḤÂMID AL-GHAZÂLÎ'S
AL-MUSTASFÂ
MIN 'ILM AL-UŞÛL

THE QUINTESSENCE OF THE SCIENCE OF
THE PRINCIPLES OF ISLAMIC LAW

VOLUME 1 & 2 (ARABIC TEXT)
EDITED WITH INTRODUCTION AND NOTES
AHMAD ZAKI HAMMAD

أ.د. أحمد زكي حمّاد

- تلقى تعليمه العالي في جامعة الأزهر، ومنها حصل على الإجازة العالية (الليسانس) في الدراسات الإسلامية والعربية من كلية الشريعة، عام 1968/1969م.

- حصل على درجة التخصّص (الماجستير) من كلية أصول الدين، قسم الحديث وعلومه، عام 1973/1974م.

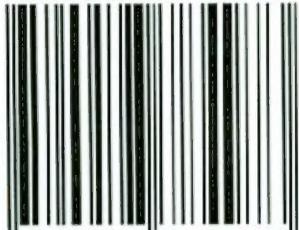
- عمّل أستاذاً للحضارة الإسلامية وأصول التشريع، وعلوم تفسير آيات الأحكام وأحاديثها، وأصول البحث العلمي- في كلية الشريعة وكلية اللغات والترجمة- جامعة الأزهر.

- ابتعث إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1975م، ثم التحق بإحدى مراكزها العلمية الكبرى- في ولاية إلينوي- جامعة شيكاغو، وحصل منها على درجة الدكتوراة في الفلسفة والحضارة الإسلامية في العام الدراسي 1986/1987م- من قسم لغات الشرق الأدنى وحضاراته، وكانت أطروحته عن «أصول التشريع عند الإمام الغزالي في كتاب المستصفى مع ترجمة الجزء الأول».

- عاش في الولايات المتحدة أكثر من ربع قرن، ساهم خلالها في الإدارة العليا للمؤسسات التعليمية، والدعوية، والإعلامية، والوقفية في أمريكا وكندا، وشارك في العديد من المؤتمرات الدولية التي تناولت قضايا العالم الإسلامي.

- له مؤلفات عديدة باللغة الإنكليزية والعربية؛ أبرزها: ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنكليزية.

ISBN 0-9787849-7-9



9 0000



9 780978 784973

المستصفى من علم الأصول

هو آخر الأعمال الكبرى لحجة الإسلام الإمام الغزالي، وهو كتاب فريد في بابيه، ويمثل أحد قواعد علم الأصول وأركانه، كما قال العلامة ابن خلدون. وكان الإمامان «فخر الدين الرازي» صاحب كتاب «المحصول في علم الأصول»، و«سيف الدين الأمدي» صاحب كتاب «الإحكام في أصول الأحكام»، يحفظان المستصفى عن ظهر قلب، وأفادا من مادته في كتابيهما.

وتتظيم الغزالي للمسائل والقضايا في المستصفى خير شاهد على عبقريته، وامتلاكه لخاصية علم الأصول، وقد شرح منهجه ونظامه في صدر المستصفى، وأعلن عن نيته في أن يجمع فيه بين الترتيب والتحقيق؛ لِيُسَرِّحَ حفظ الكتاب وفهم مراميه، قال عن عمله: «.... فصنفته وأتيت فيه بترتيب لطيف عجيب؛ يطلع الناظر في أول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم، ويفيده الاحتواء على جميع مسارح النظر فيه». وقد قدم للكتاب بخلاصة منطقية، وأتبعها بأربعة أقطاب؛ القطب الأول: خصصه لمباحث الأحكام الشرعية، والقطب الثاني: للأدلة الشرعية، والقطب الثالث: للمباحث اللغوية، والقطب الرابع: لمباحث الاجتهاد والمجتهدين، والإفتاء والمفتين، وطرق ترجيح الأدلة.

وعسى أن يجد الباحثون في علم الأصول، والمهتمون بتراث حجة الإسلام الغزالي ما يرجونه من أصالة التحقيق، وجمال التنسيق في هذه الطبعة التي يشترك في تقديمها: «دار الميمان للنشر والتوزيع، والشركة العالمية للنشر والترجمة والتدريب (سدرة المنتهى)».

ABU ḤÂMID AL-GHAZÂLÎ'S
AL-MUSTASFÂ
MIN ʿILM AL-UŞŪL

THE QUINTESSENCE OF THE SCIENCE OF
THE PRINCIPLES OF ISLAMIC LAW

VOLUME 1 & 2 (ARABIC TEXT)
EDITED WITH INTRODUCTION AND NOTES
AHMAD ZAKI HAMMAD



دار الميمان للنشر والتوزيع
السعودية - الرياض



GLOBAL PUBLISHING, TRANSLATION & TRAINING CO.
العالمية للنشر والترجمة والتدريب، سكرة المنتهى.